

UNIVERSAL
LIBRARY

OU_232363

UNIVERSAL
LIBRARY

* فهرست الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابدين على الدر المختار *

صفحة	كتاب الزكاة	صفحة
١٥	باب انما زكاة	٤٧٥
١٦	باب نصاب الابن	باب نفويض الطلاق
١٨	باب زكاة البقر	٤٨١
١٨	باب زكاة النسم	باب الامر بالبعد
٢٨	باب زكاة المال	٤٨٥
٣٧	باب العاشر	فصل في المنسبة
٤٣	باب الركا	٤٩٢
٤٨	باب العشر	باب التعليق
٥٨	باب المصروف	٥٢٠
٧١	باب صدقة الفطر	باب طلاق المريض
٧٩	كتاب الصوم	٥٢٩
٩٧	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده	باب الرجعة
١١٥	فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم	٥٤٤
١٢٨	باب الاعتكاف	باب الايلاء
١٣٨	كتاب الحج	٥٥٦
١٥٦	باب الاحرام وصفة المفرد بالحج	باب الخلع
١٩٠	باب التران	٥٧٣
١٩٤	باب التمتع	باب الظهار
١٩٩	باب الجنائيات	٥٧٨
٢٢٢	باب الاحصار	باب الكفارة
٢٣٥	باب الحج عن الغير	٥٨٥
٢٤٩	باب البدل	باب اللعان
٢٥٨	كتاب النكاح	٥٩٢
٢٧٦	فصل المحرمات	باب العنين وغيره
٢٨٥	باب الولي	٥٩٨
٣١٧	باب الكفاءة في النكاح	باب العدة
٣٢٩	باب المهر	٦١٦
٣٣٠	باب نكاح الرقيق	فصل في الحداد
٣٣٦	باب نكاح الكافر	٦٢٣
٣٩٧	باب المقسم	فصل في ثبوت النسب
٤٠٢	باب الرضاع	٦٣٣
٤١٤	كتاب الطلاق	باب الحنثانة
٤٢٩	باب الصريح	٦٤٣
٤٥٤	باب طلاق غيرته خول بها	باب النفقة
٤٦٤	باب الكليات	

هذا

الجزء الثاني من رد المختار على الدرر

المختار على متن تنوير الابصار

للمعلامة ابن عابد بن

نفعنا الله

تعالى به

امين

رد المحتار عن الدر المختار

(بسم الله الرحمن الرحيم)

(كتاب الزكاة)

(كتاب الزكاة)

تمت بالصلوة في النبي ومخاتين
موضعاً في التبريل دليل على كمال
الاتصال بيه وإفرضه في السنة
الثانية قيل: فرض رمضان ولا
يقب على الانبياء اجتماعاً (هي لغة)
الطهارة والنماء وشرعاً (عليك)

اتمرك في العنوان العشر وغيره لانه داخل فيه تقليلاً وتبعاً قهستاني (قوله قرباً) بصيغة المصدر مجزئاً
وقوله دليل الخ خبر ط - وأصله أن القياس ذكر الصوم عقب الصلاة كما فعل قاضي خان لانه بقية محض
منها الا أن أكثرهم قد سمو الزكاة عليه اقتداء بكتاب الله تعالى فوج ولانها افضل العبادات بعد الصلاة
فهو مستأنى تمت وهو موافق لمافي التحرير وشرحه أوائل الفصل الثاني من الباب الأول من أن ترتبها
في الاثر فبعد الايمان هكذا الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والجهاد والاعتكاف وتعلم الكلام
عليه هناك (قوله في اثنين ومخاتين موضعاً) كذا عزاه في البحر الى المناقب البرازية وتبعه في التبرير والمخ
قال ح وصوابه اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد رحمه الله تعالى (قوله قبل فرض رمضان) ~~مخ~~
مما يحسن تقديمه على الصوم ط (قوله ولا زكاة على الانبياء) لان الزكاة طهارة لغير عباد الله تعالى
والانبياء مبرورون عنه وما قوله تعالى وأوصاني بالصلاة والزكاة ما دمت حياً فالمراد بها زكاة العباد من
الرزائل التي لا تليق بمقامات الانبياء عليهم الصلاة والسلام أو أوصاني بتبليغ الزكاة وليس المراد زكاة
الفاقر لان مقتضى جيل عدم الزكاة من خصوصياتهم انه لا فرق بين زكاة المال والبدن كذا أفاده
الشبرا ملبس (قوله الطهارة) هذا انب مما في بعض النسخ من ابد الله بالانفاقة (قوله والنماء) في
الزيادة وله ما نأخره في زكاة البقرة اذا بولت فيها والمدح يقال زكى نفسه اذا مدحها والنماء الجميل
يقال زكى الشاهد اذا أتى عليه بحجر وكذا ما يوجد في المعنى الشرعي لانها تظهر مودة بينا من الذنوب
ومن معة الخلل والمال بانفاق بعضه ولذا كان المدفوع مستقراً لغيره على آل البيت ختمين
أمر الله صدقة تطهرهم وتزكهم بها وتزكهم بها وتزكهم بها وتزكهم بها وتزكهم بها وتزكهم بها
الزكاة لئلا تنقص مال من صدقة ويعد بها المدفع وينبى عليه بالجميل والذين هم للزكاة فاعلون قد أفهم من تركي
(قوله وشرعاً تخليق الخ) أي انها اسم للمعنى المصدرى لوصفها بالوجوب الذي هو من صفات الافعال
ولان موضوع عمل الفسقة فعل المكاف وتقل القهستاني أنها شرعاً القدر الذي يخرج الى الفسقة ثم قال
وفي الإكراماني أنها في القدر مجازاً شرعاً لانها آيات فذلك القدر وعليه المحققون في المنفترات وهو التعليل

قوله الرزائل هكذا خطفه بالزاي
وصوابه الرزائل بالذال المعجمة
جمع رذيلة فنية النفس له مخاف
القاموس ولا وجود له رزل
في القاموس ولا في اصطلاح اه

تتبعه

للعنوان وبالأشياء قاله الشيخ في وابن لا يبرأه وقوله تعالى آتوا الزكاة طاهره القدر الواجب ويحتمل
 تأويل الثاني بأخراج الشغل من العدم الى الوجود كإتيانها بالصلاة (تنبيه) هذا التعريف لا يدخل فيه
 زكاة السوائم لأنه يأخذها العامل ولو جبراً فلا يجد التملك من المزكى لأن يقلل أن السلطان أو عامه بمنزلة
 الوكيل عنه في جبرها منسارفاً وتلكها أو عن العترة فاقترل (قوله خرج الاباحة) فلا تنكح في ذواتها
 الكفارة فلا يخرج بشد العلم لأن الشرط فيها التمكن وهو صادق بالتملك وإن صدق بالاباحة أيضاً لم يخرج
 به ولو جبراً مالم يبلغ قافهم (قوله الا لا يدفع اليه المطعوم) لأنه لا يدفع اليه زكاة كملكه فمصرفاً كالأ
 من يملك بخلاف ما إذا أطعمه معه ولا يفتنى أنه يشترط كونه فقيراً ولا حاجة الى اشتراط فقره أيضاً لأن
 الكلام في التيمم ولا بالافافهم (قوله كقولك كساه) أى كى بجزءه ولو كساه (قوله بشرط أن يعقل
 القضاء) فقد في الدفع والكسوة كإيهما ح وقصره في الفتح وغيره بالذى لا يرى به ولا يتجسس عنه فان لم يكن
 عاقلاً فقبض عنه أبوه أو وصيه أو من يعوله قريباً أو أجنبياً أو ملتقطه مع كفى الجبر والنهي وعبراً بقض لأن
 التملك في التبرعات لا يحصل إلا بهو جزء من مفهومه فلذا لم يشده أولاً كما أشار اليه في الجبر تأمل (قوله
 الا إذا حكم عليه بنقصهم) أى نفقة الإتمام والاولى افراد الفقير لأن مر جعه في كلامه فقد رأى الا إذا
 كان التيمم عن تلمذه فنقته وقضى عليه بما لا يجوز به الزكاة لأنه استثناء من المستثنى الذي هو البات
 وهذا إذا كان يحسب المؤذى له من النفقة أما إذا احتسبه من الزكاة فيجزى كفى الجبر عن الوألمية
 ومثله في التاتجانية عن العيون فكان على الشارح أن يقول واحتسبه منها كأفاده ح قلت ولما ناهى
 أنه إذا احتسبه من الزكاة انقطعت عنه النفقة المفروضة لاكتفاء التيمم بالمأسرة جوابه من أن نفقة
 فلا خراب يجب باعتبار الحاجة ولذا انقطعت بعضى المذته ولو بعد التنازل وقوع الاستغناء عما مضى وهذا كذلك
 فتأمل (قوله خلافاً للثاني) أى أبى يوسف فعنده يصح عبارة البرازية قضى عليه بنفقة ذى رحمه الحرم
 فكساه وأطعمه ينوى الزكاة مع عند الثاني اه زاد في الشارح وظل محمد يجوز في الكسوة ولا يجوز في
 ما لا يطعم وقول أبى يوسف في الأطعام خلاف ظاهر الرواية اه قلت هذا إذا كان على طريق الاباحة
 دون التملك كما ظهر به لفظ الأطعام ولذا قال في التاتجانية عن الخطأ إذا كان يعول تيمماً يجعل ما يكسوه
 وأطعمه من زكاة ماله في الكسوة لاشت في الجواز لوجوه الركن وهو التملك وأما الطعام فيلزم دفعه اليه
 يملكه يجوز أيضاً لما قلنا بخلاف ما يأكله بل يدفع اليه (قوله فلو أكل الخ) عزاده الجبر الى الكسوة
 الكبير وقال قبله والمال كما خرج به أهل الأصول ما يقول ويدخل الحاجة وهو خاص بالانسان فخرج به لملك
 الثاني اه (قوله عنه) أى الجزاء والمال وقول الشارح وهو ربع عشر نصاب صالح له ما كان ربع العشر
 معين والنصاب معين أيضاً فافهم (قوله وهو ربع عشر نصاب) أى أو ما يشوم دنا منه من ضقات السوائم
 كما أشار اليه في الجبر ط (قوله خرج النافلة الخ) لا يملكها غير معين أما النافلة فظاهر وأما الفطرة فلا لها
 وإن كانت مقدرة بالصاع من نحو تمر أو شعير ونسفه من ضرورة أو زبيب فليست معينة من الماء لوجوبها
 في الذمة ولذا لو هلك المال لا تنقطع كسبائى في بابها بخلاف زكاة ولذا تجب من البر وغيره وإن لم يكن
 عنده منه شيء إلا ربع العشر في الزكاة فلا يجب إلا عنده تسعة أعشار غيره والحاصل أن الفرق بينهما
 بالعين والنفقة وهذا ما ظهر في قافهم (قوله من مسلم الخ) متعلق بملك واحترز جميعه ما ذكر عن الكافر
 والغنى واليهما شئ ومولاه والمراد عند العلم بجبايلهم كسبائى في المصروف ح قال في الجبر ولم يشترط الحرية
 لأن الدفع الى الجبر جائز كسبائى في بيان المصروف (قوله ولو عتقها) في المغرب العترة الناص
 العقل وقيل المدحوش من غير جنون اه وفيه التفصيل المات في النسي كفى التاتجانية وفي غائته
 ككتاب الأصول أن حكمه كأصفي العاقل في كل الأحكام واستثنى الديوى العبادات فوجب عليه
 احتساباً وردد أبوا البير بأنه نوع جبرين ففتح الوجوب وفي أصول النسي أنه لا يكف بأدائها كإصبي
 العاقل إلا أن زال عنه توجه عليه المطلب بالأداء حالاً وقضاء ما مضى بإخراج فقد صرح بأنه يقتضى
 القليل دون الكثير وإن لم يكن غائباً فاقبل كالتام والمنعم عليه دون النسي إذا بلغ وهو أقرب الى
 التيقن كذا في شرح المغنى لهندى استعمل ولهذا (قوله أى معقته) بفتح التاء والضمير للهاشمي

خرج الاباحة فلو أطعمه
 نأوا الرضا لا يجوز به الزكاة
 دفع اليه المطعوم ولو كساه بشرط
 أن يعقل القضاء إذا حكم عليه
 بنقصهم (جزمي) خرج المصلحة
 فلو أسكن فقيراً ماله ستة ما ولا
 لا يجوز به (عنه الجبر) وهو دفع
 عشر نصاب الجبر في خروج المأكل
 والفطرة (من مسلم الخ) (لو
 معقوها) غير ضمني (لو مولاه)
 أى معقته

قوله خلافاً للثاني هكذا جمل
 ولا وجود لذلك في نسخ النسخ
 التي يدي وليجزى اه صححه

مطلقاً
 في أحكام الفطرة

(قوله وهذا) أي ما عرّف به المصنف (قوله أي اليهود) إشارة إلى ما أجاب به في النهر عن اعترض
الذريع على الكثر بأن قوله بملك المال يتناول الصدقة الباقية فزاد قوله عبثه الشارع كما فعل المصنف لخراجها
وحاصل الجواب أن المال لله مهدوم وعبثه الشارع (قوله مع قطع) متعلق بملك قوله من كل وجه
متعلق بقطع ط (قوله فلا يدفع لاصله) أي وإن علا وزعوه وان سفل وكذا زوجه وزوجها وعبده ومكاته
لأنه بالدفع إليهم لم يتقطع المنفعة عن المالك أي المزكي من كل وجه (قوله لله تعالى) متعلق بملك أي لأجل
امتثال أمره تعالى (قوله بيان لاشتراط النية) فإنها شرط بالإجماع في مقاصد العبادات كماها يجر (قوله
عقل وبلوغ) فلا تجب على مجنون وصبي لأنها عبادة مخضة وليس لمخاطبين بها وإيجاب الفقهاء والغرامات
لكونهما من حقوق العباد والعشر وصدقة الفطر لأن فيها معنى المؤنة ولا خلاف أنه في الجنون الأصلية يعتبر
استداء الحول من وقت إفاقته كوقت بلوغه أما العارضة فإن استوعب كل الحول فكذلك في نفاذ الرواية
وعر قوله مجتد ورأه عن الثاني وهو الأصح وإن لم يستوعب لغا وعن الثاني أنه يعتبر في وجوبها إفاقته أكثر
الحول نهر ولم يذكر المعتوه هنا والظاهر أن فيه هذا التفصيل وأنه لا تجب عليه في حال العته لما علت من أن
محكمة كالمصنف المتأخر فلا تميزه لأنها عبادة مخضة كما علت إذا لم يستوعب الحول لأن المجنون يلقو معه
فالعته بالاولى وأما ما في القهستاني من قوله تجب على المعتوه والمعنى عليه ولو استوعب حولا كما في قاضي خان
أه فنه اني راجعت نسخة من قاضي خان فلم أراه ذكر حكم المعتوه وانما ذكر حكم المجنون والمعنى
ولو وجد في ذلك فهو مشكل فتأمل (قوله واسلام) فلا زكاة على كافر لعدم خطابه بالفرع سواء كان
اصبا أو مرسداً فلو أسلم المرتد لا يخاطب بشئ من العبادات أيام ردته ثم كما شرط للوجوب شرط لبقاء الزكاة عندنا
حتى لو ارتد بعد وجوبها سقطت كما في الموت يجر عن المعراج (قوله وحزنية) فلا تجب على عبده ولو مكانا
أو مستعق لان العبد لا ملك له والمكاتب ونحوه وان ملك الآن ملكه ليس تاماً نهر (قوله والعلم به) أي
بالاقتراض ح وانما يذكره المصنف لاشتراط لكل عبادة وقد يقال أنه ذكر الشروط العامة هنا كالاسلام
والتكليف فنبه في ذكره ايضاً يجر (قوله ولزحكا الخ) فلو أسلم الحر في ثم ومكث سنين وله سوام ولا علمه
بالشرائع لا تجب عليه زكاتها فلا يخاطب بأدائها اذا خرج الى دارنا خلافاً لفرع بدائع (قوله ملك
نصاب) فلا زكاة في سوام الوقف والخل المسئلة لعدم الملك ولا فيما أحرزه العدو بدراهم لانهم مملوكوه
بالأحرار عندنا خلافاً للشافعي بدائع ولا فيما دون النصاب * ثم أعلم أن هذا جعله في الكثر بشرط واعترضه
في الدرر بأنه سبب وأجاب عنه في البحر بأنه أطلق على السبب اسم الشرط لاشتراكهما في أن كل منهما يضاف اليه
الوجود لا على وجه التأثير فخرج العلة وتميز السبب عن الشرط باضافة الوجوب اليه أيضاً دون الشرط
كما عرفت في الأصول اه أقول ولا حاجة الى ذلك فقد ذكر في البدائع من الشروط الملك المطلق قال وهو
الملك يد ورقبة وقال ان السبب هو المال لأنها وجبت بذكر النعمة المال ولذا انضاف اليه يقال زكاة
المال واضافة في مثله للسببية كصلاة الظهر وصوم النهر ووج البيت اه وعلمه فملك النصاب حيث جعل
شرطاً كما في عبارة الكثر يكون من اضافة المصدر الى مفعوله وحيث جعل سبباً كما في عبارة المصنف يكون
من اضافة الصلة الى الموصوف أي النصاب المملوك وبه علم أنه لا يصح تفسير عبارة الكثر بأنها اخلافاً لما فعله
في النهر للاحتياج الى الجواب بما عرّف عن البحر وأنه لا يصح تفسير عبارة المصنف بما عرّفه من سببه الكثر ففهم
(قوله نصاب) هو ما فيه الشان علامة على وجوب الزكاة من المتأدبر المينة في الابواب الآتية وهذا شرط
في غير تلك الزرع والثمار لا لا بشرط فإنما نصاب ولا حولان حول كما سأني في باب العشر (قوله الزكاة لليولي)
أي الحول القمري لا الشمس كما سأني متناقيل زكاة المال (قوله لحولانه عليه) أي لان حولان الحول
على النصاب شرط لكونه سبباً وهذا علة للتسمية وسعى الحول حولان لأن الاحوال تتحول فيه أولاً يتحول من
فصل الى فصل من فصول الاربع (قوله خراج مال المكاتب) أي خرج بالتقديس لان المراد بالتام المملوك
رقبة ويذا ملك المكاتب ليس تمام لوجود المناسق ولأنه دائر بينه وبين المولى فان أدى مال الكتابة سلمه وإن لم يجر
سلمه للمولى فكذلك لا يجب على المولى فيه شئ فكذلك المكاتب كما في الشرع بل لانه يملك ربحه أيضاً نحو المال الموقود
والساقي في يجر ومغصوب لا يئنه عليه ودون في بركة فلا زكاة عليه اذا عاد اليه كما سأني لانه وان كان مملوكاً

وهذا ما سبى قول المصنف
بملك المال أي اليهود اخرج
شرعا مع قطع المنفعة عن المالك
من كونه (قوله) فلا يدفع لاصله
وفيه (لله تعالى) بيان لاشتراط
نية (وشرط افتراضها عقلاً
وبلوغ واسلام وحزنية) والعلم به
ولو لم يكن ككونه في دارنا (وسببه)
أي سبب افضاء (ملك نصاب)
حوله (نسبة الحول لحولانه عليه
تمام) بالرفع صدقة مطلق خرج
مال المكاتب

فقط
العرف بين العدد .. الشرط والعلة

رتبة لكن لا بد له عليه كما أفاده في البدائع وخرج به أيضا كما في البحر المشتمل في التجارة قبل القبض والأبقر
 المعتدلة التجارة (قوله أقول الخ) حاصله أنه لا حاجة إلى قوله تام وفه نظر لأنه في صدقه وجب سبب الوجوب
 ولا بد في التعريف من حكمه جامعاً مانعاً فلا يطلق الملك عن قيد التمام لو رد عليه ملك المكتاب وكذا الخبز
 في بيان الشرط لا يخرج تعريف السبب عن كونه ناقصاً بخلافه لا بد من ذكره تأمل (قوله على الخ) زيد وترق
 في بيان الاستغناء عن قيد التمام أي ولو فرض أن مال المكتاب لم يخرج باشتراط الجزية وقصد إخراجه وإخراج
 غيره ما تقدم فخرج باطلاق الملك لا انصرافه إلى الكامل والمالك الكامل هو التمام فلا حاجة إلى التصريح به لكن
 لا يخفى أن هذا عناية يعتد بها عند عدم التصريح بالتقيد دعي اعتراض المعارض فإن المطلق كثيراً ما يراد منه
 إطلاق بل هو الأصل فيه كما في كتب الأصول فالتهرير بالتقيد حيث لم يرد الإطلاق أحسن ولا سيما في مقام
 التفهيم وتعليم الأحكام الشرعية وقصد الاحتراز به عن غيره ولذا ذكر في المتون المبينة على الاختصار كالغفر
 والمثني وغيرهما (قوله ودخل) أي في ملك النصاب المذكور فتح (قوله ماملك بسبب خي الخ) أي على قول
 الإمام لأن خلط دراهمه بدراهم غيره عنده استلزاماً على قوله ما فلا ضمان فلا يثبت الملك لأنه فرع الضمان
 فلا يورث عنه لأنه مال مشترك وإنما يورث حصه المست منه فتح وفي التمهات في ولازكاة في المصوب والمملوك
 شراء فاسداً والمراد بالمصوب مالم يخلطه بغيره لعدم الملك وأما المملوك شراء فاسداً فهو مشكل لأنه قبل
 قبضه غير مملوك وبعد قبضه مملوك تاماً وان كان مستحق الفسخ فتأمل وقد بما إذا كان له غيره الخ لأنه إذا لم يكن له
 غيره يكون مشغولاً بالدين المصوب منه فلا تميز زكاته مالم يبرئه منه والمراد بالغير ما يجب فيه الزكاة
 لما في السراج لا يصرّف الدين للملك آخر لازكاة فيه والتقييد بالانقضاء غير لازم وسأقي تمام الكلام على مسائل
 الغضب في باب زكاة الغنم (قوله فارغ عن دين) بالخزينة نصاب وأطلقه فعمل الدين العارض كما ذكره
 الشارح وتأتي بيانه وهذا إذا كان الدين في ذمته قبل وجوب الزكاة فلو لحقه بعده لم تستطع الزكاة له ثابت في
 ذمته فلا يستطعها ما لحق من الدين بعد شيوعها جوهره (قوله له مطالب من جهة العباد) أي طلباً واقعاماً
 جهتهم (قوله سواء كان) أي الدين (قوله زكاة) فلو كان له نصاب سال عليه حولاً ولم يركه فيها
 لازكاة عليه في المول الثاني وكذا لو امتلك النصاب بعد الحول ثم استفاد منه ما آخر زكاة عليه الحول لازكاة
 في الاستفادة لا اشتغال خمسة منه بدين المستملك أما لو ملك زكاة المستفاد استقوط زكاة الأول بالهلاك يجرى
 والمطالب هم المطالبون بتقدير الآن الطلب له في زكاة السواك وكذا في غيرها لكن لما كثرت الأموال في زمن
 عثمان رضي الله عنه وعلم أن في تبعها ضرراً بأصحابها رأى المصلحة في تفويض الأداء إليهم بأجاء النصاب قصار
 أرباب الأموال كالوكلاء عن الإمام ولم يطل حقه عن الأخذ ولذا قال أصحابنا لو علم من أهل بلدة أنهم لا يؤدّون
 زكاة الأموال بالاطاعة فانه بطالهم والأفلاخ لقته الإجماع دافع (تنبيه) ما وقع في صدر الشريعة من أن دين
 الزكاة لا يمنع سهو كونه عليه ابن كمال وغيره (قوله وخراج) في البدائع وقالوا دين الخراج يمنع وجوب الزكاة
 لأنه يطالب به وكذا إذا صار العشر ديناً في الزكاة بأن اتلف الطعام العشري صاحبه فاما وجوب العشر فلا يمنع
 لأنه مستحق بالطعام وهو ليس من مال التجارة يجرى (قوله وألغى) معطوف على قوله تعالى (قوله
 ولو كنه) مما لغت في دين العبد قال في المحط لو استقرض ألفاً فكنل عنه عشرة ولكل ألف في بيته ورجال
 اعمول فلا زكاة على واحد منهم لشغل دين الكفالة لأن له يأخذ من أيهم شاء بجره قال في التمهات
 وسدّد الفروع ظاهر على القول بأن الكفالة ثم ذمته في ذمته في الدين أماً على الصحيح من أمثال المطالبة فقط
 نفسه تأمل اه نكث لا نكث أيضاً على القول بأنها في المطالبة يكون لرب المال أخذ الدين بالتفصيل وحسبه
 إذا امتنع فيكون الكفيل محتاجاً على ما في جده لقضاء ذلك الدين وإن لم يكن في ذمته ففعل باللازمة على الجس
 عنه وقد علوا سقوط الزكاة بالدين بان المدون محتاج إلى هذا المال حاجة أصلية لأن قضاء الدين من
 استوائ الأصلية والمال المحتاج إليه حاجة أصلية لا يكون مال الزكاة تأمل (قوله وأموجلا الخ) عزاء
 في المراج إلى شرح الطحاوي وقال وعن أبي حنيفة لا يمنع وقال الصدر الشهيد لا رواية فيه ولكل من
 المانع وعدده وجه زاد التمهات في عن أبا مروان الصحيح أنه غير مانع (قوله ونفقة) بالنسب عطف على
 كفالة بتقدير مضاف فيه ما أي دين كفالة ودين نفقة ط (قوله لزمته بقضاء أو رضاه) أي بقضاء القاضي بها

أقول أنه خرج باشتراط الجزية
 على أن المطلق ينصرف
 للكامل ودخل ماملك بسبب
 خي حيث كنه مصوب خلطه إذا كان له
 غيره منه صل عنه وفي دينه (فارغ
 عن دين له مطالب من جهة العباد)
 سواء كان له زكاة وخراج أو لا لعبد
 ولو كنه باله أو مؤجلاً أو مصادق
 زوجته المؤجل للنفقة ونفقة
 لزمته بقضاء أو رضاه

بخلاف دين نذر وكفارة
وجع لعدم المطالب ولا يمنع الدين
وجوب عشر وخراج وكفارة
(و) فارغ (عن حاجته الاصلية)
لان المشغول بها كالمعدوم
وفره ابن ملك ما يدفع عنه
الهلاك بتحقيق كتابه
أرتقيرا كدبته

مطالع
في كفاية عن البيع وفاء

قوله لانهم آمنوا بالارض الخ هكذا
يتمسكه ولا وجود لذلك في نسخ
الشارح التي يدي اه معجمه

أو تراضي على قدره من لانها بدون ذلك تسقط بعض المدة وانما يصير بتأجيله السكن في انقضاء الزوجة
مطلقا ما في نفقة الاثار فلا يصير دينها الا اذا كانت امانة قصيرة دون شهر أو استدان القريب النفقة باذن
القاضي كسأني ان شاء الله تعالى في بابها (قوله بخلاف دين نذر) كما اذا كان له ما لا مدرهم ونذر ان يصدق
بجاهه عما فاذا حال الحول عليها تلزمه زكاتها ويصدق النذر بقدر درهمين ونصف لانه لا يصدق بجهة الزكاة
فيطلق النذر فيه ويصدق في باقي المائة ولو صدق بكامله للنذر وقع عن الزكاة ورهمان ونصف لتعنه بتعين
الله تعالى فلا يلهيه بعينه ولو نذر مائة مطلقه فتصدق بجاهه منها للنذر يقع درهمان ونصف لانه لا يصدق
بجاهه للنذر كما في المعراج عن الجامع (قوله وكفارة) أي بأواعها ح وكذا لا يمنع دين صدقة الفطر
وهدي المتعة والاضحية بجر (قوله) قالوا عن البيع وفاء ابن ي حولا فز كانه على البايع لانه ملكه وقال
بعض المشايخ على المشتري لانه بعده ما لا موضوعا عند البايع فواخذ ما عنده بدائع وذبح في الذخيرة
أن زكاته علمه العبدان المذكورين قال وليس هذا يجب الزكاة على شخص في مال واحد لان الدراهم
لا تقع في العدة ودوا الفسوخ وهكذا ذكره الدين البردوي هذه المسألة أيضا في شرح الجامع اه ومثله
في البرازية قلت ينبغي ان يروى على المشتري فقط على القول الذي عليه العمل الآن من أن يبيع الوفاة منزل منزلة
الرهن وعمله فيكون الثمن يباع على البايع تأمل (قوله) ولا يمنع الدين وجوب عشر وخراج برفع الدين
ونصف وجوب والكلام الآن في مواضع الزكاة لكن لما كان كل من العشر والخراج زكاة الزروع والثمار
قد يجمع أن الدين يمنع وجوبه ما به دفعه وذكر الكفارة استطراد افافهم (قوله) لانهم آمنوا بالارض
النامية حتى يجب في الارض الموقوفة وأرض المكاتب بدائع (قوله وكفارة) أي أن الدين لا يمنع وجوب
التكبير بالمال على الاصح بجر عن الكشف الكبير قلت لكن قال صاحب البحر في شرحه على المنار
والاشياء والظواهر صحه في التفرع يمنع وجوبه بالمال مع الدين كزكاة اه وبوافقه ما سألني في زكاة الغنم
من قسمة أمير بيل (قوله) وفارغ عن حاجته الاصلية) أشار الى انه معطوف على قوله من دين (قوله)
وفسره ابن ملك) أي فسره المشغول بالحاجة الاصلية والاولى فسرهما وذلك حيث قال وهي ما يدفع الهلاك
عن الانعام بتحقيقا كالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب والليب المحتاج اليها الدفع الحظر أو البرد أو تدبرا
كالدين فان المديون محتاج الى قضاة بما في يده من النصاب دفعوا عن نفسه الحبس الذي هو كالهلاك وكالات
الخرفة وأثاث البدن ودواب الركوب وكتب العلم لاهلها فان الجهل عندهم كالهلاك فاذا كان له دراهم
مستحقة بغيرها في تلك الخواص صارت كالمعدومة كما أن الماء المستحق بصره الى العطش كان كالمعدوم
وجاز عنده الثمين اه وظاهر قوله فاذا كان له دراهم الخ أن المراد من قوله وفارغ عن حاجته الاصلية ما كان
نصابا من التقدير أو أحدهما فارغا عن الصرف في تلك الخواص لكن كلام الهداية مشعر بأن المراد به نفس
الخواص فانه قال وليس في دور السكنى ومباب البدن وأثاث المنازل ودواب الركوب وعبد اخذته من سلاح
الاستعصا ل زكاة لانها مشغولة بحاجته الاصلية وليست بنامية أيضا اه وبه يشعر كلامه لخصف الآتي
أيضا وأشار كلام الهداية الى انه لا يصير كونها غير نامية أيضا الا لامانع من خروجها مرتين كما خرج الدين
ثانية بقوله وفارغ عن حوائجها الاصلية وخصه بالذكر كما قال القهستاني لمافيه من التفصيل قلت على أنه
لا يعترض بالتدليس السابق الاخص فان الخواص الاصلية أعظم من الدين والثاني أعظم منها لانه يخرج به
كتب العلم لاهلها وليس من الخواص الاصلية لكن قد هي المتوق موضوعا للاختصاص بها فائدة اخراج
الخواص مرتين نعم تظهر الفائدة في ذكر القديين على ما فتره ابن ملك من أن المراد بالاول النصاب بل من أخذ
التقديرات استحق صرفها فيكون التقديرات انما احتراز عن أعينها التقديرات بالخواص الاصلية احتراز
عن اغترافها فاذا كان معه دراهم أسسها بنسبة صرفها الى حاجته الاصلية لا تجب الزكاة فيها اذا حال الحول
وهي عنده لكن اعترضه في البحر بقوله ويضافه ساق المعراج في فصيل زكاة العروض أن الزكاة تجب
في التندك فضا أسسها لتمام أول النفقة وكذا في البدائع في بحث النماء التقديري اه قلت وأقتر في النهر
والشرب لئلا يوشح المقدسي وسبب صرح به الشارح أيضا ونحوه قوله في الشرايح سواء أسسها للتجارة
أو غيرها وكذا قوله في التتار نائية نوى التجارة أولا لكن حيث كان ما قاله ابن ملك موافقا لظاهر عبارات

التوفيق كاعتك وقال ثم انه الحق فالاولى التوفيق بحمل ما في البدائع وغيرها على ما اذا أسسك لنفق منه
 كل ما يحتاجه فقال الجول وقد بقي معه منه نصاب فانه ترك ذلك الباقي وان كان قصده ملائفاً منه أيضاً
 في المستقبل لعدم استحقاق صرفه الى حوائجه الاصلية وقت حصول الجول بخلاف ملاذاحال الجول وهو
 مستحق الشرف البهال لكن يحتاج الى الفرق بين هذا وبين ما حال الجول عليه وهو محتاج منه الى ادين
 كشاره وشره وأوج فانه محتاج اليه أيضاً لبراءة ذمته وكذا ما ساقى في الحج من أنه لو كان له مال ويخاف العزوبة
 يلزمه الحج به اذا خرج أهل يده قبل أن يتزوج وكذا لو كان محتاجه لشراء دار أو سبد فليست له والله اعلم
 (قوله نام ولو تقدر) البناء في اللغة بالزيادة والتدبير بالهضم خطأ يقال بنى المال بنى نعاء ويبنون
 وأنعم الله تعالى كذا في المغرب وفي الشرع هو نعاء حقيق وتقدرى قال في الزا بالموالد والتناسل
 والتجارات والتقدرى تمكنه من الزيادة بكون المال في يده أو يدنايه بحر (قوله الاستثناء) أي طلب
 التوق (قوله فلا زكاة على مكانه) أي ولا على سيده كافي الشرب لانه عن الجوهره فلو قال فلا زكاة
 في كسب مكاتب كان اولي ح (قوله لعدم الملك التام) أي لعدم اليد في حق السيد وعدم ملك الرقبة
 في حق المكاتب ثم ان رجوع المال للمولى بالتعجز أو للمكاتب بأداء بدل الكتابة لا يركى عن السنين الماضية
 بل يستأنف حولاً جديداً اه ح وكان الاولى بالشارح تأخير التعليل الى آخر المسائل الثلاث التي ذكرها
 فانه علم لها بالان انفقود فيها ما عدم البدأ وعدم ملك الرقبة وقدم تران المراد بالملك التام المملوك رقية ويذا
 (قوله ولا في كسب ما ذون) أي لا عليه ولا على سيده مادام في يده أما اذا أخذه السيد فانه يركبه
 لما مضى من السنين على الصحيح وقبل يلزمه الاداء قبل الاخذ وهذا اذا لم يكن على المأذون دين مستغرق
 فان كان لا يلزم السيد الاداء لما مضى لا قبل الاخذ ولا بعده كذا في البحر وكان على الشارح أن يقول
 ولا في كسب ما ذون قبل قبضه كما قال في المشتري لتجارة بل بعبايتهم من كلامه أن قوله بعد قبضه المذكور
 في مسألة الرهن طرف لمسألة المأذون أيضاً ح (قوله ولا في رهون) أي لا على المرتين لعدم ملك الرقبة
 ولا على الرهن لعدم اليد واذا استرده الرهن لا يركى عن السنين الماضية وهو معنى قول الشارح بعد قبضه
 ويدل عليه قول البحر من موانع الوجوب الرهن ح وظاهره ولو كان الرهن أزيد من الدين ط قلت
 لكن أرجع شيخ مشايخنا الساجي في التمهيد في قول الشارح بعد قبضه الى المرتين كراية بخطه في هامش
 نسخته ويؤيدها عبارة البحر هكذا ومن موانع الوجوب الرهن اذا كان في يد المرتين لعدم ملك البداه
 وليس فيها ما يدل على انه لا يركبه بعد الاسترداد لكن قال في الخاتمة الساعمة اذا غصبها ومنعها عن المالك
 وهو مستغرق ردها عليه لازكاة على المالك فيما مضى وكذا ورهونها بألف وله مائة ألف فقال الجول على الرهن
 في يد المرتين يركى الرهن ما عدا من المال الألف الدين ولا زكاة في غم الرهن لانها كانت مضمونة بالدين
 فرق بين الدرهم المضمون والسائمة فانه يركى الدرهم اذا قبضها دون السائمة ولو الغاصب مقرراً اه وظاهره
 انه لا فرق في الرهن بين السائمة والدرهم فليست اقل (قوله قبل قبضه) أما بعده فركبه عما مضى كما فهمه
 في البحر من عبارة الخط فراجع له لكن في الخاتمة رجل له سائمة اشتراها رجل للسائمة ولم يقبضها حتى حل
 الجول ثم قبضها لازكاة على المشتري فيما مضى لانها كانت مضمونة على البائع الثمن اه ومقتضى التعليل
 علم الفرق بين ما اشتراه السائمة أو لتجارة فقامت (قوله ومدون للعبد) الاولى ومدون بدين به البهيه
 العبد ليس له دين الزكاة الخارج لانه لله تعالى مع انه يمنع لانه مطالبان جهة العباد كما مر ط (قوله بقدر
 برئته) تعني بقوله فلا زكاة (قوله وروض الدين) أي المستغرق في إنشاء الجول ولو لم ينقص للنصاب
 ولم يتم آخر الجول وأما الحادث بعد الجول فلا يعتبر اتفاقاً ط (قوله ورجحه في البحر) وعبارته وعند أبي يوسف
 لا يبيع بجزء تصانعه وتقدم قول محمد بسعير بركه وهو كذلك كما لا يخفى وفائدة الخلاف اظهر فصلاً اباه
 فقه محمد يستأنف حولاً جديداً لا يعتد بأي وقف كما في الحديث اه أقول ان كان مجرد التقديم يقتضى ترجيح
 تقدم في الجوهره قول أبي يوسف وأشار في الجمع الى انه قول أبي حنيفة أيضاً وأخر شرحه دليله ما عان
 دليل محمد اقتضى ترجيح قوله ما لا دليل التاثير في جواب عن المتقدم بل ما عزا الى محمد عزا
 في البدائع وغيرها الى زفر روى في البحر في آخر باب زكاة المال عن المجتبى الدين في خلال الجول لا يقطع حكم

(نام ولو تقدر) بالقدرة على
 الاستثناء ولو بناه ثم فزع
 على سببه بقوله (فلا زكاة
 على مكاتب) لعدم الملك التام ولا
 في كسب ما ذون ولا في رهون
 بعد قبضه ولا فيما اشتراه لتجارة
 قبل قبضه (ومدون للعبد بقدر
 دينه) فتركى الزائد ان بلغ نصا
 وعروض الدين كالهلاك عند محمد
 ورجحه في البحر

ولو له نصيب صرف الدين لاسرها
 فضاء ولو أحسن صرف لاقطها
 فضاء فان استويا كاربين
 شاه وخش ابل خير (ولا في ثياب
 البدن) المحتاج اليها يدفع الحز
 والبردين ملك (وأما المتزل
 ودور السكنى ونحوها) وكذا
 الكتب وان لم تكن لأهلها فإلزام
 نزل للتجارة غير أن الأهل له أخذ
 الزكاة وان ساوت نصيبا

الحول وان كان مستغرقا وقال زفر يقطع اه وحزمه الشارح هنالك فيقول المصنف وقية العرض
 تقسم الى اثنين فخذ ثلث ما في ترجيح البحر فتدبر نعم ما في البحر وأوجه لأن الدين مانع من ابتداء الحول فيمنع
 من قبالة ما في الدين لان البقاء اسهل تأمل ولعل القول بعدم المنع مبنى على ما اذا كان النصاب تاما في آخر الحول
 أيضا بل ما في الدين من غير النصاب تأمل (قوله ولو له نصيب الخ) كأن يكون عنده دراهم ودنانير
 وعروض التجارة وسواهم يصرف الدين الى الدراهم والدنانير ثم إلى العروض ثم إلى السواك في البحر
 (قوله ولو احتجبا) أى ولو كانت السواك التي عنده اجناسا بأن كان له أربعون من الغنم وثلاثون من البقر
 وخمس من الإبل صرف الدين الى الغنم أو الإبل دون البقر لان التبيع فوق الشاة بجرثم قال هكنا أطلقه أو فنده
 في المبسوط بأن يحضر الساعي والا فالحمار الرب المال ان شاء صرف الدين الى السائمة وأذى الركاة من
 الدراهم والجن شاء عكس لانها في حقة سواء اه (قوله خير) لأن الواجب في كل منها ماشاة واحدة قال
 في البحر وقبل يصرف الى الغنم تجب الركاة في الإبل في العام القابل اه أى لانه اذا دفع من الغنم واحدة
 يبقى تسعة وثلاثون لا تجب كلها في القابل (تنبيه) بئى ما اذا كان للمدين مال الركاة وغيره من عبد الخدمة
 وثياب البذلة ودور السكنى فيصرف للمدين أولا الى مال الركاة لا الى غيره ولومن جنس الدين خلافا لرحق
 لو تخرج على خادم بغير عنه وله ما حادهم وخادم صرف دين المهر الى الماشين دون الخادم عندنا لأن غير مال
 الركاة يستحق للوالتج ومال الركاة فاضل عنها فكان العرف اليه ابصر وأظهر بأرباب الاموال ولهذا
 لا يصرف الى ثياب البذلة وقوته ولومن جنس الدين قال محمد في الاصل أى لو تصدق عليه لم يكن موضعها
 للصديقة ومعناه ان مال الركاة مغفول بالدين فالحق بالعدم وملك الدار والخادم لا يعتزم عليه أخذ
 الصديقة فكان فقيرا ولا زكاة على الفقير وأما إذا لم يكن له مال زكاة يصرف الدين الى عروض البذلة ثم الى العقار
 لأن الملك مما يستحدث في العروض ساعة فصاعة أما العقار فمختلها غالبا بدائع أقول والظاهر أن قوله لا يرف
 الدين الى عروض البذلة الخ كلاما أسطرادى مفروض فيما اذا أراد القاضي بيع ماله عليه في قضاء دينه
 كما ستر حواه في البحر لا في مسألة الزكاة الفرض انه ليس له مال زكاة فإى شئ تركه ولو كان له مال زكاة فقد
 صرح قبله بأن الدين يصرف الى مال الركاة دون غيره وعليه فلو استقرض مائتي درهم وحال عليه الحول عنده
 وليس له الا ثياب البذلة ونحوها مما ليس مال زكاة لازكاة عليه ولو كانت الثياب تنفي بالدين لأن الدين
 الذي عليه بغيره في الدراهم التي عنده دون الثياب وقد صرح في السراج أيضا بأنه لا يصرف الدين ملك آخر
 لأن كذا فده وفي الزيلعي أيضا ولا يتحقق الغنى بالمال المستقرض ما لم يقض (قوله المحتاج اليها الخ)
 انما يقاد بن ملك بذلك لانه أراد بيان الحوائج الاصلية كما تسمى عنه أما كلام المصنف هنا فلاحاجة الى
 تفصيله بذلك وكان الشارح أراد أن قوله ولا في ثياب البدن محترز قوله عن حاجته الاصلية لتقدمه تفصيل ذلك
 ويجعل غير المحتاج اليها من محتررات القصد الذي بعده وهو قوله نام ولتقدير امر اعادة ترتيب القدر تأمل
 (قوله وأما المتزل الخ) محترز قوله يامه ولو تقدر ا وقوله ونحوها أى كسباب البدن الغير المحتاج اليها
 وكالحوائج والعقارات (قوله وان لم تكن لأهلها) أشار الى أن تفصيل الهدية بقوله لأهلها غير معتبر
 المنهوم هنالك فن قد يشاء أراد اخراجها بقوله وعن حاجته الاصلية وجعل التي لغیر أهلها خارجة بقوله نام
 كما قد نه في ثياب البذلة والمراد بأهلها من محتاج اليها التدريس ويحفظ ونصحه بكيفية مما بأن عن الفتح (قوله
 غير أن الأهل الخ) استندرا إلى التعميم المأخوذ من قوله ولن لم تكن لأهلها أى أن الكتب لا زكاة فيها
 على الأهل وغيره من أى علم كانت لكونها غير نامية وانما الفرق بين الأهل وغيره في جواز أخذ الزكاة والمنع
 عنه بينه كان من أهلها اذا كان محتاجا اليها للتدريس والحفظ والتصحيح فانه لا يخرجها عن الفقر وله أخذ
 الزكاة وان كانت فقها أو وحديشا أو قسيرا ولم يفضل عن حاجته تساوى نصيبا كأن يكون عنده
 من كل تصنيف ثلثان وقيل ثلاث لأن النسخة يحتاج اليها ما يتبعه كل من الأخرى والمختار الأول أى كون
 الزائد على الواحدة فاضلا عن الحاجة وأما في الأهل فانهم يجرمون بالكتب من أخذ الزكاة فلهذا حرمان
 بلك قدر نصيب غير محتاج اليه وان لم يكن ناما وأما كتب الطب والنحو والتجويد فمعتبرة في المنع مطلقا ونص
 في الخ لانه على أن كتب الادب والمحدث الواحد مكتب الفقه لكن اضطرب كلامه في كتب الادب نصرح

في باب صدقة الفطر بأنها كالصبر والطب والتجود والذي يقتضيه النظر أن نسخة من النحر أو نسخة على الخلاف لا تعتبر في النصاب وكذا من أصول الفقه والكلام غير المخلوط بالآراء بل مقصور على تحقيق الحق من مذهب أهل السنة لأن لا يوجد غير المخلوط لأن هذه من الجوانب الأصلية أفاده في فتح القدر قلت والذي يقتضيه النظر أيضا أنه أن يرد بالادب الفرافة كما في القاموس وذلك كتكتب الشعر والعروض والتاريخ ونحوه متبع الأخذ وان يرد به آداب النفس كما في المغرب وهو المسمى بعلم الأخلاق كالأحياء للغزالي ونحوه فهو كالنسخ لا يمنع وإن كتب الطب الطيب يحتاج إلى مطالعة ما مررنا به من الجوانب الأصلية كالأحياء كآلات الله فين وأن الأهل إذا كان غير محتاج إليها فهو كغير الأهل كما يعلم مما مررنا به وكذا حافظ قرآن له معصية لا يحتاجه لأن المناط هو الحاجة (قوله) أو يزيد على نسختين صوابه على نسخة لأن المختار هو كون الزائد على نسخة واحدة فاضلا عن الحاجة كما قد مررنا به عن القنع ومثله في النهر (قوله) وكذلك آيات المحترفين أي سواء كانت بحال التمسك به في الانتفاع كالقدوم والمرد أو تستهلك لكن هذا منه ما لا ينبغي أثره كصاويون وحرض لغسال ومنه ما ينبغي كصفر وزعفران لصبغ ودهن وعصافيد باغ ولا زكاة في الأولين لأن ما يأخذ من الأجرة يتقابل العمل وفي الاشتراك إذا حال عليه الحول لأن المأخوذ يتقابل العين كما في الفتح قال وقوارير المعطرين ولحم الخيل والجر المشتراة التجارة ومقاديرها وجلالها إن كان من عرض الشترى يجهها فنها الزكاة والأقلا (قوله) كالصفر الأولى كالعصافيد كما في بعض النسخ لأنه المناسب لتلوه لدفع الجلد (قوله) وإن حال الحول أي ولم ينوب التجارة بل أمسكه لحرقته (قوله) فتباعه أي يبيعه القاضي على بيعه القضاء الدين وإن أتى ببيعها عليه (قوله) ولا في مال مفسدة ودالح) شرع في مسألة مال الضمان كما يأتي (قوله) بعد ما أي بعد سنتين (قوله) فلوله سنة تبيع لما مضى أي يجب الزكاة ببيعها بقبضه من الأغاصيب لما مضى من السنتين قال ح وشي أن يجري هنا ما يأتي معصيا عن محمد بن أنه لا زكاة فيه لأن السنة قد لا تقبل فيه اه قال ط والظاهر على القول بالوجوب أن حكمه حكم الدين القوي اه أي يجب عند قبضه أربعين درهما (قوله) فلا يجب لعدم تحقق الاسامة ط (قوله) عند غير معارفه أي عند الأجانب فله عند معارفه يجب الزكاة لتعزيطه بالنسيان في غير محله بجر (قوله) في حرز كداره أو دار غيره بجر وقيل إذا كانت الدار عظيمة فلها حكم الضمان اه ما عيل عن البرجندى (قوله) واختف في المدفون الخ) فقبل بالوجوب لا مكان الوصول وقبل لأنها غير حرز بجر (قوله) ولا سنة له عليه هذا على أحد القولين المصححين كما يأتي (قوله) ثم صارت أي السنة (قوله) بعد ما أي السنة (قوله) وقبده الخ) أي على عدم الوجوب في المجموع وعند عدم السنة بما إذا حلته عند القاشي خاف أم قبله فقبل لا احتمال لكونه وهذا قبل في غير الأول كالمثلوق وعن أبي يوسف ثم لا ينبغي أنه على التصحيح إلا من عدم الوجوب ولومع السنة يقتضي أن لا يجب قبل الخلف بالأولى كما أفاده ط عن أبي السعد (قوله) وما أخذ مصادرة المصادرة أن يأمر به بأن يأتي بالمال والغصب أخذ المال مباشرة على وجه القهر فلا ينكر هذا مع قوة ومغصوب لا سنة عليه أفاده ح (قوله) ثم وصل إليه أي المال في جميع هذه الصور (قوله) لعدم التمسك بطله قوله ولا في مال موقوف الخ) أفاده أنه من محترقات قوله تام ولو تقصيرا لأنه غير ممكن من الزيادة لعدم كون مفيد أي دينه (قوله) حديث علي كذا عراه في الهداية إلى علي ثم يمس يعرف واما ذكره بطل ابن الجوزي في آثار الأصف عن عثمان وابن عكر كذا في شرح التقيية للملا على التاري (قوله) لا زكاة في مال الضمان الضمان بالصاد المجهمة بوزن جار قال في البحر وهو في الآفة الغائب الذي لا يرى فإذا رجع فليس ضمنا وأصله الاضمار وهو التغيب والاختفاء ومنه أنتم في قلبه شأ (قوله) ملي (قوله) فبعضي فاعل هو الغني ط وفي المخط عن أبي حنيفة عن محمد بن علي وال وهو مقتر به لأنه لا يعطيه وقد طاله باب الخليفة فلم يعطه فلا زكاة فيه وهو بغير غيره وهو يشر على طلبه أو التمسك بذلك فعليه الزكاة وإن لم يشر على ذلك فلا زكاة عليه اه (قوله) أو بغير معسر الا صوب اسقاط على لأنه عطف على ملي نعمت لمز أيضا لا مقابل له لأنه لو كان غير معسر فهو للمساكين المتقدمة والاخصر قول الدرر على مقتر ولو معسر (قوله) أي محكوم بآفلاسه) أهو أن قوله مفلس مشدد اللام وقبده لأنه محل الخلاف لأن الحكم به لا يبع عند

الآن تكون غير فقه وحديث وتفسير أو تزيد نسختين منها هو المختار وكذلك آيات المحترفين الامايقي أثره كالعصافيد لدفع الجلد فقه الزكاة بخلاف ما لا يقي كصاويون يبايى نصبا وإن حال الحول وفي الاشياء النفسية لا يكون غنيا بكتبه المحتاج اليها في دين العباد فتباعه (ولا في مال موقوف) وجده بعد سنتين (وساقط في بحر) استخرج به بعدها (ومعصوب لا سنة عليه) فلوله سنة تبيع لما مضى الا في غصب السائمة فلا يجب وإن كان الغاصب مقرا كما في الخاتبة (ومدفون بغير نسي مكانه) ثم تركه وكذا الوديعه عند غير معارفه بخلاف المدفون في حرز واختلف في المدفون في كرم وأرض ملكوك (ودين) كان حجة المدفون سنتين ولا سنة له عليه (ثم) صارت له بأن (أقر بعدها عند قوم) وقبده في مصرف الخاتبة بما إذا حلف عليه عند القاشي أ قبله فقبل لما مضى (وما أخذ مصادرة) أي ظلم (ثم وصل اليه بعد سنتين) لعدم التمسك بالأصل فيه حديث علي لا زكاة في مال الضمان وهو ما لا يمكن الانتفاع به مع بقاء الملك (ولو كان الدين على مقتر على أو) على (معسر أو مفلس) أي محكوم بآفلاسه

أبي جعفر فكان وجوده كعدمه فهو معسر ومزحكته ولم يفسله القاضي وجبت الزكاة بالاتفاق
 كافي العناية وغيرها لأن المال غادر رافع (قوله) يعنى بمحل الزكاة أى وإن كان له مينة بحر (قوله)
 وهو الصحيح) صحته في التحفة كافي غاية البيان وصححه في الخالية أيضا وعزا إلى السرخسي بحر وفي باب
 المعسر من التهرعن عقد القرائد ينسب أن يقول عليه ثلث ونقل الباقي صحح الجواب عن السكاكي قال
 وهو المعقد والماله ما غر الاسلام اه ولذا جزم به في الهداية والغرر والمثني ونههم المصنف والحاصل أن
 فيه اختلاف التعصيم وبأقبحه في باب المعسر (قوله) لأن التسمية الخ وإن التسمية قد لا بعدل
 وقد لا بظفر المضمومة بين يديه لمانع فيكون أى الذين في حكم الهالك بحر (قوله) سيجي أى في كتاب
 القضاء ط (قوله) عدم القضاء أى عدم صحة قضاء القاضي اعتمادا على علمه فلا يصح ما يجوز وقضى به
 أصبح ولا تعجب أن يركب للمامضى (قوله) فوصل إلى ملكه أقول من ذلك ما في المحطلة ألف على معسر
 فاشتهر منه بالافتدائنا راعى وهو به الدينار فعليه زكاة لأنه صار قابضاً بالدينار اه ومنه
 ما في الوالدية وهب دينه من رجل ووكله بشقه فوجب فيه الزكاة ثم قبضه الموهوب له فإزكاة على الواهب
 لأن القاضى وكيل عنه بالقبض له أولا وأقول أيضا الوصول إلى ملكه غير قبله لأمر أمديونه المورس تزمه
 الزكاة لأنه استعمله كذا كره عند تفصيل الدين قيل باب العاشر وسأفي الكلام فيه (قوله) وسفصل الدين
 أى إلى قوى ووسط وضعيف والآخر لا يركب ما مضى أصلا وفى الأول تفصيل سابق فيه إشارة إلى أن ما هنا
 ليس على إطلاقه (قوله) وسبب الخ) هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله وسببه ملك انصاب الخ هو السبب
 الظاهري كالزوال للظهور ط (قوله) توجه الخطاب أى الخطاب المتوجه إلى المكلفين بالأمر بالاداء ط (قوله)
 وشهره الخ) ما تقدم في قول المصنف وشرط اقتراضها عقل الخ شرط قرب المال وما هنا شرط في نفس المال
 المزكى ط (قوله) وهو في ملكه أى والحال أن انصاب المال في ملكه التام كإمارة والشرط تمام انصباب
 في طرفي الحول كإسائة وقد من أن المول لا يشترط في زكاة الربوع والشار (قوله) وللنفقة تقدم
 الكلام في ذلك فلا تغفل (قوله) بقيا ها لا تقى) هو الاكتفاء بالرى في أكثر السنة لقصد الدر والشار
 وأنت الضعيف إشارة إلى أن المراد بالسوم الاسماة الأربعة فيهم نيتها لأن السائمة تصنع للغير والشار
 كاللحم والكوب ولا تغش هذه النية ما لم تحصل بفعل الاسماة كافي البحر (قوله) كاسيحي أى في آخر
 هذا الباب وبأقبحه بيانه (قوله) أو يوزجر داره الخ) قال في البحر لكن ذكرى البدائع الاختلاف في بدل
 منافع عن عقدة للتجارة فنى كتاب زكاة الأصل أنه للتجارة بلانية وفي الجامع ما يدل على التوقف على النية
 وصحح مشايخ بلخ رواية. إسمع لأن العين وإن كانت للتجارة لكن قد يصيد بدل منافعها فتؤجر الدابة
 لينفق عليها والدار للمعاملة فلا تصير للتجارة مع التردد إلا بالنية اه وقيد بقوله التي للتجارة إذ لو كانت للسكنى
 مثلا لا يصير بدلها للتجارة بدون النية فإذا نوى يصير ويكون من قسم الصريح (قوله) واستثنوا الخ) ذكر
 في التهر أنه ينبغي جعله من النية دلالة فلا حاجة إلى الاستثناء (قوله) مطلقا أى وإن لم ينوها أو نوى
 الشراء للنفقة حتى لو اشترى عبد إيمان المتجارة ثم اشترى لهم كسوة وطعاما للنفقة كان الكل للتجارة ويجب
 الزكاة في الكل بدائع (قوله) لأنه لا يملك بماله غيرها) أى بماله التجارة غير التجارة بخلاف المالك إذا
 اشترى لهم طعاما ونيا للنفقة لا يكون للتجارة لأنه يملك الشراء للغير التجارة بدائع (قوله) ولأنه نية التجارة
 الخ) لأنها لا تصح إلا على عقد التجارة فلا تصح فيما يملكه غير عقد كإثراء ونحوه كإسائة ومثله النارج
 من أرضه لأن المالك يثبت فيه بطلان ولا اختاره فيه ولذا أقال في البحر وخرج أى بقيد العقد ما إذا دخل من
 أرضه خبطة تبلغ قيمتها انصافا أو نوى أن يملكها ويبيعها فأسكنها حولا لا تجب فيها الزكاة كافي المراث
 وكذا الأثرى بذرا للتجارة خرجها في أرض عشر سائر ها كان فيها المشر لا غير كالواشترى أرض خراج
 أو عشر للتجارة لم يكن عليه زكاة التجارة انصافا حتى الأرض من العشر أو الخراج (قوله) أو المستأجرة
 أو المستعارة) يعنى وكانت الأرض عشيرة فإن العشر على المستعارة انصافا وعلى المستأجرة على قولهما
 المأخوذة وأما إذا كانتا خارجيتين فإن الخراج على رب الأرض فإذا نوى المستأجر أو المستأجرة على قولهما
 منها للتجارة يصح لعدم اجتماع الحقيق أفاده ت قلت يعين أرض المسألة فيما إذا اشترى بذرا للتجارة

(أو) على (جاء عليه مينة) وعن
 محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن
 مالك وغيره لأن المينة قد لا تقبل
 (أو) ولم به فاض سيجي أن المتقرب
 عدم القضاء يعلم القاضي (فوصل
 إلى ملكه) زكاة ماضى
 ووضفيل الدين في زكاة المال
 (وسبب لزوم أدائها توجه
 الخطاب) يعنى قوله تعالى أو
 الزكاة (وشرط) أى شرط
 اقتراض أدائها (حوالان الحول)
 وهو في ملكه (وغنية المال
 كالدرهم والدينار) لتعنيهما
 للتجارة بأصل الخلقة فتزوم الزكاة
 كفيهما أمسكهما وللنفقة (أو
 السوم) يتبعها الإق (أو
 التجارة) في العروض المتأخر بها
 ولا بد من مقارنتها العقد التجارة
 كاسيحي أو دلالة بأن يشتري عنها
 بعرض التجارة أو يوزجر داره التي
 للتجارة بعرض قصير للتجارة بلانية
 صريحاً وإستثنوا من اشتراط النية
 ما يشترطه النارج فإنه يكون
 للتجارة مطلقاً لأنه لا يملك بماله
 غيرها ولا يتبع نية التجارة فيما
 خرج من أرضه العشيرة
 أو الخراجية أو المستأجرة
 أو المستعارة

وزوجه لصح التعديل بعدم اجتماع الحقن أما لو تولى التجارة فمما خرج من أرضه فقد علمت أنها لا تصح له عدم
العقد فلم يصح الخارج مال فبازدكاره ففهمه (قوله لئلا يجمع الحقان) علمت مانته (قوله
وشرط صحة أداها الخ) قدم اشترط النية من قوله أولا لله تعالى لكن ذكرت هنا لبان تنافسها فأداه
في البحر (قوله لينة) أشار إلى أنه لا اعتبار بالنسبة فلو سماها بغير أو فرضا تجزى في الأصح وإلى أنه لو نوى
الزكاة والتطوع وقع عنها عند الثاني لأن نية الفرض أخرى وعند الثالث يقع عنه وإلى أنه ليس للفقير أخذها
بلاعلا إلا إذا لم يكن في قرابته أو قبيلته أو حوج منه فيضن حكا لادبائه وإلى أن الساعي لو أخذها منه كرها
لا يقطع الفرض عنه في الأموال الباطنة بخلاف الظاهرة هو المقتضى وإلى أنها لا تؤخذ من تركه لفقد النية
إذا أوصى فتعتبر من الثلث ونعمامه في البحر زاد في الجوهره وتبرع ورثته قلت ولعل وجهه أنهم فاعون
مضامه فتكني بينهم فتأمل (قوله مقارنة) هو الأصل كما في سائر العبادات وإنما كتبت بالنسبة عند العزل
كما سيأتي لأن الدفع يفتقر بغيره باستحضار النية عند كل دفع فكتبت بذلك للرجح بغيره والمراد بمقارنتها
للدفع إلى التقير أو المقارنة للدفع إلى الوكيل فهي من الحكمية كما يأتي ط (قوله والمال قائم في يد الفقير)
بخلاف ما إذا تولى بعد هلاكه بغيره وظاهره أن المراد بقيامه في يد الفقير بشاؤه في ملكه لا بالبدل الحقة وأما
النية تجزى به ما دام في ملك الفقير ولو بعد أيام (قوله أو دفعها للذي) به على الفرق بين الزكاة والحب لأن الزكاة
عبادة مالية محضة فتصح فيها النيابة الذي وإن لم يكن من أهل النية لأن الشريعة بها نية الأمر بخلاف الحج
لأنه عبادة مركبة من المال والبدن فتشترط فيه أهلية المأمور للنية (قوله لأن المعبرية الأمر) علمت المعبرية
(قوله ولذا) أي تكون المعبرية الأمر (قوله لو قال) أي عند الدفع إلى الوكيل (قوله ثم نواه عن الزكاة)
أي ولم يعلم الوكيل بذلك بل دفع إلى الفقير بنية التطوع أو الكفارة (قوله ضمن وكان متبرعا) لأنه ملكه بالخط
وهو مؤدب ما كان نفسه قال في التنازعانية إذا أوجد الأذن أو أجاز المال لكان أه أي أجازا قبل الدفع
إلى الفقير كما في البحر لو أدى زكاة غيره بغير أمره فبلغه فاجاز له بغيره لا نواه بدت نفاذا على المتصدق لأنه ملكه
ولم يصح تأجيله عن غيره فنقدت عليه أه لكن قد يقال تجزى عن الأمر مطلقا لبقاء الأذن بالدفع قال في
البحر ولو تصدق عنه بأمره جاز يرجع بمادفع عند أبي يوسف وعند محمد لا يرجع بالشرط الرجوع أه تأمل
ثم قال في التنازعانية أو وجدت دلالة الأذن بالخط كاجرت العادة بالأذن من أبواب الخطئة بخلافه عن الغلات
وكذلك المتولى إذا كان في يده أو أوقف مختلفة وخط غلام ضمن وكذلك السمسار إذا خلط الأثمان أو الباع
إذا خلط الأمعة ضمن أه قال في التنبس ولا عرف في حق السمسرة والباعين بخلافه عن الغلات والتمعة
أه وتصل هذا العالم إذا سأل للفقراء شيئا وخط ضمن قلت ومقتضاه أنه لو وجد العرف فلا ضمان لوجود
الأذن حينئذ دلالة الظاهر أنه لا بد من علم المالك بهذا العرف ليكون إذا منه دلالة (قوله إلا إذا وكله
الفقراء) لأنه كلما قبض شيئا ملكوه وصاروا خالطهم بعضه بعض ووقع زكاة عن الدافع لكن بشرط أن
لا يبلغ المال الذي يد الوكيل نصبا فلو بلغه وعلم به الدافع لم يجزه إذا كان الأخذ وكلا عن التفسير كما في البحر
عن الظهيرية قلت وهذا إذا كان الفقير واحدا فلو كانوا جماعة نيت لا بد أن يبلغ لكل واحد نصبا لأن ما في يد
الوكيل مشترك بينهم فإذا كانوا ثلاثة وما في يد الوكيل بلغ نصابين لم يصيروا أغنياء فتجزى الزكاة عن الدافع
بعده إلى أن يبلغ ثلاثة أغنياء إلا إذا كان كلا عن كل واحد بانفراده فحينئذ يعتبر لكل واحد نصبا على حدة
وليس له الخلط بل لأنهم فلو خلط أجزأ عن الدافع ضمن الموكلين وأما إذا لم يكن إلا أخذ وكلا عنهم فتجزى
وإن بلغ المقتبض نصبا كسيرة لأنهم لم يملكوا شيئا مما في يده (قوله لولده الفقير) وإذا كان ولده صغيرا
فلا بد من كونه هو فقيرا أيضا لأن الصغير بعد غنيا يعني أبيه أفاده ط عن أبي السعد وهذا حديث لم يأمره
بالدفع إلى معين أو لو خالف فيه فلو قلن حكاها في التنية وذكر في البحر أن القول بعد تشهد للقول بأنه لا ضمان
لقولهم لو نذر والتصدق على فلان له أن يصدق على غيره أه أقول وفيه نظر لأن تعيين الزمان والمكان والدرهم
والفقير غير معتبر في النذر لأن الداخل تحت ما هو قربة وهو أصل التصديق دون التعيين فيبطل وتلزم القربة
كما صرحوا به وهنا الوكيل إنما يشتبه بالتصرف من الموكل وقد أمره بالدفع إلى فلان فلا يملك الدفع
إلى غيره كالوادمي زيد ~~بذلك~~ كذا ليس الرضى ~~الدفع~~ إلى غيره فتأمل (قوله وزوجه) أي الفقيرة (قوله

لئلا يجمع الحقان (وشرط صحة
أداها مقارنة له) أي للاداء
(ولو) كانت المقارنة
(حكا) كالودع بلائنة ثم نوى
والمال قائم في يد الفقير أو نوى
عند الدفع للوكيل ثم دفع
الوكيل بلائنة أو دفعها للذي
ليدفعها للفقير أجاز لأن المعبرية
الأمر ولذا القول هذا التطوع
أو عين ككفاري ثم نواه عن
الزكاة بل دفع الوكيل سخ و
خط زكاة موكله ضمن ويأن
متبرعا إلا إذا وكله الفقراء
والوكيل أن يدفع لولده الفقير
وزوجه لنفسه إلا إذا قال
زهاضها حدثت ولو تصدق
بدواهم نفسه أجزأ أن كان على نية
الرجوع وكانت دراهم
الموكل قائم

ولو تصدق الخ) أي الوكيل بدفع الزكاة إذا أسكدر أراهم الموكل ودفع من المبرج بعد يعلها في دراهم الموكل
 صم بخلاف ما إذا تصدق أو لا على نفسه مثلاً ثم دفع من ماله فهو متبرع وعلى هذا التفصيل الوكيل بالانفاق
 أو بقاء الدين أو البتراء كما سبقت أن شاء الله تعالى في الوكالة وفيه إشارة إلى أنه لا يشترط الدفع من عين مال
 الزكاة ولا الوأمر غيره بالدفع عنه جاز كما قد مناه لكن اختلف فيما إذا دفع من مال آخر حيث قال في البحر وظاهر
 التفتيش ترجيح الإجزاء استدلالاً بقرولهم سلم له خبر فوكل بزيادة ما عفا من ثمنه فلا يسلم صرف ثمنه عن زكاة ماله
 (فرغ) الوكيل بدفع الزكاة أن يوكل غيره بلاذن بغير عن الثانية وسأق من الثاني الوكالة (قوله) يعزل ما واجب
 في نسخة لعزل باللام وهي أحسن ليوافق المعطوف عليه (قوله) ولا يخرج عن العهدة بالعزل: فلو ضاعت
 لا تنسقط عنه الزكاة ولو مات كانت ميراثاً عنه بخلاف ما إذا ضاعت في يد الساعي لأن يده كيد الفقراء بجر
 عن المحط (قوله) أو تصدق بكمه) بالرفع عطف على قوله أنه وأفاده سقوط الزكاة ولو نوى نفل أو لم يسأله
 لأن الواجب بجر منه وإنما تشترط النية لدفع المزاحم فلما أدى الكل زالت المزاخمة بجر (قوله) لا إذا نوى
 الخ) في التعبير بالتصدق إجماعاً على هذا الاستثناء كما في النهر (قوله) فيصم أي عانوى (قوله) لا تنسقط
 حصته أي لا تنسقط زكاة ما تصدق به فبجر زكاة الباقي (قوله) خلافاً للثالث) أشار بذلك
 تبعاً للمتنى إلى اعتماد قول أبي يوسف ولا أقدمه فاضى خان وقد أخرج في الهداية مع دليله وعادته تأخير
 المختار عنده على عكس عاد فاضى خان وصاحب المتن فافهم (قوله) وأطلقته أي أطلق التصديق (قوله)
 حتى الخ) تفرع على شموله الدين ح وقيد بالقول أنه لو كان غنياً فوجه بعد الحول ففيه روايتان
 أحدهما الضمان بجر عن المحيط أي ضمان زكاة ما وجهه لأنه استهلكه بعد الوجوب (قوله) صم ومقط
 عنه أي صم الأبرار وسقط عنه زكاة نوى الزكاة أولاً لما مر ولو أراه عن البعض سقط زكاة دون
 الباقي ولو نوى به الأداء عن الباقي بجر (قوله) واعلم الخ) المراد بالدين ما كان ثانياً في الذمة من مال الزكاة
 بوالعين ما كان قائماً في ملكه من ثوب وعروض والقسمه رباعية لأن الزكاة ما كان ثانياً في ذمته وعينا والمال
 المترك كذلك لكن الدين إنما يسقط بالزكاة أي يترك مسقط القبض بعدها فتصير خمسة فيوزن الأداء في ثلاثة
 الأولى أداء الدين عن دين مسقطها كما مثل من أراه الفقير عن كل النصاب الثانية أداء الدين عن الدين كمن
 حاضر عن نقد أو عرض حاضر الثالثة أداء الدين عن الدين كمن حاضر عن نصاب دين وفي صورتين لا يجوز
 الأولى أداء الدين عن الدين بغيره لأنه في ذمة مديونه زكاة ماله الحاضر بخلاف ما إذا أمر فقيراً بقبض دين له على
 آخر عن زكاة عين عنده فإنه يجوز لأنه عند قبض الفقير يصير عيناً فكان عيناً عن عين الثانية أداء دين عن دين
 سيقبض كمن قدم عن الجور هو ما لو أراه الفقير عن بعض النصاب ناوياً به الأداء عن الباقي وعمله بأن الباقي
 يصير نصاباً للقبض فبصره وذبا الدين عن العين اهـ ولذا أطلق الشارح الدين أو لا عن التقيد بالسقوط ولقوله
 بعده سيقبض (قوله) وحله الجواز أي فيما إذا كان له دين على معسر وأراد أن يجعله زكاة عن
 عين عنده أو عن دين له على آخر سيقبض (قوله) أن يعطى مديونه الخ) قال في الأشباه وهو أفضل من غيره
 أي لأنه يصير وسيلة إلى البراءة ذمة المديون (قوله) لا يكون ظفر بجنس حقه نقل العلامة البري في آخر شرح
 الأشباه أن الدراهم والدينارين جنس واحد في مسألة الظفر (قوله) فإن مانعه الخ) والحيلة إذا خاف ذلك ما في
 الأشباه وهو أن يوكل المديون شامداً الدين بقبض الزكاة ثم يقبض مديونه بقبض الوكيل صراماً للموكل
 ولا يسلم المال للوكيل الذي غيبه المديون لاحتمال أن يعزله عن وكاله القضاء به بحال القبض قبل الدفع
 اهـ وفيما وإن كان للدائن شريان في الدين يخاف أن يشاركه في القبض فالحيلة أن تصدق للدائن بالدين
 وبهيب المديون ما قبضه للدائن فلا يشاركه (قوله) ثم هو أي الفقير يكف والظاهر أن له أن يخالف أمره
 لأنه مفتضى صحة التملك كما سبقت في باب المصروف بخا (قوله) فكذلك الثواب لهما أي ثواب الزكاة للمزك
 ولأب التامين الفقير وقد يقال إن ثواب التكفين ثبت للمزك أيضاً لأن الدال على الخير كفضله وإن اختلف
 الثواب كما وكفا ط قلت وأخرج السبوطي في الجامع الصغير لو مرت الصدقة على يدي مائة كان لهم من
 الأجر مثل أجر المتبدي من غير أن ينقص من أجره شيئاً (قوله) وكذا الإشارة إلى الحيلة (قوله) وغامه
 الخ) هو ما قد مناه عن الأشباه (قوله) راقداً عن غيري قال في البدائع وعليه عامة المشايخ ففي أي وقت

(أو) مقارنة (يعزل)
 ما واجب كله أو بعضه ولا يخرج
 عن العهدة بالعزل بل بالأداء
 للفقراء (أو تصدق بكمه) إذا
 نوى نذراً أو واجباً آخر فصرح
 ونفعين الزكاة ولو تصدق
 بعضه لا تنسقط حصته عند الثاني
 خلافاً للثالث وأطلقه في العين
 والدين حتى ولو أراه الفقير عن
 النصاب صم ومقط عنه * واعلم
 أن أداء الدين عن الدين والعين
 عن العين وعن الدين يجوز وأداء
 الدين عن العين وعن دين سيقبض
 لا يجوز وحله الجواز أن يعطى
 مديونه الفقير زكاة ثم يأخذها
 عن دينه ولو امتنع المديون متديون
 وأخذها لكونه ظفر بجنس حقه
 فإن مانعه رفعه للقاضي وجبيلة
 التكفين بها التصديق على فقير ثم هو
 يكف فيكون الثواب لهما وكذا
 في تعمير المسجد وغمامه في حبل
 الأشباه (واقترأها غيري)
 أي دعا له

أدى يكون مؤذنا للواجب وتعين ذلك الوقت للوجوب وإذا لم يؤد إلى آخر عمره يتحقق عليه الوجوب حتى لو لم يؤد حتى مات بأنهم واستندل الجصاص له بمن عليه الزكاة إذا هلك نصابه بعد تمام الحول والتكمن من الاداء انه لا ينعين ولو كانت على الفور يضمن كمن أخر صوم شهر رمضان عن وقته فان عليه القضاء (قوله وصححه الباقي وغيره) نقل آية في التبرأة أيضا (قوله أى واجب على الفور) هذا سائظ من بعض النسخ وفيه ركاكة لأنه يقول اني قولنا افتراضها واجب على الفور مع انها فرضية محكمة بالادلة القطعية وقد يقال ان قوله افتراضها على تقدير مضاف أى افتراض أداؤها وهو من إضافة الصفة الى الموضوعها فيصير المعنى أداؤها المفترض واجب على الفور أى أن أصل الاداء فرض وكونه على الفور واجب وهذا ما حققه في فتح القدير من أن المختار في الأصول أن مطلق الامر لا يقتضى الفور ولا التاخير بل يجزى التنبه فيجوز للمكلف كل حين ما لكن الامر هناك مقرنة الفور الخ ما يأتي (قوله فيما تأخيرها الخ) طاهره الاثم بالتأخير ولو قل كروم أو يومين لانهم فسروا الفور بأول اوقات الامكان وقد يقال المراد أن لا يؤخر الى العام القابل لما في البدائع عن المتني بالنون اذ لم يؤد حتى مضى حولان فقد أساء وأثم اه فتأمل (قوله وهي) أى القرينة انه أى الامر بالصراف (قوله وهي مجله) كذا عبارة الفتح أى حاجة القدر بمجمله أى حاصلة (قوله وتعامه في الفتح) حيث قال بعد ما تم فتكون الزكاة فرضية وفوتها واجبة فيلزم تأخيرها من غير ضرورة لان كسر حبه الكرخى والحاكم الشهيد في المتني وهو عين ما ذكره الامام أبو جعفر عن أبي حنيفة أنه يكرهه فان كراهة التبريم هي المحمل عند اطلاق اسمها وقد ثبت عن ائمتنا الثلاثة وجوب فوريتها ما نقله ابن شجباع عنهم من أنها على التراخي فهو بالنظر الى دليل الافتراض أى دليل الافتراض لا وجهها وهو لا يبنى وجود دليل الاجباب وعلى هذا قولهم اذ شك هل تركى أو لا يجب عليه أن يترك لأن وقتها العرفي لا شك حينئذ كالتسليم في الصلاة في الوقت اه ملخصا (تمة) في الفتح أيضا اذا أخر حتى مرض يؤدى سبب من الزينة ولو لم يكن عنه مال فأراد أن يستقرض لاداء الزكاة كان اكبر أى أنه يقدر على قضاءه فالأفضل الاستعراض والا فلا لأن خصوصية صاحب الدين أشد اه (قوله أى بعد) خصه بالذکر ليناسب قوله يرى خدمته وأشار بقوله مثلا الى أن العبد غير قديم الا ان يقول بعده فوى استعمله اليعم مثل التوب والمادة لا بد من تخصيصه بما تصفه فيه التجارة ليعبر عما لو اشترى أرضا خراجية أو عشرة بة لتبرعها فانما لا يجب فيها زكاة التجارة كما يأتي عيه عليه في الفتح (قوله فوى بعده ذلك خدمته) أى وأن لا يلقى التجارة لما في الخاتمة عبد التجارة اذا أراد أن يستخدمه سنتين فهو لتجارتها على حاله الا أن ينوى أن يخرجها من التجارة ويجعله للخدمة اه (قوله ما لم يبعه) أى أو يوزجه كفى النهر وغيره وبذلك من قسم الدين الوسط فيعتبر ما مضى أو يعتبر الحول بعده فبعضه على الخلاف الآتي في بيان أقسام الدين (قوله يجنس ما فيه الزكاة) فلودفعه لاربأ أنه في مهرها أو دفعه بصلح عن قود أو دفعته تلوع زوجها الزكاة لأن هذه الاشياء لم تكن جنس ما فيه الزكاة ط (قوله والفرق) أى بين التجارة حيث لا تحقق الا بالفعل وبين عدمها بأن نواه للخدمة حيث تحقق بمجرى النية ط (قوله قيمتها) لأن التبرع كلها يكتفى فيها بالنية ط ونظير ذلك المقيم والصائم والكافر والمعلقة والسائمة حيث لا يكون مسافرا ولا مفطرا ولا مسلمانا ولا سائمة ولا علقوفة بمجرى النية وثبت اضدادها بمجرى النية زيلعي لكن صرح في النهاية والفتح بأن العلقوفة لا تصير سائمة بمجرى النية بخلاف العكس وموفق في الصريح على الاول على ما اذا نوى أن تكون السائمة علقوفة وهي باقية في المرى اذ لا بد من العمل وهو الآخر اجماع المرى على العلقف وجل الشئ على ما اذا نوى بعد اخراجها منه (قوله كان لها الخ) لأن الشرط في التجارة مقارنتها له فقد هو كسب المال بالمال بعقد شراء أو اجارة أو هبة فتراض حيث لا مانع على ما يأتي في التبرع ع بيان المترقات ثم ان نية التجارة قد تكون محرما وقد تكون دالة فالاول ذكرنا والثاني ما تقدم في التبرع عند قول المشقة أوبة التجارة (قوله لا ما ورثه) قال في التبرع يلقى بالارث ما دخله من حبوب أرضه نوى امساكها للتجارة فلا يجب له بيعها بعد حصول اه (قوله أى نوبا) قال في التبرع يبيع نوى وقت البيع مثلا أن يكون بدله للتجارة فلا يكتفى بالنية السابقة كما هو ظاهر ما في البحر اه (قوله فوجب الزكاة) أى اذا جال الحول على البدل ط (قوله نواه أولا) أى نوى السوم أولا لا يأتى كانت

وصحبه الباقي وغيره (وقيل

فوري) أى واجب على الفور

(وعليه الفتوى) كما

في شرح الوهبانية (فتايم

تأخيرها) بيلا عنمر (وترد

شهادته) لأن الامر بالصراف الى

الفسق مرعه قرينة الفور وهي أنه

لدفع حاجته وهي مجله فتى لم يجب

على الفور لم يحصل المتصور من

الاجباب على وجه التمام وتعامه

في الفتح (الايق للتجارة ما) أى

عبد مثلا (اشترى لها فتوى) بعد

ذلك (خدمته ثم) ما نواه للخدمة

(لا يصير للتجارة وان نواه لها مال

يعه) يجنس ما فيه الزكاة والفرق

أن التجارة على فلا تتم بمجرى النية

بخلاف الاول فانه ترك الفعل

قيمتها (وما اشترى لها) أى

للتجارة (كان لها) لمقارنته النية

لعقد التجارة (لا ما ورثه ونواه لها)

نعدم العقد الا اذا تصرف فيه

أى نوبا فوجب الزكاة لا يقتصر

النية بالعمل (الا الذهب والفضة)

والسائمة لما في الخاتمة لو ورث

سائمة ازمه تركها بعد الحول نواه

أولا

سائمة فبقيت على ما كانت وان لم ينو خاتية (قوله وما ملكه بصنعه الخ) أي ما كان متوقفا على قبوله وليس بمبادلة مال بمال كهذه العقود اذا نوى عند العقد كونه للتجارة لا بصيرتها على الاصح لان الهبة والصدقة والوصية ليست بمبادلة أصلا والمهر وبدل الخلع والصلح عن دم العمد بمبادلة مال بغير مال كفي الدائع قال في فتح القدير والحاصل ان نية التجارة فيما يشترطه تصحيح بالاجماع وفيها ريب لا بالاجماع وفيها علكه يقول عبد بن حماد كخلاف اه (قوله اؤنكاح أو خلع) أي لو تزوجها على عبد مثله رت كونه للتجارة أو خاتعته عليه فتقوى كذلك (قوله أو صلح عن قود) أي اذا نوى عند عقد الصلح التجارة بالبدل وفي الخاتية لو كان عبد للتجارة فقتله عبد عمدا فصولح من القصاص على القاتل لم يكن القاتل للتجارة لانه بدل عن القصاص لا عن المقتول اه (قوله كان المدفوع للتجارة) أي بلانية ح وذلك لانه بدل عن المقتول وقد كان المقتول للتجارة فكذا بطله فكان مبادلة مال بمال ومثله فيما يظهر لو اختار سيد الجاني القداء بعرض للمقتول ولا يشافه ما يأتي عن الاشياء فافهم (قوله فانه يكون لها) لان حكم البدل حكم الاصل خاتية وبسبب ان غم الكلام على استدلال مال التجارة بباب زكاة العنم (قوله كما مر) أي في شرح قوله أفوتعت التجارة ح (قوله والاصح انه لا يكون لها) لان التجارة كسب المال بدل هو مال والقبول اكتساب بغير بدل أصلا فلم تكن النية مقارنة على التجارة بدائع (قوله وفي أول الاشياء) التي تأتي ايدا للاصح ط (قوله والجواهر) كاللؤلؤ والياقوت والزبرجد وأمثالها درر عن الكافي (قوله وان ساءت النسا) في نسخة أولها (قوله ساعد الجرين) هذا علم الغلبة على الذهب والفضة ط وقوله والسيوف بالنصب عطف على الجرين ومأخذها ذكر كالجواهر والعقارات والمواسي العلوقة والعبيد والسياب والامتنعة ونحو ذلك من العروض (قوله المؤدى الى النسي) هذا وصف في معنى الغلة أي لازكاة فيما نواه للتجارة من نحو أرض عشرية أو خرابة الابوؤى الى تكرار الزكاة لان العشر أو الخراج زكاة ايضا والتي يكسر النسا المثلثة وقع النون في آخره ألف مقصورة وهو أخذ الصدقة مرتين في عام بخلاف القاسوس ومنه كافي المغرب قوله صلى الله عليه وسلم لا نبي في الصدقة (قوله وشرط مقارنتها) بالجزم عطف على شرط الاول ومن المقارنة ما ورده ناوياها ثم تصرف فيه ناويا أيضا لان العتبه والنسيه المقارنة للتصرف في بائع مثلا كما مر فيكون بدل الذي نوى به التجارة مقارنا لعقد الشراء فافهم (قوله أو اجارة) كأن أجر داره بعروض ناوياها للتجارة ولو سككت الدار للتجارة يصير بدلها للتجارة بلانية لوجود التجارة دلالة كما مر وفيه خلاف قدمناه (قوله أو استقراض) لان القرض يتقلب معاوضة المال بالمال في العاقبة وهذا قول بعض المشايخ والله أشد في الجامع أن من كان له ما تادروهم لماله لا غيرهما فاستقرض من رجل قبل حلولان الحلول خمسة أفقره لغير التجارة ولم يستهلك الا فقرة حتى حال الحلول لازكاة عليه وبصرف الدين الى مال الزكاة دون الجنس الذي ليس بمال الزكاة فقوله لغير التجارة دليل انه لو استقرض للتجارة يصير لها وقان بعضهم لا وان نوى لان القرض عادة وهو تدرع لا تجارة بدائع وعلى الاول مشي في البحر والتهر والتمخ وتبعهم الشارح لكن ذكر في البذخه عن شرح الجامع لشيخ الاسلام أن الاصح الثاني وأن معنى قول محمد في الجامع غير التجارة انهم أصبكت عند المقرض لغير التجارة وفانذبه أنها اذ بردت عليه عادت لغير التجارة وأتمروا كانت عنده للتجارة فزوت عليه عادت للتجارة اه والظاهر أن الثاني مبنى على قول أبي يوسف ان المستقرض لا يملك ما استقرضه الا بالتصريح وعندهما يملكه بالقبض متى لو كان قائما في يده فباعه من المقرض ببيع عنده لا عندهما ولو باعه من أخيه يبيع اتفاقا كما ساء في تحريره في باب ان شاء الله تعالى وعلى قولهما فالوجه للزكاة تأمل لا يقال بشكل الاول بأن المستقرض صار مديونا بظنهما استقرضه والمديون لازكاة عليه بقدر دينه مما قلته حجة نية التجارة فيه لاننا نقول فائدتها ضم قيمته الى النصاب الذي معه لماسأ في من أن قيمة عروض التجارة تغضم الى التقدين فاذا كان له ما تادروهم فقط واستقرض خمسة أفقره للتجارة فبما خمسة دراهم مثلا كان مديونا بقدر دراهم وبقي نصاب فبكره بخلاف ما اذا لم تكن للتجارة فانه لازكاة عليه أصلا لان الدين يصرف الى مال الزكاة دون غيرهم كما مر فينقص نصاب الدرهم الذي معه فلا زكاه ولا زكاة الا فقرة فانهم (قوله ولو نوى الخ) محتمز قوله وشرط مقارنتها لعقد التجارة ح (قوله كالوئى الخ) خرج

(وما ملكه بصنعه كهيئة

أوصية أو نكاح أو خلع أو صلح

عن قود) فبطل القود لان العمد

التجارة اذا قتله عبد خطأ ودفع به كان

المدفوع للتجارة خاتية وكذا كل ما

قويض به مال التجارة فانه يكون

لها بلانية كما مر (وفواها ما كان

لها عند الشئى والاصح) انه لا

يكون لها مجموع البدائع وفي

أول الاشياء ولو قازت النية

ما ليس بدل مال لا تصح على

الصحيح (لا زكاة في اللاتي

والجواهر) وان ساءت ألفا اتفاقا

(الا ان تكون للتجارة) والا اصل

أن ما عدا التجرة يملك ولو لم يملك

يركز بغير التجارة بشرط عدم

المانع المؤدى الى النسي وشرطه

متارنتها العقد للتجارة وهو كسب

المال بالمانع بعقد شراء أو اجارة

أو استقراض ولو نوى التجارة بعد

العقد أو اشترى شيئا لنفسه ناويا

انه ان وجد بجماعه لازكاة عليه

كالوئى التجارة فيما ساء من

اضه

بأشراط عقد التجارة وهذا ينفق بالبراث كما مر عن النهر فلا يصح تعليله باجتماع الحقيقين كاقدمائه فافهم
 (قوله كما مر) قبل قوله بشرط صحة أدائها (قوله وكألو شري الخ) مخترزه قوله بشرط عدم المانع الخ
 (قوله وزرعها) قيد العشرة لتعلق العشر بالخارج بخلاف الخارج الا اذا كان خراج مساهمة لاهو موطنا
 ومنه هو أنه اذا لم يزرعها يجب زكاة التجارة فيها لعدم وجوب العشر فلم يوجد المانع أما انظر ايجبة
 فالمانع موجود وهو الثمن وان عطلت (قوله لقيام المانع) وهو الثمن ومفاد التعليل أنه لو زرع البذر في
 أرضها المملوكة يجب فيه الزكاة وبخلافه ما في الجرح حيث قال في باب زكاة المال لو اشترى بذر للتجارة وزرعه
 فإنه لا يزكاه فيه وانما فيه العشر لان بذره في الأرض ابطال كونه للتجارة فكان ذلك كسنة الخدمه
 في عبد التجارة بل أولى ولو لم يزرعه يجب اهـ فان مفاده سقوط الزكاة عن البذر بازراعة مطلقا فاده ط
 (نعمه) ما ذكره الشارح من عدم وجوب الزكاة في الارض المشرية للتجارة وانما فيها العشر أو ان الجراح للمانع
 المذكور قال في البدائع هو الرواية المشهورة عن اصحابنا وعن محمد أنه يجب الزكاة أيضا لان زكاة التجارة يجب
 في الارض والعشر يجب في الخارج وهما مختلفان فلا يجمع الحقايق في مال واحد وجه ظاهر الرواية أن سبب
 الوجوب في الكل واحد لانه يضاف اليها فقال عشر الارض وخارجها وزكاه، والكل حق الله تعالى وحقوقه
 تعالى المتعلقة بالاموال الثمانية لا يجب فيها حقان منها بسبب مال واحد كزكاة السائمة مع التجارة اهـ فافهم

• (باب السائمة) •

بالاصناف أو بالتوريث على انه مبتدأ وخبر فهو لبسان حقيقة وما بعده لبسان حكمها ولذا لم يقدر مضاعفاً
 صدقة السائمة قال في النهر وبدا محمد في تفصيل اموال الزكاة بالسوانم اقتداء بكتبه عليه الصلاة والسلام
 وكاتب كذلك لانهم ائتموا العرب وكان جل أموالهم السوانم والابل أنفسهم عندهم فبدأها (قوله هي الرابعة)
 أي لغة يقال سامت السائمة رعت وأسامها ربا السامة كذا في المغرب سميت بذلك لانها تنعم الارض أي
 تغلها ومنه تجرفه تسمون وفي ضياء الخوم السائمة المال الراعي نهر (قوله وبشرع المكشوفة بارى الخ)
 أطلقها فتشمل المتولدة من اهـ ووحشي لكن بعد كون الام اهلية كالمولدة من شاة وطي وبقر وحشي
 وأهل فحجب الزكاة بها وبكاملها النصاب عندنا خلافا للشافعية بدائع (قوله بارى) بفتح الراء مصدر
 وتبكرها الكلا نفسه والمناسب الاقول اذ لو حل الكلا اليها في البيت لا تكون سائمة بحر قال في النهر وأقول
 الكسر هو المذلول على الالسنه ولا يلزم عليه أن تكون سائمة لو حله اليها الا لو أطلق الكلا على المنفصل
 ولشائل منه بل في ظاهر قول المغرب الكلا هو كل مارعته الدواب من الرطب والبادي بقصد اختلاصه بالانعام
 في معدنه ولم تكن به سائمة لانه ملكه بالحوز قد تدر اهـ قلت لكن في القادم من الكلا تجبل العشب طيه
 وبإسبه فلم يقدره بالرمي (قوله ذكره الشئخ) أي ذكره التقيد بالمباح قال في البحر والنهر ولا بد منه لان
 الكلا يشمل غير المباح ولا تكون سائمة به لكن قال المقدسي وفيه نظر قلت لعل وجهه منع بماله لغير المباح لحديث
 أحمد السلولن تركاء في ثلاث في الماء والكلا والنار فهو بياح ولو في أرض مملوكة كما سبأني في فصل
 الشرب ان شاء الله تعالى (قوله ذكره الزيلعي) أي ذكر قوله لتصد الدر والنسل بما صاحب النهاية
 (قوله وليس له عطف تفسير ط (قوله ليعلم الذكور) لان الدر والنسل لا يظهر فيها ط (قوله فقط)
 أي الذكور اخصه وليس المراد أنه يعم الذكور ولا يعم غيرها اهـ ح وحاصله انه لا يعم كور ولا يعم
 بحر (قوله لكن في البدائع الخ) استدرك على ما في المحيط من اعتبار السمن والجواب أن مراد المحيط أن السمن
 لا لاجل اللحم بل لغرض آخر مثل أن لا تموت في الشتاء من البرد فلا تناقض بين كلامي البدائع والمحيط اهـ ح
 أو يحدل على اختلاف الرواية أو المشافطة وبه يجرى الرحيق أقول عبارة البدائع بهذا النصاب السائمة له صفات
 منها كونه معدة الاسامة للدر والنسل لما ذكرنا أن مال الزكاة هو المال السامي والمال السامي في احيوان
 بالاسامة اذ به يحدل النسل فيزداد المالى فان سميت للعمل وإر كوب أو اللحم فلا زكاة فيها اهـ فقد أفاضل
 الزكاة منوطة بالاسامة لاجل التوأمى الرعاة فيشمل الاسامة لاجل السمن لانه زيادة فيها ثم تفرعه على ذلك
 بانواع ما اذا سميت للعمل وإر كوب أو اللحم فعمل منه أنه لم يرد باللعن الحسن والا كان كلاما مستاقنا لان اللحم
 زيادة ولا يتوهم أحد أن ذلك يعني غلى رواية أخرى لانه في صدق كلام واحد فعين أن المراد باللعن الكل أي

كما مر كالأشري أرضا
 خراجية نأوا التجارة أو عسرية
 وزرعها أو بذر التجارة وزرعها
 لا يكون للتجارة لقيام المانع
 (باب السائمة هي) الرابعة وبشرع
 (المكشوفة بارى المباح) ذكره

الشئخ (في كرا العمام لتصد
 الدر والنسل) ذكره الزيلعي وزاد
 في المحيط (والزيادة والسمن) ليعلم
 الذكور فقط لكن في البدائع
 فوأسامه اللحم فلا زكاة فيها

إذا أسامها لأجل أن يأكل لها هو وأضافه فهو كالوإسامها للعمل والركوب لأن من قصد الاسامة للزيادة والنمو هذا ما ظهر ثم رأيت في المراج ما نصه له غنم للتجارة نوى أن تكون للقيم فذبح كل يوم شاة أو سائمة نواها للحمولة ففي اليوم والحولة عند محمد اه وفيه لف ونشر مرتب والله تعطي أعلم (قوله كالوإسامها للعمل والركوب) لأنها تصير كتاب الدين وعبد الخدمة (قوله ولعلمهم تركوا الفل) أي ترك أصحاب المتون من تعريف السائمة ما زاده المصنف تعال للزبطي والمخط لتصريحهم أي تصريح التاركين لذلك بالحكمين أي يحكم ملكيها التجارة من العروض السائمة للعوامات ويحكم المسامة للعمل والركوب وهو وجوب ركة التجارة في الأول وعدمه في الثاني فلا رد على تعريضهم بأنها المكتسبة باري في أكثر أحوالهم أنه تعريض بالاعتماد في البحر وعاصله أن السيدين المذكورين في الزبطي والمخط ملحوظان فما التعريف المذكور بشراسة التصريح المزبور فلا يكون تعريضاً بالاعتماد على أن التعريف بالاعتماد لا يصح على رأى المتأخرين من علم الميزان والافاقية ممن وأهل اللغة على جواز وبه ادفع قول النهران هذا غير دافع إذا التعريف بالاعتماد لا يصح ولا ينفع فيه ذكر الحكمين بعده اه تأمل (قوله للشك في الموجب) بكسر الجيم وهو كونه سائمة فإنه شرط لتكون أصلياً للموجب قال في فتح القدير العلف اليسير لا يزول به اسم السوم المتكسر يحكم وإذا كان مقبلاً كثيراً بالنسبة كان هو يسيراً والنصف ليس بالنسبة إلى النصف كثيراً ولأنه يقع الشك في ثبوت سبب الإيجاب فافهم (قوله لمختلفان قدرًا وسببًا) لأن القدر في مال التجارة ربع العثم وفي السوائم ما يأتي يانه والسبب فيه ما هو المال النسي لكن بشرط نيّة التجارة في الأول ونية الاسامة للدين والتسل في الثاني فلا اختلاف في الحقيقة في القدر والشرط لكن لما كانت النسبة لانهما لا يشترطها جعله من الاختلاف في السبب فافهم (قوله فلو اشترى) تنريع على البطان (قوله كالوإبباع السائمة) قيد بها لأن عروض التجارة إذا استبدلت لا ينقطع الحول فاقطعت العروض الدراهم والدينار عندنا خلافاً للشافعي فلا زكاة على الصبي في قياس قوله كإلى البدائع (قوله في وسط الحول) بكون السوم وهو أن يدلاه اسم لجزء منهم بين طرفي الشيء بخلاف شيء فإنه اسم لجزء تساوي بعده عن طرفي الشيء فيكون جزء معيناً من الأول وليس بمراد اه ح (قوله أدقها) أي قبل الحول على نقد مضاف أي قبل انتهائه يوم والمراذبه مطلق الزمان ولوساعة وهو من عطف الخاص على العام فإنه قد يكون با وكما في الحديث ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة يترجها وفائدته مع أنه داخل في الوسط التنبيه على بطلان الحول بالبيع وإن مضى معظمه ودفع توهم أن المراد بالوسط الجزء المعين فافهم (قوله ولا تند عنه) أمالو كان عنده نقد فندفها فإنه يضم إليه ويركبه معه بلا استئصال حول وكان الأولى أن يقول ولا نصاب عنه ليشمل ما إذا باعها بجنسها أو بغيره ففي الجوهرة ولوإبباع الماشية قبل الحول بدراهم أربعاً شاة ضم الثمن إلى جنسه بالإجماع أي يضم الدراهم إلى الدراهم والماشية إلى الماشية (قوله المسنة) أي المجمعة ليعازي عليها في سبيل الله تعالى بوقت أو وصية وهذا التفصيل عند الأيام أما عندهما فلا شيء في الخيل ملطناً ط بزيادة (قوله ولا في المواشي العمى) نقل في الظاهرية في العمى روايتين رعهما يجب كإلوان في إمامي نشر وجرم في البحر في الباب الآتي بالوجوب فيها والذي يظهر أنه أن تحقق فيها السوم وجبت والا فلا بدليل التعليل والله أعلم

(باب)

بالتنوين مبتدأ أخذ في خبره أو بالعكس ونصاب مبتدأ وخمس خبره والذي في المتن نصاب الأبل بغير نصاب (قوله نصاب الأبل) أطله فمثل المذكور والآن أنه ولواؤه وشما بعد أن كانت الأمهية وشمل الصغار بشرط أن تكون كلها كذلك الماسم صرح به فالصغار تسمى للذكور وشمل الإعمى والمرضى والعرج لكن لا يؤخذ في السدقة وشمل السمان والعياف لكن تبشيرة جود للعياف وبأنه في البحر (قوله موشة) قال في ذيل المغرب كل جمع مؤنث الإماض بالواو والنون فمن يعمل فتقول يا الرجال والنساء وسيات الرجال والنساء وأسماء الجمع مؤنثة نحو الأبل والذود والخيل والغنم والوحش والعرب والهنم وكذا كل ما يفرق بينه وبين واحد بالثاء أو بالياء النسب كعمرو ونخل ورومي ورومي وبنيت وبنيت اه فافهم (قوله بفتح الباء) كتولهم

كالوإسامها للعمل والركوب ولو للتجارة فذبح زكاة التجارة ولعلمهم تركوا ذلك لتصريحهم بالحكمين (فلو علمها نصه لا تكرر سائمة) ولا زكاة فيها للشك في الموجب (ويطلق حول زكاة التجارة يجعلها للسوم) لأن مختلفان قدرًا وسببًا فلا يبي حول أحدهما على الآخر (فلو اشترى لها) أي للتجارة (ثم جعلها سائمة) غير أول (الحول من وقت العمل) للسوم كالوإبباع السائمة في وسط الحول أو بغيره يوم بجنسها أو بغير جنسها أم يند ولا تند عنه أو بغيره ونوى في التجارة فإنه يستقبل حول آخر جوهره وفيها ليس في سوائم الوقت والخيل المسببة زكاة لعدم المال ولأن المواشي العمى ولا مقطوعة القوائم لأنها ليست سائمة

(باب نصاب الأبل)

بسر الباء وتسكن مؤنثة لا واحد لها من لفظها والنسبة إليها ابني بفتح الباء

حيث به فنه اسول على انفسها

خمس فيو خمس كل خمس (منها
الى حسن وعشرين بنسب) جمع
يحيى وهو ماله ستانمان منسوب الى
يحيى نصر لانه اول من جمع بين
العربي والعيني فوله منسها ولد
فسمي يحيى (أو عراب شاه) وما
بين النسابين عفو (وفيه) أي
الخمس وعشرين (بنت خنساء
وهي التي معنت في) السنة
(الاشائية) سميت به لانها غالبا
تكون شخاضا أي ملاما بأخرى
(وفي سب وتلاين) الى حسن
وأربعين (بنت لبون وهي التي
طعنت في الثالثة) لان أمها تكون
ذات لبون لأخرى غالبا (وفي سب
وأربعين) الى سبتي (حقة) بالنكر
(وهي التي طعنت في الرابعة) وحى
ركوبها (وفي إحدى وسبتي) الى
حسن وسبتي (جذعة) بفتح الذال
المجتمعة (وهي التي طعنت في الخامسة)
لأنها تنسب على أي قطع أسنان اليمين (وفي
سب وسبتي) الى سبتي (بنت لبون
وفي إحدى وسبتي) حسان الى مائة
وعشرين) كذا كتب رسول الله
صلى الله عليه وسلم وأبي بكر رضى
الله عنه (ثم تنسأ بنت القريضة)
عندنا (فيو خذ في كل خمس شاة)
مع الحقين (ثم في كل مائة وخمس
وأربعين بنت خنساء) وبستان
في مائة وخمس ثلاث
حقاق ثم تنسأ بنت القريضة
بعد المائة والخمسين (ففي كل
خمس شاة) مع الثلاث حقاق
(ثم في كل خمس وعشرين بنت
خنساء) مع الحقاق (ثم في سب
وتلاين بنت لبون) (ثم في
مائة وست وسبتي) أربع حقاق
الى مائتين ثم تنسأ بنت القريضة
بعد المائتين (أي كذا تنسأ بنت
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين

في النسبة الى سلة أي بكسر اللام بلي بالفتح لنوا الى الكسرات مع الباء بحر (قوله لانه اسول على انفسها)
فيه اشارة الى أن منهم ما اشتقاقا كبروهوا اشتراك الكسرين في أكثر الحروف مع التنايب في المعنى كما هنا
فان الابل موزون بال أعوف ح (قوله بجث) بالجث بدل من قوله الى حسن وعشرين والاول نصيبه على
التيير ط وهو كذلك في بعض التبني (قوله بجث نصر) بضم الباء وسكون الحاء المجتمعة وقع التنايب المنته
فوق والهنون والصاد المهملة المستدقة في آخره را علم مركب تركب مزج على مائة ح وفي القاموس
بجث نصر بالتشديد أهله بوخت وهما ابن ونصر كبتهم صنم وكان وجد عند الصنم ولم يعرف أب فنسب اليه
خزيت القدس ماه (قوله أو عراب) جمع عربي لانها لم وللا ناسي عرب فذكر قوانينها في الجمع بحر (قوله
شاة) ذكر ما كان أو أثنى بحر وفي النسر ليلية عن الجوهره قال الخنبدى لا يجوز في الزكاة الا اثني
من الغنم فصبا عدا هو ما أتى عليه حول ولا يؤخذ الجذع وهو الذي أتى عليه ستة أشهر وان كان يجوز في
الاخصبة اه (قوله عفو) مصدر بمعنى اسم المفعول أي عفا الشارع عنه فلا يوجب فيه شيئا ط (قوله
بنت خنساء) قديها لانه لا يجوز دفع المذكور فيما لا يطرق القيمة كإيا في الواجب في المأخوذ الوسط كإسبي
في باب الغنم (قوله سميت به الخ) قال في المغرب سميت الحامل خنساء ومخاضا بهذا وجع الولادة ومنه
فأبناءها الخنساء التي جذع الخنساء والمخاض أيضا النوق الحوامل الواحدة خنساء وبشار لولاها اذا استكمل
سنة ودخل في الثانية ابن خنساء لان اسمها ملحق بالناش من النوق اه ومثل في القاموس فافهم (قوله
غاليل) لان اقل الحمل وأبنا رالي أن المراد بنت خنساء وكذا بنت لبون الس لأن تكون أمها خنساء أو لبونا
فوهي خرجت من خارج العبادة لا يخرج الشرط في البحر عن الزبلي في فصل محرمات النكاح وهذا مع ما مر عن
المغرب يدل على أن هذا معنى لغوي أيضا لا شرعي تنظرا في قوله في البحر من عبارة الزبلي المذكورة فسمي
(قوله وهي التي طعنت في الثالثة) أي ولو بمن يبركروم فلا يخالف ما في التفسير من أنها التي أتى عليها
سبتيان أفاده (قوله لاخرى) أي ابنت أخرى ط (قوله وسبتي ركوبها) بيان لعله التسمية في القاموس
(قوله كذا كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم) كتب ميتة أنصاف وكذا خبره وأبي بكر عطف على أنصاف
الله ح وفي عامة التفسير التي ذكر أي الواصلة اليه في الفتح عن رواية الزهري الله صلى الله عليه وسلم
فكتب الميتة ولم يخرجها الى عمله حتى توفي فأخرجها أبو بكر من بعده فعلم بها حتى قبض ثم أخرجها
عمر فعلم بها الخ قلت وأما ذكر الشارح هذه الجلة هنا ولم يؤخرها الى آخر الكلام لوقوع الخلاف في خلاف
الاوليات فيما بعد المائة والخمسين كما اشار اليه بقوله الا في عندنا ما مادونها فلا خلاف فيه الا ما ورد عن علي
انه قال في خمس وعشرين من الابل خمس شاة وعامة في الزبلي (قوله عندنا) وقال الشافعي وأحد
اذا زادت على مائة وعشرين واحدة فيها ثلاث بابلون الى مائة وثلاثين فيها حقة وبنت لبون ثم في كل
أربعين بنت لبون وفي كل خمسين حقة وعن مالك قولان أحدهما كذبها والاخر كذب الشافعي اسماعيل
(قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين) الا صوب اسقاط كل بواقة ما في المنع والدرر وغيرهما ولا يامه
أنه ان تكرر هذا العدد مرتين تكرر هذا الواجب مرتين وان تكرر ثلاثا فلا تكرر ذلك بمراد الا صوب
أيضا العطف بالواو يدل ثم لن هذا ليس استثنافا أتت بل هو من جملة الاستثناف الذي قبله (قوله بنت
خنساء وحسان) محالقتان في المائة والعشرين وبنت خنساء في الخمسة والعشرين الزائدة عليها (قوله
ثم في كل مائة وخمسين) الا صوب اسقاط كل مائة وعطفه ثم لا بالواو لان مقتضى الاستثناف فيما بعد
المائة والعشرين أن يجب في ست وثلاثين بعدها بنت لبون مع الحقين لكن ليس في هذا الاستثناف بنت لبون
بجلا فدا الاستثناف الذي بعده (قوله ثم في كل خمس وعشرين) أي بعد المائة والخمسين والاصوب
أيضا اسقاط كل والعطف فيه فصا بعده بالواو بدل ثلثا مائة (قوله أربع حقاق) منها ثلاث وجبت في المائة
والخمسين والاربع وجبت في الست والاربعين الزائدة عليها والى هنا انتهى حكم الاستثناف الثاني فلا يجب
فيه جذعة (قوله الى مائتين) وهو في المائتين بالخيار ان شاء دفع أربع حقاق من كل خمسين حقة أو خمس
بنت لبون من كل أربعين بنت لبون كما في المحطوط بالمعط والخالية اسماعيل (قوله كذا تنسأ بنت
في الخمسين التي بعد المائة والخمسين) قديها احترازا عن الاستثناف الاول يعني الذي بعد المائة والعشرين

اذ ليس فيه ايجاب بنت لبون كافة منها ولا ايجاب أربع حقا لعدم نصابها لانه ما زاد خمس وعشرون على المائة والعشرين صار كل النصاب مائة وخمسة وأربعين فهو نصاب بنت الخنساء مع الحقيقين فلما زاد عليها خمس وصار مائة وخمسين وجب ثلاث حقا درر (قوله حتى يجيب في كل خمسين حقة) كذا في صدر الشريعة والدرر والمراد في كل ست وأربعين الى الخمسين كما عرفت في النفاية قال في البعر فاذا زاد على مائة اثنين خمس شياء ففيها شاة مع الاربع حقا أو الخمس ناث لبون وفي عشرين شاة معها وفي خمس عشرة ثلاث شياء معها وفي عشرين أربع معها فاذا بلغت مائة اثنين وخمسا وعشرين ففيها بنت خنساء معها الى ست وثلاثين بنت لبون معها الى ست وأربعين ومائة اثنين ففيها خمس حقا الى مائة اثنين وخمسين ثم تسعة ففي مائة اثنين وست وتسعين ست حقا الى ثلثمائة وهكذا اهـ (قوله للاناث) نعت للقبيلة أى القيمة السكينة للاناث ح (قوله فان المالك مخير) لعدم فضل الاثوية فيماعلى الذكورة ط

(باب زكاة البقر) *

قدمت على الغنم اقربها من الابل في الخضامة حتى شملها اسم البدنة بحر (قوله كالنور الخ) هو ذكر البقر قاموس أى كاسمى النور فوراً لان شير الارض أى يمر بها قال في المغرب وأما روا الارض حروها وزرعوها ومبيح البقرة المنزلة لانها شير الارض اهـ (قوله والناث للوحدة) أى للثلاثين فيشمل الذكر والانثى كافى البقر (قوله والجاموس) هو نوع من البقر كافى المغرب فهو مثل البقر في الزكاة والاخصية والراية ويكمل به نصاب البقر وتؤخذ الزكاة من أغلبها وعند الاستواء يؤخذ أعلى الادنى وأدنى الاعلى نهر وعلى هذا الحكم الخبز والعراب والغنم والمزغ ابن ملك (قوله بخلاف عكسه) أى المنول من أهلى ووحشة لان المعبر الامة (قوله ووحشى) بالجر عطف على عكسه (قوله فانه لا يعتد في النصاب) لانه ملحق بخلاف الحسن كالحمار الوحشى وان آقت فيما بينا لا يعلق بالاهلى حتى يرق حلال الاكل بحر (قوله ثلاثون) ذكرنا ان كانت أو اناثا وكذا الجواميس كافى البرحدى اسماعيل (قوله سائمة) نعت للثلاثون وهو مرفوع ويجوز النصب على التميز ح فلو عولف فلا زكاة فيها الا اذا كانت للتحارة فلا يعتد فيه العدد بل القيمة (قوله غير مشتركة) فلو مشتركة لاحت في النقصان نصيب كل منهما من النصاب وان صحت الخلطة فيه كاستثنائى بانه في باب زكاة المال (قوله وفيها تسيع) نص على الذكر ثلاثتهم اختصاصه بالانثى كافى للابل (قوله كاملة) قيد به لوافق قول غيره وطعن في الثانية لانه اذا عتبت السنة لزمت طعمه في الثانية فلو لم يخالفه أفاده الشيخ اسماعيل (قوله مسنة) بضم الميم وكسر السين مأخوذ من الاسنان وهو طلع السن في هذه السنة لا الكبر فاستثنى عن ابن الاثير ط (قوله بحسابه) أى لا يكون عفوا بل ينسب الى سنتين في الواحدة الزائدة ربع عشر مسنة وفي الثانية نصف عشر مسنة درر (قوله بحر عن النيابيع) عزاه في الصر الى الاسيبابى وتصح القدرى وليس فيه ذكر النيابيع وفي التبر وحو اعدل كافى المحيط وفي جوامع الفتى المختار قولهما وفي النيابيع والاسيبابى وعليه الفتوى اهـ (قوله ثم في كل ثلاثين الخ) فيستبرر الواجب بكل عشرة ففي سبعين تسيع ومسنة وفي ثمانين مسنتان وفي تسعين ثلاث أتبعه وفي مائة تسيعان ومسنة على ما ذكره مدار الحساب على الثلاثين والاربعتين ط عن التفسير (قوله الا اذا تداخلت) أى التبعات والمسنتان بان كان العدد يصح أن يعمل فيه من هذه أو هذه ط (قوله وهكذا) أى الحكم على هذا المنوال ففي مائة اثنين وأربعين ثمانية أتبعه أو ست مسنتان (قوله وهكذا) أى الحكم على هذا المنوال ففي مائة اثنين وأربعين ثمانية أتبعه أو ست مسنتان

(باب زكاة الغنم) *

الغنم محركة الشاة لا الواحدة من الغنم لانه من الغنم الواحدة شاة وهو اسم مؤنث فليس يقع على الذكور والاناث قاموس وفيه الشاة الواحدة من الغنم للذكر والانثى وتكون من النان والماعز والظا والبقر والغنم وجوز الوحش والمرأة جمه شاة وشياه وشواه الخ (قوله مشتق من الغنمة) أى ينمى اشتقاقاً كبير كما مر في الابل فافهم وذكر الضمير وان كانت الغنم مؤنثة كاعلمت لان المراد هنا اللفظ (قوله لانه الخ) غلة مقدمة على معلولها وقوله آلة الدفاع أى الدفع عن نفسه ولا شافى ويجوز آلهما غنم دافعة وقرونها ط (قوله ضأناً أو معزاً) له كون الهمة زرة العين وقومها جمع ضأن كذا في القاموس والكشافى وهو مذهب الاغنيى والصحيح

حتى يجيب في كل خمسين حقة ولا يجزى ذكر كور الابل الا بالقيمة للاناث بخلاف البقر والغنم فان المالك مخير

(باب زكاة البقر)

من البقر بالسكون وهو الشوة سعى به لانه يشق الارض كالنور لانه شير الارض ومفردة بقرة والناث للوحدة (نصاب البقر والجاموس) ولو متولداً من وحش وأهلية بخلاف عكسه ووحشى بقر وغنم وغيرهما فانه لا يعتد في النصاب (ثلاثون سائمة) غير مشتركة (وفيها تسيع) لانه يتبع أمه (دوسنة) كاملة (أو تسعة) أشاء (وفي أربعين مسنة) دوسنتين أو مسنة وفيما زاله على الاربعين (بحسابه) في ظاهر الرواية عن الامام وعنه ثلاثين ثمما زاد (الى سنتين ففيها ضعف) حاق ثلاثين وهو قولهما والثلثة وعليه الفتوى بحر عن النيابيع وتصح القدرى (ثم في كل ثلاثين تسيع وفي كل أربعين مسنة) الا اذا تداخلت أو عشرين فيضرب بين أربع أتبعه وثلاث مسنتان وهكذا

(باب زكاة الغنم)

مشتق من الغنمة لانه ليس لها آلة الدفاع فكانت غنمة لكل طالب (نصاب الغنم ضأناً أو معزاً)

مذهب سيبويه أن كلا منهما اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والانثى والصأن ما كان من ذوات
الصور والمعز من ذوات الشعر فاستأنى ط (قوله فانهما سواء) لأن النص ورد باسم الشاة والغنم وهو
شامل لهما نهر (قوله في تكلم النصاب) فإذا نقص نصاب الضأن وعنده من المعز ما يكمله أو بالعكس
وجب فيه الزكاة وكذا لو كان المعز نصاباً تاماً لم يجب فيه (قوله والاضحية) أي تجزئ منهن ما لا ينما
تجوز بالذبح وأما أخذ في الزكاة فبني الخلاف الآتي (قوله والريا) فلا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز
متفاضلاً ح (قوله لافي أداء الواجب) لأن النصاب إذا كان ضأناً يؤخذ الواجب من الضأن ولو معزاً
فمن المعز ولو منتهماً من الغالب ولو ساء من أيهما شاء جوهرة أي يعطى أدنى الاعلى أو أعلى الأدنى كما قدمناه
في الباب السابق (قوله والايمن) فان من حلف لا يأكل لحم الضأن لا يجب بأكل لحم المعز للعرف ح
أي فان الضأن غير المعز في العرف (قوله وما يبيها عفو) أي ما بين كل نصاب ونصاب فوقه عفو لا شيء
فيه زائد إذا زاد على أربعين شاة مثلاً إلى المائة والعشرين لا شيء فيه إذا اتحد المالك فلو مشترك بين ثلاثة أملاً
فكل كل شاة قال في العرو لو كانت لرجل فليس للساعي أن يفرقها ويجمعها أربعين أربعين فأخذ ثلاث شياه لانه
باتحاد المالك صار لكل نصاباً ولو كان بين رجلين أربعون شاة لا يجب على واحد منهما الزكاة وليس للساعي
أن يجمعها ويجمعها نصاباً يأخذ الزكاة منها لأن كل واحد منهما قاصر عن النصاب اه (قوله وهو
ما تمت له سنة) أي ودخل في الثانية كافي الهداية وسائر كتب الفقه والمذكور في الجراح والغرب وغيرهما من
كتب اللغة انه من الغنم ما دخل في السنة الثالثة كذا في البرجندى ولذا قال الزبلي هذا على تفسير
الفقهاء وعنده أهل اللغة ما طعن في الثالثة اسماعيل (قوله لا الجذع) بالتعريف فاموس (قوله وهو
ما في عليه كثرها) كذا في الهداية والسكافي والدروري قبل مائة ثمانية أشهر وقبل سبعة وذو كرا لا قطع انه عند
الفقه ما تمت له سنة أشهر قال في الجرح وهو الظاهر (قوله على الظاهر) راجع الى قوله لا الجذع فان عدم
اجزائه هو ظاهر الرواية مخرج في الجرح (قوله من الضأن) قديبه لأن المعز لا خلاف انه لا يؤخذ فيه
الا لثني يخرج عن الخائسة (قوله ذكر الكلال) وأقره في التهرلكن يرم في الجرح وغير بظاهر الرواية
وفي الاختيار انه الصحيح (قوله والجذع من البقر الخ) وأما الجذع من المعز فقال في الجرح أنه عند الفقهاء
وانما نقولوا عن الأزهري انه ما تمت له سنة اه قلت لكن لا يصح أن يكون مراد الفقهاء لانه هذا المعنى
نفي عندهم كما تقدم في كلام الشارح فالظاهر أنه لا فرق عندهم في الجذع بين الغنم والمعز (قوله ولا شيء
في مخيل سائمة) في الحرب لخليل اسم جمع للغراب والبراذين ذكرهما وانما هما اه وقيد بالسائمة لانه لا يخل
الخلاف أما التي نوى بها التجارة فجب فيها زكاة التجارة اتفاقاً كما يأتي (قوله عندهما) لما في الكتب
السنية من قوله عليه الصلاة والسلام ليس على المسلم في عبده وفرسه صدقة زاد مسلم الا صدقة الفطر وقال
الامام ان كانت سائمة للدر والنسل ذكورا واناثا وحال عليها الحول وجب فيها الزكاة غير أنها ان كانت من
أفراس العرب خير به أن يدفع عن كل واحدة ديناراً وبين أن يقومها ويعطى عن كل مائتي درهم خمسة
درهم وان كلفت من أفراس غيرهم قومها لا غير وان كانت ذكورا أو اناثا فريتان أشهرهما عدم الوجوب
كذا في المحط وفي الفقه الرابع في المذكور عدمه وفي الاناث الوجوب وأجمعوا أنها في كانت للعمل والركوب
أو علوفة فلا شيء فيها وأن لا مالام لا يأخذها جبراً نهر (قوله وعليه الفتوى) قالوا المطعوى هذا أحب
القولين المبنا ورجحه القاضي أبو زيد في الاسرار وفي البيضاوي وعليه الفتوى وفي الجواهر الفتوى على قوله
وفي الكافي في خبر الخبر للفتوى وشعه الزبلي والبزازي تعاضلاً خاصة في الخائسة قالوا الفتوى على قوله
تصح العلامة قاسم قلت وبه جزم في مكة لكن رجح قول الامام في الفقه وأجاب عن دللها المارة تعال الهداية
بأن المرافضة فربس الغازی وحق ذلك بما لا مزيد عليه واستدل للامام بالادلة الواضحة وقال فليد العلامة
قاسم وفي الخائسة الصحيح قوله ورجحه الامام البرجسي في المبسوط والتدويري في التجريد وأجاب عما عساه
يؤيد على دليله وصاحب الهداية وصاحب هذا القول أقوى حجة على ما شهد به التجريد والمبسوط
وشرح جنتنا اه (قوله لا يبيع) وقيل ثلاث وقيل خمس فاستأنى (قوله ليست للتجارة) أي هذه
الثلاثة (قوله فلا كلام) أي لا كلام يتعلق بنفي زكاة التجارة بمجرد اه ح (قوله ولا في عوامل)

فانهما سواء في تكمل النصاب
والاضحية والريا لافي أداء
الواجب والايمن (أربعون وفيها
شاة) تم المذكور والاثاث (وفي
مائة واحد وعشرين شاتان
وفي مائتين واحدة ثلاث شياه
وفي أربع مائة أربع شياه) وما بينهما
عفو (تم) بعد بلوغها أربع مائة
(في كل مائة شاة) الى غير ما يه
(ويؤخذ في زكاتها) أي الغنم
(التي) من الضأن والمعز (وهو
ما تمت له سنة لا الجذع) الا بالقيمة
(وهو ما أتى عليه أكثرها) على
الظاهر وعنه جواز الجذع من
الضأن وهو وقوله ما والدليل يرجحه
ذكره الكلال والتي من البقر
ابن سبتين ومن الابل ابن خمس
والجذع من البقر ابن سنة ومن
الابل ابن أربع (ولا شيء في خيل)
سائمة عندهما وعليه الفتوى
خاتمة وغيرهما عند الامام على أنها
نصاب مقدرة الا لعدم التمثل
بالتقدير (و) لافي (يعال وحبر)
سائمة أجمعاً (ايست للتجارة)
فلو لها فلا كلام لانها من العروض
(و) لافي (وواصل)

أى التى أعدت للعمل كثارة الارض بالحراثة وكالسق ونحوه رادى الدرر الحوامل وهى التى أعدت لجلل
 الاثقال وككن المجفف نظرا الى أن العوامل تشبهها (قوله وعلوقة) بالفتح ما يعلق من الفم وغرها الواحد
 والجمع سواء مغرب قال فى البحر وقدمنا عن القصة أنه لو كان له ابل عوام بعد بل فى السنة أربعة أشهر
 ويسجد فى الباقي ينبغى أن لا تجب فيه اركة اه (قوله ما لم تكن العلوقة للتجارة) قيد بالعلوفة لأن العوامل
 لا تكون للتجارة وان فوهاها كما فى النهر رأى لانها مشغولة بالحاجة الاصلدة (قوله وحمل ونفصل) وعول
 فى النهر الحمل ولد الشاة فى السنة الاولى والفصل ولد الناقة قبل أن يصير ابل نحاض والحمل ولد البقرة حين
 تضعه امة اى شهر كفى المغرب (قوله وصورته الخ) أى اذا كانت له سوائم كبار حتى نصاب قضت
 ستة أشهر مثلا فولدت أولاد اثم ماتت وتم الحول على الصغار لا تجب اركة فيه اعددهما وعند الناسى تجب
 واحدة منهما والمواد من النصاب خمس وعشرون ابلا وثلاثون بقرا وأربعون غنما وأماما دون خمس وعشرين
 ابلا فلا شىء فيه اتفاقا لأن الثانى واجب واحدة منهما ولا يتزوجان وهذا المقدار ونحوه فى الاختيار وفى
 القهستانى عن الخضة الصحيح قولهما (قوله لا يمتلأ الكبير) قال فى النهر والخلاف أى المذكور أثناء قيدا
 اذ لم يكن فيها كبار فان كن كما اذا كان له مع تسع وثلاثين حلا مسنن وكذلك فى الابل والبقر كانت الصغار
 بها للكبير وجب اجماعا كذا فى الدراية اه (قوله ويجب ذلك الواحد ولو ناضا فوجيدا يلزم الوسط)
 كذا فى بعض النسخ وفى بعضها ويجب ذلك الواحد ما لم يكن جيدا فىلزم الوسط وهذه النسخة أحسن
 (قوله وهلاكه بسقطها) أى لو هلك الكبير بعد الحول بطل الواجب عندهما وعند الناسى يجب
 فى الباقي تسعة وثلاثون جزا من أربعين جزأ من حبل نهر ولو هلك الحلان وبقي الكبير يؤخذ جزء من
 أربعين جزأ منه بدائع (قوله ولو تمتد الواجب الخ) بيانه اذا كان له مسننان ومائة ودرجة عشر حلا
 فانه يجب مسننان فى قولهم أما لو كان له مسنة ومائة وعشرون حلا وجبت مسنة واحدة عندهما
 وقال الناسى مسنة وحمل وعن هذا لو كان له تسعة وخمسون عجولا وتسعة نهر عن غابة البان (قوله
 ولا فى عقو) هذا قولهما وما هو أن الواجب فى النصاب لافى العنق وتال محمد وزفر الواجب عن الكل وأثر
 الخلاف يظهر فى من مثل تسع من الابل فهلك بعد الحول سنها أربعة لم يسقط شىء على الاول ويسقط على الثانى
 أربعة أتباع شاة وكذا لو كان له مائة وعشرون شاة فهلك منها ثمانون يسقط على الثانى ثلثا شاة منها
 ونحوه فى الزايع (قوله وخصا بالسوائم) أى خص الصاحبان العنق بهادون التقود لأن ما زاد على
 ما تى درهم لا يغوفه عندهما بل يجب فيما زاد بحسب شاة أما عند أبى حنيفة فإن زاد عليها عضو ما لم يبلغ
 أربعين درهما ففى ادرهم آخر كسبائى (قوله ولا فى هالك الخ) أى لا تجب اركة فى نصاب هالك بعد
 الوجوب أى بعد مضى الحول بل تسقط وان طلبها السامى منه فامتنع حتى هلك النصاب على الصحيح وفى
 الفتح انه الاشبه بالنقمة لان للمالك رأيا فى اختيار محل الاداء بين العين والقيمة والرأى يستدعى زمانا (قوله
 ومنع السامى) عطف على وجوبها ح (قوله لتعتلها بالعين) لأن الواجب جزء من النصاب يسقط بهلاك
 محل كدفع العبد بالخيانة يسقط بهلاكه هداية (قوله وان هلك بعضه) أى بعض النصاب يسقط حظه
 أى حظ الهالك أى سقط من الواجب فيه بقدر ما هلك منه (قوله وبصرف الهالك الى العفو الخ) أقول أى
 لو كان عنده ثلاث نصيب مثلا وشى زائد عما لا يبلغ نصابا راعا فاهلك بعض ذلك بصرف الهالك الى العفو
 أو فان كن الهالك بقدر العنق بى الواجب عليه فى الثلاث نصيب بقائه وان زاد بصرف الهالك الى نصاب
 يليه أى الى النصاب الثالث وركب عن النصابين فان زاد الهالك على النصاب الثالث بصرف الزائد الى
 النصاب الثانى وهكذا الى أن ينتهى الى الاول ومقتضى ما مر أنه اذا نقص النصاب يسقط عنه حظه وركب
 عن الباقي بقدره تأمل ثم ان هذا قول الامام رضى الله عنه وعند أبى يوسف بصرف الهالك بعد العفو الاول
 الى الصب شاة وعند محمد الى العفو والنصب لما مر من تعلق اركة بهما عنده قال فى المتن ومثله للشارح
 فلو هلك بعد الحول أربعون من ثمانين شاة تجب شاة كاملة عندهما وعند محمد نصف شاة ولو هلك خمسة عشر من
 أربعين به را تجب بنت نحاض لما مر أن الامام بصرف الهالك الى العفو ثم ان نصاب يليه ثم مر وعند أبى يوسف
 خمسة وعشرون جزأ من ستة وثلاثين جزأ من بنت نحاض لما مر أنه بصرف الهالك بعد العفو الاول الى النصب

وعلوقة (ما لم تكن العلوقة
 للتجارة) (و) لافى (سجل)
 بنحوين ولد الشاة (وفصل)
 ولد الناقة (ويعول) وزن سنور
 ولد البقرة وصورته أن يموت كل
 الكبار يتم الحول على أولادها
 الصغار (لا يمتلأ الكبير) ولو واحد
 ويجب ذلك الواحد ولو ناضا فلو
 جيدا يلزم الوسط ويهلا كسقطها
 ولو تمتد الواجب وجب الكبار
 فقط ولا يكمل من الصغار خلافا
 لثانى (و) لافى (عند وهو ما بين
 النصب) فى كل الاموال وخصا
 بالسوائم (و) لافى (هالك بعد
 وجوبها) ومنع السامى فى الاصح
 به لتعتلها بالعين لا بالنقمة وان هلك
 بعضه سقط حظه وبصرف الهالك
 الى العفو أو لا يتم الى نصاب يليه
 ثم مر

قوله من بنت نحاض سواء من
 بنت ابون كذا فى هامش نسخة
 الموزن اه

وعنه محمد بن حنف بن تميم لما سألته عن رجل يملك من الزكاة بلذباب والعنبر اه وفي الخبر ظاهر الرواية
عن أبي يوسف كقول الامام (قوله بخلاف المستهلك) ما في فعل رب المال مثلا ط (قوله بعد الحول)
أما قبله لو استهلك قبل تمام الحول فلا زكاة عليه لعدم الشرط واذا فعله قبل دفع الوجوب فكأن استبدل
نصاب السائمة بآخر أخرجه عن ملكه ثم أدخله فيه قال أبو يوسف لا يكره لانه امتناع عن الوجوب
لا بإبطال حق الغير وفي المحطاة الأصح وقال محمد بن بكره واختاره الشيخ حميد الدين الضبر لان فيه اشترايا
بالفقر او بإبطال سهمهم ما لا يؤكد الخلاف في حيلة دفع الشفعة قبل وجوبها وقبل الفتوى في الشفعة على قول
أبي يوسف وفي الزكاة على قول محمد وهذا تفصيل حسن شرح درر البحار قلت وعلى هذا التفصيل مشي المصنف
في كتاب الشفعة وعزاه الشارح هناك الى الجوهرة وأقره وقال ومثل الزكاة الحج وآية السجدة (قوله
لو جرد التعدي) على قوله بخلاف المستهلك فانه بمعنى تجب فيه الزكاة (قوله وسنة الحج) أي من الاستهلاك
المفهوم من المستهلك قال في التبر وهو أحد قولين والقول الآخر أنه لا يضمن لانه لو فعل ذلك في الوردة
لا يضمن فكذلك اهان الذي يتبع في نفسه ترجيح لا قول ثم رتبته في البدائع جزم به ولم يحل غيره اه قلت ومن
الاستهلاك ما لو أبرأ مدونه المورس بخلاف المعسر على ما سألني قبل باب العاشر (قوله والتوى) بالتصير
أي الهلاك سببا أخرجه هلاك (قوله بعد القرض والاعارة) الا صوب الاقراض قال في التبع واقرض
النصاب الدرهم بعد الحول ليس باستهلاك فتوى المال على المستقرض لا تجب أي الزكاة ومثله عارة ثوب
التجارة اه والتوى هتانا يحدو لينة عليه أو يموت المستقرض لا عن تركه (قوله واستبدال) بالجزء عطف
على القرض اه ح لان المعنى انه لو استبدل مال التجارة بمال التجارة ثم هلك البديل لا تجب الزكاة لانه ليس
بمستهلك فعلى هذا الأصح كونه مرفوعا عطف على التوى لاستلزامه أن يكون نفس الاستبدال هلاك وليس
كذلك لقيام البديل مقام الأصل وما عزي الى التبر من أنه هلاك لم أره فيه بل المصريح به فيه وفي غيره أنه ليس
بمستهلك لا يلزم منه أن يكون هلاك كمال في البدائع واذا حال للحول على مال التجارة فأخرجته عن ملكه
بالذبايم أو الدنانير أو بغيره من التجارة بمثل قيمته لا يضمن الزكاة لانه ما أنفق الواجب بل نقله من محل الى محل
أذا لم يغير في مال التجارة هو المعنى وهو المالية لا الصيغة فكان الأول قائما معنى فيني الواجب ببقائه وبسقط
هلاكه وأما إذا باعه وحاشي يسر فكذلك لانه مما لا يمكن التزعمه فكان عفا وان حاشي بما لا يغيب الناس
فيه فحينئذ قدر زكاة الهبات زكاة ما بقي تتحول الى العين فتبقى ببقائه وتسقط هلاكه اه والاستبدال قبل
الحول كذلك ففيه بدائع أيضا لو استبدل مال التجارة بمال التجارة وهي العروض قبل تمام الحول لا يطرأ
حكم الحول سواء استبدلها بجنسها أو بخلافه بخلاف تعلق وجوب زكاتها بمعنى المال وهو الباقية والقيمة
وهو باق وكذا الدرهم أو الدنانير إذا باعها بجنسها أو بخلافه كدراهم بدرهم أو بدنانير وقال الشافعي ينقطع
حكم الحول فعلى قياس قوله لا تجب الزكاة في مال الصارفة كالألباع السائمة بالسائمة ولنا ما قلنا أن الوجوب
في الدراهم فعلى المعنى لا يابن والمعنى قائم بعد الاستبدال فلا يطل حكم الحول بخلاف استبدال السائمة
بالسائمة فان الحكم فيما يتعلق بالعين فيبطل الحول المنفعة على القول به يستأنف للشأن حولا اه فافهم
(قوله هلاك) كذا في بعض النسخ وفي بعضها يعة هلاك (قوله وبغير مال التجارة) متعلق بمبتدا
محذوف دل عليه المنع كور أي واستبدال مال التجارة بغير مال التجارة استهلاك فيضمن زكاة قال في التبر
وقيدته في الفقه بما إذا تولى في البديل عدم التجارة عنه الاستبدال أما إذا اشترى بديل للتجارة اه قلت أي
وأما رقبه البديل لتجارة فلا يكون الاستبدال استهلاكا فلا يضمن زكاة الاصل لو كان بعد تمام الحول
ولا ينقطع حكم الحول لو كان الاستبدال قبل تمامه بل يتحول الوجوب الى البديل فتبقى ببقائه وبسقط هلاكه
كأنه لم يصر بغيره من البدائع فما قيل من أنه لا تجب زكاة البديل بهذا الاستبدال بل يعتبره حول بعد بد
خطا صريح فافهم (تنبيه) مثل قوله وبغير مال التجارة ما لو استبدله بغيره ليس بمال أصلا بل يتزوج عليه
امرأة أو صالح به عن دم البعده أو اختلعت به المرأة أو بعوض هو مال لكنه ليس مال الزكاة بأن باعه بعبد
الخدمة أو ميثاق البذلة أو استأجره بعينا فيضمن الزكاة في ذلك كله لانه استهلاك وكذا الوابع مال التجارة
بالسولية على أن يتركها سائمة لاختلاف الواجب فكان استهلاكه كونه قائما في البدائع (تمت) حكم انقود

(بخلاف المستهلك) بعد
الحول لوجود التعدي ومنه ما لو
حسبها عن العلف أو الماء حتى
هلكت فيضمن بدائع والتوى
بعد القرض والاعارة واستبدال
مال التجارة بمال التجارة هلاك
وبغير مال التجارة

مثل مال التجارة ففي الفتح رجل له ألف حال حولها فاشترى بها عبد التجارة ثمان وأعواض التجارة فهلكت بطأت عنه زكاة الألف ولو كان العبد للخدمة لم تسقط جموته ونماه فيه (قوله والساعة بالساعة) الأولى اسقاط قوله بالساعة ليشمل استبد الهابة بساعة قال في فتح القدير واستبدال الساعة استبدالاً مطلقاً سواء استبدلها بساعة من جنسها أو من غيره أو بغير ساعة دراهم أو عرض لتعلق الزكاة بالعين أو بالأوقات وقد تبدلت فإذا هلكت ساعة البدل يجب الزكاة ولا يخفى أن هذا إذا استدلل بها بعد الحول ثم إذا بدأ بعابها قبل فلاح حتى لا تجب الزكاة في البدل لا يجوز جديد أو يكون له دراهم وقد باعها بأحد التقدين اه أي في نذريه ثم انما إلى ما عنده من الدراهم ويركبه معه بلا استقبال حول جديد وكذا لو باعها بساعة وعنده ساعة فانه يضم إليها كأقفة ناه في فصل الساعة عن الجوهر (قوله ويجوز دفع القيمة) أي ولو مع وجود المتصوص عليه معراج فلأدى ثلاث شاة حمان عن أربع وسط أو بعض بنت لبون عن بنت مخاض جاز ونماه في الفتح ثم إن هذا مبدعاً للمثل فلا تعتبر القيمة في نصاب كيلي أو ورنى فإذا أدى أربعة مكاييل أو دراهم جديدة عن خمسة رديئة أو زونى لا يجوز عند علماء الثلاثة إلا عن أربعة وعليه ككل أو دراهم آخر فلا فرق وهذا إذا أدى من جنسه والا فلا تعتبر القيمة انشاقاً لتقوم الجوده في المال الروى عند المقابلة بخلاف جنسه ثم إن الاعتبار عند محمد الانع للفتن من القدر والقيمة وعندهما القدر فإذا أدى خمسة اقضت رديئة عن خمسة جديدة لم يجوز عنده حتى يؤدي تمام قيمة الواجب ويجوز عندهما وهذا إذا كان المال جيداً وأدى من جنسه رديئاً ما إذا أدى من خلاف جنسه فالقيمة معتبرة انشاقاً وإذا أدى خمسة جديدة عن خمسة رديئة جاز انشاقاً على اختلاف التصريح ونماه في شرح درر الجار وشرح المجمع (قوله في زكاة الخ) قديماً كوراء لانه لا يجوز دفع القيمة في الغنم والهدايا والعق لا أن معنى القرية اراقه الدم وفي الفتوى في الرق وذلك لا يقوم بجر عن غاية البيان ثم قال ولا يخفى أنه مستبعد سناء أيام الحر أمابعد ما يجوز دفع القيمة كما عرف في الاضحية اه (قوله وخارج) ذكره في الشريعة لانه لا يجوز دفع القيمة في الشاة اسما على عن الخلاصة (قوله ونذر) كأن نذران يصدق بهذا الدينارة فتصدق بشدة دراهم أو بهذا الخبر فتصدق بثمانية جاز عندنا كذا في فتح القدير وفيه لو نذران يهدى شاتين أو يعتق عبيدين أو يهدى شاة أو يعتق عبداً يساوي كل منهما وسطين لا يجوز لأن القرية في الاراقة والخير وقد التزم اراقتين وتحريرين فلا يخرج عن العهدة بواحد بخلاف النذر بالتمتع بشاتين وسطين فتصدق بشاة بقدر هاجاز لأن المقصود اغناء الفقير به تحصل القرية وهو يحصل بالقيمة ولو نذران يصدق بتغير دقل فتصدق بصفه جيداً يساوي تمامه لا يجوز لأن الجوده لا قيمة لها هنا للرطوبة والمقابلة بالجنس بخلاف جنس آخر لا تصدق بصفه فقيرة يساوي اه (قوله وكفارة) بالتسوية وغيرها لاعتناق معتقه ولم يذكر هذا الاستثناء في الهدايا والكنوز والتمين والكافي وذكره في غاية البيان كأقفة ناه معلاً بأن معنى القرية فيه انلاف الملك وفي الرق وذلك لا يقوم شرعية لانه قلت وينبغي استثناء الكسوة أيضاً لما في البصر عن الفتح بخلاف ما لو كان كسوة بأن أدى ثوباً بعد ثوبين لم يجوز إلا عن ثوب واحد لأن المتصوص عليه في الكفارة مطلق الثوب لا بشدة الوسط فكان الاعلى وغيره داخل تحت النص اه (قوله وهو الاصح) أي كون المعسر في السواثم يوم الاداء اجماها هو الاصح فانه ذكر في البدائع انه قيل ان المعسر عنده في يوم الوجوب وقبل يوم الاداء اه وفي المحيط يعتبر يوم الاداء بالاجماع وهو الاصح اه فهو تصحيح للقول السابق الموافق لصولها وعليه باعتبار يوم الاداء يكون متفقا عليه عنده وعندهما (قوله ويقوم في البلد الذي المال فيه) فلو بيع عبد التجارة في بلد آخر يقوم في البلد الذي فيه العبد بجر (قوله في اقرب الاموال فيه) أي إلى المناساة وذكر الضمير باعتبار الموضوع وعبرة الفتح إلى ذلك الموضوع قال في البحر في باب الآ في هذا أولى من باقي التبيين من أنه إذا كان في المسألة يقوم في المصر الذي سب إليه (قوله والصديق) بتخصيص السامد وكسر الدال المشددة هو الساعى أخذ الصدقة وأما المالك فالشهورة تشددها وكسر الدال وقيل بتخصيف الصاد شرعية عن العناية (قوله لا يأخذ الا الوسط) أي من اسن الذي وجب فأنوجب بنت لبون لا يأخذ خديرا بنت لبون ولا رديئاً بل يأخذ الوسط لقوله صلى الله عليه وسلم لمعاذ حين بعته إلى ابنه اليك وكرام أموالهم رواء الجماعة ولأن في أخذ الوسط أظرف انفقوا رلرب المال من لا على القاري وفي

والساعة بالساعة استملاك (وإنما)
دفع النية في زكاة وعشر ونحوه
وفارة ونذر وكفارة غير الاعتناق
وتعتبر القيمة يوم الوجوب وقالوا
يوم الاداء وفي السواثم يوم الاداء
اجماها وهو الاصح ويقوم في البلد
الذي المال فيه ولو في منازعة ففي
اقرب الاموال به فتح (والصديق)
لا (بأخذ) الا الوسط وهو أعلى
الادنى وادنى الاعلى

المقل محمداً كراد القرموس

الخامسة ولا تؤخذ الربا ولا الكيلة والماخض وخلف الغنم لانها من الكرائم اهـ والرابض المراء المشددة
 ونشيد البام بمقصود وهي التي تربي ولدها مغرب في البدائع قال محمد الرباهي التي تربي ولدها والا كيلة
 التي تسمن للاكل والماخض هي التي في بطنها ولد ومن الناس من طعن فيه وزعم أن الرباهي المربة والا كيلة
 المأكولة وطعنه مردود عليه وكان عليه تقليد محمد اذ هو امام في اللغة أيضا واجب التقليد فيها كآبي
 عبيد والاصمعي والخليل والكسائي والفرافري وغيرهم وقد قلده أبو عبيد مع جلالة قدره واحتج بقوله وكان
 أبو العباس وكان تغلب يقول محمد عندنا من أقران سيويه فسكان قوله حجة في اللغة اهـ وتعميه فيها (قوله)
 ولو كاه جند الخيد في الظهير به لا تخيل تمر برتي ودق قال الامام يؤخذ من كل نخلة حمتها من التمر وقال
 محمد يؤخذ من الوسط اذا كانت أصنافا ثلاثة جند ووسط وردى اهـ وهذا يقتضي أن أخذ الوسط اغناهم
 فما اذا اشتمل المال على جند ووسط وردى أو على صنفين منها أمالو كان المال كله جيدا كما روي
 شاة أو كولة تجب شاة من الكرائم لاشاة وسط عند الامام خلا للمحمد كما لا يخفى بحر وفي التبرع المعراج
 وان لم يكن فيها وسط يعتبر أفضلها ليكون الواجب بقدره (قوله كذا نقله الشافعية) وعلاوه بأن الحاصل
 حيوانا كان في شرح ابن حجر (قوله فليراجع) لا يقال تقدم انه لا تؤخذ الماخض لان المراد هنا ماذا
 كان النصاب كله كذلك ولا يشال صرحوا بأنه لا زكاة في العوامل والحوامل لان المراد بها المعدة للعمل على
 ظهرها والمراد هنا ما في بطنها ولكن اذا كان النصاب كله كذلك فما المانع من أخذها وان كانت حروا
 كالو كانت كلها أو كولة فانها تؤخذ مع كونها من الكرائم المنهي عن أخذها وقول الجرم المار في انتخاب شاة
 من الكرائم يشمل الجمال فتأمل (قوله فالتدائنات) كذا في البحر ودرر البحار وغيرهما لكن ظاهر
 ما في البحر من المعراج انه اتفاق بالنسبة الى أداء القيمة فانه قال وأداء القيمة مع جرد المنصوص عليه جائز
 عندنا اهـ فتأمل (قوله من ذات من) أشار بتقدير المضاف تبع للتميز الى أن المراد بالسنة معناها الحقيقي
 واحدة الاسنان لكن قال في الغرب السنة هي المعروفة ثم سمي بها صاحبها كالكتاب للمسننة من التوف
 ثم استعيرت لغيره كإبن الخاض وابن البون اهـ زاد في الدرر وذلك لما يكون في الدواب دون
 الانسان لانها تعرف بالسنة اهـ أي سميت بذلك لان عمرها يعرف بالسنة بخلاف الادى ومقتضاه انه
 مجاز في اللغة من اطلاق اسم البعض على الكل كقوله على المملوك فلا حاجة الى تقدير مضاف الا أن يريد
 الاشارة الى تجويز كونه من مجاز الحذف تأمل (قوله الادنى) أي وصفا أو سنا وكذا قوله أو الاعلى
 (قوله مع النفل) أي ما يزيد من قيمة الواجب على المدفوع (قوله لانه دفع بالقيمة) أي لا يسم حتى ينشأ
 الجبر (قوله ورد الفضل) أي استردده ولم يشترطه عندنا شي لأنه يختلف بحسب الاوقات غلاما ورخصا
 وقدره الشافعي بشاتين أو عشرين درهما كما بسطه في العناية وغيرهما اسماعيل (قوله بلا جبر) كذا
 في الهداية وبه جزم الكمال والزبلي وفي التبرع الصيرفي انه الخبيج وقيل الخيار للساعي ذكره محمد في الاصل
 وجرى عليه القدوري واختاره الاسيحياني وقيل للمالك في صورتين وهو ظاهر المتن كالجبر والدرر
 والمنسقي وصححه في الاختيار وذكر في النهاية والمعراج أنه الصواب ومنه على في البحر وعزاه الى الميسوم
 واتصرف في التبر الاول فلذا جزم به الشارح (قوله جاز) أي بخلاف المثلي كما قدمناه مرخصا (قوله)
 والمستهفاد) السهو والتأخر زائدان أي المال للمفاد ط (قوله ولو بهبة وارث) أدخل فيه المقادير
 أو ميراث أو وصية وما كان حاصلا من الاصل كالأولاد والربح كما في التبر (قوله الى نصاب) قد به
 لانه إذا كان النصاب ناقصة او كل بالمستفاد فان الحول ينقص عليه عند الكمال بخلاف مال الوكيل بعض النصاب
 في أثناء الحول فلم يتفاد ما يكمله فانه يضم عندنا وأشار الى انه لا بد من بقاء الاصل حتى يوضع استأنف
 المستفاد حولا لمصلحة فان وجدته شيئا قبل الحول ولو يومئذ فيه وزكى الكل وكذا لو وهبه له أو
 فاسد استفاد مثله في الحول ثم رجع الواجب بقضاء استأنف حولا للثابتة ومنه على كلامه مالو كان النصاب شيئا
 فاستفاد مائة فانه يضم إليها غير أنه لو تم حوله الدين فعند الامام لا يلزمه الاداء من المستفاد ما لم يقبض
 أربعين درهما فلو مات المدين قبلها سقط عنه زكاة المستفاد وعندنا يجب اهـ من البحر والنهر (قوله)
 من جند) سببا في أن أحد التقدين يضم الى الآخر وان عوض التجار يضم الى التقدين للجنسية باعتبار

مطلب

محمد امام في اللغة واجب التقليد

فيهم ان أقران سيويه

قوله ابو العباس الظاهر انه

المبرد اهـ منه

قوله كذا نقله الشافعية وقوله

فليراجع هكذا في نسخة المؤلف

بخطه ولعل ذلك في نسخة النسخ

التي كتب عليها والا فلا وجود له

في نسخ الشارح التي يبدى اهـ

مصححه

ولو كاه جند الخيد (وان لم يجد)

المدقق وكذا ان وجد فالتدائنات

(ما وجب من) ذات (سن دفع)

المالك (الادنى مع النفل) جبرا

على الداعي لانه دفع بالقيمة (أو دفع

(الاعلى ورد النفل) بلا جبر لانه

شرا فبشرط فيه الرضى هو الصحيح

سراج (أو دفع القيمة) ولو دفع

ثلاث شياء سمان عن أربع وسط

جاز (والمستفاد) ولو بهبة

أوارث (وسط الحول ينضم الى

نصاب من جنسه) فيزكه بحول

الاصل

ولو أدى زكاة نقده ثم اشترى
بـ سائمة لا تضم ولوله نصيبان
بما لم يضم - أحدهما كمن
سائمة من زكاة ألف درهم ووزن
ألفا تمت إلى آخرهم ما حولا ويرج
بكل يضم إلى أصله (أخذ البغاة)
والسلاطين الجائرة (زكاة)
الاموال الظاهرة (السواكن)
والعشر والخراج لاعادة على
أربابها ان صرف) المأخوذ
(في محله) الا قد ذكره (والا)
يصرف فيه (فعليم) فيما
بينهم وبين الله (اعادة غير الخراج)
لانهم مصارفه واختلفت في
الاموال الباطنة في الولوالجية
ونسخ الوهبانية التي به عدم
الجزء :

هـ طلب
فيما لو صادر السلطان وجبلا
فتوى بطلب اداء الزكاة اليه

فبها واحترز من المستفاد من خلاف جنسه كالابل مع الشياه ولا تضم - بمر (قوله ولو أدى الخ) هذا
بمنزلة الاستثناء مما في المتن كانه قال يضم - المستفاد الى جنسه ما لم يمنع منه مانع وهو الذي المنى - بقوله عليه
الصلاة والسلام لا شيء في الصدقة (قوله لا تضم) أي الى سائمة عنده من جنس السائمة التي اشتراها بذلك
التقد المذكر أي لا يركبها عند تمام حول السائمة الأصلية عند الامام للمانع المذكور وعنده ما يضم - وكذا
الخلاص لوباع السائمة المزكاة بقدر بخلاف ما لو أدى عشر طعام أو أرض أو صدقة فطر عبد ثياب حيث تضم
أغنيها اجماعا والفرق للامام أن من السائمة بدل مال الزكاة وللبدل حكم المبدل منه - وتضمن - لا أدى الى
التي وكذا لو جعل السائمة علوفة بعد ما ركاها ثم باعها أو جعل عبد التجارة المؤدى زكاة للخدمة ثم باع ضم
خروجه عن مال الزكاة فصار كالآخر وعظمه في الجهر (قوله كمن سائمة من زكاة) أي وكالفرع المذكور
قبله فنه لو ورث سائمة من جنس السائمتين تضم - الى آخرها ما أيضا (قوله ضمت) أي الا ان المورد في
أقربها أي اقرب الاقن الاولين حول الا في الجهر لانها المستوي با على الضم وترج أحدهما باعتبار القرب
لانه انفع للفقراء (قوله ويرج كل الخ) قال في الجهر ولو كان المستفاد رجحا أو ولد اضمه الى أمه وان كان
أبعد حول لانه ترجح باعتبار التفرع والتولد لانه تبع وحكم التبعية لا يقطع عن الاصل (قوله أخذ البغاة)
الاخذ ليس قيدا احترازا حتى لو لم يأخذ وامنه ذلك سنين وهو عندهم لم يؤخذ منه شيء أيضا كما في الجهر
والشرب لانه عن الزبلي - والبغاة قوم مسلمون خرجوا عن طاعة الامام الحق بأن ظهروا فأخذوا ذلك شهر
ويظهر أن أهل الحرب لو غلبوا على بلد من بلادنا كذلك لتعليقهم أصل المسألة بأن الامام لم يحجمهم والجبانية
بالحجبة وفي الجهر وغيره لو أسلم الحرب في دار الحرب وأقام فيها سنين ثم خرج اليها لم يأخذ منه الامام الزكاة
لعدم الحجية وتفتنه بأدائها ان كان عالما بوجوبها والا فلا زكاة عليه لان الخطاب لم يبلغه وهو شرط الوجوب
اه وسأني متنا في باب العائنة أنه لو مر على عائنة الخوارج فعشره ثم مر على عائنة أهل الغدال أخذ منه
ثانيا أي تقصيره بمرورهم بهم (قوله والخراج) أي خراج الارض كما في غاية البيان والظاهر أن خراج الرؤس
كذلك نهر - قلت ما استطهره صرح به في المعراج (قوله الا قد ذكره) أي في باب المصرف (قوله
فعلهم الخ) أي ديانته كما في بعض النسخ قال في الهداية - أقوال بان يعيدوهما دون الخراج اه لكن هذا فيما
أخذ البغاة لتعليقهم بأن البغاة لا يأخذون بطريق الصدقة بل بطريق الاستحلال فلا يصرفونها الى مصارفها
اه أما السلطان الجائر فله ولاية أخذها وبه يبقى كما ذكره قويسان أبي جعفر ثم ذكر في المعراج عن كثير من
مشايخنا - انه كالبغاة لانه لا يصرفه الى مصارفه وفي الهداية انه الاحوط (قوله اعادة غير
الخراج) موافق لما قلناه عن الهداية قال في الشرب لانه عليه اقتصر في السكا في وذكر الزبلي - ما يفسد
شعبه حيث قال وقيل لا تقسمهم باعادة الخراج (قوله لانهم مصارفه) علة لمخذوف تقديره أما الخراج
فلا يفتون باعادة لانهم مصارفه اذ أهل النبي يقاتلون أهل الحرب والخارج حتى المتقاتلة - شرح المتن ط
(قوله واختلف في الاموال الباطنة) هي النقود وعروض التجارة اذ لم يربها على العائنة لانها لا يخرج لتعلق
بالاموال الظاهرة كما في بابها والاموال الظاهرة هي التي يأخذ زكاتها الامام وهي السرايم وما فيه العسر
والخراج وما يرب على العائنة وبهم من كلام الشارع انه لا خلاف في الاموال الظاهرة مع أن فيها خلافا أيضا
قال في التبيين والولوالجية السلطان الجائر اذا أخذ الصدقات قبل ان نوي بأدائها له الصدقة عليه لا يؤمر
بالاداء ثانيا لانه فقير حقيقة ونه من من قال الاحوط ان يبقى بالاداء ثانيا كما لو لم يتول انعدام الاختيار الصحيح
واذا لم يؤمر منهم من قال يؤمر بالاداء ثانيا وقال أبو جعفر لا تكون السلطان له ولاية الاخذ فسقط عن ارباب
الصدقة فان لم يضعها موضعها لا يطل أخذها وبه يبقى وهذا في صدقات الاموال الظاهرة أموال أخذ منه
السلطان أموال المصادرة ونوى أداء الزكاة اليه فعلى قول المشايخ المتأخرين يجوز والصحيح انه لا يجوز وبه يبقى
لانه ليس للظالم ولاية أخذ الزكاة من الاموال الباطنة اه أقول يعني واذا لم يكن له ولاية أخذها لم يصح
الدفع اليه وان نوى الدفع به التصديق عليه لانعدام الاختيار الصحيح بخلاف الادارة الظاهرة لانه لما كان له
ولاية أخذ زكاتها لم يضم انعدام الاختيار ولا يقر به سواء نوى التصديق عليه أو لا هذا وفي مجازات
النوازل السلطان الجائر اذا أخذ الخراج يجوز ولو أخذ الصدقات والجبليات أو أخذ مالا مصادرة ان نوى

الصدقة عند الدفع قبل مجوزها أيضا وبه يفتى وكذلك إذا دفع إلى كل جائرية الصدقة لانهم
 بما عليهم من التبعات صاروا فقراء والاحوط الاعادة اهـ وهذا موافق لما صححه في المبسوط وتبعه
 في الفتح فقد اختلف التصحيح والاختلاف في الاموال الباطنة اذا قوى التصديق بها على الجائر وعلت ماهو
 الاحوط قلتموشمل ذلك ما يأخذ به المكس لانه وان كان في الاصل هو العاشر الذي ينسبه الامام لكن اليوم
 لا ينسب لاختلاف الصدقات بل يسلب أموال الناس طلبا بدون حجابة فلا تسقط الزكاة بأخذها كما صرح به
 في البرازية فاذا قرئ التصديق عليه كان على الخلاف المذكور (قوله لانهم بما عليهم الخ) علة لقوله قبله
 الا يخرج الحق وقوله بما عليهم متعارف بقوله فقراء (قوله حتى افي) بالبناء للعجهول والفتى بذلك محمد بن
 سلمة وأمر بل هو مومني بن عيسى بن همام والى خراسان سأل عن كفارة بينه فأتاه بذلك فجعل يسكن
 ويقول لحشمه انهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة بمن من لا يملك شيا
 قال في الفتح وعلى هذا الواو صي ثبات ماله لا فقرا فدفع الى السلطان الجائرسقط ذكره فأنشئ خان في الجامع
 الصغير وعلى هذا فأنشئ كراههم على يحيى بن يحيى بل ذلك مال حث أفتى بعض ملوك المغاربة في كفارة عليه بالصوم
 غير لازم بلوازا أن يكون للاعتبار المذكور لا لتكون الصوم اشق عليه من الاعتاة وكون ما أخذ خطه بماله
 بحيث لا يمكن تغييره فذلك عند الامام غير معتبر لا اشتغال ذمته بمثله والمدين بقدر ما في ربه فقراءه شخصات
 واقفا من سلمة مبنى على ما صححه في التقرير من أن الدين لا يمنع التكفير بالمال أماعل ما صححه في الكشف
 الكبير يجرى عليه الشارح فيما رتبته بالجور والنهر فلا (قوله لم تنفع زكاة) في بعض النسخ لم تنفع
 زكاة وعزا هذا في البحر الى الخط ثم قال وفي مختصر الكرخي اذا أخذها الامام كرها فوضعها موضعها
 أجزأ لان له ولاية اخذ الصدقات فقام أخذها مقام دفع المالك وفي التنية فيه اشكال لان التنية فيه شرط ولم
 نوجد منه اهـ قلت قول الكرخي فقام أخذها الخ يصلح للجواب تأمل ثم قال في البحر والفتى به التفصيل
 ان كان في الاموال الظاهرة تسقط الفرض لان للسلطان اؤنا به ولاية أخذها وان لم يضعها موضعها لا يطل
 أخذها وان كان في الباطنة فلا اهـ (قوله وفي التجنيس) في بعض النسخ لكن بدل الواو هو واستدراك على
 ما في المبسوط وقد أجمعنا أنهما ما في التجنيس وقد بدى عدم الخسالة بينهما ما يحل ما في التجنيس على ما اذا
 دفع الى السلطان مال المكس أو المصادرة ونوى به كونه زكاة ليعرفه السلطان في مصارفه ولم يوجب ذلك
 التصديق به على السلطان ويؤيد هذا الحل قوله لانه ليس له ولاية أخذ الزكاة من الاموال الباطنة فلا ينشأ في ذلك
 قول المبسوط الا يصح أن ما يأخذ ظلمة زمانا من الجبايات والمصادرات يسقط عن أرباب الاموال اذا نوى
 عند الدفع التصديق عليهم لانهم بما عليهم من التبعات فقراء فليتأمل (قوله بماله) متعلق بخلطه وأما خلطه
 بمغصوب آخر فلا زكاة فيه كما يذكره في قوله كمالو كان الكل خبيثا (قوله لان الخلط استملا) أي
 بمنزلة من حيث ان حق الغير يتعلق بالذمة لا بالاعيان ط (قوله عند أبي حنيفة) أماعلى قوله ما فلا ينشأ
 وحديثه فلا يثبت الملك لانه فرع الضمان ولا يورث عنه لانه مال مشترك وانما يورث عنه حصصه الممتصة فتح
 (قوله وهذا الخ) الاشياء الى وجوب الزكاة الذي تضمنه قوله فحب الزكاة فيه (قوله منفصل
 عنه) الذي في النهر عن الخواشي مجمل ما ذكره وما اذا كان له مال غير ما استهلكه بالخلط يضمن عنه فلا يخطئ
 الذين بماله اهـ أي يضمن عنه بما يلحق نصابا (قوله كمالو كان الكل خبيثا) في التنية لكان الحديث نصابا
 لا يلزمه الزكاة لان الكل واجب التصديق عليه فلا يوجب التجنيس بغيره اهـ ومثله في البرازية (قوله
 كما في البري) أي أول كتاب الزكاة عند قول الكتبة لك نصاب حولي ومثله في التبريلالية وذكره في شرح
 الوهبانية بعنه وفي الفصل العاشر من التاترخانية عن فتاوى الحجة من ملك أموالا غريبة أو غصب أموالا
 وخطها ما اكتسبها بالخط وبصر ضامنا وان لم يكن له سواها نصاب فلا زكاة عليه فيها وان بلغت نصابا لانه مدون
 ومال يورث لا يتغير سببا لوجوب الزكاة عندنا اهـ فأفاد بقوله ان لم يكن له سواها نصاب الخ أن وجوب
 الزكاة مقيد بما اذا كان له نصاب سواها وبه يندفع ما استشكله في البحر من انه وان ملكه بالخط فهو مشغول
 بآدين فينبغي أن لا تجب الزكاة اهـ لكن لا ينبغي أن الزكاة حثيثا انما تجب فيما زاد عليها لا فيما لا يمكن أن
 يكون له مال سواها مما لا زكاة فيه كدور السكنى ومياب البذنة مما يلغى من دار ما عليه أو يزيد فحب الزكاة فيها

وفي المبسوط الاصح الصفة
 اذا قوى بالدفع للثمة زمانا
 الصدقة عليهم لانهم بما عليهم من
 التبعات فقراء حتى أفتى أمير بلخ
 بالصيام لكفارة عن بينه
 ولو أخذها الساسى جبرا لم تنفع
 زكاة لكونها بلا اختيار ولكن
 يجبر بالمس ليوثر بنفسه لان
 الاكراه لا ينافي الاختيار
 وفي التجنيس القضى بسقوطها
 في الاموال الظاهرة لا الباطنة
 (ولو خلط السلطان المال المغصوب
 بماله ملكه فحب الزكاة فيه
 ويورث عنه) لان الخلط استملا
 اذا يمكن تغييره عند أبي حنيفة
 وقوله أرفق أقله يصلو مال عن
 غضب وهذا اذا كان له مال غير
 ما استهلكه بالخلط منفصل عنه
 وفي دينه والا فلا زكاة كمالو كان
 الكل خبيثا كما في النهر عن
 الخواشي السعدية

من غرائب يكون له نصاب آخر سواها لا نأخذ قول انه لما خالطها لم يكن لها وصار مثله اذ يشاء ذمته لا عينها وقد منا
 أن الدين يصرف أولاً الى مال الزكاة دون غيره حتى ولو تزوج على خادم بغير عينة وله ما سادهم وخادم صرف
 دين المهر الى الماتنين دون الخادم أي فلو خال الحول على الماتنين لأزكاة عنه لاشتغالها بالدين مع وجود
 ما ينفق به من جنسه وهو الخادم وهنا كذلك ما لم يملك نصاباً فإنه انعم بظاهر الثمرة فيها إذا ابرأ من الغيوب منهم
 كما نقل في الجرح من المبتغي بالعين المجبة وقال وهو قيد حسن يجب حفظه اهـ اذ اوصالح غرامه على عقار مثلاً
 فيبيع ما مضيه بالمع من الذين يقب زكاة انه وقد يجاب عن الاشكال كما افاده شيئاً بأن المراد ما اذ لم يعلم
 أصحاب المال المعصوب لأن الدين انما يمنع وجوب الزكاة اذا كان له مطالب من جهة العباد وبجهل أصحابه
 لا يفي له مطالب فلا يمنع وجوبها قلت لكن قد مناعن التقية والبرازية أن ما وجب التصديق بكه لا يشهد التصديق
 به عنه لأن المعصوب ان علمت أصحابه أو ورثتهم وجب ردّه عليهم والاوجب التصديق به وأيضاً فقد مر أن
 الأمر انما يقتضي ما علمهم من التبعات ولا شك أن غالب غرامهم من مجهولون وتتقدم أيضاً أن الموصى به للفقراء
 لو دفعه الى السلطان الجائر سقط بخوار أخذه الزكاة لغيره ينافي وجوبها عليه وان جاز أخذه لها مع وجوبها
 عليه لعل أخرى كعدم وصوله الى ماله كالمسكين لا يملك من له دين مؤجل تأمل (قوله وفي شرح الوهبانية الخ)
 فيه دفع لماعسى يورد على قول المتن فقب الزكاة فيه من انه مال حيث فكيف يرى منه لكن علمت انه لا يجب
 زكاة الا اذا استبرأ من صاحبه أو صالح عنه فيزول خبثه ثم لو أخرج زكاة المال الحلال من مال حرام ذكر
 في الوهبانية انه يجوز عند البعض ونقل القولين في التقية وقال في البرازية لولوى في المال الخبيث الذي
 وجبت صدقته أن يشع عن الزكاة وقع عنها اهـ أي نوى في الذي وجب التصديق به ليؤل اربابه وفيه تقيد
 لقول الفهرية وجل دفع الى فقير من المال الحرام شرأ برجوبه الثواب بكفر ولو علم الفقير بذلك فدفعه وأتم
 المعطى كقرا جميعاً ونظمه في الوهبانية وفي شرحها ينبغي أن يكون كذلك لو كان المؤمن اجنبياً غير المعطى
 والفاضل وكثير من الناس عنه غافلون ومن الجهال فيه واقعون اهـ قلت الدفع الى التقية غير قيد بل مثله
 فيما يظهر لولوى من الحرام بعينه مسدود ونحوه مما يرجو به التقرب لأن الله رجا الثواب فيما فيه العقاب
 ولا يكون ذلك الا باعتراده (قوله اذ انصدق بالحرام القطعي) أي مع رجاء الثواب الناتج عن استعماله
 كما مر فافهم (قوله لا يكفر) اقتصر عن نفي الكفر لأن التصرف فيه قبل اداء بدله لا يحل وان ملكه بالخطأ
 كما علمته وفي حاشية الجوى عن الذخيرة مثل الفقه اوجع فصر عن اكتساب ماله من أمر السلطان وجمع
 المال من أخذ الغرامات الخمرات وغير ذلك هل يحل لمن عرف ذلك أن يأكل من طعمه حال احب الى
 أن لا يأكل منه وبسبب حكا أن يأكله ان كان ذلك الطعام لم يكن في يده المظلم غصباً أو رشوة اهـ أي ان لم يكن
 عين الغصب أو الرشوة لانه لم يملكه فهو نفس الحرام فلا يحل له ولا غيره وذكر في البرازية هنا أن من لا يحل له
 أخذ الصدقة فالأفضل له أن لا يأخذ بما مره السلطان ثم قال وكان العلامة بجواز رم لأكل كل من طعامهم
 وبأخذ جزاءهم فقبل له فيه فقال تقديم الطعام يكون اباحة والمباح له يتلقه على ملك البيع فيكون أكل طعام
 الظالم والجائزة تملك فيستصرف في مثله نفسه اهـ قلت ولعله مبيت على القول بان الحرام لا يعتدى الى ذمتين
 وسيأتي تحقيق خلافه في البيع الفاسد والخطأ والاباحة (قوله لانه ليس بحرام بعينه الخ) يومه انه قبل
 الخطأ حرام بعينه مع أن المصرح به في كتب الاصول أن مال الغير حرام لغيره لاعتينه بخلاف شبه المبتة
 وان كانت حرمة قطعية لأن يجاب بأن المراد ليس هو نفس الحرام لانه ملكه بالخطأ وانما الحرام
 التصرف فيه قبل اداء بدله ففي البرازية قبل كتاب الزكاة ما يأخذ من المال ظلل ويحتمل له بما له وحال
 مظلوم آخر يصير ملكه وقطع حتى الاول فلا يكون أخذه عندنا حراماً محضاً بل لا يباح لانتناع به قبل اداء
 البدل في الصحيح من المذهب اهـ لكن في شرح العدة ائد التقية لاحتلال المعصية كقرا اذا ثبت كونها معصية
 بدليل قطعي وعلى هذا فنزع ما ذكر في التاوى من انه اذا اعتقد الحرام حلالاً فان كان حرمة بعينه وقيدت
 بدليل قطعي يكفر والا فلا بان تكون حرمة لغيره أو ثبت بدلي قطعي وبعضهم لم يعرف بين الحرام لبعينه والغيره
 وقال من احتل حراماً قد علم في دين النبي عليه الصلاة والسلام بخرجه كشكاح الحرام فكفراه قال شارحه
 المحقق ابن القيس وهو التحقيق وقائدة الخلاف تظهر في اكل مال الغير ظلالاً فانه يكفر مستعمله على أحد القولين

وفي شرح الوهبانية عن البرازية انما
 يكفر اذا تصدق بالحرام القطعي أما
 اذا أخذ من انسان مائة ومن آخر
 مائة وخالطهما ثم تصدق لا يكفر
 لانه ليس بحرام بعينه بالتطوع
 لانه لا يملكه بالخطأ

مطلب
 في التصديق من المال الحرام

مطلب
 احتلال المعصية القطعية كقرا

اه وحاصله ان شرط المكفر على القول الاول شيان قطعاً الدليل وكونه حراما لعينه وعلى الثاني بشئهما
 الشرط الاول فقط وعملت ترجيحاً وما في البرازية مبني عليه **(قوله)** ولو عمل ذونصاب قد يكون ذانصاب
 لانه لو ملك أقل منه فعجل خمسة عن مائتين ثم تم الحل على مائتين لا يجوز وفيه شرطان آخران أن لا ينقطع
 النصاب في أثناء الحل ولو عمل خمسة من مائتين ثم هلك ما في يده لا زرها ثم استفاد فتم الحل على مائتين
 جاز ما عجل بخلاف ما لو هلك الكل رأى أن يكون النصاب كاملاً في آخر الحل ولو عمل شاتين أربعين وحال الحل
 وعنده تسعة وثلاثين فإن كان دفعها للفقير وقعت فلا وان كانت قائمة في يد الساعي فالحقار كما في الخلاصة
 وقوله عازر كذا وقامه في التبر والجر **(قوله لسنين)** بأن كان له ثلثمائة درهم دفع منها مائة درهم عن المائتين
 عشرين سنة وقوله أو لتهب صورته أن يدفع المائة المذكورة عن المائتين وعن تسعة عشر نصاً استحدث
 فحدث له في ذلك العام دفع وان حدث في عام آخر فلا بد لها من زكاة على حدة كما صرح به في الجرح لكن
 المائة التي عجلها تنجز كذعن المائتين عشرين سنة ويكون من المسألة الاولى فقد قال في التبر وفي هذه تنزع
 ما في الثانية لو كان له خمس من الابل الخواص فعجل شاتين عتاوعما في بطونهما ثم تجبت خمساً قبل الحل اجزاء
 وان عمل عما تجمل في السنة الثانية لا يجوز اه وذلك لانه لما عجل عتاهما في السنة الثانية لم يوجد الجمل
 عنه في سنة التجميل فلم يجز عتاوعما في التجميل عنه وهذا أراد لاني الجواز مطلقاً لانه يقع عتاوعما في ملكه في الحل
 الثاني فيكون من المسألة الاولى لان التميز في الجنس الواحد لغو في الزوال لجهة لو كان عنده أربع مائة درهم
 فأدى زكاة خمسة مائة غلظاً فانما كذلك لأن سبب الزيادة للسنة الثانية لانه لم يكن أن يجعل الزيادة
تجديداً اه وقد في البر يكون الجنس متحداً قال لانه لو كان له خمس من الابل وأربعون من الغنم فعجل شاة عن
 أحد الصنفين ثم هلك لا يكون عن الآخر ولو كان له عين ودين فعجل عن العين فهلك قبل الحل جازع الدين
 ولو بعده فلا والدرهم والدنانير عوض التجارة جنس واحد اه **(قوله)** لوجود السبب أي سبب الوجوب
 وهو ملك النصاب التام فيجوز التجميل لسنة أو أكثر كما إذا كفر بعد الجرح وكذا التهب لأن النصاب الاول
 هو الاصل في السبيحة والرائد عليه تابع له قال في الجرح ولا يني أن الأفضل عدم التجميل للاختلاف فيه عند
 العلماء ولم أر من يقول **(قوله وكذا الوصل)** التشبيه راجع الى المسألة الاولى وهي التجميل لسنة أو سنتين
 لانه اذا ملك نصاباً وأخرج زكاته قبل أن يحول الحل كان ذلك تجديداً بعد وجود السبب لكونه أداء قبل وقت
 وجوبه وهنا كذلك لأن وقت اداء العشر وقت الادراك الذي قبله يكون تجديداً عن وقت الاداء بعد وجود
 السبب وهو الارض التامة بالخروج حقيقة ولا يصح ارجاعه الى المسألة الثانية لان صورتهما أن يؤدى
 زكاة نصبت عند ذلك على عامه زائدة على ما في ملكه وقت الاداء والمراد هنا أداء عشر ما خرج في ملكه وقت
 الاداء قبل وقته لا عشر ما سيحدث له بعد الخروج وقوله بعد الخروج قبل الادراك دليل على ما قلنا وليس
 في البحر ما يفيد خلاف ذلك فضلاً عن التصريح به فافهم **(قوله)** بعد الخروج أي خروج الزرع أو الثمرة
(قوله قبل الادراك) أي ادراك الزرع أو الثمرة الذي هو وقت اداء العشر لكن ذكر في البحر في باب العشر
 أن وقته وقت خروج الزرع وظهور الثمرة عند أي خيفة وعند أبي يوسف وقت الادراك وعند محمد عند
 النشأة والجدان اه وعليه فيتحقق التجميل على قولهم لانه على قول الامام ثم رأيت ابن الهمام يني على ذلك
 هناك **(قوله)** واختافه قبل النبات وخروج الثمرة الاخصر أن يتول واختافه قبل الخروج أي
 خروج النبات والثمره وأما أن التجميل قبل الزرع او قبل الغرس لا يجوز اتفاقاً لانه قبل وجود السبب كما عجل
 زكاة الممل قبل ملك النصاب **(قوله)** والاعطى الجواز في نسخة عدم الجواز وهي الصواب قال
 في التبر لا يظهر أنه لا يجوز في الزرع قبل النبات وكذا قبل طلوع الثمر في ظاهر الرواية اه **(قوله)** وكذا الوصل
 خراج رأسه اه هذا التشبيه أيضاً راجع الى المسألة الاولى قال ح فان من عمل خراج رأسه لسنين مع
 كما سيأتي في باب الجزية فذلك لوجود السبب وهو رأسه وكذا لو عمل خراج أرضه عن سنين جاز كما ذكره
 القهسب ساق في باب العشر والخراج وعمله يوجب السبب وهو الارض التامة لكز يجب حل كلامه على
 المرفوض لانه بالقدرة على البناء فيكون سببه الارض التامة بإمكان البناء لا بحقيقته كالعشر وخراج
 التامة تأمل **(قوله)** وقامه في التبر حيث قال ولو نذر يوم يوم معين فجعله جازعاً الثاني خلافاً لمحمد

(ولو عمل ذونصاب) زكاته (سنين)
 أو لنصيب دين (لوجود السبب)
 وكذا لو عمل عشر زرع أو غنم
 بعد الخروج قبل الادراك
 واختاف فيه قبل النبات وخروج
 الثمرة ولا يظهر الجواز وكذا
 لو عمل خراج رأسه وقامه في التبر

وعلى هذا الخلاف الصلاة والاعتكاف وليندرج سنة كذا فأقرب به عليها جاز عندهما خلافاً لمحمد كذا
 في السراج اهـ ح (قوله قبل تمام الحول) أى أو قبل ملك النصب التي جعل زكاة في المسألة الثانية
 كما يؤخذ من التعليل (قوله لأن المعتبر كونه مصرفاً وقت الصرف إليه) فصح الأداء إليه ولا ينقض هذه
 العوارض بجر (قوله ولو غرس الخ) هذه مسألة استطردها وحلها الشرح والخراج ط (قوله
 فلم يتم) أى يفرق به عن بعض النسخ (قوله كان عليه خراج الزرع) لأن في غرسه الكرم تعطيل
 الأرض ومن عطل أرض الخراج يجب عليه خراجها وقد كانت صالحة للزرع فيؤدى خراجها حتى يفرغ الكرم
 فعليه خراج الكرم ويسقط عنه خراج الزرع لوجود خلفه فخارج الزرع صاع ودرهم في كل حريب فيؤدى به إلى
 أن يتم الكرم فيؤدى عشرة دراهم رضى (قوله ولا يثنى في مال صبي تغلب) أى في مال الزكاة بخلاف
 الخراج في أرضه العشرية من الزرع والخمار فيه ضعف العشر كما يجب العشر في أرض الصبي المسلم كما يأتي
 في بابها (قوله لبنى تغلب) الأولى حذف بنى فإن النسبة لتغلب وهو أبو القيلة كما في المنح ط وقد يقال
 لا مانع من النسبة إلى القبيلة المنسوبة إلى أبيها (قوله قوم الخ) قال في الفتح بنو تغلب عرب نصارى هم عرب
 ورضي الله عنهم أن ينسرب عليهم الجزية فأبوا وقالوا نحن عرب لا تؤدى ما يؤدى النجم ولكن خذ منا ما ياخذ
 بعضهم من بعض يعنون الصدقة فقال عمر لا هذه فرض المسكين فقالوا نذرنا ما شئت هذا الاسم لأبنا من الجزية
 ففعل وترأى هو وهم أن يضعف عليهم الصدقة وفي بعض طرقه هي جزية سموها ما شئتم اهـ (قوله ما على
 الرجل منهم) وهو نصف العشر ح (قوله ويؤخذ الوسط) مكرمع قوله فيما تقدم والمصدق ياخذ الوسط
 ح (قوله الآن يجيز الورثة) أى إذا وصى بها وزادت على الثلث لا يؤخذ الزائد الآن يجيز الورثة (ورع)
 لوزارت على الثلث بأراد أن يؤدى بها في مرضه يؤدىها من مرضه وإن لم يكن عنده مال استقرض من آخر
 وأدى الزكاة إن كان أكبر رأيه أنه يشتر على قضاءه فإن اجتهد ولم يشتر حتى مات فهو مذكور كذا في مختارات
 التوازل وغيرها وظاهر قولهم سر أن الورثة أن علموا بذلك كان لهم أخذ الزكاة قضاء وأن ما فعله المورث
 جائز ديانة لكونه مضطراً إلى أداء الفرض كما عليه في شرح الكافي فأثلاً وهو الصحيح قال في شرح الوهبانية
 ويمكن التوفيق بين القولين بالقضاء والديانة أى بجر. القول باعتبارها من الثلث المقابل للصحيح على أنه
 في القضاء والأول على الديانة وهو مؤيد لما قلنا (قوله وسجيء الفرق في العين) عبارة مع المنز واجل
 سنة قرية بالاهلة على المذهب وهي ثلثمائة وأربع وخمسون وبه يوم وقيل نسبة بالايام وهي تزيد بأحد
 عشر يوماً اهـ ثم إن هذا إنما يظهر إذا كان الملك في ابتداء الاهلة فلو ملكه في أثناء أشهر قبل بغير بالايام
 وقبل يكمل الأول من الآخر ويعتبر ما بينهما بالاهلة نظير ما فاه في العدة ط (قوله لأن وقتها العمر) قال
 في البحر عن الوقعات فرق بين هذا وبين ما إذا شك في الصلاة بعد ذهاب الوقت أصلاً أم لا والفرق أن العمر
 كله وقت لاداء الزكاة فصار هذا اجتزلة شك وقع في أداء الصلاة وفي وقتها ولو كان كذلك بعد اهـ قال في البحر
 ووقعت حادثته أن من شك هل أدى جميع ما عليه من الزكاة أم لا بأن كان يؤدى منتهى أو لا يضبطه هل يلزمه
 إعادتها ومقتضى ما ذكرنا لزوم الإعادة حيث لم يغلب على ظنه دفع قدر معين لأنه ثابت في ذهنه بيقين فلا يخرج
 عن العهدة بالشك اهـ قلت وحاصله أنه يتجزى في مقدار المؤدى كالجزء في عدد الركعات ما غلب على ظنه
 أنه إذا سقط عنه وأدى الباقي وإن لم يغلب على ظنه شئ أدى الكل والله تعالى أعلم

• (باب زكاة المال) •

(قوله آل فيه للمعهود الخ) جواب عما يقال إن المال اسم لما يتول فتنال السواهم أيضاً قال في التمهيد
 وبه ذاك الجواب استغنى عما قيل المال في عرفنا يادرا النقد والعروض اهـ أقول الجواب الأول ذكره
 الزيلعي وشع في الدرر والشأن ذكر في الفتح وشع في البحر ويظهر أنه أحسن لأن تبادر الذهن إلى المعهود
 في العرف أقرب من تبادره إلى المذكور الحديث تأمل (قوله غير مقتد به) أى بربع العشر (قوله
 عشر من مثقالاً) فمادون ذلك لا زكاة فيه ولو كان نقصاً ما يدر يدخل بين الوزنين لأنه وقع الشك في كمال النسب
 فلا يحكم بكماله مع الشك بجر عن البدائع والمنقال لغة ما يؤن به قليلاً كان أكثر أو عفاً ما يأتي ط (قوله
 كل عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل) اعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر رضي الله عنه مختلفة في ثمانية عشر

(وان) وصلية أسير الفقير قبل

تمام الحول أو مات أو ارتد

(و) ذلك لأن المعتبر كونه مصرفاً

وقت الصرف إليه لا بعده ولو

غرس في أرض الخراج كما في مال

يتم الكرم كان عليه خراج الزرع

بجمع الفتاوى (ولا يثنى في مال

صبي تغلب) فصح اللام وتكسر

نسبة لبنى تغلب بكسر هاء قوم

من نصارى العرب (وعلى المرأة

ما على الرجل منهم) لأن الصلح

وقع منهم كذلك (ويؤخذ)

في زكاة الساعة (السط) لا الهرم

ولا الكراخ (ولا تؤخذ من تركته

بغير وصية) لنقد شرطها وهو

النبة (وان أوصى بها اعتبر من

الثلث) الآن يجيز الورثة

(بحولها) أى الزكاة (قرى)

بجر عن القنية (لا يسمى) وسجيء

الفرق في العين (شك أنه أدى

الزكاة أولاً يؤدىها) لأن وقتها

العمر أشباه

(باب زكاة المال)

آل فيه للمعهود في حديث

هناؤه أربع عشر أموالكم فان

المراد به غير الساعة لأن زكاتها

غير مقتد به (نصاب الذهب

عشرون مثقالاً والفضة مائتا

درهم كل عشرة دراهم (وزن

سبعة مثاقيل

دراهم على وزن عشرة مثقال وعشرة على ستة مثقال وعشرة على خمسة مثقال فأخذ عروضي الله تعالى
 هه من كل نوع ثلثا في الظاهر الخمسة في الاخذ والعطاء ثلث عشرة ثلاثة وثلث ستة اثنان وثلث
 الخمسة درهم وثلثان فالجموع سبعة وان شئت فاجمع المجموع فيكون احدى وعشرين ثلث المجموع سبعة
 ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في كل شيء حتى في الزكاة ونصاب السرقة والمهر وتقدير
 الديات ط عن المنخ لكن قوله تعالى الدرر وثلث الخمسة درهم وثلثان صوابه مثقال وثلثان (قوله والدينار)
 أي الذي هو المنقال بل في الزباني وغيره قال في الفتح والظاهر أن المنقال اسم للمقدار المتقدر به والدينار اسم
 للمقدار به بقدر قيمته اه وحاصله أن الدينار اسم للقطعة من الذهب المضروبة بالمقدرة بالمنقال فالحاصل
 من حيث الوزن (قوله والدرهم أربعة عشر قيراطا) فتكون المائتان أثنى قيراطا وثمانمائة قيراطا واعلم
 أن هذا هو الدرهم الشرعي والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطا ووزن الريال الفرنجي بالدرهم المتعارف أربعة
 دراهم وقيراط واحد والدرهم الشرعي عشرة دراهم وخمسة قيراطا وذلك مائة وخمسة وأربعون قيراطا فيكون
 النصاب من الريال تسعة عشر ريالا وثلثه درهم وثلثه قيراطا ط مع بعض زيادة وتصح غلط وقع
 في عبارته فافهم ومقتضاه أن الدرهم المتعارف أكبر من الشرعي وبه صرح الامام السروحي في العلية بقوله
 درهم مصر أربع فستون حبة وهو أكبر من درهم الزكاة فالثواب مائة وثمانون وحببت اه لكن نظريه
 صاحب الفتح بأنه أصغر لأن درهم الزكاة سبعون شعيرة ودرهم مصر لا يزيد على أربعة وستين شعيرة
 لأن ربعه مقدار أربع خرايب واخرى بربع ثعلب وسط اه قلت والظاهر أن كلام السروحي مبني على
 تقدير القيراط بأربع حبات كما هو المعروف الآن فإذا كان الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطا يكون ستة
 وخمسين حبة فيكون الدرهم العرفي أكبر منه لكن المتعريف قيراط الدرهم الشرعي خمس حبات بخلاف قيراط
 الدرهم العرفي قال بعض الحشيين الدرهم الآن المعروف بمكة والمدينة وأرض الحجاز هو المسمى في عرفنا بالقليلة
 بالقباق والفا على وزن قرعة وهو ستة عشر خروبة كل خروبة أربع شعيرات أو أربع ثعلبات لانا خبرنا الشعيرة
 بالمتوسطة مع القصبة المتوسطة فوجدناها متساويتين والقيراط في عرفنا الآن هو الخروبة فيكون الدرهم
 العرفي أربعة وعشرين شعيرة وهو ينقص عن الشرعي بست شعيرات والمنقال المعروف الآن أربع وعشرون
 خروبة فهو ستة وتسعون شعيرة فينقص عن الشرعي بأربع شعيرات فالماثلان من الدراهم الشرعية ما مثاقيله
 وثمانية عشر قلدة وثلثة أرباع قلدة وزكاتها خمسة دراهم عرفية وسبعة خرايب ونصف خروبة والشرعون
 مثقالا الشرعية أحد وعشرون مثقالا عرفية الأربعة خرايب وزكاتها اثنا عشر خروبة ونصف خروبة اه
 وما ذكره من أن المنقال العرفي ستة وتسعون شعيرة موافق لما نقله الشارح في شرح الملتقى عن شرح الترتيب من
 أنه يصير الآن درهم ونصف ذكر الرسمى عن السيد محمد أسعد مفتي المدينة المنورة أنه وقف على عدة دنانير
 قديمة منها ما هو مضروب في خلافة بني أمية ومنها في خلافة بني العباس سنة ١٧٠ في خلافة عبد الملك بن
 ه وان سنة ١٨٠ في خلافة الرشيد سنة ١٨٠ ومنها سنة ١٧٠ ومنها في زمن المأمون ودنانير أخر متقدمة
 ومثاقير وكلها اعتبارية الوزن كل دينار درهم وربيع بدراهم المدينة المنورة كل درهم منها ستة عشر قيراطا
 والقيراط أربع حبات خطه اه قلت وهذا موافق لما ذكره الشارح من كون الدينار الشرعي عشرين
 قيراطا لكن يخالفه من حيث اقتضاؤه أن القيراط أربع حبات والمنقال ثمانون حبة والمذكور في كتب
 الشافعية والحنبلية أن درهم الزكاة ستة دنانير والدنانير ثمان حبات شعيرة وخمسة حبات الدرهم خسون حبة
 وخمسة شعيرة والمنقال اثنان وتسعون شعيرة معتدلة تقشر وقطع من طرفها مادي وطال فهو لم تغير جارية
 ولا اسلاما ومضى نقص منه ثلاثة أعشار ذلك كان درهما ومضى زبد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالا اه
 قلت وعلمه فالدرهم اثنا عشر قيراطا كل قيراط نصف دنانير أربع حبات وخمس حبة والمنقال سبعة عشر قيراطا
 وحببتا وذلك لأن ثلثة أسباع الدوه على تقديرهم أحد وعشرون حبة وثلثة أخماس حبة فإذا زيد ذلك
 على الدرهم وهو خسون حبة وخمسة شعيرة بلغ اثنى وسبعين حبة وقد ذكر في سبب الانهراق الاكثر في تحديد
 القيراط والدرهم بناء على اختلاف الاصطلاحات والمقعود تحديد الدرهم الشرعي وقد تمت ما فيه
 من الاضغراب والشهور عندنا ما ذكره الشارح اه ثم اعلم أن الدراهم والدنانير المتعامل بها في هذا الزمان أنواع

والدينار عشرون قيراطا والدرهم
 أربعة عشر قيراطا والقيراط
 خمس شعيرات فيكون الدرهم
 الشرعي سبعين شعيرة والمنقال
 مائة شعيرة فهو درهم وثلث
 أسباع درهم

كبيرة مختلفة الوزن والقيمة ويتعامل بها الناس عددا بدون معرفة وزنها ويخرجون زكاتها عددا أيضا
لغير ضبطها بالوزن ولا سميها كان له ديون فإنه ان قدرها بالانقل وزنا بلغت مقدارا وان قدرها بالانقل
بلغت، ودونه فيخرجون عن كل أربعين قرشا منه بقرشا وعن كل مائتين خمسة وهكذا مع الواجب فيما بالوزن
كما مر ويأتي فينبغي أن يكون ما يخرج من جنس القروش الثقيلة أو الذهب الثقيل حتى لا ينقص ما يخرج
بالعدد عن ربع العشرة فبما يشبه يتبين بخلاف ما إذا أخرج من الخفيف فقط أو منه ومن الثقيل فإنه قد لا يبلغ
ربع عشر ماله إلا إذا كان جميع ماله من جنس الخفيف وغالب أصحاب الأموال عن هذا غافلون فلينبهه
(قوله) وقيل يفتى في كل بلد بوزنهم) جزم به في الولوالجية وعزاه في الخلاصة إلى ابن الفضل وبه أخذ
السرحدي واختاره في المجتبى وجعل التوازل والعيون والمعراج والخلاصة والقبح وقال بعده الأئني أقول فينبغي
أن يقسم بما إذا كانت لا تنقص عن أقل وزن كان في زمنه صلى الله عليه وسلم وهي ما تكون العشرة
وزن خمسة اه بحر ملخصا زاد في النهر عن السراج الآن كون الدرهم أربعة عشر قراطا عليه الخم الغضير
والجهور الكثير وأطباق كتب المتقدمين والمتأخرين (قوله وسحقه الخ) الذي حقيقه هنالك لا يتعلق
بالزكاة بل بالعقد فإذا أطلق اسم الدرهم في العقد انصرف إلى المعارف وكذلك إذا أطلقه الوافق ح
(قوله والمعتبر وزنهم ما إذا) أي من حيث الأداء يعني يعتبر أن يكون المؤدى قدر الواجب وزنا عند الامام
والساقى وقال زفر تعتبر القيمة واعتبر محمد لا تنفع للفقراء فلا أدى عن خمسة جديدة خمسة زروفا قيمتها أربعة جديدة
جاز عندهما وكره وقال محمد وزفر لا يجوز حتى يؤدى الفضل ولأربعة جديدة قيمتها خمسة رديئة لم يجوز إلا عند زفر
ولو كان له ابريق فضة وزنه مائتان وقيمتها ثلثمائة أن أدى خمسة من عبته فلا كلام أو من غيره جاز عندهما خلافا
لمحمد وزفر إلا أن يؤدى الفضل وأجمعوا أنه لو أدى من خلاف جنسه اعتبرت القيمة حتى لو أدى من الذهب
ما بلغ قيمته خمسة دراهم من غير الاناء لم يجز في قوله لم تقم الجودة عند المقابلة بخلاف الجنس فان أدى القيمة
وقعت عن القدر المستحق كذا في المعراج نهر (قوله ووجوب) أي من حيث الوجوب يعني يعتبر في الوجوب
أن يبلغ وزنه، انصافا نهر حتى لو كان له ابريق ذهب أو فضة وزنه عشرة مثاقيل أو مائة درهم وقيمتها لصاغته
عشرين أو مائتان لم يجب فيه شيء إجماعا فهستاني (قوله لا قيمتها) نفي لقول زفر باعتبار القيمة في الأداء
وهذا لم يؤد من خلاف الجنس والاعتبرت القيمة إجماعا كما علمت وكان على الشارح أن يزيد ولا تنفع بضاق القول
محمد رحمه الله اه ح (قوله مضروب كل منهما) أي ما جعل دراهم يتعامل بها أو تناظر ط (قوله ومعموله)
أي ما يعمل من نحو حلية سيف أو منطقة أو جام أو سرح أو الكواكب في المصاحف والأواني وغيره إذا كانت
تخلص بالأذابة بحر (قوله ولو تبرأ) التبرأ الذهب والفضة قبل أن يصاغ بحر عن ضياء الخلو لم ولا قال ح
لا يصح الاتيان به هنالك لأنه لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه أن يقول بعد قوله مطلقا وتبرأ
بخلاف عبارة الكزنجي قال يجب في مائتي درهم وعشرين دينار أربع العشر ولو تبرأ فإنه داخل فيما قبله
(قوله أو ليا) بضم الحاء وكسرها وتشديد الباء جمع على فتح الحاء واسكان اللام ما تعقل به المرأة من
ذهب أو فضة نهر قلت ولا ينعين ضبط المتن بصيغة الجمع فإنه يحتمل المفرد بل هو الأنسب بقول الشارح مباح
الاستعمال حيث ذكر الضمير إلا أن يقال إنه عائد إلى المذكور من المعمول والحق (قوله أولا) كخاتم
الذهب للرجال والاداني مطلقا ومن فضة (قوله ولولتعمل) أي التزين بها في البوت من غير استعمال
ط (قوله والنفقة) فيه منافاة لقول ابن الملك إذا كانت مشغولة بجوانحه فلا زكاتها كما قدمناه
في أول كتاب الزكاة فأرجع إليه ح (قوله وهو هنا ما ليس بنقد) كذا فسره في المغرب ونقطة في البحر عن
ضياء الخلو وفي الدرر العرض بسكون الراء متاع لا يدخله كبل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا اعتبارا كذا
في الأصحاب وأما بقبضها فاختار الدنيا وتناول جميع الأموال ولا وجه له هنا جعله مقابلا للذهب والفضة اه
أي مضروب الراء غير مراد هنا لتناول جميع الأموال مع أن المتقدمين غيروا خيل فيه هنا بعبارة المقابلة فيتعين
أرادة سائر الراء على ما في الأصحاب يخرج عنه الدواب والمكيلات والموزونات مع أنها من عروض
التجارة إذ أنها ما لها مال من الضمان فلذا قال الشارح وهو هنا ما ليس بنقد أي أن المناسب للمراد هنا الاقتصاد على تفسيره بذلك
ليدخل فيه ما ذكر (قوله وأما عدم صحة النية الخ) جواب عما أورده الزبلي من أن الأرض الخارجة

وقيل يفتى في كل بلد
بوزنهم وسحقه في متفرقات
اليوم (والمعتبر وزنهم ما إذا)
ووجوب لا قيمتها (واللازم)
مبدأ (في مضروب كل منهما)
(ومعموله ولو تبرأ أو حليا مطلقا)
مباح الاستعمال أولا ولو
للتجمل والنفقة لانها خلقا أثمانا
غير كسرها كيف كانا (و) في
(عرض تجارة قيمته نصاب) الجلبة
صحة عرض وهو هنا ما ليس بنقد
وأما عدم صحة النية في نحو
الأرض الخارجة فليحيا ما المنافع
مكافئتها

لا يجب فيها الزكاة وإن نوي عند شرائها التجارة مع انهما من العروض والجواب ما تقدم قيل باب السائفة
من قوله والاصل أن ما عدا البحرين والسوانم الخيارات في شقة التجارة بشرط عدم المانع المؤدى إلى الشئ
(قوله لأن الأرض الخ) رد على ما في الدرر حيث أجاب عما أوردته الزيلعي بأن الأرض ليست من العرض
بناء على ما نقله عن الصحاح قال في البحر وهو مردود لما علمت أن الصواب تفسيره هنا بما ليس بقدر اه
وقد أورد الزيلعي أيضاً ما إذا اشترى أرض عشر وزرعها أو اشترى بذر للتجارة وزرعه فإنه يجب فيه العشر
ولا يجب فيه الزكاة لأنها لا يجتمعان اه وبجانب عنه بما ذكره الشارح من قيام المانع وأجاب في الدرر وجعه
في البحر بأن عدم وجوب الزكاة في البذر إنما حدث بعد الزراعة وذلك لا يضر لأن مجردية الخدمة إذا أسقط
وجوب الزكاة في العبد المشتري للتجارة كما مر فلا ينسقطه التصرف الأقوى من النية الأولى اه (قوله
مع ذهب أو ورق) بيان لقوله نصاب وأشار بأولى أنه مخير إن شاء قومها بالفضة وإن شاء بالذهب لأن الخمين
في تقدير قيم الأشياء ما سواه جرح لكن التخيير ليس على إطلاقه كما يأتي (قوله فأفاد) نفي على تفسير
الورق بالفضة المنسوبة ط (قوله بالمسكوك) بالدين المهمة أي المنسوبة على السكة وهي حادثة منقوشة
بشرب عليها الدراهم قاموس ووجه الإفادة ظاهر من الورق أما الذهب فلا كما لا يخفى الآن يقال لما افتقر
بالمسكوب من الفضة كان المراد به المنسوبة اه ح (قوله عملاً بالعرف) فإن العرف التقويم بالمسكوك
بحر وفوقه لقوله أفاد (قوله معقوماً بأحدهما) نكرار مع قوله من ذهب أو ورق لأن أعمعها التخيير ومحل
التخيير إذا استويا فقط أما إذا اختلفا فمما لا ينفع اه ح وقدم الشارح عند قوله وجاز دفع القيمة انتهى تعتبر
يوم الوجوب وقال يوم الأداء كما في السوانم ويتوقف في البلد الذي الما فيه الخ (قوله تعين التقويم) أي
إذا كان يبلغ به نصاباً في التبرع الفتي تعين ما يبلغ نصاباً دون ما يبلغ فإن بلغ بكل منهما ما أحدهما
أدرج تعين التقويم بالأروج (قوله ولو بلغ بأحدهما نصاباً وخسباً الخ) بيانه ما في النهر عن السراج
لو كان بحيث لوقومها بالدراهم بلغت مائتين وأربعين وبالدينارين ثلاثاً وعشرين قومها بالدراهم لوجوب ستة
فيها بخلاف الدينارين فإنه يجب فيها نصف دينار وقيته خمسة ولو بلغت بالدينارين أربعة وعشرين وبالدرهم مائة
وسنة وثلاثين قوماً بالدينارين اه وفي الهداية كل دينار عشرة دراهم في الشرع قال في الفتح أي يترجم
في الشرع بعشرة كذا كان في الابتدأ (قوله وفي كل خمس بحسابه) أي ما زاد على النصاب عفو إلى
أقل يبلغ خمس نصاب ثم كل ما زاد على الخمس عفو إلى أن يبلغ خمساً آخر (قوله وقال ما زاد بحسابه) يظهر أثر
الاختلاف فيما لو كان له مائتان وخمسة دراهم معنى عليها ما قال الامام يلزمه عشرة دراهم وقال لا خمسة لأنه
وجب عليه في العام الأول خمسة وعين في السالم من الدين في الثاني نصاب الاثنى وعنده لا زكاة في الكسور
فتبقى النصاب في الثاني كاملاً وفيما إذا كان له ألف حال عليها ثلاثة أحوال كان عليه في الثاني أربعة
وعشرون وفي الثالث ثلاثة وعشرون وعنده وقال لا يجب مع الأربعة والعشرين ثلاثة أثمان درهم ومع الثلاثة
والعشرين نصف ورع وعين درهم ولا خلاف أنه يجب في الأول خمسة وعشرون كذا في السراج نهر أقول
قوله وعين درهم كذا وجدته أيضاً في السراج وصوابه وعين ثمن درهم كما لا يخفى على المحاسب (تنبيه) يظهر أثر
الاختلاف أيضاً فإذا ذكره في البحر والنهر عن المحيط من أنه لا تنضم إحدى الزبائدين إلى الأخرى أي الزيادة على
نصاب بالفضة لا تنضم إلى الزيادة على نصاب الذهب ليمت أربعين أو أربعة مثاقيل عند الامام لأنه لا زكاة
في الكسور وعنده وعندهما تنضم لوجوبها في الكسور اه موضحاً لكن توقف الرضى في نأذره الله عندهما
بعد قوماً لوجوب الزكاة في الكسور وعن هذا واقعه أقول نقل بعض محشي الكتاب عن شيخه جملها من مرغني
أن السروجي نقل عن المحيط الاختلاف بالعكس وأن ما في البحر والنهر غلط اه قلت وقد راجعت المحيط فقرأته
مثل ما نقله السروجي وصرح به في البدائع أيضاً (قوله وهي مسألة الكسور) أي التي يقال فيها لا زكاة
في الكسور عند ما لم تبلغ الخمس أخذ من بعضها لا تأخذ من الكسور شيئاً سميت كسوراً باعتبار ما يجب
فيها (قوله وغالب الفضة الخ) لأن الدراهم لا تتجاوز ثلث غش لأنها لا تنطبع إلا بكتاب الغلبة فاصلة
نهر ومنها الذهب ط (قوله فضة ذهب) لقب ونسبته أي فيجب زكاتها لا زكاة العروض
وان أعدهما للتجارة كما أفاده في النهر (قوله ويشترط فيه النية) أي تعتبر قيمته إن نوى فيه التجارة ثم

فتنبه (من ذهب أو ورق) أي فضة مضروبة فأفاد أن
التقويم إنما يكون بالمسكوك
عمل بالعرف (معقوماً بأحدهما)
ان استويا فلو أحدهما أروج تعين
التقويم به ولو بلغ بأحدهما نصاباً
دون الآخر تعين ما يبلغ به ولو بلغ
بأحدهما نصاباً وخسباً وبالأخر
أقل قوماً بالانفع للدينير سراج
(ربع عشر) خبر قوله الامم زوفي
كل خمس) بضم الخاء (بحسابه)
فتي كل أربعين درهما درهم وفي
كل أربع مثاقيل قيراطان ومائتين
الخمس إلى الخمس عفو قال ما زاد
بحسابه وهي مسألة الكسور
(وغالب الفضة والذهب فضة
وذهب وما غلب غشيه) منهما
(يقوم) كالعرض ويشترط فيه
النية
قوله وصوابه الخ وجه ذلك أن
الواجب في الحول الأول خمسة
وعشرون وفي الثاني أربعة
وعشرون وثلاثة أثمان فأفارغ
عن الدين في الحول الثالث
تسعاً وثلاثة وخمسون درهما وخمسة
أثمان درهم فتبقى تسعاً ومائة
وعشرين ربع عشرها وذلك
ثلاثة وعشرون وفي ثلاثين نصف
درهم وربعه وفي خمسة أثمان
درهم ثمن درهم لا يعربع
لغيرها كسبة الخمسة إلى ثلثمائة
وعشرين فإنها ثمن ثمنها وربع
عشر خمسة أثماناً فإن بخمسة
أثمان الثلثمائة وعشرين مائتان
وربع عشر المائتين خمسة ونسبة
الخمسة إلى الثلثمائة وعشرين
ثمن الثمن لأن ثمنها أربعون وثمان
الأربعين خمسة اه منه

الا اذا كان يختص منه ما بلغ نصاباً وأقل وعنده ما يمت به أو كانت أثماناً رابحة وبلغت نصاباً من ادنى فقد تجب زكاته فجب والا فلا (واختلف في الغش) (المساوي والمختار) (في احتياط) خاصة ولذا الاتباع الا وزناو أما الذهب المخلوط بفضة فان غلب الذهب فذهب والا فان بلغ المذهب أو الفضة نصابه وجب

قوله واذا تأملت الوجهه أن قول الزباني فان نواه للتجارة تعبر بقيته أي قيمة ما غلب فيه الغش سواء تخلص منه نصاب أولاً وقوله والا فان كانت فضته تخلص وجبت فيها الزكاة أي وجبت في الفضة التي تخلص منه دون باقيه من الغش تأمل اه منه

وتقدم قبيل باب السائمة شروطاً للتجارة (قوله الا اذا الخ) استثناء من اشتراط النية (قوله وعنده ما يمت به) أي من عرض التجارة أو أحد التقدين وهو شرط بقوله أو أقل ط (قوله وبلغت) أي بالقيمة كافي الجهر (قوله من ادنى الخ) فسر الادنى في البدائع بالتي يغلب عليها الفضة قلت وينبغي تفسيرها بما سوى على ما اختاره المصنف من وجوبها فيه كأي ذكره قريباً (قوله فجب) أي ما يغلب غشه اذا انزى فيه التجارة أو لم ينزل ولكن يختص منه ما يبلغ نصاباً أو لم يختص ولكن زكاته خاصة وان كان مختصاً به في الجوهره وعين التقدين سواء نوى التجارة أو لا لانه اذا كان يختص منه نصاب تجب زكاته الخاص كما صرح به في الجوهره وعين التقدين لا يحتاج الى نية التجارة كما في الشئ وغيره وكذا ما ذكره في مختارنا في اشتراط النية للمساوي ذلك هذا ما يعطيه كلام الشارح ومنه في الجواهر والكنز في الزباني أن الغالب غشه ان نواه للتجارة تعبر بقيته مطلقاً والا فان كانت فضة تخلص تجب فيها الزكاة ان بلغت نصاباً وحدها أو بالضم الى غيرها اه ومفاده اعتبار القيمة فيها نواه للتجارة وان تخلص منه ما يبلغ نصاباً ظاهره في عدم المنافاة لانه اذا كان يخلص منه ما يبلغ نصاباً تجب زكاته ذلك الخاص وحده كما مر عن الجوهره الا اذا نوى التجارة فجب الزكاة فيه كما ما عتبار القيمة واذا تأملت كلام الزباني تراه كما صرح فيما ذكرته فافهم (فرع) في التبرئ لالة الفلوس ان كانت أثماناً رابحة أو سلعاً للتجارة تجب الزكاة في قيمتها والا فلا اه (قوله والمختار) (روم) أي الزكاة ولو من غيرية التجارة وقيل لا تجب غير قال في التبرئ لالة عن البرهان والظاهر عدم الوجوب لعدم الغلبة المترتبة للوجوب وقيل يجب درهما ونصف نظراً الى وجهي الوجوب وعدمه اه وظاهر الدرر اختيار الأول تعالى بما خلاصة قال العلامة فوح وهو اختياري لان الاحتياط في العبادات واجب كما مر جواباً في كثير من المسائل منها ما اذا استوى الدم والهراق ينقض الوضوء احتياطاً اه تأمل (قوله ولذا) أي للاحتياط وفي نسخة وكذا بالكاف ومهاجر في الجهر والمختر وقوله لاتساع الاوزان أي لا يحرز عن الزبا اه ط (قوله وما الذهب الخ) مختار وقوله وغالب الفضة الخ فان ذلك مفروض فيها اذا كان المختار غشاً ط (قوله فان غلب الذهب الخ) اعلم أن الذهب اذا خلط بالفضة فاما أن يكون غالباً أو مغلوباً أو مساوياً وفي كل امان يبلغ كل منهما نصاباً أو الذهب فقط أو الفضة فقط أو لا وفيه اثنا عشر صورة منها صورتان عقليتان فقط وهما أن تبلغ الفضة وحدها نصاباً أو الذهب غالب عليها أو مساوياً ولها والعشرة خارجية اذا عرفت هذا فقوله فان غلب الذهب فذهب فيه أربع صور بلوغ كل منهما نصابه وعدمه وبلوغ الذهب فقط وبلوغ الفضة فقط لكن الرابعة متمنعة كما علمت لانه متى غلب الذهب على الفضة البالغة نصاباً لم يلوغه نصاباً بل نصاباً ونصاباً بين حكم الثلاثة الباقية بقوله فذهب أما الاولى والثالثة فظاهر لان الذهب فيها ما يبلغ ناقصاً نصاباً ونصاباً وسواء بلغت نصاباً أيضاً كافي الاولى أو لا كافي الثالثة فتركى بزكاته وكذلك الثانية لان الذهب متى غلب كان هو المعتر لانه اعز وأعلى كفاياً فاذا بلغ مجموعهما نصاباً كى زكاة الذهب وقوله والا أي وان لم يغلب الذهب بأن غلبت الفضة أو تساوا فيه غاية صور بلوغ كل منهما نصابه وعدمه وبلوغ الذهب فقط أو الفضة فقط مع غلبة الفضة أو التساوي لكن بلوغ الفضة فقط مع التساوي متمنعة كما علمت في سبعة وتقييده ببلوغ الذهب أو الفضة نصاباً شرج لصورتين منها وماذا لم يبلغ كل منهما نصاباً مع غلبة الفضة أو التساوي وسند كحكمهما في خمس صورتين في التساوي وثلاثة في غلبة الفضة وقوله فان بلغ الذهب أي بلغ نصاباً وحده أو مع الفضة عند غلبة الفضة أو التساوي فهذه أربع صور وقوله أو الفضة أي أو بلغت الفضة وحدها نصاباً عند غلبتها على الذهب فهذه الخامسة وقوله وجبت أي زكاة البالغ النصاب فان بلغه الذهب وجبت زكاة الذهب في الصور الاربع المذكورة لانه لما يبلغ النصاب وجب اعتباره لانه اعز وأعلى وتصور الفضة تسعاً له ولو بلغت نصاباً معه وان كان البالغ هو الفضة الغالبة عليه ودونه وجبت زكاة الفضة ترجيحاً لها بلوغ النصاب فيجعل كماله فضة لكن على تفصيل فيه سند كره وقد علم حكم ما ذكرناه في تقرير كلام الشارح في الصور الثلاث الاولى والخمس الاخر من عبارة الشئ وعبارة الزباني أما عبارة الشئ فهي قوله ولو سلك الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصاباً كى الجميع زكاة الذهب سواء كان غالباً أو مغلوباً لانه اعز وان لم يبلغ الذهب نصاباً فان بلغت الفضة

نصاباً إلى الجميع زكاة الفضة له وأما عبارة الزبلي فهي قوله والذهب المخلوط بالفضة إن بلغ الذهب نصاب الذهب وجبت فيه زكاة الذهب وإن بلغت الفضة نصاب الفضة وجبت فيه زكاة الفضة وهذا إذا كانت الفضة غالبية وأما إذا كانت مغلوبة فهو كذهب لأنه أعز وأعلى قيمة اه وكل من هاتين العبارتين مؤداهما واحد وما قرئناه في كلام الشارح من أحكام الصور السبع يؤخذ منهما بقول الشئني سواء كان غالباً أو مغلوباً يشتمل ما إذا بلغت الفضة نصابها أو لا بدليل قوله بعده وإن لم يبلغ الذهب نصابه فإن بلغت الفضة الخ فإنه لم يعتبر زكاة الجميع زكاة فضة إلا إذا لم يبلغ الذهب نصابه فافاد أن قوله قبله فإن بلغ الذهب نصابه الخ أنه يجعل الكل ذهباً إذا بلغ الذهب نصابه سواء بلغت الفضة أيضاً أو لا وكذا قول الزبلي وإن بلغت الفضة الخ أي ولم يبلغ الذهب نصابه بدليل المقابلة فإنه اعتبر أولاً الكل ذهباً حيث بلغ الذهب نصابه وأطاعه فشملاً ما إذا بلغت الفضة أيضاً نصاباً ولا فعل أنه لا يعتبر الكل فضة إلا إذا لم يبلغ الذهب نصابه فإن بلغ كل البكل ذهباً فذكر زكاة الذهب لأنه أعز وأعلى قيمة وكذلك غلب الذهب وبلغ يضم الفضة إليه نصاباً كما علم من قوله وأما إذا كانت مغلوبة فهو كذهب الخ وهذا ما عرّفه الشارح بقوله فإن غلب الذهب فذهب ودخل في قول الشئني سواء كان غالباً أو مغلوباً بحكم المساواة الأولى وهو مفهوم أيضاً من إطلاق الزبلي قوله إن بلغ الذهب نصاب الذهب الخ فقد ظهر أنه لا تختلف بين العبارتين ولا بينهما وبين عبارة الشارح لكن قول الزبلي وهذا إذا كانت الفضة غالبية لا حاجة إليه لأن الفضة إذا بلغت وحدها نصاباً لا بد أن تكون غالبية على الذهب الذي لم يبلغ نصاباً ولذلك يذكره الشئني **وكان الزبلي** ذكره ليبين عليه قوله وأما إذا كانت مغلوبة هذا ما ظهر لي في تقرير هذا المجلد والله أعلم فافهم (يتبين) قال في التتارخانية وإذا كانت الفضة غالبية والذهب مغلوباً مثل أن يكون الثلثان فضة أو أكثر لا يجعل كله فضة لأن الذهب أكثر قيمة فلا يجوز جعله تبعاً لما هو دونه بخلاف ما إذا كان الذهب غالباً اه وبفساده أن ما مر من أنه إذا بلغت الفضة نصاباً لم يبلغ الذهب نصابه تجب زكاة الفضة مقيد بما إذا لم يكن الذهب الذي خلطها أكثر قيمة منها والا كان الكل ذهباً وهذا التفسير الموعود بذكره وفي عبارة الزبلي المارة بالشارح إليه ويؤخذ منه حكم الصورتين الباقيتين من السبع وهما إذا لم يبلغ كل منهما نصابه مع غلبة الفضة أو التساوي وعلى هذا فيمكن دخوله في قول الشارح فإن غلب الذهب فذهب بأن براد غلبته على ما معه من الفضة وزناً وقيمة لكن قال في المحيط والبدائع الدانير الغالب عليها الذهب كالمجودة محكمها حكم الذهب والغالب عليها الفضة كالهروية والمروية إن كانت متنازلاً وللتجارة تعتبر أتمالا واعتبراً رافها من الذهب والفضة وزناً لأن كل واحد منهما يخص بالأذابة اه وهذا كالمصرح في أن الدانير للمسكوكة المخلوطة بالفضة حكمه حكم المسكوكة المخلوطة بالفضة فإذا كان الذهب فيها غالباً كانت ذهباً كالفضة الغالبة على الفضة وإذا كانت الفضة غالبية عليها كانت كالفضة المغلوبة بالفضة فتقوم فإن بلغت قيمتها نصاباً زادها نصاباً إن كانا راجعةً أو نوى ميباً للتجارة أو لا اعتبر بما هو زناً فإن بلغ ما فيها نصاباً أو كان عنده ما منته به نصاباً زادها ولا فلا فعل أن ما ذكره الشارح تبعاً للزبلي والشئني في غير الدانير المسكوكة أو المسكوكة التي ليس للتجارة ولا راجعةً أو هو قول آخر فليأمل والله تعالى أعلم **(قوله)** وشروط كمال النصاب الخ أي ولو حكم ما في الجبر ولو لم يكن له غنم للتجارة تساوى نصاباً فبانت قبل الحول فذبح جلودها وتم الحول عليها كان عليه الزكاة إن بلغت نصاباً ولو تخمر عصره الذي للتجارة قبل الحول ثم صار خلوا وتم الحول عليه وهو كذلك لأن زكاة عليه لأن النصاب في الأول باقٍ لبقاء الجلود فتقومه بخلافه في الثاني وروى ابن سميعة أنه عليه السلام كان في الثاني أبقعا **(قوله)** لا لا نعتاد أي انعقاد السبب أي تحققة بقاء النصاب ط **(قوله)** للوجوب أي لا يتحقق الوجوب عليه ط **(قوله)** فلو هلك كله أي في أثناء الحول بطل الحول حتى لو استعاد فيه غيره استأنف له حولا جديداً وتقدم عليهم هلاكه بعد تمام الحول في زكاة الغنم قال في الترمذية ومنه أن من الهلاك ما لو جعل السائمة علوية لأن زوال الوصف كزوال العين **(قوله)** وأما الدين الخ قدم الشارح عند قول المصنف فلا زكاة على مكاتب ومديون ولا بعد قدرته أن عروض الدين كالهلال عند محمد ووجه في الجبر اه وقدمنا هناك ترجيح ما هنا فراجعناه والخلاف في الدين المستغرق للنصاب كما هو مصرح ما في الجوهرة فلا يمكن التوفيق بحمل ما في الجبر على غير المستغرق فانهم **(قوله)** وفيه العرض الخ

(وشرط كمال النصاب)

ولو سائمة (في طرق الحول)

في الأبدان لا لعقد وفي الانتفاء

لوجوب (فلا ينز نصابه بينهما)

فلو هلك كله بطل الحول وأما الدين

فلا يتطوع ولو مستغرقا (وفي قيمة)

العرض للتجارة (تضم إلى الثمنين)

لأن الكل للتجارة

المرعى من مكان واحد والنون لا تتحد الا ناء الذي يحلب فيه والياء لا تتحد الا ياء والشين انجبة لا تتحد الا
 المنعش أى موضع الشرب والفتحة لا تتحد الفقل والعين لا تتحد المرمى وهذه شروط الحظفة في السائمة وأما
 شروطها في مال التجارة فقد كونه في كتب الشافعية منها أن لا يتميز الدكان والحارس ومكان الحفظ كخزانة
 (قوله وان تعذر النصاب) أى بحيث يبلغ قبل الضم مال كل واحد بانفراده نصابا فانه يجب حينئذ على
 كل منهم ما زكاه نفسه فاذا أخذ الساعى زكاة النصابين من المالكين فان تساوا فلا يرجع لاحدهما
 على الآخر كل كان ثمانين شاة لكل منهم ما أربعون وأخذ الساعى منهما شاتين والآخر اجمعا كما يأتى
 بيته. وهذا مقابل قوله في نصاب (قوله ويسانه في الحاروى) بيته فأخذى خان بتمت على الحاروى
 حيث قال صورته أن يعجزون له مائة وثلاث وعشرون شاة لاحدهما الثلثان وللآخر الثلث
 فالواجب شاتان فأخذ من كل منهما شاة فيرجع صاحب الثلثين بالثلثين من الشاة التى دفعها صاحب
 الثلث ويرجع صاحب الثلث بالثلث من شاة دفعها صاحب الثلثين فقام ثلثه في مقام ثلث من الثلثين
 المطالب بما وبقى ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال اه ط وبه يظهر أن التراجع من الجانبين فالتفاهل
 على باه فافهم (قوله فان بلغ الخ) كما لو كانت ثمانون شاة بين رجلين أثلاثا فأخذ المصدق منها شاة
 زكاة صاحب الثلثين فلصاحب الثلث أن يرجع عليه بقية الثلث لانه لا زكاة عليه بحيط (قوله ولو بينه الخ)
 في التجعس ثمانون شاة بين أربعين رجلا رجل واحد من كل شاة نصفها والنصف الآخر للباقيين ليس على
 صاحب الاربعين صدقة عند أبي حنيفة وهو قول محمد ولو كانت بين رجلين قبي على كل واحد منهما شاة لانه
 ما يقسم في هذه الحالة وفي الاولى لا يقسم اه أى لان قسمة كل شاة بينه وبين من شاركها لا يتم
 الا بالتفاوت بخلاف قسمة الثمانين فحين (قوله عند الامام) وعندهما الديون كما هو سواء فتجب زكاتها
 وبؤدى متى قبض شيئا قليلا أو كثيرا الا الذين الكفاية والسعاية والدية في رواية بخر (قوله اذا تم نصابا)
 الضعيف ثم يعود للدين المفهوم من الديون والمراد اذا بلغ نصابا فنفعه أو بما عتده بما يقبض به النصاب (قوله
 وحال لم يل) أى ولو قبل قبضة في القوى والمتوسط وبعده في الضعيف ط (قوله عند قبض أربعين درهما)
 قال في الحيط لان الزكاة لا تجب في الكسور من النصاب الثانى عنده ما لم يبلغ أربعين لخرج فكذلك لا يجب
 الاداء ما لم يبلغ أربعين للخرج وذكر في المتن رجل له ثمانون درهما دين حال عليها لانه أحوالا فقبض مائتين
 فعند أبي حنيفة تركى للسننة الاولى خمسة وللثانية والثالثة أربعة وأربعة عن مائة وستين ولا شيء عليه في الفضل
 لانه دون الاربعين اه (قوله كترض) قلت الظاهر أن منه مال المرصد المشهور في ديوانه لانه اذا انفق
 المستأجر لدار الوقف على عمارتها الضرورية بأمر القاضي للضرورة الداعية اليه بكون منزلة استعراض
 المتولى من المستأجر فإذا قبض ذلك كله أو أربعين درهما منه ولو باقطاع ذلك من أجرة الدار فجب زكاته
 لما مضى من السنين والتماس عنه غافلون (قوله فكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم) هو معنى قول
 القتي والجري ويراخى الاداء الى أن يقبض أربعين درهما فقيام درهم وكذا فيما زاد فصماه اه أى فيما زاد
 على الاربعين من أربعين ثانية وثالثة الى أن يبلغ مائتين ففيها خمسة دراهم ولذا عارض الشافعية بقوله فكلما الخ
 وليس المراد ما زاد على الاربعين من درهم أو أكثر كما توجهه عبارة بعض الحنفين حيث زاد بعد عبارة
 الشافعية فيما زاد بحسابه لانه لو فهم أن المراد مطلق الزيادة في الكسور وهو خلاف مذهب الامام كما علمه
 مما نقلناه أن شافع المحيط فافهم (قوله أى من بدل مال لغير تجارة) أشار الى أن الخفية في قول المصنف منه
 عائد الى لم يوفى لغيرها الى التجارة ومثل بدل التجارة الفرض (قوله كمن سائمة) يجعلها من الدين المتوسط
 تسعة الفخ والجوز والبرتعة ففهم له بما هو بدل مائس للتجارة وجعلها ابن ملك في شرح الجمع من القوى
 ومثله في شرح رد المحتار وهو مناسب لما في غاية البيان حيث جعل الدين الذى هو بدل عن مال معين
 اما أن يكون ذلك المال لوبي في يده يجب زكاته ألا يكون كذلك ما ه قبل القسم الاقول هو الدين القوى
 ويدخل فيه عن السائمة لانه لو بقيت في يده يجب زكاتها وكذا قوله في الحيط الدين القوى ما يملكه بلا عن
 مال الزكاة تأتى (قوله بجواز النجبة الاصلية) فقهه باعتبار ما هو الاخرى بالعاقلة أن لا يكون عنده سوى
 ما هو مشغول بجواز النجبة والا فائس لتجارة يدخل فيه ما لا يتصلح اليه كما أفاده بما بعده (قوله وأما ملاك)

وان تعذر النصاب تجب اجمعا
 ويرتفعان بالخصص ويسانه
 في الحاروى فان بلغ نصاب أحدهما
 نصابا زكاه دون الآخر ولو بينه
 وبين ثمانين رجلا ثمانون شاة
 لأشوب عليه لانه ما لا يقسم خلافا
 للشافعية سراج (و) اعلم أن الديون
 عند الامام ثلاثة قوى ومتوسط
 وضعيف (فجب) زكاتها اذا تم
 نصابا وحال الحول لكن لا فورا
 بل عند قبض أربعين درهما من
 الدين القوى كترض وبدل
 مال تجارة فكلما قبض أربعين
 درهما يلزمه درهم (و) عند
 قبض مائتين منه لغيرها أى من
 بدل مال لغير تجارة وهو المتوسط
 كمن سائمة وعبيد خدمته ومخو حيا
 ما هو مشغول بجواز النجبة الاصلية
 كطعام وشرب وأما ملاك

مطلب
 في وجوب الزكاة في دين المرصد

من علف العام على الخاص لانه جمع ملك بكسر الميم يعني يملك هذا بالنظر الى اللغة أما في العرف فخاصة بالعقار فيكون علف مبان اه ح وهو معطوف على طعام أو على ما في قوله مامهو (قوله) ويعتبر ما منى من الجول) أي في الدين المتوسط لان الخلاف فيه أما القوي فلا خلاف فيه لما في المحيط من أنه يجب الزكاة فيه بجول الاصل لكن لا يلزمه الاداء حتى يقبض منه أربعين درهما وأما المتوسط فقه رويان في رواية الاصل تجب الزكاة فيه ولا يلزمه الاداء حتى يقبض مائتي درهم فيزكها وفي رواية ابن سماعة عن أبي حنيفة لا زكاة فيه حتى يقبض ويجول عليه الجول لانه صار مال الزكاة الآن فصار كالخالد استدا ورويه ظاهر الرواية أنه بالأقدم على البيع صرحه للتجارة فصار مال الزكاة قبل البيع اه ملخصا والمحال أن مبنى الاختلاف في الدين المتوسط على أنه هل يكون مال زكاة بعد القبض أو قبله فعلى الاول لا بد من معنى حول بعد قبض النصاب وعلى الثاني ابتداء الجول من وقت البيع فلوله ألف من دين متوسط معنى علم الجول ونصف قبضه ما يزكها من الجول المبني على رواية الاصل فإذا منى نصف حول بعد القبض زكها أيضا وعلى رواية ابن سماعة لا يزكها عن الماضي ولا عن الحال إلا بمعنى حول جديد بعد القبض وأما إذا كانت الألف من دين قوي كبذل عروض تجارة فإن ابتداء الجول هو حول الاصل لا من حين البيع ولا من حين القبض فإذا قبض منه نصابا أو أربعين درهما زكاه عما منى بيا على حول الاصل فلو ملك عرضا للتجارة ثم بعد نصف حول باعه ثم بعد حول ونصف قبض منه تقدمت عليه حولان فيزكها وقت القبض. لا خلاف كما يعلم مما نقلناه عن المحيط وغيره فواقع للبحثين ههنا التسوية بين الدين القوي والمتوسط وأنه على الرواية الثانية لا يزك الألف ثانيا إلا إذا منى حول من وقت القبض فهو خطأ لما علت من أن الرواية الثانية في المتوسط فقط ولأنه عليها لا يزك أولا للقول الماضي خلافا لما يفهمه لفظ ثانيا فافهم (قوله في الاصح) قد علمت أنه ظاهر الرواية وبعبارة النج والجر في صحيح الرواية قلت لكن قال في البدائع ان رواية ابن سماعة أنه لا زكاة فيه حتى يقبض المائتين ويجول الجول من وقت القبض هي الاصح من روايتين عن أبي حنيفة اه ومثله في غاية البيان وعليه حكمه حكم الدين الضعيف الآتي (قوله ومغله مالورث دينا على رجل) أي مثل الدين المتوسط فصار نصابه من حين ورثه رجعي وروي أنه كالضعيف فتح ويجز والاوّل ظاهر الرواية ومثل ما إذا وجب الدين في حق المورث شيئا لدا لعماهو مال التجارة أو بدلا عن عايس لها تارة ثانية لان الوارث يقوم مقام المورث في حق الملك لا في حق التجارة فأشبهه بدل مال لم يكن للتجارة محيط وفيه وأما الدين الموصى به فلا يكون نصابا قبل القبض لان الموصى له ملكه ابتداء من غير عريض ولا مقام الموصى في الملك فصار كالمكسبة اه أي فهو كالدين الضعيف (تنبيه) مفتحي مأمّر من أن الدين القوي والمتوسط لا يجب أداءه زكاة الا بعد القبض أن المورث لو مات بعد سنين قبل قبضه لا يلزمه الايباء باخراجه زكاة عند قبضه لانه لم يجب عليه الاداء في حياته ولا على الوارث أيضا لانه لم يملكه الا بعد موت مورثه فأشده حوله من وقت الموت (قوله الا إذا كان عنده ما يفيهم الى الدين الضعيف) استثناء من اشتراط حولان الجول بعد القبض والاولى أن يقول ما يفيهم الدين الضعيف اليه كما فاده ح والحاصل أنه إذا قبض منه شيئا وعنده نصاب ينضم المقبوض الى النصاب وزكاه بجوله ولا يشترط له حول بعد القبض ثم اعلم أن التقيد بالضعيف عزاه في البحر الى الولوالجية والظاهر انه انصاف اذ لا فرق بظهر بينه وبين غيره كما قبضه اطلاق قوله من الاستفاد في أثناء الجول ينضم الى نصاب من جنسه ويدل على ذلك انه في البدائع قسم الدين الى ثلاثة ثم ذكر أنه لا زكاة في المقبوض عند الامام ما لم يكن أربعين درهما ثم قال وقال الكرخي ان هذا اذا لم يكن له مال سوى الدين والواجب منه فهو غزلة المستفاد فضم الى ما عنده اه وكذلك في المحيط فإنه ذكر الدين الثلاثة وقرع عليها فروع آخرها أجرة دار أو عود للتجارة قال ان فيها روايتين في رواية لا زكاة فيها حتى تقبض ويجول الجول لان المنفعة ليست مال حقيقة فصار كالمهر ون ظاهر الرواية تجب الزكاة ويجب الاداء إذا قبض نصابا لان المنافع مال حقيقة لكنها ليست بمجمل لوجوب الزكاة لانها لا تصح نصابا لا تبقى سنة ثم قال وهذا كله اذا لم يكن له مال غير الدين فان كان له غير ما قبض فهو كالنقد فيضم اليه اه فهذا كالصريح في شموله لاقسام الدين الثلاثة ولعل التقيد بالضعيف يدل على غيره بالأول لان المقبوض منه يشترط فيه كونه نصابا مع حولان الجول بعد القبض فإذا كان يضم الى ما عنده وسقط اشتراط الجول الجديدة لا يشترط

وتبر ما منى من الجول قبل القبض في الاصح ومثله مالورث دينا على رجل (و) عند قبض (مائتين) مع حولان الجول بعده أي بعد القبض (من) دين ضعيف وهو (بدل غير مال) كهرودية وبدل كتابة وتخلع الا إذا كان عنده ما يفيهم الى الدين الضعيف

فيه ذلك يضم بالاولى تأمل (تنبيه) بما ذكرناه عن الحنيط مخرج في أن أجرة عبد التجارة أودار التجارة على الرواية الأولى من الدين الضعيف وعلى ظاهر الرواية من المتوسط ووضع في البحر عن الفقه أنه كقوى في صحيح الرواية ثم رأيت في الوالوجية التصريح بأن فيه ثلاث روايات (قوله كأمز) أي قوله والمستفاد في وسط الحول يضم إلى نصاب من جنسه والمراد أن ما هنا من أفراد تلك القواعد يعلم حكمه منها والآخر يصرح به هنا (قوله وقيد) أي قيد عدم الزكاة فيها إذا البراءة بالدين ط (قوله بالمعسر) أي بالمديون المعسر فكان الإبراء بمنزلة الهلاك ط (قوله فهو استهلاك) أي فحجب زكاته ط (قوله وهذا ظاهر الخ) أي قول الجروقيده الخ ظاهر في أن مراده أنه يتعين للإطلاق المذكور في قوله سواء كان الدين قويا ولا الشامل لأقسام الدين الثلاثة أي أن معطوط الزكاة بإبراء الموسر عنه بعد الحول في الدين الثلاثة مقيد بالمعسر احترازا عن الموسر فإن المديون إذا كل موسرا وبراءه الدائن لا تسقط الزكاة لأنه استهلاك وهذا غير صحيح في الدين الضعيف لأنه لا يجب زكاته إلا بعد قبض نصاب وحول الحول عليه بعد القبض فقبله لا يجب فمكون إبراءه استهلاك قبل الوجوب فلا يضمن زكاته ومثله الدين المتوسط على ما قد مناه من تصحيح البدائع وغاية البيان وكان الاوضح في التعبير أن يقول وهذا ظاهر في أن إبراء المديون الموسر استهلاك طلقا وهو غير صحيح الخ ثم إن عبارة الحنيط لا غبار عليها لأنها في الدين القوي ونصها ولو باع عرض التجارة بعد الحول بالدرهم ثم أبرأه من ثمنه والمشتري موسر يضمن الزكاة لأنه صار مستهلكا وإن كان معسرا ألا يدري فلان زكاة عليه لأنه صادرا عنه وهو فقير فصار حكة أنه وهو به ثمنه ولو وب الدين من عليه وهو فقير تسقط عنه الزكاة اه وفيه ولو كان له ألف على معسر فاشترى منه بياض ثارا ثم وهبه منه فقبله زكاة لأنه صار فاضلا بالبدار (قوله ويجب عليها الخ) صورته أن يزوج امرأته بألف وقبضتها وحال الحول ثم طلقها قبل الدخول فقبله زكاة نصفها انفا فالحكم زكاة النصف المردود لا تسقط عنها خلافا لغيره شرح الجمع (قوله من نقد) هو الذهب والفضة احترازا عما لو كان المهر سائمة أو عرضا في الحوط أنها تركت النصف لأنه استحق عليها نصف عن النصاب والاستحقاق بمنزلة الهلاك اه وكان الأولى بالشراخ اسقاطه لأنه يعني عنه قول المصنف من ألف (قوله من ألف) متعلق بقوله نصف مهر على أنه صفته وقوله ثم زدت النصف لإحاجة إليه بعد قوله مردود وقوله إطلاقا متعلق بقوله مردود نظرا للمتن ط (قوله لا تعين الخ) أي فلم يجب عليها أن تزد نصف ما قبضته بعينه بل مثله والدين بعد الحول لا يسقط الواجب ولو الوجية ثم قال ولا يركى الزوج شب لأن ملكه الآن عاد اه قلت بئى ما ذالم يتبين المرأة شيئا وحال الحول عليه في الذزوج ثم طلقها قبل الدخول ولم أر من صرح به والظاهر أنه لا زكاة على أحد أمال الزوج فلا بد من يكون بقدر ما في يده ودين العباد مانع كأمز واستحقاقه لثمنه انما هو بسبب عارض وهو الطلاق بعد الحول فصار بمنزلة ملك جديد وأما المرأة لأن مهرها على الزوج دين ضعيف وقد استحق الزوج نصفه قبل القبض فلا زكاة عليها ما لم يعض حول جديد بعد القبض للباقي تأمل (قوله في النقود والفسوخ) أي عقود المعاوضات من بيع وأجرة وعقد النكاح وفي الفسوخ كفسخ النكاح بالطلاق قبل الدخول ونحوه وتماثل في أحكام التقدم من الأشياء (قوله لورود الاستحقاق الخ) لأنه الرجوع في أهمية فسخ من كل وجه ولو بغير قضاء والدرهم مما تعين في أهمية فاستحق من مال الزكاة من غير اختياره فصار كالحول ولو الوجية وبه ظهر الفرق بين الهبة والمهر (قوله فبديه) أي بقوله عن موهوبه (قوله انفا قال عدم الملك) لأن ملك الواهب انقطع بالهبة وأشار بقوله انفا إلى أن سقوطها عن الموهوبه خلافا لغيره بقول بعدمه ان رجوع الواهب بلا قضاء لأنه لما أبطل ملكه باختباره صار ذلك كهبه جديدة وكسبته فلا بد من أن يكون له في الرجوع ولو امتنع عن الرد أجب بالقبض فضاء كأنه هلك شرح درر البحار (قوله وهي من الحيل) أي هاء المألوفة من حيل اسقاط الزكاة بأن يجب النصاب قبل الحول بيوم ملام يرجع في هبته بعد تمام الحول والظاهر أنه لو رجع قبل تمام الحول تسقط عنه الزكاة أيضا بطلان الحول بزوال الملك تأمل وقد تما الاختلاف في كراهة الحيلة عند قوله ولأى هالك بعد وجوبها بخلاف المستهك (قوله ومنها الخ) لكن لا يمكن الرجوع في هذه الهبة لأنها لا يردى حرمة منه ثم إن احتاج إليه فله الانفاق منه على نفسه بالمعروف والله أعلم

(باب العائش)

كما مر ولو أبرأ رب الدين المديون بعد الحول فلا زكاة سواء كان الدين قويا أو لا متأتية وقيد في الحوط بالمعسر أما الموسر فهو استهلاك فلا يضمن زكاته وهو غير صحيح في الدين القوي (ويجب عليها) أي المرأة (زكاة نصف مهر) من نقد (مردود بعد) معنى (الحول من ألف) كانت (قبضه مهر) ثم زدت النصف (إطلاقا قبل الدخول) فتركت السكلى لما تقرر أن النقود لا تعين في العقود والفسوخ (وتسقط) الزكاة (عن موهوبه) أي (نصاب (مرجوع) فيه (مطلقا) سواء رجع بقضاء أو غيره (بعد الحول) لورود الاستحقاق على عين الموهوب ولذا لا رجوع بعد ذلك فبديه لأنه لا زكاة على الواهب انفا قال عدم الملك وبئى من الحيل ومنها أن يهبه لطفه قبل التمام يوم (باب العائش)

ألحته بالزكاة أيسال الملبوط وغيره لأن بعض ما يؤخذ زكاة وليس متعصفاً إذا أخرجه عما تخضع وقدمه على الركن لما فيه من معنى العادة مأخوذ من عشرت القوم أعشرهم عنبراً بالضم فيهما إذا أخذت عشر أموالهم **نهر** (قوله ذكره سعدى) أى في حاشية العناية حيث قال المأخوذ هوربع العشر لا العشر الآن يقال طاق العشر وأراد به ربعه مجازاً من باب ذكر الكل وأراد جزئه ويقال العشر صار علماً لما يأخذه العاشر سواء كان المأخوذ عشراً لغوياً وربعه أو نصفه فلا حاجة إلى أن يقال العاشر تسمية الشيء باعتبار بعض أحواله كالإيجي اه وفسره الشارح تعالى بنهر العالم الجندى إذ لا شك أنه ليس علم شخص والأقرب كوزانهم جنس شرعى إذ لا دليل على إتيه لأن العلماء المأروا والعرب فرق بين أسامة وأسد الموضوعين لماهية الحيوان المقدس بأجرانهم أحكام الاعلام على الأول من تخومع الصرف وجواز مجيئ الحال منه وعدم دخول آل عليه حكمه وعلى الأول بالعلمية الجندية دون الثاني وقرئوا بينهما بقيد الاستحضار عند الوضع وعدمه كما بين في محله وليس هنا ما يقتضى عليه العشر حتى يعدل عن تنكيره الاصل على أن ادعاء التصرف والنقل في العشر ليس بأولى من ادعائه في العاشر بل المتبادر من قول الكثر وغيره من نصبه الامام لياخذ الصدقات من التجار أن العاشر اسم لذلك نقل شرعاً إليه أو لو كان التصرف وقع في العشر لكان حقه بيان معنى العشر المتقول إليه لا بيان العاشر أو بين كلامهما فقول هور من نصبه الامام لياخذ العشر الشامل لربعه ونصفه وأيضاً فالتعارف اطلاق العاشر على من يأخذ العشر وغيره دون اطلاق العشر على نصفه وربعه فتأمل وأجاب في النهاية وتعه في الفتح والجواب أنه لما كان يأخذ العشر أو نصفه أو ربعه سمى عاشر الدوران اسم العشر في متعلق أخذه وهذا مؤيد لما قلناه والله أعلم (قوله هور مسلم) فلا يصح أن يكون عبداً لعدم الولاية ولا يصح أن يكون كافراً لأنه لا يلي على المسلم بالآية بجر عن الغاية والمراد بالآية قوله تعالى ولأن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً (قوله بهذا الخ) أى بشرط الاسلام للآية المذكورة زاد في البحر ولا شك في حرمة ذلك أيضاً اه أى لأن في ذلك تعظمه وقد ضاع على حرمة تعظمه بل قال في الشربلية وما ورد من ذمة أى العاشر فعمول عني من يظلم كزمانا وعلم بما ذكرناه حرمة قولية القسمة فضلاً عن اليهود والكفرة اه قلت وذكر في شرح السير الكبير أن عمر كتب إلى سعد بن أبي وقاص ولا تتخذ أحدًا من المشركين كتاباً على المسايين فانهم يأخذون الرشوة في دينهم ولا رشوة في دين الله تعالى قال ويد أخذ خان الوالى ممنوع من أن يتخذ كتاباً من غير المسايين لقوله تعالى لا تتخذوا بطانة من دونكم اه (قوله لما فيه من شبهة الزكاة) أى وهو من جهة المصارف فعلى كفايته منه نظيره ولذا هو لك ما جبهه لاشيئه كما جرحه الزباني فكان فيه شبهة الاجرة وشبه الصدقة ثم اعلم أن هذا الشرط اعني كونه غير هاشمي عزاه في البحر الى الغاية ولم أر من ذكره غيره وهو مخالف لما ذكره في النهاية وغيره في باب المصروف من انه اذا استعمل الهاشمي على الصدقة لا ينبغي له الاخذ منها ولو عمل ورزق من غيرها فلا بأس به اه ومراده بلا ينبغي لا يجلي كما عبره الزباني هنالك وهذا كالتصريح في جواز نصبه عاملاً فيجعل ما حان على انه شرط لحل أخذه من الصدقة وبطل عليه تعليل صاحب الغاية بقوله لما فيه من شبهة الزكاة فانها دانه يجوز كونه هاشمياً اذا جاز له الامام شيئاً من بيت المال أو كلاً مستبرعاً لأن لا يأخذ شيئاً مما يأخذ من المسايين وسنذكر في باب المصروف عما به (قوله لأن الجباية بالجباية) أى جباية الامام هذا المأخوذ بسبب حمايته للاموال ولذا الغلب الخواارج على مصراتة وقربة وأخذوا منهم الصدقات لاشيئ عايم الاعادة الخراج كما مر (قوله للمسافرين) أى طريق السفر لاجل الحماية ولذا قال في الشربلية اشار بقوله لياثومان اللصوص الى قيدا لا يتعد ذكروه في المبسرط وهوان بأمن به التجار من اللصوص ويصحبهم منهم (قوله خزن الساعي) في البحر عن اليدائع والمخدق بتخفيف الصاد وتشديد الدال اسم جنس لهما (قوله تغليب الخ) دفع لما يقال ان ما يأخذ من الكافر ليس بصدقة (قوله الظاهرة والباطنة) فان مال الزكاة نوعان ظاهر وهو المواشي وما يجر وما ردها بالباطنة ما عدا المواشي بقرعة قوله وهو الذهب والفضة وأموال التجار في مواضعها بجر وما ردها بالباطنة باعتبار ما كان قبل المرور أما الباطنة التي في بيته لو أخبرها العاشر فلا يأخذ منها كما صرح به في البحر وسيأتى في هذا أيضاً وأشار بهذا علاء الدين ابن المؤلف

قبل هذا من تسمية الشيء باسم بعض أحواله ولا حاجة إليه بل العشر علم لما يأخذه العاشر هـ بل لا بد أن كره سعدى أى علم جنس (هور مسلم) بهذا يعلم حرمة قولية اليهود على الاعمال (غير هاشمي) لما فيه من شبهة الزكاة (قادر على الحماية) من اللصوص والقطاع لأن الجباية بالجباية (نصبه الامام على الطريق) للمسافرين خرج الساعي فانه الذي يسعى في التنبائل لياخذ صدقة المواشي في اماكنها (ليأخذ الصدقات) تغليباً للعبادة على غيرها (من التبار) يوزن بخار (المارين باموالهم) الظاهرة والباطنة (عليه)

مطل -
لا يجوز اتخاذ الكافر في ولاية

قوله لاشيئ عليهم الاعادة الخراج كما مر أي سبوا الذي مزمناً اخذ البغاة زكاة الدوائم والعشر والخراج لاعادة على أربابها ان صرف في مثله والافعلهم اعادة غير الخراج اه وهو زيادة لتنفذ غير اقول وهو الصواب وله دللنا ساقط من قلم سيدى المؤلف ويدل عليه كتابه عليه تمته عند قول المتنفذ اخذ البغاة الخ اه محمد علاء الدين ابن المؤلف

التعجب الى رد ما في العناية وغيرهما من أن المراد هنا الاموال الباطنة لأن الظاهرة وهي السوائم لا يحتاج
 العاشر فتم الى مرور صاحب المال عليه فانه يأخذ عشرها ولو لم يجر صاحب المال عليه اه فانه كافى في النهر
 مجيء على عدم التفرقة بين العاشر والساعي وقد علت التفرقة بينهم بما مر وهي مذكورة في البدائع **(قوله)**
 وما ورد من ذم العاشر الخ من ذلك ما رواه الطبراني ان الله تعالى يدنو من خلقه أي برحمته وجوده ومضله
 فغفران شاء البقي يفرجها أو ما رواه أبو داود وابن خزيمة في صحيحه والخا عن عتبة بن عامر رضى
 الله تعالى عنه أنه سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل صاحب الجنة قال يزيد بن هارون
 يعني العاشر وقال البيهقي يريده صاحب المكس الذي يأخذ من التجار اذا مر عليه مكسا باسم العشر أي
 الزكاة قال لمافظ المذري أما الآن فانهم يأخذونه مكسا باسم العشر ومكسا آخر ليس له اسم بل شيء
 يأخذونه حراما وسحتا وبأن يكون في بطونهم ناراً حتم فيه داحضة عند ربهم وعليهم غضب ولهم عذاب شديد
 كذا في الزايجر لان جبر ثم قال واعلم أن بعض فسفة التجار يظن أن ما يؤخذ من المكس يجب عنه اذا نوى به
 الزكاة وهذا ظن باطل لا مستند له في مذهب الشافعي لأن الامام لا ينصب المكاسب لبعض الزكاة بل لاخذ
 عشورات مال وجوده قل أو كره وجبت فيه الزكاة أولا اه وتماه هناك قلت على انه اليوم صار المكس
 شاطئ الامام يعني يدفعه اليه ويصير يأخذ ما يأخذه لنفسه ظلما وعدوانا يأخذ ذلك ولو من التجار عليه
 أو على بكاس آخر في العام أو احدهما رامة مة ولولا كان لا تجب عليه الزكاة فعلم أيضا انه لا يجب من
 الزكاة عندنا لانه ليس هو العاشر الذي ينصبه الامام على الطريق لياخذ الصدقات من الماردين وقدمت أيضا
 انه لا بد من شرط أن يأمن به التجار من اللصوص ويحتمس منهم وهذا يقع على أبواب البلدة ويؤذى التجار
 أكثر من اللصوص وقطاع الطريق وبأخذ منهم قهرا ولذا قال في البرازية اذا نوى أن يكون المكس زكاة
 فالصحيح أنه لا يقع عن الزكاة كذا قال الامام الدرختي اه وأشار بالصحيح الى القول بأنه اذا نوى عند
 الدفع التصديق على المكس جاز له ان يقر فقير بجماعه من التبعات وقدمت الكلام عليه **(قوله)** في انكر تمام
 الحول أي على ما فيه وعلى ما في يده فلو كان في يده مال اخر قد حال عليه الحول وما مر به لم يصل عليه
 الحول ولا يتجدد الجنس فان العاشر لا يلتفت اليه لوجوب الضم في متحد الجنس الامانع **(قوله)** أوقال
 لم أنو التجارة أوقال ليس هذا المال لي بل هو ودعيه أو بضاعة أو مضاربة أو أنا أجريه أو مكاتب أو عبيد
 مأذوق زباجي وكذا الوقال ليس في هذا المال صدقة فانه يصدق مع غيره كافي المسطور وان لم يكن سبب النفي
(قوله) أوقال ديني له مطالب من جهة العباد لانه المنافع من وجوب النصاب كما مر قال في الجبر
 وهذا أن منه دين الزكاة **(قوله)** لأن ما يأخذ زكاة أي فلا فرق في ذلك بين كون الدين محظا
 أو منفصا للنصاب والمراد ما يأخذ من مال ما يأخذ من الذمى والحربي فيعطى حكم الزكاة هنا وان كان
 جزية ويصرف في مصارفها كما يأتي **(قوله)** وهو الحق أي ما ذكر من نعيم الدين بقوله محظ أو منفص
 لأن المنقص للنصاب مانع من الوجوب فلا فرق كافي المراجح وهو رد على ما في الخبرانية وغاية البيان
 من التقيد بالمحظ والظاهر أنها أراد به الاحتراز عما لا يفضل عنه نصاب لاعتنا المنقص أيضا فلا ينافي إطلاق
 الكثرة كإطلاق الصنف ولا مضر ح به في المراجح من عدم الفرق وما في الشبهة لانه من أن المنطوق لا يعارضه
 الذموم فيه نظر لما علت من التصريح في المراجح بخلاف هذا المنطوق ومن تأويله بما ذكرنا قد بر **(قوله)**
 شققي فلولم يدر هل هناك عاشر أم لا يصدق كافي السراج لأن الأصل عدمه نهر والمراد بالعاشر هنا
 عاشر أهل العدل فلو رد على عاشر الخوارج عنهم ناسيا كاسيا **(قوله)** أوقال أدبت الى الفقرة في المص
 لأن الاداء كان بمقتضاه فيه **(قوله)** لا بعد الخروج أي لو قال أدبت تركاها بعلم ما أخرجهما
 من المدينة لا يصدق لانها بالخراج التقت بالاموال الظاهرة فكان لاخذها الى الامام زباجي وفي شرح
 الجامع لسنا في خان وانما ثبت ولاية المطالبة للامام بعد الخراج الى المازة اذ لم يكن أدى بنفسه فاذا ادعى
 ذلك فقد انكر ثبوت حق المطالبة فكان القول قوله مع اليمين اه **(قوله)** لما يأتي أي قريبا في قوله بعد
 اخراجها **(قوله)** وحاق القياس أولا يمين عليه لانها عبادة ولا يمين فيها وجه الاستحسان انه منكر وله مكذب
 وهو العاشر فهو دعى عليه مجيء أو أقوى بانه فيصنف لرجاء التناول بخلاف باقي العبادات لانه لا مكذب له

مطلب

ما ورد في ذم العاشر

وما ورد من ذم العاشر بمجمل على

الاخذ ظلما (فن انكر تمام الحول

أوقال) لم أنو التجارة أو (على

دين) محظ أو منقص للنصاب

لأن ما يأخذ زكاة معراج وهو

الحق بجر ولذا أطلقه المصنف

(أو) قال (أدبت الى عاشر آخر

وكان) عاشر آخر محقق (أو) قال

(أدبت الى الفقرة في المص)

لا بعد الخروج لما يأتي (وحاق

مطلب

لا ينقطع الزكاة بالدفع الى العاشر

في زمانها

نهر (قوله في الكل) أي في انكار تمام الحول وما ذكر بعده (قوله في الاصح) كذا في الكافي وهو ظاهر الرواية كافي البدائم وشرط اخراجها رواية الاصل واختلاف في اشتراط البين معها كافي المراج (قوله لا شبهة الخط) لأن الخط يشبه الخط وقد روروقد لا يأخذ البراءة غفلة منه وقد تنفل بعد الاخذ فلا يمكن أن تجعل حكما يعتبر قوله مع عينة كافي (قوله وعدت عدما) قد يقال انه دليل كذبه وهو نظير ما لو ذكر كالحذ الرابع وغلط فيه فانه لا تسلم الدعوى وان جاز تركه الآن يقال انها عباداة بخلاف حقوقه بالان المحضة بحر وتعامه في النهر (قوله أخذت منه) لان حق الاخذ ثابت فلا يقطع بالبين الكاذبة بحر وهذا في غير الحرب أما فيه فسيأتي انه اذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لما مضى اه ح (قوله الا في السوائم الخ) استثناء من صديقه في قوله أدبت الى الفقراء أي فلا يصدق في قوله أدبت زكاتها بنفسى الى الفقراء في المصير لان حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله بخلاف الاموال الباطنة بحر قلت ومقتضاه انه لو أدى الادا الى الساسى يصدق (قوله والاموال الباطنة) أي والا في الاموال الباطنة وقوله بعد اخراجها أي اخراج الاموال الباطنة متعلق بأدبت المقتدر المدلول عليه بالاستثناء والمعنى لو أدى انه أدى زكاة الاموال الباطنة نفسه بعد اخراجها من البلد لا يصدق ولا يصح تغلقه بالاموال الباطنة تغلقا نحو ما كاهو ظاهره لا معنويا على اصفه احوال لانه ما له ان لا يصدق بعد اخراجها سواء قال أدبت قبل الاخراج او بعده مع انه بعد مخرجها على العائنه لو قال أدبت الى الفقراء في المصير يصدق كما في المتن فافهم (قوله فكان الاخذ فيها للامام) كافي الاموال الظاهرة وهي السوائم (قوله والاول يقاب نفلا) هو العقيم وقبل الثاني سياسة وهذا لا ينافي انفساخ الاول ووقع الثاني سياسة بأدنى تأمل كذا في الفتح ولولم يأخذ منه ثانيا لعله بأدائه في براءة ذمته اختلاف المشايخ وفي جامع أبي اليسر لو اجاز اعطاه فلا بأس به لانه لو أدب له في الدفع جازو كذا اذا اجاز دفعه غير (قوله وبأخذها منه بقوله) أي يأخذ منه العائنه ذمة بقوله قال في البحر عن المبسوط اذا أخبر التاجر العائنه من متاعه مروى أو هروى وأتته العائنه فيه وفيه ضرر عليه خلفه وأخذ منه الصدقة على قوله لا تليس له ولاية الاضراره وقد تنفل عن عمرائه قال العلماء ولا تنشوا على الناس متاعهم اه (قوله لا تنشوا) النش ابراز المستور وكشف الشيء عن الشيء فاموس وبابه نصر كذا في جامع اللغة ح والذي قد تمانه عن البحر لا تنشوا بالفاء وهو قرب منه (قوله وكل ما صدق) في بعض النسخ وكل مال والمناس هو الاولى لان ما غروا فقة على المال ولذا ينهوا بقوله مما مر أي من انكار الحول وما بعده (قوله لان لهم مالنا) أي فبراعى في حقهم تلك الشرائط من الحول والنصاب والفراغ من الدين وكونه للتجارة فان قبل اذا أخذوا بالمسلمين وجب أن يؤخذ منهم ربع العشر كالمسلمين قلنا المأخوذ من زكاة حقيقة والمأخوذ منهم كالجزية حتى يصرف الى مصارفها لانه لا زكاة لانها طهرة وليسوا من أهلها وتعامه في الكفاية (قوله لعدم ولاية ذلك) فان ما يؤخذ منه جزية وفيها لا يصدق اذا قال أدبتنا لا فقراء أهل الذمة ليسوا بمصرفا لها وليس له ولاية المصروف الى مستحقها وهو مصالح المسلمين فبأي وفي البحر انه ليس بجزية بل في حكمه المصروفه في مصارفها حتى لا تسقط جزية رأسه تلك الهبة كما نص عليه الاستيعابي اه قلت ويرى في شرح درر البحار بأنه جزية حقيقة والظاهر أنه أراد انها جزية في ماله كما يسمى خراج أرضه جزية وعليه فالجزية انواع جزية مال وجزية أرض وجزية رأس ولا يلزم من أخذ بعضها مقوط باقيها كما لا يخفى الا في ثبوتها لان المأخوذ في مالهم هو جزية رأسهم ولذا قال في الحر اذا أخذ العائنه ما عليه سقطت عنهم الجزية لان عرصارهم من الجزية على الصدقة المضاعفة (قوله لا يصدق حرق) أي لا يلتفت الى قوله ولو ثبت صدقة بينة عادلة افادته الكمال ط (قوله في شيء) بان لا يستثنى منه المحذوف ط عن الجوى أي في شيء مما مر لعدم الفائدة في صدقته لانا لو قال لم يتم الحول في الاخذ منه لا يعتبر الحول لان اعتبار تمام الحماية ليصل الغناء وحماية الحرب تم بالامان من السبي وان قال على دين متاعه في داره لا يطلب به في دارنا وان قال المال بضاعة فلا حرة لساكنها ولا أمان وان قال ليس للتجارة كذبه الظاهر ان قال أدبتنا انا كذبه اعتاده وتعامه في العناية (قوله الا في أمواله الخ) فانه يصدق في دعواه أن الجارية التي معه ثم ولده لان اقراره بنسب من في يده صحيح فكذا بأومية الولد نهر وعبارة الجامع الصغير والهداية الا في الجوارى يقول من أنشأت أولادى

صدق في الكل بلا اخراج براءة في الاصح لا شبهة الخط حتى لو أتى بها على خلاف البين ذلك العائنه وحاف صدق وعدت عدما ولو ظهر كذبه بعد سنين أخذت منه (الا في السوائم والاموال الباطنة بعد اخراجها من البلد) لانها بالاخراج العفت بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها للامام فيكون هو الزكاة والاول يقاب نفلا وبأخذها منه بقوله اتقول عمر لا تنشوا على الناس متاعهم لكنه يجعله اذا اتهم (وكل ما صدق فيه مسلم مما مر) صدق فيه ذمى لان لهم مالنا الا في قوله أدبت انا الى فقير لدم ولاية ذلك (لا يصدق ربي) في شيء (الا في أمواله

وفي الجرح فلو أقر تدبير عبده لا يصدق لأن التدبير في دار الحرب لا يصح (قوله لغلام) أي ليس ثابت السب من غيره ولم يكنه على قياس ما ذكرنا في ثبوت السب ط (قوله هذا ولدي) فلو قال أخى لا يصدق لأنه أقر أن سبه على الأب وثبوته توقف على تصديق الأب فيؤخذ عشره كذا ظهر لي ولم أره صريحا ثم رأيت في شرح السرا الكبير لوزير قتيق فقال هؤلاء أحرار لم يشر لأنهم كان صادقا فاهم أحرار ولا فقد صاروا أحرار باهولة (قوله لفقد المالبية) عليه للسالمين أي والاخذ لا يجب الا من المال ط عن النهر قال الخبير الرملي أقول منه يعلم حرمة ما يفعله العمال اليوم من الاخذ على رأس الحرب والذبح شاربا من الجزية حتى يمكن من زيارته بيت المقدس (قوله وعشر) بالتخفيف أي اخذ عشره (قوله لانه أقر بالعق) لأن قوله هذا ولدي لا كبرته سنا مجازا عن هو حتر عند أبي حنيفة (قوله فلا يصدق في حق غيره) أي في ابطال حق العاشر وهو اخذ العشر لبقاء المالبية في حقه حكما (قوله فلا يؤدى الى استئصال المال) عليه الاستثناء أي لانه لو لم يصدق في ذلك لزم ان كل ما على عاشر أخذ منه العشر فيؤدى الى استئصال ماله أي أخذه من أصله (قوله جزم به مثلا خسرو) كذا في بعض نسخ الجوزي بآخرة قوله في شرح الدرر وفي نسخة أخرى مثلا شيخ في شرح الدرر وهي الصواب فان عبارة مثلا خسرو وكعبارة الكتالاسية والعبارة التي ذكرها الشارح للامام محمد بن محمد بن محمود الحضاري الشهير بملا شيخ في كتابه المسي غرر الاذ كما شرح درر الجبار للامام محمد بن يوسف القنوي (قوله والغاية) بمعنى غاية البيان للاقتضى والا فالغاية للسروحي وهي شرح الهداية ايضا (قوله ووجهه في النهر) أي بقوله الآن كلام أهل المذهب أحق ما اليه يذهب اه أي لانه هو مقتضى حصر صاحب الكتير بقوله لا الحربي الا في أم ولده وكذا عبارة الدرر والجامع الصغير لمحرر المذهب الامام محمد وعبارة الهداية كما قدمناه فالمراد بأهل المذهب النافلون لكلام صاحب المذهب وأما السروحي ومن تبعه كالعيني والزيلعي وشارح درر الجبار فقد ذكرنا ذلك بطريق البحث كما شرع به انظر ينبغي فافهم نعم قد يقال ان ما ذكره السروحي وغيره يعلم حكمه بما ذكره غيرهم أيضا وهو ماسأني من انه اذا أخذ من الحربي بجزء لا يؤخذ منه ثانيا الخ وكذا قال الزيلعي فانه لو لم يصدق فيه يؤدى الى استئصال المال وهو لا يجوز على ما يجب اه فالخسر في كلام الهداية والكتير وغيرهما اضافي صرح فيه بأحد المستثنين وسبكت عن الآخر اعتمادا على ما صرح به حوايه بعد ولم من تغلب فلم يكن كلام السروحي ومن تبعه شائفا للمذهب بل هو محقق له على ما هو عادة الشراح من تعبد المطلق وبيان الجمل واظهار الخفي ونحو ذلك وأما ما ذكره في العناية وغاية البيان فهو جري على ظاهر عبارة الهداية فان كان صريحه منقولا عن صاحب المذهب فلا كلام والا فالتحقيق خلافه فافهم والله تعالى أعلم (قوله وأخذنا الخ) بالبناء للعجهول كما يدل عليه آخر العبارة ط والمأخوذ من الملمز كآخرة من غيره جزية يصرف في مصارفها ولكن تراعى فيه شروط الزكاة من الحول ونحوه كما قدمناه (قوله بذلك) أي بهذه الاقسام الثلاثة امر عرساته ط (قوله لان مادونه عفو) أي ما في السلم والذبح فظاهر وأما في الحربي فاعلدهم احتسابا الى الجناية لقلته نهر (قوله وبشرط جهلنا الخ) هذا خاص بالحربي فقط بقية قوله ما أخذوا من أي أهل الحرب كما هو ظاهر فليس في عطفه على ما بين الثلاثة اليهم أصلا فافهم (قوله قد مرنا أخذوا منا) قال البرجندى ظاهر العبارة يدل على أن الاخذ معلوم وأما أخذ من مجهول وفيهم من ذلك انه لو لم يكن أصل الاخذ معلوما لا يؤخذ منه شيء اه قال الشيخ اسماعيل لكن المفهوم من اناطة صاحب الفتح وغيره عدم الاخذ منهم بعرفه عدم الاخذ مناه لا يؤخذ منهم عند عدم العلم بأصل الاخذ فليأتل اه وهو الظاهر كما يظهر قريبا (قوله مجازاة) أي الإخذ بكمية خاصة بطريق المجازاة لا أصل الاخذ فانه حتى من ادخل منهم فالحاصل أن دخوله في الحماة واجب حتى الاخذ منهم ثم ان عرف كسبة ما يأخذون منا أخذنا منهم مثله مجازاة الا انها عرف اخذهم الكل وان لم يعرف بكسبة ما يأخذون فالعشر لانه قد ثبت حق الاخذ بالجناية ونحوه اعتبار المجازاة فقد رصف ما يؤخذ من الذمى لانه أخرج الى الحماة منه وغناه في الفتح قلت ويعلم من قوله لانه قد ثبت الخ انه لو لم يعلم أصل اخذني مناه لا يؤخذ منهم العشر لتعق سبه ولان أخذ غيره اعما هو بطريق المجازاة ومع عدم العلم أصلا لمجازاة ولان عدم الاخذ منهم أصلا عند العلم بعدم اخذني اعما هو ليستزوا عليه ولاننا حق بالمكارم كما يأتي وهو في الحقيقة عبي

مطل
ما يؤخذ من التصاريح لزيارة بيت
المقدس حرام
وقوله لغلام بولد مثله لثله هذا
ولدي لفقد المالبية فان لم يولد
عق عليه وعشر لانه أقر بالعق
فلا يصدق في حق غيره (و) الا في
(قوله أدبت الى عاشر آخر وثمة
عاشر) آخر لثلا يؤدى ان
استئصال المال جزم به مثلا خسرو
وذكره الزيلعي تبع السروحي
بلفظ ينبغي كذا نقله المصنف عن
الجرح لكن جزم في العناية والغاية
بعدم تصديقه ووجهه في النهر
(وأخذنا من غير من الذمى)
سواء كان تغلبا أو لم يكن كما في
البرجندى عن الظهيرية ضعفه
ومن الحربي عشر بذلك امر
عمر (بشرط كون المال) لكل
واحد (أصلا) لان مادونه عفو
(و) بشرط (جهلنا) قدر
(ما أخذوا منا فان علم أخذنا مثله)
مجازاة الا اذا أخذوا الكسبة
(فلان أخذنا) بل نتركه لمصلحة
مأمنه ابقاء الامان

المجازة حيث تركهم كذا كونوا وليس مثله عدم العلم بأصل الاخذ لتحقيق سبب أخذ العشر وهو دخوله في المجازة
وعدم تحقيق المنافع بخلاف قصد المجازة فإنه مانع من إيجاب العشر بعد تحقق سببه فقد تأيد ما ذكره الشيخ
ابن عابدين بقوله ولا تأخذ منهم شيئاً (الح) نصريح بجهوم قوله بشرط كون المال نصيباً ح (قوله
لا ينظم) فيه أن جميع ما يأخذونه من ممتلكات الآن يقال ان الاخذ من القليل ظلم يعرفه كل ذي عقل لأن القليل
معد للنفقة غالباً ولا يأخذونه بخلاف مقتضى الامان الواجب الوفا به حتى عندهم مثل الواخذوا الكل
(قوله) ليستروا عليه) أى على عدم الاخذ منها ح (قوله) لا يؤخذ منه ثانياً) لأن حكم الامان الاول
باق والاخذ في كل مرة استتصال نهر (قوله) لا يتجدد دخول أو عهد) لكن لا يمكن من المقام دارنا حولاً
كامل بل يقول له الامام حين دخوله ان اقتضت عليك الجزية فان أقام بها لم يمكن من العود غير أنه
ان مر عليه بعد الحول ولم يكن له علم بقامه حوالاً عشرة ثانياً جزاله ورده (قوله) حتى دخل
دار الحرب) أى بعد أن دخل دار الاسلام وخرج منها ط (قوله) بخلاف المسلم والذمي) أى اذا مر اولاً يعلم
بهما العاشر حيث يؤخذ منهما نهر (قوله) من قيمة خز) يجوز بلاتونين لضافته الى كافر على حد قول
الشاعر بين ذراعي وجهه الاسد قال في الجروفي الغاية تعرف قيمة الجزير بقول فاسقين تانا أوردتسين أسلم
وفي الكافي يعرف ذلك الرجوع الى أهل الذمة اه وفي حاشية فوح عن شرح الجمع أن الاول أولى (قوله)
وجلو دميته كافر) كذا في المعراج عن المحبوي انه ذكر أبو الليث رواية عن الكرخي وعلمه بأنها كانت مالا
في الابتداء ونصير مالا في الانتهاء بالدفع فكانت كالجور وكونه مالا في الابتداء ونصير مالا في الانتهاء
فبقيت وسبب أن أخذ قيمة القمي كالأخذ عنه وكونه مالا في الابتداء ونصير مالا في الانتهاء مما لا تأثير له
في الحكم لانهم لم يجعلوا ذلك على عشر الجزير وإنما جعلوا العلة كونه مثلاً اه وأجاب الرحي بأن الجلد مثلاً
لا يقبى بدليل جواز العلم فيه فكان كالتجزير لا كالتجزير سبباً في الغصب التخصيص على انه قبيح وجواز
السلم لا يدل على انه يبنى بطوارة في غيره وأجاب ط بأنه في الجزير على الثمن بعه ثمانية وهي أن حق الاخذ منها
للعمامة فيقال مثله في جلود الميتة قلت لكن هذا لا يدفع الاشكال بأن أخذ قيمة القمي كأخذ عنه وقد يجاب
بالقرين بين قيمة المالا يتول أصلاً وهو نفس العين كالتجزير بقيمة ما هو قابل للقول والاتضاع كجلود الميتة ولذا قالوا
فكانت كالتجزير تأمل (قوله) كذا أقر المصنف منه في شرحه) اعلم ان المتن المذكور في شرح المصنف هكذا
ويؤخذ نصف عشر من قيمة خز كافر للتجارة لامن خنزيره فيصير كونه قوله ويؤخذ عشر القيمة من حربي
من كلام الشارح وكاتبها بالاجري بعض النسخ غلط ورأيت في متن مجز دماصنه ويؤخذ نصف عشر من قيمة
خنزري وعشر قيمته من حربي للتجارة لامن خنزيره وكل مما أقره ورجع عنه خطأ ما أقره فلا نه
باطلاقه الكافر صريح في أن الماخوذ من الذمي والحربي نصف عشر وأنه بشرط نية التجارة في حق كل
منهما مع أن الماخوذ من الحربي عشر ولا يشترط في حق نية التجارة وأما ما رجع عنه فلا نه يقتضي اشتراط نية
التجارة في حق الحربي ولذلك جل الشارح الكافر على الذمي فصار المصنف ساكناً عن الحربي فذكره
الشارح بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حربي الخ اه ح (قوله) وبلغ نصيباً) أى وحده وبالنصيب الى المال
آخره ولكن لما كان ظاهر المتن انه ليس معه غيره وأنه بعشر مطلقاً طاق العبارة ولم يكف بما مر من قوله
ولا تأخذ منهم شيئاً اذا لم يبلغ مالهم نصيباً هذا ما ظهري (قوله) لامن خنزيره) أى الكافر ح (قوله) مطلقاً
أى سواء مر به وحده أو مع الجزير عندهما وقال الثاني ان مر بهما بعشر فمكأنه جعله تبعاً للجزير ولم يعكس
لأنها أظهر ماله في قبل الثمن مال وكذا بعده تقدير التحلل وليس الخنزير كذلك نهر (قوله) فأخذ قيمته
كعينه) أى كأخذ عينه لأن قيمة الحيوان لها حكم عينه وهذا الوجه امر أعلى حيوان في الذمة ان شاء
دفع عينه وان شاء دفع قيمته أما قيمة الجزير ليس لها حكم عين الجزير ولهذا الوجه الذي امره على خرقها فهاها
بقيتها لا تجبر على القبول فامكن أخذ العشر من قيمتها لامن عينها لأن المسلم ممنوع عن قلعها شرح الجامع
لنصافي خان (قوله) بخلاف الشفعة الخ) جواب عما قيل ان القيمة ليس لها حكم العين بدليل أن الذي
لواضع داره من ذمي بالخنزير وشبهها مسلم بأخذها بقيمة الخنزير وحاصل الجواب أن الجاهل بها الضرورة حتى
العبد لا احتياجه ولا ضرورة في حق الشرع لاستغنائه كإبطه في المعراج عن الكافي وأجاب في النهز نفلان عن

قوله ولم يكن له علم الخ أى ثم علم بعد ذلك اه منه

(ولا تأخذ منهم شيئاً اذا لم يبلغ مالهم نصيباً) بان أخذوا منافي الاصلاح لا ظلم ولا متابعة عليه (أول ما أخذوا منها) ليستروا عليه ولا تأخذوا بالكارم (ولا يؤخذ) العشر (من مال صبي حربي) الآن يكونوا

يأخذون من أموال صبياتها) أشاء كما في الحاكم (أخذ من الحربي مرة لا يؤخذ منه ثانياً) في تلك السنة الا اذا عاد الى دار

الحرب) لعدم جواز الاخذ بلا

يتجدد دخول أو عهد (ولم يجرى في العاشر ولم يعلمه) العاشر

(حتى دخل دار الحرب) ثم خرج

ثانياً (لم بعشره لما مضى) لسقوطه

ما قطع الولاية (بخلاف المسلم

والذمي) لعدم السقوط ذكره

الزبلي (ويؤخذ نصف عشر من

قيمة خز) وجلو دميته (كافر)

كذا أقر المصنف منه في شرحه

لو (للتجارة) وبلغ نصيباً ويؤخذ

عشر القيمة من حربي بلانية تجارة

ولا يؤخذ من المسلم شيئاً انفاً

(لا) يؤخذ (من خنزيره) سطلقا

لانه قبيح فأخذ قيمته كعينه بخلاف

الشفعة لانه لو لم يأخذ الشفيع

بقيمة الخنزير يعلل حقه أصلاً

فيتضرر ومواضع الضرورة

مستنداً ذكره سعدى

العناية بأن القيمة لم تأخذ حكم الدين في الاعطاء لانه موضع ازالة وتبعد قلت وحاصله الفرق بين اخذها ودفعها
وفيه نظر فان في دفعها الذي عليها او اسلم منى عن غلظها وتعلقها (قوله في يته) انصير يرجع الى من
مر على العاشر مسلماً أو ذمياً أو حراً كما صرح به الشارح في قوله مطلقاً ح (قوله ولا من مال بضاعة)
هي لغة القطعة من المال واصلها ما يدفعه المالك لانسان يسع فيه ويغير ليكون الربح كله للمالك ولا شيء
للعامل يجمع من المغرب ولو عبر المصنف بالامانة كهدر الشربة لا غناء عما بعده (قوله الا ان تكون لحرفي)
الاولى تأخير هذا الاستثناء عن المتعارية تقول الزبلي وان ادعى بضاعة أو نحوها فلا حرمه نصاحبها ولا امان
وانما الامان يلقى في يده اهـ وينظر من هذا ان المال لحرفي وذو اليد حري أيضاً فيعتبر باعتبار الامان
لذي اليد وان لم يتحجه المالك باعتبار كونه في بلد الحرب والظاهر ان ذلك لو كان مسلماً والمالك حري لا يعتبر
لانه لا امان للمالك ولا الذي اليد ولو كان بالعكس فكذلك فيما يظهر لان ذلك اليد غير مالك وما في يده مال مسلم
لا يحتاج الا ان يلقى في يده (قوله بحاله ورفيقته) انما يقيد به لانه محل الخلاف بين الامام وصاحبه فعنده
لا يملك مولا مال يده من كسبه وعندهما يملك كما يملك رقيقه بلا خلاف فلم يفتد عنه عبدان كسب المأذون
عنده وعندهما يفتد كسباني في كتاب المأذون فاذا مر على العاشر والحالة هذه لا يؤخذ منه سواء كان معه
مولا أم لا اما اذا كان مولا معه فلا تعد مال المولى عنده وللشغل بالدين عنهما كما في البحر واما اذا لم يكن
معه فظاهر اهـ ح مع تغير فافهم (قوله أوما أذن غير مدبون) أو مدبون بغير محبط بل هو أولى أفاده
ح (قوله ليس معه مولا) أما لو كان معه لم يكن عليه دين أو عليه دين لم يحبط بكسبه عشر الفاضل من
الدين اذ بلغ نصابا كما في المراج والاصل كما قال ط أن المأذون اماناً يكون مدبونا بمحبط أو بغير محبط
أو غير مدبون أسلا في كل امان ان يكون معه مولا أو لا في الاول لانه عليه مطلقاً وكذا في الاخيرين ان لم
يكن معه مولا وان كان عشر حيث بقي بعد وفاة الدين نصاب (قوله على الصحيح في الثلاثة) كذا في البحر
وقال في المراج وذكرنا في اسلام في سماعه بعد ذكر المضارب والمستنيع والعبد لا يؤخذ من هؤلاء جميعاً هو
الصحيح لانعدام الملك اهـ ونحوه في الزبلي لكنه ذكر أولاً انما احتج به ان يقول بعشر المضاربة وكسب
المأذون ثم رجع فيها على الصحيح لعدم الملك وظاهره انه لا خلاف في البضاعة (قوله لعدم ملكهم) أف
الثلاثة وهم المضارب والمستنيع والعبد قال في المراج وفي الانصاح يشترط للاخذ حضور المالك والمالك
جميعاً فلو تم بالفعل جلا مال لا اخذ ولو تم مال لا يملك لم يأخذ أيضاً (قوله ولا من عبد) هذه مسألة
المأذون المتقدم رضى (قوله ومكاتب) لانه لا ملك تام اذ يجوز ان يمجز نفسه فيكون ما يده للمولى
ط (قوله بخلاف ما لو غلبوا على بلد) تقدمت المسألة في باب زكاة الغنم والظاهر ان شمله ما واضطر الى المرور
عليه من غير رابع (قوله من نصاب رطاب) أى مما لا يفي حولاً قال في الشرر لئلا يسهل صورة المسألة ان يشترى
نصاب قرب معنى الحول عليه شأ من هذه الخضراوات للتجارة فتم عليه الحول فعنده لا يأخذ الزكاة لكن
يا من المالك بأدائها لنفسه وقال لا يأخذ من جنسه لدخوله تحت حماية الامام كذا في البرهان وقال الكمال
في تعديل قول الامام لا يؤخذ منها لانها تستد بالاستيقان وليس عند العامل فقراء في البر لا يدفع اليهم فاذا ابيت
ليجد هم فعدت ففوت المتصور فلو كان عنده أو أخذ لمصرف الى عائلته كان له ذلك اهـ (قوله نهر جتنا)
ليس في عبارة النهر مباشرة بأنه بحث على انه مذكور في كلام الكمال كما عرفت وليس في عبارة الكمال أيضاً
ما به من البحث على ان ما ذكره الكمال مذكور في شرح المنظومة مع زيادة أنه لو رضى أن يعطيه القيمة اخذها
وفي العناية من باب العشر انما يرد على العاشر وأراد العاشر ان يأخذ من غنمها لاجل الفقر واعتدابه
المالك عن دفع القيمة لا يأخذ وانما قلنا لاجل الفقر لانه لو أخذ من غنمها ليرفع الى عائلته جازواً وانما قلنا
عند ابا المالك عن دفع القيمة لانه اذا أعطى القيمة لا كلام في جواز اخذ اهـ ومثله في النهاية يوافقهم والله أعلم

(باب الركنان)

(قوله الحقود الخ) جواب سؤاله فتبين ان هذا الباب ان يذكر في السير لان المأذون فيه ليس زكاة وانما
يرفع مضافاً للقيمة كما في النهر ربح وقدمه على العشر لانه العشر مؤنة فيها معنى القرية والركن كزقية
محمدة ط (قوله من الركن) أى مأخوذه لا مشتق لان اسماء الاعيان جامدة ط (قوله بمعنى المراكز)

(و) لا يؤخذ بضامن (مال في يته)
مطلقة (و) لا من مال (بضاعة) الا
أن تكون لحرفي ولا من مال
مضاربة الا أن يربح المضارب
فيعتبر فضله ان بلغ نصاباً (و) لا من
(كسب ما ذون مدبون) دين
(محيط) بماله ورفيقته (أو)
مأذون غير مدبون لكن (ليس)
معه مولا) على الصحيح في الثلاثة
لعدم ملكهم ولذا لا يؤخذ العشر
من الوصي اذا قال هذا مال اليتيم
ولا من عبد ومكاتب (مر على)
عاشر الخوارج فعشره ثم مر على
عاشر أهل العبد اخذ منه ثانياً
لقد مره يمرور بهم بخلاف ما لو
غلبوا على بلد (فرع) من نصاب
وطاب للتجارة كطبخ ونحوه
لا يعتبره عند الامام الا اذا كان
عند العاشر فقراً أيضاً خذ ليدفع
اهـ من نهر جتنا

(باب الركنان)

الحقود بالزكاة لكونه من الوظائف

المالية (هو) لغة من الركناني

الاثبات بمعنى المراكز

خبر بعد خبر للخبير أي هو مشتق من الركز وهو بمعنى الركوز وليس اعتناء بالثبات كما لا يخفى ح قلت ويحتمل
 كونه حالاً من الركز يعني أنه مأخوذ من الركز مراد به اسم المفعول وهذا أولى بناء على أن الركز اسم جامد
 لا مصدر (قوله وشراً الخ) ظاهر أنه ليس معنى لغزياً وفي المنع عن المغرب هو المعدن أو المعدن لأن
 كلامهم كركوز في الأرض وإن اختلف الركز اه وظاهره أنه حقيقة فيهما مشتركاً اشتراكاً معنوياً وليس
 خاصاً بالذهب اه قال في التبرع على هذا فيكون متواطئاً وهذا هو الملائم لترجمة المصنف ولا يجوز أن يكون
 حقيقة في المعدن مجازاً في الكثرة لا شتاع الجمع بينهما بلفظ واحد والباب معقول لهما اه ط (قوله فلذا)
 أي لأجل عموم ط (قوله من معدن) يفتح الميم وكسر الدال وفتحها اسماء على النور من المعدن
 وهو الأفاعم وأصل المعدن المكان بقيد الاستقرار في ثم اشتبه في نفس الأجزاء المستقرة التي ركبها الله
 تعالى في الأرض يوم خلق الأرض حتى صار لا تتقال من اللفظ اليه اشتداءً بلا قرينة ففتح (قوله خلق)
 بكسر الهمزة أو فتحها مناسبة إلى الخلقة أو الخلق ح (قوله وكذا) من كثر المال كثر من باب ضرب جمعه
 تسمية بالمصدر كما في المغرب (قوله لأنه الذي يخص) يعني أن الكثرة في الأصل اسم للثمن في الأرض
 بفعل الإنسان كما في الفتح وغيره والإنسان يشمل المؤمن أيضاً لكن خصه الشارح بالكافر لأن كثره هو الذي
 ينسأ أما كثر المسلم فلفظ كثر أي (قوله وجد مسلم أودعي) خرج الحرقي وسأني حكمه متناً (قوله
 ولو نصاباً غيراً اني) لما في التبرع وغيره أنه بم "ماذا كان الواحد حرّاً أو ألباناً أو ألد كراً أو ألباناً أو لا
 (قوله نقد) أي ذهب أو فضة بجر (قوله ونحو حديد) أي حديد ونحوه وهو من عطف العام على
 الخاص ح (قوله وهو) أي نحو الحديد كل جامد ينطبع أي يلبس بالنار (قوله ومنه الزينق) بالياء
 وقد مر ومنهم حينئذ من بكسر الواو بعد الهمزة كذا في الفتح وهو ظاهر في أنها اذ لم تهر فحت ثم هذا قول
 الإمام آخره وقول محمد وسكان أو لا يقول لأشئ عليه وبه قال الثاني آخر الآية بمنزلة التبرع والنفط يعني المياه
 ولا ينسأ فيها ولها ما يستخرج بالعلاج من عنبه وينطبع مع غيره فكان كالفضة نهر أي فإن الفضة لا تنطبع
 ما لم يتطهاتني فتح قال في التبرع والخلاف في المصاب في معدنه أما الموجود في خزائن الكفار فبعضه الجنس اتفاقاً
 (قوله نخرج المانع) أي بالتقيد بحيدم وقوله وغير المنسأ أي بالتقيد ينطبع فلا يجمع شيء من هذين
 التسميتين وبه يظهر أن المعدن كما في القهستاني وغيره ثلاثة أقسام منطبع كالذهب والفضة والرصاص والخاص
 والحديد ومائع كالماء والماء والتبر والنفط والاسس شأباً منها كالزئبق والتبر والزرج والكل والزاج وغيرها
 كما في المند وط والحقفة وغيرهما لكن المبرزى خصه بالجرين والظاهر أنه في الأصل اسم لمر كل شيء اه
 (قوله كنفط) بكسر النون وقد تفتح قاموس وهو دهن به الماء كما سذكره الشارح في باب العشر ح
 (قوله وقار) القارو التبر والرفق شيء يطلى به السفن ح (قوله كعدان الإجمار) كاللص والنورة
 والجواهر كالواقيت والتبر والزرج والرفق شيء فيها بجر (قوله في أرض خراجية أو عشرية) متعلق
 بوجد وسبأ في سياهما في باب العشر والمراج مر كتاب الجهادان شاء الله تعالى قال ح وعلم أن الأرض
 على أربعة أقسام مساحة ومملوكة لجميع المسلمين ومملوكة لمعين وموقف فالأول لا يكون عشر بار ولا خراجاً وكذا
 الثاني كراضى مصر الغير الموقوفة فإنها وإن كانت خراجية الأصل إلا أنها آلت إلى بيت المال أرت المال
 من غير وادب كاصرح به صاحب البحر في الحقبة المرضية في الاراضى المصرية والثالث والرابع اماعشرية
 أو خراجية ثم إن الجنس في المساحة لبيت المال والباقى للواجد وأما الثاني وهو المملوكة لغير معين فأمر حكمه
 والذي يظهر لي أن الشكل لبيت المال أما الخمس فظاهر وأما الباقي فوجود المال ومع جميع المسلمين فأخذ
 وكتبهم وهو السلطان وأما الثالث وهو المملوكة لمعين فأنس فيه لبيت المال والباقى للمالك وأما الرابع وهو
 الوقف فأنس فيه لبيت المال أيضاً كما تله الجوى عن البرجندى ولم يعلم من عبارته حكم باقيه والذي يظهر لي
 أنه للواجد كما في الأول لعدم المالك فلينظر اه قلت ونسبه بحث من وجوه أما أولان قوله أن المانع لا يكون
 عشر بار ولا خراجية نظر لما صرح به في الحاشية والخاصة وغيره من أن أرض الجبل الذي لا يصل اليه
 الماء عشرية وأما ثانياً فإن قوله والثالث والرابع اماعشرية أو خراجية فيه تفرقة قد ذكرنا شارح في باب العشر
 والمراج أن الأرض المشتركة من بيت المال إذا وقفها مشترتها أو لم يوقفها فلا عشر فيها ولا خراج لكن فيه كلام

وشيراً (مال) مركز تحت
 أرض) أعظم (من) كون ركزه
 الخالق أو الخلق فلذا قال
 (فعدن خلقي) خلقه الله تعالى
 (و) من (كثرة) أي مال (مدفون)
 دفعه الكفار لأنه الذي يجمع
 مسلم أودعي) ولو نصاباً غيراً اني
 (معدن تدو) نحو (حديد) وهو كل
 جهدي ينطبع بالنار ومنه الزينق
 تفرق المانع كنفط وقار وغير
 المنطبع كعدان الإجمار (في أرض
 خراجية أو عشرية)

نذكره في الباب الآتي وأما الشاغل الموقوفة كالمباحة في كون الباقي عن الجنس للواجب فتنظر أيضا لأن الوقف هو جنس العين على سبب الواقف عند الامام وعلى حكم ملك الله تعالى عندها وتنطبق بالصفة وليس المعدن منقسم بل هو من أجزاء الأرض التي كانت ملكا للواقف ثم حبسها فهو بمنزلة تنقض الوقف وقد مر حوايل النقض يصرف إلى عبارة الوقف احتياج والاحتفاظ للاحتياج ولا يصرف بين المستحقين لأن حتمهم في المنافع لا في العين فإذا لم يكن فيه حق للمستحقين فكيف يملكه الأجني لأن ما يدعى الفرق بين المعدن والنقض ثلثا مثل وأما ما عايننا من الجنس في المملوك فلعين مخالفا لما سئى عليه المصنف من أنه لا شيء في الأرض المملوك كإياقي (تنبيه) قال في فتح القدير قيد بالخراجية والعشرية ليزج الدار زانه لاشيء فيها لكن ور عليه الأرض التي لا وظيفة فيها كالمسازة أذ يقتضي أنه لا شيء في المأخوذ منها وليس كذلك فالجواب أن لا يجعل ذلك لتعدد الاحتراز بل للتخصيص على أن وظيفة المسازة لا تقع الاخذ مما يوجد فيها اه وأجاب في التبر بما يشتره إليه الشارح وهو أنه يصح جعله للاحتراز عن الدار وبيع حكم المسازة بالاولى لأنه اذا وجب في الأرض مع الوظيفة فلا يجب مخالفة عنها أولى اه وأقول يمكن الجواب بأن المراد بالعشرية والخراجية ما تكون وظيفة العشر والخراج سواء كانت تبدأ أو لا فتشمل المسازة وغيرها بل بدأ فقدمناه عن الخاتمة من أن أرض الجبل عشرة فيكون المراد الاحتراز بها عن دار الحرب ويدل عليه أنه في من درر الجمار عبر معدن غير الحرب فعلم أن المراد معدن أرضنا ولهذا قال القهستاني بعد قوله في أرض خراج أو عشر الاخر في أرضنا سواء كانت جبلا أو سهلا مواتا أو ملكا واحتز به عن داره وأرضه وأرض الحرب اه ثم رأيت عن ماقلة في شرح الشيخ الساجع حديث قال ويحتمل أن يكون احترازا عما وجد في دار الحرب فان أرضها ليست أرض خراج أو عشر والمراد بأرض الخراج أو العشر أعظم من أن تكون مملوكة لاحد أولا وصالحه للزراعة أولا فيدخل فيه المقارن وأرض الموات فانها اذا جعلت صالحة للزراعة كانت عشرة أخرجية اه قلت وعلى هذا فيدخل في الخراجية والعشرية جميع أقسام الأرض المارة فان في معدنها الخمس لكن سيصرح المصنف بالخراج الموجود في داره وأرضه فانه لا خمس فيه فافهم (قوله خرج الدار لا المسازة الخ) إشارة إلى ما قد مرناه من أن التبر وعلى ما قررناه الحاجة إلى دعوى الاولوية والى التعرض لأخراج الدار لأن المصنف سببه على إخراجها عن الله كان عليه حيث تعرض للدار أن تعرض للأرض فانها وان كانت مملوكة تكون خراجية أو عشرية مع أنه لا خمس في معدنها كإياقي لأن يقال تركه لأن فيها روايتين تأتيل (قوله خمس) مبنى للجهل من خمس التوم اذا أخذ خمس أموالهم من باب طلب جبر عن المغرب (قوله مخففا) لأن التشديد غير سيد اذا لمعنى لكونه يجعله خمسة أخماس فقط نهر أي لأن المراد أخذ الخمس من المعدن لا مجرد جعله أخماسا (قوله حديث الخ) أي قوله عليه الصلاة والسلام العجاير جبار والمبرج جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس أخرجه الستة كذا في الفتح وقال في بيان دلالة على المطلوب أن الركاز يتم المعدن والبرج في ما حقه فانه كان إيجابهم مالا يتوهم عدم إرادة المعدن بسبب عطفه عليه بعد إفاضة الله به رأى هدوا لاني فله لتناقص فان الحكم المعلق بالمعدن ليس هو المعلق في ضمن الركاز لاختلاف السلب والإيجاب اذا مراده أن اهلا كالأهلا لغير الجار فله غير مضمون لانه لا شيء فيه نفسه لا لا يجب شيء أصلا وهو خلاف المتفق عليه فخالصه أنه أثبت للمعدن بخصوصه حكما فنص على خصوص اسمه ثم أثبت له حكما آخر غير غيره بالاسم الذي يعمها ما ثبت فيها اه ملخصا ونقله في النهر أيضا فافهم (قوله وبقيه المالكها الخ) كذا في المتن والوقفية والنتيجة والدرر والإصلاح ولم يذكر في الهداية وشروحها ولا في الكز وشروحه ولا في درر الجبار والمواهب والاختيار والجامع الصغير وهذا هو الظاهر فان من ذكر هذه العبارة قال بعده أو في أرضه واثبات أي في وجوب الخمس فهذا يدل على أن المراد بالخراجية والعشرية غير المملوكة وأعرب من ذلك أن المصنف اقتصر على رواية عدم الوجوب فقال لا شيء فيه ان وجد في داره وأرضه فنقص أول كلامه آخره فان أرضه لا يخرج عن كونها عشرة أخرجية كإياقي وقد جزم أول وجوب الخمس فيها والحاصل أن معدن الأرض المملوكه جميعه للمالك سواء كان هو الواجد أو غيره وهذا رواية الأصل الآتية وفي رواية الجامع يجب فيه الخمس وباقية المالك معاقله قوله لا شيء في أرضه يتأني قوله وباقية المالك

خرج الدار لا المسازة لدخولها بالاولى
(خمس) شفتنا أي اخذ خمسة لحديث
وفي الركاز الخمس وهو يوم المعدن يأمز
(وباقية المالكها من ملكك)

قال الامام أبو يوسف في كتابه
المسعى بالخراج حدثني عبد الله بن
سعد بن أبي سعيد التميمي قال
كان أهل الجاهلية اذا عطف
الرجل في قلب جعلوا القلب
عقله واذا قلته دابة جعلوها
عقله واذا قلته معدن جعلوه عقله
فسئل رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن ذلك فقال العجاير جبار
والمعدن جبار والبرج جبار وفي
الركاز الخمس فسئل مال ركز
بارسول الله فقال الذهب والفضة
الذي خلقه الله تعالى في الأرض
يوم خلقت اه منه

فلذا قال الحق "ان صدر كلامه مبني على احدى الروايتين وآخره على الاخرى قلت وذكر نحووا القهستاني
ورأيت في حاشية السيد محمد أبي السعود ان السوابج الملوك هنا على الملوك لغیر الواجد فلا يشافي
ما بعده لان المراد به الارض الملوك للواجد اه قلت يؤيد هذا تفسير المنهني كصاحب الكنز بارضه فانه
يشهد ان المراد أرض الواجد لكن ينافيه أن صاحب البدائع لم يعبر بالخرافية والعشيرة بل قال اشده فان
وجدته في دار الاسلام في أرض غير مملوكة يجب فيه الجنس وان وجدته في دار الاسلام في أرض مملوكة أو دار
أو منزل أو حانوت فلا خلاف في أن أربعة الانحياز لصاحب الملك وحده هو وغيره لان المعدن من نواع
الارض لانه من اجزائها واذ املكها الخطة بقليل الامام ملكها بجميع اجزائها فتنقل عنه الى غيره
بنوعها ايضا واختلاف في وجوب الجنس الخ فقوله فلا خلاف الخ صريح في انه لا فرق بين المملوكة
للوواجد وغيره فان قوله هو وغيره يرجع الى الواجد فكل من الخلاف في وجوب الجنس والاتفاق على أن
الباقى للمالك انما هو في المملوكة للواجد أو غيره ولا وجه لوجوب الجنس اذا كان الواجد غير المالك
وعنده اذا كان هو المالك لا اتحاد العلة فهما وهي كون المالك ملكها بجميع اجزائها ووقع التعبير بقوله هو
أو غيره في عبارة الجبر ايضا وسند كفي في وجه الروايتين ما هو كالمصريح في عدم الفرق والله تعالى اعلم
(قوله والاكيل ومبازة) جعله ذلك بمصادقات الارض العشرة والخارجة يصح على جوابنا السابق
بأن أربابها ماتكون وطفتها العشرة وأخرج اذا استعملت فافهم (قوله والمعدن) قدبه احتراز عن
الكنز فانه يخص ولو في أرض مملوكة لا حد في داره لانه ليس من اجزائها كافي البدائع ويأتي (قوله
في داره وحانوته) أي عند أبي حنيفة خلافا لما في (قوله في رواية الاصل الخ) راجع لقوله وأرضه
قال في غاية البيان وفي الارض المملوكة روايتان عن أبي حنيفة فعلى رواية الاصل لا فرق بين الارض والدار
حيث لا شيء فيهما لان الارض لما انتقلت اليه انتقلت بجميع اجزائها والمعدن من تراب الارض فلم يجب فيه
الجنس لما ملكه كالغنية اذا باعها الامام من انسان سقط عنها حق سائر الناس لانه ملكها بديل كذا قال
الخصاص وعلى رواية الجامع الصغير بينهما فرق ووجهه أن الدار لا مؤنة فيها أصلا فلم يخص فصار لكل
للوواجد بخلاف الارض فان فيها مؤنة الخراج والعشر فخصم اه (قوله واختارها في الكنز) أي حيث
اقتصم عليها كالمصنف وأراد بذلك بيان أنها الاربع لكن في الهداية قال عن أبي حنيفة روايتان ثم ذكر
وجه الفرق بين الارض والدار على رواية الجامع الصغير ولم يذكر وجه رواية الاصل ورر بما يشعر هذا باختار
رواية الجامع وفي حاشية العلامة نوح أن القياس يقتضي ترجيحها لاهم من الاول أن رواية الجامع الصغير
تقدم على غيرها عند المعارضة الثاني أنها موافقة لقول الساجين والاختلاف لم يلق عليه في الرواية أولى
والحاصل أن الامام فرق في وجوب الجنس بين المعدن والكنز وبين المساقاة والدار وبين الارض المباحة
والمملوكة وهما لم يفرق بين ذلك في الوجوب (قوله زمرذ) بالضمات وتشديد الراء وبالذال المعجمة آخره
الزبرجد كافي القاموس (قوله وفيروزج) معرب فيروز أجوده الازرق الصافي اللون لم يرتفع في يد قبيل
وغنامه في اسماعيل (قوله وشوها) أي من الاجبار التي لا تنطبع (قوله أي في معادنها) أي
الموجوده فيها بأصل الخلقة فالجبل غير قيد (قوله ولو وجدت) محترزة لقوله في معادنها وقوله دفين حال بمعنى
مدفون واحتراز دفين الجاهلية عن دفين الاسلام وقوله أي كذا أشار به الى أن حكمه ما يأتي في الكنز
(قوله لكبه بنعنية) ثانه كان في أيدي الكندار وحونه أيدينا بحر (قوله كيف كان) أي سواء كان
من جنس الارض أو لا بعد أن كان لا متقوما بحر ويستثنى منه كنز البحر كاياني (قوله ان كان ينطبع)
أما المانع وما لا ينطبع من الاجبار فلا يخص كالمز (قوله هو مطر الربيع) أي أصله منه قال الله تعالى
هو جوهر مضي يخلقه الله تعالى من مطر الربيع الواقع في الصدف الذي قبل انه حيوان من جنس السمك يخلق
الله تعالى الزواجر في كافي الكرماني (قوله حشيش الخ) قال الشيخ داود الانطاكي في تذكرة العجيج
انه عيون بقر البحر تنفذ دهنة فاذا غارت على وجه الماء جفت فلقبها البحر على الساحل اه (قوله
ولو ذهب) ولو وصله وقوله كان كنزناغت لقوله ذهبا أي ولو كان ما استخراج من البحر ذهبا مكنوزا لصنع العباد
في قبر البحر فانه لا خسر فيه وكذا الواجد والظاهر أن هذا مخصوص فيم ليس عليه علامة الاسلام ولم أره

والاكيل ومبازة (فلو واجد
و) المعدن (لا شيء) فيه (ان وجدته في
داره) وحانوته (وأرضه) في رواية
الاصل واختارها في الكنز (ولا
شيء في باقوت وزمرذ وفيروزج)
ونحوها (وجدت في جبل) أي
في معادنها (ولو) وجدت
(دفين الجاهلية) أي كنز (خسر)
لكونه غنمة والحاصل أن الكنز
يخص كيف كان والمعدن ان كان
ينطبع (و) لاني (لواق) هو مطر
الربيع (وعنبر) حشيش يطبع
في البحر أو حتى دابة (وكذا جميع
ما استخراج من البحر من حلية)
ولو ذهب كان كنزا في قبر البحر

فتأنتل (قوله لانه لم يرد عليه القهر الخ) حاصله ان محل الجنس الغنمة والغنمة ما كانت للسكر كقوله ثم تصير
 للمسلمين بحكم القهر والغلبة وما مل من الجهر لم يرد عليه قهراً أحدهم يكن غنمة فاضى خان (قوله سمة الاسلام)
 بالكسر وهي في الاصل أن الكسرى والمراد بها العلامة وذلك ككتابة كلمة الشهادة أو نقش آخر معروف للمسلمين
 (قوله نقداً أو غيره) أى من السلاح والآلات وأثاث المنازل والقصور والقماش بجر (قوله فسططة)
 لأن مال المسلمين لا يغمى بدائع (قوله سببي حكمها) وهو أنه ينادى عليها في أبواب المساجد والاسواق
 إلى أن يظن عدم الطلب ثم يصرفها إلى نفسه ان فقيراً والا فالى فقير آخر بشرط الضمان ح (قوله سمة
 الكهف) كقوله صم أو اسم ملك من ملوكهم المعروفين بجر (قوله خمس) أى سر أو كثر في أرضه
 أو أرض غيره أو أرض مباحة كقوله قال فاضى خان وهذا بخلاف لأن الكثر ليس من أجزاء الدار فأمكن
 ايجاب الجنس فيه بخلاف المعدن (قوله أول الفتح) ظرف للمالك أى المختطه وهو من خصه الامام بتأديك
 الأرض حين فتح البلد (قوله على الواجبه) قال في الترفان لم يعرفوا أى الورثة قال السرخسى هو الاقصى
 مالك للأرض أو لورثته وقال أبو اليسر يوضع في بيت المال قال في الفتح وهذا أوجه لانه تأتى اه وذلك
 لما في الجهر من أن الكثر يودع في الأرض فقامت ملكها الأول ملكاً ما فيها ولا يخرج ما فيها عن ملكه ببيعها
 كالسكة في جوفها ديرة (قوله وهذا ان ملكك أرضه) الاشارة إلى قوله وباقية المالك وهذا قوله لهما
 وظاهر الهداية وغيره ما ترجمه لكن في السراج وقال أبو يوسف الباقي للواجد كفى أرض غير مملوكة وعليه
 الفتوى اه قلت وهو حسن في زماننا لعدم انتظام بيت المال بل قال ط ان الظاهر أن يقال أى على قوله لهما
 ان لا واجد صرفه حينئذ إلى نفسه ان كان فقيراً كما قالوا في بيت المتفق انها تقدم عليه ولو رضاء وبدل عليه
 ما في البصر من الميسر ومن أصاب ركازاً وسعه أن يصدق بجمعه على الساكن وإذا اطلع الامام على ذلك
 أمضى له ما صنع لأن الجنس حق الفقراء وقد اولى له مستحقته وهو في أصابة الركز غير محتاج إلى الجاه فهو
 كركاة الاموال الباطنة اه (تنبيه) في الجهر عن المعراج أن محل الخلاف ما إذا لم يذمه مالك الأرض فان
 ادعى أنه ملكه فاقول له اتفاقاً (قوله والا فلا واجد) أى وان لم تكن مملوكة كالجبال والمنازل فهو كالعدن
 يجب خسه وباقية الواجد مطلقاً بجر (قوله لانهم من أهل الغنمة) لأن الامام يرضخ لهم رجحاً (قوله
 في المناور) فلو في أرض مملوكة فالباقى للمختطه على ما ذكر من الخلاف أفاده اسماعيل (قوله فهو للواجد)
 ظاهره أنه لا شيء عليه لآخر وهذا ظاهر فيما إذا حفر أحدهما مثلاً ثم جاء آخر وأتم الحفر واستخرج الركز
 أما لو اشترى كفى طلب ذلك فسيد كرى باب الشركة الفاسدة أمه الانصاف في احتشاش واصطباذ واستقنا وسائر
 مباحات كاجتناء ثمار من جبال وطلب معدن من كثر وطبخ أجبر من طين مباح لتفتتها الوكالة والتيكيل
 في أخذ المباح لا يبيع وما حمله أحدهما فله وما حمله معاً فله ما نصين ان لم يعلم مال كل وما حمله أحدهما
 بأعانة صاحبه فله ولصاحبه أجر مثله بالغاً ما بالغ عند محمد وعند أبي يوسف لا يجاوز به نصف من ذلك اه
 (قوله فهو لاستأجر) سمي ذلك المصنف في باب الاجارة الفاسدة استأجر له صيد له أو محتجب
 فان وقت لذلك وقتاً جازاً الا الا اذا عين الحطب وهو ملكه اه وكتب ط هناك على قوله والا لأن الحطب
 للعامل قلت ومقتضاه أن الركز انما للعامل أيضاً إذ لم يبق له انفسد الاستئجار بقرى مجزء التوكيل
 وعلمت أن التوكيل في أخذ المباح لا يصح بخلاف ما إذا حمله أحدهما بأعانة الآخر كما ذكرنا فان لمعين أجر مثله
 لانه عمل لغیر متبرع هذا ما ناله في فتاويه (قوله ذكره الزيلعي) ومثله الهداية (قوله لانه الغالب)
 لأن الكفار هم الذين يصرحون على جمع الدنيا وأخبارها ط (قوله وقيل كاللقطه) عبارة الهداية وقيل يجعل
 اسلامياً زماننا لتقدم العهد أى قال الظاهر أنه لا يبين شيء من آثار الجاهلية ويجب البقاء مع الظاهر ما لم
 يتحقق خلافه والحق منع هذا الظاهر بل دفينهم إلى اليوم لم يجدوا باراً مرة بعد أخرى كذا في فتح القدير رأى
 واذا علم أن دفينهم باقى إلى اليوم اتقى ذلك الظاهر قلب بقى أن كثيراً من التقود التي عليها علامة أهل الحرب
 يتعامل بهم المسلمون والظاهر أنهم من قسم المشركين الا اذا علم أنهم من ضرب الجاهلية الذين كانوا قبل فتح
 البلدة تأمل ثم رأيت في شرح النفاة لا يعلى القارى قال وأما مع اختلاف دراهم الكفار مع دراهم المسلمين
 كالمشخص المستعمل في زماننا فلا ينبغي أن يكون خلاف في كونه اسلامياً اه (قوله معدنا كان أو كثر)

قوله إلى أن يظن الخ قال في الكفاية
 وذلك يختلف بقوله المال وكثرته
 حتى قالوا في عشرة دراهم
 فصاعداً يعرفها حولا وفيها دونها
 إلى الثلاثة أشهر وفيها دون الثلاثة
 إلى الدرهم جمعة وفيها دونه يوماً
 وفي فلس ونحوه بخلافه وبسيرة
 ثم يضعه في كف فقير اه منه
 لانه لم يرد عليه القهر فلم يكن غنمة
 (وما عليه سمة الاسلام بن
 الكثر)

نقد أو غيره (وقطة) سببي
 حكمها (وما عليه سمة
 الكفر فخره وباقية للمالك أول
 الفتح) أو لوارثه لو حبا ولا فليت
 المال على الواجبه وهذا (ان
 ملكك أرضه والا فلا واجد) ولو
 ذمياً فبأصغر ما لا يرضونهم من
 أهل الغنمة (خلاصه في مستأجر)
 فانه يستأجره ما أخذ (الاذا
 عمل) في المشاور (بأن الامام
 على شرط فله المشروط) ولو عمل
 رجلان في طلب الركز فهو
 للواجد وان كانا أجبرين فهو
 للمستأجر (وان خلاصه) أى
 العلامة (أو أشتبهه القريب فهو
 جاهلي على) ظاهر (المذهب)
 ذكر الزيلعي لانه الغالب وقيل
 كاللقطه (ولا يخمس رذرة) معدنا
 كان أو كثر (ووجد في) صحراء
 (دار الحرب) بل كله للواجد

وتعبد القدوري بالكثرة لكون الخلاف فيه فإن شيخ الاسلام أوجب فيه الخمس فعمل حكم المعدن بالاولى لعدم
 الخلاف فيه كما في البحر عن المراج (قوله لانه كالمثلص) قال في الهداية فهو له أي مافي صحاحهم
 ليس في يد أحد على الخصوص فلا يعتدرا ولا يثنى فيه لانه بمنزلة متلصص (قوله ولذا) الإشارة لما أفهمه
 قوله لانه كالمثلص من انه لا يخمس الا اذا كان بالفتح والغلبة كما صرح به بعده بقوله ~~لانه~~ ^{لانه} غنية (قوله
 وإن وجد الخ) حاصله أنه ان وجد في أرضهم الغير المملوكة فالكل للواجد بالفرق بين المستأمن وغيره
 وهذا ما مر أمالو وجد في المملوكة فان كان غير مستأمن فالكل له أيضا والواجب رده للمالك (قوله أي
 الركا) بم الكثر والمعدن ومافي البرجندى من تقسيمه بالكثرة ~~فانه~~ ^{فانه} مبنى على ما مر عن القدوري تأمل
 (قوله لكن لا يطيب المشتري) بخلاف ما اذا اشترى رجل شيا شرا فاسدا ثم باعه فانه يطيبه للمشتري
 الثاني لامتناع الفسخ حينئذ ح عن البرق فلي تأمل (قوله ولا يخمس) الا اذا كانوا جماعة ذوى منعة
~~لانه~~ ^{لانه} غنية كما تقدم وياق (قوله لما مر) أي من أنه كالمثلص كما في الدرر عن غايه البيان (قوله
 ومافي النجاة) أي للمحقق مصدر الشريعة وكذا في الوقاية لخدمة تاج الشريعة بعبارة الوقاية وإن وجد ركاز
 متاعهم في أرض منها لم تملك خمس اه قال في الدرر انه غير صحيح لما صرح به شرح الهداية وغيرهم
 ان الخمس انما يجب فيما يكون في معنى الغنية وهو فيما كان في يد أهل الحرب ووقع في يد المسلمين بايجاب
 التأمل والمذكور في الوقاية ليس كذلك لان المستأمن كالمثلص والارض من دار الحرب لم تقع في ايدي
 المسلمين فالصواب أن يقطع لفظ وجد عاقبه ويقرأ على البناء المفعول ويترك لفظ منها وتضاف الارض الى
 المسلمين اه وأجاب في الشريعة بأن وجد مبنى للمفعول ونائب فاعله محذوف أي ذوو منعة
 للمستأمن والتعبد بقوله لم تملك يعلم منه المملوكة بالاولى اه (قوله الا أن يحمل الخ) هذا الجمل صحيح
 في عبارة النجاة لانه ليس فيها لفظه منها أي من دار الحرب بخلاف عبارة الوقاية الاجمالة عن الشريعة
 والحاصل ان المسألة في عبارة الوقاية مفروضة فيها اذا كان المتاع في أرض غير مملوكة من دار الحرب والواجد
 ذو منعة فيجب الخمس وفي عبارة النجاة فيها اذا كانت الارض من دار الاسلام والواجد رجل منا ولا يجب
 أن يكون فاعل وجد المستأمن لان مستأمنهم لا يستحق شيئا الا بالاشراط كما مر والمسلم لا يكون مستأمن
 في دار الاسلام ثم ان هذه المسألة على العبارتين قد علمت بما مر وقائد ذكرها ما أشار اليه الشارح أولا
 وصرح في العناية وغيرها وهو أن وجوب الخمس لا ينافي بين أن يكون الركا من التقديس وغيرهما
 كالمناج وهو كافي في المعنوية ما يتمتع به البيت من الرصاص والنحاس وغيرهما (قوله لنفسه) أي
 ان كان محتاجا لا تغنيه الاربعة الا الخمس بأن كان دون المائتين أما اذا بلغ مائتين فلا يجوز له تناول الخمس
 بحر عن البدائع قلت لكن فيه أنه قد يبلغ مائتين فأكثر ولا يغنيه كديون بمائتين مثلا فالاولى الاقتصاد
 على الحاجة وفي كافي الحاكم ومن أصاب ركازا وسعه أن تصدق بخمسه على المساكين فاذا اطلع الامام
 على ذلك امضى له ما صنع وإن كان محتاجا الى جميع ذلك وسعه أن يمسكه لنفسه وان تصدق بخمس على أهل
 الحاجة من آباءه وأولاده جاز ذلك وليس هذا بمنزلة عشر الخارج من الارض اه

(باب العشر)*

هو واحد الاجزاء العشرة والمراد به هنا ما ينسب اليه لتشكل الترجمة نصف العشر وضعفه حموي وذكره في الزكاة
 لانه منها قال في الفتح قيل ان تسميته زكاة على قولهما لا شراطهما التصاب والبقاء بخلاف قوله وليس بشي
 اذ لا شك أنه زكاة حتى يصرف مصارفها واختلافهم في اثبات بعض شروط بعض انواع الزكاة ونقصه لا يخرج
 عن كونه زكاة اه وأستظهر في التبرع والعناية ان تسميته زكاة مجاز وأيد الخ اسماعيل الاول بأنه يجب
 فيما لا يؤخذ منه سواء ولا يجمع الزكاة وتسميته في الحديث صدقة واختلافهم في وجوبه على الفور
 أو التراخي كما في الزكاة اه والكلام هنا في عشرة مواضع بعضها في البحر (قوله يجب العشر) ثبت ذلك
 بالكذب والسنة والاجماع والعقول أي يفترض لقوله تعالى وأوصاه يوم حساده فان عاقبة المفسرين على
 انه العشر أوله فهو وجوبه بینه قوله صلى الله عليه وسلم ما بعثت السماء قطعة العشر وما سقى يغرب وأدالة
 فيه تدفق العشر والبوم تارف للبق لا لايتا فلا يرد أنه لو كان المراد ذلك فزكاة الحبوب لا يخرج يوم الحصاد

ولو لم يستأمن لانه كالمثلص
 (و) لذا لو دخل جماعة ذو منعة
 وظنروا بشي من كنوزهم
 ومعدنهم (خمس) لكونه غنية
 (وان وجد الخ) أي الركا
 (مستأمن في أرض مملوكة)
 لبعضهم (رده الى مالكه) تحزنا
 عن القدر (فان لم يردوه) أخرجه
 منها ملكه ملكا خينا فسيله
 اتصدق به ولو باعه صر لقيام
 ملكه لكن لا يطيب للمشتري
 (ولو وجد الخ) أي الركا (غيره)
 أي غيره مستأمن (فيها) أي في
 أرض مملوكة لهم حل له (فلا يرد
 ولا يخمس) لما مر بالفرق بين
 مزارع وغيره ومافي النجاة من أن
 ركاز متاع أرض لم تملك يخمس
 سهوا الا أن يحمل على متاعهم
 الموجد في أرضنا (فروع) للواجد
 صرف الخمس لنفسه وأصله
 وفروعه وأجنبي بشرط فقدهم
 * (باب العشر)

يجب العشر

بل بعد التقية والكمال لفظه مقدمادها على انه عند أبي حنيفة يجب العشر في الخضراوات ويخرج جبهتها يوم
الحدا أى القطع بدائع ملحها **(قوله في عدل)** بغير تنوين فان قوله وان قل معترض بين المناف والمناف
الله ولا حاجة اليه فان قوله بلا شرط نصاب مقن عنه كما به عليه بقوله راجع للكل ح وصرح بالعمل
اشارة الى خلاف مالك والشافعي حيث قال لا يس فيه شيء لانه متولد من حيوان فأشبهه الإبريسم ودليلنا
مسبوط في الفتح **(قوله أترس غير الخراج)** أشار الى أن المانع من وجوبه سكون الأرض خراجية
لانما لا يجمع العشر والخراج فتعمل العشرية وماليت بعشرية ولا خراجية كالجبل والمساة ولكن قد منا
عن الشافعي وغيرهما أن الجبل عسري وقد منا أيضا أن المراد أنه لو استعمل فهو عسري هذا وقد أنشأ الرمي
الأرض الخراجية بالخراج الموظف لانه المراد عند الإطلاق قال فلو وجد في أرض خراج المقامة نفسه مشل
ما في القمار الموجود فيها اه لكن الكلام هنا في نفي وجوب العشر وهو واجب في الخراجية مطلقا كما أفاده
الرحق واستفاد أن الخراج قسمان خراج مقايمة وهو ما وضعه الامام على أرض فتحها ومن على أهلها بهامن
نصف الخراج أو ثلثه أو ربعه وخراج وظيفة مثل الذي وظفه عمر رضي الله تعالى عنه على أرض السواد للكل
جرب يبلغه الماصع بر أو شعير كما سبأ في نفي صلبه في الجهاد ان شاء الله تعالى وبأى هنا بهاض أحكامها
(قوله في غمرة جبل) يدخل فيه القطن لان الغراسم لشي متفرع من أصل يصلح للأكل واللباس كما في الكرماني
وفي القساموس ان اسم لجل الشجر والشجر وما في المفردات انه اسم لكل ما يستطعم من أجمال الشجر ويجب
العشر ولو كان الشجر غير مملوك ولم يعالجه أحد وخرج غمرة شجر في دار رجل ولو يستأنف في داره لا تبع تبع للدار
كذا في المختارة ط عن القهستاني **(قوله ان حاء الامام)** النمر عائد الى المذكور وهو العسل والتمر
والظاهر أن المولد الجماعية من أهل الحرب والبغاة وقطاع الطريق لا عن كل أحد فان ثمر الجبال مباح لا يجوز
مع المسلمين عنه وقال أبو يوسف لا شيء فيها يوجب في الجبال لان الأرض ليست مملوكة وله ما ان المتعود من
مالكها التناء وقد حصل اه ح **(قوله لانه مال مقصود)** أى مقصود للامام بال حفظ اه ط أو مقصود
بالاخذ فلذا انشترط حمايته حتى يجب فيه العشر لان الحماية بالحماية فهو على الاشراط الحماية ومن جنس
ما يتهد به استغلال الأرض فهو له الوجوب تأكل **(قوله أى مطر)** سمى بذلك مجازا من تسمة النوى
باسم ما يحاوره ويحل فيه نهر **(قوله وسيع)** بالسبين والحاء المهملتين بينهما مشابة تحتية قال في المغرب
ساح الماء سيعا على وجه الأرض ومنه ما سعى سيعا يعنى ماء الأنهار والودية اه **(قوله بلا شرط)**
نصاب وبقاء فيجب فمداون النصاب بشرط أن يبلغ صاعا وقل نصفه وفي الخضراوات التي لا شيء وهذا قول
الامام وهو الصحيح كما في التكنة وقال لا يجب الاقبالة مرة بقية حولا بشرط أن يبلغ خمسة أوسق ان كان
مما يورق والوقت ستون صاعا كل صاع أربعة أمناه والاختي يبلغ قيمة نصاب من ادنى الموسوق عند الشافعي
واعتبر الثبات خمسة امثال مما يقدر به نوعه في القطن خمسة اجمال وفي العسل افراق وفي السكر أمتا وتعامله
في الزهر **(قوله وحولان حول)** حتى لو أخرجت الأرض مرارا وجب في كل مرة لاطلاق النصوص عن
تعدد الحول ولان العشر في الخارج حقيقة فيستكره وكذا خراج القناسة لانه في الخارج
فأما خراج الوظيفة فلا يجب في السنة الأمرة لانه ليس في الخارج بل في الذمة بدائع **(قوله لانه فيه)**
معنى المؤنة أى في العشر معنى مؤنة الأرض أى أجرها فليس بعبادة محضة ط **(قوله أخذ جيرا)**
ويسقط عن صاحب الأرض كل ما أدى نفسه الله اذا أدى نفسه ثواب العبادة واذا أخذ الامام
يكون له ثواب ذهاب ما في ذمة الله تعالى بدائع **(قوله وفي أرض صغير ومجنون رساكت)** من مدخول
العلة بلا شرط في وجوبه العتل والبلوغ الحزمية **(قوله ووقف)** أفاد أن ملك الأرض ليس بشرط لوجوب
العشر وانما الشرط ملك الخارج لانه يجب في الخارج لا في الأرض فكان ملكها وعدمه سواء بدائع قلت
هذا ظاهر فيما إذا زرعتها أهل الوقت أما إذا زرعتها غيرهم بالاجرة فيجوز فيه الخلاف الآتي في الأرض
المتأجرة وفي حكم ذلك أرض مصر الشام السلطانية فانها في الأصل كانت خراجية أما الآن فلا تندسرح
في فتح القدير في أرض مصر بأن المأخوذ الآن منها اجرة لاخراج قال أن لا يرى أنها ليست مملوكة للزراع كانه
لموت الملكين بلا زوارن فصارت لبيت المال اه وكذا أرض في الشام كما في جهاد شرح الملقى لكن في كونها

(في عسل) وان قل

(أرض غير الخراج) ولو غير

عشرية كجبل ومقارة بخلاف

الخراجية تسلا يجمع العشر

والخراج (و) كذا (يجب) العشر

(في غمرة جبل أو مسارة ان حاء

الامام) لانه مال مقصود لان

لم يحمله لانه كالسبي (و) يجب

(في مسق) أى مطر (وسيع)

كهر (بلا شرط نصاب) راجع

للكل (و) بلا شرط (بقاء)

وحولان حول لان فيه معنى

المؤنة ولذا كان للأمام أخذه جيرا

ويؤخذ من التركة ويجب مع

الدين وفي أرض صغير ومجنون

ومساكت وسأدون ووقف

عطل

مهر في حكم اراضي مصر والشام

السلطانية

كلها صارت لبيت المال بحث سنذكره في باب العشر والخراج ان شاء الله تعالى وحيث صارت لبيت المال سقط عنها الخراج لعدم من يجب عليه وهل على زراعتها عشر أم لا سنستكمل عليه في هذا الباب ثم اعلم أنه اذا باعها الامام بشرطه لم يجب على المشتري خراج لانه بعد أخذ الثمن لبيت المال لا يمكن أن تكون المنفعة كلها له أو بعضها ولا أن المسلم لا يجوز وضع الخراج عليه استدواء وان جاز يشاء ولا أن الساقط لا يعود كذا قاله ابن نجيم في التلخيص المرضية وقال أيضا انه لا يجب فيها العشر أيضا قال لا في لم أر نقلا في ذلك فلف وفيه نظر لما علت أن الشرط ملك الخارج لانه يجب فيه لافي الارض حتى وجب في الخارج من أرض الصغر والجنتين والمكاتب والوقف ولأن سببه الأرض النامية بالخارج تحققت ولا يلزم من سقوط الخراج المتعلق بالأرض سقوط العشر المتعلق بالخارج والثمن المأخوذ لبيت المال هو بدل الأرض لا بدل الخراج على أنه قد ينشأ في سقوط الخراج حيث كانت من أرض الخراج أو سقطت بمائة دليل أن الغازي الذي اختلعه الامام دارا لشيء عليه فيها اذا جعلها سببا تاسقا لها بماء العشر فعليه العشر أو بماء الخراج فعليه الخراج كما يأتي فان وضع الخراج عليه استدواء بالترامه جائز ولا يلزم من سقوطه حين صارت لبيت المال لعدم من يجب عليه أن لا يجب حين وجد التزام المشتري ببقية ما اشتراه بماء الخراج لأن ذلك بسبب حادث كن أجر داره لرجل مدة ثم انقضت المدة فان أخرجها تسقط لعدم من يجب عليه فاذا أخرجها لا تسقط الاجرة ثانيا وعلى فرض سقوط الخراج لا يسقط العشر فان الأرض المدة للاستغلال لا تتحول من إحدى الوظيفتين لما ذكرنا من مسألة الدار وحيث تحقق السبب والشرط مع قيام باقية منه من ثبوته بالكاتب والسنة والاجماع وهو دليل الوجوب الشامل للأرض المشتركة المذكورة ومع اطلاق قول النفسهاء يجب العشر في مسقي سماء وسبح ونصفه في مسقي غرب ودالية فلا حاجة إلى نقل في خصوص ذلك حيث يتحقق ما ذكرنا فيه بل القول بعدم الوجوب يحتاج إلى نقل صريح وسأوفى تمام الكلام على ذلك في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله مجاز) تقدم الكلام فيه (قوله) الا فيما لا يقصد الخ أشار إلى أن ما اقتصر عليه المصنف كالكتير وغيره ليس المراد به ذاته بل لكونه من جنس مالا يقصده به استغلال الأرض غالبا وأن المدار على القصد حتى لو قصده ذلك وجب العشر كما صرح به بعده (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه أبيض وكعوبه والكعوب العرقود والابواب ما بين الكعيبين واحترز بالفارسي عن قصب السكر وقصب الذريرة وهو قصب السنبل ففيهما العشر كما في الجوهرية وفي المعراج قصب العسل يجب العشر في عسله دون خشبه شربلية (قوله وتبين) بالباء الموحدة قال في الفتح غير أنه لو قصده قبل اعتقاد الحب وجب العشر فيه لانه صار نحو المقصود وعن محمد في التين اذ ليس العشر (قوله وسعف) يشق السين والعين المهمتين ورق جريد النخل الذي يتخذ منه الزنبيل والمراوح وقد يقال للجر يد نفسه والواحد سعة مغرب (قوله وفطران) يفتح التثنية أو كسرهما مع سكون الطاء المهملة ويفتح التثنية وكسر الطاء عسارة الارض ونحوه والارض يفتح الهززة وتضم شجر السنور وبالفتح شجر الارزن قاموس (قوله وخطمي) ثبت طيب الرمي يخرج بالعراق ط (قوله واشنان) بضم الهززة وكسرهما قاموس (قوله وشعر قطن) أما القطن نفسه فتنبيه العثر كما يطر (قوله وباذنجان) عطف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في الخارج منه ط (قوله وبرز وطين وثناء) أي كل حب لا يصلح للزراعة كبر البطح والنبات لكونها غير مقصودة في نفسها بحر أي لانه لا يقصد زراعة الحب لذاته بل لما يخرج منه وهو الخضر اوراق وفيها العشر كما قال في البدائع الخضر اوراق كالبقول والطحار والنبات والصل والنوم ونحوها اه وفي الجر ويجب في العصفير والكتان وبرز لان كل واحد منها مقصود فيه (قوله وأدوية) في الخسائية ولا يجب العشر فيها كان من الادوية كالموز والهليون ولا في الكندرا (قوله كلبة) بضم الحاء وشونيز بضم الشين الحبة السوداء قاموس (قوله) حتى لو اشغل أرضه بها يجب العشر فلا استثنى أرضه بقوائم الخلاف وما شبهه أو بالقصب أو بالحشيش وكان يقطع ذلك ويبيعه كان فيه العشر غاية البيان ومثله في البدائع ونحوها قال في الشربلية وبسبب ما يقطعه ليس بشيدول أو أطلقه فاضى خان اه قال الشيخ اسماعيل ومثل الخلاف لمجوز المهملة والصفة صاف في بلادنا اه والخلاف ككتاب وتشديد ملحق نصف من الصفاف وليس به قاموس (قوله غرب) بفتح المجهمة وسكون الراء (قوله ودالية) بالدال المهملة (قوله أي دولاب) في المغرب والدولاب بالفتح المتهون التي تدبرها

وتسميته كاهجياز (الافى)
مالا يقصده به استغلال الارض
(نحو قصب وقصب) فارسي
(وحشيش) وتبين وسعف
وبسبح وفطران وخطمي واشنان
وشعر قطن وباذنجان وبرز
بطيخ وثناء وأدوية كلبة وشونيز
حتى لو اشغل أرضه بها يجب العشر
(و) يجب (نصفه في مسقي)
غرب) أي دلو كبير (ودالية) أي
دولاب

اتصال الملك فكذلك في الحكم اسماعيل عن البرجندی (قوله فلا يتبدل) هذا في الخراج مطلقا انشافا
وفي التضعيف كذلك الا عند أبي يوسف فيما اذا اشتراها المسلم أو أسلم فإنها تعد عشرة لفقد الداعي
كما قدمناه (ح (قوله وأخذ الخراج الخ) حاصل هذه المسألة كافي في البحر أن الأرض ما عشرين
أو خراجية أو تضعيفية أو مشترى مسلم وذمي وتغلي قال المسلم اذا اشترى العشرة أو الخراجية بقيت على حالها
أو التضعيفية فكذلك عندهما وقال أبو يوسف ترجع الى عشر واحد اذا اشترى التغلي الخراجية بقيت
خراجية أو التضعيفية فهي تضعيفية أو العشرة من مسلم وضوعف عليه العشرة عندهما فلا الحمد وإذا اشترى
ذمي غير تغلي خراجية أو تضعيفية بقيت على حالها أو عشرة صارت خراجية ان استقرت في ملكه عنده اه
ط (قوله من ذمي) أي عندهما ما عند محمد بقيت عشرة لان الوظيفة لا تتغير عنده بتغير المالك كما قدمناه
ح (قوله غير تغلي) قدمه لان العشرة تضعف عليه عندهما خلافا لحمد ط (قوله وقضاهما) عله
قوله لان الخراج لا يجب الا بالتمسك من الزراعة وذلك بالقبض بحر (قوله للتأني) عله قوله وأخذ
الخراج يعني انما وجب الخراج لا العشرة لان في العشرة معنى العبادة والكفر بتأنيها ح (قوله لتحويل الصفة
اليه) أي الى التضعيف فكانه اشتراها من المسلم بحر وغيره واعترض بأنه لو كان كذلك لما رجع التضعيف
بأبيي على المشتري أذا قبضها منه وأجيب بأن الرجوع عليه لوجود القبض منه كافي الركن بالبيع
حتى لو كان قبضها من البائع يرجع عليه لأعلى المشتري اسماعيل واستشكله أيضا الخليل الرمي بأنهم
صرحوا بأن الاخذ بالصفة شراء من المشتري لو الاخذ بعد القبض والا فخر البائع والكلام خنا بعد القبض
فهو ثمر من الذمي قال ويمكن الجواب بما في التاية عن نوادر كذا المبسوط لو اشترى كافر عشرة بقلعه
الخراج في قول الامام ولكن هذا بعد ما انقطع حتى المسلم عنهما من كل وجه حتى لو استخفها مسلم أو أخذها
مسلم بالصفة كانت عشرين على حالها ولو وضع عليها الخراج لانه لم ينقطع حتى المسلم عنها اه (قوله أوردت
عليه) معطوف على أخذها أي اذا اشتراها الذي من مسلم شرا فاسدا فردت عليه لنفسه البيع فعلى
عشرين على حالها قال في البحر لانه بالردة والفتح جعل البيع كأن لم يكن لان في المسلم وهو البائع لم ينقطع هذا
البيع لكونه مستحق الرد (قوله أو بخيار شرط) أي لبائع كقدمه ذاني خان في شرح الجامع وقال لان
خيار البائع يمنع زوال ملكه (قوله أو روية) لانه فتح فصار البيع كأن لم يكن كما مر (قوله مطلقا) أي
سواء كان بقاء أو لا وفيه رد على ظاهر عبارة الدرر حيث علق قوله الا في قبضه بقوله ردت (قوله لانه افاته)
أي لان الرد بغير قبض أو افاته وهي فسخ حتى في المتعاقدين يرد حتى في غيرهما وهو مستحق الخراج فصار
شرا للمسلم من الذمي بعد ما صارت خراجية فبقي على حالها كافي الفتح قال في البحر واستفد من وضع
المسألة أن للذمي أن يردّها ببيع قديم ولا يكون وجوب الخراج عليها عينا حادثا لانه يرتفع بالفسخ بالقضاء فلا
يمنع الرد (قوله جعلت بستانا) هو أرض يحيط عليها حائط وفيها أشجار متفرقة كذا في الخراج قيد
بجعلها بستانا لانه لو لم يجعلها بستانا ونحوه لم يخل تغل أو كرا لا في غيرها بحر وكذلك ثمر بستان الدار لانه
تابع لها كافي قاضي خان فاستأنى (قوله مطلقا) أي سواء استأجرها بغير العشر أو الخراج لانه أهل الخراج
للعشر بحر (قوله بمانه) أي ماء الخراج وهو ماء أنهار وحفرها الجم وكذا أسيمون وحبيون ودجلة
والفرات خلافا لحمد والعشر هو ماء السماء والين والين والين الذي لا يدخل تحت ولاية أحد كذا
في المتن وشرحه والحاصل أن ماء الخراج ما كان للكفرة يدعيه ثم حوينا قهرا وما سواه عشرين لعدم ثبوت
البدعيه فربما يكون غلبة وأورد أن هذا ظاهر في ماء البحار والامطار أما لا بالريون ففي خراجية لا بغير غلبة
حيث حوينا قهرا منهم وأجاب في الفتح بأنه لا يلزم ذلك في كل عين وثمر فان أكثر ما كان من حفر الكفرة قد
دثر ومازاه الا ان ما معلوم الحدوث بعد الاسلام أو مجهول احوال فيجب الحكم فيه بأنه سلاحي إضافة
للعادى الى أقرب وقفه الممكن اه (قوله لرضاه) جواب عما استشكله الثاني من أن فيه وجوب الخراج
على المسلم ابتداء حتى تغل في غاية البيان أن الامام السرخسي ذكر في كتاب الجامع أن عليه العشر بكل حال لانه
أحق بالعشر من الخراج وهو الاظهر اه وجواب أن الممنوع وضع الخراج ابتداء جبرا أمنا اختياره فيجوز
وقد اختاره هنا حيث سقاه بما الخراج فهو كذا أحي أرضا مئة بأذن الامام وسقاه بما الخراج فانه يجب

فلا يتبدل (وأخذ الخراج
من ذمي) غير تغلي (اشترى)
أرضا (عشرة من مسلم)
وقضاهما للتأني (وأخذ
العشر من مسلم أخذاهما) من
الذمي (بشفعة) لتحويل الصفة
اليه (أوردت عليه فساد البيع)
أو بخيار شرط أو روية مطلقا
أو عيب بقاء ولو بغيره بقيت
خراجية لانه افاته لا فسخ (وأخذ
خراج من دوا جعلت بستانا)
أو مزرعة (ان كانت للذمي)
مطلقا (أو أسلم) وقد سقاه بما
ضاهيه

(و) أخذ (عشران سقاها)

المسلم (بما أنه) أو بهما لأنه أيق به

(ولاشئ في) دارو (مقبرة) ولو

لذي (و) لافي (عين قبر) أي زفت

(ونقط) دهن يعلو الماء (مطلقا)

أي في أرض عشر أو خراج

(و) لكن (في حريمها) الصالح

للزراعة من أرض الخراج خراج

لا فيها تلعن الخراج بالتمكن من

الزراعة وأما العشر فيجب

في حريمها العشرى ان زرعه

والا لا تعلقه بالخراج (ويؤخذ)

العشر عند الامام (عند ظهور

الثرة) وبدق صلاحها برهان وشرط

في النهر من فسادها (ولا يحل)

لصاحب أرض خراجية (أكل

غلتا قبل أداء خراجها) ولا يأكل

من طعام العشر حتى يؤدى

العشرون اكل ثمن عشرة يجمع

التناوي وللامام حبس الخراج

لنخراج

قوله جهنم ارمعني الجهنم

فلا يرجع منه

عليه الخراج بحر وأجاب في القبح بان المسلم اذا سقى الماء الخراجي ينتقل الماء بوظيفته الى الارض فليس فيه
وضع الخراج عليه ابتداء بل هو انتقال ما وظيفته الخراج اليه بوظيفته كما لو اشترى أرضا خراجية اه وأصله
للزبلي (تنبيه) مقتضى تعلقهم بالحكم بالماء أنه لا اعتبار بكونها في أرض عشر أو خراج وهو خلاف
ما حكي عليه في الخلية ومثله لو اشترى أرضا ما تافان العشر بالماء دون الارض على خلاف فيه سابق بحره
ان شاء الله تعالى في باب العشر والخراج من كتاب الجهاد (قوله بما أنه) أي ماء العشر وقوله أو بهما أي بماء
العشر والخراج قال ط ظاهره ولو كان ماء الخراج أكثر (قوله لأنه أيق به) أي لأن العشر أنسب بفعل
المسلم لما فيه من معنى العبادة (قوله ولا شئ في دار) لأن عمر رضى الله تعالى عنه جعل المسكن معنوا وعليه
اجتماع العصابة ولا نه لا تستبني ووجوب الخراج باعتباره وعلى هذا المقابر زبلي وظاهر التعليل أنه لا فرق
بين القديمة والحديثة لكن مصرحوا بأن أرض الخراج لو عطلها صاحبها عليه الخراج وفي الخلية اشترى
أرض خراج فجعلها دارا روى فيها بناء كان عليه خراج الارض كما لو عطلها اه وذكر مشد في الذخيرة ثم قال
وفي فتاوى أبي الليث اذا جعل أرضه الخراجية مقبرة أو خانة للغة أو مسكنا للفقراء سقط الخراج اه ويمكن بناء
الثاني على أن فيه منفعة عامة فليست اقل (قوله ولولذئ) دخل المسلم بالاولى وعبر في الهداية بالمجوسى
لأنه أحد من الذمى عن الاسلام لحرمه من كنهه وذبحته فلو عبر الشارح به لكان أولى (قوله ولا في عين
قبر) لأنه ليس من ازال الارض وانما هو عين فواره كعين الماء فلا عشر فيها ولا خراج بحر (قوله ونقط)
بالفتح والكسر وهو أنقص بحر وكذا الملح كأي الكافي والنهاية اسماعيل (قوله في حريمها) حريم الدار
ما يضاف اليها من حقوقها ومرافقها قاموس (قوله لا فيها) أي لافي نفس العين وقال بعض المشايخ
يجب فيها وهو ظاهر الكثرة كأي البحر (قوله تعلق الخراج بالتمكن) علة لقوله الصالح لها وهذا التمايز
في الخراج الموقوف وأما خراج المقاسمة فحكمه كالعشر ط (قوله تعلقه بالخراج) فلا يكتفى لوجوبه
التمكن من الزراعة ط (قوله ويؤخذ العشر الخ) قال في الجوهرة والتلفوا في وقت العشر في النهر
والزرع فقال أبو حنيفة وزفر يجب عند ظهور الثرة والامن عليها من الفساد وان لم يستحق الحصاد اذا بلغت
حدا شتق بها وقال أبو يوسف عند استحقاق الحصاد وقال محمد اذا حصدت وصارت في الجرين وقادته فيها
اذا أكل منه بعد ما صار جهنما أو أطم غيره منه بالعرف فانه يضمن عشر ما أكل وأطم عند أبي حنيفة وزفر
وقال أبو يوسف ومحمد لا يضمن ويحتجب به في تكميل الاوسق ولا يحتجب به في الوجوب يعني اذا بلغ الماء اوسق
مع الباقي خمسة أوسق وجب العشر في الباقي لا غير وان أكل منها بعد ما بلغت الحصاد قبل أن تحصد ضمن عند
أبي حنيفة وأبي يوسف ولم يضمن عند محمد وان أكل بعد ما صارت في الجرين ضمن اجماعا وما تعلق بغير صنعه
بعد حصاده أو سرق وجب العشر في الباقي لا غير اه والكلام في العشر ومثله فيما يظهر خراج المقاسمة
لأنه جزء من الخراج أما خراج الوظيفة فهو في الذمة لافي الخارج فلا يختلف حكمه بالاكل وعدمه
تأمل (قوله ولا يحل لصاحب أرض خراجية) قبل المراد به خراج المقاسمة فقط لأن خراج الوظيفة
يجب في الذمة لا تعلق له بالحصل وقيل ان خراج الوظيفة كذلك لأن للامام حق حبس الخارج للخراج في أكله
ابطال حقه كذا في الذخيرة فافهم قال ط وفي الوقعات عن البرازية لا يحل الاكل من الغلة
قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازما على أداء العشر اه وهو تشديد حسن ومنه
يعلم أخذ التبريك من الزرع قبل أداء ما عليه فلا يجوز (قوله ولا يأكل الخ) لو قال أو عشر به بعد قوله
خراجية لاستغنى عن هذه الجملة فانه في كل من العشر وخراج المقاسمة لا يحل الاكل ولو أكل ثمن اه ح
وفي شرح المتنعي عن المعمرات اذا أكل قلة بالمعروف لاشئ عليه قال الفقيه وبه تأخذ ط (قوله الخراج)
أي الموقوف لشئ في الذمة فيستعين على أخذه بما سلك الخارج بخلاف خراج المقاسمة فانه ثابت في العين
كالعشر واذا كان العشر يؤخذ جبرا كما تقدم أو في الباب لما فيه من معنى المونة فخراج المقاسمة أولى ح
بزيادة قلت وفي البدائع ان الواجب في الخراج جزء من الخارج لأنه عشر الخراج أو نصف عشره وذلك جزء
الا أنه واجب من حيث انه مال لا من حيث انه جزء عندنا حتى يجوز أداء قيمته اه والتبادر منه ان المراد
خراج المقاسمة فاذا كان له أداء القيمة لا يكون للامام الاخذ من عين الخراج جبرا فينبغي تعميم الخراج

في عبارة الشارح (قوله ومن منع الخراج سنين الخ) ذكر المسألة المصنف في كتاب الجهاد في باب الجزية أيضا فقال ويسقط الخراج بالتداعيل وقيل لا وقال الشارح هناك وقيل لا يسقط كالعشر وينبغي ترجيح الأول لأن الخراج عقوبة بخلاف العشر بحر قال المصنف أي في المنع عزاء في الخيانة لصاحب المذهب فكان هو المذهب ١٥ ما ذكره الشارح هناك وأقول هذا موافق لما ذكره صاحب الخيانة في هذا الباب ومثله في الذخيرة وأما ما ذكره في كتاب الجهاد من الخيانة في باب خراج الأرض فنصه هكذا فإن اجتمع الخراج فلم يؤخذ سنين عند أي حنفية يؤخذ بخراج هذه السنة ولا يؤخذ بخراج السنة الأولى ويسقط ذلك عنه كما قال في الجزية ومنهم من قال لا يسقط الخراج بالإجماع بخلاف الجزية وهذا إذا جازع الزراعة فإن لم يجز يؤخذ بالخراج عند الكل ١٥ أقول جزم بالقول الثاني في الملقى في باب الجزية والظاهر أن قول الخيانة وهذا إذا جازع الخ لا يفتي أن الخراج لا يجب إلا بالتسكن من الزراعة كما هو منصوص عليه في بابها فلا يصح إرجاع اسم الإشارة إلى القول الثاني فقط بل هو راجع إلى القولين فوفقا بينهما كما قلنا فقد ظهر أن ما عناه الشارح هنا إلى الخيانة محمول على حالة العجز ليل عبارة الخيانة الثانية هذا ما ظهر لي والله تعالى أعلم وسبأني تمام تحقيق ذلك في باب الجزية وأن المتعذر عدم السقوط (قوله والاول ظاهر الرواية) أقول قال في الذخيرة ولا يسقط العشر بموت من عليه في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك في أبي حنيفة أنه يسقط ثم قال بعد ورقتين ويسقط خراج الأرض بموت من عليه إذا كان خراج وظيفة في ظاهر الرواية وروى ابن المبارك أنه لا يسقط فوقع الفرق بين الخراج والعشر على الروايتين ١٥ ويظهر من تقييده السقوط بخراج الوظيفة أن خراج المقاسمة لا يسقط كالعشر في ظاهر الرواية فاذهم (قوله وجب الخراج) أي الموقوف أما خراج المقاسمة فلا يجب كما سيذكره المصنف في باب العشر والخراج أي لتعاقبه بالخراج كما تقدم (قوله ويسقطان) أي العشر وخراج المقاسمة لتعلقهما بآبائين الخراج أما الموقوف فإن هلك الخراج قبل الحصاد يسقط بعده لا ح عن الهندية عن السراج والخيانة وفي البرازية خلاك الخراج بعد الحصاد لا يسقطه وقيل يسقط ولو أتمت دفع كالتفرق والشرق وأكل الجراد والحر والبرد أما إذا أكلته الذابة فلا يمكن الحفظ عنها غالبا هذا إذا هلك الكل أما إذا بقي البعض أن مقدار قنبرين ودرهمين وجب قنبر ودرهم أقل يجب نصفه وانما يسقط إذا لم يبق من السنة ما يتمكن فيه من زراعتها ١٥ أي من زراعتها أي شيء كان تحما أو شعرا أو غيرها (قوله والخراج على الغاصب) قال في الخيانة أرض خراجها وظيفة اغتصبها غاصب جاحدا ولا ينسب للمالك أن لم يزرعها الغاصب فلا خراج على أحد وان زرعها الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وإن كان الغاصب مقرا بالغصب أو كان للمالك سنة ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض ١٥ قلت وفي الذخيرة قال بعض المشايخ على المالك وقال بعضهم على الغاصب على كل حال ١٥ ثم قال في الخيانة وإن نقصتها الزراعة عند أي حنفية على رب الأرض قل نقصان أو كثر نقصان ١٥ فمن الغاصب بنصفان نقصان وعند مجمل على الغاصب فإن زاد نقصان على الخراج يدفع الفضل إلى المالك وإن غصب عشرة فزرعها لم تنقصها الزراعة فلا عشر على المالك وإن نقصت ما فالعشر على المالك كأنه أجرها بانقصان ١٥ قال ح وظاهر أن حكم ذات خراج المقاسمة كالعشرية (قوله في بيع الوفاء) هو المسمى ببيع الطاعة وهو المشروط فيه بدفع المبيع للبائع متى رد الثمن على المشتري وسبأني مع الأقوال فيه آخر البيع في كتاب الكفاية إن شاء الله تعالى (قوله على البائع أن يتي في يده) أما إذا قبضه المشتري وزرع فيه وأخذ الغلة فالخراج عليه لأنه في الحقيقة رهن فيصير ما زراعه غاصبا وليس للمرتب الانتفاع بالرهن فيكون كسألة الغصب على السواء ويكون في وجوبه على البائع أو المشتري الخلاف المذكور في الغصب كذا في الذخيرة وفي البرازية بعد التقاض إن لم تنقصها الزراعة فالعشر على المشتري وإن نقصتها قبل البائع الخراج والعشر لأنه بمنزلة الرهن والمرتب لا يثبت الزراعة فأشبه الغصب ولا يتفاوت ما إذا كان الخراج أقل أو أكثر كما في الإجارة ١٥ (قوله ولو باع الزرع الخ) الظاهر أن حكم خراج المقاسمة كالعشر كما يعلم مما مرح ثم هذا إذا باع الزرع وحده ومثل ما إذا باعه وتركه المشتري باذن البائع حتى أدرك فبعتا معا عشرة على المشتري وعند أبي يوسف عشرة قيمة

ومن منع الخراج سنين لا يؤخذ
للمنفعة عند أي حنفية خائفة
(و) فيها (من عليه عشر) وأخرج
إذا مات أخذ من تركته
وفي رواية لا) بل يسقط بالموت
بالأول ظاهر الرواية (فروع)
تمكن ولم يزرع وجب الخراج
دون العشر وبسقطان جهلك
الخراج والخراج على الغاصب
إن زرعها وكان جاحدا ولا ينسب
لرهباء والخراج في بيع الوفاء على
البائع أن يتي في يده ولو باع الزرع
أن قبل ادراكه فالعشر على المشتري
ولو بعده فعلى البائع

الفصل على البائع والباقي على المشتري كما في الفتح وبقي ما لوبائع الأرض مع الزرع أو بدونه قال في البرزاريه باع
 الأرض وسلبها للمشتري إن بقي مدة يمكن المشتري فيها من الزراعة فخراج عليه والا فلهي البائع والقوي على
 تقدير المدة ثلاثة أشهر هذا الوبايعها فارغة ولو فيها زرع لم يبلغ فعلى المشتري بكل حال وقال أبو المثلث ان باعها
 بزرع انفق عليه وبلغ ولم تنق مئة يتكبر المشتري من الزرع فخراج على البائع ولو باع من آخر والمشتري من آخر
 وأخر حتى مضى وقت التمكن لا يجب الخراج على أحد اهـ ملخصاً أي بأن لم تنق فيبدأ أحدهم المشتري مدة
 يتكبر فيها من الزراعة قبل دخول السنة الثانية (قوله والعشر على المؤجر) أي وأجر الأرض للمعيرة
 فالعشر عليه من الاجرة كما في التنازعية وعندهما على المستأجر قال في فتح القدير له ما أن العشر منوط
 بانتهاء الخراج وهو المستأجر وله أنها كما تستفي بالزراعة تستفي بالاجارة فكانت الاجرة مقصودة كالتمرة فكان
 النفاذ له معنى مع ملكه فكان أولى بالاجاب عليه اهـ (قوله كخراج موظف) فانه على المؤجر انشاها
 لتعلقه بتكبر الزراعة لا بجقيقة الخراج وأما خراج المقاسمة وهو كون الواجب جزءاً شائعاً من الخراج
 كثلث وسدس ونحوهما فعلى الخلاف كذا في شرح درر البحار وكذا الخراج الموظف على المعير ذخيرة
 أي انشاقاً بدائع أما العشر فعلى المستعير كما ياتي (تنبيه) قال في الخاتمة وإن استأجر وأستأجر أرضاً فصل
 للزراعة فغرس فيها كرماً أو طرباً فان الخراج على المستأجر والمستعير في قول أبي حنيفة ومحمد لانها صارت
 كراماً خراجها على من جعلها كرماً اهـ قال الرمي مفاده اشتراط كونه ملكاً لا يستأجر بحيث لا يصلح ما بين
 الاستأجار للزراعة فان صلح فخراج على المالك اهـ والحاصل أنه يجب الخراج على المؤجر والمعير ان ثبت
 الأرض صالحة للزراعة والا فعلى المستأجر والمستعير (قوله كستعير مسلم) وأوجه زفر على المعير
 لانه لا أقام المستعير مقامه لزمه كالمؤجر قلنا حصل للمؤجر الاجر الذي هو كخراج مع معنى بخلاف المعير وقد
 بالمسلم لانه لو استأجرها في فاعشر على المعير انشاقاً لتفويته حق الفقراء بالاغارة من الكافر كذا في شرح
 درر البحار أي لكونه ليس أهلاً للعشر لكن في البدائع لو استأجرها ككفره دهبا العشر عليه وعن الامام
 رويان في رواية صحيح ذلك وفي رواية على المالك اهـ تأمل (قوله وفي الحايوى) أي القدسي ج
 (قوله وبقولهما ما أخذ) قلت لكن أفنى بقول الامام جماعة من المتأخرين كالخبر الرمي في فتاواه وكذا
 تلخيص الشارح الشيخ اسماعيل الحائلي مفتي دمشق وقال حتى تنفذ الاجارة باشتراط خراجها أو عشرها على
 المستأجر كما في النشأة وكذا أحمد أفندى العبادي وقال في فتاواه قلت عبارة الحايوى القدسي لا تعارض
 عبارة غيره فان قاضي خان من أهل الترجيع فان من عاذبه بتقديم الاظهر والاشهر وقد قدم قول الامام فكان
 هو المعتمد وأفتى به غير واحد منهم زكي بافندى شيخ الاسلام وعطاء الله افندى شيخ الاسلام وقد اقتصر
 عليه في الاسعاف والخصاف اهـ قلت لكن في زماننا غلبة الاوقاف من الترى والمزارع لرشي المستأجر
 يتحمل غراماتها ومقونها يستأجرها بدون أجر المثل بحيث لا تنق الاجرة ولا أضعافها بالعشر وأخراج المقاسمة
 فلا يشق العدول عن الافتاء ولها ما في ذلك لانهم في زماننا يتقدمون أجر المثل بناء على أن الاجرة سالمة بلجهة
 الوقف ولا شيء عليه من عشر وغيره أما لو اعتبر دفع العشر من جهة الوقف وأن المستأجر ليس عليه سوى الاجرة
 فان أجرة المثل تزيد أضعافاً كثيرة كما لا يخفى فان امكن أخذ الاجرة كاملة بقي بقول الامام والا فقولهما
 لما يلزم عليه من الضرر الواضع الذي لا يقول به أحد والله تعالى أعلم (فتنة) في التنازعية السلطان اذا
 دفع أرضاً لأمائه أو أهله التي تسمى الاراضي الملكية الى قوم ليعطوا الخراج جازوهم بريق الجواز حديثين
 اما قاطعتهم بمقام الملاك في الزراعة واعطاء الخراج أو الاجارة بقدر الخراج ويكون المأخوذ منهم خراجاً حق
 الامام اجري في حقهم اهـ ومن هذا القبيل الاراضي المصرية والشامية كما قد سناه ويؤخذ من هذا انه لا عشر
 على المزارعين في بلادنا اذا كانت أراضيهم غير مملوكة لهم لان ما يأخذونه منهم نائب السلطان وهو المسمى بالزعيم
 أو التعماري ان كان عشر افلا شيء عليه غيره وان كان خراجاً كذلك لانه لا يجتمع مع العشر وان كان اجرة
 فكذلك على قول الامام من انه لا عشر على المشتري والمستأجر وأما على قولهما فانظروا انه كذلك لما علمت من أن
 المأخوذ ليس أجرة من كل وجه لانه خراج في حق الامام تأمل (قوله وفي المزارعة الخ) قال في النهر
 ولودفع الأرض العشرية بمزارعة ان البذر من قبل العامل فعلى رب الأرض في قياس قوله الفساد وقال

والعشر على المؤجر كخراج موظف
 وقال على المستأجر كستعير مسلم
 وفي الحايوى وبقولهما ما أخذ وفي
 المزارعة ان كان البذر من رب
 الأرض فعليه ولو من العامل
 فعليه ما بالخصه

مطلب
 هل يجب العشر على المزارعين في
 الاراضي السلطانية

في الزرع لعنتهم وقد اشترى القنوى على العجة وان من قبل رب الارض كان عليه اجماعا اهـ ومثله في الخاتمة
والفتح والحاصل أن العشر عند الامام على رب الارض مطلقا وعندهما كذا في البذر منه ولومن العامل
فعلهم ما يظهرون ما ذكره الشارح هو قولهما اقتصر عليه لما علت من أن القنوى على قولهما بصحة المزراعة
فانهم لكن ما ذكر من التفصيل يخالفه ما في الجبر والنجني والمعراج والسراج والحشاق والظهير وغيرهما
من أن العشر على رب الارض عنده وعليهما عندهما من غير ذلك كره هذا التفصيل وهو الظاهر لما في البدائع
من أن المزاوعة جائزة عندهما والعشر يجب في الخارج والخارج بينهما في العشر عليه اهـ وفي شرح
درر الجار عشرين رجب الخارج على رب الارض عنده لأن المزاوعة فاسدة عنده فالخارج له اما تحقها أو تقدر
لأن البذر ان كان من قبله فجميع الخارج له وللمزارع أجر مثل عمله وان كان من قبل المزارع فالخارج له وارب
الارض أجر مثل أرضه الذي هو بمنزلة الخارج الآن عشر حصته في عين الخارج وعشر حصة المزارع في ذمة
رب الارض وفائدة ذلك السقوط بالهلاك اذا نبط بالعين وعنده اذا نبط بالذمة وأوجبنا ومعهما احد العشر
عليهما بالحاصل لسلامة الخارج لهما حقيقة اهـ فكان ينبغي للشارح متابعة ما في أكثر الكتب ثم اعلم
أن هذا كله في العشر أما الخارج فعلى رب الارض اجماعا كما في البدائع (قوله ومن له حظ) أي نصيب
في بيت المال في أي بيت من البيوت الاربعة الآتية مع بيان مستحقها في النظم ط قلت وهذه المسألة ذكرها
المصنف متنا في مسائل شتى آخر الكتاب ونظمها ابن وهبان في منظومته وقال ابن الصنف في شرحها ومن
له الحظ هم القضاء والنعمة والعمال والمقاتلة وذرايعهم والقدر الذي يجوز لهم أخذه كفايتهم قال المصنف
وكذلك طالب العلم والواعظ الذي يعطى الناس بالحق والذي يعلمهم اهـ قلت لكن هؤلاء لهم حظ في أحد
بيوت المال وهو بيت الخراج والجزية كما يأتي قريبا وظاهر كلامه أن لأحدهم الاخذ من أي شيء وجهه
وان لم يكن من مال البيت المعدلهم وهو خلاف الظاهر من كلامهم واللاتي فائدة لجعل البيوت أربعة نعم
يأتي أنه لا إمام أن يستقرض من أحد البيوت لبصره لا آخر ثم ردت ما استقرض فانه يقتضي جواز الدفع
من بيت آخر للضرورة في مسائلنا ان كان يمكنه الوصول الى حقه ليس له الاخذ من غير بيت الذي يستحق
هو منه والا كما في زماننا للضرورة اذ لو لم يجوز أخذه الا من بيته لزم أن لا يتي حق لأحد في زماننا لعدم
افراز كل بيت على حدة بل يخلطون المال كله ولو لم يأخذوا من غير بيت لا يمكنه الوصول الى شيء فلي تأمل (قوله
بما هو موجهه) أي بشئ يتوجه لبيت المال أي يستحق له والذي في شرح الوهبانية عن ائقبة عن الامام
الوري من له حظ في بيت المال نظير مال وجه لبيت المال فله أن يأخذ ذبابة وللامام الخيار في المع والاعطاء
في الحکم أي في القضاء اهـ قلت أي له الخيار في اعطاء ذلك للواجدا اعلم به ليعطيه حقه من غيره اذ
ليس له الخيار في منع حقه من بيت المال مطلقا كما لا يخفى (قوله وللمودع الخ) قال في شرح الوهبانية
وفي البرازية قال الامام الحلواني اذا كان عنده ودبعت فمات المودع بلا وارث له أن يصرف الودبة الى نفسه
في زماننا هذا لانه لو أعطاها لبيت المال لصاع لانهم لا يصرفون مصارفه فاذا كان من أصله صرفه الى نفسه
وان لم يكن من المصارف صرفه الى المصروف اهـ وقوله وان لم يكن من المصارف يؤيد ما قلناه أن صاحب
اطلق المصارف ولم يشهد ما يصرف هذا المال فعمل مصارف البيوت الاربعة تأمل (قوله دفع النابتة
والظلم عن نفسه أولى الخ) النابتة ما ينوبه من جهة السلطان من حق أو باطل وأغبره كافي القنية عن البردوي
والمراد دفع ما كانت بغير حق ولذا عطف الظلم تفسيره او فها عن شمس الأئمة السرخسي توجه على جماعة جباية
بغير حق فليعضهم دفعها عن نفسه اذ المصالح حسنة على الباقي والافلاو أن لا يدفعها عن نفسه ثم نقل
صاحب القنية عن شيخه يدعي أن فيه اشكالا لأن اعطاء اعانة الظالم على ظله فان أكثر الراتب في زماننا
بطريق الظلم فمن تمكن من دفع الظالم عن نفسه فذلك خير له اهـ ملخصا وعليه من ابن وهبان في منظومته
وأجاب ابن النخبة بأن الاشكال مدفوع بما فيه من أنواع الظلم على الضعيف العاجز بسطة دفعه عن نفسه
اهـ قلت فيه نظرفان ما حرم أخذه حرم اعطائه كافي الاشياء أي الا انشروه فاذا كان الظالم لا بد من أخذه
المال على كل حال لا يكون له ما يرجع عن الدفع عن نفسه انما بالاعطاء بخلاف القادر فانه باعطاء ما يحرم
أخذه يكون معينا على الظلم باختياره تأمل (قوله حصته) مفعول يحمل وبإيهم فاعلة أي باقي جماعته

ومن له حظ في بيت المال
وغفر بما هو موجه له أخذه
نابتة. وللمودع صرف ودبعت
مات ربه او لا وارث لنفسه أو غيره
من المصارف دفع النابتة والظلم
عن نفسه أولى اذا تحمل
حصته ما فيه

(قوله ونصح الكفالة بها) أي بالناسية سواء كانت بحق تكرى التمر المشترك للعامة وأجرة الحارس للعائلة
المسمى بدار مصر انخفي وما وظف للامام ليجوز به الجديش وفداء الاسارى بأن احتاج الى ذلك ولم يكن في بيت
المال شيء فوظف على الناس ذلك والكفالة بها جائزة اتفاقا وكانت بغیر حق كجبايات زماننا فانها في المال بالية
كالدون بل فوقها حتى لو أخذت من الاكراه الرجوع على مالك الارض وعلمه الفتوى وقده خمس الاغنة
بما اذا أمر به طاعة فلو فكرها في الامر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الشارح وصاحب التهر في الكفالة ط قالت
ومعنى صحة الكفالة بالناسية التي بغیر حق أن الكفيل اذا كفل غيره بها بأمره كان له الرجوع عليه بما أخذ
الطالم منه لا بمعنى انه ثبت للطالم حق المطالبة على الكفيل فلا رد ما قبل ان الظالم يجب اعدامه فكيف نصنع
الكفالة به كما سخرقته في محله ان شاء الله تعالى (قوله وبورج من قام بتوزيعها بالعدل) أي بالمعادلة كما غير
في القلعة أي بأن يحمل كل واحد بقدر طاقتة لانه لو ترك لتوزيعها الى الطالم ربما يحمل بعضهم ما لا يطيق فبصير
ظما على ظلمي في قيام العارف بتوزيعها بالعدل لتقبل الظالم فلذا يجوز وهذا اليوم كالصبر بيت الاجر بل غير
اندر (قوله وهذا يعرف الخ) المشار اليه غير مذكور في كلامه وأصله في القلعة حيث قال وقال أبو جعفر
الجلي ما يضر به السلطان على الرعية مصلحة لهم بصيرتوا واجبا وشاءت حقا كخراج وقال مشايخنا وكن
ما يضر به الامام عليهم لمصلحة لهم فالجواب هكذا حتى أجرة الخراسين لحفظ الطريق والنفوس ونسب
الدروب وأبواب السكك وهذا يعرف ولا يعرف خوف القلعة ثم قال فعلى هذا ما يؤخذ في خوارزم من الغائبة
لاصلاح مسنة الجيوش أو الرض ونحوه من مصالح العادة دين واجب لا يجوز الامتناع عنه وليس ينظم
ولكن يعلم هذا الجواب للعمل به وكف اللسان عن السلطان وسعائه فيه لالتشهير حتى لا يجاسروا في الزيادة
على القدر المستحق اه قلت وينبغي تقدير ذلك بما اذا لم يوجد في بيت المال ما يكفي لذلك للمسا في في الجهاد
من أنه يكره العمل ان وجد في (قوله يجوز ترك الخراج للمالك الخ) سيأتي في الجهاد شيئا وشرا ما قامه
ترك السلطان أو ناسيه الخراج لرب الارض أو وهبها ولو شفاعة جاز عند الثاني وحل له لو مصرقا والصدق به
به يفتى وما في الحامى من ترجيح حله لغير المصروف خلاف المشهور ولو ترك العشر لا يجوز اجبا عا وبخرجه
بنفسه للفقراء سراج خلافا لما في قاعدة تصرف الامام منوط بالمصلحة من الاشياء معزاة بالازية فتنبه اه
قلت ولما في الاشياء عن التزايه اذا ترك العشر لمن عليه جاز غنيا كان أو فقيرا لكن ان كان المتروك له فقيرا
فلا ضمان على السلطان وان كان غنيا ضمن السلطان العشر لا فقر من بيت مال الخراج ليت مال الصدقة اه
قلت وما في الاشياء ذكر مثله في الذخيرة عن شيخ الاسلام بقوله لو غنيا كان له جائزة من السلطان وبغض مثله من
بيت الخراج ليت الصدقة ولو فقيرا كان صدقة عليه فيجوز كالأخذ منه ثم صرفه اليه ولذا قالوا بأن السلطان
اذا أخذ الزكاة من صاحب المال فافتقر قيل صرفها للفقراء كان له أن يصرفها اليه كما يصرفها الى غيره
(قوله ونظمها ابن الشحنة) هو محمد والشارح المنظومة عبد البر والتنظم من بحر الوافر (قوله بيوت
المال أربعة) سيأتي في آخر فصل الجزية عن الزبلي أن على الامام أن يجعل لكل نوع يتاخيجه وله أن
يستقرض من أحدها لمصرفه للاخر ويعطى بقدر الحاجة والفقير والفضل فان قصر كان الله تعالى عليه
حديبا اه وقال الشرنبلالي في رسالته ذكروا انه يجب عليه أن يجعل لكل نوع منها يتاخيجه ولا يخلط بعضه
بعض وانه اذا احتاج للمصرف خزائنه وليس فيها ما يفي به يستقرض من خزائنه غيرها ثم اذا حصل لقي
استقرض لها مال يراد الى المستقرض منها الآن يكون المصروف من الصدقات أو من الغنائم على أهل
الخراج وهم فقراء لا يؤخذوا لاحتياجهم للصناعات بالفتور وكذا في غيره اذا صرفه الى المستحق اه (قوله
لكل مصارف) أي لكل بيت محلات يصرف اليها (قوله فأولها الغنائم الخ) أي أول الاربعه بيت
أموال الغنائم فهو على حذف مضافين وكما يقال فيما بعده ط وبشي هذا بيت مال الجنس أي خمس الغنائم
والمعادن والركاز كما في التبر خاتمة فتوله الركازة في نسخة ركاز متونان عطف العام بحذف حرف العطف
(قوله وبعدها المتصدقون) مبتدأ لاخير والاولى وبعده بالتذكير أي بعد الاول الآن يقال ان أولها
اكتسب التائب من المناف البه وأعاد الضمير على الغنائم وما عطف عليها الا انفس الاول أي وثانيها بيت
أموال المتصدقين أي زكاة الدواغم وعشور الاراضي وما أخذها العاشر من تجار المسلمين المازين عليه كافي

وتصح الكفالة بها وبورج
من قام بتوزيعها بالعدل وان كان
الاخذ باطلا وهذا يعرف ولا يعرف
في المأذاة الطالم يجوز ترك
الخراج للمالك لا العشر وسجي
غنامه مع بيان بيت المال
ومصارفها في الجهاد وتطمها
ابن الشحنة فقال
بيوت المال أربعة لكل
مصارف بيتها العالمون
فأولها الغنائم والتكنوز
ركاز بعدها المتصدقون

ملطب
في بيان بيوت المال ومصارفها

البدائع (قوله وثالثها الخ) قال في البدائع الثالث خراج الاراضي وجزية الرأس وما صولح عليه بنو نجران من الخلل وبنو تغلب من الصدقة المضاعفة وما أخذ العشار من تجار أهل الذمة والمستأمنين من أهل الحرب اه زائد الشربلاني في رسالته عن الزبلي - وهذه أهل الحرب وما أخذ منهم بغير قتال وما صولحوا عليه لتروك القتال قبل نزول العسكر بساحتهم بقوله مع عشور المراد به ما يأخذه العشار من أهل الذمة والمستأمنين فقط بشرية ذكروا مع الخراج لانه في حكمه أو هو خراج حقيقة كبقية ما يأخذه بخلاف ما يأخذه منافاة ذكره حقيقة إذ خلط في قوله المتصدقون كما مر فافهم وقوله وجزية هم أهل الذمة لأن عررضي الله تعالى عنه أجلاهم من أرض العرب كما في القاموس أي اخرجهم منها ثم صار يستعمل حقيقة عرفية في الجزية التي يليها العاملون أي يلي أمرها أعمال الامام وكان الناظم ادخل فيها ما يؤخذ من بني نجران وبني تغلب وما أخذ من أهل الحرب من هدية أو صلح لانها في معنى جزية رؤسهم (قوله الضوائع) جمع ضائعة أي اللقطات وقوله مثل ما لا الخ أي مثل تركه لا وارث لها أصلاً أو لها وارث لا يرثه عليه كاحد الزوجين والظاهر جعله معطوفاً على الضوائع باسقاط العاطف لأن من هذا النوع ما نقله الشربلاني - دية مقتول لا ولي له لكن الدية من جلة تركه المقتول وبذا تقتضي منادونه بكاصر حوايه تأتدل (قوله فصرف الاول الخ) ينقل حركة الهمزة الى اللام لضرورة الوزن أي يت الجنس وبيت الهدقات والنص في الاول قوله تعالى واعلموا أن ما عنتم الآية وسألقى بيانه في الجهاد ان شاء الله تعالى وفي الثاني قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية أي في بيان تقريباً (قوله وثالثها حواء مقاتلون) الذي في الهداية وعامة الكتب المعتمدة يصرف في مصالحنا كسدة الغرور وبناء القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعاملين ووزن المقاتلة وذراريهم اه أي ذراري الجميع كما سأل في الجهاد ان شاء الله تعالى (قوله ورابعها فصرفه جهات الخ) موافق لما نقله ابن الضياقي شرح الفخرية عن الزيدوني من أنه يصرف الى المرتضى والزنى والقطيع وعساة القناطر والرباطات والغرور والمساجد وما أشبه ذلك اه ولكنه يخالفه في الهداية والزبلي - أفاده الشربلاني - أي فان الذي في الهداية وعامة الكتب أن الذي يصرف في مصالح المسلمين هو الثالث كما مر وأما الرابع فصرفه المشهور وهو اللقط الفتيمة والفقراء الذين لا أولياء لهم فيعطى منه نفقتهم وأدويتهم وكفنتهم وعقل جنايتهم كما في الزبلي - وغيره وحاصله أن مصرفه العاجزون الفقراء فلذلك الناظم الرابع مكان الثالث ثم قال وثالثها حواء عاجزون ورابعها فصرفه الخ لوافق ما في عامة الكتب (قوله تساوى) فصل ماض والنفع منصوب على التمييز كغلبت النفس أي تساوى المسلمون فيها من جهة النفع اه ح والله تعالى أعلم

(باب المصروف)

(قوله أي مصرف الزكاة والعشر) يشير الى وجه مناسبتها هنا والمراد بالعشر ما يتسبب اليه كما مر فيشمل العشر ونصفه المأخوذ من أرض المسلم وربعه المأخوذ منه اذا مر على العاشر أفاده ح وهو مصرف أيضا الصدقة الفطر والكفارة والنذر وغير ذلك من الهدقات الواجبة كما في التهتائي (قوله وأما خمس المعدن) ببارء لوجه اقتضاه على الزكاة والعشر وأنه لا يناسب ذكره معها وان ذكره في العنايه والمعراج والاولى كما قال ج وأما خمس الكازايشل الكثر لانه كملد في المصروف (قوله هو فقير) قدمه تبعاً للآية ولا يخالف الفقير شرط في جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وابن السبيل ط (قوله أدنى شيء) المراد بالشيء النصاب الذي بأدنى مادونه فأفعل التفضيل ليس على باب كإشارته الى الشرح والظاهر أن يقول من لا يملك نصاباً ما يلدخل فيه ما ذكره الشارح وقد يقال ان المراد التمييز بين الفقة والمساكين لرد ما قيل انها صنف واحد لا بينهما وبين الغنى - للعلم بتحقيق عدم الغنى فيها أي عدم ملك النصاب النامي فذكر أن المسكين من لا شيء له أصلاً والفقير من يملك شيئاً وان قل فاقصاه على الأدنى لانه غاية ما يحصل به التمييز والحاصل أن المراد هنا التمييز المقابل للمساكين لا للفقير (قوله أي دون نصاب) أي نام فاضل عن الدين فلم يمدونا فهو مصرف كما يأتي (قوله مستغرق في الحاجة) كذا في السبكي وعبيد الخدمه وشباب البذلة والأت الخرفة وكتب العلم المعتلج بها تدريساً أو حفظاً ونحوها كما مر في أول الزكاة واحاصل أن النصاب قسمان موجب للزكاة وهو النامي الخالي عن الدين وغير موجب لها وهو غيره فان كان مستغرقاً بالحاجة

وثالثها خراج مع عشور
وجالبة يلها العاملون
ورابعها الضوائع مثل ما لا
يكون له اناس وارثون
فصرف الاول الخي نص
وثالثها حواء مقاتلون
ورابعها فصرفه جهات
تساوى النفع فيما للمسلمون

(باب المصروف)

أي مصرف الزكاة والعشر وأما
خمس المعدن فصرفه كالغنائم
(هو فقير وهو من هادى شيء)
أي دون نصاب أو قدر نصاب
غير نام مستغرق في الحاجة

لما لك أتاح أخذه والاسرته وأوجب غيرها من صدقة الفطر والاضحية ونفقة التريب المجرم كما في الجوع وغيره
 (قوله من لا شيء له) فيحتاج إلى المسألة لقوته وما يوارى به ويحل له ذلك بخلاف الأول ويحل صرف الزكاة
 لمن لا يحل له المسألة بعد كونه فقيراً مفتع (قوله على المذهب) من أنه أسوأ حالا من الفقير وقيل على العكس
 والاول أصح مبصر وهو قول عاتية السائب اسماعيل وأفهم بالعدف أنها صنفان وهو قول الامام وقال
 الثاني صنف واحد وأثر الخلاف يظهر فيما إذا أوصى بثلث ماله لزيد والفقراء والمساكين أو وقف كذلك كان
 زيدا لثالث ولكل صنف ثلث عنده وقال الثاني لزيد النصف ولهما النصف وتماشه في النهر (قوله لقوله تعالى
 أومسكيناً ممتربة) أي الحق جلد بالتراب مخفراً حقرة يجعلها زاراً لعدم ما يوارى به أو لصق بطنه به من
 الجوع وتعام الاستدلال به موقوف على أن الصفة كاشفة والاصح خلافه فيجعل عليه وتعامه في الفتح
 (قوله وآية السفينة لترحم) جواب عما استدلل به القائل بأن الفقير أسوأ حالا من المسكين حيث أثبت
 للمساكين سفينة والجواب أنه قيل لهم مساكين ترحموا وجيب أيضاً بأنهم تمكن لهم بل هم أجرا فيها
 أو عارية لهم فتح أي فاللام في كانت لمساكين لا اختصاص للملك (قوله بيم الساعي) هو من يسعي
 في التبايل يجمع صدقة السواجم والعاشرين نصبه الامام على الطرق ليأخذ العشر ونحوه من المارة (قوله
 لأنه فرغ نفسه) أي فهو يستحقه عمالة ألا ترى أن أصحاب الاموال لو جعلوا الزكاة إلى الامام لايستحق
 شيئاً ولو هلك ما جمعه من الزكاة لم يستحق شيئاً كلفارب اذا هلك مال المضاربة الا أن فيه شبهة الصدقة
 بدليل سقوط الزكاة عن ارباب الاموال فلا يحل للعامل الهاشمي تنزيه القرابة التي صلى الله عليه وسلم
 عن شبهة الوسخ وتحمل الغنى لأنه لا يوارى الهاشمي في استحقاق الكرامة فلا تعتبر شبهة في حقه زيلعي على
 أن متبع العامل الهاشمي من الاخذ صريح في السنة كما بسطه في الفتح قال في النهر وفي النهاية استعمال
 الهاشمي على الصدقة فأجر له منها رزق لا ينبغي له أخذه ولو عمل ورزق من غيرها فلا بأس به قال في الصبر وهذا
 بعد صحة توليته وأن أخذه منها مكروه لا حرام اهـ والمراد راحة التحريم لقولهم لا يحل لمساكين ما ترمز من أن
 شرائط الساعي أن لا يكون هاتماً بعرضه وهذا الذي ينبغي أن يعقل عليه اهـ حاشي النهر أقول الظاهر أن
 الإشارة في قوله وهذا إلى ما ذكرناه من صحة توليته ووجهه أن ما ذكرناه من عدم حل الاخذ
 مما جمعه من الصدقة لا من غيره فلا دليل حينئذ على عدم صحة توليته عاملاً اذا رزق من غيرها وقد متنا أن شرائط
 أن لا يكون هاتماً بقطعة في البحر عن الغاية ولم أره لغيره على أنه في الغاية على ذلك بقوله لما فيه من شبهة الزكاة
 كما عايناهم فلما علم أن ذلك شرط لحل الاخذ من الصدقة لالصة التولية فلا يعارض ما هنا كما قلناه هناك
 والله تعالى أعلم (قوله فيحتاج إلى الكفاية) لكن لا يزداد على نصف ما مضى كما يأتي ولا يستحق لولاها ما جمعه
 لأن ما يستحقه منه أجرة عائلته من وجه كما ترمز قال في المراجح لأن عائلته في معنى الاجرة والله تعالى أعلم
 على غيبه فاذا هلك سقط حقه كلفارب اهـ قلت وهذا مفاد التفريع على قوله لأنه فرغ نفسه هذا العمل
 فإنه يفيد أن ما أخذه ليس صدقة من كل وجه بل في مقابلته عمله فلم يبق ما ترمز من أن له شئ من فافهم (قوله
 ما نسب للواقعات) ذكر المصنف أنه رأى بخط ثقة معزبهاها قلت ودأبته في جامع الفتاوى ونصه وفي المبسوط
 لا يجوز دفع الزكاة إلى طالب العلم والغزاري وسقط الحج لقوله عليه الصلاة والسلام
 يجوز دفع الزكاة لطالب العلم وإن كان له نفقة أربعين سنة اهـ (قوله من طالب العلم) أي الشريفي
 (قوله اذا فرغ نفسه) أي من الاكساب قال ط المراد أنه لا تعلق له بغير ذلك فهو البطالات المعروفة
 وما يجعله النشاط من مبهذات الهوس لا يخاف التفرغ بل هو سعي في اسباب التجدد (قوله
 واستفادته) لعل الواو بمعنى والمنافعة المخلو ط (قوله التجزئة) عليه لجواز الاخذ ط (قوله والحاجة
 داعية الخ) الروا للعمال والمعنى أن الانسان يحتاج إلى أشياء لا غنى له عنها فحينئذ اذا لم يجز له قبول الزكاة
 مع عدمه كسبها أنفق ما عنده وسكت محتاجاً فيقطع عن الافادة والاستفادة فضعف الدين لعدم من يجمعه
 وهذا الفرع يخالف لاطالهم الحرمية في الغنى ولم يعمده أحد ط قلت وهو كذلك والوجه تقديسه بالفقير
 ويكون طلب العلم خصالاً لجواز ثبوته من الزكاة وغيرها وان كان قادراً على الكسب اذ بدونه لا يحل له
 السؤال كما سبأني ومذهب الشافعية والماتبة أن القدرة على الكسب تمنع الفقر فلا يحل له الاخذ

(. ومسكين من لا شيء له)
 على المذهب لقوله تعالى
 أومسكيناً ممتربة وآية السفينة
 لترحم (وعامل) بيم الساعي
 والعاشر (يعطى) ولو غنيا
 لا هاتماً لا فرغ نفسه لهذا
 العمل فيحتاج إلى الكفاية والغنى
 لا يمنع من تناوله عند الحاجة
 كإن السيل يجوز عن البدائع
 وبهذا التعليق يتولى مانسب
 للواقعات من أن طالب العلم
 يجوز له أخذ الزكاة ولو غنيا
 اذا فرغ نفسه لافادة العلم
 واستفادته ليجزى عن الكتب
 والحاجة داعية إلى الملا بتمنه
 كذا ذكره المصنف (بدرجته)

فصل في السؤال الا اذا اشتغل عنه بالعلم الشرعي (قوله ما يكفه وأعوانه) بيان لقوله بقدر عمله وقدمنا
 أنه يعلى ما لم يملك المال ولا يملك عمله ولا يعطى من بيت المال شيئاً كما في البحر وفي البرازية أخذ عمله
 قبل الوجوب أو القضاة رزقه قبل المدة جازوا لا يفضل عدم التعجيل لأحققال أن لا يعش إلى المدة اه قال
 في النهي ولم أر ما لولا ذلك المال في يده وقد نجعل عمله والظاهر أنه لا يسترد (قوله بالوسط) فغيره من تبع
 شهوته في المأكل والمشرب لأنه اسراف محض وعلى الامام أن يحث من يرثي بالوسط بحر (قوله لكن الخ)
 أي لو استغنى عن كفايته الزكاة لا يزداد على النصف لأن النصف عن الانصاف يجوز (قوله ومكاتب)
 هذا هو المعنى بقوله تعالى وفي الرقاب في قول أكثر أهل العلم وهو المروى عن الحسن البصري أطلقه نعم
 مكاتب الغني أيضاً وقدمه الحدادي بالكبر ما الصغير فلا يجوز وفيه نظر إذ صرح جواباً أن المكاتب ملك المدفوع
 اليه وهذا باطل لا يقدح به الصغير أيضاً نهر قلت قد يجاب بأن مراد الحدادي بالصغير من لا يعقل لأن كاشته
 استغنى لا غير صحيحة أو لأنه لا يصح قبضه تأتلف في النهي وفي هذا فاعدول فيه وفيما بعده عن اللام إلى
 في الدلالة على أن الاستحقاق للجهة لا للرقبة أو لا يذيان بأنهم يرجع في استحقاق التصديق عليهم من غيرهم
 لا لأنهم لا يملكون شيئاً كما ظن الآن يراد لا يملكونه ملكاً مستقراً وهل يجوز للمكاتب صرف المدفوع اليه
 في غيره ذلك الوجه لم أره لهم اه والصغير فيهم لا تمتنا وأصل التوقف لصاحب البحر فإنه نقل عن الطيبي من
 الشافعية ما يفيد أن المكاتب ومن بعده ليس صرف المال في غير الجهة التي أخذوا والجلها لانهم لا يملكون
 ثم قال وفي البدائع انما جاز دفع الزكاة إلى المكاتب لأنه تملك وهو ظاهر في أن الملك يقع للمكاتب فنية
 الاربعة بالطريق الاولى لكن بقي هل لهم على هذا الصرف إلى غير الجهة اه قال الخبر الرمي والذي يقتضيه
 نظر الفقيه الجواز اه قلت وبه جزم العلامة المقدسي في شرح نظم الكثر (فرع) ذكرنا لئلا يفتى في كتاب
 المكاتب عند قوله ولو اتى أياه أو ابنته تملك عليه أن للمكاتب كسباً وليس له ملك حقيقة لوجود ما يشافيه
 وهو الرق وهذا لو اتى بزوجته لا يفسد نكاحه ويجوز دفع الزكاة اليه ولو وجد كذا اه كذا في شرح
 الكثر للعلامة ابن الشبلي شيخ صاحب البحر قلت وهو صريح في جواز دفع الزكاة اليه وان ملك نصيباً
 زائداً على بدل الكتابة ويستدركه القهستاني ما يفيد (قوله غير هاشمي) لأنه اذا لم يجوز دفعها للمعتق
 الهاشمي الذي صار حرّاً اذ اورقة فكتبه الذي بقي مملوكاً لرقبة بالاولى وفي البحر عن المحط وقد قالوا لا يجوز
 للمكاتب هاشمي لأن الملك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقة بالحقيقة في حقهم اه أي ان المكاتب وان
 صار حرّاً اذ احتق ملك ما يدفع اليه لكنه مملوك لرقبة ففيه شبهة وقوع الملك لموا والشمهه معتبرة
 في حقه لكرامته بخلاف الغني كما مر في التعامل فلذا قيد بقوله في حقهم أي حق بي خبر بأن ما ذكر
 من التعليل مسوق في كلام البحر لعدم الجواز للمكاتب الهاشمي لالتمع تصرف المكاتب في المسألة التي توقف
 في حكمها أو لا بل لا يفيد التعليل المذكور ذلك أصلاً فافهم (قوله حل مولاه) لأنه انتقل اليه بملك حادث
 بعد ما ملكه المكاتب لأنه حرّاً وتبدل الملك بتبدل العين وفي الحديث الصحيح هو لها صدقة ولنا دية
 (قوله كقصر استغنى) أي وفضل معه شيء مما أخذته حالة الفقر لأن المعتبر في كونه ممرقاً هو وقت الدفع
 وصدقاً يقال في ابن السبيل (قوله وسكت عن المؤلفة فلوجه) كانوا ثلاثة أقسام قسم كفار كان عليه
 الصلاة والسلام يعطيهم إيماناً فلهم على الاسلام وقسم كان يعطيهم ليدفع شرهم وقسم أسلوا وفيهم ضعف
 في الاسلام فكان تأملهم لشيئوا وكان ذلك حكماً مشروعيّاً ثانياً بالنص فلا حاجة إلى الجواب عما يشكك كف
 يجوز رفعها إلى الكفار بأنه كان من جهاد الفقراء في ذلك الوقت أو من الجهاد لأنه نارة بالنسب والنارة
 بالاحسان أفاده في الفتح (قوله لسقوطهم) أي في خلافة الصدوق لمانعهم عمر رضي الله تعالى عنهم
 وانعقد عليه اجماع الصحابة نعم على القول بأنه لا اجماع الا عن مستند يجب عليهم بدليل أفاده في ذلك قبل وفاته
 صلى الله عليه وسلم أو قبيد الحكم بكم بحجانه أو كونه حكماً لغبي باتها علمته وقد اتفق انتهوا بها بعد وفاته
 وعناهم في الفتح لكن لا يجب علمنا نحن بدليل الاجماع كاهو مقرر في محله (قوله اما زوال العلة)
 هي اعزاز الدين فهو من قبيل انتهاء الحكم لانتهاء علمته التي كان لاجلها الدفع فان الدفع كان الاعزاز
 وقد أعزاه الاسلام وأغنى عنهم بحر لكن يجوز التعليل بكونه معللاً بعلته انتهت لا بصلح دليل على نفي الحكم

ما يكفه وأعوانه بالوسط
 لكن لا يزداد على نصف
 ما يشافيه (ومكاتب) لغريهاشمي ولو
 بحر حل مولاه ولو غنيا كقصر استغنى
 وابن سبيل وصل لماله وسكت
 عن المؤلفة فلوجه لسقوطهم
 اما زوال العلة

المحل لأن الحكم لا يحتاج في بطلانه إلى بقاء علته لاستغنائه في البقاء عنه المعامل في الرق والاضطباع وللمرل
فلا بد من دليل يدل على أن هذا الحكم محاشر مقبدا ببقائه قائم لكن لا يلزمنا تعيينه في محل الإجماع
فتخصم بنسب الدليل وإن لم يظهر لنا على أن الآية التي ذكرها غير متصلة بذلك وهي قوله تعالى وقول الحق من ربكم
فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر ونعامة في الفتح (قوله أو نوح بقوله صلى الله عليه وسلم الخ) أي هو
مستند الإجماع فالنسخ في حياته صلى الله عليه وسلم بالحديث المذكور الذي جمعه أهل الإجماع من النبي
صلى الله عليه وسلم فكان قطعاً بالنسبة إليهم فيبقى نسخه للكتاب وجعل في العبر مستنده الإجماع الآية
التي ذكرها غير رضى الله تعالى عنه وإنما لم يجعل الإجماع تاماً لانه خلاف الصحيح لأن النسخ لا يكون إلا في
حياته صلى الله عليه وسلم والإجماع لا يكون إلا بعده كما أوضحه المصنف في المنع (قوله وردها في فقراتهم)
في نسخة في فقراتهم ولفظ الحديث على ما في الفتح من رواية أصحاب الكتب الستة المتساقية توماً أهل كلب
فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأنى رسول الله فإن هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس
صلوات في كل يوم وله فان هم أطاعوك لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد
على فقراتهم الخ اه وأما اللفظ الذي ذكره الشارح من الهداية في حاشية نوح عن الحفاظ بن حجر أنه لم يره
في شيء من المسانيد اه وضم فقراتهم للمسلمين فلا تدفع إلى من كان من المولثة كافراً أو غنياً وتدفع إلى من كان
منهم مسكياً فقيراً بوصف الفقر لا لكونه من المولثة فالنسخ للعموم وأخصوص الجهة تأمل (قوله ومديون)
هو المراد بالغارم في الآية وذكر في الفتح ما يقتضي أنه يطلق على رب الدين أيضاً فإنه قال والغارم من
لزمدين أو لدهن على الناس لا يقدر على أخذ وليس عنده نصاب ونفيه نظر لما قال التتبي الغارم من عليه
الدين ولا يجده فاه وأما ما في الصحاح من أن الغريم قد يطلق على رب الدين فليس مما الكلام فيه لأن الكلام
في الغارم لا يخص لافي الغريم وأما ما زاد في الفتح فأنما جاز الدفع إليه لأنه فقير يدرك السبيل كعلل به
في المحط لانه تارم وأما قول الزبيدي والغارم من لزمدين ولا يكال نصاباً فاضلاع دينه أو كان له مال على
الناس ولا يمكنه أخذه اه فليس فيه إطلاق الغارم على رب الدين كما لا يخفى لأن قوله أو كان له مال معطوف
على قوله ولا يكال نصاباً فافهم وكلام الترهنا غير متردد (قوله لا يكال نصاباً) قيد به لأن الفقر شرط
في الإصناف كلها إلا العامل وابن السبيل إذا كان له في وطنه مال بمنزلة الفقير بجر وتدل على أن الجوى
أنه يشترط أن لا يكون هاشمياً (قوله أولى منه للفقير) أي أولى من الدفع للفقير الغير المديون لزيادة احتياجه
(قوله وهو منقطع الغزاة) أي الذين عجزوا عن العوق بجيش الإسلام لفقيرهم بهلاك النفقة أو إندابة
أو غيرهما فقتل لهم الصدقة وإن كانوا كاسين إذا اكتسب بقعدهم عن الجهاد فاستأق (قوله وقيل
الحاج) أي منقطع الحاج قال في المغرب الحاج يعني الجياج كالسامر يعني السمار في قوله تعالى سامراً
تحمرون وهذا قول محمد والأول قول أبي يوسف اختاره المصنف تبعاً للكتاب قال في النهر وفي غاية البيان أنه
الظاهر وفي الاستيعابي أنه الصحيح (قوله وقبل طلبة العلم) كذا في الظهيرية والمرغنية واستبعد
السروحي بأن الآية ترتب وليس هنالك قوم يقال لهم طلبة علم قال في الشريعة لالة واستبعداه بعيداً لطلب
العلم ليس الاستفادة الأحكام وهل يبلغ طالب رتبة من لازم محبة النبي صلى الله عليه وسلم لمقتضى الأحكام
عنه كصاحب الصفة فالتفسير بطالب العلم وجبه خصوصاً وقد قال في البدائع في سبيل الله جميع
القرب فدخل فيه كل من سعى في طاعة الله وسبيل الخيرات إذا كان محتاجاً اه (قوله وغرة الاختلاف
الخ) يشير إلى أن هذا الاختلاف إنما هو في تفسير المراد بالآية لافي الحكم ولذا قال في التمهيد والخلف لفظي
للاقتناع على أن الأصناف كلهم سوى العامل يعطون بشرط الفقر فتعاق الحاج أي وكذا من ذكره يعطى
اتفاقاً وعلى هذا قال في السراج وغيره فائدة الخلاف في الوصية يعني ونحوها كالأوقاف والنذور على ما مر
اه أي تظهر فيها الوصال الموصى ونحوه في سبيل الله وفي البحر من النهاية فإن قلت منقطع الغزاة والجميع أن لم يكن
في وطنه مال فهو فقير والافهوا ابن السبيل فكيف تكون الأقسام سبعة قلت هو فقير إلا أنه زاد عليه بالانتفاع
في عبادته تعالى فكان مغار الفقير المطاع الخالي عن هذا القيد (قوله وابن السبيل) هو المسافر سعى به
للزومه القريب زبلي (قوله من له مال لا معه) أي سواء كان هو في غربة وطنه أو في وطنه وله ديون لا يقدر

أو نوح بقوله صلى الله عليه وسلم الخ في
آخر الأمر خذها من أغنيائهم ووردها
في فقراتهم (ومديون لا يكال
نصاباً فاضلاع دينه) وفي
الظهيرية الدفع للمديون أولى
منه للفقير (وفي سبيل الله وهو
منقطع الغزاة) وقيل الحاج وقيل
طلبة العلم وفير في البدائع
بجميع القرب وغرة الاختلاف
في نحو الأوقاف (وابن السبيل
وهو) كل (من له مال لا معه)

على أخذها كما في النهر عن النقاية لكن الزيلعي جعل الثباني ملحقاً به حيث قال وألحق به كل من هو غائب عن ماله وإن كان في بلده لأن الحاجة هي المعتبرة وقد وجدت لأنه فقير إذا وإن كان غنياً ظاهره أنه وسعه في الدرر والفتح وهو ظاهر كلام الشارح وقال في الفتح أيضاً ولا يجعل له أي لابن السبيل أن يأخذ أكثر من حاجته والاولى أنه أن يستقرض أن قد رولا بلزمنه ذلك لجواز عجزه عن الأداء ولا يلزمه التصديق بما فضل في يده عند قدرته على ماله للفقير إذا استغنى والمكاتب إذا عجز وعندهما من مال الزكاة لا يلزمهما التصديق اهـ قلت وهذا بخلاف الفقير فإنه يجعل له أن يأخذ أكثر من حاجته وبهذا فارق ابن السبيل كما أفاده في المخرجة (قوله) ومنه فالوكان ماله مؤجلاً أي إذا احتاج إلى النفقة فيجوز له أخذ الزكاة قدر كفايته إلى جلول الأجل نهر عن الحاشية (قوله) أو على غائب أي ولو كان حاله عدم تمكنه من أخذه ط (قوله) أو معسر (قوله) فيجوز له الأخذ في أصح الأقوال لأنه بمنزلة ابن السبيل ولو مواسراً معتقاً لا يجوز كما في الحاشية وفي الفتح دفع إلى فقير له ما هو ردي على زوجها يبلغ نصيباً وهو مواسر بحيث لو طلبت أعطاه لا يجوز أن كان لا يعطى لو طلبت جاز قال في البحر المراد من المهر ما تعرف به تجهيل والافهدين مؤجل لا ينفع وهذا مقيد لعدم ما في الحاشية ويكون عدم إعطائه بمنزلة عساره ويفرق بينه وبين سائر الدين بأن رفع الزوج للنفاذ محالاً فيجب للمرأة بخلاف غيره لكن في البرازية أن مواسراً والمجمل قدر النصاب لا يجوز عندهما وبه بقى احتياطاً وعند الامام يجوز مطلقاً اهـ قال في السراج والخلاف مبنى على أن المهر في الذمة ليس ينصاب عنده وعندهما نصاب اهـ ثم قلت ولعل وجه الأول كون دين المهر ديناً شافعيّاً لأنه ليس بدل مال ولهذا لا يجب زكاته حتى يقضى ويجعل عليه حول لجديد فهو قبل القبض لم يشق نصاباً في حق الوجوب فكذلك في حق جواز الأخذ لكن يلزم من هذا عدم الفرق بين مجمله وموجله فتأمل (قوله) ولوله سنة في الأصح نقل في النهر عن الغاية أنه لو كان جاحداً والدين سنة عادلة لا يجعل له أخذ الزكاة وكذا أن لم تكن السنة عادلة مالم يحلفه القاضي ثم قال ولم يجعل في الأصل الدين المجموع نصاباً ولم يفصل بين ما إذا كان له سنة عادلة أو لا قال السرخصي والصحيح جواب الكتاب أي الأصل أن ليس كل قاض يعدل ولا كل سنة تقبل والجنوبين يدي الثاني ذل وكل أحد لا يختار ذلك ويشي أن يقول على هذا كما في عقد الفرائد اهـ قلت وقد مرنا أول الزكاة اختلاف التصحيح فيه ومال الرحيق إلى هذا وقال في زماننا يتقرض المديون بالدين وعلمنا ولا يقدر الدائن على تحليصه منه فهو بمنزلة العدم (قوله) لأن آل الجنسية أي الدالة على الجنس أي الحقيقة قال ح وهذا لتعليل لجواز الاقتصاري فرد من كل صنف من الأصناف السبعة وأما جواز الاقتصاري على بعض الأصناف فقلته أن المراد بالآية بيان الأصناف التي يجوز الدفع اليهم لاتعين الدفع لهم بغير اهـ ط وبيان الاستدلال على ذلك مبسوط في الفتح وغيره (قوله) غلظاً فلا يتكفي فيها الإطعام الا بطريق القليل ولو أطعمه عنده نأوا الزكاة لا تتكفي ط وفي القليل إشارة إلى أنه لا يصرف إلى مجنون وصبي غير صراحي إذا قبض لهما من يجوز له قبضه كالاب والوصي وغيرهما وبصرف إلى مراهق يعقل الأخذ كما في المحط قسماً في وتقدم تمام الكلام على ذلك أقول الزكاة (قوله) كالمز أي في أول كتاب الزكاة ط (قوله) غير صحيح كبناء النظار والدقتايات وإصلاح الطرقات وكرى الأنهار والحج والجهاد وكل ما لا يملك فيه زيلعي (قوله) ولا إلى كمن ميت () عدم صحة القليل منه ألا ترى أنه لو اقترسه سبيع كان الكفن للمتبرع لا للورثة نهر (قوله) وقضاء دينه لأن قضاء دين الميت لا يقتضي القليل من المديون بدليل أنهم لو تصادفوا أي الدائن والمديون أن لا دين عليه يسترداه الدافع وليس للمديون أن يأخذه زيلعي أي قضاء دين الميت بالاولى وانما يسترداه الدافع ما دفعه في مسألة التصديق لأنه ظهر به أن لا دين للدافع فقد قبض ما لا حق له به لأنه قبضه عن ذمة مديونه وقوله وليس للمديون أن يأخذه أي لأنه لم يملكه أيضاً وقبده في البحر بما إذا كان الدفع بغير امر المديون فلو بأمره فهو يملك من الدين ف يرجع عليه لاعتى الدائن اهـ أي لأن من قضى دين غيره بأمره أن يرجع عليه بلا شرط الرجوع في الصحيح فتكون يملك من الدين على سبيل القرض ثم هذا إذا لم يشو بالدفع الزكاة على المديون والأقل الرجوع له على أحد كما ذكره زيلعي فافهم (قوله) فيجوز لو بأمره أي يجوز عن الزكاة على أنه يملك منه والدائن يقبضه بحكم النيابة عنه ثم بصير قاضياً لنفسه فتح (قوله) فاطلاق الكتاب

ومنه فالوكان ماله مؤجلاً أو على غائب أو معسراً أو جاحداً ولوله سنة في الأصح (يسرف) المذكر (إلى) كلهم (أ) والى (بعضهم) ولو واحداً من أي صنف كان لأن آل الجنسية تطل الجمعية وشرط الشافعي ثلاثة من كل صنف وبشرط أن يكون المسرف (غنيكاً) لا بأجرة كالمز (لا) يسرف (إلى بناء نحو) مسعود (والى) (كفن ميت وقضاء دينه) أمادين الحى الفقير فيجوز لو بأمره ولو إذن نبات فاطلاق الكتاب

يعني بالهداية أو القدوري حيث أطلقوا دين الميت عن التقيد بالامر وأصل البحث لابن الهمام في شرح الهداية حيث قال وفي الغاية عن المحيط والمفيد لو قضى بها دين حتى أوميت بأمره جازواها الخالية بواقفه لكن حظا غير إطلاق الكتاب يفيد عدم الجواز في الميت مطلقا وهو ظاهر الخلاصة أيضا حيث قال لو قضى دين حتى أوميت بغير إذن الحي لا يجوز فقيد الحي وأطلق الميت اه (قوله وهو الوجه) لأنه لا بد من كونه غلما كاهولا يشيع عند أمره بل عند أداء المأمور وقضى النسب وحيث لم يكن المديون أهلا للتملك ماوته وعلى هذا إطلاق مسألة التصديق السابقة بمحول على ما إذا كان الوفاء بغير أمر المديون أم لا لو كان بأمره فينبغي أن يرجع على المديون إذ غاية الامر أنه ملك فقير على ظن أنه مديون وظهور عدمه لا يؤثر عدم التملك بعد وقوعه لله تعالى كذا في النهر وهو ملخص من كلام الفتح لكن قوله فدينني أن يرجع على المديون ليس في عبارة الفتح وهو سقيم لأن هذا فيما إذا لم ينوب الدفع الزكاة كما قدمناه والكلام الآن فيما إذا نوبها بدليل التعليل وحيث شدل الرجوع له على أحد لوقوعه زكاة نعم ينبغي أن يرجع به المديون على دائمه لأن الدائن قبضه نيابة عنه ثم لنفسه وقد سئمت بالتصديق عدم صحة قبضه لنفسه ففي على ملك المديون ثم رأيت العلامة المقدسي اعترض بمجته في الفتح بأن الدفع وقع نيابة عن المديون لوقا دونه وإذا لم يكن دين لم يعتبر ذلك التوكيل الضمني في القبض لأنه ثبت ضرورة للدين وللا دين فلا قبض فلا ملك لا فقير اه قلت وفيه نظر لأن أمره بالدفع إلى دائمه لم يسلط بظهور عدم الدين كالأمر بالدفع إلى اجنبي فيكون وكذا لا القبض قيد الاشتنا تأمل (قوله يعني) أي بعقبة انتهى اشتراط كونه مالاً أو بعقبة عليه بأن اشترى بها أملاً مثلاً (قوله لعدم التملك) عليه الجميع (قوله وهو الركن) أعني كونه الركة بالمعنى المندرى لأنها كمال تملك المال من فقير مسلم الخ وتسعيه ركة تعالى الهداية وغيره ما ظهر بخلاف ما في الدر من تسعيه شرطا (قوله وقدمنا) أي قبل قوله واقتراضها عمري (قوله أن الحيلة) أي في الدفع إلى هذه الأشياء مع صحة الزكاة (قوله ثم بأمره الخ) ويكون له نواب الزكاة والفقير نواب هذه القرب بحر وفي التعبير بتم إشارة إلى أنه لو أمره أو لا يجوز لأنه لا يكون وكلا عنه في ذلك وفيه نظر لأن الاعتبارية الدافع ولذا جازت وان سهاها قرضا أو هبة في الأصح كما قدمناه فافهم (قوله والظاهر نعم) البحث لصاحب النهر وقال لأنه مقتضى صحة التملك قال الركني والظاهر أنه لا شبهة فيه لأنه ملكه أيام عن زكاة ما شرط عليه شرطا فاسدا والهبة والصدقة لا يفسدان بالشرط الفاسد (قوله والى من بينهما ولاد) أي بينه وبين المدفوع اليه لأن منافع الاملاك بينهم متصلة فلا يتحقق التملك على الكمال هداية والولد بالكسر مقصد وولد المرأة ولادة وولاد مغرب أي أصله وان علاقته أبويه وأجداده ووجده من قبلهما وفرعه وان سفل يفتح الفاء من باب طلب والضم خطأ لأنه من السفالة وهي الخساسة مغرب كأولاد الأولاد وشمل الولاد بالتكاح والسفاح فلا يدفع إلى ولده من الرزق والى من نفاه كما سألني وكذا كل صدقة واجبة كالنفقة والندور والكفارات أما النطق فيجوز بل هو أولى كما في البدائع وكذا يجوز خمس المعادن لأن له حصة لنفسه إذا لم تغنه الأربعة الأخماس كما في البحر عن الاستيعابي وقيد الولاد لجواز بقية الأقطار كالأخوة والأعمام والأخوال الفقراء بل هم أولى لأنه صلة وصدقة وفي الظهيرية ويدعى الصدقات بالأقارب ثم المولى ثم الجيران ولود دفع زكاة إلى من تنفقه واجبة عليه من الأقارب جاز إذا لم يحجبها من النفقة بحر وقدمناه موصفاً أول زكاة ويجوز دفعها للوجه أبيه وابنه وزوج ابنته تاتر خاتمة وفي القنية اختلف في المريض إذا دفع زكاة إلى أخيه وهو وارثه قبل بيعه وقبل لاكن أخصى بالبيع ليس للوصي أن يدفعه إلى قريب الميت لأنه وصية وقيل للورثة الرتبة اعتبارها اه وظاهر كلامهم يشهد لأول نهر وكذا استظهره في البحر قلت بظهوره إلى أنه يبرهونه أن يقع زكاة فيما بينه وبين الله تعالى وللورثة أن علوا به الرتبة باعتبار أنها في حكم الوصية للورث ويشهد له ما قدمناه قبيل باب زكاة المال عن المختارات وغيرها من أمه الزوائد على الثلث وأراد أن يؤدّيها في مرضه يؤدّيها مراً من الورثة وقدمنا أن ظاهر قولهم سرّاً أن الورثة لو علموا بذلك لهم أخذ ما زاد على الثلث وقد يفرق بين المأثنتين بأن المريض هنالك مضطراً إذا أدا الزائغ على الثلث للرجوع عن عهدها بخلاف أدائه إلى وارثه تأمل (فرع) بكرة أن يحتمل في مصرف الزكاة إلى والديه العسرين بأن تصدق بها على فقير ثم صرفها الفقير اليهما كما في القنية قال في شرح الوهبانية وهي شهيرة مذكرة في غالب الكتب

يفيد عدم الجواز وهو الوجه نهر
(و) لا إلى (من ما) أي من (يعتق)
لعدم التملك وهو الركن وقدمنا
أن الحيلة أن تصدق على الفقير
ثم يأمره بفعل هذه الأشياء وهي
له أن يحالف أمره لم أمره والظاهر
نعم (و) لا إلى (من بينهما ولاد)

قوله والى من بينهما الخ هكذا
يخطئه ولعله سقط من قوله كلمة
لاتأكل اه محججهم

(قوله ولو ملوك الغنم) قد راجعت كثيرا فلم أرى من ذكر ذلك وهو مشكل فإن الملك يقع للمولى الصغير ثم رتب
 الرضى قال حكاة الشامي في حاشية التبيين بديل فقال وقيل في الولد الرقيق والزوجة كذلك اه أي لا تدفع
 لهم الزكاة اه ثم رأيت عبارة الشامي بعينها في المعراج ومقتضى التعبير يقبل خضعة لمالكنا والله أعلم (قوله
 ولو مائة) أي في العدة ولو ثلاث نهر عن معراج الدراية (قوله ولا إلى مملوك المزكي) وكذلك لو ملك
 من يثمه ويثمه قراية ولا دأوز زوجية لما قال في الجبر الفتح أن الدفع للمكاتب إليه غنم أكثر كدفعه لابنه شربلية
 (قوله ولو مكاتباً أو مديراً) لعدم التملك في العبد والمدير ولا زلة في مكاتب مكاتبه جذا زلعي واعترض
 الشربلي في جعله المملوك شاملاً للمكاتب بأنهم صرة حواياه لو قال كل مملوك حر لا يتناول المكاتب لأنه ينس
 بمملوكه مطلقاً لأنه مالك يدا قلت وقد يجاب بأنه لم يتناول هناك لشبهة انصراف المطلق إلى الكامل فلم يعق لأن
 الشبهة تصلح للدفع لا للإثبات ولا مقتضى هنا مراعاة هذه الشبهة (قوله اعتق المزكي بعضه) اعلم أن حكم
 معتق البعض عند الإمام أن العبدان كان كله للمعتق عتق بقدر ما أعتق وله استعصاؤه في قيمة الباقي أو يخبره
 وإن كان مشتركاً فإن كان المعتق موسراً فليمر بكم استعصاؤه العبد في قيمة حصته أو تضمين المعتق ويرجع عما ضمن
 على العبد أو يعتق باقيه وإن كان معسراً استسعى العبد لا غير وعدها إن أعتق بعض عبده عتق كله ولا يسعي
 وإن أعتق بعض المشترك فليس للأخر إلا النصفان مع اليسار والسعاية مع العاصر ولا يرجع المعتق على العبد
 وسأيت أقام الأحكام في بابه (قوله معسر) حال من الأب وليس بقيد احترازي (قوله لا يدفع له) ذكره ليعلم له
 والافقي عنه قول الخنف ولا إلى عبده ط (قوله لا له مكاتبته أو مكاتب ابنه) لأنه في تقدير أن يكون كله له
 أو يكون يثمه وبين ابنه وكان موسراً واختار الابن تضمينه ويرجع الأب على العبد عما ضمن فهو مكاتبه وإن كان
 معسراً أو كان موسراً واختار الابن الاستعصاؤه فهو مكاتب ابنه ومكاتب الابن لا يجوز دفع الزكاة إليه
 كما لا يجوز دفعها إلى الابن فافهم وبما تقررنا ظهر أن قوله معسر ليس بقيد احترازي كما قلنا ولعل فأنته
 رجوع شئ التعليل إلى المسألين على سبيل الف والتشهير المرتب ثم أنه سماء مكاتبته يشبهه في السعاية وإن
 خالفه من بعض الأوجه كعدم الرد إلى الرق (قوله وأما المشترك الخ) قال في الجبر لو كان بين اثنين
 اثنين فافهم أحدهما حصته وهو معسر واختار السالك الاستعصاؤه فافهم عتق الدفع لأنه مكاتب
 لشريكه وليس للسالك الدفع لأنه مكاتبه وإن كان المعتق موسراً واختار السالك تضمينه فليس السالك الدفع
 إلى العبد لأنه اجنبي عنه وليس للمعتق الدفع إذا اختار بعد تضمينه استعصاؤه اه (قوله لا له اما مكاتب
 نفسه) أي فيما إذا كان المزكي هو السالك المستسعى وكان المعتق معسراً أو كان المزكي هو المعتق الموسر
 واستسعى العبد بعد أن ضمنه السالك وقوله أو غيره أي فيما إذا كان المزكي هو المعتق في الصورة الأولى
 أو السالك في الثانية كما علم مما ذكرناه آنفاً عن الجبر في المسألين الذين لا يجوز الدفع إليه لأنه مكاتب
 نفسه كما علم من قوله ولا إلى مملوك المزكي ولو مكاتباً وفي الأخيرين يجوز لأنه مكاتب غيره كما علم من قول المتن سابقاً
 ومكاتب وقوله لأنه الخ تعليل لقوله فحكمه علم مما مر وهو ظاهر فافهم قال في النهر فإن قلت كيف يصور دفع
 الزكاة من المعسر قلت يصور بأن يكون زكاة مال مستملاك قبل الاعناق ويكون وقت الاعناق قسراً (قوله
 مطلقاً) أي سواء كان المعتق موسراً أو معسراً والعبد كله له أو مشترك بينه وبين ابنه أو اجنبي (قوله لأنه حر
 كله) أي غير مدين وهو فيما إذا كان كل العبد للمعتق أو بعضه وهو موسر وضمنه السالك (قوله أو حر
 مديون) أي فيما إذا كان المعتق معسراً فإن العبد يسمى للسالك وهو حر (قوله فافهم) أشار به إلى أنه
 حر المراد على وجه لا يرد عليه ما أورده في الدرر على عبارة الهداية وإن تكف شراحتها إلى تأويلها كما يعلم
 بما رجف ذلك (قوله ولا إلى غني) استثنى منه القهستاني المكاتب وابن السبيل والعامل ومقتضاه
 جواز الدفع إلى المكاتب وإن حصل نصاً بائناً على دلل المستغنية وقد متناخوه عن شرح ابن الشامي وأما
 دفعها إلى السلطان فتقدم الكلام عليه أو الزكاة وكذا الوجه وجعل فقهاء من جماعة (قوله فارغ عن
 حاجته) قال في البدائع قدر الحاجة هو ما ذكره الكرخي في مختصره فقال لا بأس أن يعطى من الزكاة من له
 مسكن وما يأنس به في منزله وخادم وفارس وسلاح وميثاق البدن وكب الأم من كان من أهلها فإن كان له فضل
 عن ذلك تبلغ قيمته مائتي درهم حر عليه أخذ الصدقة لما روى عن الحسن البصري قال كانوا يعطون للصحاب

ولو ملوك الغنم (أو بينهم زوجية)
 ولو مائة وقال لا تدفع هي زوجها
 (و) لا إلى مملوك المزكي (ولو مكاتباً
 أو مديراً) (و) لا إلى (عبد)
 اعتق المزكي بعضه سواء كان
 كله أو يثمه وبين ابنه فاعتق الأب
 حظه معسر لا يدفع له لأنه مكاتبه
 أو مكاتب ابنه وأما المشترك بينه
 وبين اجنبي فحكمه علم مما مر
 لأنه اما مكاتب نفسه أو غيره
 وقال يجوز مطلقاً أنه حر كله
 أو حر مدين فافهم (و) لا إلى
 (غني) يملك قدر نصاب فارغ
 من حاجته الأصلية من أي مال

مقال
 في الخواص الأصلية

يعطون من الزكاة ثلث عشرة ألف درهم من السلاح والفرس والدار والخدم وهذا الآن هذه الاشياء من
الحوائج اللازمة التي لا بد للإنسان منها وذكر في الفتاوى فمن له سوايت ودور لليلة لكن غلبا لا تكفيه ولعله
انه فقير ويحل له أخذ الصدقة عند محمد وعند أبي يوسف لا يحل - وكذا قوله كرم لا يتكفيه غلته ولو عنده
طعام للوقت يساوي مائتي درهم فان كان كفاية شهر يحل - أو كفاية سنة قيل لا يحل - وقيل يحل لانه مستحق
الصراف الى الكفاية فيلحق بالعدم وقد اذخر عليه الصلاة والسلام لنفسه مائة مائة سنة ولوله كسوة الشتاء وهو
لا يحتاج اليها في الصيف يحل - ذكر هذه الجملة في الفتاوى اه - وظاهر تعليله للقول الثاني في سهلة الطعام
اعقاده وفي التنازعانية عن التذهب انه الصحيح وفيما عن الصغرى له دار يسكنها لكن تزيد على حاجته
بأن لا يسكن الكل يحل - له أخذ الصدقة في الصحيح وفيما سئل محمد عن له أرض زرعها أو حوانوت يستغلها أو دار
غلها ثلاثة آلاف ولا يمكن لتفنته ونفقة عياله سنة يحل - له أخذ الزكاة وان كانت قيمتها تبلغ الوفا وعليه
الفتوى وعند هدا لا يحل - اه - فخصنا قلت عسثت عن المرأة هل تصبر غسلة بالجهاز الذي ترف به الى بيت
زوجها والذي يظهر مما مر أن ما كان من أثاث المنزل وثياب البدن وأواني الاستعمال مما لا بد لاسئله لاسئله
فهو من الحاجة الاصلية وما زاد على ذلك من الحلي والاواني والامتنعة التي يقصد بها الزينة اذا بلغ نصابا
تصبر به غنية ثم رأيت في التنازعانية في باب صدقة الفطر سئل الحسن بن علي عن لها جواهر ولا تلبسها
في الاعياد وتزين بها للزوج وليست لتجارة هل عليها صدقة الفطر قال نعم اذا بلغت نصابا وسئل عنها
عمر الحافظ فقال لا يجب علمنا اه - وحاصله ثبوت الخلاف في أن الحلي غير التقدي من الحوائج الاصلية
والله تعالى أعلم (قوله كما جزم به في البحر) حيث قال ودخل تحت النصاب النسخي الجنس من الابل
فان ملكها أو نصابا من السوائم من أي مال كان لا يجوز دفع الزكاة له سوا كان يساوي مائتي درهم أو لا
وقد صرح به شراح الهداية عند قوله من أي مال كان اه - (قوله ما في الوهبانية) أي في آخرها عند ذكر
الانفاذ (قوله لكن اعتد في التبريلالة الخ) حيث قال وما وقع في البحر خلاف هذا فهو وهم فليتبعه
وقد ذكر خلافه في الفاذا الاشياء والنظر في نقد ناقض نفسه ولم أر أحدا من شراح الهداية صرح بما ادعاه بل
عبارةهم تنفي خلافه غير أنه قال في العناية ولا يجوز دفع الزكاة الى من ملك نصابا سوا كان من التزود والسوائم
أو العز ومن اه - فأوهم ما في البحر وهو مدفوع لأن قول العناية سواء كان الخ مفيد تقدير النصاب بالقيمة
سواء كان من العروض أو السوائم بل إن العروض ليس نصابا الا ما يبلغ قيمته مائتي درهم وقد صرح بأن الاعتبار
مقدار النصاب في التبيين وغيره واستدل له في الكافي بقوله صلى الله عليه وسلم من سأل وله ما يغنيه فقد
سأل الناس الخافا بل وما الذي يغنيه قال ما تادهم أو عدلها اه - فقد شمل الحديث اعتبار الساعمة
بالقيمة لا إطلاقه وقد ضاع على اعتبار قيمة السوائم في عدة كتب من غير خلاف في الاشياء والسراج والوهبانية
وشرحها والذخائر الاشرفية وفي الجوهرة قال المرغيناني اذا كان له خمس من الابل قيمتها أقل من مائتي درهم
تحل له الزكاة وتجب عليه وهذا يظهر أن الاعتبار نصاب التقدير من أي ما كان يبلغ نصابا من جنسه أو لم يبلغ اه
ما نقله عن المرعية اه - ما في التبريلالة لمخضا ووفق ط بأنه روى عن محمد وإسحاق في النصاب المحترم
للزكاة هل الاعتبار فيه القيمة أو الوزن في المحيط عنه الاول وفي الظهيرية عنه الثاني وتظهر الثمرة فمن له
تسعة عشر دينار قيمتها مائتي درهم مثلا فيصيرم أخذ الزكاة على الاول لا على الثاني فالظاهر أن اعتبار الوزن
في الموزن لانه فيه أما العدد وكالساعة فاعتبر فيها العدد على الرواية النبانية وعليها يحسن ما في البحر
وعلى رواية المحيط من اعتبار القيمة يحمل ما في التبريلالة وغيرها وبه يتدفع التساني بين كلامهم اه - أقول
وفيه نظر فان قوله أما العدد وكالساعة فاعتبر فيها العدد وهو مسلم في حق وجوب الزكاة أما حتى حرمة
أخذها فهو محل النزاع فتدبر قال اذا كان اختلاف الرواية في الموزن يكون المعدوم معتبرا بالقيمة
بلا اختلاف كما اعتبر القيمة انما في العروض وقد علمت أن ما ذكره في البحر لم يصرح به شراح الهداية وانما
صرحوا بما مر عن العناية وقد علمت تأريه مع تصريح المرغيناني بما يدل الشبهة من أصلها فلم يحصل التساني
بين كلامهم حتى يقتضيه التوفيق البعد وانما حصل التساني بين ما فهمه في البحر وبين ما صرح به غيره والواجب
الرجوع الى ما صرحوا به حتى يرى تصريح آخر منهم بخلافه يحصل به التساني في تحديد ما يطلب منه التوفيق
فافهم (قوله أي الغنى) احتزبه عن مملوك انفق قيمه في زينة فباعها اليه كما في منية المفتي ط (قوله ولو مدبرا)

مطلد
في جهاز المرأة فهل يصبر به غنية

كن له نصاب ساعة لاساوي مائتي
درهم كما جزم به في البحر
والنهر وأقره المصنف فأكلوبه
بظهر ضعفه ما في الوهبانية
وشرحها من انه تحل له الزكاة
وتلزمه الزكاة اه - لكن اعتد
في التبريلالة ما في الوهبانية
وشرح وزعم بأن ما في البحر وهم
(و لا الى مملوكه) أي الغنى
ولو مدبرا

منه أم الولد كالأجر (قوله أوزمنا الخ) أي ولا يجد ما ينفعه كافي المذمومة (قوله على المذهب) أي
 حيث أطلق فيه العبد وهذا راجع إلى قوله أوزمنا قال في الذخيرة وروى عن أبي يوسف جواز الدفع إليه
 اه قال في الفتح ونظر لانه لا يثنى وقوع الملك لولاه هذا العارض وهو المانع وغاية ما فيه وجوب كفايته
 على السيد وتأنيته بتركه واستصحاب الصدقة النافذة عليه وقد يجب بألّه عند غيبة مولاه الفتي وعدم قدرته
 على الكسب لا يتزل عن حال ابن السبيل اه قال في البحر وقد يقال ان الملك ما يقع للمولى وليس بمصرف
 وأما حق الميسل فصرف قال في الاطلاق كاهو المذهب اه قلت مراد صاحب الفتح الحاقه بان ابن السبيل
 في جواز الدفع اليه للجزع مع قيام المانع كالألق بمن له مال لا يقدّر عليه كما مر فإذا جاز فيه مع تحقق غناه
 ففي العبد العاجز من كل وجه أولى لكن قد ينزع في جهة الحلق بأن الزكاة لا بد فيها من الحلق والعبد
 لا يملك وان ملك ففي ابن السبيل ونحوه وقع الملك في محل الجزع بخلاف الدفع وفي العبد وقع في غير محل الجزع
 لأن الملك يقع للمولى الآن يدعى وقوعه للعبد هنا احياء لمهمة حيث لا يجد متبرعا (قوله غير المكاتب)
 أي مكاتب الفتي (قوله يخط) أي يدين بخط أي يستغرق رقبته ولما يدينه (قوله فيجوز) جواب
 لشرطه مقدرا رأى أم المكاتب والمأذون المذكور فيجوز دفع الزكاة اليهما أم المكاتب فقد مر وأما المأذون
 فلقد مر ملك المولى اكسبه في هذه الحالة عند الامام خلافا لها كما في البحر (قوله ولا إلى طفل) أي الفتي
 فيصرف إلى البالغ ولو ذكر اصبحا فتهستني فأقارن المراد بالطفل غير البالغ ذكرنا كذا أو في عيال أي
 أو لأهل الاصحاب ما لم يعد غنيا فغناه نهر (قوله بخلاف ولده الكبير) أي البالغ كما مر ولو زمان قبل فرض
 نفقته اجماعا بعده عند محمد خلافا للثاني وعلى هذا بقية الاقارب وفي بنت الفتي ذلت الزوج خلاف والاصح
 الجواز وهو قولهما ورواية عن الثاني نهر (قوله وطفل الغنية) أي ولو لم يكن لأب يجر عن القنينة
 (قوله لا تنشاء المانع) عليه الصبيح والمنايع أن الطفل يعد غنيا بفتي أيه بخلاف الكبير فإنه لا يعد غنيا بفتي
 أبيه ولا الأب بفتي ابنه ولا الزوجة بفتي زوجها والطفل بفتي أمه ح عن البحر (قوله وبني هاشم الخ)
 اعلم أن عبد مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم أعقب أربعة وهم هاشم والمطلب ووفد
 وعبد شمس ثم هاشم أعقب أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر تصرف الزكاة
 إلى الأولاد كل إذا كانوا مسلمين فقراء الأولاد عباس وبارت وأولاد أبي طالب بن علي وجعفر وعقيل
 فهستني وبه علم أن إطلاق بني هاشم مالا ينبغي إلا ليعزهم عليهم كهم على بل بعضهم ولهذا قال في الخواشي
 السعدية أن آل أبي لهب ينسبون أيضا إلى هاشم ويحملهم الصدقة اه وأجاب في النهر بقوله وأقول
 قال في النافع بعد ذكر بني هاشم الأمن بأهل النص قرابته يعني به قوله صلى الله عليه ولم لا قرابة بيني
 وبين أبي لهب فإنه أثر علينا الآخرين وهذا صريح في انقطاع نسبته عن هاشم وبه ظهران في اقتصار المصنف
 على بني هاشم كفاية فإن من أسلم من أولاد أبي لهب غير داخل لعدم قرابته وهذا حسن جدا لم أر من يخافوه
 قد بره اه (قوله بل لهب) في بعض النسخ بنو أبي لهب وهي أصوب (قوله فضل لهم) هذا ما جرى عليه
 جمهور الشارحين خلافا لما في غاية البيان ككافي البحر والنهر (قوله لبني المطلب) أي أن أسلم منهم
 وهو أخو هاشم كما مر (قوله إطلاق المنع الخ) يعني سوا في ذلك كل الأزمان وسوا في ذلك دفع بعضهم لبعض
 بدفع غيرهم لهم وروى أبو عصمة عن الإمام أنه يجوز الدفع إلى بني هاشم في زمانه أن عوضها وهو خمس النخس
 لم يصل اليهم لا همل الناس أمر الغنائم وواصلها إلى مسخرة لها وإذا لم يصل اليهم العوض عادوا إلى المعوض
 كذا في البحر وقال في النهر وجوز أبو يوسف دفع بعضهم إلى بعض وهو رواية عن الإمام وقول البغيتي
 في الهاشمي يجوز له أن يدفع زكاته إلى هاشم مثله عند أبي حنيفة خلافا لابي يوسف صوابه لا يجوز
 ولا يصح عمله على اختيار الرواية السابقة عن الإمام بأن تأكل اه وجهه أنه لو اختار تلك الرواية ما صح قوله
 خلافا لابي يوسف لما علمت من أنه موافق لها وفي اختصار الشارح بعض الامام اه ح (قوله فأرأوهم أولى)
 أي بالمانع لأن تعليق الرقيق يقع لمولاه بخلاف العقيق قال في النهر قد يقال لهم لأن مولى الفتي يجوز الدفع اليه
 (قوله لم حديث مولى القوم منهم) رواه أبو داود والترمذي والنسائي بلفظ مولى القوم من أنفسهم
 وأما نحن لانا الصدقة قال الترمذي حسن صحيح وكذا صححه الحاكم فتح وهذا في حق حل الصدقة وخرستها
 لا في جيع الوجوه ألا ترى أنه ليس بكف لهم وأن رلى المسلم إذا كان كافرا اتخذ منه الجزية ومولى

أوزمنا ليس في عيال مولاه أو كان
 مولاه غائبا على المذهب لأن
 المانع وقوع الملك لمولاه (غير
 المكاتب) والمأذون المديون
 يخط فيجوز (و) لا إلى (طفله)
 بخلاف ولده الكبير وأبيه
 وأمر أنه انقضاء وطفل الغنية
 فيجوز لاتنشاء المانع (و) لا إلى
 (بني هاشم) الأمن: أبطل النص
 قرابته وهم بنو لهب ففضل
 لمن أسلم منهم كما فصل
 لبني المطلب ثم ظاهر المذهب
 إطلاق المنع وقول العقيق
 والهاشمي يجوز له دفع زكاته لمولاه
 صوابه لا يجوز نهر (و) لا إلى
 (موااليهم) أي عتقهم فأرأوهم
 أولى لحديث مولى القوم منهم

قوله فضل لهم هكذا يخطه ولعلها
 نسخة والافاد في نسخ الشارح
 فصل لمن أسلم منهم وهو أصرح
 بالمراد اه معجبه

التعلي لا تؤخذ منه المضاعفة بل الجزية **نهر** قلت سبأ في باب الكفاءة في النكاح أن معتق الوضيع ليس
 بكفء لعقمة الشريف **(قوله لسائر الانبياء)** أي لباقيهم **(قوله واعتقد في النهر الخ)** هو اعتماد الثاني
 القولين إلا في قوله سامع الميسوس وفي حواشي مسكين عن الجوى عن شرح البخاري لابن بطال اتفق
 الفقهاء على أن أزواجه صلى الله عليه وسلم لا يدخلن في الذين حرمت عليهم الصدقة ثم قال الجوى وفي المغنى
 عن عائشة رضي الله عنها أنها آل محمد لا تحل لنا الصدقة قال فهذه يدل على تحريمها عليهن **هـ** تأمل **(قوله)**
 وبارئت التطوعات الخ) فيها يخرج بقية الواجبات كالنذور والعمر والصدقات وجزاء الصداق الخ
 الركاز فإنه يجوز صرفه اليهم كما في النهر عن السراج **(قوله كما حقه في الفتح)** أقول نزل في الجعر عن عدة
 كتب أن النفل جائز لهم إجماعاً وذكر أنه المذهب وأنه لا فرق بين التطوع والوقف كما في المحيط وكافي النسبي
 وأن الزبلي أثبت الخلاف على وجه يشعر بجمرة التطوع عليهم وقواه في الفتح من جهة الدليل **هـ** قلت
 وذكر في الفتح أن الحق إجراء الوقف مجرى النافذة لأن الوقف متبرع ووجوب الدفع على الناظر لوجوب
 اتساعه لشرط الواقف لا يصير به واجبا على الواقف ونقل ح عبارة بطولها واصلها ترجيح منع الوقف
 عليهم كالنافذة وبظهر ما في كلام الشارع فإن مفاده أن كلام الفتح في الوقف فقط وأنه يحل لهم **لكن** وقع
 في نسخة كتب عليها ح زيادة وقيل لا مطلقا قبل قوله على ما هو الحق وبها يصح الكلام سقطت هذه الزيادة
 وما بعدها في بعض النسخ إلى قوله ولا تدفع إلى ذي **(قوله لكن في السراج وغيره)** عزاء في الجرائي
 شرح الطحاوي وغيره **(قوله وجعله بمعنى الاشياء)** أي الشيخ صالح الغزي ابن المصنف وكذا
 البيري شارح الاشياء والضمير إلى ما في السراج وغيره **ط** **(قوله يحمل القولين)** أي يحمل القولين بلجواز
 على ما ذكروا اسماءهم وبغدهم على ما ذكروا اسمهم كما ذكروا وقف على الفقراء ولعل وجهه أنه حينئذ يكون صدقة
 من كل وجه فلا يجوز الدفع إلى فقراهم بخلاف ما ذكروا اسماءهم لأنه يكون تبرعا وصدقة فهو كالوقف
 على جماعة أعنيهم على الفقراء ويؤيده ما في خزائن الفتن لو قال مالي لأهل بيت النبي صلى الله عليه وسلم
 وهم حصون جائز لأن هذه وظيفة وليست بصدقة ويصفى إلى أولاد فاطمة رضي الله عنها **هـ** **(قوله ثم نقل)**
 عن صاحب البحر الخ) هذا موجود في بعض النسخ والاصوب إسقاطه لتكرره بقوله الماز وهل كانت
 تحمل الخ **(قوله لحديث معاذ)** أي المار عند قوله **مك** انتاب إذا خلاص أن الغني في اغنيائهم
 يرجع للمسلمين فكذا في فقراهم معزاج **(قوله غير العشر)** فإنه ملحق بالزكاة ولأنه مسموع زكاة الزرع وأما
 انخراج فليس من الصدقات التي الكلام فيها ومصرفها الخ المسلمين كما ذكره ولأنه يستثنى في الكثر والهداية
 الزكاة **(قوله خلافا للثاني)** حيث قال ان دفع سائر الصدقات الواجبة اليه لا يجوز اعتبار الزكاة
 وصرح في الهداية وغيرها بأن هذا رواية عن الثاني وظاهره أن قوله المشهور كتولهما **(قوله وقوله)**
 يفتي الذي في حاشية الخبر إلى عن الحاوي وبقوله تأخذ قلت **مك** كلام الهداية وغيرها يفيد
 ترجيح قوله ما وعليه التوثق **(قوله وأما الحرب)** محتمل للذي **(قوله عن الغاية)** أي غاية البيان
 وقوله وغيرها أي النهاية فافهم **(قوله لكن جزم الزبلي بجواز التطوع له)** أي لا يستأن من كما
 نقده بعلامة النهر ثم ان هذا ألم أنه في الزبلي وكذا قال أبو العود وغيره مع أنه مختلف لدعوى الانتفاع لكن
 رأيت في المحيط من كتاب **مك** ذكر محمد في السير الكبير لا بأس للمسلم أن يعطي كافرا حرباً أو ذمياً
 وأن يقبض البهدية منه لما يرى أن النبي صلى الله عليه وسلم بعثت جماعة يشار إلى مكة حين غطوا وأمر
 بدفعه إلى أبي سفيان بن حرب وصفوا بن أمية فزاعل على فقراء أهل مكة ولا تملكه الرحمة ثم دونه
 في كل دين والاهداء إلى الغنم من مكارم الاخلاق الخ وسند كرم الكلام على ذلك في أول كتاب الوصايا
(قوله دفع بجزء) أي اجتهد وهو لغة العايب والابتعا وهو رادفة الترخي الآن الآول يستعمل في المعاملات
 والثاني في العبادات وعرفا طلب الشيء بالثمن عند عدم الوقوف على حقيقة نهر **(قوله لادن يظنه)**
 مصرفاً) أما القول في دفعه لظنه غير مصرف أو شرك ولم يمتزج بجزء يظنه أنه مصرف فيجزئ في العقيم
 خلافاً لظن عدمه ونعامة في النهر وفيه وأعلن أن المدفوع اليه لو كان - السابق صف الفقراء يصنع صنعم
 أو كان عليه زعيم أو سألهم أعطاه كانت هذه الاسباب بمنزلة التحريم كذا في المبسوط حتى لو ظهر غناه لم يعد

وهل كانت تحمل لسائر الانبياء
 خلاف واعتقد في النهر حلها
 لأزواجهم لا لهم) وبارئت التطوعات
 من الصدقات (و) غلة (الارواقف
 لهم) أي لبني هاشم سواء سماهم
 الواقف أو لا على ما هو الحق كما
 حقه في الفتح لكن في السراج
 وغيره ان سماهم جائز ولا قلت
 وجعله محض الاشياء يحمل
 القولين ثم نقل عن صاحب البحر
 عن المبسوط وهل تحمل الصدقة
 لسائر الانبياء قبله وهذه
 خصوصية لبنيها صلى الله عليه
 وسلم وقيل لا بل تحمل اقربائهم
 فهي خصوصية لقرباها نبينا
 اكراما واطهارا الفضيلة صلى
 الله عليه وسلم فليحفظ (و) لا
 تدفع إلى (ذئ) لحديث معاذ
 (وجاز) دفع (غيرها وغير
 العشر) والخراج (اليه) أي
 الذي ولو واجبا كذكر
 وكفارة وفطرة خلافا للثاني
 وبقوله يفتي حاوي القدسي وأما
 الحرب ولو مستمنا فجميع
 الصدقات لا تجوز له انتفاعا بحر
 عن الغاية وغيرها لكن جزم
 الزبلي بجواز التطوع له (دفع
 بجزء) لمن يظنه مصرفا
 قوله غير العشر هكذا يخطئه بدون
 واو والذي في نسخ السراج وغير
 العشر بالواو والمال واحد تأمل
هـ صححه

(قوله فبان أنه عبده) أي ولومدبراً أراً ثم ولد غير وجوهرة وهو مفاد من مقابلته بالمكاتب وانما يجوز
 لانهم يخرج المدفوع عن ملكه والتعليك ركن (قوله أومكاتبه) لان في كسبه حقاً فربتم التعلك زلي
 والمسمى كالمكاتب عنده وعندهما حرمديون بحر عن البدائع (قوله أوسرى) قال في البحر وأطلق
 أي في الكثر الكثر كافر فمثل الذي والحر في وقد صرح بما في المبني وفي المحيط في الحربي روايتان والفرق
 على احدهما انه لا يوجد صفة القرية أصلاً والحق المنع في غاية البيان عن التبعة أجمعاً أنه إذا ظهر أنه حربي
 ولومستأمن لا يجوز وكذا في العراج مع الاطلاق صلة لا تكون بزارعاً ولا مالاً يجوز التطوع اليه في بيع قريبة اه
 أقول يتأنيبه ما قد مناه قريسا عن المحيط عن السير الكبير من أنه لا بأس أن يعطى حرياً الا أن يقال ان معناه
 لا يجوز بل تركه أو لا يكون قريبة فتأمل وفي شرح الكثر لابن الشلبي قال في كفاية البيهقي دفع إلى حربي خطأ
 ثم تبين جازعاً في رواية الاصل وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة انه لا يجوز وهو قوله اه قال الاقطع وقال أبو
 يوسف لا يجوز وهو أحد قولي الشافعي وقوله الا أثر مثل قول أبي حنيفة قال في مشكلات خواهر زاده
 الاجماع منع قد أنه لو كان مستأمناً أو حرياً ساجب الاعادة اه ونص في المختار على الجواز واطلاق الكثر يدل
 عليه اه كلام ابن الشلبي قلت وكذا اطلاق الهداية والمثني الكافر يدل على الجواز وما نقله عن الاقطع
 يدل على أن قول امام المذهب في كفاية الاجماع على خلافه في غيرهما (قوله للمامز) أي في قوله لجميع
 الصدقات لا يجوز له انتفاعاً (قوله أو كونه ذنباً) عدل عن تغيير الهداية وغير هاتيك الكافر بناء على مامز
 (قوله لا يعيد) أي خلافاً لابي يوسف (قوله لانه أن يما في وسعه) أي أي بالتعليك الذي هو الركن
 على قدر وسعه اذ ليس مكاناً اذا دفع في ظلة مثلاً بأن يسأل عن القاض من أنت وقلنا أن بالتعليك يدفع
 ما قد يقال انه لو دفع إلى عبده أومكاتبه يكون أتباعاً في وسعه لكن برده الحربي لحصول التعلك وهذا
 يؤيد ما مر من عدم وجوب الاعادة فيه والتعلل بعدم وجود صفة القرية بحمل نظر قد ر (قوله ولودفع
 بلا يختر) أن ولشك كافي التبع وفي التهستائي بأن لم يخطر بباله أنه مصرف أولاً وقوله لم يجز أن خطأ أي
 ان حين له أنه غير مصرف فلو لم يظهر له شيء فهو على الجواز وقد سماه المولك فلم يختر ويخترى وغلب على ظنه أنه
 غير مصرف (تنبيه) في التهستائي عن الزاهد في ولا يترد منه لظهور أنه عبد أو حربي وفي الهاشمي
 روايتان ولا يترد في الولد والغني وهل يطيب له فيه خلاف واذا لم يطيب قبل تصدق وقيل برده على المعطي
 اه (قوله وكه اعطاه فبني نصاباً أو أكثر) وعن أبي يوسف لا بأس باعطاء قدر النصاب وكه الاكثر
 لأن جرأ من النصاب مستحق لحاجته الحال والباقي دونه معراج وبه ظهر وجه ما في الظهيرية وغيرها
 عن هشام قال سألت أبا يوسف عن رجل له مائة وتسعة وتسعون درهما فتصدق عليه بدهر من قال يأخذ
 واحدا ويرد واحدا اه فحافى البحر والنهر غاير محرز قد ر وبه ظهر أيضاً أن دفع ما يكمل النصاب كدفع
 النصاب فالي في النهر والنظر اه أنه لا فرق بين كون النصاب نامياً أولاً حتى لو أعطاه عوضاً تبلغ نصاباً فكذا ذلك
 ولا بين كونه من النقود ومن الحيوانات حتى لو أعطاه خمساً من الابل لم تبلغ قيمتها نصاباً كزمالمز اه وفي بعض
 النسخ يبلغ بدون لم والاسب الاول (قوله بحيث لو فرقه عليهم) أي على العمال فهو راجع إلى قوله لو كان
 صاحب عيال قال في العراج لان التصدق عليه في المعنى تصدق على عياله وقوله ولا يفضل معطوف على
 قوله لو فرقه وهو راجع إلى قوله مديوناً فبنيه لقب ونشر غير مرتب وقوله نصاب تنازع فيه يخص ويفضل فافهم
 (قوله وكه نقلها) أي من بلد إلى بلد آخر لان فيه رعاية حتى الجوار فكان أول زبني والمتبادر منه
 أن الكراهة تزبيعية تأمل فلونقلها جاز لأن الميسرف مطلق القراء درر ويعتبر الزكاة مكان المال
 في الروايات كلها واختلف في صدقة النظر كما يأتي (قوله بل في الظهيرية الخ) انشراح التفتاح عن عدم
 كراهة نقلها إلى الغرابية إلى تعيين النقل اليهم وهذا انفراد في جميع النواهد معز باللاوسط عن أبي هريرة مرفوعاً
 إلى النبي صلى الله عليه وسلم انه قال يا أمة محمد والذي بعثني بالحق لا يقبل الله صدقة من رجل وله قرابة
 محتاجون إلى عنته وبصرها إلى غيرهم والذي نفسي بيده لم تنظر الله إليه يوم القسامة اه رجي والمراد بعدم
 القبول لعدم الانابة عليهم وان سفلها القرض لان المقصود منه سلة خلة المحتاج وفي القريب جمع بين الصلة
 والصدقة وفي التهستائي والافضل اخوته واخواته ثم ولادهم ثم اعمامه وعماته ثم أخواله ونخلته ثم ذوا

(فبان أنه عبده أومكاتبه أو حربي)
 ولومستأمناً أعادها للمامز وان
 بان غناه أو كونه ذنباً أو أنه أبوه
 أو ابنه أو امرأته أو هاشمي لا يعيد
 لانه أن يما في وسعه حتى لو دفع بلا يختر
 لم يجز أن خطأ (وكه اعطاه فبني
 نصاباً) أو أكثر (الا اذا كان)
 المدفوع اليه (مدبوناً أو) كان
 (صاحب عيال) بحيث (لو فرقه
 عليهم لا يخص كل) أولاً يفضل
 بعدد بنه (نصاب) فلا يكره
 فتح (و) كره (نقلها إلى قرابة)
 بل في الظهيرية لا تقبل صدقة
 الرجل وقرابته ما يوجب حتى يبدأ
 بهم فيستحاجتهم (أو أوحوج)
 أو أصل أو أروع أو أفع للمسلمين

قوله ولودفع بلا يختر هكذا بخطه
 والذي في نسخ الشارح حتى لو دفع
 الخ اه معجمه

أرحامه ثم جيرانه ثم أهل بلده كما في النظم اه قلت رظم ذلك المقدسي في شرحه (قوله أو من دار الحرب الخ) لأن فقراء المسلمين الذين في دار الاسلام أفضل من فقراء دار الحرب بحر قات ينبغي استثناء اسارى المسلمين اذا كان في دفعها عانة على فكل رقابهم من الاسر تاتل (قوله وفي المعراج الخ) غمام عبارته وكذا على المديون المحتاج (قوله أفضل) أي من الجاهل القدير قهستاني (قوله خلاصة) عبارة كما في الجبر لا يكره أن ينقل زكاة ماله الجبله قبل الحلول للتقير غير أحوج ومديون (قوله ولا يجوز صرفها لاهل البدع) عبارة البرازية ولا يجوز صرفها لاهل التزمية الخ فالمراد هنا بالبدع المكفرة تاتل (قوله كالزكاة بالفتح والتشديد وقبل بالتخفيف والاول الصحيح المشهور فرقة من المشبهة نسبت الى عبد الله محمد ابن كرام وهو الذي نص على أن معبوده على العرش استقرارا وأطلق اسم الجوهر عليه تعالى الله عما يقول المبطلون علوا كبيرا مغرب (قوله وكذا المشبهة في الصفات) هم الذين يجوزون قيام الحوادث به تعالى فيجعلون بعض صفاته حادثه كصفات الحوادث ط (قوله لان مدفوت المعرفة الخ) العبارة مقفولة وعبارة البرازية وغيرهم أي غير الزكاة من المشبهة في الصفات أقل حالانهم لانهم مشبهة في الصفات واختار أنه لا يجوز الصرف اليهم أيضا لان مدفوت المعرفة من جهة الصفة ملحق بمدفوت المعرفة من جهة الذات (قوله كالاجور دفع زكاة الخ) مثل الزكاة كل صدقة واجبة الا خمس الرزق ط عن حاشية الاشبيه لابي السعود (قوله وكذا الذي نفاه) كولد أم الولد اذا نفاه كذا في الجبر ومنه المني بالله لعمان كما يأتي في باب وهل مثله ودفنته اذا سكنت عنه أو نفاه فليراجع ح (قوله احتباطا) علمه قوله لا يجوز (قوله الا اذا كان الولد الخ) كان الولد الخ) علمه في العمانية بأن النسب ثبت من النكاح وقد كفي في السير في جات بولد من الزنى ثبت التعبد من الزوج لامن الزاني في الصحيح فلو دفع صاحب القراش زكاته الى هذا الولد يجوز ولو دفع الزاني لا يجوز عندنا خلافا للشافعي اه فقد سرح بهدم - تواز الدفع الى ولده من الزنى وان كان لهما زوج معروف رحتي عن الجوى - وهذا مختل لما ذكره المصنف وتصور المسألة بالزنى مع العلم بأنها ذات زوج لينزع ما اذا لم يعلم ذلك لكون الوطء حشدة وطء شبه لازني ولذا قال في البرور خرج ولد المني - المهور زوجها اذا تزوجت ثم ولدت ثم جاء الأول حسبا فان على قول الامام الرجوع عنه الاولاد الاول ومن هذا يجوز دفع زكاته اليهم وشهادتهم له كذا في المعراج لعدم الفرعية ظاهرا وعليه فينبغي أن لا يجوز ذلك للثاني لوجود الفرعية حقيقة وان لم يثبت النسب منه لكن المقتول في الولو الجسة جواز ذلك له على قول الامام بروى رجوعه وعليه الفتوى وعليه فلا لاقول الدفع اليهم دون الثاني اه (قوله والكل) أي كل الفروع المذكورة من قوله ولا يجوز دفعها لاهل البدع الخ هنا (قوله ولا يحل أن يسأل الخ) قد بسأله لان الاخذ بدونه لا يحرم بحر وقد بقوله شيئا من القوت لان سؤال ما هو محتاج اليه غير القوت كقوت شرب ليلية واذا كان له دار يسكنها ولا يقدر على الكسب قال طهيري الدين لا يحل له السؤال اذا كان يكفيه ما دونها معراج ثم نقل مما يدل على الجواز وقال وهو أوسع وبه ينق (قوله كالصحيح المكتسب) لانه قادر بعينه واكتسابه على قوت اليوم بحر (قوله وبأنه معطيه الخ) قال الاكمل في شرح المشارك وأما الدفع الى مثل هذا السائل عالمنا بجماله فكيفه في القياس الا انه به لانه عانة على الحرام ولكنه يجعل هبة وبالهبة الغنى أولي لا يكون محتاجا اليه لا يكون أنما اه أي لان الصدقة على الغنى هبة كما أن الهبة للتقير صدقة لكن فيه أن المراد بالغنى من ذلك نصا أما الغنى بقوت يومه فلا تكون الصدقة عليه هبة بل صدقة خافضة وقبسه أفادته المنه وقال في الجبر لكن يمكن دفع القياس المذكور بأن الدفع ليس عانة على الحرمة لان الحرمة في الانشاء انما هي بالسؤال وهو متقدم على الدفع ولا يكون الدفع عانة الا لو كان الاخذ هو الحرمة فقط فليست بالسؤال اه قال المقدسي في شرحه رأيت خير بان الفاسه أن مرادهم أن الدفع الى مثل هذا يدعو الى السؤال على الوجه المذكور وبالمنع ربما يتوعد عن مثله ذلك فنبأ تال اه (قوله للكسوة) ومنها البرة السكن ومرة البيت الضرر بة لا حاجته ترى به يتأخضا يظهر (قوله أو لا شغلته عن الكسب بالجهاد) أشار الى أن السؤال وان كان قويا مكتسبا كما صرح به في الجرع غاية البيان (قوله وأطلب العلم) ذكر في الجبر بحثا بقونه ويشع أن يلحق به أي بالغازي طالب العلم لا شغلته عن الكسب بالعلم ولهم قالوا ان نفقت على أبيه وان كان

صحته مكنته **ك** ما لو كان زمنا **(قوله راعيا راحله الخ)** أشار إلى أنه ليس المراد دفع ما يغنيه عن ذلك
 اليوم عن سؤال القوت فقط بل عن سؤال جميع ما يحتاجه فيه لنفسه وعياله وأصل العبارة للسؤال بل حيث
 قال **قوله** ونوب دفع ما يغنيه عن سؤال يوم ظاهره تعلق الاغتناء بسؤال القوت والوجه أن ينظر إلى ما يقتضيه
 الحال في كل فقير من عيال وحاجة أخرى كدهن ونوب وكراء منزل وغير ذلك كافي الفتح ٥١ ونظامه فيها فافهم
(قوله والمعتبر في الزكاة قراء مكان المال) أي لا مكان المركز حتى لو سكن هو في بلد وماله في آخر فيعرف
 في موضع المال ابن كمال أي في جميع الروايات يجوز وطاهره أنه لو فرق في مكانه نفسه بكرة كافي مسألة نقلها
 إلى مكان آخر بقي هنا شيء لم أره وهو أنه لو كان له مال مع مضارب مثلا في بلدة وحال عليه الحول هناك ثم جاء
 المضارب بالمال إلى البلدة والمال وكان لم يخرج زكاته فهل يخرجها إلى فقراء بلدة أو إلى فقراء البلدة التي كان
 فيها المال فلا يرجع **(قوله وفي الوصية مكان الموصي)** أقول كذا في الجوهر عن الفتاوى لكن ذكر في ضايا
 شرح الوهبانية عن الخلاصة أوصى بأن يتصدق بثلاث ماله في فقراء بلخ الأفضل أن يصرف بهم وإن أعطى
 غيرهم جاز وهذا قول أبي يوسف وبه يفتي وقال محمد لا يجوز ٥١ **(قوله مكان الموصي)** أي لا مكان الرأس
 الذي يؤدى عنه **(قوله وهو الأصح)** بل صرح في النهاية والعناية بأنه ظاهر الرواية كافي الشربلالية وهو
 المذهب كافي الجرح **فصل** في أول مباحي الفتح من تعييج قولهما باعتبار مكان المؤدى عنه قال الرخوي وقال
 في المنع في آخر باب صدقة الفقار الأفضل أن يؤدى عن عبده وأولاده وخمسه حيث هم عند أبي يوسف وعليه
 الفتوى وعند محمد حيث هو ٥١ تأمل قلت لكن في التنازعية يؤدى عنهم حيث هو وعليه الفتوى وهو قول
 محمد ومثله قول أبي خنيفة وهو الصحيح **(قوله إلى صيان أفاضه)** أي العساة والأفلاحيصع بالألف إلى
 ولي الصغير **(قوله برسم عبدة)** أي عادة عبدة ح **(قوله أو مهدى الباكورة)** هي البركة التي تترك لأولا
 قاموس وقبده في التنازعية بالتالي لا ساوى شيئا ومفهومة أنها الوهامة لم يصح عن الزكاة لأن المهدى
 لم يدفعه إلا للعرض فلا يجوز أخذها بالأدفع ماري به المهدى والزائد عليه يصح عن الزكاة ثم رأيت ط
 ذكر مثله وزاد أن ينزل المهدى منزلة الواهب ٥١ أي أنه لم يقصد بها أخذ العرض وإنما جعلها وسيلة
 للصدقة فهو متبرع بمادفع ولذا لا يعتد بها أخذها عوضا عن بل صدقة **فصل** في أخذ المهر على ما لا يرزى
 ببر كاله فلا يحل له أخذها والذي يظهر أنه لو نوى بمادفعه الزكاة صحته ولاتبقي ذمته مشغولة بقدر
 قيمتها أو لا كذا إذا كان لها قيمة لا الهديته سواء كان مأخذه زكاة أو صدقة فأفاد
 ويكون حينئذ رضا بترك الهديته فليأتمل **(قوله إذا انص على التعويض)** يعني أن يكون مبنيا على
 القول بأنه إذا سمي الزكاة قرضا لا تصح وتقدم أن المعتمد خلافه وعليه فينبغي أنه إذا نواها صحته وإن نص على
 التعويض الآن يقال إذا انص على التعويض يصير عقد معاوضة والمهودا إليه في العقود هو الانطاد دون
 النية المجردة والصدقة تسمى قرضا مجازا مشهورا في القرآن العطايم فيصح إطلاقه عليها بخلاف نطق العرض
 إذ لا عمل للنية المجردة مع اللفظ الغير الصالح لها ولذا فصل بعضهم فقال إن تأول القرض بازكاة جازوا فلا تأمل
(قوله ولو دفعها لاخته الخ) قدمنا الكلام عليها عند قوله وابن السبيل **(قوله والالا)** أي لأن المدفوع
 يكون بمنزلة العرض ط وفيه أن المدفوع إلى مهدى الباكورة كذلك فينبغي اعتبار التسمية ونظيره ما مر في أول
 كتاب الزكاة فيالودق إلى من قضى عليه بنفخته من أنه لا يجوز به عن الزكاة إن احتسبه من الصدقة
 وإن احتسبه من الزكاة يجوز به وقيل لا كافي التنازعية لكن فيها أيضا قال محمد إذا هلك الودعة في يد المردع
 وأدى إلى صاحبها ما بنوى عن زكاة ماله قال أن أدى لدفع الخصومة لا تجز به عن الزكاة ٥١ فتأمل
 وفيها من صدقة النظار لودفعها إلى الطبال الذي يوقظهم في السحر يجوز لأن ذلك غير واجب عليه وقد قال
 مشايخنا لا حوط والابعد عن الشبهة أن يقدم إليه أولا ما **فصل** في هدية تميم يدفع إليه الخطة **(قوله جاز)**
 ويكون غلبا لهم والنية سابقة عند العزل وكذا إذا لم ينو ثم نوى بعد رتبها وهو قائم في يد الفقراء كما تقدم نظيره
 قلت فينبغي تقصيده بما إذا كان الاتهاب مرضا لا اشتراط اختيار المدفع في الأموال الباطنة كما مر في مسألة
 البغاة ويدل عليه المسألة الثانية **(قوله إن كان يعرفه)** أي يعرف شخصه لتلا يكون غلبا له لعل لانه
 إذا لم يعرفه بأن جاء إلى موضع الحال فلم يجده وأخبره أحد بأنه رفعه فقير لا يعرفه ورزى المثلث بذلك لم يصح

* (فروع) *

يتدب دفع ما يغنيه يومه عن
 السؤال واعتبار حاله من حاجة
 وعيال والمعتبر في الزكاة
 فقراء مكان المال وفي الوصية
 مكان الموصي وفي الفطرة مكان
 المؤدى عند محمد وهو الأصح
 لأن رؤسهم تبع لرأسه * دفع
 الزكاة إلى صبيان أفاضه برسم
 عبدة أو إلى مبشر أو مهدى
 الباكورة جازا إذا انص على
 التعويض ولودفعها لاخته ولها
 على زوجها مهر يبلغ نصف ما هو
 على مقتضى ولو طلبت لا تجتمع عن
 الأولاد لا في جزوا لا جازا لودفعها
 إليه لم يملكه إن كان يجب العمل
 له ولو لم يعطه صح ولا ولو دفعها
 على كفها فاتبها بالقرآن جاز
 ولو سخط مال رفعه فدينه فرضي به
 جاز إن كان يعرفه

لانه يكون اباحة والشرط في الزكاة التملك تأمل (قوله والمال قائم) لانه لو رضى بذلك بعدما سُمي به
الفقر المال لم يصح بطلان كونه (خاتمة) اعلم ان الصدقة تسحب بفاضل عن كتابته وكتابتها من يهونه وان تصدق
بما ينقص مؤنه من يهونه ثم ومن اراد التصديق بما له وهو يعلم من نفسه حسن التوكل والصبر عن المسألة
فله ذلك والا فلا يجوز ذكره لمن لا صبر له على الضيق أن ينقص نفقة نفسه عن الكفاية التامة كذا في شرح دور
البحار وفي التتارستانية عن المحط الا فضل لمن يتصدق فلا أن ينوى لجميع المؤمنين والمؤمنات لانها نازل الهم
ولا ينقص من أجره شيء اه والله تعالى أعلم

* (باب صدقة الفطر) *

* (باب صدقة الفطر) *

وجه مناسبتها بالزكاة أن كلامهم من الوظائف المالية وأورد في المبسوط بعد الصوم باعتبار ترتيب
الوجود وأورد ها المصنف هنا رعاية لجانب الصدقة ورجه لأن المقصود من الكلام الخاف لا الخاف اليه
خصوصا إذا كان المضاف اليه شرطاً وحقيقاً أن تقدم على العشر لانه مؤنه فيها معنى العبادة وهذا بالعكس
الا أنه ثبت بالكاتب وهي جبر الواحد مع أنه من أنواع الزكاة والمراد بالفطر يوم لا ماله انظر للقوى لانه يكون
في كل ليلة من رمضان وسبقت صدقة وهي العطية التي يراد بها المثوبة من الله تعالى لانها تظهر صدق الرجل
كالصدق يظهر صدق الرجل في المرأة معراج (قوله من اضافة الحكم لشرطه) المراد بالحكم
وجوب الصدقة لانه الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب وجوب الاداء لانه الذي
شرطه الفطر لانه وجوب الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس ح وفي الجبر والاضافة فيها من اضافة
الشيء الى شرطه وهو مجاز لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس اه أي لانها على الأول لا ذاتي
مناسبة مثل كوكب الخرافة وعلى الثاني بمعنى الام الاختصاصية (قوله والفطر لفظ اسلامي) استعمل
عليه الفقهاء ككأنه من الفطرة بمعنى الخلقة كذا في الجبر تعالى ليلي والظاهر أن مراده أن الفطر المضاف
اليه الصدقة الذي هو اسم اليوم المخصوص لفظ شرعي أي اطلاقه على ذلك اليوم بخصوصه اصطلاح شرعي
اذ لا شك أن الفطر الذي هو ضد الصوم لغوي مستعمل قبل الشرع وأمراده لفظ الفطرة ببناء بقرينة
التعليل في التبرع عن شرح الوفاية أن لفظ الفطرة الواقع في كلام الفقهاء وغيرهم مولى حى عنه بعضهم من لحن
العامة اه أي أن الفطر المراد بها الصدقة غير لغوية لانها لم تأت بهذا المعنى وأما ما في التاموس من أن
الفطرة بالكسر صدقة الفطر والخلقة فاعتزله بعض المحققين بأن الأول غير صحيح لأن ذلك يخرج
لم يعلم الا من الشارع وقد عده من غلط القاموس ما يقع كثير افسه من خلط الحقائق الشرعية باللغوية اه
لكن في المغرب وأما قوله في المختصر الفطرة نصف صاع من برفعها صدقة الفطر وقد جاءت في عبارات الشافعي
وغیره وهي صحيحة من طريق اللغة وان لم أجدها فيما عندي من الاصول اه وفي تحرير النوى هي اسم
مولد ولغاها من الفطرة التي هي الخلقة قال أبو محمد الأجرى معناها زكاة الخلقة ككأنها زكاة البدن اه
وفي المسباح وقوله يجب الفطرة الاصل يجب زكاة الفطرة وهي البدن لحذف المضاف وأقيم المضاف اليه
مقامه واستغنى به في الاستعمال لفهم المعنى اه ومنى عليه القهستاني ولهذا نقل بعضهم انها تسمى
صدقة الرأس وزكاة البدن والحاصل أن لفظ الفطرة بالبناء لا شك في لغويته ومعناه الخلقة وانما الكلام
في اطلاقه مراده الخارج فان أطلق عليه بدون تقدير فهو اصطلاح شرعي مولد أو مامع بتقدير المضاف فالمراد
بها المعنى اللغوي ولعل هذا وجه الحق الذي أراد صاحب المغرب وأما لفظ الفطر بدون تأفلا كلام في أنه
معنى لغوي وهذا تعلم ما في كلام الشارح تعالى فافهم (قوله وأمر بها) أي بأخراجها وفي حاشية نوح
والحاصل أن فرض صيام رمضان في شعبان بعد ما حوت ليلة الى الكعبة وأمر النبي صلى الله عليه وسلم
بزكاة الفطر قبل العيد يومين وذلك قبل أن تفرض زكاة الاموال هذا هو الصحيح ولهذا قيل انها منسوخة
بالزكاة وان كان الصحيح خلافه اه (قوله) وكان عليه السلام (الخ) أخرجه عبد الرزاق بسند
صحيح عن عبد الله بن ثعلبة قال خطب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل يوم الفطر يوم أربو من قتال أذوا
صاعاً من زأ وقع بين اثنين أو صاعاً من زأ وقع بين كل حزب أو عبيد صغيراً أو كبيراً فخرج قال ط وبهذا يتقوى
ما يحسنه صاحب الجرسا في باب صلاة العيدين من انه ينبغي أن يتقدم كلام صدقة الفطر في خطبة قبل يوم

مطل
اذ قيل أن ينوى بالصدقة جميع
المؤمنين والمؤمنات

والمال قائم خلاصة

من اضافة الحكم لشرطه والفطر
لفظ اسلامي والفطر مولى حى
قبل لحن وأمر بها في السنة التي
فرض فيها رمضان قبل الزكاة
وكان عليه السلام يتخطب قبل
الفطر يومين يأمر بأخراجها
ذكره الشافعي

العبد لاجل أن يتمكنوا من إخراجها قبل الذهاب إلى المصل (قوله وحديث فرض الخ) جواب عما استدلل به الشافعي رحمه الله على فرضيتها من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم فرض زكاة الفطر من رمضان على الناس صلتها من غرضها ما من شعير على كل هرة وعبد زراً أو ثمن من المسلمين فتح (قوله معناه قد راجح) أي فإنه أحد معاني الفرض كقوله تعالى فنصف ما فرضهم ويقال فرض القاذي المذقة وهذا الجواب ذكره في البدائع وأجاب في الفتح بأن الثابت بظني يفيد الوجوب وأنه لا خلاف في المعنى لأن الافتراض الذي شبهه الشافعية ليس على وجه يكفر بإحاده فهو معنى الوجوب عندنا غاية الأمر أن الفرض في اصطلاحهم أعز من الواجب في عرفنا فأظن أنه على أحد جزئيه والإجماع على الوجوب لا يدل على أن المراد بالفرض ما هو عرفنا أي ما يمكن إحاده لأن ذلك إذا قبل الإجماع نواز التكون قطعياً وكان من ضروريات الدين كما نحن لا إذا كان ظناً وقد ستر جواباً بأن منكر وجوبه لا يكفر فكان المتيقن الوجوب بالمعنى التبري عندنا اه ملخصاً قلت وقد يجب أن قول الصحابي فرض يراد به المعنى المصطلح عندنا للقطع به بالنسبة إلى من جمعه من النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره ما لم يصل إليه بطريق قطعي فيجب كون مثله وهذا حاله وإن الواجب لم يكن في عصره صلى الله عليه وسلم كما أوفضنا في جواشي شرح المنار (قوله وهو الصحيح) وهو ما عليه المتون بقولهم وضع لوقتهم وأخر (قوله مطلق) أي عن الوقت فجب في مطلق الوقت وإنما عين نعينه فعلاً وأخر العرف في أي وقت أدى كان مؤداه لا فاضلاً كما في سائر الواجبات الموسعة غير أن المستحب قبل الخروج إلى المصلى لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم عن المسألة في هذا اليوم بدائع (قوله كما) عند قول المتن واقتراضها غيري الخ (قوله جاز) في الجهره إذا مات من عليه زكاة أو فطره أو كفاة أو نذر لم يؤخذ من تركه عندنا الآن تبرع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع ولم يجبروا عليه وإن أوصى بتنفيذ من الثلث اه (قوله وقيل مضيقاً) مقابل الصحيح وهو قول الحسن بن زياد أن وقت أدائها يوم الفطر من أوله إلى آخره فإذا لم يؤت لها حتى مضى اليوم سقطت كالأضحية بدائع ومثله في شرح الهداية وغيرها ورجح الحق ابن الهمام في التبرع بأنهم قبل المتيقن بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم في هذا اليوم عن المسألة فبعد قضاء وتوهم العلامة ابن نجيم في جهره لم يكنه قال في شرحه على المناهات ترجيح ما قبل الصحيح اه قلت والظاهر أن هذا قول ثالث خارج عن المذهب لأن وقوعه قضاء بمعنى يومها غير القول بسقوطها به وقد رتبه العلامة المقدسي بأنهم كانوا يجلبون في زمنه صلى الله عليه وسلم وأنه كان يأنه وعلمه صلى الله عليه وسلم كما قاله ابن الهمام نفسه فدل ذلك على عدم التقييد باليوم أو لوقته لم يصح قبله كما في الصلاة وصوم رمضان والأضحية اه وما قيل في الجواب أنه تعجيل بعد وجود السبب فيجوز كالتعجيل الزكاة بعد ملك الثياب فهو مؤكداً لا عتراض لدلالته على جواز التعجيل وعلى عدم التوقيت إذا لم يكن وقتاً لم يجز تعجيله قبل وقته وإن وجد سببه لأن الوقت شرطه كما لا يجوز تعجيل الحج قبل وقته وإن وجد سببه وهو البيت على أن قياس تعجيل الفطرة على الزكاة لا يصح لأن حكم الأصل مختلف للقياس كما سنذكره عن الفتح فافهم والامر في حديث أغنوهم بمول على الاستحباب كما يشير إليه ما قدمناه عن البدائع وصريح في الظاهرية بعدم كراهة التأخير أي تعريماً كما في انه روي أنه صلى الله عليه وسلم أن إذا هاقبل الصلاة فمضى زكته قبله ومن إذا هاقبل الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه أبو داود وغيره أي لتقسيم ثوبها فصار كغيرها من الصدقات كما في الفتح وأما إذا كان هذا لا يدل على قول الحسن بن زياد بسقوطها لأن اعتبار الزمان يؤدى إلى سقوطها بعد الصلاة وإن كان الاداء في باقي اليوم وليس هذا قوله فهو مصروف عنه عنده أي لأنه بقول بسقوطها بمعنى اليوم لا بمعنى الصلاة كما مر (قوله فبعد قضاء) قد علمت أن المراد بالتعجيل هو قول الحسن بسقوطها بمعنى اليوم كما أشار إليه في الهداية وترسخ به شراحها وغيرهم وأن هذا قول ثالث لم أر من قال به سوى ابن الهمام وعلمت هافه في هذا الترتيب نظر (قوله على كل حال) عن الكافر ولو لم يعد مسلم أو ولد مسلم يجز (قوله ولو سغرا مجنوناً) في بعض النسخ أو مجنوناً بالعطف باو وفي بعضها بانوا وهذا لو كان له مال قال في البدائع وأما العقل والبلوغ فليس من شرائط الوجوب

(تجب) وحديث فرض رسول الله عليه السلام زكاة الفطر معناه قدر لا إجماع على أن منكره لا يكسر (موسعاً في العمر) عند أصحابنا وهو الصحيح يجز عن البدائع معلاً لأن الامر بأدائها مطلق كزكاة على قول كما مر ولو مات فأذاها ورثه جاز (وقيل مضيقاً) في يوم الفطر عينا فبعد يكون قبلاً واختاره السبكي في تحريره وفيه في تور البصائر (على كل حال) ولو صغيراً مجنوناً

في قول أبي حنيفة وأبي يوسف حتى تجب على الصبي والمجنون اذا كان لهما مال ويخرجها الولي من مالهما وقال محمد وزفر لا تجب قبضتها الاب والوصي لو أدناها من مالهما ١١ وكما يجب فطرهما تجب نظرة رفقهما من مالهما كما في الهندية والبحر عن الظهيرية (قوله حتى لولم يخرجها ولهما) أي من مالهما في البدائع أن الصبي الغني اذا لم يخرج وليه عنه فعل أصل أبي حنيفة وأبي يوسف أنه يلزمه الاداء لانه يقدر عليه بعد البلوغ ١٢ قلت فلو كانا فقيرين لم تجب عليهما بل على من يورثهما كما يأتي والظاهر أنه لولم يؤدها عنهما من ماله يلزمهما الاداء بعد البلوغ والافاقه لعدم الوجوب عليهما (قوله بعد البلوغ) أي وبعدها الافاقه في المجنون ح (قوله وان لم يتم) يقال نجي ونجى ونجوا في الاسقاطي فهو مجزوم بحذف الباء والواو ط (قوله كما مر) أي في قوله وغنى تلك قدر نصاب وقدمنا بيانه ثمة (قوله تحرم الصدقة) أي الواجبة أما النافله فانما يحرم عليه سواء اذا كان النصاب المذكور مستغرقا بما حاجته فلا تحرم عليه الصدقة ولا يجب به ما بعدها (قوله كما مر) أي في قوله أيضا وغنى (قوله ونفقة المحارم) أي القترام العاجزين عن الكسب والاناث اذا كن فقيرات وقديهم لاخراج الابوين الفقيرين فان اختار أنه يدخلهما في نفقته اذا كان كسوبا (قوله هي ما يجب بمجرد التمكن من الفعل) اعترض بأن هذا اعترض بالواجب المشروط بالقدرة الممكنة بكسر الكاف المشددة وعرفنا في التوضيح بأني ما يمكن به المأمور من أداء ما زعمه من غير حرج غالباً ففسرهاب سلامة الاسباب والالات وتيسر بقوله من غير حرج غالباً لانهم جعلوا منها الزاد والراحلة في الحج فانما من الالات التي هي وسائط في حصول المطلوب مع أنه يمكن من الحج بدونها لكن بجرح عظيم في الغالب كما في التلويح وكذلك النصاب الغير النامي في الفطرة فانه يمكن من اخراجها بدونها لكن بجرح في الغالب قال في التلويح وهذه القدرة شرط لاداء كل واجب ففصلنا الله تعالى لان القدرة التي يتبعها التكليف بدونها هي ما يكون عند مباشرة الفعل فاشترط سلامة الاسباب والالات قبل الفعل بل يكون فصلاً عنه تعالى (قوله فلا يشترط بقاؤها) أي بقاء هذه القدرة وهي النصاب هنا حتى لو هلك بعد يوم الفطر لانسقط الفطرة وكذا هلاك المال في الحج كما يأتي (قوله لانها شرط محض) أي اس فيه معنى العلة المؤثرة بخلاف القدرة المبسرة كما يأتي (قوله مبسرة) بضم الميم وكسر السين المشددة (قوله هي ما يجب الحج) فيه ما تقدم من الاعتراض وهي كافي في التلويح ما يوجب يسرا الاداء على العبد بعد ما ثبت الامكان بالقدرة الممكنة فهي كرامة من الله تعالى في الدرجة الثانية من القدرة الممكنة ولهذا شرط في أكثر الواجبات المالمسالة التي أدوها أشق على النفس عند العائنة وذلك كالنماء في الزكاة فان الاداء يمكن بدون الالاء بصيرته ليسرحت لا ينتقص أصل المال وانما يذوق بعض النماء ثم القدرة الممكنة لما كانت شرطاً للتمكن من الفعل واحداً كانت شرطاً محضاً ليس فيه معنى العلة فلم يشترط بقاؤها لبقاء الواجب اذا البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرطاً لبقاء كالتكليف في الشرط لا انعقاد دون البقاء بخلاف المبسرة فانما يشترط فيه معنى العلة لانها غيرت صفة الواجب من العسر الى اليسر اذا حاز أن يجب بمجرد القدرة الممكنة لكن بصفة العسر فارتفع فيه القدرة المبسرة وأرجحت بصفة اليسر فيشترط دوامها نظر الى معنى العلة لان هذه العلة محالاً يمكن بقاء الحكم بدونها اذا لا تصور اليسر بدون القدرة المبسرة والواجب لا ياتي بدون صفة اليسر لانه لم يشترع الا بتلك الصفة فلهذا اشترط بقاء القدرة المبسرة دون الممكنة مع أن ظاهر النظر يقتضي أن يكون الامر بالعكس اذا الفعل لا يتصور بدون الامكان ويتصور بدون اليسر ١٣ (قوله فغيره الحج) أي باعتبار أنه كان يجوز أن يجب بصفة العسر أي بمجرد القدرة الممكنة كما مر فلما جاز بالقدرة المبسرة فكانت تغير من العسر الى اليسر (قوله لانها شرط في معنى العلة) أي والحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً ط (قوله ثم فرع عليه) أي على ما ذكر من القدرتين (قوله فلا تسقط الفطرة) لانها لم تجب باليسرة بل بالممكنة كما مر (قوله وكذا الحج) لان شرطه وهو الزاد والراحلة قدرة ممكنة اذا المبسرة لا تحصل الا بركاب وأعران وخنم ولست شرطاً بالاجماع ط (قوله كما لا يطل النكاح الحج) أشار الى ما تقدمت عن التلويح من أن الممكنة شرط للأبداء لا للبقاء كالشهود في النكاح فلا يسقط الواجب بركابها بخلاف المبسرة (قوله لا يلف الزكاة) فانها تسقط مال المال بعد الحول يعني سواء تمكن من الاداء

حتى لولم يخرجها ولهما واجب
الاداء بعد البلوغ (ذي نصاب
فاضل عن حاجته الأصلية) كدنيته
وحواله عياله (وان لم يتم) كما
مر (وبه) أي بهذا النصاب
(تحرم الصدقة) كما مر وتجب
الانصبة ونفقة المحارم على
الراعي (وان لم يشترط النولان
(وجودها بشددة ممكنة) هي
ما يجب بمجرد التمكن من الفعل
فلا يشترط بقاءه والبقاء الوجوب
لانها شرط محض (لا) بقدرة
(مبسرة) هي ما يجب به بالتكسب
بصفة اليسر فغيره من العسر
الى اليسر فيشترط بقاؤها لانها
شرط في معنى العلة وقد حررناه
فيما علقناه على المنار ثم فرغ
عليه (فلا تسقط) الفطرة وكذا
الحج (هلاك المال بعد الوجوب)
كما لا يطل النكاح بموت
الزوج (بخلاف الزكاة)

أما لأن الشرع على الوجوب بقدره ميسرة والمعلق بقدره ميسرة لا يبيح بدونها ط عن الحوى والقدره
الميسرة هنا هي وصف النماء لا النصاب وقد بالهالك لانها لا تسقط بالاستسبال وان اتفت القدرة الميسرة
لبنائهم فتقدر انجزاله عن التعدي ونظرا للفقراء كما في التلويح (قوله والخارج) أى خارج المقاسمة فهو
مما لا يشرطه الأرض النامية تحقيقا بخلاف الخارج الموقوف فانه يجب بمجرده التمكن من الزراعة
ولا يلزم له بالهالك الخارج لوجوبه في الذمة لا في الخارج بخلافهما كما مر بيانه في باب (قوله لا لشرط بقائه
المسرة) وهي وصف النماء وهذا على الثلاثة (قوله من نفسه الخ) بيان للسبب والإصل فيه رأسه
ولاشك أنه بمونه وبلى عليه فيلحق به ما هو في معناه عن بمونه وبلى عليه ونعامة في النهر (قوله وان لم يصم لعذر)
الظاهر أنه قد به بناء على ما هو حال المسلم من عدم تركه الصوم إلا بعذر كما تقدم فلهذا في باب بقائه
القوات حيث لم يقل المتروكة كانت غلنا بالمسلم خيرا فحينئذ يجب الفطرة وان افطر عايدا لوجود السبب
وهو الرأس الذي بمونه وبلى عليه ولو لم يصم كالطفل الصغير والعبد الكافر شرأيت في البدائع ما يشبه بذلك
حيث قال وكذا وجود الصوم في شهر رمضان ليس بشرط لوجوب الفطرة حتى ان من افطر لكبراى ومرض
أو سقرا يلزمه صدقة الفطر لأن الأمر بأدائها مطلق عن هذا الشرط اه فافهم (قوله وطفله) احتزبه
عن الحسين فانه لا يسمى طفلا كذا في البرجسدى إذا الطفل هو الصبي حين يسقط من بطن أمه إلى أن يحتلم
وجارية طفل وطفلة كذا في المغرب اسماعيل فافهم وأشار إلى أن الأم لا يجب عليها صدقة أولادها
الصغار كما في منية الملقى (قوله الفقير) قيده لأن الفقير يجب صدقة فطره في ماله على ما مر لعدم وجوب
نفقته نهر (قوله والكبير الجنون) أى الفقير أما الفقير ففى ماله عندهما كما مر وفي التناحية عن الخط
أن المعتوه والجنون بمنزلة الصغير سواء كان الجنون أصليا بأن بلغ مجنونا أو عارضا هو الظاهر من المذهب اه
(قوله ولو تعدد الألبه) كما لو ادعى رجلان لقطعة أو ولد أمة مشتركة بينهما (قوله فعلى كل فطره) أى كلمة
عند أبي يوسف لأن البتة ثابتة من كل منهما كما لا يشوب السبب لا يجزأ وكذا لو مات أحدهما كان
ولدا الباقي منهما وقال محمد عليهما صدقة واحدة لأن الولاية لهما والمؤونة فكذا الصدقة لانها تابعة
لجزء كل مؤونة ولو كان أحدهما مسعرا فعلى المورس صدقة تامة عندهما فتح (قوله ولو تزوج طفله) أى
الفقير أو صدقة الغنية في مالها تزوجت أولا ح (قوله الصالحة لخدمة الزوج) كذا في النهر عن القصة
وفيه عن الخلاصة الصغيرة لو سلت لزوجها لا تجب فطرته على أبيها لعدم المؤونة اه فأفاد تفصيل المسألة بتقدير
صلاحها للخدمة وتسليمها للزوج ولذا قال الشارح في باب النفقة فمن تجب نفقتها على الزوج وكذا صغيرة تصلح
للخدمة أولا لا تستأنس أن أمسكها في بيته عند الشاني واختاره في النفقة اه وهو صريح بأنها لو تصلح لذلك
لا تجب نفقتها على الزوج ونظيره ولو أمسكها في بيته فوجب على أبيها فافهم (قوله فلا فطرة) أما علمها
فلفظها وأما على زوجها فلما سأل في قوله لا عن زوجته وأما على أبيها فلا لأنه لا يمونها وإن على علمها ح
(قوله كما اختاره في الاختيار) هذا رواية الحسن وهو خلاف ظاهر الرواية من أن الجدة كالأب
الافق مسائل سئل في آخر الكتاب منها هذه واختاره أيضا في فتح القدر لتحقق وجود السبب وهو الرأس الذي
بمونه وبلى عليه ولاية مطلقة ورد ما قبل من أن الولاية غير تامة لا تنقلها اليه من الأب فكانت كولاية الوصي
بأنه غير عديد لأن الوصي لا يموه من ماله بخلاف الجد إذا لم يكن للصغير مال فانه بمونه من ماله كالأب ونازعه
في الجرح بما رده عليه المتقدم وما حب النهر فلذا اختار الشارح رواية الحسن قلت لكن في الثانية ليس على الجد
أن يؤدى الصدقة عن أولاد ابنه المعسر إذا كان الأب حيا بما تفاق الروايات وكذا لو كان الأب ميتا في ظاهر الرواية
اه فعلى أن رواية الحسن فيما إذا كان الأب ميتا لكن مقتضى كلام البدائع أن الخلاف في الميتاتين نعم تعمل
الفتح لا يظهر إلا في الميتة تامل (قوله عبده لخدمته) احتراز عن عبد التجارة فانه لا تجب كلاب يؤدى
إلى التنازع أى أي تعدد الوجوب المالى في مال واحد وفي النهاية عبد التجارة لا يساوى نصابا وليس له مال
الزكاة لا تجب صدقة فطر العبد وان لم يؤد إلى التنازع سبب وجوب الزكاة فيه موجود والمعتبر سبب
الحكم لا الحكم اه بحر (قوله ولومديونا) أى دين مستغرق بدائع (قوله أو مستأجرا) أى مأجورا
للغير (قوله إذا صكك عنده) أى الراهن وفا بالدين أى وفضل بعد الدين له ما كان في الهندية والمراد

والعشر والخارج لا لشرط بقائه
الميسرة (عن نفسه) متعلق
يجب وان لم يصم لعذر (وطفله
الفقير) والكبير الجنون
ولو تعدد الألبه فعلى كل فطرة
ولو تزوج طفله الصالحة لخدمة
الزوج فلا فطرة والجدة كالأب
عند فقده أو فقره كما اختاره
في الاختيار (وعبد لخدمته)
ولومديونا أو مستأجرا أو موهرا
إذا كان عنده وفا بالدين

وأما الموصى بخدمة لواحده
وربته لا تصرف فطرته على مالك
ربته كالعبد العارية والرديعة
والجاني وقول الزبلي لا يجب
سبب قلم فتح (ومدبره وأمه وولده
ولو كان) عبده (كافرا) التحق
السبب وهو رأس يونه وبلى عليه
(لا عين زوجته) وولده الكبير
العاقل ولو أدى عنه ما لا إذن
أجر استعسانا لأن عدمه أدى
لوفى عياله والأفلا قمستائى
عن الميسر فيلنظ (وعبيده
الآبق) والمأسور (والمغصوب
المنجور) ان لم تكن عليه ينة
خلاصة (الأيده وده فيجب
لما مضى و) لآعن (سكاته ولا
تجب عليه) لأن ما يفيد مولاه
(وعبيده مشتركة) الا اذا كان
عبد بين اثنين وتام به وجد الوقت
في نوبة أحدهما فتجب في قول

قوله وأفاد بقوله الخ هكذا يجزئه
وعلل الأنسب وأشار كما
يشعر به قوله الى وجود البيت
تأمل اه

نصاب غير العبد لانه من حوائجه الأصلية حيث كان للخدمة شربا لبلية واذا لم يكن كذلك لا يلزم أحدًا فطرته
لان المرتن أحق به حتى اذا هلك بدينه والفرق بين المدين والمرهون حيث لا يشترط في المدين أن يكون
عند المولى وفاء بالدين أن الدين على العبد وفي المرهون على السيد ح عن الزبلي (قوله كالعبد العارية
والوديعة) فان صدقته على المالك (قوله والجاني) أى عبدا أو خطأ لان ملك المالك انما يزول بالبيع الى
الجنى عليه مقصورا على الحال لا قبله خاتمة (قوله وقول الزبلي) راجع الى قوله وأما الموصى بخدمته
وعبارة الزبلي والعبد الموصى برقبته لآناسان لا يجب فطرته اه ط (قوله سبق قلم) يمكن حل كلامه
على نفي الوجوب عن الإنسان الموصى له بخدمة العبد فلا ينافى الوجوب على مالك الرقبة ثم رأيت ط ذكره
وقال وجهه الشبهي محشى الزبلي على ما اذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرده اه تأمل (قوله
ولو كان عبده كافرا) المراد بالعبد ما يشمل المدبر ذكرنا أو أمانى واتم الولد لخدمة استبدال الكافر ولو غير
كاتبه لان عدم حل وطء المجموسية لا يسلب عدم خدمة استبدالها كلامه المشتركة فليراجع أفاده ح
(قوله وهو رأس يونه) أى مؤونة واجبة ككلامه مطلقه فخرج بالآول مؤونة الاجنبى لوجه الله تعالى
وبالثنائى العبد المشترك وبالثالث الزوجة فانها شروية به لتجل انتظام مصالح النكاح ولهذا لا يجب عليه
غير الرواتب نحو الادوية كفى الزبلي أفاده ح (قوله وبلى عليه) أى ولاية بما لا انتكاح فلا يراد بن
العلم اذا كان زوجا ولا ولاية لآينه ولا ينة انتكاح اه ح (قوله لا عين زوجته) لقصور المؤونة والولاية اذ لا يلى
عليها في غير حقوق الزوجية ولا يجب عليه أن يوفى بها في غير الرواتب كالمداواة نهر (قوله وولده
الكبير العاقل) أى ولو زمانا في عياله بالانعدام الولاية جوهره واحترضا بما عاقل عن العتوه والجنون
لخكمه كالصغير ولو جونه عارضا في ظاهر الرواية كما مر خلافا لما عن محمد في العارض بعد البلوغ من أنه
كالكبير العاقل لزوال الولاية بالبلوغ وأشار الى أنها لا يجب أيضا على الابن عن أبيه ولو فى عياله الا اذا كان
فقيرا منجونا كما فى العرو والنهر وعبر عنه فى الموهرة بشيل وعزاء فى الخاتمة الى الشافعى لكن حكى
في جامع الصغوا والاجماع على الوجوب معلا بوجود الولاية والمؤونة جميعا اه وهو ظاهر (قوله ولو أدى
عنهما) أى عن الزوجة والولد الكبير وقال فى البحر وظاهر الظهيرية أنه لو أدى عن عياله بغير أمره جاز
مطلقا بغير تشديد بالزوجة والولد اه (قوله أجزأ استعسانا) وعليه الفتوى خاتمة وأفاد بقوله لآذن
عادة الى وجود التنية حكما والاقتصد صرح فى البدائع بأن الفطرة لا تنأى بدون التنية تأمل (قوله أى لو
فى عياله) انظر هل المراد من تلزمه نفقته أو أعظم ظاهرا ما مر عن البحر الشافى وهو مفاد التعليل أيضا تأمل
(قوله وعبيده الآبق) لعدم الولاية القاضية ط (قوله والمأسور) نظروجه عن يده ونصرتة فأنشئه
المكاتب بحر قلت ولو كان قنما ملكه أهل الحرب ويخرج عن ملكه بخلاف المدبر وأتم الولد (قوله
ان لم تكن عليه ينة) مقتضى التعحيح الذى مر فى الركة أن لا يجب ولو كانت عليه ينة لآند ليس كل قاض
بغدر ولا كل ينة تقبل ط (قوله لا بعد عوده) راجع الى الآبق كفى النهر والخ الى المغصوب أيضا كما
فى البحر قال ح والظاهر أن المأسور كذلك ولذا قدره الشارع معطيا حكمه بربته قلت هذا اذا ملكه أهل
الحرب (قوله فيجب لما مضى) أى من السنين قمستائى قال الرضى ولم يوجبوا الركة لآما مضى
فى مال التماس ككما تقدم فليت نظر الفرق (قوله لأن ما يفيد مولاه) اذ لا ملك له حقيقة لآنه عدم ما بقى
عليه دبره وبالعبد مملوك فلا يكون مالكا بدائع (قوله وعبيده مشتركة) لقصور الولاية والمؤونة فى حق
كل واحد من الشريكين وهذا قول الامام وقال على كل واحد ما يخصه من الرأس دون لآنة اصرا كما
فى الهداية فلو كانوا أربعة أعيد يجب على كل واحد عن اثنين ولو ثلاثة تجب عن اثنين دون الثالث وفى المحيط
ذكرنا يوسف مع أبى خنيفة وهو الأصح ك ما فى الحقائق والفتح وفى المصنف هذا فى عبيد الخدمة ولا يجب
فى عبيد التجارة انشاقا اه سمعلى أى ثلاث يجمع الحقتان فى مال واحد (قوله ووجد الوقت) أى وقت
الوجوب وهو طالع غير يوم القصر (قوله فيجب فى قول) أى ضعف كفى بعض النسخ خالفته لعدم
الطلاق التنون والشروح رضى قلت وهذا الفرع نقله فى شرح الجمع وشرح درر البحار عن الحقائق ووجه
ضعفه قصور الولاية بدليل أن أحد ما لا يملك تزويجه وقصر المؤونة أيضا فان نفقته عليها وسبأ فى كتاب

القيمة ولو تفقنا على أن نفقة كل عبد على الذي يخدمه جازا استحسانا بخلاف الكسوة اه أي للساحمة
 في الطعام عادة دون الكسوة (قوله ونوقف الخ) لان الملك والولاية موقوفان فكذا ما ينبت عليهما بحر
 (قوله بخيار) أي البائع أو المشتري أو لهما لان الملك منزل فان لم يكن خيارا وقفه بعد يوم الفطر وجبت
 على المشتري وان مات قبل القبض لم تجب على أحد وان رد قبل القبض بخيار عيب أو روية بقبل البائع وان
 بعده فعلى المشتري خاتمة وتماه في الجبر (قوله فاذا تمر يوم الفطر) أو رد عليه أن مضيه ليس بلازم بل
 وجود الخيار ورفط طوع العيسر كاف على ما بين في الصكفاة ولذا قال في العناية هذا من قبيل اطلاق الكل
 وارادة البعض وما قبل هذا لا يراد على من قال مر بل على من قال مضى كالدر لان المنقوب يتجنب الانقضاء
 بخلاف الموقوفه نظرا لما في التساموس من أي جاز وذهب (قوله على من بصيرله) أي يستقر ملكه
 لبطل البائع اذا كان الخيار له واختار الفسخ لان ملكه لم يزل (قوله أو دقية أو سويته) الاولى أن يرأى
 فيهما القدر والقيمة احتياطا وان نص على الدقيق في بعض الاخبار هداية لان في استناد سليمان بن أرقم
 وهو ترك الحديث فوجب الاحتياط بأن يعطى نصف صاع دقيق برأوصاع دقيق شعير يساويان نصف صاع
 برأوصاع شعير لأقل من نصف يساوي نصف صاع برأوأقل من صاع يساوي صاع شعير ولا نصف لا يساوي
 نصف صاع برأوصاع لا يساوي صاع شعير فتح (قوله فوجب الاحتياط بخلاف تعبير الهداية والكافي
 بالاولى الآن يحمل أحدهما على الآخر تأمل (قوله وجعلاه كالتمر) أي في أنه يجب صاع منه (قوله
 وهو رواية) أي عن أبي حنيفة كما في بعض النسخ (قوله وصحها البهني) أي في شرحه على الملقى والمراد
 أنه سكت تعبيرها والافه وليس من أصحاب التعحيح قال في الجروصحها أو البسرورصحها المحقق في فتح القدير
 من جهة الدليل وفي شرح النقاية والاولى أن يرأى في الزيب القدر والقيمة اه أي بأن يكون نصف الصاع
 منه يساوي قيمة نصف صاع برحق اذ لم يصح من حيث القدر يصح من حيث قيمة البرك فكيف أن الصاع من
 الزيب منصوص عليه في الحديث الصحيح فلا تعتبر فيه القيمة كما يأتي تأمل (قوله أو شعير) ودقيقه
 وسويته مثله نهر (قوله ولوردنيا) قال في البحر وأطلق نصف الصاع والصاع ولم يقيد بالجدل لانه لو أدى
 نصف صاع ردى جاز وان أدى عفا أو به عيب أدى النقصان وان أدى قيمة الردى أدى الفضل كذا
 في الظهير اه ونقل بعض المحققين عن حاشية الزيلعي عن كفاية الشافعي لو كانت الحنطة مخلوطة بالشعير
 فلو الغلبة للشعير فعليه صاع ولو بالعكس فنصف صاع (قوله وما لم ينص عليه الخ) قال في البدائع ولا يجوز
 أداء المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة سواء كان الذي أدى عنه من جنسه أو من خلاف جنسه
 بعد أن كان من المنصوص عليه فكل لا يجوز اخراج الحنطة عن الحنطة باعتبار القيمة بأن أدى نصف صاع
 من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط لا يجوز اخراج غير الحنطة عن الحنطة باعتبار القيمة بأن أدى نصف
 صاع تمر بالغ قيمة نصف صاع من حنطة بل يقع عن نفسه وعليه تكميل الباقي لان القيمة انما
 تعتبر في غير المنصوص عليه اه (تنبيه) يجوز عندنا تكميل جنس من جنس آخر من المنصوص عليه ففي الجبر
 عن النظم لو أدى نصف صاع شعير ونصف صاع تمر أو نصف صاع تمر ومنا واحد من الحنطة ونصف صاع شعير
 وربع صاع حنطة جاز خلافا للشافعي (قوله وشيز) عدم جواز دفعه الا باعتبار القيمة هو الصحيح لعدم
 ورود النص به فكأن كالدرة وغيرهما من الحبوب التي لم يرد بها نص وكالاقط بحر (قوله وهو رأى الصاع
 الخ) اعلم ان الصاع أربعة أمداد والمد رطلان والرطل نصف من والمتر بالدرهم مائتان وستون درهما
 ولا ستار أربعون والاستار بكسر الهمزة بالدرهم ستة ونصف والمشاقل أربعة ونصف كذا في شرح
 دُرر البصار فالمد والمتر سواء كل منهما ربع صاع رطلان بالعراقي والرطل مائة وثلاثون درهما وفي الزيلعي
 والفتح اختلف في الصاع فقال الطرقات ثمانية أرطال بالعراقي وقال الثاني ثمانية أرطال بثلاث اختلاف
 لان الثاني قد مر رطل المدية لانه ثلاثون استارا والعراقي عشرون واذا قالت ثمانية بالعراقي فخمسة
 وثلاث بالمدي وتجدتها سواء وهذا هو الاشبه لان محمد المدي في خلاف أبي يوسف ولو كان كذلك لانه أعرف
 بمذهبه اه وتماه في الفتح ثم اعلم ان الدرهم الشرعي أربعة عشر قراطا والمتعارف الآن ستة عشر فاذا كان
 الصاع ألفا وأربعين درهما شرعيا يكون الدرهم المتعارف تسعة مائة وعشرة وقد مر في الشارح في شرحه على

(ونوقف) الوجوب (لو) كان
 المملوك (مبيعا بخيار) فاذا مر
 يوم الفطر والخيار باق تلزم على
 من بصيرله (نصف صاع) فاعل
 يجب (من برأ أو دقية أو سويته
 أو زيب) وجعلاه كالتمر وهو
 رواية عن الامام وصحها البهني
 وغيره وفي الحقائق والشربلالية
 عن البرهان وبه نفي (أو صاع
 تمر أو شعير) ولوردنيا وما لم ينص
 عليه كذرة وخبر يعتبر فيه القيمة
 (وهو) أي الصاع

قوله الا أن يحمل الخ أي بأن
 يراد بالوجوب الثبوت أو يراد
 بالاولى الاربع بطريق الوجوب
 اه منه

ملل
 في تحصيل الصاع والمد والمسن

المتقى في باب زكاة الخارج بأن الرطل الشامي ستائة درهم وأن المذ الشامي صاعان وعليه فالصاع بالرطل
الشامي رطل ونصف والمذ ثلاثة أرطال ويكون نصف الصاع من البر ربع مذ شامي فالمذ الشامي يجزى عن أربع
وكدارأيته أيضا محجرا بحط شين مشايخنا إبراهيم السامحاني وشيخ مشايخنا منلا على التركاني وكنتي بهما
قدوة لكنتي حررت نصف الصاع في عام ست وعشرين بعد المائتين فوجدته ثمانية ونحو ثلثي ثمانية فهو ثلثي أربع
مذ مسموطين غير تكويم ولا يختلف ذلك ماهر لأن المذ في زماننا أكبر من المذ السابق وكذا الرطل في زماننا
فانه الآن يزيد على سبع مائة درهم وهذا بناء على تقدير الصاع بالماش أو العدس أما على تقدير الصاع بالخطبة
أو الشعير وهو الاحوط كما يأتي قريباً فزيد نصف الصاع على ذلك فالاحوط أربع ربع مذ شامي على التمام
من الخطبة الجيدة والله تعالى أعلم قال ط وقدّر بعض مشايخي نصف الصاع بقدر سدس بالمصري
وعن الدفري تقديره بقدر ثلث وعليه فالربع المصري يكفى عن ثلاث (قوله) أنما قدّر بهما أي قدّر
الصاع بمائسة الوزن المذ كور من مائة أي من مجموعهما أي من أي نوع منهما لأن كل واحد منهما يتساوى
كده وزنه ولا يختلف أفراده مثلاً وكبراً فإذا ملأت أنا من ماش وزنه ألف وأربعون درهما ثم ملأته من
ماش آخر يكون وزنه مثل وزن الأول لعدم التفاوت بين ماش وماش آخر وكذا الوغلت بالعدس كذلك بخلاف
غيرهما كالبز مثلاً فان بعض البر قد يكون أثقل من البعض فيختلف كده وزنه فلذا قدّر الصاع بالماش
أو العدس فيكون ميكالاً محجراً يكال به ما يرا إذا خراج من الاشياء المنصوصة بلا اعتبار وزن لأن لو كانت
به شعيراً مثلاً لم وزنه ليبلغ وزنه ألفاً وأربعين درهما ولو اعتبر الوزن لكان مائسة ألفاً وأربعين درهما من
الشعير أكبر من الصاع الذي يسع هذا القدر من الماش أو العدس وقد اعتبروا الصاع بهما فعلم أنه لا اعتبار
بالوزن أصلاً في غيرهما ويدل على ذلك أيضاً قول الذخيرة قال الطحاوي الصاع ثمانية أرطال بمائسة سوى
كده وزنه ومعناه أن العدس والماش يستوي كده وزنه حتى لو وزن من ذلك ثمانية أرطال ووضع في الصاع
لا يزيد ولا ينقص وما سوى ذلك نارة يكون الوزن أكثر من النكيل كالشعير ونارة بالعكس كالخيل فإذا كان المكيل
يسع ثمانية أرطال من العدس والماش فهو الداع الذي يكال به الشعير والتمر والخطبة اهـ وذكر نحوه في الفتح
ثم قال وبهذا ارتفاع الخلاف في تقدير الصاع كلاً أو وزناً ومراعاة الخلاف ما ذكره قبله حيث قال ثم يعتبر نصف
صاع من بر من حيث الوزن عند أي حنفية لأنهم لما اختلفوا في أن الصاع ثمانية أرطال أو خمسة وثلاث كان
اجماعهم أنه يعتبر بالوزن وروى ابن رستم عن محمد أنه أنما يعتبر بالنكيل حتى لو دفع أربعة أرطال لا يجزى لمحوار
كون الخطبة تقبيل لا تبلغ نصف صاع اهـ وفي ارتفاع الخلاف بما ذكرنا من أن التامل فان التبادر من اعتبار نصف
الصاع بالوزن عند أي حنفية اعتبار وزن البر ونحوه مما يرد إخراجاً لا اعتباره بالماش والعدس والظاهر أن
اعتبار بهما معنى على رواية محمد وأن الخلاف متحقق وعن هذا يرد رد الشرعة في شرح الوفاية
أن الاحوط تقدير الصاع بثمانية أرطال من الخطبة الجيدة لأنه أن قدّر بالماش يكثر أصغر ولا يسع
ثمانية أرطال من الخطبة لأنه أثقل منها وهي أثقل من الشعير فالمكيل الذي يعل بثمانية أرطال من الماش يعل
بأقل من ثمانية أرطال من الخطبة الجيدة المكترة اهـ تمت وبهذا يخرج عن العبدية بيقين على رواية تقدير
الصاع كلاً أو وزناً فلا كان أحوط ولكن على هذا الاحوط تقديره بالشعير ولهذا نقل بعض الحشيين عن حاشية
الزبائي للسيد محمد أمين مرقعاً أن الذي عليه مشايخنا بالحرم الشريف المكي ومن قبلهم من مشايخهم
وبه كانوا يقتنون تقديره بثمانية أرطال من الشعير ولعل ذلك ليحيطوا في الخروج عن الواجب بيقين لما في مبسوط
السرخسي ثم أن الاختلاف لا يحيط في باب العبادات واجب اهـ فإذا قدر ذلك فهو سبع ثمانية أرطال من
العدس ومن الخطبة ويزيد عليها البتة بخلاف العكس فلذا كان تقدير الصاع بالشعير أحوط اهـ ولهذا تقدمنا
أن الاحوط في زماننا أربع ربع مذ شامي تمام (قوله ودفع القيمة) أطلقها فعمل قيمة الخطبة وغيره خلافاً
لمحمد قال في التارخانية عن الخطبة وإذا أراد أن يعطي قيمة الخطبة أو الشعير أو التمر بوذى قيمة أي الثلاث شاء
عندهما وقال محمد بوذى قيمة الخطبة (قوله أي الدراهم) وبما يشعر أنها المرادة بالقيمة مع أن القيمة
تكون أيضاً من الفوسر والرمض كافي البدائع والجوهرة وله اقتصار على الدراهم تعالى الزبائي إبان أنها
الافضل عند اعادة دفع القيمة لأن العلة في افضلية القيمة كونها أعون على دفع حاجة التقدير لا احتمال أنه يحتاج

المعتبر (مائسة ألفاً وأربعين
درهما من ماش أو عدس) أنما
قدّر بهما لتساويهما كيلاً ووزناً
(ودفع القيمة) أي الدراهم
(أفضل من دفع العين)

على المذهب (المتقي به جوهره ويجري
عن الظهيرية وهذا في السعة أما
في الشدة فدفع العين أفضل
كلا يخفى (بطول بحر النظر)
متعلق بيب (فن مات قبله) أي
القبير (أو بعده أو أسلم لأحب
عليه ويستحب إخراجها قبل
الخروج إلى المصلى بعد طلوع فجر
النظر) علاماً بمره وقوله عليه الصلاة
والسلام (وصحراً إذا زها إذا قدمه
على يوم النضر وأخره) اعتباراً
بالزكاة والسبب موجود أذهو
الرأس (بشرط دخول رمضان
في الأول) أي مسألة التقديم
هو الصحيح وبشيء جوهره ويجري
عن الظهيرية لكن عامة المتون
والشروح على صحة التقديم مطلقاً
وصححه غير واحد ورجحه في النهر
وقتل عن الوالدية أنه ظاهر
الرواية قلت فكان هو المذهب
(فجاء دفع كل شخص فطرته إلى)
مسكين أو (مسكين على)
واعلمه الأكثر به جزم
في الوالدية والغاية والبدائع
والمحيط وسهم الزبلي في الظهار
من غير ذكر خلاف وصححه في
البرهان فكان هو (المذهب)
كترين الزكاة الأمر في حديث
أغروه للندب فينبذ الأولوية
ولذلك قال في الظهيرية لا يكره
التأخير أي يتركها (كما جاء دفع
صدقة جماعة إلى مسكين واحد
بلا خلاف) يعتد به (خلطتم
امرأة أمرها زوجها بغير إذن الزوج
حفظت بجنونتها بغير إذن الزوج
ودفعت إلى فيم جازعها لاعتنه)

غير الخطة متسلاً من ثياب ونحوها بخلاف دفع العروض وعلى هذا فأمراد بالدرهم ما يشبه الدرهم تأتلف
(قوله على المذهب المتقي به) مقابله ما في المضمرات من أن دفع الخطة أفضل في الأحوال كلها سواء كانت
أيام شدة أم لا لأن في هذا موافقة السنة وعلمه الفتوى منق قد اختلف الاقواء ط (قوله وهذا) أي كرون
دفع القيمة أفضل (قوله كما لا يخفى) بوجه أنه بحث منه مع أنه عارض في التنازلية إلى محمد بن سلمة وقال
في النهر وهو حسن (قوله بطول بحر النظر) أي القبر الثاني وعند الشافعي بقرب الشمس من آخر يوم من
رمضان بدائع (قوله متعلق بيب) أي المذكور أو أول الباب (قوله لأحب عليه) لأنه وقت
الوجوب ليس بأهل نهر وكذا الواقعة قبله أو أسير بعده كما في الهندية (قوله علاماً بمره وقوله عليه الصلاة
والسلام) رواد الحكم من حديث ابن عمر كابسطه في الفتح (قوله أو آخره) قدمنا الكلام عليه أو
الباب (قوله اعتباراً بالزكاة) أي قياساً عليها واعترضه في الفتح بأن حكم الأصل على خلاف قياس
فلا قياس عليه لأن التقديم وإن كان بعد السبب هو قبل الوجوب وأجاب في البحر بأنها كراهية بمعنى أنه
لا فرق لأنه قياس اه وفيه نظر والاولى الاستدلال بحديث الجنائي وكانوا يعطون قبل الفطر يوم أو يومين
قال في الفتح وهذا محال لا يخفى على النبي صلى الله عليه وسلم بل لابد من كونه باذن سابق فان الاسقاط قبل
الوجوب محال لا يعتل فلم يكونوا يقدمون عليه إلا بفتح اه (قوله فكان هو المذهب) نقل في البحر
اختلاف التعصيص ثم قال لكن تأيد التعصيص بدخول الشهر بأن الفتوى عليه فليكن العمل عليه وخالفه في النهر
بقوله وانباع الهداية أولى قال في الشريعة قتل وبغضه أن العمل بما عليه الفروع والمتون وقد ذكر
مثل تعصيص الهداية في الكافي والتميين وشروح الهداية وفي البرهان وابن كمال باشا وفي البرازية العجم جواز
التعصيص لسنتين رواد الحسن عن الإمام اه وكذا في المحيط اه قلت وحسن كان في المسألة قولان صحيعان
تصير المتقي بالعمل بأمره إذا كان لاحد مما مرجح ككونه ظاهر الرواية أو منى عليه أصحاب المتون
أو الشروح أو أكثر المشايخ كما بسطناه أول الكتاب وقد اجتمعت هذه المرحات هنا القول بالاطلاق فلا يعدل
عنه فافهم (قوله المسكين) يعني عنه ما بعده لفهمه بالاولى ط (قوله فكان هو المذهب) كذا قال
في البحر ذاعلى ظاهر ما في الزبلي هنا الفتح من أن المذهب المنع وأن القائلين بالجواز انما هو الكرخي اه
وكذا رده العلامة نوح بأن الأمر بالعكس فان المانع يمنع بسير والنجوزين جزم غير الاعتماد على ما عليه الجزم
الكثير (قوله والأمر في حديث أغنوه) هو ما أخرجه البخاري وقضى وابن عدي والحاكم في علوم الحديث
عن ابن عمر بلفظ أغنوه عن الطوف في هذا اليوم فوج وهذا جواب عما يقال ان الاغناء لا يحصل
إلا بدفعها جزم علاماً بالأمر والجواب أن الأمر للندب والاليجز التقديم والتأخير وقد مر الدليل على
جوازهما أول الباب وذلك قرينة على أن الأمر هنا للندب بخلافه لا يكره تأخير ما بل تزجيها ويحصل من هذا
الجواب أن الدفع إلى متعدد مكره تزجيها ككرامة التأخير الآن يفرض بأنه لو أخر الناس عن اليوم
لم يحصل الاغناء أصلاً بخلاف ما لو فرضوا الحصول الاغناء بالجموع كما علم به الكرخي فلم يكن مخالفاً للأمر
الندب لأنه أمر للجموع لا للأفراد يشترط أن ذا العمل لا يستغنى بفطرة شخص واحد ولا أمر ذلك الواحد
باغناء تأتلف وما في البحر من أن التحقيق أنه بالتأخير يكون قاضياً للمؤذناً فأنما للندب تبع فيه صاحب
الفتح وقد بينا أول الباب ترجيح خلافه فافهم (قوله بعنده) تعصيص لنفي المصنف الخلاف تبعاً للبحر
بأن المراد نفي خلاف خاص لأنه قد مر في مواهب الرحمن بالخلاف في المسألة نفي بقوله ويجوز أخذ واحد من
جمع ودفع واحد جمع على الصحيح فیهما اه قلت ولعل مثل الخلاف هنا ما إذا خلط الجماعة صدقاتهم
ودفعها لواحد أو دفع كل واحد بانفراده لواحد فينبذ جريان الخلاف في الجواز وعدمه فليست أمثل (قوله
أمرها زوجها) أفاد أنها أن أدت عنه بدون إذنه ليجزم ط عن أبي السعود (قوله بغير إذن الزوج)
أما لو أذنه لملكه بالخلط فيجوز عنه ط (قوله لا أعتمد) لأنه أمرها بالدفع من ماله وقد ملكته بالملط بدون
إذنه فكانت متبعة وزنها شمان حنطه قلت ونبغي تنقيده بما إذا لم يجز الزوج ما فعلت أو لم توجد دلالة
الآن لما في الفصل التاسع من زكاة التنازلية دفع بجزل رجل درهم يصدق بها عن زكاتها فخطها
ثم دفعها من الأذاجد الأذن أجاز المال كان أو وجد دلالة لأن بالخلط تجازت العادة بالأذن من أرباب

الحنطة يخلط من الغلات وكذا التبنان ضمن اذا خلط حنطة الناس الا في موضع يكون مأذوناً بالخلط عرفاً اه
 ملخصاً (قوله للمامز) أى قيل باب زكاة المال (قوله فيجوز ان أجاز الزوج) أى يجوز عنه أيضاً ولا
 حاجة الى التقيد بالاجازة بعد قوله أولاً أمرها زوجها الآن يقال انه إشارة الى الجواز وان لم يوجد امر
 ابتداء لكن لا بد في جواز الاجازة من كون الحنطة قائمة في يد الفقير في التتارخانية سئل البقالى عن صدقة
 بطعام الغير عن صدقة الفطر قال توقفت على اجازة المالك فتعثر شرائطها من قيام العين ونحوه فان لم يجز ضمن
 اه وفيها من الفصل التاسع اضعان شرح الطحاوى - صدق بماله عن رجل بلاء امره جاز عن نفسه وان اجاز
 الرجل ولو عمل الرجل فان اجازته والمال قائم جاز عنه ولو هالك جاز عن المتطرق (قوله ولو بالعكس) بأن
 امرته باداً فطرتها يخلط حنطتها بحنطته ط (قوله ومقتضى مامز) أى من قوله ولو أدى عنها بلاذن
 أجزأ استحساناً للاذن عادة فانه يدل على جواز أدائه عنها من ماله واذا خلط حنطتها بحنطته في مسألة
 صارت ملكه فيجوز عنه وعنها ومثله ما في التتارخانية وغيرهما رجل له أولاد وامرأة كمال الحنطة لاجل كل
 واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم جمع ودفع الى الفقير بينهم فيجوز عنهم اه قلت لكن قد يقال ان دفعها
 الحنطة اليه من ماله فقرة يثني على انها أرادت أداء الفطرة من ماله التنازل فضيلة الصدقة وذلك ينافي في اذنه الاعادة
 بالدفع من ماله فينبغي عدم الجواز حيث أرادت ذلك (تنبيه) ما نقلناه عن التتارخانية دليل على جواز الجمع
 وأنه لا يلزم افراز كل فطرة عن غيرهما عند الدفع ولكن لينظر أن الافراز لا شرط أم لا بل بكتبه دفع مدشحي
 مثل الجلة واحدة عن أربعة ويكون قوله كمال الحنطة الخ بياناً للواقع لم أره وينبغي الثاني لحصول المقصود
 ومثله يقال فبما لو أدفع قيمة الحنطة عنه وعن عبالة والا حوط افراز كل واحدة حتى يرى تقل صريح
 في المسألة والله أعلم (قوله ولا يعيت الخ) في الحديث الصحيح انه جعل أباه ربة على صدقة الفطر فكان
 يقبل من جاءه بصدقة من غير أن يذهب اليهم رحتي قلت فالمراد أنه لا يعيت عاملاً كعامل الزكاة يذهب الى
 المتباينين بنفسه فلا ينافي ما في الحديث تنازل (قوله في المصارف) أى المذكورة في آية الصدقات الا العامل
 الغنى - فيناظره ولا يصح الى من ينسبهم اولاداً وزوجة ولا الى غنى أو هاشمي ونحوهم ممن مر في باب المصروف
 وقد متنا بيان الأفضل في الصدقة عليه (قوله وفي كل حال ليس المراد تعميم الاحوال مطائمان كل وجهه فان
 لكل شرطاً ليست للأخرى لانه يشترط في الزكاة الحول والنصاب النامي والعقل والبلوغ وليس شيء من ذلك
 شرطاً هنا بل المراد في احوال الدفع الى المصارف من اشتراط النية واشتراط التملك فلا يكتفى بالإباحة
 كما في البدائع هذا ما ظهري تأمل (فرع) قد متنا في المصروف عن التتارخانية لو دفع الفطرة الى الابل الذي
 يوظفهم وقت السفر جاز الآن الا حوط والاعبد عن الشبهة أن يقدم اليه قرصات هدية ثم يعطيه الحنطة اه
 (قوله الا في جواز الدفع الى المذموم) في الخانية جاز ويكره وعند الشافعي واحدى الروايتين عن أبي يوسف
 لا يجوز زكاة خانية وقدم عن الحماوي أن الفتوى على قول أبي يوسف ومن الكلام فيه (تنبيه) ينبغي استثناء
 العامل كما قلنا اتصالاً لانه ليست من عماله (قوله وقد متنا) كل من المسألتين أما الاولى في باب المصروف
 وأما الثانية ففي هذا الباب ح (قوله وان كانت نفقتها عليه) أى على الدافع باعتبار التزامه بذلك تبرعاً وجعله
 اياهما من جهة عبالة والا نفقتها على زوجها ولذا الهاجعة بها وقد يقال انها على السيد حكماً لان العبد ملكه
 فإذا كان لها يبيعها صارت كأنها واجبة في ماله ويحتمل ارجاع الضمير الى العبد ووجه المبالغة انها اذا كانت
 نفقتها عليه وهو ذلك السيد ربما يتوهم عدم الجواز فافهم (قوله واجبات الاسلام سبعة) عزاء صاحب
 الجوهرة الى الامام المحمود وقد تقرر في الاصول أن العدد لا مفهوم له أو يقال ان واجبات خبره قد متنا
 وسبعة مبتدأ مؤخر والمعنى ان هذه السبعة من واجبات الاسلام ولعل لها خصوصية اشتركت فيها من بين
 سائر الواجبات فلا يراد ما في ط من ان كان أراد المشتهر منها فغير مسلم لانه فانه صلاة العبد والجماعة وغيرهما
 وان أراد مطلق واجب في الصلاة والحي وغيرهم واجبات لا تخصي ومراة بالواجب ما بين الواجب ديانة
 كخدمة المرأة زوجها والقرض العلمى كالوتر وعدة العمرة منها بناء على القول بوجودها وسبب اختلاف
 التصحيح في والله تعالى أعلم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الصوم)

المامز أن الخلط عند الامام
 استهلاك يقطع حتى صاحبه
 وعندهما لا يقطع فيجوز ان أجاز
 الزوج ظهيرية ولو بالعكس قال في
 التهر لم أره ومقتضى مامز جواز
 عنه بما بـلا اجازتها (ولا
 يثبت الامام على صدقة الفطر
 ساعياً) لانه عليه السلام لم يفعله
 بدائع (وصدقة الفطر كان كافي
 المصارف) وفي كل حال (الا في)
 جواز (الدفع الى المذموم) وعدم
 سقوطها به سلك المال وقدمت
 (ولو دفع صدقة فطره الى زوجة
 عبده جاز) وان كانت نفقتها عليه
 عمدة الفناوى للشهيد (خاصة)
 واجبات الاسلام سبعة الفطرة
 ونفقة ذى رحم ووتر وأخصه
 وعمره وخدمة أبويه والمرأة
 زوجها حدادى
 (كتاب الصوم)

ولا يخفى أن الصوم الذي هو الأسس لعن المفطرات نهار ابنته يتحقق من المسلم الخالي عن حيض وشاس
سواء كان في دار الاسلام أو دار الحرب علم بالوجوب أولا على أن الكلام في تعريف الصوم فرضا وغيره والعلم
بالوجوب أو الكون في دار الاسلام انما هو بشرط وجوب رمضان كالمقل والبلوغ لا بشرط الهجة فلانما
الاقتصار على قوله طاهر الخ ثم رأيت الرقي ذكر نحو ما قلته فافهم (قوله وأعلم بالوجوب) أي أو كائن
في غير دارنا علم بالوجوب فالكون بدار الاسلام موجب للصوم وان لم يعلم بوجوبه اذ لا يعذر بالجهل في دار
الاسلام بخلاف من اسلم في دار الحرب ولم يعلم به فانه لا يبيح عليه ما لم يعلم فاذا علم ليس عليه قضاء ما مضى
اذ لا تكليف بدون العزيمة للعدو بالجهل وانما يحصل له العلم الموجب باخبار رجلين أو رجل واحد أو اثنين مستورين
أو واحد عدل وعندهما لا تشترط العدالة ولا البلوغ والحزبة كافي امداد الفتاح (قوله طاهر عن حيض
أو نفاس) أي حال عنهما والا فالطهارة عن حدثهما غير شرط (قوله المعهودة) هي نية الشخص
المذكور بالصوم وقتها لا نية بانه (قوله وأما البلوغ والافاقة الخ) جواب عما قد يقال لم تقيد الشخص
المخصوص بالبلوغ والافاقة من الجنون أو الغما أو النوم وبيان الجواب أن الكلام في تعريف الصوم الشرعي
وذلك بذكر ركنه وهو الاسلام المذكور وذكروا كماله عليه صحة وهي ثلاثة الاسلام والطهارة عن الحيض
والنفاس والنية كافي المبدأ ولم يذكروا في الفتح الاسلام لا غنا النية عنه اذ لا تصح بدونه وليس البلوغ
والافاقة من شروط الهجة لاحتد بدونهما كذا كرهتم ههنا من شروط وجوب رمضان وهي أربعة نالها
الاسلام ورابعها العلم بالوجوب أو الكون في دارنا فلا محل للتقييد به ما على أن الكلام في تعريف مطلق
الصوم لا خصوصه صوم رمضان كماله ولا يذكروا شروط وجوب ادائه وهي ثلاثة الهجة والافاقة والخلو
من حيض ونفاس (قوله وحكمه) أي الاخرى أما حكمه الديني فهو سقوط الواجب ان كان صوما
لازما بجر (قوله ولومنها عنه) كصوم الايام الخمسة اذا التزم معنى مجاور وهو الاعراض عن إضافة الله
تعالى وهو فيضان في صومها نوبا كالصلاة في الارض المعصوية ذكره في التبر ردا على الجهر قوله
انه لا ثواب في صوم الايام التنهية فكلام الشارح بحث صاحب النهر ط قلت صرح في التلويح بأن الخلاف
بيننا وبين الشافعي في أن الله يقتضي الهجة عندما يهني استحقات الثواب وسقوط القضاء وموافقة امر
الشارع ثم نقل عن الطريقة المعنية ما حمله أن الصوم في هذه الايام ترك المفطرات الثلاث واعراض عن
الضائقة في حيث الاول يكون عبادة مستحسنة ومن حيث الثاني يكون منها لا يمكن الاول بمنزلة الاصل
والثاني بمنزلة التابع في مشروعها باصله غير مشروع بوضعه اه لكن بحث محسنة الفري في ارادة استحقات
الثواب بل المراد ماسواها والهجة لا تقتضي الثواب كالوضوء بلانية والصلاة مع الرأيا اه قلت ويؤيده وجوب
النظر بعد الشروع وتصريحهم بأنه معصية (قوله ويلغو التعيين) من هذا يؤخذ أنه لو نذر صوم الاثنين
والتيس من كل أسبوع يصح صوم غيرهما عنهما ط قلت وهذا في غير النذر المعلق لماسأ في قبيل الاعتكاف
من قوله والنذر غير المعلق لا يختص برمان ومكان ودرهم وفقر بخلاف المعلق فانه لا يجوز تفصيل قبل وجود
الشرط اه أي لأن المعلق على شرط لا يتعد سببا للعمال وسأ في تمام الكلام على هذه المسألة هناك (قوله
والكفاحات) أي سبب صومها الحنث والقتل أي قتل النفس خطأ وقتل الصديق مجرما والاولى قول الفتح
وسبب صوم الكفاحات اسبابها من الحنث والقتل اه لأن منها العزم على العود في الطهارة والافطار
في فطر رمضان والحلق في حلق الحرم لعذر (قوله على المختار) اختاره المرحسي بجر (قوله وغيره)
كالامام البوسني وأبي النضر بجر (قوله الذي يمكن انشاء الصوم فيه) وهو ما كان من طلوع الفجر
الصادق في قبيل الفجرة الكبرى أما الليل والفجرة وما بعد فلا يمكن انشاء الصوم فيها والموجود في الليل
يجزئ النية لانشاء الصوم ط لكن صرح في البحر بأن السبب هو الجزء الذي لا يتجزأ من كل يوم فوجب
مقارنائه اه وهذا يقتضي أنه الجزء الاول من كل يوم كما صرح به غيره أيضا وصرح به في فصل العوارض
عند قول الكزولي بلغ صبي أو أسلم كافر الخ ودفع ما أورده ابن الهمام من أنه يلزم متانة السبب للوجوب
أو تقيد الوجوب على السبب بأنه يجوز فطرته لا ضرورة كالوشرع في الصلاة في أول جزء من الوقت فانه
يسقط اشتراط تقدم السبب على الوجوب المسبب للضرورة كما صرح به في الكشف الكبير وتمام الكلام

او عالم بالوجوب طاهر عن حيض
أو نفاس (مع النية) المعهودة وأما
البلوغ والافاقة فليس من شرط
الهجة لاحتد بدونهما وهي أربعة نالها
أو انعم عليه بعد النية وانما لم
يصح صومه ما في اليوم الثاني
لعدم النية وحكمه نيل الثواب
ولو تنها عنه كافي الصلاة في أرض
مغصوبة (وسبب صوم) المندور
النذر ولذا لو عين شهرا وصام
شهرا قبله عنه أجره لوجود السبب
ويلغو التعيين والكفاحات
الحنث والقتل (و) رمضان شهود
جزء من الشهر من ليل او نهار
على المختار كافي المختار
نظر الاسلام وغيره انه الجزء الذي
يمكن انشاء الصوم فيه من كل يوم

هناك قاتل (قوله حتى لو أفاق المجنون في ليله) أي من أول الشهر أو وعده ثم جن قبل أن يصبح ومضى الشهر وهو مجنون بجر وقوله أو في آخر أيامه بعد الزوال كذا وقع في البحر وغيره والأحسن قول الأعداد أو في بعد الزوال من يوم منه ومثله في شرح التحرير في نور الإيضاح ولا يلزم تضاد باقائه لئلا أوها را بعد فوائت وقت النية في العجيج قلت ولعل التقيد بما سخر يوم منه مبني على أن المراد الإفاقة التي لم يصبها جنون قائم إذا كانت في وسطه لا شك في وجوب القضاء والمراد بما بعد الزوال ما بعد نصف النهر الشرعي أي ما بعد النخوة الكبرى كأمراً نقلاً وهو مبني على قول القدوري كما يأتي بخبر وفاهم (تنبيه) فنرفع هذه المسألة على ما ذكره من الاختلاف في السبب بخلافه ما في الهداية حيث جمع بين القولين بأنه لا منافاة فهو دمج منه سبب لكله ثم كل يوم سبب وجوب أدائه غاية الأمر أنه تكرر سبب وجوب صوم اليوم باعتبار خصوصه ودخوله في ضمن غيره كما في الفتح ويؤيد ما قلناه قول ابن نجيم في شرح المنار ولم أر من ذكر له ذلك الخ لا في عمر في القروع اه تأمل (قوله كما في المجتبى) ونصه ولو أفاق أول ليلة من رمضان ثم أصبح مجنوناً واستوعب كل الشهر اختلف أئمة بخاري فيه والفتوى على أنه لا يلزم القضاء لأن الليلة لا تصام فيها وكذا إن أفاق في ليلة من وسطه أو في آخر يوم من رمضان بعد الزوال وقبل الزوال يلزم اه (قوله وصحبه غير واحد) كصاحب النهاية والظاهرية بجر وقاضي خان والعناية شربلالية ومشي عليه الاستيعابي وحسد الدين الضمير من غير حكاية خلاف شرح التحرير ومشي عليه في نور الإيضاح قلت وكذا أنقل تضعفه في الذخيرة لكن نقل أيضاً تصحيح لزوم القضاء ومشي عليه في الفتح قائلاً لا فرق بين إفاقته وقت النية أو بعده وفي شرح الملتقى للبهنسي أنه ظاهر الرواية قلت ومثله في شرح التحرير عن الكشف وعزاء في البدائع إلى أصحابنا ولم يحك غيره وكذلك في السراج وجرم به الزيلعي وهو ظاهر التندوري والكثير الهداية حيث أطلقوا (يوم القضاء باقائه بعض الشهر وكذلك في الجامع الصغير قال وإن أفاق شياً منه قضاء وعبر في الملتقى باقائه ساعة وفي المعراج لو كان منقفاً في أول ليلة منه ثم جن وأصبح مجنوناً إلى آخر الشهر فضاء كله بالاتفاق غير يوم تلك الليلة ثم نقل عبارة المجتبى المازة والحاصل أنهم قالوا من معصيان وأن المعتمد الثاني لكونه ظاهر الزاوية والمتون (قوله وهو أقسام ثمانية) فرض معين وغير معين وواجب كذلك ونفل مسنون أو مستحب ومكروه وتزويها أو توقيفاً (قوله معين) أي له وقت خاص (قوله لكنه) أي صوم الكفارات (قوله تبعاً لابن الكمال) حيث قال في إنباح الإصلاح وصوم النذر والكفارة واجب لم يتعمد الإجماع على فرضية واحد منهما بل على وجوبه أي شوته عملاً لا علماً ولهذا لا يكفي جاحده اه وحاصله أنه وإن ثبت لزوم كل منهما عملاً بالكتاب والإجماع لكن لم يثبت لزومهما علماً بحيث يكفي جاحده فرضيتهما كما هو شأن الفروض القطعية ثم رمضان ونحوه وعلى هذا فكان المناسب ذكر الكفارات في قسم الواجب كما فعل ابن الكمال لأن الفرض العملي الذي هو أعلى قسمي الواجب ما يفوت الجواز فيه فلو تواتر وهذا ليس منه (قوله كالنذر المعين) أي بوقت خاص كذا فرض يوم الخميس مثلاً وغير المعين كذا فرض يوم مثلاً ومن الواجب صوم التطوع بعد الشروع فيه وصوم قضائه عند الانقضاء وصوم الاعتكاف (قوله وأما قوله تعالى الخ) أعان مقتضى ثبوت الأهمية في الآية القطعية كونه فرضاً والجواب أنه خص منها النذر بالمعصية بالإجماع فصار ظنية الدلالة فتصد التوجب وفيه يعمد لصاحب العناية مذكور مع جوابه في النذر (قوله قائلاً لا كحل) فيه أن لا كحل قرري العناية الوجوب الآن يكون وقع له في غير هذا الموضع والذي في البحر وغيره أن قائله الكمال ظله سبق قلم الشارح لتبشيه النفلين أفاده ح وكلام الكمال في الفتح حاصله أن الفرضية مستفادة من الإجماع على لزومها من الآية لتخصصها كما علمت (قوله لكن تعقبه سعدى الخ) أي في حاشية العناية فإنه نقل عبارة الفتح ثم اعترضه بأنه ليس على ما ينبغي لما في أوائل كتاب السير من المخطئ البهائي والذخيرة الفرق بين الفرضية والواجب فظاهر نظرنا إلى الأحكام حتى إن الصلاة المنذورة لا تؤذى بد صلاة العصر وتغني الفوائت بعد صلاة العصر اه واصله أن ما ذكره صريح في أن المنذور واجب لا فرض (قوله يعني عملاً) هذا صلح لا يرتفعه فان الخصمان على المستدل على فرضيته بالآية أرادية أنه فرض قطعي كما صرح به في الدرر لا طي ولذا اعترض في الفتح الاستدلال بالآية بأنها لا تنفذ الفرضية لما مر من تخصصها وعدل عنه كصدر

حتى لو أفاق المجنون في ليله أو في آخر أيامه بعد الزوال لا قضاء عليه وعليه الفتوى كما في المجتبى والنهر عن الداراية وصحبه غير واحد وهو الحق كما في الغاية (وهو) أقسام ثمانية (فرض) وهو نوعان معين (كصوم رمضان) وأدوم (غير معين كصومه قضاء) وصوم الكفارات) لكنه فرض عملاً لا اعتقاداً ولذا لا يكفي جاحده قاله البهنسي تبعاً لابن الكمال (وواجب) وهو نوعان معين (كالنذر المعين) وغير معين كالنذر (المطلق) وأما قوله تعالى ولو فؤادهم قد دخله لخصوص كالنذر بمعصية فلم يبق قطعاً (ودليل) قائله لا كحل وغيره واعتمده الشربلالي لكن تعقبه سعدى بالفرق بأن المنذورة لا تؤذى بعد صلاة العصر بخلاف الفائتة (وهو فرض على الظاهر) كالنذرات يعني عملاً لا سلطان الإجماع لا يفيد الفرض القطعي

الشرعة الى الاستدلال بالاجماع (قوله كاسبطه خسرو) أي في الدور حيث أحياب عن قول صدر
 الشرع ان المندوب فرض لأن زومه ثابت بالاجماع فيكون قطعي الثبوت بأن المراد بالفرض ههنا الفرض
 الاعتقادي الذي يكفر بجاحده كإندل عليه عبارة الهداية والفرضية بهذا المعنى لا ثبت بطلان الاجماع بل
 بالاجماع على الفرضية المتقول بالتواتر كما في صوم رمضان ولما لم يثبت في المندوب نقل الاجماع على فرضيته
 بالتواتر بقي في مرتبة الوجوب فان الاجماع المتقول بطريق الشهرة أو الأحاديث الوجوب دون الفرضية
 بهذا المعنى اه قلت وظاهر كلامه وجود الاجماع على فرضية المندوب لكن لما لم ينقل متواترا بل بطريق
 الشهرة أو الأحاديث أفاد الوجوب والظاهر ما مر عن ابن الكمال من أن الاجماع على ثبوته عملا لا حاصل أن
 العلماء أجمعوا على لزوم الكفارات والمندوبات الشرعية ولا يلزم من ذلك الفرضية القطعية اللازم منها اكثار
 الجاحد لها (تنبيه) في شرح الشيخ اسماعيل عن ذخيرة العقبي اعلم انه قد اضطرب كلام المؤلفين في كل من
 المندوب والكفارات فصاحب الهداية والوقاية فرض وصدا للشرعة واجب والزبلي الأول واجب والثاني
 فرض وابن ملك بالعكس ونوجه كل ظاهر الاخير (قوله ونقل) أراد به المعنى اللغوي وهو الزيادة لا
 الشرعي وهو زيادة عبادة شرعية لنا لا علينا لأنه أدخل فيه المكروه بضمه وقد يقال ان المراد المعنى الشرعي
 لما قد سناه من أن الصوم في الايام المكروهة من حيث نفسه عبادة مستحسنة ومن حيث تقصمته الاعراض
 عن الضائفة يكون متبايناً مشروعا بأفعله دون وصفه تأمل (قوله يوم السنة) قدمنا في بحث سنن الوضوء
 تحقير الفرق بين السنة والمندوب وأن السنة ما واطب عليها النبي صلى الله عليه وسلم وأخلفاؤه من بعده
 وهي فثمان سنة الهدى وتركها واجب الاساءة والكرهية كالجماعة والاذان وستة الزوائد كسيرة النبي
 صلى الله عليه وسلم في لباسه وقبائه وقعوده ولا يوجب تركها كراهية والظاهر أن صوم عاشوراء من القسم
 الثاني بل سواه في الخاتمة مستحباً يقال ويستحب أن يصوم يوم عاشوراء بصوم يوم قبله أو يوم بعده ليكون
 محققاً لاهل الكتاب ونحوه في البدائع بل مقتضى ما ورد من أن صومه كفارة للسنة الماضية وصوم
 عرفة كفارة للماضية والمستقبلية كون صوم عرفة أكدمه والازم كون المستحب افضل من السنة وهو
 خلاف الاصل تأمل (قوله والمندوب) بالنصب عطف على السنة ولم يذكر المستحب لعدم الفرق بينه وبين
 المندوب عند الاصوليين وهو ما لم يواظب عليه صلى الله عليه وسلم وان لم يفعل بعد ما رغب اليه كما في التحرير
 وعند الفقهاء المستحب ما فعله صلى الله عليه وسلم مرة وتركه أخرى والمندوب ما فعله مرة أو مرتين لتعليم الجواز
 وعكس في المحيط وقول الاصوليين أولى لشموله ما رغب فيه ولم يفعله كما ذكره في البحر من كتاب الطهارة ولكنه
 فرق بينهما هنا فقال ينبغي أن يكون كل صوم مرغوب فيه الشارع صلى الله عليه وسلم بخصوصه مستحباً وما سواه
 مما لم يثبت كراهته يكون مندوباً لا تنفلاً لأن الشارع قد رغب في مطلق الصوم فترتب على فعله الثواب بخلاف
 النفية المتسبلة للندبة فان ظاهره يقتضي عدم الثواب فيه والافهم مندوب كالأجني اه قلت وهذا
 وارد على ما في الفقيه حيث جعل النفل مقابلاً للمندوب والمكروه (قوله كأيام البيض) أي أيام اللباني
 البيض وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر سميت بذلك لتكامل ضوء الهلال وشدة البياض فيها
 اعداد وفيه ثمة الفقه وغيره المندوب صوم ثلاثة من كل شهر فربند كونه البيض (قوله ويوم الجمعة
 ولومنفرداً) صرح به في التهر وكذا في البحر فقال ان صومه بانفراده مستحب عند العائنة كالاثني والخمس وكره
 الكل بعضهم اه ومثله في المحيط معلا بأن لهذه الايام فضيلة ولم يكن في صومها تشبه بغيرها بل القبلة
 تخاف في الانشاء وتبعض في نور الإيضاح من كراهة افرادها بالصوم قول البعض في الخاتمة ولا بأس بصوم يوم الجمعة
 عند أبي حنيفة ويحمد لما روي عن ابن عباس انه كان يصومه ولا ينظر اه وظاهر الاستدلال بالآثار الزائدة
 بلا بأس الاستحباب وفي التجنيس قال أبو يوسف جاء حديث في كراهته الآن يصوم قبله وبعده فكان
 الاحتياط أن يضم اليه يوم آخر اه قال ط قلت ثبت بالسنة طلبه والنهي عنه والآخر منها ما انتهى كما أوضحه
 شرح الجامع الصغير لأن فيه وظافت فعله اذا اجام ضعف عن فعلها (قوله لم يضعه) منه لحاج أي ان كان
 لا يضعه عن الوقوف بعرفات ولا يجزئ بالدعوى محيط فلو اضعفه كره (قوله والمكروه) بالنصب عطفاً
 على السنة أو بالرفع على الابداء وغيره قوله كالعديد من حيث لا يحتاج الى التكلف المار في وجه ادخاله

كاسبطه خسرو (ونقل كغيرهما)
 يوم السنة كصوم عاشوراء مع
 التاسع والمندوب كأيام البيض
 من كل شهر ويوم الجمعة ولومنفرداً
 وعرفة ولولحاج لم يضعه والمكروه
 تحريراً

قوله وعاشوراء هكذا يحفظه والذي في الشارح كما عاشوراء بكاف التثنية وهو الاوافق بما قبله ٨١

مختصه

كالعبدین وتسنیها
كعاشوراء وحده وسبب وحده
ونيزور ومهرجان ان تعمله رصوم
دهر وصوم سميت ووصال وان
أفطر الايام الخمسة وهذا عند أبي
يوسف كما في المخط ففى خمسة
عشر وأنواعه ثلاثة عشر سبعة
متابعة رمضان وكفارة ظهار
وقتل وعين وافطار رمضان ونذر
معين واعتكاف واجب وستة
يخير فيها نفل وقضاء رمضان
وصوم متعة وفدية خلق وجزاء
صيد ونذر مطلق اذا تقرر هذا

في النفل على أن صوم العبدین مكره وتحريم ما لو كان الصوم واجبا (قوله كالعبدین) أى وأيام التشريق نهر
(قوله وعاشوراء وحده) أى فردا عن التاسع وأوعن الحادى عشر امتداد لأنه تشبه باليود محبط (قوله
وسبب وحده) لتشبه باليود بحر وهذه العلة تفيد كراهة التحريم الآن يقال انما ثبت بقصد التشبه كما تظن
ط قلت وفي بعض النسخ وأحد بقل قوله وحده وبه صرح في التتارخانة فقال وبكره صوم النيزور والمهرجان
اذا تعمله ولم يوافق يوما كان يصومه قبل ذلك وهكذا قبل في يوم السبت والأحد أى يكرهه بعد صومه
الاذا وافق يوما كان يصومه قبل كالأول كان يصوم يوما ويفطر يوما أو كان يصوم أول الشهر مثلا فوافق يوما من
هذه الايام وأفاد قوله وحده انه لو صام معه يوما آخر فلا كراهة لأن الكراهة في تخصيصه بالصوم لتشبه وهل اذا
صام السبت مع الاحد تزول الكراهة تحل تردد لانه قد يقال ان كل يوم منهما معظم عند طائفة من أهل الكتاب
ففي صوم كل واحد منهما تشبه بطائفة منهم وقد يقال ان صومهما معا ليس فيه تشبه لانه لم يتفق طائفة منهم
على تعظيمهما معا وبظهر لى الثاني بدليل أنه لو صام الاحد مع الاثنين تزول الكراهة لانه لم يبعد أحد منهم هذين
اليومين معا وان عظمت النصارى الاحد وكذا الصوم مع عاشوراء وما قبله أو بعده مع أن اليهود تعظمه
ويظهر من هذا أنه لو جاء عاشوراء يوم الاحد أو الجمعة لا يكره صوم السبت معه وكذا لو كان قبله أو بعده يوم
المهرجان أو النيزور لعدم تعمله صومه بخوصه والله تعالى أعلم (قوله ونيزور) يقع النون وسكون الهمزة
الراء معرب نوروز ومعناه اليوم الجديد فتدعى الجدي وروز بمعنى اليوم والمراد منه يوم تحل فيه الشمس برج
الحمل ومهرجان معرب مهران والمراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا ان يؤمن عيدان القنرس
٨١ ح (قوله ان تعمله) كذا في المخط ثم قال واختار أنه ان كان يصوم قبله فالأفضل له أن يصوم والا
فالأفضل أن لا يصوم لانه يشبه تعظيم هذا اليوم وانه حرام (قوله وصوم سميت) وهو أن لا يتكلم فيه لانه
تشبه بالجوس فانهم يشعلون هكذا محبط قال في الامداد فعليه أن يتكلم بخير وبجاجة دعيت اليه (قوله
ووصال) فسره أبو يوسف ومحمد بصوم يومين لا فطر بينهما بحر وفسره في الحاشية بأن يصوم السنة ولا يفطر
في الايام المنية وفي الخلاصة اذا افطر في الايام المنية اختار أنه لا بأس به (قوله وان افطر الايام الخمسة)
أى العبدین وأيام التشريق (قوله وهذا عند أبي يوسف) ظاهره أن صاحبه يقول بخلافه وظاهر البدائع
أن المخالف من غير أهل المذهب فانه قال وقال بعض الفقهاء من صام سائر الدهر وأفطر يوم الفطر والاضحى
وأيام التشريق لا يدخل تحت نهي الوصال ورد عليه أبو يوسف فقال ولبس هذا عندى كما قال هذا قد صام
الدهر كأنه أشار الى أن النهي عن صوم الدهر ليس لصوم هذه الايام بل لما يضاعفه عن القرائن
والواجبات والكسب الذى لا بد له منه ٨١ (قوله ففى خمسة عشر) تفرع على قوله بسم السنة والمنسوب
والمكره أى فصارجلة ما دخل في قوله وتفل خمسة عشر يجعل العبدین اثنين وجعل يوم الاحد مع على ما في
كثير من النسخ فافهم لكن بقی عليه من المكروه تحريما أيام التشريق وصوم يوم الشك على ما ياتى في فصله ومن
المكروه أيضا صوم المرأة والعبد والاجير بلاذن الزوج والمولى والمستأجر وسبأ في بيانه قبيل قول المتن
ولو نوى مسافر الفطر ومن المتدوب صوم الاثنين والخميس وصوم داود عليه السلام والست من نوال على
ما يأتى قبيل الاعتكاف (قوله وأنواعه) أى أنواع الصيام اللازم (قوله سبعة متتابعة) عذمها في البحر
سبعة فحسب أن اسقط صوم الاعتكاف وذكر بدله صوم المين المعين كأن يقول والله لا صوم من رجا
مثلا وكان الشارح أدخل تحت النذر المعين جميع الايجاب قولاً ثم قال في البحر ويعلق به الله والمطلق اذا ذكر
فيه التتابع أو نواه ذكر أنه اذا افطر يوما فيجب فيه التتابع لا يلزم الاستيقظ ان كان التتابع مأمورا به
لاجل الوقت وهو رمضان والنذر المعين والذين يصوم معين وان كان مأمورا به لاجل الفعل وهو الصوم يلزمه
الاستيقظ كالسنة الباقية قلت ومن الأول ما زاده الشارح وهو صوم الاعتكاف تأتيل (قوله وستة
يخير فيها) كذا عده في الحرمة أيضا السكن اسقط النقل لأن الكلام في أنواع الصيام اللازم نذكره
صوم البين المطلق مثل والله لا صوم شهر او كان الشارح أدخله تحت النذر المطلق نظير ما مر (قوله وصوم
متعة) أى وقران اذ لم يجد ما يذبح لهما فانه يصوم ثلاثا قبل الحج وسبعة اذا رجع ط (قوله وفدية خلق
وجزاء صيد) أى اذا اختار له يوم فيها ط (قوله ونذر مطلق) أى عن التقيد بشهر كذا وعن ذكر

التابع أو نيته (قوله يصح أداء صوم رمضان الخ) قيد بالاداء لأن قضاء رمضان وقضاء النذر المعين أو النفل الذي أفده بشرط فيه التثبيت والتعيين كما يأتي في قول المصنف والشروط للباقي الخ (قوله والنذر المعين) فهو في حكم رمضان تعين الوقت فيهما (قوله والنفل) المراد به ما عدا الفرض والواجب أعني من أن يكون سنة أو مندوبا أو مكروها بحرر (قوله نية) قال في الاختيار النية شرط في الصوم وهي أن يعلم بنية أو يصوم ولا يتجاوز مسلم عن هذا في الباقي شهر رمضان وأبست النية باللسان شرطا ولا خلافا في أول وقتها وهو غروب الشمس واختلفوا في آخره كما يأتي اهـ وسأقي بيان ما ينطأها وفي البحر عن الظهيرة أن التسخيرية (قوله فلا تصنع قبل الغروب) فلو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائما غدا ثم نام أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وإن نوى بعد غروب الشمس جاز ثانية وفيه وإن نوى مع طلوع الفجر جاز لأن الواجب قران النية بالصوم لا تنفذها (قوله إلى النخوة الكبرى) المراد بها نصف النهار الشرعي والنهار الشرعي من استطابة الضوء في أفق المشرق إلى غروب الشمس والغاية غير داخلية في المغا كما أشار إليه المصنف بقوله لا عندها اهـ ح وعدل عن تعبير القديري والجمع وغيره بما بالزوال أضعفه لأن الزوال نصف النهار من طلوع الشمس ووقت الصوم من طلوع الفجر كما في البحر عن الميسر قال في الهداية وفي الجامع الصغير قبل نصف النهار وهو الاصح لأنه لا بد من وجود النية في أكثر النهار ونصه من وقت طلوع الفجر إلى وقت النخوة الكبرى لا وقت الزوال فنشرط النية قبلها لتحقيقه لا أكثر اهـ وفي شرح الشيخ اسماعيل ومن سرح بأنه الاصح في العتامة والوقاية وعزاه في المحط إلى السرخسي وهو الصحيح كما في الكافي والتبيين اهـ وتظهرثرة الاختلاف فيما إذا نوى عند قرب الزوال كما في التتارخانية عن المحط ويظهر أن قول البحر وانظروا أن الاختلاف في العبارة لا في الحكم غير ظاهر (تنبيه) قد علمت أن النهار الشرعي من طلوع الفجر إلى الغروب وأعلم أن كل قطر نصف نهاره قبل زواله بنصف حصه بقرعة في كان الباقي للزوال أكثر من هذا النصف صاع ولا فلا تفصح النية في مصر والشام قبل الزوال بنحو عشر درجة لوجود النية في أكثر النهار لأن نصف حصه الفجر لا تزيد على ثلاث عشرة درجة في مصر وأربع عشرة درجة في الشام فإذا كان الباقي إلى الزوال أكثر من نصف هذه الحصه ولو بنصف درجة صح الصوم كذا حره شيخنا شيخنا شيخنا السامحاني رحمه الله تعالى (تنبيه) قال في السراج وإذا نوى الصوم من النهار بنوى أنه صائم من أوله حتى لو نوى قبل الزوال أنه صائم من حين نوى لأن أوله لا يصير صائما (قوله ويطلق النية) أي من غير تعقيب بوصف الفرض أو الواجب أو السنة لأن رمضان معيار لم يشرع فيه صوم آخر فكان معناه للفرض والمعين لا يحتاج إلى التعيين والنذر المعين معتبرا بإيجاب الله تعالى فيه صاب كل يطلق النية امداد (قوله قال بدل عن المضاف إليه) كذا في بعض النسخ قال فلا يقال ان يطلق النية بصدق نية أي عبادة كانت كقولهم البعض فاعترض (قوله لعدم المزاحم) إشارة إلى ما ذكرناه من الامداد (قوله ويخطأ في وصف) كذا وقع في عباراتهم اصولا وقرعاً عن رمضان يصح مع الخطأ في الوصف فذهب جماعة من المشايخ إلى أن نية النفل فيه محدودة في يوم الشك بأن شرع بهذه النية ثم ظهر أنه من رمضان لا يكون هذا التلقين معذورا ولا يجنبى عليه الكفر كذا في التقرير وفي النهاية ما رده وهو أنه لما لغاية النفل لم تتحقق نية الاعراض والحاصل أنه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم القرصية أو ظنه الا إذا انضم إليها اعتقاد التلقية فكفر أو ظن فجنبى عليه الكفر بحرر ملخصا وهذا نفي لثأن المراد بالخطأ بالوصف وصف رمضان نية نفل أو واجب آخر خطأ لأنه يعدم من المسلم أن يتعمده وليس المراد به نية الواجب فقط بقول المصنف تعالى الدرر ونية نفل ويخطأ في وصف فيه نظر فإنه كان عليه الاقتصار على الثاني أو أبا له بواجب آخر لأن فائدة التعبير بالخطأ في الوصف اتباعا عن تعبدية النفل وبعد التصريح بقوله ونية نفل لم تنف فائدة للتعبير بالخطأ في الوصف وإن أريد به الواجب كإفساده الشارح هذا ما طهره ولم أر من ينه عليه (قوله فقط) أي دون النفل والنذر المعين فلا يصحان نية واجب آخر بل يقع عما نوى كما يأتي ط (قوله بتعيين الشارع) أي في قوله عليه الصلاة والسلام إذا نلتخ شعبان فلا صوم الا رمضان بخلاف النذر فأنما جعل بولاية الناذر له ابطال صلاحه ماله ط عن المخ (قوله الا إذا وقعت النية) أي نية النفل أو الواجب الآخر في رمضان فهي مستثناة من قوله ونية نفل ويخطأ

(فيصح) أداء (صوم رمضان)
والنذر المعين والنفل بنية من
الميل) فلا تصنع قبل الغروب ولا
عنده (إلى النخوة الكبرى لا)
بعدها ولا (عندها) اعتبارا لا أكثر
اليوم (ويطلق النية) أي نية
الصوم فأل بدل عن المضاف إليه
(ونية نفل) لعدم المزاحم (ويخطأ
في وصف) كنية واجب آخر (ف)
أداء رمضان فقط لعمنه بتعيين
الشارع (الا) إذا وقعت النية (من)
مرض أو سهواً (ف)

في وصف (قوله حيث يحتاج) أي المريض أو المسافر وأورد الصغير للعنف بأواني لأحد الشيتين أو الصغير للصوم ويؤيد عود الصغير عليه في قوله تعينه وفي يقع (قوله لعدم تعينه في محضهما) لأنهما سقط عنهما وجوباً بالأدلة مزارع رمضان في حق الأداة كشعبان (قوله من نفل أو واجب) أملاً لاطلاق النية مكان عن رمضان على جميع الروايات ح عن الأمداد (قوله على ما عليه الأكره) أقول الذي في البحر نسبة ذلك إلى الأكثر في حق المريض وهو أحد ثلاثة أقوال كتابي أي أما في حق المسافر فأنوى وجباً آخر يقع عنه عند الإمام وأنوى النفل أو أطلق فعنه روايتان أصحهما وقوعه عن رمضان لأن فائدة النفل الثواب وهو في فرض الوقت أكثر وقال وبغني وقوعه من المريض عن رمضان في النفل على الصحيح كالمسافر ٥١ وحاصله أن المريض والمسافر لو نوا وجباً أخروا وقوعه ولو نوا نفلأرأطلقا فعن رمضان نعم في السراج صحيح رواية وقوعه عن النفل فيهما وعليه يمتنع كلام المصنف والدرر (قوله الصحيح وقوع الكل عن رمضان الخ) المراد بالكل هو ما إذا نوى المريض النفل أو أطلق أو نوى وجباً آخر وما إذا نوى المسافر كذلك إلا إذا نوى وجباً آخر فإنه يقع عنه لأن رمضان لأن المسافر له أن لا يصوم فله أن يصومه أو لا وجب آخر لأن الرخصة متعلقة بعملة العجز وهو السفر وذلك بوجود بخلاف المريض فإنها متعلقة بحقيقة العجز فإذا صام تبين أنه غير عاجز واستشكله هدر الشريعة في التوضيح بأن المريض هو المرض الذي يزداد بالصوم لا المرض الذي لا يقدربه على الصوم فلأنه إذا صام ظهر فوات شرط الرخصة قال في التلويح وجوابه أن الكلام في المريض الذي لا يطبق الصوم وتعلق الرخصة بحقيقة العجز وأما الذي يخاف فيه ازدياد المرض فهو كالمسافر بخلاف على ما يشعر به كلام شمس الأئمة في المسوطة من أن قول الصحابي بعدم الفرق بين المسافر والمريض سهواً ومؤيداً بالمريض الذي يطبق الصوم وكان منه ازدياد المرض ٥١ (تبينه) شخص من كلام الجرائن في المريض ثلاثة أقوال أحدها ما في الأشباه المذكور ورثناه واختارنا غير الإسلام وشمس الأئمة وجمع وصححه في الجمع ثانياً ما مر في المتن أنه يقع عما نوى واختاره في الهداية وأكثر المشايخ وقيل أنه ظاهر الرواية وبغني وقوعه عن رمضان في النفل كالمسافر كما مر مثاليها التفصيل بين أن يضربه الصوم فتعلق الرخصة بخوف الزيادة فيصير كالمسافر يقع عما نوى وبين أن لا يضربه الصوم كفساد الهضم فتعلق الرخصة بحقيقة فيقع عن فرض الوقت واختاره في الكشف والتحرير ٥١ وهذا القول هو ما مر عن التلويح وجعله في شرح التحرير يحمل القولين وقال أنه يتحقق يحصل به التوفيق بحصول ما اختاره غير الإسلام وغيره على من لا يضربه الصوم وحمل ما اختاره في الهداية على من يضربه وتعقب الأصم في التقرير هذا القول بأن من لا يضربه الصوم لا يرضخ له الفطر لأنه صحيح وليس الكلام فيه قلت وأجبت عنه فيما علمته على البحر بحاصله أن الصوم تارة يزداد به المرض مع القدر عليه كمرض العين مثلاً وتارة لا يضربه كمرض بفساد الهضم فإن الصوم لا يضربه بل ينفعه فالأول يتعلق الرخصة فيه بخوف الزيادة والثاني بحقيقة العجز بأن يصل إلى حالة لا يمكنه معها الصوم فإذا صام ظهر عدم عجزه فيقع عن رمضان وأنوى غيره لأنه إذا قدر عليه مع كونه لا يضربه لا يقول عاقل بأنه يرضخ له الفطر هذا ما ظهر لي والله أعلم (قوله والتذرعين الخ) تصرح بما فهم من قوله في رمضان فقط (قوله بنية واجب آخر) حكاه رمضان أم الكدارة أم أنوى النفل فإنه يقع عن التذرعين سراج ثم نفل عن الكرخي أن مجملها قال يقع عن النفل وأبا يوسف عن النذر (قوله يقع عن واجب نواف مطلقاً) أي سواء كان صحيحاً أو مريضاً مقبلاً أو مسافراً وإذا وقع عما نوى وجب عليه قضاء المذوق في الأصح كافي البحر عن الظهيرة (قوله ولو لجله) زاد لفتنة ولو لم يدخل غير الجاهل لكن الأولى اسقاطها لأن العالم تقدم قريباً في قوله وبخط في وصف ط وأفاد أن الصوم واقع في رمضان ولم يذكر ما إذا جهل شهر رمضان كالأسير في دار الحرب فتبين وصام عنه شهراً وبانه في العسر وفيه أيضاً لو صام بالتحري سبنتين كثيرة ثم تبين أنه صام في كل سنة قبل شهر رمضان فهل يجوز صومه في الثانية من الأولى وفي الثالثة عن الثانية وهكذا قبل يجوز قبل لا وصح في المحيط أن أنوى صوم رمضان مباح ما يجوز عن القضاء وأنوى عن السنة الثانية مفسراً لا يجوز ٥١ (قوله فلا صوم الا عن رمضان) أي لا يتحقق فيه صوم غيره ومجمله فين تعينه عليه فلا يرد المسافر إذا نوى وجباً آخر ط

نبحث بمحتاج إلى التعيين لعدم تعينه في حتمها فلا يقع عن رمضان (بل يقع عما نوى) من نفل أو واجب (على ما عليه الأكثر) بحر وهو الأصح سراج وقيل بأنه ظاهر الرواية فلذا اختاره المصنف تبعاً للدرر لكن في أوائل الأشباه الصحيح وقوع الكل عن رمضان سوى مسافر نوى وجباً آخر واختاره ابن الكمال وفي الشرح لنبالة عن البرهان أنه الأصح (والنذر المعين) لا يصح بنية واجب آخر بل (يقع عن واجب نواف) مطلقاً فإن تعين الشارع والعبد (ولو صام مقدم عن غير رمضان) ولو (لجله) أي رمضان (فهو عنه) لا عما نوى لحديث إذا جاءه رمضان فلا صوم الا عن رمضان

(قوله عن العادة) أي عادة الاسم النجبة أو لعذر ط (قوله وقال زفر ومالك تكفي نية واحدة) أي عن الشهر كله وروى عن زفر أن المقيم لا يحتاج إلى النية ولو سافر لم يجز حتى ينوي من الليل وعند علمائنا الثلاثة لا يجوز إلا نية جديدة لكل يوم من الليل أو قبل الزوال مقيماً أو مسافراً سراج (قوله قلنا الخ) أي في جواب قياسه الصوم على الصلاة أن صوم كل يوم عبادة بنفسه بدليل أن فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (قوله والشرط للباقي من الصيام) أي من أنواعه أي الباقي منها بعد الثلاثة المتقدمة في المتن وهو قضاء رمضان والذرة المطلق وقضاء النذر العين والتفيل بعد فسادها والاعتناء بالسمع والماثل حقهما من جزاء الصيد والخلق والمتعة نهر وقوله السبع صوابه الأربع وهي كفارة الظهار والتفيل والعين والأفطار (قوله للغير) أي لأول جزء منه ط (قوله ولو حكى الخ) جعل في الجهر القرآن في حكم التثبيت وأنت خبير بأن الأنسب ما سلكه الشارح من العكس إذا القرآن هو الأصل وفي التثبيت قرآن حكى كما في النهر (قوله وهو) الضمير يرجع إلى القرآن الحكيم ح (قوله ثبتت النية) فلو نوى تلك الصامات نهاراً كان تطوعاً وانما لم يستحب ولا قضاء بأفطار والتثبت في الأصل كل فعل دريلاً ط عن القهستاني (قوله للضرورة) أي لا لاكتفاء بالقرآن الحكيم إذا تحزن وقت الغير بما يشق والمخرج مدفوع اه ح (قوله وتعينها) هو بالنظر إلى مجرد المتن معطوف على تثبيت والنظر إلى عبارة الشرح معطوف على قرآن كما لا يخفى والمراد بتعينها تعيين النوى بها فهو مصدر متضاف إلى فاعله المحضاي (قوله لعدم تعين الوقت) أي لهذه الصامات بخلاف أداء رمضان والنذر العين فان الوقت فيه ما يمتنع وكذا النفل لأن جميع الأيام سوى شهر رمضان وقتله (قوله والشرط بها الخ) أي في النية المعينة لا مطلقة لأن ما لا يشترط له التعيين يكتفي به أن يعلم بقلبه أنه يصوم فلا منافاة بين ما هنا وما قد مناه عن الاختيار وأفاد ح أن العلم لازم للنية التي هي نوع من الإرادة إذ لم يكن إرادة نية إلا بعد العاربه (قوله والسنة) أي سنة المشايخ لا التي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود النطق بها عنه ح (قوله أن يلفظ بها) فيقول نويت أصوم غداً وهذا اليوم أن نوى نهاراً لله عز وجل من فرض رمضان سراج (قوله ولا يلفظ بالمشيئة) أي استحساناً وهو الصحيح لأن المشيئة في معنى حقيقة الاستئذان بل للاستعانة وطلب التوفيق حتى لو أراد حقيقة الاستئذان لا يصير صاماً كما في التارخانية (قوله بأن يعزم على الفطر) فلو عزم عليه لم تصح وأمسك لم ينو الصوم لا يصير صاماً تارخانية (قوله ونية الصائم الفطر لغو) أي نية ذلك نهاراً وهذا انصرح به فهو قوله بأن يعزم مسلماً وفي التارخانية نوى القضاء فلما أصبح جعله تطوعاً لا يصح (قوله لأن الجهل الخ) جواب عما في الفتح من قوله قبل هذا أي لزوم القضاء إذا علم أن صومه عن القضاء لم تصح نيته من النهار ما إذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كالمظنون قال في البحر وتبعه في النهر الذي يظهر ترجيح الإطلاق فان الجهل بالأحكام في دار الإسلام ليس بعيب خصوصاً أن عدم جواز القضاء بنيته نهاراً متفق عليه فيما يظهر فقيل كالمظنون اه وما قد مناه عن القهستاني سبني على هذا القيل (قوله فلم يكن كالمظنون) إذا المظنون أن يظن أن عليه قضاء يوم فشرح فيه بشرطه ثم بين أن الصوم عليه فانه لا يلزمه اتعانه لانه شرع فيه مستقطاً لا ملزماً ومعذور بالتسبيح فلو أقسده فوراً القضاء عليه وإن كان الأفضل اتعانه بخلاف ما لو مضى فيه بعد علمه فانه يصير ملزماً فلا يجوز قطعه فلو قطع لم يرضه قضاء وأما من نوى القضاء بعد الغير فان ما نواه عليه لكان جهلاً لزوم التثبيت فلم يعذر وصح شروعه فلو قطع لم يرضه قضاءه رحتي (قوله ولا يصام يوم الشك) هو استواء طرفي الادلة من النقي والاشبات بحر (قوله هو يوم الثلاثاء من شعبان) الأولى قول نور الأيضاح هو ما بين التاسع والعشرين من شعبان أي لانه لا يعلم كونه يوم الثلاثاء لاحتمال كونه أول شهر رمضان ويمكن أن يكون المراد أنه يوم الثلاثاء من ابتدائهم شعبان في ابتدائية الاستعانة تأمل (تنبيه) في القبض وغيره ووقع الشك في أن اليوم يوم عرفة أو يوم النحر فالأفضل فيه المصوم فافهم (قوله وإن لم يكن إلا الخ) قال في شرحه على المتن وبه اندفع كلام القهستاني وغيره اه أي حيث قدم بما إذا غم هلال شعبان فلم يعلم أنه الثلاثاء من شعبان أو الحادى والثلاثون أو غم هلال رمضان فلم يعلم أنه الأول منه أو الثلاثاء من شعبان

(ويحتاج صوم كل يوم من رمضان الثانية) ولو صح ما قبلها غميراً للعبادة عن العادة وقال زفر ومالك تكفي نية واحدة كالمصلاة قلنا فساد البعض لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة (والشرط للباقي من الصيام قرآن النية للغير ولو حكى وهو) ثبتت النية للضرورة (وتعينها) لعدم تعين الوقت والشرط فيها أن يعلم بقلبه أي صوم يصومه قال الحدادي والسنة أن يلفظ بها ولا يلفظ بالمشيئة بل بالرجوع عنها بأن يعزم على الفطر لغو الفطرية الصائم الفطر لغو نية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تنسدها بل لا تفتقر ولو نوى القضاء نهاراً صار نفلًا فقتله لو أقسده لأن الجهل في دارنا غير معتبر فلم يكن كالمظنون بحر (ولا يصام يوم الشك) هو يوم الثلاثاء من شعبان وإن لم يكن عليه

محدث
في صوم يوم الشك

أوراء واحد أو فاستان فردت شهادتهم فلو كانت السماء مصيبة ولم يره أحد فليس يوم شك اه ومثله في المعراج عن النبي زيادة ولا يجوز صومه ابتداء لا فرضا ولا تنفلا ولا كلامهم مني على القول باعتبار اختلاف المطالع كما أفاده كلام الشارح هنا (قوله بعدم اعتبار اختلاف المطالع) سقط من كسر السج لفظ اعتبار ولا بد من تقديره لانه لا كلام في اختلاف المطالع وانما الكلام في اعتباره وعدمه كما يأتي بيانه (قوله بلواز الخ) أي فيلزم البلدة التي لم يرها الهلال (قوله ولا يصام أصلا) أي ابتداء لا فرضا ولا تنفلا كما قدمناه أنفعان النبي لانه لا احتياط في صومه للخوارص بخلاف يوم الشك نعم لو وافق صوما بعباده فلا فضل صومه **ص** كما أفاده في المجتبى بقوله ابتداء فافهم (قوله الانفلا) في نسخة تطوعا (قوله ويكرهه غيره) أي من فرض أو واجب بنية معينة أو مترددة وكذا إطلاق النية لان المطالع شامل للمقادير **ص** كما في المعراج (قوله لواجب آخر) كندرو وكفارة وقضاء سراج (قوله كرهه تنزيها) سنة تزوجهه (قوله كرهه تنزيها) للتنبيه بأهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه جعل حديث النبي عن التقدم بصوم يوم أو يومين بجر (قوله ويقع عنه) أي عن الواجب وقيل بكون تطوعا هداية (قوله ان لم تظهر رمضان فيه) في السراج اذا صامه بنية واجب آخر لا يسقط عنه بلواز أن يكون من رمضان فلا يكون تنهيا بالشك اه فأفاده أنه لو لم يظهر الحال لا يكتفي عما نوى فكان على المصنف أن يقول **ص** كما قال في الهداية ان ظهر أنه من شعبان أجزأه عما نوى في الأصح وان ظهر أنه من رمضان فيجزيه لوجود أصل النية اه (قوله فعنه) أي عن رمضان (قوله لو تنهيا) قيد لقوله كرهه تنزيها لقوله فعنه قال في السراج ولو كان مسافرا فنوى فيه واجبا آخر لم يكرهه لان أداء رمضان غير واجب عليه فلم يشبهه صومه الزيادة ويقع عما نوى وان بان أنه من رمضان وعندهما يكره كالتقسيم ويجزى عن رمضان ان بان الله منه (قوله أن وافق صوما يعتاده) كالو **ص** ان عاده أن يصوم يوم الخميس أو الاثنين فوافق ذلك يوم الشك سراج وهل ثبت العادة بكرة كافي الحيز ترد فيه بعض الشافعية قلت الظاهر نعم اذا فعل ذلك مرة وعزم على فعل مثله بعدها فوافق يوم الشك لان الاعتداء بشهر بالسكران لانه من العود مرة بعد أخرى وبالعلم المذكور يحصل العود حكما أم يدونه فلا تأمل (قوله حديث الخ) هو ما في الكتب الستة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين الا رجل كان يصوم صوما فليصمه والمراد به غير التطوع حتى لا يراد على صوم رمضان كما زاد أهل الكتاب على صومهم توقيفا بنية وبين ما أخرجه الشيخان عن عمار بن ياسر رضي الله تعالى عنه أنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لرجل هل صمت من سر شعبان قال لا قال اذا افطرت فصم يوما مكانه سررا الشهر بفتح السين المهملة وكسر ها آخره كذا قال أبو عبيد رجه وأهل اللغة لاستمرار القمر فيه أي اختفائه وربما كان ليلة أو ليلتين كذا أفاده فوح في حاشية الدرر واستدل أحد بجديت السرري وجوب صوم يوم الشك وهو عندنا محمول على الاستصحاب لانه معارض بجديت التقدم توقيفا بين الأدلة ما أمكن كما أوضحه في الفتح هذا وقد صرح في الهداية وشروحه وغيرهما بأن المنهني عنه هو التقدم على رمضان بصوم رمضان ووجه تخصيصه بيوم أو يومين أن صومه عن رمضان انما يكون غالبا عند وهم نقصان في شهر أو شهرين فيصوم يوما أو يومين عن رمضان على ظن أن ذلك احتياط كما أفاده في الامداد والسعدية وقال في الفتح وعليه فلا يكره صوم واجب آخر في يوم الشك قال وهو ظاهر كلام الحنفية حيث قال وقد قام الدليل على أن الصوم فيه واجب آخر وعن التطوع مطلقا لا يكره فثبت أن المصكره ما قلنا يعني صوم رمضان وهو غير بعد من كلام الشارحين والكافي وغيرهم حيث ذكروا أن المراد من حديث التقدم هو التقدم بصوم رمضان فالروا مقتضاه أن لا يكره واجب آخر أصلا وانما كرهه لصورة النبي في حديث العيصان الآتي وتصح هذا الكلام أن يكون معناه بترك صومه عن واجب آخر فورعا أو الإبعاد وجوب كون المراد من النبي عن التقدم صوم رمضان كفي يوجب حديث العيصان منع غيره مع أنه يجب أن يحمل على ما جل عليه حديث التقدم اذ لا فرق بينهما اه ما في الفتح لمخصا وفي السائر نية تنج عدم الكراهة أي التعرصة فلا ينافي أن التورع تركه تنزيها وفي المحيط **ص** ان ينبغي أن لا يكره بنية واجب آخر الا أنه وصف بنوع كراهة احتياط فلا يؤمر في نقصان الثواب كالملافة في الارض المقصود اه (قوله فلا أصله)

أي على القول بعدم اعتبار اختلاف المطالع لجواز تحقق الرؤية في بلدة أخرى وأما على مقابلة فليس يشك ولا يصام أصلا شرح الجمع للعبق من الرازي (الانفلا) ويكرهه غيره (ولو صامه لواجب آخر كرهه) تنزيها ولو جزم أن يكون عن رمضان كرهه تنزيها (ويقع عنه في الأصح ان لم تظهر رمضان فيه والابن بآن ظهرت) فعنه (لو مقبلا) والفضل فيه (أحب) أي أفضل انتقا (ان وافق صوما يعتاده) أو صام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر لأقل لحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين وانما حديث من صام يوم الشك فقد عصى آيا الناس فلا أصل له

كذلك قال الزبلي: ثم قال يورى وهو قوافل عمار بن ياسر وهو في مثله كالرفوع اه قلت وبقي جليلي
 الاصله على الرفع كاجل بعضهم قول النووي: في حديث صلاة النهار عما لا أصل له على أن المراد لا أصل
 لرفعه ولا فقد ورد مو قوافل بجاهد أو أبي عبيدة وكذلك هذا وأورد البخاري معلقا بقوله وقال صلى عن عمار
 من صام الخ قال في الفتح وأخرجه أصحاب السنن الاربعة وغيرهم وصححه الترمذي عن صله بن زفر قال كما
 عند عمار في اليوم الذي ينسلفه فأني بشاة مصلبة ففني بعض القوم فقال عمار من صام هذا اليوم فقد
 عصي أبنا القاسم قال في الفتح وصكك أنه فهم من الرجل المتخى أنه قصد صومه عن رمضان فلا يعارض ما مر
 وهذا بعد سجد على السماع من النبي صلى الله عليه وسلم والله سبحانه أعلم (قوله ولا يصومه الخواص)
 أي وإن لم يوافق صوما يعتاده ولا صام من آخر شعبان ثلاثة فأكثر استحباب صومه للخواص قال في الفتح وقيد
 في التحفة بكونه على وجه لا يعلم العوام ثلاث كلبا يعتادوا صومه فظنه الجهال زيادة على رمضان ويدل عليه
 قصة أبي يوسف المذكورة في الامداد وغيره حالها أن أسد بن عمرو سأله هل أنت مفطر فقال له في اذنه
 أنا صائم وفي قوله يصومه الخواص إشارة إلى أنهم يصومون صائمين لا مملو من بخلاف العوام لكن في الظهيرية
 الأفضل أن يتلوم غير أكل ولا شارب مالم يتقارب أوصاف النهار فإن تقارب فعادة المشايخ على أنه ينبغي
 للقضاة والمفتين أن يصوموا تقوفاً ويفتوا بذلك خاصتهم ويفتوا العامة بالافطار وهذا يفيد أن التلوم
 أفضل في حق السكك كما في التلوم في الهداية والمخط والخمانية وغيرها أن المختار أن يصوم المفتي بنفسه
 أخذ بالاحتياط وبقي العادة بالتلوم إلى وقت الزوال ثم بالافطار والتلوم الانتظار كما في المغرب (قوله
 بعد الزوال) في العزيمة عن خط بعض العلماء في هامش الهداية إن لم يقل بعد الخبوة الكبرى مع أنه
 مختاره سابقا لأن الاحتياط هنا التوسعة (قوله فبقا لهمة النبي) أي حديث لا تقصدوا رمضان
 ككنا في شرحه على المفتي فهو له لقوله وينظر غيرهم (قوله والنسبة الخ) بيان للكبيرة (قوله
 فحكمه مزم) أي في قوله والصوم أحب إن وافق صوما يعتاده (قوله ولا يخطئ بياله الخ) معطوف على
 قوله بنوى وهو تفسير لقوله على سبيل الجزم والمراد أن لا يرد في النية بين كونه تفلان كل من شعبان
 وفرضا أن كان من رمضان بل يجزم بنية تفلان محضاً ولا يضمر مخطو احتمال كونه من رمضان بعد جزمه
 بنية النقل لأنه يصوم احتياطاً لذلك الاحتمال حال في غاية البيان وانما فرق بين المفتي والعامة لأن المفتي يعلم
 أن الزيادة على رمضان لا تجوز فلذا يصوم احتياطاً احترازاً عن وقوع الفطر في رمضان بخلاف العامة فإنه
 قد يقع في وهمهم الزيادة فلذا كان فطرهم أفضل بعد التلوم (قوله ذكره آخر زاده) أي في حاشيته
 على صدر الشريعة وذكره أيضاً المحقق في فتح القدير وكذا في المعراج وغيره (قوله وليس بصائم الخ)
 تكميل لأقسام المسألة المذكورة في الهداية وهي خمسة تقدم منها ثلاثة وهي الجزم بنية النقل أو بنية واجب
 أو بنية رمضان وعلت أحكامها والاربع الضجاع في أصل النية والخامس الضجاع في وصفها حال في المغرب
 التفجيع في النية هو التردد فيها وأن لا يتها من ضيع في الأمر إذا هو فيه وقصر وأصله من التخيوع (قوله لعدم
 الجزم) في العزم فقد فاق ذلك النية لكن هذا إذا لم يجدد النية قبل نصف النهار فإن جدد ها عازما على الصوم
 جاز كجاء رأته بخط بعض العلماء على هامش الهداية وهو ظاهر (قوله كما أنه الخ) تنظر تلك المسألة
 بهذه وعبارة الهداية قصار كما أنزوى الخ (قوله غداً) بالغين المعجمة والهمزة المهملة ممدودا (قوله
 مع الكراهة) أي التنبيه لأن كراهة التجريم لا تثبت إلا إذا جزم أنه من رمضان كما أفاده الشارح سابقاً ط
 (قوله وبصير صائغاً) أي الجزم بنية الصوم وإن تردد في وصفه بين فرض وواجب آخر أو فرض ونقل (قوله
 للتردد الخ) على الكراهية في المسألتين على طريقين ألف والشر المرتب في الأولى التردد بين مكره وبين
 وهما الفرض والواجب وفي الثانية بين مكره وغيره وهما الفرض والنقل (قوله فغنه) أي فبقع عن
 رمضان لوجود أصل النية وهو كاف في رمضان لعدم لزوم التعيين بخلاف الواجب الآخر كما مر (قوله
 غير مضمون بالقضاء) يجب غير على الحالية أي لا يلزم قضاءه لو أقصد (قوله لعدم النقل قضاء) لأنه
 قاصد للاسقاط من وجه وهو نية الفرض فصار كالمظنون بجما مع أنه شرع فيه مسقطاً لا مملوماً كما مر (قوله
 أكل المتلوم) أي المتلوم إلى نصف النهار في يوم الشك (قوله كأكله بعدها) فلما ظهرت رمضانيتها

والاصومه الخواص وينظر غيرهم
 بعد الزوال) به يبقى نصيباً لهمة
 النبي (وكل من علم كيفية صوم
 الشك فهو من الخواص والاثن
 العوام والنسبة) المعتبرة هنا (أن
 ينوى التلوع) على سبيل الجزم
 (من لا يعتاد صوم ذلك اليوم)
 أما المعتاد فحكمه مزم ولا يخطئ
 بياله أن كان من رمضان فغنه
 ذكره آخر زاده (وليس بصائم لو)
 ردد في أصل النية بأن (نوى
 أن يصوم غداً) كان من رمضان
 والا فلا) صوم لعدم الجزم
 (كما) أنه ليس بصائم (لنوى
 أنه لم يجدد غداً فهو صائم
 والا فخطئ وبصير صائغاً مع الكراهة
 لو) ردد في وصفها بأن (نوى
 أن كان من رمضان فغنه والا
 فغن واجب آخر وكذا) يكره
 (لوقال أنا صائم أن كان من
 رمضان والافغن نقل) للتردد
 بين مكره وبين واجب أو مكره وغير
 مكره (فان ظهر رمضانيتها
 فغنه والافغن فيها) أي
 الواجب والنقل (غير مضمون
 بالقضاء) لعدم النقل قضاء
 أكل المتلوم ناسياً قبل النية
 كما كأكله بعدها

ونوى الصوم بعد الاكل جازلان أكل الناس لا ينظر موقبل لا يجوز كما في القنفة وبه جزم في السراج
والشرب سلبية وسباني غمام الكلام عليه في أول الباب الاتي (قوله رأى مكلف) أي مسلم بالغ عاقل
ولو فاسقا كما في البحر عن الطهري فلا يجب عليه لو صبأ أو مجنوناً وشبه ما لو فكأن الراي أما فلا بأس
الناس بالصوم ولا انظر إذا رآه وحده ويصوم هو كما في الامداد وأفاد الخبر الرمي أنه لو كان جماعة وردت
شهادتهم لم يعدم تكامل الجمع العظيم فالحكم بهم كذلك (قوله بدليل شرعي) هو ما فسقه وأغلطه نهر
وفي القنفة سباني بفسقه لو السماع متعينة أو تنزده لو كانت محصنة (قوله صام) أي صوماً شرعاً لانه
المرا دحت أطلق شرعاً ويدل عليه ما بعده وفيه إشارة الى رد قول القنفة أي جعفران معناه في هلال انظر
لا يكمل ولا يشرب به لو كان ينبغي أن يفسده لانه يوم عبد عنده واني رد قول بعض مشايخنا من أنه ينظر
فيه سراً كما في البحر واله أشار الشارح بقوله مطلقاً أي في هلال رمضان والنظر (تنبيه) لو صام راي هلال
رمضان وأكل العدة لم يفسد الامع الامام لقوله عليه الصلاة والسلام صومكم يوم تصومون وفطرهم
يوم تفطرون رواه الترمذي وغيره والناس لم ينظروا في مثل هذا اليوم فوجب أن لا ينظر نهر (قوله
وجوباً وقيل ندباً) قال في البدائع المحققون قالوا الاروائية في وجوب الصوم عليه وانما الرواية أنه يصوم وهو
مجهول على الذنب احتياطاً اهـ قال في التحفة يجب عليه الصوم وفي المبسوط عليه صوم ذلك اليوم وهو
ظاهر استدلواهم في هلال رمضان بقوله تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وفي السيد بالاحتياط نهر وما
في البدائع مخالف لما في أكثر المعصيات من التصريح بالوجوب نوح قلت والظاهر أن المراد بالوجوب
المصطلح لا الفرض لان كونه من رمضان ليس قطعاً والذاساغ القول بسبب صومه وسقطت الكفارة بفطره
ولو كان قطعاً لزم الناس صومه على أن الحسن وابن سيرين وعطاء قالوا الا يصوم الامع الامام كما تفعله في البحر
فافهم (قوله قضى فقط) أي بلا كفارة (قوله لشبهة الرد) علة لما فسقه قوله فقط من عدم لزوم الكفارة
أي ان الثاني لما رد قوله بدليل شرعي أورد شبهة وهذا الكفارة تندري بالشبهات هداية ولا ينبغي أن هذه
علة لسقوط الكفارة في هلال رمضان أما في هلال النضر فلكونه يوم عبد عنده كما في النهر وغيره وكأنه
ترك لظهوره (قوله قبل الرد شهادته) وكذا لو لم يثبت عند الامام وصام ثم انظر كما في السراج (قوله
لان مارآه الخ) يروي أن عمر رضي الله عنه أمر الذي قال رأيت الهلال أن يمسح حاجبيه بالماء ثم قال له أين
الهلال فقال قد نعت فقال شعرة قامت بين حاجبيك فخبها هلالاً سراج قال ح وهذا انما يصح لعللا
عدم الكفارة في هلال رمضان أما في هلال شوال فأنما لا يجب لانه يوم عبد عنده على نسق ما تقدم (قوله وأما
بعد قبوله) أي في هلال رمضان ط (قوله في الاسم) لانه يوم صوم الناس فلو كان عدلاً ينبغي أن لا يكون
في وجوب الكفارة خلاف لان وجه نفيها كونه عن لا يجوز القضاء بشهادته وهو منتفج بحر عن النهر وقوله
عن لا يجوز أي لا يحمل لان القضاء بشهادة الفاسق صحيح وان أم القناني (قوله وقيل الخ) هذا أولى
من قول الصكنة يزوبت رمضان لما في البحر من أن الصوم لا يتوقف على النية وليس يلزم من رؤيته ثبوته
لان محيية لا يدخل تحت الحكم وفي الجوهره لو ثبت عند الحاكم رجل ظاهر العدالة وسمعه رجل وجب
عليه الصوم لانه قد وجد الخبر الصحيح قلت وأما قوله بما سباني وطريق اثبات رمضان الخ فالمراد اثباته
نفيلاً لاجل أن ثبت ما علق عليه من الوكالة ولذا يلزم فيه الدعوة والحكم والمنفي دخوله تحت الحكم قسداً وكما
من شيء ثبت نفيلاً لقصد كما في بيع الشرب والطريق فليس اثباته لاجل صومه كما هو (قوله لانه خبر لا شهادة)
قال في الهداية لانه أمر ديني فأشبهه برواية الاخبار (قوله خبر عدل) العدالة ملكة تتعمل على ملازمة
التقوى والمروءة والشروط أذناها وهو ترك الكبر والاصرار على الصغار وما يحل بآراءه ويلزم أن يكون مسلماً
عاقلاً بالغاً بحر (قوله على ما يحجه البرازي) وكذا يحجه في المعراج والتبيين وقال في النهر وهو رواية
الحسن وبه أخذ الحلواني ومشي عليه في فروع الابحاح وأقول انه ظاهر الرواية أيضاً فقد قال الحكم الشهيد
في الصكافي الذي هو جمع كلام محمد في كتبه التي هي ظاهر الرواية مانصه وتقبل شهادة المسلم والمسلمة عدلاً
كان الشاهد أو غير عدل اهـ والمراد بغير العدل المستبور كإسباني تريباً (قوله لا فاسق اتفاقاً) لان
قوله في الديانات غير مقبول أي في التي يسير تلقها من العدول كرواية الاخبار بخلاف الاخبار بطهاره الماء

وهو الصحيح شرح وهابية (رأى)
مكلف (هلال رمضان) والنظر
ورد قوله بدليل شرعي (صام)
مطلقاً وجوباً وقيل ندباً فان
أفطر قضى فقط) فهو حال شبهة
الرد (واشبهه) المشايخ
لعدم الرواية عن المتقدمة من
(فيما إذا أفطر قبل الرد) شهادته
(والراجح عدم وجوب الكفارة)
وصححه غير واحد لما رآه بمحمل
أن يكون خيالا لا هلالاً وما بعد
قبوله فيجب الكفارة ولو
فاسقاً في الاصح (وقيل بلا دعوى)
(ولا لفظ الشاهد) وبلا حكم
وجلس قضاء لانه خبر لا شهادة
(لصوم مع علة كغيب) وغبار
(خبر عدل) أو مستور على
ما يحجه البرازي على خلاف
ظاهر الرواية لا فاسق اتفاقاً

ونجاسته ونحوه حيث يجوز في خبره فيه اذ قد لا يشتر على انقسام جهة العدول وقول الطحاوي أصغير
عدل يجوز على المستور كما هو رواية الحسن لان المراد بالعدل من ثبت عدالتهم ولا يثبت في المستور أما
مع تبين الضيق فلا يقال به عندنا وعليه تفرع ما لو شهدوا في آخر رمضان برؤية هلاله قبل صومهم يوم ان كانوا
في المصدرة لترصكهم الحسنة وان جاؤا من خارج قبلت من الفتح ملخصا (قوله وهل له أن يشهد الخ)
قال الحلواني يلزم العدل ولو أمة أو مختدرة أن يشهد في ليلته كيلا يصحوا مفطرين وهي من فروض العيين
وأما الفاسق ان علم أن الحاكم يميل الى قول الطحاوي ويقبل قوله يجب عليه وأما المستور فرفضه شبهة الروايتين
مع وارج قلت وقوله ان علم الخ مبني على ظاهر قول الطحاوي من قبول ظاهر الفسق فاذا كان اعتقاد
القاضي ذلك يجب أن يشهد وقول الشارح وهل له يشهد عدم الوجوب بناء على عدم ثبوت اعتقاد القاضي
بجهلهم ضد التعديل بقوله لان القاضي ربما قبله تأمل (قوله على المذهب) خلافا لالامام الفضل حيث
قال انما يقبل الواحد العدل اذا فسر وقال رأيت خارج البلد في الصحراء أو يقول رأيت في البلدة من بين خيال
السحاب أما بدون هذا التفسير فلا يقبل كذا في الظهيرية بحر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر)
بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الاحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل رجلان أو رجل
واحدان ح (قوله كعبد وأثنى) أي كاتقبل شهادة عبد وأثنى (قوله ولو على مثلهما) أفاد هذا
التعميم قبول شهادة ماعلى شهادة حر أو ذكر وهو بحث صاحب النهر وقال ولم أره (قوله ويجب
على الحاربة المختدرة) أي التي لا تخاطب الرجال وكذا يجب على الحرزة أن تخرج بلاذن زوجها بذكره غير
المختدرة والمزوجة بالاولى قال ط والظاهر ان محمل ذلك عند توقف اثبات الرؤية عليها والا فلا (قوله
في البتة) أي ليلته الرؤية (قوله مع العلة) أي من غير وغير رويان (قوله نصاب الشهادة) أي على
الاموال وهو رجلان أو رجل واحدان (قوله لتعلق نفع العبد) علة لا شرط ماذكر في الشهادة على هلال
القطر بخلاف هلال الصوم لان الصوم أمر ديني فلم يشترط فيه ذلك أما النطر فهو نفع دينوي للعبادة فاشبه سائر
حقوقهم فيشترط فيه ما يشترط فيها (قوله انك لا تسترط الدعوى الخ) قال في الفتح عن الحاشية
وأما الدعوى فينتفي أن لا تسترط كما في عتق الامة وطلاق الحرزة عند الكل وعتق العبد في قوله ما أو أمة على
قياس قوله فينتفي أن تسترط الدعوى في الهلالين اه أي قياس قول الامام باشرط الدعوى في عتق العبد
اشترطها أيضا في الهلالين لكن جزم في الحاشية بعدم اشتراطها في هلال رمضان ثم ذكر هذا البحث وقبه نظر
لان اشتراط الدعوى عنده في عتق العبد لا حتى عتق بخلاف الامة فان فيه مع حق العبد حتى الله تعالى وهو
صيانة فريجهما والقطر وان كان فيه حتى عبد لكن فيه حتى الله تعالى حرمة صومه ووجوب صلاة العبد فهو يعنى
الامة أشبه فلا تسترط فيه الدعوى ولذا جزم به الشارح تبعه الغيرة أفاده الرحي (قوله وطلاق الحرزة)
مفهومه أن الزوجه الرقيقة يشترط فيها الدعوى والذي في جامع النصولين الاطلاق لكنه هنا يشترط
حضور الزوج والسيد في العتق ط (قوله يلد) أي وأثرية قال في السراج ولو تفرذ واحد برؤيته
في قرية ليس فيها وال ولم يأت مصر اليه وهو ثقة يصومون بقوله اه قلت والظاهر أنه يلزم أهل القرى الصوم
بجماع البدائع أو روية القناديل من الممر لانه علامة ظاهرة تفيد غلبة الظن وغلبة الظن حجة موجبة للعمل
كما في سوابه واحتمال كبر ذلك لغير رمضان بعيدا لا يفعل مثل ذلك عادة في ليلة الشك الا يثبتون رمضان
(قوله لاحاكم فيها) أي لالقاضي والاولى كما في الفتح (قوله صاموا يقول شنة) أي اقترضا لعل
المصنف في شرحه وعلمه أن يصوموا بقوله اذا كان عدلا اه ط (قوله وأفطروا الخ) عبارة غرة لباس
أن يفطروا والظاهر أن المراد به الوجوب أيضا بالترتيب بنى البأس لانه مظنة الحرمة كما في نفي الخساح في قوله
تعالى فلا جناح عليكم أن تنقصوا من الصلاة ومثله ككثر في كلامهم فافهم (قوله مع العلة) قيد لقوله صاموا
وأفطروا (قوله للضرورة) أي ضرورة عدم وجود حاكم يشهد عنده (قوله بين نصب شاهد) أي يحمله شهادة
أفاده ح لكن عبارة الجوهرية بين أن نصب من يشهد عنده الخ والظاهر أن المعنى أن الحاكم نصب رجلا
نائب عنه ليشهد عند ذلك النائب كما قالوا في الوفاء لوقت الحاكم خصوصه مع آخر نصب نائب ليجامعهم
اذ لا يصح حكمه بنفسه ويدل على ذلك أنه وقع في بعض النسخ نائب بدل شاهد (قوله بخلاف العبد)

وهل له أن يشهد مع علمه بنفسه
قال البرزلي نعم لان القاضي
ربما قبله (ولو) كان العدل
(قنا وأثنى أو محدودا في نذر تاب)
بين كبنية الرؤية أو لا على
المذهب وتقبل شهادة واحد على
آخر كعبد وأثنى ولو على
مثلهما ويجب على الحاربة المختدرة
أن تخرج في ليلتها بلاذن مولها
وتشهد كما في الحاشية
(شرط للنظر) مع العلة والعدالة
(نصاب الشهادة ونظر أشهد)
وعدم الحد في قذف لتعلق نفع
العبد لكن (لا) تسترط
(الدعوى) كما لا يشترط
في عتق الامة وطلاق الحرزة
(ولو كانوا طيلة لاحاكم فيها)
صاموا يقول شنة وأفطروا باخبار
عدلين مع العلة (للضرورة)
ولوراد الحاصم وحده خبر
في الصوم بين نصب شاهد وبين
أمرهم بالصوم بخلاف العبد
كما في الجوهرية

قوله فلا جناح عليكم الخ
بخطه والتلاوة فلاس عليكم جناح
الخ اه معجمه

مطال
لاعبرة بقول الموقنين في الصوم

مطال
ما قاله السبكي من الاعتقاد على
قول الحساب مردود

ولا عبرة بقول الموقنين ولو عدوا
على المذهب قال في الوهبانية
وقول اولي التوقيت ليس بموجب
وقيل نعم والبعض ان كان يكثر
(و) قبل (بلا) على جمع عظيم يشع
العلم الشرعي وهو غلبة الظن
(يخبرهم وهو منقوض الى رأى
الامام من غير تقدير بعدد) على
المذهب وعن الامام أنه يكنى
شاهدين واختاره في البحر

أى هلال العيد لا يصح في فيه الواحد (قوله ولا عبرة بقول الموقنين) أى في وجوب الصوم على الناس
بل في المراج لا يعتبر قولهم بالاجماع ولا يجوز للفهم أن يعمل بحساب نفسه وفي النهي فلا يلزم بقول الموقنين
أنه أى الهلال يكون في السماء ليلة كذا وان كانوا يعدون ولا في الصحيح كما في الايضاح وللإمام السبكي الشافعي
تأليف مال فيه اى اعتقاد قولهم لأن الحساب قاطع ١٥ ومثله في شرح الوهبانية قلت ما قاله السبكي
ردده متأخراً وأهل مذهبه ومنهم ابن حجر والرملي في شرحي المنهاج وفي فتاوى الشهاب الرملي الكبير الشافعي
سئل عن قول السبكي لو شهدت بنية برؤية الهلال ليلة الثلاثاء من الشهر وقال الحساب بعدم
امكان الرؤية تلك الليلة على قول أهل الحساب لأن الحساب قاطع والشهادة ظنية وأطال في ذلك فهل يعمل
بما قاله أم لا وفيما إذا رأى الهلال نهرا قبل طلوع الشمس يوم التاسع والعشرين من الشهر وشهدت بنية برؤية
هلال رمضان ليلة الثلاثاء من شعبان فهل تقبل الشهادة أم لا لأن الهلال اذا كان الشهور كاملاً يغيب
اليتين أو ناقصاً يغيب ليلة أو نهار الهلال ليلة الثلاثاء قبل دخول وقت العشاء لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبني
العشاء السقوط القمر الثالثة هل يعمل بالشهادة أم لا فأجاب بأن المعمول به في المسائل الثلاث ما شهد به
الثلة لأن الشهادة نزله الشارع منزلة اليقين وما قاله السبكي مردود رده عليه جماعة من المتأخرين وبأس
في العمل بالبيعة مخالفة لعدله صلى الله عليه وسلم ووجه ما قلناه أن الشارع لم يعدد الحساب بل ألغاه بالكلية
بقوله نحن أئمة لا مكتوب ولا نحبب الشهر هكذا وهكذا وقال ابن دقيق العيد الحساب لا يجوز الاعتماد
عليه في الصلاة انتهى والاحتمالات التي ذكرها السبكي بقوله ولأن الشاهد قد يشبه عليه الخ لا أثر
لها شرعاً لا مكان وجودها في غيرها من الشهادات ١٥ (قوله وقيل نعم الخ) يومه أنه قيل بأنه موجب
للعمل وليس كذلك بل الخلاف في جواز الاعتماد عليهم وقد حكى في القنية الأقوال الثلاثة فنقل أولاً عن القاضي
عبد الجبار وصاحب جمع العلوم أنه لا بأس بالاعتماد على قولهم ونقل عن ابن مقاتل أنه كان يسألهم ويعتمد على
قولهم اذا اتفق عليه جماعة منهم ثم نقل عن شرح السرخسي أنه بعدد وعن شمس الأئمة الحلواني أن الشرط
في وجوب الصوم والأفطار الرؤية ولا يؤخذ فيه بقولهم ثم نقل عن مجد الأئمة الترمذاني أنه اتفق أصحاب أبي حنيفة
الا نادى والشافعي أنه لا يعتمد على قولهم (قوله وقيل بلا) أى أن شرط القول عند عدم علمه في السماء
لهلال الصوم أو الفطر وأغريهما كما في الامداد وسأني تمام الكلام عليه اخبار جمع عظيم فلا يتبدل خبر الواحد
لأن التردد بين بين الجرم الغفير بالرؤية مع توجيههم طسعين لما توجه هو اليه مع عدم المانع وسلامة
الابصار وان تفاوتت في الحدة فطاع في غلظه بحر قال ح ولا يشترط فهم الاسلام ولا العدالة كما
في امداد الفتح والاحذية ولا الدعوى كما في القهستاني ١٥ قلت ما عزاها الى الامداد لم أراه فيه وفي عدم
اشتراط الاسلام فظنرانه ليس المراد هنا بالجمع العظيم ما يبلغ مبلغ التواتر الموجب للعلم القطعي حتى لا يشترط
له ذلك بل ما وجب غلبة الظن كما يأتي وعدم اشتراط الاسلام له لا بد من نقل صريح (قوله يشع العلم
الشرعي) أى المصلحة عليه في الاصول فيقبل غالب الظن والافعال في فن التوسيد أثناسيوس ولا عبرة بالظن
هناك ح (قوله وهو غلبة الظن) لأنه العلم الموجب للعمل لا العلم بمعنى اليقين نص عليه في المنافع وتأييد
البيان ابن كمال ومثله في البحر عن الفتح وكذا في المراجع وقال القهستاني فلا يشترط خبر اليقين الثاني من
التواتر كما يشير اليه في الخبرات لكن كلام الشرح مشير اليه ١٥ ومراده شرح صدر الشريعة فإنه قال
الجمع العظيم جمع يشع العلم بخبرهم ويحكم العقل بعدم نواتهم على الكذب ١٥ وتبعه في الدور وردة ابن كمال
حيث ذكر في مناهج اسنأصدرا الشريعة حيث زعم أن المعتبر ههنا العلم بمعنى اليقين (قوله وهو منقوض
الخ) قال في السراج لم يقدّر لهذا الجمع تقدير في طاهر الرواية وعن أبي يوسف خمدون رجلاً كالقسامة وقيل
كمن أعل الخلة وقيل من كل مسجد واحد أو اثنان وقال خف بن أيوب خمدنا على بطل قبل والصحيح من هذا
كأنه منقوض الى رأى الامام ان وقع في قلبه محبة ما به وكرهه وكثر انهم أو أمر بالصوم ١٥ وكذا صححه
في المواهب وتبعوا التبريلاني وفي البحر عن الفتح والحق ما روى عن محمد وأبي يوسف أيضاً أن العبرة بحج الخبر
وتواتره من كل جانب ١٥ وفي النهي أنه موافق لما صححه في السراج تأمل (قوله واستدلوا في البحر) حيث
قال وشيئ العمل على هذه الرواية في زماننا نحن الناس تكلمت عن تزامي الالهة فأتى قولهم مع وجههم

طالبين لما توجه هو إليه فكان التفرد يظهر في الغلط ثم أي ذلك بأن ظاهر الرواوية الجدية والظاهرية يدل على أن
 ظاهر الرواية هو اشتراط العدد لا الجمع العظيم والعديد يصدق باثنين اهـ وأقره في التفسير والمنع ونازعه بحسبه
 الرمي بأن ظاهر المذهب اشتراط الجمع العظيم فيعين العمل به لغلبة النسق والاقتراء على الشهر الخ أقول أمث
 خير بان كغيره من الأحكام تغيرت لتغير الأزمان ولواشترط في زماننا الجمع العظيم لزم أن لا يصوم الناس
 الا بعد الثلثين أو ثلثا لما هو مشاهد من تكامل الناس بل كغيره ما رأيناهم يشقون من شهيد بالشهر
 ويؤذونه وحسنه فليس في شهادة الاثنين تفرد من بين الجم الغفير حتى يظهر غلط الشاهد فافتتحت ظاهر الرواية
 فتعين الاقتناء رواية الأخرى (قوله وصح في الاقضية الخ) هو اسم كتاب واعتمده في الفتاوى الصغرى
 أيضا وهو قول الطحاوي وأشار إليه الامام محمد في كتاب الاستحسان من الاصل لكن في الخلاصة ظاهر
 الرواية أنه لا فرق بين المصر وخارجه معراج وغيره قلت لكن قال في النهاية عند قوله ومن رأى هلال رمضان
 وحده صام الخ وفي المبسوط وانما رده الامام شهادته اذا كانت السماء معصية وهو من أهل المصر
 فأما اذا كانت منعمة أو جاه من خارج المصر أو كان في موضع من تقع فانه يقبل عندنا اهـ فتدبره عندنا يدل
 على أنه قول أغلبية الثلاثة وقد جزم به في المحط وغيره من مقابله تسبل ثم قال وجه ظاهر الرواية أن الرؤية تختلف
 باختلاف صفات الهواء وكدرته وباختلاف انبساط المكان وارتشاعه فان هوا الصحراء أصفى من هوا المدن
 وتقدرى الهلال من أعلى الاماكن مالا يرى من الاسفل فلا يكون تفرد بالرؤية خلاف الظاهر بل على موافقة
 الظاهر اهـ فقيه التصریح بأنه ظاهر الرواية وهو كذلك لان المبسوط من كتب ظاهر الرواية أيضا فقد ثبت أن
 كلام الروايتين ظاهر الرواية ثم رأيت أيضا في كافي الحاشية الذي هو جميع كلام محمد في كتبه ظاهر الرواية
 ونصه وبقبل شهادة المسلم والمسئلة عدلا كان الشاهد أو غير عدل بعد أن يشهد أنه رأى خارج المصر أو أنه رآه
 في المصر وفي المصر على الغلبة من التساوي في رؤيته وإن كان ذلك في مصر ولا على في السماء يقبل في ذلك
 الجماعة اهـ ويظهر في أنه لا منافاة بينه ما لان رواية اشتراط الجمع العظيم التي عليها أصحاب المتن منجولة على
 ما اذا كان الشاهد من المصر في غير مكان من تقع فتكون الرواية الثانية مقيدة بطلاق الرواية الاولى
 بدليل أن الرواية الاولى على فيها ردة الشهادة بأن التفرد ظاهر في الغلط وعلى ما في الرواية الثانية لم توجد له
 الرد ولهذا قال في المحط فلا يكون تفرد بالرؤية خلاف الظاهر الخ وعلى هذا في الخلاصة وغيره ما من أنه
 لا فرق بين المصر وخارجه مبنى على ما هو المتبادر من اطلاق الرواية الاولى والله تعالى أعلم (قوله أن يدعى)
 بالبناء العجول أو ما لا يعلم وفعاله خبر المذمى فهو من فعله أى بأن يدعى مدعى على شخص حاشر بأن فلانا
 الغائب له عليك كذا من الدين وقد قال إذا دخل رمضان فأنت وكبلى يقض هذا الدين ومثل ذلك
 ما لو ادعى على آخر دين له عليه مؤجل الى دخول رمضان فدينه بالدين ويشكر الدخول (قوله فبقر) أى
 الحاضر بالدين والوكالة واستشكله الخبر الرمي بأن هذا اقرار على الغائب يقض المدعى دينه فلا ينفذ
 وأقول لا اشكال لان الدين يقضى بمثلها فقد أقر بنوت بن القريض له في ملك نفسه بخلاف ما لو كانت
 الدعوى بعين كودعة لان اقراره بها اقرار بنوت بن القريض للوكيل في ملك الموكل فلا يصح وبخلاف
 ما لو أقر بالوكالة بجهد الدين فانه لا يصير خصما اقراره حتى يقيم الوكيل البينة على وكلته كَمَا في شرح أدب
 القضاء للزباف (قوله فيبقى عليه) أى بنوت حتى القبض (قوله ويشترط دخول الشهر ثمانية) لانه
 من ضروريات صحة الحكم يقض الدين وقد ثبت في ضمن اثبات حق العبد لا تصد او هذا قال في البرع
 ان خلاصة بعد ما ذكره الشرح هنا لان اثبات مجي ومضان لا يدخل تحت الحكم حتى لو أخبر رجل عدل
 القهاطى مجي رمضان يقبل ويأمر الناس بالصوم بمعنى في يوم القيمة ولا يشترط لفظ الشهادة وشرائط القضاء
 أما في العدد فيشترط لفظ الشهادة وهو يدخل تحت الحكم لانه من حقوق العباد اهـ قلت والحاصل أن
 رمضان يجب صومه بلا يثبت بل بمجرد الاخبار لانه من البيانات ولا يلزم من وجوب صومه ثبوته كَمَا مر
 وحينئذ فتأخذ اثباته على الطريق المذكور علم فوضعه على الجمع العظيم لو كانت السماء معصية لان الشهادة
 هنا على حلول الوكالة بدخول الشهر لا على رؤية الهلال ولا شك أن حلول الوكالة يكفي فيها شاهدان لانها
 مجردة عن عباد ولا يثبت الا بيقين الدخول واذا ثبت دخوله ثمانية وجب صومه وتظهر ما سئله كرهه فيقولون

وصح في الاقضية الاكتفاء بواحدة
 ان جاء من خارج البلد أو كان
 على مكان مرتفع واختاره ظاهر
 الدين قالوا وطر بن اثبات رمضان
 والعبدان يدعى وكالاته معقولة
 بدخوله يقض دين على الحاضر
 فيقر بالدين والوكالة ويكر
 الدخول فيشهد الشهود برؤية
 الهلال فيبقى عليه به ويثبت
 دخول الشهر ثمانية لم يدخله
 تحت الحكم

هدر رمضان ولم ير هلال الفطر للعدالة يحل الشطرون ثلث رمضان بشهادة واحد لثبوت الفطر تعاون كان
لا يثبت قصدا إلا بالعدو والعدالة هذا ما ظهر لي (قوله شهدوا) من الإطلاق الجمع على ما فوق الواحد
وفي بعض النسخ شهدا بضمير التثنية وهو أولى (قوله شاهدان) أي بناء على أنه كان بالسماعة أعلم أو كان
التخاضى يرى ذلك فارتفع بحكمه الخلاف أو على الرواية التي اختارها في الخبر كصامت (قوله في ليلة
كذا) لا يمتنع لبناء الإلزام بصوم يومها ط (قوله وقضى) أي وأنه قضى فهو عطف على شهده (قوله
ووجد استجماع شرائط الدعوى) هكذا في الذخيرة عن مجموع النوازل وكأنه منبى على ما قدمناه عن
الحناية من بحث اشتراط الدعوى على قياس قول الامام وألكن شهادة على القضاء بدليل التعديل بقوله لأن
قضاء القاضي حجة لأنه لا يكون قضاء الا عند ذلك والظاهر أن المراد من القضاء به القضاء ضمننا كما تقدم طريقة
والاقتد علمت أن الشهر لا يدخل تحت الحكم (قوله أى جاز) الظاهر أن المراد بالجواز العصة فلا يخفى
الوجوب تأمل (قوله لأنه حكايه) فانهم لم يشهدوا برؤية ولا على شهادة غيرهم وانما حكموا برؤية غيرهم
كذا في فتح القدير قلت وكذا لو شهدوا برؤية غيرهم وأن قاضي تلك المصر أمر الناس بصوم رمضان لأنه
حكايه لفعل القاضي أيضا وليس بحجة بخلاف قضاءه ولذا اقتد بقوله ووجد استجماع شرائط الدعوى كما
قنا تأمل (قوله ثم الخ) في الذخيرة قال ينسب الأئمة الحلول إلى الصحيح من مذهب أصحابنا أن الخبر إذا
استفاض وتحقق فيأين أهل البلدة الأخرى يلزمهم حكم هذه البلدة اه ومثله في الشريعة لا على المعنى
قلت ووجه الاستدلال أن هذه الاستفاضة ليس فيها شهادة على قضاء قاض ولا على شهادة لشخص لما كانت
بمنزلة الخبر المتواتر وقد ثبت بها أن أهل تلك البلدة صاموا يوم كذا لزم العمل بها لأن البلدة لا تخول عن حاكم
شرعى عادة فلا بد من أن يكون صومهم مبنيا على حكم الحاكم الشرعى فكانت تلك الاستفاضة بمعنى نقل
الحكم المذكور وهي أقوى من الشهادة بأن أهل تلك البلدة رأوا الهلال وصاموا لأنها لا تنفذ اليقين
فلذا تم نقل الا إذا كانت على الحكم أو على شهادة غيرهم لتكون شهادة معتبرة والأفهي يجوز أخبار بخلاف
الاستفاضة فانها تنفذ اليقين فلا ينافي ما قبله هذا ما ظهر لي تأمل (تنبيه) قال الرجحى معنى الاستفاضة أن
تأمن من تلك البلدة جماعات متعددون كل منهم يخبر عن أهل تلك البلدة أنهم صاموا عن رؤية لا مجرد الشروع
من غير علم عن أشاعه كما قد تشيع أخبار يتحدث بها سائر أهل البلدة ولا يعلم من أشاعها كما ورد في آخر الزمان
يجلس الشيطان بين الجماعة فيسكنهم بالكلمة فيحدثون بها ويقولون لا ندري من قالها هل هذا لا ينبغي أن يسمع
فصلامن أن ثبت به حكم اه قلت وهو كلام حسن وبشير إليه قول الذخيرة إذا استفاض وتحقق
فان التحق لا يوجد مجرد الشروع (قوله حل الفطر) أي انشاقا كان ثبت ليلة الحادى والثلاثين
منقبة وكذا الوصحية على ما صحبه في الدراية والخلاصة والبرازية وصح عنه في مجموع النوازل والسسد
الامام الاجل ناصر الدين كفى الامداد ونقل العلامة فوح الاتفاق على حل الفطر في الثانية أيضا عن البدائع
والسراج والجوهرة قال والمراد انشاقا أو ثلثة لئلا يسهل عليه في الامداد بأنه لا يعود لوقال قائل
وفى النقص التوى على حل الفطر ووفق الحق ابن الهمام كما نقله عنه في الامداد بأنه لا يعود لوقال قائل
ان قبله ما فى الصحو أى فى حلال رمضان وتم العدد لا يفترون وان قبله ما فى غيم افطروا لتحقق زيادة القوة
فى النبوت فى الثانى والاشترار فى عدم النبوت أصلا فى الأول فصار كشهادة الواحد اه قال ح والحاصل أنه
إذا تم سؤال أفطروا انشاقا إذا ثبت رمضان بشهادة عدلين فى الغيم أو العفو وان لم يعرف نقل يفترون مطلقا
وقبل لإطلاقاته قبل يفترون ان غير زمان أيضا والا لا (قوله حيث يجوز) حكمة تنبيه أى بأن قبله
التخاضى فى الغيم أو فى العفو وهو عن يرى ذلك فتح أى بأن كان شافعا أو يرى قول الطعاسى بقبول شهادته
فى الصحو إذا جاء من الصحراء أو كان على مكان مرتفع فى المصر وقد منتهى جميعه وما هنا رجحه أيضا فقد قال
فى القنى فى قول الهداية إذا قبل الامام شهادة الواحد وصاموا الخ هكذا الرواية على الإطلاق (قوله
وغر هلال الفطر) الجملة حالية قبلها لانها محل الخلاف على ما ذكره المصنف (قوله لا يحل) أى الفطر
اذ لم ير الهلال قال فى الدور وبغز ذلك الشاهد أى لظهور ركبه (قوله لكن الخ) أسند الدر المنجى ما ذكره
المصنف من أن خلاف محمد فيها إذا غر هلال الفطر بأن المصريح به فى الذخيرة وكذا فى المعراج عن المجتبى أن حل

(شهدوا) أنه شهد عند قاضى مصر

كذا شاهدان برؤية الهلال

فى ليلة كذا (وقضى) القاضى به

ووجد استجماع شرائط الدعوى

قضى أى جاز لهذا (القاضى)

أن يحكم (بشهادتهما) لأن قضاء

القاضى حجة وقد شهدوا به لا لو شهدوا

برؤية غيرهم لأنه حكايه نعم لو

استفاض الخبر فى البلدة الأخرى

لزمهم على الصحيح من المذهب

مجتبى وغيره (وبعد صوم ثلاثين

بقول عدلين حل الفطر) الباء

متعلقة بصوم وبعد متعلقة بحل

لوجود نصاب الشهادة (و) لو

صاموا (بقول عدلين) حيث

يجوز غم هلال الفطر (لا يحل) على

المذهب خلافا لمحمد كذا ذكره

المصنف لكن نقل ابن الكمال

عن الذخيرة أنه ان غم هلال

الفطر حل انشاقا

القطر هنا محل وفوق وانما الخلاف فيما اذا لم يرفع ولم ير الهلال فعندهما لا يحل - القطر وعند محمد يحل - كما قاله
شمس الأئمة الحلواني وحزبه الشربلاني - في الامداد قال في غاية البيان وجه قول محمد وهو الاصح أن القطر
ما ثبت بقول الواحد ابتداء بل بناء وبمعافكم من شيء ثبت ضمنا ولا ثبت قصدا واستدل عنه محمد فقال ثبت القطر
بحكم القاضي لا بقول الواحد يعني لما حكم في هلال رمضان بقول الواحد ثبت القطر بناء على ذلك بعد تمام
الثلاثين قال شمس الأئمة في شرح الكفاي وهو نظير شهادة القابلة على التسبب فانها تقبل ثم يفتى ذلك الى
استحقاق الميراث والميراث لا ثبت بشهادة القابلة ابتداء اهـ (قوله وفي الزيلعي الخ) نقله البيان فائدة لم تعلم
من كلامه الذي أخره وهي ترجيح عدم حل القطران لم يرفع ثم قال لظهور غلط الشاهد لان الاشبه من الفاظ الترجيح
لكنه مخالف لما علمته من تصحيح غاية البيان لقول محمد بالحل - نعم حل في الامداد ما في غاية البيان على قول محمد
بالحل - اذا غم شوال بناء على تحقيق الخلاف الذي نقله المصنف وقد علمت عدمه وحديثه في غاية البيان في غير
محل لا نه ترجيح ما هو متفق عليه تأمل (قوله والاضحى كالنظر) أي ذوالحجة كشوال فلا ثبت بالغيم الأبرجلين
أورجل وامرأين وفي الصعول بضمن زيادة العدد على ما قدمناه وفي النوادر عن الامام انه كرمضان وصحبه
في التخصة الاول ظاهر المذهب وصحبه في الهداية وشروحه والتبيين فاختلف التصحيح وتأيد الاول بأنه
المذهب بحر (قوله وبقبة الاشهر التسعة) فلا يقبل فيها الاشهادة رجلين أو رجل وامرأين عدول أحرار
غير محدودين كافي سائر الاحكام بحر عن شرح مختصر الطحاوي للامام الاسيمايني وذكر في الامداد أنها
في الصوكر رمضان والقطر أي فلا بد من الجمع العظيم ولم يعزه لاحد لكن قال الخير الرمي - الظاهر أنه في الاهلة
التسعة لا فرق بين الغيم والبحر في قبول الرجلين لتعدد العدة الموجبة لاشتراط الجمع الكثير وهي توجه المسكن
طالين وبؤيدة قوله كافي سائر الاحكام فلو شهد في الصوكر هلال شعبان ثبت بشروط الشهود الشرعي ثبت
رمضان بعد ثلاثين يوما من شعبان وان كان رمضان في الصوكر لا ثبت بحرهما لان ثبوته حينئذ حتمي وبغنى
في الضعيفات ما لا يغنى في التصديقات اهـ (قوله ورؤيته بالهار لليلة الآتية مطلقا) أي سواء رؤي قبل
الزوال أو بعده وقوله على المذهب أي الذي هو قول أبي حنيفة ومحمد قال في البدائع فلا يثبت ذلك اليوم
من رمضان عندهما وقال أبو يوسف ان كان بعد الزوال فكذلك وان كان قبله فهو لليلة الماضية
ويكون اليوم من رمضان وعلى هذا الخلاف هلال شوال فعندهما يكون لليلة قبله فمطلقا ويكون
اليوم من رمضان وعنده لو قبل الزوال يثبت للماضية ويكون اليوم يوم القطر لانه لا يرى قبل الزوال
عادة الا أن يكون لليلتين فيجب في هلال رمضان كون اليوم من رمضان وفي هلال شوال كونه يوم القطر
والاصل عندهما أنه لا تعتبر رؤيته نهارا وانما العبرة لرؤيته بعد غروب الشمس لقوله صلى الله عليه وسلم صوموا
لرؤيته وأفطروا لرؤيته امر بالصوم والقطر بعد الرؤية فمما قاله أبو يوسف مخالفة النص اهـ فمخفا وفي الفتا
أوجب الحديث سبق الرؤية على الصوم والقطر والمفهوم المتبادر منه الرؤية عند عشة آخر كل شهر عند العجاية
والتابعين ومن بعدهم بخلاف ما قبل الزوال من الثلاثين واختار قولهما اهـ قلت والحاصل اذا رؤي الهلال
يوم الجمعة مثلا قبل الزوال فعند أبي يوسف هو لليلة الماضية بمعنى أنه يعتبر أن الهلال قد وجد في الاقتران لليلة الجمعة
فغاب ثم ظهر نهارا فظهوره في النهار في حكم ظهوره في ليلة ثمانية من ابتداء الشهر لانه لو لم يكن قبل ليلة لم يكن
رؤيته نهارا لانه لا يرى قبل الزوال الا أن يكون لليلتين فلا منافاة بين كونه لليلة الماضية وكونه لليلتين لان النهار
صار بمنزلة ليلة ثمانية واذا كان لليلة الماضية يكون يوم الجمعة المذكور أول الشهر فيجب صومه ان كان رمضان
ويجب فطره ان كان شوالا وأما عندهما فلا يكون للماضية مطلقا بل هو للمستقبله وليس كونه للمستقبله ثابتا
برؤيته نهارا لانه لا عبرة عندهما برؤيته نهارا وانما ثبت باكمال العدة لان الخلاف على ما سرح به في العدا فم
والفتح انما هو في رؤيته يوم السبت وهو يوم الثلاثين من شعبان أو من رمضان فاذا كل يوم الجمعة المذكور يوم
الثلاثين من الشهر ورؤيته فيه الهلال نهارا فعند أبي يوسف ذلك اليوم أول الشهر وعندهما لا عبرة بهذه الرؤية
ويكون أول الشهر يوم السبت سواء وجدت هذه الرؤية أولا لان الشهر لا يزيد على الثلاثين فلم تعد هذه الرؤية
شياء وحديثه فقوله هو لليلة المستقبله عندهما لان الواقع ونصه في مخالفة القول بانه للماضية فلا منافاة
حينئذ بين قولهم هو للمستقبله عندهما وقولهم لا عبرة برؤيته نهارا عندهما وانما كان الخلاف في رؤيته يوم
السبت وهو يوم الثلاثين لان رؤيته يوم التاسع والعشرين لم يقبل أحدهما انها للماضية لئلا يلزم أن يكون الشهر

وفي الزيلعي - الاشبه ان غم حل
والالا (و) هلال (الاضحى) وبقبة
الاشهر التسعة (كالنظر) على
المذهب ورؤيته بالهار لليلة الآتية
مطلقا على المذهب ذكره الحدادي

مطلب
في رؤية الهلال نهارا

ثمانية وعشرين كانص عليه بعض الحققين وشمل قولهم لا عبرة برؤيته نهارا ما إذا روي يوم التاسع والعشرين قبل الشمس ثم روي ليلة الثلاثاء بعد الغروب وشهدت منه شرعية ذلك فإن الحاكم يحكم برؤيته لئلا يهاون نص الحديث ولا يلتفت إلى قول المخمين أنه لا يمكن رؤيته صباحا ثم مساء في يوم واحد كما تقدمناه عن قنارى الشمس الرقبي الشافعي وكذا الوثبت رؤيته لئلا ثم زعم زاعم أنه رآه صبيحتها فإن القاضي لا يلتفت إلى كلامه كفى وقد صرح أئمة المذاهب الأربعة بأن الصحيح أنه لا عبرة برؤية الهلال نهارا وإنما المعتبر برؤية ليلته لا وأنه لا عبرة بقول المخمين ومن عجائب الدهر ما وقع في زماننا سنة أربعين بعد المائتين والالف وهو أنه ثبت رمضان تلك السنة ليلة الاثنين التالية لتسع وعشرين من شعبان بشهادة جماعة رآوه من منارة جامع دمشق وكانت السماء متعجة فأثبت القاضي الشهر بشهادتهم بعد الدعوى التمرعية فزعم بعض الشافعية أن هذا الإثبات مخالف للعقل وأنه غير صحيح لأنه أخبره بعض الناس بأنه رأى الهلال نهارا الاثنين المذكور ثم تعاهد مع جماعة من أهل مذهبه على نقض هذا الحكم فلم يقدروا وأوقعوا التشكيك في قلوب العوام ثم صاموا يوم عبيد الناس وعادوا في اليوم الثاني حتى خطأهم بعض علمائهم وأظهر لهم النقول الصريحة من مذهبه فاعتذر بعضهم بأنهم فعلوا كذلك مراعاة لمذهب الحنفية وأن المنفعة لم يفهموا مذهبهم ولا يتحيز أن هذا العذر أقيم من الذنب فإن فيه الإقتراء على أئمة الدين لترويج الخطأ الصريح فعند ذلك بادرت إلى كتابة رسالة حافلة سميتها تنبيه الغافل والوسستان على أحكام هلال رمضان جعلت فيها نصوص المذاهب الأربعة الدالة على أن الخطأ الصريح هو الذي ارتكبوه وأن الحق الصحيح هو الذي اجتنبوه (قوله واختلاف المطالع) جمع فطلع بكسر اللام موضع الطلوع يجر عن ضياء الحسوم (قوله ورؤيته نهارا الخ) مرفوع عطف على اختلاف ومعنى عدم اعتبارها أنه لا ثبت بها حكم من وجوب صوم أو فطر فلذا قال في الحاشية فليصام له ولا يفطر وأعاد وان علم مما قبله لينبذ أن قوله ليلة الاثنين لم يثبت هذه الرؤية بل ثبت ضرورة الكمال العدة كما تقدمناه فافهم (قوله على ظاهر المذهب) أعلم أن نفس اختلاف المطالع لا نزاع فيه بمعنى أنه قد يكون بين البلدتين بعد بحيث يطالع الهلال ليلة كذا في إحدى البلدتين دون الأخرى وكذا مطالع الشمس لأن انفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم أن تزول في المغرب وكذا طالع القمر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فذلك طالع فجر لقوم وطالع شمس لآخرين وغروب لبعض ونفوذ لغيرهم كفى الزبلي وقد رابعد الذي يختلف فيه المطالع مسيرة شهرها كثر على ما في القهستاني عن الجواهر اعتبارا بقصة سليمان عليه السلام فإنه قد استقل كل قدور ورواح من إقليم إلى إقليم وبينهم ما شهر اه ولا يتحيز ما في هذا الاستدلال وفي شرح المنهاج للرملي "وقد نبه التاج التبريزي على أن اختلاف المطالع لا يمكن في أقل من أربعة وعشرين فرسخا وأقرب به الواو والأوجه أنها متحدية كما أفتى به أيضا اه فليحفظ وإنما الخلاف في اعتبار اختلاف المطالع بمعنى أنه هل يجب على كل قوم اعتبار بطولهم ولا يلزم أحده العمل بطول غيره أم لا يعتبر اختلافها بل يجب العمل بالأسبق رؤيته حتى لو روي في المشرق ليلة الجمعة وفي المغرب ليلة السبت وجب على أهل المغرب العمل بما رآه أهل المشرق فقبل بالاول واعقده الزبلي وصاحب النفيض وهو الصحيح عند الشافعية لأن كل قوم مخاطبون بما عندهم كفى أوقات الصلاة وأيده في الدرر بما تقدم من عدم وجوب العشاء والوتر على فاقده وقتهما وظاهر الرواية الثاني وهو العمد عندنا وعند المالكية والخلاف لا تعلق الخطاب عامنا بطلاق الرؤية في حديث صوموا رؤيته بخلاف أوقات الصلوات ونعم تقريره في رسالتنا المذكورة (تنبيه) يفهم من كلامهم في كتاب الحج أن اختلاف المطالع فيه معتبر فلا يلزم منه شي فظهر أنه روي في بلدة أخرى قبلهم بيوم وهل يقال كذلك في حق الأصحبة لغیر الحاج إلى أهله والظاهر نعم لأن اختلاف المطالع إنما يعتد به الصوم لتعلقه بطلاق الرؤية وهذا بخلاف الأصحبة فالظاهر أنها كأوقات الصلوات يلزم كل قوم العمل بما عندهم فغزى الأصحبة في اليوم الثالث عشر وأن كان على رؤا غيرهم هو الرابع عشر والله أعلم (قوله فلا يلزم) فاعله ضمير يعود إلى ثبوت الهلال أي هلال الصوم أو القطر وأهل المشرق مفعول ح أو يلزم بضم الياء من الإلزام مبنى للجهول وأهل المشرق نائب الفاعل وبرؤية متعلق بيلزم (قوله بطريق موجب) مكان فحصل اثبات الشهادة وأصح ما على حكم القاضي أو يستفيض الخبر بخلاف ما إذا احتجوا أن أهل بلدة

مطلع
في خلاف المطالع

(واختلاف المطالع) ورؤيته
نهارا قبل الزوال بعده
(غير معتبر على ظاهر المذهب)
وعليه أكثر المشايخ وعليه
القوى يجر عن الخلاصة (فلزم)
أهل المشرق رؤيته أهل المغرب
إذا ثبت عندهم رؤيته أو نسل
بطريق موجب

٥ قوله الثالث عشر صوابه الثاني
عشر وقوله فالرابع عشر صوابه
الثالث عشر لأن اليوم الثالث
عشر من ذي الحجة هو اليوم الرابع
من عيد الاضحية والاخصية في ذلك
اليوم لا تصح عندنا ولعل جناب
سدي الوالد المؤلف أراد أن
يكتب في اليوم الثالث فسبقه
فكتب الثالث عشر فاحتل حظه
أفقر لوري محمد علا الدين ابن
المؤلف عن عهدهما أمين

كذا وأوله لانه حكاية ح (قوله كثر) أي عند قوله شهدا أنه شهد ح (قوله يكره) ظاهره ولو بقصد دلالة لمن لم يره وظاهره أنه أن الكراهة تنزيهية ط والله أعلم

(باب ما يقصد الصوم وما لا يقصد)

المقصد هـ قسمن ما يوجب القضاء فخط أومع الصيام غير المقصد قسمن أيضا ما يباح فعلا أو يكره (قوله الفساد والبطان في العبادات سبعان) أما في العبادات فإن لم يترتب أثر المعاملة علم فهو البطان وإن ترتب فإن كان مطلوب التنافع شرعا فهو الفساد والافه والحصنة ح عن البحر بناته لوباع مينة فإن أثر المعاملة هنا وهو المال غير مرتب عليها ولو باع عبدا بشرط فاسد وماله ملكه المشتري فاسد وهو واجب التنافع ولو بدون شرط ملكه صحيحا (قوله إذا أكل) شرط جوابه قوله لا شيء لم يقصر ~~عن~~ كسب فيه

عليه الشارح (قوله ناسيا) أي صومه لانه ذكر لا لاكل والشرب والجماع معراج (قوله في الفجر) ولو قضا أو كفارة (قوله قبل النية أو بعدها) قدم الشارح هذه المسألة عن شرح الوجاهة قبل قوله رأى مكش هلال رمضان الخ وصورة ما في المثلوم تعال الوجاهة وشرعها لكونه في معنى النائم إذا ظهرت رمضان البوم بعد ما كل ناسيا ثم نوى فبذره النسيان أي نسيان تلومه لاجل الصوم بخلاف

المستقل فإنه لو أكل قبل النية لا يسي ناسيا وكذا في صوم القضاء والكفارة نعم يتصور النسيان في أداء رمضان والمندوبين (قوله على الصحيح) متصل بقوله قبل النية وقد نقل تصحيحه أيضا في التاتارخانية عن العتبية وقبل إذا ظهرت رمضان نية لا يجزئ به جزم في السراج وتبع في الشرع لاجل نظم ابن وهبان

التولين مع حكاية الصحيح لأول وأقره في الجوزي فمكن هو المعنى فافهم (قوله الأذنية ذكر فلم يذكر) أي إذا أكل ناسيا فذكره انسان باليوم ولم يذكر فاكل فصد صومه في الصحيح خلاف ما يفتهم ظهره لان خبر الواحد في الدائيات مقبول فذكر يجب أن يفتى في الحال لوجود المذكر بصر فذكر لذكر لا كفارة عليه وهو اختار ~~عن~~ ما في التاتارخانية عن النصاب وقد نسبوا هذه المسألة إلى أبي يوسف ونسب

إليه القصة تأتي فساد الصوم بالنسيان مطلقا ولم أره غيره وسبأ في ما رده (قوله يومه يكره) أي لو ما ~~عن~~ ما في الروايات فذكره تركه خبر ما بصر وقوله لو قويا أي له فتوة على إتمام الصوم بلا ضعف وإذا كان يضعف بالصوم ولو أكل يتقوى على سائر الطاعات يسعه أن لا يجزئ فتح وعبارة غيره الأولى أن لا يجزئ وتعتبر الزاي بأشباب والشيوخ جرى على الغالب ثم هذا التمهيد جرى عليه غير واحد وفي السراج عن الواقعات

اختار أنه يكره مطلقا خبر قال ح عن شيخه ومثل أكل النائم النوم عن صلاة لأن كلامه مائة حجة في نفسه ~~عن~~ حوا أنه يكره السهر إذا خفي فوت الصحيح لكن النسيان أو النائم غير قادر فسد في الأثم عنه ما لكن وجب على من يعلم حاله ما تذكير النسيان وإيقاظ النائم إلا في حق الضعيف عن الصوم

مرجته اه (قوله وإيس) أي النسيان عذرا في فتوى العباد أي من حيث ترتب الحكم على فعله فلو أكل الودعة ناسيا نسيها أما من حيث المؤاخظة في الآخرة فهو عذر مطلق لأن في حقيقته تعالى وأما من حيث الحكم في حقيقته تعالى فإن كان في موضع مذكر ولا داعي إليه كالأكل المصلي لم يفسد لفساد غيره فإن خلت المصلي مذكروا طول الوقت الداعي إلى الأكل غير موجود بخلاف سلامة في التبعة الأولى وأكل النائم فانه

ساقط لوجود الداعي وهو كون التبعة محل السلام وطول الوقت الداعي إلى الطعام مع عدم المذكر وبخلاف ترك المذبح التسببية فإن حالة التبع منفردة لا مذكور مع عدم الداعي فتسقط أيضا من الجزع زيادة (قوله استحبنا) وفي القياس يفسد أي بدخول الذباب لوصول المنظر إلى جوفه وأن كان لا يغذى به كالتراب والحصاة هداية (قوله لعدم إمكان التترعز عنه) فأشبهه الغبار والدخان لدخولهما مع الإناء

إذا أعاقب النيك في التبع وهذا يفيد أنه إذا وجد من تعاطى ما يدخل غبار في حلقه أو فسد لفضل شر بلا له (قوله وفساده) أي فساد قوله وخل أي يفسد بلا صنع منه (قوله أنه لو أدخل حلقه الدخان) أي بأي صورة كان الدخان حتى لو تبخر بوضوفاً وأدلى نفسه واشتمه ذاكرا صومه أنكر لاسكان التترعز عنه وهذا ما يغفل عنه كثير من الناس ولا يهتم به كشم الورد وما نه والمسك لوضوح الفرق بينه وانقلب برائح المسك وشبهه وبين جو فردخان وصل إلى جوفه بفساده إهداد به علم ~~عن~~ شرب الدخان وتطمه

كأمر وقال الزباني الأشبه أنه يمتنع

لكن قال الكيال الأخذ

بظاهر الرواية أحوط (فرع) إذا

رأى الهلال يكره أن يشيروا إليه

لانه من عمل الجاهلة ~~عن~~ ح

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

في السراج وذكره الزباني

النسب ثلاثي في شرحه على الوهبانية بقوله

ويمنع من بيع الدخان وشربه * وشاربه في الصوم لا شك ينظر
ويلمزه التكفير لوطن نافعاً * كذا ادعاه شهاب بن قنبر

(قوله وان وجد طعمه في حلقه) أي طعم الكحل أو الدهن كافي السراج وكذلك الوزق فوجد لونه في الاصح
نجر قال في التهرلان الموجود في حلقه اثر داخل من المسام الذي هو خلل البدن والمطرانما هو الداخل من
المنافذ للاتفاق على أن من اغتسل في ماء فوجد برده في بطنه أنه لا ينظر وانما كبره الامام الدخول
في الماء والنفث بالنوب المبلول لما فيه من اظهار النجس في إقامة العبادة لانه منظر ٥١. وسأني أي كلاً
من الكحل والدهن غير مكروه وكذا الحجابة الا اذا كانت تفصيفه عن الصوم (قوله أو ينكر)
عنا على قوله ينظر (قوله أو يبق بل في فيه بعد المنضحة) جعله في الفتح والبدائع شبيه بدخول الدخان
والغبار وتنفذ أن العلة فيه عدم إمكان التزنع فيه ويبنى اشتراط الصق بعد صبج الماء لا خلط
الماء بالصاق فلا يخرج بجزء المص ثم لا يشترط المناغسة في الصق لان الباقي بعده مجرد بل ورطوبة
لا يمكن التزنع فيه وعلى ما قلنا ينبغي أن يحمل قوله في البرازية اذ انبج بعد المنضحة ماء فالتبعه بالبراق
لم ينظر لتعذر الاحتراز فتأمل (قوله كظم ادوية) أي لودق دواء فوجد طعمه في حلقه زيلعي وغيره
وفي التفسير الثاني طعم الادوية وريح العطر اذا وجد في حلقه لم ينظر كافي المحيط (قوله ومص اهليلج) أي
بأن مضغها فدخل الصاق حلقه ولا يدخل من عنينا في جوفه لا يفيد صومه كافي التارخانة وغيره وفي
المغرب الهليلج معروف عن اللث وكذا في القانون وعن أبي عبيد الاهليلج بكسر اللام الاخيرة ولا تنقل
هليلجة وكذا قال الفراء اه (قوله وان كان يفعل) اختاره في الهداية والتبيين وصححه في المحيط وفي
الولولجية انه المختار وفضل في الخاتمة بأنه ان دخل لا يفسد وان دخله يفسد في الصحيح لانه وصل الى الجوف
بفعله فلا يعتبر فيه صلاح البدن ومثله في البرازية واستظهره في الفتح والبرهان شرب لينة ملحاً والحاصل
الاتفاق على النظر بسبب الدهن وعلى عدمه بدخول الماء واختلاف التحصين في ادخاله نوح (قوله
كالوحد اذنه الخ) جعله مشبهاً لما في البرازية أنه لا يفسد بالاجماع والظاهر أن المراد اجماع أهل المذهب
لانه عند الشافعية يفسد (قوله لانه سبع ليشته) عبارة الجبر لانه قليل لا يمكن الاحتراز عنه فجعل بمنزلة
الريق (قوله كاسيبي) أي قيل قوله وكبره لودق شي وبأق تصايل المسألة هناك (قوله يعني
لم يصل الى جوفه) ظاهر اطلاق المتن أنه لا ينظر وان كان الدم غالباً على الريق وصححه في الوحي كافي السراج
وقال وجهه أنه لا يمكن الاحتراز عنه عادة فصار بمنزلة ما بين أسنانه وما بين من اثر المنضحة كذا في ايضاح
الصيرفي اه ولما كان هذا القول خلاف ما عليه الأكثر من التفصيل حاول الشارح بهما المصنف في شرحه
بحمل كلام المتن على ما اذا لم يصل الى جوفه لثلاثين ألف ما عليه الأكثر ومن هذا يعلم حكم من قلع نمرسه
في رمضان ودخل الدم الى جوفه في التارولوناً فما يجب عليه القضاء الآن يفرق بعدم إمكان التزنع فيه فيكون
كافي الذي عاد بنفسه فليراجع (قوله واستحسنه المصنف) أي تباعه الشرح الوهبانية حيث قال فيه
وفي البرازية قد عدم التساقط في صورة غلبة الصاق بما اذا لم يجد طعمه اه (قوله وهو ما عليه
الأكثر) أي ما ذكر من التفصيل بين ما اذا غلب الدم أو ما اذا غلب الصاق هو ما عليه الأكثر المشايخ
كافي التهر (قوله وسعي) أي ما استحسنه المصنف به الثاني وهو أن كل مثل سمعة من خارج ينظر الا اذا مضغ
بحيث تلاشت في فيه الا أن يجد الطعم وهو رؤيته ولا ينبغي ما في كلامه من تشتت الضمائر كما علمت
(قوله وان بقي في جوفه) أي كلامهم في كل هذا ما صححه جماعة منهم قاضي خان في شرحه على الجامع
المصغر حيث قال وانهم يوم وهل يوفقه لم يذكر في الكتاب واختلافوا فيه قال بعضهم يفسده كالوحد اذ
خشي في دبره وينتفي الصوم لتعهم لا يفيد وهو الصحيح لانه لو وجد منه الفعل ولم يصل اليه ما فيه صلاحه
اه وجن بما عندهم فمحد منوط بما اذا كان بفعله أو فيه صلاحه ولا يشترط ايضاً استقراره
دلو له فليزم فاعايد بالخشية اذا غلبها الوجود انفسه مع الاستقرار وان لم يغلبها فالعدم الاستقرار
فيها من النافذ ولو أوجز مكرها أو ناعماً كاسيبي لان فيه صلاحه (قوله كالمواني حجر) أي لثاقه غير

(أو ادعاهن أو اكتمل أو احجيم)
وان وجد طعمه في حلقه (أو قبل)
ولم ينزل (أو احتمل أو أنزل بنظر)
ولو ان في جها صارا (أو ينكر)
وان طال يجمع (أو يبق بل في فيه
بعد المنضحة وابتلع مع الريق)
كظم ادوية ومص اهليلج
بجلاف فهو كسبي (أو دخل
الماء في اذنه وان كان يفعل)
على المختار كالوحد اذنه يعود
ثم اخرج عليه درن ثم أدخله
ولو صارا (أو ابتلع ما بين أسنانه
وهو دون الحصة) لانه سبع ليشته
ولو قدرها أنظر كاسيبي (أو خرج
الدم من بين أسنانه ودخل حلقه)
يعني ولم يصل الى جوفه أما اذا
وصل فان غلب الدم أو تساويا
فشد ولا الا اذا وجد طعمه
برازية واستحسنه المصنف وهو
ما عليه الأكثر وسعي (أو وطعن
برج فوصل الى جوفه) وان بقي
في جوفه كالوأنى حجر في الجائنة
أو نذ السهم من الجانب الآخر
ولوبق النصل في جوفه فسد

فلا يفسد كونه بغير فعله وليس فيه صلاحه بخلاف ما لو أدى الحائفة كإسباقي (قوله ولو بقي النصل في جوفه فسد) هذا على أحد القولين إذ لا فرق بين نصل السهم ونصل الرمح فقد سرح في فتح القدير بأن الخلاف بازيه ما وبأن عدم الانفطار يصح جماعه اهـ وقد جزم الزبلي بالصحيح فيه ما به علم ما في كلام الشارح حيث جرى أولاً على الصحيح وثانياً على مقابلته فافهم (قوله وان غيبه) أي غيب الطرف أو العود بحيث لم يبق منه شيء في الخارج (قوله وكذا الواضع خشية) أي عوداً من خشب ان غاب في حلقه أنظر والأفلا (قوله مفاده) أي مفاد ما ذكرنا وشرحا وهو أن غاب فيه فسد وهو المراد بالاستقرار وإن لم يغيب بل بقي طرف منه في الخارج أو كان متصلاً بشيء خارج لا يفسد لعدم استقراره (قوله أي دبره أوفرجهما) إشارة إلى أن تذكير النظم العائد إلى المتعدي لكونه شئاً في الدبر ونحوه وإلى أن فاعل أدخل نهم، عائد على الشخص الصائم الصادق بالذكرو الأنثى (قوله ولو مبتلة فسد) لبقاء شئ من البله في الداخل وهذا لو أدخل الأصبع إلى موضع الحقنة كما به علم بعده قال ط ومجمله إذا كان ذاكرا الصوم والأفلا فساد كما في الهندية عن الراصد اهـ وفي الفتح خرج سرحه بفعله فان قام قبل أن يشفه فسد صومه والأفلا لأن الماء اتصل بظاهره ثم زال قبل أن يصل إلى الباطن يعود المتعدي (قوله حتى بلغ موضع الحقنة) هي دواء يجعل في خرطوم من آدم يقال لها الحقنة مغرب ثم في بعض النسخ الحقنة بالميم وهي أولى قال في الفتح والمدة الذي يتعلق بالوصول إليه الفساد قدرا الحقنة اهـ أي قدرا ما يصل إليه رأس الحقنة التي هي آلة الاحتقان وعلى الأقل فالمراد بالموضع الذي ينصب منه الدواء إلى الأمعاء (قوله عند ذكركه) بالنظم وبكسر بمعنى التذكري قاموس (قوله وكذا عند طلوع النجم) أي وكذا لا يفسد لوجامع عامداً قبل النجم وزرع في الحال عند طلوعه (قوله ولو مكث) أي في مسألة التذكري مسألة الطلوع (قوله حتى أدنى) هذا غير شرط في الافساد وإنما ذكره لبيان حكم الكفارة امداد (قوله وان حرل نفسه فنبى وكفر) أي إذا أدنى كما هو فرض المسألة وقد علمت أن تنقيده بالامانة لأجل الكفارة لكن جزم هنا بوجوب الكفارة مع أنه في الفتح وغيره حكى قولين بدون ترجيح لأحدهما وقد اعترضه ح بأن وجوبه مخالفت للناسب أي من أنه إذا أكل أو جامع ناسباً فكل عمد لا كفارة عليه على المذهب المشيه خلاف مالك لأنه يقول بفساد الصوم إذا أكل أو جامع ناسباً اهـ قلت ووجه المخالفة أنه إذا لم تجب الكفارة في الأكل عمد بعد الجماع ناسباً بلزم منه أن لا تجب بالأولى فيما إذا جامع ناسباً فذكر مكث وحرل نفسه لأن الفساد بالتعريب انما هو ولكن التعريب ينزله أشد جماع والجماع كالأكل وإذا أكل أو جامع عمد بعد جماعه ناسباً لا تجب الكفارة فكذلك لا تجب إذا حرل نفسه بالأولى لكن هذا الاختلاف مسألة الطلوع ثم يؤيد عدم الوجوب فيها أيضاً إطلاق ما في البدائع حيث قال هذا أي عدم الفساد إذا نزع بعد التذكري أو بعد طلوع النجم أما إذا لم ينزع روي بفساده التذكري ولا كفارة عليه في ظاهر الرواية وروى عن أبي يوسف وجوب الكفارة في الطلوع فقط لأن اشتداء الجماع كان عمداً وهو واحد اشتداء وانتهاء والجماع العمدي وجهها وفي التذكري لا كفارة ووجه الظاهر أن الكفارة انما تجب بفساد الصوم وذلك بعد وجوده وبشأنه في الجماع يمنع وجود الصوم فاستحال افساده فلا كفارة اهـ فهذا يدل على أن عدمه سبباً في كونه متفق عليه لأن اشتداء لم يكن عمداً وهو فاعل واخذ قد دخلت فيه الشبهة ولأن فيه شبهة خلاف مالك فيحمل السبب في الطلوع وما وجه به ظاهر الرواية يدل على عدم الفرق بين تحريك نفسه وعدمه هذا وفي نقل أحمد رحمه الله انهم سقط فافهم (قوله كالزروع ثم أوبى) أي في المسائل التي لا ماني بالخلافة ولا لزوع حين تذكر ثم عادت تحت الباب لوصف في مسألة البج اهـ لكن في مسألة التذكري ينبغي عدم الكفارة لما علمت من شبهة خلاف مالك وإن شبهه التعريب في القول الآخر بقدم اعتبار هذه الشبهة تأمل (قوله وبعد لا) أي لا يستتدأرها وهذا غير وارد في حائفة ح الوجانية عن المحيط وفيه عن الظهيرية أن قبل أن تبرك فهو بعد الملاحة ابن النضال إن كانت لقمته لو أدخل حلقه فلا اهـ قلت والتعليل للأصح بالاستتدأريد على تنقيده بأن تبرك فيه مع القول الثاني لقواهم أن يومه أنظر لاسبابها ثم يأتي إعادة ولا يعافها لكن هذا مبني على أن المغذاه الموجب لكفارة ما عيل إليه التفتيح بين هو انقطاع شهوة البطن لا ما يودونه إلى صلاح البدن والشارح فيما سبب في اعتد الثاني وسبب في الكلام فإن وتلوا

(أو أدخل عوداً) ونحوه (في)

مقبذه وطرفه خارج) وان غيبه فسد وكذا الواضع خشية أو خطا ولو فيه لقمته مربوطة الآن يتفصل منها شئ ومنفاده أن استقرار الداخل في الجوف شرط للفساد بدائع (أو أدخل امجعه

الباسية فيه) أي دبره أوفرجهما ولو مبتلة فسد ولو أدخلت قطنه ان غابت فسد وان بقي طرفها في فرجها الخارج لا ولو بالغ في الاستنجاء حتى بلغ موضع الحقنة فسد وهذا قلنا يكون ولو كان في ثورث داء عظيماً (أو نزع الباسية)

حال كونه (ناسباً في الحال عند ذكره) وكذا عند طلوع النجم وان ادنى بعد التزاع لأنه كالأكل ولم يمتزك ولو مكث حتى أدنى ولم يمتزك فنبى فقط وان حرل نفسه فنبى

وكذا كالزروع ثم أوبى (بحري النامة من فيه) عند ذكره أو طلوع النجم ولو ألتعيا ان قبل اخراجها كثر وبعد لا

مطلب
مهم المتي في الوقائع لا بد له من
ضرب اجتهاد ومعرفة بأحوال
الناس

مطلب
في حكم الاستئناء بالكف

(أوجامع فيمادون الشرح ولم ينزل)
يعني في غير اليبين كسرة ونقطة
وكذا الاستئناء بالكف وإن كره قهرعا
لحديث نافع السدس لمون ولو
خاف الزنى يرجى أن لا وبال عليه
(أو أدخل) ذكره (في هجمة)
أومية (من غير انزال) أومس
فرج هجمة أو قهدها فأنزل
(أو أنظر في أحله) ماء أو دهن
وان وصل إلى المثانة على المذهب

في الفتح فيما لو أكل الجاهل أسنانه قدر الحصة فأكثر عليه الكفارة عند زفر لا عند أبي يوسف لأنه بعالمه
الطبع فصار غزلة التراب فصال والتحقيق أن الفتح في الوقائع لا بد له من ضرب اجتهاد ومعرفة بأحوال الناس
وقد عرف أن الكفارة تنفقر إلى كمال الجناية فينظر في صاحب الواقعة إن كان ممن يعاف طبعه ذلك أخذ
يقول أبي يوسف والأخذ يقول زفر (قوله ولم ينزل) أما الوازئل قضى فقط كما يذهب كمال المصنف أي بلا كفارة
قال في الفتح وعمل المرأتين كعمل الرجال جماع أيضا فيمادون الفرج لاقضاء على واحدة منهما إذا انزلت
ولا كفارة مع الانزال اهـ (قوله يعني في غير السبيلين) أشار إلى في الفتح حيث قال أو إذا الفرج كلاً من
القبل والذريشادونه حينئذ التفتيح والتبطين اهـ أي لأن الفرج لا يشمل الذرلة وان شمله حكماً قال في المغرب
الفرج قبل الرجل والمرأة باتفاق أهل اللغة ثم قال وقوله القبل والذر كلاهما فرج يعني في الحكم اهـ (قوله
وكذا الاستئناء بالكف) أي في كونه لا يفسد لكن هذا إذا لم ينزل أما إذا انزل فعليه القضاء كما صرح به
وهو اختصار كما يأتي لكن المتبادر من كلامه الانزال يقرئته ما بعده فيكون على خلاف المختار (قوله
ولو خاف الزنى إلخ) الظاهر أنه غريق قبل لو تعين التخلص من الزنى به وجب لأنه أخف وعبرة الفتح فإن غلبته
الشهوة ففعل ارادة تسكينها به فالرجاء أن لا يعاقب اهـ زاد في معراج الدرابة وعن أحدوا الشافعي في التيمم
الترخيف وفي الجديدي يحرم ويجوز أن يستحي يدر زوجته وخادمتها اهـ وسيد كر الشارح في الحدود
عن الجوهره أنه يكره لعل المراد به كراهة التزني فلا ينافي قول المعراج يجوز تأمل وفي السراج أراد
بذلك تسكين الشهوة المترطة الشاغلة للقلب وكان عزب الزوجة ولا مأة أو كان لأنه لا يقدر على الوصول
إليها العذر قال أبو الليث أرجوا أن لا وبال عليه وأما إذا فعله لاستجلاب الشهوة فهو آثم اهـ بقى هنا شيء وهو
أن عليه الأثم هل هي كون ذلك استمناعا بالجزء كما يفيد الحديث وتقسيدهم كونه بالكف ويقضي به ما لو أدخل
ذكره بين فغذبه مثلا حتى أمضى أمضى سفع الماء وتبيح الشهوة في غير محايها بغير عذر كما يفيد قوله وأما إذا
فعله لاستجلاب الشهوة إلخ لم أر من صرح بشيء من ذلك والظاهر الأخير لأن فعله يدر زوجته ونحوها فيه
سفع الماء لكن بالاستمناع بجزء مباح كالو أنزل بنفسه أو تسطين بخلاف ما إذا كان بكنهه ونحوه وعلى هذا أفق
أدخل ذكره في حائل أو نحوها حتى أمضى أو استحي بكنهه بمائل يمنع الحرارة بأن أمضى أيضا زيدل أيضا على
ما قلنا ما في الزيلعي حيث استدلل على عدم حله بالكف بقوله تعالى والذين هم لفرؤهم حافظون الآية
وقال فلم يبع الاستمناع إجماعاً بالزوجة والامة اهـ فأعاد عدم حل الاستمناع أي قضاء الشهوة بغيرهما
هذا ما ظهري والله سبحانه أعلم (قوله من غير انزال) أما به فعله القضاء فقط كما سيأتي (قوله أو قبلها)
عاطف على من فهو فعل ماض من التقبيل (قوله فأنزل) وكذا لا يفسد صومه بدون انزال بالاولى وإذا
في البحر وكذا الزيلعي وغيره الإجماع على عدم الإفساد مع الانزال واستسكه في الامداد بمسألة الاستئناء
بالكف قلت والفرق أن هنالك انزالا مع مباشرة بالفرج وهما بدونها وعلى هذا فاصل أن الجماع المنسبد للصوم هو
الجماع صورة وهو ظاهر أو بمعنى فقط وهو الانزال عن مباشرة بفرجه لا في فرج أو في فرج غير مشتهى عادة وعن
مباشرة بغير فرجه في محل مشتهى عادة في الانزال بالكف أو بتقبيله أو تبطين وجدت المباشرة بفرجه لا في فرج
وكذا الانزال بعمل المرأتين فإنها مباشرة بفرج بفرج لا في فرج وفي الانزال بوطء ميسرة أو بهمة وجدت المباشرة
بفرجه في فرج غير مشتهى عادة وفي الانزال بمس ادعى أو تقبيله وجدت المباشرة بغير فرجه في محل مشتهى أما
الانزال بمس أو تقبيل بهمة فإنه لم يوجد فيه شيء من معنى الجماع فصار كالانزال بنظر أو تشكر فلذا لم يفسد الصوم
إجماعاً هذا ما ظهري من فيض الفتح العليم (قوله على المذهب) أي قول أبي حنيفة ومحمد معني في الظاهر
وقال أبو يوسف بغيره والاختلاف مجيء على أنه هل بين المثانة والجوف منفذ أو لا وهو ليس باختلاف على
التحقيق والظاهر أنه لا منفذ له وإنما يجمع البول فيها بالترشح كذا يقول الأطباء زيلعي، وأما أنه لم يبق
في قصة الذكر لا يفسد انشاقاً ولا شاك في ذلك وبطل ما نقل عن خزاعة الأكل لوحشاً ذكره بقصة فسيها
أنه يفسد لأن البهله من الجاهلين الوصول إلى الجوف وعدمه بناء على وجود المنفذ وعدمه لكن هذا يقتضي
عدم الفساد في حشو الدرور فرجها الداخل ولا يخص الإلثبات أن المدخل فيه ما تجذبه الطبيعة فلا يعود الاعم
الخارج المتاد وتعلمه في الفتح قلت الأقرب التقاض بأن الدرور الفرج الدائل من الجوف إلا عاجز فيه ما

وحيثهما في حكمه والقوم والالف وان لم يكن بينهما وبين الجوف جابر إلا أن الشارع اعتبرهما في العموم من الخارج وهذا بخلاف قصبة الذكر فان المنة لا منفذ لها على قولهما وعلى قول أبي يوسف وان كان لها منفذ الى الجوف إلا أن المنفذ الآخر المتصل بالقصبة منطبق لا ينفذ الا عند خروج البول فلم يعط للقصبة حكم الجوف تأمل (قوله ففسد اجاعا) وقيل على الخلاف والاول اصح فنعى عن المبسوط (قوله أو دخل أنفه) الاولى أنزل الى أنفه (قوله وان نزل لرأس أنفه) ذكره في الترتيب لانه أخذ من اطرافهم ومن قولهم بعديم النظر براق امتد ولم يقطع من فم الى ذقنه ثم ابتلعه بجذبه ومن قول الظهيرية وكذا الخطاط والبراق يخرج من فيه وأنفه فاستنجه واستنشقه لا يفسد صومه ١٥ ثم قال لكن يخالفه ما في القنية نزل الخطاط الى رأس أنفه لكن لم يظهر ثم جذبه فوصل الى جوفه لم يفسد ١٦ حيث قد بعدم الظهور (قوله فاستنشقه) الاولى جذبه لان الاستنشاق بالالف وفي نسخ فاستنشقه بناء فوقية وفاء أي جذبه به شفتيه وهو ظاهر ط (قوله فينبى الاحتياط) لان مراعاة الخلاف مندوبة وهذه المسألة منه عليها ابن الشحنة ومفاده أنه لو ابتلع البلغم بعد ما تخلص بالخنخ من حلقة الى فم لا يضر عندنا قال في الترتيب لانه لم يأكل من مل فيه لا يضر اجاعا وان كان مل فيه يضر صومه عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة لا يضر ١٧ وسيد ذكر الشارع ذلك أيضا في بحث التي (قوله وان كره) أي الابعز بكأي ط (قوله وكذا الوقت الخطط برفاهه مرارا الخ) يعني اذا أراد قبل الخطط وله برفاهه وأدخله في فمه مرارا لا يفسد صومه وان في الخطط عقد البراق وفي النظم للزندوبسي انه يفسد كذا في القنية وحكي الاول في الظهيرية عن شمس الأئمة الحلواني ثم قال وذكر الزندوبسي اذا قل السكبة وبالمبارقة ثم أمرها ثانيا في فم ثم ابتلع ذلك البراق ففسد صومه ١٨ ثم لا يخفى أن المحكي عن شمس الأئمة مقيد بما اذا ابتلع البراق والافلا فائدة في التنبيه على أنه لا يفسد صومه فهو محمول على ما صرح به في النظم فكان مراد صاحب الظهيرية أن ذلك الخطاط محمول على هذا المقيد فها مسألة واحدة خلافا لما استظهره في شرح الوهبانية من أنهم ما سألان يجعل الاول على ما اذا ابتلع البراق والثانية على ما اذا ابتلعه الا يبي خلاف حينئذ أصلا كما لا يخفى وهو خلاف المفهوم من القنية والظهيرية (قوله مكرز) مبتدأ وقوله بالربق متعلق بل وقوله بادخاله متعلق بجذر المبتدأ الذي هو قوله لا يتضرر ووجهه أنه بمنزلة الريق على فم الذي لم يقطع في شرح الترتيب ط (قوله بعدد) أي بعد تكرار ادخاله فيه (قوله يفسر) أي الصوم ويفسده لان اخرجاه بمنزلة انقطاع البراق المتدلى كذا في شرح الترتيب ط (قوله كصبيغ) أي كالبخر ابلع الصبيغ وهذا عما لا خلاف فيه وقوله لونه أي الصبيغ وقوله أي الريق متعلق بظهر ط (قوله وان افطر خطأ) شرط جوابه قوله الآتي فتنى فقط وهذا شرع في القسم الثاني وهو ما يوجب القضاء دون الكفارة بعد فراغه عما لا يوجب شيئا والمراد بالخطأ من فسد صومه بفعلة المقصود دون قصد الفساد نهر عن الفتح (قوله ففسقه الماء) أي يفسد صومه ان كان ذا كراهه والا فلا لانه لو شرب حينئذ لم يفسد فهذا أولى وقيل ان تفضي ثلاثا لم يفسد وان زاد ففسد بدائع (قوله أو شرب ناعما) فانه ان التائم غير مخطئ لعدم قصد الفعل نعم صرح في التبر بأن المكروه والتائم كالمخطئ ١٩ وليس هو كالتائم لان التائم اذا ذهب العقل لم يؤكل ذبيحته ومؤكل ذبيحة من نسي التسبيح يجر عن الثانية قال الرجزي ومعناه أن النسيان اعتبر عذرا في ترك التسبيح بخلاف النوم والجنون فكذلك اعتبر عذرا في تناول المظفر لان النسيان غير ناذا للواقع وأما الذبح وتناول المظفر في حال النوم والجنون فتناول المظفر يوجب النسيان (قوله أو تسهر أو جامع الخ) أفاد أن الجاع قد يكون خطأ وبه صرح في السيراق وقال ولو جامع على ظن أنه بليل ثم علم أنه بعد الفجر فترفع من ساعته فصومه فاسد لانه مخطئ ولا كفارة عليه لعدم قصد الفساد ٢٠ وبه يستغنى عن التكلف تصوير الخطا في الجماع بما اذا مشرها مباشرة فاحشة فتوارث حشنته أفاده في النهر فافهم ومسألة التسحر ستأتي مفصلة (قوله أن أخرج مكرها) أي صب في حلقة نبي ولا يجازر غير قبله أسقط قوله أوجر وأبي قول المتن وأمكرها معطوف على قوله خطأ لكان اوله ليشعل مالوا كل أو شرب بنفسه مكرها فانه يفسد صومه خلافا لفرز والشافعي كافي البدائع ويشمل الاطراب بالاكراه على الجماع قال في الفتح واصهلم أن با حنيفة كان يقول أولا في المكروه على الجماع

وأما في بطلانها ففسد اجاعا لانه
كالحنقة (أو أصبح جنباً) وان بقي
كل اليوم (أو اغتاب) من الغيبة
(أو دخل أنفه خطاط فاستنجه

فدخل حلقة) وان نزل لرأس
أنفه كما لو رطب شفتاه بالبراق عند
الكلام ونحوه فاستنجه أو سأل
ريقه الى ذقنه كالخطط ولم يقطع
فاستنشقه (ولو عمد) خلافا
لشافعي في القادر على جح القنينة
فينبى الاحتياط (أو ذاق شيئا
بشمه) وان كره (لم يضر) جواب
الشرط وكذا الوقت الخطط برفاهه
مرارا وان بقي فيه عقد البراق
الا أن يكون مصبوغا وظهور لونه
في ريقه واستلعهذا كرا وتطمه ابن
الشحنة فتأمل

مكرز بل الخطط بالريق فتأمل
بادخاله فيه لا يتضرر
وعن بعضهم ان يبلغ الريق بعدد
بشر كصبيغ لونه فيه يظهر
(وان افطر خطأ) كان يمتنع
فسقه الماء أو شرب ناعما أو تسهر
أو جامع على ظن عدم الفجر (أو
أوجر (مكرها)

عليه القضاء والكفارة لانه لا يكون الا بانتشار الالة وذلك اشارة الاختيار ثم رجع وقال لا كفارة عليه وهو قولهما لان فساد الصوم يتحقق بالايلاج وهو مكره فيه مع انه ليس كل من انتشرت آفته يصامع اه أي مثل الصغير والنائم (قوله أو نائمًا) هو في حكم المكره كافي للفتح وسباني للوجوه متناهة ومجنونة (قوله وأما حديث الخ) هو قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه وهذا جواب عن استدلال الشافعي على أنه لا يظفر لو كان مخطئاً ومكره لالتقدير رفع حكم الخطأ لا الخ نفس الخطأ لم يرفع والحكم نوعان ديني وهو الفساد وأخرى وهو الاثم فثبتا وعليهما والجواب انه حيث قدر الحكم لتصحيج الكلام كان ذلك مقتضى التخي وهو لا عموم له والاثم مراد من الحكم بالاجماع فلا تصح ارادة الاثر وانما لم يفسد صوم الناسي مع أن القياس أيضا الفساد لوصول المفطر الى الجوف لقوله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فأكل أو شرب فليتم صومه فانما اطعمه الله وسقاه ونمام تقرب به الى المطولات (قوله جائزة) أي عقلا كافي شرح التحرير (قوله فأكل عدا) وكذا الوجامع عدا كافي نور الانضاح فالمراد بالاكل الافطار (قوله للشبهة) علة لسلك قال في البحر وانما لم تجب الكفارة بافطار عدا بعداً كله أو شرباً به أو جاعاً ناسياً لانه ظن في موضع الاشتباه بالنظر وهو الاكل عدا لان الاكل مضاد للصوم ساهبا أو عامداً فأورث شبهة وكذا فيه شبهة اختلاف العلماء فان مالكاً يقول بفساد صوم من أكل ناسياً وأطلقه فمثل ما لو علم انه لم يفطر بأن بلغه الحديث أو التقوى أو لا وهو قول أبي حنيفة وهو الصحيح وكذلك وزعه التي وظن انه يفطر فأفطر فلا كفارة عليه لوجود شبهة الاشتباه بالنظر فان التي والاستسقاء متشابهان لان شجرهما من الفم وكذا الواو احتمل للتشابه في قضا الشهوة وان علم أن ذلك لا يفطره فليجوز الكفارة لانه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف اه (قوله الا في مسألة المتن) وهي مالوا كل وكذا الوجامع أو شرب لان علة عدم الكفارة خلاف مالك وخلافه في الاكل والشرب والجماع كافي الزبلي والهداية وغيرهما ح (قوله مطلقاً) أي علم عدم فطره أولاً (قوله خلافاً لهما) فعندهما عليه الكفارة اذا علم بعدم فطره في مسألة المتن قلت وهذا رد مانته ح عن التهستاني أول الباب من أن من افطر ناسياً بفساد صومه اذ لو فسد لم تلزمه الكفارة اذا اكل بعده عامداً لم أر من ذكره غافراً وكذا رد ما نقله عن البذايع عند قوله وان ترك نفسه نعم تقنوعاً أي يوسف مانته من أنه لو ترك فليترك فسد صومه وكان هذا منشأ الهم فانهزم (قوله فقيد الظن) أي في قول المتن فظن انه افطر انما هو لبيان محل الاتفاق على عدم لزوم الكفارة لا للاحتراز عن العلم (قوله وأحقن أو استعط) كلاهما بالبناء للفاعل من حق المريض داواه بالحقنة وأحقن بالضم غير جائز وانما الصواب حقن أو عوج بالحقنة والسموط الدواء الذي صب في الانف وأسعطه اباء ولا يقال استعط منبياً للمفعول معراج وعدم وجوب الكفارة في ذلك هو الاصح لانها موجب الافطار ضرورة ومعنى والصورة الابتلاع كافي الكافي وهي منعقدة والنفخ المجرد عنها يوجب القضاء فقط امداد (قوله أو افطر) في المغرب فطر الماء صبه تقطر او فطر مثله فطر أو افطر لغة اه وعلى هذه اللغة يخرج كلامهم هنا وجبت فيصحب بناؤه للفاعل وهو الاولي لتنفذ الافعال وتبطل الغما في سلك واحد ويصح بناؤه للمفعول ونائب الفاعل قوله في ذاته خبر ويتعين الاول في عبارة المصنف على الافضل لذكر الفعل الصريح وهو قوله دهننا منصوباً (قوله دهنن) قديده لانه لا خلاف في فساد الصوم به ولانه مشي أو لا على أن الماء لا يفسد وان كان يصنع ومز الكلام عليه (قوله أو داوى جائنة أو آتة) الجائنة الطعنة التي بلغت الجوف أو نفذته والآتة من أتمته بالعصا ثامن باب طلب اذا ضربت أم رأسه وهي الجلدة التي تجمع الدماغ وقيل لها آتة أي بالتموم ومأمومة على معنى ذات أم كعينة راضية وليلة من وودة وجعها أرام ومأمومات مغرب (قوله فوصل الدواء حقيقة) أشار الى أن ما وقع في ظاهر الرواية من تعقيد الفساد بالدواء الرطب مبني على العادة من انه يصل والا فالحبر حقيقة الوصول حتى لو عظم وصوله اليابس افسد وعدم وصول الطرى لم يفسد وانما الخلاف اذ لم يصل فثبتنا فأفسد بالطرى حكماً بالوصول نظراً الى العادة ونضاه كذا أفاده في الفتح قلت ولم يقبدا الاحتقان والاستعاط والافطار بالوصول الى الجوف لظهور وصفها والاقبال بقية حتى لو لم يبق العوطط في الانف ولم يصل الى الرأس لا يفطر ويمكن أن يكون الدواء راجعاً الى السلك تأمل (قوله في جوفه ودماغه) لف ونشر

أو نائمًا وأما حديث رفع الخطأ فالمراد رفع الاثم وفي التحرير المؤاخذه بالخطأ جائزة عندنا خلافاً للمعتزلة (أو أكل) أو جامع (ناسياً) أو احتلم أو أنزل ينظر أو وذعه التي (فظن انه افطر فأكل عدا) للشبهة ولو علم عدم فطره لم تزمه الكفارة الا في مسألة المتن فلا كفارة مطلقاً على المذهب لشبهة خلاف مالك خلافاً لهما كافي الجمع وشروحه فقيد الظن انما هو لبيان الاتفاق (أو أحقن أو استعط) في انهم شيئاً (أو افطر) في أنه دهننا أو داوى جائنة أو آتة فوصل الدواء حقيقة الى جوفه ودماغه

مرتب قال في البحر والتحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المعبد منفذاً أصلياً لما وصل إلى جوف الرأس
 يصل إلى جوف البطن اه ط (قوله أو ابتلع حصة الخ) أي فيجب القضاء لوجود صورة الفطر
 ولا كفارة لعدم وجود معناه وهو اتصال ما فيه تنفع البدن إلى الجوف سواء كان مما يتغذى به أو يستدأوى
 فقصرت الجناية فاشتقت الكفارة وتسامه في التمر وسأى الخلاف في معنى التغذى (قوله أو يستقره)
 الاستقذار سبب الاعانة فأكهما واحد ولذا اقتصر في النظم على المستقذر ط ومنه أكل القمة بعد
 انخامها على ما هو الأصح كما مر (قوله في) الفاء زائدة والجار والمجرور متعلق بقوله ويجوز التكثير
 مبتدأ أخيره الجملة بعده والجملة خبر المبتدأ الذي هو مستقذر وجازاً ابتداء به مع أنه نكرة قصد التعميم ويجوز
 مرادف لليلى أي لا تجب فيه كفارة ط (قوله مع الامساك) قيد به ليغايّر المسألة التي بعده (قوله
 لشبهة خلاف زفر) فإن الصوم عنده يتأذى من الصبح المقيم بمجرد الامساك ولو بلا نية حتى لو أفرط متعمداً
 لزمه الكفارة عنده كما صرح به في البدائع ولما عسّدنا فلا بد من النية لأن الواجب الامساك بجهة العادة
 ولا عبادة بدنية فلو أمسك بدونها لا يكون صائماً ولا يزمه القضاء ولا يوم القضاء فاعدم تحقق
 الصوم فلقد شرطه وأما عدم الكفارة فلا نه عند زفر صام لم يوجد منه ما يفطر فتسقط عنه الكفارة لشبهة
 الخلاف وإن كان عندنا يسي مفسطاً شرعاً والاولى التعليق بعدم تحقق الصوم لأن الكفارة انما تجب على من
 أفد صومه والصوم هنا معدوم وافساد المعدوم مستحيل وانما يحسن التمسك بالشبهة بعد تحقق الأصل
 كما في المسألة الآتية بل الأولى عدم التعرض للكفارة أصلاً ولذا اقتصر في الكثر وغيره على بيان وجوب القضاء
 كالانغماء والخنون لغیر الممتد هذا وقد استشكل بعض شراح الهداية وجوب القضاء هنا بأن المعنى عليه
 لا يقضي اليوم الذي حدث الانغماء في ليلته لوجود النية منه ظاهراً فلا بد من التمسك هنا بأن يكون مريضاً
 أو مسافراً أو نوى شيئاً أو متسكناً اعتاد الأكل في رمضان فلم يكن حاله دليلاً على عزية الصوم وردة في الفتح
 بأنه تكلف مستغنى عنه لأن الكلام عند عدم النية ابتداءً لا بما مر وجوب التمسك ولا يشك أنه أدري بحاله
 بخلاف من أعني عليه فإن الانغماء قد يوجب نسيان حال نفسه بعد الافاقة فبني الأمر فيه على الظاهر من حاله
 وهو وجود النية (قوله قبل الزوال) هذا عندنا في حنيفة وعندهما كذلك أن كل بعد الزوال وإن كان قبل
 الزوال تجب الكفارة لأنه قوت إمكان التحصيل فصار كغاصب الغاصب بجر أي لأنه قبل الزوال كان يمكنه
 انشاء النية وقد قوته بالأكل بخلاف ما بعد الزوال والأول ظاهر الرواية كما في البدائع ثم المراد بالزوال نصف
 النهار الشرعي وهو النخوة الكبرى وهو على القول الضعيف من اعتبار الزوال كما مر بيانه (قوله لشبهة
 خلاف الشافعي) فإن الصوم لا يصح عنده نية النهار كما لا يصح بطلان النية اه ح وهذا تعليل لوجوب القضاء
 دون الكفارة إذا أكل بعد النية أمالوا كل قبلها فالكلام فيه ما علمته في المسألة المارة (قوله ومفاده الخ)
 نقله في البحر عن الظاهرية بلفظ ينبغي أن لا تزمه الكفارة لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا نوى نية مخالفة فيما
 يظهر ط (قوله مطر أو نخل) فيفسد في الصبح ولو بقطرة وقبل لا يفسد في المطر وفسد في النخل وقبل بالعكس برؤية
 (قوله بنفسه) أي بأن سيق إلى حلقة بذاته ولم يتلعه بصنعه امداد (قوله والقطرتين) معطوف على
 الغبار أي وبخلاف نحو القطرتين فأكثر مما لا يجدملوحته في جميعه (قوله فإن وجد الملوحة
 في جميعه الخ) بهذا دفع في النهار ما يجسه في الفتح من أن القطرة يجدملوحته فالاولى الاعتبار بوجدان
 الملوحة بجميع الحسب إذا لزم ضرورة في أكثر من ذلك ولذا اعتبر في الخاتمة الوصول إلى الحلق ووجه الدفع ما قاله
 في التبر من أن كلام الخلاصة ظاهر في تعليق الفطر على وجدان الملوحة في جميع القم ولاشك أن القطرة
 والقطرتين ليستا كذلك وعليه يجعل ما في الخاتمة اه وفي الامداد عن خط المقدسي أن القطرة قلقتها
 لا يجدملوحتهما في الحلق لتلاشياً قبل الوصول وبهذا ذلك ما في الواقعات للصدور الشهيد إذا دخل الدموع
 في فم الصائم إن كان قليلاً نحو القطرة أو القطرتين لا يفسد صومه لأن التبرزعه غير ممكن وإن كان كثيراً
 حتى وجد ملوحته في جميعه وباتلعه ففسد صومه وكذا الجواب في عرق الوجه اه ملخصاً وبالتمليل
 بعدم إمكان التبرز بظهور الفرقين الدم والمطوك أشار إليه الشارح فتدبر ثم في التعبير بالقطرة إشارة إلى أن
 المراد الدم الزائل من ظاهر العين أما الواصل إلى الحلق من المسام فالظاهر أنه مثل الرين فلا يطر وإن وجد

(أو ابتلع حصة) ونحوها
 لا يأكله الإنسان أو يعافه
 أو يستقذره ونظمه ابن السكينة
 فقال

ومستقذر مع غير ما كول مثلنا

ففي كاله التكثير يلحق ويجوز

(أولم يوف رمضان كاه صوماً)

(ولا فطراً) مع الامساك لشبهة

خلاف زفر (أو أصبح غيرنا للصوم

فأكل عداً) ولو بعد النية قبل

الزوال لشبهة خلاف الشافعي

ومفاده أن الصوم بطلان النية

كذلك (أو دخل حلقة مطر

أو نخل) بنفسه لا مكان التحرز عنه

بضم فمه بخلاف نحو الغبار

والقطرتين من دمومه أو عرقه

وأما في الإكتر فإن وجد الملوحة

في جميعه واجتمع شيء كثر وباتلعه

أفطر والا خلاصة

طعمه في جميعه تاتل (قوله أو وطئ امرأه الخ) انما تجب الكفارة فيه وفيما بعده لان الحمل لا بد أن يكون مشتملي على الكمال بحر (قوله أو صغيرة لا تشتهي) حكم في القنية خلافا في وجوب الكفارة بوطئها وقيل لا تجب إلا بجناح وهو الوجه كما في التهر قال الرمي وقالوا في القتل انما يصح ان تشتهي حتى أمكن وطؤها من غير افضاء فهي بمنى مع مثلها أو الافلا (قوله أو قبل) قد يكون قبله الانه لو قبلته ووجدت لذة الانزال ولم يزل بالافساد صومها عند أبي يوسف خلافا لمحمد كذا في وجوب الغسل بحر عن المراج (قوله أو قبله فاحشة) ففي غير الفاحشة مع الانزال لا تجب الكفارة بالاولى (قوله بأن يدغغ) لليل المراد به عض الشفة ونحوها أو بتقبيل الفرج وفي القيام من المدغغ تركه وانفعال في نحو الابط والبضع والاخص (قوله أو ليس) أي لمس آدمي المأمر أنه لو لمس فرج بيعة فأنزل لا يشهد صومه وقدمناه بالافتقار وفي الصرع المبرح ولو مست زوجهما فأنزل لم يشهد صومه وقيل ان تكافئه قد اه قال الرمي ينبغي ترجيح هذا لأنه أدعى في سببه الانزال تأمل (قوله ولو لم يخالع لايمنع الحرارة) نقض ما بعد لو هو عدم الحائل المذكور وأولى بالحكم وهو وجوب القضاء لكن لا يظهر الاولوية بالنظر إلى عدم الكفارة مع أن الكلام فيما يلزم وجوب القضاء دون الكفارة وقد الحائل يكونه لا يمنع الحرارة لما في البحر لومسها وراء الثياب فأمنى فان وجد حرارة جلد فاسد والافلا (قوله بكفه) أو بكف امرأته سراج (قوله أو بجنازة فاحشة) هي ما تكون بفاس الفرجين والظاهر أنه غير هذا لأن الانزال مع المس مطلقا بدون حائل يمنع الحرارة موجبا للفساد كاعلمه وانما يظهر تقيد هذا بالفاحشة لاجل كراهتها كما يأتي تفصيله تأمل (قوله ولو بين المراءين) وكذا الجبوب مع المرأة رمل (قوله كافر) أي عند قوله أو جامع فبيادون الفرج ولم ينزل الخ (قوله أو أفسد) أي ولو بأكل أو جامع (قوله غير صوم رمضان) صفة لموصوف محذوف دل عليه المقام أي صوما غير صوم رمضان فلا يشمل ما لو أفسد صلاة أو سجدة عبارة الكفر صوم غير رمضان وهي أولى فأده ح (قوله أداء) حال من صوم وقديه لا فادتن في الكفارة بفساد قضاء رمضان لان في القضاء أيضا فساد (قوله لا اختصاصها) أي الكفارة وهو علة التقيد بالغربة والأداء وقوله بهتك رمضان أي يتفرق حرمة شهر رمضان فلا تجب بفساد قضاءه أو افساد صوم غيره لأن الاضطرار في رمضان يقع في الجنابة فلا يلحق به غيره ولو ردها فيه على خلاف القياس (قوله أو وطئت الخ) هذا بالنظر إليها وأما الواطئ فعليه القضاء والكفارة إذا لفرق بين وطئ عاقلة وغيرها كما في الاشياء وغيرها (قوله بأن اصحت صائمة فحنت) جواب عن سؤال حاصل ان الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصوير هذا الفرع وحاصل الجواب أن الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه أعني النية وهي قد وجدت في هذه الصورة كما قال ح ومنها ما إذا نوت فحنت بالليل فجامعها نهارا كما في التهر وكذا لو نوت نهارا قبل الضحوة الكبرى فحنت فجامعها اه (قوله أو تهر الخ) أي يجب عليه القضاء دون الكفارة لأن الجنابة فاصرة وهي جنابة عدم التنبه لاجنبية الافطار لانه لم يقصده ولهذا صرحت جواب عدم الاثم عليه كما قالوا في القتل الخطا الاثم فيه والمراد ان القتل وصرحت جوابا بأن فيه اثم ترك العزيمة والمبالغة في التثبت حالة الرمي بحر عن الفقه قلت لكن الظاهر عدم الاثم هنا صلا بدليل عدم وجوب الكفارة هنا وجوبها في القتل الخطا لوجود الاثم فيه لانها مكفرة فلازم (قوله أي الوقت الخ) اطلاق اليوم على مطلق الوقت الشامل لليل مجاز مشهور مثل ارضك يوم ياتي العدو والداعي اليه هنا قوله أو تهر (قوله ليل) ليس بقيد لانه لو طعن الطالوع وأكل مع ذلك ثم تبعد ظنه فعليه القضاء ولا كفارة لانه في الامر على الاصل فلم تكمل الجنابة فلو قال ظنه ليلاً أو نهاراً لكان أولى وليس له أن يأكل لأن غلبة الظن كالقبح بحر وأجاب في التهر بأنه قد بالليل لطابق قوله أو تهر اه قلت مراد البحر أنه غير قديم حيث الحكم والتسهر وان كان الاكل في التسهر لكن سمي به باعتبار احتمال وقوعه فيه والازم أن لا يصح التعبير به ولو طعن بقاء الليل لأن فرض المسألة وقوعه بعد الطالوع والاكل بعد الطالوع لا يسمى سحورا فلا الاعتبار المذكور لم يصح قوله أو تهر قد بر (قوله تسهر وتسر) أي مرتب كما في بعض النسخ (قوله ويكفي) أي لا سقط الكفارة إلا في التسهر لأن الاصل بقاء الليل فلا يجزئ من التسهر اعداد فكان على المتن أن يعبر عنها بالتسهر كما قال في نور الايضاح أو تسهر أو جامع بشا كافي طالع التهر وهو

(أو وطئ امرأة ميتة)
أو صغيرة لا تشتهي نهر
أو بيعة أو غدا ويطئ أو قبل
ولو قبله فاحشة بأن يدغغ
أو يصح شفيتها (أو ليس) ولو لم يخالع
لا يمنع الحرارة أو استسنى بكفه
أو بجنازة فاحشة ولو بين المراءين
(فانزل) قبل الليل حتى لو لم ينزل
لم ينظر كافر (أو أفسد غير صوم
ومضان أداء) لا اختصاصها به
رمضان (أو وطئت نائمة أو مجنونة)
بأن أصبحت صائمة فحنت (أو تسهر
أو أظفر بطن اليوم) أي الوقت
الذي أكل فيه (البلاد) الحال أنه
(الغير طالع والشمس لم تغرب)
تسهر وتسر ويكفي الشك في الاول
دون الثاني

طالع ثم يقول أو ظن الغروب قال في التهر ولا يصح أن يراد بالظن هنا ما يعم الشك كما زعم في البحر لعدم تحتمل
 في الشك الثاني فإنه لا يمكن فيه الشك فالصواب إبقاء الظن على ما به غاية الأمر أن يكون المتن ساكناً
 الشك ولا يضرب فيه **ح** أقول في وجوب الكفارة مع الشك في الغروب اختلاف المشايخ كما نقله في البحر
 عن شرح المحامدي ونقل أيضاً عن البدائع تصحيح عدم الوجوب فيما إذا غلب على رأيه عدم الغروب لأن
 احتمال الغروب قائم فكان شبهة والكفارة لا تجب مع شبهة **هـ** ولا يخفى أن هذا يقتضي تصحيح القول
 بعدم الوجوب عند الشك في الغروب بالأولى لكن ذكر في الفتح أن مختار الفقهاء أي جعفر بن زوم الكفارة عند
 الشك لأن الثابت حال غلبة الظن بالغروب شبهة الإباحة لا حقيقة تها في حال الشك دون ذلك وهو شبهة الشبهة
 وهي لا تسقط العقوبات ثم قال في الفتح هذا إذا لم يتبين الحال فإن ظهر أنه كل قبل الغروب فعليه الكفارة
 ولا أعلم فيه خلافاً **هـ** ولا يخفى أن كلا منافي الثاني وبه تأيد ما في التهر من أن شبهة الشبهة إذا لم تعتبر عند الشك في
 الغروب يلزم عدم اعتبارها عند غلبة الظن بعدمه بالأولى وبه ضعف ما في البدائع من تصحيح عدم الوجوب
 ولذا جزم الزبلي بلزوم القضاء والكفارة وكذا في النهاية **(قوله)** غلب بالاصل (فيها) أي في الأول والثاني فإن
 الأصل في الأول بقاء الليل فلا تجب الكفارة وفي الثاني بقاء النهار فتجب على إحدى الروايتين **ك** ما علت
(قوله) ولو لم يتبين الحال أي فيما لو ظن بقاء الليل أو شك ففسر وهذا مقابله قوله والحال أن النيطر طالع فإن
 المراد به التيقن حتى لو غلب على ظنه أنه كل بعد طلوع الفجر لا قضاء عليه في أشهر الروايات بجر فهذا داخل
 في عدم التيقن **(قوله)** لم يقض أي في مسألة الظن أو الشك في بقاء الليل لأن الأصل بقاءه فلا يخرج بالشك
 بجر وأما مسألة الظن أو الشك في الغروب مع التيقن أو عدمه فسنذكرها **(قوله)** في ظاهر الرواية فيه أنه
 ذكره الزبلي تصاحب البحر بالإحكاية خلاف وهذا هو مسمى البرى اليه من مسألة ذكرها الزبلي وهي ما إذا غلب
 على ظنه طلوع الفجر فأكل ثم لم يتبين شيء فإنه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقبل يقتضي احتياطاً فأفاده **ح** **(قوله)**
 تنفزع إلى ستة وثلاثين هذا على ما في التهر قال لأنه أمان غلب على ظنه أو ظن أو بشك وكل من الثلاثة أما
 أن يكون في وجود المبيح أو قدام المحرم فهي ستة وكل منها على ثلاثة أماناً أن يتبين له صحة ما يداله أو يظن أنه أولاً
 والأول من الثمانية عشر أماناً أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه فتلك ستة وثلاثون **هـ** وفيه نظراً لأنه فوق
 في التقسيم الأول بين الظن وعلمته ولا فائدة له لا تصادفها حكماً وإن اختلفا فهو ما كان مجرد ترجيح أحد طرفي
 الحكم عند العقل هو أصل الظن فإن زاد ذلك الترجيح حتى قرب من اليقين سمي غلبة الظن وأكبر الرأى فلذا
 جعلها في الحر أربعة وعشرين ورد علمه أنه لا وجه لجعل الشك نارة في وجود المبيح ونارة في وجود المحرم لأن
 الشك في أحدهما شك في الآخر لاستواء الطرفين في الشك بخلاف الظن فإنه انما يخص تعلقه بالمبيح نارة والمحرم
 أخرى لأن النسبة مخصوصة إلى أحد الطرفين فإذا تعاقب الظن بوجود الليل لا يكون متعلقات بوجود النهار
 وبالعكس فالنقطة في التقسيم أن يقال أماناً بنقطة وجود المبيح أو وجود المحرم أو بشك وكل من الثلاثة أماناً
 أن يكون في ابتداء الصوم أو انتهائه وفي كل من الستة أماناً يتبين وجود المبيح أو وجود المحرم أو لا يتبين
 فهي ثمانية عشر تسعة في ابتداء الصوم وتسعة في انتهائه وبهذا لذلك أن الزبلي لم يذكر ثمانية عشر وذكر
 أحكامها وهي أنه إن تسحر على ظن بقاء الليل فإن يتبين بقاءه أو لم يتبين شيء فلا شيء عليه وإن تبين طلوع الفجر
 فعليه القضاء فقط ومثله الشك في الطلوع وإن تسحر على ظن طلوع الفجر فإن تبين الطلوع فعليه القضاء فقط
 وإن لم يتبين شيء فلا شيء عليه في ظاهر الرواية وقبل يقتضي فقط وإن تبين بقاء الليل فلا شيء عليه فهذه تسعة
 في الابتداء واثنتان في غروب الشمس فإن تبين عدمه فعليه القضاء فقط وإن تبين الغروب أو لم يتبين شيء فلا شيء
 عليه وإن شك فيه فإن لم يتبين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وإن تبين عدمه فعليه القضاء والكفارة
 وإن تبين الغروب فلا شيء عليه وإن ظن عدمه فإن تبين عدمه أو لم يتبين شيء فعليه القضاء والكفارة وإن تبين
 الغروب فلا شيء عليه وهذه تسعة في الانتهاء والحاصل أنه لا يجب شيء في عشر صور ويجب القضاء فقط في أربع
 والقضاء والكفارة في أربع فأفاده **ح** **(قوله)** في الصور كلها أي المذكورة تحت قوله وإن اطر خطأ الخ
 لا صور التفرع **(قوله)** فقط أي بدون كفارة **(قوله)** كالوشيد الخ أي فلا كفارة لعدم الحناية لأنه
 اعتمد على شهادة الأثبات **ط** **(قوله)** لأن شهادة الثاني لا تعارض للأثبات لأن الأثبات للثاني لا للثاني
 فتقبل شهادة المثلث لا للثاني بجر أي لأن المثلث معه زيادة علم وإذا الغت الثانية بقيت المثبتة فتوجب الظن

عجلاً بالاصل فيها ولو لم يتبين
 الحال لم يقض في ظاهر الرواية
 والمسألة تنفزع إلى ستة وثلاثين
 محلها المطلوث (قضى) في
 الصور كلها (فقط) كالوشيد هذا
 على الغروب وآخران على عدمه
 فأطر فظهر عدمه ولو كان ذلك
 في طلوع الفجر قضى وكثر لأن
 شهادة الثاني لا تعارض شهادة
 الأثبات

وبه يدفع ما أورد أن تعارضهما يوجب الشك وإذا شك في الغروب ثم ظهر عدته فوجب الكفارة كما مر لكن قال في الفتح وفي النفس منه شيء يظهر بأدنى تأمل فقلت ولعل وجهه أن شهادة النبي إنما تقبل في الحقوق لأن الأصل العدم فلم تقبل شهادة غيره بخلاف المثبتة لكن هنا النافية فثبتت بشبهة فتجب أن تسقط بها الكفارة وفي البرازية ولو شهد واحد على الطلوع وآخران على عدمه لا كفارة اهـ تأمل (شبهة) في تعبير المصنف بكفره بالظن إشارة إلى جواز التسحر والافطار بالتحرى وقبل لا يتحرى في الافطار وإلى أنه يتصور بقول عدل وكذلك يتصور العطل وأختلف في الدين وأما الافطار فلا يجوز بقول الواحد بل بالثاني وظاهر الجواب أنه لا بأس به إذا كان عدلا صدقه كما في الإلهادى وإلى أنه لو أفطر أهل الرستاق بقول الطبيب يوم الثلاثاء ظانين أنه يوم العيد وهو لغیره لم يكفروا كما في النسخة فاستأنى قلت ومقتضى قوله لا بأس بالافطر بقول عدل صدقه أنه لا يجوز إذا لم يصدقه ولا يقول المستور مطلقا وبالأولى سماع الطبيب أو المدفع الحادث في زماننا لا احتمال كونه غيره ولأن الغالب كون الضارب غير عدل فلا بد حينئذ من التحرى فيجوز لأن ظاهره مذهب أصحابنا جواز الافطار بالتحرى كما أنه في المراجع عن خمس الأئمة السرخسى لأن التحرى يصدق عليه الظن وهي كاليقين كما تقدم فلو لم يتحرى لأجل أنه الفطر لما في السراج وغيره ولو شك في الغروب لا يخل به الفطر لأن الأصل بقاء النهار اهـ وفي البحر عن البرازية ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه الغروب وإن أذن المؤذن اهـ وقد يقال إن المدفع في زماننا يصدق عليه الظن وإن كان ضاربه فاسقا لأن العادة أن الوقت يذهب إلى دار الحكم آخر النهار فيعين له وقت ضربه ويعينه أيضا للوزير وغيره وإذا ضربه يكون ذلك عرقبة الوزير وأحواله لوقت المعين فيغلب على الظن بهذه القران عدم الخطأ وعدم قصد الأفساد والازم تأنيب الناس وإيجاب قضاء الشهر بقائه عليهم فإن غلبهم بغير مجوز وسماع المدفع من غير تحرى ولا غلبة ظن والله تعالى أعلم (قوله) مرة بعد أخرى الخ) ظاهره أنه بإزالة الثانية يجب عليه الكفارة ولو حصل فاصل بأيام وأنه إذا لم يقصد المعصية وهي الافطار لا يجب ط (قوله) والأخبار أن أى من تسحر أو أفطر بظن الوقت لئلا الخ وقد تبين المصنف بذلك صاحب الدرر ولا وجه لتخصيصه كأشعار إليه الشارح فيما يأتي (قوله على الأصح) وقبل بسبب فتح وأجمعوا على أنه لا يجب على الحائض والتفسماء والمرضى والمسافر وعلى زوجه من أفطر خطأ أو عمدا أو يوم الشك ثم تبين أنه رمضان ذكره قاضى خان شربلالية (قوله لأن الفطر) أى تناول صورة المطر والافاصوم فاسد قبله وأشار إلى قياس من الشك الأول ذكر فيه مقدمة القياس وطوبى فيه النتيجة وتقرره هكذا الفطر قبيح شرعا وكل قبيح شرعا تركه واجب فالفطر تركه واجب فافهم (قوله كسافر أقام) أى بعد نصف النهار أو قبله بعد الأكل أما قبلها فيجب عليه الصوم وإن كان نوى الفطر كما سأل أى متأنى الفصل الآتى والأصل في هذه المسائل أن كل من صار في آخر النهار بصفة لو كان في أول النهار عليها لازم الصوم قبله الامسالك كما في الخلاصة والنهاية والعناية ولكنه غير جامع إذا لا يدخل فيه من أكل في رمضان عمدا لأن الضرورة التحيول ولو امتناع ما به ولا يتحقق الفساد فيه نهر أى لأنه لم يتجدد له حالة بعد فطره لم يكن عليها قبله وكذا لا يدخل فيه من أصبح يوم الشك فطرا أو تخرج على ظن الليل أو أفطر كذلك ولذا ذكر في البدائع الأصل المذكور ثم قال وهكذا كل من وجب عليه الصوم لوجود سبب الوجوب والاهلية ثم تعذر عليه المفتى بأن أفطر متعمدا أو أصبح يوم الشك فطرا ثم تبين أنه من رمضان أو تسحر على ظن أن النحر لم يطلع ثم تبين طلوعه فإنه يجب عليه الامسالك تشبها اهـ فتدبر لوجوب الامسالك أصليا تنقزع عليه ما التروع وقد حاول في الفتح تصحيح الأصل الأول فأبدل ضاربه بفتح لكنه اتى بالوامتناع فلم يثبت له ما أراد كما أفاده في البحر والنهر (قوله) طهرنا أى بعد الفجر أو معه فتح (قوله ويجنون أفاق) أى بعد الأكل أو بعد فوات وقت النية والأفاذا نوى صومه كما يأتي والظاهر وجوبه عليه كالمسافر (قوله ومفطر) عبرة إشارة إلى أنه لا فرق بين مفطر ومفطروا ولا وجه لقول المصنف والأخبار أن يسكن كأمراهاه ح (قوله) وإن افطرا) أخذ من قول الجرسوا أفطرا في ذلك اليوم أو صامه لكن لا يجزى أن صوم الكافر لا يصح بقدر شرطه وهو النية المشروطة بالإسلام فالمراد صومه بعد إسلامه إذا أسلم في وقت النية (قوله لعدم أهليتهما) أى لأصل الوجوب بخلاف الحائض فإنها أهل له وانما تخط عنها وجوب الاداء فلذا وجب عليها القضاء ومثلها المسافر والمرضى

مطلب
في جواز الافطار بالتحرى

واعلم أن كمال ما اتفق فيه الكفارة محل ما إذا لم يقع منه ذلك مرة بعد أخرى لأجل قصد المعصية فإن فعله وجبت زجر الله بذلك أفعى أعية الامصار وعليه الفتوى قنية وهذا حسن نهر (والأخبار أن يسكن بقية يومهما وجوباً على الأصح) لأن الفطر قبيح وتركه القبيح شرعا واجب (كسافر أقام وحائض ونفسا طهرنا ويجنون أفاق ومرض بسبح) ومفطر ولو مكرها أو خطا (وصى بلف وكافر أسلم وكلهم يرضون) ما فاتهم (الا الأخيرين) وإن أفطر الغدسم أهليتهما في الجزء الأول من اليوم

والمجنون (قوله وهو السبب في الصوم) أي السبب الصوم كل يوم وهذا على خلاف ما اختاره السرنجي ومشي عليه المصنف أول الكتاب من أنه شهود جزء من الشهر من ليل أو نهار وقد بيا الصوم لأن السبب في الصلاة الجزء المتصل بالاداء ولهذا لم يبلغ أو أسلم في أثناء الوقت وجبت عليه لوجود الأهلية عند السبب وهي معدومة في أول جزء من اليوم فلذا لم يجب صومه خلافاً لروايات في الفتح أنه لو كان السبب فيه هو الجزء الأول لم يكن لا يجب الاستمالة لأنه لا بد أن يتقدم السبب على الوجوب والازم سبق الوجوب على السبب وأجاب في الجهر بأن اشتراط التقدم هنا سقط للضرورة ونظام تحقيقه فيه وقد مناشأ منه أول الكتاب (قوله لكن لو نوب الخ) أي الآخرين وهو استدراك على ما فهم من أمسا كهما وهو أنه لا يصح صومهما فأد أنه لا يصح عن الفرض في ظاهر الرواية خلافاً لابي يوسف ويصح فلا لو نوب قبل الزوال حتى لو أفسدها وجب قضاءه وجه ظاهر الرواية ما في الهداية من أن الصوم لا يتجزى وجوباً وأهلية الوجوب معدومة في أوله اه ثمن بمعدنية النقل خصه في الصرع الظاهر به بالصبي بخلاف الكافر لأنه ليس أهلاً للتطوع والصبي أهله وذو كرفي الفتح ان أكثر المشايخ على هذا الفرق ومثله في النهاية فما هنا قول البعض (قوله قبل الزوال) المراد به قبل نصف النهار وهذه العبارة وقعت في أغلب الكتب في كثير من المواضع تسامحاً وعلى القول الضعيف (قوله صح عن الفرض) لأن الجنون الغير المستوعب بمنزلة المرض لا يمنع الوجوب شرئبلالة وكل من المسافر والمرضى أهل للوجوب في أول الوقت وان سقط عنه ما وجوب الاداء بخلاف من بلغ أو أسلم كقائه اه (قوله ولو نوب الحائض والنفساء) أي قبل نصف النهار إذا طهرت فيه (قوله لم يصح أصلاً) أي لأفرضا ولا تفلاً شرئبلالة (قوله للمنا في الخ) أي فان كلاً من الحوض والنفساء منافع الصلاة الصوم مطلقاً لأن فقدهما شرط لاخته الصوم عبادة واحدة لا يتجزى فإذا وجد المنافي في أوله تحققت حكمه في باقية وانما يصح النقل حين بلغ أو آمن أسلم على قول بعض المشايخ لأن السبب غير منافع أصلاً للصوم والكفر وان كان منافساً لكن يمكن رفعه بخلاف الحوض والنفساء هذا ما ظهر على وعلى قول أكثر المشايخ لا يحتاج إلى الفرق (قوله ويؤمر بالصبي) أي يأمره وليه أو وصيه والظاهر منه الوجوب وكذا ينهي عن المنكرات لبدأ الخير ويترك الشرط (قوله إذا أطاقه) يقال أطاقه وطاقه فلوقاً إذا قدر عليه والاسم الطاقة كما في القاموس قال ط وقدر يسبح والمشاهد في صبيان زماناً ما عدم أطاقتهم الصوم في هذا السن اه قلت يختلف ذلك باختلاف الجسم واختلاف الوقت صفاتاً وشاء والظاهر أنه يؤمر بشدرا لا طاقه إذا لم يطق جميع الشهر (قوله ويؤمر بالصبي) أي يبدل بالجنبة ولا يجب إواز الثالث كما قيل به في الصلاة وفي أحكام الاستروتن الصبي إذا أفسد صومه لا يقضى لأنه يلحقه في ذلك مشقة بخلاف الصلاة فإنه يؤمر بالأعادة لأنه لا يلحقه مشقة (قوله وان جامع الخ) شروع في القسم الثالث وهو ما وجب القضاء والكفارة ووجوبهما مفيد بما يأتي من كونه عمداً لا مكرهاً ولم يطرأ منيج للفطر كحضر ومريض بغرضه وعما إذا نوى لبللا (قوله المكاف) خرج الصبي والمجنون لعدم خطيئتهما (قوله آدميا) خرج الجنى أو السعد والظاهر وجوب القضاء بالانزال والافلا كما لا يجب الغسل بدونه (قوله مشتهى) أي على المكال فلا كفارة بجماع بهيمة أو مائة ولو أنزل بحر بل ولا قضاء ما لم ينزل كما مر وفي الصغيرة خلاف وقيل لا تجب الكفارة بالاجماع وقد مناشأه الأوجه (قوله في رمضان) أي نهاراً وفيه إشارة إلى أنه لو طلع الفجر وخرموا وقع فزعه لم يكفر كما لو جامع ناسياً وعن أبي يوسف ان يقي بعد المألوع كقروان يقي بعد النصبح كغيره لا عليه القضاء فهستاني وقد مناشأه مفصلاً (قوله أدله) يعني عنه قوله في رمضان لأن المراد به الشهر وكانه أو أدبه الصوم ليشمل القضاء ويحتاج إلى إخراجها تأمل (قوله لما مر) أي من أن الكفارة إنما وجبت لهنك حرمة شهر رمضان فلا تجب بافساد قضاءه ولا بافساد صوم غيره (قوله أوجومع) يشمل ما لو جامعها زوجها الصغيرة كما هو مقتضى إطلاقهم ولتصريحهم بوجوب الغسل عليها دونه إفاذه الرملى وفي التهستاني الرجل بجماع المشتهة بكفر كالأب الصبي والمجنون وفي صورتين اختلاف المشايخ كما في الترمذاني اه (قوله ونوارت الحشفة) أي غابت وهذا بيان لحقيقة الجماع لأنه لا يكون إلا بذلك ط (قوله في أحد السيلين) أي التبل أو الدبر وهو الصحيح في الدبر والخشارانه بالاتفاق ولو الجبة لتكامل الجنابة بقضاء الشهوة بجر (قوله أنزل أولاً) فان الانزال شمع وقضاء الشهوة يتحقق بدونه وقد وجب به

وهو السبب في الصوم لكن لو نوب
قبل الزوال كان كفلاً فيقتضى
بالافساد كما في الشرئبلالة عن
الخانية ولو نوب المسافر والمجنون
والمرضى قبل الزوال صح عن
الفرض ولو نوب الحائض
والنفساء لم يصح أصلاً للمنافق
أول الوقت وهو لا يتجزى ويؤمر
الصبي بالصوم إذا طاقه وبضرب
عليه ابن عشر كالصلاة في الأصح
(وان جامع) المكاف آدميا
مشتهى (في رمضان أداه) لما مر
(أوجومع) ونوارت الحشفة
(في أحد السيلين) أنزل أولاً
(أزاً كل أو شرب غذاء) بكسر
الغين وبالدال المجتنب والممتنع

الحذر وهو عقوق به محضة فالكفارة التي فيها معنى العبادة أولى بحر (قوله ما يتغذى به) أي مامن شأنه ذلك كالخطة والخبز واللحم وانما عدا الماء منه وهو لا يغذو لبساطته لانه معين للغذاء قهسنا في (قوله وما نقله العرنبالي) حيث قال في حاشيته اختلفوا في معنى التغذي قال بعضهم أن يميل الطبع الى أكله وتنقضي شهوة البطن به وقال بعضهم هو ما يعود نفعه الى صلاح البدن وقائده فيها اذا مضى لقمة ثم أخرجها ثم ابتلعها فعلى الثاني يكفى لعل الأثر وبالعكس في الحاشية لانه لا تنفع فيه البدن وربما تنقص عقله ويميل اليها الطبع وتنقضي بها شهوة البطن اهـ ملخصا وقال في التهر انه بعد عن التحقيق اذ يتقديره يكون قولهم أودوا وحشوا والذي ذكره المحققون أن معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف أعني من كونه غذاء أودوا ويقابل القول الاثر لهذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اهـ أقول وحاصله أن الخلاف في معنى الفطر لا التغذي لكن ما تنسله عن المحققين لا يلزم منه عدم وقوع الخلاف في معنى التغذي ولكن التحقيق أنه لا خلاف فيه ولا في معنى الفطر لانهم ذكرنا أن الكفارة لا تجب الا بالفطر صورة ومعنى فني الاكل الفطر صورة هو الاتلاع والمعنى كونه مما يصلح به البدن من غذاء أودوا ولا تجب في اتلاع نحو الحصة لوجود الصورة فقط ولا في نحو الاحتقان لوجود المعنى فقط كما علة في الهداية وغيرها ذكر في البدائيم أنها تجب بإيصال ما يقصد به التغذي أو التداوى الى جوفه من الفم بخلاف غيره فلا تجب في اتلاع الحوزة والوزنة والصحة الباسية لوجود الاكل صورة لا معنى لانه لا يعتاد أكله فصار كالحصاة والنواة ولا في أكل عجين أودقني لانه لا يقصده به التغذي والتداوى ولو أكل ورق شجران كان مما يؤكل عادة وجبت والاوجب القضاء فقط وكذا الخرج البراق من فمه ثم ابتلعه وكذا البراق غيره لانه مما يعاف منه ولو براق حبيبه أو صديقه وجبت كما ذكره الحلواني لانه لا يعافه ولو أخرج لقمة ثم أعادها قال أبو البث الاصح انه لا كفارة لانها صارت بمجال يعاف منها اهـ ملخصا ويظهر من ذلك أن مرادهم بما يتغذى به ما يكون فيه صلاح البدن بأن كان مما يؤكل عادة على قصد التغذي أو التداوى أو التلذذ فالعجين والدقيق وان كان فيه صلاح البدن والغذاء لكنه لا يقصد لذلك والقمة المخرجة كذلك لانها لم يعافها ثم خرجت عن الصلاحية حكى كما قالوا فيمالي وزعمه التي وعاد بنفسه لا يفطر لانه ليس مما يتغذى به عادة لعاقبه بخلاف ريق الحبيب لانه يتلذذ به كما قاله في أواخر الكفر فصار لهلحا بما فيه صلاح البدن ومثله الحبيشة المسكرة ويؤيد ما قلنا أيضا ما في المحيط حيث ذكر أن الاصل أن الكفارة تجب حتى افطر بما يتغذى به لانه لم يخرج وانما يحتاج للزجر عما يؤكل عادة بخلاف غيره لان الامتناع عنه ثابت طبيعة أكثر من الجوع فيه الحسد لانه محتاج الى الزجر بخلاف شرب البول والدم ثم كل مما يؤكل عادة مقصودا أو شبع الغيرة فهو مما يتغذى به وأما غيره فلهن بما لا يتغذى به وان كان في نفسه مغذيا واليهو الملقح بما يتغذى به لما فيه من صلاح البدن ثم ذكر الفروع الى أن قال في اللقمة وان أخرجها ثم أعادها فلا كفارة وهو الاصح لانها صارت بمجال تستغذو ويعاف منها فدخل القصور في معنى الغذاء اهـ ملخصا ولكن يشك على ذلك وجوب الكفارة بأكل اللحم التي ولو من مئة الا اذا أتين ودود فاني لم أر من ذكره خلافا مع أنه أشد عاقبة من اللقمة المخرجة اللهم الآن يقال اللحم في ذاته مما يقصده به التغذي وصلاح البدن بخلاف اللقمة المذكورة والعجين بخلاف ما اذا دود لانه يؤذى البدن فلا يحصل به صلاحه هذا ما ظهروا في تحرير هذا المجلد والله تعالى أعلم (قوله عدا) خرج الخطي والمكروه بحر حلت وكذا الناسي لان المراد نعمة الاطعام والناسي وان نعمة استعمال المفطر بتعمد الاطعام (قوله راجع للكل) أي كل ما ذكر من الجماع والاكل والشرب (قوله أي فعل الخ) أشار الى أن الحكم ليس قاصرا على الجماع ط واحترز به عما لو فعل ما ينزل الفطر به كما لو أكل أو جامع ناسيا أو احتلأ أو أنزل بنظر أو ذرعه التي مطلق أنه أفاطر فكل عدا فلا كفارة للشبهة كما ذكر (قوله بلا انزال) أما لو أنزل فلا كفارة علمت بأكله عدا لانه أكل وهو مفطر ط (قوله أو ادخال اصميج) أي يابس كما تقدم ح فلو ميتة فلا كفارة لا كاله بعد تحقيق الاضطرار بالية ط (قوله ونحو ذلك) كما كاه بعد قبله بشهوة ومضاجعة ومباشرة فاحشة بلا انزال امداد (قوله في الصور كلها) أي المذكورة في قوله وان جامع الخ (قوله وكفر) ترك البيان وقت وجوب القضاء والكفارة اشعارا بأنه على التراخي كما قال محمد وبنو أبي يوسف انه على الفور وعن أبي حنيفة

ما يتغذى به (أودوا) ما تداوى به والضابط وصول ما فيه صلاح بدنه لجوفه ومنه ريق حبيبه فيكفر لوجود معنى صلاح البدن فيه دراية وغيره وما نقله العرنبالي عن الحسد أدى رده في التهر (عدا) راجع للكل (أو احجم) أي فعل ما لا يظن الفطر به كقصد وكل ولس وجامع هجمة بلا انزال أو ادخال اصميج في دبر ونحو ذلك (فطن فطره به فأكل عدا قضى) في الصور كلها (وكفر)

روايتان كما في القسراشي وقيل بين رمضانين وقال الكرخي والاول الصحيح وكذا لا يكره نقله كما
 في الزاهدي وانما قدم القضاء اشعاراً بأنه ينبغي أن يشهد على الكفارة وبسبب التتابع كافي الهداية
 فهستاني (قوله لانه الخ) غله لقوله أو احجم الخ (قوله حتى الخ) تبريع على مفهوم قوله لانه طين
 في غير محله أي فلو كان الطن في محله فلا كفارة حتى لو أتاه الخ ط (قوله يعتمد على قوله) كسني يرى
 الحجة مفطرة امداد قال في البحر لان العايم يجب عليه تقليد العالم اذا كان يعتمد على فتواه ثم قال وقد علم
 من هذا أن مذهب العايم أقوى مقبضه من غير تشديد مذهب ولهذا قال في الفتح الحكم في حق العايم أقوى
 مقبضه وفي النهاية ويشترط أن يكون المفتي ممن يؤخذ منه الفقه ويعتمد على فتواه في البلدة وحديثه نصير
 فتواه مشبهة ولا معتبر بغيره اهـ وبه يظهر أن يعتمد مبنى للعجهول فلا يكتفى اعتماد المستفي وحده فافهم
 (قوله أي مع حديث) كقوله صلى الله عليه وسلم أنظر الحاجم والمحجوم وهذا عند محمد لان قول الرسول
 صلى الله عليه وسلم أقوى من قول المفتي فأولى أن يورث شبهة وعن أبي يوسف خلافة لان على العايم الاقتداء
 بالفتوة لعدم الاهتداء في حقه الى معرفة الاحاديث زيلعي (قوله ولم يعلم تأويله) أما ان علم تأويله
 ثم أكل تجب الكفارة لا تشاء شبهة وقول الاوزاعي انه ينظر لا يورث شبهة خلفته القياس مع فرض علم
 الأكمل كون الحديث مؤثراً تأويله أنه منسوخ أو أن اللذين قال فهم اصل الله عليه وسلم ذلك كما يغنيان
 وغنما في الفتح وعلى الثاني فالمراد ذهاب الثواب كما يأتي (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على خطأ
 المفتي أي وان لم يثبت الاثر اهـ والمراد غير حديث الحاجم والمحجوم فانه ثابت صحيح وأما احاديث فطر
 المغتاب فكما مدخولة كافي الفتح وفيه عن البدائع ولولس أو قبل امرأه بشهوة أو صاحبها ولم ينزل فظن
 أنه افطر فأكل بعدا كان عليه الكفارة الا اذا تأول حديثاً واستفتى فقيم فافطر فلا كفارة عليه وان أخطأ
 نفسه ولم يثبت الحديث لان ظاهر الفتوى والحديث بعتر شبهة اهـ (قوله الا في الادهان) استثناء
 من قوله لم يكفر يعني أنه ان آذهن ثم أكل كفر لانه متعمد ولم يستند الى دليل شرعي لانه لا يعتد بقسري
 الفقه أو تأويل الحديث هنا لان هذا مما لا يشبهه عن من له شبهة من الفقه فله الكمال عن البدائع لكن يخالفه
 ما في الخاتمة من أن الذي أكله أو دهن نفسه أو شارب ثم أكل متعمداً عليه الكفارة الا اذا كان جاهلاً
 فأفتى له بالظن اهـ قال في الامداد فعلى هذا يكون قولنا الا اذا آفته فقهه شامل لمسألة آذهن الشارب اهـ
 وهو كما ترى مرجح لعدم الاستثناء فالاولى للشارح تركه قلت لكن ما نذكره عن الخاتمة وغيره ما في الغيبة
 يؤيد ما في البدائع (قوله وكذا الغيبة) لان الفطر بها يخالف القياس والحديث وهو قوله صلى الله عليه
 وسلم ثلاث فطر الصائم مؤثر بالاجاع ذهاب الثواب بخلاف حديث الحجة فان بعض العلماء أخذ بظواهره
 مثل الاوزاعي وأجد امداد ولم يعتد بخلاف الظاهرية في الغيبة لانه حدث بعد ما مضى السلف على تأويله
 بما قلنا فتح وفي الخاتمة قال بعضهم هذا والحجامة سواء وعامة المشايخ قالوا عليه الكفارة على كل حال
 لان العلماء أجمعوا على ترك العمل بظاهر الحديث وقالوا أراد به ثواب الإثم وليس في هذا قول معتبر فهذا
 طعن ما استند الى دليل فلا يورث شبهة اهـ ونحوه في السراج وكذا في الفتح عن البدائع وحزمه في الهداية أيضاً
 وشروحيها قال الرجعي واذا لم يعتد بالحديث والفتوى شبهة في الغيبة فبعدد الشارب أولى ما قلت ولذا
 سوى بينهما في الفتح عن البدائع وكذا في المراجع عن المتوسط (قوله للشبهة) قد علمت أن ما خالف الاجاع
 لا يورث شبهة والعمل على ما عليه الاكثر والله تعالى أعلم (قوله ككفارة المظاهر) مرتبط بقوله
 وكفر أي منهلها في التبريد فبفتح أو لا فان لم يجد صام شهرين متتابعين فان لم يستطع أطعم ستمين مسكناً
 الحديث الاعرابي المعروف في الكتب الستة فلو افطر ولو لعذر استأنف الالعذر الحضي وكفارة القتل
 يشترط في صومها التتابع أيضاً وهكذا كل كفارة شرع فيها العتق ونهر وغنم فروع المسألة في البحر وفيه أيضاً
 ولا فرق في وجوب الكفارة بين الذم والافتقار والحر والبعيد والمطمان وغيره ولهذا سرح في البرازية
 بالوجوب على الجارية فيما لو أخبرت سيدها بعدم طلوع الفجر عالمة بطلوعه فجامعها مع عدم الوجوب عليه
 وبأنه أذرت السلطان وهو موسر بماله الحلال وليس عليه تبعه لاحديقتى باعتاق الرقة وقال أبو نضر محمد
 ابن سلام يفتي بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الانزعاج وبمعل عليه افطار شهر واعتاق رقة فلا يحصل

لانه ظن في غير محله حتى لو آفته مفت
 يعتمد على قوله أو سمع حديثاً ولم يعلم
 تأويله لم يكفر للشبهة وان أخطأ
 المفتي ولم يثبت الاثر الا في الادهان
 وكذا الغيبة عند العامة زيلعي
 لكن جعلها في المفتي كالحجامة
 ورجحه في البحر للشبهة (ككفارة
 المظاهر) الشائبة بالكاتب وأما
 هذه فبالسنة

مطلب
 في الكفارة

الرجح اه (قوله ومن ثم) أى من أجل ثبوت كنفاره الظاهر بالكاتب وثبوت كفارة الإفطار بالسنة
شبهوا الثانية لكونها أدنى حالا بالأولى لقوتها بنبوتها بالكاتب ط ومقتضاها الكفار بانكارها دون الأولى
بؤيده أنه في الفتق ذكر أن سعيد بن جبيرة ذهب إلى أنها منسوخة (تنبيه) في التشبيه إشارة إلى أنه لا يلزم
كونها منتهى من كل وجه فإن المسيس في أثنائها يقطع التسابع في كفارة الظاهر مطلقا عددا أو نسبا باللا
أو نهار اللاتية بخلاف كفارة الصوم والقتل فإنه لا يقطع فيه ما لا الفطر بعد أو بغيره فزنا مثل فقيذرات
بعض الأقدام في هذا المقام روى ونحوه في القهستاني وأراد بغير العذر ما سوى الحضي والحاصل أنه
لا يقطع التسابع هنا الوطء للإعدا أو نهارا ناسبا بخلاف كفارة الظاهر (قوله ان نوى ليل) أى بنية
معينة للمات من خلاف الشافعي فيها فكان شبهة لسقوط الكفارة (قوله ولم يكن مكرها) أى ولو على
الجماع كما أمر ولو كانت هي المكرهة لزوجهما عليه وعليه الفتوى كما في الظهيرة خلافا لما في الاختيار
من وجوبها عليهم والاكراهة كما في بعض نسخ البحر (قوله ولم يطرأ) أى بعد افطاره عدما سمي نائيا
للا توجب الكفارة لولا المسقط (قوله مستط) أى ما سوى اللاصع فيه ولا في سببه روى (قوله كترض) أى
موجب للإفطار (قوله والمعند لزوها) أى بعد ذلك لأنه فعل عبد والأولى أن يقول عدم سقوطها لأنها
كانت لازمة والخلاف في سقوطها وقيد بالسفر مكرها لولا سفرها فاعبا بعد ما أفطار فتفتت الروايات على عدم
سقوطها أم لا فاطر بعد ما سفر لم يقب نهر أى من حرم عليه لو سافر بعد الفجر كما يأتي (قوله وفي المعتاد)
عطف على قوله فيما هو واسم فعول فيه فهو نائب الفاعل عائذ على الموصوف أي الشخص المعتاد وحى
بغير تبيين مفعول به منصوب بفتح مقتدة على ألف التانيث المتصورة وحضا معطوف عليه أى واختلف
في الشخص الذي اعتاد حى وحضا والواو بمعنى أو وفي بعض النسخ وحض فمحتمل أنه مرفوع أو مجرور لكن
المجرور جازان إضافة الوصف المفرد إلى معموله المجرى من آل لتجاوز وأما الرفع فعلى إسناد المعتاد إلى
الحى والحض أى الذي اعتاده حى وحض والاصوب النصب وقوله والمتيقن اسم فاعل مجرور بالعطف على
معتاد وقوله مفعول (قوله لو أظفر) أى كل من المعتاد والمتيقن (قوله والمعند سقوطها) كذا صححه
في البرازية وقاضى خان في شرح الجامع الصغير في الاعتادي وحضا وفيه من أفطر على ظن الغروب ثم ظهر
عدمه وعليه منى الشرنبلالي وهو بخلاف لما في البحر حيث قال وإذا أفطرت على ظن أنه يوم حضيها
فلم تحض الظاهر وجوب الكفارة كما لو أفطر على ظن أنه يوم مرضه اه وكذب فيما علقه عليه جعل
الثانية مشبه بها بالانها بالاجماع بخلاف مسألة الحضي فان فيه اختلاف المشايخ والصحيح الوجوب كما نص
على ذلك في التارخانية اه ولذا جزم بالوجوب في المسائلين في السراج والفيض والحاصل اختلاف التصحيح
فيهما ولم أر من ذكر خلافا في سقوطها عن يمين قتال عدو والفرق كما في جامع الفصولين أن القتال
يحتاج إلى تقديم الإفطار ليتقوى بخلاف المرض (قوله ولم يكفر للأول) أم لا وكفر فعليه أخرى في ظاهر
الرواية للعلم بأن الزجر لم يحصل بالأولى بحر (قوله وعليه الاعتقاد) نقله في البحر عن الأسرار ونقل قبله
عن الجوهره لوجامع في رمضان فعليه كفارة وان لم يكفر للأولى في ظاهر الرواية وهو الصحيح اه قلت فقد
اختلف الترجيح كما ترى ويتقوى الثاني بأنه ظاهر الرواية (قوله ان افطر) ان شريطة ح (قوله
والالا) أى وان كان الفطر المتكرر في يومين بجماع لا اشتداخل الكفارة وان لم يكفر للأول لعظم الجنابة ولذا
أوجب الشافعي الكفارة بدون الأكل والشرب (قوله ونعمامه في شرح الوهبانية) قال في الوهبانية
ولو أكل الإنسان عدوا شهرة * ولا عذره قبل بالقتل بهم
قال الفهرتلي في صورته اعتماد من لا عذره لا أكل جهوا يقتل لأنه مستترى بالدين أو منكرا لما ثبت منه
بالضرورة ولا خلاف في حل قتله والامره فتعير المؤلف بقيل ليس بلازم الضعف اه ح (قوله وان ذرعه
التي) أى غلبه وسبقه فاموس والمساءلة يتفرع إلى أربعة وعشرين صورة لأنه ما أن يقى أو يستقي
وفي كل اما أن يعلل القسم ودونه وكل من الأربعة اما أن خرج أوعاد أو أعاده وكل ما إذا كرسو
أولا ولا فطر في الكل على الأصح إلا في الأعاده والاستقاء بشرط المل مع التذكر شرح الملتقى (قوله ولو هو
مل ما لقم) أى بلومع أن ما دون مل الفهم مفهوم بالأولى لاجل التخصيص عليه لأن المعطوف عليه في حكم

ومن ثم شبهوها بائم انما يكفر
ان نوى ليل ولم يكن مكرها
ولم يطرأ مستط كترض وسبض
واختلف فيما لو مرض بجرح
نفسه أو سوفر به مكرها
والمعند لزومها وفي المعتاد
حى وحضا والمتيقن قتال عدو
لو أظفر ولم يحصل العذر والمعتد
سقوطها ولو نكر فطره ولم يكفر
للاول بغيره واحدة ولو
في رمضانين عند محمد وعليه
الاعتماد بزازية ويجتبي وغيرهما
واختار بعضهم للتقوى ان الفطر
بغير الجماع تدخل والا ولو
أكل عدوا شهرة بالإعذار يقتل
ونعمامه في شرح الوهبانية (وان
ذرعه التي وخرج) ولم يعد
(لا يفطر مطلقا) ملا أولا (فان
جاد) بلاصع (و) لو (هو مل)
القم مع تذكره للصوم

المذكور فافهم وأطلق في ملء الفم فشمل ما لو كان منفرداً في موضع واحد بحيث لو جمع ملء الفم ~~صح~~ في السراج (قوله لا يفسد) أي عند محمد وهو الصحيح لعدم وجود الصنع وعدم وجود صورة النظر وهو الاتساع وكذا عنه لأنه لا يتعدى به بل النفس تعافه بجر (قوله وان أعاده) أي أعاد ما فاء المضي هو ملء الفم (قوله) أو قد رجسته منه فأكثر أشار إلى أنه لا فرق بين إعادة كله أو بعضه إذا كان أصله ملء الفم قال الحنابلة في السراج مسبب الخلاف أن أبا يوسف يعتبر بملء الفم ومحمد يعتبر بغيره من ملء الفم له حكم الخارج ومادونه ليس بخارج لأنه يمكن ضبطه وفائدته تظهر في أربع مسائل أحدها إذا كان أقل من ملء الفم وعاد أو شيء منه قدراً لمصلحة لم ينظر إجماعاً أم أعاد أي يوسف فانه ليس بخارج لأنه أقل من المثل وعند محمد لا يصح له في الإدخال والثانية أن كان ملء الفم وأعاده أو شيئاً منه قدراً لمصلحة فصاعداً فطر إجماعاً لأنه خارج أدخله جوفه ولو وجد الصنع والثالثة إذا كان أقل من ملء الفم وأعاده أو شيئاً منه فطر عند محمد للصنع لا عند أبي يوسف لعدم المال والرابعة إذا كان ملء الفم وعاد بنفسه أو شيئاً منه كالمصلحة فصاعداً فطر عند أبي يوسف لوجود المال لا عند محمد لعدم الصنع وهو الصحيح اهـ فمسألة إعادة وهما الثانية والثالثة أو لاهما إجماعية وهي التي ذكرها المصنف بقوله وان أعاده الخ والآخرى خلافية وهي التي ذكرها المصنف بقوله والألا ولا فرق فيهما بين إعادة الكل أو البعض فافهم (قوله ان ملء الفم) قد لا يظناه إجماعاً بالاعادة لكلا أو لا يدرج منه (قوله والألا) أي وان لم يملأ الفم أو الفم وأعاده كله أو بعضه لا يفسد صومه عند أبي يوسف ولا ينافي ما تقدم من أنه لو أعاد قد رجسته منه فطر إجماعاً لأن ذلك فيما إذا كان الفم ملء الفم لأنه صار في حكم الخارج لأن الفم لا يتسبط عليه وما كان في حكم الخارج لا فرق بين إعادة كله أو بعضه بصدقه بخلاف مادونه لأنه في حكم الداخل فلا يفسد إلا إذا أعاده ولو قدر المصلحة منه بصدقه وبه علم أن كلام الشارح صواب لا خطأ فوجه من الوجوه فافهم (قوله هو المختار) وفي الخاتمة هو الصحيح وصححه كثير من العلماء ردلي (قوله أي منذ كرا صومه) أشار به إلى الردة على صاحب غاية البيان حيث قال إن ذكر العدم مع الاستبقاء تأكد لا لأنه لا يكون إلا مع العدم وحاصل الردان المراد بالعدم تذكر الصوم لا لعدم التي فهو يخرج لما إذا فعل ذلك ناسياً فإنه لا يفسد أعاده في الجهر وط وحاصله أن ذكر العدم لبيان عدم النظر بكونه كرا صومه والاستبقاء لا يفسد ذلك بل يفسد تعمده التي (قوله مطلقاً) أي سواء أعاد أو أعاده أو لا ولا ح قال في التقي ولا يثبت في نفسه تدرج العود والاعادة لأنه انظر بغير التي قبلهما (قوله وان أقل) أي أن لم يعد ولم يعد به بدليل قوله فان عاد بنفسه الخ ح (قوله وهو الصحيح) قال في التقي صححه في شرح المستزاد للزبيعي وهو قول أبي يوسف (قوله لم يفسد) أي عند أبي يوسف لعدم الخروج فلا يتحقق الدخول فتح أي أن مادونه ملء الفم ليس في حكم الخارج كما مر (قوله فضبه روايتان) أي عن أبي يوسف وعند محمد لا يثبت في التفرع لماتر (تنبيه) لو استقاء مراراً في مجلس ملء الفم فطر لأن كان في مجلس أو غداة ثم نصف النهار ثم عشيبة كذا في الخزانة وتقدم في الطهارة أن محمد يعتبر اتحاد السبب لا المجلس لكن لا يثبت هذا على قوله هنا خلافاً لما في الجهر لأنه يفسد عنده بعادون ملء الفم يخاف الخزانة على قول أبي يوسف أعاده في النهر (قوله وهذا كله) أي التفصيل المتقدم ط (قوله أومرة) بالكسر والتشديد وهي الصغرى أحد الطبايع الأربع كما مر في الطهارة (قوله أودم) الطاهر أن المراد به الجاهل والألفا الفرق بينه وبين الخارج من الأسنان إذا بلغه حيث يفسد ولو فاء على البراق أو سواهما أو وجد طعمه كما مر أول الباب (قوله فأن كان بلعماً) أي صاعداً من الجوف أما إذا كان نازلاً من الرأس فلا خلاف في عدم إفساده الصوم ~~ص~~ كما لا خلاف في عدم نقضه الطهارة كذا في الشريعة الإسلامية ومقتضى إطلاقه أنه لا يثبت سواء كان ملء الفم أو دونه وسواء أعاد أو أعاده أو لا والله أعلم بحجة هذا الإطلاق وبجعله قياسه على الطهارة فراجع ع (قوله مطلقاً) أي سواء فاء أو استقاء وسواء كان ملء الفم أو دونه وسواء أعاد أو أعاده أو لا وفي هذا الإطلاق أيضاً تأمل ح (قوله خلافاً للثاني) فانه قال إن استقاء ملء الفم ففسد ح (قوله واستحسنته الكمال) حيث قال وقول أبي يوسف هنا حسن وقوله ما بعدم البقض به أحسن لأن النظر انغماط بما يدخل أو بالتي عدم من غير نظر إلى طهارة ونجاسة

لا يفسد خلافاً للثاني (وان أعاده) أو قد رجسته منه فأكثر حدادي (افطر إجماعاً) ولا كفتارة (ان ملأ الفم والألا) هو المختار (وان استقاء) أي طلب التي (عامداً) أي منذ كرا صومه (ان كان ملء الفم ففسد بالإجماع) مطلقاً (وان أقل) عند الثاني وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد أنه يفسد كافي التقي عن السكاكي (فان عاد بنفسه لم يفسد وان أعاده فانه روايتان) أحجه لا يفسد محط (وهذا) كله (في طعام أومرة أو مرة) أودم (فان كان بلعماً فغيره يفسد) مطلقاً خلافاً للثاني واستحسنته الكمال وغيره

فلا فرق بين البلغم وغيره بخلاف نقض الطهارة اه وأقره في البحر والنهر والشراب لئلا يسهل وهو مراد الشارح بقوله وغيره فأنهم لما أقره وقد استحسنوه وقول ابن الهمام لأن الفطر انما ينطبق بما يدخل أو بالي ٤٠ وأبى الخ يؤيد النظر الذي قدمناه في إطلاق الشراب لئلا يسهل بعد الاحاطة بتعليل الهداية ح (قوله ان مثل حصة) هذا ما اختاره الصدر الشهيد واختار الدبوسي تفديده بما يمكن أن يتلعه من غير استعانة بريق واستحسنه الكمال لأن المانع من الإفطار ما لا يسهل الاختراجه عنه وذلك فيما يجري بنفسه مع الرق لا فيما يتبعه من ادخاله اه (قوله لأن النفس تعافه) فهو كاللقمة الخرجة وقدمنا عن الكمال أن التحقير بتقييد ذلك بكونه من يعاف ذلك (قوله الا اذا مضغ الخ) لانها تلتصق بأسنانه فلا يصل الى جوفه شي وبصره بالعاليه معراج (قوله كما مر) أي عند قوله وأخرج دم بين أسنانه (قوله وهو) أي وجود الطعام في الحلق (قوله في كل قليل) في بعض النسخ في كل شيء والاولى أولى وهي الموافقة لعبارة الكمال (قوله وكراه الخ) الظاهر أن الكراهة في هذه الاشياء تنزيهية رملي (قوله فانه العيني) وتعد في النهر وقال وجعله الزبالي قيداً في الثاني فقط والاول أولى اه (قوله ككون زوجه الخ) بيان العذر في الاول قال في النهر ومن العذر في الثاني أن لا يجتمع من يمنع لصيام من حاض أو نساء أو غيرهما من لا يصوم ولم يجز طبعنا (قوله ووفق في النهر) عبارته وينبغي جعل الاول أي القول بالكراهة على ما اذا وجد بداً والثاني على ما اذا لم يجد به وقد خشي الغين اه فقد قيد الكراهة بأن يجد بداً من شره أي سواء خاف الغين أو لا فقول الشارح ولم يخف غيباً بخلافه في النهر وقوله والاولا أي وان لم يجد بداً وخاف غيباً لا يكره موافق للنهر فافهم ومنه فهمه أنه اذا لم يجد بداً ولم يخف غيباً يكره وهو ظاهر (قوله وهذا) أي الحكم بكرهه الذوق أو المانع بلا عذر ط (قوله لا النفل) لانه يساح فيه الفطر بالعذر انما اذا وبلا عذر في رواية الحسن والثاني فالذوق أولى بعدم الكراهة لانه ليس بافطار بل يتحمل أن يصراه فخر وغيره (قوله وفيه كلام) أي صاحب البحر وحاصله أن الكلام على ظاهر الرواية من عدم حمل الفطر عند عدم العذر كما كان نعره في الفطر بكرهه أماعلى تلك الرواية قسماً وسبأً أنها شاذة اه وأجاب في النهر بأنه يمكن أن يقال انما يكره في النفل وكراه في الفطر أظهاراً للتفاوت بين التين اه وأجاب الرمي بأنها انما يكره في الفطر لانه في الفطر عدم تعريضه للفساد فكرهه ما يخفى منه الاضواء السبعة لم يكره في النفل وان لم يتحمل حقيقة الفطر لانه في أصله محض تطوع والمتطوع امر بنفسه ابتداء فنهبط مرتبة عن الفطر من عدم كراهة فعل ربما أفضى الى الفطر من غير غلبة ظن فيه قال وهذا أولى مما في النهر لأن هذا يبطل العلة المذكورة لهم فتأمل اه (قوله وكراه مضغ عاك) نص عليه مع دخوله في قوله وكراه ذوق شيء ومضغه بلا عذر لان العذر فيه لا يتقضى فذكره مطبقاً بلا عذر اهما رمل (قوله ولان العادة مضغه خصوصاً للنساء لانه سوا كهن كما يأتي فكان مظنة عدم الكراهة في الصيام لو تم أن ذلك عذر (قوله أيضا الخ) قد به ذلك لان الاسود وغير المضغ وغير المتتم يصل منه شيء الى الجوف وأطلق محمد المسألة وحملها الكمال على المتأخرين على ذلك قال للقطع بأنه على عدم الوصول فان كان مما يصل عادة حكم بالفساد لانه كالمتيقن (قوله وكراه للفطر ين) لان الدليل أعني التشبه بالنساء يقتضي الكراهة في حقهم خالين عن المعارض فتح وظاهره أنها خريجة ط (قوله الا في الخلوة بعذر) كذا في المعراج عن البردوي والنجوي (قوله وقيل يساح) هو قول نفع الاسلام حيث قال وفي كلام محمد إشارة الى أنه لا يكره لغرض الصائم ولكن يستحب للرجال تركه لا العذر من أن يكون في نفسه بخير اه (قوله لانه سوا كهن) لان شيوخه ضعفاء قد لا يتحمل السؤال فيجئ على اللثة والسنن منه فتح (قوله وكراه قبله الخ) جزم في السراج بأن القبلة الناحية بأن يعض شفتها ابتكره على الإطلاق أي سواء أمن أو لا قال في النهر والمعاينة على التفصيل في المشهور وكذا المباشرة الناحية في ظاهر الرواية وعن محمد كراهتها مطلقاً وهو رواية الحسن قيل وهو الصحيح اه واختار الكراهة في الفتح وحزمها في اللوا لجلية بلاذ كخلاف وهي أن يعاقبها وهما معجزتان وعيس فرجه فرجها بل قال في الذخيرة ان هذا مكروه بلا خلاف لانه يقضي الى الجماع غالباً اه وبه علم أن رواية محمد بيان لكون ما في ظاهر الرواية من كراهة المباشرة ليس على إطلاقه بل هو محمول على غير الناحية

مطلب
فيما يكره للصائم

(ولو أكل لحيات أسنانه)
ان (مثل حصة) فأكثر
(قضى فقط وفي أقل منها لا) بغير
(الا اذا أخرج) من فيه (فأكله)
ولا كفارة لان النفس تعافه
(وأكل مثل حصة) من خارج
(بغير) ويكفر في الأصح (الا اذا)
منع بحيث ثلاث في نفسه الا
أن يجد الطعام في حلقه كما مر
واستحسنه الكمال قائلاً وهو
الأصل في كل قليل مضغه (وكراه)
له (ذوق شيء) كذا (مضغه)
بلا عذر) قيد فيه ما قاله العيني
ككون زوجه أو سببها
سوى الخلق فذاقت وفي كراهة
الذوق عند الشراء قولان ووفق
في النهر بأنه ان وجد بداً ولم يخف
غيباً كرهه والاولا وهذا الفرض
لا النفل كذا قالوا وفيه كلام
لمرمة الفطر فيه بلا عذر على
المذهب قبي الكراهة (وكره)
(مضغ عاك) أيضا مضوغ
ملتئم والافيطر وكراه للمضطرين
الا في الخلوة بعذر وقيل يساح
ويستحب للنساء لانه سوا كهن فخر
(وكره قبله) ومن ومعاينة

ولذا يقال في الهداية والمباشرة مثل التقبيل في ظاهر الرواية وعن محمد أنه صكره المباشرة الفاحشة إله
وبه ظهر أن ما مر عن الثمرين اجراء الخلاف في الفاحشة ليس مما ينبغي ثم رأيت في التتارخانية عن الخط
التصريح بما ذكرته من التوفيق بين الروايتين وأنه لا فرق بينهما والله الحمد (قوله ان لم يأمن بالفسد)
أي الانزال أو الجامع امداد (قوله وان آمن لا بأس) ظاهره أن الأولى عدمها لكن قال في الفتح
وفي الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام كان يقبل ويشاور وهو صائم وروى أبو داود بإسناد جيد عن أبي هريرة
أنه عليه الصلاة والسلام سأله رجل عن المباشرة للصائم فخص له وأثناء آخرتها فإذا الذي رخص له شيء
والذي نهاه شارب اه (قوله لا دهن شارب وكل) بفتح الفاء مصدرين وبضمها السمين وعملي الثاني
قال في لا يكره استعماهما لأن الرواية الأولى ونماه في النهو وفي الامداد أول الباب أنه يؤخذ
من هذا أنه لا يكره للصائم شرب الماء والورد ونحوه مما لا يكون جوهرا متصلا **كالدخان** فانهم
قالوا لا يكره ولا اكحال بحال وهو شامل للمطيب وغيره ولم يخصصه بنوع منه وكذا دهن الشارب اه (قوله
اذ لم يقصد الزينة) اعلم أنه لا تلازم بين قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الأول دفع الشين واقامة ما به
الوقار واظهار النعمة شكر الاقرار وهو أثر أوجب النفس وشهامتها والثاني أثر ضعفها وقالوا بالخشاب وردت
السنة ولم يكن لقصد الزينة بعد ذلك ان حصلت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضر ما اذا لم يكن
ملقفا له ففتح **ولهذا** قال في اللؤلؤ الجيلة لبس الثياب الجيلة مباح اذا كان لا يتكبر لان التكبر حرم
ونفسه أن يكون معها كما كان قبلها اه بجر (قوله أو تطويل اللحية) أي بالدهن (قوله وصرح
في النهاية الخ) حيث قال وما وراء ذلك يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأخذ
من اللحية من طولها وعرضها أورده أبو عيسى يعني الترمذي في جامعه اه ومثله في المعراج وقد نقله عنها
في الفتح وأقره قال في النهو وسمعت من بعض أعزاء الموالى أن قول النهاية يجب بالحاء المهملة ولا بأس به اه
قال الشيخ إسماعيل ولكنه خلاف الظاهر واستعماها هم في مثل يعجب (قوله الأفي يحبل الوجوب على
الثبوت) يؤيده أن ما استدلل به صاحب النهاية لا يدل على الوجوب لما صرح به في الإيجز وغيره أن كان
يقبل لا يقتضي التكرار والدوام ولذا حذف الزباني لفظ يجب وقال وما زاد بقص وفي شرح الشيخ إسماعيل
لا بأس بأن يقبض على لحية فإذا زاد على قبضته شيء جزه كأي المنية وهو سنة كما في المبتغي وفي الخبئي
والمتابع وغيرهما لا بأس بأخذ أطراف اللحية اذا طالت ولا يتف الشيب الا على وجه التزين ولا بالاختدن
حاجبه وشعر وجهه ما لم يشبه فعل الخنثين ولا يخلط شعر حلقه وعن أبي يوسف لا بأس به اه (قوله وأما
الاخذنها الخ) بهذا وفق في الفتح بين ما مر وبين ما في الصحيحين عن ابن عمر أنه صلى الله عليه وسلم أحفوا
الشوارب وأعفوا اللحية قال لأنه صرح عن ابن عمر راوى هذا الحديث أنه كان يأخذ الناقل عن القبضة
فان لم يحبل على التسخ كما هو أصلنا في عمل الراوى على خلاف مرويه مع أنه روى عن غير الراوى وعن
النبي صلى الله عليه وسلم يحمل الاعفاء على اعفائها عن أن يأخذها لها أو كلها كما هو قول جروس الاعاجم
من حلق لحاهم وبو يده ما في مسلم عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم جزوا الشوارب وأعفوا اللحية خالفوا
الجروس فهذه الجيلة واقعة موقع التحليل وأما الاخذنها وهي دون ذلك كما يشهد بعض المؤرخة ومحنة
الرجال فلم يجه أحد اه ملخصا (قوله وحديث التوسعة الخ) وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله
عليه السنة كلها قال جابر بن سمرة أربعين عامافا يختلف ط وحديث الاكحال هو لمرواه النبي في موضع
من الكحل بالانعام يوم عاشوراء لم يرمدا أبدا ورواه ابن الجوزي في الموضوعات من اكحل يوم عاشوراء لم تزد
عينه تلك السنة ففتح قلت هو مناسبة ذكر هذا لئلا أن صاحب الهداية استدلل على عدم كراهة الاكحال
للصائم بأنه عليه الصلاة والسلام قد قبل البه يوم عاشوراء والى الصوم فيه قال في النهو ونعتبه ابن العز بأنه
لم يصح عنه صلى الله عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وإنما الواض لما ابتدعوا إقامة المأتم واظهار الحزن
يوم عاشوراء لكون الحسين قتل فيها ابتدع جهله أهل السنة اظهرا السرور واتخاذ الجوب والاطعمة
والاكحال ورووا أماديت موضوعات في الاكحال وفي التوسعة فنه على العبال اه وهو مردود بأن
أحاديث الاكحال في ضعيفة لا موضوعة كبقية وقد مر في الفتح ثم قال فهذه عدة طرق ان لم يمتح بواحد

مطلب
في الفرق بين قصد الجمال وقصد
الزينة

ومباشرة فاحشة (ان لم يأمن)
الفسد وان لم يأمن لا يكره
(دهن شارب ولا كحل)
اذ لم يقصد الزينة أو تطويل
اللحية اذا كانت بقدر المسنون
وهو القمصة وصرح في النهاية
بوجوب قطع ما زاد على القبضة
بالضم ومقتضاه الاثم بتركه
٥ ألا أن يحبل الوجوب على الثبوت
وأما الاخذنها وهي دون ذلك
كما يشهد بعض المؤرخة
ومحنة الرجال فلم يجه أحد اه
كلها فعمل يهود الهند ويجوس
الاعاجم ففتح وحديث التوسعة
على العبال يوم عاشوراء صحيح

مطلب
في الاخذمن اللحية

مطلب
في حديث التوسعة على العبال
والاكحال يوم عاشوراء

منها فالجميع يمتنع به لعمدة الطرق وأما حديث التوسعة فرواه الثقات وقد أقره ابن القرافي في جزء من خرجه فيه
 اه ما في النهرو هو ما خوذ من الخواشي السعدية لكنه زاد عليها ما ذكره في أحاديث الاكحال وما ذكره عن الفتح
 وفيه نظر فانه في الفتح ذكر أحاديث الاكحال للصائم من طرق متعددة بعضها مقيد بعاشوراء وهو
 ما قدمناه عنه وبعضها مطلق فإداه الاحتجاج بجمعه وأحاديث الاكحال للصائم ولا يلزم منه الاحتجاج
 بتحديث الاكحال يوم عاشوراء كيف وقد جزم بوضعه الحافظ البخاري في المقاصد الحسنة وبعده غيره
 منهم مناعلة التتاري في كتاب الموضوعات ونقل السيوطي في الدرر المنتشرة عن الحاكم أنه منكر
 وقال الخراجي في كشف الخفاء ومنzil الالباس قال الحاكم أيضا الاكحال يوم عاشوراء لم يرد عن النبي
 صلى الله عليه وسلم أنه أثر وهو بدعة نعم حديث التوسعة ثابت صحيح كما قاله الحافظ السيوطي في الدرر
 (قوله كما ذكره ابن عبد العزيز) الذي في النهرو والخواشي السعدية ابن العز قل وهو صاحب النكت على
 مشكلات الهداية كما ذكره في السعدية في غير هذا المجل (قوله ولا سوال) بل يسئ للصائم كغيره
 صرح به في النهاية لعموم قوله صلى الله عليه وسلم لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم بالسواك عند كل وضوء وعند كل
 صلاة لتساوا الظهور والعصر والمغرب وقد تقدم أحكامه في الظهارة بحر (قوله ولوعشيا) أي بعد الزوال
 (قوله على المذهب) وكراهه الثاني المبلول بالماء من غير ضرورة ورد بأنه ليس بأقوى
 من المضمضة أمّا الزاب الاخضر فلا بأس به اتفاقا كذا في الخلاصة نهر (قوله وكذا لا تكره حمامة) أي
 الحمامة التي لا تنعفه عن الصوم وينبغي له أن يؤخرها إلى وقت الغروب والنهص كالحمامة وذكر شيخ الاسلام
 أن شرط الكراهة ضعف يحتاج فيه إلى الفطر كما في التاتارخانية امداد وقال قبله وكراهه غسل ماطن
 أنه يضعفه عن الصوم كالفطر والحمامة والعمل الشاق لمافيه من تعريضه للإفساد اه قلت ويلحق به اطالة
 المكث في الحمام في الصيف كما هو ظاهر (قوله ومغضفة أو استنشاق) أي لغريوض أو اغتسال
 نور الايضاح (قوله لا تبرد) راجع لقوله وتلف وما بعده (قوله وبه يفتي) لان النبي صلى الله عليه وسلم
 صب على رأسه الماء وهو صائم من العطش أو من الحر رواد أو دأود وكان ابن عمر رضي الله عنهما ميل الثوب
 ويلفه عليه وهو صائم ولان هذه الاشياء بها عون على العبادة ودفع النجس الطبعي وكراهه أو احتنقة
 لمافيه من اظهار النجس في العبادة كما في البرهان امداد (قوله ويستحب السجود) لما رواه
 الجماعة الأئمة اودع أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تسبحوا فان في السجود بركة قيل المراد
 بالبركة حصول التقوى على صوم الغد أو زيادة الثواب وقوله في النهاية انه على حذف مضاف أي في كل
 السجود مبنى على ضبطه بالنسبة جمع سجرو والاعرف في الرواية الفتح وهو اسم للمأكل في السجود وهو
 السدس الاخير من الليل كالوضوء بالفتح ما يوضأ به وقيل يعين الضم لان البركة وتل الثواب إنما يحصل بالفعل
 لا بنفس المأكل كقولنا ففتح ملخصا قال في البحر ولم أر صريحا في كلامهم أنه يحصل السنة بالماء وحده وظاهر
 الحديث يفيد أنه هو ما رواه أحد السجود بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع أحدكم جرعة من ماء فان الله
 وملائكته يصلون على المتسحرين (قوله وتأخره) لان معنى الاستعانة فنه أبلغ بدائع ومحل الاحتجاب
 ما ذكره في بيان الليل فان شك كراهه الاكل في الصحيح في البدائع أيضا (قوله ويجعل الفطر) أي الا
 في يوم غيم ولا يفطر ما لم يغلب على ظنه غروب الشمس وان أذن المؤذن بجرع عن البرازية وفيه عن شرح الجامع
 لقاضي خان التجميع المستحب قبل اشتراك النجوم (تنبيه) قال في الفرض ومن كان على مكان مرتفع كثرة
 استكدرية لا يفطر ما لم تغرب الشمس عنده ولاهل البلدة الفطر ان غرت عندهم قبله وكذا العبرة في الطلوع
 في حق صلاة التجر أو السجود (قوله لحديث الخ) كذا أورد الحديث في الهداية قال في الفتح وهو على
 هذا الوجه الله أعلم به والذي في مجمع الطرقات ثلاث من أخلاق المرسلين تجميع الافطار وتأخير السجود ووضع
 العين على الشمال في الصلاة اه واستشكل بأنه كيف يكون من أخلاق المرسلين ولم يكن في ملتزم حل كل
 السجود واجب منع الله لم يكن في ملتزم وأن لم تغل ولوسم فلا يلزم اجتماع الخصال الثلاث فيهم اه من المعراج
 ملخصا (قوله لا يجوز الخ) عزاء في البحري القنية وقال في التاتارخانية وفي الفتاوى سئل علي بن أحمد
 عن المحترف اذا كان يعلم أنه لو اشتغل بجرعته يلحقه مرض يبيع الفطر وهو محتاج للنفقة هل يباح له الاكل

وأحاديث الاكحال فيه ضعيفة
 لا موضوعة كما زعم ابن عبد العزيز
 (و) لا (سواك ولوعشيا) أو رطبا
 بالماء على المذهب وكراهه الشافعي
 بعد الزوال وكذا لا تكره حمامة
 وتلف ثوب مثل ومغضفة
 أو استنشاق أو اغتسال للتبرد
 عند الثاني وبه يفتي شرب ليلية
 عن البرهان ويستحب السجود
 وتأخيرها ويجعل الفطر لحديث
 ثلاث من أخلاق المرسلين تجميع
 الافطار وتأخير السجود والسؤال
 * (فروع) لا يجوز أن يعمل
 عملا يصل به إلى الضعف فيخبر بنفس
 النهار ويستريح الباقي فان قال لا
 يكفي كذب بأقصر أيام الشتاء

قبل أن يمرض منع من ذلك أشد المنع وهكذا حكماء عن استأذنه الوري وفيها سألت أبا حامد عن خباز يبيع
في آخر النهار هل أن يعمل هذا العمل قال لا ولكن يجزئ نصف النهار ويستريح في الباقي فإن قال لا يكفيه
كذب بأيام الشتاء فإنما أقصر فما يفعله فيها بعله اليوم اه ملخصا وقال الرمي وفي جامع الفتاوى
ولو ضعف عن الصوم لاستغاله بالعيشة فله أن ينظر ويطم لكل يوم نصف صاع اه أي إذا لم يدرك عدة من أيام
آخر يصومه الصوم فيها ولا وجب عليه القضاء وعلى هذا الحصاد إذا لم يتدبر عليه مع الصوم وبه لا يزرع
بالتأخير لاشك في جواز الفطر والقضاء وكذلك الخباز روقه كذب الخ فيه نظر فإن طول النهار وقصره لا يدخله
في الكفاية فتدبر بعهده في قوله لا يكفي فيفوض إليه حلاله على الصلاح تأمل اه كلام الرمي أي
لأن الحاجة تختلف صيفا وشتاء وغلاء ورخصا وقلة عيال وضدها ولكن ما نقله عن جامع الفتاوى صورته
في نور الابصار وغيره عن نذر صوم الابدؤ بزيادة اطلاق قوله ينظر ويطم وكلامنا في صوم رمضان والذي ينبغي
في مسألة المتخرف حيث كان الظاهر أن ما مر من تفقها المتأخ لا من منقول المذهب أن يقال إذا كان
عنده ما يكفيه وعياله لا يحل له الفطر لأنه يحرم عليه السؤال من الناس فالنظر أولى والأفداه العمل بتدبر
ما يكفيه ولو أذاه إلى الفطر يحل له إذا لم يمكنه العمل في غير ذلك مما لا يؤذيه إلى الفطر وكذا الخوف هلال زرع
أو سرقته ولم يجد من يعمل له بأجرة المثل وهو يتدبر عليها لأن له قطع الصلاة لقل من ذلك لكن لو كان آخر نفسه
في العمل مدة معلومة فحرام رمضان فالظاهر أن له الفطر وإن كان عنده ما يكفيه إذا مرض المستأجر بنسخ
الإجارة كما في الفطر فإنه يجب عليها الارضاع بالعقد ويحل لها الإفطار إذا خافت على الولد فيكون خوفه
على نفسه أولى تأمل هذا ما ظهري والله تعالى أعلم (قوله فان أجهد الحر الخ) قال في الوهبانية

فان أجهد الحر نفسه بالعمل حتى
مرض فأفطر في كسارته قولان
قنية وفي البرازية لو صام عز عن
القيام صام وصلى قاعدا جعابين
المبيحة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف
منها خمسة وبني الاكراه وخوف
هلاكا أو نقصان عقل

فان أجهد الإنسان بالشغل نفسه * فأفطر في التكفيرتين سطورا

قال الشرنبلالي صورته صائم أعب نفسه في عمل حتى أجهد العطش فأفطر ريمته الكفارة وقيل لا وبه أفتى
الباقى وهذا بخلاف الأمة إذا أجهدت نفسها لاهام مذكورة تحت قهر المولى ولها أن تمتنع من ذلك وكذا
العبد اه ح وظاهره وهو الذي في الشرنبلالية عن المتقي ترجيح وجوب الكفارة ط قلت مقتضى قوله
ولها أن تمتنع لزوم الكفارة عليها أيضا لو فعت بمختارة فيكون ما قبله محمولا على ما إذا كان بغير اختيارها
بدليل التبعل والله أعلم

* (فصل في العوارض) *

جمع عارض والمراد به هتاما يحدث للإنسان عما يبيح له عدم الصوم كما يشهد به كلام الشارع (قوله
المبيحة لعدم الصوم) عدل عن قول البدائع المسقط للصوم لما أورد عليه في النهار من أنه لا يشمل السفر فإنه
لا يبيح الفطر وإنما يبيح عدم الشروع في الصوم وكذا اباحة الفطر لعروض التكفير في الصوم فيه ما لا يخفى
(قوله خمسة) هي السفر والحبل والارضاع والمرض والكبر وهي تسع فطمعنا بتولي

وعوارض الصوم التي قد يغتفر * للمرض فيها الفطر تسع تستطر
حبل وارضاع وكبره سفر * مرض جهاد جوعه عطش كبر

(قوله وبني الاكراه) ذكر في كتاب الاكراه أنه لو أكره على أكل مئة أو دم أو لحم خنزير أو شرب خمر غير
مطبخ كبس أو ضرب أو قسدم لم يحل وإن لم يجزئ قتل أو قطع عضو أو ضرب مبرح حل فان صبر فقتل أو تم
وان أكره على الكفر لم يجزئ له إظهاره وقلبه مطمئن بالإيمان ويؤجر ولو ضرب مثله سائر حرقه تعالى
كافاذا صوم وصلاة وقتل مسيد حرم أو فحرأه وكل ما ثبت فرضيته بالكتاب اه وانما تم لوصفي في الأول
لأن تلك الأشياء مستنناة عن الحرمة في حال الضرورة والاستثناء عن الحرمة حل بخلاف إجراء كلمة التكفير
فان حرمة لم ترتفع وانما رخص فيه لم يقطر ولهذا نقل هنا في البحر عن البدائع الفرق بين ما إذا كان
المكروه على الفطر مبرضا ومسافرا وبين ما إذا كان مضمحا مضمحا بأنه لو امتنع حتى قتل أو تم في الأول
دون الثاني (قوله وخوف هلاك الخ) كالأمة إذا ضعفت عن العمل وخشيت الهلاك بالصوم وكذا الذي
ذهب به ميتوكل السلطان إلى العمارة في الأيام الحارة والعمل حيث إذا خشي الهلاك أو نقصان العقل

وفي الخلاصة الغازی اذا كان يعلم يقيناً أنه يفتل العذر في رمضان ويحذف الضعف ان لم ينظر أظفر
 نهر (قوله ولسعة حسنة) عطف على عطش المتعلق بقوله وخوف هلاك ح أي ذله شرب دواء ينقعه
 (قوله لمسافر) خبر عن قوله الآتي الفطر وأشار باللام الى أنه مخير ولكن الصوم أفضل ان لم يضره
 كما سبأني (قوله سفر اشترعيا) أي مقدراً في الشرع لتقصير الصلاة ونحوه وهو ثلاثة أيام ولذا لم يها
 وليس المراد كون السفر مشروعا بأصله ووصفه بقرينة ما بعده (قوله ولو بعصية) لأن القبح المجاور
 لا بعلم المشروعية كما قدمه الشارح في صلاة المسافر ط (قوله وأوحالي) هي المرأة التي في بطنها حمل
 يفتح الحياء أي ولد والحاملة التي على ظهرها أو رأسها حمل بكسر الحاء نهر (قوله وأمرضع) هي التي
 شأنها الارضاع وان لم تبشره والمرضعة هي التي في حال الارضاع واجب عليها بالعقد ولو لم يوجد به دابة مطلقة
 (قوله) أما كانت أو ظئرا أما الظئر فلان الارضاع واجب عليها بالعقد وأما الأم فلوجوبه دابة مطلقة
 وقضاء اذا كان الاب معسرا أو كان الولد لا يرضع من غيرها وهذا الدفع مافي الذخيرة من أن المراد بالارضع
 الظئر لا الأم لأن الأم لا يرضع غيرها بحر ونحوه في الفتح وقد رد الزيلعي أيضا مافي الذخيرة بقول القدوري
 وغيره اذا اختار على نفسه ما أو ولدهما الذل ولد المسنة تجرد العقد لو خافت عليه بائناها الفطر اه وأفاد بالسعود
 انما يتم أن لو أرضعته والحكم أعم من ذلك فانه تجرد العقد لو خافت عليه بائناها الفطر اه وأفاد بالسعود
 أنه يحل لها الاطفار ولو كان العقد في رمضان كما في البرجندى خلافا لما في صدر النبر بعم من تسديد
 حله بما اذا صدر العقد قبل رمضان اه (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية ط (قوله بغلبة الظن) يأتي
 بيانه قريبا (قوله أو ولدها) المتبادر منه كعرفته أن المراد بالارضع الأم لأنه ولدها حقيقة والارضاع
 واجب عليها دابة كما في الفتح أي عند عدم تعينها والاوجب قضاء أيضا كإسره وعليه فيكون مشروعا للظئر
 بطريق الحلق لوجوبه عليها أيضا بالعقد (قوله وقده الهنسي الخ) هذا مبني على ما مر عن الذخيرة
 لأن حاصلا أن المراد بالارضع الظئر لوجوبه عليها ومنها الأم اذا تعينت بأن لم يأخذ ثدي غيرها أو كان الاب
 معسرا لأنه حينئذ واجب عليها وقد علمت أن ظاهر الرواية خلافه وأنه يجب عليها دابة وان لم تعين تأكل
 (قوله خاف الزيادة) أو ابطاء البرء أو فساد عضو يبر أو وجع العين أو جراحة أو صدمتها وغيره ومثله
 ما اذا كان يمرض المرضي فاستأني ط أي بأن يعولهم ويلزم من صومهم ضاعهم وهلاكهم لضعفه عن القيام
 بهم اذا صام (قوله وصحيف خاف المرض) أي بغلبة الظن كما يأتي في شرح الجمع من انه لا يفطر
 بحول على أن المراد بالخوف مجرد الوهم كافي الجرح والشر بلامية (قوله وخادمة) في القهسة في عن
 الخزانة مانفسه ان الخمر تنلخادم والعبد والذاهب لسد النهر أو كره اذا اشتد الحر وخاف الهلاك فله
 الاطفار كحرمة أو أمة ضعفت للطبخ أو غسل الثوب اه ط (قوله بغلبة الظن) تنازعه خاف الذي في المتن
 وخاف وخافت الثمان في الشرح ط (قوله بأماره) أي علامة (قوله وتجربة) ولو كانت من غير
 المرض عند اتحاد المرض ط عن أبي السعود (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب فلا يجوز تقلد
 من له أدنى معرفة فيه ط (قوله مسلم) أما الكافر فلا يبعد على قوله لم يقبل أن غرضه افساد العبادة
 كسمل شرع في الصلاة بالتيمم فوعده باعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة ما قلنا بحر (قوله مسنون) وقيل
 عدالته شرط وجزم به الزيلعي وظاهر مافي الجرح والنهر ضعه ط قلت واذا أخذ يقول طبيب ليس فيه هذه
 الشروط وأفطر فالظاهر لزوم الكفارة كما لو أفطر بدون أماره ولا تجربة لعدم غلبة الظن والناس عنه
 غافلون (قوله وأفاد في التمر) أخذ من تعليل المسألة السابقة باحتمال أن يكون غرض الكافر افساد
 العبادة وبعبارة الجرح وفيه إشارة الى أن المريض يجوز له أن يستطب بالكافر فيما عدا ابطال العبادة ط
 (قوله فاني) أي فكيف يتطيب بهم وهو استنهام بمعنى الذي قال ح أي ذلك شجنا بما نقله عن الدرر
 المنثور للعلامة السبوطي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر بمس الا عزم على قتله (قوله للامة أن
 تمتنع) أي لا يجب عليها امتثال أمره في ذلك كما لو ضاق وقت الصلاة فتقدم طاعة الله تعالى ومقتضى
 ذلك انها لو أطاعته حتى افطرت لزمها الكفارة وبقيده ذكره الشارح من التعليل وقد مناهوه قبل الفصل
 (قوله الا لسفر) استثناء من عموم العذر فان السفر لا يبيح الفطر يوم العذر (قوله كاسيحي) أي في قول

ولو يعطش أو وجع شديد واسعة
 حية (المسافر) سفر اشترعيا ولو
 بعصية (أو حامل أو مرضع)
 اما كانت أو ظئرا على الظاهر
 (خاف بغلبة الظن) على نفسها
 أو ولدها) وقده الهنسي تعا
 لا ينالك بما اذا تعينت للارضاع
 (أو مرض خاف الزيادة) مرضه
 وصحيف خاف المرض وخادمة خافت
 الضعف بغلبة الظن بأماره وتجربة
 أو اخبار طبيب حاذق مسلم مسنون
 وأفاد في التمر تعا للجرح جواز
 التطيب بالكافر فيما ليس
 فيه ابطال عبادة قلت وفيه
 كلام لأن عندهم نفع المسلم
 كبرفاني يطيب بهم وفي الجرح عن
 الظهيرة للامة أن تمتنع من امتثال
 أمر المولى اذا كان يعجزها
 عن إقامة الفرائض لانها مبقاة
 على أصل الحرية في الفرائض
 (الفطر) يوم العذر الا السفر
 كاسيحي

المتن يجب على مقيم تمام يوم منه سافر فيه ح (قوله وقضوا) أي من تقدم حتى الحامل والمرضع ويطلب
 الذكور وأقربهم في ط (قوله بلا فدية) أشار إلى خلاف الإمام الشافعي رحمه الله تعالى حيث قال
 بوجوب القضاء والتفدية لكل يوم متحطلة كفي البدائع (قوله وبلا فداء) بكسر الواو أي موالاة بمعنى
 المتابعة لا إطلاق قوله تعالى فعدة من أيام أخر ولا خلاف في وجوب التتابع في أداء رمضان كالخلاف
 في نوب التتابع فيما لم يشترط فيه ونماه في النهر (قوله لانه) أي قضاء الصوم المذموم من قضاها وهذا
 على ما فهم من قوله وبلا فداء من عدم وجوب النور (قوله جاز التطوع قبله) ولو كان الوجوب على النور
 لكره لانه يكون تأخير الواجب عن وقته المنسحق جبر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أي فانه على النور
 لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها لان جزاء الشرط لا تأخر عنه
 أو السعود فظاهره أنه يكره التغفل بالصلاة بل عليه الفوائت ولم أره نهر قلت قدما في قضاء الفوائت
 كراهته إلا في الرواتب والرغائب فليراجع ط (قوله قدّم الاداء على القضاء) أي ينبغي ذلك والأخلاق قدّم
 القضاء وقع عن الاداء كما مر نهر قلت بل الظاهر الوجوب لما مر أول الصوم من انه لو نوى النفل أو واجبا أثر
 يخشى عليه الكفر تأمل (قوله لما مر) أي من انه على التراخي (قوله خلافاً للشافعي) حيث أوجب مع
 القضاء لكل يوم اطعم ماسكين ح (قوله لا أفضل تفضيل) لا قنائه أن الاطعام فيه خير منه ارمع
 وفيه انه ورد ان الله تعالى يحب أن تؤتى رخصه كما يجب أن تؤتى عزائمه ومحبة الله تعالى ترجع
 الى الثانية فمقدّم رخصة الاطعام ثواب لكن العزبة أكثر ثواباً ويمكن حل الحديث على من أبت نفسه
 الرخصة ط (قوله ان لم يضره) أي بالنسب فيه خوف هلاكه والواجب النظر بشر (قوله فان شق
 عليه الخ) أشار الى أن المراد بالضرر مطلق المشقة لا خصوص ضرر البدن (قوله وأعلى رفته) اسم
 جنس يشمل الواحد والاكثر في بعض النسخ رفته فاذا كان رفته أو عاتتهم مفطر من والنفقة مشتركة
 فان الفطر أفضل كما في الخلاصة وغيرها (قوله لما وافقه الجماعة) لانهم يشق عليهم قصة حتمته
 من النفقة وأعدم موافقتهم (قوله فان ماؤا الخ) ظاهر في رجوعه الى جميع ما تقدم حتى الحامل
 والمرضع وقضية صنيع غيره من المتن اختصاص بهذا الحكم بالمرضى والمسافر وقال في الجبر ولم أر من
 سرح بان الحامل والمرضع كذلك لكن تناولهما عموم قوله في البدائع من شرائط القضاء القدرة على القضاء
 فعلى هذا اذا زال الخوف أو اناهما بهما بقدره بل ولا خصوصية فان كل من افطر لعذر ومات قبل زواله لا يلزمه
 شيء فدخل المكره والاقسام الثمانية اه خلاص من الرضى (قوله أي في ذلك العذر) على تقدير معطاف أي
 في مذهب (قوله لا عدم ادراكهم الخ) أي فلم يلزمهم القضاء ووجوب الوصية فرع لزوم القضاء وانما تجب
 الوصية اذا كان له مال كما في شرح الملتقى ط (قوله بقدر ادراكهم الخ) ينبغي أن يستثنى الايام
 المنهية لماسياً في أن أداء الواجب لم يجز فيها فاستثنى وقد يقال لاحاجة الى الاستثناء لانه ليس بشادر
 فيها على القضاء شرعاً بل هو أعجز فيها من أيام السفر والمرض لانه لو صام فيها أجزأه ولو صام في الايام المنهية
 لم يجزه حتى (قوله فوجوبها عليه بالاولى) ردنا في التهستاق من أن التقيد بالعذر فيه عدم
 الاجراء لكن ذكر بعده أن في دياحة المستعفي دلالة على الاجراء قلت ووجه الاولية أنه اذا افطر
 لعذر وقد وجبت عليه الوصية ولم يترك عملها فوجوبها عندهم العذر اولى فافهم قال الرضى ولا يشترط
 له ادراك الزمان بخفى فيه لانه كان عكته الاداء وقد قوته بدون عذر (قوله وفدى عنه ولبه) لم يسئل عنهم
 واسم وان كان ظاهر الشافعي إشارة الى أن المراد بقوله فان ماؤا موت أحدهم أو ما كان لا موته جله
 (قوله لزوما) أي فداء لازماً فهو مفعول مطلق أي يلزم الولى الفداء عنه من الثالث اذا أوصى والا فلا يلزم
 بل يجوز قال في السراج وعلى هذا ان كان لا يلزم الوارث اخراجها عنه الا اذا أوصى الا أن يسرع الوارث
 باخراجها (قوله الذي يصرف في ماله) أشار به الى أن المراد بالولى ما يشمل الوصى كما في الصرح
 (قوله قدرا) أي التشبيه بالنطرة من حيث التقدّر لا بالشرط التملك هناك بل تكفي الاباحة بخلاف النطرة
 وكذا هي مثل النطرة من حيث الجنس وجواز أداء التوبة وقال التهستاقى واطلاق كلامه يدل على أنه
 لودفع الى فتيه جله جاز لم يشترط العدد ولا المقدار لكن لودفع اليه اقل من نصف صاع لم يعتبه به وبقي اه

(وقضوا) لزوما (ما قدر وبلا فدية

(و) بلا (ولا) لانه على التراخي ولذا

جاز التطوع قبله بخلاف قضاء الصلاة

(و) لوجوب رمضان الثاني (قدّم الاداء

على القضاء) ولا فدية لما مر خلافاً

لشافعي (ويشترط للصوم

لاية وأن تصوموا والخبر بمعنى البر

لا فعل تفضل (ان لم يضره)

فان شق عليه أو على رفيقه فالنظر

أفضل لما وافقه الجماعة (فان ماؤا

فيه) أي في ذلك العذر (فلا تجب

عليهم) (الوصية بالندية) لعدم

ادراكهم عدة من أيام أتر

(ولو ماؤا بعد زوال العذر وجبت

الوصية بقدر ادراكهم عدة من

أيام أخرى ما من افطر بعد فوجوبها

عليه بالاولى (وفدى) لزوما

(عنه) أي عن الميت (وليه)

الذي يدرى في ماله (كالمطرفة

قدرا

أي بخلاف الفطرة على قول **كما مر** (قوله بعد قدرته) أي الميت وقوله وفوته مصدر معطوف على قدرته والظرف متعلق بقوله وفدى والمعنى أنه اغتاليه الله إذا مات بعد قدرته على القضاء وفوته بالموت (قوله فلو فاته الخ) تفريع على قوله بقدر ادراكهم أو على قوله بعد قدرته عليه فانه بشرى إلى أنه اغتاليه عما أدركه وفوته دون ما لم يدركه وأشار به إلى رد قول الحنابلة أن هذا قول مجمل وعندهم ما يجب الوصية والقضاء عن جميع الشهر بالقدر على يوم فان الخلاف في النذر فقط **كما** يأتي بيانه آخر الباب أما هنا فلا خلاف في أن الوجوب بقدر القدرة فقط كإبائه عليه في الهداية وغيرها (قوله من الثلث) أي ثلث ماله بعد تجهيزه وإيفاء ديون العباد فلو زادت القدرة على الثلث لا يجب الزائد إلا ما جازة الوارث (قوله وهذا) أي إخراجهما من الثلث فقط لولا وراث لم يرش الزائد (قوله والآخر) أي بأن لم يكن له وارث فنخرج من الكل أي لو بلغت كل المال فنخرج من الكل لأن منع الزادة لحق الوارث فثبت لا وارث فلا من كان أو جاز وكذا لو كان له وارث من لا يرثه كالأحد أو جاز أن أحد الزوجين يقتنض الزادة على الثلث بعد أخذ الوارث فرضه كما سيأتي بيانه آخر الكتاب إن شاء الله تعالى (قوله جاز) إن أراد بالجوأ أن ما صدقة واقعة معها فحقها فحسن وإن أراد بسقوط واجب الإيصاء عن الميت مع موته مصرًا على التقصير فلا وجه له والأخبار الواردة فيه مؤولة استعمل عن المتجني أقول لا مانع من كون المراد به سقوط المطالبة عن الميت بالصوم في الآخرة وإن بقي عليه ثم لتأخير كالموت كان عليه دين عبده وما طله به حتى مات فأوقفه عنه وصيه أو غيره ويؤيده تعليق الجواب بالمشقة كما تفرقه **وكذا** أقول الصنف كغيره وإن صام أو صلي عنه لا فان معناه لا يجوز قضاء عما على الميت والألف جعل له ثواب الصوم والصلاة يجوز كانه فاعلم أن قوله جاز أي عما على الميت لتيسر المقابلة (قوله إن شاء الله) قبل المشقة لا ترجع للجواز بل للقبول **كما** سائر العبادات وليس كذلك فقد جزم بمحذور حقه الله في فدية الشيخ **الشيخ** بروى بالمشقة فيمن أحب به كن أظفر بعذر أو غيره حتى صار غائبًا وكذا من مات وعليه قضاء رمضان وقد أظفر بعذر لأنه لا فطر في القضاء وانما على لأن النص لم يرد بهذا **كما** قاله الانتقائي وكذا علق في فدية الصلاة لذلك قال في الشيخ والصلاة كالصوم باستحسان المشايخ وجهه أن المأثلة قد ثبتت شرعًا في الصوم والأطعام والمأثلة بين الصلاة والصوم ثابتة ومثل مثل الشيء جاز أن يكون مثل ذلك الشيء وعلى تقدير ذلك يجب الإطعام وعلى تقدير عدمه لا يجب فالاحتياط في الإيجاب فان كان الواقع ثبوت المأثلة حصل المقصود الذي هو السقوط والأكابر رأيت أنه لا يصح ما حيا للسبب ولذا قال محمد في يمينه إن شاء الله تعالى من غير جزم **كما** قال في تبرع الوارث بالأطعام بخلاف إيصائه به عن الصوم فانه جزم بالاجزاء **اه** (قوله ويكون الثواب للولي الاختيار) أقول الذي رأيته في الاختيار **هكذا** وإن لم يوص لا يجب على الورثة الإطعام لأنها عبادات فلا تؤدى إلا بأمره وإن فعلوا ذلك ماز وبكون له ثواب **اه** ولشبهة في أن الضمير في الممت وهذا هو الظاهر لأن الودي اغتاضدق عن الميت لاعتقده نفسه فيكون الثواب للميت لما صرح به في الهداية من أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره صلاة أو صوم أو صدقة أو غيرها **كما** سأتى في باب الحج عن الغير وقد منّا الكلام على ذلك في الحنفية بقيل باب التمسيد قد ذكره بالمرأجة نعم ذكرنا هنالك أنه لو تعلق عن غيره لا ينقص من أجره شيء (قوله لحدث النسائي الخ) هو موقف على ابن عباس وأما ما في الصحيحين عن ابن عباس أيضًا أنه قال جاء رجل إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إنى مات وعليها صوم شهر أو أقضيه عنها فقال لو كان على أشك دين أكت قاضيه عنها قال نعم قال فدين الله حق فهو منسوخ لأن قهوى الراوى على خلاف مرويه بمثله روايته للناسخ وقال مالك ولم أسمع عن أحد من الصحابة ولا من التابعين بالمدينة أن أحد منهم أمر أحدًا بصوم عن أحد ولا يصلي عن أحد وهذا مما يؤيد النسخ وأنه الأمر الذي استقر الشرع عليه ونعمه في النسخ وشرح النقاية للشاري (قوله بكفارة يمين أو قتل الخ) كذا في الزيلعي والدرر والبحر والنهر قال في الشريعة لا يـ **أقول** لا يصح تبرع الوارث في كفارة القتل بشيء لأن الواجب فيها إهداء عتق رقبة مؤمنة ولا يصح اعتاق الوارث عنه **كما** ذكره والصوم فيها بدل عن الاعتاق لأنصح فيه الفدية كما سيأتي وليس في كفارة القتل إطعام ولا كسوة فجعلها مشاركة لكفارة العتق فيها **هـ هـ** ومثله في الغزمية وأجاب العلامة الأقصرى كإثباته أبو السعود

(بعد قدرته عليه) أي على قضاء الصوم (وفوته) أي فوت القضاء بالموت فلو فاته عشرة أيام فتدبر على خمسة فذاها فقط (بوصيته من الثلث) متعلق بصدى وهذا لولا وراث والافن الكل قهستاني (وان) لم يوص (وتبرع) وليه به جاز إن شاء الله ويكون الثواب للولي اختيار (وان صام أو صلي عنه) الولي (لا) لحدث النسائي لا يصوم أحد عن أحد ولا يصلي أحد عن أحد ولكن يطعم عنه وليه (وكذا) يجوز (توتبرع عنه) وليه (بكفارة يمين أو قتل) باطعام أو كسوة (بغير اعتاق)

في حاشية مسكين بأن مرادهم بالقتل قتل الصدا لا قتل النفس لأنه ليس فيه اطعام اه قلت ويرد عليه أيضا أن الصوم في قتل الصدا ليس أصلا بل هو بدل لأن الواجب فيه أن يشتري بقمته هدي يذبح في الحرم أو طعام يتصدق به على كل فقير نصف صاع أو بصوم عن كل نصف صاع يوما فافهم قلت وقد يفرق بين القدية في الحياة وبعد الموت بدليل ما في السكافي البني في معنى معسر كثرة عين أو قتل وعجز عن الصوم لم يجز القدية لمتنع بعجز عن الدم والصوم لأن الصوم هنا بدل ولابد للبدل أن مات وأوصى بالتكفير مع من يئله ومع التبرع في المكسوة والاطعام لأن الاعتاق بلا إصاء الزام الولاء على الميت ولا الزام في المكسوة والاطعام اه فقله فان مات وأوصى بالتكفير صريح ظاهر في الفرق المذكور وبه يخصص ما سألني من أنه لا تصح القدية عن صوم هو بدل عن غيره ثم إن قوله وأوصى بالتكفير شامل لكفارة العيّن والقتل لجهة الوصية بالاعتاق بخلاف التبرع به ولا فائدة التبرع بالمكسوة والاطعام وصريح بعدم صحة الاعتاق فيه وهذا قرينة ظاهرة على أن المراد التبرع بكفارة العيّن فقط لأن كفارة القتل ليس فيها مكسوة ولا اطعام فخلص من كلام السكافي أن العاجز عن صوم هو بدل عن غيره كما في كفارة العيّن والقتل لو أدى عن نفسه في حياته بأن كان شيخا فإنا لا يصح في الكفارين ولو أوصى بالقدية يصح فيه ما ولو تبرع عنه ولبسه لا يصح في كفارة القتل لأن الواجب فيها العتق ولا يصح التبرع به ويصح في كفارة العيّن لكن في المكسوة والاطعام دون الاعتاق لما قلنا هكذا ينبغي أن يفهم هذا المقام فاعتبه فقد زلت فيه أقدام الأفهام (قوله لمافيه الخ) أي لأن الولاء لمجة كلمة انتسب على أن ذلك ليس نفعاً محضاً لأن المولى يصير عاقلة عتقه وكذا عصيته بعد موته ولا يرد ما مر عن الهداية من أن الإنسان أن يجعل ثواب عمله لغيره وهو شامل للعتق لأن المراد هنا اعتاقه على وجه النية عن الميت بدلا عن صيامه بخلاف ما لو اعتق عبده وجعل ثوابه للميت فإن الاعتاق يقع عن نفسه أصالة ويكون الولاء له وأما جعل الثواب للميت وبخلاف التبرع عنه بالمكسوة والاطعام فإنه يصح بطريق النيابة لعدم الإلزام (قوله كما مر الخ) تقدم هنا لبيان ما إذا لم يكن الميت مالاً أو كان للثلاث لا يفي بماعله مع بيان كيفية فعلها (قوله على المذهب) وماروي عن محمد بن مقاتل أولاً من أنه بطم عنه لصلوات كل يوم نصف صاع كصومه رجوع عنه وقال كل صلاة قرض كصوم يوم وهو الصحيح سراج (قوله وكذا الفطرة) أي فطرة الشهر يقامه كقضية صوم يوم وفيه أن هذا علم من قوله أولاً كالدائرة ويمكن عود التشبيه إلى مسألة التبرع وقال ح قوله وكذا الفطرة أي يخرجها الولي بوصيته (قوله بطم عنه) أي من الثلاث زوماً وأوصى والاجواز وكذا يقال فيما بعده وفي التهستائي أن الرخصة والنجاة والحوادث تجزئه بخلاف اه أي ولو بدون وصيته كما هو المتبادر من كلامه أما الرخصة فقد قلنا أنه قد علة عن السراج وأما النجاة فنقتضي ما سألني في كتاب الحج عن الفتح أنه يقع عن الفاضل والميت الثواب فقط وأما الكفارة فقد مرّت مسأله (قوله والمالية) الأولى أو مالية وكذا قوله والمركب الأولى أو مركبة (قوله وللشيخ الثاني) أي الذي فنيته قوته أو أشرف على الفناء ولا عز فوه بأنه الذي كل يوم في نصص إلى أن يموت نهر ومثله ما في التهستائي عن الكرماني المريض إذا تحقق اليأس من الصحة فعليه النذية لكل يوم من المرض اه وكذا ما في البحر لو نذر صوم الأبد ضعف عن الصوم لاشتغاله بالمعيشة لأن بطم ويفطر لأنه استيقن أنه لا يتقدر على القضاء (قوله العاجز عن الصوم) أي عجزاً مستمراً كما يأتي أمال لم يتقدر عليه لشدة الحر كان له أن يفطر ويقضيه في الشتاء فتح (قوله وبغدي وجوبا) لأن عذره ليس بعرضي للزوال حتى يصير إلى القضاء فوجب القدية نهر ثم عبارة الكز وهو بغدي الشارة إلى أنه ليس على غيره الفداء لأن نحو المرض والسفر في عرضة الزوال فيجب القضاء وعند العجز ما لموت تجب الوصية بالنذية (قوله ولو في أول الشهر) أي بخير بين دفعها في أوله أو آخره كما في البحر (قوله ولا تعدد بقير) أي بخلاف نحو كفارة العيّن للص فيهما على التعدد فلا على هنا مسكيناً صاعاً يومين جاز لكن في البحر عن القبة أن عن أبي يوسف فيه روايتين وعند أبي حنيفة لا يجزئه كما في كفارة العيّن وعن أبي يوسف لأعلى نصف صاع من بر عن يوم واحد لم يكن يجوز قال الحسن وبه ناخذ اه ومثله في التهستائي (قوله لوموسرا) قبل قوله يندى وجوبا (قوله والافستغفر الله) هذا ذكره في الفتح والبحر عقيب مسألة نذر الأبد إذا اشتغل عن الصوم بالمعيشة فالظاهر أنه راجع إليهما دون

لمافيه من الزام الولاء للميت

بلا رضاه (وفدية كل صلاة ولو

وترا) كما مر في قضاء الدوائت

(كصوم يوم) على المذهب وكذا

الفطرة والاعتكاف الواجب

يطعم عنه لكل يوم كالفطرة

ولو الحلية والحاصل أن ما كان

عبادة بدنية فإن الوصى يطعم

عنه بعد موته عن كل واجب

كالفطرة والمالية كما لا يخرج

عنه القدر الواجب والمركب كالخج

يجع عنه رجلاً من مال الميت بجر

(والشيخ الثاني) العاجز عن الصوم

الفطر ويشد وجوباً ولو في أول

الشهر ولا تعدد بقير كالفطرة

لوموسرا والافستغفر الله

ما قبلها من مسألة الشيخ الثاني لأنه لا تفهيم منه بوجه بخلاف التأذير لأنه يشتغاله بالمعصية عن الصوم
ربما حذل منه نوع تصبروا وكان اشتغاله بها واجبا لما فيه من ترجيح حفظ نفسه فليست اتمل (قوله هذا) أى
وجوب القدية على الشيخ الثاني ونحوه (قوله أصل نفسه) كرمضان وقضائه والتذكير كما ترفع من الصوم
الأبد وكذا لو تذر صوما معينا فلم يصم حتى صار فانيا جازت له القدية بخير (قوله حتى لو زلزمه الصوم الخ)
تدبر على مفهوم قوله أصل نفسه وقد يكفارة العين والقتل احترازا عن كفارة الظهار والافطار اذا جازع
الاعتاق لا لعساره وعن الصوم لكبره فله أن يطعم ستمين مسكينا لأن هذا صار بدلا عن الصيام بالنص والاطعام
في كفارة العين ليس بدلا عن الصيام بل الصيام بدل عنه سراج وفي الجرعن الخالية وغاية البيان وكذا لو حلق
رأسه وهو مخرم عن أذى ولم يجد نسكا يذبحه ولا ثلاثة أصع خطئة يفرقها على ستة مساكين وهو فان
لا يستطيع الصيام فأطعم عن الصيام لم يجز لأنه بدل (قوله لم تجز القدية) أى في حال حياطة بخلاف ما لو
أوصى بها كما ترخر به (قوله ولو كان) أى العاجز عن الصوم وهذا ترصيع على مفهوم قوله وخطوب
بأدائه (قوله لم يجب الايصاء) عبرته الشراح بقوله لم يجب لأن الثاني يخالف غيره في التخفيف
لأنه لا تغلظ وذكري الجران الأولى الجازم به لاستغاضة من قولهم ان المسافر اذا لم يذكر عدة فلا شيء عليه
اذا مات وأعلمها باليت صريحة في كلام أهل المذهب فلم يجز موهاها ١٥ (قوله وحتى قدر) أى الثاني الذي
أنظر وفدى (قوله شرط الخلفية) أى في الصوم أى كون القدية خلفا عنه قال في البحر وانما يتدنا بالصوم
ليخرج المتميم اذا قدر على الماء لتسلط الصلاة المؤداة بالتميم لأن خلفية التيم مشروطة بمجرى العجز عن الماء
لا يشدد دأومه وكذا خلفية الأشهر عن الإقراء في الاعتداء مشروطة بانقطاع الدم مع سبب اليأس لا بشرط
دأومه حتى لا تسقط الانكحة الماضية بعود الدم على ما قد منه في الحيض (قوله المشهور ندم) فان ما ورد
بلفظ الاطعام جازفه الاباحة والتفليذ بخلاف ما يلفظ الاداء والاتباء فانه لا يملك في المنعرات وغيرها
فهي تاتي (قوله فلا قضاء) يرده على ما لو نوى صوم القضاء نهرا فانه يصير متفلا وان افطر يلزمه القضاء
كما اذا نوى الصوم ابتداء وقد تم جوابه قيل قول المتزلي لصيام يوم الشك فافهم (قوله تجنيس) نص
عبارة اذا دخل الرجل في الصوم على ظن انه عليه ثم تبين انه ليس عليه فلم يفطر ولا يصن مضي عليه ساعة
ثم افطر فعليه القضاء لأنه لما مضى عليه ساعة صار كأنه نوى في هذه الساعة فاذا كان قبل الزوال صار شارعا
في صوم التطوع فيجب عليه ١٥ والظاهر أن ندم مضى للصائم وندم عليه للصوم وأن ساعة منصوب على
الظرفية أى اذا ندم كرمض مضى هو على صومه ساعة بأن يتناول مفطرا ولا عزم على الفطر صار كأنه نوى الصوم
فصير شارعا اذا كان ذلك في وقت النية ولو كان ساعة بالرفع على انه فاعل مضى كما هو ظاهر تقرر الشراح يلزم
انه لو مضت الساعة بصير شارعا وان عزم وقت التدكير على الفطر مع عزمه على الفطر ينافي كونه في معنى
النوى للصوم وإن كان لا ينافي الصوم لأن الصائم اذا نوى الفطر لا يفطر لكن الكلام في جعله شارعا في صوم
مبتدأ الا في ابتداءه على صومه السابق ولذا اشترط كون ذلك في وقت النية هذا ما ظهري والله تعالى أعلم
فافهم (قوله أى يجب اتعانه) تفسير لقوله لزم ولقوله أداء ط (قوله ولو يعرض حيض) أى لا فرق
في وجوب القضاء بين ما اذا أفسده قصد ولا خلاف فيه أن يلا قصد في أصح الروايتين كافي النهاية وفيهذا يعبر
على ما في الفتح من نقله عدم الخلاف فيه (قوله وجب القضاء) أى في غير الايام الخمسة الآتية وهذا راجع الى
قوله قضاء ط (قوله فلا يلزم) أى لا أداء ولا قضاء اذا أفسده (قوله فصير مترك للنبى) فلا يجب صيائه بل
يجب ابطاله ووجوب القضاء ينبى على وجوب الصيانة فلم يجب قضاء كما لم يجب أداء بخلاف ما اذا تذر صيام هذه
الأيام فانه يلزمه وبفضيه غيرها لانه لم يصرف نفس التدكير ترك للنبى وإنما التزم طاعة الله تعالى والمعصية
بالفعل فكانت من ضرورات المباشرة لامن ضرورات التجاهل بالمباشرة مع زيادة ط (قوله أما الصلاة)
جواب عن سؤال حاصله انه ينبغي أن لا تجب الصلاة بالشروع في الاوقات المكرهه كما لا يجب الصوم في هذه
الأيام وحاصل الجواب أن لا يلزم هذا القياس فانه لا يكون مباشر للمعصية بمجرى التدكير فيها بل الى أن يسجد
بدليل من خلفه انه لا يصح فانه لا يحنث ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الايام في مباشر للمعصية بمجرى التدكير فيها
منع وفيه انهم عقده شارعا فيها بمجرى الاحرام حتى لو أفسده حينئذ وجب قضاءه ثم قد تحققت بمجرى التدكير

هذا اذا كان الصوم أصلا بنفسه
وخطوب بأدائه حتى لو زلزمه
الصوم لكفارة عين أو قتل ثم عجز
لم تجز القدية لأن الصوم هنا بدل
عن غيره ولو كان مسافرا فمات
قبل الإقامة لم يجب الايصاء متى
قد رضى لأن استقرار العجز شرط
الخلاصة وهل تنص في الاباحة
في القدية قولان المشهور ندم
واعقده الكمال (ولزم نقل شرع
فه قصد) كما تر في الصلاة فلا شرع
ظنا فأنظر اى قورا فلا قضاء أمألو
معنى ساعة لزمه القضاء لانه
بعضها صار كأنه نوى المضي عليه
في هذه الساعة تجنيس ويجتبي
(أداء أو قضاء) أى يجب اتعانه
فان قد ولو يعرض حيض في
الاصح وجب القضاء (الافى
العبدین وأيام التشریق) فلا يلزم
لصبرونه صائغا بنفس الشروع
فصير مترك للنبى أما الصلاة
فلا يكون مصليا ما لم يسجد بدليل
مسألة العين

وأما مسألة العين مبنية على العرف ط قلت صحة الشروع لاستلزام تحقق الحقيقة المركبة من عدة أشياء
فقد صرحوا بأن المركب قد يكون جزؤه كالشكل في الاسم كالماء وقد لا يكون كالحيوان والصوم من القسم
الأول لأنه مركب من مناسبات متفقة الحقيقة كل منها صوم بخلاف الصلاة فإن أبعاضها من القيام
والركوع والسجود والقعود لا تسمى صلاة عالم تجتمع وذلك بأن يسجد لها نمازاً تعتقد قبل ذلك طاعة محضنة
وما بعد له جهتان وتمام تقر به هذا المحل يطلب من التلويح في أول فصل النهي وأما مسألة العين على
العرف فيحتاج إلى إثبات العرف في ذلك (قوله) وهي العيصية وهي ظاهر الرواية كما في المنع وغيرها
فلا يخفى أن يعبر عنها برواية التذكير لا شعاره بجهاتها وكان حق العبارة أن يقول الأفيرواية قد ذكر ظاهر
الرواية ثم يبيح غيره بالفظ التذكير كما يفهمه قول الكثر والمعتد في العرف بغير عذر في رواية فأفاد أن ظاهر الرواية
غيرها رضى (قوله) واختارها الكمال وقال أن الأدلة تضافت عليها وهي أوجه (قوله) وتاج الشريعة هو
جذ صدر الشريعة وقوله وصدرها أي صدر الشريعة معطوف عليه وقوله في الوفاية وشرعها المقتضى ونشر مرتب
لأن الوفاية لتاج الشريعة واختصرها صدر الشريعة وسماه نقابة الوفاية ثم شرحه فالوفاية لحد لاه فافهم
والشرح وإن كان للثقة لكن لما كانت مختصرة من الوفاية صم جعل شرحها سائر الشارح قد تابع في هذه
العبارة صاحب البروقد أورد عليه أن مناسبه إلى الوفاية وشرعها لم يوجد فيها فان الذي في الوفاية ولا يفسر
بلا عذر في رواية وقال في شرحها أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجوز له الإفطار بلا عذر لأنه إبطال العمل وفي
رواية أخرى يجوز لأن القضاء خلفه اه قلت وقد يجاب بأن قوله في رواية يفهم أن معظم الروايات على خلافها
وأنها رواية شاذة وأن مختاره خلافها لا شعار هذا اللفظ بما ذكرنا ولو كانت هي محتارة لمزجها لم يقل
في رواية ولما تبعه صدر الشريعة في النقابة على ذلك أيضاً وتقر كلامه في الشرح ولم يعقبه بشيء علم أنه اختارها
أيضا (قوله) والضائفة عذر بيان لبعض ما دخل في قوله ولا يفسر الشارع في نقل بلا عذر وأفاد تقصيده
بأنه لا يفسر عذره في الفرض والواجب (قوله) للضيف والمضيف كذا في البحر عن شرح الوفاية
وقوله عنه التمسكت أي أيضاً قال لكن لم توجد رواية المضيف قلت لكن جزم بها في الدرر أيضاً وبهذه الواقعة
سلان الفارسي ترضى الله عنه والضيف في الأصل معدر ضفته أضفه ضفا وضائفة والمضيف بنم الميرمن
أضاف غيره أو بنتها وأصله مضوف (قوله) أن كان صاحبها أي صاحب الضائفة وكذا إذا كان
الضيف لا يرضى إلا بأكله معه وتأذي بتقديم الطعام إليه وحده رضى (قوله) هو الصحيح من المذهب
وقيل في عذر قبل الزوال لا بعده وقيل عذر إن وثق من نفسه بالقضاء دفعا لا الذي عن أخيه المسلم والأفلا قال
شمس الأمانة الحلواني وهو أحسن ما قيل في هذا الباب وفي مسألة العين يجب أن يكون الجواب على هذا
التفصيل اه بحر قلت ويعين تفصيل القول الصحيح بهذا الاختلاف لا شك أنه إذا لم يشق من نفسه بالقضاء يكون
منع نفسه عن الوقوع في الأثم أولى من مراعاة جانب صاحبه وأفاد الشارح بقوله لا في هذا إذا كان قبل الزوال
الحق تفصيل الصحيح بالقول الآخر أيضاً به حصل الجمع بين الأقوال الثلاثة تأمل (قوله) ولو جلف بأن قال
أمر أنه طالق أن لا تفسر كذا في الشراح وكذا قوله على الطلاق لتطرفة فانه في معنى تعاقب الطلاق كإسأ في
بيان في محله أن شاء الله تعالى (قوله) أنظر أي المحلوف عليه نداء فعا لتأذي أخيه المسلم (قوله) ولا يحنثه
أفاد أن لم يفسر يحنث الحلف ولا يبر بغيره قوله أنظر سواء كان حلفه بالعلني كإمر أو بغيره والله
لتظنر وأما ما صرح به من التفصيل والفرق بين ما يملك وما لا يملك فذلك فيما إذا قال لا أتزك بفلان يفعل كذا
كالو حلف لا يتزك فلا يدخل هذه الدار فإن لم تكن الدار ملك الحالف يبر بيمينه بالتزك ولو لم يملكه أي متصرفا
فيها فلا يبر من منعه بالفعول والعين فمما على العلم حتى لو لم يعلم لا يحنث مطلقا وأما لو قال أن دخل دارى فهو على
الدخول علم أو لا تزك أو لا وكذا القول أن تزك أمر أي تدخل دارى أو دار فلان فهو على العلم قال علم
وتركها حثت والأفلا ولو قال أن دخلك فهو على الدخول كما يظهر ذلك من راجع إيمان البحر وغيره ثم وقع
في كلام الشارح في أو آخر كتاب الإيمان عبارة موهمة خلاف ما صرح به كإسأ في تحريره هناك أن شاء
الله تعالى فافهم (قوله) رازية عبارتها أن فلا فطر وان قضاء لا الاعتماد أنه يفسر فيها ولا يحنث اه
وقد نقل في النهر أيضاً هذا اللفظ فافهم (قوله) وفي النهر عن الذخيرة (الح) أقول ذكر في الذخيرة مسألة

(ولا يفسر الشارع في نقل) (بلا عذر)

في رواية) وهي الضيقة وفي أخرى

يحل بشرط أن يكون من ينه القضاء

واختارها الكمال وتاج الشريعة

وصدرها في الوفاية وشرعها

(والضائفة عذر) للضيف

والمضيف (إن كان صاحبها من

لا يرضى بمجترحه حضوره وتأذي

بترك الإفطار) ففطر (والألا)

هو الصحيح من المذهب ظهري

(ولو حلف) رجل على الصائم

(بطلاق أمره) أن لم يفسر فطر

(ولو) كان صائما قضاء ولا

يحنثه (على المعتمد) رازية وفي

النهر عن الذخيرة وغيرها سائما

إذا كان

الضيفة ومسألة الحلف وما فيها من الأقوال ثم قال وهذا كله إذا كان الإنظار قبل الزوال الخ وبه علم أنه جارئ في الأقوال كلها لا قول مخالف لها فتأيد ما قلناه من حصول الجمع فافهم (قوله قبل الزوال) قد ذكرنا أن هذه العبارة واقعة في أكثر الكتب والمراد بها ما قبل نصف النهار أو على أحد القولين فافهم (قوله إلى العصر لابعده) هذه الغاية عزها في النهار إلى السراج وبعسل وجهها أن قرب وقت الانظار يرفع شرر الانتظار وظاهر قوله لابعده أن الغاية داخله لكنه في السراج لم يقل لابعده (قوله لوصائغا غرض قضاء رمضان) أما هو فبكره فطره لأن له حكم رمضان كما في الظهيرة وظاهر اقتضائه عليه أنه لا يصكره الفطر في صوم الكفارة والنذر بعد الضافة وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال القهستاني عند قول المتن وبفطر في النفل بعد الضافة في الكلام إشارة إلى أنه في غير النفل لا يفطر كما في الحيط وعن أبي يوسف أنه في صوم القضاء والكفارة والنذر يفطر اه فأتت تراه لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من المصنف أنه جرى على رواية أبي يوسف فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان جوى على الأشباه بتصرف ط (قوله ولا تصوم المرأة نفلا الخ) أي يكره لها ذلك كما في السراج والظاهر أن لها الإفطار بعد الشروع برفعها للمعصية فهو عذره تظهر مناسبتها هذه المسائل هنا تأمل وأطلق النفل ففعل ما له نفل لكن وجب بعارض ولذا قال في البحر عن القنية للزوج أن يمنع زوجته عن كل ما كان الإيجاب من جهتها كالنكاح والنذور والعين دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد إذا ظهر من أمره أنه لا يمنع من كسرة الظاهر بالصوم لتعلق حق المرأة به اه (قوله لا عند عدم الضرر به) بأن كان مريضاً ومساغراً أو مجروحاً أو عرجاً فليس له منعه ما من صوم التطوع ولها أن تصوم وإن شأها لانه إنما يمنعها لاستيفاء حقه من الوطء وأما في هذه الحالة فصومها لا يضرب فلا معنى للمنع سراج وأطلق في الظهيرة المنع واستظهره في البحر بأن الصوم يتراهما وإن لم يكن الزوج يطأها إلا أن قال في التهر وعندى أن حالة المنع على الشرع وعدمه على عدمه أو في القتل بأن صوم يوم لا يتراهما بل يقع المنع عن وطئها وذلك اضطراره فإن اتفق بأن كان مريضاً أو مسافراً أجاز اه (قوله ولو فطرها الخ) أفاد أن ذلك جائز وكذا في العبد وفي البحر عن الخاتمة وإن أحرمت المرأة تطوعاً على البالغ بلاذن الزوج له أن يملكها وكذا في الصلوات (قوله أو بعد البنونة) أي الصغرى أو الكبرى ومنه هو أنه لا تختص في الرجعي ولو فصل هنا كفصل في الحداد من كون الرجعة مرجوة أو لا وكان حسناً ط (قوله وما في حكمه) كالامة والمدبر والمدرعة وأم الولد بدائع (قوله لم يجز) أي يكره قال في الخاتمة إذا كان المولى غائباً ولا ضرر له في ذلك اه أي فهو كالمرأة لكن في الحيط وغيره وإن لم يضرب لأن منافعهم مملوكة للمولى بخلاف المرأة فإن منافعها غير مملوكة للزوج وانما له حق الاستمتاع بها اه واستظهره في البحر أن العبد لم يبق على أصل الحر في العبادات إلا في الفرائض وأما في النوافل فلا اه ولم يذكر الاجبة وفي السراج ان كان صومه يضرب بالمسئأة جرت نقص الخدمة فليس له أن يصوم تطوعاً إلا باذنه والافله لأن حقه في المنفعة فإذا لم تنقص لم يكن له منعه وأما بنت الرجل وأمه واخته فتطوعن بلاذنه لانه لاحق له في منافعهن اه قلت وينبغي أن أحد الوالدين إذا نهى الولد عن الصوم خوفاً عليه من المرض أن يكون الأفضل اطاعته أخذ من مسألة الحلف غلبه بالانظار فتأمل (قوله أولم ينو) أشار إلى أن قول المصنف كغيره نوى الفطر غير قد وانما هو إشارة إلى أنه لو لم ينو الفطر وقت النية قبل الأكل فالحكم كذلك بالاولى لانه إذا صم مع نية المناس في دفع عدمه أو في كافي البحر لأن نية الانظار لا عبرة بها كما فاده بقوله الآتي ولو نوى الصائم الفطر الخ (قوله قبل الزوال) أي نصف النهار وقبل الأكل (قوله ضم) لأن السفر لا ينافي عليه الوجوب ولا صحة الشروع بحر (قوله مطلقاً) أي سواء كان نذراً معسناً أو أداؤه رمضان ح وبه علم أن محل ذلك في صوم لا يشترط فيه التثبيت فلونى ما يشترط فيه التثبيت وقع نفلاً كما تقدم ما يفده ط وإن أريد بقوله صم صفة الصوم لا بشدة كونه عبثاً أو فالحال إذا بالطلاق ما يشمل الجميع (قوله ويجب عليه الصوم) أي انشاءه حيث صم منه بأن كان في وقت النية ولم يوجد ما ينافيه والاوجب عليه المسائل كما نفي طهرت بمنعون اتفاقاً كما مر (قوله كما يجب على مقيم الخ) لما قدمناه أن الفصل أن السفر لا يمنع النظر وإنما يمنع عدم الشروع في الصوم فلو سافر بعد الفجر لإيجل الفطر قال في البحر وكذا لو نوى المسافر

قبل الزوال أمابعده فلا الالاحد
أبو به الى العصر لابعده وفي الاشباه
دعاه أحد اخوانه لا يكره فطره
لوصائغا غرض قضاء رمضان
ولا تصوم المرأة نفلا الا باذن
الزوج الا عند عدم الضرر به ولو
فطرها وجب القضاء باذنه أو بعد
البنونة ولو صام العبد وما في
حكمه بلاذن المولى لم يجز وإن
فطره قضى باذنه أو بعد العتق (ولو
نوى مسافر الفطر) أولم ينو
(فأقام ونوى الصوم في وقتها)
قبل الزوال (صح) مطلقاً (ويجب
عليه) الصوم (لو) كان
(في رمضان) زوال المرحص
(كما يجب على مقيم تمام) صوم
(يوم منه) أي رمضان (سافر فيه)
أي في ذلك اليوم (و) سكن
(لا كفارة عليه لو افطر)

الصوم لئلا أصبح من غير أن ينقض عزمه قبل الفجر ثم أصبح صائما لا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أنظر
 لا كفارة عليه اه قلت وكذا لا كفارة عليه بالاولى ولو نوى شهر اقل قوله لا يغريه (قوله فيها) أي
 في مسألة المسافر إذا أقام ومسألة المقيم إذا سافر كما في الكافي التفسير وصرح في الاختيار بضرورة الكفارة
 في الثانية قال ابن النجاشي في شرح الكنز وينبغي التعويل على ما في الكافي أي من عدمه فيه ما قبل بل
 عزاه في الترتيب لثبوت الهداية والعناية والقبح أيضا (قوله للشبهة في أوله وآخره) أي في أول الوقت
 في المسألة الأولى وآخره في الثانية فهو فاسد ونشر مرتب (قوله فانه يكفر) أي قياسا لانه مقيم عند الاكل
 حيث رفض سفره بالعود الى منزله وبالقاس تأخذ اه خاتمة فتزاد هذه على المسائل التي تقدم فيها التماس
 على الاستحسان جوى وقد مر أنه لو أكل المقيم ثم سافر وسافر به مكره لا تنقطع الكفارة والظاهر أنه لو أكل
 بعد ما جاوز بيت مصره ثم رجع فأكمل لا كفارة عليه وان عزم على عدم السفر أصلا بدأ كانه لا كفارة
 وقع في موضع الترخص نعم يجب عليه الامساك بالهدايق البدائع من صلاة المسافر لو أحدث في صلاته فلم يجد
 الماء فنوى أن يدخل مصره وهو قريب صارت مقيما من ساعته وان لم يدخل فلو وجد ماء قبل دخوله صلى أربعين
 لانه بالنية صار مقيما اه قلت ومقتضاه انه لو أظفر بعد النية قبل الدخول يكفر أيضا تأمل (ينبغي)
 المسافر اذا نوى الإقامة في مصر أقل من نصف شهر هل يحل له الفطر في هذه المدة كما يحل له قصر الصلاة مثل
 عنه ولو أنه صرح بمحاذات ما ثبت في البدائع وغيره لو أراد المسافر دخول مصر أو مدينتها ثم نوى فيه الإقامة
 بكرة هل أن يفطر في ذلك اليوم وان كان مسافرا في أوله لانه اجتماع المحرم للفطر وهو الإقامة والمبني والمرخص
 وهو السفر في يوم واحد فكان الترجيح للجمع المحرم احتياطا وان كان كبرايه انه لا يتفق دخوله المصر حتى تغيب
 الشمس فلا بأس بالفطر فيه اه فتبينه بنية الإقامة يفهم انه بدو نية يساح له الفطر في يوم دخوله ولو كان أول
 النهار لعدم المحرم وهو الإقامة الشرعية وكذا في اليوم الثاني مثلا والحاصل أن مقتضى القواعد الجواز ما لم
 يوجد نقل صريح بخلافه تأمل (قوله كاجر) أي قيل قوله ولا يصام يوم الشك الانطواع (قوله قال
 وفيه خلاف الشافعي) نعم قال ابن النجاشي واستشكل بأن الكلام ناسبا لأشد الصلاة عند الشافعي
 فكيف يقصد هاتين دسنة الكلام قلت فرق بين الكلام ناسبا بنية الكلام المعد فان العهد قاطع للصلاة
 ثم رأيت ط اجاب بما ذكرته من التفرق ثم قال والمعتمد مذهبه عدم النسيان (قوله لندرة امتداده)
 لأن بقاء الحياة عند امتداده طول بلا أكمل ولا شرب نادر ولا خرج في النوادر كما في الباقي (قوله
 فلا يقضيه) لأن الظاهر من حاله أن نوى الصوم ليلا حلا على الاكل ولو حدث له ذلك شهرا أمكن حمله
 كذلك بالاولى حتى لو كان متهكما بعتاد الاكل في رمضان أو سافرا قضى الكل كذا قالوا وينبغي أن
 يقيد بمسافر بضرة الصوم ما بين لا بضرة فلا يقضى ذلك اليوم جلا لامره على الصلاح لما مر أن صومه افضل
 وقول بعضهم ان قصد صوم العدي بالمالي من المسافر ليس بظاهر ممنوع فيما اذا كان لا بضرة نهر قلت هذا
 المنع غير ظاهر خصوصا فمن كان يفطر في سفره قبل حدوث الاعما نعم هو ظاهر فمن كان يصوم قبله أو كان عادته
 في أسفاره تأمل (قوله اذا علم الخ) قال النجاشي وهذا اذا لم يذكر أنه نوى فاشك
 في الصحة وان علم أنه لم يوف الشك في عدمها وكلامه ظاهر في أن فرض المسألة في رمضان فلو حدث له ذلك
 في شعبان قضى الكل نهر أي لأن شعبان لا تنقض فيه نية رمضان (قوله وفي الجنون) متعلق بقضى الاقضى ط
 (قوله لجميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه) وهو ما بين طلوع الفجر الى نصف الليل من كل يوم فالإقامة بعده هذا
 الوقت الى قبل طلوع الفجر ولو لم يكن كل يوم لا تعتبر ط أي لانها وان كانت وقت النية لم تكن انشاء الصوم بالفعل
 لا يصح في الليل ولا بعد نصف النهار ثم هذا خلافا لطلاق المصنف الاستيعاب فانه يقتضى أنه لو أفاق ساعتها
 ولو ليلا وبعد نصف النهار أنه يقضى والا فلا وقد سئل أول كتاب الصوم يخرج الخلاف في ذلك وأنهما قولان
 صحيحان وأن المعتمد الثاني لكونه ظاهرا رواه ومثلون (قوله على ما مر) أي عند قوله وسبب صوم رمضان
 شهود جز من الشهر ح (قوله لا يقضى مطلقا) أي سواء كان الجنون أصليا أو عارضا بعد البلوغ قبل هذا
 ظاهرا للرواية وعن محمد أنه فرق بينهما لانه اذا بلغ مجنوننا التحق بالصبي فانعدم الخطاب بخلاف ما اذا بلغ عاقلنا
 فجن وهذا محتمل لبعض المتأخرين هداية قال في العناية منهم أبو عبد الله الجرجاني والامام الرستغني والازاهد

مطلب

يقدّم هنا القياس على الاستحسان

فيهما) للشبهة في أوله وآخره الا اذا

دخل مصره لشيء نسيه فافطر

فانه يكفر (ولو نوى الصائم الفطر

لم يكن مفطرا) كما مر (ولو نوى

التكلم في صلاته ولم يتكلم) شرح

الوهابية قال وفيه خلافه

الشافعي (وقضى ايام اغنامه

ولو كان الاعما) (مستغفرا

للشهر) لندرة امتداده (سوى يوم

حدث الاعما فية وفي ليلته) فلا

يقضيه الا اذا علم أنه لم ينو (وفي

الجنون ان لم يستوعب) الشهر

مافضى (وان استوعب)

جميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه

على ما مر (لا يقضى مطلقا) يخرج

المقار ١٥ وفي الشهر ثلاثة عن البرهان عن المبدوط ليس على الجنون الاصل تضاف ما مضى في الاصح ١٥
 أي ما مضى من الايام قبل افاقته (تنبيه) لا يخفى انه اذا استوعب الجنون الشهر كله لا يبقى بخلاف مطلقا
 والا فله خلاف المذكور فقولاه مطلقا هنا شمالا للدور في غير محله وكان علمه أن يذكره عقب قوله ان لم يستوعب
 قضيه ما مضى ليكون اشارة الى الخلاف المذكور فتنبيهه (قوله ولوندر الخ) شروع فيما وجبه العبد على
 نفسه بعد ذكرها اوجبه الله تعالى عليه قال في شرح الماتني والتذرع للسان وشروطه حتى أن لا يكون معصية
 كسرب الخمر ولا زنا جاعله في الحال كأن يذرع وما اوصلة وجبتا عليه ولا في المال كصوم وصلاة سبيلان
 عليه وأن يكون من جنسه واجب لعينه مقصود ولا مدخل فيه لغضبه القاضي ١٥ وسأيت أن شاء الله تعالى
 تمام الكلام على ذلك مع بقية أبحاث التذرع في كتاب الايمان (قوله أو صوم هذه السنة) اشارة الى انه
 لا فرق بين أن يذرع المني عنه صريحا كصوم الصرم مثلا أو تسعا كصوم غد فاذا هو يوم الحر أو هذه السنة
 أو سنة متتابعة أو أيها كافي ح عن التهمستاني (قوله مع مطلقا) أي سواء صرح بذكر المني عنه
 أولا كافي بالبر وهو ما قد منه عن التهمستاني وسواء قصد ما نلظ به أولا ولا هذا قال في الوالو الحية رجل أراد
 أن يقول لله على صوم يوم يغفر لي لسانه صوم شهر كان عليه صوم شهر بحر ١٥ ح وكذا الوارد أن يقول
 كالا مغفر لي لسانه التذرع لانه لا يزل النذر كالجملة كالطلاق فغ (قوله على المختار) وروى الثاني
 عن الامام عدم المعصية به قال زفر وروى الحسن عنه أنه ان عين لم يصح عن قال غدا فوافق يوم الصريح قيا
 على ما لو نذرت يوم حجه صاحب لا يصح فلو فات غدا فوافق يوم حجه صاحب وقد قصر جوابان ظاهر الرواية
 انه لا فرق بين أن يصرح بذكر المني عنه أولا ولا تافا بين الصلة لظهور أثرها في وجوب القضاء والحرمه
 للاعراض عن الضيقه شهر (قوله بان نفس الشروع معصية) لانه يصير صامها بنفس الشروع كقوله منا تقرره
 فيجب تركه لكونه معصية فلا يجب قضاءه وأما نفس التذرع فهو طاعة (قوله فقص) الاولى فاذم لان هذا
 الفرق بين رومه بالنذر وعدم رومه بالشروع أما نفس المعصية فماتة فيها ولا الوصافه فيها اجزاء ولو لم يصح
 لم يميزه أفاده الرشي (قوله وجوبا) وقوله في النهاية الافضل القطر تساهل بشر (قوله تخاسبا عن
 المعصية) أي المجاورة وهي الاعراض عن اجابة دعواه تعالى ط (قوله وقضاها الخ) روى مسلم
 من حديث زاذ بن جبير قال جاء رجل الى ابن عمر فقال انذرت أن أصوم يوما فوافق يوم أضحي أو فطر فقال
 ابن عمر أمر الله بفواه النذر ونهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صيام هذا اليوم والمعنى انه يمكن قضاءه
 فيخرج به عن عهدة الامر والنهي شرح الوفاة للقاري (قوله خرج عن العهدة) لانه اذا كان التزم بشر
 (قوله وهذا) أي قضاء الايام المتبعية في صورة نذر صوم السنة المعينة ط (قوله فلو بعد لها) بأن وقع
 النذر من ليلة الرابع عشر من ذي الحجة مثلا ففهم (قوله باقي السنة) وهو تمام ذي الحجة (قوله على ما هو
 الصواب) وهو الذي حققه في الفتح فان صاحب الغاية لما قال يلزمه ما بقي قال الزباني هذا سهو لان هذه
 السنة عبارة عن اثني عشر شهرا من وقت النذر الى وقت النذر ورد في الفتح بأنه هو السهول لان المسألة كافي
 الغاية متقولة في الخلاصة والخاتمة في هذه السنة وهذا الشهر وهذا الان كل سنة عريضة معصية عبارة عن مدة
 معينة فاذا قال هذه فاما تفيد الاشارة الى التي خوفها تحقيقه كلامه الله نذر المدة الماضية والمستقبله قبله وفي
 حق الماضي كما يلغى في قوله على صوم أسر كذا في التبرح (قوله وكذا الحكم) الاشارة الى ما في المتن
 من حكم السنة المعينة (قوله في فطرها) أي الايام المتبعية قال ح وان صامها خرج عن العهدة لانه اذاها
 كما التزمها (قوله لكنه يقضيها متتابعة) أي موصولة بآخر السنة من غير فاصل تحفظا للتتابع بقدر
 الامكان ح عن الجرو وأشار الى أنه لا يجب عليه قضاء شهر من رمضان كما لا يجب في المعصية لانه لما أدركه
 لم يصح نذره اذ هو مستحق عليه باليجاب الله تعالى فلم يقدر على صرفه الى غيره بخلاف ما اذا اوجبه وما قبل
 ان يدركه حيث يجب عليه أن يوصي باطاعه شهر لانه لما لم يوصي به صار كاجاب شهر غيره سراج (قوله
 وبعد لو أفطر يوما) أي بعد الايام التي صامها قبل اليوم الذي أفطر فيه ح أي ولو كان آخر الايام ط
 (قوله بخلاف المعينة) أي فانه لا يجب عليه قضاء الايام المتبعية فيها متتابعة لان التتابع فيها ضرورة تعين
 الوقت ح ولذا أفطر يوما فيها لا يلزمه الاقفاؤه ط (قوله ولو لم يشترط) أي في المنكوبة (قوله يقضي

مطال
في الكلام على النذر

(ولوندر صوم الايام المتبعية أو)

صوم هذه السنة مع) مطلقا على

المختار وفرقوا بين النذر والشروع

فيها بأن نفس الشروع معصية

ونفس النذر طاعة فقص (و) لكنه

(افطر) الايام المتبعية (وجوبا)

تخاسبا عن المعصية (وقضاها)

اسقاطا للواجب (وان صامها خرج

عن العهدة) مع الحرمة وهذا

اذ نذرت قبل الايام المتبعية فلو بعد ما

لم يقض شيئا وانما يلزمه باقي

السنة على ما هو المواب وكذا

الحكم لو نكسر السنة أو شرط

التتابع ففطرها لكنه يقضيها هنا

متتابعة وبعد لو أفطر يوما

بخلاف المعينة ولو لم يشترط

التتابع يقضي خمسة وثلاثين

خمس وثلاثين) هي رمضان والخمسة المنبهة ح أي لأن صومه في الخمسة ناقص فلا يجزئ به عن الكمال وشهر رمضان لا يكون إلا عنه فيجب القضاء بقدره ويذهب أن يصل ذلك بما مضى وإن لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح بحر (قوله في هذه الصورة) أي بخلاف المعينة أو المنكرة المشروط فيها التتابع لأنها لا تخلو عن الأيام الخمسة فيكون نادرًا صومها أماً المنكرة بالشرط يتابع فأنها اسم لأيام معدودة ويمكن فصل المعدودة عن رمضان وعن تلك الأيام كما في إفراد السراج (قوله تحت البين) أي مصاحبة للذکر ومنفردة عنه ط (قوله بنذر) أي بالصيغة الدالة عليه ط (قوله فقط) أي من غير تعرض للبين تشاؤا لبساتا وهو المراد بقوله دون البين بخلاف المسألة التي بعدها فإنه تعرض للبين ط (قوله عملاً بالصيغة) أي في الوجه الأول وكذا في الثاني والثالث بالأولى لتأكيد النذر بالغزيمة مع ما في الثالث من زيادة في غيره (قوله عملاً بسمينه) لأن قوله تعالى - كذا يدل على الالتزام وهو صريح في النذر فيعمل عليه بلاية وكذا مع ما بالاولى لكنه إذا نوى أن لا يكون نذرًا كان عيناً من إطلاق اللازم وإرادة المزمع لأنه يلزم من إيجاب ما ليس واجب تحريره تركه وتحريره المباح بين (قوله عملاً بعموم الجاز) وهو الوجوب وهذا جواب عن قول الشافعي أي أبي يوسف أنه يكون نذرًا في الأول بينما في الثاني لأن النذر في هذا اللفظ حقيقة والبين عياد حتى لا يتوقف الأول على النية وتوقف الثاني فلا يتقدمهما ثم الجواز عين بآية وعند نيتهم ما ترجع الحقيقة ولهما أنه لا تنافي بين الجهتين أي جعق النذر والبين لهما: بتضييق الوجوب لأن النذر يقتضيه لعمه والبين لغره أي لبساته اسمه تعالى فجمعنا بينهما عملاً بالدلائل كما جعقنا بين جهق التبرع والمعاضة في الهبة بشرط العوض كذا في الهداية ونظام الكلام على هذا الدليل في الفتى وكتب الأصول (قوله ونذب الخ) ذكر هذه المسألة بين مسائل النذر وغير مناسب وإن تبع فيه صاحب الدرر (قوله على المختار) قال صاحب الهداية في كتابه التبيين أن صوم الستة بعد الفطر متتابعة منهم من كرهه والمختار أنه لا بأس به لأن الكراهة إنما كانت لأنه لا يؤمن من أن بعد ذلك من رمضان فيكون تشبهاً بالنصاري والآن زال ذلك المعنى اه ومثله في كتاب النوازل لابي الليث والوافقات للسام الشهيد والجميع البرهاني والذخيرة وفي الغاية عن الحسن بن زياد أنه كان لا يرى بصومها ما ويقول كفى يوم الفطر متفرقاً بين شهر رمضان اه وفيها أيضاً عاتمة المتأخرين لم يروا به بأساً واختلاف أهل الفضل التفرق أو التتابع اه وفي الحقائق صومها متصل يوم الفطر يكره عندهم ما عدا ما لا يكره وان اختلف مشايخنا في الفضل وعن أبي يوسف أنه كرهه متتابعاً والمختار لا بأس به اه وفي الوافي والكاظمي والمصنف يكره عندهم ما عدا ما لا يكره ونظام ذلك في رسالة تحرير الأقوال في صوم الفست من شوال للعلامة قاسم وقد رد فيها على ما في منظومة التباقي وشرحها من عزوه الكراهة مطلقاً إلى أبي شخينة وأنه الأصح بأنه على غير رواية الأصول وأنه صحيح ما لم يسهل أحد إلى تحججه وأنه صحيح الضعيف وعبد الله تعظيم ما فيه الثواب الجزيل بدعى كافة بلاد بلدليل ثم ساق كثيراً من نصوص كتب المذهب فراجعها فافهم (قوله والاتباع المكروه الخ) العبارة لصاحب البدائع وهذا تأويل لما روى عن أبي يوسف على خلاف ما فهمه صاحب الحقائق كما في رسالة العلامة قاسم لكن ما مر عن الحسن بن زياد يشير إلى أن المكروه عند أبي يوسف تابعها وإن فصل يوم الفطر فهو من زيد ما فهمه في الحقائق تأمل (قوله ولو نذر صوم شهر الخ) هو إسناده صومه بالعدد لا خلافاً والشهر المعين هلال كاسبيعي عن الفقه من نظائره ط (قوله متتابعاً) أي فادلزم التتابع ان صرح به وكذا إذا نواه أما ذلك لم يذكره لم يتوان شاة متابع وان شاء فزق وهذا في المطلق أما صوم شهر بعينه أو أيام بعينها فيلزمه التتابع وان لم يذكره سراج وفي الجرو لو أوجب على نفسه صوماً متتابعاً بعد انقضاء صومه متفرقاً لم يجز وعلى عكسه جاز اه وفي الخ وقال الله على صوم مثل شهر رمضان ان أراد مثله في الوجوب فله أن يترق وان أراد مثله في التتابع فعليه أن يتابع وان لم يكن له نية فله أن يصوم متفرقاً اه ط (قوله فأفطر) عطف على محذوف أي فصله وأفطر يوماً ط (قوله لأنه أخل بالوصف) وهو التتابع ط (قوله مع خلق شهر عن أيام نبي) جواب عما يقال أنه لو كان من الأيام المنبهة فالفطر ضروري لوجوبه فبني أن لا يستقبل بل يقضيه عقبه كما مر في أول ذكر السنة وشرط التتابع والجواب أن السنة المتتابعة لا تخلو عن أيام منبهة بخلاف الشهر وعلى هذا ما في الشرح من أن المرأة إذا كان طهرها شهراً فأفطرها ناصم

ولا يجزئ به صوم الخمسة في هذه الصورة واعلم أن صيغة النذر تحتل البين فلذا كانت ست صور ذكرها بقوله (فان لم ينو) بنذره الصوم شيئاً أو نوى النذر فقط دون البين (أو) نوى (النذر) نوى أن لا يكون عينا كان في هذه الثلاث صور (نذراً فقط) أجمعاً عملاً بالصيغة (وان نوى البين وأن لا يكون نذرًا) كان في هذه الصورة (عيناً) فقط أجمعاً عملاً بسمينه (وعليه كراهة) عين (ان افطر) لحشته (وان نواه ما أو نوى) (البين) بل اتقى النذر (كان) في صورتين (نذراً) ويمسحاً حتى لو افطر يجب القضاء للنذر والكراهة للبين (عملاً بعموم الجواز) خلافاً للشافعي (ونذب) يفريق صوم الستة من شوال ولا يكره التتابع على المختار خلافاً للشافعي حاوي والاتباع المكروه أن يصوم الفطر وخمسة بعده فلو أفطر النظر لم يكره بل يستحب ويستحب ابن كمال (ولو نذر صوم شهر غير معين متتابعاً فأفطر يوماً) ولو من الأيام المنبهة (استقبل) لأنه أخل بالوصف مع خلق شهر عن أيام نبي خبر بخلاف السنة (لا) يستقبل (في) نذر شهر (معين)

٢ مطلب في صوم الست من شوال

في أقل طهرها فلو صامت في أثناءه لحاضت استقبلت ولو كان حيضها أقل من شهر تقضى أيام حيضها متصلة
 (قوله ثلاثين كاه في غير الوقت) لانه وان كان لا يتعين بالعين كما يأتي الآن وقوعه بعد وقته يكون قضاء
 ولذا يشترط له تثبيت النية كما زعموا والاداءخير من القضاء ثم تقبده بقوله كاه انما يظهر كما قال ط فمما اذا أفطر
 اليوم الاخير من الشهر أمالوأفطر العاشر منه مثلا فلا يأتى لانه لو استقبل الصوم من الحادى عشر وأتم شهرها
 لزوم وقوع بعضه في الوقت وبعضه خارجه (قوله ولو معينا) أى واحد من الاربعة الائمة فغير المعين
 لا يختص بواحد منها الاولى كالونذر التصديق بدهم منكروا أطلق (قوله فلو نذر الخ) مثال للعين
 في الكل نسي النذر المرتب ط (قوله غفالف) أى في بعضهما أو كلاهما بأن تصدق في غير يوم الجمعة ببلد آخر
 بدهم آخر على شخص آخر وانما جاز لان الداخل تحت النذر ما هو قرينة وصو أصل التصديق دون التعيين ففصل
 التعيين وزايله التبرية كما في الدرر وفي المراج ولونذر صوم غد فأخره الى ما بعد الغد جاز ويبنى أن لا يكون مسأ
 كن نذر أن يصدق بدهم الساعة فتصدق بعد ساعة اه (تنبيه) ذكر العلامة ابن نجيم في رسالته في النذر
 بالصدق انه ذكر في الخاتمة انه لو عين التصديق بدهم فهلكت سط النذر قال وهذا يدل على أن قولهم وأغنيا
 تعين الدنار والدرهم ليس على اطلاقه فقال لا في هذه قالوا أغنيا مطلقا كان الواجب في ذمته فاذا هلك
 العين لم يسط الواجب وكذا قولهم أغنيا تعين الفقر ليس على اخلاقه كما في البداية لم لو قال لله على أن أطم
 هذا المسكين شيئا بماء ولم يعينه فلا بد أن يعطيه للذى سمى له اذ لم يعين المنذور صار تعين الفقير مقصودا
 فلا يجوز أن يعطى غيره اه هذا وفي الجوى عن العمادة لو أمر رجلا وقال تصدق بهذا المال على مسكين
 أهل الكوفة فتصدق على مسكين أهل البصرة لم يجوز وكان ضاموا في المتى لو أوصى لنفسه قراء أهل الكوفة
 بكذا فأعطى الوصى قراء أهل البصرة جاز عند أبي يوسف وقال محمد بن الوصى اه قلت وجهه أن
 الوكيل يفنى بمخالفته الأمر وأن الوصى هل هو بمنزلة الأصل أو الوكيل تأمل (قوله وكذا لو عمل قبله)
 هذا داخل تحت قوله بخالف (قوله صح) أى خلافا لمحمد وزفر غير أن محمد لا يجيز التجهيل مطلقا وزفر
 اذا كان الزمان المجهيل فيه أمقل فضله كافي الفتح (نزع) نذر صوم رجب فصام قبله تسعة وعشرين يوما وجاء
 رجب كذلك شيئا أن لا يجزى القضاء وهو الاصح كافي السراج أمالوجاء ثلاثين يمشى يوما (قوله أو صلاة)
 بالتونين ويوم منسوب على الظرفية ح ولو أضافه لزمه مثل صلاة اليوم غير أنه يتم الغرب ولو زرع أربعين
 وقد تقدمت ط (قوله لانه تعجل بعد وجوب السبب) أى فيجوز كما يجوز في الزكاة خلافا لمحمد وزفر فتح
 (قوله فبلغوا التعيين) بناء على لزوم المنذور بما هو قرينة فقط فتح وقد ساء عن الدرر أى لان التعيين ليس
 قرينة مقصودة حتى يلزم بالنذر (قوله بخلاف النذر المعلق) أى سواء علقه على شرط يريد مثل أن قدم
 غائب أو شئى مر بضى أو لا يريد مثل أن زيت فقله على كذا لكن اذا وجد الشرط في الأول وجب أن يوفى
 بنذره وفي الثاني يخير بينه وبين كفارة عين على المذهب لانه نذر بظاهره عين بمعناه كما سيأتى في الايمان ان شاء الله
 تعالى (قوله نانه لا يجوز تعجيل الخ) لان المعلق على شرط لا ينعقد سببا للعالم بل عند وجود شرطه كما تقر
 في الاصول فلو جاز تعجيله لزم وقوعه قبل وجود سببه فلا يصح وظاهر من هذا أن المعلق يعين فيه الزمان بالنظر
 الى التعجيل أما تأخره فيصح لانعدام السبب قبله وكذا يظهر منه أنه لا يعين فيه المكان والدرهم والفقر لان
 التعلق انما اثر في تأخير السببية فقط فامتنع التجهيل أما المكان والدرهم والفقر فهي باقية على الأصل من
 عدم التعيين لعدم تأثير التعلق في شئ منها فلذا اقتصر كغيره في بيان وجه المخالفة بين المعلق وغيره على قوله
 فانه لا يجوز تعجيله فاذا دحضنا الثانية وتبدل المكان والدرهم والفقر كافي غير المعلق وكأنه يظهر ما قرناه
 لم يرضوا عليه وهذا مما لا شبهة فيه لمن وقف على التوجيه فافهم (قوله ولم يصح) أمالوصامه ثمانية قريبا
 (قوله على الصحيح) هو قولهما وقال محمد لزمه الوصية بقدر ما فاته كافي قضاء رمضان وأخيه في السراج
 حيث قال اذ نذر شهر اغبر معين ثم أقام بعد النذر يوما أو كثيرا بقدر على السيام فلم يصح فعند هذا يلزمه الايصاء
 بالاطعام لجميع الشهر ووجهه على طريقة الحائز أن ما ذكره صالح الصوم كل يوم من أيام النذر فاذا لم يصم
 جعل كالقادر على الكل فوجب الايصاء كما لو بقي شهرا صحيحا أو بصم على طريقة الفناوى النذر لم يزم في الذمة
 الساعة ولا يشترط إمكان الاداء ومرة الاخلاف فيما اذا صام ما يذكره على الأول لا يجب عليه الايصاء بالباقي

لا يقع كاه في غير الوقت (والنذر)
 من اعتكاف أوج أو صلاة أو صيام
 أو غيرها (غير المعلق) ولو معينا
 (لا يختص بزمان ومكان ودرهم
 وقدر) فلو نذر التصديق يوم الجمعة
 بمكة بهذا الدرهم على فلان بخالف
 جاز وكذا لو عمل قبله فلو عين شهرها
 للاعتكاف أو الصوم ففعل قبله
 عنه صح وكذا لو نذر أن يصح سنة
 كذا في سنة قبلها صح أو صلاة
 يوم كذا ففعلها قبله لانه تعجل
 بعد وجوب السبب وهو النذر
 فبلغوا التعيين شر بلاية فيحفظ
 (بخلاف) النذر (المعلق) فانه
 لا يجوز تعجيله قبل وجود الشرط
 كما سيأتي في الاعيان ولو قال
 مر بضى الله على أن أصوم شهرا
 فأتى قبل أن يصح لاشئى عليه وان
 صح (ولو يوما) ولم يصح (لزمه
 الوصية بجميعه) على الصحيح

وعلى الثاني يجب وكذا أيضا إذا تهرؤا لمات في الليلة لا يجب على الأول لعدم الإدراك ويجب على الثاني
 الإبقاء بالكل اه ملخصا واقتصر في البدائع وغيره على طريقة الحاكم ثم اعلم أن هذا كله في النذر المطلق
 أما المعين في السراج أيضا ولو أوجب على نفسه صوم رجب ثم أقام يوما أو أكثر ومات ولم يصم في الكرخة
 أن مات قبل رجب لا شيء عليه وهو قول محمد خاصة لأن المعين لا يصح أن يكون سببا قبل وقته وعند هبعل طريقة
 الحاكم بوصي بقدر ما قدر لأن النذر سبب ملزم في الحال إلا أنه لا بد من التمكن وعلى طريقة الفتاوى بوصي
 بالكل لأن النذر ملزم بلا شرط لأن الزوم إذا لم يظهر في حق الأداء يظهر في خلفه وهو الإطعام وأما إن صام
 ما أدركه أو مات عقيب النذر فعلى الأول لا يجب الإبقاء بشئ وعلى الثاني يجب الإبقاء بالباقي ولو دخل رجب
 وهو مريض ثم صح بعده يوما مثلاً فلم يصم ثم مات فعليه الإبقاء بالكل أما على الثاني فقل هو وكذا على الأول
 لأن بخروج الشهر المعين وصحته بعده يوما مثلاً وجب عليه صوم شهر مطلق فإذا لم يصم فيه وجب الإبقاء
 بالكل كما في النذر المطلق إذا بقي يوماً أو أكثر بقدر على الصوم ولم يصم اه ملخصا (قوله ومات قبل تمام
 الشهر) أى لم يصم في ذلك وعبارة غيره ومات بعد يوم وبني ما إذا صام ما أدركه فهل يلزمه الوصية بالباقي أم لا
 ينبغي أن يكون على الطريقتين المذكورتين في المريض وصريح الزوم في بعض نسخ البحر لكن نسخ البحر
 في هذا المحل مضطربة ومحرقة تحرى فاشحاشا فافهم (قوله بخلاف القضاء) أى فيما إذا فاته رمضان
 لعذر ثم أدرك بعض العدة ولم يصمه لزمه الإبقاء بقدر ما فاته اتفاقا فعلى الصحيح خلاف ما زعمه العلماوى أن
 الخلاف في هذه المسألة ح (قوله بخلاف القضاء) جواب عن قياس محمد النذر على القضاء وبأنه أن
 النذر سبب ملزم في الحال كما مر أما القضاء فان سببه ادراك العدة ولم يوجد فلا يجب الوصية إلا بقدر ما أدرك
 واعترض بأن القضاء يجب بما يجب به الأداء عند المحققين وسبب الأداء شهود النذر فكذا القضاء ويجب
 بما فيه خفاء فانظر النهر (قوله بل إن صام حنث) لأن المضارع المبتدأ لا يكون جواب القسم الأموكدا
 بالزوت فاذا لم يوجد وجب تقدير النفي اه ح لكن سيد كرى الإيمان عن العلامة المقدسى أن هذا قبل تغير
 اللغة أما الآن فالعامة لا يفرقون بين الإثبات والنفي الوجود لا عدمها فهو كاصطلاح لغة الترس وغيرها
 في الإيمان (قوله كرمضان) أى بوصل أو فصل درر (قوله أو صوم) عطف على صوم رجب ح
 (قوله وكسر) أى فدى (قوله كما مر) أى في الشيخ الثاني من أنه يطعم كالنطرة (قوله أو الزوال) يعنى
 نصف النهار كما مرارا (قوله قضى عند الثاني) قلت كذا في الفتح لكن في السراج ولو قال لله على صوم
 اليوم الذى يقدم فلان فيه أبداً أقدم في يوم قد أكمل فيه لم يلزمه صومه ويلزمه صوم كل يوم فيما سبق
 لأن الناذر عند وجود الشرط يصير كالمستكم بالجواب فبصر كانه قال لله على صوم هذا اليوم وقد اكمل فيه
 فلا يلزمه قضاءه وقال زفر عليه قضاؤه اه ونحوه في البحر بلا حكاية خلاف وهو مخالف لما هنا وأما قوله
 ويلزمه صوم كل يوم الخ فهو من قوله أبداً (قوله خلا للثالث) قال في الزهر ولو قدم بعد الزوال قال محمد
 لا شيء عليه ولا رواية فيه عن غيره قال السرخسى والظاهر التسوية بينهما اه أى بين التقديم بعد الاكل
 والتقدم بعد الزوال فالشارح جرى في الفرع الثاني على ذلك الاستظهار ط (قوله فلا قضاء اتفاقا) لأنه تبين
 أن نذره وقع على رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه ح أى لا شيء عليه إذا أدركه كاقته مناه عن السراج
 (قوله كذا فقط) أقول لأوجه له وما قيل في توجيهه لأنه صامه عن رمضان لأن عيینه لأوجه له أيضا لأن النية
 في فعل المحلوف عليه غير شرط ما صرح به من أن فعله مكرهاً وناسا سواها والمخلاف عليه اليوم وقد وجد ثم
 ظهر أن في عبارة الشارح اختصارا لمختلف فيه النهر وأصل المسألة ما في الفتح وغيره لو قال لله على أن أصوم
 اليوم الذى يقدم فيه فلان شكر الله تعالى وأراد به المين يقدم فلان في يوم رمضان كان عليه كفارة عين ولا قضاء
 عليه لأنه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر ولو قدم قبل أن ينوي فتوى به الشكر لأن رمضان بر النية
 وأجزأه عن رمضان ولا قضاء عليه اه وبه يفتى بهامة كلامه فافهم (قوله لزمه كدلا) ويستفهم متى شاء
 بالعدد لا بالهلال والشهر المعين هلالى كذا في اعتكاف فتح القدير ح (قوله فبنيته) أى بشية الشهر الذى
 هو فيه لأنه ذكره معزفا فنصرف إلى المعهود بالجنوب فان نوى شهرا فعلى ما نوى لأنه محتمل كلامه فتح عن
 التجنيس وتقدم الكلام في ذلك (قوله الاثنى عشر اليوم) افاً أن لزوم الاسبوع يكون فيما إذا نوى أيام

الصحيح إذا نذر ذلك ومات
 قبل تمام الشهر لزمه الوصية
 بالجمع بالاجماع كما في الجبازية
 بخلاف القضاء فان سببه ادراك
 العدة (فروج) قال والله أصوم
 لأصوم عليه بل إن صام حنث
 كما سبني في الإيمان نذر صوم
 رجب فدخل وهو مريض أفطر
 وقضى كرمضان أو صوم الابد
 فضعف لاشتغاله بالعبشة أفطر
 وكفر كما مر أو يوم يقدم فلان قدم
 بعد الاكل أو الزوال أو حياها
 قضى عند الثاني خلا للثالث
 ولو قدم في رمضان فلا قضاء اتفاقا
 ولو عني به المين كذا فقط إذا
 قدم قبل نيته فنواه عنه بر النية
 ووقع عن رمضان ولو نذر شهرا
 لزمه كاملا والشهر فبنيته أوجبة
 فالاسبوع الآن نوى اليوم

جمعة أو لم ينوشب لأن الجمعة يذكرونها يوم الجمعة وأيام الجمعة ولكن الأيام أغلب فانصرف المطلق اليه
 تخمين قال ح وينبغي أن لو عرف الجمعة أن يلزمه بقيةها على قيام السنة والشهر فان مبدأها الأحد
 وأخرها السبت فليراجع اه قلت في البحر ولو قال صوم أيام الجمعة فعليه صوم سبعة أيام اه فتأمل
 (قوله بخلاف الأول) أي فان السبت يتكرر فيه فأريد المتكرر في العدد المذكور كنهائه قال السبت
 الكائن في ثمانية أيام وهو سبتان قال في المنع ولا يخفى أن هذا إذا لم تكن له ثمة أما إذا وجدت (بمعناه) ٥١
 ط (قوله بتكرار اليوم) كأن يقول يا سدي فلان إن أردت غائب أو عوفي من مرضي أو قضيت حاجتي فلك من
 الذهب أو الفضة أو من الطعام أو الشئ أو الزيت كذا بحر (قوله باطل وحرام) لوجه منها أنه نذر مخلوق
 والنذر للمخلوق لا يجوز لأنه عبادة والعبادة لا تكون للمخلوق ومنها أن النذر له ميت والميت لا يملك ومنها أنه
 إن ظن أن الميت يصرف في الأمور دون الله تعالى واعتقاده ذلك كفر بالله إلا أن قال بالله أني نذرت لك
 إن شئت من مرضي أو أردت غائب أو قضيت حاجتي أن اطعم الفقراء الذين باب السيدة فبعض أو الامام
 الشافعي أو الامام الليث أو اشتري حصرا لمساكنهم أو زيتا لوقودها أو دراهم لمن يقوم بتعائنها إلى غير ذلك
 مما يكون فيه نفع للفقراء والنذر لله عز وجل وذكر الشيخ إنما هو محل لصرف النذر لمصلحة القاطنين برابطه
 أو مسجده فيجوز هذا الاعتبار ولا يجوز أن يصرف ذلك لغنى ولا لشرى من نصب أو ذي نسب أو علم مالم يكن
 فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للأغنياء للاجتماع على حرمة النذر للمخلوق ولا ينعقد ولا ينشغل
 الذمة ولا نه حرام بل صحت ولا يجوز لخادم الشيخ أخذه إلا أن يكون فقيرا أو له عيال فقرا عاجزون
 فأخذه على سبيل الصدقة المبتدأة وأخذها أيضا كرمه مالم يقصد النذر بالتقرب إلى الله تعالى وصرفه إلى
 الفقراء ويقطع النظر عن نذر الشيخ بحر ملخصا عن شرح العلامة قاسم (قوله مالم يقصدوا الخ) أي بأن
 تكون صيغة النذر لله تعالى للتقرب إليه ويكون ذكر الشيخ مراد به فقراؤه كما مر ولا يخفى أن له الصرف إلى
 غيرهم كما مر سابقا ولا بد أن يكون النذر مباحا يصح به النذر كالصدقة بالدرهم ونحوها مالم يذروها بالانقضاء
 فتدبر فوق شرح الشيخ أو في المنارة كما يفعله النساء من نذر الزيت لسدي عبد القادر ووقد في المنارة
 جهة المشرق فهو باطل وأصح منه النذر بقراءة المولى في المنارة مع اشتغاله على الغناء واللعب وإياب ثواب
 ذلك إلى حضرة المصطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولا سيما في هذه الاعصار) ولا سيما في مولد السعيد اجد
 البدوي نهر (قوله ولقد قال الخ) ذكر ذلك هنا في النهر ولا يخفى على ذوى الأفهام أن مراد الامام
 بهذا الكلام إنما هو ذم العوام والتباعد عن نسبتهن إليه بأي وجه يرام ولو باسقاط الولاء الثابت
 الانبرام وذلك بسبب جهلهم العام وتغيرهم لضعفهم من الاحكام وتقريرهم بمباهيها واطل وحرام
 فهم كالانعام يتغيرهم الاعلام ويتبرؤن من شنائعهم العظام كاهودأب الانبياء الكرام حيث
 يتبرؤن من الاباعد والارحام بخالفهم الملك العلما فافهم ما ذكرناه والسلام *

(باب الاعتكاف)

(قوله وجه المناسبة له والتأخير) أي وجه مناسبة الاعتكاف للصوم حيث ذكره ووجه تأخيره عنه
 أن الصوم شرط في بعض أنواع الاعتكاف وهو الواجب والشرط يتقدم على المشروط وأن الاعتكاف يطلب
 مؤكدا في العشر الاخير من رمضان فيجوز الصوم به فباسم ختم كتاب الصوم يذكر مسئلة (قوله هو لغة
 الليث) أي المنكث في أي موضع كان وحسب النفس فيه قال في البحر هو لغة اقتصا من عتكف إذا دام من باب
 طلب وعكته حليه ومنه والهدى معك فاسمى به هذا النوع من العبادة لأنه إقامة في المسجد مع شرائط
 مغرب وفي النهاية مصدر التعتكف العكف ومنه الاعتكاف في المسجد واللازم المكوف ومنه يعكفون على
 أصنامهم (قوله ذكر) قد به وان تحقق اعتكاف المرأة في المسجد ميلا إلى تعريف الاعتكاف المطلوب
 لأن اعتكاف المرأة فيه مكروه كما يأتي بل ظاهر ما في غاية البيان أن ظاهر الرواية عدم محتمل لكن صرح
 في غاية البيان بأنه صحيح بخلاف كافي البحر وقد يقال فيدبره نظر إلى شرطية مسجد الجماعة فانه شرط
 لاعتكاف الرجل فقط والأول أولى لقوله بعده وأمرأة في مسجد بيتها تأتلى (قوله ولو عجز) قال أبو علي

مطلب
 في النذر الذي يقع للاموات من
 أكثر العوام من شئ أو زيت
 أو نحوه

ولو نذر يوم السبت صوم ثمانية أيام
 صام سبتين ولو قال صوم سبعة فسبعة
 امت والفرق أن السبت لا يتكرر
 في السبعة فعمل على العدد
 بخلاف الأول وعلم أن النذر
 الذي يقع للاموات من أكثر
 العوام وما يؤخذ من الدراهم
 والشمع والزيت ونحوها إلى
 ضرائح الالبياء الكرام
 تقربا إليهم فهو بالاجتماع باطل
 وحرام مالم يقصد واصر فيها الفقهاء
 الأنام وقد استبلى الناس بذلك
 ولا يحايى هذه الاعصار وقد بسطه
 العلامة قاسم في شرح درر البحار
 ولقد قال الامام محمد لو كان
 العوام عبيدا لاعتققتهم وأسقطت
 ولاى وذلك لانهم لا يهتدون
 فالكمل بهم تعيرون

(باب الاعتكاف)

وجه المناسبة له والتأخير
 الصوم في بعضه واطلب الأكد
 في العشر الاخير (ع) لغة الليث
 وشرعا (ليث) يقع اللام وتنفتم
 المنكث (ذكر) ولو عجزا

بشرط كافي الصرع البدائع وشمل العبد فيص اعتكافه باذن المولى ولو نذر دفعه فإلى منعه ويقضيه بعد العتق
وكذا المرأة ~~فكن~~ ليس له منعها بعد الاذن بخلاف العبد لانه ليس من أهل الملك وأما المكاتب فليس بالمولى
منعه ولو نطقا وعقابه في الجبر **(قوله اذيت فيه الجنس أولا)** صرح بهذا الاملا في العناية وكذا في النهر
وعزاد الشيخ السمعاني الى الفض والبراز وتخزئة الشاوي واختلاصة وغيرها وبهم أيضا وان لم يصرح به من
تعقبه بالقول الثاني هناك الهداية فافهم **(قوله وصححه بعضهم)** نقل تصحيحه في الصرع ابن الهمام
(قوله وصححه السروجي) وهو اختيار الطحاوي قال الخبر الرمي وهو ليس خصوصا في زماننا فنبقى
أن يقول عليه والله تعالى أعلم **(قوله وأما الجامع)** لما كان المسجد يشمل الخاص كسجد الخلة والعمام وهو
الجامع كما مرى دمشق مثلا أخرجه من عمومته تعالى الكافي وغيره لعدم الخلاف فيه **(قوله مطلقا)** أي
وان لم يصر فيه الصلوات كلها عن الصلوات في الخلاصة وغيرها وان لم يكن في جماعة **(تنبيه)** هذا كله
لبان الصحة قال في النهر والفتح وأما أفضل الاعتكاف في المسجد الحرام ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم
ثم في المسجد الأقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يعلى فيه بجماعة فان لم يكن في مسجده أفضل للامتناع الى
الطروج ثم كما أهل أكثر اه **(قوله في مسجد بيتها)** وهو المعتبر لصلاتها الذي يندب لها ولكل أحد
اتخاذ كافي البرازية نهر ومقتضاه انه يندب للرجل أيضا أن يخص موضع من بيته لصلاته النافلة أما
القرينة والاعتكاف فهو في المسجد كالا يفتي قال في السراج وليس لزوجها أن يطأها لانه لا يملكها
منافعها فان منعها بعد الاذن لا يصح منعه ولا ينبغي لها الاعتكاف بلاذنه وأما الامة فان أذن لها كره له
الرجوع لانه يخاف وعده وجاز لانها لا تغلظ منافعها **(قوله ويكره في المسجد)** أي تنبئها كما هو ظاهر النهاية
نهر وصرح في البدائع بأنه خلاف الأفضل **(قوله كما إذا لم يكن فيه مسجد)** أي مسجد بيت وشيخ انه
لو أذنت للصلاة عند ارادة الاعتكاف أن يصح **(قوله وهل يصح الخ)** البحث لصاحب النهر **(قوله)**
والظاهر لا لانه على تقدير انومه يصح في المسجد مع التكرار وعلى تقدير كونه لا يصح في البيت
بوجه ح قالت لكن صرحوا بان ما رزق دين الواجب والبدعة ياتي في احتياط وما رزق دين السنة والبدعة
يتركه الا أن يقال المراد بالبدعة المكره غير ما هو فليس كذلك ولا سيما اذا كان الاعتكاف مندورا **(قوله)**
فالامم هو الركن فيه أن هذا أحسنه النافعية أما أحسنه الشرعية فهي البيت لخصوص أن في المسجد تأمل
(قوله من مسلم عاقل) لان الثانية لا تصح بدون الاسلام والعقل فهما شرطان لها وبه يستغنى عن جعلهما
شرطين للاعتكاف المشروط بالنية كما أفاده في الجبر **(قوله طاهر من جنابة الخ)** جعل في البدائع الطهارة
من هذه الثلاثة شرطا للاعتكاف قال في النهر وينبغي أن يكون شرط الطهارة من الحيض والنفس فيه على
رواية اشتراط الصوم في نفل ما على عدمه فيجب أن يكون من شرائط الحل فقط كطهارة من الجنابة ولم أر من
تعرض لهذا اه والحاصل أن الطهارة من الثلاثة شرط للحل ومن الاولين شرط للعبادة أيضا في المندور وكذا
في النفل على رواية اشتراط الصوم فيه بخلاف الجنابة لصحة الصوم معها ويبحث فيه السروجي بما صرح به
من أن المقصد الاصل من شرعية الاعتكاف انتظار الصلاة بالجماعة والحائض والنفساء ليسا بأهل للصلاة أي
فلا يصح اعتكافهما بخلاف الجنب الذي ~~منه~~ الطهارة والصلاة اه ويلزمه أن الجنب لو لم يظهر ويصل
لا يصح منه ويلزمه أيضا أن يكون من شروط صحته الصلاة بالجماعة ولم يقل به أحد تأمل **(قوله شرطان)** خبر
المبتدأ وهو الكون وما عطف عليه **(قوله بلسانه)** فلا يكتفى لا بجنابة النية مخ عن شمس الاثمة **(قوله)**
وبالشروع **(قوله في الصرع)** البدائع ثم قال ولا ينبغي انه مفرغ على ضعيف وهو اشتراط زمن للتقطع وما على
المذهب من أن أقل النفل ساعة فلا اه وسيل في تريبا أيضا مع جوابه **(قوله وبالتعليق)** عطف على قوله
بالنذر وهما فقرينة على انه أراد بالنذر النذر المطلق كما قبله في البدائع من أن صورة التعليق
نذرا أيضا وأن مقتضى العطف خلافه ثم الاظهر أن يقول واجب بالنذر متجزا أو معلقا كما عرفت في الجبر
والامداد فافهم **(قوله أي سنة كقاية)** فليجها إقامة التراويح بالجماعة فاذا قام بها البعض سقط
الطلب عن الباقيين فليأثموا بالواظبة على التراب بلا عذر ولو كان سنة عين لا تموتك السنة المؤتدة
اعتماد ثم ترك الواجب كما مر في سانه في كتاب الطهارة **(قوله لا قتران الخ)** جواب عما ورد على

(في مسجد جماعة) هو ماله امام

ومؤذن أذيت فيه الجنس أولا وعن

الامام اشتراط أداء الجنس فيه وصححه

بعضهم وقال لا يصح في كل مسجد

وصححه السروجي وأما الجامع

فيصحه فيه مطلقا اتفاقا (أو) ثبت

(امرأة في مسجد بيتها) ويكره

في المسجد ولا يصح في غيره موضع

صلاتها من بيتها كما إذا لم يكن فيه

مسجد ولا يخرج من بيتها اذا

اعتكفت فيه وهل يصح من

الحائض في بيته لم أره والظاهر لا

لاحتمال كونه (نية)

فاللث هو الركن والكون

في المسجد والنية من مسلم عاقل

طاهر من جنابة وجبض ونفاس

شرطان (وهو) ثلاثة أقسام

(واجب بالنذر) بلسانه وبالشروع

وبالتعليق ذكره ابن الكمال (وسنة

مؤتدة في العشر الاخير من

رمضان) أي سنة كقايه كافي

البرهان وغيره لا قترانها بعدم

الانكار على من لم يفسد من

العبادة (ومسجوب في غيره من

الازمنة)

قوله في الهداية والحج انه سنة مؤكدة لأن النبي صلى الله عليه وسلم وأطب عليه في العشر الاواخر من رمضان والمواظبة دليل السنة اه من أن المواظبة بلا تردد دليل الوجوب والجواب كافي الغناية أنه عليه الصلاة والسلام لم ينكر على من تركه ولو كان واجبا لا نكر اه وما صله أن المواظبة انما تقصد الوجوب اذا اقتربت بالانكسار عن التارك (قوله هو بمعنى غير المؤكدة) مقتضاها أنه يسمى سنة أيقنا يدل عليه أنه وقع في كلام الهداية في باب الوتر اطلاق السنة على المنسحب (قوله وشروط الصوم لائحة الأولى) أي التذرع لوقال الله على أن اعتكف شهر بغير صوم فاعلم أنه يعتكف وصوم بحسب الظهري (قوله على المذهب) راجع لقوله فقط وهو رواية الاصل ومقابلها رواية الحسن أنه شرط للتطوع أيضا وهو مبنى على اختلاف الرواية في أن التطوع مقتدر يوم أو لا ففي رواية الاصل غير مقتدر بل يمكن الصوم شرطه وعلى رواية تقديره يوم وهي رواية الحسن أيضا يكون الصوم شرطه كما في البدائع وغيرها قلت ومقتضى ذلك أن الصوم شرط أيضا في الاعتكاف المسنون لانه مقتدر بالعشر الاخير حتى لو اعتكفه بلا صوم لمرض أو سفر ينبغي أن لا يصح عنه بل يكون نفلا فلا تحصل به إقامة سنة الكفاية وتؤيده قول الكثر سنن ثبت في مسجد بصوم ونية فانه لا يمكن جله على المنذور لتصر به بالسنة ولا على التطوع لقوله بعده وأقله نفل ساعة فتعين جله على المسنون سنة مؤكدة فدل على اشتراط الصوم فيه وقوله في الجبر لا يمكن جله عليه لتصر بهم بأن الصوم انما هو شرط في المنذور فقط دون غيره فنه نظر لانهم انما شرطوا بكونه شرطا في المنذور غير بشرط في التطوع وسكتوا عن بيان حكم المسنون لظهور أنه لا يكون الا بالصوم عادة ولهذا قسم في متن الدرر الاقسام الثلاثة الى الاقسام الستة والمنذور والمسنون والتطوع ثم قال والصوم شرط لائحة الأولى لا الثالث ولم يتعرض للثاني لما قلنا لو كان مرادهم بالتطوع ما يشمل المسنون لكان عليه أن يقول شرط لائحة الأولى فقط كما قال المصنف فعبارة صاحب الدرر أحسن من عبارة المصنف لما علمته هذا ما ظهر لي (قوله وان نوى معها اليوم) أما لو نذر اعتكاف اليوم ونوى الليلة معه زماء كافي الجبر (قوله والفرق لا ينجي) وهو أنه في الأولى لما جعل اليوم تبع لليلة وقد بطل نذر في التبع وهو الليلة بطل في التابع وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم مجازا أمر سلا مجازتين حيث استعمل التبع وهو الليلة في مطلق الزمن ثم استعمل هذا المطلق في التبع وهو اليوم فكان اليوم مقتدوا اه ح قلت لكن هذا الفرع مشكل فان الجائر هو اطلاق النهار على مطلق الزمان دون اطلاق الليل ولو ساغ الاطلاق المذكور بعلاقة الاطلاق والتبعية وأغريها الساع اطلاق السماء على الارض أو الخلعة على ثي طوبى لغير الانسان مع أن المصرح به في كتب الأصول عدمه وأيضا صرحوا بأنه اذا نوى بالعق اطلاق صح لان العقق وضع لازالة ملك الرقة والاطلاق لازالة ملك المتعة والأولى سبب للثانية فصع المجاز بخلاف ما نوى بالاطلاق العقق فانه لا يصح مع أنه يمكن فيه ادعاء الاطلاق والتقييد فليأتل (قوله لانه يدخل الليل تع) ولا يشترط لتبع ما يشترط للاصل بجر (قوله لا يجزئ له المشروط قصد) أي لا يشترط ابقائه مقصودا لاجل الاعتكاف المشروط كما لا يشترط ايقاع الطهارة قصد لاجل الصلاة بل اذا حضت الصلاة وكان متوضعا قبلها لغبرها ولو لم يتردد بكفها لهما (قوله فلو نذر اعتكاف شهر رمضان) القاهر أن مثله ما اذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم الايد ثم نذر اعتكافا فليأتل وراجع اه ح قلت ووجه التأمّل ما ذكره وامن أن الصوم المقصود للاعتكاف انما سقط في رمضان لشرف الوقت كما يأتي تقريره والنسب غير موجود في الصوم المنذور (قوله لكن قالوا الخ) قال في الفتح ومن التفرعات أنه لو أصبح صائما متطوعا أو غنرا لا لصوم ثم قال قد علم على أن اعتكف هذا اليوم لا يصح وان كان في وقت تنص منه بنية الصوم لعدم استيعاب الثمار وغنى أبي يوسف أنه أكل كثير النهار فان كان قبله نصف النهار لم يقبله فان لم يعتكفه قضاء اه وقد ظهر أن علم عدم الصفة عدم استيعاب الاعتكاف للنهار لا تعذر جعل التطوع واجبا وانه لا يحمل للاستدراك المنفاد بل كن هي مسألة مستتبقة لانعلق إليها بما في المتن اه ح قلت ما علم به الشارح على به في التنازع خاصة والنجس والولو الحجة والمجروح وشرح درر البحار فتكون ذلك على أخرى لعدم صحة النذر وبه يصح الاستدراك على قوله الشرط وجوده لا يجزئ فان الشرط هنا وهو الصوم موجود مع أنه لم يصح النذر بالاعتكاف والحاصل أنه لم يصح لعدم استيعاب النهار بالاعتكاف وعدم استيعابه بالصوم الواجب

هو بمعنى غير المؤكدة (وشرط الصوم) بخلاف (الأول) اتفاقا (فقط) على المذهب (فلو نذر اعتكاف لائحة لم يصح) وان نوى معها اليوم لعدم تحلها بالصوم أو ما لو نوى بها اليوم صبح والفرق لا ينجي (ببخلاف) ما لو قال في نذره (لا يلوها رافاه) (راجع) أن لم يكن الدليل محلا للصوم لانه (يدخل الليل تبعا) (واعلم أن) (الشرط) في الصوم مراعاة (وجوده لا يجزئ) (فلو نذر اعتكاف شهر رمضان لم يجرأه) صوم رمضان (عن صوم الاعتكاف) لكن قالوا لو صام تطوعا ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم لم يصح لانه مقتاده من أوله تطوعا فتعذر جعله واجبا

وبه علم أن الشرط صوم واجب يذرا الاعتكاف أو بعينه رمضان ويمكن دفع الاستدراك بهذا فافهم (قوله)
 قضى شهر غيره أي متتابعاً لأنه التزم الاعتكاف في شهر بعينه وقد فاته فتنسبه متتابعاً كما إذا أوجب
 اعتكاف رجب ولم يعتكف فيه بدائع (قوله سوى قضاء رمضان الأول) أمّا قضاء رمضان الأول فانه
 ان قضاء متتابعاً واعتكاف فيه جاز لان الصوم الذي وجب فيه الاعتكاف باق فقتضيهما بصوم شهر متتابعاً
 بدائع أي لان القضاء خاف عن الأداء فأعلى حكمه كما أشار إليه الشارح (قوله وتحدثه في الأصول)
 وهو أن النذر كن موجباً للصوم المقصود ولكن سقط لشرف الوقت والمالم يعتكف في الوقت فساد ذلك التذرع
 بمجلة نذر مطلق عن الوقت فعاد شرطه الى الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم مقصود ولو المانع
 وهو رمضان فإن قلت على هذا كأن ينبغي أن لا يتأذى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كالنذر مطلقاً
 قلت العلة الاتصال بصوم الشهر مطلقاً وهو موجود فإن قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه مقدوداً
 كولوياً للتبرع بنحو ربه الصلة لا رمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط
 عن مقتضاه فلا بد أن يكون مقصوداً اهـ ح ع شرح النار لابن ملك (تنبيه) في البدائع لو أوجب اعتكاف
 شهر بعينه فاعتكف شهر قبله أجزأه عند أبي يوسف لا عند محمد وهو على الاختلاف في النذر بصوم شهر معين
 فصام قبله اهـ أي بناء على أن النذر غير المعلق لا يخص بزمان ولا مكان كما مر بخلاف المعلق وقد بينا
 أن الخلاف في صحة التقديم لا التأخير والظاهر أنه لا فرق بين نذر اعتكاف رمضان أو شهر معين غيره فيصير
 اعتكافه قبله وبعده في القضاء وغيره سوى رمضان آخر غير أنه ان ضله في غير رمضان الأول أو قضائه لا بد له
 من صوم مقصود كما هو صريح المتن وليس في كلامهم ما يدل على أنه لا يصح في غيرهما مطلقاً وانما فيه
 الفرق بينهما ما بين غيرهما بأنه لو فعله فيما غنى عن صوم مقصود للاعتكاف بسبب شرف الوقت وخلفه
 وفي غيرهما لا بد من صوم مقصود له وهذا ظاهر لا خفاء فيه فافهم (قوله ثم قطعه) الأولى ثم تركه ولكن جاء
 قطعاً نظراً الى رواية الحسن بتقديره يوم (قوله لأنه لا يشترط له الصوم) الأولى التعليق بأنه غير مقتدر
 بدت فاعلمته مما مر أن الاختلاف في اشتراط الصوم له وعدمه مبنى على الاختلاف في تقديره يوم وعدمه
 وكلامه بقوله العكس تأمل (قوله وما في بعض المعتبرات) كالبدائع ووجه ابن كمال كما مثله الشارح
 عنه فيجاء (قوله مفرغ على الضعيف) أي على رواية الحسن أنه مقتدر يوم أقول لكن بعد ما صرح
 صاحب البدائع بلزومه بالشروع ذكر رواية الحسن ووجهها وهو أن الشروع في التمتع واجب بالتمام
 على أصل أخصاً من أصحاً لأنه لا ينفرد عن البطلان ثم ذكر رواية الأصل أنه غير مقتدر يوم وأجاب عن وجه
 رواية الحسن بشوله وقوله الشروع فيه موجب مسلم لكن بقدر ما اتصل به الأداء وما خرج بنا وجب الأذلل
 النذر فلا يلزمه أكثر من ذلك اهـ فعلم أن قول البدائع أنه لا يلزم بالشروع من إداره لزوم ما اتصل به الأداء
 لا لزوم يوم فهو مفرغ على رواية الأصل التي هي ظاهر الرواية فافهم (قوله وحرم الخ) لأنه إبطال للعبادة
 وهو حرام لقوله تعالى ولا تطغوا أعمالكم بدائع (قوله أما التعليل) أي الشامل للسنة المؤكدة ح
 قلت قد منما ما يفيد اشتراط الصوم فيها بناء على أنها ما تقتدر على العشر ومما قد التقدير أيضاً لا لزوم بالشروع
 تأمل ثم رأيت المحقق ابن الهمام قال ومقتضى النظر لو شرف في المسنون أعني العشر الاخر بنته ثم أفسده
 أن يجب قضاءه بخبر جاعل قول أبي يوسف في شرف العشر في نفل الصلاة نأياً بأمر بعلا على قوله ما اهـ أي
 يلزمه قضاء العشر كله لو أفسد بعضه كما يلزمه قضاء أربع لو شرف ففصل ثم أفسد الثلث الأول
 عند أبي يوسف لكن صحح في الخلاصة أنه لا يقتضي البركتين كقولهما نعم اختارني شرح المنية قضاء الأربع
 اتفاقاً في الرتبة كالاربع قبل الظهر والجمعة وهما اختيار النذلي وصححه في النصاب وتقدم تمامه في العوائق
 وظاهر الرواية خلافه وعلى كل فيظهر من بحث ابن الهمام لزوم الاعتكاف المسنون بالشروع وأن لزوم قضاء
 جميعه أو باقيه يخرج على قول أبي يوسف أما على قوله غيره فيقتضي اليوم الذي أفسده لاستقلال كل يوم بنفسه
 وانما قلنا أنه باقى بناء على أن الشروع يلزم كالنذر وهو لو نذر العشر يلزمه كله متتابعاً ولو أفسد بعضه قضى
 باقيه على ما مر في نذر صوم شهر معين والحاصل أن الوجه يقتضي لزوم كل يوم شرع فيه عندهم بناء على لزوم
 صومه بخلاف الباقي لأن كل يوم بمنزلة شفع من النافلة الرباعية وإن كان المسنون هو اعتكاف العشر تمامه

(ولو لم يعتكف) رمضان المعين

(قضى شهر) غيره (بصوم مقصود)

لعود شرطه الى الكمال الاصل

فلن يجزى في رمضان آخر ولا في

واجب سوى قضاء رمضان

الأول لأنه خلف عنه ويتحدثه

في الأصول في بحث الامر (واقفه

تفلا ساعة) من ليل أو نهار عند

محمد وهو ظاهر الرواية عن الامام

لبناء النفل على المساحة وبه يفتى

والساعة في عرف الفقهاء جزء

من الزمان لجزء من أربعة وعشرين

كما يقوله الجمهور كذا

غرر الاذكار وغيره (فلو شرف

في نيله ثم قطعه لا يلزمه قضاء)

لأنه لا يشترط له الصوم (على

الظاهر) من المذهب وما في بعض

المعتبرات أنه يلزم بالشروع مفرغ

على الضعيف قاله المصنف وغيره

(وحرم عليه) أي على المعتكف

اعتكافاً واجباً ما لم ينفل فيه

الخروج

تأثرت (قوله لانه منه) اسم فاعل من انتهى به أي مفعول للنقل (قوله كما ت) أي من قول المصنف
وأفله فلا سعة (قوله الخروج) أي من معتكفه ولو سجد البيت في حق المرأة طاف فخرجت منه ولو إلى
بيتها بطل اعتكافها ولو اجسا وانتهى لوفسلا بحر (قوله الاحتاجه الانسان الخ) ولا يكتف بعد فراغه
من الطهور ولا يلزمه أن يأتي بصديقه القريب واختلاف فيما لو كان له بيتان فأتى البعيد منه ما قبل فسد
وقيل لا ويؤتى أي يخرج على اثنين ما لو تزلزلت الخلاه للمسجد القريب وأتى بيته شهر ولا يعد الفرق بين
الخلافة وهذه لأن الانسان قد لا يألف غيره حتى أي فأذا كان لا يألف غيره بأن لا يتسمره الا في بيته
فلا يعد الجواز بخلاف ريس كلما يكتف بعدها ما لم يخرج لها ثم ذهب لعبادة مريض أو صلاة جنازة
من غير أن يكون خرج لذلك قدما فإنه جائز كما في البحر عن البدائع (قوله طبعية) حال أو خبر لكان
محمد ذوقه أي سواء كانت طبيعية أو شرعية وفسر ابن الشطي الطبيعية بما لا بد منها وما لا يقضي في المسجد
(قوله وغسل) عتد من الطبيعية تعالا اختيارا والهر وغيرهما وهو موافق لماعتلته من تفسيرها وعن هذا
اعترض بعض الشراح تفسير الكثر لها بالبول والغائط بأن الأولى تفسيرها بالطهارة ومقتضاها لدخل
الاستعجال والوضوء والغسل أشارا كما لها في الاحتياج وعدم الجواز في المسجد اه فافهم (قوله
ولا يكتفه الخ) فلا ريب أنه من غير أن يلوث المسجد فلا بأس به بدائع أي بأن كان فيه بركة ماء أو موضع معتد
للتطهارة أو غسل في انا بحيث لا يصيب المسجد الماء المستعمل قال في البدائع فإن كان بحيث يلوث بالماء
المستعمل يمنع منه لأن تنظيف المسجد واجب اه والتقيد بعدم الامكان يفيد أنه لو أمكن كالتفليس فخرج أنه
يفسد وهل يجري فيه الخلاف المار فيما لو كان له بيتان فأتى البعيد منها غسل نظرا لأن البعد والخروج وقرق
بيته وبين ما قبله بدليل ما مر من أنه بعده له الذهاب لعبادة مريض لكن قول البدائع لا بأس به ربما يفيد الجواز
فتأمل (قوله أو شرعية) عطف على طبعية ولقطة أو من المتن والواو في الجملة من الشرح اه ح (قوله
وعيد) أفاد جملة التذلل والاعتكاف في الايام الخمسة المنهية وفيه الاختلاف السابق في نذر صومها لأن الصوم
من لوازم الاعتكاف الواجب فعلى رواية محمد عن الامام بصح لكن يقال له اقض في وقت آخر وبكسر البين
ان أرادوا ان اعتكف فيها صوم وأما وعلى رواية أبي يوسف عنه لا يصح نذره كالنذر بالصوم فيها بدائع (قوله
لومؤذنا) هذا قول ضعيف والصحيح انه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في الجرو والامداد ح (قوله وباب
المنارة خارج المسجد) أما إذا كان داخل فكذلك بالاولى قال في الجرو صعود المنارة ان كان بابها في المسجد
لا يفسدوا الا ذلك في ظاهر الرواية اه ولو قال الشارح وأذن ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج المسجد لكان
أولى ح قلت بل ظاهر البدائع أن الاذان أيضا غير شرط فانه قال ولو سجد المنارة لا يفسد بخلاف وان كان
بابها خارج المسجد لانها منه لأنه يمنع فيها من كل ما منع فيه من البول ونحوه فأشبهه زاوية من زوايا المسجد اه
لكن ينبغي فيما إذا كان بابها خارج المسجد أن يتدبعا إذا خرج للاذان لان المنارة وان كانت مع المسجد
لكن خروجه الى بابها لا للاذان خروج منه بلا عذر وهذا لا يكون كلام الشارح مدفوعا على الضعيف
ويكون قوله وباب المنارة الخ جملة حالة معتبرة المفهوم فافهم (قوله مع سنها) أي ومع الخطبة كما
في البدائع ولم يذكره لعلمه به لان السنة تكون قبل خروج الخطيب ولم يذكر تحية المسجد أيضا مع ذكرهم لها هنا
لانه ضعيف اذ سرحوا بأنه اذا شرع في القرينة حين دخل المسجد أجزأه عن تحية المسجد لحصولها بذلك
فلا حاجة الى تحية غيرها وكذا الشرع في السنة كذا في الجرو تعال للفتح لكن نقل الخبر الرمي عن خط العلامة
المقدسي أنه لا شأن أن صلاة التحية بالاستقلال أفضل من الايمان بها في ضمن القرينة ولا يفتي أن من يكتف
ويلازم باب الكرم اغاير يوم ما يوجب له مزيد التفضيل والتكريم اه فافهم (قوله على الخلاف) أي
أربعا عنده وستا عندهما بدائع قال في الجرو قد ظهر بهذا أن الاربع التي نقلت بعد الجمعة بنية آخر ظهر
عليه لا أصل لها في المذهب لنصهم هنا على أنه لا يصل الا السنة العبدية ولأن من اختارها من المتأخرين
اختارها للشك في سبق جمعة بناء على عدم جواز تعددها في مصر وقد نص الامام السرخسي على أن الصحيح
من المذهب الجواز فلا ينبغي الاقامتها في زماننا لانهم تطرؤ قوامها الى التكاسل عن الجمعة وطن أنها غير فرض
وأن الظاهر كافي عنها واعتقاد ذلك كثر اه ملخصا قلت وفي هذا الظهور خفا لان الاصل عدم تعدد الجمعة

لانه منه لا يبطل كما مر (الخروج

الاحتاجه الانسان) طبعية كبول
وغائط وغسل لو احتلم ولا
يكتفه الاغتسال في المسجد كذا

في النهر (أو) شرعية كعبود أذان
لومؤذنا وباب المنارة خارج

المسجد (والجمعة وقت الزوال

ومن بعد منزله) أي معتكفه

(خرج في وقت يدركها) مع سنها
يحكم في ذلك رأيه وستن بعدها
أربعا أو ستا على الخلاف

قوله وعيد هكذا يحظه والذي
في نسخ الشارح كعبود هو الانسب
بقوله ألا كبول اه صحيح

وليس في كل البلاد فليكن إقصارهم على بيان السنة مبقا على ذلك ولأن المعتكف لا يلزم أن يأتي بها في مسجد
الجمعة بل يأتي بها في معتكفه وكون الصحيح جواز الاعتكف لا ينافي استحباب تلك الأربع خروجا من الخلاف
التقوى الواقع في مذهبا ومذهب الغير وقد مناهى باب الجمعة التصريح عن الترو وغيره بأنه لا شك في استحبابها
وكون الأولى أن لا يشق بها في زمانها المذكور لأنه لا يلزم منه عدم الاتيان بها من لا يتخفى منه ذلك كما مر
هناك مسبوطا عن المقدسي وغيره فقد ذكره بالراجحة فافهم (قوله ولو مكث أكثر) كيوم وليلة أو أكثر
اعتكافه فيه سراج (قوله لأنه محل له) أي مسجد الجمعة محل للاعتكاف وفيه إشارة إلى الفرق بين هذا
وبين ما لو خرج لبول أو غائط ودخل منزله ومكث فيه حيث يفسد كما مر وفي البدائع وما روى عنه جعل الله عليه
وسلم من الرخصة في عيادة المريض وصلاة الخساسة فقد قال أبو يوسف ذلك محمول على الاعتكاف الطلوع
ويجوز رجل الرخصة على ما لو خرج لوجه مباح كشحاجة الإنسان أو الجمعة وعاد مريضا أو صلى على جنازة من غير
أن يخرج لذلك فصد أو ذلك جائزاه وبه علم أنه بعد الطلوع لوجه مباح أغايض الميثاق لو غير مسجد لغير عبادة
(قوله لخالفه ما التزمه) أي من الاعتكاف في المسجد الأول لأنه لما ابتدأ الاعتكاف فيه فكانه عنه ذلك
فذكره تحوله عنه مع إمكان الاتمام فيه بدائع قلت ولعله لم يتعين بناء على أنه لا يتعين الزمان والمكان في النذر
كما مر وعدم جواز الخروج منه بلا عذر لأنه لا يتعين به بل أن الخروج مضاد لحقيقة الاعتكاف الذي هو البت
والإقامة (تمت) ليدرك جواز خروجه لجماعة وقد منعان الترو والفتح ما يفيدونه بأي في كلامه ما يفيدونه
أيضا وفي البحر عن البدائع لو أحرم بيعج أو عردة أقام في اعتكافه إلى فراغه منه فان خاف فوف الحلي بيعج
ثم يستقبل الاعتكاف لأن الحلي أهم وانما يستقبله لأن هذا الخروج وإن وجب شرعا فائما وجب بعقده
وعقده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستثنى في الاعتكاف اهـ (قوله فيقتضيه) أي لو اجابا بالنذر
أما الطلوع لو فطعة في تمام اليوم فلا في رواية الحسن كما مر ويقتضي المنذور مع الصوم غير أنه لو كان
شهرا معينا يقتضي قدر مفسد ولا الاستقبله لأنه لم يمتد بتابعه ولا فرق بين فساد بصنعه بلا عذر كالجماع مثلا
الالرذة أو أعذر كخروجه لمرض أو بغرضه من أصل كخض وجنون وانما طويل وأما حكمه إذا فات
عن وقته المعين فإن فات بعضه قضاء لا غير ولا يجب الاستقبال أو كذا قضى الكل متتابعاً فإن قدر ولم يقض
حتى مات أوصى لكل يوم بطعام مسكين وإن قدر على البعض فكذلك إن كان حيا في وقت النذر والأفان مع
يوم ما فعل في اختلاف المات في الصوم والأفلاشي عليه بدائع ملخصا (قوله إذا أفسد بالرذة) لأنها تسقط
ما وجب عليه قبلها بما يجب الله تعالى وأوجبها والنذر من يجابه اهـ ح أي وليس سببه باقيا لأنه النذر
وقد قال في الفتح أن نفس النذر بالقرينة قريبة فيسقط بالرذة كسائر القرب اهـ وإذا بطل سببه لم يجب قضاؤه
بجلا في الحج والصلاة الوقتية لبقاء سببها (قوله قالوا هو الاستحسان) لأن في القليل ضرورة
كذا في الهداية بدون لفظة قالوا المشعرة بالخلاف والضعف ولكنه أتى بها مالا ما يجنبه الكمال (قوله
وبحث فيه الكمال) حيث قال قوله وهو استحسان يقتضي ترجحه لأنه ليس من المواضع المهدودة التي ربح
فيها القياس على الاستحسان ثم منع كونه استحسانا بالضرورة بأن الضرورة التي نشاطها التخييف هي
الضرورة اللازمة أو الغالبة الوقوع مع أي الأمان يجز أن الخروج بغرض ضرورة أصلا لأن فرض المسألة
في خبر وجهه أقل من نصف يوم لحاجة أو لا بل اللعب وألا أشك في أن من خرج من المسجد إلى السوق للعب
واللهو والتمار إلى ما قبل نصف النهار ثم قال يا رسول الله أنا معتكف قال ما بعد لك من المعتكفين اهـ ملخصا
وقد أطال في تحقيق ذلك كما هو أدبه في التحقيق رحمه الله تعالى وبه علم أنه لم يسلم كونه استحسانا
حتى يكون مخرج فيه القياس على الاستحسان كما أفاده الرضى فافهم (قوله وهو ما مر) أي من
الحاجة الطبيعية والشريعة (قوله والالكان النسيان أولى الحج) لأنه عذرت شرعا باعتبار الحاجة
معه في بعض الأحكام فتح أي مكافي أو كمال الصائم بالنسيان وجهه الوقتية عند نسيان الفاتحة (قوله
كاحققة الكمال) حيث قال والذي في الخاتمة والطلاصة أنه لو خرج ناسيا أو مكرها أو بول غيبه الغريم
ساعة أو لم يمرض فسد عنده وعلى في الخاتمة المرض بأنه لا يغلب وقوعه فلم يصبر مستثنى عن الإيجاب فأقاد
الفساد في الكل وعلى هذا يفسد لو أعادته من غير أن يشهد وجنازة وإن تعينت عليه إلا أنه لا يأم بكالي المرض

ولو مكث أكثر لم يفسد لأنه محل له
وكرمه تزيها لخالقة ما التزمه بلا
ضرورة (فلو خرج) ولوناسيا
(ساعة) زمانية لا زمنية كما مر
(بلا عذر فسد) فيقتضيه إذا
أفسده بالرذة واعتبرا أكثر التمار
قالوا وهو الاستحسان ويبحث
فيه الكمال (و) أن يخرج (بعده
بغلب وقوعه) وهو ما مر لا غير
(لا) يفسد وأما ما لا يغلب كالجاء
غريق وانهم دام مسجد فسد
لأنه لا لاطلان والالكان النسيان
أولى بعدم الفساد كاحققة الكمال

قوله لو أعادته مريض هكذا يجتله
وأعمل صوابه لو أعادته مريض
اهـ معجمه

بل يجب كافي الجمعة ولا يفسد بها لأنها معلوم وقوعها فكانت مستثناة ويحل هذا إذا خرج لانقاذ غريق أو زريق أو جهاد عم تفرقه فسد ولا يأثم وكذا إذا انهدم المسجد ونص عليه في الخائفة وغيرها وكذا تفرق أهله وانقطاع الجماعة منه ونص الحاكم في الكافي فقال وأما قول أبي حنيفة فاعتكف فاسد إذا خرج ساعة لغير غائط أو بول أو جمعة ١٥ ملخصاً (قوله خلافاً لمصلحة الزبلي) حيث جعل الخروج لعبادة المريض والجنائز وصلاتها وانجاء الغريق والحريق والجهاد إذا كان للتفرغ عما وراء الشهادة مقصداً بخلاف خروجها إلى مسجد آخر بانهدام المسجد أو تفرق أهلها لعدم صلوات الخمس فيه وإخراج ظالم كرها وخوفه على نفسه أو ماله من المكابرين ومشي في نور الأيضاح على هذا التفصيل لأعلى ما يأتي عن التهر فافهم (قوله لكن في النهر) حيث قال صرح في البدائع وغيرها بأن عدم الاستحسان في الانهدام والاكراه استحسان لانه مضطر إليه لما أنه بعد الانهدام خرج من أن يكون معتكفاً لانه لا يصلح بالجماعة الصلوات الخمس وهذا يفيد عدم الفساد بتفرق أهلها وفي الشريعة لا ينعض على الاستحسان في ذلك في الحيط والميتقى والجوهرة قلت وكذا في المجتبى والسراج والتتارخانية وبهذا سقط ما ذكره أبو السعود محض من أن ما في البدائع وغيره ما قول الصالحين وأن الزبلي ومسكين والشربلاني وغيرهم خطوا أحد القولين بالاسح وأطال فيه بما لا يجدي إذ لو كان قول الصالحين قاصداً على الاستحسان في بعض الأعيان ردون بعض وهمما يقولان بعدم الفساد بالخروج أقل من نصف نهار بلا عذر أصلاً أو أيضاً لو كان ذلك قولهما لنقله واحد منهم بل صرح في البدائع في مسائل الانهدام والاكراه بأنه لا يفسد إذا دخل مسجداً آخر من ساعته استحساناً لقوله من ساعته صريح في أنه على قول الامام والحاصل أن مذهب الامام الفساد بالخروج للابول أو غائط أو جمعة كما مر التصريح به عن كافي الحاكم وعليه ما مر عن الخائفة والخلصة والفتح وأن بعض المشايخ استحسن عدمه في بعض المسائل وكأنه في الخائفة لم ير هذا الاستحسان وجهاً لأن انهدام المسجد لا يخرج عنه كونه معتكفاً بناء على القول بأن إقامة الخمس فيه بالجماعة غير شرط كما مر أول الباب ولأن الخروج لمرض وحض ونسيان إذا كان مقصداً مع أنه من قبل من له الحق سبحانه وتعالى فيكون للاكراه الذي هو من قبل العبد مقصداً بالاول ولعل المحقق ابن الهمام نظر إلى هذا فتبعه المتقول في كافي الحاكم الذي هو تلخيص كتب طاهر الرواية وفي الخائفة وغيرها وتبعه صاحب البحر واعدده صاحب البرهان حيث اقتصر عليه في منه مواهب الرحمن وتبعهم المصنف أيضاً وكذا العلامة القنبري في شرحه وان خالف فيه الشربلاني فافهم (قوله وفي التتارخانية) ومثله في التهستاني (قوله لو شرط) فيه إيماء إلى عدم الاكتفاء بالنية أبو السعود (قوله جاز ذلك) قلت بشريه قوله في الهداية وغيره عند قوله ولا يخرج الاحتاجة الانسان لانه معلوم وقوعها فلا بد من الخروج فبصر مستثنى اهـ والحاصل أن ما يرغب وقوعه بصير مستثنى حكواً لم يشترطه وما لا فلا الا اذا شرطه (قوله وحض المعتكف بأكل الخ) أي في المسجد والباء داخله على المقصود عليه بمعنى أن المعتكف مقصود على الإكمل ونحوه في المسجد لا يحل له في غيره ولو كانت داخله على المقصود كما هو المتبادر رد عليه أن التسكع والرجعة غير مقصودين عليه لعدم كراهتهما لغيره في المسجد واعلم أنه لا يكره الاكل ونحوه في الاعتكاف الواجب وكذلك في التطوع كما في كراهية جامع القساوي ونصه يكره التوم والاكل في المسجد لغير المعتكف وإذا أراد ذلك ينبغي أن ينوي الاعتكاف فيدخل فيه ذكر الله تعالى بتدبر ما نوى أو يصلي ثم يشغل ما شاء اهـ (قوله فلا تجارة) أي وان لم يحضر السلعة واختاره قاضيان ورجحه الزبلي لانه منقطع الى الله تعالى فلا ينبغي له أن يشتغل بأموال الدنيا بجر (قوله ورجعة) معطوف على أيكل لانه لا يبيع الا بتأويل العبد بما يشاءها (قوله لعدم الضرورة) أي الى الخروج حيث جازت في المسجد في الظاهرية وقيل يخرج بعد الغروب للاكل والشرب اهـ وينبغي حمله على ما لا يجزى من يأتي له به فيشك فيكون من الخواص الضرورية كالبول بجر (قوله احضار سبع فيه) لان المجدد محرز عن حقوق العباد وفيه شغلها ودل تعليمهم أن السبع لو لم يشغل لا يكره احضاره كدراهم بسيرة أو كتاب ونحوه بجر لكن مقتضى التعليل الاول الكراهة وان لم يشغل نهر قلت التعليل واحد ومعناه أنه محرز عن شغلها بحق العباد وقوامهم ونفسه شغلها نتيجة التعليل ولذا أبدل في المراجحة بقوله فيكره شغلها فافهم وفي البحر وأفاذاً إطلاقاً أن احضار ما يشتره لئلا كاله

تخلفاً للمنفصلة الزبلي وغيره لكن في التهر وغديره جعل عدم الفساد لانهدامه وبطلان جماعته وإخراجه كرها استحساناً وفي التتارخانية عن الحلوة لشرط وقت التذرع أن يخرج لعبادة مريض وصلاة جنازة وحضور مجلس علم جاز ذلك فليحفظ (وخص المعتكف) (بأكل وشرب وتوم وعقد احتاج اليه) لنفسه أو عياله فلو لتجارة كره (كبيع ونكاح ورجعة) فلو خرج لأجلها فسد لعدم الضرورة (وكره) أي غير ما لا ينها محل إطلاقه بجر (احضار سبع فيه) كما كره فيه مباينة غير المعتكف

مكروه وينبغي عدم الكراهة كالإيجي اه أي لان انحصاره ضروري لاجل اذ كل ولانه لا شغل لانه يسير
وقال أبو السعود نقل الجوى عن البرجندى أن احضار الثمن والمبيع الذى لا يشغل المسجد جائز اه (قوله
مطلقاً) أى سواء احتاج اليه لنفسه أو لغيره أو كان للتجارة أو لغيره أو لا يعلم عما قبله ومن الزباني والمجر
(قوله للثمن) هو ما رواه أصحاب السنن الأربعة وحسنه الترمذى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى
عن الشراء والبيع في المسجد وأن يشد فيه ضالة أو يشد فيه شعر ونهى عن التحلق قبل الصلاة يوم الجمعة
فخ (قوله وكذا أكله) أى غير المعتكف (قوله لكن الخ) استدراك على ما في الأشياء وعبرة
ابن السكال عن جامع الاسيحي أن غير المعتكف أن شام في المسجد مقبلاً كان أو غيراً منطلقاً أو متصلاً
رجلهم إلى القبلة أو إلى غيرها فالمعتكف أولى اه ونقله أيضاً في المعراج وبه يعلم تفسير الإطلاق قال ط لكن
قوله رجلاً إلى القبلة غير مسلم لما نوه عليه من الكراهة اه ومفاد كلام الشارح ترجيح هذا الاستدراك
والظاهر أن مثل النوم لاكل والشرب أذ لم يشغل المسجد ولم يلوثه لأن تنظفه واجب كما زل لكن قال في متن
الوقاية وبأصل كل أى المعتكف وبشرب وشام ويبيع وبشترى فيه لا غيره قال من لا على في شرحه أى لا يشغل
غير المعتكف شيئاً من هذه الأمور في المسجد اه ومنه في القهستاني ثم نقل ما مر عن الجبتي (قوله وصمت)
عدل عن السكوت للفرق بينهما وذلك أن السكوت ضم الشفتين فان طال سمي صمتاً نهر وانما كره لانه ليس
في شرب بعض القول عليه الصلاة والسلام لا يتم بعد احتلام ولا صحت يوم إلى الليل رواه أبو داود وأسنده
أبو حنيفة عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صوم الوصال وعن صوم
الصمت فخ (قوله ويجب) لم يقبل يفترض ليشمل الواجب فان الكلام قد يكون حراماً كالغلبة مثلاً
وقد يكره كإفادته شرفه وكذا كرتويج ساعة فالصمت عن الأول فرض وعن الثاني واجب فافهم (قوله
وتكلم بالخير) فيه التفرغ في الإيجاب الآن يقال انه في معنى ط عن الجوى أى لان كره بمعنى لا يشغل
كما قيل في قوله تعالى وبأى الله الآن يتم نوره وقوله وانها لكيرة الاعلى الحاشعين لانه بمعنى لا يريد ومعنى
لا تسهل كما ذكره ابن هشام في آخر المعنى ويحتمل كون الاعمى غير كافى لو كان فهماً ألهة لا الله للفساد
ولم يدخل عليها حرف الجزل تحتها لما بعد لها على صورة الحرفية والاولى جعل الحار متعلقاً بمذوق
والاستثناء من تكلم المذكور والمعنى وكره تكلم الاتكلم بالخير تحذف المتعلق الخاص للقرينة فيكون الاستثناء
من كلام تام موجب تأمل (قوله ومنه المباح الخ) أى مما لا اثم فيه وهذا ما استظهره في النهر فخذ
من العناية به رد على ما في البحر من أن الاولى تفسير الخير بما فيه نواب فكره للمعتكف التكلم بالمباح بخلاف
غيره أى غير المعتكف اه بأنه لا شك في عدم استغنائها عن المباح عند الحاجة اليه فكيف يكره له مطلقاً
اه والمراد ما يحتاج اليه من أمر الدنيا اذ لم يقصد به القرية والافنية نواب (قوله وهو) أى المباح عند
عدم الاحتياج اليه ط (قوله انه مكروه) أى اذا جلس له كما يقيد في الظهيرة ذكره في البحر قبيل الوز
وفي المعراج عن شرح الامهاد لأبأس في الحديث في المسجد اذا كان قليلاً فأما أن يقصد المسجد للحديث فيه
فلا اه وظاهر الورد أن الكراهة فيه تحريمية (قوله في فرج) أى قبيل أو دبر (قوله ولو كان
وطؤه خارج المسجد) عساه تعال للدرر اشارة إلى زما في العناية وغيره ما من أن المعتكف انما يكون في المسجد
فلا يتباهى بالوطئه ثم قال وأتروا بأنه بآله الخروج للعبادة الانسية فعند ذلك يحرم عليه الوطئه وذكر
في شرح التلويح بلائ أنهم كانوا يخرجون ويقتنون حاجتهم في الجماع ثم يقتسلون فيرجعون إلى معتكفهم فنزل
قوله تعالى ولا تشاؤنوهن وأنتن عاكفون في المساجد اه قال الشيخ اسماعيل وفيه نظر لا مكان الوطئه
في المسجد وان كان فيه حرمة من جهة أخرى وهي حلول الجنب فيه على أنه يحتمل أن تكون الزوجة معتكفة
في مسجد بيتها فيباهي زوجها فيسئل عنه فافهم اه (قوله في الاصح) قال في الشرح لا يلهى ولم يشده
الشافعي بالوطئه ناسياً وهو رواية ابن جماعة عن أهباشنا اعتباراً به بالصوم كذا في البرهان اه (قوله لان
حالته مذكرة) لتعلل للاصح بيان الفرق بينه وبين الصوم بأن المعتكف له حالة تذكره فلا يغتفر عنه كالحرم
والاصل بخلاف الصائم (قوله وبطل بانزال الخ) لانه بالانزال صار في معنى الجماع نهر (قوله لم يبطل)
لعدم معنى الجماع ولذا لم يقصد به الصوم (قوله وان حرم السكول) أى كل ما ذكر من دواعي الوطئه اذ لا يلزم

مطلقاً للثمن وكذا أكله وفيه اه الا
لغريب اشياء وقد قدمناه قبيل
الوز لكن قال ابن كمال لا يكره
الاكل والشرب والنوم فيه مطلقاً
ونحوه في التجبتي (و) يكره تحريماً
(صحت) ان اعتقه قرية والا لا
لحديث من صحت نجا ويجب أى
الصحت كافي فمراد لا ذكر عن شر
لحديث رحم الله امرأتكم فغفر
أوسكت فسلم (وتكلم بالخير)
وهو ما لا اثم فيه ومنه المباح عند
الحاجة اليه لا عند عدمها وهو
محمل ما في الفتخ أنه مكروه في المسجد
ياكل الحسنات كأنما كل النار
الحطب كما حقه في النهر
(كقراءة قرآن وحديث وعلم)
وتدبر يس في سيرة الرسول عليه
السلام وقصص الانبياء عليهم
السلام وحكايات الصالحين وكاتبه
امور الدين (وبطل بوطئه في فرج)
أزول أم لا (ولو) كان وطؤه خارج
المسجد (البلا) أو نهرا عامداً
(أو ناسياً) في الاصح لان حالته
مذكرة (و) بطل (بانزال) بقلته
أولس) أو تنفذ ولو لم يبطل
وان حرم السكول لعدم الحرمة

من عدم البطلان بها حلها لعدم المخرج قال في شرح المجمع فان قلت لم يحرم الدواعي في الصوم وحالة
الحيض كما حرم الوطء قلت لان الصوم والحيض يكتر وجودهما فلحرم الدواعي فيها لقوا في المخرج
وذلة مدفوع شرعا (قوله ولا يأكل ناسيا الخ) والاصل أن ما كان من مخفورات الاعتكاف وهو ما منع
منه لاجل الاعتكاف لاجل الصوم لا يختلف فيه العدو والسهو والنهار والتيسر كالجماع والخروج من
المسجد وما كان من مخفورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العدو والسهو والليل والنهار
كالاكل والشرب بدائع (قوله وردته) وأذا بطل به لم يجب قضاءه كما تقدم (قوله ان داما أياها)
المراد بالأيام أن يفوته صوم بسبب عدم استحسان النية ح ويقسمه في الانغماء كالخثون ط (قوله
سنة) عبارة البدائع وغير هاسنين والمراد بالمبالغة فيفتى في الأقل بالاولى (قوله استحسانا) والقياس
لا يقتضي كافي صوم رمضان وجه الاستحسان أن سقوط القضاء في صوم رمضان انما كان لدفع المخرج لان
الجنون اذا طأ قل ما يزول فيسكن عليه صوم رمضان فيخرج في قضاؤه وهذا المعنى لا يتحقق في الاعتكاف
ففتح (قوله ولزمه الليالي) أي اعتكافها مع الأيام (قوله لسانه) فلا يكتفى بجزئية القلب فتح وقد
نثر (قوله اعتكاف أيام) كعشرة مثلا (قوله ولا) حال من الليالي والاصل أنه متى دخل الليل
ولم يها في اعتكافه فإنه يلزمه متابعه ولا يجوز به ولو تفرج بحر وكذا لو نذر اعتكاف شهر غير معين لزمه
اعتكاف شهر أي شهر كان متتابع في الليل والنهار بخلاف ما اذا نذر صوم شهر ولم يذكر المتتابع ولا
نواه فإنه يختار شاء فترق لان الاعتكاف عبادة دائمة وميناها على الاتصال لانه لبت وإقامة واليالي قابلة لذلك
بخلاف الصوم وتغريمه في البدائع (قوله كعكسه) وهو نذر اعتكاف الليالي فتلزمه الأيام ط (قوله
بلفظ الجمع) كثلثين يوما أو ليلة وكذا الثلاثة أيام فإنه في حكم الجمع ولذا يتبع به الجمع كجاء ثلثة وان أراد
بالعديدين العدو ودين يكون التغير في المثال الاول في حكم الجمع لوقوعه تغييرا وبنا لذلك الجمع أثنى السلاطين
فافهم (قوله وكذا التثنية) فإنها في حكم الجمع فيلزمه اعتكاف يومين بليته ما وهذا عندهما وقال أبو
يوسف لا تدخل الليلة الاولى بدائع وأفاد أن الفرد لا تدخل فيه الليلة كما يأتي (قوله يتناول الاثر)
أي بحكم العرف والعادة تقول كاعتد فلان ثلثة أيام وتريد ثلثة أيام وما بارزاهما من الليالي وقال تعالى
ثلاث ليل سوتا وثلثة أيام الارض افعبر في موضع باسم الليالي وفي موضع باسم الأيام والقصة واحدة فالمراد
من كل واحد منهما ما هو بارز صاحبه حتى انه في الموضع الذي لم تكن الأيام فيه على عدد الليالي افر دخل واحد
منهما مالا كتركه لسمع ليل وثمانية أيام حوسما كافي البدائع (قوله فلو نوى الخ) لما ذكر لزوم
الليالي تعالى الأيام ولم يتبدل ثلثي بينهما أعلم أنه لا فرق ثم فرغ عليه ما لو نوى أحدهما خاصة حيث كان
في الكلام السابق إشارة الى مخالفة حكمه له فضع التفرع فافهم (قوله النهار) أي جنسه وفي بعض
النسخ التبر بصيغة الجمع وقيل لا يجمع كالعذاب والسراب كما في القاموس (قوله صحت نية) فيلزمه
الأيام بغرييل وله خيارا التفرع لان القرية تعلقت بالأيام وهي متفرقة فلا يلزمه المتتابع الا بالشرط كافي الصوم
ويدخل المسجد كل يوم قبل طلوع النجوى ويخرج بعد غروب الشمس بدائع (قوله لنية الحقيقة) أي القولية
أما العرفية فتشمل الليالي كما تقدمنا وإذا كان لفظ حقيقة لغوية وحقيقة عرفية يصرف عند الإطلاق
عند أهل العرف الى العرفية كما هو عليه فلذا احتاج الى النية اذا اريد به الحقيقة القولية وبه انفع ما أورد
من أن الحقيقة لا تحتاج الى ترينة ونية وأفاد في البدائع أن العرف أيضا استعمال القولية فلذا انصرف اليه عند
نيته اه فكان العرف مشتركا والظاهر أن الأكثر استعمال خلاف القولية فلذا انصرف اليه عند
الإطلاق واحتاج القولية الى النية (قوله لا) أي لا تصح نية لانه نوى ما لا يمكنه كلامه بحر
والحاصل انه ما أن يأتي بلفظ المفرد أو المتني أو المجموع وكل من الثلاثة اما أن يكون اليوم أو الليل وكل من
الستة اما أن ينوي الحقيقة أو الجواز أو نويها أو لم تكن له نية فهي أو بعبارة وعشرون وعلت حكمه الثاني
والمجموع بأقسامها في المفرد فلو نذر اعتكاف يوم لزمه فقط نواه أو لم ينو وان نوى الليلة معه لزمه ما ولو نذر
اعتكاف ليل لم يصح ما لم ينو بها اليوم كإمارة وغنامه في البحر (قوله اعتكاف شهر) أي بأن أي بالظن
شهر أو ما لو قال ثلاثين يوما فهو مامة (قوله لما نثر) أي أوّل الباب من قوله ليعلم محليتها ح أي فان الباقي

ولا يطل بازال يشكر أو تظرو ولا يسكر
للا ولا يأكل ناسيا بلقاء الصوم
تجلافا كلمة عددا وردته وكذا
انغماءه وجنونه ان داما أياها فان
دام جنونه سنة قضاء استحسانا
(ولزمه الليالي بشذره) بلسانه

(اعتكاف أيام ولا) أي متتابعة
وان لم يشترط المتتابع (كعكسه)
لان ذكر أحد العديدين بلفظ الجمع
وكذا التثنية يتناول الاثر
(فلو نوى في) نذر (الأيام النهار)
خاصة (صحت نية) لنية الحقيقة

(وان نوى بها) أي بالأيام
(الليالي لا) بل يلزمه كلاهما
(كأن لو نذر اعتكاف شهر ونوى النهر
خاصة أو نوى عكسه) أي الليالي
خاصة فإنه لا تصح نية لان الشهر
اسم لفظي يشمل الأيام والليالي
فلا يمكن مادونه الآن يستثنى
الليالي فيخص بالنهر ولو استثنى
الأيام صح ولا شيء عليه لما نثر

هذا آخر تصحيح الفقه محمد فقلة
الهدوى من هذا الجزء

واعلم أن الليالي تابعة للإيام
ليلة عرفة وليالي العشر مبع للنهر
الماضية وفقاً للناس كما في أخصبة
الولولجية هذا وليلة القدر دارية
في رمضان اتفاقاً إلا أنهم اتفقوا
وتأخر خلافاً لها وغيره فمن قال
بعيد ليلة منه أنت حر وأنت
طالق ليلة القدر فعنده لا يتبع
حتى ينسلخ شهر رمضان الآتي بل واز
كونها في الأول في الأولى وفي الآتي
في الأخيرة وقال يتبع إذا مضى
مثل تلك الليلة في الآتي ولا خلاف
أنه لو قال قبل دخول رمضان
وقع بمضيه قال في المحط والفتوى
على قول الإمام لكن قيده بكون
الاحتلاف فقها يعرف الاختلاف
والأفهي ليلة السابع والعشرين
والله اعلم

مطلب
في ليلة القدر

بعد استثناء الإيام هو الليالي المجردة فلا يصح الاعتكاف المذور وفيها ما فاعا بشرطه وهو الصوم (قوله)
واعلم أن الليالي تابعة للإيام أي كل ليلة تتبع اليوم الذي بعده فلا ترى أنه يعلى التراخي في أول ليلة
من رمضان دون أول ليلة من شوال فعلى هذا إذا ذكر المني أو الجموع يدخل المسجد قبل الغروب
ويخرج بعد الغروب من آخر يوم بذكره كما صرح به في الخاتبة وصرح بأنه إذا حال أياماً بعد أياها لم يندخل
المسجد قبل طلوع الفجر اه فعلى هذا لا يدخل السيل في نذر الإيام إلا إذا ذكره عدداً معيناً بجر (قوله)
الليلة عرفة الخ) عبارة الصرح عن المحيط الأفي الحج فأنها في حكم الإيام الماضية فليله عرفة تابعة ليوم التروية
وليلة الفجر تابعة ليوم عرفة اه ونقل قبله عن أخصبة الولولجية الليلة في كل وقت تبع لنهار يأتي الأفي أيام
الاضحية فتبع لنهار ما مضى وفقاً للناس اه قلت وفي ج الولولجية أيضاً الليل في باب المناسك تبع لنهار الذي
تقدم ولهذا لو وقف بعرفة ليلة الفجر قبل الطلوع أجزأه اه والحاصل أن ليلة عرفة تابعة لما قبلها في الحكم
حتى صبح الوقوف فيها وكذا ليلة الفجر والتي تليها والتي بعدها حتى صبح العرفى الليالي وبإجاز الرمي فيها والمراد
أن الأفعال التي تفعل في النهار من غير أو وقوف أو نحو ذلك من أفعال المناسك بضع فها في الليلة التي تلي
ذلك النهار وفقاً للناس وبسبب ذلك أطلق على تلك الليلة أنها تسبق لليوم الذي قبلها أي تسبق له في الحكم
لاحقة والافعل ليلة تتبع اليوم الذي بعدها ولذا يقال ليلة الفجر ليلة التي يليها يوم الفجر ولو كانت اليوم
الذي قبلها الصارت اسماً لليلة عرفة ولا يسوغ ذلك لافعة ولا شرعاً وجنبه فلا يصح ما قيل أن اليوم السابق
من أيام الفجر ليلة ليلة وليوم التروية ليلتان لأن يوم من حيث الحكم والالزم أنه لو نذر اعتكاف يوم التروية
ويوم عرفة يجب عليه اعتكاف اليومين وثلاث ليلال والظاهر أنه لا يتول به أحد فافهم (قوله دائرة)
في رمضان اتفاقاً أي دائرة معه بمعنى أنها توجد كلها وجدفهي مختصة به عند الإمام ومطاحه لكانها
عندهما في ليلة ثمانية منه وعنده لا تعين ويشترى ما قلنا في تفسير الدوران ما في الجرح عن الكافي ليلة القدر
في رمضان دائرة لكانها تتقدم وتؤخر وعندهما تكون في رمضان ولا تتقدم ولا تأخر اه فافهم (قوله)
بل واز كونها في الأول أي في رمضان الأول في الأولى أي في الليلة الأولى منه وفي رمضان الآتي في الليلة
الأخيرة منه فاذا سلخ رمضان الأول لا يتبع الاحتمال الأول وإذا سلخ الآتي لا يتبع أيضاً الاحتمال الثاني
فاذا سلخ الآتي تحقق وجودها في أحدهما فحدث بضع (قوله انما مضى الخ) يعني إذا كانت هي الليلة
الأولى فقد وقع بأول ليلة من القابل وان كانت الثانية أو الثالثة الخ فقد وجدت في الماضي فيحقق عندها
وجودها قطعاً بأول ليلة من القابل رضى (قوله لكان قده الخ) أي قد صاحب المحيط الاقتاء
بقول الإمام بكون الخالف فقها أي عالماً باختلاف العلماء فيما والافلو كان عاتياً فهي ليلة السابع والعشرين
لأن العوام يسمونها ليلة القدر فيصرف حلفه الى ما تعارف عندهم كما هو أحد الأقوال فيها وله أدلة كثيرة من
الاحاديث وأجاب عنها الإمام بأن ذلك كان في ذلك العام (تسمة) ما ذكره عن الإمام هو قوله وله ذكر في الجرح
عن الخاتبة أن المشهور عن الإمام أنها تدور أي في السنة كلها فند تكون في رمضان وقد تكون في غيره اه
قلت ويؤيده ما ذكره سلطان العارفين سيدي محي الدين بن عربي في فتوحاته المبكية بشوقه واختلف
الناس في ليلة القدر رأي في زمانها فافهم من قال هي في السنة كلها تدور وبه أقول فاني رأيتها في شعبان
وفي شهر ربيع وفي شهر رمضان وأكثراً رأيها في شهر رمضان وفي العشر الآخر منه ورأيتها مرة في العشر
الوسط من رمضان في غير ليلة وتر وفي الوتر منها فانا على يقين من أنها تدور في السنة في وتر وشفع من الشهر
اه وفيها العلماء أقوال آخر بلغت ستة وأربعين (خاتمة) قال في معراج الدراية اعلم أن ليلة القدر ليلة فاضلة
يسحب طابعها وهي أفضل ليلة في السنة وكل عمل خير فيها يعدل ألف عمل في غيرها وعن ابن المسيب من شهد
العشاء ليلة القدر فقد أخذ نصيب منها وعن الشافعي العشاء والصبح وبإيهام من المؤمنين من شاء الله تعالى
وعن المهلب من المالك لا يمكن رؤيتها على الحقيقة وهو غلط وينبغي لمن رآها أن يكتبها ويدعو الله تعالى
بالاخلاص اه اللهم أناسلك الاخلاص في القول والعمل وحسن الختام عند انتهاء الاجل والنعون
على الانعام يا ذا الجلال والاکرام الحمد لله الذي بعمته تم الصالحات وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله
وصحبه وسلم

* (بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الحج) *

لما كان من كمال المال والبدن وكان واجبا في العمر مرة ومؤخر في حديث في الاسلام على خمس اخره
 وختم به العبادات اى الخلاصة والافصح والنكاح والعنق والوقف يكون عبادة عند التبة لكنه لم يشترع قصد
 التبعيد فقط ولذا اصح بلاية بخلاف اركان الاسلام الاربعة فانها لا تكون الا عبادة لاشترط التبة فيها هذا
 ما ظهر لي وأورد في التبر على قولهم مركب انه عبادة بدنية محضة والمال انما هو شرط في وجوده لا انه جزء
 مفهومة اه وفيه ان كونه عبادة مركبة مما انفقت عليه كتبهم اصولا وقرعوا حتى اوجبوا الحج على الميت
 وان فات عمل البدن لبقاء الجزء الاخر وهو المال كما سيجي تقريره وليس قولهم انه مركب بغير تبالله
 ايمان ما هيته حتى يقال ان المال شرط فيه لاجز مفهومة بل المراد بيان أن التعبد لا يتوصل اليه غالبا
 الا بعمل البدن وانفاق المال لاجله والصلاة والصوم وان كانتا لا يتباللهما من مال كتوب يستعوزونه
 وطعام قيم ينشئه فان ذلك ليس لاجلها بمعنى أنه لو لا هما لم يفعلها ولذا يجعل المال من شروطهما وجعل
 من شروطه وأيضا فان المال فيها ما يسير لامتدته في انفاقه بخلاف المال في حج الاقايق فانه كثير فليس
 أن يكون مقصودا في العبادة ولذا اوجب دفعه الى التائب عند الجز الدائم عن الافعال ولم يجيب الحج
 على الفقير القادر على المشي ووجبت الصلاة والصوم على العاجز عن السائر والفقير هذا ما ظهر لي قافهم
 (قوله بفتح الحاء وكسرها) بهما قرئ في السبع وقيل الاول الاسم والثاني المصدر ط عن المنع والنهر
 (قوله كما ظنه بعضهم) هو الزباني تعالى اطلاق كثير من كتب اللغة ونقل في الفتح تنبيهه بالعلم
 عن ابن السكيت وكذا اتفده به السيد الشريف في تعريفاته وكذا في الاختيار (قوله وشرعا زبارة الحج)
 اعلم أنهم عتروا بأنه قصد البيت لاداء ركن من أركان الدين فبمعنى اللغة واعتز بهم في الفتح بأن أركانه
 الطواف والوقوف ولا وجود للمشخص الأجزاء المشخصة وما هيته الكلمة منزعة منها وتعرفه بالقصد
 لاجل الاعمال يخرج لها عن المفهوم اللهم الا أن يكون تعريفا اسميا غير حقيق فهو تعريف مفهوم الاسم
 عرفا لكن فيه ان التبادر من الاسم عند الاطلاق هو الاعمال المخصوصة لا نفس التصدي يخرج لها عن المفهوم
 مع أنه فاسد في نفسه فانه لا يشمل الحج النفل والتعريف انما هو للتعريف مطلقا كعرف الصلاة والصوم وغيرها
 لا لفرض فقط ولانه حينئذ يخالف سائر أسماء العبادات فانها أسماء للافعال كالصلاة للقيام والقراءة الحج
 والصوم للامسك الخ والزكاة لاداء المال فليكن الحج أيضا عبارة عن الافعال الكائنة عند البيت وغيره
 كعرفه اه ولهذا فعدل الشارح عن تفسير الزباني الزبارة القصد الى تفسيرها بالطواف والوقوف تعاليم
 لكون اسمها للافعال كسائر أسماء العبادات ولما ورد عليه أنه يكون قوله بفعل مخصوص حشا اذا المراد به
 كما قالوا هو الطواف والوقوف فتخلص عنه تفسيره بأن يكون محرم الحج قليل ولا يتجني ما فيه لانه يلزم
 عليه ادخال الشرط أي الاحرام في التعريف فلو أتى الزبارة على معناها اللغوي وهو الذهاب وفسر الفعل
 المخصوص بالطواف والوقوف لكان أولى اه وفيه ان الزبارة أيضا ليست ماهية الحقيقية فمراد ما
 في تفسيره بالقصد على أن الاحرام وان كان شرطاً ابتداء فهو في حكم الركن انتهاء كما يصرح به الشارح ولو لم
 فذكر الشرط لا يخل بالتعريف بل لا بد منه لانه لا يتحقق المعنى الشرعي بدون كنه على بلاطهارة ولذا ذكروا
 التبة في تعريف الزكاة والصوم قافهم والتحقيق أن تفسيره بالقصد لا يخرج عن نظائره من أسماء العبادات لان
 المراد بالقصد هنا الأجر وهو عمل القلب واللسان بالنية والتلبية أو ما يقوم مقام التلبية من تقلد التبة
 مع السوق كما سياتي فيكون عمل الجوارح أيضا ولأن قوله بفعل مخصوص الباء فيه للملابسة والمراد به الطواف
 والوقوف فهو قصد مقترن بهذه الافعال لا مجرد القصد فلم يخرج عن كونه فعلا مخصوصا كسائر أسماء العبادات
 نعم فترى ابن الحج وسائر أسماء العبادات حيث جعلوا التصديف أملا والفعل تعا وعكسو في غير لان الشائع
 في المعاني الاصطلاحية المنقولة عن المعاني اللغوية أن تكون أخص من اللغوية لا مابنة لها ولما كان الحج لغة
 هو مطلق القصد الى معظم خصوصاً بكونه قصد الى معظم معنى بأفعال معنية ولعل اسمها للافعال المعينة أصالة
 لباين المعنى اللغوي المنقول عنه بخلاف نحو الصوم فانه في اللغة مطلق الاسم كخصه بكونه أمسا كعن
 المنطرا بنية من الدليل وكذا الزكاة في اللغة الطهارة وتركبة الشيء تطهيره وتركبة المال المجازة كانه شرا عاتل

* (كتاب الحج) *

(هو) بفتح الحاء وكسرها
 التصدي الى معظم لا مطلق القصد
 كما ظنه بعضهم وشرعا
 (زبارة) أي طواف ووقوف
 (مكان مخصوص) أي الكعبة
 وعرفة (في زمن مخصوص)
 في الطواف من فجر النحر الى آخر
 النحر وفي الوقوف من زوال شمس
 عرفة لغبر النحر

جزء منه فانه طهارة له لقوله تعالى تطهرهم ورتكهم بها فهي تطهير مخصوص بفعل مخصوص وهو التذلل فلهذا جعل التقدير أصلا في تعريف الحج شرعا دون غيره وان كان القصد شرطيا في الكل وكذا جعل أصلا في تعريف التيمم فانه في اللغة مطلق القصد وعرفه شرعا بأنه قصد الصعد الطاهر على وجه مخصوص وهو الضربان فهو قصد مقترن بفعل فلم يخرج عن كونه اسمًا للفعل العبد وهذا معنى قول الزبلي "جعل الحج اسمًا للقصد خاص مع زيادة وصف كالتميم اسم لمطلق القصد ثم جعل في الشرع اسمًا للقصد خاص بزيادة وصف اهـ هذا ما ظهر في تحقيق هذا المجل (قوله سابقا) أى على الوقوف والطواف أما كونه من المقات فواجب ط (قوله لعبد) اما لان الآية نزلت بعد فوات الوقت والخوف من المشركين على أهل المدينة أو خوفه على نفسه صلى الله عليه وسلم أو كرهه بمخالطة المشركين في نسكهم اذ كان لهم عهد في ذلك الوقت يزبلي وقد تم الاول لما في حاشيته للسلي عن الهدى لابن القيم أن الصحيح أن الحج فرض في أو اخر سنة تسع وأنه صلى الله عليه وسلم لم يفرضه على قوله تعالى ولله على الناس حج البيت وهي نزلت عام الوفود أو اخر سنة تسع وأنه صلى الله عليه وسلم لم يفرضه على قوله بعد فرضه عامًا واحدًا وهذا هو الاطلاق بهده وحاله صلى الله عليه وسلم وليس يدعى سنة تسع من فرض الحج سنة ست أو سبع أو ثمان أو تسع دليل واحد وغاية ما احتج به من قال سنة ست أن فيها نزل قوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله وهذا ليس فيه ابتداء فرض الحج وانما فيه الامر باتمامه اذا شرع فيه فاین هذا من وجوب ابتدائه اهـ (قوله مع علمه الخ) جواب آخر غير متوقف على وجود العذر ومما صله أن وجوبه على الفور للاجتناب فان في تأخره غير بضائع القوات وهو منتف في حقه صلى الله عليه وسلم لانه كان يعلم بقاء حياته الى أن يعلم الناس مناجتهم تكميلًا للتبليغ لقوله تعالى اقد صدق الله رسوله الرؤيا بالآية فهذا أرق في التعليل ولذا جعل الاول تابعه له فهو كقولنا كرم زيد لانه محسن اليك مع انه أولك (قوله لان سببه البيت) دليل الاضافتي قوله تعالى ولله على الناس حج البيت فان الاصل اضافة الاحكام الى اسبابها كما تقرر في الاصول ولا يكثر الواجب اذ الم يكثر سببه ولحديث مسلم يأمر بها الناس قد فرض عليكم الحج فحجوا فقال رجل أكل عام يارسل الله فسكت حتى قالها ثلاثا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو قلت نعم لوجبت ولما استطعتم قال في التمر والآية وان كنت كافية في الاستدلال على نفي التكرار لان الامر لا يخلو الآن اثبات النفي يقتضي النفي أولى (قوله وقد يجب) أى الحج وهذا عطف على قوله فرض (قوله كما اذا جاوز المقات بلا احرام) أى فانه يجب عليه أن يعود الى المقات ويلبى منه وكذلك يجب عليه قبل الجاوزة قال في الهداية ثم الاتفاق اذا انتهى الى المواقف على قصد دخول مكة عليه أن يحرم قصد الحج أو العرة عندنا أول يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز أحد المقات الا حرمًا ولو لتجارة ولان وجوب الاحرام لمعظم هذه البقعة الشرعية فيستوى فيه التاجر والعمر وغيرهما اهـ قال ح فتصل من هذا أن الحج والعمرة لا يكونان نفلًا من الافاق وانما يكونان نفلًا من البستان والحرم اهـ قلت وفيه نظر فان حرمة مجاوزة بدون احرام لا تدل على أن الاحرام لا يكون الا واجبا من الافاق لان الواجب كونه متلبًا بالاحرام وقت المجاوزة سواء كان الاحرام بحج نفل أو غيره لان الاحرام شرط لحل المجاوزة والشرط لا يلزم تحصيله مقصودا كما مر في الاستكشاف ونظيره أيضا أن الحب لا يحل له دخول المسجد حتى يغتسل فاذا اغتسل سنة الجمعة مثلا ثم دخل حلزمه أعانوا في الغسل المستنوي وانما يجب اذا أراد الدخول ولم يغتسل لغيره وهذا اذا أراد مجاوزة المقات وكان قاصدا للبيت وأحرم بنسك فرض أو مندورا ونسلي كناء لمحصل المقصود في تعظيم البقعة فان لم يكن قاصدا لذلك بأن قصد الدخول لتجارة مثلا حينئذ يكون احرامه وجبا ونظيره تحية المسجد تندرج في أى صلاحه فلاها فان لم يصل فلا بد في تحصيل السنة من صلاحه على الخصوص هذا ما ظهر لي وعن هذا والله تعالى أعلم فرض الشارح تعالى العجز والنهر تصوير الوجوب بما اذا جاوز المقات بلا احرام فانه يجب عليه العود الى المقات ويلبى منه ويكون احرامه حينئذ واجبا اذا كان لاجل المجاوزة أما لو أحرم قبله بنسك فرض أو بذرا ونفل فهو على ثلثي من فرض أو غيره ولا يجب عليه احرام خاص لاجل المجاوزة وحينئذ فلا حارزة في عبارته فافهم (قوله كما سيجي) أى قبل فصل الاحرام وكذا قبل فصل الاجزاء (قوله فان اختار الحج انتصف بالوجوب) فيكون من قبيل الواجب الخيرا وان اختار العمرة

(بفعل مخصوص) بأن يكون محرما بنية الحج سابقا كما سيجي لم يقل لاداء ركن من أركان الدين ليمتج النفل (فرض) سنة تسع وانما أخره عليه الصلاة والسلام لعذر مع علمه بقاء حياته ليكمل التبليغ (مرة) لان سببه البيت وهو واحد ولا بد من تطوع وقد يجب كما اذا جاوز المقات بلا احرام فانه كما سيجي يجب عليه أحد النسكين فان اختار الحج انتصف بالوجوب

حلق النية بلا تعيين الفرضية بخلاف الصلاة وبأنه يصح عن نشأ في دارنا وإن لم يعلم بالفرضية كما علمته (قوله
 أومستورين) أفاد أن الشرط أحد شطري الشهادة العدد والعدالة كما في النهر (قوله صحيح المبدن) أي
 سالم عن الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه في السفر فلا يجب على مقعد ومفلح وشيخ كبير لا يثبت
 على الرحلة بنفسه وأعي وان وجد قائداً ومحبوساً وخائف من سلطان لا يأثمهم ولا بالنسبة في ظاهر المذهب
 عن الإمام وهو رواية عنه ما ظهر الرواية عنها وجوب الإجماع عليهم ويجزئهم إن دام العجز وإن زال أعادوا
 بانفسهم والحاصل أنه من شرائط الوجوب عنده ومن شرائط وجوب الاداء عنده ما عثره الخلاف تظهر
 في وجوب الإجماع والإبصار كما ذكرنا وهو مقيد بما إذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فإن قدر ثم عجز قبل
 الخروج إلى الحج فقد ردى في نفسه فلازمة الإجماع فلو خرج ومات في الطريق لم يجب الإبصار لأنه لم يؤخر به
 الإيجاب ولو تركه في الحج بأنفسهم سقط عنهم وظاهر التخصة اختياراً قوله ما لو كان الاستيعاب وقواء في الفتح
 ومضى على أن العفة من شرائط وجوب الاداء اهـ من البحر والنهر وحكي في الباب اختلاف التعصم وفي
 شرحه أنه مسمى على الأول في النهاية وقال في البحر العميق أنه المذهب الصحيح وإن الثاني صحبه قاضي خان
 في شرح الجامع واختاره كثير من المشايخ ومنهم ابن الهمام (قوله بصير) فيه الخلاف المار كما علمته
 (قوله غير محبوس) هذا من شروط الاداء كما مر وظاهره أنه لو كان حسبه منع حقاً قادر على أدائه لا يسهط
 عنه وجوب الاداء (تنبيه) ذكر في شرح الباب عن شمس الإسلام أن السلطان ومن يعنه من الأمراء
 ملحق بالمحبوس فيجب الحج في ماله الخالي عن حقوق العباد وتعامه فيه ولا يخفى أن هذا إن دام عجزه إلى الموت
 والإفقيص عليه الحج بنفسه بعد زوال عذره وهو مقيد أيضاً بما إذا كان قادراً على الحج ثم عجزوا فلا يلزمه
 الإجماع على اختلاف المذكور آتينا (قوله يمنع منه) أي من الحج أي أن الخروج إليه ط (قوله ذي
 زاد وراحلة) أفاد أنه لا يجب الإجماع الزاد وملك الجرة الرحلة فلا يجب بالإباحة أو العارية كما في البحر
 وسببها إليه (قوله مختصة به) فلا يكفي لو قدر على رحلته مشتركة بركبهم غيره لمعاقبة شرح الباب
 (قوله وهو المسمى باللقب) بنتم الميم اسم مفعول أي ذواللقب وهو كافي للقاموس الأكاف الصغرى حول
 السنام ح وذكره في الرحلة باعتبار كونهم امر كواب (قوله والا) أي أن لم يقدر على ركوب القتب (قوله
 على الحمار) هي شبه الهودج قاموس أي على شق منها بشرط أن يجده معادلاً كما صرح به الشافعية وما في البحر
 من أنه يمكنه أن يضع في الشق الآخر امتعة رده الخيل الرمل وفي شرح اللسان إمام ركوب زاملة أي مقبلة
 أو بشق محمل وأما التخصة فمن مبتدعات المتروكة فلس لها عبرة اهـ والظاهر أن المراد بالتخصة التخت المعروف في
 زماننا المحمول بين جلين أو بغلين لكن اعترضه الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بأنه منابذ لما قرره من
 أنه يعتبر في كل ما يليق بحاله عادة وعرفاً لا يقدر إلا على ما لا يراه في حقه بل لا ريب وإن قدر بالحمل أو القتب
 فلا يعذر ولو كان مشرباً أو ذا روة اهـ (قوله لا قافي) مر بسط بقوله وراحلة لا بقوله فتشترط لإجماعه
 أن غير الآفاتي يشترط له القتب فلا يتأب قول لا لمكي يستطيع المشي والحاصل أن الزاد لا بد منه ولولمكي
 كما صرح به غيره واحد كصاحب النبايع والسراج وما في الحاشية والنهاية من أن المكي يلزمه الحج ولو فقيرا
 لازادله نظريه فإن الهمام الآن يراد ما إذا كان يمكنه الاكتساب في الطريق وأما الرحلة فشرط لا قافي
 دون المكي - القادر على المشي وقيل شرط مطلقاً لأن ما بين مكة وعرفات أربع فرائح ولا يقدر كل أحد على
 مشيها كما في المحيط وصحح صاحب الباب في منسكه الكبير الأول ونظر فيه شارحه القاري بأن القادر زائد ومضى
 الأحكام على الغالب وحده المكي - عندنا من كان داخل المواعيت إلى الحرم كما ذكره الكرماني وهو بعيد جداً
 بل الظاهر ما في السراج وغيره أنه من بينه وبين مكة أقل من ثلاثة أيام وفي البحر الزاخر واشترط الرحلة في حق
 من بينه وبين مكة ثلاثة أيام فصاعداً أما ما دونه فلا إذا كان قادراً على المشي وتعامه في شرح الباب (تنبيه)
 في الباب القدر الآفاتي - إذا واصل إلى مقفات فهو كالمكي قال شارحه أي حيث لا يشترط في حقه إلا الزاد
 والراحلة إن لم يكن عاجزاً عن المشي وينبغي أن يكون الغني - الآفاتي - كذلك إذا عجز عن الركوب بعد وصوله
 إلى أحد المواعيت فالتقييد بالتقير لظهوره عن المركب ولقد أنه يعين عليه أن لا يؤتى فقل على زعم أنه
 لا يجب عليه لقهره لأنه ما كان واجباً وهو آفاتي - فلما صار كالمكي - وجب عليه فلو أنه فلهما الرحلة الحج ثانياً اهـ

أومستورين (صحيح) المبدن (بصير)
 غير محبوس وخائف من سلطان يمنع
 منه (ذي زاد) يصح به بدنه فالاعتاد
 للعدم ونحوه إذا قدر على خروجين
 لا بعد قادر (وراحلة) مختصة به
 وهو المسمى باللقب إن قدر والا
 فتشترط القدرة على الحمار
 للآفاتي - بازاد والراحلة لا لمكي
 يستطيع ما

ملخصاً ونظيره ما سنذكره في باب الحج عن الغير من أن المأمور بالحج إذا وصل إلى مكة تزعمه أن يمكث ليحج
 الفرض عن نفسه لكونه صار قادراً على ما فيه كما يستعمله أن شاء الله تعالى (قوله لشبهه بالشيء إلى الجمعية) أي
 في عدم اشتراط الرحلة فيه (قوله وأفاد) أي حيث عبر بالرحلة وهي من الأبل خاصة وهو الموافق للهداية
 وشروحها ولما في كتب اللغة من أن المركب من الأبل ذكر أصكان أو أثنى وما في التفسير من تفسيرها
 بأنها ما يحمله ويحمل ما يحتاجه من طعام وغيره وأنها في الأصل البعير القوي على الأسفار والرحال ٥١
 لا يخالف ذلك لأن غير البعير لا يحمل الإنسان مع ما يحتاجه في المسافة البعيدة وقد صرح في المجتبى عن
 شرح الصباغى بأنه لو ملك كزى حمار فهو عاجز عن النفقة ٥١ والذي ينبغي ما قاله الامام الأذرى
 من المشافعية من اعتبار القدرة على البغل والحمير فيمنه وبين مكة مراحل يسيرة دون البعدة لأن غير
 الأبل لا يقوى عليها قال السدي في منسكه الكبير وهو تفصيل حسن جداً ولم أرى في كلام أصحابنا يخالفه
 بل ينبغي أن يكون هذا التفصيل مرادهم ٥١ فافهم (قوله وانما صرحوا بالكرامة) أي التزنية
 كما استظهره صاحب الجريد بل أفضله مقابلة ط (قوله به يفتى) لعل وجهه أن فيه زيادة التفتة
 وهي مقصودة في الحج ولذا اشترط في الحج عن الغير أن يصح ركبا إذا التفت النفقة حتى لو حج ماشياً ولو بأمره
 ضمن كاصرح به في الباب لكن سبأ في آخر كتاب الحج أن من تدرج ماشياً وجب عليه المشي في الأربع
 وعليه المتون وعمله في الهداية وغيره بأنه التزم القربة بصفة الكمال لقوله صلى الله عليه وسلم من حج ماشياً
 كتب الله بكل خطوة حسنة من حسنات الحرم قبل وما حسنات الحرم قال كل حسنة سبع مائة ولأنه أشق
 على البدن فكان أفضل ونماه في شرح الجامع الخاني وقال في الفتح فإن قيل كره أبو حنيفة الحج ماشياً
 فكيف يكون ضفة كمال قلنا إذا كرهه إذا كان مظنة سوء الخلق كأن يكون صاعداً مع المشي أو لا يطقه
 والأفلاسل أن المشي أفضل في نفسه لانه أقرب إلى التواضع والتذلل ثم ذكر الحاديث المارو غيره قلت وأما
 مسألة الحج عن الغير فعمل وجهها أن الميت لما تجزى عن أحدى المشقتين وهي مشقة البدن ولم يقدر الأعلى
 الأخرى وهي مشقة المال صارت كأنها هي المقصودة فلم يلزم الاتيان بها كاملة ولذا وجب الاستعانة بمن
 الأمر والاتفاق من ماله ولم يجز تجزعه غيره لعدم حصول مقصوده فليأتنا (قوله والمقتب أفضل من
 المحارة) لانه صلى الله عليه وسلم حج كذلك ولانه أبعد من الرأى والسمعة وأخف على الحيوان (قوله وفي
 اجارة الخلاصة الخ) قال الخليلي نقل في الخلاصة عن الفتاوى الصغرى ولعمري هذا الاحتجاج على الحمار
 وانصاف في حق الجمل فتأمل وذكر في الجوهره أن المئ ستة وعشرون أوقية والأوقية سبعة مثاقيل وهي
 عشرة دراهم والمائتان وأربعون مناهي الوسق وهي قطار دمشقي تقريباً (قوله وظاهره أن البغل كالحمار)
 كذا في التبروك أنه إذا راد الحمار القوي المذهب لاجل الانتقال في الأسفار فإنه كالبغل والأفأ كذا في الجردون البغال
 بكثرة فافهم (قوله ولو وهب الأبل لانه الخ) وكذا عكسه وحيث لا يجب قبوله مع انه لا يئ أحدهما على
 الآخر يعلم حكم الاحتج بالاولى ومراعاة فائدة أن القدرة على الزاد والراحلة لا بدقهما من المأذون الإباحة
 والعارية كافتناء (قوله وهذا) أي المذكور وهو القدرة على الزاد والراحلة (قوله خلافاً
 للأصوليين) حيث قالوا إنها من شروط وجوب الإداء ونماه في البحر وفيما علقناه عليه (قوله كما مر
 في الزكاة) أي من بيان ما لا بد منه من الخواص الأصلية كقرسه وسلاحه وثيابه وعبيد خدمته وآلات حرقته
 وأثاثه وقضائه وأصدقته ولوموجه كافي للباب وغيره والمراد قضاء ديون العباد ولذا قال في الباب أيضاً
 وإن وجد ما لا وعليه حج وركعة يجزى به قبل الآن بأن يكون المال من جنس ما يجب فيه الزكاة فصرف إليها ٥١
 (نبيه) ليس من الخواص الأصلية ما جرت به العادة الحديثة برسم الهدية للأقارب والاصحاب فلا يعتذر
 بترك الحج لجزءه عن ذلك كما به عليه للعمادى في منسكه وأقره الشيخ اسماعيل وعزاء بعضهم إلى منسك الحق
 ابن أمير حاج وعزاء السيد أبو السعود إلى مناسك الكرماني (قوله ومنه المسكن) أي الذي يكنه هو
 أو من يجب عليه مسكنه بخلاف الفاضل عنه من مسكن أو عبد أو مناع أو كتب شرعية أو ألبه كعربية أما
 نحو الطلب والنوم وأمثالها من الكتب الرابضة فتشبه بها الاستطاعة واحتاج إليها كافي في شرح الباب عن
 التاتريانية (قوله فانه لا يلزمه بيع الزائد) لانه لا يعتبر في الحاجة قدر ما لا بد منه ولو كان عنده طعام سنة

لشبهه بالشيء للجمعية وأفاد أنه لو قد
 على غير الرحلة من بغل أو حمار
 لم يجب قال في البحر ولم أره صريحاً
 وانما صرحوا بالكرامة وفي
 المرجحة الحج را كالأفضل منه
 ماشياً به يفتى والمقتب أفضل من
 المحارة وفي اجارة الخلاصة حل
 الجمل مائتان وأربعون مناهي والحمار
 مائة وخمسون فظاهره أن البغل
 كالحمار ولو وهب الأبل لانه مالا
 يجزى به لم يجب قبوله لأن شرائط
 الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا
 منها ما يفتق الفقهاء خلافاً
 للأصوليين (فلا عن ما لا بد منه)
 كما مر في الزكاة ومنه المسكن ومزمته
 ولو كبيراً يكتفه الاستغناء
 ببعضه والحج بالفاضل فانه لا يلزمه
 بيع الزائد نعم هو الأفضل

وعلم به عدم لزوم بيع الكحل
والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولى
وكذا لو كان عنده مال واشترى به
مكة او خادما لا يبيعه بعده ما يكتفى للبيع
لا يلزمه خلاصة وحزرقى التبرأته
بشترط بقاء رأس مال طرقة
ان احتسجت لذلك والا لا وفي
الاشباه معه ألف وخاف العزوبة
ان كان قبل خروج أهل بلده فله
التزوج ولو وقته لزمه الحج
(و) فضلا عن (نفقة عياله) من
تلمه نفقته لتقدم حق العبد
(الى) حين (عوده) وقيل بعده
يوم وقيل بشهر (مع أمن
الطريق) بغلبة السلامة ولو
بالرشوة على ما حقه الكمال

مطاب
في قولهم يقدم حق العبد على
حق الشرع

ولو ائتمرنه بيع الزائد ان كان فيه وفاء كافي للباب وشرحه (قوله والاكتفاء) بالحزق عطف على
بيع (قوله لا يلزمه) بيع في عزو ذلك الى الخلاصة ما في الضر والنهر والذي رأته في الخلاصة هكذا وان لم يكن له
مسكن ولا شيء من ذلك وعنده دراهم تبلغ به الحج وتبلغ من مسكن وخادم وطعام وقوت وجب عليه الحج
وان جعلها في غيره أمه اه لكن هذا اذا كان وقت خروج أهل بلده كما شرع به في الباب اما قبله فيشتري به
ماشاء لانه قبل الوجوب كافي مسألة التزوج الاتية وعليه يحل كلام الشارح قدبر (قوله يشترط بقاء رأس
مال الحرفة) كالحزق ودهقان ومن ارع كافي الخلاصة ورأس المال يختلف باختلاف الناس بجر قوت
والمراد ما يمكنه الاكتساب به قدر كفايته وكفاية عياله لا أكثر لانه لا نهاية له (قوله وفي الاشباه)
المسألة منقولة عن أبي حنيفة في تقديم الحج على التزوج والتفصيل المذكور ذكره صاحب الهداية في التخصيص
وذكره في الهداية مطلقة واستشهد بها على أن الحج على الفور عنده ومقتضاه تقديم الحج على التزوج
وان كان واجبا عند التوفان وهو صريح ما في العناية مع انه حينئذ من المواضع الاصلية ولذا اعتبره ابن كمال
ياشافي شرحه على الهداية بانه حال التوفان مقدم على الحج اتنا قالان في تركه أمرين تركه للنرض والوقوع
في الزنا وجواب أبي حنيفة في غير حال التوفان اه أي في غير حال تحقق الزنا لانه لو تحققه فرض التزوج
أما لو حاقه فالتزوج واجب لا فرض فتقدم الحج النرض عليه فافهم (قوله وفضلا عن نفقة عياله) هذا
داخل تحت ما لا بد منه فهو من عطف الخاص على العام اهتماما بشأنه نهر والنفقة تشمل الطعام والكسوة
والسكنى ويعتبر في نفقته ونفقة عياله الوسط من غير تذكرو ولا تقتصر بجر أي الوسط من حاله المعبود ولذا
اعقبه بقوله من غير تذرايح لاما بين نفقة الغنى والفقير فلا رد ما في البحر من أن اعتبار الوسط في نفقة الزوجة
خلاف المتي به واشترى على اعتبار حالهما كما ساقى ان شاء الله تعالى اه لان المراد بالوسط هناك المعنى
الثاني والمراد هنا الاول فافهم (قوله لتقدم حق العبد) أي على حق الشرع لتمامها ونأجى الشرع بل الحاجة
العبد وعدم حاجة الشرع الا ترى انه اذا اجتمعت الحدود وفها حق العبد يبدأ بحق العبد ما قلنا ولانه مامن
شيء الاوقه تعالى فيه حتى ولو تقدم حق الشرع عند الاجتماع بطل حقوق العباد كذا في شرح الجامع الصغير
لقاضي خان وأما قوله عليه الصلاة والسلام فدين الله أحق فظاهر أنه أحق من جهة التعظيم لامن جهة التقديم
ولذا قلنا لا يستقرض ليجب الا اذا قدر على الوفاء كما مر وكذا اجاز قطع الصلاة أو تأخيرها لخوفه على نفسه أو ماله
أو نفس غيره أو ماله يخوف الغالبه على الولد والخوف من رد ذي اعمى وخوف الرعي من الذئب وأمثال ذلك
كافطار الصيغ (قوله الى حين عوده) متعلق بقوله فضلا أو بما لا بد منه لانه معنى ما يحتاجه أو بنفقة
أي فلا يشترط بقاء نفقة لما بعد عوده وهذا ظاهر الرواية (قوله مع أمن الطريق) أي وقت خروج أهل
بلده وان كان مخيفا في غيره بجر وقت مناعن اللباب انه من شروط وجوب الاداء وفي شرحه انه الاصح
ورجحه في الفتح وروى عن الامام انه شرط وجوب فعلى الاول يجب الوصية به اذامات قبل أمن الطريق اما
بعده فتجب انشاقا بجر (قوله بغلبة السلامة) كذا اختاره الفقيه أبو اللث وعليه الاعتقاد واختلف
في سقوطه اذا لم يكن بدم ركوب البحر فتقبل بسقط وقال الكرماني ان كان الغالب فيه السلامة من موضع
جرت العادة تركوبه يجب والا فلا وهو الاصح بجر قال في الفتح والذي يظهر أنه يعتبر مع غلبة السلامة عدم
غلبة الخوف حتى لو غلب وقوع النوب والغلبة من المخارين من اراد أو سمعوا أن طائفة تعرضت للطريق ولها
شوكه والناس يستمعون انفسهم عنهم لا يجب وما اتفق به الرازي من سقوطه عن أهل بغداد وقول الاسكاف
في سنة ثمان وثلاثين وسنمائه لا أقول انه فرض في زماننا وقول النجاشي ليس على أهل خراسان منذ كذا كذا
سنة تنجح انما كان وقت غلبة النوب والخوف في الطريق ثم زال وقت المنة (قوله على ما حقه الكمال) حيث
قال وقول الصافى لا يرى الحج فرضا منذ عشرين سنة من حين خرجت القرامطة لانه لا يعمل اليه الا بارتدائهم
فتكون الطاعة سبب المعصية فيه نظر لان هذا لا يمكن من شأنهم انما شأنهم استحلال قتل الانفس وأخذ
الاموال وكانوا يلقبون على أماكهم يترصدون فيه للنجار وقد هجموا عليهم مرتين مكة وقتلوا خلقا في الحرم وقد
مثل الكرخ عن لا ينج خوفا منهم فقال ما سالت البادية من الآفات أي لا تخولونها قللة الماء وهيجان السجوم
وهذا الجباب منه رحمة الله تعالى ومجمل انه رأى ان الغالب انقاع شرهم عن الحاج وتقديره فالا ثم في مثله على

الآخذ على ما عرف من تسليم الرشوة في كتاب القضاء اه ملخصا واعترضه ابن كمال باشا في شرحه على الهداية بأن ما ذكر في القضاء ليس على إطلاقه بل فيما إذا كان المعطى مضطرا بأن زعمه الاعطاء ضرورة عن نفسه أو ماله أما إذا كان بالاتزام منه فبالاعطاء أيضا تأتمر وما نحن فيه من هذا القبول اه وأقر في النهر وأجاب السيد أبو السعود بأنه هنا مضطر لاسقاط القرض عن نفسه قلت ويؤيده ما يأتي عن القنية والنجبة فإن المكس والخفارة رشوة ونقل ح عن البحر أن الرشوة في مثل هذا جائزة ولم أروها فليراجع (قوله ان قتل بعض الخجاج) أي في كل عام أو في غالب الاعوام وحديث فلا تكون السلامة غالبية اه ح قلت فيه نظر فإن غلبة السلامة ليس المراد بها لكل أحد بل للعجموع وهي لا تنفي الا بقتل الاكثر والكثير أما قتل الصوص لبعض قليل من جمع كثير سواء كان تقريبا بنسبه وخروجه من بينهم فالسلامة فيه غالبية نعم إذا كان القتل بمحاربة القطاع مع الخجاج فهو عذرا إذا غلب الخوف للماء عن الفتح من أنه يشترط عدم غلبة الخوف الخ على المك قد سمعت أفاضل الجواب الكرخي في شأن القرامطة المستحلين قتل الخجاج وأيضا فان ما يحصل من الموت بقتل الماء وهيجان السموم ~~استمر~~ يحصل بالقتل بأضعاف كثيرة فلو كان عذرا لم أن لا يسبب الخجاج الاعلى القريب من مكة في أوقات خاصة مع أن الله تعالى أوجبه على أهل الآفاق من كل فج عميق مع العلم بأن سفره لا يتلو عما يكون في غيره من الأسفار من موت وقتل وسرقة فافهم (قوله من المكس والخفارة) المكس ما يأخذه العشار والخفارة ما يأخذ الخفير وهو الجبر ومثله ما يأخذه الاعراب في زماننا من العصر المعين من جهة السلطان نصره الله تعالى لدفع شرهم (قوله والمعتدلا) وعليه الفتوى شرح اللباب عن التبايع (قوله وعليه) أي على كون المعتد عدم كونه عذرا فيجيب الخ ح (قوله كافي مناسك الطرابلسي) وعزاف في شرح اللباب إلى الكرماني (قوله ومع زوج أو محرم) هذا وقوله ومع عدم عتدها شرطان مختصان بالمرأة فلذا قال لامرأة ما قبلها من الشر وطول مدة الزنا حيث يكون محرما لها بقرابة أو رضاع أو صهر به كافي القنفة وأدخل في الظاهرية بنت وطولته من الزنا حيث يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوتها بالوطئ الحرام وبما ثبت بحرمة المصاهرة كذا في الخاتمة نهر لكن قال في شرح اللباب ذكر قوام الدين شارح الهداية أنه إذا كان محرما لنا فلا تسافر معه عند بعضهم واليه ذهب القدوري وبه تأخذ اه وهو الا حوط في الدين والابعد عن التهمة اه (قوله ولو عبدا) راجع لكل من الزوج والمحرم وقوله أو ذمتا أو رضاعا يخص بالمحرم كالأجنبي ح لكن نقل السيد أبو السعود عن نفقات البرازية لا تسافر بأخبر ارضاعا في زماننا اه أي لفظة الفساد قلت ويؤيده كراهة الخلوة بها كالمصرة النهاية فينبغي استثناء الصورة الشابة هنا أيضا لأن السفر خلوة (قوله كافي التهرجنا) حيث قال وينبغي أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه لكن كان غلى الشارح أن يؤخر عن قوله عاقل ونذا الحب نقله القهستاني عن شرح المعاصي ح (قوله والمرأه كباغ) اعتراض بين النوعين ح (قوله غير مجوسى) مختص بالمحرم إذ لا يمتز في زوج الحاجة أن يكون مجوسيا ح (قوله ولا فاسق) يتم الزوج والمحرم ح وقيد في شرح اللباب بكونه ما جبالا يسالى (قوله لعدم حفظهما) لأن المجوسى يمتحن عليها منه لا اعتقاده حل تكاح محرمه والناسق الذى لا مروءة كذلك ولو زوجا وترك المصنف تقيد المحرم بكونه مأمو لا اغناء ما ذكره عنه فافهم (قوله مع وجوب النفقة الخ) أي فيشترط أن تكون قادره على تفتها ونفقتة (قوله للمحرما) قيد به لأنه لو خرج معها فوجبها فلا نفقة له عليها بل هى لها عليه النفقة وإن لم يخرج معها فكذلك عند أبي يوسف وقال محمد لا نفقة لها لأنها مائة نفقة نفسها عليها سراج (قوله لأنه مجوسى عليها) أي حبس نفسه لا يجلها ومن حبس نفسه لغيره فنقضه عليه (قوله لامرأة) متعلق بمحمد وفي صفة زوج أو محرم أو متعلق بفرض (قوله حرة) مستدرك لأن الكلاله فيجب عليه الحج وقد مر اشتراط الحرية فيه لكن اشار به إلى من ما استشهد من المقام من عدم جواز السفر للمرأة الا بزوج أو محرم خاص بالمرأة فيجوز لامة والمكسنة والمدرسة وأم الولد المفردة وكفى السراج لكن في شرح اللباب والفتوى على أنه يكره في زماننا (قوله ولو مجوزا) أي لا طلاق التصوص بجر قال الشارح لكل سافطة في الحث لا قاطة * وكل كاسد بما لها ساق

وسعى آخر الكتاب ان قتل بعض الخجاج عذروهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والخفارة عذرو فلان والمعتدلا كافي القنفة والنجسب وعليه فيجيب في الفاضل عمالا بدمته القدرة على المكس ونحوه كافي مناسك الطرابلسي (و) مع (زوج أو محرم) ولو عبدا أو ذمتا أو رضاعا (بائع) قيد لهما كافي النهر بمشاعاقل والمرأه كباغ جوهره (غير مجوسى ولا فاسق) لعدم حفظهما (مع) وجوب (النفقة) لمحرما (عليها) لأنه مجوسى عليها (لامرأة) حرة ولو مجوزا

(قوله في سفر) هو ثلاثة أيام وليالها فيباح لها الخروج إلى مادونه لحاجة يفسر محرم بحر وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف كراهة خروجها وحدها مسيرة يوم واحد وينبغي أن يكون التقوى عليه لقصد الزمان شرح للباب ويؤيده حديث الصبيح لايجل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يوم وليلة الممعة ذبي محرم عليها وفي لفظ مسلم مسيرة ليله وفي لفظ يوم لكن قال في النسخ ثم إذا كان المذهب الأول فليس للزوج معها إذا كان مكانها وبين مكة أقل من ثلاثة أيام (قوله قولان) هما مبدآن على أن وجود الزوج أو المحرم شرط وجوب أم شرط وجوب أداء والذي اختاره في الفتح أنه مع الصحة وأمن الطريق شروط وجوب الأداء فيجب الإبقاء أن منع المرض أو خوف الطريق أو لم يوجد زوج ولا محرم ويجب عليها التزوج عند فقد المحرم وعلى الأول لا يجب شي من ذلك كما في البحر ح وفي التمهيد صحيح الأول في البدائع ورجح الثاني في النهاية تبع القاضي خان واختاره في الفتح اه قلت لكن جزم في الباب بأنه لا يجب عليها التزوج مع أنه مشى على جعل المحرم أو الزوج شرط أداء ورجح هذا في الجوهره وابن امرحاج في المناسك كما قاله المصنف في منحه قال ووجهه أنه لا يحصل غرضها بالتزوج لأن الروح له أن يمنع من الخروج معها بعد أن يملكها ولا تقدر على الخلاص منه وربما وافقتها فتضر منه بخلاف المحرم فإنه ان وافقتها أنقضت عليه وان استمر أسكت نفقتها وترك المجامع اه فافهم (قوله وليس عبداً يمسرها) أي ولو مجبوراً وخصاً لأنه لا يمسرها نكاحاً عليه على الأبيد بل مادام فهو كالها (قوله وليس زوجها معها) أي إذا كان معها محرم والأفصل منها كما يمنعها عن غير حجة الإسلام ولو واجبة بصنعها كالندرة والتي أحرمت بها فقامتها وتحلت منها بغير عقاب تقضيها بالإبادة وكذا دخلت مكة بعد مجاوزة المقامات غير محرمة لأن حق الزوج لا تقدر على منعها بغيرها بل بإيجاب الله تعالى في حجة الإسلام رضى وإذا منعها زوجها فبما علكه نصير محصرة كما سيأتي في باب ان شاء الله تعالى (قوله مع الكراهة) أي التحريمية للنهي في حديث الصبيح لا تسافر امرأة ثلاثاً إلا معها محرم زاد مسلم في رواية وأزوج ط (قوله ومع عدم عدة الخ) أي فلا يجب عليها الحج إذا وجدت كما في شرح المجموع والباب قال شارحه وهو مبرأ منه شرط الوجوب وذكر ابن أميرحاج أنه شرط الأداء وهو الظاهر (قوله أية عدة كانت) أي سواء كانت عدة وفاة أو طلاق بائن أو رجعي ح (قوله المنفعة من سفرها) أما الواقعة في السفر فإن كان الطلاق رجعي لا يفسرها زوجها أو بائناً فإن كان الكل من بلدتها ومكة أقل من مدة السفر تحبب أو إلى أحدهما سفر دون الآخر فإن أن نصير إلى الآخر أو كل منهما سفر فإن كانت في مصر قرت فيه إلى أن تنقضي عدتها ولا تخرج وإن وجدت محرماً خلافاً لهما وإن كانت في قرية أو مفازة لا تأمن على نفسها فلها أن تنقضي إلى موضع آمن ولا تخرج منه حتى تنقضي عدتها وإن وجدت محرماً عنده خلافاً لهما كذا في فتح القدير (قوله وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة أي ثابته وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الحج لبعده المسافة ط (قوله وكذا سائر النرائط) أي يعتبر وجودها في ذلك الوقت (تمة) ذكر صاحب الباب في منسكه الكبير ان من شرائط إمكان السبي وهو أن يبقى وقت يمكنه الذهاب فيه إلى الحج على السبب المتأد فإن احتاج إلى أن يقطع كل يوم أو في بعض الأيام أكثر من مرحلة لا يجب الحج اه وذكرا شرح للباب ان منها أن يتمكن من أداء المكتوبات في أوقاتها قال الكرماني لأنه لا يلبق بالحكمة إيجاب فرض على وجه يفوت به فرض آخر اه وتامه هناك (قوله فلو أحرم صبي الخ) تفريع على اشتراط البلوغ والحرية (قوله أو أحرم عنه أبوه) المراد من كان أقرب إليه بالنسب فلو اجتمع والد وأخ يحرم الوالد كما في الثانية والظاهر أنه شرط الأولوية لباب وشرحه (قوله وينبغي الخ) قال في الباب وشرحه وينبغي لوله أن يجنبه من محظورات الإحرام كلبس المخطط والطيب وإن ارتكبا الصبي لاشي عليهما (قوله وظاهره) أي ظاهر قول المصنف أو أحرم عنه أبوه بإعادة الصغير إلى أبي الصافي لكن تأمل مع قول الباب وكل ما قدر للصبي عليه نفسه لا يتصرف فيه النيابة اه وكذا ما في جامع الاستروشن عن الذخيرة قال محمد في الأصل والصبي الذي يحج له أبوه يقضي المناسك ويرعى الجمار وأنه على وجهين الأول إذا كان صبياً لا يعقل الأداء بنفسه وفي هذا الوجه إذا أحرم عنه أبوه جاز أن كان يعقل الأداء بنفسه يقضي المناسك كلها بفعل مثل ما يفعله البالغ اه فهو كالصريع في أن أحرم عنه اغتصابه إذا كان لا يعقل

(في سفر) وهل يلزمها التزوج قولان وليس عبداً يمسرها لها وليس لزوجها مسنها عن حجة الإسلام ولو حجت بلا محرم جاز مع الكراهة (د) مع عدم عدة عليها مطلقاً أية عدة كانت ابن ملك (والعبرة بوجودها) أي العدة المانعة من سفرها (وقت خروج أهل بلدها) وكذا سائر النرائط وط بحر فلو أحرم صبي عاقل أو أحرم عنه أبوه صار محرماً وينبغي أن يجزئ دونه قبل ويلبسه أزاراً ورداء بسوط وظاهره أن أحرامه عنه مع عقله صحيح نعم عدمه أولى (فيلج) أو عبد فتنق

(قوله قبل الوقوف) وكذا بعده بالاولى وهو راجع لقوله بلغ وعنى (قوله لا تعفاده نفلا) وكان القياس أن يصح فرض الوقوف بحجة الاسلام حال وقوفه لان الاحرام شرط كان الصبي اذا ظهر ثم بلغ فانه يصح اذا فرضه سلك الطهارة الا ان الاحرام له شبه بالركن لاختلافه على التمسك حيث لم يعمد لم يصح كالوشرع في صلاة ثم بلغ بالسن فان جدد احرامه اوتوى به المقتضى يقع عنه والا فلا شرح للباب (قوله فلو وجد داخل) بأن يرجع الى ميقات من المواقف ويجوز التمسك بالحج كما في شرح الملتقى قلت والظاهر أن الرجوع ليس بلازم لان انشاء الاحرام من الميقات واجب فقط كما بآتي ط (قوله قبل وقوفه بعرفة) قيل عبارة المبتنى ولو أحرم الصبي أو المجنون أو الكافر ثم بلغ أروافاق ووقت الحج باق فان جددوا الاحرام يجزيهم عن حجة الاسلام اه ومقتضاه أن المرد بما قبل الوقوف قل فوت وقته كما عبر به من لا على القارى في شرحه على الوفاية والباب لكن نقل القاضي عند في شرحه على الباب عن شيخه العلامة الشيخ حسن العجمي المكي أن المرد به الكسوة بعرفة حتى لو وقف بها بعد الزوال لخلطه فيجب ليس له التجديد وان في وقت الوقوف وأيده الشيخ عبد الله العفيف في شرح منسكه بقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة ساعة من ليل أو نهار فقد تم حجه وقال وقد وقع الاختلاف في هذه المسألة في زماننا فممن من اتقى بصفة تجديده الاحرام بعد ابتداء الوقوف ومنهم من اتقى بعدهم ولم يفرقها انما صرح بها اه ملخصا قات وظاهر قول المصنف تعالى الدرر قبل وقوفه أن المراد حقة الوقوف لا وقته فهو مؤيد لكلام العجمي (قوله لم يجزئه) أى عن حجة الاسلام ط (قوله لا تعفاده) أى احرام العبد نفلا لازما فلا يمكنه الخروج عنه بجر ط (قوله بخلاف الصبي) لان احرامه غير لازم لعدم أهلية الزوم عليه ولذا الواحصر ومحال لادم عليه ولا قضاء ولا اجزاء عليه لان كتاب المخطورات فتح (قوله والكافر) أى لو أحرم فأسلم جدد الاحرام بحجة الاسلام اجزاء لعدم انعقاد احرامه الاؤل اعدم الالهية ط عن البدائع (قوله والمجنون) أى لو أحرم عنه ولبه ثم افاق فجدد الاحرام قبل الوقوف اجزاء عن حجة الاسلام شرح للباب وفي الذخيرة قال في الاصل وكل جواب عرقته في الصبي يحرم عنه الاب فله والجواب في المجنون اه وفي اللؤلؤ الحلية قيل الاحصار وكذا الصبي يحجج به أبوه وكذا المجنون يقضى المناكح ويرعى الجمار لان احرام الاب عنهم او هما عا جازن احرامهما بنفسهما اه وفي شرح القدسي عن البحر العميق لا يجز على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا حج بنفسه ولكن يحرم عنه ولبه اه فهذه النقول صريحة في أن المجنون يحرم عنه ولبه كالصبي وبه اندفع ما في البحر من قوله كيف تصور احرام المجنون بنفسه وكون ولبه أحرم عنه يحتاج الى نقل صريح يفيد أنه كالصبي اه (قوله فرضه) عبره ليشتمل الشرط والرسن ط (قوله الاحرام) هو النية والتسمية أو ياقوم مقامها أى مقام التسمية من الذكر أو تقلد البدنة مع السوق لباب وشرجه (قوله وهو شرط ابتداء) حتى صح تنديعه على أشهر الحج وان كره كاستيفائ ح (قوله حتى لم يجز الخ) تفريع على شبهه بالركن يعنى أن فائت الحج لا يجوز له استدامة الاحرام بل عليه التحلل بعرفة والقضاء من قابل كما بآتي ولو كان شرطه محض الجوازات الاستدامة اه ح ويتفرع عليه أيضا ما في شرح الباب من أنه لو أحرم ثم اوتد والعباد الله تعالى بطل احرامه والا فالردة لا تطل الشرط الحقيقي كالطهارة للصلاة اه وكذا ما قد تمناه من اشتراط النية في الشرط المحض لا يحتاج الى نية وكذا ما مر من عدم سقوط الفرض عن صبي أو عبد أحرم فبلغ أو غنى ما لم يجدد الصبي (قوله يقضى من قابل) أى بهذا الاحرام الهائى المستدام ط (قوله في أرائه) وهو من زوال يوم عرفة الى قبل طلوع فجر النحر ط (قوله ومعظم طواف الزيارة) وهو أربعة أشواط وبقية واجب كما بآتي ط (قوله وهما ركنا) بشكل عليه ما قالوا ان الأمور بالحج اذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة فانه يكون مجزئا بخلاف ما اذا جرع قبله فانه لا وجود للحج الوجود ركنيه ولم يوجد ان يفتى أن لا يجزى الأمر سواء مات الأمور أو رجع بجر قال العلامة القدسي يمكن الجواب بأن الموت من قبل من له الحق وقد أتى بوسعهم وقد ورد الحج عرفة بخلاف من رجع اه وأما الحاج عن نفسه فسنذكر الباب انه اذا أوصى بالتمام الحج يجب بدنه تأتلى (تمة) بقى من فرائض الحج نية الطواف والترتيب بين الفرائض الاحرام ثم الوقوف ثم الطواف وأداء كل فرض في وقته فالوقوف من زوال عرفة الى فجر النحر والطواف بعده الى آخر العصر ومكانه أى من أرض عرفات الوقوف

قبل الوقوف (تقضى) ك
 على احرامه (لم يسقط فرضهما)
 لا تعفاده نفلا (فلو وجد داخل)
 الصبي الاحرام قبل وقوفه
 بعرفة ونوى حجة الاسلام اجزاء
 ولو فعل العبد (المعتق ذلك)
 التجديد المذكور (لم يجزئه)
 لا تعفاده لازما بخلاف الصبي
 والافرو والمجنون (د) الحج
 (فرضه) ثلاثة (الاحرام) وهو
 شرط ابتداء وله حكم الركن
 انتهاء حتى لم يجز فائت الحج
 استدامته ليقضى به من قابل
 (والوقوف بعرفة) في أوامه
 سميت به لان آدم وحواء تعارفا
 فيها (د) معظم (طواف الزيارة)
 وهما ركنا

مطلب
 في فرض الحج وواجباته

ونفس المسجد للطواف والحق به ترك الجماع قبل الوقوف لباب وشرحه (قوله وواجه) اسم جنس
مضاف فم وسأقي حكم الواجب (قوله ينف وعشرون) أي اثنان وعشرون هنا بمازاده الشارح
أوأربعة وعشرون ان اعتبر الآخر وهو الخطر وثلاثة وأوصلها في الباب الى خمسة وثلاثين فزاد احد عشر
أخرى في الوقوف بعرفة جزء من الليل ومتابعة الامام في الافاضة أي بأن لا يخرج من أرض عرفة الا بعد
شروع الامام في الافاضة وتأخير المغرب والعشاء الى المزدلفة والاتباع بما زاد على الأكثر في طواف الزيارة
قبل وينتبه جزء من الليل فيها وعدم تأخير رمي كل يوم الى ثمانية وري القارن والمتعم قبل الذبح والهدى عليهما
وذبحهما مقابل الحلق وفي أيام النحر قبل وطواف القدوم اه قلت لكن واجبات الحج في الحقيقة خمسة الاول
المذكورة في المتن والذبح أما الباقي فهي واجباته بواسطة لانها واجبات الطواف ونحوه (قوله وقوف
جمع) يفصح كون أي الوقوف فيه ولو ساعة بعد الفجر كما في شرح اللباب (قوله سميت بذلك) أي يجمع
وبمزدلفة فقد بشارذا في ما فوق الواحد كقوله تعالى عوان بين ذلك فافهم (قوله لكل من حج) أي آقيا
وأغبره قارنا أو متعتا أو مفردا وهو راجع لجميع ما قبله وانما ذكره للتأويل وهو رجوع قوله لا كافى الى الجميع
والأكثر من الواجبات الآتية لكل من حج (قوله وطواف الصدر) يستثنى جمع في الرجوع ومنه قوله
تعالى يومئذ يصدر الناس أشتاتا ولذا يسمى طواف الوداع بفح الواد وتكسر الواو دعت البيت شرح اللباب
فقول الشارح أي الوداع على حذف مضاف أي طواف الوداع فهو تفسير لطواف الصدر لا تفسير للصدر
للاعتبار بالزوم لأن الوداع بمعنى الترك لازم للصدر بمعنى الرجوع كما قل (قوله لا فاق) اعتراض النووي
في التذويب على التفتها في ذلك بأن الآفاق التواسي واحدة أفق يضمن وبأسكان الفاء والنسبة اليه اتفق لأن
الجمع اذا لم يسم به فالتسمية الى واحدة وأجاب في كشف الكشاف بأنه صحيح لأنه لا يريد به الخارج أي خارج
المواقيت فكان بمنزلة الانصاري وتعامه في شرح ابن كمال والقهستاني (قوله غير الحائض) لأن الحائض
يسقط عنها كسباي (قوله والحلق أو التقصير) أي أحدهما والحلق أفضل للرجل وفيه ان هذا شرط
للخروج من الاحرام والشرط لا يكون الا فرضا وأجاب في شرح اللباب بأن وجوبه من حيث ايقاعه في الوقت
المشروع وهو ما بعد رمي في الحج وبعد السعي في العمرة قلت وفيه ان هذا واجب آخر سمى ما في الاحسن
الجواب بأنه لا يلزم من توقف الخروج من الاحرام عليه أن يكون فرضا قطعيا فقد يكون واجبا كوقوف
الخروج الواجب من الصلاة على واجب السلام تأتيل ثم رأيت في الفتح قال ان الحلق عند الشافعي غير واجب
وهو عندنا واجب لأن الخلل الواجب لا يكون الا به ثم قال بعد كلام غير أن هذا التأويل على فنيته
الوجوب لا القطع (قوله من الميقات) يشمل الحرم المكي ونحوه كتمسك لم يسق الهدى ط والتقصير
لا احتراز عما بعده والافيجوز قبله بل هو أفضل بشرطه كما في شرح اللباب (قوله الى الغروب) لم يقل من
الزوال لأن انتهاء من الزوال غير واجب وانما الواجب أن يمتد بعد تحققه مطلقا الى الغروب كما افاده في شرح
اللباب (قوله ان وقف نهارا) أما اذا وقف لليلة فلا واجب في حقه حتى لو وقف ساعة لا يلزم شيء كما في شرح
اللباب ثم يكون تاركا واجب الوقوف نهارا الى الغروب (قوله على الاشبه) ذكر في المطلب الفائق شرح
الكتران الاصح انه شرط لكن ظاهر الرواية انه سنة بكثره كما وعليه عامة المشايخ وصححه في الباب وذكر
ابن الهمام انه لو قيل انه واجب لا بعد لان المواظبة من غير ترك مرة دليل الوجوب اه وبه صرح في المتهاج
عن الويحي وهو الاشبه والاعدل فينبغي أن يكون عليه المعول اه من شرح اللباب (قوله والتيامن فيه)
وهو أخذ الطائف من بين نفسه وجهه البيت عن يساره لباب (قوله في الايه) صرح به الجمهور وقيل
انه سنة وقيل فرض شرح اللباب (قوله والمشي فيه الحج) فلوتركه بلا عذر أعاده والا فله عدم المشي
واجب عندنا على هذا نص المشايخ وهو كلام محمد وما في الثانية من انه أفضل تساهل أو يجوز على التاقل
لا يقال بل فيبني في التاقل أن يجب صدقة لانه اذا شرع فيه وجب فوجب المشي لأن الفرض أن شرعه
لم يكن بصفة المشي والشرع انما يوجب ما شرع فيه كذا في الفتح (قوله لم ماشيا) قال صاحب اللباب
في ذلك الكبير ثم ان طافه فزحفا أعاده كذا في الاصل وذكر القاضي في شرح مختصر الطحاوي انه يجزى به
لانه أدى ما وجب على نفسه وتعامه في شرح اللباب (قوله بخشيه أفضل) أشار الى أن الزحف يجزى به

(وواجه) ينف وعشرون
(وقوف جمع) وهو المزدلفة
سميت بذلك لأن آدم اجتمع
بجواء وازدلف اليها أي دنا
(والسبي) وعند الائمة الثلاثة
هو ركن (بين الصفا) سعى به لانه
جلس عليه آدم صفوة الله
(المروءة) لانه جلس عليها امرأة
وهي حواء ولذا أنت (ورى
الجمار) اكل من حج (وطواف
الصدر) أي الوداع (لا فاق)
غير الحائض (والحلق أو التقصير
وانشاء الاحرام من الميقات
ومدة الوقوف بعرفة الى الغروب)
ان وقف نهارا (والبدء بالطواف
من الحجر الاسود) على الاشبه
لما غابته عليه عليه الصلاة والسلام
وقبل فرض وقيل سنة (التيامن
فيه) أي في الطواف في الاصح
(والمشي فيه لمن ليس له عذر)
بعدمه ولو نذر وطوافه فحفظه
ماشيا ولو شرع متفلا فحفظه
افضل

ولاد عليه لكن يحتاج الى الفرق بين وجوبه بالشروع ووجوبه بالتذرع على رواية الاصل ولعله أن الإيجاب
 بالقول أقوى منه بالفعل فيجب بالقول كمالا للثلاث ~~يكون~~ نذرا بمعية كالأول عاكفا بدون صوم ثم يه
 ويلغو وصفه بالنقصان والواجب بالشروع هو ما شرع فيه وقد شرع فيه زحفا فلا يجب عليه غيره والاوجب
 بغيره واجب تأمل (قوله من النجاسة المحكية) أي الحدث الأكبر والأصغر وان اختلفا في الأثم والكفارة
 (قوله على المذهب) وهو الصحيح وقال ابن شجاع إنها سنة شرح الباب للقار (قوله من ثوب) الأولى
 ثوب أو ثوب ط (قوله ومكان طواف) لم يقل في شرح الباب التصريح بالقول بوجوبه وانما قال
 وأما طهارة المكان فذكر العز ابن جماعة عن صاحب الغاية أنه لو كان في مكان طوافه نجاسة لا يبل طوانه
 وهذا يقيد في الشرط والفرضية واحتمال ثبوت الوجوب والسنة اه (قوله والاكثر على أنه) أي هذا
 النوع من الطهارة في الثوب والبدن سنة مؤكدة شرح الباب بل قال في الفتح ومافي بعض الكتب من أن
 بنجاسة الثوب كله يجب الدم لأصله في الرواية اه وفي البدائع أنه سنة فلو طاف وعلى ثوبه نجاسة أكثر
 من الدرهم لا يلزمه شيء بل يكره لأدخال النجاسة المسجد اه (قوله وسنة العودة فيه) أي في الطواف
 وقائدة عذوة واجبا مع أنه فرض مطلقا لزوم الدم به كاعتد من سنن الخطبة في الجمعة بمعنى أنه لا يلزم تركه
 فسادها أو الألفا لسنة تساق الفرض لعدم الإثبات كهامة هذا ما ظهر في قدمناه في الجمعة (قوله فأكبر)
 أي من الربع فأقل لأنع ويجمع المتفرق للباب (قوله كافي الصلاة) أي كاهو والقدر المانع في الصلاة
 (قوله يجب الدم) أي أن لم بعده والاسقط وهذا في الطواف والواجب والالتجيب الصدقة (قوله في الأصح)
 مقابلة ما قاله الكرماني أنه يعتد به لكنه يكره ترك السنة وتجب إعادة ذلك الشوط لتكون البداية على وجه
 السنة ومنه في الباب على أن شرط لحة السعي فعدم الاعتداد بالشوط الأول ينزع عليه وعلى القول
 بالوجوب لأن المراد بعدم الاعتداله لزوم إعادة أه وأزوم الجزء على تقدير عدمها وانما الفرق من حيث أنه إذا
 لم يعد الشوط الأول يلزمه الجزء أم ترك السعي على القول بالشرطية لأنه لا حاجة للمشرط بدون شرطه ولترك
 الشوط الأول على القول بالوجوب الذي هو الاعتدال المختار من حيث الدليل كافي في شرح الباب وقد يقال
 أنه إذا لم يعتد بالاول حصل البداية بالعقبات الثانية فتوجد الشرط ولا يصح تركه وانما يكون تاركه لا تترك
 الاشواط الا اذا أعاد الأول وكون ذلك شرطا لا ينافي في الوجوب إذا لا يلزم من كون الشيء شرطا لا توقف
 عليه محته أن يكون ذلك الشيء فرضا كاعتدناه في الحلق خلافا لما فهمه في شرح الباب هنا وفي الحلق ولو
 كن فرضا لم فرضية السعي أو فرضية بعضه ووجوب باقيه مع أنه كاه واجب بغير دم وحينئذ تعين القول
 بالوجوب إذا لم تظهر على القول بالشرطية كإضاح عليه في المناسك كعبه وان استغربه القار في شرح
 الباب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله كافر) أي في الطواف (قوله قل نعم) ضعه هنا وان حزمه
 في شرحه على الملقى لأنه حزم بخلافه صاحب الباب فقال ولا تختص أي هذه الصلاة بزمان ولا يمكن أي باعتبار
 الجواز والصحة ولا تفوت أي الاماوت ولو تركها لم يجز بغير دم أي أنه لا يجب عليه الإضاح بالكفارة وذكر
 شارحه أن المسألة خلافية في الجهر العميق لا يجب الدم في الجوهرة والجهر الآخر يجب وفي بعض المناسك
 الاكثر على أنه لا يجب وبه قال الشافعية وقيل يلزم (قوله والترتيب الآتي) أي في باب الجنائيات
 حيث قال هناك يجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم الذبح لغير الفرد ثم الحلق ثم الطواف ~~يكون~~ لا شيء على
 من طاف قبل الرمي والحلق ثم يكره لباب كالأشياء على الفرد إذا إذا حلق قبل الرمي لأن ذمجه لا يجب اه وبه
 علم أنه كان ينبغي للمصنف هنا تقديم الذبح على الحلق في الذكر ولو اوقف ما بينهما من الترتيب في نفس الامر وأن
 الطواف لا يلزم تقديمه على الذبح أيضا لأنه إذا جاز تقديمه على الرمي المتقدم على الذبح جاز تقديمه على الذبح
 بالاول كما قاله ح والحاصل أن الطواف لا يجب ترتيبه على شيء من الثلاثة ولذا لم يذكره هنا وانما يجب ترتيب
 الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق ~~يكون~~ الفرد لا يذبح عليه في الترتيب بين الرمي والحلق (قوله في يوم)
 تقدم في الاعتكاف أن البالي سبع لإلام في المناسك (قوله وراء العظيم) لأن بعضه من البيت كإثباته
 (قوله وكون السعي بعد طوافه سنة) وهو أن يكرن أربعة أشواط فأكثر ثم ما طافه طاهرا
 أو محدثا أو جنبا وإعادة الطواف بهذا السعي فيما إذا فعله محمدا أو جنبا بل بالبرقة من الانفاخ الأول ح

(والطهارة فيه) من النجاسة

الحكسية على المذهب

قبيل والحقيقة من ثوب وبدن

ومكان طواف والاكثر على أنه

سنة مؤكدة كافي في شرح لباب

المناسك (وسنة العودة) فيه

ويكشف ربيع العذوة فأكبر

كافي الصلاة يجب الدم (وبدأة

السعي بين الصفا والمروة من

الصفا) ولو بدأ بالمروة لا يعتد

بالشوط الأول في الأصح (والشيء

فيه في السعي لمن ليس له عذر)

كأمر (وذبح الشاة للثامن

والمتمتع وصلاة ركعتين لكل

اسبوع) من أي طواف كان فلو

تركها هل عليه دم قبل نعم

فيوسى به (والترتيب الآتي)

بيانه (بين الرمي والحلق والذبح

يوم النحر) وأما الترتيب بين

الطواف وبين الرمي والحلق فسنة

فلوطاف قبل الرمي والحلق لا شيء

عليه ويكره لباب وسعي أن المفرد

لا ذبح عليه وسنخه (وفصل

طواف الأفاضة) أي الزيارة

(في يوم من أيام النحر) ومن

الواجبات كون الطواف وراء

العظيم وكون السعي بعد طواف

معتد به

عن الجرح من كون هذا واجبا لا يشاقى ما في الباب من عدم شرط الجهة السعي كما علمته سابقا (قوله
 بالمكان) أي الحرم ولو في غير متى والزمان أي أيام النحر وهذا في الحاج وأما المعرفة فلا يوقت حلقه
 بالزمن كما سبق في الجنائيات (قوله وترك المظفور) قال في شرح الباب فيه أن الاجتناب عن
 الخمر مات فرض وإنما الواجب هو الاجتناب عن المكروهات التعريية كما حققه ابن الهمام الآن فصل
 المظفورات وترك الواجبات لما اشترى كافي لزوم الجزاء ألحقت بها في هذا المعنى (قوله كأن يجاع بعد الوقوف
 الخ) تمثيل للمظفورات وقصد بما بعد الوقوف لانه قبله مفسد والمراد هنا غير المفسد تأمل (قوله
 والشابك الخ) لما لم يستوف الواجبات كما علمته مما زناه عن اللبذ كره هذا الضابط ولينقد بعكس القضية
 حكم الواجب لكنها تنعكس عكسا منطقيا لا لغويا فيقال بعض ما هو واجب يجب بتركه دم لا كحل ما هو
 واجب لأن تركه في الطواف لا يجب بتركه الدم وكذا ترك الواجب بعد تركه في ما سنده كره في قول الجنائيات
 لكن في الأول خلاف تقدم فعل القول بوجوب الدم فيه مع تشديد الترك بلا عذر يصح العكس كلما (قوله
 وغيره الخ) فيه أنه لم يستوف الواجبات وإن كان مراده أن غير الفرائض والواجبات سنن وآداب فغير مفيد
 وقوله كان يتوسع في النفقة الخ) أفاد بالكاف أنه بقي منها أشياء لم يذكرها لانه استأنى كطواف القدوم
 للإكافي والابتداء من الحجر الأسود على أحد الأقوال والخطب الثلاث والخروج يوم التروية وغيرهما مما يعلم
 (قوله وعلى صون نسائه) أي عن المباح والمكروه تنزيها والافهرو واجب (قوله وليستأنى أبو به الخ)
 أي إذا لم يكونا محتاجين إليه والافكره وكذا بيكره بلاذن دأته وكثيره والظاهر أي أنها تحريمه لا إطلاقهم
 الكراهة ويدل عليه قوله في قيامه في غلبه للبحر المكروه كالبحر بلاذن مما يجب استئذنه فلا ينبغي عنه ذلك
 من السنن والآداب (قوله بفتح القاف وتكسر) أي مع سكن العين وحكى الفتح مع كسور العين (قوله
 وتفتح) عزاه الشيخ اسماعيل إلى تحرير الاملم النورى وقال خلافا لما في شرح الشئ من أنه لم يسمع إلا الكسر
 (قوله وعند الشافعى ليس منها يوم النحر) هو رواية عن أبي يوسف أيضا كافي النحر وغيره وظاهر المتن
 يوافقه لانه ذكر العدد فكان المراد عشر ليل لكن إذا حذف التميز جاز التذ كيرفكون المعنى عشرة أيام أفاده
 ح عن القهستاني وقيل إن العشر اسم لهذه الأيام العشرة فليس المراد به اسم العدد حتى يعتبره التذ كير
 مع المؤنث والعكس تأمل (قوله وذالجه كله) مبتدأ محذوف الخبر تقديره منها ح (قوله علاملاية)
 أي قوله تعالى الحج أشهر معلومات (قوله قلنا اسم الجمع الخ) الأضافة بيانية أي اسم هوجع والافاشير
 مصغة جمع حقيقة وهذا أحد جوابين للزحمتى حاصلة انه يجوز في إطلاق مصغة الجمع على ما فوق الواحد
 لعلقة معنى الاجتماع والتعدد ثابتهما أن التجوز في جعل بعض الشهر شهرا فالأشهر على الحقيقة واعتراض
 الاول بأن فيه إخراج العشر عن الإرادة لظهوره عن الشهرين وأوجب بأنه داخل فيما فوق الواحد وهذا كله
 على تقدير الحج ذوا شهرا أما على تقدير الحج في الشهر فلا ساجدة إلى التجوز لأن الظرفية لا تقتضى الاستعجاب
 لكن بين المراد الحديث الوارد في تفسير الآية بأنها شوال وذوالقعدة وعشر ذى الحجة (قوله وفائدة التأكيد
 الخ) جواب عن اشكال يقر به ان التوقيت بها ان اعتبر القواف أي ان أفعال الحج لو أخرت عن هذا الوقت
 بقوت الحج لقوته بتأخير الوقوف عن طلوع فجر العاشر يلزم أن لا يصح الطواف الزكن بعد دوران خصص القواف
 بقوت معظم اركانه وهو الوقوف يلزم أن لا يكون العاشر منها كما هو رواية عن أبي يوسف وان اعتبر التوقيت
 المذكور ولدا الأركان في الجملة يلزم أن يكون ثاني النحر وثالثه منها الجواز الطواف فيها وأجاب الشارح
 تعاليج وغيره بما يفيد اختيار الأخير وذلك بأن فائدة ان شيئا من أفعال الحج لا يجوز إلا فيها حتى لو صام المتق
 أو القارن ثلاثة أيام قبل أشهر الحج لا يجوز وكذا السعي عقب طواف القدوم لا يقع عن سعي الحج إلا فيها حتى
 لوفعه في رمضان لم يجوزوا واشتبه عليهم يوم عرفة فوقفوا فإذا هو يوم النحر جاز لوقوعه في زمانه ولو ظهر أنه
 الحادى عشر لم يجوز كافي الباب وغيره قال القهستاني ولا ينافيه أجزاء الأحرار قبله وأجزاء الرمي والحلق
 وطواف الزيارة وغيرها بعد هالان ذلك محرم فيه اه قلت فيه نظرا لأن طواف الزيارة تجوز في يومين بعد
 عشر ذى الحجة بجماعته وان كان في أوله افضل للمناسبات الجواب عن الاشكال بأن فائدة التوقيت لا بد اعدم
 جواز الأفعال قبله وانتهاء القواف بقوت معظم اركانه وهو الوقوف ولا يلزم خروج اليوم العاشر لجماعته من

وقومت الحلق بالمكان
 والزمان وترك المظفور كالجماع
 بعد الوقوف ولبس الخيط ونقطة
 الرأس والوجه والضابط أن كل
 ما يجب بتركه دم فهو واجب
 صريح به في المتن ويستصح في
 الجنائيات (وغيره هاشن وآداب)
 كان يتوسع في النفقة ويحافظ على
 الطهارة وعلى صون نسائه
 ويستأنى بغيره ودأته وكثيره
 ويؤدع المسجد بركعتين ومعارفه
 ويستسلمهم ولبس دعاهم هم
 ويصدق بشئ عند خروجه ويخرج
 يوم الخميس فقه خرج عليه السلام
 في حجة الوداع أو الاثنين أو الجمعة
 بعد التوبة والاستخارة أي في انه
 هل يشترى أو يكترى وهل يافر
 برأ ويحرق وهل يرافق فلان أو لا
 لأن الاستخارة في الواجب
 والمكروه لا يحمل لها ونماه في
 النهر وأشهره شوال وذوالقعدة)
 بفتح القاف وتكسر (وعشر ذى
 الحجة) بكسر الحاء وتفتح وعند
 الشافعى ليس منها يوم النحر وعند
 مالك وذالجه كله علاملاية قلنا
 اسم الجمع يشترك فيه ما وراء
 الواحد وفائدة التأكيد انه لو فعل
 شيئا من أفعال الحج خارجها
 لا يجوز به

جواز فيه عند الاشتباه بخلاف الجهادي عشر هذا ما ظهر لنا فافهم (قوله) وإنه يكره الاحرام الخ عطف على قوله انه لو فعل وهو ظاهر في انه أراد بافعال الحج غير الاحرام فلا يتأتى اجزاء الاحرام مع الكراهة فتقوله لا يجزئه واقع في محزه فافهم نعم في كون الكراهة فائدة التوقيت خفاء ولعل وجهه كون الاحرام شيئا بالركن ثمقل (قوله قبلها) افادته لو اُحرِمَ فيها بحج ولولعالم قابل لا يكره ولذا قال في الذخيرة لا يكره الاحرام بالحج يوم النحر ويكره قبل اشهر الحج قال في التهذيب ينبغي أن يكون مكروها حيث لم يأمن على نفسه وان كان في أشهر الحج (قوله) لشبه الركن) عليه قوله يكره أى ولو كان ركنا حقيقته لم يصح قبلها فاذا كان شبيها بركنه قبلها لم يشبهه وقربه من عدم الصحة بجر (قوله كما مر) أى عند قوله فرضه الاحرام (قوله) واطلاقها أى الكراهة بفيد التحريم وبه قيدها القهستاني ونقل عن الصحة الاجماع على الكراهة وبه صرح في البحر من غير تفصيل بين خوف الوقوع في محذور أو لا قال ومن فصل كصاحب الظهير به قاسا على الميتات المكاني فقد اخطأ لكن نقل القهستاني أيضا عن الحط الفصلي ثم قال وفي الظن عنه انه يكره الاعتدالي يوسف (قوله) والعمره في العمرزة سنة مؤكدة) أى اذا في هامة فقد أقام السنة عمره مقيد بوقت غير مات التي عنافه الانشائي رمضان أفضل هذا اذا أفردناها فلا ينافيه ان الشرائن أفضل لان ذلك امر يرجع الى الحج لا العمره فالخامس ان من أراد الايمان بالعمره على وجه أفضل فيه فبأن يقرن معه عمره فتح فلا يكره الا كسائر ما خلا لما لا يتصل بسحب على ما عليه الجمهور وقد قيل سبع اسابيع من الطوفة كعمره شرح اللباب (قوله) وصح في الجوهره وجوبها قال في البحر واختاره في البدائع وقال انه مذهب اصحابنا ومنهم من اطلق اسم السنة وهذا الاثنى الوجوب اه والظاهر من الرواية السنة فان محمد انصهر على ان العمره تطوع اه وما الى ذلك في الفتح وقال بعد سوق الدلالة تعارض مقتضيات الوجوب والنفل فلا ثبت وبقي يجزئه فعله عليه الصلاة والسلام وأصحابه والتابعين وذلك وجوب السنة فقلنا بها (قوله قلنا الامور الخ) جواب عن سؤال مقدرا ورد في غاية البيان دللا على الوجوب ثم أجاب عنه بما ذكره الشارح ثم هدامي على ان المراد بالانتماء تيمم ذاتهما أى تيمم أفعالهما ما اذا اريد به اكمال الوصف وعليه ما نقل في البحر من ان العبادة في انتماء بان يحرم بهما من دورة أهله ومن الاماكن القاصية فلا حاجة الى الجواب للاتفاق على ان الانتماء بهذا المعنى غير واجب فالأمر فيه للندب اجماعا فلا يدل على وجوب العمره فافهم (قوله وحلق أو تقصير) لم يذكره المصنف لانه محلل يخرج منها بجر (قوله) وغيرهما واجب أراد بالغير من المذكورات هنا وذلك أقل أشواط الطواف والسعي والحلق والتقصير والأفلاسن ونحوها من غير المذكور فافهم وأشار بقوله هو المختار الى ما في الصحة حيث جعل السعي ركنا كالطواف قال في شرح اللباب وهو غير مشهور في المذهب (قوله) ويفعل فيها كعمل الحاج قال في الباب واحكام احرامها كاحرام الحج من جميع الوجوه وكذا حكم فراضها وواجباتها وسننها ومحرماتها ومنسدها ومكروهاتها واحصاها وجمعها أى بين عمرتين وضافتها الى غيرها في النية ورفضها حكمها في الحج وهي لا تختالفه الا في امور منها انما ليست يفرض وانها لا وقت لها معين ولا نفوت وليس فيها وقوف بعرفة ولا أمر دلفة ولا رمي فيها ولا جع أى بين صلاتين ولا خطبة ولا طواف قدوم ولا صدور ولا تجب بدنة بافادها ولا بطوافها حائنا أى بل شاة وان مضاتها الحل لجميع الناس بخلاف الحج فان مساقته للمكي الحرام اه (قوله) وواجزأت أى صحت (قوله) ونذبت في رمضان) أى اذا أفردتها كما مر من الفتح ثم التذنب باعتبار الزمان لانها باعتبار ذاتها سنة مؤكدة أو واجبة كما مر أى انها فيه أفضل منها في غيره واستدل له في الفتح بما عمن ابن عباس عرفة في رمضان تعدل حجة في طريقين لمسلم تقتضي حجة أو حجة معى قال وكان السلف رحمنا الله تعالى بهم يسومون الحج الاصغر وقد اعتمر صلى الله عليه وسلم أربع عرات كهن بعد الهجرة في ذي القعدة على ما هو الحق ونماه فيه (تنبيه) نقل بعضهم عن المتلا على في رسالته المسماة الادب في رجب ان يكون العمره في رجب سنة بأن فعلها عليه الصلاة والسلام أو أمر بها لم يثبت نعم روى ان ابن الزبير لما فرغ من تجديد بناء الكعبة قبيل سبعة وعشرين من رجب فغرا بلاذخ قرابين وأمر أهل مكة أن يعتمر واجتهد شكر الله تعالى على ذلك ولا شك ان فعل العبادة حجة ومأراة المسنون حسن فهو عند الله حسن فهذه اوجه تخصيص أهل مكة العمره بشهر رجب اه ملخصا (قوله تحريما) صرح به في الفتح

مطلب

احكام العمره

(و) انه (يكره) الاحرام له

قباه) وان آمن على نفسه من

المحذور لشبهه بالركن كما مر

واطلاقها بفيد التحريم (والعمره)

في العمرزة (سنة مؤكدة) على

المذهب وصح في الجوهره

وجوبها قلنا أمور به في الاية

الانتماء وذلك بعد الشروع وبه

تقول (وهي احرام وطوافي

وسعي) وحلق أو تقصير الاحرام

بشرط ومعظم الطواف ركن

وبغيرهما واجب هو المختار

وبفعل فيها كعمل الحاج (واجزأت

في كل السنة) ونذبت في رمضان

(وكرهت) تحريما

واللباب (قوله يوم عرفة) أي قبل الزوال وبعده وهو المذهب خلافا لما عن أبي يوسف أنها لا تكرر فيه قبل الزوال بجر (قوله وأربعة) بالنصب والتنوين والاصل أربعة أيام بعدها أي بعد عرفة أي بعد يومها (تبييه) يراعى على الأيام الخمسة مافي اللباب وغيره من كراهة فعلها في أشهر الحج لاجل مكة ومن يجعلها من أي من المتقين ومن في داخل المقاتل لأن الغالب عليهم أن يجعوا في سنتهم فيكونوا متقين وهم عن التمتع ممنوعون والأفلامع للمكي عن العمرة المفردة في أشهر الحج إذا لم يحج في تلك السنة ومن خاف فعله الليان شرح اللباب ومنشأ في البحر وهو ردة على ما اختاره في الفتح من كراهة المكي وإن لم يحج ونقل عن القاضي عدي في شرح المنك أن مافي الفتح قال العلامة قاسم الهليس بمذهب لعلمائنا ولا لأئمة الأربعة ولا خلاف في عدم كراهتها لأهل مكة اه قلت وسأني تمام الكلام عليه في باب التمتع إن شاء الله تعالى هذا وما نقله ح عن الشرب بلا نسبة من تنقيده كراهة العمرة في الأيام الخمسة بقوله أي في حق الحرم ومريد الحج يقتضي أنه لا يكره في حق غيرهما ولم أر من صرح به فليراجع (قوله أي كراهة انشاؤها بالاحرام) أي كراهة انشاؤها بالاحرام لها في هذه الأيام ح (قوله حتى يلزمه دم وان رفضها) سأني كلام عليه إن شاء الله في آخر باب الجنائيات (قوله لا أدأوها) عطف على انشاؤها ح (قوله كقارن فانه الحج) لوقال بكافي المهرج كقارن الحج لشمل التمتع (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن المكروه الانشاء لا الاداء باحرام سابق (قوله فاستثناء الجنائية الحج) حيث قال تكرر العمرة في خمسة أيام لغير القارن اه ووجه الانقطاع ما علمته من أن المكروه انشاء العمرة في هذه الأيام والقارن احرم بها باحرام سابق على هذه الأيام فهو غير داخل فيما قبله فاستثناءه منقطع فافهم (قوله فلا يختص الحج) تفريع على قوله منقطع لان حاصله انه لما لم يكن منشأ الاحرام فيها لم يكن داخلين تكرر عمرته فيها وحينئذ فلا يختص بجواز عمرته بيوم عرفة فافهم (قوله كما هو فهمه في الجوز) حيث قال بعد قول الجنائية لغير القارن مانصه وهو تنقيح حسن وينبغي أن يكون راجعا الى يوم عرفة لا الى الخمسة كما لا يخفى وان يطعن التمتع بالقارن اه قال في النهر هذا ظاهر في انه فهم أن معنى مافي الجنائية من استثناء القارن انه لا يذم من العرة ليلبي عليها أو عمل الحج ومن ثم خصه بيوم عرفة وهو غلط على كلامهم فقد قال في السراج وتكرره العرة في هذه الأيام أي يكره انشاؤها بالاحرام أما ما إذا انشاها باحرام سابق كما إذا كان قارنا فانه الحج وأذى العسة في هذه الأيام لا يكره وعلى هذا الاستثناء الواقع في الجنائية منقطع ولا احتصاص بيوم عرفة اه أقول لا يخفى عليك أن التبادر من القارن في كلام الجنائية المدرك لأفانث الحج بخلاف مافي السراج وحينئذ فلا شك ان عمرته لا تكون بعد يوم عرفة لانها تبطل بالوقوف كسائر أي في بابها وباس في كلام الجرنة رض من فانه الحج ولان الاستثناء متصل أو منقطع فمن أين جاءت الغفلة فتنبيه وأفهم (قوله والمواقيت) جمع ميقات بمعنى الوقت المحدود واستعمل المكان أعني مكان الاحرام كما استعمل المكان للوقت في قوله تعالى هنالك أسلى المؤمنون ولا يشافسه قول الجوهري المقات موضع الاحرام لانه ليس من رأيه الإفرقة بين الحقيقة والجواز وكأنه في الجواز اعتدال ظاهر مافي الصحاح فزعم أنه مشترك بين الوقت والمكان المعين والمراد هنا الثاني وأعرض عن كلامهم السابق وقد علمت ما دوا الواقع نهر ثم اعلم ان المقات المكاني يختلف باختلاف الناس فانهم ثلاثة أصناف أفاق وحلى أي من كان داخل المواقيت وحرمي وذكرهم المصنف على هذا الترتيب (قوله مريد مكة) أي ولو لغير نسك كعبارة ونحوها كما يأتي (قوله لا عمرها) أي يحج أو عرة (قوله بعض فتح) أي وسكور بالاء معر الحافة بالفتح اسم بنت في الماء معروف (قوله على ستة أميال من المدينة) وقيل سبعة وقيل أربعة قال العلامة القطبي في منسكه والحج من ذلك ما قاله السيد نور الدين على السمنودي في تاريخه قد اختبر ذلك فكان من عتبة باب المسجد النبوي المعروف بباب السلام إلى عتبة مسجد الشجرة بذي الحليفة تسعة عشر ألف ذراع بتقديم المشاة الفوقية تسعة بجماعة ذراع بتقديم الدين والثنين وثلاثين ذراعا ونصف ذراع بذراع اليد اه قلت وذلك دون خمسة أميال فان الميل عندنا أربعة آلاف ذراع بذراع اليد المستعمل الآن والله أعلم اه (قوله وعشر مراحل) أو تسع كما في البحر (قوله وهو كاذب) ذكره في البحر عن ناسك المحقق ابن أبي رباح الحلبي (قوله وذات عرق) في منسكه القطبي تحببت بذلك

(يوم عرفة وأربعة بعدها)
أي كراهة انشاؤها بالاحرام حتى يلزمه دم وان رفضها لا أدأوها فيها بالاحرام السابق كقارن فانه الحج فاعتبر فيها لم يكره سراج وعليه فاستثناء الجنائية القارن منقطع فلا يختص بيوم عرفة كما هو فهمه في البحر (والمواقيت) أي المواضع التي لا يجب أوزها مريد مكة إلا حرمة خمسة (ذو الحليفة) بضم فتحة ممكن على ستة أميال من المدينة وعشر مراحل من مكة تسع المياعات يارب على رضى الله عنه يزعمون أنه قاتل الجرن في بعض ما هو كاذب (وذات عرق) بكمرة يكون

في المواقيت

لأن فيها عرقا وهو الجبل وهي قرية قد خربت الآن وعرق هو الجبل المشرف على العقين والعقين وادبيل
 مأوى إلى غوري تهامة قاله الأزهرى اه ولهذا قال في الباب والافضل أن يحرم من العقين وهو قبل ذات
 عرق بحر حلة أو مرحلتين (قوله على مرحلتين) وقيل ثلاث وجع بأن الأول نظر إلى المراحل العرفية
 والشأن إلى الشريعة (قوله وجعفة) يضم الحميم وسكون الحاء المهمة سميت بذلك لأن السبيل نزل بها وجع
 أهلها أى استأصطهم واسمها في الأصل مهيبة لكن قيل انها قد ذهبت اعلامها ولم يبق فيها الا رسوم خفية ليلكاد
 يعرفها الا سكان بعض البوادي فلذا والله تعالى أعلم اختار الناس الاحرام احتياطا من السكان المسمى
 برايض وبعضهم يجعله بالغين لانه قبل الحلفة ينصف مرحلة أو قريب من ذلك بحر وقال الهطلي ولقد سالت
 جماعة عن له خيرة من عربنا عن افاروقى اكة بعدما رحلنا من رابغ على سكة على جهة اليمن على مقدار ميل
 من رابغ تقرىبا (قوله وقرن) يفتح القاف وسكون الراء جبل مطلق على عرفات لاختلاف في ضبطه بهذا
 بين رواة الحديث واللغة والفقه وأصحاب الاخبار وغيرهم نهر عن تهذيب الاسماء واللغات (قوله وفتح
 الراء خطأ الخ) قال في القلموس وغلط الجوهرى في فتح بكه وفي نسبة أويس القرني اليه لانه منسوب الى
 قرن بن رومان بن ناجية بن مراد أحد أجداده (قوله وبالم) مفتوح المشاة التحية واللامين وأسكان الميم ويقال
 لها الم بالهمزة وهو الاصل والباء تسهيل لها (قوله جبل) أى من جبال تهامة مشهور في زماننا بالسدية
 قاله بعض شراح المناسك قال في الجرو هذه المواقيت ماعد اذات عرق ثمانية في الصحيحين وذات عرق في صحيح
 مسلم وستة أبي داود (قوله والعراقي) أى أهل البصرة والكوفة وهم أهل العراقين كذلك ما رواه أهل المشرق
 وقوله والشامي بمثل المصري والمغربي من طريق بولك لباب وشرحه (قوله الغير المازن بالمدنية) يعنى
 أن كون ذات عرق العراقي وجعفة للشامى اذا كانا غير مازن بالمدنية أما لو مازن بها فتقام ميقاتها أعنى
 ذا الحليفة وهذا لان الافضل لانه لا يجب عليها الاحرام من ذى الحليفة كالمدنى كما يأتى بتحريره فافهم
 (قوله بقرنة مائاتى) أى في قوله وكذاهى من مذهبهم غير أهلها ح (قوله والتدعى) أى تجد الدين
 وتجد الحجاز وتجد تهامة لباب (قوله واليمنى) أى باقى أهل اليمن وتهامة لباب (قوله ويجمعها الخ)
 جمعها أيضا الشيخ أبو البقاء الجوزي العتيق قوله

مواقيت أفاق عيان وشجدة * عراق وشام والمدنية فاعلم

يلزمون ذات عرق وجعفة * حلقة ميقات النبي المكرم

(قوله وكذاهى) أى هذه المواقيت الخمسة (قوله قالة النوى الشافعى وغيره) سقطت هذه الجملة
 من بعض النسخ وهو الحق لان هذه المسألة مصرح بها في كتب المذهب متونا وشروحا فلامعنى لنقلها عن
 النوى رحمه الله تعالى ح وأجيب بأنه يشير إلى انها اتفاقية (قوله قالوا) أى علماء ذواتنا الحنفية (قوله
 ولو لم يمتقناتين) كمدنى يترى ذى الحليفة ثم بالحلقة فأحرامه من الابدأ أفضل أى الابدع عن مكة وهو
 ذوالحليفة لكن ذكر في شرح الباب عن ابن أمير حاج أن الافضل تأخير الاحرام ثم وفى بينهما بأن أفضلية
 الاول لما فيه من الخروج عن الخلاف وسرعة المسارعة إلى الطاعة والثانى لما فيه من الامن من قلة الوقوع
 فى الخطورات لفساد الزمان بكثرة العصبان فلا يأتى ما زولا ما فى السدائق من قوله من جاوز ميقانا بلا احرام
 إلى آخره لان المسحوب أن يحرم من الاول كذا روى عن أبى حنيفة أنه قال في غير أهل المدينة
 اذا مرزوا بها يخطوا وزوها إلى الحلفة فلا بأس بذلك وأحب إلى أن يحرموا من ذى الحليفة لانهم لما وصلوا إلى
 الميقات الاول لمهم محافظه حرمة فكره لهم تركها اه وذكر مثله القدورى في شرحه الا فى قول
 الامام في غير أهل المدينة اشارة إلى أن المدنى ليس كذلك وبه يجمع بين الروايتين عن الامام بوجوب الدم وعدمه
 بحسب رواية الوجوب على المدنى وعدمه على غيره اه قلت لكن نقل في التقرآن المدنى اذا جاوز إلى
 الحلفة فأحرم عنده فلا بأس به والافضل أن يحرم من ذى الحليفة ونقله عن كافي الحاكم الذى هو جمع
 كلام محمد في كتب ظاهر الرواية ومن جاوز وقته يحرم ثم أتى وقتا فأحرم منه أجرأه ولو كان أحرم من
 وقته كان أحب إلى اه فالاول صريح والثانى ظاهر فى المدنى أنه لا شئ عليه فعلم أن قول الامام المازن
 في غير أهل المدينة اتفاق لا احترازى وأنه لا فرق في ظاهر الرواية بين المدنى وغيره وأما قول الهداية وفائدة

على مرحلتين من مكة (وجعفة)

على ثلاث مراحل يقرب رابغ

(وقرن) على مرحلتين وفتح

الراء خطأ ونسبة أويس اليه

خطأ آخر (وبالم) جبل على

مرحلتين أيضا (المدنى والعراقى

والشامى) الغوا المازن بالمدنية

بقرنة مائاتى (والجوى واليمنى)

لف ونشر مرتب ويجمعها قوله

عرق العراق بالم الهنى

وبذى الحليفة يحرم المدنى

لشام حجة ان صارت بها

فلا هل تجد قرن فاستين

(وكذاهى لمن مذهبها من غير

أهلها) كالشامى يترى عيقات أهل

المدينة فهو ميقاته قالة النوى

الشافعى وغيره وقالوا لو لم

يمتقناتين فأحرامه من الابدع

أفضل

الثالث أي بالواقف الخمسة المنع عن تأخير الاحرام عنها لانه يجوز التقدم بالاجماع فاعترضه في الفتح بأنه يلزم عليه أنه لا يجوز تأخير المدي الاحرام عن ذي الحليفة والمطور بخلافه نعم روى عن الامام أن عليه دما لكن الفتح عنه هو الاول قال في النهر والجواب أن المنع من التأخير مقيد بالمقات الاخير وتمامة فيه (قوله على المذهب) مقابله رواية وجوب الدم (قوله وعبرة الباب سقط عنه الدم) مقتضاها وجوبه بالمجازة فسقطه بالاحرام من الاخير وهو مخالف للمسطور وكاملته وانظراهر أنه مبني على الرواية الثانية (قوله ولو لم يتر بها الخ) كذا في الفتح ومفسده أن وجوب الاحرام بالمحاذاة انما يعبر عنه بعدم المرور على المواقف أو الممر عليها فلا يجوز له مجاوزة آخر ما يمر عليه منها وان كان يحاذي بعده ميقانا آخر وبذلك أعجاب صاحب البحر عما أورده عليه العلامة ابن حجر الهيتمي الشافعي حين اجتماعه به في مكة من أنه ينبغي على مدعاه أن لا يلزم الشامي والمصري الاحرام من رابع بل من خليف محاذاته لا آخر المواقف وهو قرن المنازل وأجابه بجواب آخر هو أن مرادهم المحاذاة القريبة ومحاذاة المار بن بقرن بعده لان بينهم وبينه بعض جبال لم يكن نازعه في النهر بأنه لا فرق بين القريبة والبعيدة (قوله شمرى) أي غلب على ظنه مكان المحاذاة وأحرم منه ان لم يجد عالما به بسأله (قوله اذا حاذى أحداهما) في بعض النسخ اذا حاذاه أحدهما (قوله وأبعدها) أي عن مكة (قوله فان لم يكن الخ) كذا في الفتح لكن الاصول قول الباب فان لم يعلم المحاذاة لما قال شارحه لا يتصور عدم المحاذاة اه أي لان المواقف تم بجهات مكة كلها فلا بد من محاذاة أحدها (قوله فعلى من حلن) أي من مكة فتح وجهه أن المرحلتين أو وسط المسافات والا فلا احتياط الزيادة مقدسي (قوله وحرم الخ) فعله العود الى ميقات منها وان لم يكن ميقانه ليحرم منه والفتاوى عليه دم كما سبأ في بيانه في الجنبات (قوله كلها) زاده لاجل دفع ما أورده على عبارة الهداية كقصدناه انشأ (قوله أي لا فاق) أي ومن ألحق به كالحرى والخلي اذا خرجا الى المقات كما يأتي في تنقيده بالآفاق لا احتراز عما لبقيا في مكانهما فلا يحرم كما يأتي (قوله يعني الحرم) أي الا في تحديده قريبا لا خصوص مكة وانما يقيد بالان الغالب قصد دخولها (قوله غراحي) كبر والروية والزهة أو النجاسة فتح (قوله ألاما لوقصد موضع من الحل الخ) أي مما بين المقات والحرم والمعتبر القصد عند المجاوزة لا عند الخروج من بيته كما سبأ في الجنبات أي قصدا أولا كما اذا قصد لبيع أو شرا وأنه اذا فرغ منه يدخل مكة ثانيا اذ لو كان قصده الاولى دخول مكة ومن ضروره أن يمر في الحل فلا يحمل له (قوله فله دخول مكة بلا احرام) أي ما لم يرد نسكا كما يأتي قريبا (قوله وهو الحيلة الخ) أي القصد المذكور وهو الحيلة ان أراد دخول مكة بلا احرام لكن لانته الحيلة اذا كان قصده ما وضع من الحل قصدا أولا كما قرنا ولم يرد النسك عند دخول مكة كما يأتي قريبا وبأي تمام الكلام على ذلك في أوخر الجنبات ان شاء الله تعالى (قوله الاما مور بالحج للخصافة) ذكره في البحر بحثا بقوله وينبغي أن لا يتجاوز هذه الحيلة للمأمو ر بالحج لانه حينئذ لم يكن سفره للعب ولا له مأمو ر بحجة آفاقية واذا دخل مكة بغير احرام صارت حجة مكبة فكان مخالفا وهذه المسألة تكثرو وقوعها فمن يسافر في البحر الخ وهو مأمو ر بالحج ويكون ذلك في وسط السنة فهل له أن يقصد البندر المرفو بحجة ليدخل مكة بغير احرام حتى لا يطول الاحرام عليه لو أحرم بالحج فان المأمو ر بالحج ليس له أن يحرم بالعبرة اه أي لانه اذا اغترم أحرم بالحج من مكة بصريح مخالفا في قولهم كما في التتارخانية عن الخطوط وهل مخالفته لكونه جعل سفره لغير الحج المأمو ر به أو لكونه لم يجعل حجة آفاقية وعلى الثاني لو اغترم وأفعّل الحيلة بأن قصد البندر ثم دخل مكة ثم خرج وقت الحج الى المقات لأحرم منه لم يكن مخالفا لانه صارت آفاقية أما على الاول فهو مخالف ويحمل أن المخالفة لكل من العليتين كما يقيد به أول عبارة البحر المذكورة فتتحقق المخالفة بالعلل الاولى لئلا ذكر الدلالة التارخية في بعض رسائله مسألة اضطرب فيها فقهاء عصره وهي أن الآفاق في الحاج عن الغير اذا جاوز المقات بلا احرام للحج ثم عاد الى المقات وأحرم هل يصح عن الأمر قبل لا وقيل نعم وما هو الجواب الثاني قال وأفتى به الشيخ قطب الدين وشيخنا سيان الرومي في مناسكه والشيخ على انتمدسي قلت وهذا يشهد بجواز الحيلة المذكورة لانه اذا عاد الى المقات وأحرم والجواب عن قوله لا سفره ح لم يكن للعب اه اذا قصد البندر عند المجاوزة ليقسم به أياما لبيع أو شرا متصلا

ولو أخره الى الثاني لاشي عليه على المذهب وعبرة الباب سقط عنه الدم ولو لم يتر بها تحترق وأحرم اذا حاذاه أحدها وأبعدها أفندل فان لم يكن بحيث يحاذي فعل من حلن (وحرم تأخير الاحرام لنها) كلها (لمن) أي لا فاق (فقد دخول مكة) يعني الحرم (ولو الحاجة) غير الحج ألاما لوقصد موضع من الحل الكليص وجدة حل له بمجاوزته يلا احرام فاذا حصل به التحق بأشله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لمزيد ذلك الامور بالحج للخصافة

ثم يدخل مكة لا يخرج عن أن يكون سفره للبحر كما لو قدم مكانا آخر في طريقه ثم انقلبه عنه والله تعالى أعلم
فانهم وأما لو أحرم بالبحر من الميقات وأقام مكة حراما فإنه لا يحتاج إلى هذه الحيلة لكنه يكره تقديم الإجماع
على أشهر الحج أي يحرم كما قدمناه قبل أحكام العمرة (قوله بل هو الأفضل) قد متنا تفسير الصحابة
الانعام بالأحرام من دورية أهله وعن الأماكن القاصية قال في فتح القدير وإنما كان التقديم على المواقيت أفضل
لأنه أكثر تعظيما وأوفر مشقة والاجر على قدم المشقة ولذا كانوا يستحبون الأحرام من شأن الأماكن
القاصية روى عن ابن عمر أنه أحرم من بيت المقدس وعمران بن الحصين من البصرة وعن ابن عباس أنه
أحرم من الشام وابن مسعود من القادسية وقال عليه الصلاة والسلام من أهل من المسجد الأقصى بعمره
أوجه غفر الله له من تقدم من ذنبه رواه احمد وأبو داود بنحوه اهـ (قوله ان في أشهر الحج) أما قبلها فكره
وان أم على نفسه الوقوع في المخطورات لشبهه الأحرام بالركن كما مر (قوله وأمن على نفسه)
والأفلااحرام من الميقات أفضل بل تأخيره إلى آخر المواقيت على ما اختاره ابن أمير حاج كما قدمناه (قوله
وحل لاهل داخلها) شروع في الصنف الثاني من المواقيت والمراد بالداخل غير الخارج فيشمل من فيها
نفسها ومن بعدها فإنه لا فرق بينهما في المنصوص من الرواية كما مرح به في الفتح والبحر وغيرهما ينبغي أن يراد
داخل جميعها لا يخرج من كان بين ميقاتين كان منزله بين ذى الحليفة والخيفة لأنه بالنظر إلى الخيفة خارج الميقات
فلا يحل له دخول الحرم بلا أحرام تأمل (قوله يعني لكل الخ) أشار إلى أن المراد بالاهل داخل ما يشمل من
قصدهم من غيرهم كما أفاده قبله بقوله أما لو قصد موضعا من الحل الخ (قوله غير محرم) حال من أهل
ولم يحجمه نظري إلى اللفظ أهل فإنه مفرد وان كان معناه جمعا (قوله مالم يردنسكا) أمان أن أراده وجب
عليه الأحرام قبل دخوله أرض الحرم فيقاسه كل الحل إلى الحرم فتح وعن هذا قال القطبي في منسكه
ومما يجب التمسك به سكان حدة الجليم وأهل حدة بالهدلة وأهل الأودية القريبة من مكة فانهم غالبا يأتون مكة
في سادس أو سابع ذي الحجة بالأحرام ويحرمون للبحر من مكة فعليه دم لجواز الميقات بالأحرام لكن بعد
توجههم إلى عرفة ينبغي سقوط عنهم بوصولهم إلى أوف الحل لمين الآن يقال ان هذا لا يعود إلى الميقات
امد قصدهم العود لتلاقي ما زعمهم بالجواز بل قصدوا التوجه إلى عرفة اهـ وقال القاضى محمد عدي في شرح
منسكه والظاهر السقوط لأن العود إلى الميقات مع التلبية مسقط لدم الجواز وان لم يقصد حصول المقصود
وهو العظيم (قوله للخرج) عليه لقوله وحل الخ (قوله كلوا جوارها الخ) يحتمل عود البائى إلى مكة
فتكون التكاف للتشيل لأن المكى إذا خرج إلى الحل الذى فى داخل الميقات التحق بأهله كما مر
آتينا بشرط أن لا يجاوز ميقات الإفاقي والأفوه وكالات لا يحل له دخوله بالأحرام كما ذكره في البحر
ويحتمل عودها إلى المواقيت فالكاف للتظهير المعنى في قوله مالم يردنسكا فان من أراده من أهل الحل لا يدخل
مكة بالأحرام ونظيره المكى إذا خرج منها وجاوز المواقيت لا يحصل له العود بالأحرام لكن أحرامه من الميقات
بخلاف مرید النسك فإنه من الحل كما عتبه (قوله فهذا) الإشارة إلى أهل داخلها بالمعنى الذى
ذكرناه فالحرم حدى حق كالميقات للإفاقي فلا يدخل الحرم ان قصد النسك لا الحرام بحر (قوله يعني الخ)
أشار إلى ما في البحر من قوله والمراد بالمكى من كان داخل الحرم سواء كان مكة أولا وسواء كان من أهلها
أولا اهـ فيمثل الإفاقي المنذر بالعمرة والتمتع والحلال من أهل الحل إذا دخل الحرم لحاجة كفى للباب
(قوله ليتحقق نوع سفر) لأن أداء الحج في عرفة وهي في الحل فيكون أحرام المكى بالبحر من الحرم ليتحقق له
نوع سفر بشد المكن وأداء العمرة في الحرم فيكون أحرامه بالبحر من الحل ليتحقق له نوع من السفر شرع النجاة
للتشارى فلو عكس فأحرم للبحر من الحل وألا عمرة من الحرم لزمه دم إذا عاد إليها إلى الميقات المشروع له
كما في الباب وغيره (قوله والتنعيم أفضل) هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة وهو أقرب
موضع من الحل ط أى الأحرام منه للعمرة أفضل من الأحرام لها من الجعرانة وغيرها من الحل عندنا
وان كان صلى الله عليه وسلم أحرم منها لأمه عليه الصلاة والسلام عبد الرحمن بأن يذهب باخته عائشة إلى
التنعيم ليعزم منه والدليل القوي متشبه عندنا على التعليل وعند الشافعى بالعكس (قوله ونظم حدود الحرم
ابن الملقن) هو من علماء الشافعية ونقل عن شرح المهذب للنووى أن ناظم الآيات المذكورة القاضى

(لا يحرم) (التقديم) (الأحرام
علما) بل هو الأفضل ان في أشهر
الحج وأمن على نفسه (وحل لاهل
داخلها) يعني لكل من وجد
في داخل المواقيت (دخول
مكة غير محرم) مالم يردنسكا
للخرج كلوا جوارها حظا بمكة
فهذا (مقايمة الحل) الذى
بين المواقيت والحرم (و الميقات
إن بمكة) يعنى من بداخل
الحرم (للبحر الحرم وللعمره الحل)
ليتحقق نوع سفر والتنعيم أفضل
ونظم حدود الحرم ابن الملقن
فتعال

أبو الغنم النوري أن على الحرم علامات منصوبة في جميع جوانبه نصها إبراهيم الخليل عليه السلام وكان جبريل يريده مواضعها ثم أمر النبي صلى الله عليه وسلم بتحديد هاتين عرث عثمان ثم معاوية وهي الآن ثمانية في جميع جوانبه إلا من جهة جذوة وجهة الجعرانة فأنها ليس فيها أنصاب إلا حفلاً (قوله وسبعة أميال الخ) لوقال ومن بين سبع عراق وطائف لاستغنى عن البيت الثالث المذكور في البرز هو ومن بين سبع بتدبير سينها . وقد كملت فاشكر ربك إحسانه * أفاده ح عن الشرنبلالية (قوله جعرانة) بكسر العين وتشديد الزاء والافصح اسكان العين وتخفيف الزاء ونظامه في ط

*** (باب الاحرام) ***

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للانسان أن يجاوزها إلا محرماً واحدة وهوافة مصدر احرم اذا دخل في حرمة لا تنتهك ورجل حرام أي محرم كذا في الصحاح وشرعا الدخول في حرمت مخصوصة أي التزامها بغیراته لا يتحقق شرعا إلا بالنسبة مع الذكراً والخصوصية كذا في الفتح فيهما شرطان في تحققه لا جبراً ما هيته كما هو فيه في البحر حدث عتقه بنسبة النسك من الحج والعمرة مع الذكراً والخصوصية نهر والمراد بالذكور التلبية ونحوها والخصوصية ما يقوم مقامها من سوق الهدى أو تقليد البدن فلا بد من التلبية أو ما يقوم مقامها من تلوونى ولم يلب أو بالعكس لا يصح محرماً وهل يصح محرماً بالنسبة والتلبية أو بأحدهما بشرط الآخر المقدم ما ذكره الحسام الشهيد أنه بالنسبة لكن عند التلبية كما يصرح شارح في الصلاة بالنسبة لكن بشرط التكبير لا بالتكبير كما في شرح اللباب ولا يشترط لعمته زمان ولا مكان ولا هيئة ولا حالة فلو احرم لا يبالى بغيره أو بما عاها العتق في الأول صحيحاً وفي الثاني فاسداً كما في التناوب (قوله وصنفة المفرد بالحج) أي والاولى التي يفعلها الحاج المفرد بعد تحقق دخوله فيه بالاحرام فهو عطف بمعارفهم وقدم الكلام في المفرد على التناوب والمنع لانه بمنزلة المفرد من المركب (قوله التسك) أي العبادة ثم غلب على عبادة الحج أو العمرة (قوله ككتكبير الافتتاح) المراد به الذكر الخالي عن الدعاء لفظ التكبير واجب لا بشرط (قوله فالصلاة الخ) زاد في التبريع قوله ومجمل لتأكيد المشابهة وتحليل الصلاة والسلام ونحوه وتحليل الحج بالحلق والطواف على ما سبقنا (قوله ثم الحج أقوى) أي من الصلاة ولم يقل أفضل لما قدمناه أول كتاب الزكاة من التحرير وشرحه من أن الأفضل الصلاة ثم الزكاة ثم الصيام ثم الحج ثم العمرة والمجاهدة الاعتكاف (قوله من وجهين الخ) الاول تقديم الثاني على الاول كما فعل في البحر (قوله ولودفنوننا) بيان للاطلاق فلو احرم الحج على من ظهر خلافه وجب المضي فيه والقضاء ان أبطله بخلاف المظنون في الصلاة فانه لا قضاء لو أفسده بحجر واختلاف وجوب قضائه على المحصر والاصح الوجوب أيضا كما سيذكره في باب (قوله لا يخرج عنه الخ) بخلاف الصلاة فانه يخرج عنها بكل ما ينقضها وانه يحرم عليه المضي في قضاها وأما الحج فيجب المضي في قضاها بجميع ما قبل الوقوف كحججه (قوله لا يعمل) استثناء من مقدر والاصل لا يخرج عنه في حالة من الأحوال يعمل من الاعمال لا يعمل الحج وقوله في القوات والااحصار استثناء من حالة المقدرة فالاستثناء الاول من أعم الظروف والثاني من أعم الأحوال فافهم (قوله فعمل العمرة) أي يحصل عنه بعسرة لقوات الوقت وعليه الحج من قابل (قوله فبذبح الهدى) أي يحصل عنه بعد ذبح هدى في الحرم (قوله وغسله أحب) لانه سنة مؤكدة والوضوء يقوم مقامه في حق إقامة السنة المحسنة لا للفضيلة أي لا فضيلة السنة المؤكدة لباب وشرحه لكن في القهستاني عن الاختصار والمحيط انهما مستحبان (قوله وهو) أي الفسل كما هو المتبادر وصريح كلام غير واحد (قوله فيجب) أي يطلب استحباباً وهذا يؤيد ما في القهستاني أن الفرق بين الحائض والنفساء وغترها أو يكون المراد بيجب يسر لأن المسنون محبوب للشارع تأمل (قوله في حق حاضر ونساء) أي قبل انقطاع دمهما بشربة التبريع اذ بعد الانقطاع ~~ك~~ وطهارة ونظافة والمراد من التبريع بيان صورة لا توجد فيها الطهارة ليعلم أنه لم يشرع لأجلها فقط (قوله وصبي) صرح به في الفتح وغيره لكن الذي أن كان عاقلاً يكون غسله طهارة لانه ليس المراد بها طهارة الجسدية بل طهارة الصلاة فان غسل الجمعة والعديد من الطهارة والنظافة معاً كما في النهر

وللحرم التحديد من أرض طيبة
 * ثلاثة أميال اذا رمت انتقامه
 وسبعة أميال عراق وطائف
 * وجدة عشر ثم تسع جعرانه
 * (فصل في الاحرام) * وصفة
 المفرد بالحج (ومن شاء الاحرام)
 وهو شرط صحة النسك ككتكبير
 الافتتاح فالصلاة والحج لهما
 تحريم وتقبل بخلاف الصوم
 والزكاة ثم الحج أقوى من وجهين
 الاول أنه يقتضي مطلقاً ولو مظنوناً
 بخلاف الصلاة الثاني أنه اذا تم
 الاحرام صحيح أو عرّة لا يخرج عنه
 الا بعمل ما أحرم به وان أفسده الا في
 القوات فيعمل العمرة والا احصار
 فبذبح الهدى (توضاً وغسله أحب
 وهو للنظافة) لا للطهارة (فيجب)
 بجماعه ماله (في حق حاضر
 ونساء) وصبي

مع أنه يسن لأغبر الجنب وحيتاء ففعل الصبي على الحائض يوههم أن غسله لا يكون الا للنفقة فنعين
 أن يراد به غير العاقل هنا فيكون ذكره إشارة لقول النهر واعلم أنه ينبغي أن يشدب الغسل أيضاً
 لمن أهل عنه رفقته أو أبوه لصغره ليقولهم ان الاحرام قائم بالمعنى عليه والصغير لا بمن أتى به لجواز مع احرامه
 عن نفسه وقد استقرت ذنبه لكل مجرم اه فافهم (قوله ليس بشروع) حرم به غزو واحد كلز يلبى والبحر
 والنهر والفتح وقفه رد على ما في مناسك العمادى من انه ان عجز عما تيمم الا أن يجعل على ما اذا أماله صلاة
 الاحرام (قوله بخلاف الجمعة والحد) قال في البحر يعنى أن الغسل فيها للطهارة لا للتطيف ولهذا يشترع
 التيمم لهما عند الجيز (قوله لكن سوى) أى فى عدم مشروعية التيمم (قوله ويرجحه في النهر) حيث
 قال أنه التحقير وكذا اعترض في البحر على الز يلبى بأن التيمم لم يشترع لهما عند الجيز اذا كان طاهراً
 عن الجنابة ونحوها والصلوات فيه لانه ما وث مغبر لكن جعل طهارة ضرورة أداء الصلاة ولا ضرورة
 فيهما ولهذا سوى المصنف في الكافي بين الاحرام وبين الجمعة والعديد اه (قوله وبشرط الخ) بالبناء
 للجهول لأنه لا يمتنع في الاحرام حتى لو اغتسل فأحدث ثم حرم فتوضأ لم يزل فضله كذا في البناء معزيا
 الى جوامع الفتحة نهر (قوله وكذا يسحب الخ) أى قبل الغسل كفى القهستاني والباب والسراج
 وفي الز يلبى عقيب الغسل تأمل والازالة شاملة لقص النظر والشارب وحلق العانة وأتتهها واستعمال
 الثورة وكذا اشق الايط والعانة الشعر التريب من فروج الرجل والمرأة ومثلها شعر البربل هو أولى بالازالة
 للسلافة يعنى من الخارج عند الاستنجاء بالجر (قوله وحلق رأسه ان اعتاده) كذا في البحر والنهر
 وغيرهما خلافاً لما في شرح الباب حيث جعله من فعل العانة (قوله ولا مانع) الزوال للعال (قوله
 وليس ازار) بالاضافة وفي بعض النسخ ازار بالانصب على أن ليس فعل ماض ثم هذا حق الرجل (قوله
 من السرة الى الركبة) بيان لتقديرا ازار والغاية داخله لان الركبة من العورة (قوله على ظهوره)
 بيان لتفسير الرداء قال في البحر والرداء على الظهر والكتفين والصدر (قوله فان زرره الخ) وكذا
 لو شدة يجبل ونحوه لشبهه حيث ذاب الخط من جهة أنه لا يحتاج الى حفظه بخلاف شدة الوجه بان في وسطه لانه شدة
 تحت الأزار إعادة أفاده في فتح القدير أى فليكن القصد منه حفظ الازار وان شدة وقفه (قوله ويسن
 أن يدخله الخ) هذا يسبي اضطباعاً وهو شاف لقول البحر والرداء على الظهر والكتفين والصدر وما هنا
 عزاه القهستاني للثياب وعزاه في شرح اللباب للرجدى عن الخزائنه ثم قال وهو موهم أن الاضطباع يسحب
 من أول أحوال الاحرام وعليه العوات وليس كذلك فان مجله المسنون قبيل الطواف الى انتهاءه لا غير اه
 قال بعض المحشين وفي شرح المرشدى على مناسك الكثر أنه الاصح وأنه السنة ونقله في المسك الكبير
 للسندى عن الغاية ومناسك الطرابلسي والفتح وقال ان أكثر كتب المذهب ناطقة بأن الاضطباع
 يسن في الطواف لا قبله في الاحرام وعليه تدل الاحاديث وبه قال الشافعى اه وكذا نقل القهستاني
 عن عدة المناسك صاحب الهداية ان عدمه أولى (قوله جديدين) أشار بتدعيمه الى أن فضله ركونه أى
 أفضل من غيره وفي عدم غسل العقيق ترك المسحب بحر (قوله ككفن الكفاية) التشبيه
 في العدد والصفة ط (قوله وهذا) أى ليس الازار والرداء على هذه الصفة ميان للسنة والافاستر
 العورة كاف فيجوز في ثوب واحد أو كثر من ثوبين وفي أسودين أو قطع خرق مخططة أى المشماة مرقعة
 والافضل أن لا يكون فيها مخاطة لباب بل لو لم يجرد عن المخط أصلاً منع احرامه كقوله مناه عن اللباب
 أيضاً وان لم يمد ولم يذرا ذامض عليه يوم وليلة والا فصدقة كما ياتى في الجنابات (قوله وطيب
 بدنه) أى استحباباً عند الاحرام وقيلى ولو يأتى عنه كالسك والغالبه هو المشهور نهر (قوله
 ان كان عنده) أفاده أنه لو لم يكن عنده ليطهه كفى العناية وأنه من سنن الزوائد الهدى كفى السراج نهر
 (قوله بما تبنى عنه) والفرق بين الثوب والبدن أنه اعتبر في البدن تابعا والمثل بالثوب منفصل عنه
 وأيضاً المفرد من استنائه وهو حصول الارتفاق حالة المنع منه حاصل بما في البدن فاغنى عن تجوز
 في الثوب نهر (قوله نذاهم) وفي الغاية انها سنة نهر وبه جزم في البحر والسراج (قوله بعد ذلك)
 أى بعد البس والتطيب بحر (قوله يعنى ركعتين) يشير الى أن الأولى التعبير بهما كما فصل

(والتيمم له عند الجيز) عن الماء

(ليس بشروع) لأنه ملوث بخلاف

جمعه وعيد ذكر الز يلبى وغيره

لكن سوى في الكافي بينهما وبين

الاحرام ويرجحه في النهر وبشرط

لنيل السنة أن يحرم وهو على

طهارته (وكذا يسحب) لم يرد

الاحرام ازالة تطهره وشاربه

وعاته وحلق رأسه ان اعتاده

والا فسر حه و (جاء زوجته

أو جارتيه لومعه ولا مانع منه)

كيس (وليس ازار) من السرة

للكعبة (ورداً) على ظهره

ويسن أن يدخله تحت يمينه

وليسه على كفته الا يبرقان زرره

أو دخله أو عقده أساء ولادم عليه

(جديدين أو غسيل طاهرين)

أيضين ككفن الكفاية وهذا

بيان السنة والافستر العورة

كاف (وطيب بدنه) ان كان

عنده لا يؤبه بما تبنى عنه هو

الاصح (وصلى) نذاهم بذلك

(شفعا) يعنى ركعتين في غير

وقت مكروه

في الكبر لا أن الشفع يشمل الأربع (قوله ويجزئ به المكتوبة) كذا في الزبلي والقن والجبر والنهر واللباب
 وغيرها وشبهها بنجعة المسجد وفي شرح الباب أنه قياس مع الفارق لأن صلاة الأحرار سنة مستقلة
 كصلاة الاستخارة وغيرها مما لا تنوب الفريضة منها بخلاف نجعة المسجد وشكر الوضوء فإنه ليس لها صلاة
 على حدة كما حقه في فتاوى اللجنة فتأذى في ضمن غيرها أيضا اهـ ونقل بعضهم أنه رد عليه الشيخ حنيف
 الدين المرشدي (قوله بلسانه معطيا لحنانه) أي قلبه يعني أن دعاءه يطلب التسدير والنقل لا بأن يكون
 مقرونا بصدق التوجه إلى الله تعالى لأن الدعاء بمجرد اللسان عن قلبه غافل لا يقصد وليس هذا بنية للبح
 كما ذكره قريبا فافهم (قوله لمشتقه الخ) لأن أدامه في أزمته متفرقة وأمكنه متبانية فلا يعبر عن
 المشتقة غالباً بسؤال الله تعالى التسير لانه ليس كل عسير زبلي (قوله لقول إبراهيم وإسماعيل عليهما
 السلام) لتعليل لقوله قبله معنى لأنهما لما طلبا ذلك في بناء البيت ناسب طلبه في قصده للبح اليه فإن العبادة
 في المساجد عبارة لها فافهم (قوله وكذا المعتمر) لوجود المشتقة في العبرة وإن كانت أدنى من مشتقة الحج
 (قوله والاقارن فيقول اللهم أني أريد الحج وللمرة الخ) قال ح وتزك المتنع لانه يفرد الأحرار بالحج
 ويضربه بالعبرة فهو داخل فيها قبله (قوله وقيل) عزاء في التحفة والفنية إلى محمد كما في النهر (قوله
 وما في الهداية أولى) كذا في النهر قال الرجعي ولكن ما أعظم الصلاة وما أصعب أدامها على وجهها
 وما أحرى طلب تسيرها من الله تعالى فلذا عمه الزبلي تبعه الغيرة من الأئمة (قوله ناوياً بها الحج) قال
 في التهر فيه إيعاء إلى أنها غير حاصلة بقوله اللهم أني أريد الحج الخ لأن النية أمر آخر وروا الأربعة وهو العزم
 على الشيء كما قال البازي وقد أفصح عن ذلك ما قاله الراغبان ودعاي الإنسان للفعل على مراتب
 السائح ثم الخاطر ثم التفكير ثم الإرادة ثم الهمة ثم العزم ولوقال بلسانه نيت الحج وأحرمت به ليك الخ
 كان حسناً لجمع القلب واللسان كذا في الزبلي قال في القن وعلى قياس ما قدمنا في شروط الصلاة
 انما يحسن اذا لم يتجمع عزمه لا اذا اجتمعت ولم تعدل أحد من الرواة للتسكع صلى الله عليه وسلم دوى
 أنه سمعه يقول نيت العبرة ولا الحج ولهذا قال مشايخنا المذكور باللسان حسن لطابق القلب اهـ
 قال في الجبر فالماصل أن التلفظ باللسان بالنية بدعة مطلقاً في جميع العبادات اهـ لكن اعترضه الرجعي
 بما في صحيح البخاري عن انس رضي الله تعالى عنه سمعته يصرخون بها ما جاء وعنه ثم أهل بيح وعرة وأهل
 الناس بها إلى غير ذلك مما هو مصرح بالنطق بما يفسد معنى النية ولم يقل أحدان النية تعين بلفظ مخصوص
 لا وجوباً ولا نداءً فيجب يقال انها لم توجد في كلام أحد من الرواة فتأمل اهـ قلت قد يجاب بأن المراد
 نفي التعبر بح بلفظ نيت الحج وان ماورد من الاهلال المذكور هو ما في ضمن الدعاء بالتسبير والتقبل
 وقد علمت أن هذا ليس بنية وانما النية في وقت التلبية كما أشار إليه المصنف كقوله ناوياً وهو
 ما يذكر في التلبية في الباب وشرحه ويستحب أن يذكر في اهلاله أي في رفع صوته بالتلبية ما أحرمت به
 من حج أو عرة فيقول ليك بنجعة ومشله في البدائع تأمل (قوله بيان للاكمل) راجع إلى قوله تنوي
 بها الحج كما في الجبر (قوله بطلن النية من اضافة الحق للموصوف) أي بالنية المطلقة عن التشديد بالحج
 بأن نوى التسكع من غير تعيين حج أو عرة ثم ان عين قبل الطواف فيها ولا صرف للمرة كما يأتي قال في الباب
 وتعين التسكع ليس بشرط فصح منها وما أحرمت به الغير ثم قال في موضع آخر ولو أحرمت به غيره فهو منهم
 فلازمه حج أو عرة وقدمه شارحه بما إذا لم يعلم بما أحرمت به غيره اهـ وكذا أو أطلق نية الحج صرف للعرض
 ويأتي تمامه قريباً قبل قوله ولو أشعرها (قوله ولو قبله) لأن ذكر ما يحرم به من الحج أو العرة
 باللسان ليس بشرط كما في الصلاة زبلي (قوله يذكر يقصده التعظيم) أي ولو مشوا بالدعاء على الصبح
 شرح الباب وفي الخاتمة ولو قال اللهم لم يرد قال الامام ابن الفضل وهو على الاختلاف الذي ذكرنا
 في الشروع في الصلاة والمماصل أن اقتران النية بخصوص التلبية ليس بشرط بل هو السنة وانما الشرط
 اقترانها بأي ذكر كان واذا لم يكن فلا بد أن تكون باللسان قال في الباب فلا بد أن يكون باللسان
 تحريك لسانه وقيل لا بل يستحب اهـ وما لا يشترط في الثاني لأن الأصح أنه لا يلزمه التحريك في القراءة
 الصلاة فهذا أولى لأن الحج أوسع ولأن القراءة فرض تدل على تمتع عليه بخلاف التلبية (قوله ولو بالتأريسية)

وتجزئ به المكتوبة (وقال
 المفرد بالحج) بلسانه مطابقا
 لحنانه (اللهم اني أريد الحج
 قيسره) لمشتقه وطول مدته
 (وتقبله معنى) لقول إبراهيم
 وإسماعيل ربنا تقبل منا وكذا
 المعتمر والاقارن بخلاف الصلاة
 لأن مدتها بسيرة كذا
 في الهداية وقيل يقول كذلك
 في الصلاة وعنه الزبلي في
 كل عبادة وما في الهداية أولى
 (ثم لم يدر صلانه ناوياً بها)
 بالتلبية (الحج) بيان للاكمل
 والأفصح الحج بطلن النية ولو
 قبله لكن بشرط مقارنتها بذكر
 يقصده التعظيم كسبيخ وتهديل
 ولو بالتأريسية

أى أو غيرها كالتركية والهندية فكما فى الباب وأشار الى أن العربية أفضل كما فى الخمانية (قوله)
وان أحسن العربية والتلبية أى بخلاف الصلاة لأن باب الحج أوسع حتى قام غير ذلك كرمضانه كتقليد البدين
ح عن الشرنبلالية وفيه أن الشروع فى الصلاة يتحقق بانسارسة ولومع القدرة على العربية وقدمه الشارح
هناك ونبه على ما وقع للشرنبلالى وغيره من الانتهاء حيث جعلوا الشروع كالقراءة ط (قوله وهى ليلك
اللهم ليلك) أى أقت بابلك إقامة بعد أخرى وأجبت هذا لما أجابه بعد أخرى ووجه اللهم بمعنى بالله عترضة
بين المؤكد والمؤكد شرح اللباب فالنتية لفادة التكرار كما فى فارجمع البصر كزنها أى كرات كثيرة
وتكرار اللفظ لتوكيد ذلك ويوجد فى بعض النسخ بعد اللهم ليلك ليلك مرتين وهو الموافق لما فى الكثر
والهداية والجوهرة والباب وغيره فاقبكون اعادته ما شئت بالغة التأكيد حال بعض المحشين وقد استحسن
الشافعية الوقف على ليلك الثالثة ولم أره لا تنضافه اه قلت مقتضى ما فى القهستانى فى الوقف
على الثانية فانه تكلم على قوله ليلك اللهم ليلك ثم قال ليلك لا شريك لك استئناف فان مفاد أن الاستئناف
بقوله ليلك الثالثة لا بقوله لا شريك لك وهو مفاد ما فى شرح الباب أيضا (قوله بكسر الهمزة وتفتح)
والأول أفضل قال فى المحيط لانه عليه الصلاة والسلام فعله ورده فى البناء بأنه لم يعرف نعم علل أكثرهم
الافضل بأنه استئناف للثانية فتكون التلبية للذات بخلاف الفتح فانه تعليل للتلبية أى ليلك لأن الحمد لله
والنعمه والملك وتعليل الاجابة التى لانهاية لها بالذات أولى منه باعتبار صفة واعتراض بأن الكسر يجوز
أن يكون تعليلاً مستقلاً أيضاً ومنه وصل عليهم ان صلاتك سكن لهم انه ليس من أهملك ومنه علم انك
العلم ان العلم نافع له واجب بأنه وان جازفه كل منهما ما لأنه يحمل هنا على الاستئناف لا ولوليه بخلاف الفتح
اذ ليس فيه سوى التعليل وحكى التراح عن الامام الفتح وعن محمد والكساوى والقرائى الكسر لأن
المذكور فى الكشاف ان اختيار الامام الكسر والشافعى الفتح وهو الذى يعطيه ظاهر كلامهم نهر
(قوله بالفتح) الاصوب بالنصب لانه معرب لا ميسر وعبارة النهر بالنصب على المشهور ويجوز الرفع الخ
(قوله أو مستنداً) وخبره ذلك وعده خبراً مخذوف لانه لا دلالة ما بعده عليه والاولى جعل لك خبراً وخبر المبتدأ
مخذوف كما قرأوا الوجهين فى قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من آمن
الاية فافهم (قوله والمثل) بالنصب ويجوز الرفع وعلى ككل فالنهر مخذوف واستحسن الوقف عليه
لثلاثيهم ان ما بعده خبره شرح اللباب ونقل بعضهم انه مستحب عند الاثمة الاربعية (تنبيه) فى اللباب
وشرحه ويستحب أن يرفع صوته بالتلبية ثم يحفنه ويصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم يدعو بجلشاه ومن
المأثور اللهم انى أسألك رضاك والجنة وأعوذ بك من غضبك والنار وفيه أيضا وتكرارها سنة فى المجلس
الأول وكذا فى غيره وعند تعذر الحالات مستحب مؤكداً والاكثر مطلقاً مندوب ويستحب أن يكثرها
كما شرع فيها ثلاثاً على الواو ولا يقطعها بكلام (قوله وزد فيها) ولا تسحب الزيادة من غير المأثور كما
فى العناية خلافاً لما فى النهر فافهم نعم فى شرح اللباب ما وقع مأثوراً يستحب أن يقول ليلك وسعديك والخبر كله
يبديك والرضا بيلك الخ ليلك بحجة حق تعبد اور فاليلك ان العيش عيش الأخرة وما ليس من ويا
جائزاً وحسن (قوله أى عليها) فالنظر جمعى على كما أفاده الزيلعى قال فى الثمران الزيادة إنما تكون
بعد الاثنيان لانه فى خيالها كما فى السراج اه خامس من ليلك وسعديك الخ وقتله فى النهر عن
ابن عمر يأتى به بعد التلبية لانه أنشأها فافهم (قوله تحريراً لقولهم انها مرة شرط) تبسغ فيه النهر
مخالف للصريح ولا يخفى ما فيه فانه ان أراد أن لا يشرط خصوص الصيغة المارة ففهم أن ظاهر المذهب جازم فى الفتح
أنه يصبر محرماً بكل شئ وتسبيح وقمر وان أراد بها مطلق الذكر فلا يفيد ماء وهو كراهة نقص هذه
الصيغة فخر بما فالحق ما فى البحر من أن خصوص التلبية سنة فاذا تركها أصلاً تركت كراهة التزبه فاذا
نقص عنها فكذلك لا يوجب فيه نظر ظاهر وقول من قال انها شرط مراد منه ترك
يقصده لا التعليل لخصوصها اه (قوله والزيادة سنة) أى تكرارها كما فاده سنه عن اللباب
وأما الزيادة على الصيغة المارة فقد مر أنها مندوبة وهو معنى ما فى الكافى وغيره أنها مستحبة فافهم
(قوله وبترك الصيغة) أى بالتلبية ومقتضاه أن الرفع سنة وبه صرح فى النهر عن المحيط وهو خلاف

وان أحسن العربية والتلبية على
المذهب (وهى ليلك اللهم ليلك
لا شريك لك ليلك ان الحمد) بكسر
الهمزة وتفتح (والنعمه لك)
بالفتح أو مستنداً وخبر (والمثل)
لا شريك لك (زد) ندباً (فيها)
أى عليها لا فى خلالها (ولا تنقص)
منها فانه مكروه أى تحريراً لقولهم
انها مرة شرط والزيادة سنة
ويكون مستحباً بتركها وبترك رفع
الصوت بها

ما قد مضى وصرح به في الجروا القبح من أنه مستحب لكن ذكر في العرفي غيره هذا الموضع أن الاساءة دون الكراهة فلا يلزم من قول الشارح تعالى المصط انه يكون مستباً بتركه أن يكون سنة من كدته تأمل (قوله واذا بالي ناويا) قيل الاولى أن يقول واذا نوى لمسبالة عبارة فكذلك أنه يصير شارعا بالتبعية بشرط النية والواقع عكسه اه اى على ما هو قول المسام التهميد كما مر أول الباب والبيان كافي للفتح جعا الزلي على هذه العبارة لا يستفاد منها الا أنه يصير محرما عند النية والتبعية اما ان الاحرام بهما وأباحا هما بشرط الاخر فلا في العبارة ان على حد سواء كذا ذكره في التبر قافهم (قوله نسكا) اى معين كج وأجرة أو بهما المأمور وبأنى أيضا أن صحة الاحرام لا تتوقف على نية النسك اى على تعيينه وليس المراد أنهم لا تتوقف على نية نسك أصل قافهم (قوله وأساق الهدى الخ) بيان لما يقوم مقام التبعية من الافعال كما يأتي لكن لو حذف هذا واقتصر على قوله أو قلديته الخ كقوله في الكثير لكان أخضر وأظهر لأن الهدى يشعل الفهم بخلاف البدنة فانها تخص الابل والبقر واذا قلنا شاة لم يكن محرما وان ساقها كاصرح به في الجروا وساقى ولذا اعترض في شرح الباب على قوله ويقوم تقليد الهدى مقام التبعية بأن حقه أن يعتبر بالبدنة بدل الهدى وحاصل المسألة كافي شرح الباب أن لاقامة البدنة مقام التبعية شرائط ثلثها التوبة ومنها سوق البدنة والتوجه معها أو الادراك والدوقان بعثيها ولم يتوجه معها الا بدنة المتعة والقران فلو قلده هديه ولم يسق أو ساق ولم يتوجه معه ثم توجه بعد ذلك ببدل النسك فان كانت البدنة لغیر المتعة والقران لا يصير محرما حتى يطقها فاذا أدركها واساقها صار محرما (قوله اى ربط الخ) وكفى به أن يقتل خيطا من صوف أو شعر ويربط به ثملا أو عروضة من ادة وهي السفرة من جلد أو لحاء شجرة اى قشرها أو نضو ذلك مما يكون علامة على أنه هدى للابنة عرض أحده وللأبأكل منه غنى اذا عبط وذبح (قوله أو في احرام سابق) قبله لأن هذا الاحرام لا يمت شرعوه فيه الا بهذا التقليد ط (قوله ونحوه) اى نحو جزاء الصلح من الدماء الواجبة (قوله كج كناية) اى فى السنة الماضية دور (قوله وتوجه معها) اى ساقها قال الكرمات وبسحب أن يكره التوجه مع سوت هدى ويقول الله أكبر لا اله الا الله والله أكبر والله الحمد شرح الباب (قوله برى الخ) اذ لا بد مع ذلك من النية على الصواب كما صرح به الاصحاب شرح الباب (قوله بنى نعم) البحث للبرئى لاى وعبارة شرح الباب ناويا الاحرام بأحد السككن صريحة في ذلك (قوله أو بهما توجه) عطف على قوله توجه معها فاذا أن الشرط أحد الثنتين أما أن يسوقها ويتوجه معها واساقها ثم يطقها ويتوجه معها وهذا الشرط لغیر المتعة والقران فلا يشترط فهما التوجه معها ولا لحاقها كما أفاده بقوله بعد أو بعينها المتعة الخ قافهم (قوله ولحقها) اقتصر على ذكر الصوق لانه شرط بالاتفاق وأما الصوق بعده فمختلف فيه ففى الجامع الصغير يشترطه واشترطه فى الاصل فقال يسوقه ويتوجه معه قال غير الاسلام ذلك أمرا متفقاً وإنما الشرط أن يلقه وفى الكافه قال شمس الاثمة البرهشنى فى المبسوط اختلفت العصابة فى هذه المسألة فمنهم من يقول اذا قلدها صار محرما ومنهم من يقول اذا توجه فى أثرها صار محرما ومنهم من يقول اذا أدركها فساقتها صار محرما فاخذنا بالتبئين من ذلك وقلنا اذا أدركها واساقها صار محرما لانفاق العصابة على ذلك شرح الباب (قوله لزومه الاحرام بالتبعية الخ) لانه حين وصل الى المقات لم يكن محرما بالتبعية لعدم لحاق الهدى ولا يجوز له الجأزة بدون الاحرام فلزم الاحرام بالتبعية حتى (قوله أو قران) صرح به زيادة الايضاح والافقوال المصنف لمعة يشعل التمتع العرفى والقران كما أوضحه فى الجبر (قوله والتوجه) أشار به الى أن الاولى للمصنف تأخير قوله فى أشهره عن قوله توجه بنية الاحرام ط (قوله فى أشهره الخ) لأن تقليد الهدى فى غير أشهر الحج لا يعتد به لانه فعل من أفعال المتعة وأفعال المتعة قبل أشهر الحج لا يعتد بها فكأن تطوعا فى هدى التطوع مالم يدركه أو يسرم معه لا يصير محرما كما فى شرح الجامع الصغير لقاضى خان زبلى (قوله والام بصير الخ) اى بأن لم يوجد البعث والتوجه فى الاشهر أو وجد التوجه دون البعث وقوله حتى يطقها أى قبل المقات ط (قوله توجه بنية الاحرام) أفاده أن هذه الاشياء انما قامت مقام الذكردون النية ط (قوله فقد أحرم) جواب قوله واذا بالي ناويا الخ (قوله مختص بالاحرام) احتزبه

مطلب
فما يصير به محرما

(واذا بالي ناويا) نسكا (أساق الهدى
أو قلده) اى ربط قلادة على عنق
(بدنة نفل أو جزاء صيد) قبله
فى الحرم أو فى احرام سابق (ونحوه)
كناية ونذوم متعة وقران (وتوجه
معها) والحال أنه (يريد السليم)
وهل العمرة كذلك ينبغى نعم
(أو بعينها ثم توجه ولحقها) قبل
المقات فلو بعده لزومه الاحرام
بالتبعية من المقات (أو بعينها
لمتعة) أو لقران وكان
التقليد والتوجه (فى أشهره)
والأتم يصير محرما حتى يطقها
(وتوجه بنية الاحرام وان لم يطقها)
استحسانا (فقد أحرم) لان
الاجابة كانت تكون بكل ذكر
تعظيمى تكون بكل فعل مختص
بالاحرام ثم صحة الاحرام

عما لو أشعرها أو جعلها إلى آخر ما يأتي **(قوله لا تتوقف على نية نسل)** أي معين قال في الجسر وإذا أهم
 الاحرام بأن لم يعين ما حرم به جاز عليه التعيين قبل أن يشرع في الأفعال فإن لم يعين وطاف شوطا كان للعمرة
 وكذا إذا احصر قبل الأفعال فقتل بدم تعين للعمرة فيجب قضاؤها لاقضاء حجة وكذا إذا جامع فأفسد وجب
 المضي في عمرة **(قوله صرف للعمرة)** أما الحج فلا يصرف إليه الا إذا عينه قبل أن يشرع في الأفعال بخلاف
 الجمر لكن في الباب وشرحه لو وقف برفة قبل لطواف تعين احرامه للحجة ولولم يقصد الحج في وقوفه **(قوله)**
 ولو أطلق للحج **(قوله)** بأن نوى الحج ولم يعين فرضا ولا نفلا **(قوله ولو عين نفلا فقل)** **(وصحة النوى)** الحج
 عن الغير أو التذركان عما نوى وإن لم ينجح للفرض كذا ذكره غير واحد وهو الصحيح المعتمد المنقول الصريح
 عن أبي حنيفة وأبي يوسف من أنه لا يتأذى الفرض بنية النفل وروى عن الثاني وهو مذهب الشافعي وتوجه
 عن حجة الأعلام **(وصحة)** أنه فاسد على الصيام لكن الفرق أن رمضان معيار الصوم الفرض بخلاف وقت الحج
 فانه موسع إلى آخر العمر ونظيره وقت الصلاة شرح اللباب نعم وقت الحج له شبه بالمعيار باعتبار عدم صحة جنين
 فيه فلذا يتأذى بمطابق النية بخلاف فرض الظهر مثلا فان وقته طرف من كل وجه **(قوله يجرح حسنها)**
 الباء للتصوير وهو مذكور عند الامام لان كل أحد لا يحسنه فيخلق الحيوان به تعذيب ط وأشار
 المصنف إلى أن الاشعار خاص بالابل **(قوله بوضع الجبل)** أي على ظهرها وهو بالضم والفتح ما تشبهه
 الفرس لتسان به قاموس **(قوله لا لمتعة وقرآن)** وكذا لو لماعا ل اشهر الحج رجمي **(قوله حازن)**
 أي لحوقا كالعرق الذي رمى به كونه قبل الميتات وهذا محترز قوله ولحقها ط **(قوله أولد شاة)** محترز
 قوله بدنة ط **(قوله لعدم اختصاصه بالنسل)** لان الشاة شعار قد يكون للبداءة والجبل لفتح الحز والبرد والاذى
 ولانه اذا لم يكن بين يديه هدى يسوقه عند التوجه لم يوجد الجمر والنية وبه لا يصير محرما وتقليد الشاة ليس
 بتعارف ولا سنة رجمي **(قوله بلا ماله)** يشير إلى أن الأصوب أن يقول يفتي بالشاة في القدر الذي
 والكثرة إذا وفي النهر واعلم أنه يؤخذ من كلامه ما قاله بعضهم في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث
 ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه انه ذلك من الجسد الاحرام لانه لا يسيح حائجا قبله اه **(قوله أي)**
 الجماع هو قول الجمهور شرح اللباب لقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم جمر **(قوله)**
 أود كره بحضرة النساء هو قول ابن عباس وقيل ذكره ودواعيه مطلقا قبل وهو الأصح شرح اللباب
 وظاهر صنيع غيره واحد ترجع ما عن ابن عباس نهر قلت والظاهر شمول النساء للرجال لانه من دواعي
 الجماع تأمل **(قوله أي الخروج)** إشارة إلى أن الفسوق مصدر لا جمع فذكره وعلوم كما أشعر به تفسيرهم له
 بالمعاصي واختاره لمناسسته للرفث والجبدال ولأن المنهي عنه مطلق الفسوق مفردا أو جمعا أفاده في النهر
(قوله والجبدال) أي الخصومة مع الرفقاء والخدم والمكارين جمر وما عن الأعراس أن من تمام الحج شرب
 الجبال فليل في تأويله انه مصدر مضارع لفساعه لكن في شرح النقابة ورد أن الصدوق رضى الله عنه ضرب
 جماله لتقصيره في الطريق اه قلت وحينئذ فضر به للجبدال بل لتأنيده وإرشاده إلى مراعاة الحفظ والعمل
 الواجب عليه حيث لم ينجز بالكلام وبذلك يصح كونه مع تمام الحج لكونه أمرا يعرف ونها عن منهك
 تأمل **(قوله فانه)** أي ما ذكر من الثلاثة وفيه إشارة إلى وجد التنصيص عليها هنا تعالى لا يكتسب
 الحر فانه حرام مطلقا وفي الصلاة أشنع **(قوله وقتل صيد البر)** أي مصيدة اذ لو أريد به المصدور وهو
 الاصطياد لما مضى اسناد القتل إليه جمر وعبر القتل دون الذبح لاستعماله في الحرم غالباً وهذا كذلك
 حتى لو ذكاه كان ميتة **(قوله لا لغير)** ولو غرقاً كقولنا تعالى أحل لكم صيد البحر الآية **(قوله)**
 والدلالة) بالكسرة في المحسوسات وبالفتح في المعقولات وهو النصيح رمل **(قوله في الغائب)** أفاد به
 وبقوله في الحاضر الفرق بين الإشارة والدلالة خاب والفرق أيضاً أن الأولى باليد ونحوها والثانية باللسان
 ونحوه كالذهاب إليه **(قوله اذ لم يعلم الحرم)** كذا في النهر والمراد به المدلول والأصوب التعبير به
 قال في السراج ثم الدلالة إنما تعمل إذا اتصل بها القبض وأن لا يكون المدلول عالماً بكان الصيد وأن يصدق
 في دلالة وتبعه في اثره أما إذا كذب ولم يتبع أثره حتى دله آخر وصدقه واتبع أثره فقتله فلا جرم على
 الدال اه **(تمت)** في حكم الدلالة الاعانة عليه كعارضة سكين ومناولة ربح ووسط وكذا انفسه وكسريه

مطلب
 فيما يحرم بالاحرام وما لا يحرم

مطلب
 من حج ولم يرفث الخ أي من وقته
 الاحرام

لا تتوقف على نية نسل لانه لو أهم
 الاحرام حتى طاف شوطا واحدا
 صرف للعمرة ولو أطلق نية الحج
 صرف للفرض ولو عين نفلا فقل
 وان لم يكن حج الفرض شرب لالة
 عن الفتح (ولو أشعرها) يجرح
 سنامها لايسر (أو جعلها)
 بوضع الجبل (أو بعثها لمتعة)
 وقرآن (ولم يلحقها) كما مر
 (أو قلد شاة) لا يكون حجرا مع عدم
 اختصاصه بالنسل (وبعد)

أي الاحرام بلا ماله (بني الرفث)
 أي الجماع أو ذكره بحضرة النساء
 (والفسوق) أي الخروج عن
 طاعة الله (والجبدال) فانه
 من الحرم أشنع (وقتل صيد
 البر) لا البحر (والإشارة إليه)
 في الحاضر (والدلالة عليه)
 في الغائب وشمل تحريمهما اذ لم
 يعلم الحرم أما اذا علم فلا في الأصح

وكبر قوائمه وجناحه وحبه وبيعه وشراؤه وأكله وقتل القملة ومساها ودفعها الغيرة والامر يقتلها
والإشارة إليها ان تلها المشار إليه والقائه ثوبه في الشمس وغدله لهلاكها **(قوله)** وان لم يقصده
قبل عليه التطيب معمول لقوله يتي ولا معنى لامر غير انقضاء فجاب بأن المراد غير فامد للتطيب
بل فامد للتداوى ومع ذلك يكون محظورا عليه فعليه انشاؤه رجعت **(قوله)** وكبره شبهه أى فقط
فلا شيء عليه به كما في الخناينة وهذا يشير الى أن المراد بالتطيب استعماله في الثوب والبدن وقالوا وليس ازارا
مبخر الا شيء عليه لانه ليس يستعمل لجزم من الطيب وانما حصل مجزءا لراحة ومن ثم قال في الخناينة لو دخل
بيتا قد يجزفه واتصل بثوبه شيء منه لم يكن عليه شيء نهر **(قوله)** وقلم الظفر أى قطعه ولو واحدا بنفسه
أو غيره بأمره أو قلم ظفر غيره الا اذا انكسر بحيث لا يخوفه بأشبه ط عن القهستاني **(قوله)** كلة
أو بعضه لكن في تغطية كل الوجه أو الرأس يوما أو ليلة دم والربع منهما كالكحل وفي الاقل من يوم
أو من الربع صدقة كفى للباب وأطلقه فشمع المرأة لما في الجر عن غاية البيان من انها لا تغطي وجهها اجماعا
اه أى وانما تستر وجهها عن الاجانب باسدال شيء من ثياب الوجه كما سياتى آخر هذا الباب
وأما ما في شرح الهداية لابن السكال من انها لها ستره بلقفة وخمار وانما المنهى عنه ستره بشيء فصل
على قدره كالكتاب والبرقع فهو بحث عجيب وانقل عن غير بحث مخالف لما سمعته من الاجماع ولما في الجر وغيره
في آخر هذا الباب ثم رأيت بخط بعض العلماء في حاشي ذلك الشرح أن هذا مما انفرد به المؤلف والمحقق
عن علماء سنا خلافة وهو وجوب عدم محاسنة شيء لوجهها اه ثم رأيت نحو ذلك تقسلا عن منسك القطبي
فافهم **(قوله)** نم في الخناينة الخ استدر الزعل قوله أو بعضه لانه يوم ان هذا محظور مع أنه عده
في الباب من مباحات الاحرام وأما كلمة لا بأس فانها لا تدل على كراهة دائمة ومنه قوله الا في قريبا
كره والا فلا بأس به فافهم **(قوله)** والرأس أى رأس الرجل أما المرأة فستره كما سياتى **(قوله)**
بجلاف الميت) يعنى اذا مات محرما حيث يغطى رأسه ووجهه ببطان احرامه بموته لقوله صلى الله عليه وسلم
اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام عمل فهو منقطع وهذا لا يبنى المأتم والرجل على احرام الميت
انتفاء ما أو اما الاعراب الذى وقصته ناقصة فقال صلى الله عليه وسلم لا تحرموا رأسه ولا وجهه فانه يبعث
يوم القيامة مليئا فهو مخصوص من ذلك باخبار النبي صلى الله عليه وسلم ببقاء احرامه وهو منقوض في غيره
فتلنا بانقطاع الموت أفاده في الجر وغيره وبه يحصل الجمع بين الحديثين ويؤيده ان قوله فانه يبعث الخ
واقعة حال ولا عموم **(قوله)** ماتت في الاصول فلا يدل على أن غير الاعراب مثله في ذلك **(قوله)** وبشية
البدن بالجتر عطا على الميت أى وبجلاف ستر بشية البدن سوى الرأس والوجه فانه لا شيء عليه لوعده
ويكره ان كان بغير عذر لباب وفي شرحه وبشية استثناء الكفين لئلا يمتنع من لبس القفازين اه قلت وكذا
القدمين مما فوق معدن الشرا لئلا يمتنع من لبس الجوربين **(قوله)** ما يأتى الا أن يكون مراده بالستر التغطية
بما لا يكون لبسا فستر البدن أو الرجلين بالقفازين أو الجوربين ليس قاتل **(قوله)** ما لم يمتد يوما أو ليلة
الخ الواو بمعنى أو لان لبس المعتاد يوما أو ليلة موجب للدم فغير المعتاد كذلك موجب للصدقة ط قلت
لكن لينظر من أين أخذ الشارح ما ذكره فان الذى رأته في عدة كتب أنه لو غطي رأسه بغيره ماد كالعديل
ونحوه لا يلزمه شيء فقد اختلفوا عدم الزوم وقد عد ذلك في الباب من مباحات الاحرام نعم في الزهر عن الخناينة
لوجل المحرم على رأسه شيء يلبسه الناس **(قوله)** لا بأس وان كان لا يلبسه الناس كالاخانة ونحوها فلا
ويكره تعصيب رأسه ولو فعل ذلك يوما أو ليلة كان عليه صدقة اه وانما هو لئلا يشار الى التعصيب وكان
الشارح أرجحها للعمل أيضا تأمل **(قوله)** وقالوا الخ نص عليه في الباب وغيره وكذا نص على أنه يكره
كعب وجهه على وسادة بخلاف خدبه قال شارحه وكذا اوضح رأسه عليها فانه وان لم يمتد تغطية بعض
وجهه أو رأسه الا أنه الهيئة المستحبة في النوم بخلاف كعب الوجه اه **(قوله)** كره ظاهره اطلاقه
أنها تحريمية ط **(قوله)** بالطمى) بضم الطاء ثوب نهر والمراد القليل بما مزج فيه كما
في القهستاني **(قوله)** لانه طبيب الخ) أشار الى الخلاف في عله وجوب انتفاء فالوجوب موقوف عليه
وانما الخلاف في عله وفي موجهه فينتبه عند الامام لان له راحة طيبة وان لم تكن ذكية وموجبه دم

(والتطيب) وان لم يقصده ويكره
شبهه **(وقلم الظفر وستر الوجه)** كلة
أو بعضه **(كعبه)** وذقنه نعم
في الخناينة لا بأس بوضع يده على
أنفه **(والرأس)** بخلاف الميت
وبشية البدن ولو حصل على رأسه
شيئا كان تغطية لاجل عدل
وطبق ما لم يمتد يوما أو ليلة
صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر
الكعبة فأصاب رأسه أو وجهه
كره والا فلا بأس به **(وغسل رأسه
وخطبه بطنه)** لانه طبيب
أو يقتل الهوام

وعندهما لا يقتل الهوام ويلين الشعر وموجبه صدقة ومنشأ الخلاف الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم
 لا خلاف في خطمي العراق لان له رائحة طيبة أقاده في النهر (قوله بخلاف صابون) في جنائيات القبح
 لغسل بالصابون والحرض لا روية فيه وقالوا لا شيء فيه لانه ليس بطيب ولا يقتل اه ومقتضى التعاميل عدم
 وجوب الدم والصدقة انشاقا واذا قال في الظهيرة وأجمعوا أنه لا شيء عليه اه ومثله في الجرو ومثله
 في القسطنطيني عن شرح المحاسبي فافهم (قوله ودلولك) بفتح الدال قبل هوبت بأرض الحجاز معروف
 كالاشنان غير أنه أسود والاشنان أيضا رطب البدن وزيل الحكمة والجرب (قوله وأشنان) قيل هو ضم
 الهمزة وكسرها كافي القاموس ويسمى حرضا أيضا (قوله وسدر) هو ورق النبق ح (قوله وهو مشكل)
 فان السدر كالخسومي يقتل الهوام ويلين الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة عندهما كافي المنخ والصابون
 والاشنان فيهما ذلك أيضا راجح زاد غيره أن للصابون طيب رائحة قلت وفيه نظر فقد علت الاتفاق على أن لا شيء
 فيه من دم ولا صدقة لانه ليس بطيب ولا يقتل فافهم (قوله وحلق رأسه) وكذا رأس غيره ولو حلقا للباب
 (قوله وازالة شعر بدنه) أي بشية بدنه كالشارب والابط والعانة والرقبة والحاجم كافي الباب قال في الجرو والمراد
 ازالة شعره كفيما كان حلقا وقصا وتقاوتنورا ورا حرافا من أنه مكان كان من الرأس والبدن مباشرة وتعمينا
 (قوله أي كل معمول الخ) اشار به الى أن المراد المنع عن لبس الخيط وانما يخص للمذكرة كوراة كرها
 في الحديث وفي الجبر عن مسالك ابن أمير حاج الحلي ان ضابطه لبس كل شيء معمول على قدر البدن أبوعبده
 بحيث يحيط به بخساسة أو تلزق ببعضه بعض أو غيرهما ويستمكن عليه بنفس لبس مثله الا المكعب اه قلت
 نخرج ما يحيط ببعضه بعض لا يحيط بالبدن مثل المرقعة فلا بأس بلبسه كإذقوله وأفاد قوله أبوعبده حرمة
 لبس القفازين في يدي الرجل وبصرح السندي في منسكه الكبير وضعه القاري في شرح الباب وأما المرأة
 فتندب لها عدمه كافي البدائع وعامة فيما علقناه على الجبر (قوله كزردية) هي الدرع الحديد كافيهم من
 القاموس وفيه البرنس بالضم قلند وطوبى له أو كل ثوب رأسه منه أي كالذي يلبسه المغاربة تستر عن الرأس
 الى القدم (قوله وقباء) بالمد المنفرد من امام هـ (قوله وللم يدخل الخ) في الباب من المكروهات
 القياء القيء والقباء ونحوهما على منكبهما من غير ادخال يديه في كفه وفيه من فصل الجنائيات ولوأني القباء
 على منكبها وزره وما فعله دم وان لم يدخل يديه في كفه وكذا لم يزده ولكن ادخل يديه في كفه ولو انشاه
 ولم يزده ولم يدخل يديه في كفه فلا شيء عليه سوى الكراهة اه وفي شرحه ان ادخال إحدى اليدين في الكم
 كاليدين فقوله جاز المراد به نفي الجزاء المأملت من كراهته ويؤيده قوله عندنا أي عندنا اثنا الثلاثة خلافا لغيره
 حيث قال عليه دم كافي في شرح الباب واعترض على الباب حيث ذكره في مباحات الاحرام بعد ما ذكره
 في مكروهاته وقال فالصواب أن يقول والقاء القياء ونحوه على نفسه وهو مضطجع كإذ ذكره في الكبير اه
 والحاصل ان المنوع عنه لبس الخيط اللبس المعتاد واعل وجه كراهة القياء ونحو القياء والعباءة على الكتفين انه
 كثير ما يلبس كذلك تأمل (قوله وعمامة) بالكسر وقلنسوة ما يلبس في الرأس كالعقبة والتاج والطرش
 ونحو ذلك (قوله وخفين) أي الرجل فان المرأة تلبس الخيط والخفين كافي قاضي خان قسطنطيني (قوله
 الآن لا يجنب نيلين الخ) أقادله لو وجد ههما لا يقطعهما منه من ائلاف المال بغرامة فافهم في الجرو وما عزي
 الى الامام من وجوب التقية اذا قطعها مع وجود النعيلين خلاف المذهب كافي في شرح الباب (قوله
 فقطعهما) أي لولبهما قبل القطع وما فعله دم وفي أقل صدقة لباب (قوله اسفل من الكتفين) الذي
 في الحديث ولما يقطعها حتى يكثر اسفل من الكتفين وهو اوضح مما هنا ابن كمال والمراد قطعها بحيث يصير
 الكعبان وما فوقهما من الساق مكشوفالا قطع موضع الكتفين فقط كالأبتي والنعل هو المدا من يكسر الميم
 وهو ما يلبسه اهل الحرمين عماله شرارا (قوله عند عقد الثراك) وهو المنصل الذي في وسط القدم كذا
 روى هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فانه العظم الثاني أي المرتفع ولم يعين في الحديث احدهما لكن لما كان
 الكعب بطلق عليها ما حمل على الاول احتياط لان الاحوط فيما كان أكثر كفيما بجر (قوله فيجوز الخ)
 نضر بع على ما فهمه مقلدوه وجوز ان لبس الألبس الذي في وسط القدم والسرور من قبل هو المسح
 بالبا بوج وذكر ح ان الظاهر أنها التي يقال لها الصرمة قلت الاظهر الاول لان الصرمة المعروفة الآن هو

بخلاف صابون ودلولك وأشنان
 انشاقا زاد في الجوهره وسدر
 وهو مشكل (وصفها) أي اللحية

(وحلق رأسه و) ازالة (شعر بدنه)
 الا الشعر النابت في العين فلا شيء

فيه عندنا (ولبس قميص وسراويل)
 أي كل معمول على قدر بدن

أوبعضه كزردية وبرنس (وقباء)
 وللم يدخل يديه في كفه جاز عندنا

الا ان يزده أو يخله ويجوز أن
 يرتدى بقميص وشية ويخلط به

في نوم وغيره اتفاقا (وعمامة)
 وقلسونة (وخفين الآن لا يجنب

نعيلين فيقطعهما اسفل من
 الكعبين) عند عقد الثراك فيجوز

لبس الزموزمة لا الحورين

التي تشد في الرجل من العقب وتستره والظاهر أنه لا يجوز ستره فيجب إذا السها أن لا يشدها من العقب وإذا كان وجهها وأوجهه البياض طويلا بحيث يستركب الذي في وسط القدم يقطع الزائد السائر ويحشو في داخله خرقه بحيث تنفع دخول القدم كلها ولا يصل وجهه الى الكعب وقد فعلت ذلك في وقت الاحرام اخترازا عن قطع وجهه البياض لمناقبه من الالتلاف (قوله وتوب) بالجزم عافا على قصص وفي بعض النسخ وتوبا بالعقب عافا على محل قص وأطلقه فمثل الخط وغيره ولكن ليس الخط المطبق تشد منه القعدة على الرجل يكفي للباب (قوله بماله طيب) أي أرى تحت طيبة (قوله وهو الكركم) فيه نظري في الصالح الكركم الزعفران ونبيه أيضا والورس ثبت يكون بالعين يتخذ منه العمرة للوجه وفي النهاية عن القسائون الورس نبي الجرفاني يشبهه صديق الزعفران وهو محبوب من الجن (قوله في الاصح) وقيل بحيث لا يتناثر وهو غير صحيح لأن العبرة للتطيب لا للتناثر ألا ترى أنه لو كان توب مبروغا له راحة طيبة ولا يتناثر منه شيء فان الحرم يمنع منه كفي المسح في حجر (قوله لا يتيق الاستحمام الخ) شروع في مباحات الاحرام وفي شرح الباب ويستحب أن لا يزول الوضوء بأي ماء كان بل يقصد الطهارة أو رفع الغبار والحرارة (قوله حديث البيهقي الخ) ذكر النووي أنه ضعيف جدا وقال ابن جرير في شرح الشمائل موضوع بانفاق الحفاظ ولم يعرف الحمام يلاذهم الابدع مودة صلى الله عليه وسلم (قوله والاستغلال الخ) أي قصد الاتفاغ بظلمت من شعر أو مدر ومحل بفتح الميم الاولى وكسر الثانية أو عكسه (قوله كماثر) أي في شرح قوله وستر الوجه والراس (قوله وشدهميان) هو شيء يشبه تكة السراويل يشد على الوسط وتوضع فيه الدراهم ثم يوثق في العماموس هو التكة والمنطقة وكيس للنفقة يشد في الوسط اهـ ولا فرق بين كون النفقة له أو لغيره كما في شرح الباب ولا بين شد فوق الازار أو تحته لأنه لم يقصد به حفظ الازار بخلاف ما زاد شد ازاره بجمل مثلا كما تقدمناه (قوله ومنطقة) بكسر الميم وفتح الطاء وتسمى بانفاضة كركم كافي العبي (قوله وسف) أي وشدهم أي شدهم حاله في وسطه (قوله وسلاح) تعميم بعد تخصيص وهو ما يتناول به فلا بد من فيه الدرع لأنه يلبس (قوله وتحتهم واكتحال) عطف على ما قبله فبصرفا التقدير ولا يتيق شد تحتهم واكتحال ولا معنى له إلا أن أراد بالشد الاستعمال من باب ذكر المقدور وإرادة المطلق مجازا مرسلًا ولوقال وتحتهم واكتحال اسم من هذا ح ويمكن تأويله أيضا بانظر على الجوار أو بالرفع على الابتداء وخبره محذوف أي كذلك (قوله لعدم التغطية والبس) الأول راجع الاستغلال بالبيت والحمل والثاني لما بعده (قوله فعليه صدقة) المراد به عند اطلاقهم نصف صاع حجر (قوله ولو كثيرا) أي ثلاثا فأكثر ثم يترد على المسألة واستظهره في شرح الباب فأراد الكثرة في الفعل لا في نفس الطيب المختلط فلا يلزم الدم بمرة واحدة وإن كان الطيب كثيرا في الكيل كما حذر في الفتق من الخنايات (قوله وفصدا) أي وإن لم تعصب الديانة منه من أن تعصب غير الوجه والراس انما يكره ولو بغير صدر (قوله وحجامة) أي بإزالة شعر الباب والافعليه دم كسافي (قوله يمتدق بشئ) أي كثره وكثره شيز (قوله وفي الثلاث) أي من الشعر والقمل وأما الاكثر فمأخوذ في الخنايات (قوله ولو تفلأ) كذا في البدائع وخصه الصماوي بالمتنوبات دون التوافل والفراوات فاجراهما بحرى التكبير في أيام التشريق والتعميم أولى فتح وهو الصحيح المعتمد الموافق لظاهر الرواية شرح الباب (قوله أو علا شرفا) أي صعد مكانا مرتفعا (قوله جمع ركب) أي اسم جمع وهم اصحاب الايل في السفر ولا يطلق على ما دون العشرة مبر (قوله دخل في الحجر) هو السدس الاخير من الليل (قوله كالتكبير في الصلاة) فكأن التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال الى حال كذلك التكبير حـ ولذا قال في الباب ويستحب كثارها فاشواقا رابعا ونازلا واقفا وسائر اطرأه او محذوا جنبا واحدا وعند تغير الاحوال والايمان وعند اقبال الليل والنهار وعند كل ركوب ونزول وإذا استنظ من النوم واستعطف راحلته وقال أيضا ويستحب تكرارها في كل مرة ثلاثا على الولاية ولا يقطعها بكلام ولو ردة السلام في خلالها جاز ويكره لغيره أن يسلم عليه وإذا كانوا جماعة لا يعنى أحد على تلبية الآخر بل كل انسان يلبس نفسه ويلبي في مسجد مكة ومعنى عرفات لا في الطواف وسعى العمرة (قوله وانفاصوتها) بالأن يكون في مصر أو امرأة لباب زاد شارحه أو في المسجد ثلاثين شوش على المصلين والطائفين (قوله استننا) فان تركه كان مبينا ولا شيء

(وتوب صغ بماله طيب) كورس وهو الكركم وعصفر وهو زهر القرم (الابدع زواله) بحيث لا يفوح في الاصح (لا يتيق الاستحمام) حديث البيهقي أنه عليه الصلاة والسلام دخل الحمام في الخنفة (والاستغلال بيت ومحل) يجب رأسه أو وجهه فلو أصاب أحدهما (كماثر وشدهميان) بكسر الهاء (في وسطه ومنطقة وسيف وسلاح) وتحتهم زياي لعدم التغطية والبس (واكتحال بغير مطيب) فلو اكتحل بطيب مرة أو مرتين فعليه صدقة ولو شربا فعليه دم سراجية (و لا يتيق خشنا) وفصدا وحجامة وقام شمره وجبر كسر و لم رأسه وبدنه) لكن برقون خاف سقوط شعره أو قلته فان في الواحدة يصعدق بشئ وفي الثلاث كف من طعام غرر اذا كان (وأكثر الحرم التلبية) ندبا (مقضى على) ولو تفلأ أو علا شرفا أو هبط واديا أو لقي ربا) جمع ركب او جمع ماشاء وكذا الواق بعضهم بعضا (أو احصر) دخل في الحجر اذا التبية في الاحرام كالتكبير في الصلاة (رافعا) استننا (صوتها)

عليه فتح وقبل استحبابه والمعمد الأول شرح الباب (قوله: بلا جهد) بفتح الجيم وبالدال أي تعب الشرح بقاية رفع الصوت كلاتيضر ولا يتعب في هذا وبين ما جاء أفضل الحج العج والنج أي أفضل افراد الحج بمن شغل على هذا الأفضل أفعاله إذا الطواف والوقوف أفضل منه ما والعج رفع الصوت بالتلبية والنج اسالة الدم بالاراقة لأن الانسان قد يكون جهوري الصوت طبعاً فيصير الرفع العالي مع عدم تعب به نهر (قوله: كما يشبهه العوام) تمثيل للمعنى وهو المجهول للثاني ح (قوله: وإذا دخل مكة) المستحب دخولها كما في النائية من باب المعلى ليكون مستقبلاً في دخوله باب البيت تعظيماً وإذا خرج من السفلى بجر (قوله: نهاراً) قيد لدخول مكة كما علمت لكن لما كان دخول المسجد عقب دخول مكة صح كونه قد الله أيضاً (قوله: ملياً) هو قد لدخول مكة أيضاً قال في الباب ويكون في دخوله ملياً إذا عا إلى أن يصل باب السلام فيبدأ بالمسجد (قوله: لا دخولها) أي مكة بدليل تأنيث الضمير وعبارة البحر نص في ذلك ح (قوله: فيجب) بالخاء المهملة ح (قوله: وهن الله أكبر من الكعبة) كذا في غاية البيان والأولى من كل ما سواه بجر وكان الشارح رج الأول لا قضاء المقامه كما كان الشارع في شيء إذا سجد الله تعالى بالاحظ التبرك باسمه تعالى فيما شرع فيه (قوله: وهل) عبارة الفتح كبره هل ثلاثاً وعبارة ابن النجاشي كبر ثلاثاً وهل ثلاثاً (قوله: لتلاشع نوع شرك) أي شوهم الجاهل ان العبادة ليست قال في البحر ولم يذكر في المتن الدعاء عند مشاهدة البيت وهي غفلة عما لا يعقل عنه فإنه عندهما استحباب ومحمد ربه الله تعالى لم يبين في الاصل شأنا هذا الحج شيئاً من الدعوات لأن التوقيت يذهب بالاراقة وان تبركاً بالمتقول منها نحن كذا في الهداية وفي الفتح ومن أهم الادعية طلب الجنة بلا حساب والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هنام أهم الاذكار كانه كراهي في مناسكه اه (تيسر) خال في الباب ولا يرفع يده عند رؤية البيت وقبل يرفع قل القاري في شرحه أي لا يرفع ولو حال دعائه لانه لم يذكر في المشاهير من كتب أصحابنا بل قال السمرقاني المذهب تركه وصرح العياشي بأنه يكره عند اعتناء الثلاثة (قوله: ثم استأذ بالطواف) فان كان حلالاً فطواف النية أو محرراً بالطواف فطواف القدوم هذا اذا دخل قبل البحر فان دخل فيه أعني طواف الفرض عن النية أو بالعبرة فطوافها ولا طواف قدوم لها كذا في الفتح نهر وأقاراً إطلاقاً أنه لا يكره الطواف في الاوقات التي تذكره فيها الصلاة كما شرح به في الفتح قال الاله لا يصل ركعتيه فيها بل يصبر الى أن يدخل ما لا يكره راحة فيه (قوله: لأنه تحمة البيت) أي لمن أراد الطواف بخلاف من لم يرد وأراد أن يجلس فلا يجلس حتى يصل ركعتيه تحمة المسجد الآن يكون الوقت مكرهاً للصلاة شرح الباب القاري وفي شرحه على النجاشي فان لم يكن محرراً فطواف تحمة لتوهم تحمة هذا المسجد الطواف وليس معناه ان من لم يطف لا يصل تحمة المسجد كما فهمه بعض العوام اه قال لكن قولهم تحمة هذا المسجد الطواف يشهد أنه لو صلى ولم يطف لا يحصل النية الآن يصح تبرك الطواف بلا عذر فمع العذر تحصل النية بالصلاة ثم رأيت في شرح الباب أيضاً ما يدل على ذلك حيث قال في موضع آخر ان تحمة هذا المسجد بخصوصه هو الطواف الا اذا كان له مانع فوصل على تحمة المسجد ان لم يكن وقت كراة اه (قوله: ما لم يخف الخ) أي قد تم كل ذلك على الطواف أي طواف النية وغيرها باب وشرحه ثم يطف بجر وهذا يشهد ان هذه الصلوات لا تحصل بها النية مع انها تحصل في بقية المساجد وليس ذلك الا لأن تحمة هي الطواف دون الصلاة بخلاف باقي المساجد ولهذا قال بعض العلماء ان الفرق بين وجهين أحدهما أن الصلاة ينسب فتاب بعضها مناب بعض وليس الطواف من جنسها والثاني أن الصلاة الفرض في المسجد تحمة المسجد والطواف تحمة الهيأة لا تحمة المسجد (قوله: فوت المكتوبة) ينبغي أن يكون المراد فوت وقتها المستحب لانه يسقط به الترتيب على أحد القولين الصحيحين فبالأولى ما هنا تأمل وزاد في شرح الباب فوت الجنائز وزاد في البحر والتمر ما اذا دخل في وقت منع الناس من الطواف أو كان عليه فائمة مكتوبة اه وذكر الاخيري في الباب وقيد شارحه بما اذا كان صاحب ترتيب قلت والظاهر ان المراد بالفائمة التي فوتها عدا ووجب قضاءها فوراً والاعتقاد قدوم الطواف عليها لا يضر الا اذا خاف فوت المكتوبة الوقتية اذا قدم عليها الطواف عرف قضاء الفائمة وحينئذ فلا يكره المكتوبة الوقتية يعني عن ذكر الفائمة فافهم (قوله: فاستقبل الجبل الخ) أشار بالفاء الى أنه نوى الطواف قبل الاستقبال لمسجد كره من الله عز وجل يجمع بدنه على جميع الجبل

في حديث أفضل الحج العج والنج

مطلب
في دخول مكة

بلا جهد كما يفعله العوام (وإذا دخل مكة بدأ بالمسجد) الحرام بعدما يأمن على أمنه داخل من باب السلام نهاراً ندباً لميلها وتواضعاً لها ملاحظاً لحالة البسعة ويسن الغسل لدخولها وهو للنظافة فيجب لها نض وفساء (وحسين شاهد البيت كبر) ثلاثاً وهن الله أكبر من الكعبة (وهل) لتلاشع نوع شرك (ثم) استأذ بالطواف لانه تحمة البيت مالم يخف فوت المكتوبة أو جاءها أو لورأوسنة رتبة (فاستقبل الجبل مكرهاً مهلاً)

ولهذا قال في الباب ثم يقف مستقبل البيت بجانب الحجر الاسود مما يلي الزكن الهاماني بحيث يصير جميع الحجر
 عن يمينه ويكون منكبه اليمين عند طرف الحجر فينوي الطواف وهذه الكيفية مسخمة والنية فرض ثم يمشي
 مارا الى يمينه حتى يحاذي الحجر فيقف بجواره ويستقبله ويسلم ويكبر ويحمد ويصلي ويدعو اه قال شارحه
 أي يقول بسم الله والله اكبر والله الحمد والصلاة والسلام على رسول الله ايماننا بك وفاء به بعد ذلك
 وتساعا السنة بئلك محمد صلى الله عليه وسلم (قوله وافتعا يديه) أي عند التكبير لا عند النية فانه بدعة لباب
 وقال شارحه القساري في موضع آخر بعد كلام والحاصل أن رفع اليدين في غير حالة الاستقبال مكروه وأما
 الاستدعاء من غيره فهو حرام أو مكروه شربعا أو تنزيها بناء على الأقوال عندنا من أن الاستدعاء بالحجر فرض
 أو واجب أو سنة وإنما المستحب الاستدعاء بالنية قبيل الحجر للخروج عن الاختلاف (قوله كالمصلاة) أي حذاء
 اذنيه وقد تم في كتاب الصلاة أنه في الاستلام وعند الجرتين يرفع حذاء منكبيه ويجعل باطنهما نحو الحجر والكعبة
 اه وعزاء التهنستاني في شرح الطحاوي وصحبه في البدائع وغيرهما وشي في النقاية وغيره على الأول
 وصحبه في غاية البيان وغيرها فقد اختلف التصحيح (قوله واسأله) أي بعد أن يرسل يديه كافي النهر عن
 التفتة قال في الباب وصفة الاستسلام أن يضع كفيه على الحجر ويضع فخذيه بين كفيه ويستقبله (قوله قبل نسيم)
 جزم به في الباب وقال انه مستحب ويكثره مع التقبيل ثلاثا قال شارحه وهو موافق لما نقله الشيخ رشيد الدين
 في شرح الكونوكذا انقل السجود عن أصحابنا العز ابن جماعة لكن قال قوام الدين الكاكي الأول أن لا يسجد
 عندنا لعدم الرواية في المشاهر اه وظاهره ترجيح ما نقله الكاكي في المعراج وهو ظاهر الفتح ولذا اعترض
 في النهر على قول الجوزي أنه ضعيف بأن صاحب الدار أدري أي أن الكاكي من أهل المذهب الماهرين وهو
 أدري بالمذهب من غير فلا بد من تضعيف ما نقله الكاكي لكن استدل الكاكي إلى عدم ذكره في المشاهر وهو لا يفتي
 ذكره في غيرهما وقد استند في الجوزي إلى أنه فعله عليه الصلاة والسلام والشارق بعده كإرواء الحاكم رحمه
 واستدلوا بذلك مثلا على في شرح النقاية على ما مر عن الكاكي وأيد به ما نقله ابن جماعة عن أصحابنا ثم رأيت
 نقلنا عن غاية السروجي أنه كره ما لك وحده السجود على الحجر وقال انه بدعة وجهه وأهل العلم على استحبابه
 والحديث حجة عليه اه أي على ما لك وهم ذاية يج ما في الجوزي والاب من الاستحباب إذ لا يفتي أن السروجي
 أيضا من أهل الدار فهو أدري والخذ بما نقله وافق الجمهور والحدث أولى وأحرى فافهم (قوله وترك
 الأيدي واجب) أي فلا يترك الواجب الفعل السنة وأما النظر إلى العورة لأجل الختان فلا يس فيه ترك الواجب
 لفعل السنة لأن النظر أذن فيه الضرورة (قول) فان لم يقدر أي على تقبيله بالأيداء أو مطلقا يضع يديه
 عليه ثم يقبلهما أو يضع أحدهما الأول أن تكون اليمنى لئلا تستعمله فيما فيه شرف ولما قل عن الحجر
 العيني من أن الحجر بين الله يصافحها عباده والمصافحة باليمنى (قوله ولا يعينه ذلك) أي وض يديه
 أو أحدهما (قوله ويس) بضم أوله وكسر ثانيه من الأساس كإبشرا إليه كلام الشارح الآتي (قوله
 عنهما) الأولى عنه أي الأساس لأن العجز عن الاستسلام ذكره بقوله ولا يمس (قوله مشيرا إليه
 باطن كفيه) أي بأن يرفع يديه حذاء اذنيه ويجعل باطنهما نحو الحجر مشيرا بهما إليه وظاهرهما نحو وجهه
 هكذا المأثور يجر وفي شرح النقاية القساري حذاء منكبيه أو اذنيه وكأنه حكاية للتولين المأثورين
 (قوله ثم يقبل كفيه) أي بعد الإشارة المذكورة قال في الفتح ويضع في كل شوط عند الزكن الاسود
 ما يشبه في الاستدعاء اه وبأني غمامه عند قول المصنف وكلما مر بالحجر فعل ما ذكر (قوله فاعكبه)
 ألقه بكه كسب ذكره لكن الأول ظاهر الرواية كإسباني (قوله طواف القدوم) يعني أيضا طواف
 التحيه وطواف الملقا وطواف أول عهد بالبيت وطواف أحداث العهد بالبيت وطواف الوارد والوارد شرح
 الباب ويقع هذا الطواف للقدوم من المفرد بالحج وان لم يشكوه للقدوم أو نوى غيره لانه وقع في محله قال
 في الباب ثم إن كان الحرم مفرد بالحج وقع طوافه هذا للقدوم وإن كان مفردا بالعمرة أو متعنا أو فارنا وقع عن
 طواف العمرة نواهله أو لغيره وعلى القساري أن يباو طوافا آخر للقدوم اه أي استحبابا بعد فراغه عن
 سعي العمرة قارى وفي الباب وأول وقته حين دخوله مكة وآخره من يقوفه بعرفة فاذا وقف فقد قضا وقته
 وإن لم يقف قال طالع غير النهر (قوله لافاق) أي لا غير فرفع فلا يستلبي المكي ولا لاهل المواقيت ومن

وافعا يديه) كالمصلاة
 (واسأله) بضم السين وقيله
 بلا صوت وهل يسجد عليه قيل نعم
 (بلا ايداء) لانه سنة وترك الأيداء
 واجب فان لم يقدر يضعهما
 ثم يقبلهما أو أحدهما (والا)
 يمكنه ذلك (يس) بالحجر شيئا
 في يده ولو عدا (تقبله) أي
 الشيء (وان يحج عنهما) أي الاستلام
 والامساس (استقبله) مشيرا إليه
 باطن كفيه كأنه واضعهما عليه
 (وكبر وهل وجد الله تعالى وصلى
 على النبي صلى الله عليه وسلم)
 ثم يقبل كفيه وفي بقية ارفع في
 الحج يجعل كفيه للسماء الا
 عند الجرتين فلا يكعبة (وصاف
 بالبيت طواف القدوم ويسن)
 هذا الطواف (لافاق) لانه
 القادم (وأخذ) الطائف

مطلب
 في طواف القدوم

دونها الى مكة سراج وشرح الشباب الا أن المكي اذا خرج للافاق ثم عاد محرما بالحنج فعليه طواف القدوم
 لباب فهذا خلاف ما في التفسير من انه يستلزم لاهل المواقيت ودخلها فافهم (قوله عن يمينه) أي عين
 الطائفة لا الحجر وقوله بمابلي الباب أي باب الكعبة تأكد له وهذا واجب في الاصح كما مر (قوله ولو
 عكس) بان أخذ عن يساره وجعل البيت عن يمينه وكذا الواسقيل البيت بوجهه وأستدره وطاف معتمدا
 كما في شرح اللباب وغيره (قوله فان رجع) أي الى بلده قبل اعادته (قوله وكذا الواسقيل من غير الحجر)
 أي بعده والافعله دم وهذا على القول بوجوبه كأشار اليه بقوله كما مر أي في الواجبات (قوله قالوا الحج)
 قال في الصبر ولما كان الابتداء من الحجر واجبا كان الابتداء في الطواف من الجهة التي فيها الركن اليماني قريبا
 من الحجر الاسود متعينا ليكون مازجا لجميع بدنه على جميع الحجر الاسود وكثير من العوام شاهدناهم يبدئون
 الطواف وبعض الحجر خارج عن طوافهم فاحذر اه قلت قد مناهذه الكعبة عن اللباب وأتممتها
 لامتنية وبه صرح في فتح القدير أيضا فائلا في تعليقه وتبعه القساري في شرح اللباب للفرج عن خلاف
 من يشترط المرور على الحجر بجميع بدنه وفي الكرماني انه الاكل والافضل ثم قال القساري والافلو واستقبل
 الحجر مطما فلو نوى الطواف كني عندنا في أصل المقصود الذي هو الابتداء من الحجر سواء قلنا انه سنة أو واجب
 أو فريضة أو شرط اه وفي النسي نبلامة بعد ما مر عن الصبر وهذا اذا لم يكن في قيامه مسامحة للغير بان وقف
 جهة الملتزم ومال بعض جسده لقبل الحجر أو آمن قام مسامحة بجسده الحجر فقد دخل في ذلك شيء من الركن
 اليماني لان الحجر وركنه لا يبلغ عرض جسده المسامحة وبه يحصل الابتداء من الحجر اه قلت لكن لا يحصل به
 المرور بجميع البدن على جميع الحجر لكن قد علمت انه غير لازم عندنا لعل الشارح أشار الى ضعفه بلطف قالوا
 لما علمه فافهم (قوله قبل شروعه) أي من حين تجرده للاحرام بناء على ما قدمه عند قول المصنف وليس
 ازار أو رداه الخ لكن قد مناصح خلافه ولذا قال في الفتح وينبغي أن يضطلع قبل شروعه في الطواف بقليل
 اه فلو قال الشارح قبل شروعه لكان أصوب فافهم هذا في شرح اللباب واعلم أن الاضطباع سنة في جميع
 اشواط الطواف كما مر في شرحه بان الضياء فاذا فرغ من الطواف ترك حتى اذا صلى ركعتي الطواف مضطجعا بركه
 لكتفه منكب ويأتي الكلام على انه لا اضطباع في السعي اه (قوله استنانا) أي في كل طواف بعده سعي
 كطواف القدوم والعمره وكطواف الزيارة ان كان آخر السعي ولم يكن لابساق من لبس الخيط اعذر هل يستلزم
 ان يشبه به لم يترض له أصحابنا وقال بعض الشافعية يتعد في حقه أي على وجه النكاح فلا ينافي ما ذكره بعضهم
 انه قد يقال بشرطه وان كان المنكب مستورا بالخيط للعدو قلت والاظهر فعليه شرح اللباب لمخلصا (قوله وراه
 الحطيم) ويسمى حطيرة اسماعيل وهو البقعة التي تحت الميزاب عليها حاجر ك نصف دائرة بينها وبين البيت فرجة سمي
 بالحطيم لانه حطم من البيت أي كسر وبالحجر لانه حجر منه أي منع (قوله لانه سنة اذرع من البيت) لفظة
 منه خبران مقدم وسنة اسمها مؤخر ومن البيت صفة سنة والتقدير لان سنة اذرع كائنه من البيت ثمانية منه
 أو منه حال من سنة مقدم عليه وبين البيت خبر وهو جاز كقوله ليه موحشا ط ط قلت والثاني أظهر فافهم
 قال في الفتح رابس الحجر كانه من البيت بل سنة اذرع منه فقط لحدث عائشة رضي الله عنها عن رسول الله صلى
 عليه وسلم حال سنة اذرع من الحجر من البيت وما زاد ليس من البيت رواه مسلم (قوله لم يميز) فتح أوله وضم
 ثانيه من الجواز يعني الحل لألحظة أو بنضم أوله وسكون ثانيه من الاجزاء أي على وجه النكاح قال القساري
 في شرح النشابة هو طواف من الفرجة لا يميز به في تحقق كماله ولا بد من اعادة الطواف كله لتحقيقه وان أعاد من
 الحطيم وحده أجزاء بان يأخذ على يمينه خارج الحجر حتى ينهي الى آخره ثم يدخل الحجوم من الفرجة ويخرج من
 الجانب الاخر ولا يدخل الحجر وهو أفضل بأن يرجع ويبتدى من أول الحجر هكذا يفعل سبع مرات وينتهي
 صفته من رمل وغيره ولو لم يعد صحت طوافه ووجب عليه دم اه (قوله كاستقباله) أي قائمه اذا استقبله
 المصلي لم تضع صلاته لان فرضية استقبال الكعبة ثبت بالنص القطعي وكون الحطيم من الكعبة ثبت
 بالاحاد فصارك انه من الكعبة من وجه دون وجه فكان الاحتياط في وجوب الطواف وراه وفي عدم جهة
 استقباله هو التشبه يمكن تجهجه على الوجهين الذين ذكرناهما في قوله لم يميز قطع النظر عن المفهوم فافهم
 (قوله وبه قبر اسماعيل وهاجر) عزاء في الجراي غاية البيان وذكر بعضهم ان ابن الجوزي أورد ان قبر اسماعيل

عن عينة بمابلي الباب) قصر الكعبة
 عن يساره لان الطائفة كانوا تم بها
 والواحد يقف عن عين الامام
 ولوع عكس أعاد مادام بمكة
 فلو رجع فعليه دم وكذا لو ابتدأ
 من غير الحجر كما مر قالوا ويترجم به
 بدنه على جميع الحجر (جاء لا قبل
 شروعه) رداه تحت ابطه اليمنى
 ملقبيا طرفه على كتفه الايسر)
 استنانا (وراه الحطيم) وجوب الان
 منه سنة اذرع من البيت فوطاف
 من الفرجة لم يميز كاستقباله
 احتساطا وبه قبر اسماعيل وهاجر

ففي باب المزابل إلى باب الحجر الغربي (تنبيه) لم يذكر الشاذروان وهو الأخر من المسميات الخارج عن عرض جدار البيت قدر ثلثي ذراع قيل أنه من البيت في منتهى حين عمدة قريش كالحطيم وهو ليس منه عندنا لكن ينبغي أن يكون طوافه ورواءه من الخلف كإتيان الفتح والباب وغيرهما (قوله سبعة أشواط) من الحجر إلى الجرس طوافه وحدها بيان الواجب لا للفرض في الطواف لما مر أن أقل الأشواط السبعة واجبة بخبر بالدم فالركن أكثرها بحر لكن الظاهر أن هذا في الفرض والواجب فقد صرحوا بأنه لو ترك أكثر أشواط الصدر لزم دم وفي الأقل لكل شوط صدقة وأما القدوم فلم يصرحوا بما يلزمه لو تركه بعد الشروع وبحث الاستدعي في منسكه الكبير أنه كالصدور نازعه في شرح الباب بأن الصدر واجب بأصله فلا يقاس عليه ما يجب بشروعه فالظاهر أنه لا يلزمه تركه شيء سوى التوبة كصلاة الغفل اهـ ولما قد يقال وجوبه بالشروع بمعنى وجوب الكمال وقضائه بأهله ويلزم منه وجوب الأتيان بواجباته كصلاة النافلة حتى لو ترك منها واجبا وجب تركها أكثرها والأتيان بما يجبر ما تركه منها كالصلاة الواجبة أشداه وهذا كذلك لو ترك الله تجب فيه صدقة ولو تسألني أعلم (قوله مع علمه) أي بأنه ثامن لكن فعله ياء على الوهم والوسوسة لا على قصد دخول طواف آخر فإنه حينئذ يلزم انشاقا شرح اللباب قاتل لكن التعبد بفقدان الخلاف فيما لو قصد الدخول في طواف آخر أيضا (قوله) نشرعوه مسقطا لا ملزما أي لا نهى شرع فيه لا سقاط الواجب عليه وهو اتمام السبعة لا ملزما نفسه بشروط مستأنف حتى يجب عليه الكمال ما تبين له أنه ثامن (قوله بخلاف الحج) فإنه إذا شرع فيه مسقطا يلزمه اتمامه بخلاف بقية العبادات بحر والمحصل أن الطواف كغيره من العبادات مثل الصلاة والصوم والشرع فيه على وجه الاسقاط بأن ظن أنه عليه ثم تبين خلافه لا يلزمه اتمامه إلا ما ظن أنه عليه فلو شك في عدد الأشواط في طواف الركن أعاده ولا يني على غالب ظنه بخلاف الصلاة وقيل إذا كان يتكرر ذلك يتجرب ولو أخبره عدل بعد يسحب أن يأخذ بقوله ولو أخبره عدلا وجب العمل بقوله ما للباب قال شارحه ومفهومه أنه لو شك في أشواط غير الركن لا بعده بل يني على غلبة ظنه لأن غير الفرض على التوسعة والظاهر أن الواجب في حكم الركن لأنه فرض عملي اهـ (قوله مكان) بالتعبد على أنه اسم ان فهو اسم مكان لا ظرف مكان لأن طرف المكان لا يقع اسم إلا أن اسمها مبتدأ في الأصل وقوله داخل الرفع على أنه خبرها وقوله لا خارج عطف عليه ويجوز فيه ما نصب على الظرفية والمتعلق خبران فتكون من ظرفية الاختص في الاعراف فهم (قوله ولو دراز من زم) أو الماقيم أو السواري أو على سطحه ولو لم يرتفع على البيت لباب (قوله لا بالبيت) لأن حيطان المسجد تحول بينه وبين البيت بحر عن المحبط ومفهومه أنه لو كانت الحيطان ممتدة لم يصح وحقق في الفتح أن هذا المفهوم غير معتبر أخذنا من تعديل المسوط (قوله بنى) أي على مكان طوافه ولا يلزمه الاستقبال فتح قلت ظاهره أنه لو استقبل لأشئ عليه فلا يلزمه اتمام الأول لأن هذا الاستقبال للكمال بالمؤالة بين الأشواط ثم رأيت في الباب ما يدل عليه حيث قال في فصل مستحبات الطواف ومنها استئناف الطواف لو قطعه أو فغله على وجه مكرره قال شارحه لو قطعه أي ولو بعدد أو الظاهر أنه مقتيد بما قبله أتيان أكثره اهـ بنى ماذا حضرت الحائز أو المكتوبة في أثناء الشوط هل ينه أو لم أر من صرح به عندنا ونسبني عدم اتمام إذا خاف فوت الركعة مع الإمام وإذا دال البناء هل ينه من محل انصرافه أو يستدئ الشوط من الحجر والظاهر الأول قياسا على من سبقه الحدث في الصلاة ثم رأيت بعضهم نقله عن صحيح البخاري عن عثمان بن رباح السبيعي وهو ظاهر قول الفتح بنى على ما كان طوافه والله أعلم (تنبيه) إذا خرج لغرض حاجة كره ولا يطل فقد قال في الباب ولا يفسد للطواف وعدمه مكرره ما تفرقة أي الفصل بين أشواطه تفرقا كثيرا وكذا قال في السعي بل ذكر في منسكه الكبير لو ترك السعي تفرقا كثيرا كأن سعى كل يوم شوطا أو أقل لم يطل معه ويستحب أن يستأنف (قوله وجاز فيه ما كل ويبيع) المصرح به في الباب كراهة البيع فيها وكراهة الاكل في الطواف لا السعي ومثل البيع الشراء وعدة الشرب فيها من المباحات (قوله لكن الذكر أفضل منها) أي من القراءة في الطواف وهذا ما نقله في الفتح عن التميمي وقال في الكافي للعالم الذي هو جمع كلام مجيب بكمه أن يرتفع صوته بالقراءة فيه ولا بأس بشرائه في نفسه وفي المتقي عن أبي حنيفة لا يفسد في الرجل

(سبعة أشواط) فقط (طواف) ما شاء من علمه فالصحيح أنه يلزمه اتمام الأسبوع لا بشروع أي لأنه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لو ظن أنه سابع الشروع مسقطا لا ملزما بخلاف الحج واعلم أن مكان الطواف داخل المسجد ولو وراء زمزم لا خارج له وورثه طائفا بالمسجد لا بالبيت ولو خرج منه أو من الدعي إلى جنازة أو مكتوبة أو تجديد وضوء عادي وجاز فيه ما كل ويبيع واقضاء وقراءة لكن الذكر أفضل منها وفي منسك النووي الذكر المأثور أفضل وأما في غير المأثور فالقراءة أفضل

أن يقرأ في طوافه ولا بأس بذلك تعالى ولا ينوب ما ذكره في التخصيص عماد ذكره الحاكم لأن لا بأس في الأكثر خلاف الأولى اهـ أي ومن غير ذلك لا تقول المتنى ولا بأس بذلك تعالى ثم قال في الفتح والحاصل أن هدى النبي صلى الله عليه وسلم هو الأفضل ولم يثبت عنه في الطواف قراءة بل ذكر وهو المتواتر من السلف والجمع عليه فكان أولى اهـ (قوله فليرجع) أقول الحاصل من هذه النقول التي ذكرناها أنفأ أن القراءة خلاف الأولى وإن الذكر أفضل منها ما نورا أو لا كما هو مقتضى الإطلاق الآن برأيه الكامل وهو المتواتر فيوافق ما نقله الشارح عن النووي واستحسنه في شرح الباب لكن كون القراءة أفضل من غير المتواتر ينوب عنه قول المتنى لا ينبغي أن يقرأ في طوافه فإنه يشعر بالمنع عن القراءة تنزيهاً والظاهر عدم المنع عن ذكر غير ما نورد على ما أسلفناه عن الهداية من أن محمداً رحمه الله لم يعين في الأصل لمشاهدة الحج شيئاً من الدعوات لأن التوقيت يذهب بالراحة وإن ترك بالمتنوع منها فحسن اهـ وهذا يفيد أن المراد بالذكر هنا مطلقة كما هو قضية إطلاقهم على خلاف ما فعله النووي فليأت (تنبيه) ورد أنه صلى الله عليه وسلم قال بين الركنين ريثاً تنافى الدنيا حسنة الخ ولا ينبغي ما مر لأن الظاهر أن المراد بالمنع عن قراءة ما ليس فيه ذكر أو قاله على قصد الذكر أو لبيان الجواز تأمل (قوله ورمي) أي في كل طواف بعده سعي والأفلا كالأصطباح بدائع قال في البحر وفي الغاية لو كان قارناً وقدر مل في طواف العمرة لا يرمي في طواف القدوم وفي المحيط لو طاف للتمتة محمداً سعي بعده كان عليه أن يرمي في طواف الزيارة ويسعى بعده لحصول الآتيل بعد طواف ناقص وإن لم بعده فلا شيء عليه (قوله وهز كتفيه) مصدر مجرور ومعطوف على تنارب وهو أقرب من جعله فعلاً معطوفاً على منى (قوله استنانا) فني مسلم وأبي داود والنسائي عن ابن عمر رضى الله عنهم قال روى رسول الله صلى الله عليه وسلم من الجرا إلى الحجر ثلاثاً موسى أربعاً فتح وقال ابن عباس لا يسئ ويده أخذ بعض المشايخ كما في مناسك الكرماني نهر (قوله ولو في الثلاثة الخ) قال في الفتح ولو سعى شوطاً ثم ترك الركنين في شوطين وإن لم يذكر في الثلاثة لا يرمي بعد ذلك اهـ أي لا ترك الركن في الأربعة سنة فلورمى فيها كان تاركاً للستين وترك أحداهما أسهل بحر ولورمى في الكل لا يلزم شيء ولو الجاية وينبغي أن يذكره تنزيهاً لخالفه السنة بحر قوله وقف وفي شرح الطحاوي يمتنع حتى يجد الركن وهو الظاهر لأن وقوفه مخالف للسنة فأرى على التقاية وفي شرحه على الباب لأن الموالاة بين الأشواط وأجزاء الطواف سنة متفق عليها بل قيل واجبة فلا يتركها السنة بخلافها اهـ قلت ينبغي التفصيل جمعاً بين القولين بأنه إن كانت الزحمة قبل الشروع وقف لأن المبادرة إلى الطواف مستحبة فتركها لسنة الرمل المؤكدة وإن حصلت في الانتهاء فلا يفتى للاثنتين الموالاة (قوله لأن لا بد لا) وهو الإشارة إلى الحجر والرمل لا بد له (قوله من الجرا إلى الحجر) إلى الركن اليماني كما قيل (قوله في كل شوط) أي من الثلاثة (قوله وكما مر) أي في الأشواط السبعة (قوله من الاستسلام) فهو سنة بين كل شوطين كما في غاية البيان وذكر في المحيط والولول الجاية أنه في الابتداء والانهاء سنة وفيه ما بين ذلك أدب بحر ووفق في شرح الباب بأنه في التفرقة كما قدمنا بينهما قال وكذا يستبين الطواف والسعي اهـ وفي الهداية وإن لم يستطع الاستسلام استقبل وكبر وهال على ما ذكرنا قال في الفتح ولم يذكر المصنف رفع اليدين في كل تكبير يستقبل به في كل مبدأ شوط واعتقادي أن عدم الرفع هو الصواب ولم أر عنه عليه الصلاة والسلام خلافه (قوله واستسلم الركن اليماني) أي في كل شوط والمراد بالاستسلام هنا لمه بكفه أو بيمينه دون يساره يدون تقبيل وهو عليه ولا ينافي عنه بالإشارة عند العز عن أسمة للزحمة شرح الباب (قوله والدلائل تؤيده) أي تؤيد قوله بكونه سنة وفاته قبله لكن في شرح الباب أن ظاهر الرواية الأول كما في الكافي والهداية وغيرهما في الكرماني وهو الصحيح وفي الخصة ما عن محمد ضعيف جداً وفي السدائع خلاف في أن تقبيله ليس سنة وفي السراجية ولا يتقبله في أصح الأقاويل (قوله ويكره استسلام غيرها) وهو الركن العراقي والشامي لأنهما ليسا ركنين حقيقة بل من وسط البيت لأن بعض الخطم من البيت بدائع والكراهة تنزيهاً كما في البحر (قوله ثم صلى شعفاً) أي ركعتين يقرأ فيهما الكافرون والاختلاص اقتداءً بفعله عليه الصلاة والسلام نهر ويستحب أن يدعو بعدهما بدعاء آدم عليه السلام ولو صلى أكثر من ركعتين جاز ولا تجزئ المكتوبة ولا المنذورة عنهما ولا يجوز أن يدعو بعدهما بدعاء آدم عليه السلام

فايراجع (ورمل) أي مشى بسرعة مع تنارب الخطا وهز كتفيه
(في الثلاث الأولى) استنانا (فتنمل)
فلوتركه أو نسسه ولو في الثلاثة
لم يرمي في الباقي ولو زجه الناس
وقف حتى يجد فرجة فيرمي
بخلاف الاستسلام لأن له بدلاً (من)
الجرا إلى الحجر (في كل شوط) وكما
مر بالجرا فعل ما ذكر (من)
الاستسلام (واستم الركن اليماني)
وهو مندوب لكن لا تقبيل
وقال محمد هوسنة وقبله والدلائل
تؤيده ويكره استسلام غيرها
(وختم الطواف باستسلام الحجر)
استنانا ثم صلى شعفاً

طواف هذا غير طواف الآخر ولو طاف بصبي لا يصلي عنه لباب (قوله في وقت مباح) قبل الصلاة فقط
 فتكره في وقت الكراهة بخلاف الطواف والسنة المولدة بينها وبين الطواف فيكره تأخيرها عنه إلا في وقت
 مكروه ولو طاف بعد العصر يصلي المغرب ثم ركعتي الطواف ثم سنة المغرب ولو صلها في وقت مكروه قبل
 صحت مع الكراهة ويجب قطعها فان مضى فيها فالأحب أن يعدها لباب وفي الاطلاق نظر لما مر في اوقات
 الصلاة من أن الواجب ولو تغيره ركعتي الطواف والنذر لا يتعدى ثلثة من الاوقات المنبهة اعني الطلوع
 والاستسراء والمغرب بخلاف ما بعد الفجر وصلاة العصر فانها تنعقد مع الكراهة فيها (قوله على الصحيح)
 وقبل سن قهستاني (قوله بعد كل اسبوع) أي على التراخي ما لم يرد أن يطوف اسبوعا آخره على الفور
 بحر وفي السراج يكره عندهما الجمع بين اسبوعين أو أكثر بلا صلاة بينهما وإن انصرف عن وتر وقال
 أبو يوسف لا يكره إذا انصرف عن وتر كئلثة اسابيع أو خمسة أو سبعة والخلاف في غير وقت الكراهة
 امامية فلا يكره اجتماعا بوثر الصلاة الى وقت مباح اهـ وإذا زال وقت المكراهة هل يكره الطواف قبل
 الصلاة لكل اسبوع ركعتين قال في البحر لم أره في الكراهة لأن الاسابيع حينئذ صارت كاسبوع واحد
 اهـ ولو تكرر ركعتي الطواف بعد شروعه في آخره قبل تمام شوط رفضه والائتم الطواف وعليه لكل
 اسبوع ركعتان لباب وأطلق الاسبوع ففعل طواف القرض والواجب والسنة والنفل خلافا لما قيد
 وجوب الصلاة بالواجب قال في الفتح وهو ليس بشي الاطلاق الادلة اهـ والقاهر أن المراد بالاسبوع الطواف
 لا العدد حتى لو ترك اقل الاشواط لعذر مثلا وجبت الركعتان وعليه موجب مارك فليراجع وأما قوله في شرح
 اللباب يجب بعد كل طواف ولو أدى ناقصا فيحتمل نقصان العدد ونقصان الوصف كاطواف مع الحدث
 والحناية والظاهر أن مراده الثاني (قوله عند انتقام) عبارة اللباب خلف المقام قال والمراد به ما يصدق
 عليه ذلك عادة وعرفا مع القرب وعن ابن عمر رضي الله عنهما انه إذا أراد أن يركع خلف المقام جعل بينه وبين
 المقام صفاء أو صفين أو رجلا أو رجلاين رواء عبد الرزاق اهـ (قوله بحجارة الخ) ذكره في البحر عن تفسير
 التفتاخي لكن عبر بحجر بالافراد وانه الموضع الذي كان فيه حين قام عليه ودعا الناس الى الحج وحضر بعض العلماء
 الاعلام ان الحجر الذي في المقام ارتفع ساعه من الارض نصف ذراع وربع وعن وأعله مربع من كل جانب نصف
 ذراع وربع وعن غوص القدمين سبع قراريط ونصف (قوله قولان) لم أر من حكى القولين سوى ما قوهمه
 عبارة التهر وفيها نظر والمشهور في عامة الكتب ان صلاته في المسجد أفضل من غيره وفي اللباب ولا تختص
 بزمان ولا مكان ولا تفوت فلو تركها لم تجزئ ولو صلها خارج الحرم ولو بعد الرجوع الى وطنه جاز ويكره
 ويستحب مؤكدا إذاؤها خلف المقام ثم في الكعبة ثم في الحجر تحت الميزاب ثم كل ما قرب من الحجر ثم باقي الحجر
 ثم ما قرب من البيت ثم المسجد ثم الحرم ثم لافضله بعد الحرم بل الاساءة اهـ (قوله التزم الملتزم الخ) هو
 ما بين الحجر الاسود الى الباب هذا وفي الفتح ويستحب أن يأتي زمزم بعد الركعتين ثم يأتي الملتزم قبل الخروج
 الى الصفا وقيل يأتي الملتزم ثم يصلي ثم يأتي زمزم ثم يعود الى الحجر ذكره الدرر السخي اهـ والثاني هو الاسهل
 والافضل وعليه العمل شرح اللباب وما ذكره الشارح بخلاف للقولين ظاهر الكن الواو لاقتضى الترتيب
 فيعمل على القول الاول وقد ذكر في شرح اللباب في طواف الصدرة انه هو المشهور من الروايات وهو
 الاصح كما صرح به الكرماني والزيهني اهـ وقال هنا ولم يذكر في كثير من الكتب اثنان زمزم والملتزم فيها
 بين الصلاة والتوجه الى الصفا ولعله لعدم تأكده (قوله ان أراد السعي) افاد أن اليهود الى الحج
 يستحب لمن أراد السعي بعده والافلا كما في البحر وغيره وكذا الرمل والاضطباع نابعان لطواف بعد السعي
 كما قدمناه وأشار الى ما في التهر من ان السعي بعد طواف القدوم وخصه لاستغاله يوم النحر بطواف القرض
 والذبح والرمي والافلا أفضل تأخيرها الى ما بعد طواف القرض لانه واجب فجعله تعالى للقرض اولى كذا في التحفة
 وغيرها اهـ لكن ذكر في اللباب خلافا في الافضلية ثم قال والخلاف في غير القارن أما القارن فالافضل له
 تقديم السعي أو يستأه وأشار أيضا الى أن السعي بعد الطواف فلو عكس اعاد السعي لانه تتبع له وصرح
 في المحيط بان تقديم الطواف شرط لصحة السعي وبه علم أن تأخير السعي واجب والى انه لا يجب بعده فورا والسنة
 الاتصال به بحر فان أخره لعذر أو ليس ترجيح من تعبه فلا بأس والاقتداء بما لا ينبغي عليه لباب (قوله

في وقت مباح (يجب) بالجيم على
 الصحيح (بعد كل اسبوع عند المقام)
 بحجارة ظهر فيها أثره في الخليل
 (أو غيره من المسجد) وهل يتعين
 المسجد قولان (ثم) التزم الملتزم
 وشر من ما زمزم و(عاد) ان أراد
 السعي (واستلم الحجر وكبر
 برغل وخرج)

من باب الصفاديا) كذا في السراج لخروجه منه عليه الصلاة والسلام وفي الهداية أن خروجه منه عليه الصلاة والسلام لانه كان أقرب الابواب الى الصفا لانه سنة (قوله فصد الصفا الح) هذا الصعود وما بعده سنة ففكره أن لا يصعد عليهما بجر عن المحيط أى اذا كان ماشيا بخلاف الركاب كما في شرح الرمشى واعلم أن كثيرا من ودحاها الصفا دفنت تحت الارض بارتفاعها حتى أن من وقف على أول درجة من درجاتها الموجودة أمكنه أن يرى البيت فلا يحتاج الى الصعود وما يفعله بعض أهل البدعة والجهالة من الصعود حتى يلتصقوا بالحدار تغلفا طرقة أهل السنة والجماعة شرح الباب (قوله وصبر الخ) في الباب فحمد الله تعالى وبني عليه وبكر ثلاثا وبكى وصلى على النبي صلى الله عليه وسلم ثم بدع والمسلمين ولنفسه ماشيا وبكر والذكر مع التكبير ثلاثا وبطل المقام عليه اه أى قد روي بأقوال من الفصل كما في شرحه من العدة لصاحب الهداية (قوله بصوت مرتفع) اقتصر في الثانية على ذكر التكبير والتلليل وقال برفع صوته بها اه وأما الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقد تمنا في دعاء التلبية انه يتخضص صوته بها فيجتمل أن يكون هنالك ذلك تأمل (تنبيه) في الباب وبلى في السبي الحاج لا المعترز وأشار به ولاضطباع فيه مطلقا عندنا كاحتقانه في رسالة خلافا للشافعية (قوله ورفعه يديه) أى حذاه مشكبه باب وبجر (قوله لختم العباد) قال في السراج وانما ذكر الدعاء ههنا ولم يذكره عند استلام الحجر لأن الاستسلام حالة ابتداء العباد وهذا حاله ختم الطواف بالسبي والدعاء يكون عند الفراغ منها لا عند ابتداء كما في الصلاة اه وفيه ان هذا ابتداء السبي لا ختم الطواف الآن يقال ان السبي انما يتحقق عند النزول عن الصفا أما اليهود عليها فقد تحقق عنده ختم الطواف لقصد الانتقال عنه الى عباداة اخرى تابعة له فتأمل (قوله لانه يذهب بركة القلب) أى لانه بسبب حفظه لم يجرى على لسانه بالاحضار وقلب وهذا بخلاف الدعاء في الصلاة فانه يذبح الدعاء بها يحفظه لتلاجه على لسانه ماشيا بكلام الناس فتفسد صلته كما نقله ط عن الروالاجية (قوله وان تبرك بالمأثور بخن) أى في هذا الموضع وغيره من مناسك الحج وقد ذكرت ذلك في رسالتي بغية الناسك في ادعية المناسك (قوله ثم مشى نحو المروة) قال في الساب ثم يمشى نحو المروة ساعيا كما ماشيا على هيئته حتى اذا كان دون المبل المعلق في ركن المسجد قبل بحوسنة اذرع حتى سعيها شديدا في بطن الوادي حتى يجاوز المبلين ثم يمشى على هيئته حتى يأتي المروة ويسحب أن يكون السبي بين المبلين فوق الرمل دون العدو وهو في كل شوط أى بخلاف الرمل في الطواف فانه يختص بالثلاثة الأول خلافا لعله مثله فليتركه وأهول في جميع السبي فقد أساءوا ولا شيء عليه وان عجز عنه صبر حتى يجد درجة والاثني بالسعى في حركته وان كان على دابة حركه من غير أن يوذى أحدا اه وقوله قبل بحوسنة اذرع قال شارحه هو منسوب للشافعي وذكر أيضا في بعض المناسك لاهبنا اه قالت ونقله في المعراج عن مشرح الوجيز وقال ان المبل كان على متن الطريق في الموضع الذي يبتدأ منه السبي فكان يهده السبل فرفعه الى أعلى ركن المسجد ولذا سمي معلقا فوق متأخر عن ابتداء السبي بسنة اذرع لانه لم يكن موضع ألقى منه والمبل الثاني متصل بدار العباس اه ونقله في الشربلية أيضا وأقره ونقله بعض المحققين عن منسك ابن العبيد والطرابلسي والجرالعمقي وغيرهم قلت ولا يتابع قول المتون ساعيا بين المبلين لانه باعتبار الاصل (قوله المتخذين) في نسخة المتخوتين (قوله وصعد عليهما) أى باعتبار الركن الأول أما الآن فنوقف على الدرجة الأولى بل على أعضاها يصدق انه طلع عليها شرح الباب (قوله وفعل ما فعل على الصفا) أى من الاستقبال بأن يميل الى يمينه ادى ميل يتوجه الى البيت والا فالبيت لا يبدو اليوم لحجبه بالبيان ومن التكبير والذكر والدعاء المشتمل على الصلاة والتسليم للباب (قوله يبدأ بالصفا الح) فيه إشارة الى ان الذهاب الى المروة شوط والعود منها الى الصفا شوط وهو الصحيح وقال الطحاوي ان الذهاب والعود شوط واحد كالطواف فانه من الحجر الى الحجر شوط ونماه في الفتح وغيره (قوله فلو بدأ بالمروة الخ) قد منا الكلام عليه في الواجبات (قوله وتب الخ) ذكره في الثانية وغيره جاقوله كتم الطواف ليكون ختم السبي كتم الطواف كما أن مبدأه بالاستسلام قال في الفتح ولا حاجة الى هذا التماس اذ فيه نص وهو ما وري المطلب ابن أبي وداعة قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين فرغ من سعيه جاء حتى اذا حاذى الركن فصل ركعتين في حاشية

مطلب

في السبي بين الصفا والمروة

من باب الصفاديا (فصد

الصفا) بحيث يرى الكعبة

من الباب (واستقبل البيت

وكبر وبكى وصلى على

النبي صلى الله عليه وسلم) بصوت

مرتفع ثانية (ورفع يديه) نحو

السماء (ودعا) لختم العباد

(بماشاء) لان محمدا لم يمش

لانه يذهب بركة القلب وان تبرك

بالمأثور بخن (ثم مشى نحو المروة

ساعيا بين المبلين الاخضرين)

المتخذين في جدار المسجد (وصعد

عليها وفعل ما فعله على الصفا بفعل

هكذا سعيها يد بالصفا ويحتم

الشوط السابع (بالمروة) فلو بدأ

بالمروة لم يعتد بالاول هو الاصح

وتدبخته بركعتين في المسجد

كتم الطواف

مطلب

في عدم منع المأثرين يدي المصلي عند الكعبة

(ثم سكت بكعة محرما)

بالج ولا يجوز فسح الحج بالعمرة

عندنا (وعطف بالبيت فضلا

ماشيا) بلالمر وسعي وهو

افضل من الصلاة نافلة للأنافي

وقلبه للمكي وفق الجري ينفى

تقيده من الموسم والافا لطواف

افضل من الصلاة مطلقا (وحطب

الامام) أولى خطب الحج الثلاث

(سابع ذى الحجة بعد الزوال وبعد

(صلاة الظهر) وكرد قبله (وعلم

فيها المناسك فاذا صلى بكعة النهر)

يوم التروية (ثامن الشهر خرج

الى منى) قربة من الحرم على فرسخ

من مكة (ومكث بها الى فجر عرفة

مطلب

الصلاة افضل من الطواف وهو

افضل من العمرة

مطلب

في دخول البيت الشريف

مطلب

في دخول البيت الشريف

المطاف وليس بينه وبين العائنين أحد رواه أحد رواه ابن حبان وقال في روايته رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي حذو الركن الأسود والرجال والنساء يجزون بين يديه ما بينهم وبينه ستره وتماخيه فيه (تنبيه) قال العلامة قطب الدين في منسكه رأيت بخط بعض تلامذة الكيال بن الهمام في حاشية الفتح اذا صلى في المسجد الحرام ينبغي أن لا يمنع المأثر لهذا الحديث وهو محمول على الطائفتين لأن الطواف صلاة فصلا تركن بين يديه صفوف من المصلين اه وقال ثم رأيت في العصر العميق حكى عز الدين بن جماعة عن مشكلات الاستمار للطباوى ان المرور بين يدي المصلي بمنزلة الكعبة يجوز اه قلت وهذا فرغ غريب فليحفظ (قوله ثم سكن بكعة محرما) انما عبر بالسكنى دون الإقامة لانيهاها الإقامة الشرعية وهي لا تنص لما في الجرم من باب صلاة المسافر اذا دخل الحياح بكعة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا يصح لانه لا بد له من الخروج الى عرفات فلا يتحقق اتحاد الموضع الذي هو شرط صحة الإقامة ط (قوله بالحج) انما ذكره وان كان القارئ والمتنوع الذي ساق الهدى كذلك لأن الباب معقود للمفرد ط (قوله ولا يجوز الحج) الاولى التفرع بقاء على قوله محرما بالحج كاعقل في الجرائ لا يجوز أن يسبح نيته الحج بعدما أحرم به وينقطع أفعاله ويجعل أحرامه أفعاله للعمرة للباب وأما أمره عليه الصلاة والسلام بذلك احصاه الامن ساق الهدى في خصوصهم وأمنه ونهر وقد أوضح المتأخر الحق ابن الهمام (قوله بلالمر وسعي) لأن الرمل وكذا الاضطباع تابعا لطواف بعده سعي والسعي من واجبات الحج والعمرة فقط وهذا الطواف تطوع فلا سعي بعده قال في الترتيب لئلا ينعى الكافي لأن التثني بالناسي غير مشروع (قوله وهو) أى الطواف (قوله ينبغي تقيده) أى تقيده يكون الصلاة النافلة افضل من طواف التطوع في حق المكي بزم من الموسم لاجل التوسعة على الغريب وقوله مطلقا أى للمكي والآنافي في غير الموسم وقد أقره على هذا الجفت في التبرك لئلا ينعى مافي التوسعة لئلا ينعى الصلاة بكعة افضل لاهلها من الطواف وللا غريب الطواف افضل لأن الصلاة في نفسها افضل من الطواف لأن النبي صلى الله عليه وسلم شبه الطواف بالبيت الصلاة لكن الغريب لو اشتغلوا بها لفاتهم الطواف من غير امكان التدارك فكان الاشتغال بما لا يمكن تداركه أولى اه (تنبيه) في شرح المرشد على استنكر قولهم ان الصلاة افضل من الطواف ليس مرادهم ان صلاة ركعتين مثلا افضل من أداء أسبوع لأن الأسبوع مشتمل على الركعتين مع زيادة بل مرادهم ان الزمن الذي يؤدى فيه أسبوعا من الصلاة افضل فيه أن يصرفه الطواف أم يشغله بالصلاة اه وتظهر ما أجاب به العلامة القياشي ابراهيم بن نظيرة المكي حيث سئل هل الافضل الطواف أو العمرة من أن الأربع تنضيل الطواف على العمرة اذا شغل به مقدار زمن العمرة الا اذا قبل انها لاتقع الا فرض كفاية فلا يكون الحسب كذلك (تنبيه) سكت المصنف عن دخول البيت ولا شك انه مندوب اذا لم يشغل على ايذاء نفسه أو غيره وهذا مع الزجة فلما يكون نهر قلت وكذا اذا لم يشغل على دفع الرطوبة التي يأخذها الحجة كما اشار اليه منسلا على وسبأ في تمام الكلام على الدخول عند ذكر الشارح له في الدورج آخر الحج (قوله أولى خطب الحج الثلاث) ثانيا بعرفة قبل الجمع بين الصلوتين ثالثا بسمي في اليوم الحادى عشر فيفضل بين كل خطبة يوم وكلها خطبة واحدة بلا جلة في وسطها الخطبة يوم عرفة وكلها بعد ما صلى الظهر الا بعرفة وكلها سنة للباب ولم يذكر المصنف ولا الشارح الخطبة الثالثة في موضعها (قوله وكرد قبله) أى قبل الزوال سراج (قوله وعلم فيها المناسك) أى التي يحتاج اليها يوم عرفة من كيفية الاحرام والخروج الى منى والمبيت بها والارواح منها الى عرفة والصلاة بها والوقوف فيها والافاضة منها وغير ذلك اجميع ما يحتاج اليه الحاج الى تمام حجه وان كان بعدها خطب لانها كبد خير (قوله فاذا صلى بكعة النهر الحج) كذا في الهداية وقال الكيال ظاهر هذا الترتيب اعتقاد صلاة النهر بالخروج الى منى وهو خلاف السنة واستحسن في المحيط كونه بعد الزوال وليس بشئ وقال الميرغاني بعد طلوع الشمس وهو الصحيح (قوله يوم التروية) سمى لانهم كانوا يرون ان بلهم فيه استعداد الوقوف يوم عرفة اذ لم يكن في عرفات ماء باركا تبارح للباب (فاضة) في مناسك النووي يوم التروية هو الثامن واليوم التاسع عرفة والعاشر العر والحادى عشر الترفيق الصافي وتشد يد الراة لانهم يقرنون فيه بين والثاني عشر يوم النفر الاول والثالث عشر النفر الثاني (قوله ومكث بها الى فجر عرفة) افاد طلب المبيت بها فانها سنة كافي المحيط

وفي المبسوط يستحب أن يصلّي الظهر يوم التروية حتى ويقم بها إلى صبيحة عرفة ١٥ ويصلي الظهر يوم التروية
 المختار وهو زمان الاسفار وفي الثانية بغلس فمكأنه فاسه على فجر مزدلفة والاكثر على الاول فهو الافضل
 شرح الباب وفي مناسك النورى وأما ما يفعله الناس في هذه الاوقات من دخولهم أرض عرفات في اليوم
 الثامن غفلاً تخلف السنة ويقومون بسببهم سن كثيرة منها الصلوات حتى والمبيت بها والتوجه منها إلى غرة
 والتزول بها والخطبة والصلاة قبل دخول عرفات وغير ذلك ١٥ وقوله والتوجه منها إلى غرة والتزول بها فيه
 عتفاً كلاماً بأن قريسا (قوله ثم بعد طلوع الشمس) لما كانت عبارة المصنف موهمة كمدار الكثرة خلاف
 المراد قد هاب ذلك بعض اللغز وغيره من شروح الهداية قال في غاية البيان صرح به في شرح الخداوى وشرح
 الكرخى والابيض وغيرهما قال في الايضاح واذا طلعت الشمس يوم عرفة خرج إلى عرفات لانه عليه الصلاة
 والسلام فعل كذلك ثم قال وان دفع قبله جازوا الاول أولى ١٥ ومثله في السراج فانهم (قوله راح إلى
 عرفات) قال في المعراج وينزل بعرفات في أى موضع شاء الا الطريق وقرب جبل الرحمة أفضل وقال الائمة
 الثلاثة في غرة أفضل لنزوله عليه الصلاة والسلام فيه فداغرة من عرفة ونزوله عليه الصلاة والسلام فيه لم يكن
 عن قصد ١٥ وهذا تخالف لما في الفتوح من أن السنة أن ينزل الامام بغرة ولما نقلوه عن الامام رشيد الدين
 من انه ينبغي أن لا يدخل عرفة حتى ينزل بغرة قريسا من المسجد إلى زوال الشمس ووفق في شرح الباب بأن هذا
 بالنسبة إلى الامام لا غيره وأبان النزول أولاً بغرة ثم بقرب جبل الرحمة تأتلى (قوله على طريق ضب) بفتح
 الصاد المجهمة وتشديد الواحدة وهو اسم الجبل الذى إلى مسجد الخيف شرح الباب (قوله كما هو موقف)
 بكسر القاف أى موضع وقوف شهر (قوله الاطن عرفة) فلا يصح الوقوف بها على المشهور كما ساقى
 (قوله بفتح الراء) أى مع ضم العين كهمزة فاموس (قوله فبعد الزوال خطب الخ) أى فإذا وصل إلى
 عرفة وتمكث بها داعياً مصلحاً إذا كرام ملياً فإذا زالت الشمس اغتسل أو توضأ وغسل أفضل ثم سار إلى
 المسجد أى مسجد غرة بلا تأخير فإذا بلغه صعد الامام الاعظم أو نائبه المنبر ويجلس عليه ويؤذن المؤذن بين
 يديه فإذا فرغ قام الامام فخطب خطبتين فيحمد الله تعالى ويثني عليه ويأبى ويأبى ويكبر ويصلى على النبي صلى
 الله عليه وسلم ويعظ الناس ويأمرهم وينهاهم ويعلمهم المناسك كالوقوف بعرفة والمزدلفة والجمع بها
 والرمي والمزج والحلق والطواف وسائر المناسك التى إلى الخطبة الثالثة ثم يدعواته تعالى وينزل لباب فان
 ترك الخطبة أو خطب قبل الزوال أجزأه وقد أساء بجهره قول الزبلى جازاً أى مع الكراهة شرب ليلية
 (قوله وبعد الخطبة صلى بهم) ظاهره عدم تأخير الصلاة وهو صريح قول البدائع فإذا زالت الشمس صعد
 الامام المنبر فإذا فرغ من الخطبة أقام المؤذنون ويصلى الامام الخ ونحوه في الباب وفي الجرع المعراج انه
 يؤخر هذا الجمع إلى آخر وقت الظهر ونحوه في شرح فاشى خان على الجامع الصغير قال في شرح اللباب وفيه انه
 يلزم منه تأخير الوقوف وشافى حديث جابر رضى الله تعالى عنه حتى إذا زاغت الشمس فان ظاهراً ان الخطبة
 كانت في أول الزوال فلا تقع الصلاة في آخره (قوله بأذان) أى واحد لانه لا اعلام بدخول الوقت وهو واحد
 وقوله واقتنن أى يقيم للظهر ثم يصليها ثم يقسم العصر لأن الإقامة لبيان الشروع في الصلاة (قوله وقراءة
 سرية) لانهم أصلاً تأنوا ركساً ترايا ام سراج (قوله ولم يصل بينهما شيئاً) أى ولا السنة الزائدة قال في الباب
 وان أقرأ الامام صلاة العصر لا يكره للمأموم التطرّع بينهما إلى أن يدخل الامام في العصر (قوله على
 المذهب) وهو ظاهر الرواية شرب ليلية وهو الصحيح فالقول كره وأعاد الأذان للعصر لا تقطع فوراً فصار
 كالاشتغال بينهما يصل آخر حجر أى ككل وشرب فانه بعد الأذان سراج وما في الذخيرة والحيط والكافي
 من استئناسه للظهر بخلاف الحديث واطلاق المشافق (تنبيه) أخذ من هذا العلامة السيد محمد
 صادق بن احمد بادشاه انه ترك تكبير التشرىق هنا وفي المزدلفة بين المغرب والعشاء لمراعاة القورية الواردة
 في الحديث كانه قال عنه الكازرونى في فتاواه قالت وفيه نظر فان الوارد في الحديث انه صلى الله عليه وسلم صلى
 الظهر ثم أقام فصلى العصر ولم يصل بينهما شيئاً أفشيه التصريح بترك الصلاة بينهما ولا يلزم منه ترك التكبير
 ولا يقاس على الصلاة لوجوبه وتمامه لأن مقتنه بسيرة حتى لم يعد فاصلين الفريضة وإزائه والحاصل
 أن التكبير بعد ثبوت وجوبه عندنا لا يسقط هنا الإبدل وما ذكر لا يصلح للدلالة كاعلمه هذا ما ظهروا

مطلد
 في الراح إلى عرفات

(ثم بعد طلوع الشمس) راح إلى

عرفات على طريق ضب (و)

عرفات (كما هو موقف الاطن

عرفة) بفتح الراء وشبهه اواد من الحرم

غرى مسجد عرفة (فبعد الزوال

قبل صلاة الظهر وخطب الامام)

في المسجد خطبتين كالجمعة وعلم فيها

المناسك وبعد الخطبة صلى بهم

الظهر والعصر بأذان واقتنن

وقراءة سرية ولم يصل بينهما شيئاً

على المذهب

والله تعالى أعلم (قوله ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر) سقطت هذه الجملة من بعض النسخ وعزاها في الشرنبلالية إلى شرح الوهبانية لابن النخعة (قوله وشرط لصحة هذا الجمع الخ) اختلف في هذا الجمع هل هو سنة أو مستحب وما قيل ان تقديم العصر عند الامام وجب لصيانة الجماعة ينبغي جلده على معنى ثبت شرح الباب (تنبيه) اقتصر من الشرط على الامام والاحرام وزاد في الباب تقديم الظهر على العصر حتى لو تبين للامام وقوع الظهر قبل الزوال أو بغير وضوء والعصر بعده أو بوضوء أعادها جميعا والزمان وهو يوم عرفة والمكان وهو عرفة ما قرب منها والجماعة فأنشروا سنة قلت لكن الاخير داخل في الاول فان معنى اشتراط الامام اشتراط صلاته لا وجوده فيهم على أنه في الخبر قال ان الجماعة غير شرط حتى لو لحق الناس فزع فصلى الامام وحده الصلاتين جاز بالاجماع على الصحيح كذا في الوجيز ثم نقل عن البدائع أن الجماعة شرط الجمع عند أبي حنيفة لكن في حق غير الامام لا في حق الامام ثم قال يخفى في النجاة والجمعة والجمع مع اشتراط الجماعة ضعف واعترضه في النهي بأنه نقله غير واحد وصححه الاسيحياني وبأن الجواز في مسألة الفزع للضرورة اهـ قلت ما مر عن البدائع يصلح توقفا بين الكلايين والتجيين قدبر ثم يكتفى ادراكه جز من الصلاتين مع الامام حتى لو أدرك بعد الظهر ثم قام ينقض ما فاته ثم أدرك جزءا من العصر معه يكتفى كأفاده في الخبر والباب (قوله الامام الاعظم) أي الخليفة بجر وقوله أو ثابته أي ولو بعد موت الامام فإنه يجمع ثابته وأصحاب شرطه لان التواب لا يشترطون موت الخليفة بجر وأطلق الامام فشمع القيم والمسافر لكن لو كان قيميا كامام مكة صلى بهم صلاة القيمين ولا يجوز له القصر ولا التجاع الاقتداء به قال الامام الحوافي كان الامام التقي يقول العجب من أهل الموقف يتابعون امام مكة في القصر فأني يستحب لهم أوبرجهم الخبر وصلاتهم غير جائزة قال شمس الأئمة كنت مع أهل الموقف فاعتزلت وصليت كل صلاة في وقتها وأوصيت بذلك أصحابي وقد سمعنا أنه يشكك ويخرج مسيرة سفر ثم أتى عرفات فلو كان هكذا القصر جائز والا لا عجب الاحتياط اهـ لمخلصا من التنازلية عن المحيط (قوله والاصلاوا وحدا) يوههم جواز صلاة العصر في وقت الظهر وعدم جواز الجماعة لوصلت العصر في وقتها وليس بمراد فالاصوب قول الزياي صلوا كل واحدة مما في وقتها أفاده ح ويمكن الجواب بأن وحدا ناخال من مفعول صلوا لا من فاعله أي صلوا الصلاتين وحدا نا أي غير مجموعات بل كل واحدة في وقتها غائبة أن فيه اطلاق الجمع على ما فوق الواحد فافهم (قوله والاحرام بالجمع فيهما) احتزبه عما لو أحرمت بالجمعة فلا يجوز بالجمع ولو أحرمت بالجمع قبل صلاة العصر كالم يكن محرما وأشار إلى أن الشرط حصوله عند أداء الصلاتين ولو أحرمت بعد الزوال في الأصح وفي رواية لا بد من وجوده قبل الزوال كما في النهر وقوله فهم سامعته بقوله الامام وقوله الاحرام ولذا فزع عليه المصنف بقوله فلا يجوز وقوله ولان جلي الخ على طريق القف والنشر المرتب (قوله لم يصل العصر مع الامام) أي بل صلى في وقتها وأصله ما لو صلى الظهر فقط مع الامام لا يصلي العصر الا في وقتها ح (قوله قبل احرام الحج) بأن لم يعمر أصلا وأحرمت بالجمعة فقط كما مر (قوله ثم أحرمت) أي بالحج قبل أداء العصر ح (قوله الا في وقتها) أي العصر ح (قوله والاحرام) فهو شرط متفق عليه عندنا والمصنف بالاضافة الى المذكور ونسأ في فلا يشترط عندهما الاقتداء بالامام أو ثابته والافاشراط الزمان والمكان وتقديم الظهر على العصر متفق عليه عندنا كما أفاده في شرح الباب (قوله وهو الاظهر) له من جهة الدليل والافتائون على قول الامام وخصه في البدائع وغيره ونقل تصحيحه العلامة قاسم عن الاسيحياني وقال واعتمد به رهاق الشريعة والسني (قوله ثم ذهب) أي الامام مع القوم من مسجد نمرة الى الموقف أي مكان الوقوف بعرفة (قوله بغسل) متعلق بقوله صلى وقوله ذهب قال القهستاني أي جمع بين الصلاتين وذهب اليه حال كونه مغسلا في وقت الجمع والذهب فيكون حاله من فاعل جمع وذهب والاول في خزنة الفتين والثاني في الكفاي اهـ وقوله ستن بالبناء لليعمل صفة غسل (قوله ووقف الامام على ناقته) في الخيانية والانفل للامام أن يقف راجعا ولغيره أن يقف عنده اهـ وظاهره أن الركوب للامام فقط وموقفهم كلام المصنف كالمداية والبدائع وغيرهما يؤيده قول السراج لانه يدعو ويدعو الناس بدعائه فان كان على راحته فهو أبلغ في مشاهدتهم له

مطلب
في شروط الجمع بين الصلاتين بعرفة
ولا بعد أداء العصر في وقت الظهر
(وشرط لصحة هذا الجمع الامام)
الاعظم أو ثابته والاصلاوا وحدا
(والاحرام) بالجمع (فيهما) أي
الصلاتين (فلا يجوز العصر للمنفرد
في احدهما) فلو صلى وحده
لم يصل العصر مع الامام (ولا)
يجوز العصر (من صلى الظهر
بجماعة) قبل احرام الحج (ثم أحرمت
الا في وقتها) وقال لا يشترط لصحة
العصر الا الاحرام وبه قالت
الثلاثة وهو الاظهر شرنبلالية
من البرهان (ثم ذهب الى الموقف
بغسل سن ووقف الامام على ناقته

اه لكن في التمسكتافى الافضل أن يكون راكفاً يامن الامام اه ومثله في متن الملتقى ونقل بعضهم عن السراج عن منسك ابن الجعفي يكره الوقوف على ظهر الدابة الا في حال الوقوف بعرفة بل هو الافضل للامام وغيره اه ولم أراه في السراج (قوله بقرب جبل الرحة) أى الذى في وسط عرفات ويقال له الال كهلال وأما ما عوده كما يصفه العوام فلم يذكر أحد ممن يعتد به فيه فضيلة بل حكمه حكم سائر أرائى عرفات وأدعى الطبرى والمأوردى أنه مستحب وردة النوى بأنه لأصل له لأنه لم يرد فيه خبر صحيح ولا ضعف نهر (قوله عند الخزرات الكبار) أى الخزرات السودا مقروشة فانها مظنة موقفه صلى الله عليه وسلم شرح اللباب وفي شرح الشيخ اسماعيل عن منسك القاسمى قال فاذى القضاة بدر الدين وقد اجتمع على تعيين موقفه صلى الله عليه وسلم ووافق عليه بعض من يعتد عليه من محدثي مكة وعلمائهم حتى حصل الظن بتعيينه وانه القبوة المستعيلة المشرقة على الموقف الذى عن يمينها وورائها حفرة متصلة ببحيرات الجبل وهذه القبوة بين الجبل والبناء المربع عن يساره وهى الى الجبل أقرب بقليل بحيث يكون الجبل قبالة تلك بين اذا استقبلت القبلة والبناء المربع عن يسارك بقليل وراؤه اه ونقله في اللباب أيضاً باختصار قال القاضى محمد عبيد والبناء المربع هو المعروف بطريق آدم ويعرف بجذائه حفرة مخروقة تتبع هى وما حولها من تلك الخزرات المقروشة وماوراءها من الخضار السودا المتصلة بالجبل (قوله والقيام والنية) مبتدأ ومعطوف عليه وقوله فيه متعلق بكل من القيام والنية وقوله ليست بشرط خبر المبتدأ والاولى أن يقول ليس بالنية وتغلب المذكرة على المؤنث فكل من القيام والنية مستحب كما في اللباب وانما كانت النية شرطاً في الطواف دون الوقوف لأن النية عند الاحرام تضمنت جميع ما يفعل فيه والوقوف يفعل فيه من كل وجه فاحتجى فيه تلك النية والطواف يفعل فيه من وجه دون وجه لانه يفعل بعد التحلل الاول فاستلزم فيه أصل النية دون تعيينها علماً بالشرطين شرح النقاية للقرارى لكن هذا الفرق لا يشمل ما لو أف العبرة لانه يفعل قبل التحلل وسيد كراخر الباب فرقى آخر (قوله لأن الشرط الكينونة فيه) أى في محل الوقوف المعالوم من المقام قال في شرح اللباب والظاهر أن هذا ركناً لعدم تصور الوقوف بدونه نعم الوقت شرط اه أى مع الاحرام قلت وله أنه أراد بالشرط ما لا بد منه فيحل الركن نأتل والمراد بالكينونة الحصول فيه على أى وجه كان ولو نأتماً أو جاهلاً بكونه عرفة أو غير صحاح أو مكرهاً أو جنياً أو مازاً أو مسرعاً (قوله يحتاج) أى مازاً غير واقف (قوله ودعا جهرًا) ولا يشرط في الجهر بصوته لباب أى بحيث يعجب نفسه لكن قد شارحه الجهر بكونه في التلبية وقال وأما الادعية والاذكار فمخالفة أولى اه قلت ويؤيده قوله في السراج ويحتاج في الدعاء والسنة أن يخفى صوته لقوله تعالى ادعوا ربكم فستجروا وخفية اه (قوله يجهد) متعلق بدعاءى باجتهاد والحاج في المسألة وقد ورد خبر الدعاء يوم عرفة وخبر ما قلت أنا والتميزون من قبل لاله الا الله وحده لا شريك له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير رواه مالك والترمذى وأحمد وغيرهم شرح النقاية للقرارى وقبل لابن عينية هذا الشافى فلهما رسول الله صلى الله عليه وسلم دعاء فقال الشافى على الكرم دعاء لانه يعرف حاجته فتح قلت بتفسير هذا الى خبر من شغلته ذكرى عن سألنى اعطيت افضل ما اعطى السائلين ومنه قول امية بن الصلت في مدح بعض الملوك

أذكر حاجتى أم قد كفانى • شأؤك ان شئتك الحياء

اذا أتى عليك المهر يوما • كفاه من ترضك الشاء

(قوله وهو) أى هذا الموقف من موضع الاجابة أى المواضع التى تكون الاجابة أبجى فيها من غيرها كما أفاده النهر (قوله وهى بحكة) أى وما قرب منها لأن الموقفين ومنى والجمار ليست في مكة (قوله وهى خمسة عشر موضعا الخ) كذا ذكره فى الفتح عن رسالة الحسن البصرى قال ابن حجر المصنى والحسن البصرى - تابعي جليل اجتمع جميع من العصاية فلا يقول ذلك الا عن توقف اه ونقلها بعضهم عن النقاش المفسر في منسك مقيدة بأه فأتى خاصية والحسن أطلقه واذكر ذلك بعضهم فلما نقله ح عن الشربلانية فراجعهما (قوله بكعبة) أى فيها (قوله والموقفين) أى عرفة والمشعر الحرام في المزدلفة (قوله طواف) أى مكانه والاولى أن يقول المطاف وهو ما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم

بقرب جبل الرحة عند الخزرات

الكبار (مستقبلاً) القبلة (والقيام

والنية فيه) أى الوقوف (ليست

بشرط ولا واجب فلو كان جالسا

جاز به) وذلك لأن (الشرط

الكينونة فيه) فصح وقوف

بجهاز وهارب وطالب غير

ونائم ومجنون وسكران (ودعا

جهرًا) يجهد (وعلم المتأمل

وقوف الناس خلفه بقدر

مستقبل القبلة سامعين لقوله

خاشعين بأ كين وهو من مواضع

الاجابة وهى بك خمسة عشر نظامها

صاحب النهر فقال

دعا البرايا يستجاب بكعبة

وملتزم والموقفين كذا الخ

طواف

مطلب

الشاء على الكرم دعاء

مطلب

في اجابة الدعاء

مسجداً والافالمسجد الحرام كله مطاف بمعنى انه يجوز فيه الطواف شرح الباب (قوله وسعى) اي بين الصفا والمروة لاسيما فيما بين الميادين شرح الباب (قوله مروتين) أي الصفا والمروة فنه تغليب ولعله غلب المؤثر على المذكور بناء على أحد القولين للعلماء وهو أن المروة أفضل من الصفا (قوله مقام) أي خلفه كما في الباب (قوله جبارك) أي الثلاث فذلك بلغت خمسة عشر لكن اعترض بأنه لا دعاء في جرة العقبة بل في الاولى والوسطى (قوله زاد في الباب الخ) أي لباب المناسك للشيخ رحمه الله السندی تليد المحقق ابن الهمام اختصره من منسكه الكبير واخصره أيضاً بنسكه أصغر منه فافهم (قوله وعند السدرة) فيه أنه يذكر هاهنا الباب بل ذكر هاهنا في الشريعة لانه وهي سدره كانت بعرفة وهي الآن غير معروفة ذكره بعض المحققين عن تاريخ مكة للعلامة القطبي وكذا اعزاه بعض مشايخ مشايخنا لا ينظر فيه ظاهرة الخفي المسكي في فضاء مكة (قوله وفي الجبل) فيه ان هذا هو تحت المزاب كما في الشريعة لانه في الفتح (قوله لبلة البدر) وهي لبلة الرابع عشر من ذي الحجة التي ينزلون فيها لآن ط قلت وقد ألحقت هذه الحجة قطعاً بنظم صاحب النهر فقلت

ورؤية بيت ثم جسر وسدرة * وركن يمان مع منى لبلة القمر

(قوله واذا غربت الشمس الخ) بيان للواجب حتى لو دفع قبل الغروب فان جاوز حد ودفعه لزم عدم الآن يعود وقوله ويدفع بعده فيسقط خلافاً لغيره بخلاف ما لو عاد بعده ولو مكث بعد ما فاض الامام كثيراً بلا عذر أساء ولو أبطل الامام ولم ينقض حتى ظهر الليل فافاضوا لانه أخطأ السنة من البحر والنهر (قوله أي) أي أفاض الامام والناس وعليهم السكينة والوقار فاذا وجد فرجة أسرع المشي بلا إبطاء وقيل لا يسن الابتناء أي لا يسن في زمانها الكثرة الا اذا لباب وشريحه (قوله على طريق المأزمين) أي لا على طريق ضب والمأزمين مرة بعد الميم الاولى ويجوز تركها كما في رأس وزاى مكسورة وأصله المضيق بين جبلين ومراد النقصاء الطريق الذي بين الجبلين وهما جبلان بين عرفات ومنزلة جمعيل وعزاه بعضهم الى العز ابن جماعة وانه نقله عن الحب الطبري ورد به قول الفروي ان المراد به ما بين العليين الذين هما أحد الحرام وقال انه غريب ويحمل العوام على الزجاجة بين العليين وليس ذلك أصل (قوله ماشياً) أي اذا قرب منها يدخلها ماشياً تأدبوا واضعاً لانهم من الحرم المحترم شرح الباب (قوله الا وادى محسر) بضم الميم وفتح الحاء المهملة وكسر السين المهملة المشددة وبالراء والافتنان منقطع لانه ليس من منى كما أشار اليه الشارح (قوله ليس من منى) صوابه ليس من منزلة لانها محل الوقوف اهـ (قوله أو بطن عرنة) أي الذي قرب عرفات كما مر (قوله لم يجز) أي لم يصح الا من الوقوف عن وقوف مزدلفة والى الثاني عن وقوف عرفات الركن (قوله على المشهور) أي خلافاً لما في البدائع من جواره فنه ففتح (قوله والا يصح) أنه المشعر الحرام وقيل هو منزلة كلها (قوله وعليه مقدمة) قيل هي اسطوانة من بحارة مدورة تدويرها أربعة وعشرون ذراعاً وطولها اثنا عشر وفيها خمسة وعشرون درجة وهي على خشبة من نقعة كان يوقد عليها في خلافة هارون الرشيد الشمع لبلة منزلة وكان قبله يوقد بالحطب وبعده بمصابيح كبار (قوله وصلى العشاء من الخ) أي في أول وقت العشاء الاخيرة فنه سألني وبني أن يصلي قبل حط رحاله بل ينسج جهاله ويعقلها وأشار الى أنه لا تطوع بينهما ولو سئله مؤكدة على الصحيح ولو تطوع أعاد الاقامة كلواشغل بينهم بعمل آخر بحر قال في شرح اللباب يصلي سنة المغرب والعشاء والوتر بعدها كما سألني مولانا عبد الرحمن الجاني قدس الله سره السامي في منسكه اهـ وأما قول الشارح قيل باب الاذان يكره التفل بعد صلاتي الجمع فيه كلام قدمناه هناك (قوله لان العشاء في وقتها الخ) عليه للاقتصار هنا على اقامة واحدة بخلاف الجمع في عرفة فانه باقمتين لأن الصلاة الثانية هناك تؤدى في غير وقتها ففتح الحاجة الى اقامة اخرى للاعلام بالشروع فيها أما الثانية هنا فنفق وقتها فتستغنى عن تجديد الاعلام كالوتر مع العشاء بدائع (قوله كما احتجنا هنا للامام) فلو صلاهما منفرداً جاز خلافاً لما في شرح النقاية للبرجندى فانه خلاف المشهور في المذهب شرح الباب وذكر في الباب أن الجماعة سنة في هذا الجمع ثم قال وشرايط هذا الجمع الاحرام بالحج وتقدير الوقوف عليه والزمان والمكان والوقت الخ

مقالة
في الدفع من عرفات

وسعى مروتين وزمن
مقام وميزان جبارك تعتبر
زاد في الباب وعند رؤية الكعبة
وعند السدرة والركن الباني
وفي الجرف منى في نصف ليلة
البدر واذا غربت الشمس أي
على طريق المأزمين (منزلة)
وحدته ما منى عرفة الى
ما منى محسر (ويستحب أن يأتيها
ماشياً وأن يكبر ويهلل ويحمد
ويأبى ساعة فساعة) (منزلة)
(كلها موقف الا وادى محسر)
هو وادى منى ومنزلة فلو وقف به
أو بطن عرنة لم يجز على المشهور
(نزل عند جبل فزح) بضم
فتح لا يصرف للعلية والعدل
من فزح بمعنى مرتفع والا يصح
أنه المشعر الحرام وعليه مقدمة
قيل كانوا آدم (وصلى العشاء
بأذان واقامة) لان العشاء
في وقتها لم يتجئ للاعلام كما
لا احتجنا هنا للامام

قال شارحه فلا يجوز هذا الجمع لغز الحرج بالجمع وأما ذكره المحبوب في أن الأحرام غير شرط فيه فغير صحيح
لتصريحهم بأن هذا الجمع جمع نيب ولا يكون نسكا إلا بالأحرام بالجمع اهـ وبه ظهر صحة ما بحثه في التبرير بقوله
ويضي اشتراطه لكونه في المغرب مؤثرا اهـ وظهر أن ما في النهاية والندبة من عدم اشتراطه مبنى على قول
المحبوب فافهم (قوله ولو صلى المغرب والعشاء في بعض النسخ والعشاء بأوفى ببعضها الاقتصار على
المغرب موافقا لما في الكثرة غيره وهو أولى لأن المراد التنبه على وجوب تأخير المغرب عن وقتها المعتاد
وفهم منه بالأولى وجوب تأخير العشاء إلى المزدلفة نعم عبارة الباب ولو صلى الصلاتين وأوجدهما
(قوله أعاده) أي أعاد ما صلى قال العلامة الشهاوي في منسكه هذا فبما إذا ذهب إلى المزدلفة من طريقها
أما إذا ذهب إلى مكة من غير طريق المزدلفة جازله أن يصلي المغرب في الطريق بلا توقف في ذلك ولم أجد أحدا
صرح بذلك سوى صاحب النهاية والعناية ذكره في باب قضاء النوات وكلام شارح الكثرة أيضا يدل
على ذلك وهي قاعدة جلية اهـ وكذا صرح به في البناء في الباب المذكور أيضا اهـ ذكره بعض المحشين
عن خط بعض العلماء قلت ويؤخذ من هذا اشتراط المكان لصحة هذا الجمع كما مر وبأنه فانه بقيد أنه لو لم يتر
على المزدلفة لزم صلاة المغرب في الطريق وفيها لعدم الشرط وكذا لو بات في عرفات فتنه (قوله
الصلاة أممك) الجلة في محل جر بدل من الحديث وناظر به صلى الله عليه وسلم اسامة لما نزل عليه السلام
بالشعب فقال وقتها فقال اسامة الصلاة يا رسول الله ومنى الحديث وقتها الحاضر أو مكانها ط (قوله
لسيلة النحر) سماها بذلك جريا على الحقيقة اللغوية والشرعية وأما ما مر في آخر الاعتكاف من تبعها
اليوم الذي قبلها فاذن المبالغة في الحكم كما حققنا هناك فافهم (قوله والمكان من دلفة) يراد به
ما في البحر عن المحيط لصلواتها بعد ما جاز المزدلفة جاز اهـ وعزاه في شرح اللباب إلى التقي لكن قال بعده
وهو خلاف ما عليه الجمهور (قوله الوقت) الفرق بينه وبين الزمان هناك الثاني أعم (قوله فتصلح
لغزا من وجوه) أي تصلح هذه المسألة فيقال أي فرض لا تطلب له الإقامة فالجواب عشاء المزدلفة إذا لم
يفضل بينهما وبين المغرب بفصل ويقال أي صلاة تصلي في غير وقتها وهي أداء وأي صلاة إذا أصليت في وقتها
وجبت أعادتها فالجواب مغرب المزدلفة وأي صلاة يجب أن تسبق في مكان مخصوص فالجواب المغرب
والعشاء في المزدلفة فتأمل واستخرج غيرها ح زاد ط وأي عشاء أذيت قبل المغرب من صاحب
ترتيب وصحت فالجواب عشاء المزدلفة وزاد الحي وأي صلاة يختلف وقتها في زمان دون زمان وهي مغرب
المزدلفة وقتها ليلة العید وقتها في بقية الأيام وأي صلاة يختلف وقتها في حالة دون حالة هي هـ يختلف وقتها
في حالة الأحرام بالجمع وأي صلاة قاسدة إذا خرج وقت التي بعدها انتقلت بحجة وأي صلاة يكره الأتيان
بسننهما هي هذه (قوله فعود إلى الجواز) أي المغرب وأما صلاحه من مغرب وعشاء في الوقت قبل المزدلفة
ومفهومه أنه قبل طلوع الفجر لم يجزه وهذا قولهما وقال أبو يوسف يجزه وقد أساء هـ أي لأن المغرب
التي صلاحها في الطريق أن وقعت صحيحة فلا يجب أعادتها إلا في الوقت ولا بعده وإن لم تقع صحيحة وجبت فيه
وبعد أي أن لم يؤد عشاها فوجب قضاؤها بعده لأن ملوق قاسد الا يتقلب صحبها بعض الوقت وأوجب
بأن التسادم وقوف يظهر أنه في ثاني الحال كما مر في مسألة الترتيب كذا في العناية قلت هذا مخرج
في أن المراد بعدم الجواز عدم الصحة لا عدم الحل خلافا لما فهمه في البحر وتام الكلام فيما علمناه عليه
(قوله وهذا) أي عدم جواز صلاحه في طريق المزدلفة المفهوم من قوله أعاده ما لم يبلغ الفجر فافهم
(قوله صلاحها) لأنه لو لم يبلغها صار ناقضا (قوله عاد العشاء إلى الجواز) قال في التلخيص وهذه
مسألة لا بد من معرفتها وهذا كما قال أبو حنيفة فيمن ترك صلاة الظهر صلى بعدها غسلا وهذا كالمركوك
لم يجز فلان صلى السادسة عاد إلى الجواز اهـ واستشكل حكم المسألة الخليلي الرمي بأن فيه تنويع الترتيب
وهو فرض بقوت الجواز بقوته كترتيب الوتر على العشاء قال الأنا يحتمل على ساقط الترتيب أو على عودها
إلى الجواز إذا صلى خمسها بعدها اهـ وهو تأويل بعيد بل الظاهر سقوط الترتيب هنا بقرينة التلخيص بقوله
في الظاهر فهو هذا كما قال أبو حنيفة الخ وعن هذا قال السيد محمد أبو السعود لا فرق في هذا
بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا تترادفه على مسقطات وجوب الترتيب اهـ (قوله ونوى المغرب أداء)

ولو صلى المغرب والعشاء

(في الطريق أو في عرفات أعاده)

لحديث الصلاة أممك فتوقفتا

بازمان والمكان والوقت فالزمان

ليلة النحر والمكان من دلفة والوقت

وقت العشاء حتى لو وصل إلى

من دلفة قبل العشاء لم يصل المغرب

حتى يدخل وقت العشاء فتصلح

لغزا من وجوه (ما لم يبلغ الفجر)

فعود إلى الجواز وهذا إذا لم

يختلف طلوع الفجر في الطريق

فان خافه صلاحها (ولو صلى

العشاء قبل المغرب من دلفة صلى

المغرب ثم أعاد العشاء فان لم بعده

حتى ظهر الفجر عاد العشاء إلى

الجواز ونوى المغرب أداه

كذلك في النهر عن السراج وخبره ودعى قول الهر أنها قضاء مع أنه صرح بعده بأن وقتها وقت العشاء (قوله
 ويركضتها) الموافق لما قد مناه عن الجاهل أن يقول ويركضتها (قوله ويحيها) يعني ليلة العيد
 بأن يشتغل فيها أو في معظمها بالعبادة من صلاة أو قراءة أو ذكر أو دراسة علم شرعي ونحو ذلك
 وقوله فأنزل أفضل الخ قال ح أي في حد ذاتها لا في حق من كان يزدلته (قوله كما أتى به صاحب النهر
 وغيره) عبارة النهر وقد وقع السؤال في شرفها على ليلة الجمعة وكنت عن مال ذلك ثم رأيت في الجوهرة
 أنها أفضل ليالي السنة ١٥ وكلامه كما ترى في تفضيلها على ليلة الجمعة لا على ليلة القدر نعم ما في الجوهرة
 شامل لليلة القدر لكن هذا القدر لا يسوغ أن يقال أتى به صاحب النهر ١٥ ح (قوله وجرم الخ)
 تأيد لما قبله من حيث أن الأكثر على أن ليلة القدر في العشر الاخير من رمضان فإذا كان عشر ذي الحجة
 أفضل منه لم يزد تفضيله على ليلة القدر وليلة العيد أفضل إلى العشر فتكون أفضل من ليلة القدر قال ط وذكر
 المناري في شرحه الصغير في حديث أفضل أيام الدنيا أيام العشر مناهة لاجتماع اتهامات العبادات فيه وهي
 الايام التي أقسم الله تعالى بها بقوله والنهر وليال عشر فهي أفضل من أيام العشر الاخير من رمضان على
 ما اقتضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجمهور على خلافه وقال في شرحه الكبير وغيره الخلاف يظهر
 فيما لو على نحو إطلاق أو نذر بأفضل الاغشأ والأيام قال ابن القيم والصواب أن ليالي العشر الاخير من
 رمضان أفضل من ليالي ذي الحجة لانه اغنا أفضل ليوم النحر وعرفة وعشر رمضان اغنا أفضل ليليلة القدر ١٥
 قلت ونقل الرقي عن بعضهم ما يفيد التوفيق وهو أن أيام عشر ذي الحجة أفضل من أيام عشر رمضان وليالي
 الثاني أفضل من ليالي الاول لأن أفضل ما في الثاني ليلة القدر وسها الزداد شرفه وازداد شرف الاول يوم
 عرفة ١٥ وهذا مع ما مر عن ابن القيم كالصريح في أفضل ليلة القدر على ليلة النحر ولزم منه تفضيلها على ليلة
 الجمعة لما مر عن أكثر من تفضيل ليلة النحر على ليلة الجمعة ولا يرد على هذا حديث مسلم خبر يوم طلعت فيه الشمس
 يوم الجمعة لأن الكلام في لياليتها لا في يومها وقد ذكر الشارح في آخرباب الجمعة عن التثنية أي يومها
 أفضل من لياليتها لأن فضل الليالي الصلاة الجمعة وهي في اليوم (تنبه) في المصراع وقد صرح عن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم أنه قال أفضل الايام يوم عرفة إذا وافق يوم جمعة وهو أفضل من سبعين جمعة ذكره
 في تجريد الصحاح بعلمه الموطأ ١٥ وسبق في الكلام عليه آخر الحج ونقل ط عن بعض الشافعية أن أفضل
 الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الايام والمصراع ثم ليلة عرفة ثم ليلة الجمعة ثم ليلة
 النصف من شعبان ثم ليلة العيد (قوله وصلى القبر بغلس) أي غلظة في أول وقتها ولا يسر ذلك عندنا
 الا هنا وكذا يوم عرفة في منى على ما مر عن الثانية وقد من أن الاكثر على خلافه (قوله لاجل
 الوقوف) أي لاجل امتداده (قوله ثم وقف) هذا الوقوف واجب عندنا لاسنة والبيوتة بزدلفة سنة
 مؤكدة إلى القبر لا واجبة خلافاً للشافعي فيها ما كان في الباب وشرحه (قوله ووقته الخ) أي وقت
 جوازه قال في الباب وأول وقته طلوع القمر الثاني من يوم النحر وآخره طلوع الشمس منه فن وقف بها قبل
 طلوع القمر وبعد طلوع الشمس لا يعتد به وقدر الواجب منه ساعة ولولطفه وقد ر السنة امتداد الوقوف إلى
 الاسفاجرة أو أماركته فكيف يتوهم بزدلفة سواء كان يفعل نفسه أو فعل غيره بأن يكون محمولاً بأمره أو بغير أمره
 وهو قائم أو معي عليه أو محنون أو سكران نواه أو لم ينو علم بها أو لم يعلم لباب (قوله كزجة) عبارة الباب
 الا اذا كان له أنه أوضف أو يكون امرأة تخاف الزحام فلا شيء عليه ١٥ لكن قال في النحر ولم يقصد في المحط
 خوف الزحام بالرأى بل أطلقه فشمل الرجل ١٥ قلت وهو شامل لنور الزجة عند الرمي بختضائه أنه لو دفع ليلاً
 لرمى قبل دفع الناس ورجع ثم لاثني عليه لكن لاشك أن الزجة عند الرمي وفي الطريق قبل الوصول إليه أمر
 محقق في زماننا فليزمنه سقوط واجب الوقوف بزدلفة فالاولى تنقيح خوف الزجة بالرأى فيحمل إطلاق
 المحط عليه لكون ذلك عذراً ظاهراً في حقه باستطاعته الواجب بخلاف الرجل أو يحمل على ما اذا خاف
 الزجة لصور مرض ولذا قال في السراج الا اذا كانت به أو مرض أو ضعف تخاف الزحام فدفع ليلاً فلا شيء
 عليه ١٥ لكن قد يقال ان غيره من مناسك الحج لا يخالون الزجة وقد صرحوا بأنه لو أغاض من عرفات
 لنور الزحام وجاز ودعا قبل الغروب لزمه دم ما لم يعد قبله وكذا لو نذبه بغيره بقتبه كما صرح به في الفتح على

مطلب
 في المناضلة بين ليلة العيد وليلة
 الجمعة وعشر ذي الحجة وعشر
 رمضان

ويركضتها ويحيها فأنها أشرف من
 ليلة القدر كما أتى به صاحب النهر
 وغيره وجرم شرار الضاري سيما
 القسطلاني بأن عشر ذي الحجة
 أفضل من العشر الاخير من رمضان
 (وصلى القبر بغلس) لاجل الوقوف
 (ثم وقف) بزدلفة ووقته من
 طلوع القمر إلى طلوع الشمس
 ولو ماراً كما في عرفة لكن
 لو تركه بعذر كزجة

مطلب
 في الوقوف بزدلفة

أنه يمكنه الاحتراز عن الزحمة بالوقوف بعد القبر لحظة فيحصل الواجب ويدفع قبل دفع الناس وقبـه تركـمـد الوقوف المسنون لخوف الزحمة وهو أسهل من ترك الواجب الذي قبل بأنه ركن وقد يجاب بأن خوف الزحام للجوعـيز ومرض انما جعلوه عذرا هنا الحديث أنه صلى الله عليه وسلم قدّم ضعة أهله بليل ولم يجعل عذرا في عرفات ما فيه من اظهار محبة الصفا المشركين فافهم كذا ما يدعون قبل الغروب فلتأمل (قوله لا شيء عليه) وكذا اكل واجب اذا تركه بعد لا شيء عليه كما في الصرايخ بخلاف فعل المخطو را بعد ترك كس الخط ونحوه فان العذر لا يبيط الدم كالمسألة في الجنابات وسقط ما أورده في الشربلية بقوله لكن برده عليه مانص الشارع بقوله فمن كان منكسرا بضاً أو به أذى من رأسه فقدية اهـ ثم رد ما قد مناه أنفا عن الفتح من أنه لو جاوز عرفات قبل الغروب لذبحه أو نكف الزحمة لزمه دم وقد يجاب بما سيأتي عن شرح اللباب في الجنابات عند قول اللباب ولو فاته الوقوف بزدلفة فاحذر فليدفع دم من أن هذا عذر من جانب المخلوق فلا يؤثر اهـ لكن برده عليه جعلهم خوف الزحمة عذرا في ترك الوقوف بزدلفة وعلت جوابه فتأمل (قوله ودعا) رافعا يديه الى السماء ط عن الهندية (قوله واذا أسفر جدا) فاعل أسفر اليوم أو الصبح وقاعه بمالايك ذكره قرأ حصارى قال الجوى ولم أفسد على أنه مما لا يذكر في شيء من كتب النحو واللغة وفسر الامام الاسفار بجئت لا يبق الى طلوع الشمس المقدار ما يصلى ركعتين وان دفع بعد طلوع الشمس أو قبل أن يصلى الناس القبر فقد أساء ولا شيء عليه هندية ط وما وقع في نسخ القدوري واذا طلعت الشمس أقاض الامام قال في الهداية انه غلط لأن النبي صلى الله عليه وسلم دفع قبل طلوع الشمس ونماه في الشربلية (قوله فاذا بلغ بطن محسر) أى أول واديه شرح اللباب وفي الجروادى محسره وضع فاصل بين منى ومن دلتة ليس من واحدة منهما قال الازرق وهو خمسة اذراع وخمس وأربعون ذراعا اهـ (قوله لانه موقف النصارى) هم أصحاب الفصيل ح عن الشربلية (قوله ورمى جرة العقبة) هي ثالث الجرات على حذرى من جهة مكة وليست من منى ويقال لها الجرة الكبرى والجرة الاخيرة قهستانى ولارى يؤمنه غيره ها لا يقوم عندها حتى يأتي منزله ولو الجبة (قوله ويكره تنزيها من فوق) أى فيجزبه لأن ما حوله ما وضع النسك كذا في الهداية الا أنه خلاف السنة ففعله عليه السلام من أسفلها فانه لا لانه المتعين والذات روى خلق كثير في زمن الصحابة من أعلاه ولم يامر وهم بالعادة وكان وجه اختياره عليه السلام لذلك هو وجه اختياره حتى الخذف فانه يقع الاذى اذا لم يجرى من أعلاه الى أسفلها فانه لا يتخلو من مرور الناس فيصيرهم بخلاف الرى من أسفل مع المارين من فوقه ان كان كذا في الفتح ومقتضاه أن المراد الرى من فوق الى أسفل لا فى موضع وقوف الرامى فوق ومقتضى تعليل الهداية بأن ما حوله ما وضع نسك ان المراد الثانى الآن يؤول كآفاده بهض الفضلاء بأن المراد وضع وقوف الناسك لا موضع وقوع الحصى (قوله سبعاً) أى سبع ورميات بسبع حصيات فلور ما دفعه واحدة كان عن واحدة نهر (قوله خذفاً) نصب على المصدر شربلية فهو مفعول مطلق لبيان النوع لأن الخذف نوع من الرى وهو روى الحصى بالاصابع كما أشار اليه الشارح (قوله بجمتين) يقال الخذف بالعصا والخذف بالحصى فالاول بالحصى المهملة والثانى بالجمجمة تشرى للتأشير (قوله أى رؤس الاصابع) قبل كيفية الرى أن يضع طرف ايهامه اليمنى على وسط السبابة ويضع الحصى على ظاهر الايهام كما أنه عاقد سبعين فيرميها وقيل أن يحل سبابة ويضعها على فصل ايهامه كما أنه عاقد عشرة وقيل يأخذها بطرف ايهامه وسبابة وهذا هو الاصح لانه لا يسر المعتاد فتح وكذا صحه في النهاية والاول الجبة وهو مراد الشارح فافهم والخلاف فى الاولوية واختار أنها مقدرة بالمقابلة لباب أى قدر القول وقيل قدر الجبة أو النواة أو الالة فان في النهر وهذا بيان المنيب وأما الجواز فيكون ولو بالاصابع كمرج الكرامه (قوله ويكون بينهما) أى بين الرامى والجربة ويجعل منى عن يمينه والسكبة عن يساره لباب (قوله خمسة اذرع) أى أو أكثر ويكره الأقل لباب لأن ما دونه وضع فلا يجوز أو طرح فيجوز لكنه منى لخالفه السنة قهستانى (قوله والا) أى وان لم تقع من على ظهره بنفسه هابل بعزك الرجل أو الجمل أو وقعت بنفسه لكن بعيدا من الجربة ح (قوله لا) قال في الهداية لانه لم يعرف قرية الا فى مكان مخصوص اهـ وفى اللباب ولو وقعت على

لا شيء عليه (وكبر وهال واى وصلى)
على المصطفى (ودعا واذا أسفر جدا)
(أنى منى) مهلا مصليا فاذا بلغ بطن
محسر أسرع قدر رمية حجر لانه
موقف النصارى (ورمى جرة
العقبة من بطن الوادى) ويكره
تنزيها من فوق (سبعاً خذفاً)
بجمتين أى رؤس الاصابع
ويكون بينهما خمسة اذرع
ولو وقعت على ظهر رجل أو جمل
ان وقعت بنفسها بقرب الجربة
جاز والا لا

مطلب
فى رمى جرة العقبة.

الشخص أى اطراف الميل الذى هو علامة للجسم اجزاء ولوعلى قبة الشخص ولم يتزل عنه أنه لا يجوز به
 للعبود ان يبدروا أنهم اوقعت في الرمي بنفسها أو ينفض من رقت عليه وتحصر بكفة فيه اختلاف والاخطا
 أن يعدد وكذا الرمي وشك في وقوعها ووقعها فلا خطا أن يعبد **(قوله وثلاثة أذرع الخ)** أى بين الحصاة
 والجمره وهذا بيان أن الجمله بقوله يقرب الجمره لكن قد راقب في الفتى ذراع ونحوه قال ومنهم من لم يقدره
 اعتمادا على اعتبار القرب عرفا وصدده البعد **(قوله وكبر بكل حصاة)** ظاهر الرواية الاقتصار على الله أكبر
 غير أنه روى عن الحسن بن زياد أنه يقول الله أكبر ثم لما للشيطان وحزبه يقول أيضا اللهم اجعل
 حبي مبرورا وسعي مشكورا وذنبى مغفورا فنج **(قوله وقطع التلبية بأولها)** أى في الحج الفصح
 والقاسم مفردا أو متعاقبا وأقارنا وقبل لا يقطعها إلا بعد الزوال ولو حلق قبل الرمي أو طاف قبل الرمي والحلق
 والرمي قطعها وان لم يرم حتى زالت الشمس لم يقطعها حتى يرمى إلا أن تغيب الشمس ولو ذبح قبل الرمي فإن كان
 قارنا أو متعاقبا قطع ولو مفردا لا فإبى وقد بانحصر المخرج لأن المعتمر يقطع التلبية إذا استلم الحجرين الطواف
 وكن العمرة فليقطع التلبية قبل الشروع في سواك كذا قالت الخ لانه يحل بعد رمه فصار كالمعتمر والمحصر
 يقطعها إذا ذبح هديه لأن الذبح للتملل والقارن إذا قاله الحج يقطع حين يأخذ بالطواف الثاني لانه يحل بعده
 بحر **(قوله جاز)** أى ويكره لباب **(قوله لا للورى بالأقل)** لانه اذا تركا كثر السمع لانه عدم
 كل لوى لم أصلا وان تركا أقل منه كثلاث فادونها فعليه لكل حصاة صدقة كسائى فى الجنائيات (تنبيه)
 لا يشترط الموالاة بين الرميأت بل يسبق فكمه تركها لباب **(قوله بكل ما كان من جنس الأرض)**
 كذا في الهداية واعترضه الشراح بالقبر وزج والياقوت فانهم من اجزاء الأرض حتى جاز التيمم بها ومع
 ذلك لا يجوز الرمي بها وأجاب في العناية بتعاليها بأن الجواز مشروط بالاستسائة بربيه وذلك لا يحصل
 بربيهما اه وصاحله أن هذا الشرط مخصوص لعموم كلام الهداية فيخرج منه نحو القبر وزج والياقوت
 لكن قال في التارخانية ان هذه الرواية أى رواية اشتراط الاستسائة مخالفة لما ذكر في المحط وكذا قال
 في الفتى وأجابه بعضهم بما عني في ذلك الاشتراط ومن ذكر جواز النارسي في مناسكه انه مفاد كلامه ترجيح
 الجواز وإسقاط كلام الهداية على عمومها وإذا اعترض في السعدية على ما في العناية عافى في السروى وشرح
 الزيلعي من أنه يجوز الرمي بكل ما كان من اجزاء الأرض كالجر والمدر والطين والمغرة والبر والبرنج والاحجار
 النخسة كالساقوت والزمرز والبلخش ونحوها والمخ الجبلية والكحل أو قبضة من تراب وبارزجد والبلور
 والعقيق والقبر وزج بخلاف الخشب والعنبر واللؤلؤ والذهب والفضة والجواهر أما الخشب واللؤلؤ والجواهر
 وهي كبار اللؤلؤ والعنبر فانها ليست من اجزاء الأرض وأما الذهب والفضة فإن فعلها يسمى ثارا الارما اه
(قوله والمدر) أى قطع الطين اليابس **(قوله والمغرة)** طين أحمر يصغره **(قوله ولؤلؤ كبر)** قد به تعالته
 لأن الكبرهى التي يتألف بها الرمي والاف الصغار لا يجوز بها الرمي أيضا تعليلهم بأنها ليست من اجزاء الأرض
 أفاده أبو السعود **(قوله وجواهر)** علت مما مر عن الغاية أنها كبار اللؤلؤ وعليه كان المناسب إسقاط قوله
 كبار ويكون كلام الله نفا جارا على ما في الهداية والمخط من جواز الرمي بالقبر وزج والياقوت لكن
 لا يناسبه تعليل الشارح فالأولى تفسير الجواهر بالاحجار النفيسة لموافق تقييد المنفس المولود للكبر وتعليل
 الشارح وقوله رقل بجوز إشارة الى ما مر عن الهداية والمخط وقد علت أن السروى والزيلعي والفسارى
 مشوا على **(قوله لانه يسمى ثارا لارميا)** قال في الفتى فليجز لا تتواءم اسم الرمي ولا يتعين أنه يصدق عليه اسم
 الرمي كونه يسمى ثارا فعليه ما فيه أنه رمي خص باسم آخر باعتبار خصوص متعلقه ولا تأثر ذلك في سقوط
 اسم الرمي عنه ولا صورته ثم قال والحاصل أنه أما أن يلاحظ مجرد الرمي أو مع الاستسائة أو خصوص ما وقع
 منه صلى الله عليه وسلم والأول يستلزم الجواز بالجواهر والثاني بالعمرة والخشبة التي لا قيمة لها والثالث
 بالخصوص ما فيك هذا أعلم لكونه أعلم اه قلت قد يجان بأن المأثور كون الرمي رغم الشيطان وما وقع منه
 صلى الله عليه وسلم من الرمي بالحصى أفاد بطريق الدلالة جوله بكل ما كان من جنس الأرض فاعتبر بكل من
 الثاني والثالث معا دون الأول فلم يجز بالعمرة والخشبة ولا بالفضة والذهب لكن هذا يستلزم عدم الجواز
 بالقبر وزج والياقوت أيضا وبه يرجع قول الأئمة قدس سر **(قوله خلاف المذهب)** ولذا قال في البسوط

وثلاثة أذرع بعبد وما ونة
 قريب جوهرة (وكبر بكل حصاة)
 أى مع كل (منها) وقطع تلبيته
 بأولها فلو رى بأكثر من (ها)
 أى السبع (جاز للورى بالأقل)
 فالتقييد بالسبع لمنع النقص
 لا الزيادة (جاز الرمي بكل ما كان
 من جنس الأرض كالجر والمدر)
 والطين والمغرة (د) كل (ما يجوز
 التيمم به ولو كففا من تراب)
 فيقوم مقام حصاة واحدة
 (لا) يجوز (بجشب وعنبر ولؤلؤ
 كبار) (وجواهر) لانه يسمى
 لاهاته وقيل يجوز (ودهب)
 وفضة) لانه يسمى ثارا لارميا
 (وبع) لانه ليس من جنس الأرض
 وما في فروق الاشباه من جوازه
 بالعرف خلاف المذهب

وبعض المتكشفة يقولون لوري بالبرعة أجزاء لأن المقصود أهانة الشيطان وهذا يحصل بالبرعة ولستنا نقول بهذا شرح لباب قال في الفتح على أن أكثر المحققين على أنها أمور تعتمد على لا يستعمل بالمتن فيها (قوله ويكره أخذها من عند الجرة) وما هي الاكراهة تنزيه فتح أشار إلى أنه يجوز أخذ من أي موضع سواء وفي الباب يستحب أن يرفع من مؤدنة سبع حصبات ويرى بهاجرة العقبة وان رفع من المزدلفة سبعين أو من الطريق فهو جائز قيل يستحب اه قال شارحه لكن قال السكرماني وهذا خلاف السنة وليس مذنباً وأما ما في البدائع وغيره من أنه يأخذ حصي الجمار من المزدلفة أو من الطريق فينبغي عمله على الجمار السبعة وكذا ما في الظهيرية من أنه يستحب التقاطها من قواعد الطريق اه والحاصل أن التقاط ما عدا السبعة ليس له محل مخصوص عندنا (قوله لأنها مردودة) أي فيشأم بها سراج (قوله لحديث) أي ما رواه الدارقطني والمصنف جميعه عن أبي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله هذه الجمار التي نرى بها كل عام فتحسب أنها تنقص فقال ان ما قبل منها يرفع ولو لا ذلك لرأيتها أمثال الجبال شرح التقاطه للقاري وفي الفتح عن سعد بن جبير قلت لابن عباس ما بال الجار تم من وقت الخليل عليه السلام ولم تصر هضاباً إلا ثلاثة آلاف فقال ما علمت أن من يقبل حجه يرفع حصاه اه قال في السعدية لا أن تقول أهل الجاهلية كانوا على الأثر والولا يقبل على لمشر له واجب بأن الكفار قد تقبل عبادتهم ليعازلوا عليها في الدنيا قال ط وبؤيده ما رواه أحمد ومسلم عن أنس رضي الله تعالى عنه أنه صلى الله عليه وسلم قال الله تعالى لا ينظم المؤمن حسنة يعطى عليها في الدنيا وشباب عليها في الآخرة وأما الكافر فعام بحسناته في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها شيئاً اه قلت لكن قد يتعنى تخفيض ذلك بأفعال البر دون العبادات المشروطة بالنسبة فان النسبة شرطها الاسلام الآن يقال ان هذا شرط في شرعنا فقط تأمل (قوله حقين) أما بدون يقين فلا يكره لان الاصل الطهارة لكن يندب غسلها لتكون طهارتها متيقنة كما ذكر في البحر وغيره (قوله ووقته) أي وقت جواره أداء من البصر أي فجر الغزالي فجر اليوم الثاني قال في البحر حتى لو أخره حتى طلع القصر في اليوم الثاني لزمه من عند خلافه ما ولوري قبل طلوع فجر الغزالي بضع انقضاء (قوله وسن) كذا عرفت في جمع الروايات عن الخط ووافقه في النهوع والعتي بالاحتجاب رمى (قوله ذكاء) من أسماء الشمس (قوله ويساح لغروبها) أي من الزوال إلى المغرب وجعله في الظهر يقين المكروه والاكثرون على القول بجبر (قوله ويكره للغير) أي من الغروب إلى الغروب وكذا يكره قبل طلوع الشمس جبر وهذا عند عدم العذر فلا ساءة ترى بالضعفة قبل الشمس ولا يرى الرعاة ايلاً كما في الفتح (قوله لانه مفرد) تعليل لما استفد من التخدير بقوله ان شاء والذبح له أفضل ويجب على التسان والتمتع ط وأما الاضحية فان كان مسافراً فلا يجب عليه والاكتفى بفتح كما في البحر (قوله ثم قصر) أي أو حلق كإدله عليه قوله وحلقه أفضل قال في الباب ويستحب بعده أي بعد الحلق أو التقصير أخذ الشارب وقص التلفد ولو قص اظفاره أو شاربته أو لحته أو طبع قبل الحلق علمه موجب حنائه وتام تحقته في شرحه (قوله بأن يأخذ الخ) قال في البحر والمراد بالتقصير أن يأخذ الرجل والمرأة من رؤوس شعر ربيع الرأس مقدار الاثلة كذا ذكره الربيع وحرره أنه أن يأخذ من كل شعرة مقدار الاثلة كما سرح في الخط وفي البدائع قالوا يجب أن يزيد في التقصير على قدر الاثلة حتى يستوفي قدر الاثلة من كل شعرة رأسه لأن اطراف الشعر غير متساوية بمقدار قال الخطي في مناسكه وهو حسن اه وفي الشربلة يظفر إلى أن المراد بكل شعرة أي من شعر الربيع على وجه اللزوم ومن الكل على سبيل الاولوية فلا تخالف في الأجزاء لأن الربع كالكل كما في الحلق اه فتقول الشارح من كل شعرة أي من الربع لأن الشكل والانعاض ما بعده وقوله وجوبه باقيد لقدر الاثلة فلا يتركز قوله والربع واجب والاثلة يفتح الهمة والميم وض الميم لفظة مشهورة ومن خطا رواها فقد أشطأوا وحده الأنامل بحر وفي تهذيب اللغات التنوير الأنامل أطراف الأصابع وقال أبو عمرو والشيء في السجستان والجري لكل أصبح ثلاث غلات (قوله ويجب ابراء المومي على الاقرع) هو المختار كما في الزبلي والبحر واللباب وغيره ما وقيل استحباباً قال في شرح اللباب وقيل استئناؤه هو الاظهر اه (قوله والاستسقاء) أي

(ويكره) أخذها (من عند الجرة)
لأنها مردودة لحديث من قبل
حجته رفعت جبرته (ويكره) أن
يلتقط حجراً واحداً فيكسره
سبعين حجراً صغيراً وأن يرى
بمنصبه يشق ووقته من التعر إلى
الغروب من طلوع ذكاء رواها
ويصح لغروبها ويكره للغير (ثم)
بعد الرمي (ذبح ان شاء) لانه
مفرد (ثم قصر) بأن يأخذ من كل
شعرة قدر الاثلة وجوباً وتقدير
الكل مندوب والربع واجب
ويجب ابراء المومي على الاقرع
وذى قروح ان أسكن والاغتسل

وان لم يكن اجراء المولى عليه ولا يصل الى تشويه سقط عنه وحل بمنزلة من حلق والا حسن له أن يؤخر
 الاحلال الى آخر الوقت من أيام الشعر ولا شيء عليه أن لم يؤخر ولو لم يكن به قروح لكانه خرج الى البادية
 فلم يجده له أو من يحمله لا يجزئه الا الحلق أو التقصير وليس هذا بهذر فنع لا تصابة الا من رجوة
 في كل ساعة بخلاف بر القروح ولا ان الزالة لا تختص بالمولى أفاده في البحر (قوله ومتى تعذر أحدهما)
 أي الحلق والتقصير قال ط والاحسن تأخير هذا الجملة عن قوله وحلقه أفضل اه (قوله فلوليده الخ)
 مثال التعذر التقصير ومثله ما لو كان الشعر قصيرا فبين الحلق وكذا لو كان معقوصا أو مضفورا كما عرى
 الى المبسوط ووجهه أنه اذا اقتضت نائز بعض الشعر فقصير كون جنبه على احرامه قبل أن يحل منه فتعين
 الحلق أن كان قد بقا ان هذا التناثر غير جنبه لانه في وقت جواز ازالة الشعر يحلق أو غيره ولو تنفاه منه أو من
 غيره كما يأتي في مافي المبسوط مشكلا تأمل ومثال تعذر الحلق مع امكان التقصير أن يفقد آلة الحلق
 أو من يحمله أو يفتره الحلق لخرصداع أو قروح برأسه وتقدم مثال تعذرهما جميعا في الاقرع وذو قروح
 شعره قصير (قوله وحلقه أفضل) أي هو مسنون وهذا في حق الرجل ويكره للمرأة لانه مثله في حقتها
 بخلق الرجل لحته وأشار الى أنه لو اقتصر على حلق الرء جاز كما في التقصير لكن مع الكراهة لتركه السنة
 فان السنة خلق جميع الرأس أو تقصير جميعه كما في شرح الباب والتهنسياتي قال في النور والاطلاقه أي
 اطلاق قول السكز والحلق أحب بقيد أن حلق النصف أولى من التقصير ولم أره اه قلت ان أراد أنه أولى
 من تقصير الكل فهو ممنوع لما علت أو من تقصير النصف أو الربع فهو ممكن (تنبيه) هذا في غير المحصر
 أما المحصر فلا حلق عليه كإسباقي بدائع (قوله بخونورة) حلق وتنف وكذا الواقيل غيره فتنبه أجزأ
 عن الحلق قصدا فتح (تنبيه) قالوا يندب البداءة بين الخلق لا للمخلوق الآن مافي الصحيحين يندب العكس
 وذلك أنه صلى الله عليه وسلم قال للعلاق نخذ وأشار الى الجانب الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه للناس
 قال في الفتح وهو الصواب وان كان خلاف المذهب اه وأقول يوافقه مافي الملتقط عن الامام حلفت رأسي
 لخطأتي الخلق في ثلاثة أشياء لما أتت قال استقبل القبلة وناولته الجانب الايسر فقال ابدأ بالايمن
 فلما أردت أن اذهب قال ادفن شعرك فخرجت فدفنته اه نهر أي فهذا يفيد رجوع الامام الى قول الحجام
 ولذا قال في الباب هو المختار قال شارحه كما في منسك ابن الجبتي والبحر وقال في النخبة وهو الصحيح
 وقد روي رجوع الامام عما نقل عنه الاصحاب فضع الصحيح قوله الاخير وان دفع ما هو المشهور عنه عند المشايخ
 وقال السروجي وعند الشافعي يندب بين المخلوق وذكر كذلك بعض أصحابنا ولم يعزه الى أحد والسنة أولى
 وقصص بداءة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشق رأسه الكريم من الجانب الايمن وليس لاحد بعده كلام
 وقد أخذ الامام يقول الحجام ولم يكره ولو كان مذهبه خلافه لما وافقه اه ولخصا ومثله في المعراج
 وغاية البيان (قوله وحل له كل شيء) أي من محظورات الاحرام كإبر الخيط وقص الاظفار ط وأفاده أنه
 لا يحل له بالري قبل الحلق شيء وهو المذهب عندنا كما في شرح الباب للفقاري عن الفارسي وفي شرحه
 على النقا والري غير محلل من الاحرام عندنا في المشهور ومحل عند مالك والشافعي وفي غير المشهور وعندنا
 فقد نص على التحال بالري عندنا في شرح المبسوط لخواهر زاده وفي شرح الجامع الصغير لقائني خان بقوله
 وبعد الري قبل الحلق حل له كل شيء الا النساء والطيب وعن أبي يوسف أنه يحل له الطيب أيضا اه (قوله
 الا النساء) أي جماعهن ودواعيه (قوله قبل والطيب والصيد) تبع في ذلك صاحب التبر فقد عزا
 الى الخاتبة استثناء النساء والطيب والى أبي الليث استثناء الصيد وهو غير صحيح فلن قاضي خان قال في فتاواه
 فاذا حلق أو قصر حل له كل شيء الا النساء وبعد الري قبل الحلق يحل له كل شيء الا الطيب والنساء الخ ومثله
 ما قدمناه عنه في شرحه على الجامع الصغير فقد استثنى الطيب من الاحلال بالري لامن الاحلال بالحلق
 وهو مبني على خلاف المشهور كما علمته أننا وقد ذكر التبر تلالى عبارة الخاتبة ثم قال وهذا يعلم بطلان
 ما نسب لقائني خان من ان الحلق لا يحل به الطيب اه قلت ويؤيد قوله في البدائع وأما محكم الحلق
 فهو صريح في حلاله لايحاط به جميع ما حذر عليه الا النساء وهذا قول أصحابنا وقال مالك الا النساء والطيب
 وقال الليث الا النساء والصيد اه ومثله في المعراج والسرراج وغاية البيان فقد عزا الى الامام

ومتى تعذر أحدهما العارض
 تعين الآخر فلوليده يصح بحيث
 تعذر التقصير تعين الحلق يحل
 (وحلقه أفضل) الكل (أفضل)
 ولو أزاله بخونورة جاز (وحل له
 كل شيء الا النساء) قبل والطيب
 والصيد

مالك فقط والثاني الى الميث بن سعد أحد الأئمة المجتهدين في النهر من عزوه الى أبي الليث وهو السير قدى
أحمد مشايخ مذهبنا فهو تصحيح فافهم (قوله ثم طاف للزيارة) أي لفعل طواف الزيارة الذي هو ثاني
ركن الحج قال في السراج ويسمى طواف الأفاضة وطواف يوم النحر والطواف المفروض اه وشراط
صحته الاسلام وتقديم الاحرام والوقوف والنسبة واتيان أكثره والزمان وهو يوم النحر وما بعده والمكان
وهو حول البيت داخل المسجد وكونه بنفسه ولو بجو لا فلا يجوز النيابة الا لمعنى علمه وواجبته المثنى للتأخر
والتيامن وانما السبعة والطهارة عن الحدث وسر العورة وفعله في أيام النحر وأما الترتيب منه وبين الرمي
والحلق فسنة ولا مفسده ولا نوت قبل المات ولا يجزى عنه البدل الا اذا مات بعد الوقوف بعرفة وأوصى
بانعام الحج فحب البدنة لطواف الزيارة وجازجه لباب (قوله سبعة) أي سعة أشواط كما مر بيانه (قوله)
بيان للاكمل) أي الطواف الكامل المشتمل على الركن والواجب منه على ذلك ثلاثتهم أن السبعة
ركن كما يقوله الأئمة الثلاثة وان وافقهم المحقق ابن الهمام بخلافه فلا يتابع عليه (قوله)
ان كان سعي قبل لم يثقل ان كان رمل وسعى قبل اشارة الى أنه لو كان سعي قبل لم يرمل لا يرمل هنا لان الرمل
انما يشرع في طواف بعده سعي كما مر ولا سعي ههنا كما في العناية وكذا في الباب وفيه وأما الاضطباع
فساقت مطلقا في هذا الطواف اه سواء سعى قبله أولا (قوله ولا يفعلهما) أي وان لم يكن سعي
قبل رمل وسعى وان رمل فحسبني أي لان رمله السابق بلا سعي غير مشروع كما علة فلا يعتبر (تنبيه)
قال الخبر الرمي ولو لم يفعلهما في طواف القدوم وطواف الزيارة فعلم ما في طواف الصدر لان السعي
غير مؤثرب كما صرح به في الجنائيات وصريحه بان الرمل بعد كل طواف يعقبه سعي فله يعلم أنه يأتي بهما
في الصدر ولو لم يفعله ما ولم أره صريحا وان علم من اطلاقهم (قوله لان تكرارهما) علة لقوله لا يرمل وسعى
الحط (تنبيه) قال في الشرع لانه قد من أن الأفضل تأخير السعي الى ما بعد طواف الأفاضة
وكذلك الرمل لصيرته للعرض دون السنة كما في الجروقة ثمنا أيضا أنه لا يعتد بالسعي بعد طواف
القدوم الا ان يكون في أشهر الحج فليقبله فانه مهم اه قلت وكذا لا يعتد بالسعي الا بعد طواف كامل
فلوطاف للقدوم جنباً أو بعد تأويل فيه وسعى بعده فعليه اعادته ما في الحديث ثبوت في الجنابة اعادته السعي
حقاً والرمل سنة لباب (قوله بعد طلوع النحر) فلا يصح قبله لباب (قوله ويمتد وقت) أي وقت صحته
الى آخر العمر فلو مات قبل فعله فقد صدق بعض المحشين عن شرح اللباب للشافعي محمد بن عبد الله الجرجاني
أنهم قالوا ان عليه الوصية بدينه لانه جاء العذر من قبل له الحلق وان كان انما بالتأخير اه تأمل (قوله)
وحل له النساء) أي بعد الركن منه وهو أربعة أشواط بحر ولو لم يطف أضلا لا يحل له النساء وان طال
ومضت سنون باجتماع كذا في الهندية ط (قوله بالحلق السابق) أي لا بالطواف لان الحلق هو المالح
دون الطواف غير انه أخر علة في حق النساء الى ما بعد الطواف فاذا طاف على الحلق علة كالمطلاق الرجعي
آخر علة الابانة الى انتضاء العلة لحاجته الى الاستعداد زباني فسميته بعضهم الطواف بخلا آخر مجاز
باعتباره شرط فافهم (قوله قبل الحلق) أي ولو بعد الرمي على المشهور عندنا كما مر بتقريره
(قوله كان جنابة) أي ولو قصد به التحليل ط (قوله لانه لا يخرج الخ) تخرج بمافهم من التفريع
لتقصده الرد على القول بان الرمي محتمل كما مر (قوله وليسا لها منها) مبتدأ وخبر والمراد بلبلة كل يوم
من أيام النحر الفيلة التي تعقب ذلك اليوم في الوجود كما أن ليلة يوم عرفة لبيلة التي تعقبه في الوجود
ح قلت وهذا على اطلاقه ظاهره في حق الرمي فانه اذا لم يرم نهاراً من أيام النحر رمى في الليلة التي تعقب
ذلك النهار ووقع أداءه بخلاف ما اذا أخره الى النهار الثاني فانه يقع قضاءه ويلزمه دم كما سنده واما في حق
الطواف فالمراد به اللبالي المختلفة بين أهل النحر لانه اذا غربت الشمس من اليوم الثالث الذي هو آخر أيام النحر
ولم يطف زمه دم كما يأتي في مسألة الحائض فالليلة التي تعقب الثالث ليست تابعة له في حق الطواف واللكان
فيها أداء بل لا يزوم دم كما في الرمي قد مر (قوله كره يقر بها الخ) اي ولو أخره الى اليوم الرابع الذي هو آخر
أيام التشريق وهو الصحيح كما في الغاية وأيضاً في الطريق وفي بعض المواضع وبه يفتي وهو المذكور في المسوط
وقاضيان والسكا في البدائع وغيرها خلافاً لما ذكره القدوري في شرح مختصر الكرخي من ان أخره آخر أيام

مطلبه

طواف الزيارة

(ثم طاف للزيارة يومان أيام النحر)

الثلاثة بيان لوقته الواجب

(سبعة) بيان للاكمل

والا فالركن أربعة (بالرمل و)

لا سعي ان كان سعي قبل هذا

الطواف (والافعله ما) لان

تكرارهما لم يشرع (و) طواف

الزيارة (أول وقته بعد طلوع

الفجر يوم النحر وهو فيه) أي

الطواف في يوم النحر الاول

(أفضل) ويمتد وقته الى آخر العمر

(وحل له النساء) بالحلق السابق

حتى لو طاف قبل الحلق لم يحل له

شيء فلو لم يظفره مثلاً كان جنابة

لانه لا يخرج من الاحرام الا بالحلق

(فان أخره عنها) أي أيام النحر

وليسا لها منها (كره) تخريفاً

التشريق وتبعه الكرماني وصاحب المنافع والمستصفي شرح الباب (تنبيه) في السراج وكذلك
 ان آخر الحلق عن أيام العز لم يدم أيضا عند أي خيفة لان الحلق يختص عنده زمان وهو أيام العز ويمكن
 وهو الحرم (قوله وهذا) أي الكراهة وجوب الدم بالتأخير ط (قوله ان قدر أربعة أشواط) أي
 ان بقي الى غروب الشمس من اليوم الثالث من أيام النحر ماسع طواف أربعة أشواط والظاهر أنه يشترط
 مع ذلك زمن يسع خلع ثيابها واغتسالها وراجع اه ح وعلى قياس غيره ينبغي أن يشترط زمن قطع المسافة
 ان لو كانت في بيتها ط قلت وبالاخير صرح في شرح الباب وذلك كله مفهوم من قول الجرجاني المحط اذا ظهرت
 في آخر أيام النحر فان امكنها الطواف قبل الغروب ولم تفعل فعليه ادم للتأخير وان لم يكن طواف أربعة أشواط
 فلا شيء عليها اه فان امكان الطواف لا يكون الا بعد الاغتسال وقطع المسافة وفي الجرايض ولو حاضت بعد
 ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت لزنها الدم لانها مقصورة بتغيرها اه اي بعد ما قدرت
 على أربعة أشواط زاد في الباب وقوله لم يفتي عليها للتأخير الطواف مفيد بما اذا حاضت في وقت لم تقدر
 على أكثر الطواف أو حاضت قبل أيام النحر ولم تظهر الا بعد مضى الكبر ايجاب الدم فيها ولو حاضت في وقته
 بعد ما قدرت عليه مشكك لانه لا يلزمها فعله في أول الوقت نعم فظهر ذلك فيما لو حلت وقت حضيها فأخرته عنه
 تأمل (تنبيه) نقل بعض المحققين عن مسند ابن أمير حاج لو هم الركب على القفول ولم تظهر فاستفتت
 هل تطوف أم لا قالوا يقال لها لا يحل لك دخول المسجد وان دخلت وطفت أثنت وصح طوافك وعليك ذبح
 بدنه وهذه مسألة كثيرة الوقوع فيحرمها النساء اه وتقدم حكم طواف المتخيرة في باب الحيض فراجع
 (قوله ثم في منى) أي بعد ما صلى ركعتي الطواف وكان ينبغي التصريح به فافعل صاحب الهداية وابن الكمال
 شربلية (تنبيه) ذكر في الباب أنه يصلي الظهر بعد ما يرجع الى منى وهو مروي في صحيح مسلم لكن
 في الكتب الستة أنه صلى الله عليه وسلم صلى الظهر بمكة ومال اليه في الفتى وقال في شرح الباب أنه أظهر
 نقلا وعقلا وعامة فيه وأما صلاة الجمعة فقال في الباب ويجمع بين إذا كان فيه أمير مكة أو الحجاز أو الخليفة
 وأما أمير الموسم فليس له ذلك الا اذا استعمل على مكة اه وأما صلاة العبد في شرح مناسك الكتل للمرشدى عن
 المحط والذخيرة وغيرهما أنه لا يصلحها بخلاف الجمعة وفي شرح المنية للعلامة لا يصلحها اتفاقا فالاشتغال
 فيه بأمور الحج اه أي لان وقت العبد وقت معظم أفعال الحج بخلاف وقت الجمعة ولان الجمعة لا تقع في ذلك
 اليوم الا نادرا بخلاف العبد قال في شرح الأسباب وأراد الاتفاق الاجماع اذا خلا في المسألة بين علماء
 الامة اه وفي شرح الاشياء للبرقي من كتاب الصمد أن منى موضع تجوز فيه صلاة العبد لأنها
 سقطت عن الحاج ولم ترق في ذلك نقلا مع كثرة المراجعة ولا صلاة العبد بمكة يوم الاضحية لانا ومن أدركناه
 من المشايخ لم نصلها بمكة والله تعالى أعلم ما السبب في ذلك اه قلت أما عدم صلاتها بمنى فقد عرفت نقله
 وأما بمكة فعل سببه أن من له أهامة العبد يكون بمنى حائجا والله تعالى أعلم (قوله فبیت به الرمی)
 أي لبالي أيام الرمي هو السنة فلو بات بغيرها صكره ولا يلزمه شيء لباب (قوله وبعد زوال ثاني النحر)
 قال في الباب ثم اذا كان اليوم الحادى عشر وهو ثامن أيام النحر خطب الامام خطبة واحدة بعد صلاة الظهر
 لا يجلس فيها كخطبة اليوم السابع يعلم الناس أحكام الرمي وما بقي من أمور المسائل وهذه الخطبة سنة
 وتركها غفلة عظيمة اه (قوله يستأنا الخ) حاصله أن هذا الترتيب مسنون لاستمعين
 وبه صرح في الجمع وغيره واخبره في الفتى وفي التلخيص والاكثر على أنه سنة وعزاه شارحه الى البدائع
 والكرمانى والمحيط والسراجة ونقل في البحر الكلام المحط ثم قال وهو صريح في الخلاف وفي اختيار السنية
 اه وكذا اختاره أصحاب المتون في مسائل منشورة آخر الحج كما سيأتى وما في النهر من أن صريح
 ما في المحيط اختيار التعيين فيه نظير بل جعل التعيين رواية عن محمد فقدر قال في الباب فلو بدت بجرة العقبة
 ثم بالوسطى ثم بالاولى ثم بدت كذلك في يومه فانه يعيد الوسطى والعقبة حتماً وسنة وكذا الوتر الاول ورمى
 الاخيرتين فانه يرمى الاول ويسبق قبل الباقي ولورمى كل جرة ثلاث أتم الاول بأربع ثم أعاد الوسطى بسبع
 ثم التصوى بسبع وان رمى كل واحدة بأربع أتم كل واحدة ثلاث ثلاث ولا يعيد اه أي لان الثلاث
 حكم الكل فكأنه رمى الثانية والثالثة بعد الاولى (قوله بجبال مسجد انطيف) وحدها من باب

(ووجب دم) ترك الواجب وهذا
 عند الامكان فلو ظهرت الحائض
 ان قدر أربعة أشواط ولم
 تفعل لزوم دم والا (ثم في منى)
 فبیت به الرمی (وبعد الزوال
 ثاني النحر رمى الجمار الثلاث يدا)
 استأنا بجبال مسجد الخيف
 ثم بجباله

مطلب
 في حكم صلاة العبد والجمعة في منى

مطلب
 في رمى الجمرات الثلاث

مصد الخلف الكبير الهياذراع الحديد عدد ١٢٥٤ وسدس ذراع ومنها الى الجرة الوسطى عدد ٨٧٥
ومن الوسطى الى جرة العقبه عدد ٢٠٨ **ك** ما نقله القسطلاني في شرح البشارى عن القرافي
المالكي ونحوه في كتب الشافعية كما في القهستاني تسبق **قلم** فانهم **(قوله الوسطى)** بدل من ما ح
(قوله ويكر بكل حصاة) أى فان لا باسم الله الله أكبر كما **(قوله قد قرأه البقرة)** زاد في البعباب
أو ثلاثة أرباب أى ثلاثة أرباع من الجزء أو عشرين آية قال شارحه وهو أقل المراتب واختاره صاحب
المحاوى والمضمرات **(قوله بعد تمام كل رى)** لا عند كل حصاة لباب **(قوله فلا ينف بعد الثالثة)**
أى جرة العقبه لانها ليس بعد هارمى في كل يوم قال في اللباب والوقوف عند الاولين سنة في الأيام كلها
وقوله ولا بعد رى يوم النحر أى فيه بالواو عطفنا على ما ذكره في التفریع إشارة الى ما في عبارة المتن من التصور
(قوله ودعا) عطف على قوله ووقف حامدا **(قوله نحو السماء والقبلة)** حكاية لقولين قال في شرح
اللباب يرفع يديه حذو منكبيه ويجعل باطن كفيه نحو القبلة في ظاهر الرواية وعن أبي يوسف نحو السماء
واختاره قاضيان وغيره والظاهر الأول اه **(قوله ثم رى غدا)** أى في اليوم الثالث من أيام النحر
وهو الملقب بيوم النفر الأول فانه يجوز له أن ينفرفه بعد الرمي واليوم الرابع آخر أيام التشريق يسمى يوم
النفر الثاني **فغ** **(قوله كذلك)** أى مثل الرى في اليوم الذى قبله براعاة جميع ما ذكره **(قوله)**
ان مكث قيد قوله ثم بعده كذلك فقط لا في قوله ثم غدا كذلك أيضا اه ح قال في النهر أى ان مكث
الى طلوع فجر الرابع في الظاهر عن الامام وعن ابن الغروب من اليوم الثالث **(قوله وهو أحب)** اقتدابه
عليه الصلاة والسلام لقوله تعالى من تعجل في يومين فلاثم عليه الآية فالتخير بين الناضل والافضل كما سافر
في رمضان حيث خير بين الصوم والافطار والاول افضل ان لم يضربه انقضاء نهر **(قوله جاز)** أى صم عند
الامام استحسانا مع الكراهة التزنية وقال لا يصح اعتبارا بسائر الايام **نهر** **(قوله فان وقت)**
الرمى فيه) أى في اليوم الرابع من النحر للغروب أى غروب شمس ولا يتبعه ما بعده من الليل بخلاف ما قبله
من الايام والمراد وقت جواز في الجلة فان ما قبل الزوال وقت **مكروه** وما بعده مستنون وبغروب الشمس
من هذا اليوم يفوت وقت الاداء والقضاء اتفاقا **شرح اللباب** **(قوله فمن الزوال لطلوع ذكاهم)**
أى الى طلوع الشمس من اليوم الرابع والمراد انه وقت الجواز في الجلة قال في اللباب وقت رى الجمار الثلاث
في اليوم الثاني والثالث من أيام النحر بعد الاول فلا يجوز قبله في المشهور وقيل يجوز في الوقت المستنون
فهما يتقدم الزوال الى غروب الشمس ومن الغروب الى الطلوع وقت **مكروه** واذ اطلع القمر أى فجر الرابع
فقد فات وقت الاداء وبقي وقت القضاء الى آخر أيام التشريق فلو أخره عن وقته أى المعين له في كل يوم فعليه
القضاء والجزاء وبقيت وقت القضاء وبغروب الشمس في الرابع اه ثم قال ولوم رى يوم النحر أو الثاني
أو الثالث رماه في الليلة المقبلة أى الآية لكل من الايام الماضية ولا يثنى عليه سوى الاسامة ما لم يكن
بمذرو ولوم رى ليلة الحادى عشر أو غيرها عن غدها لم يصح لان الليل في الحج في حكم الأيام الماضية
لا المستقبلة ولوم رى في الليل رماه في النهار قضاء وعليه الكفارة ولو أخر رى الأيام كلها الى الرابع مثلا قضاها
كلها فيه وعليه الجزاء وان لم يقض حتى غربت الشمس منه فات وقت القضاء وليست هذه الليلة تابعة لما قبلها اذ
والحاصل انه لو أخر الرى في غير اليوم الرابع رى في الليلة التي تلي ذلك اليوم الذى أخره وكان أداءه اتم
تابعة له وكره تركه السنة وان أخره الى اليوم الثاني كان قضاء وزنه الجزاء وكذلك أخر الشكل الى الرابع عالم
تغرب شمس فلو غربت سقط الرى وزنه دم وقد ظهر بما قرأناه أن ما ذكره الشارح تعالى لغيره ونحوه من أن
انتهاء الى طلوع الشمس ليس يانالوقت الاداء فقط بل يشمل وقت القضاء لان ما بعده فجر الرابع وقت رى الرابع
أداء ولوم رى غيره من الأيام الثلاثة قضاء معافهم **(قوله وله النفر)** بكون الفاء أى الرجوع سراج **(قوله)**
قبل طلوع فجر الرابع ولكن يفر قبل غروب الشمس أى شمس الثالث فان لم ينفر حتى غربت الشمس يكره له
أن ينفر حتى رى في الرابع ولوم رى من الليل قبل فجر الرابع لاثني عليه وقد أساءه وقبل ليس أن ينفر بعد الغروب
فان نفر زنه دم ولوم رى بعد طلوع النفر قبل الرى زنه الدم اتفاقا للباب ولا فرق في ذلك بين المكى والأفاكى كما في
البحر **(قوله وجاز الرى نا كالح)** عبارة المنقأ أخضر وهى وجاز الرى راكبا وغيره راكب افضل في جرة

الوسطى (ثم بالعبقة سبعة أسباعا
ووقف حامدا لله لا كبيرا مصليا
قد قرأه البقرة (بعد) غمام كل
رى بعده رى فقط) فلا ينف
بعد الثالثة (لا بعد رى يوم
النحر) لانه ليس بعده رى
(دعا) لنفسه وغيره رانها كفيه
نحو السماء والقبلة (ثم) رى
(غدا) كذلك ثم بعده كذلك

ان مكث وهو أحب وان قدّم
الرى فيه) أى فى اليوم الرابع
(على الزوال جاز) فان وقت الرى
فيه من النحر للغروب وأما في الثاني
والثالث فمن الزوال لطلوع ذكاه
(وله النفر) من متى قبل طلوع فجر
الرابع لا بعدهم لدخول وقت
الرمى (وجاز الرى) كله (راكبا)
لكنه (في الأولين) أى الاول
والوسطى (ماشيا افضل)

العقبة اه وفي الباب والافضل أن يرى جرة العقبة را كما وغيرهما مشافى جميع أيام الرى اه وقوله لانه يقف للداء بعد رى الاولين في الايام الثلاثة بخلاف العقبة في اليوم الاول وفي الثلاثة بعده فانه لا دعاء بعدها والنباذ ان كل رى يقف بعده فانه يرميه ماشيا وهو كل رى بعده رى كما روى وما لا فلا تم هذا التفصيل قول أبي يوسف وله حكاية مشهورة ذكرها ط وغيره وهو مختار كثير من المشايخ كصاحب الهداية والكافي والبدائع وغيرهم وأما قولها فذكر في الخبر أن الفضل الركوب في الكل على ما في الخاتمة والمشي في الكل على ما في الظهيرة وقال فتحصل ان في المسألة ثلاثة أحوال (قوله ورجحه الكمال) أى بان أداءها ماشيا أقرب الى التواضع والخشوع وخصوصا في هذا الزمان فان عامة المسلمين مشاة في جميع الرى فلا يؤمن من الأذى بالركوب بينهم بالزحمة ورميه عليه الصلاة والسلام را كما انما هو لظهور فعله للفتدى به كطوافه را كما اه قال في الخبر ولو قيل بانه ماشيا افضل الا في رى جرة العقبة في اليوم الاخير لكان له وجه لانه اذا ذهب الى مكة في هذه الساعة كما هو العادة وغلب الناس راكب فلا يذاع في ركوبه مع تحصيل فضيلة الاتساع له عليه الصلاة والسلام اه قلت لكن في هذا الزمان بعسر ركوبه بعد رى العقبة ورجحناض عنه بمجده لكثرة الزحام فلو قيل انه في اليوم الاخير يرى الكل را كالسكان له وجه أيضا مع تحصيل فضيلة الاتساع في الكل بلا ضرر عليه ولا على غيره لان العباد ان الكل يركبون من منازلهم سائرين الى مكة وأما في غير اليوم الاخير فربما يمشى ماشيا (قوله بفتح الخ) وبكسر التاء وفتح القاف المصدر وسكونها أو أحد الانقصال شهر (قوله أو ذهب لعرفة) في بعض النسخ بالواو بدل أو وهو تحريف والاضح أن يقول أو تركه فيها وذهب لعرفة اذ لا يصلح تسلط قدم هذا الاثنا ويل (قوله كره) لا تراهين شيعة بن عمر رضي الله تعالى عنهم من قدم ثم قبله قبل النفر ولا جله أى كاملا ولانه يجب شغل قلبه وهو في العبادة فيكره وانما تظهر أنها تنزيهية بجر واعتزفه في الثربان عمر رضي الله عنه كان يمنع عنه ويؤذبه عليه وهذا يؤيد بانها تحريمية وفيه نظر فانه كان يؤذبه على ترك خلاف الاولى تأمل (قوله لان آمن) بحث اصحاب الجرو وبعه أخوه أخذنا من مفهوم التعليل بشغل القلب ط (قوله وكذا الخ) قال في السراج وكذا يكره الانسبان أن يجعل شأنا حواشي خلفه ويصل مثل التعليل وشبهه لانه يشغل خاطره فلا يتفرغ للعبادة على وجهها اه (قوله ولوما عا) يقف فيه على راحته يدعو سراج فيحصل بذلك أصل السنة وأما الكمال فذكر الكمال من أنه يصل فيه الظهور والعصر والمغرب والعشاء ويجمع جميعا ثم يدخل مكة بجر وفي شرح النقاية لقارى والظاهر أن يقال انه سنة كذا لان ذلك الموضع لا يصح الحجاج جمعهم وينبغي لامرأ الحج وكذا غيرهم أن ينزلوا فيه ولوساعة اظهارا للطاعة (قوله الاطبع) ويقال له أيضا البطع والخف تارى قال في الفقه وهو فناء مكة حده ما بين الجبلين المتصلين بالمتنار الى الجبال المقابلة لذلك مصعه الشق الايسر وأنت ذاهب الى منى مرتفعة عن بطن الوادى (قوله ثم اذا أراد السفر) أى بهم وما بعدها اشارة الى ما في النهر وغيره من أن أول وقته بعد طواف الزيارة اذا سكن على عزم السفر حتى لو طاف كذلك ثم أطال الإقامة بمكة ولم يتخذها راجعا لطوافه ولا آخره وهو مقبيل لو أقام عاملا لا ينوى الإقامة فله أن يطوف ويقع اداءه ثم المستحب ابقاؤه عند ارادة السفر اه وفي الباب انه لا يسقط بنية الإقامة ولو سئلت ويسقط بنية الاستيطان بمكة أو بما حوله ما قبل حل النفر الاول أى قبل ثالث أيام النفر ولو نوى الاستيطان بعده لا يسقط وان نواه قبل النفر ثم بداه الخروج لم يجب كالمكي اذا خرج اه (قوله أى الدواع) بفتح الواو وهو انهم لهذا الطواف أيضا ويسعى أيضا طواف آخر العهد وأما المصدر فهو بفتح تيمز رجوع المسافر من مقصده والشارب من مورده كما في التمهتاني (قوله بلال رمى وسعى) أى ان كان فعلهما في طواف القدوم أو الصدر كما روى عن الخبر الرمى (قوله وجو واجب) فلو نوى لم يطوف وجب عليه الرجوع لطواف ما لم يجزا والبرقيات فيخبر بين اراقة الدم والرجوع باحرام جديد بعمرة مبتدئا بطوافها بالصدر ولا ينشئ عليه لتأخره والاول أولى يسير عليه ونفعنا للفقراء نهر ولباب (قوله الاعلى أهل مكة) أفاد وجوبه على كل حاج آفاق مفرد او متتابع أو فارق بشرط كونه مدر كما كنا فمعدو ولا يجب على المكي ولا على المعتمر مطالقا وفائت الحج والمحصر والمجنون والصبي والحائض والنفساء كما في الباب وغيره (قوله ومن في حكمهم) أى ممن كان داخل المواقيت وكذا من نوى الاستيطان قبل حل النفر كما روى (قوله فلا يجب الخ) قال في النهر والمنفى

لانه يقف (لا في الاخرة) أى العقبة لانه يصرف والواكب أفدر عليه وأطلق أفصلية المشى في الظهيرة ورجحه الكمال وغيره (ولو قدم تقفه) بفتح تين متاعه وخدمه (الى مكة وقام بهنى) أو ذهب لعرفة (كره) ان لم يأمن لان آمن وكذا يكره لامه صلى جعل نحو قوله خلفه لشغل قلبه (واذا نهر) الحجاج (الى مكة نزل) استننا ولو لساعة (بالخصب) يضم ففتح تين الاطبع وليست المقبرة منه (ثم) اذا أراد السفر (عاف الصدر) أى الدواع (سبعة أشواط بالارمل وسعى) وهو واجب الاعلى أهل مكة) ومن في حكمهم فلا يجب بل ينزب

مظله
في طواف النصد

عنه انما هو وجوبه لانه وقد قال الثاني أحب الى أن يطوف المكي طواف الصدر لانه وضع تختم الأعمال
الحج وهذا المعنى موجود في حقهم (قوله كن مكث بعده) لأن المستحب ايقاعه عند ارادة السفر كما مر
(قوله فلو طاف) أي دار حول البيت ولم يحضره النية أصلا (قوله أو طابا) أي لغريم ونحوه (قوله
لكن يكني اصلها) أي أصل نية الطواف بلا زوم تعيين كونه للصدر أو غيره ولا تعيين وجوب أو فرضية
(قوله فلو طاف الخ) الحاصل كافي الفتح وغيره أن من طاف طوافا في وقته وقع عنه نواه بعينه أولا أو نوى
طوافا آخر من فروعه لو قدم ممتزا وطاف وقع عن العمرة أو حاجبا وطاف قبل يوم الخروجه للقدوم أو فأرنا
وطاف طوافين وقع الأول عن العمرة والثاني للقدوم ولو كان في يوم الخروجه للزيارة أو بعد ما حل النحر بعد
ما طاف للزيارة فهو للصدر وان نواه للتطوع فلا تعمل النية في التقديم والتأخير الا اذا كان الثاني أقوى كالمالك
ترك طواف الصدر ثم عاد باحرام عمره فبطل الطواف العمرة ثم الصدر وتعمته في الباب (قوله ثم بعد ركعتيه)
أي بعد صلاة ركعتي الطواف و تقدم الكلام على ما تقدم أيضا قيل انه يلتزم المرتزم أولا ثم يضيء الركعتين
ثم يأتي زمزم وانه الأسهل والأفضل وعليه العمل وان ما ذكره هنا من الترتيب هو الأصح المشهور ومضى عليه
في الفتح هناك وعبر عن الآخر بقيل لكن جزم بالقبيل هنا (قوله شرب من ماء زمزم) أي فائما سقيا القبلة
مضاعفاته من شفاؤه مرارا نظرا في كل مرة الى البيت ما صح به وجهه ورأسه وجسده صامته على
جسده ان أمكن كافي الجرو وغيره وقد عقد في الفتح لذلك خلافا مستقلا فارجع اليه وسأقي بعض الكلام على
زمزم آخر الحج (قوله وقيل العتبة) أي ثم قيل العتبة المرتفعة عن الأرض فاستأنى (قوله وضع) أي
ثم وضع فاستأنى (قوله ووجهه) أي حقه الامين ويرفع يده اليمنى الى عتبة الباب (قوله وتثبت) أي
تعلق كما يتعلق بعبد ذليل بطرف نوب لمولى جليل فاستأنى (قوله ودعا) أي حال تشبه بالاستسار
متضرعا متخشعا مكبرا مهلا مصلبا على النبي صلى الله عليه وسلم (قوله ويرجع فقهري) كذا في الهداية
والجمع والنقاية وغيره في مناسك النوى أن ذلك مكروه لانه ليس فيه سنة مروية ولا أثر محكي وما لا اثر له
لا يرجع عليه اه وتبعه ابن الكمال والطرابلسي في مناسكه لكنه قال وقد فعله الاجهاب يعني اصحاب
مذهبا وقال الزبلي «وانعاده بجاوية في تعظيم الاكابر والمنكر لذلك مكابر قال في البحر لكنه يفعله على وجه
لا يحصل منه صدم أو وطئ لاحد (تنبيه) في كلامه إشارة الى انه لا يجاوز بكه ولهذا قال في الجمع ثم يعود
الى أهله والمجاورة بكه مكرهة أي عنده خلافا لها وبقوله قال الخائفون المتطاولون من العلماء كافي
الاحياء قال ولا يظن أن كراهة القيام تناقض فضل البسطة لأن هذه الكراهة عليها ضعف الخلق وقصورهم
عن القيام بحق الموضع قال في الفتح وعلى هذا فيجب كون الجوار في المدينة المشرفة كذا في معنى مكروها عنده
فان تضاعف السبب أو تعاضلها ان فقدتها فخرافة السامة وقلة الادب المنقضى الى الاخلال بوجوب
التوقير والجلال قائم اه نهر (تنبيه) قال السيد الفاسي في شفاء الغرام يتحصل من طرق حديث ابن
البر ثلاث روايات احدها ان الصلاة في المسجد الحرام تغفر على الصلاة بمسجد المدينة بمائة صلاة الثانية
بألف صلاة الثالثة بمائة ألف صلاة كافي مسند الطحاوي «واتحاف ابن عساكر وعلى الثالثة حسب التقاس
المفسر الثلاثة بالمسجد الحرام فبلغت صلاة واحدة فيه عمر مائتي سنة وخمسين سنة وسبعة أشهر وعشرين
ليلة والصلوات الخمس عمر مائتي سنة وسبع وسبعين سنة وتسعة أشهر وعشرين ليلة قال السيد ورأيت شيخنا
بدر الدين بن الصفا الحصري ان الصلاة فيه فرادى بمائة ألف وجماعة بألف وتسبع مائة ألف
والصلوات الخمس فيه ثلاثة عشر ألف وخمسمائة صلاة وصلاة الرجل منفردا في وطنه غير المسجدين
المعظمين كل مائة سنة تسعة مائة ألف وخمسين ألف صلاة وكل ألف سنة بألف ألف صلاة وخمسمائة
ألف صلاة فخص أن صلاة واحدة جماعية في المسجد الحرام بفضل نوابها على نواب من صلى في بلده فرادى
حتى يبلغ عمر نوح عليه السلام بنحو الضعف اه ثم ذكر أن العلماء خلافا في هذا الفضل هل يتم الفرض
والفعل أو يختص بالفرض وهو مقتضى مشهور مذهبنا أي المالكية ومذهب الحنفية والتعميم مذهب
الشافعية واختلف في المراد بالمسجد الحرام قيل مسجد الجماعة وبيده الحب الطبري وقيل الحرم كله وقيل
الكعبة خاصة وجاءت أحاديث تدل على أن تفضيل نواب القريبات بكه الانا في الثبوت

كن مكث بعده ثم النية
للاطواف شرط فلو طاف هاربا
أو طابا لم يجز لكن يكني أصلها
فلوطاف بعد ارادة السفر ونوى
التطوع أجزأه عن الصدر كالمالك
طاف بنية التطوع في أيام النحر
وقع عن الفرض (ثم) بعد ركعتيه
(شرب من ماء زمزم وقيل العتبة)
تظننا للكعبة (ووضع صدره
ووجهه على المرتزم وتثبت
بالاستسارعة) كالمستشع بها
ولو لم يلمها بضع يده على رأسه
مبسوطتين على الجدار قائمتين
والتصق بالجدار (ودعا يجتهدا
ويسكن) أو يباكي (ويرجع
فهري) أي الى خلف (حتى
يخرج من المسجد) وبصره ملاحظ
البيت
مطلد
في حكم المجاورة بكه والمدينة
مطلد
في مضاعفة الصلاة بكه

ليست كأحداث الصلاة فيها اه بأختصار وذكر ابن حجر في التحفة انه صرح في الاحاديث بشكر رالات
 ثلثا كذلك كنية بعض المحشين وذكر البري في شرح الاشياء في أحكام المسجد أن المشهور عند اصحابنا أن
 التضعيف يتم بجمع مكة بل بجمع حرم مكة الذي يحرم صيده كما يحرم الذنوبى (قوله وسقط طواف القدوم
 الخ) هذه مسائل شتى عنوان لها في الهداية والكفر بفضل وذكر في البحر أن حقيقة السقوط لا تكون
 الا في اللزوم فهو هنا مجاز عن عدم سننته في حقه امالا نه ما شرع الا في ابتداء الافعال فلا يكون سنة عند
 التأخر ولا شئ عليه بتركه لانه سنة واما لان طواف الزيارة أغنى عنه كالقصر يفتى عن تحية المسجد ولذا يمكن
 للعمرة طواف قدوم لان طوافها أغنى عنه قد بطواف القدوم لان القارن اذا لم يدخل مكة ووقف بعرفات
 صار رافضا للعمرة فلم يزمه دم لرفضها وقضاؤها كاسبا في آخر القران اه (قوله وأسا) أى لترك
 السنة وقد مبنا أن الاساءة دون الكراهة أى التعريرة (قوله عرفة) أى في عرف اللغة والوضع أن يقول
 لغوية أو شرعية كما عبر في شرح الباب (قوله وهو السبيل) ذكر الضمير مرعاة لتذكر الخبر (قوله من
 زوال الخ) متعاقب بمحذوف صفة لساعة لا بوقف لفساد المعنى باعتبار الغاية فتدبر (قوله وأجارت) أى
 مرقوله مسرع عال أشار به الى أن هذه الساعة السيرة يكتفى منها هذا المقدار من الوقوف فان المسرع لا يتخلو
 عن وقوف يسير على قدم عند نقل القدم الأخرى ولذا صرح اعتكافه كما مر في باب (قوله أن نأتم وأمغى عليه)
 يشار الى أن الوقوف بعرفة يصح بلائيه كما يسير حجه بخلاف الطواف قال في البحر والفرق أن الطواف عبادة
 مقصودة ولهذا لا تتنفل به فلا بد من اشتراط أصل النية وان كان غير محتاج الى تعيينه كما مر وأما الوقوف فليس بعبادة
 مقصودة ولذا لا تتنفل به فوجود النية في أصل العبادة وهو الاحرام يعنى عن اشتراطه في الوقوف اه لكن
 أورد عليه في التبر القراء في الصلاة قائما عبادة مستقلة بدليل أنه يتنفل بها مع أنه لا يشترط لها النية قال ولم أره
 لاحد ولم يظهر لي عنه جواب قلت قد منع كون القراءة عبادة مستقلة والتفعل بها لا يدل على ذلك كالوضوء فانه
 يتنفل به مع كونه ليس بعبادة مستقلة ولذا لم يصح نذره وكذا القراءة في التهستانى من الاعتكاف
 ان النذر بها لا يصح لانها فرضت بها للصلاة لا عبادة قائما بل (قوله وكذا الوهل عنه رفته) أى عن
 المعنى عليه أو التاتم المريض كما في شرح انساب لان الاحرام شرط عندنا كالوضوء في الصلاة فصحت النيابة بعد
 وجوبه في العبادة منه وهو خر وجه للجه معراج وفي التبر ومعنى الاهلال عنه أنه شوى عنه وبلى فيصير المعنى
 عليه محرما بذلك لا لتغال احرام الرفيق اليه وليس معناه أن يجزئه وأن يلبسه الا زار لان هذا كف عن بعض
 محظورات الاحرام لا عين الاحرام لما مر اه ويجزئه ذلك عن حجة الاسلام ولوارتكب محظورا لزمه وجبه
 لا الرفيق لباب وبعض احرامه عنه سواء أحرمت عن نفسه أولا ولا يلزمه التجرد عن المحيط لاجل احرامه عنه
 ولو أحرمت عن وعن نفسه وارتنكب محظورا لزمه جزاء واحد بخلاف القارن لانه محرم بأحرامين بحر
 ولا يشترط كون الاحرام عنه مامر كما في الباب أى خلا فالهما حيث اشترط الامر وقيد في البحر بالمعنى عليه
 أما التاتم فيشترط منه صريح الاذن لما في المحيط أن المريض الذى لا يستطيع الطواف اذا طاف به رفيقه وهو
 ناثم ان كان مامر به جاز والا فلا اه قلت وقد الجواز في الباب في فضل طواف المعنى عليه والتاتم بالقرى حيث
 قال ولو طافوا بربض وهوناهم من غير انما ان كان مامر به وجاوه على فوره يجوزوا الا فلا وفي الفتح بعد كلام
 والحاصل الفرق بين التاتم والمعنى عليه في اشتراط صريح الاذن وعدمه قال شراح الباب وقد أطلقوا
 الاجزاء بين حالتي النوم والنعاش في الوقوف واصل الفرق أن النية شرط في الطواف عند الجمهور بخلاف
 الوقوف اه ملخصا قلت والكلام في الاحرام عن التاتم ليكن اذا كان الطواف عنه لا يجوز الا بامره
 فالاحرام الاول (قوله وكذا غير رفيقه) هذا أحد قولين وبه جزم في السراج ووجه في الفتح والبحر لوجود
 الاذن لكل دلالة كالوديع أخصه غيره في أيامها بلاذنه ونعمته في البحر (قوله أى بالجه) قال في البحر
 وشمل احرام الرفيق عنه ما اذا أحرمت عنه رفيقه بحجة أو عمة أو بهما من المقات أو مكة ولم أره صريحا اه
 قال في الشرح لالة وفيه تأمل لان المسافر من بلاد بعيدة لم يكن يج الفرض كيف يصح أن يحرم عنه بعمره
 وليست واجبة عليه وقد تبدت النعماء ولا يحصل احرامه عنه بالجه فيفوت مقصده ظاهرا اه وظاهر الفتح
 يدل على انه لا بد من العلم بقصده وحيث أن علم فلا كلام والا فينبغي تعيين الحج (قوله مع احرامه عن

(وسقط طواف القدوم ٤٠٠)

وقف بعرفة ساعة قبل دخول

مكة ولا شئ عليه بتركه

لانه سنة واداء (ومن وقف بعرفة

ساعة) عرفته وهو السبيل من

الزمان وهو المجل عند اطلاق

الفتهاء (من زوال يومها) أى

عرفة (الى طلوع فجر يوم النحر

أزاجتار) مسرعا (أو نائما) ومعنى

عليه (و) كذا (أهل عنه رفته)

وكذا غير رفيقه فغ (به) أى بالجه

مع احرامه عن نفسه

نفسه أو بدونه كافتة مناه (قوله إذا تشبه أو أفاق) الأول للنائم والثاني لأنه غشى عليه (قوله جاز) لأنه
 تبين أن مجز كان في الاحرام فقط ففعلت التشابه فيه ثم يجزى هو على موجب مجز أى موجب احرام الرقيق
 عنه وفيه اشارة الى لزوم اتیان الافعال بنفسه لعدم المجزوه به صرح في الباب (قوله ان الانغماء بعد احرامه)
 أى بنفسه وفيه أن فرض المسألة في احرام الرقيق عنه فكان لا يظهر والاخصر أن يقول ولو بقي الانغماء اكتفى
 بمباشرتهم ولو الانغماء بعد احرامه طيف به المناسك أى أحضر المشاهد من وقوف وطواف ونحوهما قال
 في البحر ونشترط بينهم الطواف اذا جازوا كاشتراط نيته (قوله اكتفى بمباشرتهم) أى من غير أن يشهدها به
 المشاهد من الطواف والسعي والوقوف وهو الاصح نعم ذلك أولى نهر وانظر هل يكفي المباشر بطواف
 واحد عنه وعن المغنى عليه كالموجله وطاف به أولا لم أره أو بالعود قلت الظاهر الثاني لأنه اذا أحضر
 الموقف كان هو الواقف واذا طيف به كان بمنزلة الطائف راكبا كاحصر حوايه فلا يقاس عليه ما اذا لم يحضر
 فلا بد من نيته ووقوف عنه وانشاء طواف وسعي عنه غير ما يفعله المباشر عن نفسه تأمل (قوله ولم أر المولج
 قبل الاحرام) البحث صاحب النهروقدما قبيل فروض الحج ان صاحب البحر توقف فيه وقال ان احراما ولبه
 عنه يحتاج الى نقل وقد متنا هناك عن شرح المقدسي عن الجبر العيني انه لا يجز على مجنون مسلم ولا يصح منه اذا جاز
 بنفسه ولكن يحرم عنه ولبه اه نخرج عاقل يريد الحج ثم جرت قبل احرامه يحرم عنه ولبه بالاول ولعل التوقف
 في احرام رفيقه عنه وكلام الفقه هو ما نقله عن المتني عن محمد أحرم وهو صحيح ثم أصابه عنه نقض به أصحابه
 المناسك ووقفوا به فكذلك سنين ثم أفاق أجزاء ذلك عن حجة الاسلام اه قال في النهروقدما رعايوى الى
 الجواز اه وانما قال يوجب الى الجواز لمن حيث ان كلام الفقه في المعنوية وكلامنا في المجنون بل من حيث
 ان كلام الفقه قبل أو أحرم عن نفسه ثم أصابه العتد وكلامنا فيما إذا جرت قبل أن يحرم عن نفسه وايضا الفقه الى
 الجواز في ذلك في غاية الخفاء فافهم (فروغ) الصبي الغير المميز لا يصبغ احرامه ولا أدله بل يحسن من ولبه
 فيحرم عنه من كان اقرب اليه فلو اجتمع والدوا يحرم الولد ومثله المجنون لانه اذا جرت بعد الاحرام بزمه
 الجواز ويصح منه الاداء ونعمته في الباب (قوله لحدث الحج عرفة) أى معظم ركنيه الوقوف بها باعتبار
 الامن من البطان عند فعله لا من كل وجه فلا ينافي أن الطواف افضل ط (قوله فطاف الخ) عطف فعل على
 طاف وشي عطف تفسير والاولى الاتيان في الثلاثة بصيغة المضارع بل الاولى قول الكوفي باب النوات فايجل
 بعمره ليشيد الوجوب وبه صرح في البدائع لكن المراد أنه يفعل مثل افعال العمرة لان ذلك ليس بعمره عتقة
 كما صرح به في باب الفوات من الباب وغيره وفي الكلام اشارة الى ان احرام الحج باق وهذا عندهما وقال الثاني
 انتلب احرامه احرام عمرة وثمرة الاختلاف تظهر فيما لو أحرم بمجبة أخرى صح عند الامام ويرفقهه للاتباع جامعها
 بين احرامى صح وعليه دم ومجتان وعمرة من قابل وقال الثاني يمتنى فيه الانتلاب احرام الاولى وقال محمد لا يصح
 احرامه أصلا نهر (قوله ولو جبه نذرا أو تلووعا) وكذا لو فاسد اسوا طرأ فساداه أو اعتقد فاسدا كما اذا أحرم
 مجامعا نهر (قوله فيامتر) أي من أحكام الحج ط (قوله لكن انكشف وجهها لارأسها) كذا عرفت
 انكروا عن عمره الزلمي بأنه تطويل بلا فائدة لانها لا تختلف في كشف الوجه فلو اقتصرت على قوله لا تنكشف
 رأسها لكان أولى وأجاب في الخبر انه لما كان كشف وجهها خفيا لان المتبادر الى النهم أنها لا تنكشف لانه محل
 القصة نص عليه وان كانا سوا أنفسه والمراد بكشف الوجه عدم محاسنة نبي له فلذلك يكره لها أن تلبس البرقع
 لان ذلك يماس وجهها كذا في المبسوط اه قلت لو عطف قوله والمراد بالأسكان جوابا لآخره من من الأول
 تأمل (قوله وجافته) أي جافته عنه قال في الفقه وقد جعلوا ذلك أعوادا كالكعبة توضع على الوجه
 ويسدل من فوقها الثوب اه (قوله جاز) أى من حيث الاحرام بمعنى أنه لم يكن محتظورا لأنه ليس بستر
 وقوله لا يدب أى خوف من رؤية الاجانب وعبر في الفقه بالاستحباب لكن صرح في النهاية بالوجوب وفي المحيط
 ودلت المسألة على أن المرأة منبهة عن اظهار وجهها والاجانب بلا ضرورة لانها منبهة عن طهنته لحق النسك
 لولا ذلك والام لا يمكن لهذا الارضا فائدة اه ونحوه في النهاية ووفق في البحر بما حاصله أن يحمل الاستحباب
 عند عدم الاجانب وأما عند وجودهم فالارضا واجب عليهم عند الامكان وعند عدمه يجب على الاجانب
 غض البصر ثم استدلوا على ذلك بأن الذنوب تزل أن العلماء فلو لا يجب على المرأة ستر وجهها في طريقها بل

فإذا تشبه أو أفاق وأنى بافعال الحج
 جاز ولو بقي الانغماء ان الانغماء بعد
 احرامه طيف به المناسك وان
 أحرموا عنه اكتفى بمباشرتهم
 ولم أر المولج فأحرموا عنه
 وطافوا به المناسك وكلام الفقه
 يفيد الجواز (أو جهل أنها عرفة
 صح حجة) لان الشرط الكيفية
 لا التسمية (ومن لم يقف فيها فأت حجة)
 لحدث الحج عرفة (فطاف وسعى
 وتحال) أى بأفعال العمرة
 (مرقنى) ولو جبه نذرا أو تلووعا
 (من قابل) ولادم عليه (والمرأة)
 فيامتر (كالرجل) لعموم الخطاب
 ما لم يقم داليل الخصوص (لما كنها
 تكلف وجهها لارأسها ولو سدل
 شيئا عليه وجافته عنه جاز) بل
 يدب (ولا يلبس جهرا) بل تسع
 نفسها

يجب على الرجال الغض قال وظاهره نقل الاجماع واعتضه في التهربان المراءى علماء مذهبه قلت يؤيده ما سمعته
من تصريح علماء بالوجوب والنهي (تنبيه) علمت مما تقرر وعدم صحة ما في شرح الهداية لابن السكال من
أن المراءى غير منبهة عن ستر الوجه مطلقا لا بشئ فصل على قدر الوجه كالنقاب والبرقع كما قد مناه أهل الباب
(قوله دفعاً للفتنة) أي فتنة الرجال بسماع صوته (قوله وما قيل) بدعي العتي (قوله ولا تزل الخ)
لأن أصل مشروعيته لاظهار الجلد وهو للرجال ولا يخل بالستر وكذا السبي أي الهرة بين الملبين في المسعى
والاضطباع سنة الرمل (قوله ولا تلحق) لانه مثله كحلق الرجل لحية جبر (قوله من ربح شعرها) أي
كالرجل والكل افضل فهتاني خلافا لما قيل انه لا يتقدر في حقها بالربح بخلاف الرجل جبر (قوله كما تزر)
أي عند قوله ثم قصر من بيان قدره وكيفية (قوله وتلبس الخبطة) أي المحترم على الرجال غير المصوغ بورس
أو زعفران أو عصفر لأن يكون غسلا لا ينقض شرح اللباب (قوله والخفين) زاد في الجبر وغيره والقفازين
قال في البدائع لا تلبس القفازين ليس الاغطية يديها وانما غير ممنوعة عن ذلك وقوله عليه الصلاة والسلام
ولا تلبس القفازين حتى يندب حملناه عليه جمعا بين الأدلة شرح اللباب (قوله ولا تقرب الحجر في الزحام الخ)
أشار إلى ما في اللباب من أنها عند الزحمة لا تصعد الصفا ولا تصلي عند المقام (قوله لا يمتنع نكاح) أي
شبان أعمال الحج (قوله الا الطواف) فهو حرام من وجهين دخوله المسجد وترك واجب الطهارة
(تنبيه) قد تمنع المحيط ان تقديم الطواف شرط صحة السعي فمن هذا قال القهستاني فلو حاضرت قبل الاحرام
اغسلت واحرمت وشهدت جميع المناسك الا الطواف والسعي اه أي لأن سعيها يدن طواف غير صحيح
فافهم (قوله فلو طهرت فيها الخ) تقدمت المسألة قبيل قوله ثم أتى معنى (قوله وهو) أي الحظي بعد
حصول ركنيه أي ركني الحج وهو وان كان فيه تشبه الضمائر لكونه مظهر (قوله يسقط طواف
الصدر) أي بسبب وجوبه عنها كما قد مناه ولادم عليها كما في الباب (قوله والبدن الخ) ذكره في الكنز
هنا المناسبة قوله ومن قد بدنة تطوع أو نذر أو اجزاء صيد ثم توجه معه يريد الحج فقد أحرم الخ وقد ذكر المصنف
مسألة التقليد أول باب الاحرام لانه محلها فكان الأولى له ذكر هذه المسألة هناك أيضا (قوله كما سيجي)
أي في باب الهدى والله الهادي إلى الصواب والله المرجع والمآب

(باب القرآن)

أخره عن الافراد وان كان افضل لتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو افضل) أي من التمتع وكذا
من الافراد بالاول وهذا عند الطرفين وعند الثاني هو التمتع سواء هتاني والكلام في الافاق والاول
قال افراد افضل كما سبأ في وعند ما لك التمتع افضل وعند الشافعي الافراد أي افراد كل واحد من الحج والعمرة
بأحرام على حدة كما جزم به في النهاية والعناية والفتح خلافا للريلي قال في الفتح أمام مع الاقتصار على أحدهما
فلا شك أن القرآن افضل بلا خلاف وفي الجبر وما روى عن محمد انه قال بجمعة كوفية وعمرة كوفية أفضل عندى
من القرآن فلا يس بجوافي لمذهب الشافعي فإنه يفضل الافراد مطلقا ومحمد انما فضله اذا اشتمل على سقرين خلافا
لما فهمه الريلي من انه موافق للشافعي ثم منشأ الخلاف اختلاف الصحابة في حجة عليه الصلاة والسلام قال
في العروة قد اكبر الناس الكلام واوسعهم نفسا في ذلك الامام الطحاوى فإنه تكلم في ذلك زيادة على النص
ورقة اه ورجح علما أن أنه عليه الصلاة والسلام كان قارنا اذ بتقديره يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى
الافراد سمعه بلي بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه بلي بالعمرة وحدها ومن روى القرآن سمعه بلي بما والا امر
الاقبال عليه السلام فإنه لا بد له من امتثال ما أمر به الذى هو وحى وقد أطال في الفتح في بيان تقديم أحاديث
القرآن فأرجع اليه (تنبيه) اختار العلامة الشيخ عبد الرحمن العمادى في منسكه التمتع لانه افضل من
الافراد واسهل من القرآن لما على الشارح من المشقة في أداء التوسكين لما يلزمه بالجمعة من الذين وهو آخرى
لاستاننا لا مكان المحافظة على صيانة احرام الحج من الرفث ونحوه فبرحى دخوله في الحج المبرور المفسر بما لا رث
والفسوق ولا جدال فيه وذلك لأن القارن والمفرد يشبان محرمين اكتم من عشرة أيام ولما يقدر بالانسلت
على الاحتراز فيما من هذه المحظورات سيما الجدال مع الخدم والجمل والتمتع انما يحرم بالحج يوم التروية من
الحرم فيمكنه الاحتراز في ذلك اليوم فيسلم حجه ان شاء الله تعالى قال شيخ مشايخنا الشهاب احمد المثني

دفعاً للفتنة وما قيل ان صوته

عمرة ضئيف (ولا تزل)

ولا تلبس الخبطة (ولا تنس بين الملبين

ولا تلحق بيل تنصير) من ربح

شعرها كما تزر (وتلبس الخبطة)

والخفين والحلى (ولا تقرب الحجر

في الزحام) لانه من مماسة الرجال

(والنسئ المشكل كالمراءى فيما

ذكر) احتياطاً (وحيثها لا يمتنع)

نكاح (الا الطواف) ولا شئ عليها

بأن خيره اذ لم تطهر الا بعد أيام

الخير فلو طهرت فيه ما يتسدد أكثر

الطواف لزمها الدم بتأخير لباب

(وهو بعد حصول ركنيه بسقط

طواف الصدر) ومنه النفاس

(والبدن) جمع بدنة (من ابل وبشر

والهدى منها ومن الغنم)

كما سيجي *

(باب القرآن)

(هو افضل)

في مناسكه وهو كلام نفيس يريد به أن القرآن في حد ذاته أفضل من التمتع لكن قد يفتن به ما يجعله مرجوحا فإذا دار الامر بين أن يقرن ولا يسلم عن المخطورات وبين أن يتمتع ويسلم عنها فالأولى التمتع لسلامه ويكون مبرورا لانه ونظفة العمر اه قلت ونظيره ما قدمناه عن المحقق ابن أمير حاج من تفضله تأخرا لارحام الى آخر المواعيت مثل هذه العلة وهذا كلامنا على أن المراد من حديث من حج فلم يرفث الخ من ابتداء الاحرام لانه قبله لا يكون حايه كافتدنا المتضرع به عن الزهر عند قوله فاتن الرفث والله تعالى أعلم (قوله حديث الخ) لم أر من ذكر الحديث بهذا اللفظ ثم قال في الهداية ولنا قوله عليه الصلاة والسلام يا آل محمد أهلا بجمعة وعرة معا واستند في الفتح الى الجصاص في شرح الامار وقال وروى أحمد من حديث أم سلمة قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول أهلا يا آل محمد بجمعة في حج وفي صحيح البخاري عن عمر قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوادى العتيق يقول أنا في الليلة آت من ربي عز وجل فقال صل في هذا الوادي المبارك تركم بين وقل بجمعة في عرة قلت وهو في شرح الامار كذلك فان كان ما ذكره الشارح مخزجا فيها والافهو مطلق من هذين الحديثين وخبره يقال يعود الى النبي صلى الله عليه وسلم الى الاق (قوله ولانه اشق) لكونه أدوم احراما واسرع الى العبادة وفيه جمع بين التسكين ط عن المنح (قوله والصواب الخ) نقله في الصرح النووي في شرح المذهب ط (قوله لبيان الجواز) انما قال ذلك لانه مكروه كبايات ط وكذا هو مكره عند الشافعية كما في البحر عن النووي (قوله ثم التتم) أي يقسمه أي سواء ساق الهدى ام لا ط (قوله ثم الافراد) أي بالحج أفضل من العمرة وحدها كذا في الزهر ط (قوله لغة الجمع بين شئين) أي بين حج وعرة وغيرهما قال في الصحاح قرن بين الحج والعمرة قرنا بالاكسروقرنت البعيرين اقترنهما قرنا اذا اجتمعتما في حمل واحد وذلك الجبل يبعي القرآن وقرنت الشيء بالشيء وصلته وقرنته صاحبته ومنه قران الكواكب (قوله أي رفع صوته) بالتلبية تفسير لمجموعة الاحلال والاقام راد به هنا التلبية مع التبة وانما يعبر عن ذلك بالاھلال للاشارة الى أن رفع الصوت به استحب بحر (قوله معا حقيقة) بأن يجمع بينهما احراما في زمان واحد وحكما بأن يؤخر احرام احدهما عن احرام الاخرى ويجمع بينهما فعلا فهو قران بين الاحرامين حكاه وقد عرفت في الباب للقران تسبعة شروط الاول أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة كله أو اكثر فلو احرم به بعدا اكثر طوافها لم يكن قارنا الثاني أن يحرم بالحج قبل طواف العمرة الثالث أن يطوف للعمرة كله أو اكثر قبل الوقوف بعرفة فلو لم يطف لها حتى وقف بعرفة بعد الزوال ارتفعت عمرته وبطل قرانه وسقط عنه دمه ولو طاف أكثر ثم وقف اتم الباقي منه قبل طواف الزيارة الرابع أن يصوم ما عان الفساد فلو جامع قبل الوقوف وقبل أكثر ثم طواف العمرة بطل قرانه وسقط عنه الدم وان ساقه معه يصنع به ما شاء الخامسة أن يطوف للعمرة كله أو اكثر في شهر الحج فان طاف الاكثر قبل الا شهر لم يصرف قارنا السادس أن يكون قافيا ولو حكا فلا قران لمكي الا اذا خرج الى الافاق قبل اشهر الحج السابع عدم قواف الحج فلو طافه لم يكن قارنا وسقط الدم ولا يشترط احصاء القران عدم الامام باهله فصيح من كوفي رجع الى اهله بعد طواف العمرة وتغامفه (قوله قبل أن يطوف لها اربعة أشواط) فلو طاف الاربعة ثم احرم بالحج لم يكن قارنا كذا كراهه بل يكون متعتان كان طوافه في اشهر الحج فلو قبلها لا يكون قارنا ولا متعتا كما في شرح الباب (قوله وان اساء) أي وعليه دم شكر لقوله اساءته واهدم وجوب رفض عمرته شرح اللباب (قوله أو بعده) أي بعد ما شرع فيه ولو قليلا أو بعد انتمائه سواء كان الادخال قبل الخلق أو بعده ولو في أيام التشريق ولو بعد الطواف لانه بقي عليه بعض واجبات الحج فيكون جامعتهما فعلا والاصح وجوب رفضها وعليه الدم والقضاء وان لم يرفض قدم جبرلجعه بينهما كما في شرح اللباب وسأيت تفضيل المسألة في آخر المنايات (قوله اذا القارن لا يكون الا قافيا) أي والافاق انما يحرم من الميقات وأقبله ولا تحل بمجاوزه بغير احرام حتى لو جاوزه ثم احرم لزمه ما لم يعد اليه محرما كما سيأتي في باب مجاوزة الميقات بغير احرام والحاصل أنه يصح من الميقات وقبله وبعده لكن قيده لبيان ان القارن لا يكون الا قافيا قال في البحر وهذا أحسن مما في الزبلي من أن التقيد بالميقات انشائي (قوله أو قبله) أي ولو لم يدره أنه هو الأفضل لمن قدر عليه والافكره كاسر وقوله أو قبلها أي قبل اشهر الحج لكن تقديمه على الميقات الزماني مكره مطلقا كاسرا أيضا وهذا في الاحرام وأما

الحديث أنا في الليلة ات
من مربي وأنا بالعقيق فتال
يا آل محمد أهلا بجمعة وعرة معا
ولانه اشق والصواب انه عليه
السلام أحرم بالحج ثم أدخل عليه
العمرة لبيان الجواز فصار قارنا
(ثم اتفق ثم الافراد والقران)

لغة الجمع بين شئين وشرعا (أن)
هل) أي يرفع صوته بالتلبية
(بجمعة وعرة معا) حقيقة أو حكما
بان يحرم بالعمرة أولا ثم بالحج
قبل أن يطوف لها اربعة أشواط
أو عكسه بان يدخل احرام العمرة
على الحج قبل أن يطوف للاندوم
وان اساء أو بعده وان لزمه دم
(من الميقات) اذا القارن لا يكون
الا قافيا (أو قبله في اشهر الحج
أو قبلها وما يقول)

الافعال فلا بد من أدائها في شهر الحج كما قد مناه أنساب يؤدى كثر طواف العمرة وجميع سعيها وسعى الحج فيها لكن ذكر في المحيط أنه لا يشترط في القرآن فعل أكثر أواط العمرة في شهر الحج وكان مستنده ما روى عن محمد أنه لو طاف لعمرة في رمضان فهو قارن ولا دم عليه ان لم يطف لعمرة في أشهر الحج وأجاب في الفتح بأنه القرآن في هذه الرواية بمعنى الجمع لا القرآن الشرعى بدليل أنه نفي لازم لقارن بالمعنى الشرعى وهو لزوم الدم شركرا ونفي اللازم الشرعى نفي للزومة وتسامه في العبر لكن قال في شرح اللباب ويظهر أنه قارن بالمعنى الشرعى كما هو التبادر من اطلاق محمد وغيره أنه قارن وبدليل أنه اذا ارتكب محظورا بعد فعله الجزاء وغايته أنه ليس عليه هدى شكر لانه لم يقع على الوجه المستنون اه تأمل (قوله اما بالنصب الحج) حاصله كافي الصبر أن قوله ويقول ان كان منصوبا علقا على بل يكون من تمام الحذف اذ بالتقول السنة لا التلفظ لانه غير شرط وان كان مرفوعا معناه أيضا يكون بيانا للسنة فان السنة للقارن التلفظ بذلك وتكفيه السنة بقلبه وأورد في التهر على الاول ان الارادة غير السنة فالحق أنه ليس من الحد في شيء اه يعني أن قوله في أريد الحج ليس سنة وانما هو مجرد دعاء وانما السنة هي العزم على الشيء والعزم غير الارادة وهو ما يكون بعد ذلك عند التلبية كما مر تقريره في باب الاحرام تأمل على انه لو اراد به التنية فلا ينبغي ادخالها في الحد لأنها شرط خارج عن الماهية وقد يجب بأن الماهية البشرية هنا لا وجود لها بدون التنية تأمل وقد مناهنا في الكلام على حكم التلفظ بالسنة فافهم (قوله ويستحب الحج) وانما آخرها المصنف اشعار بأنها تابعة للحج في حق القارن ولذلك لا يتخلل عن احرامها بمجرد الحدائق بعد سعيها فهاهنا (قوله وجوبا لقوله تعالى) نحن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو في معنى المتعة بالاطلاق القرآني وعرف العداية من شمول المتعة للمتعة والقرآن بالمعنى الشرعى كما تقدم في الفتح (قوله لا يقع الا لها) لما قد مناه من أن من طاف طوافا في وقت وقع عنه قوله أولا وسأى أي إضافي كلام الفاسر آخر الباب (قوله سبعة أشواط) بشرط وقوعها أو أتمها في أشهر الحج على ما قد مناه أنسا (قوله يرمل في الثلاثة الاول) أي يضطبع في جميع طوافاته ثم يولى ركعته لباب وشرحه (قوله بلا حلق) لانه وان أتى بأفعال العمرة بكاملها الا انه ممنوع من التحلل عنها لكونه محرم ما بالحج فيتوقف تحله على فراغه من أفعاله أيضا شرح اللباب (قوله وزنه دمان لجنايته على احرامه) بجر وهو الظاهر خلافا لما في الهداية من أنه جناية على احرام الحج كما أوضحه في التهر (قوله كما مر) أي في فح المقرد (قوله ويسعى بعده ان شاء) أي وان شاء يسعى بعد طواف الافاضة والاول افضل للقارن أو يسكن بخلاف غيره فان تأخير سعيه افضل وفيه خلاف كما قد مناه فافهم (تنبيه) أفاد انه يضطبع ويرمل في طواف القدوم ان قدم السعي كما شرح به في اللباب قال شارحه القاري وهذا ما عليه الجمهور ومن ان كل طواف بعده سعى فالرمل فيه سنة وقد نص عليه الكرماني حيث قال في باب القرآن يطوف طواف القدوم ويرمل فيه أيضا لانه طواف بعده سعى وكذا في خزائن الاكل وانما يرمل في طواف العمرة وطواف القدوم وفردا كان أو قارنا وأما ما نقله الزبلي عن الغاية للسروحي من انه اذا كان قارنا لم يرمل في طواف القدوم ان كان يرمل في طواف العمرة بخلاف ما عليه الأكثر اه فافهم (قوله جاز) اعطاه فتمثل ما اذا نوى أول الطوافين للعمرة والثاني للحج أي للقدوم أو نوى على العكس أو نوى مطلق الطواف ولم يعين أو نوى طوافا آخر تطوعا أو غيره فيكون الاول للعمرة والثاني للقدوم كما في اللباب (قوله واساء) أي تأخير سعي العمرة وتقديم طواف التلبية عليه هداية (قوله ولا دم عليه) أما عندهما فظاهر لان التقديم والتأخير في المناسك لا يوجب الدم عندهما وعند طواف التلبية سنة وترك لا يوجب الدم فتقدمه أولى والسعي متأخرا فلا اشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك بالاشتغال بالطواف هداية (قوله وذبح) أي شاة أو دابة أو سبع بها ولا بد من ارادة التحلل للقرية وان اختلفت جهتها حتى لو أراد أحدهم العمل بجزء كسابق في الاضحية والجزور أفضل من البقر والبقر افضل من الشاة كذا في الخاتمة وغيرها ثم زاد في الجبر والاشتراك في البقرة افضل من الشاة اه وقدمه في التمرنلالية تعالوا لهيئة بما اذا كانت حصته من البقرة أكثر من قيمة الشاة اه واقاد اطلاقهم الاشتراك هنا جواز في دم الحنابة والشكر فلا فرق خلافا لما في الضر حيث خطفه بالثاني كما يأتي بيانه في أول الحنابات قال في اللباب وشرائط وجوب الذبح القدرة عليه وصحة القرآن والعقل والبلوغ

اما بالنصب والمراد به التنية أو مستأنف والمراد به بيان السنة اذ التنية بقلبه تأتلى

صلاة: محجتي (بعد الصلاة)

اللهم اني أريد الحج والعمرة

فسرهما الى وتقبلهما مني

ويستحب تقدم العمرة في الذكر

لتقدمها في الفعل (وطاف للعمرة)

أولا وجوبا حتى لو نواه الحج لا يقع

الا لها (سبعة أشواط يرمل

في الثلاثة الاول ويسعى بلا حلق)

فلو حلق لم يحمي من عمره وزنه

دمان (ثم يحج كما مر) فيطوف

للقدم ويسعى بعده ان شاء (فان

اتي بطوافين متواليين) ثم سعى

لها مجازا واساء (ولادم عليه

وذبح للقران)

والحزبة فيجب على المملوك الصوم لا الهدي ويختص بالمكان وهو الحرم والزمان وهو أيام النحر (قوله وهو دم شكر) أي لما وقفه الله تعالى للجمع بين التمسك في أشهر الحج بسفر واحد لباب (قوله فأكل منه) أي بخلاف دم الحنابة كسأق ولا يجب التصديق منه ويحب له أن يتصدق بالثلث ويطم الثالث ويذكر الثالث أو يهدي الثالث لبابه قال شارحه والآخر يدل الثاني وإن كان ظاهر البدائع أنه يدل الثالث (قوله بعد رمي يوم النحر) أي بعد رمي جرة العقبة وقبل الحلق لما مر وعبارة اللباب ويجب أن يكون بين الرمي والحلق (قوله لوجوب الترتيب) أي ترتيب الثلاثة الرمي ثم الذبح ثم الحلق على ترتيب حروف قولك رذح أما الطواف فلا يجب ترتيبه على شيء منها والمفرد لادم عليه فيجب عليه الترتيب بين الرمي والحلق كما قدمنا ذلك في واجبات الحج (قوله وإن عجز) أي بأن لم يكن في ملكه فضل عن كفاف قدر ما يشتري به الدم ولا هو أي الدم في ملكه لباب ومنه يعلم حد الغني المعتبر هنا وفيه أقوال آخر ويعلم من كلام الظهيرية أن المعتبر في اليسار والاعسار مكة لأنها مكان الدم كما نقله بعضهم عن المنك الكبير للسندی (قوله ولو متفرقة) أشار إلى عدم لزوم التتابع ومنه في السبعة وإلى أن التتابع أفضل فيها كما في اللباب (قوله آخرها يوم عرفة) بأن بصوم السابع والثامن والتاسع قال في شرح اللباب لكن إن كان بضعة ذلك عن الخروج إلى عرفات والوقوف والدعوات فالمستحب تقديمه على هذه الأيام حتى قيل يكره الصوم فيها إن أضغفه عن القيام بجنتها قال في الفتح وهي كراهة تنزيه لأن النبي خلقه في يومه في عرفة (قوله نذابرجاء القدرة على الأصل) لأنه لو صام الثلاثة قبل السابع وتاليه احتمل قدرته على الأصل فيجب ذبحه ويلغو صومه فلهذا نذابرجاء القدرة على الأصل فبعد ما لا يجوز فيه فتقول المنع بالحرمان للأفضل فيه كلام (وسبعة بهد) تمام أيام (سبعة) فرضاً أو واجباً وهو يعني أيام التشريق (إن شاء) لكن أيام التشريق لا تجزئه لقوله تعالى وسبعة إذا رجعت أي فرغتم من أفعال الحج فسم من وطنه يعني أو اتخذها وطناً (إن شاء) فالتامة (الثلاثة تعين الدم) فلو لم يتقدر تحلل وعلمه دمان

وهو دم شكر فأكل منه
(بعد رمي يوم النحر) لوجوب
الترتيب (وإن عجز صام ثلاثة)
أيام ولو متفرقة (آخرها يوم
عرفة) نذابرجاء القدرة على
الأصل فبعد ما لا يجوز فيه فتقول المنع
بالحرمان للأفضل فيه كلام
(وسبعة بهد) تمام أيام (سبعة)
فرضاً أو واجباً وهو يعني أيام
التشريق (إن شاء) لكن أيام
التشريق لا تجزئه لقوله تعالى
وسبعة إذا رجعت أي فرغتم من
أفعال الحج فسم من وطنه يعني
أو اتخذها وطناً (إن شاء) فالتامة
(الثلاثة تعين الدم) فلو لم يتقدر تحلل
وعلمه دمان

أي دم التمتع ودم التحلل قبل أو أنه يخرج عن الهذابة ونما فيه وقبالة ناه عليه (قوله ولو قدر عليه) أي على الدم وقوله بطل صومه أي حكم صومه وهو خلفيته عن الهدى في اباحة التحلل بالحلقي والتقصير في وقته فان الهدى أصل في ذلك لعدم جواز التحلل قبله لوجوب الترتيب بينهما كما ذكرنا بالصوم أي الثلاثة فقط خلف عن الهدى في ذلك عند العجز عنه فصار المقصود بالصوم اباحة التحلل بالحلقي أو بالتقصير فإذا قدر على الأصل قبل التحلل وجب الأصل لقدرته عليه قبل حصول المقصود بخلافه كالوقوف بالتمتع على الماء في الوقت قبل صلاته بالتمتع بخلاف ما لو قدر على الهدى بعد الحلقي أو قبله لكن بعد أيام النحر وعن هذا قال في فتح القدير فان قدر على الهدى في حلال الثلاثة أو بعده وقبل يوم النحر زامه الهدى وبسقط الصوم لأنه خلف وإذا قدر على الأصل قبل نأدى الحكم بالحلقي بطل الخلف وان قدر عليه قبل الحلقي قبل أن يصوم السبعة في أيام الذبيح أو بعده لم يلزمه الهدى لأن التحلل قد احتل بالحلقي فوجود الأصل بعده لا يقتضي الخلف كروية التمتع الماء بعد الصلاة بالتمتع وكذلك لو لم يجد حتى مضت أيام الذبيح ثم وجد الهدى لأن الذبيح موقت بأيام النحر فإذا مضت فقد حصل المقصود وهو اباحة التحلل بلا هدى وكأنه تحلل ثم وجده ولصام في وقته مع وجود الهدى ينظر فان بقي الهدى إلى يوم النحر لم يجزه للقدرة على الأصل وان هلك قبل الذبيح جاز للنحر عن الأصل فكان المعصية وقت التحلل اهـ ونحوه في شرح الجامع اقتضى خان والحيط والزبلي والنحر وغيرهما من كتب المذهب المعتمدة وللشريعة في رسالة سماها بركة الهدى لما استيسر من الهدى خالف فيها ما في هذه الكتب وادعى وجوب الهدى بوجوده في أيام النحر سواء حلقي أو لا تمسك بوقولهم العبرة لا أيام النحر في العجز والقدرة وترك اشتراطهم بعد ذلك عدم الحلقي لأقامة الصوم مقام الهدى وادعى أيضا أن كلام الفتح وغيره يدل على أنه يتحلل بالهدى أصلا وبالحلقي خفنا وان الحلقي خلف عن الهدى ولا ينبغي علك أنه ليس في كلام الفتح ذلك وأن اتباع المتقول واجب فلا بد من هذه الرسالة وقد كتبت على هامشها في عدة مواضع بيان ما فيها من الخلل والله تعالى أعلم (قوله فان رقت) أي بعد الزوال إذا الوقوف قبله لا اعتبار به وقيد بالوقوف لأنه لا يكون رافضا لعمرته بمجرد التوجه إلى عرفان هو الصحيح ونما فيه في النحر (قوله بطلت عمرته) لأنه تعذر عليه أداؤه لانه يصير بائنا أفعال العمرة على أفعال الحج وذلك خلاف المفسر بجر (قوله فلو أني ألح) مخبر بوقوله قبل أكثر طواف العمرة (قوله لم يطل) لأنه أتى بركامه إلى في الواجب من الأقرب والسبب بجر (قوله وتنها يوم النحر) أي قبل طواف الزيارة لأب (قوله) وأصل أن المأني به أي كطواف الذي نوى به القدوم أو الطواف ومن جنس حال منه وما يعني نكاح وشبهه وللشخص الاتي به ونسبه وله عائد على ما وفي وقت متعلق بالمأني وقد سافر وع هذا الأصل عند طواف الصدر (قوله وقضيت) أي بعد أيام التشريق شرح الباب وتقدم أن المكروا إنشاء العمرة في هذه الأيام لانه لا فائدة فيها بأحرام سابق تاتل (قوله لتسروعه فيها) فانه ملزم كالنذر بجر (قوله) ويجب دم الرضخ لأن كل من تحلل بغير طواف يجب عليه دم كالحصر بجر (قوله لانه لم يوفق للتسكين) أي الجمع بينهما بطلان عمرته كحالت فلم يبق فارق والله تعالى أعلم

(باب التمتع)

ذكره عقب القرآن لاقرانه ما في معنى الانتفاع وقد تقدم القرآن لمزيد فضله نهر (قوله من المتاع) أي مشتق منه لأن التمتع مصدر مزيد والمجرد أصل المزيد ط وفي الزبلي التمتع من المتاع أو المتعة وهو الانتفاع أو النفع قال الشاعر * وقت على قبر غريب بقفرة * متاع قليل من غريب مفارق * جعل الأفسر بالتمتع اهـ (قوله) وشرا أن يفعل العمرة أي طوافها لأن السبب ليس ركزها ناعى الصحيح كالحج وقوله الاتي ثم يخرج بالحج بالنصب عطف على يفعل فهو من تنه التعريف وأشار إلى أنه لا يشترط كون إحرام العمرة في أشهر الحج ولا يكون التمتع في عام الإحرام بالعمرة بل السبب ط عام فعلها حتى لو أحرم بعمرة في رمضان وأقام على إحرامه إلى سؤال من العام القابل نرج من عامه ذلك كان تنهعا كما في الفتح (نبيه) ذكر في الباب ان شرائط التمتع أحد عشر الأول أن يطوف للعمرة كله أو أجزائه ثم في أشهر الحج الثاني أن يقدم إحرام العمرة على الحج الثالث أن يطوف للعمرة كله أو أجزائه قبل إحرام الحج الرابع عدم إفساد العمرة الخامس عدم إفساد الحج السادس عدم الانمام بالمأني سببها كما يأتي السابع

ولو قدر عليه في أيام النحر قبل الحلقي بطل صومه (فان رقت) القارن بعرفته (تبل) أكثر طواف (العمرة بطلت) عمرته فلو أني باربعة أشواط ولو بقصد القدوم أو التمتع لم يطل وبها يوم النحر والأصل أن المأني به من جنس ما هو متلبس به في وقت يصلح له ينصرف لاعتدال به (وقضيت) بشر وعه فيها (ووجب دم الرضخ) للعمرة وسقط دم القرآن لانه لم يوفق للتسكين

(باب التمتع)

(هو) لغتان المتاع أو المتعة وشرا (أن يفعل العمرة) أو أكثر أشواطها في أشهر الحج فلو طواف الأقل في رمضان

وقوله ينصرف خبر أن كافي ط والله تعذر الهودنج

أن يكون طواف العمرة كله أو أكثره والحج في سفر واحد فليرجع إلى أهله قبل انقضاء الطواف ثم عاود وجع
فإن كان أكثر الطواف في السفر الأول لم يكن متمتعاً وإن كان أكثره في الثاني كان متمتعاً وهذا الشرط
على قول محمد خاصة على ما في المشاهير الثامن إذا وهما في سنة واحدة فلو طاف للعمرة في أشهر الحج من
هذه السنة وحج من سنة أخرى لم يكن متمتعاً وإن لم يكن حراماً إلى الثانية التاسع عدم التوطن بمكة
فلو اعتزم ثم عزم على المقام بمكة أبداً لا يكون متمتعاً وإن عزم شهرين أي مثلاً وجع كان متمتعاً العاشر
أنه لا تدخل عليه أشهر الحج وهو حلال بمكة أو محرّم ولكن قد طاف للعمرة أكثره قبلها الآن لا يعود إلى أهله
فيحرم بعمره الحسادى عشر أن يكون من أهل الأفاق والعمره للتوطن فلواستوطن المكي في المدينة مثلاً فهو
أفاقي وبالعكس مكي ومن كان له أهل بهم واستوت أقامته فيها فليس بمتمتع وإن كانت أقامته في أحدهما
أكثر لم يصرف حواه قال صاحب العروبة ينبغي أن يكون الحكم للكثير وأطلق المنع في خزائن الأكل اه (قوله
مثلاً) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في ذلك رمضان وغيره ط (قوله من عامه) أي عام
الطواف لا عام إجماع العمرة كما زعموا فأداه لو طاف إلا أكثره قبل أشهر الحج لم يكن متمتعاً ولو حج من عامه
والأفريقي أن يكون في ذلك الطواف جنباً أو محدثاً ثم يعيده فيها أولاً لأن طواف المحدث لا يرتض بالعادة
وكذا الجنب وتقامه في التبرأ الباطن قال في القح والنهر والخيالة لمن دخل مكة محرماً بمكة قبل أشهر الحج
يريد التمتع أن لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يوافي فانه متى طاف وقع عن العمرة ثم لو أحرّم
بأخرى بعد دخول أشهر الحج وحج من عامه لم يكن متمتعاً في قول الكل لأنه صار في حكم المكي بدليل أن مدافاة
مقامته اه (قوله فلتغير النسخ) أراد بالنسخ ما وجدته في متن مجزئ من قوله هو أن يحرم بعمره من المقامات
في أشهر الحج ويطوف اه ففسد الإجماع بكونه من المقامات وهو ليس بقيد بل وقدمه صرح وكذا لو أخره
وان لم يزد ثم إذا لم يعد إلى المقامات وبكونه في أشهر الحج وليس بقيد بل وقدمه صرح بلا كراهة وأطلق
في الطواف فقتضاه أنه لا بد أن يقع جميعه في أشهر الحج لأنه شرط أن يكون الإجماع في أشهر الحج والطواف
لا يكون إلا بعد الإجماع مع أنه يكفي وجوده أكثره فإذ ذلك أمر المصنف بتغير النسخ إلى السنة التي أعدها
وهي قوله أنه يفعل للعمرة أو أكثرها وطافها في أشهر الحج عن إجماعهم قبلها أو فيها ويطوف الخ هكذا شرح
عليها في المنع وذكرها بعينها في الشرح أيضاً والشارح أسقط منها قوله عن إجماعها قبلها أو فيها اه فأت
ولعله أسقطه استغناءً بالاطلاق ورد على هذا التعريف أيضاً ما لو أحرّم بهما في عامين أو في عام واحد لكن
الم بأهله المأماجه وقد تظن للشارح الثاني ففسد فيما سبقت بقوله في سفر واحد الخ فكان على المصنف
أن يقول كما قال الزيلعي ثم حج من عامه ذلك من غير أن يلزم بأهله المأماجه لكن رد عليه أيضاً كما في الزهر
أن فأت الحج إذا أخر التكفل بعمره إلى شوال فتأمل بما فيه وحج من عامه ذلك لا يكون متمتعاً ويجب أن يقول
المصنف أن يفعل العمرة يخرجها لأن فأت الحج لا يفعل للعمرة لأنه إجماع بالحج لها وإنما يتخلل بصورة
أفعالها كما قدمناه وأشار إليه في الجرحنا أيضاً ورد عليه أيضاً ما صرح حواه من أنه لو أحرّم بعمره يوم النحر
فأتى بأهله المأماجه أحرّم من يومه بالحج وبني محرماً بالحج إلى ما قبل الحج كان متمتعاً اه لكن هذا وارد على قول
الزيلعي ومغبره ثم يجيب أن أقول المصنف ثم يحرم بالحج فلا صدق بما إذا أحرّم به في عام العمرة ولم يحج ويمكن
حل كلام الزيلعي عليه بأن أراد ثم ينشئ الحج تأمل (قوله ويطوف وبسعي الحج) عطف تفسير على قوله
يفعل للعمرة ولما حجة الله لأن بيان أفعال العمرة تقدم مع أنه يوهم لزوم السعي في حجة التمتع وإن كان في قبله
إشارة إلى محمده (قوله كما زعموا) أي طوافاً وشعباً مما تبين لما زعم من بيان صفتها (قوله إن شاء) أراجع
للامرين أي إن شاء حلق وإن شاء قصر وإن غابني محرماً ح وفيه دلالة على أن المنع الذي لم يسق الهدى
لا يلزمه التحلل كما ذكره الأسدي وغيره وظاهر الهداية خلافه وتعامه في شرح الباب (قوله
في أول طوافه للعمرة) لأنه عليه الصلاة والسلام لم يكن يسلك عن التلبية في العمرة إذا استلم الحجر رواد أو دأود
نهر (قوله وأقام بمكة حلالاً) هذا ليس بالزعم في المتمتع بل أن أقام بها حجاً كلها فقامت له الحرم وأن أقام
بالواقف أو دأوداً حلالاً ح كالأهله فقامت له الحرم وإن أقام خارج المواقيت أحرّم فيها كذا في التمسكتي
فقوله ثم يحرم بالحج يجري على هذا التفصيل ط (تنبيه) أفاد أنه يفعل ما يفعله الحلال فيطوف بالبيت

مثلاً ثم طاف الباقي في شوال .
ثم حج من عامه مكان متمتعاً
قال المصنف فلتغير النسخ إلى
هذا التعريف (وطوف وبسعي)
كما زعم (ويحلق أو يقصر) إن شاء
(ويطوف في أول طوافه) .
لعمرة وأقام بمكة حلالاً (ثم يحرم
للحج)

ما يدا ويعتبر قبل الحج وصرح في الباب بأنه لا يعتد بأي بناء على أنه صار في حكم المكي وإن المكي ممنوع من
 العمرة في أشهر الحج وإن لم يحج وهو الذي حط عليه كلام الفتح وخالفه في العود وغيرها ممنوع منها حج من
 عامه وسأقي بتمامه (قوله في سفر واحد) كان عليه أن يزيد في عام واحد ليخرج ما إذا أحرم بالعمرة وأنى
 بافتعالها وبني محرر ما إلى العام الثاني فأحرم بالحج بالتحلل سفر بينهما فإنه لا يسي متما كما أثبتنا له فأنهم
 (قوله حاشية) أي كافتهم في قوله وأقام بمكة سلا لا ح (قوله أو حكايا بالتح) أي بأن يكون العود
 إلى مكة طلوبا منه ما سبق الهدى وأما بأن يلزم بأهله قبل أن يحلق أمافي الأول فلا فإنه يمنع من التحلل
 قبل يوم النحر وأما في الثاني فلا أن العود إلى الحرم مستحب عليه للعلق في الحرم وجوبه باعدهما واستحبها عند
 أبي يوسف فالإمام الصحيح أن يلزم بأهله بعد أن حلق في الحرم ولم يكن ساق الهدى لكون العود غير مطلوب منه
 والأولى للشارح أن يقول بأن لا يلزم بأهله لما صححنا للشه ما إذا كان كوفيا فلما اعتذر لم بالصرة اه ح
 والمراد بان لا يلزم في سفره فلا يصدق بعدم الإلزام أصلا فأنهم ثم اعلم أن ما ذكر من شروط الإلزام الصحيح إنما هو
 في الإفاقي أما المكي فلا يشترط فيه ذلك بل المماه صحيح مطلقا لعدم تقرر ركوز عوده إلى الحرم غير مستحق
 عليه لأنه في الحرم سواء تحلل أو لا ساق الهدى أولا ولذا لم يصح تنعمه مطلقا كما سألني (قوله يوم التروية)
 لأنه يوم إحرار أهل مكة والأفلا أحرم يوم عرفته جاز معراج قال في الباب والأفضل أن يحرم من المسجد ويجوز
 من جميع الحرم ومن مكة أفضل من خارجها ويصح ولو خارج الحرم ولكن يجب كونه فيه إذا أخرج إلى الحل
 لحاجة فأحرم منه لاشي عليه بخلاف ما لو خرج اقتصد الإحرام اه (قوله لكنه يرمل في طواف الزيارة)
 أي لأنه أول طواف يفعله في حجه أي بخلاف المفرد فإنه يرمل في طواف القدوم كالتنارن كما ترم قال في البحر
 وليس على المتنع طواف قدوم كافي المتني أي لا يكون مستثنى من حقه بخلاف التنارن لأن المتنع حين قدومه
 يحرم بالعمرة فقط وليس له طواف قدوم ولا صدر اه فالاستدراك في محله فأنهم (قوله أن لم يكن
 قدومه) أي عتب طواف تطوع بعد الإحرام بالحج فلا دلالة في هذا على مشروعية طواف القدوم والتمتع
 خلافا لما فهمه في التباية والعناية كما بسطه في الفتح (قوله وذبح كالتنارن) التسمية في الوجوب والأحكام
 المارة في هدي القران (قوله ولم تنب الأضحية عنه) لأنه أتى بغير الواجب عليه إذا أضحية على المسافر ولم
 يذبح يوم النحر والتضحية إنما تجب بالشرائيبها أو الأقامة ولو وجدوا واحد منهما وعلى فرض وجوبها بغير أيضا
 لأنهما غيران فإذا نوى عن أحدهما لم يجز عن الآخر معراج الذرية قال في النهر وفيه تصريح بانحتاج دم
 المتعة إلى التنية قال في البحر وقد يقال أنه ليس فوق طواف الركن ولا دله وقد ترويه لو نوى به التطوع أجزاء
 فينبغي أن يكون الدم كذلك بل أولى اه وأجاب في الشر بنسالة بان الطواف لما كان متعنا في أيام النحر
 وجوبا كان النظر لبساق ما طافه عنه وتلغونه غيره وأما الأضحية فهي متعينة في ذلك الزمن كالتعنة فلا تقع
 الأضحية مع تعينها عن غيرها اه والمراد بتعينها تعين زمنها لا وجوبها حتى رد عليه أنه لا تجب على المسافر
 يعني أن الأضحية لا تسمى أضحية إلا إذا وقعت في أيام النحر وكذا دم المتعة فلا كمن زمتها متعنا وقد نواها أضحية
 فلا تقع عن دم المتعة بخلاف الطواف فإن التلوع به غير مؤقت فإذا كان عليه طواف مؤقت ونوى به غيره
 ينصرف إلى الواجب المؤقت لأنه يمكنه التلوع به غير مؤقت فإذا كان عليه طواف مؤقت ونوى به غيره
 وقته وجوب فيه وبلغوا الآخر مراعاة لترتيب كل نوى التنارن بطوافه الأول القدوم يقع عن العمرة كما ترم فأنهم
 وأجاب الرجحي بأن الدم ليس من أفعال الحج والعمرة ولذا لم يجب على المفرد بأحد هما بل وجب شرعا على
 المتنع بهما فلم يكن داخل تحت نية الحج والعمرة فلا بد له من التنية والتعين فلو نوى غيره لا يجوز كالأطلاق التنية
 بخلاف الأطوفة فإنها من أعمالهما داخل تحت إحرامهما فتجزي بمطلق التنية (قوله أي العمرة) لأنه
 صيام بعد وجوب سببه وهو التمتع فإنه يحصل بالعمرة على نية المتعة وعند الشافعي لا يجوز حتى يحرم بالحج
 وتغامه في المحيط (قوله لكن في أشهر الحج) مرتبط بالصوم والإحرام فلو أحرم قبلها وصام فيها لم يصح
 لأنه لا يلزم من جهة الإحرام بالعمرة قبل الأشهر صحة الصوم أفاده في التنية (قوله وتأخيرها) أي
 إلى السابع والثامن والتاسع كما ترم في القران (قوله وإن أراد الحج) هذا هو القسم الثاني من التمتع وقوله
 وهو أفضل أي من القسم الأول الذي لا سوق هدى معه لما في هذا من الموافقة لتعلي رسول الله صلى الله عليه

في سفر واحد حاشية أو حكايا
 بأن يلزم بأهله إنما غير صحيح يوم
 التروية وقيل أفضل ويصح كالتنارن
 لكنه يرسل في طواف الزيارة
 ويصح بعده أن لم يكن قدومه
 بعد الإحرام (وشرح) كالتنارن
 (ولم تنب الأضحية عنه فإن عجز
 عن دم) صام كالتنارن وجاز صوم
 الثلاثة بعد إتمامها أي العمرة
 لكن في أشهر الحج (لا قبله) أي
 الإحرام (وتأخيره أفضل) رجاء
 وجود الهدى كما ترم (وإن أراد)
 المتنع (السوق) للهدى (وهو
 أفضل

وسلم ط (قوله) أحرم ثم ساق الخ) أتى بتم إشارة الى انه يحرم أثر لا بالنسبة مع التلبية فانه افضل من التيمع
السوق وان صح بشرط وتفصيل قد سناه في باب الاحرام (قوله) وهو شق سنامها) بان يلعن بارع أسفله حتى
يخرج الدم ثم يلعن بذلك الدم سنامها ليكون ذلك علامة كونها هديا كالنفل لباب وشرحه (قوله) أو اليمين
اختاره القدوري لكن الاشبه الأول (قوله) لأن كل أحد لا يحسنه) جرى على ما قاله
الطحاوي والشيخ أبو منصور الماتريدي من أن أبا حنيفة لم يكره أصلا الأشعار وكيف يكرهه مع ما اشتر
فيه من الاخبار وانما ذكره اشعار أهل زمانه الذي يحرف منه الهلاك خصوصاً في جز الجواز فرأى الصواب
حينئذ سد هذا الباب على العامة فأما من وقف على الحد بأن قطع الجلد دون اللحم فلا بأس بذلك قال الكرمانى
وهذا هو الأصح وهو اختيار قوام الدين وابن الهمام فهو مستحب لمن أحسنه شرح اللباب قال في التبر وبه
يستغنى عن كون العمل على قولهما بأنه حسن (قوله) واعتقر أى طاف وسعى والشرط أكثر طوافها كما ذكر
(قوله) ولا يتخلل منها حتى ينحر) لأن سوق الهدى مانع من إحلاله قبل يوم النحر فلو حلق لم يتخلل من إحرامه
ولزم دم أى الآن يرجع الى أهله بعد ذبح هديه وحلقه لباب وشرحه ونسائه فيه قال في الجرح ومقتضاه
أى مقتضى لزوم الدم بالخلق انه يلزمه كل جناية على الاحرام كأنه محرم اه قتل بل يقتضى قول اللباب
لم يتخلل انه محرم حقيقة وبديل فهو اجماع اذا كان لسوق الهدى تأثير في إثبات الاحرام ابتداءً ومن له تأثير
في استدامته بقاءً بالأولى لانه ايسر من الابتداء (قوله) ثم أحرم بالمحج) اعلم أن المتنع اذا أحرم بالمحج فان كان
ساق الهدى أو لم يسق ولكن احرم به قبل التحلل من العمرة صار كالقارن فيلزمه بالجملة ما يلزم القارن
وان لم يسقه وأحرم بعد الحلق صار كالفردي بالمحج الى وجوب دم المتعة وما يعلق به شرح اللباب (قوله) على
الظاهر أى ظاهر الرواية من بقاء احرام العمرة الى الحلق ويحل منه في كل شئ حتى في النساء لأن المانع له
من التحلل سوقه الهدى وقد زال بذبحه وفي القارن يحل منه في كل شئ الا في النساء كاحرام المحج وهذا هو
الفرق بين المتنع الذى ساق الهدى وبين القارن والفرق بين من يمسح بعد الاحرام بالمحج على الصحيح كما ذكرنا بجر
وعليه فإذا حلق ثم جامع قبل الطواف لزمه دم واحد ولو تمتع أو دمان لو قارنا وفي هذا رد لما قيل من أن احرام
العمره ينتهى بالوقوف كما أوضحه في الجرح وغيره (قوله) ومن في حكمه) أى من أهل داخل المواقف (قوله)
يفرد فقط) هذا ما دام مقبلاً فاذا خرج الى الكوفة قرن صح بلا كراهة لأن عمرته وبجته مقبلاً فان فصلاً بغيره
الافاقى قال الجبوي هذا اذا خرج الى الكوفة قبل أشهر المحج وأما اذا خرج بعده فافتقد من القران
فلا تغير بغير وجه من المقامات كذا في العناية وقول الجبوي هو الصحيح نقله الشيخ السبكي عن الكرمانى
شرحاً لبسائه وانما يبعد بالقران لانه لو اعتقر هذا المكى في أشهر الحج من عامه لا يكون مقبلاً لانه لم يأهله
بين التسكين حللاً لان لم يسق الهدى وكذا ان ساق الهدى لا يكون مقبلاً بخلاف الافاقى اذا ساق الهدى
ثم ألم بأهله محرماً كان مقبلاً لان العود مستحق عليه فبمع حصة المامة وأما المكى فالعود غير مستحق عليه
وان ساق الهدى فكان المامة صحيحاً فلذلك لم يكن مقبلاً كذا في النهاية عن الميسر (قوله) ولو قرن
أو تمتع جازوا ساء الخ) أى صح مع الكراهة للنهي عنه وهذا ما مشى عليه في التحفة وغاية البيان والعناية
والسراج وشرح الاسمين على مختصر الطحاوي واعلم أنه في القنح ذكر أن قولهم لا تمتع ولا قران لمك
يحتمل نفي الوجود وبؤيده أنهم جعلوا الامام العجيج من الافاقى مبطلًا لمتعته والمكى لم يأهله فيقبل بتمتع
ويحتمل نفي الحل فبغني أنه يصح لكنه يأثم به للنهي عنه وعليه فاشترطهم عدم الامام احية المتنع بمعنى انه شرط
لوجوده على الوجه المشروع ولو وجب شرعاً لشكر وأطال الكلام في ذلك والذي خط عليه كلامه ما اختار
الاحتمال الاول لانه مقتضى كلام أئمة المذهب وهو اولى بالاعتبار من كلام بعض المشايخ يعنى صاحب التحفة
وغيره بل اختار أيضاً منع المكى من العمرة الجردية في أشهر الحج وأن لم يحج وهو ظاهر عبارة البدائع وقاله
من بعده كما حب البحر والنهر والمخ والنهر بللى والقارى واختاروا الاحتمال الثانى لان ايجاب دم الجبر
فرع الصحة ولما في الترتيب في باب اضافة الاحرام الى الاحرام من أن المكى اذا طاف شوطاً للعمره فأحرم يحج
رفعه فان لم يرفض شيئاً جزأه قال في القنح وغيره لانه أدى أفعاله ما كما التزمها الا أنه منهي والنهي
عن فعل شرعى لا يمنع تحققه بال فعل على وجه مشروعية الاصل غير أنه يتحمل انمه كصيام يوم النحر بعد

أحرم ثم ساق هديه معه وهو
أولى من قوده اذا كانت
لا تنساق فيقودها (وقد بدت
وهو أولى من التجليل وكره
الأشعار وهو شق سنامها من
اليسر) أو اليمين لأن كل أحد
لا يحسنه فأما من أحسنه بان قطع
الجلد فقط فلا بأس به (واعتمر
ولا يتخلل منها) حتى ينحر (ثم أحرم
للحج كما ذكر) في من لم يسق (وحلق
يوم النحر) اذا حلق (حل من
احرامه) على الظاهر (والمكى
ومن في حكمه بشرطه)
ولو قرن أو تمتع جازوا ساء وعليه
دم جبر

نذر له فهذا يتناقض ما اختاره في الفتح أولا أي فان هذا نصريح بأنه يتصور قران المكي لكن مع الكراهة
وعنايه في التبريلانية أقول وقد كنت كتبت على هامشها بجسا حاصله أنهم سرحو بيان عدم الامام شرط
الصحة الفتح دون القران وأن الامام الصحيح مبطل للفتح دون القران ومقتضى هذا أن تمتع المكي باطل لوجود
الامام الصحيح بين احراميه سواء ساق الهدى أولا لان الاقافي انما يصح انما يصح الهدى وحلق لانه
لا يبق العود الى مكة مستحقا عليه والمكي لا يتصور منه عدم العود الى مكة لكونه فيها كالمسافر في العذبة
وغيرها وفي النهاية والمراجع عن المحيط أن الامام الصحيح أن يرجع الى أهله بعد العمرة ولا يكون العود
الى العمرة مستحقا عليه ومن هذا قلنا لا تمتع لاهل مكة وأهل المواقيت اه أي بخلاف القران فانه يتصور
منهم لان عدم الامام فيه ليس بشرط ولعل وجهه أن القران المشروع ما يكون باحرام واحد للفتح والعمرة معا
والامام الصحيح ما يكون بين احرام العمرة واحرام الحج وهذا يكون في التمتع دون القران فن هذا قلنا أن تمتع
المكي باطل دون قرانه وهذا قول ثالث لم أر من صرح به لكن يدل عليه نصريح البدائع بعدم تصور تمتع المكي
وأما قوله في التبريلانية انه خاص عن من يسق الهدى وحلق دون من ساقه أو لم يسقه ولم يحلق لان المامه
حينئذ غير صحيح فغير صحيح لما علت من التصريح بأن المامه صحيح ساق الهدى أولا ويدل عليه أيضا عبارة
المحيط المذكورة وكذا ما مر من النزع المذكور في باب اضافة الاحرام فانه صريح في عدم بطلان قرانه
ثم رأيت ما يدل على ذلك أيضا وذلك ما في النهاية عن الاسرار للامام أبي زيد البوسيني حيث قال ولا تمتع عندنا
ولا قران لمن كان وراء الميقات على معنى أن الدم لا يجب نكسا ما الفتح فانه لا يتصور للامام الذي يوجد منه
بينهما وأما القران فيكره ويلزمه الرض لان القران أصله أن يشرع الفاسقان في الاحرامين معا والشروع
معصان أهل مكة لا يتصور الا بخلاف في أحدهما لانه ان جمع بينهما في الحرم فقد أدخل بشرط احرام العمرة
فان سقائه الحلق وان احرم بهما من الحلق فقد أدخل بميقات الحجة لان ميقاتها الحرم والاصل في ذلك أهل مكة
فلذا لم يشرع في حق من وراء الميقات أيضا اه أي أن من كل وراء الميقات أي داخله لهم حكم أهل مكة
فهذا صريح في أن أهل مكة ومن في حكمهم لا يتصور منهم التمتع ويتصور منهم القران لكن مع الكراهة
للاخلال بميقات أحد الاحرامين ثم رأيت مثل ذلك ايضا في كاف الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهر الرواية
ونصه واذا خرج المكي الى الكوفة لم حاجة فاعتمر فمهم عامه ومع لم يكن تمتعا وقران من الكوفة كان
قارنا اه ونقله في الجوهرة معللا موضحا فراجعها وعلى هذا فتقول المتون ولا تمتع ولا قران لمكي معناه في
المشروعية والحل ولا ينافي عدم التصور في أحدهما دون الآخر والقران على هذا نصريحهم بعده بطلان
التمتع بالامام الصحيح فيما لو عاد الممتع الى بلده ونصريحهم في باب اضافة الاحرام بأنه اذا قرن ولم يرض شيئا
منهما أجزأه هذا ما ظهر لي فاعتمه فانك لا تجد في غير هذا الكتاب والله تعالى أعلم بالصواب (قوله
ولا يجزئه الصوم لومعسرا) لان الصوم انما يقع بدلا عن دم الشكر لا عن دم الجسبر شرح اللباب (قوله
ثم بعد عمرته) قد بدله لانه لو عاد بعد ما طاف بها الاقل لا يطل تمتعه لان العود مستحق عليه لانه لم بأهله
محر ما بخلاف ما اذا طاف الاكثر بحر (قوله عاد الى بلده) فلو عاد الى غيره لا يطل تمتعه عند الامام
وسواء بينهما منحر (قوله وحلق) ظاهره أن الحلق بعد العود ففيه ترك الواجب عندهما والمستحب عند
أبي يوسف كما مر ولوحذفه عنهم لما قبله قال في البحر ودخل في قوله بعد العمرة الحلق فلا بد للبطلان
منه لانه من وجوبها وبطلان التحلل فلو عاد بعد طوافها قبل الحلق ثم حج من عامه قبل أن يحلق في أهله فهو تمتع
لان العود مستحق عليه عند من جعل الحرم شرط جواز الحلق وهو أبو حنيفة ومحمد وأبي يوسف ان لم يكن
مستحقا فهو مستحب كذا في البدائع وغيره اه (قوله فقد ألم المام صحيحا) لان العود ليق
مستحقا عليه كما مر (قوله فبطل تمتعه) أي امتنع التمتع الذي أراه لفسد شرطه وهو عدم الامام الصحيح
(قوله ومع سوقه تمتع) أي لا يطل تمتعه بعوده عند هذا خلافا لما دلان العود مستحق عليه مادام على ربة
التمتع لان السوق تمتعه من التحلل لم يصح المامه كذا في الهداية وفي قوله مادام ايماء الى أنه لو بدله بعد
العمرة لا يبيح من عامه كان له ذلك لانه لم يحرم بالحج بعد واذا ذبح الهدى أو أمر بذبحه ونطقا أما إذا لم
يعد الى بلده وأراد نحر الهدى والحج من عامه لم يكن له ذلك وان فعل وج من عامه لزمه دم التمتع ودم آخر للاحلاله

ولا يجزئه الصوم لومعسرا (ومن
اعتمر بالسوق) هدى (ثم)
بعد عمرته (عاد الى بلده) وحلق
(فقد ألم) المام صحيحا فبطل
تمتع (ومع سوقه تمتع)

قبل يوم الصرع كذا في المحيط نهر قال في البحر فالجاصل أنه إذا ساق الهدى فلا يحل ما أن يتركه إلى يوم الصرع
أولا فان تركه إليه فمقتعه صحيح ولا شيء عليه غيره سواء عاد إلى أهله أولا وان تجل ذبحه فاما ان يرجع إلى أهله
أولا فان يرجع فلا شيء عليه مطلقا سواء حج من عامه أولا وان لم يرجع اليهم فان عامه فلا شيء عليه
وان حج منه لم يزد ما من دم المتعة ودم الحبل قبل أدائه (قوله ككافران) فإنه لا يطل قرانه بعبودية نهر
لأن عدم الالتام غير شرط فيه كما مر (قوله وان طافا لها الخ) قدم الشارح المسألة أول الباب وقد معنا
الكلام عليها (قوله اعتبارا للآخرة) عليه المسألةين ط (قوله أي أفاف) أشار به إلى أن ذكر الكوفي
مقال وأن المراد به من كان خارج الميقات لان المكى لا تمتنع له كما مر (قوله وحل من عمرته فيها) لأنه
لواجتماع قبلها لا يكون مقتعا اتفاقا نهر (قوله أي داخل المواقيت) أشار إلى أن ذكر مكة غير قبل بل المراد
هي أو ما في حكمها (قوله أي غير بلده) أفاد أن المراد مكان لأهل له فيه سواء اتخذته دارا بأن نوى
الإقامة فيه خمسة عشر يوما أولا كافي البدائع وغيرها وقيد به لأنه لو رجع إلى وطنه لا يكون مقتعا اتفاقا أيضا
ان لم يكن ساق الهدى نهر (قوله لبقاصفر) أم اذا أقام بمكة أو داخل المواقيت فلا نهر ترفق ينسكن
في سفر واحد في أشهر الحج وهو علامة التمتع وأما إذا أقام خارجها فذكر الطحاوي أن هذا قول الامام
وعندهما لا يكون مقتعا لان التمتع من كانت عمرته ميقاتية وحجته مكية وله أن حكم السفر الأول قائم بلم يعد
إلى وطنه وأثر الخلاف يظهر في لزوم الدم وعلمه الجصاص في تنسُل الخلاف بل يكون مقتعا اتفاقا لان مجيها
ذكر المسألة ولم يحكم فيها خلافا قال أبو اليسر وهو الصواب وفي المعراج أنه الأصح لكن قال في الحاشيات كثير
من مشايخنا قالوا الصواب ما قاله الطحاوي وقال الدارقطني ما جازي بنا الطحاوي فلم يجدها علما وكثيرا
ما جازي بنا الجصاص فوجدناه غالطا قال الزبيدي والمسألة الأولى أنه لا يذبحها حكاك الطحاوي نهر (قوله
ولو أفسدها) أي في أشهر الحج بأن جامع قبل أدائها أو ما لو أفسدها قبلها ثم خرج قبل أشهر الحج وقضاها
فيها ووجع من عامه كان مقتعا اتفاقا نهر (قوله ورجع من البصرة) الأولى أن يقول إلى البصرة لأنه كان
في مكة حين شرع بالعمره وعبر في المتي بقوله ولو أفسدها وأقام ببصرة وعبر في مكة بقوله وأقام بمكة
فعلم أن كلامه من البلدين غير قيد ولذا قال في النهر والمراد موضع لأهل له فيه دل على ذلك قوله إذا لم يأهله
(قوله لأنه كالمكى) لأن سفره انتهى بالقاسد وصارت عمرته الحجة بمكة ولا تمتنع لأهل مكة نهر
(قوله إذا لم يأهله) أي بعد ما أفسدها وحل منها نهر وقوله وأقام أي بقضاء العمره وبأداء الحج
شر بلا لبس وإذا لم يأهله فان أقام بمكة فهو بالاتفاق وان أقام ببصرة فهو غير مقتع عنده وقالا تمتنع لأنه
انشأ سفرا وقد ترفق منه بنسكيين وله أن يبق على سفره ما لم يرجع إلى وطنه كافي الهداية وهذا يؤيد ما مر
عن الطحاوي (قوله لأنه لا سفر آخر) أي لان رجوعه بعد الامام انشاء سفر آخر للحج والعمره فيكون مقتعا
لبطلان سفره الأول ولا يصير مقتعه كون عمرته قضاء (قوله أنه) أي منى فيه لأنه لا يعمى كنهه الخروج
عن عبدة الاحرام الا بالانقضاء هداية (قوله ببلادهم) (قوله أنه) أي منى فيه لأنه لا يعمى كنهه الخروج
واحدة هداية (قوله بل للفساد) أي بل عليه دم ما أفسده وهو دم جنسية فالمنى دم الشكر

(باب الجنائيات)

لما فرغ من ذكر أقسام المحرمين وأحكامهم شرع في بيان عوارضهم باعتبار الاحرام والحرم من الجنائيات
والقوات والافساد وقدم الجنائيات لان الاداء القاسر أفضل من العدم وهي ما يجنبه من شريعة بالصدر
من جنى عليه جنسية وهو غامم لأنه خص بما يجرم من الفعل وأصله من جنى النور وهو أخذ من الثمن
كما في الغرب والمراد هنا خاص منه وهو ما ذكره الشارح وجعها باعتبار أنواعها نهر (قوله
بسبب الاحرام أو الحرم) حاصل الأول سبعة فلقها بالشيء قطب الدين بقوله

محرم الاحرام بما يندرى * إزالة الشعر وقص الطفر

واللبس والوطئ مع الدواحي * والطيب والذهن وصيد البر اه

زاد في البحر ثمانية وهو ترك واجب من واجبات الحج فلو قال * محرم الاحرام ترك واجب * الخ كان أحسن
وحاصل الثاني التعرض لمزيد الحرم ونجسه قال في البحر وخرج بقوله بسبب الخ ذكر الجماع بمحضرة النساء

كالقارن (وان طافا لها أقبل

من أربعة قبل أشهر الحج وأنها

فيها وجمع فقد تمتع وطواف أربعة

قبلها لا اعتبارا للآخرة

(كوفي) أي أفاف (حل من عمرته

فيها) أي الأشهر (وسكن بمكة) أي

داخل المواقيت (أو بصرة) أي غير

بلده (وج) من عامه (مقتسم

لبقاصفر) ولو أفسدها رجع

من البصرة إلى مكة (وقضاها

وجع لا يكون مقتعا لأنه كالمك

(الا إذا لم يأهله) رجع

(وأقام بها) لأنه سفر آخر ولا يصير

كون العمره قضاء عما أفسده

(وأي) السكينة (أفسده) التمتع

(أعته بلادهم) للتمتع بل للفساد

(باب الجنائيات)

الجنسية هنا ما تكون حرمة بسبب

الاحرام أو الحرم

لانه سمي عنه مطاوعا فلا يوجب الدم قال ط وفيه أن ذكره انما هي عنه مطلقا بخضرة من لا يجوز قربانه
 أما الحلال فلا يمنع منه الا الحرم وهو داخل فيما تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب عليه شيء **قوله**
وقد يجب بهادمان بكناية القارن والمتنع الذي ساق الهدى بعد أن تلبس باحرام الحج ط **(قوله أودم)**
صكنا كثر جنابات الفرد **(قوله أوصوم أو صدقة)** أو فقهما للتخبر وذلك فيما إذا جنى على الصيد أو قتل
 أو لبس أو حلق بعد فريضة بين الذبح والصدقة والصام على ما ساق أو أن الشاة فقط للتخفيف بين الصوم
 والصدقة في نحو وما لو قتل صغورا وفي الهداية وكل صدقة في الاحرام غير مقدرة فهي نصف صاع من بر
 الا ما يجب بقتل القملة والجردة اه زاد الشراح أو بازالة شعرات قليلة لكن أراد بالصدقة هنا الا على بدل
 قوله في شرح الملتقى أو صدقة ولوربع صاع بقتل حمامة أو قملة بقتل جردة **(قوله ففصلها)** أي فلما اختلفت
 أنواعها فصلها ط فالفاء تفرعية **(قوله الواجب دم)** فسر ابن ملك بالشاة وأشار في الجرائم مرة بقوله
 ان سبع البدنة لا يكفي في هذا السبب بخلاف دم الشكر لكن قال بعده فلو لم أفسد بجمعه بجماع في أحد
 السبلين أنه يقوم الشر في البدنة مقام الشاة فليأتل اه شرب ليلية قلت وفي نسخة القهستاني لو ذبح
 سبعة عن أخصية وسبعة وقران واحد من جزاء الصيد والحلق والعقيقة والتطوع فانه يصح في ظاهر الأصول
 وعن أبي يوسف الا قبل أن تكون من جنس واحد ولو كان متفرقين وكل واحد متفرقا جاز وعن أبي يوسف
 أنه يكره كافي النظم اه ثم رأيت بعض المحشين قال وما في الجرم منافع لما ذكره هو في باب الهدى أن سبع البدنة
 يجزى وكذلك أغلب كتب المذهب والمناسك مصرحة بالجزاء اه فافهم **(تنبيه)** في شرح النجاة
 للقساري ثم الكفارات كلها واجبة على التراخي فيكون مؤذيا في أي وقت وانما تحقيق عليه الوجوب في آخر
 عمره في وقت يقاب على ثلثه أنه لو لم يؤذيه لكان لم يؤذيه حتى مات ثم وعده الوصية به ولو لم يوص لم يجب
 على الورثة ولو تبرع وعاءه جازا الا الصوم **(قوله ولو ناسا الخ)** قال في اللباب ثم لا فرق في وجوب الجزاء
 بين ما إذا جنى عمدا أو خطأ مبتدئا أو عاثيا إذا صكر أو ناسا عمدا أو جاهلا طاعا أو مكرها ناعما أو مبتدئا
 سكران أو صاحبا مغمى عليه أو مفقدا موصرا أو موصرا بمباشرة أو مباشرة غيره به اه قال شارحه القاري
 وقد ذكر ابن جماعة عن الأئمة الاربعة أنه إذا ارتكب محظورا بالاحرام عمدا أو ناسا لم يفتقره الندية
 والعزم علمه من كونه عاصيا قال النووي وربما ارتكب بعض العاصية شيئا من هذه المحرمات وقال أنما قد في
 متوهما أنه بالترام الفداء يتخلص من وبال المعصية وذلك خطأ صريح وجهل قبح فانه يحرم عليه الفعل
 فإذا خالف ثم رتبته الندية وليست الندية مبيحة للأقدام على فعل المحرم وجهالة هذا الجهالة من يقول
 أنا شرب الخمر وأزني والحد يطهرني ومن فعل شيئا مما يحكم بضره فقد أخرج حجه من أن يكون مبرورا اه
 وقد صرح أصحابنا بقتل هذا في الحدود فقتلوا ان الحد لا يكون طهرا من الذنب ولا يعمل في سقوط الاثم بل
 لابد من التوبة فان تاب كان الحد طهرا له وسقطت عنه العقوبة الاخرى وبالاجماع والا فلا لكن قال صاحب
 الملقط في كتاب الايمان ان الكفار ترفع الاثم وان لم توجد منه التوبة من تلك الجناية اه وبؤيده ما ذكره
 الشيخ نجيم الدين النسفي في تفسيره التفسير عند قوله تعالى في اعتدى بعد ذلك فله عذاب أليم أي اصطاد
 بعد هذا الابتداع قبل هو العذاب في الآخرة مع الكفارة في الدنيا إذ لم يتب منه فانها لا ترفع الذنب عن المصير
 اه وهذا انفصل حسن وتشديد تحسن يجمع به بين الأدلة والروايات والله أعلم اه أي فيحصل
 ما في الملقط على غير المصير وما في غيره على المصير وقد ذكر هذا التوفيق العلامة توفيق حاشية الدرر تنبيه
 يستثنى من الاطلاق المارة في وجوب الجزاء ما في اللباب لو ترك شيئا من الواجبات بعد لائشي عليه على
 ما في البدائع وأطلق بعضهم وجوبه فيها الا فيما ورد النص به وحى ترك الوقوف بمنزلة وتأخير طواف الزارة
 عن وقته وترك الصدر للغيض والنفس وترك المشي في الطواف والسعي وترك السعي وترك الحلق أعلاه في رأسه اه
 لكن ذكر شارحه ما يدل على أن المراد بالعذر ما لا يكون من العبادات قال عند قول اللباب ولو فات الوقوف
 بمنزلة باحصار ففعله دم هذا غير ظاهر لأن الاحصار من جملة الاعذار الا أن يقال ان هذا مانع من جانب
 الخلق فلا يؤثر ويدل لما في البدائع في أن احصر بعد الوقوف حتى مضت أيام الحرم حتى سبيل ان عليه ما
 ترك الوقوف بمنزلة ودما ترك الأحي وما تأخير طواف الزارة اه ومثله في احصاء البحر وسباق في وضعه

وقد يجب بهادمان أودم أو صوم
 أو صدقة ففصلها بقوله (الواجب
 دم على محرم بالغ) فلا شيء على
 الصبي خلافا للشافعي (ولو ناسا)
 أو جاهلا أو مكرها

هناك ان شاء الله تعالى (قوله فيجب) تفريع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي افاده
 ذكر الناسي والمكروه ووجه الوجوب أن الارتفاق حصل للناسي وعدم الاختيار أسقط الائم عنه
 كما اذا أنفك شيئاً من ط (قوله غطي رأسه) بالبناء للفاعل أو المفعول (قوله ان طيب) أي
 الحرم عضو أي من أعضائه كالغنى والساق والوجه والرأس لتكامل الجناية بتكامل الارتفاق والطيب
 جسم له راحة مستلذة كالغفران والبنفسج والياسمين ونحو ذلك وعلم من مفهوم شرطه أنه لو شرب طيباً
 أو غشاً راطباً لا كفارة عليه وإن كرهه وقد باحرم لأن الحلال لو طيب عضو أثم أحرم فاقبل منه إلى آخر فلا شيء
 عليه انتفاء أو قبحاً به كونه من أعضائه لأنه لو طيب عضو غيره أو ألبسه الخطيئة منه فلا شيء عليه أجمعاً
 كما في الظهيرة نهر (قوله كاملاً) لأن الاعتبار الكثرة قال ابن السكال في شرح الهداية واختلف المناخي
 في الحد الفاصل بين القليل والكثير لا خلاف عبارات محمد في بعضها جعل حد الكثرة عضواً كبيراً وفي بعضها
 في نقص الطيب وبعضهم اعتبر الأول وبعضهم اعتبر الثاني فقال إن بحيث يستكثر الناظر كالكتفين
 من ما الورود والكف من مسك وغالية فهو كثير وما لا فلا وبعضهم اعتبر الكثرة ربع العضو الكبير فقال لو طيب
 ربع الساق أو الفخذ بزم الدم وإن كان أقل يلزم الصدقة وقال شيخ الإسلام إن كان الطيب في نفسه قليلاً
 فالعبرة بالعضو الكامل وإن كان كبيراً لا يعتبر العضو أهـ ملخصاً وهذا وفق بين الأقوال الثلاثة
 حتى لو طيب بالقليل عضو كاملاً أو بالكثير ربع عضو لم يلزم الصدقة وصححه في المخطوط وقال في الفتح
 أن التوفيق هو التوفيق وروح الجبر الأول وهو ما في المتون فافهم هذا وقال في الشرح لئلا يسهى قوله كالرأس
 بيان المراد من العضو فليس كعضاء العورة فلا تكون الأذن مثلاً عضواً مستقلاً أهـ وكذا قال ابن
 السكال إن المراد بالاختيار عن العضو الصغير مثل الأنف والأذن لما عرفت أن من اعتبر في حد الكثرة العضو
 الكامل فمده بالكثير أهـ ثم ما ذكر من أن قيام دون الكامل صدقة هو قولهما وقال محمد يجب بقدره
 فإن بلغ نصف العضو تجب صدقة قدر نصف قيمة الشاة أو ربعها فربح وهكذا قال في الجبر واختاره الإمام
 السيوطي مقتصر على بلانقل خلاف (قوله بأكل طيب) أي خالص بلا خلط وبلا طبخ والافساق
 حكمه (قوله كثير) هو ما يلتزم بأكثره فعليه الدم قال في الفتح وهذه تشهد لعدم اعتبار العضو مطلقاً
 في لزوم الدم بل إذا لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما تقدمناه أهـ بحر أي فأن لزوم الدم بالطيب الكثير هنا
 وإن لم يجمع القوم يشهد لما مر من التوفيق وبه يظهر أن قول الشارح ولو فقه بعد قوله عضو كاملاً فقه ما فقه
 فانه يؤهم أن المراد بالكثير هنا ما يجمع القسم تأمل (قوله وما يبلغ عضو الخ) عطف على عضو أي
 أو طيب موضوع لو جعت تبلغ عضو كاملاً فانه يجب عليه الدم والظاهر اعتبار بلوغ أصغر عضو من الأعضاء
 الطبية كما اعتبره بانكشاف العورة لكن بعد كون ذلك الأصغر عضو كبيراً لما عرفت من أن الصغير لا يجب
 فيه العلم إلا إذا كان الطيب كثيراً على ما مر من التوفيق (قوله فليس طيب) أي طيب مجلس من تلك
 المجلس إن شمل عضو واحداً أو أكثر (قوله كفارة) سواء كفر بالأول أم لا عندهما وقال محمد عليه كفارة
 واحدة ما لم يكفر بالأول بحر (قوله لتركه) لأن ابتداءه كان محظوراً فيكون لبقائه حكماً ابتداءه بحر
 (قوله للطيب أكثره) ظاهره أن الاعتبار أكثر التوب لا كثرة الطيب وقد تسع في ذلك الشرح لئلا يسهى أنه ذكر
 فيها وفي الفتح وغيره أن الاعتبار كثرة التوب وأن المرحم فيه العرف حتى أنه في الجبر جعل هذا مرجحاً
 للقول الثاني من الأقوال الثلاثة المارة لأنه بزم البدن والتوب قلت لكن نقلوا عن الجرد أن كان في توبه شبر
 في شرفه كعت عليه وما يلزم نصف صاع وإن كان أقل من يوم قبضة قال في الفتح يفيد التخصيص على أن
 الشبر في الشرد داخل في القتل أهـ أي حسب ما يجب به صدقة لادما ومع هذا يفيد اعتباراً أكثره في التوب
 لا في الطيب لأن لا يفيد أن الاعتبار أكثر التوب بل طاهره أن ما زاد على الشبر كثيراً وجب للدم لكثرة
 الطيب حينئذ عفاً فخرج إلى اعتبار أكثره في الطيب لا في التوب وعلى هذا فيمكن إجراء التوفيق المارة هنا أيضاً
 بأن الطيب إذا كان في نفسه كثيراً لزم الدم وإن أصاب من التوب أقل من شبر وإن كان قليلاً يلزم حتى يصيب
 أكثر من شبر في شبر وربما يشترطه قولهم لوربط مسكاً أو كافوراً أو غيرها كثيراً في طرف أزاره أو وردانه
 لزمه دم أي إن دام يوماً ولو قليلاً صدقة فتأمل (قوله فيشترط للزوم الدم) أفرد الدم لأنه المراد بالتوب توب

فوجب على نائم غطي رأسه (أن طيب
 عضواً) كاملاً ولو فقه بأكل طيب
 كثيراً وما يبلغ عضو الوجع والبدن
 كله كعضو واحد أن الحد المجلس
 والأقل طيب طيب كفارة ولو نزع ولم
 يزل لزمه دم آخر تركه وأما التوب
 المطلب أكثره فمشرط للزوم الدم

الحرم من أزار أورده أأما لو كان مخطا فيجب بدوام لبسه دم آخر سكت عن يانه لأنه ساق (قوله دوام لبسه يوم) أشار بتقدير الطبيب في الثوب بالزمان إلى الفرق بينه وبين العضو فإنه لا يعتبر فيه الزمان حتى لو غسله من ساعته فالدم واجب كَمَا في الفتح بخلاف الثوب (قوله أَوْ خُضِبَ رَأْسُهُ) أي مثلا والأخضر خُضِبَ يدها أَوْ خُضِبَ لِحْيَتُهُ بخمنا وجب الدم أيضا كما حُزِرَ في النهر على خلاف مَا في البحر (قوله بخمنا) بالمتوَنَّا لأنه فعال لا فعلا يمنع صرفه ألف التانيث فتح وصرح به مع دخوله في الطب للاختلاف فيه بحر (قوله أَمَّا التَلْبِيدُ الخ) التَلْبِيدُ أَنْ يَأْخُذَ شَيْءٌ مِنَ الْخَطْمِ وَالْأَسْ وَالصَّغْ فَيُعْلَقُ فِي أَصُولِ الشَّعْرِ لِيَتَلْبَدَ بِحَرِّ النَّاسِبِ أَنْ يَقُولَ أَمَّا الْخَمْنُ قَالَ فِي الْفَتْحِ فَإِنْ كَانَ خَمْنًا فَلَيْدَ الرَّأْسِ فَسَمَّاهُ دَمَانَ لِلطَّبِّ وَالتَّغْلِيَةُ أَنْ دَامَ وَمَا وَلِيَهُ عَلَى جَمْعِ رَأْسِهِ أَوْ رِجْلِهِ أَمْ أَلَوْ غَطَّاهُ أَقُولُ مَنْ يَوْمَ مَصْدَقَةٍ وَهَذَا فِي الرَّجْلِ أَمْ أَلَا الْمَرْأَةُ فَلَا تَخْتَمُ مِنْ تَغْلِيَةِ رَأْسِهَا وَاسْتَشْكَلَ فِي الشَّرِّ لِبَلَالَةِ الزَّامِ الدَّمُ بِالتَّغْلِيَةِ بِالْخَمْنِ بِقَوَاهِمِ أَنْ تَغْلِيَهُ بِمَالِسٍ بِمَعْدَادٍ لَا يُوجِبُ شَيْئًا قُلْتُ وَقَدْ يَجِبُ أَنْ تَغْلِيَهُ بِالتَّلْبِيدِ مَعَادِلَ لَاحِلِ الْوَادِي لَدَى دَفْعِ الشَّعْرِ وَالْوَجْهَ عَنْ الشَّعْرِ وَقَدْ فَعَلَهُ عَلَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَحْرَامِهِ وَاسْتَشْكَلَ فِي الْبَحْرِ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ اسْتِحْبَابُ التَّغْلِيَةِ الْكَائِنَةِ قَبْلَ الْأَحْرَامِ بِخِلَافِ الطَّبِّ لَكِنْ أَجَابَ الْقُدْسِيُّ بِأَنَّ التَّلْبِيدَ الَّذِي فَعَلَهُ عَلَيْهِ الْعِلَادَةُ وَالسَّلَامُ يَجِبُ جِلْدُهُ عَلَى مَا هُوَ سَائِعٌ وَهُوَ الْبَسِيرُ الَّذِي لَا تَحْصُلُ بِهِ تَغْلِيَةٌ قُلْتُ وَعَلَيْهِ يَجْعَلُ مَا فِي الْفَتْحِ عَنْ رَشِيدِ الدِّينِ فِي مَنَاسِكَ وَحَسَنٌ أَنْ يَلْبَسَهُ قَبْلَ أَحْرَامِهِ (قوله أَوْ أَذْهَنَ) بالتشديد أي دهن عضوا كاملا لباب وَصَرَ شارحه أن بعضهم اعتبر كثرة الطبيب بما يستمكنه الناظر قال ولعل محله فيلما يكون عضوا كاملا على ما مر من أي التوفيق وإنه في النوادر واجب الدم دهن ربع الراس من أوالعية وإنه تقرب على رواية الربع في الطب والاصح خلافها (قوله لأنهم ما أصل الطب) باعتبار أنه يلقى فيه ما الانوار كالورد والبنفسج فيصيران طيبا ولا يخلو عن نوع عطي ويقتلان الهوام ويلينان الشعر وينيلان التفت والشعث بحر وهذا عند الامام وقال عليه صدقة (قوله بخلاف بقية الادهان) عبارة البحر وأراد يا ليت دهن الزيتون والسمسم وهو المسمى بالشرج فخرج بقية الادهان كالشعم والسمن اه وسقشاه يخرج ضرودهن اللوز وروى البشم فليأتل (قوله فلوأكله) أي دهن الزيت أو الحنظل أو فرد الشعر لمكان أو وهذا تفريع على مفهوم قوله أذهن (قوله أو استسقطه) أي استسقطه بأنفسه (قوله اتساقا) لأنه ليس بطيب من كل وجه فإذا لم يستعمل على وجه الطبيب لم يظهر حكم الطب فيه (قوله ولو على وجه الدواوي) لكنه يفتير بين الدم والصوم والأطعام على ما سبأ في نهر (قوله ولو جعله) أي الطب في طعام الخ اعلم أن خايط الطب يغیره على وجوه لأنه ما أن يخلط بطعام مطبوخ أو لاني الأول لا حكم للطب سواء كان غالبا أم مغلوبا وفي ثاني الحكم الغلبة أن غلب الطب وجب الدم وإن لم تظهر الرائحة كما في الفتح والأفلاشي عليه غير أنه إذا وجدت معه الرائحة كرهه وإن خايط بشر وب فالحكم فيه للطب سواء غلب غيره أم لا غير أنه في غلبة الطب يجب الدم وفي غلبة غيره يجب الصدقة الآن يشرب من أرافع الدم ويبحث في البحر أنه ينبغي التسوية بين الماء كحول والمشروب الخايط كل منهما بطيب مغلوب أما بعد عدم وجوب شيء أصلا أو وجوب الصدقة فهم وانما فيه (تنبه) قال ابن أرمحاح الحلبي لم أرهم تخرجوا عماذا تعتبر الغلبة ولم يفصلوا بين القابل والكثير كما في أكل الطب وحده والظاهر أنه أن وجد من الخايط الرائحة الطب كما قيل الخايط فهو غالب والافغلوب وإذا كان غالبا فإن أكل منه أو شرب شيئا كثيرا وجب عليه دم والكثير ما بهمة العارف العدل كثيرا والقليل ما عاده فإن أكل ما يخذ من الخايط المبخرة بالعود ونحوه فلا ينبغي عليه غير أنه أن وجد من الرائحة منه كرهه بخلاف الحلوى المضاف إلى أجزائها المأورد والمسلق فإن في أكل الكثير دما والقليل صدقة اه نهر قائل لكن قول الفتح المأورد في غير المطبوخ وإن لم تظهر رائحته يفسد اختيار الغلبة بالأجزاء لا بالرائحة وقد صرح به في شرح اللباب ثم الظاهر أنه أراد بالحلوى الغير المطبوخة والأفالمطبوخ لا تفصيل فيه كما علت تأمل هذا الحكم لما كحل والمشروب وأما إذا خايط بما يستعمل في البدن كاشنان ونحوه ففي شرح اللباب عن المتقي أن كان إذا نظر إليه قالوا هذا الشنان فعليه صدقة وإن قالوا هذا أطيب عليه دم (قوله كره) أي أن وجد من معه الرائحة كما مر (قوله أو لبس مخطا) تقدم تمريرة في فصل الاحرام (قوله لبس معتادا)

دوام لبسه يوما (أو خُضِبَ رَأْسُهُ)
يُخْمَنُ رَقِيْقًا أَمَّا التَّلْبِيدُ فَنَفْسِهِ
• مان (أو أذهن ريت أو حلت)
يُخْمَنُ الْمَهْلَةَ الشَّرِيحَ (ولو) كانا
(بالصين) لأنهما أصل الطبيب
يُخْلَفُ بَقِيَّةُ الْأَدِهَانِ (فلوأكله)
أو استسقطه (أو دواوي به) جراحة
أو (شقوق رجليه أو أظفاري أذنيه
لا يجب دم ولا صدقة) اتساقا
(يُخْلَفُ الْمَسْكُ وَالْعَبْرُ وَالْغَالِيَةُ
وَالْكافور ونحوها) مما هو طيب
أنفسه (فإنه يلزمه الجزاء بالاستعمال)
ولو (على وجه الدواوي) ولو جعله
في طعام قد طبخ فلا ينبغي فيه وإن لم
يطبخ وكان مغلوبا كرهه
أكله كشم طيب وتفتح (أو لبس
مخطا) لبس معتادا

بأن لا يحتاج في حفظه عند الاشتغال بالعمل إلى تكف وضده أن يحتاج إليه بأن يجعل ذيل قصه مثلاً على عمل
وجبه أسفل شرح اللباب (قوله أو وضعه الخ) أي لو أتى التباء على كتفه ولم يدخل فيه يديه ولم يرتد
لا شيء عليه إلا الكراهة وتقدم غلام الكلام في فصل الاحرام (قوله أو ستر رأسه) أي كآلة أو ربه
ومثله الوجه كما يأتي بخلاف ما وقع نحوه وعطفه على لبس الخيط لأن الستر قد يكون بغيره كالإرداء
والشاش أفاده في النهر (قوله اعتاد) أي بما يصعبه التغطية عادة (قوله اجنبة) بكسر الهمزة
وتشد الجيم أي مكن شرح اللباب وكطاسة وطست (قوله أو عدل) بكسر العين وقد فتح أي أحد
شئ حل الدابة شرح اللباب وقيد العدل في البحر والمخ بالمشغول بل لا يسعي عدلاً إلا بذل لأنه حينئذ يعادل به
قيمة فلذا أطلقه هنا وحتى قلت لك في أمروى البحر والمخ التقيد بما ذكر فلتراجع نسخة أخرى
(قوله يوماً كاملاً أو ليلة) الظاهر أن المراد مقداراً أحدهما فلو لبس من نصف النهار إلى نصف الليل
من غير انفصال أو بالاعتكاف لم يدم كالتبكير إليه قوله وفي الأقل صدقة بشرح اللباب (قوله وفي الأقل
صدقة) أي نصف صاع من بز وتعمل الأقل الساعة الواحدة أي الفلكية وما دونها خلافاً لما في خزنة
الاكل أنه في ساعة نصف صاع وفي أقل من ساعة قبضة من بز اه بحر ومضى في اللباب على ما في الخزنة
وأقره شارحه واعترض بمخالفته لما ذكره الفقهاء (تنبيه) ذكر بعض شراح المسالك لواحرم تبسك
وهو لبس الخيط وكآلة في أقل من يوم وحل منه لم أرفقه ناصراً بما هو مقتضى قولهم أن الارتفاق الكامل
الموجب للدم لا يحصل إلا لبس يوم كامل أن تنزعه صدقة ويحتمل أن يقال إن التقدير باليوم باعتبار كمال
الارتفاق إنما هو فيما إذا طال زمن الاحرام أما إذا قصر كما في مسألة فقد حصل كمال الارتفاق فينبغي وجوب
الدم ولكن مع هذا لا بد من نقل سريع (قوله وان نزعه ليلاً أو أعاده نهارة) ومثله العكس كما في شرح
اللباب (قوله ولو جتمع ما لبس) مبالغة على قوله أو لبس مخطأ أي لوجع اللباس من قص وقبض وعامة
وقلنسوة وسراويل وخف ولبس يوماً ففعله دم واحد ان اتخذ السبب كما في اللباب أي أن كان لبس السبب
لضرورة أو لغيره فافواظطر للبعض تعدد الدم كما يأتي في ظاهر ما ذكرناه لا يلزم لبس السبب في مجلس واحد
خلافاً لما يقدر به التقاضي بل يكفي جمعها في يوم واحد ويدل عليه قوله في اللباب ويتعد الجزء مع تعدد اللبس
بأمور منها اتحاد السبب وعدم العزم على الترك عند التزع وجع اللباس كله في مجلس أو يوم اه أي مع
اتحاد السبب كما علمت أما لو لبس البعض في يوم والبعض في يوم آخر تعدد الجزء وان تعدد السبب (قوله
مالم يعزم على الترك) فان نزعه على قصد أن يلبسه ثانياً أو ليلبس بدله لا يلزم كفارة أخرى لتدخل ليلسه
وجعله ملبساً واحداً كما في شرح اللباب (قوله كأنشأه بعده) أي في وجوب الدم ان دام يوماً أو ليلة
وفيه إشارة إلى محبة احرامه وهو لا يسب ولا عدو خلافاً لما يعتقد العوام لأن التبسر عن الخيط من واجبات
الاحرام لا من شروط محبته (قوله ولو تعدد سبب اللبس) كما إذا كان به حتى فاحتاج إلى اللبس لها فزال
وأصابه مرض آخر أو حتى غيرها ولو لبس فعله كفارتان كقوله الأول أو لا وإذا أحصره العدو فاحتاج إلى اللبس
للقاتل أو ما يلبسه إذا خرج وبرزعها إذا رجع فعله كفارة واحدة مالم يذهب هذا العدو فان ذهب وجاء عدو
غيره لم يزد كفارة أخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلبي أنه إذا لبس لدفع برد ثم صار ينزع ولبس لذلك ثم زال ذلك
البرد وأصابه برد آخر فلبس لذلك يجب عليه كفارتان بحر (قوله ولو اضطر الخ) تنقيص من ما قبل من تعدد
الجزء أو تعدد السبب قال في الذخيرة والأصل في جنس هذه المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنابة
مبتدأة وفي اللباب فان تعدد السبب كما إذا اضطر إلى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة نحو
أن يحتاج إلى قبض فلبس قبضين أو قبضاً وجبة ويحتاج إلى قلنسوة فلبسها مع العمامة فعله كفارة واحدة
يختبر فيها قال شارحه وكذا إذا لبسها على موضعين للضرورة مالم في مجلس واحد بأن لبس عمامة وتختفيا بعدد
فيهما فعله كفارة واحدة اه وأن لبسها على موضعين مختلفين موضع الضرورة وغير الضرورة كما إذا
اضطر إلى لبس العمامة فلبسها مع القميص مثلاً أو لبس قميصاً للضرورة وخشيت لغيرها فعله كفارتان ككفارة
الضرورة يختبر فيها وكفارة الاختيار لا يختبر فيها اه (قوله لم يدم واثم) لزوم الدم بأحدهما أو بالآخر
والمناسب التعبير بلزوم الكفارة لاختاره لأنه حيث كان بعدد لا يتعين الدم كما سبب في لزوم كفارة

ولو ارتد أو وضعه على كتفه لا شيء
عليه (أو ستر رأسه) باعتدالاً ما جعل
اجنبة أو عدل فلا شيء عليه (يوماً
كاملاً) أو ليلة كاملة وفي الأقل
صدقة (وإزائده) على اليوم
(كاليوم) وان نزعه ليلاً أو أعاده
نهارة ولو جتمع ما لبس (مالم يعزم
على الترك) ليلسه (عند التزع)
فان عزم عليه أي الترك (ثم لبس
تعد الجزء كقوله الأول أو لا وكذا)
تعد الجزء (لو لبس يوماً فأفراقت
دما) ليلسه (ثم دام على ليلسه
يوماً آخر فعله الجزء) أيضاً لا نه
مخفوف فكان له وامه حكم الانتداء
ودوام اللبس بعد ما احرم وهو
لا يسه كأنشأه بعده ولو مكرها
أو نائماً ولو تعدد سبب اللبس تعدد
الجزء ولو اضطر إلى قبض فلبس
قبضين أو إلى قلنسوة فلبسها مع
عمامة لم يدم واثم

واحدة في لبس العامة مع القلنسوة كما في القمصين هو المنصوص عليه كما مر عن اللباب ومثله في الفتح
 والمعراج خلافا لما في البحر من التفرقة بينهما كما نبه عليه في الشربلية وما ذكر من لزوم الاتم به عليه
 في البحر عن الحلبي ثم قال فيلحفظ هذا فإن كثيرا من الخمر من يغفل عنه كما شاهدناه (قوله ولو يتبين الخ)
 أم لو استترع السك في زوالها فلا شيء عليه بحر (قوله كفر آخرى) أي بلا تخييران دام وما بعد
 التيقن (قوله كالسك) هو المشهور من الرواية عن أبي حنيفة وهو الصحيح على ما قاله غيره وأحد شرح اللباب
 (قوله ولا بأس بتغطية أذنيه وقفاه) وكذا بقية البدن إلا اليكفين والتدمين لا يمنع من لبس النقابين
 والجوربين وبزئهما في فصل الاحرام (قوله بلا ثوب) كذا في الفتح والبحر والنهار أنه لو كان الوضع
 بالثوب فنبه الكراهة التحريمية فقط لأن الأنف لا يبلغ ربع الوجه أفاده ط (قوله أي أزال) أي أراد بالخلق
 الأزالة بالموسى أو غيره مختارا أو أزالوا زاله بالنورة أو تنف لحته أو واحترق شعره بخضرة أو مسه بده وسد ط
 فهو كالخلق بخلاف ما إذا نثر شعره بالمرض أو النار بحر عن المحيط قلت ونعمل أيضا التخصيص كما في اللباب
 قال شارحه وصرح به في السكا والكرمانى وهو الصواب قياسا على التحلل ووقع في الكناية شرح الهداية
 أن التخصيص لا يوجب الدم اه (قوله ربع رأسه الخ) هذا هو الصحيح المختار الذي عليه جمهور أصحاب المذهب
 وذكر الطحاوى في مختصره أن في قول أبي يوسف ومحمد لا يجب الدم ما لم يحنأ أكثر رأسه شرح اللباب
 وإن كان اصلع أن بلغ شعره ربع رأسه فملئه دم والافسدة وان بلغت لحته الغباية في الخفة إن كان قدر
 ربعها كاملة فعليه دم والافسدة لباب واللبية مع الشارب عضو واحد فتح (قوله محاجة) هي
 موضع المحاماة من المعنى كما في البحر (قوله والافسدة) أي وإن لم يتحجم بعد الخلق فالواجب صدقة
 (قوله كما في البحر عن الفتح) قال في التهر لم أر ذلك في نسختي من الفتح اه قلت كما أنه سقط من نسخة
 والافسدة رأيت في الفتح واستشهد به قول الزبيلى أن حلقه لمن يتحجم مقصود وهو المعبر بخلاف الخلق لغيرها
 (قوله كما) أي كل الثلاثة وانما يقيد به لأن الربع من هذه الأعضاء لا يتبرأ بالكل لأن العادة لم تجز فيها
 بالاقصا على البعض فلا يكون خلق البعض ارتقا كما لا يخلاف ربع الرأس واللبية فانه معاد
 لبعض الناس وما في المحيط من أن الأكثر من الرقة كالسك لأن كل عضو لا تقبله في البدن يقوم أكثره
 مقام كله ضعيف وكذا ما في الخاتمة من أن الأبط إذا كان كثيرا الشعر يعتبر الربع لوجوب الدم والأفالا أكثر
 والمذهب ما ذكره المصنف من اعتبار الربع في الرأس واللبية والكل في غيره ما في لزوم الدم بحر
 ملخصا وذكر في اللباب مثل الثلاثة ما لو خلق الصدر أو الساق أو أركبة أو الفخذ أو العضد أو الساعد
 فعليه دم وقبل صدقة وإن خلق أقله فصدقة ولا يقوم الربع منها مقام الكل اه قال شارحه بشيروقه وقبل
 صدقة إلى ما في البسوط متى خلق عضو مقصود بالخلق فعليه دم وإن خلق ما ليس بمقصود فصدقة ثم قال
 ومما ليس بمقصود خلق شعر الصدر والساق ومما هو مقصود خلق الرأس والأبطين ومثله في البدائع والنترائى
 وفي الخصة وما في البسوط هو الأصح وقال ابن الهمام أنه الحق اه والحاصل أن كل واحد من الثلاثة أعنى
 الأبط والعانة والرقبة مقصود بالخلق وحده فيجب به دم لكن لا يقوم ربعه مقام كله كما مر بخلاف الصدر
 والساق ونحوهما فيجب به ما صدقة قال في الفتح لأن القصد إلى خلقها انما هو في ضمن غيرهما أدلست
 العادة تنوير الساق وحده بل تنوير المجموع من الصلب إلى القدم فكان بعض المقصود بالخلق قال في الحر فلي
 هذا فالقييد بالثلاثة لا لاحتراع من الصدر والساق مما ليس بمقصود وأعلم أن المتفرق من الخلق يجمع كالمطلب
 فلو خلق ربع رأسه من مواضع متفرقة فعليه دم لباب وسيأتى أن في خلق الشارب صدقة (تنبيه) ذكر
 الخلق في الأبطين تعاليم الصغار إجماعا إلى جوازه وإن يمكن التف وهو السنة ولذا عبر به في الأصل
 واختلف في السنن في الشارب هل هو القصر أو الخلق والمذهب عنده بعض المتأخرين من مشايخنا أنه القصر
 قال في البسوط وهو الصحيح وقال الطحاوى القصر حسن والخلق أحسن وهو قول علماء الثلاثة نهر
 قال في الفتح وتفسير القصر أن ينقص حتى ينقص عن الأطار وهو بكسر الهمزة وتلقى الجدة والعم من الشفة
 وكلام صاحب الهداية على أن يحاذيه اه وأما طرأ الشارب وهما السبيلان فقبل همامته وقبل
 من اللبية وعليه فقبل لا بأس بركه ما قبل بكره لما فيه من التشبه بالاعاجم وأهل الكتاب وهذا أولى

(ولو يتبين زوال الضرورة) فاستقر
 كفر أخرى وتغطية ربع الرأس
 أو الوجه كالسك ولا بأس بتغطية
 أذنيه وقفاه ووضع يديه على أنفه بلا
 ثوب (أو خلق) أي أزال (ربع رأسه)
 أو ربع لحته (أو خلق) (محاجة)
 يعنى واحتميم والافسدة كما
 في البحر عن الفتح (أو) خلق
 إحدى أبطين أو عاتيه أو رقبته
 كلها (أو قصر) أطراف يديه أو رجليه
 أو الكلى (في مجلس واحد) فلو
 تعدد المجلس تعدد الدم إلا إذا
 قصد التحلل

بالصواب وتغامه في حاشية فوح ورجح في الجرم قاله الطحاوي ثم قال واعفاء اللية أي الوارد في العيصين
 تركها حتى تبيح وتكثر والنسنة قدر القبضه فما زاد قطعه اه وتغامه فيما علقناه عليه ومتر بعض ذلك
 في كتاب الصوم وأما العانة ففي الجرم عن النهاية أن السنة فيها الحلق لما جاز في الحديث عشر من السنة
 منها الاستعداد وتفسيره حلق العانة بالحديد (قوله بكلتي ابطنه في مجلسين) كون ذلك من اتحاد المحل
 بخلاف قص أنظار البدن بشكل ومع هذا فلا روية فيه كما ذكره في العناية أي بل هو من تخرج بعض مشايخ
 المذهب ان كان أحد نفل أن فيه دما واحدا كما هو مقتضى صنع الشارع ولم أر من صرح بذلك وأجاب
 في العناية عن الاشكال على تقدير ثبوت الرواية بأن نعمة ما يوجب اتحاد المحل وهو التور فانه لو توجب
 البدن لم يلزمه الاكسار واحدة والمحل مثل التنوير وليس في صورة النزاع أي مسألة القص ما يجعلها
 كذلك اه وفيه أن القص كذلك على أنه يلزم منه أنه لو تعد محل الحلق واختلف المجلس يجب فيه كثرة
 مع أنه يجب لكل مجلس موجب جنائنه كما صرح به في البر وغيره (قوله أو رأسه في أربعة) أي بأن حلق
 في كل مجلس رباعته فيه دم واحد انشاقا لما لم يكفر لا لأول شرح اللباب (قوله لوجوبه بالشروع) أشار
 إلى أن الحكم كذلك في كل طواف هو تنوع فيجب الدم لو طافه جنبا والصدقة لو محذرا كما في الشربلية
 عن الزيلعي وأفاد أن الكسار يجب بترك الواجب الاصطلاحي بلافريق بين الأقوى والاضعف فان ما وجب
 بالشروع دون ما وجب بإيجابه تعالى كطواف الصدر لا شرا كهما في الوجوب الثابت بالدليل القلبي بخلاف
 الطواف الفرض الثابت بالقطي فلذا وجبت فيه مع الجنابة بدنة اظهرها للتفاوت من حيث الثبوت فانهم
 (قوله أو للفرض محذرا) قيد بالحدث لأن الطواف مع نجاسة الثوب أو البدن مكروه فقط وما في الظهيرة
 من إيجاب الدم في نجاسة كل الثوب لا أصل له في الرواية رأينا إلى أنه لو طافه عرا ناقدر ما لا يجوز الصلاة معه
 يلزمه دم ترك السر والواجب وقيد بالفرض وهو الاكثر لأنه لو طاف أهله محذرا لم يلزمه دم بعد وجب عليه لكل
 شوط نصف صاع الا إذا بلغت قمته دما فمقتضى منه ما شاء بجر (قوله ولو جنبا بدنة) أما لو طاف أهله
 جنبا ولم يعد وجب عليه شاة فان أعاده وجبت عليه صدقة لكل شوط نصف صاع لتأخير الأقل من طواف
 الزيارة بجر لكن في الباب لو طاف أهله جنبا فعليه لكل شوط صدقة وان أعاده سقط تأمل (قوله
 ان لم يعد) أي الطواف الشامل للقدم والصدر والفرض فان أعاده فلا شيء عليه فانه متى طاف أي طواف
 مع أي حدث ثم أعاده سقط موجه اه خ قلت لكن إذا أعاد طواف الفرض بعد أيام النحر لم يلزمه دم
 عند الامام للتأخير وهذا ان كانت الاعادة لطوافه جنبا والافلاشي عليه كالو أعاده في أيام النحر مطلقا
 كافي الهداية ومضى عليه في الجسر ويصح في السراج وغيره وزعم في غاية البيان أنه سهو وتصريح الرواية
 في شرح الطحاوي يلزم الدم بالتأخير مطلقا وأجاب في الجسر بأن هذه رواية أخرى (تنبه) من فروع
 الاعادة ما ذكره في الباب لو طاف للزيارة جنبا والصدرة طاهرا فان طاف للصدرة في أيام الحج فعليه دم ترك
 الصدرة لأنه انتقل إلى الزيارة وان طاف للزيارة ثانيا فلا شيء عليه أي لا يتناول الزيارة إلى الصدرة وان طاف للصدرة
 بعد أيام النحر فعليه دمان دم ترك الصدرة أي التحول إلى الزيارة ودم تأخير الزيارة وان طاف للصدرة ثانيا سقط
 عنه دمه وان طاف للزيارة مجددا والصدرة طاهرا فان حصل الصدرة في أيام النحر انتقل إلى الزيارة ثم ان طاف
 للصدرة ثانيا فلا شيء عليه والافعله دم تركه وان حصل بعد أيام النحر لا يتناول الصدرة وطواف الزيارة
 مجددا ولو طاف للزيارة مجددا والصدرة جنبا فعليه دمان (قوله والاصح وجوبها) أي وجوب الاعادة
 المفهومة من قوله بعده وهذا أيضا شامل للقدم والصدر والفرض قال في النحر لو طاف للقدم جنبا لم يلزمه
 الاعادة اه واذا وجبت الاعادة في القدم في الصدر والفرض أولى اه ح (تنبيه) قال في الجرم
 الواجب أحد شئين اما الشاة أو الاعادة على الاصل مادام بمكة ليسكون الحرام من جنس المجبور
 فهي أفضل من الدم وأما اذا رجع إلى أهله في الحديث انتفرا على أن يبعث الشاة أفضل من الرجوع وفي الجنابة
 اختار في الهداية أن الرجوع أفضل لما ذكرنا من المختار في المحط أن البعث أفضل لمنفعة الفقراء واذا رجع
 للأول يرجع باحرام جديد بناء على أنه - على حق النساء بطواف الزيارة جنبا فاذا أحرم بعمره يداها
 ثم بطوف للزيارة ويلزمه دم تأخير عن وقته (قوله وان اعتبر الأول) عطف على وجوبها وهذا ما ذهب

لكلتي ابطنه في مجلسين أو رأسه
 في أربعة (أو يد أو رجل) إذا رجع
 كالكل (أو طواف للقدم)
 لوجوبه بالشروع (أو للصدر
 جنبا) أو حائض (أو للفرض
 محذرا) ولو جنبا بدنة ان لم يعد
 والاصح وجوبها في الجنابة وندها
 في الحدث وان اعتبر الأول والثاني
 جازله فلا تجب إعادة السعي جوهره

البدن الكرخي وجميعه في الايضاح خلافا للرازي وهذا في الجنابة أما في الحدث فالمعتبر الاول اتفاقا سراج
وقوله فلا يجب الحج بيان لثمة الخلاف فعلى قول الرازي يجب إعادة السعي لانه الطواف الاول قد انسخ
فكأنه لم يكن سراج فقوله في البحر لا ثمة للخلاف خلاف الواقع (قوله وفي الفتح الحج) عزاء الى المحيط
وقوله في الشرب ثلاثة مثله في الباب حيث قال ولو طاف للعمرة كله أو أكثره أو أقله ولو شوطا جنبا وحائضا
أو نفساء أو محمدا فاعلمه شاة لا فرق فيه بين الكثير والقليل والجنب والمحدث لانه لا مدخل في طواف العمرة للبدنة
ولا للصدقة بخلاف طواف الزيارة وكذا الوتر لمنه أي من طواف العمرة أقله ولو شوطا فاعلمه دم وإن أعاده
سقط عنه الدم اهـ **السنن** في البحر عن الطهريه لو طاف أقله محمد فأوجب عليه لكل شوط نصف صاع
من حنطة الا إذا بلغت قيمته دما فنقص منه ماشاء اهـ ومثله في السراج والظاهر أنه قول آخر فانهم
وأما ما ساقى من قول المصنف وكل ما على المفرد به دم بسبب جنابته على احرامه فعلى القارن دمان وكذا
الصدقة وذكر الشارح هناك أن المتعمق كالقارن فلا يرعى ما هنا وان كانت حنابة المتعمق على احرام الحج
واحرام العمرة لان المراد هنا الجنابة بفعل شيء من محظورات الاحرام بخلاف ترك شيء من الواجبات كما ساقى
في كلام الشارح وهنا الجنابة بترك واجب المهاراة فلا شيء وجوب الصدقة في العمرة بفعل المحذور ولهذا
لم يعممه في الباب بل قال لا مدخل في طواف العمرة للصدقة وان أطلق الشارح العبارة تبعا للفتح فتنه
(قوله أو أفاض من عرفة الحج) بأن جاوز حدودها قبل الغروب والا فلا شيء عليه كفي الباب (قوله
ولو يذبحه) التدبیر النون وتشديد الدال المهمة الهروب ح قال في الباب ولو نذبه بعيره فأخرجه
من عرفة قبل الغروب زعمه دم وكذا لو يذبحه بعيره فبقعه لا يذبح اهـ قال شارحه الثاني وفيه ان ترك الواجب
لعذر مسقط للدم اهـ واجيب بأنه يمكن التمدد بالبعد وهو مسقط للدم قلت الاحسين الجواب
بما قد مضى أول الباب من ان المراد بالبعد المسقط للدم ما لا يسكن من قبل العباد وسيأتي توضيحه
في الاحصار (قوله والغروب) قصد به هذا العطف بيان ان مرادهم بالامام الغروب لما ينهض من الملازمة
فان الامام لما كان الواجب عليه التفرع بعد الغروب كان التفرع متفرا بعد الغروب والا فلو غربت
فتمروا ولم يفر الامام لا شيء عليهم ولو تفرع امام قبل الغروب فباعوه كان عليه وعليهم الدم وذلك لان الوقوف
في جزء من الليل واجب فبتركه يلزم الدم كما في البحر (قوله ولو بعده في الاصح) اذا عاده بعد فظاهر
الرواية عدم السقوط وصح القدوري رواية ابن شجاع عن الامام أنه يسقط وأذا أنه لو عاد قبل الغروب
يسقط الدم على الاصح بالاولى كما في البحر فافهم وفي شرح التلخيص للقاري أن الجمهور على أن ظاهر
الرواية هو الاصح ولو عاد قبل الغروب فالظاهر عدم السقوط لان استدعاء الوقوف الى الغروب واجب
فعبثت بفوت البعض اهـ قلت وذكر ابن الكمال في شرحه على الهداية ما حاصله أن الشراح هنا أخطأوا
في نقل الرواية لما في البدائع أنه لو عاد قبل الغروب وقبل تفرع الامام سقط عندنا خلافا لفران عاد قبل الغروب
بعد ما خرج الامام من عرفة روى ابن شجاع عن الامام أنه يسقط واعتده القدوري وذكر في الاصل
عدمه ولو عاد بعد الغروب لا يسقط بخلاف لترك الواجب فلا يحتمل السقوط بالبعد اهـ (قوله سبع
الفرس) بفتح السين والفرس بمعنى المفروض صفة مخدوف أي الطواف الفرض أو على تقدير مضاف أي
طواف الفرض لتول الوقاية أو الخطوف الفرض أو ترك أقله وعلى كل فاضافة سبع على معنى اللام
ولا يصح جعلها يائية على معنى سبع هي الفرض لان الفرض في أشواط الطواف أكثر السبع لا كلها وان قال
المحقق ابن الهمام ان الذي ندين الله تعالى به أن لا يجزئ أقل من السبع ولا يجبر بعضه بشيء فإنه من اجزاء
الخاتمة لاهل المذهب فاطبة كما في البحر وقد قال تليذه العلامة قاسم ان اجزاء الخاتمة لا يجب للمذهب لا تعتبر
فافهم (قوله حتى لو طاف للصدر) أي مثلا لان أي طواف حصل بعد الوقوف كان لفرض كما قد مضى
شرب ثلاثة وأفاذ ذلك بشو له يعني ولم يطف غيره (قوله ثم ان بقى أقل الصدر) أي ان بقى عليه أقل أشواط
الصدر وهو قد مر ما اتفق منه الى الركن بأن ترك من الفرض ثلاثة أشواط وطاف للصدر وسبعة فانه يتقل منها
ثلاثة لطواف الفرض وتبقى هذه الثلاثة عليه من طواف الصدر فليزعم لها صدقة أو لم يكن طواف للصدر
واتقل منها ثلاثة يبقى عليه أكثر الصدر وهو أربعة فليزعم لها دم ثم هذا ان لم يكن آخر طواف الصدر الى آخر

وفي الفتح لو طاف للعمرة جنبا أو
محمدنا فعليه دم وكذا الوتر لمن
طوافها شوطا لانه لا مدخل للصدقة
في العمرة (أو أفاض من عرفة)
ولو يذبحه بعيره (تقبل الامام)
والغروب ويسقط الدم بالبعد
ولو بعده في الاصح غاية (أو ترك)
أقل سبع الفرس) يعني ولم
يطف غيره حتى لو طاف للصدر
اتقل الى الفرض ما يكمله ثم ان
بقي أقل الصدر صدقة والا فدم
(وبترك أكثره)

أيام التشريق والأزمنة مع الصدقة أو الدم صدقة أخرى لتأخير أقل الفرض عند الامام لكل شوط خفف
 صاع من بز خلاهما كما في البجر ومثله في النائر خمانية والقهستاني والباب للكن في الشرب لبلاية عن الفتح
 وان كان ترك أقله أي أقل طواف الفرض لزومه لتأخير دم وصدقة للمترولين الصدر اه فأوجب دما لتأخير
 الأقل كما ترى فتأمل (قوله في محرم) فان رجس الى أهله فعله حتماً أن يعود بذلك الاحرام ولا يجزى
 عنه البسول لباب (قوله في حق النساء) لانه بالخلق حل له ما سواه حتى يطوف (قوله لزومه دم)
 أي شاة أو بدنة على ما سبقت (قوله الآن بقصد الرض) أي فلا يلزمه بالثاني شيء وان تعدد المجلس
 مع أن بنة الرض باطلة لانه لا يخرج عنه إلا بالاعمال لكن لما كانت المحظورات مستندة الى قصد واحد
 وهو تعجيل الاحلال كانت متحدة فكفاه دم واحد بجر قال في اللباب واعلم أن المحرم اذا نوى فرض الاحرام
 فجعل يصنع ما يصنع الحلال من لبس الثياب والتطيب والخلق والجماع وقتل الصيد فانه لا يخرج بذلك
 من الاحرام وعليه أن يعود كما كان محرماً ما يجب دم واحد لجميع ما ارتكب ولو كل المحظورات وانما يتعدّد
 الجزاء بتعدد الجنات اذ لم ينو الرض ثم نية الرض اغناها بجر من زعم أنه خرج منه بهذا القصد بل هو له مسألة
 عدم الخروج وما من علم أنه لا يخرج منه بهذا القصد فانه لا يعتبر منه اه قلت وما ذكركم من أن بنة
 الرض باطلة وأنه لا يخرج من الاحرام إلا بالاعمال يحول على ما اذا لم يكن ما موار بالارض كما سئله كره آخر
 الجنات ومن المأمور بالارض المحصر بجر أو وعد ولا يذبح الهدي يحل ويرتض احرامه على ما سبقت
 في بابه وسئله كذلك أيضاً أن كل من منع عن الفتي في موجب الاحرام لحق العبد فانه يحل بغير الهدي
 كالمرأة والهبد ولو احرام بالاذن الزوج والمولى فان لهما أن يحللاهما في الحال بلا ذبح وعما قرناه اندفع
 ما في الشرب لبلاية حيث زعم المناقاة بين ما من من أنه لا يخرج من الاحرام إلا بالاعمال وبين مسألة تحلل المولى
 أمته بخوص فخر أو جماع (قوله أو أربعة منه) أما لو ترك أقله ففقه صدقة كالأبني (تنبيه) لم يصرحوا
 بحكم طواف القدوم لو نزع فيه وترك أكثر أو أقله والظاهر أنه كالمصروع ولو جوبه بالشروع وقد غناها
 في باب الاحرام (قوله ولا يتحقق الترك إلا بالخروج من مكة) لانه مادام فيها لم يطالب به ما لم يرد السفر
 قال في البحر وأشار بالترك الى أنه لو أتى بمكة تركه لا يلزمه شيء مطلقاً لانه ليس بمكة اه أي ليس له وقت يفوت
 بفوته وقد مناع النهر واللباب أنه لو نهر ولم يطوف وجب عليه الرجوع ليطوف ما لم يجاوز الميقات بخيرين
 اراقة الدم والرجوع باحرام جديد بعمره ولا يفتى عليه لتأخيرهم (قوله بلا عذر) قيد للترك والركوب قال
 في الفتح عن البدائع وهذا حكم ترك الواجب في هذا الباب اه أي انه ان تركه بلا عذر لزمه دم وان عذر
 فلا شيء عليه مطلقاً وقبل فيما ورد به النص فقط وهذا بخلاف ما لو ارتكب محظوراً كاللبس والطيب فانه
 يلزمه موجه ولو عذر كما قد سئله أول الباب ثم لو أعاد السعي ما شاء بعد ما حل وجامع لم يلزمه دم لان السعي
 غير مؤقت بل الشرط أن يأتي به بعد الطواف وقد وجد بجر (قوله لو الرمي كاه) اغنا وجب بترك كاه دم
 واحد لان الجف من محرم كما في الخلق والترك انما يتحقق بغروب الشمس من آخر أيام الرمي وهو الرابع لانه لم يعرف
 قرية الإفهام وما دامت الأيام باقية فلا عاذة بمكة فيرمي على التأليف ثم تأخيرها يجب الدم عنده خلافاً لما
 بجر وبه علم أن الترك غير قيد لوجوب الدم تأخير الرمي كاه أو تأخير الرمي يوم الى ما يليه أو أمالوا آخره الى الليل
 فلا شيء عليه كما مر تقرير في بحث الرمي (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم آخره لانه لا يفتى بجر (قوله
 أو الرمي الأول) داخل فيها بله كما عرفت لكنه نص عليه تعالى لهداية لانه لو ترك جرة العقبة في بقية الأيام يلزمه
 صدقة لانه أقل الرمي فيها بخلاف اليوم الأول فانها كل رمية وجبت فافهم (قوله أو أكثر) كما أربع
 حصيات فافهم في يوم النحر أو إحدى عشرة يوماً بعده وكذلك لو أخر ذلك أمالوا تركه أقل من ذلك أو أخره
 فعليه لكل حصاة صدقة اذا بلغ دما فنقص ما شاء لباب (قوله أي أكثر من يوم) المفهوم من الهداية
 عود النحر الى الرمي الأول وهو رمي العقبة في يوم النحر وهو المفهوم من عبارة المصنف أيضاً لكن ما ذكره
 الشارح أفهم (قوله أو حل في حل يجمع أو عزم) أنه يجب دم وحلق للعزم أو العبرة في الحل لتوقته بالمكان
 وهذا عندهما خلافاً للثاني (قوله في أيام النحر) متعلق بحلق بقيد كونه للبع ولذا تقدمه على قوله أو عزة
 فيقتبذ حل الحاح بازمان أيضاً وخالف فيه محمد وخالف أبو يوسف فهما وهذا الخلاف في التعيين بالدم

بقى محرم) ابدافى حق النساء
 (حق بطوف) فكلما جامع لزومه
 دم اذا تعدد المجلس الا أن يقصد
 الرض فتح (أو) ترك طواف
 الصدر أو أربعة منه) ولا يتحقق
 الترك إلا بالخروج من مكة (أو تركه
 السعي) أو أكثره أو ركب فيه
 بلا عذر (أو الوقوف بجمعة)
 يعني من دلفه (أو الرمي كاه
 أو في يوم واحد أو الرمي الأول
 أو أكثره) أي أكثر من يوم
 (أو حل في حل يجمع) في أيام النحر
 فلو بعدهما

ترتبه على ثمن من الثلاثة وانما يجب ترتيب الثلاثة التي هي ثم الذبح ثم الحلق لكن المفرد لا ذبح عليه فيجب عليه
 الترتيب بين الرمي والحلق فقط (قوله حلق قبل ذبحه) وكذا الحلق قبل الرمي بالاولى بحر وانما وضع
 المسألة في القارن لان المفرد لا يني عليه في ذلك لانه لا ذبح عليه فلا يتصور تأخير النسك وتقدمه بالحلق قبله
 ابن كمال (قوله كاحتره المصنف) أي تعالين في البحر (قوله وبه) أي بما ذكر من أن المذهب
 أن أحد الدين للتأخير والاخر للقران الذي هو دم شكر فافهم (قوله ما نؤمهم بعضهم) أي صاحب
 الهداية حيث قال دم بالحلق في غير أو أنه لان أو أنه بعد الذبح ودم بتأخير الذبح عن الحلق اه وقد خطاه
 شراح الهداية من رجوعه منها لاختلافه لما نص عليه في الجامع الصغير من أن أحد الدين للقران والاخر
 للتأخير ومنها أنه يلزم منه أن يجب عليه خمسة دماء على قول من يقول ان احرام العمرة لا ينهي بالوقوف لان
 جنائبه على احرامين والتقديم والتأخير جنائبان فبهما أربعة دماء ودم للقران وأجاب في البحر عن الاول
 بأن ما مشى عليه رواية اخرى غير رواية الجامع وان كان المذهب خلافه وعن الثاني بأن التضاعف على
 القارن انما يكون فيما اذا أدخل نقصا في احرام عمرته لا في الاصل لا يجب الا دم واحد ولهذا اذا أقاض القارن
 قبل الامام أو طاف للزيارة جنبا أو محظا بالزعمه لا يعلق بالعمرة بالوقوف وطواف الزيارة
 ونعام الكلام عليه وعلى الجواب عن بقية ما أورد عليه مسبوقة فيه وفيما علقناه عليه (قوله أقل من عضو)
 أي ولو أكثره كحز ط وهذا اذا كان الطبيب قد لا على ما مر من التوفيق (قوله في الخزانة الخ) أفاد في
 البحر ضعفه كما قدمناه أول الباب (قوله أو حلق شارب) لانه تبع للعبة ولا يلزم وبهما القول بوجوب
 الصدقة فيه هو المذهب الصحيح وقيل فيه بحكومة عدل وقيل دم كاحتره في البحر (قوله وأقل من ربع رأسه
 الخ) ظاهره كالكثير أن الواجب نصف صاع ولو كان شعرة واحدة لكن في الثانية ان تنف من رأسه أو أنه
 أول حية شعرات فكل شعرة كف من طعام وفي خزانة الاكل في خضلة نصف صاع فظهر أن في كلام المصنف
 اشتباه لان لم يبين الصدقة ولم يفصاها بحر (قوله وقد استدل الخ) اشارة الى ما في عبارة المصنف من
 الاجام كعبارة الدرر وصدرا الشريعة وابن كمال لان مفادها انه يجب فيما فوق الواحد الى الخمس نصف صاع
 قال في الشريعة لانه وهو غلط لما في الكافي والهداية وبشر وجههما أنه لو نقص أقل من خمسة فعليه بكل ظفر
 صدقة الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء ولو نقص ستة عشر ظفرا من كل عضو أربعة يجب بكل ظفر طعام نسكين
 الا أن يبلغ ذلك دما فينقص ما شاء اه (تنبيه) قال في الباب كل صدقة تجب في الطواف فهي لكل
 شوط نصف صاع أو في الرمي فلكل حصة صدقة أو في قرا الاطفا فلكل ظفر أو في الصيد ونبات الحرم وعلى
 قدر الفضة اه فليحفظ (قوله فينقص ما شاء) أي ثلاثين في الاقل ما يجب في الاكثر قال في الباب
 وقيل ينقص نصف صاع اه وبإني بانه قريبا (قوله أو صاف للذبح) وكذا كل طواف تطوع جبرا
 لما دخله من النقص بترك الطهارة نهر (قوله أو واحد الجمار الثلاث) أي التي بعد يوم النحر ط والمراد
 أن يترك أقل جاريوم كثلث من يوم النحر وعشرة عما بعد رضى (قوله من سبع الصدر) أمالو ترك ثلاثة
 من سبع التذوق لم يذكروه وقد تم الكلام عليه (قوله ومن السعي) أي لو ترك ثلاثة منه أو أقل فعليه
 لكل شوط منه صدقة الا أن يبلغ دما فينقص من الدم ويتنقص الصدقة للباب (قوله فكاحتر) أي ينقص ما شاء
 (قوله وأفاد الجدادى) أي في السراج وتقدم عن الباب التعبير عنه بقيل اشارة الى الضعف لخالفته لما في
 عامة الكتب من اطلاق التنقيص بما شاء لكنه غير محتمل لانه صا ذو بمالوشاء شأ أقله لا مثل كف من طعام
 في ترك ثلاث حصيات مثلا لو بلغ الواجب فيها قيمة مع أنه لو ترك حصة واحدة يجب نصف صاع وقد التزم
 ذلك بعض شواخ الباب وقال انه الظاهر من اطلاقهم وهو يعكس ما علمت لانهم تقدموا عن قبة الدم ثلاثين
 في القليل ما يجب في الكثير فينبغي أن يكون ما في السراج اجبا ما لمأخلفوه بمعنى انه ينقص ما شاء الى نصف صاع
 لا أكثر لما قلنا لكن ما في السراج يجعل وقد فسره ما نقله بعضهم عن البحر الزاخر اذ يبلغ قيمة الصدقات دما
 ينقص منه نصف صاع ليبلغ قيمة المجموع أقل من ثمن الشاة وهكذا اذا نقص نصف صاع وكان ثمن الباقي
 مقداره ثمن الشاة ينقص الى أن يصير ثمن الصدقة الباقية أقل من ثمن الشاة حتى لو كان الواجب ابتداء نصف
 صاع فقط بأن ظفر واحد أو كان يبلغه ما ينقص منه ما شاء بحيث يصير ثمن الباقي أقل من ثمن الهدى اه

حلق قبل ذبحه دم للتأخير ودم
 للقران على المذهب كما حتره
 المصنف قال وبه اندفع ما نؤمهم
 بعضهم من جعل الدين الجنائبة
 (وان طيب) جوابه قوله الا في
 تصديق (أقل من عضو وأستمر رأسه
 أولس أقل من يوم) في الخزانة
 في الساعة نصف صاع وفيما دونها
 قبضة وظهره ان السبابة
 فلكية (أو حلق) شارب أو أقل
 من ربع رأسه (أو بيشه أو بعض
 رقبته) أو فاض أقل من خمسة
 اطا فبره أو خمسة الى ستة عشر
 (متفرقة) من كل عضو أربعة
 وقد استدل في لكل ظفر نصف
 صاع الا أن يبلغ دما فينقص
 ما شاء (أو طواف للذبح أو للصدر
 محظا أو ترك ثلاثة من سبع
 الصدر) ويجب لكل شوط منه
 ومن السعي نصف صاع (أو احدى
 الجمار الثلاث) ويجب لكل
 حصة صدقة الا أن يبلغ دما فينقص
 ما شاء (أو أفاد الجدادى) انه ينقص
 نصف صاع

(قوله أو حلق الخ) اعلم أن الحلق والحلق ما أن يكون محرماً من أو حلالين أو الحلق محرماً والحلق حلالاً أو بالتكس في كل على الحلق صدقة الآن يكون حلالين وعلى الحلق دم الآن يكون حلالاً به لا يمكن في جمل الحرام رأس حلال يتصدق الحلق بمشاة وفي غيره الصدقة نصف صاع كافى الفتح والجرو به يعلم مافى قوله أو حلال ووقع في العناية فيما إذا كان الحلق حلالاً والحلق محرماً لا شيء على الحلق اتفا فافلتأكل (قوله فانه لا شيء عليه) أى على الفاعل أما المفعول فعليه الجزاء إذا كان محرماً بالسب وبشرحه (قوله كالنطرة) أفاد أن التقيد بنصف الصاع من البر اتفان في يجوز إخراج الصاع من القراء والشعر ط عن القهستانى قال بعض الحشبين وأما الخلو ط بالشعر فانه ينظر فان كانت الغلبة للشعر فانه يجب عليه صاع وان كانت الغلبة فنصفه كذا في خزائن الأكل فان تساوى بينهما وجوب الصاع احتياطاً وما ذكره في الفطرة بجري هنا اه (قوله بعد) فبدل ثلاثة ولسث الثلاثة قيدان جميع محظورات الاحرام اذا كان بعد نصفه الخيارات الثلاثة كفى المحيط قهستانى وأما ما ذكره من الواجبات بعد فانه لا شيء عليه على ما مر أول الباب عن اللباب وفيه ومن الاعذار الحى والبرد والجرح والقروح والصداع والشقيقة والقمل ولا يشترط رام العلة ولا إذا عاد إلى التلف بل وجودها مع تب ومشفة يبع ذلك وأما الخطأ والتسيان والاعفاء والاكرام والنوم وعدم القدرة على الكفارة فليست باعذار فى حق التغيير ولو ارتكب المحذور بغير عذر فواجهه الدم عينا أو الصدقة فلا يجوز عن الدم طعام ولا صيام ولا عن الصدقة صيام فان تعذر عليه ذلك بئى في ذمته اه وما فى الظهيرة من انه ان عجز عن الدم صام ثلاثة أيام ضعيف كفى الجرح وفيه ومن الاعذار خوف الهلاك ولعل المراد بالخوف النطق لا مجرد الهم فحوز الغلبة والستران غلب على ظنه لكن بشرط أن لا يعتد موضع الضرورة فغلب رأسه باقتسوة فقط ان اندفعت الضرورة بها وحشدت فلف العمامة عليها موجب للدم أو الصدقة اه قلت يعنى اذا كانت نازلة عن الرأس بحيث تغطي رءوساً يحرم تغطيته والا فتدمنان الفتح وغيره التصريح بخلافه وانه مثل ما لو اضطر لحيه فليس جيبين ندم بائع بخلاف ما لو لبس جبة وقتلوه فان فيه كثارتين (قوله ان شاء ذبح الخ) هذا فيما يجب فيه الدم أما ما يجب فيه الصدقة ان شاء تصدق بما وجب عليه من نصف صاع أو أقل على مسكين أو صام يوماً كافى اللباب (قوله ذبح) أفاد انه يخرج عن العهدة بمجرد الذبح فلهذا لا يسبق لأبى غير خلاف ما لو سبق وهو حى وأما لاياً كمنه رعاية لجهة التصديق وتحماته فى البحر (قوله فى الحرم) فلوزيخ فى غيره يجوز الآن أن يتصدق بالعم على ستة مساكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع حنطة فيجزيه بدلا عن الطعام بحر (قوله أو تصدق) أفاد انه لا بد من التلذذ عند محمد ورجح في البحر تعالى الفتح فلا تنكح الاباحه خلافاً لابي يوسف واختلف النقل عن الامام (قوله بثلاثة أصوع طعام) باضافة أصوع وهو بفتح الهمزة وضم الصاد وسكون الواو وبسكون الصاد وضم الواو جمع صاع شرح القابى والقارى والطعام الذى يطربق الغلبة قهستانى (قوله على ستة مساكين) كل واحد نصف صاع حتى لو تصدق بها على ثلاثة أو سبعة فظاهراً كلهم انه لا يجوز لأن العدد مخصوص عليه وعلى قول من استثنى بالاباحه ينبغي انه لو غدى مسكيناً واحداً وعشاء ستة أيام أن يجوز أخذ من مسألة الكفار من نهر تبعا للبحر (قوله ان شاء) أى فى غير الحرم أو فيه ولوعلى غير أهله لا طلاق النص بخلاف الذبح والتصدق على فقرا مكة أنفسل بحر وكذا الصوم لا يتعد بالحرم فيصومه ابن شاكراً أشار إليه فى البحر وصرح به فى الشرع بلانية عن الجوهره وغيرها (قوله ووطوءه) أى بايلاج قدرا المشقة وان ينزل ولو جازل لا يمنع وجود الحرارة والذرة وسواء كان فى امرأة واحدة أو بكرا جسيمة أو امرأة أو مراً ولا يتعد الدم الابتعاد المجلس اذا لم يوالثا فى رفض الاحرام كما مر بانه أفاده فى البحر (قوله فى احدى السبلين) السبلين يذكروا بؤث أى القبل والدير قال فى النهر ثم هذا فى الدر أصح الروايتين وهو قولهما (قوله من أدعى) فلا يفسد بوطى البهجة مطلقاً لقصوره بحر أى سواء أنزل أولاً وقد ألحقوا التى لا تستهى بالبهجة كما مر فى الصوم فيفتنى عدم الفساد بوطى المسنة والصغيرة التى لا تستهى رملى ونحوه فى شرح اللباب (قوله ولو ناسيا) مثل التعميم العبد لكن يلزمه الهدى وقضاء الحج بعد العتق سوى حجة الاسلام وكل ما يجب فيه المال يؤاخذ به بعد عتقه بخلاف ما فيه الصوم فانه يؤاخذ به للمال ولا يجوز طعام المولى عنه الا فى

(أو حلق رأس) محرم أو حلال
(غيره) أو رقبته أو قلم فافره بخلاف
ما لو طيب عضو غيره أو رأسه بخلافه
فانه لا شيء عليه اجساماً ظهيرة
(تصدق نصف صاع من بر)
كالنطرة (وان طيب أو حلق)
أوليس (بعد) خبر ان شاء (ذبح)
فى الحرم (أو تصدق بثلاثة أصوع
طعام على ستة مساكين) ابن شاء
(أو صام ثلاثة أيام) أو لم يفتقر
(ووطوءه فى احدى السبلين)
من أدعى (ولو ناسيا)

الاحصاء فان المولى يبعث عنه ليحل هو فاذا اعتق فعليه حجة وعمرة **(قوله أو مكرها)** ولا رجوع له على المكره كما ذكره الاسدي بابي وحكي في الفتح خلافا في رجوع المرأة بالدم اذا اكرهها الزوج ولم أره فلا يبيعونها بموته بجهر **(قوله أو صيبا)** يؤيده أن المفسد للصلاة والصوم لا فرق فيه بين المكف وغيره فكذلك الحج وما في الفتح من أنه لا يفسد حجه ضعيف بجهر ونهر **(قوله لكن لادم ولا قضاء عليه)** أي على الصبي أو المجنون وأفراد الصغير لمكان أو وكذا الامتنى عليهم ما في احرامها لعدم تكليفها شرح الباب **(قوله قل وقوف فرض)** بالاضافة للبيان أي وقوف هو فرض أو بدونهما مع التنوين فيهما على الوصفة أي وقوف مفروض والمراد بالقرضية الركنية فتشمل حج الذل وخرج وقوف المزدلفة اذا جامع قبله فانه لا يفسد الحج لكن فيه بدنة **(قوله يفسد حجه)** أي ينقصه نفعه انما فاحشا لم يطله كافي المنهات فهستاني قال صاحب الباب بعد قوله عنه وهو قد حسن يزيل بعض الاشتكالات قال القاري قلت من جعل المنى في الافعال لكن في عدم البطلان أيضا نوع اشكال وهو القضاء الا انه يمكن دفعه بانه ليؤدي على وجه الكمال اه أقول حاصله انه ليس المراد بالقضاء هنا البطلان بمعنى عدم وجود حقيقة الفعل الشرعية كالصلاة بلا طهارة بل المراد به الخلل الفاسد المحجب لعدم الاعتماد بشعوله ولوجوب القضاء ليجز عن العهدة فالحقيقة الشرعية موجودة ناقصة نقصا آخر جها عن الاجزاء ولهذا صرح في الفتح عن المسبوبة بانه بافساد الاحرام لم يصرف خارجته قبل الاعمال اه ولو كان باطلا من كل وجه لكان خارجا عنه ولما كان يلزمه موجب ما تركه بعد ذلك من المظهورات وذكر في الباب وغيره انه لو اهل بجمعة أخرى ينوي قضاءها قبل اتمامها هي ونيتها لغوا لتصح ما لم يفرغ من الفاسدة وهذا يظهر أن قول بعض معاصري صاحب البحر أن الحج اذا فسد لم يفسد الاحرام معناه لم يطل بالمعنى الذي ذكرنا فلا يرد ما أورده عليه من تصريحهم بفساده ثم ان هذا يفتد الفرق بين الفساد والبطلان في الحج بخلاف سائر العبادات فهو مستثنى من قولهم لا فرق بينهما في العبادات بخلاف العبادات وبؤيده انه صرح في الباب في فصل محرمات الاحرام بان فساده الجماع قبل الوقوف ومبطله الردة وانه تعالى أعلم **(قوله وكذا لو استدخلت ذكر حرام)** والفرق بينه وبين ما اذا وطئ بجمعة حيث لا يفسد حجه أن داعي الشهوة في النساء أتم فلم تكن في جانبها قاصرة بخلاف الرجل اذا جامع بجمعة **(قوله أو ذكر حرام مقطوعا)** ولولم يردح ط **(قوله ويعنى الحج)** لأن التخلل من الاحرام لا يكون الا بآداء الافعال أو الاحصاء ولا وجود لا أحدها وانما وجب المنى فيه مع فساد ما أنه مشروع بأصله دون وصفه ولم يسقط الواجب له لنقصانه نهر **(قوله كما تراه)** أي ففعل جميع ما يشعده في الحج الصحيح ويجنب ما يجنب فيه وان ارتكب محظورا فعليه ما على الصحيح لباب **(قوله ويذبح)** ويشوم سبع البدنة مقام الشاة كما صرح به في غاية البيان بجهر قلت وهذا صريح بخلاف ما ذكره قبل هذا كما قد مر أول الباب **(قوله ويشن)** أي على الفور كما نقله بعض المحققين عن البحر العميق وقال الخليل الرمي ويشن أي من قابل لوجوب المنى فلا يشن الا من قابل وسيأتى في تجاوزة الوقت بغير احرام انه لو عاد ثم أحرم بعمره أو حجة ثم أفسد تلك العمره أو الحجة وقضى الحج في عامه يسقط عنه الدم فهو صريح في جواز القضاء من عامه لتدارك ما فاته فليست اه **(قوله ولو نفل)** لوجوبه بالشرع **(قوله هل يجب قضاؤه)** أي قضاء القضاء الذي أفسده حتى يشن حجتين الاولى والثانية **(قوله لم أره الحج)** البحث لصاحب النهر حيث قال فلهما سئل عن ذلك لم أر المسألة وقياس كونه انما شرع فيه مسقطا لازما أن المراد بالقضاء معناه اللغوي والمراد بالاعادة كما هو الظاهر اه ووافق قول القسستاني الاول أن يقول وأعد لأن جميع العمر وقت اه ولذا قال ابن الهمام في التحرير ان تسميته قضاء مجاز قال شارحه لانه في وقته وهو العمر فهو أداء على قول مشايخنا اه أي وحيث كان الثاني أداء لم يكن حجا آخر أفسده لانه لم يشتر فيه ملازمة نفسه حجا آخر بل شرع فيه مسقطا لما عليه في نفس الامر وليس هو طائحا حتى يرد أن الطائ لا يلزمه القضاء كما مر أول فصل الاحرام كما لا يخفى وحينئذ فلا يلزمه قضاء حج آخر وانما يلزمه أدائه ثالثا لأن الواجب عليه حج كامل حتى يسقط به الواجب فكما أفسده لا يلزمه سوى الواجب عليه أولا كالموشرع في صلاة فرض فافسدها وقد وجد العلامة الشيخ اجماع على النابى هذه المسألة منقولة فقال ولفظ النبي لو فاته الحج ثم حج من قابل يريد قضاء تلك الحجة فافسدها لم يكن عليه الا قضاء

أو مكرها أو نائمة أو صيبا أو مجنونا
ذكره الحاذي **لكن لادم**
ولا قضاء عليه (قبل وقوف فرس
يفسده) وكذا لو استدخلت
ذكر حرام أو ذكر حرام مقطوعا ففسد
حجها اجماعا (ويحضى) وجوبا
في فاسده كجائزه (ويذبح
وبقضى) ولو نفل أو أفسد
القضاه هل يجب قضاؤه أم أراه
والذي يظهر أن المراد بالقضاء
الاعادة

بجدة واحدة كالأقصد قضاء صوم رمضان اه (تنبه) تقدم في كتاب الصلاة أن الاعادة فعل مثل الواجب في وقته لئلا يفسد القضاء وهذا الخلل هو الفساد فلا يكون اعادة لكن مرادهم هناك بالفساد الطلآن بناء على علم الفرق بينهما في العبادات وقد علمت أنفس الفرق بينهما في الخيم فصدق عليه التعريف المذكور على أننا قد علمنا هناك عن المبرزين نهر بينهما لا يتبين بمثل الفعل الأول في صفة الكمال فافهم (قوله ولم يفرقا) أي الرجل والمرأة في القضاء بعد ما أضد أحدهما بالجماع أي بأن يأخذ كل منهما طريقا غير طريق الآخر بحيث لا يرى أحدهما صاحبه نهر (قوله بل ندان خاف الوقاع) كذا في البحر عن الخط وغيره ومثله في اللباب وكذا في التمهاتني عن الاختيار وقد راجعت الاختيار فرأيت كذلك فافهم قال في شرح اللباب وأما ما في الجامع الصغير وبسبب الفرقه بشي أي بأمر ضروري وقال قاضي خان يعني ليس بواجب وقال زفر ومالك والشافعي يجب اقترافهما أو ما وقت الافتراق فعندنا وزفر إذا أخرما وعند مالك إذا أخرجا من البيت وعند الشافعي إذا انتهيا إلى مكان الجماع (قوله بعد وقوفه) أي قبل الحلق والطواف (قوله ويجب بدنه) شمل ماذا جامع مرة وأمرارا أن التحذ الجلس فان اختلف فبدنه للأول وشاة للثاني بجر وشمل العاصد والناسي كما مر في شرحه في التور واللباب خلافا لما في السراج من أن الناسي عليه شاة قال في شرح اللباب وهو خلاف ما في المشاهير من الروايات من عدم الفرق بينهما في سائر الجنائيات وصرح بخصوص المسألة في الخاتمة (قوله قبل الطواف) أي طواف الزيارة كله أو أكثره كفي النهر (قوله لطفة الجنابة) أي لوجود الحلق الأول بالخلق في حق غير النساء وما ذكره من التفصيل هو ما عليه المترون ومثني في المبسوط والبدائع والاصحاح على وجوب البدنة قبل الحلق وبعده وفي الفتح أنه الوجه لاطلاق ظاهر الرواية وجوبها بعد الوقوف بالتفصيل وناقشه في البحر والنهر وأما لوجامع بعد طواف الزيارة كله أو أكثره قبل الحلق فعليه شاة للباب قال شارحه الفقاري كذا في البحر الزاخر وغيره ولعل وجهه أن تعظيم الجنابة إنما كان مراعاة هذا الركن وكان مقتضاه أن يستمر هذا الحكم ولو بعد الحلق قبل الطواف إلا أنه سوغ فيه صورة التحلل ولو كان متوقفا على أداء الطواف بالنسبة إلى الجماع اه وظاهره أن وجوب الشاة في هذه المسألة لا نزاع فيه لاجد خلافا لما في شرح النقاية للقراري حيث جعلها مثل الخلاف المذكور قبله ثم استدل بها في الفتح بأن الطواف قبل الحلق لم يجعل به من شيء فكان ينبغي وجوب البدنة وبه لم جوابه من التوجيه المذكور عن شرح اللباب وهذا لم يذكر حكم جماع التشارن قال في التبرهان جامع قبل الوقوف وطواف العمرة فسد حجه وعمرته وزنه دمان وسقط عنه دم القران وإن بعدهما قبل الحلق لزمه بدنة للجم وشاة للعمرة واختلاف فيما بعده اه ونوضحه في البحر (قوله ووطؤه في عمرته) شمل عمرة التمتع ط (قوله وذبح) أي شاة بجر (قوله ووطؤه بعد أربعة ذبح ولم يفسد) المتأنيب أن يقول لم يفسد وذبح لجميع الأخبار عن المبدأ بلاتكلف إلى تقدير العائد قال في البحر وشمل كلامه ما إذا طاف الباقي وسعى أو لا لكن بشرط كونه قبل الحلق وتركه له لم به لأنه بالحق يخرج عن احرامها بالكتابة بخلاف احرام الحج وما بين المصنف حكم المفرد بالحج والمفرد بالعمرة علم منه حكم القارن والمتجمع اه (قوله أي حيوانا برنا الخ) زاد غيره في التعريف متعينا بجناسه أو قوامه احتراز عن الحية والعقرب وسائر الهوام والبري ما يكون نواله في البر ولا عبارة بالقرى أي المكان واحتز به عن الجري وهو ما يكون نواله في الماء ولو كان متوا في البر لأن التوالد أصل والكنية بعده عارض فكذلك الماء والضعف المسمى كبقائه في الفتح قال ومثله السرطان والتساح والطفة بجري يحل اصطاده للصوم بخلاف الآية وعمومها متناول لغير الماء كقول منه وهو الصحيح خلافا لما في مناسك الكرماني من تخصيصه بالسك خاصة أما البري فخرام مطلقا ولو غير ما كقول كالتنزيه كفي البحر عن الخط إلا ما يستثنى بعد من الذئب والغراب والحذأة والسبع الصائل وأما باقي الفواسق فليست بصيد تلال في اللباب وأما طرير البحر فلا يحل اصطاده لأن نواله في البر وعزاه شارحه إلى البدائع والخطب قاله في البحر من أن نواله في الماء سبق قول الأنا في ما مر من اعتبار التوالد فافهم ودخل في المتوحش باصل خلفه نحو اقلبي المستأنس وإن كانت ذكاته بالذبح ونخرج البهير والشاة إذا استوحشا وإن كانت ذكاته ما باله قتران المتصور له في الصيدية أصل الخلقة وفي الذكاة لا يمكن وعدمه بجر ونخرج الكلب ولو وحشا لأنه أهلى في الأصل وكذا السنور والاهلى أي ما البري فقصه روايتان

(ولم يفرقا) . وجوباً بل ندبا
ان خاف الوقاع (و) ووطؤه
(بعد وقوفه لم يفسد حجه) ويجب بدنه
وبعد الحلق قبل الطواف
(شاة) لطفة الجنابة (و) ووطؤه
(في عمرته) قبل طوافه أربعة
مفسد اهاتني وذبح وقفي
وجوبا (و) ووطؤه (بعد أربعة
ذبح ولم يفسد) خلافا للشافعي
(فان قيل يحرم صيدا) أي
حيوانا برنا متوحشا بأصل
سئلته

عن الامام فجع وجرم في الجرماته كالكتاب (تنبه) قال في شرح اللباب والظاهر أن ماء البحر يوجد في أرض الحرم محل صيده أيضا للعموم الآية وحديث هو الظهور ماؤه والحل ميتته وقد صرح به الشافعية حيث قالوا لا فرق بين أن يكون البحر في الحلي أو الحرم اه وفيه وقد يوجد من الحيوانات ما تكون في بعض البلاد وحشية الخلقة وفي بعضها مستأنسة كالبهاموس فانه في بلاد السودان مستوحش ولا يعرف منه مستأنس بحديثهم اه ولم يبين حكمه وظاهره أن الحرم منهم في بلادهم يحرم عليه صيده مادام فيها والله تعالى أعلم (قوله أو دل عليه قائله) أولاد بالذلة الاعانة على قتله سواء كانت ذلالة حقيقة بالاعلام بكانه وهو غائب أولا يجر فدخل فيها الإشارة كما يشير اليه الكلام الشارح وهي ما يكون بالحضرة وفسرها في الفتح بأنها تحصل الذلالة بغير اللسان اه ومقتضاه أن الذلالة أعم لحصولها باللسان وغيره وذكر الشيخ اسماعيل عن البرجندى مانعه ولا يخفى أن ذكر الذلالة يعني عن الإشارة وقد تختص الإشارة بالحضرة والذلالة بالقصة اه فكان ينبغي أن يزيد المصنف أو اعانه عليه أو أمره بقتله ملحق أبي قتادة في الصحين هل منكم أحد أمره أو أشار اليه وفي رواية مسلم هل اشترتم أو اعنتم قالوا لا قال فكلوا أو قول الجران المراد بالذلالة الاعانة لا يمتثل الامر إلا بالاعانة فانه ما لم تكن معه دلالة على ما يأتي في قريانه بمحل ما لو دخل الصيد مكانه فاندله على طريقه أو على يده وما لو دله على أنه يريجه بها أو كذا الواعار هاله على المعتد الا اذا كان مع القاتل سلاح غير هاجلي ماعليه أكثر المشايخ (تنبه) قيد الدال بالجرم بارجاع الضعيرة اليه واطلق في القاتل لأن الدال الحلال لا شيء عليه الا الاثم على ما في المشاهير من الكتب وقيل عليه نصف القصة شرح اللباب ولا يشترط كون المدلول محر ما فلولد مجرم حلالا في الحل فقتله فعلى الدال الجزاء دون المدلول لباب (قوله صدقاه) هذه الشروط لوجوب الجزاء على الدال الحرم اما لا تحقق مطلقا كافي الجرم زاد في النهرو ليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذب حتى لو أخبر مجرم بصدقه فبره حتى أخره مجرم آخر ثم يصدق الأول ولم يكذب ثم طلب الصيد فقتله كان على كل واحد منهما الجزاء ولو كذب الأول لم يكن عليه (قوله غير عالم) حتى لو دله والمدلول يعلم به أى برؤية أو غيره هالاشي على الدال ليكون دلالة تحصيل الحاصل فكانت دلالة لباب وشرحه وعليه فشكل ما في المحيط عن المتن في قولنا قد أخذ هذين وهو رابعهما فقتلهما فعلى الدال جزاء واحد والجزاء أن أو أجاب في البحر بان الامر بالاخذ ليس من قبل الذلالة فيوجب الجزاء مطلقا قال ويدل عليه ما في الفتح وغيره لو أمر الجرم غيره بأخذ صيد قاهر المأمور آخر فالجزاء على الامر الثاني لانه لم يمتثل أمر الاول لانه لم يأتمر بالامر بخلاف ما لو دل الاول على الصيد وأمره فأمر الثاني ثالثا بالقتل حيث يجب الجزاء على الثلاثة فقد تفقوا بين الامر بالجزء والامر مع الذلالة اه والحاصل ان عدم العلم بشرط للذلة لا للامر بل هو موجب للجزاء مطلقا بشرط الاتهام (قوله وانصل القتل بالذلة) أى تحصل بسببها شرح اللباب (قوله والدال والمشير) الاولى أو المشير بان الحكم ثابت لاحدهما ولصحة قوله بعد باق واحترز بذلك عما ادخله الدال أو المشير فقتله المدلول لا شيء عليه ويأثم هندية ط (قوله قبل أن ينقل عن مكانه) فلو انقلبت عن مكانه ثم أخذه بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال هندية ط (قوله بدء أو عودا) أى لا فرق في لزوم الجزاء بين قتل أول صيد وبين ما بعده وقال ابن عباس لاجزاء على العائد به قال داود وشريح وللصكن يقال له اذهب فينتقم الله منك معراج (قوله سهوا أو عدا) وكذا مباشر ولو غير متعدي كأنه انقلب على صيد أو متعبدا إذا كان متعديا كما إذا نصب شبكة أو حفره حفرة بخلاف ما لو نصب فيطاطا لنفسه فقتل به صيدا وحفر حفرة للماء ولو حفره مباح القتل كدرب فغطب فيها صيدا أو أرسل كلبه الى حوران مباح فاخذ ما يحرم أو الى صيد في الحل وهو حلال لجأ وزالى الحرم حيث لا يلزمه شيء لعدم التعدي وتغامه في النهرو البحر (قوله أو عموكا) ويلزمه قتلان قيمة لما لكونه جرمه وحاشا لله تعالى يجر عن المحيط ولو كان معلما فأتى حكمه (قوله فعليه جزاؤه) ويتعدى بتعدى المقتول الا اذا قصده التحلل ورفض احرامه كما صرح به في الاصل يجر وقد مناه عن اللباب (قوله ولو سبعا) اسم لكل مختطف منتهب جراح قاتل عادة جادة وأراد به كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق البعوضة والحشرات سواء كان سبعا أم لا ولو خيرا أو قردا أو قنبرا كافي الجمع يجر ودخل فيه سباع الطير كالبازي والصقر وقد يغير الصائل لما ساقى أنه لو صال لا شيء يقتله (قوله أو مستأنسا) عطف على سبعا

(أودل عليه قائله) مصدقاه
غير عالم وانصل القتل بالذلة
أو الإشارة والدال والمشير باق
على احرامه وأخذه قبل أن
ينقل عن مكانه (بدء أو عودا
سهوا أو عدا) مباحا أو عموكا
(فعليه جزاؤه ولو سبعا غير صائل
أو مستأنسا أو حاما)

أى ولو غلبت مسنة أنسان استثناه عارض والعبدة للأصل كآمر (قوله ولو مسرولا) صرح بخلاف
 ما ألفه فانه يقول لأجزاء فيه لأنه أوف لا يطير بجناسه **اللب** (قوله كآمر) أى المضطر إلى
 الاكل (قوله ويقدم الميتة على الصيد) أى فى قول أى حنفية ومحمد وقال أبو يوسف والحسن يذبح الصيد
 والتمتوى على الأول كما فى الشربلية ح قلت ورجحه فى البحر أيضا بأن فى كل الصيد ارتكاب حرمين
 الاكل والقتل وفى كل الميتة ارتكاب حرمة الاكل فقط اه وانطلاق فى الاولوية كما هو ظاهر قول البحر
 الخانية فالمتة أولى اه والمراد بالحرمة والحرمين ما هو فى الأصل قبل الاضطراب اذ لا حرمة بعده (قوله
 والصيد على مال الغير) ترجيح الحق العبد لاقتضاره زيلعى (تنبه) فى البحر عن الخانية وعن بعض أصحابنا
 من وجد طعام الغير لا تباح له الميتة وهكذا عن ابن سماعة وشرأن الغصب أولى من الميتة وبه أخذ الطحاوى
 وقال الزكرخى هو بالخيار (قوله ولعلم الانسان) أى لكرامته ولأن الصيد يحل فى غير الحرم أو فى غير حالة
 الاسرام والادى لا يحل بحال ح (قوله قبل والخنزير) بالتر عطف على الانسان وعبرة البحر عن الخانية
 وعن محمد الصيد أولى من لحم الخنزير اه وأفاد الشارح ضعفها لكن ان كان المراد بالخنزير الميت وهو الظاهر
 فوجه الضعف ظاهر لانه كفى الميتة فيه ارتكاب حرمة الاكل فقط والافلا لانه صيد أيضا فاصطفا غيره أولى
 لأن فى كل ارتكاب حرمين لكن حرمته أشد هذا ما ظهر لى وفى البحر عن الخانية والكذب أولى من الصيد لأن
 فى الصيد ارتكاب المخطورين (قوله ولو الميتة نيباخ) غير مخصوص فى المذهب بل قلة فى النهر عن
 الشافعية (قوله الصيد المذبح أولى) أى ما ذبحه حرم آخر أو ذبحه هو قبل الاضطراب لأن فى كله
 ارتكاب محظور واحد بخلاف اصطداد غيره لال (قوله وبغيره أيضا الخ) أى بغرم الذابح قيمة ما كله
 زيادة على الجزاء لو كان الاكل بعد أداء الجزاء أما قبله فيدخل ما كل فى ضمان الصيد فلا يجاب له شئ بمافتراده
 ولا فرق بين أكله وطعام كلابه وقال لا يقرم بأكله شيا وعامة فى النهر قال فى الباب ولو أكل منه غير الذابح
 فلا شئ عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه فى الحرم بعد الضمان لاشئ عليه لال (قوله والجزء هو ما قومه
 عدلان) أى ما جعله العدلان قيمة للصيد فاصطدا غيره لال (قوله وبغيره أيضا الخ) أى بغرم الذابح قيمة ما كله
 بصنعة الخلق على الرابع كالملاحة والحسن والتصويت لاما كانت بصنع العباد الا فى قضيتين فقيمة المالك فقوم
 بها أيضا الا اذا كانت للهو كتنزير الديك ونطح الكرش فلا تعتبر كفى الجارية المغنسة والمراد بالعدل من لم يعرفه
 وبصورة قيمة الصيد لا العدل فى باب الشهادة بجر ملخصا واطلق فى كون الجزاء هو القيمة فتعمل الصيد الذى
 له مثل وغيره وهو قولهما وخضع محمد بما مثل له فاجب فيه ما مثل مثله فى شئ القلى شاة والغنمة بدنة وفى
 جوار الوحش بقره وتوجيه كل فى المطولات (قوله وقيل الواحد ولو القاتل يكتفى) الاولى اسقاط قوله ولو
 القاتل لانه بحث من صاحب الجور قال بعده لكنه يتوقف على نقل ولم أره اه على أن صاحب اللباص صرح
 بخلافه حيث قال وينتظر للتعويض عدلان غير الجاني وقيل الواحد يكتفى اه وعكس فى الهداية حيث اكتفى
 بالواحد وعبر عن المني بقيل ملا إلى أن العدد فى الآية للأولية وتسعة فى التبيين للزبلى والسراج والجوهرة
 والكافى وهو ظاهر العناية أيضا فافهم وما مشى عليه المصنف واللباص استظهره فى الفتح وقال فى المراجيع عن
 المسبو على طريقة القياس يكتفى الواحد للتعويض كفى حقوق العباد وان كان المني أحوط لكن تعتبر
 حكومة المني بالنص اه ومثله فى غاية البيان ومقتضا اختيار المني وعزافى البحر والنهر تعجيجه الى شرح
 الدرر **كأنه** من جهة اقتضاه عليه متناوبه اندفع اعتراض الشربلية عليه ما به لمصرح فى الدرر
 بتعجيجه والمراد بالدرر انلا خسرو ومثله فى الدرر البصائر للتوفى ومثلى فى شرحها غير الاذكار على الاكتفاء
 بواحد (قوله فى مقتله) أى موضع قتله قال فى المحط وعلى رواية الاصل اعتبره المكان الزمان فى اعتبار
 القيمة وهو الاسع نهر (قوله فالو لتوزيع الخ) أى أن المعتبر هو مكانه ان كان يباع فيه الصيد والا فالغير
 هو أقرب مكان يباع فيه لان العدلين يجبران فى تقويمه مطلقا (قوله فى سبع) أى غير مسائل كآمر اما
 الصائل فلا شئ فى قتله كما سبأنى (قوله أى حيوان لا يؤكل) تفسير مرادوا فالسبع أخص كما علمت من
 تفسيره الذى قد مناه ولا بد من زيادة وليس من الفواش السبعة والحشرات كآمر (قوله على قيمة شاة)
 المراد بها أن تأدى ما يجزى فى الهدى والاضحية وهو الجذع من الضأن بجر (قوله أصكبر منها) الاولى

ولو (مسرولا) يفتح الواو فى رجليه

ويش السراويل (أوهو

مضطر الى الصلوة) كما يكرمه

التصاص لو قتل انسانا وكل

لحمه ويقدم الميتة على الصيد

والصيد على مال الغير ولحم

الانسان قبل والخنزير ولو الميت

نيبا يحل بحال كالأكل كل طعام

مضطر آخر وفى البرازية الصيد

المذبح أولى اتفاقا لاشبه وبغيره

أيضا ما كله لو بعد الجزاء (و)

الجزاء (هو ما قومه عدلان) وقيل

الواحد ولو القاتل يكتفى (فى مقتله

أولى أقرب مكان منه) ان لم يكن

فى مقتله قيمة فالو لتوزيع لالتقدير

(و) الجزاء (فى سبع) أى حيوان

لا يؤكل ولو خنزيرا أو فبلا لايزاد

على قيمة شاة وان كان) السبع

(أصكبر منها)

أكثر فية منها لا تذكر انما يتناسب قول محمد باعتبار المثل صورة (قوله ليس الا باراقة الدم) أي دون
 اللحم لانه غريماً مكولاً أما ما كـول اللحم ففيه فساد اللحم أيضاً فيجب فية ما بلغه ما بلغت نهر عن الخساسة
 (قوله وكذا) أي كانه لا يزاد على قبة الشاة وان كان السبع أكثر فية منها فكذلك لو كان معلماً لا يشتر ما زاد
 ما تعلم لحق الله تعالى أموالو كان على كافي فية ثمانية لمالكة معلماً وقيد بالتعليم لانه يضمن لحق الله تعالى
 أيضاً زيادة الوصف الخلق كالحسن والملاحة كافي الحماة المطوقة كما مر (قوله ثم له أي القاتل الخ) وقيل
 ان الجبار للعدلين وله ان يجمع بين الثلاثة في جزء واحد بأن بلغت فية هدايا ستة مائة فذبح هدايا وأطعم عن
 هدى وصام عن آخر وكذا لو بلغت هدين ان شاء مجبهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح أحدهما وأذى
 بالآخر أي الصفات ان شاء وأجمع بين الثلاثة ولو بلغت فية بدنة ان شاء اشتراها أو اشترى سبع شياه
 والاول أفضل وان فضل شيء من القيمة ان شاء اشترى به هدايا آخران بلغه أو صرفه الى الطعام أو صام وتغما
 في الملبأ وشرحه (قوله ويذبح بمكة) أي بالحرم والمراد من الكعبة في الملاية الحرم كما قال القسرون نهر
 فلو ذبحه في الحل لا يجوز به عن الهدى بل عن الاطعام فيشترط فيه ما يشترط في الاطعام وأقارب الذبح أي المراد
 التقرب بالاراقة فلوسق بعد اجراءه لا لوصدق به حيا ولو أكله بعد ذبحه غرمه ويجوز التصديق بكل لحم أو بما
 غرمه من قبة أكله على مسكين واحد يمر (قوله ولو ذبحا) تقدم في المصنف أن المذبح به قول الثاني
 انه لا يصح دفع الواجبات السبع (قوله نصف صاع) حال أو مفعول لفعل محذوف أي وأعطى لان تصدق
 لا يعتد بنفسه الآن يضمن معنى قسم مثلاً (قوله كالنظرة) الظاهر ان التشبه انما هو في المقدار لا غير
 كما جرى عليه الزياحي وغيره فلا يرد ما في الحرم ان الاباحة هنا كفة كاس أي إفاده في النهر (قوله
 أو أكثر) مكان يكون الواجب ثلاث صعا من مئلا دفعها الى مسكينين وكذا لو دفع الكل الى واحد لكنه ساقط
 التصريح به فانهم (قوله بل يكون طعوعا) أي يكون الجيع في صورة الاول والرائد على نصف صاع
 كل مسكين في صورة الاكثر طعوعا (قوله أو صام) أطلق فيه وفي الاطعام فدل انهما يجوزان في الحل
 والحرم ومنه تفريقا ومتابعا لاطلاق النص فيها يمر (قوله أقل منه) بان قل يربو أو تصدقوا فوهو بخير
 ايضا يمر (قوله تصدق به) أي على غير الذين أعطاهم أو لا تشرع الباب (قوله ولا يجوز الخ) تكرار
 مع قوله لا أقل منه (قوله قال المصنف تعال الجراح) عبارة الجرح وقد حقتنا في باب صدقة النظر انه يجوز
 أن يفرق نصف الصاع على مسكين على المذهب وأن القاتل بالمتع الكرخ فينبغي أن يكون كذلك هنا
 والنص هاهنا طلق فيجوز على اطلاقه لكن لا يجوز أن يعطى لمسكين واحد كالنظرة لان العدد مخصوص عليه
 اه وحاصله اختيار الجواز اذا فرق نصف صاع على مسكين لا طلاق النص وقاس على النظرة اذا أعطى
 كل الواجب لمسكين واحد لتفويت العدد المنصوص في قوله تعالى طعام مسكين لكن لا يجزى أن جواز
 التفرج بخلاف لعامة كتب المذهب على أن اطلاق النص يجعل على المعهود في الشرع وهو دفع نصف
 الصاع لفقير واحد تأمل (قوله وتكني الاباحة هنا) أي بخلاف النظرة كما مر قال في شرح اللباب وهذا
 عند أبي يوسف خلافا لمحمد وعن أبي حنيفة روايان والاصح أنه مع الاول لكن هذا الخلاف في كثرة الخلق
 عن الاذى وأما كفارة الصديق في جواز الاطعام على وجه الاباحة بخلاف فضع لهم طعاما بقدر الواجب
 ويكفيهم منه حتى يستوفوا أو كثنين مشبعين غدا ونوعا وان غداهم وأعطاهم فية العشاء أو بالعكس جاز
 والمستحب كونهما دواولا يشترط الا دام في شرب البر واختاف في غيره وتغما فيه وانظار ولم يستوفوا الا كثنين
 بما صنع لهم من القدر الواجب هل يلزمه أن يزيد الى أن يشبعوا والظاهر نعم تأمل (قوله كدفع القيمة)
 في دفع لكل مسكين قيمة نصف صاع من بر ولا يجوز انقص عنها كافي العين يمر لكن لا يجوز أدا
 المنصوص عليه بعضه عن بعض باعتبار القيمة حتى لو أدى نصف صاع من حنطة جيدة عن صاع من حنطة وسط
 أو أدى نصف صاع من تمر تلغ فية نصف صاع من بر أو أكثر لا يعتبر بل يقع عن نفسه ويلزمه تكميل
 الباقي شرح اللباب قلت والمنصوص هو البر والشعير ودقيقتهما وسوقهما والبر والزرزب بخلاف نحو المذرة
 والمش والمعدس ولا يجوز الاباحة اعتبار القيمة وكذا الخبر فلا يجوز مقدار وزن نصف صاع في الصبيح كافي شرح
 اللباب (قوله ولأن يدفع الخ) قال في شرح اللباب ولو دفع طعام ستة مسكين الى مسكين واحد في يوم

لان الفساد في غير المأكول
 ليس الا باراقة الدم فلا يجب فيه
 الا دم وكذا القتل معلما ضمنه خلق
 الله غير معلما ولمالكه معلما (ثم له أي
 للقاتل أن يشتري به هدايا ويذبحه
 بمكة أو طعاما وتصديق ابن شاء
 على كل مسكين) ولو ذبحا نصف
 صاع من بر أو صاعا من غر أو شعير
 كالنظرة (لا يجوز أنه أقل) أو أكثر
 (منه) بل يكون طعوعا أو صام
 عن طعام كل مسكين يوما وان
 فضل عن طعام مسكين أو كان
 الواجب ابتداء أقل منه (تصدق
 به أو صام يوما) بذله ولا يجوز أن
 يفرق نصف صاع على مسكين
 قال المصنف تعال الجرح هكذا
 ذكروه هنا وقد تم في النظرة
 الجواز فينبغي كذلك ههنا كفي
 الاباحة هنا كدفع القيمة ولا
 أن يدفع كل الطعام الى
 مسكين واحد هنا بخلاف النظرة
 لان العدد مخصوص عليه (كما
 لا يجوز دفعه) أي الجزاء

في الحيط وما أجابه في التمر لم يهرى وجهه سمته فلذا خالف الشارح عادة ولم يتابعه بل تابع الجري وبقى
 قريبا في الشرح (قوله فقلعهما الانسان) لم يذ كرما اذا قلعهما المالك ونقل في غاية الاتقان عن محمد انه قال في آثم
 غيلان ثبت في الحرم في أرض رجل ليس لصاحبه قطعه ولوقطعه فقلعه لعنة الله ومقتضاه أن لا يجب عليه جزاء
 لئلا يفتن من أن كل ما ثبت بنفسه ولم يكن من جنس ما يبيته الناس ففسه القيمة سواء كان مملوكا
 أو لا فنبهني أن تلمزه قيمة واحدة حتى الشرع أنفاده نوح افندي وصرح في شرح اللباب بضمائه جازما به
 (قوله بناء على قوله ما الخ) أما على قول الامام أن أرض الحرم سوانب أى أوقاف في حكم السوانب
 فلا يتصور قولهم لو ثبت في ملكه بجر وعليه فلو اجب قيمة واحدة حتى الشرع فقط (قوله فلو من جنسه
 الخ) لأن الذي يبيته الناس غير مستحب للامم بالإجماع وما لا يبتونه عادة اذا ابتوه التبع بما يبتونه عادة
 فكان مثله يجمع انتفاع كل النسبة الى الحرم عند النسبة الى غيره بالانبات كفى الهداية والعناية شريلا لالة
 (قوله كمنوع) أى اذا انتقلت شجرة ان كانت عروقها لا تنفصها فلا تنفي قطعه الباب (قوله ولذا)
 أى لكون الشجر والمحيش الذي هو من جنس ما يبيته الناس لاشي فيه من جزاء حتى الشرع ولا من حرمة
 ط (قوله حل قطع الشجر الممن) أى وان لم يكن من جنس ما يبيته الناس لئلا يفتن من أن كان له مالك لو وقف على
 اجازته والا وجبت قيمته كالايجنى ط (قوله لان آثاره الخ) بدل من قوله ولذا الخ لأن ما كان من جنس
 ما يبيته الناس اذا ثبت بنفسه انما لا يجب فيه لاشي لانه بمنزلة ما يبذره تأمل (قوله فبسته) فاعل وجب وقوله
 في كل ما ذكر رأى قيمة ما تلقه في كل ما ذكر من المسائل الثمانية ففي الاولين والخامسة قيمة الصيد وفي
 الثالثة البيض وفي الرابعة الفرخ وفي السادسة اللبن وفي السابعة الحيث وفي الثامنة الشجر (قوله
 الاما جف وأنا كسر) أى فلا يفتنه القاطع الا اذا كان مملوكا فبسته لئلا يفتن من أن كان له الباب والجاف
 بالجيم البابس وقد مر انه يسمى حطباً (قوله أو ضرب فسطاط م) أى خيمة ومثله ما لوز ذهب بمشبهه أو مشى
 ذوابه كفى الباب (قوله لعدم إمكان الاحتراز عنه لانه تباع) كذا في بعض النسخ والصواب ذكر قوله لانه
 تباع بعد قوله لا لغضنه كفى بعض النسخ (قوله والعبرة للاصل الخ) في الجرح عن الاجناس الاغصان تابعة
 لاصلها وذلك على ثلاثة أقسام أحدها أن يكون أصلها في الحرم والاغصان في الخـ فعلى قاطع الاغصان القيمة
 الثاني عكسه فلا تنفي عليه فيما الثالث بعض الاصل في الخـ وبعضه في الحرم فحين سواء كان الغصن من جانب
 الخـ أو الحرم اه (قوله والعبرة لمكان الطائر) أى مكانه من الشجرة لاصلها لأن الصيد ليس تابعاً لها
 ط (قوله بحيث لو وقع الصيد) فسر النسخ به مع أن مرجعه الطائر قصد التعميم فان هذا الحكم لا يخص
 الطير اه ح (قوله والا) أى لو وقع في الخـ فهو من صيد الخـ ولو أخذ الغصن شياً من الخـ والحرم
 فالعبرة بالحرم ترجيحاً للعاطف كما يعلم من ظاهر ط (قوله القاتم) مختاره ما يذكر من النسب ولو قال والعبرة
 لتقوائم الطير لمكان أخضر وأعلى لانه ينفذ حكم ما اذا كانت في الخـ ط (قوله وبهها ككلمها) أى لو كان
 بعض قوائمها في الحرم فهو ككلمها فيجب الجزاء قال في شرح اللباب أى من غير نظر الى الاقل والاكثر من القوائم
 في الخـ أو الحرم وهذا في القاتم لا حاجة اليه مع قوله سابقاً القاتم ط (قوله ولو كان نائماً فالعبرة رأسه)
 مقتضاه أنه لو كان رأسه في الخـ فقط فهو من صيد الخـ وبه صرح في السراج لكن مقتضى قوله فاجتمع
 المبيع والمحرم انه من صيد الحرم لأن القاعدة ترجح المحرم وعبارة الجرح كما صرح به فيما قلنا وكذا قوله في الباب
 لو كان مضطجعا في الخـ وجزء منه في الحرم فهو من صيد الحرم وقال شارحه القاري في جزئه كان وقال
 الكرمانى لو مضطجعا في الخـ ورأسه في الحرم يضمن لأن العبرة برأسه وهو موهم ان الجزء المعتبر هو الرأس
 لا غير وليس كذلك بل اذا لم يكن مستقراً على قوائمها يكون بمنزلة شئ ملقى وقد اجتمع فيه الخـ والحرم فيرجح
 جانب الحرم احتياطاً في البدائع انما تعتبر القوائم في الصيد اذا كان قائماً عليها وجميعه اذا كان مضطجعاً اه
 وهو بظاهره كما قال في الغاية يقتضى أن الخـ لا يثبت الا اذا كان جميعه في الخـ حالة الاضطجاع وليس كذلك
 ففي المبوط اذا كان جزء منه في الحرم حالة النوم فهو من صيد الحرم والله اعلم اه فافهم (قوله والعبرة
 لحالة الرئ) أى المعنى في الرأى حالة الرأى لحالة الوصول عند الامام حتى لو رعى موسى الى صيد فاعلم
 ثم وصل السهم اليه لا يوثق ولو رعى مسلم فارتدت وصل السهم يوثق كل عن البحر (قوله الا اذا رما الخ)

تقطعها انسان فعليه دية
 الى كسها واخرى لحق
 الشرع بآباءه قوله ما الخ
 من تلك أرض الحرم (ولامنت)
 أى ليس من جنس ما يبيته الناس
 فلو من جنسه فلا تنفي عليه كمنوع
 وورق لم يضرب بالشجر ولذا حل
 قطع الشجر الممر لأن آثاره اقبح
 مقام الانبات (فبسته) في كل
 ما ذكر (الاما جف) أو أنا كسر
 لعدم البناء أو ذهب بغير كانون
 أو ضرب فسطاط لعدم إمكان
 الاحتراز عنه لانه تباع (والعبرة
 للاصل لغضنه وبهذه) أى
 الاصل (كهو) ترجيحاً للحرم
 (والعبرة لمكان الطائر الخ) .
 على غصن بحيث (لو وقع) الصيد
 (وقع في الحرم فهو صيد الحرم
 والا لا ولو كان قوائم الصيد)
 القاتم (في الحرم ورأسه في الخـ)
 فالعبرة لتقوائمه (وبهها ككلمها
 لا لرأسه) وهذا في القاتم ولو كان
 قائماً فالعبرة برأسه مستوط اعتبار
 قوائمها حيثما جتمع المبيع والحرم
 والعبرة لحالة الرأى اذا رما
 من الخـ ومثل السهم في الحرم
 يجب الجزاء استصحاباً بدائع
 ولو شوى أيضاً وحراً إذا وحل
 لبن صيد (فبسته لم يحرم أكله)

أقول قال في الباب ولوروى صيدا في الحل - فهو يرب فأصابه السهم في الحرم ضمن ولوروى في الحل وأصابه في الحل فدخل الحرم فأت فيه لم يكن عليه الجزاء وأصله لا يجل - أكله ولو كان الزاحي في الحل - والصيد في الحل - الآن ينهما قطعة من الحرم فزفها السهم لاشئ عليه اه ولا يخفى أن ما ذكره الشارح هو المسألة الاخرى كما هو المتبادر مع أنه قد جزم في الجواب أيضا بأنه لاشئ فيهما من غير حكمة استحسان أو قياس وانما حكم ذلك في المسألة الأولى حدث نقل أثره عن الحنابلة وجوب الجزاء وأنه اختلف كلام المسوطين في موضع لا يجب وفي موضع يجب وان هذه المسألة مستثناة من أصل أي حنيفة فإن عندنا المتبعة التي ترى الا في هذه المسألة خاصة ثم نقل عن البدائع أن الوجوب استحسان وعدمه قياس ووفق به بين كلامي المسوطين وكذا صرح القاري عن الصكرماني بأنها مستثناة احتياطاً في وجوب النعمان وبه ظهر أن الشارح أشبهه عليه إحدى المستثنى بالآخرى وسبقه الى ذلك صاحب الترمذ ولا يصح حل كلامه على ما ذكرنا من السهم في الحرم وأصاب الصيد في الحرم لأنه ان كان الصيد وقت الرمي في الحرم لم تكن المسألة مستثناة من اعتبار حالة الرمي ويكون وجوب الجزاء لا لا في قيساً واستحساناً وما نقله ح عن الحرم أنه قد كان الصيد وقت الرمي في الحل والاصابة في الحرم يصير قوله ومن السهم في الحرم لا فائدة فيه فافهم (قوله ويجازيه الخ) ومثله لو قطع حشيش الحرم أو شجرة وأدى قيمته ملكه ويكره بيعه قال في الهداية لأنه ملكه بسبب محظور شرعاً فلا يؤهل له بيعه لم يطرقت الناس الى مثله الا انه يجوز البيع مع الكراهة بخلاف الصيد اه أي لأنه يبيع مية (قوله لعدم الكثرة) على لجواز أكله وبيعه أي لأنه لا يفتقر الى الكثرة فلا يصير مية ولذا يسباح أكله قبل الشئ - بجر عن المحيط (قوله بخلاف ذبح المحرم) أي ذبحه صيد الحل - أو الحرم وقوله وأصاب الحرم عطف على الحرم أي ويخالف ذبح صيد الحرم من حلال أو محرم فالصديق في المعطوف عليه مضاف الى فاعله وفي المعطوف الى مفعوله وفي نسخة أو حلال صيد الحرم وهي أحسن لكن كون ذبح الحلال صيد الحرم مية أحد قولين كما يستعرفه (قوله ولا يرى حشيشه) أي عندهما وجوه أبو يوسف للضرورة فإن منع الدواب عنه متعذر وتعامله في الهداية ونقل بعض المحققين عن البرهان تأيد قوله بما صلح ان الاحتياج للرعي فوق الاحتياج للأذخر وأقرب حد الحرم فوق أربعة أميال ففي خروج الرعاة اليه ثم عودهم قد لا يقي من التهاون فتشعب فيه الدواب وفي قوله صلى الله عليه وسلم لا يتجمل خلاها ولا يعرضوها كها وسكونه عن نقي الرعي إشارة لجوازها ولا يلبثه ولا مساواة بينهما في الحق به دلالة اذ النطق قول العاقل والرعي فعل الجماء وهو جبار ووعيه عمل الناس وليس في النص دلالة على نقي الرعي ليلزم من اعتبار الضرورة معارضته بخلاف الاحتشاش اه لكن في قوله والرعي فعل الجماء نظر لانهم الوارثين بنفسها لاشئ عليه انشاقاً وانما الخلاف في ارادها للرعي وهو مضاف اليه (قوله بجمل) كفصل ما يحصده الزرع (قوله الا الأذخر) بكسر الهمزة والخاء وسكون الهمزة في المجتبين ثبت بكثرة طيب الرائحة فنبات دقاق يصف بها السيوت بين الخشبات ويسد بها الخلاء في التبورين النبات فحسنتاً في ملخصاً ووجه استثنائه في الحديث مذكور في الجبر وغيره (قوله ولا بأس) هي هنا للإباحة المقابلة بالحرمه لا لما تركه أو لى فارى (قوله وبقتل الخ) - معني بقوله بعده تصدق والمراد بالقتل ما يشمل المباشرة والتسبب القصدى كما أفاده بقوله لتوت احتراماً لعمالهم بقصد باقائه الذوب القتل كالو غسل ثوبه فأتى وكالقاء الذوب القاتل حالاً لا الموت الموجب ازالها عن البدن لا خصوص القتل كما في الجبر والمراد بالقلة ما دون الكثير لا أن يانه وفصل في الذباب بأن في الواحدة تصدق بكسرة وفي التثنية والثلاث قبضة من طعام وفي الزائدة طلقاً نصف صاع (قوله والجراذ كالقمل) قال في الجبر ولم أر من تكلم على الفرق بين الجراد والقتل والكثير كالقتل ويصح أن يكون كالقمل في الثلاث وما دونها تصدق بما شاء وفي الأكثر نصف صاع وفي المحيط مملوك أصاب جرادة في حرامه ان صام يوماً فقد زاد وان شاء جمعها حتى تصير عدة جرادات فهو يوماً اه ولا يخفى أن ما في المحيط صريح في الفرق بين حكم القليل والكثير ولكن ليس فيه بيان الفرق بين مقدار القليل والكثير وعليه يجعل قول الجبر ولم أر الخ وبه اندفع اعتراض التهر (قوله الا العقق) هو طائر أبيض فيه سواد وبيض ينسبه شونه العين والفاق قاموس ومنه في الحكم الزاغ وأنواع الغراب على ما في فتح الباري حشة العقق والابقع الذي ظهره

ونجاريه ويكره ويجعل حشيشه في القداء ان شاء اعدم الذكاة بخلاف ذبح الحرم أو صيد الحرم فإنه مية (ولا يرى حشيشه) بداية (ولا يقطع) بجمل (الا الأذخر ولا بأس بأخذ كانه) لانها كالخفاف - (وبقتل الخ) من بدنه أو النساها أو القيا نوبه في الشمس لتوت (تصدق بما شاء بجرادة ويجب الجزاء فيها) أي القملة (بالدلالة كما في الصيد) يجب (في الكثير منه نصف صاع) والكثير هو (الراشد على ثلاثة) والجراذ كالقمل بجر (ولاشئ يقتل غراب) الا العقق على الظاهر ظهيرة

أوطنه ياض والغداف وهو المعروف عند أهل اللغة بالابقع ويقال له غراب البين لأنه بان عن نوح عليه الصلاة والسلام واشتغل بحيفة عين أرسله لياً في بحر الأرض والاعم وهو في رجله أوجناحه أوطنه ياض أوجرة وزراع ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الخب ح عن التهستاتي (قوله) وتعميم البحر حيث جعله العتق كالغراب واعترض على قول الهداية أنه لا يسمى غراباً ولا يبتدى بالآذى بقوله فيه نظر لأنه دائماً يقع على دراباة كافي غاية البان (قوله رده في النهر) أي عياي العراج من أنه لا يصلح ذلك غالباً وبما في الظاهر بحث قال وفي العتق روايتان والظاهر أنه من العمود اه (قوله وكل عفور) قيده بالعمود رابعا للعتق والعتق عفور وغيره سواء أهلكا كان أو وحشا بحر (قوله أي وحشي) ليس تفسير العفور بل تقييده لـح أي لأن العفور من العقر وهو الجرح وهو ما يفرضه وايداه قهستاني (قوله أمانه) أي غير الوحشي وهو الأهل فليس يصيد أصلاً بمعنى لاستثنائه لكن قد ساءن الفتح أن الكلب طلقاً ليس يصيد لانه أهلي في الأصل وأيضا فإن العتق وما بعده ليس يصيد أيضاً (قوله) وبعبوض هو صغير البق ولا شيء يقتل الكبار والصغار ثم بلالية (قوله لكن لا يخل الخ) استدراك على الإطلاق في البق فان ظاهره جواز إطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه ما لا يؤذى وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذى كاصرة حوايه في غير موضع ط (قوله أي اذ لم تضر) تقييده للتسع ذكره في النهر اخذ بما في الملتقط اذا كثرت الكلاب في قرية وأضررت بأهلها أمر أياها يقتلها فان أقوارف الامر الى الثاني حتى يأمر بذلك اه (قوله وبرغوث) بضم الباء والفتح ط (قوله وفراش) جمع فراشة وهي التي تنافس في السراج فأموس (قوله وزوز) هو أم ابرص يتشدد ليم (قوله وأم حنين) بمهمله منصومة فيوحده مفتوحة فتحته على وزن زيروية تشبه الضب (قوله) وكذا جميع هوام الأرض (الاولى ابدال جميع بما في لأن ما قبله من الهوام وهي جمع هامة كل حيوان ذي سم وقد تطلق على مؤذ ليس لسم كاتمه أما الحشرات فهي جمع حشرة وهي صغار دواب الأرض كفي الدبوان ط عن أبي السعود (قوله وسع) هو كل حيوان يختلف عاداة (قوله أي حيوان) اشار الى ما في النهر من أن هذا الحكم لا يخص السبع لأن غيره اذا صاح لا شيء يقتله ذكره شيخ الاسلام فكان عدم التخصيص أولى اذا المفهوم معتبر في الرابات اتفاقاً اه لكن ينبغي تقييد الحيوان بغير الماء كقول لما في البحر من أن الجبل لو صاح على انسان قتله فعليه قيمته بالغة ما بلغت لأن الأذن في قتل السبع حاصل من صاحب الحق وهو الشارع أما الجبل فلم يحصل الأذن من صاحبه (قوله صائل) أي قاهر وحامل على الحر من الصولة أو الصالة بالهمزة قهستاني وقيد به لما مر من أن غير الصائل يجب قتله الجزاء ولا يجاوز عن شاة وما في البدائع من أن هذا أي عديم وجوب شيء انما هو فيما لا يبتدى بالآذى كالضبع والتعلب وغيرهما أما ما يشد به غالباً كالأسد والذئب والنمر والفهد فللحرم قتله ولا شيء عليه قال بعض المتأخرين أنه يذهب الشافعي أنسب نهر قلت والصائل ابن كمال لكن ذكر في الفتح أول الباب كلام البدائع وجعله مقابل المنصوص عليه في ظاهر الرواية ثم قال ثم رأيت رواية عن أبي يوسف قال في الخائبة وعن أبي يوسف الأسد بمنزلة الذئب وفي ظاهر الرواية السباع كلها صيد إلا الكلب والذئب اه فافهم (قوله) كانه لم يمتدحه أي بالغة ما بلغت لما لكان يعني وقته لله تعالى لا لتجاوز قيمة شاة بحر قلت هذا لو غير صائل أما الصائل فقد علمت أنه لا يجب فيه لله تعالى شيء فلهذا اقتصر الشارع على قيمة واحدة فافهم (قوله وله) أي للحرم (قوله ولو أوهناطيا) أخرجه الآثم اذا كانت طليعة فان عليه الجزاء لما ذكره الشارع ط (قوله وبط أهلي) هو الذي يكون في المساكن والحياض لانه لو لم يصل الخلقه احتراز عن الذي يطرقه صيد فيجب الجزاء بقتله بحر (قوله ولو لحرم) اللام التحليل أي ولو صاده الحلال لا لجل الحرم بل لأنه صلا فلا أمام مالك كافي الهداية (قوله) ولا يؤذيه في الحرم فهو ميتة كما تقدم وفي الباب اذا لم يحرم أو حلال في الحرم صيداً فذبحته ميتة عند الاجل أكلها له ولا غيره من محرم أو حلال سواء اصطاده هو أي ذابحه أو غيره محرم أو حلال ولو في الحرم فلا كل المحرم الذابح منه شيئاً قبل أداء الضمان أو بعده فعليه قيمة ما أكل ولو أكل منه غير الذابح فلا شيء عليه ولو أكل الحلال مما ذبحه في الحرم بعد النحر لا شيء عليه لاد كل ولو اصطاد حلال فذبحه لم يحرم أو اصطاد محرم فذبحه له

وتعميم البرردة في النهر (وحدانية)

بكره ففتحته ونحو البرجندى

فتح الحمار (وذئب وعقرب وحية

وفأرة) بالهمز ونحو البرجندى

التسهيل (وكل عفور) أي وحشي

أما غيره فليس يصيد أصلاً

(وبعبوض وغل) لكن لا يخل

قتل ما لا يؤذى ولذا قالوا لم يخل

قتل الكلب الأهلي اذ لم يؤذى

والامر بقتل الكلاب منسوخ

كافي الفتح أي اذ لم تضر (وبرغوث

وفراد وحلفانة) بضم ففتح

فككون (فراش) وذباب ووزوز

وزنور وقنذب وصرصرو صياح

ليل وابن عرس وأم حنين وأم

اربعة واربعين وكذا جميع هوام

الأرض لانها ليست يصيد

ولا تؤذيه من البدن (وسبع)

أي حيوان (صائل) لا يمكن

دفعه إلا بالقتل فلو أمكن بغيره

فقتله لم يمتدحه الجزاء كما تقرر في

لوميلو كوا (وله) شاة ولو أوهنا

طلياً لأن الام هي الأصل (ونهر

وبعبود بياح وبط أهلي) وأكل

ما صاده حلال ولو لحرم (وذبحه)

في الحرم) (بلاد لا يحرم) لا

(أمره) ولا عاتته عليه فلو جحد

أحدهما حل اللال لا للحرم

حلال فهو ميتة اه وقال شارحه القاري اعلم انه صرح غير واحد كصاحب الايضاح والبحر المذاخر والبدائع وغيرهم بأن ذبح الحلال صيد الحرم يجعله ميتة لا يحل أكله وان أذى جزاءه من غيرته ترش بخلاف وذكر قاضي خان أنه يكروا كلة تنزها وفي اختلاف المسائل اختلفوا فيما إذا ذبح الحلال صيدا في الحرم فقال مالك والشافعي وأحمد لا يحل أكله واختلف أصحاب أبي حنيفة فقال الكرخي هو ميتة وقال غيره هو مباح اه (قوله على المختار) راجع لقوله لا للحجرم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني لا يحرم وغناؤه القدوري واعتقد رواية الطحاوي فتح ويجز (قوله وتجب قيمته بذبح حلال) هذا مكرر مع قوله سابقا وذبح حلال صيد الحرم إلا أنه أعاده ليرتب عليه قوله ولا يجوزنه الصوم ط وأراد بالذبح الاتلاف ولون سباعي وجه العدو وان فلو ادخل في الحرم بازاء قارسله فقتل حمام الحرم لم يضمن لأنه أقام واجبا وما قصد الاضطهاد فلم يكن تعدا في السبب بل كان مأمورا بجر (قوله ولا يجوزنه الصوم) انما اقتصر على نفي الصوم لم يفسد أن الهدى جائز وهو ظاهر الرواية كافي البحر وفي اللباب فان بلغت قيمته هديا اشتراه بها ان شاء وان شاء اشترى بها اطعمها ما انتفعت به كما يزعمه الهدى ان كانت قيمته قبل الذبح مثل قيمة الصيد ولا يشترط كونها مثلها بعد الذبح وأما الصوم في صيد الحرم فلا يجوز له الحلال ويجوز للحرم (قوله لا لها غرامة) لان النخاع فيه باعتبار الحلال وهو الهدي فصار كغرامة الاموال بخلاف الحرم فان شتمناه جزاء الفعل لا الحلال والصوم يصلح له لأنه كسائر بجر (قوله في دلالة) أي دلالة الحلال ولولحرم والقرين بين دلالة الحرم ودلالة الحلال أن الحرم التزم ترك التعرض بالأجرام فلماذا ترك لما التزمه فتمن كالمودع اذا دل السارق على الوديعة والالتزام من الحلال فلا ضمان بها كالأجنبي اذا دل السارق على مال انسان بجر (قوله ولو حلالا) الاولى أن يقال وهو حلال كقيده في جميع النعم وقال وانما قيده بالظهور فائدة قيد الدخول في الحرم فان وجوب الارسال في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لأنه بمجرد الاحرام يجب عليه كافي الاصلاح وغيره وبهذا يظهر ضعف ما قيل حلالا أو محرما اه وعليه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله ولو في الحل اه ح والحاصل أن الكلام فيمن كان حلالا في الحل وأراد الاحرام أو دخول الحرم وكان في يده صيد وجب عليه ارساله وفي اللباب وشرحه اعلم أن الصيد يصير أمنا ثلاثة أشياء باحرام العائد أو بدخوله في الحرم أو بدخول الصيد فيه ولو أخذ صيدا في الحل أو الحرم وهو محرم أو في الحرم وهو حلال لم يملكه وجب عليه ارساله سواء كان في يده أو قبضه أو في يده ولو لم يرسله حتى هلك وهو محرم أو حلال فعليه الجزاء (قوله بمعنى الجارحة) محترزة قوله لان كان في يده أو قبضه (قوله وجب ارساله) قال في البحر انشافا (قوله أي اطارته) لو قال أي اطلاقه لكان أشمل اتسارل الوحش فان هذا الحكم لا يخص الطير اه ح وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال من حلال فأحرم الغاصب فانه يلزمه ارساله وعليه قيمة المالكه فلورده له برئ ولزمه الجزاء كذا في الدراري معز بالمتقن نهر قال في التلخيص وهذا الغرض غاصب يجب عليه عدم الرد بل اذا فعل يجب به الضمان (قوله أو ارساله للعل وديعة) هذا قول ثان في تفسير الارسال حكاه القهستاني بعد حكاية الاول وعزاه للتحفة ويشكل عليه مسألة الغاصب حيث يلزمه الجزاء وان زده لمالكه وأيضاً فالرسول في حال أخذ الصيد هو في الحرم فلزمه ارساله ونشأن قيمته للمالك كالغاصب كما أفاده ط وأيضاً اعترضه ابن كمال بأن يد المودع في المودع لكن رد في التلخيص معاني فوائد القاهريه أن يد خادمه كرحله وحاصله أن الخطر وكون الصيد في يده الحقيقة ويده فعند ما يودع غير حقيقة بل هي مثل يده على ما في رحله أو قبضه أو خادمه لكن رحله ما مر عن ط وقد يجاب بأنه يمكنه أن يناوئ في طرف الحرم من حرم في الحل وفي يده صيدا أما الاولى وهي ودخل الحرم وفي أن هذين القولين في المسألة الثانية فقط وهي من حرم في الحل وفي يده صيدا أما الاولى وهي ودخل الحرم وفي يده صيد فالواجب عليه الارسال بمعنى الاطارة لقوله في الهداية عليه أن يرسله في أي في الحرم وتعليقه بأنه لما حصل في الحرم وجب ترك التعرض لحرم الحرم وصار من صيد الحرم وكذا ما فقهنا من اللباب من أن الصيد يصير أمنا ثلاثة أشياء الخ وكذا قول اللباب ولو ادخل محرم أو حلال صيد الحل الحرم صار حكمه حكم صيد الحرم وكذا قول المصنف الاتي فلو كان جارحا الخ فانه لو كان له ايداع الجارح بعد ما أدخله الحرم لم يجز له ارساله مع العلم بأن عادة الجارح قتل الصيد وكذا قول اللباب لو أخذ صيدا الحرم فأوسله في الحل

على المختار (وتجب قيمته بذبح حلال صيد الحرم وتصدق بها ولا يجوزنه الصوم) لانها غرامة لا كفارة حتى لو كان الذابح محرماً جزاء الصوم وقيد الذبح لانه لا يثبت في دلالة الآلان (ومن دخل الحرم) ولو حلالا (أو أحرم) ولو في الحل (وفي يده حقيقة) بمعنى الجارحة (صيد وجب ارساله) أي اطارته أراساله للعل وديعة قهستاني

لا يرا من الضمان حتى يعلم وصوله الى الحرم امناف كيف اذا اودعه فتأمل (قوله على وجه غيره ضيع له) بفسره ما قبله فكان الاولى تأخير عنه كما فعل في شرحه على المقتضى حيث قال كان يودعه أو يرسله في قصص (قوله وفي كراهة جامع الفتاوى الى قوله لا يجب) ساقط من بعض النسخ وحاصله أن اعتناق الصيد أى اطلاقه من يده جائز ان أباحه لمن يأخذه وهو يتصيد لقوله لا تسيب الدابة حرام وقيل لا لأى لا يجوز اعتناقه مطلقا كما هو ظاهر اطلاق حرمة التسيب لانه وان أباحه فلا غلب أنه لا يقع في يد أحد فسبق ساقطة وقده تضييع للمال وقوله ولا تخرج عن ملكه باعتناقه يحتمل معنيين الاول أنه لا يخرج عن ملكه قبل أن يأخذه أحد فان أخذه أحد بعد الاباحه ملكه كما تضييده عبارة مختارات النوازل الثاني أنه لا يخرج مطلقا لان التملك لجوهر لا يصح مطلقا والاقوم معلوم من لما في لفظة البحر عن الهذابة ان كانت اللقطة شيا يعلم أن صاحبها لا يملكها كالنواة وقدر الزمان يكون القاذرة اباحه حتى جازا لا انتفاع به من غير تصرف ولكن يبقى على ملك مالكه لان التملك من المجهول لا يصح قال وفي البرازة بملك المالك أخذها منه الا اذا قال عند الرى من أخذها فهو له قورم معلوم ولم يذكر الرى حتى هذا التفصيل اه فتنبى أن يكون اعتناق الصيد كذلك وتكون فائدة الاباحه حل الانتفاع مع بقاءه على ملك المالك لكن في لفظة التارخانية ترك الدابة لقيمة الهام من الهزال ولم يبيها وقت الترك فأخذها رجل وأصلها فالقاس أن تكون لا تأخذ كقتور الزمان المطروحة وفي الاستحسان تكون لصاحبها قال محمد لا مال لجوز نذال في الحيوان لجوز نافي الجارية ترمى في الارض مريضة لاقية لها فأخذها رجل ويقت عليها فيطيرها من غير شراء ولا هبة ولا ارض ولا صدقة أو يهتبهما من غير أن يملكها وهذا أمر قبيح اه مخلصا ومقتضاه أن غير الحيوان كالقتور يكون طرده اباحه بدون تضييع وان يملكه إلا بخلاف الحيوان فلا يملكه الا بالتصریح بالاباحه كما هو مفهوم قوله ولم يبيها وهذا خلاف ما ذكرناه من الجبر وعلى هذا يخرج ما في مختارات النوازل ويأتى في ريساقول ثالث وهو أن غير الحرم لو أرسله يكون اباحه لانه أرسله باختياره فيكون كقتور الزمان (قوله وحديث) أى حين ان كان اعتناق الصيد لا يجوز الا اذا أباحه من يأخذه فتشيد الاطارة أى لى فسر بها الارسل بالاباحه وبزيدة قول المراج ولو كان في يده فعليه ارساله على وجه لا يضيع فان ارسال الصيد ليس بمنسوب الدابة بل هو حرام الان إرساله للعلف أو بيعه للناس أخذه كذا في القواعد الطهريه اه وقال بعده على وجه لا يضيع بأن يخلفه في بيته أو يودعه عند جلال اه لكن ظاهر ما قد مناه عن القهستاني من حكاية القولين في تفسير الارسل أن من فسر بالاطارة لم يقيده بالاباحه لانه يقول ان الارسل واجب فلم يكن في معنى التسيب المحظور ومن فسر الارسل بالوديعه فكأنه يقول حيث أمكنه دفع التعرض للصيدها فلا حاجة الى الاطارة المضيقه للمالك لان دفع الضرورة دونها ولا قال قاضى خان في شرح الجامع لو احرم والصيد في يده عليه أن يرسله لكن على وجه لا يضيع لأن الواجب ترك التعرض بازالة اليد الحقيقية لا بإبطال الملك اه وكون الاباحه تنبى التضييع ممنوع لان الغالب على الصيد أنه اذا ارسل لا يصاد ثانيا فبقى ملكه ضامنا والتسيب لا يجوز وانما يجب ارساله مطلقا فيصا صاده وهو محرم كما مر لانه لم يملكه فليس فيه تضييع ملك هذا ما ظهروا وقد عرفت مما قد مناه أن هذا كله فيما لو أخذ صيدا احرما أو مالودخل به الحرم فانه يلزمه ارساله بمعنى الطارة وأنه ليس له ابداعه لانه صار من صيد الحرم (قوله فتأمل) كذا في بعض النسخ وفي بعضها قبل وقال ح هو ظرف مبنى على التضم أى قبل الاطارة والعامل فيه الاباحه (قوله وأصلها) ليس بقيد فيما يظهر لان الدار في التملك على الاباحه وقدره على انما قد يمنع الاخذ لان قوله من أخذها فمضى له ينزل هبة والاصلاح زيادة تمتع من الرجوع منها ويبدو له الرجوع اذ لا مانع في يجوز ط (قوله والقول له) أى المالك أنه لم يبيها لاحد لانه يبيح الرجوع التملك وان يبرهن الاخذ أو نكل عن التملك لا تأخذ ط عن لفظة البحر (قوله لان كان في بيته أو قصصه) أى ولم يكن اصطاده في الاحرام أو مالوا صطاده في الاحرام يلزمه ارساله بالاجماع معراج (قوله لبيان العبادات) أى من لدن العصابة الى الان وهم التابعون ومن بعدهم يخرجون وفي يومهم جهام في أبراج وعندهم دواجن وطيور لا يطقونها وهي احدى الحجج فدل على أن استبقاها في الملك محفوظه بغير اليد ليس هو التعرض المنتفع فتح والدواجن جمع داجن وهو الذى ألق

(على وجه غيره ضيع له) لان تسيب الدابة حرام وفي كراهة جامع الفتاوى شري عصاره من الصيد وأعتقها جازان قال من أخذها فهي له ولا تخرج عن ملكه باعتناقه وقيل لانه تضييع للمال انتهى قلت وحديث فقيد الاطارة بالاباحه قبل فتأمل انتهى وفي كراهة مختارات النوازل سبب دأبسه فأخذها آخر وأصلها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند تسيبها هي لمن أخذها وان قال لا حاجة في هافله أخذها والقول له يمينه انتهى (لا) يجب (ان كان) الصيد (في بيته) لبيان العادة الفاشية بذلك وهي من احدى الحجج

المكان من صيد وحشيات ومستأنسة (قوله ولو القفص في يده) أى مع نادمه أو في رحله معراج وقيل
 ان كُن القفص في يده يلزمه ارساله لكن على وجه لا يضيع هداية وهو ضعيف كما في التهر قال ح و الظاهر
 أن مثله ما إذا كان الجبل المشدود في رقبة الصيد في يده (قوله دليل الخ) فانه بأخذ الغلاف يسهل يجعل
 المحصف يده هكذا بأخذ القفص لا يكون الطير في يده (قوله أخذ منه) صفة لأنسان والضرب منه للعل
 ومثله ما لو أخذ منه الحرم بالاولى لانه لو كان غير معلوك لا يمكنك الا تحذفه لولا أولى فافهم (قوله لانه لم يخرج
 عن ملكه) الاولى حذفه والاقصاره على التعليل الثاني لانه عن قول المصنف ولا يخرج عن ملكه ط (قوله
 لانه ملكه وهو حلال) علة لعدم خروج الصيد عن ملكه ومفهومة أنه لو ملكه وهو محرم يخرج عن ملكه
 مع أن الحرم لا يملك الصيد فلو قال لانه أخذ وهو حلال لكان أحسن ح (قوله لما أتى) أى في قول
 المصنف والصيد لا يملكه الحرم الخ (قوله لانه لم يرسله عن اختيار) كذا في بعض النسخ أى لأن الشرع
 أنزله بإرساله فكان مضطراً شرعاً إليه والمناسب عطفه بالواو لانه علة ثانية لقوله أخذ الخ وقد علل به
 التمر تأخيراً كما عراه البه في الفتح وقال انه يدل على أنه لو أرسله من غير إجماع يكون أباحه اه أى فليس له
 أخذه من أخذوه وان لم يصرح بالإباحة وقت ارساله لانه غير مضطر إليه فكان يجزئ ارساله أباحه كالتفويض
 الرمان كما قد تمتناه (قوله فلو كان جارحاً) تفريع على قوله وجب ارساله والجارح من الصيد ما له ناب
 أو يتحجب بصيده (قوله لانه لما أوجب عليه) وهو ارساله لاعلى قصد الاصطاد والمسالمة مفرضة فيما إذا
 دخل به الحرم وهذا مؤيد لما قلنا من أن من دخل الحرم بصيد وجب عليه ارساله بمعنى إظهاره لانه صار
 من صيد الحرم وليس له إيداعه والالكان الواجب الإيداع في الجوارح دون الارسل لان الجوارح عادتها
 قتل الصيد فيكون متعدياً بإرساله في الحرم* (قوله فلو باعاه) مفترق أيضاً على قوله وجب ارساله والضهير
 فيه للصيد الذي أخذه حلال ثم أحرم أو دخل به الحرم لارت في قوله ورد المبيع الخ إشارة إلى أن البيع فاسد
 لا باطل كما خص عليه في الشرع لبلية عن الكافي والابن بلي بخلاف ما لو أخذ الصيد وهو محرم وباعه فان بيعه
 باطل كما سيذكره وأطلق في البيع فشمس ما إذا باعاه في الحرم أو بعدما أخرجه إلى الحلال لانه صار
 بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه بعد ذلك كذا عراه في النجاشي ثم نقل عن المحقق خلافة
 من جواز البيع والا كل بعد الإخراج مع الكراهة لكن ذكر في التهر انه ضعيف قلت لكن هذا إذا لم يترجمه
 بعد الإخراج أما لو أخذ فانه يملكه ويخرج عن كونه صيد الحرم كما يأتي في مسألة الظبية ثم ان هذا أيضاً مؤيد
 لما قلناه من انه إذا دخل الحرم بصيد ليس له أن يرسله إلى الحل* وبيعة لما علمت من انه لا يحل أخراجه بل عليه
 ارساله في الحرم رأما ما من انه لا يخرج عن ملكه* بهذا الارسال فله أخذه في الحل* وله أخذه من أخذ
 ومقتضاه أن له بيعه وأكله أيضاً فلا ينافي ما هذالأن ذالفعالوا أرسله وخروج الصيد بنفسه بخلاف ما إذا أخرجه
 قال في اللباب ولو خرج الصيد من الحرم بنفسه حل أخذه وان أخرجه أحدهم لم يحل فافهم (قوله ولا)
 أى وان لم يبق المبيع في يد المشتري بأن أنفقه أو تفرغ أو غاب المشتري ولا يمكن ادراكه ط عن أبي السعود
 (قوله فعليه الجزاء) تقدم قريباً سيأتي ان الصوم في صيد الحرم لا يجوز للحلال ويجوز للصمر (قوله
 لان حرمة الحرم) أم تميم الوادع الصيد الحرم ثم باعه فيه أو بعدما أخرجه لكونه مباحاً صيد الحرم فينتفع
 ببيعهم مطلقاً كما تفر فافهم وقوله والاحرام أى فيما لو أخذ ثم أحرم (قوله ولو أخذ حلالاً) أى في الحل
 اسباب وقوله لم يرسله لأن الاستدراك الصيد ملكاً محترماً فلا يسلط احترامه باحرامه وقد أثبتته المرسل
 فيضنه بخلاف ما أخذ في حالة الاحرام لانه لا يملكه والواجب عليه ترك التعرض ويمكن ذلك بأن يخلطه
 في بيته فإذا قطع يده عنه كان متعدياً هداية ومقتضى هذا مع ما قد تمتناه انه لو دخل به الحرم فأرسله أحد لا يضمن
 المرسل لأن الاخذ يلزمه ارساله وان كان ملكه ولا يمكن تحمله في بيته فلم يكن المرسل متعدياً تأمل (قوله
 وقوله لما احتصان) وجهه أن المرسل أمر بالمعروف ناه عن المنكر وما على المحسن من سبيل قال في الهداية
 ونظيره الاختلاف في كسر المعازف أى آلات اللهو صكاً للطنبور قال في العروة هو يقتضي أن يرقى جوهلهما
 فتالان الفتوى في قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف اه قال ط وأشار الناصر إلى ذلك لأن الفتوى
 على الاستصان انما استثنى من مسائل قليلة (قوله لم يملكه) لان الصيد لم يبق محل للثقل في حق الحرم

(أرقتصه) ولو القفص في يده
 ليس أخذ المحصف بخلافه
 الحديث (ولا يخرج) الصيد
 عن ملكه بهذا الارسال فله
 امساكه في الحل وله أخذه من
 انسان أخذه منه لانه لم يخرج
 عن ملكه لانه ملكه وهو حلال
 بخلاف ما لو أخذ وهو محرم لما
 يأتي لانه لم يرسله عن اختيار (ولو)
 كان (جارحاً) كياز (فقتل حمام
 الحرم فلا يثنى عليه) لانه لما وجب
 عليه (فلباعه رد المبيع ان بقى والا
 فعليه الجزاء) لان حرمة الحرم
 والاحرام تنسح ببيع الصيد
 (ولو أخذ حلال صداقاً حرم ضمن
 مرسله) من يده الحكمة اتفاقاً
 ومن الحقيقة عنده خلافاً لهما
 وقوله لما احتصان كما في البرهان
 (ولو أخذه محرم لا) ضمن مرسله
 اتفاقاً لان الحرم لم يملكه وحيداً
 فلا يأخذه ممن أخذه

ط
 لا يجب الضمان بكسر آلات اللهو

فصار كذا اشترى النهر هداية (قوله بل بسبب جبري) هو ما يحصل به الملك بلا اختيار وقبول (قوله والسبب الجبري) أقبح بظاهره ولم يقل وهو ليفيد أن المراد مطلق الرب لا بشئ كونه في الصيد فأفاده ط (قوله في إحدى عشر) حتى العبارة إحدى عشر لأنه يجب المطابقة فيه بتأنيث الجزئين لتأنيث المعبود (قوله مبسوطة في الأشياء) لاحاجة إلى ذكرها هنا وقد ذكرها الخنثي (قوله فلذا قال الخ) الأولى أن يقول ومثل الجبري تعالى بقرنه الخ ط (قوله وجعله في الأشياء بالاتفاق) حيث قال لا يدخل في ملك أحد بشئ بغير اختياره إلا الارث اتصافا الخ (قوله ولكن في النهر الخ) هذا الاستدراك ليس في محله لأن كلام الأشياء كآيات مطلق لا يتقدم به الصورة ولا شك في الاتفاق على كون الارث مطلقا سببا جبريا أو غاما يكن سببا في صورة الحرم إذا مات مورثه عن صيد على كلام السراج لقيام المانع وهو الاحرام كقيام الموانع الاربعه أي الرق والكفر والقتل واختلاف الملك فكلا لا يقدح قيام تلك الموانع في سببية الارث لا يتقدم هذا فيها هـ ح وان جعل استدراكا على المتن كان في محله ط (قوله وهو الظاهر) هذا من كلام النهر حيث قال وهو الظاهر لما سألني أي من يكون الصيد محرم العين على الحرم وبظهور وجه ظهوره إذ بعد تحقق سبب الارث وهو موت المورث لا بد من قيام نص يدل على كون الاحرام مانعا من ارث الصيد فكيفه على الموانع الاربعه وكون الصيد محرم العين على الحرم بقوله تعالى وحرم عليكم صيد الزماد من حرم ما لا يمنع من سائر التصرفات لا يدل على منع ارثه فان الخيرة محزمة العين أيضا فورث (قوله فان قتله) أي الصيد الذي أخذته الحرم (قوله محرم آخر الخ) احتزبه عن الهبة وبالبايع المسلم عن الصبي والكافر كآياتي وكان ينبغي زيادة تعاقل للاحتراز عن الجنون فانه في حكم الصبي كما في ط عن الجوى وخرج أيضا ما لو قتله لجل فانه ان كان في الحرم لم يمس الجزاء والا فلا يكن يرجع عليه الا خذعائين فالرجوع فيه لافرق فيه بين الحرم والحلال بحر (قوله لانه تزعليه ما كان بحر من السقوط) فانه كان يخفى الارسال قبل قتله وللقبح رحكم الابتداء حتى التبيين كنهود الطلاق قبل الدخول اذ رجعا كما في الهداية (قوله على ما اختاره الكحل) وجرمه به الزبلي وصرح به في المحط عن المبتغي وظاهر ما في النهاية أن يرجع الا خذ بالقيمة مطلقا ح عن البحر (قوله لم يرجع على ربهما) عبارة الباب ولو قتله هبة في يده فعليه الجزاء ولا يرجع على أحد قال شارحه أي من صاحب الهبة أو راسكها أو ساقها أو قائلها والمسألة مصرية في البحر الزاخر اه أقول وهذا في الرجوع على الرابك ونحوه أما ضمان الرابك ونحوه الجزاء فلا شك فيه قال في معراج الدراية وكذا لو كان راكبا وساقا أو فدا فأنفقت الدابة يدها أو رجلها أو فمها ما دفع عليه الجزاء فافهم (قوله ولو صيب أو نصرانيا) مختز قوله بالغ مسلم وعبارة المعراج لا يجب على الصبي والجنون والكافر فزاد الجنون لانه كالصبي كما مر وعبر بالكافر لأن النهر لا ينهر في غير قيد وانخراجه عن قوله محرم باعتبار الصورة والا فكافر ليس أهلا للنسبة التي هي شرط الاحرام (قوله فلا جزاء عليه) بل على الاخذ وحده (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) وهما ما ذكر في الاخذ ما كان يعرض السقوط لزومه (قوله وكل ما على الفرد به دم) لو قال كفارة لتكمل الصدقة واستغنى عن قوله وكذا الحكم في الصدقة ثم المراد بالكفارة ما يشعل كفارة الضرورة فان القاتل ان البس أو غلب رأسه للضرورة تعددت الكفارة كما في البحر (قوله يعني فعل شيء من محظورات الخ) أي محظورات الاحرام أي ما حرم عليه فله بسبب نفس الاحرام لا من حيث كونه نجسا وعرة ولا ما حرم بسبب غير الاحرام وذلك كاللبس والتطيب وإزالة الشعر وظفر فخرج ما لو تزوج أو طاف أو فاض قبل الامام أو طاف نجسا أو محدثا للنجس أو العورة فان عليه الكفارة ولا تعدد في القاتل لأن ذلك ليس جناية على نفس الاحرام بل هو تزوج أو طاف من واجبات الحج أو العمرة وكذا لو طاف نجسا أو غير محرم لزومه دم كما نص عليه في البحر بخلاف نكاح البس فانه جناية على الاحرام مع قطع النظر عن كونه نجسا وعرة ولذا حرم عليه ذلك قبل الشروع في فعلها ما فيتعد الجزاء على القاتل لتلبس باحرام ونحوه أيضا ما لو قطع نبات الحرم فلا تعدد الجزاء به أيضا على القاتل قال في البحر لانه من باب الغرامات لا تعلق للاحرام به بخلاف صيد الحرم اذ قتله القاتل فانه يلزمه قتيان لانها جناية على الاحرام وهو متعد ولا ينظر الى كونه جناية على الحرم لأن أقوى الحرمتين تستببع أدناهما

(والصيد لا يملكه الحرم بسبب اختياره) كسراجا و هبة (بل) بسبب (جبري) والسبب الجبري في إحدى عشر مسألة مبسوطة في الأشياء فلذا قال تعالى البحر عن الربط (كلا رث) وجعله في الأشياء بالاتفاق لكن في النهر عن السراج أنه لا يملك بالميراث وهو الظاهر (فان قتله محرم آخر) بالغ مسلم (شتمنا) براء من الاخذ بالاخذ والقاتل بالقتل (ورجع) اخذ على قتله لانه قتر عليه ما كان يعرض السقوط وهذا ان كثر جمال وان كثر (بصوم فلا) على ما اختاره السكالك لانه لم يفرغ شيئا (ولو كان القاتل بهيمة لم يرجع على ربهما ولو صيدا) أو نصرانيا فلا جزاء عليه الله تعالى (و) لكن (رجع الاخذ عليه بالقيمة) لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق الله تعالى (وكل ما على الفرد به دم بسبب جنيته على احرامه) يعني بفعل شيء من محظوراته لا مطلقا كالتزويج والجماع من واجبات الحج أو قطع نبات الحرم لم يمسد الجزاء لانه ليس جناية على الاحرام (فعل القاتل)

والاحرام أقوى فكان وجوب القيمة بسبب الاحرام فقط لا بسبب الحرم وانما يتقارن الحرم اذا كان القاتل
 حلالا اه هذا ما ظهر في تقريره هنا وبظاهر تقرير السراج أن المراد بقوله وما على المفرد دم ما كان
 فعلا احترازا عما كان تركا كترك السعي وحسد الوقوف والطهارة وبه يشعر كلام الشارح لكن يرد عليه قطع
 البتة فانه فعل تأكل (قوله ومثله متمع ساق الهدى) أولى منه قول الباب وما ذكرناه من لزوم اجزاء
 على القاتل هو حاكم كل من جمع بين احرامين كالتمتع الذي سلق الهدى أو لم يسهه لكن لم يهل من العمرة
 حتى احرم بالجمع وكذا من جمع بين الختتين أو العمرتين وعلى هذا الواهم بمائة حجة أو عمرة ثم نجى قبل رفضها
 فعليه مائة جزاء اه فافهم (قوله لجنايته على احرامه) أى احرام الحج واحرام العمرة وهو عمله لتعدد
 الدم والصدقة وما ذكره الشارح قبيل قول المصنف أو فاض من عرفه قبل الامام من أنه لا مدخل للصدقة
 في العمرة يقتضي عدم تعدد الصدقة على القاتل لكن قد مناجواه هنا لك قدبر (قوله فعليه دم واحد)
 لتأخير الاحرام عن الميتات ولو عاد الى الميتات واحرم سقط الدم ط وذلك في النهاية صورة بلزم القاتل
 فيها دمان للجواز وتعي مالوا وزفاحرم بمجم ثم دخل مكة فأحرم بعمرة ولم يعد الى الحل محرمًا وهي غير
 واردة لأن الدم الأول للجواز والثاني لتركه ميتات العمرة لأنه لما دخل مكة التحق بأهلها بجر (قوله
 لأنه حينئذ) أى حين الجواز ليس بشارن وهذا لتعدد وجوب الدم الواحد ويكرن الاستثناء منقطعًا وذلك
 لأن الدم يلزمه سواء احرم بعد ذلك بمجم أو عمرة أو بهما أو لم يحرم أصلا فلا دخل لكونه فارنا في وجوب ذلك الدم
 ط (قوله لتعدد الفعل) أى الجناية لأن كل واحد منهما ما بالشركة يصير جناية واحدة فتتعد
 الجزاء فتتعد الجناية هداية فافهم (قوله لا تتعدا الحل) فان التفتان في حق الحرم جزاء الفعل وهو
 متعدد في حق صيد الحرم جزاء المحل وهو ليس متعددا كرجلين قتلا رجلا خطأ يجب عليه مائة واحدة
 لأنها بدل المحل وعلى كل منهما كفارة لأنها جزاء الفعل بجر وبني أن يقسم على عدد الروس اذا قتله
 جماعة لو قتله حلال ومحرم فعلى الحرم جميع القيمة وعلى الحلال نصفها وقوله حلال ومفرد وقارن
 فعلى الحلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء وعلى القاتل جزاء ان قهستاني وقامه في البصر (قوله وبطل
 بيع الحرم صيدا الخ) أطلقه فشمهل ما اذا كان العاقدان محرمين أو أحدهما فأفاد أن بيع الحرم باطل
 ولو كان المشتري حلالا وان شرا باطلا وان كان البائع حلالا أو أما الجزء فأنما يكون على الحرم
 حتى لو كان البائع حلالا والمشتري محررا ترى فقط وعلى هذا كل تصرف بجر (قوله وكذا كل
 تصرف) أى من هبة ووصية وجعله مهر بل خلع لأن العين خرجت عن كونهما محللا لتصرفات
 ط ثم الأولى تأخير عن قوله وشراؤه ليكون نفعه ما بعد تخصيص (قوله ان اصطاده وهو محرم) أى لأنه
 لم يملكه كما في وأفاده بهذا الشرط أن البطان اذا صادوه وهو محرم وباعه كذلك أو ما صادوه وهو محرم
 وباعه وهو حلال فالبيع جائز كافي السراج ولو صادوه وهو حلال وباعه وهو محرم فالبيع فاسد كما صرح به
 تبع السراج أيضا أى اذا كان المشتري حلالا أو ما لو كان محرمًا فالبيع باطل ولو كان البائع حلالا كما مر آنفا
 ثم ان ما ذكره من الشرط انما هو في بيع الحرم كما مر في النهر قال ح اذ لا معنى لقولك وبطل شراء الحرم
 ان اصطاده وهو محرم فكأن عليه أن يذكر الشرط بعد الأول اه (قوله وفي الفاسد بضم فتيته) أى
 بضم المشتري فية الصيد للبائع لأنه ملكه اه ح (قوله أيضا) أى مع ضمانه أى المشتري الجزاء المذكور
 في قوله وعليه وعلى البائع الجزاء فافهم ولا يجنى أن ضمانا للجزاء انما هو اذا كان محرمًا ولا فليس عليه سوى
 ضمان القيمة (قوله كما مر) الكاف فيه للتظهير أى نظير ما مر من ضمان المرسل القيمة في قوله لا أخذ حلال
 صيدا ضمن مرسله (تنبيه) ذكر في البصر عن المحيط قبيل قول الكنز وجعل له ملجأ ما صاده حلالا فهو محرم
 محرم صيدا فأكله قال أبو حنيفة على الاكل ثلاثة أجزاء قيمة للذبح وقيمة للاكل المخطور وقيمة للواهب لان
 الهبة كانت فاسدة وعلى الواهب قيمة وقال محمد على الاكل فتيان قيمة للواهب وقيمة للذبح ولا شيء للاكل عنده
 اه والظاهر أن وجوب قيمة الواهب خاص فيما اذا اصطاده وهو حلال ليكون ملكه والملك عليه فلا تجب
 له قيمة ولذا كانت الهبة فاسدة لا باطلا قل وهذا بناء على القول بأن الهبة الفاسدة لا تصيد الملك بالقبض اما على
 مقابلة فلا شيء عليه الواهب قلت وهذا غير صحيح لأنها مضمونة على كل من القولين كالبيع الفاسد يملك بالقبض

ومثله متمع ساق الهدى (دمان
 وكذا الحكم في الصدقة)
 فتنبى أيضا لجنايته على احرامه
 (الاجواز الميتات غير محرم)
 استثناء منقطع (فعليه دم واحد)
 لأنه حينئذ ليس بشارن (ولو قتل
 محرمان صيدا لتعدد
 الفعل (ولو حلالا) صيد الحرم
 لا) لا تتعدا الحل (وبطل بيع
 محرم صيدا) وكذا كل تصرف
 (وشراؤه) ان اصطاده وهو محرم
 والا فالبيع فاسد (فلو قبض)
 المشتري (فقط في يده فعليه
 وعلى البائع الجزاء) وفي الفاسد
 بضم فتيته أيضا كما مر

ويغتن بمنه أوقته كما يستدركه في كتاب الهبة أن شاء الله تعالى (قوله بعدما أخرجت) أي أخرجها
محرم أو حلال معراج (قوله وما لنا) علم حكم ذبحهما أو أكلهما بأى وجه كان بالاولى ط (قوله غريهما)
لأن الصد بعد الإخراج من الحرم يفي مستحق الأمن شرعا ولهذا وجب رده إلى مأمنه وهذه صفة شرعية
تفسر إلى الولد اه ح (قوله لم يجزه) يشق البائن من جهاده وهو ثلاث معتل الاخر كفي القاموس
ونعبر المستقر للخرج والبارز الولد ح وكل زيادة في الصيد كالسن والشعر فضاها على هذا التفصيل نهر
أما أن يؤذ جزاها قبل موتها ضمن الزيادة وإن أذاه فلا يجزوه علم أنها لو حبلت بعدما أخرجها فهو كذلك
كما أفاده ط (قوله لعدم سريه الأمن) أي إلى الولد لأنه لما أذى ضمن الأصل مذكورها فخرجت من
أن تكون صد الحرم وبطل استحقاق الأمن فاشى خان قال في النهر حتى لو ذبح الأم والأولاد حبل لكن
مع الكراعة كفي الغاية (قوله الظاهر نعم) نقله في النهر عن الجرح بقوله فإذا أذى الجزء ملكها ملكا
خيئا ولد أقالوا بكراهة أكلها وهي عند الإطلاق تنصرف إلى الثمر فدل على أنه يجب ردها بعد أدائها الجزء
اه (قوله أفاقي الخ) ترجمه في الكنز بباب مجاوزة المقات بغير إجماع ووصله المصنف بما سبق لأنه جناية
أي الكن ما سبق جناية بعد الإجماع وهذا قبله قال ح ولو جرح جاوز المقات كما عبره في الكنز لشد قوله
ككبي يريد الحج الخ ولشعل حرما أحرمت من الحرم وبستانيا أحرمت لجنه وألصقته من الحرم فان كل
من لم يجرم من مبقاته المعين له لم يرد عليه سواء كان حرما أم بستانيا أم أفاقي غايه الأمر أنه يشترط
للزوم الإجماع في البستانيا والحرمي قصد النسك ويكفي في الأفاقي قصد دخول الحرم قصد ذلك نسكاً أم لا
اه وأراد بالبستانيا الحلي أي من كان في الحلد داخل المواقف والحاصل أن الحرم ثلاثة أضاف
أفاقي وحلي وحرمي ولكل ميقات مخصوص بتقديمه في المواقف فمن أراد نسكا وجازوزه وقت له العود
إليه (قوله مسلم بالغ) فلو جاوزه كافرا وصبي فأسلم وبلغ لاشئ عليهم ما ولم يقدر بالزئ ليشعل الرقي قاله
لو جاوزه بلا إجماع ثم أن له مولاه فأحرمت من مكة فعليه دم وبوخذه بعد اعتق فغ (قوله يريد الحج أو العمرة)
كذا أفاده بالشرعية وتبعه صاحب الدرر وإن كان بلا أو ليس صحيح لما ذكر ومثله ذلك قول الهداية
وهذا الذي ذكرنا من لزوم الدم بالمجازة وإن كان يريد الحج أو العمرة فإن كان دخل البستان لحاجة
فله أن يدخل مكة بغير إجماع اه قال في الفتح يؤهم ظاهره أن ما ذكرنا من أنه إذا جاوز غير محرم وجب الدم
الآن يلا فاه محله ما إذا قصد النسك فان قصد التجارة أو السياحة لاشئ عليه بعد الإجماع وليس كذلك لأن
جميع الكتب ناطقة بلزوم الإجماع على من قصد مكة سواء قصد النسك أم لا وقد صرح به المصنف أي صاحب
الهداية في فصل المواقف فيجب أن يحمل على أن الغالب فمن قصد مكة من الأفاقيين قصد النسك فالمراد بقوله
إذا أراد الحج أو العمرة إذا أراد مكة اه ملخصا ح عن الشر بلالية وإيس المراتبة كخدموها
بل قصد الحرم مطلقا بموجب الإجماع كما مر قبل فصل الإجماع وصرح به في الفتح وغيره (قوله فلو لم يرد الخ)
قد علمت ما فيه ح (قوله على ما مر) أي أول الكتاب في بحث المواقف في قوله وحرم تأخير الإجماع عنها
لمن قصد دخول مكة ولو لحاجة وفي بعض النسخ على ما سبأ في المتن قرى بأى في قوله وعلى من دخل مكة
بلا إجماع حجة أو عمرة (قوله وجازوزه) أي مبقاته والمراد آخر المواقف التي ترتب عليها الإجماع عليه
الإجماع من أولها كما مر أول الكتاب (قوله اعتبارا لإرادته عند المجاوزة) أي إن الأفاقي الذي جاوز
وقته تعتبر إرادته عند المجاوزة فإن كان عند قصد المجاوزة أراد دخول مكة لحج أو غيره لم يرد الإجماع
من المقات والأبأن أراد دخول مكان في الجبل لحاجة فلا شئ عليه واستظهر في البصر اعتبارا لإرادته
عند الخروج من بيته لكن ذكر ذلك في مسألة البستان الآتية وأشار الشارح إلى أنه لا فرق بين الموضعين
حيث ذكر ذلك فهما وسند كبرية البر والنهر هناك فافهم (قوله الميقات ما) في بعض النسخ
بدون لفظة ما وعلى كل فالمراد أي ميقات كان سواء كان مبقاته الذي جاوزه غير محرم أو غيره أقرب أو أبعد
لأنها كلها في حق الحرم سواء الأولى أن يجرم من وقته بجرع عن المحيط (قوله ثم أحرمت) أي حجج ولونفلا
أو بعمره وهذا ناظر إلى قول الشارح كما ذكرنا من الحرم وقوله أوعاد الخ ناظر إلى قوله جازوزه ثم أحرمت وبعاد المقت
يجوزها بها جزاءه فتأمل (قوله صفة محرم) أي صفة مغنوبة والأجمل لم يشرع حال من فاعله المستتر

(ولدت فلبية) بعدما أخرجت
من الحرم وما لنا غرمه ما وانا
أذى جزاها أي الأم (ثم ولدت
لم يجزه) أي الولد لعدم سريه
الأمن حينئذ وهل يجب ردها بعد
إذا الجزء الظاهر نعم (أفاقي)
مسلم بالغ (يريد الحج) ولونفلا
أو العمرة) فلو لم يردوا أحدهما
لا يجب عليه دم بمجاوزة المقات
وان وجب حج أو عمرة أن أراد
دخول مكة والحرم قريبا
(وجاوز وقته) ظاهرا في النهر
عن البدائع اعتبارا لإرادته عند
المجاوزة (ثم أحرمت) كما إذا لم
يجرم فإن عاد إلى ميقات ما
(ثم أحرمت أو) عاد إليه حال كونه
(محرم لم يشرع في نسك) صفة
محرم

أو من فاعل عافى حال بعد حال متداخلة أو مترادفة (قوله كطواف) وكذلك الوقف بعرفة قبل أن يطوف
 للتقدم فتح (قوله ولو شوطا) أخذ من الجسر ومقتضاه أنه لا بد في لزوم الدم وعدم إمكان سقوطه من
 الشوط الكامل وعجالة الهداية ولو عاد بعد ما ابتدأ الطواف واستلم الجسر لا يسقط عنه الدم بالاتفاق فقال
 واشتمل الجسر بالواو وفي بعض نسخها بالفاء قال ابن الكمال في شرحها إنما ذكره تنبيه على أن المعتبر
 في ذلك الشوط التمام فإن المسنون الفصل بين الشوطين بالاستسلام والافه وليس بشرط اهـ ومثله في العناية
 وعليه فالمراد بالاستسلام ما يكون بين الشوطين لا ما يكون في أول الطواف ويؤيد قول البدائع بعد ما طاف
 شوطا أو شوطين وبه ظهر أن ما في الدرر من عطفه بأو غير ظاهر لاقتضائه الاستسلام ببعض الشوط فافهم
 (قوله لأن الشرط الخ) أي في سقوط الدم وليس المراد أنه شرط في صحة التسليم لأن تعيين الاحرام من المقات
 واجب حتى يجزى به بالدم ولو كان شرط المكان فرضا وبتركه يفسد الحج أفاده الجوى ط (قوله عند المقات)
 احتراز عن داخل المقات لا خروجه حتى لو عاد محرم ما لم يلب فيه لكن لم يلب بعد ما جاوزه ثم رجع ومز به ساكنا
 فإنه يسقط عنه بالاولى لأنه فوت الواجب عليه في تعظيم البيت كافي الجرح (قوله خلافا لها) حدث قال
 يسقط الدم وإن لم يلب كما لو سحر ماسا كتبه أو تلبس بالعمرة في الأحرار من دورة أو أهله فاذا تخلص بالتأخير
 إلى المقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية فكان التلافي بعوده ملجبا هدية وفي شرحها لابن الكمال
 اعلم أن الناظرين في هذا المقام من شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على أن العزبة لا آفاق ماذكر ولا يخلو
 عن اشكال اذ لم يقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من أصحابه أنها حرم من دورة أو أهله فكيف
 يصح اتفاق الكل على ترك العزبة وما هو الأفضل اهـ قلت وهو مجموع فإن المراد بالاحرام من دورة أو أهله
 أي ما قرب من أهل الحرم من الأماكن البعيدة عن المقات وقد ورد فعل ذلك عن جماعة من الصحابة
 وورد طلبه في الحديث كقائه مناه عن الفتح عند بحث المواقيت وفسر الصحابة الانتماء في أوها والحج بذلك
 وهذا في حق من قدر عليه كما مر هنالك فافهم (قوله والأفضل عوده) ظاهر ما في الجرح عن المحيط وجوب
 العود وبه صرح في شرح الباب (قوله إذا خاف فوت الحج) أي فإنه لا يعود ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس
 في الجرح عن المحيط بقوله لأن الحج فرض والاحرام من المقات واجب وترك الواجب أهون من ترك الفرض
 اهـ ولما مقتضاه أنه لو لم يخف الفوت يجب العود كقولنا لعدم المزامح وأنه إذا خاف يجب عدم العود وبه يعلم
 ما في قول النهر وبقي خاف فوت الحج لو عاد فالأفضل عدمه والأفضل عوده كافي المحط اهـ وهذا وفي البحر
 واستفد منه أي بما ذكره عن المحط أنه لا تفصيل في العمرة وأنه يعود ولا يلبس ولا يلبس ولا يلبس
 أن هذا بالنظر إلى القوات والافتقار يحصل مانع من العود غير القوات لخوفه على نفسه أو ماله فيسقط وجوب
 العود في العمرة أيضا (قوله أعود بعد شروعه) يعني عليه أن يقول أو قبل شروعه ولم يلب عند المقات
 ح (قوله كفى يريد الحج الخ) أم لو خرج إلى الحل لحاجة فأحرم منه ووقف بعرفة فلا شيء عليه كالاتفاق
 إذا جاوز المقات فأصدا البستان ثم أحرم منه ولم أر تنقيده مسألة المتفق بما أخرج على قصد الحج وبقي
 إن تنقيده وأنه لو خرج لحاجة إلى الحل ثم أحرم بالحج منه لا يجب عليه شيء كالمسكي فتح (قوله وصار مكي)
 لأن من وصل إلى مكان على وجه مشروع صار حكمه حكم أهله وهنالك ما وصل إلى مكة بمحرم بالعمرة وفرغ منها
 صار حكمه حكمي سواء ساق إلى هدى أم لا فإذا أراد الاحرام بالحج فبقائه الحرم أو العمرة فالحل ومثل ذلك
 يقال في الحل وهو من كان داخل المواقيت فإن مبقاته للحج أو للعمرة إلى الحل فإذا أحرم من الحرم فعليه دم
 الآن بعد ذلك ما مر عن ح وصرح به هنالك في التبر واللباب (قوله وكذلك الأحرار) أي المسكي والمتنع الذي
 في حكمه فإن مبقاته حكمي للعمرة الحل (قوله وبالعود) أراد به مطلق الذهاب إلى المقات الواجب لبشيل
 قوله وكذلك الواحر ما بعمره من الحرم فإن الواجب خروجهما إلى الحل لسقوط الدم وليس فيه عود إليه بعد
 الكسونة فيه (قوله كما مر) أي عودا مما لا يماز في الآفاق بأن يعود إلى المقات ثم يحرم إن لم يكن
 أحرم وإن كان أحرم لم يشترع في تسلكه بعوده ويبي. (قوله أي آفاق) أفاد أن المراد بالكوفة كل من
 كان خارج المواقيت (قوله البستان) أي بستان بني عامر وهو موضع قريب من مكة داخل
 المقات خارج الحرم وهي التي تسمى الآن نخلة محمود بن كمال زاد غيره أن منه إلى مكة أربعة وعشرين ميلا

تسكت طواف ولو شوطا وانما قال

(وابي) لأن الشرط عند الامام
 تجديد التلبية عند المقات بعد
 العود إليه خلافا لها (سقط دمه)
 والأفضل عوده إلا إذا خاف
 فوت الحج (والا) أي وإن لم يعد
 أو عاد بعد شروعه (لا) يسقط الدم
 (كفى يريد الحج ومقتنع فرغ من
 عمرته) وصار مكي (وحرمان
 الحرم وأحرار) بالحج من الحل
 فإن علمهما ما تجاوزت مبقاته المكي
 بلا احرام وكذلك الواحر ما بعمره من
 الحرم وبالعود كما مر يسقط الدم
 (دخل مكوف) أي آفاق
 (البستان)

قال بعض المحققين قال النووي قال بعض أصحابنا هذه القرية على يسار مستقبل الكعبة إذا وقف بأرض عرفات وفي غاية السروجي بالقرب من جبل عرفات على طريق العراق والكوفة إلى مكة (قوله أي مكانا من الحل) أشار إلى أن البستان غير قيد وأن المراد مكان داخل المواقف من الحل وانظروا أنه لا يشترط أن يقصد مكانا بعينه لأن الشريط عدم قصد دخول الحرم عند المجاوزة فأي مكان قصده من داخل المواقف حصل المراد كما يستفح فافهم (قوله الحاجة) كذا في البدائع والهداية والصكفي وغيرهما وهو احتراز عما إذا أراد دخول مكان من الحل لمجرد المرور إلى مكة فإنه لا يصلح له الاصراف فلا بد من هذا التقيد والافضل آفاق أراد دخول مكة لا بد له من دخول مكان في الحل على أنه في البحر جعل الشرط قصده الحل من حين خروجه من بيته أي ليكون سفره لاجله لا لدخول الحرم كما يأتي ولذا قال ابن الشلبي في شرحه ومنه لا يمكن الحاجة له بالبستان لا لدخول مكة وبأي توضيحه فافهم (قوله ولو عند المجاوزة) الظرف متعلق بقصدها أي ولو كان قصد الحاجة التي هي عليه أرادته دخول البستان عند مجاوزة المقات أما بعد المجاوزة فلا يعتبر قصد الحاجة لكونه عند المجاوزة كان قاصدا مكة فلا يسقط الدم الم يرجع وأفاد أنه لو قصد دخول البستان الحاجة قبل المجاوزة فهو كذلك بالاولى وإن قصد ذلك من حين خروجه من بيته غير شرط خلافا لما في البحر حيث قال عتب ذكره أن ذلك حيلة لا آفاق أراد دخول مكة بلا احرام ولم أر أن هذا القصد لا بد منه حين خروجه من بيته أو لا الذي يظهر هو الاول فإنه لا شك أن الآفاق يريد دخول الحل الذي بين المقات والحرم وليس ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل الداخل المقات حين يخرج من بيته اه وحاصله أن الشرط أن يكون سفره لاجل دخول الحل والافضل له المجاوزة بلا احرام قال في النهر الظاهر أن وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعد ما ذكر حكم المجاوزة بغير احرام قال هذا اذا جاوز أحد هذه المواقف الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير احرام فأما اذا لم يرد ذلك وانما أراد أن ياتي ببستان بني عامر أو غيره الحاجة فلا يفي عليه اه فاعتبر الاذارة عند المجاوزة كما ترى اه أي ارادة الحج ونحوه و ارادة دخول البستان فالارادة عند المجاوزة معتبرة فيها ولذا ذكر الشارح ذلك في الموضوعين مما قد مناه فافهم وقول البصر فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل غير ظاهر بل الشرط قصد الحل فقط تأمل (قوله على مامز) أي قريبا في قوله ظاهر ما في النهر عن البدائع الخ (قوله على المذهب) متابله ما قاله أبو يوسف أنه نوى إقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بلا احرام والافلا ح عن البحر (قوله له دخول مكة غير محرم) أي إذا أراد دخول البستان الحاجة لا لدخول مكة ثم بدله دخول مكة الحاجة له دخولها غير محرم كما في شرح ابن الشلبي ومن لا مسكين قال في الكافي لأن وجوب الاحرام عند المقات على من يريد دخول مكة وهو لا يريد دخولها وانما يريد البستان وهو غير مستحق التعظيم فلا يلزمه الاحرام بقصد دخوله اه قلت وهذا اذا أراد دخول مكة الحاجة غير التسك والافلا يجاوز من مكانه الاحرام ولذا قال قبيل فصل الاحرام عند ذكر المواقف وحل لاجل داخلها دخول مكة غير محرم ما يرد نسكا (قوله ووقته البستان) أي لو أراد التسك فبقائه للبحر والعمرة البستان يعني جميع الحل الذي بين المواقف والحرم كما مر في بحث المواقف فلو أحرع من الحرم لزمه دم ما لم يعد كما قد مناه قريبا عن النهر والباب اذا دخل الحرم الحاجة ثم أراد التسك فإنه يحرم من الحرم لانه مشاركيا كما مر (قوله ولا يفي عليه) مر شريط بقوله له دخول مكة غير محرم فكان الاول ذكره قبل قوله ووقته البستان (قوله كما مر) أي قبيل فصل الاحرام حيث قال أما لو قصد موضع من الحل كالحسين وحده حل له المجاوزة بلا احرام فاذا حل به التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام (قوله وهذه حيلة لا آفاق الخ) أي اذا لم يكن مأمورا بالحج عن غيره فقدمه الشارح هناك وقد مناه الكلام عليه ثم ان هذه الحيلة مشككة لما علمت من أنه لا تجوز له مجاوزة المقات بلا احرام ما لم يكن أراد دخول مكان في الحل الحاجة والافضل آفاق يريد دخول مكة لا بد ان يريد دخول الحل وقد مناه ان التقيد بالحاجة احترازها للصكبان عند المجاوزة يريد دخول مكة وانه اغناي مجوز له دخولها بلا احرام اذا بدله بعد ذلك دخولها كما قد مناه عن شرح ابن الشلبي ومن لا مسكين فعلم أن الشرط لسقوط الاحرام أن يقصد دخول الحل فقط ويدل عليه أيضا ما نقلناه عن الكافي من قوله وهو

أي مكانا من الحل داخل المقات
(الحاجة) قصدها ولو عند المجاوزة
على مامز ونية مدة الإقامة ليست
بشرط على المذهب (له دخول
مكة غير محرم ووقته
البستان ولا يفي عليه) لانه
التحق بأهله كما مر وهذه حيلة
لآفاق يريد دخول مكة بلا احرام

لا يريد دخولها إلى مكة وانما يريد البستان وكذا ما نقلناه عن البدائع من قوله فماذا لم يرد ذلك وانما أراد
 أن يأتي ببستان بني عامر وكذا قوله في الباب ومن جاوز وقته يقصد مكانا من الخيل ثم بدله أن يدخل مكة فله أن
 يدخلها بغير أحرام بقوله ثم بدله أي يظهر وحديثه يقتضي أنه لو أراد دخول مكة عند الجأزة يلزمه الإحرام
 وإن أراد دخول البستان لأن دخول مكة لم يبدل بل هو مقصود الأصل - وقد أشار في الجرائم إلى هذا الاشكال
 وأشار إلى جوابه بما تقدم عنه من أنه لا بد أن يكون مقصود البستان من حين خروجه من بيته
 أي بأن يكون سفره المقصود لاجل البستان لا لاجل دخوله مكة كما قدمناه وأجاب أيضا في شرح الباب
 بقوله والوجه في الجملة أن يقصد البستان قصدا أو لا ولا ينزعه دخول الحرم بعد قصد اختمنا وأعارضنا
 كما اذا قصد هدى جدة لبس وسرا أو لا ويكون في خاطره أنه اذا فرغ منه أن يدخل مكة تأمينا بخلاف
 من جاء من الهند بعد الحج أو لا ويقصد دخول جدة تسعا ولو قصد معا وسرا اه وهو قريب من جواب
 الجبر لأن حاصله أن يكون المقصود من سفره البيع والشراء في الحل ويكون دخول مكة تعالى لكن بناه قولهم
 ثم بدله دخول مكة فانه يقصد أنه لا بد أن يكون دخوله أراضا غير مقصود لا ماله ولا تعايل يكون المقصود
 دخول الحل فقط كما ظاهرا جواب الجبر وكلام الكافي والبدائع والباب وغيرها وهذا مناصف لقولهم
 انه الحيلة لاف في بدخول مكة بلا إحرام لأنه اذا كان مقصود دخول الحل فقط لم ينجح إلى حيلة اذ بدله
 دخول مكة على أن هذا أيضا من أراد دخول مكة لحاجة غير النسك أو لأراد النسك فلا يحل له
 دخولها بلا إحرام لأنه اذا صار من أهل الحل فبقائه بها من حله وهو الحل كما مر اذ كف من خرج من بيته
 لاجل الحج فافهم **(قوله ويجب على من دخل مكة)** أي والحرم سواء قصد التجارة أو النسك أم غيرها
 كما تنبذ عبارة البدائع السابقة وتقدم التصريح به شرعا ومستاقبل فصل الاحرام وصرح به في الباب أيضا
(قوله ولو عاد) أي إلى المقات كما قبله في الهداية لكن في البدائع أنه اذا أقام مكة حتى تحولت السنة
 يجرئه مقات أهل مكة وهو الحرم للحج والحل المعمره لأن لما أقام بمكة صار في حكم أهلها اه والتعليل
 بنقد أن تحول السنة غير قيد كذا في الفتح ثم انتقد بالنسج إلى المقات لاجل سقوط الدم لا لأجرا
 لأن الواجب عليه بدخول مكة بلا إحرام أم أحرار الدم والنسك وبه يحصل التوفيق كما فاد في الشرع بلالة
(قوله على آخر دخوله) أي وعليه فقاما في باب **(قوله وتما في الفتح)** حيث علل ذلك بأن الواجب
 قبل الأخير صار دينا في ذمته فلا يسقط الامانة بانيه اه ح **(قوله وضع منه الخ)** أي اذا دخل مكة
 بلا إحرام ولزمه بذلك حجة أو عمره فخرج إلى المقات وأحرمت حجة أو عمره واجبة عليه بسبب آخر فانه يجرئه ذلك
 عماله بدخول وان لم يتوه اذا كان ذلك في عام الدخول لا بعده **(قوله من حجة الاسلام الخ)** احتج به
 عمالو احرام عماله بسبب الدخول فانه تقدم في قوله فان عاد الخ والظاهر أنه لو عاد إلى المقات ونوى نسكا
 فلا يقع واجبا عماله بدخول ولا يكون نفلا لأنه بعد تقتر الوجوب عليه بخلاف ما اذا نواه فلا قبل بجأزة
 المقات فانه يقع نفلا لعدم وجوب شيء عليه بعد حصول المقصود من تعظيم البيعة بالاحرام كما حققناه اول الحج
 فافهم **(قوله في عامه ذلك الخ)** أي عام الدخول قال في الهداية لأنه تلافى التروك في وقته لأن الواجب
 عليه تعظيم هذه البيعة بالاحرام كما اذا نواه أي المقات محرمة بالجمعة الاسلام في الاستدعاء بخلاف ما اذا
 تحولت السنة لأنه صار دينا في ذمته فلا تأذي بالاحرام مقصود كما في الاعتكاف المسدوفاته بتأذي
 بصوم رمضان من هذه السنة دون العام الثاني اه قال في الفتح والمقال أن يقول لافرق بين سنة الجأزة
 وسنة اخرى في أي وقت فعل ذلك يقع أداء الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة لصبر بفواتها شيا يقضي
 فما احرم من المقات ينسك عليه تأذي هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا إحرام منه
 ينبغي أن لا يحتاج إلى التعيين كمن عليه يومان من رمضان فنوى مجرد قضاء ما عليه ولم يعين وكذا لو كانا
 من رمضان على الاصح وكذا نقول اذا رجع مرارا فأحرمت كل مرة ينسك حتى أتى على عدد دخلاته خرج
 عن عهده ما عليه اه وأقره في البحر **(قوله لصبر ورثه)** أي المتروك بنا وعلت ما فيه من بحث الفتح وأورد
 عليه أيضا أنه ينبغي أن تسقط العمرة الواجبة بدخول مكة غير محرم بالعمرة المنذورة في السنة الثانية
 كالمنذورة في الاولى لأن العمرة لا تصير دينا لعدم وقتها بوقت معين بخلاف الحج وأجاب في غاية البيان بأن

(و يجب على من دخل مكة بلا
 احرام) لكل مرة (حجة أو عمره)
 فلو عاد فأحرمت ينسك أجزأه عن آخر
 دخوله وتما في الفتح (وسمع منه)
 أي أجزأه عا لرسه بالدخول
 (لو احرم عماله عليه) من حجة
 الاسلام أو نذرا أو عمره منذورة لكن
 (في عامه ذلك) لتداركه المتروك
 في وقته (لابعده) لصبر ورثه دينا
 يتوه بل السنة (جاءت المقات)
 بلا احرام

تأخير العمرة إلى أيام النحر والتشريق مكرهه فإذا أخرها إليها صار كالمقوت لها نصارت ديناً أه وأقره
 في الجبر ولا يخفى ما فيه فإن المكره فعلها في تلك الأيام لا بعدها تأمل (قوله فاحرم بعمره) بعلمه بما إذا
 احرم بجبره بالأولى نهر فافهم (قوله لترك الوقت) مصدر مضاف إلى مكانه أي ترك الأحرار في المقات
 (قوله لجبره بالأحرار منه في القضاء) علة لقوله ولادم عليه الخ وفيه منه الوقت أثار به إلى أنه لا يفتي سقط
 الدم من أحرارهم في القضاء من المقات كصاحبه في البصرة ولو أحرارهم من مقات المكي لم يسقط الدم
 وهو مستفاد أيضاً مما قدمناه عن الشربلية (قوله مكي طاف لعمرته الخ) شروع في الجمع بين أحرارهم
 وهو حق المكي ومن بعناه جناية دون الأفاقي إضافة أحرار العمرة إلى الحج في الاعتبار لا التزل ذكره
 في الجنايات وبالاختار الثاني جعل له في الصكز بابا على حدة ثم علم أن أقسامه أربعة ادخال أحرار الحج
 على العمرة والحج على مثله والعمرة على مثلها والعمرة على الحج قدم الأول ليكون ادخل في الجناية ولذا لم يسقط
 به الدم بحال ثم ذكر الثاني مقتضاه على غيره لقوة حاله لا تشال على ما هو فرض ثم اثبات على الرابع لما فيه
 من الاتفاق في الكيفية والكمية نهر (قوله ومن يحكمه) أشار إلى ما في النهر من أن المراد بالمكي غير
 الأفاقي فتشمل كل من كان داخل المواقف من الحلي والحرمي فافهم فلا حترار بالمكي عن الأفاقي
 لأنه لا يرفض واحد منهم ما غير أنه أن أضاف بعد فعل الأقل فكان فارنا والافو ومتمنع أن كان ذلك في أشهر
 الحج كما نهر (قوله أي أقل أشواطها) يفيد أن الشوط ليس بقدر وأطلقته فتشمل ما إذا كان في أشهر الحج
 أو لا كما في الجعر عن البسوط وفي النهر عن الفتح ولو طاف الاكثر غير أيام الحج ففي المبسوط أن عليه الدم أيضاً
 لأنه أحرار بالحج قبل الفراغ من العمرة وليس للمكي أن يجمع بينهما فإذا صار جامعاً من وجه كان عليه الدم اه
 وفيه أيضاً قيد بالعمرة لأنه لو أهل بالحج وطاف له ثم بالعمرة رفضه لا تنافا ويكون طاف لأنه لو لم يطف رفضه أيضاً
 انشاقا وبالأقل لأنه لو أتى بالأكثر ثم رفضه أي الحج انشاقا وفي المبسوط أنه لا يرفض واحد منهما وجعله
 الاستيعاب في ظاهر الرواية (قوله رفضه) أي تركه من بابي طلب وشرب كما في المغرب وهذا أي رفض الحج
 أولى عند الأمام وعندهما الأولى رفض العمرة لانها أدنى حالاً وله أن أحرارها تأكد بأدائها شيء من أعمالها
 ورفض غير المتأكد أسرو لأن في رفضها بطلان العمل وفي رفضه امتناعاً عنه أفاد في الجعر (قوله وجوبا)
 يخالف لما في الجرح حيث قال بعد ما تزود وقد ظهر أن رفض الحج مستحب لا واجب اه أي وأما الواجب رفض
 أحدهما لا يعينه (قوله بالخل) أي مثلاً لا في الجبر ولم يذكر بماذا يكون رافضاً وينبغي أن يكون
 الرضا بالقل بأن يحلق مثلاً بعد الفراغ من أفعال العمرة ولا يكتفي بالقول أو بالنية لأنه جعل في الهداية
 تحلاً وهو لا يكون إلا بفعل شيء من محظورات الأحرار اه قلت وفي الباب كل من عليه الرضا يحتاج إلى
 نية الرضا إلا من جمع بين حجتين قبل فوات الوقوف أو بين العمرتين قبل السعي للأولى ففي هاتين الصورتين
 ترتض أحدهما من غير نية رفض لكن أما بالسر إلى مكة أو الشروع في أعمال أحدهما اه فعلم من
 مجموع ما في الجبر والباب أنه لا يلحق إلا بفعل شيء من محظورات الأحرار مع نية الرضا به ومما قدمناه وأما
 الجنايات عند قوله وبترك أكثره نية محرم ما من أن المحرم إذا نوى رفض الأحرار فمضغ ما يسنعه الحلال من لبس
 وحلق ونحوهما لا يخرج به من الأحرار وإن نية الوضوء باطله فهو محمول على ما إذا لم يكن مأموراً بارتضا
 كما بينهما عليه هناك وقد يكون الحلق بعد الفراغ من العمرة لثلا يكون جناية على أحرارها (قوله لأنه كنفات
 الحج) وبحكمه أن يتخلل بعمرته ثم يأتي بالحج من قابل ط (قوله حتى لو حج) غاية للتعديل القيد أنه قضاء
 في غير عامه ط (قوله سقطت العمرة) لأنه حينئذ ليس في معنى فائت الحج بل كالمحرم إذا اتحل ثم حج من
 تلك السنة فإنه حينئذ لا يجب عليه عمرة بخلاف ما إذا اتخوات السنة ط وبجسر (قوله ولو رفضها)
 أي العمرة التي طاف لها وادخل عليها الحج (قوله قضاها) أي ولو في ذلك العام لأن تصكراً للعمرة
 في سنة واحدة جائز بخلاف الحج أفاده صاحب الهندية ط (قوله فقط) أي ليس عليه عمرة أخرى
 كما في الحج وليس مراده في الدم قول الهداية وعمله دم بأرفض أي ما رفض اه ح (قوله صح) لأنه أذى
 أفعالها كما التزم نهر (قوله وأسام) أي مع الاتم لم يصّر حوايه من أن المكي انتهى عن الجمع بينهما وأنه
 يأنه به وقتنا الاختلاف في أن الاسامة دون الصكره أو فوقها والتوفيق بينهما فافهم (قوله وذبح)

فاحرم بعمرته ثم أقصد هامضتي

وقضى ولادم عليه لترك الوقت

لجبره بالأحرار منه في القضاء

مكي ومن يحكمه طاف للعمرة

ولو شوطاً أي أقل أشواطها

فاحرم بالحج رفضه وجوبا

بالحل لنهي المكي عن الجمع

بينهما وعليه دم لأجل الرضا

وج وعمره لأنه كنفات الحج حتى

لو حج في سنته سقطت العمرة ولو

رفضها قضاها فقط فلا أهما

صح وأسام وذبح

أى لم تكن النقصان من نسكه يارم كتاب المنهى عنه لانه قارن ولو أضاف بعد فعل الاكثر في أشهر الحج فتمتع ولا تمتع ولا قران لمكى - كما تر وهذا يؤيد قول من قال ان نفي التمتع والقران لمكى - معناه نفي الحلق كما تر نهر أى لان في العصة تلت وقدمت ذلك في باب التمتع وقد مناهنا لتحقيق قول ثالث وهو ان تمتع المكى - باطل وفرانه صحيح غير بائز قد كره بالمراجعة (قوله وهو دم جبر) لان كل دم يجب بسبب الجمع أو الرض فهو دم جبر وكفارة فلا يقيم العموم مقامه وان كان معسرا ولا يجوز له أن يأكل منه ولا أن يطعمه غنما بخلاف دم الشكر شرح اللباب (قوله ومن أحرمت بجمع الحج) شترع في القسم الثاني والثالث أعنى ادخال الحج على منبذ والعمره على مثلها واعلم أن الاحرام يجتمع فصاعدا اما أن يكون على التراخي أو معاً وعلى التعاقب فالأول ما ذكره في المتن ولذا أتى بتم وأما الاخباران ففي النهر يلزمه الجنبان عند الامام والثاني لكن يرتفع أحدهما اذا توجه سائر في ظاهر الرواية وقال الثاني عقب ضروره محرم بلامهله وأثر الخلاف يظهر فيما اذا جئ قبل الشروع وقال محمد يلزمه في المعية أحدهما وفي التعاقب الأول فقط والعمرتان كالجنبين اه قلت واثر الخلاف لزوم دين الجناسية عندهما ودم واحد عند محمد كافي البدائع واستشكله في شرح اللباب بأنه عند الثاني يرتفع أحدهما عقب الاحرام بلامك أي فلم تكن الجناسية عنده على احرامين بل على واحد فليزمه بالجناسية دم واحد كقول محمد (قوله ثم أحرمت يوم النحر بائز) قيد بكونه يوم النحر لانه لو أحرمت يعرفات للاداء نهارا رضى الثانية وعليه دم الرض وجبة وعرة ثم عند الثاني يرتفع كما مر وعند الأول يوقفه كافي المحط وينبغي أنه لو أحرمت ليله التحريم بعد الوقوف نهارا أن يرتفع بالوقوف بالمزدلفة لانه لا يعرف لانه سابق بجر لكن قياس ظاهر الرواية المتقدم أن تسلط بالمسير اليها نهر (قوله فان كان قد حلق للاول) أى لجمه الاول قبل احرامه بالثاني (قوله لزمه الا نحر) أى فيبقى محرم الى أن يؤذيه في العام القابل لباب (قوله لانتهاه الاول) لان الباقى بعد الحلق الرمي وبذلك لا يصير جانياً بالاحرام ثانياً نهر ومقتضاه أن الاحرام الثاني وقع بعد الحلق وبعد طواف الزيارة وأيضاً لو أحرمت بعد الحلق قبل الطواف لزمه دم البائع لان الاحرام الاول بقى في حق حرمة النساء وبه صرح الكرماني لكن المتبادر من المتن وغيره كالبهية وشروحهما والكافي خلافة ما إطلاقه في دم بعد الحلق من غير تعقيب بامه الطواف أيضاً لكن قال في شرح اللباب ان اطلاقه لا ينافي تعقيد الكرماني اه أى فيحمل المطلق على المقيد قلت لكن ما في الكرماني معنى على وجوب دم للجمع بين احرار الحج كاحرامى العمره وبأنى الكلام فيه قريباً (قوله فدم) الفاء داخله على فعل مقدراً رأى فيلزمه الا نحر مع دم (قوله قصر أولاً) أى اذا لم يحلق للاول ثم أحرمت بالثاني لزمه دم سواء حلق عقب الاحرام الثاني أولاً بل أخره حتى جئ في العام القابل وهذا عنده وهما يختصان بالوجوب بما اذا حلق لانهما لا وجبان بالتأخير شيئاً كما في البير (قوله عبره الخ) أشار الى أن التقصير غير قيد وانما عبره ليشل المرأة لكن فيه أنه عبره بالحلق وقد يقال انه من قبل الاحتياط وهو أن يصرح في كل موضع بما سكت عنه في الا نحر لصد ارادة كل مع الاختصار وما في التهر من أن المراد هنا التقصير بالحلق اذ التقصير لادم فيه انما فيه الصدقة فقد قدمنا أول الجناسيات أن الصواب خلافه فافهم (قوله الجناسية على احرامه) أى احرام الحجلة الثانية أما احرار الحجلة الاولى فقد انتهى هذا التقصير فلا حاجة عليه وقوله والتأخير عطف على مدخول اللام لا على التقيد بل لان تأخير الحلق عن ايام التقصير لوجوب لاحتيا على الاحرام ولو أسقط قوله على احرامه لكان أولى وأشار بجعل العلة لوجوب الدم أحد هذين الى أنه لا يلزمه دم للجمع بين احرار الحين لانه ليس بجناسية كما ياتي افاده ح (قوله ومن أتى بعمره الا الحلق الخ) قدمنا أن الحكم في الجمع بين العمرتين كالجمع بين الجنين أى في المازوم والرض ووقته ما يتصور في العمره كالحق البلباب ثم قال فلو أحرمت بعمره فطاف لها شوطاً أو كاه لم يطف شيئاً ثم أحرمت باخرى لزمه رض الثانية وقضاهما ودم الرض ولو طاف وسعى للاولى ولم يبق عليه الا الحلق فاهل باخرى لزمته ولا يرضها وعليه دم الجمع وان حلق للاولى قبل الفراغ من الثانية لزمه دم آخر ولو بعده لا ولو أقصد الاولى أى بأن جامع قبل طوافها فاهل بالثانية رفضها ويعنى في الاولى ولو نوى رفض الاولى وأن يكون عليه لثانية لم تنفعه وكذا هذا في الجنين اه لكن قد مناعته أنه لو جمع بين عمرتين قبل السعي للاولى ترتفع احدهما بالشرع من غيرية رفض قوله هنا لزمه رفض الثانية

وهو دم جبر وفي الاقافى دم
شكر (ومن أحرمت بجمع)

ويج (ثم أحرمت يوم النحر بائز
فان) كان قد (حلق للاول لزمه)

الا نحر في العام القابل (بلامد)
لانتهاه الاول (وان يخلق للاول)

(فدم دم قصر) عبره ليم المرأة
(أولاً) لجناسية على احرامه بالتصير

أو التأخير (ومن أتى بعمره الا
الحلق فأحرمت باخرى ذبح) الاصل

ان الجمع بين احرامين لعمرتين مكروه
بغيرهما

فيه نظر فتدبر (قوله فليندم الدم) أي لجنابة الجمع ولادم لتأخير الملق هنا لأنه في العمرة غير موقت بالزمان كما مر إذا دأب خلق قبل الفراغ من الثانية فليندم دم حر كآلته أنفاً (قوله للجنين) عطف على لعمرتين وقوله فلا يلزم أي دم الجمع بل يلزم دم التآخير أو التقيير فقط كما مر وقد تبع الشارع في ذلك صاحب البحر حيث قال وصرح في الهداية بأنه أي الجمع بين أحرأى مجعاً وعمرتين بدعة وأقرط في غاية البيان بقوله أنه حرام لأنه بدعة وهو سهو لما في المحيط والجمع بين أحرأى لا يكره في ظاهر الرواية لأنه في العمرة لا غناصكره لأنه يصير جامعاً بينهما في الفعل لأنه يؤدّهما في سنة واحدة بخلاف الحج اهـ فلذا فرق المصنف بين الحج والعمره تبع للجامع الصغير فإنه أوجب دمًا واحدًا للجمع وقال بعض المشايخ يجب دم آخر للجمع اتباعاً لرواية الأصل وتنبه على أن الفرق بينهما ظاهر الرواية هذا خلاصة ما في البحر أقول وفي المعراج عن الكافي قيل لا خلاف بين الروايتين أي رواية الجامع الصغير ورواية الأصل لأنه سكت في الجامع عن إيجاب الدم للجمع وما انفاه وقيل بل فيه روايتان اهـ وفي شرح الباب وقالوا فيه روايتان أحدهما الوجوب وبه صرح القرائني وغيره وقيل ليس الرواية الوجوب قال ابن الهمام وهو الوجه اهـ وتعقب ابن الهمام ما في المحيط بأن كونه يمكن من أداء العمرة الثانية في سنة لا يوجب الجمع بينهما فعلاً فاستوى الحج والعمره قلت وكتاب الأصل وهو المبسوط من كتب ظاهر الرواية أيضاً فلذا يجمعها رواية الوجوب بناء على تحقق اختلاف الروايات والأصالة عذمه فإن كلا من الأصل والجامع من كتب الإمام محمد فالظاهر أن ما أطلقه في أحدهما محمول على ما قدمه في الآخر فلذا استوجبه في الفتح أنه ليس بعمارة الرواية الوجوب ويؤيده ما مر من كلام الهداية وغاية البيان فقوله في البحر أنه سهو عما لا ينبغي كيف وقد قال في التآخير أن الجمع بين أحرأى والحج والعمره بدعة وفي الجامع الصغير العتافي حرام لأنه من أكبر الكبائر هكذا روى عن النبي صلى الله عليه وسلم اهـ (قوله أخافني الخ) شروع في القسم الرابع (قوله ثم أحرّم بعمره) أي قبل أن يشرع في طواف القدوم لباب ويدل عليه المقابلة بقوله فان طاف له أي شرع فيه ولو قليلاً كان عمره قريباً وقدمناه في أول باب القرآن ولم يتقدم خلافه فافهم (قوله لزماه) لأن الجمع بينهما مشروع في حق الألفاق فيصير بذلك فارقاً لكتبه أخطأ السنة فصير مسلماً هداية لأن السنة في القرآن أن يحرمهم معاً أو يقدّم أحرام العمرة على أحرام الحج زيلعي لكن الثاني يسمى عتفاً عرفاً (قوله وصار فارنا مسلماً) قال في شرح الباب وعليه دم شكر لقلة أسائه ولعدم وجوب رفض عمرته اهـ قلت والاولى أن يقول ولعدم ندم رفض عمرته بخلاف ما إذا أحرّم لها بعد طواف القدوم للحج فإنه يندب رفضها كما يأتي (قوله كما مر) أي في أوائل باب القرآن (قوله ولذا بطلت عمرته) المناسب أن يقدم عليه قوله الآتي لأنها لم تشرع إلّا لأن كونه فارنا مسلماً يجعل يكون العمرة لم تشرع من سنة على الحج وبطلان عمرته بالوقوف مفرغ على هذا التعليل كما بع من الهداية وغيرها فافهم (قوله بالوقوف) أي إذا وقف بعرفة قبل أن يدخل مكة فقد صار رافضاً للعمرته بالوقوف وإن توجه إلى عرفات ولم يقف بها بعد لا يبرأ رافضاً لأنه يصير فارنا زيلعي أو المراد أنه أحرّم بالعمره ولم يأت باكثر شواطئها حتى وقف بعرفات فالأيتان بالأقل كالعديم بحر فالمراد بقوله قبل أفعالها أكثر شواطئها (قوله فان طاف له) أي للحج ولو شوطاً كما ذكره في البحر في باب القرآن وقال في الفتح وإن أدخل أحرام العمرة على أحرام الحج فإن كان قبل أن يطوف شيئاً من طواف القدوم فهو فارنا مسي وعليه دم شكر وإن كان بعد ما شرع فيه ولو قليلاً فهو كالمساة وعليه دم اهـ وقدمنا مثله في باب القرآن عن الباب وشرحه فهذا نص صريح في وجوب الدم في صورتين وأن الأول دم شكر أي اتفاقاً والثاني دم جبراً وشكر على الخلاف الآتي وفي أن المراد بالطواف فيما الشروع فيه ولو شوطاً فافهم وأما ما قدمناه من أن النفا عن الجرم أن الأقل كالعديم فهذا في طواف العمرة والكلام في طواف الحج فافهم (قوله غنني عليها) قال الزيلعي المراد بالغي عليها أن يقدم أفعال العمرة على أفعال الحج لأنه قارن على ما سنا ولكنه أساء أكثر من الأول حيث أخر أحرام العمرة عن طواف الحج أي طواف القدوم غير أنه ليس بركن فيه فيمكنه أن يأتي بأفعال العمرة ثم بأفعال الحج ويجب عليه دم اهـ (قوله وهو دم جبر) أي على ما اختاره نحر الإسلام ودم شكر على ما اختاره شمس الأئمة وعمرته تظهر في جواز الأكل زيلعي وصحح الأول في الهداية واختار الثاني في الفتح وقواه وأطال الكلام فيه بحر قلت وكذا الاختار في الباب وعبر عن الأول

فليندم الدم للجنين في ظاهر الرواية

فلا يلزم (أخافني أحرّم جمعي ثم)

أحرّم (بعمره لزماه) وصار فارنا

مسلماً (و) لذا (بطلت)

عمرته (بالوقوف قيل أفعالها)

لأنها لم تشرع مرتبة على الحج

(لأن التوجه) إلى عرفة (فان)

طاف له طواف القدوم (ثم أحرّم

بها غنني عليها مخرج) وهو دم جبر

(وندم رفضها)

يقول (قوله تأكد بطوافه) أي لأن إجماع الحج قد ثبت من إجماعه بخلاف ما إذا لم يطق الحج هداية أي فانه لا يستحب له رفضه لعدم تأكده لانه لم يقدم الا الاحرام ولا ترتب فيه امانا فقد فاته الترتيب من وجه تقديم طواف التذوم وانما يجب الرفض لان المؤدى ليس بركن الحج كما في الزيلعي (قوله نفى) أي العمرة وقوله لعدة الشروع أي وفي مما يلزم بالشروع ط (قوله الحج) من تنية المسألة التي قبلها لان ما مر فيها اذا دخل العمرة على الحج قبل الوقوف بعد الشروع في طواف التذوم أو قبله وهذا هو الأول خلفا بعد الوقوف قبل السلق أو طواف الزيارة أو بعده في يوم النحر أو أيام التشريق كما عاهد في الباب وصرح فيه بأنه لا يكون فارنا لكنه خلاف ظاهر ما يأتي (قوله بالشروع) لان الشروع فيها ملزم كما مر (قوله ورفضت) حتى فيه خلافا في الهداية بقوله وقبل اذا حلق العج ثم احرم لرفضها على ظاهر ما ذكر في الاصل وقبل رفضها احتراماً عن النبي قال الفقيه أبو جعفر ومشايعه على هذا اه أي على وجوب الرفض وان كان بعد الحلق وصححه المتأخرون لانه في عليه واجبات من الحج كما في طواف الصدر وسنة الميت وقد كرهت العمرة في هذه الايام فيكون بانها أفعال العمرة على أفعال الحج بل يلزم كذا في الفقه قلت وظاهره انه فارق مسيئاً لعل (قوله صح) لان الكراهة لعين في غيرها وهو كونه مشغولاً في هذه الايام باداء بقية أعمال الحج هداية (قوله لا ركنها) أي لجمعه بينهما في الاعمال الباقية هداية أي في الاعمال الباقية هداية أي في الاعمال الباقية ان احرم بعده معراج يلزم من الاول الثاني بالاكس (تنبيه) قال في شرح الباب بعد تقرير حكم المسألة ومنه يعلم مسألة كثيرة الوقوع لاهل مكة وغيرهم انهم قد يعقرون قبل أن يدعوا بلحجهم اه اي فيلزمهم دم الرفض اذ لم يجمع لكن مقتضى تقييدهم الاحرام بالعمرة يوم النحر أو أيام التشريق انه لو كان بعده هذه الايام يلزم الدم لكن يخالفه ما علمته من تعليل الهداية فالحق وان جاز تأخيرهم عن ايام النحر والتشريق ولكنه اذا احرم بالعمرة قبله بصير جماعتهما بين اعمال الحج ونظروا في أن الهلة في الكراهة ولزم الرفض هي الجمع أو وقوع الاحرام في هذه الايام فاما ما وجدته في لكن لما كانت هذه الايام هي أيام اداء بقية أعمال الحج على الوجه الاكمل فيسودها ما كانت بغير اليه ما قد مضى من الهداية وكذا قوله في ما علمه لا لزوم الرفض لانه قد أدى ركن الحج فصار بينا أفعال العمرة على أفعال الحج من كل وجه وتذكرت العمرة في هذه الايام أيضا فلهذا يلزم رفضها اه فقوله وقد كرهت الحج يسيان لله الاخرى ولما لم يأت بها على طريق التعليل كما في مما قبلها صرح بكونها آله أيضا بقوله فلهذا يلزم رفضها (قوله فانت الحج الحج) من تنية ما قبله أيضا ولذا قال في الهداية فان فاته الحج بالنساء التفريعه فهو اشارة الى ان ما مر من المنع عن الجمع لا فرق فيه بين من أدرك الحج ومن فاته (قوله به أو بها) أي بالحج وبالعمرة (قوله لان الجمع الحج) بيانه ان فاقته الحج حاج احراما لان احرام الحج باق ومعتمرا اداء لانه يتحلل بانفعال العمرة من غير أن يتقلب احرامه احرام العمرة فاذا احرم بمجعة بصير جماعتهما بين احراما وهو بدعة فرفضها وان احرم بعمرة بصير جماعتهما بين العمرتين أيضا لا وهو بدعة أيضا فرفضها كذا في الزيلعي وغيره واعلم ان في كلام الشارح هنا أمرين الاول ان كان ينبغي أن يقول لان الجمع بين عمرتين باسقاط قوله احرامين لما علمت من ان اللازم من الاحرام بعمرة هو الجمع بين عمرتين أفعالا لا احراما اذ لم يتقلب احرام الحج احرام عمرة والثاني ان قوله غير مشروع يخالف لما مشي عليه أولا من أن الجمع بين احرام العمرتين معصية ربه دون الجنتين في ظاهر الرواية فان غير المشروع ما نهى الشارع عن فعله أو تركه ومن بطلته المكروه والمشروع بخلافه فلا يتناول المكروه وكافي التمهيدتان على الكيدانية فنت ويمكن اطوار عن الاول بان قوله ولعمري معطوف على الطرف المتعلق بالجمع فيعلق به أيضا لا بأحرامين بقربة إعادة حرف الجر وعن الثاني بانه مشي على الرواية الثانية وقد علمت ترجيحها أيضا لا مانع منه فاقهم (قوله وبعدة) اي بهذا التحلل بافعال العمرة (قوله للرفض) اي رفض ما أحرم به ثانيا وهو على التحلل وفي بعض النسخ بالرفض وفيه قلب لان الرفض المطلوب منه يكون بالتحلل أي بالخلق أو بغيره شيء من المخلوقات مع النية كما مر فالاولى عبارة الجرو وغيره وهي الرفض بالتحلل قبل اوانه فاقهم والله سبحانه اعلم

• (باب الاحصاء) •

اتأكد بطوافه (فان رفض
قضى) لعدة الشروع فيما
(وأراق دما) لرفضها (حج)
فاهل بعمرة يوم النحر أو في ثلاثة
أيام (بعده زمنه) بالشروع لكن
مع كراهة التعريم (ورفضت)
وجوبا لخص من الائم (ورفضت)
مع عدم لالرفض (وان نفى) عليها
(صع وعليه دم) لا ركنها
الكراهة فهو دم جبر (فانت الحج)
اذا احرم به أو بها وجب الرفض
لان الجمع بين احرامين محتمل
أوله مرتين غير مشروع (و) لما فاته
الحج في في احرامه فليزمنه أن
(يتحلل) عن احرام الحج (بافعال)
العمرة ثم بعده (يقضى) ما أحرم
به لعدة الشروع (ويذبح) للتحلل
قبل اوانه بالرفض

• (باب الاحصاء) •

لما كان التحلل بالا حصار وقوع جنابة يدلل ان ما يلزمه ليس له أن يأكل منه ذكره عقب الجنابات وآخره
لأن مناه على الاضطرار وتلك على الاختيار نهر (قوله لغة المنع) أي يخوف أو مرض أو عجز أو ما لو منعه
عذر يجنب في جنابة أو مدنية فهو حصر كافٍ في الكشف وغيره وفي المغرب أن هذا هو المشهور ورواهما في
شرح ابن كمال (قوله) وشرعا منع عن ركبتين هما الوقوف والطواف في الحج لكن سبأ أن العبرة
يتحقق فيها الإحصار ولها ركن واحد وهو الوقوف وفي بعض النسخ عن ركن بالافراد والمراب المباحة أي عما
هو ركن النسك متعددا أو متحدانا تل (قوله بعدت) أي آدعى أو وسع (قوله أو مرض) أي يزداد
بالذهاب (قوله أو موت محرم) أراد به من لا تحرم خلوه بالمرأة فيشمل زوجها ولو كثر ما عدت بهما ابتداء
فلو احرمت وليس لها محرم ولا زوج فهي محصورة كافي للباب والجرحم هذا إذا كان بينا وبين مكة مسيرة مفر
وبلدها أقل منه أو أكثر لكن يمكنه المقام في موضعها والأفلا إحصار فيما يظهر (قوله أو هلاك تنفقه)
فان سرت تنفقه ان قدر على المني فليس بمحصر والأفصر وان قدر عليه ليعال الا انه يخاف العجز في بعض
الطريق جازله التحلل لباب وظاهر كلامهم هذا ان المراد بالنفقة ما يشمل الرحلة تأتى (تنقه) زاد في الباب
مما يكون به محصر امورا آخرتها العدة فلما هلت بالحي فطلقة زوجها وانتهت العدة صارت محصورة ولو لم يقم
أو سافرة معها محرم ومنها واصل عن الطريق لكن ان وجد من يبعث الهدى معه فذلك الرجل يهديه
الى الطريق والأفلا يمكنه التحلل العجز عن تبليغ الهدى محله قال في الفقه فهو كالمحصر الذي لم يقدر على الهدى
ومنها منع الزوج زوجته اذا حرمت بنفل بلاذنه أو المولى لم يملكه عبد كان أو أمة فلو بآذنه أو حرمت بفرض
فغير محصورة لولا محرم أو خرج الزوج معها وليس له منعها وتخليصها وهذا الواحرامها بالفرض في أشهر الحج
أو قبلها في وقت خروج أهل بلدها أو قبله بأيام يسيرة والأفلا منعها أو المولى لم يملكه فلو بآذنه أو حرمت بعد الاحرام
بآذنه وهو محصر وليس لزوج الامة منعها بعد اذن المولى واعلم ان كل من منع عن الهدى في موجب الاحرام
خلق العبد فانه يتحلل بغير الهدى فاذا حرمت المرأة أو العبد بلاذن الزوج أو المولى فلهما ان يتحلاهما
في الحال كسبأني بيانه آخر الحج ولا يتوقف على ذبح وعلى المرأة أن تبعث الهدى أو غنمه الى الحرم وعليها
ان كان أحرامها يبيع حج وعرة وان بعيرة فعرة بخلاف ما لو مات زوجها أو محرمها في الطريق فلا تحلل الا
بالهدى ولعل الفرق أن احصاها حقيقى والاولى حكمى وعلى العبد الهدى الاحصار بعد التوقف وعبارة
اه ملخصا من الباب وشرحه (قوله حله التحلل) افادته رخصة في حقه حتى لا يمتد احرامه فيشق
عليه وإن له أن يبيع محرما كباقي (قوله بعث المفرد) أي بالحج أو العمرة الى الحرم فاستأفى (قوله
دما) سبأني بيانه في باب الهدى فلو بعث دمين يتحلل بالهدى لان الشافى تقاطع كافي بالبايع فاستأفى
(قوله أو قيمته) أي يشتري بها شاة هناك وتذبح عنه هداية وفيه إجماع الى أنه لا يجوز التحلل بتلك القيمة
شرح الباب (قوله) فان لم يجز ذبح محرما فلا يتحلل عندنا الا بالدم نهاية ولا يقوم الهوم والاطعام
مقامه بجر ولا يفيد اشتراط الإحلال عند الاحرام شيئا لباب قال شارحه هذا هو المسطور في كتب المذهب
وقتل الكرماني والسروجي عن محمد انه ان اشترط الاجلال عند الاحرام اذا أحصر جازله التحلل بغير هدى
(قوله أو يتحلل بطواف) أي وبسعى ويحلق بجر عن الحائية وهذا ان قدر على الوصول الى مكة فان عجز
عنه وعن الهدى يبيح محرما أيضا قال في الفقه هذا هو المذهب المعروف (قوله وعن الثاني) رد في الفقه
بأنه مخالف للنص (قوله والقارن دمين) فيه إشارة الى أنه لا يتحلل الا بذبح الثاني وأنه لا يشترط تعيين
أحدهما بالحج والآخر لعمره فهدى ثانى وكافس من جمع بين جنتين أو عمرتين فأحصر قبل الذبح الى مكة
فلو بعده يلزمه دم واحد لباب لأنه لا يصح رافضا لأحدهما بجر (قوله فلو بعث واحدا الحج) عبارة الهداية
فان بعث بهدى واحدا يتحلل عن الحج ويبقى في أحرام العمره لم يتحلل عن واحد منهما لان التحلل منه ما شرع
في حالة واحدة اه زاد في الباب ولو بعث ثمن هدين فلم يوجد بذلك القدر بمكة الا هدى واحد فبقي لم يتحلل
عن الاحرامين ولا عن أحدهما (قوله وعن يوم الذبح) لا بد أيضا من تعيين وقته من ذلك اليوم اذا أراد التحلل
فيه لئلا يقع قبل الذبح فاذا عجز عن الزوال مثلاً يتحلل بعده والا حقل أن يكون الذبح وقت العصر والتحلل
قبله (قوله خلافا لهما) حيث قال انه لا يجوز الذبح للحصير بالحج الا في يوم الترمي ويجوز للصحرى بالعمره شيئا

بل الطواف اه منه

والحاصل ان الحصر هو المنع في
مكان عن الخروج والاحصار
المنع عن الوصول الى المطلوب
بمرض أو عذر فلا يرد اجماع
المفسرين على ان قوله تعالى
فان احصرتم فزاد في المنع من
العدو لان الاحصار أعم من
الحصر لشموله لمنع العدو وغيره
بخلاف الحصر ولهذا نقل بعض
شرح الهداية عن تفسير التفتي
الاحصار هو ان يعرض للرجل
ما يحول بينه وبين الحج من مرض
أو كسر أو عذر ويقال أحصر
الرجل احصارا فهو محصر فان
حسب في سجن أو دار قيل حصر
فهو محصور اه منه

هو لغة المنع وشرعا منع عن ركن
(اذا أحصر بعدت أو مرض)
أو موت محرم أو هلاك تنفقه حل
له التحلل فيما يشاء (بعث المفرد دما)
أو قيمته فان لم يجد ذبيح محرما حتى
يجوز أو يتحلل بطواف وعن الثاني
انه يقوم الدم بالطعام ويصدق به
فان لم يجد صام عن كل نصف صاع
يوما (والقارن دمين) فلو بعث
واحد لم يتحلل عنه (وعين يوم
الذبح) ليعلم متى يتحلل ويذبحه
(في الحرم أو قبل يوم الترمي) خلافا
لهما (ولو لم يتحلل ورجع الى أهله
بغير تحلل وصبر) محرما (حتى زال

هداية فعل قوامها الحاجة الى المواعدة في الحج لتعين يوم التروك قاله الا اذا كان بعد ايام التروك فيحتاج اليها عند الكل كما في المصهر بالعمرة أفاده في شرح الباب قال في البحر وفيه نظر لانه مؤقت عندهما بأيام التروك لا باليوم الاول فيحتاج الى المواعدة لتعيين اليوم الاول أو الثاني أو الثالث وقد يقال يمكنه الصبر الى معنى الثلاثة فلا يحتاج اليها اهـ (قوله الخوف) المراد به المانع خوفاً أو غيره (قوله والا) بأن فاته الحج بقوت الوقوف ط وهذا هو محصر بالحج فلو بالعمرة زال احصاءه بقدرته عليها (قوله لانه التحلل) علمه لقوله جاز (قوله فبشئ) بالتصديق جواب النبي ط وهو من باب نصرة الشين مضمومة (قوله وبذبحه) في اللبام ولا يخرج من الاحرام بمجرد الذبح حتى يتحلل بفعله اهـ أى من محظورات الاحرام ولو بفعله حتى قارى قلت وهذا مخالف للكلام المصنف وغيره مع انه لا يظهر له عمرة تأمل وأفاده انه لو سرق بعد ذبحه لاشئ عليه وان لم يسرق تصدق به وبضمن الوكيل قيمة ما اكمل منه لو شق او تصدق بها على الفقراء كما في الباب (قوله ولو بلا حلق وتقصير) لكن لو فعله كان حسناً وهذا عندهما من الثاني روايتان في رواية يجب أحدهما وان لم يفعل فعليه دم في رواية ينبغي أن يفعل والا فلا ينبغي عليه وهو ظاهر الرواية كذا في الحقائق عن مسوط خواهر زاده وجامع المحبوبي فلا خلاف على ظاهر الرواية وفي السراج وهذا الخلاف اذا احصر في الحل أمافي الحرم فالحاق واجب اهـ قال في الشربلالية كذا جزم به في الجوهره والكافي وحكاية البرجندی عن المصنف يقول فقال وقول انما يجب الحاقه على قوله ما اذا كان الاحصاء في غير الحرم أمافيه فعليه الحل (قوله هذا) أى ما أفاده قوله وبذبحه يحل من انه لا يحل قبل الذبح (قوله ففعل كالحلال) أى كما يفعل الحلال من حلق وطيب ونحو ذلك (قوله أو ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم ط (قوله لزمه جزء ما جنى) ويتعد بتعدد الجناسيات ط قلت ولم أر من صرح بذلك نعم عواظهم كلامهم وينظرون الفرق بينه وبين ما مر من أن المحرم لو نوى الرض ففعل كالحلال على ثلث خروج من الاحرام بذلك (مدمه واحد بلجميع ما ارتكب لاستناد الكل الى قصد واحد وعلاؤ ذلك بأن التأويل القاصد معتبر في دفع الضمانات المتبوية كذا بانى اذا اتلف مال العادل أوقوله ولا يجزئ استناد الكل هنا الى قصد واحد أيضاً ولا قال بعض محشي الزيلعي ينبغي عدم التعدد هنا أيضاً (قوله ويجب) أى يلزم فيشتمل القرض القطعي كما لو احصر عن جبة القرض والواجب الاصطلاح كما لو احصر عن النفل أفاده ط (قوله ولو نفلسا) أفاده شمول وجوب القضاء للقرض والنفل والمظنون والمفسد والحج عن الغير والحز والعبد الان وجوب أداء القضاء على العبد بآخر الى ما بعد العتق لباب والمظنون هو ما لو أحرّم على نزل ان عليه الحج ثم ظهر عدمه فأحصر وصرح البردوسي وصاحب الكشف أنه لا قضاء عليه لكن صرح البردوسي في الغاية بأن الاصم وجوبه كما لو افسده بالإحصار أفاده القسارى (قوله بالشرع) أى بسبب شرعه فيها وفيه ان هذا التمايز يظهر في النفل أما القرض فهو واجب القضاء بالامر لا بالشرع تأمل (قوله التحلل) لانه في معنى فاته الحج يتحلل بأفعال العمرة فاذا لم يأت بها قضاءها نهر والحاصل أن المحرم بالحج يلزمه الحج اداء وعند العجز يلزمه العمرة فاذا لم يأت بها لم يلزمه قضاءها وكما لو أحرّم بها كما في جامع فاذن ثمان (قوله ان لم يجز من عامه) أما لو جزم منه لم يجب معها عمرة لانه لا يكون كفائت الحج فتح وايضا انما يجب عمرة مع الحج اذا حل بالذبح أما اذا حل بأفعال العمرة فلا عمرة عليه في القضاء يترح الباب (تنبيه) اذا قضى الحج والعمرة ان شاء قضاءها بقران أو افراد واعلم أن ثمة القضاء انما تزام اذا تحلّت السنة اتفاقا لو احصره بجمع نفل فلو بحجة الاسلام فلا لانه قد ثبت عليه حين لم يؤذ هافنيوهم ان قابل فتح (قوله وعلى المعتر عمرة) أى على المعتر اذا احصر قضاء عمرة وعندها فرغ تحقيق الأحصاء عنها ومن فروع المسألة ما لو أهل بنسك منهم فان احصر قبل التعيين كان عليه أن يعت يدى واحد ويقتى عمرة استنادا الى القياس جمة وعمرة وتمايمه في النهي (قوله وعلى القارن لجة وعمرتان) ويتخير في القضاء بين الافراد والقران كما صرحوا به وحققه في البحر فيفرد كل من الثلاثة أو يجمع بين جمة وعمرة ثم يأتى بعمرة كما في شرح الباب (قوله احدهما التحلل) بشرط أن لزوم العمرة فيهما اذا لم يجز من عام الاحصاء اذ لو جزم من عامه بأن زال احصاء بعد الذبح وقدر على تجديد الاحرام والاداء ففعل كان عليه عمرة القارن فقط كما في الفتى لانه لا يكون كفائت الحج فلا يلزمه عمرة التحلل كما مر في المفرد قلت ومثله لو حل

الخوف جاز فان إدراك الحج فيها) ونعمت (والا لتحلل بالعمرة) لان التحلل بالذبح انما هو للضرورة حتى لا يتعد احرامه فيشئ عليه قربة (وبذبحه يحل) ولو (بلا حلق وتقصير) هذا أفاده التعيين فلونظن ذبحه ففعل كالحلال فظهر أنه لم يذبح أو ذبح في حل لزمه جزء ما جنى (و) يجب (عليه ان حل من جمة) ولو نفلسا (جمة) بالشرع (وعمره) للتحلل ان لم يجز من عامه (وعلى المعتر عمرة) (و) على (القارن جمة وعمرتان) احدهما التحلل فان بعث ثم زال الاحصاء وقدر على ادراك (الهدى والحج) معا

بأفعال العمرة كما يفهم مما مر (قوله توجه وجوبا) أي لبدن إلى الحج لقدرته على الأصل قبل حصول المقصود بالبدن نهر ويفصل بينه ما شاء أي من بيع أو هبة أو صدقة ونحو ذلك شرح اللباب (قوله ولا يقدر عليها) أي على مجموعها بأن لم يقدر على واحد منهما أو قد قدر على الهدى فقط والحج فقط (قوله لا يلزمه التوجه) أي أما إذا لم يقدر عليها أو قد قدر على الهدى فقط فلاهر لكنه لو توجه ليحل بأفعال العمرة جاز لأنه هو الأصل في التحلل وفيه سقوط العمرة عنه وأما إذا قدر على الحج دون الهدى لجواز التحلل قول الإمام هو الاستحسان لأنه لو لم يحل لصاع ماله لم يجزنا وحرمة المال كحرمة النفس الآن الأفضل أن توجه ونماه في النهر (تنبيه) لا يتصور في حق المعتمر فقط عدم ادراك العمرة لأن وقتها جميع العمرة لها من الأربع صور فإن فقط أن يدرك الهدى والعمرة أو يدرك العمرة فقط وقد علم حكمهما فأداء الركنين ونحوه في اللباب (فرع) لو بيع الهدى ثم زال احصاءه وحدث احصاء آخر فإن علم أنه يدرك الهدى ونوى به احصاءه الثاني جاز وحل به وإن لم ينول بميزر لو بيع هد بالجزء صدق ثم أحصر ونوى أن يكون له احصاءه جاز وعلمه إقامة غيره مقامه للباب (قوله ولا احصاء بعد ما وقف بعرفة) فلو وقف بعرفة ثم عرض له مانع لا يحل بالهدى بل بقي محرما حتى كل شيء أن يحلق أي بعد دخول وقته وإن حلق فهو محرم في حق النساء لا غير إلى أن يطوف للزيارة فإن منع حتى مضت أيام التحريم عليه أربعة دماء تترك الوقوف بمنزلة والرعي وتأخير الطواف وتأخير الحلق في اللباب والربلي وغيرهما ونقله في البحر عن كافي الحاكم الذي هو جمع كلام محمد في كتيبه الستة التي هي ظواهر الرواية ثم استشكل في البحر بأن واجب الحج إذا ترك لعذر لا شيء فيه حتى لو ترك الوقوف بمنزلة خوف الزحام لا شيء عليه كالحائض تترك طواف الصدرة ولا شك أن الاحصاء عذر ثم أجاب بجعل ما هنا على الاحصاء بالعدول مطلقا فإنه إذا سكن بالمرض فهو محامى يكون عذرا في ترك الواجبات بخلاف ما كان من قبل العبد فإنه لا يقطع حتى الله تعالى في كافي التسميه اه ونقله في الترويه بجزء المقدسي في شرح نظم الكنز وذكر مثله في جنابات شرح اللباب قلت ولا ترد مسألة ترك الوقوف لخوف الزحام لماء في التيمم أن الخوف ان لم ينشأ بسبب وعيد العبد فهو محامى (قوله للاد من الفوت) فيه ان المعتمر كذلك لأن العمرة لا تتوقف مع تحقق الاحصاء فيها وأوجب بان المعتمر يلزمه شربا متدا الا حرام فوق ما التزمه ولا يمكنه أن يحل بالخلق في يوم الضربة التسع أما الحاج فيمكنه ذلك فلا حاجة إلى التحلل بالهدى من غير عذر فأداء الربلي لكن قبل ليس له أن يحلق في مكانه في الحل بل يؤخره إلى ما بعد طواف الزيارة وقيل لذلك وفي غاية البيان عن العتابة أنه الاظهر (قوله على الاصح) مقابله ما روي عن الإمام من أنه لا احصاء في مكة اليوم لانها دار اسلام (قوله وانما شرع على أحدهما الخ) تصريح بجهه قوله والمنوع بمكة عن الركنين محصور وذكره بعد قوله ولا احصاء بعد ما وقف بعرفة من قبيل ذكر الاعتمر بعد الاخص فليس يشكر ارجح (قوله فلتقام بحج به) قالوا المأمور بالحج إذا مات بعد الوقوف بعرفة قبل طواف الزيارة يكون مجزئا بجزر وقد نال الكلام فيه أول كتاب الحج (قوله وأما على الطواف) سواء أحرر كني الحج باعتبار الصورة والأفلاطواف الركن هو ما يقع بعد الوقوف ولا وقوف هنا فأداء ط (قوله فلتحل به) لأن فائت الحج يحل به والدم بدل عنه في التحلل فلا حاجة إلى الهدى ربلي وفي شرح اللباب أنه يكون في معنى فائت الحج فيتحلل عن احرامه بعد فوت الوقوف بأفعال العمرة ولا دم عليه ولا عرفة في القضاء اه فالاقصا على ذكر الطواف لأنه ركن العمرة والا فلا يحصل التحلل بمجرد الطواف بل لا بد معه من السعي والحلق واليه أشار بقوله كما مر في قول المصنف والاحتلال بالعمرة وكذا مر قبل باب القرآن في قوله ومن لم يقف فيها فاته حج فطاف وسعي وتحلل وقضى من قابل وتقدم الكلام عليه هناك (تنبيه) اسقط المصنف من هنا باب القوات المذكور في الكنز وغيره كمناف بما ذكره قبل باب القرآن وقد علم أن الاسباب الموجبة لقضاء الحج أربعة القوات والاحصاء عن الوقوف والفرق بينهما في كيفية التحلل والثالث الانفساد بالجماع وإن لزمه المنى في فاسده والرابع الرض وفروعه مذ كورة في الباب السابق والله تعالى أعلم

(باب الحج عن الغير)

اعترض في الفتيان ادخال الال الغير وغير واقع على وجه الحق بل هو ملزم للاضافة اه لكن قال بعض

مطلب
كافي الحاكم هو جمع كلام محمد في
كتبه الستة كتب ظاهرا للرواية
(توجه) وجوبا (والا) يقدر عليها
(لا) يلزمه التوجه وهي رباعية (ولا)
احصاء بعد ما وقف بعرفة للام
من القوات (والمنوع) لو بمكة
عن الركنين محصور على الاصح
(والا) شرع على أحدهما (أما)
على الوقوف فلتقام بحج به وأما
على الطواف فلتحل به كما مر
(باب الحج عن الغير)

مطلب

في دخول ال على غير

الاصل أن كل من أتى بعبادة ما له
يجعل ثوابه الغيرة وان نواها عند
الفعل لنفسه فظاهر الأدلة وأما
قوله تعالى وأن ليس للإنسان
الاماسي أى اذا وجهه له

مطلب

في اهداء ثواب الاعمال للغير

أئمة لها منع قوم دخول الالف واللام على غير كل وبعض وقالوا هذه كالاعتزاف بالاضافة لا تعترف بالالف
واللام وعندى انها تدخل عليها فقال فصل الغير كذا والكل خبر من البعض وهذا لان الالف واللام هنا
ليست للتعريف ولكنها المعاقبة للاضافة لانه قد نص ان غيرا تعترف بالاضافة في بعض المواضع ثم ان الغير
قد يحصل على الضد والكل على الجملة والبعض على الجزء فصلى دخول الالف واللام عليه ايضا من هذا الوجه
يعنى انها تعترف على طريقتين على النظر على النظر فان الغير نظير الالف والكل نظير الجملة والبعض نظير الجزء وحل
النظر على النظر سائغ شائع في لسان العرب كحل الضد على الفاء كالإصفي على من تتبع كلامهم وقد نص
العلامة الرخمشري على وقوع هذين الجملتين وشبهه في لسانهم في الكشف أفاده ابن كمال (قوله
بعبادة ما) أى سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة أو ذكر أو طواف أو حجاب أو عرفة أو غير ذلك
من زيارة قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والصالحين وتكفين الموتى وجميع أنواع
البر كافي الهندية ط وقد منافي الزكاة عن التاترخانية عن المحيط الافضل لمن يتصدق نقلا أن ينوى بجميع
المؤمنين والمؤمنات لانها متصل بهم ولا ينقص من أجره شيء اه وفي البحر بحثان اطلاقهم شامل للضرورة
لكن لا يعود الفرض في ذمته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم السقوط عن ذمته اه على ان الثواب
لا ينعدم كما علمت وسند كرمها لوالاهل بحج عن أبيه انه قيل انه يجزيه عن حج الفرض وهذا يؤيد ما يجزيه في الجهر
ويؤيده أيضا قوله في جامع الفتاوى وقيل لا يجوز في الفرائض وبحث أيضا ان الظاهر انه لا فرق بين أن ينوى به
عند الفعل للغير أو بذهله لنفسه ثم يجعل ثوابه للغير لا يطلق كلامهم اه قلت واذا قلنا ينو به للغير فله
ذلك لان الفرض ينو به عن نفسه فاذا صبح جعل ثوابه للغير دل على انه لا يلزم في وصول الثواب أن ينوى الغير
عند الفعل وقد منافي آخر الجناز قيل باب الشهيد عن ابن القيم الحنبلي انه اختلف عندهم في انه هل بشرطية
الغير عند الفعل فقل لا لكون الثواب له فله التبرع به لمن أراد وقيل نعم وهو الاولى لانه اذا وقع له لم يقبل
اتقائه عنه وقد مناعه أيضا انه لا يشترط في الوصول أن يديه بالقطعة كالواو اعطى فترابية الزكاة لان السنة
لم تشترط ذلك في حديث الحج عن الغير ونحوه نعم لوفعه لنفسه ثم نوى جعل ثوابه للغير لم يكف كالنوى أن يرب
أو يعتي أو يتصدق وانه يصح اهداء نصف الثواب اربعه ويوفقه انه لو اهدى الكل الى اربعة يحصل لكل
ربعه وتغناه هناك (تنبيه) قال في الجرد لم أر حكم من أخذ شيئا من الدنيا يجعله شيئا من عبادته لانه يعطى
وينسب أن لا يصح ذلك اه أى لانه ان كان أخذه على عبادة سابقة يكون ذلك بيعا لها وذلك باطل قطعاً
وان كان أخذ بعمل يكون اجارة على الطاعة وهي باطلة أيضا كما نص عليه في المتون والشروح والفتاوى
الافيا استثناء المتأخرون من جواز الاستئجار على التعليم والاذان والامامة وعلوه بالضرورة وخوف
ضياح الدين في زماننا لقطع ما كان يعطى من بيت المال وبه علم انه لا يجوز الاستئجار على الحج عن الميت لعدم
الضرورة كإيائى في سياحة في هذا الباب ولا على التلاوة والذكر لعدم الضرورة أيضا وتام الكلام على ذلك في
رسالتنا شاء العليل وبالله الغليل في بطلان الوصية بالخلفاء والتأويل فانهم (قوله له جعل ثوابه للغير)
أى خلافا لعملة في كل العبادات ولما لك والشافعي في العبادات البدينية المحضة الصلاة والتلاوة
قلا يقولان بوصولها بخلاف غيرها كالصدقة والحج وليس الخلاف في ان له ذلك أو لا كما هو ظاهر المذهب بل في انه
يفعل بالجعل أو لا بل يفعله جعله أفاده في الفتاوى أي الخلاف في وصول الثواب وعدمه (قوله للغير) أى
من الاحياء والاموات يخرج عن البدائع قلت ويشمل اطلاق الغير النبي صلى الله عليه وسلم ثم أرضى صرح
بذلك من أئمتنا وفيه نزاع طو بل لغيرهم والذي يحجه الامام السبكي وعامة المتأخرين منهم الجواز كما يسطنه
أجرا لجناز نراجعه (قوله وان نواها الخ) قدمنا الكلام عليه قريبا (قوله لظاهر الأدلة) علمه لفعله جعل
ثوابه للغير وهو من اضافة الصفة للموصوف أى للدلالة الظاهرة أى الواضحة الجلية فالظهور بالمعنى اللغوي
لا الاصولي لان الأدلة فيه متواترة قطعية الدلالة على المراد لا تحتل التأويل كما نعرفه (قوله أى اذا وجهه)
جواب قوله وأما واسقط ألقا من جوانها وهو لا يسط الا في ضرورة الشعر كقوله فأما القتال لاقتال لديكم
كافي المعنى وأجاب عن قوله تعالى فأما الذين اسودت وجوههم أذكركم ثم بأن الاصل فقال لهم
أذكركم ثم حذف القول استغناء عنه بالمقول فتبعته الفاسق في الحذف قال ورب شيء يصح تبعا ولا يصح استغناء

كل حاج عن غيره صلى عنه وكفى العاوف ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لا يصح على الصحيح انتهى وكذلك
الجواب هنا محذوف مع الفاء استثناء عنه بأي التفسير له والتقدير وأما قوله تعالى قول أي إذا وجبه
على أن الدما مبنى اختار جواز حذف الفاء في سعة الكلام واستشهد له بالأدلة والآثار (قوله
كالحقمة الكمال) حيث قال ما حاصله أن الآية وإن كانت ظاهرة فيما قاله المعتزلة لكن يجتمعت أنها منسوخة
أو مقيدة وقد ثبت ما يوجب المصداق في ذلك وهو ما مضى عنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى بكبش بن المهدي أحدهما
عنه والآخرة أن أمته فقد روى هذا عن عدة من العجالة وانتشر محضره فلا بد أن يكون مشهورا يجوز
تقييد الكتاب به بما لم يبعه صاحبه لغیره وروى الدارقطني أن رجلا سأله عليه الصلاة والسلام فقال كان لي
أبو أن أبرهنا حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما فقال صلى الله عليه وسلم إن من البر بعد الموت أن
تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صومك وروى أيضا عن علي عنه صلى الله عليه وسلم قال من مر
على المقابر فقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات
وعن انس قال قال رسول الله أن تصدق عن موتانا ونج عنهم ونبدعهم فهل يصل ذلك لهم قال نعم لا يصل إليهم
وانهم لم يفرحوا به كما يفرح أحدكم بالطبق إذا أهدى الدم رواه أبو حفص العكبري عنه أنه صلى الله عليه وسلم
قال اقرأوا على موتاكم يس رواه أبو داود وهذا كله ونحوه مما تركناه خوف الإطالة يبلغ القدر المستترك يشه
وهو النفع بعمل الغير يبلغ التواتر وكذا ما في الكتاب العزيز من الأمر بالدعاء للوالدين ومن الأخبار باستقذار
الملائكة للمؤمنين قلني في حصول النفع فيصالح ظاهر الآية التي استدلوا بها أنظارها أن لا يقع
استقذار أحد لا بدو به من الوجه لانه ليس من سعيه قطعنا باتقاء ارادة ظاهرها فقيدناها بما لم يجه
العامل وهذا أولى من النسخ لانه أسهل اذ لم يطل بعد الارادة ولأنها من قبيل الأخبار ولا نسخ في الخبر اه
(قوله أو اللام بمعنى على) جواب آخر وردة الكمال بأنه بعيد من ظاهر الآية ومن سياقها فانها وعطى للذي
نولى واعطى قفلا وأكسدى اه وأيضا فانها استكرمع قوله تعالى أن لا تزور أزواجا ووزرا أخرى وأوجب
بأجوبة آخر ذكرها الزبلي وغيره منها النسخ بآية والذين آمنوا واتبعهم ذرئتهم بايمان وعلت ما فيه ومنها
أنها خاصة بقوم موسى وإبراهيم عليهم السلام لأنها حكاية عاني محققهما ومنها أن المراد بالإنسان الكافر
ومنها أنه ليس من طريق العدل وله من طريق الفضل ومنها أنه ليس له الأسعية لكن قد يكون سعيه مباشرة
اسبابه يتكبر الاخوان وتقصير الإيمان وأما قوله عليه الصلاة والسلام إذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من
ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه زبلي وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا يصوم أحد عن
أحد ولا يصلي أحد عن أحد فهو في حق الخروج عن العهدة لافي حق الثواب كفي الجبر (قوله ولقد افصح
الرازي الخ) حيث قال في المجتبى بعد ذكره عبارة الهداية قلت ومذهب اهل العدل والتوحيد انه
ليس له ذلك الخ فعذر عن الهداية وسمى اهل عقيدته بأهل العدل والتوحيد لقولهم بوجوب الإصغاء على الله
تعالى وأنه لو لم يفعل ذلك لكان جورا منه تعالى ولقوله تعالى والصفات وأنه لو كان له صفات قد عتبه تعدد القدماء
والقديم واحد وبیان ابطال عقيدتهم الزائفة في كتب الكلام وقد نقل كلامه في معراج الدراري وتكفل برده
وكذلك الشيخ مصطفي الرضي في حاشيته فقد اطال واطاب وأوضح الخطأ من الصواب (قوله والله الموفق)
لا يخفى على ذوي الأفهام ما فيه من حسن الإيهام (قوله العبادة) قال الامام اللامسي العبادة عبارة
عن الخضوع والتذلل وحده فاعل لأمره بالاتعظيم الله تعالى بأمره والقرية ما يتوكل به إلى الله تعالى فقط
أمره الحسن للناس كبناء الرباط والمسجد والطاعة ما يجوز زفير الله تعالى وهي موافقة الأمر قال تعالى
اطيعوا الله واطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم اه ملخصا من ط عن أبي السعدي (قوله كذا) أي
ركعة مال أو نضر كصدقة الفطر أو أرسل كالغنم دخل في الكاف التفتت وأشار إلى أن المراد بالمالية
ما كان عبادة محضة أو عبادة فيها معنى المونة أو مونة فيها معنى العبادة كما عرف في الأصول (قوله وكفارة)
أي بأنواعها من اعتاق وإطعام وكسوة بجر (قوله تقبل النيابة) الأصل فيه أن المقصود من التكليف
الابتلاء والمثنية وهي في البدنية باتعاب النفس والجوارح بالأفعال المخصوصة ويقع تأجيله لتحقيق المثنية على
نفسه فلم يجر النيابة مطلقا عند الجوز ولا القدرة وفي المالية بتقديس المال المحبوب للنفس بإصالة إلى التقدير

كل حقيقة الكمال أو اللام بمعنى
على كافي ولهم اللعنة ولشد أفصح
الرازي عن اعتزاله هنا والله
الموفق (العبادة المالية) ركعة
وكفارة (تقبل النيابة) عن
المكلف (مطلقا) عند القدرة
والجوز ولو النائب ذميا

مطلب
في الفرق بين العبادة والقرية والطاعة

وهو موجود بفضل النائب والقياس ان لا تجزئ النسابة في الحج لتضعه المشتق البدنية والمالية والاوى لا يكتفى فيها بالنائب ولكنه تعالى رخص في اسقاطه بحمل المشقة المالية عند الجزاء المستقر الى الموت رجة وفضلا بأن تدفع نفقة الحج الى من يحج عنه بجر (قوله لان العبرة بالح) علة للتعميم وبيان الوجه انية الذي في العبادة المالية المشروطة لها النية بان الشرط نية الاصل دون النائب (قوله ولوعند دفع الوكيل) دخل في التعميم ما لو توى الموكل وقت الدفع الى الوكيل أو وقت دفع الوكيل الى الفقراء أو فباينهما كما في البرقي ما لو عزلها ونوى بها الزكاة قبل الدفع الى الوكيل وعسارة الشارح تشملها والظاهر الجواز كما قالوا فيها لو دفعها في هذه الحالة الى الفقير بنفسه لوجود النية وقت الدفع حكما وعليه يمكن دخولها أيضا في قول الجوز وقت الدفع الى الوكيل وبني أيضا ما لو توى بعد دفع الوكيل الى الفقير وفي يد الفقير والظاهر الجواز كما قالوا فيها لو دفعها الى الفقير بنفسه فافهم (قوله ووصوم) معنى كونه بدنياً أن فيه ترك أعمال البدن نهراً عن الحوائش السعدية والاوى أن يقال ان الصوم امسالة عن المفطرات أى منع النفس عن تناولها والمنع من أعمال البدن (قوله والمركبة منهما) قال في غاية السروحة وفي المبسوط جعل المال في الحج شرط الوجوب فلم يكن الحج مركباً من البدن والمال قلت وهو اقرب الى الصواب ونهذ الاشتراط للمال في حق المكى اذا قدر على المشى الى عرفات وفي فائى خان الحج عبادة بدنية كالصوم والصلاة اهـ وكون الحج بشرط طه الاستطاعة وهي ملك الزاد والراحلة لا يستلزم أن الحج مركب من المال لان الشرط غير المشروط والنش لا يتركب من شرطه كما أن صحة الصلاة بشرط طه لا تستلزم العورة والماء للظهارة وهما مال ولم يشل أحد بانها مركبة من المال اهـ كذا ذكره بعض المتأخرين وقد منا جوابه في أول الحج (قوله كحج الفرض) أطلقه فتصل الحجة المذكورة كما في الجوز وقيد به نظراً لشرط دوام الجزاء الى الموت لان الحج التقل ينيل النية من غير اشتراط بجزء فضل عن دوامه كما سياتى ح ومن هذا القسم الجهاد لا من قسم البدنية فقط كما توهم بل هو اولى من الحج اذا بدله من آلة الحرب أما الحج فقديكون بلا مال كحج المكى وعام تحققة في شرح ابن كمال (قوله لانه فرض العمر) تعليل لاشتراط دوام الجزاء الى الموت أى فيعتبر فيه عزمه وعلوية العمل ليقع به اليأس عن الاداء بالبدن ابن كمال عن الكافي فافهم (تنبيه) محل وجوب الاجاج على العاجز اذا قدر على جزء بعد ذلك عند الامام وعندها يجب الاجاج عليه ان كان له مال ولا بشرط أن يجب عليه وهو صحيح به نية يجعل اصل أن من قدر على الحج وهو صحيح ثم عزله عن الاجاج انفاً اُماماً لم يأت ما لا يخرج عن ذلك يجعلها وظلال وأصله أن صحة البدن شرط للوجوب عنده وللوجوب الاداء عندهما وقد ما أول التبع والنسوح واهـ وان قول الامام هو المذهب (قوله حتى تلزم الاعادة بزوال العذر) أى العذر الذى رضى زواله برة وخلاص بخلاف نحو العمى فلا اعادة لزواله على ما بأتى (قوله وبشرطية الحج عنه) كان بدني للمصتب لعدم اعادته بقوله بعده وبشرط الامر لان ما بينهما من تمام الشرط الاول (قوله ولونسي اسمه الحج) ولو احرم منهما اى بان احرم بحجة واطلق النية عن ذكر المحجور عنه فله أن يعينه من نفسه او غيره قبل الشروع في الافعال كما في الباب وشرحه وقال في الشرح بعد أن نقل عن الكافي أنه لا يصح فيه وبني على أن يصح التعيين اجماعاً لا يخفى أن محل الاجماع اذ لم يكن عليه حجة الاسلام والا فلا يجوز له أن يعينه غيره بل ولوعين غيره وقع عنه عند الشافعي (قوله كالخمس والمرض) اشار الى انه لا فرق بين كون العذر سماعياً او بصنع العبادة وفي الجوز عن التجنيس وان أجمعت لعدوئيه وبين مكة ان اقام العدو على الطريق حتى مات أجزاءه والا فلا اهـ ومن الجزاء الذى رضى زواله عدم وجود المرأة محرماً فتعقد الى أن تبلغ وقتا تجز عن الحج فيه أى لكبر أو عى أو زمانة فيبتدعت من يحج عنها ما لو بعثت قبل ذلك لا يجوز لتوهم وجود المحرم الا ان دام عدم المحرم الى أن ماتت فيجوز كالمرض اذا اجمعت رجلا ودام المرض الى أن مات كما في الجوز وغيره (قوله فلا اعادة مطلقاً) ظاهر الاطلاق المتون اشتراط الجزاء اذا علم انه لا فرق بين ما رضى زواله وغيره في لزوم الاعادة بعد زواله وعليه مشى في الفتق قال في الجوز وليس بصحيح بل الحق التفصيل كما صرح به في المحيط والخامسة والمعراج اهـ وأقره في الترتيبه المصنف وحققه في الشرع بلالة ونقل التصريح به عن كافي النسبي (قوله ثم يجز) أى بعد فراغ النائب عن الحج بأن كان وقت الوقوف صحيحاً ما لو عز قبل فراغ النائب واستقر اجزاء وقوله لم يجز

لان العبرة بنية الموكل
ولو عند دفع الوكيل
(والبدنية) كصلاة وصوم (لا)
تقبلها (مطلقاً والمركبة منهما) كحج
الفرض (تقبل النسابة بد العجز
فقط) لكن (بشرط دوام الجزاء
الى الموت) لانه فرض العمر حتى
تمزم الاعادة بزوال العذر (و)
بشرط (نية الحج عنه) أى عن
الاشرف يقول احرمت عن فلان
ولبيت عن فلان ولونسي اسمه
فدوى عن الاشرف وسكنى نية
القلب (هذا) أى اشتراط دوام
الجزاء الى الموت (اذا كان) العجز
كالخمس و (المرض رضى زواله)
أى يمكن (وان لم يكن كذلك)
كالمسنى والزمان سقط الفرض
يجز العجز (عنه) فلا اعادة مطلقاً
سواء (استقر به ذلك العذر ام لا)
ولو اجمعه وهو صحيح ثم يجز واستقر
لم يجزه لفسق شرطه

عنه التاسع عشر تميز المأمور فلا يصح إجماع صي غير مميّز ويصح إجماع المراهق كإساق العشر و عدم القوات
وسبأ في الكلام عليه قال في الباب وهذه الشرايط كلها في الحج الفرض وأما النفل فلا يشترط فيه شيء منها
الإسلام والعقل والتمييز وكذا الاستحجار ولم يحدده صريحاً في النفل وجرم به شارحه لكن هذا مسمى على أن
الحج لا يقع عن الميت وفيه مانع كرهه بعيدة (قوله لم يميزه عنه) كذا في الباب لكن قال شارحه وفي الكفاية
يقع الحج عن المجهوج عنه في رواية الأصل عن أبي حنيفة ١٥١ وبه كان يقول شمس الأئمة السرخسي وهو
المذهب ١٥٠ وصرح في الخاتمة بأن ظاهر الرواية الجواز ولكنه قال أيضاً ولا جبراً أمر مثله واستشكله في فتح
القدير بما قاله الواسع أن ما ينفعه المأمور إنما هو على حكم ملك الميت لأنه لو كان ملكاً لكان بالاستحجار ولا يجوز
الاستحجار على الطاعات قال العبارة الخيرية ما في كافي الحاكم وله نفقة مثله وزاد أيضاً حها في المبسوط فقال
وهذه النفقة ليس بتحتية ما بطريق العوض بل بطريق الكفاية لأنه قد غرق نفسه لعمل يتفقد به المستحجار هذا
وإنما جاز الحج عنه لأنه لما بطلت الإجارة بقي الأمر بالحج فتكون له نفقة مثله ١٥٢ قلت وعبارة كافي الحاكم
على ما نقله الرقي رجل استأجر رجلاً ليحج عنه قال لا تجوز الإجارة وله نفقة مثله وتجوز حجة الإسلام عن
المسجون إذا مات فيه قبل أن يخرج ١٥٣ ومثله ما في البحر عن السيدي بأن لا يجوز الاستحجار على الحج ولو
دفع إليه الأجر فيحج بغيره عن الميت وله من الأجر مقدار نفقة الطريق ويرد الفضل على الورثة إلا إذا تبرع به
الورثة أو أوصى الميت بأن الفضل للعاج ١٥٤ ملخصاً والمحصل أن قول الشارح لم يميزه عنه خلاف ظاهر
الرواية وإن قول الخاتمة أنه جرم مثله يشعر بأن الإجارة فاسدة مع أنها باطلة كالاستحجار على بقية الطاعات
وأجاب بعضهم بأن المراد من أجر المثل نفقة المثل كما عبر في الكافي وإنما سماها أجر المجاز وهذا أحسن مما قيل
أنه مسمى على مذهب المتأخرين القائلين بجواز الاستحجار على الطاعات لماعلمه مما نقله من أول الباب من أن
التأخرين لم يطلقوا ذلك بل أفتوا بجواز الاستحجار على التعليم والأذان والإمامة للضرورة لا على جميع
الطاعات كما أوضحه المصنف في مخرجه في كتاب الإجازات والأزهر الجواز على الصوم والصلاة ولا يقول به أحد
ولا ضرورة للإستحجار على الحج لا مكان دفع المال إليه لينفق على نفسه على حكم ملك الميت بطريق النيابة
كما علمت التصريح به عن المبسوط والمتون المصنوعة فيها بجواز الاستحجار على التعليم ونحوه لم يذكرها جوازاً
على الحج بل المصنوع به في عامة متون المذهب أنه لا يجوز الاستحجار على الحج كالتبرع والوقاية والجمع والختار
ومواهب الرحمن وغيرها بل قال العلامة الشرنبلالي في رسالته بلوغ الأرب أنه لم يذكر أحد من مشايخنا
جواز الاستحجار على الحج ١٥٥ قلت ولوقبل بجوازها لزم عليه هدم فروع كثيرة منها ما مر من أن المأمور
ينفق على حكم ملك الميت وأنه يجب عليه رد الفضل واشتراط الانفاق بقدر مال الأمر أو كثره وإن الوصي
لودفع المال لو ارتد ليحج به لا يجوز الإجازة الورثة وهم كبار لأنه كالتبرع بالمال فلا يجوز وأثر بلا إجازة
الباقين كافي الفتح ولو كان بطريق الاستحجار لم يصح شيء من هذه الفروع كما أوضحناه في رسالتنا شفاء العليل فأفهم
(قوله ولو أنفق من مال نفسه الحج) قال في الفتح فان أنفق الأكثر أو الكل من مال نفسه وفي المال
المدفوع إليه وفاء بحجه رجوع به فيه إذ يقتضي بالانفاق من مال نفسه لبغية الحاجة ولا يكون المال حاضراً
فجوز ذلك كالوصي والوكيل يشترى لليتيم والموكل ويعطي الثمن من مال نفسه ويرجع به في مال اليتيم والموكل
١٥٦ قال في البحر وهذا أغلظ أن اشتراطهم أن تكون النفقة من مال الأمر للاحتراز عن التبرع لا مطلقاً ١٥٦
وقال في الخاتمة إذا خطل المأمور بالحج النفقة بمال نفسه قال في الكتاب يضمن فان حج وأنفق جاز ورث عن
الضمان ١٥٧ إذا عرفت هذا فقولنا وأنفق كناية أو كثره الضمان للمال الأمر وفيه مضاف مقدار أي مقدار
كثرة قدره أو كثره وهذا يرجع إلى المستلزم والمعنى ولو أنفق المأمور بالحج من مال نفسه وجع وأنفق مقدار
كل مال الأمر المدفوع إليه أو مقداراً كثره جاز وكذا إذا خطل النفقة بماله وجع وأنفق الخ فإنه ح وقوله
ورث من الضمان أي الحاصل بسبب انطلق على ماعلمته وهذا هو بلاذن الأمر بل نقل النجاشي عن الذخيرة أنه
انطلق بدراهم أرغفة أمر به أولاً لا يعرف (تنبيه) سذك أنه لو أوصى أن يحج عنه بالف من ماله فأجج الوصي من
مال نفسه ليرجع إليه ذلك لأن الوصية باللفظ فمتبرع لفظ الوصي وهو أضاف المال إلى نفسه فلا يبدل ١٥٨ بحر
قلت وعلى هذا إذا أضاف المال إلى نفسه فليس للمأمور أن يبدله بماله كالوصي إلا أن يفرق بينهما بأن المأمور

ماله

في الاستحجار على الحج

لم يجز حجه وإنما يقول أمرتك

أن تحج عني بلا ذكر إجارة

ولو أنفق من مال نفسه أو خطل

النفقة بماله وجع وأنفق كثره

أو أكثره جاز ورث من الضمان

قد ينظر الى ذلك على ما ترفلنا من (قوله وشرط العجز الخ) قد علمت مما قد مناه عن الباب ان الشرط
 كما هو شرط العجز على القرض دون النفل فلا يشترط في النفل شي منها الا الاسلام والعقل والقبض وكذا عدم
 الاستخار على ما ترفلنا به (قوله لا تساع به) أي انه يتساع في النفل ما لا يتساع في القرض قال في الفتح
 أما الحج النفل فلا يشترط فيه العجز لانه لم يجب عليه واحدة من المشقتين أي مشقة البدن ومشقة المال فإذا
 كان له تركه ما كان له أن يفعل احداهما بشرط ما لم يره عز وجل فله الاستثناء فيه صحيحا اهـ (قوله
 على الظاهر من المذهب) كذا في المبسوط وهو الصحيح كما في كثير من الكتب بجر وبشهادة ذلك الاثر من
 السنة وبعض الفروع من المذهب فتح (قوله وقيل عن المأمور فلا الخ) ذهب اليه عامة المتأخرين كما في
 الكشف قالوا وهو رواية عن مجاهد واختلاف لا ثمرة له لانهم اتفقوا ان القرض يسقط عن الأمر لا عن المأمور
 وانه لا بد أن يشترط فيه الأمر ونماه في الجرح قلت وعلى القول بوقوعه عن الأمر لا يتخلو المأمور من الثواب
 بل ذكر العلامة فوج عن مناسك القاسمي ج الانسان عن غيره أفضل من حجه عن نفسه بعد أن ادى فرض
 الحج لانه نفعه متعد وهو أفضل من القاصر اهـ تأمل (قوله كالنفل) مقتضيان النفل يقع عن المأمور
 انضا قالوا لا أمر فواب النفقة وصريح بعض الشراح ومشي عليه في الباب وردة الانتقائي في غاية البيان بانه
 خلاف الرواية ما قاله الحاكم الشافعي في الكافي الحج المتعلق عن الصحيح جائز ثم قال في الاصل يكون الحج عن
 الحج اهـ (قوله لكنه بشرط الخ) استند الى العمل بقوله يقع عن الأمر فان مقتضاة فخته ولوم غير الأهل
 ط أي كاصح انابة ذم في دفع الزكاة (قوله لصفة الافعال) عبر بالصفة دون الوجوب ليم المراهق فانه
 أهل لصفة دون الوجوب ط (قوله ثم تزع عليه) أي على ان الشرط هو الاهلية دون اشتراط أن يكون
 المأمور قد حج عن نفسه ودون اشتراط الذكورة والحزبية والبلوغ (قوله هـ هـ) أي بصادم هـ هـ
 وبتحقيق الراء (قوله لم يبيح) كذا في القاموس وفي الفتح والصورة يراد به الذي لم يبيح عن نفسه اهـ
 أي حجة الاسلام لان هذا الذي فيه خلاف الشافعي فهو أعم من المعنى الغوي فكان ينبغي التماس ذكر لانه
 يشمل لم يبيح أصلا ومن حج عن غيره أو عن نفسه نفلا أو نذرا أو فرضا فاسدا أو صحيحا ثم ارتد ثم أسلم بعده
 كما أفاده ح (قوله وغيرهم) أولى لعدم الخلاف أي خلاف الشافعي فانه لا يجوز حجهم كما في الزيلعي
 ح ولا يخفى ان التعليل يشيدان الكراهة تنزيهية لان مراعاة الخلاف مستحبة فافهم وعلى في الفتح الكراهة
 في المرأة بما في المبسوط من ان حجها أنقص اذا لزم عليها ولا يسعى في بطن الوادي ولا رفع صوت بالتلبية
 ولاحق وفي العبد بما في البدائع من انه ليس أهلا لاداء الفرض عن نفسه واطلق في حجة اجماع العبد فتمتل
 ما اذا كان باذن مولاه أو بغيره فانه كاصح به في المعراج فافهم وقال في الفتح أيضا والأفضل أن يكون قد حج
 عن نفسه حجة الاسلام خروجا عن الخلاف ثم قال والأفضل اجماع الحز العالم بالناسك الذي حج عن نفسه وذكر
 في البدائع كراهة اجماع الصرورة لانه تارك لفرض الحج ثم قال في الفتح بعدما أطال في الاستدلال والذي
 يقتضيه النظر ان حج الصرورة عن غيره ان كان بعد تحقق الوجوب عليه بملك الزاد والراحلة والصفة فهو مكروه
 كراهة تحريم لانه تضمنت عليه في أول سني الامكان فأثم تركه وكذا لو تنفل لنفسه ومع ذلك يصح لأن النبي
 ليس لعين الحج المتعول بل لغیره وهو القوات اذا الموت في سنة غير تادر اهـ قال في الجرح والحق انها تنزيهية
 على الأمر لتقو لهم والأفضل الخ تحريمية على الصرورة المأمور الذي اجتمع فيه شروط الحج ولم يبيح عن نفسه
 لانه اثم بالتأخير اهـ قلت وهذا لا ينافي كلام الفتح لانه في المأمور وبحمل كلام الشارح على الأمر فوافق
 ما في الجرح من ان الكراهة في حقه تنزيهية وان كانت في حق المأمور تحريمية (تنبيه) قال في نهج النجاة
 لابن حزم النقيب بعدما ذكر كلام الجرح المأثر أقول وظاهره يفيد أن الصرورة النفل لا يجب عليه الحج بدخول
 مكة وظاهر كلام البدائع باطلا لكراهة أي في قوله يكره اجماع الصرورة لانه تارك لفرض الحج يفيد انه يصير
 بدخول مكة فادرا على الحج عن نفسه وان كان وقت مشغولا بالحج عن الأمر وهي واقعة التقوى فليست تأمل
 اهـ قلت وقد أفتى بالوجوب مفتي دار السلطنة العلامة آبي السعود وتبعه في سبك الانهر وكذا الفتى به السيد
 أحمد بادشاه وألف فيه رسالة وافتى مسدد عيذ الفتى بالنابلس بخلافه وألف فيه رسالة لانه في هذا العام
 لا يمكن الحج عن نفسه لان سفره بجال الأمر فيجزم عن الأمر ويحج عنه وفي تكليفه بالاقامة بمكة الى قابل

(وشرط العجز) المذكور

(الحج القرض لا النفل) لاتساع

بابه (وبقع الحج) المفروض

(عن الأمر على الظاهر) من

المذهب وقيل عن المأمور نفلا

وللا أمر فواب النفقة كالنفل

(لكنه بشرط) لصفة النيابة

(أهلية المأمور لصفة الافعال) ثم

فرع عليه بقوله (خارج الصرورة)

بمصلحة لم يبيح (والمرأة) ولو أمة

(والعبد وغيره) كالمرأه وغيرهم

أولى لعدم الخلاف (ولو أمر ذميا)

أو مجنونا

مطلب

في حج الصرورة

ليج من نفسه ويترك عياله ساء حرج عظيم وكذا في تكلفه بالعود وهو فقير حرج عظيم ايضا وامام في البدائع
فاطلاقة الكراهة المنصرفة الى التصريم يقتضي ان كلامه في الضرورة الذي تختص الوجوب عليه من قبل كاشده
ما شرع التفتيم قد منّا أول الحجج عن اللباب وشرحه ان النقص الا في اذ اوصل الى مفسد فهو ملكي في انه
ان غدر على المتي لزمه الحج ولا ينوي النقص على زعم انه فقير لانه ما كان واجبا عليه وهو اوفي قضا صار ملكي
وجوب عليه حتى لو نوا نفع لزمه الحج ثانيا ١٥ لكن هذا لا يدل على ان الضرورة الفقير كذلك لان قدرته
بقدرة غيره كما قلنا وهي غير معتبرة بخلاف ما لو خرج ليج عن نفسه وهو فقير فانه عند وصوله الى المقات صار
قادر بقدرة نفسه فيجب عليه وان كان سفره تطوعا لانه ولو كان الضرورة الفقير مثله لما خصه بتقييد ابن
الهمام كراهة التصريم بما اذا كان حجه عن الغير بعد تحقق الوجوب عليه وتعليله لكراهة بانه نفسيت الوجوب
عليه فليأخذ (قوله لا يصح) أي لهدم الاحكام المذكورة (قوله واذا مرض) أي عرض له مانع من ذهابه
كمرض وجس ونحل ما لو عينه الامر أولا (قوله عن الميت) أي عن المجموع عنه حيا أو ميتا (قوله الا اذا
أذن له) بالنا للجهول لينااسب ما بهدو يشعل الواؤذن له الميت أو وصيه ولم يكن عينه الميت بمنع احتجاج غيره
كأمر (قوله خرج المكلف الخ) أما اذا لم يخرج وأوصى بان يخرج عنه وأطلق أي لم يعين مالا ولا مكانا فانه يخرج
عنه من ثلث ماله من بلده ان بلغ الثلث لان الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه والا فحين يبلغ وان لم
يمكن من مكان بطلت الوصية كافي اللباب قال شارحه ولعل المكان مقيد بما قبل المواقف والافاض في شيء
يمكن أن يخرج عنه من مكة وكذا الحكم اذا أوصى أن يخرج عنه بمال وصي مبلغه فانه ان كان يبلغ من بلده فيها
والا فحين يبلغ ١٥ واحترز بالمكلف عن غيره كالصبي والمجنون فان وصيته لا تعتبر واحترز بقوله الى الحج عائلو
خرج للتعجزة ونحوها وأوصى فانه يخرج عنه من وطنه اجماعا كافي المعراج وغيره وقد يخرجه بنفسه لانه لو أمر
غيره ومات المأمور في الطريق فسد كرتنصه بعد (قوله ومات في الطريق) أراد به موته قبل الوقوف برفة
ولو كان بمكة يجر وفي التجنيس اذا مات بعد الوقوف برفة أخر عن الميت لان الحج عرفة بالنص وقد منعنا عند
الكلام على فروض الحج ان الحاج عن نفسه اذا أوصى بانماض الحج تجب بدنة (قوله انما تجب الوصية به الخ)
كذا في التجنيس قال الكمال وهو قد حسن شربلاية (قوله فالامر عليه) أي الشان مبني
على ما فسر له أي عينه فان فسر المال يخرج عنه من حيث يبلغ وان فسر المكان يخرج عنه منه ح قف وانظروا
انه يجب عليه اوصى بما يبلغ من بلده ان كان في الثلث سعة فلو أوصى بمادون ذلك أو عين سكانا دون بلده
ياثم لماعت أن الواجب عليه الحج من بلده يسكنه (قوله من بلده) فلو كان له أو طان فن أخرها الى مكة
وان لم يكن له وطن فمن حيث مات ولو أوصى خراسان بمكة أو مكي بالري يخرج عنه من وطنه ما ولو أوصى
المكي أي الذي مات بالري أن يقرن عنه بقرن عنه من الري لباب أي لانه لا قران لمن بمكة (قوله قياسا
لا استحسانا) الاول قول الامام والناس في قواهمسا وأخر دليله في الهداية فيجعل أنه مختار لانه لا مأخوذه
في عادة الصور الاستحسان عناية وقواعد في المعراج لكن المتون على الاول وذكر تصححه العلامة قاسم في كتاب
الوصايا فهو مما عاقد فيه القياس على الاستحسان اليه أشار بقوله فليحفظ (قوله فلو أوصى الوصي عنه
من غيره) أي من غير بلده فيما اذا وجب الاجحاج من بلده لم يصح ويضيق ويكون الحج له ويصح عن الميت ثانيا
لانه خالف الآن يكون ذلك المكان قري يامن بلده بحيث يبلغ اليه ويرجع الى الوطن قبل الدليل كافي اللباب
والبحر (قوله ثلثه) أي ثلث مال الوصي فان بلغ الثلث الاجحاج راكبا فاج ماشيا لم يجز وان يبلغ
الاماشيا من بلده قال محمد يخرج عنه من حيث بلغ راكبا وعن الامام أنه يخرج بينهما وأما ان كان الثلث بكفي
لا كثر من حجة فان عين الميت حجة واحدة فالفاضل للزونة وان أطلق أجمع عنه في كل سنة حجة واحدة أو أجمع
في سنة حجة واحدة والافضل نهي لا تنفيذ الوصية لانه رجاء لئلا يمال وان عين الميت في كل سنة حجة
فهو كالاطلاق كالأمر الوصي وجلا بالحج السنة فآخره الى القابلة جازع عن الميت ولا يصح ان تذكر السنة
لاستحسان لالتقييد يجر قلت ومثل الثلث ما لو قال أجمعوا عني بأف والاف ليبلغ حجيا كافي اللباب
وشرحه (قوله وان لم يف من حيث يبلغ) لكن لو أجمع عنه من حيث يبلغ وفضل من الثلث وسين أنه يبلغ من
موضع أبعد منه بغير الوصي ويصح عن الميت من حيث يبلغ الا ان يكون الفاضل شيئا يسيرا من زاد أو كسوة

(لا يصح) (واذا مرض المأمور)
بالحج (في الطريق ليس له دفع المال
الى غيره ليج) ذلك الغير (عن الميت
الا اذا أذن له بذلك بان قبله
وقت الدفع اصنع ما شئت فيجوز له)
ذلك (مرض أولا) لانه صار
وكيلا مطلقا (خرج) المكلف
(الى الحج ومات في الطريق
وأوصى بالحج عنه) انما تجب
الوصية به اذا أخره بعد وجوبه
أما لو حج من عامه فلا (فان فسر
المال) أو المكان (فالامر عليه)
أي على ما فسر (والافيج) عنه
(من بلده) قياسا لا استحسانا فليحفظ
فلو أجمع الوصي عنه من غيره لم يصح
(ان وفيه) أي بالحج من بلده
(ثلاثة) وان لم يف من حيث يبلغ
استحسننا

مطلب
العمل على القياس دون الاستحسان
هنا

فلا يضمن شرح الباب ونقله في الفتح عن البدائع (قوله ووارثه) الاولى العطف بـ «أو» وكما فعل في الباب لانه لو كان وصي فلا كلام للوارث في الوصية نعم لو كان الميت هو الذي دفع للمأثور ثم مات كان للوارث استرداد ما في يد المأثور وان احرم كما يساق في القروع أي ولومع وجود الوصي لانه الباقي صار ميراثا لسكون الميت لم يوص به (قوله ما لم يحرم) فلا حرم ليس له الاسترداد والحرم مضي في احرامه وبعد فراقه من الحج ليس له استرداده حتى يرجع الى أهله وان احرم حين أواد الأخذ فله أن يأخذه ويكسونه احرامه تطوعا عن الميت شرح الباب عن خزنة الأكل (قوله والإ) يعني بأن ردة لعله غير الخيانة كضعف رأى فيه أو جهل بالناسك أو ما لو بلاه لعله أصلا فالنفقة في مال الدافع قال في البحر ان استرد الخيانة ظهرت منه أي من المأمور فالنفقة في ماله خاصة وان استرد لا بخيانة ولا نعمة فالنفقة على الوصي في ماله خاصة وان استرد لضعف رأى فيه أو بطله لمأمور بالناسك فأراد الدفع الى أصله منه فنفته في مال الميت لانه استرد لضعف الميت اه أفاده ح (قوله أوصى بجمع الحج) قيد بالوصية لانه لو كان لم يوص قربة عنه الوارث بالحج أو بالإجماع يصح كما قدمه المصنف أي يصح عن الميت عن حجة الاسلام ان شاء الله تعالى كما قدمناه ونقل ط عن الولوالجية أن التعليق بالمشيئة على القبول لا على الجواز وقد منّا أيضا عن شرح الباب أن الوارث غير قيد فإذا لم يوص بجزءه تبرع الوارث والاجبني عنه وسيأتي تمام الكلام عليه (قوله قطوع عنه رجل) أطلق الرجل المنطوق فقتل الوارث وبه صرح فأنى خان بقوله الميت اذا أوصى بأن يجمع عنه بماله قربة عنه الوارث أو الاجبني لا يجوز اه قلت يعني لا يجوز عن فرض الميت والا فله ثواب ذلك المجمع ح عن الشرنبلالية ولهذا قال المصنف لم يجزه من الاجزاء لكن سمى أي ما يدل على أن الثواب انما يحصل للميت اذا جعله للحاج بعد الاذام (قوله وان أمره الميت) أي ان الميت اذا أوصى بالإجماع عنه وأمر ان يجمع عنه زيد فجمع عنه زيد من مال نفسه لم يجز عن الميت للعله المذكورة فافهم (قوله لكن لو جمع عنه ابنه) أي مثلا والاف كذا حكم بقية الورثة شرح الباب قلت بل الوصي كذلك كما يفيد ما يأتي في ريبا عن عدة الفتاوى ثم ان هذا استدلال على إطلاق الرجل في قوله فقطوع عنه رجل بأن الوارث أو الوصي يخالف الاجبني في أنه لو قطوع من وجه بأن اتفق من ماله ليرجع في التركة جاز بخلاف الاجبني لان الوارث خليفة عن الميت وهذا الوقتي الذين من مال نفسه ليرجع جاز قال في البحر ولو جمع على ان لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو ثواب الاتفاق اه قلت وقد منّا أن الوارث ليس له الحج بمال الميت لان تجزير الورثة وهم كبار لان هذا يدل التبرع بمال فاطناهر تصيدج الوارث هنا بذلك أيضا تأمل (قوله ان لم يقل من مالي) في البحر عن آخر عدة الفتاوى للصدر الشهيد لو أوصى بان يجمع عنه بأف من ماله فأجج الوصي من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فعتبر لفظ الوصي وهو أضاف المال الى نفسه فلا يبدل اه (قوله وكذا لو أجمع ليرجع) أي انه يجوز واستفد منه أنه لو أجمع ليرجع انه يجوز بالاولى وقد نص عليه ما في الخاتمة حيث قال اذا أوصى الرجل بأن يجمع عنه فأجج الوارث رجلا من مال نفسه ليرجع في مال الميت جزؤه أن يرجع في مال الميت وكذا الزكاة والكفارة ولو فعل ذلك الاجبني لا يرجع ولو أوصى بأن يجمع عنه فأجج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جازا لمعت عن حجة الاسلام اه قال في شرح للباب بعد نقله وفيه بحث لا يخفى اه أي لما مر من أنه بشرط في الحج عن الغير اذا كان بوصية بالاتفاق من مال المجموع عنه احترازا عن التبرع كما مر في بيان فنجوزه فيما لو أجمع من ماله لا ليرجع بخلاف ذلك ولذا لم يجز فيما لو أجمع الوارث بنفسه لا ليرجع ولا يظهر فرق بينهما لما عرفت من أن مقصود الميت بالوصية ثواب الاتفاق من ماله وهو حاصل فيما لو أجمع عنه ليرجع دون ما اذا اتفق ليرجع فيما واستدرك ذلك في الشرنبلالية أيضا والتفرقة بأنه في الإجماع قام الوارث مقام الميت في دفع المال فكأن المأمور أنفق من مال الميت بخلاف ما اذا أجمع الوارث بنفسه فانه لم يحصل منه دفع المال بل حاصل منه الامتداد لافعال فلم يحزم ما لم ينو الرجوع في ماله غير ظاهرة لان حجه بنفسه لا بدله من النفقة أيضا فافهم (قوله ومن حج) أي أهل بيته لانه يصير بخلافه تجزير الاهلال بلا توقف على الاعمال أفاده ح قلت أي في صورة التز والافتقار لا يصير بخلافنا ابا بالشرع كما سيظهر لك (قوله عن أمره) أي ولو كانا أبويه أو اجنيين كصا صرح به في الفتح فقوله في البحر شمل الابوين

ولو وصى الميت ووارثه أن يسترد
المال من المأمور ما لم يحرم ثم
ان رده نظيانية منه فنفقة الرجوع
في ماله والا فني مال الميت (أوصى
بجمع فقطوع عنه رجل لم يجزه)
وان أمره الميت لانه لم يحصل
مقصوده وهو ثواب الاتفاق
ليمكن لو جمع عنه ابنه ليرجع
في التركة جاز ان لم يقل من مالي
وكذا لو أجمع ليرجع كالدين اذا
قضاء من مال نفسه (ومن حج عن
كل من أمره)

وسمى احرارهم فيه نظر لان الا في الاحرام عنهما بغير امرهما والكل كلام هنا في الاحرام عن
الامرين فافهم (قوله وقع عنه) أي عن المأمورين فلا يجوز نه عن حجة الاسلام بحر ونهر وفيه نظر رافق
قريبا (قوله لانه خالفهما) عليه لوقوعه عنه وللثمن أي لان كل واحد انما امره أن يخلص النفسه له
وقد صرح بالحلح نفسه لانه لا يمكنه ايقاعه عن أحدهما لعدم الاولوية (قوله وينبغي صحة التعيين لو أطلق)
أي كإلزامه لليسبب بحجة وسكت قال الزبلي "وان أطلق بأن سكت عن ذكر الخبوج عنه معينا ومهما قال
في الكفاي لانه في نفسه وينبغي أن يصح التعيين هنا اجماعا لعدم المخالفة اهـ وقوله ينبغي أن يصح التعيين
أي تعيين أحد أمريه قبل الطواف والوقوف كما في مسألة الابهام وقوله اجماعا قال شيخنا ينبغي أن يجري فيه
خلاف أي أبو يوسف الا في مسألة الابهام لم يريان علته الا في هنا أيضا اهـ ح (قوله ولو أجهمه) بأن
قال ليس بحجة عن أحد أمرى ح (قوله قبل الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال أبو حنيفة
فيما لو جمع بين الحجتين ثم شرع في طواف القدوم ارتفعت احداهما فان قلت ذكرا لوقوف مستدرك
قلت يمكن أن لا يطوف للقدوم فيكون الوقوف حينئذ هو المعتبر اهـ ح (قوله جاز) أي عندهما وقال
أبو يوسف بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف ومنه تفقهما وهو القياس لان كل واحد منهما أمره بتعيين الحج له
فإذا لم يعين فقد ضل وأما وجه الاستحسان ان هذا الابهام في الاحرام والاحرام ليس بمقتود وانما هو
وسيلة الى الانعزال والمهم يصلح وسيلة بواسطة التعيين فاصح في به شرط ح عن الزبلي قلت والحاصل
أن صور الابهام أربعة أن يهل بحجة عنهما وهي مسألة المتن وعن أحدهما على الابهام أو يهل بحجة وبطلق
والرابعة أن يهر عن أحدهما معناه بالتعيين لما حره به من حج أو عرفة ولم يذكر الشارع الرابعة بطوارها
بلا خلاف كما في الفتح وقد ذكر في الفتح أن مبنى الجواب في هذه الصورة على أنه اذا وقع عن نفس المأمور لا يتحول
به ذلك الى الأمر والله بعد ما صرف الشك الى امره الى الوجه الذي اخذنا منه لانه لا ينصرف
الاحرام الى نفسه الا اذا تحقق المخالفة أو عجز شرعا عن التعيين في الصورة الاولى من الصور الاربع فحققت
المخالفة والعجز عن التعيين ولا ترد مسألة الابوين الا لانه لا يهابدون الامر كما يأتي فلا تتحقق المخالفة في ترك
التعيين ويمكنه التعيين في الانتهاء لانه حقيقة جعل الثواب ولذا الأمر اهـ أو بالحلح كان الحكم كما في الاجنبين
وفي الصورة الثانية من الاربع لم تتحقق المخالفة بحجود الاحرام قبل الشرع في الاعمال ولا يمكن صرف الحج له
لانه أخرجهما عن نفسه بجعلها لاحد الامرين فلا تنصرف اليه الا اذا وجد تحقق المخالفة أو العجز عن التعيين
ولم يتحقق ذلك لانه يمكنه التعيين الا اذا شرع في الاعمال ولو شوطا لان الاعمال لا تنفع لغيره مع قطع عنه
ثم لا يمكنه تحو بها الى غيره وانما له تحو بل الثواب فقط ولو لا النص لم يتحول الثواب أيضا وفي الصورة الثالثة
لا خفا أنه ليس فيها مخالفة لاحد الامرين ولا تعذر التعيين ولا تنفع عن نفسه لما قدمناه وأما الرابعة فاطهر
الكل اهـ ما في الفتح ملخصا وانت خبير بأن ما ذكره في الصورة الثانية صريح في أنه اذا شرع في الاعمال
قبل تعيين أحد الامرين وقعت الحجة عن نفسه لتحقيق المخالفة والعجز عن التعيين وكذا تنفع عن نفسه بالاولى
في الصورة الاولى والظاهر أنه لا يجوز نه عن حجة الاسلام لانها تنص بالتعيين وبالاطلاق بخلاف ما لو تولى بها
النفل والمأمور وان كان صرفه عن نفسه بجعلها لآخرين أو لاحد مما لكن لما تحقق المخالفة بطل ذلك المصرف
والالم تنفع عن نفسه أصلا فيكون حينئذ كالأمر عن نفسه ابتداء ولم ينال النفل فتنتع عن حجة الاسلام ولذا قال
في الفتح أيضا فبنوا الأمر بالحلح فترن معه عرفة لنفسه لا يجوز ويضمن اتفاقا ثم قال ولا تنفع عن حجة الاسلام
عن نفسه لانه أقل مانع باطلاق النسبة وهو قد صرح فاعنه في النسبة وفيه نظر اهـ كلامه والظاهر
أن وجه النظر ما ذكرناه من أنه حيث تحققت المخالفة وقعت عن نفسه بطل صرف النسبة فبجزع عن حجة
الاسلام فتتولى في البحر فيما تقع عن المأمورين فلا ولا يجوز نه عن حجة الاسلام فيه نظر وقد صرح الباقر في
في شرح الملتقى وسعه الشارح في شرحه عليه أيضا بأنه يخرج بهما عن حجة الاسلام فهذا ما حترق فافهم
والسلام (قوله بخلاف ما لو أهل الخ) مرسته بقوله ومن حج عن أمره وقوله جاز جله مستأنفة لبيان
جهة المخالفة بين المسألتين فانه في الاولى لا يجوز والمخالفة بخلافها لكن الجواز هنا مشروط بما اذا
لم يأمره بالحلح وقوله عن أبو به أو غيرهما تنبيه على أن ذكر الابوين في الكثير وغيره ليس بقيد احترازي وانما

وقع عنه وضمن ما لهما) لانه خالفهما

(ولا يقدري على جعله عن أحدهما)
لعدم الاولوية وينبغي صحة التعيين
لو أطلق في الاحرام ولو أجهمه فإن
عين أحدهما قبل الطواف

والوقوف جاز (بخلاف ما لو أهل

يخرج عن أبو به أو غيرهما)

فأئذنه الإشارة إلى أن الولد يندب له ذلك جداً كما في النهرويه علم أن التسديد بالابوين في هذه المسألة لا يدل على
 أن المراد بالابوين من في التي قبله الاجنبيين بل الابوان إذا أمراء فحكمهما كالأجنبيين كما قد متنا عن الفتح
 فظهر أنه لا فرق بين الابوين والاجنبيين في المسألين وإنما العبرة للأمر وعدمه أي صريحاً كما يظهر قريباً
 فإذا أحرمت بحجة عن اثنين أمره كل منهما بأن يحج عنه وقع عنه ولا يقدر على جعله لأحدهما وإن أحرمت عنهما بغير
 أمرهما صريح جعله لأحدهما أو لكل منهما وصحح الوارث عن أحدهما ما بهما يصح تعيينه بعد ذلك بالابوين
 حكما في الفتح قال ومبناه على أن نيته لهما تلغو لعدم الأمر فهو يتبرع فتقع الاعمال عنه البتة وإنما يجعل لهما
 الثواب وتزبته بعد الأداء فتلغو نيته قبله فصح جعله بعد ذلك لأحدهما أو لهما ولا إشكال في ذلك إذا كان
 مستفلاً عنهما فإن كان على أحدهما أصح الفرض وأوصى به لا يسقط عنه تبرع الوارث عنه بماله نفسه وإن لم
 يوص به فتبرع الوارث عنه بالأجهاج أو بالحب بنفسه قال أبو حنيفة يجوز به إن شاء الله تعالى لقوله صلى الله
 عليه وسلم للتعزية أ رأيت لو كان على أهلك دين الحديث انتهى وبهذا ظهر فائدة أخرى للتسديد بالابوين
 في هذه المسألة وهي سقوط الفرض عن الذي عنه له بعد الإيهام لو بدون وصية لكن بشكل عليه أنه إذا غلبت
 نيته لهما لعدم الأمر ووقعت الاعمال عنه البتة كيف يصح نحو يلها إلى أحدهما وقدمت أن الحج إذا وقع عن
 الأمور لا يمكن تحويه بعد ذلك إلى الأمر نعم يمكن تحويل الثواب فقط للنص كما مر ولهذا والله أعلم قال في الفتح
 ولا إشكال في ذلك إذا كان مستفلاً عنهما أي لأن غاية حال المستفل أن يجعل ثوابه لغيره وهو صحيح أما
 وقوع عمله عن فرض الغير بغير أمره فهو مشكل والجواب ما مر في كلام الشارح من أن الوارث إذا حج أو أوجع عن
 مورثه جاز لوجود الأمر دلالة أي فكانت مأموراً من جهة بذلك وعليه فتقع الاعمال عن الميت لأعن العامل
 فقوله في الفتح ومبناه على أن نيته لهما تلغو الخ مخصوص بما إذا لم يكن عليهما فرض لم يوصا به وقت متنا
 عن البدائع تعليقه بالنص أيضاً وهو ما علمته من حديث الخنيسة وبهذا فارق الوارث الاجنبي لكن قد متنا
 عن شرح الباب ع من الصكراني والسروحي أن الاجنبي كذلك نعم هذا المختالف لا شرطاً الأمر في الحج
 عن الغير والاجنبي غير مأمور لا بصريحاً ولا دلالة وقد متنا الجواب بأنه مبني على اختلاف الرواية في هذا الشرط
 والمنهور اشتراطه وحيث علم وجوده في الوارث دلالة لظهوره لاقتصاره للكنز وغيره على الابوين فائدة ثالثة
 وهي أن الأمر دلالة ليس له حكم الأمر حقيقة من كل وجه لما علمت من أن الابوين لو أمراء حقيقته لم يصح تعيين
 أحدهما بعد الإيهام كما في الاجنبيين وإن لم يأمره صريحاً يصح التعيين ولو فرضوا المسألة ابتداءً في الاجنبيين
 لتوهم أن الابوين لا يصح تعيين أحدهما لوجود الأمر دلالة ففرضوها في الابوين لأفادة صحة التعيين وإن وجد
 الأمر دلالة وليفقد وأن المراد بالامر في المسألة الأولى الأمر صريحاً والله أعلم (تنبيه) الذي تحصل لنا من
 مجموع ما قرأناه أن من أهل جمعة عن شخصين فإن أمراء بالحج وقع عنه نفسه البتة وإن عين أحدهما بعد ذلك
 وله بعد الفراغ جعل ثوابه لهما أو لأحدهما وإن لم يأمره فكذلك إذا كان وارثاً وكان على الميت حج الفرض
 ولم يوص به فوقع عن الميت عن جمعة الاسلام للأمر دلالة وللنص بخلاف ما إذا أوصى به لأن غرضه ثواب
 الانفاق من ماله فلا يصح تبرع الوارث عنه وبخلاف الاجنبي مطلقاً لعدم الأمر (قوله لأنه متبرع بالثواب)
 بيان لوجه صحة التعيين في مسألة الابوين دون مسألة الأمر وهو معنى ما قد متنا من قوله في الفتح ومبناه
 على أن نيته لهما تلغو لعدم الأمر فهو متبرع الحج قال في الشربلية قلت وتعليل المختارة يسقط وقوع الحج
 عن القاعل فيسقط به الفرض عنه وإن جعل ثوابه لغيره ويفسد ذلك الأحاديث التي رواها في الفتح بقوله أعلم
 أن فعل الولد ذلك مندوب إليه جداً لما أخرج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن علي بن أبي
 عليه وسلم لم ينج عن أبيه أو فوضي عنهم ما قرأ بعث يوم القيامة مع البراء وأخرج أيضاً عن جابر أنه عليه
 الصلاة والسلام قال من حج عن أبيه ولغته فقد قضى عنه حجته وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضاً عن زيد بن
 ارقم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حج الرجل عن والده بنقل منه ومنهما واستبشرت ارواحهما
 وكتب عند الله براهما أقول قد علمت مما قرأناه أنه إذا حج الوارث عنهما وعلى أحدهما فرض لم يوص به يقع
 عن الميت لسقوط الفرض عنه بذلك إن شاء الله تعالى وحينئذ فكيف يصح دعوى سقوط الفرض به عن
 القاعل أيضاً وقد صرفه إلى غيره وإبرأ نافرهم نعم يظهر ذلك فيما إذا كان على أحدهما فرض أو وصى به

من الاجانب حال كونه (متبرعاً
 فعين) بعد ذلك بزاله متبرع
 بالثواب

أول يكن عليه فرض أصلا وبطل على ذلك قوله في الفتح وانما يجعل لهما الثواب وترتبة الاداء ومثله قول قاضي خان في شرح الجامع وانما يجعل ثواب فعله لهما وهو جازعنا وجعل ثواب جهه لغیره لا يكون الا بعد اداء الحج فطلبت نيته في الاحرام فكان له أن يجعل الثواب لايهما شاء اهـ فهذا صريح في أن النية لم تقع لهما وأن الاعمال وقعت له فله جعل ثوابها لمن شاء بعد الاداء فيمكن ادعاء سقوط الفرض عن الفاعل بذلك كما سطرناه في مسألة الحج عن الآخرين ويعلم به جواز جعل الانسان ثواب فرضه لغیره كما ذكرناه أول الباب وأما اذا كان على الميت فرض لم يوص به وسقط به فرض الميت يلزم منه وقوع النية والاعمال لا للتصاعى الا أن يقال ان الاعمال تقع للعامل هنا ايضا كما هو مقتضى اطلاق عبارة الفتح وقاضي خان وغيرهما ولكن بسقط بها الفرض عن الميت فضلا من الله تعالى علانا النص وهو حديث التلغمية وان خالف القاسم ولذا علقه أبو حنيفة بالمشقة وسقط بها الفرض عن الفاعل أيضا أخذنا من الاحاديث المذكورة ولذا كان الوارث مخالف الحكم الاجنبى في ذلك فان قلت ما مر من تعليل جواز ربح الوارث بوجود الامر دلالة بقضى وقوع الاعمال عن الميت لانه لو أمره صريحا وقعت عنه بلا شبهة فيخالف ما اقتضاه اطلاق الفتح وغيره وح فلا يمكن سقوط فرض العامل بذلك ايضا فقلت قد علمت أن الامر دلالة ليس كالامر صريحا من كل وجه ولذا صح تعيين أحد اوبه بعد الابهام ولو أمره صريحا لم يصح كالاجنبيين كما قدسنا فلو اقتضى الامر دلالة وقوع الاعمال عن الميت لم يصح التعيين فقلت اوقع الاعمال للعامل فبسقط فرضه بها وكذا بسقط فرض الاب أو الام علانا بالاحاديث المذكورة والله أعلم هذا غاية ما وصل اليه فهمي القاصر في فتح هذه المواضع المشككة التي لم أر من أوضعا هذا الابضاح والله الحمد (قوله وفي الحديث) كلامه يوهى أن هذا حديث واحد مع أنه مأخوذ من حديثين كما علمت مع تغيير بعض اللفظ بناء على الصحيح من جوارز رواية الحديث بالمعنى للعارف اهـ ح (قوله لا غير) أى لا غير دم الاحصار من باقى الدماء الثلاثة وهو دم الشكر في القرآن والفتح ودم الجنابة (قوله على الآخر) هذا عندهما وعليه المتون وعند أبي يوسف على المأمور (قوله قبل من الثالث) لأن الوصية بالحج تنفذ من الثلث وهذا من نواحي الوصية وقبل من الكل لانه من وجب حقا للمأمور على الميت فقتضى من جميع ماله كالوأوصى بأن ياع عبده وحده فحق بتمتع بفاع الوصى وضاع الفنى من يده ثم استحق العبد فان المشتري يرجع بالنسبة على الوصى ويرجع الوصى في قول أبي حنيفة الأخير في جميع التركة من شرح الجامع لقاضي خان واستوجبه ط الأول والرحق الثاني (قوله ثم إن فاته الحج) أى فات المأمور بالمعالم من المقام واطلق القوات فتعلل ما يكون بسبب الاحصار وغيره فان الاحصار يمكن أن يكون بتقصيره منه كل تناول وواو بمصر فاصدا حتى احصره فأفاده ح هذا وقد صرحوا بأن عليه الحج من قابل بحال نفسه فكفأت الحج كفى الصبر ثم قال ولم يصرحوا بأنه في الاحصار والقوات اذا قضى الحج هل يكون عن الآخر أو يقع للمأمور واذا كان لا صر فهل يجبر على الحج من قابل بحال نفسه اهـ أقول قال في البدائع فان فاته الحج يصنع ما يصنع فاقصم الحج بعد شروعه ولا يضمن النفقة لانه فاته بغير صنع وعمله في نفسه الحج من قابل لان الحجة قد وجبت عليه بالشروع فلهما قضاهما وهذا على قول محمد ظاهر لان الحج عنده يقع عن الحاج اهـ ونقل في النهر عن السراج ثم قال وعلى قول غير محمد أنه يقع عن الآخر متى أن يكون القضاء عن الآخر وتلزم النفقة اهـ ويؤيده أنه صرح في اللباب بأنه إن فاته بأجرة مساوية لم يضمن ويستأنف الحج عن الميت أى بناء على قول غير محمد فلم أن على قول محمد عليه الحج عن نفسه وعلى قول غيره عن الميت وظاهره أنه يجب عليه من ماله لكن في التازخانية عن المتق قال محمد يجمع عن الميت من يده اذا بلغت النفقة والا فحق حيث تلغ وعلى الحرم قضاء الحج الذي فات عن نفسه ولا ضمان عليه فيما أتفق ولا نفقة له بعد القوت اهـ فان مقتضاها أن الحج عن الميت من ماله وعلى المأمور ربح آخر قضاء لما شرع فيه من مال نفسه ويخالفه ما في التازخانية أيضا عن التهذيب قال أبو يوسف اذا فسد حجه قبل الزوف عليه ضمان النفقة وعليه الحج الذي أقصد وعمره ووجهه فلا صر ولو فاته الحج لا يضمن لانه أمين وعليه قضاء القات ربح عن الآخر اهـ فان قوله وعليه قضاء القات الحج يقتضى أن عليه الحج من ماله الآن ~~كون~~ قوله وجمع عن الآخر بضم أوله منبيا لنفسه قول أى وعلى الورثة الاجحاج من ماله ثم ان الظاهر أن هذا من مقول أبي يوسف

فله جعله لاحدهما أو لهما
وفي الحديث من حج عن أبويه فقد
قضى عنه جهته وكان له فضل عشر
حجج وبعث من البرار (ودم
الاحصار) لا غير (على الامر
في ماله ولوميتا) قبل من الثالث
وقيل من الكل ثم إن فاته تقصير
منه ضمنه وان باقاه مساوية لا

فتنافى في مامز عن النهي فليأتمل وسأبقى بقية الكلام عليه (قوله والنجابة) أطلقه فتأمل دم الجامع ودم جبراً
الصد والحق وبس الخيط والطيب والمجازرة وبغير احرام بحر (قوله على الحاج) أى الأمور أما الاول
فلا نه وجب شكر اعلی الجمع بين التسكين وسقطة الفعل منه وان كان الحاج يقع عن الاحرام لانه وقوع شرعى
لا حقيقى وأما الثانى باعتبار أنه تعلق بجنابته أفاده في البحر (قوله فصر محالفاً) هذا قول أى خيفة
ووجهه أنه لم يأت بالمأمورة لانه أمره بسفر بصرفه الى الحج لا غير فقد خالف أمره الا حرضه فضعف بدائع زاد
على المحط لان العمرة لم تقع عن الاحرام له ما أمره بها فصار كما نتج عنه واقعر لنفسه فصر محالفاً ولو أمره
لحج لم يجر فاعقر نتج من مكة فهو مخالف لانه ما أمره بحج مطلقاً ولو أمره بالعمرة فاعقر نتج عن نفسه لم يكن مخالفاً
بمخالف ما اذا حج أو لم اعقر اه وانظر ما قدمناه قبل باب الاحرام (قوله وضمن النفقة الخ) أما الدم
فهو على المأمور على كل حال بحر (قوله فبعد بما ل نفسه) لانه اذا أقصد لم يقع مأموره به فكأن
واقعا عن المأمور فضعف ما أفتى في حجه من مال غيره ثم اذا قضى الحج في السنة التالية على وجه الصحة
لا يسقط الحج عن نيت لانه لما خالف في السنة الماضية بالانقضاء صار الاحرام واقعا عنه فكذا الحج المؤدى به
صار واقعا عنه ابن كمال وعليه حجة اخرى لا أثر لما قدمناه انتفاع بالتاريخية عن التهذيب أى سوى حج
القضاء وهو الاصح كفى العرا بوبه اندفع ما في البحر من قوله واذا قصد حجه لم يزم الحج من قابل بماله نفسه
وفيه ما تقدم من الرد في وقوعه عن الاحرام (قوله وان مات الخ) الانبذ ذكر هذه المسألة
عند قوله المار يخرج المكلف الخ (قوله قبل وقوفه) قيده لانه لو مات بعده قبل الطواف جازع عن الاحرام
لانه أدى الركن الاعظم خاتمة وفتح وقد استأنه عن التفسير فاجبته في البحر من أن أعظمه للامن
من الانقضاء بعده لانه يكتفى بجيب على الاحرام الاجابج اه بخلاف للمنفول وأما لوبي حيا وأتم الحج
الطواف الزبار فرفع ولم يطفه فقال في الفتا لا يضمن النفقة غيره اجماع على التساه ويعود بنفسه نفسه
ليقتضى ما بقي عليه لانه جاز في هذه الصورة اه (قوله من منزل آخر) أى ان لم يمين منزل والاتباع كما تر
(قوله فان مات) أى الأمور الثاني (قوله من ثلث الباقي بعدها) أى بعد النفقة أى ثلث الباقي
بعد ذلك اه وهو المراد بقوله ثلث ما بقي من المال قافهم وهذا عند الامام وعند أبي يوسف الباقي
من الثلث وعند محمد بما بقي مع المأمور مثاله أوصى بأن يبيع عنه ومات عن أربعة آلاف فدفع الوصى للباقي
الثلث فصرقت فعند الامام يؤخذ ما بقي من ثلث ما بقي من التركة وهو ألف فان سرقت يؤخذ من ثلث
الالفين الباقيين هكذا ان ألقى ماله بكنى الحج وعند أبي يوسف اذا سرق الف الف الاول لم يبق من ثلث
التركة الا الثلثان وثلاثة وثلاثون وثلث قد دفعه ان كشت ولا يؤخذ مرة اخرى وعند محمد ان فضل من الف
الاولى ما يبلغ الحج بوجه والا فلا هكذا كراخلاف عامة المشايخ وبعضهم قالوا هذا ان أوصى بأن يبيع عنه
من الثلث أو بأن يبيع عنه ولم يزد مالاً أو وصى بأن يبيع عنه بثلث ماله فعول محمد كقول أبي يوسف وقامه في جامع
عاضى خان والفتا وهذا الاختلاف اذا هلك في المأمور فعول في الوصى بعد ما قاسم الورثة يبيع عنه بثلث
ما بقي انتفاعا كفى التاريخية (قوله وظاهره أنه لا رجوع في تركه المأمور) ان كان المراد أنه لا رجوع
لو ورثة الا سرق في تركه المأمور بما بقي معه فهذا بعيد جداً ان ما بقي مع المأمور لا يملكه بل لو أمم الحج يجب عليه
رد الفاضل كما يأتي فيصعد على هذا الباقي أنه من مال الاحرام فيصحب من الثلث ويصرف به بنفسه ساقى
حيث قال بثلث الباقي ما في ايدى الورثة والمأمور وان كان المراد أنه لا رجوع لهم بما أنفقت قبل موته
أو بما سرق منه فهو لا شبهة فيه حيث لم يخالف كما تر فيقال لو قاله الحج بغير صنعته وان كان المراد أنه لا رجوع
في تركه بما يدفع للمأمور الثاني فهذا هو التبادر من قولهم ثلث ما بقي من ماله أى مال الاحرام والظاهر
أن هذا مرادنا التارخ بوجه على أنه لو قاله الحج بلا صنعه وراشه القضاء ان القضاء يكون عن نفسه انتفاعا خلافاً
لما قدمناه ان هذا الظاهر على قول محمد وهو على قول غيره يكون القضاء عن الاحرام ونزله المأمور بنفسه
فان مقتضاه أن المأمور اذا مات في الطريق رجوع ورتبة الاحرام على تركه بنفقة الذي بأمره بالحج عن مورثهم
وهذا خلاف ما قرره الفقهاء وهذا في المسألة الخلافة حيث يحصل الاجابج ثانياً بثلث ما بقي من جميع مال
لاحرام أو بالباقي من الثلث أو بالباقي مع المأمور لم يقل أحد انه يكون من مال المأمور فضا في ما تقدم بحسب

(ودم القران) والتبع (والجناية)
على الحاج) ان اذن له الامر
بالقران والتمتع والا فبصرفه مخالفا
لفرضه - (وضمن التفرقة ان
يجمع قبل وقوفه) فبعد ما ل نفسه
(وان بعده فلا) لمصول المقصود
(وان مات) المأمور (أو سرق
نفقته في الطريق) قبل وقوفه
(خرج من منزل امره) بثلث ما بقي
من ماله فان لم يبق من حيث يبلغ
فان مات أو سرق فانا ج من ثلث
الباقى بعده ها هكذا مرة بعد
أخرى الى أن لا يبق من ثلثه ما يبلغ
الحج فبطل الوصية قلت ونظايره
انه لا رجوع في تركه المأمور
بفراجه

عن البسند والسرراج والنهر فلهذا الشارح ما أبعد مرماه فافهم (قوله خلافا لهما) أى
 فى الموضوعين فمما يدفع ثانياً وفى المحل الذى يجب الاحتجاج منه ثانياً فتح (قوله وقوله استحسن) يعنى
 قولهما فى المحل أما فيما يدفع ثانياً فلم يذكر واقعته الاستحسن وفى الفتح قول الامام فى الأول أى فيما يدفع
 ثانياً أوجه وقوله ما هنا أوجه وقد منا ما يفيد ترجيحاً بضاع العناية والمراج لكن قد منا أيضاً أن الموت
 على قول الامام ونقله عن العلامة قاسم (قوله كما مر) أى فى قوله والا فبشرحتنا الفاضل ح (قوله
 لا للتشديد) لان الحج لا يختلف باختلاف السنين ففى أى سنة حصل فيها وقع عنه ولا يخفى أن الأولى ابقاها
 فى السنة المعنية خوفاً من ذهاب النفقة أو تعطيل الحج ط (قوله والا فبشرحتنا الفاضل ح) أى الى منزل
 الأمر المذكور فى المتن قال فى البحر ولو أخرج رجل الحج ثم أقام بمكة جازلان الفرض صار مؤذياً والافضل
 أن يحج ثم يعود الى أهله اه فافهم (قوله وعده رداً مفضل من النفقة) قال فى البحر فى الحاصل أن المأمور
 لا يكون مالاً كمالاً أخذ من النفقة بل يصير فقه على ملك الأمر حياً كما أومئنا به عندنا كان القدر أو لا
 ولا يلحق له الفضل الا بالشرط الا فى سواء كان الفضل كثيراً أو قليلاً كسب من الراد كما مر به فى الظهيرية
 اه قلت وهذا مما يدل على أن الاستحجار على الحج لا يصح عند المتأخرين كما قد مرنا الكلام عليه فافهم
 (قوله الا أن يوكفه الحج) قال فى الفتح وإذا أراد أن يكون مافضل للأمر أو يقول له كذا كذا أن يوجب الفضل
 من نفسه وتقبضه لنفسه فان كان على موت قال وبالساق منى كوصية اه زاد فى الباب وان لم يعين
 الأمر رجلاً يقول للوصى أعط ما بقى من النفقة من شئت وإن أطلت فقال وما بقى من النفقة فهو للأمر
 فالوصية باطله اه أى لانها مجهول (قوله ولو ارثه الحج) هذه المسألة تنقسم عند قولنا وفى ثلثه
 لكن ذكرنا فى كل من الموضوعين مع زيادة لم توجد فى الآخر فى الأول زاد الوصى والتفصيل فى نفقة
 الرجوع وفى هذا زاد قوله وكذا أن أحرم الحج وكان عليه أن يتطهه بما فى ذلك واحد ح (قوله وكذا أن أحرم
 وقد دفع اليه الحج عنه وصية الحج) هذا التركيب فائد المعنى ووجدنا نسخة للحج عنه بلا وصية وهى
 الصواب لان المراد أن الحج يوجب عنه اذا يوصى بالحج ولكنه دفع الى رجل الحج عنه ثم مات الدافع فللورثة
 استرداد المال الباقى من الرجل وان أحرم بالحج قال فى النهر وقد يكون الأمر أوصى بالحج عنه لما فى المحيط
 لودفع الى رجل ما لا يحج به عنه فأهل بحجة ثم مات الأمر فلورثته أن يأخذوا ما بقى من المال معه ويضمونه
 ما أتى بعدموته لأن نفقة الحج كنفقة ذوى الارحام تنطى بالموت اه (قوله وللوصى أن يحج الحج) قال
 فى فتح القدير ولا يجوز الاستحجار على الطاعة وعن هذا قلنا لأوصى أن يحج عنه ولم يرد على ذلك كان للوصى
 أن يحج عنه بنفسه الآن يكون وارثاً وأدفعه لوارث الحج فانه لا يجوز الا أن يجيز الوارث وهم كبار لان هذا
 كالنبيح بالمال فلا يصح للوارث الا بإجازة السابقين ولو قال الميت للوصى ادفع المال لمن يحج عني لم يجز له أن يحج
 بنفسه مطلقاً اه (قوله ولو قال منعت) أى عن الحج وكذب أى الورثة لم يصدق وبضم ما أنفع من مال
 الميت الآن يكون أمر اظاهرا يشهد على صدقه لأن سب النعمان قد ظهر فلا يصدق فى دفعه الا بظاهريه
 على صدقه فتح (قوله صدق بيئته) لانه يدعى الخروج عن عهده ما هو أمانة فيه فتح (قوله الا الحج)
 أى فانه لا يصدق الا بيئته لانه يدعى قضاء الدين هكذا فى كثير من الكتب وعليه الموعول خلافاً لما فى خزنة
 الاكمل بحر (قوله وقد أمر بالانفاق) أى معاليه من الدين ط (قوله ولا تقبل الحج) لانها شهادة
 على النبي بحر أى لأن مقصودهم نفي جهم وان كانت صورة شهادتهم بالبطلان ح (قوله الا اذا برهننا الحج)
 لان إقراره وهو تلفظه بهذه الجملة اثبات ح وفى بعض النسخ برهنوا بصيغة الجمع أى الورثة وهى أولى (تمة)
 فى المحيط عن المتقى أوصى لرجل بألف وثلاثمائة كين بألف وخمسة للاسلام بألف والثلاث ألفان يقسم الثلث
 بينهم ثلاثاً ثم يضاف حصة المساكين الى الثلثة فافضل عن الثلثة فافضل عن الثلثة فافضل عن الثلثة فافضل
 حجة وزكاة وأوصى لرجل بثلث ثم نظر الى الزكاة والحج فبيداً بما جابأه الوصى ولو فرضه
 وتبريداً بالفرض ولو طوق وتبريداً بالذروة لو كانها انطوى على أفرأض أو أوجبات يدي بما جابأه الميت اه
 وتوضيح هذه المسألة فسيأتى فى الوصايا ما حفظها فانها مهمة كثيرة الوقوع وبني فروع كثيرة من هذا الباب
 تعلم من الفتح والباب والله أعلم بالصواب

(لامن حيث مات) خلافاً لهما
 وقوله ما استحسن (فروع)
 يصير مخالفاً بالقرآن أو التمسح
 كما مر بالتأخير من السنة الأولى
 وان عنت لانه للاستحجال
 لا للتشديد والافضل أن يعود اليه
 وعليه رداً مفضل من النفقة
 وإن شرطه لا فالشرط باطل الا
 أن يوكفه هبة الفضل من نفسه
 أو يوصى الميت بلمعين ولو ارثه
 أن يسترد المال من المأمور ما لم
 يحرم وكذا أن أحرم وقد دفع
 اليه الحج عنه وصية فأحرم ثم مات
 الأمر وللوصى أن يحج بنفسه
 الا أن يأمره بالدفع أو يكون وارثاً
 ولم تجز البيعة وقال منعت
 وكذب لم يصدق الا أن يكون
 أمر اظاهراً ولو قال حجبت وكذبوه
 صدق بيئته الا اذا كان
 مديون الميت وقد أمر بالانفاق
 ولا تقبل بيئته أنه كان يوم النحر
 بالبلد الا اذا برهننا على إقراره
 انه لم يحج

* (باب الهدى) *

لمادارز كراهدى فيما تقدم من المسائل نسكا وجزا احتج الى سانه وما يتعلق به ابن كمال ويقال فيه هدى بالتشديد على فعل الواحدة هدية كطية وسطى ومطابا مغرب (قوله ما بهدى) مأخوذ من الهدية التى هى أعز من الهدى لامن الهدى والازمذ كالمعرف فى التعريف فلزم تعريف الشئ بنفسه ح قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريفه بالفظا وهو ساغ ط واختر بقبوله الى الحرم عما بهدى الى غيره نعمسا كان أو غيره وبقبوله من النعم عما بهدى الى الحرم من غير النعم فاطلاق الفقهاء فى باب الايمان والتشاور الهدى على صحه مجاز مجر وقوله ليتقرب به أى باراقة دمه فيه أى فى الحرم عما بهدى من النعم الى الحرم هدية لرجل وأفاد به أنه لا بد منه من النية أى وكودالة فى الجرعن المحيط الواحد من النعم يكون هديا يجعله صريحا أو دالة وهى اما بالنية أو بسوق بدنة الى مكة وان لم يشواستحسا بالانانية الهدى ثابتة عرفا لأن سوق البدنة الى مكة فى العرف يكون للهدى لا للركوب والتجارة قال وأراد السوق بعد التقيد لا مجرد السوق (قوله أدناه شاة) أى وأعلام بدنة من الابل والبقر وفى حكم الادنى سبع بدنة شرح اللباب وأفاد بيان الادنى أنه لو قال لله لى أن أهدى ولاية فانه يلزم شاة لانها الاقل وان عين شيازمه ولو أهدى قيمتها جاز فى رواية وفى اخرى لا وهى الاربع ولا كلام فى اقلو كان مما لا يراى دمه من المنقولات فلو عشارا تصدق بشئته فى الحرم أو غيره لانه مجاز عن التصدق أفاده فى الجرو اللباب (قوله ابن خمس سنين الخ) بيان لادنى السنن الجاز فى الهدى وهو الذى توهو من الابل ماله خمس سنين وطعن فى السادسة ومن البقر ما طعن فى الثالثة ومن الغنم ما طعن فى الثانية كمنه وهم أن الجذع من الغنم لا يجوز قال فى اللباب ولا يجوز دون النخ الا الجذع من الضأن وهو ما أتى عليه أكثر السنة وانما يجوز اذا كان غنما وتفسيره أنه لو خلط بالشتا يشبه على الناظر أنه منها اه (قوله ولا يجب تعريفه) أى الذهاب به الى عرفات أو تشهيرة بالتقليد ح عن الجبر (قوله بل يشدب) أى التعريف بتعيينه ح لكن الشاة لا يشدب بتقليدها وفى اللباب ويسن تقليد بدن الشكر دون بدن الجبر وحسن الذهاب بهدى الشكر الى عرفة اه فعبر فى الاول بالبدن ليخرج الشاة فى الثاني بالهدى ليدخلها فيه وأفاد أيضا أن الاول سنة والثانى مندوب فى كلام الشارح اجمال (قوله فدم الشكر) أى القران والفتح وكذا يقابله هدى التلوع والتذرو لو قد قدم الاحصار والجنابة جازو لا بأس به كما سأتى (قوله ولا يجوز فى الهدايا الاماجازى الغصايا) كذا عبرى الهداية وعليه بأنه قرية تعلقت باراقة الدم كالاخصية فيختصان بمحمل واحد اه فأشار الى أنه مطرد منعكس فيجوز هنا ما يجوز ثم ولا يجوز هنا ما لا يجوز ثم ولا يرد على طرده ما قد منه من جواز اهداء قيمة المذور وفى رواية مع أنه لا يجوز فى الاخصية لأن ما واقعة على الحيوان كما اقضاه قوله وهو ابل وبقر وغنم ولو سلم قلنا الرواية مرجوحة على أن القيمة قد تضيى فى الاخصية كما اذا مضى أبهاها لم يضر الغنى فانه تصدق بشئته فاقهم (قوله فصح اشتراك السنة) أى لأن ذلك جاز فى الغصايا فيجوز هنا ما علمه من التساعدة واشتراك الاقتتال مصدر الرباعى المتعدى كالاختصاص والاكسباب وهو مضاف الى مفعوله أى اشتراك واحد سنة قال فى الفقه عن الاصل والمبسوط فان اشترى بدنة متعة مثلا ثم اشترى فيها ستة بعد ما وجبها لنفسه خاصة لا يسعه لانه ما وجبها صار الكل وأجاب بعضه باليجاب الشرع وبعضها باليجاب فان فصل فعله أن تصدق بالغنم وان نوى أن يشرك فيها ستة أجزأه لانه ما وجب الكل على نفسه بالشراء فان لم يكن له نية عند الشراء ولو جهن لم يوجبها حتى شرك الستة جازوا لافضل أن يكون ابتداء الشراء منهم ومن احدهم بأمر الباقي حتى ثبت الفرقة فى الاستداء اه وقوله لانه ما وجب الكل على نفسه بالشراء الخ يدل على أن معنى الإيجاب بالنفس ان يشترى بنفسه أو بنوى بعده القرية ومثله قوله فى شرح اللباب اى تعين النية وتخصصها اذا عرفت ذلك فالضرورة اما ان يشترى بنفسه خاصة أو يشترى بالانية ثم يعنها بنفسه أو يشترى بالانية ولم يعنها بنفسه أو يشترى بنية الشركة أو يشترى مع ستة أو يشترى واحدة بأمرهم فتقول الشارح شرب القرية لا يصبغ على اطلاق بل هو خاص بما عدا الصورتين الاولين لكن ينبغى أن يكون هذا التفصيل محمولا على الفقهاء لأن الغنى لا يجب عليه بالشراء يدل ما ذكره فى اخصية البدائع من الاصل من أنه لو اشترى بقره لبقى بها عن نفسه فأشرك فيها يجزئهم والاحسن فعل ذلك قبل الشراء قال وهذا أى قوله يجزئهم محمول على الغنى لانها لم تعين أما النقير

* (باب الهدى) *

(هو فى اللغة والشرع) (ما بهدى

الى الحرم) (من النعم (ليقترب به)

فيه (أدناه شاة وهو ابل) ابن

خمس سنين (وبقر) ابن سنين

(وغنم) ابن سنة (ولا يجب

تعريفه) بل يشدب فدم الشكر

(ولا يجوز فى الهدايا الاماجاز

فى الغصايا) كما سيبى فصح

اشتراك سنة

فلا يجوز أن يشرك فيها لأنه أوجبها على نفسه بالشراء للاضحية فتعنت اه لكن سوى في الخالية في مسألة
الاضحية بين الفتي والفقيه فتأمل (قوله وان اختلفت اجناسها) في التمتع عن الاصل والمبسوط كل من
وجب عليه من المتاسل جاز أن يشارك ستة نفر وقد وجبت الدماء عليهم وان اختلفت اجناسها من دم متعة
واحدا وجزءا وصد وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان أحب الي اه وذكر نحوه في البحر
هنا وبه يظهر ما في قول البحر في القرائن والجنسيات أن الاشتراك لا يكتفي في الجنسيات بخلاف دم الشكر
وقد ينهنا على ذلك قول باب الجنسيات (قوله في الحج) أي في كل دم له تعلق بالحج كدم الشكر والجنسية
والاحصار والنفل قال في النهر فلا يرد أن من تذبذبه أو جروا لا تجزئه الشاة (قوله الا الخ) أي فتجب
فهي مذبذبة ولا ثالث لهما في الحج لباب قال شارحه وفيه نظرا تقدم أنه اذا مات بعد الوقوف وأوصى بانعام
الحج تجب البدنة لطواف الزيارة وجازجه ووككذا عند محمد تجب في النعامة بدنة ثم قوله في الحج احتراز
عن العمرة حيث لا تجب البدنة بالجماع قبل أداء ركعها من طواف العمرة ولا أداء طوافها بالجنسية أو المحض
أو التماس اه (قوله قبل الحلق) أما بعده ففي وجوبه اخلاف والراجح وجوب الشاة ط عن البحر (قوله
كامل) أي في الجنسيات ح (قوله كالاضحية) أشار به إلى أن المستحب أن يتصدق بالثك وبطعم الغناء
الثلث وبأكل ويدخر الثلث ح عن البحر (قوله اذا بلغ الحرم) قبله لما سبق من أن حل الانتفاع به
لغير المقر أو متبذله بلوغه محله وأقاد في البحر أنه لا حاجة إلى هذا القيد لأنه قبل بلوغه الحرم ليس يهدي فليدخل
تحت عبارة العتق ليجتاح إلى أخرجه قال والفرق بينهما أنه اذا بلغ الحرم فالقرية فيه بالاراقة وقد حصلت
فلا كل بعد حصولها واذ لم يبلغ ففيه بالتصدق والا كل ثمانية اه ونظر فيه في التهر ولم يبين وجه النظر ولعل
وجهه منع أنه لا يسمى هديا قبل بلوغه الحرم لأن قوله تعالى هديا بالغ الكعبة يدل على تسميته هديا قبل بلوغه
سواء قد بالغ بصفة أو لا مأمدة ولأن المتوقع على بلوغه الحرم جواز الأكل منه واطعام الغني دون كونه
هديا ولذا لا يركبه في الطريق بلا ضرورة ولا يجلبه ولو عطب أو تعيب قبله فخره وشرب صفة سئمه بدمه ليعلم
أنه هدي لا فقر فلا يأكله غني كما يأتي فاقم (قوله ولو أكل من غيرها) أي غيرهه الثلاثة من بقية
الهدايا كدماء الكنارات كلها والنذور وهدى الاحصار والتطوع الذي لم يبلغ الحرم ووككذا لو أطم غنيا
أفاده في البحر (قوله شئ ما أكل) أي شئ من قيمته وفي الباب وشرحه فلو استهلكه بنفسه بأن يباعه ويخو
ذلك بأن يوهبه لغني أو أنفسه وضيعه لم يجز وعليه قيمته أي خيان قيمته للشراء أن كان مما يجب التصديق به
بخلاف ما اذا كان لا يجب عليه التصديق به فإنه لا يضمن شيا اه وفيه كلام يعلم من البحر ومما علقاه عليه
(قوله أي وقته) أشار إلى أن المراد باليوم مطلق الوقت فقيم أوقات النحر أو هو مفرد فضاء فقيم ط
(قوله ففقط) أي لا يضمن غيرها فها ومنه هدى التطوع اذا بلغ الحرم فلا يقدر بزمان هو الصحيح وإن كان
ذبحه يوم النحر أفضل كما ذكره الزبلي خلافا للقدوري بحر (قوله فلم يجز) أي بالاجماع وهو بضم أوله
من الاجزاء (قوله بل بعده) أي لم يجز به بعده أي بعد يوم النحر أي أيامه إلا أنه تارك للواجب عند الامام
فلازمة دم للتأخير ما عند ما تقدم التأخير سنة حتى لو ذبح بعد التحلل بالحق لا شيء عليه (قوله لا في)
أي بل يستلزم في المبسوط من أن السنة في الهدايا أيام النحر منى وفي غير أيام النحر فكة هي الأولى
شرح الباب (قوله لا بكل) بيان لكون الهدى مؤقتا بالمكان سواء كان دم شكر أو جنسية لما تقدم أنه اسم
لما يهدي من النعم إلى الحرم ودخل فيه الهدى المنذور بخلاف البدنة المنذورة فلا تقيد بالحرم عندهما
وقاسمها بوقوف على الهدى المنذور والفرق ظاهر بحر عن المحط (قوله لا لتفقيه) المعلوم محذوف
تعلق به الجذور والتقدير لا التصديق لفقيره واللام جمع على وهذا أولى من قول ح الصواب لفقيره بالرفع
عطفا على الحرم ط (قوله فان أعطاه ضئفه) أي ان أعطاه فلا شرط أما لو شرط لم يجز كما في الباب قال
شارحه ونوضحه ما قاله الطرابلسي أنه اذا شرط اعطاه منه يتي شر كاله فيه فلا يجوز الكل لقصد اللحم اه
أقول وفيه نظر لأن ضرورته شر يكافئ حصة الاجارة فساقى في الاجارة الفاسدة أنه لو دفع لا خرغز لا لينجسه
له بنصفه أو استأجر بقللا يحمل طعامه ببعضه أو نورا للفقير بر لم بعض دفعه فسد لأنه استأجره بجزء
من عله وحيث فسد الاجارة يجب أجر المثل من الدرهم كما صرح حوا به أيضا وهذا يقتضي أن يجب له أجر

في بدنة شريت للقرية وان اختلفت
اجناسها (وتجوز الشاة) في الحج
(في كل شئ لا في طواف الركن جنباً)
أو حائضاً (ووطئ بعد الوقوف) قبل
الحلق كما مر (وبجوز كاله) بل يندب
كالاضحية (من هدى التطوع)
لذا بلغ الحرم (والمتعة والقران
فقط) ولو أكل من غيرها ضمن
مأكل (ويتعين يوم النحر) أي
وقته وهو الايام الثلاثة (لذبح
المتعة والقران) فقط فلم يجز قبله
بل بعده وعليه دم (ويتعين
الحرم) لامتني (للكل لا لفقيره)
لكنه أفضل (وتصدق بجباله
وخطامه) أي زمامه (ولم يعط أجر
الجزائر) أي الذابح (منه) فان

منه دراهم ولا يستحق شيئا من اللحم فلم يصرش بكماله فإشأكل ثم رأيت في معراج الدراية ما نصه والبيعة
 التي جعلت اجرة بمنزلة فقير العليان لانها من منافع عمله فلا تكون اجرة اه نذكر أنه لو تصدق عليه
 منها جازولوا عطاه شيئا بجوازائه ضمنه فعلم أن كلامه الاكل فيما لو شرط الاجرة منها والاخر فيما لو لم بشرطه
 وأنه لا فرق بينهما والله أعلم (قوله ولا يركبه مطلقا) أي سواء يارزله الاكل منه أولا نهر قال وسرح
 في المحط بجرسته (قوله شرب لالة) نقل ذلك في الشرب لالة عن الجوهره والبرجندى والهداية وكافي
 التفسير وكافي الحماكم ومثله في الباب بخافي البحر والنهر من أن ظاهر كلامهم أنهم انقصت بركوبه لضرورة
 فإنه لا ضمان عليه بخلاف لصريح المنقول (قوله فان اطعم منه) أي بما ضمنه من الذئص وقوله ضمن
 قيمته لان الصدقة لا تصح على غنى وعبارة البحر لو ركبها أو حمل عليها فنقصت فعليه ضمان ما نقص ويتصدق
 به على الفقراء دون الأغنياء لان جواز الاتقاع بها للأغنياء معلق ببلوغ المحل (قوله وينضج) أي برش. فنضج
 الضاد وكسرهما بجر وفائدة قطع اللبن (قوله ولو المذبح قريبا) مفعول بمعنى الزمان أي زمان المذبح
 لقولهم هذا اذا كان قريبا من وقت المذبح وفي بعض النسخ لو المذبح بدون ميم وهذا الاصل ليتصل ما قرب
 وقته ومكانه فإنه قد يكون في الحرم ولم يدخل وقته وهو يوم النحر وقد يكون في خارجه ودخل وقته ولا يصح
 أن يراد كل من الزمان والمكان في المحدث المبيح لان المشتراك لا يستعمل في معنييه أفاده الرجعي (قوله
 وتصدق به) أي على الفقراء فان صرفه لنفسه أو استهلكه أو دفعه لغنى ضمن قيمته أي فصدق بمثله أو ضمنه
 شرح اللباب (قوله ويشيم الخ) لان الوجوب متعلق بذمته وهذا اذا كان موسرا أما اذا كان معسرا
 أجزأه ذلك للمعيب لان المعسر لم يلق الإيجاب بذمته وانما يتعلق بماعينه سراج (قوله واجب) هل
 يدخل فيه ههنا ما لو نذر شاة معينة فهل يكتفى به فليزعم غيرها أولا لكون الواجبة في العين لا في الذئص بجر
 والظاهر الثاني كما يفيد ما نقلناه عن السراج وما نقلناه عنه قريبا (قوله عطب أو تعيب) أي قيل وصوله
 الى محله من الحرم أو زمانه المعين له شرح اللباب والعطب الهلاك وبابه علم (قوله بما يجمع الاضحية)
 كالعرج والعمي ط عن القهستاني (قوله ما شاء) أي من يبيع ويخبره فنج (قوله ولو كان المعيب)
 خصه بالذكر لان ما عطب لا يمكن ذبحه ولما فرض المسألة في الهداية في المعطوب قال في الفتح المراد بالمعيب
 الاول تحشيشته وبالثاني القرب منه ومثله في البحر وهذا أولى لان ما قرب من العطب لا يمكن وصوله الى الحرم
 فيخبره في القرب بين بخلاف المعيب الذي لم يصل الى هذه الحالة فإنه اذا أمكن سوقه لا داعي لنحره
 في غير الحرم بل يذبحه فيه ففي التعيب بالمعيب ايهام (قوله نخره الخ) أي وليس عليه غيره لانه لم يكن
 متعلقا بذمته كن قال قلعه أن تصدق بهذه الدراهم وأشار الى عيبها فخلصت سقط الوجوب ولم يلزمه غيرها
 سراج (قوله ولا يطعم) يفتح النسيان باب على أي لا يأكل ح فان أكل أو أطعم غنيا ضمن لباب (قوله
 لعدم بلوغه محله) قال في الهداية لان الاذن يتناولها معلق بشرط بلوغه محله فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلا
 الا أن تصدق على الفقراء أفضل من أن يترك جزا للسباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود (قوله
 بدنة التطوع) قيد بالبدنة لانه لا يستعمل في الشاة ولا يتعد عادة بجر (قوله ومنه النذر) لانه لما كان
 بأيجاب العبد كان تطوعا على لبس بإيجاب الشارع ابتداء بجر (قوله فقط) أفاده أنه لا يتقدم الجنائيات ولا دم
 الاحصاء لانه جاز فليطع بجنسها كما في الهداية ولو قلده لا يشر بجر عن المبسوط (فرع) كل ما يتولد بخرج الى
 عرفات وما لا فلا ويذبح في الحرم ولو ترك التعريف بما يتولد لأبأس به سراج (قوله شهدوا الخ) بيانه
 ما في الباب اذا التمس هلال ذي الحجة فوقفوا بعد الكمال ذي التسعة ثلاثين يوما ثم تبين بشهادة أن ذلك
 اليوم كان يوم النحر فوقفهم صحيح وجمعهم تام ولا تقبل الشهادة اه (قوله حتى الشهود) أي جمعهم صحيح
 وان كان عندهم ان هذا اليوم يوم النحر حتى لو وقفوا على رؤيتهم لم يجوز وقفهم وعليهم أن يعيدوا الوقوف مع
 الامام وان لم يعيدوا فقد فاتهم الحج وعليهم أن يحلوا بالعمرة وقضاء الحج من قابل كما في اللباب وغيره (قوله
 للرجع الشديد) بيان لوجه الاستحسان أي لا يرضى به لولي عاتق لتعذر الاحتراز عنه والتدارك غير ممكن
 وفي الامر بالاعادة حرج من فوجب أن يكتفى به عند الاشتباه بخلاف ما اذا وقفوا يوم التروية لان التدارك
 ممكن في الجلالة بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة هداية (قوله وقبله الخ) أي ولو شهدوا بعد الوقوف

اما لو تصدق عليه جاز (ولا يركبه)
 مطلقا (بلا ضرورة) فان اضطر
 الى الركوب ضمن ما نقص بركوبه
 وحمل ما نفعه وتصدق به على الفقراء
 شرب لالة فان اطعم منه غنيا
 ضمن قيمته مبسوطا ولا يحل
 (وينضج شرعها بالماء البارد)
 لو المذبح قريبا ولا حله وتصدق
 به (ويقيم بدل) هدى واجب
 عطب أو تعيب بما يجمع الاضحية
 (وضع بالمعيب ما شاء ولو كان
 المعيب) تطوعا نخره وصحيف
 قلادته بدمه (وضرب به صفعة
 سنامه) ليعلم أنه هدى الفقراء
 ولا يطعم (ولا يطعم منه غنيا)
 لعدم بلوغه محله (ويشيد) بداد بدنة
 (التطوع) ومنه النذر (والمنعة)
 والقرآن فقط لان الاشتباه
 بالعبادة الباقى والستر يفرها حتى
 (شهدوا) بعد الوقوف (يوقفهم)
 بعد وقته لا تقبل شهادتهم
 والوقوف صحيح استحسانا حتى
 الشهود للرجع الشديد (وقوله)

بوقوعهم قبل وقته قبلت شهادتهم وقوله ان أمكن التدارك فيه نظر لانهم اذا شهدوا أن اليوم الذي وقفوا فيه
 يوم التروية فلا شك أن التدارك بأن يقفوا يوم عرفة يمكن كما قاله ابن كمال واعترض قول الهداية في الجملة الخ بانه
 لاحاسنة له قلت لكن اعتراضه ساقط لأن قول الهداية بأن يزول الاشتباه في يوم عرفة بيان لقوله في الجملة
 ومعناه أنهم اذا شهدوا يوم عرفة وزال الاشتباه بشهادتهم يمكن تدارك الوقوف بخلاف ما اذا شهدوا يوم النحر
 فإنه لا يمكن التدارك فلما أمكن التدارك هنا في الجملة أي في بعض الصور قبلت الشهادة بخلاف الشهادة بأنهم
 وقفوا بعد يومه فان التدارك غير ممكن أصلاً فلذا لم تقبل ومتقتضى هذا الفرق المذكور بين المسائلتين
 أنه اذا شهدوا بالوقوف قبل وقته أن تقبل الشهادة وان لم يمكن التدارك لانه لما أمكن التدارك في بعض صورها
 صار لقبها محل تقبلت مطلقاً بخلاف الشهادة بالوقوف بعد وقته فإنه حيث لم يمكن التدارك فيها أصلاً لم يكن
 لقبها محل تقبل ثم رأيت التصريح بذلك في شرح الجامع لقاضي خان حيث قال في توجيه القياس في المسألة
 الاولى ولهذا الوجهين أنهم وقفوا يوم التروية لا يجوزهم وان لم يعلموا بذلك الا يوم النحر اه وحاصله أن القياس
 هناك أن تقبل الشهادة ولا يصح الحج وان لم يمكن التدارك كما في هذه المسألة اذ لم يعلموا بوقوعهم يوم التروية
 الا يوم النحر فهذا صريح فيما قلناه والله الحمد فاذ علمت ذلك ظهر لك أن قول المصنف قبلت ان أمكن التدارك
 غير صحيح بل الشهادة في هذه المسألة مقبولة مطلقاً نعم ذكرناه هذا التقيد في مسألة ثمانية قال في النحر
 وقد بقي هنامسألة ثالثة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية والناس يعني ان هذا اليوم يوم عرفة ينظر فان أمكن
 للامام أن يتفهم الناس أو أكثرهم فيها قبلت شهادتهم قياساً واحتسباً للتمكن من الوقوف فان لم يقفوا
 عشية فاتهم الحج وان أمكنه أن يتفهم معهم ليلاً لا تنهار فكذا استحسننا وان لم يمكنه أن يتفهم ليلاً
 مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويأمرهم أن يقفوا من الغد استحسننا والشهود في هذا كغيرهم كما قدمناه
 وفي الشهادة ولا ينبغي للامام أن يقبل في هذا شهادة الواحد والاشين ونحو ذلك اه فان قلت قبل يمكن جعل
 كلام المصنف في هذه المسألة تصحيحاً لكلامه قلت يمكن شكك وذلك بأن يجعل قوله وقوله ظرفاً للشهادة
 لا لوقوعهم ويجعل المشهود به محذوفاً قصدهم التقدير ولو شهدوا قبل وقوعهم بأن هذا اليوم يوم عرفة قبلت
 ان أمكن التدارك الخ واقتصر السابع على إمكان التدارك ليلاً لا نهاراً على تقدير إمكانه نهاراً يفهمه يقول
 الشهادة بالاولى فافهم واغتم هذا التعرير المفرد (تمة) قال في السباب ولا عبرة باختلاف المطالع فلزم
 برؤية أهل المغرب أهل المشرق واذا ثبت في مسيرهم سائر الناس في ظاهر الرواية وقيل يعتبر في كل بلد مطلع
 بلدهم اذا كان بينهما مسافة كثيرة وقد رآه الكثير بالظهر اه وقد من تمام الكلام على ذلك في الصور وقد مننا
 هناك أن ظاهر كلامهم هنا اعتبار اختلاف المطالع لما علمته من هذه المسائل تأمل (قوله) أو الثالث
 أو الرابع) أنشأنا في أن اليوم الثاني مثال لما يكثر رقبته الرمي فهو للاحتراز عن اليوم الاول فإنه لا رمي فيه
 الاجرة العقبية (قوله حسن) الاولى فحسن بالقضاء أي هو مستنون لقوله لسنة الترتيب ثم ان رمي
 في وقت الرمي لا شيء عليه وان أخذه الى الثاني كان عليه تأخير الجرة الواحدة سبع صدقات لانها أقل رمي
 يومها وان أخر الكل أو أحد عشر صدقات التي هي أكثر رمي اليوم فعليه دم عند الامام ولا شيء بالتأخير
 عندهما رضى فانهم قد مننا في بحث الرمي أن رمي كل يوم فيه أو في ليلة تليه سوى اليوم الرابع أداء
 وفي اليوم الذي يليه قضاء فيه الجزاء وبغروب شمس الرابع فأن وقت الاداء والقضاء وزم الجزاء (قوله)
 لسنة الترتيب) هو المختار وعن محمد أنه واجب كما قدمناه في بحث الرمي (قوله وجوباً) راجع لقوله متى
 ولقوله من منزله وقوله في الاصح راجع للوجوب فهم ما ومقابل الاول رواية الاصل أن الملبوط بمحمد بالتخصير
 بين الركوب والتمشي ورواية عن الامام أن الركوب أفضل ومقابل الثاني القول بأن محل وجوب اشتداء
 المشي من المقاتل والقول بأنه من محل يجرى من ثلاث اشياء الحج الاحرام وتهيأه طواف الزبارة فليزمه بقدر
 ما التزم والمقول عليه التصحيح الاول لما روي عن أبي حنيفة لو أن بغداديا قال ان كنت فلان فليأتني أن آج ماشياً
 فليته بالكوفة فكلمته فقله أن يمشي من بغداد وهما في الفتح والنحر (تنبيه) صريح كلامهم هنا أن الحج
 ماشياً أفضل منه ركاناً خلافاً لما تقدمه الشارح أول كتاب الحج وقد مننا الكلام عليه هناك (قوله حتى
 يطوف القرض) وفي النذر بالعمدة حتى يحل لياب قال شارحه وقياسه في الحج أن يتبدل بقل الطواف

أي قبل وقته (قبلت ان أمكن
 التدارك) ليلامع أكثرهم والا
 (رمى في اليوم الثاني) أو الثالث
 أو الرابع (الوسطى والثالثة
 ولم يرم الاولى فعند القضاء ان رمي
 الكل) بالترتيب (حسن وان
 عفى الاولى حاز) لسنة الترتيب
 (لنذر) المكلف (بجاء ماشياً حتى)
 من منزله وجوباً في الاصح (حتى
 يطوف القرض) لانتهاء الاركان

أزهد ليخرج من حرامه اه قلت لكن يجوز الطواف في الحج احلال عن غير النساء فتأمل (قوله)
 وفي آله بحبابه أي يلزمه التصديق بقدره من قيمة الشاة الوسط بحر (قوله لا يبي عليه) لعدم العرف
 بالترام التسليم به ولأن مسجد المدينة يجوز دخوله بالأحرام فلم يصير به ملتزماً للأحرام كافي بالغ وغيره (قوله)
 اشترى محرمة) وكذا لو اشترى عبداً محرماً لم يبي له (قوله ولو بالاذن) أي ولو كانت محرمة
 باذن البائع (قوله لعدم خلف وعده) أي وعده المشتري فإنه ما وعدها بخلاف البائع ولو اذن لها فإذ كان
 نكراً له أن يبيهاه كافي البحر (قوله ينص شعرها الحج) أفاد أنه لا يثبت التحليل بقوله حللتك بل بسفله
 أو بفعلها بأمره كالامتناسط بأمره بحر قلت وأفاد أيضاً أنه لا يتوقف تحليلها على أفعال الحج بل بخروج
 من الأحرام بمجرد ما هو من المحظورات ولا يرد عليه ما صرحوا به من أن من فسده لا يخرج عن الأحرام
 إلا بالأفعال ويلزمه التحليل بها كقوله الشعر يلبس في الجنائيات للفرق الواضح بين المأمور بالرفض والمنهى
 عنه ألا ترى أن من أحرّم يحجب زمره رفض أحدها ويحمل منه بالحق ولا يلزمه أفعاله وكذا المحصر بعدد
 أو مرض يتحمل بالهدى فكذلك هنا فان الأمة متنوعة عن المعنى لحق المولى ومثلها الزوجة أمان من فسده
 فانه مأمور بالمتى في فاسد كإتيانها على ذلك في الجنائيات فاقهم وأفاد أيضاً أنه لا يتوقف تحليلها على الهدى
 وان وجب عليهم ما بعد كإصرح به في اللباب فعلم ما أرسل هدى وج وعمره ان كان أحرامها بالحج
 وعمره ان كان بالعمره وذلك على الأمانة والهدى بعد العتق كما قد مناه أول باب الاحصار (قوله وهو أول الحج)
 لأن الجماع أعظم محظورات الأحرام حتى تعاقبه الفساد بحر وذكر بعده أن جماعها تحليل لها ان علم
 بأحرامها والأفلا وفسدها (قوله وكذا) أي أن يبيهاه ولا يآخر تحليله إياها إلى ذبح الهدى بحر
 (قوله ان لها محرم) فانها استجبت حينئذ بشرائط الوجوب فليس له منعها ح (قوله والا) أي ان لم يكن
 لها محرم (قوله فهي محرمة) لعدم المحرم فلا زوج منعها لعدم وجوب خروجه معها فكانت محصورة شرعاً
 (قوله فلا تحلل إلا بالهدى) أي ليس له أن يبيهاه من ساعته كافي في النقل بل يآخر تحليله إياها إلى ذبح
 الهدى وهذا أحد قولين وعزم في النسك الكبير إلى الكرخى والمبسوط وعزا إلى الأصل أن الزوج
 تحليلها بالهدى كافي في شرح اللباب فعلى رواية الأصل لا فرق بين النقل والرفض (قوله وكذا المكاتبه)
 لأنها حرة من وجه ط (قوله بخلاف الأمانة) فله أن يرجع بعد الإذن لانها ملكها ما نفعها وهي لا تملك
 فيكون الأمر إليه ط لكنه يكره كإمتر (قوله الا اذا أذن) استثناء منقطع ط (قوله فليس لزوجها
 منعها) وذلك لأنها في تصرف السيد بعد زواجها فيجوز له أن يستخدها وما لا يجب عليه تبوتها ط
 وهذا أولى من قوله في شرح اللباب لعل هذا اذ لم يزوجها (قوله حج الغني) أفضل من حج الفقير لأن الفقير
 يؤدي الفرض من مكّة وهو متطوع في ذهابه وفنيله الفرض أفضل من قبلة التطوع ح عن المنح
 وهذا انما يظهر في حج الفرض كما قاله ط وفيما إذا أحرما من الميتات أموالاً أحرما من بلدتهما فقد تنابوا
 في وجوب الذهاب (قوله حج الفرض أولى من طاعة الوالدين) لأنه لا طاعة لخلق في معصية الخلق
 سبحانه ونعالي لكن هذا اذ لم يضعه الله لم يلقه الله أي أنه يكره بل اذن من يجب استئذانه أي كأحد
 الابوين المحتاج إلى خدمته وقدمنا أن الاجداد والحداث كالابوين عند فقدهما (قوله بخلاف النقل)
 أي فان طاعتهما أولى منه مطلقاً كما قد مناه عن البحر الملتقط (قوله ورجح في البرازية) أفضل (الحج)
 حيث قال الصدقة أفضل من الحج تطوعاً كذا روى عن الامام لكنه لما حج وعرف المشقة أفتى بأن الحج أفضل
 وخراده أن لو حج نفسه لا أفتى أن شاء الله لم يفتى به هذه الألف على المحال فهو أفضل لأن يكون صدقة فليس
 أفضل من اتفاق ألف في سبيل الله تعالى والمشيقة في الحج لما كانت عائدة إلى المال والبدن جميعاً فضل المختار
 على الصدقة اه قال الرجس والحق التحصيل ثباً كانت الحاجة فيه أكثر والمنفعة فيه أفضل
 فهو الأفضل كما ورد درجة أفضل من عشر غزوات وورد عكسه فيجمل على ما كان أنفع فإذا كان أنفع وأتفع
 في الحرب لجهاده أفضل من حجه أو بالهكس فحجه أفضل وكذا بناء الرابطة أن كان محتاجاً إليه كان أفضل
 من الصدقة ورجح النقل وإذا كان الفقير مضطراً أو من أهل الصلاح أو من لبيت النبي صلى الله عليه وسلم
 فتدبر يكون أكرامه أفضل من حجات وغروباً رباطاً حتى في المسامرات عن رجل أراد الحج فحمل ألف

ولو ركب في كله أو أكثر زمره دم وفي
 أقله بحبابه ولو نذر المشي إلى المسجد
 الحرام أو مسجد المدينة أو غيرها
 لاشترى عليه (اشترى محرمة)
 ولو (بالأذن له أن يبيهاه) بلا
 كراهة لعدم خلف وعده
 (ينص شعرها أو يسلّم ظفرها)
 أو يس طيب (ثم يجمع وهو أولى
 من التحليل بجماع) وكذا
 لو نكح حرة محرمة بغير خلاف
 الفرض ان لها محرم والفقير
 محصورة فلا تحلل إلا بالهدى
 ولو اذن لامرأته بغيره ليس له
 الرجوع للملكة ما نفعها وكذا
 المكاتبه بخلاف الأمانة الا اذا
 أذن لامته فليس لزوجها منعها
 (فروع) حج الغني أفضل من حج
 الفقير حج الفرض أولى من طاعة
 الوالدين بخلاف النقل بناء الرابطة
 أفضل من حج النقل واختلف
 في الصدقة ورجح في البرازية
 أفضلية الحج

مطالع
 في تفصيل الحج على الصدقة

ولكن ذكر صلى الله عليه وسلم الهجرة والحج تأكيدياً في بشارته وزغباً في مبايعته فان الهجرة والحج لا يكفران المظالم ولا يقطع فيهما بمحو الكفار وانما يكفران الصغار ويجوز أن يقال والكفار التي ليست من حقوق أحد كسلام الذمى اهـ ملخصاً وهكذا ذكر الامام الطيبي في شرحه وقال ان الشارحين اتفقوا عليه وهكذا ذكر النووي والقرطبي في شرح مسلم كما في البحر وفي شرح اللباب ومثنى الطيبي على ان الحج يهدم الكفار والمظالم ووقع منازعة غريبة بين امير بادشاه من الخنفة حدث مال الى قول الطيبي وبين الشيخ ابن حجر المكي من الشافعية وقد حدث مال الى قول الجوهري ورويت رسالة في بيان هذه المسألة اهـ قلت وظاهر كلام الفتح الميل الى تكفير المظالم أيضاً وعليه مثنى الامام السرخسي في شرح السير الكبير وقاس عليه الشهيد الصابر المحتجب وعزاه أيضاً المناوي الى القرطبي في شرح حديث من حج فلم يرفأ الحج فقال وهو يشمل الكفار والتبعات واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة الى المظالم على من تاب وعجز عن وفائها وقال الترمذي هو مخصوص بالعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا بالعباد ولا بسقط الحق نفسه بل من عليه صلاة يسقط عنه اثم تأخيرها الا انه ما قلنا أثرها بعده بمجدد اثم آخر اهـ ونحوه في البحر وحقق ذلك البرهان الثاني في شرحه الكبير على جوهر التوحيد بان قوله صلى الله عليه وسلم خرج من ذنوبه ولا يتناول حقوق الله تعالى وحقوق عباد لا نهى في الذم ليست ذنباً وانما الذم المظالم فيها فالذي يسقط اثم مخالفة الله تعالى فقط اهـ والحاصل أن تأخير الدين وغيره وتأخير نحو الصلاة والزكاة من حقوقه تعالى يسقط اثم التأخير فقط عما مضى دون الاصل ودون التأخير المستقبل قال في البحر فليس معنى التكفير كما توهمه كثير من الناس أن الدين يسقط عنه وكذا اقصاء الصلاة والصوم والزكاة بل اقل أحد ذلك اهـ وبهذا ظهر أن قول الشارح كبري أسلم في غير محل لاقتضائه كما قال ح سقوط نفس الحق ولا قائل يكافئه بل هذا الحكم يخص الحري كما مر عن الاكل قلت قد يقال بسقوط نفس الحق اذا مات قبل القدرة على أدائه سواء كان حق الله تعالى أو حق عباده وليس في تركه ما يبي له انه اذا سقط اثم التأخير ولم يتحقق منه اثم بعده فلا مانع من سقوط نفس الحق اما حق الله تعالى فظاهر وأما حق العبد فالله تعالى يرضى خضوعه عنه كما في الحديث والظاهر أن هذا هو مراد الثانيين بتكفير المظالم أيضاً والاصل في القول بتكفيرها محمل على ان نفس مظالم الدين حق عبد الا ان فيه جنابة عليه بتأخير حقه عنه بحيث قالوا بسقوطه فليسقط نفس الدين أيضاً عند المجز كما تقدم عن عياض لكن تقييد عياض بالتوبة والهجر غير ظاهر لان التوبة بغير كفره بنفسها وهي انما تسقط حتى الله تعالى لاحق العبد بتقديده كون المذنب هو الحج كما اقتضته الاحاديث المارة وأما انه لا قائل بسقوط الدين فنقول قد علم ذلك عند القدرة عليه بعد الحج وعليه يحمل كلام الشارحين المأثور وحينئذ صرح قول الشارح كبري أسلم بهذا الاعتبار فافهم ثم اعلم أن نحو زهم تكفير الكفار بالحج والهجرة والحج مناف لثقل عياض الاجماع على انه لا يكفرها الا التوبة ولا يباع على القول بتكفير المظالم أيضاً بل القول بتكفير اثم المظالم وتأخير الصلاة بتأخيه لانه كبيرة وقد كفرها الحج بلا توبة وكذا يتأخيه عموم قوله تعالى وبغير فمر ما دون ذلك ان يشاء وهو اعتقاد أهل الحق ان من مات مفسراً على الكفار كلها سوى الكفر فانه قد بقي عنه بشناعة أو بمحض الفضل والحاصل كما في الجبر أن المسألة ظنية فلا يقطع بتكفير الحج للكفار من حقوقه تعالى فضلاً عن حقوق العباد والله تعالى أعلم (قوله ضعيف) أي بكتان وابنه عبد الله فانهم ما ساقطوا الاحتياج كما مر لا بآية العباس بن مرداس كما وقع في الجرفانة صحابي والعصابة كلهم عدول كما بين في محله فافهم (قوله يتدب دخول البيت) ويثني أن يقصد مصلاه صلى الله عليه وسلم وكان ابن عمر اذا دخله مثنى قبل وجهه وجعل الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه قريب من ثلاثة أذرع ثم يصلي يتوخى مهلي رسول الله صلى الله عليه وسلم ولمست البلاطة المنضرة بين العمودين فثلاه عليه السلام فاذا صلى الى الجدار المذكور وضع خذله عليه ويستغفر ويحمد ثم يأتي الاركان فيحمد ويهلل ويسبح ويكبر ويصل الله تعالى ماشياً ويلزم الادب ما استطاع بظاهره وباطنه فتح (قوله اذا لم يشغل الحج) ومثله فيما يظهر دفع الرشوة على دخوله لقوله في شرح اللباب ويجزم اخذ الاجرة ممن يدخل البيت أو يقصد زيارة مقام ابراهيم عليه السلام بلا خلاف بين علماء الاسلام وأئمة الانام كما صرح به في البحر وغيره اهـ وقد صرح حوا بان ما حرم أخذ حرم دفعه الا لضرورة ولا ضرورة هـ لان دخول البيت ليس من مناسك

وقول غير المتعلقة بالآدمي كذمي
أسلم وقال عياض اجمع أهل السنة
ان الكفار لا يكفرها المظالم التوبة
ولا قائل يسقط الدين ولو حشا
لله تعالى كدين صلاة وزكاة نعم
اثم المظالم وتأخير الصلاة ونحوها
يسقط وهذا معنى التكفير على
القول به وحديث ابن ماجه انه
عليه الصلاة والسلام استتيب له
حتى في الدماء والمظالم ضعيف
يتدب دخول البيت اذا لم يشغل
على ايذاء نفسه أو غيره وما يقوله
العوام من العروة الوثقى والمعمار
الذي في وسطه انه مرة الدنيا
لا أصل له

مطلب
في دخول البيت

الحج، (قوله ولا يجوز الخ) قيل ذكر المرشد في تذكره مائة قال العلامة قطب الدين الحنفى والذي يظهر لي أن الكسوة أن كانت من قبل السلطان من بيت المال فأمره أرباب بيعه يعطيه لمن شاء من المسلمين أو غيرهم وإن كانت من أوقاف السلاطين وغيرهم فأمره أرباب بيعه إلى شرط الواقف فيها فمن عيهاه وإن جهل شرط الواقف فيها عمل فيها بما جرت به العوائد السابقة كما هو الحكم في سائر الأوقاف وكسوة الكعبة الشريفة الآن من أوقاف السلاطين ولم يعلم شرط الواقف فيها وقد جرت عادة بني شيعة أنهم يأخذون لنفسهم الكسوة العتيقة بعد وصول الكسوة الجديدة فيستقون على عادتهم فيها والله أعلم (قوله وله لبها) أي للشارى إن كان امرأه أو كان رجلاً وكانت الكسوة من غير الحرير كما في شرح الباب وتقبل بعض المحققين عن المليك السرى السندى فتقيد ذلك أيضا بما إذا لم تكن عليها كتابة لاسمها كلمة التوحيد (قوله إلا إذا قتل فيه) والمرتد فإنه يعرض عليه الإسلام فإن أسلم سلم والقتل كذا في شرح الشيخ اسماعيل عن المتنق لكن عبارة الباب هكذا من جنى في غيبا الحرم بأن تقتل أو أرتد أو زنى أو شرب الخمر أو فعل غير ذلك مما يوجب الحد ثم لا ذل إليه لا يعرض له مادام في الحرم ولكن لا يبايع ولا يؤكل ولا يجالس ولا يؤذى إلى أن يخرج منه فيقتص منه وإن فعل شيئا من ذلك في الحرم يقام عليه الحد فيه ومن دخل الحرم مقاتلا يقتل فيه اه وكذا سبأى في المتن قبل باب القود من الجنائيات مباح الدم التجأ إلى الحرم لا يقتل فيه ولم يخرج عنه القتل الخ زاد الشارح هناك وأما فسادون النفس فيقتص منه في الحرم أجماعا اه وتقتل في شرح الباب عن التفت مثل ما مر عن المتنق من التفتيل وقال انه يتألف بظواهره لا ملاقاهم ثم أجاب بتقيد إطلاقهم عدم قتله بما إذا لم يحصل عرض وإياه لأن إياه عن الإسلام جنابة في الحرم وذكر أيضا عن الجنابة عن أبي حنيفة لا تقطع به السارق في الحرم خلافا لهما اه قلت ونعم عبارة الجنابة وإن فعل شيئا من ذلك في الحرم يقام عليه الحد فيه فأذا كلام الجنابة وكلام الباب المأثور أن الحدود لا تقام في الحرم على من جنى خارجة ثم لجأ إليه ولو كان ذلك في فسادون النفس بخلاف ما إذا كانت الجنابة فيه وعلى هذا فيفسد فسادون النفس بين إقامة الحد وبين القصاص من حدث أن الحد فيه لا يقام في الحرم إلا إذا كانت الجنابة فيه بخلاف القصاص وأعمل وجه الفرق ما صرح به من أن الأطراف بسلك بها بسلك الأموال ومن جنى على المال إذا لجأ إلى الحرم يؤخذ منه لأنه حق العبد فكذا يقتص منه في الأطراف بخلاف الحد لأنه حق الرب تعالى وبخلاف القصاص في النفس لأنه ليس بمنزلة المال وأما ما في صحيح البخارى من قطعه على الله عليه وسلم عام الف سنة الجزومة بمكة فلا ينافى ما قلناه إلا إذا ثبت أنها سارت خارج الحرم والله تعالى أعلم (قوله لا يقتل فيه) لأن فيه تقديرا للثبوت الشريف وقد أمر الله تعالى بظاهره وكذا الحكم في سائر المسجده لأنه يجب تطهيره عن الأقدار رضى قلت أن كانت هذه هي العلة فهي شاملة لكل مسجد (قوله يكره الاستنجاء بماء زمزم) وكذا إزالة النجاسة الحقيقية من ثوبه أو بدنه حتى ذكر بعض العلماء تحريم ذلك ويستحب حمله إلى البلاد فقد روى الترمذى عن عائشة رضي الله عنها أنها كانت تحمله وتختبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصحله وفي غير الترمذى أنه كان يحمله وكان يصحله على المرضى وبسعيه وأنه حنك به الحسن والحسين رضي الله عنهما من الباب وشرحه (تنبيه) لا بأس بالخارج القرب والاصحار إلى الحرم وكذا قبل في تراب البيت المعظم إذا كان قد رايسير التبرك به بحيث لا تقوى به عمارة المكان كذا في التاهيرية وصوب ابن وهبان المنع عن تراب البيت لئلا تسلط عليه الجهال ففطنى إلى خراب البيت والعبادة بالله تعالى لأن القليل من التبرك كثير كذا في معين المفتى للمصنف (قوله لا حرم للمدينة عندها) أى خلافا للأئمة الثلاثة قال في الكفاي لا نأخذناحل الاصطبا بدائنص القساطع فلا يحرم الإبدال قطعى ولم يوجد حال ابن المنذر قال الشافعى في الحجة يد وماك في المشهور وأما من اقتضا من علماء الامم الاراء على قاتل صيده ولا على قاطع شجرة وأوجب الجزاء ابن أبي ليلى وابن أبي ذئب وابن نافع المالكي وهو القديم للشافعى ووجه النووي ونعمامه في المعراج (قوله على الرابع) يؤهم فيه خلافا في المذهب ولم أره في آخر الباب وشرحه أجمعوا على أن أفضل البلاد مكة والمدينة زادها الله تعالى شرفا وتعظيما واختلفا وأما أفضل قبل مكة وهو مذهب الأئمة الثلاثة والمروى عن بعض الصحابة وقيل المدينة وهو قول بعض المالكية والشافعية قبل وهو المروى عن بعض الصحابة وأعمل هذا مخصوص بحجته صلى الله عليه وسلم

مطلب
في استعمال كسوة الكعبة

ولا يجوز شراء الكسوة من بنى شيعة يهدى من الامام أو نائبه وله لبها ولو جنبا أو سائدا لا يقتل في الحرم الا اذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل فيه يكره الاستنجاء بماء زمزم لا الاغتسال لا حرم للمدينة عندها ومكة أفضل منها على الرابع

مطلب
يمن جنى في غير الحرم ثم التجأ إليه

مطلب
في كراهية الاستنجاء بماء زمزم

مطلب
في تفصيل مكة على المدينة

أو بالنسبة إلى المهاجرين من مكة وقيل بالتسوية بينهما وهو قول جمهور لا منقول ولا معقول (قوله الإجماع)
 قال في اللباب والخلاف فيما عدم موضع القصر المقدس فخاصه أعضائه الشريفة فهو أفضل بقباع الأرض
 بالإجماع اهـ قال شارحه وكذا أي الخلاف في غير البيت فإن الكعبة أفضل من المدينة ما عدا الضريح
 الأقدس وكذا الضريح أفضل من المسجد الحرام وقد نقل القاضي عياض وغيره الإجماع على تفضيله حتى
 على الكعبة وإن الخلاف فيما عدمه ونقل عن ابن عقيل الحنبلي أن تلك البقعة أفضل من العرش وقد وافقه
 السادة الصريحون على ذلك وقد صرح التاج الفياكهي بتفضيل الأرض على السموات لحلوله صلى الله
 عليه وسلم فيها أو حكاها بعضهم عن الأكثرين خلق الأنبياء منها وقد فهم فيها وقال النووي - الجوهري على تفضيل
 السماء على الأرض فينبغي أن يستثنى منها مواضع ذم أعضائها الأنبياء للجمع بين أقوال العلماء (قوله
 مندوب) أي بإجماع المسلمين كافي اللباب ومناصب إلى الحافظ ابن تيمية الحنبلي من أنه يقول بالنهي عنها
 فقد قال بعض العلماء أنه لا أصل له وإنما قول بالنهي عن شدة الحال إلى غير المساجد الثلاث أمان من الزيارة
 فلا يخالق فيها كزيارة سائر القبور ومع هذا فقد ردت كلامه كثير من العلماء ولا مام السبكي فيه تاليف منيف
 قال في شرح اللباب وهل تستحب زيارة قبره صلى الله عليه وسلم للنساء الصريح نعم بلا كراهة بشرطها على
 ما صرح به بعض العلماء أعمالي الأصح من مذهبنا وهو قول الكرخي وغيره من أن الرخصة في زيارة القبور
 ثمانية رجال والنساء جميعا فلا اشكال وأما على غيره فكذلك نقول بالاستحباب لإطلاق الأصحاب والله أعلم
 بالصواب (قوله بل قيل واجبة) ذكره في شرح اللباب وقال كما يشته في الدرّة المضية في الزيارة المصطفوية
 وذكره أيضا الخليلي الرمي في حاشية المنع عن ابن حجر وقال واتصرت له عبادة اللباب والفتح وشرح المختار أنها
 قريبة من الوجوب لمن لمعة وقد ذكر في الفتح ما ورد في فضل الزيارة وذكر كيفية وأدائها وأطال في ذلك
 وكذا في شرح المختار واللباب فليراجع ذلك من أراد (قوله جيد الخ) قال في شرح اللباب وقد روى
 الحسن عن أبي حنيفة أنه إذا كان الحج فرضا فاحسن الحاج أن يبدأ بالحج ثم يثني بالزيارة وإن بدأ بالزيارة جاز
 اهـ وهو ظاهر إذ يجوز تقديم النفل على الفرض إذا لم يحش الفوت بالإجماع اهـ (قوله ما لم يتره) أي
 بالقبول المصحح أي ببلده فإن لم يلبه كآكل الشام بدأ بالزيارة لا محالة لا تركها مع قربها بعد من القنوة
 والمشاورة تكون الزيارة ح بتملة الوسيلة وفي حرة السنة القليلة للصلاة شرح اللباب (قوله ولينو
 معه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيما يقع عند العبد الضعف بغيره التوبة لزيارة قبره عليه الصلاة والسلام
 ثم يحصل له إذا قدم زيارة المسجد أو يستحسن فضل الله تعالى في مرة أخرى نحو ما في الآتي في ذلك زيادة تعظيم
 صلى الله عليه وسلم وإجلاله ووقائه ظاهر ما ذكرناه من قوله صلى الله عليه وسلم من جاء في زيارته لا تعمل حاجته
 إلا يبارى كان حقا على أن يكون شفيعا له يوم القيامة اهـ ح ونقل الرشي عن العارف المتلاحي أنه
 غفر الزيارة عن الحج حتى لا يكون له منفعة غير ما في سفره (قوله فقد أخبر الخ) أي بقوله صلى الله عليه وسلم
 صلاة في مسجد هذا أفضل من ألف صلاة فيما سواه من المساجد إلا المسجد الحرام وصلاة في المسجد الحرام
 أفضل من مائة صلاة في مسجد رواء أحدوا بن - بيان في خصيصة وصحة ابن عبد البر وقال أنه مذهب عامة أهل
 الأثر شرح اللباب وقد مرنا الكلام على المساعفة المذكورة قبيل باب القرآن وفي الحديث المتفق عليه لانتد
 الرجال إلى ثلاثة مساجد المسجد الحرام ومسجد هذا المجد الأقصى والمعنى كأفاد في الإجماع أنه لانتد
 الرجال لمسجد من المساجد الألهة الثلاثة لما فيها من المساعفة بخلاف بقية المساجد فإجماع متساوية في ذلك
 فلا يراد منه تشديد الرجال لغير ذلك كله - رحم وتعلم علم وزيارة المشاهد كقبر النبي صلى الله عليه وسلم وقبر الخليل
 عليه السلام وسائر الأئمة (قوله) وكذا بقية القرب أي كالصوم والاعتكاف والصدقة والذكر والقرآن وتقبل
 الباقى عن الطحاوي اختصاص هذه المساعفة بالقرآن وعن غيره التوافل كذلك (قوله ولا تتركه
 المجاورة بالمدينة الخ) وقيل تتركه ككعبة وقيل أنه على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبه وقد مرنا قبيل القرآن
 واختار في اللباب أن المجاورة بالمدينة أفضل منها بكة وأيده بوجوه وبحت فيها شارحه القاري زججها لاختاره
 في الفتح حيث ذكر فضل المجاورة بكة ثم قال لكن القائل بهذا مع السلامة أقل النفل فلا يثني الفتح باعتبارهم
 ولا يذكر غلهم قيدا في الجوار لأن شأن النفوس الدعوى الكاذبة وإنه لا كذب ما تكون إذا حلفت

مطلب
 في تفضيل قبره المكرم صلى الله عليه وسلم

الإمام من أعضائه عليه الصلاة والسلام فإنه أفضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش والكبرى وزيارة قبره مندوب بل قيل واجبة لمن لم يسعه ويد بال الحج فوفرضا ويخير لوفد لا مالم يتره فيبدأ بزيارته لا محالة وينوب بعد زيارة مسجده فقد أخبرنا صلاة فيه خبر من التوبة في غيره إلا المسجد الحرام وكذا بقية القرب ولا تتركه المجاورة بالمدينة وكذلك بكة لمن يثق بنفسه

مطلب
 في المجاورة بالمدينة المشرفة ومكة المكرمة

فصكف اذا اذعت وعلى هذا فيجب كون الجوار بالمدينة المشرفة كذلك فان تضاعف السببات
أو تعاطفها ان قد تضاف السامة وقلة الادب المنفى الى الاختلال بواجب التوقير والاحلال قائم ١٥
قال ح وهو وجه فكان ينبغي للشارح أن ينص على الكراهة ويترك التشديد بالوقوف أى اعتبارا للغالب
من حال الناس لاسباب أهل هذا الزمان والله المستعان (خاتمة) يستحب له أذعزم على الرجوع الى أهله أن
يودع المسجد بسلامة ويدعو بعد ما يما أحب وأن يأتي للقبلة الكريم فيسلم ويدعو ويسأل الله تعالى أن يوصله
الى أهله سالما ويقول غير مودع بارسل الله ويجهت في خروج الدمع فانه من أمارات القبول وينبغي أن يتصدق
بشيء على جيران النبي صلى الله عليه وسلم ثم ينصرف متبائيا مختصرا على مفارقة الحضرة النبوية كما في القبح
وقبه ومن سن الرجوع أن يكبر على كل شرف من الأرض ويقول آيونا تابونا عابدون ساجدون ربنا حامدون
صدق الله وعده ونصر عبده وهزم الأحزاب وحده وهذا متفق عليه الصلاة والسلام وإذا أشرف
على بلده حرك أخته ويقول آيونا الجوارى الى أهله من يجبرهم ولا يغتهم فانه منهي عنه وإذا دخلها يد الى المسجد
فعلى فيه ركعتين أن لم يكن وقت كراهة ثم يدخل منزله ويصلى فيه ركعتين ويحمد الله ويشكره على ما أولاه من
انعام العبادات والرجوع بالسلامة ويدعي حده وشكره مدة حسنة ويجهت في تجانية ما وجب الاحتياط في باقى
عمره وعلامة الحج البرور أن يعود خيرا كما كان وهذا تمام ما يبراه الله تعالى لعبده الضعيف من ربح العبادات
اسأل الله رب العالمين هذا الجود العديم أن يحقق في فيه الاخلاص ويحمده نافعاً لى يوم القامة انه على ما يشاء
أقدر وبالأجابة جذر وأن يسهل الكمال هذا الكتاب مع الاخلاص والنفق العميرى وللعامة العبادات فى أكثر
لبلاد والحد لله أولا وآخر اوظاهر اوظاهر اوصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم فجز على يد أفتا الورى
جامعه الحق محمد عابد بن غفر الله له ولوالديه والمسلمين آمين والحمد لله رب العالمين جاسر

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الشكاح)

ذكر عقب العبادات الاربع أركان الدين لانه بالنسبة اليها كالسبب الى المركب لانه عبادة من وجه معاملته
من وجه وقدمه على الجهاد وان اشتركا في أن كلا منهما سبب لوجود المسلم والاسلام لأن ما يحصل بأنتجة افراد
المسلمين اضعاف ما يحصل بالقتال فان الغالب في الجهاد حصول القتل والذمة على أن في كونه سبب لوجود
المسلم إنما ينظر الى أن يتجدد الصفقة بتجدد الذات وكذلك على العتق والوقف والوصية وان كانت
عبادات أيضا لانه اقرب الى الاركان الاربع حتى قالوا ان الاشتغال به أفضل من التخلي لتوافل العبادات
اي الاشتغال به وما يشغل عليه من القيام بعصا له واعفاف النفس عن الحرام وترية الولد ونحو ذلك (قوله
ليس لنا عبادة الخ) كذا في الاشياء وفيه نظر أما قولنا لانه كونه عبادة في الدنيا اغماها لكونه سببا لكثرة
المسلمين ولما فيه من الاعفاف ونحوه مما ذكرناه وهذا متفق في الجنة بل ورد أن أهل الجنة لا يكون لهم فيها
ولكن ورد في حديث آخر المؤمن اذا اشتبه الولد في الجنة كان حله ووضعه وسنه في ساعة واحدة كما يشتهي
وهذا أولى أقوال الترمذى انه حديث حسن غريب وأما ما نأى فلان الذكر والشكر في الجنة أكثر منهما
في الدنيا لأن حال العبد بصير كمال الملائكة الذين يسبحون الليل والنهار لا يفتر عن غايته ان هذه العبادة ليست
بشكليف بل هي مقتضى الطبع لأن خدمة المولاة وشرف وتزاد بالقرب وتماه في حاشية الجوى على
الاشياء (قوله عقد) العقد مجموع ايجاب أحد المتكلمين مع قبول الآخر أو كلام الواحد القائل مقامهما
أعني متولى الطرفين بحر وفيه كلام يأتي (قوله أى حل استقاع الرجل) أى المراد انه عقد يفيد حكمه
بحسب وضع الشرع في البدائع ان من احكامه ملك المتعة وهو اختصاص الزوج بتنافع بعضها سائر أعضائها
استقاعاً أولئك الذات والنفس في حق التمتع على اختلاف مناجتها في ذلك اه بحر وعز الدبوسى المعنى
الأول الى الشافعى لكن كلام المصنف كالذكر نرى في اختياره على ان الظاهر كما في النهر انك
لغنى يقول الدبوسى ان هذا الملك ليس حقيقة قابل في حكمه في حق تحليل الوطى دون ما سواه من الاحكام التي
لا تنصل بحق الزوجية اه فعلى القول الذى عزاه الدبوسى الى أصحابنا من انه ملك الذات ليس ملك للذات
حقيقة بل ملك التمتع بها أى اختصاص الزوج به كاعتباره في البهائم وهو المراد من القول بأنه ملك للمتعة وبه
ظهر ان تفسير الملك هنا بالاختصاص كما عبر به في البدائع أولى من تفسيره بالحل تبع الجبر لأن الاختصاص

(كتاب الشكاح)

ليس لنا عبادة شرعت من عهد
آدم الى الآن ثم تستقر في الجنة
الا للشكاح والايامان (هو) عند
الفتنهم (عقد يفيد ملك المتعة)
أى حل استقاع الرجل

أقرب إلى المعنى الملك لأن الملك نوع منه بخلاف الحل لأنه لازم للملك المتعة وهو لازم لاختصاصها بالزوج شرعا
 أيضا على أن ملك كل شيء محبب فكل الزوج المتعة بالملك شرعي كملك المستأجر المنفعة عن استأجره للخدمة
 مثلا ولا يراد عليه قوله في الصران المراد بالملك الحل لا الملك الشرعي لأن المتكسوة لو وطئت بشبهة فهرها لها
 ولولم الملك الانتفاع ببعضها حقيقة لكان بدله اه لأن ملكه الانتفاع بالبيع حقيقة لا يستلزم ملكه البدل
 وانما يستلزم ملك نفس البيع كالوطئت اه فأنه قاله الملك نفس البيع بخلاف الزوج فافهم (تنبيه)
 كلام الشارح والبدائع يشير إلى أن الحق في التمتع للرجل لا للمرأة كإذ كره السيد أبو السعود في حواشي مسكن
 قال ويترفع عليه ماذ كره الأياري شارح الكفر في شرحه للجامع الصغير في شرح قوله عليه الصلاة والسلام
 احفظ عورتك لأن من زوجتك أو ما ملكك يملك من أن للزوج أن ينظر إلى فروج زوجته وحلقه وبرها بخلافها
 حيث لا ينظر إليه إذا منعها من النظر اه ونقله ط وأقره والظاهر أن المراد ليس لها إجباره على ذلك
 لا يعني أنه لا يجبر لها إذا منعها منه لأن من أحكام النكاح حل استمتاع كل منهما بالآخر ثم له وطؤها جبراً إذا
 امتنعت بلامانع شرعي وليس لها إجباره على الوطئ بعدما وطئها مرة وإن وجب عليه دأبه أحياناً على ما سألني
 تأمل (قوله من امرأة الخ) من ابتداءه والاولى أن يقول بأمرأة والمراد بها المحققة أو ثبوتها بشرية الاحتراز
 بها عن الخنثى وهذا بيان لمحلية العقد قال في الجبر بعد نقله عن الفتح أن محليته الانتزاع والاولى أن يقال إن
 محليته التي محققة من نبات آدم ليست من الحرمات وفي العناية بمحلية امرأة لم يمنع من نكاحها مانع شرعي
 فخرج الذكر لا الذكور والخنثى مطلقاً والخنثى لأنني وما كان من النساء محترماً على التأييد كالخمار اه وبه ظهر
 أن المراد بالنكاح في قوله لم يمنع من نكاحها العقد لا الوطئ لأن المراد ببيان محلية العقد ولذا احتراز بالمانع
 الشرعي عن المحارم فالمراد به الحرمية بنسب أو سبب كالصاهرة والرضاع وأما نحو الحوض والنفاس
 والاحرام والنظر قبل التكثير فهو مانع من حل الوطئ لأن محلية العقد فافهم (قوله فخرج الذكر والخنثى
 المشكل) أي أن إيراد العقد عليهم لا يفيد ملك استمتاع الرجل بها لعدم محليته ما له وكذا على الخنثى لا امرأة
 أولئك في البحر عن الزبلي في كتاب الخنثى وزوجه أبوه أو مولاه امرأة أو رجلاً لا يحكم به حتى تبين
 حاله أنه رجل أو امرأة فإذا ظهر أنه خلاف ما زوج به تبين أن العقد كان صحيحاً ولا فإبطال لعدم مصادفة المحل
 وكذا إذا زوج خنثى من خنثى آخر لا يحكم بصدقه النكاح حتى يظهر أن أحدهما ذكر والاخر أنثى اه فلو قال
 الشارح والخنثى المشكل مطلقاً لتمثل الصور الثلاث ولكنه اقتصر على إفادة بعض أحكامه وليس فيه إجمال
 فافهم (قوله والوثنية) ساقط من بعض النسخ ووجدت في بعضها قبل قوله والخنثى والاولى ذكرها بعده
 لخروجها بالمانع الشرعي وعبر بها تعاليع المصنف في فصل المحرمات والاولى التعبر بها لمشركه كما عبر به
 الشارح هناك (قوله والمحارم) هذا خارج بالمانع الشرعي أيضاً وكذا قوله والخنثى وأنسان الماء بشرية
 التعليل باختلاف الجنس لأن قوله تعالى والله جعل لكم من أنفسكم أزواجاً بين المراد من قوله فما نسكحو ما ملأ
 لكم من النساء وهو الأنثى من نبات آدم فلا ثبت حل غيرها لإدليل ولأن الجن يتشككون بصور شرقي قد يكون
 ذكر أو أنثى بشكل أي وما قيل من أن من سأل عن جوارز التزوج بها يصف لجهلها وحاقته لعدم تصور ذلك بعيد
 لأن التصور يمكن لأن تشككهم ثابت بالأحاديث والآثار والحكايات كثيرة ولذا ثبت النبي عن قتل
 بعض الحيات كإمر في مكروهات الصلاة على أن عدم تصور ذلك لا يدل على حاققة الباطل كقوله في الأشياء
 وقال الأثرى إن أبا الليث ذكر في فتاويه لمن الكفار لو تروا بني من الأنبياء هل يرى فقال يسأل ذلك النبي
 ولا يصح بذلك بعد رسولنا صلى الله عليه وسلم ولكن أجاب على تقدير التصور كذا هذا اه وتقام ذلك
 في رسالتنا المسموعة من الحسام الهندي لتصرة عهدنا خالد القسطندي (تنبيه) في الأشياء عن السراجية
 لا تجوز المناهضة بين بني آدم والجن وأنسان الماء لا اختلاف الجنس اه ومفاد المناهضة أنه لا يجوز للبني أن
 يتزوج أنسية أيضاً ومفاد التعليل أيضاً (قوله وأجاز الحسن) أي البصري رضى الله عنه كافي البحر
 والاولى التقييده لاخراج الحسن بن زياد تلميذ الإمام رضى الله عنه لأنه يوهـم من إطلاقه هنا أنه رواية
 في المذهب وليس كذلك ط لكنه نقل بعده عن شرح الملق عن زواهر الجواهر الأصغر أنه لا يصح نكاح آدمي
 جنينة كعكسه لا اختلاف الجنس فكانوا صبيحة الحيوانات اه ويحتمل أن يكون مقابلاً الأصغر قول

من امرأة لم يمنع من نكاحها مانع
 شرعي فخرج الذكر والخنثى
 المشكل والوثنية لجواز كونه
 والمحارم والجنينة وأنسان الماء
 لا اختلاف الجنس وأجاز الحسن
 نكاح الجنينة بشهود جنينة

الحسن المأذ كور تأمل (قوله قهدا) حال من ضمير يفيد وقوع المحدث حالاً وان كثر سمى ط (قوله كشر أمة) فان القصد وفيه ملك الرقة وصل الاستمتاع فثنى ولذا تخلف في شراء الحرمة نسباً أو رضاعاً أو اشتراكاً ح (قوله للتسرى) خصه بالذكر لانه لو اشتراها لا تسرى كان حل الاستمتاع ضمناً بالاولى ولو قال ولو للتسرى لكان ظاهر وكلام الجعدي عليه حديث قال وملك المتعة ثابت ضمناً وان قصد المتسرى ح (قوله وعند اهل الاصول واللغة الخ) حاصله ان ما قدمه المصنف معنى عرفي للتعقبات وما ذكره منافعها شرعاً ولغة لان اهل الاصول يجهلون عن معنى التدويع الشرعية فلا تفي بين كلامي المصنف قال في الجرد تساو في هذا المعنى اللغة والشرع أفاده ط (قوله مجاز في العقد) وقيل بالعكس ونسبه الاصوليون الى الشافعي رضي الله عنه وقيل مشترك للفظي فهما وقبل موضوع للنسب الصادق بالعقد والوطئ فهو مشترك ممتنوي وبه مخرج مشايخنا أيضاً بحر اه ح والخصم انه حقيقة في الوطئ كما في شرح التحرير (قوله مجزأ عن القرائن) أي احتمالاً للمعنى الحقيقي والمجازي بلا مخرج خارج وقوله براد الوطئ أي لان المجاز خلف عن الحقيقة فترجى عليه في نفسها (قوله فترحم منية الاب على الابن) أي على فروعه فسكرت حرمتها عليهم ثباته بالنصر وأما حرمته التي عقد عليها عقد اصبحت عليهم فبالاجماع ولو قال لزوجه ان تنكحت فانت طالق تعلق بالوطئ وكذا لو اباها قبل الوطئ ثم تزوجها تطلق به لان العقد بخلاف الاجنبية فيتعلق بالعقد لان وطئها محرم عليه شرعاً كانت الحقيقة مبهمة فتعين المجاز كذا في البحر والتحرير وشرحه (قوله بخلاف) حال من ما الموصولة في قوله كما قال ح من ولاتنكحوا أي حال كونه متخالفاً لقوله تعالى حتى تنكح حيث لم يرد به الوطئ بل أريد العقد لعدم تجزؤه عن القرائن بل وجد فيه قرينة وهي استحالة الوطئ منها لان الوطئ فعل وهي منفصلة لا قاعلة وهو معنى قوله والمتصور الخ (قوله لاسنادها اليها) علماً بالاستبعاد من المقام من ان المراد العقد وأما اشتراط وطئ الحمل فآخذ من حديث العسيلة ط (قوله الاجتزاء) قد يقال اذا كان لا تفكك عن المجاز على التدوير فيما المبرج لاحدهما على الاخر اه ح يعني انه ان أريد بالنكاح في الآية الوطئ كان مجازاً عطفاً لعدم تصور الفعل منها وان أريد به العقد كان مجازاً لغوياً لانه حقيقة الوطئ ففعل الآية على أحدهما ترجيح بلا مرجح بل قد يقال ان جماعاً على الوطئ انصب بالواقع فان المطلقة ثلاثاً لا تحل بدون وطئ الحمل اللهم الا أن يقال المبرج كثرة استعمال ط أقول الظاهر انه لا مانع هنا من اعادة كل منهما لكن لما كان النزاع في ان النكاح حقيقة في الوطئ أو في العقد وكان الرابح عندنا الاول قالوا انه في هذه الآية مجاز لغوي بمعنى العقد لكونه أسرح في الرد على القائل بانه حقيقة فيه ولو قيل انه مجاز عطف في الاسناد لضع أيضاً كما يصح في قولك جرى النهر ان تجعله من المجاز في الاسناد ولكن المشهور انه مجاز لغوي بعلاقة الحالة والحلية على انه ليس في كلام الشارح ما يمنع ذلك لان قوله والمتصور منها العقد لا الوطئ الاجتزاء يمكن جملة أيضاً على انه مجاز في الاسناد بقرينة قوله لاسنادها اليها أي انه من اسناد الشيء الى غير من هو له وقوله والمتصور الخ بيان لكون اسنادها اليها غير حقيقي فافهم (قوله عند التوفان) مصدر تافقت نفسه الى كذا اذا اشتاق من باب طلب بحر عن المغرب وهو بالفتحات الثلاث كالمدلان والسلان والمراد شدة الاشتاق كما في الزيلعي أي بحث بحثا في الوقوع في الزنا ولم يتزوج اذ لا يلزم من الاشتقاق الى الجماع الخوف المذكور بحر قلت وكذا فيما يظهر لو كان لا يمكنه منع نفسه عن النظر المحرم أو عن الاستقاء بالكف فيجب التزوج وان لم يحث الوقوع في الزنا (قوله فان يفتن الزنا لا يبرئ) أي بان كان لا يمكنه الاحتراز عن الزنا لانه لا يتوصل الى ترك الحرام الا به يكون فرضاً بحر وفيه نظر اذ التزك قد يكون بغير النكاح وهو التسرى وحيد فلا يلزم وجوبه الا لو فرضنا المسألة بأنه اليقن قادر عليه نهى لكن قوله لا يمكنه الاحتراز عنه الا به ظاهر في فرض المسألة في عدم قدرته على التسرى وكذا في عدم قدرته على الصوم المانع من الوقوع في الزنا فلو فرض على نفي ذلك لم يبق النكاح فرضاً او واجباً عيناً بل هو وغيره مما يمنع من الوقوع في المحرم (قوله وهذا ان ملك المهر والنفقة) هذا الشرط راجع الى القسطين اعني الواجب والفرض وزاد في البحر شرطاً آخر فيها وهو عدم خوف الجور أي ان قال فأن تعارض خوف الوقوع في الزنا ولم يتزوج وخوف الجور ولو تزوج قدم الثاني فلا اعتراض بل يكره أفاده الكمال في الفقه وله لان الجور معصية متعلقة بالعباد

(قهدا) خرج ما يثبت الحل ضمناً
كشر أمة لتسرى (و) عند أهل
الأصول واللغة (وهو حقيقة في
الوطئ مجاز في العقد) فثبت جازم
في الكتاب أو السنة مجزأ عن
القرائن يراد به الوطئ كما في ولا
تنكحوا ما تنكح آباؤكم من النساء
قد يرم منية الاب على الابن بخلاف
حتى تنكح زوجاً غيره لاسنادها
اليها والمتصور منها العقد لا الوطئ
الاجتزاء (ويكون واجبا عند
التوفان) فان يفتن الزنا الا به
فرض نهاية وهذا ان ملك المهر
والنفقة والا فلا يتم بتركه بدائع

والمنع من الزمان حقوق الله تعالى وحق العبد مقدم عند التعارض لا حياجه وغنى المولى تعالى اه قلت
ومقتضاه الكراهة أيضا عند عدم ملك المهر والنفقة لانهم ماحق عبد أيضا وان خاف الزنا لكن باقى انه يندب
الاستدانة له قال في الجرحان الله ضامن له الاداء فلا يخاف الفقر اذا استدان من نية التعصن والتعفف اه
ومقتضاه انه يجب اذا خاف الزنا وان لم يملك المهر اذا قدر على استدانتة وهذا نافي للاشتراط المذكور الا ان
يقال الشرط ملك كل من المهر والنفقة ولو بالاستدانة فهو يقال هذا في العاجز عن الكسب ومن ليس له جهة وفاة
وقدم النارح في أول الحج انه لو لم يجمع حتى انتف ماله وسعه أن يستقرض ويجمع ولو غير قادر على وفائه ويرجى
أن لا يؤاخذه الله تعالى بذلك أى لو نأوا وبأوفاه ولو قدر كاقبده في الظهيرة اه وقدمنا أن المراد عدم قدرته على
الوفاء في الحال مع غلبة ظنه انه لو اجتهد قدره والا فالأفضل عدمه وينبغي حل ما ذكر من نديب الاستدانة على
ما ذكرنا من ظنه القدرة على الوفاء وحسنه فاذا كانت مندوبة عند أمنه من الوقوع في الزنا ينبغي وجوبها
عند تيقن الزنا بل ينبغي وجوبها وان لم يغلب على ظنه قدرة الوفاء تأمل (قوله سنة مؤكدة في الاصح)
وهو يحمل القول بالاستحباب وكثيرا ما يتساهل في اطلاق المستحب على السنة وقيل واجب
كفاية وقدم في الفتح وقيل واجب ممتنا ورجحه في التبركيات قال في البحر ودليل السنة حالة الاعتدال الاقدام
بجمله على الله عليه وسلم في نفسه وردته على من أراد من أمته التخلي للعبادة كافي للصحيحين رد الباعيا بقوله
رغب عن سنن فليس منى كما أوضحه في الفتح اه وهو أفضل من الاشتغال بتعلم وتعليم كافي درر الباعيا وقدمنا
انه أفضل من التخلي للنوافل (قوله فيا تم تبركه) لان الصحيحين أن ترك المؤكدة مؤثر كما علم في الصلاة جبر
وقدمنا في سنن الصلاة أن اللاحق بتبركها ثم يبرأ من المراد التبرك المعاصر وهذا فادقت المؤكدة الواجب
وان كان مقتضى كلام البدائع في الامامة انه لا فرق بينهما في العبارة (قوله وياب ان نوى تحصيلنا) أى
منع نفسه ونفسها عن الحرام وكذا النوى مجزء الاتباع وامتنان الامر بخلاف ما لو نوى مجزء قضاء الشهوة
واللذة (قوله أى القدرة على وطئ) أى الاعتدال في التوقان أن لا يكون بالمعنى المار في الواجب والفرض
وهو شدة الاشتياق وأن لا يكون في غاية الفتور كالغنيين ولذا افسره في شرحه على المتن بأن يكون بين الفتور
والشوق وزاد المهر والنفقة لان الجزع عنها يسقط الفرض فسقط السبب الاول وفي الجرح والمراد حالة القدرة
على وطئ والمهر والنفقة مع عدم الخوف من الزنا والجور وترك الفرائض والسكن فلول بقدره على واحد من
الثلاثة وأخاف وحاد من الثلاثة أى الاخير تخلص معتدلا فلا يهككون سنة في حقه كما أفاده في البدائع اه
(قوله للمواظبة عليه والانتكاح) فان المواظبة المنتزعة بالانتكاح على الترتيل دليل الوجوب وأشباه الرتبة بان
الحديث ليس فيه الانتكاح على الترتيل بل على الراغب عنه ولا شك أن الراغب عن السنة يحمل الانتكاح (قوله
ومكروها) أى تجرعا بحر (قوله فان يتقنه) أى يتقن الجور حرم لأن النكاح انما يشرع للمصلحة تحصيل
النفس وتحصيل النواب والجور يأتى بترك النكاح المحرمات فتعذر المصالح لرجحان هذه المقاييد بحر وترك
الشارح قسما عا دساد في البحر عن المجتبى وهو الاباحية ان خاف الجزع عن الانشاء بواجبة اه أى خوفا
غير راجح والا كان مكروها وتجربا لان عدم الجور من موافقه والظاهر أنه اذا لم يقصد إقامة السنة بل قصد
مجزء التوصل الى قضاء الشهوة ولم يفتش شيئا لم يشب عليه اذ لو اباح الاباحية فيكون مباحا أيضا كالوطئ
لقضاء الشهوة لكن لما قيل صلى الله عليه وسلم ان أحدنا يشقى شهوة فكيف يشاق فقال صلى الله عليه وسلم
ما معناه أرايت لو وضعها في محرم اما كان ياتى بفساد النواب مطلقا الآن يقال المراد في الحديث قضاء
الشهوة لاجل تحصيل النفس وقد صرح في الاشباه بأن النكاح سنة مؤكدة فيحتاج الى النية واشار بالنية
الى توقف كونه سنة على النية ثم قال وأما المباحات فتختلف صفتها باعتبار ما قصدت لاجله فاذا قصد بها
التقوى على الطاعات أو التوصل اليها كانت عبادة كالاكل والنوم واكتساب المال والوطئ اه
ثم رأيت في الفتح قال وقد ذكرنا انه اذا لم يتقن بغيره كان مباحا لان المقصود منه حينئذ مجزء قضاء الشهوة وسقى
العبادة على خلافه وأقول بل فيه فصل من جهة انه كان متمكنا من قضاها بغير الطريق المشروع فاعدول
اليه مع ما يعلمه من انه قد يستلزم أنفالا بغيره فذكر المعصية اه (قوله ويندب اعلانه) أى اظهاره
والنهي عن ارجاع النكاح عن العقد الحديث الترمذي اعطوا هذا النكاح واجعلوه في المساجد واضربوا

مطلب
كثيرا ما يتساهل في اطلاق المستحب
على السنة

(و) يكون (سنة) مؤكدة في الاصح
فيأتم بستره ويشاب ان نوى
تحصيلنا ولذا (حال الاعتدال)
أى القدرة على وطئ ومهر ونفقة
ورجح في التزوج وبه للمواظبة
عليه والانتكاح على من رغب
عنه (ومكروها تخوف الجور)
فان يتقنه بحرم ذلك ويندب اعلانه

عليه بالدخول فتح (قوله وتقديم خطبة) بضم الخاء ما يذكر قبل اجراء العقد من الحمد والشهد وما
 بكسر هاء في طلب التزوج واطلق الخطبة فأخاد أمم الاتعين بالفاظ مخصوصة وان خطب بما ورد فهو أحسن
 ومنه ما ذكره ط عن صاحب الحصن الحصين من لفظه عليه الصلاة والسلام وهو الحمد لله ونسبحه ونستعين به
 ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن شر ما نكسنا ومن شر ما نكسنا ومن شر ما نكسنا ومن شر ما نكسنا
 واشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له واشهد ان محمدا عبده ورسوله يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم
 من نفس واحدة الى رقبيا يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون يا أيها الذين
 آمنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا الى قوله عظمها اه (قوله في مسجد) للامرية في الحديث ط
 (قوله يوم الجمعة) أي وكونه يوم جمعة فتح (تبيينه) قال في البرازية والبي والنكاح بين العبد بين جائز وكره الزفاف
 والختار أنه لا يصح له لأنه عليه الصلاة والسلام تزوج بالصدة بقة في قول أبيه وتاويل قوله عليه
 السلام لانكاح بين العبد ان صح أنه عليه السلام كان رجوع عن صلاته العبد في اقصر أيام الشتاء يوم الجمعة
 فقال له حتى لا يشوته الروح في الوقت الا فضل الى الجمعة اه (قوله بعاقده رشيد وشهود عدول) فلا ينبغي
 أن يعقد مع المرأة الا أحسن عصابها ولا مع عصبة فاسق ولا عند شهود غير عدول خروبا من خلاف الامام
 الشافعي (قوله والاستدانة له) لان ضمان ذلك على الله تعالى فقد روى الترمذي والنسائي وابن ماجه
 ثلاث حتى على الله تعالى عنهم المكاتب الذي يرده الادم والنكاح الذي يرده العتاق والمجاهد في سبيل الله
 تعالى ذكره بعض الحشيين وتقدم تمام الكلام على ذلك (قوله والنظر اليها قبله) أي وان خاف الشبهة
 كما مر جواب في الخطر والاباحة وهذا اذا علم أنه يجاب في نكاحها (قوله ودونه سنا) لئلا يسرع عقدها
 فالتد (قوله وحسبها) هو ما عتده من مفارقاتك ح عن القاموس أي بان يكون الاصول اصحاب
 شرف وكرم وديانة لانهم اذا كانت دونة في ذلك وكذا في العزى الحاد والرفعة وفي المال تنفاده ولا تحقره
 والافتقار عليه وفي الفقه روى الطبراني عن انس عنه صلى الله عليه وسلم من تزوج امرأه لعزها لم يزد الله
 الا ذلها ومن تزوجها لم يزد الله الا فقرها ومن تزوجها لحسبها لم يزد الله الا دناءة ومن تزوج امرأه لم يزد الله
 الا ان بعض بصره ويحسب فرجه أو يصلي ربه بارك الله فيها وبارك الله فيها (تمة) زادي في الجزر ويختار أيسر
 النساء خطبة وموثة ونكاح البكر أحسن للحدث عليه السلام بالبارك فانه أعذب أوهاها واني أرحاما
 وأرضي بالبسر ولا يتزوج طويلا مهزولة ولا قصيرة دمية ولا مكثرة ولا سيئة الخلق ولا ذات الولد ولا مسنة
 للحدث سوداء ولود خيم حسناء عقيم ولا يتزوج الامعة طول الحرة ولا زانية والمرأة تقتار الزوج الدين
 الحسن الخلق الجواد المورس ولا يتزوج فاسقا ولا يرتزج ابنته الشابة شيئا كبيرا ولا رجلا دميما ويرتجها
 كذا فان خطبها الكثرة لا يوترها وهو كل مسلم تقى وتحلية البنات بالخلى والجلل ليرغب فيهن الرجال سنة
 ولا يخطب مخطوبة غيره لأنه جفا وخيانة اه (قوله وهل يكره الزفاف) هو بالسكر ككتاب اهداء
 المرأة الى زوجها قاموس والمراد به هنا اجتماع النساء لذلك لأنه لازم له عرفا فإداه الرقة (قوله المختار لا
 الخ) كذا في الفقه مستدله بما مر من حديث الترمذي وما رواه البخاري عن عائشة رضي الله تعالى عنها
 قالت زفنا امرأة الى رجل من الانصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم أما يكون معهم لهو فان الانصار
 يهجم اللهو وروى الترمذي والنسائي عن علي بن أبي حمزة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يخطب في العرس
 الفقهاء والمراد بالدف ما لا جلال له اه وفي البحر عن الأخيرة ضرب الدف في العرس مختلف فيه وكذا
 اختدوا في الغناء في العرس والولعة منهم من قال بعدم كراهته كضرب الدف (قوله ويستند) قال في
 شرح الوفاة العذر مطأجرا التصرف في أي الايجاب والقبول شرعا لكن هنا ريد بالبعد الحاصل بالصدر
 وهو الارتباط لكن النكاح الايجاب والقبول مع ذلك الارتباط وانما قلنا هذا لان الشرع يعتبر بالايجاب
 والقبول ان كان عقد النكاح لا أمورا خارجية كالشرائط مقرر كذا في شرح التقي في فصل النبي ان
 الشرع يتكبر بان الايجاب والقبول الموجودين حسبا يرتبطان ارتباطا حكما فيحصل معنى شرعى يكون
 ملكا اشترى اثره فذلك المعنى هو البيع فالمراد بذلك المعنى المجموع المركب من الايجاب والقبول مع ذلك
 الارتباط للمعنى لأن البيع مجرد ذلك المعنى الشرعى والايجاب والقبول آله كالموجود البعض لأن كونهما

وتقديم خطبة وكونه في مسجد
 يوم جمعة بعاقده رشيد وشهود
 عدول والاستدانة له والنظر اليها
 قبله وكونها دونة سنا وحسبها
 وما لا يوقع خلقا وأدبا وورعا
 وجبالا وهل يكره الزفاف
 المختار لا اذا لم يشغل على منفعة
 دينية (ويستند) ملتبس بالايجاب

اركانا بنافي ذلك اه اى بنافي كونها آلة وأشار الشارح الى ذلك حيث جعل الباء للعلابة كما في بنيت
 البيت بالجذر لا للاستعانة كما في كتبت بالقلم والحاصل أن النكاح والبيع ونحوهما وإن كانت توجد حسبا
 بالايجاب والقبول لكن وصفها بكونها عقودا مخصوصة بآركان وشروط يرتب عليها أحكام وتنتفي
 تلك العقود بانتفاء وجود شرعى زاد على الحسى فليس العقد الشرعى يجزئ بالايجاب والقبول ولا
 الارتباط وحده بل هو مجموع الثلاثة وعده بقوله ومنعقد اى بنيت ويحصل انعقاده بالايجاب
 والقبول (قوله من أحدهما) أشار الى أن المتقدم من كلام العاقد من ايجاب سواء كان المتقدم كلام الزوج
 أو كلام الزوجة والمتأخر قبول ح عن المنع فلا يتصور تقديم القبول فقوله تزوجت ابتسك ايجاب وقول
 الآخر زوجتكها قبول خلافا لمن قال انه من تقديم القبول على الايجاب ونعمان بغيره في النسخ (قوله لان
 الماشى الخ) قال في البحر وانما اختير اللفظ الماشى لان واضع اللغة لم يضع للانشاء لفظا خاصا وانما عرّف
 الانشاء بالشرع واختيار اللفظ الماشى له لانه على التحقيق والنسب دون المستقبل اه وقوله على التحقيق
 اى تحقيق وقوع الحدث (قوله كزوجت نفسى الخ) اشار الى عدم الفرق بين أن يكون الموجب أصيلا
 أو وليا أو وكلا وقوله منك بفتح الكاف وليس مراده استقصاء اللفظ الذى تصلح للايجاب حتى يرد عليه
 ان مثل بنى اى ومثل موكلنى موكلنى وانه كان عليه أن يقول بعد قوله منك بفتح الكاف وكسرهما أو من
 مواسك أو من موكلتك بفتح الكاف وكسرهما أيضا ليم الاحتمالات فافهم (قوله ويقول الآخر تزوجت)
 اى أوقلت لنفسى أو لموكلنى أو لى أو موكلنى ط (قوله فالأول) أى الموضوع للاستقبال (قوله تنسك)
 بكسر الكاف مفعول زوجتى أو يتنكها مفعول زوجتى فنيه حذف مفعول أحد الفعلين ولو حذفه
 لثمل الولى والوكيل أيضا أفاده ح (قوله أو كوفى امرأتى) ومثله كوفى امرأتى أو امرأته موكلنى
 وكذا كن زوجى أو كن زوج بنى أو زوج موكلنى أفاده ح (قوله فانه ليس بايجاب) الفاء فيهية اى اذا
 عرفت ان قوله بما وضع معطوف على قوله بايجاب وقبول وعرفت أيضا ان العطف يقتضى المغايرة عرفت
 أن لفظ الامر ليس بايجاب لكن هذا يقتضى أن قول الآخر زوجت فى هذه الصورة ليس بقبول وهو كذلك
 اى ليس بقبول محض بل هو لفظ قام مقام الايجاب والقبول كما ذكره الشارح ويرد عليه ان عطف الحال على
 الاستقبال يقتضى أن نحو قوله تزوجك ليس بايجاب وان قولها اقبلت محبة له ليس بقبول مع انها بايجاب
 وقبول قطعا ح (قوله بل هو توكلت بنفى) اى أن قوله زوجتى توكلت بالنكاح المأمور معنى ولو صرح
 بالتوكل وقال وكذلك بأن تزوجت نفسك معنى فقاتل زوجت صبح النكاح فكذا هنا غاية البيان وأشار بقوله
 ضمنى الى الجواب عما ورد عليه من أنه لو كان توكلما اقتصر على المجلس مع أنه يقتصر ووضع الجواب
 كما افاده الرجح أن المتضمن بالفتح لانه بشرطه بل بشرط المتضمن بالكسر والامر ط لب النكاح فبشرطه
 شروط النكاح من اتحاد المجلس في ركنته لا شروط ما فى ضمنه من الوكالة كما فى اعتق عبد لعنى قال لما كان
 البيع فيه ضمنا لم يشترط فيه الايجاب والقبول لعدم اشتراطهما فى العتق لان الملك فى الاعتاق شرط وهو
 تبع المتضمن وهو العتق اذ الشروط اتباع فلذا ثبت البيع المتضمن بالفتح بشرط المتضمن بالكسر وهو العتق
 لا بشرط نفسه اظهرا لتبعه فسط القول الذى هو ركن البيع ولا يثبت فيه خيار الرؤية والعيب ولا يشترط
 كونه مقدورا التسليم كما ذكره فى المنع فى آخر نكاح الرقيق (قوله فاذا قال) اى المأمور بالتزويج (قوله
 أو بالسمع والطاعة) متعلق بمحذوف بل عليه المذكر أى زوجت أو قبلت ملتصبا بالسمع والطاعة لامر
 ولا يحصل السمع والطاعة لامر لا يقتدر الجواب ما ضم امر اياه الانشاء ليم شرط العقد بكون أحدهما
 للمضى (قوله بزازية) نص عبارة قال تزوجت نفسك معنى فقاتل بالسمع والطاعة صبح اه ونقل هذا
 الفرع فى البحر عن التوازل ونقله فى موضع آخر عن الخلاصة فافهم (قوله وقيل هو ايجاب) مقابل القول
 الاول بانه توكلت ومنه على الاول فى الهداية والجمع ونسبه فى النسخ الى المحققين وعلى الشافى ظاهر الكثر
 واعترضه فى الدرر بانه مخالف لكلامهم وأجاب فى البحر والنهر بانه صريح فى الخلاصة والخاتمة قال فى
 الخاتمة ولقطة الامر فى النكاح ايجاب وكذا فى الطلاق والكفالة والهبة اه قال فى النسخ وهو
 أحسن لأن الايجاب ليس الالفاظ المفيدة تحقق المعنى أولا وهو صادق على لفظ الامر ثم قال وانما مراده

من أحدهما (وقبول) من

الآخر (وضعا للمضى) لأن المامنى

ادل على التحقيق (كزوجت)

نفسى أو بنيتى أو موكلتى منك

(و) يقول الآخر (تزوجت) ويتعقد

أيضا (عما) أى بالنظير (وضع

أحدهما) للمضى (والآخر

للاستقبال) أو ليعمال فالقول

الامر (كزوجتى) أو تزوجت

نفسك أو كوفى امرأتى فانه ليس

بايجاب بل هو توكلت بنفى (فاذا

قال فى المجلس (تزوجت) أو قبلت

أو بالسمع والطاعة بزازية قام

مقام الطرفين وقيل هو ايجاب

ورجحه فى البحر

لا بد من اعتبار كونه نو كيلا والابقى طلب الفرق بين النكاح والبيع حيث لا يتم بقوله بعينه بكذا فيقول بعث
 بالاجواب لكن ذكر في البحر عن يوع الفتح الفرق بأن النكاح لا يدخله المساومة لانه لا يكون الا بعد مقتدمات
 ومراجعات فكان التحقيق بخلاف البيع وأورد في البحر على كونه ايجابا ما في الخلاصة لقول الوكيل
 بالنكاح جب ابتك لفلان فقال الاب وهبت لا يشترط النكاح ما لم يقل الوكيل بعده قبلت لان الوكيل لا يملك
 التوكيل وما في الظهير لقول هب ابتك لاني فقال وهبت لم يصح ما لم يقل أو الصبي قبلت ثم أجاب بقوله الا
 أن يقال بأنه منزه عن الفتح بأنه نو كبل لا ايجاب وحيد عند تظهيره للاختلاف بين القولين لكنه متوقف
 على النقل وصرح في الفتح بأنه على القول بأن الامر نو كبل يكون تمام العقد بايجاب وعلى القول بأنه ايجاب
 يكون تمام العقد فانما بهما اه أي فلا يلزم على القول بأنه نو كبل قول الامر قبلت فهذا انحطاف للعباب
 المذكور وكذا يخالفه تعليل الخلاصة بأنه لا يشترط للوكيل أن يوكل نعم ما في الظهيرية مؤيد للعباب لكن قال في
 النهران ما في الظهيرية مشكل اذ لا يصح تفرع عنه أن الامر ايجاب كما هو ظاهر ولا على أنه نو كبل لما نه
 يجوز للاب أن يوكل بنكاح ابنه الصغير اذ تقديره يكون تمام العقد بايجاب غير متوقف على قبول الاب وبه
 اندفع ما في البحر من انه منزه عن أنه نو كبل اه لكن قال العلامة القندس في شرحه انما توقف الانعقاد
 على القول في قول الاب أو الوكيل هب ابتك لفلان أو لاني أو اعطاهم لفلان لا ظاهر في الطلب وانه مستقبل
 لم يرد به الحال والتحقيق فسلم يتم به العقد بخلاف تزجيني بثلث بكذا بعد الخطبة ويحويها فانه ظاهر في التحقيق
 والابتناب الذي هو معنى الايجاب اه فتأمل هذا وفي البحر انه ينبغي على القول بأنه نو كبل أنه لا يشترط
 تمام الشاهد في الامر لانه لا يشترط الاشهاد على التوكيل وعلى القول الآخر يشترط ثم ذكر عن المعراج
 ما يفيد الاشراف مطلنا وهو ان تزجيني وان كان نو كيلا لكن لما لم يعمل تزجيت بدونه نزل منزلة شرط العقد
 ثم ذكر عن الظهيرية ما يدل على خلافه وهو ما يذكروه الشارح قريبا من مسألة العقد الكتاب وبأن بيانه
 (قوله والثاني) أي ما وضع الحال المضارع وهو الاصح عندنا في قوله كل علو له ملكه فهو حر يعني ما في
 ملكه في الحال لا ما يملكه بعد الانابة وعلى القول بأنه حقيقة في الاستقبال قوله تزجيت بك يستغني عن النكاح
 ايصالا لا يحتمل الحال كما في كلمة الشهادة وقد أراد به التحقيق لا المساومة بدلالة الخطبة والمقتدمات بخلاف
 البيع كما في البحر عن المحيط والحاصل انه اذا كان حقيقة في الحال فلا كلام في صحة الانعقاد به وكذا اذا
 كان حقيقة في الاستقبال لقيام الترتيب على ارادة الحال ومتعناه انه لو ادعى ارادة الاستقبال والوعد
 لا يصح بعد تمام العقد بالقبول وبأن قريبا ما يؤيده (قوله المبدوء بهمزة) كما تزجيت بك بفتح الكاف
 وكسرها ح (قوله أو نون) ذكره في النهر بحثا حيث قال لم يذكروا المضارع المبدوء بالنون كتزجيت
 أو تزجيت من أين تونبسي أن يكون كالمبدوء بالمهمزة اه (قوله كتزجيني) بضم التاء ونفسك بكسر
 الكاف ومثله تزجيني نفسك بضم التاء خطأ لانه ذكر الكاف مفتوحة (قوله اذ لم ينو الاستقبال) أي
 الاستبعاد أي طلب الوعد وهذا أقدم في الأخير فقط كما في الجر وغيره وبعبارة الفتح لما علمنا أن الملاحظة من
 جهة الشارع في ثبوت الانعقاد ولزم حكمه جانب الرضى عدينا حكمه الى كل لفظ يفيد ذلك بلا احتمال مساو
 للطرف الآخر فقلنا لو قال بالمنزاع ذي الهمزة تزجيت فقلنا تزجيت نفسى انعقد وفي المبدوء بالتاء تزجيت
 بثلث فقال فعلت عند عدم قصد الاستبعاد لانه يتحقق فيه هذا الاحتمال بخلاف الاول لانه لا يستغني نفسه
 عن الوعد واذا كان كذلك والنكاح مما لا يجري فيه المساومة كان التحقيق في الحال فاعقده لا باعتبار
 وضعه للانساب بل باعتبار استعماله في غرض تحقيقه واستيفاده الرضى منه حتى قلنا لو صرح بالاستعفاء
 اعتبر ففهم الحال قال في شرح الطحاوى لو قال هل اعطينتها قتل اعطيت ان كان المجلس للوعد فوعد وان كان
 للعقد فنكاح اه قال الرجعي فعلمنا أن العبرة بما يظهر من كلامهما لا لنتيها الا ترى انه يعتقد مع الهزل
 والمهازل لم ينو النكاح وانما صحته في الاستقبال في المبدوء بالتاء لان تذكير حرف الاستعفاء فيه شائع كثير
 في العربية اه وبه علم المبدوء بالهمزة كما لا يصح فيه الاستبعاد لا يصح فيه الوعد بالتزوج في المستقبل عند
 قيام القرعة على قصد التحقيق والرضى كما قلناه آنفا ففهم (قوله وكذا أمانة زوجك) ذكره في الفتح بحثا
 حيث قال والانعقاد بقوله أمانة زوجك ينبغي أن يكون كالمضارع المبدوء بالهمزة سواء اه قال ح لا

والثاني المضارع المبدوء بهمزة
 أو نون أو تاء كتزجيني نفسك
 اذا لم ينو الاستقبال وكذا
 أمانة زوجك

مترج اسم فاعل وهو موضوع لذات فاعلهم الحادث وتحقق في وقت التكلم فكان دال على الحال ولين كانت دلالة عليه التزامة (قوله أو جئتكم خاطبا) قال في الفتح ولو قال باسم الفاعل كجئتكم خاطبا ابتك أو لترجحنى ابتك فقال الأب زوجتك فالتكاح لازم وليس للخطاب أن لا يقبل لعدم جریان المساومة فيه اه قال ح فان قلت ان الاجاب والقول في هذا ما ضبان فلا معنى لذكره فان قلت المعتبر قوله خاطبا لقوله جئتكم لانه لا يتعقد به التكاح ولا دخل فيه (قوله لعدم جریان المساومة في التكاح) احتج به عن البيع فلو قال أنا مشترأ وبتك مشترأ بالينة البيع لجريان المساومة فيه ط (قوله ان المجلس للتكاح) أي لانشاء العقد لانه يفهم منه التحقيق في الحال فاذا قال لا استأطع بكها أو فعلت لزم وليس للأول أن لا يقبل (قوله لا انعقد على المذهب) صوابه لم يتعقد فقد صرح في البحر عن الصيغة بأن الافة نادخلاف ظاهر الرواية ومثله في التبروك وفي شرح المقدسي عن فوائد تاج الشريعة وفي التستر خاتمة قال لا امرأه بمحض من الرجال ياعروسي فقالت ليك فتنكاح قال القاضي يدعي الدين انه خلاف ظاهر الرواية (قوله ولا يتعقد الخ) فترجع على ما تقدم من انعقاد البتة في الخ ح (قوله كتب مهر) قال في التبروك ليس بكون القبول بالفعل كالقبول باللفظ في البيع قال في البرازية اجاب صاحب البداية في امرأه تزوجت نفسها بأن من رجل عند اليهود لم يقل الزوج شيئا لكن اعطاها المهر في المجلس انه يكون قبولا وانكره صاحب المحيط وقال لا مالم يقل بلسانه قبل بخلاف البيع لانه يتعقد بالتعالي والتكاح لظهوره لا يتعقد حتى توقف على الشهود وبخلاف اجازة نكاح الفسوق في القول ثمة اه ح (قوله ولا يتعاط) تكرار مع قوله بالفعل كقبض مهر وكل متبعا تكرار مع قول المتن الاتي ولا يتعاط فان مسألة قبض المهر التي قد منساقها عن البحر بعينها شرح به المصنف قوله ولا يتعاط ح (قوله ولا بكتابة حاضر) فلو كتب تزوجتك فكتب ثبت لم يتعقد بغير الاطهر وأن يقول فقالت قلت الخ اذ الكتابة من الطرفين بلا قول لا تنكح ولو في الغيبة تأمل (قوله بل غائب) الظاهر ان المراد به الغائب عن المجلس وان كان حاضرا في البلد ط (قوله ففتح) فانه قال يتعقد النكاح بالكتاب كما يتعقد بالخطاب وصورة أن يكتب اليها بخطها فاذا بلغها الكتاب أحضرت الشهود وقرأته عليهم فأتت تزوجت نفسها منه أو تقول ان فلا نكتب اليها بخطي فاشهدوا اني تزوجت نفسي منه أو مالم تقل بحضورهم سوى تزوجت نفسي من فلان لا يتعقد لان سماع الشار ين شرط صحة النكاح واجتماعهم الكتاب والتعبر عنه منقاد سماع الشارين بخلاف ما اذا اتفقا قال في المعنى هذا أي الخلاف اذا كان الكتاب باللفظ التزوج أما اذا كان باللفظ الامر كقوله تزوجني نفسك متى لا يشترط اعلامها الشهود بما في الكتاب لانها تنوي طرفي العقد بحكم الوكالة ونقله عن الكمال وما نقله من نفي الخلاف في صورة الامر لاشبهة فيه على قول المصنف والمحققين أما على قول من يجعل للفظ الامر ايجابا كقاضي خان على ما نقلناه عنه فيجب اعلامها باهم ما في الكتاب اه وقوله لاشبهة فيه الخ قال الرضى فيه مناشئة لما تقدم أن من قال انه وكيل بقول وكيل شئني فثبت بشروط ما نسميه وهو الإيجاب كما تقدمنا ومن شروطه سماع الشهود فبني اشتراط السماع منعا للقولين لأن يقال قد وجد النص هنا على انه لا يجب فراجع اليه اه (تنبيه لوجوب الزوج بالكتاب الى اليهود مختوما فقال هذا كالمعنى الى فلانة فاشهدوا على ذلك لم يجز قول أي حصة حتى يعلم اليهود ما فيه وعند أبي يوسف يجوز فائدة هذا الخلاف فيما اذا جحد الزوج الكتاب بعد العقد فشهدوا بانها كاه ولم يشهدوا بغيره لا تقبل ولا يقضى بالنكاح وعند أبي يوسف تقبل ويقضى به أما الكتاب فصح بلاشهاد وانما الاشهاد يمكن المرء من اثبات الكتاب اذا جحد الزوج كفي الفتح عن مسوط شيخ الاسلام (قوله ولا بالاقرار) لاشافه ما صرحوا به من أن النكاح يثبت بالتصادق لأن المراد هنا ان الاقرار لا يكون من صبيغ العقد لانه من قولهم انه ثبت بالتصادق أن القاضي يشبهه بأي بالتصادق وبحكمه أبو السعود عن الحائلي (قوله كايصح بلفظ الجعل) أي بان قال اليهود جعلتها هذا نكاحا فتلا نم فيعقد لان النكاح يتعقد بالجعل حتى لو قالت جعلت نفسي زوجة لك فقبلتم فتح ومقتضى التشبيه في عبارة الشارع ان هذا صحيح على القولين وهو ظاهر (قوله وجعل) ما ض مني للجهول معطوف على صح (قوله ذخيرة) فانه قال ذكر في اصل الاصل ادعى رجل قبل امرأه نكاحا فجحدت فصالحها على مائة على أن تقب ذلك

مطلب
التزوج بإرسال كتاب

أو جئتكم خاطبا لعدم جریان المساومة في النكاح أو هل أعلمتنيها ان المجلس للتكاح وان للوعد فوعد ولو قال لها ياعروسي فقالت ليك انعقد على المذهب (فلا يتعقد) يقول بالفعل كقبض مهر ولا يتعاط ولا بكتابة حاضر بل غائب بشرط اعلام الشهود بما في الكتاب مالم يكن بلفظ امر فينتوي الطرفين فتح ولا (بالاقرار على الخمار) خلاصة كقوله هي امرأتي لأن الاقرار اظهر املها ثابت وليس بأشياء (وبدل ان) كان (بمحض من الشهود صح) كايصح بلفظ الجعل (وجعل) الاقرار (انشاء ودوال اصم) ذخيرة (ولا يتعقد بتزوجت نصفك على الاصم)

فأقرت بهذا الاقرار ومنها ما تزاول المال لازم وهذا الاقرار بمنزلة انشاء النكاح لأنه مقرون بالعوض فهو عبارة
 عن غلب مبدأ في الحال فان كان يحضر من الشهود صبح النكاح والافلاقي الاصح ١٥ لمخاض وقال
 في الفتح قال قاضي خان وينبغي أن يكون الجواب على التفصيل ان اقراره بما مضى ولم يكن بينهما عقد لا يكون
 نكاحا وان أقر الرجل انه تزوجها وهي انها زوجته يكون نكاحا ويضمن اقرارهما الانشاء بخلاف اقرارها
 بما مضى لانه كذب وهو كاذب أبو حنيفة اذا قال لامرأته لسقي امرأته ونوى به الطلاق يقع كانه قال لاني
 طلقك ولو قال لم أكن تزوجتها ونوى الطلاق لا يقع لانه كذب محض ١٥ يعني اذا لم تنقل الشهود جعلت ما هذا
 نكاحا فالحق هذا التفصيل ١٥ (قوله احتياط) قال في البحر وقولهم ان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكر كله
 كطلاق نصفها يقتضى الصحة وقد ذكر في المبسوط في موضع جوازها الآن يقال ان الفروع يحتمل فيها فلا يكفي
 ذكر البعض لاجتماع ما يوجب الحل والحرم في ذات واحدة فتخرج الحزمة كذا في الحاشية ١٥ وما صححه
 في الحاشية صححه في الظهيرة أيضا ونصه ولو أضاف النكاح الى نصف المرأة فيه رواه ابن القيم انه لا يصح
 ١٥ ثم راجعت نسخة أخرى من الظهيرة فقرأتها كذلك قال انه في الظهيرة صح صحة الصحة فكانت سقطت من
 نسخته لا لانساق فافهم (قوله أو ما يعبر به عن الكل) كالأرأس والرقبة بجزء (قوله ويجوز في الطلاق
 خلافه) قال في البحر وقالوا الاصح انه لو أضاف الطلاق الى ظهورها وبطنها لا يقع وكذا العتق فلو أضاف
 النكاح الى ظهورها وبطنها ذكر الحلواني قال مشايخنا الاشبه من مذهب أصحابنا انه يتعقد النكاح وذكر كركن
 الاسلام والسرخسي ما يدل على انه لا يتعقد النكاح كذا في الذخيرة ١٥ أقول وقال في الذخيرة أيضا في كتاب
 الطلاق وان قال ظهره طلاق أو بطنك قال السرخسي في شرحه الاصح انه لا يقع واستدل بمسألة ذكرها
 في الاصل اذا قال ظهره لعل كظهر امي أو بطنك على كبطن امي انه لا يصير مظهرا وذكر الحلواني في شرحه
 الاشبه بمذهب أصحابنا انه يقع الطلاق قال وهو نظيره ما قال مشايخنا اذا أضيف عقد النكاح الى ظهر المرأة
 أو الى بطنها ان الاشبه بمذهب أصحابنا انه يتعقد النكاح ١٥ (قوله فيفتح للفرق) كذا قال في النهل كركن
 قد عرفت مما نقلناه عن الذخيرة أولا وثانيا أن الحلواني الذي صحح انعقاد النكاح صحح وقوع الطلاق وأن
 السرخسي الذي لم يصحح الاعتقاد لم يصحح الوقوع بل صحح عدمه وعلى هذا فلا حاجة للفرق وبه ظهر أن ما ذكره
 في البحر ونبهه الشارح قول ثالث ملحق من التوابين ولا يظهر وجهه (قوله كان) أي التسمية وكذا اضمر قبله
 ح أي وتذكر كبر الصبر باعتبار المذكر أو لأن المراد بالتسمية المسمى أي المهر (قوله فلو قيل الخ) قال في الفتح
 كآخرة قالت لرجل تزوجت نفسي منك بمائة دينار فقبل أن تقول بمائة دينار قبل الزوج لا يتعقد لأن أول
 الكلام يتوقف على آخره اذا كان في آخره ما يعبر آوله وهنا كذلك فان مجرد تزوجت يتعقد به المثل وذكر
 المسمى معه يغيب ذلك الى تعين المذكر فلا يعمل قول الزوج قبله (قوله اتحاد المجلس) قال في البحر فلو
 اختلف المجلس لم يتعقد فلو أوجب أحدهما فقام الآخر واشتغل بعمل آخر بطل الإيجاب لأن شرط الارتباط
 اتحاد الزمان فجعل المجلس جامعاً ليسير أو ما انفورفليس من شرطه ولو عقد أوها بمشايخنا أو بغيره على الدابة
 لا يجوز ان كان على سفينة سائرة جاز ١٥ أي لأن السفينة في حكم مكان واحد (فرع) قال في المتية قال
 تزوجت بنتي فسكرته الخطاط فقال الصهر أي أبو البنت ادفع المهر فقال نعم فهو قبول وقيل لا ١٥ وهذا
 يؤمن أن عندنا قولاً بالشرائط النور وأن اختار عدمه وأجاب في الفتح بأنه قد يكون منشأ هذا القول من جهة
 انه كان متعافياً بكونه خاطباً بحيث سكت ولم يجب على الفور كان محالاً في رجوعه فقوله نعم بعده لا يفسد
 بمجرد ذلك لأن الفور شرط مطلقاً والله سبحانه أعلم ١٥ (قوله لو حاشرين) احتريزه على كتابة الغائب
 لما في البحر عن المحيط الفرق بين الكتاب والخطاب ان في الخطاب لو قال قبلت في مجلس آخر لم يجز وفي الكتاب
 يجوز لأن الكلام كما وجد ثلاثي فلم يتصل الإيجاب بالقبول في مجلس آخر فأما الكتاب فقام في مجلس آخر
 وقراءة بمنزلة خطاب الحاضر فاقبل الإيجاب بالقبول فصح ١٥ ومتنناه أن قراءة الكتاب في المجلس الآخر
 لا يثبتها يحصل الاتصال بين الإيجاب والقبول وخبرنا هذا فالتحادي المجلس شرط في الكتاب أيضاً وإنما الفرق
 هو قيام الكتاب وامكان قراءته ثانياً فلو حذف قوله حاشرين كانه لكان أولاً والظاهر أنه لو كان مكان
 الكتاب رسول الإيجاب فلم تقبل المرأة ثم أعاد الرسول الإيجاب في مجلس آخر فقبلت لم يصح لأن رسالته انتهت

احتياطاً حاشية بل لا بد أن يضيحه
 لي كها أو ما يعبر به عن الكل ومثله
 الظاهر والبطن على الاشبه ذخيرة
 ويجوز في الطلاق خلافه فيحتاج
 للفرق (واذا وصل الإيجاب
 بالتسمية للمهر) (كان من غمامه)
 أي الإيجاب (فلو قيل الآخر
 قبله لم يصح) لتوقف أول الكلام
 على آخره لو فيه ما يعبر آوله ومن
 شرائط الإيجاب والقبول اتحاد
 المجلس لو حاشرين وان طال
 كذيرة وأن لا يحيا نفس الإيجاب
 القبول

أولاً بخلاف الكتابة لبقائه أفاده الرحي (قوله كسبت النكاح لا المهر) تمثيل للمعنى أى إذا قال تزوجتك
بالب فسالت قبل النكاح ولا قبل المهر لا يصح وإن كانت التسمية ليست من شروط صحة النكاح لأنه إنما
أوجب النكاح بهذا القدر المسمى فلو صححنا قوله بالزمن المثل ولم يرش به بل بما سمي فليزمنه ما لم يستره
بخلاف ما إذا لم يسم من الأصل لأن عرضه النكاح هو المثل حيث عكث عنه ولو قال قبل ولم ترزعي ذلك
صح النكاح بما سمي وتمامة في الفتح (قوله فم يصح الخط الخ) أى إذا قال تزوجتك بالب فسالت قبل
بخمسائة يصح ويجعل كأنها قبلت آلاف وحطت عنه خمسمائة بحر ولا يحتاج إلى القول منه لأن
هذا السقاط وإبراء بخلاف الزيادة كما لو قالت تزجت نفسي منك بالب فسالت الروح قبلت بالبين صح النكاح
بالب إلا أن قبلت الزيادة في المجلس فيصح بالبين على المفتي به كافي البحر فصوره الخط من المرأة والزيادة من
الزوج كما عكث وهو كذلك في الذخيرة والخلاصة وقال في المهر بخلاف ما إذا تزجت نفسها منه بالب فقيل بالبين
أو بخمسائة صح وتوقف قبول الزيادة على قبولها في المجلس على ما عليه الفتوى اه وظاهره أنها أوجبت
بالب وقبل الزوج بخمسائة وهو مشكل فإن الخط بمن له الحق وهو المرأة لا بمن علمه فالظاهر أنه مما خالف فيه
القبول الإيجاب فلا يصح بحر أفاده الرحي (قوله وإن لم يكن مضافاً) كترزجتك غداً ولا معلقاً أى على
غير كائن كترزجتك إن قدم زيد وقوله كما سمي أى الكلام على المضاف والمعلق فيلزم باب الولي (قوله
ولا المنكحة بمجهولة) فلوزجته تنه منه وله بثان لا يصح إلا إذا كانت أحدهما متزوجة فمصرف إلى
القارعة كافي الزبارة أنهر وفي معناه ما إذا كانت أحدهما محترمة عليه فلراجع رحي وأطلق قوله
لا يصح دال على عدم الصحة ولو جرت مقدمات الخطبة على معينة وتميزت عند الشهود أيضاً يصح العقد وهي
فأله لا بد منه رمي قلت وظاهره أنها لو جرت المقدمات على معينة وتميزت عند الشهود أيضاً يصح العقد وهي
واقعة الفتوى لأن المقصود في الجهالة وذلك حاصل تبعيها عند العاقدين والشهود وإن لم يصرح باسمها
كما إذا كانت أحدهما متزوجة وبؤيده ما سمي من أنهما أو كانت غائبة وزوجها أو كليهما فإن عرفها الشهود
وعلموا أنه أرادها كنى ذكر اسمها والألا بد من ذكر الألاب والجد أيضاً لا يعني أن قوله تزجت بنتي وله بثان
أقل إيهاماً من قول الوكيل تزجت فاطمة وبأنى غمام ذلك عند قوله وحضر وشاهد من حزين وعند قوله غلط
وكليها الخ (تنبيه) لم يذكر اشتراط تغير الرجل من المرأة وقت العقد لخلاف لما في النوازل في صغيرين
قال أبو أحمد سمعنا تزجت بنتي هذه من ابنتك هذا وقبل ثم ظهر الجارية غلاماً والغلام جارية جاز ذلك وقال
العتابي لا يجوز بحر قال الرمي والأكثر على الأول قلت وبه علم أن تزجت وتزوجت يصلح من الجانبين وبه صرح
في الفتح عن المنية ومثله في البحر (قوله ولا يشترط الخ) أى فيما كان بالظن تزويج ونكاح بخلاف ما كان
كتابة لما يأتي من أنه لا بد فيه من نية أو قرينة وفهم الشهود لكن قيدي الدرر عدم الاشتراط بما إذا علم أن
هذا اللفظ ينسحب عليه النكاح أى وإن لم يعلم حقيقة معناه قال في الفتح لو قلنت المرأة تزجت نفسي
بالعربة ولا نعلم معناه وقبل والشهود يعلمون ذلك أو لا يعلمون صح كالاتفاق وقبل لا كالباع كذا في الخلاصة
ومثل هذا في جانب الرجل إذا قلته ولا يعلم معناه وهذه من جملة مسائل الطلاق والعتاق والتدبير والنكاح
والخلع فالثلاثة الأولى واقعة في الحسبم ذكره في عتاق الأصل في باب التدبير وإذا عرف الجواب قال قاضي خان
ينبغي أن يكون النكاح كذلك لأن العلم بمضمون اللفظ انما يعتبر لاجل القهيد فلا يشترط فيما يستوى فيه
الجد والهزل والبيع ونحوه لا ما في الخلع إذا قلنت نفسي منك بمهرى وثقة عدي فقتلته
ولا نعلم معناه ولا أنه لفظ خلع اختلفوا فيه قبل لا يصح وهو الصحيح قال القاسمي وينبغي أن يقع الطلاق
ولا يسقط المهر ولا النفقة وكذا لو قلنت أن تبره وكذا المدون إذا قلن رب الدين لفظ الإبراء لا يبرأ اه قلت
وفي فهم الشهود اختلف تعصيم كما سمي بيانه (قوله اذ لم يحتج لنية) بسكون ذال إذا جازاً لم تعيل لما قبلها
وشبه يحتج لما (قوله به بنتي) صرح به في الزبارة وفي الجبران ظاهر كلام التميمي بفد ترجمه قلت وهو
مقتضى كلام الفتح المار به جزم في متن المفتي والدرر والوقاية وذكر الشارح في شرحه على المفتي أنه اختلف
التعصيم فيه (قوله وانما يصح الخ) اعلم أن الصريح ينسحب عليه النكاح بخلاف وغيره على أربعة
أقسام قسم لا خلاف في الانعقاد به عندنا بل الخلاف في خارج المذهب وقسم فيه خلاف عندنا

صكتك النكاح لا المهر
نم يصح الخط كزيادة قبلها
في المجلس وأن لا يكون مضافاً
ولا معلقاً كما سمي، ولا المنكحة
بجهولة ولا يشترط العلم بمعنى
الايجاب والقبول فيما يستوى
فيه الجد والهزل اذ لم يحتج لنية
به بنتي (وانما يصح بالظن تزويج
ونكاح) لانهم صرح

والصحيح الا انه قد رُسم فيه خلاف والصحيح عدمه وقسم لاختلاف في عدم الانشاده قالوا لم يأمروا
 لنقل النكاح والترجيح من لفظة الهبة والصدقة والملك والجعل نحو جعلت بتيك بلف والنائب نحو جعلت
 نفسي منك بكذا أو بتيك بتيك كذا فقال قسم ونحو السلم والصرف والقرض والصلح والشاكت
 كدلالة الوصية والرابع كالأبادة والاحلال والاعارة والرهن والفتح والاقالة والخلع أفاده في الفتح
 (قوله وما عدا هذا كتابه الخ) في هذا التركيب اخراج المتن عن بدلوله من التصريح بجواز هذه الالفاظ
 واورده عليه كيف صح بالكتابة مع اشتراط الكهانة فيه والكتابة لا بدقها من النية ولا الهلاك للشهود عليها قال
 الزبلي قلنا ليست بشرط مع ذكر المهر وذكر السرخصي أنها ليست بشرط مطلق لعدم اللبس ولأن كلامنا
 في ما اذا صرح به ولم يبيح احتمال اهـ وللعحق ابن الهمام فيه بحث طويل يأتي بعضه قريبا (قوله وهو كل
 لفظ الخ) اورد عليه في الجرائد بانه قد بالفاظ غير ما ذكر مثل كوفي امرأتى وقوله اعزستك نفسي وقوله
 لمبايته واجعتك بكذا وقوله اياه له رددت نفسي عليك وقوله صرت لي أو صرت لك وقوله ثبت حتى في منافع
 بضمك وذكر النسل انما هو ان يشهد في الكل مع القبول ثم اجاب بان العبرة في العقود بالعماني حتى في النكاح
 كإصرار حوايه وهذه الالفاظ تؤذي معنى النكاح وما صطله ان هذه الالفاظ داخله في النكاح لأن المراد
 لفظه أو ما يورثه معناه تأمل (قوله وضع لثقل العين) خرج ما لا يفيد الثقل أصلا كارهن والوديعة
 وما يفيد ثقل المنفعة كالأجارة والاعارة كما يأتي (قوله كاملة) صرح بغيره بوجه بشو له فلا يصح بالشركة
 قال في غاية البيان وكذلك لا يعتد بلفظ الشركة لأنه يفيد الثقل في البعض دون الكل ولهذا لا يصح
 النكاح اذا قال زوجتك نصف جاري (قوله خرج الوصية غير المقدسة بالحال) بان كانت مطلقة
 أو مضافة الى ما بعد الموت أما المقدسة بالحال نحو أو وصيت لك بضع ابني لعل بالالف درهم فإثر كما حقته
 في الفتح وتبعه في التبر فائلا وارثناه غير واحد وخالفه في الجرائد المعتمد ما أطلقه الشارحون
 من عدم الجواز لأن الوصية مجاز عن الثقل فالواقعة بها النكاح مجازا عن النكاح والمجاز لا يجازله كما في بيع
 العناية اهـ ونقل الردي عن المتقدم أن قوله ان الجواز لا يجازله مردود يعرف ذلك من طالع أساس
 البلاغة اهـ أي كما تزدود في رأيت مشفر زيدا من أنه مجاز بمرتبتين وكذا في فأذا قال الله ابليس الجوع والجلوف
 قلت لكن قول المصنف كغيره وما وضع لثقل العين في الحال لا يشمل الوصية لأنها موضوعة لثقل العين
 بعد الموت فاذا استعملت في ثقل العين في الحال كانت مجازا فلم يصح بها النكاح بناء على أنها لم توضع
 لثقل في الحال لئلا يناء على أنها مجازا لمجاز الالهة الآن يجاب بأن قولهم وضع معنى استعماله فيشمل الحقيقة
 والمجاز وهو معنى على أن الجواز موضوع بالوضع النوعي كهم أو ضمه شارح التحرير في أول الفصل
 الخامس فتأمل (قوله كهية) أي اذا كانت على وجه النكاح واعلم أن المنكحة امامة أو مزرعة
 فاذا أضاف الهبة الى الامة بأن قال رجل وهبت أمي هذه منك فان كان الحال يدل على النكاح من احتضار
 شهود وتسمية المهر بمجلا وموجبلا ونحو ذلك يصرف الى النكاح وان لم يكن الحال دليلا على النكاح
 فان نوى النكاح وصدقه الوهوب له فكذلك يصرف الى النكاح بقرينة النسبة وان لم ينو يصرف الى ملك
 الرتبة وان أضيفت الى الخزة فانه يعتقد من غير هذه القرينة لأن عدم قبول الحمل للبعث الحقيقي وهو الملك للزعة
 موجب الحمل على المجاز فهو القرينة فان قامت القرينة على عدمه لا يعتقد فلو طلب من امرأته ان تقاتل وهبت
 نفسها منك فقال الرجل قبلت لا يكون نكاحا كقول أي البنت وهبت لك لتخدمك فقال قبلت الا اذا أراد به
 النكاح كذا في البحر ط (قوله وقرض الخ) قال في التبر وفي الصرف والقرض والصلح والرهن قولان
 وينبغي ترجيح انعقاده بالصرف عملا بالكتابة لما أنه يفيد ملك العين في الجملة بوجه يترجم ما في الصبرفة من تعميم
 انعقاده بالقرض وان رجح في الكشف وغيره عدمه وبجزم السلم خشى بان انعقاده بالصلح والعتبة ولم يحك الاتفاق
 غيره اهـ وسبب الكلام على الرهن لكن قوله ولم يحك الاتفاق غير سابق قلنا فان الذي ذكره الاتفاق
 في غاية البيان أنه لا يعتد بالصلح وهكذا نقله عنه في البحر وعزاه في الفتح الى الاجناس ثم نقل كلام
 الدرخصي قلت وينبغي التفصيل والتوفيق بأن يقال ان جعلت المرأة بدل الصلح بضم مثل أن يقول أبو البنت
 لداثه مثلا صا حلتك عن الفلن التي لك على يتي هذه وان جعلت مصالحتها بان قال صا حلتك عن بتي بلف

(وما عدا هذا كتابه وهو كل لفظ
 وضع لثقل العين) كاملة فلا يصح
 بالشركة (في الحال) خرج الوصية
 غير المقدسة بالحال (كهية)
 وعلبك وصدقه) وعتبة وقرض

لا يصح عليه يحمل كلام غايبة البيان بدليل أنه عليه بقوله لأن الصلح حططة واستقاط الحق اهـ ولا ينبغي
 أن الاستقاط انما هو بالنسبة للصالح عنه والمقتود ذلك المتعة من المرأة لا امتقاطه فلذا لم يصح أمابيل الصلح
 فالمقتود ملكه أيضا فصح به ملك المتعة هذا ولم أر من تعترض للفلا في العدة مثل قوله هي لث عطية بكذا
 لأنه بمنزلة الهبة وقد أتى به في الخبرية وأما انظر أعنيك بنى بكذا كما هو الشائع عند العرب والفرس
 فيصح به العقد كما قدمناه عن الفتح عن شرح الطحاوي ويقع كثيرا أنه يقول جئتكم خاطبا بثلث لنفسى فبقول
 أو حاشي جارية في مطبخ فبني أن يصح إذا قصد العقد دون الوعد أخذ ما قدمناه أن تناسع الجبري وهبتها
 لث اتخذ ملكا وبزوده ما في الخيرة لثا قال جعلت ابنتي هذه لث بألف صح لأنه أتى بمعنى النكاح والعبرة بالعقد
 للمعاني دون الانساق اهـ (قوله وسلم واستخار) هذا إذا جعلت المرأة رأس مال السلم وأوجعت اجرة
 فينعتد انجاءا ما أن جعلت مسانفا فيما قبل لا ينعتد لأن السلم في الحيوان لا يصح وقيل لا ينعتد لأنه لو اتصل به
 القبض فينعتد ذلك الرقة لمسا فاسد أو اس كل ما يفسد الحقيقي فيفسد مجاز به ورجحه في الفتح وهو مقتضى
 ما في المتن وإن لم يجعل اجرة كقوله أخرجت ابنتي بكذا فالصحح أنه لا ينعتد لأنها لا تنعتد ملك العين أفاده
 في الجهر (قوله وكل ما لك به الرقاب) كالجعل والبيع والشراء فإنه ينعتد بها كما مر (قوله بشرط نية
 أو قرينة الخ) هذا ما حقه في الفتح ردا على ما قدمناه عن الزبلي حيث لم يجعل النية شرطاً عند ذكر
 المهر وعلى السرخصي حيث لم يجعله شرطاً مطلقا وحاصل الرد أن المختار أنه لا بد من فهم الشهود المراد
 فإن حكم السامع بأن المتكلم أراد من اللفظ ما لم يوضع له لا بدله من قرينة على إرادته ذلك فإن لم تكن
 فلا بد من اعلام الشهود بمراده ولذا قال في الدراري في تصوير الانعتاد باللفظ الاجابة عن من يجيزه أن يقول
 أخرجت ابنتي ونوى به النكاح وأعلم الشهود اهـ بخلاف قوله بعثك بنى فان عدم قبول الخلل للبيع يجب
 الخلل على المجازي فهو قرينة يكتفى بها بالشهود حتى لو كانت المعقود عليها آمنة لا بد من قرينة زائدة تدل
 على النكاح من احضار الشهود وذكر المهر أو فجلا أو بمجلا والافان نوى وصدقه هو هو بل يصح وإن لم ينو
 انصرف الى ملك الرقة كأي البدائع والظاهر أنه لا بد من النية من اعلام الشهود وقدر جمع نفس الائمة
 الى التخصيص حيث قال ولأن كلاما متافيا إذا صرح به ولم يبق احتمال اهـ هذا حاصل ما في الفتح ومخلصه
 أنه لا بد في كتابات النكاح من النية مع قرينة أو تعدد في التباين العوض وفهم الشهود المراد أو اعلامهم به
 (قوله باللفظ اجابة) أي في اللفظ كما جرت نسي بكذا بخلاف اللفظ الاستخار بأن جعلت المرأة بثلث لا مثل
 استأجرت دارا لنفسى أو بنيت عند قصد النكاح كما مر بيانه وعبرنا بالاستخار وخبنا بالاجابة اشارة للفرق
 المذكور وفلا تكرار فافهم (قوله ووصية) أي غير مفيدة بالمال كما مر (قوله ورهن) فيه
 اختلاف المشايخ كأي البناء ويرجع في الرولية ما هنا من عدم الصحة ولعل ابن الهمام لم يعتبر القول
 الآخر لعدم ظهور وجهه فعد الرهن من قسم ما لا خلاف في عدم الصحة به لأنه لا يفسد الملك أصلا (قوله
 ونحوها) كإباحة وإحلال وتوقع وإقالة وخلع كما قدمناه عن الفتح لكن ذكر في التره أنه ينبغي أن يشهد الأخير
 بما إذا لم يجعل بدل الخلع فإن جعلت كما إذا قال أخرجت ابنتي بثلث فخلعت بثلث فخلعت بثلث فخلعت بثلث فخلعت بثلث
 الاجابة (قوله ليسكن تنبت به) أي بنحو المذكور (قوله وكذا ثبت بكل لفظ لا ينعتد به النكاح)
 هذا ساقط من بعض نسخ وهو الاحسن ولذا قال ح انه مكتر مع قوله لكن تنبت به الشهادة مع أن قوله
 بكل لفظ لا ينعتد به النكاح شامل للفظ لا دخل له أصلا كقوله لها أنت صديقتي فقال نعم فإنه يصدق عليه
 أنه لفظ لا ينعتد به النكاح ومع ذلك لا تنبت به الشهادة بخلاف العبارة الاولى فإنها وقعت بينا والخوالد كوراث
 في المتن فتخصص بكل لفظ فيفيد الملك ولا ينعتد به النكاح اهـ (قوله وألفاظ معجزة) من التخصيص وهو
 تغير اللفظ حتى تغير المعنى المتصور من الوضع كأي المصباح وفي المغرب التخصيص أن يقرأ الشيء على خلاف
 ما أراد به أو على غير ما اصططلوا عليه (قوله كجوزت) أي بتقديم الجيم على الزاي قال في المغرب باز
 المسكان وأجازه وجازوه وتجاوزوا أسار فيه وخلفه بحقيقته قطع جوزة أي وسطه ومنه جاز البيع والنكاح
 إذا نفذ وأجازه القاضى إذا نفذ وحكم به ومنه الجيز الوكيل أو الوصي لتنفيذه ما أمر به وجوز الحكم
 رآه جازا وقوي الزا الضراب الدرهم أن يجعلها راجعة جازة وأجازه بجازة سنة إذا أعطاه عطية ومنها جاز

وسلم واستخار وصلى وصرف
 وكل ما لك به الرقاب بشر
 نية أو قرينة وفهم الشهود
 المستود (لا) يصح باللفظ اجابة
 برا أو زاي (واجارة ووصية
 ورهن ووديعه ونحوها مما لا يش
 الملك لكن تنبت به الشهادة فلا
 ولها الاقل من المسمى ومهر الم
 وكذا ثبت بكل لفظ لا ينعتد
 النكاح فلا ينفظ (وألفاظ معج
 كجوزت)

مطلب
 هل ينعتد النكاح بالالفاظ المعج
 ونحوه جوزت

الوفد الخفيف والظف وتجاوز عن المسئ وتجاوز عنه أغنى عنه وعسا وتجاوز في الصلاة ترخص فيها وتساهل
ومنه يجوز في أخذ الدراهم اهـ ملحقا (قوله لصدوره لان قصد صحيح) أشار به الى الفرق بينه وبين
انعتاده بلطف أعجمي بأن اللغة الإجمية تصدر عن تكلمها عن قصد صحيح بخلاف لفظ التجوز فإنه يصدر
لا عن قصد صحيح بل عن تحريف وتخفيف فلا يكون حقيقة ولا مجازا من ملحقا والتحريف التغير وهو المراد
بالتخفيف كإمارة (قوله تلويح) ليس مراده عز والمساءلة الى التلويح بل عز ومضمون التعليل لانها غير
مذكورة فيه ولا في غيره من الكتب المتقدمة وانما ذكرها المصنف في مثله وذكر في شرحه المنع انه كثر
الاستعانة عنها في عاقبة الأمصار وانه كتب فيها رسالة حاصلها اعتماد عدم الاعتقاد بهذا اللفظ لانه لم يوضع
لذلك العين للعال وليس لفظ نكاح ولا تزويج وليس بينه وبين ألفاظ النكاح علاقة صحيحة للجارية عنها
كما استعمل لفظ الهبة والبيع للنكاح ومن ثم سترحو بأنه لا يعتد بلفظ الاحلال والاجارة والوصية لعدم
صحة الاستعانة ولا يصح قياس ذلك على اللغة الا جمعة لعدم التصديق كإمارة ثم استشهد لذلك بما ذكره
المحقق السعد التتاراني في بحث الحقيقة والمجاز من التلويح وهو أن اللفظ المستعمل استعمالا صحيحا
جائزا على التناوب اما حقيقة أو مجازا لانه ان استعماله في موضع له حقيقة وان استعماله في غيره فان كان
لعلاقة بينه وبين الموضوع له مجازا والاخر قبل وهو أن ما من قسم الحقيقة لأن استعمال الصحيح في الغير
بلا علاقة وضع جديد فيكون اللفظ مستعملا فيما وضع له فيكون حقيقة وقد نال استعمال الصحيح احترازا
عن الغلط مثل استعمال لفظ الارض في السماء من غير قصد الى وضع جديد اهـ (قوله نعم الخ) هذا ذكره
المصنف أيضا حيث قال عقب عبارة التلويح المذكورة نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه اللفظة بحيث
انهم يطلون بها الدلالة على حل الاستمتاع وتصدر عن قصد واختيار منهم فلتقول بان عقاد النكاح بها وجه
ظاهر لانه والحالة هذه يكون وضعها جديدا منهم وبانعتاده بين قوم اتفقت كلمتهم على هذه اللفظة أفتى شيخ
الاسلام أبو السعود مفتي الديار الرومية وأما صدرها لا عن قصد الى وضع جديد كما يتبع من بعض الجهلة
الانحراف فلا اعتبار به فقد قال في التلويح ان استعمال اللفظ في الموضوع له أو غيره طلب دلالة عليه وارادته
منه غير المذكور لا يكون استعمالا صحيحا فلا يكون وضعها جديدا اهـ وحاصل كلام المصنف أنه ان اتفقا
على استعمال التلويح في النكاح يوضع جديد قصد اكون حقيقة عرفية مثل الحقائق المرجحة ومثل الألفاظ
الإجمية الموضوعات للنكاح فصح به الاستدلال بالدلالة على المعنى المراد وارادته من اللفظ قصدا
والافتراض في هذا اللفظ بدون ما ذكرنا يكون حقيقة لعدم الوضع ولا مجازا لعدم العلاقة فلا يصح به العقد لكونه
غلطا كما أفتى به المصنف تعالينا العلامة ابن نجيم ومعارضه له أن أفتى بخلافه العلامة الشيرازي
في التناوب الخبر وتنازع المصنف فيما استشهد به وكذا نازعه في حاشيته على المنع بأنه لا دخل للبحث الحقيقة
والمجاز المرتب على عدم العلاقة وقد أقر المصنف بأنه تخفيف فكيف يتبعه ذكر في العلاقة بل نسلم كونه
تصحيحا بآيد الحرف مكان حرف فلو صدر من عارف لا يعتد به وهو محل فتوى الشيخ زين بن نجيم ومعارضه
فيقع الدليل في محله ح والمساءلة لم يوجد فيها مثل يخوضوها عن المشايخ فوارت حادثة الفتوى وقد صرح
الشافعية بأنه لا ينافي بين عاين الازاي جما وعكسه مع تشديد في النكاح بحيث لم يتجاوز اللفظ
النكاح والتزويج والافتاء بحسب الانهاء فأذا سئل المحقق هل يعتد بلفظ التجوز بربح بل لعدم التعرض
لذكر التخفيف والاصل عدمه وأذا سئل في عاين تقدم الجيب على الزاين بلا قصد استعانة لعدم علمه بها بل
قصد حل الاستمتاع باللفظ الوارد شرعا فوقع له بما ذكره بنعي فيه موافقة الشافعية والاولى فيما اذا اتفقت
كلمتهم على هذه اللفظة كما قطع به أبو السعود وقد سترحو بعدم اعتبار الغلط والتخفيف في مواضع غاصروا
الطلاق بالالفاظ المحففة مع اشتراك الطلاق والنكاح في أن جدها جاد وهو لها مجدة وخطر القروح وأفتوا
بالوقوع في على الطلاق وانه تعلوق يقع به الطلاق عند وقوع الشرط لانه صار بمنزلة ان فعلت فانت كذا أو مثله
الطلاق يلزمي لا أقول كذا مع كونه غلطا ظاهرا لانه وشعره لعدم وجود ركنه وعدم محبة الرجل للطلاق
وقول أبي السعود انه أي هذا الطلاق ليس بصريح ولا كناية بطرا لجوزد اللفظ الى الاستعمال الفاضل
لعدم وجوده في البلاد فاذا لم تعتبر هذا الغلط الناشئ لزمانا لأنعتبر فيما نحن فيه مع فساد استعماله وكثرة

لصدوره لا عن قصد صحيح بل عن
تحريف وتخفيف فلم تكن حقيقة
ولا مجازا لعدم العلاقة بل
غلطا فلا اعتبار به أصلا تلويح
نعم لو اتفق قوم على النطق بهذه
اللفظة وصدرت عن قصد كان
ذلك وضعاً جديداً فيصح به أفتى
أهـ السعد

دورانها في السنة أهل التفرق والامصار بحيث لو اتفق أحد ههم الترويج لعسر عليه النطق به فلا شك أنهم
لا يلبصون استعاره لثرت ملجهم بعدم العلاقة بل هو انخسف عليهم فشا في لسانهم وقد استحسن بعض المشايخ
عدم فساد الصلافة بآبدال بعض الحروف وان لم يتقارب الخرج لان فيه بلوى العائنة فكيف فيما نحن فيه اه
ملخصا (قوله) وأما الطلاق فقع بها الخ أي بالانقضاء المحضة كتنلاق وتلاق وتلا وتلا وتلا وتلا وتلا
في الجرح فقع قضا ولا يصدق الا اذا شهد على ذلك قبل التكليم بأن قال امرأتى طلق منى الطلاق وأنا الطلاق
فأقول هذا ولا فرق بين العالم والمحافل وعليه الفتوى اه ثم انه لا فرق يظهر بين النكاح والطلاق
وقد استدلل الخبر الرمي على ذلك بما قدمنا من قول قاضى خان انه ينبغي أن يكون النكاح كالطلاق
والعاقبة في أنه لا يشترط العلم به لان العلم بمقتضى اللفظ انما يعتبر لاجل القصد فلا يشترط فيما يستوى فيه
الجد والهزل اه قال فذا علمنا أن الطلاق واقع مع التحفيف فينبغي أن يكون النكاح باقيا معه أيضا اه
قلت وأما الجواب بأن وقوع الطلاق لاحتمال في الفروج فهو مشترك الازام على أنه لا احتياط في التفريق
بعد تحقق الزوجية بمجرد التلفظ باللفظ المحصف أو هو مهمل لا معنى له بل الاحتياط في بشاء الزوجية حتى يتحقق
الازيل فلا أنهم اعتبروا القصد بهذا اللفظ المحصف بدون وضع جديد ولا علاقة لم يوقعوا به الطلاق لان اللفظ
الخارج عن الحقيقة والمجاز لا معنى له فعملهم أنهم اعتبروا المعنى الحقيقي المراد ولم يعتبروا تحريف اللفظ بل
قوله لم يقع بها قضاء فينبغي أنه يقتضى عليه بالوقوع وان قال لم أرد بها الطلاق حملا على أنهما من أقسام الصريح
ولذا قد تصدق به بالاشهاد في الأولى اذا قال العامى جوزت بتقديم الجيم أوزورت بالزاي بدل الجيم فاصدا به
معنى النكاح يصح ويبدل عليه أيضا ما قدمناه عن الذخيرة من أنه اذا قال جعلت بنتي هذه بك بالفتح مع لانه
أتى بمعنى النكاح والعبرة في العتود للعامة دون الانقضاء فهذا التعليل يدل على أن كل ما أفاد معنى النكاح
يعطى حكمه لكن اذا كان اللفظ نكاح أو تزويج أو ما وضع لتقليد العين للمحال ولا شك أن اللفظ جوزت
أوزورت لا يفهم منه العاقدان والشهود الا أنه عبارة عن الترويج ولا يقصد منه الا ذلك المعنى بحسب العرف
وقد صرحوا بأنه يحمل كلام كل عاقد وحالف ووافق على عرفه واذا وقع الطلاق بالانقضاء المحضة ولو من عالم
كما مر وان لم تكن متعارفة كما هو ظاهر اطلاقهم فيها يصح النكاح من العوام بالمحضفة المتعارفة بالاولى
والله تعالى أعلم (تنبيه) علم بما قرأناه جواز العقد بلفظ أزوجت بالهمزة في قوله خلافا لما ذكره
السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكن عن شيخه من عدم الجواز معللا بأنه لم يجده في كتب اللغة فكان
تخيرا وفاقدا (قوله احترا بالزوج) أى خطرا أمرها وشدة حرمتها لا يصح العقد عليها الا بلفظ صريح
أو كناية (قوله سماع كل) أى ولو حكما كالكتاب الى غاية لان قراءته جائزة مقام الخطاب كما مر وفي الفتى
تصدق النكاح من الآخر اذا كانت له اشارة معلومة (قوله ليتحقق رضاهما) أى ليجد منهم ما مامان شأنه
أن يدل على الرضا اذ حقيقة الرضا غير مشروطة في النكاح لاحتجته مع الاكراه والهزل رجمي وذكر السيد
أبو السعود أن الرضا شرط من مجابها لا من جانب الرجل واستدل لذلك بما صرح به القهستاني في المهر
من فساد العقد اذا كان الاكراه من جهته وأقول فيه نظر فانه ذكر في الثانية أن في النكاح الفاسد
لا يجب شيء ان لم يطلها وان وطئها وجب مهر المثل فقال القهستاني عند قوله في النكاح الفاسد أى الباطل
كالنكاح للعاهر المؤبد والمؤقتة أو باكراه من جهتها الخ فتقوله من جهتها معناه أنه اذا اكرهت
الزوج على التزوج بها لا يجب لها عليه شيء لان الاكراه من جهتها فأن في حكم الباطل لا باطلا
حقيقة وليس معناه ان اكرهها على التزوج وتلقه هذه المسألة ما قالوه في كتاب الاكراه من أن لو اكره
على طلاق زوجته قبل الدخول بها لزمه دفع المهر ورجم به على المكره ان كان المكره له اخذنا فلو كانت
الزوجة تسمى التي أكرهته على الطلاق لم يجب لها شيء نص عليه القهستاني هنا أيضا وأما ما ذكر
من أن نكاح المكره صحيح ان كان هو الرجل وان كان هو المرأة فهو فاسد فلم أر من ذكره وان أوهم كلام
القهستاني السابق ذلك بل عباراتهم مطلقة في أن نكاح المكره صحيح كطلاقه وعقته مما يصح مع الهزل ولفظ
المكره شامل للرجل والمرأة فمن ادعى الفصل فعليه اثباته بالنقل الصريح نعم فرقوا بين الرجل والمرأة
في الاكراه على الزنا في إحدى الروايتين ثم رأيت في أكرام الصفي في الحاكم الشهيد ما هو صريح في الجواز

وأما الطلاق فيدفع بها قضاء
كما في أوائل الاشياء
(ولا يعطى) اجتراما للترويج
(وشرط سماع كل من العاقدين)
لفظ الآخر ليتحقق رضاهما

قائه قالوا كرهت على أن تزوجه بألف ومهر مثلها عشرة آلاف تزوجه أوليائها مكرمين فأنكح
 جازوا يقول الثاني أن تزوج ان شئت اقم لها مهر مثلها وهي امرأتك ان كان كفو لها والافرق بينهما ولا ينسأ
 لها الخ فافهم **(قوله ونشرط حضور شاهدين)** أي شهدان على العقد أما الشهادة على التوكيل بالنكاح
 فليست بشرط اجتهاد كقوله مناه عن الجوراء فافهم الا لثبت عند جود التوكيل وفي الجوراء لا يشهاد بأنه
 خاص بالنكاح لنزول الاسمياني وأما سائر العقود فتعقد بغير شهود ولا يمكن الا شهادته عليه مستحب لانية
 اه وفي الواقعات انه واجب في المداينات وأما الكتابة ففي عتق الخطيب يستحب أن يكتب الحق كتابا ويشهد
 عليه صيانة عن النكاح كذا في الملهاية بخلاف سائر التصاريح لانها بما **يشرع** ثم وقوعها اه وبذلك
 أن يكون النكاح كالعتق لانه لا حرج فيه اه **(تنبيه)** أشار بقوله فيما رواه ولا المنكوح بجهالة الى ما ذكره
 في الجوراء بقوله ولا بد من تمييز المنكوح عند الشاهدين لثبتي الجاهلية فان كانت حاضرة متفهمة كفي الاشارة
 اليها والاحتياط كشف وجهها فان لم يروا تخفيها وسماها كلاما من البيت ان كانت وحدها فيه جاز ولو معها
 أخرى فلا لعذر زوال الجاهلية وكذا اذا وكلت بالتزويج فهو على هذا اه أي أن رأوها وكانت وحدها
 في البيت يجوز أن يشهدوا عليها بالتوكيل اذا جردته والا فلا لاحتمال أن الموكلة المرأة الأخرى وليس معناه
 أنه لا يصح التوكيل بغير ذلك وأنه يصير العقد عقد فسخ فيصير بالاجابة بعده قولاً أو فعلاً لمعلمة أنفا فافهم
 ثم قال في الجوراء كانت غائبة ولم يستعوا كلامها بأن عقد لها وكليها فان سكان الشهود يعرفونها كفي
 ذكر اسمها اذا علموا أنه أرادها وان لم يعرفوها لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وجوز ان يضاف النكاح
 مطلقاً حتى لو وكنت ففصل بغيره ما زوجت نفسها من موكلي أو من امرأة جعلت أمرها يدي فافهم يصح عنده
 قال القاضي خان والخصاف **كان كبيراً في العلم يجوز الاقتداء به** وذكر الحاكم الشهيد في المتن كما قال
 الخصاف اه قلت وفي التارخية عن المغيرة أن الأول هو الصحيح وعليه الفتوى وكذا قال في البصر
 في فصل الوكيل والغضولي أن المختار في المذهب خلاف ما قاله الخصاف وان كان الخصاف كبيراً اه
 وما ذكره في المرأة تجري مثله في الرجل في الغائبة قال الامام ابن الفضل ان كان الزوج سائراً ما اشار اليه
 جاز ولو غائبة لا لم يذكر اسميه واسم أبيه وجده قال والاحتياط أن ينسب الى الخلة أو يضاف له فان كان
 الغائب معروفة عند الشهود قال وان كان معروفاً لا بد من اضافة العقد اليه وقد ذكرنا عن غيره في الغائبة
 اذا ذكر اسمها لا غير وهي معروفة عند الشهود وعلم الشهود أنه أراد تلك المرأة يجوز النكاح اه والحاصل
 أن الغائبة لا بد من ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وان كانت معروفة عند الشهود وعلى قول ابن الفضل
 وعلى قول غيره يكفي ذكر اسمها ان كانت معروفة عندهم والا فلا به جزم صاحب الهداية في التبيين وقال
 لان التصود من التسمية التعريف وقد حصل وأقره في الفتق والجور وعلى قول الخصاف يكفي مطلقاً ولا يحتاج
 أنه اذا سكن إلى الشهود كثيرين لا يلزم معرفة الشكل بل اذا ذكر اسمها وعرفها اشان منهم كفي والظاهر
 أن المراد بالمعرفة أن يعرف أن المعقود عليها هي فلا تفتت فلان الفلاني لا معرفة فخصه وان ذكر الاسم
 غير شرط بل المراد الاسم وما يعينها بما يشوم مقامه في الجوراء لوجه بته وبسمها لانه يثبت لم يصح للجاهلة
 بخلاف ما اذا كانت لثبوت واحدة الا اذا اسمها بغير اسمها ولم يشر اليها فافهم لا يصح كافي التبيين اه وفيد
 عن الذخيرة اذا كان للزوج ابنة واحدة ولا تقابل ابن واحد ففصل زوجت ابنتي من ابنتي يجوز النكاح
 وان كان تقابل ابنتان فان سعى أحدهما ما سمع الخ وفيه عن الخليفة اذا زوجها أخوها ففصل زوجت
 اختي ولم يصح اجازان صانته له اخت واحدة ولا تقابل ابن واحد ففصل زوجت ابنتي من ابنتي يجوز النكاح
سرتين الخ قال في الجوراء بشرط في اليهود الحزبية والعقل والبلوغ والاسلام فلا يعقد بغيره العبيد
 والنايين والعبدان والكفار في نكاح المسلمين لانه لا ولا له ولا ولا فرق في العبد بين الفق والمدر والمكاتب
 فلو عتق العبيد أو بلغ الصبيان بعد التحمل ثم شهدوا ان كان معهم غيرهم وقت العقد ممن ينعقد بحضورهم
 جازت شهادتهم لانهم أهمل لتحمل وقد انعقد العقد بغيرهم والا فلا كفي الخلاصة وغيرها **(قوله أو حزر)**
وسرتين كذا في الصنف فذكره الشارح لدفع اتهام اختصاصه الذي كوفي شهادة
 النكاح كناية عليه الخيرة الرئي **(قوله سامعين قولها ما عا)** فلا ينعقد بغيره الناجين والاصحين وهو قول

(و) شرط (حضور) شاهدين
(سرتين) أو حزر وسرتين (مكتفين)
 سامعين قوله ما عا

والخصاف
الخصاف كغيره في العلم يجوز
الاقتداء به

العامة وأصح الزبلي الاعتقاد بحضرة الثامن دون الاصمعيْن ضعيف ردة في القبح والجور وأجاب في النهر
بجعل الثامن على الوستانيين السامعين واعترض بأنه حديثي ~~يكون~~ ومحل وفاق لا خلاف ثم قال
في النهر وبني أن لا يختلف في اعتقاد بالاصمعيْن إذا كان كل من الزوج والزوجة أخرس لأن نكاحه كما قالوا
يعتمد بالاشارة حيث كانت معلومة اه قال في القبح ومن اشتراط السماع ما قدمنا في التزوج بالكتاب
من أنه لا بد من سماع الشهود ما في الكتاب المصحح على الخطبة بأن تقرأ المرأة عليهم أو سماعهم
العبارة عنه بأن تقول ان فلانا كتب الى بخطبتي ثم تشهدهم أنهما زوجته نفسها اه لكن اذا كان الكتاب
بالفظ الامر بأن كتب زوجي نفسه في لا يشترط سماع الشاهدين لمافيه بناء على أن صيغة الامر نوكل
لأنه لا يشترط الاشهاد على التوكيل أما على القول بأنه ايجاب فيشترط كما في الجور وقد منبأه فيمخرج
بقوله معا لموسى معتنقين بأن حضر أحدهما العقد ثم غاب وأعد بحضرة الآخر أو سمع أحدهما فقط العدة
فاعد فجمعها الآخر دون الأول أو سمع أحدهما الايجاب والآخر القبول ثم اعيد فسمع كل واحد ما لم يسمع
أولاً لأن في هذه الصور وجود مقدار لم يحضر كل واحد منهما شاهدان كما في شرح القباية (قوله على الاصح)
راجع لقوله سامعين وقوله معا ومقابل الأول القول بالاكتمال بمجرد حضورهما ومقابل الثاني ما عن أبي يوسف
من أنه ان اتحد المجلس جاز استحصاناه في القبح (قوله فاهمين الخ) قال في الجرح من في التبيين
بأنه لو عقد بحضرة هذين لم يفهما كلاهما لم يجر ويصح في الجوهره وقال في الظهيرة وانذاره أنه يشترط
فهم أنه نكاح واختاره في الخاتمة فكان هو المذهب لكن في الخلاصة لو يحسنان العربية فعدت ايهما والشهود
لا يعرفونما المختلف المشايخ فيه والاصح أنه يعتقد اه فقد اخف التحصين في اشتراط التهم اه وحل
في التهم ما في الخلاصة على القول باشتراط الحضور بلا سماع ولا فهم أي وهو خلاف الاصح كما مر وفي الرجوع
بجعل القول بالاشتراط على اشتراط فهم أنه عقد ~~فكاح~~ وانتول بعده على عدم اشتراط فهم ما في الفاظ
بعده فهم أن المراد عقد النكاح (قوله لنكاح مسلمة) قيد لقوله مسلمين احترازاً عن نكاح الذميمة
فانه لو تزوجها مسلم عند ذميتين صح كما في لكنه يوهن أن ما قبله من الشرط يشترط في أنكحة الكفار أيضاً
مع أنها تقع بغير شهود اذا كانوا يدينون ذلك كما سبق في بابه ولا فاع ذلك في الهداية ولا يعتد بنكاح
المسلمين بحضور شاهدين حزين الخ وقد يجاب بأن الكلام في نكاح المسلمين بدليل أنه يعتقد لنكاح
الكافر بأبلى حدة ولما كان تزوج المسلم ذميمة لا يشترط فيه اسلام الشاهدين احتراز عنه بقوله لنكاح مسلمة
(قوله ولو فاسقين الخ) اعلم أن النكاح له حكمان حكم الاعتقاد وحكم الاظهار فاول ما ذكره والثاني
انما يكون عند التباحث فلا يقبل في الاظهار الاشهادة من تقبل شهادته في سائر الاحكام كما في شرح
الطحاوي فلذا انعقد بحضور فاسقين والاعميين والمحدودين في قذف وان يتوبوا وبني العاقدين وان لم يقبل
أبوهم وعند القاضي كاعتقاده بحضرة العدوين بجر (قوله أو محدودين في قذف) أي وقد تابا قال
في النهر وهذا القيد لا بد منه والالزام التكرار اه واعترض بأن المقصود من اطلاق المصنف الاشارة
الى خلاف الشافعي في الفاسق المعان والمحدود قبل التوبة أما المستور والمحدود النائب فلا خلاف لفهم ما
كما في شرح الجمع والحقائق وأيضاً فالمحدود أخص مطلقاً من الفاسق وذكرنا لخص بعد الاعتراف في أنصص
الكلام على أنهم صرحوا بأنه اذا قوبل الخاص بالعام تراد به ما عدا الخاص لكن في الغنى ان عطف الخاص
على العام مما تفرقت به الواو وحكي أكبر التفاهم بناءً على عطفه بأو قلت وصرح بعضهم بجوازهم وبأو
كما في حديث ومن كانت هجرته الى دنيا يصيها أو امرأته ينكحها (قوله أو اعميين) كذا في الهداية وانكز
واو فاعية واختاره والاصلاح الجوهره والقباية والفتح والخلاصة وهو مخاف اتوله في المناسبات ولا تقبل
شهادته لخصي عندنا لانه لا يقدر على التمييز بين المذمى والمدعى عليه والاشارة اليه فلا يكون كلامه
شهادة ولا يعتد ~~بنكاح~~ بحضرة اه واختار ما عليه الاكثر نوح (قوله وان لم يثبت النكاح
بهما) أي بالابنين أي بشهادتهما فاقوله بالابن بدل من الضمير الجور وفي نسخة له ما للزوجين وقد أشار
الى ما قدمنا من الفرق بين حكم الاعتقاد وحكم الاظهار أي يعتد بالنكاح بشهادتهما وان لم يثبت بهما عند
التباحث وليس هذا خاصاً بالابنين كما قد سناه (قوله ان ادعى القريب) أي لو كانا ابنيه وحدهما أو ابنيهما وحدهما

على الاصح (فاهمين) انه نكاح
على المذهب بجر (مسلمين لنكاح
مسلمة ولو فاسقين أو محدودين في
قذف أو اعميين أو ابني الزوجين
أو ابني أحدهما وان لم يثبت
النكاح بهما) بالابن (ان ادعى
القريب

مطلب
في عطف الخاص على العام

فأدعى أحدهما النكاح وجده الآخر لا تقبل شهادة أبي المدعى بل تقبل عليه ولو كانا ابنيها لا تقبل
 شهادتهما للمدعى ولا عليه لأنها لا تخلو عن شهادتهما إلا مع ما كذا الوصكان أحدهما ابنيها والآخر ابنة
 لا تقبل أصلاً كما في الخبر (قوله كما صح الخ) لأن الشهادة انما شترت في النكاح ما فيه من اثبات
 ملك المقة له عليها تعظيم الجزء إلا دعى لاثبوت ملك المهر لها عليه لأن وجوب المال لا تسترط فيه الشهادة
 كالبيع وغيره والذي شهادة على مثل لولاية عليه وهذا عندهما وقال محمد وزفر لا يصح وتعامه في الفسخ وغيره
 وأراد بالذمة الصكمانية كما في القهستان في قال ح فخرج غير الصكمانية كما سبأ في فصل المحرمات
 ودخل الحريرة الصكمانية وإن كره نكاحها في دار الحرب كما ذكره الشارح في محرمات شرح المتن اه
 (قوله ولو خاف من لدنهما) كالمواضع من المهرين لثول الزبلي والذي شهادة على مثله فإذا أنشأ المدعى في علي الذي
 لا تقبل والمستأن من حر في أفاده للسيد أبو السعود (قوله مع انكاره) أي كإقرار المسلم العقد
 على الذمة أو ما عند انكاره لا يقبل عندهما مطلقاً وقال محمد أن قال كان معاً مسلماً وقت العقد قبل والا
 وعلى هذا الخلاف لو أسلم أو ذنب نهر (قوله بالأصل عندنا الخ) عبارة النهر قال الاستيعاب في الأصل
 أن كل من صلح أن يكون ولياً فيه بولاية نفسه صلح أن يكون شاهداً فيه وقولنا بولاية نفسه لاخراج المصكاتب
 فانه وإن ملث تزويج أمته لكن لا بولاية نفسه بل بما استفادته من المولى اه وهذا يقتضي عدم انعقاده
 بالمجور عليه ولم اه (قوله أمر الأب رجلاً) أي وكله والضمير البارز في صغيرة للأب والمستتر
 في تزويجها الرجل المأمور كونه رجلاً مثلاً فلو كان امرأة صلح لكن اشترط أن يكون معها رجلان أو رجل
 وأمرأة كما أفاده في الخبر (قوله لأنه يجعل عاقداً حكماً) لأن الوكيل في النكاح صغير ومعبر بقل عبارة الموكل
 فإذا كان الموكل حاضرًا كان مباشرًا لأن العبارة تنقل إليه وهو في المجلس وليس المباشر سوى هذا بخلاف
 ما إذا كان غائباً لأن المباشر مأخوذ في مفهومه الحضور فظهر أن انزال الحاضر مباشر اجبري فأنه قد ما أورده
 في النهاية من أنه تكلف غير محتاج إليه فإن الأب يصلح شاهد أفلا حاجة إلى اعتباره مباشرًا إلا في مسألة البنت
 البالغة فتح ملخصاً وتعامه في الخبر (قوله والألا) أي وإن لم يكن حاضرًا لا يصح لأن انتقال العبارة إليه
 حال عدم الحضور لا يصح به مباشرة (قوله ولو تزوج بنته البالغة العاقلة) كونه بنته غير قيد فانه لو وكلت
 رجلاً غيره وكذلك كما في الهندية وقد بالبالغة لانه لو كانت صغيرة لا يكون الولي شاهداً لأن العقد
 لا يمكن نقله إليها بجر وبالعاقلة لأن الجنونة كالصغيرة أفاده ط (قوله لأنها تجعل عاقدة) لا انتقال
 عبارة الوكيل إليها وهي في المجلس فكانت مباشرة ضرورية ولأنه لا يمكن جعلها شاهدة على نفسها (قوله
 والألا) أي وإن لم تكن حاضرة لا يكون العقد نافذاً بل موقوفاً على إجازتها كما في الجوى لانه لا يكون أدنى
 حال من القضي والعهدة الفضولي ليس يياطل ط عن أبي السعود (قوله يجعل مباشرًا) لانه إذا كان
 في المجلس تنقل العبارة إليه كما قد مناه (قوله ثم انما تقبل شهادة المأمور) يعني عند التصاحد وإرادة
 الظاهر أمان من حيث الاعتقاد الذي الكلام فيه فهي مقبولة مطلقاً كالاجتبي وأشار إلى أنه يجوز له أن يشهد
 إذا تولى العقد ومات الزوج وأنكرت ورثته كما حكى عن الصغار قال وبقي أن يذكر العقد لا غير فقول هذه
 منكوته وكذلك قالوا في الآخوين إذا زجا اختهما ثم أراد أن يشهدا على النكاح ينبغي أن يقولوا
 هذه منكوته بجر عن الذخيرة (قوله لا يشهد على فعل نفسه) برده على شهادة نحو القاني والقاسم
 لأنه يشهد على ما به أنه فعله شرب لالة أقول لا ينبغي أن العقد انما يلزم بفعل العاقد فهادته على فعل نفسه
 شهادة على أنه هو الذي أزم وجبات العقد فتلغو بخلاف القشاني والقاسم فان فعلهما غير ملزم أما القشاني
 فظاهر وأما القاسم فلما في شهادات الزانية من أن وجهه القبول أن الملك لا يشهد بالأنسجة بل بغيره
 أو باستعمال الترة ثم التراضي عليه اه فافهم (قوله ولو تزوج المولى عبده) أي أو أمته كما في الفسخ
 وقوله بمنزلة أي العبد وقوله واحد بالخ عطفه على هذا الضمير وقوله لم يجز على الظاهر ذكره في التبر
 ونقله السيد أبو السعود عن الدراية فيما تزوج أمته ولا فرق بينها وبين العبد ذكر في الخبر أنه رجح في الفسخ
 بأن مباشرة السيد ليس فكالمجبر عنهم في التزوج خطاوا والأصح في مسألة وكيله أي فيما تزوج وكيل

كما صح نكاح مسلم ذمة عند ذمتين
 ولو خاف من لدنهما (وإن لم يثبت)
 النكاح (رجع ما مع انكاره) والأصل
 عندنا أن كل من ملك قبول
 النكاح بولاية نفسه انعقد بحضرة
 (أمر الأب) (رجل أن تزوج
 صغيرة فزوجها عند رجل
 أو امرأتين) (والمحال أن الأب
 حاضر صلح) لأنه يجعل عاقداً
 حكماً (والألا ولو تزوج بنته
 البالغة) العاقلة (بمعنى
 شاهد واحد بآذان) كانت
 ابنته (حاضرة) لأنها تجعل عاقدة
 (والألا) الأصل أن الأمر متى
 حضر جعل مباشرًا ثم انما تقبل
 شهادة المأمور إذا لم تذكر أنه
 عبده فلا يشهد على فعل نفسه
 ولو تزوج المولى عبده البالغ
 بحضرة وزاحم لم يجز على الظاهر

السيد العبد بحضور مع الحرقائه لا يصح (قوله صح) وقبل لا يصح لا تنقله الى السيد لان السيد لان العبد وكيل عنه قال في الفتا والاصح الجواز بناء على منع كون ما أي العبد والامة وكيل لان الآن ذلك المخرج عنهما فتصير فان بعده أهلتهما لا طريق النجاسة (قوله والفرق لا ينجي) هو ما ذكرناه من القبح من أن مباشرة السيد العقد ليس فكذلك العبد في التزوج فلا ينقل العقد اليه بل يبقى السيد هو العاقد ولا يصح له شاهد بخلاف اذنه له فان العبد ممنوع عن النكاح حتى السيد لا لعدم أهلته في الاذن يصير أصيلاً لا نائياً فلا ينقل العقد الى السيد ويصح له شاهد فيصير بمنزلة (قوله ما لم يشل الموجب بعده) أي بعد قول الآخر تزوجت أو نعم لان قول الآخر ذلك يكون ابجاءاً فيحتاج الى قول الاول قبلت وسماه موجبا نقلنا الى الصورة (قوله لان تزوجت اختيار) المسألة من الخفاسة وتقدم أنه لو صرح بالاستعانة فتنال هل أعطيت بها فقال أعطيت بها وكان المجلس للنكاح بتعقد فهذا أولى بالاعتقاد فاما ان يكون في المسألة روايتان أو يحمل هذا على أن المجلس ليس لعقد النكاح وقال في كافي الحاكم وإذا قال رجل لامرأة تزوجت بكذا أم كذا فقالت قد فعلت فهو بمنزلة قوله قد تزوجت وليس يحتاج في هذا الى أن يقول الزوج قد قبلت وكذلك إذا قال قد خطبتك الى نفسي بألف درهم فقالت قد تزوجت نفسي هذا كله جائز إذا كان عليه ثم ودان هذا كلام الناس وليس بقباس اه رحمتي (قوله لانه نو كبل) أي فيكون كلام الثاني قائماً مقام الطرفين وقيل انه يجب ان يوافق ط (قوله لم يصح) لان الغائبية بشرط ذكر اسمها واسم أبيها وجدها وتقدم أنه إذا عرفها الشهود يكفي ذكر اسمها فقط خلافاً لابن الفضل وعند الخفاف يكفي مطلقاً والظاهر أنه في مسائلنا لا يصح عند الكل لان ذكر الاسم وحده لا يصح فها عن المرواني غيره بخلاف ذكر الاسم منسوباً الى أب آخر فان فاطمة بنت أحمد لا تصح على فاطمة بنت محمد تأمل وكذا يقال فيما لو غلط في اسمها (قوله الا اذا كانت حاضرة الخ) راجع الى المسألتين أي قائم الوكايل مشار إليها وغلط في اسم أبيها أو اسمها لا يصح لان تعريف الاشارة الحسية أقوى من التسمية لما في التسمية من الاشتغال بالعارض فقلعو التسمية عندها كما لو قال اقتديت بزيد هذا إذا هو عسر و فانه يصح (قوله ولوله بنتان الخ) أي بأن كان اسم الكبرى مثلاً عائشة والصغرى فاطمة فقال تزوجتك بنتي فاطمة وقبل صح العقد عليها وان كانت عائشة هي المرادة وهذا اذا لم يصنعها الكبرى أم قال تزوجتك بنتي الكبرى فاطمة ففي الواو الجلية يجب أن لا يتعقد العقد على احداهما لانه ليس له ابنة كبرى بهذا الاسم اه ونحوه في القبح عن الخفانية ولا تنفع التسمية هنا ولا معرفة الشهود بعد صرف النظر عن المراد فقلنا ونظير هذا ما في البحر عن الظهيرة لوقال أبو الصغرة لابي الصغير تزوجت ابنتي ولم يزد عليه شيئاً فقال أبو الصغير قبلت يقع النكاح للاب هو الصحيح ويجب أن يحتاط فيه فيقول قبلت لابي اه وقال في القبح بعد أن ذكر المسألة بالقارسية يجوز النكاح على الأب وان جرى بينهم مقدّمات النكاح للاب هو المختار لان الأب أضافه الى نفسه بخلاف ما لو قال أبو الصغرة تزوجت بنتي من ابنتك فقال أبو الابن قبلت ولم يقل لابي يجوز النكاح للاب لان لاضافة المزوج النكاح الى الابن يبين وقول القائل قبلت جواب له والجواب بتعقد بالاول فصار كالوقال قبلت لابي اه قلت وبه يعلم بالاول حكم ما يكثر وقوعه حيث يقول زوج ابنتك لابي فيقول له تزوجتك فيقول الاول قبلت فيقع العقد للاب والناس عنه غافلون وقد سئل عنه فأجبت بذلك وبأنه لا يصح للاب تطلقها وعقده للابن ثانياً لموضعها على الابن مؤبداً ومثله ما يقع كثيراً أيضاً حيث يقول زوجتي منك لابي فيقول تزوجتك فان قال الاول قبلت انعقد النكاح لنفسه والام حتمه أصلاً لاله ولا لانه كأفتي به في الخبرية وبقي ما اذا قال تزوج ابنتك من ابنتك فقال وبهتاه لك أو تزوجتها لك فيصح للاب بخلاف ما مر عن الظهيرة به لانه ليس فيه الا الخطبة أما هنا فله زوج ابنتك من ابني نو كبل حتى لا ينجي بعده الى قبول فيصير قول الآخر وبهتاه لك معناه تزوجتها لا لك لاجل ولا فرق في العرف بين تزوجتها لك وبهتاه لك كذا حزره في الفتاوى الخيرية والظاهر أنه لو قال تزوجتك لا يصح لاحد الا اذا قال الآخر قبلت فيصح له وبقي أيضاً قولهم تزوجتك بنتي لابنتك فيقول قبلت ويظهر أنه يتعقد للاب لاستناد التزوج وقول أبي البنت لابنتك معناه لاجل ابنتك فلا يفسد وكذا لو قال الآخر قبلت لابي لا يفسد أيضاً من لو قال أعطيتك بنتي لا بك فيقول قبلت فالظاهر أنه يتعقد للاب لان قوله أعطيتك بنتي لا بك معناه في العرف أعطيتك

ولو أن لعقد بمحضرة المولى

ورجل صح والفرق لا ينجي

(ولو قال رجل لا آخر تزوجت

ابنتك فقال) الآخر (تزوجت

أو) قال (نعم) محبباً له (لم يكن

نكاحاً ما لم يقل) الموجب بعده

(قبلت) لان تزوجت اختيار

وليس بعقد بخلاف تزوجت لانه

نو كبل (غلط وكيلها بالنكاح

في اسم أبيها بغير حضوره لم يصح

للهالة وكذا لو غلط في اسم بنته

الا ان كانت حاضرة وأشار

اليها فيصح ولوله بنتان أراد تزويج

الصغرى فقلنا فسماهما باسم

الصغرى صح للصغرى خاتمة

بني زوجة لاشك وهذا المعنى وان كان هو المراد عرفان قولهم زوجتك باقى لاشك لكنه لا يساعد اللفظ
 كاعتق والنية وحدها لا تنفع كما ترى والله سبحانه أعلم وأما ما في الخبر فيمن خطب لانيه بنت أشيه فقال
 أبوها زوجتك بنى فلانة لا شك وقال الآخر زوجت أجب لا ينقد لأن الزوج غير التزوج اه فيه نظر
 بل لم ينقد لأن القول أبي البنت زوجتك بكاف الخطأ ولا يابيه اه وعنه البنت حتى لو كان أجنبيا عنها
 انعقد النكاح له بل هو أولى بالاعتقاد له عن المسألة المارة عن الظهيرية لصلح الإضافة في الإيجاب والقبول
 بخلاف ما في الظهيرية ويكون ممدور زوجتك التزوج وممدور زوجت الزوج لا يظهر وجهها إذا لم
 اتحاد المادة في الإيجاب والقبول فضلا عن اتحاد الصيغة فلو قال زوجتك فقال قبلت أو رضيت جاز
 فتأمل (قوله سمع الخ) في التبع عن الفتاوى قبل لا يصح وان قبل عن الزوج انسان واحد لانه نكاح
 بغير شهود لأن القوم كلهم خاطبون من تكلم ومن لا لأن التعارف هكذا أن تكلم واحد وبسكت السابقون
 والخامس لا يصح شاهد أو قبل بدم وهو الصحيح وعليه الفتوى لانه لا ضرورة في جعل الكل خاطبا فيجعل
 المتكلم فقط والبقى شهود اه وتدل بحديث في الجر عن الخلاصة أن المختار عدم الجواز اه ولا يخفى
 أن لفظ الفتوى أصح لأننا الصحيح ووفق بعضهم بجعل ما في الخلاصة على ما إذا جوبعوا أو قول نافه
 قول الخلاصة وقبل واحد من القوم ومثله ما مر عن الفتح وان قبل عن الزوج انسان واحد فانهم (قوله
 لم يكن له الامر الخ) ذكر الشارح في آخر باب الامر بالدين تكلمها على أن أمر ما يبدعها ص اه لكن
 ذكر في الجر هـ لأن هذا الواجب المراءى فقلت زوجت نفسي على أن أمرى يبدى أطلق نفسي كالمرايد
 أو على أنى طاق فقال قبلت وقع الطلاق وصار الامر يبدعها ما لو بدأ أو لا تطلق ولا يصير الامر يبدعها اه
 (قوله بنى الخبار) أى له وكل (قوله ولها الأقل) أى إذا اختار الفسخ فإن كان المسمى أقل من مهر مثلها
 فهو لها لا يمارضت به اه كانت مسقطه ما زاد عنه الى مهر المثل وان كان مهر المثل أقل فهو لها لأن الرادة
 عليه لم تزل بالالتصية في ضمن العقد فإذا فسد العقد فسد ما في ضمنه ولما كان العقد هنا موقفا فلا فساد
 أوجب بقوله لأن الموقوف كالفاسد أفاده الرجح وبه يظهر أن المراد بالمسمى ما سمى الوكيل لها لا ما سمى
 الموكل للوكيل فانه لا وجه له فانهم (قوله قبل بقر) لانه اعتقد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عالم الغيب قال في التائريانية وفي الحديث ذكر في الملقط أنه لا يكفر لأن الاشياء تعرض على روح النبي
 صلى الله عليه وسلم وان الرسل يعرفون بعض الغيب حال تعالى عالم الغيب فلا يظهر على غيبه أحدا
 الا من ارتضى من رسول اه قلت بل ذكره في كتب العقائد أن من جملة كرامات الاولياء الاطلاع
 على بعض الغيبات وردواعي المعترلة المستدل بهذه الآية على فهمه بأن المراد الاظهار بلا واسطة والمراد
 من الرسول المالك أى لا يظهر على غيبه بلا واسطة الا المالك أما النبي وآله ولما لا يظهرهم عليه بواسطة المالك
 أرغبه وقد بطلنا الكلام على هذه المسألة في رسالتنا المحمادة من الحسام الهندي لتقصير سيدنا ناله
 التشديد فراجعها فان فيها فوائد نفيسة والله تعالى أعلم

(فصل في الحزومات)

شروع في بيان شروط النكاح أيضا فان منه كون المرأة محجلة لتصر محجولة وأفراد بصل على حدة لكثرة شعبه بحر
 (قوله قرابة) كقوله وعه وهم بناته وبنات أولاده وان سفان وأصوله وهم اشمهاته وامتات اشماته وآبائه
 وان علون وفروع آبويه وان زلن فحرم بنات الاخوة والاخوان وبسكت أولاد الاخوة والاخوات وان زلن
 وفروع أجداد وجدته يظن واحد فلهذا تحرم العمتات والعمالات وتصل بنات العمتات والاعمه م والعمالات
 والاخوان فتح (قوله ههاهو) فحتم فروع نسائه فلو دخل بهن وان زلن وامتات الزوجات
 وبناتهن بعدد صحيح وان علون وان يبدخل بالزناجات وتقسر موطوات وآبائه وأجداده وان علوا ولوزنا
 وامتاتهم عليهم بعدد صحيح موطوات آبائه وبناته وأولاده وان سفان ولوزنا والمقودات لهم عليهم
 بعدد صحيح فتح وهذا المنبذات أو المولسات بشبهة لا صولة وفروعهم آمن قبل أو لمس أو لمسن
 أو فروعهن (قوله رضاع) فيحرم به ما يحرم من النسب الا ما استثنى كإساق في بابه وهذه الثلاثة محترمة
 على الزنايد (قوله جمع) أى بين المحارم كاختير ونحوهما وبين الاجنبيات زيادة على أربع (قوله ملك)

(ولو بعت) مراد النكاح (أو ما
 لفتحة فزوج له الاب) أو الولد
 (بمحضرهم سمع) فيجعل المتكلم
 فقط خاطبا أو الباقي شهودا به يفتى
 فتح (فروع) قال زوجتي ابتك
 على أن أمرها ما يبدل لى كنه الامر
 لانه تعويض قبل النكاح وكه
 بأن زوجته فلانة بكذا فزاد
 الوكيل في المهر لم ينقد فلولم يعلم
 حتى دخل بنى الخبار بن اجازته
 وفرضه ولو الاذل من المسمى ومهر
 المثل لأن الموقوف كالفاسد تزويج
 يشهد الله ورسوله لم يجز بل قبل
 يكفر والله أعلم (فصل
 في الحزومات اسباب التحريم
 أنواع قرابة مصاهرة رضاع
 جمع ملك

كنكاح السدة أمته والسبعة بعدها فتح وعبريد الملك بالتنافي أي لأن المالكة تنافي الملوكة كما سافى
بأنه وشمل ملكه بعضها وأملكها البعض (قوله شرك) عبارة الفتح عدم الدين السماوي كالجوسية
والمشركة اه وتشمّل أيضاً المرتدة ونافسة الصانع تعالى (قوله ادخال أمة على حرة) أدخله الزاني
في حرة الجمع فقال وحرمة الجمع بين الحرة والأمة والحرة تقدمته وهو الانسب مجر أي للتضييق وتلليل
الاقسام وكذا فعل في الفتح لم يكن الأولى أن يقال والحرة غير متأخرة ليشمل ما لو تزوجها في عقد واحد
ففي الزباني صرح نكاح الحرة وبطل نكاح الأمة (قوله وبني الخ) زاد في شرحه على المتلقي اثنين آخرين أيضاً
حيث قال قلت وبني من المحرمات الخبني المشكل بلوازد كورنه والجنبة وانسان الماء لا اختلاف الجنس اه
قلت ونكاحه استغنى هنا عن ذكره بما تقدمه أول النكاح ويزاد خامس سيد كره في بابيه وهو حرمة
العنان وتندفط السبعة مع الخمسة المربعة بقول

أنواع يحرم النكاح سبع • قرابة ملك رضاع جمع
كذلك شرك نسبه المصاهرة • وأمة عن حرة مؤخره
وزيد خمسة اتك بالبيان • تطليقه لها ثلاثا واللعان
تعلق بحق غير من نكاح • أو عدة خنونه بلا اقتراح
وأخر الكل اختلاف الجنس • كالجن والماتى لنوع الانس

(قوله حرم على المتزوج) أي مريد التزوج وقوله ذكر اكان أو أنى بيان للسادة ارجاع الغيبة الى المتزوج
الشامل لها ما لا الى الرجل فان ما يحرم على الرجل يحرم على الانثى الا ما يختص بأحد القوم فينبى بدليله فالمراد هنا
أن الرجل كما يحرم عليه تزوج أصله أو فرعه كذلك يحرم على المرأة تزوج أصلها أو فرعها كما يحرم عليه تزوج
بنت أخيه يحرم عليه تزوج ابن أخيه وهكذا في أخذ في جانب المودة نظير ما يؤخذ في جانب الرجل لا عنه وهذا
معنى قوله في الخ كما يحرم على الرجل أن يتزوج بن ذكر يحرم على المرأة أن تتزوج بغير من ذكر اه فلا يقال
انه يلزم أن يصير المعنى يحرم على المرأة أن تتزوج بنت أخيه لان نظير بنت الأخ في جانب الرجل ابن الأخ في جانب
المرأة ولا يراد أيضاً انه يلزم من حرمة تزوج الرجل بأصله كلمة حرمة تزوجها بفرعها لان التصريح باللازم غير
معيب فافهم (قوله علا أو زول) نشر على ترتيب ألف وتفتيك أفعالها إذا ظهر المراد يقع في الكلام الصحيح
فافهم (قوله واخته) عطف على بنت لاعلى أخيه بشرية قوله وبنتها لكنه مجرور بالنظر للنشر مرفوع بالنظر
للمتنح لان الحاشا وهو نكاح الداخل على قوله أصله من كلام الشارح (قوله ولومن زنا) أي بان يرى
الزاني بيكر ويسمكها حتى تلد بنتا مجر عن الفتح قال الحاشا في ولا يصور كونها ابنته من الزنا الا بدلالة لا يعلم
كون الولد منه الا به اه أي لانه لو لم يسكها بمقتضى غيره وفيها عدم التراضا بالنسبة لذلك الاحتمال
فقال ح قوله ولومن زنا تعميم بالنظر الى كل ما قبله أي لا فرق في أصله أو فرعه أو أخته أن يكون من الزنا ولا
وكذا اذا كان له أخ من الزنا بنت من النكاح أو من النكاح له بنت من الزنا على قياسه قوله وبنتها وعنه
وخالته أي أخته من النكاح لها بنت من الزنا أو من الزنا لها بنت من النكاح أو من الزنا لها بنت من الزنا وكذا
أبوه من النكاح له أخت من الزنا أو من الزنا له أخت من النكاح أو من الزنا له أخت من الزنا وكذا أمه من
النكاح لها أخت من الزنا أو من الزنا لها أخت من النكاح أو من الزنا لها أخت من الزنا وكذا أمه من
يشئ أن يؤخر التعميم عن قوله وخالته اه قلت لكن ما ذكره الشارح أحوط لانه أقتصر على ما رآه منقولا
في البحر عن الفتح حيث قال ودخل في البنت بنته من الزنا فحرم عليه بصريح النص لانها بنته لغة وانطلاق
انما هو باللغة العربية ما لم يثبت قتل كلفظ الحمل أو نحوه فيصير منقولا بشرعاً وكذا أخته من الزنا وبنت أخيه
وبنت أخيه وأبنته منه اه فلو أخر التعميم عن الكل كان غير مصيب في اتباع النقل على أن ما ذكره في البحر
هنا محقق لما ذكره نفسه في كتاب الرضاع من أن البنت من الزنا لا تحرم على عم الزاني وخاله لانه لم يثبت نسبها
من الزاني حتى يظهر فيها حكم القرابة وأما التعميم على اباء الزاني وأولاده فلا اعتبار الجزئية ولا جزئية بينهما وبين
المعم والخال اه ومثله في الفتح هناك عن التعميم وسند كعبارة التعميم قريباً فافهم (تنبيه)
ذكر في البصر أنه دخل بنت الملاعة أيضاً فلها حكم البنت جنالاه بسبيل من أن يكذب نفسه ويدعيها فيثبت

شرك ادخال أمة على حرة فهي
سبعة ذكرها المصنف بهذا
الترتيب وبني التعلق ثلاثا وتعلق
حق الغير بنكاح أو عدة ذكرهما
في الرجعة (حرم) على المتزوج
ذكر اكان أو أنى نكاح (أصله
وفرعه) علا أو زول (وبنت
أخيه واخته وبنتها) ولومن زنا
(وعنه وخالته)

الربائب بقيد الدخول وبعد مباحة عدمه كان ذلك مظنة أن توهم أن خصوص الدخول هنا لا بد منه وان
 تصر بهم بان المس ويحرمه بوجوب حرمة المصاهرة بخصوص بماعدا الربائب لظاهر الآية فنقل التصريح
 عن أبي حنيفة بأنه قائم مقام الوطى هنا لدفع ذلك الوهم وليبان أنه ليس من تحريمات المشايخ وكأنه لم يجد
 التصريح به هنا عن أبي حنيفة إلا في الكشف فتنقل ذلك عنه لأن الزمخشري من مشايخ المذهب وهو جهة
 في النقل ولكن الموضوع موضع خفاء أكد ذلك بقوله وأقره المصنف فافهم (قوله) وزوجه أصله وفروع
 لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح آبائكم قوله تعالى وحلائل الذين من أصلابكم والحليلة الزوجة وأما
 حرمة الموطوءة بتغير عقد فبدليل آخر وذكر الأصلاب لاسقاط حليلة الابن المتبني لا لاحتلال حليلة الابن
 رضاعا فانها تحرم كالنكح بغير وغيره (قوله) ولو بعيد الخ بيان للاطلاق أى ولو كان الأصل
 أو الفروع بعيدا كالجد وان علاوان الابن وان سفلى وتحرم زوجه الأصل والفروع بمجرد العقد دخل بها أولا
 (قوله) وأما بنت زوجه أبيه أو ابنه فحلان (قوله) وكذا بنت ابنها بجر قال الخياط الرملى لا تحرم بنت زوج الام
 ولأولادها ولا ام زوجه الاب ولا بنتها ولا ام زوجه الابن ولا بنتها ولا زوجه الربيب ولا زوجه الربا ا هـ (قوله)
 نسباً) غير عن نسبة تحريمه للتغير المضاعف اليه وكذا قوله مصاهرة وقوله رضاعا تميز عن نسبة تحريمه إلى النكح
 يعنى يحرم من الرضاع أصوله وفروعه وفروع أبويه ونفوعهم وكذا فروع أجداده وبناته الصليبيون وفروع
 زوجته وأصولها وفروع زوجها وأصوله وحلائل أصوله وفروعه وقوله الاما استثنى أى استثناء منقطعاً
 وهو عن صورته البسط إلى ما لا يعتد به كما هو مقتضى ح (تنبيه) مقتضى قوله والكل رضاعاً عن قوله سابقاً
 ولومن زنا حرمة فروع المزية وأصلها رضاعاً في التهنيتى عن شرح الطحاوى عدم الحرمة ثم قال لكن في
 النكاح وغيره لا يحرم كل من الزانى والمزنية على أصل الآخر وفروعه رضاعاً ا هـ ومقتضى تنبيده بالنسب
 والأصل أنه لا خلاف في عدم الحرمة على غيره مما من الحوائش كالإخوة والعم في التحسين زنى بامرأة فولدت
 فارضعت به ذاك اللبن صبيحة لا يجوز لها هذا الزانى تزوجها ولا لأصوله وفروعه ولم الزانى التزوج بها كالأول كانت
 ولدت لمن الزانى وانحال مثله لأنه لم يثبت نسباً من الزانى حتى يظهر فيه أحكام القرابة والتعريم على أبى الزانى
 وأولاده وأولادهم لأعتبار الجزئية والاجزئية بينهما وبين الأم وإذا ثبت ذلك في المتولدة من الزنا فثبت في
 المرضعة لبن الزنا ا هـ قلت وهذا يخالف لما مر من التعميم في قول الشارح ولومن زنا كآبها عليه هناك (قوله)
 تقع مغلفة) كمنع محل الغطاء أو تشديد اللام المكسورة وضم الميم أى مسألة تطلق من بسبب عنها لا تأكل
 فيها (قوله) ولها منه لبن) أى نزل منها بسبب ولادتها منه (قوله) فحرمت عليه) لكن كونها صارت أمه
 رضاعاً (قوله) فدخل بها) قبله لم يكن توهم احتلالها للأول والصغير لا يمكن منه الدخول (قوله)
 بواحدة ثم ثلاث) الأول بناء على القول بان الزوج الثانى لا يهدم مادون الثلاث والثانى بناء على القول
 بأنه يهدم كما سبق فى بابيه (قوله) لصبر ورثها حليلة ابنه رضاعاً) لأن ثبوت البتة بالأرضع مقارن
 للزوجة فصنع وصفها بكونها زوجة ابنه وانها رضاعاً وكذا ان قلنا ان ثبوت البتة عاوض على الزوجة
 ومعاقبها لأنه لا يلزم اجتماع الوصفين في وقت واحد وكذا تحريم عليه ربيته المولودة بعد طلاقه أمها وزوجه
 أبيه من الرضاع المطلقة قبل ارتضاعه فافهم (قوله) ان علم أنه وطئها) فان علم عدم الوطى أو شك تحل ا هـ
 ح والمراد بالعلم ما يشغل غلبة الظن اذ حصول العلم اليقيني في ذلك نادر ومنه اخبار الاب بأنه وطئها وهي في
 ملكه ففى البحر عن المحط رجل له جارية فتشال قد وطئها لا تحل لابنه وان كان في غير ملكه فتشال قد وطئها
 يحل لابنه لأنه لا يكتبه وطئها لأن الظاهر يشهد له ا هـ أى يشهد للابن والظاهر ان المراد الاخبار بأن الوطى
 كان في غير ملكه أمالو كانت في ملكه ثم باعها ثم أخبر بأنه وطئها حين كانت في ملكه لا تحل لابنه تاتل
 (قوله) فوجد هائسيا) أى حين أراد بيعها كإفى البحر والبيع وذلك باخبارها أو بأمرها بالجماع أما
 لو جامعها فوجد هائسيا واجب عليه مهر مثلها الوطى الشهية والوطى في دار الاسلام لا يلحقون عقراً وعترتهم
 (قوله) وحرماً أيضاً بالصره به أصل من ربه) قال في البحر أراد بجرمة المصاهرة الحرمات الأربع حرمة المرأة
 على أصول الزانى وفروعه نسباً ورضاعاً وحرمة أصولها وفروعها على الزانى نسباً ورضاعاً كإفى الوطى الحلال
 ويحل لأصول الزانى وفروعه أصول المزنى بها وفروعها ا هـ ومثله ما قدّمناه قريبا عن التهنيتى عن النكاح

(ولو زوجه أصله وفروعه)

مطلقاً ولو بعيد ادخل بها أولاً

وأما بنت زوجه أبيه أو ابنه

فحلان (و) حرم (الكل) عمامة

تحريمه نسباً ومصاهرة (رضاعاً)

الاما استثنى في بابيه (فروع) تنفع

مغلطة فتشال طلق امرأته

تطلقتهن ولها منه لبن فاعتدت

فشكلت صغيراً فارضعته فحرمت

عليه فشككت آخر فدخل بها

فأبانتها فهل يعود للأول بواحدة

أم ثلاث الجواب لا تعود اليه

أبداً لصبر ورثها حليلة ابنه رضاعاً

شرى أمه أبيه لم تحل له ان علم أنه

وطئها تزوج بكراً فوجد هائسيا

وقالت أبوك فبني ان صدقها

بانت بالامهر والالاثنى (و) حرم

أيضاً بالصره به (أصلاً) حرمته

وغيره قوله ويجعل الخ أى كما يجعل ذلك بالوطئ الحلال وتقيد بالحرمة الأربع مخرج للمعادها وتقدم أنفا
 الكلام عليه (قوله) أراد بالزنا الوطئ الحرام لأن الزنا ووطئ مكلف في فرج مشبهة ولوماضيا لخال الملك
 وشبهته وكذا ثبت حرمة المصاهرة لوطئ المنكوحه فاسدا أو المشترا فاسدا أو الجارية المشتركة أو المكاتبة
 أو المظاهرة منها أو الأمانة المحسوبة أو زوجته الحائض أو النساء أو كان محرما أو مائتا أو ثمانية أو ثلاثة أو اثنين
 خلاف الشافعي ولينفذ منها لا تثبت بالوطئ بالبركاي أو خلافا للزنا وأحد قال في الفقه وقولنا قال مالك
 في رواية وأحد وهو قول عمر وابن مسعود وابن عباس في الأصح وعمران بن الحصين وجابر بن عبد الله وعائشة وجهود
 التابعين كزيد بن أسلم والشعبي والبخاري والاوزاعي وطاوس ومجاهد وعطاء بن أبي السائب وسليمان بن يسار
 وسجاد الثوري وابن راهويه ونحوهم مع بسط الدليل فيه (قوله) وأصل ميسرة الخ لأن المس والنظر سبب
 داخ إلى الوطئ فقام مقامه في موضع الاحتياط هداية واستدل بذلك في الفقه بالأحاديث والآثار عن الصحابة
 والتابعين (قوله بشهوة) أى ولو من أحدهما كسبا (قوله) ولولع على الرأس) خرج به المسترسل
 وظاهر ما في الخاتمة ترجيح أن مس الشعر غير محرم وجزم في المحيط بجملته ورجحه في البحر وفصل في الخلاصة
 فخص العريم بماعلى الرأس دون المسترسل وجزم به في الجوهر وجعله في الهرجى والقوانين وهو ظاهر فلذا جزم
 به الشارح (قوله) بجائل لا يمنع الحرارة) أى ولو بجائل الخ لولا أن كان مانعا لانتبت الحرمة كذا في أكثر
 الكتب وكذا لو جامعها بخزقة على ذكره في النسخة من أن الامام ظهير الدين يفتي بالحرمة في القبلة على
 القدم والذقن والخد والرأس وإن كان على المشقة فيقول على ما إذا كانت رقيقة فصل الحرارة معها بحر
 (قوله) وأصل ماسته) أى بشهوة قال في الفقه وثبت الحرمة بالسها مشروط بأن يصدها ويقع في كبرياءه
 صدقه وعلى هذا ينبغي أن يقال في مسها باها لا تحرم على أيها وإنه الآن يصدها أو يغلب على ظنهما صدقه ثم
 رأيت عن أبي يوسف ما يشهد ذلك اهـ (قوله) وناظرة) أى بشهوة (قوله) والمناظرة إلى فرجها) قيد
 بالفرج لأن ظاهر الذخيرة وغيرهما أنهم اتفقوا على أن النظر بشهوة إلى سائر أعضائها لا عبرة به ماعدا الفرج
 وحديثنا فاطمات الكزفي محل التقييد بحر (قوله) المدور الداخل) اختاره في الهداية وصححه في المحيط
 والذخيرة وفي الخاتمة وعليه الفتوى وفي الفقه وهو ظاهر الرواية لأن هذا حكم يتعلق بالفرج والداخل فرج من
 كل وجه والخارج فرج من وجه والاحتراز عن الخارج متعذر فقط اعتباره ولا يتحقق ذلك إلا إذا كانت
 متكئة بحر فلو كانت قائمة أو جالسة غير مستندة لانتبت الحرمة اسماعيل وقبل ثبت النظر إلى منابت
 الذخيرة وقيل إلى الشق وصححه في الخلاصة بحر (قوله) أو ما هي فيه) احتراز عما إذا كانت فوق الماء فراه
 من الماء كما يأتي (قوله) وفروع) بالرفع عطف على أصل من يته وفيه تغليب المؤنث على الذكر بالنسبة إلى
 قوله وناظرة إلى ذكره (قوله) مطلقا) يرجع إلى الأصول والفروع أى وأن علون وان سفلى ط (قوله)
 والعبرة الخ) قال في الفقه وقوله بشهوة في موضع الحال فذهبدا اشتراط الشهوة حال المس فلو مس بغير شهوة ثم
 اشتبه عن ذلك المس لا تحرم عليه اهـ وكذلك في النظر كذا في البحر فلو اشتبه بعد ما غلب بصره لا تحرم قلت
 وبسط وقوع الشهوة عليها لا على غيرها لما في الفيض لو نظر إلى فرج بنته بلا شهوة ففتى جارية منها فوقعت له
 الشهوة على البنت ثبتت الحرمة وإن وقعت على من غيرها فلا (قوله) وحدها فيهما) أى حد الشهوة في المس
 والنظر ح (قوله) أو زيادته) أى زيادة التمر كذا أن كان موجودا قبلهما (قوله) به يفتي) وقيل حدها
 أن يشتهي قبله أن لم يكن مشتهيا أو زاد أن كان مشتهيا ولا يشترط تمر كذا الآلة وصححه في المحيط والتخصه
 وفي غاية البيان وعليه الاعتماد والمذهب الأول بحر قال في الفقه وفزع عنه ما لو انتهر وطلب أمره أو لم يجز
 فغذى بشهوة خطأ لا تحرم أمها ما لم يزد الانتهاز (قوله) وفي امرأة ونحو شيخ الخ) قال في الفقه نعم هذا الحد
 في حق الشاب أما الشيخ والعين فحدها تمر كذا قلبه أو زيادته أن كان متحر كذا لا يجوز ميلان النفس فانه يوجد
 فيه لا شهوة له أصلا كالشيخ الضاني ثم قال ولم ينع والحد المحترم منها أي من المرأة أو أقله تمر كذا القلب على وجه
 يشترط الخطأ قال ط ولم أرسكم الخ في المشكل في الشهوة ومقتضى معاملته بالأضرار أن يجري عليه حكم
 المرأة (قوله) وفي الجوهره الخ) كذا في الفقه وعلى هذا ينبغي أن يكون مس الفرج كذلك بل أولى لأن تأثير
 المس فوق تأثير النظر بدليل إيجابه حرمة المصاهرة في غير الفرج إذا كان بشهوة بخلاف النظر ح قلت

أراد بالزنا الوطئ الحرام (و) أصل
 (ميسرة بشهوة) ولولع على
 الرأس بجائل لا يمنع الحرارة
 (و) أصل ماسته وناظرة إلى ذكره
 والمناظرة إلى فرجها) المدور
 (الداخل ولو) نظره (من زواج)
 أو ما هي فيه وفروع) مطلقا
 والعبرة الشهوة عند المس والنظر
 لا بعدهما وحدها فيما تمر كذا
 آله أو زيادته به يفتي وفي امرأة
 ونحو شيخ كبير تمر كذا قلبه أو زيادته
 وفي الجوهره لا يشترط في النظر
 لفرج تمر كذا آله به يفتي هذا
 إذا لم ينزل فلو أنزل مع مس أو نظر

ويمكن أن يكون ما في الجوهر مفرعاً على القول الآخر في حد الشهوة فلا يكون النظر احترازاً عن من الترح
ولا عن من غيره تأمل **(قوله فلا حرمة)** لأنه لا يزال حين انه غيره فنض الى الوطئ هداية قال في العنابة
ومعنى قواهم انه لا يوجب الحرمة بالانزال **(قوله فلا حرمة)** عند انتهاء المش بهوة كان حكمها موقوفاً الى أن تبين
بالانزال فان انزل لم تثبت والتمسك بالمش ثم بالانزال تسقط لان حرمة المصاهرة اذا ثبتت لا تسقط ايها
(قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محتمل للتبني بالاصول والفروع وقوله لا تحرم أي لا تثبت حرمة المصاهرة
فالتمسك لا تحرم حرمة مودة والافترق الى اقتناء عدة الموطوءة بشبهة قال في البحر لو وطئ اخت امرأته بشبهة
تحرم امرأته ما لم تنقض مدة ذات الشبهة وفي الدراية عن الكامل لو زنى باهية الاختين لا يقرب الاخرى حتى
تخص الاخرى حصية واستشكل في التبع ووجهه انه لا اعتبار له الزاني ولذا ألزمت امرأة رجل لم تحرم عليه
وبازله وطؤها عتبت الزنا اه **(قوله لا تحرم المنظور الى فرجها الخ)** تبع في هذا التعبير صاحب الدرر
واعترضه الشرنبلالي بأنه لا يصح الاستدراك مضاف أي لا يحرم أهل وفرع المنظور الى فرجها لما له لا يحرم
نفس المنظور الى فرجها واجب بأن المراد لا تحرم على اصول النظر ونزوعه وفيه ان الكلام في الحرمة
وعندها بالنسبة الى اصولها وفروعها قال في مسقط النظر تحريم وابقا المتي على حاله فيكون قوله لا المنظور
معطوفاً على قوله لا المنظور والمعنى لا يحرم أصلها وفروعها ويعلم منه عدم حرمتها عليه وعلى اصوله وفروعها
بالاولى فافهم **(قوله اذارة)** لا حاجة اليه لجهة تعلق الجوارش قوله المنظور ط **(قوله لان المرئي مثاله)**
الخ يشير الى ما في التبع من الفرق بين الرؤية من الزناج والمرأة وبين الرؤية في الماء من الماء حيث قال كان
العلة والله سبحانه أعلم ان المرئي في المرأته مثاله لا هو بهذا علواً والخت فيما اذا حلف لا ينظر الى وجهه فلان
ظاهره في المرأة والماء وعلى هذا فالحرمة به من وراء الزناج يشاعل نفوذ البصر منه فبقي نفس المرئي بخلاف
المرأة ومن الماء وهذا يعني كون الاشارة من المرأة والماء بواسطة انعكاس الاشعة والارادة به بل بانفباع
مثل الصورة فيه بخلاف المرئي في الماء لان البصر يتدفقه اذا كان صافياً فبقي نفس ما فيه وان كان لا يراه
على الوجه الذي هو عليه ولا كان له الخبار اذا اشتري بكمزأه في ما بحيث تؤخذ منه بلا حيلة اه وبه
يظهر فائدة قول الشارع مثاله لكنه لا يتناسب قول المصنف تبعاً للدرر بالانكسار واليه قال في التبع وهذا يعني
الخ وقد يجب بأن يسهل مراد المصنف بالانعكاس البناء على القول بأن الشعاع الخارج من الحدقة الواقع على
سطح الصنبل كالأرادة والماء يعكس من سطح الصنبل الى المرئي حتى يلزم انه يكون المرئي حينئذ حقيقة لا مثاله
وانما أراد به انعكاس نفس المرئي وهو المراد بالمثل فيكون مبنياً على القول الآخر ويعبرون عنه بالانكسار وهو
ان المقابل له لتقبل تطبيع صورته ومثله في عينه ويدل عليه تعبير قاضي خان بقوله لانه لم يفرجها وانما اراد
عكس فرجها فافهم **(قوله خذا)** أي جميع ما ذكر في مسائل المدايرة **(قوله مشتبهان)** سيأتي تعريفها
بأنها بنت تسع فأكثر **(قوله ولو ماضيا)** كجوز شوها لانها دخلت تحت الحرمة فلا تخرج ولو اذ وقع
الولد منها كما وقع لزوجة ابراهيم وذكرا عليه ما للسلام **(قوله فلا تثبت الحرمة بها)** أي بوطئها
أولسها أو النظر الى فرجها وقوله أصلاً أي سواء كان بشهوة أو لا وسواء انزل أو لا **(قوله طافاً)** أي سواء
كان بصبي أو امرأة كما في غاية البيان وعليه الفتوى كما في الواقيات ح عن البرقي في الولو الحية أي رجل
رجله ان يتزوج ابنته لان هذا الفعل لو كان في الاناث لا يوجب حرمة المصاهرة في الذكر **(قوله لا عدم)**
تثبت كونه في الفرج) علة لعدم إيجاب وطئ المفصاة المصاهرة فقط وأما العلة في عدم إيجاب وطئ الذكر
المصاهرة فالتثبت بعدم كون الوطئ في الفرج الذي هو محل الفرج وانما تركزها لانها ما بالاولى قال في البحر
وأورد عليها أي على المسئلتين ان الوطئ فيها وان لم يكن سبباً للحرمة فليس بشهوة بسبب الهال بالوجود فيها
أقوى واجيب بان العلة هي الوطئ السبب للولد وثبتت الحرمة بالمش ليس الا لكونه سبباً لهذا الوطئ ولم
يتحقق في صورتين اه وبسبب أنه لا فرق في المسئلتين بين الانزال وعدمه ح **(قوله ما لم تقبل منه)** زاد
في التبع وعلم كونه منه أي ماساً كما عنده حتى تملكه فقد مناه وهذا في الزنا لا في النكاح كما لا يخفى **(قوله)**
بلا فرق بين زنا ونكاح راجع لا لشرط كونها مشتبهة للنبوت الحرمة كما في البصر فراجع عليه قوله فلا فرق
صغيرة الخ **(قوله جازله التزوج بينها)** أما ما فرغت عليه بمجرده فقد ط **(قوله فلو جامع غيرهما الخ)**

فلا حرمة به بفتح ابن كمال وغيره
وفي الخلاصة ودل اخت امرأته
لا تحرم عليه امرأته (لا تحرم
المنظور الى فرجها بالداخل)
اذا رآه (من امرأة أوما) لان
المرئي مثاله (بالانكسار) لا هو
(هذا اذا كانت حية مشتبهة)
ولو ماضيا (أما غيرا) يعني
المبته وصغيرة ثم تثبت (فلا) تثبت
الحرمة بها أصلاً كوطئ درم طافاً
وكذا لو أفضاها لعدم تثبت كونه
في الفرج ما لم تقبل منه بلا فرق
بين زنا ونكاح (فلا فرق) صغيرة
لا شبهة في قد دخل بها فقلعها
وانقضت عتبتها وزوتت بالآخر
جاء للاول (الفرج) بينهما لعدم
الاشتهاء وكذا اشبهت الشهوة
في الذكر فلو جامع غيرهما
زوجة أبيه لم تحرم فنج

لعل في بعض نسخ المتن جازله
الفرج كما يدل له كتابة الخشب
ويكون قول الشارع لا لاول
تفسير القول المتن فليقرر قاله
نصر

الذي في الفتح حتى لو جامع ابن أربع سنين زوجة فيه لانتبت الحرمة قال في البحر وظاهره اعتبار انسن الاق
في حد المشبهة أعني تسع سنين قال في النهر وأقول التعليل بعدم الاشبهة بقدر ان لا يشتهى لانتبت الحرمة
بجماعه ولا خفاء ان ابن تسع عار من هذا بل لا بد ان يكون مراهما ثم رأيت في الخانية قال الصبي الذي بجامع
مثله كالبالغ قالوا وهو ابن بجامع ويشتهى والنسابة من مثله وهو ظاهر في اعتبار كونه مراهما لا ابن تسع
ويدل عليه ما في الفتح من المراهق كالبالغ وفي البرازية المراهق كالبالغ حتى لو جامع امرأته أو لم يس شهوة
تثبت حرمة المصاهرة اه وبه يظهر ان ما عراه الشارح الى الفتح وان لم يكن صريح كلامه لكنه مراده
فخصص من هذا انه لا بد في كل منهما من سن المراهقة وأقله ثلاث تسع ولذا ذكرنا عشر لان ذلك أقل مدة يمكن
فيها البلوغ كإسره حوايه في باب بلوغ الغلام وهذا يوافق ما مر من ان العلة هي الوطى الذي يكون سبباً للولد
أو المس الذي يكون سبباً لهذا الوطى ولا يخفى ان غير المراهق منهما لا يأنق من الولد (قوله ولا فرق فيما ذكر)
أي من التحريم وقوله بين اللبس والتظن حوايه في المس والنظر عبارة الفتح ولا فرق في ثبوت الحرمة بالنسب بين
كونه عامداً أو ناسياً أو مكرهاً ومخطئاً الخ أقاده ح قال الرضى وإذا علم ذلك في المس والنظر علم في الجاع
بالاولى (قوله فلا ينفذ الخ) تفريع على الخطأ ط (قوله أو بداهته) أي المراهق كإعالم عامراً وأما
تقسيد الفتح ~~بكونه~~ بكونه من غير ما يقال في التبرع لما إذا كان ابنه من مهابه الاولى ولا بد من التقيد بالشهوة
أو ازديادها في الموضوعين (قوله قبل أم امرأته الخ) قال في الذخيرة وإذا قبلها أولسها ونظر في فرجها ثم
قال لم يكن عن شهوة ذكر الصدر الشهيد أنه في القبلة يفتي بالحرمة مالم يبين الله بلا شهوة وفي المس والنظر لا
ان سن الله بشهوة لان الاصل في التقيد بالشهوة بخلاف المس والنظر وفي يوع العيون خلاف هذا اذا اشترى
جارية على انه بالخيار وقبلها أو نظراً الى فرجها لم يكن عن شهوة وأراد رده صادق ولو كانت مباشرة
لم يصدق ومنهم من فصل في القبلة فقال ان كانت على النعم يفتي بالحرمة ولا يصدق انه بلا شهوة وان كانت على
الرأس أو الذقن أو الخد فلا اذا تبين انه بشهوة وكان الامام ظهر الدين يفتي بالحرمة في القبلة طلقاً ويقول
لا يصدق في انه لم يكن بشهوة وظاهر اطلاق يوع العيون يدل على انه يصدق في القبلة على النعم أو غيره
وفي البصائر اذا انكر الشهوة في المس يصدق الا ان يتوهم اليها من انتشارا فبعثتها وكذا قال في المجرد وانتشاره
دليل شهوته اه (قوله على الصحيح جوهره) الذي في الجوهره للعداى خلاف هذا فانه قال لو مس
أوقبل وقال لم يشتهه الا اذا كان المس على النرج والتقبيل في النعم اه وهذا هو الموافق لما سبقه
الشارح عن الحدادى ولما نقله عنه في البحر فانه لا يرجعه في فتح القدر وألحق اخذ النعم اه وقال في النض
ولو قام اليها وعانيتها من نشر أو قبلها وقال لم يكن عن شهوة لا يصدق ولو قبل ولم ينتشر عنه وقال كان عن غير
شهوة يصدق وقبل لا يصدق لو قبلها على النعم وبه يفتي اه فهذا كما ترى صريح في ترجيح التفصيل وأما فتح
الاطلاق الذي ذكره الشارح فلم أره لغوه نعم قال القهستاني وفي القبلة يفتي بها الى الحرمة مالم يبين الله بلا
شهوة ويستوى ان يقبل النعم أو الذقن أو الخد أو الرأس وقبل ان قبل النعم يفتي بها وان ادعى انه بلا شهوة وان
قبل غيره لا يفتي بها الا اذا ثبت الشهوة اه وظاهر ترجيح الاطلاق في التقيد لكن علت التصريح
بترجيح التفصيل تأمل (قوله حرمت عليه امرأته الخ) أي يفتي بالحرمة اذا سئل عنها ولا يصدق اذا ادعى
عدم الشهوة الا اذا ظهر عدمها بغير شبهة الحال وهذا موافق لما تقدم عن القهستاني والشهد ومخالف لما قلناه
عن الجوهره ورجحه في الفتح وعلى هذا فكان الاولى ان يقول لا تحرم مالم تعلم الشهوة أي بان قبلها منتشر
أو على النعم فوافق ما نقلناه عن النض ولما سأل أيضاً وجئت فلا فرق بين التقيد والمس (قوله ولو على
النعم) مبالغة على المنقلى لاعلى النبي والمعنى حرمت امرأته اذا لم يظهر عدم الاشياء وهو صادق بظهور الشهوة
وبالتكفيها ما اذا ظهر عدم الشهوة فلا تحرم ولو كانت القبلة على النعم اه ح (قوله كإفهمه في الذخيرة)
أي فهمه من عبارة العيون حيث قال وظاهر ما أطلق في يوع العيون الى آخر ما مر وأنت خير بان كلام
المصنف معنى أي ان الاصل في القبلة الشهوة وانه لا يصدق في دعوى عدمها وهذا خلاف ما في العيون تأمل
(قوله وكذا القصر والعرض بشهوة) يعني ترك قوله بشهوة كإفعل المصنف في المعاقلة لان المقصود تشبيه هذه
الامور بالتقبيل في التفصيل المتقدم فلما عني للتقيد اه ح (قوله ولولا جنسية) أي لا فرق بين أن

ولا فرق فيما ذكر (بين الله مس
والنظر بشهوة بين عدو ونسيان)
وخطأ وأكرام فلا ينفذ زوجته
أو أو ينفذ هي لجماعها ليست يدها
المشبهة أو يدها البه حرمت الام
أذا فتح (قبل أم امرأته) في أي
موضع كان على الصحيح جوهره
(حرمت) عليه (امرأته مالم يظهر
عدم الشهوة) ولو على النعم كإفهمه
في الذخيرة (وفي المس لا) تحرم
(مالم تعلم الشهوة) لان الاصل
في التقيد بالشهوة بخلاف المس
(والمعاقلة كالتقبيل) وكذا القصر
والعرض بشهوة ولولا جنسية

تكون زوجة أو أجنبية أما الأجنبية فتصورها ظاهرة وأما الزوجة فكما إذا تزوج امرأة فترصها أو عضاها
أوقيلها أو عاتقها من طلقها قبل الدخول حرمت عليه بنها . واعلم ان هذا التعميم لا يخص ما نحن فيه فان جميع
ما قبله كذلك ح . وخص البنت لان الامة تحرم بمجرد العقد (قوله وتكنى الشهوة من أحدهما)
هذا انما يظهر في المسأمة في النظر فغير البنت الشهوة من الناظر سواء وجدت من الآخر لا اه ط وهكذا بحث
الخيار المثل - أخذ من ذكرهم ذلك في بحث المس فقط قال والفرق اشترأ كلاهما في فلة المس كالشترين في فلة
الجماع بخلاف النظر (قوله كالغ) أي في ثبوت حرمة المصاهرة بالوطئ أو المس أو النظر ولو تعم المقابلات
بأن قال كالغ عاقل صالح لكان أولى ط وفي الفتح لومس المراهق واقرأه بشهوة ثبت الحرمة عليه (قوله
بزازية) لم أرفها الا المراهق دون الجنون والسكران نعم رأيتها في حاوى الزاهدى (قوله تحرم الام) كذا
يوجد في بعض النسخ وفي عامتها دون الام فهو من باب الحذف والايصال كما قال ح وبعبارة القنية هكذا قبل
الجنون ام امرأته بشهوة أو السكران تنه تحرم اه أي تحرم امرأته (قوله وبجمرة المصاهرة الخ) قال
في الذخيرة ذكر محمد في نكاح الامل ان النكاح لا يرتفع بجمرة المصاهرة والرضاع بل يفسد حتى لو وطئ الزوج
قبل التفريق لا يجب عليه الحد اشبهه عليه أو لم يشبهه عليه اه (قوله لا بعد المتاركة) أي وان منى
عليه اسنسون كما في البزازية وبعبارة الحاوى الا بعد تفريق القاتني أو بعد المتاركة اه وقد علمت ان النكاح
لا يرتفع بل يفسد وقد مر حوا في النكاح الفاسد بأن المتاركة لا تنفك بالاقول ان كانت مدخولها
كثرت كما وأخلت سبيلك وأما غير المدخول بها فقبل تكون بالاقول وبالترك على قيد عدم العود اليها وول
لا تكون الا بالاقول وفيها حتى لو تركها مضي على عتها اسنسون لم يكن لها أن تتزوج بأخر فافهم (قوله
والوطئ بها الخ) أي الوطئ الكائن في هذه الحرمة قبل التفريق والمتاركة لا يكون زنا قال في الحاوى والوطئ
فيها لا يكون زنا لانه يختلف فيه ومهر المثل بوطئها بعد الحرمة ولا حد عليه وثبت السبب اه (قوله وفي
الخاتمة الخ) مستغنى عنه بما تقدم ح (قوله فدخلت فراش أيها) كنى به عن المس والاحتجاب بالدخول
بغير مس لا يعتبر ط (قوله ليست بشهواته يبقى) كذا في البحر عن الخاتمة ثم قال فأذا فله لافرق بين أن
تكون مهيبة أو لا ولا ذال في المهر اج بنت حسن لا تنكح من مشبهة انشاقا وبنت تسع فصاعدا مشبهة انشاقا
وفيها بين الخس والتسع اختلاف الرواية ولم يشاخ والاصح انها لا تثبت الحرمة اه (قوله وان ادعت
الشهوة في تقبيل) أي ادعت الزوجة انه قبل أحد اوصولها أو فروعها بشهوة أو أن أحد اوصولها أو فروعها
قبله بشهوة فهو مصدر منضاف الى فاعله أو مفعوله وكذا قوله أو تقبيلها اياه فان كانت اضافته الى المفعول فاليه
فاعل والا نسب النظم الكلام اضافته الى فاعله والثاني الى المفعول ليكون فاعله يوم الرجل أو ابنته كما فاده ح
(قوله فهو مصدق) لانه يشكر شوق الحرمة والاقول للمكسر وهذا ذكره في الذخيرة في المس لافي التقبيل
كما فعل الشارح فانه متخالف لما مشى عليه المصنف أو لامن انه في التقبيل يقي بالحرمة ما لم يظهر عدم الشهوة
وقد منع ان الذخيرة نقل الخلاف في ذلك فها هنا مبني على ما في يوع العيون (قوله آله) بالرفع فاعل
منتهرا ط (قوله أو يركب معها) أي على ما يختلف ما اذا ركب على ظهره وعبر الماء حيث يصدق
في انه لا عن شهوة بزازية (قوله وفي الفتح الخ) قال فيه والحاصل انه اذا أقر بالنظر وانكر الشهوة صدق
بلا خلاف وفي المباهرة لا يصدق بلا خلاف فيما أعلم وفي التقبيل يختلف في عجل لا يصدق لانه لا يكون الا عن
شهوة غالبا فلا يقبل الا أن يظهر خلافة بالاتسار ونحوه وقبل قبل وقبل بالتفصيل بين كونه على الرأس والجنب
والخلف فصدق أو على النصف فلا والارجح هذا لأن الحد يترجم الى الحاقه بالنم اه وقوله الا أن يظهر الخ منته
أن يترك بعبارة وقيل يقبل كالأجنبي ولم يترك كالمس وقد منع ان الذخيرة أن الأصل فيه عدم الشهوة مثل النظر
فصدق اذا انكر الشهوة الا أن يقوم اليها منتزعا أي لان الاتسار دليل الشهوة وكذا اذا كان المس على
الفرج كمنع من الحد الذي لانه دليل الشهوة غالبا وما ذكره في الفتح مجتاهم الحاق تقبيل الحد الذي بخلاف
الرأس والجنبه غير ما تقدم في كلام الذخيرة عن الامام ظهير الدين فان ذلك لم يفصل فافهم (قوله ولا يصدق
انه كذب الخ) أي عند القاضي اما يشبهه وبين الله تعالى ان كان كاذبا فيما أقر لم تثبت الحرمة وكذا اذا
أقر بجماعها ما قبل التزوج لا يصدق في حقها يجب كمال المسمى لو بعد الدخول ونصفه لو قبله بحر ٢ قوله

وتكنى الشهوة من أحدهما ومراهق
ويجنون وسكران كالغ بزازية
وفي القنية قبل السكران ينسبه
تحرم الام وبجمرة المصاهرة
لا يرتفع النكاح حتى لا يصل لها
التزوج بأخر الا بعد المتاركة
وانقضاء العدة والوطئ بها
لا يكون زنا في الخاتمة ان النظر
الى فرج ابنته بشهوة يجب
حرمة امرأته وكذا لو فرغت
فدخلت فراش أيها عريانة
فاتشتر لها أبوها تحرم عليه أمها
(وبنت) سنها (أو دون سبع ليست
بمستاهرة) به يبقى (وان ادعت
الشهوة) في تقبيله أو تقبيلها اياه
وانكرها الرجل فهو مصدق
لاهي (الا أن يقوم اليها منتزعا)
آله (فيعانها) لقرنة كذبه
(أو يأخذ ثديها أو يركب معها)
أو يسها على الفرج أو يقبلها
على النصف فله الحد أي في الفتح
يترامى الحاق الحدين بالنم وفي
الخلاصة قبل ما فعلته بأمر امرأتك
فقال جاءها تثبت الحرمة ولا يصدق
انه كذب ولو هازلا (وتقبيل
الزهاد على ادوار بالامس
والقبيل عن شهوة و (لذا) تقبيل
(على نفس الامس والتقبيل)
والنظر الى ذكره أو فرجها (عن
شهوة في الخمار)

تجنيس) كذا عزاه اليه في الجرح وكذا رأيت فيه أيضا وخص عبارته المختارانه بقيل اله أشار محمد في الجامع
والله ذهب نورا الاسلام على البزدي لأن الشهوة مما وصف عليه يتجزأ العضو بمن تجزأ عنه أو بانا آخر
عن لا يتجزأ عنه اه فمأذ كره من التعليل من كلام التجنيس أيضا وبه ظهر أن ما في النهر من عزوه الى التجنيس
أن المختار عدم التبول سبق قلم (قوله بن الحارم) الاولى جذفه لأن قول المصنف بين امرأتين يعني عنه
واثلايتهم اختصاص الثاني بالجمع وطنا تلك بين ولا يصح اعرابه بدلا منه بدل مفصل من يحمل لأن الشارح
ذكره عاملا بخصه وهو قوله وحرم الجمع فافهم وأراد بالحارم ما يشمل القرب والزنا فلو كان له زوجتان
رضعتان فرضعتا اجنبية فسد نسكهما كما في الجرح (قوله أي عقد صحيحا) الإنسب حذف قوله صحيحا
كما فعل في الجرح وانظر وإذا قل ح لا ثمرة له هذا القيد فيما إذا تزوجها في عقد واحد فانه لا يكون صحيحا قطعاً
ولا فيما إذا تزوجها على التعاقب وكان نسكها في الاولى صحيحا فان نسكها الثانية والحالة هذه باطل قطعاً نعم لثمة
فيما إذا تزوج الاولى فاسداً فإن له حينئذ أن يعقد على الثانية ويصدق عليه أنه جمع بينهما نسكاً ونسكها الاولى
وان كان فاسداً يسمى نسكاً كما تشاع في عباراتهم اه (قوله وعدة) معطوف على نسكها منصوب منه
على التمييز (قوله ولومن طلاق بائن) يشمل المتهمة من الرجعي أو من اعتاقها ولد خلاهما أو من تفريق
بعد نسكها فاسداً وأشار الى أن من طلق الاربع لا يجوز له أن يتزوج امرأة قبل انقضاء عدتهن فان انقضت عدة
الكل معاً جاز له تزوج أربع وان واحدة فواحدة بجر (فرع) ماتت امرأته التزوج بائناً بعد يوم من موتها
كما في الخلاصة عن الاصل وكذا في المبسوط لصدر الاسلام وانحط الدرر حتى والجرح والتأخرية وغيرهما من
الكتب المتهمة وأما ما عزي الى التسف من وجوب العدة فلا يبعد علمه وتعامه في كفايته تنقيح الفتاوى الحامدية
(قوله تلك بين) متعلق بوطئ واحتزب بالجمع وطناً بين ط أي في عبارة المصنف أفعلى عبارة الشارح
بين امرأتين) يرجع الى الجمع نسكاً وعدة ووطناً بين ط أي في عبارة المصنف أفعلى عبارة الشارح
فهم متعلق بالآخر (قوله أيتم ما فرضت الخ) أي أية واحدة منهم فرضت ذكر الميحل للآخرى كالجمع بين
المرأة وعنتها أو خاتنها بالجمع بين الدم والبنث نسباً أو رضاعاً كالجمع بين عمتين أو خاليتين كأن يتزوج كل من رجلين
أم لا خريفه لكل منهما مايت فكون كل من البنث عمة الاخرى أو يتزوج كل منهما مايت الاخرى ويولد لهما
بنثن فكل من البنث خالة الاخرى كما في الجرح (قوله أبداً) يندبه تعالى الجرح وغيره لخراج ما لو تزوج أمة ثم
سيدتها فانه يجوز لانه إذا فرضت الامه ذكر الابطح له إيراد العقد على سيدته ولو فرضت السيدة ذكر الابطح له
إيراد العقد على أمة الا في موضع الاحتياط كما يأتي لكن هذه الحرمة من الجانبين موقوفة الى زوال ملك الميحل
فإذا زال فأيتهم ما فرضت ذكر كرائع إيراد العقد منه على الاخرى فلذا جاز الجمع بينهما واحتج الى إخراج مذهب
الصورة من القاعدة المذكورة بقيد الابدية لكن هذا بناء على أن المراد من عدم الحل في قوله أية فريضت
ذكر الميحل للآخرى عدم حل إيراد العقد ما لو اريد به عدم حل الوطئ لا يحتاج الى إخراجها الى قيد الابدية
لانه خارج بدونه فانه لو فرضت السيدة ذكر الميحل له وطئ أمة أفاده ح (قوله لا تنكح المرأة على
عنتها) تمامه ولا على خاتنها ولا على ابنة اخنها ولا على ابنة اختها (قوله وهو مشهور) فانه ثابت في صحيح مسلم
وابن حبان ورواه أبو داود والترمذي والنسائي ونقله الصدر الاول بالتبوت من الصحابة والتابعين ورواه المجمع
الغفير منهم أبو هريرة وجابر وابن عباس وابن عمر وابن مسعود وأبو سعيد الخدري فيصح شخصاً لعموم قوله
تعالى وأحل لكم ما وراء ذلكم من أن العموم المذكور مخصوص بالمشركه والنجوسية وشأنه من الرضاة
فلو كان من أخبار الاحاد جاز التخصيص به غير متوقف على كونه مشهوراً وانما هو أنه لا بد من ادعاء الشهرة
لأن الحديث موقعه النسب لا التخصيص لأن ولا تنكحوا المشركت فالحق لعموم وأحل إذا لو تقدمت لم ينسخه
بالاية فزعم حل المشركت وهو منقأ وتكرار النسب وهو خلاف الاصل بيان الملازمة انه يكون السابق حرمة
المشركت ينسخ بالعمام وهو أحل لكم ما وراء ذلكم ثم يجب تقدير ناسخ آخر لأن الثابت الان الحرمة فسخ
وبه اندفع ما في العناية من أن شرط التخصيص المقارنة عندنا وباتت معلومة (تنبه) ما ذكره من الدليل
لا يكفي لاثبات عموم القاعدة من حرمة الجمع بين جميع المحارم فان الجمع بين حرمة إفضاءه الى قطع الرحم لوقوع
التشريع عداة بين الضرتين والدليل على اعتباره ما ثبت في الحديث برواية الظاهراني وهو قوله صلى الله عليه وسلم

تجنيس لأن الشهوة مما وصف عليها
في الجلبه باتشاراً وأما (و) حرم
(الجمع) بين الحارم (نسكاً) أي عقد
صحيحاً (عدة ولومن طلاق بائن
و) حرم الجمع (وطناً تلك بين
بين امرأتين أيتم ما فرضت ذكر
لم يخل للآخرى) أبداً الحديث
مسلم لا تنكح المرأة على عنتها وهو
مشهور يصلح شخصاً لعموم قوله
(بخار الجمع بين امرأة وبنات
زوجها) أو امرأة ابنتها

فانكم اذا علمتم ذلك قطعتم ارحامكم ونعمامه في الفتح (تمت) عن هذا جواب الرملي الشافعي عن الجمع بين الاختين في الخنة بأنه لا مانع منه لان الحكم يدور مع العلة وجود او عدمها وعله التباعد قطع الرحم منسفة في الخنة الا الام والبنت اه اعم له الجزئية فيه ما هو موجود في الخنة أيضا بخلاف نحو الاختين (قوله) اوامة ثم سبدها الاولى عدم ذكر هذه الصورة لما علت من ان اخرجها من القواعد بقيد مبتنى على ان المراد من عدم الحل عدم حل ايراد العقد وهو ثابت في الطرفين كما تروننا في قوله الا في لم يحرم ولوا بد بعد الحل عدم حل الوطى صحت قوله لم يحرم بكتبه يتغنى عن قيد الابدية وعله اشار الى أن جواز الجمع بينهما ثابت على كل من التقديرين فانهم قالوا ح وأشار بنى الى انه لو تزوجها في عقد لم يصح نكاح واحدة ولو تزوجها في عقدتين والسيدة مقدمة لم يصح نكاح الامه كما قدمناه اول الفصل (قوله لم يحرم) أى التزوج في الصور الثلاث لان الذكر المفروض في الاولى يصير متزوجا بنات الزوج وهي بنت رجل أجنبي وفي الثانية يصير متزوجا امرأة أجنبية وفي الثالثة يصير واطنا لأمته (قوله بخلاف عكسه) هو ما اذا فرضت بنت الزوج أو أم الزوج أو ألامه ذكر احث تحرم الاخرى لانه في الاولى يصير ابن الزوج فلا تحل له موطوءة أباه وفي الثانية يصير اب الزوج فلا تحل له امرأة ابه وفي الثالثة يصير عبدا فلا تحل له سبده (قوله وان تزوج الخ) قد بالتزويج لانه لو اشترى اخت امته الموطوءة عازله وطئ الاولى وليس له وطئ الثانية ما لم يحرم الاولى على نفسه ولو دناها ثم لم يلح له وطئ واحدة منهما حتى يحرم الاخرى وبكون النكاح صحيحا لانه لو كان فاسدا لا يحرم عليه الموطوءة ما لم يدخل بالنكوة لوجود الجمع حقيقة واطلق في الاخت المتزوجة فقبل الحره والامة واطلق في الامه فقبل أم الولد وقيد بكونها موطوءة لان بدونه يجوز له وطئ النكوة كباي لان المرفوعة ليست بموطوءة حكما بل يصير جامعها بينهما موطوءا لا حقيقة ولا حكما وأشار الى انه لو لم يدخل بالنكوة حتى اشترى اختها لابطأ المشترا لان الموطوءة موطوءة حكما كذا أفاده في الجبر وأراد باخت الامه من ليس بينهما جرية احترازا عن أمها وبشأن وطئ احداهما يحرم الاخرى أبدا (قوله حتى يحرم) أى على نفسه كما وقع في عسائرتهم والتبادر منه انه باضم والتشديد من المزيد ويعلم منه دلالة حكم الحرمة بدون فعله كونه احداهما أو ارتباطها لحول التصود ولو قرئ بالفتح والتخفيف صح وشمل ذلك منوطا ولكنه غير لازم لماعلت فانهم (قوله حل استناعت) من اضافة العفة الى الموصوفى أى يحرم الاستمتاع الحلال أفاده ط أو الاضافة بسانه أى يحرم شيئا حلالا هو استمتاع أفاده الرضى وبه اندفع ان الحل والحرمة من صفات فعل المكف كذا لاستمتاع فلا يصح وصف أحدهما بالاخر فانهم (قوله بسببنا) فحصر الممنوعة بالطلاق والطلع والردة مع انقضاء العدة فهتاتى والمملوكة يبيعها كالأول وبعضا واعتاقها كذلك وهما مع التسليم وكما بينهما وتزويجها بنكاح صحيح بخلاف الفاسد الا اذا دخل بها الزوج فانها لوجوب العدة عليها منه يحرم على المالك فعله لحسنه الممنوعة ولا يؤثر الا حرام والحض والنفاس والصوم والرهن والاجارة فالتدبير لان فرجها لا يحرم بهذه الاسباب بحر قال في البر ولم أرفى كلامهم ما لو باعها بغير فاسد أو وهبها كذلك وقبضت والظاهر انه يحل وطئ الممنوعة أى لان المبيع فاسد اعملا بالنقض وكذا الموهوب فاسد على المتبقي به خلا لما صححه في العمادية كما ساقى في بابه ان شاء الله تعالى (تنبيه) قال في الجبر فان عادت الموطوءة الى ملكه بعد الاخراج سواء كان بفسخ أو بشراء جديد لم يحل وطئ واحدة منهما حتى يحرم الامه على نفسه بسبب كان أولا (قوله) لان للعقد حكم الوطئ) أورد عليه انه لو كان كذلك يجب أن لا يصح هذا النكاح كما قاله بعض المالكية والازمان يصير جامعها بينهما موطوءا حكما لان الوطئ السابق قائم حكما أيضا بدله ان لو أراد بيعها يستحب له استبراء وهذا اللازم باطل فلهذا لم يطلن ملزومه وهو صحة العقد وأجاب عنه في الفتح بأنه لا لازم مقارن لان يده ازاله فلا يضر بالصحة (قوله ولو لم يكن الخ) يحتز قوله قد وطئها ح (قوله له وطئ الممنوعة) فان وطئ الممنوعة حرمت المملوكة حتى يشارك الممنوعة كذا في الاختيار (قوله ودواى الوطئ كالوطئ) حتى لو كان قبل امته أو مسها بشهوة وهي فعلة به ذلك ثم تزوج اختها لانه لو واحدة منهما حتى يحرم الاخرى رضى (قوله أو من يبعهاها) هو كل امرأتين أيهما فرضت ذكر الم تحل للاخرى ح ولا حاجة الى هذه الزيادة لاستغناء عن قبول المصنف بعد وكذا الحكم في كل جامعها من المحارم ط (قوله ونسب الإول)

أوامته ثم سبدها لانه لو فرضت المرأة أو امرأة الابن أو السيدة ذكرها لم يحرم بخلاف عكسه (وان تزوج بنكاح صحيح (أخت أمه) قد وعاشها صحيح) النكاح لكن (لابطأ واحدة منهما حتى يحرم حل) استمتاع (احداهما عليه) بسبب ما لان للعقد حكم الوطئ حتى لو نكح مشرق مغربية ثبت نسب أولادها منه لنسب الوطئ حكما ولو لم يكتن وطئ الامه له وطئ الممنوعة ودواى الوطئ كالوطئ ابن كمال (وان تزوجها معا) أى الاختين أو من يبعهاها (أو بعقدتين ونسب النكاح الاول

فلو علم فهو الصحيح والثاني باطل وله وطني الاولى الآن بطل الثانية فتحرم الاولى الى انقضاء عدة الثانية
 كما لو وطني اخت امرأته بشبهة حيث تحرم امرأته ما لم تنقض عدة ذات الشبهة ح عن الجبر وقال في شرح
 درر البحار قد بطلت نسيان اذ الزوج لو عين احدهما بالفعل بدخوله بها أو ببيان انها ساقطة فبني بنكاحها
 لتصادقهما ورفق بينه وبين الاخرى. ولودخل باحدهما ثم بين ان الاخرى ساقطة بعين اللسان اذ الدلالة
 لاتعارض السريع اه ومثله في الشرع بلالية عن شرح المجمع (قوله فرق الثاني بينه وبينهما) يعني
 يفترض عليه أن يفارقهما فان لم يفارقهما وجب على القاضي ان علم أن يفرق بينه وبينهما دفعا للمعصية بجر
 لكن في الفتاوى الهندية عن شرح العلماوى ولو تزوجهما في عقدتين ولا يدرى بينهما أسبق فانه يؤمر بالزوج
 بالبيان فان بين فعلى ما بين وان لم يبين فانه لا يتحرى في ذلك ويفرق بينه وبينهما اه ح قلت لامتنافه بينهما لان
 بيان الزوج بمعنى على علمه بالأسبق لما ذكرناه عن شرح الدرر واقوله لا يتحرى تأتى وفي النهروين باني أن يكون
 معنى التفريق من الزوج أنه بطلت كليهما ولم أره اه (قوله ويكون طلاقا) أى تفريق القاضي المذكور وظاهر
 كلام النسخ انه بحث منه فانه قال والظاهر انه طلاق حتى يتقص من طلاق كل منهما مطلقا لتزوجها بعد ذلك
 وأقره في البحر والنهر وبو بده ان الزبلي عير عن التفريق المذكور بالطلاق وكذا قال الانتقائي في غاية البيان
 وتفريق القاضي كالطلاق من الزوج ثم قال في النسخ فان وقع التفريق قبل الدخول فله ان يتزوج أيتها شاء للمال
 وان بعد فليس له التزوج بواحدة منهما حتى تنقضي عتدهما وان انقضت عدة احدهما دون الاخرى فله تزوج
 التي لم تنقض عتدها دون الاخرى كيلا يصير جامعاً وان وقع بعد الدخول باحدهما فله ان يتزوجها في الحال
 دون الاخرى فان عتدهما تمتع من تزوج اختها اه (قوله يعني في مسألة النسيان) تفيد لقوله ويكون طلاقا
 ولقول المصنف ولهما نصف المهر اذا التفريق في الباطل لا يكون طلاقا فافهم (قوله اذا الحكم الخ) بيان
 للفرق بين المسئلتين وذلك ان في مسألة النسيان صح نكاح السابقة دون اللاحقة وتعين التفريق بينهما البهول
 والتي صح نكاحها يجب انهما نصف المهر بالتفريق قبل الدخول ولما جهلت وجب لهما ما في مسألة تزوجهما
 معاً في عقد واحد فالباطل نكاح كل منهما يقينا فاذا كان التفريق قبل الدخول فلا مهر لهما ولا عدة عليهما وان
 دخل بهما وجب لكل الاقل من المسمى ومن مهر المثل كما هو حكم النكاح الفاسد وعليهما العدة بجر قال
 وقيد بطلانهما في المحيط بان لا تكون احدهما مشغولة بنكاح الغير أو عتده فان كانت كذلك صح نكاح
 الفارعة لعدم تحقق الجمع بينهما كما لو تزوجت امرأاً تزوجت في عقد واحد وأحداهما تزوجت رابع نساء فانها
 تكون زوجة لاخره لا لم يتحقق الجمع بين رجلين اذا كانت هي لا تختل لاحدهما اه (قوله وهذا) أى
 وجوب نصف المهر لهما في مسألة النسيان (قوله متساويين قدرا وجنسا) كما اذا كان كل منهما ألف
 درهم ح (قوله وهو مسمى) النمبر راجع الى المهرين بتأويل المذكور ح (قوله وادعى كل منهما
 انها الاولى) أما اذا قالت لا ندرى أى النكاحين أول لا يقضى لهما بشئ لان مقتضى له مجهول وهو يمنع خفة
 القضاء من قال لرجلين لاحدهما على ألف لا يقضى لاحدهما بشئ الا أن يصلح ما بان يتفقا على أخذ نصف المهر
 فيقتضى لهما به وهذا القدر ادعى كل منهما زاد أو جعفر الهندواني وظاهر الهداية تضعفه لكنه حسن
 بجر وعنه فيه (قوله ولا يئنه لهما) مثله ما لو كان لكل منهما مائة على السبق كافي للفتح وغيره أى
 انتهزهما قال ح فلوا قامت احدهما اليئنه على السبق فنكاحها هو الصحيح والثاني باطل نظير ما قلنا
 في قوله ونسب الاول (قوله فان اختلف مهرهما) مختار قوله وتساويين قدرا وجنسا وهو صادق
 باختلافهما في قدر انطق كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ثلثين منها وبجنس فقط
 كأن يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألف درهم من الذهب وقد راجعنا كأن
 يكون مهر احدهما وزن ألف درهم من الفضة والاخرى وزن ألفي درهم من الذهب (قوله فان علم الخ)
 اعلم ان هذا التخصيص لم يأخذ من الدرر واعترضه محشو بأنه لم يوجب لغيره والذي وجد في أصناف الكتب
 ان المسمى لهما ان كان مختلفا يقضى لكل واحدة منهما ربع مهرها المسمى والذي وجد في بعضها أنه يقضى
 لهما ما لاقل من نصف المهرين المسميين فلو كان مهر احدهما مائة درهم والاخرى ثمانين يقضى على القول
 الاول الاولى بخمسة وعشرين درهما والثانية بعشرين وعلى الثاني نصف أقل المهرين المسميين وهو أربعون

فريق الثاني (بينه وبينهما) ويكون
 طلاقا ولهما نصف المهر) يعني
 في مسألة النسيان اذا الحكم في
 تزوجهما معا الطلاق وعدم
 وجوب المهر الا بالوطئ كافي عامة
 الكتب فتنبه وهذا (ان كان
 مهرهما متساويين) قدرا وجنسا
 (وهو مسمى في العقد وكانت
 الفرقة قبل الدخول) وادعى كل
 منهما انها الاولى ولا يئنه لهما
 فان اختلف مهرهما فان علما
 فلكل ربع مهرها والا فلكل
 نصف أقل المسميين

ثم نصف منهما فيكون لكل منهما عشرة درهما كذا في حاشيته لنوح أفندي وفي شرحه الشيخ اسماعيل أن
الاحتياط الثاني وهو الموجود في الكافي والكنافة مع الألبان فيه يشنا والظاهر أن المصنف أي صاحب الدرر
أراد أن يوفق بين القولين بأن الأول فيما إذا كان ماسي لكل واحدة منهما بعينه معلوما كالتمسك لقاطمة
والألف لزايدة والثاني فيما إذا لم يكن معلوما كذلك بأن يعلم أنه مسمى لواحدة منهما ختمائة وللأخرى ألف
إلا أنه نسي تعيين كل منهما لكن سياق ما في الكافي والكنافة لا يؤدي إلى تخصيصه في ذلك ولذا قيل لو حمل
على اختلاف الرواية كان أولى أن انتزعت ذلك علمت أن قول الشارح بما لا يدر ولا لفلان نصف أقل المسلمين
غير صحيح كانه عليه في الشر بلائية وغيرها لاقتضائه أن تأخذ أمهرا كاملا مع أن الواجب عليه نصف مهر
فالصواب ما في بعض نسخ الشرح وهو والاف نصف أقل المسلمين لهما وهذا بناء على ما في الدرر من التوفيق وقد
علمت ما فيه (قوله وإن لم يكن مسمى) أي وإن لم يكن واحدا من المهرين مسمى فالواجب متعة وإذا مسمى
لأحداهما دون الأخرى فلان لهما المسمى أخذ بربعه والآخر لم يسم لهما تأخذ نصف المتعة وحمله في شرح الشيخ
اسماعيل (قوله وجب لكل واحدة مهر كامل) قال في الفتح ولو كان التقريب بعد الدخول وجب لكل
منهما مهرها كاملا وفي النكاح الفاسد يقضى به مهر كامل ومهر كامل ويجب حله على ما إذا اتحد المسمى لهما
قدرا وجنسهما ما إذا اختلفا فيعذر إيجاب عقد أديت أحدهما أولى يجعلها ذات العقر من الأخرى لأنه
فرع الحكم بانها الموطوءة في النكاح الفاسد هذا مع أن الفاسد ليس حكم الوطئ فيه إذا مسمى فيه العقر بل الأقل
من المسمى ومهر المثل اهـ ومثله في الجرسوى قوله مع أن الفاسد الخ والظاهر أن صاحب الفتح عبر أولا
بأنه يجب لكل مهر كامل ثم بالعتر تعالى ما وقع في كلام غيره ثم حقق أن الواجب في النكاح الفاسد بعد الوطئ
هو الأقل من المسمى ومهر المثل فلم أنه المراد بالعقر وفي المغرب العقر صدق المرأة إذا وطئت بشبهة اهـ ولا
يجوز أن الوطئ في النكاح الفاسد موطئ بشبهة وقد صرح في الكنز وغيره بأن الواجب في النكاح الفاسد
الأقل من المسمى ومهر المثل فلم أن اقتصر الجرح على التعبير بالعتر صحيح فأفهم والحاصل أنك قد علمت أن أحد
النكاحين في مسألة النسب صحيح والاخر فاسد وبعد الدخول يجب في الصحيح المسمى وفي الفاسد العقر
الأقل من المسمى ومهر المثل وحيث لم تعلم صاحبة الصحيح من الفاسد يقسم المهران بالوصف المذكور بينهما
فيكون لكل واحدة مهر كامل ثم اعلم أن الصور أربع لأنه إما أن يتحد المسمى لهما أو يتخلف وعلى كل إمام أن
يتحد مهر مثلها أيضا ويتخلف فإن اتحد المسميان والمهران فلا شبهة في أنه يجب لكل منهما مهرها كاملا
وأما إذا اتحد المسميان واختلف المهران كان سمي لهندمائه ومهر مثلها تسعون ولاختها دهمائة أيضا ومهر
مثلها ثمانون فالواجب ذات النكاح الصحيح المسمى وهو مائة وذات الفاسد العقر وهو مائة دهنين التسعين
والثمانين وتعذر إيجاب أحدهما أديت أحدهما أولى بكونها ذات العقر فلا قيد الحشفي قول الفتح ويجب
تجمل أي جل وجوب المهر كاملا لكل منهما على ما إذا اتحد المسمى لهما بما إذا اتحد مهر مثلها أيضا وأما قول
الفتح وأما إذا اختلفا في المسميان فيعذر إيجاب العقر في إطلاقه نظر لأنه ظاهر فيما إذا اختلف المهران أيضا
كأن سمي لهندمائه ومهر مثلها ثمانون ولعدد تسعين ومهر مثلها تسعون مثلا فهنا تعذر إيجاب العقر وتعذر
أيضا إيجاب المسمى لأن أحدهما ليست بالوطئ من الأخرى بكونها ذات النكاح الصحيح أو ذات النكاح
الفاسد حتى نوجب لهما أحد المسلمين بعينه وأحد العقرين بعينه لا اختلاف كل منهما لهما ما إذا اختلف المسميان
واتحد المهران كأن سمي لهندمائه ولعدد تسعين ومهر مثل كل منهما ثمانون فلا تعذر إيجاب العقر لأنه ثمانون
على كل حال سواء كانت ذات النكاح الفاسد هذا أو دعدا بل يعذر إيجاب المسمى ثم انه لم يعلم من كلام الفتح
الحكم في هذه الصور الثلاث وقال ط والظاهر أنه عند تعذر إيجاب العقر يجب لكل الأقل من المسمى
ومهر مثلها قلت وفيه نظر لأن ذات التقصص لمعها وتزلي بعض المتقين إذا لاشك أن فيما ذات نكاح صحيح
ولها المسمى كاملا ولا سيما إذا اتحد المسميان على أنه لم يعلم منه حكم ما إذا يعذر إيجاب العقر بل الذي يظهر
ما قرره شيخنا حفظه الله تعالى وهو أنه حيث جهل ذات الصحيح منها وذات الفاسد وكان لأحداهما المسمى
وللأخرى العقران يأخذ المتقين ويقتسمانه بينهما في الصور الأربع فإذا اتحد كل من المسميين والمهرين
يعطيان أحد المسميين وأحد المهرين وإذا اتحد الاثنان فقط يعطيان أحد المسميين وأقل المهرين وإذا اختلف

(وإن لم يكن مسمى فالواجب

متعة واحدة لهما) بدل نصف

المهر (وإن كانت القرعة

بعد الدخول وجب لكل

واحدة مهر كامل) لتزوره

بالدخول

الأولان فقط يعطيان أقل المسمين وأحد المهرين وإذا اختلف الأولان والاخيران يعطيان أقل المسمين وأقل المهرين والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله) ومنه يعلم حكم دخوله واحدة) يعني أن المدخول بها يجب لها نصف المسمى ونصف الأقل من مهر المثل والمسمى لأنها كانت سابقة وجب لها جميع المسمى وإن كانت متأخرة وجب لها الأقل من مهر المثل والمسمى فتأخذ نصف كل منهما وغير المدخول بها يجب لها ربع المسمى لأنها ان كانت سابقة وجب لها نصف المسمى وإن كانت متأخرة لا يجب لها شيء فتقتصف النصف ٨١ ح قلت وهذا الذي ذكره الشارح مأخوذ من الثمر بلالية ويجب تقييده بما إذا دخل بأحداهما مع إقراره بأنه لا يعلم أيهما سبق نكاحاً أم لا ودخل بأحداهما على وجه البيان فإنه يقتضى نكاحها كما قد متناه عن شرح درر البحار وغيره وحينئذ فيجب لها جميع المسمى لها ويقرق بينه وبين الأخرى ولا شيء لها لأنه ظهر أنها المتأخرة فكأن نكاحها باطلاً وقد مر أن الباطل لا يجب فيه المهر إلا بالدخول (قوله وكذا الخ) الاصل قول الزبلي وكل ما ذكرنا من الأحكام بين الاختين فهو بالحكم بين كل من لا يجوز جمعه من المحارم (قوله يدرم نكاح المولى أمته الخ) أي ولولم يك بعضها وكذا المرأة لو لم تكن سوى سهم واحد منه فتح زاد في الجوهره وكذا إذا ملك أحداهما صاحبه أو بعته فسد النكاح وأما المأذون والمدر إذا اشترى زوجها لم يفسد النكاح لأنهما لا يملكانها بالعقد وكذا المكاتب لأنه لا يملكها بالعقد وإنما ثبت له فيما حق الملك وكذا قال أبو حنيفة فبن اشترى زوجته وهو فيها بالخيار لم يفسد نكاحها على أصله أن خيار المشتري لا يدخل المبيع في ملكه ٨٢ (قوله لأن المملوكية على الخ) للمؤنتين قال في الفتح لأن النكاح ما شرع لإمغرائات مشتركة في الملك بين المتناكحين منها ما يخص هي بملكه كالنفقة والسكنى والقسم والمنع من العزل إلا باذن ومنها ما يخص هو بملكه كوجوب التفكيك والإقرار في المنزل والتحصن عن غيره ومنها ما يكون للملك في كل منهما مشتركة كالاستمتاع بجماعة ومباشرة الولد في حق الإضافة والمملوكية تنافي المالكية فقد نافت لازم عقد النكاح ومعنا في اللازم منافع المملوك ومبه سقط ما قبل يجوز كونها مملوكة من وجه الرق ماله من جهة النكاح لأن الفرض أن لازم النكاح ملك كل واحد لما ذكرنا على الخلو والرق يمنع (قوله نعم لفعله الخ) يشير إلى أن المراد بالحرمة في قوله وحرم مطلق المنع لا خصوص ما يندبر منها من المنع على وجه يرتب عليه الإثم والامتنع فعل الحرام للتمتع عن أمر موهوم في تزوج السيد أمته أو المراد به نفي وجود العقد الشرعي المنع لفرائده كإشهاد به ما مر عن الفتح وهذا معنى ما في الجوهر وهو كذلك في البصر عن المنع من المراد به في أحكام النكاح من ثبوت المهر في ذمة المولى وبقاء النكاح بعد الاعتاق ووقوع الطلاق عليها وغير ذلك أما أدلة تزوجها متزها عن وطئ حرام على سبيل الاحتمال فهو حسن لاحتمال أن تكون جرة أو هتفة الغير أو محل فاعلها بعقبتها وقد حث الحائض وكثير ما يقع لاسيما إذا تداولتها الأيدي ٨٣ قلت ولا سيما السراري اللاتي يؤخذن غنمة في زماننا لثبوت بعدم فدية الغنمة فينبى حينئذ حتى أصحاب الجنس وبقيّة الغنائين وما ذكره الشارح في الجهاد عن المقتى في السوء من أنه في زمانه وقع من السلطان التفتيل العام فبعد إعطاء الجنس لا تبقى شبهة في حل وطئهن ٨٤ فهو غير مفيد أما أولاً فلا نيل التفتيل العام غير صحيح سواء شرط فيه السلطان أخذ الجنس أولاً لأن فيه إبطال السهام القادرة كإص على ذلك الإمام السرخسي في شرح السير الكبير وأما ثانياً فلا نيل تفتيل سلطان زمانه لا يبقى إلى زماننا وأما ثالثاً فلا نفي في النسبة بإعطاء الجنس ومن المعلوم في زماننا أن كل من وصلت يده من العسكرية إلى شيء يأخذه ولا يعطى منه فينبى أن يكون العقد واجباً إذ علم أنهم مأخوذون من الغنمة ولذا قال بعض الشافعية أن وطئ السراري اللاتي يجلبن الدور من الروم والهند والترك حرام وأما قوله في الاشتباه بعد نقله ذلك عنه في قاعدة الأصل في الانبضاع التحريم إن هذا ورع لا حكم لازم فإن الحارمة المجهولة الحال المرجع فيها إلى صاحب اليد إن كانت صغيرة وإلى إقرارها إن كانت كبيرة وإن علم حالها فلا إشكال ٨٥ فهذا المنهاج في غير ما علم أنها أخذت من الغنمة أما ما علم في ذلك فغيرها ما ذكرناه لكن قد يقال أنه يحتمل أن تكون باعها الإمام أو أحد من العسكر وأجاز الإمام بيعه أما بدون ذلك فقد نص في شرح السير الكبير على أن يبيع الغازي سهمه قبل القسمة باطل كاعتاقه لكن القصد على الرفع النسبة لأنها إذا كانت غنمة تكون مشتركة بين الغنائين وأصحاب الجنس فلا يصح تزويجها نفسها بل الرفع للشبهة بنزولها من وكيل بيت المال أو التصديق بها على فقير ثم شراؤها

ومنه يعلم حكم دخوله
بواحدة (وكذا الحكم فيما جمعا
من المحارم) في نكاح (و) حرم
(نكاح) المولى (أمته) والعبد
(سبيته) لأن المملوكية تنافي
المالكية ثم لوضع المولى احتياطاً
كان حسناً

مطابـــــــــــــــــــــــــــــــــر
في وطئ السراري اللاتي يؤخذن
غنمة في زماننا

وفيه ما لا يخفى في عدم عددها خمسة
ونحوه من عدم الاحتياط

منه وسأقن ان شاء الله تعالى تمام خبر هذه المسألة في الجهاد (قوله وفيه الخ) هذا ما أخذ من التبريد لآلية
وقوله ونحوه أي كعدم القسم لها وعدم ايقاع الطلاق عليها وعدم ثبوت نسب ولها بلاد عوى لكن لا يخفى
أن الاحتياط في العقد عليها انما هو عند احتمال عدم صحة الملك احتمالاً لا قوياً بل يقع الوطئ حلالاً بلا شبهة
ولا يلزم من العقد عليها ذلك أن لا بعدها على نفسه خامسة ونحوه بل يقول ينبغي له الاحتياط في ذلك أيضاً
(قوله وحرم نكاح الوثنية) نسب على عبادة الوثن وهو ما له جنة أي صورة أو نساء من خشب أو حجر
أو فضة أو جواهر نفقت والجمع أو أن وأن والأصنص صورة بلا شبهة هكذا فرق بينهما ككثير من أهل اللغة
وقبل لافرق وقبل يطلق الوزن على غير الصورة كذلك في البناءة نهر وفي الفتح ويدخل في عبادة
الاوثان عبادة الشمس والقمر والصور التي استحسنوها والمعطلة والزنادقة والباطنية والاباحية
وفي شرح الوجيز وكل مذهب يكفر به معتقده اه قلت وشمل ذلك الدوروز النصرية والسمانية
فلا تحل منا حكمهم ولا تفرق كل ذي بعثهم لانهم ليس لهم كتاب معاصي واتحاد بجمعة النكاح حرمة الوطئ بك
العين كما يأتي والمراد الحرمة على المسلم لما في الخسائية ونحل الموسمية والوثنية لكل كافر الا المرتد (قوله
كتابية) أطلقه فنحل الحريرة والوثنية والخزوة والامة ح عن الجرح (قوله وان كره تنزيها) أي
سواء كانت ذنية أو حربية فان صاحب البصر استظهر أن الكراهية في الكتابية الحريرة تنزيهاً فالذنية أولى
اه ح قلت على ذلك في البصر بأن التحريم لا بد له من نهي أو ما في معناه لانها في رتبة الواجب اه
وفيه أن اطلاقهم الكراهية في الحريرة يفيد أنها تحريمية والدليل عند المجتهد على أن التعليل يفيد ذلك
ففي الفتح ويجوز ترجيح الكتابيات والاولى أن لا يفعل ولا يأكل ذي بعثهم الا للضرورة وتكرار الكتابية
الحريرة اجماعاً لافتتاح باب الفتنة من امكان التعلق المستدعي للمقام معها في دار الحرب وتعرض الولد
على التعلق بأهل الكفر وعلى الرق بأن نسب وهي حبيلى فولد رقينا وان كان مسلماً اه فتوله
والاولى أن لا يفعل فيذكر امة التنزيه في غير الحريرة وما بعده فيذكر امة التحريم في الحريرة تأمل (قوله
مؤمنة بنيت) تفسير للكتابية لا تنسب ح (قوله مقترنة بكتاب) في التبرع عن الزاني واعلم أن من اعتقد
دنياً سماً وتأوله كان منزل تحف إبراهيم وشيث وزبور داود فهو من أهل الكتاب تجوز ما كتهم
وأكل ذبا يحكمهم (قوله على المذهب) أي خيلاً لما في المستحق من تنسيق الحد بأن لا يعتقدوا ذلك
ويوافقه ما في مبسوط شيخ الاسلام يجب أن لا يأكلوا ذبا يحكمهم اذا اعتقدوا أن المسيح اله
وأن عزرا اله لا يتزوجوا نساءهم قبل وعلية التنوى ولكن بالنظر الى الدليل ينبغي أن يجوزوا الأكل والتزوج
اه قال في البحر وحاصله أن المذهب الاطلاق لما ذكره شمس الانعمة في المبسوط من أن ذبيحة النصراني
حلل مطلقاً سواء قال ثالث ثلاثة أو لا اطلاق الكتاب هنا والدليل ورجحه في فتح القدير بأن القائل بذلك
مقتضى من اليهود والنصارى انقضوا الاكلهم مع أن مطلق لفظ الشرك اذا ذكر في لسان البشر لا ينصرف
الى أهل الكتاب وان صح لغة في طائفة أو طوائف لما عهد من ارادته من عبد مع الله تعالى غيره من لا يلة في
اتباع بني وكتاب الى آخر ما ذكره اه (قوله وفي النهر الخ) مأخوذ من الفتح حيث قال وأما المعتزلة
فمقتضى الوجه حل منّا حكمهم لان الحق عدم تكفير أهل القبلة وان وقع الزام في المباحث بخلاف من خالف
القواعد المعلومة بالضرورة من الدين مثل القائل بقدم العالم ونفي العلم بالجزئيات على ما شرح به المحققون
وأقول وكذلك القول بالايجاب بالذات ونفي الاختيار اه وقوله وان وقع الزام في المباحث معناه
وان وقع التصريح بمكفر المعتزلة ونحوه عند البحث معهم في ردهم بأنهم كفار أي يلزم من قولهم يكفر الكفر
ولا يقتضى ذلك كفرهم لان لازم المذهب ليس بذهب وأيضاً فانهم ما قالوا ذلك الا لشبهة دليل شرعى على
زعمهم وان أخطأوا فيه ولزمهم المخذول على أنهم ليسوا بأدنى حالاً من أهل الكتاب بل هم مقرون بأشرف الكتب
واعلم القائل بعدم حل منّا حكمهم يحكمهم بردهم عما اعتقدوه وهو بعيد لان أصل اعتقادهم فان سلم
انه كفر لا يكون ردة قال في البحر وينبغي أن من اعتقد مذهباً يكفر به ان كان قبل تقدم الاعتقاد الصحيح فهو
شرك وإن ظراً عليه فهو مرتد اه وبهذا يظهر أن الرافضى ان كان من يعتقد الا لوعبة في على أو ان جبريل
غلط في الوحي أو كان شمس حجة الصديق أو يشذف الشبهة الصديقية فهو كافر لخالفته القواعد المعلومة

(و) حرم نكاح (الوثنية)
بالاجماع (وضع نكاح كائس)
وان كره تنزيها (مؤمنة
بنيت) (مرسل مقترنة بكتاب) منزل
وان اعتقدوا المسيح الهما وكذا
حل ذبيحتهم على المذهب بحر
وفي التبرع زنا مكة المعتزلة
لانا لا نكفر أحد من أهل
القبلة وان وقع الزام في المباحث

من الدين بالضرورة بخلاف ما إذا كان يفضل علياً أو يسب العصاة فإنه متبع لا كافراً أو مخفياً في كافي
 تنبيه الولاة والحكام على أحكام شامة خسر الأنام أو أحد أصحابه الكرام عليه وعليهم الصلاة والسلام
 (تنبيه) قبل أن تجوز منسكحة من يقول أنا مؤمن أن شاء الله تعالى لأنه كافراً قال في البحر المنجول على
 من يتوله شكاً في إيمانه والشافعية لا يقولون بذلك فتجوز المنسكحة بيننا وبينهم بالمشبهة اهـ وحقق ذلك
 في الفتى بأن الشافعية يريدون به إيمان الموافاة كما صرحوا به وهو الذي يقبض عليه العبد وهو اخبار
 عن نفسه بفعل في المستقبل أو استصحابه اليه فتهل في قوله تعالى ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غداً إلا أن
 يشاء الله غير أنه عندنا خلاف الجولي لأن تعويد النفس بالحزم في مثله لصبر ملكة خير من إدخال أداة التردد
 في أنه هل يكون مؤمناً عند الموافاة ولا اهـ (قوله لا عائدة كوكب لا كتاب لها) هذه معني الصابئة
 المذكورة في المتن على أحد التفسيرين فيها قال في الهداية ويجوز تزوج الصابئات أن كانوا يؤمنون بدين نبي
 ويقرّون بكتاب لانهم من أهل الكذب وإن كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز منسكحتهم لانهم
 مشركون والخلاف المنقول فيه محمول على اشتباه مذهبهم فكل آجابه على ما وقع عندنا وعلى هذا حال ذبيحهم
 اهـ أي الخلاف بين الامام القائل بالحل بناء على تفسيره بأن لهم كتاباً ولكنهم يعظمون الكواكب كتعظيم
 المسلم الكعبة وبين صحيحه القائلين بعدم الحل بناء على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتى فلو اتفق على
 تفسيرهم اتفق على الحكم فيهم قال في البحر وظاهر الهداية أن منعنا حكمهم مقيد بقيد عباد
 الكواكب وعدم الكتاب فلو كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب تجوز منسكحتهم وهو قول بعض المشايخ
 زعموا أن عباد الكواكب لا تجزهم عن كونهم أهل كتاب والصحيح أنهم من الكواكب لا عبادها حقيقة
 فليسوا أهل كتاب وإن كانوا يعظمونها كتعظيم المسلمين للكعبة فذهب أهل كتاب كذا في الفتى اهـ فعلى هذا
 فنقول المصنف لا كتاب لها لانه فهو له لكن ما مر من حل النصرانية وإن اعتقدت المسيح الهابو يقول
 بعض المشايخ كما أفاده في التفسير (قوله والجوسية) نسبة إلى جوس وهم عبدة النار وعدم جواز
 نسكاحهم ولو عاك بين شيع عليه عند الاثمة الاربعة خلافاً لداود بناء على أنه كان لهم كتاب ورفع ونعامه في الفتى
 (قوله هذا ساقط الخ) فيه اعتذار عن نكار الولاية ودفع إيهام العطف في الحرمة (قوله ولو يعمر)
 المناسب لحرم باللام لأن نسكاح المتقدم في العطف عليه لا يتعدى إلى الباقي الآن بدعي فذهب معني التزوج
 فانه يتعدى إلى الباقي لغة فلهذا أومع طول الحزنة أي مع القدرة على مهرها ونفقتها وهو بالفتح
 في الأصل النفل ويعدي على الدليل طول الحزنة متسع فيه بجذ الصلة ثم الاضافة إلى المنقول على ما أشار إليه
 الميرزى قهستاني (قوله في الخ) قد تناقض فيه بالامة المملوكة بعد الحزنة فانه يجوز وطئها مملوكاً
 ولا يجوز أن ينسكح الامة على الحزنة خلا (قوله تخريجاً في الحرمة وتنزيهاً في الامة) أما الثاني فهو ما استظهره
 في الجسر من كلام البدائع ومنه في التهستني وأيده بقول المسوط والاولى أن لا يفعل وأما الاول
 فهو ما فهمه في النهر من كلام الفتى وهو فهم في غير محله فانه في الفتى ذكر دليل المسألة لنا وهو ما أخرجه الستة
 عن ابن عباس تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم مميونة وهو محرم وبنيها وهو حلال وذكر دليل الاثمة
 الثلاثة وهو ما أخرجه الجماعة إلا البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينسكح المحرم ولا ينسكح أي يقع الباء
 في الاول ونهيا في الثاني مع كسر الصادف ومن فتحها في الثاني فقد صحف بحسب زاد مسلم ولا يحط
 ثم أبياب يترجح الاول من وجوه ثم أبياب على تسليم التعارض يحل الثاني اما على نهي التعريم والنسكاح
 فيه للوطى أو على نهي الكراهية جعلين الدلائل وذلك لأن المحرم في شغل عن مباشرته تود الانسكحة
 لأن ذلك يوجب شغل قلبه عن احسان العبادت لما فيه من خطبة ومضاروات ودعوة واجتماعات ويتعين تنبيه
 النفس لطلب الجماع وهذا محمل قوله ولا يحط ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم بأمر المكروه لأن المعنى
 المنوط به الكراهة هو عليه الصلاة والسلام منزّه عنه ولا بعد في اختلاف حكمه في حقه لا حقيقة لاختلاف المناط
 فينا وفيه كالوصلان فما ناعنه وفعله اهـ وحاصله أن لا ينسكح إن كان المراد به الوطى فالنهي للتعريم وهذا قاطع
 لاشبهه فيه أو العدة فالتنهي للكراهة وما ذكره من الوجه لا يقتضي كراهة التعريم والاحرم بعبارة المحرم
 في الاطباء فإن فيه أيضاً شغل القلب وتنبيه النفس للجماع ويؤيده قوله وهذا محمل قوله ولا يحط على أنه قد صرح

ساقط
 (قوله لا عائدة كوكب لا كتاب لها) هذه معني الصابئة
 المذكورة في المتن على أحد التفسيرين فيها قال في الهداية ويجوز تزوج الصابئات أن كانوا يؤمنون بدين نبي
 ويقرّون بكتاب لانهم من أهل الكذب وإن كانوا يعبدون الكواكب ولا كتاب لهم لم تجز منسكحتهم لانهم
 مشركون والخلاف المنقول فيه محمول على اشتباه مذهبهم فكل آجابه على ما وقع عندنا وعلى هذا حال ذبيحهم
 اهـ أي الخلاف بين الامام القائل بالحل بناء على تفسيره بأن لهم كتاباً ولكنهم يعظمون الكواكب كتعظيم
 المسلم الكعبة وبين صحيحه القائلين بعدم الحل بناء على أنهم يعبدون الكواكب قال في الفتى فلو اتفق على
 تفسيرهم اتفق على الحكم فيهم قال في البحر وظاهر الهداية أن منعنا حكمهم مقيد بقيد عباد
 الكواكب وعدم الكتاب فلو كانوا يعبدون الكواكب ولهم كتاب تجوز منسكحتهم وهو قول بعض المشايخ
 زعموا أن عباد الكواكب لا تجزهم عن كونهم أهل كتاب والصحيح أنهم من الكواكب لا عبادها حقيقة
 فليسوا أهل كتاب وإن كانوا يعظمونها كتعظيم المسلمين للكعبة فذهب أهل كتاب كذا في الفتى اهـ فعلى هذا
 فنقول المصنف لا كتاب لها لانه فهو له لكن ما مر من حل النصرانية وإن اعتقدت المسيح الهابو يقول
 بعض المشايخ كما أفاده في التفسير (قوله والجوسية) نسبة إلى جوس وهم عبدة النار وعدم جواز
 نسكاحهم ولو عاك بين شيع عليه عند الاثمة الاربعة خلافاً لداود بناء على أنه كان لهم كتاب ورفع ونعامه في الفتى
 (قوله هذا ساقط الخ) فيه اعتذار عن نكار الولاية ودفع إيهام العطف في الحرمة (قوله ولو يعمر)
 المناسب لحرم باللام لأن نسكاح المتقدم في العطف عليه لا يتعدى إلى الباقي الآن بدعي فذهب معني التزوج
 فانه يتعدى إلى الباقي لغة فلهذا أومع طول الحزنة أي مع القدرة على مهرها ونفقتها وهو بالفتح
 في الأصل النفل ويعدي على الدليل طول الحزنة متسع فيه بجذ الصلة ثم الاضافة إلى المنقول على ما أشار إليه
 الميرزى قهستاني (قوله في الخ) قد تناقض فيه بالامة المملوكة بعد الحزنة فانه يجوز وطئها مملوكاً
 ولا يجوز أن ينسكح الامة على الحزنة خلا (قوله تخريجاً في الحرمة وتنزيهاً في الامة) أما الثاني فهو ما استظهره
 في الجسر من كلام البدائع ومنه في التهستني وأيده بقول المسوط والاولى أن لا يفعل وأما الاول
 فهو ما فهمه في النهر من كلام الفتى وهو فهم في غير محله فانه في الفتى ذكر دليل المسألة لنا وهو ما أخرجه الستة
 عن ابن عباس تزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم مميونة وهو محرم وبنيها وهو حلال وذكر دليل الاثمة
 الثلاثة وهو ما أخرجه الجماعة إلا البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم لا ينسكح المحرم ولا ينسكح أي يقع الباء
 في الاول ونهيا في الثاني مع كسر الصادف ومن فتحها في الثاني فقد صحف بحسب زاد مسلم ولا يحط
 ثم أبياب يترجح الاول من وجوه ثم أبياب على تسليم التعارض يحل الثاني اما على نهي التعريم والنسكاح
 فيه للوطى أو على نهي الكراهية جعلين الدلائل وذلك لأن المحرم في شغل عن مباشرته تود الانسكحة
 لأن ذلك يوجب شغل قلبه عن احسان العبادت لما فيه من خطبة ومضاروات ودعوة واجتماعات ويتعين تنبيه
 النفس لطلب الجماع وهذا محمل قوله ولا يحط ولا يلزم كونه صلى الله عليه وسلم بأمر المكروه لأن المعنى
 المنوط به الكراهة هو عليه الصلاة والسلام منزّه عنه ولا بعد في اختلاف حكمه في حقه لا حقيقة لاختلاف المناط
 فينا وفيه كالوصلان فما ناعنه وفعله اهـ وحاصله أن لا ينسكح إن كان المراد به الوطى فالنهي للتعريم وهذا قاطع
 لاشبهه فيه أو العدة فالتنهي للكراهة وما ذكره من الوجه لا يقتضي كراهة التعريم والاحرم بعبارة المحرم
 في الاطباء فإن فيه أيضاً شغل القلب وتنبيه النفس للجماع ويؤيده قوله وهذا محمل قوله ولا يحط على أنه قد صرح

في شرح درر البحار بأن النبي للتزويج وقول المكثر وحل تزويج الكايسة والصابئة والمهرمة صريح في ذلك
فإن المكروه وتزويجها لا يحل فافهم **(قوله لا يصح عكسه)** أي ولا يجتمع ما في عقد واحد بل يصح في الجمع
نكاح الحرة ولا الأمة كما صرح به الزيلعي وغيره وما في الاشتداد في قاعدة إذا اجتمع الحلال والحرام من أنه
يطل فيها ما سبق فقل هدا وحرمه ادخال الأمة على الحرة إذا كان نكاح الحرة صحيحا فلا يدخل الحرة في نكاح
فاسد لا يمنع نكاح الأمة شربلاية (فرع) تزويج أمة بلا إذن ولاها ولم يدخل حتى تزويج حرة ثم أجاز المولى
لم يجوز لأن الحلال انما ثبت عند الاجازة فكانت في حكم الانشاء فصيرمت زوجها أمة على حرة وتزوج ابنتها الحرة
قبل الاجازة جاز لأن النكاح الموقوف عدم في حق الحلال فلا يمنع نكاح غيرها بجر من المحط لمخصا **(قوله)**
ولو لم ولد شمل المدبرة والمكاتبة كافي الجبر **(قوله في عدة حرة)** من مدخول المبالغة أي ولو في عدة حرة
(قوله ولو لم يات) أشار به الى خلاف قولهما يجوزونه وانفقوا على المنع في الرجعي **(قوله لبقاء الملك)**
أي ملك نكاح الأمة لأنهم لم يخرجوا بالطلاق الرجعي عن النكاح فالحرة هي الواحدة على الأمة **(قوله)**
في عقد واحد أي على التسع ح **(قوله لبطلان الجنس)** مفادته أنه لو كانت الحرائر أربع أصابع فبهن وبطل
في الاماكن جميع الحرة مع الأمة بعقد واحد ويضعه ما نقله الرجعي عن كافي الحاكم أن أصل ذلك أنه ينظر
في نكاح الحرائر فإن كان جائزا لو كن وحدهن اجزته وبطلت نكاح الاماء وان كان غير جائزا بطلته وأجزت
نكاح الاماء ان كان يجوز لو كن وحدهن اه قلت وبسبب مفادته ما لو كان جله الحرائر والاماء لم تزدد على
أربع فانه يجوز في الحرائر فقط وهو صريح ما ذكرناه أنشأ عند قوله لا يصح عكسه **(قوله سريه)**
نسبة الى السري وهو النكاح والتزويج من الدين كضم الدال في درهمية نسبة الى الدهر والى السرور وخصوله
بها ط **(قوله خيف عليه الكفر)** لقوله تعالى الاعلى أزواجهن أيمانهم فافهم غيره بل هو من
برازية ومقتضاه أن مثله لو لامة على التزويج على امرأته وما فرق به في الجبر من أن في الجمع بين الحرائر متفقة
بسبب وجوب العدل بينهما بخلاف الجمع بين السراير فانه لا قسم بينهما مما لا أثر له مع النص غير أي لأن النص
نفي اللوم عن الجهتين وقد يقال ان التبادر من اللوم على التسري هو اللوم على أصل الفعل بخلاف اللوم على
تزويج أخرى فان التبادر منه اللوم على ما يلحقه من خوف الجور لا على أصل الفعل فيكون عملا بقوله تعالى
فان خفتم أن لا تعدوا فروا واحدة فهذا وجه ما فرق به في الجبر أخذنا من تنصيصهم على اللوم على التسري فقط
والتحقق أنه ان أراد اللوم على أصل الفعل بعثي انك فعلت امرأ قبيصا فهو كافر في الموضوع وان كان بمعنى
انك فعلت ما تركه فلا كفر في الموضوع وان لم يلاحظ شأن المعنيين فلا كفر في الموضوع ايضا لكن قالوا
يجنسى عليه الكفر في الاول لان التبادر منه اللوم على أصل الفعل دون الثاني لتبادر خلافه كما قلنا هذا ما ظهر الى
ومثله تعالى أعلم فافهم **(قوله لحد من رقية لاسمي)** أي رجها رقية الله أي اثنائه وحسنه به ط **(قوله)**
ولو مدبرا مثله المكاتب وان لم يولد الذي من غيره ولم يها كما في الغاية ط **(قوله ويمنع عليه)** أي على
العبد ولو مكاتب كما في الجبر **(قوله أملا)** أي وان أذن له به المولى **(قوله لانه لا يملك)** أي في هذا الباب
الاطلاق فلا ينافي أنه ملك غيره كالأقرار على نفسه ويخوه **(قوله وصح نكاح حبلى من زنا)** أي عندنا
وقال أبو يوسف لا يصح والنسوة على قولهما كأي الله سبحانه في المحيط وذكر القسوماني أنها لا تنفك لهما
وقبل لهما ذلك والاول أربع لان المانع من الوطئ من جهتها بخلاف الحيض لانه سبب عدمه بجر عن الفتى
(قوله لا حبلى من غيره الخ) شمل الحبلى من نكاح صحيح أو فاسدا ووطئ شبهة أو ملك يمين ومالوك كان
الحمل من مسلم أو ذمي أو حر بي **(قوله ليدون نسبه)** فهي في العدة ونكاح المعتدة لا يصح ط **(قوله)**
ولو من حر بي كالمساجرة والميسرة وعن أي حنفية انه ينعى ويصح الزيلعي المنع وهو المعتد وفي الفتى
أنه ظاهر المذهب بجر **(قوله المترية)** بكسر القاف أشار به الى أن ما في الهداية من قوله ولو تزوج ام ولده
وهي حامل منه فالنكاح باطل بحمول على ما اذا اقرب له لقوله وهي حامل منه قال في التبر قال في التوضيح فمل هذا
ينبغي أن لو تزوجها بعد العلم قبل اعترافه به أنه يجوز النكاح ويكون نسبيا أقول ومن هانذا علم أنه لو تزوج
غير ام ولده وهي حامل يجوز لانه كان نسبيا قبل الايقاف على الدعوى ففيماء توقف عليها أو بلى اه

لام يصح عكسه ولو أم ولد

في عدة حرة ولو لم يات وضع

لورا جمعها أمه الأمة على حرة

لبقاء الملك ولو تزوج أربع ام

الاماء وخمس من الحرائر في عقد

واحد صح نكاح الاماء لبطلان

الجنس و صح نكاح أربع من

الحرائر والاماء فقط لا أكثر

وله التسري بما شاء من الاماء

فقلوله أربع وألف سريه وأراد

شره أخرى فلا منه رجل خف

علمه الكفر ولو أراد فقاتل امرأته

أقتل نفسه لا يمنع لانه مشروع

لكن لو تركه لابعدها بوجر لحد

من رقية لاسمي رقية الله برازية

ولصفتها للعبد ولو مدبرا ويمنع

عليه غير ذلك فلا يحل له التسري

أصل لانه لا يملك الا الطلاق و

صح نكاح حبلى من زنا لا حبلى

من غيره أي الزنا ليدون نسبه

ولو من حر بي أو سيدها القسريه

وان حرم وطؤها

(قوله ودواعيه) قال في الجرح وحكم الدواعي على قولهما كالوطي كافي النهاية اه قال ح والذي في نفقات الجرح جواز الدواعي فليجوز اه قلت والذي في النفقات أن زوجة الصغير لو أتق عليها أبوه ثم ولدت واعتزفت أنها حلي من الزنا لا ترد شيئا من النفقة لأن الحبل من الزنا منع الوطى لا يمنع من دواعيه اه
فيمكن الفرق بأن ما هنا فحين كانت حلي من الزنا ثم تزوجها وما في النفقات في الزوجة إذا حبلت من الزنا فتأمل ولا يمكن الجواب بأن ما في النفقات على قول الامام بدليل قول الجرحا على قولهما لأن الصغير في قولهما يعود إلى أختة ومحمد القائلين بصحة النكاح وأما أبو يوسف فلا يقول بصحة من أصله فافهم (قوله متصل بالمسألة الأولى) الصغير في متصل عائده على قول المصنف وان حرم وطؤها حتى تضع فافهم (قوله إذا الشعر ثبت منه) المراد إذا بذبت الشعر لأصل نياته ولذا قال في التبيين والكا في لأنه يزداد سمعه وبصره حدة كلما في الخبر اه وهذه حكمته والا فلما رد المنع من الوطى لمافي الفتح قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يحل لامرئ يؤمن بالله واليوم الآخر أن يبقي ماؤه زرع غيره يعني إتيان الحادي رواه أبو داود والترمذي وقال حديث حسن اه شربلا لسة (قوله انتفاقا) أي منهما ما ومن أبي يوسف فانتفاك لاف السابق في غير الزاني كافي الفتح وغيره (قوله والولد له) أي أن جاءت بعده النكاح به لسة أشهر مختارات النوازل فلولا قل من ستة أشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرث منه الآن يقول هذا الولد مني ولا يقول من الزنا غايه والظلم لغيره أن هذا من حيث القضاء أم من حيث الدابة فلا يجوز له أن يدعيه لأن الشرع قطع نسبه منه فلا يلزم استحقاقه به ولذا أوضح بأنه من الزنا لا يثبت قضاء أيضا وانما يثبت لوم بصريح أحتمال كونه بعينه ابن أوبشبة جلال المسم على الصلاح وكذا أثبت مطلقا إذا جاءت به لسة أشهر من النكاح لاحتمال علوقه بعد العقد وانما قبل العقد كان انتفاقا لا جلا ولا يحتمل في إثبات النسب ما أمكن (قوله ولو زرع أمته الخ) هذا محتمل قوله المتز به كما أوضحناه قبل (قوله ولا يستبرأ زوجها) أي لا استحبابا ولا وجوبا عندهما وقال محمد لأب أن يبطأها قبل أن يستبرأها لأنه احتل الشغل بماء المولى فوجب التنزه كافي الشراء هداية وقال أبو الوليث قوله اقرب إلى الاحتياط وبه تأخذ بناية ووفق في النهاية بأن محمدا انما نفي الاستحباب وهما اثبتا الجواز بدونه فلامعارضه واعتزضه في الجرح بأنه خلاف ما في الهداية لكن استحسنه في النهر بأنه لا ينبغي التردد في نفس الاستبراء على قول قال وبه يستغنى عن ترجيح قول محمد قلت إذا كان الخفيف وجوب الاستبراء على المولى يسوغ نفي استحبابه عن الزوج لحصول المتصور نعم لو علم أن المولى لم يستبرأ لا ينبغي التردد في استحبابه للزوج بل لو قيل بوجوبه لم يعد وقربه أنه في الفتح جل قول محمد لأحب على أنه يجب لتعلمه باحتمال الشغل بماء المولى فإنه يدل على الوجوب وقال فان المتقدمين كثيرا ما بطأوا كره هذا في التحريم أو كراهة التحريم وأحب في مقابله اه قلت وأصرح من ذلك قول الهداية لأنه احتل الشغل بماء المولى فوجب التنزه كافي الشراء اه ومثله في مختارات النوازل (قوله بل سبدها) أي بل يستبرأ سبدها وجوباً في الصحيح واليه مال السرخسي وهذا إذا أراد أن يزوجه وكان يطؤها فلأراد بيعها يستحب والفرق أنه في البيع يجب على المشتري ففصل المقصود فلامعنى لا يجامع على البائع وفي المشتري عن أي حنفية كرهه أن يبيع من كان يطؤها حتى يستبرأها ذخيرة (قوله وله وطؤها بلا استبراء) أي عندها وقال محمد لأحب أن يبطأها ما لم يستبرأ هداية والظاهر أن الترجيح المار بأن هنا أيضا ولذا جزم في النهر هنا بالنسب لأن الألف يفرق بأن ماء الزنا لا اعتبارا به في وطئها بل يكون من الزوج لأن الفراش له فلا يقال أنه يكون سابقا زرع غيره لكن هذا ما لم تلده لاف من ستة أشهر من وقت العقد فلولا أنه لاف لم يصح العقد كعاصر حوايه أي لاحتمال علوقه من غير الزنا بأن يكون بشبهة فلا ردحة تزوج الحبل من زنا تأمل (قوله ففسوخ باية فافهموا الخ) قال في الجرح بدليل الحديث أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله إن امرأتى لا تدفع بدلا من فقال عليه الصلاة والسلام طلقها فقال أتى أحبا وهي جيلة فقال عليه الصلاة والسلام استمتع بها (قوله تطلق الفاجرة) العجور العصيان كما في المغرب (قوله ولأعطيها) أي بأن نسي عشرته أو تبدل له ما لا ينضالهما (قوله إلا إذا خافا) استثناء منقطع لأن التفريق حيث أن يندرقا

مطلب
في المزوج المولى أمته

ودواعيه (حق تضع) متصل بالمسألة الأولى لا يثبت ماؤه زرع غيره إذ الشعر يثبت منه (فروع) لو نكحها الزاني حل له وطؤها انتفاقا والولد له وزمه النفقة ولو زرع أمته أو أم ولده الحامل بعد علمه قبل إقراره به جاز وكان شهادته شهر عن التوشيح (و) صح نكاح الموطوءة بملك عين ولا يستبرأ زوجها بل سبدها وجوبا على الصحيح ذخيرة (أو) الموطوءة (زنا) أي جاز نكاح من رآها تزوج له وطؤها بلا استبراء وأما قوله تعالى الزانية لا ينبغي كنهها إلا أن فندوخ باية فأنكحوها طاب لكم من النساء في آخره فخطر الجنتي لا يجب على الزوج فطلق الفاجرة ولأعطيها نسيخ الناجر إلا إذا خافا أن لا يتبعها حديد الله فلا بأس أن يندرقا

مندوب بشرية قوله فلا بأس **لكن** سألني أول الطلاق أنه يستحب للمؤدية أن تاركه صلاة ويجب لوفات
 الامساك بالمعروف فالظاهر أنه استعمل لأبأس هنا للوجوب اقتداء بقوله تعالى فان خستم أن لا يفتاحوا
 الله فلا جناح عليهم فيها اقتد به فان نفي الأبأس في معنى نفي الجناح فافهم **(قوله** خافي الوهبانية **الح)**
 تبرع على قوله وله وطؤها بلا استبراء قال المصنف في المنع فان قلت بشكل على ما تقدمت ما في شرح النظم
 الوهبانية من أنه لو تزنت زوجته لا يشرها حتى تنجس لاحتمال علوقها من الزنا فلا يسي ما وزع غيره وصرح
 النظم بحرمته وطئها حتى تنجس وتظهر وهو يمنع من حمله على قول محمد فانه انما يقول بالاستحباب قلت
 ما ذكره في شرح النظم ذكره في التنف وهو ضعيف قال في البحر لو تزوج بامرأة الغيرة عالم بذلك ودخل بها
 لا تجب العدة عليها حتى لا يحرم على الزوج وطؤها وبه ينق لأنه والمزني بها لا يحرم على زوجها نعم لو وطئها
 بشبهة وجب عليها العدة وحرم على الزوج وطؤها ويصحب كل ما في التنف على هذا **(قوله** والمنعومة
 الى محترمة **)** بالتشديد كان تزوج امرأتين في عقد واحد اعمما محل والاخرى غير محل لكونها محرما
 أو ذات زوج أو شركه لأن البطل في أحدهما فيقتدر به بخلاف ما إذا جمع بين حرة وعبد وبعدهما صنفه
 واحدة حيث يطل البع في السك لم أنه يطل بالشروط القاسدة بخلاف النكاح **نهر** **(قوله** والمسمى
 كهلها **)** أي العلة عند الامام نظرا إلى أن ضم المحترمة في عقد النكاح لغو كتم الحدار عدم الحلة
 والانتساب من حكم المساواة في الدخول في العقد ولم يجب الحدوطي المحترمة لأن سقوطه من حكم صورة
 العقد لا من حكم انعقاده فليس قوله بعدم الانتساب بناء على عدم الدخول في العقد منافي لقوله بسقوط الحد
 لوجود صورة العقد كونهما عندهما يتسم على مهر مثلها ونعامة في العر **(قوله** فلها مهر المثل **)** أي
 بالغاما بلغ كافي المبسوط وهو الأصح وما ذكره في الزبادات من أنه لا يجب أوزار المسمى فوق قوله ما كافي التبيين
 وانما واجب بالغاما بلغ على مافي المبسوط لانها لم تدخل في العقد كافتدائه عن العر فلا اعتبار بالتسمية أصلا
 فان قلت ما الفرق بينهما وبين ما إذا تزوج الختين في عقد واحد ودخل بهما حيث أوجب لكل منهما الاقل
 من مهر المثل والمسمى قلت هو أن كل واحدة منهما محل لا يراد العقد عليهما وانما المنع الجع بينهما فذلك قلنا
 بدخولهما في العقد بخلاف ما هنا فان المحترمة ليست محلا أصلا والله تعالى الموق **ح** **(قوله** وبطل نكاح
 متعة ومؤقت **)** قال في التتق قال شيخ الاسلام في الفرق بينهما أن يذكروا الوقت بلطف النكاح والتزويج
 وفي المتعة اتفق أو استمتع **هـ** يعني ما شمل على مادة متعة والذي يظهر مع ذلك عدم اشتراط الشهود في المتعة
 وتعيين المدة في المؤقت اليهود وتعيينها ولا شك أنه لا دليل لهم على تعيين كون المتعة الذي ابيع ثم حرم
 هو ما اجتمع فيه مادة **م ت ع** للقطع من الاثر بأنه كان أذن لهم في المتعة وليس معناه أن من بشر هذا
 يلزمه أن يحاط بها باللفظ المتع ونحوه لما عرف أن اللفظ يطلق ويراد معناه فاذا قبل تمتعوا فعنه أو وجدوا بمعنى
 هذا اللفظ ومعناه المشهور أن يوجد عقد أعلى امرأه لا يراد به مقاصد عقد النكاح من التزويج والودع والودع
 الى مدة معينة ينتهي العقد بانتهائها أو غير معينة بمعنى بقاء العقد مادام معها إلى أن ينصرف عنها فلا عقد
 فيدخل فيه ما بقاء المتعة والنكاح المؤقت أيضا فيكون من أفراد المتعة وان عقد بلطف التزويج وأحضر
 الشهود **هـ** ملخصا وتبعه في البحر والهرم ذكر في التتق أدلة تحريم المتعة وأنه كان في حجة الودع وكان
 تحريم ثابتا بخلاف فيه بين الأئمة وعلما الامصار الا لا تفتن من الشيعة ونسبة الجواز الى مالك **كما**
 وقع في الهداية غلط خرج قول زفر لجهة المؤقت على معنى أنه يعتقد مؤبدا ويلغو التوفيق لأن غاية الامر
 أن المؤقت متعة وهو منسوخ لكن المنسوخ معتاد الذي كانت الشرعية عليه وهو ما ينتهي العقد فيه بانتهائها
 المدة فالغاء شرط التوفيق أثر السخ وأقرب نظير البسه نكاح الشغار وهو أن يجعل بضع كل من المرأتين
 مهر الأخرى فانه يصح النهي عنه وقلنا يصح موجب المهر المثل لكل منهما فلم يلزمنا النهي بخلاف ما لو عقد بالذات
 المتعة وأراد النكاح الصحيح المؤبد فانه لا ينقذ وان حضره الشهود لانه لا يفيد مال المتعة كلفظ الاحلال
 فان من أجل لغوه طعنا ما لا يملكه فلم يصلح مجازا عن معنى النكاح كما مر **هـ** ملخصا **(قوله** وان جهلت
 المدة **)** كان يتزوجها إلى أن ينصرف عنها كما تقدم **ح** **(قوله** أو طالت في الاصح **)** كان يتزوجها الى ما تاتي
 سنة وهو ظاهر المذهب وهو الصحيح كافي المراج لان التأنيب هو المعين بلجهة المتعة **بجر** **(قوله** وليس

نفي الوهبانية ضعيف **كما**
 بسطه المصنف **(د)** بضع نكاح
(المنعومة الى محترمة والمسمى)
 كله **(هـ)** ولودخل بالمحترمة فلها
 مهر المثل **(وبطل نكاح متعة**
ومؤقت) وان جهلت المدة أو طالت
 في الاصح وليس

منه الخ) لأن اشتراط القاطع يدل على انعقاده مؤبداً وبطلان الشرط بجر (قوله أو نوى الخ) لأن التوقيت
 انما يكون باللفظ بجر (قوله ولا بأس بتزوج النهاريات) وهو أن يتزوجها على أن يكون عندها نهاراً دون
 الليل فتح قال في الجبر ونبغي أن لا يكون هذا الشرط لازماً عليها أولاً أن تطلب المبيت عندها للامتعاف
 في باب القسم اهـ أي إذا كان لها منة غير ما شرط أن يكون في النهار عندها وفي الليل عند منتهما
 أما لو لا منة لهما فالتظاهر أنه ليس لها الطلب خصوصاً إذا كانت صنعتها في الليل كالخمارس بل سبأ في
 في القسم عن الشافعية أن نحو الخمارس ينقسم بين الزوجات نهاراً واستحسنه في النهر (قوله ويجعل الخ)
 وكذا يجعل لها منة من الوطئ نعم الاغم في الأقدام على الدعوى الباطلة كجافي البحر وثبت الخ مبيئ على
 قول الامام بنفوذ القضاء بهذا النكاح باطنياً وكذلك ينفذ ظاهراً اتفاقاً فيجب النفقة والقدم وغير ذلك
 (قوله عند قاض) هل الحكم مثله ليجز ط قلت الظاهر نعم لانهم اغتافروا بينهما في أنه لا يحكم بقصاص
 وحدودية على عاقلة (قوله ينكح صحيج) احترازه عن الفساد لأنه لا يفيد حل الوطئ ولو صدر حقيقة
 ط (قوله خالصة عن الموانع) تفسر لكونها محلاً للأنشاء والموانع مثل كونها مشركة أو محرماً له أو زوجة
 الغير أو معتقته ح (قوله وقضى القسائي ينكحها) ويثبت لزماً للقضاء باطنياً عند الامام حضور
 شهده وعند قوله قضيت وبه أخذ عامة المشايخ وقيل لا لأن العقد ثبت مقتضى صحة قضاءه في الباطن وما ثبت
 مقتضى صحة الغير لا يثبت بشراً أنه كالبيع في قوله اعتق عبدك على بأف وفي الفسخ انه الاوجه ويدل عليه
 اطلاق المتون بجر قيل لكن ذكر في العرفي كتاب القسائي أن المعتد الاقل (قوله ولم يكن
 الخ) الجملة حاله (قوله خلافاً لهما) راجع للمساكين وهذا بناء على أنه لا ينفذ القضاء باطنياً عندهما
 بشهادة الزور وفي العقود والنسوخ لأن القسائي أخطأ الجملة إذا شهد كذباً وله أن الشهود صدقة عنده
 وهو الحجة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق وأمكن تنفيذ القضاء باطنياً بتقديم النكاح فينفذ قطعاً للعناصرة
 ولعل فيه بعض المغاربة بأنه يمكنه قطع المناصرة بالطلاق فأجابها البعض بل بأن أن أردت الطلاق غير
 المشروع فلا يعتبر والمشروع ثبت المطلوب إذا لا يتحقق الا في نكاح صحيج وتعقبه تلذذ فائز الهداية بأن أن
 يريد غير المشروع لكون طر بالشالقطع المناصرة وتعقبه تلذذ فائز الهداية بأن أن
 يصح لقطع المناصرة أن كانت هي المدعة أما لو كان هو المأتم فلا يمكنه التخلص منه الا بالنكاح باطنياً مع
 أن الحكم أعم من دعواها أو دعواه (قوله وقولها ما ينبغي) قال الكل وقول الامام توجه واستدل له
 بدلالة الاجماع على أن من اشترى جارية ثم ادعى فسخ بيعها كذا بغيره فنقض به حل البائع وطؤها واحتدماها
 مع عليه يكذب دعوى المشتري مع أنه يمكنه التخلص بالعتق وان كان فيه اتلاف ماله فإنه انجلي يلبس
 فعليه أن يختار أهونها وذلك ما يسلم له فيه منه اهـ وللعلامة قاسم رسالة في هذه المسألة أطلال فيها
 الاستدلال لنقول الامام فراجعها قلت وبحث كان الاوجه قول الامام من حيث الدليل على ما حقيقته
 في الفسخ وفي تلك الرسالة فلا يعدل عنه لما تنقروا أنه لا يعدل عن قول الامام الا لضرورة أو ضعف دليل كجافي وخضناه
 في منظومة رسم المفق وشرحها (قوله وحل للشاهد) وكذلك لغيره بالاولى اعدم عليه بحقيقة الحال
 (قوله لا تحل لهما) أي للزوج المقتضى عليه والزوج الثاني أما الثاني فظاهر بناء على أن القضاء بالزور
 لا ينفذ باطنياً عندهما وأما الاول فلان الفرقه وان تقع باطنياً لكن قول أبي حنيفة أو وثبت شبهة ولأنه لو فعل
 ذلك كان زانياً عند الناس فيجوز منه كذا في رسالة العلامة قاسم (قوله ما يدخل الثاني) فإذا دخل
 بها حرمت على الاول لوجوب العدة كأنه كسوة إذا وطئت بشبهة بجر (قوله وهي) أي هذه المسائل
 الثلاث (قوله كاسبيعي) أي في كتاب القضاء (قوله والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط) المراد
 أن النكاح المعلق بالشرط لا يصح لا ما يوجهه ظاهر العبارة من أن التعليق يلو ويبي العقد صحيجاً كما
 في المسألة الآتية وهذا منشأ وهم الدرر الآتي (قوله لتعليقه بالنظر) يفتح الحاء الميمية والطاء المهملة
 ما يـ يكون معدوماً متوقع وجوده اهـ ح (قوله ثانياً الدرر) حيث قال لا يصح تعليق النكاح بالشرط
 مثل أن يقول لبتنه أن دخلت الدار تزوجتك فلان أو قال فلان تزوجتها فان التعليق لا يصح وان صغ النكاح
 (قوله فيه نظر) لأنه صرح بعدم صحة النكاح المعلق في الفسخ والخلاصة والمبازاة عن الأصل والتمانية

منه ما لو نكحها على أن يطلقها
 بعد شهر أو نوى مكنه معها
 مدة معينة ولا بأس بتزوج
 النهاريات عيني (و) يحل (له) وطن
 امرأه أذنت عليه عند قاض
 (أه تزوجها) ينكح صحيج (وهي)
 أي والحال أنها محل للأنشاء
 أي لإنشاء النكاح خالية عن الموانع
 (وقضى الثاني ينكحها بسنة)
 أقامتها (ولم يكن) في نفس
 الامر (تزوجها) وكذا (يحل له)
 لو ادعى هو نكاحها) خلافاً لهما
 وفي انشر نيابة عن المواب
 وبقولهما بنى (ولوقضى بطلاقها)
 بشهادة الزور مع عليهما) بذلك نفذ
 (و) حل لهما الزوج باتسريع
 العدة وحل لاشاهد زورا (تزوجها)
 وحرم على الاول) وعند الثاني
 لا تحل لهما وعند محمد تحل للاول
 ما لم يدخل الثاني وهي من فروع
 القضاء بشهادة الزور كاسبيعي
 (والنكاح لا يصح تعليقه بالشرط)
 كثر تزوجك ان رضى أبي لم يعقد
 النكاح لتعليقه بالخطر كما
 في العمادية وغيرهما في الدرر
 فيه نظر

والتأخرية وقتاوى أبى الليث وجامع الفصولين والقنية وله اشتبه عليه النكاح المعلق على شرط بالنكاح
 المبروط معه شرط فاسد وينبى حافرق واضح شربلاية (قوله كترت جتك) بفتح ك كاف الخطاب
 (قوله لم يصح) كلام المتنغى عنه (قوله ولا يمكن لا يطل الخ) لما كان يوهم أنه لا فرق بين النكاح
 المعلق بالشرط الفاسد والمقرون بالشرط الفاسد كما وقع لصاحب الدرر رأى بالاستدلال والوان كان
 الثانى مسألة مستقلة ولذا قال الشارح بعد ذلك بخلاف ما علقته بالشرط وفيه تنبيه على منشا وهم الدرر
 فافهم (قوله بهى لوعند) أى بالعناية لا بهام كلام المصنف أن هذا من تنبيه المسألة الاولى مع أنه
 مسألة مستقلة وانما أتى فى أولها بالاستدلال للتنبيه المارة (قوله مع شرط فاسد) كما إذا قال تزوجتك على
 أن لا يكون لك مهر فصح النكاح وينسد الشرط ويجب مهر المثل (قوله إلا أن يعلقه) استثناء من قوله
 لا يصح تعليقه بالشرط (قوله ماض) أى مستتر الى الحال وقيد به احتراز عن نفعه بمسئلة كثر
 لا محالة كجى الغد وقوله كثر وان كان اسم فاعل وهو حقيقة فى التمسك بالفعل فى الحال لكنه يستعمل
 بالمعنى الثانى فافهم (قوله وكذا الخ) عطف على قوله إلا أن يعلقه ومثاله ما فى المنع عن الفصول العمادية
 لو قال تزوجتك بألف درهم ان رضى فلان اليوم فان كان فلان حاضرا فقتل رضيت جازا النكاح استحسانا
 وان كان غير حاضرا لم يجز اه (قوله وعمه المصنف بخنا) حيث قال بعد نقل كلام العمادية ونفى
 أن يجزى هذا التفصيل فى مسألة التعليق برضى الاب اذا لا فرق بينهما فافهم اه أى لا فرق بين ان رضى
 أبى أو ان رضى فلان فى التفصيل فهما قلت بل اذا جاز التعليق برضى فلان الاجنبى الحاضر يجوز تعليقه
 برضى الاب بالاولى لان الاب له ولاية فى الجلالة وله حق الاعتراض لو تزوج غير كذا وله كمال الشفقة فيتاراهما
 المناسب فكيف يقبل بالجواز فى الاجنبى دون الاب على أنه قليل نص على هذا التفصيل فى مسألة الاب أيضا
 فى الظهيرة حيث قال لو كان الاب حاضرا فى المجلس فقتل جازا بخنا المصنف موافق للمنفق (قوله لكن
 فى النهر) استدلال على ما يحجه المصنف وعبارة النهر بعد أن ذكر كلام الظهيرة وهو مشكل والحق
 ما فى الخاتمة اه والذى فى الخاتمة هو قوله تزوجتك ان أجاز أبى أو رضى فقتل قلت لا يصح لانه تعليق
 والنكاح لا يحفل التعليق اه قلت الظاهر هل ما فى الخاتمة على ما اذا كان الاب غير حاضرا فى المجلس
 أو على أن ذلك هو القياس لانه فى الخاتمة ذكر بعد ذلك مسألة التعليق برضى فلان فقتل ان كان فلان حاضرا
 فى المجلس ورضى جاز استحسانا والا فلا وان رضى اه وبما قلنا يجعل التوفيق بين كلامه ما لم يثبت
 الفرق بين الاب وغيره وقد علمت من عبارة الظهيرة بعبارة عدمه وأن الجواز فى الاب ثابت بالاولى ولم نأخذ صرح
 يتعجم خلاف هذا حتى يتبع فافهم

(باب الولى)*

(باب الولى)*

(هو) لغة خلاف العبد وعرقا
 العارف بالله تعالى وشرعا (البالغ
 العاقل الوارث) ولو فاقا على
 المذهب ما لم يكن متهنكا

لماذا ذكر النكاح وألفاظه ومجمله شرع فى بيان عاقده وأثره لانه ليس من شروط صحة فى جميع الصور
 والولى تفعيل بمعنى فاعل ط (قوله وعرقا) أى فى عرف أهل اصول الدين قال فى البحر وفى اصول الدين
 هو العارف بالله تعالى بأسمائه وصفاته حسبا يمكن المواظب على الطاعات المحتجب عن المعاصى الغير المتهنك
 فى الشهوات والذات كفى شرح العقائد ح (قوله الوارث) كذا فى الفتح وغيره قال الرملى وذكره
 عمالا يبنى الخ الحاكم كولى وليس وارث اه قلت وكذا أسيد العبد فالتعريف خاص بالولى من جهة القرابة
 (قوله على المذهب) وما فى البرازية من أن الاب والجد اذا كانا قاسما فلقناهم أن تزوج من الكفو قال
 فى الفتح انه غير معروف فى المذهب (قوله ما لم يكن متهنكا) فى القاموس رجل متهنك ومتهنك
 لا يلبس أن يهنك ستره اه قال فى الفتح عقب ما قبلنا عنه أنفسا نعم اذا كان متهنكا لا يفتد تزوجه اباها
 ينقص عن مهر المثل ومن غير كفو وشى فى هذا اه وحاصله أن الفسق وان كان لا يسبب الأهلية عندنا لكن
 اذا كان الاب متهنكا لا يفتد تزوجه بالشرط المصلحة ومثله ما سبأى من قول المصنف وزم ولو يفتن
 فاحش أو يهين كفو ان كان الولى أبأ وجدأ لم يعرف منها ماسر الاختيار وان عرف لا اه وبه ظاهر أن الفاسق
 المتهنك وهو بمعنى سبى الاختيار لا نكس ولا يه مطلقا لانه لو تزوج من كفو بهر المثل صح كسبى بانه
 وهذا خلاف ما مر عن البرازية ولا يمكن التوفيق بجعل ما مر على هذا لان قوله فلقناهم أن تزوج من الكفو

يقتضى سقوط ولاية الأب أصلاً فافهم (قوله نصوصي) أي كينون ومعتوه غير أن الصبي خرج بقوله البالغ والمجنون والمعتوه العاقل ط (قوله ووصي) أي ونحو وصي - عن ليس بوارث كعبد وككافر له بنت مسلمة أو مسلمة بنت كافرة كما سبأني ثم لو كان الوصي قريباً كما يكمل التزوج بالولاية كما سبأني في الشرح عند بيان الأولياء (قوله مطلقاً على المذهب) أي سواء أوصى إليه الأب بذلك أم لا وفي رواية يجوز وكذلك سواء عين له الموالي رجلًا في حياته أو لا خلافاً لما في فتح القدر كما سبأني (قوله والولاية الخ) بفتح الواو وما ذكره نعر فيها القصة أي كافي العرو والاعتناء بالغوى المحمة والنصرة كما في المغرب لكن ما ذكره نعر لا حدونها وهو ولاية الاجبار بشرطة قوله وهي هنا نوعان وأفاد أن المذكور في المتن غير خاص بهذا الباب بل منه ولاية الوصي وقيم الوقف وولاية وجوب صدقة الفطر بناءً على أن المراد بتنفيذ القول ما يمكن في النفس أو في المال أو فيهما معاً والمراد في هذا الباب ما يشمل الأول والثالث دون الثاني (قوله ثبت) أي الولاية المذكورة والمراد هنا ولاية الاجبار في هذا الباب فقط فنبه شبه الاستخدام والافالولاية المعروفة أعني كما علمت وحيث كانت أعني فليس المراد بها الثالثة لخصوص الوالي المعروف بالبالغ العاقل الوارث حتى يرد أنه ليس في الملك والامامة أثر وحيث فلا حاجة إلى التكتف في الجواب بأن المراد بالارث المأخوذ في تعريف الوالي هو أخذ المال بعد الموت من باب عموم المجاز فالأمام يأخذ مال من لا وارث له ليضعه في بيت المال والوالي يأخذ كسب عبده المؤمن في التجارة بعد موته وإن لم يكن ذلك إثراً حقيقة فإنه كما قال ط لا دليل على هذا المجاز والتعريف ببيان عن مثل هذا فافهم (قوله قرابة) دخل فيها العصبات والارحام (قوله وملك) أي ملك السيد لبعده وأتمته (قوله وولاء) أي ولاه العتاقة والموالات كما سبأني (قوله وامامة) دخل فيها الثاني المأذون بالتزويج لأنه نائب عن الإمام (قوله شاء أو أبي) اختار به عن ولاية الوكيل (قوله وهي هنا) فيه شبه الاستخدام لأن الولاية المعروفة خاصة بولاية الاجبار وقيد بقوله هنا احترازاً عن الولاية في غير النكاح كما قدمناه (قوله ولاية تدب) أي يستحب للمرأة تدب بعض أمرها إلى ولها كالتنسب إلى الوقاحة بجر والتزوج من خلاف الشافعي في البكر وهذه في الحقيقة ولاية وكالة (قوله على المكنته) أي البالغة العاقلة (قوله ولو بكرا) الأولى أن يقول ولو تنبأ لفسد أن تدب بعض البكر إلى ولها شذب بالاولى لماعلمته من علة الذب إلا أن يكون مراده الإشارة إلى خلاف الشافعي بشرطة ما بعده أي أنها تدب لاتب ولو بكرا عند خلافاً له (قوله ولو تنبأ) أشار إلى خلاف الشافعي فإنه يقول إن ولاية الاجبار منوطه بالبكاره فبزوجها بلا إظهارها ولو بالغة لأن كانت ثيباً ولو صغيرة فالثيب الصغيرة لا تزوج عنده ما لم تبلغ لسقوط ولاية الأب (قوله ومعتوه ومر قوفة) بالجر فهما عطفان على قوله الصغيرة لعدم تقيدهما بالصغر والاولى نعر فيهما بالثلاثتهم عطفهما على ثيباً (قوله صغير الخ) الموصوف بمحذوف أي شخص صغير الخ فشمع الذكر والاني (قوله لامكنته) الأولى زيادة حجة للقبيل الرقيق ط وهذا التصريح ينههم المتن ذكره ليعبد أن قوله فنفسد مفرع عليه (قوله فنفسد الخ) أراد بالنفاذ العصة وترتب الاحكام من طلاق ووارث وغيرهما لا لزوم اذهو أخص منها لأنه لا يمكن نقضه وهذا يمكن رفعه إذا كان من غير كنف قوله في الشرع بلالة أي يستعد لزماً في الطلاق ونظر واحتراز بالحجة عن المرفوعة ولو مكتوبة أو أم ولد وبالمكنته عن الصغيرة والمجنون فلا يصح الاولي - بكافته وأما حديث أبي هريرة أن نكحت نفسها بغير إذن ولها فاشكاحها باطل فشكاحها باطل فنكاحها باطل وحسنه الترمذي وحديث لانكاح الاولي - رواه أبو داود وغيره معارض بقوله صلى الله عليه وسلم لا يتم حق بنفسها من ولها رواه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي ومالك في الموطأ ولا يتم من لا زوج لها بذكر أو لا فإنه ليس للولي - الاسباشرة العقد اذا رضيت وقد جعلها أحق منه به ويرجع هذا بقوة السند والاتفاق على حجة بخلاف الحديثين الأولين فانهما ضعيفان أو حسنان أو يجمع بالتخصيص أو بأن النفي للكمال أو بأن يراد بالولي - من يتوقف على أدبه أي لانكاح الابن له ولاية ليني نكاح الكافر للصلمة والمعتوه والعبد والامة والمراد بالباطل حديثه على قول من لم يصح ما يشره من غير كف أو حكمه على قول من يصح ما أي الولي - أن يطله وكل ذلك سائغ في أطالاف التخصيص ويجب ارتكابه لدفع المعارضة وتمام الكلام على ذلك مبسوط في الفتى (قوله

وخرج نصوصي ووصي مطلقاً على المذهب (والولاية تنفذ القول على الغير) ثبت بأربع قرابة وملك وولاء وامامة (شاء أو أبي) وهي هنا نوعان ولاية تدب على المكنته ولو بكرا وولاية اجبار على الصغيرة ولو ثيباً ومعتوه ومر قوفة كما أفاده بقوله (وهو أي الولي - شرط) حجة (نكاح صغير ومجنون ورقيق) لامكنته (فنفسد نكاح حرة مكنته يلا) رضى (ولي)

والاصل الخ) عبارة الجواز الاصل هنا أن كل من يجوز تصرفه في ماله بولاية نفسه الخ فإنه يخرج السبي
 المأذون فإنه وإن جاز تصرفه في ماله لكن لا بولاية نفسه لكن رد على العكس المجبورة فإنها تلك النكاح وإن لم تثبت
 التصرف في ماله على قولهما بالجواز على الخبر فالاصل مبنى على قول الامام تأمل (قوله اذا كان عصبة) أى
 بنفسه فلا يرد العصبة بالغير كالنكاح مع الابن ولا العصبة مع الغير كالاختة مع البنت كما في الجرح (قوله في غير
 الكفو) أى في تزويجها بنفسها من غير كفو وكذا في الاعتراض في تزويجها بنفسها بأقل من مهر مثلها حتى يتم مهر
 المثل أو يفرق القاضي كما سيذكره المصنف في باب الكفاءة (قوله فيفسخه القاضي) فلا تثبت هذه الفرقة
 الا بالقضاء لانه يجتمع فيه وكل من الخصمين يثبت دليل فلا ينقطع النكاح إلا بفعل القاضي والنكاح قبله صحيح
 يوارثان به اذ امان أحدهما قبل القضاء وهذه الفرقة فسخ لا تنقص عدد الطلاق ولا يجب عندها شيء من المهر
 ان وقعت قبل الدخول وبعده لها المسمى وكذا بعد الخلوة الصحيحة وعلم بالعدة ولها نفقة العدة لانهما كانت
 واجبة فسخ ولها ما لا يمتنع منه من الوطئ حتى يرثى الولى كما اختاره القسمة أو الالفاظ لان الولى عسى أن
 يفرق فيصير وطئ شبهة وأما على المفتى به الا فهو حرام لعدم الانعقاد أفاده في الجرح (قوله وبنيقد)
 أى اعتراض الولى يتحدد النكاح كالزوجه الولى باذنها من غير كفو فطلقها ثم زوجت نفسها منه ثانيا كان
 لذلك الولى التبريق ولا يكون الرضى بالاول رضى بالثاني فتح وقيد بتحديد النكاح لانه لو طلقها رجعا
 ثم راجعها في العدة ليس للولى الاعتراض كما ذكره في الذخيرة (قوله ما لم يسكت حتى تلد) زاد للفظ يسكت
 للإشارة الى أن سكوتها قبل الولادة لا يكون رضى وان هذه ليست من المسائل التي تزل فيها السكوت منزلة
 القول كما ستأتى في الإشارة اليها ويفهم منه أنه لو لم يسكت بل خاصم حين علم فكذلك بالاول فافهم لكن يبيح
 الكلام فيما لو لم يعلم أصلا حتى ولدت فهل له حق الاعتراض ظاهر المتن لا وظاهر الشرح نعم تأمل (قوله لتلا
 بضياع الولد) أى بالتفريق بين أبيه فان بقاها معاً يجتمعين على تربيتها أحفظ له بلا شبهة فافهم (قوله
 وينبئ الخ) البحث لصاحب الجرح (قوله وينبئ في غير الكفو الخ) قيد بذلك لتلايته وهم عوده
 الى قوله فنقدت ككاح الخ وللاخترازم على الزوجت بدون مهر المثل فقد علمت أن الولى الاعتراض أيضا
 والظاهر أنه لا خلاف في صحة العقد وأن هذا القول المفتى به خاص بغير الكفو كما أشار اليه الشارح ولم أر من
 أجرى هذا القول في المسألتين والفرق امكن الاستدراك بانعام مهر المثل فلذا قالوا في الاعتراض حتى يتم
 مهر المثل أو يفرق القاضي فإذا أتم المهر زال سبب الاعتراض بخلاف عدم الكفاءة هذا ما ظهري فافهم
 (قوله بعدم جواز أهلا) هذه رواية الحسن عن أبي حنيفة وهذا إذا كان لها ولى لم يرض به قبل العقد فلا يفسد
 الرضى بعلمه بغير وأما إذا لم يكن لها ولى فهو صحيح نافذ طلقا انتفاكا كما لا يخفى لانه وجه عدم الصحة على هذه
 الرواية دفع الضرر عن الاولياء أما هي فقد رخصت باسقاط حقها فتح وقول الجرح لم يرض به يشمل ما زاد لم يعلم
 أهلا فلا يلزم التصريح بعدم الرضى بل السكوت منه لا يكون رضى كما ذكرنا فلا بد من أحد العقد المتقدم رضاه
 صريحاً أو عليه فلو سكوت قبله ثم رضى بعده لا يفسد قلنا تأمل (قوله وهو المختار للفتوى) وقال شمس
 الائمة وهذا أقرب الى الاحتياط كذا في صحيح العلامة قاسم لانه ليس كل ولى يحسن المرافعة والخصومة
 ولا كل قاض يعدل ولو أحسن الولى وعدل القاضي فقد يترك أهلة للتردد على أبواب الحكام واستنفاذا للنفس
 الخصومات فيقتصر الضرر فكان منه دفعه ففتح (قوله نعمت) نعمه للمصلحة وقوله بالرضى متعلق
 بسكوت وقوله بعد ظرف الرضى والضمير في معرفته الولى وفي الية لغير الكفو وقوله بالرضى في منصب على
 المقيد الذي هو رضى الولى والقيد الذي هو بعد معرفته اياه في يدي بنى الرضى بعد المعرفة بعدم مهابو وجود
 الرضى مع عدم المعرفة ففي هذه الصور الثلاثة لا تحمل وانما تحمل في الصورة الرابعة وفي رضى الولى بغير الكفو
 مع علمه بأنه كذلك اه ح قلب والاضرب أن يقول مع علمه به عينها في الجرح لو قال الولى رضى بتزويجها من
 غير كفو ولم يعلم بالزوج عينها هل يكنى صارت حادثة الفتوى وينبغي لا يكنى لان الرضا بالمجهول لا يصح كما ذكره
 في الحاشية فيما اذا استأذنها الولى ولم يسم الزوج فقال له لان الرضى بالمجهول لا يتحقق ولم أر من نقلا اه وأقره
 في التبرك لكن ليس على عموم المسألة في كلام الشارح أنها لو قوضت الامر لم يصح كقولها لا زوجي عن تختاره
 ونحوه قال الخبر الرضى ومقتضاه أن الولى لو قال لها أنا راض بما تفعلين أو زوجي نفسك عن تختارين ونحوه أنه

والاصل ان كل من تصرف في ماله
 تصرف في نفسه وما لا فلا (وله)
 أى للولى (اذا كان عصبة)
 ولو غير محرم ككاتب عم
 في الاصح خاتمة وخرج ذوو
 الارحام والام والقباضى (الاعتراض
 في غير الكفو) فيفسخه القاضي
 ويتحدد بتحديد النكاح (مالم)
 يسكت حتى (تلا منه) لتلا بضياع
 الولد وينبئ الحاشية الجبل انما هو
 به (وينبئ) في غير الكفو (بعدد)
 جوازه أهلا) وهو المختار للفتوى
 (لفساد الزمان) فلا تحمل مطلقة
 ثلاثا نعمت غير كفو بالرضى
 ولى بعدم معرفته اياه

يكنى وسوطا هـ لانه فرض الامر بها ولانه من باب الاسقاط هـ (قوله فليحفظ) قال في الحقائق شرح
 المنظومة النسبية وهذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه هـ وقال السكال لان الحمل في الغالب يكون غير كفوف
 وأما الوابتر الولى عند الحمل فانها تحل للأول هـ وفي البحر وهذا كله اذا كان لها ولى والألفه صحيح
 مطلقا اتفاقا (قوله وهو ظاهر الرأية) وبه أفنى كثير من المشايخ فقد اختلف الفتاوى بحر لكن علت
 أن الثاني أقرب الى الاحتياط (قوله قبل العقد أو بعده) فنه أن الرضى قبل العقد يصح على كل من الأول
 والثاني وأما المبنى على الأول فقط فهو الرضا بعد العقد فانه يصح عليه لاعلى الثاني المبنى به كما قد امتناه
 عن البحر وكلام المتن يوهم أنه على الثاني لا يكون رضا البعض كالكل ولا وجه له ولعل الشارح قصد بما ذكره
 دفع هذا الإيهام تأمل (قوله لشبوتة لكل كلا) لانه حق واحد لا يتجزى لانه ثبت بسبب لا يتجزى
 بحر (قوله كولاية أمان وقود) فإذا آمن مسلم حر سبيل مسلم آخر أن يعرض للعربى وألماله وإذا عفا
 أحد أولياء التخاصم ليس لولى آخر طلبه ح (قوله وسخبطه في الوقف) حيث زاد على ما هنا
 مما يقوم فيه البعض مقام الكل بعض مستحق الوقف ينصب خصما عن الكل وكذا بعض الورثة وكذا
 اثبات الأعسارى وجه أحد الغرما مولاية المدا البية بازالة الضرر العام عن طريق المسكين (قوله والا الخ)
 أى وان لم يستوفى الدرجة وقد رضى الأبعد فلا أقرب الاعتراض بحر عن الفتح وغيره (قوله وان لم
 يكن لها ولى الخ) أى عصبية كأم أو الأولى التعير به وهذا الذى ذكره المصنف من الحكم ذكره
 في الفتح مجتمعا بصيغة شفى أخذ من التعليل دفع الضرر عن الأولياء وانها راضت باسقاط حقها وحرم به
 في البحر قبعة المستنف والظاهر أنه لو كان لها عصبية صغيرة فهو بمنزلة من لولى لها لانه لا ولاية له وكذا لو كان
 عبدا أو ثفرا كاستباليه الشارح عند قوله لولى في السكاح العصبية الخ كما سنبينه هنالك وعلى هذا فلو
 بلغ أو عتق أو أسلم لا يتجدد له حق الاعتراض وأما لو كان لها عصبية غائب فهو كالخائن لانه لا ولاية له لا تنقطع
 بدليل أنه لو تزوج الصغيرة حيث هو سح وان كان لها ولى آخر حاشى على ما منه من الخلاف كما سأتى والظاهر
 أيضا أن هذا في البالغة أما الصغيرة فلا يصح لها أن ترث باسقاط حقها لا ترى أنها لو كان لها عصبية فزوجها
 من غير كفوف لم يصح فكذا اذا لم يكن لها عصبية هذا كله ما ظهر على تفسيقهم من كلامهم ولم أره صريحا (قوله
 مطلقا) أى سواء نكحت كفوا أو غيره ح (قوله اتفاقا) أى من القائلين برأية ظاهر المذهب
 والتاثلين برأية الحسن الملقى بها (قوله أى ولى له حق الاعتراض) يوهم أن الولى في قوله وان لم يكن لها
 ولى المراد به ما ينحل الارحام وليس كذلك كما عرفت فالمناسب ذكر هذا التفسير هنالك لعل المراد في الموضوعين
 ويرتفع الإيهام المذكور (قوله ونحوه) بالرفع عطفا على قبضه أى ونحو قبض المهر قبض النفقة
 أو الخصاص في أحدهما وان لم يقبض وكالتجهيز ونحوه فتح (قوله ان كان الخ) كذا ذكره في الذخيرة
 وأقره في البحر والنهر والشرع بلالية وشرح المندس ونظيره أن هذا شرط في الرضا دلالة فقط وان مجرد العلم
 بعدم الكفاءة لا يكفي هنا بخلاف الرضى الصريح حيث يكنى فيه العلم فقط نكح هذا بخلاف لاطلاق المتن
 ولم يذكره في الفتح ولا في كافى الحاكم الذى جمع كتب ظاهر الرواية وأيضا فوجبه غير ظاهر الآن يكون الفرق
 المخطاط رتبة الدلالة عن الصريح فليأتى بصورة المسألة أن تكون هذه المرأة تزوجت غير كفوف فخاصم
 الولى وأثبت عند القاضي عدم الكفاءة فقبض الولى المهر قبل التفريق أو فرق القاضي بينهما ثم تزوجته ثانيا
 بلاذن الولى ففى من المهر (قوله كما لا يكون الخ) مكثرت بشوله المرام لم يسكت حتى تالد (قوله
 وأما قصد الخ) قال في البحر قيد الرضى لان التصديق بأنه كفوف من البعض لا يسقط من أنكرها قال
 في المبسوط لو ادعى أحد الأولياء أن الزوج كفوف وأثبت إلاخر أنه ليس بكفوف يكون له أن يطلب به بالتفريق
 لان المصدق ينكر سبب الوجوب وانكار سبب النكاح لا يكون اسقاطا له هـ وفي النوادر التابعة أقام ولها
 شاهدين بعدم الكفاءة أو أقام زوجها بالكفاءة لا يشترط افظ الشهادة لانه اخبار هـ (قوله ولا تجبر
 البالغة) ولا الخبز البالغ والمكاتب والمكاتبه ونحوه من ح عن التمسكتى (قوله البكر) أطلقها
 فنبه ما اذا كانت تزوجت قبل ذلك وطاقت قبل زوال البكارة فتزوج كاتزواج البكرات نص عليه في الاصل بحر
 (قوله وهو السنة) بأن يقول لها قبل السكاح فلان يحط بك أو يذكر لك فكت وان زوجها بغير استئذان

فليحفظ (و) بناء على الأول
 وهو ظاهر الرواية (فرضى البعض)
 من الأولياء قبل العقد أو بعده
 (ك) الكل لشبوتة لكل كلا
 كولاية أمان وقود وسخبطه
 في الوقف (لو استوفى الدرجة
 والا فلا أقرب) منهم (حق الفسخ
 وان لم يكن لها ولى فهو) أى
 العقد (صحيح) نافذ (مطلقات)
 اتفاقا (وقبضه) أى ولى له
 حق الاعتراض (المهر ونحوه)
 مما يدل على الرضى (رضا) دلالة
 ان كان عدم الكفاءة ثانيا
 عند القاضي قبل مخصوصته والا
 لم يكن رضا (لا) يكون (سكونه)
 رضى ما لم تاد وأما قصد به بأنه
 كفوف فلا يسقط حتى الباقي مبسوط
 (ولا تجبر البالغة البكر على
 السكاح) لا تنقطع الولاية بالبلوغ
 (فان استأذنها هو) أى الولى
 وهو السنة

فقد أخطأ السنة وتوقف على رضاها بجر عن المحيط واستحسن الرضى ما ذكره الشافعية من أن السنة
في الامتنان أن يرسل اليها دعوة فتأت بطرن ما في نفسها والام بذلك أولى لأنها تطلع على ما لا يبلغ عليه غيرها
اه (قوله أو وكيله أو رسوله) الأول أن يقول ويمتلك تستأذن في فلانة في كذا والناسي أن يقول اذهب
الى فلانة ونقل لها أن أحالة فلانة تستأذن في كذا (قوله وأخبرها رسوله الخ) أفاد أن قول المصنف
أزوجه محمول على ما إذا زوجها في غيبها وهذا وإن كان خلاف المتبادر منه لكن برحمه دفع التكرار مع
قوله لا تى وكذا إذا زوجها عنده فسكت وفي البحر واختلف فيما إذا زوجها غير كف فبلغها فسكت فقالا
لا يكون رضى وقيل في قول أبى حنيفة يكون رضى إن كان المزوج أباً أو جده وإن كان غيرهما فلا كافي الخاتمة
أخذنا من مسألة الصغيرة المراجعة من غير كف اه قال في النهروان في الدرية بالآول بلطف قالوا (قوله
أو فصولي عدل) الشرط في الفصولي العدالة أو العدد في خبر واحد عدل أو مستورين عند أبى حنيفة
ولا يكتفى بخبر واحد غير عدل ولها نظر استأذني في متفرقات القضاء (قوله فسكت) أى البكر البالغة
بجفاف الابن الكبير فلا يكون سكوت رضى حتى يرضى بالكلام كافي الحاكم (قوله عن رده) قدبه
اذ ليس المراد مطلق السكوت لأنه لو بلغها الخبر لم تكلمت فأجبت فهو سكوت هنا فيكون اجازة فلو قالت
الحديثه اخترت نفسي أو قالت هو دباغ لا أريده فهذا كلام واحد فهو رد بجر (قوله مختارة) أما
لو أخذها عطاس أو مسعل حين أخبر فلما ذهب قالت لا أرضى أو أخذها ثم تركت فسكت ذلك صحيح ردها
لأن سكوتها كان عن اضطرار بجر (قوله غير مستهزئة) وسئل الاستهزاء لا يجنى على من يحضره
لأن الخلط إنما جعل اذنا دلالة على الرضى فإذا ابدل على الرضى لم يكن اذنا بجر وغيره (قوله أو بكت
بلاصوت) هو المختار للتوى لأنه حزن على مفارقة أهلها بجر أى وإنما يكون ذلك عند اجازة معراج
(قوله بما في الوفاة الملتقى) أى من أنه هو البكاء بلاصوت اذن ومعه رده (قوله فيه نرى) أى لنا للفتنة
لما في المعراج ولا يجنى ما فيه فان ما في الوفاة والملقى ذكر مثله في النقاية والاصلاح والمقون مقدمة على
الشروح وفي شرح الجامع الصغير لقاضي خان وان بكت كان ردا في إحدى الروايتين عن أبى يوسف وعنه
في رواية يكون رضى قالوا ان كان البكاء عن صوت وويل لا يكون رضى وان كان عن سكوت فهو رضى
اه وبه يظهر أن أصل الخلاف في أن البكاء هل هو رد أو لا وقوله قالوا الخ توفيق بين الروايتين فعنى لا يكون
رضى أنه يكون ردا كما فهمه صاحب الوفاة وغيره ومصرح به أيضا في الذخيرة حيث قال بعد حكاية
الروايتين وبعضهم قالوا ان كان مع الصباح والصوت فهو رد والافهورضى وهو الوجه وعليه الفتوى اه
كفت والبكاء بالصوت والويل قرينة على الرد وعدم الرضى وعن هذا قال في الفتح بعد حكاية الروايتين
والقول اعتبار قرائن الاحوال في البكاء والخلط فان تعارضت أو أشكل احتسب اه فقد ظهر لك أن ما في
المعراج ضعف لا يعول عليه (قوله فهو اذن) أى وان لم تعلم أنه اذن كما في الفتح (قوله لا تى وكيل
في الاول) أى فيما إذا استأذنها قبل العقد حتى لو قالت بعد ذلك لا أرضى ولم يعلم به الولي فزوجها صحيح
كافي الظهيرية لأن الوكيل لا ينزل حتى يعلم بجر (قوله فلو تعدد المزوج الخ) عبارة البحر ولزوجها
وليان متساوان كل واحد منهما من رجل فأجازته معا بطلا لعدم الاولوية وان سكنت بقبام قوفين حتى
تجبر أحدهما بالقول أو بالفعل وهو ظاهر الجواب كما في البدائع اه ولا يجنى أن هذا في الاجازة والكلام لأن
في التوكيل أى الان قبل العقد لكن الظاهر أن الحكم لا يختلف في الموضوعين أن تزوجها معا بعد
الاستئذان أم لا وهل تستأذنها فسكت فزوجها أم متعاقبا من رجلين فيبقى أن يصح السابق منهما لعدم المزاحم
فانهم (قوله واجازة) عطف على توكيل وقوله في الثاني أى فيما إذا استأذنها بعد العقد وهذا هو الاصح
وفي رواية لا يكون السكوت بعد العقد رضى كما بسطه في الفتح وقد مرنا الخلاف أيضا فيما إذا زوجها غير كف
فبلغها فسكت (قوله لا لوبل عوته) لأن الاجازة شرطها قيام العقد بجر (قوله فالتقول لها)
لأن الاصل أن المسلم المكلف لا يعقد الا العقد الصحيح فلما فذ (قوله فالتقول لهم) لهما أثبت أن العقد وقع
غير تام ثم ادعت النفاذ بعد ذلك فلا يقبل منها المكان التهمة بجر وحديثه فلا تزلزل وتعد فان كانت صادقة
في نفس الامر فلا شك في وجوب العقد عليها بانه والا فلا ثم لو أرادت أن تزوج تنزع مؤاخذتها بقولها

(أو وكيله أو رسوله أو زوجها)
ولها وأخبرها رسوله أو فصولي
عدل (فسكت) عن رده مختارة
(أو سكنت غير مستهزئة أو تبست
أو بكت بلاصوت) فلو بصوت
لم يكن اذنا ولذا حتى لو رضى
بعده انعقد معراج وغيره هنا
في الوفاة والملقى فيه نظر (فهو
اذن) أى توكيل في الاول
ان اتحد الولي فلو تعدد المزوج
لم يكن سكوتها اذنا واجازة
في الثاني ان بقى التسكاح لا لوبل
بجونه ولو قالت بعدم رضى زوجي
أبى بامرئى وأبكرت الورثة فالتقول
لها فترت وتعقدت ولو قالت بغير
أمرى سكنته بلفظ فرضيته
فالتقول لهم

وأما لو تزوجت ففي المذخبة لو تزوجت المرأة ثم ادعت العدة فقال الزوج تزوجتك بعدها قال قول له لأنه
يدعي العدة اه فلعله يقال هنا كذلك لان اقرارها السابق لم يثبت من كل وجه هذا ما نظره (قوله
وقوله غيره) أي غيره هذا الزوج (قوله رد قبل العقد لا بعده) فرقوا بينهما بأنه يحتمل الاذن وعدمه
فقبل النكاح لم يكن النكاح فلا يجوز بالشك وبعده كان فلا يظن بالشك كذلك في الظهيرة وهو مشكل لانه
لا يكون نكاحا الا بعد الحجة وهي بعد الاذن فالظاهر أنه ليس فاذن فيها بحر وأمل الاشكال لصاحب
الفتح وأجاب عنه المقدسي بأن العقد اذا وقع ثم ورد بعده ما يحتمل كونه تقريرا له ولو كونه ردًا تراجعه وقوعه احتمال
التقرير واذا ورد قبله ما يحتمل الاذن وعدمه ترجح الرد لعدم وقوعه فتمنع من ايقاعه لعدم تحقق الاذن فيه
(قوله ولو تزوجها لنفسه الخ) يحتز قول المصنف أن زوجها أي أن الذي لو تزوجها كان العلم اذا تزوج
بنت عمه الصكر البالغ بغير اذنها فبلغها فسكت لا يكون رضى لان اذن أصليا في نفسه فلو باقى جانب
المرأة لم يتم العقد في قول أبي حنيفة ومحمد فلا يعمل الرضى ولو استشفه في حقها في التزويج من نفسه فسكت جاز
اجماعا بحر عن الخمانية والحاصل أن الفتوى ولو لم يجازع على طرفي العقد لا توقف عقده على
الاجازة عندهما بل يقع باطلا بخلاف ما لو باشر السد مع غيره بالعام لم أره أولى أو وكيل أو فتوى آخر فانه
يتوقف انشاقا كما سبقت في آخر باب الحنفية (قوله فبعض بحر عن التفتين ببلغها قد كتبت قلت في
لا اريد فلانا لم ترد في هذا لم يجز النكاح لانها أخبرت أم هذا الذي ذكره المصنف مخدرة (قوله بخلاف
ما لو بلغها الخ) لان نكاح التزويج كان موقوفا على الاجازة ونكاح الولاء والرد في الأول كان للاستئذان لا للتزويج
العارض بعده لكن قال في الفتح الاوجه عدم العدة لان ذلك الرد اصرح بضعف كون ذلك السكوت
دلالة الرضى اه وأجزم في البحر وقد يقال إنه قد تكون نكحت بعد ذلك بحسن حاله وقد يكون ردّها الأول
سما لماعته من أن الغالب اظهار النقرة عند دفء السماع ولو كانت على امتناعها الأول اصرحت بارادة
كما صرحت به أولا ولم تسع منه (قوله ان عرف) بالبناء للجهول ونائب الفاعل ضمير المرأة
والذي في البحر ان عرف (قوله والمهر) ينبغي أن يكون على الخلاف كما في مسألة التزويج الاثنية ح
(قوله واستشكله في البحر الخ) يؤيده ما قد مناه أول النكاح في أن قوله زوجتي فوكيل أو أيجاب عن
الخلاصة لوقال الوكيل هب ابتك فلان فقال وهبت لا أعقد ما لم يقل الوكيل بعده قبيل لان الوكيل
لا يملك التوكيل اه فهذا يدل على أن الوكيل ليس له التوكيل في النكاح وأنه ليس من المسائل التي
استثنوها من هذه القاعدة وقال الحق هناك في حاشية الجوى على الاشياء عن كلام محمد في الاصل
ان مباشرة وكيل الوكيل بمحضرة الوكيل في النكاح لا تكون مباشرة الوكيل بنفسه بخلافه في البيع
وفي مختصر عصام انه جعله كالبيع مباشرة بمحضرة كباشرة بنفسه اه فممكن أن يكون ما في الفتنة مقفعا
على رواية عصام لكن الاصل وهو المبسوط من كتب نكاح الرواية فالظاهر عدم الجواز فانهم (قوله ولو في
ضمن العام) وكذا الوسي لها فلانا وفلا ناسكت فله أن يزوجهما من أي ما شاء بحر (قوله لو يصحون)
عبارة الفتح وهم محصورون معروفون لها اه ومقتضاها أنهم ألزموا لم يعرفهم لم يصح وان كانوا محصورين
(قوله والا لا) كنوله ارتجك من رجل أو من بنى تميم بحر (قوله ما لم تنقض له الامر) أما اذا قالت
أنا راضية بما فعله أت به بد قوله أن أو ما يخطبوك أو زوجتي ممن تختاره ونحوه فهو استئذان صحيح
كافي الظهيرة يتوهم له بهذه المقالة أن يزوجهما من رجل ردّت نكاحه أولا لان المراد بهذا العموم غيره
كالوكيل بتزويج امرأة ليس للوكيل أن يزوجه مطلقته اذا كان الزوج قد سكت عنها الوكيل وأعله بطلاقها
كافي الظهيرة بحر (قوله لا العلم بالمهر) أشار بتقدير العلم أي أن المصنف راعى المعنى في عطائه المهر على
التزويج وأصل التركيب بشرط العلم بالزوج لا المهر ح (قوله وقيل بشرط) أشار الى ضعفه وان قال في الفتح
انه الاوجه لان صاحب الهداية صحح الأول وقال في البحر انه المذهب لقول المذخبة ان اشارات كتبت
محمد تدل عليه اه قلت وعلى القول باشتراط تسجيته بشرط كونه مهر المثل فلا يكون السكوت رضى بدونه
كافي البحر عن الزيلعي توفي على القول بعدم الاشتراط فهل بشرط أن يزوجهما بمهر المثل حتى لو نقص عنه
لم يصح العقد الا برضاها صادرة الفتوى ووأيت في الحادى عشر من البرازية وان لم يذكر المهر فزوج

وقوله ما غيره أولى منه رد قبل
العقد لا بعده ولو زوجها لنفسه
فسكوت بارد بعد العقد لا قبله ولو
استأذنها في معين فردت ثم زوجها
منه فسكت صح في الاصح بخلاف
ما لو بلغها فردت ثم قالت رضى
لم يجز لطلانه بالرد ولذا استحسنوا
التجديد عند الزفاف لان الغالب
اظهار النقرة عند دفء السماع
ولو استأذنها فسكت فوكيل
من يزوجهما من بعد اجازان عرفت
الزوج والمهر كافي الفتنة واستشكله
في البحر بأنه ليس للوكيل أن
يوكل بلاذن فتقاض عدم الجواز
أو انها مستثناة (ان علمت بالزوج)
أنه من هولتظهر الرغبة فيه أو عنه
ولو في ضمن العام كبراني أو في عي
لو يصحون والا لا ما لم تنقض
له الامر (لا العلم بالمهر) وقيل
بشروط

الوكيل بأكثر من مهر للكل بما لا يتعاقب الناس فيه أو بأقل من المثل بما لا يتعاقب فيه الناس ثم عنده خلافاً لما لكن لا للولاء حتى الاعتراض في جانب المرأة دفعاً لما عنهم اه أي إذا وضعت ذلك ومقتضاه أنه إذا كان الوكيل هو الولي كما في حادثتنا ورضت به صم والافلا تأمل **(قوله وما صححه في الدرر)** أي من التفصيل وهو أن الولي أن كان أمأ واحدة أفذ كر الزوج يكني لأن الأب لو نقص عن مهر المثل لا يكون الاصطحة تزيد عليه وإن كان غيره فلا بد من إضافة الزوج والمهر **(قوله عن الكافي)** أي ناقلاً نصحه عن الكافي فافهم **(قوله رده الكمال)** يقول له وما ذكر من التفصيل ليس بشئ لأن ذلك في تزويجه الصغيرة يحكم الخبر والكلام في الكثرة التي وجب مساوئره لها والاب في ذلك كالاجنبي **(قوله ان علمته أي الزوج وأما المهر فحقه ما مر آنفاً كما ثبت عليه في العصر)** **(قوله في سبع وثلاثين مذكورة في الاشياء)** أي في قاعدة لا ينسب إلى ساكت قول وذكر الحنفى عبارته غامها وزاد عليها ط عن الحموى مسائل أخر سذكرها الشارح في الفتاوى التي ذكرها بين كتاب الوقف وكتاب البيوع وسأبني الكلام عليها كما ههناك ان شاء الله تعالى **(قوله كأجنبي)** المراد به من ليس له ولاية فيتميل الاب اذا كان كافراً أو عبداً أو مكاتباً لكن رسول الولي قائم مقامه فيكون سكوتها رضى عند استئذانه كما في الفقه والوكيل كذلك كما في العصر عن القنبة **(قوله أو ولي بعد)** كالخام مع الاب اذا لم يكن الاب غائباً عن منقطة كما في الخاتبة **(قوله فلا عبرة لسكوتها)** وعن الكرخي يكني سكوتها ففتح **(قوله كالنائب الباقية)** أمما الصغيرة فلا استئذان في حقها كالنائب الصغيرة ففتح **(قوله لا في السكوت)** حيث يكون سكوت البكر البالغة اذا نفي حق الولي الا اقرب ولا يكون اذا نفي النائب البالغة مطلقاً والاستثناء منقطع لان قول المصنف كالنائب تشبيهه بالبكر التي استأذنها غير الاقرب وهذه لا فرق بينهما وبين النائب البالغة في السكوت **(قوله لان رضاها يكون بالادلة الخ)** أشار إلى ما أورده الزبلي على الكثرة وغيره من أن رضاها لا يقتصر على القول فانه لا فرق بينهما في اشتراط الاستئذان والرضا وفي أن رضاها قد يكون صريحاً وقد يكون دلالة غير أن سكوت البكر رضا دلالة لسلامة بدون النائب لان حياء ما قد قل بالممارسة فتخلص المصنف عن ذلك بزيادة قوله أو ما هو في معناه الخ لكن أجاب في الفقه بأن الحق أن السكوت من قبيل القول الاتمكين فيثبت دلالة لأنه فوق القول أي لانه اذا ثبت الرضا بالقول يثبت الاتمكين من الوطى بالاولى لانه أدل على الرضا واعترضه في البحر بأن قبول التهنئة ليس بقول بل سكوت زائد في النهر بواحدة أعده وفي مسائل السكوت قلت وفيه نظر لأن مقتضى كلام الفقه أن المراد بقبول التهنئة ما يكون قولاً باللسان لا بمجرد السكوت لأن مراده ادخال الجميع تحت القول ولذا لم يستثن الاتمكين ولا يشافيه قوله من قبيل القول لأن مراده أنه من قبيل القول الصريح بالرضاء مثل قولها رضيت ونحوه بدليل أنه قال قبله انه يكون اما بالقول كنهم ورضيت وبارك الله لسأوا حسنت أو بالدلالة كطلب المهر أو النصفه الخ ثم قال والحق أن السكوت من قبيل القول أي من قبيل القول الذي ذكره نوأما قوله في النهر ولهذا الخ فقيهه أن المذكور في مسائل السكوت قولهم اذا سككت الأب ولم ينف الولد هذه التهنئة لمزعه ومعناه سككت عن نفي الولد لا عن جواب التهنئة وأما الجواب عن اعتراض البحر بأن قول الفقه أنه من قبيل القول أي لامن القول حقيقة بل هو من قول منزلة فلا يرد السكوت عند التهنئة تشبه أنه لو كان مراده ذلك لم يحتج إلى استئذان الاتمكين ولم يكن فيه دفع لما أورده الزبلي لأن الزبلي يقول ان الدلالة بمنزلة القول في الزام فافهم نعم الذي يظهر ما قاله الزبلي لأن الظاهر ان طلب المهر ونحوه لا يلزم أن يكون بالقول ولذا أجبر الشارح بقوله من فعل يدل على الرضى ومقتضاه أن قبض المهر ونحوه رضا بما ذكر من جعله رضا دلالة في حق الولي وبه مخرج في الخاتمة بقوله الولي اذ تزوج النائب عرضت بثقلها ولم تظهر الرضا بساكنها كان لها أن ترحل ان لمعسر فيها الرضى باللسان أو الفعل الذي يدل على الرضى نحو الاتمكين من الوطى وطلب المهر وقبول المهر دون قبول الهدية وكذا في حق الغلام اه **(قوله ودخلوها الخ)** هذا مكرر والظاهر أنه محرف والاصل وخلوة بها فان الذي في البحر عن الظهيرة ولو خلاها برضاها هل يكون اجازة لا رواية لهذه المسألة ويحتمل أن هذا اجازة اه وفي البرازية الظاهر أنه اجازة **(قوله والفصل سرورا)** احتراز عن الفصل استنزاه قال في البحر وأما الفصل فذكر في فتح القدير أولاً أنه كالسكوت لا يكني وسلم هأنه يكني وجعله

وهو قول المتأخرين بجبر عن
الذخيرة وأقره المصنف وما
صححه في الدرر عن الكافي رده
السكوت وكذا اذا زوجها
الولي عندها أي بحضورها
فسكتت صم في الاصم ان
علمه كجزء والسكوت كالتنطق
في سبع وثلاثين مسألة مذكورة
في الاشياء فان استأذنها
غير الاقرب كأجنبي أو ولي
بعيد فلا عبرة لسكوتها بل
لا بد من القول كالنائب البالغة
لا فرق بينهما في السكوت لان
رضاها يكون بالدلالة كما ذكره
بقوله أو ما هو في معناه من فعل
يدل على الرضى كطلب مهرها
ونفقتها وغتكتها من الوطى
ودخولها برضاها ظهيرة
وقبول التهنئة والفصل سرورا

من قبيل اتقول لانه حروف اه قلت وماها هو الموافق لما سرح به الزباني وغيره (قوله ونحو ذلك) كقول المهر كما مر من الخاتمة والظاهر ان مثله قبول النفقة (قوله بخلاف خدمته) أي ان كانت خدمته من قبل ففي البحر عن المحيط والظاهر به ولو أكلت من طعامه أو خدمته كما كانت فليس برضى دلالة (قوله أي نطفة) هي من فوق إلى أسفل والنفقة عكسها (قوله أي كبر) أي بلا تزويج في النهر عن الصحاح يقال عشت الحمار به تعنس بضم النون غوسا وغساليا فهي عانس إذا طال مكثها بعد ادراكها في منزل أهلها حتى خرجت عن عداد الأبيكار (قوله بكر حقيقة) خبر عن وفي الظهيرة الكبراسم لأمرأة لم يتجمع بشكاح ولا غيره اه لان مصيها أول مصيها ومثله البكارة كقوله لا أول النمار والبكرة بضم الباء لا أول النهار وحاصل كلامهم أن الزائل في هذه المسائل العذرة أي الحلة التي على الحمل لا البكارة فكانت بكر حقيقة وحكاية ولا تدخل في الوصية لا بكاري فلان ولا يراد الجارية لو شربت عن أنها بكر فتوجدت زائلة العذرة بشئ من ذلك وهذا لان المتعارف من اشتراط البكارة حصة العذرة أفاده في البحر (قوله كتنفريق يجب) أي كذا تنفريق الخ ط وهو تنظير في كونها بكر حقيقة وحكاية لا تمثيل فلا يراد أن هذه ما زالت عذرتها فكيف يشبهها بمن زالت عذرتها ح (قوله أو طلاق) عطف على تنفريق لا على يجب ح (قوله بعد خلوة) يصلح طرفا لتفريق والطلاق والموت لكن لما كان قوله قبل الوطئ طرفا للآخرين فقط لعدم إمكان الوطئ في الأول أما في الحب فظاهر وأما في العنة فلان الوطئ يمنع التفريق كان الانسب لعقله بالآخرين فقط وفهم من قوله بعد خلوة أنه لو وقع الطلاق أو الموت قبل الخلوة كانت بكر حقيقة وحكاية لا أولى وقد بقوله قبل وطي لأنها بعد الوطئ ثيب حقيقة وحكاية اه ح (قوله وهذه فقط بكر حكاية) أراد بالحق ما ليس بحقيقي بدلالة المقابلة كما هو المتبادر ولذا حاول الشارح في عبارة المصنف فذكر خبرا لمن ومبتدا بكر والافعال المصنف في نفسه ما يحصى لأن الحق في حكمي أيضا والحكمي أعم لأنه قد يكون غير حقيقي ولا يمكن لما كان المتبادر من إطلاق الحكمي إرادة ما ليس بحقيقي أول عبارة المصنف ولم يبدل بكر حكاية فقط لما قلنا فافهم (قوله ان لم يتكرر ولم تحديه) هذا معنى قولهم ان لم يشتر زناها يعني بذكر زناها لان الناس عرفوا بكر افعيونها بالنطق فيكتفي بكونها كذا لتعطل عليها مصالحها وقد نذب الشارع الى ستر الزنا فكانت بكر اشترعا بخلاف ما إذا اشتر زناها (قوله والا) صادق ثلاثا موروما إذا تكررت زناها ولم تحدد وأحدث ولم يتكرر أو تكررت وحدثت ح (قوله كوطوءة بيشة) أي فانها ثيب حقيقة وحكاية ح (قوله أو نكاح فاسد عطف على بيشة) أي وكوطوءة شكاح فاسد فافهم أما إذا لم يوطأ فيه فهي بكر حقيقة وحكاية كافي النكاح الصحيح ط (قوله وقالت رددت) أي ولم يوجد منها ما يدل على الرضا في الشرع لا ط (قوله ولا ينة لهما) قد به لان أيها أقام الينة فقلت بینه بحر وان أقامها ذاتا في قوله ولوربنا (قوله ولم يكن دخل بها طورا) بأن لم يدخل أو دخل كرها واحتزبه عما إذا دخل بها طورا حاصلا لا تصدق في دعوى الرذ في الاصح لان الفكيك من الوطئ كالإقرار وعن هذا صح في الولو الجلية أنها لو أقامت بعد الدخول البينة على الرق تميل لكن في حاشية الغزى على الاشياء أنه وقع اختلاف التحجيم في قبول بینهها بعد الدخول على أنها كانت ردت النكاح قبل الاجازة في الزاوية أن المذكور في الكتب أنها تقبل وصح في الواقع عدم تناقضها في الدعوى والصحيح القول لانه وان بطلت الدعوى فالبينة لا تطل لقيامها على تحريم الفرج والبرهان عليه مقبول بلا دعوى نال الغزى وقد ألف شيخنا العلامة على المقدسي فيبار إلى اعتمد فيها التحجيم القبول (قوله فالقول قولها) لانه يتعين لزوم العقد ومالك البضع والمرأة تدفعه فكانت منكورة ولا يقبل قول ولها عليها بالرضى لانه يقر عليها بثبوت الملك وإقراره عليها بالنكاح بعد بلوغها غير صحيح هكذا في الفتح وينبغي أن لا تقبل شهادته لو شهد مع آخر بالرضى لكونه ساعيا في انعام ما صدر منه فهو منهم ولم أره منقولا بجر قلت وفي الكافي للعالم الشهيد وإذا زوج الرجل ابنته فأنكرت الرضى فنشهد عليها أبوها وأخوها لم يجز اه فتأمل ثم اعلم أنه ذكر في البحر في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد ما نصه وإذا ادعت فساد وهو محتم فالتقول له وعلى عكسه فرق بينهما وعليها العدة ولها نصف المهر ان لم يدخل

ويجوز ذلك بخلاف خدمته أو قبول هديته (من زالت بكارتها بوشية) أي نطفة (أو) درود (حيض أو) حصول (جراحة أو غيبس) أي كبر (بكر حقيقة) كتنفريق يجب أو عنة أو طلاق أو موت بعد خلوة قبل وطي (أو زنا) وهذه فقط (بكر حكاية) ان لم يتكرر ولم تحديه والافتيب كوطوءة بيشة أو نكاح فاسد (قال) الزوج البكر البالغة (بلغ النكاح) فسكت وقالت رددت (النكاح) (ولا ينة لهما) على ذلك (ولم يكن دخل بها طورا) في الاصح (فالقول قولها)

والسلك ان دخل كذا في الخانية ونسب في أن يستثنى منه ما ذكره الحاشية في السكوت من أنه لو ادعى أحدهما أن السكاح كان في صغره فالقول قوله ولا نسكاح بينهما ولا مهر لهما ان لم يكن دخل بها قبل الأدرالك اه ما في العرقلة وقد علل الأخيرة في البرازية من الخط بقوله لا يختلفا في وجود العقد وهما في الذخيرة بقوله لا زلة السكاح في حالة الصغر قبل إجازة الولي ليس بنكاح بمعنى الخ وذكرك قبله أن الاختلاف لو في الصحة والفساد فالقول المذموم الصحة شهادة الظاهر ولو في أصل وجود العقد فالقول لم تنكح لوجوده فدل على هذا فلا استثناء لان ما في الخانية من الأول وما في السكاح من الثاني ولعل وجه قوله في الخانية وعلى عكسه فرق بينهما الخ كونه مؤاخذا باقراره فيسرى عليه ولذا كان لها المهر ثم ان الظاهر أن ما نحن فيه من قبيل الاختلاف في أصل وجود العقد لان الرقعة لا يجب بل قبول وكذا المسألة الثانية هذا ما ظهر لي (قوله على المقتضى) وهو قولهما وعند لا يمين عليها كما سيأتي في الدعوى في الأشياء الستة بجر (قوله لانه وجود الخ) جواب عما يقال ان يشته على سكوتها يشته على النفي وهي غير مقبولة فأجاب بأن السكوت وجوده لانه عبارة عن ضم الشككين ولبزمنه عدم الكلام كما في المراج زاد في الضر أو هو نفي يحيط به علم الشاهد فيقبل كما لو ادعت أن زوجها تنكحها وهو ردة في مجلس فبرهن على عدم تنكحها فيه تقبل وكذا اذا قال الشهود كما عندهم لم تنكحها تنكحهم ثبت سكوتها كما في الجوامع اه ولا يخفى أن الجواب الأول مبنى على المنع والثاني على التسليم ويبحث في الأول في السعدية بما في شرح العقائد من أن السكوت ترك الكلام وأقره عليه في التهرق ويمكن الجواب بأن هذا تفسير باللازم ويبحث في الثاني أيضا بأنه مخالف لما في أيمان الهداية من باب اليمين في الحج والصلاة من أن الشهادة على النفي غير مقبولة مطلقا خاطبه علم الشاهد أولا اه وكذا قال في الجرح هناك الحاصل أن الشهادة على النفي المقصود لا تقبل سواء كان نفي الصورة أو بمعنى سواء أعطاه علم الشاهد أولا اه قل وهذا في غير الشرط فلو قال ان لم أدخل الدار اليوم فكذا فشهدا أنه دخلها تقبل (قوله في شيتها الأولى) لاثبات الزيادة أعنى الرقعة زائد على السكوت بجر (قوله الآن أن يبرهن على رضاها وأجازتها) أي فترج يشته لاستصحابها في الاثبات وزيادة يشته باثبات الزم كذا في الشروح وعزاء في النهاية للقرطبي وكذا هو في غير كتاب من النسخة لكن في الخلاصة عن أدب القاضي للخصاف أن يشته الأولى في هذه الصورة اختلاف المشايخ ولعل وجهه أن السكوت لما كان مما يتحقق الإجازة به لم يلزم من الشهادة ما لإجازة كونه بأمر زائد على السكوت مالم يصح حوايل ذلك كذا في الفتح وتبعه في الجرح واستفاد منه التوفيق بين القولين بحمل الأول على ما إذا صرح اليهود بأنها قالت أجزت أو ردت وحل الثاني على ما إذا شهدوا بأنها أجازت أو ردت لاحتمال أجازتها بالسكوت فافهم (قوله كالزوجها الخ) أي أن الاختلاف في البلوغ كالاختلاف في السكوت كما في النهر (قوله مثلا) فالمراد الولي المجبر (قوله فان القول لها) لانها اذا كانت مراعاة كان الخبر به بحمل النبوت فيقبل خبرها لانها منكرة وقوع الماك عليها تخ عن الجرح (قوله ان ثبت أن سنها تسع) تفسير للمراعاة كما يدل عليه كلام المخ ح (قوله وكذا لو ادعى المراهق بلوغه) بأن باع أبوه ماله فقال الابن أنا بالغ ولم يصح البيع وقال المشتري والاب انه صغير فالقول للابن لانه يشكر زوال ملكه وقد قبل بخلافه والأول أصح بجر عن الذخيرة (قوله ولو برهننا الخ) ذكر في البرازية عقب المسألة الأولى وكان الشارح أعز لم يقد أن الحكم كذلك في المسألتين فافهم واستشكل بعض المحبين تصور البرهان على المبلوغ قلت وهو ممكن بالحبل أو بالاحليل أو سن البلوغ ورؤية الدم أو الخي كالتي في الشهادة على الزنا (قوله على الأصح) راجع لمسألة المراهقة والمراهق فقد نقل التعصيم فيها في الجرح عن الذخيرة (قوله بخلاف قول الصغيرة) أي التي زوجها غير الاب والجد أو ما من زوجها فلا خيار لها ط (قوله رددت حين بلغت الخ) أي قالت بعدما بلغت رددت السكاح واخترت نفسي حين أدركت لم يقبل قولها لان الملك ثابت علمها وتريد بذلك ابطال الثابت عليها كما في الذخيرة فافهم وبهذا علم أن قولها ذلك بعد البلوغ وسكانه سها صغيرة باعتبار ما كان زمن العقد أي التحقق صغرها وقته بخلاف المراهقة المحتمل بلوغها وقته (قوله ولو حالة البلوغ) بأن قالت عند القاضي أو الشهود أدركت الا ونسخت فانه يصح

بينهم اعل المقتضى به وتقبل يشته
على سكوتها لانه وجوده يشته
الشككين ولو برهننا في شيتها أولى
الآن يبرهن على رضاها وأجازتها
(كما لو زوجها أبوها) فلا زاعما
عدم بلوغها فقتات أنا بالغة
والنكاح لم يصح وهي مراعاة
وقال (الاب) أو الزوج (بل هي
صغيرة) فان القول لهما ان ثبت
أن سنها تسع وكذا لو ادعى
المراهق بلوغه ولو برهننا في شيتها
البلوغ أولى (على الأصح) بخلاف
قول الصغيرة رددت حين بلغت
وكذا في الزوج قال لتقول له
لانكاره زوال ملكه لو اختلف
بعد زمان البلوغ ولو حالة البلوغ
فالتقول لها شرح وهيانية فليحفظ

كأياً في بيانه (قوله وللولي الأتي بيانه) أي في قوله الولي في النكاح العصبية بنفسه الخ واحترز به
عن الولي الذي له حق الاعتراض فانه يخص العصبية كما يزعم الوصي غير القريب كما يزعم وأيضاً (قوله
انكاح الصغير والصغيرة) قد بالانكاح لان اقراره به علمه مما لا يصح الانشهاد أو بعد بقعها بعد البلوغ
كما سيذكره المصنف آخر الباب ولوقال وللولي انكاح غير المكف والرقى لثعل المعتوه ونحوه (تسمية)
ليس لغز الاب والجد أن يلم الصغيرة قبل قبض ماته ورف قبضه من المهر ولو سلم الاب له أن يمنعه أفاده ط
وتعاقبه في البعر قلت وليس له تسليمه للدخول بها قبل اطاقه الوطى ولا لغيره للس كاسد كره الشارح في آخر
باب المهر (قوله ولو نيسا) مخرج به بخلاف الشافعي فان حله الاجبار عنده النكاح وعندنا المهر بعدم
العقد أو نقصانه ونوصيه في كتب الأصول (قوله كعتوه ومجنون) أي ولو كبيرين والمراد كنعن
معتوه الخ فيشمل الذكر والاني قال في التهرئة لولي انكاحهما اذا كان الجنون مطبقاً وهو شهر
على ما عليه الفتوى وفي سنة المنقبي بلغ مجنوناً ومعتوها بقي ولاية الاب كما كانت فلو جن أو عته بعد البلوغ
تعود في الأصح وفي الثانية زوج ابنه البالغ بلاذنه حتى قالوا ينبغي للاب أن يقول أبجرت النكاح على ابني
لانه يملك انشاءه بعد الجنون (قوله ولزم النكاح) أي لا توقف على أجازة أحد ولا بموت خياري تزويج
الاب والجد والمولى وكذا الابن على ما يأتي (قوله ولو بغين فاحش) هو ما لا يتباين الناس فيه أي لا يتصلون
الغبن فيه احتراز عن الغبن اليسير وهو ما يتباينون فيه أي يتصلون قال في الجوهر والذي يتباين فيه الناس
مادون نصف المهر كذا قاله شيخنا موفق الدين وقيل مادون العشر اه فعلى الأول الغبن الفاحش هو النصف
لما فاقوه وعلى الثاني العشر فافوقه تأمل (قوله يتنص) الباء تصوير الغبن أي ان الغبن يتصور
في جانب الصغيرة بالنقص عن مهر المثل وفي جانب الصغير بالزيادة (قوله أو زوجها بغير كفو) بأن زوج ابنه
امه أو بنته عبداً وهذا عند الامام وقال لا يجوز أن يزوجه غير كفو ولا يجوز الخلط ولا الزيادة الاجماليات
الناس ح عن المغ ولا ينبغي ذكر المثال الأول لان الكفاءة غير معتبرة في جانب المرأة للرجل أفاده
في التمهيد لالة ونحوه ط قلت وعن هذا قال الشارح أو زوجها من أقال في خبر المأثمة مع تعميمه في الغبن
الفاحش بقوله بنقص مهرها وزيادة مهره فله مهره فافهم لكن في هذا كلام ذكره قريباً (قوله
المزوج بنفسه) احترز به عما ذكره وكذا لا يزوجها وسأني بيانه قريباً ح (قوله بغين) كان عليه
أن يقول أو بغير كفو ولو قال المزوج بنفسه على الوجه المذكور كما قال في المغ لسلم من هذا ح (قوله وكذا
المولى) أي اذا زوج الصغير أو الصغيرة المرقوقين ثم أعقبتهم ثم بلغا فان نكاحهما لازم ولو لم يغير كفو أو بغير
مهر المثل ولا يثبت لهما خيار البلوغ لكل ولاية المولى فهو أقوى من الاب والجد ولان خيار العتق يعني عنه ط
وهذا هو الصواب في التصوير وأما تصوير المسألة بما اذا كان الاعتاق قبل التزويج فغير صحيح لانه في هذه
الصورة يثبت لهما خيار البلوغ كما سيذكره والكلام في لزوم بلا خيار كما في الاب والجد فافهم (قوله وابن
الجنونة ومثلها الجنون) قال في البحر المجنون والجنونة اذا تزوجهما الابن ثم أقالا لخيار لهما (قوله
لم يعرف منهما الخ) أي من الاب والجد وينبغي أن يكون الابن كذلك بخلاف المولى فانه يتصرف
في ملكه فينتقي نفوذ تصرفه مطلقاً كصرفه في سائر أمواله رجحت فافهم (قوله حجة وفسقا)
نصب على التمييز في المهر الما بين الذي لا يسأل ما يصنع وما قبل له ومصدره الجون والجمانة اسم منه والفعل
من باب طلب اه وفي شرح الجمع حتى لو عرف من الأب سوء الاختيار لفسقه أو لمطعمه لا يجوز عقده اجماعاً
اه (قوله وان عرف لا يصح النكاح) استشكل ذلك في فتح القدير بحافي النوازل ولو زوج بنته الصغيرة
من بشره بشكر أنه يشرب السكر فاذا هومد من له وقالت لا أرضى بالنكاح أي بعدما كبرت ان لم يكن يعرفه الاب
بشربه وكان غلبة أهل بيته صالحين فالنكاح باطل لانه انما تزوج على ظن أنه كفو اه قال اذ يقتضيه أنه
لو عرفه الاب بشربه فالنكاح نافذ مع أن من زوج بنته الصغيرة القابلة للتعلق بالخبر والشرع يعلم أنه شرب
فاسق فهو اختياره ظاهر ثم أجاب بأنه لا يلزم من تحقق سوء اختياره بذلك أن يكون معرفه فافهم فلا يلزم بطلان
النكاح عند تحقق سوء الاختيار مع أنه لم يتحقق للناس كونه معروف فافهم ذلك اه والحاصل أن المانع
هو كون الاب حشوماً وسوء الاختيار قبل العقد فاذا لم يكن مشهوراً بذلك ثم تزوج بنته من فاسق صح وان تحقق

(وللولي) (الآتي بيانه) (انكاح)

الصغير والصغيرة) جبراً (ولو نيسا)

كعتوه ومجنون شهراً

(ولزم النكاح ولو بغين فاحش)

بنقص مهرها وزيادة مهره (أو)

زوجها (بغير كفو ان كان الولي)

المزوج بنفسه بغين (أباً واحداً)

وكذا المولى وابن الجنونة

(لم يعرف منهما سوء الاختيار)

حجته وفسقا (وان عرف لا يصح

النكاح انفاً)

بذلك أنه سبب الاختيار واشتهر به عند الناس فلوزوج يتناخروا من فاسق لم يصح الثاني لأنه كان مشهوراً بسوء الاختيار قبله بخلاف العقد الأول لعدم وجود المانع قبله ولو كان المانع مجرد تحقق سوء الاختيار بدون الاشتباه لزم الحلة المسألة أعني قولهم ولزم النكاح ولو ثبت فاحش أو غير كفو أن كان الولي أباً أو جداً ثم أعلم أن ما مر عن التوازل من أن النكاح باطل نعمناه أنه سيطل كما في الذخيرة لأن المسألة مفروضة فيها أن المرض البت بعدما كثرت كجاسترج به في الخاتمة والذخيرة وغيرهما عليه يجعل ما في القنبه زوج بنته الصغيرة من رجل ظنه حراً الأصل ويمكن أن معتقافه وبطل بالافتراق اه وعلم من عبارة القنبه أنه لا فرق في عدم الكفاءة بين كونه بسبب الفسق أو غيره حتى لو تزوجها من فقيراً أو ذي حرفة ذرية ولم يكن كفواً له لم يصح فقصر ابن الهمام كلامهم على الفاسق مما لا ينبغي كما أفاده في البحر وما ذكرنا من ثبوت الخيار للبت لذا بلغت أنا حوا في الصغيرة أما للزوج الأولياء الكبيرة باذنها ولم يعلوا عدم الكفاءة ثم ظهر عدمها فلا خيار لأحد كما سيذكره الشارح أول الباب الثاني وبأن تمام الكلام عليه هنالك (قوله) فزوجها من فاسق الخ وكذا للزوجها بين فاحش في المهر لا يجوز اجتماعاً والصالحى يجوز لأن الظاهر من حال السكران أنه لا يتأمل الأدليس لم رأى كامل فبنى النصفان شرراً محضاً والظاهر من حال الصالحى أنه يتأمل بحر من لذخيرة ثم قال وكذا السكران للزوج من غير الكفو كما في الخاتمة وبه علم أن المراد بالاب من ليس بسكران ولا عرف بسوء الاختيار اه قلت ومقتضى التعليق أن السكران أو المعروف بسوء الاختيار للزوجها من كفو بهر المثل صح لعدم الضرر المحض ومعنى قوله والظاهر من حال الصالحى أنه يتأمل أى أن يكون فوضفته بالابوة لا يزوج بنته من غير كفو أو يغيب فاحش المصلحة تريد على هذا الضرر كعله بحسن العشرة معها وقلة الأذى ونحو ذلك وهذا المقصود في السكران وسبب الاختيار إذا خالف لظهور عدم رآيه وسوء اختياره في ذلك (قوله أى غير الأب وأبيه) الأولى أن يزيد والابن والولى الملمز (قوله والوالام أو القاضى) هو الأصح لأن ولايتها متأخرة عن ولاية الأخ والعلم فإذا ثبت الخيار في المحجب ففى المحجوب أولى بحر ولقد صور المرأى فى الامم نقصان الشفقة فى القاضى ذخيرة لكن سنذكر فى مسألة عضل الأقرب أن تزويج القاضى نيابة عنه فليس لها الخسلر وبأن تمام هنالك (قوله لو عين لوكيله القدس) أى الذى وعين فاحش نهر وكذا لو عين له رجلاً غير كفو كما يجنبه العلامة المقدسى (تنبيه) ذكرى شرح المجمع أن تزويج الأب الصغير والصغيرة من غير كفو أو يغيب فاحش جائز عنده لا عندهما ثم قال وفى المحيط الوكيل بالنكاح إذا زاد ونقص عن مهر المثل فعلى هذا الاختلاف اه وهذا خلاف ما ذكره الشارح في علمائى البحر عن القنبه وقد يجاب بأن الوكيل فى عبارة شرح المجمع ليس المراد به وكيل الأب بل وكيل الزوج أو الزوجة البالغين بقربته ما فى البدائع حيث ذكر اختلاف السابق ثم قال وعلى هذا اختلاف التوكيل بأن وكل رجل رجلاً بأن يزوجه امرأه فزوجها بأكثرت من مهر مثلهما مقدراً ما لا يتغابن الناس فى مثله أو وكلت امرأه رجلاً بأن يزوجه من رجل فزوجها بحدائق مثلهما ومن غير كفو اه وقد مناه أيضاً عن الزانية وعليه خلافاً فتدبر (قوله لا يصح النكاح من غير كفو) مثله قول الكثر للزوج طفله غير كفو أو يغيب فاحش صح ولم يجوز ذلك لغير الأب والجد ومقتضاه أن الأخ للزوج أخاه الصغير امرأته أى منه لا يصح وفيه ما مر عن التبرئ لنبالة من أن الكفاءة لا تعتبر للزوج كما سأتى فى بابها أيضاً وقد بينا أن الشارح أشار إلى ذلك أيضاً وقد رجعت كثيراً فى أثرها مما يحيا فى ذلك ثم رأيت فى البدائع مثل ما فى الكزحفت قال وأما النكاح الأب والجد الصغير والصغيرة فالكفاءة فيه ليست بشرط عند أى حنفية لصدوره من كمال النظر لجل الشفقة بخلاف النكاح الأخ والعلم من غير كفو قائم لا يجوز إلا بجماع لأنه ضرر محض اه ففقه بخلاف الخ ظاهره فى رجوعه إلى كل من الصغير والصغيرة وعلى هذا المعنى عدم اعتبار الكفاءة للزوج أن الرجل للزوج نفسه من امرأته أى منه ليس لعصاته حق الاعتراض بخلاف الزوجة وبخلاف الصغيرين إذا تزوجها من غير الأب والجد هذا ما ظهر لى وسند كفى أول باب الكفاءة بما يؤيده والله أعلم (قوله أصلاً) أى لا لازماً ولا موقفاً على الرضى بعد البلوغ قال فى فتح القدس يزوي على هذا أبنتى الفرع المعروف للزوج العمة الصغيرة حرة باليمن معتنقاً لجدتك كبرت وأجازت لا يصح لأنه لم يكن عقداً موقفاً لا بجمله لأن المزمع ونحوه لم يصح

وكذا لو كان سكران
فزوجها من فاسق أو شريراً أو غير
أذى حرفة ذنية لظهور سوء
اختياره فلا تعارضه شفقته
المطلوبة بحر (وان كان المزوج
غيرهما) أى غير الأب وأبيه
ولو الأم أو القاضى أو وكيل الأب
لكن فى النهر بمثل الوكيل
القدس (لا يصح) النكاح
(من غير كفو أو يغيب فاحش أصلاً)

مطلب
مهر هل العصبة تزويج الصغير
امرأة غير كفو له

منهم التزم به غير الكفو اه قال في الجرح ولذا ذكر في الحاشية وغيرها أن غير الاب والجد اذا تزوج الصغيرة
فلا حوط أن يزوجهما مرتين مرة بمهر مسخي ومرة بغير التسمية لانه لو كان في التسمية نقصان فاحش ولم يصح
النكاح الاول يصح الثاني اه وليس للتزويج من غير كفوفه كما لا يخفى اه (قوله ومع له ما صفحته)
أي بعد البلوغهما والجلية تصدبها لفظها مرفوعة المحل على أنها بدل من ما أو محضة بقول محمد ذوف
أي قائلا وقوله وهم جرح من ما وعبارة صدر الشريعة في مقته وصح نكاح الاب والجد الصغيرة والصغيرة
بغير فاحش ومن غير ذلك ولا غيرها اه وقال في شرحه أي لو فعل الاب والجد عند عدم الاب ليكون للصغير
والصغيرة حق الفسخ بعد البلوغ وان فعل غيرهما قلنا أن ينسحب بعد البلوغ اه ولا يخفى أن الوهم في عبارة
الشرح وقدره على وهمه ابن الكمال وكذا المحقق التتاراني في التسليم في بحث العوارض وذكر أنه
لا يوجد له رواية أصلا وأجاب القهستاني بأن صحته بالغين الفاحش قلنا في الجواهر عن بعضهم وبغير كفوف
نقلها في الجامع عن بعضهم قال وهذا يدل على وجود الرواية اه قلت وفيه نظر فان ما كان قول البعض
المتابع لا يلزم أن يكون فيه رواية عن أئمة المذهب ولا سيما إذا كان قولنا ضعيفا مخالفا لما في مشاهير كتب
المذهب المعتبرة (قوله ولكن لهما خيار البلوغ) دفع به توهم اللزوم المتبادر من النص ط وأطلق فتأمل
الذميين والسلمين وما اذا زوجت الصغيرة نفسها فأجاز الولي لأن الجواز ثبت بإجازة الولي فالتحقق بنكاحها بشره
بحر عن المحط (قوله وملحق بهما) كما يجنون والمجنونة إذا كان المزوج لهما غير الاب والجد والابن بأن كان
أخا أو عملا مثلا قال في الفتح بعد أن ذكر العصباء وكل هؤلاء يثبت لهم ولاية الأجبار على البنت والذكر
في حال صغرهما أو كبرهما إذا جنسا مثلا غلام بالغ عاقل ثم جن تزوجه أبوه وهو رجل جازا إذا كان مطبعا
فإذا أفاق فلا خيار له وان تزوجه أخوه فأفاق فله الخيار اه (قوله باب البلوغ) أي إذا علم أقبله وأعنده
فهستأني (قوله أو العلم بالنكاح بعده) أي بعد البلوغ بأن بلغا ولم يعلم به ثم علم بعده (قوله لتصور
الشفقة) أي واقصود الرأى في الام وهذا جواب عن قول أبي يوسف أنه لا خيار لهما اعتبارا بما لزوجيهما
الاب والجد (قوله وينبغي عنه خيار العتق) اعلم أن خيار العتق لا يثبت للذكر بل للأنثى فقط صغيرة
أو كبيرة فإذا تزوجها مولاها ثم أعتقها قلنا الخيار لانه كان يزول ملك الزوج عليها بالعتق فصار لا يزول
الامتياز لكن لو صغيرة لا تخبر ما لم تبلغ فإذا بلغت خبرها الثاني خيار العتق لا خيار بالبلوغ وان ثبت لهما
أيضا لأن الأول أعني فتعظم الثاني تحته وقيل لا يثبت لهما خيار بالبلوغ وهو الأصح وهكذا ذكره محمد في الجامع
لأن ولاية المولى ولاية كاملة لا نهائسب الملك فلا يثبت خيار البلوغ كما في الاب والجد ولتزوج عبده الصغيرة
ثم أعتقه ثم بلغ فليس له خيار بلوغ ولا خيار عتق لأن نكاح المولى باعتبار الملك لا بطريق النظر بخلاف
ما اذا تزوجه بعد العتق وهو صغير لانه بطريق النظر هذا خلاصة ما في الذخيرة من الفصل السابع عشر ونحوه
في جامع الضار للإمام الاسترغشني وفي البحر عن الأصمعي أن لو أعتق أمته الصغيرة أو نكحها ثم بلغت
فان لهما خيار البلوغ اه أي لما زمن أن ولايته عليها بطريق النظر ولا نهائسب أعتاق وهي متأخرة عن
جميع العتبات فلها خيار البلوغ كما في ولاية الاخ والعلم بل أولى بخلاف ما لو تزوجها قبل الاعتاق ثم بلغت
فانه ليس لهما خيار بلوغ كما ثبت أن ولاية الملك أقوى من ولاية الاب والجد والحاصل أن خيار العتق لا يثبت
لذكر الرقيق صغيرا أو كبيرا ويثبت للأنثى مطلقا إذا تزوجها حال الرق وأن خيار البلوغ يثبت للصغير
والصغيرة اذا تزوجها بعد العتق وأنه لا يثبت لهما اذا تزوجها قبل الا استقلال ولا خيارا لخيار العتق للصغيرة
على الصحيح فقوله وينبغي عنه خيار العتق مبني على الضعيف (قوله بحضرة أبيه أو وصيه) قال لم يوجد
أحد ما يجب الثاني وما يحتاج من قصصه ويطلب منه حجة للصغير تطل دعوى القرعة من بينه على رضاها
بالنكاح بعد البلوغ أو تأخيرها طالب القرعة ولا يحلها الخلع فان حلفت يفرق بينهما الحاكم بحضرة
الخلع بلا انتظار إلى بلوغ الصبي أو أدب الاوصاء عن جامع الفتاوى قلت والظاهر أن وصي الاب مقدم
على الجد كما مر حوايه في بابيه ثم رأيت في جامع الضار قال في امرأة الصبي ولو وجدته مجبوا
فالتقاضى يفرق بينهما بخسومتها ولو وجدته عينا ينتظر بلوغه ثم قال فان لم يكن أب ولا وصي فالجد أو وصيه
خمس فيه فان لم يكن نسب الثاني عنه خصما ملخ فانهم (قوله بشرط القضاء) أي لا في أمه ضعفا

وما في صدر الشرع صمعه ولهما
قصة وهم وان كان من كفوف بهر
المتل صمعه ولكن (لهما) أي
الصغير وصغيرة وملحق بهما (خيار
الفسخ بالبلوغ أو العلم بالنكاح
بعده) لتصور الشفقة وبني
عنه خيار العتق ولو بلغت وهو
صغير فرق بحضرة أبيه أو وصيه
بشرط القضاء

فيستوف عليه كالجوع في الهبة وفيه إجماع أن الزوج لو كان غائباً يفرق بينهما ما لم يحضر الزوم القضاء على الغائب نهر قلت وبه صرح الاستروشنى في جامعهم (قوله للشيخ) أى هذا الشرط انما هو للشيخ لا لغيره الاختيار وحاصله أنه إذا كان المزوج الصغير والصغيرة غير الإب والجدة فلهما الخيار بالبلوغ أو العلم به فان اختارا للشيخ لا ثبت النسخ الا بشرط القضاء فلذا فزع عليه بقوله فيستوارثان فيه أى في هذا النكاح قبل ثبوت فسخه (قوله ويلزم كل المهر) لان المهر كما يلزم جمعه بالدخول ولو حكما كالفداء للصحة كذلك يلزم جوت أحدهما قبل الدخول أما بدون ذلك فيسقط ولو اختلفا منه لان الفقرة بالخيار فسحق العقد والعقد اذا انسخ بمجمل ككأنه لم يكن كما في النهر (قوله أن من قبلها) أى وليست بسبب من الزوج كذا في النهر واحتج به عن التخيير والامر باليد فان الفقرة فيها وان كانت من قبلها لكن لما كانت بسبب من الزوج كانت طلاقاً (قوله لا ينقص عدد طلاق) فلو جدد العقد بعده ملك الثلاث كما في النسخ (قوله ولا يلحقها طلاق) أى لا يلحق المعتدة بعدة النسخ في العدة طلاقاً ولو صرح بها وانما نزلها العدة اذا كان النسخ بعد الدخول وما ذكره الشارح نقله في البحر عن النهاية على خلاف ما بحثه في النسخ وقيد بعدة النسخ لما في النسخ من كل فرقة بطلاق يلحقها الطلاق في العدة الا في اللعان لانه لو جوب حرمة مؤبدة اه وسبقنا بيان ذلك مستوفى ان شاء الله تعالى قيل باب تفويض الطلاق (قوله الا في الردة) يعنى أن الطلاق الصريح يلحق المرتدة في عدةها وان كانت فرقة فافضل لان الحرمة بالردة غير متأدية لارتفاعها بالاسلام فيقع طلاقها عليها في العدة مستتبعا فائدة من حرمتها عليه بعد الثلاث حرمة مغايرة لو طلق زوج اخر كذا في النسخ واعترضه في النهر بأنه يقتضى قصر عدم الوقوع في العدة على ما اذا كانت الفقرة بما وجب حرمة مؤبدة كالقبول والارضاع وفيه مخالفة ظاهرة للقاعدة كلامهم عرف ذلك من نفعه اه أى لتصرفهم بعدم اللعان في عدة خبار العتيق والبلوغ وعدم الكفاءة ونقضان المهر والسبي والمهاجرة والاباء والارثاء ويمكن الجواب عن النسخ بأن مراده بالتأيد ما كان من جهة النسخ ونحوه وفى أول طلاق البحر أن الطلاق لا يقع في عدة النسخ الا في ارتداد أحدهما وتفرق القاتن بآباء أحدهما عن الاسلام لكن الشارح قيل باب تفويض الطلاق قال ببعال النسخ لا يلحق الطلاق عدة الردة مع الساق فيسقط كلام البحر هنا بعدم اللعان كما لا يخفى وقد نطقت ذلك بقولى

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق • أو الاباء أو ردة بطلاق

قال ح وسبقنا هذا أيضاً أن الفقرة بالاسلام لا يلحق الطلاق عدتها فتأمل وراجع اه قلت ما ذكره آخر قال الخبر الرمى أنه في طلاق أهل الحرب أى فيما لو هاجر أحدهما مسلماً لانه لا عدة عليها وسبقنا تمامه هنالك وفى باب نكاح الكافر ان شاء الله تعالى (قوله وان من قبله فطلاق) فيه نظر فانه يقتضى أن يكون السابق والتقبل والسبي والاسلام وخيار البلوغ والردة والمالك طلاقاً وان كانت من قبله وليس كذلك كما استراء واستثنأ والمالك والردة وخيار العتيق لا يجزى فيها لبقاء الأربعة الاخر فاصواب أن يقال وان كانت الفقرة من قبله ولا يمكن أن تكون من قبلها فطلاق كما أفاده شيخنا طيب الله تعالى تراء واليه أشار في البحر حيث قال وانما عبر بالشيخ ليفيد أن هذه الفقرة فسح لطلاق فلا تنقص عدده لانه يصح من الاثنى ولا طلاق البها اه ومثله في التناوى الهندية وعبارته ثم الفقرة بخيار البلوغ ليست بطلاق لانها فرقة يشترك فيها المرأة والرجل وحديثه يقال في الاول ثم ان كانت الفقرة من قبلها لا يسبب منه أي من قبله ويمكن أن تكون منها فسحق فاشهد يدك عليه فانه أجدي من تفريق الهوى اه ح قلت لكن يرد عليه اباء الزوج عن الاسلام فانه طلاق مع أنه يمكن ان يكون منها وكذا اللعان فانه من كل منهما وهو طلاق وقد يجاب عن الما قبل بأنه على قول أبي يوسف ان الإماء فسح ولو كان من الزوج وعن الثاني بأن اللعان لما كان ابتداءً ومنه صار كأنه من قبله وحده فلتأمل (قوله أو خيار عتيق) يقتضى أن للعبد خيار عتيق وهو سهو منه فانفذ من البحر وفتح القدير أن خيار العتيق يختص بالاثنى وسيصرح به الشارح في باب نكاح الرقيق حيث يقول ولا ثبت لعلام ح (قوله وليس لنا فرقة منه) أى قبل الدخول ح (قوله الا اذا اختار نفسه بخيار عتيق) صوابه بخيار بلوغ ويدل عليه قول البحر وليس لنا فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول

للشيخ (فيستوارثان فيه) ويلزم كل المهر ثم الفقرة أن من قبلها فتسحق لا ينقص عدد طلاق ولا يلحقها طلاق الا في الردة وان من قبله فطلاق الا بملك أو ردة أو خيار عتيق وليس لنا فرقة منه ولا مهر عليه الا اذا اختار نفسه بخيار عتيق

ولاهم عليه الا هذه فانه راجع الى خيار البلوغ لان كلامه فيه لا في خيار العتيق كما تلمع بمرأته ثم قال
وهذا المصغر يصح لما في الذخيرة قبل كتاب النفقات من تزوج بكاتبة باذن سيدها على جارية
بعينها فلم يقض المكاتبة الجارية حتى تزوجتها من زوجها على مائة درهم جاز النكاح فان طلق الزوج
المكاتبة أولا ثم طلق الامة وقع الطلاق على المكاتبة ولا يقع على الامة لان طلاق المكاتبة تستصاف الامة
وعاد نصفها الى الزوج بنفس الطلاق فيصون نكاح الامة قبل ورود الطلاق عليها فلم يعمل طلاقها وبطل جميع
مهر الامة عن الزوج مع أنها فرقة جاءت من قبل الزوج قبل الدخول بها لان الفرقة اذا كانت من قبل
الزوج انما لا تدخل كل المهر اذا كانت طلاقا وأما اذا كانت من قبله قبل الدخول وكانت فصحا من كل وجه
توجب سقوط كل الصداق للصغير اذا بلغ وأيضاً لو اشترى منكوحته قبل الدخول بها فانه يسقط كل
الصداق مع أن الفرقة جاءت من قبله لان فساد النكاح حكم معلق بالملك وكل حكم معلق بالملك فانه يحال به
على قبول المشتري لا على إيجاب البائع وانما سقط كل الصداق لانه فسخ من كل وجه اهـ بلطفه ويرد على
صاحب الذخيرة اذا ارتد الزوج قبل الدخول فانه فرقة هي فسخ من كل وجه مع أنه لم يسقط كل المهر بل يجب
عليه نصفه فالحق أن لا يجعل لهذه المسألة ضابط بل يحكم في كل فرد بما أفاده الدليل اهـ كلام البصر
قال في النهر أقول في دعوى كون الفرقة من قبله فيها اذ ملكها أو بعضها نظرت في البدع الفرقة الواقعة عليك
ايها أو شقها من فرقة بغير طلاق لانها فرقة حصلت بسبب لان قبل الزوج فلا يمكن أن تجعل طلاقا فتجعل
فصحا اهـ وسبقنا ايضاحه في محله اهـ كلام النهر ح (قوله الاثمانية) لانها تنبئ على سبب جلي
بمخلاف غيره فانه يتبين على سبب حتى لان الكفاية شيء لا يعرف بالحس وأسماها بمختلفة وكذا نقصان مهر
المثل وخيار البلوغ مبني على تصور الشقة وهو امر باطن والاباء ربما وجدوا رجلا لا يجد كذا في البصر ح
(قوله فرق النكاح) هذا الشرط الاول من بصر الكامل وما عداه من البسيط وهو لا يجوز قد غلبه الى
قولي ان النكاح له في قولهم فرق ح (قوله فسخ طلاق) بدل من فرق بدل مفصل والخبر قوله انك لا خير
بعد خبر ط (قوله وهذا الدر) اسم الاشارة مبتدأ والدر بدل منه وأعطف بيان والمراد به النظم
المذكور شبه بالدر لانها ماسة وجهه يحكمها أي يذكرها خبر (قوله تبين الدار) حقيقة وحكما كما اذا خرج
أحد الزوجين الحر بين الى دار الاسلام غير مستأمن بأن خرج النكاح مسلما وذنباً أو مسلماً وأصار ذمة في دارنا
بمخلاف ما اذا خرج مستأمناً تبين الدار حقيقة فقط وبمخلاف ما اذا تزوج مسلم أو ذمي حربة ثم تبين
الدار حكم فقط ح زيادة (قوله مع نقصان مهر) تبين عين مع وهو لغة وكسر راءه مبرلاتون
للضرورة يعني اذا نكحت بأقل من مهرها وقرى الولي بينهما فهي فسخ لكن ان كان ذلك قبل الدخول فلا مهر لها
وان كان بعده فلها المسمى كما يأتي ط (قوله كذا فساد عقد) كان نكح أمة على حرة ط أو تزوج بغير
شهود (قوله وفقد الكفؤ) أي اذا نكحت غير الكفؤ فلا ولا ما حق الفسخ وهذا على ظاهر الرواية أما على
رواية الحسن فالعقد فاسد ط وتقدم أنها المتيق بها (قوله تبينها) التي هو الاخبار بالموت وهو تكملة
أشار به الى أن من نكحت غير كفؤ فكانها ماتت ط (قوله تقبيل) بالرغم من غرتون للضرورة أي فعله
ما يوجب حرمة المصاهرة بفروعهما الاثان واصولها وأفعلاها ذلك بفروعه الذكور واصوله ط (قوله سي)
فيه نظر لما في باب نكاح الكافر والمرأة تبين الدارن لا بالسبي ولئن كان المراد السبي مع التباين فالتباين
مقن عنه ح (قوله واسلام المحارب) أي لو أسلم أحد المجوسين في دار الحرب بانت منه بعض ثلاث حيض
أولاً لأنه أشهر قبل اسلام الإسرائا مة لشرط الفرقة وهو مضى الحيض أو الأشهر مقام السبب وهو الا بالاعتذار
العرض بانعدام الولاية فيصير مضى ذلك بنبذة تقرق الفاض وهذه الفرقة طلاق عندهما فسخ عدي يوسف
قال في البصر في باب نكاح الكافر ينبغي أن يقال انها طلاق في اسلامه لانه هو الا في حكمه في اسلامه
(قوله وأرضاع ضرته) أي اذا أرضعت الكبيرة ضرته الصغيرة في أثناء الحولين يفسخ النكاح كما يأتي
في باب الرضاع لكونه بصيراً جامعاً بين الآتم وبناتها والضرعة غير قيدان منه ما مثل به في البدع لو أرضعت
الصغيرة أم زوجها أو أرضعت زوجته الصغيرة أم زوجها ح (قوله خبار عتيق) قد علمت أنه لا يكون
الامن جهتها بخلاف ما بعده ح (قوله بلوغ) بالجر عطفاً على عتيق باسقاط العاطف ط (قوله ردة)

وسرط للكل القضاء الاثمانية
ونظم صاحب النهر فقال
غرق النكاح انك جمانا فصحا
فسخ طلاق وهذا الدر يحكمها
تبين الدار مع نقصان مهر كذا
فساد عقد وفقد الكفؤ تبينها
تقبيل سي واسلام المحارب أو
أرضاع ضرته فاقدها ذانها
خيار عتيق بلوغ ردة وكذا

سطلب
في فرق النكاح

بالرفع عطفا على تبيان بحذف العاطف ط والمراد رد أحدهما فقط بخلاف ما لو ارتد أحدهما فأنهما وسألا معا يتي النكاح (قوله ملك لبعض) أفاد أن ملك النكاح كذلك بدلالة الأولى ح قوله وتلك الفسخ بحسبها أي يجمعها ويتحقق في كل منها والإشارة إلى الثاني عشر المتقدمة وقد علت سقوط السبي وكان ينبغي أن يذكر بدله ما في البدائع زوج مسلم ككيسة يهودية أو نصرانية فتجست نبت الفرق بينهما لأن المؤسسة لا تصح لنكاح المسلم لو كانت قبل الدخول فلا مهر لها ولا لنفسه لا فأنها بغير طلاق فساكت فسخا ولو بعد الدخول فلها المهر دون النفقة لأنها سبابت من قبلها اه وقد غيرت آيات الذي قبل هذا وأسقطت منه السبي وزدت هذه المسئلة فقلت

ارضاع اسلام حربي تجس نصرانية قبله قد عدوا فيها

وقد علت أن كون اسلام الحربي فسخا مترع على قول الثاني أو على ما جئته في البحر (قوله أما الطلاق الخ) أي أما الفرقة التي هي طلاق فهي الفرقة بالحب والعنة والابلا واللعان وبني خاسر ذكره في الفتح وهو اما الزوج عن الاسلام أو أوسلت زوجة الذمي وأتى عن الاسلام فانه طلاق بخلاف عكسه فانها لو أتت بغير النكاح وقد غيرت البيت إلى قولي أما الطلاق لحب عنة وابلا الزوج ابلاؤه واللعن تلوها

وكذا السلام أحد الحاربيين فرقة بطلاق على قوله ما لكن لما شئ على كونه فسخا لم تذكره (تمت) فتمنع من الفتح أن كل فرقة بطلاق يلحق الطلاق عديم إلا باللعان لأنه حرمة مؤبدة (قوله خلا ملك الخ) أراد بالملك ملك أحدهما للآخر وأبعده بالعق خيار الامة إذا اعتقه ما لولاها بعد ما زوجها بخلاف العبد وبالا سلام اسلام أحد

الحريين وبالتفصيل فعدل ما يوجب حرمة المصاهرة فانه لا يرتفع النكاح بمجرد ذلك بل بعد المأثرة أو تفريق القاضى كما مر في الحرمان فلم يعم التفريق وقد علت أن ذكر السبي لا محل له وحاصل ما ذكره مما لا يحتاج إلى القضاء مما لا يرد عليه الفرقة بالردة فسألت أن ارتداد أحدهما فسخ في الحال وقد غيرت البيت الأخير

إلى قولي ابلاؤه أيضا مصاهرة تبين مع فساد الاعتديديها (قوله وبطل خيار البكر) أي من بلغت وهي بكر (قوله ولو مختارة) أو ما بلغها الخبر فأخذها العطاس أو المال فلما ذهب عنها قالت لأرضي جاز

الرد إذا قالته متصلا وكذا إذا أخذها فتركت فسات لأرضي جاز أردت ط عن الهندية (قوله عالمة باصل النكاح) فلا يشترط عليها بثبوت الخيار لها وأنه لا يمتد إلى آخر المجلس كما في شرح المتن وفي جامع الفصولين

لو بلغت وقالت الحمد لله اخترت نفسي فهي على خيارها وينبغي أن تقول في فور البلوغ اخترت نفسي ونقضت النكاح فعدمه لا يبطل حقها بالتأخير حتى يوجد الله كين اه (قوله فلو سألت الخ) لا محل لهذا التفرع

في القام مقام الاستدراك لأن بطلان الخيار بعلم باصل النكاح يقتضي بطلانه لا لولي في هذه المسائل المذكورة لعدم بطلانه لأنها انما تكون بعد العلم باصل النكاح ولو فرض وجودها قبل لم يحصل نزاع في عدم

بطلان الخيارهم إن التزاع قائم كإتراء قريبا (قوله نهر جئنا) أي على خلاف ما هو المتقول في الزناهي والنخيل والخبرة وأصل البحث للبحث ابن الهمام حيث قال وما قيل لومألت عن اسم الزوج أو عن المهر أو سلت على اليهود بطل خيارها تعسف لادليل عليه وغاية الأمر كون هذه الحالة لحالة انتهاء النكاح ولو سالت

البكر عن اسم الزوج لا يفتد عليها وكذا عن المهر وكذا السلام على التسام لا يدل على الرضا وكيف وانما أرسلت لفرض الشهادة على الفسخ اه ملخصا ونازعه في البحر في السلام بان خيار البكر يبطل بمجرد السكوت ولا شك أن الاشتغال بالسلام فوق السكوت قال في النهر وأقول ممنوع فتدبر في الشفعة أن سلامه على

المشتري لا يبطلها صلى الله عليه وسلم قال السلام قبل الكلام ولا شك أن طلب المواشاة بعد العلم بالبيع يبطل بالسكوت لثبوت البلوغ ولو كان السلام فوقه لبطلت وقالوا لو قال من اشتراها وبكم اشتراها لا يبطل شفيعته كما في البرازية وهذا يؤيد ما في فتح القدير من ما وجهه في المهر انما يتم إذا لم يتحل بها اما إذا خلاها خلة صحيحة فالوقوف على كتمه اشتغال بما لا يفيد لوجوبه بها فاطلاق عدم سقوطه مما لا ينبغي اه كلام النهر

وعن هذا الأخير قال الشارح قبل الخلة والحاصل أن المتقول في هذه المسائل الثلاث بطلان الخيار ومجث في الفتح عدمه فيها ونازعه في البحر في مسألة السلام فقط واتصر في النهر للفتح في الكل وكذا المحقق المقدسي والشر بتلاي وكان أصل الحكم مذكور بطريق التخيير والاستنباط من بعض مشايخ المذهب فأنزاعهم

ملك لبعض وتلك الفسخ بحسبها
أما الطلاق لحب عنة وكذا
ابلاؤه واللعان ذل تلوها

قضاء فاض أي شرط الجميع خلا
ملك وعق و اسلام أي فيها
تقبيل سبي مع الابلا أو أملي

تباين مع فساد العقد يديديها
(وبطل خيار البكر بالسكوت)
لو مختارة (عالمة) اصل (النكاح)

فلو سألت عن قدر المهر قبل الخلو
أو عن الزوج أو سلت على اليهود
لم يبطل خيارها نهر جئنا

في الفتق في صحة هذا التصريح فانه وان كان من أهل الترجيح كاذباً كره في قضاء الجرح بل بلغ رتبة الاجتهاد
 كاذباً كره في باب نكاح العبد لكنه لا يتابع فيما يخالف المذهب فلو كان هذا الحكم مقبولا عن احد
 أئمتنا الثلاثة لمساغ لهؤلاء اتباع مجتهه المخالف لمقول المذهب ومما يؤيد قول بعض المشايخ لاضر
 مذهبي قول الحق ومقابل الخ فافهم **(قوله)** ولا يمتد الى اخر المجلس أي مجلس بلوغها وأولها بالنكاح
 كما في الفتق أي اذا بلغت وهي عالة بالنكاح أو علت به بعد بلوغها فلا بد من الفسخ في حال البلوغ والعلم فلو
 سكنت ولو فلا يطل خيارها ولو قبل تبدل المجلس **(قوله)** لانه كالشفعة أي في أنه بشرط لشوئها أن
 يطلها الشفع فور عمله في ظاهر الرواية حتى لو سكت لحظة أو تكلم بكلام لغو بطلت وما صححه الشارح في بابها
 من انها تمتد الى آخر المجلس ضعف كما سألني ان شاء الله تعالى **(قوله)** ولو واجعت معه أي الشفعة مع
 خيار البلوغ ح **(قوله)** ثم تبدل بخيار البلوغ هذا قول وقيل بالشفعة وفي شفعة البراز به لا حق بخيار
 البلوغ والشفعة فتقال طلبتها واخترت نفسي بطل المؤخر وشب المتقدم لانه يمكنه أن يقول طلبتها أو أجزتها
 أو اخترت ما جعنا نفسي والشفعة قال القاضي أوجه غير يقدم خيار البلوغ لأن في خيار الشفعة ضرب سبعة لما مر
 انه لو قال من اشترى وبكم اشترى لا يطل وقيل يقول طلبت الذين نكحوا في الشفعة ورد النكاح اه
 وقوله اخبر الرازي في وجه التعيين واستبعد الخلاف فيه لان الظاهر ان بعض المتقدمين قال على سبيل التمثيل
 طلبتها نفسي والشفعة وبعضهم قال الشفعة ونفسي فظن بعض المتأخرين أن ذلك حتم وليس كذلك لأن طلب
 الحمين جله ما لو مانع من السقوط بحيث ثبت ذلك بالاجمال المتقدم لا يضر في البيان تقديم أحدهما على الآخر
 بل لو قيل لاحاجة الى التفسير لكان له وجه وجبه اه ملخصاً فأتى قلت وأما الشيب فتبدل الشفعة بلا خلاف
 لأن خيارها يمتد كما يأتي **(قوله)** وتشهد الخ قال في البراز به وان أدركت المخلص تختار عند رؤية الدم
 ولو في الليل تختار في تلك الساعة ثم تشهد في الحجج وتقول رأيت الدم الآن لانه لو أشدت أقصدت وليس هذا
 بكذا محض بل من قبل المعارض الموسوعة لحياء الحق لأن الفعل الممتد له وامه حكم الابتداء والضرورة
 داعية الى هذا الا الى غيره اه وحاصله انها تعني بقولها بلغت الآن اني الآن بالغة فلا يكون كذا بصر بحالانه
 حيث أمكن احياء الحق بالتعريض وهو أن يريد المتكلم ما هو خلاف المتبادر من كلامه كان أولى من الكذب
 الصريح فافهم وفي جامع الفوائد فان قالوا هي بلغت تقول كما بلغت فضته لا تزيد على هذا فانها لو قالت بلغت
 قبل هذا وقتضته حين بلغت لا تصدق والاشهاد لا يشترط لاختيارها نفسها لكن شرط لاثباته بيعة لسط
 اليمين عنها وتحملها على اختيارها نفسها كتحليف الشفع على الشفعة فان قالت القاضي اخترت نفسي
 حين بلغت صدقت مع اليمين ولو قالت بلغت أمس وطلبت الفرقة لا يقبل وقصحت الى البيعة وكذا الشفع لو قال
 طلبت حين علت قال قول له ولو قال علت أمس وطلبت لا يقبل بلا بيعة اه قلت وتحصل من مجموع ذلك أنها
 لو قالت بلغت الآن وقصفت تصدق بلا بيعة ولا يمين ولو قالت قصفت حين بلغت تصدق بلا بيعة أو اليمين ولو قالت
 بلغت أمس وقصفت فلا بد من البيعة لانها لا تملك انشاء الفسخ في الحال بخلاف الصورة الثانية حيث لم تسنده
 الى الماضي فقد حكمت ما تملك استئنافه فقد ظهر الفرق بين الصورتين وان خفي على صاحب النصول كما افاده
 في نور العين **(قوله)** وان جهلت به أي بان لها خيار البلوغ او بأنه لا يمتد قال القهستاني وهذا عند الشخبز
 وقال محمدان خيارها يمتد الى أن تعلم أن لها خيارا كما في الشف **(قوله)** لتفرغها العلم أي لانها تتفرغ
 لمعرفة أحكام الشرع والداردار العلم فلم تعذر بالجهل بمر أي انها عكبت التفرض للعلم لقدم ما عنيها منه
 وان لم تكلف قبل بلوغها **(قوله)** بخلاف خيار المعتقة فإنه يمتد أي يمتد الى اخر المجلس ويطل بالقيام
 عنه كما في الفتق فافهم وكذا الاحتياج الى القضاء بخلاف خيار البكر على ما مر والحاصل كما في النهر أن خيار
 العتق خالف خيار البلوغ في خمسة ثبوت لا في مخط وعدم بطلانه بالسكوت في المجلس وعدم اشتراط القضاء فيه
 وكون الجهل عذرا في بطلانه بما يدل على الاعراض وهذا الاخير بخلاف خيار الشيب والغلام على ما يأتي
 اه وأراد بالمعتقة التي زوجها مولاها قبل العتق صغيرة أو كبيرة فثبت لها خيار العتق لا خيار البلوغ لو صغيرة
 الا اذا زوجها بعد العتق فثبت لها وللمد الصغير أيضا بخلاف خيار العتق فإنه لا يثبت له ولو تزوجه قبل العتق
 صغيرا أو كبيرا كما حرره سابقا **(قوله)** والشيب مثل ما لو كانت ثيبا في الاصل أو كانت بكرا ثم دخل بها

(ولا يمتد الى اخر المجلس) لانه
 كالشفعة ولو اجتمعت معه تقول
 أطلب الحقن ثم تبدل بخيار البلوغ
 لانه دين وتشهد فانه بلغت الآن
 ضرورة احياء الحق (وان
 جهلت به) لتفرغها العلم (بخلاف)
 خيار (المعتقة) كما أنه يمتد لغيرها
 بالمولي (وخيار الصغير والذنب
 اذا بلغا لا يطل) بالسكوت (بلا
 صرخ) وضاه

ثم بلغت كافي البحر وغيره (قوله أدلة) عطف على صريح ونسب عليه الرضاء ط (قوله ودفع مهر)
 حمله في الفتح على ما إذا كان قبل الدخول أو ما دخل بها قبل بلوغه ينبغي أن لا يكون دفع المهر بعد بلوغه رضاء
 لأنه لا بد منه أقام وأوضح اه بحر ومثله يقال في قبولها المهر بعد الدخول بها أو الخلع أفاده ط ومن
 الرضاء أدلة في جانبها تحكيه من الوطئ وطالب الواجب من النفقة بخلاف الأكل من طعامه وخدمته نهر
 عن الخلاصة وتقدم في استئذان البالغة تشييد بالخدمة بما إذا كانت تتقدمه من قبل والظاهر جريانه هنا
 (قوله لأن وقته العمراخ) على هذا انتظرت كلتم كافي غاية البيان فانتقل عن الطحاوي من أنه يطل
 بصريح الإبطال أو بما يدل عليه كما إذا اشتغلت بشئ آخر مشكل أذ يقتضي تشييد بالجلس ففتح والجواب أن
 مراده بالشئ الآخر عمل يدل على الرضاء كالمصنع ونحوه لتصريحه بأنه لا يطل بالقيام عن المجلس بحر
 (قوله صدقت) أي لأن الظاهر صدقتها فتح (قوله ومفاده الخ) قال في المنع وهذا الشرع يدل على ما نقله
 البرزاني واتفق به مولانا صاحب البحر من أن القول قول مدعى الاكراه إذا كان في حبس الوالي ح
 (قوله لا المال فان الولي فيه الأب ووصيه والجد ووصيه والقاضي ونائبه فقط ح ثم ينبغي أن قوله لا المال
 على معنى فقط أي المراد بالولي هنا الولي في التكليف سواء كان له ولاية في المال أيضا كالأب والجد والقاضي
 أو لا كالأخ لا الولي في المال فقط وبه اندفع ما في النثر بطلانية من أن فيه تدافعا بالنسبة إلى الأب والجد لأن
 لهما ولاية في المال أيضا (قوله العصبة بنفسه) خرج به العصبة بالفهر كالتبنت نصرة عصبة بالابن
 ولا ولاية لها على أمها المجنونة وكذا العصبة مع الغير كالأخوات مع البنات ولا ولاية لاخت على أمها المجنونة
 كافي المنع والبحر والمراد بخروجها من رتبة التقدم والأفهام ولاية في الجمله يدل عليه قبول المصنف بعد فان لم
 يكن عصبة الخ والحاصل أن ولاية من ذكر بالرحم لا بالعصبة وإن كانت في حال عضو بها كالتبنت مع الابن
 الصغير فانها تزوج أمها المجنونة بالرحم لا بكونها عصبة مع الابن (قوله وهو من يتصل بالميت) النصير للعصبة
 المذكور المراد به المعهود في باب الارث بقية قوله على ترتيب الارث والحب فيكون تعريفه ما عرفوه في باب
 الارث فلا بد ما قبله أنه لا يست هنا فالولي أن يقال وهو من يتصل بغير المكلف فافهم هذا وفي التهره من
 يأخذ كل المال إذا انفرد الباقي مع ذى سهم وهذا أولى من تعريفه بذكر يتصل بلا واسطة أي أن الميتة لها
 ولاية الانسكاخ على معتقها الصغير حيث لا أقرب منها اه فعبارة الشارح عن يدل ذكر لا داخل الميتة فيندفع
 اعتراض النهر لكن رد عليه كما قال الرجعي غصب الميتة فان أهم ولاية بعده مع أنهم متساوون بواسطة
 انتهى اه قالوا في تعريف التهر ولا يرده أنه العصبة هنا لا يأخذ كل المال ولا شأمنه لما قلنا انظاره
 قولهم في نفقة الارحام تجب النفقة على الوارث بقدر ارثه مع أن الكلام في النفقة على الحي أو يقال المراد من
 يسمى عصبة لو فرض التصور تزويجه ميتا وعلى كل فتكلف التأويل عند ظهور المعنى غير لازم والاعتراض
 بما لا يخطر بالبال غير وارد بل ربما يعارض على فاعله كاعصم على من أو رده على تعريفهم الماء الجاري بأنه
 ما يذهب شبة أنه يصدق على الجارية مثله أنه يذهب بها (قوله بيان لما قبله) أي لقوله العصبة بنفسه لأنه
 لا يكون الابن بواسطة انتهى يعني إذا كان من جهة النسب ما من السبب فقد يكون كعصبة الميتة ولا ينبغي أنه
 بيان بالنسبة للكلام المتن أي في كلام الشارح فهو حزم من التعريف لأنه أفاد إخراج من يتصل بالميت بواسطة
 أي كالتبنت لا مثلا (قوله فيقدم ابن المجنونة على أبيها) هذا عندهما خلافا للمجهد حيث قدم الأب وفي
 الهندية عن الطحاوي أن الأفضل أن يأخذ الأب الابن بالنسكاخ حتى يجوز بلا خلاف اه وابن الابن كالابن
 ثم يقدم الأب ثم أمه ثم الأخ الشقيق ثم الأب وذكرا للكرخي أن تقدم الجد على الأخ قول الامام وعندهما
 يشتركان والأصح أنه قول الكل ثم ابن الإخ الشقيق ثم الأب ثم أمه الشقيق ثم ابنه كذلك ثم عم الأب
 كذلك ثم ابنه كذلك ثم عم الجد كذلك ثم ابنه كذلك كل هؤلاء لهم أجابا للصغيرين وكذا الكبيرين إذا جئنا
 ثم المعتق ولو أمي ثم ابنه وإن سفل ثم عصمته من النسب على ترتيبهم بحر عن الفتح وغيره (تنبيه) يشترط
 في المعتق أن يكون الولاء له ليجز من كانت أمها حرة الأصل وأوهم معتق فانه لا ولاية لمعتق الأب عليها
 ولا يرثها فلا يل انكسارها كإنه عليه صاحب الدرر في كتاب الولاء فلولم يوجد لها سوى الام ومعتق الأب
 فالولاية للام دونه ولم أر من يني عليه هنا أفاده السيد أبو السعود عن شيخه (قوله لأنه ينبغي بحسب نقصان)

(أودلالة) عليه (كقوله)

ولس (ودفع مهر) (ولا)

يطل (شيامها عن المجلس) لأن

وقته العمر فيبقى حتى يوجد

الرضاء ولو أذنت التمكن كرها

صدق ومفاده أن القول للمدعى

الاكراه لو في حبس الوالي فيلحفظ

(الولي في النسكاخ) لا المال

(العصبة بنفسه) وهو من يتصل

بالميت حتى الميتة (بلا توسط

أخي) بيان لما قبله (على ترتيب

الارث والحب) فيقدم ابن

المجنونة على أبيها لأنه ينبغي بحسب

نقصان

فيه أن الأب لا يرث بالفرضية **ك** من السدس وذلك مع الابن وابنه ومع البت يرثه بالفرض والباقى بالتعصيب وعند عدم الوالد بالتعصيب فقط وأيس ما يرث بالتعصيب مقدرا حتى ينقص منه فالأولى التعليل بأنه لا يكون عصبة مع الابن تأمل (قوله بشرط حرية الخ) قلت وبشرط عدم ظهور كون الأب أو أبا الحق سبي الاختيار بحجة وفرضا إذا تزوج الصغرى والصغيرة بغير كد أو بغير فاحش وكونه غير سكران أيضا كما مر يسانه وأحرز الحرية عن العبد فلا ولاية له على ولده ولو مكاتباً لا على أمته دون عبده لنفسه المهر والنفقة كما سألني في بابه وبالتكليف عن الصغرى والمجنون فلا تزوج في حال جنونه مطبقاً أو غير مطبق وتزوج حال إفاقته عن المجنون بنسبه لكن إن كان مطبقاً أنسب ولايته فلا تنظر إفاقته وغير المطبق الولاية ثابتة فلا تنظر إفاقته كالناظم ومتدنى النظر أن الكدوا لحاطب إذا فاقا بانتظار إفاقته تزوج مولاه وإن لم يكن مطبقاً والانتظار على ما اختاره المتأخرون في غيبة الولي الأقرب على ما سذكره فتح وسعه في الجهر والنهر والمطبق شهر وعليه الفتوى بجم (تنبيه) علل الزبلي عدم الولاية لمن ذكر بانهم لا ولاية لهم على أنفسهم قالوا أن لا يكون لهم ولاية على غيرهم لأن الولاية على الغير فرع الولاية على النفس وذكر السيد أبو السعود عن شيخه أن هذا نص في جواب حادثة سئل عنها هي أن الحاكم قتر طفلاً في مشقة على خربت يقبض غلاتهم وفوز ربع الخبز عليهم والنظر في مصالحهم فاجاب بطلان التولية اخذاً بمأذرك (قوله في حق مسلمة) قد في قوله وإسلام (قوله تريد التزوج) أشار إلى أن المراد بالسلمة البالغة حيث أسند التزوج إليها ثلاثية تكرار مع قوله وولد مسلم فإن الولد يشمل الذكر والأنثى وحيداً فليس في كلامه ما يقتضي أن للكافر التصرف في مال شبه الصغرة المسلمة فافهم وعلى ما قلنا فإذا تزوجت المسلمة نفسها وكان لها أخ أو عم **ك** فليس له حق الاعتراض لأنه لا ولاية وقد مر أول الباب أن من لا ولي لها فتكاحها صحيح نافذ مطبقاً ولو لم ينكر كفواً وبدون مهر المثل وإذا سقطت ولاية الأب للكافر على ولده المسلم قبل الأولى سقوط حق الاعتراض على أخته المسلمة أثبت أخيه وبوخد من هذا أيضاً أنه لو كان لها عصبة رقتي أو صغيره في بمنزلة من لا عصبة لها لأنه لا ولاية لها كما علمته وقد متنا ذلك أول الباب (قوله لعدم الولاية) تعليل للمفهوم يعني أن الكافر لا يولي على المسلمة وولده المسلم اتوجه تعالى وإن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلاً ح (قوله وكذا الخ) عطف على المفهوم الذي قلناه والمسألة مذكورة في الفتح والبحر (قوله مسلم على كافر) اتوجه تعالى والذين كفروا بعضهم أولياء بعض (قوله الأب بالسبب العام الخ) قالوا وينبغي أن يقال الآن بكون المسلم سيداً كافر أو سلطاناً قال السروجي لم أر هذا الاستثناء في كتب أصحابنا وإنما هو منسوب إلى الشافعي ومات قال في المعراج وينبغي أن يكون مراد ورأت في موضع معزوا إلى المبسوط الولاية بالسبب العام تثبت للمسلم على الكافر كولاية السلطنة والشهادة فتدكر معنى ذلك الاستثناء اه بحر وفتح ومقدسي وذكره الزبلي أيضاً بصيغة وينبغي وترجع في الدرر والعيني وغيره حيث عبروا عنهم بصيغة ينبغي كان المناسب للمصنف أن يتابعهم لئلا يوهم أنه ممنون في كتب المذهب صريحاً وقول المعراج ورأت في موضع الخ لا يكتفي في النقل لجهالة فافهم (قوله أو ناسبه) أي كالناسبي فله تزويج النسيئة الكافرة حدث لا ولي لها ولو كان ذلك في مشوره نهر (قوله ثان لم يكن عصبة) أي لانسبية ولا سببية كالمعتق ولو أني وعصانه كما مر فيقذفه على الأم بحر (قوله فالولاية تلام الخ) أي عند الامام ومعه أبو يوسف في الأصح وقال محمد ليس لغير العصباء ولاية وإنما هي للعالم والأول الاحتسان والعمل عليه في مسائل ليست هذه منها فما قبل من أن الفتوى على الثاني غريب لما قلناه المتون الموضوع لبيان الفتوى من البحر والنهر (قوله وفي القنية عكسه) أي حدث قال فيها أم الأب أولى في التراجع من الأم قال في النهر وحكي عن خواهر زاده وعمر السفي تقديم الاخت على الأم لأنهم من قوم الأب وينبغي أن يخرج ما في القنية على هذا القول اه أي فيكون من اعتبر رجوع قوم الأب يرجح الحدة لأب والاخت على الأم لكن المتون على ذكر الأم عقب العصباء وعلى ترجيحها على الاخت وصريح في الجوهرة بتقديم الحدة على الاخت فقال وأولاهم الأم ثم الحدة ثم الاخت لأب وأم وتقبل ذلك الشرنبلالي في رسالة عن شرح النسيئة للعلامة قائم وقال ولم يشهد الحدة بكونها لام أو لأب غير أن السياق يقتضي أنها الحدة لام وهل تقدم أم الأب عليها أو تأخر عنها أو تراهما ككلام القنية يدل

مطام

لا يصح تولية الصغرى شيخاً على خبزات

(بشرط حرية ونسكاف وإسلام

في حق مسلمة) تريد التزوج (وولد

مسلم) لعدم الولاية (وكذا الولاية)

في نكاح ولا في مال (المسلم على

كافرة الأب بالسبب العام (بان

يكون) المسلم (سيداً كافر

أو سلطاناً) أو ناسبه أو شاهداً

(والكافر ولاية على) كافر

(مثله) اتفاقاً (فإن لم يكن عصبة

فالولاية تلام) ثم لا أم الأب وفي

القنية عكسه

على الاول وساق كلام الشيخ فاسم يدل على الثاني وقد يقال بالراحة لعدم المرج وقد يقال قرابة الاب لها
حكم العصبية فتقدم أم الاب قليلا ١٥ ملخصا قلت وجرم الخدم الرمي بهذا الاخر فقال قيد والقضية
بالام لان الجدة لاب أولى من الجدة لأم تقول واحد انفصل بعد الأم أم الاب ثم أم الأم ثم الجدة الفاسد تأمل
١٥ وما جزم به الرمي أتق به في الحاصدية ثم هذا في الجدة العصبية أما الفاسدة فهي كالجدة الفاسد كما يأتي
قرسا (قوله ثم البنت) الى قوله وهكذا ذلك في أحكام الصغار عصب الام وكذا في فتح القدير والبحر
وقول الكزوان لم تكن عصبه فالولاية للأم ثم للأخت الخ بخلافه لكن اعتد وعنه في البحر بأنه لم يذكر في الكثر
بعد الام لانه خاص بالجنون والجنونة (قوله وهكذا) أي الى آخر القروع وان سفلا ط (قوله ثم البنت
الفاسد) قال في البحر وظاهر كلام المصنف أن الجدة الفاسدة مؤخر عن الأخت لانه من ذوى الارحام وذكر
المصنف في المستصحب انه أولى منها عند أي حنفية وعند أبي يوسف الولاية لهما كما في المرات وفي فتح القدير
وقاس ما صح في الخدو والاخت من تقدم الجدة تقدم الجدة الفاسدة على الاخت ١٥ فثبت بهذا أن المذهب أن
الجدة الفاسدة بعد الام قبل الاخت ١٥ كلام البحر أي بعد الام في غير الجنون والجنونة والا فالبنت مقدمة
عليه كما علمت ووجه القياس انهم ذكروا أن الاصغر أن الجدة أبا الاب مقدم على الاخ عند الكل وان
اشترط مع الاخ في المرات عند هامل الولاية تبني على الشفقة وشفقة الجدة فوق شفقة الاخ وحينئذ قياس
عليه الجدة الفاسدة مع الاخت فان شفقة أقوى منها ومقتضى هذا ان الجدة الفاسدة كذلك وبو يد هذا ان من
أخر الجدة الفاسدة عن الاخت ذكره كعصبة الجدة الفاسدة وهو ما مشى عليه في شرح درر البحار حيث قال وعند
أي حنفية الام ثم الجدة العصبية ثم الاخت لا يوين ثم الاب ثم الاخ والاخت لام وبعد هؤلاء ذوو الارحام
تجدو وحدة فاسدين ثم ولد أخت لا يوين أولاد ثم ولد أخ لام ثم العمة ثم الخال ثم الخالة ثم بنت العم وهكذا
الاقرب فالأقرب ١٥ (قوله الذكر والاثنين سواء) لأن لفظ الولد يشملهما ومقتضاه انهما في رتبة واحدة
ومقتضى تقديم الاخوال على الخالات كما يأتي أن يقدم الذكر هنا تأمل (قوله ثم لا ولادهم) أي أولاد
الاخت الشفقة وما عطف عليه على هذا الترتيب كما علمت مما نقلناه عن شرح درر البحار وهذا يعني عنه
ما بعده (قوله وبهذا الترتيب أولادهم) فتقدم أولاد العمتا ثم أولاد الاخوال ثم أولاد الخالات ثم أولاد
بنات الاعمام ط (قوله ثم مولى الموالاة) هو الذي أسلم على يده أبو الصغيرة ووالاه لانه يرث فثبت له
ولاية التزويج فتح أي اذا كان الاب مجهول النسب ووالاه على انه ان جنى بعقل عنه وان مات يرثه وقد
تكون الموالاة من الطرفين كما سيأتي في بابها وشمل المولى الاتي كما في شرح الملقى (قوله ثم الفاض) نقل
القصاص عن النظم أنه مقدم على الأم قلت وهو خلاف ما في المتن وغيرها (قوله نص له عليه في منشوره)
أي على تزويج الصغار والمنشور ما كتب فيه السلطان اني جعلت فلا ناقاضيا لبلاده كذا وانما سمى به لأن
القاضي ينشره وقت قراءته على الناس قهسا وسد كرفي مسألة عضل الاقرب انه ثبت الولاية فيها
للقاضي وان لم يكن في منشوره أي لان ثبوت الولاية له فيها بطريق النسبة عن الاب أو الجدة الفاضل دفع الظلم
فيحصل ما هنا على ما اذا ثبتت له الولاية لا بطريق النسبة تأمل (قوله أن فوض له ذلك والا فلا) أي وان لم
يفوض للقاضي التزويج فليس لنا فيه ذلك ما في المجتبى ثم القاضي ونوابه اذا شرط في عهده تزويج الصغار
والصغار والا فلا ١٥ قال في البحر هذا بناء على ان هذا الشرط انما هو في حق القاضي دون نوابه وبجمل
أن يكون شرطافيه ما اذا كتب في منشور قاضي القضاة فان كان ذلك في عهد نائبه منه ملكه النائب
والا فلا ولم أر فيه منقول لاصريحا ١٥ وحاصله أن القاضي اذا كان مأذونا بالتزويج فهل يكفي ذلك لنائبه
أم لا بد أن يصح القاضي لنائبه على الاذن وبعبارة المجتبى محفلة والتبادر منها الاول وما في التمر من ما في
المجتبى لا يفيد عدم اشتراط تفويض الاصيل للنائب كما هو في البحر رده الرمي بأنه كيف لا يفيد مع اطلاقه
في نوابه والمطلق يجري على الإطلاق ووجهه أنه لما فوض لهم ماله ولاية التي من جملتها التزويج صار ذلك من
جمله ما فوض اليهم وقد تقرر أنهم نواب السلطان حيث أذن له بالاستنابة عنه فبما فوضه اليه ١٥ فافهم
قلت لكن قال في أنفع الوسائل الظاهر أن النائب الذي لم يصح له القاضي على تزويج الصغار لا يملك لانه
ان كان فوض اليه الحكم بين الناس فهذا مخصوص بالرافعات فلا يتعدى الى التزويج وكذا القول استنبطت

ثم البنت ثم البنت الاين ثم البنت
البنت ثم البنت اذ لاين ثم البنت
بنت البنت وهكذا ثم البنت
الفاسد (ثم للاخت لاب وأم ثم)
للاخت (لاب ثم لولد الام)
الذكر والاثنين سواء ثم لا ولادهم
(ثم لذوى الارحام) العمتا ثم
الاخوال ثم الخالات ثم بنات
الاعمام وبهذا الترتيب أولادهم
ثبتي ثم مولى الموالاة (ثم للسلطان
ثم ناقض نص له عليه في منشوره)
ثم لنوابه ان فوض له ذلك والا فلا

في الحكم أمال قال له استفتك في جميع ما قرض إلى السلطان فملكك حيث عمه اه ثم استظهر في أنفع
 الوسائل أنه إذا ملك التزوج ليس له أن يأذن به لغيره لأنه بمنزلة الوكيل عن القاضي وليس للوكيل أن يوكل
 الأباذن اه (قوله وليس للموصي) أي وصي الصغير والصغيرة بجر والتبني وزن فعمل يشبههما (قوله
 من حيث هو وصي) احتريه عن قوله ألا تقي نم لو كان قريبا أو ساكنا بملكك الخ (قوله على المذهب) لأنه
 المذكور في كافي الحاكم مطلقا حيث قال والوصي ليس بولي وزاد في الخبر سواء أوصى إليه الأب
 بالإنكاح أو لا نم في الحاشية وغيرها أنه روي هشام في نوادره عن أبي حنيفة أنه ذاك أن أوصى إليه به وعليه
 من الريلي قال في البحر وهي رواية ضعيفة واستثنى في الفتح ما لو عين له الموصي في حياته برجل واعتزسه
 في الصراية أن تزوجهما من العين في حياة الموصي فهو وكيل لأوصى وإن بعد موته فقد بطلت الوكالة وانتقلت
 الولاية للعاك عند عدم قريب (قوله بملكك) أي التزوج إن لم يكن أحد أولى منه (قوله ولا يمن
 لا تقبل شهادته) كصأوله وإن علوا وفروعه وإن سفلوا ط (قوله علم أن فعله حكم) أي وليس له
 أن يحكم لنفسه لأنه في حق نفسه رعية وكذا السلطان ح عن الهندية (تنبيه) أفق ابن بجم بان القاضي
 إذا تزوج ببيعة ارتفع الخلاف فليس لغيره نقضه أي لما علمت من أن ذلك حكم منه ثم رأيت ما أفتى به في أنفع
 الوسائل (قوله وإن عرى عن الدعوى) وأما قولهم شرط نفاذ القضاء في المجتمعات أن يصير الحكم حادثة
 تجري فيه خصوصية صحيحة عند القاضي من خصم على خصم فالظاهر أنه محمول على الحكم القولي أما الفعلي
 فلا يشترط فيه ذلك فوقفنا بين كلامهم نهر قلت وكذا التنازع الضمني لا يشترط له الدعوى والخصوصية كما إذا
 شهد على خصم بيمين أو ذكر اسمه واسم أبيه وجده وقضى بذلك الحق كان قضاء بنفسه ضمنا وإن لم يكن في حادثة
 التسبب وكذا لو شهدا بان فلانة زوجة فلان وكنت زوجها فلانا في كذا على خصم منكرو وقضى بتوكليهما كان
 قضايا بالزوجية بينهما ونظيره الحكم بثبوت الرضائية في سنن دعوى الوكالة وبتمامه في قضاء الأشياء
 (قوله صغيرة تزوجت نفسها) أي من كذب بيمين المثل والالام توقف لأن الحاكم لا يملك العدول عليها بذلك فلا
 يملك إجازته فكان عقدا بالاجتزاع لم يكن لها أب أو جد وزوجت نفسها كذلك توقف لأن له مجزأ وقت العقد
 لأن الأب والجد يملكان العقد بذلك والصغير كالصغيرة لما في الحاشية من أن الصغير لو تزوج بالغة ثم غاب
 فترجعت آخر وكان الصبي أجاز بعد بلوغه العقد الذي باشره في صغره فإن كانت الإجازة بعد العقد الثاني جاز
 الثاني لأنه أمك السخس قبل إجازته وإن كانت قبله فإن كان الأول بهر المثل أو بغيره فحاش وللصغير أب أو جد
 نفذ بإجازة الصبي بعد بلوغه والافيجوز الثاني (قوله ولا ساكنا) أي في موضع العقد (قوله توقف
 الخ) هذا قول بعض المتأخرين في أحكام الصفار فإن كانت في موضع لم يكن فيه قاض إن كان ذلك الموضع
 تحت ولاية قاضي تلك البلدة يتعقد ويتوقف على إجازة ذلك القاضي والأغلب يتعقد وقال بعض المتأخرين
 يتعقد ويتوقف على إجازة تباعده البلوغ اه واستشكله في الصراية قالوا كل عقد لا يجوز له حال صدوره فهو
 باطل لا يتوقف ثم قال التوقف فيه باعتبار أن يجزئه السلطان كما لا يخفى اه وهذا مبني على كفاية كون ذلك
 المكان تحت ولاية السلطان وإن لم يكن تحت ولاية قاض وعليه فبطلان العقد يتصور فيما إذا كان في دار
 الحرب أو البحر أو المنازة ونحو ذلك بخلاف القرى والأصاوير يدل عليه ما في الفتح في فصل الوكالة بالإنكاح
 حيث قال وما لا يجوز له أي ما ليس له من يقدر على الإجازة يطل كما إذا كانت قصته حرة فزوجها الفضولي أمة
 أو أخت امرأته أو خمسة أو زوجة معتدة أو مجنونة أو صغيرة ببيعة في دار الحرب أو إذا لم يكن سلطان ولا قاض
 لعدم من يقدر على الإضاعة حال العقد وقوع باطلا اه وسأقي قامه في آخر الباب الاتي وقد أطننا الكلام
 في تحريره المسألة في تنقيح الفتاوى الحاشية من كتاب المأذون (قوله وليان مستويان) كأخوين
 شقيقين فلأحد الولين أقرب من الآخر فلا ولاية للأبعد مع الأقرب إلا إذا غاب غيبة منقطعة فنكاح الأبعد
 يجوز إذا وقع قبل عقد الأقرب بجر أي يجوز على أحد القولين وقضه كلامي بآتي قريبا (قوله فإن لم يدرك) ينبغي
 أنها لو بلغت واتعت أن أحدهما هو الأول بقبل لما في الفتح ولو تزوجها أوها وهي بكر بالغة بامرأها وزوجت
 هي نفسها من آخر فاعلم ما قالت هو الأول فالقول لها هو الزوج لانها أعرت بملك النكاح فعلى نفسها وإقرارها
 حجة نائمة عليها وإن قالت لأدري الأول ولا يعلم من غيرها فرق بينهما وكذا الزوجها وليان بامرأها اه (قوله

(وليس للموصي) من حيث هو
 وصي (أن يزوج) التبني (مطلقا)
 وإن أوصى إليه الأب بذلك على
 المذهب ثم لو كان قريبا أو ساكنا
 يملك بالولاية كما لا يخفى (فروع)
 ليس للشاذلي تزوج الصغيرة
 من نفسه ولا يمن لا تقبل شهادته
 كافي معين الحكم وأقره المصنف
 وبه علم أن فعله حكم وإن عرى
 عن الدعوى صغيرة تزوجت
 نفسها والولى ولا ساكنا
 توقف ونفذ بإجازتها بعد بلوغها
 لأن له مجزأ وهو السلطان ولو
 زوجها وليان مستويان قدم
 السابق فإن لم يدرك أو وقع معا
 بطلا

والولى "الابعد الخ" المراد بالابعد من بل القائب في القرب كما عبر به في كافي الحاكم وعليه فلو كان القائب
أبهاها ولها تدوم فالولاية للبعد لا للم قال في الاختيار ولا تنتقل الى السلطان لأن السلطان ولى من لا ولى له
وهذه لها أولياء أذا الكلام فيه اه ومنه في الفتح وغيره وبه علم أنه ليس المراد بالابعد هنا القاضى وما في
الشرى لانه من أن المراد به القاضى دون غيره لأن هذا من باب دفع الظلم اه انما طاله في المسألة الاتية
أى مسألة عضل الأقرب كما بآى. انه وبذل عليه التعديل يدفع الظلم فانه لا ظلم في الغيبة بخلاف العضل
فلا اعتراض على الشرى لانه بخلافه لا يطل في المتن ناشئ من اشتداد إحدى المسألتين بالآخرى فافهم
(قوله حال قيام الأقرب) أى حضوره وهو من أهل الولاية أما لو كان صغيرا أو مجنونا بازنكاح
الابعد ذخيرة (قوله توقف على أجازته) تقدم أن البالغة لو زوجت نفسها غير كفؤ فلولى الاعتراض مالم
يرض صريحا أو دلالة كقبض المهر ونحوه فلم يجعلوا سكوتها أجازة والظاهر أن سكوتها هنا كذلك فلا يكون
سكوتها أجازة لنكاح الابعد وان كان حاضرا في مجلس العقد مالم يرض صريحا أو دلالة تأمل (قوله
ولو تحوأت الولاية اليه) أى الى الابعد بموت الأقرب أو غيبته غيبة منقطعة ط (قوله مسافة القصر الخ)
اختلف في حد الغيبة فاختر المصنف تبعا للكثر أنهما مسافة القصر ونسبه في الهداية لبعض المتأخرين
والزبلى لاكثرهم قال وعليه الفتوى اه وقال في الذخيرة الأصح انه اذا كان في موضع لو انظر حضوره
أو استطلاع رأيه فأت الكفو الذى حضر في الغيبة منقطعة واليه أشار في الكتاب اه وفي البصر عن المجتبى
والمسوط أنه الأصح وفي النهاية واختاره أكثر المشايخ وصححه ابن الفضل وفي الهداية انه اقرب الى الفقه وفي
المتقدمون وفي شرح المتن عن الحقائق انه أصح الاقوال وعليه الفتوى اه وعليه معنى في الاختيار
والنقابة وبشرى كلام النهر الى اختياره وفي البحر والاحسن الاقتفاء بما عليه أكثر المشايخ (قوله هل تكون
غيبة منقطعة) أى فعل الأول لا وعلى الثاني نعم لانه لم يتر مضافة السفرة لكن فيه أن الثاني اعتمد
فوات الكفو الذى حضر فينبى أن ينظر هنا الى الكفو أن رضى بالانتظار تدبر حتى يظهر الأقرب
المتنقى لم يجز نكاح الابعد ولا جاز ولعله بناء على أن الغالب عدم الانتظار تأمل (قوله جاز على الظاهر) أى
بناء على أن ولاية الأقرب باقية مع الغيبة وكفى البدائع اختلاف المشايخ فيه وذكر أن الأصح القول بزوالها
واستقلال الابعد حال في المعراج وفي المحيط لأرواية قيمه ونفى أن لا يجوز لاقطاع ولايته وفي المسوط لا يجوز
ولئن سلم فلانها انتفعت برأيه ولكن هذه منقوعة حصلت لها انقضاء فلا يبنى الحكم عليها اه وكذا ذكر في الهداية
المنع ثم التسليم بقوله ولو سلم قال في الفتح وهذا تنزل وأيد الزبلى المنع من حيث الرواية والمعقول وكذلك في
البدائع وبه علم أن قوله على الظاهر ليس المراد به ظاهر الرواية بل علمت من انه لا روايه فيه ولما هو استظهار
لأحد القولين وقد علت مافيه من تخصيص خلافه ومنعه في أكثر الكتب أقول ويؤخذ من هذا بالاولى أن الولدين
لو كانا في درجة واحدة كأخوين غالب أحدهما فزوج في مكانه لا يصح لانه اذا لم يصح تزويج الأقرب القائب
مع حضور الابعد فعدم صحة العقد من الغائب مع حضور المساوى له في الدرجة الاولى فتأمل (قوله من
أولياء النسب) احتراز عن القاضى (قوله لكن في المهنتافى الخ) استدراك على ما في شرح الوهبانية
فانه لم يستند فيه الى نقل صريح وهذا منقول وقد أيده أيضا العلامة الشرى لانه في رسالة سماها كيف
المعضل فيمن عضل بانه ذكر في المنع الوسائل عن المتنق اذا كان للمغيرة أب امتنع عن تزويجها لا تنتقل الولاية
الى الجد بل يزوجه القاضى ونقل منها ابن الشنفة عن الغاية عن روضة الناطق "وكذا المقدسى عن الغاية
والتهر عن المحيط والمفيض عن المتنق وأشار اليه الزبلى حيث قال في مسألة تزويج الابعد بغيبة الأقرب وقال
الشافعى لم يزوجه الحاكم اعتبارا بعضله وكذا قال في البدائع أن نقل الولاية الى السلطان أى حال غيبة
الأقرب باطل لانه ولى من لا ولى له وهما الهولى أو وليان فلا تثبت الولاية للسلطان الا عند العضل من الولي
ولم يوجد وكذا عرفت في التسهيل بين الغيبة والعضل بان العضل ظالم بالامتناع فقام السلطان مقامه في دفع
الظلم بخلاف القائب خصوصاً للشيخ ونحوه في شرح التجميع للملكى وبه اتفق العلامة ابن الشلى فهذه النقول
تحيد الاختلاف عندنا على ثبوتها بصل الأقرب للقاضى فقط وأما ما في الخلاصة والبرازية من انها تنتقل الى

(ولولى الابعد التزويج بعبية
الأقرب) فلو تزوج الابعد
حال قيام الأقرب توقف على
أجازته ولو تحوأت الولاية اليه
لم يجز الابا جازنه بعد التحول
فهستافى وظهريه (مسافة القصر)
واختار في المتن مالم ينظر الكفو
الخطاطب جوابه واعتمد الباقيات
ونقل ابن الكمال أن عليه الفتوى
وقرر الخلاف فيمن احتسنى في
المدنية هل تكون غيبة منقطعة
(ولو تزوجه الأقرب حيث هو
جائز النكاح (على القول (الظاهر)
ظهريه (ويثبت للابعد) من أولياء
النسب بشرى وهبانية لكن
في المهنتافى عن الغائب لولم
يزوجه الأقرب تزويج القاضى

الابعد بفضل الاقرب اجاعا فالمراد بالابعد القاضى لانه آخر الاولياء فالتفضيل على بابه وحده في العبر على
 الابد من الاولياء ثم ناقض نفسه بعد سطرين بقوله قالوا واذا خطبها كفؤ وعضها التي تثبت الولاية للقاضى
 نيابة عن العاضل فله التزويج وان لم يكن في منشوره ١٥ هذا خلاصة ما في الرسالة ثم ذكر فيها عن شرح
 المنظومة الوهبانية عن المتقي ثبوت اختيارها بالبلوغ اذا تزوجها القاضى بعض الاقرب وعن المجزء عدم ثبوته
 والاول على أن تزويجه يطرق بالولاية والثاني على انه يطرق نيابة عن العاضل ورجمه الشرنبلالي دفعا
 للتمارض في كلامهم قلت ويؤيده ما تزعم التسهيل وكذا اقول لهم فله التزويج وان لم يكن في منشوره ويجب حل
 ما في المجزء على ما اذا سكن العاضل الاب والجد لثبوت اختيارها عند تزويج غيرها فكذا عند تزويج
 القاضى نيابة عنه (قوله عنه نفوت الكفؤ) أى خوف فوته (قوله أى باستناعه عن التزويج) أى
 من كفؤهم المثل أم لا وامتنع عن غير الكفؤ أو لكون المهر أقل من مهر المثل فليس بعاضل ط وانما امتنع
 عن تزويجها من هذا الخاطب الكفؤ لزوجها من كفؤ غيره استظهر في الجبرانه يكون عاضلا قال ولم أره وبعه
 القدسي والشرنبلالي واعترضه الرملي بان الولاية بالعزل تنقل الى القاضى نيابة لدفع الاضرار بها ولا يوجد
 مع ارادة التزويج بكفؤ غيره ١٥ قلت وفيه نظر لانه من حشر الكفؤ الخاطب لا ينتظر غيره خوفا من فوته
 ولذا انتقل الولاية الى الابد عند غيبة الاقرب كما يزعم لو كان الكفؤ الآخر حاضرا أيضا وامتنع الولى الاقرب
 من تزويجها من الكفؤ الاول لا يكون عاضلا لان الظاهر من شفتة على الصغيرة انه اختارها لانفع لتقارن
 الاكفاء اخلافا واما وصفاتعين العمل بهذا التفضيل والله أعلم (قوله ولا يسطل تزويجه) يعنى تزويج
 الابد حال غيبة الاقرب وكان الاول ذكر هذه الجلبة بعد قوله والولى الابد التزويج بغيبة الاقرب ط
 (قوله السابق) أى المتحقق سبقة احترازا عما لو تزوجها الغائب الاقرب قبل الحاضر الابد فانه يلغو
 التأخر وعما لو جهل التاريخ فانه يسطل كل منهما بناء على قضاء ولاية الغائب ما على ما تقدم من انقطاع
 ولايته فالعبرة لعقد الحاضر مطلقا (قوله وولى الجنونة والجنون) أى جنونا مطلقا وهو شهر كافر وتقدم
 أيضا أن العتوه كذلك (قوله ولو عارضا) أى ولو كان جنونا عارضا بعد البلوغ خلافا لفر (قوله
 اتفاقا) أى بخلاف الولاية في النكاح ففيها خلاف محمد ففى عند دلاب أيضا وعندهما للابن (قوله
 دون أبيهما) أى أوجدها والمراد انه اذا اجتمع في الجنونة أبوها ووجهة هاجم ابها فالولاية للابن عندهما
 دون الاب والجد كما في الفتح وكذا لباقي العصبات تزويجها على الترتيب المار فمهم كما تقدمناه عن الفتح (قوله
 ولو أقر الخ) قال الحاكم الشهيد في الكافي الجامع لكتب ظاهر الرواية واذا أقر الاب وأغبره من الاولياء على
 الصغيرة والصغيرة بالنكاح أمس لم يصدق على ذلك الاشهود أو تصديق منهما بعد الادراك في قول أبي حنيفة
 وكذلك اقرار المولى على عبته وأما اقراره على أمته بمثل ذلك فائتر مقبول وقال أبو يوسف ومحمد الاقرار
 من هؤلاء في جميع ذلك جائز وكذلك اقرار الوكيل على موكله على هذا الاختلاف ١٥ ونقل في الفتح
 عن المعنى عن أستاذ الشئح حمد الدين أن الخلاف فيما اذا أقر الولي في صغرها واليه أشار في المبسوط وغيره
 قال وهو الصحيح وقيل فيما اذا بلغا وأنكرا فأقر الولي أما لو أقر في صغرها يصح اتفاقا واستظهره في الفتح
 وقد غلبت أن الاول ظاهر الرواية وأنه الصحيح (قوله بخلاف مولى الامة) أى اذا أدى رجل نكاحها
 فأقره مولاها يقضى به بلائته وتصديق درر أى لو عتقت لا يحتاج الى تصديقها ومقتضى تعليل الشارح انه
 لا يصح اقراره عليها بعد العتق (قوله بان نصب القاضى الخ) أى لان الاب مقر والصغير لا يصح انكاره
 ولا بد في الدعوى من خصم فينصب عنه خصما حتى ينكر فقام عليه العينة فثبت النكاح على الصغير فأقاده
 في الفتح (قوله أى الولي المقر) بالنصب فتصبر للغير المنقوب (قوله أو يصدق) بالنصب عطا على
 يدره وقوله الموكل أو العبد مرفوعان على الهاعبة والمفعول محذوف أى يصدق الموكل الوكيل أو العبد
 المولى (قوله وقال يصدق في ذلك) أى يصدق المقر في جميع فروع هذه المسألة السابقة مثل اقرار المولى
 على أمته كجمعت التصريح به في عبارة الكافي ومنه في البدائع فافهم (قوله وهذه المسألة) أى مسألة
 عدم قبول الاقرار من ولي الصغرة والصغيرة ومن الوكيل ومولى العبد مخرجة أى مستثناة على قول الامام
 من قاعدة من ملك انشاء عقد ملك الاقرار به كالمولى اذا أقر بالتي في مدة الايلاء وزوج المعتنة اذا قال في

لنفوت الكفؤ التزويج بعض
 الاقرب أى باستناعه عن التزويج
 اجاعا خلاصة (ولا يسطل تزويجه)
 السابق (بعد الاقرب) لحصوله
 بولاية تامة (ولى الجنونة)
 والجنون ولو عارضا (في النكاح)
 أما التصرف في المال فلا بد
 اتفاقا (انها) وان سفل (دون
 أبيها) كما زو الاول أن يأمر
 الاب به ليصح اتفاقا (ولو أقر ولي
 صغير أو صغيرة أو) أقر (وكيل
 رجل أو امرأة أو مولى العبد
 بالنكاح لم ينفذ) لانه اقرار على
 الغير بخلاف مولى الامة حيث
 ينفذ اجاعا لان منافع بعضها
 ملكه (الآن يشهد الشهود على
 النكاح) بان نصب القاضى
 خصما عن الصغير حتى ينكر
 فتقام العينة عليه (أو يدرك الصغير
 أو الصغيرة فصدق) أى الولي
 المقر (أو يصدق الموكل أو العبد)
 عند أبي حنيفة وقال يصدق في
 ذلك وهذه المسألة مخرجة من
 قولهم

العذر اجتنابك وهو وجه قوله ما بالقبول هنا كافي اقراره بتزويج أمته ووجه قول الامام حديث لا تسكح
 الا بشهود وانه اقرار على الغير فيما لا يملكه ونعامة في البدائع وعلى ما استظهره في الفتح في مسألة الصغيرين فهي
 داخله في مفهوم القاعد على قول الامام لانه لا يملك الانشاء حال بلوغها فلا يملك الاقرار وعلى قولهما
 تكون خارجة عن القاعدة (قوله ملك الاقرار به) الاول حذف به لعدم مرجع الصغير وان علم من المقام
 لان المعنى من ملك انشاء ملك الاقرار به ط (قوله ولها نظائر) كقراار الوصى بالاستدانة على التيم
 لا يصح وان ملك انشاء الاستدانة يحرم عن الملبسوط وكالوكاه بعق عبد بعينه فقال الوكيل اعنته
 أسس وقد وكله قبل الامس لا يصدق بلائنه ونعامة في حوائج الاشياء للعموى من الاقرار (قوله هل لولى
 مجنون الخ) البحث لصاحب البرهان الظاهر ان المعنى في حكم من ذكر ط (قوله ومنعه الشافعي)
 لاندفاع الضرورة بالواحدة نهر (قوله وجوزوه) أى تزويج اكثر من واحدة

• (باب الكفاءة) •

لما كانت شرط الزوم على الولي اذا عقدت المرأة بنفسها حتى كان له السخ عند عدمها كانت فرع وجود
 الولي وهو يشوب الولاية فتقدم بيان الاولياء ومن ثبت له ثم عقبه فصل الكفاءة دفع (قوله او تكون المرأة
 أدنى) اعترضه الخبر الرمي بما لمصلحة ان تكون المرأة أدنى ليس بكفاءة غير ان الكفاءة من جانب المرأة غير معتبرة
 (قوله الكفاءة معتبرة) فالواقع ان الكفاءة في الزوم على الاولياء حتى ان عند عدمها جاز لولى السخ اه
 فتح وهذا بناء على ظاهر الرواية من أن العقد صحيح والولي الاعتراض ما عدا على رواية الحسن المختارة للفقوى
 من أنه لا يصح فالعني معتبرة في الصحة وكذا لو كانت الزوجة صغيرة والعاقدة غير الاب والجد فقد مر أن العقد
 لا يصح (قوله في ابتداء النكاح) يعني عنه قول المصنف الا في اعتبارها عند ابتداء العقد لانه كانه أشار
 الى أن الاول الذي ذكره هنا (قوله الزوم أو أوجسته) الاول يسله على ظاهر الرواية والثاني على رواية الحسن
 وقد متنا أول الباب السابق اختلاف الاتفاق فيه ما وان رواية الحسن احوط (قوله من جانيه الخ) أى يعتبر
 أن يكون الرجل مكافئاً لها في الاوصاف الالية بأن لا يكون دونها فيها ولا تعتبر من جانيه بأن تكون مكافئة له
 فيما بل يجوز أن تكون دونه فيها (قوله ولذا لا تعتبر) تعليل للمفهوم وهو أن النريف لا بأى أن يكون
 مستقر شالدة كلامة والكفاءة لا ذلك لا يعتبر عار في حقه بل في حقها لان النكاح رق للمرأة والزوج مالك
 (تنبيه) تقدم أن غير الاب والجد لوزوج الصغيرة والصغيرة غير كدول لا يصح ومقتضاه أن الكفاءة للزوج معتبرة
 أيضاً وقد متنا ان هذا في الزوج الصغير لان ذلك شرط علة فما هنا يجوز على الكبير وبشره له ما قد متناه اتفاقاً
 الفتح من أن معنى اعتبار الكفاءة اعتبارها في الزوم على الاولياء الخ فان حاصله ان المرأة اذا زوجت نفسها من
 كدولم على الاولياء وان زوجت من غير كدول لا يلزم أولاً يصح بخلاف جانب الرجل فانه اذا زوج بنفسه
 مكافئة له أولاً فانه صحيح لازم وقال القهستاني الكفاءة لغة المساواة وشراً مساواة الرجل للمرأة في الامور
 الالية وفيه اشعار بان نكاح الشريف الوضعة لازم فلا اعتراض للولى بخلاف العكس اه فقد أفاد
 ان لزومه في جانب الزوج اذا زوج نفسه كبير الا اذا زوجة الولي صغيراً كان الكلام في الزوجة اذا زوجت
 نفسها كبير فثبت اعتبار الكفاءة من الجانبين في الصغيرين عند عدم الاب والجد كما حترنا في نقد والله تعالى
 أعلم (قوله لكن في الظهريه الخ) لوجه الاستدراك بعد ذكره الصحيح فانه حيث ذكر القولين كان حتى التركيب
 تقديم الضعف والاستدراك عليه بالصحيح كإفعل في الصرود كان مافى الظهريه غير وردة أيضاً البدائع
 كما بسطه في النهر (قوله هي حق الولي لاحقها) كذا قال في البحر واستشهد به بما ذكره الشارح عن
 الولوالجية وفيه نظر بل هي حق لها أيضاً لدليل ان الولي لوزوم الصغيرة كدول لا يصح مالم يكن أباً وأجداً غير
 ظاهر الفسخ ولما في الأخيرة قيل الفصل السادس من أن الحق في إتمام مهر المثل عند أبي حنيفة للمرأة وللأولياء
 كحق الكفاءة وعندها للمرأة لا ضرر اه وظاهر قوله كحق الكفاءة الاتفاق على أنه حق لكل منهما وكذا
 مافى البحر عن الظهريه بلوا تنسب الزوج لها نسباً غير تنسب فان ظهر دونه وهو ليس ينسب فحق الفسخ ثابت
 لكل وان كان كفسخ في حق الفسخ لها دون الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما أخير فلا فسح لاحد دون
 الثاني ان لها الفسخ لانها عسى تجزع المقام معه اه ومن هذا القبيل ما سيذكره الشارح قيل باب

من ملك الانشاء ملك الاقرار به ولها
 نظائر (فرع) هل لولى مجنون
 ومعتوه تزويجه اكثر من واحدة
 لم أمره ومنعه الشافعي وجوزوه في
 الصبي للماجة

(باب الكفاءة)

من كفاءة اذا ساواة والمراد هنا
 مساواة مخصوصة او كون المرأة
 ادنى (الكفاءة معتبرة) في ابتداء
 النكاح للزوم أو أوجسته (من
 جانيه) أى الرجل لان الشريعة
 تاني أن تكون فرائداً للذى ولذا
 (لا تعتبر) من جانيه لان الزوج
 مستقرش فلا تغلظه دناة الفرائس
 وهذا عند الكل في الصحيح كافي
 الخبازية لكن في الظهريه وغيرها
 هذا عنده وعندا تعتبر في جانيه
 أيضاً (و الكفاءة) هي حق الولي
 لاحقها

العدة لورثته على أنه حرام حتى إذا طهر على المهر والنفقة فبان بخلافه أو على أنه فلان بن فلان فإذا هو لقط
 أو ابن زنا لها الخيار اه وبأن تمام الكلام على ذلك هنا لزيادة البدائع على ما مر عن الظهيرية وإن فعلت
 المرأة ذلك فترتجها ثم ظهر بخلاف ما أظهرت فلا خيار للزوج سواء تبين أنها حرة أو أمة لأن الكفاءة في جانب
 النساء غير معتبرة اه وقد يجب أن الكلام كما مر فبما إذا تزوجت نفسها بلا إذن الولي وحسنت لم يلق لها حق
 في الكفاءة وترضاها باسقاطها يبقى الحق للولي فقط فلو الفسخ (قوله فلو نكحت الخ) تفريع على قوله
 لاحتها وفيه أن التضرع جاء من قبلها حيث لم تمتع عن حاله كما جاء من قبلها وقبل الاولياء فبما لورثوها
 برضاها ولم يعاها بعد الكفاءة ثم علوا برحمتي وفي كلام الولوالجية ما يفيد كفايتها في سواها على ما ذكرناه من
 الجواب فالنكاح صحيح لأن سقوط حقتها إذا رضت ولو من وجه وهذا كذلك ولذا لو شرطت الكفاءة بقي
 حقتها (قوله لا خيار لأحد) هذا في الكبيرة كما هو فرض المسألة بدليل قوله نكحت رجلا وقوله برضاها فلا
 يخالف ما تقدمناه في الباب المار عن النوازل لورثته الصغيرة من ينكره أن يشرب السكر فإذا هو مدمر له
 وقالت بعدما كبرت لأرضي بالنكاح إن لم يكن يعرفه الأب يشربه وإن غلبه أهل بيته صالحين فالنكاح باطل
 لأنه انحازت على قول من أنه كفو اه خلافا لما طعن القديسي من إثبات المخالفة بينهما كفايته عليه الخير الرمي
 قلت ولعل وجه الفرق أن الأب يصح تزويجه الصغيرة من غير الكفاءة ولا يشق منه وأنه انحازت الكفاءة للحسنة
 تريد عليها وهذا انما يصح إذا علمه غير كفو ما إذا لم يعلم فلم يظهر منه أنه روجها للمصلحة المذكورة كما إذا كان
 الأب ماجنا أو سكران لكن كان الظاهر أن يشال لأبصر العقد أصلا كما في الأب الماجن والسكران مع أن
 المصرح به أن لها الإطالة بعد البلوغ وهو فرع محتمل فليست أمثل (قوله كان لهم الخيار) لأنه إذا لم يشترط الكفاءة
 كان عدم الرضا بعدم الكفاءة من الولي ومنها ما شام من وجه دون وجه لما ذكرنا من حال الزوج محتمل بين أن
 يكون كفو أو أن لا يكون والنص انما أثبت حق الفسخ بسبب عدم الكفاءة حال عدم الرضا بعدم الكفاءة من
 كل وجه فلا يثبت حال وجود الرضا بعدم الكفاءة من وجه يجر عن الولوالجية (قوله لا لزوم النكاح)
 أي على ظاهر الرواية والخصم على رواية الحسن المختارة للفقهاء (قوله خلافا لما لا) في اعتبار الكفاءة
 خلاف ما للثوري والكرخي من مشايخنا كذا في فتح القدير فكان الأولى ذكر الكرخي وفي حاشية الدرر
 للعلامة فوجع الإمام أبو الحسن الكرخي والإمام أبي بكر الخصاص وهما من كبار علماء العراق ومن تبعهما من
 مشايخ العراقيين يعتبروا الكفاءة في النكاح ولو لم تثبت عندهم هذه الرواية عن أبي حنيفة لما اختلفوا
 وذهب جمهور مشايخنا إلى أنها معتبرة فيه ولقاضي القضاة صراج الدين الهندي مؤلف مسند نقل في الكفاءة
 ذكر فيه القولين على التوصل وبين ما لكل منهما من السند والدليل اه (قوله نسب) أي من جهة النسب
 ونظم العلامة الجوهري ما تعتبر فيه الكفاءة فقال

ان الكفاءة في النكاح تكون في * ست لها يت بدع قد ضبط
 نسب واسلام * كذلك حرفة * حرة ودابة مال فقط

قلت وفي الفتاوى الحامدية عن وأهات قدرى افندي عن التساعدة غير الأب والجد من الاولياء لورث
 الصغيرة من عين معروف لم يجوز لأن القدرة على الجماع شرط الكفاءة كالقدرة على المهر والنفقة بل أولى
 اه وأما الكبيرة فسنذكر عن البحارنة لورثتها الوكيل غنما يجوبوا جازوا كان لها التفريق بعد (قوله
 فقريش الخ) القرشيان من جملة ما هو النضر بن كنانة بن دونه ومن لم يتبب الاب فوقه فهو عري غير
 قرشي والنضر هو الجد الثاني عشر للنبي صلى الله عليه وسلم فإنه محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن
 عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر بن كنانة
 ابن خزيمه بن مدركة بن بالاس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان على هذا اقتصر البخاري والمحقق
 الاربعة كلهم من قرشي ونماه في البحر (قوله بعضهم اكفاء بعض) أشار به إلى أنه لا تفاضل فيما بينهم
 من الهاشمي والوفائي والتميمي والعدوي وغيرهم ولهذا زوج على وهو ما نفي أم كلثوم بنت فاطمة
 لعمرو وهو عدوي قوسه ساني فلو تزوجت هاشمية قرشيا غيرها شيء لم يرد عقدها وإن تزوجت
 هريرا غير قرشي لهم رده كزوج العريسة عينا يجر وقوله لم يرد عقدها ذكر مشله في التبيين وكثير

فليكون نكحت رجلا ولم تعلم
 حاله فإذا هو عبد لا خيار لها بل
 لا ولياء ولو تزوجها برضاها
 ولم يعلم بعدم الكفاءة ثم علوا
 لا خيار لأحد إذا شرطوا
 الكفاءة أو أخبرهم بها وقت العقد
 فزوجوها على ذلك ثم ظهر أنه غير
 كفو كان لهم الخيار والولالية
 فليحفظ (وتعتبر) الكفاءة للزوم
 النكاح خلافا لما لا (نسبا
 فقريش) بعضهم (اكفاء) بعض

من شروح الكفر والهداية وغالب المعتبرات فتوله في الضيق القوي لا يكون كفؤا لها حتى كفة لا فيه من تحريف النسخ وملي (قوله وبقيّة العرب اكفاء) العرب صفتان عرب عاربة وهم أولاد قحطان ومتعربة وهم أولاد اسمعيل والحجم أولاد فروخ أخى اسمعيل وهم الموالي والعنقاء والمراد بهم غير العرب وإن لم يسمهم رقي سموا بذلك أما لأن العرب لما اقتحمت بلادهم وتركتهم أحرار بعد أن كان لهم لاء لا يترفاق فكانهم أعتقوهم وألانهم نصرنا والعرب علي قتل الكفار والناصر يسمى مولى منبر (قوله بنى باهلة) قال في الفتح باهلة في الأصل اسم امرأة من همدان كانت تحت معن بن أعصر بن سعد بن قيس عيلان فقتل ولده اليها وهم معروفون بالنسابة قبل ككانوا بياكلون بقية الطعام مرة ثانية وكانوا يأخذون عظام الميتة يطعنونها ويأخذون دسوما منها ولذا قيل

ولا يتبع الأصل من هاشم * إذا كانت النفس من باهلة

وقيل إذا قيل للكلب يا باهلي * عوى الكلب من شؤم هذا النسب

(قوله والحق الاطلاق) فان انص لم يفضل مع أنه صلى الله عليه وسلم كان أعلم بتبائل العرب وأخلاقهم وقد أطلق وليس كل باهلي كذلك بل فهم الأجواد أو كون فعله منهم أو وطن صعلاتك فعلوا ذلك لا يسرى في حق الكل فتح (قوله وبعضه) أي بقوله قلت بعضه أيضا اطلاق محمد في كافي الحما كرم قريش يعنيها اكفاء بعض والعرب بعضهم اكفاء لبعض وليدوا بكفاء اقريش ومن كان له من الموالي أيون أو ثلاثة في الاسلام بعضهم اكفاء لبعض وليدوا بكفاء العرب اهـ والحاصل أنه لا يعتبر التفاوت في قريش حتى أن أفضلهم بن هاشم اكفاء لغيرهم منهم فكذلك في بقية العرب بلا استثناء ويؤخذ من هذا أن من كانت آتاه علوية مشلا رأبوا هاشمي يكون الهجي كفو الهاوان كان لها شرف مآلات النسب لا بالاب والهاوا جازدفع الإكفاء الهاوا فلا يعتبر التفاوت بينهما من جهة شرف الام ولم يصرح بهذا والله أعلم (قوله وهذا في العرب) أي اعتبار النسب انما يكون في العرب فلا يعتبر فهم الاسلام كافي الخطب والنهاية وغيرهما ولا الديانة كما في النظم والخرقة كافي الضمير لان العرب لا يتخذون هذه الصناعات حرفا وأما الباقي أي الجزية والمال فالظاهر من عباراتهم أنه معتبر قسنا في لكن فيه كلام سطره في مواضعه (قوله وأما في الحجم) المراد بهم من لم ينتسب الى إحدى قبائل العرب ويسمون الموالي والعنقاء كما مر وعادة أهل الاصهار والقرى في زمانهم سواء تكلموا بالعربية أو غيرها فالأمن كان له منهم نسب معروف كالمتمسكين الى أحد الخلفاء الاربعة أو الى الاصهار ونحوهم (قوله فتعرب حرة واسلاما) أفاد أن الاسلام لا يكون معتبرا في حق العرب كما اتفق عليه أبو حنيفة وصاحبا دلائلهم لا يتأخرون به وانما يتأخرون بالنسب فعرف في له أن كافر يكون كفؤا للعربية لها أباء في الاسلام وأما الجزية فهي لازمة للعرب لأنه لا يجوز استرقاقهم نعم الاسلام معتبر في العرب بالنظر الى نفس الزوج لا الى أبيه وجمعه فعلى هذا فالنسب معتبر في العرب فقط واسلام الاب والجد في الحجم فقط والجزية في العرب والحجم وكذا اسلام نفس الزوج هذا حاصل ما في الخبر (قوله ابن أبي هاشم) راجع الى قوله مسلم نفسه ح (قوله أحرز أو معتق) كل منهما راجع لقوله وأعتق ح (قوله وانها حرة الأصل) لان الزوج المعتق فيه أثر الرق وهو الولاء والمراد لما كانت آتاه حرة الأصل كانت هي حرة الأصل بجر عن التجنس أمالو كانت آتاه رقيقة فهي تبع لآتها في الرق فيكون المعتق كفؤا لها بخلاف مالو كانت آتاه معتقة لان لها أباء في الجزية لقوله في الخبر والجزية بغير الاسلام أفاده ط (قوله لذات أبو بن) أي في الاسلام والجزية ط (قوله وأبو بن) فهم كما لا يابا أي بن له أب وجد في الاسلام وألحز به كفؤا له أباء قال في فتح القدير الحق أبو يوسف الواحد بانني كما هو مذهبه في التعريف أي في الشهادات والدعوى قيل كان أبو يوسف انما قال ذلك في موضع لا بعد كفا بالحق عيبا بعد أن كان الاب مسلما وهما قالاه في موضع بعد عيبا والدليل على ذلك أنهم قالوا جميعا أن ذلك ليس عيبا في حق العرب لانهم لا يعيرون في ذلك وهذا حسن وبه يتبين الخلاف اهـ وتبعه في النهر (قوله ولا يبعد الخ) ظاهرا أنه قاله ضمنها وقد رأيت في الذخيرة ونصه ذكر ابن جماعة في الرجل يسلم والمرأة معتقة أنه كفؤا لها اهـ ووجهه أنه إذا أسلم وهو حرة وعقت وهي مسلمة يكون فيه أثر الكفر وفيها أثر الرق وهما منتهيان

قوله يطعنونها كذا يحبط المؤلف والذي في كتب اللغة يطعنونها قاله نصر

(و) بقية (العرب) بعضهم (اكفاء) بعض واستثنى في المحقق تبع الهداية بنى باهلة تلسمهم والحق الاطلاق قاله المصنف كالبصر والنهر والفتح والشريعة لا لبسة وبعضه اطلاق المصنفين كالبصر والدرر وهذا في العرب (و) أما في الحجم فتعبر (حرة واسلاما) فسلم بنفسه أو معتق غير كفؤ لمن أبو هاشم سلم أو حرة أو معتق وآتاه حرة الأصل ومن أبوه مسلم أحرز غير كفؤ لذات أبو بن (وأبو بن) فبهما كالآباء لتمام النسب بالجد وفي الفتح ولا يبعد مكافأة مسلم بنفسه لمعتق بنفسه

وفيه شريف حزية الأصل وفيه شرف الإسلام والأصل وهما مكملان فتساويان في مالو كان بالعكس بان أسلمت
 المرأة وعق الرجل فالظاهر أن الحكم كذلك بشرط أن لا يكون إسلامه طاروا ولا انفضه أثر الكفر وأثر الرق معا
 فلا يكون كفوا لمن فيها أثر الكفر فقط تأمل **(قوله وأما معتق الوضع الخ)** غزاه في الجور إلى الجحشي
 ومثله في البدائع قال حتى لا يكون مولى العرب كفوا لمولاة بنى هاشم حتى لو تزوجت مولاة بنى هاشم نفسها من
 مولى العرب كان لعنتها حق الاعتراض لأن الولاء بمنزلة القسب قال النبي صلى الله عليه وسلم الولاء لجمعة لكعبة
 التنبه اه ومثله في الذخيرة وذكر الشارح في كتاب الولاء المكفأة فتعسر في ولأه العتاقة فعتقة التاجر
 كفوا لمعتق العطار دون الدباغ اه وبشكل عليه ما ذكره في البدائع أيضا قبل ما قدمناه حيث قال وموالى
 العرب اكفاء لموالى قريش لعموم قوله صلى الله عليه وسلم والموالى بعضهم اكفاء لبعض اه فتأمل (تنبيه)
 مولى المولاة لا يكتفى بمولاة العتاقة قال في الذخيرة روى المعلى عن أبي يوسف أن من أسلم على يدى انسان
 لا يصح كون كفوا لموالى العتاقة وفي شرح الطحاوى معتقة أشرف القوم تكون كفوا لموالى لأن لها شرف
 الولاء وللموالى شرف الإسلام الاباء اه **(قوله وأما معتق تدأسل الخ)** نقله في الجرع عن القسنة وسكت عليه
 وكأنه محمول على مرتبة لم يطل زمن رده ولذا لم يقيده بالعاق بدار الحرب لأن المرتبة في دار الإسلام يقتل
 ان لم يسلم أما من ارتد وطال زمن رده حتى اشتهر بذلك ولم يلق أو لا ثم أسلم فينبقى أن لا يكون كفوا
 لمن لم يرتد فان العار الذى يلحقها بهما أعظم من العار بكافر أصلى أسلم بنفسه فتأمل **(قوله الا لفتنة)**
 أى لدفعها قال في الفتح عن الأصل الآن يكون نسباً مشهورا كنت ملك من ملوكهم خدعها حائل
 أو سائس فانه يفرق بينهم لا لعدم الكفاءة بل لتسكين القسنة والقاضي مأمور بتسكينها بينهم كابن المسلمين
 اه **(قوله وتعتبر في العرب والعجم الخ)** قال في الجروظا كلامهم أن التقوى معتبرة في حق العرب والعجم
 فلا يصح كون العربى الفاسق كفوا للصالحه عرية كانت أو عجمة اه قال في التهر وصرح به ذاتي ابتاح
 الإصلاح على أنه المذهب اه وذكر في الجزأ أيضا أن ظاهر كلامهم اعتبار الكفاءة ما لم يهاهما أيضا قلت
 وذكر حرفة كابنظر مماثلة كرهه عن البدائع **(قوله ديانة)** أى عندها وهو العصبى وقال محمد لا تعتبر
 الا اذا كان يصنع ويخبر منه أو يخرج الى الأسواق ككران وبالعقبه البيان لانه مستغفبه هداية
 ونقل في الفتح عن الحديث أن التقوى على قول محمد لكن الذى في التارخاية عن الحديث قبل وعليه التقوى
 وكذا في المقدسى عن الحديث البرهاني ومثله في الذخيرة قال في الجرو وهو موافق لما صححه في المبسوط وتصحیح
 الهداية معارضه فلا افتناء بما في المتن أولى اه **(قوله فليس فاسق الخ)** اعلم أنه قال في البصر
 ووقع في ترددها اذا كانت صالحة دون أيها وكان أبوها صالحا دونها هل يكون الفاسق كفوا لها
 أولا قطعا كلام الشارحين أن العبرة لصالح أيها وخبرها فانهم قالوا لا يصح كون الفاسق كفوا للثابت
 الصالحين واعتد في الجمع صلاحها فقال فلا يكون الفاسق كفوا للصالحه وفي الخاتمة لا يكون الفاسق كفوا
 للصالحه بنت الصالحين فاعتبر صلاح الكل والظاهر أن صلاح منها ومن أبائهم كاف لعدم كون
 الفاسق كفوا لها ولم أره صريحا اه ونازعه في التهر بأن قول الخاتمة أيضا اذا كان الفاسق محترما
 معظما عند الناس كاعوان السلطان يكون كفوا للثبات الصالحين وقال بعض مشايخ بلح لا يكون
 معلقا كان أولا وهو اعتبار ابن الفنديل اه يقتضى اعتبار صلاح من حيث الاباء فقط وهذا هو الظاهر
 وحديث فلا اعتبار بنفسها اه أى اذا كانت فاسقة بنت صالح لا يصح كون الفاسق كفوا لها لأن
 العبرة لصالح الاب فلا يعتبر بنفسها وبؤيده أن الكفاءة ترجح الاولياء اذا أمة فقامها لأن الصالح يعبر
 بمصاهرة الفاسق لكثرة ما نقله في الجرع عن الخاتمة يقتضى اعتبار صلاحها أيضا كما مر وحديث فيكن
 حل كلام الخاتمة الثاني عليه بناء على أن بنت الصالح صالحة غالبا قال في الحواشي البهوية قوله
 فليس فاسق كفوا بنت صالح فيه كلام وهو أن بنت الصالح يحتمل أن تكون فاسقة فيكون كفوا كاصترحوا به
 والاول ما في الجمع وهو أن الفاسق ليس كفوا للصالحه إلا أن يقال الغالب أن بنت الصالح صالحة وكلام
 المصنف بناء على الغالب اه ومثله قول القسنة تاتى أى وهي صالحة وانما لم يذكر لأن الغالب أن تكون
 البنت صالحة بصلاحه اه وكذا قال المقدسى قلت اقتصارهم بناء على أن ملاحها يعرف بصلاحهم

وأما معتق الوضع فلا يكتفى
 معتقة الشريف وأما معتق تدأسل
 فتقولن لم يرتد وأما الكفاءة
 بين المذتين فلا تعتبر الا لفتنة
 (و) تعتبر في العرب والعجم
 (ديانة) أى تقوى فليس فاسق
 كفوا للصالحه أو فاسقة

نشاء حال المرأة غالباً لاسيما الابتكار والصغار اه وفي الذخيرة ذكر شيخ الاسلام أن الفاسق لا يكون كفواً للعدل عند أبي حنيفة وعن أبي يوسف ومحمد أن الذي يسكر ان كان يسر ذلك ولا يخرج سكران كان كفواً لامراً مصلحة من أهل البيوتات وان كان يعلم ذلك فلا قيل وعلمه الفتوى اه قلت والحاصل أن المفهوم من كلامهم اعتبار صلاح الشكل وان من اقتصر على صلاحها وصلاح آياتها انظر الى الغالب من أن صلاح الولد والوالد المتلازمان فعلی هذا فالفاسق لا يكون كفواً لصلاح بنت صالح بل يكون كفواً لفساق بنت فاسق وكذا لفساق بنت صالح كما ينقله في العقوبة فليس لإبيها حق الاعتراض لأن ما يلحقه من العار ينشأ عنه أكثر من العار بصهره وأما إذا كانت مصلحة بنت فاسق فزوجت نفسها من فاسق فليس لأبيها حق الاعتراض لأنه مثله وهي قد رضيت به وأما إذا كانت صغيرة فزوجه أبوها من فاسق فان كان عالماً بفسقه صم العقد ولا خيار لها إذا كبرت لأن الأب له ذلك ما لم يكن ما جئنا كما مر في الباب السابق وأما إذا كان الأب صالحاً وظن الزوج صالحاً لا يصح قال في البرازية تزوج بنته من رجل ظنه مصلحاً لا يشرب مسكراً فإذا هو مدمن فضلت بعد السكر لا أرضى بالكحاح ان لم يكن أبوها يشرب المسكر ولا عرف به وغلبة أهل بيته مصلحون فالتكاح باطل بالاتفاق اه فاعتنم هذا الخبر فإنه مفرد (قوله بنت صالح) نعم لتشكل من قوله مصلحة وفاسقة وأورد للعطف وأورجى إلى أن المعتبر صلاح الأباء فقط وأنه لا عبرة بفسقه بعد كونه من بنات الصالحين وهذا هو الذي نقلناه عن النهر فافهم نعم هو خلاف ما نقلناه عن البيهقي (قوله معناه كان أولاً) أما إذا كان معناها ظاهر وأما غير المعلن فهو بأن يشهد عليه أنه فعل كذا من المفسقات وهو لا يجهر به فنفرد فيهم ما يطلب الاولياء ط (قوله على الظاهر) هذا استظهره من صاحب النهر لا كما يجهلهم من أنه ظاهر الرواية فإنه قد صرح في الخاتمة عن السرخسي بأنه لم ينقل عن أبي حنيفة في ظاهر الرواية في هذا شي ولا يصح عنده أن الفسق لا يمنع الكفاية اه وقد مر أن تصحيح الهداية معارض لهذا التصحيح (قوله ومالا) أي حق العربي والعجمي كما مر عن الخبر لأن التفاهر بالمال أكثر من التفاهر بغيره عادة وخصوصاً في زماننا هذا بدائع (قوله بأن يقدر على المجل الخ) أي على ما نعرفوا انجمله من المهر وان كان كله حالا فحق فلا تنشط التدور على الشكل ولأن يساويها في الغنى في ظاهر الرواية وهو الصحيح زايي ولو صيغ فهو غني يعني أسيه أو أمته أو جده كما يأتي ويشمل ما لو كان عليه دين بقدر المهر فإنه كفولاً لأنه أن يقضى أي الدين شاكاً في الولو الجدية ومالو كانت فقيرة بنت فقراء كما صرح به في الواقعات معللاً بأن المهر والنفقة عليه فيعتبر هذا الوصف في حقه ومالو كان ذاك كسلطان والعالم قال الزيلعي وقيل يكون كفواً وان لم يملك إلا النفقة لأن الخلل يتغير به ومن ثم قالوا الفقيه العجمي كفولاً في الجاهل (قوله ونفقة شهر) صححه في التيجنس وصححه في الجنبى الاكتفاء بالقدرة عليه بالكسب وقد اختلف التصحيح واستظهر في البحر الثاني ووفق في النهر بينهما جاذ كره الشارح وقال أنه أشار إليه في الخاتمة (قوله لو نطبق الجماع) فلو صغيرة لا تنطقه فهو كفواً وان لم يقدر على النفقة لأنه لا نفقة لها فحق ومثله في الذخيرة (قوله وحرقة) ذكرنا السرخسي أن الكفاية فيها معتبرة عند أبي يوسف وان أباحت في غيرها على عادة العرب أن مواليهم يملكون هذه الأعمال لا يتصدون بها الحرف فلا يصرون بها وأجاب أبو يوسف على عادة أهل البلاد أنهم يتخذون ذلك حرقة فيعرون بالذي منها فلا يكون بينهم خلاف في الحقيقة بدائع فعلى هذا لو كان من العرب من أهل البلاد من يحترف بنفسه معتبرهم الكفاية ومهما وجد ذلك فهو معتبرة بين العرب والعجم (قوله فخل حائل الخ) قال في الملقى ونشره خائلك أو حجام أو كذا أو دباغ أو حلاق أو سبطاً أو حذاء أو صغار غير كفولاً الحرف كعطار أو برزاق أو صواق وفيه إشارة إلى أن الحرف جنسان ليس أحدهما كفواً إلا سخر لكن أفراد كل منها كفولاً لنفسها وبه بقي زاهدي اه أي ان الحرف إذا اتسع دت لا يكون أفراد احدها كفواً لافراد الاخرى بل أفراد كل واحدة كفاية بعضهم لبعض وأفاد كما في البحر انه لا يلزم اتحادهما في الحرقة بل التقارب كاف فالحائلك كفولاً لحجام والدباغ كفولاً لكس أو الصغار كفولاً لحداد والبطاريك كفولاً لراز قال الحلواني وعليه الفتوى وفي الفتى ان الموجب هو استئناس أهل العرف فيدور معه وعلى هذا ينبغي أن يكون الحائلك كفواً للبطاريك ككفولهم لما هنا من حسن اعتبارهما وعدم

بنت صالح معناها كان أولاً
على الظاهر نهر (ومالا) بان
يقدر على المجل ونفقة شهر لو غير
محترف والا فان كان يكتب
كل يوم كفايتها لو نطبق الجماع
(وحرقة) فخل حائل غير كفواً
لمثل خياط

عدها نساء ألبنة اللهم الآن يقتربها خاسية غيرها اه فاقاد أن الحرف اذا انتقلت وأما الحديث يجب اعتبار الشكاف من بقية الجهات فالعطار الجعي - غير كقول عطار أوزار عربي أو عالم في النظر في نحو دباغ أو حلا عربي هل يكون كقول عطار أوزار عجمي - والذي يظهر لي أن شرف النسب أو العلم بجعية الحرف بل يفوق سائر الحرف فلا يكون نحو العطار الجعي - الجاهل - كقولنا نحو حلا عربي أو عالم ويؤيد ما في الفتح أنه روي عن أبي يوسف أن الذي أسلم بنفسه أو عتق إذا أجز من الفضائل ما يقابل نسب الآخر كان كقولنا اه فليتأمل (قوله لبراز) قال في التماسوس البرزنياب أومشاع البيت من الثياب ونحوها وباعه البراز وشرقه البراز اه ط (قوله ولاهما العالم وقاض) قال في التروفي البناية عن الغاية البكاس والحجام والباغ والحمارس والسائس والرعي والقسيم أي البلان في الحمام ليس كقولنا لبنت الخياط ولا الخياط لبنت البراز والناجر ولاهما لبنت عالم وقاض والحائك ليس كقولنا لبنت الدقان وإن كانت فقير فقير قيل هو كقولنا اه وقد غلب اسم الدقان على ذي العفارا - شريك في المغرب اه قلت والظاهر أن نحو الخياط اذا كان استأذنا يتقبل الاعمال وله اجراء يعملون له يكون كقولنا لبنت البراز والتاجر في زماننا كما يعمل من كلام الفتح المار اذ لا يبعد في العرف ذلك نقضاً تأمل وما في شرح الملتقى عن الكافي من أن الخلفاء ليس بكقول لبراز والعطار فالظاهر أن المراد به من يعمل الاخفاف أو النعال بيده أو ما لو كان استأذنا له اجراء ويشترها مخططة ويبيعها في حانوته فليس في زماننا أنقص من البراز والعطار قال ط وأطلقوا في العالم والقاضي ولم يقبدا العالم بذى العمل ولا القاضي بمن لا يقبل الرشوة والظاهر التقيد لان القاضي حينئذ ظالم ونحوه العالم غير العامل ولغير اه قلت ولعلمهم أطلقوا ذلك لعلهم من ذكرهم الكفاة في الدبابة فالظاهر حينئذ أن العالم والقاضي الفاسقين لا يكونان كقوون لصالحة بنت الحارث لأن شرف الصلاح فوق شرف العلم والنضام مع الفسق (قوله فاحسن من الكل) أي وإن كان ذا مروءة وأموال كثيرة لأنه من أكل دماء الناس وأموالهم كافي الحيط نعم به منهم اكفاء بعض شرح الملتقى وفي التبرع البناية في مصر جنس هو أخس من كل جنس وهم الطائفة الذين يسمون بالسرايا اه قلت منهمم التقيد بالاسماع أن المتبرع كأمير وسلطان ليس كذلك لأنه أشرف من التاجر عرفاً كما يفيد ما يأتي في الشارح عن البصر وقد عرفت أن الموجب هو استنفاص أهل العرف فبدوره فعلى هذا من كان أميراً أو تابعاً له وكان ذاملاً ومروءة وحسنة بين الناس لاشك أن المرأة لا تعتبر في العرف كتعبها دباغ وحائك ونحوهما فذلا عن سرايا ينزل كل يوم الى الكنيف وينقل نجاسته في بيت مسلم وكافر وإن كان قاصداً بذلك تنظيف الناس أو المساجد من النجاسات وكان الامير أو تابعه أكلاً أموال الناس لأن المادرات على النقص وازفعة في الدنيا ولهذا ما قال محمد لا تعتبر الكفاة في الدبابة لأنه من أحكام الآخرة فلا ينبغي عليها أحكام الدنيا فالوافي الجواب عنه أن المتبرع في كل موضع ما اقتضاه الدليل من البناء على أحكام الآخرة وعدهم بل اعتبار الدبابة مبنى على أمر ديني وهو تعبير بنت الصالحين بفسق الزوج قلت ولعل ما تقدم من الحيط من أن تابع الظالم أخس من الكل - كان في زمنهم الذي الغالب فيه التهاطل بالدين والتقوى دون زماننا الغالب فيه التهاطل بالدين في الفهم والله أعلم (قوله وأما الوسطا) أي في الاوقاف بجر (قوله في الحرف) لأنها صارت طريقاً لاكتساب في مصر كالصنائع بجر (قوله لو غير نبذة) أي عرفاً كقوله وسواقة وفراشة ووقادة بجر (قوله فذو تدريس) أي في علم شرعي (قوله أو نظير) هو بحيث لصاحب الجبر لكنه الآن ليس بشريف بل هو كاحاد الناس وقد يكون عبقراً زنجياً وربما كل مال لوقف وصرفه في المنكرات فكيف يكون كقولنا ذكر اللهم الآن يقبض بالناظر ذي المروءة وبناظره بجر - بجد بخلاف ناظر وقف أهلي - بشرط الواقف فانه لا يرداد رفعة بذلك ط (قوله كقولنا الامير بمصر) لا يعني أن تخصص بنت الامير بالذكر لمبالغته أي فيكون كقولنا لبنت التاجر بالاولى فيفيد أن الامير أشرف من التاجر كما هو العرف رده ما يؤيد اجتمعا السابق كآتيها عليه (قوله اعتبارها عند ابتداء العقد) قلت برده ما في الذخيرة بحام تزوج امرأة مجهولة النسب ثم ادعاها قرني - وأثبت أنها بنته له أن يفترق بينهما وأما لو أقرت بالرجل لم يكن له ابطال النكاح اه وقد يجب بان ثبوت النسب لما وقع مستندا الى وقت العلوق كان عدم الكفاة موجودا وقت العقد لا أنها

ولا خياط لبراز ناظر ولاهما العالم وقاض وأما اتباع الظلمة فاحسن من الكل وأما الوسطا فبحسب الحرف فصاحبها كقولنا لبراز لو غير نبذة كقوله وذا تدريس أو نظير كقولنا لبنت الامير بمصر بجر (و) الكفاة (اعتبارها عند ابتداء العقد) فلا يضر زوالها بعده فلو كان وقته كقولنا

كانت موجودة ثم زالت حتى ينشأ كون العبرة لوقت العتد وأما مسألة الاقرار فلان اقرارها يتصور عليها فلا يلزم الزوج بموجبه لما تقرر ان الاقرار حجة فاصرة على المتز (قوله ثم ينشأ) الاولى أن يقول ثم زالت كنفائه لان التصور يقابل الدبابة وهي احدى ما يعتبر في الكفاءة ط (قوله وأما لو كان ديانا الخ) هذا فزع صاحب الجرم على ما تقدم بأنه ينبغي أن يكون كفوا ثم استدل عليه بمخالفته لقولهم ان النسبة وان أمكن تركها ياتي عاها ووفق في النهر بقوله ولو قيل انه ان بني عاها لم يكن كفوا وان تناسى أمر مخالفتهم زمانها كان كفوا لكان حسنا اه (قوله لكن في النهر الخ) حيث قال دول كلامه على أن غير العربي لا يكفي في العربي وان كان حسبا لكن في جامع قاضي خان قالوا الحسيب يكون كفوا للنسب فالعالم الجعبي يكون كفوا للباطل العربي والعنوة لان شرف العلم فوق شرف النسب والوفاة في فتح القدير وجرم به البرازي وزاد والعالم الفقير يكون كفوا للغي الجاهل والوجه فيه ظاهر لان شرف العلم فوق شرف النسب فشرف المال أولى ثم الحسب قد راد به المنصب والجاه كفاه في المحيط عن صدر الاسلام وهذا ليس كفوا للعبرة كافي الينايبع اه كلام النهر ملخصا أقول حيث كان مافي الينايبع من تصحيح عدم كفاءة الحسيب للعربية مبنيا على تفسير الحسيب بذي المنصب والجاه لم يصح ما ذكره المصنف من تصحيح عدم الكفاءة في العالم وعزوه في شرحه الى الينايبع وذكر الخبير الرمي عن مجمع الفتاوى العالم يكون كفوا للعنوة لان شرف الحسب أقوى من شرف النسب وعن هذا قيل ان عائشة أفضل من فاطمة لان عائشة شرف العلم كذا في المحيط وذكر أيضا أنه جرم به في المحيط والبرازية والفيض وجامع الفتاوى وصاحب الدرر ثم نقل عبارة المصنف هناك قال فتقرر أن فيه اختلافا ولكن حيث صح أن ظاهر الرواية أنه لا يكافئها فهو المنهج خصوصاً وقد نص في الينايبع أنه الاصح اه أقول قد علمت أن ما صححه في الينايبع غير ما مشى عليه المصنف وأما ما ذكره من ظاهر الرواية فقد تبع فيه الجرم وقول الشارح وأدعى في البحر الخ بنيد أن كونه ظاهرا الرواية مجزئ دعوى لا دليل عليها سوى قولهم في المتن وغيره من العرب ككفاء أي فلا يكافئهم غيرهم ولا ينبغي أن هذا وان كان ظاهرا الاطلاق ولكن قيد المشايخ تفسير العالم وكلمه من ظاهر فان شأن مشايخ المذهب افادة قيود وشرائط لاعتبارات مطلقة استباطامن قواعد كلية أو مسائل فرعية أو أدلة نظرية وهنا كذلك فقد ذكر في آخر الفتاوى الحبرية في قرشي جاهل بتقدم في المجلس على عالم أنه يحرم عليه اذ كتب العلماء طائفة بتقدم العالم على القرشي ولم يفرق سبحانه بين القرشي وغيره في قوله هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون الخ ما أطال به فراجع فثبت كان شرف العلم أقوى من شرف النسب بدلالة الآية وتصور يحكم بذلك اقتضى تنقيح ما أطلقوه هنا اعتمادا على فهمه من محل آخر فلم يكن ما ذكره المشايخ مخالفا لظاهر الرواية وكيف يصح لاحد أن يقول ان مثل أبي حنيفة أو الحسن البصري وغيرهما من ليس بعربي أنه لا يكون كفوا لنبت قرشي جاهل أوليت عربي بوال علي عقبه فلا جرم أنه جرم بما قاله المشايخ صاحب المحيط وغيره كما علمت وأرضاه المحقق ابن الهمام وصاحب النهر وتبعهم الشارح فافهم والله سبحانه أعلم (قوله ولذا قيل الخ) أي ليكون شرف العلم أقوى قبل ان عائشة أفضل لكثرة علمها وظاهره انه لا يقال ان فاطمة أفضل من جهة النسب لان الكلام مسوق لبيان أن شرف العلم أقوى من شرف النسب لكن قد يقال باخراج فاطمة رضي الله عنها من ذلك لتحقق الضعية فيها بلا واسطة ولذا قال الامام مالك انها بضعة منه صلى الله عليه وسلم ولذا أفضل على بضعة منه أحدوا ولا يلزم من هذا الاطلاق أنها أفضل والارز تم تفصيل سائر ما عليه صلى الله عليه وسلم على عائشة بل على الخلفاء الاربعة وهو خلاف الاجماع كما بسطه ابن جبري الفتاوى الحديثة وحديثنا نقل عن أكثر العلماء من تفصيل عائشة محمول على بعض الميقات كالعالم وكونها في الحق مع النبي صلى الله عليه وسلم وفاطمة مع علي رضي الله عنهما ولذا قال في بدء الامالي ولله ذمة المرجان فاعلم على الزهراء في بعض الخلال وقيل ان فاطمة أفضل ويمكن ارجاعه الى الاول وقتل بالتوقف لتعارض الادلة واختاره الاسترغوثي من الخنفة وبعض الشافعية كما أوضحه من لا على القاري في شرح الفقه الاكبر وشرح بدء الامالي (قوله والخفي كقولنا الشافعي الخ) المراد بالكفاءة هنا حصة العقد بمعنى لو تزوج حتى بنت شافعي تحكم بعبدة العقد وان كان في مذهب أبيها انه لا يصح العقد اذا كانت بكر الا بما شره ولها الا نأخذكم بما تعتقد بجهت

ثم ينشأ لم يفسح وأما لو كان ديانا
فصار ناجرا فان بني عاها لم يكن كفوا
والالا نهر بجنا (العربي) لا يكون كفوا
للربية ولو كان الجعبي (علما)
أوسلطانا (وهو الاصح) فتح عن
الينايبع وأدعى في البحر أنه ظاهر
الرواية وأقره المصنف لكن في النهر
ان فسر الحسيب بذي المنصب
والجاه فغير كفوا للعنوة كافي
الينايبع وان العالم فكفولان
شرف العلم فوق شرف النسب
والمال كما جرم به البرازي
وارتضاه السكال وغيره والوجه
فيه ظاهر ولذا قيل ان عائشة
أفضل من فاطمة رضي الله عنهما
ذكره القهستاني والخفي
كقولنا الشافعي ومتى سئلنا
عن مذهب أجبنا بما لنا به
المصنف مع زيا لظاهر الفتاوى

في مذهبه قال في البرازية وسئل أي شيخ الاسلام عن بكر بالغة شافعية تزوجت فنهان من حنفي أو شافعي - بلا
 رضي الأب هل يصح أجاب نعم وإن كان يعتقد ان عدم العصة لا توجب عذبا لا يذهب الخصم لاعتقاده
 انه خطأ يحمل الصواب وان سئلنا كيف مذهب الشافعي فيه لا يوجب مذهب اه وقوله لاعتقاده الخ
 مبيّن على القول بأن المقلد يلزمه تقليد الافضل ليعتقد ربحه مذهباه والمعتقد عند الاصولين خلافا كابطلناه
 في صدر الكتاب ثم لا يخفى عما ذكرنا أنه لا مناسبة لذكره في الفرع في الكفاية تأمل (قوله القروى) يفتح
 القاف نسبة الى القري - فنزلت التاجر في المصر للتقارب (قوله كالا عيرة بالجمال) لكن النصيحة أن يراعى
 الاولياء انجاسة في الحسن والجمال هندية عن التاجر خاتمة ط (قوله ولا بالعقل) قال قاضي خان
 في شرح الجامع وأما العقل فلا رواية فيه عن أصحابنا المتقدمين واختلف فيه المتأخرون اه أي في أنه هل
 يعتبر في الكفاية أم لا (قوله ولا يعيوب الخ) أي ولا يعتبر في الكفاية السلامة من العيوب التي يفتح بها
 البيع كالجذام والخنثى والبص والجنون والبرص والجذوة والقر بجر (قوله خلافا للشافعي) وكذا المحمد في الزيادة الاول
 اذا كان بحال لا تطبق المقام معه الا أن التفريق أو النسخ للزوجة لا للولي كما في الفتح (قوله ليس بكفو
 للعاقلة) قال في النهر لانه يفوت مقاصد النكاح فكان أشد من الفقر وذاة الحرفة وينبغي اعتدائه لان الناس
 يعيرون بتزويج الجنون استمن من ذى الحرفة الدخيلة (قوله أو أتمه أو جده) عزاء في النهر الى المحط
 وزاد في الفتح الخلة لكن فيه أن اعتباره كذا في أبيه مبيّن على ما ذكر من العادة بعمل المهر وهذا مسلم
 في الآم والجد أماً بالحق تعلم بجر العادة بضمها وان وجد في بعض الافاق تأمل (قوله كالمز) أي عند
 قول المصنف وما لا (قوله لان العادة الخ) مقتضاة أنه لو جرت العادة بضم اللفظة أيضا عن الاثن
 الصغير كما في زماناته أن يكون كفو ابل في زماناته يجعلها عن ابنه الكبير الذي في حجره والظاهر أنه يكون كفو ابل ذلك
 لان المقصود حصول النفقة من جهة الزوج بملك أو كسب أو غيره ويؤيده أن المتبادر من كلام الهداية وغيرها
 أن الكلام في طلق الزوج صغيرا أو كبيرا فانه قال وعن أبي يوسف أنه اعتبر القدر على النفقة دون المهر لانه
 تجرى المساهمة في المهر وبذلك المهر قادر على سبأ أبيه اه نعم زاد في البدائع أن ظاهر الرواية عدم الفرق
 بين النفقة والمهر لكن ما مشى عليه المصنف نقل في البحر تصحيحه عن المجتبى ومقتضى تخصسه بالصبي أن
 الكبير ليس كذلك ووجهه أن الصغير غني يعني أبيه في باب الزكاة بخلاف الكبير لكن اذا كان المتأخر جران العادة
 يحصل الاب لا ينهر الفرق بينهما ولا بين المهر والنفقة فيهما حيث نعرف ذلك والله تعالى أعلم (قوله بأن الخ)
 أي بحيث لا يتغابن فيه وقدّمنا تفسيره في السبب السابق (قوله قالوا في العصة) أي لا غيره من الاقارب
 ولا القاضى لو كانت سبعة كافي الذخيرة نهر والذي في الذخيرة من الجبر المحجور عليها اذا تزوجت بأقل
 من مهر مثلها ليس للقاضى الاعتراض عليها لان الجبر في المال لا في النفس اه بجر قلت لكن في حجر
 الظهيرة ان لم يدخلها الزوج قبل له أتم مهر مثلها فان رضى والفرق بينهما وان دخل فعليه اتمامه ولا يفرق
 بينهما لان الفرق كان للنقصان عن مهر المثل وقد اعدم حين قضي لها مهر مثلها بالدخول اه (قوله
 الاعتراض) أضاف أن العقد صحيح وتقدم أنها لو تزوجت غير كفوء فاختار للقوى رواية الحسن أنه لا يصح
 العقد ولم أر من ذكره مثل هذه الرواية هنا ومقتضاة أنه لا خلاف في صحة العقد ولعل وجهه أنه يمكن
 الاستدلال به باتمام مهر المثل بخلاف عدم الكفاية والله تعالى أعلم (قوله أو يفرق القاضى) في الهندية
 عن السراج ولا تكون هذه الفقرة الا عند القاضى ومالم يقض القاضى بالفرقة بينهما حكم الطلاق
 والظهار والايلاء والمراثى اه (قوله دفما للعار) أشار الى الجواب عن قوله ليس للولى الاعتراض
 لان ما زاد على عشرة دراهم حقه ما ومن أسقطه لا يعتبر عليه ولا يحد منه أن الاولياء يفتخرون بفلاء
 المهور ويبرون بنصها فأنشبه الكفاية بجر والمتون على قول الامام (قوله فلها نصف المسمى)
 أي وليس لهم طلب التكميل لانه عند بقاء النكاح وقد زال (قوله فلا مهر لها) لان الفرقة جاءت من قبل
 من له الحق وهي فسخ ط عن شرح الملتقى (قوله فلها المسمى) هذا في غير السفينة وفيها التفريق بعد
 الدخول ولزم مهر المثل كالمثل (قوله لانها بالنكاح بالموت) فلا يمكن للولى طلب الصريح فلا يلزم الاتمام

(القروى كفو للمدني) فلا هبة
 بالبدل كالا عيرة بالجمال خاتمة
 ولا بالعقل ولا يعيوب بفتح بها
 البيع خلافا للشافعي لكن في النهر
 عن المزيغاني المجنون ليس بكفو
 لا اقله (وكذا الصبي كفو في
 أبيه) أو أتمه أو جده نهر عن المحط
 بالنسبة الى المهر) يعني المجل
 كالمز (لا بالنسبة الى النفقة)
 لان العادة أن الاباء يتعملون عن
 الانشاء المهر لا النفقة ذخيرة
 (ولو نكحت بآل من مهرها
 فالولى) العصة (الاعتراض
 حق يتم) مهر مثلها (أو يفرق)
 القاضى بينهما دفما للعار
 (ولو طلقها) الزوج (قبل تفرق
 الولي) قال الدخول فلها نصف
 المسمى) فلو فرق الولي بينهما
 قبل الدخول فلا مهر لها وان بعده
 فلها المسمى وكذا الوفاة أحدهما
 قبل التفرق فليس للولى المطالبة
 بالاتمام لانتهاء النكاح بالموت
 جواهر الفتاوى

لأنه انما يلزمه الزوج لحوق الفسخ وقد زال النكاح بالموث ط (قوله أمره بتزويج الخ) شروع في بعض مسائل الوكيل والقضوى وذلك كره في باب الولى لأن الوكالة نوع من الولاية لتفاد تصرفه على الموكل ونفذ عقد القضى بالاجازة يجعله في حكم الوكيل وعقد ذلك في الكبر وغيره فضلا على حدة واعلم أنه لا يشترط الشهادة على الوكالة بالنكاح بل على عقد الوكيل وانما ينبغي أن يشهد على الوكالة اذا اخف بحسب الموكل اباهما فتح (قوله بتزويج امرأته) أى مشكورة وبأن يتخبره وأطلق في الامة فمثل المكاتبه وام الولد بشرط أن لا تكون للوكيل النعمة وما لو كانت عباءة أو مقطوعة الدين أو مفلوجة أو مجنونة خلافا لها أو صغيرة لا تتابع انصافا وقبل على الخلاف فتح زاد في البصر وكفاية أو من حلف بطلاقها أو آلى منها أو في عدة الموكل أو بغيب فاحس في المهر (قوله جاز) في بعض النسخ فذهو أن نسب لان الكلام في النفاذ في الجواز ح (قوله وقال لا يصح) أى اذا رده الامم والاولى التعبير بلا يتخذ فسد أنه موقوف ووجه قول الامام أن هذا رجوع الى اطلاق اللفظ وعدم النعمة ووجه قولهما أن المطلق ينصرف الى المعارف وهو التزوج بالاكتفاء وجوابه أن العرف مشترك في تزوج المكافئات وغيرهن وتعامى في النسخ (قوله وهو استحسن) قال في الهداية وذلك كره في الوكالة أن اعتبارا بالكفاية في هذا استحسن عندهما لأن كل أحد لا يجوز عن التزوج بمطلق الزوجة فكانت الاستعانة في التزوج بالكفو اه قال في النسخ وفيه اشارة الى اختيار قولهما لأن الاستحسان مقدم على غيره الا في المسائل المعلومه والحق أن قول الامام ليس قياسا لانه أخذ بنفس اللفظ المنصوص فكان النظر في أى الاستحسان أولى اه والمراد باللفظ المنصوص لفظ الموكل (قوله بنته الصغيرة) فلو كبره رضاهما لا يجوز عنده خلافا لهما ولو تزوجه اخته الكبيرة برضاها جاز انصافا بجر ومثله في الذخيرة (قوله أو مولته) يتشدد البيا كبرية اسم مفعول أى التي هي مولى عليها من جهته أى له عليها والولاية وهذا عطف عام على خاص وذلك ككثرت أخيه الصغيرة (قوله كالأمره بجميعة) مختبر قول المتن امرأته بالتسكير ومثله ما لو عين امرأته الف فتزوجه بأكثر فان دخل بها غير عام فهو على خساره فان فارقها فلها الاقل من المسمى ومهر المثل ولو هي الموكلة وسقط له ألساف تزوجها من قال الزوج ولو بعد الدخول تزوجت بغيره ولو بعد الدخول فأنهم لم يتركوا في المثل بل يشارفون بالخيار فان ردت عليها مهر المثل بالسما بلغ ولا نفقة عده لها لان الرتبة أن الدخول حصل في نكاح موقوف فيوجب مهر المثل دون نفقة العدة وان كذبها الزوج فالقول لهما مع بينهما فان ردت فباقي الجواب بحاله ويجب الاحتياط في هذا فانه ربما يحصل لهما منه أولاد ثم تنكر قدر ما تزوجهما به الوكيل ويكون القول قولهما فترد النكاح فتح ملخصا حال في البرائة وهذا أن ذكر المهر وان لم يذكر تزوجه بأكثر من مهر المثل بما لا يتجاوز فيه الناس أو تزوجهما بأقل منه كذلك صح عنده خلافا لهما لكن لا لولا حق الاعتراض في جانب المرأة دفعا للمعارضين اه وانظر ما تمناه في باب الولى (قوله لم يجز انصافا) لان الكفاية معتبرة في حقها فلو كان كفو إلا أنه اعنى أو مقعد أو صبي أو معتوه فهو جاز وكذا لو كان خصيا أو عنتا وان كان لهما التفريق بعد ذلك بجر ثم قال ولو تزوجهما من أبيه أو ابنه لم يجز عنده وفي كل موضع لا يتخذ فصل الوكيل فالعند موقوف على اجازة المحرك وحكم الرسول ككهم الوكيل في جميع ما ذكرنا ووكيل المرأة المتروجة بالتزويج اذا طلقت وانقضت عدهما صح ككهم أن تزوجه المتروجة فطلقت وسقط تزوجهما فانه صحيح (قوله بنكاح امرأته) نكرها دلالة على أنه لو عينها تزوجهما مع أخرى لا يكون مخالفا بل يتخذ عليه في المحنة وفي النهاية وكه بأن تزوجه فلانة أو فلانة فاعلم ما تزوجهما بولاية الوكيل بهذه الجهة غير (قوله للخصافة) تعليل قاصر وعبارة الهداية لانه لا وجه الى تنفيذها للخصافة لولا الى التنفيذ في احداها غير من الجهة والى التعيين لعدم الاولوية تعين التفريق اه (قوله وله أن يجزها واحداهما) اعترض الزبلى بهذا على قول الهداية تعين التفريق وأجاب في البصر بأن مراده عنده عدم الاجازة فان اجاز نكاحهما أو احداهما نفذ (قوله ونوقف الثاني) لانه مضى فيه ط (قوله الا اذا قال الخ) في غاية البيان أمره بامرأتين في عدة فزوجه واحدة جاز الا اذا قال لا تزوجني الا امرأتين في عدة فلا يجوز اه أى لا يجوز أن يزوجه واحدة فلوزوجه تنتين في عقدتين فالظاهر عدم الجواز لان قوله في عدة داخل تحت المحصر وهو

مطلب
في الوكيل والقضوى في النكاح

(أمره بتزويج امرأته فزوجه
أمة جاز) وقال لا يصح وهو
استحسن ملحق بنكاح الهداية
وفي شرح الطحاوى قوله
أحسن للقضى واختاره أبو
اللبث وأقره المنصف وأجمعوا
أنه لو تزوجه بنته الصغيرة أو مولته
لم يجز كالأمره بجميعة أو بجزء
أو أمة فخالف أو أمره بتزويجها
ولم تعين فزوجهما كقولهم لم يجز
انصافا (ولو) تزوجه المأمور
بنكاح امرأته (أمرأتين في عقد
واحد) لا يتخذ للخصافة وله أن
يجزها واحداهما ولو في عقدتين
لزم الاول ونوقف الثاني ولو أمره
بامرأتين في عدة فزوجه واحدة
أو تنتين في عقدتين جاز الا اذا قال
لا تزوجني الا امرأتين في عدة
أو في عقدتين لم يجز انصافا

المفهوم من كلام الشارح وفي المحيط أمره بأمر اثنين في عقدة فتزوجهما في عقدتين جاز وفي لاتزوجني
أمر اثنين في عقدتين فتزوجهما في عقدة لا يجوز والفرق أنه في الأول أثبت الوكالة حاله الجمع ولم ينهها
حالة التفرد نصابا لست والتخصيص على الجمع لا يتحقق ما عدا وفي الثاني نفاها حالة التفرد والنفى مقيد لما في الجمع
من تجعيل مقصود فلا يصح وكلا حالة الانفرد اهـ والظاهر أن في صورة التي هذه لزوجه أمره أن يصح
ولا يتوقف على تزويج الثانية في عقد آخر وكذا في صورة التيق في كلام الشارح وهي لاتزوجني الأمر اثنين
في عقدتين وهو خلاف المفهوم من كلامه فتأمل (قوله على قبول غائب) أي شخص غائب فإذا أوجب
الحاضر وهو فتولّى من جانب أو من الجانبين لا يتوقف على قبول الغائب بل يبطل وإن قبل العاقد الحاضر بأن
تكلم بكلامين كما يأتي وقد بالغ الغائب لأنه لو كان حاضرًا اقترانه يتوقف كالنقض ولين وتارة نقض بأن لم
يكن فضوليًا ولو من جانب في الصور الخمس السابقة (قوله في سائر العقود) قال المحقق في المخ هو أولى
بما وقع في الكثير من قوله على قبول أنه كغيره لأنه لا ينعقد إلا بقبول من له الاختصاص بالنكاح وليس كذلك (قوله بل
يبطل) لما كان يوههم من عدم التوقف أنه تام استغناءً بالإيجاب وحده دفع هذا الإيهام بالأشرب
ومحل البطلان إذا لم يقبل فتولّى عن الغائب إما إذا قبل عنه توقف على الإجازة ط (قوله ولا تلحقه
الإجازة) يعني أنه إذا بلغ الاسترخاء بالإيجاب قبل لا ينعقد لان الباطل لا يجاز ط (قوله يقوم مقام
القبول) كقولهم مثلاً تزوجت فلانة من نفسي فإنه يشترط في الشرط من فلا يحتاج إلى القبول بعده وقبل يستتر
ذكر لفظ هو أصيل فيه كترجوت فلانة بخلاف ما هو نائب فيه كترجوتها من نفسي وكلام الهداية صريح
في خلافه كما في العر عن النسخ (قوله وليا أو وكلا من الجانبين) كترجوت ابني بنت أخي أو تزوجت موكلتي
فلاناً موكلتي فلانة قال ط وبكفي شاهدان على وكالته وكالته أو على العقد لان الشاهد يعمل
الشهادات العديدة اهـ وقد من أن الشهادة على الوكالة لا تنجز الا عند الجود (قوله وكلا أو وليا
من آخر) كما لو وكلته امرأته أن تزوجهما من نفسه أو كانت له بنت صغيرة فتولّى لها أقرب منه فقال تزوجت
موكلتي أو بنت عبي (قوله كترجوت بنتي موكلتي) مثال للصورة الخامسة ولا بد من التعريف بالامم والتسبب
واغما لم يذكره لأنه من رتبانه (قوله ليس ذلك الواحد) أي المولى للطرفين فتولّى كما في الخمس المارة
(قوله ولو من جانب) أي سواء كان فضوليًا من جانب واحد أو من الجانبين أي جانب الزوج والزوجة
فإذا كان فضوليًا منهما أو كان فضوليًا من أحدهما وكان من الآخر أصلاً أو وكلاً أو ولياً في هذه
الأربع لا يتوقف بل يبطل عندهما خلافاً للثاني حيث قال أنه يتوقف على قبول الغائب كما يتوقف اتفاقاً
لو قبل عنه فتولّى آخر والخمس السابقة نافذة اتفاقاً وفي صورة عاشره عقليته وهي الأصل من الجانبين
لم يذكرها لاحتحاليها (قوله وإن تكلم بكلامين) أي بالإيجاب وقبول كترجوت فلانة وقبلت عنه وهذه
مبالغة على المفهوم وهو أن الواحد لا يتولى طرفي النكاح عندهما إذا كان فضوليًا ولو من جانب سواء
تكلم بكلام واحد أو بكلامين خلافاً لما في حواشي الهداية وشرح الكافي من أنه انما يبطل عندهما إذا تكلم
بكلام واحد أو تكلم بكلامين فإنه لا يبطل بل يتوقف على قبول الغائب اتفاقاً ورد في النسخ بأن الحق خلافه
وأنه لا وجود لهذا القصد في كلام أصحاب المذهب وانما المنقول أن الفضولي الواحد لا يتولى الطرفين
عندهما وهو مطلق (قوله لا يتوقف) أي الفضولي المتولى الطرفين (قوله لما تقرر المخ) حاصله
أن الإيجاب لما صدر من الفضولي وليس له قابل في المجلس ولو فضوليًا آخر صد بلا غير متوقف على قبول
الغائب فلا يفيد قبول العقد بعده ولم يخرج بذلك عن كونه فضوليًا من الجانبين قال في النسخ أن كون كلا
الواحد عقداً تاماً هو أثر كونه مأموراً من الطرفين أو من طرف وله ولاية الطرف الآخر (قوله ونكاح
عبد) أي ولو مدبراً أو مملوكاً نهر (قوله وأمة) أي ولو أم ولد نهر (قوله على الإجازة) أي إجازة
السيد أو إجازة العبد بعد الإذن المتأخر عن العقد لما في البحر عن التعيين لوترجوت بغير إذن السيد ثم أذن
لا ينعقد لان الإذن ليس بإجازة فلا بد من إجازة العبد العاقد وان صدرا لعقد منه اهـ (قوله كنكاح
الفضولي) أي الذي يشرع به آخر أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي أو مأمور في طرفي العقد وهو فضولي
من الجانبين أو أحدهما فإنه لا يتوقف خلافاً لابي يوسف كما مر قال في البحر الفضولي من يتصرف فيه بغير

(ولا يتوقف الإيجاب على قبول

غائب عن الجنس في سائر العقود)

من نكاح وبيع وغيرهما بل يبطل

الإيجاب ولا تلحقه الإجازة اتفاقاً

(وبتولى طرفي النكاح واحد)

بإيجاب يقوم مقام القبول في

نكاح صور كان ولياً أو وكلاً

من الجانبين أو أصيلاً من جانب

وكلاً أو ولياً من آخر أو ولياً من

جانب وكلاً من آخر كترجوت بنتي

من موكلتي (ليس) ذلك الواحد

(بفضولي ولو من جانب) وإن

تكلم بكلامين على الرابع لان قبوله

غير معتبر شرعاً لانتزاع الإيجاب

لا يتوقف على قبول غائب (ونكاح

عبد وأمة بغير إذن السيد موقوف)

على الإجازة (كنكاح الفضولي

ولاية ولا رصالة أول نفسه وليس أهلا ولا نماز له أي قوله أول نفسه ليدخل نكاح العبد بلا إذن ان قلنا
انه فضولي والا فهو ملحق به في أحكامه اه والصبي كالعبد وانما قال من يتصرف لا من يعقد ليدخل
اليمين كالوعلق طلاق زوجة غيره على دخول الدار مثلا فانه يتوقف على اجازة الزوج فان اجازة تعلق تطلق
ما لدخول بعد اجازة لا قبلها ما لم يبق الزوج اجرت العلق على ولو قال اجرت هذا الدين على زمته المين
ولا يقع الطلاق ما لم تدخل بعد اجازة كافي النسخ من الجامع والمنقضي (قوله ان له المخير الخ) فسر المخير
في النهاية بقبيل القبيل لا يجاب سوا صكان بضوا ليا أو وكبلا أو أصبلا وقال فيها في فصل بيع الفضولي
لرباع الصبي ماله أو اشترى أو تزوج أو زوج أمته أو كاتب عبده ونحوه يتوقف على اجازة الولي فلو بلغ وهو فاجاز
تفد ولو طلق أو خلع أو عتق عبده على مال أو بدونه أو وهب أو تصدق أو زوج عبده أو باع ماله بمعاينة فاحشة
أو اشترى بغير فاحش أو غير ذلك مما لو فعله وإليه لا ينفذ ~~كان~~ باطلا لعدم المخير وقت العقد الا اذا كان
اللفظ الاجازة يصلح لاتداء العقد فيصحب على وجه الانشاء كان يقول بعد البلوغ أو وقعت ذلك الطلاق أو العتاق
اه قال في النسخ وهذا يوجب أن يفسر المخير هنا بمن يقدر على امضاء العقد لا بالناسا بل مطلقا ولا بالولي
اذا لا يتوقف في هذه الصور وان قبل فضولي آخر أو ولي لعدم قدرة الولي على امضاءه فاعلى هذا ان لا يجوز له
أي ماله من له يقدر على اجازة يظل كما اذا كان محتجته حرة فزوجته الفضولي أمته أو اخت امرأته
أو خالصة أو معتقة أو مجنونة أو صغيرة بنية في دار الحرب أو اذالم يكن سلطان ولا قاض لعدم من يقدر
على الامضاء في حالة العقد وقوعه باطلا حتى لو زال المانع بموت امرأته السابقة وانقضت عدة المعتدة فأجاز
لا ينفذ وأما اذا كان فيجب أن يتوقف لوجود من يقدر على الامضاء اه لمخصا قوله وأما اذا كان أي
وجد سلطان أو قاض في مكان عقد الفضولي على المجنونة أو البتة فيتوقف أي وينفذ باجازه ما بعد عقلها
أو بلوغها لان وجود المخير حالة العقد لا يلزم كونه من أولياء النسب كما تقدم في الباب السابق قبل قوله
ولولي الا بعد التزويج بنفسه الاقرب (قوله ولابن العم الخ) هذه من فروع قوله ويتولى طرفي النكاح
واحد ليس بفضولي من جانب فيتولاها بالاصالة من جانبه والولاية من جانبها ومثل الصغيرة المعتوهة
والمجنونة ولا يخفى أن المراد حديث لاولي أقرب منه (قوله فلا بد من الاستئذان) أي اذا تزوجها لنفسه
لا بد من استئذانها قبل العقد (قوله لا يجوز عندهما) لانه لولي طرفي النكاح وهو فضولي من جانبها
فلم يتوقف عندهما بل بطل كما زعموا إذ لم يتوقف لا ينفذ بالا جازة بعده بالسكر أو الافصاح وهذا اذا تزوجها
لنفسه كالنساء ما لو تزوجها الغيرة بلا استئذان سابق فمكنت بكرا أو أفصحت بالرضا شيئا يكون اجازة لانه انعقد
موقوف الكونه بل يتول العاقرين بنفسه بل باشر العقد مع غيره من أصيل أو ولي أو وكيل أو فضولي فنكون
المسألة حينئذ من فروع قوله كنكاح فضولي (قوله جوهره) جميع ما تقدم من قوله ولابن العم الى قوله
السلطان عبارة الجوهره ح (قوله يعني بخلاف الصغيرة الخ) توضيحه أن قول الجوهره وكذا المولى الخ
أشارة الى أن ذكر ابن العم أو لا غير قبل المراد به من له ولاية التزويج وللتزويج ونظايره أن هذا التعميم جار
في الصغيرة والكبيرة أي تزوج الولي الصغيرة من نفسه وكذلك الكبيرة لكن بالاستئذان وهذا صحيح
في الكبيرة أما الصغيرة فلا لانه ليس للعاصم والسلطان أن يتزوجا صغيرة لاولي الهاجرهما لان فعلهما حكم
فيته من أن يكون قول الجوهره كذلك الخ راجعا الى قوله فلو كبيرة لسان تعميم الولي فيها فقط وهذا
معنى قول الشارح بخلاف الصغيرة كما ترى في السريع من الباب السابق في قوله ليس للقاضي تزويج الصغيرة
من نفسه الخ لكن بعد حل كلام الجوهره على هذا في فيه اشكال آخر وهو أن الحاكم والسلطان لا تزويجان
الصغيرة لأنفسهما لا فعلهما حكم كما زعموا وهذا لا يظهر في الموك المقتضى فقرانه معها في الذكر وان ظهر بالنسبة
الى الكبيرة لكنه لا يظهر بالنسبة الى الصغيرة المفهومة من التقيد بالكبيرة فلما حال فلينظر فافهم والذي
يظهر أنه لا مانع من تزوج المولى المقتضى معتقته الصغيرة لنفسه حيث لاولي أقرب منه لانه حينئذ هو الولي المخير
فيكون أصيلا من جانبه وليس من جانبها كابن العم فيكون داخل تحت قوله لم يتولى طرفي النكاح واحد ليس
بفضولي من جانب ولا بعاصم من ذلك عبارة الجوهره التي هي غير محزنة اذ لو لا وجود المانع في الحاكم وهو أن
فعله حكم لكان داخل تحت هذه القاعدة ولا مانع في المولى فيقضي داخل تحتها وانما لو كان المولى
كالعاصم يلزم أن لا يملك تزويجها من ابنه ونحوه من لا تقبل شهادته ولا يحلفه ما في النسخ عن العتيس

سبي في البوع توقف عقود
كها ان لها مخير في حالة العقد
والان يطل (ولابن العم أن يزوج
بنت عمه الصغيرة) فلو كبيرة فلا
بد من الاستئذان حتى لو تزوجها
بلا استئذان فسكت أو أفصحت
بالرشي لا يجوز عندهما وقال أبو
يوسف يجوز وكذا المولى المقتضى
والعاصم والسلطان جوهره
يعني بخلاف الصغيرة كما زعموا

لوزوج القاضى الصغيرة التى هو ولي امن ابنه لا يجوز كالوكيل بخلاف سائر الاولياء لان تصرف القاضى حكم وحكمه لابنه لا يجوز بخلاف تصرف الولى اه قوله بخلاف سائر الاولياء يشمل المولى المعلق فهذا صريح فى أنه ليس كالقاضى (تنبيه) تقدم أن المعتق آخر العصابات وأن له ولاية التزويج ولو كان امرأته ثم بنوه وان سفلوا ثم عصيته من التدب على تزويجهم كافى الخ وحيث علمت أن له تزويج الصغيرة لنفسه فكذلك بنوه وعصبانته وكذا لو كان امرأته تزوج معتقها الصغيرة لنفسها والله تعالى أعلم (قوله من نفسه) فى المغرب زوجته امرأته تزوجت امرأته وليس فى ككلامهم تزوجت بامرأته ولا زوجت منه امرأته (قوله فان له ذلك) أى تزويجها لنفسه بشرط أن يعرفها الشهود وأيضاً كراهما واسم أبيها وجدها أو تكون حاضرة متقدمة كفى الإشارة إليها وعند المصنف لا يشترط كل ذلك بل يكفى قوله زوجت نفسى من موكلتى كما بسطه فى الخ والجرح وقد منا الكلام عليه عند قوله وبشرط حضور شاهدين ثم إن قول المصنف فان له أخرج أعراب المتن عن أصله ولا يضر ذلك لأنه لم يغير اللفظ وإنما زاده لاصلاح المتن فان قول المصنف كافى كقول الكاف فيه التشبيه بماله من العلم وما مدبرية أو كفاية للوكيل خيرة مقدم والمصدر المتسلك من أن وصلها مبتدأ مؤخر واسم الإشارة بدل منه وفيه أمران الأول اطلاق الوكيل مع أن المراد منه ككل مقدم بأن تزوجهما من نفسه والثانى أنه لا حاجة الى زيادة اسم الإشارة فاصح المصنف الأول بزيادة قوله الذى وكنته والثانى بزيادة قوله فان له وحيث قد قوله للوكيل خبر مبتدأ محذوف تقديره أن تزوج من نفسه ولم يصرح به لدلالة التشبيه عليه وقوله الذى وكنته الخ نعم للوكيل ولا يفتى حسن هذا المسلك نعم يمكن اصلاح كلام المتن بدونه بجعل اسم الإشارة مبتدأ وللوكيل خبره وقوله أن تزوجهما على تقديره بالبالا الجارية متعلق بالوكيل وهذا وإن صح لكنه غير متبادر من هذا اللفظ وعلى كل فلا خلل فى ككلام المصنف فافهم (قوله من رجل) أى غير معين وكذا المعين بالاولى وفى الهندية عن الخطر رجل وكل امرأته أن تزوجه تزوجت نفسها منه لا يجوز اه (قوله تزوجهما من نفسه) وكذا للزوجهما من أبيه وأبنته عند أبي حنيفة كما قدمناه عن الجرحان للوكيل لا يعقد مع من لا تقبل شهادته للثمة (قوله لأنها الخ) يومه الجواز للزوجها من أبيه وأبنته وقد علمت أنه لا يجوز (قوله أو وكنته أن تصرف فى أمرها) لأنه لو أمرته بتزويجها لا يملك أن تزوجهما من نفسه فهذا أولى هندية عن الجعفى قلت ومقتضى التعليق صحة تزويجهما من غيره وينبغى تعقيده بالقرينة وينبغى أنه لو قامت قرينة على ارادة تزويجها منه أنه يصح كما لو خطبها لنفسه فقالت أنت وكيل فى أمورى (قوله أو قالت له) فى غالب النسخ باو وفى بعضها بالواو والاول هو الموافق لما فى الجرح وغيره فهى مسألة ثانية وتقتل المصنف فى المنع عن جواهر الفتاوى أنه يصح قال البيهقي لعل هذا القائل ذهب الى أنها علمت من الوكيل أنه يريد تزويجها بخير لا يجوز (قوله لم يصح) أى لم يشذل بتوقف على اجازتها لأنه لا ضرورة لوليا من جانبها (قوله والاصل الخ) بيانه أن قولها وكنته أن تزوجنى من رجل الكاف فيه للخطاب فصار للوكيل معرفة وقد ذكرت رجلا منكرا والمعروف غيره وكذا أقولها من شئت فانه يعنى أى رجل شئت (قوله وأحد العاقدين) هو العاقد لنفسه كفى البصر أى سواء كان أصيلاً أو ولياً أو وكلاً فانه عاقد لنفسه يعنى أنه غير فضولى تأمل وانظر ما لو كان فضولياً بأن كان كل من العاقدين فضولين والظاهر أن الشرط قيام المعقود منهما فقط (قوله أربعة أشياء) وهم العاقدان والمبيع وصاحبه ويزاد الثمن إن كان عرضاً كفى البصر فافهم (قوله كاسيى) أى فى البصر (قوله لا يملك نقض النكاح) أى لا قولاً ولا فعلاً فى انشائية العاقدون فى الفسخ أربعة عقود لا يملك الفسخ قولاً ولا فعلاً وهو الفضولى حتى لو تزوج رجلاً امرأته بلاذنه ثم قال قبل اجازته فسخ لا يفسخ وكذا لو تزوجه اختاً بتوقف الشان ولا يكون فسخاً الاول وعاقده يفسخ بالقول فقط وهو الوكيل بنكاح معينة اذا ساطب عنها فضولى فهذا الوكيل عاك النسخ بالقول ولو تزوجه اختاً لا يفسخ الاول وعاقده يفسخ بالقول فقط وهو الفضولى اذا تزوج رجلاً امرأته بلاذنه ثم وكاه الرجل أن تزوجه امرأته غير معينة فزوجه اخفى الاول يفسخ بنكاح الاول ولو فسخه بالقول لا يصح وعاقده يفسخ بهما وهو الوكيل بتزويج امرأته بعينها اذا تزوجه امرأته ساطب عنها فضولى فان فسخه الوكيل أو تزوجه اختاً الفسخ (قوله بخلاف البيع) والفرق أنه بالبيع تلحقه العهدة فله الرجوع كلا يشتر

(من نفسه) فيكون أصيلاً من جانب وليا من آخر (كالوكيل) الذى وكنته أن يزوجهما من نفسه فان له ذلك فيكون أصيلاً من جانب كصليلاً من آخر (بخلاف ما لو وكنته بتزويجها من رجل فزوجهما من نفسه) لأنها قد يشتهى من قبله تزويجاً أو وكنته أن تصرف فى أمرها أو قالت له تزوج نفسي من شئت لم يصح تزويجهما من نفسه كفى انشائية والاصل أن الوكيل معرفة بالخطاب فلا يدخل تحت النكحة (ولو أجاز من له الاجازة بنكاح الفضولى بعد موته) لان الشرط قيام المعقود له وأحد العاقدين لنفسه فقط (بخلاف اجازة بيعه) فانه يشترط قيام أربعة أشياء كاسيى (فروع) الفضولى قبل الاجازة لا يملك نقض النكاح بخلاف البيع بشرط لزوم عقد الوكيل

جلا في النكاح فان الحقوق ترجع الى العقود له عمادية (قوله موافقة في المهر المسمى) قدّمنا الكلام عليه عند قوله بعينة (قوله وحكم رسول كوكيل) قال في الفتح ذكر في الرسول من مسائل أصل الميسر قال اذا ارسل الى المرأة رسولا حراً أو عبداً صغيراً أو كبيراً فقال ان فلا نأيساً لك أن تزوجه نفسك فاشهدت أنها زوجته ومع الشهود كلامهما أي كلامها وكلام الرسول فان ذلك جائز اذا أقر الزوج بالرسالة أو قامت عليه يثقة فان لم يكن أحدهما فلا نكاح بينهما لان الرسالة لم تثبت كان الآخر فضولي لم يرش الزوج بصنع ولا يثنى أن مثل هذا بعينه في الوكيل ثم ذكر في روعا كلها تجري في الوكيل اهـ وقدّمنا قول النكاح أحكام الزوج بارسال الكتاب والله تعالى أعلم

(باب المهر) *

لما فرغ من بيان ركن النكاح وشرطه شرع في بيان حكمه وهو المهر فان مهر المثل يجب بالعقد فكان حكماً كذا في العناية واعترضه في السعدية بأن المسمى من أحكامه أيضاً واجب في النهر انما خاص مهر المثل لان حكم الشيء هو أثره الثابت به والواجب بالعقد انما هو مهر المثل ولذا قالوا انه الموجب الاصل في باب النكاح وأما المسمى فانه مقام مقامه للتراضي به عزوف المهر في العناية بأنه اسم المال الذي يجب في عقد النكاح على الزوج في مقابلة البضع اما بالتسمية أو بالعقد واعترض بعدم شموله للواجب بالوطى بشبهة ومن ثم عرفه بعضهم بأنه اسم لما تنقحه المرأة بعد النكاح أو الوطى وأجاب في النهر بأن المعزوف مهر هو حكم النكاح بالعقد تأمل (قوله ومن أسمائه الخ) أفاد أن له أسماء غير هاء الاجر والعلائق والحباء قال في النهر وقد جمعها بعضهم في قوله

صداق ومهر تحلة وفريضة * حباء وأجر ثم عقر علائق

لكنه لم يذكر العطية والصدقة (قوله وفي استلاد الجوهرة) أي في باب الاستلاد من الجوهرة فتعلق الامام السرخسي (قوله في الحرائر مهر المثل) سيأتي تفسيره وتفصيله (قوله وفي الاما الخ) أي عشر قبة الامة ان كانت بكر وأوصف عشر قبتها ان كانت ثيباً والظاهر أنه يشترط عدم نقصان العشرة ونقصه عن عشرة دراهم خان نقص وجب تكمله الى العشرة لان المهر لا ينقص عن عشرة سواء كان مهر المثل أو مسمى ح قلت وقال في الفرض بعد نقله ما ذكره الشارح عن بعض المحققين وقيل في الجوارى ينظر الى مثل تلك الحاربية جالاً ومولى بكم تتزوج فيعتبر بذلك وهو المختار اهـ والظاهر أن هذا هو المراد من قوله الا في عند ذكر مهر المثل أن مهر الامة قدر الرغبة فيها وفي باب نكاح الرقيق من الفتح العقر هو مهر مثلها في الجبال أي ما يرغب في مثلها جالاً فقط وأما ما قيل ما يستأجره مثلها للزنا لوجاز فليس معناه بل العادة أن ما يعلى لذلك أقل مما يعطى مهر الان الثاني للقاء بخلاف الاول اهـ (قوله لحديث البيهقي وغيره) رواه البيهقي بسند ضعيف ورواه ابن أبي حاتم وقال الحافظ ابن حجر انه بهذا الاسناد حسن كما في فتح القدير في باب الصفاة (قوله ورواية الاقل الخ) أي ما يدل بحسب الظاهر من الاحاديث المروية على جواز التقدير بأقل من عشرة وكما مضى في الحديث القس ولو تخاف من حديد يجب سلبها على انه المجل وذلك لان العادة عندهم تحيل بهض المهر قبل الدخول حتى ذهب بعض العلماء الى أنه لا يدخل بها حتى يقدم شيئاً لها تمسكاً به صلى الله عليه وسلم علياً أن يدخل شاطمة رضى الله تعالى عنها حتى يعطى شيئاً فقال يا رسول الله ليس لي شيء فقال أعطها درعاً فأعطاها درعاً ورواه أبو داود والنسائي ومعلوم أن الصدق كان أرمعاً منه درهم وهي فضة لكن المختار الجواز قبله لما روت عائشة رضى الله تعالى عنها قالت أقرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أن أدخل امرأة على زوجها قبل أن يعطيه شيئاً ورواه أبو داود وفيصل المنع المذكور على التدب أي تدب تقديم شيء أو دخالاً المسترة عليها تأتلفها وإذا كان ذلك معهوداً وجب حمل ما خالف ما رويناه عليه جميعاً بين الاحاديث وهذا وان قيل انه خلاف الظاهر في حديث القس ولو تخاف من حديد لكن يجب المصير اليه لانه قال فيه بعده زوجتها بما معك من القرآن فان حمل على طلبه ابها ما معه أو نفي المهر بالكية عارض كتاب الله تعالى وهو قوله تعالى أن يتغوا بأموالكم فقد الاحتال بالانثاء ما لمال فوجب كون الخبر غير مخالف له والام يقبل لانه خبر واحد وهو لا ينسخ القطعي في الدلالة ويقام ذلك بسقوط الفتح (قوله فضة) فميزه منضوب أو مجرد دراهم فميزه لثلاثة وفضة فميز

موافقة في المهر المسمى وحكم رسول كوكيل

(باب المهر) *

ومن أسمائه الصدق والصدقة والتحلة والعطية والصدوق واستلاد الجوهرة العقر في الحرائر مهر المثل وفي الابداء عشر قبة البكر ونصف عشر قبة الثيب (أقل عشرة دراهم) لحديث البيهقي وغيره لاهم أقل من عشرة دراهم ورواية الأقل تحمل على المجل (فضة)

لدراهم على أن المراد بها آلة الوزن (قوله وزن) بالرفع صفة عشرة والتصب حال على تقدير ذات وزن ط
 (قوله سبعة متناقل) هو أن يكون كل درهم أربعة عشر قاطا شربلا لثة (قوله مضروبة كانت أولا)
 فالوحي عشرة تبرا أو عرضا فتمت عشرة تبرا لا مضروبة صم وانما اشترط المصنوع في نصاب السرة للقطع قليلا
 لوجود الحد بجر (قوله ولودينا) أي في ذمتها أو في ذمة غيرها أما الأول فظاهر وأما الثاني فكأن تزوجها
 على عشرة له في زيد فانه يصح وأخذها من أمه ماشاء فان اتبعت المديون أجب الزوج على أن يوكها بالقبض
 منه كأي التبر أي للابن تملك الدين من غير من عليه الدين اه ح لـ لكن اذا ضيف الشكاح الى دراهم
 في ذمتها تعلق بالعين لا بالمثل بخلاف ما اذا كان في ذمة غيرها فانه يتعلق بالمثل لئلا يكون تملك الدين من غير من
 عليه الدين ويثبت ذلك في الذخيرة (قوله أو عرضا) وكذا الوصفة كسكني داره وركوب دابته وزراعة
 أرضه حيث عانت المدة كأي الهندية قلت ولا بد من كونها مما يستحق المال بما يلزم الجرح ما ياتي من عدم صحة
 التسبعية في خدمة الزوج الحزنها وتعلم القرآن (قوله فتمت عشرة وقت العقد) أي وان صارت يوم التسليم
 ثمانية فليس لها الا هو ولو كان على عكسها العرض المسعى ودرهمان ولا فرق في ذلك بين الثوب والمكمل
 والموزون لان ما جعل مهر لم يتغير في نفسه وانما يتغير في رغبات الناس بجر عن البدائع (قوله أما في
 ضمان الخ) يعني أما الحكم في ضمان الخ وذلك كالمزوجة على ثوب وقبضته عشرة فتمت عشرة وقبضته عشرة
 وطلتها قبل الدخول والثوب مستهلك ردت عشرة لانه انما دخل في ضمانها بالقبض فتمت قبضته يوم القبض بجر
 عن المحط والهالك كالا ستلاك لانه اذا لم تؤخذ عازا في قبضه بعد القبض في الاستهلاك في الهالك بالاولى
 وافادته لو فاعا تعتبر فتمت يوم الطلاق لا يوم القبض وانه ليس له أخذه منها لعطيا نصف قبضته بل ان كان
 مما لا يعيب بالقسمة كسكبل وموزون أخذ نصفه والا يني مشتركا بعد القضاء أو الرضا لماسأى من أنه لو كان
 مسلما لم يطل ملكها ويوقف عوده الى ملكه على القضاء أو الرضا حتى يند نصرفها فيه قبل ذلك لانصرفه
 كذا أفاده السيد محمد أو السعدون أفاد أيضا أنها لو أرادت أن تعطي نصف قبضته فالتفاهر أنه يجبر على القبول
 قلت وقه نظرا لقبل القضاء أو الرضا لوجه لا جباره لان ترك المطالبة بالكسبة وكذا بعده اذا صار مشتركا
 لا وجه لا جباره على قبول قيمة حصته فافهم (قوله وتجب العشرة ان سماها الخ) هذا ان لم تكسده الدراهم
 المسماة فلو كسدت وصار النقد غيرها فله قيمته يوم كسدت على المختار بخلاف البيع حيث يطل بكساد الغن
 فتح (قوله وتجب الاكثر) أي بالغاما بلغ فالتقدير بالعشرة لمنع النقصان (قوله ويتأكد) أي
 الواجب من العشرة أو الاكثر أو أفاد أن المهر واجب بنفس العقد لكن مع احتمال سقوطه برذمتها أو قبيلها لانه
 أو تنصفه بطلانها قبل الدخول وانما يتأكد كدروم غنامه بالوطى ونحوه وبه ظهر أن ما في الدرر من أن قوله عند
 وطى متعلق بالوجوب غير مسلم كأفاده في الشربلا لثة قال في البدائع واذا ابتأ كسد المهر بما ذكر لا يسقط
 بعد ذلك وان كانت الفقرة من قبلها لان البدل بعد تأكد كده لا يحتمل السقوط الا بالبراءة كالغنى اذا تأكد قبض
 البيع اه (قوله صحت) احتراز عن الخلوة الفاسدة كإسأى في بيانها (قوله من الزوج) متعلق بقوله
 وطى أو خلوة على التنازع لا بقوله صحت حتى يرد أن شروط الصحة ليست من جانب فقط فافهم (قوله أو تزوج
 ثانيا) هذا مؤكد بابع زاده في الجرجان بقوله وينبغي أن يزداد اربع وهو وجوب العدة عليها منه قبل الوطى
 بانما بعد الدخول ثم تزويجها في العدة وجب كمال المهر الثاني بدون الخلوة والدخول لان وجوب العدة عليها فوق
 الخلوة اه وأخر في التهر وفيه بحث فانه يمكن ادخاله فيها قبله وهو الوطى لماسأى في باب العدة منه في هذه
 الصورة يجب عليه مهر تلم وعانها عدة مبتدأ أنه لا يماقبوضة في يده بالوطى الأول لبسأه ثم وهو العدة وهذه
 إحدى المسائل العشر المبينة على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني (قوله أو ازاله بكارها الخ)
 هذا مؤكد خامس زاده في الجرجان أيضا حيث قال وينبغي أن يزداد خامس وهو ما لو ازال بكارها بجر ونحوه فلن لها
 كمال المهر كاصر حواه بخلاف ما اذا ازالها بدفعة فانه يجب النصف لو طلقها قبل الدخول ولو دفعها ما أجني
 فزال بكارها وطلقت قبل الدخول وجب نصف المسمى على الزوج وعلى الاجنبي نصف صدق مثلها اه
 وآمره في التهر أيضا وفيه بحث أيضا فان الذي يظهر لي دخول هذا فيما قبله وهو الخلوة لان العادة أن ازاله البكارة
 بجر ونحوه كما صبح انما تصكون في الخلوة فلذا وجب كل المهر بخلاف ازالها بدفعة فان المراد حصولها

وزن سبعة) متناقل كأي الزكاة
 (مضروبة كانت أولا) ولودينا
 أو عرضا فتمت عشرة وقت العقد
 أما في ضمانها بطلاق قبل الوطى
 في يوم القبض (وتجب) العشرة
 (ان سماها أو ذمتها) يجب
 (الاكثر منها ان سمى) الاكثر
 ويتأكد (عند وطى أو خلوة صحت)
 من الزوج (أو موت أحدهما)
 أو تزوج ثانيا في العدة أو ازاله
 بكارها بجر بخلاف ازالها
 بدفعة فانه يجب النصف بطلاق
 قبل وطى

في غير خلوة ثم رأيت ما يفيد ذلك في جنسايات الفتاوى الهندية عن المحط حيث قال ولودفع امرأته ولم يدخل بها فذهبت عذرتها ثم طلقها فعليه نصف المهر ولودفع امرأته الغرو ذهبت عذرتها ثم تزوجها ودخل وجب لها مهران أه أي مهر بالادخول بحكم النكاح ومهر بازالة العذرة بالدفع كما في جنسايات الخانية فتقوله ولودفع امرأته ولم يدخل بها ذلك كمثلته في جنسايات الخانية ومثله في الفتح هنبا وهو صريح فيما كتبه في مسألة الدفع ومشرأني أن مسألة الجفري في الخلوة اذ لا يظهر الفرق بين مجرد ازالها بمجرد أو دفعة وبذل عليه ان الفساد من ايجاب نصف المهر في مسألة الدفع ان الزوج لا ضمان عليه في ازالة بكاره الزوجة بأي سبب كان لان وجوب نصف المهر عليه انما هو بمصالحكم الطلاق قبل الدخول والالوجب عليه مهرا آخر لا زالتا بالدفع كما في مسألة امرأته الغرو به علم أن زوج كمال المهر فيما لو أزالها بمجرد انما هو بحكم الطلاق بعد الخلوة لا بسبب ازالها بالجر والالكان الواجب عليه مهران حتى لو كان قد شر بها بمجرد بدون خلوة فإزال بكاره لا يلزمه شيء لازالة البكاره فاذا طلقها قبل الخلوة أيضا فعليه نصف المهر بحكم الطلاق كما في مسألة الدفع ويدل أيضا على ما قلنا من عدم الفرق بين ازالها بمجرد أو دفع انه صرح في الخانية بأنه لو دفع بكاره الأجنبية صغيرة أو كبيرة فذهبت عذرتها لزومه المهر وذكره مثله فيما لو أزالها بمجرد أو نحوه فلم يفرق بين الدفع والجفري الأجنبية فلم أن الفرق بينهما في الزوجة من حيث الخلوة وعدمها اذ لا شيء على الزوج في مجرد ازالها بالدفع للملكه ذلك بالعقد فلا وجه لضمانه به بخلاف الاجنبى وحيث لم يلزمه شيء بمجرد الدفع لا يلزمه شيء أيضا بمجرد ازالها بالجر ونحوه اذ لا فرق بين آله وآله على هذه الازالة فالدفع غير مقدم رأيت في جنسايات أحكام الصفا صرح بأن الزوج لو أزال عذرتها بالاصبع لا ضمان ويعد أه ومقتضاء انه مكروه فقط وهل تنتفي الكراهية بسبب الجعزع الوصول اليها بكاره الظاهر لا فانه يكون عننا بذلك ويكون لها حق التفرق ولو جاز ذلك لما ثبتت عنه بذلك الجعزع والله أعلم فافهم (قوله فعلى الاجنبى أيضا) أي كإن على الزوج نصف المسبى كما مر عن البحر (قوله ان طلقت أي طلقها زوجها) (قوله نهر بمشأ) راجع الى قوله والافكه وذلك حيث قال وفي جامع الفصولين نعتت جارية مع اخرى فزالت بكارها وجب عليها مهر المثل أه وهو باطلاقه بيم مالو كانت المدفوعة متزوجة فيستفاد منه وجوبه على الاجنبى كما لا يخفى اذ لم يطلتها الزوج قبل الدخول ثم تدبره انتهى كلام النهر وفيه أن عبارة جامع الفصولين تدل على وجوب كمال مهر المثل مطلقا من غير تفصيل بين ما اذا طلقها قبل الدخول أو لم يطلتها كما لا يخفى وحيث تدعى ان ايجابهم نصف مهر المثل على الاجنبى فيما اذا طلقها الزوج قبل الدخول أه ح وما في جامع الفصولين هو المذهب كور في الخانية والبرازية وغيرها وهو الوجه المأخذ من أن ازالة البكاره من أجنبي غير الزوج توجب مهر المثل على المزيل سواء كانت يدفع أو مجرد ذلك لا ينافي وجوب نصف المسبى على الزوج بطلانها قبل الدخول لاختلاف السبب فان سبب ايجاب المهر كماله على الدافع الجنابة وسبب ايجاب النصف على الزوج الطلاق ولو كان ما وجب على الزوج منقصا للجنابة حتى أوجب النصف على الخافى ازم ان لا يجب على الخافى شيء اذا طلقها الزوج بعد الخلوة لبعده لوجوب المهر كماله على الزوج هذا وفي المنع عن جواهر الفتاوى ولواقض جمعون بكاره امرأته باصبع فقد أشار في المبسوط والجامع الصغير اذ اقتضاها كرها باصبع أو مجرد أو آله مخصوصة حتى أيضا هافعليه المهر ولو لم يكن مشايخنا يذكرون ان هذا وقع سهوا فلا يجب الا لآله الموضوعه اقتضاء الشهوة والوطى ويجب الارش في ماله أه قلت وهذا مشكل فان الاقتضاء ازالة البكاره والافضاء خلط مسلبي البول والغائط والمشهور في الكتب المتقدمه المتداولة ان موجب الآزل مهر المثل ولو بغيرة لوطى وكما علمته بمقتضى ما وجب الثاني الدية كاملة ان لم تستسلم البول والافضاء لانها راحة جاققة وهذا لو من أجنبي فالزوج لم يجب في الآزل ضمان كما مر وكذا في الثاني عندهما خلافا لابي يوسف حيث جعل الزوج فمه كالاجنبي واعتمده ابن وهبان لتصريحهم بأن الواجب في سلس البول الدية وردة الشربلاني في شرح الوهبانية بأن هذا في غير الزوج وأطال في ذلك والله تعالى أعلم (قوله ويجب نصفه) أي نصف المهر المذكور وهو العشرة ان جعلها أو دونها أو الاكثر منها ان سماه والمتبادر التسمية وقت العقد فخرج ما فرض أو يزيد بعد العقد فانه لا نصف كثلثة كما سيأتى وفي البدائع ولو شرط مع المسبى ما ليس بمال بأن تزوجه على ألف درهم وعلى أن يطلق امرأته الاخرى أو على أن لا يخرجها من بلد هاتم طلقها

ولو دفع من اجنبى فعلى الاجنبى
أي نصف مهر مثلها ان طلقت
قبل الدخول والا فكله نهر بمشأ
(و) يجب (نصفه)

قبل الدخول فلها نصف المسمى ومقط الشرط لانه اذا لم يف به يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت بالطلاق قبل الدخول فقط باعتباره فلم يبق الا المسمى فيتنصف وكذلك ان شرط مع المسمى شيئا مجهولا كأن يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول فلها نصف المسمى لانه اذا لم يف بالهدية يجب مهر المثل ولا مدخل لمهر المثل في الطلاق قبل الدخول فيسقط اعتبار هذا الشرط وكذلك الوتر وجهها على ألف أو على ألفين حتى وجب مهر المثل انتهى (قوله بطلاق) الباء للمصاحبة لا للسببية لما مر من أن الوجوب بالعقد أفاده في الشرع لئلا يلهو وقال بكل فرقة من قبله لتشمل مثل رذته وزناه وتقبيله ومعاقبته لا مراً له وبنها قبل الخلوة فيستأنى عن النظم (قوله قبل وطئ أو خلوة) هو معنى قول الله عز وجل قبل الدخول فإن الدخول يشمل الخلوة أيضاً لأنها دخول مكاني كالجهر عن الخبي ومنه في مثنا القول لها الواذعت الدخول وأنكره لأنها تنسحق سقوط النصف (قوله ولو كان نكحها الخ) تفريع على قوله ويجب نصفه الشامل للعشرة فيما لو سمي مادونها كاتزانها فافهم (قوله ودرهمان ونصف) لانه ما سمي ما قبلته دون العشرة من خدمة أخرى تكمل العشرة ولما طلقها قبل الدخول كان لها نصف المسمى ونصف التكملة (قوله وعاد النصف الى ملك الزوج) أي ولو كان تبرع به عنه آخر وإذا كانت الفرقة قبل الدخول من قبلها عاد اليه الكل قال في الجهر عن القسمة ولو تبرع بالمهر عن الزوج ثم طلقها قبل الدخول أو جاءت الفرقة من قبلها يعود نصف المهر في الأول والشكل في الثاني الى ملك الزوج بخلاف المتبرع بشيء الدين اذا ارتفع السبب يعود الى ملك القاتن أي كان بغير أمره (قوله بغير الطلاق) أي بالطلاق المجرد عن القضاء والرضاء (قوله اذا لم يكن مسالها) وكذا اذا كان ديثاً لم يقبضه فانه يسقط نصف المسمى بالطلاق ويبقى النصف كما في البدائع (قوله بل توقف عوده الخ) أي عود النصف الى ملكه لان العقد وان انسخ بالطلاق فقد بقي القبض بالتسلط الحاصل بالعقد وانه من اسباب الملك فلا يزول الملك الا بالنسخ من القاتن لانه فسخ لسبب الملك أو بفسخه لانه نقض للقبض حقيقة بدائع (قوله عبد المهر) مفعول العتق والمراد نصفه وكذا كاله بالاولى اذ لاحق له في النصف الاخر (قوله بعد طلاقها قبله) الطرفان متعلقان بعنق (قوله ونحوه) المراد به الرضاء اه ح (قوله لعدم ملكه قبله) أي قبل القضاء ونحوه حتى لو قضى القاتن بعد العتق بالنصف له لا ينفذ ذلك العتق لانه عتق سبق ملكه كالمقبوض بشيء فاسد اذا أعتقه البائع ثم رد عليه لا ينفذ ذلك العتق الذي كان قبل الرد فتح (قوله ونفذ نصف المراءن) من جملة المذترع على قوله بل توقف الخ ط ويشمل التصرف في العتق والبيع والهبة وقوله قبله أي قبل القضاء ونحوه (قوله وعليها نصف قيمة الاصل الخ) لانه اذا نفذ تصرفها فقد نفذ تصرفها راد النصف بعد وجوبه فتضمن نصف قيمته للزوج يوم قبضت بجر أي لانه بالقبض دخل في ضمانها (قوله لان زيادة المهر) تعديل لما استبعد من التقييد بالاصل وهو أن المهر لو زاد بعد القبض لا تضمن الزيادة لكن في المسألة تفصيل لان الزيادة في المهر امام متصلة متولدة من الاصل كسكن الجارية وجمالها وأثمار الشجر وغير متولدة كسكن الثوب والبناء في الدار أو منفصلة متولدة كالولد والثر اذا جذاً وغير متولدة كالسكن والغلة وكل اما أن يكون قبل القبض فيتنصف الا الغير المتولدة بشيء ما أو بعده فلا ينصف فالاقسام ثمانية كافي في المهر وغيره والحاصل أن الزيادة لا تنصف بل تسلم للزوجة اذا حدثت بعد القبض مطلقاً وله ان كانت غير متولدة متصلة أو منفصلة فكان الاولى لتسليمها أن يقول لان الزيادة المتولدة قبل القبض تنصف دون غيرها علم أن هذا كله اذا حدثت الزيادة قبل الطلاق فلو بعد فانه كان قبل القبض تنصف كالاصل وان بعد القبض فان كان بعد القضاء الزوج بالنصف فكذلك والا فالمر في يدها كالمقبوض به فقد فاد لا لنفسه ملكها النصف بالطلاق كما في البدائع وبني مسائل نقصان المهر وهي خمس وعشرون مذكورة في الجواهر والثر (قوله قبل القبض) ظرف لقوله تنصف والواقع في المهر وغيره جله طر فالزيادة فان المؤدى واحد ط قلت ويسمى جعل انظر متعلقاً بمحذوف حال من زيادة فتعد العبارتان (قوله في الشغار) بكسر الشين مصدر شاعر اه ح (قوله هو أن تزوجه الخ) قال في المهر وهو أن يشاغر الرجل أي تزوجه حر يمتعه على أن يزوجه الآخر حر يمتعه ولا مهر الا هذا كذا في المغرب أي على أن يكون بضع كل صداقاً عن الآخر وهذا المقيد لا بد منه في سمي الشغار حتى لو لم يقل ذلك ولا معناه بل قال تزوجه بتي على أن تزوجه بتي قبل أو على أن

بطلاق قبل وطئ أو خلوة) فلو كان نكحها على ما قبلته خمسة كان لها نصفه ودرهمان ونصف (وعاد النصف الى ملك الزوج) بغير الطلاق اذا لم يكن مسالها (وان كان مسالها) لم يطل ملكها منه بل (توقف) عوده الى ملكه (على القضاء أو الرضى) فلهذا (انفاذاً لعتقه) أي الزوج (عبد المهر بعد طلاقها قبله) أي قبل القضاء ونحوه لعدم ملكه قبله (ونفذ تصرف المرأة) قبله في الكل (لبقائه ملكها) وعليها نصف قيمة الاصل يوم القبض لان زيادة المهر المنفصلة تنصف قبل القبض (لا بعده) (ووجب مهر المثل في الشغار) هو أن تزوجه بتيه على أن يزوجه الآخر بتيه أو أخخته مثلاً

مطلب
نكاح الشغار

يكون بضع بنتي صدًا لبنتك فلم يقبل الأسير بل روجه بنته ولم يجعلها صداً قال يكن شغاراً بل نكحاً صحيحاً اتفاقاً
وان وجب مهر المثل في الكل لما نهى عن ما لا يصلح صداً وأصل الشغار الخلق يقال بلدة شاعرة إذا خلت عن
السلطان والمراد هنا الخلوة عن المهر لانها بهذا الشرط كانتهما خليلاً البضع عنه نهر (قوله معاوضة
بالعدين) المراد بالعقد المعقود عليه وهو البضع كافي الحواشي السدبة أي على أن يكون كل بضع عوض
الاسترخم القبول من العاقد الآخر كما يشير إليه لفظ المصاعلة فاحترز عما إذا لم يصرح بكون كل بضع عوض
البضع الآخر وأصرح به أحدهما وقال الآخر تزوجتك بنتي كما تز (قوله وهو منهي عنه تخلوه عن المهر الخ)
جواب عما أورده الشافعي من حديث الكتب الستة مرفوعاً عن النبي عن نكاح الشغار والنهي يقتضي
فساد المنهي عنه والجواب أن متعاقب النهي مسمى الشغار الماخوذ في مفهومه تخلوه عن المهر وكون البضع
صداً واضحاً فأتوا بنفي هذه المناهة وما يصدق عليها شرعاً فلا ثبت النكاح كذلك بل نطه في نكاح
مسمى فيه ما لا يصلح مهرانته مقدم على المهر المثل كالمسمى فيه خبراً وأخيراً وما هو متعلق بالنهي بل تشبهه وما أثبتناه
لم يتعلق به بل اقتضت العمومات صحته وتامة في الفسخ زاد الزبلي - أو هو أي النهي محمول على الكراهة اه
أي والكراهة لا توجب الفساد وحاصله أنه مع إيجاب مهر المثل لم يبق شغاراً حقيقة وإن سلم فالنهي على
معنى الكراهة فيكون الشرع أوجب فيه أمرين الكراهة ومهر المثل فالأول مأخوذ من النهي والثاني من
الادلة الدالة على أن ما سمي فيه ما لا يصلح مهرانته مقدم على المهر المثل وهذا الثاني دليل على حل النهي على
الكراهة دون الفساد وبهذا التقرير أنه دفع ما ورد من أن حله على الكراهة يقتضي أن الشغار الآن غير
منهي عنه لا بإيجابه مهر المثل ووجه الدفع أنه إذا أجل النهي على معنى الفساد فكأنه غير منهي إلا أن أي
بعد إيجاب مهر المثل سلم وإن حل على معنى الكراهة فالنهي باق فافهم (قوله وفي خدمة زوج حر) أي
يجب مهر المثل عندهما في جهله المهر خدمته أباداً سنة وقال بمجدها قيمة الخدمة قد بالخدمة لأنه لو تزوجها على
سكنى داره أو ركوب دابة أو أجل عليها أو على أن تزرع أرضه ونحو ذلك من منافع الاعيان مدة معلومة صح
التسعة لأن هذه المنافع مال وألحقته به للمناجاة نهر عن البدائع واحتجوا بالخبر عن العبد كأي في قوله ولما
خدمته لوعبد وأزاد قوله أو أمة لقول النهر أن الظاهر من كلامهم أنه لا فرق بينهما بين الحرة بل التناهي
المعلل به أقوى في الأمة منه في الحرة (قوله لسنة) انما ذكره لتوهم صحة التسمية بتعيين المدة فإذا تم
في المعينة ففي الجهولة بالأولى ط (قوله لأن فيه قلب الموضوع) لأن موضوع الزوجة أن تكون هي
خادمة لا بالعكس فإنه حرام لما فيه من الاهانة والاذلال كأي في فقد سمي ما لا يصلح مهرافضع العقد ووجب
مهر المثل قال في النهر واختلقت الروايات في رعي غنمها وزراعة أرضها للتردد في تحضها خدمة وعدمه فعلى
رواية الأصل والجمايع لا يجوز وهو الأصح وروى ابن سماعه أنه يجوز ألا ترى أن الابن لو استأجر أماً للخدمة
لا يجوز لو استأجر للرعي والزراعة يصح كذا في الدراية وهذا شاهد قوي ومن هنا قال المنصف في كنفه بعد
ذكر رواية الأصل الصواب أن يصلح لها أجماعاً اه (قوله كذا قالوا) الأولى اسقاطه لأن عادتهم في مثل
هذه العبادات تضعيف المقول والتبري عنه وهو غير مراد هنا تأمل (قوله ومفاده الخ) البعث صاحب النهر
قال الرجعي والظاهر أن ولياً ينعن لها احسن ذميمة الخدمة بخلاف سبدها لأنه المستحق لمهر أمة والظاهر هنا
الاتفاق على صحة التزويج بخلاف خدمته لها اه قلت لصكن في البحر عن الظهري لو تزوجها على أن يهب
لها ألبس درهم لها مهر المثل وهب له أولاً فان وهب كان له أن يرجع في هبته اه ومقتضاه وجوب مهر المثل
في خدمة ولها وعدم لزوم الخدمة وكذا في مثل قصة شعب عليه السلام ولو فعل الزوج ما سمي بنفي أن يجب
له أجر المثل على وليها كما قالوا فصار له العمل معي في كرمي لأزوجه ابنتي فصل ولم يردجه له أجر المثل تأمل
(قوله قصة شعب) فإنه تزوج موسى عليهما السلام بنته على أن يرعى له غنمه ثمانين سنة وقد صدق الله تعالى
علينا بلا استكثار فكان شرعاً لنا وقد استدلل بهذه القصة على ترجيح ما مر من رواية الجواز في رعي غنمها ورده
في الفقه بأنه انما يلزم لو كانت القنم ملك البنت دين شعب وهو منصف اه وتبعه في البحر ومفاده صحة
الاستدلال بها على الجواز في رعي غنم الاب (قوله على خدمة عبده) أي عبد الزوج أي خدمة عبده أياها
فالمصد ومضاف لفساده وكذا ما بعده (قوله أو حر برشاء) في الناية عن المحيط لو تزوجها على خدمة

معاوضة بالعدين وهو منهي
عنه تخلوه عن المهر فأوجبنا فيه
مهر المثل فلم يبق شغاراً (و في
خدمة زوج حر) سنة (للاهمار)
الحرة أو أمة لأن فيه قلب الموضوع
كذا قالوا ومفاده صحة تزويجها
على أن يخدم سبيدها أو وليها
كقصة شعب مع موسى كصحته
على خدمة عبده أو أمة أو عبده
الغير برضى مولاه أو حر آخر
برضاء

حر آخر فالصحيح منه وتربيع على الزوج بقية خدمته اه قال في القمع وهذا يشير الى انه لا يخدمها فاما لانه
 أحسن لا يؤمن الانكشاف عله مع مخالفة الخدمة واما أن يكون مراد اذا كان غيبراً أم ذلك المخرج قال
 به صد كلامه ويجب أن يتعارفان لم يكن بأمره ولم يجره وجب بقية الخدمة وان بأمره فان كانت خدمة معينة
 تستدعي مخالفة لا يؤمن معها الانكشاف والفتنة ويجب أن تمنع وتغلي هي قيتها أو لا تستدعي ذلك ويجب
 تسلمها وان كانت غرة معينة بل تزوجها على منافع ذلك المخرج تصدق بها لانه اجبر وحدها من صرقته
 في الاول مكانا لاول أو في الثاني فكانا في أي ان صرقته واستخدمته في النوع الاول وهو ما يستدعي مخالفة
 فكانا لاول من المنع واعطاء بقية الخدمة وان استخدمته بما لا يستدعي ذلك فحكمه كالشأن من وجوب تسليم
 الخدمة (قوله وفي تعليم القرآن) أي يجب مهر المثل فيما لو تزوجها على أن يعلمها القرآن أو نحو من
 الطاعات لأن المسمى ليس بمال بدائع أي لعدم صحة الاستتجار عليها عند اقتنا الثلاثة (قوله وبأن تزوجك
 بما معك) أي الوارد في حديث سعد الساعدي من قوله صلى الله عليه وسلم القس ولو خاتم من حديد فاقس
 فليجهد شيئا فقال عليه الصلاة والسلام هل معك شيء من القرآن قال نعم سورة كذا وسورة كذا سورة ماها
 فقال عليه الصلاة والسلام قد ملكتها بما معك من القرآن وروى الشيخ كذا ما هو تزوجتك ما ح من الزبي
 (قوله للسبيعية أو لتعليل) أي بسبب أو لأجل أنك من أهل القرآن فليست الباء متبعية للعوض (قوله
 لكن في النهر) أصله لصاحب البحر حيث قال وسياق أن شاء الله تعالى في كآب الاجارات ان الفتوى على
 جواز الاستتجار لتعليم القرآن والفتنة فذهب إلى أن يصح تسميته مهر لان ما جاز أخذ الاجرة في مقابلته من المنافع
 جاز تسميته صداقا كما قد مناه نقله عن البدائع ولهذا ذكر في فتح القدره انه لما يجوز الشافي أخذ الاجرة على
 تعليم القرآن صح تسميته مهر فكذا نقول يلزم على المفتي بجهة تسميته صداقا ولم أر من تعرض له والله الموفق
 للصواب اه واعترضه المقدسي بأنه لا ضرورة تلي إلى جهة تسميته بل تسمية غيره تغني بخلاف الحاجة
 إلى تعليم القرآن فانها تفتت للكمال عن الخبرات في هذا الزمان اه وفيه ان المتأخرين افتوا بجواز
 الاستتجار على التعاميل للضرورة كالمهر وانه لا يجوز على ما لا ضرورة فيه كالتلاوة ونحوها من الضرورة
 اغاها علة لاجل جواز الاستتجار ولا يلزم وجودها في كل فرد من أفرادها وحسب جاز على التعليم للضرورة
 صحت تسميته مهر لان منفعة تقابل بالمال كسكنى الدار ولم يشترط أحد وجود الضرورة في المسمى اذ يلزم أن
 يقال مثله في تسمية السكنى مثلان تسمية غيرها تغني عنهما مع ان الزوجة قد تكون محتاجة إلى التعليم دون
 السكنى والمال واعرض أيضا في الشرع بلالية بأنه لا يصح تسمية التعليم لانه خدمة لها وليست من مشتملة
 مصالحها أي بخلاف رعى عظمها وزراعة أرضها فانه وان كان خدمة لها فكأنه من المصالح المشتركة بينه
 وبينها وأجاب تليده الشيخ عبدالحى بأن الظاهر عدم تسام كون التعليم خدمة لها فليس كل خدمة لا تجوز وانما
 يمنع لو كانت الخدمة للترذيل قال ط وهو حسن لأن معلم القرآن لا يعضد خادما للمعلم شرعا ولا عرفا اه قلته
 ويؤيده أنهم لم يجعلوا الاستتجار لابن أباء لرى الغنم فالزراعة خدمة ولو كان رعى الغنم خدمة وورده لم يفعله
 نبينا وموسى عليهما الصلاة والسلام بل هو رعى كآب في الحرف الغير المستزلة بقدمها الا كسباب فكذا التعليم
 لا يسمى خدمة بالاولى (تنبيه) قال في النهر والظاهر انه يلزمه تعليم كل القرآن الا اذا قامت قرينة على ارادة
 البعض والحفظ ليس من مفهوميه كالأبني اه أي فلا يلزمه تعليمه على وجه الحفظ عن ظهر قلب (قوله
 ولها خدمته) لأن الخدمة اذا كانت باذن المولى صار كأنه يخدم المولى حقيقة بحر فليس فيه قلب الموضوع
 اه ح ولأن استخدام زوجته اياه ليس بمرام لانه عرضة للاستخدام والانتدال لكونه مملوكا لحفظها لهما
 بدائع (قوله ما ذونافي ذلان) أي في التزوج على خدمته فلو لا ذن مولاه لم يصح العقد (قوله أما الخمر)
 أي الزوج الخمر (قوله فخدمته لها حرام) أي اذا خدمها فبما يخصها على الظاهر ولو لم يخدمها فاستخدامه يدل
 على ذلك عطف استخدام عليه ط (قوله وكذا استخدام) صرح به في البدائع أيضا وقال ولما لا يجوز
 للابن أن يستأجر أمه للخدمة قال في البحر وحاصله أنه يحرم عليها الاستخدام ويحرم عليه الخدمة (قوله فيما
 اذالم يسم مهر) أي لم يسمه تسمية صحيحة أو سكنت عنه نهر فدخل فيه ما لو سمى غير مال كشيء وشيء
 أو مجهول الجنس كدابة وثوب قال في البحر ومن صور ذلك ما اذا تزوجها على أفت على أن ترد إليه النسا

(و) في (تعليم القرآن) للتص
 بالانقباض بالمال وبأن تزوجك بما
 معك من القرآن للسبيعية أو لتعليل
 لكن في النهر ينبغي أن يصح على
 قول المتأخرين (ولها خدمته لو)
 كن الزوج (عبد) ما ذونافي
 ذلك أما الخمر فخدمته لها حرام
 لما فيه من الاحانة والاذلال وكذا
 استخدامهن من البدائع (وكذا
 يجب) مهر المثل (فيما اذالم يسم)
 مهر

والعق وعدم الكفاية فانه لا متعة لها لا وجوباً ولا استحباباً كما في الفتح كما لا يجب نصف المسمى لو كان خرج
 ما لو اشترى هو أو وكيله منكوحته من المولى فان مالک المهر شارك الزوج في السبب وهو المالک فلذا لا يجب
 المتعة ولا نصف المسمى بخلاف ما لو باعها المولى من رجل ثم اشترها الزوج منه فانها راجعة كما في التبيين بحج
 (قوله وهي درع الخ) الدرع بكسر الميم له ما تلبيه المرأة فوق القمص كما في المغرب ولم يذكر في الذخيرة وثقنا
 ذكر القمص وهو الظاهر بحج وأقول دوع المرأة نصفها ولو لمع أدوع وعلمه جرى العتي وعزاه في البناءة
 لابن الأثير فكونه في الذخيرة لم يذكره مبنى على تفسير المغرب والخمار ما تغطي به المرأة رأسها والمحفة بكسر الميم ما
 تنص به المرأة من قرنم الى قدمها قال نخر الاسلام هذا في ديارهم أما في ديارنا فزاد على هذا ازار ومكعب كذا
 في الدراية ولا يخفى اغناء المحفة عن الازار اذ هي من هذا التفسير ازار الآن يتعارف تعارفاً كما في مكة المشرفة
 ولودفع فقها أجبرت على القبول كما في البدائع نهر وما ذكر من الاثواب الثلاثة أدنى المتعة بشرط لا يمنع
 النكاح وفي البدائع وأدنى ما تنكس به المرأة وتستر به عند الخروج ثلاثة أثواب اه قلت ومقتضى هذا مع
 ما مر من نخر الاسلام من ان هذا في ديارهم الخ أن يعترف بكل بلدة لاهلها فيما تنكس به المرأة عند الخروج
 تأمل ثم رأيت بعض المحققين قال وفي البرجندی قالوا هذا في ديارهم اه في ديارنا فينبغي أن يجب أكثر من ذلك
 لأن النساء في ديارنا ثلث اه ثمن من ثلاثة أثواب فيزداد على ذلك ازار ومكعب اه وفي القاموس المكعب
 الموشى من البرود والأثواب اه أي المنقوش (قوله لا تزيد على نصفه الخ) في الفتح عن الاصل والمبسوط
 المتعة لا تزيد على نصف مهر المثل لانها خلفه فان كان سواها فالواجب المتعة لانها القرينة بالكتاب العزيز وان
 كان النصف أقل منها فالواجب الاقل الا أن ينقص عن خسة فكل لها الخمسة اه وقول الشارح أولاً
 الزوج غنياً وثانياً لو فقيراً لم يظهر له وجه بل الظاهر أنه مبنى على القول باعتبار حال الزوج في المتعة وهو
 خلاف ما بعده فليست (قوله وتعتبر المتعة بمجالها) أي فان كانا غنيين فلها الا على من الثياب أو فقيرين
 فالأدنى ويختلف فالوسط وما ذكره قول الخصاص وفي الفتح انه الاشبه بالثقة والذكر في اعتبارها واختاره
 القدوري والامام السرخسي اعتبار حاله وصحة في الهداية قال في الجرح قد اختلف الترجيح والاربع قول
 الخصاص لأن الورلوا إلى صحة وقال وعلمه التقوى كما اقترابه في الثقة وظاهر كلامهم ان ملاحظة الامر
 أي انها لا تزداد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خسة دراهم معتبرة على جميع الاقوال كما هو صريح الاصل
 والمبسوط اه وذكر في الذخيرة اعتبار كون المتعة وسطاً بغاية الجودة ولا بغاية الرداءة واعترضه في الفتح
 بأنه لا يوافق رأياً من الثلاثة وأجاب في الجرح بأنه موافق للكل ففي القول باعتبار حاله الوفقيرة لها كبراس وسط
 ولو متوسطة فقز وسط ولو مرتفعة فابر بسم وسط وكذا يقال على القول باعتبار حاله وكذا على قول من اعتبر
 حالهما لو فقيرين فلها كبراس وسط أو غنيين فابر بسم وسط أو مختلفين فقز وسط اه وفي النهر ان حلى ماني
 الذخيرة على هذا يمكن واعتراض الفتح عليه واراد من حيث الاطلاق فانه يفيد انه يجب من القز ابدأ (قوله
 أي المفقوضة) تفسير للنهر الجرح وفي سواها وانما أخرجها لأن متعتها واجبة كما عت (قوله الامن سبي
 لها مهر الخ) هذا على ماني بعض نسخ القدوري ومشي عليه صاحب الدرر لكن مشي في الكز والمثني على
 انها تنسحب لها ومبني في المبسوط والمخط وهو رواية التاويلات وصاحب التيسير والكناف والمختلف كما في
 الجرح قلت وصرح به أيضاً في البدائع وعزاه في المعراج الى زاد الفقهاء وجامع الاستيعاب وعن هذا قال
 في شرح المتي انه المشهور وقال الخبر الرمي ان ماني بعض نسخ القدوري لا يصادم ماني المبسوط والمخط قلت
 فكيف مع ما ذكر في هذا الصكيب وعليه فكان ينبغي للمصنف اسقاط هذا الاستثناء وفي الجرح وثقنا
 ان الفرقه اذا كانت من قبلها قبل الدخول لا تنسحب لها المتعة أيضاً لانها الجانية (قوله بل للموطوءة الخ)
 أي بل تنسحب لها قال في البدائع وكل فرقة جاءت من قبل الزوج بعد الدخول تنسحب فيها المتعة الآن
 يرتد أو بأبي الاسلام لأن الاستحباب طلب الفضلة والكافر ليس من أهلها (قوله فالطالقات أربع) أي
 مطلقة قبل الرطب أو بعده سبي لها أولاً فالطالقة قبله ان لم يسم لها فاعتقها واجبة وان سبي فعتقها واجبة ولا
 مستحبة أنضاعاً على ما هنا والمطلقة بعده متعتها مستحبة سبي لها أولاً (قوله أو بفرض قاض مهر المثل) ينسحب
 مهره فعلى فرض قال في البدائع لو تزوجها على أن لا مهر لها وجب مهر المثل بنفس العقد عندنا بدليل انها

وهي درع وخمار ومطنة لا تزيد على
 نصفه) أي نصف مهر المثل لو
 الزوج غنياً ولا تنقص عن خسة
 دراهم) لو فقيراً (وتعتبر) المتعة
 (بمجالها) كذا النفقة به بقى
 ونسحب المتعة لمن سواها) أي
 المشوطة (الا من سبي لها مهر
 وطلقت قبل وطء) فلا تنسحب لها
 بل للموطوءة سبي لها مهر أولاً
 فالطالقات أربع (وما فرض)
 بتراضيها ما أو بفرض قاض مهر
 المثل (بعد العقد) الخالي عن
 المهر (أو زبد) على ما سبي

لوطلت الفرض من الزوج يجب عليه الفرض حتى لو امتنع بغيره القاضى عليه ولو لم يفعل ناب عنه في
 الفرض وهذا دليل الوجوب قبل الفرض (قوله فانما انزله) أى الزيادة ان وطى أو مات عنها وهذا
 التفرغ مستفاد من مفهوم قوله لا ينفذ أى بالطلاق قبل الدخول فمفسد لزومه وتاكد به الدخول
 ومثله الموت (قوله بشرط قبولها الخ) افاد أنها صحيحة ولو بلا شهود أو بعد هبة المهر والارامنه وهي
 من جنس المهر أو من غير جنسه بحر وسواء كانت من الزوج أو ولي فقد صرحوا بان الأب والجد لزوج ابنه
 ثم زاد في المهر صحر وفي انفع الوسائل ولا يشترط فيها لفظ الزيادة بل تصح بلفظها وبقره راجع بكذا
 ان قبلت وان لم يكن بلفظ زدتك في مهرلك وكذا بتجديد النكاح وان لم يكن بلفظ الزيادة على خلاف فيه وكذا
 لو أقر زوجته بمهر وصك كانت قد وهبته له فانه يصح ان قبلت في مجلس الاقار أو وان لم يكن بلفظ الزيادة (قوله
 ومعرفة قدرها) أى الزيادة فلو قال زدتك في مهرلك ولم يعين لم تصح الزيادة للبهالة كافي الواقعات بحر
 (قوله وبقاء الزوجية الخ) الذى في البعزان الزيادة بعد موتها صحيحة اذا قبلت الورثة عند أى حنيفة
 خلافا لهما كافي التبيين من البيوع اه وعزاه في انفع الوسائل الى القدورى قال ولم يذكر الزيادة بعد
 الطلاق البائن وانقضاء العدة في الرجعي والظاهر انه يجوز عده بالولى لانه بالموت انتظم النكاح وفات محل
 التملك وبعد الطلاق المحل باق وقد ثبت له لذلك عند في الموت وفي الطلاق أولى وما ذكره في البعز المحط من
 رواية بشرع أبي يوسف من ان الزيادة بعد القرعة باطله يعمل على انه قول أبي يوسف وحده لانه خاف أبا
 حنيفة في الزيادة بعد الموت فيكون قد مضى على أسسه ولم ينقل عن الامام في الزيادة بعد البيئتين شي فعمل
 الجواب فيه على ما نقل عنه في الزيادة بعد الموت اه وتبعه في البعز قال في التهر والظاهر عده بالمزوج بعد
 الموت والبيئتين واليه يرشد تقيد المحيط بحال قيام النكاح انقلوا أن ظاهر الرواية أن الزيادة بعد هلاك
 المبيع لا تصح وفي رواية النوادر تصح ومن ثم جزم في المعراج وغيره ما بشرطها بقاء الزوجية حتى لو زادها بعد
 موتها لم تصح والاتحاق بأصل العقد وان كان يقع مستندا لانه لا بد أن يثبت ألقى في الحال ثم يستند
 وثبوته متعدد لانقضاء المحل فتعدراستناده وما ذكره القدورى موافق لرواية النوادر اه قال ط والذى
 يظهر ان ما في المحيط والمعراج يخرج على قولهما فلا ينافى ما في التبيين وكون ظاهر الرواية عدم صحة الزيادة
 بعد هلاك المبيع لا يقتضى أن يكون ظاهر الرواية هنا الفرق بين التبيين قام عند الجتهد فانه في النكاح أمر الله
 تعالى بعدم نسيان الفضل بين الزوجين وهذه الزيادة من مراعاة الفضل بزيادة مشروعية المتعة فمختلف
 البيع اه (قوله وفي الكافي الخ) حاصل عبارة الكافي تزوجها في السر تألف ثم في العلانية فلا ينفذ ظاهر
 المنصوص في الاصل انه يلزمه عنده الا لسان ويكون زيادة في المهر وعند أبي يوسف المهر الاول لان العقد
 الثاني لوقوعها ومافيه وعند الامام ان الثاني وان لغا لا يغير مافيه من الزيادة كمن قال لعبد ولا كبر سنانه
 هذا الجنى لما لغا عنه ثم ما يعتق العبد وعنده وان لغا في حكم النسب يعتري في حق العتق كذا في المبسوط اه
 وذكر في الفتح ان هذا اذا لم يشهد ا على أن الثاني هل والاول خلاف في اعتبار الاول فلو ادعى الهزل لم يقبل
 بلائنه ثم ذكر ان بعضهم اعتبر ما في العقد الثاني فقط بناء على أن المقصود تغير الاول الى الثاني وبعضهم
 أوجب كلا المهرين لان الاول ثبت شرعا بالامر لله والثاني زيادة عليه فيجب بكلاهما ثم ذكر ان قاضى خان أفتى بانه
 لا يجب بالعقد الثاني شيء ما لم يقصد به الزيادة في المهر ثم وفق بينه وبين اطلاق الجمهور والزوج يعمل كلامه على
 انه لا يلزم عند الله تعالى في نفس الامر الا بقصد الزيادة وان لم في حكم الحاكم لانه يؤاخذ به نظاره لفظه الآن
 يشهد على الهزل وأبطال الكلام فراجع أقول بقى ما اذا جدد بمثل المهر الاول ومقتضى ما مر من القول
 باعتبار تغير الاول الى الثاني أن لا يجب بالثاني شيء من هذا لان الزيادة فيه وعلى القول الثاني يجب المهران (تنبيه)
 في التقنية جدد للعلل نكاحا بحر يلزم ان جدد لاجل الزيادة لا احتياط اه أى لو جدد لاجل الاحتياط
 لان الزيادة بلا زرع كافى البرازية كونه ينفى أن يعمل على ما اذا صهده الزوجة أو أوشهد والا فلا يصح في
 ارادته الاحتياط كما مر عن الجمهور أو يحمل على ما عند الله تعالى وسيأتى في تمام الكلام على مسألة مهر السر
 والعلانية في آخر هذا الباب (قوله ويحمل على الزيادة) لوجوب تصحيح التصرف ما أمكن واشترط القبول
 لان الزيادة في المهر لا تصح الا بفتح عن التبيين (قوله وفي البرازية) استدر على ما في الخاتمة وأقره في التهر

فانما انزله بشرط قبولها في المجلس
 أو قبول والى الصغيرة ومعرفة قدرها
 وبقاء الزوجية على الظاهر
 وفي الكافي جدد النكاح بزيادة
 أقبله من الاقارب على الظاهر وفي
 الخاتمة ولو وهبته مهرها ثم أقر
 بكذا من المهر وقبلت صحر ويعمل
 على الزيادة وفي البرازية الاشبه
 أنه لا يصح بلا قصد الزيادة

لكن ارتضى في الفتح ما في الحاشية وهو الواجه لانه حيث ثبت جواز الزيادة في المهر يحمل كلامه عليها بقرينة
 الهبة الدالة على ارادة الزيادة على ما كان عليه لقصد التعويض عنه فلا يصدق في انه لم يرد الزيادة تأخرا (قوله
 لا ينصف) أي بالطلاق قبل الدخول بمر وهذا خبر قوله وما فرض الخ (قوله بالمفروض) متعلق باختصاص
 وقوله في التقدم متعلق بالمفروض وقوله بالنص أي قوله تعالى نصف ما فرضتم متعلق باختصاص أي وما فرض
 بعد العقد أو يزيد بعده لبس مفروضا في العقد (قوله بل تجب المتعة في الاول) أي فيما لو فرض بعد العقد لان
 هذا الفرض تعيين للأوجب بالعقد وهو المثل وذلك لا ينصف فكذا ما نزل منزلته نهر وعند أبي يوسف
 لها نصف ما فرض والاوّل أصح كما في شرح الملتقى (قوله ونصف الأصل في الثاني) أي فيما لو زاد بعد العقد
 (قوله وصح حطها) الحط الاسقاط كما في المغرب وقيد بحطها لان حط أيها غير صحيح ولو صغيرة ولو كبيرة توقف
 على أجازتها ولا بد من رضاها في هبة الخلاصة خوفا بضرب حتى وهبت مهرها لم يصح لو فادوا على الضرب
 اه واولا خلافا لقول المذعي الاكراه ولو رهنها فينبغي الطوع أولى قسنة وأن لا تكون مريضة مرض الموت
 ولو اختلف مع ورثتها فالقول للزوج انه كان في الصحة لانه ينكر المهر خلاصة ولو وهبت في مرضها مات قبلها
 فلا دعوى اهلها بل لو رثتها بعد موتها وتبطل الفروع في البحر (قوله لكه أو بعضه) تبديه في البدائع بما اذا كان
 المهر دينا أو دواهم أو دنانير لان الحط في الاعيان لا يصح بغير معنى عدم صحته ان اهلها أن تأخذ منه مادام
 قائما فلو هلك في يده سقط المهر عنه لما في البرازية أبرأ بك عن هذا العبد يعني العبد ودعيه عنده اه نهر (قوله
 ويرتد بالردة) أي كهبة الدين عن عليه الدين ذكره في اشنع الوسائل بجمنا وقال لم أره واستدل له في البحر
 بما في مداينات القسنة قالت لزوجها أبرأ بك ولم يقل قبلت أو كان غاسقا فتأبرأت زوجي يبرأ الا اذا رثه
 اه قال في البرهان لا ينبغي أن المذعي انما هو رد الحط وكأنه ينظر الى أن الحط أبرأ معنى (قوله كرض
 لاحدهما يمنع الوطء) أي أو يلقه به ضرر قال الزيلعي وقيل هذا التفصيل في مرضها أو ما مرضه مانع مطلقا
 لانه لا يعرى عن تكسر وقصور عادة وهو الضعيف اه ومنشله في الفتح والبحر والنهر قلت ان كان التكسر
 والقصور منه مانعا من الوطء أو ضرر له كان مثل المرأة في اشتراط المنع أو الضرر والافهوك كالعجز بماوجه
 كون مرضه مانعا من صحة الخلوة الآن يقال المراد أن مرضه في العادة يكون مانعا من وطئه فلا فائقة
 في ذكر التفصيل فيه بخلاف مرضها فتأخر (قوله وجعله في الاسرار من الحسى) قلت وجعله في البحر مانعا
 لتحقيق الخلوة حيث كان لا قامة الخلوة مقام الوطء شروعا أو أربعة الخلوة الحقيقية وعدم المانع الحسى
 أو الطبي أو الشرعي فالأول لا حد تراعى اذا كان هناك ثالث فليست بخلوة وعن مكان لا يصلح للفاوة
 كالسجد والطريق العام والحمام الخ ثم ذكر عن الامراء ان هذين من المانع الحسى وعليه المانع الحسى
 مانعا من أصلها أو ما يمنع صحتها بعد تحققها كالمرض فافهم (قوله فليس للطبي مثال مستقل)
 فانهم مثلو للطبي بوجود ثالث وبالحيض أو النفاس مع ان الأول منى شرعا وبشر الطبع عنه فهو مانع حسى
 طبي شرعى والثاني للطبي شرعى ثم سأل عن السرخى أن جلوبة أحدهما تمنع بناء على انه يتنعم من وطئ
 الزوجة بمحض شرطه طامع مع انه لا بأس به شرعا فهو مانع طبي لا شرعى لكنه حسى أيضا فافهم (قوله
 كاحرام للفرض أو نفل) لمح أو عرفة قبل وقوف عرفة أو بعدة بل طواف وأطلق في احرام النفل فم
 ماذا كان باذنه أو بغيره اذ قد نصوا على انه له أن يحللها اذا كان بغير اذنه ط قلت فافهم ان التعميم
 الاخير غير مرد لان العلوة الحرة هي مفقودة (قوله ومن الحسى الخ) لما كان ظاهر العطف يقتضى
 أن الرزق وما عطف عليه يخرج عن الموانع الثلاثة مع انها من الحسى فذكره الشارح ط (قوله بالسكون)
 نقل الخبر الرمي عن شرح الزواجر للقاضي زكريا بن القرن بغير رنه أربع من اسكانها (قوله عظم)
 في البحر عن المغرب القرن في الفرج مانع من سلوك الدركفة ما عذة غلظة أولهم وأعظم وامرأة ارتقاء
 بها ذلك اه ومقتضاه ترادف القرن والرتق (قوله وعقل) بالعقل المهمة والفاء وقوله غدة بالغين المجعدة أي
 في خارج الفرج ففي القاموس انه شئ يخرج من قبل المرأة شبيه بالادرة للرجال (قوله ولو تزوج) ألبس
 للمصاحبة أي ولو سكنا الصغير مصاحب الزوج يعني لا فرق بين أن يكون الزوج أو الزوجة أو كل منهما
 صغيرا اه ح قال في البحر وفي خلوة الصغير الذي لا يقدر على الجماع قولان وجزم قاضي خان بغيره الصحة
 فكان هو المعتمد ولذا اقيد في الذخيرة بالمراهق اه وتجب العدة بخلو وان كانت فاسدة لأن نصريحهم

مطلب
 في حط المهر والابراء منه

مطلب
 في أحكام الخلوة

(لا ينصف) لا اختصاص التنصيف
 بالمفروض في العقد بالنص بل
 تجب المتعة في الاول ونصف
 الأصل في الثاني (وصح حطها)
 لكه أو بعضه (عنه) قبل أولا
 ويرتد بالردة كما في البحر (والخلوة)
 مبتدأ آخره قوله الاتي كالوطئ
 (بلا مانع حسى) كرض لاحدهما
 يمنع الوطئ (وطبي) كوجود
 ثالث عاقل ذكره ابن النكاح وجعله
 في الاسرار من الحسى وعليه
 فليس للطبي مثال مستقل
 (وشرعى) كاحرام لفرض أو نفل
 (و) من الحسى (رتق) بفتحين
 التلاحم (وقرن) بالسكون عظم
 (وعقل) بفتحين عذة (وصغر)
 ولو تزوج

بوجوبها بالخلوة الفاسدة شامل لخلوة الصبي كذا في البحر من باب العدة (قوله لا يطاق معه الجماع) وقدرت الاطاعة بالبلوغ وقيل بالتسع والاولى عدم التقدير كإفدناه ولو قال الزوج تطيقه وأراد لادخول وانكر الاب فالقاضي ربهما النساء ولم يعتبر السن كذا في الخلاصة بحر (قوله وبلا وجود ثالث) قدر قوله بلا ليكون عطفًا على قوله بلا مانع حتى بناء على انه ماعى فقط لكن عث ما فيه قال ط ولا يكثر زرع ما تقدم لأن ذلك التمثيل من الشارح وهذا من المصنف تنقيح (قوله ولو نائمًا أو أعى) لأن الاعى يحس والنائم يستقطب ويتأوى فتح دخل فيه الزوجة الأخرى وهو المذهب بناء على كراهة وطئها بحضرة ضررتها بحر قلت وفي البرازية من الحظر والأباحة ولا بأس بان يجامع زوجته وأمنه بحضرة النائم اذا كانوا ابعاون به فان علوا كره اه ومقتضاه صحة الخلوة عند تحقق التوهم تأمل وفي البحر وفصل في المبتي في الاعى فان لم يقض على حاله تصح وان كان أصم ان كان نهار الانصاع وان كان للاتباع اه قلت الظاهر انه أراد بالاصم غير الاعى امالو كان أعى أيضا لافرق في حقه بين النهار والليل تأمل (قوله والمجنون والمغنى عليه) وقيل يمنعان فتح قلت يظهر في المنع في الجنون لانه أقوى حال من الكلب العقور تأمل (قوله وكذا الاعى) قد عث ما فيه من انه لا يظهر الفرق بين اللب والتهار في حقه تأمل (قوله به يقى) زاد في البحر عن الخلاصة انه المختار ثم قال وجرم الامام السرخسى في المبسوط بان كلاهما يمنع وهو قول أبي حنيفة وصاحبه لانه يمنع من غشائها بين يدي أمته طبع اه أى وكذا بين يدي أمه بالاولى لانها اجنبية لا تحل له قلت وجرم به أيضا الامام قاضى خان في شرح الجامع وفي البدائع لو كان الثالث جارية به روى ان محمدا كان يقول أو لا تصح خلوته ثم رجع وقال لا تصح اه ولعل وجه الاول ماصر حوايه من انه لا بأس بوطئ المنكوحه بعبادة الامة دون عكسه لكن هذا يظهر في أمته دون أمته على ان نفي البأس شرعا لا يلزم منه عدم نفي الطباع السليمة عنه وحيث كان هو المنقول عن أمته الثلاثة كما مر وعزاه أيضا في الفتاوى الهندية الى الذخيرة والمحيط والخاتمة لا ينبغى العدول عنه لموافقة الدراية والرواية ولذا قال الرضى العجب كيف يجعل المذهب المغنى به ما هو خلاف قول الامام وصاحبه مع عدم اتجاهه في المغنى (قوله ان كان عقورا مطلقا) أى سواء كان كلبه أو كلبها (قوله لا يمنع مطلقا) أى عقورا أو لا وعلة في الفتح بقوله لأن الكلب فقط لا يعتدى على سيده ولا على من يجمعه سيده عنه اه وحينئذ فلو رآه الكلب فوقها يكون سيده في صورة الغالب اهلا على سيده وكد الأمر هال الزوج ان تكون فوقه لانها وان كانت في صورة الغالبة وامكن أن يعبدو عليها الكلب لكن يمنع سيده عنها فتصح الخلوة فانهم (قوله أو كان للزوجة) أى أو كان غير عقور وكان للزوجة فانه يكون مانعا لكن مقتضى ما علة به في الفتح انه لا فرق بين كلبه وكلها لأن كلبها وان رآها تحت الزوج يمكن أن تنفعه عنه فلا يعبدو عليه فتصح الخلوة تأمل (قوله و كان له) بالخوارق وبعض النسخ باو وهو شريف اه ح أى لأن الصورة أربع عقوله أو لها غير عقور كذلك فذكر أو لا أن المانع ثلاث صور عقور مطلقا وغير عقور وهما وبقي غير مانع الصورة الرابعة هى أن يكون غير عقور و كان له (قوله وبقي الملح) وبقي أيضا من المانع الشرعى أن يعلى طلائها بخلوة فاذا اخلها طلقت فيجب نصف المهر لمطره وطئها بحر عن الواقات قال وزاد في البرازية والخلاصة انه لا يجب العدة في هذا الطلاق لا لا يتكمن من الوطء وسبأ في وجوبها في الخلوة الفاسدة على الصحيح فيجب العدة هنا احتسبا اه وشي الشارح فيما سبأ في بعد صفحة على ما في البرازية ويأتى تمام الكلام فيه وسبأ في أيضا عنده قوله ولو افترقا أن استناعها من تمكينه في الخلوة يمنع جهتها لو كانت ثيبا لا يحكر (قوله عدم صلاحية المكان) أى للخلوة صلاحية بان يأمنها فيه اطلاع غيره ما علهما كذا الروايات ولو لم يكن سقف وكذا الخلل الذى عليه قبة مضرورية والبستان الذى له باب مغلق بخلاف ما ليس له باب وان لم يكن هناك أحد بحر ولو كانا في مخزن من خان يسكنه الناس فرد الباب ولم يفلق والناس قعود في وسطه غير مترصدين لنظرهما صحت وان كانوا مترصدين فلا فتح (قوله كسجد وطريق) لأن المسجد يجمع الناس فلا بد من الدخول عليه ساعة فساعة وكذا الوطء فيه حرام قال تعالى ولا ياتنزهن وانتم عاكفون في المساجد والطريق يمر الناس عادة وذلك يوجب الاتقياض يمنع الوطئ بدائع قلت ويؤخذ من قوله وكذا الوطء فيه حرام الخ انه مانع وان كان خاليا وبه مغلق قاتل وفي الفتح

قوله والمجنون والمغنى عليه كذا
بخط الخشى وهو غير موافق لقول
المصنف أو مجنونًا الخ كنية نصر

(لا يطاق معه الجماع و) بلا

(وجود ثالث معهما) ولو

نائما أو أعى (الا أن يكون)

الثالث (صغيرا ليعقل) بان لا يعبر

عما يكون بينهما (أو مجنونا

أو مغنى عليه) لكن في البرازية

ان في الليل صحت لا في النهار وكذا

الاعى في الاصح (أو جارية

أحدهما) فلا تنفع به يقى مبتي

(والكلب يمنع ان) كان عقورا

مطلقا وفي الفتح وعندى ان كلبه

لا يمنع مطلقا (أو) كان للزوجة

(والا) يكن عقورا وكان له (لا

ينفع وبقي منه عدم صلاحية

المكان كسجد وطريق

حاله اما المشكل فنكاحه موقوف الى ان تبين حاله ولهذا لا يزوج له من تحتها لان النكاح الموقوف لا يقيد باحاطة النظر كذا في النهاية اه أي فلا يبيع الوط والاولى فلا تصح خلوة كالخلوة بالحائض بل اولى لانه قبل تبين بخله الاجنبي ثم قال في التبر وأفا في المبسوط ان حاله تبين بالبلوغ فان ظهرت فيه علامة الرجل وقد زوجة أبوه امرأه حكم بصحته نكاحه من حين عقد الاب فان لم يصل اليها أجل كالغيب وان زوج رجلا تبين طلاقه وهذا صريح في عدم صحة خلوته قبل ذلك وبهذا التقرير عرفت ان ما نقله في الاشياء عن الاصل لوزوجه أبوه رجلا فوصل اليه جاز والافلا علم في ذلك أو امرأه فبلغ فوصل اليها جاز والا أجل كالغيب ليس على ظاهره والله الموفق اه أي ان ظاهر ما في الاشياء انه بمجرد وصول الرجل اليه أي وطئه له أو بوضوله الى المرأة يصح النكاح ولو قبل البلوغ وظهر علامة فيه وأن الوط يجعل قبل التبين وأن الخلوة به صحيحة وأنه بعد البلوغ قد تبين حاله وقد لا تبين مع أنه في المبسوط جزم تبين حاله بالبلوغ وأنه قبل التبين يكون نكاحه موقوفا فهو صريح في عدم صحة الخلوة قبل التبين لعدم حل الوط وفيه نظر فان قوله جازعنا مجاز العقد تبين حاله بذلك فقد صرحوا بان ذلك رافع لا شكاه ولا يلزم منه حل الوط وقوله والافلا علم في ذلك أي ان لم يظهر فيه هذا العلامة لا أحكم بصحته العقد ولا بعلمها بل يتوقف ذلك على ظهور علامة أخرى وقول المبسوط ان حاله تبين بالبلوغ مبنى على الغالب والاقتصر صوابه انه قديني حاله مشكلا بعده كما اذا حاض من فرج انسا وأمن من فرج الرجال وقد تبين حاله قبل البلوغ ككان يول من أحد الزوجين دون الآخر فصح خلوته والحاصل ان تقدير صحة الخلوة تبين حاله ظاهر اعدم حل الوط وقوله (قوله لمرض الخ) وكذا الصبر ويسمى المعتقد كما ساقى في باب عن الوهبانية (قوله في ثبوت النسب الخ) الذي حقيقته في الجبر بمثا ثم رآه منقولاً عن الخلفاء أن الخلوة لم تقم مقام الوط الا في حق تكهيل المهر ووجوب العدة قال وما سواه فهو من أحكام العقد كالنسب أي فانه ثبت وان لم توجد خلوة أصلا كما في تزوج مشرك مغربية أو من أحكام العدة كالبيعة والعجب من صاحب الزهر حيث تابع أخاه في هذا التحقيق ثم خالته في النظم الا في ما ذكره في الجبر مسبقا اليه ان التحقة في عقد الفرائد لكنه أفاد ان المطلقة قبل الدخول ولولدت لاق من ستة أشهر من حين الطلاق ثبت نسبته للثقة بأن العلق قبل الطلاق وأن اللطال قبل الدخول ولولدت له لاكثر لا ثبت لعدم العدة ولو اختل بها فافتها ثبت وان جاءت به لاكثر من ستة أشهر قال ففي هذه الصورة تكون الخصومة للثقة (قوله ولومن الجبر) لا مكان انزاله بالصحة وساقى في باب العتق انه ثبت نسبته اذا خلاها ثم فرق بينهما ولو كانت به لستين (قوله وفي تأكد المهر) أي في خلوة النكاح الصحيح أما الفاسد فيجب فيه مهر المثل بالوط لا بالخلوة كما ذكره المصنف في هذا الباب لمرة الوط وفيه مكان كالخلوة بالحائض (قوله والعدة) وجوبها من أحكام الخلوة سواء كانت فمحصية أم لا ط أي اذا كانت في نكاح صحيح أما الفاسد فيجب فيه العدة بالوط كما ساقى (قوله في عتقها) متعلق بنكاح والاولى تأخير بعد قوله وحرمة نكاح الامة ط (قوله وحرمة نكاح الامة) أي لو طلق الحرة بعد الخلوة بها لا يصح تزوجه أمة مادامت الحرة في العدة ولو الطلاق باننا (قوله ومراعاة وقت الطلاق في حقها) بيانه أن الموطوءة طلاقها في الحيض بدعي فلا يحصل بل يطلعه او واحدة في طهر لاوط وفيه وهو أحسن أولنا ثم متفرقة في ثلاثة اظهر لاوط فيها وهو حسن بخلاف غير الموطوءة فان طلاقها بامدة ولو في الحيض حسن واذا كانت المختل بها كالوطوءة وقت طلاقها بالاطهر فلا يحصل في مدة الحيض فافهم (قوله وكذا في وقوع طلاق بائن آخر الخ) في البرازية واختار أنه يقع عليها ملاق آخر في عدة الخلوة وقيل لا اه وفي الذخيرة وأما وقوع طلاق آخر في هذه العدة فقد قيل لا يقع وقيل يقع وهو أقرب الى الصواب لان الاحكام لما اختلفت يجب القول بالوقوع احتياطاً ثم هذا الطلاق يكون رجعياً أو بائناً كشيخ الاسلام أنه يكون باننا اه ومثله في الوهبانية وشرها والحاصل أنه اذا خلاها خلوة صحيحة ثم طلقها مطلقة واحدة فلا شبهة في وقوعها فاذا اطلقها في العدة طلقة أخرى يقتضي كونها مطلقة قبل الدخول ان لا تقع عليها الثانية لكن لما اختلفت الاحكام في الخلوة في أنها لا تكون كالوط وتارة لا تكون جعلها كالوط وفي هذا اقتضاى وقوع الثانية احتياطاً لوجودها في العدة والمطلقة قبل الدخول لا يلحقها طلاق آخر اذا لم تكن معتدة بخلاف هذه والظاهر أن وجه كون الطلاق

وفي غن شرح الوهبانية أن العنة قد تكون لمرض أو ضعف خلقة أو كبر سن (في ثبوت النسب) ولومن الجبوب (و) في تأكد المهر (و) المسمى (و) مهر المثل بلا تسمية و (النفقة والسكنى والعدة وحرمة نكاح اختها وأربع سواها) في عتقها (وحرمة نكاح الامة ومراعاة وقت الطلاق في حقها) وكذا في وقوع طلاق بائن آخر على المختار (لا) تكون كالوط (في حق) بقية الاحكام

الثاني بانها الاحتياط أيضا ولم يشعروا بالطلاق الاول وأما الرجعي أنه بان أيضا أنه لا يملك قبل الدخول
غيره وجب للعدة لأن العدة انما وجبت لجعلها خلوة كالوطء احتياطاً فان الناهر وجود الوطء في الخلوة الصحية
ولان الرجعة حتى الزوج واقرارها أنه طلق قبل الوطء فينفذ عليه فيقع بانها اذا كان الاول لا تعقبه الرجعة بلزم
كون الثاني مثله اهـ ويشري الى هذا قول الشارح طلاق بائن آخر فانه ينفذ ان الاول بائن أيضاً ويدل
عليه ما يأتي قريسا من أنه لا رجعة بعده وسيأتي التصريح به في باب الرجعة وقد غلت بما قرأناه ان المذكور
في الأخيرة هو الطلاق الثاني دون الاول فافهم ثم نطهر اطلاقهم وقوع البائن أولاً وثانياً وان كان بصريح
الطلاق وطلاق الموطوء ليس كذلك فيخالف الخلوة الوطء في ذلك وأجاب ح بأن المراد التشبيه من بعض
الوجود وهو أن في كل منهما وقوع طلاق بعد آخر اهـ وأما الجواب بأن البائن قد يلحق البائن في الموطوءة
فلان دفع المخالفة المذكورة فافهم (قوله: كالغسل) أي لا يجب الغسل على واحد منهما بمجرد الخلوة بخلاف
الوطء (قوله والاخصان) فلورزني بعد الخلوة الصحية لا يلزمه الرجم لتفقد شرط الاحصان وهو الوطء قال
في عقد الفرائد وهذا لم يفهم أنه خاص بالرجل فهو سكت عن ثبوت الاحصان لها بذلك والذي يظهر لي
أنه لا فرق بينه وبينها فيه ولم أقف على نقل فيه صريح والله أعلم قلت في البحر ولم يقيموها مقام الوطء في حق
الاحصان ان تصادقاً على عدم الدخول وان أقرا به لزمها حكمه وان أقرا به أحد هما صدق في حق نفسه دون
صاحبه كما في المبسوط اهـ (قوله وحرمة البنات) أي لم يبقوا الخلوة مقام الوطء في ذلك فلو خلا زوجته
بدون وطء ولا من بشهوة لم تحرم عليهما تباخلاً بخلاف الوطء والكلام في الخلوة الصحية كما صرح به في التبيين
والفتح وغيرهما خلاصته في عقد الفرائد مما حاصله أن حرمة البنات بالخلوة الصحية لا خلاف فيها بين الصحابين
والخلاف في الفاسدة قال الثاني تحرم وقال محمد لا تحرم فهو ضعيف وما أدعاه من عدم الخلاف ممنوع كما
يسطره في النهر (قوله وحالها للاول) أي لا تحل مطلقة الثلاث الزوج الاول بمجرد دخوله الثاني بل لا يمتنع
وطئه لحديث العسيلة (قوله والرجعة) أي لا يصير محرماً بالخلوة ولا رجعة له بعد الطلاق الصريح
بعد الخلوة بصر أي لوقوع الطلاق بانها كما قد متناه (قوله والميراث) أي لو طلقها ومات وهي
في عدة الخلوة لارث برزاية ومثله في البحر عن الجنبتي وحكي ابن النجعة في عقد الفرائد قولاً آخر أنها ارثت
وان تصادقاً على عدم الدخول بعد الخلوة قال الرجعي وعلى هذا أي ما في الشرح لو طلقها في مرضه بعد الخلوة
الصحية قبل الوطء ومات في عده لارثت وبه جزم الطوائف فيقال في عده على هذا الشرح وأقره عليه تليفه
حامد أفندي العبادي مفتي دمشق اهـ (قوله وتزوجها كالابكار) كان عليه أن يقول كل نكبات
ليوافق ما قبله من المعطوفات فانها من خواص الوطء دون الخلوة فالحسن أنها ليست كالوطء في تزويجها
كالنكبات بل تزوج كالابكار فأده ط (قوله على المختار) وما في الجنبتي من أنها تزوج كالزوجة التي
ضعيف كما في البحر (قوله وغير ذلك) أي غير السبعة المذكورة من زيادة أربعة أخرى في النظم المذكور
وهي سقوط الوطء والني والتمسك وعدم فساد العبادات وبقي مسائلنا أيضاً لم يذكرها لعدم تسليمها وهما
أن الخلوة لا تكون اجازة للنكاح الموقوف عند بعضهم وأن المرأة لا تمنع نفسها للغير بعدها عندهما ما عدا
أبي حنيفة فلها المنع بعد حقيقة الوطء كما أفاده في البحر وزاد في الوهبانية أيضاً بقاء عتة العتق ويمكن دخولها
في النظم كما يأتي (قوله وغيره) بالرفع عطفاً على مثل والضمير للوطء ح أي ومغايير للوطء في إحدى
عشرة مسألة (قوله وبهذا العقد تحصيل) جملة من مبتدأ وخبر والعقد بكسر العين شبه الشعر المنظوم
بعقد الدر المنظوم (قوله تكمل مهر الخ) بيان لصور المأثلة (قوله واعداً) بالكسر والمراد به
العدة (قوله واربع) بالجر عطفاً على الاعتد (قوله الأما) جمع أمة وقصره للضرورة ولو أضاف لام
ولقد استغنى عن قصره (قوله فراق فيه تزحيل) المراد به الطلاق اهـ ح وأما الترحيل فهو من تردد
القوم عن المكان انتقلوا أي طلق فيه فنقل الزوجة من بيته أو من عصمته فافهم (قوله وأتوقعوا فيه)
أي في الاعداد بمعنى العدة اهـ ح فالضمير عائدة على مذكور وهو الاعداد المذكور في البت الثاني فافهم
(قوله اذا لحقا) الضمير للتطلق والالف لا طلاق اهـ ح والمراد بلحاظه وقوعه في العدة بعد طلاق سابق
عليه (قوله القيل) بدل من الاول ح (قوله ورجعة) أي في صورتين كما قد متناه في قوله والرجعة

ك الغسل و(الاحصان

وحرمة البنات وحلها للاول

والرجعة والميراث) وتزوجها

كالابكار على المختار وغير ذلك

كما نظمه صاحب النهر فقال

وخلوة الزوج مثل الوطء في صور

وغيره وبهذا العقد تحصيل

تكمل مهر واعداد كذا نسب

اتفاق سكتي ومنع الاخت مقبول

وأربع وكذا قالوا الاما ولد

رعا وازمان فراق فيه تزحيل

وأوقعوا فيه نطفة اذا لحقا

وقبل لا والصواب الاول القيل

ما المغايير فالاحصان يا أملي

ورجعة وكذا التورث معقول

(قوله سقوط وط) أي ما يلزمه فيه الوط لا يسقط بالنسبة لغير الزوج في القضاء الوط مرة واحدة ولا يسقط عنه بالخلوة وكذا العنين إذا اختل بها لا يسقط عنه الوط بها فلا زوجة طلب التفرق وعلى هذا الحق يستغنى عن ذكر بقا الفنة المذكورة في الوهبانية لكن يستغنى به أيضا عن ذكر التي الاتي فكان الأولى ذكرهما معا أو إسقاطهما معا تأمل (قوله كذلك التي) يعني أن التي منها ثم طهرتها في الليلة كان فيها وان خلاها لا اه ح (قوله التكميم) يعني أن وطئ في نهار رمضان فعليه الكفارة وان خلاها لا اه ح وفي النهروعد التكميم فنهرا مما لا ينبغي إذا الكلام في الخلوة الصحيحة وصوم الاداء يفسدها كما مر ط (قوله ما فسدت عبادة) ما نافية يعني أن وطئها في عبادة يفسدها الوط فسدت وان خلاها لا اه ح ويرد عليه ما ورد على سابقه فان ما يفسد بالوط كالأحرام والصوم والصلاة والاعتكاف المنذور يفسد الخلوة والكلام في الصحة الآن يمثل بما لا يفسد الخلوة على أحد القولين كصوم غير الاداء وصلاته النافلة تأمل والحاصل أنه ينبغي إسقاط التكميم وفساد العبادة وزيادة فقد العنة قصير الأحكام التي خالفت الخلوة فيها الوط عشرة وقد نظمها في بيتين مقتصر عليهما العلم بأن ما سواها لا يحتاج فيها الخلوة الوط فقلت وخلوته كالوط في غير عشرة * مهالبة بالوط احسان تحليل وفي وارث رجمة فتدعنه * وتحريم بنت عقد بكر وتغسل

(قوله فقال بعد الدخول) يطابق الدخول على الوط وعلى الخلوة المجردة والمتبادر منه الأول والمراد هنا الاختلاف في الخلوة مع الوط أو في الخلوة المجردة لا في الوط مع الاتفاق على الخلوة لأن الخلوة مؤكدة لتمام المهر ولو كان الاختلاف بينهما في الوط مع الاتفاق على الخلوة لم تظهر غررة للاختلاف (قوله فالتقول لها) لانكارها سقوط نصف المهر كذا في القنية للزاهدي وقلقه ابن وهبان وقال في شرحه أنه تتبع هذا الفرع بما ظفر به ولا وجد ما ينافيه ووجه ما شاع على القواعد لان القول للمكر اه قلت رأيته في حاوي الزاهدي أيضا وحي فيه قولين فذكر ما مر معزيا إلى المحيط وكتاب آخر ثم عزى إلى الاسرار أن القول قوله لانه ينكر وجوب الزيادة على النصف اه وظهر لي أرجحية القول الأول ولذا جزم به المصنف وذلك أن المهر يجب بنفس العقد والدخول أو الموت مؤكدة والطلاق قبلهما منصف له فوجب الكل متحقق والنصف له عارض والمرأة تنكر ذلك العارض وتنسك بالسبب المحقق الموجب للكل ولذا ثبت لها المطالبة بتمام المهر قبل الدخول ولا بعد ونصف المهر المبوض أي مذكرا بالطلاق قبل الدخول إلا بالقضاء أو الرضى ولا تنفذ تصرفه قبل ذلك وينفذ تصرف المرأة فيه والزواج وان أنكر الزيادة على النصف لكنه مقر ببيها كما لو أنكر الغيب وأدعى الرذ وكذب المالك فدعواه الرذ انكار للنصفان بعد الاقرار ببيها فلا يقبل تأمل (قوله وان أنكر الوط) كذا في كثير من النسخ وكان المناسب أن يقول وان أنكر الدخول لما قرره من أن الاختلاف بينهما ليس في الوط مع الاتفاق على الخلوة وليكون إشارة إلى رد ما قاله في الاسرار أي انكاره لا يعتبر لانه في الحقيقة مدع لسقوط النصف بالعارض على السبب الموجب للكل فكان انكارها هو المعترف وفي بعض النسخ وان أنكرت بالتاه والمضى أن القول لها وان أنكرت انه لم يطأها في هذا الدخول الذي ادعته لكن الأولى أن يقول وان اعترف بعدم الوط لانه لم يدع الوط حتى يقابل بانكارها له (قوله انما وطأ كرها) لانها تستحي بالطبع فلم تكن بالانتفاع مختارة لعدم تاج كد المهر بخلاف الثيب لانها تتها على اختيارها لعدم تأكد المهر (قوله كما يجشمه الطرسوسي) أي في أنفع الوسائل والبحث في التصيل المذكور فان الطرسوسي قتل أو لاعن الذخيرة إذا خلاها ولم تحسب من نفسها بخلاف المدخرون فسمه قال وفي طلاق التوازل عليه نصف المهر ثم ذكر هذا التصيل وقال قلته على وجه التفقه ولم أظفر فيه بنقل والظاهر أنه أراد به التوفيق بين القولين وذكر أيضا أن هذا إذا صدقته في ذلك فلو كذبه قال القول قولها يمينها لانها منكورة (قوله وأقره المصنف) أي تبع الشبهة صاحب الجرم (قوله نغلاها) أي خلوة صحيحة لانها التبادر من لفظ الخلوة اه ح أي في قول الحالف ان خلوت بثلث فإدائها الحالبة عما يمتنعها أو يفسدها مما مر والمراد ما يفسدها من غير التعلق لها من غير الجرم أن هذا التعلق مفسد لها فهو نظير قولهم الخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح مع أنها في النكاح الفاسد فاسدة كما ذكر

سقوط وطء واحلال لها وكذا
تحريم بنت نكاح البكر بمذول
كذلك التي والنكاح ما فسدت
عبادة وكذا بانفسل تكميل
(ولو أقرقا فقتلت) بعد الدخول
وقال الزوج قبل الدخول فالتقول
لها) لانكارها سقوط نصف
المهر وان أنكر الوط ولولم
تمكنه في الخلوة فان بكرا حجت
والالا لان البكر انما وطأ كرها
كما يجشمه الطرسوسي وأقره المصنف
(ولو قال ان خلوت بك فأنت طالق
نغلاها طلفت)

في البصر فالمراد بالصحة فيه انطالية عما يفيد هاموى فساد النكاح فافهم (قوله بائنا) لتصرحهم بأن
الطلاق الواقع بعد الخلوة العجبة يكون بائنا من أى فئنا أولى لعدم صحتها فانها لا تغايل الوطء الا في وجوب
العدّة ط (قوله لوجود الشرط) على الطلقة وأما عدّة كونه بائنا فهي ما قد مناه عن المنع أخا ح
(قوله ووجب نصف المهر) في بعض النسخ بعد هذا زيادة وهي لعدم الخلوة المدّ كنه من الوطء اه أى
لأنها بائنا تيجر من الخلوة فكان غير ممكن من الوطء شرعا (قوله ولا عدّة عليها) قال في الصبر وسأني
وجوب في الخلوة الفاسدة على الصحيح فجب العدّة في هذه الصورة اختباطا اه واعترضه الخليل الرمي بقوله
كيف القطع بوجوبها مع معادته للثقل على أن هذه مطلقة قبل الدخول فهي أجنبية والخلوة بالاجنبية
لاوجب العدّة فليست من قسم الخلوة العجبة ولا الفاسدة فتأمل وانظر الى قولهم انما يتقام مقام الوطء
اذا تحقق التسليم اه أقول التسليم منها ما يوجد ولكن عاقبه مانع من جهته وهو التملك كالعين وكما لو دخل
عليها فأحرّم بالجماع أو بالصلاة وكونهما خلوة بأجنبية ممنوع لأن الخلوة شرط الطلاق وانما يقع بعد وجود شرطه
كالوفاة لا لأجنبية ان تزوجت فأن طلق فوقوع الطلاق دليل تحقق الخلوة أو لولاها لم يقع غيرها وبعد
تحتقنها مانع من جهته كما ذكرنا وتصرح بهم بوجوب العدّة بالخلوة الفاسدة على الصحيح شامل لهذه الصورة
فقول البرازية لا عدّة عليها مبنى على خلاف الصحيح فهو مصادمة نقل نقل أصح منه فافهم (قوله وتجب
العدّة) ظاهره الوجوب فضاء وديانة وفي الفتح قال الغتاني حكّم مشايخنا في العدّة الواجبة بالخلوة العجبة
انها واجبة طاهرا أو حقة قبل لزوم وجوب وهي متيقنة بعدم الدخول حل لم ديانة لا قضاء (قوله
في الشكل الخ) هذا في النكاح الصحيح أما النكاح الفاسد لا تجب العدّة في الخلوة فيه بل بحقيقة الدخول
فخ (قوله لتوهم الشغل) أى شغل الرحم نظرا الى التمكن الحقيقي وكذا في الجيوب اقيام احتمال الشغل
بالصق وهي حق الشرع وحق الولد ولذا الاستدلال لؤا شغلها لا يحل لها الخروج ولو أدّن لها الزوج وتدخل
العدّة تان ولا يتدخل حق العبد فخ وتماه في المعراج (قوله واختاره القرطبي الخ) وحزم به
في البدائع قال في الفتح ويؤيده ما ذكره الغتاني (قوله تجب العدّة) لبثوث التمكن حقيقة فخ (قوله
كصغر ومرض مدنف) قال في الفتح اوجه على هذا القول أن ينحصر الصغر بغير التقادير والمرض بالمدنف
لبثوث التمكن حقيقة في غيرهما اه قلت ونص على التقييد بالمدنف في جامع الفصولين وفي القاموس
دنف المرض كدفع ثقل (قوله لانه نص محمد) أى في كانه الجامع للصغر الذي روى مسأله عن أبي
يوسف عن الامام صاحب المذهب (قوله فانه المدنف) أى بغير الشيعة في البحر وأقره في التبر والشرع بلاية
(قوله الموت أيضا) أى كان الخلوة ككلاوط بينهما والمراد الموت قبل الدخول أى موت الرجل بالنسبة
لهة وموت أيا كان بالنسبة للمهر كما أفاده ح (قوله في حق العدّة وللمهر) أى اذا مات عنها زوجها
عدّة الوفاة واستحققت جميع المهر كالموطوءة (قوله فقط) هو معنى قول الجتبي وفيما سواه كما لعدم
قلت ولا يقال انه يعطى حكمه أيضا في الارث لأن الارث من أحكام العدّة فلذا تحقق قبل الخلوة التي هي
دون الوطء فافهم (قوله حلب بنتها) أى كانت قبل بعد الخلوة العجبة فلا يتقدم الاجبة الوطء على ما مر
(قوله فوهيته له) ذكر النخبر لأن الافء ذكر لا يجوز زنايته كفى ط عن المصباح وكذا الوهيت نصفه
فخ (قوله قبل وطء) أى خلوة نهر وهي وطء حكما كما مر (قوله لعدم تيقن التقود في العدود)
ولذا الرأى في النكاح الى دراهم كانه أن يسكها ويدفع مثلها اجنبيا ونوعا وقد روى وصفت ولو لم تهب
شأ وطء قبل الدخول كان لها المهر ووض ودفع غيره ولذا تركى الشكل وتماه في التبر والحاق تسل
أنه لم يعمل به البينة عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو نصف المهر من (قوله وأقبضت نصفه)
استترا على الوهيت أكتر من النصف فانه تزد عليه ما زاد على النصف بخلاف ما لو قبضت الاقل ووهيته
الباقى فهو معلوم بالاولى بحر أى لا يرجع عليها بشئ (قوله في الصورة الاولى) الانسب أن يقول
في الصورتين فيكون قوله أو الباقى إشارة الى أن مئة الاف ليس بقيد في الثانية كإض عليه في الصبر قال
في التبر ومعنى هبة الاف بعد قبض النصف أنها وهبت له المقبوض وغيره (قوله أو وهبت عرض المهر) أشار
الى أن يعطى بغيره ولو وهبت به بعد ما تعيب فاحتايز جمع نصف قيمته يوم قبضت لانه ما ركضها وهبت عنها أخرى

فإنما لوجود الشرط ووجب نصف
المهر ولا عدّة عليها برأيه وتجب
العدّة في الشكل أى كل أنواع
الخلوة ولو فائدة استباطا أى
استحصاناً لتوهم الشغل (وقيل)
قائله القدوري واختاره القرطبي
بما قضى خان (ان كان المانع شرعا)
كموم (تجب العدّة وان)
كان حسيّا كصغر ومرض
مدنف (لا تجب والمذهب الاول
لانه نص محمد فانه المصنف وفي الجتبي
الموت أيضا ككلاوط في حق
العدّة والمهر فقط حتى لو مات
الام قبل دخوله بها حلت بنتها
(قبضت آف المهر فوهيته له)
وطلقت قبل وطء (رجع عليها
(بنصفه) لعدم تعيين التقود
في العتود (وان لم تنبضه أو
قبضت نصفه فوهيته الشكل) في
الصورة الاولى (أو ما بقى) وهو
النصف في الثانية (أو) وجب
(عرض المهر)

أما العيب اليسير فكالعدم لما سبأ في أنه في المهر تعمل وقيد بالهبة لأنها لو باعته منه يرجع بالنصف أي نصف
 قيمته لأنصف الثمن المدفوع فيما يظهر ولو وهبته أقل من نصفه ترذما زاد على النصف ولو وهبته الأكثر أو النصف
 فلا رجوع **بجر** (قوله أو في الذمة) أشار إلى أنه لا فرق بين العرض المعين وغيره وهو من خصوص النكاح
 فإن العرض فيه يثبت في الذمة لأن المال فيه ليس بمصرف فبشأنه فيه بخلاف البيع **بجر** (قوله لحصول
 المقصود) لأنه وصل إليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لتعينه في الفسخ **بجر** (قوله في العقد بدليل
 أنه ليس لواحد من جاد فبذلك حتى لو تعيب فاحشا فوهبته له وجع نصف قيمته كما ترزهر (تسمية) حكم الموزون
 غير المعين وهو ما كان في الذمة حكم التقدر أما المعين منه فكالعرض واختلاف في التبر والنفقة من الذهب
 والفضة ففي رواية ككالعرض وفي أخرى كالمنزوب كذا في البدائع **بجر** (تبيينه) قال في البحر وقد ظهري
 أن هذه المسألة على ستين وجها لأن المهر أما ذهب أو فضة أو منق أو غيرها أو في أقل من عشرين وجها
 لأن الموهوب أما الكل أو النصف وكل منهما ما أن يكون قبل القبض أو بعده أو بعد قبض النصف أو أقل منه
 أو أكثر ففي عشرة وكل منها ما أن يكون مضر وبأوترا فهي عشرون والعشرة الأولى في المثل وكل منها
 ما أن يكون معينا أو لا وكذا في التخي والاحكام مذكرة ٨١ وتسعة في النهر قلت وزاد مثلها فخصر
 مائة وعشرين بأن يقال ان الموهوب أما الكل أو النصف أو لا أكثر من النصف أو الأقل فهي أربعة تنسرب
 في الخمسة المائة تبلغ عشريين وكل منها ما أن يكون مضر وبأوترا فهي أربعون وكذا في كل من المثل والتمهي
 أربعون وقد مر حكم هبة الأكثر من النصف أو الأقل (قوله فان وفي) بتشديد الفاء ما شئ في وفي فوفية
 لا بالتخفيف من وفي بني وفي بقرينة قوله والايوف أماده ح (قوله وأقام بها) اعتمادا لرتبوفية في الأولى
 دون هذه لأنه في الأولى جعل المسمى مالا وغير ماله وهو ما شرط لها ووعد هابه من عدم آخر اجها وعدم
 التزوج عليها أما هنا فالمسمى مال فقط رذخه بين القليل على تقدير والكثير على تقدير كما أشار إليه الشارح
 فليس هنا في المسمى وعد بنسبته التعبير بالتوفية بوضعه أنه قدر رذخه بين كونها شيئا أو بكرة كما يأتي
 فاتهم (قوله الأولى الخ) ضابطها أن يسمى لها قدر أو مهر مثلها أكثر منه وبشرط منفعة لها أو لا
 أولادى رحم محرم منها وكانت المنفعة مباحة الانتفاع متوقفة على فعل الزوج لا ساهله بتمرد العقد ولم يشترط
 عليها رذخى له وذلك كأن تزوجها بألف على أن لا يخرجها من البلد أو على أن يكرمها أو يهديها هاهنية
 أو على أن يزوجها بأماها أو على أن يعتق أخاها أو على أن يطلق شرتها فلو المنفعة لا جنسي ولم يوف
 فليس لها إلا المسمى لأنها ليست بمنفعة مقصودة لاحد المتعاقدين ومثلها الأولى لو شرط ما بضرها كالتزوج
 عليها وكذا لو كان المسمى مهر المثل أو أكثر منه ولو كان المشرط غير مباح كمنزول المسمى عشرة
 فأكره وجب لها وبطل المشرط ولا يكمل مهر المثل لأن المسلم لا يتنفع بالحرام فلا يجب عوض بنواته ولو تزوجها
 على ألف وعقن أخها أو طلاق شرطه بابقظ المصدر لا المضارع عتق الاخ وطلقت الشرة بنفس العتد طلقة
 رجعية لمقابلتها بغيره متقوم وهو البضع والزوجة المسمى فقط والولد له الا اذا قال وعقن أخها عتقها فلو لها
 ولو تزوجها على ألف وعلى أن يطلق امرأته فلا فاعلى أن ترذخه عليه عبد يتقسم ألف على مهر مثلها
 وعلى قيمة العبد فان كانا سوأ صارت نصف الاق نمنا للعبد والنصف صد افا فاذ اطلتها قبل الدخول
 ظها نصف ذلك وان بعده نظر ان كان مهر مثلها خسمائة أو أقل فليس لها الا ذلك وان أكثر فان وفي بالنسبة
 فكذلك والافزهر المثل وتماه في المحيط والفتح عن البسوط في اشتراط الكرامة والهبة كلام سبأ في
 وحاصل المسألة على وجهه لأن الشرط أمانا فاعلى أن لا جنسي أو ضار وكل اما حاصل بمجرذ النكاح أو متوقف
 على فعل الزوج وعلى كل من الستة اما أن يكون مهر المثل أكثر من المسمى أو أقل أو مساويا وكل اما
 أن يكون قبل الدخول أو بعده وكل اما أن يساح الانتفاع بالشرط أو لا وكل اما أن يشترط عليها رذخى أو لا
 وكل اما أن يحصل الوفاء بالشرط أو لا فهي مائتان وغاية وغماون هذا خلاصة ما في البحر (قوله والثانية
 الخ) قال في الفتح وأما الثانية فكان يتزوجها على ألفين ان كان ضارداها (قوله بنوات النفع)
 أو ان صككت مولاة أو أن كانت أعجمية أو شيئا على ألفين ان كان ضارداها (قوله بنوات النفع)
 الباء السببية لأنه في الأولى سعى لها ما الهابه فنع وهو عدم آخر اجها وعدم التزوج عليها ونحوه فاذا وفي

كعوب معين أو في الذمة

(قبل القبض أو بعده) رجوع

لحصول المقصود (بجر)

بألف على أن لا يخرجها من البلد

أو لا يتزوج عليها أو نكحها

(على ألف ان أقام بها وعلى ألفين

ان أخرجهما فان وفي) بما شرطه

في الصورة الأولى (وأقام بها

في الثانية (فلها الألف) رضاها به

فهنا صورتان الأولى تسمية المهر

مع ذكر شرط ينفعها والثانية

فقيمة مهر على تقدير وغيره على

تقدير (والا) يوف ولم يسم (بجر

المثل) لفتوت رضاها بنوات النفع

دلها المسمى لانه صلح مهر او قد تم رضاها به وعند فوائده نعم رضاها بالمسمى فيكمل مهر مثلها وفي الثانية
 سمي تسميتين فانها غير صحيحة للجهالة كما يأتي فوجب فيها مهر المثل (قوله في المسألة الأخيرة) قيد في قوله
 ولا يزاد على ألفين فقطح وفي بعض النسخ في الصورة الثانية ذات التقديرين (قوله ولا ينقص عن ألف)
 أي في المسألتين (قوله لا تنافهما على ذلك) أي لو زاد مهر مثلها في المسألة الأخيرة على ألفين ليس لها أكثر
 من ألفين لانها راضية بمهر التريده لها بين ألف والألفين بخلاف المسألة الأولى فانه لو زاد على ألف لها
 مهر المثل باعفا ما بلغ لانها لم ترش بالالف وحده بل مع الوصف النافع ولم يحصل لها ولو نقص عن ألف في المسألتين
 قلها الا انه لا يرضى به (قوله لسقوط الشرط) لانه اذا لم يف يجب تمام مهر المثل ومهر المثل لا يثبت
 في الطلاق قبل الدخول فستطاعت به على المسمى فيتنصف بدائع (قوله وقال الشرطان صحيحان)
 أي في المسألة الأخيرة قال في الهداية حتى كان لها الاثان ان اقام بها والا فبان ان اخرجها وقال زفر
 الشرطان فاسدان ولها مهر مثلها لا ينقص من الف ولا يزاد على الفين وأصل المسألة في الاجازات في قوله
 ان خطته اليوم فلك درهم وان خطته غدا فلك نصف درهم اه (قوله في الاصح) مقابلة ما في نوادر
 ابن سماعة عن محمد انه باع على الخلاف وضعفه في البحر (قوله لانه الجاهل) جواب عما رد على قول الامام
 حيث أفسد الشرط الثاني في المسألة المتقدمة وفي ما اذا تزوجها على الفان اقام مهر او الفين ان اخرجها
 وفي هذه الصورة صحح الشرطين مع أن التريده موجود في صورتين وأجاب في الغاية بأنه في المتقدمة دخلت
 المخاطرة على التسمية الثانية لان الزوج لا يعرف هل يخرجها أو لا أمّا غاها المرأة على صفة واحدة من الحسن
 أو القبح وجهالة الزوج بصفتها لاوجب خطرا وردة الزليج بأن من صور المسألة المتقدمة ما لو تزوجها على
 ألفين ان كانت حرة أو ان كانت له امرأة وعلى ألف ان كانت مولاة أو لم تكن له امرأة مع أنه لا مخاطرة
 ولكن جهل الحال وأجاب في البحر بأن المرأة وان كانت في الكل على صفة واحدة لكن الجهالة
 قوية في الحرة وعدمها لانها ليست أمرامشاهدا ولذا الواقع النزاع اخرج الى اثباتها فكان فيها مخاطرة
 معنى بخلاف الجمال والقبح فانه أمر مشاهد لجهالة بصره والاهل بالمشقة واعترضه في النظر بأنه على هذا
 ينبغي الصحة فيما لو تزوجها على ألفين ان كانت له امرأة وعلى ألف ان لم تكن لان النكاح ثبت بالتسامع
 فلا يحتاج الى اثبات عند المنازعة قلت ولا يخفى ما فيه فان اثباته بالتسامع انما هو عند الاحتياج الى
 اثباته على أنه قد تكون له امرأة غائبة في بلدة أخرى لا يعلم بها أحد بخلاف الجمال والقبح فلا تسمع
 الشارح ما في البحر ولم يلتفت لما في النهر (قوله بخلاف ما لو رد الخ) هذا أيضا من صور المسألة المتقدمة
 التي ذكر أنهم باختلاف المسألة التريده للقيح والجمال فلا حاجة الى اعادته والحاصل أن زريده المهر بين
 القلة والكثرة ان وجد فيه شرط الاقل لزمه الاقل والا فلا يلزمه الاكثر بل مهر المثل خلافا لما لا في مسألة
 القبح والجمال فانه يجب المسمى في أي شرط وجد انضافا والفرق للامام ما مر (قوله ولو شرط الخ) هذه
 مسألة استطرادية ليست من جنس ما قبلها ومناسبتها تعليق المسمى على وصف مرغوبه (قوله لزمه الكل)
 لان المهر انما شرع لمجرد الاستمتاع دون البكارة ح عن مجمع الانهر (قوله ورجحه في البرازية) أقول
 عبارة تازوجها على أنها بكر فاذا هي ليست كذلك يجب كل المهر حلالا لامرها على الصلاح بان
 زالت بوضحة فان تزوجها بآنزيد من مهر مثلها على أنها بكر فاذا هي غير بكر لا يجب الزيادة والتوفيق واضح
 للممثل اه ووجه التوفيق ما ذكره في العمادية عن فوائد الخط في تعليل المسألة الثانية انه قابل
 الزيادة بما هو مرغوب وقد فات فلا يجب ما قوبل به وأنت خبير بأن كلام البرازية ليس فيه ترجيح للزوم الكل
 مطلقا بل فيه ترجيح للتفصيل والفرق بين التزوج بمهر المثل وبآنزيد منه ثم قال في البرازية بعد ذلك وان أعطاها
 زيادة على المثل على أنها بكر فاذا هي ثيب قبل زواله وعلى قلمس مختار شيخنا بخاري فيما اذا أعطاها المال
 الكثير بجهة العجل على أن يجهزوها بما عظم ولم تأت به رجحان ما زاد على مهر مثلها وكذلك أتني
 أغمة خوارزم ينبغي أن يرجع بالزيادة ولكن صرح في فوائد الامام ظهير الدين أنه لا يرجع في كلا صورتين
 اه أي في صورة الزيادة على مهر المثل وصورة الزيادة على المثل كما يعلم من مراجعة الفصول العملية فقول
 البرازية تبع العمادية وليس كذلك صرح الخ في رد ترجيح عدم الرجوع وانه يلزم كل المهر ولذا انقسم المسألة

(و) ليسكن (لايزاد) المهر
 في المسألة الأخيرة (على ألفين
 ولا ينقص عن ألف) لا تنافهما
 على ذلك ولو طلقها قبل الدخول
 تنصف المسمى في المسألتين لسقوط
 الشرط وقال الشرطان صحيحان
 (بخلاف ما لو تزوجها على ألف
 ان كانت قبيصة وعلى ألفين ان كانت
 بجيلة فانه يصح الشرطان) انضافا
 في الاصح لانه الجهالة بخلاف
 ما لو رد في المهر بين القلة والكثرة
 للثبوتية والبكارة فانها ان شيازمه
 الاقل والا فمهر المثل لا يزاد على
 الاكثر ولا ينقص عن الاقل فخرج
 ولو شرط البكارة فوجد هاتين
 لزمه الكل دبر ورجحه في البرازية

في الوهبانية وعبر عن عدم وجوب الزيادة بقيل فأفاد أيضاً ترجيح لزوم الكل كما هو مقتضى إطلاق صاحب
الدرر والوقاية والملتقى (قوله ولو تزوجها الخ) حاصل هذه المسألة أن يسمى شيئين مختلفين القبة اتحد
الجنس أو يختلف نهر (قوله أو الاثنان) لا فائدة في ذكره بعد الألف للعلم قطعاً بأن الألف غير
قد فالأولى قول الجهر أو على هذا الألف والألفين فهو مثال آخر مثل الذي بعده مما اختلف في قيمته مع
اتحاد الجنس ويمكن عطف قوله أو الألفين على مجموع قوله على هذا العبد أو على هذا الألف بأن يعطف
على كل واحد منهما فانه كان قول الزوج تزوجتك على هذا العبد أو هذين الألفين أو يقول على هذا الألف
أو هذين الألفين تأمل (قوله أو على أحد هذين) أي أنه لا فرق بين كلمة أو ولفظ أحد ههما فإن الحكم فيه
كذلك كما صرح به في المحيط بحر (قوله وأحدهما أو كس) الجملة في موضع الحال في القاموس وكس
كالوعد النقص والتقصي لازم منه. ثم اه وقديبه لانهما لو اتساقا بقيت الصحة التسعة اتساقاً بحر عن الفتح
وقال قبله لو كانا مواءمًا فلا يحكم بهما والخيار في أخذ أيهما شئت (قوله حكمهم المثل) هذا قوله
وعندهما الماهل والتمتن على الأول ويرجح في البحر بقوله ما اختلف مبنى على أن مهر المثل أصل عنده
والمسي خلف عنده ان صحته التسعة وقد ثبتت هنا للبهالة فصارت إلى الأصل وعندهما بالعكس ومجمله
اذ لم يصرح بالخيار لها أو فلو قال على أنها بالخيار تأخذ أيهما شئت أو على أي بالخيار أعطيك أيهما شئت
فانه يصح اتساقاً لالتقاء المنازعة وقيد النكاح لان الخلع على أحد شيئين مختلفين أو الاعتاق عليه يوجب الأقل
اتساقاً لانه ليس له موجب أصلي يبارأ به عنده فاد التسمية يوجب الأقل وكذا في الاقرار وتماه في البحر
(قوله فلها الارفع) لانها رخصت بالخط هداية (قوله فلها الاوكس) لان الزوج رضى بالزيادة هداية
(قوله والا) أي بأن كان بين الارفع والاوكس (قوله لانها الاصل) أي في الطلاق قبل الدخول
كأن الاصل مهر المثل قبل الطلاق بحر (قوله وجبت المتعة) أشار به إلى أن ما وقع في الدرر تبعاً للوقاية
والهداية من أنه يجب نصف الاوكس اتساقاً معني على الغالب أن المتعة لا تزيد على نصف الاوكس
كما علم به في الهداية حتى لو زادت وجبت كما صرح به في الخاتمة والدرية وقال في الفتح التعيين أن الحكم المتعة
فأفاد أنها لو كانت أزيد من نصف الأعلى ليزاد على نصفه لرضاها به ومعنى (قوله ولو تزوجها على فرس الخ)
شروع في مسألة أخرى موضوعها أنه تزوجها على ما هو معلوم الجنس دون الوصف كما في الهداية
وقوله فالواجب الوسط أقيته فيبدي صحة التسعة لان الجنس المعلوم مشتمل على الجيد والردى والوسط ودون
منهما بخلاف مجهول الجنس لانه لا وسط له لا اختلاف معاني الاجناس وانما تحصر الزوج بين دفع الوسط
أوقيته لان الوسط لا يعرف الا بالقيمة فصارت أهلاً في حق الانباء وقدم عليهم لانه في المعين بإشارة كهذا العبد
أو الفرس ثبت الملك لها بمجرد القبول ان كان معلوكه والافلها أن تأخذ الزوج بشرأه لها فان عجز رزقه
فتمته وكذا باضافة الى نفسه كعبدى فلا تجبر على قبول القبة لان الاضافة الى نفسه من أسباب
التعريف كالاشارة لكن في هذا اذا كان له أعدت له ليكنه في واحد منهم وسط وعليه تعيينه وقوله في الجمرانه
يتوقف ملكها على تعيينه غير صحيح لانه يلزم كون الاضافة كالإبهام فانه في الإبهام لو عين لها وسطاً
أجبرت على قبوله وتماه في النهر (قوله في كل جنس له وسط) قصد بهذا التعميم أن هذا الحكم
لا يخص الفرس والعبد وما عطف عليهم بل يعم كل جنس له وسط معلوم ح. (قوله وكل ما لم يجز السلم فيه
الخ) فإذا وصف الثوب كهروي خبر الزوج بين دفع الوسط أوقيته كما مر وكذا لو بالغ في وصفه بأن قال
طوله كذا في ظاهر الرواية ثم لو ذكر الاجل مع هذه المبالغة فكان لها أن لا تقبل القبة لان صحة السلم
في الثياب موقوفة على ذكر الاجل وفي المصكبل والموزون اذا ذكر صفته بكيدة خالية من الشعر مع عدة
أو هجرية يتعين المسمى وان لم يذكر الاجل لان الموصوف فيها ثبت في الذمة وان لم يكن موجلاً كما في النهر والبحر
فغنى كون اختيار المرأة أن لها أن لا تقبل القبة اذا أراد اجبارها عليها لا يعني أن لها أن تجبره على القبة
اذا أراد دفع العين لانه اذا صح السلم تعين حقيقتها العين وهذا وفي الفتح التصريح بأن قول الهداية في ظاهر
الرواية احتراز عن عاروي عن أبي حنيفة أن الزوج يجبر على دفع عين الوسط وهو قول زفر وعن قول أبي يوسف
أنه لو ذكر الاجل مع المبالغة في وصف الثوب بالطول والعرض والارقة تعين الثوب وذكر مثله عن المبسوط يهرج

(ولو تزوجها على هذا العبد أو على

هذا الألف أو الاثنان أو على هذا

العبد) أو على هذا العبد أو على أحد

هذين (وأحدهما أو كس حكم)

القاضي (مهر المثل) فان مثل

الارفع أو فوقه فلها الارفع وان

مثل الاوكس أو دونه فلها الاوكس

والا فمهر المثل (وفي الطلاق قبل

الدخول يحكم بثلاثة المثل) لانها

الاصل حتى لو كان نصف

الاوكس أقل من المتعة وجبت

المتعة فتح (ولو تزوجها على فرس)

أو عبد أو فرب هروى أو فراس

بيت أو عدد معلوم من نحو ابل

(فالواجب) في كل جنس له وسط

(الوسط أوقيته) وكل ما لم يجز

السلم فيه فالنكاح بالزوج والا فمهر

رواية زفر وصرح في الجمع بأنها الاصح وكذا في درر البحار وأقره في غرر الاذكار وابن ملك ثم لا يضي
 أنه وان لم يبين فلا بد في عين الوسط أوقيته من اعتبار الاوصاف التي ذكرها الزوج (قوله وكذا الحكم
 في كل حيوان الخ) فذكر الفرس ليس قيداً ولو قال أو لا ولو تزوجها على معلوم جنس وجب الوضوء أوقيته
 لسكان أن يصر وأنشأ فانه يعم نحو العبد والنوب الهروي أفاده ح (قوله هو عند الفقهاء الخ) أما عند
 المساطفة فهو المقول على كثيرين مختلفين في المحققين في جواب ما هو والنوع المقول على كثيرين
 مختلفين في العدد (قوله مختلفين في الاحكام) كائسان فانه مقول على الذكر والانثى وأحكامهما مختلفة
 قال في البحر ولا شك أن النوب تحته المكان والظن وانما يرد بالاحكام مختلفة فان النوب الحر لا يصل اليه
 وغيره يصل فهو جنس عندهم وكذلك الحيوان تحته الفرس والجمار وأما الدار فانه ما يختلف باختلاف
 فاحشاً بالبلدان والحال والسعة والضيقة وكثرة المراتق وقلتها (قوله متفقين فيها) أي في الاحكام مثل
 الاصوليون في بحث الخاص بالرجل وأورد عليهم أنه يشمل الحر والعبد والعاقل والمجنون وأحكامهم مختلفة
 فأجابوا بأن اختلاف الاحكام بالعرض لا بالاصالة بخلاف الذكر والانثى فان اختلاف أحكامهما بالاصالة
 بجر (نتية) علم عما ذكرنا أن نحو الحيوان والذابة والمملوك والنوب جنس وأن نحو الفرس والجمار
 والعبد والنوب الهروي أو المكان والظن نوع وأن الذي تصح تسميته يجب فيه الوسط أوقيته الثاني فكان
 على المصنفان يقول وكذا الحكم في كل حيوان ذكره نوع دون وصفه كما قال في متن المختار تزوجها على
 حيوان فان سمي نوعه كالفرس جاز وان لم يصفه وقال في شرحه الاختيار ثم الجهة أنواع جهالة النوع والوصف
 كقوله نوب أو ذابة أو ذرة فلا تصح هذه التسمية ومنها ما هو معلوم النوع مجهول الصفة كقوله عبيد
 أو فرس أو بشر أو شاة أو نوب هروي فانه تصح التسمية ويجب الوسط الخ فقد جعل الذابة والنوب معلوم الجنس
 مجهول النوع والوصف وجعل العبد والفرس والنوب الهروي معلوم الجنس والنوع مجهول الوصف وهذا
 موافق لما تفرق في تعريف الجنس والنوع عند الفقهاء فان قلت قال في الهداية معنى هذه المسألة أن يسمي جنس
 الحيوان دون الوصف بأن تزوجها على فرس أو حماراً ما إذا لم يسم الجنس بأن تزوجها على ذابة لا يجوز التسمية
 ويجب مهر المثل اه فقد جعل الفرس والجمار جنساً قلت أراد بالجنس النوع كما صرح به في غاية البيان ولذا
 قاله بالوصف وأما قول البحر لا حاجة الى حمل الجنس على النوع لأن الجنس عند الفقهاء هو المقول على
 كثيرين الخ فقهه أنه لا يصح حمل الجنس في كلام الهداية على الجنس الفقهي كما لا ينبغي بل يتعين حمله على النوع
 وكذا قال في الهداية ولو سمي جنساً بأن قال هروي تصح التسمية ويخبر الزوج فقد سمي الهروي جنساً وليس هو
 جنساً بالمعنى الماتر ولو تبع المصنف الهداية فقال ذكر جنسه دون وصفه بدل قوله دون نوعه لصح كلامه بأن
 أراد بالجنس النوع لمقابلته بالوصف أمامه مقابلته بالنوع فلا يصح هذا ما ظهري (قوله بخلاف مجهول
 الجنس) أي ما ذكر جنسه بلا تشديد بنوع كدوب وذابة فانه لا تصح تسميته فلا يجب الوسط أوقيته بل يجب مهر
 المثل (نتية) حاصل هذه المسألة أن المسمى إذا كان من غير التقود بأن كان عرضاً أو حياً أو أماً ما يكون معينا
 بإشارة أو إضافة فيجب بعينه أو لا يكون معينا فان كان غير مكمل وموزون فان جهل نوعه كذابة أو نوب فسدت
 التسمية ووجب مهر المثل وان علم نوعه وجهل وصفه كفرس أو نوب هروي أو عبيد صحت التسمية ويخير بين الوسط
 أوقيته وكذلك لو علم وصف النوب على ظاهر الرواية وعلى ما مر أنه الاصح يتعين الوسط لأنه يجب في الذمة
 كالمختلف الحيوان فانه لا يجب في السلم وان كان مكسلاً أو موزوناً فان علم نوعه ووصفه كأردب قم
 جيد حال من الشيعر صعيدى تعين المسمى وصار كالعرض المشار اليه لانه يثبت في الذمة حالاً كالفرس ومؤجلاً
 كالمسلم وان لم يعلم وصفه تخبر الزوج بين الوسط أوقيته كافي ذكر الفرس أو الجمار هذا خلاصة ما في الاختيار
 والفتاوى والبحر لكن يشكل ما في النجاشية لو تزوجها على عشرة دراهم ونوب ولم يصفه كان لها عشرة دراهم
 ولو طلقتها قبل الدخول بها كان لها خمسة دراهم الا أن تكون متعتها الصكر من ذلك اه قال في البحر
 وهذا علم أن وجوب مهر المثل فيما إذا سمي مجهول الجنس انما هو فيما إذا لم يكن معه مسمى معلوم لكن ينبغي
 على هذا أن لا ينظر الى المتعة أملاً لان المسمى هنا عشرة فقط وذكر النوب لغو بدليل أنه لم يكمل لها مهر
 المثل قبل الطلاق اه وأجاب الخبر الرمي بأن النوب محمول على الصدة والتزوج كما جرت به العادة غير داخل

(وكذا الحكم) وهو لزوم الوسط

(في كل حيوان ذكر جنسه) هو
 عند الفقهاء المقول على كثيرين
 مختلفين في الاحكام (دون نوعه)
 هو المقول على كثيرين متفقين فيها
 بخلاف مجهول الجنس كنوب وذابة
 لانه لا وسط له

مطلب
 تزوجها على عشرة دراهم ونوب

في التسمية اذ لو دخل لوجب فسادها فتمس الجاهلة وقال في فتاواه الخيرية أنه زاعغ فهم صاحب الجور وأخيه
في جعل الثوب لنوا ولا حول ولا قوة الا بالله اه قلت حمله على العدة والتبرع هو بمعنى الغائه في التسمية ووجه
اشكاله على الفرع أن الثوب ان لم يدخل في التسمية لزم أن يجب لها نصف المسمى بالطلاق قبل الدخول بل انظر
الى المتعة لعمدة تسمية العشرة وان دخل فيها ينبغي أن يعطى حكم المالم تزوجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها
هدية فقد صرح في التبرية في المبسوط بعد أن ذكر عبارة محمد لوزجها على ألف وكرامتها أو يهدى لها
هدية قلها مهر مثلها لا ينقص عن الاصل قال هذه المسألة على وجهين ان أكرمها أو أهدى لها هدية قلها
المسمى والا فمهر المثل اه قلت فهو مثل مال تزوجها بألف على أن لا يخرجها أو لا يتزوج عليها كما قد مناه
وبه صرح في الهداية وغاية البيان وفي البدائع لو شرط مع المسمى شيئا محجوجا ولا مكان تزوجها على ألف درهم
وأن يهدى لها هدية ثم طلقها قبل الدخول قلها نصف المسمى لأنه اذ لم يف بالكرامة والهدية يجب تمام مهر
المثل ومهر المثل لا يدخل في الطلاق قبل الدخول اه لكن قال في الاختيار ولو تزوجها على ألف وكرامتها
قلها مهر المثل لا يتص عن ألف لأنه رضى بها وان طلقها قبل الدخول قلها نصف الاصل لأنه اكثر من المتعة اه
ونقل نحوه في الدرر عن الولوالجية والمحيط واعترض به على ما مر من إيجاب المسمى بأن الهدية والاكرام
محجوجتان ولا يمكن الوفاء بالجهول بل تفسد التسمية فيجب مهر المثل وقد أجبت عنه فبما قلته على العصر
بما حاصله أنه يمكن حل ما في الاختيار على ما ذكرتم أما اذا أكرمها قلها المسمى وهذا عن ما جعل
عليه في المبسوط كلام محمد ومضى عليه في الهداية وغاية البيان والبدائع كما مر وجهالة الهدية والاكرام ترفع
بعد وجودها وظاهرها في التبرية أنه يكفي هنا أن يماهه أكراما هدية اه فاذا لم يكرمها بشئ بقيت التسمية
محجوجة لعدم رضى المرأة بالألف وحده فيجب مهر المثل وكذا اذا طلقها قبل الدخول تقرر الفساد فوجب
المتعة كما هو الحكم عند عدم التسمية أو عند فسادها وانما أطلق في البدائع لزوم نصف الاصل لأنه في العادة
أكثر من المتعة كما علمه من كلام الاختيار وهو نظير ما مر في مسألة الاوكس فقد حصل بما ذكرنا التوفيق بين
كلامهم ويتعين حل ما في الخانية عليه أيضا وذلك بأن يشهد بما اذا كان مهر مثلها عشرة دراهم لم يدفع لها أو بأ
لخمس ثوب لثوب العشرة لانها مهر المثل وهو الواجب عند فساد التسمية وتجب المتعة بالطلاق قبل الدخول
وأما دعوى الرمي الفاسد ذكر الثوب بلهاته فلا تصح لأن جهالة الاكرام والهدية أغش من جهالة الثوب
لأن الاكرام تحته أجناس الشباب والحيوان والمهر وض والعتارود والنقود والمكبل والموزون ومع هذا لم يلقوه
فعدم الغاء الثوب بالاولى وأيضا يشكل على الغائه اعتبار المتعة وعلى ما تقررنا له اشكال والله أعلم بحقيقة
الحال ونظير ما في الخانية ما هو معروف بين الناس في زماننا من أن البكر لها أشياء زائدة على المهر منها
ما يدفع قبل الدخول كدراهم النقش والحمام وثوب يسمى لفافة السكاب وأتواب آخر يرسلها الزوج ليدفعها
أجل الزوجة الى القابلة وبلاغة الحمام ونحوها ومنها ما يدفع بعد الدخول كالازار والخف والمكعب وأتواب
الحمام وهذه مألوقة معروفية بمنزلة المشروط عرفا حتى لو أراد الزوج أن لا يدفع ذلك بشرط نفسه وقت العقد
أو يسمي في مقابله دراهم معلومة ينضمها الى المهر المسمى في العقد وقد سئل عنها في الخبر فاجاب بما حاصله
أن المتزوجة في السكيب من أن المعروف كالشروط واجب الحاق ما ذكر بالمشروط فان علم قدره لزم كالمهر
والا وجب مهر المثل لفساد التسمية ان ذكر أنه من المهر وان ذكر على سبيل العدة فهو غير لازم بالكلية والذي
يظهر الاخير وما في الخانية صريح فيه ثم ذكر عبارة الخانية المارة وما تقدم من اعتراضه على الجورأت
خبير بأن هذه المذكورات تتبرق في العرف على وجه الزوم على أنها من جملة المهر غير أن المهر منه ما يصرح
بكونه مهر ومنه ما يسكت عنه بناء على أنه معروف لا بد من تسليمه بدليل أنه عند عدم ارادة تسليمه لا بد من
اشتراط نفسه أو تسمية ما يقابلها كما مر فهو بمنزلة المشروط لظلاله لا يصح جعله عدة وتبرعوا كون كلام الخانية
صرح بما فيه قد علمت ما يشاققه ونشاقفه وقد رأيت في المقتط التصريح بلزومه كما قلنا حيث ذكر في مسألة منع
المرأة نفسها حتى تقبض المهر فقال ثم ان شرط لها شيئا مصلوما من المهر مجعلا فأوقاها ذلك ليس لها أن تنزع
نفسها وكذلك المشروط عادة كالنكح والمكعب وديباج لفافة ودراهم السكر على ما هو عادة أهل مصر وقد
وان شرطوا أن لا يدفع شي من ذلك لا يجب وان سكنوا الإرجب الامن صدق العرف من غير تردد في الاعطاء

مطلب
مسألة دراهم النقش والحمام ولفافة
السكاب ونحوها

ووسط العبد في زماننا الحبشي
(وان أمهرها العبدين) الحال
أن (أحدهما تزفهرها العبد)
عند الامام (ان سارى أهله) أى
عشرة دراهم (والا لاصح كملها
العشرة) لأن وجوب المسمى
وان قل يمنع مهر المثل وعند الثاني
لهامية المثل لعبد ووجه الكمال
كألو اسحق أحدهما (ويجب
مهر المثل في نكاح فاسد) وهو
الذى فقد شرط من شرائط العدة
كشهود (بالوطء في القبل) (لا بغيره)

مطلب
في النكاح الفاسد

للهام من مثله والعرف الضعيف لا يلحق المصكوك عنه بالمشروط اه ثم رأيت المصنف أفتى به في تساويه
وحاصله أن ذلك ان صرح باشتراطه ولم يسلطه وكذا ان سكنت عنه وكان العرف به مشهورا معلوما عند الزوج
ولا يفتى أن هذا لو كان تزوا وعده لم يكن لها منع نفسها القصة ولا المطالبة به وكذا لو كان لا ينفق فسادا
للتعبد لى يفتى أن يقال أنه بمنزلة اشتراط الهدية والاكرام تزفهم الجاهل به يدفعه فيجب المسمى دون مهر المثل
أو يقال وهو الأقرب أن ذلك من قبل معلوم النوع يجوز الوصف كالفرس والعبد فان التفاوت في ذلك يسير
في العرف بثلث النشافة يعرف نوعها أنهما من القهقريين والحريرين أو من القطن والحرير باعتبار الفقر والغنى وقلة
المهر وكثرته وكذا باقي المذكورات فمعتبر الوسيط من كل نوع منها فهذا ما يتجزأ في هذا المقام الذي كثرت
فيه الاوهام وزات الاقدام فاحفظه فانه مهم والسلام (قوله ووسط العبد في زماننا الحبشي) وأما علاه
فالروى وأدناه الزنجي كذا في البحر والنهر والمنع ذكروا أن ذلك عرف القاهرة وذكر السيد أبو السعود
أن الحبشي في عرفنا لا يبيع إلا بالتعصيص لأن العبد متى أطلق لا ينصرف إلا للسود فاذا اقتصر على ذكر
العبد وجب الوسيط من السودان اه قلت والعبد في عرف النشام لا يشل الروى لانه يسمى مملوكا لا يشل
الحبشي والزنجي وكذا المارية والرومية تسمى سيرة وعليه فالوسط أعلى الزنجي (قوله وان أمهرها
العبدين الخ) أراد بالعبدين الشيعين الحاليين بالمتزواج يكون أحدهما حرا فادخل فيه ما إذا تزوجها على
هذا العبد وهذا البيت فاذا العبد تزوا على مذبحين فاذا احدهما مائة كما في شرح الطحاوى بجر
(قوله أهله) أى أهل المهر (قوله يمنع مهر المثل) جواب عن قول محمد وهو رواية عن الامام لها العبد
الباقى وتماهم مهر مثلها ان كان مهر مثلها أكثر منه (قوله لهامية المثل لعبد) أى لهام مع العبد الباقي
قيمة المثل لو فرض كونه عبدا (قوله ووجه الكمال) والمتون على قول الامام وفي القهستاني عن الخاتبة
أنه ظاهر الرواية (قوله كألو اسحق أحدهما) أى أحد العبدين المسيحيين فان لها الباقي رقيقة المسحق
ولو استحقا جميعا فلهما وهذا بالاجماع كما في شرح الطحاوى بجر (قوله في نكاح فاسد) وحكم
الدخول في النكاح الموقوف كالدخول في الفاسد فسد قط الحدوث والنسب ويجب الأقل من المسمى
ومن مهر المثل خلا لما في الاختيار من كتاب العدة ونظامه في البحر وسند ذكر في العدة التوفيق بين
ما في الاختيار وغيره (قوله وهو الذى الخ) بخلاف ما لو شرط شرطا فاسدا كألو تزوجه على أن لا يطأها
فانه يصح النكاح ويقصد الشرط رحمتي (قوله كشهود) ومثله تزوج الاختين معا ونكاح الاخت
في عدة الاخت ونكاح الممتدة والخامسة في عدة الرابعة والامة على الحرة وفي المحيط تزوج ذى مسئلة فترق
بينهما لانه وقع فاسدا اه فظاهره أنها لا يجذان وأن النسب ثبت فيه والعدة ان دخل بغيره قلت لكن
سند كذا شارح اخر فصل في ثبوت النسب عن جميع الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت منه لا يثبت
النسب منه ولا يجب العدة لانه نكاح باطل اه وهذا صريح فقدم على المفهوم فافهم ومقتضاء الفرق بين
الفاسد والباطل في النكاح لكن في الفسخ قبل التكامل على نكاح المتعة أنه لا فرق بينهما في النكاح بخلاف
البيع نعم في البرازية حكاية قولين في أن نكاح الحرام باطل أو فاسد والظاهر أن المراد بالبطل ما وجوده
كعدمه ولذا لا يثبت النسب ولا العدة في نكاح الحرام أيضا كما به محاسبات في الحدود ونفس القهستاني
هنا الفاسد بالبطل ومثله نكاح المحارم وباطل كراه من جهتها أو بغيره كشود الخ وتقيده الاكرام بكونه
من جهتها فتمنا الكلام عليه أول النكاح قبل قوله وشرط حضور شاهدين وسألت في باب العدة أنه لا عدة
في نكاح باطل وذكر في الصريح أن النكاح باطل في كل نكاح اختلفت العلماء في جواز كاشكاح بلاشهود
فالدخول فيه موجب للعدة أما نكاح منه كسوة الغير ومثبته فالدخول فيه لا يوجب العدة ان علم أنها
الغير لانه لم يقل أحد بجواز فلم ينعقد أصلا قال فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد
مع العلم بالحكمة لانه زنا كما في الفتنه وغيرها اه والحاصل أنه لا فرق بينهما في غير العدة أما فيها فالفرق ثابت
وعلى هذا فيقول البحر هنا ونكاح العتقة بما إذا لم يعلم بأنها معتقة لكن يرد على ما في النجاشي مثل نكاح
الاختين معا فان الظاهر أنه لم يشل أحد بجوازهم ولكن لنظر وجه التمسيد بالمعصية والظاهر أن المعصية
في العقد لا في ملك المتعة اذ لو تزوا أحدهما عن الإتراف لما أثر باطل فلعنا (قوله في القبل) فالو في الغير

لا يلزم مهر لانه ليس بمحل النسل كما في الخلاصة والفتية فلا يجب بالنسب والتقبل بشهوة نكح بالاولى
 كما مر حوايه ايضا بحر (قوله كاخلوة) افادته لا يجب المهر بمجرد العقد الفاسد بالاولى (قوله
 حرمة وطئها) أي فلم يثبت بها النكاح من الوطء فهي غير صحيحة كاخلوة بالمقضى فلا تنقضي مقام الوطء
 وهذا معنى قول المشايخ اخلوة الصحيحة في النكاح الفاسد كاخلوة الفاسدة في النكاح الصحيح كذا في الجوهره
 وفيه مسامحة لقصد اخلوة بحر والظاهر أنهم أرادوا بالعصبة هنا الخالصة عما ينفعها أو يفسدها
 من وجود ثالث أو صوم أو صلاة أو حض أو غيره مما سوى فساد العقد لظهور أنه غير ضرر او ذهاب المسامحة
 وفيه مسامحة أخرى وهي ان اخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة كما قد مر عنه عن الفتح مع أن
 الفاسد في النكاح الصحيح فوجب كما مر أنه المذهب (قوله ولم يزد مهر المثل الخ) المراد بمهر المثل ما يأتي
 في المتن بخلاف مهر المثل الواجب بالوطء بشبهة بغير عقد فان المراد به غيره كإرضاء عليه في الجور وبأن يائه فافهم
 هذا وفي الثانية لورثة بحر ماله عليه عند الامام وعليه مهر مثلها بالقياس ما لم يرضه فمستثناة
 الآن يقال ان نكاح الحرام باطل لا فاسد على ما ذكر من الخلاف ويكون ذلك ثمر الاختلاف وسيأتي الوجه
 الفرق بينهما كما أشار إليه في الجور (قوله لرضاءها بالوطء) لانها لما لم ترضه كانت راضية بالوطء مسقطه
 حقها عنها لا لاجل أن التسمية صحيحة من وجه لان الحق أنها فاسدة من كل وجه ولو وقعها في عقد فاسد
 ولهذا لو كان مهر المثل أقل من المسمى وجب مهر المثل فقط وظاهر كلامهم أن مهر المثل لو كان أقل
 من العشرة فلس لها غيره بخلاف النكاح الصحيح اذا وجب فيه مهر المثل فإنه لا ينقص عن عشرة بحر ومثله
 في التبريق فظفران مهر مثلها المعسر يقوم أبيها ككف يكون أقل من العشرة مع أن العشرة أقل
 الواجب في المهر شرعا فتأمل (قوله في الاصح) وقيل بعد الدخول ليس لاحدهما فضة الا بحضرة الاخر
 كما في التبريق وغيره ح (قوله فلا يشافي وجوبه) قال في التبريق والزوجي ولكل منهما فضة بغير محضر
 من صاحبه لا يريد به عدم الوجوب اذ لا شك في أنه خروج من المعصية والخروج منها واجب بل افادته أنه أمر
 ثابت له وحده اه ح ونصير ياتي لتعريف المصنف باللام في قوله ولكل ولكل واحد لكل أي ثبت لكل منهما
 وحده (قوله بل يجب على القاضي) أي ان لا يتفرقا (قوله ويجب العدة) غلظ كلامهم بوجوبها من
 وقت التفريق فضا وديانة وفي الفتح يجب أن يكون هذا في القضاء أما اذا عاينت أنها حاضرت بعد آخر وطء فلا
 ينبغي أن يحل لها التزوج فيما بينها وبين الله تعالى على قياس ما قد مر من نقل العتبات اه وبحله فيما اذا فرق
 بينهما أما اذا حاضرت ثلاثا من آخروط ولم يفارقها فليس لها لتزوج اتفاقا كما أشار إليه في غاية البيان وظاهر
 الزيلعي يوم خلاه بحر (قوله بعد الوطء لا اخلوة) أي لا تجب بعد اخلوة الجردة عن وطء ووجب العدة
 بعد اخلوة ولو فاسدة انما هو في النكاح الصحيح وفي الجور عن الذخيرة ولو اخلت في الدخول فالقول له
 فلا ثبت شيء من هذه الاحكام اه وفيه عن الفتح ولو كانت هذه المرأة الموطوءة اخت امرأه حرمت عليه
 امرأته الى انقضائه عتبتها (قوله لا طلاق) منعاق بمعذوف حال من العدة وقوله لا الموت عطف عليه والمراد
 ان الموطوءة بنكاح فاسد سواء فارقها أو مات عنها تجب عليها العدة التي هي عدة طلاق وهي ثلاث حض
 لاعدته موت وهي أربعة أشهر وعشر وهذا معنى قول المتخ والجور والمراد بالعدة هنا عدة الطلاق وأما عدة الوفاة
 فلا تجب عليها من النكاح الفاسد اه ولا يصح تعليل قوله لا طلاق بقوله تجب لان الطلاق لا يتحقق في النكاح
 الفاسد بل هو متاخر كما في الجور وحده لا يصح أن يرد بقوله لا الموت موت الرجل قبل الوطء ليفيد أنه
 لو مات بعده تجب عدة الموت لمحلل من اطلاق عبارة الجور والمتخ أنها لا تجب في النكاح الفاسد ولما سألني
 في باب العدة من أنها تجب ثلاث حض كونه في الموطوءة شبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة اه أي
 ان كانت تحيض والا فلا ثلاثة أشهر أو وضع الحمل فافهم (قوله من وقت التفريق) أي تفريق القاضي
 ومثله التفريق وهو فضله أو وضع أحدهما ح وهو متعلق بيب أي لا من آخر الوطء خلافا لفرقه
 الصحيح كما في الهداية وأقتره شرحتها كالفتح والمراجع غاية البيان وكذا صححه في الملقى والجوهره والجور ولا
 يخفى تحريم ما في هذه العتبات على ما في مجمع الانهر من نصيح قول زفر عبارة المواب واعتبرنا العدة من
 وقت التفريق لا من آخر الوطءات فافهم (قوله او متاخر الزوج) في البرازية المتاخره في الفاسد بعد

كاخلوة لحرمة وطئها (ولم يزد)
 مهر المثل (على المسمى) لرضاها
 بالوطء ولو كان دون المسمى
 لزم مهر المثل لفساد التسمية
 بفساد العقد ولو لم يسم أو جهل
 لزم الغاما بلع (و) ثبت (الكل)
 واحد منهما فضة ولو بغير محضر
 من صاحبه دخل بها أولا
 في الاصح خروجها عن المعصية
 فلا يشافي وجوبه بل يجب على
 القاضي التفريق بينهما (وتجب
 العدة) بعد الوطء لا اخلوة لطلاق
 لا الموت (من وقت التفريق)
 أو متاخر الزوج وان لم تعلم المرأة
 بالمتاخره

في الاصح (ويثبت النسب)

احتياطاً ببلاد عوة (وتعبر

مدته) وهي ستة أشهر (من الوطء

خان كانت منه مالى الوضع

أقل مدة الحمل) يعنى ستة أشهر

فأكثر (يثبت) النسب

(والا) بان ولده لاقل من ستة

أشهر (لا) يثبت وهذا قول محمد

وبه يفتى وقالوا ابتداء المدة من

وقت العقد كالصحيح ورجحه في

البرهانه أحوط وذكر من

التصريفات الفاسدة إحدى

وعشرين: نعلم منها العشرة التي

في الخلاصة فقال

وقاسم من العقود عشر

اجارة وحكم هذا الاجر

وجواب ادعى مثل الوسمى

أو كاه مع فقدك المسمى

والواجب الاكثري الكتابة

من الذي سماه أو من قيمة

وفي النكاح المثل ان يكن دخل

وخارج البذر المثل أجل

والصلح والرهن لكل نقضه

امانة فهو الصحيح حكمه

مطلب

التصريفات الفاسدة ٩١

الدخول لا تكون الا بالقول كسب ذلك أو تركك ويجزئ انكار النكاح لا يكون متاركة أما لو انكر وقال
أيضا ادعى وترجى كان متاركة والطلاق فيه متاركة لكن لا ينقص به عدد الطلاق وعدم مجيء أحدها الى
الاخر بعد الدخول ليس متاركة لانها لا تحصل الا بالقول وقال صاحب المحط وقبل الدخول أيضا لا يتحقق
الا بالقول اه وخص الشارح المتاركة بالزوج كما فصل الزبلي لان ظاهر كلامهم أنها لا تكون من المرأة
أصلا مع أن دفع هذا النكاح يصح من كل منهما بما يحضره لا آخر اتفاقا والفرق بين المتاركة والصحح بعيد كذا
في البحر وفريق في التبران المتاركة في معنى الطلاق فيختص به الزوج أما التبسيخ فرفع العقد فلا يختص به وان كان
في معنى المتاركة وردة الخير الرمل بان الطلاق لا يتحقق في الفاسد فكيف يقال أن المتاركة في معنى الطلاق
فالحق عدم الفرق ولذا جزم به المقدسي في شرح تلم الصكتر الخ ونعمامه فيما علقناه على البحر وسأق قبل
باب الطلاق قبل الدخول عن الجوهره طلق المأكوفة فاسد ثلاثا له ترجعها بالاحمال قال ولم يكن خلافا لهذا
أيضا مؤيد لكون الطلاق لا يتحقق في الفاسد ولذا كان غير منقص للعقد بل هو متاركة كما علمت حتى لو طلقها
واحدة ثم تزوجها صحح ما عادت اليه ثلاثا بطلان (قوله في الاصح) هذا أحد قولين صحيحين ورجحه في
البحر وقال انه انحصر عليه الزبلي والآخر انه شرط حتى لو لم يعلمها لا تنقض عدها (قوله ويثبت
النسب) أما الارث فلا يثبت فيه وكذا النكاح الموقوف ط عن أبي السعود (قوله احتياطاً) أى
في إثباته لاحياء الولد ط (قوله وتعتبر مدته) أى إسناده مدته التي يثبت فيها (قوله وهي ستة أشهر) أى
فأكثر (قوله من الوطء) أى اذا لم تقع الفرية كما يأتي بانه (قوله يعنى ستة أشهر فأكبر) أشار
الى أن التقدير بأقل مدة الحمل انما هو للاحتراز عما دونه لا عازا زاد لانها لو ولدت لاكثر من سنتين من وقت
العقد أو الدخول ولم يفرقها فانه يثبت نسبه اتفاقا بحر (قوله وقال الخ) تظهر فائدة الخلاف فيما اذا
أنت بولد ستة أشهر من وقت العقد ولاقل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسبه على الفتى به بحر
(تنبيه) ذكرى اللغى انه يعتبر ابتداء المدة من وقت التفريق او وقعت فرقة والا من وقت النكاح أو الدخول
على الخلاف واعترضه في البرهانه يقتضى انه لو أثبت به بعد التفريق لاكثر من ستة أشهر من وقت العقد
أو الدخول ولاقل منها من وقت التفريق أنه لا يثبت نسبه مع انه يثبت وأجاب في التبران باعتبار ابتداء المدة
من وقت النكاح أو الدخول معناه اني الاقل كأمز واعتبارها من وقت التفريق معناه اني الاكثر حتى
لوجاهت به لاكثر من سنتين من وقت التفريق لا يثبت النسب اه ومثله في شرح المقدسي والاحمال انه قبل
التفريق يثبت النسب ولو ولدت بعد العقد أو الدخول لاكثر من سنتين كما رأينا بعد التفريق فلا يثبت الا اذا
كان أقل من سنتين من حين التفريق بشرط أن لا يكون بين الولادة والعقد أو الدخول أقل من ستة أشهر
(قوله ورجحه في الزهر) ترجيحه لا يعارض قول صاحب الهداية وغيره ان الفتوى على قول محمد (قوله
وذكر من التصريفات الفاسدة) أى التي تفسد اذا فقد منها شرط من شروط الصحة (قوله وحكم هذا)
أى حكم الاجارة الفاسدة بشرط فاسد كدقة دار أو بجهالة المسمى أو بعدم التسمية أو بتسمية بخير أو بالاجر خير
حكم والمراد به أجر المثل أو المسمى في الصورة الاولى وأجر المثل بالغاما بالغ في الثلاثة الاخيرة وقد فصل ذلك
بقبوله وجواب أدنى مثل الخ فادنى ما مضاف والاضافة بانية أو غير مضاف ومثل بدل منه كما لا يخفى ح
(قوله والواجب الاكثري الخ) يعنى ان الكتابة الفاسدة كما اذا كانت على عين معينة لغية يجب على
المكاتب الاكثر من قيمته والمسمى وثناء الكتابة والقيمة بحروران ولا يوقف عليها ما بالها انما تختلف القافية
ح (قوله وفي النكاح) أى الفاسد بعدم الشهود ومثلا مهر المثل أى بالغاما بالغ ان لم يسم ما يصلح مهر والا
فالاقل من مهر المثل أو المسمى ح (قوله إن يكن دخل) أما اذا لم يدخل لا يجب تنقيح ح (قوله
وخارج البذر) يعنى أن المزارعة الفاسدة كلما شرط فيها اقراض معينة لاحدهما يكون الخارج فيها
لصاحب البذر ثم ان كانت الارض له فعليه مثل أجر العامل واذا كان للذر من العامل فعليه أجر مثل
الارض ح (قوله أجل) تمكيلة يعنى تم ح (قوله والصلح والرهن) أى الصلح الفاسد بخوجبهالة
البدل المصالح عليه والرهن الفاسد كرهن المشاع لكل من المتعاقدين نقضه ح (قوله امانة) خبر
أى مبتدأ محذوف عائد على كل من بدل الصلح والمرهون اللذين دل عليهما الصلح والرهن ح يكون ما في يد المصالح

أمانة وكذلك المصالح عليه في يد من هو في يده وكذلك الرهن في يد المرتهن لأن كلا قبض مال صاحبه فأوفيه لهما
قبضه لنفسه لا للمالك فيمنع أن يكون مضمونا عليه وهو ما أشار إليه بقوله أو كالمصحح حكمه وحكم الصحيح
في الصلح أنه مضمون عليه بدل الصلح وصحح الرهن مضمون بالقل من قبضه ومن الذين وبقي أن يكون هذا
هو العقد ربحي قلت وسأقي في كتاب الرهن التوفيق بأن فاسد الرهن كتحصيه إذا كان سابقا على الدين
والإفلاو يأتي مقامه هناك إن شاء الله تعالى (قوله ثم الهبة) يكون الهبة للضرورة بمعنى أن الموهوب
مضمون على الموهوب له بالقبضة يوم القبض في الهبة الفاسدة كهيئة مشاع يقسم ح لأنه قبضه لنفسه ومن
قبض لنفسه ولو باذن مالكه كان قبضه قبض ضمان ربحي (قوله وصح يه) أي بيع المستقرض واللام
لتعديده البيع وقوله اقترض نعت لعبد وقاعله مسترعا على المستقرض ومفعوله محذوف عائد على العبد
يعني إذا استقرض عدا كان قرضا فاسدا لأنه في يده المالك فيصح يه ح وقال ط اللام
في العبد زائدة (قوله مضاريه) يكون الهبة للضرورة بمعنى أن المضاربة الفاسدة بنحو اشتراط عمل رب
المال حكمها الأمانة أي يكون مال المضاربة في يد المضارب أمانة ح أي لأنه قبضه المالكها بآذنه وما كان
كذلك فهو أمانة ولأنه لم يفسدت صادرا مضارب أجرا والمال في يد الاجر أمانة ربحي (قوله والمثل
في البيع) أي الواجب في البيع الفساد بشرط لا يقتضيه العقد ضمان مثل المقبوض الهالك إن كان
مستلما وقيمه إن كان قبيضا وأما الأمانة والقيمة مرفوعان ولا يوقف عليهما بالكون لما مر ح وأما
قيمة الأحدى والعشرين فقال في التبرؤ من بين التصرفات الفاسدة الصدقة والخلع والشركة والسلم والكفالة
والوصية والوقف والأقالة والصرف والوصية والتسعة أما الصدقة ففي جامع الفصولين أنها كالهيئة
الفاسدة مضمونة بالقبض وأما الخلع فحكمه أنه إذا بطل العوض فيه وقع بائنا وذلك كالخلع على خمر أو خنزير
أو مبيته وأما الشركة وهي المفقود منها شرطها مثل أن يجعل الربح فيها على قدر المال كما في الجمع ولا ضمان
عليه لو هلك المال في يده كما في جامع الفصولين وأما السلم وهو ما قد فيه شرط من شرائط الصحة فحكم رأس
المال فيه كالمقبوض فيصح فيه أن يأخذه ما يدها يدها كذا في الفصول وأما الكفالة كما إذا جعل
المكحول عنه مثلا كقوله ما يبيع أحدنا فلي تخمها عديم الوجوب عليه ورجع بما آذاه حيث كان الضمان
فاسدا كذا في الفصول أيضا وأما الوصية والوقف والأقالة والصرف والوصية فالنظر فيها
لم يفرقوا بين فاسدها وباطلها وصير حوا بان الأقالة كالسكاح لا يطلها الشرط الفاسد وقد عرف أنه لا فرق
بين فاسده وباطله وقالوا لو وقعت الأقالة بعد القبض بعد ما ولدت الجارية فهي باطلة اه أقول وما عزاها إلى
الجمع في قوله وأما الشركة الخ فغير موجود فيه ولم ير أحدنا قاله بل تجوز الشركة مع التساوي في الربح وعدمه
فالصواب أن يمثل بالشرط فيها دراهم مسماة لأحدهما فانه مضد لها وحكم الفاسدة أن يجعل الربح
فيها على قدر المال وإن شرط التفاضل وهذا هو الذي في الجمع وغيره فافهم وذكر القيمة لم يتعزز لحكمها
وسد ذكر الحنف والشافع في بابها إن المقبوض بالقيمة الفاسدة كقيمة على شرط هبة أو صدقة أو بيع من
من المقصود أو غيره ثبت الملك ثم وينسب جواز التصرف فيه لقابضه وبغية بالقيمة كالمقبوض بالثراء
الفاسد وقيل لا يثبت وجزم بالقبول في الأشياء وبالأول في البرازية والقيمة اه وما ذكره في السكاح من عدم
الفرق بين فاسده وباطله قد علمت فانه هذا وقد زاد الرحي الحوالة وتظلم حكمها مع حكم ما زاد على العشرة
تكميلا لنظم التبرؤ على الترتيب المذكور فقال

صدقة كهيئة سواء * والخلع بائن ولا جزاء
• إن شرط الخمر أو الخنزير باؤ * لمبيته بذله كذا رأوا
• بقدر مال ربح شركة فقد * كان لقطع شركة الربح فقد
ولا ضمان بهلاك المال * في يده حزت ذرى العالي
وسلم بعض شروطه فقد * ففاسد كما من الضقة شهد
ورأس مال فيه كالمقبوض * فخذبه ما شئت أن يدا سيد
كفالة المجسول مضد لها * فأرجع بما آذيت أن خب دهي

ثم الهبة مضمونة يوم قبض
وصح يه لعبد اقترض
مضاربه وحكمها الأمانة
وللمثل في البيع والأمانة

اذاب الدفع على الكفالة * ولا رجوع ان رد و قاله
وفاسد القسمة ان شرط غنى * لا يقتضيه العقد با هذا الكمي
فهك المسموم بالقمة ان * يقبض وقيل لا نقد فاذا لفظن
وصكالة وصاية والوقف * اقالة يا صاح ثم الصرف
لا فرق فيها بين ما قد فسد * وبين باطل هديت الرشدا
حوالة بشرط أن يؤذى * من يشع دار للعجيل يردى
فان يؤذ المال فهو راجع * على الخيل أو محمال خاشع

وقوله نخذه ما شئت الخ أى له أن يتبدل برأس مال السلم القاسد بخلاف الصحيح لكن بشرط أن يكون يدايد
لثلاثين فصل عن دين يدين وقوله اذ ابى الدفع على الكفالة الخ أى لو ظن لزومه له فاذا عما كفله وقال هذا
ما كفلت لثبته رج عليه لانه اذا ما ليس بلازم عليه على زعم لزومه كالمقضاء به ثم تبين أن لا دين عليه
وأما اذا قال خذ هذا أو فاء عمالك في ذمتي فلا يرجع عليه لأن من قضى دين غيره بلا أمره لا يرجوع له على أحد
(قوله والخزنة) احتجزها عن الامة كما يأتي (قوله مهر مثلها) مبشداً خبره قوله مهر مثلها ولا يلزم

الاخبار عن الشيء نفسه لما أشار إليه من اختلافها ما شرعنا لفة ولأن الثاني مقيد بقوله من مهر أبيها ثم اعلم
أن اعتبار مهر المثل المذكور حكم كل نكاح صحيح لا تسمة فيه أملاً أو سبي فيه ما هو محمول أو ما لا يحل شرعاً
وحكم كل نكاح فاسد بعد الوطى . من فيه مهر أولاً وأما المواضع التي يجب فيها المهر بسبب الوطى . بشبهة

فليس المراد بالمهر فيها مهر المثل المذكور وهما في الخلاصة أن المراد به العقر وفسره الاستيعاب بأنه ينظر
بكم تستأجر للزنا لو كان حلالاً لا يجب ذلك القدر وكذا نقل عن شيخنا في شرب الاصل للشيخ ١٥

وظاهر أنه لا فرق بين الحرة والامة ويخالفه ما في المحط لوزنتم اليه غير امرأته فوطئها زمة مهر مثلها الآن
يجعل على العقر المذكور فوطئها بغير (قوله لا أتتها) المقصود أنه لا اعتبار للام وقومها مع قوم الاب

لأنها لا تعتبر بأصلها حتى تكون أدنى حالاً من الاجانب ط عن البرجندى قلت لكن الأقدم تكون من قبيلة
لا تتماثل قبيلة الاب والمعتبر من الاجانب من كانت من قبيلة تتماثل قبيلة الاب على ما يأتي فمن كانت كذلك فهي
أعلى حالاً من الام فافهم (قوله كبرت عه) . شال للعتق ح أى المنفى في قوله ان لم تكن من قومه والعنبر فيها

للأب قالام اذا سكنت بنت عم الاب كانت من قوم الاب وقول الدرر كبرت عها سبق فلم أو مجاز (قوله
ومفادها اعتبار الترتيب) كذا في البحر والنهر لكن قال في البحر بعده وظاهر كلامهم خلافه ١٥ قلت وتظهر

الفرق فيما لو ساوتها أختها وبنت عها من مالا في الصفات المذكورة واختلاف مهرها ما فاعلى في الخلاصة تعتبر
الاخت وأما على ظاهر كلامهم فبشكل وقد قال في البحر ولم أر حكم ما اذا ساوت المرأة امرأتين من أقارب

أبياً مع اختلاف مهرها هل يعتبر بالمهر الأقل أو الأكثر وينبغي ان كل مهر اعتبره القاشي وحكم به فانه يصح
لقلة التفاوت ١٥ وفيه أنه قد يكون التفاوت كثيراً وقال الخبر الرمي نص علماً وأعلى أن التغويض لقسمة

العهد فساد والذي يقتضيه نظراً للقيمة اعتبار الأقل ليقين به ١٥ قلت ويظهر لي أنه ينظر في مهر كل من هاتين
المرأتين فمن وافق مهرهما مهر مثلها تعتبر أديماً أن يكون حصل في مهر واحداهما ما يشابه من الزوج أو الزوجة

تأمل (قوله في الاوصاف) الاولى حذفه لا غناء قوله سنا الخ عنه مع احتياجه الى تكلف في الاعراب
(قوله وقت العقد) ظرق مثلها الثانية بالنظر للمتن وتعتبر بالنظر للشارح ١٥ ح والمعنى انه اذا أردنا أن

نعرف مهر مثل امرأة تزوجت بالاسمية مثلاً ننظر الى صفاتها وقت تزوجها من سنن وجمال الخ والى امرأة
من قوم أبيها كانت حين تزوجت في السن والجمال الخ مثل الاولى ولا عبرة بما حدث بعد ذلك في واحدة منهما
من زيادة جمال ونحوه وأنقص أفاده الرضى . (قوله سنا) أراد به الصغر والكبر بغير وشبهه في غاية
البيان وظاهره أنه ليس المراد بتحديد السن بالعدد كعشرين سنة مثلاً بل طاق الصغر والكبر فيما لا يعتبر فيه

التفاوت عرفاً فبنت عشرين مثل بنت ثلاثين ولذا قال في العراج لأن مهر المثل يختلف باختلاف هذه
الاصناف فان الغنية تسكن بكثر ما تسكن به الفقيرة وكذا الشاب مع الجور والحسناء مع الشوها ١٥
وظاهر ان بقية الصفات كذلك فيعتبر المماثلة في أصل الصفة احترازاً عن ضدها لا عن الزيادة فيها (قوله

مطلب

في بيان مهر المثل

(و) الحرة (مهر مثلها) الشري

(مهر مثلها) اللاوى أى مهر

امرأة تماثلها (من قوم أبيها)

لا أتتها ان لم تكن من قومه كبرت

عهم وفي الخلاصة ويعتبر بأحوالها

وعما تها فان لم يكن قبيلة الشقيقة

وبنت الم انتهى ومفاده اعتبار

الترتيب في حفظ وتعد المماثلة

في الاوصاف (وقت العقد سنا

وجالاً) وقيل لا يعتبر الجال في حبس الحبس والشرف بل في أوساط الناس وهذا جدد فتح والتأخر اعتباراً
مطلقاً بجر وكذا رده في التبريل بل لا يعبّر عنه كغيره قلت ووجهه أن الكلام فبين كانت من قوم أيها
فاذا سوت أحداهما الأخرى في الحبس والشرف وزادت عليها في الجال كانت الرغبة فيها أكثر (قوله
وبدا وعصر) فلو كانت من قوم أيها لكن اختلف مكانهما وزمانهما لا يعتبر بهما لأن البلدين مختلفان
عادة أهلها في غلاء المهر ورخصه فلوزوجت في غوا البلد الذي زوج فيه أفاًرها لا يعتبر بهما ففتح ومثله
في كافي الحاصكم الذي هو جمع كتب محمد حدث قال ولا ينظر إلى نسائها إذا كن من غير أهل بلدها لأن
مهور البلدان مختلفة اهـ ومقتضى هذا أنه لا بد من اعتبار الزمان والمكان وإن قلنا بالاكتماء ببعض هذه
الصفات على ما يأتي فافهم (قوله وعقلاً) هو قوة عزيمة بين الأمور الحسنة والسيئة أو هيئة مجبوبة
للإنسان في مثل حركته وسكانه كافي كتب الأصول وهو هذا المعنى شامل لما شرطه في النكاح من العلم
والأدب والتقوى والعفة تركل الخلق قهستانى (قوله ودنيا) أى ديانة ويلاً جاه قهستانى (قوله
وعدم ولد) أى أن كان من اعتبارها المهر كذلك وإن كان لها ولد أعظم مهر من مهرها بغير من لها ولد ط (قوله
ذكره الكمال) أى نقلاً عن المشايخ وقصره بأن يكون زوج هذه كزوج أمثالها من نساها في المال والحبس
وعدمهما اهـ أى وكذا في بقية الصفات فإن الشاب والمتى مثلاً يزوج بأرخص من الشيخ والناسق كافي
البر والنهر (قوله ومهر الامة الخ) قدما الكلام عليه أول الباب قال ح دخل في اطلاقه ما إذا
كان لها قوم أب كما إذا تزوج حر أمة رجل ولم يشترط الحر بقبته أمة وهي وإن كانت من قوم أيها لكن
خالقهم في الحر بقبته فلم تحصل المائنة (قوله أى في ثبوت مهر المثل) أشار إلى أن ضعفه عالمه إلى مهر المثل
بتقدير مضاف وهو ثبوت (قوله الماذكر) علمه ثبوت مهر المثل والمراد بما ذكر المائنة سنا وما عطف عليه
وأشابه إلى أنه لا بد من الشهادة على الأمرين المائنة بينهما وإن مهر الأولى كان كذا ح وفي بعض النسخ
بما ذكر قاله السبسية أى لثبوت سبب ما ذكر من المائنة في الإصاف (قوله شيوع عدول) أشار
إلى اشتراط العدالة للتعهد لأن التصود اثبات المال والشرط فيه ذلك (قوله فاقترن للزوج) لانه
منكر للزيادة التي تدعى بها المرأة (قوله وما في المحيط الخ) جواب عما ذكره في البحر من الخسافة بين ما في
الخلاصة والمتنى وهو ما مر من اشتراط الشهادة المذكورة وبين ما في المحيط حيث قال فإن فرض القاضي
ألا تزوج بعد العقد جازلانه يجرى ذلك مجرى التقدير لما وجب بالعقد من مهر المثل زاد أو نقص لأن الزيادة على
الواجب صحيحة والخط عنه جائز اهـ ووجه المخالفة أن ظاهر ما مر أنه لا يرفع القضاء بمهر المثل بدون الشهادة
أو الاقرار من الزوج وأجاب في النهر بأن ما في المحيط ينبغي أن يجعل على ما ذكرنا بذلك والا فلا زيادة على مهر
المثل عند ابائه والنقص عنه عند آبائهم لا يجوز اهـ أقول قد تمنعنا من البدائع عند قول المشنف وما فرض بعد
العقد أو زيد لا ينفذ أن مهر المثل يجب بنفس العقد بدليل أنها لو طلبت الفرض من الزوج يلزمه ولو امتنع
يجبره القاضي عليه ولو لم يفعل ناب عنه في الفرض اهـ فهذا صريح في أن المراد فرض مهر المثل وإن فرض
القاضي عند عدم التراضي فلا يرفع حل ما في المحيط على ما ذكره في النهر وأما قول المحيط زاد أو نقص الخ فينبغي
حله على صورة فرض الزوج إذا رضي بها وبين ذلك على وجه تندفع به المخالفة التي قد علمت أن مهر المثل
انما يجب بالنظر إلى من يساويها من قوم أيها وقد علمت أيضاً أنه لا يثبت إلا بشاهدين فإذا تزوجت بلامهر
وطلبت من الزوج أن يفرض لها مهر مثلاً فامتنع ورافقه إلى القاضي وأنت بشاهدين شهدا بأن فلانة من
قوم أيها نسأوبيا في الصفات المنة كورة وانها تزوجت بكذا يحكم لها القاضي بمثل مهر فلانة المذكورة بلا
زيادة ولا نقص والمما يمكن الزيادة والنقص عند فرض الزوج بالتراضي كما قلنا وإذا كان فرض القاضي مبنياً على
ما قلنا من الشهادة المذكورة تندفع المخالفة التي ادعاه في العلوانه لا مسوغ لحل ما في المحيط على أن القاضي
يفرض لها مهر برأيه ويلزم أحدهما بالزيادة أو النقص بالرضا مع إمكان المصير إلى الواجب لها شرعاً عند
وجود من يساويها في الصفات من قوم أيها وإن كان المراد حل كلام المحيط على حكم القاضي عند عدم
وجود من يساويها من قوم أيها ومن الأجاب فلا يخالف ما في الخلاصة والمتنى أيضاً لأن كلامهما في مهر
المثل وهو لا يكون إلا عند وجود المماثل فيتوقف ثبوته على الشهادة أو الاقرار ما عند عدم المماثل يكون

وجالاً ومالاً وبدا وعصر وعقلاً

ودنيا وبكارة وثبوت وعفة وعلماً

وإذا وكل خلق) وعدم ولد

ويعتبر حال الزوج أيضاً ذكره

الكمل قال ومهر الامة بقدر

الرغبة فيها (ويشترط فيه) أى

في ثبوت مهر المثل الماذكر (أخبار

رجلين أو رجل وامرأتين ولنظ

الشهادة) فإن لم يوجد شهود

عدول فالقول للزوج بينه وما

في المحيط من أن للقاضي فرض

المهر حله في النهر على ما إذا رضى

بذلك

تقدير المهر المثل جاري مجراه لاعتبه فينتظر فيه القاضي نظر تأمل واجتهاد فيحكم به بدون شهود واقرار من الزوج فوضوع الكلامين مختلف كما لا يخفى وعلى هذا لا يتأتى أيضا فيه زيادة أو نقصان ادلا يمكن ذلك الاعتد بوجود الماهل ولكن حمل كلام المحيط على ما ذكره سابقه ما قد مناه عن البدائع من ان المهر الحكم به المثل وكذا ما ذكره قرياعن الصيرفة من أنه اذا عدم الماهل لا يعطى لها شيء ولا يمكن حمله على حالة التراضي لما عرفت من كلام البدائع ولانه عند وجود التراضي يستغنى عن الترفع الى القاضي وعند عدم وجود الشاهدين فالقول للزوج بينه كما تزوي فيحكم لها القاضي بما يحلف عليه فاقسم هذا التصريح والله الموفق (قوله فان لم يوجد) أي من يماثلها في الاوصاف المذكورة كلها أو بعضها بغير مقتضاه الاكتفاء ببعض هذه الاوصاف وبه سرحت في الاختيار بقوله فان لم يوجد ذلك كله فالذي يوجد منه لا يتعدا اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين فبغيره بالموجود منها لانها مثله اه ومنه في شرح الجمع لابن ملك وغروالا ذكر هو موجود في بعض نسخ المتقي قلت لكن يشكلى عليه اتفاق المتون على ذكر معظم هذه الاوصاف وتصريح المهادية بان مهر المثل يختلف باختلاف هذه الاوصاف وكذا يختلف بالجور والشواها الفقيرة وان تساوت في العقل والدين والعلم والادب وغيرها من الجملة الفنية أكثر من الثيب الجور والشواها الفقيرة وان تساوت في العقل والدين والعلم والادب وغيرها من الاوصاف فكيف بقدر مهر احداهما بغير الاخرى مع هذا التفاوت وقولهم لانه يتعدا اجتماع هذه الاوصاف في امرأتين مسلمة لولتزمنا اعتبارها في قوم الاب فقط اما عند اعتبارها من الاجانب أيضا فلا على انه لو فرض عدم الوجود يكون القول للزوج كما ذكره المصنف بعدوان استمع برفع الامر للقاضي ليقدر لها مهرها على ما مر لكن في البحر عن الصيرفة مات في غربة وخلف زوجتين غير شيتين تدعيان المهر ولا يثبت لهما وليس لهما أخوات في الغربة قال يحكم بجهما لهما بكم ينسج مثلها ما قيل له يختلف بالبلدان قال ان وجد في بلد هما يسال والا فلا يعطى لهما شيء اه أي لعدم امكان الخلف بعد الموت لكن فيه أن ورثة الزوج تقوم مقامه فتأمل (تنبيه) جرى العرف في كثير من قرى دمشق بتقدير المهر بتقدير معين لجميع نساء أهل القرية بلا تفاوت فينبغي أن يكون ذلك عند السكوت عنه بمنزلة المذكور السعي وقت العقد لان المعروف كالشرط وحينئذ فلا يسأل عن مهر المثل والله تعالى أعلم (قوله وضع ضمان الولي مهرها) أي سواء كان ولي الزوج أو الزوجة صغيرين كانا أو كبيرين أما ضمان الولي الكبير منهما فنفاها لانه كالأجنبي ثم ان كان بامرهم رجوع والا لا وأولى الصغيرين فلا نه سفر ومعه فاذا مات كان لها أن ترجع في تركته ولباق الورثة الرجوع في نصيب الصغير خلافا لغير لان الكفالة صدرت بامر معتبر من المكفول عنه لثبوت ولاية الاب عليه فاذا ان الاب اذن منه معتبر واندامه على الكفالة دلالة ذلك من جهته نهر عن الفتح (قوله ولو عاقد) أي ولو كان هو الذي مباشر عقد النكاح بالولاية عليه أو عليه أو علم ما فهم (قوله لانه سفر) تعليل لقوله صح بالنسبة لما اذا كانا صغيرين أو أحدهما وبطل جوا بما يقال لو كان الضامن ولي الصغيرة يلزم أن يكون مطا بالوا معطى بالان حتى المطالبة له ولذا الوباغ اه انما نحن عن الثمن عن المشتري لم يصح والجواب انه في النكاح سفر ومعه عنها فلا ترجع الحق في البيع أو قبل ولاية قبض المهر به يحكم الابوة لا باعتبار ان عاقد ولا بالملك قبضه بعد بلوغها اذ انتم مختلف في البيع وعقابه في الفتح (قوله لكن) استدلال على قوله وصح (قوله بشرط جهته) أي الولي (قوله وهو) أي المكفول عنه أو المكفول له ط (قوله وارثه) أي وارث الولي كأن يكون الولي أب الزوج أو أبا الزوجة (قوله لم يصح) لانه تبرع لوارثه في مرض موته فتح زاد في الصرع الذخيرة وكذا كل دين ضمنه عن وارثه أو لوارثه اه أي لانه بمنزلة الوصية لوارثه لا يسأل انه لا تبرع من الكفيل بشئ فانه لو مات قبل الاداء ترجع المرأة في تركته ويرجع باقي الورثة في نصيب الابن لو كفه الاب بامرهم أو كان صغيرا كما قد مناه لاننا نقول رجوع باقي الورثة على المكفول عنه لا يخرج الكفالة عن كونها تبرعا استدعاء لانه قد يكلف نصيبه وهو مفلس وقد لا يمكنهم الرجوع ويولد على ذلك أيضا أن كفالة المريض لأجنبي تعبرين الثلث ولو لم تكن تبرعا لصحت من كل المال كما في تبرعاته بله المبلغ من هذا انه لو باع وارثه شيئا من ملكه بمنزلة الصفة أو أقل أو أكثر فالبيع باطل حتى لا تثبت به النصفة خلافا لما كان في الجمع فانهم (قوله والا) أي وان لا يمكن المكفول له وعنه وارث الولي الكافل بان كان ابن ابنة الخلى أو بنت عمه ط (قوله صح) أي

(فان لم يوجد من قبله أيها نحن
الاجانب) أي من قبله تأمل
قبيلة ايها (فان لم يوجد فالقول له)
أي للزوج في ذلك بينه كما مر
(وضع ضمان الولي مهرها ولو)
المرأة (صغيرة) ولو عاقد لانه سفر
لكن بشرط جهته فالولي مرض
موته وهو وارثه لم يصح والاصح
من الثلث

مطلبه
في ضمان

الضمان من الثلث كما صرح حوايه في ضمان الاجنبي بجر أى ان كان مال الكفالة قدر ثلث تركته صحت وإن كان أكثر منه صحت بقدر الثلث لأن الكفالة تبرع ابتداءً فكيف قلنا (قوله وقبول المرأة) عطف على صحتها وهذا إذا كانت طليقة بالغة ح (قوله أو غيرها) وهو وليها أو فصولي غيره كما سأتى في كتاب الكفالة ولذا قال في العروة لا بد من قبولها أو قبول قابل في المجلس فانهم قال ح وهذا فيما إذا كانت صغيرة والكفيل ولي الزوج أما إذا كان وليها فإلجابه يقوم مقام القبول كما في التهر (قوله في مجلس الضمان) لأن شرط العقد لا يتوقف على قبول غائب على المنصب ط (قوله أو الولي الضامن) سواء كان وليه أو وليها ح وقد مضى الضامن لأن الكلام فيه ولأنه لا يطالب بالضمان على ما ذكره قريبا (قوله ان أمر) أى ان أمر الزوج بالكفالة وأخذاً أنه لو ضمن عن ابنه الصغير وأدى لا يرجع عليه للعرف يجعل مهر الصغار إلا أن يشهد في أصل الضمان أنه دفع ليرجع فتح وبأنى غمامه (قوله بجهرائيه) أى مهر زوجة ابنه أو المهر الواجب على ابنه (قوله اذا تزوجه امرأة) مر بطل قوله ولا يطالب الأب الخ لأن المهر مال يلزم ذمة الزوج ولا يلزم الأب بالعقد إذ لو لم يمس لمّا أفاد الضمان شيئاً بجر (قوله على الم عقد) مقابله ما في شرح الطحاوى والتمة أن لها مطالبة أى الصغير ضمن أو لم يضمن فقال في الفتح والمذكور في المنظومة أن هذا قول مالك ونحن نخالفه ثم قال في الفتح وهذا هو المقول عليه قلت ومثل ما في المنظومة في الجمع ودرر الجواهر ونحوهما وفي مواهب الرحمن لو تزوج طفله الفقير بالزمة المهر عندنا وأوجب في الحر عما ذكره شارح الطحاوى يجعله على ما إذا كان للصغير مال بدليل أنه في المعراج ذكر ما في شرح الطحاوى ثم ذكر أن المهر لا يلزم أم الفقير بلا ضمان فتعين كون الأول في الغنى قلت وأصر من هذا ما في العناية حيث قال ناقل عن شرح الطحاوى أن الأب إذا تزوج الصغير امرأة قلتمراً أن تطالب المهر من أبى الزوج فيؤدى الأب من مال ابنه الصغير وإن لم يضمن الخ ونحو هذا فيقول الشارح على الم عقد لا يحمل (قوله كافي التفتة) أى أنه لا يؤخذ أو الصغير بالتفتة إلا إذا ضمن كذا ذكره المصنف في المنع عن الخلاصة وفي الحاشية وإن كانت كبيرة وليس للصغير مال لا تجب على الأب نفقة ما وبسبب أن الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا أبسر أه وفي كافي الحاكم فإن كان صغيراً لا مال له لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته إلا أن يكون ضمنها أه ومثله في الزيلعي وغيره قلت وهو يخالف لما سيذكره الشارح في باب النفقة في الشروع حيث قال وفي المختار والمثل ونفقة زوجة الابن على أبيه إن كان صغيراً قفراً أو زمناً أه اللهم إلا أن يحمل ما سياتى على أنه يؤمر بالاتفاق ليرجع بما انفقه على الابن إذا أبسر كما قالوا في الابن المومر إذا كانت أمته وزوجها معسرين يؤمر بالاتفاق على أمته ويرجع بها على زوجها إذا أبسر ويؤيد عبارة الحاشية المذكورة فليست (قوله ولا رجوع للأب الخ) أى لو أدى الأب المهر من مال نفسه لا رجوع له على ابنه الصغير قبل لأن الكفيل لا رجوع له إلا بالامر ولم يوجد لكن تقدمنا أن أقدمه على كفالته بمنزلة الأمر لثبوت ولايته عليه ولهذا ضمنه اجنبي باذن الأب يرجع فكذا الأب ثم ذكر في غاية البيان رجوع الأب لما ذكره في الاستحسان لا رجوع له لتحمله عنه عادة بلا طمع في الرجوع والثابت بالعرف كالنائب بالنص إلا إذا شرط الرجوع في أصل الضمان فيرجع لأن الصريح يفوق الدلالة اعني العرف بخلاف الوصي فإنه يرجع لعدم العادة في تبرعه فصار كبقية الأولياء غير الأب أه تقدم الرجوع بلا إسهاد مخصوص بالأب ومقتضى هذا رجوع الأم أيضاً حيث لا عرف إذا كانت وصية وكفله أمّا بدون ذلك فقد صارت حادثة الفتوى في وصي زوجته وله ودفع أمته عنه المهر وهي غرو وصية عليه ثم بلغ فأرادت الرجوع عليه وينبغي في هذه الحادثة عدم الرجوع لابناتها دين الصبي بل لأن ولايته ولا سيما على القول الأول أن من اشتراط الإسهاد في غير الأب أن يتها تأكل وفي البرازية إذا أشهد أى الأب عند الإداء أنه أدى ليرجع وان لم يشهد عند الضمان أه والحاصل أن الإسهاد عند الضمان أو الإداء شرط الرجوع كما في الحر وقيد في الفتح بما إذا سكن الصغير فقيراً واعترضه في التهر بما مر عن غاية البيان أى من حيث أنه مطلق مع عزم التعليل بالعرف وقد يقال إن ما في الفتح معنى على عدم اطراف العرف إذا كان الصغير غنياً فله الرجوع وإن لم يشهد ولا سيما لو كان الأب فقيراً اقتاتل وفي مالودف بلا ضمان ومقتضى التعليل بالعادة أنه لا فرق فيرجع أن يشهد ولا لا وسيد الشارح في آخر باب الوصي ولواشترى لطفلة ثوباً أو بعلعاً

وقبول المرأة أو غيرها في

مجلس الضمان (وتطالب

ابناتهن) من زوجها البالغ

أو الولي الضامن (فان أدى رجع

على الزوج ان أمر) كما هو حكم

الكفالة (ولا يطالب الأب بهر

ابنه الصغير الفقير) أما الغنى

فيطالب أبوه بل دفع من مال ابنه

لا من مال نفسه (اذا تزوجه امرأة

الا اذا ضمنه) على الم عقد (كما في

النفقة) فانه لا يؤخذ بها إلا اذا

ضمن ولا رجوع للأب اذا أنهد

على الرجوع عند الاداء

وأشهد أنه يرجع به عليه يرجع به لوله مال والألا لوجوبها عليه ح وبمثلها واشترى له دارا أو عدا يرجع
 سواء كان له مال أو لا وإن لم يشهد لا يرجع كذا عن أبي يوسف وهو حسن يجب حفظه اه قلت وحاصله
 الفرق بين الطعام والكسوة وبين غيرها ما في غيرها لا يرجع الا اذا أشهد سواء كان الصغير فقيرا أو لا وبكذا فيها
 ان كان الصغير غنيا أو لا فقيرا فلا رجوع له وإن أشهد لوجوبها عليه بخلاف نحو الدار والعبد ومقتضى هذا
 أن المهر بلا ضمان كالدار والعبد لعدم وجوبه عليه فله الرجوع عنه ان أشهد ولو فقيرا والألا وهذا يؤيد
 ما في التهر قد بر هذا وسد كنهنا لاختلاف القولين في أن الرضى ولو تفرق من ماله على قصد الرجوع هل يشترط
 الاشهاد أم لا والاستحسان الاول وعليه فلا فرق بينه وبين الاب فاسم عن غاية البيان من قوله بخلاف الرضى
 مبنى على القول الآخر والله تعالى أعلم ويشمل الرجوع بعد الاشهاد ما لو أدى بعد بلوغ الابن كافي القرض وفيه
 ان هذا أي اشتراط الاشهاد اذا لم يكن لادبي دين على أبيه فلو على الاب دين له فأدى مهر امرأته ولم يشهد
 ثم ادعى أنه آذاه من دينه الذي عليه صدق ولو كان الابن كبيرا فهو مستبرع لانه لا جلال الاداء بلا أمر اه
 (تنبيه) اشتراط الاشهاد لرجوع الاب لا ينافيه ما قد متناه من أنه لو مات وأخذت الزوجة مهرها من تركته
 فلدى ابى الورثة الرجوع في نصيب الصغير لما عرفت من انه صار كضلي بالامر دالة والكفيل بأمر المكفول عنه
 يرجع بما أدى وانما لم يرجع لو أدى بنفسه بلاشهاد للعادة بانه يؤذى قبرا عما اذا لم يدفع بنفسه وأخذت
 الزوجة من تركته لم يوجد التبرع منه فلذا يرجع باقى الورثة في نصيب الصغير من التركة (فرع) في القرض
 ولو أعطى ضبعة بمهر امرأته ولم يقبضها حتى مات الاب فباعها المرأة لم يصح الا اذا ضمن الاب المهر ثم أعطى
 الضبعة به فغنته لا يلجأ الى القبض (قوله ولها منعه الخ) وكذا لو ائتمن الصغير المتع المدكور حتى يقبض
 مهرها وتسلمها لنفسها غير صحيح فله استردادها وليس لغير الاب وبمثلها تسليها قبل قبض المهر من له ولا يقبضه
 فان سلمها فله فاسد وأشار الى انه لا يحل له وطؤها على كرمه منها ان كان امتناعها لطلب المهر عنده وعندهما
 يحل كافي المحيط بحر وينبغي تعيد الخلاف بما اذا كان وطؤها أو لا برضاها أو لا بما اذا لم يحل بها كذلك
 فلا يجزئ اتفاقا نهر (قوله ودوا عنه الخ) لم يصرح به في شرح الجمع وانما قال لها ان تنعه من الاستمتاع بها
 فقال في التبرع ان يردوا ط (قوله والشر) الاولى التعبير بالاخراج كما عرفت الكثر لزم الاخراج من
 بيتها كما قاله شارحوه ط (قوله وخلوة) يعلم حكمه من الوطى بالاولى وانما تظهر فائدة ذكرها على قولهما
 الا في قوله (رضيتهما) وكذا لو كانت مكروه أو صغيرة أو مجنونة بالاولى وهو بالاتفاق اتمام الرضا فعندهما
 ليس لها منع وتكون به ناشئة لا تنقذ لها أي الآن تنعه من الوطى وهي في بيته بحر بختا أخذها من حوايه
 في النقضات ان ذلك ليس بشوز بعد أخذ المهر (قوله لاخذ ما بين تعجيله) على قوله ولها منعه أو غاية له
 واللام بمعنى الى فلو أعطاها المهر الا درهما واحدا فلها المنع وليس لاسترجاع ما قبضت هندية عن السراج
 وفي البحر عن المحيط لو أخلت به رجلا على زوجها الا امتناع الى أن يقبض احتمال لا لو أخلها به الزوج اه
 وأشار الى أن تسليم المهر مقدم سواء كان عبدا أو يد بخلاف البيع والنز عين فانها بامان معا لأن القبض
 والتسليم معامته بخلاف البيع كافي التبرع البدائع وتعلمه فيه لكن في القبض لو خاف الزوج أن
 يأخذ الاب المهر ولا سلم البنت يؤمر الاب بجمعها بمائة أو تسليم ثم قبض المهر (قوله أو اخذت قدر ما يجعل
 لمتلها عرفا) أي ان لم ينفع تعجيله أو تعجيل بعضه فله المنع لاخذ ما بين تعجيله أو تعجيله أو اخذت قدر ما يجعل
 على اعتبار عرف بلدها من غير اعتبار الثلث أو النصف وفي الثانية يعتبر التعارف لأن الثابت عرفا كالثابت
 شرطا قلت والمتعارف في زماننا في مصر والشام تعجيل الثلث وتأجيل الثلث ولا تنس ما قد متناه عن المنقط
 من أن لها المنع أيضا للمشرط عادة كالتلف والمكعب وديبايح الناقة ودرهم السكر كما هو عادة من عرفته فانه
 يلزم دفعه على من صدق العرف من غير تردد في اعطائه مثلها من مثله ما لم يشترط عدم دفعه والعرف الضعيف
 لا يلحق المسكوت عنه بالمشرط (قوله ان لم يؤجل) شرط في قوله أو أخذت قدر ما يجعل لمتلها يعني أن يحمل
 ذلك اذا لم يشترط تأجيل الكل أو تعجيله ط وكذا البعض كما قدمه في قوله كذا أو بعضا وفي القبح حكم
 التأجيل بعد العقد حكمه فيه (قوله فكما شرطا) جواب شرط محذوف تقديره فان أجل كله أو يعمل كله
 ح وفي مسألة التأجيل خلاف يأتي (قوله لأن الصريح الخ) أي يعتبر ما شرطا وان تعرف تعجيل البعض

مقل
 في منع الزوجة نفسها لقبض
 المهر

(ولها منعه من الوطى) ودوا عنه
 شرح جميع (والشر بها ولو بعد وطى
 وخلوة ورضيتهما) لأن كل واحدة
 معشود عليها فتسليم البعض
 لا يوجب تسليم الباقي (لاخذ
 ما بين تعجيله) من المهر كله أو بعضه
 (أو) أخذ (قدر ما يجعل لمتلها
 عرفا) به يفتى لأن المعروف
 كالمشرط (ان لم يؤجل) أو يجعل
 (كله) فكما شرطا لأن الصريح
 يفوق الدلالة

ان الشرط صريح والعرف دلالة والصريح أقوى (قوله الا اذا جهل الاجل) اذا كان غرضه فهو استئذان من
 أهم الظروف أى فكما شرط فى كل وقت الا فى وقت جهل الاجل فافهم قال فى البصر فان كانت جهالة متفاربة
 كالحصاد واللباس ونحوه فهو كالعلوم على الصحيح كما فى الظهيرة بخلاف البيع فانه لا يجوز فيه هذا الشرط
 وان كانت متفاحشة كالى المسرة أو الى هبوب الريح أو الى أن تظفر السماء فالاجل لا يثبت ويجب المهر حالا
 وكذا فى غاية البيان اه (قوله الا التأجيل) اعنتنا من المستثنى ح (قوله فيصم العرف) قال
 فى الجرد ذكر فى الخلاصة والبرازية اختلافه وهم انه صحيح وفى الخلاصة والطلاق يتجهل المؤجل ولو
 واجعها لا يتأجل اه يعنى اذا كان التأجيل الى الطلاق أما لو الى مقدمة معينة لا يتجهل بالطلاق كما قد يقع
 فى مصر من جهل بعض حلالو بعضه مؤجلا الى الطلاق أو الموت وبعضه منجما فإذا طلقها فيجوز البعض المؤجل
 لا المتجم فتأخذه بعد الطلاق على نجومه كأن تأخذه قبله واختلف هل يتجهل المؤجل بالطلاق الرجعى مطلقا
 أو الى انقضاء العقد وجرم فى القنية الثانى وعزاه الى عامة المشايخ ولوارثته ولحققت ثم أسلت وزوجها
 فاختار أنه لا يطالب بالمهر المؤجل الى الطلاق كما فى الصبرية لأن الرقة فسخ لا طلاق اه ملخصا (قوله
 وبه بقى استحصانا) لانه لما طلب تأجيله كله فقد بشرى باسقاط حقه فى الاستمتاع وفى الخلاصة ان الاستاذ
 ظهير الدين كان يقضى بان ليس لها الاستمتاع والصدور والتهديد كان يقضى بان لها ذلك اه فقد اختلف الاتقاء
 بجر قلت والاستحصان مقدم فلذا جزم به الشارح وفى الجرد عن الفتح وهذا كله اذ لم يشترط الدخول قبل
 حلول الاجل فلو شرطه ورخصت به ليس لها الاستمتاع اتفاقا اه (تبينه) يفهم من قول الشارع ان أجله
 كله انه لو أجل البعض ودفع المجل ليس لها الاستمتاع على قول الشافعى مع انه فى شرح ابي يعلى لشافعى خان
 ذكر أنه لو أنه لو كان المهر مؤجلا ليس لها المنع قبل حلول الاجل ولا بعده وكذا لو كان المؤجل بعضه
 واستوفى العاجل وكذا لو أوجبه بعد العقد ثم قال وعلى قول أبى يوسف لها المنع الى استيفاء الاجل فى جميع
 هذه الفصول اذ لم يكن دخل بها الخ وهذا مخالف لقول المصنف لاخذ ما بين تعجيله الخ لكن رأيت فى الذخيرة
 عن الصدور الشهيد انه قال فى مسألة تأجيل البعض أن له الدخول بها فى ديارنا بخلاف لأن الدخول عند
 أداء المجل مشروط عرفا فصار كالشرط نصا أما فى تأجيل الكل فغير مشروط لاعرفا ولا نصا لم يكن له
 الدخول على قول الشافعى استحصانا اه فافهم (قوله على أن يتجهل أربعين) أى قبل الدخول (قوله لها
 منعه حتى تقبضه) أى تقبض الباقي بعد الأربعين اذ ليس فى اشتراط تعجيل البعض مع النص على حلول الجميع
 دليل على تأخير الباقي الى الطلاق أو الموت بوجه من وجوه الدلالات والذى عليه العادة فى مثل هذا التأخير
 الى اختيار المطالبة بجر عن فتاوى العلامة قاسم (فرع) فى الهندية عن الخانية تزوجها بألف على أن تقبضها
 ما تبسر له والبقية الى سنة قال فى سنة ما لم تبهرن انه تبسر له منه شئ أو كله فتأخذه (قوله ولها
 النفقة بعد المنع) أى المنع لاجل قبض المهر وبمثل المنع من الوطئ وهى فى بته وهو ظاهر وكذا لو امتنع
 من النقلة الى بته فلها النفقة كما يأتى فى بابها وكذا الوصافرت وبشكل عليه ان النفقة جزاء الاحتباس ولهذا
 لو كانت مقصورة أو ساجدة وهوليس معها النفقة اجماع انها لم تحتس بعذر وقد يجاب بان التقصير باه من جهته
 بعذر دفع المهر فكانت محتسبة حكما كالواحدة خرجها من منزله فلها النفقة بخلاف المقصورة والحاجة فان ذلك
 ليس من جهته هذا ما ظهروا (قوله فلا تخرج الخ) جواب شرط مقدرا أى فان قبضته فلا تخرج الخ
 وافاده بتقدير كلام المتن فان مقتضاه انما ان قبضته ليس لها الخروج للساجدة وزايرة أهلها بلاذنه مع ان لها
 الخروج وان لم ياذن فى المسائل التى ذكرها الشارح كما هو صريح عبارته فى شرحه على المتن عن الاشياء
 وكذا فيما لو أراد من القرض بمهر أو كان أو خاز مناشلا يحتاج الى خدمتها ولو كان كافرا أو كانت لها
 نازلة ولم يسأل لها الزوج عنها من عالم فتخرج بلاذنه فى ذلك صكها كما بسطه فى تفهيمات الفتح خلافا لما فى
 القهستاني وان تبعه ح حيث قال بعد الاخذ ليس لها أن تخرج بلاذنه أصلا فافهم (قوله أول زيارة
 أبوينا) سبأ فى باب الفتنات عن الاختيار بتقديرهما اذ لم يقدر على إتيانها وفى النسخ ان الحق قال
 وان لم يكن كذلك ينبغى أن ياذن لها فى زيارتهما فى الحين بعد الحين على قدر متعارف اما فى كل جمعة فهو
 بعيدان فى كرامة الخروج فتح باب الفتنة خصوصا ان كانت شابة والرجل من ذوى الهبات (قوله أول ويكرهها)

الا اذا جهل الاجل جهالة
 فاحشة فيجب حالانها الا
 التأجيل لطلاق أو موت فيصم
 للعرف برازية وعن الثانى لها منعه
 ان أجله كله وبه بقى استحصانا
 ولوالجبة وفى التهرلوززوجها على
 مائة على حكم الحلول على أن
 يتجهل أربعين لها منعه حتى تقبضه
 (و) لها (النفقة) بعد المنع (و) لها
 (السفر والخروج من بيت زوجها)
 للساجدة (و) لها (زيارة أهلها بلاذنه
 ما لم تقبضه) أى المجل فلا تخرج
 الا لحق لها وعليها أول زيارة أبوينا
 كل جمعة مرة أو أخارهم كل سنة

ولكونها قابلة أو غاسلة لإفهامها
ذلك وإن أذن كنا عاصين والمعمد
جواز الحام بلا تزين أشباه وسبب
في النفقة (وبسافرهما بعد أداء
كله مؤجلا ومجلا (إذا كان
مأمورا عليهما أو لا) يؤدكه أولم
يكن مأمورا (لا) يسافرنها به يفتى
كفي شروح الجمع واختاره في
ملقى الانجسر وجميع الفتاوى
واعتمده المصنف وبه أفتى شيخنا
الرملي لكن في النهر والذي عليه
العمل في ديارنا أنه لا يسافرنها
جبرا عليها وجرم به البرازي وغيره
وفي المختار وعليه الفتوى

مطلب
في السفر بالزوجة

ما بله أو غاسلة) أي تغسل الموتي كافي الخلية وسد كاشا رخ في النفقات عن الجمر أن له منها لتقدم حقه
على فرض الكفاية وكذا بجه الحوى وقال ط أنه لا يعارض المنقول وقال الرضوي ولعله مجمل على
ما إذا تعين عليها ذلك اه قلت لكن المتبادر من كلامهم الإطلاق ولا مانع من أن يكون تزوجه بهام مع علمه
بجها لرضي بإسقاط حقه تأمل ثم رأيت في نفقات الجرد كمن التوازل أنها تخرج بأذن وبدونه ثم تغسل
عن الخلية بتقديره بأذن الزوج (قوله لا يفصاعه ذلك) عبارة الفقه وما عدا ذلك من زيادة الأنياب
وعبادتهم والولاية لا يأذن لهما ولا تخرج الخ (قوله والمعمد الخ) عبارة فيما سبى في النفقة وله منعها
من الحام إلا للنساء وإن جاز بلا تزين وكشف عورة أحد قال الباقي وعليه فلا خلاف في منعهن للعالم بكشف
بعضهن وكذا في الشرب لثلاثة معزال الكمال اه وليس عدم التزين خاصا بالحام لما قاله الكمال وجيت
الاجتهال الخروج فيشرط عدم الزينة في الكل وتغير الهيئة إلى ما لا يكون داعية إلى نظر الرجال واستحالتهم
(قوله مؤجلا ومجلا) تفسير لقوله كله والنصب بتقدير يعنى قال في الجرم عن شرح الجمع وأفتى بعضهم
بأنه إذا أوقاها المجل والمؤجل وكان مأمورا سافرنها أو لا لأن التأجيل انما يثبت بحكم المرفع فلعلمها
انصارضبت بالتأجيل لأجل ما سلكها في بلدنا أما إذا أخرجها إلى دار الغربية فلا الخ (قوله لكن في النهر
الخ) ومثله في الجرح حيث ذكر أولاً أنه إذا أوقاها المجل فالتفتوى على أنه يسافرنها كافي جامع الفصولين
وفي الخلية والولو الخلية أنه ظاهر الرواية ثم ذكر عن الفضل بن أبي القاسم الصفار وأبي الليث أنه ليس له السفر
مطلقا بل رخصا للفساد الزمان لا تها لا تأمن على نفسها في منزلها فكيف إذا خرجت وأنه صرح في المختار
بان عليه الفتوى وفي المحيط أنه المختار وفي الولو الخلية أن جواب ظاهر الرواية كان في زمانهم أما في زماننا فلا
وقال فجعله من باب اختلاف الحكم باختلاف العصر والزمان كما قال في مسألة الاستخار على الطاعات ثم ذكر
ما في المتن عن شرح الجمع لمصنفه ثم قال فقد اختلف الاثنا والاحسن الاثنا بقول الفضل بن من غير تصحيح
واختاره كثير من مشايخنا كافي الكافي وعليه عمل القضاة في زماننا كافي انفع الوسائل اه ولا يقال أنه إذا
اختلف الاثنا لا يعدل عن ظاهر الرواية لأن ذلك فيما لا يكون مبنا على اختلاف الزمان كما أفاده كلام
الولو الخلية وقول الجرح أنه الخ فان الامتناع على الطاعات كالتعليم ونحوه لم يقل بجواز الامام ولا أصحابه
وافقي به المشايخ للضرورة التي لو كانت في زمان الامام لقال به فيكون ذلك مذهبه حكما كما وضحت ذلك
في شرح ارجوز في المنظومة في رسم المفتي فافهم (قوله وجرم به البرازي) كذا في النهر مع أن الذي حط
عليه كلام البرازي تفويض الامر إلى المفتي فانه قال وبعد ايشاء المهر إذا أراد أن يخرجها إلى بلاد الغربية يمنع
من ذلك لأن الغربية يؤذى ويضر رفساد الزمان (شعر)

ما ذل الغريب ما أشاء * كل يوم عيونه من يراه

كذا اختار الفقيه وبه يفتى وقال القاضي قول الله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتم أولى من قول الفقيه
قبل قوله تعالى ولا تنسرنوهن في أي زمة دليل قول الفقيه لا نافذ علمنا من عادة زماننا مضارة قطعية في الاعتبار
بها واختار في الفصول قول القاضي فيفتى بما يقع عنده من المضارة وعدمها لان المفتي انما يفتى بحسب
ما يقع عنده من المصلحة اه فقوله يفتى الخ صريح في أنه لم يجزم بقول الفقيه ولا بقول القاضي وانما جزم
بتفويض ذلك إلى المفتي المسئول عن الحادثة وأنه لا ينبغي طرد الاثنا بواحد من القولين على الإطلاق فقد
يكون الزوج غير مأمون عليها يريد نقلها من بين أهلها لؤذيتها أو يأخذ مالها بل نقل بعضهم أن رجلا سافر
بزوجه وأدعى أنها أمته وباعها فن علم منه المفتي شيئا من ذلك لا يحل له أن يقضيه بظاهر الرواية لأننا لم يقينا
أن الامام لم يقل بالجواز، مثل هذه الصورة وقد يفتى بزوج غريب امرأة غريبة في بلدة ولا يتيسر فيها
الحاش فيريد أن ينقلها إلى بلدة أو غيرها وهو مأمون عليها بل قد يرد نقلها إلى بلدنا فكيف يجوز العبدول
عن ظاهر الرواية في هذه الصورة والحال أنه لم يوجد الضرر الذي على القائل بخلافه بل وجد الضرر للزوج
ووهنا فعمل يقينا أيضا أن من أفتى بخلاف ظاهر الرواية لا يقول بالجواز في مثل هذه الصورة ألا ترى أن من
ذهب بزوجته للبع فأقام بها في مكة مدة ثم حج واستعت من السفر معه إلى بلد هبل يقول أحده بمنعه عن
السفر بها وبتر كها وحدها تفعل ما أردت فتعين تفويض الامر إلى المفتي وليس هذا خاصا بهذه المسألة

بل لو علم المقتضى انه يريد نقلها من محله الى محله اخرى في البلدة بعيدة عن اهلها لقصدا اضراها لا يجوز له ان يبعثه على ذلك ومن اراد الاطلاع على المزيد من ذلك فليتظر رسالتنا المسماة نشر العرف في بناء بعض الاحكام على العرف التي شرحت بها يتامن أرجوزتي في رسم المقتضى وهو قولى .

والعرف في الشرع له اعتبار * لذا عليه الحكم قديدار (قوله وفي الفصول الخ) قد علمت ان هذا اختار صاحب الزانية وان ما في الفصول غيره (قوله وقيد) الصغير يعود الى النقل المهر من قوله وينقلها وكذا الصغير في قوله وأطلقه وقوله يمكنه الرجوع الاولى يمكنها وفي الشرع بلاية وينبغي العمل بالقول بعدم نقلها من المصر الى القرية في زمانها لما هو ظاهر من فساد الزمان والقول بنقلها الى القرية ضعف لقول الاختيار وقيل يسافروا الى قرى المصر القريبة لانها ليست بقرية اه وليس المراد السفر الشرعى بل النقل لقوله لانها ليست بقرية اه ما في الشرع بلاية قلت وفيه انه بعد تصريح الكافي بان الفتوى على جواز النقل وقول القسمة انه الصواب كلف يكون ضعفا نعم لو اقتصر على الترجيح فساد الزمان لكن اولي لكن ينبغي العمل بما مر من الزانية من تفويض الامر الى المقتضى حتى لو رأى رجلا يريد نقلها الاضراها والا بداء لا يشته ولا ساء اذا كانت من اشراف الناس ولم تكن القرية ساءلا مثاله اهل المسكن يعتبر بها لهما كالتفقة كما ساقى في باب (قوله وان اختلفا في المهر) قال في الفتح الاختلاف في المهر اما في قدره أو في أصله وكل منهما ما في حال الحياة وبعد موتهما أو موت أحدهما وكل منهما ما بعد الدخول أو قبله (قوله ففي أصله) بأن ادعى أحدهما التسمية وانكر الآخر (قوله حلف) أى بعد عزما تدعى عن البرهان ولم يعرض الشارحون لتخفيف الظهوره كافي البصر (قوله يجب مهر المثل) قال في البحر ظاهره انه يجب للعامة ما لمع وليس كذلك بل لا يراد على ما ذهبه المأثرون هي المتعة للتسمية ولا يتخصص عماد افعال الزوج لوهو المذموم لها كما اشار اليه في البدائع اه قالت هذا يظهر لو سلمى المذموم شأ والا فلا تأمل ثم هذا مقيد بما اذا كان الاختلاف قبل الطلاق مطلقا أو بعده بعد الدخول أو انخلو أما لو طلقها قبل الدخول وانخلو فالواجب المتعة كافي البحر ولم يتعرض له هنا لانهم لم يقرروا في قوله الا في وفي الطلاق قبل الوطى حكم متعة المثل (قوله وفي المهر يحلف اجماعا) اشارة الى الرد على صدر الشريعة حيث قال ينبغي أن لا يحلف المتكسر عند أبي حنيفة لأنه لا تخلف عنده في النكاح في مهر المثل قال في الصروفه نظر لأن التخلف هنا على المال لا على أصل النكاح فيجب أن يحلف منكر التسمية اجماعا اه وكذا اعترضه صاحب الدرر وابن النكاح ونسبه الى الوهم (قوله اجماعا) قد لقوله يجب ولقوله يحلف (قوله وان اختلفا في قدره) أى نقدا كان أو مكيلا أو موزونا وهو دين موصوف في الدقة أو عين وقد يمتد دلالة لو كان في جنسه كالعبد والحرارية أو نفسه من الجودة والرداءة أو نوعه كالتركي والرومي فان كان المسيحي عينا فالقول للزوج وان كان دينافه والاختلاف في الاصل ونعاه في البحر (قوله حال قيام النكاح) أى قبل الدخول أو بعده وكذلك الطلاق والدخول رضى اما بعد الطلاق قبل الدخول فيبقى (قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل) أى فيكون القول لها ان كان مهره مثلها كما قالت أو أكثر وله ان كان كما قال أو أقل وان كان بينهما أى أكثر مما قال وأقل مما قالت ولا يثبت تحالفها من مهر المثل كذا في المقتضى وشرحه وهذا على تخريج الرازي وحاصله أن التحالف فيما اذا اختلف قولهما أما اذا وافق قول أحدهما فالقول له وهو المذهب كورني الجامع الصغير وعلى تخريج الكرخي تحالفان في الصور الثلاث ثم يحكم مهر المثل وصحبه في الميسر والمخطوب به جزم في التكرار باب التحالف قال في البحر ولم أر من رجع الا قول وتعبه في البرهان تقديم الزباني وغيره لتعب الهمداني يؤذن بترجيحه وصحبه في النهاية وقال قاضي خا أن الاول ولم يذكر في شرح الجامع الصغير وغيره والاولى البداهة بخلاف الزوج وقبل يقرع بينهما اه قلت في ما اذا لم يعلم مهر المثل كيف يشعل والظاهر انه يكون القول للزوج لانه منكر للزيادة كما تقدم فيما اذا لم يوجد من يماثلها تأمل (قوله وبنيته مقدمة الخ) هذا ما قاله بعض المشايخ وجرم به في المقتضى وكذا الزباني هنا وفي باب التحالف وقال بعضهم تقدم بينهما أيضا لانها أظهرت شيئا لم يكن ظاهرا امتدادهما كافي البصر (قوله لا يثبت خلاف الظاهر) أى وانظروا مع من شهد له مهر المثل ط (قوله وان كان الخ) هذا بيان لثالث الاقدام في قوله فالقول لمن شهد له مهر المثل وقوله وان أقاما البينة الخ فانه اذا لم يثبتا البينة أو أقاماها قد شهد به مهر المثل له أو لهما

مطلب

مسائل الاختلاف في المهر

وفي الفصول يفتى بما يتبع عنده من

المصلحة (وينقلها فمداق مدته)

أى السفر (من المصر الى القرية

وبالعكس) ومن قرية الى قرية لانه

ليس بقرية وقيدته في التارخانية

بقرية يمكنه الرجوع قبل الليل

الى وطنه وأطلقه في الكافي فأبلا

وعليه الفتوى (وان اختلفا في

المهر ففي أصله) حلف منكر التسمية

فان نكل ثبت وان حلف (يجب

مهر المثل) وفي المهر يحلف اجماعا

(و) ان اختلفا في قدره حال قيام

النكاح فالقول لمن شهد له مهر

المثل (بنيته) وأى أقام بنية

قبلت) سواء (شهد به مهر المثل له

أولها أولا ولا أقاما البينة

فيثبتها) مقدمة (ان شهد

مهر المثل له وبنيته) مقدمة (ان

شهد به مهر المثل (لها) لان البنات

لا يثبت خلاف الظاهر (وان كان

مهر المثل

أوبكون بينهما فقدم بيان القسمن الأولين في المسالتين وهذا بيان الثالث وقوله فان خلفا وراجع الى
 المسألة الأولى وقوله وأوبرهناراجع الى الثانية لكن كان عليه حذف قوله تخالفه لان اذ ابرهنها لتخالف
 (قوله تخالف) فان نكل الزوج يقضى بألف وخمسمائة كالأثر بذلك صريحا وان نكلت المرأة وجب
 المسمى ألف لانها أقوت باط كذا في العناية واعترضه في السعدية بانه اذا نكل يقضى بألفين على ما عرف ان
 أهم ما نكل لزمه دعوى الآخر اه وصورة المسألة فيما اذا أذنت الألفين وأدى هو الألف وكان مهر المثل
 ألفا وخمسمائة (قوله قضى به) أي بمهر المثل لكن اذ ابرهنها بتغير الزوج في مهر المثل بين دفع الدرهم
 والدنانير بخلاف التحالف لان بينة كل واحد منهما تنفي تسعة الآخر فخلاف العقد عن التسعة فيجب مهر المثل
 ولا كذلك التحالف لان وجوب قدر ما يقتر به الزوج بحكم الاتفاق والرائد بحكم مهر المثل بغير وتمايه
 فيه (قوله وان برهن أحدهما الخ) أي فيما اذا كان مهر المثل بينهما وبقي عن هذا قوله قوله وأي
 أقام بينة قلت شهده مهر المثل أولا فان قوله أولا صادق بما اذا شهد لها أو كان بينهما (قوله لانه توردها)
 أي لان المهرن اظهر دعواها ووضحها باقامة برهانه ط (قوله وفي الطلاق) مقابل قوله حال قيام النكاح
 (قوله قبل الوطن) أي أو المخلوعة نهر (قوله حكم متعة المثل) فيكون القول لها ان كانت متعة المثل
 كنصف ما قالت أو اكروله ان كانت المتعة كنصف ما قال أو اقل وان كانت بينهما متعة ولزمت المتعة وعند
 أبي يوسف القول قبل الدخول وبعده لانه ينكر الزيادة الآن يذكر كما لا يخفى مهورا أو متعة لها كذا
 في المتن وشرحه وكفى الجران في رواية الأصل والجامع الصغير أن القول للزوج في نصف المهر من غير
 تحكيم للمتعة وأنه صححه في البدائع وشرح الطحاوي ووجهه في التفخيم بان المتعة موجبة فيما اذا لم تكن تسعة
 وهنا اتفقا على التسعة فتلنا بقاء ما اتفقا عليه وهو نصف ما يقتر به الزوج ويحلف على نصف دعواها الزائد
 اه والحاصل ترجيح قول أبي يوسف لكن نقضه في الفتق بعد ذلك وتمايه فيما علقناه على العبر (قوله
 لو المسمى دين) هو ما ثبت في الذمة غير معين بل بالوصف كالنقد والمكيل والموزون والمذروع كما يعلم
 بما قدمناه عن العبر (قوله وان عينا) أي معنا (قوله كسألة العبد والجارية) أي المذكورة في
 العبر في الاختلاف في القدر قبل الطلاق بشئ له وان كان المسمى عينا بان قال تزوجتك على هذا العبد وقالت
 المرأة على هذا الجارية الخ فالسألة مفروضة في المعن المشار اليه لا في مطلق عبد وجارية فافهم (قوله فلهما
 المتعة الخ) قال في العبر فلهما المتعة من غير تحكيم لأن الزوجان تأخذ نصف الجارية بخلاف ماذا
 اختلاف في الألف والألفين لان نصف الألف ثابت يقين لاتفاقهما على تسعة الألف والملك في نصف الجارية
 ليس ثابت يقين لانها لم يتفقا على تسعة أحدهما فلا يمكن القضاء بنصف الجارية بالاختیارهما فاذا لم يوجد
 سقط البدلان فوجب الرجوع الى المتعة كذا في البدائع (قوله تخاننا) وتهازرت البستان (قوله
 وان خلفا) الأولى التفرع بالنساء (قوله أصلا وقدر) فان كان الاختلاف بين الحى وورثة الميت في
 الأصل بان ادعى الحى أن المهر مسمى وورثة الآخر انه غير مسمى أو بالعكس وجب مهر المثل وان كان في القدر
 حكم مهر المثل ط عن أبي السعدي (قوله لعدم سقوطه) أي مهر المثل قال في الدرر لان مهر المثل
 لا يسقط باعتباره بموت أحدهما ألا ترى أن له فوضه مهر المثل اذا مات أحدهما (قوله القول لورثة)
 فلهما من غير فوايه نجر ولا يحكم بمهر المثل لان اعتبارا به سقط عند أبي حنيفة بعدم موته مادام
 القول لشكر التسعة) هم وورثة الزوج أيضا كما في العبر فالقول لهم في المسالتين ولذا قال في الكثر ولو لماتا
 ولو في القدر فالقول لورثته فلو وصلة كما أقاد في النهروان الخ فتصديق الاختلاف في التسعة كذلك (قوله
 لم يقض بشئ) الأولى ولم يقض بالعطف أي لأن موته ما يدل على اقراض أقرانها فلا يمكن للقاضي
 أن يقدر مهر المثل كما في الهداية لان مهر المثل يختلف باختلاف الأوقات فاذا تقدم العقد تعذر التوف
 على مقداره دفع وهذا يدل على انه لو كان العقد قاضي به بغير قلت وبه صرح قاضي خان في شرح الجامع
 (قوله مالم يبرهن) بالبناء للعجول أي مالم يبرهن وورثة الزوجة (قوله وبه يقضى) ذكره في الثانية وتبعه
 في متن المتن وبه قالت الأئمة الثلاثة لكن الشافعي يقول بعد التحالف وعندنا وعند مالك لا يجب التحالف
 فتح وانظر اذا تقدم العقد كيف يقضى بمهر المثل وقد يقال يحرى فيه ما تقدم من انه اذا لم يوجد من يملكها

(بينهما تخالفان خلفا وأوبرهننا
 قضى به وان برهن أحدهما
 قبل برهانه) لانه توردها (وفي
 الطلاق قبل الوطن حكم متعة
 المثل) لو المسمى دين وان عينا
 كسألة العبد والجارية فلهما المتعة
 بلا تحكيم لأن برهنى الزوج
 بنصف الجارية وأي أقام بينة
 قلت فان أقام ما بينتها) أولى
 (ان شهدت له) المتعة (وبينته ان
 شهدت لها وان كانت) المتعة (بينهما
 تخالفا وان خلفا وجب متعة
 المثل وموت أحدهما كتابتها
 في الحكم) أصلا وقدر
 لعدم سقوطه بموت أحدهما
 (وبعد موتهما في القدر
 القول لورثته) وفي الاختلاف
 (في أصله) القول لشكر التسعة
 (لم يقض بشئ) مالم يبرهن على
 التسعة (وقال يقضى بمهر المثل)
 كمال حياء (وبه يقضى

من قوم أبيها ولان الاجانب فالقول للزوج لكن مر أن القول له يمينه تأمل ثم رأيت في البرازية معترضاً على قول الكرخي أن جواب الامام يتضح في تشادم العهد بقوله وفيه نظر لانه اذا تعذر ان غيرهم المثل لا يكون الظاهر شاهد الاحد فيكون القول لورثة الزوج لكونهم مدعى عليهم كما في سائر الدعاوى (قوله وهذا كله الخ) نقله في الجرع عن المحيط وقال وآقره عليه الشارحون اه وكذا ذكره قاضي خان في شرح الجامع وآقره وقلت وحاصل ذلك أن امرأة اذا قامت زوجها وقد دخل بها فجاءت بطلب مهرها هي أو ورثتها بعد موتها وقد جرت العادة أنها لا تسلم نفسها الا بعد قبض شيء من المهر كأنه درهم مثلاً لا يحكم لها بجمع مهر المثل عند عدم التسمية بل ينظر فإن آقرت بما يجتهد من المتعارف والا قضى عليها به ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا أي ان حصل اتفاق على قدر المهر يدفع لها الباقي منه والا فإن أنكر ورثة الزوج أصل التسمية فلها بقية مهر المثل وان أنكروا القدر فالقول بان شهدهم المهر المثل وبعد موتها القول في قدره لورثة الزوج هذا هو المنهزم من هذه العبارة وتفسر بالمعارف فيجعله بمثابة مثلاً يتألف قوله فتضمن عليك بالمعارف وقوله ثم يعمل في الباقي كما ذكرنا لانه لو كان المتعارف حصة شائعة كثلثي المهر كما هو المتعارف في زماننا لا يمكن أن يقضى عليها به الا اذا كان المهر مسمى معلوم القدر واذا كان كذلك لا يتألف فيه التفصيل المار ولكن يعلم منه أن الحكم كذلك فيقبض عليها بالتثنية مثلاً ويدفع لها الباقي وفي المنع عن الثانية رجل مات وترك اولاداً صغاراً فادعى رجل ديناً على الميت أو ودية وأدعت المرأة مهرها قال أبو القاسم ليس للوصي أن يؤذى شيئاً من الدين والودية مالم يثبت بالينة أو ما المهر فان ادعت قدر مهر مثلاً دفعه اليها اذا كان النكاح ظاهراً وهو فاقول يكون النكاح شاهد الها قال الفقيه أو اللبث ان كان الزوج يخبر بها فانه يمنع منها مقدار ما جرت العادة به عليه ويكون القول قول المرأة فيما زاد على المجل الى تمام مهر مثلها اه هذا ونقل الرجعي عن قاضي خان أنه قال ان في هذا نوعان نظر لان كل المهر كان واجبا بالنكاح فلا يقضى بسقوط شيء منه بحكم الظاهر لانه لا يصلح محجة لابطال ما كان ثابتاً اه ثم أطال في تأييد كلام القاضى ورد على الرضى في اعتراضه على القاضى بأن النظر مدفوع بغلبة فساد الناس فقال ان الفساد لا يقضي به حتى يثبت بلا دليل والمهر دين في ذمة الزوج وقضا بعضه اثبات دين في ذمة باقره وذلك لا يكون بظاهر الحال لان الظاهر يسلم للدفع للاثبات قلت وذكر في البرازية في قومه يسامعها قاله القاضى لكن ما قاله نفسه مبنى على أن العرف الشائع يكذب لها في دعواها عدم قبض شيء وحيث آقره الشارحون وكذا قاضي خان في شرح الجامع فنفى به وهو نظير اعمالهم العرف وتكذيب الاب أن الجهاز عارية على ما يأتي سيانه مع أنه هو المالك فلولا العرف لسكان القول قوله والله أعلم (قوله وهذا اذا ادعى الزوج الخ) هذا من هند صاحب الجرع والمراد الزوج لو كان حياً أو ورثته كما هو ظاهر فلا يرده في الشر بلا شبهة من أن هذا لا يتألف في حال موتها (قوله ولو بعث الى امرأته شيئاً) أي من التقديري أو العروضي أو عابث كل قبل الزفاف أو وبعد ما يخبر بها مهر (قوله ولم يذكر الخ) المراد أنه لم يذكر المهر ولا غيره ط (قوله كقول الخ) تمثيل للمعنى وهو يذكر (قوله والبينة لها) أي اذا قام كل منهما بما يثبت بينهما ط (قوله فلها أن ترده) لانها لم ترض بكونه مهرًا بجر (قوله وترجع بباقي المهر أو كله) ان لم يكن دفع لها شيئاً منه قال في التروان هلك وقد بقي لاحدهما شيء رجع به اه أمالو كما كانت قبلة الهالك قدر المهر فلا رجوع لاحد وفي البرازية اتخذ لها شيئاً وابستهم حتى تحزقت ثم قال هو من المهر وقالت هومن النسقة أعني الكسوة الواجبة عليه فالقول لها ولو التوب قائماً فالقول له لانه ما عرف بجهة التخليك بخلاف الهالك لانه يدعى سقوط بعض المهر والمرأة تنكره وبالهالك خرج عن المملوكة وحيث لا ملك لجال فالاختلاف في جهة التخليك باطل فيكون اختلافاً في ضمان الهالك وبه فالقول لمن يملك البدل والضممان اه ملخصاً واستشكله في التبر وقال هذا يقتضي أن القول لها في الهالك في مسألة التز وهو مخالف لما تقدمناه والفرق بعسر قدره اه قلت بل الفرق يسير ان شاء الله تعالى وذلك أن مسألة التز في دعواها أنه هدية فلا تصدق ويكون القول له في حال الهلاك وعدمه لانه المالك ولا شيء يخالف دعواها ما هنا فقد ادعت الكسوة الواجبة عليه فيكون القول له في القام لما ذكرنا وتطلب منه مهرها كسرتها أم الهالك فالقول له المجهل لانه من أحد هاتين الظاهر يصدها فيه كما يأتي

وهذا كله اذا لم تسلم نفسها فان

سكنت ووقع الاختلاف في الحالين

الحياة وبعددها لا يحكم بمهر

المثل لا يبالا تسلم نفسها الا بعد

تجسس شيء عادة بل يقال لها

لا بد أن تقري بما يجتهد والا فبينا

عليك بالمعارف فيجعله (ثم يعمل

في الباقي كما ذكرنا) وهذا اذا

ادعى الزوج ابصال شيء اليها بجر

(ولو بعث الى امرأته شيئاً ولم يذكر

جهة عند الدفع غير جهة (المهر)

كقوله لشع أو حياء ثم قال انه من

المهر لم يقبل فنية لوقوعه هدية

فلا يقبل مهرها (فدالت هو) أي

المبعوث (هدية وقال هومن (المهر)

أومن الكسوة وأعارية) فالقول

له يمينه والبينة لها فان حلف

والمبعوث قائم فلها أن ترده وترجع

يباقي المهر ذكره ابن الكلل

مطلب

فيما يرسله الى الزوجة

في المهبلا لكل وما يتقله الشارع عن النفس ثانياً أنه لو كان القول له فيه لم يصح بيع حدها في الكسوة الواجبة عليه لأنها من النفقة والنفقة تسقط بغير المدة فلا يملكها المطالبة عما مضى ويلزم بذلك فتح باب الدعوى الباطلة بأن يدعى كل زوج بعد عشرين سنة أن جميع ما دفع لها من كسوة ونفقة من المهر فترجع عليها بقيته وفي ذلك ما ليرضاه الشرع من الاضرار بالنساء مع أن الظاهر والعادة تكذب ما في القام فلا ضرر لأنها تطلبه بكسوة أخرى إذا لم يرض بكونه كسوة ولا تقتضي العادة أن يكون المدفوع كسوتها لأن له أن يقول أعطيها بكسوة غيرها هذا ما ظهر لي والله المبسر لكل عسر (قوله ولو عوضته) وكذا ولو عوضه أبوها من مالها بأنها أومن ماله فله الرجوع أيضاً كما في الفتح وكنه أنه في الجرم لم يره فاستشكل ما قاله في الفتح قبل ذلك من أنه لو بعث أبوها من ماله فله الرجوع ولو فاعماً ولا فلا ولومن مالها بأنها فلا رجوع لأنه فدية منها والمرأة لا ترجع في هبة زوجها اهـ قلت وهذا محمول على ما إذا كان لا على جهة التعويض فلا يشاء قول الشارع ولو عوضته الخ بقرينة ما نقلناه أولاً عن الفتح هذا وقد ذكر مسألة التعويض في الفتح وغيره مطلقاً وكذا في الخاتمة لكنه قال فيما قال أبو بكر الاسكاف أن مكرحت حين بعث أنها عرض وكذلك والا كان هبة منها وبطلت بينهما اهـ ومثله في الهنذية وهذا يستلزم أن يكون يسائر المراهم أو حكاية لقول آخر تأمل وينبغي اعتبار العرف فيما يقصده التعويض فيكون كالمنفوط تأمل وما في ط من أن العقد خلاف ما قاله الامكاف وعزاه إلى الهنذية لم أره فيها ثم سبى ذكر الشارع في آخر كتاب الهبة أنه لا فرق بين نسيها بها للعرض وعدمه (قوله من جنسه) لم يذكر الزيادة ط ولم أر أحداً ذكرها ولعل المراد بها أن العرض لو كان هالكاً وهو منلى ترجع عليه بمنه فأراد بالجنس المثل تأمل (قوله مشوى) لا مفهوم له ط (قوله لأن الظاهر يكذب) قال في الفتح والذي يجب اعتباره في ديارنا أن جميع ما ذكر من الخنطة واللوز والدقيق والسكر والشاذ الحلية وما يما يكون القول فيها قول المرأة لأن المتعارف في ذلك كله أن يرسله هدية والظاهر معها لا معه ولا يكون القول قوله إلا في نحو الثياب والجزارية اهـ قال في البحر وهذا البحث موافق لما في الجامع الصغير فإنه قال في الطعام الذي يؤكل فإنه أعم من المهبلا لكل وغيره اهـ قال في النهر وأقول وينبغي أن لا يشغل قوله أيضاً في الثياب المحولة مع السكر ونحوه للعرف اهـ قلت ومن ذلك ما يعينه الهيا قبل الزفاف في الأعداد والمواضع من نحو ثياب وحلي وكذا ما يعطيها من ذلك أومن دراهم أو ذنانير صبيحة ليلة العرس ويسمى في العرف صبيحة فإن كل ذلك تعرف في زماننا كونه هدية لامن المهر ولا سيما المسمى صبيحة فإن الزوجة تزوجه نفسه عنها ثياباً ونحوها صبيحة العرس أيضاً (قوله ولذا قال النفقة) أي أبو الليث (قوله كنف وملاة) لأنه لا يجب عليه تمكينها من الخروج بل يجب منعها عما يسند ذكره فتح قلت ينبغي تقييد ذلك بما لم تجز به العادة فلما حوّلناه من أن ذلك في عرفنا يلزم الزوج وأنه من جملة المهر كذا قد مضى عن الميقتض أن لها منع نفسها بالمشروط عادة كالحنف والمكعب وديباح واللقافة ودرهم السكر الخ ومثله في عرفنا مناشف الحمام ونحوها فإن ذلك بمنزلة المشروط في المهر فلا يزمه دفعه ولا ينافيه وجوب منعها من الخروج والحمام كما لا يخفى (قوله كسوة ودور) ومتاع البيت بحر ختاع البيت واجب عليه فهذا محل ذكره فافهم وسبى ذكر المصنف في النفقة أنه يجب عليه آلة الطبخ وآنية شراب وطبخ ككوز وجرّة وقدر ومغرفة وآلة السخري وكذا أسرار أدوات البيت كصوب ولبد وطنفسية الخ (قوله ما لم يدع أنه كسوة) هذا تقييد من عند صاحب الفتح وأقره في الجري أي أن ما يجب عليه لو ادّعى أنه كسوة لم يصدق لأن الظاهر يكذب ما لو ادّعى أنه كسوة ولذا عتق أنه هبة فاقول له لأن الظاهر معه (قوله فمزوجها أبوها) مثله ما إذا ثبت وبقي كبيرة ط (قوله خابعت للمهر) أي مما انتفاع على أنه من المهر أو كان القول له فيه على ما تقدم بيانه (قوله فقط) قيد في عينه لا في فاعماً واحتربه عما إذا تغير بالاستعمال كما أنار إليه الشارع قال في الفتح لأنه مسلط عليه من قبل المالك فلا يلزم في مقابلة ما انتقص باستعماله شيء ح (قوله أوفيته) الأولى أو يذهب ليشمل المثل (قوله لأنه في معنى الهبة) أي والهلال ولا الاستهلاك مانع من الرجوع بها وعادة البزاة به لأنه هبة اهـ ومقتضاه أنه بشرط في استرداد انقسام القضاء والرضا وكذا إذا بشرط عدم مانع من الرجوع كما لو كان ثوباً بصفته أو خاططه ولم أر من صرح بشيء من ذلك فلا يرجع والتقييد

ولو عوضته ثم ادّعى عارية فلها أن تستردّ العرض من جنسه زياها (في غير المهبلا لكل) كتاب وشاة حية ومن عدل وما ياتي شهر آخر زاده (والتول لها) بيتها (في المهبلة) كخبرهم ومشوى لأن الظاهر يكذب وهذا قال النفقة المختار أنه بصدق فيما لا يجب عليه كنف وملاة لا فيما يجب كسما ورد رعي ما لم يدع أنه كسوة لأن الظاهر معه (خطب بنت رجل وبعث إليها ثياباً) ولم تزوجها أبوها فخابعت للمهر يسترد عنه فاعماً فقط وان تغير بالاستعمال (أوفيته هالكاً) لأنه معاوضة ولم يتم تخار الاسترداد (وكذا) يسترد ما بعث هدية وهو قائم دون الهالك والمستهلك لأنه في معنى الهبة

بالحديث احتراز عن النفقة فيما يظهر كما يأتي في مسألة الاتفاق على معتدة الغير (قوله ولو ادعت الخ) ذكر في الخبر هذه المسألة عند قول الكذب عث الى امرأته شيئا الخ وقال قد يكونه اذ جاء مهر الانه لا بدعته مهرها وادعاه ودبعة فان كان من جنس المهر فالقول لها او الافله اه فعلم ان هذه المسألة في دعوى الرجعة لا في دعوى المخطوبة التي لم يزوجها أو هو ما فكان المناسب ذكر ما قبل قوله خطب بنت رجل الخ وفلت لان دعوى المخطوبة أن المبعوث من المهر تنبئ حاله بلزومه هارده فأنما هو الكفا للناسب أن تكون دعوى الوديعة لها ودعوى المهر لان الوديعة لا يلزم هاردها اذا هلك بخلاف الرجعة فان دعواها أنه من المهر تنفعها المنع الاسترداد مطلقا ودعواها أنه ودبعة تنفعه لانه بطلانها باستردادها فاقعة وبشعائهم استهلكه (قوله بشهادة الظاهر) يرجع الى الصورتين ط (قوله أنفق على معتدة الغير الخ) سكت في البرازية في هذه المسألة ثلاثة أقوال معجمة حاصل الاول أنه يرجع مطلقا بشرط التزوج أولا وتزوجته أولا ولا رشوة وحاصل الثاني انه ان لم بشرط لا يرجع وحاصل الثالث وقد تنقذه عن فصول العمادى أنه ان تزوجته لا يرجع وان أثبت رجوع بشرط الرجوع أولا ان دفع اليها الدراهم لتنفق على نفسها وان أكل معها لا يرجع بشئ أصلا اه وحاصل ما في دفع القدر بحكاية الاول والاخير وبكى في الجسر الاول أيضا ثم قال وقيل لا يرجع اذا تزوجت نفسها وقد كان شرطه وصحيح أيضا وان أثبت ولم يكن شرطه لا يرجع على الصحيح اه فتقوله لا يرجع اذا تزوجت نفسها الخ يفهم منه عدم الرجوع بالاولى اذا تزوجته ولم بشرط وقوله وان أثبت الخ يفهم منه أنه ان أثبت وقد شرطه يرجع فصالح هذا القول الثاني أنه يرجع في صورة واحدة وهى ما اذا أثبت وكان شرط التزوج ولا يرجع في ثلاث وهى ما اذا أثبت ولم بشرطه أو تزوجته وشرطه أو لم بشرطه فهذه أربعة أقوال كلها معجمة وذكر المصنف في شرحه أن المعتد ما في فصول العمادى أعنى القول الثالث وان شيخه صاحب الجرافى اه اه قلت والذي اعتمدته فتنه النفس الامار فاضى خان هو القول الاول فانه ذكر أنه ان شرط التزوج يرجع لانه شرط فاسد والا فان كان معروفا فاقبل يرجع وقيل لا ثم قال وينبغي أن يرجع لانه اذا علم أنه لو لم يتزوج لا ينفق عليها كان بمنزلة الشرط كالسنة تقضى اذا اهدى الى المقرض شيئا لم يكن اهدى اليه قبل الاقراض كان حراما وكذا القاضى لا يجيب الدعوة الخاصة ولا يقبل الهدية من رجل لم يكن قاضيا لا يهدى اليه فيكون ذلك بمنزلة الشرط وان لم يكن مشروطا اه وأيد في الخصية في كتاب النفقات وأقضى به حدث سئل فيمن خطب امرأة وأنفق عليها وعلمت أنه سنفق لمتزوجها فترجعت غيره فاجاب بأنه يرجع واستشهد به بكلام قاضى خان المذكور وغيره وقال انه ظاهر الوجه فلا ينبغي أن يعدل عنه اه (تنبيه) أعاد ما في الخصية حيث استشهد على مسألة المخطوبة بعبارة الخائنة أن الخلاف الجارى هنا باق في مسألة المخطوبة المارة وان ما ترفيعا من أن له اشتداد القضاة دون الهالك والمستهلك خاص بالهدية دون النفقة والكسوة اذ لا شك أن المعتدة مخطوبة أيضا ولان تأثير لكونها معتدة يحرم التصريح بخطبتها بل التأخير لشرط وعدمه وكونه شرط فاسدا وكون ذلك رشوة كما علمته من تعليل الاقوال وعلى هذا ما يقع في قرى دمشق من أن الرجل يخطب امرأة ويصير يكسوها ويهدى اليها في الاعياد ويعطيها دراهم النفقة والمهر الى أن يكمل لها المهر فيعتقد عليها ليلة الزفاف فاذا أثبت أن تزوجته ينبغي أن يرجع عليها بغير الهدية والهالك على الاقوال الاربعة المارة لان ذلك مشروط بالتزوج كما فسدت قاضى خان فيما روي ما اذا ماتت فعلى القول الاول لا كلام في أنه ان الرجوع أماغى الخالف فقبل بالاباء لم أره وينبغي الرجوع لان الظاهر ان على القول الثالث أنه كالهبة المشروطة بالعوض وهو التزويج كما يشده ما في جواهر الزا هدى يرمز اليه ان صاحب الخط بعثت الصبرة الى بيت اختها نسا بالرجوع لها بعد ولو فاقعة ثم سئل فقال لها الرجوع لو فاقما قال ان زاهدى والتوفيق أن المبعوث الاول قبل الزفاف ثم حصل الزفاف فهو كالهبة بشرط العوض وقد حصل فلا ترجع والثاني بعد الزفاف فترجع اه وكذا لم أره لو مات هو أو أي فليرجع (تنبيه) لم يذكر لو أنفق على زوجته ثم تبين فمبادى النكاح بأن شهدوا بالراضع وفتق بينهما في الأخيرة له الرجوع عما أنفق بفرض القاضى لانه تبين أنها أخذت بفقرى ولو أنفق بلا فرض لا يرجع بشئ (قوله بشرط أن يتزوجها) الاولى أن يقول بطمع أن يتزوجها كما عبر في الخبر (قوله مطلقا) تفسير بالاطلاق في الموضعين كجاء عليه كلام المشاف

مطلب
أنفق على معتدة الغير

(ولو ادعت أنه أى المبعوث)

(من المهر وقال هو ودبعة فان كان

من جنس المهر فالقول لها وان

كان من خلافه فالقول له)

بشهادة الظاهر (أنفق) رجل

(على معتدة الغير بشرط أن

يتزوجها) بعد عدتها (ان تزوجته

لا يرجع مطلقا

في شرحه شرط التزوج أوله بشرطه ولذا قلنا لا أولى أن يقول بطمع أن يتزوجها ابتداءً بالطلاق المذكور وهذا القول هو الثالث قد اعتمد المصنف في مثله وشرحه وقال في القيص وبه بقي (قوله وإن أكلت معه فلا) أي لانه أكلت معك أولاً لأنه مجهول لا يعلم قدره تأمل وبنظر وجه عدم الرجوع في الهدية إليها لكونه أو المشتكك على ما قلناه من عدم الفرق بين الخطوبة والعقد (قوله بغير عن العمدانية) صوابه من عن العمدانية فإن ما في المتن عزاه في المنع إلى النصول العمدانية فهو القول الثالث من الأقوال الأربعة التي قد منها وأما ما في الجرح فهو القول الأول والقول الرابع ولم يذ كر القول الثالث أصلاً ولا وقع فيه العزو إلى العمدانية (قوله ليس له الاسترداد منها) هذا إذا كان العرف مستقراً أن الأب يدفع مثله جهازاً لا عارية كإحدى كرهه ريساً وكان بنسبه ما بآتي عما ذكره هنا ويمكن أن يكون هذا بيان حكم الديانة والآتي بيان حكم النقاء (قوله في صحته) احتراز عما لو سلمها في مرض موته فإنه غنم للوارث ولا يصح بدون إجازة الورثة (قوله وكذا لو اشتراها لها في صغرها) أي وإن سلمها في مرضه أو لم يسلمها أصلاً لأنها ملكته بشراء الأب لها قبل التسليم كإحدى ولو مات قبل دفع الثمن رجع البائع على تركته ولا رجوع الورثة عليها في أدب الأوصياء عن الحسانية وغيرها الأب إذا اشترى خادماً للصغير ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع عليه إلا إذا أشهد بالرجوع وإن لم يقده حتى مات لم يكن أشهد أخذ من تركته ولا يرجع عليه بقية الورثة اه (قوله والحليلة) أي فيما لو أراد الاسترداد منها (قوله والا حوط) أي لاحتمال أنه اشترى لها ببعض الجهازي في صغرها فلا يجعل له أخذه بهذا الإقرار ديانة كإحدى الجرح والدرر وكذا لو كان بعد ماله إليها وهي كبيرة (قوله عند التسليم) أي بأن أي أن يسلمها أخوها ونحوه حتى يأخذ شيئاً وكذا لو لم يكن أن يزوجه قبل الزوج الاسترداد قائماً وهما كاللأنه رشوة بزانية وفي الحامى الزاهدى برضا الأسرار للعلامة نجم الدين وإن أعطى إلى رجل شيئاً لأصلاح مصالح المصاهرة كان من قوم الخطيئة وغيرهم الذين يقدرون على الإصلاح والفساد وقال هو أجرة لك على الإصلاح لا يرجع وإن قال على عدم الفساد والسكرت يرجع لانه رشوة والأجرة إنما تكون في مقابلة العمل والسكرت ليس بعمل وإن لم يقبل هو أجرة يرجع وإن كان ممن لا يقدرون على ذلك إن قال هو عطية أو أجرة لك على الذهاب والياب أو الكلام أو الرسالة بيني وبينها لا يرجع وإن لم يقبل شيئاً منها يكون هبة له الرجوع فيها إن لم يوجد ما يمنع الرجوع (قوله وقالت هو غنم) كذا في النسخ والجرح وغيرهما وبشكل جعل القول لها بأنه اعتراف بملكيتها الأب وانتقال الملك إليها من جهته وقد مر في البدائع بأن المرأة لو أقرت بأن هذا المتاع اشتراه زوجي سقط قولها لأنها أقوت بالملك ثم أذنت الانتقال إليها فلا يثبت الإبدل اه ويجب أن هذه من المسائل التي علوا فيها بالظاهر كاختلاف الزوجين في متاع البيت ونحوها مما يأتي في كتاب الدعوى آخر باب التعاليف ومثله ما مر في الاختلاف في دعوى المهر والهدية (قوله فالمعتدل) عبر عنه في فتح القدر بأنه المختار للفقوى ومقابله ما نقله قبله من أن القول لها أي بدون تفصيل بشهادة الظاهر لأن العادة تدفع ذلك هبة وما اختاره الإمام السرخسي من أن القول للأب لأن ذلك يستفاد من جهته اه والظاهر أن القول للمعتد فوق بين هذين القولين يجعل الخلاف لنظماً (قوله فالقول للأب) أي مع البين ككافي فتاوى قارئ الهداية قلت وبقي تقييد القول للأب بما إذا كان الجهازي كله من ماله أو مالو جهزها بما قبضه من مهرها فلا لأن الشراء وقع لها حيث كانت راضية بذلك وهو بمنزلة الإذن منها عرفاً نعم لو أوعى مهرها فالقول له في إرادته أن كان العرف مشتركاً علم أنه قال في الاشتباه أن العادة إنما تعتبر إذا طردت أو غلبت وإذا قالوا في البيع لوباع بدلهم أو دانعرف بلد اختلف فيها النجوم والاختلاف في المالية والرواج انصرف البيع إلى الأغلب قال في الهداية لأنه هو المتعارف فيصرف المطلق اليه اه كلام الأشياء قلت ومقتضاه أن المراد من استقرار العرف هنا غلبته ومن الاشتراك كثره كل منهما إذ لا نظر إلى النادر ولأن حمل الاستقرار على كل واحد من أفراد الناس في تلك البلدة لا يمكن ويلزم عليه حالة المسألة إذ لا شك في صدقها والعارية من بعض الأفراد والعادة الفاضلة الغالبة في أشرف الناس وأقسطاهم دفع ما زاد على المهر من الجهازي بملكها سوى ما يكون على الزوجة لئلا يسهل الزفاف من أعلى والتأنيب فإن الكثير منه أو لا كثر عارية فلو ماتت لئلا يسهل الزفاف لم يكن للرجل أن يدعي أنه لها بل القول

وإن أبت فله الرجوع إن كان دفع لها وإن أكلت معه فلا مطلقاً) بغير عن العمدانية وفيه عن المبتنى (جهازيتها بجهازها وسلمها ذلك ليس له الاسترداد منها) ولا لورثته بعده إن سلمها ذلك في صحته بل تختص به (وبه بقي) وكذا لو اشتراها لها في صغرها ولو بالحيلة والحيلة أن يشهد عند التسليم إليها أنه اغتسله عارية والاحوط أن يشترطه منها ثم تبرئه درر (أخذ أهل المرأة شيئاً عند التسليم فلا زوج إن يستردّه) لانه رشوة (جهازيتها ثم ادعى أن مادفعه لها عارية وقالت هو غنم) وقال الزوج ذلك بعد موتها ليرث منه (وقال الأب) أو ورثته بعد موته (خارية) المعتدل (القول للزوج) ولها إذا كان العرف مستقراً أن الأب يدفع مثله جهازاً لا عارية (و) أما (مشتراك) كعمر والشام (فالقول للأب)

مطلب
في دعوى الأب أن الجهازي عارية

فيه للاب والام أنه عارية أو مستعار لها كما يعلم من قول الشارع كالوكان أكثر مما يجز به مثله لوقد يقال
 هذا ليس من الجهار عرفا في لوجرى العرف في تعليق البعض وإعارة البعض ورأيت في حاشية الاشياء
 للسيد محمد في السعدون حاشية الغزى قال الشيخ الامام الاجل الشهيد المختار القنوي أن يحكم بكون
 الجهار ملكا لعاريه لانه الظاهر الغالب الا في بلدة حرت العادة بغير الكل عارية فأقول للاب وماذا جرت
 في البعض يكون الجهار تركبة تتعلق بها حق الورثة وهو الصحيح اهـ ولعل وجهه أن البعض الذي يبعثه
 الاب بعينه عارية لم تشهد به العادة بخلاف ما لو جرت العادة بإعارة الكل فلا يتعلق به حق ورثته بل يكون
 كله للاب والله تعالى أعلم (تنبيه) ذكر البصري في شرح الاشياء أنه ما ذكره في مسألة الجهار انما هو
 فيما إذا كان النزاع من الاب أم الوثمة فأدعت ورثته فلا خلاف في كون الجهار لليت لما في الوثمة الجلية
 جهز ابنته ثم مات قطب بقية الورثة العقبه فان كان الاب اشترى لها في صغرها أو كبرها وسلم لها
 في حقته فهو لها خاصة اهـ قلت وفيه نظر لان كلام الوثمة الجلية في ذلك البتة لا يشرى الوثمة الصغيرة وبالنسبة
 لو كبيرة ولا فرق فيه بين موت الاب وحياته ويدل عليه ما مر من قول المصنف والشارح ليس له الاسترداد منها
 ولا لورثته بعده وانما الكلام في سماع دعوى العارية بعد الشراء أو التسليم والمعتد البناء على العرف كما علمت
 ولا فرق في ذلك أيضا بين موت الاب وحياته فدعوى ورثته كدعواه فتأمل (قوله كالوكان الخ) والظاهر
 أنه ان أمكن التمييز فيما زاد على ما يجز به من ثمنها كان القول قوله فيه والا فقول قوله في الجميع رضى
 (قوله والام كالاب) عزاه المصنف الى فتاوى قارئ الهداية وكذا يجنبه ابن وهبان كما يأتي (قوله)
 وكذا في الصغيرة) ذكره ابن وهبان في شرح منظومته بجناحتي قال ويذهب أن يكون الحكم فيما تده
 الام وولي الصغيرة اذا زوجها كما تشرط بان العرف في ذلك لا يمكن قال ابن السخنة في شرحه قلت وفي الولي
 عندي نظر اهـ وتردد في الجهرى الام والجد وقال ان مسألة الجاه صارت واقعة الفتوى ولم يعد فيها تنقلا
 وكتب الملى أن الذي يظهر يبادى الرأي أن الام والجد كالاب الخ (قوله واستحسن في النهر)
 حيث قال وقال الامام قاضي خان ويذهب أن يقال ان كان الاب من الاشراف لم يقبل قوله انه عارية وإن كان
 ممن لا يجيز البنات بمثل ذلك قبل قوله وهذا العمرى من الحسن يمكن اهـ قلت ولعل وجه استحسانه مع أنه
 لا يغير القول بالمعتد أنه تفصيل له وبيان لكون الاشتراك الذي يدين في بعض البلاد انما هو في غير الاشراف
 (قوله وعلمه) عطف تفسير فالمراد على العلم والسموكت بعده وان كان غائبا (قوله وزوت الى الزوج)
 فده لا يملك البالغة بالتسليم وهو انما يتحقق عادة بالزفاف لانه حينئذ يجر الجهار يدها فافهم (قوله)
 ما هو معتاد) مفهوما أنه لو كان زائدا على المعتاد لا يكون سكونه رضى فتضمن وهل تضمن الشكل أو قدر
 الزائد على تردد وجرم ط بالثاني (قوله السبع والثلاثين) قال ح قدمنا في باب الولي عن الاشياء
 (قوله على ما في زواجر الجواهر) أى حاشية الاشياء للشيخ صالح ابن مصنف التوفيق انه زاد على
 ما في الاشياء ثلاث عشرة مسألة ذكرها الشارع في كتاب الوفاق (قوله يليق به) الضمير في عبارة
 الجهر عن المبتنى عائد الى ما عهده الزوج الى الاب من الدراهم والدنانير ثم قال والمعتد ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها
 اهـ قلت وهذا الميعود يسمى في عرف الاعاجيب بالاستيمان كما يأتي (قوله الا اذا سكنت طويلا) قال الشارع
 في كتاب الوفاق ولو سكنت بعد الزفاف زمانا يعرف بظن رضاه لم يكن له أن يخاصم بعد ذلك وان لم يتخذ له شيء
 اهـ ح وأشار بقوله يعرف الى أن المعتبر في الطول والقصر العرف (قوله ان كان في الترخاخ) ومثله
 في جامع الفصولين ولشأن الحكم عن فتاوى ظهر الدين المرغيناني في أنه أتى في الحامدية قلت وفي البرازية
 ما يفيد التوفيق حيث قال تزوجها وأعطاهما ثلاثة آلاف دينار الدستيمان وهي بنت موسر لم يعطها الاب
 جهزا أو أفى الامام جمال الدين وصاحب المحط بأن له مطالبة الجهار من الاب على قدر العرف والعادة وأطلب
 الدستيمان قال وهذا الاختيار الأئمة وقال الامام المرغيناني الصحيح أنه لا يرجع بشيء لان المال في النكاح
 غير مقصود وكان بعض أئمة خوارزم يعتبر بأن الدستيمان هو المهر المجل كاذكره في الكافي وغيره
 فهو مقابل بنفس المرأة حتى ملكت حبس نفسها لاستنفاته فكيف يملك الزوج طلب الجهار والشيء لا يقابل
 عوضا وأجاب عنه النسيه ناقلا عن الاستاذ أن الدستيمان إذا ادرج في العقد فهو المجل الذي ذكره

كالوكان أكثر مما يجز به
 مثلها (والام كالاب في تجهيزها)
 وكذا وفي الصغيرة شرح
 وهبانية واستحسن في الترخاخ
 لقاضي خان أن الاب ان كان من
 الاشراف لم يقبل قوله انه عارية
 (ولو دفعت في تجهيزها لابنتها أشياء
 من أمتعة الاب بحضرة وعلمه وكان
 ساكنا وزوت الى الزوج فليس للاب
 أن يسترد ذلك من ابنته) لم يرد
 العرف به (وكذا لو أنفقت الام
 في تجهيزها ما هو معتاد والاب
 ساكت لا تضمن) الام وهمامان
 المسائل السبع والثلاثين بل الثمان
 والاربعين على ما في زواجر الجواهر
 التي السكون فيها كالنطق
 (فرع) لو زوت البسة بلا جهاز
 يليق به فله مطالبة الاب بالنقد فسيمة
 زادت عن المبتنى الا اذا سكنت
 طويلا فلا خصومة لكن في الترخاخ
 عن البرازية الصحيح أنه لا يرجع على
 الاب بشيء لان المال في النكاح
 غير مقصود

وان لم يدوج فيه ولم يعده عليه فهو كالمهية بشرط العوض رذات ما فتناء ولهاذا اقتسان لم يذكر في العقد
وزفت اليه بلا جهاز وسكت الزوج أي ما لا يتمكن من دعوى الجهازاله لما كان محتملا وسكت زمانا يصلح
للاختصار دل أن الغرض لم يكن الجهاز اهـ ملخصا وحاصله أن ذلك المجلد لا يلزم كونه هو المهر المجلد
دائما كما يوجبهم كلام الكافي حتى يراد أنه مقابل بنفسه لا يجهازها بل فيه نفسه بل وهو أنه ان جعل من جملة
المهر الموقوف عليه فهو المهر المجلد وهو مقابل بنفس المرأة ولا فهو مقابل بالجهاز عادة حتى لو سكت بعد الزفاف
ولم يطلب جهازا علم أنه دفعه تبرعا بلا طلب عوض وهو في غاية الحسن وبه يحصل التوفيق وإقائه الموفق لكن
القاض جريان الخلاف في صورة ما إذا كان معقودا عليه لأنه وان ذكر على أنه مهر لم يمكن من المعلوم عادة
أن كثره لا لجل كثرة الجهاز فهو في المعنى بدل له أيضا ولهذا كان مهر من لا جهازا لها أقل من مهر
ذات الجهاز وان كانت أجل منها ويجاب بأنه لما صرح بكونه مهرا وهو ما يكون بدل البضع الذي هو المقصود
الاصلي من النكاح دون الجهاز لم يعتبر المعنى وسبق في باب النفقة ان شاء الله تعالى مزيد بيان لهذه المسألة
وان هذا غير معروف في زماننا بل كل أحد يعلم أن الجهاز للمراة اذا اطلقتها تأخذ ماله واذا ماتت يورث عنها
واعتبر زيد المهر طعة في زين بته به وعوده اليه ولا ولا داه اذ ماتت وهذه المسألة نظير مهر الزوجه بأبى كثر
من مهر المثل على أنها بكر فاذا هي تب فقدر الخلاف في لزوم الزيادة وعدمه بناء على الخلاف في هذه المسألة
وقدر أن الميرج اللزوم فلذا كان المخرج هنا عدم الرجوع بشي كما مر عن المرغباني (قوله نكح ذى الخ)
لما فرغ من مهر والمسلمين ذكرهم وهو الكذاريون بأن يسان أنكحهم وقوله أو مستأمن بشرى إلى أنه لو عبر
المستف بالكاظم لكان أولى لان المستأمن كالذى هنا نهر عن العناية (قوله ثمة) أي في دار الحرب
(قوله بيمية) المراد بها كل ماله يسبح بالمال كالم بحر (قوله وذا جائز عندهم) بأن كان لا يلزم عندهم مهر
المثل بالنفي وبما ليس بمال (قوله قبله) أي قبل الوطء (قوله فلا مهر لها) هذا قوله وعندهما لها مهر
المثل اذا دخل بها أو ماتت عنها والمثمة لو طلقها قبل الوطء وقبل في الميثمة والسكوت روايان والاصح أن السكوت
على الخلاف ههنا لئلا يكون مستحقها وذكروا الميثمة كالسكوت لان الميثمة لا عندهم فذكرها لغو
فالم خص على نفي العوض يكون مستحقها وذكروا الميثمة كالسكوت لان الميثمة لا عندهم فذكرها لغو
نهر (قوله ولو أسلم الخ) لو وصية وعارية النفع ولو أسلم أو رفع أحدهما النكاح أو زافعا اهـ ولم يشأ أو أسلم
أحدهما لانهما بالاولى (قوله لا أمرنا بتركهم) أي ترك الأمر لانتزاعه لقراره وقوله وما يدنون
الواو للعطف وأوله ما حصة فلا تمنعهم عن شرب الخمر وكل الخنزير وسعها ط عن أبي السعد (قوله وثبت
بشيء أحكام النكاح) أي ان اعتقدها أو زافعا النكاح (قوله كعدة) أي لو طلقها وأمرها بالزوم
بيتها إلى انقضاء عدها ورفع الأمر إليها كما عداها بذلك وكذا لو طلقها بعدة أزمنا بها رجعت
(قوله ونسب) أي ثبت نسب ولده فيما ثبت به النسب بيننا رجعت (قوله وخيار بلوغ) أي أصغر
وصغرة اذا كان الزوج غير الأب والجد ط (قوله وتوارث نكاح صحيح) هو ما يشتر أن عليه اذا أسلم
بخلاف نكاح محرم أو في عدة مسلم كما سبق في الفرائض (قوله وحرمة مطلقة ثلاثا الخ) فمفرق بينهما
ولو برأفة أحدهما أو ماله كانا محرمين فلا يفرق الإبراء فعمتا كما سبق في نكاح الكافر (قوله قبل القضاء)
أما بعده فليس لها إلا ما قضته ولو كان غير معين وقت العقد نهر (قوله فلها ذلك) هذا قول الإمام
وقال الشافعي لها مهر المثل في المعين وغيره وقال الثوري لها القيمة فيما نهر (قوله ونسب الخنزير) كذا
في النسخ قال الرضوي والاربي يقتتل الخنزير (قوله ولو طلقها الخ) قال في النسخ ولو طلقها قبل الدخول
ففي المعين لها نصفه عند أبي حنيفة وفي غير المعين في النهر لها نصف القيمة وفي الخنزير النكاح وعند محمد لها نصف
القيمة بكل حال لأنه أوجب القيمة فتصدق وعندي يوسف وهو الموجب لمهر المثل لها القيمة لان مهر المثل
لا يتصدق اهـ (قوله اذا خذ قيمته القبي الخ) بيا أنه ان أخذ المثل في المثل أو القيمة في القبي بمنزلة أخذ العين
والنهر مثلي فأخذ قيمته ليس كخذ عينه بخلاف القيمة في القبي كالخنزير فلذا أوجبنا فيه مهر المثل وأورد ماله
شري ذى من ذى دارا بخنزير فان لشيفهها المثل أخذها بقيمة الخنزير وأوجبنا بأن قيمة الخنزير كعينه
لو كذب بدلا عنه كسالة النكاح والقيمة في الشفعة بدل عن الدار لاعت الخنزير وانما هي لها التقدير بها لا غير

(نكح ذى) أو مستأمن (ذمية)
أو حربي حربية ثمة بيمية أو بلامهر
وبأن سكت عنه أو نفاه أو الحال
أن (ذا جائز عندهم فوطئت
أو طلقت قبله أو مات عنها فلا
مهر لها) ولو أسلم أو زافعا النكاح
لأن الأمر بتركهم وما يدنون
(وثبت) بقية (أحكام النكاح
في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة
في النكاح ووقوع الطلاق ونحوهما)
كعدة ونسب وخيار بلوغ
ولو ارث نكاح صحيح وحرمة
مطلقة ثلاثا ونكاح محارم (وان
نكحها بغير أو خنزير عين) أي
بشأ إليه ثم أسلم أو أسلم أحدهما
قبل القبض فلها ذلك فقتل
الخنزير ونسب الخنزير ولو طلقها قبل
الدخول فلها نصفه (و) لها (في غير
عين قيمة الخمر ومهر المثل في الخنزير)
إذا أخذ قيمة القبي كما خذ عينه

واعترض بان القيمة في النكاح أيضا يدل عن الغيرة وهو البضع والمصير اليها التقدير والجواب ما قالوا من أنه لو أنها حقة المنزلة قبل الاسلام اجبرت على القبول لأن القيمة لها حكم العين فكانت من موجبات تلك التسوية وبالاسلام تنهدر أخذ القيمة فأوجبنا ما ليس من موجباتها وهو مهر المثل فهذا يدل على أن قيمة الخنزير بدل عنه في النكاح بخلافه ولذا اجبرت المرأة على قبولها قبل الاسلام لا يعيد بخلاف مسألة الدار ولو سلم عدم الفرق فقد يجاب بما مر آخر الزكاة في بابها العاشر من أن جواز الأخذ بالقيمة في الدار الضرورة حتى التفتيح والضرورة هنا لا يمكن إيجاب مهر المثل (قوله الوطئ في دار الاسلام) أي إذا كان بغير ملك الجين واحتز عن الوطئ في دار الحرب فإنه لا حد فيه وأما المهر فلم أره (قوله الا في مسألتين) كذا في الاشياء من النكاح وفيها من أحكام غريبة الحشفة أن المستثنى ثمان مسائل فزاد على ما هنا الذميمة إذا نكحت بغير مهر ثم أسلموا كالإيديون أن لا مهر فلا مهر والسيد إذا زوج أمته من عدة فلا يصح أن لا مهر والعبد إذا وطئ سيدة شبهة فلا مهر أخذ من قولهم فمياقلمها ان المولى لا يسهل عليه عده دينا وكذا الوطئ سرية أو وطئ الحاربة الموقوفة عليه أو وطئ المرحونة تأذن الراهن غانا الحل قال ينبغي أن لا مهر في الثلاثة الأخيرة ولم أره الا في ١٥ ونقل ح عن حدودنا الجرفي نوع ما لا حد فيه لشبهة المحلل أن من هذا النوع وطئ المبيعة فاسد اقبل القبض لا حد فيه لبقاء الملك أو بعده لأن له حق الفسخ فله حق الملك فيها وكذا المبيعة بشرط الخيار للبائع لبقاء ملكه أو للمشتري لانهم لم يخرج عن ملكه بالكتابة ١٥ قال ح وهل لا مهر في هذه الأربع اطلاق الشارح يشعر بذلك فليراجع قلت أما الأولى فداخله في مسألة بيع الامه قبل التسليم فلا مهر ومثلها المبيعة بخيار البائع لأن وطأها يكون فسخا لبيع أم المبيعة فاسد ابعده القبض فبقي لزوم المهر لوقوع الوطئ في ملك غيره وكذا المبيعة بخيار المشتري أن أمضى البيع فافهم (قوله صبي نكح الخ) في الحائض المراهق إذا تزوج بلاذن وليه أمر أو دخل بها فرد أبوه نكاحها فلو لا يجب على الصبي حد ولا عقربا أما الحد فليسكان الصبي وأما العقر فلا نهى عنها تزوجت نفسها منه مع علمها أن نكاحها لا يثبت فقد رضيت بطلان حقها ١٥ وكذا الزنى يثبت وهي نائمة فلا حد عليه ولا عقربا ويكر بالغة دعت به الى نفسها وأزال عذرهما وعليه المهر ولو مكره أو صغيرة أو أمة ولو باصر حاله عدم صحة أمر الصغيرة في إسقاط حقها وأمر الامه في إسقاط حق المولى ولا مهر عليه باقراره بالزنا ١٥ هندية ملخصا (قوله وبائع أمته) أي إذا وطئها قبل التسليم الى المشتري لا حد عليه ولا مهر لأنه من شبهة المحلل لكونها في ضمانه ويده اذ لو هلكت عادت الى ملكه والخراج بالضممان فلو وجب عليه المهر استحقته (قوله وبه سقط) أي عن المشتري ويثبت له الخيار كما لو أنف جزأ منها ولو الحسية (قوله والا فلا) أي وإن لم تكن بكارة فلا يسقط شيء ولا خياره أيضا وروى عن الامام أن له الخيار ولو الحسية (قوله تدافعت جارية الخ) تقدم الكلام عليها أول الباب (قوله لابي الصغيرة المطالبة بالمهر) ولو كان الزوج لا يستمتع بها كافي الهديعة عن التجنيس والصغيرة غير قيد في الهديعة للاب والحد والقاضي قبض صداق البكر صغيرة فكانت أوكيرة الا إذا ختمت وهي بالغة صح النهي وليس لغيرهم ذلك والوصي عاك ذلك على الصغيرة والنيب البالغة حتى القبض لها دون غيرها ١٥ ومثل قوله وليس لغيرهم الام فليس لها القبض الا اذا كانت وصية وحديثه قطايب الام اذا بلغت دون الزوج كما أفاده في الهديعة قلت أي تطالب الام اذا ثبت القبض بغیر اقرار الام بالفي البرائة وغيرها أدركت وطلبت المهر من الزوج فإذا دعى الزوج أنه دفعه الى الاب في صغرها أو أقر الاب به لا يصح اقراره علمه لأنه لا عاك القبض في هذه الحالة فلا عاك الاقرار به وتأخذ من الزوج ولا يرجع على الاب لأنه أقر بشخص الاب في وقت له ولاية قضه الا اذا كان قال عند الأخذ أبرأنا من مهرها ثم أنكرت البنت له الرجوع فعلى الاب ١٥ وفيها قبض الولى المهر ثم ادعى الرعي الزوج لا يصدق اذا كانت بكر لأنه يلى القبض لا الرعي ولو ثبتا يصدق لأنه أمين ادعى ردا لامة ١٥ وفيها قبض الاب مهرها وهي بالغة ولا وجهها وأقبض مكان المهر عينها ليس لها أن لا تجبر لان ولاية قبض المهر الى الاب وكذا التصرف فيه ١٥ لكن في الهنديه لو قبض مهرها بالغة ضبعة فلترضى ان جرى التعارف بذلك جاز له والا فلا ويكر او تمام مسائل قبض المهر في الجبر والهرأول باب الاولياء (قوله قال البرازي الخ) عبارة ولا يجبر الاب على دفع الصغيرة الى الزوج ولكن يجبر الزوج على ايفاء المثل

(قروع) الوطئ في دار الاسلام لا يخلو عن حد أو مهر الا في مسألتين صبي نكح بلاذن وطأ وعنه وبائع أمته قبل تسليم وبسقط من الفتن ما قابل البكارة والا فلا تدافعت جارية مع أخرى خرافت بكارتها الزمها مهر المثل « لابي الصغيرة المطالبة بالمهر وللزوج المطالبة بتسليمها أن تحملت ارجل قال البرازي ولا يعتبر السن فلو تسلمها فهرية يلزمه طلبها * خذع امرأته وأخذها حبس الى أن ياتي بها أو يعلم موتها

مصبص
لابي الصغيرة المطالبة بالمهر

فان زعم الزوج أنها تصحل الرجل وأن تصحكر الاب فالنكاح يربها النساء ولا يعتبر السن اه قلت بل في التنازع البينة اذا كانت لا تتحمل لا يؤمر بدفعه الى الزوج (قوله المهر مهر السراخ) المسألة على وجهين الأول فواضع السراخ على مهر ثم تعاقدا في العلانية بأكثر والمهر واحد فدان انقضا على المواضع فالمر مهر السر والافالمسي في العقد ما لم يبرهن الزوج على أن الزيادة سمعة وان اختلف الجنس فان لم يتفقا على المواضع فالمر هو المسي في العقد وان اختلفا عليها انعقد بهر المثل وان فواضع السراخ على أن المهر ذنانير ثم تعاقدا في العلانية على أن لا تكون الذنانير مهر الهاوس كما في العلانية عن للمهر انعقد بهر المثل الوجه الثاني أن تعاقدا في السر على مهر ثم أقر في العلانية بأكثر فان اختلفا وأشهد أن الزيادة سمعة فالمر ما ذكر عند العقد في السر وان لم يشهد فعددها المهر هو الأول وعنده هو الثاني ويكون جميعه زيادة على الأول لو من خلاف جنسه والا فالزيادة بقدر ما زاد على الأول اه لخصا من الذخيرة والحاصل في الوجه الأول أن العقد انما جرى في العلانية فقط وفي الوجه الثاني بالعكس وأجرى مرتين مرة في السر ومرة في العلانية كما تقدمناه مبسوطا عن النسخ عند قول المصنف وما فرض بعد العقد أو زيد لا ينصف وفيه نوع بخلافه لما يمكن دفعها بأمره ان التقار (قوله المؤجل الى الطلاق) احتراز عن المهر المؤجل الى مدة معلومة فانه يبقى الى أجله بعد الطلاق وقوله يتجمل بالرجعي أى مطلقا أو الى انقضاء العدة كما هو قول عامة المشايخ وعلى الأول لا يتأجل لوراجعه وليس الرجعي يتبدل البائن مثله بالاولى وقد ضاعم الكلام على ذلك عند قوله ولها منعه من الوثيق الخ (قوله ولو وجهته المهر الخ) أى لو قال لطلقتك لا تزوجك حتى تبيني مالك على من مهرك فتعلقت على أن يتزوجها فابى فالمر عليه زوج أم لا برأية وقوله فابى أى قال لا تزوجك فيكون رد الهبة فلذا بى المهر عليه وان تزوجها بعد الاباء (قوله ولو وجهته لاحد) أى غير الزوج لأن هبة الدين بن عليه الدين نصح مطلقا أما هبة لغيره فلا تصح ما لم يسلطه على قبضه فصرح كانه وجهه حين قبضه ولا يصح الا قبضه كافي جامع الفصولين (قوله لا تصح) أى الهبة (قوله وهذه حيلة الخ) أفاد أنها غير قاصرة على المهر فيها بعد لا شرط رضى المديون بالحوالة فإذا كان طالب الهبة لا يرضى بالحوالة إلا أن يصور فحين يجهل ان الحوالة تنفع من صحة الهبة وأجاب الشارح في مسائل شتى آخر الكتاب بأنه يمكن التحال من مطالبة المديون برفعها الى من لا يشرط قبوله أى كالمسكي المذهب تأمل ومن الجلب شرأه شيئا مذكوف من زوجها بالمهر قبل الهبة أى ثم تزده بعد اختياره أو يوصا لها انسان عن المهر بشيئا مذكوف قبل الهبة كافي الجور عن الفتية والاخيرة أحسن والله تعالى أعلم

*** (باب نكاح الرقيق) ***

لما فرغ من نكاح من له أهلية النكاح من المملين شرع في بيان من ليس له ذلك وهو الرقيق وقدمه على الكافر لان الاسلام غالب فيهم نهر (قوله والمملوك) في الصحاح الرقيق المملوك يطلق على الواحد والجمع قال في الجور المراد هنا المملوك من الأدنى لانهم قالوا ان الكافر اذا أسير في دار الحرب فهو رقيق لا لمملوك واذا أخرج فهو مملوك أيضا فعلى هذا فكل مملوك من الأدنى رقيق لا مملوك اه وعليه فالمراد بالرقيق هنا الرقيق المحرز بدارنا فالامة اذا أسرت ولم تخرج الى دارها لم تزوجت لا يتوقف نكاحها بل يطل لانه لا يجبر له وقت وقوعه كافي النهر بخلافه قد يقال ان له مجيزا وهو الامام لا يبيحها قبل الاخراج وبعده فتأمل (قوله كلا أو بعضا) مثل البعض والمملوك مملوكا ناقصا كالكتاب ومن وجد له سبب الجزية كالمدبر وام الولد (قوله والفقير المملوك كلا) أخرج فيه البعض لكن دخل فيه المكاتب والمدبر وام الولد لا يتخللهم في المملوك في المغرب الفقير من العبيد من ملك هو وأبواه وكذلك الاثنان والجمع والمؤنث وامامة فتنة فلم يسمع عن ابن الاعرابي عبد فقير خالص العبودية وعليه قول الفقهاء لانهم يعنون به خلاف المدبر والمكاتب اه فالتاسب ما في الرقيق من أن الفقير المملوك مملوكا تاما لم ينقله سبب الجزية قال ح ثم أعلم أن كلاما من الرق والملك كامل وناقص ففي الرق كاملان وفي معتق البعض ناقصان وفي المكاتب كذا الرق وفي المدبر وام الولد كذا الملك (قوله وقف نكاح فقير) أطلق في نكاحه فشمس ما اذا تزوج بنفسه أو وزوجه غيره وقيد

مطلب

في مهر السر ومهر العلانية

المهر مهر السر وقيل العلانية * المؤجل الى الطلاق يتجمل بالرجعي ولا يتأجل براجعه ولو وجهته المهر على أن يتزوجها فابى فالمر باق نكحها أو لا ولو وجهته لاحد وكنهه قبضه مع ولو احوالت به انسانا ثم وجهته للزوج لم تصح وهذه حيلة من يريد أن ييب ولا تصح

*** (باب نكاح الرقيق) ***

هو المملوك كلا أو بعضا والفقير المملوك كلا (وقف نكاح فقير)

بالنكاح لأن التبرى حرام مطلقا قال في الفتح (فرع) مهم للتجديد ما يقع لعبد جارية ليتبرى بها ولا يجوز
 للعبد أن له مولد أو لا لأن حل الوطى لا يثبت شرعا إلا بملك المهر أو عقد النكاح وليس للعبد ملك بين فأنحصر
 حل ووطئه في عقد النكاح اه بحر (قوله وأمة) قد علمت أن القدر يشمل الذكر والأنثى (قوله ومكاتب)
 لأن الكتابة أوجب فك الحرف في حق الاكتساب ومنه تزويج أمته أذ به يحصل المهر والنفقة للمولى بخلاف
 تزويج نفسه وعبده ودخل في المكاتب معتق لبعض لا يجوز نكاحه عنده وعندهما يجوز له حر مديون
 أفاده في البحر (قوله وأم ولد) وفي حكمها البنتان غير مولاهما كما إذا تزوج أم ولده من غيره فباعت بولد
 من زوجها وأم ولد هانم مولاهما غير وعامه في البحر (قوله فإن أجاز نفذ الخ) أن كان كل من الأجازة
 أو الردة قبل الدخول فالامر ظاهر وأن كان بعده ففي الرد بطالب العبد بعد العتق كما ذكره فطالب الخ
 وفي الأجازة قال في البحر عن المحيط وغيره القياس أن يجب مهران مهر بالدخول ومهر بالأجازة كما في النكاح
 الفساد إذا جحد به صحيحا وفي الاستحسان لا يلزمه إلا المسمى لأن مهر المثل لو وجب لوجب باعتبار العقد
 وحيد فيجب بعد عقد واحد مهران وأنه يمنع اه ثم الأجازة تكون سرية ودلالة وضرورة كما ساقى
 وفيه رمز إلى أن سكوتة بعد العلم ليس بأجازة كما في القهستاني عن القنية (قوله فلا مهر) تنبوع على قوله
 بطل ح أى لمهر على العبد ولا مهر للأمة (قوله فطالب) جواب شرط متقدر أى فإن دخل فطالب
 فافهم (قوله من له ولاية تزويج الأمة) أى وإن لم يكن مالكا لها بحر وشمل الوارث والمشتري فلو مات
 الولي أو باعها فأجاز سيده الوارث أو المشتري يجوز والأفلا كما أشير إليه في العمادية قهستاني وشمل
 الشريك بكن فلوزوج أحدهما الأمة ودخل الزوج فإن رد الآخر فله نصف مهر المثل وللزوج الأقل من نصفه
 ومن نصف المسمى بحر (قوله كآب) أى أبي اليتيم فانه تزويج أمته وكذا جده وكذا وصيه والقاضي ح
 لأنه من باب الاكتساب فتح (قوله ومكاتب) لأنه كالتقدم يجوز له تزويج أمته لكونه من الاكتساب لا عبده
 ط وخبر العبد المأذون فلا يملك تزويج الأمة أيضا بحر ومثله الصبي المأذون درر (قوله ومفاوض)
 فانه تزويج أمة المفاوضة لا عبدها ح عن القهستاني بخلاف شريك العنان فلا يملك تزويج الأمة كما مر
 وكذا المضارب كما في البحر (قوله ومتول) ذكره في التبر بخاص حيث قال ولم أر حكم نكاح رقيق بيت المال
 والرقيق في الغنمة المحرزة بدارنا قبل القسمة والوقف إذا كان باذن الامام والمتولى ينبغي أن يصح في الأمة
 دون العبد كالوصى ثم رأيت في البرازية لا يملك تزويج العبد الا لمن يملك اعتاقه اه أى فانه يدل على أنه
 لا يصح في العبد وأمأ في الأمة فينبغي الجواز في بيعها على الوصى كما قال ولعل الشارح أقصر على المتولى
 ولم يذكر الامام لأن أحكام الوصى والمتولى يستندان من واحد لا يكتفى بالامام في مال بيت المال ملحق
 بالوصى أيضا حتى أنه لا يملك بيع عقار بيت المال الا فيما يملكه الوصى وله بيع عبد الغنمة قبل الأحرار وعبد
 فينبغي أن يملك تزويج الأمة إذا رأى المحلقة تأمل (قوله وأمأ العبد الخ) يستثنى من ذلك ما لو تزوج
 الأب جارية ابنه من عبد ابنه فانه يجوز عند أبي يوسف بخلاف الوصى لكن في المبسوط أنه لا يجوز
 في ظاهر الرواية فلا استثناء بحر (قوله وغيره) أى من مدبر ومكاتب (قوله لوجود سبب الوجوب
 منه) أى من القن وغيره فان العتق سبب لوجوب المهر والنفقة وقد وجد من أهل مع ابتناء المانع وهو حق
 المولى لأنه بالعتق (قوله وبسطان بموتهم) قيد سقوط المهر في البحر عند قول العكز ولو تزوج عبد أمأ ذونا
 بما إذا لم يترك كسبا وفي كلام الشارح إشارة إلى أمأ النفقة ولو متصية فتنقض على الحر بوجوه العبد بالاولى
 (قوله وبيع قن) أى باعه سيده لأنه دين يتعلق برقبته وقد ظهر في حق المولى بأنه فهو مبيع فانه يمنع
 باعه القاضي بمنعته إلا إذا رضى أن يؤدى قدر غنمه كذا في المحيط خبر واشتراط حضرة المولى لا احتمال
 أن يفديه وقد ذكر في المأذون المدون أن للغرما استعفاءه أيضا قال في البحر من النفقة ومفاده أن زوجته
 لو اختارت استعفاءه لفتقه كل يوم أن يكون لها ذلك أيضا اه قلت وكذا المهر (قوله كدبر) أدخلت
 الكاف المكاتب ومعتق البعض وابن أم الولد كما في البحر (قوله بل يسمي) لأنه لا يقبل البيع فيؤدى
 من كسبه لأن نفسه فلو جاز المكاتب ما صار المهر دينيا في رقبته فيباع فيه إلا إذا أدى المهر مولاه واستغفله
 كما في القن رقبته أن المدبر لو عاد إلى الرق بحكم شافعي مبيعه أن يصير المهر في رقبته بحر (قوله ملومات

وأمة ومكاتب ومدبر وأم ولد على
 أجازة المولى فإن أجاز نفذ وإن رد
 (بطل) فلا مهر مالم يدخل فطالب
 بمهر المثل بعد عتقه ثم المراد بالمولى
 من له ولاية تزويج الأمة كآب
 وجده وقاض ووصى ومكاتب
 ومفاوض ومتول وأمأ العبد فلا
 يملك تزويجه الا لمن يملك اعتاقه
 درر (فان تكلموا بالاذن فالمهر
 والنفقة عليهم) أى على القن
 وغيره لوجود سبب الوجوب منه
 (ويستثنى من ذلك ما لو تزوج
 الاستعفاء) (وبيع قن فيما لا يباع
 غيره) كدبر بل يسمي ولومات

مولاه الخ) في القنية زوج مدبره امرأته ثم باث المولى فالمهر في رقة العبد يؤخذ به إذا عتق اه وفيه نظر لان حكمه السعاية قبل العتق لا التأخر الى ما بعد العتق بجر قال في التهر هذا مدفوع بان مافي القنية فيه افادة حكم سكوته هو ان المدبر اذا الزمته السعاية في حياة المولى مات المولى هل يؤخذ بالمهر بعد العتق قال نعم وهو ظاهر في أنه يؤخذ به جله واحدة حدث قدر عليه ويصل حكم السعاية اه أقول حاصل الجواب أن المدبر يبيع في حياة مولاة في المهر أما بعد مموت مولاة فانه يبيع أولاً في ثانياً فيقته لتخلص رقبته من الرق ويصير المهر في رقبته يؤذيه بعد عتقه كدبر الاحرار لا يطر في السعاية فان وجد معه جله أخذ منه والا عومل معاملة المديون المعسر ولما كان فهم ذلك من عبارة القنية فيه خفاء عز ذلك اليها والى التهر فافهم (قوله ان تجددت) يعني ان لزمه نفقة فبيع فيها فلم يفتنه بما عليه من النفقة بقي الفضل في ذمته فطالب به بعد العتق ولا يتعلق برقبته فلا يباع فيه عند السيد الثاني ثم ان تجتمع عليه نفقة عند السيد الثاني يبيع فيها ويضعل بالفنيل كما مر ح ووجهه مافي الجرعن المبسوط أن النفقة تجدد وجوبها بعض الزمان وذلك في حكم دين حلت اه أي ان ما تجدد وجوبه عند السيد الثاني في حكم دين حلت فيباع فيه بخلاف ما تجتمع عليه يبيع فيه أولاً فانه لا يباع فيه ثانياً الاستدفاً بابقه لانه في حكم دين واحد خلافاً لما في نفقات صدر الشرع حيث يفتنه بفهم منه أنه يباع في الباقي أيضاً كسابقاً في بانه هناك ان شاء الله تعالى ثم الظاهر ان هذا مفروض فيما اذا كانت النفقة مفروضة بالتراضي أو رضاً القاشي لانه باءون ذلك تسقط بعضي المدة كذا كروه في النفقات ثم رأيت في نفقات الجورسور المسألة بما اذا فرض القاشي لها نفقة شهر مثلاً ويجوز عن أدائها بابعه القاشي ان لم يفده المولى وأفاده انما يباع فيها ويجوز عن أدائه لالنفقة كل يوم مثلاً لا لأرضه المولى ولا لاجتماع قدر قيمته للأضرار بها وينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيه ما لم يجز العبد عن التصرف ولاتهامه بقصد الزيادة لأضرار المولى ولذا فرض المسألة في البصر فيما اذا فرضها القاشي تأمل (قوله وفي المهر مزة) فيه أنه لو لم يهر آخر عند السيد الثاني صكه اذا طلقت ثم تزوجها يبيع ثانياً خلافاً بين المهر والنفقة الا باعتبار أن النفقة تجدد عند السيد الثاني ولا بد بخلاف المهر عن شجعة السيد وأجاب ط بأن النفقة التي حدثت عند الثاني يبيعها مستحق عند الأول فتكرر بيعه في شي واحد بخلاف بيعه في مهر ثان حدث عند الثاني فان هذا مسبب عن عقد مستقل حتى توقع على انه اه قلت وحاصله أن النفقة المتجددة عند الثاني وان كانت في حكم دين حلت وإذا بيع فيها ثانياً الا أن المصاكن سبها متحداً وهو العقد الأول لم تكن ديناً حلاً ثامناً كل وجه أما المهر الثاني فهو دين حلت من كل وجه لوجوبه بسبب جديد وأنت خير بأن هذا جواب اقناعي ثم اعلم أن دين المهر والنفقة عيب في العبد فالمشتري انشأراً لم يرض به (تنبيه) قال في الجرعل في المعراج لعدم تكرار بيعه في المهر بأنه يبيع في جميع المهر فيضد أنه لو يبيع في مهرها المجلي ثم حل الاجل يباع مزة أخرى لانه انما يبيع في بعضه اه أقول فيه نظراً لانه مختلف لما نقله قبله عن المبسوط من أنه ليس شيء من دين العبد ما يباع فيه مزة بعد أخرى الا النفقة لانه يتجدد وجوبها بمعنى الزمان الخ ولا يخفى أن المهر المؤجل كان واجباً قبل حلول الاجل وانما تأخرت المطالبة الى حلوله فلم يتجدد الوجوب عند المشتري حتى يباع ثانياً عنده ولانه يلزم أنه لو كان المهر ألقاماً وقيمة العبد مائة فبيع بمائة ثم يباع ثانياً او ثانياً وهو هكذا لانه في كل مرة يبيع في كل المهر وهو خلاف ما مر حواه و مراد المعراج بقوله يبيع في جميع المهر أنه انما يبيع لاجل جميع المهر أي لاجل ما كان جمعه واجباً وقت البيع بخلاف النفقة الحادثة عند الثاني فانه لم يبيع فيها عند الأول فباع ثانياً عنده الثاني فالمراد بان الفرق بين المهر والنفقة كما مر ح في الجرعن النفقات فراجعها فافهم (قوله الا اذا باعه منها) فان ما عليها من مقدار ثمنه يلقى قسماً بقدره مما لها والباقي يسقط لان السيد لا يستوجب ديناً على عبده ح (قوله ولو تزوج المولى أمته الخ) حاصلة تقيد المسألة الأولى التي يباع فيها الفرق بما اذا لم تكن الامة مولى العبد فهذا كاستثناء مما قبله ثم استثنى من هذا الاستثناء ما اذا كانت امه المولى مأدومة مدونة فانه يباع لها أيضاً وأطلق هنا الامة والعبد فمثل ما اذا كانا قنيناً أو مدبرين أو كانا شام ولداً أو صكبان ابن ام ولد (قوله لا يبيع المهر) لاستلزامه الوجوب لنفسه على نفسه وهو لا يعقل وهذا بناء على أن مهر الامة ثبت للسيد

مولاه لزمه جله ان قدر مهر وقنية
(الكنه يباع في النفقة مراراً) ان
تجددت (وفي المهر مزة) ويطلب
بالباقي بعد عتقه الا اذا باعه منها
ثانية (ولو تزوج المولى أمته من
عبده لا يبيع المهر) في الامع
ولو الحية وقال البرازي -

ائدا في غير المأذونة والمسكبة ومعقنة البعض كافي التروح وفي استئنا المأذونة كلام يأتي قريبا
 (قوله بل بسقط) أي بل يجب على السيد ثم بسقط بناء على أن مهر الامة ثبت لها أولا ثم ينقل للسيد
 كافي في النهر بمن الفتح وخالفه وجوبه لها أنه لو كان عليها دين يستوفي منه ويقضي دينها فالاول الاول أظهر
 كذا في شرح الجامع الكبير يرى على الاشياء وأيده أيضا في الدرر وهذا ما يؤيد لصحح الوالوي قال
 في البصر لم أر من ذكر لهذا الاختلاف عمدة ويمكن أن يقال انها تظهر فيما لو زوج الأب أمة الصغير
 من عبده فعلى الثاني يصح وهو قول أبي يوسف وعلى الأول لا يصح التزويج وهو قولهما وبه جزم في الوالوي الجنية
 معللا بأنه نكاح للأمة بغير مهر اهدم وجوبه على العبد في كسبه للمال اه واعترضه الرضا بأنه لا استحالة
 في وجوب المال للصغير على أبيه بخلاف مالور زوجها من أمة نفسه قلت وكأنه فهم أن الصغير في قوله من
 عبده لا ب مع أنه للصغير كما سرح به في الظهيرية هذا وجعل العلامة المقدسي عمدة الخلاف قضاء بينهما
 وعدمه وقال ويترجح القول بالوجوب ولهذا صححه ابن أمير حاج (قوله ومحل الخلاف الخ) ذكره في النهر بحثا
 بقوله وينبغي أن يكون محل الخلاف ما إذا لم تكن الامة مأذونة مدبونة فان كانت بيع أيضا وبذل عليه
 ما في الفتح مهر الامة ثبت لها ثم ينقل إلى المولى حق لو كان عليها دين قضى من المهر اه قلت أنت خير
 أن قول الفتح ثبت لها الخ هو أحد القولين فكيف يجعله دليلا لعدم الخلاف فان المتبادر من عباراتهم أن قضاء
 دينها منه مبيى على القول بأنه ثبت لها أولا ما على القول بأنه ثبت للسيد ابتداء فلا قضاء ولهذا جعله العلامة
 المقدسي عمدة الخلاف كما مر فتأمل (قوله لانه ثبت لها) أي لان المهر ثبت للأمة مأذونة أو غيرها
 ثم ينقل للمولى أن لم يكن عليها دين ولا يفتل اليه فالصغير راجع للامة المذكورة لا يشك كونها مأذونة فهو
 استدلال بالاعمال على الاختصاص فافهم (قوله فالمرء بريقته) وقيل في ثمنه والأقول الصحيح كافي المنية
 ولو اعتقه كان عليه الأقل من المهر والثمنه كافي التفت قسنتي (قوله يدور معه الخ) أي يساع
 فيه وان تد اولته الأيدي مرارا (قوله كدين الاستملاك) أي كما لو استملاك مال انسان عنده
 (قوله لكن المرء أفضح البيع) ذكره في البحر بحثا ونقله المصنف في المنع عن جواهر الفتاوى حيث قال رجل
 زوج غلامه ثم راد أن يبعه بدون رضى المرأة أن لم يكن المرء على العبد مهر فالمرء يبعه وان كان فلا
 البرضا وهذا كما قلنا في العبد المأذون المديون اذا باعه بدون رضى الغرماء فلو أراد الغريم النسخ فله
 أن يفسخ البيع كذلك هذا اذا كان عليه المهر لان المهر دين اه أما لو كان المولى قضاء فلا يفسخ أصلا
 (قوله طلقتها راجعية) مثله أوقع عليها الطلاق أو طلقتها تطلقه تقع عليها بجر (قوله الاجازة) لان الطلاق
 الرجعي لا يكون الا بعد النكاح الصحيح فكان الامر به اجازة اقضاء بخلاف البائن لانه يجزئ المتاركة كافي
 النكاح الفاسد والموقوف ويحتمل الاجازة فعمل على الادنى وأشار إلى أن الاجازة تثبت بالدلالة كما ثبتت
 بالصريح وبالضرورة فالصريح كرضيت وأجزت وأذنت ونحوه والدلالة تكون بالقول فتقول المولى بعد بلوغه
 الخبر حسن أو صواب أو لا بأس به وبه يدل عليها كسوق المهر أو شي منه إلى المرأة والضرورة بنحو عقق العبد
 أو الامة فالاتفاق اجازة وتقام في البحر ولو أذن له السيد بعد ما تزوج لا يكون اجازة فان أجاز العبد ما صنع جاز
 استحسانا كالفضولي اذا أكل فأجاز ما صنع قبل الوكالة وكالعبد اذا تزوجه فضولي فأذن له مولاه في التزوج
 فأجاز ما صنع الفضولي كذا في الفتح أقوى ولعل وجهه أن العقد اذا وقع موقوفا على الاجازة فحصل الاذن
 بعده ملك استئناف العقد فمثل اجازة الموقوف بالاولى لكن علت أن من الاجازة الصريحة لفظ أذنت
 فمناقص ما ذكر من أن الاذن بعد التزوج لا يكون اجازة وأجاب في البحر بمحل الاول على ما إذا علم بالنكاح
 فقال أذنت والثاني على ما إذا لم يعلم وبه جزم في النهر قلت يظهر مما ذكرنا الفرق بين الاذن والاجازة فالاذن
 لما شقق والاجازة لما وقع وبظهر منه أيضا أن الاذن يكون بمعنى الاجازة اذا كان لامر وقع وعلم به الاذن وعلى
 هذا أقول البحر وغيره الاجازة تثبت بالدلالة وبالصريح الخ أنسب قول الزياطي الاذن ثبت الخ وعلم
 أن النصف لو قال اذن بدل قوله اجازة لصح أيضا لأن النصف بالطلاق يكون بعد العلم والاذن بعد العلم اجازة
 وقول النهر ولو يقل اذن لانه لو كان لا احتياج إلى الاجازة فيه نظر تقدير (قوله للنكاح الموقوف) يستفاد
 من قوله الموقوف انه عقد فضولي فتعبر فيه أحكام الفضولي من جهة فسخ العبد والمرأة قبل اجازة المولى

بل بسقط ومحل الخلاف اذا لم
 تكن الامة مأذونة مدبونة
 فان كانت بيع أيضا لانه ثبت لها
 ثم ينقل للمولى مهر (فالبيعة
 سيده بعد ما تزوجه امرأة فالمرء
 بريقته يدور معه أيضا دار كدين
 الاستملاك) لكن المرء أفضح
 البيع لو المهر عليه لانه دين
 فكانت كالغرماء من (قوله
 لعبده طلقتها راجعية اجازة)
 للنكاح الموقوف (لا تطلقها
 أو فارقتها)

مطلب

في الفرق بين الاذن والاجازة

وتعامة في انهر (قوله لانه) أى قول المولى طلقها أو فارقها لانه يستعمل للمتأخر أى فيكون رد أو يحتمل
 الاجازة فيحل على الرذ لانه أدى لان الدفع أسهل من الرفع أو لانه ألبق بحال العبد المتزوج على مولاه فكانت
 الحقيقة متروكة بدلالة الحال بجر عن العناية وصلى الثاني بغيره ففصولى فقال المولى العبد طلقها
 انه يكون اجازة اذا تترد منه في هذه الحالة نهر قلت التعديل الاول يشمل هذه الصورة فلا يكون اجازة
 (قوله حتى لو اجازة الخ) فتربع على ما فهم من المقام من أن ذلك رد قال في الجرد وقد علم عازر زاده أن قوله
 طلقها أو فارقها وان لم يكن اجازة فهو رد فينسخ به نكاح العبد حتى لا تلحقه الاجازة بعده (قوله بخلاف
 الفضولى) أى اذا قال له الزوج طلقها يكون اجازة لانه ملك التملك بالا جازة فيملك الامر به بخلاف المولى
 وهذا مختار صاحب المحيط وفي الفتى أنه الوجه ومختار العبد والشهد ونجم الدين النسفى أنه ليس باجازة
 فلا فرق بينهما وعلى هذا الاختلاف اذا طلقة الزوج وفي جامع الفصولين ان هذا الاختلاف في الطلقة
 الواحدة أو ما لو طلقة اثلاثا فبى اجازة اتفاقا وعليه فبى أن يحرم عليه لو طلقة ثلاثا لانه يصير كأنه اجازة أولا
 ثم طلق اه وبسرح الزبلى بجر (قوله واذنه لعبد الخ) أطلقه فبى ما اذا أذن له في نكاح حرة
 أو أمة معينة أو لا في الهداية من التقيد بالامة والعشرة اتفاقا بجر (قوله بعد اذنه) متعلق بنكاحها
 وقيد به ثلاثا فهوهم أن قوله واذنه لعبد يدخل فيه الاذن بعد النكاح لان الاذن ما يكون قبل الوقوع
 على ما مر في سبانه فافهم (قوله فوطها) قيد به لان المولى لا يلزم في الفساد الا به ط (قوله خلافا لهما)
 فعندهما الاذن لا يتناول الا الصحيح فلا يطالب بالمهر في الفاسد لا بعد العتق (قوله تقيد به) أى وبصدق
 قضاء وديانة قال في المهر واعلم أنه بى أن يقيد الخلاف بما اذا لم ينو المولى الصحيح فقط فانه تقيد به أخذ
 من قولهم لو حلف أنه مات تزوج في الماضي يتناول مجنبه الفاسد أيضا قال في الخيصر ولو نوى الصحيح صدق
 بديانة وقضاء وان كان فيه تخفيف رعاية بجانب الحقيقة اه نهر (قوله كما لو نوى عليه) أى فانه
 يقيد به اتفاقا أيضا كما يجنبه في الحر أخذ ما بعده (قوله ص) أى فاذا دخل بها يلزمه المهر في قولهم
 جمعا بجر عن البدائع (قوله وصح الصحيح أيضا) أى اتفاقا وهذا ما يجنبه في النهر على خلاف ما يجنبه
 في الجرم أن أنه لا يصح اتفاقا اذا تأثرت كلام كل منهما بظهورك أر حجة ما في الحر كما وصحته فيما عتقه عليه
 وبأى قريب بعض ذلك (قوله ولو نكحها ثانيا) أى بعد انقضاء وهذا عطف على قوله فيبيع الخ فهو أيضا
 من عمدة الخلاف لانه اذا انظم الفاسد عنده ينتهى به الاذن واذا لم ينظمه لا ينتهى به عندهما فله أن يتزوج
 صحبا بعده ما وبغيرها (قوله لانه اذن بمزة) ويشمل الاذن الامر بالتزويج كالحال لانه لا يترج فانه
 لا يتزوج الامرة واحدة لان الامر لا يقتضى التكرار وكذا اذا قال تزوج امرأة لان قوله امرأة اسم لواحدة
 من هذا الجنس بجر عن البدائع (قوله وان نوى مرارا الخ) أى لو قال لعبد تزوج ونوى به مرة بعد
 اخرى لم يصح لانه عدد محض ولو نوى ثنتين يصح لان ذلك كل نكاح العبد اذا العبد لا يملك التزويج ما كثر
 من ثنتين بجر عن شرح المعنى للهندي وحاصله أن الامر بضعن المصدر وهو لفرد الحقيق أو الاعتبارى
 أى جلة ما يملكه دون العدد المحض كما قالوا في طلق امرأتى ونوى الواحدة أو الثلاث يصح دون الثنتين
 (قوله وكذا التوكيل بالنكاح) بأن قال تزوج لى امرأته لا يملك أن يزوجه الامرة واحدة ولو نوى الموكل
 الاربع ينبغي أن يجوز على قياس ما ذكرنا لانه كل جنس للنكاح في حقه ولكن ما ظفرت بالنقل
 كذا في شرح المعنى للهندي في بحث الامر بجر فافهم لكن نية الاربع انما تصح اذا لم يقبل امرأة
 أو ما لوفاله كما هو تصور المسألة قبله فلا يصح ما أفاده الرحمتي ورويه ما مر أيضا عن البدائع من أن المرأة
 اسم لواحدة من هذا الجنس (قوله بخلاف التوكيل به) أى توكل من يريد النكاح به وهذا امر بطلب
 المصنف والاذن بالنكاح ينظم جازة وفاسدة (قوله فانه لا يتناول الفاسد) لان النكاح الفاسد ليس بنكاح
 لانه لا يقيد شيئا من أحكام النكاح ولهذا الوجه لا يتزوج فترج نكاحا فاسدا لا يبحث بخلاف البيع
 يجوز في قول ابى حنيفة لان الفاسد يبيع بقصد حاكم البيع وهو المالك ويدخل في عين البيع فخصت به غاية
 (قوله به بى) عبارة الجرد فلا ينتهى به اتفاقا وعليه الفتوى كإلى المصنف وأسقط الشارح اتفاقا لان قوله
 وعليه الفتوى يشعر بالخلاف وارجاع ضمير عليه الى الاتفاق فيه نظر اذا لمعنى للاتفاق فافهم

لانه يستعمل للمتأخر حتى لو
 اجازة بعد ذلك لا ينفذ بخلاف
 الفضولى (واذنه لعبد في النكاح
 ينظم جازة وفاسدة فيبيع العبد
 لمهر من نكحها فاسدا بعد اذنه
 فوطها) خلافا لهما ولو نوى المولى
 الصحيح فقط تقيد به كالنوى عليه
 ولو نوى على الفاسد صح وصح الصحيح
 أيضا نهر (ولو نكحها ثانيا)
 صحبا (أو) نكح (اخرى بعدها)
 صحبا وقف على الاجازة لانها
 الاذن بمزة وان نوى مرارا ولو مرتين
 صح لانهما كل نكاح العبد وكذا
 التوكيل بالنكاح (بخلاف
 التوكيل به) فانه لا يتناول الفاسد
 فلا ينتهى به بى

(قوله لا يملك الصحيح) لانه قد يكون له غرض في الفساد وهو عدم لزوم المهر بجزء العقد فانه لا يلزم للاب الوطء
وفي الصحيح يلزم المهر بجزء العقد ويتأكد ما خلوة والموت ولو بدون وطء فيه الزام على الموكل بجماع بلقرمه
وهذا يؤيد ما يجنبه في الجبر كما مر عند قوله وصح الصحيح أيضا (قوله بخلاف البيع) أي بخلاف الوكيل يبيع
فاسد فانه يملك الصحيح لان البيع الفاسد يبيع حقيقة لا فادته المالك بعد القبض بخلاف النكاح الفاسد
كما مر (قوله الاذن في النكاح) الاولى بالنكاح بآله والمراد الاذن للعبد المجبور وهو فتن الحظر
واسقاط الحق لان العبد له أهلية التصرف في نفسه وانما جبره على المولى قبل الاذن بخلاف نفسه بأهله
وعند زفر والشافعي هو وصكيل وانما كاسب أي في بابه ان شاء الله تعالى والقاهر ان هذا غير خاص
بالعبد لانه يقال أذن زيد بأكل طعامي أو يسكني دارى ففسد قل جبر واسقاط حق وكذا يقال أذن له
ببيع دارى فيكون بمعنى الاحلال والاعارة والتوكيل وانما يمكن الاذن للعبد لو كلاً عند المالك علمت أنه
بالاذن تعبر في نفسه لا بطريق النيابة عن المولى (قوله والتوكيل بالبيع) أي توكيل اجنبى به وقول
الجبر أشار المصنف الى ان الاذن بالبيع وهو التوكيل به يتناول الفساد بالاولى اتفاقاً بوجه أن الاذن هو
التوكيل لكن قد علت أنه ليس عينه مطلقاً بل قد يطلق عليه قراده الاذن الذي يعنى بوكيل الاجنبى
لاذن العبد تنازل (قوله وبالنكاح لا) أي والتوكيل بالنكاح لا يتناول الفساد كما مر (قوله والعين)
على نكاح) كما اذا حلف لا يتزوج فانه لا يبحث الا بالصحح وأما اذا حلف أنه ما تزوج في الماضي فانه يتناول
الصحيح والفساد أيضاً لان المراد في المستقبل الاعساف وفي الماضي وقوع العقد بغير عن الميسر
(قوله وصلاته) يقال على قياس ما تقدم أن يمينه في الماضي منعقدة على صورة الفعل وقد وجدت بخلافها
في المستقبل فنعقدة على المتبينة ثواب وهو لا يحصل بالفساد وله لها الصوم والحج ط قات وسيأتى
في الايمان حلف بالصوم حيث يصوم ساعة بنية وان أفطر لوجود شرطه ولو قال صوماً أو يوماً حيث
وحيث في ابصلي برصة وفي ابصلي صلاة يتفق وفي لا يبيح لا يبحث حتى يقب بعرفة عن الثالث وحتى
يطوف اكثر الطواف عن الثاني اه وبه علم أن المراد بالصحيح في المستقبل ما يتحقق به الفعل المخولف عليه
شرعاً في شرائطه وذلك في الصوم بساعة وفي الصلاة بركعة وان أفطره بعد تنازل (قوله وصح) أي النكاح
لان يمينه على ملك الرقبة وهو باق بعد الدين كما هو قبله بجر (قوله وساوت الغرما) أي أصحاب الدين
وفيه تصريح بان المهر كالتزديون فلو مات العبد وكان له كسب بوفى منه وما في الفقه عن التبرع ثلثي الوصية
العبد سقط المهر والنفقة يجب حله في المهر على ما اذا لم يترك شيئاً نهر وأصل هذا الاستخراج والتوفيق
لصاحب الجبر (قوله والاقبل) أي ان كان المهر المسمى أقل من مهر المثل تساوى الغرما نفسه ولم يذكر
المصنف له بالاولى (قوله والرائد عليه الخ) أي اذا كان المسمى أكثر من مهر المثل فانها تساوى بهم
في قدره والرائد عليه يطلب به بعد استيفاء الغرما بجر أي فيسبى لها به ان بقي في ملك مولا أو نصير الى أن
يعتق ولو باعه الغرما معها ليس لها بيعه ثانياً لاخذ الرائد لانه لا يباع في المهر زين كما حذرناه فيما مر تنازل
(قوله كدين الصحة) أي اذا كان على المريض دين صحة وهو ما يمينه مطلقاً أو باقراره صحيحاً
قدّم على دين المرض وهو ما أتقر به مريضاً لان فيه اضراراً بالغرما فمضى بعد قضاء ديونهم (قوله الا اذا
باعه منها) في الثانية تزوجه بألف وباعه منها بتسع مائة وعليه دين ألف فأجاز الغريم البيع كانت التسع مائة
يذهب لضرب الغريم فيها بألف والمائة بألف ولا تتبعه المرأة بعد ذلك وبيعها الغريم بما بقي من دينه اذ اعتق
وقوله ولا تتبعه ثمانية مائة موحدة أي لا تطالبه بمقتضى من مهرها لانه صار ملكها وانضم الشكاح والسيد
لا يوجب على عبده ما لا يخلاف ما بقي للغريم فانه باق في ذمة العبد فطاله به بعد عتقه اما قبل فلا لما مر من
ان العبد لا يباع في دين اكثر من مائة الا للنفقة ولان الغريم لما أجاز بيع المولى منها تعلق حق في القيمة فقط
ولا يلحق أن للمرأة بيعه وعتقه كالوابعه المولى من غيرها ولا يمنع من بيعه تعلق الدين بركبته الى ما بعد عتقه
لما قلنا فاقبل من انه ليس لها بيعه تعلق حتى الغريم فهو وهم منشأ التعفيف ولو كانت السجدة ولا يبيعه
فبيعه الغريم من البيع نافي قوله اذ اعتق فافهم (قوله كما مر) أي قبيل قوله ولو تزوج المولى أمته من
عبده ح (قوله بئنه) المراد من تزوجه من النسياء بعبه موته سواء صك كانت بنتاً أو بنتاً أو أختاً ط

والوكيل نكاح فاسد لا يملك
الصحيح بخلاف البيع ابن مالك
وفي الاشباه من قاعدة لاصل
في الكلام الحقيقة الاذن في النكاح
وبالبيع والتوكيل بالبيع
يتناول الفساد والنكاح لا والعين
على نكاح وصلة وصوم وحج وبيع
ان كانت على الماضي يتناوله وان على
المستقبل لا (ولو تزوج عبده
ماذن ومادى ناسخ وساوت) المرأة
(الغرما في مهرينها) والاقبل
(والرائد) عليه (نطالب به)
بعد استيفاء الغرما (كدين
الصحة مع دين المرض) الا اذا
باعه منها (كما مر) ولو تزوجته
مكاته ثم مات لا يفسد النكاح

(قوله لانها لم تملك المكاتب) لانه لا يتحمل النقل من ملك الى ملك بمجرد وانما نقل ما في ذمته من بدل الكتابة
 وأما صحة عقوبه اياه فلاه يبرأه عن بدل الكتابة أولا ثم يعتق فتح (قوله للتاني) أي بين كونه مالكها
 وكونها ملكه (قوله وأأم ولده) ومثلها المدبرة ولا تدخل المكاتب بقرينة قوله فتقدمه أي المولى لان
 المكاتبه لا يملك المولى استخدامها فلذا تجب النفقة لها بدون التبوتة بجر وأما نفقة الاولاد فتكون على
 الام لان ولد المكاتبه دخل في كتابتها ونسائه في شرح آداب القضاء للخصاف (قوله لا تجب تبوتها) هي
 في اللغة مصدر بروتة من لا أي اسكنته اياه وفي الاصطلاح على ما في شرح التفقات للخصاف أن يتخلى المولى بين
 الامة وبين زوجها ويدفعها اليه ولا يستخدمها ما اذا كانت تذهب وتجي وتخدم مولاها لا تكون تبوتة
 اه بجر وقال قبله وقيد بالتبوتة لان المولى اذا استوفى صداقها أمر أن يدخلها على زوجها وان لم يلزمه أن
 يتبوتها كذا في المبسوط ولذا قال في المحط لو باعها بحيث لا يقدر الزوج عليها سقط مهرها كما سأتى في مسألة
 ما اذا قلها اه أي سقط الوكيل الطوطي هذا وفيما نقله عن الخصاف وما نقله عن المبسوط شبهة للتاني لان
 الاول أفاده لانه لا بد في تحقق معنى التبوتة اصطلاحا من تسليم الامة الى الزوج والثاني أفاده أن التسليم اليه بعد
 قبض الصداق واجب وعدم وجوب التبوتة شافى وجوب التسليم المذكور والجواب ما أفاده في التهر من ان
 التسليم الواجب يكتفي فيه بالتخلية بل بالقول بأن بقوله المولى متى ظفرت بها ومطبتها كما صرح به في الدراية
 والتبوتة المنفية أمر زائد على ذلك لا بد فيه من الدفع والاكتفاء فيها بالتخلية كاطن بعضهم غير واقع اه
 وهذا أولى مما أعجاب به المقدسي من أن المراد بالتبوتة المنفية التبوتة المستقرة (قوله وان شرطها) لانه
 شرط باطل لان المستحق للزوج ملك الحل لا غير لانه لو صرح الشرط لا يتخلو أمانا يكون طريق الاجارة
 أو الاعادة فلا يصح الاول لجسالة المدة ولا الثاني لان الاعادة لا يتعلق بها الزوم بجر (قوله أما لو شرط الحرة
 الخ) بيان للفرق بين المسألتين وهو أن اشتراط حرية الاولاد وان كان لا يشفيه نكاح الامة أيضا لانه صح
 لانه في معنى تعليق الحرية بالولادة والتعليق صحيح ويتبع الرجوع عنه لانه ثبت مقتضاه جبرا بخلاف اشتراط
 التبوتة لانه يتوقف وجودها على فعل حسي اختياري لانه وعديب الايقاف به غير انه اذا ثبت لانه ثبت
 متعلقه أعني نفس الموعود به فتح ملخصا وأقر في الجهر والنهر مقتضى وجوب الوفاة به انه شرط غير باطل
 لكن لا يلزم من صحته وجوده بخلاف اشتراط الحرية لكن تقيد التصريح بأنه باطل وكذا صرح به في كافي
 الحاكم فقال لو شرط ذلك للزوج كان هذا الشرط باطلا ولا يمنع أن يستخدم أمته ولعل معنى وجوب الوفاة به
 انه واجب ديانة ومعنى بطلانه انه غير لازم فضاقتا تل (تنبيه) قال في التهر وقيد الرجل في الفتح بالحرة حتى
 لو كان عبدا كأنه الاولاد عبيدا عندهما خلافا لمحمد اه ونظر فيه ح بأن التعليق المعنوي موجود
 قلت وهو الذي يظهر وهذا التبد غير معتبر بالمفهوم ولذا لم يشده في كثير من الكتب وأما ما ذكره في التهر من
 الخلاف فائتمار أيهم ذكره في مسألة العبد المغرور اذا تزوج امرأة على انها حرة فظهرت أمة بخلاف الحرة
 المغرور فان أولاده أحرار بالقيمة اتفاقا فالظاهر أن ما في التهر سبق نظر بقرينة انه ذكر مسألة المغرور ثم قال وقد
 الرجل في الفتح الخ فاشتب عليه مسألة بمسألة فليراجع (قوله حرية أولادها) أي أولاد القنة ونحوها
 وقوله فيه أي في العقد والظاهر أن اشتراطها بعده كذلك ويجوز ط (قوله في هذا النكاح) أما لو طلقها
 ثم نكحها ما ينافيهم ارفاء الاوفا شرط كالاول ط (قوله والتزويج) عطف على قبول ط وهو أحسن
 من قول ح انه عطف على الشرط (قوله على اعتباره) حال من التزويج والهاء للشرط ح (قوله هو
 معنى الخ) خبر أن ح فكأنه قال ان ولدت أولاد من هذا النكاح فهم أحرار ط (قوله ومفاده)
 أي مفاد التعليق المذكور وذلك لان المعلق قبل وجود الشرط عديم ولا بد له من بقاء الملك عند وجود الشرط
 وهذا البحث لصاحب الجهر وأقره عليه أخوه في التهر والمقدسي وقال في الجهر وقد ذكر ذلك في المبسوط
 في التعليق صريحا بقوله كل ولد تلديه فهو حر فقال لو مات المولى وهي حبل لم يعتق ما تلده لنفسه الملك
 لا انتقالها للورثة ولو باعها المولى وهي حبل جاز يبعه فلن ولدت بعده لم تعتق اه الا أن يفرق بين التعليق
 صريحا والتعليق معنى ولم يظهر في الآن اه قلت يظهر الفرق بينهما من حيث أن هذا التعليق المعنوي
 تعلقي به حتى الزوج في ضمن العقد المقصود منه أصالة الولد والرفق ميت حكايا فصار المقصود به أصالة حرية

لأنها لم تملك المكاتب بموت أبيها
 (الاذا عجزت في الرق) فحينئذ
 يفسد للتاني (زوج أمته)
 وأأم ولده (لا تجب) عليه (تبوتها)
 وان شرطها في العقد أم لو شرط
 الحر حرية أولادها فيه صح وعق
 كل من ولده في هذا النكاح لان
 قبول المولى للشرط والتزوج على
 اعتباره هو معنى تعليق الحرية
 بالولادة فيصح فتح ومفاده أنه
 لو باعها أومات عنها قبل الوضع
 فلا حرية

الولد فلا يكون في حكم التعلق الصريح فلا يطل بزوال ملك المولى وتقليد المكاتب فان عقد الكتابة معاوضة وهو متعين لتعلق العتق على اداء البدل ولا يطل هذا التعليق المثنى بموت المولى المعلق وأيضاً فان المرفور الذي تزوج امرأته على انها حرة يكون شارطاً لحرة أو لاداء معنى فاذا ظهر انها أمة تكون أولاده أحرار امع ان هذا الشرط لم يكن مع المولى في مسألتها وشرط الحرة يمنع المولى صريحاً فلا يفلت حاله عن حال المرفور فتأمل (قوله ولو ادعى الزوج الخ) هذا ذكر في التبرجنا وقال انه معاهدة الفتوى واستنبطه بمناقج بائع الفصولين في المرفور ولو ادعى أنه تزوجها على انها حرة وكذب المولى فان برهن خالاً ولاداً أحراراً بائعة والا حلف المولى لانه ادعى عليه ما لو اقرب لزمه فاذا انكحل يحلف (قوله لكن لا نفقة الخ) لانها جزاء الاحتباس ولذا لم تجب نفقة الناشئة والحاجة مع غيرها الزوج والمغصوبة والمحبوسة بدین علمه رحتي وعطف السكني على النفقة عطف خاص على عام لان النفقة اسم لها وللطعام والكسوة (قوله ولا يستخدها) مبيى على ما مر عن نفقات الخصال وذكر في الجبران التحقيق ان العبرة بكونها في بيت الزوج بلا ولا بصر الاستخدام ثم اراها وبأن مثله قريباً (قوله فارغة عن خدمة المولى) ظاهراً أنه لو وجدها مشغولة بخدمته المولى في مكان حال ليس له وطؤها لم أره صريحاً وقد يقال ان كان استثناءه لا يخص خدمة المولى ابي له لانه ظفر بغيره غير منقص حق المولى لاسباب المدة قصيرة ط (قوله ويكنى في تسليها) أى الواجب يقتضى العتق وهو بهذا المعنى لا يشا في عدم وجوب التوبة كما وخصناه قبل (قوله وأستخدها ما نهار الخ) هذا ما تقدم قريبان عن الجبران التحقيق قال ح وتكون نفقة النهار على السيد ونفقة الليل على الزوج كما في القهستاني عن التنية (قوله وان أبي الزوج) أى وان أوفى المهر بقامه لان حق المولى أقوى ط (قوله وله) أى للمولى حيث تم الملك له نهر احتران عن المكاتب فان ملكه فيه ناقص فولاية الاجبار في المملوك تعدد كمال الملك وهو كمال في المذبر وأم الولد وان كان ارق ناقصاً والمكاتب على عكسهما يجر (قوله ولو أم ولد) ومثلها المذبر والمذبرة وأشار الى أن القنة كذلك لاولى لكهاد اخله في القن اطلاقه عليهم كما مر فافهم (قوله ولا يلزمه الاستبراء) قدمنا في فصل المحرمات أن الصحيح وجوب الاستبراء على السيد اذا أراد أن يزوجهما وكان بطوهاراً أما الزوج فقال في الهدي انه لا يستبرئها لاستحبابها ولا وجوباً بعد جماعها وقال محمد لأحب أن يطاها قبل أن يستبرئها اه ورج أبو الليث قول محمد وتندم تمام الكلام على ذلك (قوله فهو من المولى) أى ان ادعاه في القنة والمذبرة ولم ينه عنه في أم الولد ط قلت وهذا اذ تزوجهما غير عالمة فتدنا في المحرمات عن الترشيع من انه ينبغي أنه تزوجهما بعد العلم قبل اعترافه به انه يجوز النكاح ويكون نقياً (قوله والنكاح فاسد) فلا يلزم المهر الا بوطئ الزوج ط (قوله وان لم ير ضياً) وأشار الى ما في القهستاني وغيره من ان المراد بالاجبار تزويجهما بالارضاء هـ لا اكرهاهما على الايجاب والقبول كما قيل اه فافهم (قوله لا مكانه ومكاتبته) لانهما القابالاجاب بعقد الكتابة ولهذا يستحقان الارش على المولى بالجنابة عليهما وتسحق المكتسبة المهر اذا وطئها المولى فصارا كالحرين فلا يجبران على النكاح ط عن ابن السعدي (قوله ولو صغيرين) ظاهره أن المراد الاجازة ولو في حال الصغر عن عبارة الصغيرين الحرين غير معتبرة أصلاً ويحتمل أن يكون المراد انه لا ينفذ نكاح المولى عليهم ما ولو كانوا صغيرين بل يتوقف على أجازتهم بعد بلوغهما والمتبادر من كلامهم الاول تأمل (قوله فلو أنثى) أى يبدل الكتابة قبل رد العقد فتح (قوله عما دمو فاعلى اجازة المولى) لانه تجدد له ولاية أخرى غير ولاية التي قارنها رضاهم بتزويجها لان تلك للولاية كانت بحكم الملك وهذه بحكم الولاء فيستبرأ بعد رضاه لتجدد الولاية وصار كالحرين اذ تزوج العبد المشتري ثم ملك باقية فان النكاح يحتاج الى اجازة لتجدد ملكه في الباقي ولكن اذن لعبد اياه المهتر في التجارة ثم مات الابن فوريته فان العبد يحتاج في التصرف الى اذن جديده من الاب لتجدد ولاية ملكه وتكن زوج نافله مع وجود ابيه ثم مات الابن فالنكاح يحتاج الى اجازة لتجدد ولاية بخلاف الرهن اذ اباع العبد المهرهون والمولى اذا اباع العبد المأذون المديون ثم سقط الدين في صورتين بطريق من طرق السقوط حيث لا يقتصر العقد فهما الى اجازة المالك ثانياً لان نفاذ العقد فيما بالولاية الأصلية وهي ولاية المالك من شرح تلخيص الجامع الكبير (قوله لعدم اهليتها) لان الكتابة لم تن بعد العتق والصغير ليس من أهل الاجازة (قوله ان لم يكن الخ) قيل قوله عاد

ولو ادعى الزوج الشرط ولا يثبت

له حلف المولى نهر (السكر)

لان نفقة ولا يسكني لها الا بها

بان يدفعها اليه ولا يستخدمها

(وتخدم المولى وبطأ الزوج ان

ظفر بها فارغة) عن خدمة المولى

ويكنى في تسليها قوله متى

ظفرت بها وطمشت نهر (فان بواها

ثم رجع) عنها (صح) رجوعه

لبقاء حقه (وسقطت) النفقة

(ولو خدمته) أى السيد بعد

التوبة (بلا استخدامه)

أو استخدمها ثم اراها أعادها

ليتزوجها لئلا (تسقط لبقاء

التوبة) (وله) أى المولى (السفر بها)

أى بأتمه (وان أبي الزوج

ظهيره) (وله اجبارقه وامته)

ولو أم ولد ولا يلزمه الاستبراء

بل يندب فلو ولدت لاقل من نصف

حول فهو من المولى والنكاح

فاسد بجر من الاستيلاد وشوب

النسب (على النكاح) وان لم

يرضه الامكانه ومكاتبته بل

يتوقف على أجازتهم ولو صغيرين

الحا فالبالغ فلو ادعى اعتق اعد

موقوف على اجازة المولى لاعلى

اجازتهم لعدم اهليتها من لم

يكن محسبة غير

الخ (قوله ثانيا) راجع الى رضا لالاى وقف أى رضا ثانيا قال فى شرح التلخيص لكن لا بد من اجازة المولى بان كان قدرضى أولا اه فافهمهم (قوله لعود مؤن النكاح عليه) لانه لما زوجته انما رضى بتعلق مؤن النكاح كالمهر والنفقة بنكسب المكاتب لا بملك نفسه وكسب المكاتب بعد عزمه ملك للمولى شرح التلخيص (قوله لانه طرأ حل بات) أى حل وطء السيد على حل ووقوف أى حلها الزوج باطله كالامة اذا تزوجت بغير اذن ثم ملكها من تحلق له بطل النكاح لغيران الحل البات على الموقوف ولا يسلط نكاح العبد المكاتب لعدم الطربان المذمومين شرح التلخيص (قوله وبالدليل بعمل العجائب) وجه العجب ان المولى يملك الزام النكاح بعد العتق لاقبله وانه يتوقف على اجازة المكاتب قبل العتق ولا يتوقف على اجازته بعده وان المكاتب لو ردت الى الرق يسلط النكاح الذى باشره المولى وان اجاز، ولو عتقت جازا باذنه وانهذا قبل انهما هما جازا دت من المولى بعد اذات قربا اليه فى النكاح (قوله وببحث السكال هنا غير صائب) قال السكال الذى يشقسه النظر عدم التوقف على اجازة المولى بعد العتق بل بمجرد عتقها بنقض النكاح لمصر حوايه من انه اذا تزوج العبد بغير اذن سيده فاعتقه نقذ لانه لو توقف فاما على اجازة المولى وهو متبع لانتفاؤه ولايته واما على العبد ولا وجه له لانه صدر من جهته فكيف يتوقف ولانه كان نافذا من جهته وانما يتوقف على السيد فكذلك السيد هنا فانه الى مجبر وانما التوقف على اذنها العقد الكاتبة وقد رأت فى النفاذ من جهة السيد فهذا هو الوجه وكثيرا ما يفتقد الساهون الساهين وردة فى الجبر ما ساء سوء أدب وغلط أما الاول فلان المسألة صرح بها الامام محمد فى الجامع الكبير فكيف نسب السهو اليه والى مقادير وما الثانى فلان محمد رجمه الله على اتوقفه على اجازة المولى بانه تجدد له ولاية لم تكن وقت العقد وهى الولاية بالعتق ولذا يمكن له الاجازة اذا كان له المولى اقرب منه كالاب والعم فصار كالشريك الى آخر ما قد عتدنا عن شرح التلخيص قال وكثيرا ما يعترض الخطي على الصبيبن اه ومثله فى الثبر والشرى لولاية وشرح الباقيات وأجاب العلامة المقدسى بان ما يفتحه السكال هو التقاس كاسترجاعه الامام الحصىرى فى شرح الجامع الكبير واذ كان هو التقاس لا يثبت فى شأنه انه غلط وسوء أدب على أن الشخص الذى بلغ رتبة الاجتهاد اذا قال مقتضى النظر كذا الشيء هو القياس لا يرد عليه بان هذا منقول لانه اغتاتع الدليل المقبول وان كان البحث لا يقتضى على المذهب اه قلت والذى ينق عنه سوء الادب فى حق الامام محمد انه ظن أن الفرع من تقريرات المشايخ بدليل انه قال فى صدر المسألة وعن هذا استطرفت مسألة تنقلت من المحيط هي ان المولى اذا تزوج مكاتبه الصغيرة الى أن قال هكذا فواردها الشارحون وهذا يدل على انه ظن أنها غير منصوص عليها فالانصب حسن الظن بهذا الامام (قوله ولو قتل المولى أمته) قد بائنا قتل لانه لو باعها وذهب بها المشتري من المصر أو غيرها فوضع لاصل اليه الزوج لا يسقط المهر بل يسقط المطالبة به الى أن يحضرها وفى الخاتمة لو ائمت فلا صداق لهما ما لم تحضر فى قياس قول الشيخين نهر وكالقتل ما لو اعتقه قبل الدخول فاختلفت الفرقة وقيد بالمولى لا قتل غيره لا يسقط به المهر انصافا وبالامة لانه لو قتل المولى الزوج لا يسقط لانه تصرف فى العاقدة دون المعقود عليه وأراد بالامة القنة والمدة وأما الولد لان مهر المكاتبه لهما لا للمولى فلا يسقط بقتل المولى اباهما بحر وكالمكاتبه المأذونة المدونة على ما سبى (قوله قبل الوطئ) أى ولو حكا نهر لما مر مرارة أن الخلوة الصحيحة وطئ حكا (قوله ولو خطأ) أى أو تسبى كالمهر ومقتضى الاطلاق نهر (قوله فلو صيما مثله الجنون بالاولى نهر (قوله على الرابع الخ) ذكر فى الصبي فيه قولين وفى القتل لولم يكن من أهل ايجازة فان كان صبيما زوج أمته وصبيما مثلا قالوا يجب أن لا يسقط فى قول أى حصة بخلاف الحرة الصغيرة اذا ارتدت بسقط مهرها لان الصغيرة العاقلة من أهل المجازة على الردة بخلاف غيرها من الافعال لاهما لم تحظر عليها والردة محظورة عليها اه فتخرج عدم السقوط بحر قال المرحوم لكن الصبي من أهل المجازة فى حقوق العباد لا ترى انه يجب عليه الذية اذا قتل والنفمان اذا اتف والجنون مثله ولذا ترك التقيد بالمكاتب فى الهداية والوقاية والدرر والتمنى وانكسر والدليل بعنده وفيهم الاسوة الحسنة (قوله سقط المهر) هذا عتبه خلافا لهما لانه منع المبدل قبل التسليم فيما يربى من قبله وان كان مقبوضا لزمه رد جمعه على الزوج بحر (قوله كثر ارتدت) لان الفرقة جاءت من قبلها قبل تقرر المهر فيسقط رضى (قوله ولو صغيرة) لحظر الردة عليها بخلاف غيرها

ولو عزا توقف نكاح المكاتب على رضى المولى ثانيا لعود مؤن النكاح عليه وبطل نكاح المكاتب لانه طرأ حل بات على موقوف فباطله والدليل بعمل العجائب وببحث السكال هنا غير صائب (ولو قتل المولى (أمنه قبل الوطئ) ولو خطأ فتح (وهو مكاتب) فلو صيما لم يسقط على الرابع (سقط المهر) لمعنه المبدل كثر ارتدت ولو صغيرة

قته

على ان السكال بن الهمام بلغ رتبة الاجتهاد

من الافعال كما مر (قوله لا لوفعلت ذلك القتل امرأه) أي القتل المذكور وهو ما يكون قبل الوطئ قال في
 التبرل ان جناية الحر على نفسه هدر في أحكام الدنيا وبسليم أنها ليست هدرًا فقتلها بنفسها تنفوت بعد الموت
 وبالموت صار للورثة فلا يسقط واذ لم يسقط مع أن الحق لها ولا لعدم السقوط بقتل الوارث أولى اه (قوله)
 ولو أمة لأن المهر لم يولد لها ولم يوجد منه منع المبدل يجوز قال نخ حاصل ما يفهم من كلامهم ان العلة
 في سقوط المهر امران الأول أن يكون صادرًا عن المهر الثاني أن يترب عليه حكم ديني كالمذكور
 في صدر المتن في الأمة غير المأذونة وغير المكاتبه اذا قتلت نفسها فقد اضران وفي الحرة اذا قتلت نفسها
 والمولى الغير المكلف اذا قتل أمته فقد التمس في الآية الجنب أو الوارث اذا قتل حرة أو أمة فقد الأول اه أي
 لأن الوارث بالقتل لم يبرح وارثًا مستحقًا للمهر لحرماته به فصار كالاجنبى بجرحه (قوله أو ارتدت الأمة) مقابل
 قوله كحرة ارتدت (قوله كإرحه في التبر) راجع لآخرين وسببه الى ذلك في البحر قياسا على صحيح عدم
 السقوط في قتل الأمة نفسها فان الزيلعي جعل الروايتين في الكل واذ كان الصحيح من مافى مسألة القتل عدم
 السقوط ولكن كذلك هنا وهو الظاهر لأن المستحق وهو المولى لم يفعل شيئاً اه (قوله أو فعله) التبر المستتر
 للمولى المكلف والبارز للقتل ح (قوله لتتبره) أي المهر به أي بالوطئ ح (قوله ولو فعله بعدم) صورته
 تزوج عبده ثم فعله فثبتت فيه مهر المرأة ومنه ما إذا به قال في التبر وسبب أني اندلعت المديون كان
 عليه قيمته فالقتل أولى ح (قوله أو مكاتبته) لما عرف أن مهر المكاتبه لها المولى بجرح (قوله)
 أو ما ذوته المديونة) بحث لصاحب التبر حيث قال وأقول ينبغي أن يقيد الخلاف في الخلاف للمار بين الإمام
 وصاحبه بما اذ لم تكن مأذونة لفقها به دين فان كانت لا بسقط اتفاقا لما مر من ان المهر في هذه الحالة لها توفي
 منه دونها غاية الأمر انه اذ لم يفد بها فكان على المولى قيمتها للفرع ما يقتضي الى المهر ويقسم بينهم اه
 (نبيه) الحاصل أن المرأة اذا ماتت فلا يخلو ما أن تكون حرة أو مكاتبه أو أمة وكل من الثلاث ما أن
 يكون حنفيا فماتت أو قبلها نفسها أو يقتل غيرها وكل من التسعة ما قبل الدخول أو بعده فهي ثمانية عشر
 ولا يسقط مهرها على الصحيح الا اذا كانت أمة وقتلها سيدها قبل الدخول بجرح قلت ويراد في التقسيم المأذونة
 المديونة فتبلغ الصورا ربعا وعشرين (قوله والاذن في العزل) أي عزل زوج الأمة (قوله وهو الانزال خارج
 الفرج) أي بعد التزعم منه لا مطلقا فقد قال في الصباح فائدة الجماع ان أمي في الفرج الذي ابتداء الجماع فيه
 قبل انشاء وأني ماءه وان لم ينزل فان كان لا عبه وقصور قبل أكسل وأخط وفهر وان نزع وأمني خارج الفرج
 قبل عزل وان أوجب في فرج آخر فأمني فيه قبل فهر فها من باب منع ونهي عن ذلك وان أمي قبل أن يجامع فهو
 الزنا بقض الزنا وفتح الميم مشددة كسر اللام (قوله لمولى الأمة) ولو مدرة أو أم ولد وهذا هو ظاهر
 الرواية عن الثلاثة لأن حقها في الوطئ قد تأذى بالجماع وأما منع الماء فتأذته الولد والحنفية للمولى فاعتبر
 اذنه في اسقاطه فاذا أذن فلا كراهة في العزل عند عامة العلماء وهو الصحيح وبذلك تطافرت الاخبار وفي الفتع
 وفي بعض أجوبة المشايخ الكراهة وفي بعض عدمها خبر وعنه أن الاذن لها وفي التفهيم في أن السيد العزل
 عن أمته بلا خلاف وكذا الزوج الحر تاذنها وهل للاب أو الجدة الاذن في أمة الصغرى في حاشية أبي السعود عن
 شرح الحموي نعم قال ط وفيه انه لا مصلحة للنهي فيه لانه لو جاء ولي يكون رقيقا له الا أن يقال انه متوهم
 اه وفيه انه لو لم يعتبر التوهم هنا لما وقف على اذن المولى تأمل (قوله وهو أي التعليل المذكور بقيد
 التقيد) أي تقيد احتياجه الى الاذن بالبالغة وكذا الحرة تقيد احتياجه بالبالغة اذ غير البالغة لا ولولها قال
 الرحي وكالبالغة المراهقة اذ يمكن بلوغها وحملها ومضاد التعليل أيضا ان زوج الأمة لو شرط حرية الاولاد
 لا يتوقف العزل على اذن المولى كما يحتمل السيد أبو السعود (قوله نهر بيمنا) أصله لصاحب البحر حيث قال
 وأما المكاتبه فينبغي أن يكون الاذن اليها الا أن الولد لم يكن للمولى ولم أره صريحا اه وفيه ان للمولى حقا
 أيضا باحتيال بغيرها وردها الى الرق فينبغي توقفه على اذن المولى أيضا رعية لتقنين رحتى (قوله لكن
 في الخاتمة) عبارته اعلى ما في الجرد كفي الكتاب انه لا يباح بغير اذنها وقالوا في زماننا سلب الزمان اه
 (قوله قال الكمال) عبارته وفي التساوي ان خاف من الولد سوء في الحرة يسه العزل بغير رضاها لفساد
 الزمان فليعتبره ثلث من الاعذار مسقطا لاذنها اه فتدبر على ما في الخاتمة ان منقول المذهب عدم الاباحة وان

(لا لوفعلت ذلك) القتل (امرأة)

ولوامة على الصحيح خاتمة (نفسها)

أو قتلها وارثها أو ارتدت الأمة

أو قتل ابن زوجها كما رجمه

في التبر الا تنفوت من المولى

(أو فعله بعده) أي الوطئ

تتبره به ولو فعله بعده أو مكاتبته

أو ما ذوته المديونة لم يسقط اتفاقا

(والاذن في العزل) وهو الانزال

خارج الفرج (لمولى الأمة لالهيا)

لأن الولاد حقه وهو يفيد التقيد

بالبالغة وكذا الحر تنهر (وبعزل

عن الحرة) وكذا المكاتبه نهر

بينا (باذنها) لكن في الخاتمة

انه يساح في زماننا لفساده قال

الكامل فليعتبر عذرا مسقطا لاذنها

مطلب
 في حكم العزل واسقاط الولد

هذه أقدم من مشايخ المذهب لتغير بعض الأحكام بتغير الزمان وأتت في الفتح وبه جزم القسستاني أيضا حيث قال وهذا الذي يحفظ على الولد سوء نفسا الزمان ولا فيجوز بل إذا نهاه ^{له} لكن قول الفتح يعتبر فيه الخ يحتمل أن يرد بانثل ذلك العذر كقولهم مثلك لا يخل ويحتمل أنه أراد الحاق مثل هذا العذر به كأن يكون في سفر بعد أو في دار الحرب لخلاف على الولد أو كانت الزوجة سيئة الخلق ويريد فرقاها خوفاً أن تحبل وكذا ما يأتي في أسقاط الحمل عن ابن وهبان فافهم ^(قوله وقالوا الخ) قال في النهر في حل بإباح الاسقاط بعد الحمل نعم بإباح ما لم يتخلق منه شيء ولن يكون ذلك إلا بعد مائة وعشرين يوماً وهذا يقتضي أنهم أرادوا بالتخلق نفع الروح والأفهم غلط لأن التخلق يتحقق بالمشاهدة قبل هذه المدة ^{كذا في الفتح} وأخلاقهم يفيد عدم توقف جواز اسقاطها قبل المدة المذكورة على إذن الزوج وفي كراهة الثانية ولا أقول بالحل إذا المحرم لو كسر بيض الصيد فضفه لأنه أصل السيد فلما كان دواً خذاً بالجو فلا أقل من أن يلحقها ثم هنا إذا استقطب بغير عذر ^{هـ} قال ابن وهبان ومن الاعتدال أن ينقطع لبنا بعد ظهور الحمل وليس لافي الصبي ماساً تأخيره الفتح ويصاف هلاكه ونقل عن المخيرة لولا أراد التنازع قبل متى زمن يتحقق فيه الروح حل بإباح لها ذلك أم لا اختلفوا فيه وكان الفقيه على ابن موسى يقول أنه يكرهه فإن الماء بعد ما وقع في الرحم ماله الحياضة فكان له حكم الحياضة كافي بوضعه سيد المحرم ونحوه في الظهيرة قال ابن وهبان فإباحة الاسقاط مجعولة على حالة الاعتدال وإنما لا تأثم إذا القتل ^{هـ} وبما في الذخيرة تبين أنهم ما أرادوا بالتخلق النفع الروح وان قاضي خان مسبوقة بما تضمنه التفقه والله تعالى الموفق ^{هـ} كلام النهر ^(تنبه) أخذ في النهر من هذا وما تقدمه الشارح عن الثانية والكمال أنه يجوز لها سدهم رجها كما تفعله النساء مخافة لما يجتنبه في البحر من أنه ينبغي أن يكون حراماً بغير إذن الزوج قياساً على عزله بغير إذنها قلت ^{لكن} في البرازية أن له منع امرأته عن العزل ^{هـ} نعم النظر إلى فساد الزمان يفيد الجواز من الجانبين يخاف الضرر من علي ما هو أصل المذهب وما في النهر على ما قاله المشايخ والله الموفق ^(قوله أن له بعد قبل بول) بأن لم يعد أصلاً أو عدا بعد بول نهر أي وعزل في العود أيضاً كما نقله أبو السعود عن الخافوي ونقل أيضاً عن خط الزبلي أنه ينبغي أن يراى بعد غسل الذكر أي لئلا تخاف أن يكون على رأس الذكر بقية منه بعد البول فتزول بالغسل وبظهره أن ما ذكره في باب الغسل أن النوم والمتى مثل البول في حصول الانتفاء لا يتأتى هنا فافهم ^(قوله وخبرت أمة) هذا يسمى خسار العتق قال في النهر ولو اختارت نفسها بالإعلم الزوج يصح وقد لا يصح بغيبته كذا في جامع الفهم وابن ^(قوله ولو لم ولد) أي أو مدبرة وشمل الكبيرة والصغيرة بحر ^(قوله ومكاتب) خالف زفر فقال لاخبارها وقواء في الفتح وأجاب عنه في الضر ^(قوله ولو كان النكاح رضاه) وكذا يدون رضاه بالاولى وعبارة الزبلي وغيره ولا فرق في هذا بين أن يكون رضاه أو بغيره ^{هـ} وهذا التعميم فظاهر في غير المكاتب لما تقدمه الشارح فرياً من أنه لا يجازفته على النكاح لامكاتبه ولا مكاتبته وفي المعراج أنه ليس له إجبارها بالاجماع وبه تأيد قوله في الشر بلاية أن في رضاه المكاتبه منفي فانه كما لا ينفذ تزويجها نفسها دون إذن مولاها للبهاء ملكة لرقبتها لا ينفذ تزويجها بماها دون إذنها لموجب الكتابة وتحمها هناك ^(قوله دفعاً لزيادة المالك عليها) عليه لقوله وخبرت وذلك أن الزوج كان ملاك عليها طلقته فلما صارت حرة صار ملاك عليها طلقته الثالثة وقبضه ضررها فليكن رفع أصل العتق دفع الزيادة المضرة لها والهدم لبثت خبرا العتق للبعد المذكور لأنه ليس عليه ضرر وهو قادر على الطلاق ^(قوله فلامهر لها) أي أن لم يدخل بها الزوج لأن اختيارها نفسها فسح من الأصل وان كان دخل بها فافهم لسيدها لأن الدخول بحكم نكاح صحيح فنقتر به المسمى بحر ^(قوله أو زوجها) بالنصب عطف على قوله نفسها ^(قوله فلامهر لسيدها) أي سواء دخل الزوج بها أو لم يدخل لأن المهر واجب بمقابلته مالمالك الزوج من البضع وقدمه على المولى فيكون بدله للمولى بحر عن غايه البيان قلت وقوله سواء دخل بها الزوج أو لم يدخل لا يتأتى ماساً في مناسن التفصيل بأنه لو وطئ الزوج قبل العتق فافهم للسولي أو بعده فلها لأن ذلك نصاً إذا كان النكاح بدون إذن المولى ونفذ النكاح بالعتق وبه تلك منافعها فإذا وطئ بعده فافهم لها بخلاف ما هنا فان النكاح بالاذن فنفذ النكاح في حال قيام الرق كما سيأتي فافهم ^(قوله ولو صغيرة) أي لو كانت العتقة صغيرة وقد تزوجها ولاها قبل العتق تأخير خيارها إلى بلوغها قال في الجبر لا نفع النكاح من التصرف فإت المتردة بين النفع والضرر فلا تملك الصغيرة ولا يملك

مطلوب
في حكم اسقاط الحمل

وقالوا بإباح اسقاط الولد قبل أربعة أشهر ولو بلاذن الزوج (وعن أمته بغير إذنها) بلا كراهة فان ظهر بها حمل حل نفسه ان لم يعد قبل بول (وخبرت أمة) ولو أم ولد (ومكاتب) ولو حكماً كعتقة بعض (عتقت تحت حر أو عبد ولو كان النكاح رضاه) دفعاً لزيادة المالك عليها بطلقة فالثالثة فان اختارت نفسها فلامهر لها أو زوجها فلامهر لسيدها ولو صغيرة تؤخر بلوغها وليس لها خيار بلوغ في الإصح (أو مكاتب) الأمة (عند النكاح) حرة ثم صارت أمة (بان ارتد أو لحقها) يد أو الطرب ثم سبياً

ولها التسمية مقامها كذا في جامع الفصولين فإذا بلغت كان لها خيار العتق لا خيار البلوغ على الأصح كذا في الذخيرة اهـ وقيل ثبت لها خيار البلوغ أيضا ويدخل تحت خيار العتق وأما لزومها بعد العتق ثم بلغت فإن لها خيار البلوغ لأن ولاية المولى عليها في الصورة الأولى كولاية الأب أقوى وفي هذه كولاية الأخ والم بل أنصف كما أوجها في باب الولى (قوله معاً) قيد في الجمل الثلاثة وانما قيد به لأن يارتداد أحدهما أو طلاقاً أو سببه ينفسخ النكاح اهـ ح (قوله نهت عند الثاني) لأننا بالعق ملكت أمر نفسها وارتداد ملك الزوج عليها ح عن الجبر (قوله خلافاً للثالث) أى حيث قال لا خيار لها لأن المصالح العقد ثبت عليها ملك كامل برضاها ثم انتقص الملك فإذا اعتقت عادى أصله كما كان ولا يمتحن ترجع قول أبى يوسف لم دخوله تحت النص كذا في الجبر ومراعاة النص قوله صلى الله عليه وسلم لبريرة حين اعتقت ملكتك بضعت فاختارى اهـ ح أى حيث أفاد قوله فاختارى أن علة الاختيار ملك البضع على وجه زاد ملك الزوج عليها مثل زنى فخرج وسرق فقتل حيث أفادت الفاء أن علة الزنا والسرقة كما تترقى في الأصول فلا يرد ما أورده الرضى من أن النص لا عموم فيه لأنه خطاب لمعنة قدتر (قوله خيار العتق) بدل من هذا الخيار ح (قوله عذر) أى لا يستغنى عنها بمجدة المولى فلا تنفرد بالتصريح ثم أعلت بطل عياد على الاعراض في مجلس العلم كخيار النجدة ولو جعل لها قدر أعلى أن تختاره فعلت سقط خيارها كما في النهر زاد في تلخيص الجمع ولا يثبت لها لأنه حق ضعفت فلا يظهر في حق الاعتراض كسائر الخيارات والشفعة والكفالة بالنفس بخلاف خيار العيب (قوله فلو لم تعلم به) قال في الجبر عن المخط إذا تزوج عبده أمته ثم اعتقه فلم تعلم أن لها الخيار حتى ارتدت أو طلقا بدار الحرب ورجعها مسلمين ثم علم بثبوت خيارها وعلم بالخيار في دار الحرب فلها الخيار في مجلس العلم اهـ ح وكذا الحرية إذا تزوجها حرة ثم اعتقت خربت سواء علمت في دار الحرب أو في دارنا بعد الإسلام نهر (قوله لا إذا قضى بالعاق) أى فلا يصح فسخها بعد عود هارتيه بالحكم بل عاقها لأن الفسخ في دار الحرب كلهم ارفاوان كانوا غير مملوكين لا أحد كما يأتى أول العتاق اهـ ح وأقره ط والرحمى قلت ما يأتى بمجمل على الحربى إذا سرق فهو رقيق قبل الإحرار بدارنا وبعده رقيق ومملوك كما سبأى هناك وهو صريح ما قد مناه أول هذا الباب فالظاهر أن علة عدم صحة الفسخ كون المصطفى بالعاق موتاً حكمياً بقطعة لا التصرفات الموقوفة على الإسلام فيسقط به حق الفسخ الذى هو حق مجزئ بالاولى ثم رأيت في شرح التلخيص على بما نقلته فقلت على الحد (قوله وليس هذا حكم) جواب سؤال تقديره كيف حكمتم بعبدة فسخ من في دار الحرب واحكامنا منقطعة عنهم ح (قوله بل فتوى) أى اخبار عند السؤال عن الحادثة ط (قوله ولا يتوقف) أى الفسخ بخيار العتق لا يتوقف على قضاء القاضي (قوله ولا يطل بسكوت) أى ولو كانت بكر ابل لا بد من الرضا صريحاً أو دلالة ط (قوله ولا يثبت للام) أى لبعدد كونه ليس فيه زيادة ملك عليه بخلاف الامة ولأنه ملك الطلاق فلا حاجة الى الفسخ (قوله ويقصد على مجلس) أى مجلس العلم ويمتد الى آخره فإذا أعتقت بطل (قوله كخيار نجدة) أى من قال لها زوجها اختارى نفسك كأنها تختار وما دامت في المجلس (قوله بخلاف خيار البلوغ في الكل) أى في كل الخمسة المذكورة فإن الجهل فيه ليس بعذر ويتوقف على القضاء ويطل بسكوتها بعد علمها بالنكاح ويثبت للام والطلاق ولا يمتد الى آخر المجلس أن كانت بكر أو لو شافوقته أو لم يبدل الفاعل ولا يجوز زوجه البتة المفعول لأنه لازم أبو العود عن الجوى ط (قوله أو بأع) أى مثلاً والمراد انتقال الملك الى آخر شراء أو وراث (قوله فأجاز المشتري) أى أجاز النكاح الواقع عند المالك الاقول (قوله لزوال المانع) لأن المانع من التمتع كان حق المولى وقدر المال خارج عن ملكه (قوله وكذا حكم الامة) أطلقها فجعل الفتنة والمدة دوام الولد والمكاتبه لكن في المدة وأم الولد تفصيل يأتى بجر وهذا في الامة إذا اعتقت أمالومات عنها أو بليها فإن كان المالك الثاني لا يجل له وطؤها فكان بعد والا فان كان الزوج لم يدخل بها جل العقد الموقوف لطلرها لسل البيات عليه وان كان دخل في ظاهر الرواية كذلك لبله لأن الموقوف باعتبار المالك الثاني وان كان بمنوعان غشياً بها وتوضيحه في الجبر (قوله ولا خيار

معا فاعتقت خربت عند الثاني

خلافاً للثالث مبسوط (والجمل

بهذا الخيار) خيار العتق (عذر)

فلو لم تعلم به حتى ارتدت أو طلقا فقلت

فسخت صحيح الاذا قضى بالعاق

وليس هذا حكم بل فتوى كفى

(ولا يتوقف على القضاء) ولا يطل

بسكوت ولا يثبت للام ويقصر

على مجلس كخيار نجدة بخلاف

خيار البلوغ في الكل خاتمة

(نكح عبد بل اذن فتعت) أو بأع

فأجاز المشتري (نقد) لزوال المانع

(وكذا) حكم الامة ولا خيار لها

لها) أى اللامة أما العبد فلا خيار له أصلاً وان نكح بالاذن كما رويتمل المكاتبه فانها لا خيار لها لعله الاتية
 وبها صريح في الشرع لايه وما قاله ابن كمال باشا من انه لما انشأ كاتبة فهو مسبق قبله وكذا ما كتبه بهامشه من
 قوله في الهبة وقال زفر لا خيار لها بخلاف الامه الخ فهو كذلك لان ما رويتم من ان لها انشاء عندها خلافاً لغير
 انما هو في مسالة تزوجها باذن مولاهما وكلا من في التزوج بدون اذنه كما هو صريح في كلام الهديا عنه
(قوله لكون النذور بعد العتيق) فصارت كما اذا تزوجت نفسها بعد العتيق ولذا قال الاسيحي الاصل
 ان عقد النكاح متى تم على المرأة وهي مملوكة ثبت لها خيار العتيق ومتى تم عليها وهي حرة لا يثبت لها خيار العتيق
 بحر **(قوله فلم يتحقق زيادة الملك)** أى المطلقة ثالثة وعلة ثبوت الخيار ثبوت الزيادة المذكورة كاتبة **(قوله)**
 وكذا الواقفان أى العتيق ونفاذاً للنكاح فانها ما أجازهما المولى معاً ثامناً **(قوله وكذا مدبرة عتقت)**
 بموته) أى حكمها حكم ما اذا اعتقها في حياته المذكور وفي قوله وكذا احكم الامه وأقاده بقوله عتقت انما
 تخرج من الثلث فان لم يخرج لم يخرج حتى تزويها بدل السعاية عنده وعندهما جاز كافي الجرح عن الظهيرة أى
 لانها عندهما تنسب وهي حرة **(قوله وكذا الموالد الخ)** أى اذا اعتقها وأما عنها المولى ان دخل بها
 الزوج قبل العتيق فنفاذ النكاح على رواية ابن سماعة عن محمد لانه وجب العدة من الزوج فلا تجب العدة من المولى
 أما على ظاهر الرواية لا تجب العدة من الزوج فوجب العدة من المولى ووجوبها منه قبل الاجازة يوجب
 انفساخ النكاح كافي الجرح عن المحيط وانما لم تجب العدة من الزوج لانما لا تجب الا بعد التفريق بينهما كما أفاده
 في الصريح في المسألة السابقة **(قوله تمنع نفاذ النكاح)** أى سطله اذا لا يمكن فوقف مع العدة بحر لان العدة
 لا تلحق امر من اعتدته منه **(قوله فلو وطئ الزوج الامه)** أى التي نكحت بغير اذن مولاهما فنفسخ نكاحها
 بالعتق **(قوله فالمرء المسبي له)** أى ان كان والاخر المثل نهر وانما كان له لان الزوج استوفى منافع
 مملوكة له مولى بحر **(قوله لما يلبه بشفعة ملكتها)** لان العدة تنفذ بالعتق وبذلك منافعها بخلاف النفاذ
 بالاذن والرق قائم بحر **(قوله ومن وطئ قته ابنة)** أى أوتيته حموى عن البرجندى وشمل الابن الكافر
 قهستانى والصغير والكبير بحر وشمل ما اذا كانت موطوءة لابن أولم تكن ظهيرة من العتيق
 ومختار الشفة ما يأتى في قوله ولواذى ولداً وولد الخ ومختار الابن ما يأتى في قول المصنف ولو وطئ جارية امرأته
 أو والده الخ **(قوله فولدت)** عطف على وطئ وتعقب كل شئ بحسب ما في تزويج زيد فولده فانما ظاهر انما
 لو ولدت قبل معنى مدة الحمل لم تصح الدعوى بل مفاد قوله فالعاه عطفاً على فولدت انه لو ادعاه وهي حبلى
 لم تصح حتى تلد قال في البر ولم أره صريحاً في النهي عنى انها لو ولدت لاقبل من سنة اشهر من وقت دعوته أن
 تصح **(قوله لزم عقرها)** قال في الفسخ العقرو مهر مئله في الجمل أى ما رغب فيه مئله اجمالاً فقط وأما
 ما قبل ما يثبت أجره مئله للزنا لو جاز ليس معناه بل العادة ان ما يعطى لذلك أقل مما يعطى مهر الان الشاق
 للبقاء بخلاف الاول اه واذا انكسر منه الوطئ ولم تحبل لزمه مهر واحد بخلاف وطئ الابن جارية الاب
 مراً ارفعه بكل وطئ مهر لان المهر وجب بسبب دعوى الشبهة ولو لم يدعها بلزمه الحد فيسكن ردعها ويتكرر
 المهر بخلاف الاب فانه لا يحتاج الى دعوى الشبهة خاتمة **(قوله وارترك محرماً الخ)** كذا في البر وأصله
 في الجرح حيث قال وقيد بالولادة لانه لو وطئ امه ابنة ولم تحبل فانه يحرم عليه ولا يملكها ويلزمه عقرها بخلاف
 ما اذا حبلى منه فانه يثبت ان الوطئ حلال لتقدم ملكه عليه ولا يحد قاذفه في المسألةين أما اذا لم تلد منه فظاهر
 لانه وطئ وطئاً حراماً في غير ملكه وأما اذا حبلى منه فلان شبهة الخلاف في ان الملك يثبت قبل الابلاخ أو بعده
 مسقطاً لاحصائه كافي الفسخ وغيره اه وقوله فانه يثبت ان الوطئ حلال تصرف بمفهوم ما هنا وفيه تأمل
 لان ثبوت ملكها قبل الوطئ عندنا وقيل العلق عند التافعي انما هو اضرة ثبوت النسب كما أوضحه
 في الفسخ ولا يلزم من ذلك حل الاقدام على هتك الوطئ كالوعصب شياً وانما نهى اذى خضانه لملكه لا يلزم من
 استناد الملك الى وقت العصب حل ما صنع ولعل المراد بقوله حلال انه ليس برزاً اذ لو كان نازماً للعقر ولم يثبت
 النسب ويدل على ما قلنا مطلق قوله الا في ولداً يحل له عند الحاجة الطعام لا الوطئ وكذا ما قد سئله عن الظهيرة
 من جهة الدعوى في الامه الموطوءة لالان مع انها محرمة على الاب حرمة مؤبدة فليست أصل **(قوله فادعاه)** أى
 عند قاض كافي شرح ابن السبكي وأقاده لا يشترط في جهة الدعوى دعوى الشبهة ولا تصديق الاب في

لصكون النذور بعد العتيق فلم
 يتحقق زيادة الملك وكذا الواقفان
 بأن تزويجها فضولى واعتقها
 فضولى وأجازهما المولى وكذا
 مدبرة عتقت بموته وكذا المولى
 ان دخل بها الزوج والام ينفذ
 لان قدمت من المولى تمنع نفاذ
 النكاح (فلو وطئ) الزوج الامه
 (قبله) أى العتيق (فالمرء المسبي له)
 أى المولى (أو بعده فلها) لم يلبه
 بشفعة ملكتها (ومن وطئ قته
 ابنة فولدت) فلولم تلد لزم عقرها
 وارترك محرماً ولا يحد قاذفه
 (فادعاه) (اب)

مطلب
 في تفسير العقم

والظاهر أن الفاء مجرد الترتيب فلا يلزم الدعوى عقب الولادة وإذى الجوى - اللزوم فوراً وهو بعد فراجع
 (قوله) وهو حر مسلم عاقل) فلو كان عبداً أو مكافراً أو مجنوناً لم تصح الدعوى لعدم الولاء ولو أفاق
 المجنون ثم ولدت لأقل من ستة أشهر يصح احتساباً ولو كان من أهل الذمة الآن ملتصقاً بمختلفة جازت الدعوى
 من الأب فتحق فأفاد أن الإسلام شرط فبما لو كان الابن مسلماً أما لو كان كافراً فلا يشترط إسلام الأب ولو اختلفت
 الملة لأن الكفر ملة واحدة وفي الظهيرة ولو كان الابن مسلماً أو كافراً صححت دعوته ولو كان الأب مرتداً
 فدعوته موقوفة عنده نافذة عندهما (قوله بشرط الخ) فلو حبلت في غير ملكه أوفيه وأخرجها الابن عن
 ملكه ثم استردّها لا تصح الدعوى لأن الملك انما يثبت بطريق الاستناد إلى وقت العلق فيستدعى قيام ولاية التملك
 من حين العلق إلى التملك هذا إن كذبه الابن فإن صدقه صححت الدعوى ولا يثبت الجارية كما إذا ادّعى اجنبى
 ويعتق على المولى كافي المحيط بجر) قال في التبريد كور في الشرح للزبلى - وعليه جرى في فتح القدر وغيره
 انه لا يشترط في صحته دعوى الشبهة ولا تصديق الابن اهـ أقول كأنه فهم أن الإشارة في قوله هذا إن كذبه
 الابن راجعة إلى أصل المسألة أعني ما إذا بقيت الجارية في ملك الابن وليس كذلك بل هي راجعة إلى قوله
 فلو حبلت في غير ملكه أوفيه وأخرجها الابن عن ملكه الخ فلا ينافي ذلك ما ذكره في الزبلى والفتح من عدم
 اشتراط التصديق لأنه في أصل المسألة لا يفرض فيه بدليل أن اشتراط بقائها في ملك الابن مذكور في الزبلى
 والفتح فلو كان لا يشترط تصديق الابن وإن أخرجها عن ملكه لم يبق فائدة لاشتراط بقائها في ملكه وفي الظهيرة
 من العتق يشترط أن تكون الجارية في ملكه من وقت العلق إلى الدعوى حتى لو علق فباعها الابن ثم اشتراها
 أو ردت عليه بعيب بقضاء أو غيره أو بغير شرط أو بشرط أو بفناء البيع ثم ادّعى الأب لا يثبت النسب إلا إذا
 صدقه الابن اهـ فهذا أيضاً صريح فيما قلناه فنقد (قوله ويبيعها لأخيه مثلاً) أي أوابه أو أب أخيه
 لا يضر لأن لا يخرج والحالة هذه عن كونها جارية فرع اهـ ح وفيه أن بيعها لأخيه لا يضر لأنه لا ولاية
 للبدن عليه مع وجود الأب نعم يبيعها الابن أخيه بعيداً إذا كان أبو ذلك الابن ميسراً ومساوياً للولاية بكنه أو ورق
 أو جعز لن يكون للبدن المذمى ولاية لأن دعوى الحد لا تصح الاعتدال ولاية على فرع كإيا في أفاده الحق فافهم
 (قوله لو قتل العلق) كذا في الفتح أي لو قتل الوطى القريب من وقت العلق كيلاً ينافي ما يأتي من قريتنا تمل
 (قوله) وعليه قيمتها أي لولده يوم علق كافي مسكين ط وفي المحيط ولو استحقها رجل بأخذها وعثرها
 وقبضها ولدها لأن الأب صار مغروراً ورجع الأب على الابن بقيمة الجارية دون العرق وقبضه الولد لأن الابن ما شئ
 له سلامة الأولاد اهـ بجر (قوله لتصور الخ) أي أن لأب ولاية تملك مال ابنه للسجدة إلى إبقاء نفسه
 فكذلك إلى صون نفسه لأنه جزء منه لكن الأولى أشد ولا يملك الطعام بغير قبضه والجارية بالقبض ويجعل له الطعام
 عند الحاجة دون وطى الجارية ويجبر الابن على الانفاق عليه دون دفع الجارية للتسرى فلما جاز له التملك
 وانصهرها أو جنى عليه القيمة مراعاة للعتق فتح وما ذكره من أنه لا يجبر على الجارية للتسرى ذكره الزبلى
 أيضاً وثله في الدرر وغاية البيان والنهاية وما في هذه الشروح المعتمدة لا يعارضه ما ساء في النفقة وعزاء
 في الشرب لا إلى الجوهر - من أنه يجبر بقدر (قوله لا عقرها) تقدم تفسيره قرياً وعند الشافعي وزفر
 عليه عقرها الشوب المثل فاقبل العلق ضرورة صيانة الولد وعندنا قبل الوطى لأن لازم كون الفعل زناً
 ضايحاً الما شراً فلو لم يقدم عليه ثبت لازم فظهر أن الضرورة لا تستدفع الإباحة قبل الملاحج بخلاف ما لو لم يحبل
 حيث يجب العرق فغنى أي لأنهم إذا لم يحبل لم توجد له تقدم ملكه فيها وهي صيانة الولد كما أفاده الزبلى - (قوله
 وقبضه ولدها) أي ولا قيمة ولدها لأنه علق حر لا تقدم ملكه فهو (قوله ما لم تكن مشتركة) قال في البحر
 فلو كانت مشتركة يشبه أي بين الابن وبين أجنبي - كان الحنك كذا لأنه يفتن لشريكه نصف عقرها
 ولم أره ولو كانت مشتركة بين الأب والابن أو غيره يجب حصه الشريك الابن وغيره من العرق وقبضها إذا
 حبلت لعدم تقديم الملك في كلها الانتفاء موجه وهو صيانة النسل إذا ما فم من الملك يكتفي لعدة الاستيلاء
 وإذا صحت الملك في بقائها حكماً لا شرطاً كافي الفتح وهي مسألة محببة فانه إذا لم يكن للوطى نيتها في إلمه عليه
 وإذا صحت كانت مشتركة لزمه اهـ (قوله وهذا الخ) الإشارة إلى جميع ما مر (قوله قدم الأب)
 لأن له جنتين حقيقة الملك في نصيبه وحتى التملك في نصيب ولده بجر قلت وفي الظهيرة ولو لو كانت

وهو حر مسلم عاقل (ثبت نفسه) بشرط
 بقاء ملك ابنه من وقت الوطى إلى
 الدعوى ويبيعها لأخيه مثلاً لا يضر
 بهر بئاً (وصارت أم ولده) لاستناد
 الملك لوقت العلق (وعليه قيمتها)
 لو فقير التصور حاجة بقاء نسله
 عن بقاء نفسه ولذا يجعل له عند
 الحاجة الطعام لا الوطى ويجبر
 على نفقة ابنه لا على دفع جارية
 لتسريه (لا عثرها وقبضه ولدها)
 ما لم تكن مشتركة فتجب حصه
 الشريك وهذا إذا ادّعى وحده
 فالوقع الابن فان شريكه قدّم
 الابن

مشتركة بين رجل وابنه وجده فأدعوه كلهم فابعدوا وبني جده على ما إذا كان أبو الرسل مبنا مثلاً ليسير
 للبدن ترجيح من جهتين تأتلف (قوله والا) أي وان لم يكونا شريكين وهذا صادق بما إذا كانت للابن
 وحده أو للاب وحده والثاني لا يصح هنالك أصل المسألة مفروض في عبارة الاب فهو قرينة على أن المراد
 الأول فقط فانهم (قوله فالابن) أي تقدم دعواه لانها سابقة معنى بجر أي لانه حقيقة الملك
 ولا يهين حق الثلث ولا في ملك الاب سابق فصار كملكه أي قبل الاب تأتلف (قوله ولو ادعى) أي
 الاب وقوله المنى بالنصب نعت لولد أم ولد وقوله أو مدبرته أو مكاتبته بخبر وران بالعطف على أم وهذا بيان
 لمحرز قوله فنه ابنه أي لو ادعى ولداً أم ولد ابنه الذي نفاه ابنه لا يثبت نفسه الامتدنيق الابن لأن أم الولد لا تقبل
 الانتقال الى ملك غير المستولد وقيد بقوله المنى لانه اذا لم ينه الابن يثبت نفسه الامتدنيق الابن لأن أم الولد لا تقبل
 وان صدقه الابن وكذا لو ادعى ولداً مدبرته أو مكاتبته ابنه الذي ولدته في الكفاية أو قبلها لا يثبت نفسه
 الامتدنيق الابن كافي البصر لانه لا يمكن جعل الاب مملوكاً لها قبل الوطى فان صدقه ثبت نفسه لاحتمال وطى
 الاب بشبهة وللظاهر لزوم العسر للمكاتبه لانها العقر بوطى المولى فوطى أبيه أو وحيث لم يثبت الملك
 في أم الولد والمدبرة ينبغي لزوم العقر لابن على أبيه كما يفيد ما عاقدته فيها لو وطئها ولم يتجمل تأتلف (قوله
 وجده صحيح) خرج به الجدة الفاسدة كأي الام وكذا غير الجدة من الرعم الحرم فلا يصدق في جميع الاحوال
 لققد ولا يتهم بجر عن الخط (قوله بعد زوال ولايته) أي الاب وأراد زوال الولاية عدمها ليشمل
 ما لو كان كثره أو جنونه أو ورقه أصلياً فأداه الرجعت والمراد بالولاية ولاية التملك كما مر (قوله فيه)
 متعلق بكاف التشبيه ح فالعنى أن الجدة مشابهة للاب في الحكم المذكور (قوله ويشترط ثبوت
 ولايته) أي ولاية الجدة الناشئة عن فقد ولاية الاب أي لا يكتفي بثبوتها وقت الدعوى فقط بل لابد من ثبوتها
 من وقت العلوق الى وقت الدعوة قال في الفتح حتى لو أتت بالولد لاقول من ستة أشهر من وقت انتقال الولاية
 اليه لم تصح دعواه لما قلنا في الاب اه أي من أن الملك انما يثبت بطريق الاستناد الى وقت العلوق فيستدعي
 قيام ولاية التملك من حين العلوق الى التملك (قوله ولو فاسداً) لأن الفاسد يثبت فيه النسب فاستغنى
 عن تقدم الملك بجر (قوله أبوه) أي أوجه رجعت (قوله ولو بالولاية) في الصرع الخسائية
 اذا تزوج الرجل جارية ولده الصغير فولدت منه لالتصير أم ولد وبعت الولد بالقرابة (قوله لتولده من
 نكاح) فلم يبق ضرورة الى تملكها من وقت العلوق لثبوت النسب بدونه وأوصية الولد فرع التملك والنكاح
 ينافي (قوله وبجب المهر) لالتزامه اياه بالنكاح وهو ان يكن مسمى مهر مملوكها في الحال نهر (قوله
 بالنية) لعدم تملكها نهر (قوله بملك أخيه له) فعنى عليه بالقرابة هداية ونظايره أن الولد علق رقبته
 واختلف فيه فقيل بعق قبل الانفصال وقيل بعده ومخرجه تظهر في الارث فلو مات المولى وهو الابن يرث الولد
 على الاول دون الثاني والوجه هو الاول لانه حدث على ملك الاخ من حين العلوق فلم يملكه علق عليه بالقرابة
 بالحديث كذا في غاية البيان والظاهر عندي هو الثاني لانه لا ملاح له من كل وجه قبل الوضع اقولهم الملك هو
 القدرة على التصرف فالت في الشيء ابتداء ولا قدرة للمدعي التصرف في الجنين بيع أو هبة وان صعب البصا به
 واعتاقه فلم يتساوله الحديث لانه في المملوك من كل وجه ولذا لو قال كل مملوك أملكه فهو حرج لا يتناول الحل
 بجر وأقره في الزهر والمقتضى (قوله ومن الحل) أي من جعله الحل التي يدفع بها الاكفان عنه ما يضره
 وهذا حل لما اذا أراد وطى الامه ولا نهر أم مولده وان ولدت منه علا تزود عليه اذا ولدت وهلت أنها
 لاتباع فملكها لطفه بهية أو سبع ثم يترجها بالولاية تصير حكمها ما مر فإذا احتاج الى بيعها باعها وحفظ غنها
 لطفه وانفقت عليه وعلى نفسه ان احتاج اليه (قوله ولو وطئ جارية امرأته الخ) بمحرز قوله سابقاً فانه
 ابنه ط (قوله لا يثبت النسب الا تصديق أمولى الخ) فيه اختصار وعبارة البصر لا يثبت النسب ويذكر
 عنه الحد للشيء فان قال أحطها المولى الى لا يثبت النسب الا أن يصدق المولى في الاحلال وفي أن الولد منه
 فان صدقه في الأمرين جميعاً ثبت النسب والا فلا وان كذب المولى ثم ملك الجارية يومان الدهر ثبت النسب
 كذا في الخسائية وفي القنية ووطئ جارية أبيه فولدت منه لا يجوز بيع هذا الولد ادعى الوطى الشبهة ألا لانه
 ولولده فيعتق عليه حين دخل في ملكه وان لم يثبت النعيب كن زنى بجارية غيره فولدت منه ثم ملك الولد يفتق

والا فالابن ولو ادعى ولداً أم ولد المنى أو مدبرته أو مكاتبته
 بشرط تصديق الابن (وجد صحيح)
 كالب بعد زوال ولايته بثبوت
 وكفر وجنون ورق فيه) أي
 في الحكم المذكور لا يكون
 كلاب (لا قبله) أي قبل الزوال
 المذكور وبشرط ثبوت ولايته من
 الوطى الى الدعوة (ولو تزوجها)
 ولو فاسداً (أبوه) ولو بالولاية
 (فولدت لم تصر أم ولده) لتولده
 من نكاح (وبجب المهر لا القنية)
 وولده هاسر بملك أخيه له ومن
 الحيل أن يملك أمته لطفه
 شريترجها (ولو وطئ جارية
 امرأته أو ولده أو ولده فولدت
 وأدعاه لا يثبت النسب الا تصديق
 المولى) فلو كذب ثم ملك الجارية
 وقتا ما ثبت النسب

عليه وان لم يثبت نسبته منه اهـ قلت ومعنى أحبالها المولى أى مكاح أو شبهة مثلا لا بقوله جعلها جلالات
 (قوله وسبي الخ) ذكر هنا لما يفيد اختلاف وفيه كلام سبأى هناك ان شاء الله تعالى (قوله قالت
 لمولى زوجها) وكذا الوفاى ذلك زوج الامة لمولى زوجته لكن لا يثبت المهر بجر (قوله الحز المكف)
 قد به لهن منه الاعتاق وفيه انه ليس يعق اعما هو وكل عنها فيه تقتضاه أن يتولف بيع العوى على اجازة
 وليه وأما الاعتاق فلا يظن انه لعله نو كوله فيه ط وصورة ككون مولى الزوج غير حر أو غير مكف
 أن يشتري العبد المأذون عيدا متزوجا أو زنه الصبي أو الجنون من أبيه والافتدائه لا يملك تزويج العبد
 الامن بملك اعتاقه (قوله ورطل من خمر) مفعول زادت أى زادته على قولها بألف (قوله كالصبي)
 لأن البيع هنا غير مقصود فلا يلزم وجود شرطه كما بأى قريبا (قوله ففعل) أى قال اعتقته ح عن
 النهر (قوله اقتضاه) هو دلالة اللفظ على مسكوت توقف عليه صدق الكلام أو صحته فالأول كحديث
 رفع الخطأ والنسب ان أى رفع حكمهما وهو الاثم والافواه واقعان في الخواص والشأن كمثلنا فانه لا يمكن
 تعصيه الا بتقديم الملك اذا الملك شرط لجهة العتق عنه فقدم الملك بالبيع مقتضى الفقه والاعتاق عن الآخر
 مقتضى بالكسر فصيحة قوله أعق طاب التملك منه بالالف ثم أمره باعتاق عبد الا امر عنه وقوله اعتقت
 غلظ منه ثم الاعتاق عنه واذا ثبت الملك لا امر فسد النكاح للساق بين الامرين ثم التملك فيه شرط والنروط
 استماع فلذا ثبت البيع المقتضى بالنطق بشرط المقتضى وهو العتق لا بشرط نفسه اظهار التبعية فيشرط
 أهله الآخر لا اعتاق حتى لو كان صبياء أو ذنابا ثبت البيع ويسقط القبول الذى هو ركيب البيع ولا يثبت
 فيه خيار روة أو عيب ولا يشترط كونه ممدودا وتسلم فصح الامر باعتاق الا بقى ويسقط اعتبار القبض في
 الفاسد كقولنا اعتقته عني بألف ورطل من خمر اهـ بجر بالمعنى (قوله لكن لو قال الخ) حاصله
 ان ما ثبت بالافتضاء اعما ثبت بشرط المقتضى باز كسر لا بشرط نفسه كما علمت لكن هذا اذ لم يصرح
 بالمقتضى بألف قال في فتح القدير فلو صرح بالبيع فثبت البيع وبكسر وأعتقه لا يقع عن الآخر بل عن المأمور
 فثبت البيع فنهى في هذه المسألة ولا يثبت صريحا كبيع الاجنة في الارحام فذا صرح به ثبت بشرط نفسه
 والبيع لا يلزم الا بالقبول ولم يوجد فعتق عن نفسه اهـ أى ولا يفسد النكاح كما في الجبر (قوله ومفاده
 الخ) البحث لصاحب النهر ح (قوله لو قال) أى الآخر والاولى التصريح به والاثبات بعده بنصه
 (قوله وسقط المهر) لاستحالة وجوبه على عبدها نهر (قوله لا يفسد) أى النكاح خلافا لابي يوسف
 والله تعالى أعلم

(باب نكاح الكافر)

لما فرغ من نكاح الاحرار والراف من المسلمين شرع في نكاح الكفار وتقدم في آداب المهر حكم مهر
 الكافر والله ثبت بشية أحكام النكاح في حقهم كالمسلمين من وجوب النفقة في النكاح ورفوع الطلاق
 ونحوها كعدة ونسب وخيار واثار بنكاح صحى وحرمة مطلقة ثلاثا ونكاح محارم (قوله يثمل
 المشرك والكافى) لو قال يثمل الكافى وغيره لكان أولى لدخول من ليس بمتشرك ولا كفاى كمله هري وأثار
 الى أن التعبير بالكافر ليعوله الكافى أولى من تعبير الهداية بمتشرك لانه قد ورد بالمشرك اهـ ح واعتذر في الفخ
 عن الهداية بانه أراد بالمشرك ما يثمل الكافى اما تملبا أو هاديا الى ما اختاره البعض من أن أهل الكتاب
 داخلون في المشركين أو باعتبار قول طائفة منهم عن ابن الله والمسيح ابن الله تعالى الله قرب العزة والكبرياء
 (قوله خلافا لما لاك) فلا يقول بصحة انكحهم ولو خفت بين المسلمين وأخذ منه انه لا يقول بالاضمان الاخرين
 بالاولى ط (قوله ويرده) أى قول مالك الفهم من قوله خلافا لما لاك فانه بمنزلة وقال مالك لا يصح ط (قوله
 وأمر أنه حالة الخطب) أى فبهذا الاضافة قاضية عن قارعة بالنكاح وقد قصها الله تعالى في كتابه مفيدة
 لهذا المعنى ط (قوله ولدت من نكاح لامن سفاح) أى لامن زنا والمراد به نكاح ما كانت عليه
 الجاهلية من أن المرأة تسامح رجلا مدة ثم تترجها وقد استدل بالحديث المذكور في الفقه أيضا ووجهه أنه
 صلى الله عليه وسلم سعى ما وجد قبل الاسلام من أنكحة الجاهلية نكاحا ولا يقال ان فيه اساءة أدب لاقتضائه
 كفر الا بوزن الشر بين مع أن الله تعالى أحياه الله وأما ما يورد في حديث ضعيف لا نقول ان الحديث

وسبي في الاستيلاء (حرمة)

متزوجة بريق (قالت لمولى)

زوجها) الحز المكف

(اعتقه عني بألف) أوزادت

ورطل من خمر اذا فاسدها

كالصبي (ففعول فذل النكاح)

لتقدم الملك اقتضاء كانه قال

بعته منك وأعتقته عنك لكن لو قال

كذلك وقع العتق عن المأمور لعدم

القبول كما في الحواشي السعدية

ومفاده أنه لو قال يثمل وقع عن

الامر (والولاء لها) ولزمها

الاف وسقط المهر (وبقي العتق

عن كذا رت ان تونه) منها (ولو لم

تقل بالان لا) يفسد لعدم الملك

(والولاء له) لانه المعتق والله اعلم

(باب نكاح الكافر)

يشمل المشرك والكافى وعادها

ثلاثة أصول الاول أن كل

نكاح صحيح بين المسلمين فهو صحيح

بين أهل الكفر خلافا لما لاك

ويرده قوله تعالى وأمر أنه حالة

الخطب وقوله عليه الصلاة

والسلام ولدت من نكاح لامن

سفاح

مطلا

في الكلام على آوى النبي صلى الله

عليه وسلم وأهل الفترة

بل بالنسبة الى الكفار يقتصر على مورد النص قلت وقه أن ما فقد شرطه ليس صحيحا عند الاطلاق أيضا
مع أنه ثبت فيه التوارث كما سيذكره الشارح في كتاب الفرائض حيث قال معز باليهويرة وكل نسكاح لو أحلما
يقتران عليه يتوارثان به وما لا خلاف في صحة في الظاهرية اه تأمل ثم في حكاية الاجماع تعال للبدائع تنظر
فقد جرى التمسك في علي ثبوت الارث لكن الصحيح خلافه كما سمعت وكذا قال في سبك الانهر ولا يوارثون
بنسكاح لا يقتران عليه كنسكاح المحارم وهذا هو الصحيح اه (قوله أسلم المتزوجان الخ) وكذا الزوافع البنا
قبل الاسلام أقر عليه ولم يذكره لانه معلوم بالاولى كما في النهر والجهر (قوله أوفى عذة كافر) احتراز
عن عذة مسلم كما نبه عليه المصنف بعد وقيد في الهداية الاسلام والمرافعة بما اذا كانا والحمة قائمة
قال في العناية وأما اذا كانا بعد انقضاء العدة فلا يفرق بينهما بالاجماع (قوله معتقدين ذلك) فلو لم يكن
جائزا عندهم يفرق بينهما انما قالانه وقع باطلا فيب التحديد بغير ونقل بعض المحققين عن ابن كمال أن الشرط
جواز في دين الزوج خاصة اه قلت والظاهر أنه أراد الزوج الاول وهو الذي طلقها لان العدة حتى الزوج
المطلق فاذا كان لا يعتد بها لا يمكن ايجامها به بخلاف ما لو كانت تحت مسلم كما قدمناه قريسا عن الهداية
تأمل (قوله أقر عليه) أي عندهم خلافا لما إذا كان النسكاح في العدة كما مر لكن في الجرو والفتح
عن الميسر اذا أسلموا والعدة منقضية لا يفرق بالاجماع (قوله لانا أمرنا بكم الخ) هذا التعليل
انما يظهر فيما اذا تزافعا وهما كافران أما بعد الاسلام فالعلة ما في الجرم من أن حالة الاسلام والمرافعة حالة
البقاء والشهادة ليست شرطا فيها وكذا العدة لا تنافهما كلنسكاح اذا وطئت بشبهة اه ط أي فان
الموطوءة بشبهة تجب العدة عليها حال قيام النسكاح مع زوجها وتحرم عليه فتح أي تحرم عليه الى انقضاء
العدة (قوله محرمين) بأن تزوج بمحرمي اتمه أو بنته وكذا الزوج مطلقته ثلاثا ويجع بين نفس أو اختين
في عدة ثم أسلم أو أحدهما فترق بينهما اجماعا فتح وكذا قال في النهر وليس الحكم منصورا على الحرمة بل
كذلك للزوج مطلقته ثلاثا الخ ثم قيدنا بجمعه وتزوج خدائي في عدة لانه لو تزوجهن على التعاقب فترق
بينه وبين الخامسة فقط ولولزوج واحدة ثم ربا جازا بنسكاح الواحدة لا غير ولو أسلم بعد ما فارق إحدى
الاختين أقر عليه اه ونعمه فيه (قوله فترق الثاني) أما على قولهما فظاهر لان لهذه الانكحة
حكم البطلان فبينهم وأما على قوله فلا نه وان كان لها حكم الصحة في الاصح حتى تجب النسقة ويحذف فاذفه
الآن الحرمة ومما هي تنافي البقاء كما تنافي الاستدانة بخلاف العدة نهر وفي أي السهو عن المحمدي
قال البرجندي ظاهر العبارة يدل على أنه لا تقع اليونة بالاسلام وقال فاضل خان شيخ يدون تفريق الثاني
ذكره في القسبة (قوله لعدم الخلقة) أي محلة الحرمة ومما هي العقد الزوجية استدأوبقاء وهذا تعليل
على قول الامام كاعت (قوله وبمرافعة أحدهما لا يترق) أي عندهم خلافا لما إذا تزافعا فانه
يفرق بينهما عنده أيضا لان ما رضى بحكم الاسلام فصار الثاني كالنكاح فتح (قوله لبقاء الحق الآخر) لانه
لم يرض بحكمنا (قوله بخلاف اسلامه) أي اسلام أحدهما جواب عن قولهما بأنه يفرق بمرافعة أحد
الزوجين كما يفرق باسلامه وسان الجواب على قوله بالفرق وهو انه باسلام أحدهما ظهرت حرمة الآخر لا غير
اعتقاده واعتقاد المدرس لا يصارض اسلام المسلم لان الاسلام يعلو ولا يعلى بخلاف مرافعة أحدهما ورضاه
فانه لا يغير به اعتقاد الآخر فتح (قوله الا اذا طلقها ثلاثا الخ) استثناء من قوله وبمرافعة أحدهما
لا يفرق ط (قوله فانه يفرق بينهما) لان هذا التفريق لا يفتنح ابطال حق على الزوج لان الطلاقات
الثلاث قاطعة لملك النسكاح في الاديان كلها: بغير قلت لشكك المشهور الا أن من اعتقاد أهل الفتنه انه
لاطلاق عندهم ولعله ما غير ومن شرأهم (قوله كالوخالها) تشبيه في مطلق تفريق لا يقد كونه بعد
مرافعة لقول الشارح بعد فانه في هذه الثلاثة يفرق من غير مرافعة ط (قوله من غير عقد) وذلك
لان الخلع طلاق الذي يعتقد كون الاطلاق من لا للتكليف والوطي بعده حرام في الاديان كلها بحيث نهر
أي بالوطي بعده ومحل الحدان لم يعتقد شبهة الحل في العدة كائن عليه في الحدود ومثل هذا التعليل يقال
في مسألة الطلاق الثلاث الاتية ط (قوله أقر في عدة مسلم) وكذا الزوج الذي مسلمة حرة
أو أمة ففي السكاح الحكم الشهيد أنه يفرق بينهما وبعباقب ان دخل بها ولا يبلغ أربعين سوطا وتزول المرأة

(أسلم المتزوجان بلا) سماع (شهود)
أوفى عذة كافر معتقدين ذلك أقر
عليه) لانا أمرنا بكم وما
يعتقدون (ولو كانا) أي المتزوجان
الذان أسلم (محرمين) أو أسلم أحد
الزوجة أو زافعا البنا وهما على
الشرع فترق الثاني أو
الذي حكاها (بينهما) لعدم الخلقة
وبمرافعة أحدهما لا يترق
لبقاء حق الآخر بخلاف اسلامه
لان الاسلام يعلو ولا يعلى (الا اذا
طلقها ثلاثا وطولت التفريق فانه
يفرق بينهما) اجماعا كالوخالها
ثم أقام معهما من غير عقد أو تزوج
كافية في عدة مسلم

ومن زوجها وان أسلم بعد النكاح لم يترك على نكاحه (تنبيه) قال في التبريد المصنف بكون المتزوج
كافر إلا أن المسلم المتزوج ذمته في عدة كافر ذكر بعض المشايخ أنه يجوز زوالها له وطؤها حتى يستبرأ عنها
وقال النكاح باطل كذا في الحاشية وأقول ويبنى أن لا يختلف في وجوبها بالنسبة إلى المسلم لأنه يعقد
وجوبها إلا ترى أن القول بعدم وجوبها في حق الكافر مقيد بكونهم لا يذنبون ما يكون جازا عندهم
لأنه لو لم يكن جازا بأن اعتقدوا وجوبها يفرق اجتماعا قال في الفتح فيلزم في المراجعة وجوب العدة أن كانوا
يعتقدونه لأن المضاف إلى تباين الدار الفرق لا في العدة اهـ قلت قوله ويبنى الخ قد يقال فيه أنه مما لا يبنى
لما مر من أن العدة إنما تجب حق الزوج أي الذي طلقها ولا تجب له بدون اعتقاده ولمناقضته أيضا عن ابن كمال
من اعتبار دين الزوج خاصة وكذا ما قدمناه من ترجيح القول بأنه لا عدة من الكافر عند الإمام أصلا تأمل
(قوله) أو تزوجها قبل زوج آخر الخ) مقتضاه أن المسألة الأولى مفروضة فيما إذا طلقها ثلاثا وأقام معها
من غير قيد بعد عدة أخرى حتى تكون مسألة أخرى وبشكل الفرق بينهما فإنه إذا أوقف التقرير في الأولى
على طلب المرأة يلزم أن يتوقف هنا على طلبها بالأولى لأنه إذا جدد عقده عليها قبل زوج آخر حصلت شبهة العقد
فكيف يفرق بينهما بالطلب أصلا مع وجود شبهة العقد ولا يفرق الإبطال عند عدم وجود شبهة العقد وإذا
والله أعلم ذكر في البحر عن الأسدي أن ما إذا طلقها ثلاثا أن أمسكها من غير تجديد النكاح عليها ففرق بينهما
وان لم يترافعها إلى القاضي وان جدد عليها من غير أن تزوج بأخر فلا تفرق ثم قال وهو بخلاف لما في المحط
لأنه سوى في التقرير بين ما إذا تزوجها أولا حيث لم تزوج بغيره اهـ قلت لكنه مختلف أيضا لما قدمناه
عن الفتح وغيره من أن مثل المجرمين ما لو تزوج معاطلة ثلاثا لأن ينقض ذلك بما إذا أسلم أو أحدهما لكنه
خلاف ما في الزبلي حيث قال وعلى هذا الخلاف المطلقة ثلاثا والجمع بين الحرام والنكاح اهـ أي الخلاف
المار بين الإمام ومناحيه من أنه يفرق بموافقة ما عنده لا بموافقة أحدهما فلي تأمل (قوله) خلافا للزبلي
الخ) أقول ما في الحاوي القدسي ليس فيه مخالفة لما هنا كما يعلم من عبارة الحاوي التي نقلها المصنف في مخه
فراجعها وأما الزبلي فتنبه لمخالفة فإنه ذكر ما قدمناه عنه أنها ثم قال وذكر في الغاية معزيا إلى المحط
أن المطلقة ثلاثا لو طلبت التفرق يفرق بينهما بالاجماع لأنه لا يتخبر بإبطال حق الزوج وكذا في الخلع وعدة
المسلم لو كانت كتابية وكذا لو تزوجها قبل زوج آخر في المطلقة ثلاثا اهـ ووجه المخالفة أن قوله وكذا في الخلع
الخ يعيد توقف التفرق على الطلاق في المسائل الثلاث كالمسألة الأولى كما هو مقتضى التشبيه وصرح
بذلك في الفتح حيث ذكر عبارة الغاية وقال عقب قوله وكذا في الخلع يعني اختلفت من زوجها الذي تم أمسكها
فرفعه إلى الحاكم فإنه يفرق بينهما لأن أمساكها ظلم الخ فاعاده في الغاية إلى المحط ونسبه عنها الزبلي
ومصاحب الفتح مختلف لما في البحر والمحيط وهو الذي مشى عليه المصنف من عدم توقفه على المرافعة
في المسائل الثلاث وتوقفه في المسألة الأولى فقط وذكر في التبريد أيضا عبارة المحيط الرضوي وهي كما مشى عليه
صاحب البحر والمصنف فهذا هو وجه المخالفة الذي أرادته الشارح ونسبه عليه في التبريد أيضا وقد خفي على المحققين
فأفهم نعم في كلام الزبلي مخالفة من وجه آخر وهو أنه ذكر أولا أن المطلقة ثلاثا مثل المجرمين في جريان
التخلاف كما ذكرناه قريبا ثم ذكر ما في الغاية من أنه يفرق بطلبها اجتماعا ورأيت في كافي الحاشية الشاهد
ما يؤيد ما في الغاية وذلك حيث قال وإذا طلق الذي تزوجته ثلاثا ثم أحلها فراجعته إلى السلطان ففرق
بينهما وكذلك لو كانت اختلفت وإذا تزوج الذي ذمته وهي في عدة من تزوج مسلم فطلقها وأما عنها
فانفرد بينهما اهـ لكن مضاده أن التفرق في هذه الأخيرة لا يحتاج إلى مرافعة وطلب أصلا لتعلق حق
المسلم ومنه ما قدمناه عن الكافي أيضا وهو ما لو تزوج الذي تسلمه (قوله) وإذا أسلم أحد الزوجين الخ
حاصل صور اسلام أحدهما على اثنين وثلاثين لأنهما ما أن يكونا كافرين أو مجوسين أو الزوج كافي وهي
أولى دار الحرب أو الزوج فقط في دارنا وبالعكس أفاده في البحر وفيه أيضا قيد بالاسلام لأن البصريانية
إذا ما ثبتت أو عكسه لا يثبت اليهم لأن الكفر كله منه واحدة وكذا لو ثبتت زوجة النصراني فمما على
نكاحهما كالأول كانت مجوسية في الاستدعاء اهـ والمراد بالمجوسي من ليس له كتاب معاوي فيشمع الوثن

أو تزوجها قبل زوج آخر وقد طلقها
ثلاثا فإنه في هذه الثلاثة يفرق من
غير مرافعة بغير عن المحط خلافا
للزبلي والحاوي من اشتراط
المرافعة وإذا أسلم أحد الزوجين
المجوسين

والدهى وأراد المصنف بالزوجين المتجهين في دار الاسلام وسبقنا في محترزه في قوله ولو أسلم أحدهما غيبة الخ
 (قوله أو امرأه الكسبية) أما إذا أسلم زوج الكسبية فإن النكاح يبي كباقي منسأ (قوله أو بعت)
 غير أنه في هذه الحالة يكثر عليه العرض ثلاثا احتياطا كذا في المبسوط نهر (قوله ترق بينهما) وما لم يفرق
 القاضى فهو ذرجه حتى لو مات الزوج قبل أن تسلم امرأته الكافرة وجب لها المهر إلى كماله وإن لم يدخل بها
 لأن النكاح كان قائما وتنفذ بالوطع وانما لم يوارثا لمانع الكفر (قوله مينا) أى يعتل الأديان
 لأن رده معتبرة فكذا المأثورة فتح قال في أحكام الصغار والمعتوه كالصبي العاقل اه (قوله على الأصح)
 وقيل لا يعتبر أبوه عند أبي يوسف كما لا تعتبر رده عنده فتح (قوله فيما ذكر) أى من حكم الاسلام والآباء
 والسكران (قوله ولو كان) أى الصبي كما يفيد عبارة الفتح وليس بشد بل السابغ مثله (قوله لا عدم
 نهيته) بخلاف عدم التبر فإن له نهاية (قوله بل يعرض الاسلام على أبيه الخ) قال في التحرير وشرحه
 وانما يعرض الاسلام على أبيه وأخته لغيره مسلمة بالاسلام أحدهما فأسلم أحدهما أقوا على النكاح
 وأن أبي ترق بينهما فعدم الضرر عن المسلمة وبصره ردة اعتبار ردة أبوه ولحقها ما به بخلاف ما إذا تزكاه
 في دار الاسلام أو بلغ مسلما ثم جن أو أسلم عاقلا فخر قبل البلوغ فارتد ولحقها به لانه صار مسلما ببيعة الدار
 عند زوال تبعية الأبوين أو تقرر تركن الايمان منه قال نفس الاثمة وليس المراد من عرض الاسلام على والده
 أن يعرض عليه بطريق الارزام بل على سبيل الشفقة المألوفة من الآباء على الاولاد عادة فعل ذلك يحمل
 على أن يسلم لا ترى أنه إذا لم يكن له والدان جعل القاضى له خيرا فترق بينهما فدل على أن الآباء يستحق
 اعتبارها بالنسبة لغيره اه وهذا ما نقله عن السابقين ومثله في التاتر خاتبة وحاصله أن فائدة ذهب الوصى الحكم
 بالتفرق بلا عرض بل يستطع العرض للغير ورده لانه لا يصير مسلما ببيعة غير الأبوين وقد علم مما ذكرناه أنه
 لو كان له أم فقط يعرض الاسلام عليها فإن أبى ترق بينهما لانه تبع لها وإن لم تكن لها ولاية عليه لأن المناط
 هنا التبعية لا الولاية فتقول بعض الحنفية أنه عند عدم الأب لا يعرض على الأم بل يجب له وصيا غير صحيح ثم
 لو كان أبواه مجنونين أيضا ينبغي أن يتب عنه وصيا والحاصل أن المجنون كالصبي في تبعيته لأبويه اسلاما
 وكفرهما لم يسلم قبل جنونه (قوله وهى شجوسية الخ) بخلاف عكسه وهو ما لو كانت نصرانية وقت اسلامه
 ثم تبعت فانه تقع الفرقة بلا عرض عليها يجوز عن الخط وظاهره وقوع الفرقة بلا تفرق بين القاضى لانها
 صارت كالمتركة تأمل (قوله طلاق ينقض العدد) أشار الى أن المراد بالطلاق حقيقة لا النسخ فلو أسلم
 ثم تزوجها بملك عليها طلقين فقط عندهما وقال أبو يوسف أنه فسخ هذا الطلاق بائن قبل الدخول أو بعده
 قال في التمهيد حتى لو أسلم الزوج بالملك الرجعة قال في الجرد وأشار بالطلاق الى وجوب العدة عليها إن كان دخل
 بها لأن المرأه أن كانت مسلمة فتنه التزمت أحكام الاسلام ومن حكمه وجوب العدة وإن كانت كافرة
 لا تعتقد وجوبها فالزوج مسلم والعدة حقه وحقوقنا لا تطل بدياتهم والى وجوب النفقة في العدة إن كانت
 هي مسلمة لأن المنع من الاستمتاع جاء من جهته بخلاف ما إذا كانت كافرة وأسلم الزوج لأن المنع من جهتها ولذا
 لا مهر لها إن كان قبل الدخول اه أما لو أهلك وأبى الزوج فلها نصف المهر قبل الدخول وكذا بعده كافي كافي
 الحاكم ثم قال في الصر وأشار أيضا الى وقوع طلاقه عليها ما دامت في العدة كما لو وقعت الفرقة بالتلع أو بالجب
 أو بالعتة كذا في الخط وظاهره أنه لا فرق في وقوع الطلاق عليها بين أن يكون هو الأبى أو هى وظاهر
 ما في الفتح أنه خاص بما إذا أسلمت وأبى هو والظاهر الأول اه أقول ما في الفتح سر في الأثر حيث قال إذا
 أسلم أحد الزوجين المؤمنين وقرق بينهما بابا أو أكثر فانه يقع عليها طلاقه وإن كانت هي الآية مع أن الفرقة
 فسخ وبه ينقض ما قبل إذا أسلم أحد الزوجين لم يفسخ عليها طلاقه اه ثم ظاهر ما في الخط بصد أنه خاص
 بما إذا كان هو الأبى وهو قوله كما لو وقعت الفرقة بالتلع الخ لانها فرقة من جانبها فتكون طلاقا ومعتدة
 الطلاق يقع عليها الطلاق أم لا وكانت هي الآية تكون الفرقة فسخا والنسخ رفع للعقد فلا يقع الطلاق
 في عتده نعم في البصر أول كتاب الطلاق أنه لا يقع في عتده الفسخ إلا في ارتداد أحدهما ونسحق القاضى بابا
 أحدهما عن الاسلام وفي البرازية وإذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه لكن قال الخياط الملى
 ان هذا في طلاق أهل الحرب أى فيما لو هاجر أحدهما إلى الاسلام لانه لا عتدة عليها قلب ان هذا الجمل يمكن

أو امرأة الكسبية عرى
 الاسلام على الآخر فإن أسلم
 فيها (والأب) أبى أو بعت
 (فرق بينهما ولو كان الزوج) صدا
 (ميزا) اتفاقا على الأصح (والدية
 كالصبي) فميزا كروا الأصل ان
 كل من صدمته الاندماج اذا أتى
 به صدمته الآباء اذا عرض عليه
 (ويظهر عقل) أى تغيير (غير المبرر
 ولو) كان (شجونا) لا يتطرق لعدم
 نهيته بل (يعرض) الاسلام
 (على أبويه) فأيهما أسلم تبعه فيبقى
 النكاح فإن لم يكن له أب نصيب
 القاضى عنه وصيا فتنى عليه
 بالفرقة بائن عن البهمنسى عن
 روضة العلماء للزاهدى (ولو أسلم
 الزوج وهى شجوسية فهو ردت
 أو تنصرت بغير نكاحها كما لو كانت
 في الاستداء كذلك) لها كسبية
 ما لا (والنسخ) بينهما (طلاق)
 ينقض العدد (لو أبى لولا تب)

في عبارة البرازية دون عبارة طلاق الجبر فليست أمثل وسبأ في تمام الكلام على ذلك آخرباب الكتابات
(قوله لأن الطلاق لا يكون من النساء) بل الذي يكون من المرأة عند القدرة على الفرقة شرعاً هو الفسخ
فينوب القاضى منها فيما تملكه (قوله وأباً المميز) أي تفرق القاضى بسبب الإباء والافالاء ليس
بطلاق (قوله وأحد أبوى الجنون) أي إذا لم يوجد أحدهما أباً وأماً ما لو وجد فلابد من إباء
كل منهما لأنه لو أسلم أحدهما تبعه كما مر (قوله طلاق في الأصح) يشير إلى أنه في غير الأصح يكون فسخاً
أو بالسود (قوله فليس بأهل للابقاع) أي ابقاع الطلاق منهم بل هما أهل للوقوع أي حكم الشرع
بوقوعه عليهم عند وجود موجب وفي شرح التحرير قال صاحب الكشف وغيره المراد من عدم شرعية الطلاق
أو الاعتناق في حق البعير عدمها عند عدم الحاجة فاما عند تحققها فشرع قال فشمس الأئمة السرخسي زعم
بعض مشايخنا أن هذا الحكم غير مشروع أصلاً في حق الصبي حتى إن امرأته لا تكون محللاً للطلاق وهذا هم
عندي فإن الطلاق يملكه تلك النكاح إذا شروى إثبات أصل المال بل الضرر في ابقاع حتى إذا تحققت
الحاجة إلى صحة ابقاع الطلاق من جهة دفع الضرر كان صحيحاً فإذا أسلمت زوجته وأبى فزق بينهما وكان
طلافاً عند أبي حنيفة ومحمد وإذا ارتد والعبادة بقية تعانى وقعت البينة وكان طلاقاً في قول محمد وإذا وجدته
مجبوراً بالغائه فزق بينهما وكان طلاقاً عند بعض المشايخ اه قلت وحاصله أنه كالبالغ في وقوع الطلاق
منه بهذه الأسباب لأنه لا يصح إتياعه منه ابتداء للضرر عليه ومثله الجنون وبه ظهر أنه لا حاجة إلى ابقاع
من القاضى لأن تفرق القاضى هنا كتفريقه بآباء البالغ عن الإسلام وهو طلاق منه بطريق النيابة فكذا
في الصبي والجنون لكن لما كان المشهور أنه لا يقع طلاقاً في ابتداءه وكان وقوعه منها بعرض غريباً
قال الزبلي وغيره أنه من أغرب المسائل فافهم (قوله كالمولود قريبه) أي الرحم المحرم منه كأن ورث
أباه المملوك لأخيه من أمه فلا فانه يعتق عليه وكما لو تزوج مملوك أخته فورثته منه انفسخ النكاح (قوله
لم يقع) لأنه عاقبه على ما شافى وقوعه منه فإن الجزاء وهو أنت طالق لا يعتد سبباً للطلاق إلا عند وجود
الشرط فلا بد من كون الشرط صالحاً فهو كقولها ان مت فانت طالق كذا ظهر لي (قوله وقع) لماصر حوايه
من أن الأهلية إنما تعتبر وقت التعليق لا وقت وجود الشرط وليس الشرط هنا وهو دخول الدار مضافاً لنعقاد
الجزاء سبباً للطلاق بخلاف المسألة الأولى والحاصل أنه لا بد في صحة التعليق من وجود الأهلية وقته وعدم
منافاة الشرط الملحق عليه للجزاء الملحق وهنا وجد كل منهما بخلاف الأولى فانه وجدت فيها الأهلية وقت التعليق
وقتها الآخر وهو عدم المناقاة هذا ما ظهر لي (قوله ولو أسلم أحدهما) هذا مقابل قوله فيما مر وإذا أسلم
أحد الزوجين الجنون مسين أو امرأته الكتابي الخ فانه مقروض فيما إذا اجتمع في دار الإسلام كقده مناه ولذا قال
في الجبر هنا أطلق في إسلام أحدهما في دار الحرب فشمع ما إذا كان الآخر في دار الإسلام أو في دار الحرب أو أقام
الآخر فيها أو خرج إلى دار الإسلام فخصاله أنه ما لم يجتمع في دار الإسلام فانه لا يعرض للإسلام على المصر
سواء خرج المسلم أو لا آخر لانه لا يقضى لغائب ولا على غائب كذا في المحيط اه (قوله الجبر الملح)
قال في النهر وينبغي أن يكون ماليس بداء حرب ولا إسلام ملحق بداء الحرب كالجبر الملح لانه لا يقر لأحد عليه فإذا
أسلم أحدهما وهو ركة نوقت البينة على مضي ثلاث حبس أخذ من تعليمهم بتعذر العرض لعدم الولاية
اه وهل حكم الجبر الملح في غير هذه حكم دار الحرب حتى لو خرج إليه الذي صار حربياً وانقض عهده وانخرج
إليه الحربى وعاد قبل الوصول إلى داره ينتقض أمانه وبعبارة مامعه يجوز بط (قوله لم تبين حتى تحض الملح)
أفاد توقف البينة على الحضي أن الآخر لو أسلم قبل انقضائها فلا يبنونه بجر (قوله وأفضى ثلاثة أشهر)
أي أن كانت لا تحض لصغيراً وكبيراً في الجبر وإن كانت حاملاً حتى تضع حملها ح عن التمسثاني
(قوله إقامة لشرط الفرقة) وهو معنى هذه المدة مقام السبب وهو الإباء لأن الإباء لا يعرف إلا بالعرض
وقد عدم العرض لا بعدم الولاية ومست الحاجة إلى التفريق لأن المشرع لا يصلح للمسلم وإقامة الشرط
عند تعذر الولاية جائزاً فإذا ضمت هذه المدة صار مضياً بمزلة تفرق القاضى وتكون فرقة بطلاق على قياس قولهما
وعلى قياس قول أبي يوسف بغير طلاق لأنها بسبب الإباء حكماً وتقدرا بدائع وبحث في الجبر أنه ينبغي أن يقال
إن كان المسلم والمرأة تنكحون فرقة بطلاق لأن الأبي هو الزوج حكماً والتفريق بآبانه طلاق عندهما فكذا

مطلب
الصبي والجنون لهما بأهل لا يباع
الطلاق بل لا وقوع

لأن الطلاق لا يكون من النساء
(وأباً المميز) أحد أبوى الجنون
طلاق (في الأصح) وهو من
أغرب المسائل حيث يقع
الطلاق من صغير وبنون زبلي
وقه نظرنا الطلاق من القاضى
وهو عاقل إلا أنها فليس بأهل
للايقاع بل لا وقوع كمالو
ورث قريبه ولو قال ان جنت
فانت طالق لم يقع بخلاف
ان دخلت الدار فدخلها الجنون
وقع (ولو أسلم أحدهما) أي أحد
الجنون مسين أو امرأة الكتابي
(غمة) أي في دار الحرب وملحق
بها كالجبر الملح (لم تبين حتى تحض
ثلاثة أشهر) أي وثبت ثلاثة أشهر (قبل
إسلام الآخر) إقامة لشرط
الفرقة مقام السبب

ما قام مقامه وان كان المسلم تزوج فهي فسح (قوله وليست بعدة) أي ليست هذه المدة عدة لأن غير المدخول بهذا خلة تحت هذا الحكم ولو كانت عدة لا تخص ذلك بالمدخول بها وهل يجب العدة بعد مضى بهذه المدة فان كانت المرأة حرة فلا لانه لا عدة على الحرة وان كانت هي المسلمة فخرجت النافقة المحض هنا فكذلك عند أبي حنيفة خلافا لهما لأن المهاجرة لا عدة عليها عند مخالفا لهما كما سألني بدائع وهداية وجزم الطحاوي بوجودها قال في العروضي في حله على اختيار قولهما (قوله ولو أسلم زوج الكفاية) هذا مختار قوله فيما رآه أمراء الكفاية (قوله كما مر) أي في قوله كما لو كانت في الاستدعاء كذلك وأشار إلى أن الذي صرح به فيما مر يمكن انفهامه من هنا بأن يراد بالكفاية الكفاية حالاً أو مآلاً (قوله فهي له) لانه يجوز له التزوج بها ابتداء فالبقاء أو لي لانه أهل نهر (قوله حقيقة وحكا) المراد بالتباين حقيقة تساعدهما شخصاً وبالحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سيد الرجوع بل على سيد القرار والسكنى حتى لو دخل الحرة في دارنا بأمان ثم تزوجته لانه في دار حكمه الا اذا قبل الذمة نهر (قوله لا لاسي) تنصيص على خلاف الشافعي فانه عكس وجعل سبب الفرقة السبي لا التباين فتزوج أربع صوراً فاقبتان وخلافيتان فقوله فلو خرج أحدهما الخ وقوله وان سببا الخ خلافاً لسانه وقوله وأخرج مسيباً وقوله وأخرج مسيباً الخ وفاقتان (قوله فلو خرج أحدهما الخ) هذه خلافة لوجود التباين دون السبي قال في البدائع ثم ان كان الزوج هو الذي خرج فلا عدة عليهم بالاختلاف لانه حرة وان كانت هي فكذلك عنده خلافاً لهما اه وفي الفتح لو كان الخارج هو الرجل يحل له عندنا التزوج بأربع في الحال وباخت امرأته التي في دار الحرب اذا كانت في دار الاسلام (قوله أو أخرج) هذه وفاقة لوجود التباين والسبي (قوله وأدخل في دارنا) أفاد أنه لا يتحقق التباين بمجرد السبي بل لابد من الارحام في دارنا كما في السدائع (قوله كالوفى) ولهذا لو اتفق بهم المرتد يجرى عليه أحكام الموت ط (قوله وان سببا) هذه خلافة والتي بعدها وفاقة لعدم السبي فيها (قوله أو أم أسلم) عبارة الجرم مستأمنين ثم أسلم الخ فاهنا عاقلة لحال محذوفة على الحال السابقة وهي قوله ذمتين وتم عاقلة لاسم على تلك الحال المحذوفة (قوله حتى لو كانت الخ) تقرير على اشتراط تباين الدارين حقيقة وحكا (قوله لم تبن) لأن الداروان اختلفت حقيقة لصلتهما متحدة حكماً لأن فرض المسألة فيما اذا انكحها مسلم أو ذمي ثم سببت ولا يمكن فرضها فيما لو نكحها هناً لانه لا يصح لأن تباين الدارين يمنع بقاء النكاح فينبغ ابتداءً وبالأولى كما قاله الرجعي ولو نكحها وهي هنا بأمان صارت ذمية لأن المرأة تتبع زوجها في المقام كما في الفتح من باب المستأمن فافهم (قوله ولو نكحها) أي المسلم أو الذمي (قوله بان) تباين الدارين حقيقة وحكا ط (قوله وان خرج قبله) أي لا تبن لأن الزوج من أهل دار الاسلام فاذا خرجت قبله صارت ذمية لانه ممن من العود لانه تابع لزوجها في المقام كما علت فافهم (قوله وما في الفتح الخ) قال في النهر وفي المحط مسلم تزوج حرة في دار الحرب فخرج بها رجلاً إلى دار الاسلام بانث من زوجها بالتباين فلو خرجت نفسها قبل زوجها لم تبن لانها صارت من أهل دارنا بالتزاهي أحكام المسلمين الا ان تمكن من العود والزوج من أهل دار الاسلام فلا تباين قال في الفتح بعد نقله يريد في الصورة الاولى اذا أخرجها الرجل قهر حتى ملكها التحق التباين بينها وبين زوجها حينئذ حقيقة وحكا أما حقيقة نظراً وأما حكماً فلا تنافي في دار الحرب حكماً وزوجها في دار الاسلام قال في الخواشي السعدية وفي قوله وأما حكماً الخ بحث اه ولعل وجهه ما مر من أن معنى الحكم أن لا يكون في الدار التي دخلها على سيد الرجوع بل على سيد القرار وهي هنا كذلك الا ان يمكن من الرجوع ثم راجعت المحط الرضوي فاذا الذي فيه مسلم تزوج حرة كفاية في دار الحرب فخرج عنها الزوج وحده بانث ولو خرجت المرأة قبل الزوج لم تبن وعلة بما مر وهذا لا غير ان عليه والظاهر أن ما وقع في نسخة صاحب الفتح تحريف والصواب ما جمعت اه ح قلت وما نقله في النهر عن المحط ذكر مثله في كل الحاصم الشبهة فالصواب في المسألة الاولى التي نقلها في الفتح عن المحط أنها لا تبن لاختلاف الدارين حقيقة لا حكماً (قوله ومن هاجرت النسا الخ) المهاجرة لتشارك دار الحرب إلى دار الاسلام على عزم عدم العود وذلك بأن تخرج مسلمة أو ذمية أو صارت كذلك بغير وهذا المسألة اذ خلة فيما قبلها يمكن ما مر فيما اذا خرج أحدهما مهاجرة وقعت الفرقة بينهما والمتصور من هذه

وليست بعدة المدخول غير المدخول بها (ولو أسلم زوج الكفاية) ولو ما لا كما مر فهي له والمرأة ذمتين بتباين الدارين حقيقة وحكا (لا) (السبي) فلو خرج أحدهما (الينا مسلماً) أو ذمية أو أسلم أو صارت ذمية في دارنا (أو أخرج مسيباً) وأدخل في دارنا (بانث) بتبلي الدار اذا أهل الحرب كالوفى ولا نكاح بين حرة وميت (وان سببا) أو خرجا (الينا معنا) ذمتين أو مسلمين أو ذمتين أو صارتا ذمتين (لا) تبين لعدم التباين حتى لو كانت المسيبة منكوبة مسلم أو ذمي لم تبن ولو نكحها ثمة ثم خرج قبلها بانث وان خرجت قبله لا وما في الفتح عن المحط تحريف نهر (ومن هاجرت النسا) مسلمة أو ذمية (حالا) بانث بلا عدة فيمل زوجها

أما إذا كانت المهاجرة المرأة وقعت الفرقة فلا عدة عليها عند أبي حنيفة سواء كانت حاملا أو حائضا فتزوج
 الحال الأصل بالحق فترى لا على وجه العدة بل يرتفع المانع بالوضع وعندهما عليها العدة فتح وبه يظهر
 أن تنقيد المصنف بالحائل أي غير الحبل لا وجه له بخلاف قول الكثر وتنكح المهاجرة الحائل بالعدة فإنها
 لا تسترا عن الحامل كما علمت ~~فإن~~ يوهن أن الحامل لها عدة كما يوهنهم ابن مالك وغيره وليس كذلك
 (قوله على الاظهر) نقابل رواية الحسن أنه يصح نكاحها قبل الوضع لكن لا يترهبها زوجها حتى تنزع كالحبل
 من الزاوية لقطع لكن الأولى ظاهر الرواية نهر وصحهما الشارحون وعليها الاكثر بجر (قوله
 لا لعدة) نفي لقولهما ولما يوهنهم ابن مالك وغيره (قوله بل لشغل الرحم بحق الغير) أفادته الفرق بينها
 وبين الحامل من الزنا فإن هذه جعلها ثابت النسب فيؤثر في منع العقد احتياطا للتابع الجع بين الفراشين
 وهو متسع غيرة الجمع وطنا كما في الفتح بخلاف الحامل من الزنا فإن ماء الزنا لا حرمة له وليس فيه حق الغير فلذا
 صرح نكاحها فافهم (قوله ففتح) أي عند الامام بخلاف الاباء عن الاسلام وسوى من يمتد بهم ما بان كلا
 منهم ما طلق أو يؤسف بأن كلامهما ففتح وقرئ الامام بأن الردة متناهية للنكاح لما فيها العصة والطلاق
 يستدعي قيام النكاح فتعذر جعلها طلاقا وتامه في النهر قال في الفتح ويقع طلاق زوج المرتدة عليها مادامت
 في العدة لأن الحرمة بالردة غير متأثرة فإنها ترتفع بالاسلام فتقع طلاقه عليها في العدة مستتبعا فأنه من حرمتها
 عليه بعد الثلاث حرمة مغاية بوطئ زوج آخر بخلاف حرمة الحرمة فإنها متأثرة لا غاية لها فلا يفيد حقوق
 الطلاق فائدة اهـ قلت وهذا إذا لم تلق بدار الحرب في الحامية قبيل النكاحات المرتدة إذا دخلت بدار الحرب
 فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلما وهي في العدة فطلعتا يقع والمرتدة إذا لحقت فطلعتا زوجها ماتت مسلمة
 قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع (قوله فلا يتصل عددا) فلوارتدة مرارا وجردت الاسلام في كل مرة
 وجردت النكاح على قول أبي حنيفة نحل امرأته من غير اصابة زوج ثان بجر عن الحامية (قوله بلا قضاء)
 أي لا توقف على قضاء القاضي وكذا لا توقف على منى عدة في المدخول بها كما في الجبر (قوله ولو حكما)
 أراد به المنول بالعصمة ح (قوله كل مهرها) أطلقه فشمع ارتدادها وارتدادها بجر (قوله لئلا تكده)
 أي تأكد تمام المهر به أي بالوطئ الحقيقي أو بالحكمي (قوله أو المنة) أي أن لم يكن مسمى (قوله
 لوارتدة) قيد في قوله والغيرها النصف الخ (قوله وعليه نفقة العدة) أي لو مدخولها بها زوجها لا عدة
 عليها أو فادرجوب العدة سواء ارتدت أو ارتدت بالحض أو بالابهر لوصف غير أو آتية أو بوضع الحمل كما في الجبر
 (قوله ولا يثنى من المهر) أي في غير المدخول بها لانها محل التفصيل بقوله لوارتدة وقوله لوارتدت (قوله
 والنفقة) قد علمت أن الكلام في غير المدخول بها وهذه لا نفقة لها لعدم العدة لا تكون الردة منها لكن
 المدخول بها كذلك لا نفقة لها لوارتدت ولذا قال في الجرح حكم نفقة العدة بكم المهر قبل المدخول فان كان
 هو المرتدة فلها نفقة العدة وان ارتدت فلا نفقة لها (قوله سوى السكني) فلا تسقط سكتي المدخول بها
 في العدة لأنها حق الشرع بخلاف نفقة العدة ولذا اصح الخلع على النفقة دون السكني والظاهر أن هذا مقرر
 فيما لو أسلمت والا فالمرتدة تنكح حتى تعود وسأني أن المحبوسة كمن خارجة بلا ذنوب لا نفقة لها ولا سكتي
 (قوله لوارتدت) أطلقه فشمع الجزة والامة والغيرة والعصمة بجر (قوله قبل تكده) أي المهر
 فانه يتأكد بالموت أو المدخول ولو حكما (قوله ورهبها زوجها السبخانا) هذا إذا ارتدت وهي مرضية
 ثم ماتت أو طلق بدار الحرب بخلاف الردة في العدة وبخلاف ما لو ارتدت هو فانه يرتد مطلقا إذا مات أو طلق
 وهي في العدة كما في الحامية من فصل المنة التي تركت وسيد كره المصنف أيضا في طلاق المريض ووجهه
 أن ردته في معنى مرض الموت لأنه ان لم يعلم بقتل فكيف كان فارتدته مطلقا أما المرأة فلا تنكح بالردة فلم تكن
 قارة الا اذا كانت ردته في المرض (قوله وصبر حوا بغير زهر خمسة وسبعين) هو اختيارنا لقول أبي
 يوسف فان نهاية زهر الحرة عنده خمسة وسبعون وعندهما تسعة وثلاثون قال في الحواشي القديسي ويقول
 أي يوسف نأخذ قال في الجرح في هذا المعتقد في نهاية التعزير قول أبي يوسف سواء كان في زهر المرتدة أو لا
 (قوله ويجبر) أي بالحس إلى أن تسلم أو تموت (قوله وعلى تجديد النكاح) فكل فاض أن يتجدد به
 يسير ولو بد ينار رضى أم لا وتمنع من التزوج بغيره بعد اسلامها ولا ينبغي أن يحمله ما إذا طاب الزوج ذلك

أما الحامل حتى تنزع على الاظهر
 لا لعدة بل لشغل الرحم بحق الغير
 (وارتداد أحدهما أي الزوجين
 ففتح) فلا ينقص عددا (عاجل)
 بلا قضاء (فلاموطوة ولو حكما
 كل مهرها) لئلا تكده (والغيرها
 نصه) لو مسمى أو المنة (لوارتدت)
 وعليه نفقة العدة (ولانثي)
 من المهر والنفقة سوى السكني به
 ينفي (لوارتدت) لمجيء الفرقة منها
 قبل تأكده ولو ماتت في العدة
 ورهبها زوجها المسلم استحصانا
 وصبر حوا بغير زهر خمسة وسبعين
 ويشير على الاسلام وعلى تجديد
 النكاح

أما لو سكت أو تزكته صريحاً فإنها لا تجوز وتزوج من غيره لأنه ترك حقها بغير ونهر (قوله زجر الها)
عبارة الجرح حسبما لباب العصية والحلية للتلاص منه اهـ ولا يلزم من هذا أن يكون الجرح على تجديده النكاح
مقصوراً على ما إذا ارتدت لأجل الخلاص منه بل قالوا ذلك لهذا الباب من أصله سواء تعمدت الحلية
أم لا لكي لا يجعل ذلك حيلة (قوله قال في التبر الخ) عبارته ولا يخفى أن الاعتناء بما اختاره بعض أئمة
على أولى من الاعتناء بما في النوادر ولقد شهدنا ما نؤمن الشافعي في تجديدها فلا عن بغيرها بالضرب ونحوه
ملا يبعد ولا يبعد وقد كان بعض مشايخنا من علماء العجم يأتى بأمرأة تنقع فياوجب الكفر كثيراً ثم تنكر
وعن التجديد تأتي ومن القواعد المشقة تجلب التيسر والله الميسر لكل عسير اهـ قلت المشقة في التجديد
لا تقتضي أن يكون قول أئمة على ما في النوادر بل أولى مما ترون عليه القوي وهو قول الجنازير
لان ما في النوادر هو ما أتى من أنها بالردة تسترق تأتلى (قوله وقد بسطت) أى رواية النوادر (قوله
والفتح) عه أنه لم يزد على قوله ولا تسترق المرتدة مادامت في دار الاسلام في ظاهر الرواية وفي رواية النوادر
عن أبي حنيفة تسترق اهـ ثم رأيت صاحب الفتح بسط ذلك في باب المرتدة (قوله وحاصلها الخ) قل في الفتنة
بعد ما مر عن الفتح ولو كان الزوج عالماً بما سئل عليه بعد الردة يكون فيها للمسلمين عند أبي حنيفة
ثم يشترطها من الامام أو يصرفها اليه ان كان مصرفاً فلو أنقضى مفت الخ عن شمس الأئمة المرحوم اهـ قلت
قال في الجرح وهو كذا في خزانة الفتاوى ونقل قولوا أنقضى مفت الخ عن شمس الأئمة المرحوم اهـ قلت
ومقتضى قوله ثم يشترطها الخ انه ان كان مصرفاً لا يملكها بغير رد الاستيلاء عليها وقوله تكون فيها قال ط
ظاهره ولو أسكت بعد دلان اسلام الرقيق لا يخرج به من الرق اهـ (قوله ولو استولى عليها الزوج) فيه
اختصار مخجل وعبارة القضية بعد ما تقدم قلت وفي زماننا بعد فتنة التتر العامة صارت هذه الولايات التي غلبوا
عليها وأجروا أحكامهم فيها كجوارزم وماوراء النهر وخراسان ونحوها صارت دار الحرب في الظاهر فلو استولى
عليها الزوج بعد الردة يملكها ولا يحتاج الى شرائها من الامام فيفتي بفسخ الرق حسبما لكية الجمله وتنكر
المسكرة على ما أشاء اليه في السير الكبير اهـ فقله يملكها الخ مبنى على ظاهر الرواية من أنها لا تسترق
مادامت في دار الاسلام ولا حاجة الى الاعتناء برواية النوادر بل بسط ذكره من صدوره دارهم دار حرب
في زمانهم فملكها بغير دلالة ولا عليها لانها ليست في دار الاسلام فافهم (قوله وله معها الخ) ذكره
في الجرح بحثنا أخذنا من قول القضية يملكها واستشهد بقوله ما لم تكن الخ بما في الحاشية لو طلقت أم الولد
بعد ارتدادها بدار الحرب ثم سببت وملكها الزوج يعود ككونها أم ولده وأمومة الولد تنكح وتسكرار
المالك اهـ (قوله بالردة) بالكسر السوط والجمع دور مثل سدة ومدر مصباح (قوله والذراع) آل
للجنس والمناسب لما قبله الاذرع بالجمع ط (قوله فقتال) تأكد فقال الاول ط والداعى اليه طول
الفاضل (قوله كأنهن حريات) أى فهن في مملوكان والرأس والذراع ليس بهورة من الرقيق
ووجه الاخذ من قول عمر رضي الله تعالى عنه أنه اذا سقطت حرمة النساء سقطت حرمة هؤلاء الكاشفات
رقصهن في عز الاجانب لم يظهروا من حالهن أنهن مستغفات مستغنيات وهذا سبب مسقط طرمتين فافهم
ثم اعلم أنه اذا وصل الى حال الكفر وصرن مرتدات فحكهن ما مر من أنهن لا يملك ما دم في دار الاسلام
على ظاهر الرواية وأما ما مر من أنه لا بأس من الاعتناء بما في النوادر من جواز استرقاقهن فذا بالنسبة الى الردة
الروجة للضرورة لا مطلقاً لا ضرورة في غير الروجة الى الاعتناء بالرواية الضعيفة ولا يلزم من سقوط الحرمة
وجواز النظر اليهن جواز تملكهن في دارنا لا تخافيه انهن صرن فينا ولا يلزم من جواز النظر اليهن جواز
الاستيلاء والفتح بهن وطناً وغيره لانه يجوز النظر الى ملوك الغير ولا يجوز وطناً بل باعتد نكاح وهذا ظاهر
غلط من نسب نفسه الى العلم في زماننا في زعمه الباطل أن الزانيات اللاتي يظهرن في الاسواق بلا احتشام يجوز
وطؤهن بحكم الاستيلاء فانه غلط قبيح يكاد ان يكون كفر بحيث يؤدى الى استباحة الزنا والاحول ولا قوة
الاباثة العلى العظام (فرع) في الصحر عن الحاشية فاب عن امرأته قبل الدخول بها فافهم بغيرها مخبر
ولو عجل كالأومجد وادى قذف وهو ثقة عنده وغيره فله كبراً أنه صادق له التزوج بأربع موهبا
وان اخبرت بردة زوجها لها التزوج بأسخري بعد العلة في رواية الاستحسان قال البرسخي وهو المصح

زجر الها بغير يسر كذا تارو علم
القوى والولوالجسية وأفتى
مشايخ بلع بعدم الفرق بردها
زجراً ويسيراً لا سيما التي تقع
في المكفر ثم تنكر قال في التبر
والاعتناء بهذا أولى من الاعتناء
بما في النوادر لكن قال المصنف ومن
تصفح أحوال نسائها زماناً وما يقع
مهم من موجبات الردة كثيراً
في كل يوم لم يوقف في الاعتناء
برواية النوادر قلت وقد بسطت
في الفتنة والجني والفتح والبحر
وحاصلها أنها بالردة تسترق وتكون
فيها للمسلمين عند أبي حنيفة رجه
الله تعالى ويشترط الزوج من
الامام أو يصرفها اليه لمصرفاً
ولو استولى عليها الزوج بعد الردة
ملكها وله معها ما لم تكن ولدت
منه فتكون كأم الولد ونقل المصنف
في كتاب الغيب أن عمر رضي الله
عنه هجم على نائجة فقتلها بالردة
حتى سقط خمارها فقتلها بأشهر
المؤمنين قد سقط خمارها فتال انها
لاحرمها ومن هنا قال النقيب
أبو بكر البخاري حين تزنى على
شط نهر كاشفات الرؤس والذراع
قتل لانه كيف تمزق فقال لاحرمه
لهن انما الشك في ايمانهن كانهن
حريات (وفي الشكاح

(قوله إن ارتداعا) المسألة مقيدة بما إذا لم يطق أحدهما بدرا لم يرب فان طلق بابت وكأنه استغنى عنه
 بمقتضى من أن سببين الدارين سبب الفقرة **نهر** (قوله بأن لم يعلم السبق) أما المسألة المحققة فتعذر
 وما في الجرحي ما لو علم أنهم ارتدوا بكلمة واحدة فذهب بعد ظاهر نعم ارتدادهما معا بالفعل يمكن بأن جلاصا
 والقبضاء في التناذرات أو سجدة الصنع معا **نهر** (قوله كالفرق) فإنه إذا لم يعلم سبق أحدهما بالموت
 ينزلون منزلة من ما وادعوا ولا رث أحد منهم إلا خروا لتثنية في أن الحمل بالسبق كماله المعبة ط (قوله
 كذلك) أي معا بأن لم يعلم السبق (قوله وفسد الخ) لأن ردثة أحدهما منافاة لا كساح إندافكدا
 بقاء **نهر** وهذا نص صريح بجهوم قوله ثم أسلم كذلك وصحت عن مفهوم قوله إن ارتداعا لانه تقدم
 في قوله وارثداد أحدهما فصح عاجل (قوله قبل الآخر) وكذا لو سبق أحدهما مرتد بالاول **نهر**
 (قوله قبل الدخول) أما بعده فلها المهر في الوجهين لأن المهر يتقرر بالدخول في ذمة الزوج والدخول
 لا تسقط بالردة فتح (قوله لو لم يتأخره) لجى الفقرة من قبلها بسبب تأخرها (قوله فقصه) أي
 عند التسبحة أو متعة عند عدمها (قوله والولد يبيع خيرا ليوين دينها) هذا يصور من الطرفين في الاسلام
 العارض بأن كانا كافرين فأسلم أو أسلمت ثم جاءت بولد قبل العرض على الآخر والفرق بوقوعه في ذمة ثبت
 النسب في مثله أو كان بينهما ولد صغير قبل اسلام أحدهما فإنه باسلام أحدهما يصير الولد مسلما وأما في الاسلام
 الاصل فلا يتصور إلا أن تكون الأم كابية والاب مسلما فتح ونهر (تثنية) يشتر التعبد بالابوين
 اخراج ولد الزنا ورأيت في فتاوى الشهاب الثبالي قال واقعة الفتوى في زمانها مسلمة في نصرة رانية فأنت بولد
 قول يكون مسلما أجاب بعض الشافعية بعدمه وبعضهم باسلامه وذكر أن السبكي نص عليه وهو غير ظاهر
 فان الشارع قطع نسب ولد الزنا بنسبه من الزنا تحل له عندهم فكيف يكون مسلما وأفتى قاضي القضاة
 الحنبلي باسلامه أيضا وتوقف عن الكفاية فإنه وإن كان مقطوع النسب عن أبيه حتى لا يرثه فقد صرحوا عندنا
 بأن بنته من الزنا لا تحل له وبأنه لا يدفع كاته لانه من الزنا لا تقبل شهادته له والذي بقوى عندي أنه لا يحكم
 باسلامه على مقتضى مذهبا وانما أتوا الاحكام المذكورة احتياطاً لظن الحقيقة الجزئية بينهما اه قلت
 بظاهر الحكم باسلامه للحديث الصحيح كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أو أواه هما اللذان يودانه
 أو يصبرانه فانهم قالوا انه جعل اتفاقهما نافلا له عن الفطرة فاذا التقيا على أصل الفطرة أو على ما هو أقرب
 إليها حتى لو كان أحدهما مجوسا والآخر كاسافه وكأني كيا بى وهما ليس له أبوان متفقان فيبي على الفطرة
 ولأنهم قالوا ان الحاشية بالمسلم منهما وبالكأني أنفع له ولا شك أن النظر لحقيقة الجزئية أنفع له وأيضا حيث
 نثار والجزئية في تلك المسائل احتياطاً في نظر البهاذا احتياطاً أيضا فان الاحتياط بالدين أولى ولأن الكفر
 أفعج التسبج فلا ينبغي الحكم به على شخص بدون أمر صريح ولأنهم قالوا في حرمة بنته من الزنا ان الشرع قطع
 النسبة الى الزاني لما فيها من الشاعة الفاحشة فلم ينبت النفقة والارث لذلك وهذا لا يبنى النسبة الحقيقية
 لأن الحقائق لا يرد لها ما في ادعى أنه لا بد من النسبة الشرعية فعليه البيان (تمة) ذكر الاستروتنى في سير
 أحكام الصغار أن الولد لا يصير مسلما باسلام جده ولو أواه ميا وأن هذه من المسائل التي ليس فيها الحد كالأب
 لانه لو كان تابعاً له السكان تابعاً للحد وهو كذا في ردوى الى أن يكون الناس مسلمين باسلام آدم عليه
 السلام وفيه أيضا الصغير يبيع لآبويه أو أحدهما في الدين فان انعدم ما قلدى الدين ان عدمت فلدار ويستوى
 فيما كانا يكون عاقلاً أو غير عاقل لانه قبل البلوغ تسع لآبويه في الدين ما لم يصف الاسلام اه فافاد أن
 التبعية لا تنقطع إلا بالبلوغ أو بالاسلام بنفسه بوجه صريح في البحر والمنع من باب الجناز وذكركم أيضا الحق
 ابن أمير حاج في شرح البحر عن شرح الجامع الصغير لتغير الاسلام أنه لا فرق في الصغير بين أن يعتدل أولا
 وأنه نص عليه في الجامع الصغير وشرحه قلت وفي شرح السير الكبير للامام السرخسي قال بعد كلام
 مانصه وهذا تبين خطأ من يقول من أصحابنا ان الذي يعبر عن نفسه لا يصير مسلماً تبعاً لآبويه فقد نص ههنا
 على أنه يصير مسلماً اه وذكر قبله أيضاً أن التبعية تنقطع بلوغه عاقلاً اه أى فلو بلغ مجنوناً نابت التبعية
 فقد تبين لنا أن ما في القهسستانى من أن المراد بالولد هنا الطفل الذي لا يعقل الاسلام خطأ كما جمعه من عبارة
 السرخسي وإن أفتى به الشهاب الثبالي لخالفته لما نص عليه الامام محمد في الجامع الكبير والسير الكبير

طلب
 الولد يتبع خيرا لآبوين دينا

ان ارتداعا) بأن لم يعلم السبق
 فيعمل كالفرق (ثم أسلم)
 كذلك) استخدا أنا وفسدان أسلم
 أحدهما قبل الآخر) ولا مهر قبل
 الدخول لو المتأخره) ولو هو فقصه
 أو متعة (والولد يبيع خيرا لآبوين
 دينا) ان اتحدت الدار

ولما صرح به في هذه الكتب ولا طلاق المتون أيضا فافهم **(قوله ولو حكا)** أى سواء كان الاتحاد حقيقة وحكما كان يكون خيرا لا يوين مع الولد في دار الاسلام أو في دار الحرب أو كان حكما فقط كما مثل به الشارح واحتج عن اختلافهم ما سبقته وحكما بأن كان الأب في دارنا والصغيرة والده أشار بقوله بخلاف العكس اه ح قلت وما في النسخ من جعله حكم العكس كما قبله قال في الحر أنه سهو **(قوله والجوسى)** شتر من الكنايني قال في الحر أردف هذه الجمل لبيان أن أحد الابوين لو كان كسبا والاخر محمو سببا كان الولد كسبا نظرا له في الدنيا لا تقتربه من المسلمين بالحكم من حل الذبيحة والمناسكة وفي الاخرة من نقصان العقاب كذا في النسخ بمعنى أن الاصل بقاؤه بعد البلوغ على ما كان عليه والا فاطفال المشركين في الجنة وبوقف فيهم الامام كبر ولم يدخله في حيز الجمل الاول تنصا بما وقع في بعض العبارات من اطلاق الخير على الكنايني بل الشتر ثابت فيه غير أن الجوسى شتر اه وعلى هذا قوله والولد يتبع خيرا لا يوين ديننا المراد به دين الاسلام فقط لا لا يتكرر بالجمل الثانية فانه ليس المراد منها مجرد بيان أن الجوسى شتر من الكنايني اذ لا دخل له في بيحه بل المراد بيان لازمه المقصود هنا وهو تبعية الولد لاهله ما شتر اقبل منا كته وذبيحته وانما لم يكتف عنها بالجمل الاول بأن يراد بالدين الاعم تنصا ما عن اطلاق الخير به على خير دين الاسلام فافهم **(قوله وسائر أهل الشرك)** من لا دين له بما وبأ **(قوله والنصراني شتر من اليهودي)** كذا نقله في الجرع البرازية والخازية ونقل عن الخلاصة عكسه ثم قال انه يلزم على الاول كون الولد المتولد من يهودية نصراني أو عكسه تبع لليهودي لا النصراني اه أى وليس بالواقع خبر قلت بل مقتضى كلام الحر أنه الواقع لانه قال ان قد نته خفة العقوبة في الاخرة وكذا في الدنيا ما في أخيه الولد الجمل بكمه الاكل من طعام الجوسى والنصراني لأن الجوسى يطبخ الخمصة والموقودة والمتربة والنصراني لا ذبيحة له وانما يأكل ذبيحة المسلم ويخفق ولا بأس بطعام اليهودي لانه لا يأكل الا من ذبيحة اليهودي أو السلم اه فعلم أن النصراني شتر من اليهودي في أحكام الدنيا أيضا اه كلام الجرع **(قوله لانه لا ذبيحة له)** أى لا يذبح بديل قوله بل يخفق وليس المراد أنه لو ذبح لا تؤكل ذبيحته لما تقدم أول كتاب السكاح من حل ذبيحته ولو قال المسيح ابن الله ح **(قوله أشد عذابا)** لأن نزاع النصارى في الالهيات ونزاع اليهود في النبوات وقوله تعالى وقالت اليهود عزير ابن الله كلام طائفة منهم قليلة كما صرح به في التفسير وقوله تعالى ليجدن أشد الناس عداوة الاله لا رد لأن البحث في قوة الكفر وشدة في قوة العداوة وضعفها اه برازية **(قوله كفر الخ)** قال في الحر هذا يقتضى أنه لو قال الكنايني خير من الجوسى يكسر مع أن هذه العبارة وقعت في المحيط وغيره الآن يقال بالفرق وهو الظاهر لانه لا خير به لاحدى الملتين أى اليهودية والنصرانية على الاخرى في أحكام الدنيا والاخرة بخلاف الكنايني بالنسبة الى الجوسى للفرق بين أحكامهما في الدنيا والاخرة اه قلت وهذا كلام غير شررأ ما أولا فلانه مخالف لما حرره من أن النصراني شتر من اليهودي في الدنيا والاخرة كما تقدم وأما ما نيا فلا نق عليه الا كفاه اى اثبات الخير ما وقع قطعا لعدم خيره احدى الملتين على الاخرى لانه لو كانت العلة هذه لم يلزم الا كفار وحديث القول بأن النصرانية خير من اليهودية مثل القول بأن الكنايني خير من الجوسى لأن فيه اثبات الخير به مع أنه لا خير فيه قطعاً وان كان أقل شراً فالظاهر عدم الفرق بين العبارتين وان ما في المحيط وغيره دليل على أنه لا يكسر بذلك ولعل وجهه أن لفظ خير قد راد به ما هو أقل شراً كما يقال في المثل الرمذ خير من العمى وكقول الشاعر * ولكن قل الخ خير من الاسر * ثم رأيت في آخر المصباح أن الغلاء يقولون هذا أصح من هذا ومرارهم أنه أقل ضعفاً ولا يريدون أنه صحيح في نفسه اه وهذا عين ما قلته والله الحمد وحديث القول بالا كفار بمعنى على ارادة ثبوت الخير به سواء استعمل أفعال التفضيل على باه أو أريد أصل الفعل كما في أى الفرقين خبر القول بعدمه مبنى على ما قلنا والله أعلم **(قوله ولكن)** ورد في السنة الخ) يومه أن هذا حديث وليس كذلك عبارة البرازية والمذكور في كتب أهل السنة الخ ووجه الاستدراك أن تعبير علماء أهل السنة والجماعة بذلك دليل على جواز القول بأن النصرانية خير من اليهودية وبأن الكنايني خير من الجوسى لأن فيه اثبات أسعدية الجوسى وخير بهم على المعتزلة قال في البرازية أجيب عنه بأن المنهى عنه هو كونهم خيراً من كذا معاكفا لا كونهم أسعد حالاً بمعنى أقل مكابرة أو أدنى إثباتاً

ولو حكا بأن كان الله في دارنا والأب غنة بخلاف العكس (الجوسى) ومثله كوثى وسائر أهل الشرك (شتر من الكنايني) والنصراني شتر من اليهودي في الدارين لانه لا ذبيحة له بل يخفق كجوسى وفي الاخرة أشد عذابا وفي جامع النصولين وقال النصرانية خير من اليهودية أو الجوسية كفر لاثباته الخير ما وقع بالقطعى لكن ورد في السنة أن الجوس أسعد حافة من المعتزلة لا ثبت الجوسى خاليتين فقط

لشركه إذ يجوز أن يقال كفر بعضهم أشنع من بعض وعذاب بعض أدنى من بعض وأهون أو الحال بمعنى
 الوصف كذا قيل ولا يتم اه أي لا يتم هذا الجواب لانه إذا صعب تأويل هذا بما ذكره صعب تأويل ذلك بالنبطه
 وكون أسعد مستندا الى الحال لانه فاعل معي أو كون الحال بمعنى الوصف لا يند في التهنير لكن مقتضى
 ما مر من جامع الفوائد بالكلية في الصورتين وهو الموافق للتعديل الأول وكذا الذي عليه المعقول اه
 وفيه أن ما مر من الفضول مع تعليله هو محل النزاع فالتحيز رأي في المسألة قولين وأن الذي عليه المعقول الجواز
 لما سمعت من وقوعه في كلامهم (قوله خالفين) هما النور المسمي بزاد والظلمة المسماة اهر من ح
 (قوله خالفنا لاعدله) أي حيث قالوا ان الجوان يخلف أفعاله الاختيارية ح قلت وتسمى فبر أهل
 الاوهاء فيه كلام والمعتمد خلافه كما سبق في بسطه ان شاء الله تعالى في البعثة (قوله مات) أي ان تجسست
 الام أيضا ولا حاجة الى هذه الزيادة مع هذا الایهام والاحسن ابقاء المتر على حاله وأوطن أن الشارح زاد ألفنا
 في قول المتر أبو صغيرة فصار أولها بالظا انتبهة فاستعملها الصاخ فتراجع السخ وذكر ط عن الهندي أن مثل
 الصغيرة ما اذا بلغت معتوهة بلغت ثمانية لايون في الدين لانه ليس للمعتوهة اسلام بنفسها حقيقة فكانت
 بمنزلة الصغيرة من هذا الوجه (قوله بلامهر) أي ان لم يدخل بها ح (قوله مثلا) راجع الى قوله ماتت
 أي ان الموت غير قيد الى قوله نصرانية أي أيهودية (قوله وكذا عكسه) بان تجسست انها بعد ان ماتت
 أبوها نصرانيا ح (قوله لتناهي التبعية) أي انها تبعية الولد لايون (قوله موت أحد ههنا ذمنا الح)
 أي اذا مات أحد السكانيين ذمنا أو مسلمنا ثم تجسس السابق منه الای تبعه الولد وكذا الوفاة أحدهما مرتدا إلى
 حكم المرتدة الجبر على الاسلام فلا حكم المسلم حتى ان كتاب اسلام يرضه وارثه المسلم فهو وأثره الى الاسلام
 من السكاني وغيره قال في الجبر ولومات أحد الايون في دارنا مسلما أو مرتدا ثم ارتد الاخر وخطبها بدار
 الحرب لم تبين وبصلي عليها اذا ماتت لان التبعية حكم تناهي بالوفاة مسلما وكذا بالوفاة مرتدا لان احكام
 الاسلام فاعمة (قوله فلم تبطل) أي التبعية بكسر الهمزة والفتحة لا تنقطع قال ط والاولى أن يقول بتجسس الاخر لانه
 كان أولا كغيره غاية الامرانه انتقل الى حاله من الكفر بشر من التي كلن عليها بفي أن يقال أن التبعية انما
 تناهت وانقطعت عن بني من الوالدين بتجسسها لا بموت أحدهما لانه لو أسلم من بني تبعته ابنته اه والجواب
 أن المراد انقطاع التبعية عن الباقي منهما اذا انتقل الى حاله دون التي كان عليها الماتت فتر أن الولد انما يتبع خبر
 الايون ديناً وأخفها مشرأ فالمراد بالتبعية المشاهدة هذه فافهم (قوله لم تبين) لان البنت مسلمة تبعها
 وتبع للدار بجر (قوله مالم يلحقا) أي بالبت فان لحاقها بدار الحرب بان لا تقطع حكم الدار بجر أي
 بان من زوجها تابين الدارين ولا نهصاصات مرتدة تبعها لهما قال في شرح تلخيص الجامع الكبير وهذا
 بخلاف ما اذا كانت الصغيرة تعقل وتعرف عن نفسها حيث لا تبين وان لحاقها بالدار ارتدت بنفسها فحينئذ
 تبين عند ههنا خلافا لابي يوسف اه فتناوله مع ما قدمنا من ان التبعية لا تنقطع قبل البلوغ وقيدنا بلحاظهما
 بالبت لانه اذا لم يزوجها فافهم لا تبين كما قدمنا عن شرح التحرير قال في النهر في الفرق بين مالم يلحقا
 أو ارتدت أو أتت فلقد تقرر اه قلت الفرق ظاهر وهو أن البنت بارتداد أبيها المسلمين تبقى مسلمة تبعها لهما وللدار
 لان المرتدة مسلم حكم الجبره على الاسلام فلذا لم تبين من زوجها مالم يلحقها بالتبائن وانقطاع ولاية الجبر بخلاف
 تجسس أبيها النصرانيين لانها تتبعهما في التجسس لعدم جبرهما على العود الى النصرانية فصار كمرتدة
 المسلمين مع طاقهما ولا يمكن تبعية الدار مع بقاء تبعية الايون فلذا بان من زوجها فتدبر (قوله لم تبين
 مطابقا) أي شوا لحقا بها أولا لانها مسلمة أصالة لا تبعا وكذلك الصبية العاقلة أسلمت ثم بحت لانهما صارت
 أصلا في الاسلام بجر بمن المحيط (قوله فتجسسا) أي انسلمت وزوجته النصرانية معا وقوله أو نصرنا
 صوابه أو تودا لان موضوع المسألة أن الزوجة نصرانية قال في التهرقيد بالردة لان المسلم لو كان تحت نصرة
 فتودا وقت الفرقة بينهما انتزاعا واختلف الشنخا فيها لو تجسسا قال أبو يوسف تقع وقال محمد لا تقع
 لابي يوسف ان الزوج لا يقر على ذلك والمرأة تفرق فذكر الزوج وحده وقرى محمد بأن الجبوسة لا تحل للمسلم
 فأحدها كالاتداد اه أي فكلاهما ارتدعا ثم الذي في الصرع المحيط تأخير تعليل أبي يوسف
 وطاسرا عقده وهو ظاهر قوله في الفتح أيضا تقع الفرقة عند أبي يوسف خلافا لمحمد فلذا جزم به الشارح

وهو لا خالسا لاعدله براية
 ونهر (ولو تجسس أبو صغيرة
 نصرانية فتجسس مسلم) بان بلامهر
 اولو كان (قدمت الام نصرانية)
 مثلا وكذا عكسه (لم تبين) لتناهي
 التبعية موت أحد ههنا ذمنا أو
 مسلما أو مرتدا فلم تبطل بكسر
 الاخر وفي المحيط لو ارتدت لم تبين
 مالم يلحقها ولو بلغت عاقلة مسلمة ثم
 بحت فارتدت لم تبين مطلقا مسلم
 تحت نصرانية فتجسس أو نصرنا
 بان (ولا) يصلح (أن) يتكبح
 مرتدا أو مرتدة أحدا من الناس

(قوله مطلقاً) أي مسلماً أو كافراً ومرداً أو هوئنا كيد لما فهم من التكرار في النسخ (قوله وخبره محمد) أي خبر محمد هذا الذي أسلف في اختيار الأربع مطلقاً أي أربع نسوة أي أربع كانت وخبره أيضاً في اختيار أي الأختين شاء والبنات أي يختار البنات في هذه الصورة لا الأم وأبتر كما جمعاً لأنه روي أن غيلان الديلي أسلم ونجته عشر نسوة أسلم معه خبره النبي صلى الله عليه وسلم فاختار أربعاً منهن وكذا خبر وز الديلي أسلم ونجته أختان فخره فاختار أحدهما وابتاع البنات لأن نكاحها المنع في نكاح الأم من نكاح الأم لها ولها من هذه النكحة فأنشدت لكن لا تعرض لهم لأناً أمرنا بتركهم وما يدعون فإذا أسلوا يجب التعرض وتغيير غيلان وفيروز كان في التزوج بعد القرعة ح عن المنع وقوله في التزوج بعد القرعة أي التزوج بعد جديد وما ذكره في نكاح البنات انما هو إذا لم يدخل واحدة منها فإن دخل باحداهما ثم تزوج الثانية فنكاحها باطل لأن الدخول محرم سواء كان بالأم أو البنات وان دخل بالثانية فقط فإن كانت الأم بطل نكاحها ما جعلاً اتفاقاً لأن نكاح البنات يحرم الأم والدخول بالأم يحرم البنات وإن كانت البنات فكذلك عندنا لأن لا تزوج البنات دون الأم وعند محمد نكاح البنات هو الجائر وقد دخل بها وهي امرأته ونكاح الأم باطل كذا في البدائع (قوله بلغت المسلمة) سمها مسلمة باعتبار ما كان لها قبل البلوغ من الحكم بالاسلام تبعاً للأبوين ولذا قبل سماها محمد مرتدة وقوله بانت أي من زوجها لأنها لم يبق لها دين الأبوين زال التبعية بالبلوغ وليس لها دين نفسها فكانت كافرة لأنها لم يبق لها دين كذا في شرح التلخيص (قوله وتعلمه في الكافي) حيث قال مسلم تزوج صغيرة نصرانية ولها ابوان نصرانيان فكبرت وهي لا تعلم دينها من الأديان ولا تصفه وهي غير معروفة فإنها تبين من زوجها وكذلك الصغيرة المسلمة إذا بلغت عاقلته وهي لا تعلم الإسلام ولا تصفه وهي غير معروفة بانت من زوجها كذا في النخبط ولما مهرها قبل الدخول وبعده يجب المسمى ويجب أن يذكر الله تعالى بجميع صفاته عندها ويقال لها أهو كذلك فإن قالت نعم حكم بالاسلام وإن قالت أعرفه وأقدر على وصفه ولا اصفه بانت ولو قالت لا أقدر على وصفه اختلف فيه ولو عقلت الإسلام ولم تصفه لم تبين وإن وصفت الجوسية بانت عندها خلافاً لابي يوسف وهي مسألة ارتداد الصبي اه ط وقوله ولو عقلت الإسلام أي قبل البلوغ محترق وقوله بلغت وانما لم تبين لأنها مسلمة تبعاً لابي يها قبل البلوغ كافي في شرح التلخيص وبه استدلل على نفي وجوب أداء الأيمان على الصبي وتعلمه في أول الفصل الثاني من شرح التقرير وفي سائر أحكام الصغار أن قوله يعقل الإسلام يعني معة الإسلام يدل على أن من قال لا اله الا الله لا يكون مسلماً حتى يعلم معة الأيمان وكذلك إذا اشترى جارية واستوصفها الإسلام فلم تعلم لا تكون مؤمنة وصفة الأيمان ما ذكر في حديث جبريل عليه السلام أن تؤمن بالله ولا تكنه وكتبه ورسله واليوم الآخر والبعث بعد الموت والتدبر خبره وشهره من الله تعالى اه وقدمه في الجنازة مثله عن الفقه والله أعلم

(باب القسم)

(قوله القسم) في المقرب اقسام بالفقه مصدر قسم القسام المال بين الشر ككافة موزة بينهم وعين انصباهم ومنه القسم بين النساء اه أي لأنه يقسم بين البيوت ونحوها وفي الصباح قسمته قسمين من باب ضرب والاسم القسم بالكسر ثم أطلق على الحصة والنصيب فيقال هذا قسمي والجمع اقسام مثل حل واجمال واقسموا المال بينهم والاسم القسمة وأطلقت على النصيب أيضاً وجعلها قسم مثل سدرة وسدر ويجب القسم بين النساء اه فعمل أن القسم هنا مصدر على أهله ويصح أن يراد به القسمة أي الاقسام وأن النصب تأمل (قوله وظاهر الآية أنه فرض) فإن قوله تعالى فإن خفتم ألا تنفذوا فواحدة أمره بالانقصار على الواحدة عند خوف الجور فيتمهل على اللوجوب فعمل إيجاب العدل عند تعدد كفاؤه في الفقه والتدبر ويعلم إيجاب العدل من حيث أنه انما يخاف على ترك الواجب كافي في البدائع وعلى كل فقد دلت الآية على إيجابه تأمل (قوله أي لا يجوز) أشار به إلى التخلص عما اعترض به على الهداية حيث قال وإذا كان للرجل امرأتان حرتان فطيه أن يعدل بينهما فإنه يفهم أنه لا يجب بين الحرة والأمة وأجاب في الفقه بأن معنى العدل هنا التسوية لا ضد الجور فإذا كانتا حرتين وأمين فعليه التسوية بينهما وإن كانتا حرة وأمة فلا يعدل بينهما أي لا يسوي

مطلقاً (أسلم) الكافر

(ونجته خمس نسوة فصاعداً)

أختان أو أم وبنتها بطل نكاحهن

ان تزوجهن بعقد واحد فان رتب

فالأخر باطل وخبره محمد

والشافعي علا بجديت فيروز

فلما كان تخيره في التزوج بعد

القرعة بلغت المسلمة المذكورة

ولم تصف الاسلام بانت ولا مهر

قبل الدخول وينبغي أن يذكر الله

تعالى بجميع صفاته عندها

وتقر بذلك وتعلمه في الكافي

(باب القسم)

بفتح القاف القسم والكسر

النصيب (يجب) وظاهر الآية

أنه فرض خبر (أز يعدل) أي

أن لا يسوي (فيه) أي في التسم

بل يعدل بمعنى لا يجوز وهو أن يقسم المرأة نصف الأمانة فلا يلزم أن يشترط الأمانة **اه** ولصك للم يقيد
 المستحب هنا بجملة ولا غيرها ناسب أن يشترط كلامه بعدم الجور أي عدم الميل عن الواجب عليه من تسوية
 وضعتها في شمل التسوية بين الحزتين أو الأمتين وعدمها بين الحزاة والأمة وكذا في النفقة لعدم لزوم التسوية
 فيها مطلقا كما يأتي (قوله بالتسوية في البيتوتة) الأولى حذف قوله بالتسوية لأنها لا تجب بين الحزاة والأمة
 كما عرفت بل يجب عدمها وقد يجب أن المراد التسوية الثابتة أو الثابتة يجب أن لا يجوز ثابتهما بين الحزاة والأمة
 وينبغي أن الحزتين وبين الأمتين ولم يذكر الأمانة في النهار لأنها تجب في الجملة لا بتقدير كاسد أي (قوله وفي
 الملبوس والمأكول) أي والسكنى ولو عبر بالنفقة لشم الكلى ثم إن هذا معطوف على قوله فيه ونعمه
 القسم المراد به البيتوتة فقط بشرط العطف وقد عرفت أن العدل في كلامه بمعنى عدم الجور لا بمعنى التسوية
 قائمًا لا يلزم في النفقة مطلقا قال في البحر قال في البدائع يجب عليه التسوية بين الحزتين والأمتين في المأكول
 والمنسوب والملبوس والسكنى والبيتوتة وهكذا ذكر الوالوجي والحق أنه على قول من اعتبر حال الرجل وحده
 في النفقة وأما على القول المتفق به من اعتبار حالهما فلا فإن أحدهما قد تكون غنية والأخرى فقيرة فلا يلزم
 التسوية بينهما مطلقا في النفقة **اه** وبه ظهر أنه لا حاجة إلى ما ذكره الحنف في المنع من جعله ما في الترميزا
 على اعتبار حاله (قوله والصحة) كان المناسب ذكره عقب قوله في البيتوتة لأن الصحة أي المعاشرة
 والمؤانسة ثم البيتوتة في الخيانة وبما يجب على الأزواج النساء العدل والتسوية بينهما كما في البيتوتة
 عندهما الصحة والمؤانسة لا فعلًا لا يملكه وهو الحب والجماع (قوله لا في الجماع) لأنها تنبئ على النشاط
 ولا خلاف فيه قال بعض أهل العلم إن تركه لعدم الداعية والانتشار عذر وإن تركه مع الداعية السه لئلا
 داعيته إلى الضرر أقوى فهو مما يدخل تحت قدرته فخرج وكأنه مذهب الغير ولذا لم يذكره في البحر والهر تأمل
 (قوله بل يستحب) أي ما ذكر من الجماع ح أما الحجة فهي ميل القلب وهو لا يملك قال في الفتح والمستحب
 أن يسوي بينهما في جميع الاستمتاع من الوطئ والقبلة وكذا بين الجوارى وأمهات الأولاد لخصصن عن
 الاشتباه والزيادة والميل إلى الفاحشة ولا يجب شيء لانه تعالى قال فإن خفتن أن لا تعدوا وقوا واحدة أو ما ملكت
 أعيانكم فأفاد أن العدل بينهما ليس واجبا (قوله ويسقط حقها بجمرة) قال في الفتح وأعلم أن ترك جماعها
 مطلقا لا يلزم له صريح أصحنا بان جماعها واجب دليته لكن لا يدخل تحت القضاء والزام الإلزام الوطئة
 الأولى ولم يقدّر وافية ممتدة ويجب أن لا يبلغ بمدة الإيلاء الإرضاء وطيب نفسها **اه** قال في الهر في هذا
 الكلام تصرح بان الجماع بعد الجمرة حقه لا حقها **اه** قلت فيه نظر بل هو حقه وحقها أيضا لما عرفت من
 أنه واجب ديانة قلب في البحر وحيث علم أن الوطئ لا يدخل تحت القسم فهل هو واجب للزوجة وفي البدائع لها
 أن تطالبه بالوطئ لأن حله لها حقها كما إن حلها له حقه وإذا طال به يجب عليه ويجبر عليه في الحكم مرة الزيادة
 يجب ديانة لا في أفكهم عند بعض أصحابنا وعند بعضهم يجب عليه في الحكم **اه** وبه علم أنه كان على
 الشارح أن يقول ويسقط حقها بجمرة في القضاء أي لانه لو لم يصحها مرة بوجله القاضى سنة ثم يفسخ العقد أمالو
 أصحاب امرؤ واحدة لم تعرض له لانه علم أنه غير عتق وقت العقد بل بأمره بالزيادة أحبا نال وجوبها عليه لا لعذر
 مرض أو عنة عارضة أو نحو ذلك وسأقي في باب الظهار إن على القاضى الزام المظاهر بالتكفير ودفع الضرر
 عنها بحسب أو ضرب إلى أن يكفر أو يطلق وهذا بما يؤيد القول لما ربه أنه يجب الزيادة عليه في الحكم فتأمل
 (قوله ولا يبلغ مدة الإيلاء) تقدم عن الفتح لتفسير بقوله ويجب أن لا يبلغ الخ وظهر أنه منقول لكن ذكر
 قبله في مقدار الإيلاء أنه لا ينبغي أن يطلق لمقدار مدة الإيلاء وهو أربعة أشهر فهذا بحث منه كاسد ذكره
 الشارح فالظاهر أن ما هنا مبنى على هذا البحث تأمل ثم قوله وهو أربعة أشهر فيفسد أن المراد إيلاء المرأة
 ويؤيد ذلك أن عمر رضى الله تعالى عنه لما سمع في الليل امرأة تقول

فوالله لو لا الله تخشى عواقبه * لرحم من هذا البرير رجوانه

فقال عنها فإذا زوجها في الجماع فسألته فقصته كم فحضر المرأة عن الرجل فقالت أربعة أشهر فامرأ امرأ
 الاجناد أن لا يتخلف المتزوج عن أهله أكثر منها ولو لم يكن في هذه المدة زيادة مضارة به لما شرع الله
 تعالى الفراق بالإيلاء فيها (قوله ويؤمر المتعبد به) في الفتح فأما ما ذكره في الإيلاء واحدة فتشغل

بالتسوية في البيتوتة (وفي
 المنوس والمأكول) والصحة
 (لا في الجماع) كالحجة
 بل يستحب ويسقط حقها بجمرة
 ويجب ديانة أحبا نال ولا يبلغ مدة
 الإيلاء الإرضاء ويؤمر المتعبد
 به بجمتها أحبا نال ويؤمر المتعبد
 به بجمتها ويسقط من كل أربع لمرّة

عنها بالعبادة والسرارى اختار الطحاوى رواية الحسن عن أبى خنينة أن الها وما ولد له من كل أربع ليل
وباقى له أنه أن يسقط عنها في الثلاث بتزوج ثلاث حرثوان وكانت الزوجة أمة فلها يوم وليلة في كل
سبع وظاهر المذهب أن لا يعين مقدار ليلان القسم معنى نسبي وإيجابه طلب الإيجاده وهو توقف على وجود
المتنسين فلا يطلب قبل تصوره بل يؤمر أن يبيت معها ويصحبها أحبا لمن غير نوكث اه ونقل في التبرع
البدائع أن ما رواه الحسن هو قول الامام ألا تراهم جمع عنه وأنه ليس بشئ (قوله وسبع لامة) لأنه أن
يتزوج عليها ثلاث حرث فيقسم لهن ستة أيام ولها يوم (قوله نهر بخنا) حيث قال ومقتضى النظر أنه
لا يجوز له أن يريد على قدر طاقتها ما تعين المقدار فلم اقف عليه لا تخشانا نعم في كتب المال كية خلاف فقل
يقضى عليها بأربع في الليل وأربع في النهار وقل بأربع فيهما وعن انس بن مالك عشر مرات فيها وفي ذائق
ابن فروخون باثني عشر مرة وعندي ان الرأي فيه للشافعي فيقتضى بما يغلب على ظنه أنها تطلق اه قال
الجهوى عقبه وأقول ينبغي أن يسألها الشافعي عما تطيق ويكون القول لها بينها لأنه لا يعلم إلا منها وهذا
طبق للتواعد وأما كونه منوطا بظن الشافعي فهو ان لم يكن صحيحا بعيد هذا وقد صرح ابن مجد أن
في تأسيس النظر وغيره انه اذا لم يوجد نص في حكم من كتب أحبا بنا يرجع الى مذهب مالك وأقول لم أر
حكمه ولو أنشئت من عظم آله بفظ أو طول وهي واقعة الفتوى اه أقول ما نقله عن ابن مجد غير مشهور
ولم أر من ذكره غير نعم ذكر في الدر المنقي في باب الرجعة عن القهستاني عن دياحة الحمي أن بعض
أصحابنا مال الى أقواله في ضرورة هذه وقد صرحوا عندنا بأن الزوجة اذا كانت صغيرة لا تطبق الوطئ لاسلم
الى الزوج حتى تطيقه والصحيح انه غير مقدر بالنسب بل يفرض الى الشافعي بالنظر اليها من حين أوهزال وقد مننا
عن الترخاينة ان البالغة اذا كانت لا تحتمل لا يؤمر بدفعها الى الزوج أيضا فقوله لا تحتمل يشعل مالو كان
لضعفها او هزلها أو لكبر آله وفي الاشياء من أحكام غيبوبة الحشفة فيما يحرم على الزوج وطئ زوجته مع
بقاء النكاح قال وفيما اذا كانت لا تحتمل لصغرها أو مرض أو سمنه اه وربما يفهم من سمنه عظم آله
وحرر الشرنبلالي في شرحه على الوهانية انه لو جامع زوجته فانت اوصارت مفضا فان كانت صغيرة
أو مكروه أو لا تطيق تزهره الدية اثنا فاقصم من هذا كله أنه لا يحل له وطؤها بما يؤذى الى اضرارها فيقتصر
على ما تطيق منه عددانظر الشافعي أو اخبار النساء وان لم يعمل بذلك فيقولها وكذا في غلط الآلة ويؤمر
في طولها بما داخل قدر ما تطيقه منها أو بقدر آله رجل معتدل الخلقة والله تعالى أعلم (قوله بلا فرق الخ)
لانه حيث علم أن وجوب القسم انما هو للصحة والموانسة دون الجماعة فلا فرق بين زوج وزوج بحر
(قوله ومر يض) قال في البحر ولم أركب فيه قسمه في مرضه حيث كان لا يقدر على التحول الى البيت الاخرى
والظاهر أن المراد انه اذا صعب عند الاخرى بقدر ما أقام عند الاولى مرضها اه ولا يخفى انه اذا كان
الاختبار في مقدار الدور اليه حال صحته ففي مرضه أولى فاذا مكث عند الاولى مدة أقام عند الثانية بقدرها
نهر قلت وهذا اذا أراد أن يجعل مدة أقامته دورا حتى لا يتأني ما يأتي من انه لو أقام عند احدها شهر اهدر
مامضى (قوله وصي) دخل بامرأته الذي في البحر وغيره بامرأته بالتثنية قال في البحر لان وجوبه لحق
النساء وحقوق العباد توجه على الصبان عند تنزير السبب وفي التفخ وقال مالك ويدورولى الصبي به على
نساءه وظاهره انه لم يطعم على شئ عندنا ونسبي أن بائنا المولى اذا لم يأمره بذلك ولم يدبره اه قال الخبر الملى
وقيد في الحاشية الصبي بالمرأه في القسم على غيره وليس بقيد بل المميز المكن وطو ذلك اه (قوله
وبالغ لم يدخل) ومثله ما لو دخل بالاولى ح (قوله بحر بخنا) راجع الى قوله وبالغ لم يدخل قال في البحر
وفي المحيط وان لم يدخل الصغير فلا فائدة في كونه معها اه وظاهره أن القسم على البالغ لغیر المدخول بها
لان في كونه معها فائدة ولذا اتفقوا بالدخول في امرأة الصبي اه قلت يظهر لي أن دخول الصبي غير قيد
وانما المراد به الذي بلغ سن الدخول وحصول الصحة والاستئناس به ولذا لم يقيد في الحاشية بالدخول بل
قال والمرأه في البالغ في القسم سواء قوله في المحيط وان لم يدخل أى لم يبلغ هذا السن بقريته قوله فلا فائدة
في كونه معها لان لا شأن لها فائدة في كون المرأه معها من الاستئناس به والعشرة معه زائدة على
ما اذا كانت وحدها وحينئذ فلا فرق بين المرأه في وجوب القسم كما هو صريح عبارة الحاشية وهو

وسبع لامة ولو أنشئت من كثرة
جماعه لم تجز الزيادة على قدر
طاقتها والرأى في تعيين المقدار
للشافعي بما يظن طاقتها نهر بخنا
(بلا فرق بين خل وصبي ونسب
وجيبوب ومر يض وصحيح وصبي)
دخل بامرأته وبالغ لم يدخل بحر
بخنا وأقره المصنف ومرضه
وصحيحة (وحائض وذات نفاس

شامل لما بعد الدخول وقوله لأن سبب وشي به عقد النكاح كما في البدائع فإذا وجب عليه نفقتها قبل الدخول وجب عليه القسم في البتة معهما ما لم ترض بالاقامة في بيت أهلها لأصلاح شأنها أو لأفروظا لها (قوله) ويجوز أن لا تخاف) بضم التاء أى لا يخاف منها الزوج بان كانت لا تضرب ولا تؤذى لأنها حينئذ تجب عليه نفقتها وسكناها والأفروظا في حكم التامنة (قوله) يمكن وطؤها) عبر عنها في الخيانة وغيرها بالمرافعة قال الخبر الرمي في حاشية المخ خلاف ما لا يمكن وطؤها فإنه لا يقع لها فاعلم ذلك ولا تنفر بها في كثير من نسخ المخ لا يمكن وطؤها فإنه خطأ اهـ (قوله) ومحرمة أى يجبي أو عمة أو أباها ط (قوله) ومظاهر) يقع الهاء وقوله ومولى بضم الميم ويمكن الواو وفتح اللام منونة من الأبيلاء وقوله منها تنازع كل من مظاهر ومولى ح (قوله) ومقابلين أى مقابل ما ذكر من قوله وحاض الخ ط (قوله) رجعة منصوص على أنه صفة للمقول مطلق محذوف أى وكذا مطلق طلبة رجعية ح (تنبيه) قال في التبريز ولم أر حكم المنكوسة إذا وطئت بشبهة وهي في العدة والمحبوسة بدین لا قدرة لها على وفائه والتامنة والمسطور في كتب الشافعية أنه لا قسم لها في الكل وعندى يجب للموطوعة بشبهة أخذ من قولهم أنه تجرد الاشساس ودفع الرجسة وفي المحبوسة تردد وأما التامنة فلا ينبغي التردد في سقوطه لها لأنها بخروجها راضية باسقاط حقها اهـ واعترضه الجوى بان الموطوعة بشبهة لا نفقة لها عليه في هذه العدة ومعلوم أن القسم عبارة عن التسوية في الميتونة والنفقة والسكنى اهـ زاد بعض الفضلاء أنه يخاف من القسم لها الوقوع في الحرام لأنها معة للغير ويحرم عليه مسها وتقبيلها فلا يجب لها مهر كذا المحبوسة لأن في وجوبه عليه ختم ربه بدخوله الحبس قوله ولو أقام عند واحدة شهرا) أى قبل الخصومة أو بعدها خاتمية (قوله) في غير سفر) أما إذا سافر باحداهما ليس لأخرى أن تطلب منه أن يسكن عندهما مثل التي سافرها ط عن الهندية (قوله) ومدرامضى) فليس لها أن تطلب أن يقيم عندهما مثل ذلك ط عن الهندية والذي يقتضيه النظر أن يؤمر بالقضاء إذا طلبت لأنه حتى أدى له قدرة على إيفائه ففتح وأجاب في التبريز بما ذكره الشارح من التعليل قال الرضى ولا نه لا يزيد على النفقة وهي تسقط بالمضى (قوله) لأن القسمة تكون بعد الطلب) على قوله هدر ماضى وقد مناعن البدائع أن سبب وجوب القسم عقد النكاح ولهذا يأثم تركه قبل الطلب وهذا يؤيد بحث النسخ وقد يجب بان المعنى أن الإيجاب على القسمة من القاضي يكون بعد الطلب والزام أنها لو طالبت بها ثم جازى لمزقه القضاء وهو مخالف لما قد مناه عن الخيانة من قوله قبل الخصومة أو بعدها وكذا تغلغل المسألة في النزاعية وغيرها بان القسم لا يصعد بنافي المدة فإنه يشمل ما بعد الطلب (قوله) بعد نهي القاضي) أفاد أنه لا يعزب بالمرأة الأولى وبه صرح في البحر ط (قوله) عزير غير حبس) بل يوجهه عقوبة وأما ما بعد العمل لأنه أساء الأدب وارتكب ما هو محرم عليه وهو الجور معراج وهذا مستثنى من قولهم أن للقاضي الخيار في التعزير بين الضرب والحبس بحر قلت ومثله ما لو امتنع عن الاتفاق على قربه (قوله) لتقوية الحق) التبرير للعس ح وبؤيده قول الجوهرة أنه لا يستدرك الحق فيه بالحبس لأنه يثبت بضمي الزمان اهـ أى لما مر أن القسم للصحة والموانسة ولا شك أنه في مدة الحبس بقوتها ذلك وكذلك علو العدم الحبس بالامتناع من الاتفاق على قربه فافهم (قوله) فينفذ بقضى القاضي شذره) أى التي خاصته ومعه أنه لو لم يقل ذلك بسقط ماضى مع أن هذا بعد الخصامة والطلب لما علت من أن القسم لا يصدر بشاؤ أطلق القدر مع أن فيه كلاما ما بأتى (قوله) والبكر الخ) نص على الأولين لأن فيهما خلاف الأفة الثلاثة وعلى الأخيرة لدفع ما تبوهم من عدم حسابا واه المكاتب للمسلمة بسبب ارتفاعها عليها بالإسلام أفاده في النهر ولعلمه يقتصر على قوله والجديدة والقديعة ليشمل ما لو كانت البكر والنتيب جديدين بان تزوجهما معا تأمل (قوله) لا إطلاق (لاية) أى قوله تعالى وإن تستليعوا أن تعدلوا في الحجة فلا تغلوا في القسم قاله ابن عباس وقوله تعالى وعاشروهن بالمعروف ونجاة القسم وقوله تعالى فإن خفتم أن تعدلوا ولا إطلاق لأحد من النبي ولأن القسم من حقوق النكاح ولا تفاوت بينهما في ذلك وأما ما روى من نحو للبكر سبع والنتيب ثلاث فيصحل أن المراد التفضيل في البداء دون الزيادة فوجب تقديم الدليل القطعي كما في البحر وفي شرح درر البحار أن الحديث لا يدل على نفي التسوية بل على اختيار الدور بالسبع والثلاث جمعاً بينهما وبين

وميجوزة لا تخاف وترتقاء وقرنا) وصغيرة يمكن وطؤها ومحرمة ومظاهر ومولى منها ومقابلين وكذا مطلق رجعية أن قصد رجعتها والا لا يجوز (ولو أقام عند واحدة شهرا في غير سفر ثم خاصته الأخرى) في ذلك (يؤمر) بالعدل بينهما في المستقبل وهدر ماضى وإن أثم به) لأن التسعة تكون بعد الطلب (وإن عاد إلى الجور بعد نهي القاضي إياه عذر) فيغير حبس جوهرة لتقوية الحق وهذا إذا لم يقل إنما فعلت ذلك لأن تبيان الدورى فينفذ بقضى القاضي بقدره نهر بمخار (والبكر والنتيب والجديدة والقديعة والمسلمة والحكامة سواء) لا إطلاق الآية

ماروسنا (قوله وللأمة الخ) أي إذا سكن له زوجتان أمة وحرة فلا أمة لنفسه وهذا إذا بواها
 المسد من أول أمرين ذكره وكأنه لظهوره (قوله أما النفقة) هي الأكل والشرب واللبس والسكن
 (قوله فصاحبها) أي أن كان كل من الزوج والزوجة غنيين فالواجب نفقة الاغناء وأفقيرين فنفقة الفقراء
 أو محتاجين فالوسط وهذا هو الذي به كبر وقد تضمن أن كلام المصنف والشارح يجوز عليه فافهم (قوله
 ولا قسم في السفر الخ) لأنه لا ينسب الإجماع بينهما وفي الزامه ذلك من الضرر ما لا يخفى نهر ولأنه قد سبق
 ما أحداها في السفر وبالأخرى في الحضر والقرار في المنزل لحفظ الأمعة أو لحظف النسوة أو يمنع من سفر أحداها
 تكره معهما فقيمين من يخاف صحبتهما في السفر للسفر بخروج قرعتهما الزام للضرر الشديد وهو مندفع بالنسبة
 للعرج فخرج وانظر لما سافر من هل يقسم (قوله والقرعة أحب) وقال الشافعي "مستحبة لما رواه الجماعة
 من أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا أراد سفره أقرع بين نسائه من خرج سهمها خرج بها معه قلنا كان استحبها
 لتطيب فلو من لأن مطلق الفعل لا يقتضي الوجوب مع أنه صلى الله عليه وسلم لم يكن القسم واجبا عليه وعما
 في الفقه والجرح وهذا مع قوله قبله فقيمين من يخاف صحبتهما الخ صريح في أن من خرجت قرعته بالزينة السفر بها
 (قوله صح) ثبيل ما لو كان بشرط رشوة منه أو شرط وان بطل الشرط كما أوضحه في النسخ خلافا لما يجاه
 البخاري لأنه اغتياض عن حق لم يجب وبذلك لا يسقط حقه ولا يقال أنه مثل أخذ العوض في التزول عن
 الوظيفة لأن من أجاز بناء على العرف ولا عرف منها فقد برهن ذكر بعض الشافعية أنه يستنبط من هذه المسألة
 ومن خلع الأجنبية على مال جواز التزول عن الوظيفة بالدرهم وأنه أفتى به شيخ الإسلام ذكرنا من الشافعية
 والشيخ نور الدين الدبري من المالكية والشيخ من الخنابلة قلت واضرب فيه رأى المتأخرين من الحنفية
 وافق الخبر الرمي بعدهم وسأق تمام الكلام عليه ان شاء الله تعالى في الوقت (قوله لأنه) أي حقه ما هو
 القسم ما وجب) أي لم يجب بعد فاسطة أي لم يسهط بأبسطها ح (قوله وفي الجرح بخانسم) حيث
 قال ولعل المشايخ إنما لم يعتبروا هذا التفصيل لأن هذه الهبة إنما هي استا طاع عنه فكان الحق له سواء هب له
 أو لم أحتمل أنه أن يجعل حصة الواحدة من شيء ح (قوله ونازعه في النهر) حيث قال أقول كون الحق له
 فيما أذهبت لصالحها ممنوع في البدائع في توجيه المسألة بأنه حق يثبت لها فله أن تستوفي ولها أن تترك
 اه ح أقول وقد نقل الحق ابن الهمام ما ذكره الشافعية وأقره غيره أنه قال وقروا إذا كانت لله
 الواهبة تلي إليه الموهوبه قسم لها المثلين متوالين وإن كانت لا تليها فهل له نقلها فيو إلى لها لليتين على قولين
 للشافعية والحنابلة والأظهر عندي أن ليس له ذلك لأن الأرض التي أتيا في التوبة لأنها قد تنصرف ذلك اه
 فما استظهره المحقق يقتضي ترجيح ما في النهر بالاولى (قوله لكن الخ) قال في النسخ لا تغل خلافا في أن
 العدل الواجب في البيوتة والتأليس في اليوم والليلة وليس المراد أن يسهط زمان النهار فيقدر ما عاشر فيه
 أحداها بعاشرا الأخرى بل ذلك في البيوتة وأما النهار في الجلة اه يعني لو مكث عند واحد أكثر النهار
 كفاء أن يمكث عند الثانية ولو أقل منه بخلافه في الليل نهر (قوله ولا يجامعها في غير نوبتها) أي ولو نهارا ط
 (قوله يعني إذا لم يكن الخ) هذا التقييد لصاحب النهر بحثا وهو ظاهر وأملته في الشر بلالية ط (قوله
 ولو مرض هو في بيته) هذا إذا سكن له بيت ليس فيه واحدة منهن والأقوال لم يقدر على القول إلى بيت
 الأخرى يقيم بعد الصحة عند الأخرى بقدر ما أقام عند الأولى مريض كما قدمناه عن الجرح (قوله ولا يقيم
 عند أحدهما كثر الخ) لم يحم ما أقام أكثر من ثلاثة أيام هل يهدد الزائد أو يقيم عند الأخرى بقدر
 ما أقام عند الأولى ثم يقسم بينهما ثلاثة وثلاثة ويوما ويوما والظاهر الثاني لأن هدر ما مضى فيهما إذا أقام عند
 أحدهما لا على سبيل القسم كما تقدم وهما في الإقامة على سبيل القسم فلا بد من نوبتين أو يهدد ما في الخاتمة من
 أنه لو أقام عند الجديدة ثلاثة أيام أو سبعة أيام يقيم عند الأولى كذلك اه لكن ظاهره أن له أن يجعل الدور
 مستقر ثلاثة أو سبعة وهذا المختار لما ذكره المصنف ويؤيده ما قدمناه عن شرح درر البحار في التوفيق بين
 الأدلة أن الحديث يدل على اختيار الدور بالسبع أو الثلاث تأمل وعن هذا نقل القهستاني عن الخاتمة
 والسرائجة وغيرهما أنه لا يقيم عند امرأة ثلاثة أو سبعة وعند أخرى كذلك اه والذي في الخاتمة
 هو ما ذكرناه وفي كافي الحاكم الشهيد يكون عند كل واحدة منهما يوما وليلة وان شاء أن يجعل لكل واحدة

(وللأمة والمكاتبه وأم الولد
 والمدرية) والبعضة (انصف ما
 للزوجة) أي من البيوتة والسكنى
 معها أما النفقة فجاءها ولا قسم
 في السفر (دفعه للعرج) (فله السفر
 بين شاء منهن والقرعة أحب)
 تطيبها أقل منهن (ولو تركت
 قسمها) بالمرءى أو نوبتها
 (لنهر تم اصح ولها الرجوع في ذلك)
 في المستقبل لأنه ما وجب فما
 سقط ولو جعلته لعملة له جعله
 لغيرها ذكر الشافعي لا وفي
 الجرح بحثا نعم ونازعه في النهر
 (ويقيم عند كل واحدة منهن
 يوما وليلة) سكن انما تليمه
 التسوية في الليل حتى لو جاء
 للأولى بعد القرب وللثانية بعد
 العشاء فقد ترك القسم ولا
 يجامعها في غير نوبتها وكذا
 لا يدخل عليها إلا بعد نوبتها ولو
 اشتد في الجوهره لا بأس أن
 يقيم عندها حتى تشق أو غوت
 انتهى يعني إذا لم يكن عندها
 من يؤنسها ولو مرض هو في بيته
 دعا كلا في نوبتها لأنه لو كان
 صحيحا وأراد ذلك ينبغي أن
 يقبل منه نهر (وان شاء ثلاثا)
 أي ثلاثة أيام ولها إليها (ولا يقيم عند
 أحدهما أكثر إلا بإذن الجرح)
 خلاصة

منهما ثلاثة أيام فعل وروى عن الأشعث عن الحكم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لا تمسك حية
 دخل بها ان شئت سبعة أو تسعة لهن اه ومقتضى روايته الحديث أن له التسبيع بل في غاية البيان ان شاء
 ثلث لكل واحدة وان شاء سبع الى غير ذلك (قوله زاد في الحاشية) يوههم ان عبارة الحاشية صريحة
 في الحصر كعبارة الخلاصة بل ليس كذلك فان الذي فعلها عليه أن يسوى بينهما فيكون عند كل واحدة منهما يوما
 وليلة أو ثلاثة أيام واليهما والرأى في البداية اليه اه قالنا هذان هذايان للافضل لان في الزيادة بقربة
 عبارة المارة تأمل (قوله وقيد في الفتح) أي قد كلام الهداية المذكور وبحث قال اعلان هذا
 الاطلاق لا يمكن اعتباره على صراحته لانه لو أراد أن يدور سنة سنة ما بطن الاطلاق ذلك بل ينبغي أن يطلق له
 مقدار مدة الايام وهو أربعة اشهر واذا كان وجوبه للتأنيس ورفع الوحشة وجب أن تعتبر المدة القريبة
 وأعلن ان اكثر من جمعة مضارة الا أن يرضى اه فتوله وأطن الخ اضرب ابطل على أن مدة الايام فستأب
 أن تكون أو في قول الشارح أو جمعة يعني بل كافي قول الشاعر كانوا ثمانين أو زادوا ثمانية ح (قوله
 وعمه في الصر) حيث قال والظاهر الاطلاق لانه لا مضارة حيث كان على وجه القسم لانها مطمئنة بجي
 نوبتها (قوله ونظرفيه في النهر) حيث قال في نفي المضارة طلقا نظرا ليجنى اه قلت وأيضاً فان
 الاطمئنان بجي النوبة منتف مع طول المدة كسنة فلا احتمال موته أو موتها مع ما فيه من تثبيت
 المعنى الذي شرع القسم لاجله وهو الاستئناس (قوله وظاهر مجتمعا) أي صاحب الفتح والبحر كافي
 الخ ح (قوله من التقيد بالثلاثة أيام) قد علمت ما ينشأ من هذا التقيد (قوله وهو حسن) كذا قاله
 في النهر (قوله في كل مباح) ظاهره انه عند الامرية منه يكون واجبا عليه كأمير السلطان الرعية به
 ط (قوله ومن اكل ما تأذى به) أي برائحته كثرة وبصل وبوخذه منه انه لو تأذى من رائحة الدخان
 المشهور له منه ما من شربه (قوله بل ومن الحناء) ذكر في الفتح مجئا أخذ ما قبله (قوله وغمامه فيها
 علته على الملتقى) وعبارة عن الحاشية معزاة للمتنق لو كان له امرأة وسراري امريوم وليلة من كل أربع
 عندها وفي البواقي عندهم شاء منهن وكذا لو كان له ثلاث نسوة امريوم وليلة عند كل منهن ويقع في يوم
 وليلة عندهم شاء من السراري ولوله أربعة أهام عند كل يوما وليلة ولم يكن عند السراى الا وقفة الممار
 وبكره الرجل أن يضا امرأة وعندها صبي يعتل أو اعى أو شرته أو أمته أو أمته اه ثم قال ولا يجمع بين
 الضرب الا لارضى ولو قالت لا أسكن مع أمثلك ليس الهما ذلك ولو أقام عند الامة يوما فعتقت يقيم عند الحرة
 يوما وكذلك العكس اه أي لو أقام عند الحرة يوما فعتقت زوجته الامة يتحول الى الممتعة ولا يكمل للحرة
 يومين تنزل للعرة بانه انتهاء منزلته بالبدء كافي المعراج أقول وما نقله أولا عن المتنق مبنى على رواية الحسن
 المرجوع عنها كمنتهى من ان الحرة يوما وليلة من كل أربع كذا خطرت ثم رأيت الشرع لا يصرح به
 في رسالته فيجوز ان يصرح بالقسم بين الزوجات وقال ولم أر من يه على ذلك ومبنى الرسالة على سؤال في رجل
 له زوجتان وجوار يقيم في بيت عند جواره ماشاء ثم يرجع الى زوجته ويقسم لهما أجاب بالجواز
 الخدام قول ابن الهمام اللازم انه اذا بات عند واحدة ليلة يبيت عند الأخرى كذلك لانه يجب أن يبيت عند
 كل واحدة منهما دائما فانه لو ترك البيت عند الكل بعض الليالي وانفرد لم ينع من ذلك اه يعني بعد تمام
 دورهن وسواء انفرد بنفسه أو كان مع جواره اه فافهم والله سبحانه أعلم

«باب الرضاع»

ما كان المقصود من النكاح الولد وهو لا يعيش غالبا في الشدة وإنشاءه الا بالرضاع وكان له أحكام تتعلق به
 وهي من انوار النكاح المتأخرة عنه بدو وجب تأخيرها عن آخر أحكامه ثم قبل كتاب الرضاع ليس من تصنيف
 محمد انما عمل بعض اصحابه ونسبه اليه لبروجه ولذا لم يذكره المحاكم أو الفضل في مختصره المسمى بالكافي مع
 التزامه ايراد كلام محمد في جميع كتبه مخدوفة التعاليل وعائنه على أنه من أوائل مصنفاة وانما لم يذكره المحاكم
 اكتفاء بما أورده من ذات في كتاب النكاح فتح (قوله يفتح وكسر) ولم يذكره الفهم مع جواز لانه
 بمعنى أن ترضع معه آخر كافي القاموس وفيه انه فعله بما من باب علم في لغة تهامة وهي ما فوق نجد ومن باب
 ضرب في لغة نجد وجاء من باب كرم نهر زاد في الصباح لغة أخرى من باب فتح مصدره رضاعا ورضاعا بالفتح

زاد في الحاشية (والرأى في
 البداية) في القسم (اليه)
 وكذا في مقدار الدور هدية وتعيين
 وقيد في الفتح مجئا مدة الايام
 أو جمعة وعمه في البحر ونظرفيه
 في النهر قال المتنق وظاهر
 مجتمعا انها لم يطعها على ما في
 الخلاصة من التقيد بالثلاثة
 أيام كما مؤلفا عليه في المختصر والله
 اعلم (فروع) لو كان عمله ليلا
 كالخارس ذكر الشافعية انه يقسم
 نهارا وهو حسن وحقه عليها
 أن تنده في كل مباح بأمرها به
 وله منها من الغزل ومن اكل
 ما تأذى من رائحته بل ومن
 الحناء والنش ان تأذى برائحته
 نهارا وغمامه فيها علته على المتنق

«باب الرضاع»

(هو) لفتح وكسر

(قوله مص الندى) قال في المصباح الندى للمرأة ويقال في الرجل أيضا قال ابن السكيت يذكرونه
 اه وهذا التعريف قاصر لانه في اللغة يسم المص ولومن جملة فالاولى ما في القاموس وهو لغة شرب اللبن من
 الضرع والندى ط (قوله آدمية) خرج من الرجل والبهيمة بحر (قوله أو آسية) ذكر في النهر أخذ
 من الطافهم قال وهو حادثه القنوى (قوله وألحق بالخص الخ) تعويض بالرد على صاحب البحر حيث قال
 التعريف مقنوض طرد القديم وجد المص ولا رضاء ان لم يصل الى الجوف وعكسا اذ قد وجد الرضاء
 ولا مص كما في الوجور والسعوط ثم اجاب بان المراد بالخص الوصول الى الجوف من المتذنين وخسه لانه سبب
 للوصول فاطلق السبب وأراد المسبب واعترضه في النهر بان المص يستلزم الوصول الى الجوف لما في القاموس
 مصصته شربة شرابا رقيقا وجعل الوجور والسعوط لمعتين بالخص ح وفي المصباح الوجور: فتح الواو
 الدوا يصب في الخاق واوجرت المربض ايجارا ففعل به ذلك وجرت له أجره من باب وعد لغة والسعوط كرسول
 دوا يصب في الانف والسعوط كفتعود مصدره أعطى الدواء بعدل الى مضغوعين (قوله
 في وقت مخصوص) قد يقال انه لا حاجة اليه للاستغناء عنه بالرضيع وذلك انه بعد المدة لا يسي رضيعا نص
 عليه في العناية به وفيه نظر والذي في العناية أن الكبر لا يسي رضيعا كرهذا على من سوى في التبريم
 بين الكبر والصغير (قوله عن العون) كذا في عامة النسخ وفي بعضها عن العيون البلاء بين العين والواو
 وهو اسم كتاب أيضا وهو الذي رأته في النور في تصحيح القديري أيضا فافهم (قوله لكن الخ) استدراك
 على قوله وبه يفتي وحاصله انهم قالوا لا يفتي بكل منهما ط (قوله أى مدة كل منهما ثلاثون) تقدر المضاف
 ليس لعدة الحمل لان الاخبار بالزمان عن المعنى صحيح بالتقدير فافهم بل ابيان حاصل المعنى قال في الفتح ووجهه
 انه سبحانه ذكر اثنين وشربهما مدة فكان لكل واحد منهما بكالها كالأجل المضروب لثنتين على شخصين
 بان قال اجلت الدين الذي على فلان والدين الذي على فلان سنة يشبه منه ان السنة بكالها لكل (قوله
 غير ان النقص) أي عن الثلاثين في الاول يعني في مدة الحمل أى اكثر مدته فام أى تحقق وثبت (قوله لا يفتي
 الولد الخ) الذي في الفتح الولد لا يفتي في بطن أمه اكثر من ستين ولو بقدر فلكة مغزل وفي رواية ولو بقدر غزل
 مغزل وسخرجه في موضعه اه وملكه المغزل اكثر من مائة وعشرون يوما وهو على تقدير مضاف وقد جاء مصرحاً
 في شرح الارشاد ولو بد وملكه مغزل والغرض يقتل المدة مغرب قوله ومنه لا يعرف الاسماع لان المقدرات
 لا يبتدى العقل اليها فتح أى فهو في حكم المرفوع المسموع من النبي صلى الله عليه وسلم (قوله
 والاية مؤولة) أى قابلة للتأويل على معنى آخر لم تكن قطعة الدلالة على المعنى لا قول خارجة عنها بخبر الواحد
 (قوله لتوزيعهم) أى العلماء كالمصاحبين وغيرهما لأجل أى ثلاثون شهرا على الأقل أى أقل مدة الحمل
 وهو ستة أشهر والاكتفاء أى كثرته مدة الرضاء وهو ستان فالثلاثون بيان لمجموع المتذنين لكل واحدة
 (قوله على ان الخ) ترق في الجواب وفيه إشارة الى ما أورده في الفتح على دليل الامام المخارن أنه يستلزم
 كون لفظ ثلاثين مستعملا في إطلاق واحد في مدلول ثلاثين وفي أربعة وعشرين وهو الجمع بين الحقيقة والخيال
 بلفظ واحد ومن أن اسماء العدد لا يتجزأ في معنى في الآخرص عليه كثير من المحققين لأن تجزأه لا اعلام على
 مسمياتها اه وأجاب الرضى بأن جملة فضله مبتدأ وثلاثون خبر عن أحد هما الثاني وحذف خبر الآخر
 فأحد الخبرين مستعمل في حقيقة شته والآخر في مجازة فلا جمع في انظر والمعدوعن الثاني بأنه أطلق الشهر
 في قوله تعالى الحج أشهر معلومات على شهرين وبعض الثالث اه قلت وفيه أن الشهر ليس من اسماء العدد
 فالمتناسب الجواب بمثاله الجمهور من أن عشره الاثني اربعة ثمانية كما أشار اليه في الفتح لكن هذا يخص
 بالاستسناد والكلام ليس فيه (قوله كما أفاده في رسم المتفق) قبل ذلك الامام قاضي خان في فصل رسم
 المتفق من أول تناواه بطريق الإشارة لا بصريح العبارة (قوله لكن الخ) استدراك على قوله الواجب
 على القائل الخ فانه يشهد وجوب التسليم سواء وافقه صاحباه أو خالفاه وهو قول عبد الله بن المبارك (قوله
 قبل بخير المتفق) أى وقبل لا يخبر مطلقا كما علمت فهذا قول ثان قال في السراجية والاول أصح ان لم يكن المتفق
 شجندا ومفاده اخبار القول الثاني أى الخبران كان مجتهدا ولا يفتي أن تخيرا لمجتهدا فانه في النظر في الدليل
 وهذا معنى قول الحارثي والاصح أن العبرة بقوة الدليل لان قوة الدليل لا تظهر لغير المجتهد في المذهب تأمل وغام

مص الندى وشرا (مص من ندى
 آدمية) ولو بكرا أو ميسة
 أو آسية وألحق بالخص الوجور
 والسعوط (في وقت مخصوص)
 هو (حولان ونصف عنده
 وحولان) فقط (عندهما وغو

الاصح) فتح وبه يفتي كما في تصحيح
 القديري عن العون
 في الجوهره ان في الجوفين ونصف
 ولو بعد النظام شترم وعابسه
 القنوى واستدلوا بقول الامام
 بقوله تعالى وحده وفصله ثلاثون
 شهرا أى مدة كل منهما ثلاثون
 غير أن النقص في الاول قام بقول
 عائشة لا يفتي الولد اكثر من ستين
 ومنه لا يعرف الاسماع والاية
 مؤولة لتوزيعهم لأجل حمل
 الأقل والاكثر فممكن دلالتها
 قطعة على أن الواجب على المقتل
 العمل بقول المجتهد وان لم يظهر
 دله كما أفاده في رسم المتفق لكن
 في آخر الحارثي فان خالف قيل
 بخير المتفق

تحرير هذه المسألة في شرح ارجوزي في رسم الفتوى (قوله والاصح أن العبرة بقوة الدليل) قال في البحر
ولا ينبغي قوة دليلهما فان قوله تعالى والوالدان برضهن الآية يدل على أنه لا رضاع بعد القيام وأما قوله تعالى
فان أراد اخصالا عن رضائهما فافانها وقيل الحولين بدليل تنقيده بالراضى والتشاور وبعد ههنا يحتاج
إليهما وأما استدلال صاحب الهداية بالامام بقوله تعالى وسله وفضاله ثلاثون شهرا بناء على أن المدة لكل منهما
كاملة فتدبر رجوع إلى الحق في باب ثبوت الذنب من أن الثلاثين شهرا للعمل ستة أشهر والعامان للصال ١٥
(قوله أما لزوم أجر الرضاع الخ) وكذا وجوب الارضاع على الام ذبانه عن عمر الجنبي (قوله في المدة فقط) أما
بعدها فانه لا يوجب التحريم بجم (قوله فما في الزبلي) أي من قوله وذكر الخصاص انه ان فطم قبل مضي
المدة واستغنى بالاطعام لم يكن رضاعا وان لم يستغن ثبت به الحرمة وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله
وعليه الفتوى (قوله لان الفتوى الخ) ولان الاكثرين على الاول كما في النهر (قوله ولم يبع الارضاع
بعده ذنبه) اقتصر عليه الزبلي وهو الصحيح كما في شرح المنظومة بركن في التهستني عن الحطواستغنى
في حولين حل الارضاع بعدهما في نصف ولانهم عند العامة خلافا لمالك بن أيوب ١٥ ونقل ايضا قبله عن اجازة
القاعدى انه واجب الى الاستغناء ومنه ذهب الى حولين وجاز الى حولين ونصف ١٥ قلت قد يوفق بعمل المدة
في كلام المصنف على حولين ونصف بشرطه أن الزبلي ذكره بعدها وحيد فلا يخالف قول العامة تأثيل
(قوله وفي البحر) عبارته وعلى هذا أى الفرع المذكور ولا يجوز الانتفاع به للتداوى قال في الفتح وأقل
الطب يثبتون اللبن البتة أى الذى نزل به ببت مرضعة فتعالج العين واختلاف المشايخ فيه قيل لا يجوز
وقيل يجوز اذا علم انه يزول به الرمد ولا يخفى ان حقيقة العلم معتدلة فالمراد اذا غلب على الظن والافهم معنى
المنع ١٥ ولا يخفى ان التداوى بالحرمان لا يجوز في ظاهر المذهب أصله بول ما يؤكل له فانه لا يشرب أصلا ١٥
(قوله بالحرمان) أى الحرمان استعماله طاهرا كان أو نجسا ح (قوله كما ذكر) أى قبل فصل التبريح قال
(فرع) اختلف في التداوى بالحرمان وظاهر المذهب المنع كما في ارضاع العبر لكن نقل المصنفه وهناعن
الحاوى وقيل رخص اذا علم فيه الشفاء ولم يعلم دواء آخر كما رخص الجهر للعثاشان وعليه الفتوى ١٥ ح قلت
انقضى وعليه الفتوى رأيت في نسختين من المنع بعد القول الثاني كما ذكره الشارح كإعماله وكذا رأيت في الحاوى
القدسى فعمل ما في نسخة ط تصريف فافهم (قوله وللأب اجبارامته الخ) لانها لاحق لها في التربية
في حال رقها بل الحق له لانها ملكه وكذا الحكم في ولدها من غيره لانه ملكه رجعت قلت وانظر ان للدولى
اجبارها أيضا وان شرط الزوج حرية الاولاد لان الرضاع يزيلها ويغسلها عن خدمته (قوله على الارضاع)
الاطلاق شامل لولده منها ومن غيرها وولد أجنبي باجرة أو بدونها لانه لا يستخدمها بمأراده (قوله
بنوعيه) أى الاجبار على الفطام وعلى الارضاع (قوله مع زوجته الحرة) أما زوجته الامه فالحق
لسيدها وان شرط الزوج حرية الاولاد فيما يظهر كما ذكرناه آنفا فافهم (قوله ولوقبلهما) أى قبل
الحولين وهذا التعميم المستفاد من زيادة لوجوب النسبة الى عدم الاجبار على الرضاع أى ليس له اجبارها
عليه في القضاء ما لم يمتد ذلك في المدة بان لم يأخذ يدى غيرها ولم يكن للاب وللصغير مال كما سبق في
في الخصامة والنفقة أما بالنسبة الى النوع الآخر وهو عدم الاجبار على الفطام فافانها يصح قبل الحولين وأما
بعدها فافانها يظهر انه يجبرها على الفطام لما ان الارضاع بعد ههنا الحرام على القول بان مذهب الحولان تماثل ح
بزيادة قلت وما استظهره منى على ظاهر كلام المصنف السابق وقد سنا الكلام فيه (قوله ولولين الحريين)
قال في البحر وفي البرازية والرضاع في دار الاسلام ودار الحرب سواء حتى اذا رضع في دار الحرب واسلوا
وخرجوا الى دارنا ثبت أحكام الرضاع فيما بينهم ١٥ ح (قوله وان قل) أشار به إلى نفي قول الشافعى
واحدى الروايتين عن احمد أنه لا يثبت التحريم الا بتجسس رضعات مشبعات حديث مسلم لا يتحرر المصة
والصنان وقول عائشة رضئ الله عنها كان رضعا بآثر من القرآن عشر رضعات معلومات يحترم ثم نسخ
بجسم رضعات معلومات يحترم فتوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي فيا يقرأ من القرآن ورواه مسلم
والجواب أن التقدير منسوخ صرح بشخصه ابن عباس وابن مسعود وروى عن ابن عمر انه قيل له ان ابن الزبير
يقول لأبأس بالرضعة والرضعتين فقال قضاء الله سير من قضائه قال تعالى وأما هنكم اللاق أرضعنكم

والاصح ان العبرة بقوة الدليل
ثم خلاف في التحريم أما لزوم
أجر الرضاع للمطلة فقد ادر
بحولين بالاجماع (ويثبت التحريم
في المدة) فتموا ولو (بعد الفطام
والاستغناء بالاطعام على) ظاهر
(المذهب) وعليه الفتوى فتح
 وغيره قال المصنف كالبرقي
الزبلي خلاف المعتمد لأن
الفتوى متى اختلفت رجع نفاها
الرواية (ولم يبع الارضاع بعد
مدته) لانه جزء آدمى والانتفاع
به لغرض ضرورة حرام على الصحيح
شرح الوهابية وفي البحر لا يجوز
التداوى بالحرمان في ظاهر المذهب
أصله بول الماء كقول كما ذكره وللأب
اجبارامته على فطام ولدها منه
قبل الحولين ان لم يرضعه) أى الولد
(الطعام كاله) ايضا (اجبارها)
أى امته (على الارضاع وليس له
ذلك) يعنى الاجبار بنوعيه (مع
زوجته الحرة) ولو (قبلهما) لأن
حق التربية لها جوهره (ويثبت به)
ولولين الحريتين برزاية (وان قل)
ان علم وصوله لجوفه من فيه أو افقه

وأخواتكم من الرضاعة فهذا إما أن يكون ردًا للرواية بنسخها أو لعدم صحتها أو لعدم إجازته تنقيح إطلاق
 الكتاب بخبر الواحد وهذا معنى قوله في الهداية أنه مردود بالكتاب أو منسوخ به وأما ما رويته عائشة فالمراد به
 نسخ الكل بخبر قريسي حتى أن من لم يبلغه كان يقرؤها والازم ضاع بعض القرآن كما تقول الرواقش وما قبل
 ليكره نسخ الثلاثة مع قضاء الحكم فليس بشئ لأن ادعاء قضاء حكمه بعد نسخه يحتاج إلى دليل وعام ذلك
 مبسوط في الفتح والبيان وغيرهما (تنبيه) نقل ط عن الخيرية أنه لو قضى شافعي بعدم الحرمة برضعة
 نفذ حكمه وأذاعه إلى حنفي أمضاه اه فتأمل (قوله لا غير) يأتي محترزه في قول المصنف والاحتقان
 والافتقار في إذن وجائفة وأما (قوله فلا التمس الخ) فتوزيع على التقيد بقوله إن علم وفي القنية امرأة
 كانت تعطي ثديها صبية واشتهر ذلك بينهم ثم تقول لم يكن في ثديي لبن ألقمها ثديي ولم يعلم ذلك إلا من جهتها
 جاز لا ينهاه أن يترجى بهذه الصبية اه ط وفي الفتح لو أدخلت الحلة في في الصبي وشكت في الارتضاع
 لا ثبت الحرمة بالثمن ثم قال والواجب على النساء أن لا يرضعن كل صبي من غير ضرورة وإذا الرضعن
 فليحفظن ذلك ولا يشهرنه ويكنهه احتياط اه وفي البحر عن الخانية يكره للمرأة أن ترضع صبيًا بلا إذن زوجها
 إلا إذا خافت هلاكه (قوله ثم لم يدر) أي لم يدر من أرضعها منهم فلا بد أن تعلم الرضعة (قوله ان لم
 تظهر علامة) لم يدر من فسر هادويكن أن تحمل بتردد المرأة ذات اللبن على الحبل الذي فيه الصبية أو كونها
 سائلة فيه فانه أماره قوية على الارتضاع ط (قوله ولم يشهد بذلك) بالنساء للصهول والجوارح الجورور نائب
 القائل (قوله جاز) هذا من باب الرخصة كيلا يسد باب النكاح وهذه المسألة خارجة عن قاعدة الأصل
 في الإيضاع التحريم ومثلها ما لو اختلفت الرضعة بنساء محصرين وهذا بخلاف المسألة الأولى فانه لا حاجة
 إلى إخراجها لأن سبب الحرمة غير متحقق فيها كذلك أفاده في الاشياء (قوله أمومية) بالرفع فاعل
 يثبت قال القهستاني والأمومية مصدر وهو كون الشخص أما اه (قوله وأبوة زوج مرضعة لبنها منه)
 المراد به اللبن الذي نزل منها بسبب ولادتها من رجل زوج أو سدد فليس الزوج يتبدل ما خرج مخرج الغالب
 بحر وأما إذا كان اللبن من زنا فيه خلاف سيد كره الشارح وبأن الكلام فيه (قوله) أي للرضع وهو
 متعلق بالأبوة ح أي لانه مصدر معناه كونه أبًا ط (قوله كاسيحي) أي في قوله طلق ذات لبن ح
 (قوله أي بسببه) أشار إلى أن من يعنى به البسبية ط (قوله ما يحرم من النسب) معناه أن الحرمة بسبب
 الرضاع معتبرة بجوهر النسب فمثل زوجة الابن والابن من الرضاع لانها حرام بسبب النسب فكذلك بسبب
 الرضاع وهو قول أكثر أهل العلم كذا في المبسوط بحر وقد استشكل في الفتح الاستدلال على تحريمها
 بالحديث لأن حرمتها بسبب الصهرية لا بالنسب ومحرمات النسب هي السبع المذكورة في آية التحريم بل قيد
 الاصطلاح فيها يخرج حليلة الابن والابن من الرضاع فيفيد حلها وتعممه فيه (قوله رواء الشيخان) أشار به
 إلى أنه حديث لكن فيه تغييرا قضاه تركيب المتن وهو زيادة القضاء ووضع المضموم موضع الظاهر وأصله يحرم
 من الرضاع ما يحرم من النسب ح وقد تم أنه يجوز رواية الحديث بالمعنى للعارفين على أن المصنف لم يقصد
 رواية الحديث ط (قوله يشارك النسب الرضاع) ينصب النسب ورفع الارتضاع ح ولعله إنما نسبت
 إليه المفاصلة وإن كان مفاعله من الجانبين لانه الفرع والنسب هو الأصل المعتبر في التحريم والمفاصلة غالبًا
 تكون من العارض ط (قوله في صور) أي سبع وإنما كانت إحدى عشرين باعتبار تعلق الرضاع
 بالضاف أو المضاف إليه أو بهما كما سأتى في إيضاحه ولا يخفى عليك أن المذكور في البيتين ست صور فان قوله
 وأم أمك مكررم قوله وأم أخت أذكلك واحدة من هذه المذكورات كذلك فان أخت البنت مثل أخت الابن
 وأم الخالة مثل أم الخال وقس عليه ح (قوله كأم نافله) أشار بالكاف إلى عدم الحصر في ذلك لما قال
 في الفتح أن الحرمة في الرضاع وجود المعنى المحرم في النسب فإذا اتفقت في شيء من صور الرضاع اتفقت الحرمة
 فستفاد انه لا حصر فيما ذكر اه فافهم والنافلة الزيادة تطلق على ولد الولد لزيادته على الولد الصلي وتقدم
 أن كل صورة من هذه السبع تنفرد إلى ثلاث صور فلو دللنا أن كان نسبا وله أم من الرضاع تحمل ذلك بخلاف
 أنه من النسب لانها حليلة أبائك وان كان رضاعيا بان رضع من زوجة أبك وهذا الرضيع أم نسبية
 أو رضاعية أخرى تحمل لك (قوله وجدة الولد) صادق بأن يكون الولد رضاعيا بان رضع من زوجتك وله

لا غير فلو اتفقت الحلة ولم يدر
 أدخل اللبن في حلقه أم لا لم يحرم
 لأن في المانع شكًا ولو الجنية ولو
 أرضعها كزاهره لم يدر
 من أرضعها فاراد أحدهم تزوجها
 ان لم تظهر علامة ولم يشهد بذلك
 جازئانية (أمومية الرضعة
 للرضع و) يثبت (أبوة زوج
 مرضعة) إذا كان (لبها منه)
 والا لا كاسيحي (فيحرم منه)
 أي بسببه (ما يحرم من النسب)
 رواء الشيخان واستثنى بعضهم
 إحدى عشرين صورة وجهها
 في قوله

يفارق النسب الارتضاع في رر
 كما نافلة أو جدة الولد

جدة نسبه أوجهة أم أم أخرى أرضعته وبأن يكون نسبه جدة رضاعة بخلاف النسبة فلا تحلل لك لانها
 أمك وأم ووجتك واحترز جدة الولد عن أم الولد لانها حلال من النسب وكذا من الرضاع (قوله وأم اخت)
 صادق بان يكون كل منهما من الرضاع كان يكون لك أخت من الرضاع لها أم أخرى من الرضاع أرضعتها
 وحدها وبأن تكون الاخت فقط من الرضاع لها أم نسبه وبأن تكون الام فقط من الرضاع كان تكون لك
 أخت نسبه لها أم رضاعة بخلاف النسبة لانها اما أمك أو بطله (قوله وأخت ابن) أي كل منهما
 رضاعي أو الأول رضاعي والثاني نسي أو العكس بخلاف ما إذا كان كل منهما من نسبه فلا تحلل أخت الابن
 لانها اما بنتك أو بيبنتك ومن هنا يعلم ما إذا أرضع ولدك من أم أمه فان أمه لا تحرم عليك لكونها أخت ابنك
 رضاعا اما الرمي ط واخذ البنت كأخت الابن وأوردناه بتصوير الحل في أخت ابنه وبنته نسا بان
 يدعي شريكه كان في أمه ولدها فإذا كان لكل منهما بنت من غير الامة حل لشريكه التزوج بها وهي أخت ولده
 نسبا من الابن وألفز بها في شرح الوهبانية واجب عنها نيزيليه (قوله وأم اخ) الكلام فيه كالكلام
 في أم الاخت وفيه ما مر من ح (قوله وأم خال) فيه الصور الثلاث اما إذا كان نسبين فلا تحلل لأن أم
 خالك من النسب جدتك أو منكوسة جدتك (قوله وعم ابن) فيه الصور الثلاث أيضا بان يكون كل
 منهما رضاعيا كان رضع صبي من زوجك ورضع ايضا من زوجة رجل آخر له أخت فهذه الاخت عمه ابنك
 من الرضاع أو الأول رضاعا فقط بان يكون ذلك الرضيع ابنك من النسب أو الثاني فقط بان يكون ابنك من
 الرضاع له عمه من النسب بخلاف ما لو كان كل منهما من النسب فان العمه لا تحلل لك لانها أختك (قوله
 استثناء منقطع الخ) جواب عن قول البيضاوي ان استثناء أخت ابنه وأم أخيه من الرضاع من هذا
 الاصل ليس بصحيح فان حرمتها في النسب بالمصاهرة دون النسب اه فعدم العمه مبنى على جعل الاستثناء
 متصلا وفيه جواب ايضا عن قوله في الغاية ان هذا يخص بعض للعدت بدليل عقلي وبان الجواب ما قاله
 الزيلعي ان هذا سهو فان الحديث يوجب عموم الحرمة لاجل الرضاع حدثت الحرمة لاجل النسب
 وحرمة أم أخيه من النسب لاجل انها أم أخيه بل لكونها أمه أو موطوءة أي لا يرى أنها تحرم عليه
 وان لم يكن له أخ وكذا أخت ابنه من النسب انما حرمت عليه لاجل انها بنته أو بنت امرأته بدليل حرمتها
 وان لم يكن له ابن وهذا المعنى يوجب الحرمة في الرضاع ايضا حتى لا يجوز له أن يتزوج بامته ولا موطوءة أي
 ولا بنت امرأته كل ذلك من الرضاع فيطرد دعوى التخصيص اه وحاصله يرجع الى ان الاستثناء منقطع كما قال
 الشارح لعدم تناول الحديث له وهذا وقد اعترض ح قول الشارح تعالى البيضاوي ان حرمة من ذكر
 بالمصاهرة بان فيه نظرا من وجهين الاول أن المصاهرة لا تصور في عمه ولده لانها أخته الشقيقة أو لاب
 أو لام وكذا في بنت عمه ولده لانها بنت أخته الشقيقة أو لاب أو لام الثاني أن المصاهرة في الصور السبعة
 الباقية انما تصور على تقدير واحد فقط وعلى التقدير الآخر أو التقديرين الآخرين فالحرمة بالنسب
 لا بالمصاهرة بيان ذلك ان أم أخيك انما تكون حرمة أم أخيه بالنسب لانها أمك وحرمة أخت ابنك النسبي
 انما تكون بالمصاهرة ان كانت أخت الابن لانه لانها بنتك بخلافها شقيقة أو لاب فانها
 بنتك وحرمة جدتك انما تكون بالمصاهرة اذا كانت أم أمه لانها أم أمك بخلافها
 أم أمه لانها أمك وحرمة أم عمك انما تكون بالمصاهرة لو سلم لاب بخلافه لوشه قبا أو لام
 لانها جدتك وثل أم العم انما تكون بالمصاهرة بدليل انما تكون بالمصاهرة لو كانت الاخت لام لانها
 تكون بنت ربيتك بخلافها شقيقة أو لاب لانها بنت ربيتك وحرمة أم ولدك انما تكون بالمصاهرة اذا كانت
 ام ابنك لانها حلاله ابنك بخلاف ام بنتك فانها بنتك فقد ظهر أن التعليل بهذا غير صحيح بل التعليل
 الصحيح ما ذكره بقوله فان حرمة ام اخته الخ كما سنبينه اه أقول والجواب عن الاول أن قول الشارح
 أن حرمة من ذكر بالمصاهرة المراد من ذكر هو أم أخيه وأخته لانه هو الذي سبق ذكره دون بقية
 الصور الاربعة ولانه ذكره بعد تعليل آخر شامل للجميع وهو قوله فان حرمة ام اخته وأخيه الخ مع قوله
 وقبر عليه أخت ابنه الخ كما ستوضحه وعن الثاني أعني قوله أن المصاهرة انما تصور على تقدير واحد فقط

وأم أخت وأخت ابن وأم أخ
 وأم خال وعمه ابن عمد
 (الأم أخيه وأخته) استثناء
 منقطع لأن حرمة من ذكر
 بالمصاهرة لا بالنسب فلم يكن
 الحديث متصلا بالمستثناء
 الفقهاء فلا يخصص بالعدل كما قيل
 فان حرمة أم اخته وأخيه نسبا
 لكونها أمه أو موطوءة أي

وهكذا تدرك الصغير فتقول في أم أخيه أو أخيهما وفي اخت ابنة أخوانها وفي جدة ابنة جدتها الخ وحاصل
 التسطرر الثاني أن تنظر إلى كل صورة وتنتظر إلى نسبة المرأة فيها إلى الزوج فتقسمها باسم تلك النسبة مثلاً
 إذا تزوج أم أخيه أو أخته تصكون المرأة قد تزوجت أخا ابنتها أو بنتها وإذا تزوج اخت ابنة أم بنته تكونت
 قد تزوجت أم أخيهما أو أخته وهكذا ولا يفتي في هذا أكثر رخص وانما اختلف بالتعريف فقط فافهم (قوله
 وتزوجها بأي أخها) كذا في بعض النسخ ومثله في الجرح وهو الاوافق لما تقرر ح كما عرفت وفي بعض النسخ
 بابن أخها وهو كذلك في النهر ولا وجه له فان هذا لا يقابل تزوجها بأم أخيه على التقريرين المأذونين ووقع
 في بعض نسخ البحر التعبير بأخي ابنتها وهو موافق لما تقرر ط كما تروى فيه ما عرفت (قوله وكل منها) أي
 من الأربعين ح وفي بعض النسخ منهما بضمير التثنية أي كل من الاعتبارين اللذين بلغ العدد فيها أربعين
 فافهم (قوله الحار والمجرور) أي المقدّر بعد الاستثناء المدلول عليه بالمتنفي منه والتقدير فيجرم
 من الرضا ما يجرم من النسب الام أخيه من الرضا فانما لا يحرم اه ح (قوله تعلقا معنويا) على أنه
 صفة أو حال لانه معرفة غير محضة لأن التعريف الإضافي هنا كالتعريف الجنسي وأما تعلقه الصناعات
 فباعتبار استقرار المحذوف وجوباً وانعام ذلك في ح عن البحر (قوله كالاخ) الاولى أن يقول كالاخت أو يقول
 في الاول كان يكون له أخ نسي لأن يقال مراده التوابع في المضاف إليه ذكورة وأوثه ح (قوله كان
 يكون له أخ نسي له أم رضاعية) تتبع في هذه العبارة النهر قال ح توصوا به يكون له أخ رضاعي له أم
 نسبية كالأختي (قوله وهذا من خواص كائناً) اعلم ابن وهبان في شرح منظومته أوصلها إلى يتف
 وستين وبينها صاحب البحر وزاد على ما احتج أوصلها إلى إحدى وعشرين وقال انه من خواص هذا الكتاب
 أوصلها إلى النهر إلى مائة وعثمانية وقال انها من خواص كائناً فأراد الشارح أن أوصلها إلى مائة وعشرين بزيادة
 العاشر من الصور تصكون من خواص كائناً كما قال لكنها ما عرفت أفاده ح أي بل بقي العدد مائة
 وعثمانية (قوله وهو ظاهر) كان يكون له أخ رضاعي رضع مع بنت من امرأه أخرى (قوله فهو) أي
 قوله نسباً ط (قوله لزوم التكرار) لانه اذا اتصل بالمضاف فقط كان المضاف إليه من الرضا أو بالاختلاف
 البع فقط كان المضاف من الرضا وهو ما إذا اخلان في قوله وتصل اخت أخيه رضاعاً ح (قوله لتكون له
 أخوين) أي شقيقين ان كان اللبن الذي شرباه من أمهات رجل واحد وألام أن لم يكن كذلك وقد يكونان لأم
 كما إذا كان لرجل امرأتان وولد تامته فأرضعت كل واحدة صغيراً فان الصغيرين أخوان لأم حتى لو كلن
 أحدهما التي لا يحل النكاح بينهما كما ذكره مسكين ح (قوله ولان اختلف الزمن) كان أرضعت الولد
 الثاني بعد الاول بعشرين سنة مثلاً وكان كل منهما في مدة الرضا (قوله وولد مرضعتهما) أي من النسب
 أم المولى من الرضا فانه وان كان كذلك لكانه فهم حكمه من قوله ولا حل بين رضيعي امرأة ح وأما تعلقه
 فأفاد التبريم وان لم يرضع ولدها النسبي بخلاف ما اذا كان الولدان أجنبيين فانه لا بد من ارضاعهما
 من امرأة واحدة كما أفادته الجملة الاولى ولهذه المبدأ يستغن بها عن هذه الجملة وما في البحر والمختار في النهر
 وتصل أيضاً ما ولدت قبل ارضاعها للرضعة أو بعده ولو بسنتين (فرع) في البحر عن آخر الميسر ط لو كانت
 أم البنات أرضعت أحد البنين وأم البنين أرضعت إحدى البنات لم يكن للام المرضع من أم البنات أن يتزوج
 واحدة منهم وتكون لاختونه أن يتزوجوا بنات الأخرى إلا ابنة التي أرضعتها انهم وحدها لانها اخيم
 من الرضا (قوله أي التي أرضعتهما) تنسب بالعضاف إلى الصغير (قوله ولبن بكر) المراد بها التي
 لم يجتمع قط بشكاح أو سفاوح وان كانت العدة غير باقية كان زالت بغوشة حوى والحكمة لا تعتد
 إلى زوجها حتى لو طلقها قبل الدخول له التزوج برضيعتها لأن طلاقها ليس منه فهستافى ط أمالوطقتها
 بعد الدخول فليس له التزوج بالرضعة لانها أصارت من الرائب التي دخل بها بها بحر عن الثمانية (قوله
 والا) أي وان لم تبلغ تسعين سنين قتل لها لبن لا يحرم جوهره لانهم نصوا على أن اللبن لا يتصور الامن
 تصور منه الولادة فيحكم بأنه ليس لبناً كما لو نزل للبكر ماء أصفر لا يثبت من ارضاعه تحريم كافي في شرح
 الوهانية (قوله ولو محلولاً) سواء حلب قبل موته فشربه الصبي بعد موته أو حلب بعد موته بحر
 (قوله فيصيرنا كهما) أي نأكل الرضعة المعلومه من المقام أفاده ح (قوله محرم للبيئة) لانها أم امرأته

وتزوجها بأي أخها أو كل
 منها يجوز أن يتغلق الحار
 والمجرور أي من الرضا تعلقاً
 معنواً بالمضاف كالأم كان
 تكون له اخت نسبية لها أم رضاعية
 أو بالمضاف إليه كالاخ كان يكون له
 أخ نسي له أم رضاعية أو بها كان
 يتبع مع آخر على نسي أجنبية
 ولا أخيه رضاعاً أم أخرى رضاعية
 وفي مائة وعشرون وهذا من
 خواص كائناً (وتصل اخت أخيه
 رضاعاً) يصح اتصاله بالمضاف
 كان يكون له أخ نسي له اخت
 رضاعية والمضاف إليه كان يكون
 لأخيه رضاعاً اخت نسباً أو بها
 وهو ظاهر (و) كذا (نسباً) بأن
 يكون لأخيه له اخت لأم فهو
 متعلّق بها لا بأحد من اللزوم
 التكرار كما لا يخفى (ولا حل بين
 رضيعي امرأة) لتكونهما أخوين
 وان اختلف الزمن والاب (ولا
 حل بين الرضيعه وولد مرضعتهما)
 أي التي أرضعتها (وولدولها)
 لانه ولد الاخ (ولبن بكر بنت تسع
 سنين فأكثر محرم) والا
 جوهره (وكذا يحرم لبن مية)
 ولو محلولاً فيصيرنا كهما محرم للبيئة

بحر (قوله فيهما) أي بلا خرقه إذا ماتت بين رجال فقط أها غير المحرم فيهما بخرقه وقيل تغسل في شايها أفاده ط (قوله ويدفنها) لأن الأولى بالدفن المحارم ط (قوله بخلاف وطئها) أي الميتة فانه لا يتعلق به حرمة المصاهرة (قوله وفروق وجود التغذي لا التذة) لأن المتصور من اللبن التغذي والموت لا يمنع منه والمتصور من الوطئ التذة المعتادة وذلك لا يوجد في الميتة بحر عن الجوهره وإذا انتهت التذة المعتادة بالوطئ لكون الميتة ليست محسلة عادة صارت كالجمجمة بل أبلغ لأن الموت منفرط بعافيه لازم اتفاقا قصد الولد الذي هو في الحقيقة علة حرمة المصاهرة فالمراد في اللازم باتفاقا المزوم فلا يراد أن التذة ليست هي العلة فانهم (قوله ومخلوط) عطف على لبن ميتة أي وكذا يحرم لبن امرأة مخلوط بماء الحاه ح ومثل الماء كل ما تبع بل والجسم كذلك أفاده في النهر ط (قوله إذا غلب لبن المرأة) أي على أحد المذكورات وفسر الغلبة في إيمان الغالبة من حيث الاجزاء وقال هنا فسرهما محمد في الدواء بأن يفترقه عن كونه لبنا وقال الثاني ان غير الطم واللون لأن غيرهما نهر ونحوه في البحر ووفق في الدر المنثور تغسل تعتبر الغلبة بالأجزاء في الجنس وفي غيره تغير طم أولون أو شئ كما يرى عن أبي يوسف اه لأنه اعتبر التغذي في غير الجنس بوصف واحد والمذكور أيضا أنه لا يعتبر إلا إذا غلب الطم واللون نعم وفاقه ما في الهنديه من اعتبار أحد الأوصاف إلا أنه لم يفرع له في يوسف ط (قوله وكذا إذا استسوبا) أي لبن المرأة وأحد المذكورات ح (قوله لعدم الأولوية) علة لاستسوبا لبن المرأةين وأفاده بشرط التحريم منهما أو ماعله استسوبا لبن المرأة مع الباقى فهي إن لبنها غير مغلوب فلم يكن مستهلكا كافي البحر (قوله وعلق محمد الخ) مقابل لما أفاده كلام المصنف من أنه لو كان لبن إحدى المرأةين غالبا لعلق التحريم به فقط ولو استسوبا بانهما (قوله مطلقا) أي تساوبا أو غالب أحدهما لأن الجنس لا يعلب الجنس ح (قوله قبل وهو الاصح) قال في البحر وهو رواية عن أبي حنيفة قال في الغاية وهو أظهر وأحوط وفي شرح الجمع قيل انه الاصح اه وفي الشريعة لالسية ورجع بعض المشايخ بقول محمد واليه مال صاحب الهداية لتأخير دلائل محمد كفي الفتق اه ح (قوله مطلقا) أي سواء كان غالباً أو مغلوباً عند الامام وقال ان كان غالباً يحرم وانما خلاف مقيد بالذى لم يعمه النار فإذا طبع فلا تحريم مطلقا اتفاقا وبما إذا كان الطعام نجساً أما إذا كان رقيقاً يشرب اعتبر الغلبة اتفاقاً وقيل وبما إذا لم يكن اللبن متقاطراً عند رفع القصة أمامه فيحرم اتفاقاً والأصح عدم اعتبار التقاطر على قوله فسر (قوله وان حساه حسوا) في التمام وس حسا زيد المرق شر به شيا بعد شئ بحر وما أفاده من أنه لا يحرم وان حساه نجسا لما ذكرناه أن نفع النهر وكذا ما جزم به في الفتق من أن الطعام لو كان رقيقاً يشرب اعتبر نجساً غلبة اللبن ان غالب وأثبتنا الحرمة وكذا ما في الغاية لو حساه حسوا ثبت الحرمة في قواهم جميعا وكذا في البحر عن المستصفي وقال ان وضع محمد في الأكل يدل عليه اه أي يدل على أن الشرب شرع ثم تغسل ح عن مجمع الانهر عن الغاية أنه قبل انه لا تثبت الحرمة بكل حال واليه مال السرخسي وهو الصحيح كافي أكثر الكتب اه قلت والذي رأيته في الغاية وكذا في البحر عنها هو ما نقلناه عنها اتفاقاً وليس فيها ما ذكره عن السرخسي والمنقول عن السرخسي ليس في الحسوا بل في غيره ففي الذخيرة قبل انما ثبت الحرمة على قول أبي حنيفة إذا كان لا يتقاطر اللبن عند جعل القصة فلو يتقاطر ثبت وقيل لا تثبت واليه مال شمس الأئمة السرخسي وذكر شيخ الاسلام انما لا تثبت على قول أبي حنيفة إذا أكل لقصة لقصة فلو حساه حسوا ثبت اه فما قاله شمس الأئمة انما هو عدم اعتبار التقاطر عند الأكل وهو الاصح كما مر عن النهر وصرح بتعديده أيضا في الهداية وغيره وكلاهما فيما إذا كان الطعام رقيقاً يشرب حسوا وهذا ثبت به الحرمة كما سمعته ولم أدر من صحح خلافه ولا يشال يلزم من تقاطر اللبن عند رفع القصة أن يكون الطعام رقيقاً يشرب لانه لو كان كذلك لم يكن التقاطر من اللبن وحده بل يكون منهما معا فعلم أن المراد كون الطعام نجساً لا يشرب ولنظ القصة مشعر بذلك أيضا فانهم (قوله وذكر الوجهين) قال في البحر ولو جعل اللبن نجساً أو راساً أو شرباً أو جينا أو قاضاً أو مصلحاً وله الصبي لا تثبت به الحرمة لأن اسم الرضاع لا يقع عليه وكذا لا تثبت الحميم ولا يشتر العظم ولا يكتفى به الصبي في الاعتداء فلا يحرم اه ح وفي التمام وس اللبن الخيض ما أخذ به الشبرا واللبن الرائب المستخرج ماؤه والاظط منث ويحترق شئ ينضج من الخيض الغني والمصل اللبن يوضع

ففيه ما ويدفنها بخلاف وطئها
وفرق بوجود التغذي لا التذة
(ومخلوط بماء أو دواء ولبن أخرى
أول شاة إذا غلب لبن المرأة وكذا
إذا استسوبا) اجماع لعدم
الأولوية جوهره وعلق محمد
الحرمة بالمرأتين مطلقاً وقيل وهو
الأصح (لا يحرم) (المخلوط بعظام)
مطلقاً وان حساه حسوا وكذا لو
جبنه لأن اسم الرضاع لا يقع عليه
بحر

في وعاء خوص أو زعفران مطبوخ ماءه اه ط (قوله ولا احتقان) في الصباح حقت المريض اذا أوصلت
الدواء الى باطنه من مخرجه بالحقنة واحتقن هو الاسم الحقنة مثل الفرق من الاعتراف ثم اطلقت على
ما يتداوى به والجمع حقن مثل غرفة وعرف اه بحسب المناسب أن يقال والحقن أى حقن الصبي بالبن
اذا احتقان من احتقن وعرف فعل قاصر والصبي لا يحتقن بنفسه بل يحتقه غيره ولا يصح أخذه من احتقن
المبتلى للصبيون لانه لا يبنى من القاصر ولا يلزم من تفسير الاحتقان في تاج المصادر بعمل الحقنة تعديته
للمفعول الصريح كالصبي في عبارة الهداية حيث قال اذا احتقن الصبي خلافا لما في النهاية والمعراج
كما حقت في الفتح وتظهر التفرقة نظر قدبر (قوله والاقطار) في بعض النسخ الاقطار من الاقترال
وتظاهر أنه تحريف (قوله وجاءتنة) الجراحة في الجوف والامة بالذوالتشديد الجراحة في الرأس تصل
الى ام الدماغ (قوله ومشكل) أى خشي مشكل (قوله الا اذا قال الخ) لانه حينئذ يتضح أنه امرأة
كان ذكره في باب الخني فيبقى به التصريح رجسي (قوله والا لا) تكرار لانه علم من اطلاق قوله
ومشكل بدليل الاستثناء (قوله لعدم الكرامة) لان ثبوت الحرمة بالرضاع بطريق الكرامة للرجسية
فلم تعتبر لثبات الصبي والالكان الكسب أباه والاختية فرع الامة وتقام تحقيقه في الفتح (قوله
ولو أرضعت الكبيرة) أطلقه فاشمل المدخولة وغيره ما وساء كان لبنها منه أو من غيره وقع الارضاع قبل
الطلاق أو بعده في عدة رجسي أو بائن ينوته صغرى أو كبرى فقوله ولو لم يات به فهم منه حكم الرجسية بالاولى
لان الزوجية قائمة من كل وجه ثم التمسيد به ليس احترازا لان اخذ الكبيرة واتمها وبنها نسب وارضاعا
ان دخل بالكبيرة مثلها لزوم الجمع بين المرأة وبنها اختيا في الاول وبين الاختين في الثاني وبين المرأة وبنها
في الثالث وليس أن يتزوج بواحدة منها قاط ولا المرضعة أيضا وان لم يكن دخل بالكبيرة في الثالث
فان المرضعة لا تحل له كونها ام امرأته ولا الكبيرة لكونها ام امرأته وتحل الصغيرة لكونها ابنة امه امرأته
ولم يدخل بها وتقامه في البحر ط (قوله ضرتها الصغيرة) أى التي في مدة الرضاع ولا يشترط قيام نكاح
الصغيرة وقتها رضاعا هابل وجوده فيما معنى كاف لما في البدائع لو تزوج صغيرة فطلقها ثم تزوج كبيرة لها لبن
فأرضعتها حرمت عليه لانها صارت ام منكوحة كانت له فحرم بنكاح البنت اه بحر وان كان دخل بالام
حرمت الصغيرة أيضا لانه صار جامعاً بينهما بل لان الدخول بالانتهاء يحرم البنات والعقد على البنات يحرم
الانتهاء والرضاع الطارئ على النكاح كالسابق وفي الخاتمة لو تزوج ام ولده بعده الصغيرة فأرضعته
بلبن السيد حرمت على زوجها وعلى مولاها لان العبد صار ابنا للمولى فحرمت عليه لانها كانت
موطوءة أبيه وعلى المولى لانها امرأته اه نهر (قوله وكذلك الوأجره) أى لبن الكبيرة ورجل
في فيها أى الصغيرة وأشار الى أن الحرمة لا تتوقف على الارضاع بل المدار على وصول لبن الكبيرة الى جوف
الصغيرة قسرين كلاهما منه ولكل نصف الصداق على الزوج وبغرم الرجل للزوج نصف مهر كل واحدة منهما
ان تعدد الفساد بأن أرضعها من غير حاجة بأن كانت شبي وبقبل قوله انه لا تعدد الفساد بحر
(قوله ان دخل بالام) سواء كان اللبن منه أو من غيره وسواء وقع الارضاع في النكاح أو بعد الطلاق
ولو بائنا ولو بعد العدة لها اذا كان اللبن منه ووقع الارضاع في النكاح أو عدة الرجسي أو البائنا ولو بعد العدة
حرمت أمه وأخسج النكاح في الاولين أما حرمة الصغيرة فلا يها صارت بنته وبنته صارت بنته وبنته رضاعا وأما حرمة
الكبيرة فلا يها ام بنته وام معقودته رضاعا واذا كان اللبن من غيره حرمت أمه وأخسج النكاح في الاولين
أما حرمة الصغيرة فلا يها بنت مدخولته رضاعا علواً وأما حرمة الكبيرة فلا يها ام معقودته رضاعا أفاده ح وذكر
في البحر أن النكاح لا يفسخ لان المذهب عند علمائنا أن النكاح لا يرتفع بحرمة الرضاع والمصاهرة بل يفسد
حتى لو طعن قبل التفرق لا يحد نص عليه تنجدي الاصل اه ثم قال ويبقى أن يكون الفساد في الرضاع
الطارئ على النكاح أى كانه أمالو تزوجها فهذا أنها اخته ارتفع النكاح حتى لو طعن بعد ولها التزوج
بعد العدة من غير مشاركة اه قال الرملي لكن هيأى أنه لا تنفع الفرقة الا بتفريق القاضي فراجع
وتأمل اه (قوله أو اللبن منه) هذا يقتضي إمكان انفراد كون اللبن منه عن كونها مدخولة وهو فاسد
لانه يلزم من كون اللبن منه أن تكون مدخولة وفي نسخة واللبن منه بالواو وهي فاسدة أيضا لانها تقتضي عدم

(و) لا (الاحتقان والاقطار
في دن) واحليل (وجائفة وأمة
(و) لا (ابن رجل) ومشكل الا اذا قال
النساء انه لا يكون على غزارنه
الامرأة والا لا جورة (و) لا لبن
(شاة) وغيرها لعدم الكرامة
(ولو أرضعت الكبيرة) ولو لم يات
(ضرتها) الصغيرة وكذا الواو جره
رجل في فيها (حرمت) ابدأ ان دخل
بالام أو اللبن منه

حرمها اذا كانت مدخولة واللين من غيره وهو ظاهر البطلان فالجواب اسقاطها **هـ** ح قلت والشراح متابع للعر والنهر والمقدمي وأجاب عنه ط بإمكان أن تكون حبلى من زناهما قبل لهالين فأبضعتا به فندحرمتا واللين منع عدم تحقق الدخول **هـ** وفيه الحمل من الزنا دخولها وحمل الدخول المذكور على الدخول في النكاح اللاحق لا فائدة فيه بعد تحقق الدخول في الزنا السابق وأجاب السائح في الجمل على ما اذا طلق ذات لبسه ثلاثاً ثم تزوجها بعد زوج آخر وبني ابنها فأرضعت به بشرتها وفيه ما علت والاحسن الجواب بأن قوله ان دخل بالام على تقدير قولنا واللين من غيره وقوله أو اللين منه عطف على هذا المقدر وهو القرينة على هذا التقدير لتحصل المقابلة بين المتعاطفين ولو قال واللين منه أو لا لكان أوضح وأولى (قوله والا) أي وان لم تكن مدخولة وابنها حينئذ من غيره قطعاً وهذا شامل لما اذا كان الارضاع قبل الطلاق أو بعده فان كان قبله أفسح نكاحها لكونه جامعاً بين البنت واتها رضاء عاولة أن يعيد العقد على البنت لعدم الدخول بالام وان كان بعده لا يفسخ نكاح البنت وحرم الام أبداً في صورتين للعقد على البنت وكلام الشراح قاصر على الصورة الاولى **هـ** ح (قوله ان لم يوطأ) فلو وطئت لها كمال المهر مطلقاً لكن لا نفقة لها في هذه العدة اذا جاءت القرقة من قبلها والافلها النفقة بجر (قوله ليجي الفرق منها) فصار كرتها وبه يعلم أنها لو كانت مكرهه أو نائمة فارضعتا الصغيرة أو أخذ شخص ابنها فابو ج به الصغيرة وكانت الكبيرة مجنوناً كان لها نصف المهر لا نساءً اضافة للفرقة اليها بجر (قوله لعدم الدخول) لتعليل التصيف المهر وما علة أصل استحقاتها فهي وقوع الفرقة لا من جهتها والارضاخ وان كان فعلها وبه وقع الفساد لكن لا يؤثر في اسقاط حقها بعد خطابها بالاحكام كما لو قلت موتها ولا نكاحها بجرورة طبعاً عليه وانما سقط مهرها بارتداد أو بها ولحالتها ما جامع أنها لا فعل منها أصلاً لأن الردة محظورة في حق الصغيرة أيضاً واطاعة الحرمة الى ردتها التابعة لردة أبوها والارضاخ لاحاطة فيسحق النظر فيسحق المهر **هـ** ملخصاً من الفتح وغيره (قوله لعدم الدخول) اذ لا يأتي في الرضعة (قوله وكذا على المورج) أي يرجع الزوج عليه بما لزم الزوج وهو نصف صداق كل منهما كما قد مناه بجر وقد مناه أيضاً أن انشتر فيه أيضاً لعدم الفساد (قوله ان تعدت الفساد) قيدي الرجوع عليها أما سقوط مهرها قبل الوطئ فلا يشترط له تعدد الفساد ط عن أبي السعود (قوله بأن تكون عاقلة) فلا رجوع على المجنونة والمسكره والنائمة وفيه أن اشترط العلم بغيره عن قوله عاقلة متيقظة أفاده في التبر (قوله ولم تقصد الخ) فلو أرضعتها على ظن أنها جاذبة ثم ظهر أنها شيعانة لا تكون متعمدة بجر (قوله بشرط فيه) أي في التفتين به التعدي كحافر البئر ان كان في ملكه لا يفتن ولا ضمن وعامة في العر (قوله والاقول لها) أي في أنها لم تتعمد مع يمينها بجر (قوله طلق ذات لبن) أي منه بأن ولدت منه لأنه لو تزوج امرأه ولم تلد منه قط ونزل لها لبن وأرضعت ولداً لا يكون الزوج أباً للولد لأن نسبه اليه بسبب الولادة منه وإذا انتفت التفت النسبة فكان كمن لم يمسكروا وهذا لو ولدت للزوج فنزل لها لبن فأرضعت به ثم نجف لبنا ثم ردت فأرضعت صبية فان لبن زوج المرضعة التزوج به هذه الصبية ولو كان صبياً كان له التزوج بأولاده هذا الرجل من غير المرضعة بجر عن الخانية (قوله ويكون ريباً للثاني) فيحمل التزوج ببنات الثاني من غير المرضعة بجر (قوله والوطئ شبهة كالحلال) صورته وطئت امرأته شبهة فخلت وولدت ثم تزوجت ثم أرضعت صبياً كان ابنها للوطئ شبهة للزوج ومثله صورة الزنا **ح** (قوله ففتح) وذلك حيث قال وابن الزنا نكاح الحلال فإذا أرضعت به بشرتها على الزاني وآبائه وأبائهن وان سفلوا وفي التحسين عن الجرجاني ولم الزاني التزوج بها كالمولود من الزاني لأنه لم يثبت نسبها من الزاني والتحريم على آباء الزاني وأولاده للزنية ولا لجزئية بينهما وبين الأم وإذا ثبت هذا في المتوادة من الزنا فكذا في المرضعة بلين الزنا قال في الخلاصة وكذا لو حمل من الزنا وأرضعت لابن الزنا تحرم على الزاني كما تحرم بنتا عليه وذكر الورى أن الحرمة تثبت من جهة الام خاصة ما لم يثبت النسب فحينئذ تثبت من الاب وكذا ذكر الاسيماي وصاحب السبايع وهو أوجه لأن الحرمة من الزنا للعضية وذلك في الولد نفسه لأنه مخلوق من مائه دون اللبن اذ ليس اللبن كاسنان من مائه لأنه فرع التعذي وهو لا يقع الا بما يدخل من أعلى المعدة لا من أسفل البدن كالحفنة فلا نسبات فلا حرمة بخلاف ثابت النسب لأن النص أثبت الحرمة منه وإذا تزوج بغير

والا يبارز تزوج الصغيرة ثانياً
(ولا مهر للكبرى ان لم يوطأ)
لجى الفرق منها. (وللصغيرة
رضعتا لعدم الدخول ورجع)
الزوج (بعدم الكبر) وكذا
على المورج (ان تعدت الفساد)
بأن تكون عاقلة طاعة متبذلة
ولم تقصد دفع جوع أو هلاك
(والالا) لان التسبب بشرط فيه
التعدي والقول لها ان لم يظهر
منها تعدد الفساد معراج (طلق ذات
لبن فاعتدت وتزوجت باخر) فخلت
وأرضعت فحكمه من الاول) لأنه
منه يثبت فلا يزول بالشك ويكون
ريباً للثاني (حتى تلد) فيكون
اللين من الثاني والوطئ بشبه
كالحلال قبل وكذا الزنا الواجب لا

فتح

حرمة الرضعة بلين الزاني على الزاني فقدمها على من ليس الاين منه أولى خلافا لما في الخلاصة ولانه يخالف
المسطور في الكتب المشهورة اذ يقتضى تحريم بنت المرضعة بلين غير الزوج على الزوج بطريق أولى اه كلام
الفتح ملخصا وحاصله ان في حرمة الرضعة بلين الزاني على الزاني وكذا على اصوله وفروعه روايتين كما سترح به
الفتنشتان أيضا وان الوجه رواية عدم الحرمة وان ما في الخلاصة من أنها لو رضعت لابن الزاني تحرم
على الزاني مردود لان المسطور في الكتب المشهورة أن الرضعة بلين غير الزوج لا تحرم على الزوج كما تقدمت
في قوله طلق ذات لين الخ وكلام الخلاصة يقتضى تحريمها بالاولى وما في الفتاوى اذ اخالف ما في المشاهير
من الشرح لا يقبل هذا تقرير كلام الفتح وقد وقع في فهمه خطأ كثير منه ما ادعاه في البحر من أن محل
انحلاف اصول الزاني وفروعه وانها لا تحل للزاني انشاها اه والحاصل كما قال في البصائر ان المعتد في المذهب
أن لبن الزاني لا يتعلق به التحريم وتطاهر المعراج والخلاصة أن المعتد بثبوته اه قلت وذكر في شرح المنية أنه
لا يعزل عن الدرية اذا واقتهار رواية وقد يقال أن الوجه مع رواية عدم التحريم (قوله قال لزوجه) التقييد
بالزوجة لقوله بعد فترق بينهما والافقوله ذلك لاجنبية قبل العقد عليها كذلك (قوله هـ) كذا فسر النبات
في الهداية وغيرهما) أتى بذلك لرد على من جعل تحريم الزنا اقرا شيئا أيضا مثل قوله هو حق ونحوه وجرم
في الجور بأنه ليس مثله وهذه المسألة صارت واقعة الفتوى في زمن العلامة عبد البر بن الشخصية خالفه فيها
بعض معاصريه وعقد لها مجالس عديدة بأمر السلطان قايتماي وكتب خطوط العلماء من المذاهب الاربعة
كاذكروا المقدسي في شرحه وسرد فيه نصوصا ثم قال تطاهر هذه العبارات أن النبات على الاقرار
المانع عن الرجوع هو أن يقول ما قلته حتى أو ما أقترت به ثابت وما تذكر ان الاقرار فلا يكون مانعا اه وقد
أوح المذهب في مسائل شتى من المتأخرين كتاب الى تلك الواقعة وانها عرضت على شيخ الاسلام زكريا
الشافعي فأجاب بما فيه كفاية اه قلت ورأى في فتاوى شيخ الاسلام زكريا فتشال بعد عرض النقول
من كلامه أن ما صار فيه مصر به هذه النقول ومنطوقها مع العلوي وقوع العطف التفسيري في الكلام الصحيح
ومع النظر الى ما هو واجب من الجلب بين كلام الائمة المصنفين وغيرهم ومن النظر الى المعنى المقصود من
كلامهم شاهد بان المراد بالنبات والدام والاصر ارواحه بأن المقتضى باخوة الرضاع ونحوها ان ثبت على اقراره
لا يقبل رجوعه عنه والا قبل وبان النبات عليه لا يحل الا بالقول بان يشهد على نفسه بذلك أو يقول هو حق
أو يكلف أو ما في معناه كذوله هو صدق أو صواب أو شيء أولئك فيه عندي اذ لا ريب أن قوله صدق أكد
من قوله هو كلف فكلام من جمع بين هو حق وكافلت فكل فعل الصراح الهندى محمول على التأكيد وكلام
من اقتصر على بعد ما ولو لم يبق الحصر وقول بتقدير أو ما في معناه كذا فتاوى قوله تعالى قل انما يرجى الى أنما
الهكم الى واحد وقوله صلى الله تعالى عليه وسلم انما الزاني انسية يئس في مناطق النصوص المذكورة
أن التكرار يقوم تمام قوله هو حق أو ما في معناه حتى يتبع الرجوع بعده ثم يؤخذ من قول صاحب الميسر
والنبات الثابت على الاقرار كتحذله بعد العقد أنه اذا أقتر بذلك قبل العقد ثم أقتر به بعده يقوم مقام ذلك
اه قلت لكن مراد صاحب الميسر بقوله كذا قد رد الخ أي مع النبات لا ترماده بيان ان الاقرار قبل العقد
ينزله الاقرار بعده في اثبات الحرمة لأن عبارة كذا وكذا ان النبات على الاقرار كتحذله بعد العقد اقراره
بالحرمة بعد العقد صحيح موجب لفرقة فكذلك اذا أقتر به قبل العقد وثبت عليه حتى تزوجهما قل في مسألة
الاقرار بعد العقد ولو ثبت على هذا النطق وقال هو حق وشهدت عليه الشهادة بذلك فترق بينهما اه
وفي البصائر أم لا اقراره وأن يقول لا مرأى تزوجهما حتى انسخي من الرضاع وثبت على ذلك وبصر عليه
في فترق بينهما وكذلك اذا أقتر به قبل النكاح وأصر على ذلك ودام عليه لا يجوز له أن يتزوجها اه قلت
وجه ذلك أن الرضاع لما كان مباحا في لانه لا يملكه الا بالسماع من غيره ثم يمنع التناقص فيه لا يحل أن لما أقتر
به بناء على ما مشهور وغيره وتبين كذب فترق من اقراره ولا فرق في ذلك بين كونه أقتر مرة أو أكثر بخلاف
ما إذا شهد على اقراره أو قول هو حق أو نحوه فنه يدل على عليه بصدق الخبر وانما يجزى به فلا يقبل رجوعه بعده
(قوله فترق بينهما) أي ولو بعد ذلك لا ينشأ الفرقة وهو النبات قد وجد فلا تنفعه الخوبة بعده ذخيرة
(قوله جـ) أي صح النكاح (قوله لا الحرمة ليست اليها) أي لم يجعلها الشارع لها فلا يعتبر اقرارها

(قال) لزوجه (هـ) هذه رضية ثم
رجع) عن قوله (صدق) لان الرضاع
مباح حتى فلا يمنع التناقص فيه
(ولو ثبت عليه بأن قال) بعده
(هو حق) كذا قلت ونحوه هكذا
فسر النبات في الهداية وغيرهما
(فترق بينهما وان أمرت) المراد بذلك
(ثم أكرهت نفسها) وقالت أخطأت
وتزوجها جاز كما لو تزوجهما قبل أن
تكذب نفسها وان أكرهت عليه
لان الحرمة ليست اليها قالوا به
يفتى

قال الحنفى قل انما يرجى الى الخ
كذا ينط المؤلف ولكن التلاوة
قل انما انما يشير مطلقا يرجى
الى الخ

بها ط (قوله في جميع الوجوه) أي سواء أقرت قبل العقد أو لا وسواء أسرت عليه أو لا بخلاف الرجل فان اسرار منعت للحرمة كما يعلم ويفهم من الجبر عن الخائفة أن اسرارها قبل العقد مانع من تزوجها به ونحوه في الخبرين لكن التعليل المذكور يرد عليه (قوله بزازية) ذكر ذلك في البزازية آخر كتاب الطلاق حيث قال قلت لرجل انه أتى رضاعا وأسرت عليه يجوز أن يتزوجها إذا كان الزيج منكروا وكذا إذا أقر به ثم أكره فيه لا يصدق على قولها لأن الحرمة ليست إليها حتى لو أقرت به بعد النكاح لا يلتفت إليه وهذا دليل على أن إسهان تزوج نفسها منه في جميع الوجوه وبه يفتي اه (قوله ومفاده الخ) هذا ذكره في الخلاصة عن المغيرة للدرناشيد بالفظ وفيه دليل على أنها لو ادعت الطقات الثلاث وأنكر الزوج حل لها أنه تزوج نفسها منه وذكره في البزازية آخر الطلاق بقوله قالت طلقني ثلاثا ثم أرادت تزويج نفسها منه ليس لها ذلك أسرت عليه أو أكرهت نفسها ونفى في الرضاع على أنها إذا قالت هذا اني رضاعا وأسرت عليه جاز له أن يتزوجها لأن الحرمة ليست إليها قالوا وبه يفتي في جميع الوجوه اه كلام البزازية فقد روى ونص الخ يريد به الاستدلال على أن لها أن تزوج به في مسألة الطلاق كما فعل في الخلاصة وهذا لم يأت في كلام الشارع قيل باب الإيلاء حيث ذكر عبارة البزازية وهذا مأخوذ من قوله ونص في الرضاع الخ (قوله حل لها تزوجه) لأن الطلاق في حقها ما يباح في الاستتلال للرجل به فخرج رجوعها نهر أي حل في المحكم أمافيها وبيناه تعالي فلا إذا كانت عاتلة بالثلاث ح (قوله وأقر بذلك) أي باخوة الرضاع أي ولم يصير الرجل على إقراره فإذا أسرت لا يتنفع أكاذيب نفسه بعده كما مر (قوله وان ثبت عليه فرق بينهما) أي إذا لم يكن لها نسب معروف وكانت تصنع أماله أو بنتا لفرقة في بينهما فالظاهر بالسبب باقرا مع اسرارها وان كان لها نسب معروف ولا تصنع أماله أو بنتا لفرقة في بينهما وان دام على ذلك لانه كاذب في إقراره يمين بدائع (قوله حجة الخ) أي دليل إسنائه وهذا عند الانكار لانه ثبت بالافرار مع الاسرار كما مر (قوله وهي شهادة عدلين الخ) أي من الرجال وأفاد أنه لا يثبت بغير الواحد أمره فكان أو رجلا قبل العقد أو بعده وبه صرح في الكافي والنهاية تعالما في رضاع الخائفة لوشهدت به امرأته قبل النكاح فهو في سعة من تكذيبها لكن في محرمات الخائفة أن كان قبله ونحوه عدل ثقة لا يجوز النكاح وان بعده وهما كغيره من الرجال لا حوط التزويج به جرم البزازي معلل بأن الشان في الأول وقع في الجواز وفي الثاني في البطالان والدفع أسهل من الرفع ويوفق بجمل الأول على ما لا تمع عدالة الخبر أو على ما في المحط من أن فيه روايةين ومقتضاه أنه بعد العقد لا يعتبر انشا فالصحيح نقل الزبلي عن المغيرة وكراهية الهداية أن خبر الواحد مقبول في الرضاع الطارئ بأن كان تحت مغيرة فشهدت واحدة بأن أمه أو اخته أرضعتها بعد العقد قلت ويشير إليه ما مر من قول الخائفة وهما كغيره من الرجال لكن قال في الجبر بعد ذلك أن ظاهر المتن أنه لا يعمل به مما لا فليكن هو العقد في المذهب قلت وهو أيضا ظاهر كلامه في الحاكم الذي هو جمع كتب ظاهر الرواية رفوز عنه وبه قول خير الواحد فيجاسة الماء أو اللحم فراجعهم من كتاب الاحتكام (تنبيه) في المذهب يترجح امرأته فقالت امرأته أرضعتكم فهو على أربعة أو وجهان صدقها فاحسد النكاح ولا هو ان لم يدخل وان كذبها هي بطلت فالتزويج المقارفة والافضل له اعطاء نصف المهر ولم يدخل والافضل لها أن لاتأخذ شيئا ولو دخل فلا يفضل دفع كاله والنفقة والسكنى والافضل لها أخذ الأقل من مهر المثل والمجي لا النفقة والسكنى وبسببه الماتام معها وكذا الشهد غير عدول أو امرأتان أو رجل واحد أو امرأة واحدة وكذبها قد استباح والمهر بجاله وان باله كس لا يصدق ولها أن تحضنه ويفرق إذا نكل اه (قوله وعدلتين) أي ولو احداهما المرضعة ولا يترجح كون شهادة علي فعل نفسه ما نه لانه في ذمة في ذلك كنهادة القسام والوزان والكيل على رب الدين حيث كان حاشرا يجرى قلت وما في شرح الوهابية عن التسليم أنه لا تنقل شهادة المرضعة عند أبي حنيفة وأصحابه فالظاهر أن المراد إذا كانت وحدها حاشرا زاعق قول مالك وان أهرم فلم يوجب خلاف ذلك فتأمل (قوله) تنصنها أي الشهادة حق العبد أي بطل حقه وهو حل التبع فلا يدين انتصا أي ان لم توجد الماتكة لمافي التبر الحاصل أن المذهب عندنا كما قال الزبلي في اللعان أن النكاح لا يرتفع بحجوة الرضاع والمصاهرة بل يفسد حتى ولو شاق قبل التفريق لا يجب عليه الحدانته الاسر ولم يشبه نص عليه في الاصل وفي اشباه

في جميع الوجوه بزازية ومفاده
أنها لو أقرت بالثلاث من رجل
حل لها تزوجه (أو أقر بذلك
جميعا ثم أكرهت أنفسهما وقال)
جميعا (أخطأنا ثم تزوجهما) جاز
(وكذا) الاقرار (في النسب ليس
يلزم الامانة عليه ولو قال هذه
أختي وأتوا وليس نسبا معروفا
ثم قال وهما صدق وان ثبت عليه
فرق بينهما) الرضاع (حجته حجة
المال) وهي شهادة عدلين أو عدل
وعدلتين لكن لا تقع التفرقة
الا بقرينة التسانع لفتنها في
العبد (وهل يوقف شوته على
دعوى المرأة

لا بد من فريق القاضى أو المتاركة بالقول في المدخول بها وفي غيرها يكتفى بالمفارقة بالابتن كما مر اهـ (قوله
 الظاهر لا) كذا استظهره في البحر مستند المسألة الطلاق المذكورة ومنها الشهادة بعقوبة الامه وفجرها
 من المسائل الاربعة عشر التي تقبل الشهادة فيها حسبة بلاد عوى وهي مذكورة في قضاء الاشياء فتزاد
 هذه عليها (قوله ثم ماتا) أى الناهدان (قوله لا يسعها المقام معه) لان هذه شهادة لوقامت
 عند القاضى ثبت الرضاع فكذا اذا قامت عندها فثبته (قوله وقيل لها التزوج ديانة) أشار
 الى ضعفه لما في شرح الوهبانية عن القنينة عن العلاء الترجاني أنه لا يجوز في المذهب الصحيح اهـ وبزم
 به الشارح في آخر باب الرجعة فافهم (قوله قضى القاضى) أى المجتهد والمقلد كالكنى (قوله لم ينفذ)
 لانه من المسائل التي لا يسوغ فيها الاجتهاد وهي نفوذ ولا تون مذكورة في قضاء الاشياء (قوله مص رجل)
 فيه به احتراز اعلم اذا كان الزوج صغيرا في مدة الرضاع فانها محرم عليه (قوله وليهها من رجل) أى واحد
 وقديله يستور التحريم بين المصغرتين لانها صارتا اختين لآب رضاعا أما لو كان ابن كل واحدة من رجل
 لم تحرم الصغيرتان والمراد بالرجل غير الزوج اذ لو كان ليهما من الزوج ففي الفقه أن العواوب وجوب الضمان
 على كل منهما لان كلاهما حدث لصيرورة كل صغيرا يتسألان حرفة المسألة وقال وليهها منه بدل قوله
 من رجل اهـ (قوله لم ينفذنا الخ) بخلاف ما مر فيها لو ارضعت الصغيرة حتى تمت بعمدة النساد
 حيث غنيت لان فعل الكبيرة هناك مستقبل بالافساد فيضاد الافساد اليها ما هنا فقبل كل من التكبيرتين
 غير مستقبل بها فلا يضاف الى واحدة منهما لانه الفساد باعتبار الجمع بين الاختين منهما بخلاف الحرمته هناك
 لانه للجمع بين الام والبنات وهو يقوم بالكبيرة فتح ملخصا (قوله غرم المهر) أى يجب المهر على الاب
 ويرجع به على الابن والمسألة مذكورة في الهندية في المحرمات وقديها بما اذا كانت الزوجة مكروهة
 وصديق الزوج أن التقبيل يشبهه ولتقع الفرقة والافلا قول اهـ وأما لو كانت مطاوعة فلاهرها لانه
 الفرقة جاءت من قبلها غير شيعي كما قال الرضى أن يكون ذلك متسببا عما قبل الدخول وان المراد بالمهر نصفه
 أما بعد الدخول فلا غرم لان المهر وجب بالدخول والاب قد استوفاه كما قالوا في رجوع شابهدى الطلاق
 ان كان قبل الدخول غرمانصف المهر وان بعد فلا غرم أصلا (قوله وقال ذلك) أى تعمدت الفساد
 (قوله لا) أى لا يفرغ ما لازم الابن من نصف المهر برأية وتعبد به بالنصف مؤيد لما قاله الرضى (قوله
 فويلهم المهر) لانه لا يجتمع بين حدث ومهر برأية والله تعالى أعلم وله الحمد على ما علم

(بسم الله الرحمن الرحيم كتاب الطلاق)

لما ذكرنا النكاح وأحكامه اللازمة والمتأخرة عنه شرع فيها به يرتفع وقدم الرضاع لانه يوجب حرمة مؤبدة
 بخلاف الطلاق فتدعى بالاشد على الاخف بحر (قوله لكن جعلوه الخ) عبارة الجرحا لو انه استعمل
 في النكاح بالطلق وفي غيره بالاحلاق حتى كان الاول صريحا والثاني كتابة فموقوف على التنية في طلقته
 وأنت مطاعة للتشديد وتوقف عليها في أطلقتك ومطلقة بالتخفيف اهـ قال في البدائع وهذا الاستعمال
 في العرف وان كان المعنى في النطق لا يختلف في اللغة ومثل هذا جائز كما يشال حصان وحمدان فانه يشع الحاء
 يستعمل في المرأة وبكسرهما في الفرس اهـ والظاهر أنه أراد بالعرف عرف اللغة لانه صريح في محل آخر
 أن الطلاق في اللغة والشرع عبارة عن رفع قيد النكاح وضريح أيضا بما يدل على أن الطلاق في اللغة
 صريح وكتابة فافهم (قوله وشرع رفع قيد النكاح) اغترضهم في البحر بامور الاول أنهم قالوا ركنه
 انقضاء المخصوص الدال على رفع القيد فثبت في تعريفه به لان حقيقة الشيء ركنه فعلى هذا لو قلنا دال على رفع
 قيد النكاح الثاني أن القيد صيرورتها ممنوعة عن الخروج والبروز كما في البدائع فكان هذا التعريف
 مناسباً للمعنى اللغوي لا الشرعي الثالث أنه كان ينبغي تعريفه بأنه رفع قيد النكاح بلفظ مخصوص
 ولو لا اهـ أقول والجواب عن الاول أن الطلاق اسم بمعنى المصدر المعنى هو التطلق كالسلام والسراح
 بمعنى التسليم والتسريح أو مصدر طلقت بضم اللام أو فقهها طلاقا كالفساد كذا في الفتح وتقيدهم أنه لغة رفع
 الوفاق مطلقاً أى حسب كوناك البعير والاسير ومعنىها كما هنا وان المعنى الشرعي مستعمل في اللغة أيضا
 وقد ثبت أن حقيقة الطلاق الشرعي هو الحدث الذي هو مدلول المصدر لنفس اللفظ لكن لما كان أمرا

الظاهر لا لتفنيها خرمه الفرج

وهي من حقوقه تعالى (كأن)
 الشهادة بطلاقها) ولو شهد
 عندها هل لان على الرضاع بينهما
 أو طلاقها لانا هو يجمد ثم ماتا
 أو عاين قبل الشهادة عند القاضى
 لا يسعها المقام معه ولا قبله به
 يثبت ولا التزوج بالتزويج لهما
 التزوج ديانة شرح وهبانية (فروع)
 قضى القاضى بالتفريق برضاع
 بشهادة امرأتين لم ينفذ مص
 رجل تدعى زوجته لم تحرم تزوج
 صغيرتين فأرضعت كلا امرأة
 وابيهما من رجل لم ينفذ وان
 تعمدت الفساد لعروضه بالاختبة
 قبل الابن زوجة أبيه وقال تعمدت
 الفساد غرم المهر ولو لم ينفذ وقال
 ذلك لا لزوم الحذف بل يزم المهر

(كتاب الطلاق)

(هو) لغة رفع القيد لكن جعلوه
 في المرأة طلاقا وفي غيرها طلاقا
 فلذا كان أنت مطلقة بالسكون
 كتابة وشرعا (رفع قيد النكاح

مغثو بالابتحق الا بلفظه المستعمل فيه قبل ان ركنه اللفظ فليس اللفظ حقيقته بل دال عليه فلما قال
 الصنف تعالفت انه وقع قيد النكاح بافظ مخصوص وعن الثاني والسائل أن المراد باقيد العتية ولذا قال
 في الجوهره وهو في الشرع عبارة عن المعنى الموضوع لحل عقدة النكاح فقد فسره بالمعنى المحدرى كما قلنا
 أولا وعبر عن رفع القيد بجعل العتية أى بفك رابطة النكاح استعارة والمراد برفع العقد رفع أحكامه
 لأن العقود تلك لا تبقى بعد التكاه بها كما تحققت في التلويح في بحث العلل وعن هذا قال في البدائع وأما
 بيان ما يقع حكم النكاح والطلاق وقال قبله للنكاح الصحيح أحكام بعضها أصلية وبعضها من التوابع فالأول
 حل الوطى الإلغراض والثاني حل النظر وملك المتعة وملك المجلس وغيره ذلك اهـ وأما ما أورده في البحر
 من أن من آثار العقد العتية في المدخول بها فلذا لم يسره برفع العقد فقهه أن العتية ليست من أحكام النكاح
 لأنه غير موضوع لها أو كونه من آثاره لا ينافي وجودها بعد رفع أحكامه كما أن نفس الطلاق من آثاره فقد
 النكاح ولا يصح أن يكون من أحكامه ببيان ذلك لأن العقد عدل لا حكمها كما صرح حواشيها وقالوا أيضا أن
 الخواص المتعلقة بالكم ان كان مؤثرا فيه فهو الهلة وان كان منفسيا الهلة لا ينفى عنه السبب وان لم يكن
 مؤثرا فيه ولا منفسيا الهلة فان توقف عليه وجود الحكم فهو الشرط والا فان دل عليه فهو العلامة وتعامه
 في كتب الأصول ولا شبهة أن عقد النكاح على الحل الوطى وشعوه لا رفع الحل بل رفع الحل عنه الطلاق لانه
 ويضع نعم النكاح شرطه كما أن الطلاق شرط لوجوب العتية الواجبة لاجله فتدبر حواشي باب العتية
 ان شرطها رفع النكاح أو شبهة فالنكاح شرط لانه ابتداء العتية فصح كونه من آثاره
 بهذا الاعتبار فانهم (قوله في الحال بالباين) متعلقان برفع (قوله أو المائل) أى بعد انقضاء العتية
 أو انقضاء ما تعلق الى الأولى وعليه فلو مات في العتية أو بعد ما راجعها ينبغي أن يبين عدم وقوع الطلاق
 الأولى حتى لو حلف أنه لم يقع علم باطلا فاقط لا يثبت بحر وفيه أن المراجعة تنقضي وقوع الطلاق فتدبر
 صرح الزيلعي وغيره بأن المراجعة بدون وقوع الطلاق محال مقدسي قال صواب في تعريفه الشامل لنوعيه
 ما في القوس الثاني من أنه ازالة النكاح أو نقصان حله بافظ مخصوص قلت ولذا قال في البدائع لما اطلق
 الرجعي فالحكم الأصلي أنه نقصان العدد فأما زوال الملك وحل الوطى فليس يحكم أصلى له لازم حتى
 لا يثبت للحال بل بعد انقضاء العتية وهذا عندنا عندنا السافعي زوال حل الوطى من أحكامه الأصلية له حتى
 لا يحل له وطؤها قبل الرجعة (قوله هو ما اشتمل على الطلاق) أى على مادة ط ل ق صرحنا بمثل
 أن طالق أو كذا كطلة بالخفيف وكانت ط ل ق وغيرها كقول القاضى فزقت بينهما عند إياه الزوج
 الاسلام والعنة واللعان وسائر الكتابات المنبذة للرجعة والبنونة ونظ الخلع فتدبر قوله وغيرهما
 أى غير الصريح والكتابة يفيد أن قول القاضى فزقت والكتابات ونظ الخلع مما اشتمل على مادة ط ل ق
 وليس كذلك فالمناسب عطفه على ما اشتمل والتميز عائد على ما نشأه نظر المعنى لانه واقع على التبريح والكتابة
 (قوله فخرج القسوخ الخ) قال في الفسخ فخرج فخرج القاضى في إياها ورده أحد الزوجين وتباين
 الدارين حقيقة وحكم وخيار البلوغ والعقود وعدم الكفاة ونقصان المهر فانها باليت طلاقا اهـ وقدم
 نفعنا في باب التولى ما هو طلاق وما هو فسخ وما يترتب فيه قضاء القاضى وما لا يترتب فراجع (قوله وبهذا)
 أى بزادة قوله أو المائل وقوله بافظ مخصوص (قوله عبارة عن) فزقت (قوله) هي رفع القيد الثابت
 شرعا بالنكاح (قوله منقوضه طردا وعكسا) أى انها غير مانعة لدخول القسوخ فيها وغير جامعة لنزوح
 الرجعي (قوله كريمة) هي الظن والشبهة أى ظن الفاعل (قوله والمذهب الأول) لا طلاق
 قوله تعالى فطلقوهن لعدتهن لا جناح عليكم ان طلقتم النساء لانه صلى الله عليه وسلم طلق حفصة لا رية
 ولا كبروكذا فعله الصحابة والحسن بن علي رضي الله عنهما سب كثيرا للنكاح والطلاق وأما ما رواه أبو داود
 أنه صلى الله عليه وسلم قال أبغض الحلال الى الله عز وجل الطلاق فالمراد بالحلال ما ليس فعله لازم الشامل
 للمباح والمندوب والواجب والمكروه كما قاله الشافعي بحر ملخصا قلت لكن حاصل الجواب أن كونه
 مباحا لا ينافي كونه حلالا فان الحلال بهذا المعنى يشمل المكروه وهو مباح في الجلال ما إذا اراد بالحلال
 ما لا يترجح تركه على فعله وأنت خبير أن هذا الجواب مؤيد للقول الثاني ويأتى بعد ما سيده أيضا فانهم

في الحال) بالباين (أو المائل)

بالرجعي (بلفظ مخصوص) هو

ما شمل على الطلاق فخرج القسوخ

كسائر عقد وبلوغ ورده فانه فسخ

لا طلاق وبهذا علم أن عبارة

الكتبة والموتى منقوضه طردا

وعكسا بحر (وارتفاعه مباح)

عند العامة لا طلاق الايات اكل

(وقيل) فانه السكال (الامع)

حظره أى منعه (الاحسان)

كرية وحكمه بالمذهب الأول

كافي البحر

(قوله وقولهم الخ) جواب عن قوله في الفتح ان قولهم باباحته وابطالهم قول من قال لا يساح الا لكبر
أورية بأنهم صلى الله عليه وسلم طلق حصة ولم يفتن واحد منهما مناف أقولهم الاصل فيه الحظر لما فيه
من كفران نعمة النكاح والاباحة للعاجة الى الخلاص ولحديث أبغض الحلال الى الله تعالى الطلاق وأجاب
في البحر بأن هذا الاصل لا يدل على أنه محذور شرعا وانما يفيد أن الاصل فيه الحظر وترك ذلك بالشرع
فصار الحلال هو المشرع فهو قوله الاصل في النكاح الحظر وانما ايج العاجة الى التوادد والتسلسل
فهو بينهم منه أنه محذور فالحق اباحته لغیر حاجة طلب الخلاص منها لادلة المارة ١٥ أقول لا ينبغي ما بين
الاصابين من الفرق فان الحظر الذي هو الاصل في النكاح قد زال بالكلية فلم يبق فيه حظر أصلا لا لعارض
خارجي بخلاف الطلاق فقد صرح في الهداية بأنه مشروع في ذاته من حيث انه ازالة الرق وأن هذا لا ينافي
الحظر لمعنى في غيره وهو ما فيه من قطع النكاح الذي تعلقت به المصالح الدينية والدنيوية ١٥ فهذا امر يرجع
في أنه مشروع ومحذور من جهتين وأنه لا منافاة في اجتماعهما لا اختلاف الحينة كالكافة في الارض
المغصوبة فكذلك الاصل فيه الحظر لم يزل بالكلية بل هو باق الى الآن بخلاف الحظر في النكاح فانه من حيث
كونه اشفاقا عاجزا لا دمي المحترم واطلا على العورات قد زال للعاجة الى التوادد وبقاء العالم وأما الطلاق
فان الاصل فيه الحظر بمعنى أنه محذور العارض بيبعه وهو معنى قولهم الاصل فيه الحظر والاباحة للعاجة
الى الخلاص فاذا كان بلا سبب أصلا لم يكن فيه حاجة الى الخلاص بل يكون حقا وسفاة قرأى ويجزى كفران
النعمة واخلاص الايدياء بها وأهلها وأولادها ولهذا قالوا ان سببه الحاجة الى الخلاص عند تعيين
الاختلاف وعروض البغضاء الموجبة عدم اقامة حدود الله تعالى فليت الحاجة مختصة بالصكر والريسة
كما قبل بل هي أعم كما اختاره في الفتح حيث تجرد عن الحاجة المبيحة له شرعا على أصله من الحظر ولهذا
قال تعالى فان أظعنكم فلا تبعوا عليهم سبيلا لم لا تظنوا انقراق عليه حديث أبغض الحلال الى الله الطلاق
قال في الفتح ويحمل لفظ المباح على ما ايج في بعض الاوقات أعني أوقات تحقق الحاجة المبيجة ١٥ واذا
وجدت الحاجة المذكورة ايج وعليها يحمل ما وقع منه صلى الله عليه وسلم من أبحه وغيرهم من الاغة
هو نالهم عن العتق والابداء بسبب قوله في البحر ان الحق اباحته لغیر حاجة طلب الخلاص منها ان أراد
بالخلاص منها الخلاص بسبب كما هو المتبادر منه فهو ممنوع من ابعثته لقولهم ان اباحته للعاجة الى الخلاص
فلم يبحوه الا عند الحاجة اليه لا عند مجرد ارادة الخلاص وان أراد الخلاص عند الحاجة اليه فهو المطلوب
وقوله في البحر أيضا ان ما صححه في الفتح اختيار القول الضعيف وليس المذهب عن علما شافيه نظرا لان الضعيف
هو عدم اباحته الا لكبرأورية والذي صححه في الفتح عدم التقيد بذلك كما هو مقتضى اطلاقهم الحاجة
وبما قرئناه أيضا زال التنا في بين قولهم باباحته وقولهم ان الاصل فيه الحظر لا اختلاف الحينة وظهر أيضا أنه
لا مخالفة بين ما ادعاه أنه المذهب وما صححه في الفتح فاعثم هذا التعريف فانه من فتح القدير (قوله بل يستحب
اشرب اتقلى ط (قوله لومؤذية) أطلقه مشكل المؤذية أو لغیره بقولها أو يفعلها ط (قوله أو تاركه
صلاة) الظاهر أن ترك الفرائض غير الصلاة كالكافة وعن ابن مسعود ان اتق الله تعالى وسددتها
بذمتي خبر من أن اعاشر امرأه لا تصلى ط (قوله ومفاده) أى مفاد استحباب طلاقها وهذا قاله في البحر
وقال ولهذا قالوا في الفتاوى له أن يضرب بها على ترك الصلاة ولم يؤولوا عليه مع أن في ضرب بها على تركها روايتين
ذكرهما القاضي خان ١٥ (قوله لوفات الامساك بالمعروف) كماله كان حسبا وأجوباً وأعينا وشكازا
أر مسجرا والشكاز بفتح الشين المجبة وتشديد المكاف وبالزاي هو الذي تنتشر آله للمرأة قبل أن يخطأها
ثم لا تنتشر آله بعده لجماعها والمصر بفتح الحاء المشددة وهو المحصور ويسمى المروط في زماننا الخ عن شرح
الوجهانية (قوله لو يدعيا) يأتي سانه (قوله ومن محاسنه التخلص به من المكارة) أى الدينية
والدنيوية بجر أى كان يجر عن اقامة حقوق الزوجة أو كان لا يشتهيها قال في الفتح ومنها أى من محاسنه
يجعل له الرجال دون النساء لا اختصاص بين نقصان العقل ونقصان الهوى ونقصان الدين ومنها جرحه ثلاثا
لان النفس كذوبة بعماقه وعدم الحاجة اليها ثم يحصل الندم فتنزع ثلاثا لا يجرب نفسه أولا وثانيا ١٥
منها (قوله وبه) أى يكون التخلص المذكور من محاسنه اذ لم يقع طلاق الدور لثلاث هذه

وقولهم الاصل فيه الحظر
معناه أن الشارع ترك هذا الاصل
فأباحه بل يستحب لومؤذية
أو تاركه صلاة غاية ومفاده
أن لا تأثم بجماعه من لا تصلى
ويجب لوفات الامساك بالمعروف
ويجرب لو يدعيا ومن محاسنه
التخلص به من المكارة وبديع
أن طلاق الدور بخوان طلقك
فانت طالق قبله ثلاثا

مطلب
طلاق الدور

الحكمة اه ح وسبى بالدور لانه دار الامر بين متنافسين لانه يلزم من وقوع المخبر وقوع الثلاث المعلقة قبله ويلزم من وقوع الثلاث قبله عدم وقوعه فليس المراد الدور المعلق عليه في علم الكلام وهو قوس شكل من الشيتين على الاخر فيلزم توقف الشيء على نفسه وتأخره امام مرتبة او مرتبتين ط (قوله واقع) أى اذا طلقتها واحدة يقع ثلاث الواحدة المخبرة وثنتان من المعلقة ولوطاقتها اثنتين وقتتا واحدة من المعلقة وأوطاقتها ثلاثا يقع ثلث الثلاث المعلق لا يصادف أهله فيباغ ولو قال ان طلاقك فأنت طالق قبله ثم طلقها واحدة وقع ثنتان المخبرة والمعلقة وقس على ذلك كذا في فتح القدير (قول قدسي لوحكم الخ) تنريع على قوله واقع اجماعا ثم هذا ذكره المصنف أيضا عن جواهر الفتاوى فانه قال ولو ~~حكم~~ حكم كما بصحة الدور وبقاء النكاح وعدم وقوع الطلاق لا ينفذ حكمه ويجب على كما آخر تقريرهما لان مثل هذا لا يعد خلافا لانه قول مجهول باطل فاسد ظاهر البطلان ونقل قبله عن جواهر الفتاوى أن هذا القول لا يلى العباس بن سريج من أصحاب الشافعي وانه أنكر عليه جميع أئمة السليين وانه قول مخترع فان الائمة من الصحابة والتابعين وأئمة السلف من أبي حنيفة والشافعي وأصحابهما أجمعت على أن طلاق المكف واقع اه قلت لكن يشكل على دعوى الاجماع أن كثيرا من أئمة الشافعية قالوا بصحة الدور كالزني وابن الحداد والقفال والقاضي أبي الطيب والسيوطي وكذا الغزالي والسبكي لكنهم أرجعوا عنه وقد عزا في فتح القدير القول بطلان الدور الى بعض المتأخرين من مشايخنا والقول بصحته وانه لا تطلق الى أكثرهم واتصل له صاحب البحر لكن رأيت مؤلفا حافظا للمعلامة ابن حجر المكي في بطلان وانه قول أكثر الشافعية وان القرافي من المالكية نقل عن شيخه العز ابن عبد السلام الشافعي الملقب بسلطان العلماء أنه لا يصح بل يجرم تقليد القائل بصحته وينقض قضاء القاضي به لخالفته اقواعد الشرع وقال انه شنع على القائل به جماعة من الخنسية والمالكية والحنابلة وانه ينقل بعض الائمة عن أبي حنيفة وأصحابه الاتفاق على فساد الدور وانما وقع عنهم في وقوع الثلاث أو المخبر وحده وان شارح الارشاد قال ان المعتد في الفتوى وقوع المخبر وعليه العمل في الديار المصرية والسامية وعزاه الرافعي الى أبي حنيفة وانه بالغ السروجي من الخنسية فقال انه يشبه مذهب النصارى انه لا يمكن الزوج ايقاع طلاق على زوجته مدة عمره اه ملخصا وذكر في فتح القدير ايضا ان القول بصحة الدور مخالف لحكم اللغة وحكم العقل وحكم الشرع وقدره بما لا مزيد عليه فارجع اليه (تنبيه) قد بان لك ان المعتد عند الشافعية وقوع المخبر فقط بناء على ابطال الكلام كله وهو جمل التعليل وقد مر عن الفتح الحزم بوقوع الثلاث عندنا بناء على ابطال لفظ قبله فقط لان الدور انما يحصل به ونقل ابن حجر عن مفتي الحنابلة حكاه القولين عندهم وقد ما يفيد أن الخلاف ثابت عندنا أيضا والله أعلم (قوله وأقامه ثلاثة الخ) يأتي بيانه اقريبا (قوله صريح) هو ما لا يستعمل الا في حل عقدة النكاح سواء كان الواقع به رجعا أو بائنا كما سيأتي بيانه في الباب الاق (قوله وعلق به) أى من حيث عدم احتياجه الى النية كلفظ التعريم أو من حيث وقوع الرجعي به وان احتياجه الى نية كاعتدائه واستبرقه رجلا وانت واحدة أفاده الرجعي (قوله وكناية) هي ما لم يوضع الطلاق واحتمل غيره كما سيأتي في بابيه (قوله ومحل المنكوحة) أى ولو معتدة عن طلاق رجعي أو بائن غير ثلاث في حرة وثنتين في أمة أو عن مسخ تخبرين لايام أحدهما عن الاسلام أو بارتداد أحدهما ونظم ذلك المقدسي بقوله

بعدة عن الطلاق يعلق به ~~أورد~~ أو بالايام يفرق

بخلاف عدة الفسخ بجمرة مؤبدة كتقبيل ابن الزوج أو غيرة مؤبدة كالفسخ بخيار عتق وبلوغ وعدم كفاءة ونقصان مهر وسبى أحدهما أو هجرته فلا يرتفع الطلاق فيها كما حرره في البصر عن الفسخ وكذا ما سيأتي آخر الباب لو حررت زوجة هاجرين ملكته فطلقها في العدة لا يقع ويأتي تمام الكلام عليه آخر الكليات (قوله واهله زوج عاقل الخ) احترازاً عن سيد العبد ووالد الصغير والعاقول ولو حكما عن المجنون والمعتوه والمدهوش والمبرس والمعنى عليه بخلاف السكران مضطر أو أمكرها وبالبالغ عن العبي ولو أمراً حقاً وبالمرتفعة عن التام وأفادته لا يشترط كونه مسلماً صحيحاً طائفاً بما زاداً عما دفعه طلاق العبد والسكران بسبب غشور والكافر والمريض والمكره والهالوك والخطي كاسياتي (قوله ورسكته لفظ مخصوص) هو ما جعل دلالة على معنى الطلاق من صريح أو كناية فنخرج الفسخ على ما مر وأراد اللفظ ولو حكما

واقع اجماعا كما حرره المصنف معزاً لجواهر الفتاوى حتى لو حكم بجمعة الدور كما لا ينفذ أصلاً وأقامه ثلاثة حسن وأحسن وبدعي) يأتي به وألفاظه صريح وعلق به وكناية (ومحل المنكوحة) وأهله زوج عاقل بالغ مسبق فظنور كنه لفظ مخصوص

لبدخل الكتابة المستبينة وإشارة الآخرس والإشارة إلى العدد بالأصابع في قوله أنت طالق هكذا
 كما سبني وبه ظهر أن من تشاجر مع زوجته فاعطاه ثلاثة أحجار بنوى الطلاق ولم يذ كرلفظا لأصريحا
 ولا كناية لا يقع عليه كما نفي به الخيال الملبى وغيره وكذا ما يفعله بعض سكان البوادي من أمرها بجمل شعرها
 لا يقع به طلاق وإن نواه (قوله خال عن الاستثناء) أما إذا صاحبه استثناء بشرطه فلا يتحقق طلاق
 كقوله إن شاء الله تعالى أو الآن يشاء الله تعالى زاد في الخبر وأن لا يكون الطلاق انتهاء غاية فانه لو قال أنت
 طالق من واحدة إلى ثلاث لم تقع الثالثة عند الامام ط (قوله ملقة) التله للوحدة وقيد بها لأن الزائد
 عليها بكلمة واحدة بدعي ومتفرقا ليس باحسن بجر (قوله رجعية) فالواحدة الباشئة بدعية في ظاهر
 الرواية وفي رواية الزيادة لا تنكره بجر عن الفتح ثم ذكر عن المحيط أن الخلع في حالة الحيض لا يكره بالإجماع
 لأنه لا يمكن تحصيل العوض إلا به اه وسيد ذكره الشارح ويأتي تمامه (قوله في مهر) هذا صادق بأقوله
 وآخر قيل والثاني أولى احترازا من تطويل العدة عليها وقيل الأول قال في الهداية وهو لا يظهر من كلام
 محمد نهر واحترزه عن الحيض فانه فيه بدعي كما يأتي (قوله لاوطى فيه) جملة في محل جر صفة لظهر
 به يقل منه ليدخل في كلامه ما لو وطئت بشبهة فان طلاقها فيه حينئذ بدعي نص عليه الاستيعابي لكن يرد
 عليه الزنا فان الطلاق في طهر رقع فيه سنى حتى لو قال لها أنت طالق للسنه وهي طاهرة ولكن وطئها غيره
 فان كان زنا وقع وان بشبهة فلا كذا في المحيط وكأن الفرقان وطى الزنا لم يترتب عليه أحكام النكاح فكان
 هدر اختلاف الوطى بشبهة وبه ذاعرف أن كلام المصنف أولى من قول غيره لم يجامعها فيه لكن لا بد أن
 يقول ولا في حيض قبله ولا طلاق فيه ما لم يظهر حملها ولم تكن آيسة ولا صغيرة كما في البدائع لا توطئها
 في طهر ومطئها في حيض قبله كان بدعا وكذا لو كان قد طلقها وفي هذا الظاهر لأن الجاع بين تطليقتين
 في طهر واحد مكره عندنا ولو طلقها بعد ظهور حملها وكانت من لا تحيض في طهر ومطئها فيه لا يكون بدعا
 لعدم العلة اعني تطويل العدة عليها نهر (قوله وتركها حتى تغشى عتبتها) معناه التزلزل من غير طلاق
 آخر لا التزلزل بطلانها إذا راجعها لا يخرج الطلاق عن كونه أحسن بجر (قوله احسن) أى من
 القسم الثاني لانه متفق عليه بخلاف الثاني فان مالكا قال بكرهته لاندفاع المحاجة بواحدة بجر عن
 المراج (قوله بالنسبة إلى البعض الآخر) أى لأنه في نفسه حسن فاندفع به ما قيل كيف يكون حسنا مع أنه
 أبغض الحلال وهذا أحد قسمي المسنون ومعنى المسنون هنا ما ثبت على وجه لا يستوجب عتابا لانه المستحب
 للتوابع لأن الطلاق ليس عبادة في نفسه لثبت له ثواب فالمراد هنا المباح نعم لو وقعت له داعية أن يطلقها بدعا
 فقع نفسه إلى وقت المسنى ثاب على كف نفسه عن المصيبة لاعلى نفس الطلاق ككف نفسه عن الزنا مثلا
 بعته تمبوا أسبابه ووجود الداعية فانه يثاب لاعلى عدم الزنا لأن الصحيح أن المكاتب الكف لا يعدل كما عرف
 في الأصول بجر وفتح (قوله وطلقة) مبتدأ وأغبر موطوءة أى مدخول بها متعلق بمحذوف صفة له
 وكذا الجار في قوله ولو في حيض وقوله ولموطوءة متعلق بتفريق أو حال منه على رأى وتفريق محذوف بهذه
 الواو على المبتدأ قبله وقوله في ثلاثة أطهار متعلق بتفريق أيضا وقوله فمن تحض حال من ثلاث المضاف إليه
 تفريق كونه مفعولا في المعنى وقوله وفي ثلاثة أشهر عطف على في ثلاثة أطهار وقوله حسن خبر المبتدأ
 وما عطف عليه وحاصلها أن السنة في الطلاق من وجهين العدد والوقت فالعدد وهو أن لا يزيد على الواحدة بكلمة
 واحدة لا فرق فيه بين المدخولة وغير المدخولة في المدخولة خاص بما إذا كان في طهر لاوطى فيه ولا في حيض قبله
 كما مر والأفوه بدعي وفي غيرها لا فرق بين كونه في طهر أو في حيض لأن الوقت اعني الظاهر الخالى عن الجماع
 خاص بالمدخولة فزعم في المدخولة مراعاة الوقت والعدد بأن يطلقها واحدة في الطهر المدة كور فقط وهو السنى
 الاحسن أو ثلاثا مفرقة في ثلاثة أطهار وأشهر وهو السنى الحسن وذكر في الخبر عن المراج أن الخلوة كالوطى
 هنا وتقدم التمرح بذلك في أحكام الخلوة من كتاب النكاح (قوله في ثلاثة أطهار) أى أن كانت حرة
 والأفنى طهرين برجسدى والخلاف المتقدم في أول الظاهر وآخره بجرى هنا كآبه عليه في الخبر (قوله
 ولو طلاق فيه) أى في الحيض لانه بمنزلة ما لو وقع التطليقتين في هذا الظاهر وهو مكره وانما يقل ولا طلاق
 فيه ولا في الطهر لأن الموضوع تفريق الثلاث في ثلاثة أطهار ط (قوله وفي ثلاثة أشهر) أى هلالية

خال عن الاستثناء (طلقة) رجعية
 (فقط في طهر لاوطى فيه) وتركها
 حتى تغشى عتبتها (أحسن بالنسبة
 إلى البعض الآخر) وطلقة لغير
 موطوءة ولو في حيض (ولوطوءة)
 تفرق الثلاث في ثلاثة أطهار
 لاوطى فيها) ولا في حيض قبلها
 ولا طلاق فيه (فمن تحض
 و) في ثلاثة أشهر

ان طلقها في أول الشهر وهو الليلة التي روي فيها الهلال والا اعتبر كل شهر ثلاثين يوماً في تفريق الطلاق اتفاقاً
وكذا في حق انقضاء العدة عنده وعند هذه أشهر بالأيام وشهران بالاهلة قال في الفتح قبل الفسوق على قولهما
لأنه أهل وليس بشئ اه (قوله في حق غيرها) أي في حق من بلغت بالن ولم تر دماً أو كانت حاملاً
أو صغرة لم تبلغ تسع سنين على المختار أو أيسة بلغت خمساً وخمسين سنة على الرابع أما عدة الطهر فمن ذوات
الاقراء لانها شابة رأت الدم فلا يطلقها السنة الواحدة ما لم تدخل في حد الاناس اذا لم يفيض من جوف حقها
صرح به غير واحد منهم قال في الجفر على هذا لو كانت قد جامعها في الطهر وامتد لا يمكن نطقها بالسنة حتى
تفيض ثم يظهر وهي كثيرة الوقوع في الشابة التي لا تحيض زمان الرضاع اه قلت وتقييد الصغيرة بالتي لم تبلغ
نسباً يشهد أن التي بلغت لا يفرق طلاقها على الشهر وليس كذلك وانما نطقها فأنه في قوله بعده وحل طلاقهن
عقب وطني كما تعرفه (قوله بالاولى) لان الاول أحسن منه وهذا جواب لصاحب الفهر عن قول الفتح
لا وجه لتخصيص هذا اسم طلاق السنة لان الاول أيضاً كذلك فالمناسب تميزه بالفضل من طلاق السنة
اه (قوله أي الأيسة والصغيرة والحامل) أي المنهومات من قوله في غيرها وكان الاول للمصنف التصريح
بهن هنالك لعود التميز في طلاقهن إلى المدكور وصريحاً للثلاث عليه من بلغت بالن واستطهرها أو بلغت
تسعاً كما يظهر عابده (قوله لان الكراهة الخ) أي لان كراهة الطلاق في طهر جامع فيه ذوات الحيض لتوهم
الحبل فيشبه وجه العدة انها بالحيض أو بالوضع قال في الفتح وهذا الوجه يقتضي في التي لا تحيض للصغر
والأكبر بل اتفق امتداد طهرها متصلاً بالصغر وفي التي لم تبلغ بعد وقد وصلت إلى سن البلوغ أن لا يجوز
تعبق وطها بطلاقها لتوهم الحبل في كل منهما اه وقال قبله وفي الخط قال الحلواني هذا في صغيرة لا يرحى
حبلها أما فيمن يرحى فالافضل أن يفصل بين وطها وطلاقها شهر كما قال زفر ولا يحنى ان قول زفر ليس هو
أفضلية الفصل بل زومه اه وأجاب في الجربان التذية انما هو باصل الفاصل وهو الشهر لان الافضلية اه
واحترب بقوله متصلاً بالصغر أي بأن بلغت بالن وامتد طهرها عن امتد طهرها بعدما بلغت بالحيض فانها
لا تنطق للسنة الواحدة كما مر لانها شابة قد رأت الدم وهو من جوف وجود ساعة فساعة بقي فيها الحيض ذوات
الاقراء بخلاف من بلغت ولم تزد الدم أصلاً (قوله والبدعي) منسوب إلى البدعة والمراد بها هنا الحرمة
لتصريحهم ببعضه بانه لا بدعة محرمة وعن ابن عباس يقع به واحدة وبه قال ابن اسحق وطاوس وعكرمة
لما في مسلم ان ابن عباس قال كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وستين من خلافة عمر
طلاق الثلاث واحدة فقال عمر ان الناس قد استحلوا في أمر كان لهم فيه أناة فلو أمضيناه عليهم فامضاء عليهم
وذهب جهو والصحاب والتابعين ومن بعدهم من أئمة السلف إلى أنه يقع ثلاث قال في الفتح بعد سقوط الاحاديث
مادة عليه وهذا يعارض ما تقدم وأما ما مضى عمر الثلاث عليهم مع عدم مخالفة الصحابة له وعلماً بانها كانت
واحدة فلا يمكن الاوتد اطالعوا في الزمان المتأخر على وجود ناسخ أو لعلمهم بانتهاء الحكم لذلك لعلمهم باناطته
بمعان علموا انتفاءها في الزمن المتأخر وقول بعض الجهابذة في رسول الله صلى الله عليه وسلم عن مائة ألف عين
رأته فهل صرح لكم عنهم أو عن عشرين عشرين هم القول بوقوع الثلاث باطل أم لا فاجابهم ظاهراً لانه
لم يقل عن أحد منهم انه عاينهم عشرين مضى الثلاث ولا يلزم في نقل الحكم الاجماع عن مائة ألف تسمية كل
في مجمل كبير لحكم واحد على انه اجماع سكوتي وأما ما نسبوا لغيره في نقل الاجماع نقل ما عن المجتهدين والمائة الب
لا يبلغ دقة المجتهدين الفقهاء منهم أكثر من عشرين كما خلفاء والعبادة وزيد بن ثابت ومعاذ بن جبل وانس
وأبي هريرة والباقيون يرجعون إليهم ويستفتون منهم وقد ثبت النقل عن أكثرهم صريحاً باقاع الثلاث
ولم يظهر لهم مخالف فإذا بعد الحق الا لاشكال وعن هذا قلنا لو حكم ما كانها واحدة لم ينفذ حكمه لانه
لا يسخر الاجتهاد فيه فهو خلاف لا اختلاف وغاية الامر فيه أن يصير كسبع اتهامات الاولاد اجمع على نفسه
وكن في الزمن الاول من اه ملخصاً أطال في ذلك (قوله في طهر واحد) قد للثلاث والتبئين (قوله
لاربعة فيه) فلو تخيل بين الطلقتين رجعة لا يكره ان كانت بالقول أو بنحو القبل أو بالمس عن شهوة لا بالجماع
اجماعاً لانه طهر فيه جماع وهذا على رواية الطحاوي الثانية وظاهر الرواية ان الرجعة لا تكون فاصلة وكذا

(في حق) غير واحد حسن وسى
فعلم أن الأول سنى بالاول وحل
طلاقهن) أي (الايسة) والصغيرة
والحامل (عقب وطني) لان الكراهة
فحين تحيض لتوهم الحبل وهو
مفدود هنا (والبدعي ثلاث)
متفرقة (أو ثلثان جمرة أو مرتين
في طهر) واحد (لاربعة فيه
أو واحدة في طهر

لو تخال النكاح أفاده في البحر (قوله وطئت فيه) أي ولم تكن حبلى ولا آيسة ولا صغيرة لم تبلغ تسع سنين
 كما مر (قوله في حضرة موطوءة) أي مدخول بها وثلثها المختلى بها كما مر (قوله لكن أوجز وأفود) أما
 الأول فنظاها وأما الثاني فلا يشمل ما ذكره ويشمل الطلاق البائن كما مر وما لو طلقها في النفاس فانه بدعي كما في
 البحر وما لو طلقها في طهر لم يجامعها فيه بل في حضرة طهر وما لو طلقها في طهر طلقها في حضرة قبله فافهم (قوله
 وتجب رجعتها) أي الموطوءة المطاوعة في الحضيض (قوله على الأصح) محال له قول التدوير أنها مستحبة
 لأن المعصية وقعت فتعدارت فاعلمها ووجه الأصح قوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن عبد الله بن عمرو في الحديث
 مر إنك فلما رجعتها حين طلقها في حالة الحيض فانه يشمل على وجوبه وبين ضربين وهو الوجوب على عريان بأمر
 وضمي وهو ما يتعلق بانه عند فوجبه المعصية اليه فان عمر نائب فيه عن النبي صلى الله عليه وسلم فهو كالمبلغ
 وتعدارت فاعلمها المعصية لا يصلح صار فالصيغة عن الوجوب بل وازا يجاب رفع اثرها وهو العدة وتطو بها اذا بقاها
 النبي بشاها هو أثره من وجه فلا تترك الحقيقة وتعمامة في الفتح (قوله رفعها للمعصية) بالاروهي أولى من
 نسخة الدال ط أي لا يدفع بالمال الماتع ويقع بالرفع بالاراهة والواقع والمعصية هنا وقعت والمراد رفع اثرها وهو
 العدة وتطو بها كما علمت لأن رفع الطلاق بعد وقوعه غير ممكن (قوله فاذا طهرت طلقها ان شاء)
 ظاهر عبارته انه يطلقها في الطهر الذي طلقها في حضرة وهو موافق لما ذكره الطحاوي وهو رواية عن الامام
 لأن اثر الطلاق انعدم بالارابعة فكانت لم يطلقها في هذه الحجة فيفسد تطلقها في طهرها ~~هـ~~ لكن
 المذكور في الاصل وهو ظاهر الرواية كما في الكافي ونظاها المذهب وقول السكك كافي في التقدير انه اذا رجعتها
 في الحضيض اسكن عن طلاقها حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر فيلحقها ثانية ولا يطلقها في الطهر الذي يطلقها
 في حضرة لانه بدعي كذا في البحر والخ وعبارته المصنف تحتمله ~~هـ~~ ويدل لظاهر الرواية حديث الصحابي
 مر إنك فلما رجعتها حين لمسكها حتى تطهر ثم تحيض فتطهر فان بدله أن يطلقها فليطلقها قبل أن يسها فثبت العدة
 كما أمر الله عز وجل بحر قال في الفتح ويظهر من لفظ الحديث بقيد الرجعة بذلك الحضيض الذي أوقع فيه وهو
 المفهوم من كلام الاصحاب اذا توفرت ثلوه يفعل حتى طهرت تنزرت للمعصية ~~هـ~~ وقد يقال هذا ظاهر على
 رواية الطحاوي أما على المذهب فيدعي أن لا تنزرت للمعصية حتى باتى الطهر الثاني بحصر قلت وفيه نظر فانه
 حديث كان ذلك هو المفهوم من الحديث وكلام الاصحاب يجعل المذهب عليه فتأمل (قوله بقيد الطلاق)
 أي في قوله أو في حضرة موطوءة والمراد أيضا بالطلاق الرجعي احترازا عن البائن فانه بدعي في ظاهر الرواية
 وان كان في الطهر كما مر (قوله لأن التحصيل) أي قوله لها اختارتي نفسك وهي حاض وكذا الاختيار
 فيها قال في الأخيرة عن التتقي ولا بأس بأن يجعلها في الحضيض اذا رأى منها ما يكره ولا بأس بأن يجبرها
 في الحضيض ولا بأس بأن تختار نفسها في الحضيض ولو ادركت فاختارت نفسها فلا بأس للقاء أن يفرق بينهما
 في الحضيض ~~هـ~~ وفي البدائع وكذا اذا اعتقت فلا بأس بأن تختار نفسها وهي حاض وكذا امرأة العتق ~~هـ~~
 وكذا الطلاق على مال لا يكره في الحضيض كما مر به في البحر عن المراج والمراد بالملع ما اذا كان خلعا بمال
 لما قد مناه عن المحيط من تعليل عدم كراهته بأنه لا يمكن تحصيل العوض الا به وفي الفتح من فصل المشيئة عن
 النوازل الظهيرة لو قال لها طلق نفسك من ثلاث ما شئت فطلقت نفسها ثلاثا على قولهما أو تبتين على قوله
 لا يكره لانه مضطر فلهما الفرق خرج الامر من يدها ~~هـ~~ (قوله لا يكره) لأن عليه الكراهة دفع الضرر
 عنها بطول بل العدة لأن الحضيض التي وقع فيها الطلاق لا تحجب من العدة ولا اختيار والمخلف قد روي بذلك
 روي وفيه انه يلزمه حل الطلاق مطلقا في الحضيض اذا روي به مع انه اطلاقهم ~~هـ~~ كراهة بنافه فلا يظهر
 تعليل المخلف والطلاق بعوض بما مر عن المحيط وان التخيير ليس طلاقا بنفسه لانها لا تطلق ما لم تختار نفسها
 فصار كانهما وقعت الطلاق على نفسها في الحضيض والمنوع هو الرجل لا هي أو الثاني هذا ما ظهر لي فتأمل
 (قوله والنفاس كالحيض) قال في البحر ولما كان المنع من الطلاق في الحضيض تطو بل العدة عليها كان
 النفاس مثله كما في الجوهرية (قوله قال لموطوءة) أي ولو لو حكا كالمختلى بها كما مر (قوله للسنة) اللام
 فيه للوقت وليست اللام بقيد قبلها في السنة عليها أو معها وكذا السنة ليست بقيد بل مثلها ما في معناها
 كطلاق العدل وطلاقا قاعدا وطلاق العدة والعدة وطلاق الدين والاسلام أو أحسن الطلاق أو أجل

وطئت فيه أو واحدة في حضرة
 موطوءة) لو قال والبديعي
 ما خالفهما لكن أوجز وأفود
 (وتجب رجعتها) على الأصح
 (فيه) أي في الحضيض رفعها للمعصية
 (فإذا طهرت) طلقها (ان شاء)
 أو أمسكتها فإيد بالطلاق لأن
 التحصيل والاختيار والمخلف في الحضيض
 لا يكره ويجتبي والنفاس كالحيض
 جوهرية (قال لموطوءة وهي) حال
 كونها (من تحيض أنت طالق
 ثلاثا) أو تبتين (للسنة) وقع عند
 كل طهر طلاق

وتقع اولاهان في طهر لاوطى فيه
فلو كانت غير موطوءة ولا غرض
تقع واحدة للحال ثم كلما نكحها
أومضى شهر تقع (وان نوى أن
تقع الثلاث الساعة أو) أن تقع
عند رأس (كل شهر واحدة
صحت نيته) لانه محتمل كلامه
(وتقع طلاق كل زوج بالغ عاقل
ولو تقدر يرايد أنفع ليدخل السكران
ولو عبد أو سكران) فان طلاقه
صحح لاقراره بالطلاق وقد نظم
في التمر ما يصح مع الاكراه فقال
طلاق وابلأظهار ورجعة
فيكاح مع استيلاد

مطلب
في الاكراه على التوكيل بالطلاق
والنكاح والعقاق

مطلب
في المسائل التي تصح مع الاكراه

أو طلاق الحق أو القرآن أو الكتاب ونماه في الحر (قوله وتقع اولاهان) أى أولى المذكورات من الثلاث
أو الثنتين فانهم وقوله في طهر لاوطى فيه أى ولا في حضن قبله كما يشهد ما تقدم فان كان ذلك الطاهر هو الذى
طلقها فيه تقع فيه واحدة للحال ثم عند كل طهر اخرى وان كانت حائضاً واجامها فيه لم تطلق حتى تحيض
ثم تظهر كافي الحر (قوله فلو كانت غير موطوءة) محترز قوله لموطوءة وقوله أولاً لتحضض محترز قوله وهى بمن
تحضض وشمل من لا تحضض الحائض خلافاً لمحمد كافي الحر (قوله تسع واحدة للعالم) أى في صورتين واطلق
في الحال فشملى حالة الحاض (قوله ثم كلما نكحها) راجع للصورة الاولى أى فاذا وقعت عليها واحدة للعالم
بانت منه بلاعة لانه طلاق قبل الدخول فلا يقع غيرهما ما لم يتزوجها فتقع اخرى بلاعة فاذا تزوجها أيضاً
وقعت الثالثة وعلمه في الحر بأن زوال الملك بعد البين لا يطلها اه فتأمل (قوله وأومضى شهر) يرجع
الى الصورة الثانية (قوله وان نوى الخ) أفاد أن وقوع الثلاث على الاطهار مقيد بما اذا نواه أو اطلق
أما اذا نوى غيره فانه يصح شهر (قوله لانه محتمل كلامه) وهذا لان الملام كما جاز أن تكون للوقت
جاز أن تكون للتعليق أى لاجل السنة التي أوجبت وقوع الثلاث وإذا صحت نيته للعالم فاولى أن تقع عند كل
رأس شهر قد يذكر الثلاث لانه لو لم يذكرها وقعت واحدة للعالم ان كانت في طهر لم يجامعها فيه ولا الخ في طهر
ولو نوى ثلاثاً ففرقة على الاطهار صح ولوجه قولنا ورجع في النسخ القول بانه لا يصح ونماه في النهر (قوله
ويقع طلاق كل زوج) هذه التكية منقوضة بزواج المبانة اذا لا يقع طلاقاً ما عليها في العدة واجب بانه ليس
بزواج من كل وجه أو ان امتناعه لعارض هو لزوم تحصيل الحاصل ثم كلامه شامل لما اذا وكل به أو أجاز من
الفضولى شهر وسبأني (قوله ليدخل السكران) أى فانه في حكم العاقل زجره فلا منافاة بين قوله عاقل
وقوله الا في أوسكران (قوله فان طلاقه صحيح) أى طلاق المكره وشمل ما اذا اكرهه على التوكيل بالطلاق
فترك فطلق الوكيل فانه يقع بغير حال محشية الخير الرمي ومثله العقاق كاصراً حواه وأما التوكيل بالنكاح
فلم أر من صرح به وانظاره لا يحتاج لفهمه في ذلك لنصريحهم بان الثلاث تصح مع الاكراه استحساناً وقد ذكر
الربيعي في مسئلة الطلاق أن الوقوع استحسان والقياس أن لا تصح الوكالة لان الوكالة تبطل بالهزل فكذا
مع الاكراه كالباع ومشأله وجه الاستحسان أن الاكراه لا يمنع انعقاد البيع ولا يمكن وجوب فساد فكذا
التوكيل يعتقد مع الاكراه والشروط الفاسدة لا تؤثر في الوكالة لكونها من الاسقاطات فاذا لم تبطل فقد نفذ
تصرف الوكيل اه فانظر الى علة الاستحسان في الطلاق تجدها في النكاح فيكون حكمهما واحداً تأمل
اه كلام الرمي قلت وسبأني تمام الكلام على ذلك في كتاب الاكراه ان شاء الله تعالى (قوله لاقراره
بالطلاق) قيد بالطلاق لان الكلام فيه والافاقرار المكره بغيره لا يصح أيضاً كما لو أقر بعق أو نكاح أو رجعة
أو في أو عفوع دم عدا وبعد بانه آية أو جاريته انهما ولد كأنص عليه الحسأني في الكافي هذا وفي البحرين
المراء الاكراه على التلفظ بالطلاق فلو أكره على أن يكتب طلاق امرأته فكتب لا تطلق لان الكتابة اقيمت مقام
العبارة باعتبار الحاجة ولا حاجة هنا كذا في الخاتمة ولو أقر بالطلاق كاذباً وأهأز لا وقع قضاء لادبائه اه ويأتى
تمامه (قوله طلاق) أطلقه فشملى البائن بفسخه والرجعي وهو مع ما عطف عليه مبتدأ والخبر محذوف تقديره
تصح مع الاكراه دل عليه قوله آخر اهذه تصح مع الاكراه ثم ان كان الزوج قد وطئ فلا رجوع له على المكره
والافله الرجوع بنصف المسمى كذا ذكره المصنف في الاكراه ط (قوله وابلأ) فمن تركت أربعة أشهر بانت منه
فان لم يكن دخلها واجب نصف المهر ولم يرجع به على الذى اكرهه كافي (قوله نكاح) يشمل ما اذا اكره الزوج أو
الزوجة على عقد النكاح كما هو مقتضى اطلاقهم خلافاً لما قيل من ان العقد لا يصح اذا كرهت هي عليه كما وأنقضاه
في النكاح قبيل قوله ونشر حضور شاهدين فانهم (قوله مع استيلاد) بكسر الهمزة من غير توين لضرورة
النظم ح وصورته أن يكرهه على استيلاد أمته فاذا وطمها وأنت بولدت منه ولا يجوز له نفسه ط وفيه
ان هذا الاكراه على فعل حسى وهو الوطئ ترتب عليه حكم آخر وهو ضرورة اتمام ولد وامتنه كثيرة كما لو اكره على
دخول دار علق عتي عبده على دخولها فانه يعق ولا يضمن له المكره شيئاً أو اكره على شراء عبدة علق عتيه على
ملكه فانه يعق وعليه قيمته للبايع ولا يرجع على المكره بشئ كافي كافي الحسأني من الاكراه قال وكذا لو اكره
على شراء ذى رحم محرم منه أو أمة قد ولدت منه أو أمة قد جعلها مديرة اذا ملكها اه وصورة الرجعي بان

يكره على أن يقر بأن أم ولده وفيه ما علمته مما نقلناه قبله عن الكافي أيضا والله أعلم (قوله عفو عن العمد)
 أي لو وجب له على رجل قصاص في نفس أو فميداد ونها فاصكره بوعد تلف أو جحس - حق عفا فالعفو جاز
 ولا ضمان له على الجاني ولا على المكره لأنه لم يتلف له مالا وكذلك الشهود إذا زعموا فلا ضمان عليهم ولو
 وجب له على رجل حق من مال أو كفالة بنفس أو غير ذلك فاصكره بوعد بقتل أو جحس حتى أبرأ من ذلك
 كانت البرائة باطلة كذا في الكافي وبه علم أنه احتراز لعدم العلم على الخطأ لأن موجب المال فلا تصح البرائة منه
 (قوله رضاع) يرد عليه ما ذكرناه في الاستبلاذ فإنه أيضا فعل حتى ترتب عليه حكم آخر وهذا لا ينص
 كما علمته وكذا يقال مثله ما لو أكره على الخلوة بزوجه أو على وطئها فإنه يقر عليه جميع المهر وكذا لو أكره على
 وطئ أم زوجته أو بنتها يحرم عليه زوجته (قوله وأيمان) جمع بين قال في الكافي في باب الإكراه على
 النذور واليمين ولو أكره رجل بوعد تلف حتى جعل على نفسه صدقة لله تعالى أو صوما أو عتقا أو غزوة
 في سبيل الله تعالى أو بدنة أو شيئا يترتب به إلى الله تعالى لزمه ذلك ولا ضمان على المكره وكذلك لو أكرهه على
 اليمين بشئ من ذلك أو بغيره من الطاعات أو المأصبي ١٥ (قوله وفي) أي في الأيلاء بقول أو فعل ذكره
 الشارح في الإكراه (قوله ونذره) قد مر الكلام عليه قريبا (قوله قبول لا بداع) أخذه في البصر
 من قوله في القضية أكره على قبول الودعة قلقت في يده فاستحقتها فنعين المودع ١٦ بناء على أن المودع
 يفتح الدال قال في التهر به قد نقله ثم ظهر لي أنه بكسر الدال فليس من المواضع في شيء وذلك أنه في البرائة قال
 أكره بالحبس على إيداع ماله عنده هذا الرجل وأكره المودع أيضا على قبوله فضعاف لا ضمان على المكره
 والقضاة لأنه ما قبضه لنفسه كالوهب الربح فأعفته في حجره فأخذه برده فضعاف لا ينعين ١٧ قلت
 وصاحبه أن التعميل المذكور يدل على أن المستحق للودعة في مسألة القضية ليس له تنعين المودع بالفتح لأنه
 إذا كان مكروها على قبولها لم يكن قابضا لنفسه فتعين أنه بالكسر لأنه دفعها باختياره فلم يستحق تعينه
 ولكن مع هذا أيضا لو صح قرائنه بالفتح لم يكن من هذه المواضع أيضا لأن الكلام فيما يضع مع الإكراه وتعينه
 يدل على أنه لم يصح قبوله للودعة لأن حكم المودع بالفتح عدم الضمان بالتلف فتأمل (قوله كذا الصلح عن
 عمد) أي قبول القاتل الصلح عن دم العمد على مال كذا في البصر أي إذا أكره على أن يصالح صاحب الحق
 على مال أكثر من الدية أو أقل فصالحه بطل الدم ولم يلزم الجاني شيء كافي الحاكم وذكر قبله أنه لو أكره على دم
 العمد على أن يصالح منه على ألف فلا شيء له غير الألف ١٨ وأما المالك المال القاتل في الثانية لأنه غير مكروه
 (قوله طلاق على جعل) أي قبول المرأة الطلاق على مال بجر فقع الطلاق ولا شيء عليها من المال
 ولو كان مكان التطبيق خلع بثلث درهم كان الطلاق بائنا ولا شيء عليها ولو كان هو المكره على الخلع على ألف
 وقد دخل بها وهي غير مكروه وقع الخلع وزمها الألف وقامه في الكافي (قوله يمين به اتت) أي بالطلاق
 وفاعل انت ضمير اليمين والمراد به تعليق الطلاق على شيء كما إذا أكره على أن يقول إن كنت زيد أفزوجني
 كذا (قوله كذا العتق) أي الإكراه على اليمين بالعتق وأما الإكراه على نفس العتق فبأقوى فافهم كالأموال
 أكرهه على أن قال إن دخلت الدار فانت حر أو إن صليت أو أكلت أو شربت ففعل بعتق العبد وبغيره الذي
 أكرهه فقيته وقامه في الكافي (قوله والاسلام) ولو من ذي - كما أطلقه كثير من المشايخ وما في الخسائية
 من التفصيل بين الذي فلا يصح والحر في - فيصم فقياس والاستحسان صحة مطلقا فإداه الشارح في الإكراه
 ط ولو كان أكرهه على الإقرار بالاسلام فيما معنى فالإقرار باطل كذا في الكافي (قوله تدبير العبد)
 يضم الرامن غير متين للضرورة ح وتقدم بالعبد لما يسيبه الروي والامنة مشه ط (قوله وإيجاب
 احسان) أي إيجاب صدقة بحر وتقدم قوله عن الكافي (قوله وعنتي) ويرجع بقية العبد على المكره
 إذا عتقه غير كفارة والأفلا وجوع كما ذكره المصنف في الإكراه ط وشمل العتق بالنقل كالأموال أكرهه على شراء
 بحرمة لكنه لا يرجع على المكره بشئ كما قدمناه عن الكافي وبه صرح في البرائة من الإكراه خلافا لما يوجهه
 ما نقله الشارح في الإكراه عن ابن الكمال فافهم (قوله عشرين في العتق) حال من فاعل تصح قال في التهر
 وهي ترجع إلى ستة عشر له نول إيجاب الاجتناب في النذور ودخول الطلاق على جعل واليمين بالطلاق
 في الطلاق ودخول اليمين بالعتق في العتق ١٩ ح وتقدم عن التهر أن قبول الأيداع ليس منها ضاقت إلى

عفو عن العمد

رضاع وإيمان وفي ونذره

قبول لا بداع كذا الصلح عن عمد

طلاق على جعل يمين به اتت

كذا العتق والاسلام تدبير للعبد

وإيجاب احسان وعتق فهذه

تصح مع الإكراه عشرين في العمد

خسة عشر وقد متنا أن الاستيلاد والرضاع من الأفعال الحسية المترتبة عليها امر آخر فلا ينبغي تخصيصهما بالذكر فعدت إلى ثلاثة عشر وقد زدت عليها خمسة آخر التقطع من إصكراه كافي الحاكم الأولي الخلف على ما لبان أكره على خلع امرأته على ألف وقد تزوجها على أربعة آلاف ودخل بها والمرأة غير مكروهة فالخلع واقع ولها عليه ألف ولا شيء على الذي أكرهه ولو كانت هي المكروهة كان العلق بائنا ولا شيء عليها * الثانية الفسخ كالأول اعتقت ولها زوج حر لم يدخل بها فأكفرت على أن اختارت نفسها في مجلسه باطل المهر عن الزوج ولا شيء على المكروه ولو كان دخل بها الزوج قبل ذلك فالمهر لولاها على الزوج ولا يرجع على المكروه * الثالثة التكفير كالوأكرهه بوعيد تلف على أن يكفر عينا قد حدث فيها ولا رجوع له على المكروه وإن أكرهه على عتق عبده هذا عنهما لم يجزه وعلى المكروه فتيته ولو أكرهه بالجنس أجزأه عنها وكذلك كل شيء وجب عليه فقه تعالى من نذر أو هدى أو صدقة أو حج فأكره على أن يفضيه ولم يأمره المكروه بشيء بعينه أجزأه ولا ضمان على المكروه * الرابعة ما كان شرطاً للمهر كالوعلق عتق عبده على شرائه أو طلاق زوجته على دخول الدار فأكره على الشراء أو الدخول أو أكره على شرائه أو مخرجه أو أمانة قد ولدت منه ونحو ذلك ويدخل فيه الرضاع فإنه شرط للجرمة والاستيلاد أي الواجب للطلب إدارته فانه شرط للشوكة منه أيضاً * الخامسة ما قد متناه من التوكيل بالطلاق والعتق فقد صارت ثمان عشرة صورة نظمها بقولي

طلاق واعتاق ونكاح ورجعة * ظهار وإبلاء وعفو عن العمد
يمينين وإسلام وفيه ونذره * قبول الصلح العمد تدبير للعبد
ثلاث وعشر حصصها المكروه * وقد زدت خساوي خلع على قتله
وفسخ وتكفير وشرط لغيره * وتوكل عتق أو طلاق تخذعي

(قوله أوهازلا) أي فمقع قضاء ودبابة كأي ذكره الشارح وبه صرح في الخلاصة مع إلاباته مكر باللفظ فيستحق التغلظ وكذا في البرازية وأما ما في أكره الخاتمة لو أكرهه على أن يقر بالطلاق فاقترع كالأول أثر بالطلاق هازلا أو كاذبا فيقال في الجهر أن مراده بعدم الوقوع في المشبهة بعدمه دبابة ثم تنقل عن البرازية والفتية لو أراد به الخبر عن الماضي كذا لا يقع دبابة وإن أشهد قبل ذلك لا يقع قضاء أيضا اهـ ويمكن جعل ما في الخاتمة على ما إذا أشهد على أنه يقر بالطلاق هازلا ثم لا يفي أن ما مر عن الخلاصة أنما هو فها هو أنما الطلاق هازلا وما في الثانية فها هو أنما فها هازلا فلا منافاة بينهما حال في التلويح وكأنه يسلط الإقرار بالطلاق والعتاق مكرها كذلك جعل الإقرار بهما هازلا لأن الهزل دليل الكذب كالأكره حتى لو أجاز ذلك لم يجز لأن الإجازة إنما تلحق سببا منعدا لا يحتمل الصحة والبطان وبالإجازة لا يصبر الكذب صدقا وهذا بخلاف انشاء الطلاق والعتاق ونحوهما مما لا يحتمل الفسخ فإنه لا أثر فيه للهزل اهـ وبهذا الذم ما أورده الرمي من المناقاة بين عبارة الخاتمة وغيرها (قوله لا يقصد حقيقة كلامه) بيان لعمى الهازل وفيه صور وفي التحرير وشرحه الهزل لغة النعب واصطلاحاً أن لا يراد باللفظ ودلالته المعنى الحقيقي ولا المجازي بل أريد به غيرهما وهو ما لا تنص إرادته منه وضده الحد وهو أن يراد باللفظ أحدهما (قوله خفيف العقل) في التحرير وشرحه البه في اللغة الخفة وفي اصطلاح الفقهاء خفة تمتد إلى الإنسان على العمل في ماله بخلاف مقتضى العقل (قوله أوسكران) السكر سرور يزيل العقل فلا يعرف به السماء من الأرض قال يزيل العقل في العقل فيمضي في كلامه ويخرجوا قلوبها في العاهارة والإيمان والحدود وفي شرح بكر السكر الذي تعصب به النصرقات أن يصير محال يستحسن ما يستفهم الناس والعكس لكنه يعرف الرجل من المرأة قال في الجهر والعقد المذهب الأول نهر قلت لكن صرح المحقق ابن الهيثم في التحرير أن تعريف السكر بجامع عن الإلهام أنما هو في السكر الموجب للحد لأنه لو ميز بين الأرض والسماء كان في سكره نقصان وهو شبهة العدم فيندرج في الحد وأما تعريفه عنده في غير وجوب الحد من الأحكام فالمعترف به عنده اختلاط الكلام والبهتان كقولهما ونقل شارحه ابن امرحاج عنه أن المراد أن يكون غالب كلامه هذيانا فلو فوضه مستقباً فليس بسكر فيكون حكمه حكمهم الصحة في إقراره بالحد ودوغير ذلك لأن السكران في العرف من اختلط جده بهزله فلا بد من تقرر على شيء ومال أكثر المشايخ إلى قولهما وهو قول الأئمة الثلاثة واختاره والتوى لأنه المتعارف وتأيد بقول

(أوهازلا) لا يقصد حقيقة
كلامه (أو سفيها) خفيف العقل
(أو سكران)

مطلب
في تعريف السكران وحكمهم

على ربي الله عنه اذا سكر هذى وادما لك والشافعي ولم ينف وجه قوله ثم بين وجه الضعف فراجع به ظهر
 أن المختار قولهما في جميع الابواب فافهم وبين في البحر بحكمه انه ان كان سكر بطريق محرم لا يطل تحليفه
 قتلته الاحكام وتصح عباراته من الطلاق والعتاق والبيع والاقراء وتزويج الصغار من كفو والاقراض
 والاستقراض لان العقل قائم وانما عرض فوات فهم الخطاب بمعصيته فبقي في حق الاثم وجوب القضاء ووضع
 اسلامه كالمكره لا رتبة لعدم القصد واما الهازل فانما كفر مع عدم قصد ما يقول بالاستخفاف لانه صدر
 منه عن قصد صحيح استخفافا بالدين بخلاف السكران (قوله ولو يبيد) أي سواء كان سكره من الخمر
 أو الاشربة بالاربعة الحرمه أو غيرها من الاشربة المتخذة من الحبوب والعسل عند محمد قال في الفتح ويقول
 يبقى لان السكر من كل شراب محرم وفي البحر عن البرازية المختار في زماننا زوم الحد وقوع الطلاق اه وما في
 الخيانة من تصحيح عدم الوقوع فهو مبني على قولهما من ان التبيذ حلال والمثني به خلافه وفي النهر عن
 الجوهرية أن الخلاف مقدم بما اذا شربه للتداوى فلولاه ووالطرب فيقع بالاجماع (قوله وحشيش) قال
 في الفتح اتفق مشايخ المذهب من الشافعية والخنفية بوقوع طلاق من غاب عنه بالسكر الحشيش وهو
 المسمى بورك القنب افتواهم بجرمته بعد ان اختلفوا فيه فافق المزي بجرمها واتفق أسد بن عمرو بجلها لان
 المتقدمين لم يكلموا فيها بشئ لعدم ظهور شأنها فيهم فلما ظهر من امرها من الفساد كثير وفشا عاداتها في
 المذهبين في تحريمها وأفتوا بوقوع الطلاق عن زوال عقلها اه (قوله وأفيون وأوبنج) الا فيون
 ما يخرج من الخشخاش والبنج بالفتح ثبت مسبت وصرح في البدائع وغيرها بعدم وقوع الطلاق بأكمله معاذ
 بان زوال عقله لم يكن بسبب هو معصية والحق التفصيل وهو ان كان للتداوى لم يقع لعدم المعصية وان لم
 وادخل الافة قصد فينبغي أن لا يترد في الوقوع وفي تصحيح القدوري عن الجواهر في هذا الزمان اذا سكر
 من البنج والافيون يقع زجره وعليه الفتوى وتعامه في النهر (قوله زجرا) أشار به الى التفصيل المذكور
 فانه اذا كان للتداوى لا يزجر عنه لعدم قصد المعصية ط (قوله واختاف التصحيح الخ) فصيح في التفتة
 وغيرها عدم الوقوع وجزم في الخلاصة بالوقوع قال في الفتح والاول أحسن لان موجب الوقوع عند زوال
 العقل ليس الا التنبه في زواله بسبب محذور وهو منتف وفي المهر عن تصحيح القدوري انه التحقيق (قوله
 نعم لو زال عقله بالصداع) لان زوال العقل الصداع والشرب علة العلة والحكم باليضاف الى علة العلة
 الا عند عدم صلاحية العلة وتعامه في الفتح هذا وقد فرض المسألة في الفتح والبحر فيما اذا شرب خرا فصدع
 وجنحه ما في المنتقط لو كان التبيذ غير شديد فصدع فذهب عقله بالصداع لا يقع طلاقه وان كان التبيذ شديدا
 خرا ما فصدع فذهب عقله يقع طلاقه اه فقد فرق بين ما اذا كان بطريق محرم وغير محرم كما ترى فقاتل (قوله
 أو يباح) كاذبا سكر من ورق الزمان فانه لا يقع طلاقه ولا عتاقه ونقل الاجماع على ذلك صاحب التهذيب
 كذا في الهندية ط قلت وكذا السكر بينج وأفيون تتناول على وجه المعصية بل للتداوى كما مر (قوله
 وفي القهستاني الخ) هذا مبني على تعريف السكران الذي تصح تصرّفه عنه بانة من معه من العقل
 ما يقوم به التكليف ونعجب منه في الفتح وقال انه لا شك في هذا التقدير لا يبعه لاحداث يقول لا تصح تصرّفه
 (قوله منها الوكيل بالطلاق صاحبها) أي فانه اذا أطلق سكران لا يقع ومنها الرتبة ومنها الاقرار بالحدود
 الخالصة ومنها الاشهاد على شهادة نفسه ومنها تزويج الصغيرة باقل من مهر المثل أو الصغير بالسكر فانه لا ينفذ
 ومنها الوكيل بالبيع أو لسر فباع لم ينفذ على موكله ومنها الغيب من صاح ورده عليه وهو سكران كذا
 في الاشباه ح قلت لكن اعترضه محشبه الجوى في الاشارة ان المنقول في العادة أن الغائب يبرأ بالردة
 عليه من الغنم فحسبكم فيها كالصاحي وكذا في مسألة ما لو كلة بالطلاق بان الصحيح الوقوع نص عليه
 في الخيانة والبحر (قوله لكن قبيد البرازي) قال في النهر عن البرازية وكلة بطلاقها على مال فطلاقها على مال
 السكر فانه لا يقع وان كان التوكيل والايضا حال السكر وقيل ولو بالمال وقع مطلقا لان الرأى لا يمتنه لتقدير
 البذل اه أقول والتعليل بشدة انه لو كلة بطلاقها على ألف فطلاقها على ألف السكر وقع مطلقا ح (قوله
 واختاره الطحاوي والكرخي) وكذا محمد بن مسلمة وهو قول زفر كما أفاده في الفتح (قوله عن التفريق)
 صوابه عن التفريق بدال آخره بالانصاف كما رأيت في نسخ التاترنائية (قوله والفتوى عليه) قد علت

المزني من اصحاب الامام الشافعي
 واسد بن عمرو صاحب الامام
 أبي حنيفة اه منه

مطلب
 في الحشيشة والافيون والبنج

ولو يبيد أو وحشيش أو أفيون
 أو بنج زجرا به يبقى تصحيح
 القدوري واختلاف التصحيح
 في سكر مكرها ومضطرأه
 لو زال عقله بالصداع أو ببحر
 لم يقع وفي القهستاني معزيا
 للزاهدي انه لو لم يميز ما يقوم به
 الخهاب كان تصرفه باطلا انتهى
 واستثنى في الاشياء من تصرفت
 السكران سبع مسائل منها
 الوكيل بالطلاق صاحب الكن
 قبيد البرازي بكونه على مال
 والواقع مطلقا لم يقع الشافعي
 طلاق السكران واختاره
 الطحاوي والكرخي وفي
 التاترنائية عن التفريق والفتوى
 عليه

مخالفة لسائر المتون ح وفي التاتريزية إيماء بطلاق السكران واقع اذا ~~سكر~~ من الخمر والتبذير وهو
 مذهب ابي حنيفة (قوله ان دام الموت) قيد في طرائق فقط ح قال في البحر فعمل هذا اذا طلق من اعتقل
 لسانه ونوقف فان دام به الى الموت نفذ وان زال بطل اه قلت وكذا الوزج بالاشارة لا يحل له وطوره العدم
 تنفذ قبل الموت وكذلك سائر عقوده ولا يجزئ ما في هذا من المخرج (قوله به يفتي) وقد تكررنا حتى
 الامتداد بسنة بحر وفي التاتريزية عن النابيع ويقع طلاق الاخرس بالاشارة يريده الذي ولد وهو
 اُخرس أو طرأ عليه ذلك ودام حتى صارت اشارة مفهومة والالم تعتبر (قوله واستحسن الكمال الخ) حيث
 قال وقال بعض الشافعية ان كان يحسن الكتابة لا يقع طلاقه بالاشارة لانه فاع الضرورة بما هو أدل على
 المراد من الاشارة وهو قول حسن وبه قال بعض مشايخنا اه قلت بل هذا القول تصریح بما هو المفهوم
 من ظاهر الرواية في كافي الحاكم الشهيد ما نصه فان كان الاخرس لا يكتب وكان له اشارة تعرف
 في طلاقه ونكاحه وشرائه وبعه فهو جائز وان كان لم يعرف ذلك منه أو شك فيه فهو باطل اه فقد رتب
 اجواز الاشارة على عجزه عن الكتابة فنفد انه ان كان يحسن الكتابة لا يجوز اشارة ثم الكلام كافي
 التهرات في قصر صحة تصرفاته على الكتابة والا فانه يقع طلاقه بكتابة كما يأتي آخر الباب بخلافه (قوله
 باتارته المعهودة) أي المفروضة بتصويت منه لان اعادة منه ذلك فكانت الاشارة بما نالها اجله الاخرس بحر
 عن الفتح وطلاقه المفهوم بالاشارة اذا كان دون الثلاث فهو رجعي هكذا في المنعرات ط عن الهندية
 (قوله بان أراد التكلم بغير الطلاق) بان أراد ان يقول سبحان الله فجزى على لسانه أنت طلاق تطلق لانه
 صريح لا يحتاج الى التنية لكن في القضاء كطلاق الهازل واللاعب ط عن المنع وقوله كطلاق الهازل
 واللاعب مخالف لما قد تقدم ولما يأتي في يوافي فغ القدر عن الحاوي معز الى الجامع الاصغر ان اسد اسئل
 عن أراد ان يقول زينب طالق فجزى على لسانه عمره على أيهما يقع الطلاق فقال في القضاء تطلق التي سمى
 وفيما بينه وبين الله تعالى لا تطلق واحدة منهما ما لم يسم على أيهما يقع الطلاق فقال في القضاء تطلق التي سمى
 الثانية (قوله غير علم بعينه) كالوقالات لزوجها اقرأ على "اعتدى أنت طالق ثلاثا فافعل طلقت ثلاثا
 في القضاء لا يفيائيه وبين الله تعالى اذ لم يعلم الزوج ولم ينو بحر عن الخلاصة (قوله أو غافلاً وساهياً)
 في المصباح الغفلة غيبة الشيء عن بال الانسان وعدم تذكره وفيه أيضاً سها عن الشيء سهو غفل قلبه عنه
 حتى زال عنه فلم يذكره وفروا بين الساهي والناسي بان الناسي اذا ذكره كرر الساهي بخلافه اه فانظروا
 أن المراد ههنا بالغافل الناسي بقرينة عطف الساهي عليه وصورته أن يعلم طلاقها على دخول الدار مثلاً
 قد خلها ناسياً فالتعلق أو ساهياً (قوله أو بالغافل معصية) نحو طلاع وتلاع وطلاق وتلاك كما ذكره أول
 الباب الاق (قوله يقع قضاء) متعلق بالخبر وما بعده ح لكن في وقوعه في الساهي والغافل على
 ما صورناه لا يظهر التقييد بالقضاء اذ لا فرق في مباشرة سبب الخلل بين التعمد وغيره (تنبيه) في الحاوي
 الزاهد يظن انه وقع الثلاث على امرأته باقسام لم يكن أهل القنوى وكف الحاكم كما ثبتها في الصلح فكتب
 ثم استفتى عن هو أهل القنوى فافتى بأنه لا تقع والطلاق الثلاث مكتوبة في الصلح بالظن فله ان يعود اليها
 ديانة ولكن لا يصدق في الحكم اه (قوله واللاعب) الظاهر انه عطف على الهازل للتفسير ح (قوله
 جعل هزله به جتاً) لانه تكلم بالسبب قصد لغيره محكمه وان لم يرض به لانه مما لا يحتمل النقص كاعتناق
 والتذروا وبين (قوله أو مريضاً) أي لم يزل عقله بالمرض بدليل التعليل ط (قوله أو كافراً) أي وقد
 ترافعا بينا لانه لا يحكم بالفرقة الا في ثلاث كما ترقى نكاح الكافر ط (قوله لوجود التكليف) علة لهما
 وهو جري على المعتقد في الكفار انهم مكفون بأحكام الفروع اعتقاداً أو أداء ط (قوله فكالنكاح) أي
 فكان نكاح الفضولي صحيح موقوف على الاجازة بالقول أو بالفعل فكذا اطلاقه ح فلو سلب لا يطلق
 فطلق فضولي ان اجاز بالقول حث وبالفعل لا بحر والاجازة بالفعل يمكن أن تكون بأن يدفع اليها مؤخر
 صداتها بعد ما طلق الفضولي كما أفاده في التهرات لكن في ساقية الخبر الرمي انه نقل في جامع الفضولين عن فوائد
 صاحب المحیط أن بعث المهر اليها ليس بالاجازة لوجوبه قبل الطلاق بخلاف النكاح وانه نقل عن مجموع التوازل
 في الطلاق والخلف قولين في قبض الجعل هل هو اجازة أم لا فراجع اه قلت وقد يجعل ما في القوائد على بعث

(أو اُخرس) ولو طارثان دام
 للموت به يفتي وعليه تصرفاته
 موقوفة واستحسن الكمال
 اشتراط صحتها (بأشارته)
 المعهودة فانها تكون كعبارة
 الناطق استصساناً (أو مخطناً) بان
 أراد التكلم بغير الطلاق فجزى على
 لسانه الطلاق أو يلفظ به غير علم بعينه
 أو غافلاً وساهياً أو بالغافل معصية
 يقع قضاء فقط بخلاف الهازل
 واللاعب فانه يقع قضاء وديانة
 لان الشارع جعل هزله به جتاً فتع
 (أو مريضاً أو كافراً) لوجود
 التكليف وأما طلاق الفضولي
 والاجازة قولاً وفعلاً فكالنكاح
 بزازية (و بناء على اعتبار الزوج
 المذكور لا يقع طلاق المولى على
 امرأه عبده)

المجل فلا ينافي ما في التهر تأتلى (قوله لحديث ابن ماجه) رواء عن ابن عباس من طريق فيها ابن لهبعه
 ورواه الدارقطني أيضا من غيرها كافي القنع ومراده تقوية الحديث لان ابن لهبعه متكلم فيه فقد اختلف
 المحدثون في حرجه وثبوته (قوله الطلاق لمن أخذ بالساق) كتابه عن ملك المتعة (قوله الا اذا قال)
 أي المولى عند تزويج حاميته من عبده وصورها بما اذا بد المولى لانه لو بدأ العبد بقتال زوجته امتك هذه على ان
 أمرها بملك طلقها كلما شئت فزوجها منه يجوز النكاح ولا يكون الامر بيد المولى كافي البحر عن الخانية
 ولم يذ كر وجه الفرق وذ كر في الخانية في مسألة قبلها وهي اذا تزوج امرأه على انها طالق جاز النكاح وبطل
 الطلاق وقال أبو الليث هذا اذا بد الزوج وقال تزوجتك على انك طالق وان اشدت المرأة فقات زوجت نفسها
 منك على اني طالق أو على أن يكون الامر بيدى أطلق نفسي كلما شئت فقتل الزوج قبلت جازا للنكاح
 ويقع الطلاق ويصكون الامر بيد هالان البداء اذا كانت من الزوج كان الطلاق والتفويض قبل النكاح
 فلا يصح اما اذا كانت من المرأة يصير التفويض بعد النكاح لان الزوج لما قال بعد النكاح المرأة قبلت والجواب
 بثبتن إعادة ما في السؤال صا كان قال قبلت على انك طالق أو على أن يكون الامر بيدك فصيبر مفروض بعد
 النكاح اه (قوله وكذا الخ) هذه الصورة تجب له تصريحا لانه لا بد المولى بلا توقف على قبول العبد لانه
 في الاولى قد تم النكاح بقول المولى تزوجتك أمي فيمكن العبد أن لا يقبل فلا يصح الامر بيد المولى أفاده في البحر
 (قوله والمجنون) قال في التلويح الجنون اختلال القوة المعنوية بين الامور المحسنة والسيئة المدركة
 لها واقرب بان تظهر آثارها وتعتل أفعالها اما نقصان جبل عليه دماغه في أصل الخلقة واما خروج مزاج
 الدماغ عن الاعتدال بسبب خلط أو آفة واما لاستيلاء الشيطان عليه والقاء الخيالات الفاسدة اليه بحيث
 يفرض ويضرع من غير ما يصلح سببا اه وفي البحر عن الخانية رجل عرف انه كان مجنونا فقالت له امرأه اطلقني
 البارحة فقال أصابني الجنون ولا يعرف ذلك الا بقوله كان القول قوله اه (قوله الا اذا علق عاقل الخ)
 كتبه انه ان دخلت الدار فدخلها مجنونا بخلاف ان خرجت فانت طالق لجن لم يشع كذا ذكره الشارح في باب
 نكاح الكافر فالمراد اذا علق على غير جنونه (قوله أو كان عينا) أي وفوق الثاني بينه وبين زوجته بطلها
 بعد تأجيل سنة لان الجنون لا يعدم الشهوة كما سيأتي في بابها ان شاء الله تعالى (قوله أو مجبرا) أي وفوق
 الثاني بينهما في الحال بطلها (قوله وقع الطلاق) جواب اذا وقع في المسائل الاربع للماجة ودفع
 الضرر ولا ينافي عدم أهلية لأطلاق في غيرها كما مر تحقيقه في باب نكاح الكافر (قوله والصبي) أي الا اذا
 كان مجبوا وفوق بينهما أو أسلمت زوجته فعرض الاسلام عليه عيزا فإني وقع الطلاق وعلى قال وقد أقيمت
 بعدم وقوعه فاما اذا تزوج امرأه أو علق عليه متى تزوج أو نكحها فكذا فكبر فتزوج عالما بتعليق
 أولا اه (قوله أو اجازة بعد البلوغ) لانه حين وقوعه وقع باطلا وبالاطل لا يجاز ط (قوله لانه اذا
 ايقاع) لان التبرير في أوقعته راجع الى جنس الطلاق ومثله ما لو قال أوقعتك ذلك الطلاق بخلاف قوله أوقعت
 الذي تلتفظته فانه اشارة الى المعين الذي حكم بطلانه فاشبه ما اذا قال انت طالق انما طلقك والباقي
 على شران فان الزائد على الثلاث ملغى أفاده في البحر (قوله وجوزه الامام اجد) أي اذا كان عيزا بعقله
 بان يعلم ان زوجته تبين منه كما هو مقتر في متون مذهبه فافهم (قوله من العتة) بالتحريك من باب تعب
 مصباح (قوله وهو اختلال في العقل) هذا ذكره في البحر عن قول المجنون وقال ويدخل فيه المعتوه وأحسن
 الاقوال في الفرق بينهما ان المعتوه هو التقليل للنهم المختلط بالكلام الفاسد التدبير لكن لا يضرب ولا يثبت
 بخلاف المجنون اه وصرح الاصمعيون بان حكمهم كالصبي الا ان الدويجي قال يجب عليه العبادات
 احتسابا ورتبه صدر الاسلام بان العتة نوع جتون فيمنع وجوب اداء الحقوق جيعا كما بسطه في شرح التحرير
 (قوله بالكسر الخ) أي كسر الباء قال في البحر وفي بعض كتب الطب انه ورم حار يعرض للعجاب الذي بين
 السكند والامعاء ثم يتصل بالدماغ ط (قوله هولة الغشي) قال في التحرير لا انما آفة في القلب
 أو الدماغ تعطل القوى المدركة والمحرك عن افعالها مع بقاء العقل مغلوبا ولا اعصم منه الانبياء وهو فوق
 النوم فزمنه ملازمه وزيادة كونه حدثا ولو في جميع حالات الصلاة ومنع البناء بخلاف النوم في الصلاة اذا
 اضطجع حالة النوم له البناء (قوله وفي القاموس دهن) أي بالكسر كضر ثم ان اقتضاه على ذكر التغيير

نقدت ابن ماجه الطلاق لمن أخذ
 بالساق الا اذا قال زوجت ما منك على
 ان امرها بيدى اطلقها كلما
 شئت فقتل العبد قبلت وكذا اذا
 قال العبد اذا تزوجت ما امرها
 بيدك ابدان كان كذا خانية
 (والمجنون) الا اذا علق عاقل
 ثم جن فوجد الشرط أو كان عينا
 أو مجبوا أو أسلمت وهو كافر أو
 أبواه الاسلام وقع الطلاق اشياء
 (والصبي) ولو مرأها أو اجازة
 بعد البلوغ أمالو قال أوقعته وقع
 لانه ابتداء ايقاع وجوزه الامام
 أجد (والمعتوه) من العتة وهو
 اختلال في العقل (والمبرسم) من
 البرسام بالكسر علة كالجنون
 (والغشي عليه) هولة الغشي
 (والدهوش) فض في القاموس
 دهن الرجل تحير

غير صحيح فانه في القاموس قال بعده وأذهب عقله من ذهل أووله اه بل اقتصر على هذا في المصباح فقال
دهش دهشاً من باب تعب ذهب عقله حياء أو خوفاً اه وهذا هو المراد هنا ولذا جعله في الجرد اخلاق الجنون
وقال في الخيرية غلط من فسر دهشاً بالجراد لا يلزم من التجر وهو التردد في الامر ذهب العقل وسئل نظماً
فين طلق زوجته ثلاثاً في مجلس القاضي وهو مغتاظ مدعوش فأجاب نظماً أيضاً بأن الدهش من اقسام الجنون
ولا يقع وإذا كان بعباده بأن عرف منه الدهش مرة يصدق بلابرهان اه قلت وللصاغة ابن القيم الحنبلي
رسالة في طلاق الغضبان قال فيها انه على ثلاثة أقسام أحدها أن يحصل له مبادئ الغضب بحيث لا يغير عقله
ويعلم ما يقول ويقصده وهذا الأشكال فيه الثاني أن يبلغ النهاية فلا يعلم ما يقول ولا يريد فيه هذا الارب
لا يفتد شي من أقواله الثالث من توسط بين المرتبتين بحيث لم يصير كالجنون فهذا محل النظر والادلة تدل على
عدم نفوذ أقواله اه ملخصاً من شرح الغاية الحنبلية لكن أشار في الغاية الى مخالفة في الثالث حيث قال
ويقع طلاق من غضب خلافاً لابن القيم اه وهذا الموافق عندنا لما مر في المدهوش لكن يرد عليه ان لم يعتبر
أقوال المعتوه مع انه لا يلزم فيه أن يصل الى حالة لا يعلم فيها ما يقول ولا يريد وقد يجاب بأن المعتوه لما كان
مستقراً على حالة واحدة يمكن ضبطها واعتبر فيه واكتفى فيه بمجرد نقص العقل بخلاف الغضب فانه عارض
في بعض الاحوال لكن يرد عليه الدهش فانه كذلك والذي يظهر ان كلام ابن المدهوش والغضبان لا يلزم فيه
أن يكون بحيث لا يعلم ما يقول بل يكفي فيه غلبة الهذيان واختلاط الحد بالهزل كما هو المتفق به في السكران
على ما مر ولا ينافيه تعريف الدهش بذهاب العقل فان الجنون فنون ولذا فسر في الجرد اختلال العقل وادخل
فيه الغته والبرسام والاعماه والدهش ويؤيد ما قلنا قول بعضهم العاقل من يستقيم كلامه وأفعاله الاندرا
والجنون مدهه وأيضاً فان بعض الجاهل يعرف ما يقول ويريد ويذكر ما يشهد الجاهل به بأنه عاقل ثم يظهر منه
في مجلسه ما ينافيه فإذا كان الجنون حقيقة قد يعرف ما يقول ويقصده فغيره بالاول فالذي ينبغي التعويل
عليه في المدهوش ونحوه انطاة الحكم بغلبة الخلل في أقواله وأفعاله الخارجة عن عادته وكذا يقال فيمن
اختل عقله لكراً وأرضاً وألمسية فأجابه فنادام في حال غلبة الخلل في الاقوال والافعال لا تعتبر أقواله
وان كان يعلمها ويريد هذه المعرفة والارادة غير معتبرة لعدم خصوصها عن ادراك الصحيح كما لا تعتبر من
الصبي العاقل نعم بشكل عليه ما سأل في التعليق عن الجرد وصرح به في الفتح والخاتمة وغيرهما وهو لو طلق
فشهد عنه اثنان انك استثبت وهو غير ذاك ان كان بحيث اذا غضب لا يدرى ما يقول وسعه الاخذ بشي ادهما
والالا اه فان مقتضاه انه اذا كان لا يدرى ما يقول يقع طلاقه والا فلا حاجة الى الاخذ به ولهما انك
استثبت وهذا مشكل جداً الآن يجب بان المراد بكونه لا يدرى ما يقول انه لقوة غيبه قد يسمى ما يقول
ولا يتذكره بعد وليس المراد انه صار يجري على لسانه ما لا يفهمه أو لا يقصده اذ لا شك انه حينئذ يكون في أعلى
مراتب الجنون ويؤيد هذا الحل انه في هذا الفرع عالم بأنه طلق وهو فاضله لكنه لم يذكر الاستثناء لشدة
غضبه هذا ما ظهر في شرح هذا المقام * والله أعلم بحقيقة المرام * ثم رأيت ما يؤيد ذلك الجواب وهو انه قال
في الوالوجة ان كان بحال لغضب يجري على لسانه ما لا يحفظه بعده جازله الاعتماد على قول الشاهدين فتوله
لا يحفظه بعده صريح فيما قلنا والله أعلم (قوله) لانه أعاد الضمير الى غير معتبر أشابه الى ان الفرق بين كلام
الصبي وبين كلام النائم هو أن كلام الصبي يعتبر في اللغة والتخوفاً بالامر أن الخارج أعاد الغاء بخلاف كلام النائم
فانه غير معتبر عند أحد اه ح قلت وهو مأخوذ من قول الشارح ولذا لا يتصف بصدق ولا كذب ولا خير
ولا انشاء وفي التجر ويطلق عباراته من الاسلام والردة والطلاق ولم يوصف بغيره وانشاء وصدق وكذب
كالخائن الطيور اه ومثله في التلويح فهذا صريح في أن كلام النائم لا يسمى كلاماً ملغاة ولا شرعاً بمنزلة الماهل
وأما افساد صلاته فلان افسادها لا يتوقف على كون الكلام معتبراً في اللغة أو الشرع لانهم اتفقدوا الماهل
اكثر من غيره فقد انهم الفرق بين كلامه وكلام الصبي فانهم لم ينجحوا في الحاجة الى الفرق بينهما في قوله
أجرته لانه لا يقع فيها لأن الاجازة لما يعتد موقوفاً لكل من طلق الصبي والنائم وقع باطلاً لا موقوفاً كما هو
الحكم في نصر فات الصبي التي هي ضرر محض كالطلاق والعق بخلاف المتردد بين النفع والضرر كالبيع
والشراء والنكاح فانه يعتد موقوفاً حتى لو بلغ فأجره مع كفايته من قبيل باب المهر وانما يحتاج الى الفرق

مطابق
طلاق المدهوش

ودعش بالبناء للمفعول فهو
مدهوش وأدهشه الله (والنائم)
لاتفاء الارادة ولذا لا يتصف
بصدق ولا كذب ولا خبر ولا انشاء
ولو قال أجرته أو أوقعته لا يقع
لانه أعاد الضمير الى غير معتبر
جوهره ولو قال أوقعت ذلك الطلاق

بينهما في قوله وأوقعه فإنه تقدم في الصبي أنه يقع لأنه ابتداء ايقاع ولم يجعل في النائم كذلك وتوضيح الفرق ان كلام الصبي له معنى لقوى وان لم يلزمه الشرع بوجبه فصح عود التعبير في أوقعته الى جنس الطلاق الذي تضمنه قوله لزوجه طلاقك بخلاف النائم فان كلامه لم لم يعتبر لغة أيضا كان مهملًا لم يتضمن شاعته عاد التعبير على غير مذكورًا صلافة **كأنه** قال أوقعت بدون ضمير فلم يصح جعله ابتداء ايقاع (قوله) أو جعلته طلاقاً كذا عبارة الضر والذى رأيت في التاتارخانية أو قال جعلت ذلك الطلاق طلاقاً باسم الإشارة كالتى قبلها قلت وبشكل الفرق فان اسم الإشارة كالضمير في عوده الى ما سبق فيذني بعدم الوقوع هناك أيضاً وقد يجب بان اسم الإشارة لما غامر جعه اعتبر لفظ الطلاق المذكور بعده مصار **كأنه** قال أوقعت الطلاق أو جعلت الطلاق طلاقاً فصح جعله ابتداء ايقاع بخلاف الضمير اذا غامر جعه كما تكررنا وفي التاتارخانية ولو قال أوقعت ما تلتفت به حالة النوم لا يقع شيء اه وهو ظاهر كما ترى في طلاق الصبي (قوله) واذا امتث أحدهما الآخر) يعنى ملكاً حقيقةً فلاحق الفقرة بين المكاتب وزوجه اذا اشتراها بالقيام الرق والثابت له حق الملك وهو لا يمنع بقاء النكاح كفى القبح شرباً لبلية (قوله) الغاء الثاني) أى قال أبو يوسف لا يقع الطلاق في المسألتين وأوقعه بمقدمهما لأن العدة قائمة واعتدة محل الطلاق ولا ييوسف ان الرقة وقعت تلك أحد الزوجين صاحبه أو تباين الدارين فخرجت المرأة من محلة الطلاق والعدة لا تثبت المحلة كفى النكاح القاسد قد باهر بحر والمهاجرة لأن الطلاق قبلهما لا يقع انتفاءً لأن العدة لم يظهر أثرها في حق الطلاق وانما يظهر أثرها في حق التزوج بزواج آخر **كأن** في المصنف اه ابن ملك على الجمع (تنبيه) قال في الشرب لبلية لم يذكر المصنف عكس المسألة الاولى وهو ما لو حررها بعد شرائه ثم طلقها في العدة والحكم وقوع الطلاق في قول محمد وأبي يوسف الاول ورجع أبو يوسف عن هذا وقال لا يقع وهو قول زفر وعليه الفتوى قاله قاضى خان فعليه تمسك كون الفتوى على ما مضى عليه المصنف تبعاً للجمع من عدم وقوع الطلاق فيما لو حررتها هي بعد شرائها باه اه (قوله) واعتبار عدده بالنساء) اتولوه صلى الله عليه وسلم طلاق الامة ثمان وعدها حيث تان رواه أبو داود والترمذى وابن ماجه والدارقطنى عن عائشة تزفعه وقال الترمذى حدثت غرب وب العمل عليه عند أهل العلم من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وغيرهم وفي الدارقطنى قال القاسم وسالم عمل به المسلمون وتعامه في الفتح وحقق أنه ان لم يكن محصياً فهو حرسن (قوله) مطلقاً) راجع الى الحرة والامة أى سواء كانت الحرة والامة تحت حر أو عبد ط (قوله) وبقي الطلاق الخ) يعنى اذا قال لامرأته أعفقتك تطلق اذا نوى أو دل عليه الحال واذا قال لامرأته طاققتك لا تعتق لأن ازالة الملك أقوى من ازالة التقيد وبليت الاولى لازمة للثانية فلا تصح استعارة إشارة للاولى ويصح العكس درر (قوله) كتب الطلاق الخ) قال في الهندية الكتابة على نوعين مرسومة وغير مرسومة ونعنى بالمرسومة أن يكون مصدراً ومعنوياً مثل ما يكتب الى الغائب وغير المرسومة أن لا يكون مصدراً ومعنوياً وهو على وجهين مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب على العصفرة والحائط والارض على وجه يمكن فهمه وقراءته وغير المستبينة ما يكتب على الهواء والماء ونحوه لا يمكن فهمه وقراءته في غير المستبينة لا يقع الطلاق وان نوى وان كانت مستبينة لكنها غير مرسومة ان نوى الطلاق بقصع والا وان كانت مرسومة يقع الطلاق نوى أو لم ينو ثم المرسومة لا تخلو امان أرسل الطلاق بأن كتب أما بعد فأت طالق فكما كتب هذا يقع الطلاق وتزمنها العدة من وقت الكتابة وان علق طلاقها بجبى الكتاب بأن كتب اذا جاءك كتابي فأنت طالق فبغاءها الكتاب فقرأته أو لم تقرأ يقع الطلاق كذا في الخلاصة ط (قوله) ان مستبينة) أى ولم يكن مرسوماً أى معتاداً وانما لم يشده به لفهمه من من قبالة وهو قوله ولو كتب على وجه الرسالة الخ فإنه المراد بالرسوم (قوله) طلق بوصول الكتاب) أى الهيا ولا يحتاج الى النية في المستبين المرسوم ولا يصح في القضاء أنه عن تجربة الخط بغير منهمة أنه بمقدرة ديانة في المرسوم رضى ولو وصل الى الهيا فزقه ولم يفعه الهيا فان كان متمسكاً في جميع امورها فوصل اليه في بلد ما وقع وان لم يكن كذلك فلا عالم يصل اليها وان أخبرها بوصول اليه ودفعه اليها بمنزلة ان أمكن فهمه وقراءته وقع والا فلا ط عن

أو جعلته طلاقاً وقع بغير (واذا) مثل (أحد ما الآخر) **كأنه** (أو عرضه بطل النكاح ولو حرره) حين ملكه وطلقاتها في العدة أو خرجت الحرة (النية) المسألة ثم خرج زوجها كذلك مسلماً (فطلقاتها في العدة الغاء الثاني) في المسألتين (وأوقعه الثالث) فيهما (واعتبار عدده بالنساء) وعند الشافعى بالرجال (فطلاق حرة ثلاث وطلاق أمة ثمان) مطلقاً (وبقي الطلاق بلطف العتق) بنية أو دلالة حال (لا عكسه) لان ازالة الملك أقوى من ازالة التقيد (فزوج) كتب الطلاق ان مستبينة على نحو لوح وقع ان نوى وقيل مخالفاً ولو على نحو الماء فلا مطلقاً ولو كتب على وجه الرسالة والخطاب كان يكتب بأفلائة اذا أتته كتابي هذا فأنت طالق طلقت بوصول الكتاب جوهرية

اعتبار عدد الطلاق بالنساء

مطل
في الطلاق بالكتابة

الهندية وفي الساترخانية كتب في قرطاس اذا اُنكح كُتبي هذا فان طالق ثم نسعه في آخر امر غيره
بنسخه ولم عمله فأتاها الكاتبان طلقتن نسين قضاء ان أقرأتهما كُتباها أو برهن وفي الدائمة تقع
واحدتاها بها أتاها ويطل الآخر ولو قال للكاتب كتب طلاق امرأتى كان اقرارا بالطلاق وان لم يكتبها
ولو استكتب من آخر كاتبا على اقرارها قرأه على الزوج فأخذه الزوج وخفه وعنونه وبعث به اليها فأتاها
وقيع أن أقر الزوج انه كاتبه أو قال للرجل ابث به اليها أو قال له اكتب نسخة وبعث بها اليها وان لم يشر أنه كاتبه
ولم تعميمينه لكنه وصف الامر على وجهه لا تطلق بفساد ولا ديانة وكذا كل كتاب لم يكتب بخطه ولم عمله
بنفسه لا يقع الطلاق ما لم يشر أنه كُتباها **اه** ملخصا **(قوله كتب لامرأته الخ)** صورته له امرأة
تدعى زينب ثم تزوج في بلدة أخرى امرأة تدعى عائشة فبلغ زينب تخاف منه فكتبت اليها كل امرأتى غيرة
وغير عائشة طالق ثم يحرق قوله وغير عائشة **اه** ح قلت ويطبق أن يشهد على كُتباها ما يحمله لئلا يظهر
الحال فيحكم على القاضى بطلاق عائشة تأمل **(قوله عجيبة)** وجه العجب نفع الكتابة بعد محوها ط
(قوله وسجي مالواستنى بالكتابة) أى في باب التعليق عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا
اه ح وفي الهندية واذا كتب الطلاق واستثنى بلسانه أو طلق بلسانه واستثنى بالكتابة هل يصح لا روية
لهذه المسألة وينبغي أن يصح كذا في الظهيرية ط والله سبحانه أعلم

(باب الصريح) *

لمعتمد ذكر الطلاق نفسه وأقسامه الأولية السنية والبدعية وبعض أحكام تلك الكلمات ذكر أحكام
بعض جزئياتها مضافة الى المرأة أو الى بعضهما وما هو صريح منها أو كناية فصار **كتفصيل بعقب اجالا**
(قوله ما لم يستعمل الافية) أى غالبا كما يقيد كلام البحر وعرفه في التحرير بما ثبت حكمه الشرعى بلاية
وأراد بما للفظ أو ما يتوهم من تقاسمه من الكتابة المستبينة أو الإشارة المفهومة فلا يقع بالقضاء ثلاثة أجزائها
أو بامر هاجق شعروا وان اعتقد الاضواء والحق طلاقا كما قد مناه لان ركن الطلاق اللفظ أو ما يقوم مقامه
مما ذكر كما مر **(قوله ولو بالفسارسية)** فملا يستعمل فيها الافية الطلاق فهو صريح يقع بلاية
وما استعمل فيها استعمال الطلاق وغيره حكمه حكم كتابات العربية في جميع الأحكام بحسب وفي حاشيته
للغير الرسمى من جامع الفصولين أنه ذكر كلاما بالفسارسية معناه ان فعل كذا أجرى كلمة الشرع عيني وينك
ينبغي أن يصح العين على الطلاق لانه متعارف بينهم **اه** قلت لكن قال في نور العين الظاهر أنه لا يصح العين
لما في البرازية من كتاب ألفاظ الكفر أنه قد اشتهر في رسايتي شروان أن من قال جعلت كذا على كذا لانه طلاق
ثلاث معلق وهذا باطل ومن هذبات العوام **اه** فتأمل **(تنبيه)** قال في الشريعة ليلية وقع السؤال عن
الطلاق بلغة التركل هل هو رجعي باعتبار التصديق أو بائن باعتبار مدلول سن يوش أو يوش اول لان معناه خالدة
أو خلية فينظر **اه** قلت وأفتى الرحبي تلميذ الخير الرسمى بأنه رجعي وقال كما أفتى به شيخ الإيلام أبو السعود
ونقل مثله شيخ مشايخنا التركماني عن فتاوى على أفندي مفتي دار السلطنة وعن الحفامدية **(قوله)**
بالتشديد أى تشديد اللام في مطلقة أمما التخفيف فيلق بالكتابة بحر وسيد كره في بابها **(قوله تركه)**
الاضافة أى المعنوية فانها الشرط والخطاب من الاضافة المعنوية وكذا الاشارة نحو هذه المطلق وكذا
نحو امرأتى طالق وزينب طالق **اه** ح أقول ومما ذكره الشارح من التعليل أصله لصاحب البحر
أخذ من قول البرازية في الإيمان قال لها لا تقرجى من الدار الا بآذنى فأتى حلفت بالطلاق فخرجت لا يقع لعدم
ذكر حلفه بطلاقها ويحتمل الحلف بطلاق غيرها قال قوله **اه** وبشله في الحاشية وفي هذا الاختصار
فان مفهوم كلام البرازية أنه لو أراد الحلف بطلاقها يقع لانه جعل القول له في صرفه الى طلاق غيرها والمفهوم
من تعليل الشارح بمال البحر عدم الوقوع أصلا لانه شرط الاضافة مع أنه لو أراد طلاقها **تكون الاضافة**
موجودة ويكون المعنى فأتى حلفت بالطلاق منك أو بطلاقك ولا يلزم كون الاضافة صريحة في كلامه
لما في البحر لوفال طالق فيقول له من غبت فقال امرأتى طلقت امرأته **اه** على أنه في القنية قال عازيا الى
البرهان صاحب المحيط رجل دعت جماعته الى شرب الخمر فقال انى حلفت بالطلاق انى لأشرب وكان كاذبا
فيه ثم شرب طلقت وقال صاحب القصة لا تطلق ديانة **اه** ومما في القصة لا يخالف ما قبله لان المراد طلقت

وفي البحر كتب لامرأته كل امرأتى
غيرك وغير فلانة طالق ثم محاسن
الاخيرة وغيره لم تطلق وهذا محله
عجيبة وسجي مالواستنى بالكتابة
(باب الصريح) *

(صريحه ما لم يستعمل الافية)
ولو بالفارسية (كطقتك وأنت
طالق ومطلقة) بالتشديد قد
يجنبها لانه لو قال ان خرجت
يقع الطلاق أولا تخرجي الا بآذنى
فأتى حلفت بالطلاق فخرجت
لم يقع لتركه الاضافة اليها

مطلب
سن يوش يقع به الرجعي

قضاة فقط المأتم من أنه لو أخبر بالطلاق كاذما لا يقع وبأنه بخلاف الهاذل فهذا يدل على وقوعه وإن لم يصفه إلى المأتم صريحا ثم يمكن حمله على ما إذا قيل اني أردت الحلف بطلاق غيرها فلا يخالف ما في البرازية وبزوجه ما في الجبر لو قال امرأته طالق أو قال طلقت امرأته فلا يقال له أمعن امرأتى يصدق اهـ وفيهم منه أنه لو قيل ذلك نطق امرأته لأن العادة أن من له امرأته إنما يحلف بطلاقها لا بطلاق غيرها فلهذا انى حلفت بالطلاق تصرف اليها ما لم يرد غيرها لأنه يحتمل كلامه بخلاف ما لو ذكر اسمها أو اسم أبيها وأتمها أو ولدها فقال عسرة طالتي أو بنت فلان أو بنت فلانة أو أم فلان فقد صرح جوابا بأنها تطلق وأنه لو قال لم أعن امرأتى لا يصدق قضاء إذا كانت امرأته كما وصف كما سأق في باب السكيات وسد ذكره ببيان من الانقضاء المستعملة الطلاق يلزمى والحرام يلزمى وعلى الطلاق وعلى الحرام فيقع بلائيه للعرف الخ فأوقعوا به الطلاق مع أنه ليس فيه إضافة الطلاق إليها صريحا ثم يدعى بالطلاق فيقال له أنه لا يصدق في أنه لم يرد امرأته للعرف والله أعلم (قوله وما عيناها من الصريح) أى مثل ما سدد كره من غير كونه طلاقا وأطلق وبما مطقة بالتشديد وكذا المضارع إذا غلب في الحال مثل أطلقك كفى الجبر قلت ومنه في عرف زماننا تكون طلاقا ومنه خذى طلاقك فقات أخذت فقد صحح الوقوع به بالاشتراط نية كفى الفتح وكذلك لا يشترط قولها أخذت كفى الجبر وأما ما في الجبر من أن منه بنت طلاقك ورضيت طلاقك فبفساد خلاف وجزم الزبني بأنه لا يصدق ما من النية كما ذكره الخبير الرملى أى فيكون كفاية لأن الصريح لا يحتاج إلى النية وأما ما في الجبر أيضا من أن منه وهبت لك طلاقك وأودعتك طلاقك ووهبتك طلاقك فسد كراهي التلويح فيصح عدم الوقوع به وأما أنت الطلاق فليس بمعنى المذكورات لأن المراد بها ما يقع به واحدة رجعية وإن نوى خلافها كما صرح به المصنف وأنت الطلاق تضع فيه نية الثلاث كما ذكره عقبه وأما أنت أطلق من فلانة في التبرع الولو الخ فإنه كفاية قال فان كان جوابا لقوله إيان فلا تطلق امرأته وقع ولا يدن كفاية الخلاصة لأن دلالة الحال قائمة مقام النية حتى لو لم تكن قائمة لم يقع إلا بالنية اهـ فافهم (قوله ويدخل نحو طلاق وتلاع الخ) أى بالغن المجبة قال في الجبر ومنه الانقضاء المحقة وهي خمسة فزاد على ما هنا قال وزاد في النهر ابدال الصاق لا ما قال ط ويضي أن يقال أن فاء الكلمة اما طاء أو تاء أو لام اما قاف أو عين أو غين أو كاف أو لام أو نون أو ثمان في خمسة بعشرة تسعة منها محقة وهي ما عدا الطامع الصاق اهـ (قوله أو ط ل ق) ظاهر ما هنا ومثله في الفتح والجبر أن يأتي بمسمى أحرف الهجاء والظاهر عدم الفرق بينها وبين أحكامها في الذخيرة من كتاب العتق وعن أبي يوسف فين قال لامته ألف نون تاما حاراهاء أو قال لاهم أنه ألف نون تاما طاء ألف لام قاف انه ان نوى الطلاق والعتاق تطلق المرأة وتعقب الأمة وهذا بمنزلة السكيات لأن هذه الحروف يفهم منها أحوال الفهم من صريح الكلام إلا أنهم لا يستعمل كذلك فصار كالكفاية في الافتقار إلى النية اهـ وأنت خير بأنه إذا افتقر إلى النية لا يناسب ذكره هنا لأن الكلام فيما يقع به الرجعية وإن لم ينو وسيصرح الشارح أيضا بعد نصيحة بافتقاره إلى النية وذكره أيضا في باب السكيات وقدمناه أيضا أول الطلاق عن الفتح وفي الجبر ويقع بالتهجي كانت ط ل ق وكذلك لو قيل له طلقها فصال ع م أ ب لى بالهجاء وإن لم يتكلم به أطلقة في الخائصة ولم يشترط النية وشرطها في البدائع اهـ قلت عدم الصريح بالاشتراط لا ينافي الاشتراط على أن الذى في الخائصة هو مسألة الجواب بالتهجي والسؤال بقول القائل طلقها فترتبة على إرادة جوابه فيقع بلائيه بخلاف قوله أبدا أنت طالتي بالتهجي تأتلى (قوله أو طلاق باش) كلمة فارسية قال في الذخيرة ولو قال لها سه طلاق باش أو قال بطلاق باش تحكم النية وكان الامام يظهر الدين يفتى بالوقوع في هذه العمرة بلائيه (قوله بلا فرق الخ) وهذا ذكره في الانقضاء المحقة فكان عليه ذكره عقبها بالافصال (قوله تعمدته) أى التعفف نحو يفساها بلا قصد الطلاق (قوله طلقت امرأتك) وكذلك أطلق لو قيل له ألست طلقت امرأتك على ما جئته في الفتح من عدم الفرق في العرف بين الجواب بنعم أو بلى كما سبقت في الفروع آخر هذا الباب (قوله طلقت) أى بلائيه على ما قررنا تأتلى (قوله واحدة) بالرفع فاعل قوله ويقع وهو موصوف لموصوف بخلاف أى طلقة واحدة أفاده التهستانى (قوله رجعية) أى عند عدم ما يجعلها بائنا ففي البدائع أن الصريح نوعان صريح رجعى وصريح بائن فالأول أن يكون

(ويقع بها) أى بهذه الانقضاء وما عيناها من الصريح ويدخل نحو طلاع وتلاع وطلاق وتلا أو ط ل ق أو طلاق باش بلا فرق بين عالم وجاهل وإن قال تعمدته نحو يفسا لم يصدق قضاء إلا إذا أشهد عليه قبله به يفتى ولو قيل له طلقت امرأتك فقال نعم أو بلى بالهجاء طلقت جبر (واحدة رجعية)

مطلب
من الصريح الانقضاء المحقة

مطلب
الصريح نوعان رجعى وبائن

بحروف الطلاق بعد الدخول حقيقة غير مقرون بعوض ولا بعد الثلاث لانها ولا اشارة ولا موصوف
 بصفة تنبي عن اليقونة أو تدل عليها من غير حرف العطف ولا مشبه بعدد أو صفة تدل عليها وأما الثاني
 فخلافة وهو أن يكون بحروف الإبانة وبحروف الطلاق لكن قبل الدخول حقيقة أو بعده لكن مقرون بعدد
 الثلاث نصاً أو اشارة أو موصوفاً بصفة تنبي عن اليقونة أو تدل عليها من غير حرف العطف وأمشها بعدد
 أو صفة تدل عليها اهـ ويعلم محترز القنود بما يذكر المصنف آخر الباب من وقوع الثلاث في أنت هكذا مشيراً
 بأصابعه ووقوع البائن في أنت طالق بآش بخلاف وبائن وبات طالق كأنها أو تطلقة طوله واختار في الفتح
 أن القسم الثاني ليس من الصريح فلا حاجة للاحتراز عنه واستظهر في البحر ما في البند أنع معللاً بأن حد
 الصريح يشمل الكل قال في النهر للقطع بأنه قبل الدخول أو على مال ونحو ذلك ليس كآية والا احتياج الى
 التنية أو دلالة الحال فتعين أن يكون مصرحاً بالاداء واسطة بينهما اهـ وفيه عن الصريحة لو قال لها أنت طالق
 ولا رجعة في عليك فرجعة ولو قال على أن لا رجعة في عليك فبائن اهـ وسبأ في آخر الباب تمام الكلام
 على الفرع الأخير (قوله وان نوى خلافاً) قد بينه لأنه لو قال جعلها بائنة أو زناً كانت
 كذلك عند الامام ومعنى جعل الواحدة ثلاثاً على قوله أنه الحق بها اثنتين لأنه جعل الواحدة ثلاثاً كذا
 في البدائع ووافقه الثاني في اليقونة دون الثلاث ونفاها الثلاث نهر ونعما فيه وفي البحر وسيد كره
 المصنف في باب الكتابات وعلم بما ذكرنا أنه لو قرنه بالعدد ادعاء فتقال أنت طالق اثنتين أو قال ثلاثاً يقع
 الجاسأني في الباب الا في أنت متى قرن بالعدد كان الوقوع به وسند كره في الكتابات ما لو أطلق العدد بعدد
 ما سكت (قوله من البائن أو أكثر) بيان لقوله خلافاً فان الصريحة الواحدة الرجعة بخلاف الواحدة
 الاكثر جمعاً أو بائناً بخلاف الرجعة البائن في كلامه لف ونهر مشوش وفيه أيضاً اشارة الى أنه لا يشمل
 نية المكره الطلاق عن وثاق فلا يراد أنه تصح نيته قضاء كآياتي قريباً فافهم (قوله خلافاً لشافعي) راجع
 الى قوله أو أكثر فقط والاولى أن يقول خلافاً للثلاثة كما يشاد من البحر وهو القول الاول للامام
 لأنه نوى بمحمل لفظه ط (قوله أو لم يشوشاً) لما مر أن الصريح لا يحتاج الى التنية ولكن لا بد في وقوعه
 قضاء ودبانه من قصد اضافة لفظ الطلاق اليها عالمياً بعينه ولم يصرفه الى ما يحمله كما افاده في الفتح وحقيقته
 في النهر احترازاً عما لو كرر مسائل الطلاق بحضورها أو كتب ناقلاً من كتاب امرأتي طالق مع التلفظ أو حكى
 عين غيره فانه لا يقع أصلاً ما لم يقصد زوجته وعمال لفتته لفظ الطلاق فلفظه به غير عالم بعينه فلا يقع أصلاً
 على ما أتفق به مشايخنا وزجند صيانة عن التلبس وغيرهم عن الوقوع قضاء فقط وعمل السوسيق لسانه من قول
 أنت حاضر مثلاً الى أنت طالق فانه يقع قضاء فقط وعمل النوى بأن طالق الطلاق من وثاق فانه يقع قضاء
 فقط أيضاً وأما الهازل فتقع طلاقه قضاء ودبانه لأنه قصد السب عالمياً بأنه سب فرب الشرح حكمه عليه
 أراداه ولم يرده كما مر وبهذا ظهر عدم صحة ما في البحر والاشباه من أن قولهم أن الصريح لا يحتاج الى التنية
 انما هو في القضاء أما في الدبانه فتحتاج اليها أخذاً من قولهم لنوى الطلاق عن وثاق أو مدعي لسانه الى لفظ
 الطلاق يقع قضاء فقط أي لا دبانه لأنه لم يشوهه وفيه نظر لان عدم وقوعه دبانه في الاول لأنه صرف اللفظ الى
 ما يحمله وفي الثاني لعدم قصد اللفظ واللازم من هذا أنه يشترط في وقوعه دبانه قصد اللفظ وعدم التأويل الصحيح
 أما اشتراط نية الطلاق فلا بدليل أنه لنوى الطلاق عن العمل لا بصديق وقصد دبانه أيضاً كما يأتي مع أنه
 لم يشو معنى الطلاق وكذا لو طلق هازلاً (قوله عن وثاق) يقع الواو وكبرها التقيد وجره ونز كراياط
 وربط مصباح وعلم أنه لنوى الطلاق عن تسدين أيضاً (قوله دين) أي تصح نيته فيما بينه وبين ربه
 تعالى لأنه نوى ما يحمله لفظه فبقية المقضي بعدم الوقوع أما الثاني فلا يصدق ويقضي عليه بالوقوع
 لأنه خلاف الظاهر بالقرينة (قوله ان لم يقترنه بعدد) هذا الشرط ذكره في البحر وغيره فيما لو صرح
 بالوثاق أو التقيد بأن أنت طالق ثلاثاً من هذا التقيد تقع قضاء ودبانه كما في البرازية وعلمه في المحط بأنه
 لا يتصور رفع التقيد ثلاث مرات فانصرف الى قيد النكاح ككلايته اهـ قال في النهر وهذا التعليل
 يقيد اتحاد الحكم فيما لو قال مرتين اهـ ولذا أطلق الشارح العدد ولا يخفى أنه اذا انصرف الى قيد النكاح
 بسبب العدد مع التصريح بالتدفع عدمه بالاولى (قوله مستدق قضاء أيضاً) أي كما يصدق دبانه لوجود
 القرينة الدالة على عدم ارادته الايقاع وهي الاكراه ط (قوله كما لو صرح الخ) أي فانه يصدق قضاء ودبانه

وان نوى خلافاً من البائن
 أو أكثر خلافاً لشافعي
 (أو لم يشوشاً) ولو نوى به الطلاق
 عن وثاق دين ان لم يقترنه بعدد
 ولو مكرها صدق قضاء أيضاً كما لو
 صرح بالوثاق أو التقيد .

مطلب
 في قول البحر ان الصريح يحتاج
 في وقوعه دبانه الى التنية

الاذا قرنه باعد فلا يصدق أصلاً كما مر **(قوله)** وكذا النوى (الح) قال في الحرثه أن من الصريح
 بأطاني أرباب طلبة بالتشديد ولو قال أردت التسميم لم يصدق قضاء ودين خلاصة ولو كان لها زوج طلقها
 قبل فقال أردت ذلك الطلاق صدق ديانة بتناق الروايات وقناه في رواية أبي سليمان وهو حسن كما في النسخ
 وهو الصحيح كما في الخامسة ولو لم يكن لها زوج لا يصدق وكذا لو كان لها زوج تدمت اه قلت وقد ذكرنا
 هذا التصديق في صورة التدا كما سمعت ولم أر من ذكره في الإخبار كما كنت طائق فتأمل **(قوله)** لم يصدق
 أصلاً أي لا قضاء ولا ديانة قال في النسخ لأن الطلاق لرفع التقيد وهي ليست مستندة بالعمل فلا يكون مخجل
 اللفظ وعنه أنه يدين لأنه يستعمل للتخلص **(قوله)** دين فقط أي ولا يصدق قضاء لأنه يظن أنه طلق ثم وصل
 لفظ العمل استندرا كما يجلا في الموصول لفظ الوثاق لأنه يستعمل فيه قبله لا فنع والحاصل كما في البحر
 أن كلاماً من الوثاق والتقدم والعمل إيماناً يذكروا أو ينوي فإن ذكر فاما أن يقرن بالعهد أم لا فإن
 قرن به وقع بلائيه والآخر ذكر العمل وقع قضاء فقط وفي لفظي الوثاق والتقدم لا يقع أصلاً فإن لم يذكر نوى
 لا يدين في لفظ العمل ودين في الوثاق في التقيد ويتبع قضاء إلا أن يكون مكرهاً والمرأة كالتناني أو اجتماعه
 أو أخبرها عدل لا يحمل الهامة **(قوله)** والفتوى على أنه ليس لها قبل ولا تنقل نفسها بل تنفذ نفسها بما
 أوتيت به كما أنه ليس لفتها إذا حرمت عليه وكما هو ردة بأسهر وفي البرازية عن الأوزجدي أنها رفع الأمر
 للقتلاني فإن حلف ولائها فالأثم عليه اه قلت أي إذا لم تقدر على القضا أو الهرب ولا على منعه عنها
 فلا تاني ما قبله **(قوله)** وفي أنت الطلاق أو طلاق (الح) بيان لما إذا أخبر عنها بعد معرفت أو منكر أو انهم
 فاعل بعده مصدر كذلك **(قوله)** يعني بالعدد (الح) الأولى ذكره بعد قول المصنف أو تنتين **(قوله)**
 وقتنا رجعتين هذا ما مشى عليه في الهداية ويرى عن الثاني وبه قال أبو جعفر وقتنا في الطلاق عدم
 العدة وبه قال غير الإسلام وأبده في التقيد وذكر في التهرئة المريح في المذهب **(قوله)** لومد دخولاها
 والابيات بأقول فافهم الثاني **(قوله)** أو تنتين أي في الحرة **(قوله)** لا بأس به مصدر عدله أقوله
 أو تنتين يعني أن المصدر من أفاظ الوحدان لا يراى فيها العدد المحض بل التوحيد وهو بالفردية الحقيقية
 أو الجنسية والمثني يعمل عما نهر **(قوله)** لأنه فرد حكمي لان الثلاث كل الطلاق فهي الفرد الكامل
 منه فارادتها لا تكون إرادة العدد ط **(قوله)** ولذا يكن أي للفردية الحكمية **(قوله)** لكن جزم في البحر
 أنه سهو حيث قال وأما في الجوهره من أنها إذا تنقسم على الحرة واحدة فانه يقع ثنتان إذا أوجها يعني
 مع الأولى فهو ظاهر اه ونظرفيه صاحب التهر بأنه إذا نوى التنتين مع الأولى فقد نوى الثلاث
 وإذا لم يق في ملكه الاثنان وقتنا ح اه أقول ان كان المراد أنه نوى التنتين منه ومثني الى الأولى لم يخرج
 بذلك عن ثنية التنتين وذلك عدد محض لا تصح ثننه وان كان المراد أنه نوى الثلاث التي من جعلها الأولى فهو صحيح
 لان الثلاث فرد اعتباري قال في الذخيرة ولو طلق الحرة واحدة ثم قال لها أنت على حرام بنوى ثنتين لا تصح
 ثننه ولو نوى الثلاث تصح ثننه وتقع ثنن ثنتان إخبار اه فافهم (فرع) في البرازية قال لأمر أنه أتماع على حرام
 ونوى الثلاث في أحدها أو الواحدة في الأخرى صح ثننه عند الامام وعليه الفتوى **(قوله)** ففتح بلائيه
 لا يعرف أي فيكون مريحا لا كناية ببدل عدم اشتراط الثنية وان كان الواقع في لفظ الحرام البائن
 لان الصريح قد يقع به البائن كما مر لكن في وقوع البائن به بحثه ذكره في باب السكيات وانما كان
 ما ذكره مريحا لأنه صار فاشيا في العرف في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق غيره ولا يختلف
 به الا الرجال وقد مر أن الصريح ما غلب في العرف استعماله في الطلاق بحيث لا يستعمل عرفا الا في
 أي ثننه كانت وهذا في عرف زماننا كذلك فوجب اعتبار مريحا كما أتى المتأخرون في أنت على
 حرام بأنه طلاق بائن لا يعرف بلائيه مع أن المصوص عليه عند المتقدمين توقفه على الثنية ولا يشاي ذلك ما ياتي
 من أنه لو قال طلاق على لم يقع لان ذلك عند عدم غلبة العرف وعلى هذا يحمل ما أتى به العلامة أبو السعود
 أفندي في الروم من أن على الطلاق أو يلزني الطلاق ليس بصريح ولا كناية أي لأنه لم يعارف في زمنه
 ولذا قال المصنف في محله أنه في ديارنا صار العرف فاشيا في استعماله في الطلاق لا يعرفون من صيغ الطلاق
 غيره فيجب الاتفاق به من غير ثنية كما هو الحكم في المرام يلزني وعلى الحرام ومن صرح بوقوع الطلاق به
 للتعريف الشيخ فاسم في تصحيحه وفتا إلى السعود يعني على عدم استعماله في ديارهم في الطلاق أصلاً

وكذا النوى طلقها من زوجها
 الأول على الصريح خاتمة ولو نوى
 عن العمل لم يصدق أصلاً
 ولو صرح به دين فقط (وفي أنت
 الطلاق) أو طلاق أو أنت طالق
 الطلاق (وأنت طالق طلاق
 واحدة رجعية ان لم يتوشها
 أو نوى) يعني بالعدد لأنه لو نوى
 بطلاق واحدة وبالطلاق أخرى
 وقتنا رجعتين لومد دخولاها
 كقوله أنت طالق أنت طالق
 زباني (واحدة أو تنتين) لأنه
 مريح مصدر لا يحفل العدد (فان
 نوى ثلاثاً فثلاث) لأنه فرد حكمي
 (ولذا كان الثنتان في الامة)
 وكذا في حرة تقيدها واحدة
 جوهره لكن جزم في الخبر أنه سهو
 (بتنن الثلاث في الحرة) ومن
 الالفاظ المستعملة في الطلاق يلزني
 والحرام يلزني وعلى الطلاق
 وعلى الحرام ففتح بلائيه لا يعرف

- الطلاق على -

كلا يعني اه وما ذكره الشيخ فاسم ذكره قبله شيخه المحقق ابن الهمام في فتح القدير وتبعه في البحر والنهر والسيد عبد الغني السابلي رسالة في ذلك سيما ما رفع الانضلاق في علي الطلاق وشمل فيها الوقوع ببقية المذاهب الثلاثة أقول وقد رأيت المسألة منقولة عند ناعن المتقدمين في الذخيرة وعن ابن سلام فمن قال ان فعلت كذا فخلت تطلق علي أو قال علي أو اجابت بعتر عاده أهل البلد هل غاب ذلك في إيمانهم اه وكذا ذكرها السروجي في النهاية كما يأتي وما أفتي به في الخير بمن عدم الوقوع تبعاً لأبي السعد أفندي فقد رجع عنه وأفتي عقبه بخلافه وقال أقول الحق الوقوع به في هذا الزمان لا يشتهر في معنى التطبيق فيجب الرجوع اليه والتعويل عليه عملاً بالأحطاط في أمر القروج اه (تنبيه) عبارة المحقق ابن الهمام في الفتح هكذا وقد نعرف في عرفنا في الحلف الطلاق يلزمي لأفعل كذا يريد ان فعلته لزم الطلاق بوقوع فيجب أن يجري عليهم لانه صار بمنزلة قوله ان فعلت فأنت طالق وكذا أعارف أهل الارياق الحلف بقوله علي الطلاق لأفعل اه وهذا صريح في أنه يتعلق في المعنى على فعل الحلو ف عليه بغلبة العرف وان لم يكن فيه أدلة تتعلق صريحاً ورأيت التصريح بأن ذلك معترف الفصل التاسع عشر من التاترخانية حيث قال وفي الحواشي عن أبي الحسن ما لكرخي فمن اتهم أنه لم يصل الغداة فقال عبده حرانه قد صلاها وقد زار فوره ثم طأ في اسانهم قال أبري أمرهم على الشرط على تعارفهم كقوله عبدي حر ان لم يكن صليت الغداة وصلها لم يعق كذا هنا اه وفي البرازية وان قال أنت طالق لودخلت الدار اطلقك فهذا محل حاف بطلاق امرأته لطلقة فان دخلت الدار بمنزلة قوله عبده حر ان دخلت الدار لاضررتك فهذا رجل حلف بعقوبه لضررت بها ان دخلت الدار فان دخلت الدار لزمه ان يطلقها فان مات أو ماتت فقد مات الشرط في آخر الحياصة اه أي فمع الطلاق كافي منية المفتي قلت فصار بمنزلة قوله ان دخلت الدار ولم اطلقك فأنت طالق وان دخلت الدار ولم أضربك فعبدي حر وذكر الحنابلة في كتبهم أنه جار مجرى القسم بمنزلة قوله والله فعلت كذا قال في النهر ولو قال علي الطلاق أو الطلاق يلزمي أو الحرام ولم يقل لأفعل كذا لم أجده في كلامهم اه وفي حواشي مسكين وقد طفر فيه شيخنا مصر حابه في كلام الغاية للسروجي معزياً الى المفتي ونصه الطلاق يلزمي أو لزم لي صريح لانه يتناول وقوع طلاقه لزمه الطلاق وكذا قوله علي الطلاق اه ونقل السيد الجوى عن الغاية معزياً الى الجواهر الطلاق لي لازم يقع بغيرية اه قلت لكن يحتمل أن يكون مراد الغاية ما اذا ذكر الحلو ف عليه لم يعط من أنه يراد به في العرف التعليق وأن قوله علي الطلاق لأفعل كذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فأنت طالق فاذا لم يذكر لأفعل كذا في قوله علي الطلاق بدون تعليق والمتعارف استعماله في موضع التعليق دون الانشاء فاذا لم يتعارف استعماله في الانشاء فمتيزاً لم يكن صريحاً فيجب أن يكون علي الخلاف الا في فمألو قال طلاق علي ثم رأيت سيدى عبد الغنى ذكر نحوه في رسالته (تنبيه) ينبغي أنه لو نوى الثلاث أن تصح نيته لان الطلاق مذكور بالنظر المصدر وقد علمت صحته فيه وكذا في قوله علي الحرام فقد صرح جواباً أنه تصح نيته الثلاث في أنت علي حرام (قوله يكون عينا الخ) يعني في صورة الحلف بالحرام فانه المذكور في الذخيرة وغيرها ثم رأيت في البرازية قال في المواضع التي يقع الطلاق بالنظر الحرام ان لم تكن له امرأه ان محض لزمته الكفارة والنسي على أنه لا يلزم اه (قوله وكذا علي الطلاق من ذراعي) هذا بحث صاحب البحر أخذ معاً من أنه لو قال أنت طالق من هذا العمل ولم يقر به بالعدد وقع قضاء لا ديانة قال فانه يدل على الوقوع قضاء ههنا بالاولى وردة العلامة المقدسي بأنه في المقس عليه خاطب المرأة التي هي محل الطلاق ثم ذكر العمل التي لم تكن مقدسة به حلاً ولا شرعاً فلم يصح صرف اللفظ من المعنى الشرعي المتعارف الى غيره بلا دليل بخلاف المقس لانه أضاف الطلاق الى غيره محله وهو ذراعه مع انه اذا قال أنا منك طالق يلعو اه ملخصاً وذكر نحوه غير الملى قلت وقد يقال ليس فيه اضافة الطلاق الى غيره محله لما مر من أن قوله علي الطلاق لأفعل كذا بمنزلة ان فعلت فأنت طالق فهو في العرف مضاف الى المرأة معنى ولولا اعتبار الاضافة المذكورة لم يقع فكذلك صار هذا بمنزلة قوله ان فعلت كذا فأنت طالق من ذراعي فساوى المقس عليه في الاضافة الى المرأة وايضاً فان قوله أنا منك طالق فيه وصف الرجل بالطلاق صريحاً فلا يقع لان الطلاق صفة للمرأة وأما قوله علي الطلاق فان معناه وقوع طلاق

فأولم يكن له امرأه يكون
عينا فيمكنه بالحنث أجمع
التدويري وكذا علي الطلاق
من ذراعي بحر

مطلب
في قوله علي الطلاق من ذراعي

المرأة على الزوج فليس فيه إضافة العلق إلى غير محله بل إلى محله مع إضافة الوتوع إلى محله أيضا فانه شاع
 في كلامهم قولهم إذا قال كذا وقع عليه الطلاق ثم قال الخبير الرمي إن الحالف بقوله على الطلاق
 إن ذراعي لا يديبه الزوجة قطعا الذعابة العوام الاعراض به عنها خشية الوقوع فيقولون تارة من ذراعي وتارة
 من كسبتي وتارة من مروق وبعضهم يزيد بعد ذكره لأن النساء لا خير في ذكرهن اهـ قلت ان كان العرف
 كذلك فينبغي أن لا يتردد في عدم الوقوع لأنه لا يقع الطلاق على ذراعه ونحوه ولا على المرأة ثم قال الخبير
 الرمي اللهم الآن يقول على الطلاق ثلاثا من ذراعي فلا تول بوقوعه وجهه لان ذكر الثلاث بعينه فتأمل
 اهـ (قوله ولو قال طلاقك على لم يقع) قال في الحاشية ولو قال طلاقك على ذكر في الأصل على وجه
 الاستشهاد فقال ألا ترى أنه لو قال الله على طلاق امرأتي لا يلزمه شيء اهـ قلت ومقتضاه أن علة عدم الوقوع
 في طلاقك على أنه مصيغة تذكر كقوله على بحجة فكانه نذر أن يطلتها والنسدر لا يكون إلا في عبادة مقصودة
 والطلاق أبغض الحلال إلى الله تعالى فليس عبادة فلذا لم يلزمه شيء (قوله ولو زاد الحلف فظاهره أن قوله
 طلاقك على بدون زيادة ليس فيه الخلاف) المذكور وهو المنهون من الحاشية والخلاصة أيضا لكن نقل سدي
 عبد النبي عن أرب الساذي للسرخسي رجل قال لامرأته طلاقك على فرض أن لا يلزم أو قال طلاقك على
 فأصحح أنه يقع في الكل بخلاف العتيق لأنه ما يجب فجعل اخبارا ونقل مثله عن مختصر المحيط (قوله وقال
 الخاصي المختار) عبارة فتساوى الخاصي قال لها طلاقك على واجب أو قال طلاقك لا يلزم يقع بلانية
 عند أبي حنيفة وهو المختار وبه قال محمد بن مقاتل وعليه الفتوى اهـ وأنت خير بان لفظ الفتوى أكد
 ألفاظ التعجب ونقل في الحاشية عن النقيب أبي جعفر أنه يقع في قوله واجب لتعارف الناس لا في قوله ثابت
 أو فرض أو لا يلزم لعدم التعارف ومقتضاه الوقوع في قوله على الطلاق لانه المتعارف في زمانا كما عطلت وعلى
 الخاصي الوقوع بقوله لان الطلاق لا يكون واجبا وثابتا بل حكمه وحكمه لا يجب ولا يثبت إلا بعد الوقوع
 قال في الفتح وهذا يبعد أن يكونه اقتضا وبوقف على نيته الآن يظهر فيه عرف فاش فيصير صريحا فلا يصدق
 قضاء في صرفه عنه وتماينه وبين الله تعالى أن قصده وقع والا فانه قد يقال هذا الامر على واجب بمعنى ينبغي
 أن أقوله لا أني فعلته فكانه قال ينبغي أن أطلقك اهـ (قوله قال الكل الحق) نقله عنه في البحر والهر
 وأقره عليه بعد حكايتهما الخلاف وجهه أنه يحتمل الدعاء بوقف على النية وفي التثنية عن العتائية
 المختار عدم توقفه عليها وبه كان يفتي طهرا الدين قال المقدسي ويقع في عصرنا نظير هذا يطلب الرجل من المرأة
 البراءة فتقول أبرأ لله وكانت حادثة الفتوى وكتبت بجهتها لتعارفهم بذلك اهـ قلت ومثله في فتاوى قارئ
 الهداية والمنظومة الحبية ويأتى تمامه في الخلع (قوله كوفي طالقاً وأطلق) قال في الفتح عن محمد بن يعقوب
 لار كوفي ليس أمر حادثة لعدم تصور كونها طالقاً منها بل عبارة عن الثابت كونها طالقاً كقوله تعالى كن
 فيكون ليس أمر ابل كناية عن التكوين وكونها طالقاً بقتضى ايقاعا قبل فيتعين ايقاعا بما وكذا قوله أطلق
 ومثله للامة كوفي حرة (قوله أو يا معلقة) فتمنا أنه لو كان لها زوج طلقها قبل فقال أردت ذلك الطلاق
 صدق ديانة وكذلك اقتضا في الصحيح وفي التثنية عن المحيط قال أنت طالق ثم قال يا معلقة لا تقع أخرى
 (قوله بان تشديد) أي تشديد اللام أما بتخفيفها فهو ملحق بالكناية كما قدمناه عن البحر (قوله وقع)
 أي من غير نية لا من صريح (قوله بكسر اللام ونهها) فيذكر الضم بحث اصحاب انهر بحث قال وفيه
 أن يكون الضم كذلك أهو اربعة من لا ينظر بخلاف الفتح فانه يوقف على النية اهـ واعترض بأنه ينبغي
 توقف الضم أيضا على النية لانه إذا لم ينظر إلا تحل لم تكن مادة ط ل ق موجودة ولا ملاحظة فلا يمكن
 صريح الخلاف الكبير على لغة من ينظر اهـ قلت قد يجيب بأن الضم في هذا الترقيم لما كان لغة ثابتة
 لم يخرج به اللفظ عن ارادة معناه المراد به قبل لنداء فان كل من سمع اللفظ المرخم لم أن المراد به نداء تلك المادة
 وان انتظر المحذوف وعدمه أمر اعتباري قد روي لبنا وعله الضم والكسر والالزام أن يكون المنادى
 امما آخر غير المقصود نداءه هذا ما ظهر لي فتأمل (قوله أو أنت طال بالكسر) أي فانه يقع بلانية بخلاف
 أنت طالق فيحذف اللام فلا يقع وان نوى لان حذف آخر الكلام معناه عرفا تثنائية (قوله والوقوف
 على النية) أي وان لم يكسر اللام في غير المنادى توقف الوقوع على نية الطلاق أي أو ما في حكمها كالنداء

ولو قال طلاقك على لم يقع ولو زاد
 واجب أو لا يلزم أو ثابت أو فرض
 هل يقع قال البرزاني المختار لا
 وقال القاضي الخاصي المختار نعم
 ولو قال طلاقك الله هل يشترط نية
 قال السكال الحق نعم ولو قال لها
 كوفي طالقاً وأطلق أو يا معلقة
 بالتشديد وقع وكذا ما طلق بكسر
 اللام ونهها لانه ترخيم أو أنت
 طال بالكسر والوقوف على النية

والغضب كما في الخمانية وفي كتابات الفتح أن الوجه اطلاق التوقيف على النية مطلقا لانه بلا قاف ليس صريحا
بالانفاق لعدم غلبة الاستعمال ولا الترخيم لغة جائز في غير النداء فالتاني لغة وعرفا فيصدق قضاء مع العيين
الاعتد الغضب وأما كسرة الطلاق فيقع قضاء أسكنها أو لا ونما فيه قلت وما قد مناه أنفا عن المتأخرات
من أن حذف آخر الكلام معتاد عرفا فيفسد الجواب فان لفظ طالق صريح قطعا فاذا كان حذف الآخر
معتادا عرفا لم يخرج من صراحته وقد حذف آخر الكلمة من محسنات الكلام وعده أهل البدع
من قسم الاستكفاء ونظم فيه المولدون كثيرا ومنه أين الحياة عاشق أين النجا وأيضا فان ابدال الآخر
بحرف غيره كالاقتفاء المحذوف المتقدمة لم يخرج من صراحته مع عدم غلبة الاستعمال فيها وماذا لك
الاكتمال اريد بها اللفظ الصريح وان التعريف عارض لبرايته على الساق خطأ وقد امكن لكونه لغة المتكلم
هذا ما ظهر رادهم في انشاص (قوله كملو تهجي به) أي فانه يتوقف على التثنية وقد مر بيانه فافهم (قوله
وفي النهر عن التعجب الخ) أي تعجب القدوري للعلامة فاسم وقصده الرد على ما فهمه في الجرمين أن
وهبتك طلاق من السرير وكذا أودعتك ورهنتك قال في التيسر ونقل في تعجب القدوري عن قاضي خان
وهبتك طلاق التعجب فيه عدم الوقوع له ففي أودعتك ورهنتك بالاولى وسبب أن رهنتك كتابة وفي المحيط
لوقال رهنتك طلاق فالواقع لان الرهن لا يفسد زوال الملك اه قلت ومقتضى كونه كتابة أنه يقع بشرط التثنية
وقد عده في الجري باب الكتابات منها وكذا عدها وهبتك طلاق وأودعتك طلاق وأقرضتك طلاق وسبب
تعامه هناك (قوله كانت طالق) وكذا لو أتى بالضمير الغائب أو اسم الإشارة العائد اليها أو بأسمائها العلى
وتحذو ذلك وأشار الى أن المراد به ما يعبر به عن جملتها وضعها والمراد بقوله إلى ما يعبر به عنها ما يعبر به عن الجملة
بطريق التجوز كقريبتك والافعال كل يعبر به عن الجملة كما في الفتح وهو أظهر عما في الزيلعي من أن الروح
والبدن والجسد مثل أنت كما في الجريان الروح بعض الجسد وكذا الجسد باعتبار الروح والبدن لا تدخل فيه
الاطراف أو أده في النهر (قوله كالرقبة الخ) فانه يعبر بها عن الكل في قوله تعالى تقهر برقبة والعنق
في قتلناهم لها خاصين لوصفها بجمع المذكر الموضع للعنق والعنق للذوات لا للأعضاء والروح
في قولهم هلكت روحه أي نفسه ومثلها النفس كما في كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس (قوله الاطراف
الخ) أي البدن والجريان والرأس وهذه التفرقة بين الجسد والبدن عزها في النهر إلى ابن كمال في ايضاح
الاصلاح وعزاها الرجعي إلى الفسائي للتحذير من المماح ورأيت في فصل العدة من الذخيرة قال محمد والبدن
هو من ألبته إلى منكبيه (قوله والفرج) عبر به عن الكل في حديث لعن الله الفروج على السروج
قال في الفتح انه حديث غريب جدا (قوله والوجه والرأس) في قوله تعالى كل شيء هالك الا وجهه
وبقي وجهه ربك أي ذاته الكريمة واعتق رأسا ورأسين من الرقبتي وأما جبر ما دام رأسك سالما فقال مراد به
الذات أيضا فتح قال في الجري وفي الفتح من كتاب الكفالة ولم يذكر محمد ما إذا كدل بعينه قال البلخي لا يقع
كما في الطلاق إلا أن ينوي به البدن والذي يجب أن يعص في الكفالة والعساق إذا عين بما يعبر به عن الكل
يقال عين القوم وهو عين في الناس وعلله لم يكن معروفا في زمانهم أمافي زماننا فلا شك في ذلك اه (قوله
وكذا الاست الخ) قال في الجري فالاست وان كان مراد بالبدن لا يلزم مساواته في الحكم لان الاعتبار هنا
لكون اللفظ يعبر به عن الكل ألا ترى أن البضع مراد بالفرج وليس حكمه هنا حكمه في التعبير اه
والحاصل أن الاست والفرج يعبر بهما عن الكل فيقع إذا اضمف إليهما بخلاف مرادف الأول وهو الدر
ومرادف الثاني وهو البضع فلا يقع لعدم التعبير بهما عن الكل ولا يلزم من الترادف المساواة في الحكم
لكن أورد في الفتح أنه ان كان الاعتبار اشتار التعبير يجب أن لا يقع بالاضافة إلى الفرج أي لعدم اشتار التعبير
به عن الكل وان كان المعبر وتويع الاستعمال من بعض أهل اللسان يجب أن يقع في البدن بخلاف الثبوت
استعمالها في الكل في قوله تعالى ذلك بما قدمت يدك أي قدمت وقوله صلى الله عليه وسلم على اليد
ما أخذت حتى ترده اه قلت قد يجاب بأن الاعتبار الأول لكن لا يلزم اشتار التعبير به عن الكل عند جميع
الناس بل في عرف التسليم في بلدته متسلا فيقع بالاضافة إلى البدن إذا اشتهر عنده التعبير بهما عن الكل ولا يقع
بالاضافة إلى الفرج إذا لم يشتهر ثم رأيت في كلام الفتح ما يفيد ذلك حيث قال وقوعه بالاضافة إلى

كالوجهي به أو بالعنق وفي النهر عن
التعجب الصحيح عدم الوقوع رهنتك
طلاق ونحوه (وإذا اضاف الطلاق
إليها) كانت طالق (أو إلى
ما يعبر به عنها كالرقبة والعنق
والروح والبدن والجسد)
الاطراف داخله في الجسد دون
البدن (والفرج والوجه والرأس)
وكذا الاست بخلاف البضع
والدر

الرأس باعتبار كونه معبراً به عن الكل لا باعتبار نفسه مقتصرًا ولهذا لو قال الزوج غيبت الرأس مقتصرًا قال الحلواني لا يعد أن يقال لا يقع لكن ينبغي أن يكون ذلك ديانة أما في القضاء إذا كان التعبير به عن الكل فقام مشهوراً لا يصدق ولو قال غيبت باليد صاحبها كما مر من ذلك في الآية والحديث وتعارف قوم التعبير بها عن الكل وقع لأن الطلاق منبني على العرف ولهذا لو طلق النبطي بالقول غيبت الرأس مقتصرًا لا يصدق به لا يقع اهـ فقد قيد وقوعه قضاءً في الإضافة إلى الرأس أو اليد بما إذا كان التعبير به عن الكل متعارفاً وصرح أيضاً بقوله وتعارف قوم التعبير بها أي اليد فأذا أنه عند عدم تعارف ذلك عندهم لا يقع مع أن التعبير بالرأس واليد عن الكل ثابت لغةً وشرعاً والله تعالى أعلم (قوله والدم) ككان المناسب استقامته حيث ذكره في محله فعبارة أي وأما ذكر البضع والدم هنا فلذلك مراد بهما مح (قوله كصنفه أو ثلثها إلى عشرها) وكذا لو أضافه إلى جزء من ألف جزء منها كما في الخامسة لأن الجزء الشائع محل السام التصرفات كالبيع وغيره هداية قال ط الأنا بجزء في غير الطلاق وقال شيخنا زاده أنه يقع في ذلك الجزء ثم يسرى إلى الكل لشبهه بوقعه فيقع في الكل (قوله لعدم تجزئته) على قوله أو إلى جزء شائع منها ط وفيه أنه يلزم منه وقوع الطلاق بالإضافة إلى الأصبع مثلاً فلما نسب التعليل بما ذكرناه اتفاقاً في الهداية (قوله ولو قال الخ) أشار به إلى أن تنقيح الجزء بالشائع ليس للاختراع عن المعين لما ذكر من الفرع أماده في الجهر (قوله وقت يضاري) أي ولم يوجد فيها نص عن المتقنين ولا عن المتأخرين تأت شايئة (قوله علماً بالاضافتين) أي لأن الرأس في النصف الأعلى والفرج في الأسفل فيصير مضافاً للطلاق إلى رأسها وإلى فرجها ط عن المحيط قال في الجهر وقد علم أنه لو اقتصر على أحدهما وقعت واحدة اتفاقاً اهـ وهو منوع في الثاني كما هو الظاهر نهر أي لأن من أوقع واحدة بالاضافتين لم يعتبر كون الفرع في الثانية فإذا اقتصر على الإضافة الثانية فقط كيف يقع به اتفاقاً نعم لو اقتصر على الإضافة الأولى يقع اتفاقاً ثم أعلم أن كلام من القولين بشكل لأن النصف الأعلى والأسفل ليس جزءاً شائعاً وهو ظاهر ولا مما يبره عن الكل ووجود الرأس في الأول والفرج في الثاني لا يبره معبراً به عن الكل لأن ما مر من أنه يقع بالإضافة إلى جزء يعبر به عن الكل على تقدير مضاف أي اسم جزء كما أماده في الفتح وقال فان نفس الجزء لا يتصور التعبير به عن الكل اهـ وحديثاً فالوجود في النصف الأعلى نفس الرأس وفي الأسفل نفس الفرج لاسمها الذي يعبر عن الكل ولهذا لو وضع يده على رأسها وقال هذا الرأس طالي لا يطلق لأن وضع اليد رتبة على إرادة نفس الرأس بخلاف ما إذا لم يضعها عليه كما يأتي لأنه يكون بمعنى هذه الذات فلما تأمل (قوله أو الوجه) أي منك ط (قوله بل عن البعض) بشرط ذكر منك في الأول ووضع اليد في الآخر (قوله بل قال هذا الرأس) وبمثل فينا يظهر هذا الوجه وهذه الرقبة والظاهر أنه لا بد من التعبير باسم الرأس ونحوه وأنه لو عثر عنه بقوله هذا العضو لم يقع لأن المعبر به عن الكل هو اسم الرأس ونحوه لا اسم العضو نظير ما قد مرنا أن تأمل (قوله وقع في الإدم) ولهذا لو قال لغيره بعث منك هذا الرأس بألف درهم وأشار إلى رأس عبده فقال المشتري قتل جازي البيع بغير عن الظائرية (قوله ففتح) قدمت عبارته قبل ضمنية (قوله كما لا يقع) لو أضافه إلى اليد لأنه لم يشتر بين الناس التعبير بها عن الكل حتى لو اشترى بين قوم وقع كقدمته عن الفتح (قوله الآية المجاز) أي ما يطلق البعض على الكل إذا لم يكن مشهوراً ذلك فاستمر بذلك فلا حاجة إلى نسبة المجاز وذكر في الفتح ما أحاطه أنه عند الشافعي يقع بإضافته إلى اليد والرجل ونحوهما حقيقةً وبين ذلك أن الطلاق محله المرأة لأنها محل النكاح ومحله أجزاء النكاح بطريق التبيين فلا يقع الطلاق إلا بالإضافة إلى ذاتها وإلى جزء شائع منها هو محل التصرفات أو إلى معين عهده عن الكل حتى لو أريد نفسه لم يقع فالطلاق في أن ما عاينته حاله يكون محلاً لإضافة الطلاق إليه على حقيقته دون صيروره عبارة عن الكل فعندهم وعندنا لا وأما على كونه مجازاً عن الكل فلا إشكال أنه يقع إذا كان أو رجلاً بعد ذكره مستقيماً لغةً اهـ أي بخلاف نحو الرقيق والظفر فإنه لا يستقيم إرادة الكل به والحاصل كما في الجهر أنه هذه الالتفات ثلاثة مريض يقع قضاءً بلائيه كالرقبة وكناية لا يقع إلا بالنية كاليد وما ليس صريحاً ولا كناية لا يقع به وإن نوى كإبريق والسنة والشعر والظفر والكبد والعرق والقلب (قوله والذئب) قلت أطلق الذئب

والدم على المختار خلاصة
(أو) أضافه (إلى جزء شائع منها)
كصنفه أو ثلثها إلى عشرها
(وقع) لعدم تجزئته ولو قال نصفك
الأعلى طالق واحدة ونصفك
الأسفل ثلثين وقت يضاري
فأفني بعضهم بطلقة وبعضهم
ثلاث علماً بالاضافتين خلاصة
(وإذا قال الرقبة منك أو الوجه)
أو وضع يده على الرأس أو العنق
أو الوجه (وقال هذا العضو)
طالق لم يقع في الإدم لأنه
لم يجعله عبارة عن الكل بل عن
البعض حتى لو وضع يده على
هذا الرأس طالق وأشار إلى
رأسها ووقع في الإدم ولو نوى
تخصيص العضو ينبغي أن يبين
فتح (كما لا يقع) لو أضافه إلى
اليد الآية المجاز (والرجل)
والدم والشعر والألف واللسان
والاذن والفم والصدر والذئب
والسنن والريث والعرق

مرادها الكل عرف مشتهر الآن فانه يقال لأزال جدير مادامت هذه الذرة سالمة فينبغي أن تكون
 كالأرض (قوله وكذا السدى والدم جوهره) أقول الذي في الجوهره إذا قال ذلك فيه هو إتيان
 العصية منه بما يقع في الدم بعبره عن الجمله يقال ذهب دمه هدر اهـ وهكذا تنقل عن الجوهره في الجمل
 والنهر ونقل في النهر عن الخلاصة تصح عدم الوقوع كجواهرها المتون (قوله لانه لا بعبره) أي بالمذكور
 من هذه اللفاظ اهـ (قوله فلو بعبره قوم) أي بما ذكرنا لا خصوص له بل بعبره وأتى عضركم فهو
 كذلك ذكره أبو السعد وعن الدور وتنقل الجوى عن المحاكات لجلال زاده مانصه يجب أن يحتاط
 في أمر الطلاق إذا اضيف الى اليد والرجل باللسان التركي فانه مافيه بعبره ما عن الجمله والذات اهـ ط
 (قوله وكذا الخ) أصل هذا في الفتح حيث ذكر أن ما لا بعبره عن الجمله كاليد والرجل والاصبع والدر
 لا يقع الطلاق باضافته اليه خلافاً لفرقوا الشافعي ومائث وأحمد ولا خلاف أنه بالاضافة الى الشعر والظفر
 والسن والريق واللع في لا يقع ثم قال والعتاق والظهار والابلا وكل سبب من أسباب الحرمة على هذا الخلاف
 فلو ظاهرنا أني أو عتق أصعبها لا يصح عندنا ويصح عندهم وكذا العفو عن القصاص وما كان من أسباب
 الحل كالتكاح لا يصح اضافته الى الجزاء المهيمن الذي لا بعبره عن الكل بلا خلاف اهـ قلت ولم يعلم منه حكم
 الاضافة الى جزئ شائع أو ما بعبره عن الكل في التكاح وتنتهت هنالك قوله ولا ينعقد بترجعت نفسها
 في الاصح احتياطاً خاتمة بل لا بد أن يضيفه الى كلها أو ما بعبره عن الكل ومنه الظاهر والعلن على الاشبه
 ذخيرة ورجو في الطلاق خلافه فيحتاج الفرق اهـ وقد مناه الكلام على ذلك وأن من اختار عصية التكاح
 بالاضافة الى الظاهر والعلن اختار الوقوع في الطلاق ومن اختار عدم العصية في التكاح اختار عدم الوقوع
 فلا حاجة الى الفرق (قوله ولومن ألف جزئ) بأن تقول أنت طالق جزئاً من ألف جزئ من طلاقة ط
 (قوله لعدم التجزئ) أي في الطلاق فذكره كجزئ كذا عونا للكلام العاقل عن الانفاء ولذا جعل
 الشارع العفو عن بعض القصاص عفواً عن كله نهر وعلى هذا لو قال أنت طالق طلاقة وربعاً ونصفاً طالت
 طلقين جوهره (قوله فلوزادت الاجزاء) أي مع الاضافة الى العنبر كانت طالق نصف طلاقة وثلاثاً
 وربعها فقد زادت الاجزاء على الواحدة نصف السدس فتقع به طلاقة أخرى ط (قوله وهكذا) يعني
 لوزادت الاجزاء على الطلقين وقع ثلاث نحو أنت طالق ثلثي طلاقة وثلاثة أرباعها وأربعة أخماسها ح
 قال في فتح القدير الآن الأصح في اتحاد المرجع وان زادت أجزاء واحدة أن تقع واحدة لانه أضاف الاجزاء
 الى واحدة نص عليه في المبسوط والأول هو المختار عند جماعة من المشايخ اهـ قال في الجرع وعلى الأصح
 لو قال أنت طالق واحدة ونصفاً تقع واحدة كافي الذخيرة بخلاف واحدة ونصفاً اهـ وما في الذخيرة عزاء
 في الهندية الى المحيط والبداية لكن الذي رأيته في البداية ولو تجاوز العدد عن واحدة لم يذ كر هذا
 في ظاهر الرواية واختلف المشايخ فيه قال بعضهم تقع الطلقتان وقال بعضهم واحدة اهـ (قوله فقع الثلاث)
 لأن المنكر إذا أعيد منكرها كان الثاني غير الأول فيكامل كل جزئ بخلاف ما إذا قال لثلاث طلاقاً وثلاثاً
 وسدساً حيث تقع واحدة لان الثاني والثالث عن الأول وهذا في المدخول بها ما غيرهما فلا يقع الواحدة
 في الصور كلها بجر (قوله ولو بلا وافر واحدة) أي بأن قال نصف طلاقة ثلث طلاقة سدس طلاقة لانه حذف
 العاطف على أن هذه الاجزاء من طلاقة واحدة وان الثاني بدل من الأول والثالث بدل من الثاني والبدل هو
 المبدل منه أو بعضه (قوله على المختار) أي عند جماعة من المشايخ وقد علمت عن المبسوط أن الأصح خلافه
 عند اتحاد المرجع وان جرى عليه في الذخيرة والمحيط (قوله وكذا لو كان مكان السدس ربعاً الخ)
 نص عبارة القسطنطيني فيقال على المحيط لو قال نصف طلاقة وثلث طلاقة وربع طلاقة فتنتان على المختار وقبل
 واحدة ولو كان مكان الربع سدساً فثلاث وقبل واحدة اهـ والظاهر أنه سبق قلم من القسطنطيني فانه
 في الثانية لم ترد الاجزاء على الواحدة وجعل الواقع فيها ثلاثاً في الاولى زادت وجعل الواقع ثنتين مع أنه يجب
 أن يكون الواقع ثلاثاً في صورتين لان اعتبار الاجزاء انما هو عند اتحاد المرجع أما عند الاتيان بالاسم المنكرة
 فاعتبر كل جزئ بطلقة كما تقدم على أن عبارة المحيط كاتشفه ط عن الهندية هكذا لو قال أنت طالق
 نصف طلاقة وثلث طلاقة وسدس طلاقة يقع ثلاث لانه أضاف كل جزئ الى طليقة منكرة والمنكرة إذا كررت

وكذا الندى والدم جوهره لانه
 لا بعبره عن الجمله فلو بعبره يقوم بها
 وقع وكذا كل ما كان من أسباب
 الحرمة لا الحل اتفاقاً (وجزئ)
 الطلقة (ولون ألف جزئ) (طلقة)
 لعدم التجزئ فلوزادت الاجزاء
 وقع أخرى وهكذا لم يقل نصف
 طلاقة وثلث طلاقة وسدس طلاقة
 فقع الثلاث ولو بلا وافر واحدة
 ولو قال طلاقة ونصفاً فتنتان على
 اختار جوهره وكذا لو كان مكان
 السدس ربعاً فتنتان على المختار
 وقبل واحدة فهستاني

كانت الثانية غير الاولى ولو قال نصف تطلقه وثلاثها وسدها يقع واحدة فان جاوز مجموع الاجزاء تطلقه بان
قال نصف تطلقه وثلاثها وربعا قبل تقع واحدة وقيل ثنتان وهو المختار كذا في محط السرخسي
فهو الصحيح كذا في الظهيرية اهـ وقد منعنا عن الفتح أنه في المبسوط صحيح وقوع الواحدة وعلى كل فروض
الاختلاف هو الاضافة الى الصبر لا الى الاسم المنكر لكن رأيت في التاترخانية عن المحطة مانسه وذكر المصدر
الشهدى في واقعة اذ قال لها أنت طالق نصف تطلقه وثلاث تطلقه ربع تطلقه تقع ثنتان هو المختار فبقي
قياس ما ذكره المصدر الشهيد ينبغي في قوله أنت طالق نصف تطلقه وثلاث تطلقه وسدس تطلقه تقع
تطلقة واحدة اهـ وهذا أقل اشكالا وكأنه مبنى على اعتبار الاجزاء في الاضافة الى الاسم النكرة أيضا
كلاضافة الى الصبر لكنه خلاف ما جزم به في البدائع والفتح والبحر والهمز من الفرق بينهما (قوله وسبعين)
أى مستأني آخر التعليل حيث قال اخراج بعض التطلق لغو بخلاف ايقاعه فلو قال أنت طالق ثلاثا الاضاف
تطلقة وقع الثلاث في المختار اهـ قال في الفتح وقيل على قول أبي يوسف ثنتان لان التطلق لا يجزى في ايقاع
فكذا في الاستئنا فكأنه قال الواحدة (قوله بخلاف ايقاعه) أى ايقاع البعض وهو ما ذكره هنا
(قوله وسبعين الخ) كان الاولى بالانصاف تأخير هذه المسألة عما بعدها كما فعل في الهداية والكنز بلقيع الكلام على
الاجزاء متصلا (قوله فيما أصله الخطر) أى بأن لا يباح الاندفع الحاجة كالطلاق (قوله عند الامام) وقال
بدخول الغايين فيقع في الاولى ثنتان وفي الثانية ثلاث وقال زفر لا يقع في الاولى شيء ويقع في الثانية واحدة
وهو القياس لعدم دخول الغايين في المحدث وكيع عن من هذا الحافظ الى هذا الحافظ وقول الثلاثة استحسان
بالعرف وهو أن هذا الكلام متى ذكر في العرف وكان بين الغايين عدد رابده الاكثر من الأقل والأقل
من الأكثر تقولون سني من سبعتين أى أكثر من سبعتين وأقل من سبعين ففي نحو طالق من واحدة
الى ثنتين اتفق ذلك العرف عند الامام فوجب اعمال طالق وقوعه واحدة ويدخل الكل فيما أصله الاباحة
كعذ من مالى من درهم الى درهمين أما ما أصله الخطر فلا فإن حظره قرينة على عدم ارادة الكل الا أن الغاية
الاولى دخلت ضرورة اذ لا بد من وجودها لترتيب عليها الطائفة الثانية اذ لا ثمانية بلاولى بخلاف الغاية
الثانية وهي ثلاث فانه يصح وقوع الثانية بلا ثلاثة أما في صورة من واحدة الى ثنتين فلا حاجة الى ادخالها
لعدم الضرورة المذمومة ونعم تقريره في الفتح (قوله الغايين) أى دخول الغايين فله أخذ الكل
أى الاثني في المثال المذكور كما أفاده في البحر فانهم (قوله ثلاثة الخ) لان نصف التطلقين واحدة
فثلاثة أنصاف تطلقين ثلاث تطلقات ضرورة نهر (قوله وقيل ثنتان) لان التطلقين اذا نصفا كانت
اربعة أنصاف فثلاثة منها طلقة ونصف تطلقتين واجب بأن هذا التوهم منشؤه اشتباه قولنا نصفا
تطلقين ونصفنا كلاما تطلقين والثاني هو الموجب لاربعة أنصاف واللفظ وان كان يحتمل ولذا لو اورد
لكنه خلاف الظاهر فمخر قال في الفتح لان الظاهر هو أن نصف التطلقين تطلقة لانصفا تطلقين (قوله
أونصفى تطلقين) وكذا نصف ثلاث تطلقات ولو قال نصف تطلقين فواحدة أونصفى ثلاث تطلقات فثلاث
بحر (قوله ثنتان) لانها طلقة وأنصف فتكامل النصف وفي نصفى طالتين يتكامل كل نصف فيحصل
طالتان ثلث ويبنى أن يكون أربعة أنصاف طلقة وخمسة أرباع طلقة مثل ثلاث أنصاف طلقة تأمل (قوله
وقيل يقع ثلاث) لان كل نصف يتكامل في نفسه فتصير ثلاثا (قوله والاوّل أصح) قال في البحر
وهو المنقول في الجامع الصغير واختاره الناطقي وصححه العناني اهـ ثم ذكر للتصنيف اثني عشر صورة
وذكر أحكامها فراجع (قوله لانه يكثر الاجزاء الخ) أى ان الضرب بمؤثر في تكثر اجزاء المنزوب
لا في زيادة العدد والطائفة التي جعل لها أجزاء كثيرة لا تزيد على طلقة ولو زاد في العدد لم يبق
في الدنيا فقل لانه يضرب درهمه في مائة فيصير مائة ثم المائة في ألف فتصير مائة ألف وقال زفر والحسن
ابن زياد والأئمة الثلاثة يقع ثنتان لان عرف أهل الحساب فيه تضعيف أحد الأعداد بعدد الآخر ووجه
في الفتح بأن العرف لا يمنع وان فرض أنه تكلم يعرفهم وأراد دفعهم الوأوقع بلفظ أخرى فارسية
أو غيرها وهو يدبرها والازام بأنه لو كان كذلك لم يبق في الدنيا تقصير غير لازم لان ضرب درهمه
في مائة ان كان اخبارا كقوله عندى درهم في مائة فهو كذب وان كان انشا بجملته في مائة لا يمكن لانه

وسيجب أن استثناء بعض التطلق لغو
بخلاف ايقاعه (و) يقع بقوله
(من واحدة الى ثنتين أو مابين
واحدة الى ثنتين واحدة (و) بقوله
من واحدة أو مابين واحدة (الى
ثلاث ثنتان) الاصل فيما أصله
الخطر دخول الغاية الاولى فقط
عند الامام وفيما مر جعه الاباحة
كعذ من مالى من مائة الى ألف
الغايين اتفاقا (و) يقع بثلاثة
أنصاف تطلقين ثلاثة (وقيل
ثنتان وبثلاثة أنصاف طلقة)
أونصفى تطلقين طالتان وقيل
يقع ثلاث (والاوّل أصح) وبواحدة
في ثنتين واحدة لم يبق أو نوى
استنبط لانه يكثر الاجزاء لا الأفراد

لا يفسد بقوله ذلك واختاره أيضا في غاية البيان وما أجاب به في البصر من أن قوله في شئين ظرف حقيقة وهو لا يصلح له وإن لم يكن صالحا لم يعتبر فيه العرف ولا النسبة كما لو نوى بقوله استثنى الماء الطلاق فإنه لا يقع رده المتدسسي بأن اللفظ صريح أي حقيقة عرفية لاهل الحساب صريح في معناه العرفي وكلما رده في النهي والمخبر قال الرجعي تميزا هذه المسألة على المسائل الفقهية بمثابة قول زفر اه لا أن المحقق ابن الهمام من أهل الترجيح كما اعترف به صاحب الجفر في كتاب القضاء (قوله فلائث) لأنه يحتمل كلامه فإن الواو للجمع والظرف يجمع المظروف فصح أن يراد به معنى الواو بجر وفيه تشديد على نفسه نهر (قوله لومدخولها) أي ولو حكا الميسيل المختل بها فإن الطلاق في العدة يلحقها احتياط وهو الأقرب للصواب كما تقدم في أحكام النكاح من باب المهر وبسبغنا الكلام عليه هنالك (قوله كنزوله لها) أي لغز الموطوءة أنت طالق واحدة وثنتين فانهما ثنتين بقوله واحدة لا في العدة فلا يلحقها ما بعدها (قوله فلائث) لأن إرادة معنى عن يمين ثابت كنزوله تعالى وبجواز عن يسار يمينهم في أصحاب الجنة فصار كما إذا قال لها أنت طالق واحدة مع ثنتين أفاده في البحر (قوله مطلقا) أي مدخولا بها أولا مع (قوله للمأمر) أي من قوله لأنه يكثر الاجزاء إلا الأفراد (قوله فكما ترمي) أي يقع في صورة معنى الواو ثلاث في المدخول بها وثنتين في غيرها وفي صورة معنى مع ثلاث مطلقا (قوله واحدة رجعية) لأنه وصفه بالقصر لأنه متى وقع في مكان وقع في كل الأماكن فخصصه بالشام كتصريح بالنسبة إلى ما وراءه ثم لا يحتمل القصر حقيقة فكان قصر حكمه وهو بالجمعي وطوله بالبشر لأنه لم يصفها بعظم ولا كبر لم يدها إلى مكان وهو لا يحتمل فلا يشك في زيادة شدة نهر (قوله أو توب كذا) أي وعليها توب غيره نهر (قوله يقع للرجال) تفسيره بقوله تحيز وذلك لأن الطلاق الذي هو رجع القيد الشرعي معدوم في الحال وقد جعل الشارع لمن أراد أن يعلى وجوده وجودا أمرا معدوم يوجد الطلاق عنده وجوده والأفعال والزمان هما الصالحان لذلك لأن كلامهم مالم معدوم في الحال ثم يوجد بخلاف المكان الذي هو عين ثابتة فإنه لا يتصور إلا ناطقة به وعمامة في النسخ (قوله لا قضاء) لما فيه من التحصيف على نفسه بجر (قوله فيعتلق) عطف على قوله ويصدق وقوله يبدأ بالشروط المذكور في الصور ط (قوله كنزوله إلى سنة الخ) في التارخائية عن المحيط ولو قال أنت طالق إلى الليل أو إلى شهر أو إلى سنة أو إلى الصيف أو إلى الشتاء أو إلى الربيع أو إلى الخريف فهو على ثلاثة أوجه أما أن نوى الوقوع بعد الوقت المضاف إليه فوقع الطلاق بعد مضي أو نوى الوقوع ويجعل الوقت للامتداد فيقع للرجال أو لا تكون لهية أصلا فيقع بعد الوقت عندنا والرجال عند زفر قاسمه على ما إذا جعل الغاية مكانا كلى مكة أو إلى بغداد فإنه سئل الغاية ويقع للرجال اه (قوله تعلق) لوجود حقيقته بجر (قوله وكذا الخ) أي فيعتلق بالفاعل فلا تطلق حتى تفعل بجر (قوله أو في صلاتك) ولا تطلق حتى ترصع وتسجد وقيل حتى ترفع رأسها من السجدة وقيل حتى توجد القعدة تاريخية (قوله ونحو ذلك) كقوله في مرضك أو وجعل فإنه لا فرق بين الفعل الاختياري وغيره كما في البحر ط (قوله لأن الظرف يشبه الشرط) من حيث أن المظروف لا يوجد بدون الظرف كالمشروط لا يوجد بدون الشرط فيجعل عليه عند تعدد معناه أي الظرف نهر (قوله تخيير) الأولى تخير على أنه فعل ماض جواب لو كما قال بعده تعلق بصيغة الفعل وانما تخير لأنه أوقع الطلاق للحال وعمله بما ذكر فيقع سواء وجد الدخول أو الحيز أو لا رجح قلت وينبغي أن يتعلق لوني باللام التوقيت كما في أتم الصلاة لدولك الشمس (قوله ولو بالاعتق) لأن الاعتصاف قد وقع عليها طلاقا مضيقا بما ذكرنا يقع الإبه رجعي (قوله وفي حيزك الخ) قال في البدائع وإذا قال أنت طالق في حيزك أو مع حيزك فحين مارأيت الدم تطابق بشرط أن يستمر ثلاثة أيام لأن كلمة في الظرف والحيز لا يصلح نافية فيجعل بشرط كلمة مع المقارنة فإذا استمر ثلاثا تبين أنه كان حيزا من حين وجوده فوقع من ذلك الوقت ولو قال في حيزك فمال تحيض وتظهر لا تطلق لأن الحيزة اسم للسكامل وذلك باتصال الظهر بها ولو كانت حائضا في هذه الفصول كلها لا يقع مالم تظهر وتحيض أخرى لأنه جعل الحيز شرط الوقوع والشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود وهو الحيز المستقبل لا الموجود في الحال اه قلت وينبغي الوقوع لوني في مدة حيزك الموجود تأمل وفي الجوهره ولو قال له اه وهي حائض إذا حضرت فهو على حيز مستقبلي فان عني ما يحدث من هذا الحيز فكأن نوى لأنه يحدث حالا

(وان نوى واحدة وثنتين فلائث)
لومدخولها (وفي غير الموطوءة واحدة) (قوله لها واحدة وثنتين) لأنه لم يبين للثنتين محل (وان نوى مع الثنتين فلائث) مطلقا (و يقع ثنتين في ثنتين ولو (بينة الضرب ثتان) لما من ولو نوى معنى الواو ومع فكما ترمي (و) بقوله (من هنالك إلى الشام واحدة رجعية) مالم يصفها بطول أو كبر فبينة (و) أنت طالق بنية أو في مكة أو في الدار أو الظل أو الشمس أو توب كذا تخيير يقع للرجال (قوله أنت طالق مريضة أو مصلية) أو ووات مريضة أو ووات تصلين (ويصدق في السكن ديانة) لا قضاء (ولو قال غيب إذا دخلت أو إذا (لبست أو إذا مرضت) ونحو ذلك فيعتلق به كقوله إلى سنة أو إلى رأس الشهر أو الشتاء وإذا دخلت مكة تملق) وكذا في دخولك الدار أو في لبسك أو في صلاتك ونحو ذلك لأن الظرف يشبه الشرط ولو قال لدخولك أو لحيزك تخيير ولو بالباية تعلق وفي حيزك وهي حائض فحتى تحيض أخرى وفي حيزك فحتى تحيض وتظهر

فلا يختلف قوله للعلی اذا حبلت ونوی هذا الحبل لا یبحث لانه ليس له اجزاء متدة اه وفي الخاتمة قال
لحاض اذا حضت فانت طالق فهو علی حوض - مستقبل ولو قال لها اذا حضت غدا فهو علی دوام ذلك الحوض
المعجز الغد لانه لا يمتد وحدوث - حصة في الغد فيجعل علی الدوام وكذلك اذا مرضت وهي مرضت بخلاف
قوله للصحة اذا صححت فمضى كما سكت لان الصحة امر يمتد فلدوامه حکم الابتداء لقوله للقائم اذا قمت وللقاعد
اذا قعدت وللمولود اذا لم يمتد والمرض والمرض وان كان يمتد لان الشرع ماعلق بالجملة احكاما لا تتعلق بكل
جزء منه فقد جعل الكل شيئا واحدا اه (قوله وفي ثلاثة ايام تنجيز) لان الوقت يصلح لظرف الكونه طالفا
ومضى طلقت في وقت طلقت في سائر الاوقات بجر (قوله يجيء الثالث) لان المجيء فعل فلم يصح ظرفا فصار
شرطا بجر (قوله لان الشروط تعتبر في المستقبل) علة لقوله سوى يوم حلقه فان مجيء اليوم عبارة عن
مجيء أول جزئه يقال بايوم الجمعة كما طلع الفجر واليوم الاول قد مضى أول جزئه افاده في الجبر ومفاده ان هذا
فيم لو حلق في اراد في التاتر خاتمة ولو قال في الليل أنت طالق في مجيء ثلاثة ايام طلقت كالطلع الفجر من اليوم
الثالث ولو قال في مضي ثلاثة ايام ان قال ذلك ليل طلقت بغروب الشمس الثالث هكذا في بعض نسخ الجامع
وفي بعضها لا تطلق حتى يجيء ساعة حلقه من الليلة الرابعة وهكذا ذكره القدوري اه (قوله لغوي) لان
التكليف رفته فيه وانما لم يتجز لانه جعل الرقوع في زمان معين والزمان يصلح لا يقع الا انه منع مانع من
ابقاعه فيه ط (قوله وقوله تنجيز) لان القسبة طرف متسع فصدق بجين التكلم ط (قوله ان رفع الخ)
الفرق انه على الرفع يكون نعتا للمراد فكان فاصلا وعلى النصب يكون نعتا للطلقة فلم يكن فاصلا نهر عن
المحط أي واذا لم يكن فاصل اجنبي لم يكن قوله في دخولك مستأثرا بل يتعلق بطالق فتستدبه (قوله
وسأل الكسائي محمد الخ) أشار به الى رد ما ذكره ابن هشام في المغني من الباب الاول من بحث اللام انه
كتب الرشيد الى أبي يوسف يسأله عن ذلك فقال هذه مسألة نحوية فتنبه ولا آمن من الخطان قلت فيها قالت
الكسائي فقال ان رفع ثلاثا طلقت واحدة لانه قال أنت طلاق ثم أخبر بالطلاق أشأ وان نصها طلقت ثلاثا
لان معناه أنت طالق ثلاثا وما بينهما جملة معترضة اه لمخضا قال في القح وهو بعد كونه غلطا بعد عن معرفة
مقام الاجتهاد فان من شرطه معرفة العربية وأساليبها لان الاجتهاد يقع في الأدلة السمعية العربية والذي نقله
أهل الثبوت من هذه المسألة عن قراء الفتوى حين وصلت خلاقه وان المرسل الكسائي الى محمد بن الحسن
ولادخل لابي يوسف أصلا ولا الرشيد ولمقام أبي يوسف أجل من أن يحتاج في مثل هذا الترتيب مع امامته
واجتهاده وبراعته في التصرفات من مقتضيات الانفاذ في الميسر وذكر ابن سماعة ان الكسائي بعث الى
محمد بن قنوة ففعلها الى قنوة ثم اعطاهه فكتب في جوابه ما مر فاستحسن الكسائي جوابه اه وذكر ح عن
حاشية المعنى للبلال السيموطي ان هذا هو المروي في تاريخ الخطيب البغدادي (قوله فان ترفقي الخ) بعد
هذين البيتين بيت ثالث وهو قوله فينبى بها ان كنت غير رقيقة وما لامر بعد الثلاث مقدم
قال في التمر وفي شرح الشواهد للبلال الرفق ضد الغف يشال رفق بفتح الفاء رفق بضمها والمرق بالنم وسكون
الراء الاسم من خرق بالكسر يحرق بالفتح خرقا بفتح الخاء والراء هو ضد ارقق وفي القاموس ان ماشيه بالكسر
كفرح بالنم ككرم واين من العين وهو البركة وأشام من الشوم وهو ضد العين وذكر ابن يعيش ان في البيت
الثاني حذف القاء وليتدا أي فهو أعق وان تعلملة واللام مصدر رأى لاجل كونه غير رقيقة والتم مصدر
محيى من قدم بمعنى تقدم أي ليس لاحد تقدم الى العشرة والالفة به دعم الثلاث أي تمام الفرق اه (قوله
فانت بطلاق) يقال فيه ما قبل في زيد عدل ط (قوله والطلاق عزبة) أي معزوم عليه ليس بلغو ولا لعب نهر
(قوله وتقامه في المغني) حيث قال أقول ان الصواب ان كلاما من الرفع والنصب يحتمل لوقوع الثلاث
والواحدة أما الرفع فلان في والطلاق اما لجملة الجنس كزيد الرجل أي هو الرجل المعنوية واما العهد الذي كرى
أي وهذا الطلاق المذكور عزبة ثلاث فعلى العهدية تقع الثلاث وعلى الجسدية تقع واحدة واما النصب
فانه يحتمل أن يكون على المفعول المطلق فيقتضي وقوع الثلاث اذا المعنى فانت طالق ثلاثا ثم اعترض بينهما
بقوله والطلاق عزبة وان يكون حال من المستمرة في عزبة وحيد لا يلزم وقوع الثلاث لان المعنى والطلاق
عزبة اذا كان ثلاثا بل يقع ما نواه هذا ما يقتضيه اللفظ والذي اراده الشاعر الثلاث لقوله فينبى بها الخ اه وذكر

وفي ثلاثة ايام تنجيز في مجيء ثلاثة
ايام يتعلق بمجيء الثلاث سوى
يوم حلقه لان الشروط تعتبر في
المستقبل ويوم القيمة لغو وقوله
تنجيز وفي ما لا تطلقه حسنة
في دخولك الدار ان رفع حسنة
تفدي وان نصها يتعلق وسأل
الكسائي محمد بن احمد عن قال لامرانه
فان ترفقي باهنا فالرفق أي امن
وان تحرقى باهنا فالخرق أشأم
فانت طلاق والطلاق عزبة
ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم
كم يشق فقال ان رفع ثلاثا
خوادة وان نصها فثلاث وتقامه
في المغني وفيما علقناه على المتقى

مطل

في قول الشاعر فانت طلاق والطلاق
عزبة

في الفخ ان الظاهر في النصب الفعول المطلق وفي الرفع العهد الذي ذكر في الثلاث ولذا ظهر من الشاعرا
 اراده (قوله وبثوله أنت الخ) هذا عقده في الهداية وغيرها فلا في اضافة الطلاق الى الزمان (قوله
 يقع عند طلوع الصبح) أي القبر الصادق لا الكاذب وبكونه انفس من القبر غيره ووجه الوقوع عند
 طلوعه انه وصفها بالطلاق في جميع الغد فيمن الجزء الاول لعدم المزاحم بحر (قوله وسبح في الثاني نية
 العصر) لانه وصفها به في جزئ منه بحر (قوله اي آخر النهار) تفسير مرادوا الظاهر انه لو اراد وقت النضرة
 أو الزوال صدق كذلك ط (قوله نضا) وقال لا تصح كالاول ولا خلاف في صحته فانه ما دابة والفرق له عموم
 متعلقها به دخولها مقدرة لا مفلوظا لم الفرق لغة بين صحت سنة وفي سنة وشرا عاين لا صوم من عمرى حيث لا يبر
 الا بصوم كله وفي عمرى حيث يبر بساعة وبين قوله ان صحت شهر افعله حر حيث يقع على صوم جمعة بخلاف
 ان صحت في هذا الشهر حيث يقع على صوم ساعة منه كافي المحط فنتج جزء من الزمان مع ذكره نية الحققة ومع
 حذفه نية تحريم العام فلا بد من قضاء وهذا بخلاف ما لا يتجزى الزمان في حقه فانه لا فرق فيه بين الحذف
 والاثبات كصحت يوم الجمعة أو في يومها أو تمامه في الجبر والترك وصحت كذا الا في يومها فبما يتجزى زمانه مع
 العلم بعدم ثبوته مثل أكت يوم الجمعة أو في يومها (قوله أو في شعبان) فاذا لم تكن له نية طلقت حين تعيب
 الشمس من آخر يوم من رجب وان نوى آخر شعبان فهو على الخلاف فتح (قوله اعتبر اللفظ الاول) فيقع
 في اليوم في الاول وفي غدي الثاني لانه يذكر اللفظ الاول ثبت حكمه بتجزى في الاول وتعلقا في الثاني فلا يتحمل
 القبر يذكر الثاني لان المتجزى لا يقبل التعليق ولا المعلق التخيير غير (قوله ولوعطف الخ) قال في التبيين
 لان المعطوف غير المعطوف عاينه لاجابة لسا الى ايقاع الاخرى في الاولى لا مكان وصفها غدا بطلاق
 واقع عليها اليوم ولا يمكن ذلك في الثانية فيقعان اه ح (قوله كقولها أنت طالق بالليل والنهار) أي فانه
 يقع واحدة اذا كانت هذه المتعلق في الليل وصحت في اول النهار وآخره ان كانت هذه المتعلق في اول النهار
 ح (قوله وعكسه) بالجر عطف على مدخول الكساف يعني اذا قال أنت طالق بالنهار والليل أو آخر النهار
 وأوله طلقت اثنين اذا كانت هذه المتعلق بالليل وأول النهار أو بيا فلو كانت هذه المتعلق بالنهار وآخره انعكس
 الحكم في الشكل كافي البحر ح قلت وهذا اذا لم يصرح في المعطوف باللفظ في الماضي الذخيرة ولقال لدا أنت
 طالق في ليلك وفي نهارك أو قال نهارا أنت طالق في نهارك وفي ذلك طلقت في كل وقت فطلعت فأن نوى
 واحدة دين لانه يحتمل لفظه بجملة لفظ في على مع (قوله أو اليوم ورأس الشهر) أي فيقع واحدة
 ولو قال رأس الشهر واليوم فنتنتان فكان الاولى تتدعيه على قوله وعكسه كما لا يخفى (قوله كائن ومستهقبل)
 كالיום وغدا أو ما الماضى والكائن كاسم واليوم نفسه كلام يأتي في بيان الشرح وفي الخاتمة قال الهافي وسط
 النهار أنت طالق اول هذا اليوم وآخره فهي واحدة ولو عكس فنتنتان لان الطلاق الزايع في آخر اليوم لا يكون
 واقعا في أوله فيقع طلاقان (قوله اتحد) لانها اذا طلقت اليوم تكون طلاقا في غدا فلا حاجة الى التعدد
 لكن في البحر عن الخاتمة أنت طالق اليوم وبعد غد طلقت اثنين في قوله أي حنيفة وأبي يوسف والعل وجهه ان
 اليوم وبعد غد بمنزلة وقت واحد دخول الليل فيه بخلاف وبعد غد فهما كوقتين لأن تركه يومان بين قرينة
 على ارادته تطلقا آخر بعد الغد كما يأتي في ما يؤيد لكن بشكل عليه وقوع الواحدة في اليوم ورأس الشهر
 الآن يجاب بأن المراد ما اذا كان الحلف في آخر يوم من الشهر فلا يوجد فاصل تأمل (قوله طلقت واحدة
 للسال واخرى في الغد) اما في قوله أنت طالق اليوم واذا جاء غدا فلا يكون الحلف شرط معطوف على ايقاع
 والمعطوف غير المعطوف عليه والموقع للحال لا يكون متعلقا بشرط فلا بد ان يكون المتعلق بطلقة اخرى فان لم
 يذكر الاول لا تطلق الا بطوع القبر فوقف المتجزى لا يصلح غير الاول بالآخر كذا في البحر وأما في قوله أنت
 طالق لا بد غدا فانه أراد بالاشراب ابطال المتجزى ولا يمكنه اطلاله بوضع قوله بل غدا اخرى ح (قوله لمحرف
 الشك) هذا قول الامام والثاني آخر افعال محذور الثاني أو لا تطلق جمعة لانه أدخل الشك في الواحدة فبقي
 قوله أنت طالق وله ما ان الوصف متى قرن به ذكر العدد كان الوقوع بالعدد دليل ما أجعوا عليه من أنه لو قال لغير
 المدخول بها أنت طالق ثلاثا وقع ولو كان الوقوع بالوصف للفا ذكر الثلاث نهر وقيد بالعدد لانه لو قال
 أنت طالق أو لا يقع في قولهم لانه أدخل الشك في الايقاع وكذا أنت طالق الا لانه استثناء وكذا أنت

مطلب
 في اضافة الطلاق الى الزمان

(و) بقوله أنت طالق غدا أو في
 غدي عند طلوع (الصبح)
 وسبح في الثاني نية العصر
 أي آخر النهار (قضاء وصديق فيما
 ديانة) ومنه أنت طالق شعبان
 أو في شعبان (وفي أنت طالق اليوم
 غدا أو غدا اليوم اعتبر اللفظ
 الاول) ولوعطف بالواو يقع
 في الاول واحدة وفي الثاني ثنتان
 كقولها أنت طالق بالليل والنهار
 أو أول النهار وآخره وعكسه أو
 اليوم ورأس الشهر والاصل انه
 متى أضاف الطلاق لوقتتين كان
 ومستقبل يحرف عطف فان بدأ
 بالكائن اتحد أو بالمستقبل تعدد
 وفي أنت طالق اليوم واذا جاء غدا
 أو أنت طالق لا بد غدا طلقت
 واحدة للسال واخرى في الغد
 (أنت طالق واحدة أو لا أو مع
 موق أو مع موقا لغو) أما الاول
 فمحرف الشك

طالق ان كان أو ان لم يكن أو لولا لانه شرط والابقاع اذا لحقه استثناء أو شرط لم يبق ايقاعا بجر وتقام فروع
 المسألة فيه (قوله لحالة منافية للابقاع أو الوقوع) نشر مرتب ح ا لأن موته مناف لابقاع الطلاق
 عليه وموته مناف لوقوعه عليها (قوله كذا انت طالق الخ) لانه استند الطلاق الى حالته وهو مودة منافية
 لما في كذا الطلاق فكان حاصله انكار العلق فاعو لانه حين تعذر تصحيحه انشاء امكن تصحيحه اخبارا عن
 عدم النكاح أي طالق امس عن قيد النكاح اذ لم تنكحهم بعد أعون فلا كان لها ان كان افه وقد يكونه
 لم يعلقه بالتزوج لانه لو علمته به كانت طالق قبل أن تزوج لم يأت اذ تزوجت أو أنت طالق اذ تزوجت قبل أن
 تزوجك فندم ما يقع عند التزوج اتفاقا وتلفه والقبلة وان آخر الجزاء كان تزوجك فانت طالق قبل أن تزوجك
 لم يقع خلافا لابي يوسف لان الفاء تحت الشرط والمعلق بالشرط كان مخير عند وجوده وفاركانه قال بعد التزوج
 أنت طالق قبل أن تزوجك وتقامه في البحر (قوله ولو نكحها قبل أس الخ) لم أر ما لو نكحها في الامس ومقتضى
 قول الفقيه المذكور اتفاقا ولانه حين تعذر تصحيحه انشاء الخ لانه يقع لانه لم تعذرتا مثل ثمرات التصحيح بل الوقوع في
 شرح درر البحار حيث قال ولو تزوجها فبفسه أو قبله تغيز (قوله لان انشاء في الماضي اشياء الخ) لانه
 ما استند الى حالته منافية ولا يمكن تصحيحه اخبارا الكذب وعدم قدرته على الاستناد فكان انشاء في الحال وعلى
 هذه النكحة حكم بعض المتأخرين من مشايخنا في مسألة الدور بالوقوع وحكم اكثرهم بعدمه وتقامه في الفقه
 والبحر والنهر وقد سئلنا الكلام عليها مستوفى في أول الطلاق (قوله تعدد) لان الواقع في اليوم لا يكون واقعا في
 الامس فاقضى أخرى بجرع المحيط قال في الثمرات خير بان العلة المذكورة في الامس واليوم تأتي في اليوم
 والامس فتدبر في الفرق بينهما فانه قد على أن مقتضى الاصل أي المتقدم قريبا ووقع واحدة في الامس
 واليوم لانه بدأ بالسكان اه تأمل (قوله وقيل بعكسه) جزم به في الحاشية وقال في الذخيرة عازيا الى المشتق
 أنت طالق أمس واليوم يقع بعكسه فثبت ان كان أنت طالق واحدة قبلها واحدة اه قال ح
 وهذا هو الحق لان ايقاعه في الامس ايقاع في اليوم كما قال المتدسسي (قوله وكان مهورا) أي الجنون
 ولو باقامة بنته عليه (قوله كان اغوا) لان حاصله انكار الطلاق كإت (قوله لا فراره بجزئته) علة
 للصورة الثلاث ط (قوله قبل موتي) مثله قبل موتك ط (قوله لا اتناء الشرط) اعترض بان الموت
 كان لا محالة فلا يس شرط ولا في معناه بل هو موقوف للوقت المنضاف اليه الطلاق ولذا يقع مستند الموت بعد
 الشهرين بخلاف القديم كما سيأتي واجاب الرضوي بان المراد لاتفاء شرط صحة الاستناد لان شرطه وجود
 زمان يستند اليه الوقوع قبل الموت وهو المدة العينة اه قلت على أن الشرط ليس هو الموت بل مضي شهرين
 بعد الحلف وهذا محتمل الوقوع وعدمه فاذا لم يمت في بوجد الشرط فان قيل يمكن تكميل ذلك من الماضي كانت
 طالق أمس قلت هنا فيقول أن يموت بعد شهرين فاعتبر حقيقة كلامه بخلاف الامس تأمل (قوله مستندا
 لا تزال المدة) هذا قول الامام وعندهما يقع عند الموت مقتضرا وقد انتفى اجملة الايقاع أو الترخ فبلغوا
 قوله لا عند الموت رد لقولهم ارجعي (قوله وفالذنه انه لا ميراث لها الخ) اعترضه الشرياني بما حاصله
 أن عدم ميراثها بناء على اسكان انقضاء العدة بشهرين ضعيف والصحيح الذي به اقتصار العدة عند الامام على
 وقت الموت فترتب نص عليه في شرح الجامع الكبير اذ لا يظفر الا بتنادي الميراث كما في الطلاق لما فيه من ابطال
 حقيها ومع ضعفه فوجهه غير ظاهر لان عدة زوجة انقضاء اربعة الاجلين ومضي ثلاث حض في شهرين حقيقة
 لا تنقضي عتقا ويبي شهران وعشرة أيام لا تمام اربعة الاجلين فترتب فكيف يمنع ما كان الاثلاث في شهرين اه
 وأوضحه الرضوي بان الطلاق يقع عنده مستند الأول المدة فان كان فيها مضي الى الموت فقد تحقق القرار منه
 والا فكذلك لانه لا يعلم وقوع طلاقه الا بموته وتعلق حقه اجماله ولا يأتي موته بعد العدة لانه يجب بالموت عنده
 على الصحيح لانه لا يثبت مع الثلث وجود سببها وعلى الضعيف من انها تستند الى حين الوقوع فانها تكون
 بأربعة الاجلين لا بجزء ثلاث حض في شهرين ولو سلم فلا بد من تحقق ذلك بان تعترف بانها حاضت ثلاثا لا بمضي
 الشهرين بل ولا بمضي السنة والستين فما ذكره المصنف مما لا بد من التطبيق على قواعد الفقه بوجه
 خلت به اه (قوله بشهرين ثلاث حض) الباء الاولى للتعدية متعلقة بمقتضى والثانية للمصاحبة
 في موضع الحال من شهرين فافهم (قوله أنت طالق كل يوم) قال في البحر ومما تفرع على حذف في واثباتها

وأما الثاني فلا يصاقفه لحالة
 منه فبسي لا ايقاع أو الوقوع
 (كذا أنت طالق قبل أن تزوجك
 أو امس و) قد (نكحها اليوم)
 ولو نكحها قبل امس وقع الآن
 لان الانشاء في الماضي انشاء في
 الحال ولو قال أمس واليوم تعدد
 وبكسه اتحد وقبل بعكسه (أو
 أنت طالق قبل أن اخلق أو قبل
 أن تخلق أو طفلك وأنا صبي
 أو نائم) أو يجنون وكان معه هودا
 كان اهو (بخلاف) قوله (انت
 حر قبل أن اشتريك أو أنت حر
 أمس وقد اشتراه اليوم فانه يعتق
 كما يعتق (لو أقر بعد ثم اشتراه)
 لا فراره بجزئته (أنت طالق قبل
 موتي بشهرين أو اكثر ومات قبل
 مضي شهرين لم تطلق) لا اتفاء
 الشرط (وان مات بعده طلقت
 مستندا) لو قول المدة لا عند الموت
 (و) فاندنه انه لا ميراث لها) لان
 العدة قد تنقضي بشهرين ثلاث
 حض (قال لها أنت طالق كل يوم)

لو قال أنت طالق كل يوم تقع واحدة عند أتمتنا الثلاث وقال زفر تقع ثلاث في ثلاثة أيام ولو قال في كل يوم طلقت ثلاثا في كل يوم واحدة أجماعا كالو قال عندك كل يوم أو كذا منى يوم والفرق لنا أن في للفرق والزمان اتصافا نظير من حيث الوقوع فليزمن من كل يوم فيه وقوع تعدد الواقع بخلاف كل يوم فيه اتصاف بالواقع فلو نوى أن يطلق كل يوم تطلقة أخرى صحته أنه اه (قوله أو كل جمعة) مجله ما إذا نوى كل جمعة تزاياها على الدهر أو لم تكن لهنية وأن كانت نيته على كل يوم جمعة فهي طالق في كل يوم جمعة حتى تين ثلاث ط عن الخبر وحاصله أن نوى بالجمعة الأسبوع أو أطلق فواحدة وان نوى اليوم المنصوص فثلاث لوجود انفصال بين الأيام كما يتضح قريبا (قوله أو رأس كل شهر) الصواب حذف رأس في الذخيرة والهندية والناظر خاتمة أنت طالق رأس كل شهر تطلق ثلاثا في رأس كل شهر واحدة ولو قال أنت طالق كل شهر طلقت واحدة لان في الاول بينهما فاصل في الوقوع ولا كذلك الثاني اه أي لان رأس الشهر أوله فبين رأس الشهر ورأس الآخر فاصل فافتنى ابتاع تطلقة في أول كل شهر ونظيره ما مر عن الخسائية في أنت طالق اليوم وبعد غد بخلاف قوله في كل شهر فان الوقت المضاف إليه الطلاق متصل فصار بتزلة وقت واحد فكان الواقع في أوله واقعا في كاه ونظيره أنت طالق اليوم وغدا هذا ما ظهري (قوله فان نوى كل يوم) أي نوى أن يقع تطلقة في كل يوم أو في كل جمعة أي أسبوع وكذا لو نوى بالجمعة يوما والنصوص كما مر (قوله أو قال في كل يوم) لانه جعل كل يوم ظرفا للوقوع فيتعذر الواقع (قوله وفي الخلاصة الخ) كذا وقع في البحر وبعده الشارح وفيه غير يف زيادة فظة يوم فان عبارة الخلاصة أنت طالق مع كل تطلقة بدون لفظة يوم وحديث لا يفتقر قوله أو مع فافهم (قوله فطلق الاخرى) أي مستندا عنده ومقتضرا عندهما فتح قال المقدسي قلت فليزمنه العقول لو طها بينهما ما لو كان باثنا ويراجع لورجيا ولو قال نظيره لاحدى أسميه فالحكم كذلك فليسا مثل اه وقوله بينهما أي بين الحلف والموت (قوله لوجود شرطه) أي المعنوي وهو ما دل العمر وقوله حينئذ أي حين اذ ماتت الاخرى قبلها ط وهذا يعني على أن المراد باطو لكما عرا من تأخر حياتها عن حياة الاخرى لا من زاد عمرها من حين المولد الى حين الوفاة على غير الاخرى والا فتد تكون التي ماتت أولا أطول عرا من الاخرى كأن ماتت الاولى في سن السبعين ومثلا وكانت الاخرى في سن العشرين فهو كان المراد الثاني لم تطلق الباقية حتى يزيد سنهما على السبعين وكل من المعنيين مستعمل في العرف والا قرب للمراد هنا تعبير الفتح وغيره بقوله أطول لكما حياة فان المتبادر منه من تأخر حياتها عن حياة الاخرى فكان الاولى للعصبة التعسرية (قوله وقع الطلاق مقتضرا) وقال زفر مستندا وان قال قبل موت زيد بشهر وقع مستندا عند أبي حنيفة وقال مقتضرا على الموت وفائدة الخلاف تظهر في اعتبار العدة فعند أبي حنيفة تعتبر من أول الشهر فلو كان وطها في الشهر يصير مراجعا أن كان الملاق رجعيا ولو كان ثلاثا ووضعا فيه غرم العدة رخصتهما تعتبر العدة من الحال ولا يصير مراجعا ولا يلزمه عقرو قبل تعتبر العدة من وقت الموت انصافا احتياطا ولومات زيد قبل تمام الشهر لا تطلق لعدم شهر قبل الموت ولومات بعد العدة فيما اذا خلفها في أثناء الشهر ثم وضعت حملها أو لم تكن مدخولا بها فلم تقب عدة لا يقع لعدم الحمل انطالع مستقبل ثبت العمل ثم يستند كذا في الجامع الكبير والاسرار والهزق لا في حنيفة بين القدم والموت ان الموت معرف والمزاء لا يقتصر على المعرف كالو قال ان كان زيد في الدار فانت طالق تخرج منها آخر النهار طلقت من حين تكلم وهذا لان الموت في الابداء بمحتمل أن يقع قبل الشهر فلا يوجد الوقت أصلا فاشبهه سائر الشروط في احتمال الخطر فاذا منى شهر فقد علمنا بوجود شهر قبل الموت لان الموت كائن لا محالة لان الطلاق لا يقع في الحال لا يحتاج إلى شهر يحد بالموت وان غير ثابت والموت يعرفه فقارق من هذا الوجه الشرط وأشبه الوقت في قوله أنت طالق قبل رمضان بشهر فقلنا بامرين الظهور والافتقار وهو الاستناد ولو قال قبل رمضان بشهر وقع في شعبان انصافا وتعامه في الفتح (قوله ان طرقي ثبوت الحكم أربعة) المراد جنس الطريق فصيح الاخبار بشهر أربعة ط (قوله واليمين) كذا عبارتهم فهو مصدر بمعنى التبين أي الظهور (قوله كالتعليق) كافي أنت طالق ان دخلت الدار فان أنت طالق على ثبوت حكمه وهو الطلاق مثل بعثت عليه لثبوت اليقين واعتقت له لثبوت الحزب ولكنه بالتعليق لم يشهد على الاعند وجود شرطه وهو دخول الدار

او صبحه اوراس على شهر

ولانية تقع واحدة فان نوى كل

يوم أو قال في كل يوم أو مع أو عند

أو كذا منى يوم يتبع ثلاث في

أيام ثلاثة والاصل انه متى ترك

كلمة الظرف التحديد والاعتداد وفي

الخلاصة انت طالق مع كل يوم

تطلقة وقع ثلاث للبيان (قال

أطو لكما عرا طالق الآن لا تطلق

حتى تموت احدهما مطلق

الاحرى) لوجود شرطه حينئذ

(قال أنت طالق قبل قدوم زيد

بشهر فقد م بعد شهر وقع الطلاق

مقتضرا) اعلم أن طرقي ثبوت

الاحكام اربعة بالانقلاب

والاقتصار والاستناد واليمين

فالانقلاب صيرورة ما ليس به

علية كالتعليق

مطلب
الانقلاب والاقتصار والاستناد

واليمين

وعند التسامح ينعقد علة في الحال والتعليق يؤخر نزول حكمه الى وجود الشرط وغرة الخلاف في قوله ان تزجحك فانت طالق فانه يصح عندنا لان عقاده علة في وقت الملك لا عند عدمه كما بسط في الاصول فافهم
(قوله بنية الحكم في الحال) كأنشاء البيع والطلاق والعناق وغيرها ح عن النخ (قوله والاستناد الخ) قال في الاشياء وهو الدارين التبيين والاقتصار وذلك كالخضوعات تلك عند اداء الضمان مستندا الى وقت وجود السبب وكالتصايب فانه يجب الزكاة عند تمام الحول مستندا الى وقت وجوده وصك طهارة المستحاضة والمتمم ينتقض عند خروج الوقت ورؤية الماء مستندا الى وقت الحدث ولهذا لا يجوز الممسح بهما
(قوله بشرط بقاء الحمل الخ) هذا الشرط هو الفارق بين الاستناد والتبيين كما أوضحه عن النخ ومن فروع المسألة ما قاله لوفال لامة أنت حرة قبل موت فلان بشهر ثم ولدت ولدا ثم باعهما اول يوميهما أو باع الامة فقط أو بالعكس عتق الولد عنده لا عندهما وعتقت الامة بالاجماع لو لم يبعها وهذا لأن عندهما مستند العتق يرى الى الولد وعندهما لا يرى لعدم الاستناد ولو باعها في وسط الشهر ثم اشتراها ثم مات فلان ليجتمع الشهر فعنده لا تعتق لعدم امكان الاستناد الى أول الشهر زوال الملك في أثناءه وعندهما تعتق لانه مقتصر وتتمام الفروع في خواص الاشياء (قوله حين الحول) أي حين تمامه (قوله مستندا لوجود النصاب) أي في أول الحول بشرط وجود النصاب كل المدة قال طه والمراد أن لا يعدم كله في الاشياء لانه اذا عدم جميعه ثم ملك النصاب آخر ولو بعد الأول بساعة اعتبر حولا مستأنف (قوله تطلق من حين القول) أي بلا اشتراط بقاء الحمل حتى لو ساءت بعد القول ثلاثا ثم ملكها ثلاثا ثم ظهر ربه كان في الدار لا تقع الثلاث لانه تبيين وقوع الأول وان انقضاء الثاني كان بعد انقضاء العدة كما في النخ عن الاسكل (قوله فتعده منه) أي من حين القول (قوله وسكت) محترز قوله الآتي وفي قوله أنت طالق ما لم أطلقك أنت طالق (قوله طلقت للحال) وكذا لو قال أنت طالق زمان لم أطلقك أو سميت لم أطلقك أو يوم لم أطلقك لانه اضاف الطلاق الى زمان أو مكان حال عن طلاقها ويجوز دسكوته وجد المضاف اليه فيقع وما وان كانت مصدرة لانها تأتي باسمية عن ظرف الزمان ومنه حادمت جابوحي وان استعملت للشرط الا ان الوضع للوقت لأن التطلق استدعى الوقت لا للحالة فوجب جهة الوقت ونظامه في التهر وفيه ثم لا ينبغي أن الفرق بين البر والحدث لا يظهره أثر في أنت طالق ما لم أطلقك ونحوه ومن ثم قد بد بعض المتأخرين موضوع المدألة بقوله ثلاثا وهو الاول نسم لو قال كسالم أطلقك فأنت طالق ونوع الثلاث متباينات ولذا لو كانت غير مدخول بها وقعت واحدة لا غير اه (قوله وفي أن لم أطلقك) ذكرهم ان واذا هنا بالتعجيبة والافتقار للناس لها باب التعليق ط عن البحر (قوله لانطلق بالسكوت الخ) لأن شرط البر تنطابقه اياها في المستقبل وهو يمكن في كل وقت يأتي ما لم يتأخر أحدهما فيحقق شرط الحدث وهو عدم التطلق وهذا عند علم التنية أو دلالة الفور كما يأتي في اذا (قوله حتى يموت أحدهما) أشابهه الى أن موته كموتهما وهو الصحيح خلافا لرواية النوادر بخلاف قوله ان لم أدخل الدار فأنت تخلف حيث يقع بموته لا يموت لانه بعدم موتهما بكنهه الدخول فلا يتحقق الأس بموته فلا يقع اما الطلاق فانه يتحقق الأس عنه بوجهها فتح (قوله لتحقيق الشرط) أي شرط الحدث اما في موته فظاهر واما في موته فلتحقق الأس عنه قال في الفتاوى اذا حكمنا بوقوعه قبل موته لا يبرأ الروح لانه باينت قبل الموت فبقي بينه ما زوجة حالة الموت وانما حكمنا بالبرئونة وان كان المعلق صريحا لانقضاء العدة كغير المدخول بها لأن الفرض ان الوقوع في آخر جزء لا يغير فيله بالبرئونة وبه تبين قال في البحر وقد ظهر أن عدم انه منها بطلاق سواء كانت مدخولا أم لا ثلاثا أو واحدة بوجه ظاهر أن تهديد الزبلي عدمه بعدم الدخول أو الثلاث غير صحيح اه ومثله في التهر (قوله ويكون فاردا) أي اذا كان هو الميسر لوقوع طلاقه في حاليه اشرفه بحمل الموت يأتي في باب طلاق المرء بولي الطلاق في صحته وحيث مر ايضا كان فاردا وهذا منه رجح فان كانت مدخولا لم يورثه بحكم القرار وان كان الطلاق ثلاثا والالاتر به بحر (قوله مثل ان عنده الخ) أي فلا تطلق عنده ما لم يمت أحدهما وتطلق عند هذا الحال بسكوته والحاصل ان اذا عنده ما حارب لم يترد الشرط لانها تستعمل طرفا وحرفا فلا يقع الطلاق للحال بالثبوت وهذا أقول بعض النماة كفي المغني لكن ذكر أن جمهورهم على انها متضمنة معنى الشرط ولا يخرج عن الظرفية قال في البحر وهو مرجح اقوالها عنده وقد رجحه في فتح القدير (قوله وان

والاقتصار بنية الحكم في الحال والاستناد بنية في الحال مستندا الى ماعليه بشرط بقاء الحمل كل المدة كازوم الزكاة حين الحول مستندا لوجود النصاب والتعيين أي يظهر في الحال تقدم الحكم كقوله ان كان زيد في الدار فأنت طالق وتبين فما الغد وجوده فيها تطلق من حين القول فتعده منه (انت طالق ما لم أطلقك أو متى لم أطلقك أو متى ما لم أطلقك وسكت طلقت للحال بسكوته وفي ان لم أطلقك لا) تطلق بالسكوت بل يستند النكاح (حتى يموت أحدهما قبله) أي قبل تطلعه قطا في قبيل الموت لتحقيق الشرط ويكون فاردا (واذا ما واذا بالنية مثل ان عندهم) مثل (متى عندهما) وقدم ترك حكمهما

نوى الوقت أو الشرط الخ قال في البروقيدنا بعدم النبوة لانه لو نوى باذامعنى متى صدق انفسا قضاء ودبابة
لنشدده على نفسه وكذا اذا نوى باذامعنى ان على قولهما وينبغي ان يصدق عندهما دابة فقط لانها عند كل
ظاهرة في الظرفية والشرطية احتمال فلا بد منه التماسى اه والحث أصله له صاحب الفتح وانظر لنوى
بان الفور هل يصح فظاهر نعم كقولنا قامت قرية عليه **قوله** ما لم تتم قرية الفور وهى قد تكون نقطة
وقد تكون معة معنونه فى الأول طائفي مطلق فقال ان لم أطلقك فانت كذا كان على الفور كفى القضية ومن
الثاني ما لو طلب جاعها فأبقت قال ان لم تدخل البيت فانت كذا فدخلته بعد ما سكنت شوهة مطلق والبول
لا يقطع عنه وينبغي أن يكون الطيب ونحوه وكل ما كان من دواعى الجماع كذلك وفى الصلاة خلاف نهر أى
إذا خاف خروج وقتها قال الحسن لا تقطع الفور به يبقى وقال نهر فقطع وسأق مسائل الفور فى آثر باب المين
على الدخول والخروج ان شاء الله تعالى بجر وفى المسائل دلالة على اعتبار قرية الفور فى ان وإن كانت
لخص الشرط انفسا **قوله** فعلى الفور جواب شرط من رأى فان قامت قرية الفور فمطلق على الفور ط
قوله مع الوصل فلو كان منه ولو وقع المحذور المعلق بجر **قوله** فقط أى دون المعلقة وفائدة وقوع المحذور
دون المعلقة ان المعلق لو كان ثلاثا وقت واحدة بالجزء فقط بجر قلت بل تظهر فائدته وان كان المعلق واحدة
حيث لم تقع المعلقة أيضا بل هذه فائدة تختص بالواحدة موصولا لانه لو ابقاه الواحدة موصولا لوقع الثلاث
المعلقة أما لو كان المعلق واحدة فلا فرق بين تميز الواحدة وعدمه الا على قول زفر الا فى فافهم **قوله**
المتحصنا والقباس ان يقع المضاف والمتميز جعلا ان كانت مدخولا به والواقع المضاف وسدوه وهو قول زفر
لانه وجد زمان لم يطلها فقه وان قال وهو زمان قوله أنت طالق قبل أن يفرغ منه وجه الاستحسان ان زمان
البرية متينى بدلالة حال الخالف لان متصله باليمين البر ولا يمكن الاجماع هذا القدر مستثنى وبتمامه فى الفتح
قوله لان التطبيق المقيد أى بقوله على ألف يدخل تحت المطلق أى الذى فى قوله ان لم أطلقك فانه صادق
بالقيد وغيره فاذا وجد التطبيق ولم يقيد انعدم شرط الحث وهو عدم التطبيق **قوله** والاصل ان اليوم
الخ قيد اليوم لان الليل لا يستعمل لمطلق الوقت بل هو اسم لسواد الليل وضعا وعرفا فلو قال ان دخلت
ليلام أطلق ان دخلت نهارا لما ظن اليوم فطلق على بياض النهار حقيقة انفا قائل وعلى مطلق الوقت
حقيقة أيضا فيكون مشتركا قولا بجماز وهو الصحيح لان الجواز أى من الاشتراك أى عدم احتياجه الى
تمركز الوضع والشهور ان اليوم من طلوع الفجر الى غروب الشمس والنهار من طلوعها الى غروبها ولو نوى
باليوم بياض النهار صدق قضاء لانه نوى حقيقة كلامه فصحت وان كان فيه تخفيف على نفسه ذكره الزيلعي
ثم اليوم انما يكون لمطلق الوقت فيما لا يتعدا اذا كان مشتركا فلو عرف بالالتفات للعهد الحضورى مثل لا تكن
اليوم فانه نكاح بياض النهار وقامه فى الجرم وفى النهر من ان يخرج الفرع المذكور على أن الكلام بما يعتد
لاستغنى عن هذا التشديد فيه نظرا لانه يقتضى دخول الليل على القول بان الكلام لا يتعدا عن اليوم معروف
بالعهد الحضورى فكيف يكون لغيره فالحق ما فى الجرم نعم قد يدخل الليل اذا اقترب للمعرف بما يدخله كفى
أمر لبيدك اليوم وغدا فى الجامع الصغير دخلت فيه الليلة قال فى التلويح وليس مبنيا على ان اليوم لمطلق
الوقت بل على انه بنته أمر لبيدك يومين وفى ثلثه يستتبع اسم اليوم الليلة بخلاف أمر لبيدك اليوم وبعد
غدا ان اليوم المنفرد لا يستتبع ما بآزانه من الليل اه **قوله** متى قرن بفعل تمت الخ المراد بالتمتد ما يصح
ضرب المدة لكسرية والركوب والصوم وخمير المرأة ونحوه بوض الطلاق وبما لا يتعدا كالمطلق والتزوج
والكلام والعناق والذبح والخروج بجر فبقيل البت الثوب يومين وركبت الفرس يوما بخلاف قدمت
يومين ودخلت ثلاثة أيام تلويح وذكر بعض محمته أن المراد بامتداد الليل والركوب امتداد بتمامها بجمازا
والقرينة التقيد باليوم لأصلها أى لان حقيقة الركوب الحركة التى يصير بها فوق الدابة واللبس جعل
الثوب على بدنه وذلك غير معتد وأشار الشارح بقوله يستوعب المدة الى ما فى شرح الوافية من ان المراد امتداد
يمكن أن يستوعب النهار لمطلق الامتداد لانهم جعلوا التكلم من قبيل غير الممتد ولا شأنه بتمتد زمانا
طويلا لكن لا يثبت يستوعب النهار اه وجرم فى الهداية بأن التكلم غير تمتد وقال فى البصرة الحن والجرم
الهندي فى شرح المغنى بانه تمتد وجعل ما فى الهداية طنا لبعض المشايخ ورجحه أيضا فى الفتح وعليه فلا حاجة

(وان نوى الوقت أو الشرط
اعتبرت) نيته انفسا قاطما
تتم قرية الفور وعلى الفور
(وفى) قوله (ان طالق مالم
أطلقك انت طالق مع الوصل)
بقوله مالم أطلقك (طلقت ب) المحذرة
(الاخيرة) فقط استحسانا (فرفع)
قال ان لم أطلقك اليوم ثلاثا فانت
طالق ثلاثا فليته أن يطلقها على
ألف ولا تقبل المرأة فان معنى
اليوم لا توافق به يفتى خاتبة لان
التطبيق التشديد يدخل تحت المطلق
(أنت طالق يوم اترجك فذلكها
ليلا حثت بخلاف الامر بالبيد
أى امر لبيدك يوم بقدوم زيد)
فقدم ليلام لتغير ولو نهارا فى
للغروب والاصل أن اليوم متى
قرن بفعل تمتد يستوعب المدة
براديه النهار كالأمر بالبيد فانه يصح
جعله بيدها يوما أو شهرا ومتى قرن
بفعل لا يستوعب امراد به مطلق
الوقت

معلق
فى قولهم اليوم متى قرن بفعل تمتد

الى تنبيه الامتداد بنهار بل هو معنى على القول الاول كما حققه صاحب التبر والمقدسي ويشير اليه قول
 الفلويح ما يصعب ضرب المذلة تأمل وأثار بقوله كالامر باليد الى أن المراد بالفل المذلة المظروف أى العامل
 في اليوم لا المذلة التى أضف اليه اليوم فانه لا عبرة بامتداد وعدمه عند المحققين لانه وان كان مظهرًا أيضًا لكنه
 ذكر تعيين الظرف والمقصود بذكر الظرف انما هو افادة وقوع العامل فيه وحاصله ان الصدور أربع اذ قد يكون
 المضاف اليه ومظروف اليوم مما يمتد كما مر ليدل على يوم بركب زيد وقد يكونان من غير الممتد كما طلق يوم
 يقدم زيد وفيه لا فرق بين اعتبار المضاف اليه أو المظروف وقد يكون المظروف ممتدًا والمضاف اليه غير ممتد
 كما مر ليدل على يوم يقدم زيد أو بالعكس كانت حرم يوم بركب زيد وفيه هذين نظير للفرق وتفصّل انهما على اعتبار
 المظروف فاذا قدم زيد أو ركب ليدل على الامر بيداها ولا يعتق العبد اتفاقا ووقع في كلام بعضهم أن المعتبر
 المضاف اليه لكنه لم يفسره في هذين بل اعتبره في الاولين وقد علم انه لا فرق فيما بين اعتبار المضاف اليه أو
 المظروف فعلى هذا الخلاف في الحقيقة كما في الكسوف والتلويح وغيرهما يرد على من حكى اختلاف وعلى ما في
 الزبلي وشرح الوقاية من ترجيح اعتبار الممتد من ما كافي الجرم اعلم ان ما ذكر من الاصل انما هو عند الاطلاق
 والخلو عن الموانع فلا تمنع مخالفة للقرينة فكثيرا ما يمتد النسل مع كون اليوم المطلق الوقت مثل اركبوا يوم
 تأتكم العدو وأحسنوا الظن بالله يوم تأتكم الموت وبالعكس مثل أنت طالق يوم يصوم زيد وأنت حرم يوم
 تكسف الشمس افاده في التلويح (قوله كاشعاع الطلاق) أشارة الى أن قولهم الطلاق بما لا يمتد المراد به
 ايضاعه لا كون المرأة طالقًا لانه يمتد بل هو امر يستمر لا فائدة في تعليق الظرف به كما افاده صدر الشريعة
 والحاصل ان المراد انشاء الطلاق وهو لا يمتد بل يقتضى بجزء صدوره لا أثره وهو كونها طالقًا (قوله
 أوبرى) بخلاف أنت بريئة فانه يقع به البتة كما يأتي في الكنايات افاده ح (قوله ليس بشئ) لان
 محلة الطلاق قائمه حاله لا بالاضافة اليه اضافة الى غير محله فلقو نهر ولهذا لم يملكها الطلاق فطلقته
 لا يقع بجر (قوله أو أعلك حرام) الاولى وأبناها ولا يأتى بعض النسخ (قوله لان الابانة) أى انظرها
 موضوع لانه التوصل الى النكاح من البون وهو الفصل وكذا يقال في التعريم (قوله وهما مشتركان)
 يقع الرام بمس العجول أى الوصلة والتعريم مشترك بين الزوجين وأكبرهما بينهما معلوم أى الزوجان
 مشتركان في الوصلة والتعريم (قوله حتى لم يزل الخ) أى بأن قال أبناها أو أأنا حرام ثم الاولى أن يقول
 ولولم يزل لانه محذور التنديد بملك وملك كما في الجرح ولو جحد في بعد النسخ ولولم يدون حتى (قوله لم يقع
 بخلاف الخ) قال في التبيين الفرق بين البينة أو الحرام اذا كان مضافا اليها تعين لانه لما بينهما من
 الوصلة والخل واذا أضف اليه لا تعين لجواز أن تكون له امرأة اخرى فغيره بقوله أبناها أو أأنا حرام عليها
 اه ح (قوله اذ انوى) هذا القيد جار في أنت حرام على أصل المذهب أما في الفتوى فقع بلاية كما يأتي
 في الايلا اه ح (قوله وان لم يزل منى) ردة على ما في خزائنة الاكل لا في عيده الله الجرحانى حيث ذكر
 انه اذا لم يزل منى يكون باطلا وهو سهو ومجمل في الصورة المذكورة بعد كما أوضحه في البحر عن القنية (قوله
 نعم الخ) قال في البحر والحاصل انه اذا أضف الحرمة أو البينة اليها كانت بائن أو حرام وقع من غير اضافة
 اليه وان أشاف الى نفسه كالحرام أو بائن لا يقع من غير اضافة اليها وان خبرها فأجاب بالحرمة أو البينة
 فلا بد من الجمع بين الاثنتين أنت حرام على أنت حرام عليك أنت بائن من أبناها منك (قوله بلاية) في حال
 الغضب وغيره تأخر ثانية وقد قضاه انه طلاق صريح وفيه نظير في كتابات الجوهره أن يرى من نكاحك
 يقع ان نوى وفي أن يرى من طلاقك لا يقع لان اليراء من الشيء نيله اه (قوله لا شرط) لانه على التلقين
 بالاعتاق غير انه عبر عنه بالعتق مجازا من استعارة الحكم للعقل والعقل هو جدد الشرط فطلق وهي حرة وهذا
 لان الشرط ما يكون معدوما على خطر الوجود والعلم بعاقبه والمذكور بهذه الصفة وأوردان كلمة مع
 للان فيكون متنافيا لمعنى الشرط واجيب بأنها قد تترك كلاما آخر تترك لانه منزلة القصارن للعتق وقوعه ومنه
 ان مع العسر يسرا ومير اليه هنا اوجب هو وجوده معنى الشرط لها أو نعمته في النهر (قوله بين جنسين)
 كالطلاق والعتاق والعسر والبسر ط (قوله يحمل محل الشرط) فكانه قال ان اعتقت فتكون مع معنى
 بعد ح (قوله ولو علق الخ) أى على الزوج والسيد بأن قال السيد اذا جاء الغد فانت حرة وقال الزوج اذا

كاشعاع الطلاق فانه لو قال طلقت
 هرا كان ذكر المذلة لغوا واطلق
 السال (أنا منك طالق) أوبرى
 (ليس بشئ ولو نوى) به الطلاق
 (وتبين في البائن والحرام) أى أنا
 منك بائن أو أنا عليك حرام ان نوى
 لان الابانة لازالة الوصلة والتعريم
 لازالة الخل وهما مشتركان فتصم
 الاضافة اليه حتى لو لم يزل منك
 أو عليك لم يقع بخلاف أنت بائن
 أو حرام حيث يقع اذ انوى وان لم
 يق منى لم يجعل امرها يداها
 شرط قولها بائن منى وضع ياربك
 عن الزوجية بلاية (أنت طالق)
 تنبيه مع عتق مولدك ما عتق
 سيدها طلقت تنبيه (وله الرجعة)
 لوجود التطلي بعد الاعتاق لانه
 شرط ونيل ابن الكمال ان كلمة مع
 اذا الخ بين جنسين مختلفين يحمل
 محل الشرط (ولو علق) بابناء
 للجهول (عتقها واطلاها)
 خزائنة الاكل اسم كلب في ست
 شجلاط تصدق أبي عبد الله
 يوسف بن علي بن محمد الجرحانى
 ونسب لابي الليث والعصم انه
 لهذا كذا في تاج التراجم للعلامة
 فابهم اه منه

جاء القد فأت طائق تنتين ط (قوله عيسى الغدای مثلاً انه المدا اتحاد المعلق عليه افاده ط (قوله
 لارجعة له) أى انصافاً فى رواية وفى رواية أن عند محمد له الرجعة لان الطلاق والعقق بالتعلق بشرط واحد
 وجب أن نطاق زمان نزول الحرية فيصاها وهي حرة لا قترانها وجوداً فلا يحرم بهما حرمة غلبة ولهما
 ان زمان ثبوت العقق هو زمان ثبوت الطلاق ضرورة تعلقهما بشرط واحد ولا خفاء ان العقق فى زمان ثبوته ليس
 ثابتاً لطابق العقلاء على ان الشيء فى زمان ثبوته ليس ثابتاً فلا تصادفها التعلقان وهي حرة بخلاف المسألة
 الأولى لان العقق ثمة شرط ففقد الطلاق بعده ونعمانه فى النهر (قوله فى المسألتين) أى انصافاً بجمع من المحيط
 (قوله ثلاث حضض) أى أن كانت من ذوات الحيض والاختلائة أشهراً ووضع الحمل ط (قوله احتياطاً)
 متعلق بالمسألة الثانية فقط ح يعنى ان التعلق بالاحتياط لوجوب الاعتدال ثلاث حضض خاص بالثانية
 لان مقتضى وقوع الطلاق عليها هي أمة أن تكون عتقاً حصة ولذا بان التعلقين لكن وجبت العدة
 بثلاث حضض للاحتياط ولعل وجه انها وان طلقت فى حال الرقية لكن لما عتق الحرة بلامه وجبت العدة
 عليها وهي حرة لان الطلاق وان كان على لوجوب العدة والامه مقارنه لاول فى الزمان لئلا يمتنع متأخر عنها فى
 الرتبة تأتلى ما فى المسألة الأولى فوجوب الاعتدال ثلاث حضض ظاهر لان وقوع الطلاق عليها بعد الاعتاق
 من كل وجه ولذا تم بين بالتعلقين كجاء (قوله ولو كان الزوج مريضاً) أى وقت التعليق (قوله
 لا ترض منه) انما يظهر فى الصورة الثانية ط وبطل عليه التعليل أتما فى الصورة الأولى فالظاهر انها ترض لان
 انطلق قبل ابعدا الاعتاق كجاء وطلاق رجعى فكيف قد مات عنها وهي حرة فى عدة طلاق رجعى فترتب منه
 (قوله لو وقع) أى الطلاق وهي أمة أى والامة لا ترض فلا يتحقق القرار قال فى المهر ومقتضى ما مر عن محمد
 أن ترض اه أى لان عنده يقع الطلاق عليها وهي حرة فترتب الرجعة فترتب وهذا مؤيد لما قلنا فى الصورة الأولى
 (قوله المنشورة) يعنى عنه قول المصنف وتعتبر المنشورة (قوله وقد بعدد) أى بعدد ما أشار اليه من
 الاصابع الاشارة اللفظية أو بعدد ما أشار به منها الاشارة الحسية تأتلى فان أشار بثلاث فبى ثلاث أو تنتين
 فثنتين أو بواحدة فواحدة كفى المهداية قال فى الجبر لان هذا تشبيه بعدد المشار اليه وهو العدد الفئاضية
 بالاصابع المشار اليه بذال ان الهاء التشبيه والكساف للتشبيه والاشارة اه وأظهر لى الاشارة الى غير
 الاصابع من المعدودات كذلك أم لا لا اختصاص ارادة العدد فى العادة بالاصابع تأتلى (قوله
 بخلاف مثل هذا) أى بخلاف قوله أنت طائق مثل هذا وأشار باصابعه الثلاث جبر (قوله والا فواحدة)
 أى بانه كقوله أنت طائق كاف جبر عن المحيط بيبانه ما نقله أيضاً عن البدائع من انه أى هذا اللفظ
 يحتمل التشبيه فى العدد وفى الصفة وهي الشدة فاجمأوى صغ وان لم تكن لينة يجعل على التشبيه فى الصفة
 لانه أدنى اه أى ان لم يوجد يجعل على الواقع طائفة واحدة شبيهة بالثلاث فى الشدة وحى البينة (قوله
 لان الكساف) أى فى كذا ط (قوله ولذا) أى للذوق المذكور بين الكساف ومثل ط (قوله
 كايما جبريل) فان الحقيقة فى الفردين واحدة وهي التصديق الحازم (قوله لا مثل ايمان جبريل) لزيادة
 فى الصفة من كونه عن مشاهدة فحصل به زيادة الاطمئنان كما أشار اليه فى قوله تعالى قال رب ارنى كيف تنهى
 المولى الاية وبه يحصل زيادة القرب ورفع المتعة لكن ما نقل عن الامام هنا بخلافه ما فى الخلاصة من قوله
 قال أبو حنيفة أكره أن يقول الرجل ايمانى كايما جبريل ولكن يقول أمنت بما آمن به جبريل اه وكذا
 ما قاله أبو حنيفة فى كتاب العالم والمتعلم ان ايماناً مثل ايمان الملائكة لا نأمنابو حدانية الله تعالى وربوبية
 وقدرته وما جاء من عند الله عز وجل يمثل ما أقرب به الملائكة وصدقته بالانبياء والرسول فمن ههنا ايماناً مثل
 ايمانهم لا نأمنابو كساف شئ أمنت به الملائكة بمعانيته من بحجاب الله تعالى ولم نأمن به نحن ولهم بعد ذلك علينا
 فضائل فى الثواب على الايمان وجميع العبادات الخ ولا يخفى ان بين هذه العبارات الثلاث تحفا بحسب
 الظاهر ويمكن التوفيق يجعل الأولى على العالم لانه قال أقول ايمانى كايما جبريل ولا أقول مثل ايمان جبريل
 والثانية على غيره لقوله أكره أن يقول الرجل والثالثة على ما إذا فصل وصرح بالمؤمن به وان كان لفظ المثلة
 لعدم الامام بعد التصريح فيقول العالم والجاهل وللعلامة ابن كمال بأشارته فى هذه المسألة هذا خلاصته
 ما فيها (قوله ككف) يعنى اذ انوى الكف صدق ديانة ووقفت عليه واحدة لان الكف واحدة خ

عيسى الغد (جاء الغد) لا رجعة له
 لتعلقهما بشرط واحد (وعتقها)
 فى المسألتين (ثلاث حضض)
 احتياطاً (ولو) كان الزوج
 (مريضاً لا ترض منه) لو وقع وحى
 أمة فلا ترض مبسوطاً أنت طائق
 هكذا مشيراً بالاصابع) المنشورة
 (وقد بعدد) بخلاف مثل هذا
 فانه ان نوى بثلاثاً وقعن والا
 فواحدة لان الكساف للتشبيه فى
 الذات ومثل التشبيه فى الصفات
 ولذا قال أبو حنيفة ايمانى كايما
 جبريل لا مثل ايمان جبريل جبر
 (وتعتبر المنشورة) لا المنعومة
 الادبانية ككف

مطلب

فى قول الامام ايمانى كايما
 جبريل

(قوله والمعتمد الخ) لم أر من صرح بهذا الاعتماد وكانه فهمه من عبارة الصر وهو فهم في غير محله كما نعرفه وفي الهداية والاشارة تقع بالمشورة منها فلو نوى الاشارة بالمضمومتين يصدق ديانة لا قضاء وكذلك اذا نوى الاشارة بالكف حتى تقع في الاولى ثمان وفي الثانية واحدة لأنه بمحملة لكنه خلاف الظاهر اه قال في غاية البيان وأراد بالاولى نية الاشارة بالمضمومتين وبالثانية نيتها بالكف فلا يصدق قضاء في الصورتين وتطلق ثلاثا لأنه أشار اليها باصابعه الثلاث المنشورة اه وفي كافي الخ كما وانه كان يعني ثلاث اصابع انها واحدة ويقول انما اشترت بالكف دين ولا يصدق قضاء فهذا صريح في ان ارادة الكف تصح ديانة مع الاشارة بثلاث اصابع فقط وعبارة الجرح والاشارة تقع بالمشورة منها دون المضمومة للعرف ولست يقولوا نوى الاشارة بالمضمومتين صدق ديانة لا قضاء وكذلك لو نوى الاشارة بالكف بالـ كـف الاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها مشورة وهذا هو المعتمد وهما قولان ذكرهما في المراجع الاول لوجهل ظهور الكف الى المرأة وبطلان الاصابع المنشورة اليه صدق قضاء وبالعكس الثاني لو باطن كفه الى السماء فالعبارة للنشروان للارض فلنضم الثالث ان نشترع ان ضم فالعبارة للنشروان ضمنا عن نشر فلنضم اه لمخاضا قوله وهذا هو المصنف قد راجع لقوله والاشارة تقع بالمشورة أي بدون تفصيل بقرينة حكاية الاقوال الثلاثة بعدمه وبدل عليه أيضا لقوله في الفتح بعد حكاية الاقوال المذكورة والممول عليه اطلاق المصنف أي ان العبارة بالمشورة مطلقا وليس راجعا لقوله والاشارة بالكف أن تقع الاصابع كلها مشورة كما فهمه الشارح لماعلم ولما ذكرناه من ان صريح الهداية وغاية البيان وكافي الخ كما صحة ارادة الكف ديانة مع نشر الثلاث فقط وما ذكره من اشتراط نشر الاصابع كلها عزاه في الفتح الى معراج الدرر بقوله بل قول آخر وهو محمول على انه حينئذ يصدق قضاء كما يشهر به كلام الفتح كما أوجمته فمعلقته على الجرح فيوافق ما يأتي عن القهستاني ووجه ظاهره ان نشر الكل قرينة على انه لم يرد الثلاث بل الكف والظاهر انه احتراز عن نشر البعض اذ لو ضم الكل فهو ظاهر في ارادة الكف دون الثلاث هذا ما ظهر في هذا المحل والله أعلم (قوله ونقل القهستاني الخ) قد علمت ظهور وجهه فافهم (قوله ولولم يقل هكذا) أي بأن قال أنت طالق وأشار بثلاث اصابع ونوى الثلاث ولم يذكر بلسانه فانما تطلق واحدة خاتمة (قوله لنفقد التشبيه) أي بالعدد قال القهستاني "لانه كما لا يتحقق الطلاق بدون اللفظ لا يتحقق عدده بدون (قوله لم أره) كذا قال في الاشياء من احكام الاشارة وجزم الخبر الرمي بأنه لغو وان نوى به الطلاق وقال لأن اللفظ لا يشهر به والنية لا تؤثر بغير اللفظ قال الزيلي في تعليل أصل المسألة لان الاشارة بالاصابع تفسد العلم بالعدد وعرفا وشرا إذا اقترنت بالاسم المهم اه ولا تطلق هنا بشار اليه فتأمل وقد رأيت كذا كونه بالعلم المذكورة في كتب الشافعية اه كلام الرمي ملخصا ورأيت بخط الساجي مقتضى ما في الخاتمة من قوله ولو قال لا امره أنت ثلاث قال ابن الفضل اذا نوى يقع انه يقع هنا فلهذا وفيها أيضا اذا قال طالق فتقبل من عنت فقال امر أي طاعت ولو قال أنت مني ثلاثا طاعت ان نوى أو كان في مذاكرة الطلاق والاقوال يجتنب أن لا يصدق قضاء اه وكذا نقل الرمي عبارة الخاتمة الاولى ثم قال والظاهر ان قوله هكذا مثل قوله ثلاث اه أقول أي لان كلامهما مرتبط باللفظ طالق مقذرا وقول الرمي ان اللفظ لا يشهر به غير مسلم وما نقله عن الزيلي لا ينافيه لان المراد بالاسم المهم لفظ هكذا المراد به العدد الذي اشهر به اليه وتمامه ما لكونه لم يصرح بكميته كما حققه في المهر والائتم المهم مذ كور في مستكشف فبعد العلم بعدد الطلاق المقدار الذي نواه المتكلم كان قوله ثلاث دل على عدد طلاق مقداره اواء المتكلم ولا فرق بين ما لا امن جهة ان العدد قد أحدهما صريح وفي الآخر غير صريح وهذا الفرق غير مؤثر بدليل انه لا فرق بين قوله أنت طالق فكذا مشر الى الاصابع الثلاث وبين قوله أنت طالق ثلاث هذا ما ظهر في فافهم (قوله ولو أشار بظهورها فالمضمومة) أراد به تبديد قوله قبله وتعتبر بالمشورة لا بالمضمومة أي تعتبر اذا أشار بظهورها بأن جعل باطن المنشورة الى المرأة وظهرها الى نفسه أما لو أشار بظهورها بأن جعل ظهرها الى المرأة وباطنها اليه فالمتبر المنعومة وهذا التفصيل عبر عنه في الهداية بقبول ومترج في الشر بلالية بأنه ضعيف وقالان الاعتبار بالمشورة مطلقا وعليه الممول فلا تعتبر المنعومة مطلقا قضاء للعرف والسنة وتعتبر ديانة كافي التبيين والمواهب والخاتمة والجرح والفتح وقيل للنشروان على والطي لوعن نشره قبل ان يطن كفه الى السماء فالنشروان للارض

والمعتمد في الاشارة في الكف
شبه كل الاصابع ونقل القهستاني
أنه يصدق قضاء بنية الاشارة
بأنه دفع واحد ولم يقل
بأنه دفع واحد فلنفسد
التشبيه ولو قال أنت هكذا مشرا
ولم يقل طالق لم أره (ولو أشار
بظهورها فالمضمومة) للعرف ولو
كان رؤسها نحو المختلط فان نشرها
عن ضم فالعبارة للنشروان ضمنا
عن نشر فالضم ابن كمال

فالمعجم اه وكذا قد منعان الجران المعتمد الاطلاق وعن الفتح انه المعول عليه فلا قول الثلاثة انفصلة
 ضعفة وان مشى على الاول منها في الوقاية والدرر فانهم (قوله ويقع الخ) شروع في بيان وقوع البائث
 بوصف الطلاق بما ينبي عن الشدة والزبادة نهر وفاعل يقع قوله الاتي واحدة بائنة (قوله البائنة)
 مصدر بت آخره اذا قطع به وجزم نهر (قوله وقال الشافعي الخ) كان المناسب ذكره بعد قوله واحدة
 بائنة وذكره هنا لانه محل الخلاف دون الالفاظ التي بعده كما يفيد كلام الهداية لكن كلام درر الجواز وشروحه
 يفيد ان الخلاف في الشكل (قوله أو أغش اغلاق) إشارة الى كل وصف على أقل مما يأتي لانه للتفاوت
 وهو يحصل بالبينونة وهو أغش من الغلاق الرجعي بحر (قوله أو طلاق الشيطان أو البدعة) انما وقع
 بائنا لان الرجعي سني غالباً فان قلت قد تقدم في الغلاق البدعي انه لو قال أنت طالق للبدعة أو طلاق البدعة
 ولا بئنة لما كان كان في طهر فيه جماع أو في حالة الحيض أو النفاس وقعت واحدة من ساعته وان كان في طهر لا جماع
 فيه لا يقع في الحال حتى تحيض أو يجامعها في ذلك المظهر قلت لا منافاة بينهما لان ما ذكره هنا هو وقوع
 الواحدة البائنة بلا بئنة أعم من كونه تقع الساعة أو بعد وجودئى بحر لكن قال في النهر مقتضى كلام
 المصنف وقوع بائنة للبال وان لم تصف بهذا الوصف لان البدعي لم ينحصر فهذا ذكره اذا البائث بدعي كما مر
 اه قلت ووقع البائنة للبال صريح في شرح ذكر الجواز ويرد عليه أيضاً ما في البدائع من هذا الباب
 ولو قال أنت طالق للبدعة فهي واحدة رجعية لان البدعة قد تكون في البائث وقد تكون في الطلاق حالة
 الحيض فيقع الشك في البينونة فلا تثبت بالسلطنة وكذا اذا طلاق الشيطان وروى عن أبي يوسف في أنت
 طالق للبدعة اذا نوى واحدة بائنة صح لان لفظه يحتمل ذلك اه لكن في الهداية ذكر أن لا وقوع البائث
 ثم ذكر ما عن أبي يوسف ثم قال وعن محمد يكون رجعياً فسلم أن ما ذكره أو لا قول الإمام وعلمه المتون وما
 في البدائع أو لا قول محمد وما تنقل في الجواز لظاهر أنه معني على قول أبي يوسف لانه لم يقع البائث البائنة
 فاذا لم ينو فهو على التخصيص الذي ذكره في البحر تأتلى (قوله أو كالجبل) قال في البحر الحاصل
 أن الوصف بما ينبي عن الزيادة وجب البينونة والتشبيه كذلك أي شئ كان التشبيه كرس أبرة وكعبة خردل
 وكسبحة لا قضاء التشبيه الزيادة واشترط أبو يوسف ذكر العظم مطلقاً وان يكون عظمه عند الناس فرأس
 ابرة بائث عند الأول فقط وكالجبل عند الأول والنائب فقط وكعظم الجبل عند الكل وكعظم ابرة عند الأول
 ومحمد في مع الأول وقيل مع الثاني (قوله أو ككأف) لاحتمال كون التشبيه في القوة أو في العدد
 فان نوى الثاني وقع أمثالاً ولا ثبت الاقل وهو البينونة وكذا في مثل أو كقود مثل ثلاث بخلاف كعدد الألف
 أو كعدد الثلاث ثلاث بلا بئنة وفي واحدة كأف واحدة انفصافاً ونوى الثلاث لان الواحدة لا تحتمل
 الثلاث وتعمه في الصر (قوله أو مل البيت) وجه البينونة به أن الشئ قد عملاً البيت لعظمه في نفسه
 وقد عملاً له لثبوته أنهم نوى صحته وعند عدمها ثبت الأقل بحر (قوله أو نطلقة شديدة الخ) لان
 ما يصعب تداركه يستدعي عليه ويقال فيه لهذا الامر طول وعرض وهو البائث بحر قيد وكرر التعلية
 لانه لو قال أنت طالق توبة أو شديدة أو طوبى له أو عرضة كان رجعياً لانه لا يصلح خمسة الطلاق بل للمرأة
 قاله الاسحبابي ويطوبى له لانه لو قال مولى كذا أو عرض كذا لم تصحبة الثلاث وان كانت بائنة أيضاً نهر
 (قوله أو أخشنة) بالثمن المجعة قبل النون ويرجع الى معنى الاشدية ط (قوله أو أكبره) بالباء
 الموحدة أما كبره بالثناة أو الثالثة فأقرباً (قوله لانه وصف الطلاق بما يجعله) وهو البينونة فانه
 يثبت به البينونة قبل الدخول للبال وكذا عند ذكر المال وبعده اذا انقضت العدة بحر (قوله فيصع المامر)
 أي في أول هذا الباب من أنه مصدر يحتمل القرد الاعتبارى وهو الثلاثة في الحرة واثنان في الامة فتصح بئنه
 والفا في جواب شرط محذوف أي فان نوى ما ذكره صرح أقاده ج فان قلت لم يذكر المرد في نحو طالق
 أشد الطلاق قلت قال في الفتح ان المعنى طلاقاً هو أشد الطلاق لان أقل التفضيل بعض ما اضيف اليه
 فكان أشد معبراً به عن المصدر الذي هو الطلاق (تنبيه) ظاهر كلامه صحة بئنة الثلاث في جميع ما مر وقال
 في النهر لكن قال الشافعي الصريح انها لا تصح في نطلقة شديدة أو طوبى له أو عرضة لان البئنة انما تعمل في المخمل
 ونطلقة بئنة الواحدة لا تحتمل الثلاث ونسبه الى السرخسي اه ومثله في الفتح والبحر قلت لكن المتون

(و يقع) قوله أنت طالق بائث
 أو البائنة وقال الشافعي يقع
 رجعياً لوموطوة (أو أغش
 الطلاق أو طلاق الشيطان أو
 البدعة أو امر الطلاق أو كالجبل
 أو كالف أو مل البيت أو نطلقة
 شديدة أو طوبى له أو عرضة
 أو أسوأه أو أشده أو أخشنه
 أو أخشنه (أو كبره أو عرضة
 أو أطوله أو أغظاه أو أعظمه
 واحدة بائنة) في الشكل لانه وصف
 الطلاق بما يجعله (ان لم ينو ثلاثاً)
 في الحرة واثنان في الامة فتصح بئنه

على خلافه وقد يجاب بأن التام لا يلزم أن تكون هذا الوحدة بل لتأنيث اللفظ أو زائدة كقولهم في الذنب ذنبه
وفي أمثال العرب إذا أخذت بذنبه الضب أغضبه ذكره البخاري ولو سلم أن التاء هنا الوحدة فيجيب
بأنهم قد علموا صحة الثلاث في جميع ما مر بأنه وصف الطلاق بالبينونة وهي نوعان خفيفة وغلظة فإذا نوى
الثانية صغيفة قال ح أن تاء الوحدة لا تنافي في إرادة البينونة الغلظة وهي ما لا يتصل له المرأة معها إلا الزوج آخر
فليس المراد أنه نوى بها أن طالق ثلاث طلاقات بل نوى بحكم الثلاث وهو البينونة الغلظة ونفسه وقوله
لنؤنوي الثلاث بأننا نأمر وأمرهم في ثلاث فإن معناه لنؤنوي حكم الثلاث لا لنفعلها لأن لفظنا وإن وجرم لا ينفذ
ذلك فكذلك هنا على أن الثلاث فرد اعتباري ولهذا صرح إرادته بالمصدر ولم تصح إرادته الثبوتية لأنه ما
عدد محض وفردية باعتبار ما قلناه فلا تنافي تاء الوحدة هذا ما ظهر لي (قوله كالنوى) تنبيه في صحة
ط (قوله وبخواتين) أي من كل كاية قرئت بطالق كافى الفتح والجسر (قوله فبقي ثنتان باثنتان) أي
على أن التركيب خبر بعد خبر بمنونة الأولى ضرورة بينونة الثانية أذعن في الرجعي صيغته بحيث يملك
رجعته وذلك منصف بالصال البائنة الشابة فلا فائدة في وصفها بالرجعة فتح (قوله ولوعطف الخ) مختز
تفسير المصنف المسألة بدون عطف (قوله فرجعة) أي فهي طالق طائفة رجعة ذخيرة (قوله ولو
بالصافونية) أي اذ لم ينوش أكم كما أفاده في الذخيرة بقوله ولو عطف بالنا عواقي المسألة في الجمال فهي
طالق طائفة بائنة اه ولعل وجه الفرق أن الناء تعقب بلامه والطلاق الذي يعقبه البينونة لا يكون
الائتيا أمالوا ولا تقتضي التعقب بل تعقب له ولترأخى الذي هو معنى ثم والطلاق الذي تترأخى عنه البينونة
لا يلزم كونه بائناً فيكون قول وبائنا عواقي لا يتصل بالواو على التعقب لأنه عند الاحتمال يراد الأدنى وهو
الرجعي هنا كالإيراد تكرر بالذوق مع عدم النسبة وانظر لم ينعن تكرر بالإشباع مع وجوده هذا كذا الطلاق
فإن الأصل في العطف المتغاير فكان ينبغي وقوع البائنة مع الواو ثم مفهوم التشديد بعدم النسبة أنه لنؤنوي
تكرر بالإشباع مع الحروف الثلاثة ونؤنوي بالبائنة الثلاث أنه يقع ما نوى (قوله كالنوى الخ) يشترط كلام
الحنفي في المنع من هذا الفرع غير متقول حيث قال فإنه يقع به الطلاق البائنة كما قضي به مولانا صاحب
البحر واستظهر له بما في البدائع من قوله إذا وصف الطلاق بصفة تبدل على البينونة كان بائناً الخ (قوله تعلقى
بها نفسك) حقه أن يقال فكيف لا ينعن لأنه مضارع مرفوع بالنون ثم جمع حذف في قول الشاعر
أيت اسرى وتبني تدلكني * وجهت العنبر والمسك الزكي
وهو لغة خرج عليها بعض المحققين حديث كما تكرر ونؤنوي عليكم وحديث لاندخلوا الجنة حتى تؤمنوا
ولا تؤمنوا حتى تحابوا (قوله لأنها لا تملك نفسها إلا البائنة) صرح به في البدائع وقال أيضاً إذا وصف
الطلاق بصفة تبدل على البينونة كان بائناً اه وهذه الصفة بمعنى قوله أنت طالق طائفة بائنة لأن ملكها
نفسها شافى الرجعي الذي يملكها ورجعته فيه بدون رضاها (قوله ورجح في البحر الثاني) وذلك أنه قد تم
أنه إذا وصف الطلاق بنسبة من الشدة والزيادة يقع به البائنة عندنا وقال الشافعي يقع به الرجعي لأنه خلاف
المشروع فاعرف كما إذا قال أنت طالق على أن لا رجعة في عليك ورد في الهداية بأنه وصف بما يملكه وبأن مسألة
الرجعة ممنوعة أي لا نسلم أنه يقع فيها الرجعي بل تقع واحدة بائنة كما في العناية والفتح وغاية البيان
والتبين قال في العرق قد علمت أن المذهب في مسألة الرجعة وتويع البائنة (قوله وخطأ) أي نسبته
إلى الخطأ مثل فسقته نسبته إلى الفسق وقوله وقول المؤلفين بالجزر قال ح عطف تفسير في التعليل وهو
يكسر التاء المثلثة وهم عدول دار الفاضل ويسمون بالشهوة وسواهم موثقين لا يلزم يوثقون من يشهد ببيان
أنه ثقة اه أولانهم يكتبون صكوك الوثائق فإداه ط كذب وأصل المسألة التي ذكرها صاحب البحر
وقد أتت فيها رسالة أيضاً هي أن رجلاً قال لزوجته متى ظهري أمرأة غيرك أو أقرأ من مهر لك فأنات طالق
واحدة تعلقى بهما نفسك ثم ظهر له امرأة غيرها وأقرأته من مهرها فأجاب فيها بأنه بائن وردت على من أئني
بانه رجعي (قوله لكن في البرازية الخ) استصار لذلك الفتى ورد الخبير الرملي في حواشي المنع بأن المعاق
في حادثة التعليل هو التلاق الموصوف بالبينونة وفي مسألة البرازية المعلق وصف البينونة فقط والموصوف
لم يوجد بعد فهو في مسألة التعليل فكأنه قال إن تزوجت عليك فأنات طالق بائناً ولا قال تنعنه تأمل

كالنوى بطالق واحدة ويعو
بائن أخرى فيقع ثنتان باثنتان ولو
عطف وقال وبائنا أو ثم بائن ولم ينو
شياً فرجعية ولو بالناء فبائنة
في خيرة (كما يشع البائن) (لو قال
أنت طالق طائفة تعلقى بها نفسك)
لأنها لا تملك نفسها إلا بالبائنة ولو
قال أنت طالق على أن لا رجعة
لم يملك له الرجعة وقيل لأجوهرة
ورجح في البحر الثاني وخطأ من
أئني بالرجعي في التعليل رقول
المؤثقتين تكون طائفة طائفة
تعلقى بها نفسك الخ لكن في البرازية
وغيرها قال للمدخولة أن تطلقني
واحدة فهي بائنة أو ثلاث ثم طلقها
يقع رجعة لأن الوصف لا يسبق
المؤثقتين وكذا لو قال إن دخلت
الدار فكذلك قبل دخولها الدار
قال بعبته بائناً أو ثلاثاً لا يصح
لعدم وقوع الطلاق عليها انتهى

اه والحاصل أنه في مسألة البرازية الأولى قد عانت الصفة وحدها على وجود الموصوف والحكم في المعلق
 أنه لو لا التعلق لوحد في الحال ولا يصح أن يوجد في الحال بينونة مائة غير موجودة ولا كونها ثلاثاً
 لأن الوصف لا يسبق موصوفه وكذا في المسألة الثانية جعل الطلقة العلقية بائنة أو ثلاثاً قبل وجودها فلازم
 أيضاً سبق الصفة لموصوفها فافهم (قوله ومفاده الخ) هذه عبارة المصنف في الكتابات مع بعض تغيير
 وقد عانت الفرق بين المتبينة والمفسر عليها (قوله مساواته لانت بائن) كان حتى التعبير أن يقال مساواته
 لهو بائن بائعاً على ما فهمه من أنه تعليق لموصوف للطلاق فقط وقد عانت عدم المساواة نعم هو مساو لانت بائن
 على ما قاله صاحب البحر من أنه تعليق للموصوف وصفته بما يفرض في معنى متى تزوجت عليك فأنت بائن فهذا
 نطق بالحق بلا قصد (تمية) يقع كثير في كلام العوام أنت طالق تحل للننازير وتحترى على "وأنت في الخبرية بأنه
 رجعي" لكن قوله وتحترى على "أن كان لعلل بخلاف الشرع لأنهم لا يحرم الأبعد انقضاء العدة وأن كان
 للاستقبال فصيح ولا ينافي الرجعية وكذلك أفتى بالرجعي في قولهم أنت طالق لا يردك فاض ولا عالم لأنه
 لا يملك إخراجهم عن موضوعه الشرعي وأيدى في حواشيه على المنع بما في الصبرية لوقال أنت طالق ولا رجعة
 لي عليك فرجعة ولو قال على أن لا رجعة لي عليك فبائن اه وقال ان قولهم لا يردك فاض الخ مثل قوله
 ولا رجعة لي عليك لأن حذف الواو كإتيانها كها هو ظاهر لا مثل على أن لا رجعة اه قلت والفرق أن
 على أن لا رجعة قد لا يطلق لأنه شرط فيه فهو في معنى أنت طالق طلاقاً مشروطاً بعدم الرجعة أي طلاقاً
 بائناً فهو داخل تحت القاعدة من أنه اذا وصف الطلاق بضرب من الشدة والزيادة يقع به البائن كما مر
 عن الهداية أما ولا رجعة لي عليك فليس صفة للطلاق بل هو كلام مستأنف أخبر به عما هو خلاف الشرع
 فإن الشرع هو وقوع الرجعي" بأنت طالق فتقوله ولا رجعة لغو مثل قوله أنت طالق بائن أو ثم بائن بلائنة
 كما مر وكذا أقولهم لا يردك فاض الخ ليس صفة للطلاق بل هو صفة للمرأة لا يدخل تحت القاعدة المذكورة
 ومثله تحل للننازير وتحترى على "وقد خفي ذلك على الرجعي" لحزم بأن هذا وما في الصبرية من الفرق
 بين المسألتين بخلاف القاعدة المذكورة ثم قصد بقوله وتحترى على "ايشاخ الطلاق وقع به أخرى بائنة عالم
 يتوبه الثلاث فثلاث كما في أنت طالق وبائن كما أنه مناه ومثله قول العوام في زماننا أيضاً أنت طالق كلما أخطأت
 شيخ حرّمك شيخ فان مرادهم بالنائي تأييد الحرمة فهو بمنزلة قوله كلما أخطأت لي حرمت على فكل ما عاقدها
 بابت منه إلا أن يرد بذلك الكلام الأخبار عن المطلق المذكور ودون إنشاء التحريم ودون جعل هذه
 الجملة صفة للطلاق المذكور فلا يقرم أبداً لأنه أخبار بخلاف الشرع لكن المعاشي لا ينهض ذلك بل الظاهر
 أنه يريد إنشاء تأييد الحرمة فيما وقع في فتاوى الشيخ إمام على الحائض من وقوع الرجعي" به فقط مرة واحدة
 غير ظاهر فافهم تحترى بهذا المحل فانه مما يجزئ (قوله بالنساء المتناهية من فوق) الظاهر أنه قد بدّل لعل
 بالأولى ما إذا قاله بالنساء المتناهية وأيضاً أن هذا التحريم هذا لا يضر لأن ذلك صار علة عامة وقدم أن الطلاق
 يقع بالانقضاء المحقق فلا ردماً أعترض به في الخبرية على المصنف من أن هذا قول منتهى وأن المذكور
 في كلامهم ضبطه بالثلاثة ولم أر أحد ضبطه بالمتناهية وعبارة البحر إلا أنه كثيراً بالنساء المتناهية فانه يقع به الثلاث
 ولا يدين إذا قال نويت واحدة (قوله ولا يدين في ارادة الواحدة) مفهومه أنه يدين في ارادة اثنتين
 ووجهه أن أفعال التفصيل قد راد به أصل الفعل أي كثير الطلاق فكان محتمل كلامه فيصعد ديانته اه ح
 قلت لكن يأتي ترجيح أن الكثير ثلاث لاثنين وحينئذ فلا فرق بين أكثر وكثير فافهم (قوله كالأفعال
 أكثر من الطلاق) أي بالنساء المتناهية وأشار به إلى ما قلنا من أن ضبطه بالمتناهية ليس للاحتراز عن الثلاثة
 (قوله وأنت طالق مراراً) في البحر عن الجوهرية لوقال أنت طالق أنت طالق مراراً فقلت ثلاثاً كانت مدخولاً بها
 كذا في النهاية اه وذكر في البحر قوله أكثر من ورقة عن البرازية أنت على "حرام ألف مرة تقع واحدة
 اه وما في البرازية ذكر في الذخيرة أيضاً ذكره الشارح آخرباب الإلهاء أقول ولا يخالف ما في الجوهرية
 لأن قوله ألف مرة بمنزلة تكريره مراراً متعده والواقع به في أول مرة طلاق بائن في المرة الثالثة لا يقع شيء
 لأن البائن لا يلحق البائن إذا كان جعل الثاني خبراً عن الأول كما في أنت بائن أنت بائن كما يأتي بيانه
 في الكتابات بخلاف ما اذا نوى الثلاث بأنت حرام أو بأنت بائن فانه يصح لأنه لفظ واحد صالح للبينونة

ومفاده وقوع الطلاق الرجعي -
 في متى تزوجت عليك فأنت طالق
 طلاقاً تملكين بها نفسك اذ غابته
 مساواته لانت بائن والوصف
 لا يسبق الموصوف كذا مره
 المصنف هنا في الكتابات (بخلاف)
 أنت طالق (أكتره) أي الطلاق
 (بإتاء المتناهية من فوق فانه يقع به
 الثلاث ولا يدين في ارادة
 الواحدة) كالأفعال أكثر الطلاق
 أو أنت طالق مراراً

الصغرى والكبرى وقوله أنت طالق مرارا بغير تكرار هذا اللفظ ثلاث مرات فأكثر الواقع بالاولى وبثبوت
وكذا بما بعده هال الثالثة لانه صريح والصريح يعلق الصريح بمادام في العدة ولذا اقيس بالمدخوف فجاب
لان غيرهما تبين بالمرأة الاولى لاني عدة فلا يلحقها ما بعدها فاعتزم بغير هذا المقام فقد خفي على الزوى
من الافهام (قوله أو الوفا) جمع ألف ح أي يقع به الثلاث ويلغو الزائد (قوله أو لا تليل اح)
عبارة الجوهر وان قال أنت طالق لا تليل ولا كثير تقع ثلاثا وهو المختار لان التليل واحدة والكثير ثلاث
فاذا قل أو لا لا تليل فقد قصد الثلاث ثم لا يعمل قوله ولا كثير بعلم ذلك اهـ ثلث لكن في الخلاصة والبرازية
يقع الثلاث في المختار وقال الفقيه أبو جعفر ثلثان في الاشبه اهـ وذكر في الذخيرة أن الاول اخبار المصدر
الشهيد وعلمه بما ذكر ثم قال وسكن عن أبي جعفر الهندواني أنه يقع ثلثان لانه لما قال لا تليل فقد قصد اثناع
الثلثين لان الثلثين كثير فلا يعمل قوله ولا كثير بعلم ذلك وهذا القول أقرب الى الصواب اهـ وفي الخاتمة
انه الاظهر اهـ وبه علم أنهم يقولون مرجحان ومبناهما على الاختلاف في الكثير ففي البحر المحيط ولوقال
أنت طالق كثير اذ كفي الاصل انه يقع الثلاث لان الكثير هو الثلاث وذكر أبو البيث في الفتاوى يقع
ثلثان اهـ قلت ويبنى أرجحية القول الاول لان الاصل من كتب نفاها الرواية وهو مقتضى على ما في الفتاوى
(قوله فواحدة) أي رجعية لعدم ما يفيد البائن ولان الرجعي أقل الطلاق (قوله ولو قال عامة الطلاق)
اختلف فيه ثلثان لكثرة استعماله في الغالب وغالب الطلاق ثلثان ط (قوله أو أمله) كأنه يفرض من الكتاب
والذي في البحر الجنب بضم الجيم وتشديد اللام وكذا في الذخيرة وجعل ثلثي عظمه أما الاجل فينبغي أن يكون
ثلاثا رجعي والاحسن ما قاله ط من أنه ان توى بالاجل الا عظم من جهة انكم ثلاثا ومن جهة موافقته
للسنة فواحدة رجعية في طهر لا وطن فيه ولا في حيز قبله (قوله أو لو نين منه) وهما طلقان رجعيتان
ولو قال ثلاثة ألوان فثلاثة وكذلك لو قال ألوانا من الطلاق فثلاثة وان توى ألوان الحرة والصفرة صح ديانة
وكذا ضمربا وألوانا أو وجوها من الطلاق ذخيرة قلت ويبنى فيما توى ألوان الحرة والصفرة أن يكون
الواقع واحدة بانه لما تم من أصل الامام فيها اذ وصف الطلاق (قوله وكذا لا كثير ولا تليل) الذي
في البحر عن السبط انه يقع به واحدة وكذا في الذخيرة والبرازية والخلاصة والجوهره وغيرها فلما راجع كتاب
المضمرات لم لكل وجه فوجه الواحدة أنه لما في الكثير أنت التليل فلا يفيد فيه بعد ووجه الثلثين أن الكثير
ثلاث والتليل واحدة فاذ انما هما تبين ما بينهما (قوله وان فرق دقيق حسن) وجه الفرق انه أضاف
الاستحراق ثلاث معهودة ومعهودتين بلوقوعها بخلاف المنذكر اهـ ح أقول هذا بعد تسليمه انما يتم
بناء على ما ذكره الشارح تبعا للبحر في أول باب الطلاق الصريح من تعريف لفظ ثلاث في الاولى وتذكره في الثانية
مع أنه منكر في صورتين كما رأيت في عدة كتب كالتارخانية والهندية والذخيرة والبرازية وقد ذكر الفرق
في البرازية بأن الآخر هو الثالث ولا يتحقق الابتداء بمثله عليه لكنه في الاولى أخبر عن ابقاء الثلاث
وفي الثانية وصف المرأة بكونها آخر الثلاث بعد الاشباع وهي لا توصف بذلك في أنت طالق وبه تقع
الواحدة اهـ فخطأ الفرق من التعريف بالفعل الماضي في الاول واسم الاشباع في الثاني لامن التعريف
والتنكير فافهم يمكن هـ مقتضاه أن لفظ آخر في الثانية من فروع خبرا ثانيا عن أنت لتصرف وصف المرأة
أما لو كان منصوبا يكون وصفا للطلاق فيساوى الصورة الاولى واحتمال كونه منصوبا على الطريقة خبرا ثانيا
بعيد (قوله يقع بأنت طالق الخ) لأن كلا اذا أضيفت الى معرف أقادت عموم الاجزاء وأجزاء المطلقة
لا تزيد على لا يוכל بخلاف كل زمان بالنسبة وهذا عند الملق عن القرائن كما حذرنا في باب المدح على الخفين
(تنبيه) ذكر في الذخيرة لو قال كل الطلاق فواحدة وهكذا نقل عنها في البحر لكن في مختار التوازل
أنه يقع ثلاث وهو الذي يظهر لان الطلاق مصدر يحمّل الثلاث بخلاف المطلقة على أنه ذكر في الذخيرة أيضا
أنت طالق الطلاق كله فهو ثلاث ولا فرق يظهر بين كل الطلاق والطلاق كله تأمل (قوله وعدد التراب
واحدة) قال في الفتح ولو شبه بالعدد فيساو لعدله فنقل طالق كعدد الشمس أو التراب أو مثله فعند أبي
يوسف رجعية واختاره امام الحرمين من الشافعية لان التشبيه بالعدد فيساو لعدله لغو ولا عدد للتراب

أو ألوه أو لا تليل ولا كثير مثلث
هو المختار في الجوهره ولو قال أقول
الطلاق فواحدة ولو قال عامة
انه لاق أو أمله أو لو نين منه أو أكثر
الثلاث أو كثير الطلاق فثلاثان وكذا
لا كثير ولا تليل على الاشبه
مضمرات وفي القصة طلقك آخر
الثلاث تطلقك ثلاثا وطالق
آخر ثلاث تطلقك فواحدة
والفرق دقيق حسن (فروع)
يقع بأنت طالق كل التطليقة
واحدة وكل تطليقة ثلاث وهدد
التراب واحدة

وعند محمد يقع ثلاث وهو قول الشافعي وأجلد لأنه أراد بالعدد إذا ذكر الكثرة وفي قياس قول أبي حنيفة واحدة
بأنه لان التثنية بفتح ضي من الزيادة كما مر أمالو قال مثل التراب يقع واحدة رجعية عند محمد **أه** **(قوله**
وعند الرمل ثلاث) أي اجما كما في الجرعن الجوهره وانما كان التراب غير معدود لأنه اسم جنس أفرادى
بجلاف رمل لأنه اسم جنس جعي لا يصدق على أقل من ثلاثة نهر وبخاصة أن ما دل على الماهية صاذا فعلى
الظن والكثرة كالتراب والماء والغسل فهو اسم جنس أفرادى بخلاف ما لا يدل على أقل من ثلاث وميزين قبله
وكثره بالثلاث كالرمل والنهر فهو اسم جنس جعي والجمع ذو أفراد أقلها ثلاث فيقع بإضافة العدد إليه ثلاث **(قوله**
وعند شعر ابليس الخ) أي تقع واحدة لو أخافه إلى عدد محمول النبي والأشياء أو إلى عدد معلوم النبي
كما لعل في کافی الفتح ولم يذكر أنها بانه أولا ومقتضى ما ذكره في عدد التراب أنها بانه في قياس قول أبي حنيفة
ورجعية عند أبي يوسف وبديل عليه ما نذكره من ريبان المحيط من أنه باغو ذكر العدد وبصر كانه قال أنت
طابق **(قوله وقع بعده)** أي بما يقبله المحل والرائد لخط **(قوله والا لا)** أي وان لم يوجد شيء من الشعر
بان اطل بالنورة مثلا ولا وجد شيء من السمك لم يقع شيء وهذا صحيح في غير مسألة السمك أما هنا فقد ذكر
في الجوهره وكذلك في الجرعن الظاهر أنه أنه إذا لم يكن في الحوض سمك تقع واحدة فكان الصواب ذكرها
مع مسألة شعر ابليس وشعر بطن كتي وقد ذكر في النهر أنه على الخط مسألة السمك وشعر ابليس وبطن كتي بأنه
إذا لم يكن شعر ولا سمك لم يعتد ذكر العدد بل يصير لغوا وصار كأنه قال أنت طابق اه وفي الجرعن محمد في الفرق
بين مسألة الظهور **كفي** وقد اطل ومسألة بطن كتي أنه في الاولى لا يقع شيء لأنه يقع على عدد الشعر اه قلت وحاصله ان يظهر
الكف ومثله الساق والفرج لما كان يحمل الشعر غالبا وزواله لا يكون الا بعارض صار العدد بمنزلة الشرط
فلا يقع شيء عند عدمه بخلاف ما اذا كان معلوم الانتهاء كشعر بطن كتي أو يحمله ولا يمكن علمه كشعر ابليس
أو **يكن** لكن اتفاقه لا يتوقف على عارض كسمك الحوض فلا يتوقف على وجود عدد بل يقع الطلاق
مطلقا لكن في مسألة السمك لما لم يكن وجود العدد فإذا وجد وقع بقدره **(قوله طلاق ان نواه)** لان الجملة
تصل لانشاء الطلاق كما تصل لانه كاره فيعين الاول بالثنية وقيد بالثنية لأنه لا يقع وبها انشاقا **كونه**
من الكتابات وأشار الى أنه لا يقوم مقامه لانه لا يحال لان ذلك فيما يصلح جوابا فقط وهو انشاقا ليس هذا منها
وأشار بقوله طلاق الى أن الواقع بهذه الكتابة رجعي كذا في الجرعن باب الكتابات **(قوله لا اتفاقا انشاقا**
وان نوى) ومثله قوله لم تزوجك أولم يكن بيننا كساح أو لا حاجة في ذلك بدائع لكن في المحط ذكر الوتوع
في توله لا عند سدوالة قال ولولا قال لا نسكاح بيننا يقع الطلاق والاصل أن نفي النسكاح أصلا لا يكون طلاقا بل
يكون جودا رتبى النسكاح في الحال يكون طلاقا إذا نوى وماعدها فالصحيح أنه على هذا الخلاف اه بحسب
(قوله فر بنا ارادة التي فيها) وذلك لان البين لتأكيدهم مضمون الجملة الخيرية فلا يكون جوابه الا خبرا
وكذا جواب السؤال والطلاق لا يكون الا انشا فوجب صرفه الى الأخبار عن نفي النسكاح كذا **(قوله**
وفي الخلاصة الخ) عبارة الخلاصة ألتست مطلقا ووجد كذلك في بعض النسخ كما يفيد ما في ح قال
صاحب الجعر في شرحه على المنار وذكر في التحقيق أن موجب نعم تصديق ما قبله من كلام مني أو مثبت
استفهاما كما كان أو خبرا كما إذا قيل لك قام زيد أو قام زيد أو لم يتم زيد فقلت نعم كان تصديق ما قبله وتحقق ما لما
بعد الجملة وموجب بل يجب ما بعد التي استنفها ما كان أو خبرا فإذا قيل لم يتم زيد فقلت بل كان معناه
قد علم الا أن المعبري أحكام الشرع العرف حتى يتقام كل واحد منهما تمام الاثر اه **(قوله وفي الفتح الخ)**
عبارة والذي ينبغي عدم الفرق فان أهل العرف لا يفرقون بل يفهمون منها ما يجب المنى **(قوله وفي البرازية)**
أي في أوائل كتاب النسكاح **(قوله كن اقرا بالنسكاح وتطلق)** أي فإذا كان أنكروه يلزم مهرها
ونفقة عذمتها ورث لومات في عذتها **(قوله لا اقتضاء الطلاق النسكاح وضعها)** لان الطلاق لغة وترعا
رفع القيد الثابت بالنسكاح فلا بد لبعثته من سبق النسكاح لأن المقتضى ما يشترط لجهة الكلام فكانه قول نعم
أنت امرأتى وأنت طالق **كما قالوا في اعني عبد لا عني بألف قلت وهذا حجت لا مانع في الخلاصة من**
النسكاح عن المتق قال اه ما أنت في زوجة وأنت طالق فليس باقرا بالنسكاح قال في البرازية لقيام القرينة

وعند الرمل ثلاث وعدد شعر
ابليس أوعدهد شعر بطن كتي
واحدة وعدد شعر ظهر **كفي**
أو ساق أو سائل أو فرجك
أو عدد ما في هذا الحوض من
السمك وقع بعده ان وجدوا لا
لست لك زوج أو لست في باهراة
أو قالت لست في زوج فتقال
صدقت طلاق ان نوا خلافا لهما
ولوا كده بالقسام أو سئل ألت
امرأة فقال لا لا تطلق انشاقا
وان نوى لان البين والسؤال
قرينتا ارادة التي فيها وفي
الخلاصة قبله ألتست طلقها
تطلق بلى لا نعم وفي الفتح ينبغي
عدم الفرق العرف وفي البرازية
قالت له أنا امرأتى فقال لهما
أنت طالق كان اقرا بالنسكاح
وتطلق لاقتداء الطلاق النسكاح
وضعا علم أنه حلف ولم يدر بطلاق
أو غيره لغا كقولكم ألتق أم لا

المتقدمة على أنه ما أراد الطلاق حقيقة أه أي لأن تصريجه بنى الزوجة شافي اقتضاءه فلا يكون الطلاق مراداً به حقيقة (قوله بنى على الأقل) أي كاذ كره الاستيعاب لأن يستنقن بالاكثر أو يكون أكبر ظنه نوعاً في الأمام الثاني إذا كان لا يدري أن ثلاث أم أقل يتجزى وإن استنوباً عمل بأشد ذلك عليه اشتباه عن البرازية قال ط وعلى قول الثاني اقتصر قاضي خان ولعله لأنه يعمل بالاحتياط خصوصاً في باب الفروج أه قلت ويمكن جعل الأول على القضاء والثاني على الديانة ويؤيده مسألة المتون في باب التعليق لول أن ولدت ذكر فأنت طالق واحدة وإن ولدت أنثى فأنت طالق ثنتين قوله نعم لم يدركه الأول تطلق واحدة فضاء وثنتين تزوجاً أي ديانة هذا وفي الاشتباه أيضاً وإن قال عزت على أنه ثلاث يتركها وإن أخبره عدول حنبر وأذلك المجلس بأنهم واحدة وصدة قههم أخذ بقوله (قوله له تزوجها بلا محلل) لأن الطلاق لا يخاطب المتكسوة نكاحاً صحيحاً والمعتدة بهذه الطلاق أو الفسخ بالردة أو الإياه عن الإسلام كقصة مناه عن الجرح أه أي والمتكسوة فاسدة ليست واحدة ممن ذكر ط أي فلا يتحقق الطلاق في النكاح السيد ولا ينقص عدداً لأنه متاركة كقصة مناه عن الجرح والبرازية في باب المهر عند الكلام على النكاح الفاسد بحيث أكل متاركة لا طلاقاً حقيقة كان له تزوجها بعقد صحيح بلا محلل وعلم أن ثلاث طلاقات والله تعالى أعلم

(باب طلاق غير المدخول بها)

(قوله فلاحه ولا لعان الخ) أي عند الإمام بناء على أنه كلام واحد وإن قوله بازائية ليس بفواصل بين الطلاق والعدد ولا بين الجزاء والشروط في مثل أنت طالق بازائية إن دخلت الدار فبعتي الطلاق بالمدخول ويقع الثلاث في أنت طالق بازائية ثلاثاً ولا حدة عليه لوقوع القذف وهي زوجته ما يأتى من أنه متى ذكر العدد كان الوقوع به ولا لعان أيضاً لأن أثره التفريق بينهما وهو لا يأتى بعد البيونة وهو لا يصح بدون أثره ومثله بازائية أنت طالق ثلاثاً بخلاف أنت طالق ثلاثاً بازائية حيث يجب كفاً لعان الجرح لوقوع القذف بعد الإبانة وعند أبي يوسف يقع في مسألة واحدة وعليه الحد لأنه جعل القذف فاصلاً في قوله ثلاثاً وكان الوقوع بقوله أنت طالق فكان بعد الطلاق البائن لا يتم غير مدخول بها فوجب الحد أه ح ملخصاً مع زيادة (قوله لوقوع الثلاث الخ) كذا في البرازية وصوابه لوقوع القذف ويكون الضرب في بعده للقذف كما ظهر لك مما قرأناه (قوله وكذا الخ) أي يقع الثلاث واحدة ولا لعان كما هو مقتضى التشبيه بناء على أن المراد بالوصف ما وصفناه به في قوله بازائية وهو القذف فإذا انصرف الاستثناء إليه غنى الحد وللعان لأنه لا يبيح قذفاً من غير الوقوع الثلاث لعدم تعنتها بالاستثناء وهذا التقرير هو الموافق لما في شرحه على الملقى وأعبارة البرازية ونصها أنت طالق ثلاثاً بازائية إن شاء الله يقع وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا أنت طالق باطلان إن شاء الله وكذا أنت طالق يا خبيثة إن شاء الله بصرف الاستثناء إلى الشكل ولا يقع الطلاق كأنه قال يا فلاة والأصل عنده أن المذكور في آخر الكلام إذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد كقوله يا طالق بازائية فالاستثناء على الوصف وإن كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق كقوله يا خبيثة فالاستثناء على الشكل أه لكن قوله وكذا أنت طالق يا خبيثة صوابه ولو قال أنت طالق يا خبيثة كما عرفت في الذخيرة وغيرها لكنه ناسخاً لظهور المراد بذكر الأصل المذكور وقوله يقع أي انطلق دليل على أن المراد بالوصف القذف لا الطلاق والالم يصح قوله وصرف الاستثناء إلى الوصف وكذا ما قرره من الأصل وأصرح منه قوله في الذخيرة وغيرها فالاستثناء على الخروجه هو القذف ويقع الطلاق فأنهم ثم أعلم أن هذا الذي ذكره الشارح عن البرازية عزاه في الذخيرة إلى النوادر وهو ضعف نقد ذكر القارسي في شرح ملخص الحامع أن قوله بازائية إن دخلت الدار بين الشرط والجزاء كانت طالق بازائية إن دخلت الدار أو بين الإيجاب والاستثناء كانت طالق بازائية إن شاء الله لم يكن قد فاق في الأصح وإن تقدم عليها أو تأخر عنها كان قد فاق في الحال وعن أبي يوسف أن التحلل لا يفصل فلا يتعلق الطلاق بل يقع للعال ويجب للعان ومن محمد بن علي الطلاق ويجب للعان وجه ظاهر الرواية أن بازائية نداء لا إعلام بما مراده فلا يفصل ويتعلق الطلاق بالشرط فيعتل القذف أيضاً لأنه أقرب إلى الشرط أه ملخصاً فذهب أنصرح بأن انصرف الاستثناء إلى الشكل هو الأصح وظاهر الرواية وصرح بذلك في الذخيرة أيضاً ومضى عليه الشارح في باب التعليق (قوله ومعين) جواب الشرط المتبذرة في قول المتن قال زوجته

• ولوشك أطلق واحدة أو أكثر

بنى على الأقل وفي الجوهرة طلق المتكسوة فاسداً ثلاثاً له تزوجها بلا محلل ولم يجعل خلافاً
(باب طلاق غير المدخول بها)

(قال لزوجه غير المدخول بها)
أنت طالق بازائية (ثلاثاً)
فلاحه ولا لعان لوقوع الثلاث
عليها وهي زوجته ثم بانت بعده
وكذا أنت طالق ثلاثاً بازائية
إن شاء الله تعالى الاستثناء بالوصف
برازية (وقع بن)

وكان الاولى للشارح ذكر عقب قوله ثلاثا (قوله لما تقرر الخ) لان الواقع عند ذكر العدد مصدر موصوف
 بالعدد اى تطلقه ثلاثا ناقص الصيغة الموضوعة لانشاء الطلاق متوقفا بحكمها عند ذكر العدد على بحر
 قال في الفقه وبه اندفع قول الحسن البصرى وعطاء مويار بن زيد أنه يقع عليها واحدة لينتبه بابطال قولنا بقر
 العدد شيئا نقص محمد رحمه الله تعالى قال واذا طلق الرجل امرأته ثلاثا جاز ما فقد خالف السنة وأثم
 وان دخل بها أو لم يدخل سواء بثلث أو بواحدة صلى الله عليه وسلم وعن علي وابن مسعود وابن عباس
 وغيرهم رضوان الله عليهم (قوله وما قيل الخ) ردعى ما نقله في شرح المجمع عن كتاب المشكلات وأقره
 عليه حيث قال وفي المشكلات من يطلق امرأته الغير المدخول بها ثلاثا أنه يترتب عليها بطلان وأما قوله
 تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره ففي حق المدخول بها اهـ ووجه الرد أنه يخالف
 للذهب لأنه أمان يرد عدم وقوع الثلاث عليها بل تقع واحدة كما هو قول الحسن وغيره وقد علمت ردة
 أريد أنه لا يقع شيء أصلا وبعبارة الشارح تحت مل الوجهين لكن كلام الدرر يعين الأول وأريد وقوع
 الثلاث مع عدم اشتراط المحلل وقد بالغ المحقق ابن الهمام في رده حيث قال في آخرباب الرجعة لا فرق في ذلك
 أى اشتراط المحلل بين كون الماطقة مدخولا بها أم لا لعمري مع اختلاف النص وقد وقع في بعض الكتب أن غير
 المدخول بها تحل بلا زوج وهو زلة عظيمة صادرة للنسب والاجماع لا يحل لمسلم رأه أن ينقله فلا يخفى أن يعتبره
 لان في نقله شاعته وعند ذلك ينفتح باب الشبهة في تخفيف الامر فيه ولا يخفى أن مثله محال لا بد من الاجتهاد
 فيه فغوات شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع وهو ذابته من الزينغ والذلال والامر فيه من شروطيات
 الدين لا يحد هذا كخلافه اهـ (قوله لعدم المثلث) أى لفظ النص فإنه يتم غير المدخول بها وفيه
 أن الآية تنسرح في المدخول بها لان الطلاق ذكر فيه ممتزقا وتفرقه يخصها ولا يكون في غير المدخول بها
 الا بتجديد النكاح فالاولى الاستناد الى السنة وهو ما ذكره الامام محمد ط (قوله وحله في غير الازدكار)
 حيث قال ولا يشك في ما في المشكلات لان المراد من قوله ثلاثا ثلاث طلاقات متفرقات لوافق ما في غاية الكتب
 الخفية اهـ فافهم قلت يؤيد هذا الحل قوله في المشكلات وأما قوله تعالى فان طلقها الخ فإنه ذكر
 في الآية ممتزقا فلذا أجاب عنه صاحب المشكلات بأن ما في الآية وارد في المدخول بها قاتل (قوله
 وان فرق بوصف) فغوات طالق واحدة وواحدة واحدة وخبر نحو أنت طالق طالق أو جل نحو أنت
 طالق أنت طالق أنت طالق ح ومثله في شرح المثلثي (قوله بعطف) اى في الثلاثة سواء كان بالواو
 أو الفاء أو ثم أو بل ح وسيد ذكر المصنف مسألة العطف متجزعة ومعلقة مع تفصيل في المعلقة (قوله
 أو غيره) الاولى أو دون ط (قوله بان بالاولى) أى قبل الفراغ من الكلام الذى عند أبي يوسف
 وعند محمد بعده بل هو أن يلحق بكلامه شرطاً وأسمئناه ورجع البرخى الأول والخلاف عند العطف
 بالواو وغيره فحينئذ قبل فراغه من الثاني وقع عند أبي يوسف لا عند محمد ونماه في البحر والنهر (قوله
 ولذا) أى لكونها بان لا الى عدة ح (قوله لم تقع الثانية) المراد بها ما بعد الاولى فيشمل الثانية
 (قوله بخلاف الموطوءة) أى ولو حكى كالمثلثي بها فإنها كالموطوءة في لزوم العدة وكذا في وقوع طلاق
 بان آخرى عدة لها قبل يقع والى طلاق الاول كما تفرق باب المهر ثم ما أو وخجناه هناك (قوله حيث يقع
 السك) أى في جميع الصور المتقدمة لبقا العدة ولا يصدق فناء أنه على الاول كما سأتى في الفروع الا اذا
 قيل لماذا افاعت فقال طلقها وقد قلت هي طالق لان السؤال وقع عن الاول فانصرف الجواب اليه بحر
 (قوله أو اثنين مع طلاق ابك الخ) أى لان مع هذا معنى بعد كونه تقدم في قولهم عتق ولانك اهـ ح
 أى فيكون الطلاق شرطا اذا طلقها واحدة فلا تقع التثنية لان الشرط قبل المنسوط (قوله كالقولان نفسا
 واحدة) أى تقع واحدة لانه غير مستعمل على هذا الوجه فلم يجعل كله كلاما واحدا وعزاه في المحيط
 الى محمد بحر أى لان المستعمل عطف الكسر على النصب (قوله لانه جله واحدة) لانه اذا أراد
 الايقاع بها ليس لها عبارة يمكن النطق بها أخصر منها وكذا القول واحدة واخرى وقع فثان لعدم استعمال
 اخرى ابتداء نهر لا يقال أنت طالق فثنت أخصر منها لان الكلام عند ارادة الايقاع بالصحيح والكسر
 ولفظ اخرى فقد يكون له فيه غرض على أنه ان لم يكن له غرض صحيح فالعبرة للفظ ولطف لتثنية لا يردى

لما تقرر أنه متى ذكر العدد كان
 الوقوع وما قيل من أنه لا يقع لثلاث
 الآية في الموطوءة باطل بحض
 منشاء الغفلة عما تقرر أن العبرة
 لعدم اللفظ لا بخصوص السبب
 وحله في غير الازدكار على كونها
 متفرقة فلا يقع الا الاولى فقط وان
 فرق بوصف واخبر وأكمل بعطف
 أو غيره (بان بالاولى) لا الى عدة
 (و) لذا لم تقع الثانية بخلاف
 الموطوءة حيث يقع الكل وعم
 التفرق قوله (وكذا أنت طالق
 ثلاثا متفرقات) أو اثنين مع
 طلاق الماطقة واحدة وقع
 (واحدة) كما لو قال نصفاً واحدة
 على الصحيح جوهرة ولو قال
 واحدة ونصفاً فثنتان اتفاقاً لانه
 جله واحدة

معنى النصف ومعنى أخرى لغة وإن كان المراد بهم ما طلقه بخلاف أنت طالق واحدة واحدة فإنه يغني عنه طالق
 اثنين فقد دل على اثنين اليه قرينة على ارادة التقريب وكذا أنه ما وواحدة لأن نصف الطلقة في حكم الطلقة كما مر
 في محله فصار بمنزلة واحدة واحدة وهو من المتفرق بقريته العدول عن الاصل من تقديم الصريح على الكسر
 فافهم (قوله لما مر) أي من قوله لأنه جلة واحدة اهـ جـر لكنه ذكر ذلك في إحدى وعشرين لافي واحدة وعشرين
 بهما الطريقة وهو مختار في التعبير لغة اهـ جـر لكنه ذكر ذلك في إحدى وعشرين لافي واحدة وعشرين
 ثم نقل عن المحط لوقال واحدة وعشرين وقعت واحدة بخلاف أحد عشر فثلاث لعدم العطف وكذا لوقال
 واحدة ومائة أو واحدة وألفا أو واحدة وعشرين تقع واحدة لأن ههنا غير مستعمل في العتاد فإنه يقال
 في العادة مائة واحدة وألف واحدة فلم يجعل هذه الجملة كلاما واحدا بل اعتبر عطفها وقال أبو يوسف يقع
 الثلاث لأن قوله واحدة ومائة ومائة واحدة سواء اهـ وظاهره أن قول أبي يوسف في هذه المسائل غير المعتمد
 لكن قال في النهر وجرم الزبلي به في واحدة وعشرين يؤتى إلى ترجمته (قوله والطلاق يقع بعد قرن به لا به)
 أي متى قرن الطلاق بالعدد كان الوقوع بالعدد بل ما أجعوا عليه من أنه لو قال لعن المدخول ما ثبت طلاق
 ثلاثا فالتثنية ثلاثا ولو كان الوقوع بطالق لثبت لآلية فلهذا العدد ومن أنه لو قال أنت طالق واحدة
 إن شاء الله لم يقع شيء ولو كان الوقوع بطالق لكان العدد فاصلا فوقه ثم علم أن الوقوع أيضا بالعدد عند ذكره
 وكذا بالصيغة عند ذكرها كما إذا قال أنت طالق البتة حتى لو قال بعد ههنا شاء الله متصلا لا يقع ولو كان
 الوقوع باسم الفاعل لوقع ويدل عليه ما في المحط لوقال أنت طالق باللسنة أو أنت طالق بأش فثبت قبل قوله
 لللسنة أو بأش لا يقع شيء لأنه صفة للابتناع لا للتمسك فترقب الابتاع على ذكر الصفة وأنه لا يتصور
 بعد الموت اهـ وكذا ما في عتق الخسائية قال لعبدك أنت حر البتة فثبت العتق قبل البتة بعوت عبدا جـر
 من الباب المار عند قوله أنت طالق واحدة أو لا فإن هنا ويدخل في العدد أحده وهو الواحد ولا بد
 من اتصاله بالابتناع ولا يضر انقطاع النفس لوقال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا فواحدة ولو انقطع النفس
 أو أخذ انسان فم قال ثلاثا على الفور فثلاث ولو قال لعن المدخول أنت طالق بافطمة أو بأز نسب ثلاثا فمقت
 ولو قال أنت طالق أشهدوا ثلاثا فواحدة ولو قال فاشهدوا ثلاثا كذا في الظهيرية اهـ قلت وحاصله أن
 انقطاع النفس واسماء الفاعل لا يقطع الاتصال بين الطلاق وعدده وكذا النداء لأنه تعيين الخاصية وكذا
 عطف فاشهدوا بانفاله لأنها تتعلق ما بعدهما بما قبلها فصار الكل كلاما واحدا (قوله عند ذكر العدد)
 أي عند التصريح به فلا يكفي تقديمه كما يأتي فيما لمات أو أخذ أحدته فافهم (قوله بعد الابتاع) المراد
 به ذكر الصيغة الموضوعة للابتناع لولا العدد (قوله قبل غمام العدد) قدر لفظ غمام تبع البصر احترازا عما
 لو قال أنت طالق أحد عشر فثبت قبل غمام العدد (قوله لافا) أي فلا يقع شيء خبر فثبت المهور فقامه
 ويرث الزوج منها ط (قوله لما تقر) أي من أن الوقوع بالعدد هو لم تكن محلا عند وقوع العدد جـ
 أو لما تقر من أن صد الكلام يتوقف على آخره لوجود ما يفهمه كالشرط والاستثناء حتى لو قال أنت طالق
 إن دخلت الدار أو إن شاء الله فثبت قبل الشرط أو الاستثناء لم تطلق لأن وجودها يخرج الكلام عن أن يكون
 ابتاعا بخلاف أنت طالق ثلاثا ما عر فثبت قبل قوله باعرة طالت لأنه غير مغير وكذا أنت طالق وأنت طالق
 فثبت قبل الثاني لأن كل كلام عادل في الوقوع إنما يعمل إذا صغر فها هي حجة ولو قال أنت طالق وأنت طالق
 إن دخلت الدار فثبت عند الأول أو الثاني لا يقع لما مر **ص** ما في الجرع الذخيرة (قوله أو أخذ أحد
 فم) أي ولم يذكر العدد على الفور عند دفع المدين فم أم لوقال ثلاثا من على الفور وعن كاذم (قوله علا
 بالصيغة) أشار إلى وجه الفرق بين موتها وموته وهو أن الزوج يـل لفظ الطلاق يذكر العدد في موتها ولم يصل
 في موته **ص** العدد بلفظ الطلاق في قوله أنت طالق وهو عادل بنفسه في وقوع الطلاق كما في أخذ انهم
 إذا لم يقل بعده ما حدث تقع واحدة فأخذه في الجرع المبراج (قوله لأن الوقوع بلفظه لا بقصد) الضمير إن
 للزوج أو للعبد وعلى الأول يكون التعديل لمطوق العلة التي قبله وعلى الثاني لفهمها وهو عدم العمل
 بالعدد الذي قصد فافهم (قوله بالعنف) أي بالواو وتتبع واحدة لأن الواو لمطلق الجمع أعظم من كونه المعية
 أو أن تقم أو لا تأخر فلا يتوقف الأول على الآخر إلا لو كانت المعية وهو متوقف فيعمل كل لفظ علمه فبين بالاولى

مطابق
 الطلاق يقع بعد قرن به لا به

ولو قال واحدة وعشرين أو
 وثلاثين فثلاث لما مر (والطلاق
 يقع بعد قرن به لا به) نفسه عند
 ذكر العدد وعند عدمه
 الوقوع بالصيغة (ولومات) أعظم
 الموطوعة وغيرها (بعد الابتاع
 قبل) غمام (العدد لافا) لما
 تقر (ولومات) الزوج أو أخذ
 أحده قبل ذكر العدد (وقع
 واحدة) علا بالصيغة لأن الوقوع
 بلفظه لا بقصد (ولو قال) الغير
 الموطوعة (أنت طالق واحدة
 واحدة) بالعطف

فلا يقع ما بعدهما مثل الواو والعطف بالنساء وتم بالاولى لاقتضاء النساء التعقيب وتم التراخي مع الترتيب فيهما
وأما بل في أنت طالق واحدة لابل ثنتين فكذلك لانها بابت بالاولى ولو كانت مدخولة لهما متع ثلاث لانه
أخبرانه غلط في ايقاع الواحدة ورجع عنها الى ايقاع الثنتين بها فصح ايقاعهما دون رجوعه ثم لو قال لهما
طلقتك أمس واحدة لابل ثنتين تقع ثنتان لانه خبر قبل التدارك في الغلط بخلاف الانشاء بجر مجسما (قوله
أوقبل واحدة الخ) الضابط أن الظرف حيث ذكر بين شيئين أن أضف الى ظاهره كان صفة للاولى كإثباتي
زيد قبل عمرو وان أضف الى خبر الاول كان صفة للثاني كإثباتي زيد قبله أو بعده عمرو لانه حينئذ خبر عن
الثنائي والخبر وصف للمبتدأ والمراد باله ثمة المعنوية والمحكوم عليه بالوصفية هو الظرف فقط والافاجلة في قبله
عمرو حال من زيد لوقوعها بعده معرفة والحال وصف صا حيا فني واحدة قبل واحدة وقع الاول قبل الثانية
فبانت بها فلا تقع الثانية وفي بعدها ثمانية كذلك لانه وصف الناقصة بالعددية ولولم يصفها بالتمتع فهذا أولى
وهذا في غير المدخول بها وفي المدخول بها تقع ثنتان لوجود العدة كما في (قوله ثنتان) لانه في واحدة
بعد واحدة جعل العددية صفة للاولى فاقضى ايقاع الثانية قبلها لان الايقاع في الماضي ايقاع في الحال
لا متتابع الاستناد الى الماضي فيقتصران فقطع ثنتان وكذا في واحدة قبلها واحدة لانه جعل القليلة صفة للثانية
فاقتضى ايقاعها قبل الاول فيقتصران وأما مع فلتدرك فافرق بينهما بين الاثنان بالضمير أو لا فاقضى وقوعهما معا
تحقيقا لهما (قوله متى أوقع بالاولى) كافي قبل واحدة أو بعدها واحدة فإن الاول فيهما على الواقعة
لوصفها بأنها قبل الثانية وأبأن الثانية بعدها وهو معنى كونها قبل الثانية فتكون الثانية متأخرة في صورتين
فلغت (قوله أربا ثنائي اقترنا) المراد بالثنائي المتأخر في انشاء الايقاع في اللفظ وذلك كافي بعد واحدة
أو قبلها واحدة فانه أوقع فيها واحدة وهي الاولى الموصوفة بأنها بعد الثانية وأبأن الثانية قبلها وهو معنى
كونها بعد الثانية فيقتصران ويحتمل أن يراد بالثنائي اللفظ المتأخر فانه سابق في الايقاع من حيث الاخبار لثنتين
الكلام الاخبار عن ايقاع الثانية قبل الاولى (قوله وبتع الخ) من عطف الخاص على العام لدخوله
تحت قوله وان فرق فكان الاول ذكره عقبه (قوله ثنتان) أي ان اقتصر عليهما وان زاد فلتان (قوله
لتعلقهما بالشرط دفعة) لان الشرط مغير للايقاع فاذا فعل المغير توقف صدور الكلام عليه فيتم معنى كل
من الطلقتين معا فذعن عند وجود الشرط كذلك بخلاف ما لو قدم الشرط فلا يتوقف لعدم المغير (قوله
وتقع واحدة ان قدم الشرط) هذا عنده وعندهما ثنتان أبناور وجه الكل وأقتر في الجبر وقوله لان المعنى
كالخبر أي يصير عند وجود شرطه كالخبر ولو خبره حدثه لم تقع الثانية بخلاف ما اذا أخر الشرط لوجود المغير
زيلي (تنبيه) العطف بالنساء كالأو لا تقع واحدة ان قدم الشرط انما قاعلى الاصح وتلغو الثانية
وثنتان ان أخره وفي العطف بهم ان أخره تميزت واحدة ولغا ما بعدها ولوموطوة تعلق الأخير وتميز ما قبله
وان قدم الشرط لغا الثالث وتميز الثاني وتعلق الاول فقطع عند الشرط بعد الترتج الثاني ولوموطوة تعلق
الاول وتميز ما بعده وعندهما تعلق الكل بالشرط فقدمه وأخره ان عند وجود الشرط ثلثي الموطوة ثلاثا
وغيرهما واحدة وتما في الجبر (قوله في كاهي) أي كل الصور التي ذكرناها في العطف لا تعلق
بشرط وفي قبل وبعد وفي الشرط المتقدم والما تخر (قوله ومن مسائل قبل وبعد ما قبل) أي ما قاله بعضهم
نظما من بحر الخفيف رأيت في شرح المجموع للاشموني شارح الالفية أن هذا البيت رفع للعلامة أي عمرو
ابن الحاحب بأرض الشام وأنتي فسه وأبعد وقال انه من المعاني الدقيقة التي لا يعرفها أحد في مثل هذا
الزمان وأنه يشهد على ثمانية أوجه لان ما بعده ما قبله يكون قبلين أو بعدين أو مجتمعين فهذا أربعة أوجه كل
منها قد يكون قبله قبل أو بعد صارت ثمانية والقاعدة في الجميع أنه كلما اجتمع فيه منها قبل وبعد فالفهما
لان كل شهر حاصل بعد ما هو قبله وحاصل قبل ما هو بعده ولا يقي حينئذ الا بعده رمضان فيكون شعبان أو قبله
رمضان فيكون شوال الخ (قوله في ذي الحجة) لان قبله ذي القعدة وقبل هذا القبيل شوال وقبل قبل
القبيل رمضان ط (قوله في جادى الآخرة) لان بعده رجبا وبعد ذلك البعد شعبان وبعد البعد بعد رمضان
ط (قوله في شوال) صوابه في شعبان ح أي لان فرض المسألة ان قبلا ذكر مرة واحدة وتكرر
بعد فيبقى لفظ قبل ولفظ بعد مرة وتبقى لفظ بعد الثاني هو المعبر فيصير كأنه قال بعده رمضان وهو شعبان كما مر

(أوقبل واحدة أو بعدها

واحدة يقع واحدة) بالنية
ولا تلحقها الثانية لعدم العدة

(وي) أنت طالق واحدة (بعد

واحدة أو قبلها واحدة أو مع

واحدة أو معهما ثنتان واحدة)

الاصل أنه متى أوقع بالاولى لغا

الثاني أو بأثنائي اقترن لان الايقاع

في الماضي ايقاع في الحال (و) يقع

(بأنت طالق واحدة واحدة

ان دخلت الدار ثنتان لودخت)

لتعتهما بالشرط دفعة (و) تقع

(واحدة ان قدم الشرط لان

المعاني كالخبر (د) يقع (في الموطوة

ثنتان في كاهي) لوجود العدة ومن

مسائل قبل وبعد ما قبل

ما يشول الثانية أي الله

ولا زال عنده الاحسان

في فتي عاتى الطلاق بشهر

قبل ما بعده قبله رمضان

ويشدد على ثمانية أوجه فيقع

بعض قبل في ذي الحجة وبعض

بعد في جادى الآخرة وشوال

أو وسطا وأخر في شوال

مطلب

في قبل ما بعده بل رمضان

(قوله وبعد كذلك) أى أولاً ووسطاً وأخيراً (قوله فشعبان) صوابه في سؤال ح أى لتقدير ما قلنا (قوله لا إلغاء الطرفين) المراد بالطرفين قبل وبعد وكأنه انما أطلق عليهم ما طرف من بينهما من التقابل وبعبارة الفتح يلغى قبل وبعد عبارة التبريلغى قبل وبعد لأن كل شهر بعد قبله وقبل بعده فبقي قبله رمضان وهو سؤال أو بعده رمضان وهو شعبان ح قلت وأما ما في الجرم من أن المبنى الطرفان الأولان يعنى الخالمين عن الفحص سواء اختلفا أو اتفقا وقرع عليه معتبر للاختلاف المضاف للفحص فقط فهو خطأ يخالف لما قرره نفسه أولاً ولما قرره غيره (تنبيه) هذا كله مبنى على أن مما لغاة لا محل لها من الاعراب ويحتمل أن تكون موصولة أو نكرة موصوفة فتكون في محل جر باضافة الظرف الذى قبلها اليها وفيه الوجه الثمانية لكن أحسن ما يتخلف في محض قبل يقع في سؤال وفي محض بعد في شعبان وفي قبل ثم بعدين في جمادى الآخرة وفي بعد ثم قبلين في ذى الحجة وفي الصور الأربع الباقية على عكس ما مر في الغاء ما أى وما وقع منها في سؤال أو في شعبان على تقدير الالتقاء يتبع بعكسه على تقدير الموصولة أو الموصوفة كما ذكره المحققين من أهل الدين الفري الشافعي "ورأيت بخطه معزاً إلى العلامة ابن الحارث وقال ان للسبكي في ذلك مؤلفاً وقد أوضحت هذه المسألة في رسالة كنت سميتها التحاف الذكى التنبيه * بجواب ما يقول الفقهاء * وبينت فيه المقام بما لا مزيد عليه وخلاصة ذلك أن قوله بشهر قبل ما قبل قبله رمضان على كون ما زائدة يكون رمضان مبتدأ والظرف الأول خبر عنه وهو مضاف الى الثاني لأن ما الزائدة لا تنكف عن العمل بخوف جارحة وغير ما راجل والثاني مضاف الى الثالث والجله من المبتدأ والخبر صفة شهر والرباط الضمير المضاف الى الظرف الأخير والمعنى بشهر رمضان كأن قبل قبل قبله وهو ذى الحجة وعلى كون ما موصولة يكون الظرف الأول صفة شهر وهو مضاف الى الموصول والظرف الثاني المضاف الى الثالث خبره تقدم عن رمضان والجله صلة ما والعائد الضمير الأخير والمعنى بشهر كأن قبل الشهر الذى رمضان كأن قبل قبله فالشهر الذى رمضان قبل قبله وهو ذى الحجة فاذى قبله هو سؤال وكذا يقال على تقدير ما نكرة موصوفة وعلى هذا القياس في باقى الصور وقد تاملت جميع ما مر من الصور فقلت

وبعد كذلك في شعبان لا لغاء
الطرفين فبقي قبله أو بعده رمضان
(و) قال امرأتى طالق وله امرأتان
أو ثلاث تطاق واحدة منه
وله خيار التعيين) وأما تصحيح
الزبلي فأنما هو في غير الصحيح
كما مر فى حرام كما قرره المصنف
وسيجى في الإيلاء

تخذ جواباً عقوده المرجان * فيه عياط بته تيمان
فجمادى الآخرة في محض بعد * ولعكس ذو حجة ابان
ثم سؤال لو تصح كثر قبل * مع بعد وعكسه شعبان
أفغ صفة بصدده وهو بعد * مع قبل وما بقى الميزان
ذلك ان تلغ ما وأما اذا ما * وصلت أو وصفتها فالبيان
جاء سؤال في تمحض قبل * ولعكس شعبان جاء الزمان
وجمادى لتقبل ما بعد بعد * ثم ذو حجة لعكس أو ان
وسوى ذاب عكس الغائم الفهم * فهو تحقيق من هم الفرسان

ووضع ذلك في رسالتنا المذكورة والحمد لله رب العالمين (قوله) وأما تصحيح الزبلي (الح) رد على صاحب الدرر حيث ذكر ما ذكره المصنف وقال هو الصحيح احترازاً عما قبل يقع على كل واحدة طلاق وعزاً الى إيلاء الزبلي واعتراضه في المنع بأن عبارة الزبلي "هكذا وذكروا في الفتاوى إذا قال لامرأته أنت على حرام والحرام عند طلاقك" لم ينو الطلاق وقع الطلاق ولو كان له أربع نسوة والمسألة بجماها تقع على كل واحدة منهن طلقة بائنة وقيل تطلق واحدة منهن والسه البدان وهو الاظهر والاشبه وفي إيلاء الفتح والبصر أن في المواضع التى يقع الطلاق بلفظ الحرام ان كان له أكثر من واحدة فلا تقع الا واحدة وتقع على كل تطليقة واحدة بخلاف الصحيح نحو امرأته طالق وله أكثر من واحدة فلا تقع الا واحدة وأجاب الأوزجندى أنه لا يقع الاعلى واحدة وهو الاشبه وعزاً الى الجرائى البرائة والخلاصة والخبرة وفي الفتح الاشبه عندى ما فى الفتاوى لان قوله حلال الله أو حلال المسلمين بم "ككل زوجة على سبيل الاستغراق كقوله هن طالق لا البذل كاحدا كن طالق وحث وقع بهذا اللفظ وقع باسواق الخيانة امرأته طالق وله امرأتان معروفتان له أن يصرف الطلاق الى أيتهما شاء ولم يحل خلافاً فلو أن التصحيح في غير الصحيح كلال المسلمين ونحوه لكونه

مطلب
فما لو قال امرأته طالق وله امرأتان
أو أكثر تطلق واحدة

بم كل زوجة لا يكازع في الدور اه كلام المنع ملخصا وسبأ في الايلاء عن التران قول الزبلي هـ
 والمساءلة بما بها يعني التحريم لا بقيد أنت على حرام مخاطبا لواحده بل يجب فيه أن لا يقع الاعلى لمخاطبة
 اه أقول والحاصل أنه لا خلاف في امرأته طالق ان له أن يصرفه الى أهله ما شاء خلافا لما في الدور ولا في أنت
 على حرام أنه لا يقع الاعلى لمخاطبة فقط خلافا لما يوجهه كلام الزبلي وانما الخلاف فيما يعبر به كل زوجة
 على سبيل الاستعراق فاختارنا الازجندى أنه لا يقع الاعلى واحدة فله صرفه الى أهله ما شاء نظرا الى أنه انظر
 مفرد واختارنا الحق ابن الهمام أنه يقع على الكل لاستعراقه وهذا هو الظاهر ويدل على أن محل الخلاف
 ما قلنا أنه في الذخيرة حكاه في حلاله المولى ابن علي حرام وهو صريح بتعليل الفتح والظاهر أنه لا خلاف في كل
 حل على حرام لأنه بعد التصريح بأداة العموم لا يمكن حمله على فرد خاص بخلاف العموم المستفاد
 من الاضافة وظهوره أن عدم اختلاف في الصريح لا خصوص صرحته بل لكونه باللفظ امرأته الذي عومه
 بدلى أى صادقة على واحدة لا بعينها أى واحدة كانت مثل قوله احداهن طالق حتى لو كان الصريح باللفظ
 عومه استعراق مثل حلال الله طالق أو من يحل طالق أو من فعقدت كحاشى طالق جرى فيه الخلاف
 المذكور وكان فيه ترجيح ابن الهمام يظهر ويظهر من هذا أن قوله امرأته حرام لا يتأتى فيه الخلاف
 المذكور لماعت من أن عومه بدلى الاستعراق فهو مثل امرأته طالق وبه ظهر أن محل الشارح تعميم
 الزبلي على امرأته حرام غير مناسب للمقام وقوله كما حذر المصنف الخ فيه أنه مخالف لما قد مناه عن المصنف
 من قوله فظهر أن التعميم في غير الصريح لحلال المسلمين ونحوه لكونه يعبر به كل زوجة فالذى حذر المصنف
 هو الحول على العام الاستعراق كما اختاره ابن الهمام فافهم ويظهر مما تراءى أن قوله على
 الطلاق كما هو الشائع في زماننا مثل قوله امرأته طالق لأن معناه كما مر أن فعلت كذا لم يمتنع وقوعه ولا يمتنع
 أن هذا محتمل لأن يكون المراد لزم الطلاق من امرأته أو من أكثر ولا ترجيح لاحدهما على الآخر فينبغي أن ثبت
 له صرفه الى من شاء وينبغي أن يكون قوله على الحرام كذلك لأن معناه أن فعل كذا فامرأته حرام عليه
 (تنبيه) لا فرق في ذلك بين المعنى والمخبر وكذا لا فرق بين حلته مرة أو أكثر فله صرف الاكثر الى واحدة
 ففي البرازية عن فوائده شيخ الاسلام قال حلال الله عليه حرام أن فعل كذا وفعله وحلف بطلاق امرأته
 أن فعل كذا وفعله واهل امرأته أن أراد أن يصرف هذين الطالقين في واحدة منهما أشار في الزادات الى أنه
 يلائم ذلك اه لكن اذا بان احداهما قبل وقوع الثاني ليس له صرفه اليها في البرازية أيضا من كتاب
 الايمان ان فعلت كذا فامرأته طالق وله امرأته أن أكثر طالقات واحدة واليه البيان وان طلق احدهما
 بالثنا أو رجعا وبوضعت عدتها ثم وجد الشرط تعينت الاخرى للطلاق وان كان لم تنقض العدة فالبيان
 اليه اه بقي شيء وهو ما كان الطلاق ثلاثا فله أن يقع على كل واحدة طلقة أم لا بد أن يجمع الثلاث
 على واحدة وعلى الأول فهل تكون كل واحدة من الثلاث بائنة للابلاغ وصف البيونة وهي حصة الاصل
 أو تكون رجعية نظرا للواقع ورأيت بخط شيخنا الساجاني عن المنية لو كان لرجل ثلاث نساء فطلق
 امرأته ثلاث طلقات يقع ثلاث لكل واحدة وعند أبي حنيفة لكل واحدة منهن طلاق بائن وهو الاصح
 اه وفيه مخالفة لما قد مناه من أنه لا خلاف في أن له صرفه الى من شاء فليأتل (قوله قال لسانه الخ)
 وجه وقوع الواحدة في هذه الصور أن بعض المطلقة طلقة كما توجب كل واحدة في إشباع طلقة يمين
 وبها وفي طلقين نصف طلقة وفي ثلاث ثلاثة أرباع طلقة وفي أربع طلقة كاملة (قوله فطلق كل واحدة
 ثلاثا) أى الا في الطلقين تقع على كل واحدة منهن طالقتان كذا في كافي الحاشى لم الشهد ومثله
 في الفتح والبحر (قوله يقع على كل واحدة طلاقان الخ) لأنه يصيب كل واحدة منهن في الخمس طلقة وربع
 طلقة وفي الست طلقة ونصف وفي السبع طلقة وثلاثة أرباع وفي الثمان طلقان وهذا حيث لا نسبة له
 كافي الكافي والفتح احترازا عما اذا نوى قسمة كل واحدة يمين فانه يقع على كل واحدة ثلاث (قوله
 ثلاثا) لأنه يصيب كل واحدة من الثمانية طلقان وتقسيم للتسعة يمين يقع على كل طلقة ثمانية (قوله
 ومثله) أى مثل بين قال في الفتح فلفظ لا يشر السواء بخلاف ما لو طلق امرأته كل واحدة واحدة
 ثم قال لسانه أشر كذا في أوتعت عليها يقع عليها طلقان اه وعما فيه عند قوله في الباب السابق

(قال لسانه الاربع يمين)

تطلقه طلق كل واحدة طلقة

وكذا لو قال يمين طلقين

أو ثلاث أو أربع إلا أن نوى

قسمة كل واحدة يمين فطلق

كل واحدة ثلاثا ولو قال يمين

خمس فطلق يمين على كل

واحدة فلا فان هكذا في الثمان

طلقات فان زاد عليها طالقات

كل واحدة ثلاثا ومثله قوله

أشر كذا في في طلبة ثانية

وفيهما (قال لا امرأتين لم يدخل بواحدة
منهما امرأتين طالق امرأتين طالق
ثم قال أردت واحدة منهما لا يصدّق
وليه مدخولتين فله ابتاع الطلاق
على احدهما) (قوله لا امرأتين
الطلاق على المدخولتين لا على غيرها
(قال امرأتين طالق ولم يسم
وله امرأتين) معروفة (طلقت
امرأتين) استحساناً (فان قال
امرأة أخرى وايها عنت لا يثبت
قوله الابينة ولو) كان (له امرأتان
كتأه ما معروفة لم يدر في
ايها شاء) خاتمة لم يحك خلافا
(فروع) كقولنا الطلاق وقع
الكل وان نوى التأكد بدین كان
اسمها قائماً وحرة فناداها ان
نوى الطلاق أو العتق وقعا والا
قال لا امرأتين هذه الكلمة طالق
طلقت وأبعد هذا الجارح عتق
قال انت طالق وأنت حرة وعنى
الاخبار كذا وقع قضاء الا اذا
أشهد على ذلك وكذا المظالم اذا
أشهد عند استخفاف الظالم
بالطلاق الثلاث أنه يحلف كاذبا
صدق قضاء ودبانه شرعاً وبه
وفي التهر قال فلا نطق واسمها
كذلك قال عنت غير هادین
ولو غيره صدق قضاء، وعلى هذا
لوحظ لداؤه بطلاق امرأته
فلا نطق واسمها غير لا نطق وقد كثر
في زماننا قول الرجل أنت طالق
على الاربعة مذاهب قال المصنف
وينبغي الجزم بوقوع قضاء ودبانه
ولو قال أنت طالق في قول الفقهاء
أوفلان الفاضل أو الملقى دين

ولو قال أنت طالق ثلاثة أنصاف تطلقه (قوله امرأتين طالق امرأتين طالق) مثله ما لو قال وامرأتين بالعطف
كفي الذخيرة - (قوله لصحة تفریق الطلاق الخ) كذا علق في البحر بعد نقله المسألة عن الذخيرة أي لان
المدخولة يحل لابتاع الثانية بسبب اعدته فله ابتاع الطلاقين علم بخلاف غير المدخولة لانها باتت بالاول
فلا يصدق في ارادته لها بالثاني كالمو كان طلق المدخولة بانها أو رجعا وأنقض عتقها فلا يصح ارادتها بالاول
ولا بانها في كماله مما نقله قرياس عن البرازية في ما إذا كانت احداً عاماً مدخولاً بها فقط وعنى في نكاحه فان
أرادها بالطلاقين صح وان أراد غير المدخول بها لا يصدق في التلق لانها لم تنسأ أمرأته بل الثانية أمرأته فيقع
عليها الثاني كما هو ظاهر (قوله ولم يسم) أمالوسماها بما فيها فكذلك بالاولى ويقع على التي عنها أيضاً لو كانت
زوجه قال في البرازية ولو قال ثلاثة بنت فلان طالق ثم قال أردت امرأة أخرى أجنبية بذلك الاسم والنسب
لا يصدق ويقع على امرأته بخلاف ما إذا أقر بالسمي فأدعى رجل أنه هو وأنكر بصدق بالحلف ماله على هذا
المال لا ما هو فلان وكذا لو قال زينب طالق وهو اسم امرأته ثم قال أردت به غير امرأتين لا يصدق ويقع على ممان
كاتب زوجته وكذا لو نسبها الى اسمها واختها أو ولدها وهي كذلك ولو حلف ان يخرج من المصر فأمرأته عائشة
كذا واسمها فاطمة لا تطلق اذا خرج اه (قوله استحساناً) كذا في البحر عن الظهيرية ومثله في الخاتمة
ومقتضاه ان القياس خلافه تأمل (قوله كذا ما معروفة) احتراز عما لو كانت احداً عاماً معروفة فقط
وهو المسألة التي قبلها وأما الجبهولتان فكما معروفتين ثم هذه المسألة كما قال ح مكررة قوله ولو قال امرأتين
طالق وله امرأتان أو ثلاث (قوله ولم يحك خلافاً) رد على صاحب الدرر كما تشريره (قوله كررنا نظ
الطلاق) بأن قال للمدخولة أنت طالق أو قد طلقت قد طلقتك أو أنت طالق قد طلقتك أو أنت طالق
وأنت طالق واذا قال أنت طالق ثم قيل له ما قلت فقال قد طلقتها أو قلت في طالق فهي طالق واحدة لا نه جواب
كذا في الحاشية (قوله وان نوى التأكد بدین) أي وقوع الكل قضاء وكذا اذا اطلق اشياء أي بأن
لم ينو استتفاهاً ولا توكيداً لان الاصل عدم التأكد (قوله والا لا) أي بان قصد النداء وأطلق فلا يقع
على المعتد اشياء في العاشر من مباحث النية وذكر قبل في التاسع انه فرق المحبوس في التلق بين الطلاق فلا
يقع وبين العتق فيقع وهو خلاف المشهور اه قلت وفي عبارة الاشياء قلب لان المحبوس يفرق بأن الحزام
صالح للتسمية وهو اسم بعض الناس بخلاف طالق أو مطلقه فالنداء يقع على اشياء المعنى فتطلق بخلاف
الحزب وافتقار ما في الخلاصة أشهد ان اسم عبده حر ثم دعاه بحراً لا يفتق ولو سمي امرأته طالق دعاه باطالق
تطلق (قوله قال لا امرأتين هذه الكلمة طالق تطلق الخ) لما قالوا من انه لا تعتبر العفة والتسمية مع الإشارة
كم لو كان له امرأتين بغيره فقال امرأته هذه العماء طالق وأشار الى البصرة تطلق ولو رأى شخصاً ظن انه امرأته
بغيره فقال لا امرأتين طالق ولم يشر الى شخصها فإذا الشخص غير امرأته تطلق لان المعتبر عند عدم الإشارة الاسم
وقد وجد كافي الخاتمة وقد مناسبت الكلام على مسألة الإشارة والتسمية في باب الامامة (قوله وعنى الاخبار
كذا الخ) قد مناسبت الكلام عليه في أول الطلاق (قوله على ذلك) أي على أنه يخبر كذا (قوله وكذا المظالم
اذا أشهد الخ) أقول التقييد بالاشهاد اذا كان مظلوماً غير لازم في الاشياء وأمانة تخصيص العام في البين
تقبل ودبانه انما فاقضاء عند الخصاص والفتوى على قوله ان كان الحالف مظلوماً كذلك اختلفوا هل الاعتبار
لبنية الحالف أو المستخلف والفتوى على نية الحالف ان كان مظلوماً لان كان ظالماً كما في الولو الحية والخلاصة
اه وفي حواشيه ما لالتساوي التحلف بغير الله تعالى وظل والنسبة في الحالف وان كان المستخلف محتسماً
(قوله انه يحلف) متعلقاً بأشهاد (قوله قال فلا نطق واسمها كذا) أي زينب مثلاً وقوله واسمها كذا أي زينب وضريحه
عائده اليه أفاده ح (قوله وعلى هذا الخ) أي لان المعتبر الاسم عند عدم الإشارة كذا كرناه انما وهذا الفرع
منقول ذكرناه قرياس عن البرازية فافهم (قوله وينبغي الجزم بوقوع قضاء ودبانه) ولا شبهة في كونه رجعي
لانما لا اتفاق المذاهب كلها على وقوع الرجعي - بأن طالق ونقائه في الظهيرية وكذا ان طالق على مذهب اليهود
والنصارى كما أفتى به الغير الرمي أيضاً وكذا أنت طالق لا يردل قاض ولا عام أو أنت طالق يحل للتنازع ويحرم
على - فيقع بالكل طلاق رجعية كما قدمناه قبل هذا الباب (قوله في قول الفقهاء الخ) وكذا في قول القضاء
أو المسلمين أو القرآن تطلق قضاء ولا تطلق ديانة الابائية خاتمة لكن في الفتح أول الطلاق ولو قال طالق

في كتاب الله أو بكتاب الله أو سمعه فان نوى طلاق السنة وقع في أوفاها والواقع في الحال لان الكتاب يدل على
الواقع للسنة والبيعة فيحتاج الى التنية ولو قال على الكتاب أو به أو على قول القضاء أو الفقه أو وطال في القضاء
تأمر الفقهاء فان نوى السنة دين وفي القضاء يقع في الحال لان قول القضاء والفقهاء يقتضي الامرين فاذا اخص
دين ولا يسمع في القضاء لانه غير ظاهر اه فتأمل (قوله قال نساء الدنيا الخ) في الاشياء عن عتي الخاتمة
رجل قال عبيد اهل بغداد احرار لم ينوعبده وهو من اهلها أو قال كل عبيد اهل بغداد اذ وكل عبيد في الارض
أو في الدنيا قال أبو يوسف لا يعتق عبيده وقال محمد يعق وعيل هذا الخلاف والطلاق والقوى على قول
أبي يوسف ولو قال كل عبيد في هذه السكة أو في المسجد الجامع حر فهو على هذا الخلاف ولو قال كل عبيد في هذه
الدار وعبيده فمباذعة في قولهم لا لو قال ولد ادم كلهم احرار في قولهم اه وهو صريح في جريان الخلاف
في الخلعة كالبيدة لانهما يعني السكة لكن ذكر في الذخيرة ولا الخلاف في نساء اهل بغداد طال في فعند أبي يوسف
وروايه عن محمد لا تطلق الا أن نويها لان هذا امر عام وعن محمد أيضا تطلق بلا نية ثم نقل عن فتاوى سمرقند أن
في القرية بخلاف الماشع منهم من الحقها بالبيت والسكة ومنهم من الحقها بالمصر اه ومقتضاه عدم الخلاف
في السكة ثم علل عدم الوقوع في المصر وأهل الدنيا بل هو وقوعه لكان انشاء في حقه فكأن انشاء أيضا في حقهم
وهو متوقف على اجازتهم وهي متعذرة (قوله فقال فعلت) أي طلقت بقريشة الطلب (قوله فواحدة
ان لم ينو الثلاث) أي بأن نوى الواحدة أو لم ينو شيئا لانه بدون العطف يحتل تكرير الأول ويحتل الانتهاء
فأي ذلك نوى الزوج صححت نيتيه كذا في عيون المسائل وفي المتنق انه تقع الثلاث ولم يشترط نية الزوج ذخيرة
(قوله ولو عطف بالواو وثلاث) لانه قريشة التكرار في طابته الجواب وفي الخاتمة قالت له طلقني ثلاثا
فقال فعلت أو قال طلقني وقعن ولو قال محببها أنت طالتي أو قالت طالتي تقع واحدة اه أي وان نوى الثلاث
والفرق ان طلقني أمر بالتطبيق وقوله طلقني تطبيق فصح جوابا والجواب يتنهن اعاد ما في السؤال بخلاف
أنت طالتي فانه اخبار عن صفة قائمة بالحل وانما ثبت التطبيق اقتضاء تصحيحا للوصف والنايب اقتضاء ضرورة
فثبت التطبيق في حق صحة هذا الوصف لا في حق كونه جوابا فبقي أنت طالتي كلاما مستمدا وانه لا يحتل
الثلاث أفاده في الذخيرة (قوله اعتبار بالانشاء) لانه عاك انشاء الطلاق عليها فإل الاجازة التي هي
اضعف بالاولى شرح تلخيص الجامع للفارسي (قوله اذ نوى) صوابه اذ نوا بضمه المعنى كما هو في تلخيص
الجامع قال الفارسي في شرحه وكذلك الوعالت المرأة أنت نفسي فقال الزوج أجزت ما قلنا لكن بشرط
نية الزوج والمرأة الطلاق وتضع هناية الثلاث ما مشروط نية الزوج فلان لفظ البنونة من كتابات الطلاق وأما
نية المرأة فلم يذكر محمد في الكتاب وقالوا يجب أن يشترط حتى يقع التصرف فتلحقا فتوقف على الاجازة وأما
بدون نيتها يقع اخبارا عن بنونة الشخص أو بنونة نبي آخر كما لو كان من جانب الزوج فلا يحتل الاجازة فلا
يتوقف وأما صحة نية الثلاث فلما عرفت من احتمال لفظ هذه الكتابة الثلاث اه (قوله بخلاف الاول) لان قوله
أجزت بمنزلة قوله طلق فلا يحتاج الى نية ولا تصح فيه نية الثلاث ح (قوله وفي اخيرة لا يقع الخ) أي
لو قالت المرأة اخترت نفسي منك فقال الزوج أجزت ونوى الطلاق لا يقع شي لان قوله اخترت لم يوضع لطلاق
لا صريحا ولا كناية ولهذا الواجب بنفسه فقال لها اخترت أو اخترت نفسك ونوى الطلاق لم يقع شي لانه نوى
مالا يحتل لفظه ولا عرف في ايشاع الطلاق به الا اذا وقع جوابا لتفسير الزوج اياها في الطلاق شرح تلخيص
(قوله من كانت امرأته عليه حرام) كذا في بعض النسخ برفع حرام والصواب ما في اكثر النسخ من النصب
لانه خبر كان (قوله فهو اقرار منه بجرمتها) عبارة البرازية قال في الخط فهذا اقرار منه بجرمتها عليه في
الحكم اه وأفاد قوله في الحكم أي في القضاء لانه لا تخبر منه انما اذ لم يكن حره فها من قبل كالأخبار بطلاقها
كاذبا لا يقال ان هذه تصح لغيره لانه وقع الطلاق أصلا لا صريح ولا كناية ولا ردة واما لا ناقل هذا
اقرار عن تحريم منه سابق لانشاء طلاق في الحال بغير لفظ ثم يقال هذا اقرار بغير لفظ بل بالفعل وقد سرحوا
بان الاقرار قد يكون بالامارة وقد يكون بلا لفظ ولا فعل كالتكوير في بعض المواضع فافهم (قوله وقيل لا)
يشاعلي ان هذا الفعل لا يكون اقرارا فافهم (قوله وسئل الخ) تأييدا لما قبله ويان لعدم الفرق بين
الفعل من واحد أو أكثر وبين التحريم الفيد البائن والتطبيق المنفرد الرجعي (قوله طلقن) أي طلق نساء

قال نساء الدنيا أو نساء العالم
طالتي لم تطلق امرأته بخلاف
نساء الخلعة والدار والبيت وفي
نساء القرية والبيدة خلاف الثاني
وكذا العتق قالت زوجها طلقني
فقال فعلت طلقت فان قالت
زدي فقال فعلت طلقت أخرى
ولو قالت طلقني طلقني طلقني
طلعت فواحدة ان لم ينو الثلاث
ولو عطف بالواو وثلاث * ولو قالت
طلعت نفسي فأجزت طلعت اعتبارا
بالانشاء كذا أنت نفسي اذا
نوى ولو ثلاثا بخلاف الاول وفي
اخترت لا يقع لانه لم يوضع الا
جوابا وفي البرازية قال بين اخباره
من كانت امرأته عليه حراما
فليعلم هذا الامر فتعلمه واحد
منهم فهو اقرار منه بجرمتها وقيل
لأن اثنين وسئل أبو الليث عن
قال لجماعة ككل من له امرأة
مطلقة فليصدق بيده فنهذوا فغان
طلقن وقيل ليس هو باقرار

كل من المصنفين بناء على ان هذا التصديق اقرار (قوله ثم تكلم الخائف) سكت عما اذا تكلم غيره والظاهر انه لا يقع لان تعليق المتكلم لا يسرى حكمه الى غيره الا اذا قال الغيروا كما كذلك مثلاً وأما الفرعان السابقان فجعلنا من الاقرار لا الانشاء والتعلق انشاء ط قلت بزيادة ما في ايمان البرازية جماعة كان يصنع بعضهم بعضاً فقال واحد منهم من صفع صاحبه فامر أنه طالق فقال واحد هلا ثم صفع القتال صاحبه لا يقع لان هلا ليس بين اه وهلا كلمة فارسية (قوله والخائف لا يخرج نفسه عن اليمين) أشار به الى أن دخول الخائف هنا في عموم كلامه لقريئة ان قلنا ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وفي التحرير ان دخوله قول الجمهور والله تعالى أعلم

(باب الكليات)

لما فرغ من أحكام الصريح الذي هو الاصل في الكلام لما انه موضوع للافهام والصريح ادخل فيه شرع في الكليات وهو مصدر كايكون اذا ستر نهر (قوله كناية عند الفقهاء) أي كناية الطلاق المرادة في هذا المحل والاعتناء عندهم مطلقاً كالاضوليين ما استمر المراد منه في نفسه قال في النهر وخرج بالانحياز ما لو استمر المراد في الصريح بواسطة نحو غرابية اللفظ أو انكشف المراد في الكناية بواسطة التفسير والصريح والكناية من اقسام الحقيقة والنجاز فالحقيقة التي لم تخرج صريحاً والمهجورة التي غلب معناها بالانحياز كناية والنجاز الغالب الاستعمال صريح وغير الغالب كناية اه ح (قوله ما لم يوضع الخ) أي بل وضع لما هو اعم منه ومن حكمه لان ما سوى الثلاث الرجعية لا يعمه لم يرد به الطلاق أصلاً بل هو حكمه من البنونة من النكاح وعليه ففي قوله واحتله تساهل والمراد احتمله متعلقاً باعتناء أفاده في الفتح وأشار به الى عدم حصرها ولذلك قال في شرح الملتقى ثم الفاظ الكناية كثيرة ترتي الى اكثر من خمسة وخمسين لفظاً على ما في النظم والتقف وزيد غير هاتئنه اه ومنها عديت عنها فبقعه البائن بالنية كما فتي به الشيخ اجماعاً على الحائلك قلت ومنها أنت خالصة المستعمل في زماننا فانه في معنى خلية وبرية تأمل في البرازية قال لا تحران كنت تضر بى لاجل فلانة التي تزوجتها فاني تركتها اغذها ووريت خلية وبرية تأمل في البرازية قال لا تحران كنت تضر بى لاجل فلانة التي تزوجتها كذا واما الطلاق فتقع به واحدة بائنة لقواهم الكناية ما احتل الطلاق وغيره ورده عشرين السيد محمد أبو السعود في حاشية مسكين بأنه لا يلزمه الا كنفارة يمين لأن ما ذكره في تعريف الكناية ليس على الإطلاق بل هو مقيد باللفظ يصح خطابها به وبصريح لانشاء الطلاق الذي اشهره أولاً لخبر بأنه أوقعه كانت حرام اذ يحتمل لاني طلقته أو حرام العجبة وكذا بقية الانفاظ وليس لفظ اليمين كذلك اذ لا يصح بأن يخاطبها بآيات يمين فضلاً عن ارادة انشاء الطلاق به أو الاخبار بأنه أوقعه حتى لو قال أنت عين لاني طلقته لا يصح فليس كل ما احتل الطلاق من كناية بل هي من القيدين ولا بد من ثالث هو كون اللفظ مباحين الطلاق وانما شاعره كالحرة في أنت حرام ونقل في البحر عدم الوقوع بلا حديث لا اشتبه لا رغبة في فبك وان نوى ووجهه ان معاني هذه الالفاظ ليست ناشئة عن الطلاق لان الغالب الندم بعده فتنشأ المحبة والاشتهاء والرغبة بخلاف الحرمة فاذا لم يقع بهذه الالفاظ مع احتمال أن يكون المراد لاني طلقته في لفظ اليمين بالاولى ولانهم قسموا الكناية ثلاثة اقسام كايأتي ما يصلح جواباً للسؤال الطلاق لا غير كاعتدي وما يصلح جواباً واردة الود والها كاخري وما يصلح جواباً ووساً كطيلة ولا شك ان هذا اللفظ غير صالح لشي من الثلاثة لانها اذا سأله الطلاق لا يصلح جواباً بقوله على يمين لافعل كذا الان

الجواب يكون ما عايد على انشاء الطلاق اجابة لسؤالها كاعتدي أو على عدم معرفة الطلب كاخري أو وساً لها كنبه وعلى يمين لا يدل على انشاء الطلاق اه ملخصاً مع زيادة ثم قال وبه يظهر ان ما نقل عن فتاوى الطوري اذا قال ايمان المسلمين تلزمي طلق امر أنه خطأ فأحس وصحفت كثيراً من شيخنا فتاوى الطوري كفتاوى ابن نجيم لا يوثق بها الا اذا تأيدت بنقل آخره اه واعتضه ط بأن على يمين يحفل الطلاق وغيره لانه يكون به وبالله تعالى خفي نوى الطلاق عمت نيته وكأنه قال على الطلاق لأفعل كذا او تقدم على الطلاق من التعليق المعنوي وما في فتاوى الطوري من تخصيصه بالطلاق للعرف لكل المسلمين على حرام اه أقول والحاصل ان على يمين ليس كناية للملزم وليس صريحاً أيضاً لانه لا يستعمل الا في الطلاق وهذا ليس كذلك وهو ظاهر لكن لفظ اليمين جنس من افراده الحلف بالطلاق فاذا اعنيه بالنية صار كأنه قال على حلف بالطلاق لأفعل

بما عة يتحدثون في مجلس فقال رجل منهم من تكلم بعده هذا فامر أنه طالق ثم تكلم الخائف طلقت امر أنه لان كلمة من لثة معي والخالف لا يخرج نفسه عن اليمين فيصحت

(باب الكليات)

(كناية) عند النسوة (ما لم يوضع) أي الطلاق (واحتله) وغيره (الكليات) (لا تطلق بها)

كذا وهو لو صرح بهذا المنوى صار حالها به والاعم اذا اراد به الاخص ثبت به حكم ذلك الاخص والاخص هنا
 طلاق صريح فتقع به واحدة رجعية لاثباته وفي ايمان البراز يشمن الفصل الثاني قال في حله أو قال في حلف
 بالطلاق ان لا أفعل كذا ثم فعل ما لفت وحث وان كان كاذبا وقد منافي أول فصل الصريح عن جامع القصورين
 ان فعلت كذا تجزى كلمة التسرع بيني وبينك ينبغي أن يصح العين على الطلاق لانه متعارف بينهم فسهو وقد منافي
 هناك أيضا عن الذخيرة لو قال له أف نون ناطأ أف لام فاف ان نوى الطلاق تطلق لأن هذه الظروف يفهم منها
 ما هو المفهوم من الصريح انها لا تستعمل كذلك فصارت كالسكينة في الاقتضائي بالنسبة فهذا يدل على
 انه لو اراد بالعين الطلاق يصح ويقع به رجعية اذا حثت وأما ايمان المسلمين فانه جع بين الاضافة الى المسلمين
 قرينة على انه اراد جميع أنواع الايمان التي يحلف بها المسلمون كاليمن بالله تعالى والطلاق والعشاق المعلقين
 وسبأ في هذا زيادة بيان في كتاب الايمان ان شاء الله تعالى (قوله قضاء) قد به لانه لا يقع ديانة بدون النية
 ولو وجدت دلالة الحال فوقه بواحد من النية أو دلالة الحال انما هو في القضاء فقط كما هو صريح الجرو وغيره
 (قوله أو دلالة الحال) المراد بهما الحالة اظاهرة المفيدة المتصورة ومنها تقدم ذكر الطلاق بجر عن المحيط
 ومقتضى اطلاقه هنا كالسكينة ان الكليات كلها يقع بها الطلاق بدلالة الحال قال في البروق قد منع في ذلك
 القدوري والسرخسي في المبسوط وخالفهما غير الاسلام وغيره من المشايخ فتسألوا بعضه الا يقع بها الابنية
 اه وأراد بهذا البعض ما يجمل الرد كخرجي واذهي لكن المصنف وافق المشايخ في التفصيل
 الا في في الاعتراض على عبارة الكثرة ايجاب عنه في النهر بما ذكره ابن كمال ناشي اوضح الاصلاح بأن
 صلاحية هذه الصور لانه كانت معارضة لحال مذكرة الطلاق في الرد ليل فكانت الصور المذكرة خالية
 عن دلالة الحال ولذلك توقف فيها على النية اه (قوله وهي حالة مذكرة الطلاق) أشار به الى ما في النهر من أن
 دلالة الحال تعد دلالة الحال قال وعلى هذا فتفسر المذكرة بسؤال الطلاق أو تقديم اليتاق كفي اعتدى ثلاثا
 وقال قبله المذكرة أن نسأل هي أجنبي الطلاق (قوله أو الغضب) ظاهره انه معطوف على مذكرة
 فيكون من دلالة الحال (قوله فالحالات ثلاث) لما كان الغضب يقابل الرضى فهو مفهوم منه صريح التفرع
 وفي الفتح واعلم ان حقيقة التقسيم في الاحوال قسمان حالة الرضى وحالة الغضب وأما حالة المذكرة فتصدق مع
 كل منها بل لا يتصور سؤالها الطلاق الا في احدى الحالتين لانها ضا دن لا واسطة بينهما قال في البحر بعد نقله
 وبه علم ان الاحوال ثلاثة حالة مطلقة عن قيدي الغضب والمذكرة وحالة المذكرة وحالة الغضب اه وفي
 النهر وعندنا ان الاولى هو الاقتصار على حالة الغضب والمذكرة اذا الكلام في الاحوال التي تؤثر فيها الدلالة
 لا مطلقا ثم رتبته في البدائع بعد ان قسم الاحوال ثلاثة قال في حالة الرضى يدين في القضاء وان كان في حال
 مذكرة الطلاق أو الغضب فقد قالوا ان الكتابات اقسام ثلاثة الموعود بها والغضب والتحقيق اه (قوله والكتابات
 ثلاث الخ) حاصله انها كلها تنصل للجواب أي اجابته لها في سؤالها الطلاق منه لكن منها قسم يجمل الرد أيضا
 أي عدم اجابة سؤالها كانه قال لها لا تطلي الطلاق فاني لا فوله وقسم يجمل السب والشتم لها دون الرد وقسم
 لا يجمل الرد ولا السب بل يتخص للجواب كما يعلم من التهستاني وابن الكمال ولذا عبر بالنطق بجمل وفي أبي السعود
 عن الجوى ان الاحتمال انما يكون بين شيئين يصدق بهما اللفظ الواحد معا ومن ثم لا يشان بجمل كذا وكذا كما به
 عليه العصام في شرح التلخيص من بحث المسند اليه (قوله فخصوا خرجي واذهي وقوى) أي من هذا
 المكان ليقطع الشر فيكون رد أو لانه ملته فاف يكون جوابا رضى ولو قال فيبي الثوب لايقع وان نوى
 عند أبي يوسف لان معناه عرفا لاجل البيع فكان صريحه خلاف المنوى ووافقه زفر نهر ولو قال اذهي
 فتزويج بالفا والواو فمأى الكلام عليه في الفروع (قوله تنعني تخمري استتري) أمر باخذ القناع أي
 الخمار على الوجه وانه تخمري وأمر بالاستتار قال في البحر أي لانك بنت وحرمت على الطلاق أو لانه ينتظر اليك
 أجنبي اه فهو على الآول جواب وعلى الثاني رد وفي البحر عن شرح قاضي خان لو قال استتري مني خرج
 عن صكونه كلمة اه وهل المراد عدم الوقوع به أصلاً أو أنه يقع بلانية والظاهر الثاني وعلمه فهل الواقع
 بان أو جرحي والظاهر البان تكون قوله مني قرينة لفظة على ارادة الطلاق ببنزلة المذكرة تأمل (قوله
 اتقني اطلقني) مثل اخرجي وقد تقدم ح (قوله من القرينة) بالغين المجبة والراء راجع للاول وقوله

قضاء (الابنية أو دلالة الحال)
 وهي حالة مذكرة الطلاق أو الغضب
 والحالات ثلاث رضى وغضب
 ومذكرة والسكيات ثلاث
 ما يجمل الرد أو ما يصلح للسب
 أو لا (فخصوا خرجي واذهي
 وقوى) تنعني تخمري استتري
 اتقني اطلقني اغربي اغربي من
 القرينة أو من الغزوبة

أومن العزوبة ما هملة والزاي راجع للثاني من عزب عنى فلان يعزب أى فعناه أيضا ناعدى ح بزادة نفسه
 ما فى اخرى أى امن الاحتمالين (قوله يحتل ردًا) أى ويصلج جوابا أيضا ولا يصلح ساو لا شتا ح (قوله
 خلية) يشع الخاء المعجمة فعلة بمعنى فاعله أى خالصة اما عن النكاح أو عن الخير ح أى فهو على الأول جواب
 وعلى الثاني سب وشتم ومثله ما بأتى (قوله برة) بالهمزة تركه أى منه لئلا تمنع من النكاح أو حسن الخلق ح
 (قوله حرام) - من حرم الشيء بالضم حراما منع اريد به ا هنا الوصف ومعناه المنوع فيجعل على ما سبق وسأفى
 وقوع البائن به بلائنة فى زمانا للتعارف لا فرق فى ذلك بين مجزئ ومجترئ مثلك سواء على - أولا وحلال المسلمين
 على - حرام وكل حل على - حرام وأنت معى فى الحرام وفى قوله حرمت نفسي لا بد أن يقول عليك وأوردانه اذ وقع
 العلق بهذه اللفاظ بلائنة يدعى أن يكون كالصريح فى اعتقابه الرجعة واجب بأن المتعارف انما هو ابتغاء
 البائن لا الرجعى حتى لو قال لم انولم يصدق ولو قال مرتين ونوى بالاولى واحدة وبالثانية ثلاثا صحته نيته عند
 الامام وعليه الفتوى كفى البرازية ح عن التهرقلى لكن عبارة البرازية قال لا امرأته انما على حرام ونوى
 الثلاث فى أحدهما والواحدة فى الاخرى صحته نيته عند الامام وعليه الفتوى ثم اعلم ان ما ذكره من الاراد
 والجواب مذكور فى البرازية أيضا ومتفق الجواب وقوع الرجعى - فى زمانا لانه لم تعارف ابتغاء البائن به
 فان العامى الجاهل الذى يخلف بقوله على - الحرام لا يفعل كذا لا يميز بين البائن والرجعى - فضلا عن أن يكون
 عرفه ابتغاء البائن به وانما المعروف عنده ان من حنث بهذا اليمين يقع عليه الطلاق مثل قوله على الطلاق لأفعل
 كذا او قد مر أن الوقوع بقوله على الطلاق انما هو المعروف لانه فى حكم التعليق وكذا على - الحرام والا فلا يصل
 عدم الوقوع أصلا كفى طلاق على - كما تقدم تقريره فثبت كان الوقوع بهذين اللفظين للعرف يدعى أن يقع
 به ما المتعارف بالفرق بينهما وان كان الحرام فى الاصل كناية يقع به البائن لانه لما غلب استعماله فى الطلاق
 لم يبق كناية ولذا لم يتوقف على التنية أو دلالة الحال ولا شئ من الكناية يقع به الطلاق بلائنة أو دلالة الحال
 كما صرح به فى البدائع ويدل على ذلك ما ذكره البرازى - عقب قوله فى الجواب المار ان المتعارف به ابتغاء البائن
 لا الرجعى - حيث قال ما منه بخلاف فارسية قوله سر حنك وهو رها كرم لانه صار مصر بحافى العرف على
 ما صرح به فى ثم الزاهدى الخوارزمى فى شرح القندورى - اه وقد صرح البرازى - أولا بأن حلال الله على
 حرام بالعربية أو الفارسية لا يحتاج الى تنية حيث قال ولو قال حلال اريد بروى أو حلال الله عليه حرام لا حاجة
 الى التنية وهو الصحيح الملقى به للعرف وأنه يقع به البائن لانه المتعارف ثم فرق بينه وبين سر حنك فصرح
 كناية لكنه فى عرف الفرس غلب استعماله فى الصريح فاذا قال رها كرم أى سر حنك يقع به الرجعى مع ان
 أصله كناية أيضا وماذا الا لانه غلب فى عرف الفرس استعماله فى الطلاق وقد مر أن الصريح مالم يستعمل
 الا فى الطلاق من أن - لغة كانت لكن لما غلب استعمال حلال الله فى البائن عند العرب والفرس وقع به البائن
 ولولا ذلك لوقع به الرجعى - والمأصل أن المتأخرين خالفوا المتقدمين فى وقوع البائن بالحرام بزانية حتى لا يصدق
 اذا قال لم انول لخل العرف الحادث فى زمان المتأخرين فيتوقف الا فى وقوع البائن به على وجود العرف كما فى
 زمانهم وأما اذا انفرد استعماله فى مجزئ الطلاق لا يقد كونه بائنا فعين وقوع الرجعى - به كفى فارسية سر حنك
 ومثله ما تقدم منه فى أول باب الصريح - من وقوع الرجعى - بقوله من يوش أو يوش أول فى لغة الترك ما عنده
 العربى - أنت خلية وهو كناية لكنه غلب فى لغة الترك استعماله فى الطلاق هذا ما ظهر لفهمى التناصر ولم أرا حدا
 ذكره وهى مسألة تنهية كثيرة الوقوع فماتل ثم ظهر لى بعدمدة ما عصى يصلح هوايا وهو أن لفظ حرام معناه
 عدم حل الوطنى ودوا عيسيه وذلك يكون بالايلاء مع بقاء العقد وهو غير متعارف ويكون بالطلاق الرافع للعقد
 وهو قهمن بائن ورجعى - لكن الرجعى - لا يحزم الوطنى فتعين البائن وكونه التحق بالصريح للعرف لا يأتى فى وقوع
 البائن به فان الصريح قد يقع به البائن كطليقة شديدة ونحوه كان بعض الكتابات قد يقع به الرجعى - مثل
 اعتدى واستمرى رسولك وأنت واحدة والحاصل أنه لما تعارف به الطلاق صار معناه تحريم الزوجة وتحريرها
 لا يكون الا بالبائن هذا غاية ما ظهر لى فى هذا المقام وعليه فلا حاجة الى ما أجاب به فى البرازية من أن المتعارف به
 ابتغاء البائن لما علمت مما ردد عليه والله سبحانه أعلم (قوله بائن) - من بان الشئ انفصل أى منفصلة من وصلة
 النكاح أو عن الخير ح (قوله كينة) - من البت بمعنى القطع فيجعل ما احتمل البائن وأوجب سببه فيه

(يحتل ردًا ويشو خلية برة حرام بائن)
 ومرادها كينة تلة

الافت واللام وأجيز الفتر اسقاطهما وبثله من البتل وهو الاشتطاع وبه سميت مريم لانقطاعها عن الرجال
 وقاطبة الزهر لانقطاعها عن نساء زمانها فضلا ودنيا وحسبا وقيل عو الدنيا التي رجاها وفقه من الاحتمال ما مر
 ح عن النهر **(قوله يصلح سبا)** أي ويصلح جوابا أيضا ولا يصلح رداح ومنله في النهر وابن السكال والبدائع خلافا
 لما يظهر من الجرم أن يصلح الرد أيضا **(قوله اعتدى)** أمر بالاعتداد الذي هو من العدة أو من العداء اعتدى
 نعمي عليك بدائع **(قوله واستبرى)** أمر بتعرف براة الرحم وهي طهارتها من الماء وأنه كآلة عن الاعتداد
 الذي هو من العدة ويشتل استبرى لا طلقك بدائع **(قوله أنت واحدة)** أي طالق تطلقه واحدة ويحتل أنت
 واحدة عندي أو في قولك مدحا أو ذمما فإذا اتى الأول فكأنه قاله ولا اعتبار بأعراب الواحدة عند عامة
 المشايخ وهو الأصح لان العوام لا يميزون بين وجوه والخواص لا يلتزمونه في شغاطاتهم بل كل صناعاتهم
 والعرف لغتهم وذا ترى أهل العلم في مجازي كلامهم لا يلتزمونه على أن الرفع لا ينافي الوقوع لاحتمال أن يريد
 أنت تطلقه واحدة وفيها لم نفس الطلقة مباحة كرجل عدل لكن قد اعتبروا الأعراب في الإقرار فيها لواله على
 درهم عند انقار رغبا ونصيا فطلب الفهر وكانه غلابا لاحتمال في البداية قد بره ونعمته في النهر **(قوله أنت
 حرة)** أي لبراءتك من الرق أو من رق السكاح واعتقتك مثل أنت حرة كما في التبع وكذا كوني حرة وأعتق
 كما في البدائع نهر **(قوله اختارى أمرك بديل)** كناية عن تفويض الطلاق أي اختارى نفسك بالفرق
 أه في عمل أو أمرك بديل في الطلاق أو في تصرف آخر وفي النهر عن الخواشي السعدية وهذا الإشتاب ذكره
 في هذا المقام ولقد وقع بسبب ذلك خطأ عظيم من بعض المفتين فزعم أنه يقع به الطلاق وأقبح به وحرم حلالا
 فعوذ بالله من ذلك اه وقد نبه عليه الشارح عند قوله خلا اختارى ح أي حيث ذكر أنه لا يقع بهما الطلاق
 ما لم تطلق المرأة نفسها أي مع نية الزوج تفويض الطلاق لها أو دلالة الحلال من غضب أو مذاكرة كإتيان في
 الباب الآتي ويعلم بما هنا **(قوله سرحك)** من السراح بفتح السين وهو الإرسال أي أرسلتك لاني طلقتك
 أو طلجك إلى وكذا فارقك لاني طلقك أو في هذا التبرل نهر **(قوله لا يحتمل السب والرد)** أي بل معناه
 الجواب فقطح أي جواب طلب الطلاق أي التلطي فنع **(قوله تأثرا)** غير محمول عن الفاعل أي توقف
 تأثرا لاقسام الثلاثة على نية ط **(قوله للاختمال)** لماذا ذكرنا من كل واحد من الالفاظ يحتمل الطلاق
 وغيره والحال لا تندل على أحدهما فيستل عن نيته وصدق في ذلك قضا بدائع قال ط فان قلت ان ما يصلح
 جوابا بنبى الوقوع به وان لم يكن نية قلت ليس المراد بكونه جوابا بانه جواب لتحصيل الطلاق بل هو جواب
 لكلامها بغير السؤال أما اذا سكمت بسؤال الطلاق فقد حصلت المذاكرة وقومها لا يتوقف على النية الا الاول
 كما يأتي اه قلت لكنه يخالف لماذا ذكرناه انفسا عن النية من تفسيره المحل الجواب بانه جواب طلب الطلاق أي
 التلطي فالاولى الجواب عن الاراد بأن يقال أن نحو اعتدى ببعض للتطبيق اجابة لسؤالها أي انه ان كان
 هنالك سؤال الطلاق فبعض للتطبيق ولا يلزم وجود سؤال الطلاق في جميع الحالات لانه قد تنصرون الحالة حالة
 ونفى فقط أو حالة غضب فقط بدون سؤال الطلاق ومع ذلك لا يخرج نحو اعتدى عن كونه متعصفا للجواب بمعنى
 انه لو كان سؤال لبعض جوابا له ولذا يقع بلا توقف على نية في حالة الغضب المجردة عن السؤال تأمل **(قوله
 بيمينه)** فاليمين لازمة لسؤالها ادعت الطلاق ام لاحتمال الله تعالى ط عن الجبر **(قوله فان نكل)** أي عند
 القاضي لان النكول عند نيره لا يعتبر ط **(قوله توقف الاولان)** أي ما يصلح رد وجوابا وما يصلح سبا
 وجوابا لا يتوقف ما يعين الجواب بيان ذلك ان حالة الغضب تصلح للرد والتبديد والسب والشتم كما تصلح للطلاق
 والفاظ الاولين يحتمل ذلك أيضا فضا والحال في نفسه محتمل لطلاق وغيره فإذا عني به غيره فقد نوى ما يحتمل
 كلامه ولا يكذب الظاهر فصدق في القضاء بخلاف الفاظ الاخبار أي ما يعين للجواب لانه وان احتملت الطلاق
 وغيره أيضا لكنهم لما زال عنهم احتمال الرد والتبديد والسب والشتم الذين احتملتها حال الغضب تعبت الحال
 دالة على ارادة الطلاق فترجع جانب الطلاق في كلامه ظاهرا فلا يصدق في الصرف عن الظاهر فلذا وقع بها قضاء
 بلا توقف على النية كما في صريح الطلاق اذ نوى به الطلاق عن ذائق **(قوله توقف الاول فقط)** أي ما يصلح
 للرد والجواب لان حالة المذاكرة تصلح للرد والتبديد كما تصلح للطلاق دون الشتم والفاظ الاول كذلك فاذا نوى بها
 الرد والاطلاق فقد نوى محتمل كلامه بلا مخالفة للظاهر فتوقف الوقوع على النية بخلاف الفاظ الاخيرين فانها

مطلب
 لا اعتبار بالأعراب هنا

(يصلح سبا ونحو اعتدى واستبرى

رجل أنت واحدة أنت حرة

اختارى أمرك بديل سرحك

فارقك لا يحتمل السب والرد في

حالة الرضى أي غيبا لغضب

والمدح ككرة (تتوقف

الاقسام) الثلاثة تأثرا (على

نية) للاختمال والقول له بيمينه

في عدم النية وبكفي فتلذنه باله

في منزله فان ابى رفقه للسكاح فان

نكل فترق بينهما مجتبي (وفي

الغضب) توقف (الاولان) ان نوى

وقع والا (وفي مذاكرة الطلاق)

يتوقف (الاول فقط)

وان احتبئت الملائق لكنها لا تحتمل ما تحتمله المذكرة من الردة والتباعد فتح جانب الطلاق ظاهرا فلا يصدق في الصريح عنه فلذا وقع بها قضا بلائته والحاصل ان الاول يتوقف على النية في حالة الرضى والغضب والمذكرة والثاني في حالة الرضى والغضب فقط ويقع في حالة المذكرة ببلانية والثالث يتوقف عليها في حالة الرضى فقط ويقع في حالة الغضب والمذكرة بلائته وقد نطمت ذلك بقول

فخوارجي قوي اذهبي رد ابعي * خلية برية سبا صلح
واستبري اعدي جوابا قدحتم * فالاول الفصل له دوام زم
والثاني في حالة الغضب والرضى انضبط * والذكر والثالث في الرضى فقط

ورسمها في شبان الزادة الايضاح بهذه الصورة

رد وجواب	سب وجواب	جواب فقط
اخرجي اذهبي	خلية برية	اعندي استبري
تلازم النية	تلازم النية	تلازم النية
تلازم النية	تلازم النية	يقع بلائته
تلازم النية	يقع بلائته	يقع بلائته

(قوله لان مع الدلالة) اسم ان ذكره الشان محذوف (قوله لانها) أي الدلالة (قوله ميتة) أي المرأة (قوله على الدلالة) أي الغضب أو المذكرة (قوله لاعلى النية) أي لو برهنت فيما يتوقف على نية الطلاق على انه نوى لا تقبل (قوله فلو السؤال هل يقع) يعني اذا قال السائل قلت هكذا هل يقع على الطلاق بقول الفتى نعم ان نويت ح (قوله ولو بكم يقع) يعني لو قال السائل قلت كذا لم يقع على يقول له الفتى تقع واحدة ولا تعرض لاشتراط النية يعني لا يقول له الفتى تقع واحدة ان نويت ح (قوله وتقع رجعية) أي وان نوى البائن ح (قوله بقوله اعدي) لانه من باب الاشعار أي طاعتك فاعدي أو اعدي لاني طاعتك في المدخول بها ثبت الطلاق وتجب العدة وفي غيرها ثبت الطلاق علانية ولا تجب العدة كذا في التلويح وبغضه في النهر (قوله واستبري ح) قد منعنا عن البدائع انه كناية عن الاعتداد من العدة فقال فيه ما قلناه انقضى اعدي (قوله وأنت واحدة) لانه اذا نوى الطلاق صار لفظ واحدة صفة لصدر محذوف أي طالق مطلقة واحدة وصريح الطلاق يعقب الرجعة والمصدر وان احتمل نية الثلاث لكن التصحيح على الواحدة يمنع ارادة الثلاث (قوله في الاصح) كذا جمعه في الهداية وغيرها وقدما الكلام عليه (قوله فلا يراد الخ) أي اذا علمت ان الذكر في باقية ما عدا الالفاظ المذكورة في المتن فلا يراد عن غيرها من الالفاظ الكليات قد يقع به الرجعي من كل كناية كان فيما ذكر الطلاق لكن جعلها في العزدة لانه لا يولي تحت الالفاظ الثلاثة الواقع بها الرجعي لان علم وقوع الرجعي بها وجود الطلاق مقتضى أو من غير اتخاذ كرهها الطلاق يقع بها الرجعي بالاولى (قوله فخوارجي من طلاقك) أي يقع به الرجعي اذا نوى فتح لكن في الجوهره ولو قال أثارى من نكاحك وقع الطلاق اذا نواه وان قال أثارى من طلاقك لا يقع شيء لأن البراءة من الشيء تزيله اه وذكر في البرازية اختلاف التعصج في برئت من طلاقك وجرم في الحاشية بجمع عدم الوقوع به لكن قال في الفتح وفي الخلاصة اختلف في برئت من طلاقك والوجه عندي أن يقع بالانطلاق حقيقة تترتب منه تستلزم عزم عن الابعاع وهو بالنيونة باقضا العدة والثلاث أو عدم الايضاح أصلا بذلك صارت كناية فاذا أراد الاول وقع ومصرف الى احدي البينتين وهي التي دون الثلاث اه قلت مقتضى هذا وقوع واحدة بائنة لان الوقوع ليس بلفظ الصريح بل بلفظ برئت تأمل (قوله وخلصت سبيل طلاقك) وكذا خلت طلاقك أو تركت طلاقك ان نوى وقوع الافلاخانية (قوله بالتخصيف) أي تخفيف اللام أمنا بالتشديد فهو صريح يقع به بلانية كما في باب (قوله وأنت أعلم من امرأة فلان) فان كان جوابا لقولها ان فلانا طلق امرأته وقع ولا بد لان دلالة الحال فاعمة مقام النية حتى لو لم تكن فاعمة لم يقع البائنة نهر في باب الصريح عن الخلاصة فليس من الصريح واللام يتوقف على النية واللام في الفتح بأن أفضل التفضل ليس صريحا فافهم (قوله وهي مطلقة) أي والحاصل ان امرأة فلان مطلقة والافلاخ يقع وهذا القيد ذكره في البصر لكن في الفتح في أول باب

ويقع بالآخرين وان لم يولان مع الدلالة لا يصدق قضا في نية النية لانها أقوى لكونها ظاهرة والنية بائنة ولذا تقبل ميتة على الدلالة لاعلى النية الآن تقام على اقراره بها عمادية في كل موضع تستلزم النية فلو السؤال هل يقع يقول نعم ان نويت ولو بكم يقع يقول واحدة ولا تعرض لاشتراط النية برزاية فليحفظ (وتقع رجعية) بقوله اعدي واستبري رحل وأنت واحدة وان نوى اكثر ولا عبرة بعراق واحدة في الاصح (د) يقع (ياقها) أي باقي الفاظ الكتابات المذكورة فلا يراد وقوع الرجعي ببعض الكتابات أيضا نحو أثارى من طلاقك وخلصت سبيل طلاقك وأنت مطلقة بالتحفيف وأنت أطلق من امرأة فلان وهي مطلقة

ففي ثلثها أو بكل منها حصصاً أو بالثلاثة طلاقاً أو حصصاً لا غيراً وبالثانية طلاقاً أو بالثلاثة حصصاً لا غيراً وبالأخرين
 حصصاً لا غيراً وبالاولى طلاقاً أو بالثلاثة حصصاً وفي هذه المسئلة تقع واحدة والرابعة والعشرون ان لا ينوي
 بكل منها شيئاً فلا يقع شيء والاصل انه اذا نوى الطلاق واحدة ثبت هذا كره الطلاق فاذا نوى بما بعدها
 الحيز صدق الظهور والامر بالاعتداد بالحيز عقب الطلاق ولا يصدق في عدم نية شيء بما بعدها واذا لم
 ينو الطلاق بشيء صح وكذلك كل ما قبل المتنوي بها ونية الحيز واحدة غير مسبوقة واحدة ينوي بها الطلاق
 يقع بها الطلاق وتثبت حالة المذاكره فيجزي فيها الحكم المذكور بخلاف ما اذا كانت مسبوقة واحدة
 يريد بها الغلاق حيث لا تقع بها الثانية كذا في التهر عن الفتح ح قلت ولان هذا الاصل في بعض الصور
 المارة زيادة الوضع فاذا نوى بالاولى حصصاً لا غير وقع الثلاث لانه لما نوى بالاولى الحيز وقعت طلاق لانها
 غير مسبوقة بايقاع ولما نوى بالثانية والثالثة الحيز أيضاً أصبحت نية وقوع الاولى قبلهما واذا نوى بالاولى
 طلاقاً وبالثانية حصصاً لا غير يقع ثلثان لان نية الحيز بالثانية صحيحة لسبقها بايقاع الاولى ولما نوى بالثالثة
 شيئاً وقع بها أخرى لنسبوت المذاكره وقوع الاولى واذا نوى بالكل حصصاً تقع واحدة وهي الاولى لعدم سبقها
 بايقاع أصبحت نية بالثانية والثالثة الحيز لسبق الايقاع بواحدة قبلهما وعلى هذا القياس (قوله
 فواحدة ديانة) لاحتمال قصده التأكيد كانت طائق ما تقي فصح (قوله وثلاث قضاء) لانه يكون ثلثاً
 بكل لفظ ثلث تطليقة وهو مما لا يخفى فيستكمل فمقع الثلاث بجر عن المحيط قال في الفتح والتأكد خلاف
 الظاهر وعلمت ان المرأة كالتأني لا يحل لها ان تمكنه اذا علمت منه ما ظهره خلاف مذهب اه وفي البحر
 عن المحيط لوقال غيب تطليقة تعتد بها ثلاث حيز يصدق لانه محتمل والظاهر لا يكذب اه قلت ومثله
 في كافي الحاكم الشهيد (قوله فان نوى واحدة) أي بان نوى باعدي في الصور الثلاث الامر بالعدّة
 بالحيز دون الطلاق فصدق لظهور الامر فيه عقب الطلاق كما مر (قوله وقتنا) وتكونان رجعيين لان
 اعتدى لا يقع به البائن كما علمت (قوله في الواو ثلثان) وكذا في صورة عدم العطف أصلاً لانه في صورتين
 يكون أمر استأنافاً وكلاماً مبدئياً وهو في حال مذاكرة الطلاق فيعمل على الطلاق بجر عن المحيط (قوله
 قبل واحدة) جزم به في المحيط على انه المذهب معلا بان الناء الوصول أي قصد جعل الامر على الاعتداد
 بالحيز (قوله وقبل ثلثان) مشى عليه في الخاتمة ووجهه حل الامر على الطلاق للمذاكرة قلت والاول
 أوجه تأمل (قوله طلقها واحدة الخ) عبارة للخبرة وغيرها طلقها رجعة ثم قال في العدة جعلت هذه
 التطليقة بانه أول ما يصح عنده أي خفيفة وهي أخص من عبارة المصنف والظاهر وقد بقوله في العدة لانه
 بعده تصير المرأة أجنبية فلا يمكنه جعل طلاقها ثلثاً أو بئاً ولذا قيد الشارح بقوله بعد الدخول لانه لو قبله
 لا يمكن جعلها ثلثاً أو بئاً كونهما بئاً قبل الجعل لا إلى عدة وبقوله قبل الرجعة لانه بعد ما يسهل على الطلاق فيعذر
 جعلها بئاً أو ثلثاً أيضاً واذا جعلها بئاً في العدة فالعدّة من يوم ايقاع الرجعي كما ذكره في البرازية أي لا من
 يوم الجعل وقد متنا في أول باب الصريح عن البدائع ان معنى جعل الواحدة ثلثاً انه ألحق بها اثنتين لانه
 جعل الواحدة ثلثاً (تنبيه) ذكر اطلاق بلا عدد فقيل له بعد ما سكت لكم فقال ثلثاً وقع ثلاث
 عنده ما خلا للمحمد ولو لم يسل وقال بعد ما سكت ثلثاً ان كان سكونه لا يتقطع النفس تطلق ثلثاً لانه مضطر له
 فلا يقدح في الاصول او واحدة كما في البرازية وفي الجوهره قال أنت طالق فقيل له بعد ما سكت كم فقال ثلاث فعنده
 ثلاث وفي الخاتمة ويحتمل ان هذا قول أبي حنيفة فان عنده اذا طلق واحدة ثم قال جعلت ثلثاً ناظر ثلثاً اه
 ومن هنا يعلم حكم ما قيل للمطلق قل بالثلاث فقال بالثلاث انه يقع بالاولى لان الجعل فيه أظهر وفي البرازية
 قال لها أنت طالق واحدة فقالت هزرق قال هزرق على ما نوى وألا فلا شيء اه وهزرقاً بغيره ألف ولا
 يخالف هذا ما فهمناه لانهم لم تأمره أن يجعله ألفاً وانما تعرضت تعريضاً بخلافه فيما نحن فيه أمر بان يصيره
 ثلثاً فأجاب والجواب بضعف ما في السؤال كذا يجزئ شيئاً ما يجزئنا السامعاني قلت والذي يظهر أن قولها
 قل بالثلاث أمر بالمحاق العد بآول كلامه فلا يلحق كالموت كما به بعد سكونه بلا طلب نعم لو قال لها أنت طالق
 فقالت طلقني بالثلاث فقال بالثلاث فانه لا شبهة في كونه جعلاً وان شاء لانه جواب للطلب والله أعلم
 (قوله فهو كما قال) أي في ثلاث في الاول وثلثان في الثاني كما في الخاتمة والبرازية وعليه فيكون قد ألحق

وزاد لو نوى بالكل واحدة فواحدة
 ديانة وثلاث قضاء ولو قال أنت
 طالق اعتدى أو عطفه بالواو
 أو الفاء فان نوى واحدة فواحدة
 أو ثنتين وقتنا وان لم ينو في الواو
 ثلثان وفي القضاء قبل واحدة
 وقبل ثلثان (طلقها واحدة) بعد
 الدخول (جعلها ثلثاً ما صح كالموت
 صلها رجعي جعله) قبل الرجعة
 (بائناً) أو ثلثاً أو كذا لوقال
 في العدة ألزمت امرأتى ثلاث
 تطليقات تلك التطليقة أو ألزمتها
 بتطليقتين ثلاث التطليقة فهو كما قال

بالطاعة الاولى طلقتهن في الاول وطلقة في الثاني (قوله كما امر) أي قبل طلاق غير المدخول بها ح
 وقوله فخذ كراشارة إلى الجث السابق هنا لمع صاحب الجرح في مسألة المال في وقد علمت ما فيه (قوله
 الصريح يلحق الصريح) كالأول لها أنت طالق ثم قال أنت طالق أو طلقة على مال وقع الثاني بغير فله
 فرق في الصريح الثاني بين كون الواقع به رجعيًا أو بائنًا (قوله ويلحق البائن) كالأول لها أنت بائن
 ثم خالعهما على مال ثم قال أنت طالق أو هذه طالق بغير عن البرازية ثم قال وأدخل الصريح البائن كان
 بائنًا لأن البينة السابعة عليه تمنع الرجعة كما في الخلاصة وقال أيضًا قد نال الصريح إلا لاحق البائن يكونه
 خاطبها به وأشار إليها لا حترًا إذا قال كل امرأة طالوقه لا يقع على المختلعة الخ وسيد كره الشراح
 في قوله ويستثنى ما في البرازية الخ وبأق الكلام فيه (قوله بشرط العدة) هذا الشرط لا بد منه في جميع
 صور البائن فالأولى تأخير عنها اهـ ح (قوله الصريح ما لا يحتاج إلى نية) من هذا إلى قوله على المشهور
 كان الواجب ذكره قبل قوله والبائن يلحق الصريح لأن هذا كله من متعلقات الجلة الأولى اعني قوله
 الصريح يلحق الصريح والبائن ولأن المراد بالصريح في الجلة الثانية خصوص الرجعي كما نرى في بعض أن
 المراد بالصريح هنا حقيقة النوع خاص منه وهو ما وقع به الرجعي فقط بل الاعم وأما الكتابات الرواجع
 كما عتدى واستبره رجعا وأنت واحدة وما ألحق بها فإنها وإن كانت تلحق البائن في ظاهر الرواية بشرط النية
 لكنها لما وقع بها الرجعي كانت في معنى الصريح كما في البدائع أي فهي ملحقة بالصريح في حكم الحاق البائن
 أماده في الضروريات الخ إن صحة هذه اللفاظ لا إشعار فإن معنى قوله أنت واحدة أنت طالق طلقة واحدة
 فصير الحكم للصريح لكن لا بد من النية لنبذ هذا المعنى اهـ فأفاد وجه كونها في حكم الصريح وهو
 كونه معنًى رافعا وإن الإيقاع انما هو به لاجتماعها لكن ثبوته مضمرا لا توقف على النية وبعد ثبوته بالنية
 لا يحتاج إلى نية قال ح ولا ردأت على حرام على المتقي من عدم توقفه على النية مع أنه لا يلحق البائن
 ولا يلحقه البائن لكونه بائنًا لما لا عدم توقفه على النية أمر عرض له لا بحسب أصل وضعه اهـ (قوله بائنًا
 كان الواقع به أو رجعيًا) يؤيد ما قلناه من أن أول فضل الصريح عن البائن أن من أن الصريح نوعان صريح
 رجعي وصريح بائن وحيد قد خل فيه الطلاق الرجعي والطلاق على مال وكذا ما مر قبل فصل طلاق غير
 المدخول بها من الفاظ الصريح الواقع بها البائن مثل أنت طالق بائن أو البتة أو أغش الطلاق أو طلاق
 الشيطان أو طلقة طويلة أو عرض الخ فهذا كله صريح لا يتوقف على النية ويقع به البائن ويلحق الصريح
 والبائن قال في الخلاصة والصريح يلحق البائن وإن لم يكن رجعيًا هذا وفي المنصوري شرح المعهودي
 للراعي المحق في منصور السجستاني في المختلعة يلحقها صريح الطلاق إذا كانت في العدة والكتابة أيضا تلحقها
 إذا كانت في حكم الصريح كما عتدى الخ ثم قال والكتاب والبائنات تلحقها أي المختلعة وإن كان الطلاق
 رجعيًا يلحقها الكتابات لأن ملك النكاح باق قال في عقد القراد وهذا مؤيد لما في النسخ ومعنى العطف في قول
 المنصوري والبائنات ما وقع من البائنات باللفظ النكاحي فإنه يلغى ذكر البائن كما أطلقوا عليه اهـ ونقله
 في التهر وأقره أقول والصواب أن الواو في البائنات زائدة من النسخ وإن مراد المنصوري الكتابات البائنات
 المقابلة للكتابيات الرجعية التي ذكرها قبله لما علمته من أن البائنات بغير لفظ الكتابة من الصريح الذي يلحق
 البائن والأصارمة أيضا الكلام الفتح لا يؤيد القدر (قوله فقه الخ) أي إذا عرفت أن قوله الصريح يلحق
 الصريح والبائن المراد بالصريح فيه ما ذكره من الطلاق الثلاث فليحتمل ما أي يلحق الصريح والبائن
 فإذا أبان أمر أنه ثم طلقها ثلاثا في العدة وقع وهي واقعة حلب قال في فتح القدير أثبت أنه يلحقها لما سمعت من
 أن الصريح وإن كان بائنًا يلحق البائن وإن أن المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان كناية اهـ وتبعه تليذه
 ابن الشحنة في عقد القراد وكذا صاحب الجهر والنهر والمنج والمقدسي والشرنبلاني وغيرهم وهو صريح
 ما نقلناه أنفسنا الخلاصة وأيده صاحب الدرر والغرر كأنه كرهه خيرا قال من رجح عدم وقوع الثلاث فإنه
 خلاف المشهور كما يأتي (قوله وكذا الطلاق على مال) أي أنه أيضا من الصريح وإن كان الواقع به بائنًا
 (قوله والبائن) بالنصب معطوف على قوله الرجعي (قوله ولا يلزم المال) أي إذا أبانها ثم طلقها
 في العدة على مال وقع الثاني أيضا ولا يلزمها المال لأن إعطاءه لخصيل الخلاص الخبز وإنه حاصل كاف في الجرح

مطلب
 الصريح يلحق الصريح والبائن

ولو قال أن طلقتهن فليس بائن

أو ثلاث ثم طلقها يقع رجعيًا لأن

الوصف لا يسبق الموصوف

كما مر فذكر (الصريح يلحق

الصريح) ويلحق (البائن) بشرط

العدة (والبائن يلحق الصريح)

الصريح ما لا يحتاج إلى نية بائنًا كان

الواقع به أو رجعيًا فغنى الطلاق

الثلاث فليحتملها وكذا الطلاق

على مال فيلحق الرجعي ويجب

المال والبائن يقع ولا يلزم المال كما في

الخلاصة فالعتر فيه اللفظ لا المعنى

عن البرازية أي بخلاف ما قبله فإنه إذا أطلقها وجبها فوقف الخلاص على انقضاء العدة فإذا أطلقها بعده مجال
في العدة لم يلزم المال لأن ما ثبت منه في المال قال في البحر ثم اعلم أن المال وإن لم يلزم أي في مناسخ لا يثبت
في الوقوع من قبوله إلا أن قوله أنت طالق على ألف تعلق طلاقها بالقبول فلا يقع بلا وجود الشرط كما في البرازية
فالمعنى فيه أي في الصريح هنا اللفظ أي كونه من ألفاظ الصريح وإن كان معناه أي الواقع به البائن والمراد
باللفظ ما يشمل المعتبر كما في الكتابات الرجعية كما مر (قوله على المشهور) رد على ما ذكره بعضهم في واقعة حاج
المدكورة أنهما من أنه لا يقع الثلاث لأنه بائن في المعنى والبائن لا يلحق البائن واعتبار المعنى أولى من اعتبار اللفظ
وجعله الأصح الملقى به أقامه المصنف قلت وفي السوازي الزاهدي عازيا إلى الأسرار للبحر الذين قال لها أنت بائن
ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثا لا يقع الثلاث عند أبي حنيفة لكون الثلاث ينشئة غليظة في المعنى وعندهما يقع
لكونها في اللفظ صريحا والأصح قوله لأن الاعتبار للمعنى دون اللفظ ثم عزى إلى شرح العيون مثله ثم عزى إلى كتاب
آخر قال بمجمل يقع الثلاث والفتوى على قوله ثم قال وفي فصول الاستروشن مثله أه وقد استكمل برده المصنف في
المنع ونقله عنه في الشر بلاية وأقره وقد تقرر أن الزاهدي ينقل الروايات الضعيفة فلا يتابع فيها بشره وقد
وجد النقل عن الخلاصة والبرازية وغيرهما بما يخالفه كما قدمناه وقد استدلل في الدرر واليعقوبية على خلافه
أيضا كما ذكره قريبا ويكتفي بقائه وما ذكره في فتح القدير وتابعه عليه من بعده كما قدمناه فلذا اعتمد السامع وجعله
المشهور ومما يدل عليه قطعا أنه لو أطلقها ثم خلعتها ثم قال في عدة الخلع أنت طالق فهذا صريح لفظا بائن معنى
وهو واقع قطعاً فقد استدلو على حقوق الصريح البائن بقوله تعالى فلا جناح عليكم ما فيها افتدته به يعنى الخلع
ثم قال تعالى فان طلقها فلا تحل له من بعد الخ والفاء للتعقيب قال في الفتح فهو نص على وقوع الثالثة بعد
الخلع اه ومثله في الدرر عن التلويح وفي حواشي الخبر الرمي قال في مشتمل الأحكام والبائن لا يلحق البائن
يعنى البائن اللفظي أم البائن المعنوي يعلق اللفظي مثل الثلاث من الميسر اه (قوله لا يلحق البائن
البائن) المراد بالبائن الذي لا يلحق هو ما كان بلفظ الكتابة لأنه هو الذي ليس ظاهرا في إنشاء الطلاق كذا في
الفتح وقد يقوله الذي لا يلحق إشارة إلى أن البائن الموقع أولا أعم من كونه بلفظ الكتابة أو بلفظ الصريح المعيد
للبينة كالطلاق على مال وحديثه فيكون المراد بالصريح في الجملة الثانية أعنى قوله البائن يلحق الصريح
لا البائن هو الصريح الرجعي فقط دون الصريح البائن وبه ظهر أن ما نقله الشارح أولا عن الفتح من أن الصريح
ما لا يحتاج إلى نية بائنا كان الواقع به أو رجعا خاص بالصريح في الجملة الأولى أعنى قوله البائن يلحق
الصريح والبائن كادل عليه كلام الفتح الذي ذكرناه هنا ويدل عليه أيضا أمور منها ما أعقبوا عليه من تعليلهم
عدم حقوق البائن البائن بامكان جعل الثاني خبرا عن الأول ولا يخفى أن ذلك شامل لما إذا كان البائن الأول
بلفظ الكتابة أو بلفظ الصريح ومنها ما في الكافي للعالم الشاهد الذي هو جمع كلام محمد في كسبه ظاهرة الرواية
حيث قال وإذا طلقها تطليقة بائنة ثم قال لها في عدتها أنت على حرام وأخلة أو برة أو بائة أو شبه ذلك
وهو يريد به الطلاق لم يقع عليها شيء لأنه صادق في قوله هي على حرام وهي من بائن أي لأنه يمكن جعل الثاني
خبرا عن الأول وظاهر قوله طلقها تطليقة بائنة أن المراد بالصريح البائن بقرينة مقابلته بالفاظ الكتابة تأمل
ومنها قول الزيلعي أمّا كون البائن يلحق الصريح فظاهر لأن القيد الحكمي باق من كل وجه لبقاء الاستتاع
اه فهذا صريح في أن المراد بالصريح في الجملة الثانية هو الصريح الرجعي الذي لا يخفى أن بقاء قيد النكاح
من كل وجه وبقاء الاستتاع لا يكون بعد الصريح البائن ومنها ما قدمناه من قول المنصوري وإن كان
الطلاق رجعا يطلعه الكتابات لأن ملك النكاح باق فتقسيده بالرجعي دليل على أن الصريح البائن لا يلحقه
الكتابات وكذا قبله دليل على ذلك ومنها ما في التاتريخية قبيل الفصل السادس ولو طلقها على مال أو خلعتها
بعد الطلاق الرجعي يصح ولو طلقها أجمال ثم خلعتها في العدة لا يصح اه فانظر كيف فرق بين الرجعي والصريح
البائن وهو الطلاق على مال حيث جعل الخلع واقعا بعد الأول لا بعد الثاني فهذا صريح فيما قلناه أيضا من أن
المراد بالصريح هنا الرجعي فقط وبالبائن الأول ما يشمل البائن الصريح ومنها فرقان ذكرهما في البحر الأول
ما في الفتية عن الأوزجندی طلقها على ألف فقبلت ثم قال في عدتها أنت بائن لا يقع اه والثاني ما في الخلاصة
من ابنس السادس من الخلع ولو طلقها أجمال ثم خلعتها في العدة لم يصح اه فهذا أيضا صريح فيما قلناه وبه سقط

على المشهور (لا) يلحق البائن
(البائن)

ما في البحر ونفعه في الثمر من استشكاله الفرعين بناء على فهمه أن المراد بالصرح ما يشعل الصريح البائن قال
وقد جعلوا الطلاق على مال من قبيل الصريح وقالوا ان البائن يلحق الصريح ينبغي الوقوع في الفرع الاول
وصحة الخلع في الفرع الثاني ثم قال في العرو لا يخص الابكون المراد بعدم صحة الخلع عدم لزوم المثل والدليل
عليه أن صاحب الخلاصة صرح في عكسه وهو ما اذا طلقها بحال بعد الخلع أنه يقع ولا يجب المال ولا فرق
بينهما كما لا يخفى اهـ أقول وهذا عجيب من مثله أما قول فلان المراد بالصرح في الجملة الثانية هو الرجعي فقط
بخلاف الصريح في الجملة الاولى كدال عليه ما ذكرنا من تعليلاتهم وفروعههم وعليه فلا إشكال في الفرعين
أصلا بل هو ادبلان على ما قلناه وأما ثانيا فلان ما ذكره من التخصيص بعيد جدا بل التخصيص ما قلناه وأما ثالثا فلان
دعواه عدم الفرق بين هذا الفرع وعكسه كما لا يخفى في غاية الخفاء للفرق الواضح بينهما لأنه اذا طلقها بحال بعد
الخلع انما لا يجب المال لان اعطاء المال لتحصيل الخلاص المتجزئانه حاصل كما قد متنا بانه اما اذا طلقها على مال
قبل الخلع فلا وجه اسقوط المال لان الطلاق بدونه لا يحصل به الخلاص المتجزئ بل يتوقف الى انقضاء العدة وقد
حصل بل المال ما هو المطلوب به ولا يطل بالخلع العارض بعده بعد تحقق المطلوب به بل يطل الخلع نفسه لان
الخلاص المتجزئ حاصل قبله فلا يفيد هذا مما ظهر في تقرير هذا المقام * الذي زلت فيه اقدام الافهام * فاعتقه
فانه من جملة ما اخص به هذا الكتاب * بعون الملك الوهاب * ثم رأيت في الحواشي البعويية على صدر
الشريعة ما نصه وأيضا قولهم والبائن الغير الصريح يلحق الصريح ينبغي أن لا يكون على اطلاقه لانه لا يلحق
الصرح البائن لاحتمال الخبرة عن الاول كما لا يخفى الآن يدعى الفرق بين البائنين فلا يصح الخبر أحدهما
عن الآخر اهـ وهذا عين ما فهمته بحمد الله تعالى من أن المراد بالصرح في الجملة الثانية الصريح الرجعي
فقط وقوله الآن يدعى الفرق الخ قد علمت مما تروناه أولا عدم الفرق فانه لا شبهة فيه لذي فهم والله سبحانه أعلم
(قوله اذا أمكن الخ) قد في عدم خلاق البائن البائن ومختزعه ما أفاده بقوله بخلاف أنتك باخري الخ ط قال
في العرو وينبغي أنه اذا أثبتناهم قال لها أنت بائن ناويا طلبة ثانية أن تقع الثانية بنيتها لانه بنيتها لا يصلح خبرا فهو
كالوفاة أنتك باخري الآن يقال ان الوقوع انما هو بالنظر صالح له وهو آخر بخلاف مجرد الثانية اهـ وفيه
أن اللفظ الثاني صالح ولو ابدل صالح بعين له لكان أظهر ط أقول ويدفع البحث من أصله تغييرهم بالامكان
وبأنه لا حاجة الى جعله انشاء متى أمكن جعله خبرا عن الاول لانه صادق بقوله أنتك بائن على أن البائن لا يقع
الا بالنسبة فقوله البائن لا يلحق البائن لاشك أن المراد به البائن المنوي اذ غير المنوي لا يقع به شيء أصلا
ولم يشترطوا أن ينوي به الطلاق الاول فعلم أن قولهم اذا أمكن الخ احتراز عما اذا لم يمكن جعله خبرا كما في
أنتك باخري لا عما اذا نوى به طلاقا آخر قد بر وأما اعتدلي اعتدلي فانه ملحق بالصرح كما تقدمت فلا يشاق
ما هنا حيث وقعوا به مكررا تأمل (قوله كانت بائن بائن) كذا في بعض النسخ مكررا وفي بعضها كانت
بائن بدون تكرار وهو الاصول لان المقصود التمثيل لا إشباع البائن على المبانة ولانه كما قال ط ليس
المراد الاخبار الحصرية بل الاخبار عما صدر أولا ولانه لوهم أن يلزم كونه في مجلس واحد وهو غير لازم اهـ
(قوله أو أنتك بتطبيقه) عطف على بائن الثانية أي أنتك بائن أنتك بتطبيقه اهـ ح وأشار به الى أنه
لا يشترط اتحاد اللفظين فتشمل ما اذا كان الاول بلفظ الكتابة البائنة أو الخلع أو الإطلاق الصريح
اذا كان على مال أو موصوفا بما ينبغي عن اليقونة كما عطف مما قد متناه بعد كونه الثاني بلفظ الكتابة البائنة
كالخلع ونحوه مما يتوقف على النية ولو باعتبار الاصل كانت حرام بخلاف الكتابات الرجعية فانها في حكم
الصريح فتلحق البائن كما مر (قوله فلا يقع) أي وان نوى لما في البحر عن الحياوى ولا يقع بكتابات الطلاق
شيء وان نوى اهـ ط (قوله لانه اخبار) أي يجعل اخبارا لانه أمكن ذلك (قوله بخلاف أنتك باخري)
أي لو أثبتناهم أولا ثم قال في العدة أنتك باخري وقعه لان لفظا أخرى مناف لامكان الاخبار بالثاني عن الاول
(قوله أو أنت طالق بائن) لان وقوعه بأنت طالق وهو صريح وبلغه وقوله بائن لعدم الحاجة اليه لان الصريح
بعد البائن بائن كذا في شرح المنار لصاحب البحر وهو اشارة الى ما ذكره في البحر عن الذخيرة من الفرق
بين هذا وبين قوله المبانة أنتك بتطبيقه وهو أنه اذا الغينا بائنا في قوله طالق وبه يقع ولو الغينا أنتك في قوله
بتطبيقه وهو غير مفيد اهـ قلت لكن بشكل عابه ما قد متناه في باب طلاق غير المدخول به لمن ان

اذا أمكن جعله اخبارا عن الاول
كانت بائن بائن أو أنتك بتطبيقه
فلا يقع لانه اخبار فلا ضرورة
في جعله انشاء بخلاف أنتك
باخري أو أنت طالق بائن

الطلاق متى قد بعدد أو وصف أو مصدر فالوقوع بالتسديد حتى لو قال أنت طالق وماتت قبل قوله ثلاثا وبأن
لم يقع فهذا ينبغي ما أطبقوا عليه من الغناء الوصف هنا لأن إيجاب بأن اعتبار الوقوع به هنا لا يصح لسبق
البيونة قبله ولو وقع البائن بالصرح هنا وان لم يوصف فعين الغناء الوصف كما علمت أنفسا وبني أشكال آخر
مذكور مع جوابه في الجبر (قوله أو قال نوبت) أي بالبائن الثاني البيونة الكبرى أي الحرمة الغلظة
وهي التي لا حل بعدها إلا بفسخ الزوج أو زواجه أو العقد كما في الجبر وقيل لا يقع لأن التغلظ صفة البيونة
فإذا قلت البتة في أصل البيونة لكونها حاصله لغت في الثبات وصف التغلظ محظ وهذا صريح في الغناء
البيونة ومثله ما قد مناه أنفاس الحماوى فلا تصح بية بيونة أخرى خلا لما يجتنبه في الجبر كما مر في الدرر
أقول وهذا يدل قطعا على أنه إذا أبانها ثم قال في العدة أنت طالق ثلاثا يقع الثلاث لأن الحرمة الغلظة
إذا ثبتت بمجرد البتة بلا ذكر الثلاث لعدم ثبوته في المحل فلا تنبت إذا صرح بالثلاث أولى ونما فيه
ونحوه في الدعوى (قوله تعدد الخ) على قوله بخلاف الخ (قوله ولذا) أي لتعذر حله على الأخبار
(قوله إلا إذا كان البائن معلقا الخ) يشمل ما إذا آل من زوجته ثم أبانها قبل منى أربعة أشهر ثم مضت
قبل أن يقر بها أو هي في العدة فانه يقع خلافا لفرج (قوله قبل إيجاد المخير) سدد ذكر الشارع بمختر
التقليبة وتخفيف الثاني غير قبل ولو علمه قبل وقوع المعلق الأول وكذلك كما ذكره أبنا (قوله نوبا) لانه كتابة
فلا بد من بية (قوله لانه لا يصلح اخبارا) أي لان التعليق قبل فلا يصح اخبارا عنه وكذا الاضافة ح
وأعاد التعليق وان علم من قوله سابقا ولذا وقع المعلق لطلول النصل فافهم (قوله ومثله المضاف) الاولى
ومثال المضاف لان المماثلة في الحكم فهمت من قوله سابقا ومضاف (قوله وفي الجبر الخ) مراده بهذا
النقل الاستدلال على قوله نوبا ح (قوله فيفتقر للنية) أي أو المذاكرة (قوله ولو قال ان دخلت)
بيان لما إذا كانا معلقين كما في البحر (قوله ثم دخلت وبانت) اشارة بالعطف بهم الى أنه لا بد من كون
التعليق الثاني قبل وجود شرط الاول لانه لو دخلت وبانت ثم قال ان كنت زيدا فكلمته لا يقع لان الاول لما
وجد شرطه قبل تعليق الثاني صار مستجزا والمعلق لا يلحق الا اذا كان التعليق قبل إيجاد المخير كما علمت من كلام
المتن لان قوله ثانيا فانت بائن صادق ببيوت البيونة أولا فيصلح كون الثاني خيرا عن الاول وبه سقط ما قبل
ان كلامه شامل ليكون التعليق الثاني بعد وجود الشرط الثاني أو قبله وكذا سقط قول هذا القائل ان تعذر
جعله اخبارا عن الاول موجود في المعلق والمضاف سواء كان التعليق أو الاضافة قبل التخير وبعده فبني
عدم الفرق وان اتفقت كلمتهم على اشتراط كونه قبل إيجاد المخير اه اذ لا ينبغي أن التعليق بعد إيجاد
المخير يصلح كون المعلق فيه وهو البيونة الثانية خيرا عن المخير الثابت أولا بخلاف ما قبله فالوجه ما قالوه
درون ما قبله فتدبر (قوله ثم كنت) فلو عكست أي بأن كلمته أولا ثم دخلت فالظاهر أن الحكم كذلك
لوجود العلة لان كلاما من تعليقه لا يصلح اخبارا عن الآخر لعدم كونه باطلا لقاعد كل من التعليقين اه ح
(قوله وفي البرازية الخ) لا فرق بينه وبين ما في الذخيرة الا في لفظ البائن والحرام وفي افادته يقع باجها سبق
من قوله ففعل أحدهما وهذا مؤيد لما يجتنبه الحشى أفاده ط (قوله وكذا الوعد الثاني) أراد بالثاني الآخر
لا ترتيب بديل قوله أحدهما ح (قوله قيد بالتقليبة) أي بقوله في المتن قبل المخير البائن (قوله لم يصح)
لانه يمكن جعله خيرا عن الاول المخير كما قلنا (قوله ويستثنى الخ) أي من قولهم الصريح يلحق البائن
وأنت خير بأنه انما يقع الطلاق في هاتين الصورتين لعدم تناول لفظ المرأة معنة البائن حتى لو لم يذكر
لفظ المرأة وقع حال في التروى المنصوري ثم جرح السعودي المختلفة بطهها صريح الطلاق اذا كانت في العدة
اه ح وحاصله أن عدم انقوع لكونه غايبت امرأته من كل وجه بل نسبي مختلفه ومبانتة وان كان
أثر النكاح وهو العدة باقيا حتى لحقها الصريح اذا أضافه اليها يحطاب أو إشارة وكذا لو نواهاها بالطلاق
كما صرح به في كافى الخاتم ومثله في الذخيرة حيث قال كل امرأة في لا تدخل المانة بالخلع ولا بلاه إلا أن
بعينها أي فعند عدم البتة صارت في حكم الأجنبية فلا يسمى امرأته ولذا قال في حواي الزاهدي قال لمرأته
أنت طالق واحدة ثم قال ان كنت امرأة في فأنت طالق ثلاثا ان كان الطلاق الاول بائنا لا يقع الثاني وان كان
رجعا يقع الثاني اه لكن بشكل على هذا ما في تعليق الجبر عن المحيط لو حلف لا تخيرج امرأته من هذه

أوقال نوبت البيونة الكبرى
لتعذر حله على الأخبار فيجعل انشاء
ولذا وقع المعلق كما قال (الاذا
من) البائن (معلقا بشرط) أو
مضافا (قبل) إيجاد (المخير
البائن) كتوله ان دخلت الدار
فأنت بائن نوبا ثم أبانها ثم دخلت
وبانت بائرا لانه لا يصلح اخبارا
ومثله المضاف كانت بائن غدا
ثم أبانها ثم جاء الغد يقع أخرى
وفي الجبر عن الوهانية أنت بائن
كتابة معلقا كان أو مخيرا فيفتقر
للتسعة ولو قال ان دخلت الدار
فأنت بائن ثم قال ان كنت زيدا
فأنت بائن ثم دخلت وبانت ثم كنت
يقع أخرى ذخيرة وفي البرازية
ان نعتت كذا الخ لا لاله على
حرام ثم قال كذلك لامرأته ففعل
أحدهما بانت وكذا الوعد الثاني
على الاشبه فلنحفظ قيد بالتقليبة
لانه لو أبانها أو لا ثم أضاف البائن
أو علمته لم يصح كتخييره بذائع
ويستثنى ما في البرازية كل امرأة
له طالق لم يقع على المختلة ولو حال
ان فعلت كذا فامرأته كذا
لم يقع على معنة البائن

مطلب
المختلة والمبانة ليست امرأته من
كل وجه

إذا رطلته أو انقضت عدتها وخربت يحنث وكذا قال إن قلت امرأ في قعدة حرق قبلها بعد البينة
 لأن الاضحية للتعريف لا للتقييد اهـ أي تعيين ذات الخلو في عليها لا يشيد كونها امرأته فانه استحسان لفظ
 المرأة شاملها بعد البينة وانقضت العدة في حال بقاء العدة كما في نسائها بالاولى وقد يجاب بأن المتعبر
 في المعاق حالة التعلق لا حالة وجود الشرط وهي في حالة التعلق كانت امرأته من كل وجه ولذا وقع البائن
 المعلق قبل وجود البائن المميز كما مر وسند ذكر تحقيق المسألة ان شاء الله تعالى في التعلق عند قوله
 وزوال المثل لا يطل المين (قوله وبسط الكل) بضم الباء وكسر ها والمراد بالكل ضور البائق والمستثنى
 منها ط (قوله ما قبل) انبت الأول والشيخ الاسلام عبد البر شارح النظم الوهابي كما في المنع والبيت
 الثاني لصاحب الترح (قوله كلاً أجز) أي أجز كلاماً من وقوع الصريح والبائن بعد الصريح والبائن
 ح ولا يخفى ما في قوله كلام من الابهام نهر قلت وفي كثير من نسخ الشرح لحق ما قبل كلاً ولا يستقيم معه
 الوزن (قوله لا بائناً) عطف على كلامه يسكون العين للوزن بمعنى بعدد كما في قوله تعالى أن مع
 العسر يسراً نعم لتوله بئناً أي لا تحز بئناً كما بعد مثله وهذا العطف كالاستثناء في المعنى كأنه قال
 كلاً أجز البائناً بعده مثله وقوله إذا علقته من قبله استثناء من العطف الذي هو بمنزلة الاستثناء أي لا تحز
 بئناً بعد بئناً إذا علق البائن الواقع بعد المثل قبل المثل فتمت علقته للبائن الأول وخبر قبله للمثل الذي
 هو البائن الثاني اهـ ح والتعبر بالمثل شعر بانخراج البينة الكبرى ولا يخفى ما في البيت من التعبد
 بالاولى ما قبل

صريح بطلاق المرأة يلحق مثله * ويلحق أيضاً بئناً كان قبله

كذا عكسه لا بئناً بعد بئناً * سوى بئناً قد كان علق قبله

(قوله لا يبطل امرأة) استثناء ثان من قوله كلاً أجز فانه بعد اخراج البائن بعد البائن منه بقي البائن بعد
 الصريح والصريح بعد الصريح والبائن فاستثنى منه باعتبار هذا الاخير ما في البراءة من قوله
 كل امرأ على طلق وكنان لا تخلفه فانه صريح لحق بئناً ولم يقع لما قد متناوباً بكل بمعنى في وكل بالضم
 على الحكاية والواو في قوله وقد خلع الحلال والمحق دى الناعل معطوف على خلع وبعد معنى على النعم لقطعه
 عن الاضافة وثمة معناها وهو ظرف لخلق أي وألحق الصريح بعد الخلع (قوله كل فرقة الخ) فأجاب
 أن قوله والصريح يلحق الصريح الخ انما هو في الطلاق لا الفسخ هذا ويرد على الكلمة الاولى اياه أحدهما
 عن الاسلام وارتداد أحدهما وعلى الثانية الفرقة كاللعان كما يأتي بيانه (قوله كلاً اسلام) أي اسلام
 الزوج لو امرأته بمجوسية أبت الاسلام أو اسلام زوجته حر في ما جرت السنادونه كذا يحفظ السامعي في ذكر
 في الفتح أول كتاب الطلاق اذا سمى أحد الزوجين لا يقع طلاقه عليه وكذا لو هاجر أحدهما مسلماً أو ذنباً وخرباً
 مستأمنين فأسلم أحدهما أو صار ذمياً فهي امرأته حتى يمضي ثلاث حيض فتقع الفرقة بلا طلاق فلا يقع عليها
 طلاق ثم قال اذا أسلم أحد الزوجين الذميين وترق بينهما اياه الآخر فانه يقع عليها طلاقه وأن كانت هي الانية
 أي وان كانت مجوسية قال لا يمتنع ما قبل اذا أسلم أحد الزوجين لم يقع عليها طلاقه اهـ قلت وهو رد
 على ما في البراءة اذا أسلم أحد الزوجين لا يقع على الآخر طلاقه وتعمه الشارح لكن ذكر الخبير الرمي
 أن موضوع ما في البراءة في طلاق أهل الحرب قلت وعليه فكان لفظ أسلم محرف عن سبي تأمل ومسألة
 الابهاء واردة على المصنف لانها فسح ولحق فيها الطلاق (قوله وردة مع لحاق) أي اذا ارتدت لحق بدار
 الحرب فطلق امرأته لا يقع وان عاد مسلماً فطلقها في العدة يقع والمرتبة اذا لحقت فطلقها زوجها ثم عادت مسلمة
 قبل الحيض فعنده لا يقع وعندهما يقع ثانية وقيد بالحاق اذ يدونه يقع لان الحرمة غير متبادلة فانها ترتفع
 بالاسلام فخرج ومن تمامه في باب نكاح الكافر وفي الذخيرة ولوارثت المرأة ولم تلق وطلة في العدة وقع
 لا لولاها لعمالة بالارتداد بان والمباينة يلحقها صريح الطلاق لا الخلع اهـ ولا يخفى أن الفرقة بالردة فسح
 ولو بدون لحاق فهي واردة على المصنف (قوله وخيار بلوغ وعق) وكذا الفرقة بجرمة المصاهرة كقبيل
 ابن الزوج لانها حرمه مؤبدة فلا يشد الطلاق فأنه كما في الفتح أول الطلاق وصرح في موضع آخر بأنه لا يقع
 في البرقة باللعان لانه حرمه مؤبدة أيضاً قلت ومثله الفرقة بالرفع وصرح أيضاً بعدم اللحاق في الفسخ بعدم

وبسط الكل ما قبل

كلاً أجز لا بئناً مع مثله

الا اذا علقته من قبله

الا بكل امرأته وقد خلع

وألحق الصريح بعد لم يقع

(كل فرقة هي فسخ من كل وجه)

كاسلام وردة مع لحاق وخيار

بلوغ وعق (لا يقع الطلاق في عدتها)

الكفاة ونقصان المهر وذكروا في الذخيرة أيضا عدم العلق في ملكها زوجها وقد طلقها قبل أن يبعه
 أو تطلقها أو أخرجه عن ملكها وهي في العدة فانه يقع لانه مادام عبد الله لا تمة عليه لها ولا يسكني فلا يقع
 طلاقه عليها بخلاف ما اذا باعته أو أعفته فيقع (قوله مطلقا) أي صريحا وكافية ح ويشده ما بعده
 (قوله وكل فرقة هي طلاق) كذا في الفرق في الإبل والعان والجلب والعدة وتقدم في باب المهر نطقا بيان
 الفرق وبين ما يكون منها نسخا وما يكون طلاقا وما يتوقف منها على قضاء القاضي وما لا يتوقف وصريح
 في الذخيرة بأن معتدة اللعان يلحقها الطلاق وهو خلاف ما قد مناه أنفاع الفتح مع أن الفرقة باللعان طلاق
 لا فيسخ لكن تعدله بأنها حرمه مؤبدة يرجع ما قاله لكن سماه في بابها أنها حرمه مؤبدة مادام أهلا للعان
 فإذا جاعن أهله اللعان أو أحدهما له أن يسكنها وكذا لو أوكذب نفسه حد وله أن يسكنها تأمل
 (قوله على نحو ما ينشأ) أي من قوله المهر يلحق الصريح يلحق الصريح الخ ح (قوله انما يطبق الطلاق لمعتدة
 الطلاق الخ) اعترضه في أول خلاف الفتح بأنه غير حاصر لان العدة قد تتحقق بدون الطلاق ولو طلق كالوعرض
 الفسخ فيصير بعد مجزئ الخلو الأنا يجب أن الخلو ملحقة بالوطى ثم يقتضى أن عدة الفسخ لا يقع فيها طلاق
 مع أنه منقوض بما إذا أسلم أحدهما وأبى عن الإسلام فانه يقع طلاقه عليها مع أن الفرقة فيها نسخ وبما إذا
 ارتد أحدهما فانه يقع طلاقه مع أن الفرقة برتة فسخ خلافا لابي يوسف وكتدبرتها اجاعا اه وهذا
 النقض وارد أيضا على عبارة المتن كما قد مناه فصار الحاصل أن الطلاق يلحق في عدة فرقة عن طلاق أو ابا
 أو ردة بدون لحاق بدار الحرب ونظمت ذلك بشو

ويلحق الطلاق فرقة الطلاق * او الا باوردة بلا لحاق

وهو أحسن من قول المقدسي * في عدة عن الطلاق يلحق * اوردة او الا با بفرق * (قوله اما المعتدة للوطى
 فلا يلحقها) مثاله لو طلقها بائنا أو خالها ثم بعد مضي حضيض من من عدة باءنلا وطئها علما بالحرمه فزمنها عدة
 ثانية وتداختفا إذا حاضت الثالثة فهي منب ما ولها من حضيضان أيضا لا كالأل الثانية فلو طلقها في الحضيضتين
 الأخيرتين لا يقع لانها عدة وطى لا طلاق افاده في الذخيرة (قوله ثم رقم) أي رخصا عازيا إلى كتاب آخر
 لان عادته ذكر حر ورافط عليها بمرضها إلى اسماء الكتب (قوله ان نوى طلق) لعل وجهه
 أن قوله تزوجك امرأتى فلا تيمحل أن يكون على تقدير ان صهر تزوجها منك او تشدرا لانها طالق متى فاذ انوى
 الطلاق تعين الثاني فطلق (قوله تقع واحدة بلاينة) لان تزوجى قرينة فان نوى الثلاث فثلاث بزاوية
 وبخالفه ما في شرح الجامع الصغير لقناني خان ولو قال اذهبي فترجى وقال لم انوال الطلاق لا يقع شئ
 لان معناه ان امكنك اه الا ان يفرق بين الواو والنساء وهو بعيد هنا بجر على ان تزوجى كناية مثل اذهبي
 فيحتاج إلى التبيين أين صار قرينة على ارادة الطلاق باذهبي مع انه مذكور بعده والقرينة لا بد أن تقدم
 كما يعلم مما مر في اعتدائها فلا فالوجه ما في شرح الجامع ولا فرق بين الواو والنساء وروئيه ما في الذخيرة اذهبي
 وتزوجى لا يقع الا بالنية وان نوى فهي واحدة بائنة وان نوى الثلاث فثلاث (قوله واغلى) في البسائط
 قال محمد قال لها اغلى يريد الطلاق يقع لانه بمعنى اذهبي تقول العرب افعل بخير أي ذهب بخير ويحتمل اظفرى
 بمرادك يقال افعل الرجل اذا فطر بمراده بجر (قوله وأنت على - كائنية) أي يقع ان نوى والمراد التشبيه
 بما هو محرم العين كالخمر والخمر يروا المية فالحكم فيه كالحكم في انت على حرام بخلاف ما لو قال أنت على - كذا
 فلان فلا يقع وان نوى افاده في الذخيرة أي لان منافع فلان ليس محرم العين وجعله ككأنت على حرام
 مبيح على مذهب المتقدمين من وقف الوقوع به على النية (قوله لانه تشبيه بالسرعة) الاولى في السرعة
 كانه قال أنت حرام سريرا كسرعة الماء في جريه وقدمه لأن أنت حرام ملحق بالسرعة فلا يحتاج إلى نية
 فاعل هذا مبيح على غير المقتضى به طقلت وهو المتعين (قوله ما لم يقل خذى أي طريق شئت) أي فان نوى
 يقع ثلاث في رواه أسد عن محمد وقال ابن سلام اخاف أن يقع ثلاث لمعاني كلام الناس كانه يريد أن مراد
 الناس من قوله اسلكى الطرق الاربع والا فالنظ انما يلحق الامر بسايلك أحدها والاوجه أن تقع واحدة بائنة
 فتح والله سبحانه أعلم

مطلقا (وكل فرقة هي طلاق يقع)
 الطلاق (في عدةها) على نحو
 ما ينشأ (فروع) انما يطبق الطلاق
 لمعتدة الطلاق أما المعتدة للوطى
 فلا يلحقها خلاصة وفي الفتنة
 زوج امرأتها من غيره لم يكن طلاق
 ثم رقم ان نوى طلق اذهبي وتزوجى
 تقع واحدة بلاينة اذهبي إلى
 جهنم يقع ان نوى خلاصة وكذا
 اذهبي على واغلى ودفعت النكاح
 وأنت على كالمية أو ككلم
 الخنزير أو حرام كالماء لانه تشبيه
 بالسرعة ولا يقع بأربعة طرق
 عليك مفتوحة وان نوى ما لم يتل
 خذى أي طريق شئت

«باب تفويض الطلاق»

أى تفويضه للزوجة أو غير ماصر بمصاحبة كان التفويض أو كناية يقال فوض له الأمر أى رده إليه جوى
فالكناية قوله اختارى أو أمرك بيدك والصرح قوله طلق نفسك أبو السعود (قوله بنوعيه) أى
الصرح والكناية ح (قوله وأنواعه) الضمير عائدة إلى ما يوقعه الغير لا للتفويض والابتنى تنسب إلى
إلى نفسه وإلى غيره أبو السعود (قوله تفويض وتوكيل) المراد بالتفويض تفويض المالك كإياك وذكر
في الفتح في فصل المشبهة أن صاحب الهداية يجعل مناط الفرق بين التوكيل والتوكيل مرة بأن المالك يعمل
برأى نفسه بخلاف الوكيل ومرة بأنه عامل لنفسه بخلافه ومرة بأنه يعمل بمشيئة نفسه بخلافه قال
والفرق بين الرأى والمشبهة أن العمل بالرأى عمل بإمراه أو صوب بلا اعتبار كونه لنفسه أو غيره والعمل بمشيئته
أى باختياره ابتداء بلا اعتبار مطابقة أمر الأمر ولا اعتبار معنى الاضحية ثم قال بعد ما بحث في الأقاين
أن الفرق الثالث أصوب (قوله ورسالة) كان يقول لرجل اذهب إلى فلانة وقل لها أن زوجك يقول لك
اختارى فهو ناقل للكلام المرسل لا منشئ للكلام بخلاف المالك والوكيل لأنهم قالوا إن الرسول معبر
وسفير هذا ما ظهروا (قوله ثلاثة) أى بالاستعانة بأحد المصنف منها بالاختيار بثبوت بصرح الأخبار
ولم يجعله فصلا على حدة كصاحب الهداية لأنه لم يثبت شي يفصل به عما قبله بخلاف الآخرين فأكفى فيه
بالباب نهر وحاصله أن التفويض أعم فتناسب أن يترجم له بالبواب والثلاثة أنواعه فتناسب أن يترجم
له بكل منها بفصل لكن لم يترجم له بالتفويض لأنه لم يسمه كلام وبه ظهر أن ترجمة المصنف للثاني بالبواب
غير مناسبة (قوله قال لها اختارى) أشار بعد ذلك ذكر قولها إلى أنه عليه السلام بالملك وحده فلورجع
قبل انقضاء المجلس لم يصح وقد باقصاره على التخيير المطلق لأنه لو قال لها اختارى الطلاق فقالت اخترت
الطلاق فهي واحدة رجعية لأنه لما صرح بالطلاق كان التخيير بين الايمان بالرجعي وتركه ط عن الجبر
(قوله أو أمرك بيدك) لاحاجة إليه لذكر أحكام الأمر باليد في فصل مستعمل يأتي ط (قوله تفويض
الطلاق) دل على هذا المضاف عند الباب له كفى النهر ح (قوله لأنهما كناية) أى من كبايات التفويض
ثم بلائية (قوله فلا يعملان بلائية) أى قضاء وديانة في حالة الرضى أما في حالة الغضب أو المذاكرة
فلا يصح قضاء في أنه لم ينو الطلاق لأنهما معهما محض الجواب كأمز ولا يسعهما المقام معه الاستحسان مستعمل
لأنهما كالتأني في أفاده الفتح والجبر ثم اعلم أن اشتراط النية انما هو فيما ذكره النفس أو ما يقوم
مقامها في كلامه وانما ذكر في كلامه ما فقط كإياك في تحريره فتنبه لذلك فاني لم أر من ينه عليه (قوله
أو طلق نفسك) هذا تفويض بالصرح ولا يحتاج إلى نية والواقع به رجعي وتصح فيه نية الثلاث كما سيذكره
المصنف أول فصل المشبهة (قوله في مجلس علمها) أفاد أنه لا اعتبار بمجلسه فلو خبرها ثم قام هو لم يطل
بخلاف قيامها بجرح عن البدائع ط (قوله مشافهة) أى في الحاضرة أو إخبارا في الغائبة منصوبان
على الحاضرة من علمها (قوله ما لم يوقت الخ) فلو قال جعلت لها أن تطلق نفسها اليوم أعني بمجلس علمها
في هذا اليوم فلو مضى اليوم ثم علمت خرج الأمر عن يدها وكذا كل وقت قيد التفويض به وهي غائبة
ولم تعلم حتى انقضت بطل خيارها فتح وجرح فسيأتي فروع في التوقيت آخر الباب وأنه لا يطل الموقت
بالاعراض (قوله بمعنى الوقت) معطوف على يوقته الجزم واثبات الباقية من تحريف التسخا
أو على لغة كما هو أحد الوجهين يجب بهما عن قوله تعالى أنه من يتق ويصبر في قرأه رفع بصبر فالعنى إياها
أن تطلق في المجلس وإن طال مدة عدم وقته ومضى الوقت بأن لم يوقته أو وقته ولم يوقته فان وقته ومضى
سقط الخبر وأما جعله مرفوعا والواقعه الحال فهو فاسد صناعة ومعنى أما الأول فلا تجلة الحال التي فعلها
مضارع مثبت لا تفتقر بالواو وأما الثاني فاصبر ورة المعنى مدة لم يوقت في حال مضى الوقت وإذا لم يوقت
كيف بمعنى الوقت فافهم نعم في بعض النسخ بمعنى الوقت بالناسه والبالاء الحاضرة لا مصدر والمعنى فإن وقت
فنتهى المجلس بمعنى الوقت (قوله قبل علمها) ليس قيد الاحتراز بابل هو تنبيه على الاختلاف في علم مقابلة
بالأولى صكها أو عادة الشارح في مواضع لا تخفى فافهم (قوله ما لم يثبت الخ) الأولى أن يذكر له عاظنا
يعطفه على قوله ما لم يوقت ولو قال ما لم تفعل ما يدل على الاعراض لكان أخصروا وقد ليح عطف قوله أنه حكى

«باب تفويض الطلاق»

لماذا كرر ما يوقعه بنفسه بنوعيه
ذكر ما يوقعه غيره بانه وأنواعه
ثلاثة تفويض وتوكيل ورسالة
وألفاظ التفويض ثلاثة تخيير
وأمر يرد ومشيئة (قال لها اختارى
أو أمرك بيدك بنوى) تفويض
الطلاق لأنهما كناية فلا يعملان
بلائية (أو طلق نفسك فلها أن
تطلق في مجلس علمها به) مشافهة
أو إخبارا (وإن طال) يوما أو
أكثر ما لم يوقت به وبعض الوقت
قبل علمها (ما لم يثبت)

على حقيقة ولاه بغضه عن قوله أو تعمل ما يطعها ولا تطلانه بكل قيام مطلقا تول البغض والاصح كما في الجهر
والنهر أنه لا بد أن يدل على الاعراض وأن الخلاف يظهر فيها لو قامت لدعو الشهود كما يأتي ولو أقامها
أو جملها بطل كما يأتي لتكتمها من المبادرة إلى اختيارها نفسها فقدم ذلك دليل الاعراض (قوله تبدل
مجلسها بحقيقة) أفاد أن القيام يختلف به المجلس حقيقة وهو خلاف ما في إيضاح الاصلاح فانه قال ان المجلس
وان لم تبدل بمجرد التمام لأن الخبار يطل به لانه يدل على الاعراض وهذا ظاهر من كلام صاحب الهداية
وفي التبيين المجلس تبدل تارة حقيقة بالتحويل الى مكان آخر وتارة حكما بالاختلاف على آخره ط فالتحويل
الشارح جعل القيام على التحويل فانه يقال قام عن مجلسه اذا تحولت عنه لا بمجرد القيام عن قعوده لما علت
من أن بطلانه بكل قيام مطلقا خلاف الاصح (قوله ما يدل على الاعراض) قيد به لانه لو خبرها فليست
ثوباً وثبر بت لا يطل خياره لان اللبس قد يكون لدعو شهودا والعطش قد يكون شديد فيجتمع من التأمل
ودخل في العمل الكلام الاجنبي وهذا في التمييز المطلق أما الموقت بشهر مثلاً فلا يطل بذلك مادام الوقت
باقيا كما مر أفاده في الجبر وأما في تمام الكلام فيما يكون اعراضا ولا يكون (قوله فينتوقف على قبولها
في المجلس) أراد بالقبول الجواب والخبر فينتوقف عائد على التاميق المفهوم من قوله فلها أن تطلق لا على
التكليف لما مر حوايه من أن هذا التكليف يتم بتمامه وحده ولا يتوقف على القبول لكونه انطلق بعد التفويض
وهو بعد قيام التكليف كما أوضحه في الفتح والنهر وبه علم أن هذا التكليف لا يتوقف تمامه على القبول
ولا على الجواب في المجلس لان الجواب أي التطلق بعد تمامه وانما المتوقف على الجواب هو جهة التطلق فافهم
(قوله فلم يصح رجوعه) تفرع على كونه ليس بكيلا فان الوكالة غير لازمة فلو كان نو كلاً لصح عزها
قال في الجهر جامع الفصولين تفويض الطلاق الهابط هو وكالة يملك عزها لاراض (قوله أنه لا يملكه اه لكن
اذا كان غليظا لا يلزم منه عدم صحة الرجوع كما في المراج قال لا تقاضاه بالهبة فانها غليظا وبصح الرجوع
اه وعلى له في الذخيرة بأنه بمعنى اليمين اذ هو تطلق الطلاق بطلقة ما نفسها واعترضه في الفتح بأن هذا يجري
في سائر الوكالات لثبته معني اذ ابعته فقد أجزته مع أن الرجوع عنها صحيح وانما العلة هي كونه غليظا
بتمامه وحده لا بقبول وتعامه في النهر فافهم (قوله حق لو خبرها الخ) تفرع ثان على عدم كونه نو كلاً
بل هو غليظ فان علة الحث وهو قول محمد كونه نائبة عنه وهو مجموع في الفتح عن الزيادة لصاحب المحط
أي لكونها صارت ملكة وعلمه فلو وكل رجلاً بطلاقها بحث كما سيأتي في الايمان ان شاء الله تعالى
عند ذكر ما يبحث فيه بغير ما مورده (قوله وأخواته) الاولى وأخته وهما اختاري وأمر بك وبك واعلم
أن ما ذكر المصنف هنا الى قوله وجلس القضاة سيد كرهه أيضا في فصل المشيئة (قوله فلا يتقدم المجلس) أما
في حق ومضى ما فالنهم حاله يوم الاوقات فكانه قال في أي وقت شئت فلا يتصرف على المجلس وأما في اذا واما
فانهم ما ودعى سواء عندهما أو ما عنده فيستعملان للشرع كما يستعملان للظرف لكن الامر صار بينهما
فلا يخرج بالشك ح عن المنع (قوله لما مر) أي من انه ليس نو كلاً بل لو صرح بكيلا بطلانها
يكون غليظا لا نو كلاً كما في الجهر عن الفصولين (قوله أو قوله لا جنسني طلق امرأتني) قيد بالطلاق لانه
لو قال أمر امرأتني سيدك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح بجر عن خلاصة في فصل المشيئة
ولو جرح له بين الامر بالبدل والامر بالتطلق ففقه تفصيل مذكور هناك (قوله فيصح رجوعه) زاد الشارح
النساء لتكون في جواب أما التي زادها قبل (قوله لانه نو كلاً محض) أي بخلاف طلق نفسها لانها
عامله لنفسها فكان غليظا لا نو كلاً بجر (قوله كان غليظا حقها) لانها عامله فيه لنفسها وقوله
نو كلاً في حق شرعها لانها عامله فيه لغرضها والظاهر أنه ليس من عموم المجاز ولا من استعمال المشتراك
في معنيته لان حقيقة قوله طلق واحدة وهي الامر بالتطبيق وان اختلف الحكم المترتب عليه باختلاف
متعلقة كالوقال لا تطلق امرأتني وامر أنك فانه وكيل وأصيل فافهم (قوله فصح غليظا) فلا يملك
الرجوع لانه فوض الامر الى رأيه والمالك هو الذي يتصرف عن مشيئته والوكيل مطلوب منه الفعل شاء
أولم يشأ ط عن المنع (قوله لا نو كلاً) أي وان صرح بالوكالة بجر عن الثانية (قوله لا يرجع
ولا يبزل) لا يلزم من عدم ملك الرجوع عدم ملك العزل لانه لو قال لا جنسني أمر امرأتني سيدك ثم قال عزتلك

لتبدل مجلسها بحقيقة (أو حكما
بأن لا يعمل ما يطعها) ما يدل
على الاعراض لانه غليظ فينتوقف
على قبولها في المجلس لا نو كلاً
فم يصح رجوعه حتى لو خبرها
ثم حث أن لا يطلها فطلعت لم
يبحث في الاصح (لا تطلق) (بوجه)
أي المجلس (الا اذا زاد) على قوله
طلى نفسك وأخواته (مضى شئت
أو متى ما شئت أو اذا شئت أو اذا
ما شئت) فلا يتقدم المجلس (ولم
يصح رجوعه) لما مر (و) أما في
طلق شرعك (أو) قوله لا جنسني
(طلق امرأتني) (ف) يصح رجوعه
عنه (ولم يقيد بالمجلس) لانه نو كلاً
محض وفي طلق نفسك وشرعك
كان غليظا في حقه أو كلاً في حق
شرعها جوهرة (الا اذا علمه بالمشيئة)
فصح غليظا لا نو كلاً والفرق
بينهما في خمسة أحكام ففي التكليف
لا يرجع ولا يبزل

وجعلته يدها لا يصح عزله مع أنه لم يرجع عن التفويض بالكلية. **قوله** ولا يسل بجنون الزوج
 نظرا إلى أنه تعليق **ط** **(قوله لا يعقل)** هو الخامس **ط** **(قوله فيصم)** تفريع على الخامس ويسانه
 مافي الجرح عن المحيط لوجعل أمرها يدعي لا يعقل أو يجنون فذلك اليه مادام في المجلس لأن هذا التملك
 في ضمنه تعلّق فان لم يصح باعتبار العقل يصح باعتبار معنى التعليق فصحة ما باعتبار التعليق فكانه قال ان قال
 تلك الجنون أنت طالق فانت طالق وباعتبار معنى التملك يقتصر على المجلس عملا بالمشبهين اه **ط** قال
 في الذخيرة ومن هذا استخرجنا جواب مسألة صارت واقعة الفتوى صورتها اذا قال لامرأة الله غيرة أمرتك
 بيدك بنوى الطلاق فطلقت نفسها صح لان تقدير كلامه ان طلقك نفسك فانت طالق **(قوله وصي لا يعقل)**
 بشرط أن يتكلم فصح أن يقع عليها الطلاق ولا يلزم من التعبير العادل **ط** عن الجرح **(قوله بخلاف)**
 التوكيل) أي في المسائل الجنس **لكن** في الأخيرة بحث سأذكره في فصل المشبهة **(قوله نعم لو جن)**
 أي المقروض اليه **ط** **(قوله فهنا توسع الخ)** نظيره كافي الجرح من فصل المشبهة لو جن الوكيل بالبيع جنونا
 يعقل فيه البيع والشراء ثم باع لا ينعقد بعه بخلاف ما لو وكل يجنونا بعه الصفه لانه في الأول كان التوكيل
 ببيع تذكر العهده فمعه على الوكيل وبعد ما جن تكون العهده على الموكل فلا يفسد وفي الثاني انما وكل
 ببيع عهده على الموكل فينفذ عليه كفي الخاوية وفي تفويض الطلاق وان كان له عهده أحد لا لكن الزوج
 حين التفويض لم يعقل الاعلى كلام عاقل فاذا طلق وهو يجنون لم يوجد الشرط بخلاف ما اذا قوض الى يجنون
 أتدافون لا يعقل أحد لا فانه يصح باعتبار معنى التعليق وفي التوكيل بالبيع لا يصح الا اذا كان يعقل البيع
 والشراء كما ذكرناه بمعنى العتوه ومن فرعي التفويض والتوكيل بالبيع ظهر أنه توسع في الابتداء ما لم يتسامح
 في البقاء وهو خلاف القاعدة الفقهية من أنه يتسامح في البقاء ما لم يتسامح في الاستداء اه مافي الجرح ملخصا
 قلت وهذه القاعدة عبر عنها في الاشياء بقوله الرابعة يغتفر في التوابع ما لا يغتفر في غيرها ثم فرع عليها فروعا
 ثم فرع على عكسها فرعين غير هذين الفرعين فتصير فروع العكس أربعة بزيادة هذين الفرعين **(قوله وجلس)**
 القائمة في جامع الفصولين ولو تمت في البيت من جانب الى جانب لم يطل اه قال في الجرح ومعه أن يجزئها
 وهي قائمة تحت من جانب الى آخرها لو خيرها وهي قاعدة في البيت فتسامت بطل خيارها بمجرد قيامها
 لانه دليل الاعراض اه قلت وفيه أن هذا اقول البعض وأن الاصح أنه لا بد أن يكون مع التسام دليل
 الاعراض كما مر **(قوله واتكأ القاعدة)** أمالوا ضطبت فقيس لا يطل وقيل ان هاتين الوسائد
 كما يفعل الترم بطل بجر عن الاختصاصه **(قوله للمشورة)** فلو دعيه لغيرها بطل المامر من أن الكلام
 الاجنبي دليل الاعراض **(قوله يفتح وضم)** أي فتح الميم وضم الشين وكذا بسكون الشين مع فتح الميم
 والواو كما في المصباح **(قوله اذا لم يكن عندها من يدعوهم)** صادق بما اذا لم يكن عندها أحد أصلا
 أو عندها ولا يدعوهم فلو عندها من يدعوهم فدعت بنفسها بطل والظاهر أن هذا الحكم يجري في دعاء الاب
 للمشورة **ط** **(قوله في الاصح)** وقيل ان تحوّل بطل بناء على أن الاعتبار ما تعقل المجلس أو الاعراض
 والاصح اعتبار الاعراض أفاده في الجرح **(قوله لتكن من الاختيار)** أي اختيارها نفسها فعدم ذلك
 دليل الاعراض بجر **(قوله والفلك)** أي السفينة **(قوله حتى لا يتبدل الخ)** لان سرها غير مضاف
 الى راكبها بل الى غيره من الرمح ودفع المامر فلا يخلل انما سرها بل يتبدل المجلس فتح **(قوله الا ان)**
 تجيب مع **سكونه** لانه لا يمكنها الجواب بأسرع من ذلك فلا يتبدل حكما لان اتحاد المجلس انما باعتبار بصير
 الجواب متصلا بالخطاب وقد وجد اذا كان بلفظ فصل كذا في الفتح وفسر الاسراع في الخلاصة بأن يسبق
 جوابها لخطوبها نهر وظاهر قول الفتح فلا يتبدل حكما أنه لا يشترط هذا السبق لانه لا يحصل به التبدل
 لاحقة ولا حكا **(قوله فانه السفينة)** يعني بجامع أن السبق في كل منهما غير مضاف الى راكب
 وقاس هذا اليه لئلا كانت على دابة وثقة من يقودها ان لا يسل بغيرها نهر وأقره الرمي قلت قد يقال
 انه قياس مع الفارق فانه لو كان في محل يقودها أثر ينسب السير الى القائد لعدم تمكن راكب المحمل
 من تسيير الدابة بخلاف راكب الدابة فانه يمكنه التسيير فينسب اليه وان قاده غيره تأمل قال الرجزي
 ورفعي أن الدابة لو سمعت وعجزت عن ردها أن تكون كالسفينه لان فعلها حيث لا يتيب الى راكب كما يأتي

ولا يسل بجنون الزوج ويتقيد
 بجلس لا يعقل فيصم فتفرعه
 لجنون وصي لا يعقل بخلاف
 التوكيل بجر فم لو جن بعد
 التفويض لم ينعق فهنا توسع
 لا بقاء عكس القاعدة فليحفظ
 (وجلس) القائمة (واتكأ)
 القاعدة وقعود المتكئة ودعاء الاب
 أو غيره (للمشورة) يفتح فضم
 المشاورة (و) دعاء (شهود) لا شهاد
 على اختيارها الطلاق اذا لم يكن
 عندها من يدعوهم سواء تحوّل
 عن مكانه أو لا في الاصح خلاصة
 (وايقاف دابة) هي راكبتها
 لا يقطع المجلس ولو أقامها أو
 جامعا مكره بطل لتكن من
 الاختيار (والفلك) لها كاليث
 وسيراتها كسيرها) حتى لا يتبدل
 المجلس بجرى الفلك ويتبدل بدير
 الدابة لضافته اليها الآن تجيب
 مع سكونه أو **سكونه** في جملة
 يقودها الجبال فانه كالسفينه

في الحائضات (تمه) لا يطل خيارها فمما نوافمت قاعدة أو كانت تصل المكتوبة أو الوتر فأنتم أو السنة
المؤكد في الأصح أوضحت الى النافذة برعة أخرى وأبست من غير قيام أو أكلت قليلاً أو شربت أو قرأت
قبلها أو سجدت أو قال لم لا تطلقني بساكنة قال في الفتح لأن المدلل للعباس ما يكون قطعاً للكلام الأول وإفادته
في غيره وليس هذا كذب بل السكندر يتعلق بهنى واحد وهو الطلاق ونماه في التهر (قوله لعدم تنوع
الاختبار) لأن اختبارها إنما يفيد الخلو والصفاء والبيوتة ثبتت بمقتضى ولا عوم له نهر أى معنى
اخترت نفسى اصطفاً منها من ملك أحدها وذلك بالبيوتة فصارت البيوتة مقتضى وهو ما بقدر ضرورة تصحيح
الكلام فإن اصطفاً ما بنفسها مع ملك الزوج لا يمكن فيقدر لاني أثبت به أى مقتضى لا عوم له لأنه ضرورى
قد قدر بقدر الضرورة وهو البيوتة الصغرى اذ هي استخفاف بنفسها وانقطعها من ملك الزوج فلا تصح
نية الكبرى لعدم احتمال اللفظ لها رحى (قوله بخلاف أنت ناظر) لأنه ملغوظ به لا مانع من عومه
فأذا أطلق الصغرى الى الادنى وهو البيوتة الصغرى ولو نوى الكبرى صح لأنه نوى محتمل لفظه وكذا قوله أمرت
بذلك ولا يصح اتباع الرجبى به لأنه تقوى بلفظ السكندر والواقع هو الدائن وهو محتمل البيوتتين فينصرف
الى الصغرى وان نوى الكبرى فأوتهما بلفظها أو بينهما ناصح لما قلنا أفاده الرجبى (قوله استحساناً)
راجع الى قوله وأنا أختار نفسى أى لو ذكررت بلفظ المضارع سواء ذكرت أنا أو لا فى القياس لا يقع لأنه
وعد وجه الاستحسان قول عائشة رضى الله عنها ما خيرها النبي صلى الله عليه وسلم بل أختارته ورسوله
واعتبره صلى الله عليه وسلم جواباً ولأن المضارع حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال كما هو أحد المذهب
وقبل القلب وقيل مشترك بينهما وعلى الاشتراك يرجح هنا ارادة الحال بقربته كونه اخباراً عن أمر قائم
في الحال وذلك يمكن في الاختيار لأن محله القلب فيصح الاخبار باللسان عما هو قائم بمحل آخر حال الاخبار
كافي الشهادة بخلاف قولها أطلق نفسى لا يمكن جعله اخباراً عن إطلاق قائم لأنه إنما يقوم باللسان فلو جاز
لقام به الامران في زمن واحد وهو محتمل وهذا بناء على أن الإيقاع لا يكون بنفس أطلق لعدم التعارف
وقد قلنا أنه لو تعترف جاز مقتضاه أن يقع به هنا ان تعترف لأنه انشاء الطلاق فان نواه وقع اهـ والمناسب التعبير بغير المؤنث
في التهر وقد المسألة في المعراج بما اذالم ان نواه انشاء الطلاق فان نواه وقع اهـ والمناسب التعبير بغير المؤنث
لأن المسألة هي قول المرأة أطلق نفسى تأمل (قوله أنا طالق) ليس هذا في الجوهرة ولا في البحر والنهر
والمنح والفتح بل صرح في البحر في الفصل الاقوى نقل عن الاختيار وغيره وسيد ذكره الشارح أيضاً هنا
أنه يقع بقولها أنا طالق لأن المرأة توصف بالطلاق دون الرجل اهـ وبعبارة الجوهرة وان قال طلق نفسك
فقلت أنا أطلق بل يقع قياماً واستحساناً اهـ نعم ذكر في البحر في فصل المشيئة عن الخائفة قال الامر أنه أنت
طالق ثلاثاً ثم فقلت أنا طالق لا يقع شئ اهـ لكن عدم الوقوع لأنه علق الثلاث على مشيئته الثلاث
ولا يمكن إيقاع الثلاث بلفظ طالق فلا يقع شئ لأنه لم يوجد المعلق عليه ولذا قال في الذخيرة لا يقع الآن تقول
أنا طالق ثلاثاً وبه علم أن لفظ أنا طالق يصلح جواباً وانما يقع هنا ما قلنا فتدبر (قوله أنتون) مضارع
مبنى للعدول فاعله خبر المرأة مجزوم بحذف الباء عطفاً على تعارف المبني للجهول أى حتى يهذه ليس
من عبارة الفتح بل من زيادة الشارح أخذاً مما نقلناه فتابعن التهر عن المعراج (قوله أنتون) مصدر
اخترى وأفاد أن ذكر النفس ليس شرطاً بخصوصه بل هي أو ما يقوم مقامها ما يأتى (قوله في أحد
كلامهما) وإذا كانت النفس في كلامهما قبل الأولى وإذا اختلفت عن كلامهما لم يقع بجر (قوله بالاجماع)
لأن وقوع الطلاق بلفظ الاختيار عرف بالاجماع والعصاة واجبا عنهم في اللفظة المنسوبة من أحد الجانبين ط
عن ابضاح الاصلاح (قوله لأنها تلك فيه الانشاء) أى فذلك تفسيره أيضاً ط قال في البحر عن المحيط والخائفة
لوقالت في المجلس عن نفسى يقع لأنها ما دامت فيه تلك الانشاء (قوله الآن تصادقا) ظاهره ولو بعد
المجلس بجر (قوله والتاجية) نسبة الى تابع الشريعة (قوله لكن رده البكال) حيث قال
الإيقاع بالاخبار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص فيه ولولا هذا لكان الاكتفاء بتفسير القرينة
الجالية دون المقالة بعد أن نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه باطل والواقع مجتزء الآية مع لفظ
لا يصلح له أصلاً كما يقتضى اهـ (قوله ونقله الاكل) أى في العناية ط (قوله فلو قال الخ) تبرع

(وفي اختارى نفسك لا تصح
نية الثلاث) لعدم تنوع
الاختبار بخلاف أنت ناظر
أو أمرت بذلك بل تبين) بواحدة
(ان قالت اخترت نفسى
أو) أنا (اختبار نفسى)
استحساناً بخلاف قوله طلق
نفسك فقلت أنا طالق وأنا
أطلق نفسى لم يقع لأنه وعد
جوهرة ما لم يتعارف أو تنو الانشاء
فتح (وذكر النفس أو الاختيار
في أحد كلامهما شرط صحة
الوقوف بالاجماع) ويشترط ذكرها
متصلاً فان كان منفصلاً فان
في المجلس صح) لأنها تلك فيه
الانشاء (والالا) الآن تصادقا
على اختيار النفس فيصح وان
خلا كلامهما عن ذكر
النفس درر والتاجية وأقره
البهنسى والباقي لكن رده
البكال ونقله الاكل بغير الحق
ضعفه نهر (فلو قال اختارى
اختياراً وطلقة) أو اتك (وقع)
وقالت اخترت فان ذكر الاختيار
كذكر النفس

على ما علم من أن الشرط ذ كر النفس أو ما يقوم مقامها في تفسير الاختيار (قوله إذا تضافه للوحدة) أي واختارها لنفسها هو الذي يخدمه بأن قال لها اختاري فقلت اخترت نفسي تقع واحدة وتعد أخرى كاختارني نفسك ثلاث تطلق فقلت اخترت وقعن فلما قيد بالوحدة ظهر أنه أراد تحصيلها في الطلاق فكان مفسر الولا يراد أن هذا منافي لما مر من أن الاختيار لا يتوقف على ما لا يلزم مما ذكرنا كون الاختيار نفسه يتوقف على البلونة إلى غلبة وخفية حتى يصاب كل نوع منه بالنية من غير زيادة لفظ آخر فأداه في الفتح (قوله) وكذا ذكر التلقية) وتقع بانه ان في كلامه أبا ن قالت اخترت نفسي تطلقه بخلافه في كلامه فإنه يقع بها طلقه وجعته لأنه تفويض بالصرح وتقع فيه نية الثلاث كما مر (قوله وتكرر اللفظ اختاري) لأن الاختيار في حق الطلاق هو الذي يتكرر فكان متعينا ط عن الإيضاح لكن في كون التكرار مفسرا كالنفس كلام أبي قريبا (قوله وقولها اخترت أبي الخ) لأن الكون عندهم أغما يكون للبلونة وعدم الوصل مع الزوج بخلاف اخترت فحي إذا رجم بحرم لا يقع وينبغي أن يجعل على ما إذا كان لها أب أو أم أما إذا لم يكن وكان لها أخ ينبغي أن يقع لأنها حينئذ تكون عنده عادة كذا في الفتح قال في النهر لم أر ما لو قالت اخترت أبي أو أمي وقد ماتا ولا أخ لها وبني أن يقع تقسيم ذلك مقام اخترت نفسي اه والحاصل أن المفسر ثمانية ألفاظ النفس والاختارة والتلقية والتكرار أبي وأمي وأهلي والأزواج ويراد تاسع وهو العدد في كلامه فلو قال اختاري ثلاثا فقلت اخترت يقع ثلاث لأنه دليل ارادة اختيار الطلاق لأنه هو الذي يتعد وقولها اخترت يصرف إليه ففتح الثلاث أفاده في البحر (قوله والشرط الخ) انما كني بذلك هذه الاشياء في أحد الكلامين لأنهم ان كانت في كلامه تضمن جوابها أعادته كأنها قالت فقلت ذلك وان كانت في كلامه فقد وجد ما يختص بالبلونة في اللفظ العامل في الإيقاع فإذا وجدت نية الزوج تمت غلبة البلونة فنشئت بخلاف ما إذا مذكر النفس ونحوها في شيء من الطرفين لأن المبهم لا يفسر المبهم وللإجماع المار ونماه في الفتح (قوله فلا يختص الخ) أخذه من التفسيرات ج وكيف يختص مع مخالفتها لقول المتون وذكر النفس أو الاختارة في أحد كلاميها شرط (قوله وما في الاختيار) هو شرح المختار لمولاه (قوله) من عدم الوقوع أي في مسألة الاشرب (قوله سهو) لمخالفتها ما هو المنقول في الكتب المتقدمة بجر (قوله ولو عكت) بأن قالت اخترت زوجي لأب نفسي أو قالت زوجي ونفسي بجر (قوله اعتبارا للمقدم) لعدم صحة الرجوع منه (قوله وبطل أمرها) عطف على لم يقع ح أي خرج الأمر من يدها في مسألة العكس (قوله كالموعظت بأو) أي فانه لا يقع ويخرج الأمر من يدها لأن أحد الشئين فلم يعلم اختيارها بنفسها ولا زوجها على التعيين فكان اشتغالا بما لا يعنيه فكان اعراضا اه ح (قوله) أو أرشاه الخ) أي جعل لها ما لا تختاره فاختارته لا يقع ولا يجب المال لأنه رشوة أذ هو اعتبار من ترك حق تلك نفسه فهو كاعتبار من ترك حق الشفعة فتح (قوله أو قالت الخ) قال في البحر ولو قال لها اختاري فقلت ألق نفسي بأهلي لم يقع كفي جامع الفصولين وهو مشكل لأنه من الكلمات فهو كقولها أنا بائن اه ح وهذا ذكره في البحر في الفصل الثاني وسنذكر جوابه عنه عند قوله وكل لفظ يبلغ الإيقاع الخ (قوله بعطف) أي بواو أو فاء أو ثم وفي شرح التلخيص للعارسي انه في العطف يتم لو اختارت نفسها قبل تكلم الزوج بالثانية وهي غير مدخول بها بانت الأولى ولم يقع بغيرها شيء بجر (قوله بلانية) كذا في الكنز الهداية والصدور الشهيد والعتابي ووجهه ما قاله الشارح من دلالة التكرار على ارادة الطلاق وكذا قال في تلخيص الجامع الكبير والتدري التكرار خاص بالطلاق فاغتنى عن ذكر النفس والنية لكن قال في غاية البيان ان المصريح به في الجامع الكبير اشتراط النية وهو الظاهر اه وذهب إليه فاضل خان وأبو المعين السني ووجه في الفتح بأن تكرار الأمر بالاختيار لا يصير ظاهرا في الطلاق لجواز أن يريد اختاري في المال أو اختاري في المسكن قال في البحر والاختلاف في الوقوع قضاء بلانية مع الاتفاق على أنه لا يقع في نفس الأمر إلا بهما والحاصل أن المعتقد به ودراية اشتراط النية دون النفس اه أقول والذي مال إليه العلامة قاسم والمتدسي هو الأول وقول البحر باشتراط النية دون النفس فيه نظر لأن من قال بعدم اشتراط النية بناء على أن التكرار دليل ارادة الطلاق يقول لا يشترط ذكر النفس أيضا بدلالة التكرار كما هو صريح

إذا التاء فيه للوحدة وكذا ذكر التلقية وتكرار لفظ اختاري وقولها اخترت أبي أو أمي أو أهلي أو الأزواج يشوم مقام ذكر النفس والشرط ذكر ذلك في كلام أحدهما كما ملنا فلم يختص اختياره بكلام الزوج كما قلنا ولو قالت اخترت نفسي وزوجي أو نفسي لأب زوجي وقع وما في الاختيار من عدم الوقوع سهو ولم عكت لم يقع اعتبارا للمقدم وبطل أمرها كالموعظت بأو وأرشاها لتفادها فاختارته أو قالت ألق نفسي بأهلي (ولو ذكرها) أي لفظه اختاري (ثلاثا) بعطف أو غيره (فقلت) اخترت أو اخترت اختارة أو اخترت الأولى أو الوسطى أو الأخيرة يقع (بلانية) من الزوج لدلالة التكرار

عبارة التخصيص المارة وصرح بما مر أيضا من عقد التكرار من المفسرات التسعة ومن قال باشتراط النسبة لم يجعل التكرار دليلا على ارادة الطلاق كما هو صريح كلام الفتح المارة ومثله في شرح الزبادات لقاضي خان فثبت لم يكن التكرار دليلا على ارادة الطلاق في لفظ الاختيار بلا مفسر وتقدم الاجماع على اشتراطه فلم من القول باشتراط النسبة لاشتراط ذكر النفس ولا يحصل التفسير بالنسبة لما في الفتح حيث قال والباقي بالاختيار على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص ولولا هذا لا يمكن الاكتماء بتفسير التكرار بنسبة المأثمة دون المقالة ان نوى الزوج وقوع الطلاق به وتصادق عليه لكنه ما طرأ اه نعم حيث كان الاختلاف المارة انما هو في الرفع فضاء ينبغي أن يقال ان ذكر الزوج بنفسه مع التكرار لا يشترط معه النسبة اتفاقا لما علمت من أن مناط الاختلاف هو أن التكرار هل يقوم مقام ذكر النفس في الدلالة على ارادة الطلاق أولا فإذا وجد التصریح بذكر النفس تعينت الدلالة على ارادة الطلاق فلا يبقى محل للخلاف في اشتراط النسبة فضاء بل ان ذكر النفس يكفي في دعواه أنه لم يتوكلما في كتابات الطلاق من أن الدلالة أقوى من النسبة لكونها ظاهرة والنسبة باطنة فتعين كون الخلاف المارة في أنه هل تشترط النسبة في صورة التكرار ولا تشترط بحله ما إذا لم يذكر النفس أو ما يقوم مقامها هذا ما ظهر في هذا المقام فتدبر فانه مفرد ومن هنا ظهر والله أنه لا تنافي بين قوله هنا بلاية وقوله في أول الباب بنوى الطلاق لان ما ذكره أولا من اشتراط النسبة انما هو في ما إذا لم يذكر النفس ونحوها من المفسرات في كلام الزوج وانما ذكر في كلام المرأة تشترط النسبة لتتم عليه البيونة كما قدمناه سابقا عن الفتح وقد متنا أن الغضب أو المذاكرة يقوم مقام النسبة في القضاء أما إذا ذكرت النفس ونحوها عن كلامه فلا حاجة الى النسبة في القضاء لوجود ما يخص بالبيونة وهل التكرار في كلامه مفسر كالنفس فيغني عن النسبة أولا وفيه الخلاف الذي سمعته وأما إذا لم تذكر النفس أو نحوها فلا في كلامه ولا في كلامها لا يقع أصلا وان نوى كما مر (قوله ثلاثا) يوجد في بعض النسخ ذكرها قبل قوله بلاية وهو الذي في المنع وهو الانسب لقادته أن الدلالة لا تشترط لها النسبة أيضا ط (قوله في اختير الاولى) قد به لان في قولها اختيرت أو اختيرت اختيارا يقع ثلاث اتفاقا وكذا اختيرت مرة أو مرة أو دفعة أو دفعة أو واحدة أو اختيارا واحدة تقع الثلاث في قولها بجر (قوله الى آخره) أي أو الوسطى أو الأخيرة والمراد أنهم باقالات اختيرت الاولى أو باقالات اختيرت الوسطى أو باقالات الأخيرة ويحتمل كوفي المراد أنهم باقالات اختيرت الوسطى أو باقالات الأخيرة (قوله وأقره الشيخ على المقدسي) فيه أن المقدسي في شرحه على نظام الكثر انما حكى القولين ثم ذكر توجيه قولها ما أقره بوجه قول الامام (قوله فقد أفاد الخ) فيه أن قول الامام مشي عليه أصحاب المذاهب وأخر دله في الهداية فكان هو المرجع عنده على عادة وطال في الفتح وغيره فوجه دفع ما روي عنه وبوجه في الجبر والنهر فكان هو المصدق لأصحاب المذاهب والشروح فلا يعارضه اعتماد الحواشي المقدسي (قوله في جواب التخصيص المذهب كور) أي المكرر ثلاثا كما في النهر وعادة الجبر في جواب قوله اختار (قوله في الاصح) الأنسب بداله بقوله هو الصواب لان ما في الهداية وبعض نسخ الجامع الصغير من أنه تلك الرجعة جزم الشارحون بأنه غلط وما في البحر من أنه رواية ردة في النهر (قوله لتفويضة بالبائن) لان لفظ التخصيص كناية دفيق به البائن (قوله فلا تلك غيره) لانه لا عبرة لا بشايعا بل بتقويض الزوج أو لا يرى أنه لو أمرها بالبائن أو الرجعي فتعكست توقع ما أمر به الزوج بجر (قوله فاختلفت نفسها) أشار الى أن اختيرت كالصريح جوابا للاختبار يصلح جوابا لامر بالبائنة كما يأتي أفاده ط (قوله والمفسد للبيونة الخ) جواب عن سؤال هو أن كلاما من أمر كيدك واختار يفسد البيونة فلا يجوز صرفه عنها الى غيرها قال الساجي ومن هنا يعلم أن قوله لزوجه روح طائفة رجعي (قوله كتمه) يعني أن الصريح إذا قرئ بالكتابة كان بائنا نحوأت طائفة بائن ح (قوله بخلاف) الباء السببية متعلق بقيد أي انما قيدني بسبب مخالفة الخ وقوله ومثلها الباء اعتراض ح (قوله فهي بائنة) لانه قوض اليها اللفظ البائن وذكر الصريح عليه أو غايته لانه هو المقصود بخلاف في لانه جعل الامر منظر وفا في التعللة والباء هنا بمعنى في رجعي (قوله كالوجهل أمرها يدها) أي بان قال أمر كيدك لولم الخ فتدبر لولم تصل شرط وقوله أمر كيدك دليل جوابه وقوله فطاني تفسير لكون أمرها يدها ح (قوله لان لفظه الطلاق) على الله مسائل الثلاث

(ثلاثا) وقال يقع في اختيرت الاولى الى آخره واحدة بائنة واختاره الطحاوي بجر وأقره الشيخ على المقدسي وفي الحواشي المقدسي وبه تأخذ انتهى فقد أفاد أن قولها هو الباقي به لان قولهم وبه تأخذ من الاقفاط المعلم على الاقفاط كذا بخط الشرف الغزي يحشى الاشياء (ولو قالت) في جواب التخصيص المذهب كور (طلقت نفسي أو اختيرت نفسي بثلاثة) أو اختيرت الطلقة الاولى (بائن واحدة في الاصح) تفويضة بالبائن فلا تلك غيره (أمر كيدك في تطلقة أو اختار ي تطلقة فاختلفت نفسها طالت رجعية) تفويضة اليها بالصريح والمفسد للبيونة إذا قرئ بالصريح صادر رجعي كتمه قيدني ومثلها الباء بخلاف لتطلق نفسك أو حتى تعاقى فهي بائنة كالوجهل أمرها يدها لولم تصل فتبقى تلك فطلقت نفسك متى شئت فلم تصل فطلقت كان بائنا لان لفظه الطلاق

ط (قوله لم تكن في نفس الامر باليد أى لم تكن معه مولا له وليس المراد بنفس الامر الواقع ح (قوله فلم تخته) يعنى لم يكن لها الخيار كما عبر به في الجرح وحيث ارتكب الشارع هذا التركيب كان عليه أن يحذف الفاء كما لا يخفى ح وفي بعض النسخ فلا خيار لها لم يخبرها (قوله بخلاف أخبرها بالخيار) أى تقبل أن يخبرها سمعت الخبر فاخترت نفسها وقع لأن الامر بالخيار يقتضى تقديم الخبر عنده فكان هذا اقرارا من الزوج بثبوت الخيار لها بحر (قوله وقع ثنتان) احداها بالمشيئة واخرى بالخيار لانه فوض اليها لاقين احدهما صريح والاخر كناية والكناية حال ذكر الصريح لا تنفصل الى نية بحر (قوله اتحد) حتى اذا ردت في اليوم بطل أصلا هذبة ومثله اذا قال اختارى في اليوم وغدا كما في البحر ط (قوله ولو واخترى غدا) بأن قال اختارى اليوم واخترى غدا فها خياران بشرط إعادة ذكر الاختيار ط وسياق ما يتجدد وما يتعدى في الباب الآتى (قوله قال اختارى اليوم الخ) لما ذكره معرفا انصرف الى المعهود وهو الخ امر ولم يمكن تغييره في الماضي منه فكانت تحفه الى انقضائه وذلك بغروب الشمس في اليوم وبروز الهلال في الشهر وتتمام ذى الحجة في السنة كالوصف لا يكمله اليوم أو الشهر أو السنة وأما لو تكره انصرف الى كماله وكان ابتداءه من حين التحير فينتهي بمنتهى الغد فيدخل ما بينهما من الليل ضرورة مع أن الليل لا يتبع اليوم المفرد كما في هذه المسألة مستثناة من ذلك رضى وما ذكره الشارح مأخوذا من الجوهر وعبرة البحر في الفصل الآتى عن الذخيرة لو قال أمرتك بكذا يومها أو سنة فلها الامر من تلك الساعة الى استكمال المدة المذكورة اه وهذه العبارة تقتضى أن يكون المراد أنه يكمل من الليل أو يكمل من اليوم الثاني مع دخول الليل وعدمه لكن صرحوا في الايمان في لا اكلمه يومها شكمله من اليوم الثاني مع دخول الليل كما مر عن الرضى (قوله والى تمام ثلاثين يوما) لان التفويض حصل في بعض الشهر فلا يمكن اعتباره الا له فيه فغيره بالايام بالاجماع ذخيرة ومفهومة أنه لو كان حين أهل الهلال يعتبر به الهلال كفى مسألة الاجارة (قوله في الليلة الاولى ويومها) لان الرأس الأول ونعت الشهر نوعان الليل والنهار فأقول الليلة الاولى وأول الشهر اليوم الاول ط (قوله ولا يطل الوقت) أى الخيار الموقت يوم أو شهر أو سنة لا لأعراض في مجلس العلم بل بمعنى الوقت المعين علمت بالتحخير أولا أما الخيار المطلق فيبطل بالأعراض ط والله أعلم

(باب الامر باليد)

الامر هنا بمعنى الحال واليد بمعنى التصرف بحر عن المصباح والمعنى بآية بيان حال طلاق المرأة الذي جعله زوجها في تصرفها ط وقد ثمانا المناسبات الترجمة هنا بالنصل بدل الباء (قوله هو كالاختيار) أى في اشتراط الثبوت ذكر النفس أو ما يقوم مقامها وعدم ملك الزوج الرجوع وتقدم بمجلس التفويض أو مجلس عليها اذا كانت غائبة أو بالثبوت اذا كان موقفا (قوله الا في ثلثة) فانها انصح هنا لاف التحير لان الامر جنس يحتمل الخصوص والعموم فايها ما نوى محض نيته وما في البدائع من عدم اشتراط ذكر النفس هنا بخلاف لعامة الكتب كما في البحر والهر (قوله ولو صغيرة) هذه واقعة الفتوى التي قدمتها في الباب المماز عن الذخيرة (قوله لانه كالتعليق) أى لانه وان كان يتكلم لكن فيه معنى التعليق كما مر بيانه في التحير (قوله امرتك بكذا) مثله المعلق كان دخلت الدار فامرتك بكذا فان طلقت نفسها كخوضت القدم فيها طلقت وأن بعد ما عشت خطوتين لم تطلق لانها طلقت بعد ما خرج الامر من يدها بحر عن المحيط وفي الفتاوى وازمشت خطوة بطل فيعمل على ما اذا كنت رجلا فوق العتبة والاخرى دخلت بها وما سبق على ما اذا كانت خارج العتبة فبأول خطوة لم تعد أول الدخول والثانية تعدى ويخرج الامر من يدها مقدسى (قوله أو وشمالك الخ) وفي البرازية أمرتك في عينك وأمثاله يسأل عن السنة بحر (قوله بنوى ثلاثا) أشار الى انه لا بد من نية التفويض دأنا أو دلالة الحال قضاء كفى البحر وسأنى محترز قوله ثلاثا (قوله أى تفويضها) أى تفويض الثلاث وأشار الى ان هذه الالفاظ كناية عن التفويض لاعن الاتباع حتى لو نوى بها الايقاع لم يقع لأن نظرها لا يحل ذلك وهو ظاهر في غير الامر باليد ما هو فيجتمعا الايقاع لانه اذا بانها كان أمرها يدها وكأنه لم يجعل كناية عنه لعدم التعارف رضى (قوله في مجلسها) استفيد هذا التقييد من الفاء التعقيب

لم تكن في نفس الامر (فروع) قال رجل خبر امرأتى فلم تخته لم يخبرها بخلاف أخبرها بالخيار لا قراره به قال لها أنت طالق ان شئت واخترى فقالت شئت واخترت وقع ثنتان قال اختارى اليوم وغدا اتحد ولو واخترى غدا تعذر قال اختارى اليوم أو أمرتك بكذا هذا الشهر خبرت في بقيتها وان قال يومها أو شهرها فمن ساعة تنكح الى مثلها من الغد والى تمام ثلاثين يوما ولو جعله لها رأس الشهر خبرت في الليلة الاولى ويومها ولا يطل الوقت ما لأعراض بل بمعنى الوقت علمت أولا

(باب الامر باليد)

هو كالاختيار الا في ثلثة لا غير (اذا قال لها) ولو صغيرة لانه كالتعليق برأية (أمرتك بكذا أو وشمالك) أو أنفك أو ألسانك بنوى ثلاثا أى تفويضها (فقال) في مجلسها (اخترت نفسي بواحدة)

نهر وهذا قيد في التفويض المطلق عن الوقت كما مر (قوله وقعن) أي الثلاث لأن الاختيار يصلح جوابا للامر
بالدلالة كونه ملكا كالتصريح والواحدة صفة للاختسار فصار كأنها قالت اخترت نفسي مرة واحدة وذلك تقع
الثلاث نهر أم أطلق نفسك فان الاختسار لا يصلح جوابا له كما يأتي في الفصل الآتي (قوله وبقي الخ)
فيه نظر وبعبارة الخلاصة عن المتن لو جعل أمرها يدايتها فقال أوها قبلها طلق وكذا الوجه أمرها يدايتها
فقال قلت نفسي طلق ١٥ وفي مثل هذا لا يتوقف على صغر فالله لا يصح أن يجعل الامر يدايتها أجنبي وان
كانت بالغة وليس في عبارة الخلاصة أنه جعل أمرها يدايتها قبل أوها - حتى تأتي ما يجنبه الشارع بما صاحب
الامر رضى قلت على أنه إذا جعل أمرها يدايتها يكون في معنى التعليق على اختيارها نفسها فلا يصح من أيها
ولو كانت صغيرة وكذا الوجه ليدأبها لا يصح منها ولو صغيرة لعدم وجود المعلق عليه (قوله وذ كراسته
تعالى للتبرك) أي تستفرد الخاطبة بالامر (قوله وان لم توثلانا) مختز قوله بنوى ثلاثا وهو صادق
بأن لم يزوجها أو نوى واحدة أو اثنين في الحرة فها تفتق واحدة بالنية وقد مناه الله بالنية التفويض إليها
دبابة أو دليل الحمال عليه قضاء بحر (قوله ولادلالة) أما إذا وجدت الدلالة على الثلاث كذا كرتها
أو الإشارة ثلاثا أصابع فيعمل بها وهذا أولى من قول التبرك إذا كان في حال الغضب أو مذكاة الطلاق فانه
لا يدل على نية الثلاث ط (قوله وتقبل ينتهي على الدلالة) أي على الغضب أما إذا كرهت مثلا ولا تقبل على
النية الآن تنصم على إقرارها بما كافي النهر عن العمادية (قوله كما مر) أي في أول الكتابات ح (قوله
أوما يقوم مقامها) كالاختيار واخترت امرى ط وكأخترت أي أومى أو أهلى أو الأزواج كما به لم يحاضر
في التصريح والظاهر أيضا أن التكرار هنا مثله هناك (قوله فلو جعل أمرها يدايتها الخ) مختز قوله وعليها وزك
الآخرين لظهورها فلو اختارت نفسها بعد انقضاء المجلس لا يقع وهذا إذا أطلق أما إذا وقته كما مر لا يدل يوما
فأما الاختيار مادام الوقت ولو قال لها أمر لا يدل فقلت اخترت ولم تقل نفسي ولا ما يقوم مقامها لم يقع رضى
(قوله لم تطلق) كولو كليل لا يصبر وكذا قيل العلم بالوكالة حتى لو تصرف لا يصح تصرفه بخلاف الوصى
لأنه خلافة كالورثة بزازية (قوله وكل فلو الخ) قل هذا الأصل في الجرح البدائع ولم رمن أو وضعه
والذى ظهر في بيانه أنه ليس المراد تنخيص اللفظ بمادته وهدفه ولا تغيير الضمائر والهيئات كما قيل بل المراد
أن تستند اللفظ إلى ما لو استند إليه الزوج يقع به الطلاق فهو لا يكون ما يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب منها
فتوكلها أنت على حرام أو أنت متى بأت أو أمانك بأت يصلح للجواب كما مر لأنها استندت الحرمة والبنوة
في الأولين إلى الزوج وهو لو استندهما إليه يقع بأن قال أنا عليك حرام أو أمانك بأت وفي الثالث استندت
البنوة إلى نفسها وهو لو استندها إلى نفسه يقع بأن قال أنت متى بأت وكذا قولها أنا طالق أو طلق نفسي
استندت الطلاق إلى نفسها فصح جوابا لأنه لو استند الطلاق إليها يقع بخلاف قولها طلقك ومثله قولها أنت متى
طالق لأنها استندت الطلاق إليه وهو لو استندته إلى نفسه لم يقع بحيث لم يكن صالحا للإيقاع منه لم يصلح للجواب منها
فهذا هو الصواب في تقرير هذا الضابط وبه سقط ما قيل أنه مقتضى هذا الخبر أنه لو قال لها طلقك يقع وهو
مبنى على أن المراد تغيير الضمائر والهيئات وليس كذلك بل المراد ما ذكرنا ثم علم أن المراد من قولهم كل ما
صلح للإيقاع من الزوج ما يصلح به بلا توقف على نية بعد طلبها منه الطلاق لما في جامع الفصولين الأصل أن كل شيء
من الزوج طلاق إذا سأته فأجابها به فإذا وقعت مثله على نفسها بعد ما صار الطلاق يدايتها طلق فلو قالت طلقني
فقال أنت حرام أو بأت أو بخله أو برة بطلق فلو قالته بعد ما صار الطلاق يدايتها طلق أيضا ولو قالت بطلقني
فقال الحق باهلك أو قال لم أوافقا صدق فلو قالته بعد ما صار الامر يدايتها قالت الحقت نفسي بأهلك لا تطلق
أيضا ١٥ أي لأنه من الكتابات التي تحتل الرقة فتقف على النية في حالة الغضب والمذكاة فلا تلتزم بالإيقاع
بعد سؤالها الطلاق إلا بالنية بخلاف حرام وبأت فانه يقع بلا نية في حال المذكاة توبه اندفع ما في الجرح من استكراه
الفرق بين الحقت نفسي وأبأت فافهم (قوله فانه ليس من الفاظ الطلاق) لأنه لو نوى به الإيقاع لم يقع لأنه
كتابة تفويض لا إيقاع لئلا يثبت بالاجماع على خلاف القياس كما مر ومثله أمر لا يدل وانما لم يستثنه
لأنه لا يصلح جوابا لمن أبان قول امرى يدايتها كاصح به في البحر (قوله لكن رد عليه) أي على هذا الضابط
جهته أي صحة الجواب منها بقولها قبلت أو قول أيها ذلك إذا كان التفويض إليه مع أن القبول لا يصلح

أو قلت نفسي أو اخترت
امرى أو أنت على حرام أو متى
بأت أو أنا منك بأت أو طالق
(وقعن) وكذا لو قال أبوها قبلت
خلاصة وبقي أن يقيد بالصغيرة
(وأعرتك طلاق) وأمر لا يده
الله ويدك امرى يدايتها على
الختار خلاصة (كما مر لا يدل)
وذ كراسته تعالى للتبرك وان لم يزوج
ثلاثا فواحدة ولو طلق ثلاثا
فقال نويت واحدة ولادلالة
حلف وتقبل ينتهي على الدلالة
كما مر (وتحاد المجلس وعليها)
وذكر النفس أو ما يقوم مقامها
(شرط فلو جعل امرها يدايتها ولم
تعلم) بذلك (وطلق نفسه لم تطلق)
لعدم شرطه خائفة (وكل لفظ
يصلح للإيقاع منه يصلح للجواب
منها وما لا) يصلح للإيقاع منه
(فلا) يصلح للجواب منها فلو قالت
أنا طالق أو طلق نفسي وقع
بخلاف طلقك لأن المرأة توصف
بالطلاق دون الرجل اختيار
(الافتاء الاختيار خاصة) فانه
ليس من ألفاظ الطلاق ويصلح
جوابا لمن أبان لكن رد عليه
جهته بقوله أو قبول أيها كما مر
فتدبر

للإيقاع منه وهذا الإبرار صاحب الجبر وقد يجاب عنه بأن قولها قبلت عبارة عن اختارت نفسها فهو داخل تحت المستثنى (قوله لما تارة رآه) علة لقوله بآت يعني وإن اجابته بالصريح الواقع به الرجعي لكن يقع بالنسالة المعبر تفويض الزوج وتفويضه انما يكون بالنسالة لانها به تلك أمرها بالارجعي وأما علة وقوع الواحدة دون الثلاث فهي ان الواحدة في كلامها صفة لمصدر هو طلقته إذ خصوص العامل اللفظي قرينة خصوص انقدر يوم هذا وقع الفرق بين طلقت نفسها بواحدة واختارت نفسها بواحدة وان دفع مقابله ينبغي وقوع الواحدة في الثاني أيضا ونعامة في الفتح (قوله ولا يدخل الليل) أراد بالليل الجنس فيشتمل الليلين وكذا لا يدخل اليوم الفاصل وسكت عنه الله وروى ح وفي الحاشي القديسي ولا يدخل الليلان وغد فيه (قوله لانها ما تملكين) قال في الصلوة عطف زمن على زمن مماثل مفصول بينهما زمن مماثل لهما ظاهر في قصد اقتصد الامر المذكور بالاول وتقيد أمر آخر بالثاني فصار لفظ اليوم مفردا غير مجموع الى ما بعده في الحكم المذكور لانه صار عطف جملة على جملة أي أمر لا يدخل اليوم وأمر لا يدخل بعد غد فلو افرد اليوم لا يدخل الليل فكذلك اذا عطف جملة أخرى اه ح (قوله فكان أمرها سدا بعد غد) الذي شرح عليه المصنف وكان بالاول وهي الاولى ط قلت وهي كذلك في بعض النسخ (قوله ولو طلقت) مضاعف معنى لما عولم حذف مفعوله يعني ولو طلقت نفسها لليلاء في إحدى الليلتين لايصح وهذا نصريح بما فهم من قوله ولا يدخل الليل ح (قوله ولا تطلق الامرة) أراد به إذ دفع ما يؤولهم من اقتضاء كونها مملكتين جواز أن تطلق نفسها امرتين في كل يوم مرة اه ح أقول هذا يحتاج الى نقل صريح بهذا المعنى لأن كونها مملكتين يدل على أن لها أن تطلق نفسها اليوم وبعد غد وفي المخرج لما ثبت أنها امرأتان انفصال وقسمات لهما الخبر في كل واحد من الوقتين على حدة فبردا أحدهما لا يرتد الآخر وفيه خلاف زفر اه فالظاهر ان مراد الشارع انهما لا تطلق في كل يوم الامرة قال في البدائع ولو اختارت نفسها في الوقت مرة ليس لها أن تختار مرة أخرى لأن اللفظ يقتضي الوقت لا التكرار ذلك في بحث الموت كالיום والشهر فاذا كان تملكين في وقتين فلها أن تختار في كل واحد منهما مرة فقط ويدل عليه ما ذكره قرياعن البدائع أيضا فافهم (قوله وان ردت الخ) عطف على قوله ولا يدخل الليل لسان الفرق بين هذه المسألة والتي قبلها من وجهين أحدهما ان لها أن تطلق نفسها ليلاء والثاني لوردت الامر اليوم لم تملك في الغد به علم ان العطف بالواو أحسن منه بالنساق فافهم (قوله لم يبق) في الغد قال في الهداية هو ظاهر الرواية وعن أبي حنيفة لها أن تختار نفسها الغدا لانها لا تملك رد الامر كما تملك رد الايام اه (قوله لانه تفويض واحد) لانه لم يفصل بينهما يوم آخر وكان جمعا يحرف الجمع في التقليل الواحد فهو كقوله أمر لا يدخل يومين وفيه تدخل الليلة المتوسطة اسما لا لفظا وعرفيا بجر (قوله فهما امرأتان) قال في البدائع حتى لم يختار زوجها اليوم وأردت الامر فهي على خيارها غدا لانه لما كرر اللفظ فقد تعدد التفويض فردا أحدهما لا يكون رد الآخر ولو اختارت نفسها في اليوم الاول فقط لقت ثم تزوجها قبل الغد فادعت أن تختار نفسها فلها ذلك وتطابق أخرى لانه مملكتين بكل واحد من التفويضين طلاقا فالارتجاع باحدهما لا يمنع الإيقاع بالآخر اه فهذا دليل على ما ذكرناه في المسألة الاولى من ان لها أن تطلق في كل يوم مرة واحدة (قوله ولم يذكر خلافا) أي لم يذكر في الخاتمة خلافا في كونها امرتين يخاف الهداية من تخصص أبي يوسف برواية ذلك عنه ليس لاثبات الخلاف وانما هو لانه يخرج الفرع المذكور كما في الفتح (قوله ولا يدخل الليل) لانه ثبت لها الامر في يوم مفرد والثابت في اليوم الذي يليه أمر آخر فتح (قوله ظاهر امرها) أي من قوله فان ردت الامر في يومها بطل الامر في ذلك اليوم وانما قال ظاهر لاحتمال أن يراد رد الآخر اختيارها زوجها لاقهر ردتته وشيخ التفصيل فيه ح (قوله لكن في العمادية الخ) فيه اختصار فكان عليه أن يقول وفي الذخيرة انه لا يرتد ووفق في العمادية الخ وبيان ذلك ان الحكم بصدقة ردتها مناقض لما في الذخيرة من انه لو جعل أمرها سدا أو يد أجنبي ثم ردت الامر وأردته الاجنبى لايصح لأن هذا تملكين لانه لا يرفع في لزما والمسألة مبرهنة عن اجتماع شارحهم الله تعالى اه قال العمادى في فتاواه والتوفيق انه يرتد بالرد عند التفويض لانه بعد قبوله لغيره الاقراران من أقل لسان بشئ فصدقه المتزلة ثم ردت اقراره لايصح الرد اه ومبني على هذا التوفيق شرح الهداية واختار المحقق ابن الهيثم في الفتح توفيقا آخر

وفي قولها في جوابه (طلقت

نفسى واحدة واخترت نفسى

بتطبيقه بآت واحدة) لما تارة

أن المعبر تفويض الزوج لا

ايضاها (ولا يدخل الليل في)

قوله (أمر لا يدخل اليوم وبعد

غد) لانها مملكتان (فان ردت

الامر في يومها بطل الامر في ذلك

اليوم فكان أمرها سدا بعد

غد) ولو طلقت ليلاء يصح ولا

تطلق الامرة (ولا يدخل الليل

في أمر لا يدخل اليوم وغدا وان

ردته في يومها لم يبق في الغد) لانه

تفويض واحد (ولو قال أمر لا

يدخل اليوم وأمر لا يدخل

فهما امرأتان) خاتمة ولم يذكر

خلافا ولا يدخل الليل كما لا يخفى

(تنبه) ظاهر امرها يرتد

بردها لكن في العمادية انه يرتد

وهو أن المراد بقولهم فإن ردت الأمر في يومها بطل هو اختيارها زوجها اليوم وحقيقته انتفاء ملكها والمراد
بما في الخبر أن تقول رددت اهـ واليه يرشد قول الهداية لأن ما إذا اختارت نفسها اليوم لا يثبت لها الخيار
في غد فكذلك إذا اختارت زوجها ردت الأمر ووفق في جامع الفصولين بأنه يحتمل أن يكون في المسألة روايتان
لأنه يملك من وجه فبمعنى قبل قبوله نظر إلى التملك ولا يصح نظر إلى التعلق لقبوله ولا بعده فرواية صحة
الرد نظر التملك وفساده نظر التعلق اهـ واستظهر في الصحيح وأيده بأنه في الهداية نقل رواية عن أبي حنيفة
بأنه إذا تملك ردت الأمر كالإتباع وقال فلا حاجة إلى ما تكلفه ابن الهمام والشارحون وأورد قبل ذلك
على ما قاله العمادى والشارحون أن قولها بعد القبول رددت اعراض من قبل خيارها وتابعه على هذا الإراد
المقتضى فقال وهذا عجيب حيث ابطؤه بما يدل على الاعراض والرد كالأكل والشرب ولم يبطؤه بسر بيع
الرد اهـ أقول هذا مدفوع بأن الكلام في الموقت وقد صرح جواباً أنه لا يبطل بالقبض على المجلس والأكـ
والشرب ما لم يرض الوقت بخلاف المطلق عن الوقت كما مر (قوله قبل قبوله) مصدره ضاف لفعله أى قبول
المرأة التوفيق (قوله كالإبراء) أى عن الدين فإنه بعد ثبوته لا يتوقف على القبول ويرتد إلى ما فيه من
معنى الأسقاط والتملك فتح (قوله وأنه في الصحيح) عطف على قوله أنه يرتد ذهاباً وظاهراً ما رتباً أيضاً
في الصحيح مثل أمر لبيدك اليوم وغدا لا يثبت في الغد وفيه من هذا المنصوص في كلام المصنف صريحاً وقوله لكن
الحاشية رد على قوله لا يثبت في الغد (قوله إلى رأس الشهر) أى الشهر الآتى (قوله بطل خيارها في اليوم
الح) المراد باليوم والغد المجلس كما عبر به في الترخاينة لا خصوص اليوم الأول والثاني (قوله وله أن
تختار نفسها في الغد) أى فقد يرضى مع أنه من المحدث (قوله عند الامام) وكذا عند محمد وقال أبو يوسف
خرج الأمر من يدها في الشهر كله وكفى البدائع ابنه هـ ذكر اختلاف على العكس أى أنه يخرج الأمر
في الشهر كله عندهما لا عند أبي يوسف وكذا في الترخاينة وقال أنه الصحيح (قوله بأنه متى ذكر الوقت)
أى كأمرك لبيدك اليوم وغداً وإلى رأس الشهر اعتبر تعلقاً أى والتعلق لا يرتد بالذوالأى وإن لم يذكر
الوقت كأمرك لبيدك يعتبر تعلقاً أى والتملك يرتد قبل قبوله كما مر وفيه نظر من وجهين الأول أن القبول هنا
يعنى اختيارها أى أحد الأمرين نفسها أو زوجها فإذا قالت اخترت زوجي وجد القبول فلا تملك الرد بعده
باختيارها نفسها فلا فرق حينئذ بين اعتبار التعلق والتملك فهناك الثاني ما أورده حـ من أن هذا التوجيه
لا يدفع التناقض بين ما في المتن وما في الولوالجية لأنه يقتضى أن يبنى الأمر يدها في الغد إذا اختارت زوجها
اليوم في أمر لبيدك اليوم وغداً مع أنه خلاف ما مضى عليه المصنف وأجاب طـ بأن مقصود الشارح ثبوت
التناقض لا دفعه أقول والجواب عن التناقض أن الخلاف جارٍ في مسألة المتن أيضاً كافتاءه عن الهداية وفي
البدائع ولو قال أمر لبيدك اليوم وغداً فهو على ما مر من الاختلاف وصريحه الولوالجية أيضاً فقال
في مسألة اليوم وغداً الوردت الأمر في اليومين في الغد في الجامع الصغير لا يثبت وعليه الفتوى اهـ وقد
علمت مما مر من شكايه الخلاف في مسألة الشهرين الأمر لا يثبت في الغد عندهما خلافاً لا يثبت يوسف فافهم
(قوله يثبت لوططها بالخال) قد بينا لأن لوططها رجبها بنى أمرها قولاً واحداً حـ وأراد الشارح
الجواب عن مناقضة أخرى بين كلامهم فإن العمادى ذكر في فصوله أنه لو قال أمر لبيدك ثم طلقها بانها تخرج
من يدها في ظاهر الرواية وقال في موضع آخر لا يخرج ثم ووفق يجمع الأول على التوفيق المجتزأ والثاني على
المعلق قال في النهروان أنه ما مر من أن البائن لا يلبق البائن إلا إذا كان معلقاً (قوله لا يثبت في البرائح)
استدرك على لوقى العمادى فإنه صرح في الفتنة بأنه إذا قال إن فعلت كذا فأمرك لبيدك ثم طلقها قبل وجود
الشرط طلقها بانها تترتبه ما يبنى الأمر في يدها ثم رقب لا يثبت في ظاهر الرواية فهذا صريح في أن المعلق يخرج
كالمتجزئ في ظاهر الرواية قال في البحر فالحق أن في المسألة اختلاف الرواية وإن ظاهر الرواية بطلانها بالابانة
لو طلقت نفسها في العدة لا بعد زوج آخر لقولهم إن زوال الملك بعد البين لا يبطلها والتجيز يثبته التعلق وأجاب
في النهروان ما في الفتنة مبنى على إطلاق ظاهر الرواية وهو مقيد بما مر من التوفيق قلت ويؤيده ما في شرح
المقديسى عن خلاصة قال السرخسى قال الأمر أنه اختارنى ثم طلقها بانها تباطل الخيار وكذلك الأمر بالبد
ولورجها لا يبطل أصله البائن لا يلبق البائن فلو تزوجها في العدة أو بعده لا يعود الأمر بخلاف ما إذا كان

قبل قبوله لا بعده كالإبراء وأنه في
المحدث لا يثبت في الغد لا يثبت
في الولوالجية أمر لبيدك إلى
وأس الشهر فثبات اختارت زوجي
بطل خيارها في اليوم وله أن
تختار نفسها في الغد عند الامام
ووجهه في الدراية بأنه متى ذكر
الوقت اعتبر تعلقاً والافترقا يثبت
لو طلقها بانها تباطل أمرها
إن كان التوفيق يثبت بانها وإن
معلقاً كان دخلت الدار فأمر لبيدك
أو موقتا لا عمداً لكن في
البحر عن الفتنة ظاهر الرواية إن
المعلق كالمجترز

الامر معانها بشرط ثم أبانها ثم وجد الشرط وفي الاملاء لو قال اختارى اذا شئت أو امر ليديك اذا شئت
ثم طلقها واحدة تابعة ثم تزوجها واخارت نفسها عند أبي حنيفة تطلق بائنا وعند أبي يوسف لا تطلق الا امام
السرخسي - قوله ضعيف اهـ فظهر بهذا قوة ما رقبه في الفصول فان قلت نفس الاختيار فيه معنى التعليق
فينبغي ان لا يكون فرق قلنا الفرق بين التعليق الصريح وما فيه معنى التعليق ظاهر لا يخفى على من عنده نوح
تحقيق وله معهم هنا كلام يغني النظر اليه عن التسليم عليه اهـ والظاهر انه أراد بالبدل من صاحب الجرفان
ما ذكره من عدم الفرق بين المنجز والمعلق وتقيد المطلق بما اذا طلقت نفسها في العدة لا بعد هبانه على ان
التخير بمنزلة التعليق يرد صريح كلام السرخسي فانهم (قوله صح) مقدما اذا ابتدأت المرأة فطلعت
زوجت نفسها منكم على ان امرى يدي أطلق نفسي كما اريد أو على انى طلق فقال الزوج قبلت أما لو بدلت الزوج
لا تطلق ولا يصير الامر يدها كما في البصر عن الخلاصة والبرازية (قوله لم تسع) أى لعدم حصول غيرة
ط (قوله بحكم الامر) الباء التوسيع لان حكم الشيء ثمرة وأثر المترتب عليه وحكم الامر ملكها طلاق
نفسها (قوله ثم ادعته) أى ادعت الجعل المذكور أو الطلاق (قوله فاقول لها) لانه وجد سببه
باقراره وهو الخير فالظاهر عدم الاشتغال بنى آخر جبر ولانه لما أقر بالتخير والطلاق صار بانكاره مدعيا
بطلان البب والاصل عدمه وهذا بخلاف ما لو قال ائتني بعتك امر ليديك في العتق أمس لم تعق نفسك
وقال العن فقلت لا يصدق اذا مولى لم يشر بعتك لان جعل الامر يده لا يوجب العتق مالم يعق العن نفسه
هو المولى يشكره بخلاف الطلاق فانه أثره وادعى ابطاله فربما قيل منه كما أوفعه في الجواب بما عاين في جامع
الفصولين من أنه ينبغي عدم الفرق (قوله ثم اختلفا) أى قال شرهما بجناية وقالت يدونها وينبغي
أن يكون ذلك بعد اختيارها نفسها كما علم عما قبله (قوله فاقول له) لانه ينكر ضرورة الامر يدها
وان لم يبين الجناية ولو قامت بينة على أنه بغير جناية ينبغي أن تقبل وان قامت على النفي لكونها على الشرط
والشرط يجوز إثباته بالبينة وان كان نفيا نهر عن العمادية (قوله كما ينبغي) أى في باب التعاقب عند
قوله الا اذا برئت ح (قوله ماتريدني) استفهام وقوله افعول ماتريد امر (قوله ثم اطلق الخ) أى لانه
وان كان في هذا كره الطلاق لكنه لا ينعين تفويضا للاحتمال التكميل أى افعول ان قدرت تأمل (قوله لا يدخل
نكاح الفضولي الخ) في الجرح العتية ان تزوجت عليك امرأة فأمرها بولا فدخلت امرأة في نكاحه
بنكاح الفضولي وأجاز بالفعل ليس لها أن تطلقها ولو قال ان دخلت امرأة في نكاحي فلهذا ذلك وكذا
في التوكيد بذلك اهـ أى لانه بعد الفضولي مع عدم الاجابة بالقول لم يصدق انه تزوج بها بل صدق انها
دخلت في نكاحه ومثل دخلت قوله لم يمل لكن سببه كفي آخر كتاب الايمان عدم الحنف مطلقا حيث قال
كل امرأه تدخل في نكاحي أو تصير حلالي في نكاحي فاجاز نكاح فضولي باللفظ لا بحرف وشبهه ان تزوجت
امرأه بنفسى أو لوكي أو بفضولي أو دخلت في نكاحي بوجه ما تسكن زوجته طالق لان قوله أو بفضولي
عطف على قوله بنفسى وعامله تزوجت وهو خاص بالقول وانما يفسد باب الفضولي لو أراد أو اجرت نكاح
فضولي ولو بالفعل ولا تخلف له الا اذا كان المعلق طلاق المتروجة فرفع الامر الى الشأعي - لفسخ البين المضافة
اهـ وحاصله انه ما ان يعاقب طلاق زوجته أو طلاق التي تزوجها في الثانية يرفع الامر الى الشأعي وتعلم أن في
المسألة قولين ووجه عدم الحنف في أول خلف امرأتي نكاحي أن دخولها لا يكون الا بالتزويج فكأنه قال
ان تزوجت بامرأتي بزوج الفضولي لا يصير مترجعا بخلاف كل عبيد دخل في ملكي فانه ينجث بعقد الفضولي فان
ملك البين لا ينجس بالشرأبل لاسباب سواء وقد ذكر الصنف القولين في قبا واوريج القول بعدم الحنف
وسبب ان في شأنه تعالى تمام الكلام على ذلك في الایمان (قوله لم يشع) لانه تملك منهما وهو في معنى
التعليق على فعلهما فلو وجد المعلق عليه بفعل أحدهما والله تعالى أعلم

(فصل في المشيئة)

هذا هو النوع الثالث من أنواع التفويض وليس المراد تعليق الطلاق على المشيئة صريحا بل ما ينهله ويشعل
الضنى فقد قال في كافي الحاكم واذا قال لها طلق نفسك ولا يذكر فيه مشيئة فذلك بمنزلة المشيئة ولها ذلك
في المجلس اهـ أى لانه موقوف على مشيئتها وطلبتها معا مشيئة ولذا قال في الكافي لو قال لها طلق نفسك واحدة

(فروع) نكحها على ان أمرها يدها
صح ولو ادعت جعله أمرها
سدها لم تسع الا اذا طلقت
نفسها بحكم الامر ثم ادعته فسمع
* قالت طلقت نفسي في المجلس
لا تبدل وانكر فاقول لها جعل
أمرها يدها ان ضم بها بغير جناية
فضرها ثم اختلفا فاقول له لانه
منكر وتقبل بينها على الشرط
المنفي كما ينبغي * طلب أولها
طلقاتها فاقول الزوج لا يها ماتريد
منى افعول ماتريد وخرج فطلقها
أبوها لم تطلق ان لم يرد الزوج
التفويض والقول فيه خلاصة
لا يدخل نكاح الفضولي مالم يقبل
ان دخلت امرأة في نكاحي * جعل
أمرها بين وجلين فطلقها أحدهما
لم يقع

(فصل في المشيئة)

أن شئت فقلات قد طاعت نفسي واحدة فهي طائق وقد شامت حيث طلقت نفسها اه وبما قرأناه اندفع
 ما أورد في النهرين العناية من أن المناسيب للترجمة لا تبدأ بمسألة فيها ذكر المشبهة ولا حاجة إلى ما أجاب عنه
 في الخواشي السعدية من أن ذكر ما فيه المشبهة منزل بمثل منزل كرفيه منزلة المركب من المفرد يعني والمفرد يسبق
 المركب فكذلك منازل منزلته اه وإن أقره في النهر نسيم يصلح هذا الجواب عما قد يقال لذكر مسائل
 المشبهة ثمنا قبل مسائل المشبهة صريحاً وإن كان كل منهما مقصوداً من هذا الباب فافهم (قوله أو نوى
 واحدة) لو حذف هذا العلم بالأولى نهر (قوله أو ننتين في الحرة) لأنهما في حقها عددهم بخلاف الأمانة
 فتخص نية الننتين في حقها لأنهما مفردا اعتباري كالثلاث في حق الحرة (قوله طلقت) أي واحدة أو ننتين
 أو ثلاثاً وكل مع عدم النية أصلاً ومع نية الواحدة أو الننتين في الحرة فهي تسعة والواقع فيها مطلقة رجعية أما
 في الأمانة فالصواب أربع أفاده ح لأنها ثمان تطلق واحدة أو ننتين وكل مع عدم النية أو مع نية الواحدة
 لكن قوله أو ثلاثاً جار على قولها ما يوقع واحدة رجعية أما عند الامام فافهم إذا طلقت ثلاثاً نوى واحدة أو لم
 ينو أصلاً لا يقع شيء لأن موجب طلق هو المفرد الحقيقي فيثبت وإن لم ينو والفرد الاعتباري أعني الثلاث
 مجمله لا يثبت إلا بنية فانيها الثلاث حينئذ اشتغال بغير ما نوى اليا فلا يقع شيء كأفاده في التبريد لالة
 ومقتضاه أنه إذا نوى ننتين فطلعت ثلاثاً لا يقع عنده شيء أيضاً فافهم (قوله ونواه) أي الثلاث وأفرد التغيير
 باعتبار المذكر ورأوا لأنها مفرد اعتباري رقبته احتراماً لعمادته ينو أصلاً أو نوى واحدة أو ننتين فإنه لا يقع
 شيء عنده كما علمت (قوله وقعن) أي الثلاث سواء أوقعها بلفظ واحد أو منفرداً وانما صرح بأرادة الثلاث
 لأن قوله طلق نفسك معناه فعل فعل التطلق فهو مذكور رابعة لأنه جزء معنى اللفظ فصحة العموم غير أن
 العموم في حق الأمانة ثنتين وفي حق الحرة ثلاث فتح وقوله أو منفرداً يدل على أنه لو نوى الثلاث طلقت واحدة
 أو ننتين وقع وبأنى التصريح بوقوع الواحدة في طلق نفسك ثلاثاً فطلقت واحدة وبأنى تمامه (قوله قيد
 بخطابها) أي بقوله نفسك فافهم (قوله وبقره لها في جوابه الخ) اعلم أنه لو قال لها طلق نفسك فقلات
 في جوابها بعت نفسي طلعت رجعية ولو قالت اخترت نفسي لم تطلق قال في الفتح وحاصل الفرق أن المقوض
 الطلاق والأمانة من الفاظه التي تستعمل في إشباعه كناية فقد أجابت بما فوض إليها بخلاف الاختيار ليس من
 الفاظ الطلاق لا صريحاً ولا كناية ولهذا الوقت ابنت نفسي توقفت على إجازته ولو قالت اخترت نفسي فهو باطل
 ولا يلحقه إجازة وانما صار كناية بجماع العناية فيما إذا جعل جواباً للتخيير غير أنها زادت وصف تعجيب البينة
 فيه فبلغوا الوصف وبثب الأصل اه وقوله ولهذا الخ استدلال على إثبات الفرق في مسئلة ما يشاء في مسألة
 أخرى وهي ما لو ابتدأت وقالت ابنت نفسي بدون قوله لها طلق نفسك وقع أن إجازته أي مع النية منه وكذا ما
 كانت منه قبيل الكتابات عن التخلص الجامع وشرحه ولو ابتدأت وقالت اخترت نفسي لا يقع وأن إجازته مع
 النية لأن اخترت لم يوضع كناية إلا في جواب التخيير ولهذا القول لها اخترت لا وبالأطلاق لم يقع بخلاف لفظ
 الأمانة وقوله غير أنها لا يبين لوقوع الرجي في مسئلة ما قرأناه ظهر لك أنه اشبه على الشارح مسألة
 الابتداء بمسألة الجواب فالصواب استقام قوله أن إجازته وقوله بعده وإن إجازته لأن ذلك فيما إذا ابتدأت بقولها
 ابنت نفسي أو اخترت وقد ذكر المسألة قبيل الكتابات وكلامنا الآن فيما إذا قالت ذلك في جواب قوله لها طلق
 نفسك وذلك لا يتوقف على الإجازة أصلاً ولا على نيتها الطلاق خلافاً لما في النهر عن التخلص لأن ما في التخلص
 من اشتراط نيتها إنما ذكره في مسألة الابتداء لا في مسألة الجواب لأن قولها ابنت نفسي في جواب قوله طلق
 نفسك غير محتاج إلى النية وأضاف أن الواقع هنا رجي وفي مسألة الابتداء ما بين ورأت طنبه على بعض ما قلنا
 وكذا الرجي فافهم (قوله لأنه كناية) عليه لقوله طلقت وأما عمله كونه رجعية فتقدمت (قوله ولا كناية)
 أي ليس من كتابات الطلاق بل هو كناية فهو بوض وانما عرف جواباً للتخيير بلفظ اختاري بالاجماع وألحق به الأمر
 باليد بخلاف طلق فإنه لا يقع الاختيار جواباً قال في الجبر وأفاد بعدم صلاحية الجواب أن الأمر يخرج من
 يده لا شغاله بما لا يعينها كافي الفتح ودل اقتضاه على معنى الاختيار أن كل لفظ يصلح لإشباع من الزوج يصلح
 مجواباً لطلق نفسك كجواب الأمر باليد كما صرح به في الخلاصة اه (قوله بانواعه الثلاثة) أي التغيير
 والأمر باليد والمشبته (قوله لمافي من معنى التحلق) أولكونه عليك ما يملك وحده بلا توقف على

(قال لها طلق نفسك ولم ينو
 أو نوى واحدة) أو ننتين في الحرة
 (فطلقت وقعت رجعية وان طلقت
 ثلاثاً ونواه وقعن) قيد بخطابها
 لأنه لو قال طلق أي نساء شئت
 لم تدخل تحت عموم خطابه
 (وبقولها) في جوابه (ابنت نفسي
 طلقت) رجعية أن إجازته لأنه
 كناية (لا باخترت) نفسي وإن إجازته
 لأن الاختيار ليس بصريح ولا
 كناية (ولا بملك) الزوج (الرجوع
 عنه) أي عن التقويض بانواعه
 الثلاثة لمافي من معنى التحلق

القبول كما علم به في الفتح وقدمناه في التفويض (قوله لانه تملك) أي وإن صرح بالفظ الوكالة كما إذا قال
 وتكلم في مطلق كما في الخاتمة أي لانه عام له لنفسها والوكيل عام له لغيره فأفاده في الجرم قال وأما ظاهره
 لا فرق بين تعليق التعلق أو الطلاق في حق هذا الحكم أي بتقديره بالجلوس لما في المحيط إذا قال لها طلق نفسك
 ولم يذكر مخرج مشبهة فهو بمنزلة المشبهة الا في خصله وهي ان نية التلاشي صحيحة في طلق دون أنت طالق ان شئت
 اه وظاهره انهم اذا لم يتألف في المجلس خرج الامر من يدها اه (قوله ونحو ذلك) كذا شئت أو اذا ما شئت أو حين
 شئت فان لها أن تطلق في المجلس وبعده لان هذه الالفاظ عموم الاوقات فصارت كما إذا قال في أي وقت شئت وكذا
 كتبي مع أفادة التكرار الى الثلاث بخلاف أن وكيف وحسب وكما وإن وأين فأفاده في هذه بتقديره بالجلوس والارادة
 والرضى والجهة كالمشبهة بخلاف ما إذا علمته بشئ آخر من أفعالها كالأكل فانه لا يقتصر على المجلس من حق الجميع
 بحر فثبت وأعلم انه متى ذكر المشبهة سواء في اللفظ يوجب العموم أو لا إذا طاعت نفسها بال قصد غلظ لا يقع
 بخلاف ما إذا لم يذكرها حيث يقع قال في الفتح وقد متنا ما يوجب حل ما أطلق من كلامهم من الوقوع لفظ
 الطلاق غلظا على الوقوع فضاء لا ديانته نهر (قوله مطلقا) أي في المجلس وبعده (قوله وإذا قال لرجل
 ذلك) اسم الإشارة راجع الى الامر بالطلاق أي قال لطلق امرأتى فبديه احترازا عما لو قال له امرأتي
 يملك فانه يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع على الاصح وكذا جعلت اليك طلاقها فطلعتا يقتصر على المجلس
 ويكون رجسيا بحر وأراد بالرجل العاقل احترازا عن الصبي والمجنون لانه لا بد في صحة التوكيل من عقل
 والوكيل كما صرح به في كتاب الوكالة بخلاف ما إذا جعل امرأته يدعي أو مجنون فانه يصح لانه تملك في ضمنه
 تعليق فكانت قال ان قال لك المجنون أنت طالق فانت طالق فهذا مما تناقض فيه التملك التوكيل فأفاده في البحر
 وتقدم ذلك في باب التفويض لكن نقل في البحر بعد ذلك عن البرازة التوكيل بالطلاق تعليق الطلاق لفظ
 الوكيل ولذا يقع منه حال سكره اه الآن يقال ان هذا الاشافي اشتراط العقل لجهة التوكيل استدراك لكن
 مقتضى التعليق لفظ الوكيل عدم اشتراط عقله لوجود المعلق عليه بالطلاق وعليه فلا فرق بين التملك
 والتوكيل في ذلك فليست أمثلة (قوله الا اذا زاد وتلك الخ) أي فانه لا يشترط الرجوع ويصير لازما كما في
 الخلاصة وغيرها نهر ومقتضاه انه لا يمكنه عزله لانه من أنواع الرجوع وبخلافه ما في البحر عن الخاتمة العصب
 انه يملك عزله وفي طر بته أقوال قال السرخسي يقول عزلك عن جميع الوكالات فيمنصرف الى المعلق والمحرز
 وقيل يقول عزلك كوكلتك وقيل يقول رجعت عن الوكالات المعلقة وعزلك عن الوكالة المطلقة (قوله
 فيتقديره الخ) لانه علمه بالمشبهة والمالك هو الذي يصرف عن مشيئته هداية ثم اعلم انه لو قال شئت
 لا يقع لان الزوج امره بتلبيتها ان شاء ولم يوجد التعلق بقوله شئت ولو قال هي طالق ان شئت فقال شئت وقع
 لوجود الشرط وهو مشيئته ولو قال طلقها ففعل وقع لانه كناية عن قوله طلقت بحر عن المحيط وفيه عن
 كافي الحاكم لو وكنه أنه يطلق امرأته فطلقها الوكيل ثلاثا من نوى الزوج الثلاث وقعن والالم يقع شئ عنده
 وقال اتفق واحدة (قوله طلقها في مجلسه لا غير) فلو قام من مجلسه بطل التوكيل وهو الصحيح لان ثبوت
 الوكالة بالطلاق بناء على ما تقرر من اليقين المشبهة وشيئتها تقتصر على المجلس فكذلك الوكالة كذا في الخاتمة
 قال الخواص في يتي أن يحفظ هذا فانه مما سمعت به البلوي فان الوكلاء يؤخرون الا بقاء عن مشيئتها ولا بدرون
 ان الطلاق لا يقع وهذا مما يستثنى من قوله لم يتقديره بالمجلس نهر وهذا مما يلبس به فيقال وكذا تقتدر بمجلس
 الوكيل بحر (قوله وطلقت واحدة) قال في الخلاف لا فرق بين الواحدة والتنتين ولو قال وطلقت أنت وقع
 ما وقعت لكان أولى وأشار الى انها لو طلقت ثلاثا فانه يقع بالاولى وسواء كانت متفرقة أو لفظ واحد
 اه (قوله وقعت) أي رجعية لان اللفظ صريح كذا في بعض النسخ (قوله لانها) أي الواحدة وقال
 في الفتح لانها لما ملكت ايقاع الثلاث كان لها أن توقع منها ما شئت كالزوج نفسه اه قال الرمي مقتضاه
 ان في مسألة ما إذا قال لها طلق نفسك ونوى ثلاثا فطلقت تنتين تقع ثلثان لانها لما ملكت أيضا ايقاع الثلاث
 فكان لها أن توقع منها ما شئت ولم أر من يبره عليه ويدل عليه قولهم فيها انه لا فرق بين ايقاعها الثلاث لفظ
 واحد أو متفرقة فان عند التفريق قد حكمنا بوقوع الثانية قبل الثالثة فلو اقتصرنا على الثانية تقع الثلثان فقط
 فلم يترك التنتين لما جاز التفويض تأمل اه (قوله وكذا الوكيل الخ) قال في البحر ولا فرق في هذا الحكم

(وتقديره بالجلوس) لانه تملك (اه اذا)

راد متى شئت) ونحوه مما يشهد عموم

الوقت فتطلق مطلقا (واذا قال

لرجل ذلك) أو قال لها طلق فترتك

لم يتقديره بالجلوس لانه توكيل

فه الرجوع الا اذا زاد وكما عزلتك

فانت وكيلا (الا اذا زاد ان شئت)

فيتقديره (ولا يرجع) لصورته

تلك كما في الخاتمة طلقها ان شاء

لم يصير وكلاما لم تتألفان شامت

في مجلس عليها طلقها في مجلسه

لا غير والوكلاء عنه غافلون

(قال لها طلق نفسك ثلاثا) أو

تنتين (وطلقت واحدة وقت)

لانها بعض ما تقرر به وكذا

الوكيل الم لم يشترط بأن

بين التوكيل والفلج والوكيل فلو وكله أن يطلقها ثلاثا فطلقتها واحدة وقعت واحدة فلو وكله أن يطلقها ثلاثا فأبى درهم فطلقتها واحدة لم يقع شيء إلا أن يطلقها واحدة بكل ألف فكذلك في كافي الحاكم اه أي لأن الواحدة وان كانت بعض ما فوض إليه لكن الزوج لم يرش بالطلاق الإيعوض مخصوص فلا يصح بدونه (قوله لا يقع شيء في عكسه) أي فيما أمرها بالواحدة فطلقت ثلاثا بكامة واحدة عند الامام أمالوقالت واحدة واحدة وواحدة وواحدة وقعت واحدة وانفصلا أمثالها بالاولى وبلغوا ما بعده ومكذ الوفاة أمر لا يدل بنوى واحدة فطلقت نفسها ثلاثا فال في المسبوط تقع واحدة انفصلا لأنه لم تعرض للعقد لفظا واللفظ صالح للعموم والنصوص وعندها في الجبر (قوله وقالوا واحدة) أي تقع واحدة (قوله طلق نفسك الخ) لافرق في المعلق بالمشيئة بين كونه أمرا بالتطبيق أو نفس الطلاق حتى لو قال لها أنت طالق ثلاثا شئت أو واحدة ان شئت تخالفت لم يقع شيء جبر (قوله وكذا عكسه) بأن يقول طلق نفسك واحدة ان شئت فطلقت ثلاثا لا جبر (قوله لا يقع فيهما) بلا خلاف في الاولى لأن تقوى بض الثلاث معلق بشرط هو مشيئتها ابدال لأن معناه ان شئت الثلاث فلا يوجد الشرط لانها تنشأ الا واحدة بخلاف ما اذا لم يقصد بالمشيئة ودخل في كلامه ما لو كانت شئت واحدة وواحدة واحدة منفصلا بعضهما عن بعض بالسكوت لأنه فاصل فلم توجد مشيئة الثلاث بخلاف المتصلة بالسكوت لأن مشيئة الثلاث قد وجدت بعد الفراغ من الكل وهي في تكاحه ولا فرق بين المدخولة وغيرها وأما الثانية فعدم الوقوع فيها قول الامام وعندهما تقع واحدة جبر (قوله لا اشتراط الموافقة لفظا) انما اشترط الموافقة لفظا فيها هو أصل لا فيها هو تبع وهذا كذلك لأن الابتاع بالعدد عند ذكره لا بالوصف فاذا أمرها بالثلاث أو بالواحدة فعكست تكون قد خالفت في الأصل الذي به الإشباع بخلاف ما مر من انه لو قال لها طلق نفسك فقالت أبت نفسي فانها تطلق لانها خالفت في الوصف فقط فبلغو ويقع الرجعي كما مر لكن هذا يقتضي عدم الفرق بين المعلق بالمشيئة وغيره مع انه تقدم في غير المعلق بها كملتي نفسك ثلاثا وطلقت واحدة أنه يقع واحدة لأن يقال ان اشتراط الموافقة لفظا خاص بالمعنى بالمشيئة فيكون تعليقا للثلاث بصورة اللفظ كما يفيد ما ذكره الشارح تريا عن الخاتبة فليست (قوله لمافي تعلقي الخاتبة) عبارة على ما في الجبر طلق نفسك عشر ان شئت فقالت طلقت نفسي ثلاثا لا يقع ثم قال لو قال لها أنت طالق واحدة ان شئت فقالت شئت نصف واحدة لا تطلق اه وبه علم ان الشارح اسقط قيد المشيئة ووجه عدم الوقوع المخالفة في اللفظ وان وافق في المعنى لأن العشرة لا يقع منها الا ثلاثة والنصف يقع واحدة (قوله أمرها سائر أورجبي الخ) بأن قال لها طلق نفسك بأئنة فقالت طلقت نفسي رجعية أو قال لها رجعية فقالت طلقت نفسي بأئنة وشمل ما اذا قالت أبت نفسي لأنه راجع لما قبله وقد فرق بينهما قاضي خان في حق الوكيل فقال رجل قال لغيره طلق امرأتى رجعية فقال لها الوكيل طلقتك بأئنة تقع واحدة رجعية ولو قال الوكيل أبتها لا يقع شيء اه ولعل الفرق بين الوكيل والما مودة ان الوكيل بالطلاق لا يملك الإشباع بل فقط الكتابة لأنها متوقفة على نيته وقد أمره بالطلاق لا يتوقف على النية فكان مخالفا في الأصل بخلاف المرأة فإنه ملكها بالطلاق بكل لفظ يملك الإشباع به صريحا كان او كناية لكنه يتوقف على وجود النقل بأن الوكيل لا يملك الإشباع بالكتابة جبر واعترضه في التبر بأن ما في الخاتبة صريح في أن الوكيل يكون مخالفا باقناعه بالكتابة هذا وقد اورد الشهاب الشامي كلام المتن بما اذا قالت طلقت نفسي بأئنة بخلاف أبت نفسي فإنه لا يقع شيء وقال قاضيه هذا التبر يرا فأن لا يجده في شرح من الترمذ ونقله الشربلاني وأقره قلت لكن الشامي قد بذل أخذ من كلام قاضي خان في الوكيل وهو يتوقف على ثبوت عدم الفرق بينهما وفيه ما عمت مع انه تقدم أول الفصل انها تطلق بقولها أبت نفسي فليست (قوله والاصل الخ) قال في الفتح والحاصل ان المخالفة ان كانت في الوصف لا تبطل الجواب بل تبطل الوصف الذي به المخالفة ويقع على الوجه الذي فوض به بخلاف ما اذا كانت في الأصل حدث بطل كما اذا فوض واحدة فطلقت ثلاثا على قول أبي حنيفة أو فوض ثلاثا فطلقت أنفا (قوله ثانية جبر) أي نقله في الجبر عن الخاتبة وفي بعض النسخ ويجزى بالواو وهي صحيحة أيضا بل أولى لأن ذلك مستفاد من مجموع الكنايين فإنه في الخاتبة ذكر في باب التعليق قال لها طلق نفسك واحدة فأئنة ان شئت فطلقت نفسها رجعية أو قال واحدة أمك الرجعة ان شئت فطلعتك بأئنة لا يقع شيء في قياس قول أبي حنيفة لانها ما أتت بمشيئة ما فوض اليها فاستنبط منه في الجبر أن

(لا) يقع شيء (في عكسه)
 وقالوا واحدة (طلق نفسك ثلاثا)
 ان شئت فطلقت واحدة (و) كذا
 (عكسه لا) يقع فيما لا اشتراط
 الموافقة لفظا في تعلقي الخاتبة
 أمرها غير فطلقت ثلاثا أو بواحدة
 فطلقت نصفها لم يقع (أمرها يائين
 أورجبي فعكست في الجواب وقع
 ما أمر) الزوج (به وبلغو وصيةها)
 والاصل أن المخالفة في الوصف
 لا تبطل الجواب بخلاف الأصل
 وهذا اذا لم يكن معقلا بمشيئتها
 فان علقه فعكست لم يقع شيء لانها
 ما أتت بمشيئة ما فوض اليها خاتبة
 بجبر

ما ذكره الصنف مفروض في غير المعلق بالمشيئة فافهم (قوله أي لم يوجد بعد) لما كان قوله لعدم
 صاذا على ما مضى وانقطع مع أن التعليق به تخصيصه بقوله أي لم يوجد بعد ح وانما أطلقه الصنف
 اعتمادا على ما ذكره في مقابله (قوله كان شائعا) مثل بمثلين إشارة إلى أنه لا فرق بين أن يكون
 المعدوم محققا للشيء أو محتملا ح (قوله بطل الامر الخ) أي حال الإطلاق قال في البحر لأنه علق الإطلاق
 بمشيتها المجزئة وهي أنت بالمعلقة قبل وجود الشرط قد بقوله ثبت مقتضرة عليه لأنها لو كانت شئت طلاق
 الخ وقع لانها اذا لم تذكر الطلاق لا تعتبر النية بالألفاظ صالحة للإيقاع ويستفاد منه أنه لو قال شئت طلاق وقع
 بالنسبة لأن المشيئة تنبئ عن الوجود لأنها من الشيء وهو الوجود بخلاف أردت طلاق لأنه لا ينبئ عن
 الوجود فقد فرق الفقهاء بين المشيئة والارادة في صفات العبد وان كانا متراوفا في صفاته تعالى كما هو اللغة
 فيها واحببت ورضيت مثل أردت اه (قوله وان قالت) أي في المجلس بجر (قوله أراد بالماضي
 المحقق وجوده) أي سواء وجدته وانقضت مثل ان كان فلان قد جاء وقد جاء أو كان حاشرا كما مثل الشارح
 (قوله مثلا) راجع إلى قوله ليل (قوله لأنه تغيير) أي لأن التعليق بكان تخصيصا ولذا نسخ تعليق الاراء
 بكان لا يرد أنه لو قال هو كافر ان كنت كذا هو يعلم أنه قد فعله مع أن المختار أنه لا يغير لأن الكفر يثبت على
 تبدل الاعتقاد وتبدله غرواق مع ذلك الفعل ونعامة في البحر (قوله فردت الامر) بان قالت لأشياء نهر
 (قوله لا يرتد) فلها بعد ذلك ان تشاء لأنه لم يملكها في الحال شيئا بل أضافه إلى وقت مشيتها فلا يكون
 مة يكابله فلا يرتد بآية كذا في الهداية وقد قال ان ليس بملك في حال أصل بل هو تعليق للطلاق على مشيتها
 وقولها طلقت إيجاد للشرط الذي هو مشيتها وليس الواقع الاطلاق المعلق ثم هذا صحيح في قوله طلقت نفسك
 ان شئت فتح واجاب في البحر بما في المحيط من انه يتبع من معنى التعليق وهو لازم لا يقبل الابطال ومعنى التملك
 لأن المالك هو الذي يصرف عن مشيئته وارادته وفي عامله في التطليق لنفسها والمالك هو الذي يعمل
 لنفسه وجواب التملك يقتصر على المجلس وفي الجماع انت طلاق ان شئت أو أحببت أو هو ليس بيمين لأنه
 تملك بمعنى تعليق ضرورة ولهذا يقتصر على المجلس والعبرة له في دون الصورة اه وقائده أنه لا يبحث
 في يمينه لا يبحث اه أقول وقوله وجواب التملك يقتصر على المجلس خاص بما اذا علق بأداة لا بعد عموم
 الوقت كان وكيف وحيث وكه وان بخلاف ما يدل على العموم وهو المذكور هنا وتقدم أيضا أول النصل
 (قوله ولا يتبع بالجلس) اما في كنه متى ومتى ما فلا لأنها لا تتوقف وهي عامة في الاوقات كلها كأنه قال في
 أي وقت شئت وأما اذا ما فكم في عندهما وعند الامام وان كانت تستعمل للشرط فكأن تستعمل له تستعمل
 للوقت لكن الامر صايد فلا يبحث بالجلس بانك نعم لو قال أردت يجوز الشرط لنا أن نقول لا يتقيد
 بالجلس ويحقق لنفي التهمة نهر ونعامة في الفتع (قوله لأنها تسم الازمان) تعليل لعدم التقيد بالجلس كان
 قوله لا الافعال طلبة لقوله ولا تطلق الواحدة ط (قوله لا تطلقا) كذا في بعض النسخ بالنصب عطف على
 التطلق وفي أكثر النسخ لا تطلق ويمكن تأويله بجعله لا نافية للجنس والنهر محذوف دل عليه ما قبله والتقدير
 لا تطلق بعد تعليق معلقا فافهم (قوله ولا يجمع ولا تنبي) عبارة الهداية فلا تملك الايقاع حله وجعا قال
 في العناية قيل معناهما واحد وقيل الجمله أن تقول طلقت نفسك ثلاثا والجمع أن تقول طلقت واحدة
 وواحدة وواحدة هذا هو الظاهر اه يعني في نفسه يجمع فكأنه بشرى إلى ما في الدرر حيث فسر الجمع بان تقول
 طلقت وطلقت وطلقت قال ولا قول اصح يعني كونه ما يعني واحد كذا في النهر ويمكن أن يراد بالجملة الثلاثان
 وبالجمع الثلاث ويكون قوله ولا يجمع ولا تنبي إشارة إلى ذلك ثم اعلم أن ما في الدراية من تفسير الجمع بان تقول
 طلقت وطلقت وطلقت وان الاصح خلافه يفيد أن ما أن تطلق ثلاثا متفرقة في مجلس واحد على الاصح واليه
 يشير ما في العناية أيضا حيث فسره بطلقت واحدة وواحدة فانه جمع لا اتحادا عاما بخلاف ما في
 الدراية فانه يفرق بين الجمع الكثير والعدل وعلى هذا اعني في التفسير أني من قوله تطلق ثلاثا متفرقة أي في ثلاثة
 مجالس فلا تطلق نفسها في كل مجلس أكثر من واحدة لأن كمال العموم الافراد فلا تطلق ثلاثا متفرقة اه مبني
 على خلاف الاصح لأن يجعل قوله لا يجمع من واحدة على الجمعة بشرية قوله فلا تطلق ثلاثا متفرقة تأمل ويدل
 على ما قلنا ما في جامع الفصولين امر لا يدل على كذا شئت فلها أن تختار نفسها كلمات في المجلس أو بعده حتى تبين

(قال لها أنت طلاق ان شئت)

(فقلت شئت ان شئت) أنت (فقال)

شئت بئوى الطلاق او قالت شئت

(ان كان) (كذا المعدوم)

أي لم يوجد بعد كان شاء أي

أو ان جاء الليل وهي في النهار

(بطل) الامر لم تعد النمرط

(وان قالت شئت ان كان)

(الامر قد مضى) أراد بالماضي

المحقق وجوده كان كان أي في الدار

وهو فيها أو ان كان هذا البلا وهي

فيه مثلا (طلقت) لأنه تغيير

(قال لها أنت طالق متى شئت أو

متى ما شئت أو اذا شئت أو اذا

حاشيت فردت الامر لا يرتد ولا

يتقيد بالجلس ولا تطلق نفسها

(الواحدة) لأنها تسم الازمان

لا الافعال فذلك التطلق في كل

زمان لا تطلب شأبه تطلق (ولها)

تفرق الثلاث في كلمات شئت

ولا يجمع ولا تنضم

ثلاث الا انها لا تطلق نفسها في دفعة واحدة اكثر من واحدة اه فان مقتضاها ان لها ان تطلق في مجلس واحد
ثلاثا متفرقة الا ان يفرق بين أنت طالق وامر لي بذلك لكن في غاية البيان قال وهذه من مسائل الجياع الصغير
وصورتها محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل قال لامرأته أنت طالق كما شئت قال لها ان تطلق نفسها
وان قامت من مجلسها وأخذت في عمل آخر واحدة بعد واحدة حتى تطلق نفسها ثلاثا الخ قال في غاية البيان
لان كلمة كلما تعمم النحل فاما مشيئة بعد مشيئة الى أن تستوفي الثلاث فاذا قامت من المجلس أو أخذت في عمل
آخر بطلت مشيئتها المملوكة لها في ذلك المجلس بوجود دليل الأعراس ولكن لها مشيئة أخرى يحكم كلما اه
فهذا صريح في أن لها تفرق الثلاث في مجلس واحد اه وأصرح منه بما في التاخر غاية عن المحط ولو قال
لها أنت طالق كلما شئت فلها ذلك أبدا كلما شئت في المجلس وغيره واحدة بعد واحدة حتى تطلق ثلاثا اه
فأفهم (تنبيه) قال في الفتح فلو طلقت ثلاثا أو اثنين وقع عندهما واحدة وعنده لا يقع شيء اه وفي البصر
عن الميسر كلما شئت فأنت طالق ثلاثا ونفقات شئت واحدة فهذا باطل لان معنى كلامه كلما شئت الثلاث
اه قلت فأذا نذر تفرق الثلاث انما هو فيما إذا لم يصرح بالعدد وفي كافي الحاكم كلما شئت فأنت طالق
ثلاثا وشامت واحدة فذلك باطل وكذا فأنت طالق واحدة فشامت ثلاثا وكذا لو قال فأنت طالق ولم يقل ثلاثا
فشامت ثلاثا اه أي جله فلو متفرقة ولو في مجلس جاز كما علت (قوله لانها للعموم الافراد) بكسر الهمزة
أي الافراد كذا ضبطه الشارح في شرحه على المنار وكذا ضبطه ح وقال هو مصدر فوافق تعبيرهم بالافراد
ويجوز فتحها اه وفي شرح العيني لأن كلما شئت الاوقات والافعال عموم الافراد لا عموم الاجتماع
فيقتضي اتباع الواحدة في كل مرة الى ما ينتهي الى ان العين تصرف الى الملك القائم اه (قوله لا يقع)
لأن التعليق انما ينصرف الى الملك القائم وهو الثلاث فاستغراقه ينتهي التفويض بجر (قوله والا)
أي وان لم تطلق نفسها أصلا أو طلقت نفسها ثلاثا في مجلس أو طلقت نفسها واحدة فقط أو اثنين في مجلس ح
(قوله وهي مسألة الهدم الآتية) أي في آخربا بالربعة وهي ان الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث كما يهدم
الثلاث في طلق امرأته واحدة أو أكثر ثم عادت اليه بعد زوج آخر عادت اليه بملك جديد فملك عليها ثلاث
طلقات وهذا عندهما وعند محمد انما يهدم الثاني الثلاث فقط لا مادونها في طلق امرأته اثنين ثم عادت اليه
بعد زوج آخر عادت اليه بمباقي وهو طلقة واحدة فاذا طلقتها بعد العود طلقة واحدة لا تحرم عليه حرمة غلظة
عندهما وعنده تحرم وكذلك اذا قال كلما دخلت الدار فأنت طالق فدخلها مرتين ووقع عليها الطلاق
وانقضت عدتها ثم عادت اليه بعد زوج آخر فعندهما تطلق كلما دخلت الدار الى أن تبين ثلاث طلقات خلافا
لمحمد كما ذكره الزبلي في باب التعليق عند قوله وتعلق الثلاث يحل تجيزه وبعبارة الجرحنا قدنا بكونه بعد
الطلاق الثلاث لانها لو طلقت نفسها واحدة أو اثنين ثم عادت اليه بعد زوج آخر فلها أن تفرق الثلاث خلافا
لحمد وهي مسألة الهدم الآتية اه وهو موافق لما نقلناه عن الزبلي ومنه في الفتح وغاية البيان وهذا
صريح في انها بعد العود لها أن تطلق نفسها ثلاثا متفرقة عندهما وعند محمد تطلق ما بقي فقط ففقر بني الثلاث
مبني على قوله ما لا على قول محمد فأفهم ثم يشكل على هذا التعليل الماربان التعليق انما ينصرف الى الملك
القائم وهو الثلاث فانه يقتضي أنها لو طلقت نفسها اثنين ثم عادت اليه بعد زوج آخر ليس لها أن تطلق نفسها
أصلا عندهما لانها عادت اليه بملك حادث وطلقات الملك الاول يهدمها الزوج الثاني ولا اشكال على قول
محمد من انها تطلق واحدة فقط لانها الباقية ليكون الزوج الثاني لم يهدم مادون الثلاث عنده ثم رأيت المحقق
في الفتح أفاد الجواب عن ذلك في باب التعليق بما حاصله ان قولهم ان المعلق طلقات هذا الملك الثلاث مقيد
بما دام ملكها فاذا زال ملكه لبعضها صار المعلق ثلاثا مطابقة (قوله لانها للمكان) حيث ظرف مكان
مبنى على الضم واين ظرف مكان يكون استغناءها فاذا قيل ابن زيد لم الجواب بعين مكانه ويكون شرطا
أيضا وتزاد فيه ما فقال انما تقدم اقم بجر عن المصباح (قوله ولا تعلق للطلاق به) ولذا لو قال أنت
طالق بركة أو في مكة كان تخيير الطلاق كما مر فتكون طالق في كل مكان في الحال بخلاف الزمان فان الطلاق
يتعلق به (قوله فجعل مجازا عن ان الخ) جواب عن اراد ابن أخد هاتين إذا لقي ذكر المكان صارت أنت
طالق شئت وبه يقع الحال كانت طالق دخلت الدار ثمانية ما نه اذا كان مجازا عن الشرط فلم يحل على ان دون

لانها للعموم الافراد ولو طلقت بعد

زوج آخر لا يقع ان كانت

طلقت نفسها ثلاثا متفرقة

والا فلها تفرقها بعد زوج

آخر وهي مسألة الهدم الآتية

(أنت طالق حيث شئت أو ابن

شئت لا تطلق الا اذا شئت في

المجلس وان قامت من مجلسها)

قبل مشيئتها (لا) مشيئتها لها

لانها للمكان ولا تعلق للطلاق به

فجعل مجازا عن ان لانها أم الباب

مطلب

مسئله الهدم

مضى مما لا يطل بالقيام عن المجلس والجواب عن الأول انه جعل الظرف مجازاً عن الشرط لأن كلامه ما يفيد
 ضرباً من التأخير وهو أولى من الغائه بالكلمة وعن الثاني بان حله على أن أولى لأنها أم الباب ولا نهى حرف
 الشرط وقبه بطل بالقيام افاده في الفتح (قوله يقع في الحال رجعية الخ) أي تطلق طلقه رجعية بمجرد
 قوله ذلك شئت أو لا ثم أن قالت شئت بانه أو لا ثم اورد نوى الزوج ذلك لتصير كذلك للموافقة وهذا عنده اما
 عندهما في حال تنشأ أب يقع شيء فعنده أصل الطلاق لا يتعلق بشئ مثله بل منفعة وعندهما مائة علقان معاً وتقامه
 في الفتح وكتبت في حاشيتي على شرح المنار الفرق بين هذا التقويض وعامة التقويضات حيث لا تنجى الى نية
 الزوج أن المفوض ههنا حال الطلاق وهو متبوع بين البيهوتية والعدد فيحتاج الى النية لتعيين أحدهما بخلاف
 عامة التقويضات (قوله والا رجعية) صادق بما اذا شئت خلاف ما نوى وبما إذا لم ينو شيئاً والمراد
 الأول لما في الفتح وان اختلفا بأن شئت بانه والزوج ثلاثاً وعلى القلب فهو رجعية لانه لفت مشيئة العلم
 الموافقة فيبقى إيقاع الزوج بالصريح ونيته لا تعمل في جعله بانه أو لا ثم ولولم تحضر الزوج نية لم يذكره
 في الاصل ويجب أن تعتبر مشيئته حتى لو شئت بانه أو لا ثم لم ينو الزوج يقع ما وقع بالتناقض الخ اه
 (قوله لوموطوة) قد لقوله رجعية في الموضوعين وتقدم في باب المهر نظاماً ان الختلى بها كالموطوة في لزوم
 العدة وكذا في وقوع طلاق آخر في عدتها فافهم (قوله والانه) أي بان كانت غير مدخول بها طلق طلقة
 بانه خرج الامر من يدها فالتواتر بحسبها بعدم العدة كذلك في الفتح أما الختلى بها فالتواتر بها العدة كما علت
 كطلاق رجعية ولا يخرج الامر من يدها فافهم (قوله وقول الزيلعي) عبارته وشعره الخلاف تظهر
 في موضعين فيما اذا قامت عن المجلس قبل المشيئة وفيما اذا كان ذلك قبل الدخول فانه يقع عنده طلقة رجعية
 وعندهما لا يقع شيء والرد كالقيام اه ح (قوله لها أن تطلق ما شئت) أي واحدة أو اثنتين أو ثلاثاً
 ويتعلق أصل الطلاق بمشيئتها بالاتفاق بخلاف مسألة كيف شئت على قوله لان كم اسم للعدد وما شئت تعميم
 للعدد والواحد عدد على اصطلاح الفقهاء فكان التقويض في نفس العدد والواقع ليس الا للعدد اذا كان كقصر
 التقويض في نفس الواقع فلا يقع شيء ما لم تنشأ فنع (تنبيه) لم يذكر اشتراط النية من الزوج وشرطه
 الشارح في شرحه على المنار وكذا في شرح المرقاة وذكر في الكشف انه رأى بخط شيخه معلماً بعلامة البردوي
 أن مطابقة ارادة الزوج شرط لانها كان للعدد المبهم احتجج الى النية وأقره في التقرير لكن ظاهر الهداية
 والفتح وغيره أنه لا يشترط وامتناع ظاهر صاحب الجوز في شرحه على المنار لانه لا اشتراك لأن التقويض اليها القدر
 فقط وله اقل فلا يلزم بخلافه في كيف لأن المفوض اليها الحال وهو مشترط كقوله شئت قلت وهو ظاهر
 المتن أيضاً (قوله في مجلسها) لانه تخليك فنية تصير عليه كما مر (قوله ولم يكن بدعياً) قال في البحر
 وافاد بقوله ما شئت أن لها أن تطلق أكثر من واحدة من غير كراهة ولا يكون بدعياً اما وقوعه الزوج لانها
 مضطرة الى ذلك لانها لو فرقت خرج الامر من يدها اه قالت وكذا لو كانت حائضاً وقدمت لتصير به في أول
 الطلاق قال ط وبشال تظهر ذلك في كيف شئت السابق اذا وقعت ثلاثاً مع النية (قوله وان ردت بان
 قالت لا تطلق فنع (قوله بما يفيد الاعراض) كالثوم والقيام عن المجلس (قوله لانه تخليك في الحال)
 احتراز عن اذا ومتى يعني هذا تخليك بمنجز غير مضاف الى وقت في المستقبل فاقضى جواباً في الحال فنع (قوله
 والاول اظهر) لانه لو كان المراد البيان لكفى قوله طلق ما شئت كافي التهرع التبرير ح (قوله ان شئت
 وان لم تنشأ) اعلم انه اذا جعل المشيئة وعدمها شرطاً واحداً أو المشيئة والا باقاً فانه لا تطلق أبداً بالتعذر كانت
 طالق ان شئت ولم تنشأ أي وان شئت وايت وان كثران وقدم الجزء كانت طالق ان شئت وان لم تنشأ أي وشامت
 في مجلسها أو لم تنشأ تطلق لانه جعل كلامه مانعاً على حدة كقوله أنت طالق ان دخلت الدار أو لم تدخل وان
 أخر الجزء كان شئت وان لم تنشأ أي فأنت طالق لا تطلق أبداً لانه مع التأخير صار أكثر شرطاً وحدوثاً راجعاً
 بخلاف ما اذا أمكن فلا تطلق حتى يوجد كان الكاكت وان شربت فانت طالق وان كثران واحدهما المشيئة
 والاخر الاية كانت طالق ان شئت وان ايت وقع شامت أو ايت وان سكنت حتى قامت من المجلس لا يقع لان
 كلامهما شرط على حدة والامان قبل كالمشيئة فأيهما وجد يقع واذا انعدهما لا يقع وكذا لو لم يكران وعطف بأو
 كانت طالق ان شئت أو ايت لانه علقه بأحد هاتين فانت طالق وان لم تنشأ أي فأنت طالق طلقت

(وفي كيف شئت يقع) في الحال

(رجعية) فان شئت بانه

أو لا ثم اوقع ملاءمة (مع نيته)

والا رجعية لوموطوة والابان

وبطل الامر وقول الزيلعي

والعيسى قبل الدخول صوابه

بعده فتنبيه (وفي كم شئت أو ما شئت)

لها أن تطلق ما شئت في مجلسها

ولم يكن بدعياً للضرورة (وان ردت)

أو أوتت بما يفيد الاعراض (ارتد)

لانه تخليك في الحال فخواه كذلك

(قال لها طاق) نفسك (من ثلاث)

ما شئت تطلق ما دون الثلاث ومثله

اختار من الثلاث ما شئت

لان من بعضها فلا يائية

فطلق اثلاثاً والاول اظهر

(فروع) قال أنت طالق ان شئت

وان لم تنشأ ي طلقت للعل

مطلب

انت طالق ان شئت وان لم تنشأ

لعل بخلاف ان كنت تحبين الطلاق فانت طالق وان كنت تغضين فانت طالق لانه يجوز ان لا تحب ولا تغض
فليقتض شرط الوجود ولا يجوز ان تشاء أو لا تشاء فيكون أحد الشرطين ناشئاً بالاحتياط فوقع لولو قال أنت
طالتي ان أبيت أو كرهت فقالت أبيت تطلق ولو قال ان لم تشاء في فانت طالق فقالت لا تشاء لا تطلق لان أبيت
صفة لا يجزئ بالإناء فقد علق بالإناء منها وقد وجد وقوع وقوله وان لم تشاء صيغة للعدم لا للايجاب فصار بمنزلة
ان لم تدخل الدار وعدم الشئ لا يصدق بقوله الا تشاء لانها لثبوتها من بعد وانما يصدق بالموت بغير عن
المحيط رذ كبعدها لوعاقه بعدم مشيئة نفسه فهو كذلك بخلاف ان لم يشأ فلان فقال لا تشاء والفرق ان شرط
البر في الاجنبى مشيئة طلاقها في المجلس وبقوله لا تشاء بتدل المجلس لانه اشتغال بما لا يحتاج اليه اذ يكفيه
في الايقاع السكون حتى يقوم (قوله لم تطلق) محله ما اذا قالت لا أحب ولا بغض أو سكنت أو لم ألق
أحب أو أبغض طلقت لان التعليق بالحب ونحوها تعليق على الاخبار بذلك ولو كان مخالفا لما في الواقع
كإسباني (قوله ولا يجوز ان تشاء ولا تشاء) لان المشيئة تنفي عن الوجود ولا واسطة بين الوجود
وعدمه (قوله أو أشاء كإغضاله) هذه مسألة ثانية وقوله فقالت كل أنا أشاء حيلة الخ جواب المسألة
الاولى وترك جواب المسألة الثانية لكونه معلوماً بالنسبة تقديراً فقالت كل أنا أشاء بقوله لم يقع لدعوى
كل ان صاحبها أقل بغضا منها فلم يتم الشرط مع (قوله فقالت كل الخ) أى وكذا بهما الزوج كما قدمه
في كافي الحاكم ومقتضاه لو صدقهما وقع عليهما ان أفعل التفضيل ينظم الواحد والاكثركم إسباني في الوقت
فبالمشروط النظر للارشاد تأمل (قوله لم يتم الشرط) لانها غير مصدقة في الشهادة على صاحبها بغير
أى لانها لا تكون أشاء حياً أو بغضاً الا اذا كانت الاخرى أو قل وهي لا تصدق على ما في قلب الاخرى
فلم يثبت كونها أشاء من الاخرى ويقال في الاخرى كذلك فلم يثبت أشاء واحدة منهما فلم يتم شرط الوقوع
على واحدة منهما ومقتضى التعليق أنه لو قالت واحدة منهما فقط أنا أشاء لم يقع عليها الا ان يقال ان دعوى
كل منهما تكذيب كل للاخرى بخلاف دعوى احدهما وسأني في التعليق أنه لو قال ان كنت تحبين كذا
فانت كذا وفلان فقالت أحب تصدق في حق نفسها تأمل (قوله لم التعليق بالمشيئة الخ) وكذا التعليق
بكل ما هو من المعاني التي لا يطلع عليها غيرها بغير ط (قوله فنتسب بالجلس) وكذا اذا كانت
كاذبة في الاخبار بالحب والبغض يقع بخلاف التعليق بالحض ونحوه ثم ان هذا تفرع على التلك قبل
والاولى زيادة ولا يملك الرجوع عنه لستوع على كونه تعليقا فانه أظهر من تقريره على التلك قلت وقيل أن
المراد ببيان ما خالف التعليق بهذه المذ كورات التعليق بغيرها وعدم الرجوع عنه بما وافق فيه الجميع
فافهم (قوله بخلاف التعليق بغيرها) كالتعليق على الخيف أو على دخول الدار فانه تعليق محض لا يقيد
بالجلس وكذا الا يقع في نفس الامر بالاخبار كذا كما إسباني والله سبحانه وتعالى أعلم

(باب التعليق)

ذكره بعد بيان تمخير الطلاق صريحاً وكذا لانه مركب من ذكر الطلاق والشرط فأخذه عن المفرد ثم
(قوله من علمته تعليقا) كذا في البحر والاولى أن يقول وهو صدر علقه جعله علقاً طى لأن كلامه يوهم
اشتقاق المصدر من الفعل وهو خلاف المختار لكن المراد ببيان المادة لا فائدة أن المراد به لغة مطلق التعليق
الشامل للعسى والمعنى (قوله واصطلاحاً ربط الخ) فهو خاص بالمعنى والمراد بالجله الاولى في كلامه
جله الجزء والثانية جلّه الشرط والمضمون ما تعينه الجملة من المعنى فهو في مثل ان دخلت الدار فانت طالق
ربط حصول طلاقها بمصؤل دخولها الدار (قوله وبسمى عينا مجازاً) لما في النهر من أن التعليق في الحقيقة
انما هو شرط وجزا فاطلاق العين عليه مجازاً لانه من معنى السمية اه وفيه ان هذا بيان للجملة الشرطية
المضمونة لتعليق العرف بالربط الخاص كالمطل وهذا الربط يسمى عينا قال في الفتح ان العين في الاصل القوة
وسميت احدى العينين بالعين لزيادة قوتها على الاخرى وسمى الخلف بالله تعالى عينا لاقادته القوة على الخلف
عليه من الفعل أو التل بعد تردد النفس فيه ولا شك في أن تلحق المكروه للنفس على أمر بحيث ينزل شرعاً عند
نزوله بقدر قوة الامتناع عن ذلك الامر وتعلق المحبوب بها أى للنفس على ذلك بقدر الحيل عليه فكان عينا اه
لكن هذا يحتمل أنه حقيقة أو مجازاً في اللغة وفي عيان الصريح ظهر في البدأ أن التعليق بين في اللغة أيضاً

ولو قال ان كنت تحبين الطلاق
فانت طالق وان كنت تغضينه
فانت طالق لم تطلق لانه يجوز ان
لا تحبه ولا تغضه ولا يجوز ان تشاء
ولا تشاء ولو قال لهما أشاء
لطلاق أو أشاء كإغضاله طالق
فقلت كل أنا أشاء حيلة لم يقع
لدعوى كل ان صاحبها أقل
حباً منها فلم يتم الشرط ثم التعليق
بالمشيئة أو الإرادة أو الرضى
أو الهوى أو الخيبة يكون ملبكا
فيه معنى التعليق فيقيد بالجلس
كما مر ليدل بخلاف
التعليق بغيرها

(باب التعليق)

(هو) لغة من علقه تعليقا
قاموس جعله علقاً واصطلاحاً
(ربط حصول مضمون جملة
بحصول مضمون جملة أخرى)
وبسمى عينا مجازاً

قال لان سجداً أعطيت عليه مينا وقوله حجة في اللغة اه فافاد أنه عين لغة واصطلاحاً ولذا قال في معراج الدراية
 العين يقع على الخلف بالله تعالى وعلى التعليق قلت لكن مقتضى كلام الغنى المار أن المراد به التعليق
 على أمر اختياري للمعلق لا يصدق الامتناع عن الأمر المخالف عليه أوفقاً لما حل عليه نحو ان بشرى بكذا
 فانت حرة فغيره من التعليق لا يسمى مينا مثل ان طلعت الشمس أو ان خفت فانت كذا لكن في تلخيص الجامع
 وشرحه للشاربي لا يحق لا يخالف بين خست تعليقي الجزء بما يصلح شرطاً سواء كان الشرط فعل نفسه أم فعل
 غيره أم مجيء الوقت كأن طالت ان دخلت أو ان قدم زيداً أو اذا جاء غداً وكذا اذا جاء رأس الشهر أو اذا أهل
 الهلال والمرأة من ذوات الحيض ذوات الاشهر لوجود ركن المين وهو تعليق الجزء ووجود المين شرط الحث
 فيحذف الأ أن يعلق بعمل من أعمال القلب كأن شئت أو أردت أو أحببت أو هويت أو رزيت أو عجبني
 الشهر كذا جاء رأس الشهر والمرأة من ذوات الاشهر فلا يثبت أما الأول فلا نه مستعمل في البلدان ولذا يقتصر
 على الجمل فلم يتجوز التعليق وأما الثاني فلا نه مستعمل في بيان وقت السنة لان رأس الشهر في حقها وقت
 وقوع الطلاق السني فلم يتجوز التعليق وهذا ما يثبت بتعاقب الطلاق بالطلاق كأن طالت ان طفتك لا احتمال
 ارادة المحكمة عن الواقع من كونه ما كانا لظاهرها فلم يتجوز للتعليق ولا بقوله لعمدة ان أدبت الى أن انفاقت
 حرة وان عجزت فانت رقية وان وجد الشرط والخلاف لا نه تفسير الكتابة فلم يتجوز للتعليق ولا بقوله أنت طالق
 ان حثت حصة لان الحصة الكاملة لا وجود لها الا بوجود جزء من الطاهر فيقع في الطاهر فأمكن جعله تفسير
 الطلاق السنة فلم يتجوز للتعليق وانما غنمته بما لم يتجوز للتعليق في هذه الصور لان الخلف بالطلاق لا يخلو
 وحصل كلام العاقل على وجه فيه اعدام المظنور أولى وقد أمكن حمله على ما يتقوله من التاكيد أو التفسير فلا
 يجعل على الخلف بالطلاق وانما حثت في قوله ان حثت فانت طالق لوجود شرط الحث وهو المين بذكر كونه
 وهو الجزء والشرط وقوله ان حث لا يصلح تفسير الطلاق البدعي تنوع البدعي الى أنواع فلم يكن جعله
 تفسير بخلاف السني فانه نوع واحد وانما حثت فيما اذا طالت ان طلعت الشمس مع أن معنى
 المين وهو الجمل أو المنع موقوف على أن طلوع الشمس يتحقق الوجود لا يصلح شرطاً لأنه لا خطر في وجوده لانا
 نقول الجمل والمنع غرة المين وحكمته فقد تم الركن في المين دون الثمرة والحكمة اذا الحكم الشرعي في العتود
 الشرعية تعلق بالصورة لا بالثمرة والحكمة ولد للو حلف لا يبيع فباع فاسد احث لوجود ركن البيع
 وان كان المطلوب منه وهو انتقال المالك غير ثابت ولا نسلم عدم الخطر لاحتمال قيام الساعة في كل زمان اه
 ملخصاً وحاصله كل تعليق بين سوا كان تعليقه على فعل أو فعل غيره أو على مجيء الوقت وان لم يوجد فيه غرة
 المين وهي الجمل أو المنع فيحذف في حلقه لا يحلف الا اذا أمكن صرفه عن صورة التامع الى جعله غرة
 أو تفسير الطلاق السنة أو لبیان الواقع أو للكتابة كافي هذه المسائل الخمس المستثناة كما سأل في كتاب
 الايمان ان شاء الله تعالى وبهذا يتضح ما قاله في الجرم ان تعبير المصنف بالتعليق أولى من قول الهداية
 باب المين بالطلاق لان التعليق يشمل الصوري كهداية الجنس وبعضها قد ذكر في هذا الباب مع أنها ليست
 مينا كما عتقت وقوله في التبراه لا يثبت فيها لان المين يستلزم عينا فلا يشافي كونها مينا في اصطلاح الفقهاء ساقط
 لما عتقت من أن عدم الحث فيها لعدم تقيدها بتعليقها وانما ليست مينا عندهم وأيضاً لو كان ذلك مينا على العرف
 فما الفرق في العرف بين ان حثت وان حثت حصة عتي كان الأول مينا دون الثاني (قوله كون الشرط)
 أي مدلول فعل الشرط (قوله على خطر الوجود) أي متردداً بين أن يكون وأن لا يكون لا ميم تحيلاً
 ولا تحفظاً لاحتمال لان الشرط للعمل والمنع وكل منهما لا يتصور رفقه ما شرع التحرير (قوله لا محقق) محترز
 قوله معدوم ح (قوله تخيير) ليس على اطلاقه بل فيما لبقائه حكم ابتداء كونه لعمدة ان ملكك
 فانت حرة عتي حين سكوت وقوله لهما ان ابصرت أو سمعت أو صحبت وهي بصرية أو سمعية طلقت الساعة
 لان ذلك أمر عتي فكان لبقائه حكم الابتداء بخلاف ان حثت أو مرضت وهي حاض أو مريضة فعلى حصة
 مستقبلة لان الحيض والمرض مما لا يعتب به أفاده في الجرم وجهه كافي الحاشية أن الحيض والمرض وان كان
 عتي الآن الشرع لما عتق بالجله أحكاماً لا تعلق بكل جزء منه فقد جعل الكل شيئاً واحداً فافهم (قوله
 والمستحيل) محترز قوله على خطر الوجود ح (قوله لهو) فلا يقع أصلاً لان غرضه منه تحقيق النفي حيث

مطلب
 في حال حلف لا يخالف فعلق

مطلب
 لا يثبت تعليق الطلاق بالطلاق

وشرط حثه كون الشرط معدوماً
 على خطر الوجود فالمحقق كان كان
 السماء فوقنا تخيير والمستحيل كان
 دخل الجمل في سيم الخطاط لهو

مطلب
ان لم تتزوج بفلان فانت طالق

وكرهه متصلا بالعدن وان لا يصدق به الجازاة فلو قال فانت طالق فاسفله فقال ان كنت كاذبة فانت كذا تجوز كان كذلك اولاد كرا المشروط فتجوزت طالق ان لغو به يفتى بوجود رابط حيث تأخر الجزاء كباقي (شرطه المالك) حقيقة كقوله لئن فعلت كذا فانت مدثر أو حكما ولو حكما (كقوله لمنكوحته) أو معتدته (ان ذهب فانت طالق

قوله أو بشرط الرأى قلت ورأيت في صاخراته الاكل ما يؤيد حيث قال أوصى لامته أن تعتق على أن لا تتزوج ثم مات فقالت لا تزوج فانما تعتق من ثلثة فان تزوجت بعده لم تبطل الوصية وكذا لو قال هي حرة على أن تبث على الاسلام أو على أن لا ترجع عن الاسلام فان اتهمت على الاسلام ساعة فهي حرة من ثلثة ولا تبطل ما رتبها بعد وكذا انصرافه قال ان تبثت على النصرانية بعده أو على الاسلام وان أوصى لا تم وله ان لا تتزوج ابدا ان وقت وقفا فهو كقال فان تزوجت وبذلك بطلت وصيته وكذا ان قال لامته هي حرة ان لم تتزوج شهر اه منه

مطلب
التعليق المراد به المجازاة دون الشرط

عاشه بأمر محال وهذا يرجع الى قوله ١٩ مكان البر شرط انعقاد المين خلا لافالي يوسف وعلى هذا ظهر ما في الخاتمة لو قال لها ان لم تزدى على الدينار الذي أخذته من كسبي فانت طالق فاذا الدينار في كسبه لا تطلق تجوز ومنه ما في الفتية من كرا طرق الباب فلم تفتح فقال ان لم تفتح الباب الدين فانت طالق ولم يكن في الدار أحد لا تطلق تجوز ومنه مسائل ستأتي في الفروع آخر الباب (تنبيه) في فتاوى الكازروني عن فتاوى المحقق عبد الرحمن المرشدي أنه سئل عن قال لزوجه أنت طالق ان لم تتزجي بفلان فاجاب لا خفاء في ان مراد الزوج بهذا التعليق انما هو عدم تزوجها بفلان بعد زوال سلطانها عنها بانفصال العصمة وانقضاء العدة وهي حينئذ في غير ملكه فيكون لغوا بفلان الشرط يعني قوله أنت طالق فطلق مجزا كما اختاره بعض المتأخرين من علماء الهن بناء على استحالة وجود الشرط المعلق عليه الطلاق حالة بقائها في عصمة الزوج واختار بعض منهم صحة التعليق وجعله ككأ أو وقع الطلاق في آخره من حياته أو حياتها لانه في معنى العدم والعدم متحقق مستمر لكنه لما علمته بالمستقبل صلح لجميع زمان الاستقبال لوجوده فلا يعتن به وقت آخرالي أن ينفي الى آخره من الحياة فيستفيق فيقع ولحق بعضهم أنه شرط الرأى فكانه يريد الزامها بعدم تزوجها بفلان وهو الزام ملازم فلا يلغو ويقع الطلاق فنهض أقول وتوقيع بأن مراد الزوج التعليق بعدم ارادتها التزوج بفلان بعد الطلاق صوابا لكلام العقائل عن الغلاء لم يعد ويكون في ذلك القول لاسماع عينيها كافي فصار ثمر من الامور القلبية لمحو ان كنت تحبيني فان قالت لم أرد التزوج به بعد وقوع الطلاق والا فلا اه مخلصا ثم نقل الكازروني هذه المسألة ثانيا عن الحدادي صاحب الجوهرة وأنه أجاب عن سراج الدين انها ملي رواية عن شيخه على بن نوح بأنها تطلق وتزوج من أرادت قال الكازروني وهو الذي ينبغي أن يقول عليه أي بناء على أنه تعليق يستحيل أو بشرط الرأى (قوله وكونه متصلا الخ) أي بلا فاصل أجنبي وسأتي الكلام عليه عند قوله قال لها أنت طالق ان شاء الله متصلا (قوله وان لا يصدق به الجازاة الخ) قال في العرف فلو سبته بفوق طبان وسفله فقال ان كنت كاذبة فانت طالق تخبر سواها كان الزوج كاذبا أو لم يكن لاز الزوج في الغالب لا يريد الا اياهها بالطلاق فان أراد التعليق دين وقتوى أهل بخارى عليه كافي الفتى اه يعني على أنه للمجازاة دون الشرط كإزالة في النسخ وكذا في الذخيرة وفيها والختار والفتوى أنه ان كان في حالة الغضب فهو على المجازاة والافعل الشرط اه وسنفي التاتر شافية عن الخط وفي الوالو الحجة ان أراد التعليق لابقع ما لم يكن سفله وتكلموا في معنى السفلة عن أبي حنيفة أن المسلم لا يكون سفله انما السفلة الكافرون عن أبي يوسف أنه الذي لا ياتي الى ما قاله وما قبله وعن محمد أنه الذي يلعب بالجمام ويقار وقال خلف أنه من اذ ادعى لعلام يحمل من هنالك شيئا والفتوى على ما روي عن أبي حنيفة لانه هو السفلة فطلقا اه وأقر طبان الذي لا غير له (قوله تجيز) الاولى تجيز بصيغة الماضي لانه جواب قوله فلو قال (قوله وذكر المشروط) اي نعل الشرط لانه مشروط بوجود الجزاء (قوله لغو) أي فلا تطلق لانه ما رسل الكلام ارسلالا وكذا لو قال أنت طالق بلانا لولا أو لا أو ان كان أو ان لم يكن بجر (قوله به يفتى) هو قول أبي يوسف وقال محمد تطلق الحال بجر (قوله وجود رابط) أي تلفا وماذا البغائية ح (قوله كباقي) أي عند قوله وأنشأ الطلاق الشرط (قوله بشرطه المالك) أي شرط زوجه فان التعليق في غير المالك والمضاف اليه صحيح موقوف على اجازة الزوج حتى لو قال أجنبي لزوجة انسان ان دخلت الدار فانت طالق توقف على الاجازة فانه اجازة لزم التعليق فتبطل بالدخول بعد الاجازة لا قبلها وبذا الطلاق الخبز من الاجنبى موقوف على اجازة الزوج فاذا اجازة وقع مقتصر على وقت الاجازة بخلاف البيع فانه بالاجازة يستغنى الى وقت البيع والضابط فيه أن ما يصح تعليقه بالشرط يتصور وما لا يصح يستند بجر (قوله حقيقة) أشار الى أن المراد ما مثل تعليق الطلاق والعق وكذا المذكور كشي الله مرينى فله على أن اتصدق به هذا النوب اشترط ملكه حالة التعليق أفاده الرضى (قوله أو حكما) أي أو كان المالك حكما كملك النكاح فانه ملك انتفاع بالبيع لا ملك ربة ثم ان هذا الحكمي ان كان النكاح قائما فهو حكمي حقيقة وان كان بعد الطلاق وهي في العدة فهو حكمي حكما والى هذا أشار بقوله ولو حكما ط (قوله لمنكوحته أو معتدته) فيه نشر مرتب قال في البرقة سنأخر الكليات عند قوله والبصر يعلق الصريح أن تعليق ملاق المعتدتها فيها صحيح في جميع الصور والا اذا كانت معتدة

عن ابن وعلق بانها كافي البدائع اعتبار التعليق بالتخيير (قوله أو الاضافة اليه) بأن يكون معلنا بالملك كمنزل
وكهولة ان صرت زوجة إلى أو بسبب الملك ~~سكنا~~ السكاح أي التزوج كالنكاح في ان اشترت عبد المجتهد
قوله لعبد مؤمنه ان مات سيدك فانت حر فانه لا يصح التعليق لان الموت ليس بموضوع للملك بل لابطاله ثم اعلم
أن المراد هنا بالاضافة معناها اللغوي الشاملة للتعليق المحض ولذا مضافة الاصطلاح كانت طالق يوم
اتزوجت كما أشار اليه في الفتح وقد أطال في الجري بيان الفرق بينهم فراجعهم (قوله فكذا) أي فهو حر
أو نأنت حر (قوله أو الخكمي) عطف على الحق في ح (قوله كذلك) أي عتقا أو نأنت أو أشار بذلك
إلى خلاف مالك رحمه الله حيث خصه بالخصاص بامرأة أو غير أو تبيلة أو بكارة أو ثوبية كمثل بكر أو ثيب
(قوله ~~سكان~~ نكحت امرأة) أي فهي طالق وحذف الالة ما بعده عليه (قوله أو ان نكحتك) لا فرق
بين كونها أجنبية أو معتقة كافي الجبر (قوله وكذلك كل امرأة) أي اذا قل كل امرأة تزوجها طالق
والجدة فهو ما في الجبر ن أنه تزوجه فوضي وتجب بالبعول كسوق الرأب اليها أو يتزوجها بعد ما وقع الطلاق
عليها لأن كل كلمة لا تستغني التكرار اهـ وقد ساق قبل فصل المنة ما يتعلق بهذا البحث فرع قال كل امرأة
اتزوجها فهي طالق ان نكحت فلا نكاحك ثم تزوج لا يصح الدلاق عليها وان كان ثم تزوج ثم نكحت المراجعة بعد
الكلام الأول خاتمة وانظر ما في النصل العائنين من الذخيرة (قوله باسم أو نوب) الذي في الصروغوه
ونسب بالواو قال فلو قال فلانة بنت فلان التي اتزوجها طالق تزوجها لم تطلق اهـ أي لانه لم يغا الوصف
بالتزويج في قوله فلانة بنت فلان طالق وهي أجنبية ولم تر جده الاضافة إلى الملك فلا يثبت ان تزوجها (قوله
أو اشارة) التعريف بالاشارة في الحاشية وبلاسم والنسب في الغاية حتى لو كانت المرأة حاضرة عند
الحالف لا يحصل التعريف بذلك اسمها ونسبها ولما لم يلفظ بالدقة وتعلق الطلاق بالتزويج وعلمه ما في الجامع رجل
اسمه محمد بن عبد الله وله غلام فقال ان كان غلام محمد بن عبد الله هذا أحد فمأثره طالق أشار الحالف
إلى الغلام إلى نفسه ثم كلف الغلام نفسه تطلق لأن الحالف حاضر فغيره بالاشارة أو الاضافة ولم يحدد
فبقى مشكرا فدخل تحت اسم النكرة أفاده في الجبر عن جامع شيخ الاسلام (قوله فلما الوصف) أي قوله
اتزوجها فصار ~~سكان~~ أنه قال هذه طالق كقوله لا امرأته هذه المرأ التي تدخل الدار طالق فانه طالق للعال
دخلت أولا بجر وانما لم يطلق الاجنبية لعدم الملك وعدم الاضافة اليه لغير الردف بخلاف امرأته
(قوله لعدم الملك والاضافة اليه) أمافي مسألة المتفق فظاهر وكذا فيما بعده لان الاجتماع في فرائس لا يلزم
كونه عن نكاح كان وطى الجارية لا يلزم كونه عن ملك ومن ذلك ما لو لولاه ان تزوجت غنى امرأته ففوي
طالق ثلاثا فزوجه بلا أمره لا تعلق لانه غير مضاف إلى ذلك النكاح لا تزويجه حاله بلا أمره لا يصح بجر
عن المحيط ثم قال لا فرق بين كونه بأمره أو بلا أمره كافي المراجع اهـ قلت ~~لكن~~ في الحاشية في صورة الامر
أن الصحيح أنه يصح العين وتطلق اهـ وهو مشكل لأن الكلام في وجود شرط التعليق وغر الملك والاضافة
اليه وتزويج الابوين غير سبب الطلاق من كل وجه لانه قد يكون بأمره وبدونه اللهم إلا أن يكون مراد الحاشية
ما اذا قل ان تزوجتني بأمرى فثبت بضع العين وتطلق والا فلا وجه للتفصيل المذكور فيسبب صحة التعليق
قالا وجه ما في المراجع (قوله وأفاد في الجرائح) قلت هذا المعروف في دمشق إلا أن غير ما رد بل كان بيان
نعم يق بين أطراف الناس وقول ط قلت المعروف الجائز في مصر إلا أن أمره زار وروعه التي غير ما يطبق
(قوله كما لغا الخ) أصل ذلك ما في الجبر عن المراجع ولو أضافه إلى النكاح لا يقع كالمقال أنت طالق
مع نكاحك أو في نكاحك ذكر في الجامع بخلاف أنت طالق مع تزويج أياك فانه يقع وهو مشكل وقيل
الفرق لما أضاف التزوج إلى فاعله واستوفى مفعوله جعل التزويج مجازا عن الملك لانه سببه وجعل مع على
بعد تعينه وفي نكاحك لم يذكر النكاح ناقص فلا يقدّر بعد النكاح فلا يقع ويصح السكاح
اهـ وأشار الشارح إلى هذا الفرق بقوله تمام الكلام الخ ومقتضاه أنه لو قال مع نكاحي أياك أو قال مع تزويجك
انعكس الحكم ~~لكن~~ قال ح وفي النفس من هذا التعليل شيء فان قوله مع نكاحك على تقدير مع نكاحي
إلى أو المقدر كما للفظ وإلى هذا الضعف أشار بصفة التبريض اهـ قلت لا يظهر الفرق بأنه عند عدم
التصريح بالفاعل يحمل تزوجه لها أو تزوج غيره لها انك مقتضى هذا عدم الفرق بين النكاح والتزويج

أو الاضافة اليه أي الملك الحق في
عاما وأخصا كان ملكك عبدا أو
ان ملكك لعين فكذا أو الخكمي
كذلك (كان) نكحت امرأة أو ان
(نكحتك فأنت طالق) وكذا كل
امرأة ويكني معنى الشرط الا
في المعنى باسم أو نوب أو اشارة
فلو قال المرأة التي اتزوجها طالق
تطلق بتزوجها ولو قال هذه المرأة
تطلق بتزوجها فلا
الوصف (فلما قوله لا جنسية ان
زيت زيدا فأنت طالق فتكبحها
فزارت) وكذا ~~سكان~~ امرأة
اجتمع معها في فرائس فهي طالق
فتزوجها لم تطلق وكل جارية لها
حرّة فاشترى جارية فوطئها لم تعتق
لعدم الملك والاضافة اليه وأفاد
في البحر أن زيارة المرأة عرفنا
لا تكون الا بتمام معها يطبق عند
المزور فليفظ (كالغالب) بقاءه
الطلاق (مقارن الموت ملك)
كانت طالق مع نكاحك ويصح
مع تزويج أياك لتمام الكلام
بفعله ونفعوله

في أنه ان صرح بذلك فالسائل يقع فيه ما ولا فلا فيما فتأمل وأقرب من هذا كله ما استنبطه بعض فضلاء
 المدرس أن التزويج بعقب التزويج فإذا قارن الطلاق التزويج وجد الملك قبله بالتزويج فيصح وتطلق بخلاف مع
 شكاحك لأنه منافق للملك (قوله كبح موق أو موتك) لاضافته لحالة منافاة للإشباع في الأول والوقوف
 في الثاني كما تقدم في باب الصريح (قوله في المجتبى عن محمد في المضافة) أي في العين المضافة
 إلى الملك وعبارته المجتبى على ما في الجرح وقد ظنرت بروايته عن محمد أنه لا يقع به كان يفتي كثير من أئمة خوارزم
 اه وأما ما في الظهيرية من أنه قول مجدوبه يفتي فذا لا غير ما نحن فيه كما يأتي بيانه قريباً فافهم (قوله
 والعنى بتقدمه الخ) أي بتقدم الشافعي قال في الجرح والعنى أن يرفع الأمر إلى شافعي فيفسخ العين المضافة
 فلو قال ان تزوجت فلانة فهي طالق ثلاثاً فترجوها لخاصمتها إلى فاض شافعي وأدعت الطلاق فيحكم بآنها
 امرأته رأت الطلاق ليس بشئ حل له ذلك ولو وطئها الزوج بعد النكاح قبل الفسخ فيفسخ يكون الوطئ حللاً لا
 إذا فسخ وإذا فسخ لا يحتاج إلى تجديد العقد ولو قال كل امرأ أن تزوجها ففي طلاق تزوج امرأه ففسخ العين
 ثم تزوج امرأه أخرى لا يحتاج إلى الفسخ في كل امرأه كذلك في الخلاصة وفي الظهيرية أنه قول مجدوبه
 يفتي اه قلت ومذهبه أنه عند الحاجة إلى الفسخ في كل امرأه وبه صرح في الظهيرية أيضاً فالخلاف
 هنا في إذا فسخ القاضي الشافعي العين في امرأه ثم تزوج الحالف امرأه أخرى فعندها لا يكتفي بالفسخ الأول
 بل يقع الطلاق على الثانية ما لم يفسخ ثانياً وعند محمد يكتفي بالثاني من واحدة فلا يحتاج إلى فسخها ثانياً ويقول
 محمد يفتي ولا يحتاج أن هذا أصح على صحة العين عنده وأنه يقع بها الطلاق فلا ينفى ما روي عن المجتبى من أن
 عدم الوقوع روايته عنه ممن زعم أنه في الظهيرية جعل عدم الوقوع قول محمد لا روايته عنه وأنه المقتضى به فقد وهم
 فافهم ثم قال في الجرح وإذا اعتدأ بما نأى على امرأه واحدة فإذا قضى بصحة النكاح بعده ارتفعت الإيمان كلها
 وإذا اعتد على كل امرأة عينا على حد ذلك أنه إذا فسخ على امرأة لا يفسخ على الأخرى وإذا اعتد عليه
 بكلمة فكأنه يحتاج إلى تكرار الفسخ في كل عين اه فهي أربع مسائل في شرح الجمع للمصنف فإن
 أمضاء فاضل حتى بعد ذلك كان أحوط اه ومحل الفسخ من الشافعي إذا كان قبل أن يطلقه ثلاثاً لأنه
 لو فسخ تطلق ثلاثاً بالتخيير بعد النكاح فلا يفيد كفي الخيانة وفيها أيضاً أن شرطه أن لا يأخذ القاضي عليه مالا
 فلو أخذ لا ينفذ عند الكل إلا أن أخذ على الكتابة قدر أجرة المثل فلا يزيد لا ينقص الأولى أن لا يأخذ مطلقاً
 اه (تنبيه) ذكر في الجرح في كتاب القاضي إلى القاضي عن الولوالجية لوقال له أنت طالق ألبسته
 فترافعا إلى فاض راجعاً وهو راجعاً فإنه يتبع رأي القاضي عند محمد فيحل له المقام معها وقيل
 أنه قول أبي حنيفة وعند أبي يوسف لا يحل هذا إن قضى له فإن قضى عليه بالدينونة والزواج لا يراجع رأي
 القاضي اجتماعاً إذا كان الزوج عالمه لرأى واجتهد فلو عاتبا أتبع رأي القاضي سواء قضى له أو عليه
 وهذا إذا قضى له أمان أفتي له فهو على الاختلاف السابق لأن قول المفتي في حق الجاهل بمنزلة رأيه واجتهد
 اه أي فيلزم الجاهل اتباع قول المفتي كما يلزم العلماء اتباع رأيه واجتهد وهم هذا علم أنه لا حاجة
 إلى التقليد مع القضاء لأن القضاء ملزم سواء وافق رأي الزوج أو خالفه وكذا مع الاتفاق والزواج جاهلاً (قوله
 بل يحكم) في الخيانة حكم المحكم للقضاء على الصحيح وفي البرازية وعن الصدر أقول لا يحل لأحد أن يفعل
 ذلك وقال الحلواني يعلم ولا يفتي به لئلا يترق الجهل إلى هدم المذهب اه بحر (قوله بل قضاء عدل الخ)
 عطفه على مجرور الباء وهو وضع في الجرح عن البرازية وعن بعضنا ما هو أوسع من ذلك وهو أنه لو استفتي
 فتبها عدلاً فأنقاه بسلامة الدين حل له العمل بقضائه وإسماحاً بها وروى أوسع من هذا وهو أنه لو أفتاه مفت
 بالحل ثم أفتاه آخر بالحرمة بعد ما عمل بالقضوي الأولى فإنه يعمل بقضوي الثاني في حق امرأه أخرى لا في حق
 الأولى وبه عمل بكلا الفتوتين في حادثتين لكن لا يقع به اه قلت يعني أن المفتي لا يفتي صاحب الحادثة
 بما يوصل به إلى فسخ العين فلا يقول له أرفع الأمر إلى شافعي أو حكمه في ذلك أو استعقل به يقول يقع عليك
 الطلاق لأن عليه أن يجيب بما يعقده وليس له أن يذلل على ما يهدم مذهبه وليس المراد أنه لا يفتي بفسخ العين
 إذا فعل صاحب الحادثة شيئاً من ذلك لما علمت من أن الجاهل يلزمه اتباع رأي القاضي والمفتي على أن
 قضاء القاضي في محل الاجتهاد يرفع الخلاف فإذا فسخ شيئاً من ذلك فعلى المفتي أن يفتيه بصحة الفسخ لا بقال

من ذلك
 في فسخ العين المضافة إلى الملك

(أوزواله) كبح موق أو موتك
 (فائدة) في المجتبى عن محمد في المضافة
 لا يقع وبه أفتي أئمة خوارزم اتهم
 وهو قول الشافعي والعنى بتقدمه
 يفسخ فاض بل يحكم بل قضاء عدل

قول المجتبى الفتوتين وقع فيما
 مستعرض به على الشارح من أن
 الصواب الفتوين قاله نصير

إذا كان ذلك قول محمد فكيف لا يفتيه بما علت من أن ذلك رواية عن محمد وأن قوله كقول الشيخين
بالوقوع وأن ما في الظاهرية لا ينافي ذلك كما قرأناه آنفا وليس للمفتي الافتاء بالرواية الضعيفة وكونه أفتى بها
كثير من أئمة خوارجهم لا يفتي بضعفها ولذا تقدم عن الصدراثة لا يحل لأحد أن يفعل ذلك وكذا لما تقدم
عن الحلواني من أنه يعلم ولا يفتي به فلو ثبتت هذه الرواية عن محمد أو كانت صحيحة لبنا الحكم عليها ولم يحتجوا
إلى بناء على مذهب الشافعي فهذا يدل على أنهم ارموا به تشاذه كما يشبهه إليه كلام المجتبى المات فاهم
هذا في الجرح عن البرازية والتزوج فعلا أو من فعيه العين في زماننا وبني أن يفتي إلى عالم ويقول له ما حلف
واحتياجه إلى نكاح الفضولي فتردحه العالم امرأة ويجوز بالفعل فلا بحث وكذا إذا قال لجماعة في حاجة
إلى نكاح الفضولي فزوجوه واحدهم أم إذا قال لرجل اعقد لي عقد فتدلى بكونه فوكيلا
(قوله وبفتوتين) صوابه وبفتوتين بيا من احداهما منقلبة عن الألف المقصورة والثانية يا الثانية كافي
ثنية جبلي وقصوى قال في الالقية

آخر مقصودتي أجعله با * ان مكان عن ثلاثة مرتبة

(قوله في حادتين) قيده لأن المستفتي إذا علق يقول المفتي في حادثة فافتاء آخر بخلاف قول الأول ليس له
تقص عمله السابق في تلك الحادثة ثم له العمل به في حادثة أخرى كمن صلى الظهر مثلا مع امرأة أجنبية
متخذة الابي حنيفة فعقد الشافعي ليس له إبطال تلك الظهر نعم بعمل بقول الشافعي في ظهره آخر وهذا هو المراد
من قوله من قال ليس للمثله الرجوع عن مذهبه وتقدم تمام الكلام على ذلك أول الكتاب في رسم المفتي
(قوله ولا يفتي به) علت وجهه آنفا (قوله تعليقه الثلاث) هذا خاص بالحرة وقوله وما دونها من الحرة
والامة وتقديره في الامة وبطلان تخيير الثنتين في الامة تعليق ما دون الثلاث وهو صادق بالثنتين وبالواحدة
وظاهر عبارة الشارح أن تخيير تعليقه للزوج المعلق وهو أولى من عوده على الإطلاق لأن الأصل إضافة المصدر
إلى فاعله كما ذكره في التهرط (قوله الاضافة الى الملك) أي في نحو كذا تزوجت امرأة فمضى طلق
ثلاثا فطلق امرأته ثلاثا ثم تزوجها فأنها انطلق لأن ما يجزئها من غير ما علقه فان المعلق طلاق ملك حادث فلا يطله
تخيير طلاق ملك قبله (قوله كما مر) لم تقدم ذلك في كلامه صريحاً ويمكن أن يكون مراده ما قدمه في فصل
المشقة فيما لو قال لها أنت طالق لكما شئت فطلقت بعد زوج آخر لا يقع أن كانت طلقت نفسها ثلاثا متفرقة
(قوله يطل بزوال الحلق) وذلك بوقوع الثلاث وقوله لا زوال الملك أي بوقوع ما دونها فان الملك وان زال
به عند انقضاء العدة لكن الحلق ثابت فإن لم يعود اليها بالزوج آخر جمل بخلاف الثلاث فان وقوعها
يزيل الحلق بالكافة بحيث لا يعود الا يحل ولما كان المعلق هو طلاق هذا الملك بطل التعليق بزوالها لا بزوال
ما دونها (قوله بطل التعليق) أي لزوال الحلق بتخيير الثلاث (قوله لم يطل) لأنه لم يزل الحلق بتخيير
ما دون الثلاث وأن زال الملك (قوله فيقع المعلق كله) لأن بطلان التعليق يزول الحلق ولم يزل فيبقى
التعليق فإذا وجد المعلق عليه وهو دخول الدار بقية المعلق وهو الثلاث ولا ينافيه قوله من المعلق طلقنا
هذا الملك وقد زال بعضها لأنه مقيد بما اذا كانت الثلاث باقية فإذا زال بعضها صار المعلق ثلاثا مطلقة
كما أفاده في النسخ وقد سنده قبل هذا الباب (قوله بقية الأول) أي ما بقي من طلاقات النكاح الأول
(قوله وهي مسألة الهدم الآتية) قد تسبق هذا الباب الكلام عليها وما صله لأن الزوج الثاني يهدم
الثلاث وما دونها عند هدمها وعند محمد يهدم الثلاث فقط (قوله وغيره) أي غير الخلاف في مسألة الهدم
(قوله له رجعت) أي عندها لأن الزوج الثاني يهدم الواحدة الباقية وعادت المرأة إلى الأول بملك جديد
فملك عليها ثلاث طلاقات فإذا دخلت الدار تقع واحدة من الثلاث وتبقى منها ثنتان فذلك الرجعة (قوله
خلاف محمد) فعنده لا يملك الرجعة لعودها بما بقي من الملك الأول وهي واحدة وقد وقعت بالدخول ط
(قوله وكذا يطل) أي التعليق وهذا أعطف على الترح (قوله بلحاظه) بفتح اللام ط عن القاموس
(قوله خلافهما) أي لصاحبين فعندهما لا يطل التعليق لأن زوال الملك لا يطله وله أن يعلقه باعتباره
قسام أهله وبالأثر إذا ارتفعت العصبة فلم يبق تعليقه لفوات الأهلية فإذا عاد إلى الإسلام لم يعد ذلك التعليق
الذي يجزمه بقوله جرح عن شرح الجمع للمصنف (قوله وبفتوت محل البراءة) تنقله في الجرح عن الثاني

طلب
في معنى قولهم ليس للمثله الرجوع
عن مذهبه

وبفتوتين في حادتين وهذا يعلم
ولا يفتي به برأيه (ويطل بتخيير
الثلاث) الحرة والثنتين للامة
(تعليقه) للثلاث وما دونها الا
الضافة الى الملك كما مر (لا تخيير
ما دونها) اعلم أن التعليق يطل
بزوال الحلق لا بزوال الملك فلو
علق الثلاث أو ما دونها بدخول
الدار ثم خيّر الثلاث ثم نكحها بعد
التحليل بطل التعليق فلا يقع
بدخولها شيء ولو كان تجزئها ما دونها
لم يطل بقطع المعلق كله وأوقع
محمد بقية الأول وهي مسألة
الهدم الآتية وقرنه فحين علق
واحدة ثم خيّر ثنتين ثم نكحها بعد
زوج آخر فدخلت لرجعتها خلافا
لمحمد وكذا يطل بلحاظه مرثدا
بدار الحرب خلافا لهما وبفتوت
محل البراءة كمن فلتانا أو دخلت
هذه الدار فغابت أو جعلت بستانا
كاستبنا فبما علقنا على الملتقى

لكن يلفظ وعما يله فوث محل الشرط كفوت محل الجزاء كما اذا قال ان كنت فلانا الخ والتشليل المذكور لفوت محل الشرط فان الشرط هو كذا ودخلت أي مضعونهما وهو الكلام والدخول ومحامهما شرطان والدار المشار اليها وفوت محل الجزاء تكون المرأة التي هي محل الطلاق فانه يفوت هذين المحلين بسطل التعليق لانه التعليق لا يبق أن يحكون على أمر على خطر الوجود وقد تحقق عدمه ولا يقال يمكن حياة زيد بعد موته وإعادة البستان دارا لان يمينه انعقدت على حياة كانت فسد كالف في لبقين فلانا وما عدا بعد البناء دار اخرى غير المشار اليها كما صرحوا به أيضا في لا يدخل هذه الدار تأمل (قوله وسنحي مسألة الكوز بفرعها) أي في باب العين في الاكل والشرب من كتاب الايمان وحاصلها أن امكان تصور البر في المسئلة قبل شرط انعقاد العين بشرط بقاء خلاف لا يبي يوسف فلو حلف لبشرين ماء هذا الكوز اليوم ولا ماء فيه أو كان فيه فصب قبل مضي اليوم لا يحنث عندهما لعدم انعقادها في الأول ولا بطلانها في الثاني وان لم يقبل اليوم ولا ماء فيه فكذلك لعدم انعقادها أي ان كان فيه ماء فصب فانه يحنث اتفاقا لان انعقادها بامكان البر يحنث بالصب لان البر يجب عليه كما فرغ فاذا صب فات البر فيحنث كالومات الحنث والمنايا بخلاف الموقته فانه لا يجب عليه البر الا في آخر اجزاء الوقت المعين ومن فروعها ان يحنث زيد اليوم أولا كان هذا الرغيف اليوم أوله قضيت دينة غدا فحنث زيد أو أوكّل الرغيف غيره قبل مضي اليوم أو قضى الدين أو أقرأه فلان قبل الغد لم يحنث ونعامة في الجرح من الايمان أقول ونعالم به كهذا التفصيل في المسئلة السابقة لان شرط الحنث فيها أمر وجودي وهو الكلام أو الدخول فاذا مات أو جازمت بستانا فقد فات محل وقوع البائن من الحنث فلا فائدة في بقاء العين سواء كانت موقته أو مطلقة بخلاف ما اذا كان شرط الحنث أمر اعدام مثل ان لم اكلم زيدا أو ان لم أدخل فانها لا تسطل بفوت المحل بل يتحقق به الحنث للبائن من شرط البر وهذا اذا لم يكن شرط البر مستقيلا ولا افهوا مسألة الكوز وقد علمت ما فيها من التفصيل وليس منها قوله لاصعدن السماء فان العين فيها منعقدة ويحنث عقبها لان صعود السماء أمر يمكن في نفسه وتدور بعض الانبياء وللملائكة وغيرهم والله يحنث عقبه العين أو في آخر الوقت في الموقته لتحقيق البائن عادة وهذا بخلاف مسألة الكوز فان شرب ما ليس موجودا في الكوز أو ما ريق منه غير ممكن في نفسه وتدور بعض الانبياء وللملائكة ولا يحنث الا اذا صب منه وكانت العين مطلقة كما سبق تحقيقه في الايمان ان شاء الله تعالى ونظر ما سنده كره آخر الباب (قوله له رجعتما) لانه لما علق الثلاثة كانت أمة وهو لا يملك عليها الثلثين فكان معلقتين ح (قوله وألفاظ الشرط) بعدل عن الاعمال والحروف لاشتمالها على ما هو بسكون الراء مشتق اشتقاقا كبيرا من الشرط بجر كذا بمعنى العلامة هي بذلك لانه علامة على ترتيب الثانية على الاولى وسبب الثاني جوابا لانه لما سلم على القول الاول صار كالصكلام الاتي بعد كلام السائل وجزءا فنجوزا لانه لما ترتب على فعل آخر أشبه الجزاء كذا في النهر فاضافة الالفاظ الى الشرط اضافة المعنى الى الاسم ح وقد معنا في صدر الكتاب الكلام على الاشتقاق والظاهر أنه لا اشتقاق هنا الا بد من المفارقة لتطابق الشرط هنا بمعنى العلامة على شيء خاص تأمل (قوله أي علامات وجود الجزاء) أي ان هذه الادوات تدل بالذات على وجود الجزاء كما في النهر أي عند وجود الشرط ح (قوله فلو فتحها وقع الحمال) هو قول الجمهور ولا يحنث للتعليل ولا بشرط وجود العلة وقت الوقوع بل يقع الطلاق نظرا لظاهر اللفظ وزعم النكسائي منظار الشيباني في مجلس الرشيد انها شرطية بمعنى اذا هو مذهب الكوفيين ووجه في المغني وعلى كمال حال اذا نوى التعليق ينبغي أن تصح فتم نهر مختصر والي ذلك أشار الشارح بقوله فدين ط (قوله وكذا الوجدف انشاء من الجواب) يعني يقع الحمال مالم ينو التعليق فدين وعن أبي يوسف أنه يتعلق بسلامة الكلام على الفائدة فتصغر الفاء والخلاف مبنى على جواز حذفها اختيارا فأجازها أهل الكوفة وعليه فرع أبو يوسف ومنعه أهل البصرة وعليه تنزع المذهب بجر وذكر قبله عن المغني أن الانحصر قال ان ذلك واقع في الترتلصيح وان منه ان تركا خيرا الوصية للوالدين وقال ابن مالك يجوز في الترتادرا ومنه حديث اللقطة فان جاء صاحبها والاستمتاع بها اه قلت ينبغي في زماننا اذا قال ان دخلت أنت طالق أن يتعلق قضاء لان العادة لا يفركون بين دخول الفاء وعدمه عند قصد التعليق وقد صار ذلك لغتهم ولا سيما مع وقوعه في الكلام

مطلب
في مسألة الكوز

وسنحي مسألة الكوز بفرعها (فرع) قال لزوجته الأمانة دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فعتقت فدخلت له رجعتا قنية (بـ ألفاظ الشرط) أي علامات وجود الجزاء (ان) المكسورة فلو فتحها وقع الحمال مالم ينو التعليق فدين وكذا الوجدف القائم بالجواب

مطلب
في ألفاظ الشرط

في الوجدف الفاء من الجواب

الفصح كما ترى وكفى قوله تعالى وإن أطلعهم انكم لمشركون وإذا تسلى عليهم يا بنيائنا ما كان نجهم والذين
إذا أصابهم البغي هم ينتصرون وغير ذلك وإن ادعى تأويل الأول بأنه على تقدير القسم والثاني والثالث
على جعل إذا المجتزأ الوقت بلاملاحظة الشرط فانه مؤيد لقول الكوفيين والتأويل خلاف الظاهر وإذا صار
ذلك لفظة للعامة ينبغي حل كلامهم عليه كقولنا نكح به من كان من أهل تلك القرية من العرب وكذا لو كان
التعليق بلفظ أعجمي وقد قال العلامة قاسم إنه يحمل كلام كل عاقد وناذر وحائث على لغته هذا ما ظهر لي
والله سبحانه وتعالى أعلم ثم رأيت بعد كتابي لهذا في شرح نظم النكت العلامة القديسي أقول ينبغي ترجيح
قول أبي يوسف لكثرة حذف الفاء كما سمعت وقالوا العوام لا يعتبر منهم العن في قولهم أنت واحدة بالنصب
الذي لم يقل به أحد اهـ (تنبيه) وجوب اقتران الجواب بالفاء حيث تأخر الجواب كانه قد مضى الشارح أول
الباب وإذا كانت الاداة تنعم إذا الفجائية مقام الفاء في ربط الجواب كانه قد مضى الشارح أول
طلبية الخ) أى في نحو المواضع السبعة المذكورة في قول الشاعر طلبة الخ فانها إذا وقعت جوابا
يجب اقترانها بالفاء قال في التهرأى جلة طلبية كالأمر والنهي والاستفهام والتثنية والعرض والتخصيص
والدعاء وأراد بإسعادهم وبش وعسى وفعل التعجب وقوله وينبأ أى وبالجملة الفعلية المقرونة بما الثانية وتبدأ
ظاهرة ومقدرة كإي التسهيل وعبارة الرضى كل جملة فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع سواء كان
الفعل المصدر ماضيا أو مضارعاً دخل التثنية بان كازاده المرادى وزاد المقرونة بالنسبة أو وب لكن جعل
ابن هشام القسمية من الطلبية اهـ ونعم ذلك في الجر والحاصل أن المازى يأر بعة التثنية وسوف أو أن
أوب أو القسم فالجملة أحد عشر موضعا أشار اليها الشارح بقوله في نحو طلبية الخ ونظمها المحقق ابن الهمام
في الفتح بقوله

نعمل جواب الشرط حتم قرانه * بفاء إذا ما فعله طلبا أى
كذا جدا أو مقصبا كان أو بقية * ورب وسين أو سوف ادر يافى
أو اسمية أو مكانى مني ماوان * وإن من يحيد عما حده دناه قدنى

(قوله وكل) لم يذكر النكتة كلا ولا وكفى أدوات الشرط لانها ليسانها وانما ذكرهما لفظها لثبوت معنى
الشرط معهما وهو التعليق بأمر على خطر الوجود وهو الفعل الواقع صفة الاسم الذى اضيف اليه بحر
(قوله ولم نسمع كلاما منصوبا الخ) قال في التهرأى النكتة ان كلاما مقتضية للتكرار منصوبة على الظرفية
والعامل فيها محذوف دل عليه جواب الشرط والتقدير أنت طالع كذا وكذا وما إلى معها
هى المصدرية التوقيفية وزعم ابن عصفور أنها مبتدأ وما نكرمة موصوفة والعائد محذوف وجعله الشرط
والجزأ فى وضع الخبر زعم أبو حيان أن كلاما نسمع الامنصوبة رأيت خبر بأن هذا بعد تسليم لا ينشأ
كونها مبتدأ إذا النكتة فيها فتحة بناء وينبأ لاضافتها الى مبنى اهـ فإراد الشارح بالنصب ما ينشأ من فتحة
الاعراب وفتحة البناء كما هو عرف المتقدمين وقوله ولو لمبتدأ أى كما هو قول ابن عصفور تأريه الى الرد على أبى
حسان فان المنصوب فيها فتح لا سيما ولا ينشأ ذلك كونها مبتدأ يجعل الفتحة فتحة بناء لاضافتها الى مبنى
فقد أقاد ما فى التبر بأجز عبارة قافهم (قوله ونحو ذلك) أشاوبه الى ليس المراد حصر ألفاظ الشرط
بالسبعة المذكورة فان منها لو ومن وأين وأما وأى وما وفى الفتح فروع قال أنت طالع لولا دخولك
أولاً لولا أوصولك بالفتح وكذا فى الأخبار بأن قال طالعك باللام لولا كذا اهـ قلت وهما ما أقاد معناه
فى الخبر أنت طالع بدخول الدار أو يحبسك لانه لم ينشأ حتى تدخل أو تحبس لأن البناء للموصل والاصاق وانما
يتصل الطلاق بلفظ بالدخول إذا تعاقب به ولو قال أنت طالع على دخولك الدار ان قلت يقع والا فلا لانه
استعمل الدخول استعمال الاعراض فكان الشرط قبول العرض لوجوده كقولنا على أن تعطى
أمر درهم اهـ قلت وقد يكون الكلام مقتضى التعليق بدون تصريح بأدائه كما مر فى قوله وكفى معنى الشرط
الخ ومنه ما فى الخبر حيث قال وفى الخط وعن أبى يوسف لو قال أنت طالع دخلت فهذا يجزأ أنه دخل الدار
وأكد به بالنصب فيصير كأنه قال لم أكمن دخلت الدار فإن لم يكن دخل طالعك لو قال أنت طالع لا دخلت
الدار يشق بالدخول اهـ ثم قال ولو قال أنت طالع ولا والله لا أفضل كذا فهو تعليق وعين ولو قال أنت طالع

مطلبه
المواضع التى يجب اقترانها بالفاء

فى نحو

طلبية واسمية ويجامد

وجما وقدوبن وما تنفيس

كالخضراء فى شرح الملتقى (وإذا

وإذا ما وكل) لم نسمع (كلام

الامنصوبة ولو مبتدأ لاضافتها

لمبنى (ومنى ومنى ما) ونحو ذلك

مطلبه
ما يكون فى حكم الشرط

والله لأفعل كذا طلقت للعال ذكروها في جوامع الفقه اه قلت والفرق أنه اذ لم يعطف القسم تبين ما بعده
 جوابا له وصار فاعلا فلم يصلح أنت طالق للتعلق فتجز منه أيضا على الطلاق لأفعل كذا (قوله كار)
 هذا ما جزم به في البحر من أن المذهب أنها بمعنى الشرط خلافا لما في الفتح من أنها التحقيق عدم الشرط فلا تأتي
 للتعلق على ما فيه خطر الوجود (قوله تعلق بدخولها) كذا في المحيط وفيه وعن أبي يوسف أنت طالق
 لو دخلت الدار لطلقت فهذا وجعل حذف بطلاق امر لأنه لم يطلتها ان دخلت الدار فإذا دخلت لزمه أن يطلقها
 ولا يقع الأبوت أحدهما كقوله ان لم أت البصرة اه بجر وقد نما الكلام في ذلك أوائل باب الصريح
 (قوله فازداد عوما) فيه أن الفعل لا عموم له وبعبارة الغاية كما في الفتح والبحر لأن الفعل وهو اندخول اضيف
 إلى جماعة فإرادته عومه عرفامة بعد أخرى اه فراده بالعموم التكرار (قوله وهي غريبة) أي
 لخسافتها القول المنون وفيه انتمل العين اذ وجد الشرط مرة في كل ما جزم به في الفتح والبحر واستشككها
 الزباني (قوله وجعله في البحر أحد القولين) ذلك رذالك عند قول الكثر نفيها ان وجد الشرط حيث
 قال والحق أن ما في الغاية أحد القولين تنقل القولين في التقنية في مسألة تصدود السطح اه ونقل هنا
 عن المراجع وعن بعض الحنابلة أن متى تقتضي التكرار الوجوب التكرار اه فأذا ضعف
 هذا القول وضعف ما عن بعض الحنابلة فافهم (قوله أي تطل العين) أي تنهى وتم وأذا تمت حث
 فلا يتصور الخلف ثانيا لا العين أخرى لأنها غير متصلة بالعموم والتكرار افعلة نهر (قوله يطلان
 التعليق) فيه أن العين هنا هي التعليق (قوله الا في كذا) فان العين لا تنهى بوجود الشرط مرة وأفاد
 حصصه أن متى لا تنفد التكرار أو قيل تنفده والحق أنها انما تنفد عوم الاوقات في متى خرجت فأنت طالق
 الفساد أن متى لا تنفد تحقق فيه الخروج يقع الطلاق ثم لا يقع بخروج آخر وان المرونة بلفظ أبدا متى فإذا قال
 ان تزوجت فلانة أبدا فهي كذا فتزوجها فطلقت ثم تزوجها ثانيا لا تطلق لأن التأبيد انما ينفي التوقيت في تأبيد
 عدم التزوج ولا يتكرر رأى كذلك حتى لو قال أي امرأة تزوجها فهي طالق لا يقع الا على امرأة واحدة
 كما في المحيط وغيره بخلاف كل امرأة تزوجها نهر والفرق أن لفظ كل للعموم ولفظ أي انما للعموم
 الصفة للقولهم في أي عبيدي ضربته فهو حر لا يتناول الا واحد الا انه اسند الى خاص وفي أي عبيدي ضربك
 يعتق السكك اذا ضرب بالاسناد اه عام وفي أي امرأة تزوجت نفسها متى فهي طالق يتناول الجميع وعام
 تحققة في البحر (قوله كافتضا كل عوم الاسماء) لان كلما تدخل على الافعال وكلا تدخل على الاسماء
 فيفيد كل منهما عوم ما دخلت عليه فاذا وجد فعل واحد واسم واحد فقد وجد المحلوف عليه فاحلت
 العين في حقه وفي حق غيره من الافعال والاسماء باقية على حالها فيبحث كلما وجد المحلوف عليه غير أن المحلوف
 عليه طلاقات هذا الملك وهي متناهية فالخاص أن كلما العموم الافعال وعموم الاسماء ضروري فيبحث بكل
 فعل حتى تنهى طلاقات هذا الملك وكل للعموم الاسماء وعموم الافعال ضروري ولو قال المصنف الا في كل
 وكل كان أولى لأن العين في كل وان انتهت في حق اسم بقيت في حق غيره من الاسماء ومن فروعها
 لو كان له أربع نسوة فشق كل امرأة تدخل الدار فهي طالق فدخلت واحدة طلقت ولو دخلت طائفتان
 دخلت تلك المرأة مرة أخرى لا تطلق ولو قال كلما دخلت فدخلت امرأة طلقت ولو دخلت ثانيا تطلق وكذا قالنا
 فان تزوجت بعد الثلاث وعادت الى الاول ثم دخلت لم تطلق خلافا لفرق ومنها لو قال كلما دخلت فامرأت طالق
 وله أربع نسوة فدخل أربع مرات ولم يكن واحدة بعينها يقع بكل دخله واحدة ان شاء فزوجه عليهن وان شاء
 جمعها على واحدة بجر وفي التبريد ليلية فرع كثر وقوعه قال في السراج فلاقع المتقي قال ان تزوجت
 امرأت فهي طالق ثلاثا وكلما حلت حرمت فتزوجها فابت ثلاث ثم تزوجها بعد زوج يجوز ان عاقبه وقوله كلما
 حلت حرمت الطلاق فليس بشئ وان لم يكن أراد به طلاقا فهو بين اه قلت ولعل وجهه أن قوله وكلما حلت
 حرمت ليس تعليقا بالاك انما لا يلزم أن يكون حلها بالعمد لجواز أن تزوج ثم تسترق فلينأمل (قوله
 فلا يقع) فترى على قوله فانه يحل بعد الثلاث وانما يقع لان المحلوف عليه طلاقات هذا الملك وهي متناهية
 كما رأينا لو كان الزوج الآخر قبل الثلاث فانه يقع ما بين (قوله لا دخولها على سبب الملك) أي التزوج
 فكيفما وجد هذا الشرط وجد ملك الثلاث فينبهه جرائه بجر وفيه عن الكافي وغيره لو قال كلما كتبتك

كلو كانت طالق لو دخلت الدار
 تعلق بدخولها ومن نحو من دخل
 منكن الدار فهي طالق فلا دخلت
 واحدة مرارا طلقت بكل مرة
 لأن الدخول اضيف إلى جماعة
 فازداد عوما كذا في الغاية وهي
 غريبة وجعله في البحر أحد القولين
 (وفيها) كلها (تصل) أي تطل
 (العين) يطلان التعليق (إذا)
 وجد الشرط مرة الا في كلما فانه
 يصل بعد الثلاث لاقتضاها
 عوم الافعال كافتضا كل عوم
 الاسماء (فلا يقع ان كتبتها بعد
 زوج اخر الا اذا دخلت) كلما (على)
 التزوج نحو كلما تزوجت فأنت
 كذا لا دخولها على سبب الملك
 وهو غير متناه ومن لطيف مسائلها
 لو قال لموطوءة كلما طلقتك فأنت
 طالق فطلقتها واحدة تقع ثلثان
 وفي كلما وقع عليك طلاق يقع ثلاث

فأنت طالق فكيفها في يوم ثلاث مرات ووطأها في كل مرة طلقت طلقين وعلمه مهران ونصف وقالم بمحدثات
ثلاث وعلمه أربعة وهو ونصف اه قلت ووجهه كما في الولوجية أنه لما تزوجها أو لا وقت واحد ووجب
نصف مهر فاذا دخل بها وجب مهر كامل لأنه وطأ بشبهة في الحمل ووجب العدة فاذا تزوجها ثانيا وقت
اخرى وبعد الطلاق بعد الدخول متى فإن من تزوج المستدة وطلقة قبل الدخول بها ~~يكون~~ عند أبي
حنيفة وأبي يوسف طلاقا بعد الدخول متى فيجب مهر كامل فصاهران ونصف فاذا دخل بها وفي معتدة
عن رجعي صاهر اجمعا ولا يجب بالوطئ شيء فاذا تزوجها ثانيا لم يصح النكاح لأنه تزوجها وهي مذكورة
اه **(قوله لتكرار الوقوع)** إثارة إلى التفريق وحاصله أنه في الأول علق وقوع الطلاق على إيقاعه الطلاق
فاذا علق عليه وقوع الطلاق بالباطل ولا يقع الثانية لأن الثانية واقعة وبايت بموقعه بخلاف الثاني
فإن المعلق عليه وقوع الطلاق بالباطل بالابقاع يستلزم الوقوع فاذا طلقتها مرة وتزوجها مرة
فتقع أخرى وبوقوع الأخرى وجد شرط آخر فتقع أخرى اه ح (تنبه) المتعقد بكلمة كلما بيمين متعقدة
للعال لأن كلما بمنزلة كسر الشرط والجزء وهذا رواية الجامع وعلمه الفتوى لأنها حوط وفي رواية
المسوقة المنعقد للعال بين واحدة ويجوز أن نقول إنها بعد أخرى كالحائض اه محيط ويذهب أن تظهر
الفترة فيما إذا قال كلما حلفت فأنت طالق ثم علق بكلمة كلما فتقع الأول وثلاث على الأول وواحدة على الثاني
وفي قضاء العزباء قال كلما تزوجت فأنت كذا ثلاثا فتزوجها وفسخ البين شافعي ثم طلقة ثلاثا ثم تزوجها
بعد زوج آخر فبلى رواية الجامع وهي الأصح يحتاج إلى المحصر بالفسخ ثانيا بجر ملخصا **(قوله)**
وزوال الملك لا يطل العين أي زواله بمادون الثلاث كما في النسخ وأطلقه كذا بما مر من أن التعليق يطل
بزوال الخلق أي بتخيز الثلاث ثم بعد عليه أنه يطل بالرد مع العاق خلافا لهما وأجاب في البحر بأن البطان
فيه خروج العلق عن الأهلية لا زوال الملك واعترضه في النهر بأن علق مدبره وإتاهات أولاده دليل زوال
ملكه وقد بزل الملك لأن زوال الملك بمطل البين كما مر فإن قلت قد جعلوا زوال الملك بمطل البين فيما
لو حلف لا يخرج امرأته إلا بانه لا يخرج بعد الطلاق وانقضاء العدة لم يحدث وبطلت البين بالبنوة حتى
لوتزوجها ثانيا ثم خرجت بلاذن لم يحدث قلت البين مقيدة بحال ولاية الأذن والمنع بدلالة الحال وذلك
حال قيام الزوجية فقط البين بزوال الزوجية كالحال لا يخرج إلا بانه لا يخرج منه ثم خرج لم يحدث
بخلاف الإبان فلا ولا معاملة بينهما لأنها مطلقة كما في المحيط بجر وحاصله أنها لم تطل لزوال الملك
بل لقد شرط قيدت به البين وتظهر لو حلفه الوالي لبعثه بكل مفسد تنقيد بحال قيام ولايته كما سأل في الإيمان
(تنبه) استثنى في البحر من عدم بطلانها بزوال الملك في النسبة أن سكنت في هذه البلدة فأمر أنه طالق
وخرج على الفور خلع امرأته ثم سكت قبل انقضاء العدة لا تطلق لأنها ليست امرأته وقت وجود الشرط اه
قال في البحر فقد بطلت البين بزوال الملك هنا على هذا يفرق بين كوني الجزاء فأنت طالق وبين كونه فأمر أنه
طالق لأنها بعد البنوة ثم تنق امرأته فلا يفسد هذا فإنه حسن جدا اه وسذكره الشارح في القروع
وحاصله تنقيد قولهم زوال الملك لا يطل البين بما إذا لم يكن الجزاء فأمر أنه طالق أما لو كان كذلك فأنها تطل
أقول ما في النسبة ضعف لأنه متى على اعتبار حالة الشرط بدليل التعليق بقوله لا تطلق وقت وجود الشرط ليست
امرأته وهو خلاف الظاهر ففي النسبة أيضا أن فعلت كذا الخلل الله على حرام ثم قال إن فعلت كذا الخلل الله
على حرام ففعل أحد الفعلين حتى بانت امرأته ثم فعل الآخر فقبل لا يقع الثاني لأنها ليست امرأته عند
وجود الشرط وقبل يقع وهو الظاهر اه فأفاد أن الظاهر باعتبار حالة التعليق لحالة وجود الشرط وهي
في حالة التعليق كانت امرأته فلا يضر بنيتها بعده وهذا هو الموافق لما أطلقه أصحاب المتن هنا ولما
صرحوا به أيضا في الكتابات من أن البائن لا يطل البائن إلا إذا كان البائن معلقا قبل إيجاد المنجز البائن
كقوله إن دخلت الدار فأنت بائن ثم أنا بائن ثم دخلت بائن بخارى وذلك باعتبار حالة التعليق فأنها كانت امرأته
له من كل وجه ولو اعتبر حالة وجود الشرط لم أن لا يقع المعلق فقد ظهر أن المرجح اعتبار حالة التعليق وعليه
ما في البحر من المحيط لو حلف لا يخرج امرأته ثم سكت هذه الدار فطلقتها وانقضت عدتها وخرجت أو قال إن قلت
امرأتي فلا تنقدي حرقتي لها بعد البنوة يحدث فيها لأن الإضافة للتعريف لا للتنقيد اه وكذا ما قبلناه

مطلب
المتعقد بكلمة كلما بيمين متعقدة
للعال لا يمين واحدة

لتكرار الوقوع لا يبريد
على الثلاث (وزوال الملك)

مطلب
زوال الملك لا يطل البين

مطلب
الإضافة للتعريف لا للتنقيد فيما
لو قال لا يخرج امرأتي من الدار

عن الجبر لو قال كذا دخلت فامرأتى طالق وله أربع نسوة فدخل أربع مرات الخ فان تصر بحجه بأن له أن
يجمعها على واحدة يشمل ما اذا كانت غير موطوءة وذلك بناء على اعتبار حالة التعليق لانها زوجه كانت
امرأته فدخلت في الايمان الثلاث لما علمت من ترجيح أن المنعقد بكلمة كذا الايمان منعقدة للجمال وبقي
على القول بأنه كلما حثت بتعديدين آخر أنه لا يملك جمعها على واحدة لانها بعد الحث لم تبق امرأته فلا تدخل
في العين المنعقدة بعده فماتت سنة في آخر الكتابات من أنه اذا قال كل امرأته لا تدخل المبانة بالخلف والابلا
الآن بعينها فانغمض تحقيق هذا المقام وعلبك السلام (قوله من نكاح أو عين) بيان للملك وتوله فلو
أبانها أو باع الخ تفريع عليهم بطريق النشر المرتب (قوله فلو أباها) أي بما دون الثلاث (قوله
وتنخل العين الخ) لا تنكر ما بين هذه وبين قوله فيما سبق وفيما تنخل العين اذا وجد الشرط مرة لأن
المقصود هو إزالة الانحلال بمرّة في غير كذا وهما مجزئ الانحلال اه ح ولأنه هنا بين انحلالها بوجودها في غير
الملك بخلاف ما سبق ط (قوله مطلقا) أي سواء وجد الشرط في الملك أو لا كما يدل عليه الاحق ح
(قوله لكن ان وجد في الملك طلقت) أطلق الملك فعمل ما اذا وجد في العدة والمراد وجود تمامه في الملك
لا وجهه حتى لو قال ان حضت حضتين فانت طالق فحاضت الاولى في غير ملكه والثانية في ملكه طلقت
وتتمامه في الجبر وسبقاً في عند قول المصنف على الثلاث بشيئين يقع المعلق ان وجد الثاني في الملك والا
(قوله خفية الخ) تفريع على قوله والا (قوله في وجود الشرط) أي أصلاً وتحققاً كما في شرح الجمع
أي اختلاف في وجود أصل التعليق بالشرط أو في تحقق الشرط بعد التعليق وفي البرازية ادعى الاستثناء
أو الشرط فاقول له ثم قال وقد ذكرنا في ادعى الزوج الاستثناء وأنكرت فاقول لها ولا يصدق بلائمة
وان ادعى تعليق الطلاق بالشرط وادعت الاوسال فاقول له اه وسيد كذا المصنف الاختلاف في دعوى
الاستثناء وظاهر ما ذكر عن النسبي أن الاختلاف غير يارفي دعوى الشرط تأمل وفي الجبر عن القنينة ادعت
أنه طلقتها من غير شرط والزوج يقول طلقتها بالشرط ولم يوجد فالقنينة فيه للمرأة ولو ادعت عليه أنه حلف
لا يضر بها وادعى هو أنه لا يضر بها من غير ذنب وأقاما البينة ثبت كلا الأمرين وتطلق بأيهما كان اه
(قوله ليم العدمي) نخوان لم تدخل في الدار اليوم (قوله فاقول له) أي الا اذا لم يعلم بوجوده لانها
فيه القول لها في حق نفسها كما يأتي (قوله لا تنكاره الطلاق) أي انكاره وقوعه وهذا أولى من التعليق
بأنه معك بالاصل وهو عدم الشرط لانه لا يشمل مثل ان لم اجامعك في حضنتك فاقول له أنه جامعها مع أن
الظاهر شاهد لها من وجهين كون الاصل عدم العارض وكون الحرمة مانعة من الجماع (قوله ومفاده)
أي مفاد اطلاق قوله فاقول له (قوله ان القول له) بكسر الهمزة والجله جواب لو وهي وجوبها بخبر ان
الاولى المفتوحة الهمزة والمصدر المنسوب من المفتوحة وجعلتها خبر المبتدأ وهو فاد قال في الجبر اعلم
أن ظاهراً المتون يقتضي أنه لو على طلاقها بعدم وصول نفقة أشهر اثم ادعى الوصول وأنه نكح فاقول قوله
في عدم وقوع الطلاق وقولها في عدم وصول المال الخ (قوله فادعى الوصول) أي بعدم معنى الايام المعينة
كأي القنينة والخيرة (قوله وبه جزم في القنينة) كذا مقالة في الجبر والنهر لكن الذي رأته في القنينة
رامزا للعبون وللأصل القول للمرأة ثم رمز للعنف على العكس أي القول للرجل (قوله وأقره في الجبر)
حيث قال في فصل الامر بالتفصيل القول له لانه ينكر الوقوع لكن لا يثبت وصول النفقة اليها والاصح
أن القول قولها في هذا وفي كل موضع يدعى ايفاء حتى وهي تنكر اه وقال هنا وكأنه ثبت في ضمن قبول
قولها في عدم وصول المال اه ونقل الخبر الرئي أيضاً فعجبه عن القبض والفصول ثم اعلم أنه ذكر في جامع
الفصولين برمز فوافد صدر الاسلام أنه قال في مسألة النفقة لو أنكرت حتى مضت المدة ينبغي أن لا تطلق لانها
لما نشرت لم يبق لها نفقة (قوله وهو يقتضي تخصيص المتون) أي تخصيصها بكون القول له اذا لم يتعين
دعوى ابطال مال جلاله مطلق على المقيد (قوله وجزم شيخنا) يعني الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر حيث
يسئل عن حلف بالطلاق لا أنه يدفع له الدين في وقت معين فأجاب بأنه يصدق في الدفع بينه بالنسبة الى
عدم وقوع الطلاق ولا يبرأ من الدين ويحلف الدائن على عدم القبض ويستحق اه قلت وهذا نظير المأمور
بفتح الدين اذا ادعى الدفع من مال الأمر فانه يصدق في حق براءة نفسه لا في حق براءة الأمر هذا وقد علم

مطلب
الاختلاف الزوجين في وجود
الشرط

من نكاح أو عين (لا يطل العين)
فلو أباها أو باعها ثم نكحها أو
اشتراها فوجد الشرط طلقت
وهي بقاء التعليق ببقاء محله
(وتنخل العين بعد) وجود
(الشرط مطلقاً) لكن ان وجد
في الملك طلقت وعي ولا خفية
من علق الثلاث بدخول الدار
أن يطلقها واحدة ثم بعد العدة
تدخلها فتنخل العين فينكحها

(فان اختلفا في وجود الشرط)
أي شبه ليم العدمي (فالقوله
مع العين) لا تنكاره الطلاق ومفاده
أنه لو على طلاقها بعدم وصول
نفقة أياما فادعى الوصول وأنكرت
ان القول له وبه جزم في القنينة لكن
صح في الخلاصة والبرازية أن
القول لها وأقره في البحر والنهر
وهو يقتضي تخصيص المتون
لكن قال المصنف وجزم شيخنا
في قنواه بما نفذه المتون والشرح
لانها الموضوع لتبطل المذهب
كلا يفتي

بما قد متناه عن القنية وعن صاحب الجبر أن في المسألة قولين فقط أحدهما القول بالتفصيل والإستحرون
 القول للدرأة في حق الطلاق وفي حق عدم وصول المال وأما كون القول للرجل في الأمرين فلا قال به
 خلافا لما وضعه الخليلي المكي وكذلك صاحب نور العين من كلام جامع الفصولين حيث ذكر أن القول للرجل لأنه
 منكر للعلم ثم ذكر أن القول لها وأنه الأصح ثم رخصه لخبره التفصيل فتوهم منه أن الأقوال ثلاثة مع أنه
 لا يمكن أن يقال أن القول له في إنباء المال إليها أو في الدائش أصلا فلا وجه له مع ما يلزم عليه من اتخاذ
 ذلك حجة لكل مدعي أو رادع الحق عن مستحقه حيث يمكنه أن يعلق الطلاق على عدم الإداء في وقت معين
 ثم يدعي الأداء وهذا مما لا يقول به أحد فلا يعلن أن يكون هو المفاد من المتن والشروح فعلم أن ما حكاها
 في جامع الفصولين آخرها المراد بالقول الذي ذكره أو لا ويدل عليه التعليل بأنه منكر للعلم أي حكم التعليق
 وهو الحث عند وجود الشرط فتدبر (قوله إذا ابرهنت) وكذا لو برهن غيرها لأنه لا يشترط دعوى
 المرأة للطلاق ولأن تبرهن لأن الشهادة على عتق الأمة وطلاق المرأة تقبل بحسبة بلا دعوى أفاده في الجبر
 ولو برهنها فالظاهر ترجيح برهانه لأنه إذا كان القول له كان برهانه لغوا ويدل عليه أيضا ما قد متناه
 عن الجبر عن القنية في الوادعت أنه ملطها بالشرط الخ (قوله وإن كان نفيًا) لأنها على النفي صورة وعلى
 إثبات الطلاق حقيقة والعبرة للمقادير لا للصورة كما لو شهدا أنه أسلم واستثنى وشهد آخر أنه أسلم ولم يستثن
 تقبل الثانية ولو كان في الثاني أذغرضهما إثبات اسلامه وبشكل عليه ما سأل في الإيمان لو قال عبده حر
 إن لم ينجح العام فشهدا بغيره بالكوفة لم يعتق خلافا لمحمد لأنهما شهدا نفي معنى لأنها بمعنى لم ينجح العام فهذا
 يدل على أن شهادة النفي لا تقبل على الشرط ولذا قال في النسخ أن قول محمد أوجه لكن قبل أن يعل عدم العتق
 اشتراط الدعوى في شهادة عتق العبد وعليه فلو كانت أمة تعتق انتفاقا لا تشترط دعواها بخلافه لا إشكال
 أفاده في الجبر (قوله لأنه ملك الانشاء) أي فلا يتهم أمان كانت طاهرة فلا يصدق لأنه لا يرد بإبطال حكم
 واقع في الظاهر لوجود وقت السنة وقد اعترف بالسبب لأن الخاف سبب للعمال زيلعي قلت وهذا مشكل
 لأن الاعتراف بالسبب إنما ثبت عند ثبوت الشرط وقد أنكر الشرط نعم هذا يظهر لو قال أنت طالق للسنة
 بدون تعليق في الجبر عن الكفاي لو قال لامرأة الموطوءة أنت طالق للسنة لا يقع إلا في طهر حال عن الطلاق
 والوطئ عقيب حيز خال عن الطلاق والوطئ فإذا حاضت وطهرت وأدعى الزوج جاءها وأطلقها في الحيز
 لا يقبل قوله في منع الطلاق السني لا انعقاد المناف سبب المال وإنما يتراخي حكمه فقط فدعوى
 الطلاق أو الجماع بعده دعوى المانع فلا يقبل قوله في منع وقوع الطلاق في الظاهر لكن يقع طلاق آخر
 بأقراره بالطلاق في الحيز وإن أدعى الطلاق أو الجماع وهي حائض صدق ولو قال إن لم أيامك في حيصتك
 فأنت طالق فادعى الجماع في الحيز لا تطلق لأنه علق الطلاق بصريح الشرط والعلق بالشرط إنما ينعقد
 سبب عند الشرط لما عرف فإذا أنكر الشرط فقد أنكر السبب فيقبل قوله وكذا لو قال والله لا أفريك
 أربعة أشهر فبغت المدة ثم ادعى قربانها في المدة لا يقبل لأن الإيلاء سبب في الحال لكن تراخي وقوع الطلاق
 إلى معنى المدة وقد مضت المدة ووقع ظاهر افلعه دعوى القربان دعوى المانع فلا يقبل ولو ادعى القربان قبل
 مضى المدة يقبل قوله لأنه لم يقع الطلاق بعد وقد أخبر عما يملك إنشاء فيقبل قوله ولو قال إن لم أفريك في أربعة
 أشهر فأنت طالق فبغت المدة ثم ادعى القربان في المدة لا يقع لأنه علق الطلاق بصريح الشرط نفي أنكر الشرط
 فقد أنكر السبب فيقبل قوله اه فهذا كما ترى مخالف لما تزعم الزيلعي فليأتل (قوله فالمسألة
 السابقة) هي قوله فإن اختلفا في وجود الشرط الخ والاشتماء في قوله إن حصب كما ينه الشارح فيها ح
 والاحسن تفسير الآية بقوله وما لا يعلم إلا منها الخ (قوله لئلا يتنازع في إطلاقهما) فتقدم الأولى بما إذا كان
 ملك الانشاء وتقدم الآية بما إذا كان لا يملكه أخذ من هذا التفصيل المذكور هنا وما قاله الشارح
 تبع فيه ابن كمال في شرح الإصلاص وقوله بحث أما ألا فلا علمت من مخالفة هذا التفصيل لما ذكرناه
 عن الكفاي وأما نسيان الاختلاف في هاتين الجماعتين في الحيز والجماع ليس مما لا يعلم لوجود الامتناع
 لأن الرجل يعلم لكونه فعله وأما نسيان الاختلاف لوسم هذا التفصيل في هذه المسألة لا يلزم منه تنقيح هاتين المسألتين
 اللتين هما قاعدة ن تحتها مسائل جرحية لها قد أطلق بعضها وصرح في بعضها بما يخالف هذا التفصيل

(الأذا ابرهنت) فإن السنة تقبل
 على الشرط وإن كان نفيًا كان
 لم ينجح صهر في السنة فأمر أن
 كذا فشهدا أمه لم ينجح
 قبلت وطلقت منع وفي التسين
 أن لم اجمعت في حيصتك فأنت
 طالق السنة ثم قال جامعك أن
 حاضا فاقول له لأنه ملك الانشاء
 والاشتماء قلتم فالمسألة السابقة
 والاشتماء ليست على إطلاقهما

كأفد مناه في مسألة النفقة عن الذخيرة والنفقة من دعوى الوصول بعدمضى الأيام المعينة وكمما
قد مناه عن الكافي قريافي قوله ان لم أفريك في أربعة أشهر من أن الدعوى بعدمضى المدة فقد قبل قوله
مع أنه لا يملك الانشاء فتدبر (قوله وما لا يعلم الا منها) قد به لأنه لو كان يعلم من غيرها وقت الوقوع
على تصديقه أو البينة كالدخول وانكلام انفسا فواختلفوا فمبالغة لعل ولا يتأقلا بقية بشهادة القابلة
وعنده لا بد من شهادة رجلين أو رجل واحد من جوهرة ولا يشمل ما لو قال ان شربت مسكرا بغير اذنك
فأفرك يدك وشرب ثم اختلفا فالقول له لأنه ~~بشرب~~ وقوع الطلاق مع أن الاذن لا يستفاد الا منها لكن
يطلع عليه بالاقول بخلاف الحيض والحجبة (قوله استحسانا) والقاسم أن يكون القول قوله لا مهادتي
شرط الخلف على الزوج ووقوع الطلاق وهو منكره فيكون القول قوله ولا تصدق الا بحجة كغيره من النروط
وجه الاستحسان أن هذا الامر لا يعرف الا من قبلها وقد ترتب عليه حكم شرعي فيجب عليها أن تخبر كلاتقع
في الحرام اذا اجتناب عنه واجب عليه ما شرع فيجب طر بته وهو الاخبار فبعت له فيجب قبول قوله ما
لتخرج عن عهدة الواجب زباني (قوله نهر بختا) أمر الجب لانيه صاحب البحر حيث قال بظاهره
أنه لا عين عليها ويدل عليه قولهم ان الطلاق ملق باخبارها وقد وجد ولا فائدة في التليف لأنه وقع بقولها
والتليف لرجاء التسكول وهي لو أخرجت ثم قالت كنت كاذبة لا يرتفع الطلاق لثبوتها اه لكن في حواشي
مسكين نقل الحوى عن رمز المقدسي أن عليها العين بالاجماع اذ ليس هذا من المواضع المستثناة من قولهم
كل من قبل قوله فليعلمه العين اه قلت ولا يخفى ما فيه ما عات من عدم الفائدة في التليف ومن وجه الاستحسان
وعدم ذكرها في المستثنيات لا يدل على عدم كونها منها فكمن من أصل استثنى منه اشيا مع بقاء غير ذلك كون ذلك
بحسب ما خطر في ذهن المستثنى ولا سيما مع ظهور الوجه ثم هذا في القضاء فظاهر وأما في الديانة فينبغي
التفرقة بين الحيض والحجبة لأن تعلق الطلاق باخبارها قضاء وديانة انما هو في الحجبة وأما في الحيض فلا تعلق بديانة
الا اذا كانت صادقة كانه فقه قريافي فافهم (قوله ومراعاة كالأفة) وأما حكم الصغيرة التي لا يحض مثلها
والأيسة فتقال في النهر لم أره ويشي أن يقبل من الأيسة لا الصغيرة (قوله واحتلام كحوض في الاصح)
قال في النهر واختلف فيما لو قال ابعده ان احتلت فانت حرة قال احتلت فروى هشام انه لا يصدق والاصح
أنه يصدق لأن الاحتلام لا يعرفه غيره كالحض كذا في المحط (قوله كقوله ان حفت الخ) اعلم أن التعليق
بالحجبة كالتعليق بالحض الا في شيئين أحدهما ان التعليق بالحجبة يقتصر على المجلس لكونه تخبر حتى لو قامت
وقالت احبك لا تطلق والتعليق بالحض لا يطل بالقام كذا في التعليقات الشافعي انما كانت كاذبة في الاخبار
تطلق في التعليق بالحجبة لما قلنا وفي التعليق بالحض لا تطلق فيما بينه وبين الله تعالى زباني ومثله في الفقه وغيره
وفي كافي الحاكم الشهيد ولو قال أنت طالق ان كنت تحبين كذا وكذا لشيء يعرف انها تحب أو لا تحب كالولت
والعذاب فقالت أنا أحب فاقول قولها ما دامت في مجلسها وكذا ان كنت تبغين كذا لشيء يعلم انها تحبه
كالجدا والغناء فقالت أنا ابغضه فهي طالق وان قال أنت طالق ثلاثا ان كنت تحبين كذا فقالت لست أحبه
وهي كاذبة بل يقع وكذا لو قال أنت طالق ثلاثا ان كنت أنا أحب ذلك ثم قال لست أحبه وهو كاذب فهي امرأته
وبسبب فيما بينه وبين الله تعالى أن بطلأها وكذلك البين على البغض وكذلك لو قال ان كنت تحبين الطلاق بقلبك
أو ترتدينه أو هو بينه أو تشبهينه بقلبك دون لسانك فانت طالق ثلاثا فقلت لا أشاء ولا أحب ولا أهوى ولا أريد
ولا لا شئني فهي امرأته ولا تصدق بعد ذلك على قولها اخلافه وان كانت في مجلسها ذلك أو سكنت فلم تنقل شيئا
حتى تقوم فهي امرأته وان كان في قلبها خلاف ما أظهرت فانه يسببها أن تقيم معه فيما بينها وبين الله تعالى في قول
أبي حنيفة وأبي يوسف وقال محمد لا يسببها المقام معها ~~كان~~ ما في قلبها خلاف ما أظهرت على لسانها
اه وذكر في البصري مسألة ان كنت أنا أحب كذا الخ قال شمس الأئمة هذا مشكل لأنه يعرف ما في قلبه حقيقة
وان كان لا يعرف ما في قلبها لكن الطريق ما قلنا ان الحكم يدار على الظاهر وهو الاخبار بوجودها وعدمها وذكر
قاضي خان قال لا مرأته ان سررتك فانت طالق فضر بها فقلت سررتك قالوا لا تطلق لاننا نيقن بكذبها قال قاضي
خان وفيه اشكال وهو ان السرور وما لا يوقف عليه فينبغي أن يتعلق الطلاق بخبرها وليس قولها في ذلك وان
كنا نيقن بكذبها كما لو قال ان كنت تحبين أن يعد بك الله بنار جهنم فانت طالق فقلت أحب بضع اه قال

(وما لا يعلم) وجوده (الانها
صدقت في حق نفسها خاصة)
استحسانا بالعين نهر بختا ومراعاة
ككبالغة واحتلام كحوض
في الاصح (قوله ان حفت
فانت طالق ولا تارة وان كنت
تحبين عذاب الله فانت كذا
أرعبه حر

في الجبر وهو ممنوع لقول الهدي أنه لا يتحقق بكذبها لأنها الشدة بعضها إمام قد تخب التخاص منه بالعذاب
 ١٥ وهذا يظهر أنه لو علم أن فعله قبيح وأخبرت به فإن يتقنا بكذبها لم يقع والواقع وفي الإلزام أن كنت تكبره
 الجنة تغلق باختيارها بالكرامة مع أنها لا تصل إلى حالة تكبره الجنة فتقتربنا بكذبها وقد يقال إنه الشدة محبتها
 للصفاة الدنيا تكبرها الجنة لأنها لا تتوصل إليها إلا بالموت وهي تكبره مع يقين بكذبها وظاهر كلامهم من أنها
 لا تكبر بقولها أنا أحب عذاب جهنم وأكره الجنة ١٥ وفوق في التهرب منه وبين مسألة السرور بأن إلام
 الضرب القاسم به دليل ظاهر على كذبها بخلاف مجتزعة محبة العذاب فإنه لا دليل فيه على التيقن بكذبها مما مر
 ٢٥ قلت لكن يبقى الأشكال في مسألة أن كنت أنا أحب كذا إذا أخبر بخلاف ما في قلبه فإنه يتقن بكذبه وإذا
 ادبر الحصى على الأخبار كما مر عن شمس الأئمة لم يرد هذا لكن يتوجه الأشكال فاضى خان في مسألة السرور
 الآن يجب بأنه يعلق الحكم بالاخبار ما لم يتقن غير الخبر بكذبه وبه يدفع اشكال شمس الأئمة واشكال فاضى
 خان فتأمل (تنبيه) قال في الجبر قد سمعتم لأنه لو علمت بمحبته لكانت له المحطة لا بد من تصديق
 الزوج فإنه قال لو قال أنت طالق إن لم تكن أملكته في ذلك فقتلت الأم أنا لا أهوى وكذبها الزوج لا تطلق
 فإن صدقها طلقت لماعرف وروري ابن رستم عن محمد بن لو قال إن كان فلان مؤمنا فأت طالق لا تطلق لأن هذا
 لا يعلم الا هو ولا يصدق هو على غيره وإن كان هو من المسلمين يصلى ويحج ولو قال لا تحلى اليك حاجة فاضى على
 فقال امرأته طالق إن لم أقض حاجتك فقال حاجتي أن تطلق زوجك فله أن لا يصدق فيه ولا تطلق زوجته لأنه
 يخجل للصدق والكذب فلا يصدق على غيره ٢٥ قال الخبر الرمي فقد علم من هذه الفروع أنه ان علق بفعل
 الغير لا يصدق ذلك الغير عليه سواء كان ممالعا لم يملكه أم لا ولا بد من تصديق الزوج فيها والبيتة فاني ثبت
 بها من الأمر الذي يعلم (قوله لم يقبل قولها) لأنه ضروري في شرط قيام الشرط زيلعي أي لأن قبول
 قولها ضرورة ترتب حكم شرعي عليه وبأنى تمامه (قوله طلقت هي فقط) أي دون ثلاثة لأن المنظور إليه
 في حقها شرعا لاخباره لأنها أصينة وفي حق ضررتها متهمة وشهادتها على ذلك شهادة فرد ولا بعد في أن يقبل
 قول الإنسان في حق نفسه لا في حق غيره كالحالورة إذا أقر بدين على الميت أقصر على نصيبه ما إذا لم يصدق
 الباؤون وتماه في الجبر (قوله أو علم بوجود الحصى منها) لا ينافيه ما تقدم من قوله وما لا يعلم إلا منها الخ
 لأن ذلك فيما إذا اشكل أمرها وإذا فاعلم لا يشك بأن أخبرت في وقت عذتها المعروفة وزوجها وضرتها وأشهد
 الدم منها بحيث لم يبق شك تأمل رملتي (قوله وفي أن حصة الخ) تفصيل ويان لما أجله أو لا ومنه التعليق
 بنى أو مع كانت طالق في حصة أو مع حصة كافي الجبر (قوله وقع من حين رأته) لأنه لا استقرار بين أنه
 حصص من ابتداء فيجب على المتني أن يعينه فقول طلقت من حين رأته الدم وليس هذا من باب الاستناد
 وانما هو من باب التبيين ولذا قال من حين رأته وتماه بأنه في الجبر وقع عن الكافي في مسألة أن حصة فعدي
 حروضر تلك طالق إذا رأت الدم فقالت حصة وصدقها أنه قبل الاستقرار بين الزوج عن وطئ المرأة واستخدام
 العبد في الثلاثة لاحتمال الاستقرار (قوله وكان يدعى) لوقوعه في الحصى بخلاف أن حصة حصة كما
 يأتي وهذا بيان لفرد اثنين وتظهر أيضا فيما لو كان المعلق بالحصى عتقا لحق العدا وجنى عليه بعد رؤية الدم
 فبالاستقرار تكون الجنابة جناية الأحرار وفي أنها لا تختص هذه الحصة من العدة لأن الشرط حيث كان
 هو رؤية الدم لزم أن يكون الوقوع بعد بعضها ولذا قلنا أنه يدعى وفيما إذا خالعه في اثلاث حيث يطل الخلع
 لأنها مطلقة قاله الحدادي ونظيره في الجبر بأن الخلع يلحق الصريح وأجاب في التهرب بأن الظاهر أنه محمول على
 ما إذا لم تكن مدخولا بها (قوله فإن غير مدخولة) تفرع على قوله وقع من حين رأته واحترز عن المدخول بها
 ولو حكما كخلفي بها لأنها لا يمكنها التفرع باخرى الأيام الثلاثة لوجوب العدة عليها من الأول (قوله في ثلاثة
 أيام) الأولى كان ذلك حبضا أولا بجراى فلم يتحقق شرط وقوع الطلاق فهي باقية على عصمتها ومعه نساء من عقد
 الثاني عليها باطل فلا يلزمه المهر (قوله وتصدق في حقها الخ) أي فيما إذا علق طلاقها وطلاق ضررتها على
 حبسها وهذا يعني عنه قول المصنف المار طلقت هي فقط وفي الجبر عن شرح الجمع فإن قال الزوج انقطع الدم
 في الثلاثة وأنكرت المرأة والعبد قال قول لها لأن الزوج أقر بوجود شرط العلق فظاهر لا رؤية الدم في وقته

فلو قال حصة) والحصى قائم
 فان انقطع لم يقبل قولها باخرى
 وحدادي (أو أحب طلقت هي
 فقط) إن كذبها الزوج فإن صدقها
 أو علم وجود الحصى منها طلقتا جميعا
 حدادي (وفي أن حصة لا يقع
 برؤية الدم) لاحتمال الاحتياضة
 (فإن استمر ثلاثا وقع من حين
 رأت) وكان بدعا فان غير
 مدخولة فترت بخت باخرى ثلاثة
 أيام صح فلو ماتت فيها فارتبها
 للزوج الأول دون الثاني وتصدق
 في حقها دون مواتها

تكون حضا وهذا هو ترك الصلاة والصوم ثم ادعى عارضا يخرج المرفى من أن يكون حضا فلا يصدق فان صدقته المرفى وكذا بعد في العبد في الأيام الثلاثة فالقول لهما وان كان بعدا فاقول للعبد (قوله وفي ان حضا حصة الخ) مثله أنت طالق مع حصةك أو في حصةك بالنساء بجر (قوله لعدم تجزئها) على المساواة التعبير بتصفها ونحوه للتعبير بحصة فان ذكر بعض ما لا يتجزى كذكره في البرع الجوهر ولو قال اذا حضا نصفها فانت كذا واذا حضا نصفها الاخر فانت كذلك الا يقع شيء ما لم تحض وتطهر فاذا طهرت وقع طلقتان (قوله لا يقع حتى تطهر منها) املما طاعة لعشرة أو بالاعتساف أو بما يقوم مقامه من صبورة الصلاة يشافي ذمتها فيما اذا انقطع الماد منها بجر (قوله لان الحصة) بفتح الحاء المرة الواحدة والحصة بالكسر الاسم والجمع الحيض بجر عن الجماع (قوله اسم للكامل) أي ولا تسكمل الحصة الا بالطهر منها ولو كانت حاضا لا تطلق حتى تطهر ثم تحيض فان نوى ما يحدث من هذه الحصة فهو على ما نوى وكذا اذا قال ان حبلت الآن هنا اذا نوى الحبل الذي هي فيه لا يحنث لانه ليس له اجر امتعة بخلاف الحيض فانه الحادى نهر (قوله ما لم تر حصة اخرى) وذلك بأن تجبروهي متلبة بالحيض أو بعد الطهر منه أما اذا خبرت بعد تلبيها بحصة اخرى لا يقبل قولها الا اذا طهرت من الحصة الاخرى وهذا بخلاف قوله اذا حضا ولم يقبل حصة فان الشرط اخبارها حال قيام الحيض فلا يقبل بعده كجزأ قال في الفتح لانه ضروري فيبشرط قيام الشرط بخلاف قوله ان حضا حصة حيث يشق قولها في الطهر الذي يلي الحصة لا قبله ولا بعده حتى لو قالت بعد مدة حضا وطهرت وأنا الآن حاض بحصة اخرى لا يقبل قولها ولا يقع لانها خبرت عن الشرط حال عدمه ولا يقع الا اذا خبرت عن الطهر بعد انقضاء هذه الحصة فحينئذ يقع لانها جعلت امينة شرعا بما تجزئ من الحض والطهر ضرورة اقامة الاحكام المتعلقة بهم فلا تنكحون وتؤخذ حال عدم تلك الاحكام لعدم الحاجة اذا كذبها الزوج اه ومفهومه انها لا تطلق بمجرد طهرها من الحصة الاخرى بل لا بد من الاخبار لما تر من ان ما لا يعلم الامتناع يتعلق باخبارها ويשמ من قوله اذا كذبها الزوج انه اذا صدقها يقع وان لم تطهر من النسابة (قوله وفي ان حضا يوما) فطهر ان حضا صرعا لا يقع الا بتمام يوم لانه مقتدر بتمام اه فتح (قوله بخلاف ان حضا الخ) أي انه يتعلق بما يسمى صوما في الشرع وقد وجد بركته وشرطه بالمساواة فقع به وان قطعته بعده وكذا اذا حضا في يوم أو في شهر لا يشرط اكمله واذا صليت صلاة يقع بركتين وفي اذا صليت تقع بركعة فتح (قوله فولدت ههما) أي واحدا بعد واحد نهر وبأن يتجزئ ويحترز وقوله ولم يدر الاول (قوله وتنتان تنزها) أي ساعداعن الحرمة نهر وفي القهستاني أي ديانة يعني فيما بينه وبين الله تعالى كما ذكره المصنف وغيره اه قلت ومقتضاء انه اذا وقعت عليه طلاقه اخرى يجب عليه ديانة أن يضارقهما لا احتياط والتباعد عن الحرمة وان كان القاضي لا يحكم عليه بذلك بل بقية المفتي بذلك ويدل على الوجوب تعبير المصنف وغيره بالزوم لكن في الهداية والاولى أن يأخذ بالتثنتين تنزها واحتياطاً فتأمل وانما لم يلزمه التثنتين في القضاء لان وقوعهما غير محقق والحل مكان ثابتي يقين فلا يزول بالاحتمال قبل ولو قال واخرى تنزها لكان أولى لانها المبدأ ان التثنتين غير الواحدة وان سلم فالتثنية انما هو واحدة والاخرى قضاء (قوله ومضت العدة الثانية) أشار الى انه لا رجعة ولا إرث بجر (قوله فلا كلام) أي فانه يقع المعلق بالسابق ولا يقع بالآخر شيء لما ذكره من ان للطلاق المقارن الخ (قوله لانه منسك) أي للطلقة الزائدة وهذا من فروعه وقوله وان اختلفا في وجود الشرط الخ (قوله وان تحقروا ولا تنهما مع الخ) لم يذكره المصنف لاسيما لانه عادة نهر وان ولدت خنثى وقت واحدة ونوقت الاخرى حتى يبين حاله هندية عن البحر الاخر ط (قوله يقع ثنتان قضاء الخ) لان الغلام ان كان أولا أو ثانيا تطلق ثلاثا واحدة به وثنتين بالجارية الاولى لان العدة لا تنقض ما بقى في البطن ولد وان كان آخر يقع ثنتان بالجارية الاولى ولا يقع بالثانية شيء لان العين بالجارية انحلت بالاولى ولا يقع بالغلام شيء لانه حال انقضاء العدة وترد دين ثلاث وثنتين فيحكم بالاول قضاء وبالاكثر تنزها فتح (قوله فواحدة قضاء) لانه ان كان الغلامان أولا وقعت واحدة بآولهما ولا يقع بالثاني شيء ولا بالجارية الاخيرة لانقضاء العدة وان كانت الجارية أولا أو وسطا وقع ثنتان بها وواحدة بالغلام بعدها

قوله فالقول لهما أي الزوج
والزوجة فلا تعلق ولا يعتق العبد
اه منه

(و) في (ان حضا حصة) أو نصفها
أو ثلثها أو سدسها لعدم تجزئها
(لا يقع حتى تطهر منها) لأن
الحصة اسم للكامل ثم انما يقبل
قولها ما لم تر حصة أخرى
جوهره (وفي ان حضا يوما فانت
طالق تطلق حين غربت الشمس
من يوم صومها بخلاف ان
حضا) فانه يصدق بساعة قال
لهما ان ولدت غلاما فانت طالق
واحدة وان ولدت جارية فانت
طالق ثنتين فولدت ههما ولم يدر
الاول تلزمه طلاق واحدة قضاء
وثنتان تنزها) أي احتياطاً
لاحتمال تقدم الجارية (ومضت
العدة) بالثاني فلذا لم يقع به شيء
لأن الطلاق المقارن لانقضاء
العدة لا يقع فان علم الاول فلا
كلام وان اختلفا فالقول للزوج
لانه منسك وان تحقروا ولا تنهما
معا وقع الثلاث وتعتد بالاتراء
(وان ولدت غلاما وجارية ثنتين
ولا يدرى الاول يقع ثنتان قضاء
وثلاث تنزها) وان ولدت غلامين
وجارية فواحدة قضاء وثلاث
تنزها

أوقبلها فتردد بين ثلاث وواحدة (قوله لأن الحمل اسم للكل) لأنه اسم جنس مضاف فيسم كله فتح
 (قوله والمسألة بجملها) أي ولدت غلاما وجارية (قوله لعموم ما) أي فيقتضي أن شرط وقوع
 الواحدة أو اثنتين كون جميع ما في بطنها غلاما أو جارية ومثله ما في الفتح أن كان ما في هذا العدد حنطة
 فهي طالق أو دقة فطالق فإذا فيه حنطة ودقيق لا تطلق (قوله لعدم اللفظ العام) أي ولصدق اللفظ
 فإنه يصدق على الجارية والغلام أنهم مكاني في البطن ط وفي الجامع لو تبال أن ولدت ولدا فأنت
 طالق فإن كان الذي تلديه غلاما فأنت طالق تنبئ قولك غلاما يقع الثلاث لوجود الشرطين لأن المطلق
 موجود في المقيد وهو قول مالك والشافعي فتح (قوله لم تطلق حتى تلد الخ) لأنه علقه بحدوث الحمل
 بعد العين ويتوهم حدوث الحمل قبل العين إلى سنتين فوقع الشك في الموقع فلا يقع بالشك كذا في المحيط
 بحر وتنقضي العدة بالولد كما في كافي الحاكم وهو صريح في أن الطلاق لم يقع بعد الولادة والامتنع
 العدة به ليل يقع قبلها بالحمل الحادث بعد العين لأنه المعلق عليه فقوله حتى تلده معناه ظهر بالولادة لاكثر
 من سنتين من وقت العين أن الطلاق قد وقع من أول الحمل وإنما اشترط كون الولادة لاكثر من سنتين من
 وقت العين ليحقق حدوث الحمل بعد العين إذ لو كانت لاقول من ذلك احتل حدوثه قبل العين فلا يقع بالشك
 ثم إذا ظهر بالولادة وقوع الطلاق من وقت الحمل فوقت الحمل مجهول فلم يعلم وقت الوقوع لأن يقال بوقوعه
 قبل الولادة بسنة أشهر يسبق الحمل فيه وما قبله مشكوك فيه فلا يقع بالشك كذا في ح (تنبيه) هذه
 العين لا تحترم الوطئ لكن يستحب أن لا يطأها إلا بالاستبراء لتصور حدوث الحمل كما في البحر عن المحيط وأعمال
 يجب الاستبراء لأن حل الوطئ أصل وحدث الحمل موهوم كما أفاده ح (قوله تنقضي به العدة) في
 العبارة سقط والاصل عقت لأنه ولدت تنقضي به العدة وعبارة الجوهره هكذا وإذا قال أن ولدت ولدا فأنت طالق
 فولدت ولدا مستطاعت وكذا إذا قال لا تمتد إذا ولدت ولدا فأنت حرة فهو كذلك لأن الموجود مولود فيكون
 ولدا حقيقة ويعتبر ولدا في الشرع حتى تنقضي به العدة والدم بعده نفاس وأمه أم ولد فتحقق الشرط وهو ولادة
 الولد اه فقله حتى تنقضي به العدة غاية لقوله ويعتبر ولدا في الشرع وليس معناه ما يفهم من الشرع من أن
 أم الولد تنجز به من العدة لأن العدة يجب عقب الحرة والحرة معلقة بالولادة فهي واقعة عنها فالولادة
 مستتمة على وجوب العدة بمرتبتين فكيف تنقضي العدة بالولادة كما أفاده ح (قوله بتكرار الشرط)
 وذلك بأن عطف شرطا على آخر وأخر الجزاء نحو إذا قدم فلان وإذا قدم فلان فأنت طالق فإنه لا يقع حتى يقدم
 لأنه عطف شرط محض على شرط لا حكمه ثم ذكر الجزاء فيتعلق بهما فصارا شرطا واحدا فلا يقع إلا بوجوبهما
 فإن نوى الوقوع بأحدهما صحمت بنفيه بتقديم الجزاء على أحدهما وفيه تغليظ أو بان كبرادة الشرط
 بغير عطف كان أيا كانا ثلاث طالق لا تعلق ما لم تنسب ثم تأكل فتقدم المؤخر والتقدير ان لم تنسب فان
 أكلت فأنت طالق وكذا كل امرأة تزوجها ان كملت فلان فهي طالق بتقديم المؤخر فيه بالتقدير ان كملت فلانا
 فكل امرأة تزوجها طالق وعلى هذا إذا قال ان أعطيتك ان وعدتك ان سألتي فأنت طالق لا تطلق حتى
 تسأله أو لا تمنعها ثم يعطيك لأنه شرط في العطية الوعد وفي الوعد السؤال فكأنه قال ان سألتي ان وعدتك
 ان أعطيتك كذا في الفتح وهذا إذا يكن الشرط الثاني مترسعا في الأول عادة وكان الجزاء مستأخرا عن
 الشرطين أو منقضا ما علم ما لا كان كل شرط في موضعه كان أكلت ان شربت فأنت حرة ان شربت ثم أكل
 لم يعتق وكذا ان دعوتني ان أجيبك أو ان ركبت الدابة ان اتيتني بقر كل شرط في موضعه لانها إذا كانا
 مرتبين عرفا أضمرت كلمة ثم وكذا ان توسط الجزاء بين الشرطين بقر كل شرط في موضعه لأنه تعلق الجزاء بين
 الشرطين بحرف الوصل وهو الفاء فيكون الأول شرط لان انعقاد العين والثاني شرط الحنث كان دخلت الدار
 فأنت طالق ان كملت فلانا وبشرط قيام الملك عند الشرط الأول لأنه جعل شرط انعقاد العين كأنه قال
 عند الدخول ان كملت فلانا فأنت طالق والعين لا تعتقد الا في الملك أو مضاف اليه فان كانت في ملكه عند دخول
 الدار صحمت العين المتعلقة بالكلام فإذا كلف يقع والان باذن دخلت بعد الطلاق والعدة لم يصح وان كملت وإذا دخلت
 الدار في العدة وكلفت فيها طلق والحاصل أنه إذا كبرادة الشرط بلا عطف توقف الوقوع على وجودهما
 لكن ان قدم الجزاء عليهما أو أخره فالملك يشترط عند آخرهما وهو المفروض به أو لا على التقديم والتأخير وان

(و) هذا بخلاف ما (لو قال ان كان

حك غلاما فأنت طالق واحدة

وان كان جارية فتنتين

فولدت غلاما وجارية لم تطلق

لأن الحمل اسم للكل فبالملك يمكن

الكل غلاما أو جارية لم تطلق

(وكذا) لو قال (ان كان ما في

بطنك غلاما) والمسألة بجملها

لعموم ما (بخلاف ان كان في

بطنك) والمسألة بجملها (فإن يقع

الثلاث) لعدم اللفظ العام

(فروع) علق طلاقها بجملها

لم تطلق حتى تلد لاكثر من سنتين

من وقت العين قال ان ولدت ولدا

فأنت طالق أو حرة فولدت ولدا

ميتا طلق وعقت قال لا تم ولده

ان ولدت فأنت حرة تنقضي به

العدة جوهره (علق) العتاق

أو الطلاق ولو (الثلاث بشئين)

حقيقة بتكرار الشرط

مطلب

فيما لو تكرار الشرط بعطف أو بدونه

مطلب

لو تكررت أداة الشرط بلا عطف

فهو على التقديم والتأخير

وسطة فلا يثبت من الملك عندهما وان كان بالعطف توقف على أحدهما قدم الجزاء أو وسطه فان آخره توقف
عليهما وان لم يكثر اداة الشرط فلا يثبت من وجود الشئين قدم الجزاء عليهما أو آخره بحر ملخصا وتماه
فيه (قوله أولا) عطف على حقيقة قال في العبر وأما الثاني أعني ما ليسا شرطين حقيقة وهذان يكونان فلا
متعلقا بـشئين من حيث هو متعلق بهما نحو وان دخلت هذه الدار وهدية أو أن كنت أباعرو وأيا يوسف فكذا
فانهما شرط واحد الآن بنوى الوقوع بأحدهما فاشترط لوقوع قيام الملك عندهما وكذا إذا كان فلا
فائهما اثنين من حيث هو قائم بهما نحو جاء زيد وعمر وكذا فان الشرط مجبئهما اه (قوله وان وجد
الشرط الثاني في الملك) احتراز عن الشرط الاول فانه على التخصيص كاعتك وأما أصل التعلق فنشرط صحته
الملك أو الاضافة اليه كما مر أول الباب فالكلام فيما بعد صحة التعليق (قوله والمسألة رابعة) لانها ما
أن يوجد في الملك أو خارجة أو الاول فقط في الملك أو العكس فان كان الثاني في الملك وقع الطلاق سواء
كان الاول في الملك أو لا وان كان الثاني خارج الملك لا يقع سواء كان الاول في الملك أولا اه ح فني قوله
إذا جاء زيد ويكره فأن طاق إذا جاء معارضي في ملكه أو طلقها واقتضت عدتها فجاء زيد ثم تزوجها بجاء عمرو
طلقت وان جاء بعد العدة قبل التزوج أو جاء زيد في العدة وعمر بعد ها قبل التزوج لا تطلق (قوله ولم يجب
عليه العقر) أشار بنى العقر فقط الى ثبوت الحرمة باللبث فان الواجب عليه الترع للصال والعقر بالسهم مهر
المرأة إذا واطت بشبهة وبالفتح الجرح كافي للعصاح بحر وقد مر الكلام عليه في باب المهر (قوله باللبث)
بفتح اللام وسكون الباء المكث من لبث كسمع وهو نادى لئلا يصد من فعل بالكسر قياسه التحريك اذ لم يثبت
بحر عن القاموس (قوله لان اللبث ليس يوطئ) لان الوطئ أى الجماع ادخال الفرج في الفرج وليس له
دوام حتى يكون له واه حكم ابتدائه كن حلف لا يدخل هذه الدار وهو فيها لا يثبت باللبث بحر (قوله
لم يصبر مر اجعا) أى عند مجمل لانه فعل واحد فليس لآخره حكم فعل على حدة وقال أبو يوسف يصبر مر اجعا
لوجود المس بشهوة وهو القياس نهر قال في الجرح وجزم المصنف بقول محمد دليل على انه المختار وقيل ينبغي
أن يصبر مر لبعاء عند النكاح لوجود المساس بشهوة كذا في المعراج وينبغي تصحيح قول أبي يوسف لظهور دليله
اه (قوله في الطلاق الرجعي) أى فيما إذا كان المعلق على الوطئ طلاقا رجعي (قوله حقيقة وأحكاما
الخ) لا يصح جعله تعميما لقوله ثم أوجب ثانيا بعد قوله إذا أخرج لانه بعد الاخراج لا يمكن تحريك نفسه الا بعد
البلح فان حقيقة فصبر مر اجعا بالابلاج الثاني لا لا يتحرك فيتعين جعله تعميما لجموع قوله أخرج ثم أوجب
وعلى كل فتقوله فصبر مر اجعا بالحركة الثانية لا وجه لتقيدها بالثانية الا أن تصور المسألة بما إذا أوجب
فقال ان جامعتك فأنت طالق فانه كما قال في المعراج لا ينزع ولم يمتح حتى أنزل لا تطلق فان حرّك نفسه طلق
ويصبر مر اجعا بالحركة الثانية (قوله ويجب العقر) أى فيما إذا علق الثلاث أو علق الامة ط لان
البضع المحترم لا يخلو عن عقر أو عقر بحر (قوله لاتحاد المجلس) أى لا يجب الحد بالابلاج ثانيا وان كان
جاءا لمافيه من شبهة انه جماع واحد بالنظر الى اتحاد المقصود وهو قضاء الشهوة في المجلس الواحد وقد كان
أوله غير موجب للحد فلا يكون آخره موجبا له وان قال طلنت أنها على حرام وهذا اندفع بمقابل انه ينبغي
أن يجب الحد في العلق لانه ووطئ لا في ملك ولا في شبهة وهي العدة بخلاف الطلاق لوجود العدة أفاده
في المعراج لكن روى عن محمد لو تزني بامرأة ثم تزوجها في تلك الحالة فان لبث ذلك ولم ينزع وجب مهران
مهر بالوطئ أى لا سقوط الحد بالعقد ومهر بالعقد وان لم يستأنف الادخال لان دوامه على ذلك فوق الخلوة بعد
العقد قال في التره وهذا يشكل على ما مر زاد قد جعل لا آخر هذا الفعل الواحد حكم على حدة اه وأجاب ح
تعالى العموى بأن هذا مروي عن محمد ولا ينفك فلا تنافي واعتراضه ط بمافي الجرح بعبه هذه المسألة من أن
تخصيص الرواية بحمد لا يدل على خلاف بل لانها رويت عنه دون غيره اه فتأمل قلت والجواب الحاسم
للاشكال من أصله ان اعتبار آخر الفعل هنا من جهة كونه خلوة مقطرة للمهر بل فوقها لان جهته كونه
وطئا ولا يمكن اعتبار ذلك في إيجاب الحد وثبوت الرجعة لان الخلوة لا توجب ذلك فافهم (قوله لان الشرط
الخ) عبارة الجرح لان الشرط لم يوجد لان التزوج عليها أن يدخل عليها من نازعها في القرائم وراجها
في القسم ولم يوجد (قوله وقبده) أى قيد الطلاق اذا نكحها في عدة الرجعي بما ذكر أخذنا من

أولا كان جاء زيد ويكره فأن كذا
(يقع) المعلق (ان وجد) الشرط
(الثاني في الملك زالا لا) لاشتراط
الملك حالة الخنث والمسألة رابعة
(علق الثلاث أو العلق) لامتة
(بالوطئ) حث بالتقاء الختانين
(ولم يجب) عليه (العقر) في
المسألةتين (باللبث) بعد الابلاج
لان اللبث ليس يوطئ (و) لذا
(لم يصبر مر اجعا) في الطلاق
(الرجعي) الا اذا أخرج ثم أوج
ثانيا حقيقة أو حكما بأن حرّك
نفسه ففصبر مر اجعا بالحركة
الثانية ويجب العقر لا الحد
لاتحاد المجلس (لا تطلق) الجديدة
(في) قوله للقدمة (ان تكتمها)
أى فلا تنكح عليها فهي طالق
اذا نكح) فلا تنكح (عليها في عدة
البائن) لان الشرط شاركها
في القسم ولم يوجد (فلو) نكح
(في عدة الرجعي) أول بقول عليك
(طلقت) الجديدة ذكره مسكين
وقبده في التره بخا بما إذا أراد
رجعتها والا فلا قسم لها

مفهوم التعليل وقال ان هذه وارادة على المصنف يعني صاحب الكثرقلت وقد يقال ان المزاجية في القسم
موجودة حكما وان لم يرد صراحتها وقت الطلاق لاحتمال تفسير الارادة بعده بارادة المراجعة كما لو تزوجها
في حال سفره أو حال نشوز الاول فان الذي يظهر الوقوع وان لم توجد المراجعة حقيقة وقت التزويج فتأمل
(قوله كجاء) أي في باب القسم ح (قوله قال بالحق) شروع في مسائل الاستثناء وعقب لهافي
الهداية فصلا على حدة قال في الفتح والحق الاستثناء ما لا يطبق لاشترائها في منع الكلام من اثبات موجب
الان الشرط يمنع الكل والاستثناء البعض وقدم مسألة ان شاء الله لمشاهاة الشرط في منع الكل وذكر
اداة التعليق ولكنه ليس على طريقه لانه منع لا الى غاية والشرط يمنع الى نهاية تحتدقة كما يفيد ما كرم في غيم
ان دخلا ولذا لم يورده في بحث التعديقات وانظ الاستثناء اسم توقيفي قال تعالى ولا يستنننون أي لا يقولون
ان شاء الله والمشاركة في الاسم أيضا اتجه ذكره في فصل الاستثناء وانما يثبت حكمه في صريح الاخبار
وان كان انشاء الحجاب في الامر وانتهى فلوقال اعتقوا عبيدي من بعد موتي ان شاء الله لا يعمل
الاستثناء فلهم عقده ولوقال ومع عبيدي هذان شاء الله كان للمأمور به وعن الخواني كل ما يخص بالان
يطلق الاستثناء كالتطاول والبسغ بخلاف ما لا يختص به كالموم لا يرفع له لو قال نويت صوم غد ان شاء الله
تعالى له أدؤه تلك النية كذا في الفتح ومعنى قوله توقيفي انه وارد في اللغة لاصطلاح فقط وفي سائبة
المبشاورى للخصا من سورة الكهف الاستثناء يطلق على التقييد بالشرط في اللغة والاستعمال كائن
عليه السيرة في شرح الكتاب قال الراغب الاستثناء رفع ما يوجب عموم سابق كافي قوله تعالى قل لا أجد
فيما أوحى الى من معي طاعة لم ينه عن ان يكون مبنة أو رفع ما يوجب اللفظ كقوله امرأى طالق ان شاء الله
١٥ وفي الحديث من حلق على شيء فقال ان شاء الله فقد استثنى ١٥ وبأي الخلاف في انه ابطال أو تعليق
(قوله متصلا) احتراز عن المنفصل بأن وجد بين اللفظين فاصل من سكوت بلا ضرورة تنفس ونحوه أو من
كلام لغو كإني وبدي في الفتح السكوت بالكثرة وفي الثانية قال لوجه أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا ان كان
سكوتك لا ينقطع النفس تطلق ثلاثا والاقدم واحدة وفي ايمان البرازية أشد الوالي وقال بالله فقال مثله ثم قال
لتأني يوم الجمعة فقال الرجل مثله فلم يأت لم يبحث لانه بالحكمة والسكوت صار فاصلا بين اسم الله تعالى
وحلقه وكذا ان قال لو كان الحلف بالطلاق ١٥ (قوله الالتفيس) أي وان كان له منه بد بخلاف ما لو سكت
قدرا النفس ثم استثنى لا يصح الاستثناء للفصل كذا في الفتح فعلم ان السكوت قدرا النفس لا يتسبب كثير وأن
السكوت للنفس ولو بلا ضرورة عفو (قوله أو امسألا) أي اذا أتى بالاستثناء عقب رفع البدع
١٥ (قوله لتأني) نحو أنت طالق ان شاء الله اذا قصد التأني كدقائه تنقذ في الفروع قبل
الكتابات انه لو كرر وانظ الطلاق وقع الكل فان نوى التأني كدين ١٥ وكذا أنت حر ان شاء الله كما في البحر
ح وبأي غم الكلام على ذلك (قوله أو نكمل) نحو أنت طالق واحدة وثلاثا ان شاء الله بخلاف ثلاثا
وواحدة ان شاء الله فيقع الثلاث كما في البحر لا ذكر الواحدة بعد الثلاث لغو بخلاف العكس (قوله كانت
طالق بازائية أو باطلان ان شاء الله) مثالان بهذا الحد والطلاق على سبيل النشر المرتب قال في الصلوة في
البرازية أنت طالق ثلاثا بازائية ان شاء الله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف وكذا أنت طالق باطلان ان شاء
الله وكذا أنت طالق باصبة ان شاء الله بصرف الاستثناء الى الكل ولا يقع الطلاق كأنه قال فلا تنة والاصل
عنده المذکور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزمه حد كقوله باطلان بازائية فلا استثناء على
الكل ١٥ ح أقول في هذه العبارة تحريف وسعطا لا قول في قوله وكذا أنت طالق باصبة فان سواه ولو قال
أنت طالق باصبة الخ كما عبر في الذخيرة لحالفته حكم ما قبله والثاني في قوله والاصل الخ فان قوله فلا استثناء
على الكل مختلقة لقوله قبله يقع وصرف الاستثناء الى الوصف أي يقع الطلاق بقوله أنت طالق وبصرف
الاستثناء الى الوصف أي ما وقعها من قوله باطلان أو بازائية فلا يقع به طلاق ولا يلزم حد قاله الواب قوله
في الذخيرة والاصل ان المذکور في آخر الكلام اذا كان يقع به طلاق أو يلزم به حد فلا استثناء عليه نحو قوله
بازائية أو باطلان وان كان لا يجب به حد ولا يقع به طلاق فلا استثناء على الكل نحو قوله يا خبيثة ١٥ ثم اعلم
ان هذا النصيب نقله في الذخيرة بلفظ وفي نوادر أبي الوليد عن أبي يوسف الخ ونقل جبه عن ظاهر الرواية

معين
مسائل الاستثناء والمشتبه

مطلب
الاستثناء يثبت حكمه في صريح
الاخبار لا في الامر والنهي

مطلب
الاستثناء يطلق على الشرط لغة
واستعمالا

مطلب
قال أنت طالق وسكت ثم قال ثلاثا
تقع واحدة

كجاء قال لها أنت طالق ان شاء الله
منصلا الالتفيس أو سعال
أو جشأ أو عطاس أو غل لسان
أو امسألا فم أو فاصل حفيد
لنا كد أو نكمل أو أحد
أو طلاق أو نداء كانت طالق
بازائية أو باطلان ان شاء الله صح
الاستثناء بازائية وخائبة

انصراف الاستثناء الى الكل بدون تفصيل وقال انه الصحيح ومثله في شرح تلخيص الجامع خامس على في
 البرازية بخلاف الصحيح كما أوضحناه أول باب طلاق غير المدخول بها ووافق قول النصارح خاصص الاستثناء
 فان المتبادر منه انصراف الاستثناء الى الكل أي الطلاق والوصف لا الى الوصف فقط وحسب فلا يقع الطلاق
 ولا يلزم حد ولا لعان لكن هذا مختص لما مشى عليه في البرازية كما عرفت فلا يناسب عزو النصارح المسألة الى
 البرازية فافهم (قوله وقع) الاولى فانه يقع وانما كان الفاضل هنا لغوا لانه لا فائدة في ذكر الرجعي لكونه
 مدلول الصفة شرعا ط وانظر لم يجعل تأكيده أو تفصيلا كما قالوا في حرجه وسر وعقب (قوله وقوله
 في النهر) اعلم انه قال في القصة لو قال أنت طالق رجعي أو بأنتان شاء الله يسأل عن نيته فان عني الرجعي
 لا يقع وان عني البائن يقع ولا يعمل الاستثناء اه قال في البحر وصوابه ان عني الرجعي يقع لعدم صحة
 الاستثناء للفاصل وان عني البائن لم يقع لجهة الاستثناء اه قال في النهر أقول بل الصواب ما في القصة
 وذلك ان معنى كلامه أنت طالق أحد هذين وبهذا لا يكون الرجعي لغوا وان نواه بخلاف ما اذا نوى البائن
 وأما البائن فليس لغوا على كل حال اه أقول لا يخفى ما في هذا الكلام من عدم الالتئام والتناقض التام بيانه
 ان قوله وأما البائن فليس لغوا على كل حال يقتضي عدم الوقوع لجهة الاستثناء ومسأله للرجعي الذي قال
 فيه انه لا يكون لغوا وان نواه وحسب فلا يقع فيها وهو خلاف ما في القصة ومناقض لقوله بخلاف ما اذا نوى
 البائن فافهم ولذا قال ح ان الحق ما في البحر لانه اذا نوى الرجعي فجملة أنت طالق تنفذه فكان قوله رجعي
 أو بأنتا الذي هو معنى أحد هذين لغوا بخلاف ما اذا نوى البائن فان تلك الجملة لا تنفذه فليكن قوله رجعي أو بأنتا
 لغوا فان قلت لما نوى البائن كان قوله رجعي لغوا اذ كان يكفيه أن يقول أنت طالق بأنتا قلت هو تركب
 صحيح لغة وشرعا كما في إحدى امرأتي طالق وحيث كان مقصود البائن وبين أن يقول أنت طالق بأنتا اه (قوله
 فهو مخير بين أن يقول أنت طالق رجعي أو بأنتا وشي البائن وبين أن يقول أنت طالق بأنتا اه (قوله
 مسموعا) هذا عند الهندواني وهو الصحيح كما في البدائع وعند الكرخي ليس بشرط (قوله بحيث الخ)
 أشار به الى أن المراد بالمسموع ما شاء أن يسمع وان لم يسمع المنشئ لكثرة اصوات مثلا ط (قوله للشك)
 أي للشك في مشيئة الله تعالى الطلاق لعدم الاطلاع عليها ح (قوله وان مات قبل قوله ان شاء الله) لان
 ما جرى تعليق لا تنطبق وموتها لا ينافي التعليق لانه مبطل والموت أيضا مبطل فلا يتناقضان فيكون الاستثناء
 صحيحا فلا يقع عليها الطلاق كذا في التبيين ح (قوله وان مات يقع) أي اذا مات الزوج وهو يريد يقع
 لانه لم يتصل به الاستثناء وتعلم اودائه بأن يذكر لا تحذر ذلك قبل الطلاق كذا في النهر ح (قوله ولا يشترط فيه
 القصد) هو الظاهر من المذهب لان الطلاق مع الاستثناء ليس طلاقا قال شاذن حكيم رجعا لله وهو الذي
 صلى بوضوء الظهر ظهر اليوم الثاني ستين سنة خالفني في هذه المسألة فخلق بين أيوب بن الزهري رأيت أبا يوسف
 في المنام فسأته فأجاب بمثل قولي وطالبته بالدليل فقال أرايت لو قال أنت طالق تجزى على لسانه أو غير طالق
 أيقع قلت لا قال هذا كذلك برأيه وفتح (قوله ولا التاخذ بهما) أي بالطلاق والاستثناء (قوله أو عكس)
 أي كتب الطلاق ونافذ بالاستثناء (قوله أو ازال الاستثناء الخ) أشار به الى قسم رابع وهو ما اذا
 كتبها معا فانه يصح أيضا وان ازال الاستثناء بعد الكتابة فافهم (قوله ولا العلم بمعناه) فصار كسكوت
 البكر اذا تزوجها أو ها ولا تدري أن السكوت رضى يعني به العقد عليها فتح (قوله من غير قصد) راجع
 لقوله ولا يشترط القصد وقوله جاهلا راجع لقوله ولا العلم بمعناه ح (قوله وأقضى الشيخ الرمي الشافعي الخ)
 اعلم أن هذه المسألة مبنية عند الشافعية على ان من أخذ بقول غيره معتمدا عليه لا يبحث وفرعوا عليه
 ما لو فعل المخالف عليه معتمدا على إفتاء معتد بعدم حننه به وغلب على ظنه صدقه لا يبحث وان لم يكن
 أهلا للافتاء اذ المذارعلى غلبة الظن وعدمها لا على الأهلية قالوا ومنه قول غير الخالف له بعد حلقه
 الآن يشاء الله ثم يخبره بان مشيئة غيره تنفعه فيقبل المخالف عليه اعتمادا على خبره اه وبهذا تعلم ما في
 عبارة الشارح من الخفاء لان قوله طأنا صحت حال من الضمير في له وهو مشروط بالاخبار كعلمه وقوله بعدم
 الوقوع متعلق بقوله وافتى (قوله قلت الخ) ما علم أن المقر وعندها انه يبحث بفعل المخالف عليه ولو مكرها
 أو مخطئا أو اذاهلا أو ناسيا أو معصيا أو مجنوننا فاذا كان يبحث بفعله مكرها ونحوه فكيف

بخلاف الفاضل المتوكانت طالق
 رجعيان شاء الله وقع وبأنتا لا يقع ولو
 قال رجعي أو بأنتا يقع بيته البائن لا
 الرجعي فنية وقوله في النهر (مسموعا)
 بحيث لو قرب شخص أذنه الى
 فم يسمع فصيح استثناء الاسم
 خاصة (لا يسمع) للشك
 (وان مات قبل قوله ان شاء الله)
 وان مات يقع (ولا يشترط) فيه
 (القصد ولا التلطف) بهما فلو تلفظ
 بالطلاق وصكت الاستثناء
 موصولا أو عكس أو ازال
 الاستثناء بعد الكتابة لم يقع
 عمادية (ولا العلم بمعناه) حتى لو
 اتى بالمشيئة من غير قصد جاهلا
 لم يقع خلافا للشافعي وافتى
 الشيخ الرمي الشافعي فمن
 حلف على شيء بالطلاق فأنشأه
 الغير طأنا صحت بعدم الوقوع
 انتهى قلت ولم أره لاحد من
 علمنا والله اعلم

فما لو حلف وانشأه آخر

لا يبحث بفعله قصدي امع ظن عدم الحث ثم صرحوا في الايمان بأنه لو حلف على ماض أو حال بظن نفسه
 صادقاً لا يؤخذ فيها الا في ثلاث طلاق وعناق وتذوق قد قال الشارح هناك فيقع الطلاق على غالب الظن
 اذا تبين خلافه وقد اشهر عن الشافعية خلافه اه (قوله ان كان بحال الخ) أمالوه بمكن تلك
 الحال لا يجوز له الاعتماد عليهما كما في الفتح وغيره قلت ومقتضى هذا الفرع ان من وصل في الغيب الى
 حالة لا يدري فيها ما يقول يقع طلاقه والالم يحتج الى اعتماد قول الشاهدين انه استثنى مع انه أمر أول الطلاق
 انه لا يقع طلاق المدهوش وأفتى به الخياط الرمي فحين طلق وهو مقتاظ مدهوش لان الدهش من أقسام الجنون
 ولا يحتج أن من وصل الى حالة لا يدري فيها ما يقول كان في حكم الجنون وقدمنا الجواب هناك بأنه ليس المراد
 بما هنا انه وصل الى حالة لا يدري ما يقول بان لا يقصده ولا يفهم معناه بحيث يكون كالنائم والمسكران بل المراد
 انه قد نسي ما يقول لا اشتغال فكسره باستدلاء الغيب والله تعالى أعلم (قوله ويقبل قوله الخ) قال
 الخطيب الرمي في حواشي المنع يذكر أهويه يمينه وكذلك صاحب الجبر والنهر والكمال ولم أره لاحد وبني على
 ما هو المعتمد ان يكون يمينه اذا أنكرته الزوجة وأما ما لم تنكره فلا عين عليه اللهم الا اذا أتمه القاضي اه
 (قوله ان ادعاء وانكرته) أي ادعى الاستثناء ومثله المشرط كما في الفتح وغيره وقيد بانكارها لانه يحمل
 الخلاف اذا لم يكن له منازع فلا إشكال في ان القول قوله كما صرح به في الفتح قلت لكن في التارخاية عن
 الملقط اذ صحت المرأة الطلاق ولم تنسح الاستثناء لا يسعها أن تمنعه من الوطئ اه أي فيلزمها منازعته
 اذ لم تنسح قال في البرور لو شهدوا بأنه طلق أو خالع بلا استثناء أو شهدوا بأنه لم يستثن تغيب وهذا مما يقبل
 فيه اليقينة على النفي لانه في المعنى أمر وجودي لانه عبارة عن ذم الشفتين عقب التكلم بالموجب وان قالوا
 طلق ولم تنسح منه غير كلمة الخلع والزواج يدعي الاستثناء فالقول له لجواز أنه قاله ولم يسمعه والشرط سماعه
 لاسماعهم على ما عرف في الجامع الصغير اه قال في التبرع به وفي فوائد شمس الاسلام لا يقبل قوله وفي
 الفصول وهو الصحيح اه قلت وكذا لا يقبل قوله اذا ظهر منه دليل صحة الخلع كقبض البذل أو نحو ذلك
 جامع الفصولين قال في التارخاية والمراد ذكر البذل لاحقية الاخذ فعلى هذا اذا ذكر البذل وقت الطلاق
 والخلع لا يصدق فضا في دعوى الاستثناء اه (قوله وقيل لا يقبل الخ) قال الخطيب الرمي أقول
 حينما وقع خلاف وترجح لكل من القولين فالواجب الرجوع الى ظاهر الرواية لان ما عداها ليس مذموباً
 لا صحابياً ولا أيضاً كغلب الفساد في الرجال غلب في النساء فقد تكون كراهة له قطب الخلاص منه فتفتري
 عليه فيفتي المفتي بظاهر الرواية الذي هو المذهب ويقوض باطن الامر الى الله تعالى فتأمل وانصف
 من نفسك اه قلت الفساد وان كان في الفريقين لكن أكثر العوام لا يعرفون ان الاستثناء مبطل للعين
 وانما يعلم ذلك حبيطة بعض من لا يخاف الله تعالى وأيضاً فان دعوى الزوج خلاف الظاهر فانه بدعوى
 الاستثناء يدعى ابطال الموجب بعد الاعتراف به بخلاف ما مر من ان القول قوله في وجود الشرط كدخولها
 الدار مثلاً فانه بعد قوله ان دخلت الدار فانت طالق لم ينعقد الموجب للطلاق لا بعد وجود الدخول وهو
 ينكره والظاهر يشهد له ما هنا فالظاهر خلاف قوله وادعاء الفساد ينبغي الرجوع الى الظاهر قال في الفتح
 فصل نعيم الدين النسفي عن شيخ الاسلام أبي الحسين ان مشايخنا أجابوا في دعوى الاستثناء في الطلاق
 ان لا يصدق الزوج الا بيمينه لانه خلاف الظاهر وقد فسده حال الناس اه (قوله وقيل ان عرف بالصلاح الخ)
 قاله صاحب الفتح حيث قال عقب ما نقلناه عنه أنفاً والذي عندي أن ينظر فان كان الرجل معروفاً بالصلاح
 والشهود لا يشهدون على النفي ينبغي أن يؤخذ بما في المحيط من عدم الوقوع تبديله وان عرف بالفسق
 أو جهل حاله فلا تغلب الفساد في هذا الزمان اه قلت ولا ينبغي ان هذا تحقيق القول الثاني المفتي به لان
 المشايخ علوه فساد الزمان أي فيكون الزوج متهما واداء كان صالحاً تنفي التهمة فقبل قوله فلا يكون هذا
 قولاً لا للتقدير (قوله وحكم من لم يوقف على مشيئة الخ) نعم بعد تخصص فان الباري عز وجل بمن
 لا يوقف على مشيئته وأفاد بالتثنية ان المراد ما يعم من مشيئة لا يوقف عليها كان شا أو لا من لا مشيئة له
 أصلاً كان شاهداً أو فاد ط (قوله فيما ذكر) متعلق بحكم والمراد بما ذكره التعلق بالمشيئة ح (قوله
 كذلك) أي كالعقل عيشة الله تعالى في عدم الوقوع ح (قوله وكذا ان شرتك) بان علق بمشيئة الله

ففي الواو دعي الاستثناء وانكرته
 الزوجة

ولو شهدوا بها وهو لا يذكرها
 ان كان بحال لا يدري
 ما يجري على لسانه لغضب
 جازله الاعتماد عليها واللاجبر
 (ويقيل قوله ان ادعاء وانكرته
 في ظاهر الروي) عن صاحب
 المذهب (وقيل لا) يقبل الايسة
 (وعليه الاعتماد) والفتوى
 احتياطاً لقلب الفساد خاتمة
 (وقيل ان عرف بالصلاح فالقول له
 وحكم من لم يوقف على مشيئته)
 فيما ذكر (كالا نس والجن)
 والملائكة والجدار والجار (كذلك)

تعالى متلا ومشيئة من يوقف على مشيئته (قوله لم يقع أصلاً) أي وإن شاء زيد بجر (قواء ومثل أن لا) أي إذا قال الإبن بشاء الله تعالى فهو مثل أن شاء الله ويحتمل أن يراد الالامكة من أن الشرطية ولا النافية كما في قوله تعالى لا اتعجلوه تكن فتنة (تنبيه) ذكر في الولوالجسة رجل قال لا أكله إلا ناساً فكلهم ناساً ثم كلفه ذكر أحسن بخلاف إلا أن أنسى فلا يحتمل والفرق أنه في الأول أطلق واستثنى الكلام ناساً ما فقط وفي الثاني وقت العين بالنسب لأن قوله إلا أن يعني حتى فذهب إلى العين بالنسب (قوله وإن لم) أي إن لم يشاء الله تعالى فلا يقال أنت طالق واحدة إن شاء الله تعالى وأنت طالق ثنتين إن بشاء الله تعالى لا يقع شيء أما في الأولى فلا استثناء وأما في الثانية فلا مالو وأعناء علنا إن شاء الله تعالى لأنه لا وقوع دليل المشيئة لأن كل واقع بمشيئة الله تعالى وهو على بعدم مشيئة الله تعالى الطلاق لا بمشيئته جل وعلا فيبطل الإيقاع ضرورة بجر وتقام الكلام على هذه المسألة في التلويح عند الكلام على في الظرفية (قوله وما) أي ما شاء الله تعالى فلا يقع ما على كونه انصدريه ظرفية فظاهر للشك وأما على كونها موصولة لا جملتها فكذلك لأن المراد أنت طالق الطلاق الذي شاء الله تعالى ومشيئته لا تقع فلا يقع إذا العصمة ثمانية يمين فلا تزول بالنكاح فأقدم في النهر (قوله وما لم يشأ) ومعناه أنت طالق مدة عدم مشيئة الله طلاقك والوجه في عدم الوقوع ما ذكر في أن لم ط (قوله لولا أن يولأ الخ) إنما كان هذا الاستثناء لأن لولا تدل على امتناع الجزاء الذي هو الطلاق لوجود الشرط الذي هو وجود الأب وأحسنها ط (قوله ذكر ابن الهمام) في قواء كان الشارح رأى ذلك في فتوى معروضة إلى ابن الهمام لأن لم تقع إن له كآب فتساوى والظاهر أن ذلك غير ثابت عنه لخاصته لما ذكره في فتح القدير حيث قال ويترأى خلاف في الفصل بالذكر القليل فإنه ذكر في النوازل لوفال والله لا أكلم فلانا استغفر الله أن شاء الله تعالى هو مستثنى ديانة لا قضاء وفي الفتاوى لو أراد أن يحلف رجلاً وخفاف أن يستثنى في السر يعلفه ويأمره أن يذكر عقب الحلف موصولاً سبحانه الله أو غيره من الكلام والأوجه أن لا يصح الاستثناء بالفصل بالذكر اه فهذا كما ترى صريح في أن نحو سبحانه الله عقب العين فاصل مبطل للاستثناء أما أنه استثناء فلم يقل به أحد فافهم (قوله لأنه لو كيد) راجع لقوله حر حر قال في الفتح وقياسه إذا كرر ثلاثاً ولو أن يكون مثله اه وقوله وعطف تفسير راجع لقوله حر وعطف فيه لقب ونشر مرتب وانما يجعل حر حر من عطف التفسير لأنه انما يكون بغير لفظ الأول كما في الفتح (قوله فإنه تطلق الخ) اعلم أن التعليق بمشيئة الله تعالى إبطال عندهم أي رفع حكم الإيجاب السابق وعند أبي يوسف وتعليق ولهذا شرط كونه متصلاً كسائر الشروط وإلهامه لا طريق للوصول إلى معرفة مشيئته تعالى فكان إبطالاً بخلاف بقية الشروط وعلى كل لا يقع الطلاق في مثل أنت طالق إن شاء الله تعالى نعم تظهر ثمرة الخلاف في مواضع منها ما إذا قدم الشرط ولم يأت بالفاء في الجواب كان شاء الله أنت طالق فعندهما لا يقع لأنه إبطال فلا يتحقق وعندهم يقع لأن التعليق لا يصح بدون الفاء في موضع وجوب ومنها ما إذا حلف لا يحلف بالطلاق وقاله حنف على التعليق لا الإبطال كما يأتي في هذا ما قرره الزبلي وابن الهمام وغيرهما ومثله في متن مواهب الرحمن حيث قال ويجعل أي أبو يوسف إن شاء الله للتعليق وهما للإبطال وبه يثبت فلو قال إن شاء الله أنت كذا بلا فاء يقع على الأول ويلغو على الثاني اه لكن ذكر في متن الجمع عكس ذلك حيث قال وإن شاء الله أنت طالق يجعله تعلقاً وهما تعلقاً وحله في البحر على ما تقدم وفيه نظر فإن مقابلة التعليق بالطلاق تقضي عدم الوقوع على قول أبي يوسف التماثل بالتعلق والوقوع على قولهما على أنه صرح بذلك صاحب الجمع في شرحه ولا يخفى أن صاحب الدار أدرى وصرح بذلك أيضاً في شرح درر البحار حيث ذكر أن لولا أن أبا يوسف يجعله تعلقاً لأن المبطّل المفضل بالإيجاب إبطال حكمه ثم قال وجعلناه تنجيحاً لأنه لما انتفى رابطا الجملتين وهو الفاء بقي قوله أنت طالق متجزئاً اه وقال في التلخيص الثانية وإن قال إن شاء الله أنت طالق بدون حرف الفاء فهذا استثناء صريح في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وفي الولوالجسة وبه نأخذ وفي المحيط وقال محمد هذا استثناء منقطع والطلاق واقع في القضاء وبدين إن أراد به الاستثناء موزعاً بخلاف على هذا الوجه في القدوري وفي الخاتبة لا تطلق في قول أبي يوسف وتطلق في قول محمد والفتوى على قول أبي يوسف اه ومثله في الذخيرة موزعاً في الثانية قبل هذا أول باب التعليق مثل حار من الزبلي وغيره والحاصل أن أبا يوسف قائل بأن المشيئة تعليق وليسكن اختلاف في التصريح على

وكذا إن شرك كان شاء الله وشاء زيد لم يقع أصلاً ومثل أن الأول لم وإذا وما وما لم يشأ ومن الاستثناء أنت طالق لولا أن يولأ أو لولا حسبك أو لولا أني أحببت لم يقع الثانية ومنه سبحانه الله ذكره ابن الهمام في فتواه (قال أنت طالق ثلاثاً وثلاثاً إن شاء الله أو أنت سرور إن شاء الله طالق ثلاثاً وعنى العبد) عند الإمام لأن اللفظ الثاني لغو ولا وجه لكونه توكيداً للفصل بالواو بخلاف قوله حر حر أو وعنى لأنه لو كيد وعطف تفسير فيصح الاستثناء (وكذا) يقع الطلاق بقوله (إن شاء الله أنت طالق) فإنه تطلق عندهما وتعليق عند أبي يوسف

مطلب مهم لفظ إن شاء الله هل هو إبطال أو تعليق

قوله فقتل يلزم الفناء في الجواب كما في قصة الشروط ففهم بدونها وقبل فلا يقع وان مجدداً ماثل بأنها ابطال واختلف في التخرج على قوله فقتل انما تكون ابطالا لان صم الربط بوجود الفناء في الجواب فلو حدثت في موضع وجودها وقع مجزأ وهو معنى كونها حينئذ للتعلق وقبل ان يمتدء الابطال مطاقاً لا يقع وان سقطت الفناء وأما لو حذفت فقتل مع أبي يوسف وقيل مع محمد بن عبد الله فظهر ان ما في البحر من الله على القول بالتعلق لا يقع الاطلاق اذ لم يأت بالفناء خلافاً لما هو منه في الفتح من أنه يقع فيه نظر لما علمت من اختلاف التخرج ونظر أيضاً ان ما في الفتح من ان أبي يوسف قائل بأنها لا يابطال وأنه صرح في الخاتمة بذلك فهو يخالف لما سمعته على ان الذي رأته في الخاتمة التصريح بأنها عند التعلق وكذلك ما فهمه من ان ما في نهر الجمع غلط وسعه في النهر وهو بعد لما علمت من موافقته لعدة كتب معتبرة وتصریح القدرى به بل هو أحد قولين وقد خفي هذا على صاحب الفتح والبحر والمهر وغيرهم فافهم نحر ربه هذا المقام الذي زات فيه اعدام الالهام (قوله لا اتصال المبطّل بالاجاب) عمله لتولده فليقل كما مر عن شرح درر البحار والمرد بالابطال لفظ ان شاء الله فإنه استثنى وان سقطت الفناء من جوابه كما مر عن التاترخانية فيلحق بالاجاب وهو قوله أنت طالق فلا يقع واستشكله في البحر بأن مقتضى التعليق الوقوع عند عدم الفناء لعدم الربط وأجاب الرمي بما في الولوالية من ان المقصود منه اعدام الحكم لا التعليق وفي الاعدام لا يحتاج الى حرف الجزاء بخلاف قوله ان دخلت الدار فأنت طالق لان المقصود منه بالتعليق ما فترقا اه قلت وهذا على أحد التخرجين وهو ما شئ عليه في الجمع وغيره وأعلى التخرجين الآخر من عدم صحة التعليق بدون الفناء وهو ما في الزبلي وغيره ففتح كما مر فافهم (قوله وقيل الخلاف بالعكس) يعني الخلاف في ان التعليق بالمشيئة هل هو ابطال أو تعليق لافي مسألة المترى أي فقتل انه ابطال عند أبي يوسف تعليق عند محمد ولم يذكر هذا القائل بأخيه ويحتمل ارادة الخلاف في مسألة المترى أي قبل انه يقع عند أبي يوسف لا عندهما كما مر عن الزبلي وغيره فافهم (قوله وعلى كل حال) أي سواء قيل ان التعليق أو الابطال قول أبي يوسف أو قول غيره فالفتي به عدم الوقوع فيما شئ عليه المصنف خلاف الفتى به (قوله لم يقع انصافاً) اذ لا كحينئذ في صحة التعليق (قوله وقرئ الخ) هذا التخيير لا مرجع له في كلامه لانه راجع الى انه لو أخر الشرط وقال أنت طالق ان شاء الله أو قدمه وأتى بالفناء في الجواب فهو ابطال عندهما تعلق عند أبي يوسف وقد مرنا ان ثمة الخلاف يظهر في مواضع منها مسألة المترى وهي ما اذا قدم الشرط ولم يأت بالفناء في الجواب كما مرنا سابقاً ومنها هذه وبينها ما في الخاتمة حيث قال ولو قال ان خلفك بطلائك فأنت طالق ثم قال لها أنت طالق ان شاء الله طلقت امرأته في قول أبي يوسف ولا تطلق في قول محمد لان على قول أبي يوسف أنت طالق ان شاء الله يمين لوجود الشرط والجزاء وعلى قول محمد ليس بيمين اه أي لانه عند الابطال وقد مرنا ان الفتوى عليه وبمناه كراهة علم ان الفتوى في قوله وقاله راجع الى ما لو أخر الشرط كانت طالق ان شاء الله أو قدمه وأتى بالفناء الرابطة كان شاء الله فأنت طالق (قوله أو برضاء) الرضى ترك الاعتراض على الفصل وان لم يكن معه محبة ط (قوله لان الباء للالتصاق) أي هو المعنى الحقيقي لها فليتنصت وقوع الطلاق بأحد هذه الاربعة وهي غيب لا يطلع عليها فلا تطلق بالثبوت ط (قوله وان اضافته) أي بالباء (قوله أي المذكور) جواب عن المصنف حيث أفرد النعم ومجمعه متعدّد ط (قوله فقتصر على المجلس) أي مجلس علمه فان شاء فيه طلقت والاخر الامور من يده (قوله كما مر) أي فضل المشيئة ح (قوله اذ اراد بجملة التخيير عرفاً) أي فلا يصح في ارادة التعليق والظاهر أنه يصدق ديانة تأمل (قوله وان قال ذلك) أي لما ذكر من الاضافات العشرة (قوله في الوجه كاهيا) أي سواء اضيفت الى الله تعالى أو الى العبد (قوله لانه لا نه للتعليل) أي لتعليل الاشياء كقوله طالق لدخول الدار فغنى أي ولا يباع لا يتوقف على وجوده كاستمراره في الوجود ان المشيئة ونحوها غير معلومة ولا يكون منحة الله تعالى للطلاق معدومة لكونه ابغض الحلال الى الله تعالى (قوله لان في معنى الشرط) فيكون تعليقا بما لا يوقف عليه فتح قيل وفي قوله يعني الشرط اشارة الى انه لا يصير شرطاً محضاً حتى يقع الطلاق بعده بل يقع معه وتظهر الثمرة فيما لو قال للاخية أنت طالق في نكاحك فتزوجها لا تطلق كالقول مع نكاحك بخلاف ان تزوجت فلان يوجب أي لان الطلاق لا يكون الامتناعاً عن النكاح (قوله فانه يقع في الحال) لانه لا يصح نفيه عن الله تعالى بجملة لانه يعلم ما كان وما لم يكن فكان تعليقه بامر

لا اتصال المبطّل بالاجاب
فلا يقع صكه الوأخر وقيل
لخلاف العكس وعلى صكه
فالفتي به عدم الوقوع اذا قدم
المشيئة ولم يأت بالفناء فان اتى بها
لم يقع انصافاً صكه في البحر
والشرعية والقهستاني
وغيرها فيحفظ وغيره فبين حاشية
لا يخلف بالطلاق وجاهه حيث على
التعليق لا الابطال (وأت طالق
بمشيئة الله أو بارادته أو بجمعيته
أو برضاء) لا تطلق لان الباء
للاصاق فكانت كالتصاق الجزاء
بالشرط (وان اضافته) أي
المذكور من المشيئة وغيرها
الى العبدان ذلك (عليك
فقتصر على المجلس) كما مر
(وان قال بامره أو بحكمه أو بقضائه
أو به أو بقدرته يقع في الحال
اضيف اليه تعالى أو الى العبد)
اذ اراد بجملة التخيير عرفاً (كقوله)
أنت طالق (بحكم القاضي وان)
قال ذلك (باللام يقع في الوجه
كاهيا) لانه لا تعليل (وان كان
كذلك) يحرف فان اضافته الى
الله تعالى لا يقع في الوجه كاهيا
لان في معنى الشرط (الافى العلم
فانه يقع في الحال)

موجوده يكون ايضا عازلياً (قوله ان نوى بها ضد العجز) أى نوى حقه لا بما صفة منافاة العجز فيكون
تعلقاً بأمر موجود أو لولوى بها التقدير فلا يقع لانه تعالى قد تدرسياً وقد لا يقدره (قوله والرؤية)
الكثير في أن تكون مصرى الصبر ومصدر القلبية الرأى ومصدر الحلية الرؤيا وقد يستعمل
كل في الآخر وهذا من رؤية مطلقاً بالطلب لا بالبرص رضى (قوله ثم العشرة) الاطراف في التركيب
أن يقول فالخاصل ان العشرة الخ كما لا يخفى ح (قوله أما ان تكون بسام) تركان من التقسيم كما ترك
المصنف بقية الكلام عليها وحاصل حكمها انها باطل أو تعلق في العشرة ان اضيفت الى الله تعالى وتعلق فيها
ان اضيفت الى العبد قال في البحر والحاصل انه ان أتى بان لم يقع في الكل اه يعنى اذا اضيفت الى الله تعالى
قالاقسام حينئذ ثمانون اه ح قلت الذى ذكره المصنف كقوله ان الاربع الاصول للتفكير وهذا وان ذكره
مع الباء وفي كتابنا معنى الشرط واصل أدوات الشرط هو ان فلا تكون الستة الباقية للتفكير أصلاً ثم رأيت
الزليعي صرح بذلك حيث قال فالخاصل ان هذه الالفاظ عشرة أربعة منها للتفكير وهي المشيئة واختوارها وستة
ليست للتفكير وهي الامر واخوانه الخ وعلى هذا اذا اضيفت الى العبد ان الشرط كانت الاربع الاصول
للتفكير فتتوقف على المجلس والستة الباقية للتعاقد لا تتوقف عليه فقوله في البحر لم يقع في الكل أى لم يقع أصلاً
ان اضيفت الى الله تعالى ولم يقع في الحال ان اضيفت الى العبد فافهم لكن رد على البحر كما قال ط أن هذا
يشافى ما ذكره المصنف في صورة العلم اذا اضيف اليه تعالى فانه يقع وعلاه بأنه تعالى بأمر موجود فيكون
تجيزاً (قوله وعلى ما مر من العبادية) أى من قوله فلو تلفظ بالطلاق وكتب الاستثناء موصولاً أو عكس
أو أزال الاستثناء بعد السكابة لم يقع (قوله فهي مائة وثمانون) صوابه مائتان وأربعون لأن ما في البرازية
صورة وهي كتابة الطلاق والاستثناء معا وما في العبادية ثلاث صور وبصرف أربعة في ستين تبلغ مائتين وأربعين
وقد تريد وذلك ان العشرة اما ان تنضاف الى الله تعالى أو الى من وقف على مشيئته من العباد أو من لا يوقف
أو الى الثلاثة أو الى اثنين منها فهي سبعة تضرب في العشرة تبلغ سبعين وعلى كل امان أو االباء أو الالام أو في
تبلغ مائتين وثمانين وعلى كل امان تلفظ بالطلاق والاستثناء أو ما يعناه أو يكتمها أو يعجزوها بعد السكابة
أو يعجزوا الطلاق أو الانشاء أو تلفظ بالطلاق ويكتب الآخر أو بالعكس أو يعجزوا ما كتب فهي ثمانية مائتين
وثمانين تبلغ الفين ومائتين وأربعين (قوله تطلق رجعية) لان المضاف الى المشيئة الله تعالى حال الطلاق
وكيفية من المفرد والمتعقد والرجعي والسائل لأصله فيقع أقله لانه المتيقن وهو الواحدة الرجعية (قوله
أنت طالق ثلاثاً الواحدة) شروع في استثناء التحصيل بعد الفراغ من استثناء التعطيل كما ذكره القهستاني
وفي البحر الاستثناء نوعان عرق وهو ما مر من التعلق بالمشيئة ووضع وهو المراد غنا وهو بيان
بالأواحدي اخواتها ان ما بعده لم يرد بحكم الصدور ويطلق بخمسة بالسكابة اختياراً راب الزيادة على المستثنى
منه وبالمساواة واستثناء بعض الطلبة وبإبطال البعض كانت طالقتين وتنتي الاثلاثا كما في الخاتمة اه
خطأ أى لان اخراج الثلاث من احدى التنتين لغو وفي الفتح عن المتن أنت طالق ثلاثاً ولو قال لا اربعاً فهي
ثلاث عنده لانه بصرف قوله وثلاثاً فاصلاً لغوا وعندهما يقع ثنتان كأنه قال ستاً الا اربعاً ولو قال ثلاثاً الواحدة
أو ثنتين طول بالسان فان مات قبله طلق واحدة هو الصحيح وفي رواية ثنتين (قوله وفي الاثنين واحدة)
عن أبي يوسف لا يصح وهو قول طائفة من أهل العربية وبه قال أحمد وتحقق في ذلك في الفتح (قوله لان استثناء
الكل باطل) هذا مقيد بما إذا لم يكن بعده استثناء يكون جبراً للصدر فان كان صح وعلى هذا افتزع ما لو قال
أنت طالق ثلاثاً الاثلاثا الواحدة حيث يقع واحدة ولو قال الاثنين الواحدة وقع ثنتان فهو وهذا من
تقديم الاستثناء وبأني سانه وانما بطل استثناء الكل لانه لا يبقى بعده شيء بصرف تكلمه والاستثناء لم يوضع
الا لتكميل الباقي بعد التثنية لانه رجوع بعد التثنية كما قيل والاصح فيما قبل الرجوع كما قال أوصيت لفلان
ثلث مائى الاثلاث مائى أفاده في الفتح (قوله ان كان بلفظ الصدر) أى كما يمثل به الثن وكقوله نساى طوائق
الانساء وعبيدى احراراً لعبيدى كما في البحر ح وفي الفتح ولو قال واحدة وثلثين الاثنين أو قال ثنتين
وواحدة الاثنين يقع الثلاث وكذا ثنتين وواحدة الا واحدة لانه في الاولين اخراج اثنين من الثنتين أو من
الواحدة وفي الثالثة واحدة من واحدة فلا يصح بخلاف ما لو قال واحدة وثلثين الاثنين الواحدة حيث تطلق ثنتين

وكذا التقدرة ان نوى بها ضد
العجز لوجود قدرة الله تعالى قطعاً
كالعلم وان اضاف الى العبد كان
غليظاً في الاربع الاول وما جمعنا
كالهوى والرؤية (تعليل في غيرها)
وهي ستة ثم العشرة اما ان تنضاف
لله أو للعبد أو العشران اما ان
تكون بسام أو لام أو في فهي
ثلاث وفي البرازية كتب الطلاق
واستثنى بالسكابة صح وعلى
ما مر من العبادية فهي مائة
وثمانون وفي كيف شاء الله تطلق
رجعية (أنت طالق ثلاثاً الا
واحدة يقع ثنتان وفي الاثنين
واحدة وفي الاثلاثا يقع ثلاث)
لان استثناء الكل باطل ان كان
يلفظ الصدر

مطلب
احكام الاستثناء الوضعي

انه ان نوى التأكد بدين ح قلت وتصور المسألة بما اذا ذكر لكل شرط جزاء فلو اقتصر على جزاء واحد
ففي البرازية ان دخلت هذه الدار ان دخلت هذه الدار فبعدي حروهما واحد فليقاس عدم الحنف حتى تدخل
دخلت فيها والاستحسان بحيث يدخل واحد ويجعل الباقي تكرار او اعادة اه مذكرا كشكالا وجوابه
وذكر غبارته بتمامها في البحر عند قوله والمالك بشرط لآخر الشرطين وقوله وهما واحد احدى الدار ان في الموضعين
واحدة بخلاف ما لو اشار الى دارين فلا بد من دخولين كما هو ظاهر (قوله لم تطلق) هذا مبني على قول
ضعيف كما حققناه عند قوله وزوال الملك لا يطل العين فافهم (قوله بخلاف ما لو قدم الجزء) هكذا في بعض
النسخ وفي بعضها بخلاف ما لو لم يؤخر الجزء وكلاهما صحيح وأما ما في بعض النسخ بخلاف ما لو أخر الجزء فقال
ح صوابه قدم الجزء ومع ذلك فقد ترك ما اذا وسطه قال في التبر وفي المحيط لو قال ان تزوجتك وان تزوجتك
فأنت طالق لا يقع حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما اذا قدم الجزء أو وسطه اه كلام التبر وفصله في الفتاوى
الهندية فقال وان كرر بحرف العطف فقال ان تزوجتك وان تزوجتك أو قال ان تزوجتك فان تزوجتك أو اذا
تزوجتك أو متى تزوجتك لا يقع الطلاق حتى يتزوجها مرتين ولو قدم الطلاق فقال أنت طالق ان تزوجتك
وان تزوجتك فهذا على تزوج واحد ولو قال ان تزوجتك فأنت طالق وان تزوجتك طلقت بكل واحد من
ان تزوجين (قوله ان غبت عنك الخ) أقول المسألة ذكرها في البحر عند قول الكزوري والمالك بعد العين
لا يطلها ونقصه في الفتنة لو قال لها أمر بك بكذا ثم اختلفت منه ونقضت تزوجها في بقا الامر به دارا واثان
والصحيح انه لا يفي قال ان غبت عنك أربعة أشهر فأمر بك بكذا ثم طلقها وانقضت عدها وتزوجت ثم عادت
الى الأول وغاب عنها أربعة أشهر فلها أن تطلق نفسها اه والفرق بينهما ان الأول تخيير للتخير فيطل بزوال
المالك والشأن في تعليق التخير فكان مينا فلا يطل اه كلام الجرويه تعلم ما في كلام السارح من الإيجاز الخلل
والحاصل أن التخير يطل بالطلاق البائن اذا كان التخير مفسرا بخلاف المعلق وهذا ما وفق به في الفصول
العامة بين كلامهم كما حذرنا به قبل فصل المشيئة (قوله لا يقع) لأن الحنف شرطه أن يطلب منها غاوتهم
ولم يطلب بجر ومحوه في التارخية عن المتزوج قلت ومقتضاه ان النساء لا تأثر به هنا لكن سألني في الامان
تعليله بان امكان التبر شرط لبقاء العين بعد انعقادها كما هو شرط لانعقادها خلافا لابي يوسف ولا يخفى ما فيه فان
امكان التبر محقق بالتدريج انه يلزم أن يكون النساء عذرا في عدم الحنف في غيره هذه الصورة أيضا هو خلاف
المصوص فافهم (قوله ان مسنعة طاحت) لانه يسمى اتيانها قال تعالى فانوا امرتكم اني شئتم (قوله فعل
انزالها) أي تنعقد العين على أن يجامعها حتى تنزل لأن شعبها راد به كسر شئتم به (قوله فعل المبالغة لا العدد)
فلا تقدر بذلك والسبعون كثير خاتمة والظاهر ان محله ما لم ينزل العدد فان نواه عملت لئله لا تعدد على نفسه
ط (قوله حنف به أيضا) أي كما يحنف بالجماع فلا يصح فيه المعنى المتبادر ويؤاخذ بما نواه لانه شدد على نفسه
فأعيما فعل الحنف به بقي لوفعل كلامهما هل يحنف مرتين الظاهر نعم وينبغي أن لا يحنف في الدمانه الا بما نوى
قال ط ولو قال ان وطئت من غير ذكر امرأة ولا تبيها فهو على الدوس بانقدم هو اللغة والعرف وذلك
باتفاق اصحابنا ومحله ما لم ينزل الجماع والاعلم لئله فيما يظهر (قوله له امرأة الخ) لا مناسبة لها في هذا
الباب اذ ليس فيها تعليق وقوله طلقت النساء اعل وجهه أن الخبيث قد يطلق على المستكره ويصح كالثوم
والصل ودم النساء متن اطول ممكنه (قوله فعل المانض) اعل وجهه لانه في القران نصا وكثرته
وزيادة مؤقاه ومنه غبن فاحش ثم رأيت في البحر عن القنينة علل بقوله لانه نص (قوله فلان لا يصدقة)
ولا تطلق زوجته لانه يحتمل للصدق والصحيح فلا يصدق على غيره بجر عن الخط واليقال ان هذا
مما لا يوقف عليه الامنه قالوا له كقوله لها ان كنت تحبين فقال أحب لان ذلك فيما اذا كان المعلق عليه
من جهة الزوجة لا من جهة اجني كما قدمناه وقاد انه لو صدقة حنف (قوله لا يحنف) ينافي ما ياتي
قريبا من أن شرط الحنف ان كان عدما وبغير حنف اه ح وأصل صاحب البراءة قول لا اشكال لانه صدق
عليه أنه ذهب فعدم الحنف لوجود البر ونشده له ما يأتي متنا في الامان لا يخرج أولا يذهب الى مكة فخرج
يريد هاتم رجع لاحث اذا جاوز عمران مصره على قصدها اه فان عدم الحنف فهو الوجود المعلق عليه
ط قلت وذبح كفي الخاتمة فخرج عدم الحنف في مسألة العيس على قول أبي حنيفة ومحمد فيما اذا حلف

ان سكنت هذه البلدة فأمر أنه
طالق وخرج فوراً وطلع امرأته
ثم سكت ما قبل العدة لم تطلق بخلاف
فأنت طالق فليحفظ * ان تزوجتك
وان تزوجتك فأنت كذا لم يقع
حتى يتزوجها مرتين بخلاف ما لو
قدم الجزء فليحفظ * ان غبت
عنك أربعة أشهر فأمر بك بكذا
ثم طلقها فأعتدت فترجعت
ثم عادت للأول ثم غاب أربعة أشهر
فأمر أن تطلق نفسها ولو اختلفت
لأنه تخيير الأول تعلق * دعاها
لأوقاع فأبقت فقال لم تفعل هذا
المراد غدا فأنت كذا ثم نسبها
حتى مضى الغد لا يقع * حلف
أن لا تأبها فاستلني فجاءت
لجمعت ان مسنعة طاحت *
ان لم أشبعك من الجماع فعلى انزالها
* ان لم أجامعك ألف مرة فكذا
فعلى المبالغة لا العدد * وان وطئت
فعلى جماع الفرج وان نوى الدوس
بالقدم حنف به أيضا * له امرأة
جنب وحاض ونفساء فقال
أخبرت طالق طلقت النساء
وفي أخسكن طالق فعلى الحائض
* قال لي البك حادثة فقال امرأته
طالق ان لم أؤنها فقال هي أن
تطلق امرأته فلان لا يصدقة
* قال لا يصح به ان لم أذهب بك
للسيلة الى منزلي فأمر أنه كذا
فذهب بهم بعض الطريق فأخذهم
العيس فحبسهم لا يحنف

لا يشتر بن الماء الذي في هذا الكوز اليوم فأمره قبل مضي اليوم لا يبحث عندهما **ا** وفي الذخيرة ما يدل على أن في المسألة خلافا **(قوله)** فخرجت لم يشقها لا يبحث **(وكذا)** فخرجت للفقير لأن الشرط الخروج بمفراده لغير الفقير وألحق بغير أي لأن ذلك غير مراد عرفا فلا يدخيل في العيب وكذا يتبين أن الشرط النكاح كحسب ما في الإيمان وعلمه في الفتح هنا البيان لأننا لم نضع له المنع وهو مثل السلطان إذا حلف أنسا ما لم يفع له خبر كحل داعر في المدينة كان على مائة ولا يثمة فلو أنها ثم تزوجها فخرجت بلا إذن لا تطلق وإن كان زوال الملك لا يطل العيب عندنا لأنهم لم يعتقدوا على بقاء النكاح **ا** ومثله تحلف رب الدين الغريم أن لا يخرج من البلد إلا إذا نه تنقذ بديار الدين كما سبأ في هنالك أن شاء الله تعالى **(قوله)** حلف لا يرجع الخ في الحاشية رجل خرج مع الوالي خلف أن لا يرجع إلا إذا نال الوالي فيحلف من الحاشية شيء فرجع لأجله لا يبحث لأن هذا الرجوع مستثنى من العيب عادة **ا** أي لأن الحلو عليه هو الرجوع بمعنى ترك الذهاب معه فإذا رجع لحاجة على نية العود لم يتحقق الحلو عليه والحاصل أن هذه المسألة والتي قبلها تخصصت العيب فيها بدلالة العادة والعادة مخصصة كما تنظر في كتب الأصول وتظهر ذلك ما في الحاشية أيضا رجل حلف رجلا أن يطيعه في كل ما يأمره وينها عنه ثم نهاه عن جناح امرأته لا يبحث أن لم يكن هنالك سبب يدل عليه لأن الناس لا يريدون بهذا النهي عن جناح امرأته عادة كما لا يراد به النهي عن الأكل والشرب وقبح أيضا أمرته أمر أنه يجار ينفك لاسمها انصرف الى المس الذي تذكره المرأة وكذا الوال ان وضعت يدي على جاريته في حره فضر بها ووضع يده عليها لا يبحث أن كانت عيته لاجل المرأة أولا لم يدل على أنه يريد الوضع لغير الشرب **ا** قلت ومثله فيما يظهر ما ذكره بعض محقق الحاشية فيقال لزوجه ان قلت في كلامه ولم أقل لك مثله فأنت طالق فقالت له أنت طالق ولم يقل لها مثله من أنها لا تطلق لأن كلام الزوج مخصص بما كان سببا أو دعاء أو نحوه أليس مراده أنهم لو قالت اشترى ثوبا بأن يقول لها مثله بل أراد الكلام الذي كان سبب حلفه **ا** **(قوله)** فالعين على التلفظ بالسان كذا في القنية والحماوى للزاهدى معز بالوروى ولعله محمول على ما إذا كان الحالف عالما وقت الحلف بأنه لا يمكنه إخراجها بالفعل فينصرف الى التلفظ بقوله أخرج من دارى ولو حمل على العين المؤقتة كما في لأشتر من ماء هذا الكوز اليوم ولأما فيه لكان ينبغي عدم الحث بمعنى اليوم وإن لم يقل له أخرج ولعله لم يجعل عليها لا مكان صرف العين الى التلفظ المذكور بقرينة الحث من الحقيقة كالو حلف لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار فقد قالوا ان كانت الدار ملكا للحالف فالمنع بالقول والفعل والامتناع بالقول فقط أى لأنه لا يملك منعه بالفعل ومثله ما لو كان أجره الدار فقد صرحوا بأنه يبر بقوله أخرج من دارى ووجهه أن المستأجر مملك المنافع فصلا الحالف كالأجنبي الذي لا ملك له في الدار وإنما سبب ذكر الشارح آخر كتاب الإيمان حيث قال لا يدخل فلان داره فيمنعه على النهي أن لم يملك منعه والافعل النهي والمنع جميعا فهو مخالف لما أتت في كثير من الكتب من ذكر هذه التفصيل في حلفه لا يدعه أو لا يتركه في الوال الحية قال ان ادخلت فلانا بيتي أو قال ان دخل فلان بيتي أو قال ان تركت فلانا يدخل بيتي فأمر أنه طالق فالعين في الأولى على أن يدخل بأمره لأنه متى دخل فلان داره فيمنعه على النهي على الدخول أمر الحالف أو لم يأمر علم أو لم يعلم لأنه وجد الدخول وفي الثالث على الدخول بعلم الحالف لأن شرط الحث التارك للدخول في علم ولم يمنع فقد ترك **ا** ومثله في إيمان الجهر عن المحط وغيره فتعده للثاني بأنه وجد الدخول صريح في اعتقاد العين على نفس فعل الغير ولذا قال الشارح هناك قال لغيره والله لتنتعن كذا فهو حالف فإذا لم يفعله الخاطب حث الخ فعلم أنه في حلفه لا يدخل فلان داره يبحث بدخوله وإن نهاه الحالف لأنه وجد شرط الحث بخلاف لا يترك بدخول فأن فيه التفصيل المار ولو جري هذا التفصيل في الحلف على فعل الغير لزم أنه لو قال ان دخل فلان دارى فأنت طالق أنه لو نهاه عن الدخول ثم دخل لا يقع الطلاق وأنه لو قال والله لتعلن كذا وأمره بالفعل فلم يفعل لا يبحث وقد يجاب بحمل قول الشارح في الإيمان فيمنعه على النهي أن لم يملك منعه على ما ذكره هنا من كون الحلو عليه نظاما بقرينة أن فرض المسألة في الحالف على دار الحالف فلا يمكن حله على التفصيل المذكور فيما إذا كانت الدار ملك الحالف أو ملك غيره وسببا أن شاء الله تعالى زيادة تحرير لهذا المحل في الإيمان وإنما تعرضنا لذلك هنا لأن بعض شخذي

مطلب
العيب
وتخصص بدلالة العادة
والعرف

ان خرجت من الدار الا باذن
فخرجت لم يشقها لا يبحث * حلف
لا يرجع الدار ثم رجع لشيء نسبه
لا يبحث * حلف لغير جين ساكن
داره اليوم والسكن ظان لم يمكنه
إخراجها فالعين على التلفظ باللسان

مطلب
لا يدع فلانا يسكن في هذه الدار

(قوله لا يثبت في المختار) لانه ممكن لا ساكن وشرط الحث هو السكنى وانما تكون السكنى بشعده اذا كان باختياره بخلاف ان لم يخرج ونحوه لان شرط الحث عدم العمل والعدم يتحقق بدون الاختيار فإداه في الذخيرة وأفاد أيضاً أن الخلاف فيما إذا أغلق الباب لا فيما إذا منع بقيد ومثله في الجبر وصرح به في البرازية وحاصله أنه لو كان المنع حسباً لا يثبت، بخلاف ولو كان بغيره لا يثبت أيضاً في المختار وقيل يثبت (قوله والاصل الخ) عبارة ابن الشحنة والاصل ان شرط الحث ان كان عدمه وعجز عن مباشرته فالمختار الحث وان كان وجوده وبالعجز فالمختار عدم الحث اه قلت والتظاهر أن العجز في قوله مباشرته يعود الى شرط البر لا لشرط الحث لان العجز عن الشيء فرع عن تعمله والخالف انما يطلب شرط البر فيحصله أو يعجز عنه فكأن على الشارح ان يقول متى عجز عن شرط البر فافهم هذا وقد اشتمل على الجبر فرعين أحدهما مسألة العسس المارة والثاني ما في القنية ان لم يعمل هذه السنة في المزارعة تمامها فرض ولم يتم حث ولو حبسه السلطان لا يثبت اه قال فان الشرط فيما لا عدم وقد أثر فيه الحبس اه قلت أما مسألة العسس فقد مر جوابها عنها وأما مسألة القنية فالتظاهر انما يثبت على خلاف المختار وهو عدم الحث فيما إذا كان المنع غير حسي فلهذا تفرق بين المنع بالمرض والمنع بحبس السلطان لان الحبس اغلاق لباب الحبس فهو منع غير حسي بخلاف المرض فإنه كالقيد فهو منع حسي لكن في اعيان البرازية من الخامس عشر ان لم تحضرني اللبلة فكذلك القيد ومنعت منعاً حسباً كالفصل أنه يثبت والاصح أنه لا يثبت فقد صح عدم الحث في المنع الحسي لكن ذكر في الذخيرة أن المختار الحث ولم يقيد بكونها منعت منعاً حسباً فالتظاهر انه ترجيح لقول الفضلي وهو الموافق للاصل المار لان الشرط هنا عديم ويكون التوصل بين المنع الحسي وغيره خاصاً فيما إذا كان الشرط وجودياً ويكون ما في القنية والبرازية منبياً على اجرائه في العدمي أيضاً والله اعلم (تنبيه) اعلم أنهم صرحوا بأن فوات الحمل يطل اليمين وبأن العجز عن فعل المخاوف عليه يطلها أيضاً لوموقته لا لومطاقته وبأن امكان تصور البر شرط لانعقاد ما في الابتداء مطلقاً وشرط بقائهم لوموقته وعلى هذا قولهم في ليشربن ما هذا الصكوز اليوم ولا ما فيه لا يثبت وجهه أنهم لم تنقده لعدم امكان البر ابتداءً وفعلاً لو كان فيه ماء فصب نطل لعدم امكان البر بعد انعقادها والعجز فيه ناشئ عن فوات الحمل وفي ان لم يخرج ونحوه فقد منع يثبت لان العجز لم ينشأ عن فوات الحمل لان الحمل فيه هو الخالف أو المارة ونحو ذلك وهو موجود بخلاف الماء الذي صب فاذا لم يخرج فتحقق شرط الحث لبقاء الحمل وان عجز حقيقة لا مكان البر عقلاً بأن بطلته الحمايس له كما في قوله ان لم أمس السماء اليوم فإنه يثبت بحضه لانه وان استحصال عادة لكنه في نفسه يمكن لانه وجد من بعض الانبياء بخلاف ما لو صب الماء لان عود الماء المحلوف عليه غير ممكن أصلاً وفي لا سكن قيد ومنع لا يثبت لان شرط الحث رجودي وهو سكه نفسه والوجودي يمكن اعدامه بالاكره والمنع بان ينسب لغيره وهو المكروه بالكسر بخلاف لا يخرج لان شرط الحث عديم وهو لا يمكن اعدامه بالاكره لخصته من المكروه بالفتح وهذا معنى قولهم الاكره يؤثر في الوجودي لافي العدمي فصار الحاصل أنه اذا كان شرط الحث عدياً فإن عجز عن شرط البر فهو حمله لا يثبت وان مع بقاء الحمل حث سواء كان المانع حسباً أولاً وكذا لو كان المانع كونه مستحسباً عادة كمن السماء وان كان الشرط وجودياً لا يثبت مطلقاً ولو كان المانع غير حسي في المختار هذا ما تقرر في كلامهم والله تعالى اعلم فافهم (قوله ومفاده الخ) أي لان شرط الحث فيه عديم وهو عدم الاداء والمحمل وهو الخالف باق واذا كان يثبت في حلفه ليسن السماء اليوم مع كون شرط البر مستحسباً عادة فحتمه هنا بالاول لان شرط البر يمكن بأن يقصبالا أو يجحد من بشره أو يرث قريباله ونحو ذلك فان ذلك ليس بأبعد من مس السماء ولا يرد ما قيل انه يستفاد عدم الحث من قوله في المنع حلف ليقض فلاناد يشه غذا امات أحدهما قبل مضى الغدا وقضاه قبله أو أراه لم تنقده اه لان عدم الحث فيه لبطان اليمين يفوت المحمل كالوصب ما في الكوز فان شرط البر صار مستحسباً عقلاً وعادة بخلاف مس السماء فإنه ممكن عقلاً وان استحصال عادة وكذا لا يرد ما في الخاتمة ان لم آكل هذا الغد اليوم فأكله غيره قبل الغروب لا يثبت لانه من فروع مسألة الكوز كما صرحوا به لفوات المحمل وهو الرغبة وما استشهد به صاحب الجبر حيث قال ان قوله في القنية متى عجز عن المحلوف عليه واليمين منوقته فلما تبطل يقتضى

مطلبه
الاصل ان شرط الحث ان كان
عدمه وبالعجز لا يثبت

ولو حلف ان لم يحجر بيت فلان غدا
فقد منع حتى مضى الغد حث
وكذا ان لم يخرج من هذا المنزل
فكذلك قيد أو ان لم أذهب بك الى
منزلي فأخذها نهر مثله أو ان لم
تحضرني اللبلة منزلي فكذلك افترعها
أو بها يثبت في المختار بخلاف
لا سكن فأغلق الباب أو قيد
لا يثبت في المختار قلت قال ابن
الشحنة والاصل أنه متى عجز عن
شرط الحث في العدمي لا الوجودي
قال في النهر ومفاده الحث فبن
حلف لمؤذن اليوم يشه فججز
لفتره وقد من بشره خلافاً
لما يجحد في الجبر فتدبر

بطلانها في الحادثة المذكورة اهـ فسيه نظر لان مراد القسبة العجز الحقيقي كما في مسألة الكوز والاولا
ناقضه ما اطلق عليه أصحاب المتن من عدم البطلان في لاصحة البناء ثم رأيت الربى تنقل عن فتاوى
صاحب العجز أنه أتفى بالحنث في مسألة استناد الى امكان البر حقيقة وعادة مع الاعصار بهية اؤصديق
أوارث اهـ وهو عين ما قلناه أولا وثمة الحمد

(باب طلاق المريض) *

لما كان المريض من العوارض آخره (قوله عتونه به لاصحته) أي اقتصير على ذكر المريض في الترجمة مع أن
قوله من غالب حاله الهلالي بمرض أو غيره صريح في أن الحكم في غير المريض كذلك ولكن الاصل في هذا
الباب المريض وغيره ممن كان في حكمه ملحق به وقيل المراد بالمريض من غالب حاله الهلالي مجازا فيشمل غيره
(قوله لقراره من ربحا) أي ظاهرا وانفق أنه لم يصد القرار (قوله فيرد عليه قصده) بيان لوجه
نور بينهما اعتبارا باقتناى مورثه بجماع كونه فعلا محرما للفرض فاصد تمام تنزيهه في الفسخ وعن هذا اقال
في الجرح وقد علم من كلامهم أنه لا يجوز للزوج المريض التطلق لحقه بما له الا اذا رخصت به اهـ قال
في التهرؤ فيه نظرا لان الشارع حيث ردت عليه قصد لم يكن آتيا الا بصورة الاطال لا بحقيقته فقدر اهـ
وقد يقال لو لم يكن ذلك القصد محظورا لم يرد عليه الشارع كقتل المورث استجمالا لانه ثم رأيت في التازخانة
عن المتن قال محمد اذا مرض الرجل وقد دخل بامرأته اكره له أن يطلقها ولو كان قبل الدخول لا يكره اهـ
(قوله الى غمام عتونها) لان الميراث لا بد أن يكون لتسبب أو سبب وهو الزوجية والعق والزوجية تقطع
بالبيوتة وهذا اشارة الى خلاف مالك في قوله بامرأته وان مات بعد تزوجها كما يأتي (قوله كاسبيجي) أي
في قول المصنف ولو باشرت سبب الفرقه وهي مريضة الخ ط (قوله بأن أسنائه مرض) أي لازمه حتى
أشرف على الموت مصباح (قوله عجز به الخ) فلو قدر على إقامة مصالحه في البيت كوضوءه والقيام
الى الخلاه لا يكون فارا وضوءه في الهداية بأن يكون صاحب فراش وهو أن لا يقوم بحوائجها بعنايه الاصحاب
وهذا أصح من الاول لان كونه ذا فراش يقتضي اعتبار العجز عن مصالحه في البيت فلو قدر عليها لافيه لا يكون
فارا وصحبه في الفسخ حيث قال فأما اذا أمكنه القيام بها في البيت لا في خارجه فالصحيح أنه صحيح اهـ أقول
ومتقتضى هذا كله أنه لو كان مريضا مريضاً يغلب منه الهلالي لكنه لم يعجز عن مصالحه كما يكون في أسنائه
المريض لا يكون فارا وفي نور العين قال أبو الليث كونه صاحب فراش ليس بشرط لكونه مريضا مرض الموت
بل العبرة للغلبة لو الغالب من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من البيت وبه كان يقتضى
الصدر الشهيد ثم نقل عن صاحب المحيط أنه ذكر محمد في الاصل مسائل تدل على أن الشرط خوف الهلاك
غالب لا كونه صاحب فراش اهـ ويأتي تمامه (قوله هو الاصح) فسيه ان يلقى وتقبل من ابني قائما
وقيل من لا يجسى وقيل من يزداد مرض ط عن القهستاني (قوله كعجزه انفسه الخ) ينبغي أن يكون
المراد بالعجز عن تحذوكت من الاتيان الى المسجد أو الدكان لا إقامة المصالح القريبة في حق الكل اذ لو كان
محسرا فاجرة شاقة كمالو كان مكاريا أو جالاعلى ظهره أو دقا أو نجارا أو نحو ذلك مما لا يمكن اقامته
مع أدنى مرض وعجز عنه مع قدرته على الخروج الى المسجد أو السوق لا يكون مريضا وان كانت هذه مصالحه
والا لزم أن يكون عدم القدرة على الخروج الى الدكان البيع والشراء بلامرأه أو غيره مرض عجزا
المصالح فتأمل ثم هذا انما يظهر أيضا في حق من كان له قدرة على الخروج فكل المرض أمالو كان غير قادر عليه
قبل المرض كعجزاً أو لعل في رجله فلا يظهر فينبغي اعتبار غلبة الهلاك في حكمته وهو ما مر عن أبي الليث
وينبغي اعتماد ما علمت من أنه كان يقتضى به الصدر الشهيد وان كلام محمد يدل عليه ولا طرأ اده فبين كان عاجزا
قبل المرض ويؤيده أن من ألحق بالمريض كمن بارز رجلا ونحوه انما اعتبر فيه غلبة الهلاك دورا العجز عن
الخروج ولا أن بعض من يكون مطعونا أو به استسقاء قبيل غلبة المرض عليه قد يخرج لفشاء مصالحه مع كونه
أقرب الى الهلاك من مريض ضعف عن الخروج لصداخ أو هزال مثلاً وقد يوفق بين القولين بأن من علم أنه
مريضاً هلكا غالباً وهو يزداد الى الموت فهو المعجز وان لم يعلم أنه هلك يعتبر العجز عن الخروج للمصالح هذا
ما ظهر في أن قلب ان مرض الموت هو الذي يصل به الموت فما قلناه تعريضه بما ذكره قلت فائدة أنه قد

(باب طلاق المريض) *

عتونه به لاصحته ويشال له الفار
لقراره من ارثه ما فبرده عليه قصد
الى غمام عتونها وقد يكون القرار
منها كاسبيجي (من غالب حاله
الهلالي بمرض أو غيره) بأن أسنائه
مرض عجز به عن إقامة مصالحه
خارج البيت هو الاصح كعجز
القسمة عن الاتيان الى المسجد
وعجز السوق عن الاتيان الى دكانه
وفي حقه ان يعجز عن مصالحها
داخله كما في البرازية ومقتاده
أنها لو قدرت على نحو المطبخ دون
صعود السطح لم تكن مريضة

بطول سنة فأكثر كما يأتي فلا يسمى مرض الموت وإن اتصل به الموت وأيضاً فتسديت المرض بسبب آخر
كالقتل فلا بد من حد فاصل تنفي عليه الأحكام (قوله قال في النبر وهو الظاهر) رده على قوله في الفتح
أما المراد أن لم يكن لها الصعود إلى السطح فهي مريضة فانه يستتضي أنها لو عجزت عنه لا عداوم له كالطبع ~~تكون~~
مريضة مع أنه خلاف ما في المتن وغيره من اعتبار عدم قدرتها على القيام بمصالح بيتها تأمل (قوله المرض)
مبتدأ والمعتبر منه والخفي خبره وقد علمت أن هذا القول مقابل الاطع (قوله والقعد) هو الذي لا حراك
به من داء في جسده كأن الداء أقدمه وعند الأطباء هو الزمن وبعضهم فرق وقال المتعد المتشيخ الاعضاء والزمن
الذي طال مرضه مغرب (قوله ولم يقعه في الفراش) احتراز عما إذا تناول ثم تغيب حاله فإنه إذا مات
من ذلك التغير يعتبر تصرفه من الثلث كما في انلاصة (قوله ثم مرض ثم) أي شين وجاء وهو مرض ثمس
الائمة الحسولاني وفي الهندية عن القرائني وفسر أصحابنا الطول بالسنة فإذا بقي على هذه العلة سنة
فصرفه بعدها كصرفه في حال صحته اه أي ما لم يبرح حاله كما علمت (قوله وفي القنية الخ) قال ح
أخذنا ما تقدم عن الهندية أن هذا لا ينافي ما قبله لأن زيادته إلى السنة فقط اه ولا يخفى ما فيه وفي الهندية
أيضا المتعدد والمفصول ما دام يزداد ما به كالمريض فان ما رددت ما ولم يزد فهو كالصحيح في الطلاق وغيره كذا
في الكافي وبه أخذ بعض المشايخ بوجوبه كان بقي الصدر الشهيد حسام الائمة والصدرا ~~بكر~~ بركهان الائمة
وقرأ أصحابنا الخ ما مر قلت وحاصله أنه أن صار قد يما بأن تناول سنة ولم يحصل فيه ازدياد فهو صحيح
أما لو مات حالة الزيادة الواقع قبل تناول أو بعده فهو مريض (قوله أو بارز رجلاً أقوى منه) بيان
لحكم الصحيح الملق بالمريض هنا وهو من كان غالب حاله الهلاك كما في النهاية وغيرها والاولى أن يقال من
يخاف عليه الهلاك غالباً على أن غالباً متعلق بالخوف وإن لم يكن الواقع غلبة الهلاك فإن في المبالغة
لا يكون الهلاك غالباً إلا أن يبرز عن علم أنه ليس من أقرانه بخلاف غلبة خوف الهلاك كذا في البحر ومثل في الفتح
ومقتضاء أن الأولى ترك التقييد بكونه أقوى منه ولذا لم يقيده في الكتب وغيره بناء على أن الاعتبار غلبة خوف
الهلاك لا غلبة الهلاك فإن من خرج عن صف القتال وبارز رجلاً يغلب عليه خوف الهلاك وإن لم يكن
الرجل أقوى منه ولا يغلب عليه الهلاك إذا علم أنه أقوى منه فاجرى عليه المصنف معنى على ما في النهاية
من أن الاعتبار غلبة الهلاك عليه جرى في النبر وقال ولذا قيد بعضهم المسألة بما إذا علم أن البارز ليس من أقرانه
بأقوى منه اه وبما ترواه علم أن ما في المتن مخالف لما اختاره في البحر مع الفتح فافهم وروى ما في الفتح
ما ذكره في معراج الدراية من كتاب الوصايا لو اختلفت الطائفتان للقتال وكل منهما مكافئة للأخرى أو
مقهورة فهو في حكم مرض الموت وإن لم يتخلطوا فلا اه فانه يدل على أن المكافأة تنفي (قوله من قصاص
أورجم) وكذا الوقتة ظالم لقتله قسستني (قوله أو بقي على لوح من السفينة) يوهن أن انكسار
السفينة شرط لكونه قاراً وليس كذلك فقد قال في المبسوط فان تلاطمت الأمواج وخيف الغرق فهو كالمرض
وكذا في البدائع وقيد الاستيعاب بأن يموت من ذلك الموج أما لو سكن ثم مات لا يرث اه يجوز قلت وهذا
شرط في المبالغة وغيرها أيضاً كما يأتي (قوله وبقي في فيه) أما لو تركه فهو كالصحيح ما لم يجرحه جرحاً يخاف
منه الهلاك غالباً كما يفهم مما مر (قوله فارت بالطلاق) أي هارب من فوريتها من ماله بسبب الطلاق
في هذه الحالة (قوله خبر من) أي خبر من الموصولة في قوله من غالب حاله الهلاك الخ (قوله ولا يصح
تبرعه الامن الثلث) أي كرقبه ومحاباته وترجحه بأكثر من مهر المثل واستقدم من هذا أن المرض في حق
الوصية والفرار لا يختلف ط والمراد بقوله تبرعه أي لا جنبي فلو وارث لم يصح أصلاً (قوله فلو أنها) أي
بواحدة أو أكثر ولم يطلأ عليها رجلاً كما قال في الكتب قال في النبر وعندي أنه كان ينبغي حذف الرجعي
من هذا الباب لأنها غير ثرت ولو طلقها في الصحة ما بقيت العدة بخلاف البائن فانها لا تراه إلا إذا كان في المرض
وقد أحسن القدوري في اقتصاره على البائن ولم أر من نه على هذا اه قال ط والطلاق ليس بشيدل
كذلك لو أنها بخيار بلوغه أو قبضه أمها أو بنتها وأردته كما في البدائع وكأنه كنى بعن كل فرقة جاءت من قبله
جوى اه لكن هذا في قول الكثر نطقاً بما قول المصنف بأنها لا يحتاج إلى دعوى الكفاية (قوله وهي من
أهل الملبات) أي من وقت الطلاق إلى وقت الموت كما مضى في الشارح (قوله علم بأهلها ثم لا الخ)

قال في النبر وهو الظاهر قلت وفي
آخر وصايا المجتبي المرض يعتبر
المتن المصحح لصلاته قاعدة والمقعد
والفلوج والسلول إذا تناول
ولم يقعه في الفراش كالصحيح
ثم مرض ثم حد تناول سنة انتهى
وفي القنية الفلوج والمسلول
والمقعد ما دام يزداد كالمريض
(أو بارز رجلاً أقوى منه)

(أو قد لم يقتل من قصاص أورجم)
أو بقي على لوح من السفينة
أو أقرته سبع وبقي في فيه (فان
بالطلاق) خبر من (ولا يصح تبرعه
الامن الثلث فلو أنها) وهي من
أهل الملبات علم بأهلها ثم لا
كان أسلمت أو اعتقت ولم يعلم
(طائفاً) بلارضاه

هذا كله سياتي متناوئاً وشرحاً وأشار إلى أنه الأولى ذكره هنا (قوله فلواكره) محترز قوله طائفاً
 أي لو أكره على ثلاثها البائن لا ترث وهذا الوكان الأكرام بوعيد تألف فلما كان بحسب أو قيد بصرفاً
 كافياً لله بدية عن الغتائية ثم أعلم أنه ذكر في جامع الفصولين أنه لا رواية له هذه المسألة في الكتب وذكر فيها
 عن الشيخ قولين الأول أنها ترث لأن الأكرام لا يؤثر في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره والشأن أنه ينبغي
 أن لا ترث الجيرة إذا أكره على قتل مورثه برته ولا يرثه المكره أي بالكسر لو وارثاً ولو لم يوجد منه القتل اه
 واستظهر الرجحان الأول لتعلق حقها في إرثه بعرضه ولم يوجد منها ما يطله إلا إذا كانت هي التي أكرهته
 على الطلاق وبوجه أنه لو جامعها ابنه مكرهه ورثت مع أن الفرقة ليست باختيارها اه قلت الظاهر ترجيح
 الثاني ولذا يزم به الشارع تعالى دلالة إرث من أبائهم في مرضه لرد قصده عليه وهو فراده من إرثها ومع
 الأكرام لم يظهر منه فرار في جعل الطلاق عنه فلا ترثه كان علة عدم إرث القاتل لمورثه قصده فيجعل الميراث
 فيه قصده عليه وإذا كان مكرهاً لم يظهر هذا القصد فيه ثم مع أن القتل محظور عليه بخلاف الطلاق فإنه
 مع الأكرام غير محظور ولو لم يجمع بينهما مكرهه ورثت مراه لم ترث كما يأتي التنبية عليه فهو موثوق بما قلنا
 (قوله أو رضىت) محترز قوله لا رضاه أي كان خالعت وفي حكمه كل فرقة وقعت من قبلها كاختاراً امرأة
 العنن نفسها فاستثنى ط (قوله ولو أكرهت على رضاه) أي على مفرد رضاه كسواءها الطلاق
 ولو قال على سواءها الطلاق كما قال غيره لكان أولى ط (قوله أو جامعها ابنه مكرهه) بحث لصاحب الثمر
 وأقره الجوى عليه ويخالفه ما في الجرعين البدائع الفرقة لو وقعت بتقيد ابن الزوج لا ترث مطاوعة كانت
 أو مكرهه أما الأول فراضاها بإبطال حقها وأما الثاني فلا يوجد من الزوج إبطال حقها المتعلق بالارث وقوع
 الفرقة بفعل غيره اه والجامع كالتقيد في حرمة المصاهرة وليس لنا إلا اتساع النص ط قلت وفي جامع
 الفصولين أيضاً جامعها ابن مريض مكرهه لم ترثه إلا أن أمره الأب بذلك فنتقل فعل الابن إلى الأب في حق
 الفرقة فمصرفاً اه ومنه في الذخيرة معز بالأصل وكذا في الوالدية والهندي والرجحي هنا كلام مصادم
 للمنفقول فهو غير مقبول (قوله بذلك الحال) بدل من قوله كذلك والمراد به حال غلبة الهلاك من مرض
 ونحوه واحتتر به عما إذا طلق في العدة ثم مرض ومات وهي في العدة لا ترث منه بجر أي إذا كان الطلاق
 رجعياً فأنه ترثه وكذا إرثها ومات في العدة جامع الفصولين وفيه قال في مرضه قد كنت أبتك في صحتي
 أو تزوجت بلا شهود أو بيننا رضاع قبل النكاح أو تزوجت في العدة وأبكرت المرأة ذلك بانت منه وترثه
 لا لوصدته (قوله فلو صرح) الأولى فلو زال ذلك الحال اه ح أي ليمع ما لو عاد الميراث إلى الصف أو أعيد
 الخرج للقتل إلى الحبس أو سكن الموج ثم مات فهو كالمرضى إذا برئ من مرضه كافي البدائع وعزاء إليها
 في الذناب والهندي وبوجه ما قدمناه عن الاستيعابي من التصريح بأنه لو سكن الموج ثم مات لا ترث لكن
 في الفسخ ولو قرب للقتل فطلق ثم خلى سبيله أو حبس ثم قتل أو مات فهو كالمرضى ترثه لأنه ظهر فراده بذلك الطلاق
 ثم ترتب موته فلا يملك به بكونه بغيره اه ومنه في معراج الدراية بدون تعليل وتبعه في الجرع والثر وهو
 مشكل لأنه يلزم عليه أن الرض لو صرح ثم مات أن ترثه لصدق التعليل المذكور عليه مع أنه خلاف ما أطبقوا
 عليه من اشتراطهم موته في ذلك الوجه أي الوجه الذي هو حالة غلبة الهلاك ولأنه بعد ما خلى سبيله
 أو أعيد الحبس ثم مات لم يمت في ذلك الوجه بل مات في غيره من حالة لا يغلب فيها الهلاك ولذا يطلق وهو في الحبس
 قبل أخراجه للقتل لم يكن فاراً فكذلك بعد إعادته إليه نعم ما ذكر من التعليل إنما يصح لموته في ذلك الوجه
 بسبب آخر كوت المريض بقتل وموت من أخرج للقتل باقتراض سبع ونحوه والظاهر أن في عبارة الفسخ سقطا
 من قلم النسخ والاصل في العبارة فهو كالمرضى إذا برئ بخلاف موته بسبب غيره فأنه ترثه لأنه ظهر فراده الخ
 قلنا مثل (قوله بذلك السبب) متعلق بقوله ومات لكن زيادة الشارع قوله موته انتقضت إعرابه خبراً مقدماً
 وموته مبداً مؤخراً ولا حاجة إلى هذه الزيادة وقد سقطت من بعض النسخ (قوله في العدة) والقول لها
 في أنه مات قبل انقضاء العدة مع البين فإن نكحت فلا ارث لها ولو تزوجت قبل موته ثم قالت لم تنقض عدتي
 لا يقبل قولها ولو كان أمة قد عتقت ومات الزوج فادعت العتق في حياته وأدعت الورثة أنه بعد موته
 فالقول لهم ولا يعتبر قول المولى كما إذا ادعت أنها أسلمت في حياته وقالت الورثة بعدم موته فالقول لهم ونعمامه

فلواكره أو رضىت لم ترث ولو أكرهت
 على رضاه أو جامعها ابنه مكرهه
 ورثت (وهو كذلك) بذلك الحال
 (ومات) نفسه فلو صرح ثم مات
 في عدتها لم ترث (بذلك السبب)
 موته أو بغيره كان يشترط الرض
 أو بغيره في العدة

في البحر عن الغاية (قوله للمدخل) أي المدخول به حقيقة أعني الموطوءة يخرج المحتل بها فأنما
وان وجبت عليه البعثة لكتمة الارث كما مر في باب المهر في الفرق بين الخلوة والدخول فأفهم (قوله
لا هو منها) أي لو أبانها في مرضه ماتت هي قبل انقضاء عدتها لارث منها بخلاف ما لو طلقها رجعيًا كإباني
(قوله وعند أحمد الخ) وعن مالك وإن تزوجت بأزواج وعند الشافعي لارث المختلعة والمطلقة ثلاثًا وغيرهما
يرث لأن الكتابات عنده راجع دزمنق (قوله وكذا ارث طالبة رجعية) أي في مرضه كما عا
الموضوع واستخرج الرجعة عملاً بأبائها بأمرها كأيكة كره (قوله أو طلاق فقط) أي بأن قالت له في مرضه
طلقتي فطلقها ثلاثاً ماتت في العدة تزهر اذ صار مبتدئاً فلا يطل حقها في الارث كقولها طلقتي رجعية فأبائها
جامع الفصولين (قوله لأن الرجعي لا يرث النكاح) أي قبل انقضاء البعثة أي فلم تكن راضية باسقاط
حقها بخلاف ما لو طلقت البائن (قوله حتى حل وطوها) أي بدون تجديد قصد لكن اذا كان الوطء قبل
الرجعة بالنقل كان هو مراً رجعة كروية (قوله ويتوارثان في العدة مطلقاً) أي سواء كان طلاقه
لهما في صحته أو مرضه برضاها أو بدونه كما في البدائع فأبهما ماتت وهي في العدة يرثه الآخر بخلاف ما بعد
العدة لأنه زال النكاح وقد سافر يراهن القول لهافي أنه مات قبل انقضاء البعثة بقي هناءة الهى واقعة
الفتوى سلت عنهما ولم أرهما صريحة في رجل طلق زوجته الممصة طلاقاً رجعيًا ثم مات بعد شهرين فاذى
عدم انقضاء البعثة لبرث منها واذى ورثتها انقضاءها وهي لم تفر قبل موتها انقضاءها لم تبلغ من اليأس فهل
القول له أولهم والذي يظهر من أن القول للزوج لأن سبب الارث وهو الزوجية كان من قبل انقضاء الرجعي
لا يرث به فلا يزول الاحتمال وهي لو دعت قبل موتها انقضاءها في مدة يتحمله يكون القول لها لأنه لا يعلم الا من
جهتها بخلاف ورثتها فتأمل (قوله بخلاف البائن) فان فيه لا بد من استئثار الالهية من وقت الطلاق
الى وقت الموت كأيكة كره قريباً (قوله وكذا ارث مائة الخ) أي من طلقها مائة ساقدها لانه لو كانت
مطلقة رجعية لارث كأيكة كره المصنف وكذا لو بابت بتبديل ابن الزوج ولو سكره كأيكة كره (قوله لحي الحرة
بينوته) أي فكان الفراش منه (قوله ومن لا عا في مرضه) أطلقه فقبل ما اذا كان القذف
في العصة أو في المرض وقال محمدان كان القذف في الصحة واللعان في المرض لم تر نهر (قوله أو إلى نهر
مرضاً) أراد به أن يكون مضى المدة في المرض أيضاً بحر (قوله للمامز) أي من أن الفرقه جاءت بسبب
منه قال في الهداية ملحق بالتعلق بفعل لا بزمانه اذ هي ملجأة الى الخصومة لدفع العار عنها (قوله وان
آلى في صحته الخ) وجه عدم الارث فيها أن الايلا في معنى تعليق الطلاق بمعنى أربعة أشهر خالية عن الوفاق
ولا بد أن يكون التعليق والشروط في مرضه وهما وان تمسكن من ابطاله بالي لكن بضرر بلزومه وهو وجوب
الكفارة عليه فلم يكن متمسكاً بحر (قوله مات) أي عدتها كأيكة كره (قوله لأنه لا يثبت الخ) تعليل
للمسألة الثانية ط (قوله ولا يثبت البائن الخ) تعليل للمسألة الثالثة أي والردة تنقطع أهلية الارث ط
(قوله أول يطلقها) أي لا فرق بين الطلاق الرجعي وعدم الطلاق أصلاً (قوله فمأوعدة) المطاوعة
لست بقدر اذ لو كانت مكرهة لارث أيضاً لأنه لم يوجد من الزوج ابطال حقها كما في البحر عن البدائع
لكن لو أمره أبوه بذلك ورثت كأيكة كره (قوله لحي والفرقة منها) أي فكانت راضية باسقاط حقها (قوله
أو أبانها بأمرها) يصدق بما اذا أسأله واحدة بئانه فطلقها ثلاثاً فقول في البحر لم أر حكمه أي مريضاً
ثم قال كما يوجد في بعض نسخ البحر ويشي أن لاميراث لها برضاها بالبائن اه (قوله علا بإجازته) لانها
هي المبطله لارث واعترضه في التهرب أن هذا لا يجدي نفعاً فإذا كان الطلاق في مرضه اذ دليل الرضى فيه قائم
اه قلت فيه نظراً لها رضى بطلان موقوف غير مبطل لحقها ولا يلزم منه رضاها بما يطل وعبارة جامع
الفصولين وليس هذا كطلاق بمو الهاذ لم ترض بعمل المبطل اذ قولها طلقت نفسي لم يكن مبطل بل توقف
على إجازته فإذا أجاز في مرضه فكانت انشاء الطلاق فكان فاراً اه فافهم (قوله وأختلت منه)
قيد به لأنه لو خلعهما أجنبي من زوجها المريض فلها الارث لو ماتت في العدة لانها لم ترض بهذا الطلاق فيصير
الزوج فاراً بحر عن جامع الفصولين قلت ومفاد التعليل أن الاجنبى لو خلعهما من زوجها على مهرها
وأجازت فعله ترث أيضاً لأن إجازتها حصلت بعد البيونة فلم تؤثر في ما قبل اثر في سقوط مهرها فقد ثبت القرار

للمدخل (ورثت هي) منه لاهو
منه لاهو باسقاطه حقه وعد
أجد ترث بعد العدة ما لم تزوج
بآخر (وكذا) ترث (طالبة
رجعية) أو طلاق فقط (طالقت)
بأبائها (أو ثلاثاً) لأن الرجعي
لا يرث بل النكاح حتى حل وطوها
ويتوارثان في العدة مطلقاً وتكتفي
أهليتها لارث وقت الموت بخلاف
البائن (وكذا) ترث (مبينة
قبلت) أو طاعت (ابن رجعيها)
لحي الحرة بينوته (ومن لا عا
في مرضه أو إلى نهر مرضاً
كذلك أي ترث للمامز) (وان آلى
في صحته وبانت به) بالايلا
(في مرضه أو أبانها في مرضه
فصح مات أو أبانها فارتدت
فأسلت) مات (لا ترثه لأنه لا يثبت
أن يكون المرض الذي طلقها فيه
مرض الموت فإذا صح تبين أنه
لم يكن مرض الموت ولا يثبت
في البائن أن تسقط أهليته لارث
من وقت الطلاق الى وقت الموت
حتى لو كانت كاسية أو مجنونة
وقت الطلاق ثم أسلت أو اعتقت
لم ترث (كما) لارث (لو علقها
رجعيًا) أو لم يطلقها (فطاعت)
أو قبلت (أبنته) لحي والفرقة منها
(أو أبانها بأمرها) فسدها لانها
لو أبانت نفسها فأجاز ورثت علا
بإجازته فبينة (أراختلت منه
أو اختارت نفسها)

قبل الاجابة فلا يرفع بها فلا يصح أن يقال انه لا اثر لان دليل الرضا قائم لا المتعبر قيامه قبل البتة
 لا بعد بها فافهم (قوله ولو يلوغ الخ) أفاد أنه غير مقصور على اختبار تنقيض الطلاق بل يقال ان الفرقه
 في خيار البيلوغ تترفع على فسخ القناني فلم تكن بفعلها فصار كالو باتت نفسها فاجازة الزوج لان
 فسخ القناني موقوف على طلبها اذ لم يفسخ فصار كطلبها البائن من زوجها وذلك رضى هذا ما ظهر لى (قوله
 رضاها) أى لان الفرقه وقعت باختيارها لانهم اتفقدوا على الصبر عليه بدائع (قوله محصورا بجبس)
 عبارته في الدر المنقي في حصن وكذا عبارة غيره والحصر وان كان بمعنى المنع ويشمل الحبس والحسن لكن
 مسألة الحبس ذكرها بعد قوله أو في صف القتال احتراز عما اذا خرج عن الصف للمبارزة فانه يكون فارة
 كما مر وكذا الوالحصم القتال واختلط الصفان كما قد مناه عن المراجع وانما لم يكن فارة اهنالما قالوا من أن
 الحصن لدفع بأس العدو وكذا المنعة أى من معه من المتأملين قال في التروا طلاقه بفدائه لا فرق بين أن تكون
 فتنة قاله بالنسبة الى الاخرى أولا ولم أره لهم اه قلت الظاهر أنه ملء في الصف لا فرق أما لو اختلطوا
 فقد علت فماتت مناه عن المراجع أنه في حكم المرض الا اذا كانت احدها غالبة (تنبيه) مثل من في الصف
 من كان راكب عسفة قبل خوف الغرق أو زل بمسبعة أو مخيف من عدو بحر (قوله ومثله حال
 فشوا الطاعون) تنقل في الفسخ عن الشافعية أنه في حكم المرض وقان ولم أره لينا اه وقواعد الحنفية
 تقتضي أنه لا يصح قال الحافظ العسفة لاني في كاه بدل الماعون وهو الذي ذكره في جماعة من علمائهم
 وفي الاشياء غائبة أن يكون يكن في صف القتال فلا يكون فارة اه وهو الصحيح عند مالك كافي الدر المنقي
 قال في الشرعية وليس مسلما الا مماثلة بين من هو مع قوم يدفعون عنه في الصف وبين من هو مع قوم هم
 مثله ليس لهم قوة الدفع عن أحد حال فشوا الطاعون اه قلت اذا دخل الطاعون محله أو دارا يغلب على أهلها
 خوف الهلاك كافي حال الصام القتال بخلاف المحلة أو الدار التي لم يدخلها فبني الجرى على هذا التفصيل
 لما علت من أن العبرة لغلبة خوف الهلاك ثم لا يخفى أن هذا كله فيمن لم يطعن (قوله أو مجموعا) عطف على
 مستكيا وقوله أو مجموعا عطف على فاعما ولا يصح عطف مجموعا على فاعما لانه يلزم عليه أن ترض منه وان لم يقم
 بمصلحه خارج البيت لان العطف يقتضى المغايرة والحاصل أن المحموم اذا كان بقدر على القيام بمصلحه
 لا يكون مريضاً ولا افهو ومريض كما يعلم من عبارة المتن وأما ما في الدار من التصريح بأن المحموم مريض
 فهو مجموع على ما اذا عجز عن القيام بمصلحه فلا يحتاج ما في المتن وأما ما في النهر من دعوى الخافقة والتفريق
 فجعل ما في الدار على ما اذا اجابت نوبته الحى فنه نظر لانها اجابت نوبتها ولم يعجز عن القيام بمصلحه لم يكن
 مريضاً بمنزلة الحامل التي يأخذها الطلق ثم يسكن كآباء قريبا (قوله لغلبة السلامة) لان الحصن يدفع
 العدو وقد يتخلص من المسبعة والحبس بنوع من الخيل ط عن الهندية (قوله وهو الطلق) اختلف
 في تفسير الطلق قبل الوجع الذي لا يسكن حتى تموت أو تلد وقبل وان سكن لان الوجع يسكن نارة ويخرج
 اخرى والاقر أو يجه بحر عن المجتبي (قوله اذا علق المريض) أى من كان مريضاً عند التعليق والشرط
 أو عند أحدهما احتراز عما اذا كان محبباً عند كل من التعليق والشرط فليس من صور المسئلة فافهم
 (قوله البائن) قيد به لان حكم الضرر لا يثبت الا به بحر لان الرجعي لا تفرافيه ولو جبره في المرض بدون
 رضاها كما مر (قوله بفعل أجنبي) سواء كان له منه بد أم لا بحر والمراد بالفعل ما يعم الترتك كافي ايضا
 الاصلاح ط (قوله أى غير الزوجين) دفع به ما يرضون من ارادة حقيقة الإجنبي وهو من لا قرابة له ط
 (قوله أو يجمي الوقت) المراد به التعليق بأمرهما سوى أى ما لا يصح فيه العسد وسعده من التعليق لان
 المضاف في معنى الشرط من حيث ان الحكم يتوقف عليه كما تنق في البر من باب التعليق فافهم (قوله
 بفعل نفسه) أى سواء كان له منه بد أم لا (قوله أو بالشرط فقط) أى التعليق على كدخول الدار مثلا في ان
 دخلت الدار (قوله ككل وكلام أبو يونس) لب ونشر مرتب وكلا يوين كل ذي رسم محرم كافي الحوى
 عن البرجندى ط ومثله الصوم والصلاة وقضاء الدين وامتياز نهر وفي التاخرية لو قلته على الخروج
 الى منزل والديها فخرجت ترض لانه مما لا بد لها منه اه ويشي تنقيده بما اذا خرجت على وجه ليس له منعهما
 منه (قوله أو الشرط فيه فقط) فيه خلاف بمذهب فقيهه اذا كان التعليق في الصحة فلا مبررات لها مطلقا

مطلب
 حال فشوا الطاعون هل لا يصح
 حكم المريض

ولو يلوغ وعق وجب وعنه لم ترض

لرضاها (ولو كان الزوج (محصورا)

بجس (أو في صف القتال) ومثله

حال فشوا الطاعون أشياء (أو فاعما)

بمصلحه خارج البيت مشكيا

من ألم (أو مجموعا أو مجموعا

بقصاص أو رجم لا ترض لغلبة

السلامة (والحامل لا تكون

فارة الا بتسبها بالخناس) وهو

الطلق لانها حينئذ كالمريضة

وعند مالك اذا تم لها ستة أشهر

(اذا علق) المريض (طلاقا) البائن

(بفعل أجنبي) أى غير الزوجين

ولو ولد هامة (أو يجمي الوقت

و) الحال (أن التعليق والشرط

في مرضه) أو علق طلاقها (بفعل

نفسه وهما في المرض أو الشرط

فقط) أو علق بفعلها ولا بد

لها منه) طبعاً أو شرعاً ككل

وكلام أبو يونس (وهما في المرض

أو الشرط) فيه فقط

قال في الجرو ومحقاقول محمد ونسقل في النهر تنصحه عن غرا الاسلام (قوله ورثت لفراره) أولا اذا كان
التعلق بفعل اجنبى او بجى الوقت ووجد فى المرض فلان القصبة الى الفرار لم تحقق بمباشرة التعلق
فى حال تعلق حقها بجلته ولذا لو كان الموجود فى المرض الشرط فقط لم ترث عندنا خلافا لفرار وما اذا كان بفعل
نفسه وكان فى المرض أو الشرط فله فقط فلا نعد ابطال حقه بالتعلق والشرط أو بالشرط وحده واضطرابه
لا يبطىل حق غيره كاتلاف مال الغير حالة الاضطراب أو ما اذا كان بفعلها الذى لا بد له من نفسه ولكن الشرط
فى المرض فلا نهامضطر في المباشرة تلخوف الهلاك فى الدنيا وفى العقبى نهر ملخصا (قوله ومنه) أى
ان الفرار هو من قسم التعلق بفعل نفسه وانما ورثته لانه وجد الشرط وهو عدم التعلق أو وعدم التزوج
قبيل موته وهو وقت مرض فكان فاز او ان كان التعلق فى الصحة وانما لم يرثها لراضا باسقاط حقه حيث أخر
الشرط الى موتها واذن فى البدن انع أيضا لو قال ان لم أت البصر فأنات طالق ثلاثا فلو بانها حتى ماتت
ورثته لم نقلنا ما اذا لاهات هي يرثها لانها ماتت وهي زوجته لعدم شرط الوقوع لجواز ان يأتي البصر بعد
موتها اه أى بخلاف تعلقها وترثه عليها فانه لا يمكن بعدم موتها (تنبيه) تفيد ان التارح الطلاق يكونه
ثلاثا غير لازم فى مسألة الموتى لانه لو كان رجعية وحكمنا بالوقوع فى آخر جزء من أجزاء حياتها وهو الجزء
الذى يعقبه الموت يكون الواقع به صالحا لعدم امكان العدة كمن لم يدخل بها كقصد مناه عن الفج فى باب
الصرح عند قوله ان لم اطلق فأنات طالق (قوله أو التعلق فقط) أى التعلق بفعل اجنبى أو بجى الوقت
كجأ فى الجرو والمفهوم من المتن فيما ترثه فالتعلق هنا يحمل على عموم حتى يشمل فعل نفسه لان التعلق به
اذا وجد فى الصحة فقط أى وجد الشرط فى المرض ورثته ومنه وقد صرح به المتن فلا يصح دخوله فى العموم
كذا يحيط السامعائى فافهم (قوله أو بفعلها ولها منه بد) أى مطلقا لو كان التعلق والشرط فى المرض
أو أحدهما أولا لو قال فى التيسير وفى غيرهما أى فى غير هذه الصور التى ذكرناها لا ترث وهو ما اذا كان
التعلق والشرط فى الصحة فى الوجه ككها أو كان التعلق فى الصحة فيما اذا علقه بفعل الاجنبى أو بجى الوقت
أو كفيهما كان اذا علقه بفعلها الذى لا بد له من نفسه بدفاتها لا ترث فى هذه الصور ككها اه ح (قوله ولو حاصلها
سسته عشر) يمكن بسطها الى ثمانية وعشرين لانه اذا علقه على فعله أو بفعلها أو فعل اجنبى فالفعل امامه
بدا ولا فله سسته عشر فى أوجه الشرط ولانه لم يلق الاربعة قبله اربعة وعشرين وفى تعلقه على الوقت
أربع صور قبله ثمانية وعشرين لكن فى فعله أو فعل الاجنبى لا فرق بين مامنه بدا ولا بخلاف فعلها
كما علمت ثم لا يخفى ان كون كل من التعلق والشرط فى الصحة لا يدخل فى طلاق المريض ولذا لم يذكره فى البحر
فالمناصب ادعاقاطه وتكون الصور احدى وعشرين (قوله أو أحدهما) بالنصب أو الرفع عطفا على اسم
ان أى أو أحدهما فاهمجد الله كروين بأن يكون التعلق فى الصحة والشرط فى المرض أو بالعكس (قوله قال
لها فى صحة) أما اذا كان هذا التعلق فى المرض ورثته فى جميع الصور لانه من التعلق بفعل الاجنبى وفعله
وقد تقدم ما يدل عليه من الصور السابقة ط (قوله والفرق لا يخفى) قال فى الصرح ما عدله ان الطلاق
تعلق على مشيئتها ما اذا شاء ما لم يكن الزوج حتام العلة فلا يكون فازا بخلاف ما اذا تأخرت مشيئة الزوج لانه
حينئذت العلة به اه أى فيكون من التعلق بفعله فكفى فيه كون الشرط فقط فى المرض بخلاف الوجهين
الاولين فانهما من قبيل التعلق بفعل الاجنبى فلا بد فيه من كون التعلق والشرط فى المرض والفرق
أن التعلق فى الصحة (قوله وعلى مضى العدة) قيد به ليطهر خلاف السابقين حيث قالوا بجواز اقراره
ووصيته لاتقاء التهمة بانقضاء العدة كما فى التيسير بينهم منه أنه لو تصاد فاعلى الشلث فى الصحة
ولم تصاد فاعلى انقضاء العدة يكون لها الاقل انتصافا اه ح (قوله فله الاقل منه ومن الميراث) من
فى الموضوعين بيان للاقل والواو بجى أو واصله الاقل بخدفة تقديرهما من الاستروا المعنى فله الموصى به الذى
هو أقل من الميراث أو الميراث الذى هو أقل من الموصى به ولا يجوز أن تكون الواو للجمع اذ يصير المعنى ح فلهما
الميراث والموصى به لانه اذا قل هو قاسدا لا يجوز أن تكون فى الموضوعين صلة الاقل سواء كانت الواو
الجمع أو بجى أو اذ يصير المعنى على الاول فله الاقل من كل واحد منهما وعلى الثانى فله الاقل من أحدهما

(ورثت) لفراره ومنه ما في البائع
ان لم يخلطك أولين لم اترج عليك
فانت طالق ثلاثا ثم بفعل حتى
مات وورثه ولو ماتت هي لم ير بها
(وفي غيرهما) لارث وهو ما اذا كانا
في الحجة أو التعليق فقط أو بفعلها
ولها منه بد وحاصلها سبغة عتبر
لأن التعليق اما مجي وقت أو بفعل
أجنبي أو بفعله أو بفعلها أو كل
وجه على أربعة لأن التعليق
والشرط ما في الحجة أو المرض
أو أحدهما وقدم حكمه (قال)
لهابي صحته ان شئت) أنا وفلان
فانت طالق ثلاثا ثم مرض منها
الزوج والاجنبى الطلاق معا
أو شاء الزوج ثم الاجنبى ثم مات
الزوج لارث وان شاء الاجنبى
أو لارث الزوج (ورثت) ط كذا
في الخيانة والفرق لاجنبى اذ
بشئته الاجنبى أو لارثا بالطلاق
معلقا على فعله فقط (تصادقا)
أى المريض مرض الموت والزوج
(على ثلاث في الحجة وعلى مثنى)
العدة ثم أقر لها بدين أو عين
(أو أوصى لها بشئ) فلها الاقل
منه أى بما أقر أو أوصى (وسن
المراث)

المراث

وكلاهما فاسد اه ح أي لانه يصير الإقل شيئا خارجا عن الميراث والموصى به مع أن المراد بالأقل واحد
منهما هو أقل من الآخر (قوله للثمة) أي تهمة مواضعة الزوجين على الإقرار بالفرقة وانقضاء العدة
ليعطيها الزوج زيادة على ميراثها وهذه التهمة في الزيادة فقط فرددناها ولا يجوز الإقرار بالوصية لانها
صارت أجنبية عنه لعدم العدة بدليل قبول شهادته لها ودفع زككاته لها وتزوجها بالآخر والجواب أنه
للمواضعة عادة في حق الزكاة والشهادة والتزويج فلا تهمة بغير ملخصا عن الهداية وشروحها (قوله
وتعتد من وقت إقراره إلخ) كذا ذكر في الهداية والخلاصة في باب العدة أن الفتوى عليه وحيد فلا يثبت شيء
من هذه الأحكام المذكورة أنفا ولا تزوجه باختها وأربع سواها وهو خلاف ما مر حواه هنا وبه
الدفع ما في غاية السروحي من أنه ينبغي تحكيم الحال فإن كان جرى بينهما خصومة وتركت خدمته في مرضه
فهو دليل على عدم المواضعة فلا تهمة والأدلة تضع للثمة بغير ملخصا وفقه في النهر وحاصله أن ما قرره هنا
من قبول شهادته لها ونحوه من الأحكام يقتضي أن أشداء العدة يستند إلى وقت الطلاق وما يحصوه في باب
العدة من وجوبها من وقت الإقرار يقتضي انقضاء هذه الأحكام أقول لا ينبغي أن العدة إنما تجب من وقت
الطلاق وإذا أقر الزوجان بفساخها صحت فإما لا تهمة فيه ولذا صرحوا بأنه لا تجب لها نفقة ولا سكنى عملا
بصد يقبهاه والشهادة ونحوها مما عاين لا تهمة فيها إلا المواضعة عادة فيها كما تقدم بخلاف الوصية بما زاد على
قدر الميراث فله يصد في حقها عند أبي حنيفة وقد رآه العدة لم تنقض لبطال الزيادة لانه موضع تهمة فليس
المراد عدم انقضاء العدة في سائر الأحكام بل في موضع التهمة فقط وبه علم أن كلامنا في القول باعتبارها من وقت
الطلاق والقول باعتبارها من وقت الإقرار ليس على عومه ولذا قال في فتح القدير في باب العدة أن فتوى
المتأخرين أي بوجوبها من وقت الإقرار مخالفة للآلة الأربعة وجهها العصابة والتسابعين وحيث كانت
مخالفة للثمة فبني على أن يخفى به محالها والناس الذين هم غلطها ولهذا فصل الامام السعدي بجعل كلام
محمد في المتوسط من أن أشداء العدة من وقت الطلاق على ما إذا كانا متفرقين من الوقت الذي اسند
الطلاق إليه أما إذا كانا مجتمعين فالكذب في كلامهما ظاهر فلا يصد في ذلك في الاستدلال في المعركة وهذا
هو التوفيق اه أي بين كلام المتقدمين والمتأخرين وبه ظهر صحة ما قاله السروحي من أنه ينبغي تحكيم الحال
لكن ما قاله من أن الخصومة وترك الخدمة دليل على عدم المواضعة رده في النسخ بأنه غير ظاهر لأن وصيته لها بأكثر
من الميراث ظاهرة في أن تلك الخصومة حيلة ليست على حقيقتهما اه ثم ما ذكره الامام السعدي
من التزويج ظاهر في عدم المواضعة لتصح وصيته لها وتزوجها اختها وأربع سواها والله سبحانه أعلم (تنبيه)
اعلم أن ما تأخذه له شبه بالميراث فلو نوى شيء من التركة قبل القسمة كان على الكل ولو طلبت أخذ الدرهم
والتركة عرض لم يكن لها ذلك وشبه بالدين حتى كان لورثته أن يعطوها من غير التركة مواخذة لها برزها
أن ما تأخذه من كذا أفاده في فتح القدير والبحر وغيرهما (قوله بعد مضيا) أي مضى العدة من وقت
الإقرار (قوله فلها جميع ما أقر أو وصى) لانها صارز أجنبية فانتفت التهمة ومقتضاه أن ما تأخذه
لم يبق له شبه بالميراث أصلا فلا ياتي فيه ما مر أيضا لانها قبل مضى العدة لم تعط الزائد على الميراث للثمة فكان
ما تأخذه انظر الورثة ووصية نظرها فاعتبره الشهاب ويعلم مضى العدة لم يبق للثمة فلذا استحققت
جميع ما أقر أو وصى به وتحص كونه دينا أو وصية وبه علم أن من ذكر الشهاب هنا تعالاهر عبارة النهر
لم يصب فافهم (قوله ولو لم يكن يمرض موته) البياض يعني في أي ولو لم يكن هذا التصديق في مرض موته
بأن يمرض مته أو كان غير مريض أصلا ثم مات في عتبه اصح إقراره ووصيته لعدم التهمة (قوله ولو كذبته)
مختره قوله تصادقا ط (قوله لم يصب إقراره) أي ولا وصيته معاملة لها برزها أنها زوجة وهي وارثة
ولا وصية للوارث ولا إقراره ط وينبغي تقييده بما إذا مات في مرضه قبل مضى عتبه من وقت الإقرار
لانها لم أقر بطلاقها ثلاثا مات منه عملا بإقراره وان كذبته وما رقاها إذا صحت مرضه ثم مات في العدة
أو لم يصب ومات بعد العدة لم يترك منه فتصح وصيته وإقراره لها بالمال وليس تكذيبها في الطلاق السابق
رضي بالطلاق الواقع الآن كالا يفتي هذا ما ظهر لي (قوله لا يصد) أقول هذا إنما يظهر لو ادعت
أن الابنة كانت في العدة لأن دعواها لتهنن اعترافها بأن الميراث منه لكونه غير فارأ المالو ادعت أن الابنة

للتهمة وتعتد من وقت إقراره
به يفتي ولو مات بعدهم فلهما
جميع ما أقر أو وصى عمادة
ولو لم يكن يمرض مونه صحت إقراره
ووصيته ولو كذبته لم يصب إقراره
شرح الجمع وفي الفصول ادعت
عليه مريضاً أنه أبانها الخجد وحلقه
النكاحي خلف ثم صدقته ومات
ترثه لو صدقته قبل موته لا بعده

كانت في ذلك المرض الذي مات فيه فلا نها اذعت عليه طلاقاً ثم معه غير أنها لما عمت أهلها مات منه
 وجب عليها مفارقتها فإذا اذعت عليه ذلك الواجب لا يلزم منه أن تكون راضية بطلاقها كما لا يخفى فيجب
 أن ترث سواء أمرت على دعواها أو صدقته قبل موته أو بعده كما لو أقر لها بما اذعت عليه ولم يؤمن نعترض
 لذلك وإنهم يكتوا عنه لظهوره فافهم (قوله لم تكن طلق الخ) جعل حكم المسألة الأولى شبهة
 لأنه لا اختلاف فيها بخلاف الأولى كما علمت (قوله بأمرها) الأولى برضاها ليشمل اختيارها عنها
 في التفويض أو أفاهاه الجوى عن الرجعي ط (قوله فإن لها الأقل) أي مما أقر أو وصى به ومن الارث
 وهذا التصريح بوجه النسبة الخافه بالكاف (قوله قال صحيح) قيد به ليكون فراره بالسان أمالو كان
 مرضاً يكون فارقاً بذلك القول لا بنفس البيان فافهم (قوله احداً لطلقات) أي ثلاثاً كما في عبارة الفتح
 عن الكافي وهو المراد لان الكلام فيها يكون به فارقاً ولا فرار في الرجعي (قوله فترث منه) لأنه بين الطلاق
 بعد تعلق حقها بما له فترده عليه قصده كالوأنثا فجعل انشاء في حق الارث للتمتع ولو ماتت احداً قبله ثم ماتت
 تبعث الاخرى ولم ترث لأنه بيان حكمي فانتفت التهمة عنه وتماخى في الفتح وقت وما ذكر من أنه يصير
 فارقاً بهذا البيان مؤيد للقول بأن البيان في الطلاق الميم ابقاء للطلاق معلقاً بشرط البيان معنى أي يستعقد
 سبباً للحال لوقوع الطلاق عند البيان فيقع عند البيان بالكلام السابق أما على القول بأنه إشباع للبيان
 في واحدة غير عين والبيان تعيين لمن وقع عليها الطلاق فينبغي أن لا يصير فارقاً إلا في وقوعه يكون في حال محضه
 كذا في البدائع وتتمام الكلام على ذلك مبسوط فيه (قوله لو حلف صحيحاً) أي بان علق على فعل غيره
 كان قال ان دخل زيد داره فاحداً كما طلق ثلاثاً أما لو علق على فعله صار فارقاً بالافعل في مرضه لا بنفس
 البيان فافهم (قوله صار فارقاً) بظهور وجهه بما ذكرناه انشاعاً للسبب (قوله ولا يشترط عليه
 الخ) حاصله أن أهله الزوجة المبرأ شرط في كونه فارقاً إذا كانت أمة أو كاتبة فأنها في مرضه لم ترث
 لعدم أهليتها لذلك لكن لو كانت أعنت أو أسكت وهو غير ما فأنها في مرضه صار فارقاً وترثه لتعلق الشرط
 وقت الابانة (قوله بعد غداً) أمالو قال لها أيضاً ثلاث طلاق ثلاثاً غداً يقع الطلاق والعناق معا ولا مبرأ
 لها ولو قال اذا اعتقت فأت طالق ثلاثاً كان فارقاً كذا في الظهيرية أي لا لأن المعلق يعقب المعلق عليه فيحقق
 شرط الفراق قبل وقوع الطلاق بخلاف ما قبله فإن المضافين الى الغد وتعامها (قوله ولا بد من الارث) لأنه
 وقت التعليق لم يقصد ابطال حقها حيث لم يعلم وإن صارت أهلاً قبل زوال الطلاق ولم تكن حرة وقت التعليق
 لأن عقدها مضاف بخلاف ما إذا كانت حرة وقتها ولم يعلم به لأنه أمر حكمي فلا يشترط العلم به كذا في الجبر
 والظاهر أن يقال أنه لو ماتت تأمل (نبيه) مقتضى قول المصنف كان فارقاً أنه يقع عليها ثلاث طلاقات
 والا كان رجعياً لأنها صارت حرة ولا فرار في الرجعي فافهم ويشكل عليه ما مر قبيل انقضاء النوط
 من باب التعليق أنه لو قال لزوجته الامه ان دخلت الدار فأت طلاق ثلاثاً فنفقت قد تجلب له رجعتها اه
 ومقتضاه أن يقع هنا طلقان ولا يكون فارقاً وتجب ابداناً في الفرق بين الإضافة والتعليق
 أن المضاف يستعقد سبباً للحال بخلاف المعلق حتى لو قال أنت حرة غداً لم يملك بيعه اليوم وعكسه إذا قال اذا جاء
 غداً كفي طلاق الاشياء والنظر في مسائلنا ما قال لامته أنت حرة غداً انعقد سبباً للحال فإذا قال الزوج
 أنت طالق ثلاثاً بعد غداً انعقد سبباً للطلاق بعد تحقق سبب الحرة فتطلق ثلاثاً بخلاف مسألة التعليق فانه وقت
 التعليق لا يملك أكثر من طلقين ولم يتحقق سبب الحرة وقتها فلا يقع أكثر مما يملك هذا غاية ما ظهر في فتايله
 (قوله ولو علقه) أي الطلاق البائن بعقدها وكان التعليق والشرط في المرض لأنه تعليق بفعل أجنبي ط
 (قوله وأوجرته) كقوله ان مرضت فأت طالق ثلاثاً يكون فارقاً لأنه جعل شرط الحنث المرض مطلقاً
 والمرض المطلق هو صاحب الفراش الذي كان الموت غالباً فيه وإذا مرض الموت كذا في الولوالجية ونفس
 في الجبر نصحه عن الجناية قلت ومقتضاه أنه لو مرض قبله ثم صح منه لم تطلق لجهل المرض على المطلق أي
 الكامل منه وهو الذي يتصل به الموت فليس المراد مطلق مرض بل المراد مرض مطلق وبينهما فرق واضح مثل
 ماء مطلق ومطلق ماء فافهم (قوله أو وكل به الخ) قال في البدائع وقالوا فيمن فترس طلاق امرأته الى
 أجنبي في الصحة وطلاقها في المرض ان التفويض ان كان على وجه لا يملك عزله عنه بأن ملكه الطلاق

(كن طلق ثلاثاً بأمرها في مرضه)
 ثم أوصى لها أو أقر) فان لها الأقل
 (قال صحيح لأمره أي به احداً كما
 طلق ثنتين) الطلاق (في مرضه)
 الذي مات فيه (في احداً هما
 صار فارقاً بالبيان فترث منه) تأني
 ومفاده أنه لو حلف صحيحاً وحنث
 مرضاً فينبغي في احدهما صار
 فارقاً ولو لم أره ثم (ولا يشترط
 عليه) أي الزوج (بأهليتها) أي
 المرأة المبرأ (فلو طلقها باناً
 في مرضه وقد كان سببها أعنتها
 قبله) أو كانت كاتبة فأسكت
 (ولم يعلم به كان فارقاً) فترثه ظهيرية
 (بخلاف ما لو قال لامته أنت حرة
 غداً وقال الزوج أنت طالق ثلاثاً
 بعد غداً ان علم بكلام المولى كان
 فارقاً ولو لا) يعلم (لا) ترث خاتمة
 ولو علقه بعقدها أو جرحه أو وكله
 به وهو صحيح فأوقعه حال مرضه
 فأدرا على عزله كان فارقاً

لا تراث لانها لم يقدر على فسخه بعد مرضه صار الابتاع في المرض كالابتاع في الصحة وان كان يمكنه عزله فلم يفعل صار كمنشاء التوكيل في المرض فترته (قوله ولو باشرت الخ) شروع في كون المرأة فارة بعد بيان كون الرجل فارة وهذا ما اشار اليه في أول الباب بقوله وقد يكون القرار منها (قوله ورثها الزوج) لانه كما تعلق حقها بها في مرض موته فعلق حقها بها في مرض موتها بجر (قوله او طاعتها ابن زوجها) احتراز عما لو كرهها فانه لا يرثها لعدم مباشرتها بسبب الفقرة ومثله بالاولى ما لو ارثت ابنة باكرها بخلاف ما اذا كان هو المريض وأمر ابنه باكرها فانه يكون فارة او ترته وان لم يأمره فلا كراهة (قوله وهي مرضية) قبل للفروع المذكورة صرح به لبعدها اندراجها تحت المذموم وهو قوله ولو باشرت المرأة الخ فلا تكرار فافهم (قوله لانها) أي الفقرة بالاسباب المذكورة ومثله لردة المرأة كما يأتي (قوله ولذا) أي لكونها جاءت من قبلها لم تكن مطلقة بل هي فسخ لان المرأة ليست أهلا للطلاق (قوله فانه لا يرثها) أي او ترته كما مر عند قول المصنف واختلفت منه أو اختارت نفسها أي اذا كان ذلك في مرضه ط الصكن في اللعان ترته كما مر لان استدعاء من جهته (قوله لانها طلاق) فيعتبر باقاعا من جهته فلا تكون فارة لا اضطرارها الى ذلك أما في اللعان فلا بدغ العار عنها وأما في الجب والعنة فلا عدم حصول الاعفاف المطالب من النكاح فصار مثل التعليق بفعلها الذي لا بد لها منه بخلاف ما اذا سألته الطلاق في مرضه فطلقة الرضاها باسقاط حقها بلا ضرورة فلا ترته وان كان ايساعا من جهته فافهم نعم بشكل عدم ارثها منه باختيار نفسها في مرضه الجب والعنة فان علة عدم ارثها كونها راضية كما مر فينا في دعوى اضطرارها والجواب بأنه ليس اضطرارا حقيقيا فلان ما فاة ولو سلم اضطرارها حقيقة لا يلزم منه ارثها منه لان ارثها منه لا يكون الا اذا ثبت فراره ولم يثبت لانه لم يطره الى ذلك فهي كمن وطئها بانه مكروه لا ترته منه الا اذا أمر ابنه بذلك كما مر فلم يلزم من اضطرارها فراره عدم جنائنه عليها بخلاف ما هنا فان اضطرارها عذر في فرارها لانه من جهته فوترته بخلاف فراره فانه من جهته فلا يؤثر اضطرارها فيه كالصكره فان اضطراره الى قتل غيره انما يؤثر في فعله من حيث بقي القود عنه لا في فعل غيره وهو من اكروه ويؤيد ما قلنا قوله في الفتح لو حصلت الفقرة في مرضه بالجب والعنة وخيار البلوغ والعنت لا ترته لرضاها بالمطل وان كانت مضطرة لان سبب الاضطرار ليس من جهته فلم يكن جائزا في الفقرة اهـ هذا ما ظهر لي في هذا المجل فتأمل (قوله ثم ماتت أو ولحت) أي قبل انتضاء العدة ط (قوله ورثها) لانه تبين أن قصدها القرار ط (قوله استحسانا) والقياس أن لا يرثها لعدم حرمانه بين المسلم والكافر ط (قوله لا يرثها) لانها ماتت بنفس الردة قبل أن تصير مشرقة على الهلاك وليست بالردة مشرقة عليه لانها لا تنقل كذا في الفتح (قوله بخلاف رده الخ) لانه يقتل ان استدامها ط (قوله مطلقا) أي سواء كانت في الصحة أو المرض ط (قوله ولو ارثت معا الخ) قال في البحر وان ارثت معا ثم أسلم أحدهما ثم مات أخذهما ان مات المسلم لا يرث المرتدون كان الذي مات مرتداً هو الزوج وورثته المسلمة وان كانت المرتدة قد ماتت فان كانت ردت في المرض ورثها الزوج المسلم وان كانت في الصحة لم ترث كذا في الخاتمة اهـ (قوله طلقت الاخرى) زاد الشارح ذلك تبعا للدرر لا صلاح عبارة المتن لان قوله عند التزوج متعلق بقوله طلقت وعلى ما في المتن متعلق بقوله مات وليس المعنى عليه وقوله ولا يصير فارا الوأويته من الشرح اللطيف على طلقت وأذ لم يصير فارا لا ترته منه فان كان دخل بها فلها مهر و نصف قاله بال دخول بشبهة والنصف بالطلاق قبل الدخول وعدها بالحيض بلا احسد از زيلي من باب التيقن بالطلاق والعناق (قوله خلافا لها) فعدها ببيع عند الموت لانه الوقت الذي تحققت فيه الاستحسان وبصير فارا قترته ولها مهر واحد وتعدت ما بعد الاجلين من عدة الطلاق والوفاة وان كان الطلاق رجعا فعليها عدة الوفاة والاحداد أفاده الزبلي (قوله لان الموت معرف الخ) علة لقول الامام أي يعرف أن هذه المرأة آخر امرأه (قوله وانصافه) أي التزوج من وقت الشرط وهو التزوج ط (قوله فيثبت مستندا) أي الى وقت التزوج كالوعلق الطلاق بجهتها لم يحدث برؤية الدم لاحتمال الانقطاع فاذا استقرت لا ناظره أنه وقع من أولها زبلي ومقتضى هذا أنه لو كان وقت التزوج مرضا أن يصير فارا قترته (قوله لم ترث الخ) بيانه أن عدها الاولى قد طيلت بالتزوج لبطلي ارثها السابق لها بسبب الابانة في مرضه لانها اعترت ما دام في العدة وقد زالت

(ولو باشرت المرأة (ببب الفقرة وهي أي والحال أنها (مرضية وماتت)

قبل انتضاء العدة ورثها الزوج (كما اذا وقعت الفقرة) بينهما

(باختيارها وانصافه في خيار البلوغ والعنت أو بتقبلها) أو طاعتها

(ابن زوجها) وهي مرضية لانها من قبلها ولذا لم يكن طلاقا

(بخلاف وقوع الفقرة) بينهما (بالجب والعنة واللعان) فانه

لا يرثها (على) ما في الخاتمة والفتح عن الجامع وجزم به في السكا في قال في الصرف فكان هو (المذهب)

لانها طالتي فكانت مضافة اليه (وقيل) فانه الزبلي (هو كذا قول)

فترتها (ولو ارثت ثم ماتت أو ولحت بد الحروب فان كانت الردة في المرض

ورثها (زوجها) استحسانا والا بان ارثت في الصحة (لا) يرثها

بخلاف رده فانها في معنى مرض موته فترته مطلقا ولو ارثت

معافا أسلمته هي ورثته والا خاتمة (قال آخر امرأه) تزوجها

طالتي فلانها فكتح امرأه ثم أخرى ثم مات الزوج) طلقت الاخرى

(عند التزوج) ولا يصير فارا خلافا لهما لان الموت معرف وانصافه

بالاخرية من وقت الشرط فيثبت مستندا (فروع) بأنها في

مرضه ثم قال لها اذا تزوجت كانت طالتي ثلاثا فترتها في

العدة ومات في مرضه لم ترث لانها في عدة مستقبلة وقد حصل التزوج بفعلها فلم يكن فرارا خلافا لخاتمة

ووجب عليها عدة مستقبلة بالطلاق الثاني كإبائى في العدة أن من طلق معتدته قبل الوطء يجب عليها عدة مستقبلة ولا يمكن أن ترث بعد الطلاق الثاني لأن شرط وقوعه التزوج وقد حصل بفعله كما في كتاب راضية بوقوع الثلاث وهذا عندهما ويحيد قول ثمة لأن عليهما تمام العدة الأولى فقط فبقي حكم الفرار بالطلاق الأول لبقاء عدته رحتى (قوله كذبها الورثة الخ) أى لو ادعت أنه أبائى في مرض موته وأنه مات وهي في العدة وقالت الورثة بل في الصحة فالقول لها بينهما لا نكارها سقوط الارث لانهما تفر بطلاق لا يسقط الميراث (قوله فالمشكك من متاع البيت) هو ما يصلح للرجل والمرأة أما ما يصلح لأحدهما فالقول لكن فيما يصلح له وفي المسئلة تفصيل سيأتى إن شاء الله تعالى في باب التحالف من كتاب المدعى (قوله لصورتها أجنبية) أى فلم يبق ذات يدل الدلالة والورثة والقول لذى اليد (قوله بخلافه في العدة) أى بخلاف موته في عدتها فإن المشكك حينئذ للمرأة عند أبي حنيفة لانها تراث فلم تكن أجنبية فكانت مات قبل الطلاق جامع النصولين والله سبحانه أعلم

• (باب الرجعة) •

ذكرها بعد الطلاق لانها متأخرة عنه طبيعياً وكذا وضعاً نهر (قوله بالفتح وتكسر) قال في التبر والجهور على أن الفتح هنا متصم من الكسر خلافاً للازهري في دعوى أكثرية الكسر ولكي تبعاً لان دريد في انكار الكسر على الفقهاء (قوله يتعدى ولا يتعدى) أى يستعمل فله معتدا بنفسه ولا زاماً يتعدى إلى قال في الفتح يقال يرجع إلى أهله ورجعته اليهم أى رددته وقال تعالى فإن رجعتكم الله إلى طائفة منهم وبشأن في مصدره أيضاً رجعا ورجوعا ومرجعاً والرجعة والمرجع بكسر الراء وربما قالوا إلى الله رجعتكم (قوله هي استدامة الملك) عبر بالاستدامة بدل الرذال الذي هو معنى الرجعة لأن المتبادر منه ما يكون بعد الزوال فيبقى قوله القاسم ولأن المراد به هنا الإبقاء قال تعالى ويعولن أحق بردهن قال في الفتح والرد يصدق حقيقة بعد انعقاد سبب زوال الملك وإن لم يكن زال بعد يقال رد البائع المبيع في بيع الخيار للبائع اه فهذا الرد الإبقاء للملك القاسم أى ادامته وامسك قال تعالى فإذا بلغن أجلهن أى غارب البلوغ فامسكوهن بمعروف قال في التبر والامسك استدامة القاسم لأعادة الزوال ولذا صرح الأعلام ومنها الظهار واللعان وتناولها قوله لزوجات طوائف ولم يشترط فيها شهود ولم يجب عوض مالى حتى لو راجعها فوقف زومه على قبولها وتجعل زيادة في مهرها وقال أبو بكر لا يصير زيادة فلتجاب ولوراجع الامة على الحرة التي تزوجها بعد طلاقها ص اه (قوله بلا عوض) أى بلا اشتراط عوض فالمراد في اشتراطه لاني وجوده لما علمت وانما ذكره تأكيدها الدعوى تمام الملك اذ لو زال اشترط في ردّها اليه العوض (قوله أى عدة الدخول حقيقة) أى الوطء ح (قوله اذ لا رجعة في عدة الخلو) أى ولو كان معهما مس أو فتر بينهما ولو إلى الفرج الداخل ح ووجهه أن الأصل في مشروعية العدة بعد الوطء تعزير براءة الرحم تحفظاً عن اختلاط الأنساب ووجب بعد الخلو بلاوطء احتياطاً وليس من الاحتياط تصحيح الرجعة فيها رحتى (قوله ابن كمال) حيث قال في العدة بعد الدخول لا بد من هذا التبدل لأن العدة قد يجب بالخلوة الصحيحة ولا بد من الرجعة اه قلت وتقدم أيضاً في باب المهر أن الخلو الصحيح لا يكون كالوطء في الرجعة اه وإذا كان ذلك في الخلو الصحيح فالنفسادة بالأولى (قوله وفي البرائة الخ) الأولى استقامته لانه سيأتى متناوياً وشراً وقوله بعد الدخول المراد به بعد الخلو والأولى التعبير به كما عبره فيما سيأتى (قوله وتصنع مع أكرام الخ) قال في الجبر ومن أخلك بها أنها لا تصنع اضافتها إلى وقت المستقبل ولا تعلّقها بالشرط كما إذا قال اذ جاء غداً فدرجعتك أو أن دخلت الدار فقد راجعتك وتصنع مع أكرام والهزل والتعب والخطا كلنكاح كذا في البدائع ط وفي القصة لو أجاز مراجعة الفضولي صح ذلك بجر (قوله وهزل ولعب) فسرهما في القاموس بهذا الجدة أفاده ط (قوله وخطا) كأن أراد أن يقول استقى الماء فقال راجعت زوجتي (قوله بنحو راجعتك) الأولى أن يقول بالقول بنحو راجعتك ليعطف عليه قوله لا وفى بالفعل ط وهذا بيان لكتابه وهو قول أوفعل والأول قسماً صريح كإمئل ومنه التسكاح والتزويج كما يأتى وبداية لانه لا خلاف فيه وكناية مثل أنت عندى كما كنت وانت امرأتى فلا يصير امرأجها إلا بالنية أفاده في الجوز والنهر (قوله راجعتك) أى في حال خطابها ومثلها راجعت

بكذا الورثة بهذموته في الطلاق في مرضه فالقول لها كقولها طلقني وهوانم وقالوا في العدة ولو أجليه طلقها في المرض ومات بعد العدة فالمشكك من متاع البيت لو ارث الزوج لصورتها أجنبية بخلافه في العدة جامع النصولين

• (باب الرجعة) •

بالفتح وتكسر يتعدى ولا يتعدى (هي استدامة الملك القاسم) بلا عوض مادامت (في العدة) أى عدة الدخول حقيقة اذ لا رجعة في عدة الخلو ابن كمال وفي البرائة أى الوطء بعد الدخول وأنكرت فله الرجعة بخلافه في عكسه وتصنع مع أكرام وهزل ولعب وخطا (بنحو) متعلق باستدامة (راجعته)

أمر أن في حال غيبته وحضورها أيضا ومنه ارتجعتك منع (قوله) ورددتك ومسكتك قال
 في الفتح وفي المحيد مسكتك بمنزلة أمسكتك وهما الغتان وفي بعض المواضع بشرط في رد تان ذكر الصلة فيقول
 إلى أو إلى تكاسي أو إلى عمتي وهو حسن إذ مطلقه يستعمل لنقد القبول اهـ (قوله) وبالفتح) هذا ليس
 من الصريح ولا الكناية لانهم امن عوارض اللفظ فافهم نعم ظاهر كلامهم أن الفعل في حكم الصريح لثبوت
 الرجعة بيمين الجنون كباقي (قوله مع الكراهة) الظاهر أنها تنزيحة كما يشترطه كلام الجرح فخرج قوله
 والطلاق الرجعي لا يحزم الوطء رملي ويؤيده قوله في الفتح عند الكلام على قول الشافعي بجمرة الوطء أنه
 عندنا يحصل لقسام ملك النكاح من كل وجه وانما يزول عند انقضاء العدة فيكون الحل قائما قبل انقضاءها اهـ
 ولا يرد حرمة السفه لان ذلك ثابت بالنص على خلاف القياس كباقي ويؤيده أيضا قوله في الفتح والمختب
 أن يراجعها بالتقول فافهم (قوله بكل ما يوجب حرمة المصاهرة) بدل من الفعل بدل بعض من كل ح أي
 لأن من الفعل ما لا يوجب حرمة المصاهرة كالترجح والوطء في الدبر ولذا اعتضما المصنف على قوله بكل فليس
 مراده المحصر بما يوجب حرمة المصاهرة فافهم باعتبار هذا العطف يصح كونه بدل مفضل من مجمل (قوله
 كس) أي شهوة كباقي المخ ويضد قوله بما يوجب حرمة المصاهرة ح قال في البحر ودخل الوطء والتقبيل
 شهوة على أي موضع كان فأخذنا وجهه أو رأسا والمس بلا سائل أو بجائلي بمجدارة معه شهوة
 والنظر إلى داخل الفرج شهوة بأن كانت منكئة وخرج ما إذا كانت هذه الافعال بغير شهوة أو نظرا إلى غير
 داخل الفرج بغير شهوة ولو إلى حلقة الدبر فإنه لا يكون مرابعا لكنه مسكره وكما في الوالوجية وفي الفتية ويصير
 مرابعا بوقوع بصره على فرجها شهوة من غير قصد المراجعة اهـ وفي المحيط وبكره والتقبيل والله من بغير
 شهوة إذ لم يرد الرجعة اهـ (قوله) ولومها اختلاسا خلطت الشيء خلط من باب ضرب اختلطته بسرعة على
 غنله واختلته كذلك مسباح قال في البحر ولا فرق بين كون التقبيل والمس والنظر بغير شهوة منه أو معها بشرط
 أن يصدقها سواء كان بتكئينة أو فعلته اختلاسا وكان نائما أو سكرها أو معتوها ما إذا ادعته وانكره لا ثبت
 الرجعة اهـ (قوله ان صدقها المخ) قال في الفتح هذا إذا صدقها الزوج في الشهوة فإن أنكر لا ثبت الرجعة
 وكذا ان مات فسدته الورثة ولا تقبل البينة على الشهوة لا بما غيب كذا في الخلاصة اهـ قلت لكن مَرَّ
 في محرمات النكاح متناوئتها وان ادعت الشهوة في تقبيله أو تقبيلها به وانكرها الرجل فهو مصدق لاهي
 الآن يقوم اليه امتشرا الله فيعاقبها القرينة كذبها أو يأخذ نذير أو يركب معها أو يمس على الفرج ويقبها
 على التمس اهـ ومنقضاء أم المصاهرة فرجة أو قبلته على التمس ان صدق وان كذبها وأنه تقبل البينة على الشهوة
 لانها مما تعرف بالانكار كما صرح به هناك وبأقنامة فتأمل (قوله ورجعة الجنون بالفعل) أي اذا طلق
 رجعا ثم جن قال في الفتح ورجعة الجنون بالفعل ولا تصح بالتقول وقبل بالعكس وقبل بهما اهـ وظاهره ترجيح
 الأول واقتصر عليه البرزقي قال في البحر وله الرجع لما عرف أنه مأخذ بأفعاله دون أقواله وعلا في الصبرفة
 بأن الرضا ليس بشرط ولهذا لو أكره على الرجعة بالفعل يصح اهـ (قوله) وتصح بترجها) الأولى حذف
 تصح لأن قول المصنف بترجها معطوف على قوله بكل المتعلق بقوله استدامة (قوله به يفتي) قال في البحر
 وهو ظاهر الرواية كذا في البدائع وهو المختار كذا في الوالوجية وعليه الفتوى كذا في السباع فيقول
 الشارحين أنه ليس برجعة عنده خلافا لمجد على غير ظاهر الرواية كالا يعني فدل أن لفظ النكاح يستعار للرجعة
 ولأنه متعارف اهـ ملخصا قلت وفيه أنه صرح نفسه في النكاح بأنه يعتقد بقوله لماته راجعتك بكذا فافهم
 الآن يجب بأن مراده في نكاح الاحنية (قوله على المعتد) لأن عليه الفتوى كباقي الفتح والعصر (قوله
 لأنه لا يحصل عن مس بشهوة) لأن المعتد هنا المس بالشهوة بخلاف المصاهرة لأنه يعتبر فيها زيادة عن ذلك شهوة
 تكون سببا للولد ولذا لا يوجب ذلك الوطء كالأول بعد المس ولذا لم يشترط أحدنا عدم الانزال بالمس ونحوه
 (قوله ان لم يطلق بامنا) هذا بيان لشرط الرجعة واهما شروط آخر تعلم بالتأمل ثم نلاحظه قلت هي أن
 لا يكون الطلاق ثلاثا في الحرة أو اثنين في الأمة ولا واحدة معتبرة بعوض مالى ولا بضعة تنبئ عن البينة
 كطويلة أو شديدة ولا شبهة كطرفة مثل الجبل ولا كناية تقع بهما من ولا يعني أن الشرط واحد هو كون
 الطلاق وجعيا وهذه شروط كونه رجعا معني فتد منها شرط كان باعنا كما أوضحناه أول كتاب الطلاق وقد استغنى

قول الحلبي بدل من الفعل فيه
 جعل كلام المصنف بدلا من كلام
 الشارح لأن يقال لما مترجا
 كباقيهما المتحداه نصير

ورددتك ومسكتك بلانية لانه
 صريح (و) بالفعل مع الكراهة
 (بكل ما يوجب حرمة المصاهرة)
 كس ولومها اختلاسا أو نائما
 أو مكرها أو مجنوناً أو معتوها
 ان صدقها هو أو ورثته بعد
 موته جوهره ورجعة الجنون
 بالفعل بزيادة (و) تصح بترجها
 في العدة) به يفتي جوهره ووطئها
 في الدبر على المعتد) لأنه لا يخلو
 من مس شهوة (ان لم يطلق بامنا)

عنها المصنف بقوله ان لم يطلق بائنا وهو أولى من قول انكتران لم يطلق فلا يمكن قال الفخر الرمي لا ساجية الى هذه
مع قوله استدامة الملك القسام في العدة لأن البائن ليس فيه ملك من كل وجه والكلام في الرجعي لا في البائن
فقد غفل أكثرهم في هذا المجل ١٥ لا يمكن لا يخفى أن المسألة في العبارة زيادة الأضاح لا بأس بها في مقام
الإفادة (تنبيه) شرط كون التنتين في الأمة كالثلاث في الحرة أن لا يكون رخصها ثابتا بأقرارها بعدها ففي
الشرع انبائنا لكان المقط امرأة أقوت بالرق لا يخرج بعد ما طلقها ثنتين كإيقان الرجعة ولو بعد ما طلقها
واحدة لا يملكها والفرق أنها بأقرارها في الأول تبطل حقا ثابتا له وهو الرجعة بخلافه في الثاني أذ لم يثبت له
حق البتة ١٥ (قوله فلا) أي فلا رجعة (قوله وان أبت) أي سواء رضت بعد علمها أو أبت وكذا
لولا تعلمها أصلا وفي العناية من أنه يشترط الحمل الغائبة في أنفسهم ولما استقر من أن اعلامها انما هو مندوب
فقط نهر (قوله وان قال) كذا في بعض النسخ وفي بعضها فالتمتاء المؤنثة وانظار أنها يتصرف (قوله
فله الرجعة) لا حكم انتمه الشاوع غير تقدير رضا ولا يثبت بالأسقاط كالميراث وقد جعل الشارح ان
الوصلية من كلام المصنف شرطية وجعل قوله فله الرجعة جوابها ١٥ ويجوز أيضا أنها وصلية ويكون قوله فله
الرجعة نفي راعا على ما فهم بمقابلته ونصر بجوابه لرب عليه ما بعده (قوله بلا عوض) قد تقدم وكأنه أعاده
تمهيد لما بعده رجعي (قوله قولان) أي قيل نعم أن قبلت وقيل لا كما قدمناه ووجه الثاني ما في الجوهر من أن
الطلاق الرجعي لا يزيل الملك والعوض لا يجب على الإنسان في مقابلة ملكه ١٥ (قوله ويجهل الموجل بالرجعي)
في لوطيها رجعا صار ما كان مؤجلا بذمته من المهر حال انقطاعه به في الحال ولو قبل انتهاء العدة ولو بعد
مؤجلا إذا راجعها في العدة قال في الجرم باب المهر يعني إذا كان التأجيل الى الطلاق اما إذا كان الى مدة
معينة فلا يجهل الطلاق ١٥ (قوله وفي الصيرفة الخ) قال في الجرم باب المهر وذكر قولين في النكاح
الصيرفة في كونه يجهل الموجل بالطلاق الرجعي مطلقاتا الى انقضاء العدة وجرم في التنية بأنه لا يجهل الى
انقضاء العدة قال وهو قول عامة مشايخنا ١٥ أي لأن العادة تأجيله الى طلاق يزيل الملك أو الى الموت
والرجعي لا يزيل الملك الا بعد مضي العدة فلا يصير حالها قبلها وتظهر لك بما قلناه أن ما في خلاصة أحد القولين
وإنه ليس في كلام الصيرفة الذي اقتصر عليه الشارح ما يفيد حلوله بالراجعة وان بطلت العدة بها لأن القول
يجاوله بانقضاء العدة بسبب حصول الشرقة وزوال الملك كما قلنا لا بسبب زوال العدة ومع المراجعة لا يوجد
انتهاء العدة المنسوبة لحلوله لأن فائدة هذا الشرط عدم حلوله بالراجعة لا حلوله بها فافهم (قوله ثلاث تنكح
غيره) أولى من قول الهداية ثلاث تنكح في المعصية إذا لم يعصية فيه مع عدم علمها بالراجعة وان اجب بأن المعصية
لتقصيرها بترك السؤال لمافه من اجاب السؤال عليها واثبات المعصية بالفعل بما ظهر عندها وتماه في النكح
(قوله فرق بينهما) أي اذا ثبتت المراجعة بالبينية وقوله وان دخل أي الزوج الثاني وقوله في الفتح دخلها
الأول أو لعله من تحققت النسخ أو سبق فلم اذ لرجعة مع عدم دخول الأول كالأجنبي (قوله ونذب
الشهاد) احراز اذ اع التحداد عن الوقوع في مواقع التهم لان الناس عرفوه مطلقا فثبتهم بالتعددها
وان لم يشهد صح والامر في قوله تعالى واشهدوا ذري عدل للتدب زبلي (قوله ولو بعد الرجعة بالفعل) لما
في الجرم الحاروي التديس واذار جعله بطله أو لمس لا يفضل أن راجعها بالاشهاد ثانيا ١٥ أي الاشهاد على
القول فلا يشهد على الوطء والمس والنظر بشبهة لأنه لا عمل للشارع بها كاشير اليه في الظهيرة دمرنتي قال
في الصر وأشار المصنف الى أن الرجعة على خبرين سبي وسبي قال سبي أن راجعها بالقول ويشهد على رجعتها
وبعلمها ولو راجعها بالقول ولم يشهد أو أشهد ولم يعلمها كان شاملا للبينة كما في شرح الطحاوي ١٥ قلت وكذا
لو راجعها بالفعل ولم يشهد ثانيا قال الرحي والبديهي هنا خلاف المذهب وفي الطلاق مكروه نحر بما (قوله
بلا دنها) حقه أن يقول بلا دنها أي اعلامها الذي لا يكره دخوله اذ لم تأذن له وبعبارة الأكثر في يؤذنها قال
في الجرم أي يعلمها بدخوله ما يخفى النعل أو بالتصريح أو بالانداء ونحو ذلك (قوله وان تصد رجعتها) خلافا
لما في الهداية وغيرها من التشديد بعدم قصد ها ولذا قيل في الجرم أطلقه فشمع ما اذا قصد رجعتها أو لاقان كان
الأول فانه لا يأم أن يرى الفرج بشبهة فتكون رجعة بالفعل من غير اشهاد وهو مكروه من جهتين كما قدمناه
وان كلف الثاني فلا نهر بما يؤذي الى تطويل العدة عليها بأن يصير رجعا بالنظر من غير قصد ثم يطلقاتها وذلك

على كلام ط ب يكون قول
الشارح أو قال عقودا على قول
المتن وان أبت ويكون قول المحشي
قوله وان قال صوابه قوله أو قال
حتى يتم الكلامان فليست
كتبه نصر المهور بن

فان ابائنها فلا (وان أبت) أو قال
أبطلت رجعتي وألا رجعة لي فله
الرجعة بلا عوض ولو سبي هل يجعل
زيادة في المهر قولان ويجهل الموجل
بالرجعي ولا يتأجل رجعتها
خلاصة وفي الصيرفة لا يكون
حالا حتى تنقضي العدة (ونذب
اعلامها بها) ثلاث تنكح غيره بعد
العدة فان تكثرت فرق بينهما وان
دخل ثمن (ونذب الشهاد)
بعدلين ولو بعد الرجعة بالفعل
(ونذب) عدم دخوله بلا دنها
عليها لتناهب وان قصد رجعتها
لكرهتها بالفعل كما مر

أشهرها. اه. وقوله وهو مكروه من جهتين أى لكونها رجعة بالفعل وبدون شهادة والكرهية تنبيهية فيما
 كملت به اندفع مافى الشربلية (قوله ادعاهما) أى الرجعة بعد العدة فيها أى فى العدة والظرف متعلق
 بادعى والجار والمجرور متعلق بالصغير العائد على الرجعة أى ادعى بعد العدة الرجعة فى المدة فهو على حق قول
 الشاعر وما هو عنها بالحديث المترجم. أى وما الحديث عنها (قوله صبح بالمصادقة) لأن النكاح ثبت
 بمصادقة فما للرجعة أولى بجر وظاهره ولو كانا كاذبين ولا يخفى أن هذا حكم القضاء أما الديانة فعلى مافى نفس
 الامر (قوله والا لا يصح) أى ما ادعاه من الرجعة لأنه أخبر بمن نكح لا يكمل إنشاءه فى الحال وهى منكزه فكان
 القول لها بلا عين لما عرف فى الأشياء الستة بجر. أى الاتية فى كتاب الدعوى حيث قال المصنف هناك
 ولا تختلف فى نكاح ورجعة وفى أبلاء واستبلا دورق ونسب وولاء وحمل ولعان والفورى على أنه يختلف فى
 الأشياء الستة أى السبعة أى السبعة الأولى وهذا قولها أما الاخيران فلا تحيل اتفاقا (قوله ولذا) أى لكونه
 لا يقبل قوله إذا لم تصدق لولا أن يمتنع قبل لانه إذا كان القول لها لتكون البينة عليه لأن البينة لا تثبت خلاف
 الظاهر وفى نسخة ركذا بالكاف وكلاهما صحيحان فانهم (قوله وتقدم الخ) أى فى فصل المحرمات ح
 حيث قال وتقبل الشهادة على الاقرار باللمس والتقبيل عن شهوة وكذا تقبل على نفس الممس والتقبيل والنظر
 الى ذكره أفرج بها عن شهوة فى المختار تجنيس لثبوت الشهوة بما يوقف عليها فى الجلة بانشاراً وآثاراً وقدمنا
 قرياً أن القول للمدعى الشهوة فى المعانقة مع الاثارة والمسلم للفرج والتقبيل على القم وهو مؤيد لقبول الشهادة
 بالشهوة (قوله وهذا من أعجب المسائل الخ) نقول ذلك عن مبسوط الامام السرخسى أى لانه اذا قبل لك
 رجل أقر بشئ فى الحال فلم يثبت اقراره ولو برهن على أنه أقر به فى الماضى ثبت فالتعجب من ذلك لان اقراره
 فى الحال ثابت بالمعينة وهو أقوى من الثابت بالبينة لاحتمال أن البينة كاذبة ولذلك لو ادعى على آخر بمال
 وبرهن عليه ثم أقر المدعى عليه به بطلت البينة لأن الاقرار أقوى وهما عكسوا ذلك وجهه أن اقراره فى الحال
 بأنه أقر فى العدة مجزئ دعى ولا يثبت بالبينة واذا ظهر السب بطل اللعب فاطلاق الاعتراض عليهم بأنه
 لا يجب نأشئ عن سوء الادب فانهم (قوله للملكة الانشاء فى الحال) أى ومن ملك الانشاء ملك الاخبار كالوصى
 والمولى والوكيل بالبيع ومن له الخبر بجر عن تخلص الجامع (قوله يريد الانشاء) أما إذا أراد الاخبار فرجع
 الى تصديقها (قوله فتقاتل بحجية له) أشار الى أنها قالته موصولا كما يأتى بحجته والى أن الزوج بدأ فلو
 بدأت فتقاتل انتقض عدنى فقال الزوج راجعتك قال قول لها انتصافا فى الفتح لو وقع الكلامان معا يبنى أن
 لا تثبت الرجعة نهر (قوله فانها لاتصح الخ) لا يخفى أن هذا مقدم بما اذا كانت المدة تحتمل الانتضاء والا
 ثبت الرجعة لان ادعت أنها ولدت وثبت ذلك وعندهما تصح لانه انشاء حال قيام العدة ظاهراً وأبو حنيفة
 يمنع قيامها حال كلامه لانها أتمتة فى الاخبار وأقرب زمان يحال عليه خبرها زمان تكلمه فتكون الرجعة
 مقارنته لا انتضاء العدة فلا تصح وتعامه فى الفتح (قوله صحت اتفاقاً) لانها استهتمة بسبب سكوتها وعدم
 جوابها على الفور فنع (قوله كالموت الخ) قال فى الفتح وتختلف المرأة هنا بالاجماع على أن عدتها
 كانت منقصة حال اخبارها والفرق لا يحنفية بين هذه وبين الرجعة حيث لا تختلف عنده أنه لم يرجعها
 فى العدة لأن الزام البين لفائدة النكول وهو بذل عنده وبذل الرجعة وغيرهما من الأشياء الستة لا يجوز والعدة
 هى الاستناع عن التزوج والاحتباس فى منزل الزوج وبذله جائز ثم اذا نكحت هنا تثبت الرجعة بناء على ثبوت
 العدة لتكولها ضرورة كسبوت النسب بشهادة القابلة بناء على شهادتها بالولاية اه. لكن ما ذكره من الاجماع
 تبعاً للزبلى وشرح المجمع اعترضه فى البحر بأن مذهب صاحبة الرجعة هنا فلا يتصور الاستحلاف عندها ولذا
 اقتصر على الاستحلاف عنده فى البدائع وغيرها (قوله عن مضى العدة) الاولى على مضى العدة لانه
 متعلق بالبين ط (قوله فصدة السيد وكنته) قيد به لانها لو صدقت ثبتت الرجعة اتفاقاً ولو كذبها
 لا تثبت اتفاقاً ط عن النهر (قوله ولا يئنه) فلما قامها ثبتت الرجعة نهر (قوله قال قول لها عند الامام)
 وقال القول للمولى لانه أقر بما هو خالص حقه فقبل كما أقر عليها بالنكاح وله ان يحكم الرجعة من الجهة
 وعدمها متى على العدة من قيامها وانقضائها وهى أتمتة فيها مصدقة بالاخبار لا انتضاء البقاء لا قول للمولى
 فيها أصلاً وانما قبل قوله فى النكاح لانفراد به بخلاف الرجعة نهر (قوله على الصحيح) أى عند الكل قال

(ادعاهما بعد العدة فيها) بأن قال
 كنت راجعتك فى عدتك لأن قصة قتله
 (صبح بالمصادقة) (والالا) بوجه
 اجماعاً (و) كذا لولا أقام بينة بعد
 العدة أنه قال فى عدتها قد راجعتها
 (أو) أنه (قال قد جاءها) بان تقدم
 قبولها على نفس الممس والتقبيل
 فليحفظ (كان رجعة) لأن الثابت
 بالبينة كالنائب بالمعينة وهذا من
 أعجب المسائل حيث لا يثبت اقراره
 باقراره بل بالبينة (كالقول فيها
 كنت راجعة لئلا تمس) فانها
 تقع (وان كذبته) الملكة الانشاء
 فى الحال (بخلاف) قوله لها
 (راجعتك) يريد الانشاء
 (فتقاتل) على الفور (بحجية له)
 قدمته عدنى فانها لاتصح
 عند الامام لمقارنتها لا انتضاء
 العدة حتى لو سكنت ثم أجابت
 صحت اتفاقاً كالوئنتك عن
 البين عن مضى العدة (قال زوج
 الامة بعدها) أى العدة (راجعتها
 فيما فصده السيد وكذبته)
 الامة ولا يئنه (أو قالت مضت
 عدتى وانكر) الزوج والمولى
 (قال قول لها) عند الامام لانها
 أتمتة (فلو كذبها المولى وصدقته
 الامة قال قول لها) أى للمولى على
 الصحيح

في الفتح ان القول المولى بالانقطاع وقوله في العيص احتراز عما في الغنايع أنه على الخلاف أيضا الله (قوله
 تظهروا الخ) قال في النهر والفرق للامام بين هذا وامر أنها منتزعة العدة في الحال وبتنزيل ظهور مطلق المولى
 المتعة فلا يقبل قولها في ابطاله بخلاف مأمور لأن المولى بالتصديق في الرجعة مقر بقيام العدة فلا يظهر ملكه مع
 العدة لقبيل قوله اه قال في الصراف الحاصل أنه لا فرق في الحكم بين المستقلين وهو مخدم صحة الرجعة وان اختلف
 التصوير (قوله ثم اغتسل المدة) يعني أن في المسائل التي يقبل فيها قولها انقضت عتق لا بد من كون المدة
 تحتل ذلك ثم انما يشترط احتمال المدة ذلك اذا كانت العدة بالحض ولو كانت العدة بوضع الحمل ولو سقطا
 مسئين الخلق فلا تشترط مدة اه ح وسأفأخر الباب بين المدة (قوله يوم الامه) لأن عتقها حضنتان
 والاخير يشمل الثانية فهو أولى من قول الهادي بن الحبيزة الثالثة (قوله لعشرة) على التلخيص أي لاجل
 غماها سواء انقطع الدم أولا نهر لكن اذا لم ينقطع على العشرة ولها إعادة انقطع الرجعة من حين انتهاء عاداتها
 كافي الدر المنبقي عن الرباعي وغيره (قوله مطلقا) بفسره ما بعده ويحتمل أن يكون المراد به انقطاع الدم أولا
 فهو اشارة الى ما ذكرناه انقضاء النهر (قوله احتياطاً) راجع للكل لأن سور الحمار مشكوك في طهوريته
 فاذا اغتسلت مع وجود الماء المطلق فالاحتياط لانقطاع الرجعة لاحتمال تطهيره وعدم الصلاة والتزوج
 لاحتمال عدمه (قوله أو يضي جميع وقت صلاة) المراد خروج الوقت بتمامه سواء كان الانقطاع قبله
 في وقت مهمل كوقت الشروق أو في أوله أو في ثلثائه احتراز عن مضي زمن منه يسع الصلاة فانه لا يعتبر مالم
 يخرج الوقت بتمامه لأن المراد أن نصير الصلاة في ثلثائها وهذا لو طهرت في آخر الوقت بحيث لم يبق منه
 ما يسع الغسل والعبرة لانقطاع الرجعة مالم يخرج الوقت الذي بعده لانها يخرج الوقت الاول لم تنصر الصلاة
 دنا بدلتها لعدم قدرتها على الاداء فافهم (قوله ولو عاودها الخ) قال في البحر وانما يشترط في الاول أحد
 الشئين لانه لما احتمل عود الدم لبقاء المدة فلا بد من أن يتقوى الانقطاع بحقيقة الاغتسال أو بلزوم شئ من
 أحكام الطاهرات فخرجت الكتابة لانه لا يتقوى في حقها اعادة زائدة فاكفي بالانقطاع كذا ذكره الشارحون
 وظاهر أن القاطع للرجعة الانقطاع لكن كما كان غير محقق في شرطه ما يحققه فأعادها الواعيت غسلت ثم عاد الدم
 ولم يجاوز العشرة كان له الرجعة وتبين أن الرجعة لم تنقطع بالغسل ولو تزوجت بعد الانقطاع للأقل قبل الغسل
 ومعنى الوقت تبين صحة النكاح هكذا أفاده في فتح القدير بحثا وهو وان خالف ظاهر المتن لكن المعنى يساعده
 والقواعد لا تأباه أي أنه لأن عبارة المتن تفيد أن القاطع للرجعة هو الاغتسال أو مضي الوقت لا نفس
 الانقطاع أي انقطاع الدم فلو انقطع ثم اغتسل أو مضي الوقت ثم راجعها أو تزوجت ثم عاد الدم ولم يجاوز
 العشرة فظاهر المتن صحة التزوج دون المراجعة ولو انقطع ولم يعاودها فترجعت بالآخر قبل الاغتسال ومعنى
 الوقت لم يصح التزوج وبقيت الرجعة ولا شأن أن هذا خلاف ما يبحثه في الفتح خلافا لما فهمه في النهر وقد يقال
 ان مرادهم بالانقطاع لما دون العشرة لانقطاع حقيقة بأن لا يكون معه معاودة لانه اذا عاودها ولم يجاوز
 العشرة تبين أن غسلا لم يصح وان الصلاة لم تنصرد نأبذتها فثبت الرجعة ولم يصح تزوجها لكن بقي الخلاف
 فيما راجعها أو تزوجت قبل الغسل ومعنى وقت الصلاة لم يعاودها الدم أصلا فانه مقتضى المتن صحة
 الرجعة دون التزوج وهذا لا يحتمل التأويل بخلافه بمجرد البحث غير مقبولة واذا كان الانقطاع نفسه هو
 القاطع للرجعة فلا بعد في أن يكون مشروطا بشرط بقاء وهو حكم الشرع عليها بأخذ أحكام الطاهرات
 لانها اذا اغتسلت يجزئها الشرع القراءه والاراف ونحوهما وكذا اذا حكم عليها بصيرة الصلاة نأبذتها
 فان القياس بقاء بعضها مادامت مدة يعود فيها الدم فاذا حكم الشرع عليها بشئ من أحكام الطاهرات يكون
 حكما منه بانقضاء الحض مالم يتبين عدمه بالعدوى المدة فاذا عاود زال الحكم المذكور والابقى وجبته فلا يعمل
 الانقطاع عليه من انقطاع الرجعة وصحة التزوج الا بهذا الشرط وهو الحكم المذكور المستقر فاذا زال يعود
 الدم بطل عليه وان بقي الحكم في العمل وعن هذا والله تعالى اعلم اقتصر الشارح على بعض البحث المذكور
 الذي يمكن حل كلامهم عليه وترك منه ما لا يمكن (قوله في الاصح) نقل تصحيحه في الفتح عن المبسوط وكذا
 في التبيين وشرح المجمع لكن نقل في الجوهر عن الفتاوى تصحيح انقطاعها بمجرد الشروع ولومست المعنف
 أو قرأت القرآن أو دخلت المصعد قال الكرختي تنقطع وتال الرازي لا كذلك في الفتح شرب لاية قال في النهر

لظهور ملكه في البضع فلا يحكم

ابطاله قالت انقضت عتق في

قالت لم تنقض كان له الرجعة

لاخبارها بكذبها في حق عليا

شئ ثم اغتسل المدة ولو بالحض

لا بالاسقاط وله تحلفها أنه متبين

الخلق ولو بالولادة لم يقبل الاية

ولو حرة فصح (وتنقطع بها الرجعة

اذا طهرت من الحيض الاخير)

بم الامه (عشرة) ايام مطلقا

(وان لم يغتسل ولا قل لا تنقطع

حتى تغتسل) ولو بسور حمار

لاحتال طهارته مع وجود المطلق

لكن لا نسلي لاحتمال الخصاسة ولا

تتزوج احتياطاً (أو بمعنى)

جميع (وقت صلاة) فنصير دنا

في ثلثتها ولو عاودها ولم يجاوز

العشرة فله الرجعة (أو حتى

تتجهيم) عند عدم الماء (ونسلي)

ولو فلا صلاة نامة في الاصح

وتقيد المصنف بالصلاة يوجب الى اختيار قول الرازي وهذا عندهما وقال محمد بنقطع بجزء التسم وهو القياس
لانه طاهر مطمئن ورجه في الفتح وأقره في البحر والنهر (قوله بجزء الانقطاع) أي بجزءه على غسل
أومضى وقت أو تيمم كذا قد مناه عن البحر لعدم خطابه بالاداءة الكثر (قوله قلت ومفاده) البحث صاحب
النهر (قوله ونسب أقل من عضو) كالأصبع والأصبعين وبعض العضد والساعد بحر والمراد بالنسبان
الشك لا في المراد أنها وجدت بعض العضو بما قاله تدبر على أصليه ما لا يبرهنة ما بعده أفاذه الرحي وط
(قوله لقطع) أي الرجعة وقيد به لانه لا يحل لزوجها قربانها ولا يحل تزوجها ما آخر ما لم تفصل تلك الممة
أو يمتضى عليها أدنى وقت صلاحة مع القدرة على الاغتسال بحر عن الاستيعاب أي احتياطي في أمر الفروج
نهر فلذا لم يبرأها ما اعتبره في الطهارة من أنه اذا شك قبل الفراغ غسل ما شك فيه ولو بعده لا يعتبر فافهم
(قوله لتسارع الخفاف) ظاهره أن الحكم المذكور فيما اذا حصل الشك قبل ذهاب البله فلو شك بعد مدة
طويلة ذهب فيها البله فالظاهر عدم اعتباره سواء حصل الشك في عضو تام أو أقل لعدم ظهور البله هنا تأمل
(قوله ولو نسبت عضو) كالدور والرجل بحر (قوله لا تهم ما عود واحد) أي بمنزته وكل واحد بانفراده
بجزءه مادون العضو وهذا قول محمد ورواية عن أبي يوسف ورث رواية عنه أن ترك كل بانفراده تركه عضو وأشار
الى تعيين الأول في المتن حيث تقدمه وفي الهداية حيث أخرجه مع تعدله بأن في فرضه اختلافا بخلاف غيره من
الأعضاء (قوله طلق حاملا) أي من ظهر كونها حاملا لوقت الطلاق بولادتها لاقل من ستة أشهر من وقت
الطلاق (قوله فراجعها قبل الوضع) هذا زاده المصنف تعالى الصدر الشرع كإثباتي لانه بعد الوضع
لا مرجعة (قوله لبقاء بولادتها لاقل من ستة أشهر فساد من وقت النكاح) كذا في أكثر النسخ وفي بعضها
لغات بولادتها لاقل من ستة أشهر من وقت الطلاق وإسائة أشهر فساد من وقت النكاح وهذا هو الصواب لانه
بذلك يعلم أن الولد على بعد النكاح قبل الطلاق (قوله صحت رجعت السابقة) أي المذكورة في قوله
فراجعها قبل الوضع أي ظهر بهذه الولادة أن تلك الرجعة كانت صحيحة وإن كان مقتضى انكاره الوطء أنها
لا تصح لانها على زعمه قبل الدخول والمطلقة قبل الرجعة لها لكن لما ثبت نسبه منه صار مكذبا شرعا فصحت
رجعته (قوله وتوقف ظهور رجعتها الخ) اعلم أنه قال في الوفاة طلق ذات حمل أو ولد وقال لم أطأ راجع اه
ومثله في الكنز الهداية وغيرهما واعتبرهم المحقق صدور الشرع بأن ذات الحمل فيها اشكال وذلك أن وجود
الحمل وقت الطلاق انما يعرف اذا ولد له لاقل من ستة أشهر من وقته واذا ولدت انقضت العدة فكيف يملك
الرجعة ولا يراى أنه يملك الرجعة قبل وضع الحمل أي بأن يحكم بصحتها قبله لانه لما أنكر الوطء لم يكن مكذبا شرعا
الا بعد الولادة لاقل من ستة أشهر لا قبلها فالصواب أن يقال ومن طلق حاملا منكر أو طأها فراجعها لغات
بولادتها لاقل من ستة أشهر صحت الرجعة اه ملخصا وقد تبعه المصنف في منته كإثبات وقد أشار الشارح الى
الجواب عن الوفاية بأن قوله راجع معناه أنه لو راجع قبل الولادة صحت رجعته متوقفة على الولادة لاقل من
ستة أشهر من وقت الطلاق وتوقف ظهور رجعتها على الولادة لا ينافي صحتها لكن لا يفتي ما في ذلك من البعد لكن
انصر في البحر المشايخ بضرورة قول صدر الشرع أن وجود الحمل الخ بأن الحمل ثبت قبل الوضع ويثبت به النسب
لما صرحوا به في باب خيار العيب أن حل الحاربة المبعة يثبت بظهوره قبل الوضع وفي باب ثبوت النسب أنه
يثبت بالحبل الظاهر اه أي واذا كان الحمل يثبت قبل الولادة يمكن الحكم ببعث الرجعة قبلها وردة أيضا يعقب
بأن في حواشيه عليه من وجهين أحدهما ما مر عن الضرر الثاني أنه سبي وفي المسئلة الثانية أنه لو راجعها ثم
ولدت لاقل من عامين ثبت نسبه قال فم أن الحمل يعرف بالولادة لا كثر من ستة أشهر اه وأقره في النهر أقول وقد
أجاب عن الوجه الأول العلامة المقدسي حيث قال ان كلام صدر الشرع ببعث تحقيق بالقول حقيق وقول
من رده بأن الحمل يثبت قبل الوضع ويثبت النسب به قبله مردودا ما استدل به في باب خيار العيب فرواية
ضعيفة عن محمد بن يزيد شهادة المرأة بالعيب وعن أبي يوسف روايان أظهرهما أنه انما قبل قولها الخصومة
للالالة واما ما في باب ثبوت النسب من قولهم الحمل الظاهر فانما يثبت النسب بالفرش والولادة بقول المرأة
واخلافه هناك معروف أن ما أخيفه يقول اذا جحد الزوج ولادة العتدة لا يثبت الا بشهادة رجلين أو رجل
واحد أو اثنين إلا أن يكون الحمل ظاهر اقيمت معه بشهادة المرأة وهي التسالبة فليس في هذا أن الحمل يثبت وانما

وفي النكاحية بجزء الانقطاع يلقى
لعدم خطابه اقلت ومفاده ان الجموعة
والمتروكة كذا لدر ولواغتسلت

ونسب أقل من عضو وتقطع
لتسارع الخفاف فلو ثبتت عدم
الوصول أو تركه عدا لا تقطع
(ولو) نسبت (عضوا) لا تقطع
ويشكل واحد من المفضضة
والا لا تشاق كالاقل لانها
عضو واحد على الصحيح يهني

(طلقا) حاملا منكر أو طأها
فراجعها قبل الوضع (لغات)
بولادتها لاقل من ستة أشهر من وقت
الطلاق وإسائة أشهر (فصاعدا)
من وقت النكاح (صحت)
رجعته السابقة وتوقف ظهور
صحتها على الوضع لا ينافي صحتها
قبله فلا يسلم في كلام الوفاية

٥١ قوله للخصومة لا للرد يعني اذا
ادعى المشتري الحبل لا تتوجه له
الخصومة على المشتري ما لم تشهد
النساء به فحينئذ توجه الخصومة
فيجل البائع على انهما ليس بها
حبل وقت البيع فان حلف فيها
والا ردت عليه وليس المراد انه
ثبت الرد بمجرد شهادة النساء
ومثل هذا في دعوى التوبة
وغيرهما لا يطالع عليه الرجال
اه منه

مطله

فما قبل ان الحبل لا يثبت
الا بالولادة

ظهوره يؤيد شهادة المرأة وأما بثبوته فتعتمد على الولادة كائناً عليه في المسوط فمما لو قال ان حبل فتطلق
فقال لو وطئها مرة فلان أفضل أن لا يقر بها ثم قال ان أنت بول بعد قوله المذكور لا أكثر من سقطين يقع الطلاق
وتنقض العدة بالولد فلم يشبهه إلا بالولادة على الوجه المخصوص وظهوره لا يبيح ثوباً ولا يرتب عليه ما يوجب على
الثبوت اه قلت وفيه نظر فإن الذي حذر الزلي هناك أن الولادة تنبئ بقول المرأة ولدت إذا كان هنالك حبل
ظاهر أو قرأش قائماً واعترا ف من الزوج بظهور الحبل حتى لو علق طلقها بولادتها يقع بقولها وأبى عند أبي
حنيفة وشهادة النابله شرط عنده لتعين الولد وعندهما لا تنبئ الولادة بالابتهاد الثانية فلهذا ظهر أن الولادة
تثبت بظهور الحبل عنده وقد قال العلامة هاهم هناك إن المراد بظهوره أن يظهر أماراته بحيث يغلب ظن
كل من شاهدها بكونها حاملاتم يعتبر بظهوره حيث لم يعارضه غيره كافي مستثنى فإن إقراره بأنه لم يطأ نافي صحة
رجعته ما لم يظهر كذبه بأن تلده دون ستة أشهر ونظيره ما لو أخبرت المتعدة بانقضاء عدتها ثم أنعت الحبل فانهم
لم يتطروا الى ظهور الحبل وانما نظروا الى ولادتها فإذا ولدت لأقل من ستة أشهر ممن وقت الاخبار ثبت النسب
للتيقن بكذبه ولو لا ذلك لفرقتنا قض فيم يتطروا الى ظهور الحبل عند التساقض وانما نظروا الى ما يظهره كذب
الاخبار الأول فيستأنفها مؤيداً لما قاله صدر الشرعة وأما الجواب عن الوجه الثاني فهو ان الطلاق في المسئلة
الاسمية مفروض بعد إقراره بالخلوها والطلاق بعد الخلو موجب لامة ومعدة الرجعي إذا لم تنقض بالانقضاء
عدتها وجاءت بولد ثبت نسبه لكن ان ولده لا أكثر من سنتين كانت الولادة رجعة والالجار علقه قبل الطلاق
كما سياتي في المدة فإذا ثبت نسبه وكان قد راجعها بالقول ملاثين صحة تلك الرجعة بالولادة لأقل من عامين أما
في مستثنى قائمه لم يقر بالخلو لتزويجها العدة فإذا طلقها يكون طلاقاً قبل الدخول ظاهر أفاعلة عليها فإذا ولدت
لأقل من ستة أشهر ممن وقت الطلاق بين أن الطلاق كان بعد الدخول وانها معدة فإذا كان قد راجعها قبل
الولادة بين صحة الرجعة لانها في العدة بخلاف ما إذا ولدت بعد ستة أشهر ممن وقت الطلاق فإنه لا بد له أن
الرجعة كانت في العدة ولا يثبت نسب الولد بالسر حوايه من أن الاصل أن كل امرأة لم تجب عليها العدة فإن
نسب ولدها لا يثبت من الزوج الا إذا علم يقيناً أنه منه بان يحييه لأقل من ستة أشهر بوجه ظهر أنه لا فرق بين
المستثنى في وقت صحة الرجعة على الولادة وثبوت النسب وان النسب لا يثبت في مستثنى إلا بالولادة لأقل من
سنة أشهر ممن وقت الطلاق لعل بأنما علقته قبل الطلاق وانها معدة بخلاف المسئلة الاسمية لانها مفروضة
في المختل بهم الواجب عليها العدة فتصع رجعتا وان ولدت لا أكثر من ستة أشهر فاعتم بحر بهذا المقام الذي
زلت فيه اقدام الانهزام والسلام فافهم (قوله من ولدت قبل الطلاق) اي إذا جاءت بعد ستة أشهر فأكثر
من وقت النكاح (قوله حيث لم يتعلق بإقراره حق الغير) قال في العرو لا مرد ما ورو في الكافي بأن من
أقر بعدئذ لا حرم ثم اشتراه ثم استحق منه ثم وصل اليه فإنه يؤمر بالتسليم الى المقتله وان صار مكذباً بشرعاً لكونه
تعلق بإقراره حق الغير بخلاف مسئلة الرجعة اه ح (قوله لأن الشرع لم يكذب) لانه لا يملك الرجعة الا في
عدة الدخول أي الوطء لا في عدة الخلو وهو قد أنكر الوطء فصدق في حق نفسه والرجعة حته ولم يكذب
الشرع فيه بخلاف ما مر وما ياتي فإنه يثبت النسب صار مكذباً بشرعاً ولا يرد أنه بالخلو تأكيد المهر وتجب
العدة لأن تأكد المهر يثبت على تسليم المبدل العدة تجب احتياطاً لاحتمال الوطء ولا يلزم من ذلك اثبات
الوطء لم يكن مكذباً بشرعاً بانكاره كذا يضاف من البحر (قوله فله الرجعة) لانه الظاهر شاهد له فإن الخلو
دلالة الدخول بحر (قوله والمسئلة بجهاها) يعني اختل بها وانكر وطأها (قوله بصحت رجعتها) أي
ظهر حصرها (قوله لصيرورته مكذباً) أي في قوله لم أجامعها لانه يثبت بالنسب نزولاً واثبات قبل الطلاق لا بعده
وان أنكر لأن تكذيبه أولى من جله على الزنا خير وقد منا تحفيق المسئلة (قوله فاعتدت) أي دخلت
في العدة وهو معنى قول البحر ووجبت العدة وليس معناه مضت عدتها حتى يقال ان العيوب حذفه فانهم
(قوله سطين) حال من مفعول ولدت الأول ولدت الثاني لا يتعلق بولدت (قوله يعني بعد ستة أشهر)
تفسير لقوله سطين لانه لو كان بين الولادتين أقل من ذلك تعين كون الثاني موجوداً قبل ولادة الأول ويكون
قد اجتمع في بطن فلا تكون ولادة الثاني رجعة لانه علق قبل الطلاق يقيناً (قوله فهو رجعة) أي الوطء
الذي سكان الولادته رجعة وما شهد باليد لان الواطء لم يعلم الا به (قوله بوطء حادث) أي بعد الطلاق

(صكماً) بصحت (لو طلق من

مهدت قبل الطلاق) فلو ولدت

بعده فلا رجعة لمنه المدة

(مكراً وطأها) لان الشرع كذب

بجعل الولد للفرش فبطل زعمه

حيث لم يتعلق بإقراره حتى الغير

(ولو خلاها ثم أنكره) أي الوطء

(ثم طلقها لا يملك الرجعة لان

الشرع لم يكذب ولو أقر به

وانكره فله الرجعة ولا يحمل بها

فلا رجعة له لان الظاهر شاهد

اها ولو الجلية) فان طلقها

فراجعها) والمسئلة بجهاها

(لجاءت بولد لأقل من حواين)

من حين الطلاق (بصحت) رجعته

السابقة لصيرورته مكذباً كما مر

(ولو قال ان ولدت فأنت طاهرة

فولدت) فطلقت فاعتدت (ثم)

ولدت (آخر سطين) يعني بعد

سنة أشهر ولو لا أكثر من عشر

سنتين ما لم تقرباً نصف العدة لان

امتداد الطهر لا تمايزه إلا بالأس

(فهو) أي الولد الثاني رجعة

اذ يجعل الله لوق بوطء حادث

في العدة

في العدة فغير به مراجعاً لجلالهما على الصلاح حدث لم تنقض العدة كما إذا طلقها رجعيًا فولدت لاكثر
من سنتين فإنه يكون بوطء حادث البتة بخلاف ما إذا ولدت لأقل من سنتين فإنه لا يكون رجعة لا احتمال علوقه
قبل الطلاق كما قد تذهب وهذا الاحتمال ساقط هنا لانهم سمعوا كانا من بطنين كان الثاني من وطء حادث بعد
الطلاق البتة كما ذكره في الفتح وفيه اندفع ما في شرح مسكين من دعوى المخالفة (قوله بخلاف الخ) قد
علت وجهه آتيا (قوله ثلاث بطون) بأن كان بين كل ولدين ستة أشهر فأكثر (قوله كما) أي
من جعل العلوق بوطء حادث في العدة لا يقال فيه الحكم عليه بالوطء في النفاس وهو حرام لأن النفاس ليس
لأقله عدد ويجوز أن لا ترى ما أصلا نهر (قوله ثلاثا) الأولى أن يكون ثلثا لوافق قوله ثانيا (قوله
علا بكم) عليه القول وتطلق في الموضوعين أي فإن كلما تنقض التصكير لانها العموم الانفعال (قوله
فان لا نهر) أي فتعذب بالاشهر ويطلق ما مضى من الحيض وان وجد منه شيء ط (قوله ولو كانوا يطن) بأن
يكون بين كل اثنين أقل من ستة أشهر (قوله لا تنقض العدة به) فيكون وقت الشهر وطء وهو الولادة فارت
وقت انقضاء العدة فلا يقع به شيء قال في الدر المنثور أن نجي برابع أي مطلق بالثالث ولولم تلد الثالث
لا تطلق بالثاني ولو كان الأولان في بطن والثالث في بطن تقع واحدة بالأول وتنقض العدة بالثاني ولا يقع شيء
بالثالث ولو كان الأول في بطن والثاني والثالث في بطن تقع ثلثان بالأول والثاني وتنقض العدة بالثالث
فلا يقع شيء بجزء عن الفتح اهـ (قوله والمطقة الرجعية تنزير) لانها حلال للزوج لقضاء نكاحها والرجعة
مستحبة والتزني حرام عليها فيكون مشروعا بجزء (قوله ويجرم ذلك في البائن والوفاء) أما في البائن
فلمرمة النظر اليها وعدم مشروعية الرجعة وأما في الوفاة (قوله ويجرم ذلك في البائن والوفاء) أما في البائن
العله) وهي الخلل على المراجعة ط (قوله والا) بأن كانت تعلم أنه لا راجعها لثمة بنفسها بجزء (قوله
ذكره مسكين) أي ذكر قوله اذا كانت الرجعة مبرورة الخ وإقره في العرو وغيره (قوله للثمة المطلق) أي
في قوله تعالى لا تحرجوه من بيوتهن نزل في المطالبة رجعة والنهي عن الإخراج مطلق شامل لمادون سفر
(قوله مالم يشهد على رجعتها) لعل الأول مالم يراجعها لأن الأشهاد مندوب فقط ط أي فلا يحسن جعل
الأشهاد غاية لمرة الإخراج لانها تنتهي بالرجعة مطلقا وذكر في الفتح أن مقتضى ما في الهداية قصر كراهة
المسافة والخلو لا يشاع عند عدم قصد المراجعة على تقدير ما إذا لم يراجعها بعد ذلك في العدة لأنه حين أنهما لم تكن
أجنبية لأن الطلاق لم يعمل له والوجه يحرم السفر مطلقا لطلاق النص في منعه دون الخلو لعدم التمس
فيها اهـ لمخاضافهم (قوله فيبطل العدة) أي فان اشهد فيبطل (قوله وهذا الخ) الإشارة إلى ما فهم
من قوله مالم يشهد من أن الإخراج ليس رجعة ففي الجرائم المراد أن كان يصرح بعدم رجعتها ما إذا سكت
كأن المسافرة رجعة دلالة كما أشار إليه في الفتح وشرح الجامع الصغير للقاظمي وفتاويه والبدائع وغلبة البيان
معللين بأن البصر دلالة الرجعة فالتقي به ما ذكره الزاوي بلعي من أن السفر ليس دلالة الرجعة اهـ (قوله فتح بخنا)
فه أنه ليس في كلام الفتح ما يفيد أنه بحث منه كيف وهو مشار إليه في الكتب السابقة وعبارة الفتح
ولحرمته أي المسافرة بهذا النص لم تكن رجعة قبيل لادلائها أي ولا تكون دلالة الرجعة لأن الكلام فيمن
يصرح بعدم رجعتها وأورد عليه أن التقبل بشبهة ونحوه يكون نفس الرجعة وإن نادى على نفسه بعدم الرجعة
وجواب الفرق بالحل والبرمة اهـ أي فإن التقبل حلال فيكون رجعة والمسافرة حرام فلا تكون رجعة
ولا دلالة عليها مع التصريح بعدم هل قوله لأن الكلام الخ فيضيق ذلك منقول لا يبحث فاهم (قوله خلافا
للساغية) مبنى الخلاف هو أن الرجعة عندنا استدامة الملك القائم وعندها استحداث الحل الزائل فيحل
عندنا تقاسم ملك النكاح من كل وجه واعتبار بزل عند انقضاء العدة (قوله لأنه مباح) فيه مسامحة لأن
الوطء مكرره عندنا مخالفة للسنة كما تقرر بزمه والمباح ما قلن به خطاب الشارع بخبر بين الفعل والترك على
السواء والكره ولو تقرر به أراج الترك فلا يكون مباحا لاولي أن يقول لأنه جائز فأن الجائز يطلق على
بما لا يحرم شرعا ولو لوجبا ومكررها كما ذكره في التزوي (قوله لكن تكره الخلو بها) الاستدراك مستدرك
فإن الوطء مثلها كما عات (قوله ان لم يكن من قصد الرجعة) لأن الخلو ربما أدت إلى المس بشبهة فيصير
مراجعا وهو لا يريد هنا قطعا فتطول العدة عليها ط عن الجرح (قوله ويشب القسم لهما الخ) سياقي

بخلاف مالم يشهد على رجعتها
واحد (وفي كتمانها) فأنق
طالق (فولدت ثلاث بطون تنقض
الثلاث والولد الثاني رجعة) فما
الطلاق الأول كما وتطلق به
ثانيا (كالولد الثالث) فإنه رجعة
في الثاني وتطلق به ثلاثا علا بكم
(فتعذب) للطلاق الثالث
(بالخص) لهما من ذوات
الانقضاء مالم تدخل في سن اليأس
فبالاشهر ولو كانوا يطن يقع
ثلاثا بالاولين لا بالثالث لانقضاء
العدة به فتح (والمطقة الرجعية
تنزير) ويجرم ذلك في البائن
والوفاء (لزوجها) الحائض
للافتاب لنقض العدة اذا كانت
الرجعة (مبرورة) والافلا تهل
ذكره مسكين (ولا يحرجها من
بيوتها) ولومادون السفر للثمة
المطلق (مالم يشهد على رجعتها)
(فيبطل العدة وهذا اذا صرح
بعدم رجعتها فلو لم يصرح كان
السفر رجعة دلالة فتح بخنا
وأقره المصنف (والطلاق
الرجعي لا يجزم الوطء) خلافا
للساغية رضي الله عنه (فلو طلق
لا عقر عليه) لأنه مباح (لكن
تكره الخلو بها) تنزيها (ان لم
يكن من قصده الرجعة والا
لا تكره وبشبه القسم ان كان من
قصده المراجعة

في الباب الاثنى أن المطلقة الرجعة لاحق لها في الجماع لا قضاء ولا ديانة ولذا استحب مراعاة ما يقع به وحشد
 فالقسم لاجل الاستئناس تأمل **(قوله ولا لا)** أي وان لم يكن من قصد المراجعة لا يثبت القسم لأنه لو ثبت
 مع عدم قصد هاربعاً أدى الى الخلوة فلهذا ما مر **(قوله وينكح مباته بمادون الثلاث)** لما ذكر ما يدرك به
 الطلاق الرجعي ذكر ما يدرك به غيره فخرج ولذا عقده في الهداية هنا فصلاً **(قوله بالاجماع)** راجع الى قوله
 في العدة وهو جواب عن سؤال هو أنه قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب أجله يعني انقضاء
 العدة عام تكفي جازل الزوج تزوجها في العدة والنشر بعصومه عنقه والجواب أنه خص منه العدة من الزوج
 نفسه بالاجماع **(قوله ومنع غيره)** أي غير الزوج في العدة لا يشبهه بالنسب بالمعنى فإنه لا يوجب على حقيقة
 أنه من الأول أو الثاني وهذا حكم شرعية العدة في الأصل والمراد به كراهة نكاحه نكاحاً عاماً لا يوجب عدم المانع من تخصيص
 الزوج بالاجماع لا يبين علمه لأنه رد عليه الصغيرة والابنة وعدة الوفاة قبل الدخول وعدة الحيض والحجبة
 الثانية والثالثة فإنه لا يشبهه في ذلك ولا يجوز التزوج في المدة لعله أخرى هي اظهار خطر الحمل أو هو حكم
 تعبدى ونعم يمانية في النكح **(قوله لا ينكح)** مطلقاً تقديره لفظ ينكح هو مقتضى العطف على ما قبله لكن الأولى
 أن يزيد ولا يبطأ بملك عين لأنه كالأجل له نكاحها بالعد لا يحل له وطؤها بالملك كما يأتي ولو قال لا تحل كما في الآية
 الكريمة لشمل كلامهما **(قوله من نكاح صحيح نافذ)** احتراز للصحيح عن الفاسد وهو ما عدم بعض شروط الصحة
 ككونه بغير شهوة فإنه لا حكم له قبل الوطء وبعده يجب مهر المثل والطلاق فيه لا ينقص عدداً لأنه متاركة فلو
 طلقها ثلاثاً لا يقع شيء وله تزوجها بالحل كما تقدم آخر باب الصريح واحترازاً لنافذ عن الموقوف في نكاح
 الرقيق من الفتاوى الهندية عن المحيط إذا تزوج العبد أو المكاتب أو المذنب أو ابن أمة الولد بلاذن المولى ثم
 طلقها ثلاثاً قبل إجازة المولى فهذا الطلاق متاركة النكاح لا يطلق على الحقيقة حتى لا ينقص من عدد الطلاق
 فإن أجاز المولى النكاح بعده لا يعمل إجازته وإن أذن له بتزويجها بعده كرهت له تزويجها ولم يأتزق بينهما **(قوله)**
 كما سقته أي في باب العدة حيث قال هناك والخلوة في النكاح الفاسد لا توجب العدة والطلاق فيه لا ينقص
 عدد الطلاق لأنه فسخ جوهره وأه ولم يذكر الموقوف هناك لأنه من أقسام الفاسد ويحتمل أن مراده ما يأتي قريباً
 من قوله خرج الفاسد والموقوف الخ فإنه وإن كان في الحال لكنه يفهم أنه في الذي طلق غير معتبر أيضاً وليس
 مراده الإشارة الى تحقيق ما يأتي بعده من قوله ثم هذا كله فرع صحة النكاح الأول الخ لأن مراده به صحته
 في المذهب كلها كما ستعرفه وليس يحتاج فيه فافهم **(قوله وما في المشكلات)** حيث قال من طلق امرأته
 قبل الدخول بها ثلاثاً أنه يتزوجها بالتحليل وأما قوله تعالى فإن طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجاً
 غيره ففي المدخل بها **(قوله باطل)** أي أن حل على ظاهره ولذا قال في الفتح أنه زلة عظيمة مصادمة للنص
 والاجماع لا يحل لمسلم رآه أن ينقله فضلاً عن أن يعتبره لأن في نقله اشاعته وعند ذلك يفتتح باب الشيطان
 في تحقير الأمر فيه ولا يخفى أن مثله مما لا يسوغ الاجتهاد فيه لقوت شرطه من عدم مخالفة الكتاب والاجماع
 نعوذ بالله من الزيف والاضلال والأمر فيه من ضروريات الدين لا يعدا كقارح مخالفته اه أقول والمذاق يقترباً
 ذكره الزاغدي في آخر الحاوي في أول كتاب الحيل فإنه عقد فيه خلافاً لحيلة تحل المطلقة ثلاثاً وذكره
 هذه المسئلة غير قابل للتأويل الا في ذكره حيلة كثيرة كلها باطلة مبنية على ما يأتي رده من الاكتفاء بالعقد بدون
 وطء **(قوله أو مؤول)** أي بما قاله العلامة الجاردي في شرحه مخرراً لا ذكر على درر البصار ولا يشكل
 ما في المشكلات لأن المراد من قوله ثلاث طلاقات متفرقات لا توافق ما في عامة الكتب المنقضة اه وقد منا
 تأييد هذا التأويل بجواب صاحب المشكلات عن الآية فإن الطلاق ذكره مافترق فأمع التصريح بما عدم
 الحل فاجاب بأنها في المدخل بها فافهم **(قوله كما مر)** أي في أول باب طلاق غير المدخول بها **(قوله حتى)**
 بطأ غايته أي حقيقة أو حكماً كما لو تزوجت بمحبوب فخلت منه كاستيائه وشمل ما لو طلقها حائضاً أو محرمة
 وشمل ما لو طلقها في زواج كل زوج ثلاثاً قبل الدخول فترجعت بالتحليل لا يحل له من بعد حتى تنكح زوجاً
 الوطء بالنكاح بعدم هي عدة الأول لمدخولها أو صحت عنه لظهوره ثم اعلم أن اشتراط الدخول ثابت
 بالاجماع فلا يكتفى بمجرد العقد قال القسطنطيني وفي الكشف وغيره من كتب الأصول أن العلماء غير سعد بن
 المسيب انفقوا على اشتراط الدخول وفي الزهدي أنه ثابت بالاجماع الآية وفي المسئلة أن سعداً رجع عنه الى

مطلب
 في العقد على المباتة

والالا قسم لها بمرجوع البدائع
 قال وصبر حوا بأن له شرب امرأته
 على ترك الزينة وهو شامل
 للمطلقة رجعيًا (وينكح مباته
 بمادون الثلاث في العدة وبعد دعا
 بالاجماع) ومنع غيره فيما لا يشبه
 النسب (لا) ينكح (مطلقة) من
 نكاح صحيح نافذ كما سقته (بها)
 اي بالثلاث (لو حرة وثنتين لوامة)
 ولو قبل الدخول وما في المشكلات
 باطل أو مؤول كما مر (حتى بطأها
 غيره

قول الجوهري في ٤٦ يسود وجهه وسعدون أفق به يبرزو مانسب إلى الصدر والشهد فليس له أثر في مصنفاته بل فيها تبينه **ذكر** في الخلاصة عنه أن من أفق به فعله لعنة الله والملائكة والناس أجمعين فانه مخالف الاجماع ولا يتخذ قضاء الشافعي به وتعامه فيه **قوله** (ولو مراها) هو الذي من البلوغ نهر ولا بد أن يطلقه بعد البلوغ لأن ملاقه غير واقع درمنتي عن التاتريانية **قوله** (بجامع مثله) تفسير للمراها ذكره في الجامع وقيل هو الذي تقتل آله وتشتبه النساء **كذا** في الفقه ولا ينبغي أنه لاتاني بين القولين نهر والاولى أن يكون حزا بالغا فان الانزال شرعا عندما كان كافيا لخاصة فالاولى الجمع بين المذهبين لانه كالجلد لا يحد في حنيفة ولا مال أصحائي إلى بعض أقواله ضرورة كافي دياحة المعنى فهستاني وفي حاشية الفتنال وذكر الفقيه أنوالمث في تأسيس النكاح أنه اذا لم يوجد في مذهب الإمام قول في مسئلة ترجع إلى مذهب مالك لانه أقرب المذاهب إليه اه **قوله** (أو خضا) بفتح الخاء وهو من قطعت خضبتاه وانما جاز تخلفه لوجود الآية ط **قوله** (أو مجنونا) بنونين ح وفي نسخة أو مجنوبا وباءين وهو الذي لم يبق له شيء من عقله في محل الختان لكن شرط تخلفه أن تخلف منه كما يأتي **قوله** (أو ذنبا لذمتي) أي ولو كان الفاسد لاجل زوجه المسلم كما في العبر **قوله** (خرج الفاسد والموقوف) أي خرجا بقيد الفاسد وفيه أن الفاسد يقابل العقيم لا النافذ لأن النافذ من العقود لا يتوقف على اجازة غير العاقد فليس بمرط فاسد نافذ بالمعنى المذكور ثم الموقوف فيه طريقتان للشافعي قبل هو قسم من العقيم وقيل من الفاسد كما سبق في تحفته في البيوع ان شاء الله تعالى ففعل الطريق الثاني كل موقوف فاسد ولا عكس لغو وبشال أيضا في عجم نافذ ولا يصح العكس على الطريقين فافهم وبه علم أنه كان ينبغي للمصنف متابعة الأكثر غيره في التعبير بشكاح عقيم فيخرج الفاسد وكذا الموقوف على أحد الطريقين وقد يجاب بأن الشكاح المطلق هو العقيم فيخرج به الفاسد **قوله** (ووطئها قبل الاجازة لا يلحقها) أي وان اجاز بعد ولعل وجهه أن الشكاح المشروط بالنص يصرف إلى الكامل لانه المعهود شرعا بخلاف الفاسد والموقوف والافادة صرحوا بأن الموقوف يشهد سببا في الحال أو آخر حكمه إلى وقت الاجازة فيظهر بها الحال من وقت العقد **قوله** (ومن انصف الحيل الخ) أي حيل التحليل على وجه يؤمن قيم من علوقها منه ومن استناعه من طلاقها ومن ناهى وأمر التحليل بين الناس بخلاف ما اذا كان حزا بالغا **قوله** (لكن الخ) استدراك على هذه الحيلة وحاصله أنها انما تنافى على ظاهرها مذهب من أن **الصحافة** في النكاح ليست بشرط لان تصاد ما على رواية الحسن الملقى بها من أنها شرط فلا يلحقها الرقيق لعدم الكفاية ان كان لها ولي لم يرض بذلك والابان لم يكن لها ولي أصلا أو كان ورثي فعلها انتفاها كما مر في باب الكفاية هذا أحد وجهي من أوردتهما الإمام الحلواني فأيهما كما في البرازية أن المراهق فيه خلاف ففعله رفع إلى حاكم يرى مذهب من لا يقول بالعدة فيفضله فلا يحصل المرام اه **قوله** (انه لا يلحقها) الاولى حذف انه **قوله** (وتعفى عنه) ذكر بعض الشافعية حيلة لاسقاط العدة بأن تزوج لصغير لم يبلغ عشرين ويبدل بها مع انتشارا لانه ويحكم بعهدة النكاح شافعي ثم يطلقها الصبي ويحكم حنبل بعهدة طلاقه وانه لا عدة عليها أما لو بلغ عشرين الزمت العدة عند الحنبل أو يطلقها ووليه اذ ارأى في ذلك المصلحة ويحكم به مالكي وبعده وجوب العدة وطولته ثم يزوجها الاقول ويحكم شافعي بعهدة لان حكم الحاكم رفع الخلاف بعد تقدم الدعوى مستوفيا شرعا فله فصل للاول اه قلت ومن شروطه أن لا يأخذ على الحكم ما لا وفي قوله ويحكم به مالكي مخالفة لما قدمناه من اشتراط الانزال عند مالك وكأنه قول آخر **قوله** (أي الثاني) أي النكاح الثاني ويجوز أن يراد الزوج الثاني وعليه جرى الزيلعي لكنه مجاز قال العيني والاول أثرب والثاني أظهر نهر **قوله** (لا يملك بين) عطف على قوله بشكاح نافذ **قوله** (لا شرط الزوج بالنص) أي في قوله تعالى نسي تتكح زوجا غيره فانه جعل غاية لعدم الحل الثابت بقوله تعالى فلا تحل له فإذا طلق زوجته الامه فثبتت ثم بعد العدة ومثما هو لا يملكها الا قول لان المولى ليس بزوج **قوله** (ولا يملك امه الخ) عطف على قوله المولى أي لوطلة فثبتت وهي امه ثم ملكها أو نزلنا وهي حرة فارتدت ولحققت بدار الحرب ثم سببت وملكها لا يملك لموطر هاتيك العين حتى يزوجها فيدخل بها الزوج ثم يطلقها كافي الفقه ثم لا ينبغي أن هذه المسئلة لم يشغلها كلام المصنف لا منطوقا ولا مفهوما فلا يصح نفي بيعها على قوله لا يملك بين لان معناه لا يملكها المطلق حتى يطلقها غيره بالنكاح لا يملك البين فاشترط وطو

مطلب
قال اصحابنا الى بعض اقوال مالك رحمه الله ضرورة

ولو القبر (مراها) بجامع مثله وتدره شيخ الاسلام بعشر سنين أو خضا أو مجنونا أو ذنبا لذمتي (بشكاح) نافذ خرج الفاسد والموقوف فلو نكحها عابد بلاذن وليه ووطئها قبل الاجازة لا يلحقها حتى يطلقها بعدها ومن اذنب الحليل ان تزوج لمملوك مرأها قن سباهدين فاذا أوبل بنكحها لا يبطل النكاح ثم تبعته ابدا آخر فلا يظهر مرأها لكن على رواية الحسن الملقى بها أنه لا يلحقها لعدم الصحافة ان لها ولي والا فيصالحا انتفاها كما مر (وتعفى عنه) أي الثاني (لا يملك بين) لا شرط الزوج بالنص فلا يلحقها وطو المولى ولا يملك امه بعد طلقين أو حرة بعد ثلاث وودة وصبي

مطلب
بحيلة لاسقاط عدة الحليل

بالنكاح لا بالملك هو الغير فلا نفس المطلق بل يصح تنقيح الاولى وهي عدم حياها للمطلق بوطء المولى ثم لو قال المصنف فيما تزلزله لا يتكف ولا يطلأ بملك بين الخالص تنقيح هذه أيضا كما أفاده ح فيستن جملة تنقيحها على قوله لا اشتراط الزوج بالنص فان الزوج المشروط بالنص جعل غاية لعدم الحبل كما عرفت وهو شامل لعدم الحبل يشكاح أو ملك بين فيصح تنقيح المستثنين عليه فافهم (قوله من فرق بينهما) أراها بالتفريق المنع عن الوطء من عموم الجواز فيشعل القاطع للنكاح وغيره فلا يراد أنه لا تفريق في الظاهر فافهم (قوله لم تحل له أبدا) أي ما لم يكفر في الظاهر ويكذب نفسه أو منه في حق اللعان ح فوجه الفحص بين المستثنين أن الرذة واللحاق والسبي لم يتطل حكم الظاهر واللعان كما لم يتطل حكم الطلاق (قوله في الحبل المتين) هو محمل غيبوبة الحشفة من القبل (قوله فلو كانت صغيرة) محتملة لقوله والشرط المتين بوقوع الوطء فلو وطئ ففضة تنقيح على قوله في الحبل المتين وكان عليه عندنا بالواو (قوله لم تحل له الأول) لأن قبلها لا تنيب فيه الحشفة ولذا لم يجبه الفصل بمجرد وطئها ولم تنيب به حرمة اندامه حتى حل وطئها بزوج بنتها (قوله والى) أي بأن كانت صغيرة بوطء مثلهما حل للأول لوجود الشرط وهو الوطء في محله المتين المار بغير الفصل كما يأتي وأن أفصاها بهذا الوطء لأن الافضاء حصل بعد الوطء المتين بشرعا بخلاف المفضاة قبله حصول الشك في كون الوطء في القبل أو في البر وهذا الشك حاصل قبل الوطء لا بعده فافهم (قوله برازية) لم أرها بقوله وان أفصاها من رأته في الفتح والنهر (قوله الا اذا حبلت الخ) قال في الدر المنثور وقد نظم الفقيه الاجل سراج الدين أبو بكر على ابن موسى الهاملي رحمه الله ذلك نظما جيدا فقال

وفي المفضاة مسئلة تحجبه * لدى من ليس يعرفها غريبه
اذا حرمت على زوج وحلت * لسان نال من وطء نصيبه
فطأها فلم تحل فليت * حلالا للتدبير ولا خطيئه
لشك أن ذاك الوطء منها * بفرح أو شككته القريبه
فإن حبلت فقدر وطئت بفرح * ولم تن الشكول للناسيبه

(قوله فأنما لا تحل حتى تحل الخ) هذه العبارة أعزها المصنف في المخ للبرازية والذي في الفتح هكذا فلا تحل بصفه حتى تحل ثم قال وفي التعبير يد لو كان مجزوما لم تحل فان حبلت وولدت حلت للأول عند أبي يوسف خلافا لمحمد اه (قوله حتى ثبت) برفع ثبت على أن حتى ابتدائية (قوله فلا تنصير على الوطء قصورا الخ) أي اقتصار المتنوع على قراههم حتى يطأها غيره وهذا ما أخذ من المصنف في المخ وقال الرحي جعله قصورا مع أنه هو الذي عليه المتنوع والشرح وشبهه حديث العسيلة الذي ثبت به الحكم وما تمسك به رواية عن أبي يوسف لم تعقد فترجى بها على ما هو المذهب وهو التصور اه قلت لكن جزم به في الخافية وغيره وكذا في الفتح كما عرفت ونظرة الزباني عن الخافية وقال خلافا لفرزومله في البدائع وهذا أيضا اعتماد قول أبي يوسف ثم الوجه قول محمد وزفر ولا ينافيه ثبوت النسب فانه يعتمد قيام الفراش وإن لم يوجد وطء حشفة والتعليل يعتمد الوطء لا مجرد العقد المثلث للنسب فانه خلاف الإجماع كما تقدم ويلزم على هذا ثبوت التعليل بتزوج مشرق في بقرية جات بولسته أشهر رائثون نسبه مع العلم بعدم الوطء وماذا إن لا يكون النسب مما يحتمل لاثباته بما أمكن ولو هو بما علمنا من الولد للفراش وأقامة للعقد مقام الوطء كالمخلوعة الموجهة للعة وأما التعليل فقد تردد الشرع في ثبوته ولذا قالوا إن رعيته لا غاظة الزوج عموم بل بما يغض حين عمل أنغض ما يباح فلذا اشترطوا فيه الوطء الموجب للفصل بالإبلاج الحشفة بلا حائل في الحبل المتين احترازا عن المفضاة والصغيرة من بالغ أو مراهق فادروا عليه بعقد صحيح لا فاسد ولا موقوف ولا بملك بين (قوله والموت عتالا) أي لو ماتت عنها قبل الوطء لا يحلها للأول وإن كان الموت كالدخول في إيجاب العدة وتقرير المهر المسمى لأن الشرط هنا الوطء (قوله واستشكله المصنف) الضمير يرجع إلى الإحلال المفهوم من قول المصنف يحلها وأصل الإشكال لصاحب العرقاقة قال بعد ذلك هذا الفرع مع أنه نقل في المحط من كتاب الطهارة أنه لو أتى امرأة وهي عذراء لا غسل عليه ما لم ينزل لأن العذرة ما تمنع من مواراة الحشفة اه أي ولا يحلها الا الوطء الموجب للفصل ط وأجاب الرحي والسامح في جعل ما في القنية على ما إذا أزال البكارة بقرينة الإبلاج فانه لا يكون بدونه وفيه أن

تعلوه من فرق بينهما فأنظر أراؤه أن ثم ارتدت وسيدت ثم ملكها لم تحل له أبدا (والشرط المتين بوقوع الوطء في الحبل) المتين بدة وكانت صغيرة لا بوطء مثلهما لم تحل للأول والاحتل وان أفصاها برازية (فلو وسن) مفضاة لا تحل له الا اذا حبلت لعل أن الوطء كان في قبلها (كما لو تزوجت بمجرب) فأنما الفصل حتى تحل لوجود الدخول حكما حتى ثبت النسب فتح فلا تقتصر على الوطء قصورا لأن بعم بالحقيقي والحكمي (والا بلاج في محله البكارة يحلها والموت عتالا) حكم في القنية واستشكله المصنف وفي النهر وكأنه ضعيف لما في التبيين يشترط أن يكون الإبلاج موجبا للفصل وهو التواء الختانين بلا حائل يمنع الحرارة وتكونه عن قوة نفسه فلا يحلها من لا يقدر عليه الا بعبادة اليد

الاذا اتعش وعمل ولو في حبس
ونفاس واحرام وان كان حراما
وان لم ينزل لان الشرط المذكور
لا اشيع قلت وفي الجنبى الصواب
حلها بدخول الحشفة مطلقا لكن
في شرح المشار لابن ملك نوو طها
وهي نائمة لا يحلها الاول لعدم
ذوق العسلية وينبغي ان يكون
الوطء في حالة الانغماء كذلك
(وكره) التزويج للثاني (بحر مجا)
لحديث ابن ابي اسباط الخليل واخبر له
(بشرط التخليل) كثر زوجتك على
ان احلها (وان حلت للاول)
لعمدة النكاح بطلان الشرط
فلا يجبر على الطلاق كما حققه
الكل خلافا لما زعمه البرازي
ومن لطيف الجليل قوله ان
تزوجتك وجامعتك او وامسكتك
فوق ثلاث متلا فانت بائن ولو
خافت ان لا يطلقها تقول زوجتك
نفسى على ان امرى بيدى زيلجى
وعنائه في العمادية (اما اذا
اضمر اذ لا لا يكره) وكان الرجل
(ما جودا)

عبارة القصة فكذلك اذا اوجع الى مكان البكارة وحل الى على معنى في بعد ثم لا ينبغي ان ما يتبرده صاحب القصة
لا يعتمد عليه كيف وهو مخالف لما في المشاهير كقول الهداية والشرط الايلاج وقول الفقيه بقيد كونه عن قوة
نفسه وان كان ملقوا فاجتزأ اذا كان مجرد حرارة الحمل الخ ما ياتي عن التبيين وكذا ما مر عن البرازية ومسئلة
المقصود وبعد اعتراف المصنف باشكاله ما كان ينبغي له جعله متنا (قوله الا اذا اتعش وعمل) هذا المذكرة
في التبيين لم ذكره في القصر والنهر والفاخر ان الاستسنا منقطع لان الاتعاش والاحتباس والمراد به والعمل
ان يكون له نوع انتشار يحصل به ايلاج كدلا يكون بمنزلة ادخال حرقه في الحمل فانه ربما لا يحصل به القاء الختانين
ولذا قال بعد ذلك في الفتح بخلاف من في آله فتور وأولجها فيها حتى اتى الختانان فانها تحل به (قوله ولو
في حبس الخ) الاولى حذف هذه الجملة من البيّن وذكرها عند قول المصنف حتى يطأها غيره (قوله مطلقا)
أى سواء كان الايلاج بمساعدة اليد أو لا وبعبارة الجنبى وقبل ايلاج الشيخ الفاني بيده يحلها وقبل اذا تم نشر
آله فأدخله بيده أو يدها أو كان الذكرا أشل لا يحلها بالايلاج والصواب حلها لانه متعلق بدخول الحشفة اه
وأقر في النشر لانه وهو خلاف ما مضى عليه الزيلجى وابن الهمام وصاحب التبرك كمر وفيه أ الحل معلق
بذوق العسلية كما قلت فأتى (قوله ولكن في شرح المشار الخ) فنه ان هذا الكتاب ليس موضوعا لقتل
المذهب واطلاق المتون والشروح رده وذوق العسلية للنافعة موجود حكما لا يرى أن الشائم اذا وجد الليل
يجب عليه الغسل وكذا المعنى عليه مع أن خروج الخ لا يوجب الامع وجود اللذة وماذا الا للوجود ها حكما
لا تار بما حصلت ودخل عنها بقل النوم والانغماء وقد تقدم أن الجنون يحلها والجنون فوق الانغماء والنوم
رجح قلت ورأيت في معراج الدراية ووطء النائمة والمعنى عليها يحمل عندنا وفي أحد قولى الشافعى اه هكذا
رأيت في نسخة سقيمة فتراجع نسخة أخرى ثم لا ينبغي أن نومه وانغماء كدومها وانغماء لكن اذا قلنا أن ايلاج
الشيخ الفاني لا يحلها ما لم يتعش ويعمل يلزم أن يكون مثله الشائم والمعنى عليه وكذا في جابها نعم على تصويب
الجنبى من الاكتفاء بدخول الحشفة يظهر الاحلال في الكل فأتى (قوله وكره التزويج للثاني) كذا
في البحر لكن في القصة ستاتي وكرة للاول والثاني وعزم محض مسكين الى الجوى عن الظهيرة وبني أن يزداد
المرأة بل هي أولى من الأولى في الكراهة لان العقد بشرط التخليل انما جرى بينها وبين الثاني والأول ساع
في ذلك ومتدب والباشراولى من التسبب ولنظ الحديث بشمل الكل فان الحمل لا يصدق على المرأة أيضا
(قوله لم يحدث لعن الحمل والحمل له) باضافة حديث الى لعن فهو حكاية للمعنى والالفاظ الحديث كما في الفتح لعن
الحمل والحمل والحمل له وهو كذلك في بعض النسخ (قوله بشرط التخليل) تأويل الحديث بحمل اللعن على ذلك وبأن
تمام الكلام عليه (قوله وان حلت للاول الخ) هذا قول الامام وعن أبي يوسف انه يفسد النكاح لانه في معنى
المؤقت ولا يحلها وعن محمد يصح ولا يحلها لانه استعمل ما أخره الشرع كما في قتل المورث هداية (قوله خلافا
لما زعمه البرازي) حيث قال زوجت المطلقة نفسها من الثاني بشرط أن يجماعها ويطلقها لتحل للاول قال
الامام النكاح والشرط جازان حتى اذا أتى الثاني طلقها أجبره القاضي على ذلك وحلت للاول اه وهو
ما أخذ من روضة الزندوسى قال في التهر قال الامام ظهر الدين هذا البيان لم يوجد في غيره من الكتب كذا في
العناية وفي فتح القدير هذا ما لم يعرف في ظاهر الرواية ولا ينبغي أن يعول عليه ولا يحكم به لانه مع كونه ضيف
الثبوت تنوعه قواعد المذهب لانه لا شك أنه شرط في النكاح لا يقتضيه العقد وهو مما لا يطل بالشرط
القاسدة بل يطل الشرط ويصح فيجب بطلان هذا ون لا يجبر على الطلاق اه (قوله أو وامسكتك) أى
أو بئول ان تزوجتك وامسكتك وهذا اذا خافت امسا كها مطلقا والاو اذا خافت امسا كها بعد الجماع
(قوله ولو خافت الخ) الاولى أو تقول زوجتك الخ لان الحليتين السابقتين سيهما الخوف المذكور
ط (قوله ونماه في العمادية) حيث قال ولو قال له ان تزوجتك على ان أمر ليديك فقلت جاز النكاح ولغا
الشرط لان الامر انما يصح في الملك أو مضافا اليه ولم يوجد واحد منهما بخلاف ما مر فان الامر صار بيدها
مقارن الصبر وهما منكوحه اه نهر وقد تقدم قبل فصل المشقة والحاصل ان الشرط صحيح اذا ابتدأت المرأة
لا اذا ابتدأ الرجل ولكن الفرق خفي ثم يظهر على القول بأن الزوج هو الموجب تقدم وتأخر المرأة هي
القابلة كذا تأتى (قوله اما اذا اضمر ذلك) محتمر قوله بشرط التخليل (قوله لا يكره) بل يحل له في

قولهم جميعا قسنا في عن المتغيرات (قوله لقصد الاصلاح) أي اذا كان قصده ذلك لا يجزئ قسنا الشهوة ونحوها واورد السروجي ان الثابت عادة كالثابت نضا أي فيه بشرط التحليل كانه مخصوص عليه في العتد فيكرهه واجب في الفسخ بانه لا يلزم من قصد الزوج ذلك ان يكون معروفا به بين الناس انما ذلك فين نصب نفسه لذلك وصار مشتهرا به اه تأمل قوله وتأويل المعن الخ الا وانه يقول وقيل وتأويل المعن الخ كما هو عبارة البرازنية ولا سيما وقد ذكره بعد ما مشى عليه المصنف من التأويل المشهور عند علماءنا فيفسد انه تأويل آخر وأنه ضعيف قال في الفقه وهذا قول آخر وهو أنه ما جوروان شرط لقصد الاصلاح وتأويل المعن عند هؤلاء اذا شرط الاجر على ذلك اه قلت والمعن على هذا الخ لا يظهر لانه كما أخذ الاجرة على عبس التيس وهو حرام ويقر به انه عليه الصلاة والسلام معاه التيس المستعار وأورد على التأويل الأول أنه مع اشتراط التحليل مكروه فخر بما وفاق الحرام لا يستوجب المعن ففسل المعكروه أولى أقول حقيقة المعن المشهورة هي الطرد عن الرجة وهي لا تكون الا للكفار ولذا لم تجز على معين لم يعلم موته على الكفر بدليل وان كان قاسما متهورا كزبد على المعتمد بخلاف نحو البليس وأبي لهب وأبي جهل فيجوز بخلاف غير المعين كالفالين والكاذبين فيجوز أيضا لأن المراد جنس الفالين وفيهم من يموت كافرا فيكون المعن لسان أن هذا الوصف وصف الكافرين للتغير عنه والتغير منه لا لتصد اللعن على كل فرد من هذا الجنس لأن المعن الواحد المعن كهذا الظالم لا يجوز فكيف كل فرد من أفراد الفالين واذا كان المراد الجنس لما قلنا من التغير والتغير لا يلزم أن تكون تلك المعصية حراما من الكبائر خلا فأن اطأ المعن بالكفر فانه ورد المعن في غيرها كلعن المصورين ومن أم قوما وهمل كارهون ومن سل مضمته أي تقو على الطريق والمرأة السلاء أي التي لا تحضب بديها والمرأه أي التي لا تتكحل والمرأة اذا خرجت من دارها بغيران زوجها سوانا كع اليد وازمات القبور ومن جلس وسط الحلقة وغير ذلك ومنه ما هنا هذا ما ظهري لكن يشكل على منع لعن المعين مشروعية اللعان وفيه لعن معين نعم يجب بانه معلق على تقدير كونه كاذبا لكنه لا يخرج عن لعن معين تأمل ثم رأيت في لعان القهستاني قال المعن في الاصل الطرد وشرعا في حق الكفار لا بعد من رجة الله تعالى وفي حق المؤمنين الاسقاط عن درجة الابرار اه وفي لعان البغوان قلت هل يشرع لعن الكاذب المعين قلت قال في غاية البيان من باب العدة وعن ابن مسعود أنه قال من شاء باهله والمباغلة الملاعة وكانوا يقولون اذا اختلفوا في شيء بله الله على الكاذب متا قالوا هي مشروعة في زماننا أيضا اه وعن هذا قيل ان المراد باللعن في مثل ذلك الطرد عن منازل الابرار لا عن رجة العزيز الغفار وقيل ان الاشبه أن حقيقة المعن هذا ليست بقصود بل المقصود اظهار حساسة المحلل بالباشرة والمحلل له بالعود اليها بعد صاحبة غيره وعزاه القهستاني في الكشف ثم قال وفيه كلام فتأمل اه ولعل وجهه أنه لو كان كذلك لا يلزم كونه مكروها فخر بما (قوله ثم هذا كله) أي كل ما مر من لزوم التحليل بالشروط المارة وكراهة التصريح بالشرط (قوله فرع صحة النكاح) كذا عبر في النهي والمراد حصته باتفاق الأئمة لا حصته عندنا بشرية ما بعده فافهم وقدم أنه لو كان فاسدا أو موقوفا لا يلزم التحليل بل تحل بدونه وان كره وهل تقبل دعواه الفساد عندنا لا اسقاط التحليل لم أره الا أن نم بأق آخر الباب انه لو ادعى بعد الثلاث انه طلقها واحدة قبل وانقضت عدتها لايصد فان وسأني هذه المسألة في العدة وتأني هذا الحادثة الفتوى في ذلك فراجعها (قوله او محضرة فاسقين) أي تحقق فسقهما والافظاها بعد الذبكي عند الشافعي فافهم (قوله رفع الامر لشافعي الخ) أقول الذي عليه العمل عند الشافعية هو ما حرره ابن جبر في التخصة من ان الحاكم لا يحكم بفسخ النكاح بالنسبة لسقوط التحليل وذلك أنه ذكر أن الزوجين لو اختلفا أو اقاما بينة بفساد النكاح لم يلق ذلك بالنسبة لسقوط التحليل لانه في الله تعالى نعم يجوز لهما العمل به باطنا لكن اذا علم بما الحاكم فرق بينهما قال في موضع آخر وحينئذ في نكح مختلفا فيه فان قلنا القائل بعينه أو حكم بهما من يراها ثم طلق ثلاثا في التحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تلقين للتقليد في مسألة واحدة وهو مجتمع قلعا وان اتى التقليد والحكم لم يمتحج لحل ثم عيّن أنه لو ادعى بعد الثلاث عدم التقليد لم يقبل منه لانه يريد بذلك رفع التحليل الذي يلزمه باعتبار ظاهر قوله وأيضا ففعل المكلف ببيان عن الالغاء لسيان وقع منه ما يصرح بالاعتدابه كالتطبيق ثلاثا هنا اه والذي يخر من كلامه أن الزوج ان علم بفساد النكاح فان قلنا القائل

مطلد
في حكم لعن العصاة

لقصد الاصلاح وتأويل
اللعن اذا شرط الاجر
البرازي ثم هذا كل فرع صحة
النكاح الاول حتى لو كان
بلاوي بل بعسارة المرأة أو بالفظ
هبة أو محضرة فاسقين ثم طلقها
ثلاثا أو اراد حلها بلا زوج يرفع
الامر لشافعي

مطلد
في حيلة اسقاط التحليل بحكم
شافعي بفساد النكاح الاول

بعثته أو حكم بها حاكم براها لا يسقط التحليل ولا اسقط وله تجديد العقد بعد الثلاث ديانة وإذا علم به الحاكم فترك
 بينهم ما ولو ادعى عدم التقليد لم يصدق به الحاكم وإذا علمت ذلك علمت أنه لا فائدة في قول الشارح ما لغيره يرفع
 إلا ما شافعي إذ لا يحكم الشافعي بسقوط التحليل ولا يقبل ما يقطعه لـكن قال ابن قاسم في حاشية الحنفية
 إن له تقليد الشافعي والعقد بلا حلل لأن هذه قضية أخرى فلا تنطبق ما يحكم به بعضه التقليد الأول حاكم اه
 قلت لكن هذا في الدبابة لما علمت من أن الحاكم يفرق بينهما ما إذا علم به لأن التحليل حق الله تعالى فمن صرح شيخ
 الاسلام زكريا في شرح منجه بأن الزوجين لو اختلفا في المسمى ومهر المثل واقتت منه على فساد ثبت مهر المثل
 وبسقط التحليل نعم اه لـكن استظهر ابن حجر عدم سقوطه والله أعلم فإن قلت يمكن الحكم به عندنا على
 قول محمد باشرط الولى قلت لا يمكن في زماننا لانه خلاف المعتد في المذهب والقضاء ما مرون بالحكم به صامح
 الاقوال على أنه نقل في النازخانية أن شيخ الاسلام سئل هل يصح القضاء به فقال لا أدري فإن محمدان بشرط
 الولى لكنه قال لو طلقها ثم أراد أن يتزوجها فاني أكره له ذلك اه أى فان لفظا أكرهه قسبة تعمل من المجتهد في
 الحرام (قوله ففضى به) أى بجعلها للأول وقوله وبطلان النكاح عطف سبب على مسبب فان قضاءه يبطلان
 النكاح الأول سبب لها بالزوج آخر اه ح وانما ذكر القضاء بتصريح الحاشية الخلافية كالجمع عليها ط
 وقدمنا في باب التعليق ما ينبغي استدكاره هنا ولانعيده اقرب العهده (قوله أى في القاسم والآتى
 لافى المنقضى) عبارة البرازية على ما في التهر وبه لا يظهران الوطى في النكاح الأول كان حراما وان في الاولاد
 خبثا لان القضاء الاصح دليل النسخ يعمل في القاسم والآتى لافى المنقضى اه أى لان ما مضى كان مبنيا
 على اعتقاد الحل فتقليد المذهب صحيح وانما لمزعه العمل بخلافه بعد الحكم المزم كالتنسخ حكم لاخر لا يلزم
 منه بطلان ما مضى ومثله ما لو تغير رأى المجتهد وكذا الوفا حتى لم ينو وصلى به الظاهر ثم صار شافعيًا بعد
 دخول وقت العصر يلزمه إعادة الوضوء بالنسبة دون ما صلا به (قوله فالقول لها) كذا في الجر عبارة
 البرازية ادعت أن الشافعي جامعها وانكر الجماع حلت للأول وعلى القلب لا اه ومثله في الفتاوى الهندية عن
 الخلاصة ويخالف قوله وعلى القلب لا ما في الفتح والجر ولو قالت دخلني الثاني والثاني منكر ما لغيره بقولها
 وكذا في العكس اه قتائل (قوله فالقول له) أى في حق الفرقه كأنه طلقها لا حقها حتى يجب لها
 نصف المسمى أو كاله ان دخل بها يجر (قوله والزوج الثاني) أى نكاحه نهر (قوله مادون الثلاث) أى
 يهدم ما وقع من الطلقة والأول طلقتهن فيجعلها كأن لم يكونا وما قبل ان المراد أنه يهدم ما بيني من الملك الأول فهو
 من سوء التصور كما به عليه الهندية أفاده في النهر (قوله أى كأيهم الثلاث) تنصير قوله أيضا (قوله لانه
 الخ) جواب عما قاله محمد من أن قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره جعل غاية لانتهاية الحرمة الغلظة فهدمها
 واينواب أنه اذا هدمها يهدم مادونها بالاولى فهو عاتيت بدلالة النص وتبام مباحث ذلك في كتب الاصول
 وقوله ما هو مروى عن ابن عمر وابن عباس وقول محمد مروى عن عمرو وعلى وآبى بن كعب وعمران بن الحصين
 كافي الفتح (قوله وهو الحق) لبس هذا في عبارة الفتح لذكره في التبرير برتبته في التهر وعبارة الفتح بعدما
 أطال في الكلام من الجاسين فظهر أن القول ما قاله محمد وباقي الاثمة الثلاثة ولقد صدق قول صاحب الاسرار
 مسألة يخالف فيها كبار العصابة يعوز رفقهها ويصعب الخروج منها (قوله وأقره المصنف كغيره) أى كصاحب
 البحر والتهر والمقدسي والشرطاني والربلي والجوي وكذا شارح البحر المحقق ابن أمير حاج لكن المتون
 على قول الامام وأشار في متن المتن الى ترجيحه ونقل ترجيحه العلامة قاسم عن جماعة من أصحاب الترجيح ولم
 يعرج على ما قاله شيخه في الفتح وكذا لم يعرج عليه في مواهب الرحمن مع أنه كثيرا ما يتبع صاحب الفتح في ترجيحه
 (قوله بفضى عذته) أى الزوج الأول اسند العدة اليه لانه سبها نهر والافالعة للطلاق (قوله وعدة الزوج
 الثاني) ليس المراد انما قالت مضى عذتي من الثاني فقط بل قالت تزوجت ودخلني الزوج وطلقتى وانقضت
 عذتي كما ذكر في الهداية لان قولها مضى عذتي لا يفيد ما ذكر لو جوبها بانطويعه ومجرد ذلك لا يحل ومن ثم قال في
 النهاية انما ذكر في الهداية اخبارها مبطلانها وقالت حلت لك فتزوجها ثم قالت لم يكن الثاني دخل بي ان
 كانت عالمة بشرائط الحل لم تصدق والاصدق وفما ذكره مبسوطا لاصدق في كل حال وعن السرخسي لا يحل له
 أن يتزوجها حتى يستفسر حال اختلاف الناس في حلها بمجرد العقد وعن الامام الفضل لو قالت تزوجني فاني

فقدنى به وبطلان النكاح اى
 في القاسم والآتى لافى المنقضى
 برأية وفيها قال الزوج الثاني كان
 النكاح فاسدا أولا دخل بها
 وكذنه فالقول لها ولو قال الزوج
 الاول ذلك فالقول له أى في حق
 نفسه (والزوج الثاني يهدم

بالدخول) فلو لم يدخل لم يهدم انفاة
 قنية (مادون الثلاث أيضا) اى
 كما يهدم الثلاث اجماعا لانه اذا
 هدم الثلاث فادونها أولى خلافا
 لمحمد فبن طالت دونها وعادت
 اليه بعد آخر عادت ثلاث لورحة
 وثنتين لو امة وعند محمد وباقي
 الاثمة جابى وهو الحق فتح وأقره
 المصنف كغيره (ولو اخرجت
 مطلقة الثلاث بفضى عذته وعدة
 الزوج الثاني) بعد دخوله (وامانة
 تحمله

مطلد
 مسألة الهدم

تزوجت غيرها وانقضت عدتي ثم قالت ما تزوجت صدقت الآن تكون أقترت بدخول الثاني اه لانها غير
مناقضة بجعل قولها تزوجت على العقد وقولها ما تزوجت معناه ما دخل بي فاذا أقترت بالبدخول ثبت تناقضها
كما أفاده في الفتح وبأنى تمامه (قوله له أن يصدقها) لانه امان المعاملات لكون البضع متقوما عند الدخول
أو البيانات لتعلق الحل به وقول الواحد مقبول فيها درر (قوله إن غلبت محلي ظنه صدقها) أشار به إلى
أن عدالتها ليست شرطا ولهذا قال في البدائع وكان المحاصم وغيرهما لا بأس أن يصدقها ان كانت ثقة
عنده أو وقع في قلبه صدقها اه وكذا لو قالت منكوحه رجل لا تطلقني زوجي وانقضت عدتي جاز
تصدقها اذا وقع في ظنه عدلة كانت أم لا ولو قالت نكاحي الأول فاسد لا ولو عدلة كذا في البرازية بجر
(قوله وأقل مدة عدة عنده) أي عند الامام وهذا بيان لقوله والمدة تحتمله فلا احتقال فيما دون ذلك (قوله
بمحض) متعلق بقوله عدة وهذا أولى بما قبل أي بسبب كون المرأة حائضا فانهم واحترزه عن
العدة لا شهر في حق ذوات الاشهر فان عدتها ليس لها أقل وأكثر بل هي ثلاثة أشهر ولو حصة ونسفه الوامة
(قوله شهران) أي ستون يوما عنده لانه يجعله مطلقا في أول الطهر حذر من وقوع الطلاق في طهر وطئ
فيه فيحتاج الى ثلاثة اطهر بخمسة وأربعين وثلاث حصص بخمسة عشر رجلا للطهر على أقله والحض على وسطه
لان اجتماع اقلهما في مدة واحدة نادر وهذا على تخريج محمد لقول الامام أماعلى يخرج الحسن فيجعل مطلعا
في آخر الطهر حذر من تطويل العدة عليها فيحتاج الى طهرين ثلاثين وثلاث حصص ثلاثين رجلا للطهر على أقله
والحضي على اكثره ليعتدلا ويحتاج الى مثلها في عدة الزوج الثاني وزيادة طهر على تخريج الحسن تصدق
في مائة وخمسة وثلاثين يوما وعلى تخريج محمد في مائة وعشرين يوما اه أفاده ح قالت والمراد بزيادة الطهر
هو الطهر الذي تزوجت فيه الثاني وطلقاتها في آخره لكن يلزم على هذا التخرج وقوع الطلاق في طهر وطئها فيه
اذ لا بد من دخوله بها تأخرا وهذا يؤيد تخريج محمد (قوله ولا مائة أربعين) عطف على محذوف كأنه قال
لحزرة شهران ولا مائة أربعين يوما أي على تخريج محمد طهران ثلاثين وخمسة عشر وعلى تخريج الحسن
خمس وثلاثون يوما طهر بخمسة عشر وخمسة عشر بثمانين يوما على تخريج محمد وخمسة وثمانين
يوما على تخريج الحسن وتعمام التفصيل وحكاية الخلاف في التبيين ح (قوله ما لم تدع السقط) أي من
الزوج الاول لانه يمكن امضاها في يوم الطلاق فتدعى عدتها به اما ادعاؤه من الثاني فلا بد من أن يرضى
عليه زمن يمكن أن يثبت فيه بعض خلقه رضى قلت وكذا الوادعته من الاول لا بد أن يكون بينه وبين عدة
الاول مدة أربعة أشهر (قوله كما مر) أي في أول الباب حابي (قوله ولو تزوجت الخ) قال في الفتح
وفي التفريق ولو تزوجها ولم يسألها ثم قالت ما تزوجت أو ما دخل بي صدقت اذ لا يعلم ذلك الا من جهتها
واستشكل بأن اقدامها على النكاح اعترافا منها بعته فكانت مناقضة فينبغي أن لا يقبل منها كالمالك قال بعد
التزوج بها كسنت مجوسية أو مرتدة أو معتدة أو منكوحه الغير أو كان العقد بغير شه وذكروه في الجامع
الكبير وغيره بخلاف قولها لم تنقض عدتي ثم رأيت في الخلاصة ما يوافق الاشكال المذكور قال في الفتاوى
في باب البسالة لو قالت بعد ما تزوجها الاول ما تزوجت بأسر فقال الزوج الاول تزوجت بأسر ودخل بك انصدق
المرأة اه ما في الفتح أمول فتدفع الاشكال بان المطلقة ثلاثا قام فيها المانع من اراد العقد عليها ولا يزول
الا بعد وجود شرط الحل وذلك بأن تخبر بأنها تزوجت بعده بأسر ودخل بها وانقضت عدتها والمدة تحتمله وتخبر
بأنها حلت له وهي عالمة بشرائط الحل على ما مر عن النهاية فينبغي لا يقبل قولها لتناقض ما بدون ذلك فيقبل
ولا تناقض لاحتمال ظن الحل بغير ازداد العقد ولان اقدامها على العقد يدون نفسها لا يزول به المانع فلا يمكن
اعترافا ولذا قال السرخسي لا بد من استفسارها ويؤيده ما رعن الفضلي أيضا وهذا بخلاف قولها كنت
مجوسية الخ فانما حين العقد لم يتم مانع من اراد العقد عليها فصح العقد فلا يقبل اخبارها بما ينافيه لتناقضها
فان مجرد اقدامها على العقد اعتراف بعدم مانع منه فاذا ادعت ما ينافيه لم يقبل وما مر عن الفتاوى مجمل على
ما اذا تزوجها بعد ما فسرت فوقيقابين كلامهم وفي البرازية تزوجت المطلقة ثم قالت للنائي تزوجتني في العدة
ان كان بين النكاح والطلاق أقل من شهرين صدقت في قول الامام وكان النكاح الثاني فاسدا وان أكثر لا
وصح الثاني والاقدام على النكاح اقرار بعنى العدة لان العدة حق الاول والنكاح حق الثاني ولا يجتمعان

جائزه) أي لا الاول (أن يصدقها
ان غلبت محلي ظنه صدقها) وقل
مدة عدة عنده بمحض شهران
ولا مائة أربعين يوما لم تدع السقط
كما مر ولو تزوجت بعد مدة تحتمله
ثم قالت لم تنقض عدتي أو ما تزوجت
بأسر لم تصدق لان اقدامها على
النكاح دليل الحل وعين
السرخسي لا يحل تزوجها حتى
يستفسرها

مطلب
الاقدام على النكاح اقرار بعنى
العدة

وفي البرازية قالت طلقني ثلاثاً ثم
أرادت تزويج نفسها منه ليس لها
ذلك أصرت عليه ثم أكرهت
نفسها (صحت من زوجها أنه
طلقها ولا تقدر على منعه
من نفسها) لا بقله (لها قلة)
بدوا خوف القصاص ولا تقبل
نفسها وقال الأوزجندى ترفع
الأمر للقاضي فان حلف ولاينة
قالا ثم عليه وان قتله فلا شيء
عليها والبائن كالثلاث
برازية وفيها شهيد انه طلقها
ثلاثاً لها التزوج باخر لتطيل
لوعا بالنسي قلت بعنى ديانة
والصحيح عدم الجواز فتية وفيها
لوم بتدريه وان يتخلص عنها ولو
غاب صهرته وردته اليها لا يحل له
قتلها ويعد عنها جهده (وقيل لا)
تقتله قاله الاسيحي (وبه يفتي)
كافي التارخانية وشرح الوهبانية
عن المذهب أى والا ثم عليه كأمز
(قال بعد) أى بعد طلاقه ثلاثاً
(كان قبلها طلقته واحدة
وانقضت عدتها وصدقته)
المرأة (في ذلك لا يصدق فان على
المذهب) المفتي به كالمولم تصدقه
هي وقيل يصدقان ولو طلقها ثنتين
قبل الدخول ثم قال كنت طلقها
قبلها واحدة أخذ بالثلاث

(باب الابلان)

مناسيته البيونية ما لا

فدل الإقدام على المنفى بخلاف المطلقة ثلاثاً ان تزوجت بالاول بعد مدة ثم قالت تزوجت بك قبل نكاح الثاني
حيث لا يكون اقدمها لا ليعلى اصابة الثاني ونكاحه قالت المطلقة ثلاثاً تزوجت غيرة وتزوجها الاول
ثم قالت كنت كاذبة فيما قلت لم أكن تزوجت فان لم تكن أقرت بدخول الثاني كان النكاح باطلا وان
كانت أقرت به لم تصدق اه وهذا مؤيد لما قلنا من الفرق والتوفيق وبالله التوفيق وبما قررناه ظهر لك ما في
كلام الشارح والفتاواه انه تابع ما يجيء في الفتوى (قوله وفي البرازية الخ) اقتصر على بعض عبارة البرازية
تعال الجرح وهو غير مرضي وتعام عبارتها هكذا ونص في الرضاع على أنها اذا قالت هذا على رضاعا وأصرت عليه
له أن يتزوجها لان الحرمة ليست اليها فالواو به يبقى في جميع الوجوه اه. وقضاء المفتي به ان لها ان تزوج
نفسها منه هنا وهذا ما قدمه الشارح في آخر الرضاع بقوله وبغاده الخ وقد منا ان ما ذكره الشارح هناك نقله
في الخلاصة عن الصدر والشهد بلنقل وفيه دليل على انها لو ادعت الطلقات الثلاث وانكر الزوج حل لها أن
تزوج نفسها منه اه. وعلة في التهرب بأن الطلاق في حقها بما يحثي لاستقلال الرجل به فصر جوعها اه. أى
منع في الحكم ما في الديانة لو كانت عالمة بالطلاق فلا يحل وبما قررناه علت أن ما قدمه الشارح منقول لا بحث
منه فانهم (قوله انه طلقها) أى ثلاثاً لان ما دونها يمكن فيه تجديد العقد اذا كان ينكر (قوله لها قلة)
بدوا. قال في المحيط وينبغي لها أن تقتدى بعالمها أو صهره منه وان لم تقدر قتله متى علت أنه يقر بها ولكن
ينبغي أن تقتله بالدوا وليس لها أن تقتل نفسها وان قتله بالالة يجب القصاص اه. بجر (قوله فلا ثم عليه)
أى وحده وينبغي تقييده بما إذا لم تقدر على الاقتداء أو الهروب (قوله وان قتله الخ) أفاد اباحة الأمرين
ط (قوله لوعا بيا) تمام عبارة البرازية وان كان حاضر الا لان الزوج ان انكر احتج الى القضاء
بالفرقة ولا يجوز القضاء بها الا بمضرة الزوج اه (قوله والصحيح عدم الجواز) قال في الفتية قال يعنى
البديع والحاصل أنه على جواب شمس الأئمة والأوزجندى وتجه الدين النسبي والسيد أى شجاع وأى حامد
والسرخسى يحل لها أن تتزوج بزواج آخر فيما بينها وبين الله تعالى وعلى جواب الباقر لا يحل اه. وفي الفتاوى
المرجعية اذا أخبرها بقاء الزوج طلقها وهو غائب وسعيها أن تعذر وتزوج ولم يقده بالديانة اه. كذا في
شرح الوهبانية قلت هذا تأييد لقول الأئمة المذكورين فانه اذا حل لها التزوج باخبرها بقاءه ففعل لها
التحلل هنا بالاولى اذا سمعت الطلاق أو شهد به عدلان عندها بل صرحوا بان لها التزوج اذا ماها كآب منه
بطلاقها ولو على يد غير ثقة ان غلب على ظنها أنه حق وظاهر الاطلاق جواز في القضاء حتى لو علمها القاضي
بتركها فتصح عدم الجواز هنا مشكل الا أن يعمل على القضاء وان كان خلاف الظاهر تأمل نعم لو طلقها
وهو مقيم معها باعشر وامن عشرة الأزواج ليس لها التزوج لعدم انتضاء عدتها منه كآب أى يسانه في العدة
(قوله لا يحل له قتلها) يذنب جوارح الخلاف فيه بل القول بقتلها هنا أقرب من القول بقتلها فهما مآثر لانها
ساحرة والساحر يقتل وان تاب تأمل (قوله وقيل لا تقتله الخ) قتل في التارخانية أيضاً القول الاول بقتله
عن الشيخ الامام أبى القاسم وشيخ الاسلام أبى الحسن عطاء بن حرة والامام أبى شجاع ونقله عن فتاوى الامام
محمد بن الوليد السمرقندى عن عبد الله بن المبارك عن أبى حنيفة ونقل أيضاً أن الشيخ الامام نجم الدين كان
يحكى قول الامام أبى شجاع ويقول انه رجل كبير وله مشيخ اكبر لا يقول ما يقول الا عن صحة فالاعقاد
على قوله اه. وبه علم أنه قول معتد أيضاً (قوله وانقضت عدتها) انما قال ذلك لتصريح اجنبية لا يلحقها
الطلاق الثلاث أقول وهذا اذا لم يكن انتضاء العدة معروفاً للمسيء كره الشارح في آخر العدة عن الفتية أيضاً
طلقها ثلاثاً ما يقول كنت طلقها واحدة ومقت عدتها فلو مضى معروفاً للناس لم تقع الثلاث والانتقع
ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالبينه بعد انكاره فلو برهن أنه طلقها قبل ذلك بعدة طلقه لم يقبل اه. (قوله)
أخذ بالثلاث) لان اقدمه على الطلاق يدل على بقاء العصمة وتطلق ثلاثاً بلا قراره واحتياطاً ط والله
سبحانه أعلم

(باب الابلان)

(قوله مناسيته البيونية ما لا) أى مناسبة ذكر هذا الباب عقب باب الرجعة ما ذكره في الجرم من أن الابلان
واجب البيونية في نافي الحلال كالطلاق الرجعي اه. فيمكن أن المناسبة للبائن المذكوراً خراب الرجعة

في قوله وبشكم مباته الخ الحسن فيه أن المطلوب أبداً المناسبة بين كل باب ومقاله والباقي ذكر في باب الجمعة
استطرد فافهم (قوله هولة العين) وجعه الالباب فلهذا إلى بولي ابلاء كتحريف اعطي فزع (قوله
وشرع الحلف الخ) يشمل التعليق بما يشق فانه يسمى عينا كما قد مناه في باب التعليق ولهذا قال في الفقه وفي
الشرع هو العين على ترك قران الزوجة أربعة أشهر فصاعداً بالله تعالى أو يتعلق ما يشقه على القران قال
وهو أي من قول الكثر الحلف على ترك قرانها أربعة أشهر لأن مجرد الحلف يتحقق في نحو أن وطنك فلهذا على
أن أصلي ركعتين أو أغزو فانه لا يكون ذلك مولداً لانه ليس بما يشق في نفسه وإن تعلق اشقاه بعارض ذهبن من
النفس من الجن والكسل اهـ وهذا وارد على المصنف وما أجاب به في الجردة في الزهر وشرع المقدسي
(قوله على ترك قرانها) أي الزوجة حالاً أو مالا كقوله لاجنبية أن تزوجتك فوالله لا أقرب لك لان المعتبر وقت
تخيير البلاء كإبائى فلا حاجة إلى قول ابن كمال انه لا بد من أن يقال في التعريف حاصل في النكاح أو مضافاً
إليه على أن ذلك كافٍ في التهر شريطة وأن الشرط وخروجها من التعريف اهـ ودخل في الزوجة حالاً معتدة
الرجعي وما لو أتى من زوجته الحرة ثم أبانها بطلقة ثم مضت مدة البلاء وهي معتدة فانه يقع عليها أخرى كإبائى
وأورد عليه القهستاني ما في الحاشية لو أتى من زوجته الأمة ثم اشتراها فانت مدتة لم يقع اهـ قلت يجاب
بأن شرط ما في العقد فكأنها لم تكن زوجة وقته أو بأن الشرط بقاء الزوجة أو أضرارها كالعدة ولا عدة هنا
كما لو مضت عدة الحرة قبل المدة ودخل أيضاً الصغرة ولو لوطاً وقد بالقر بان أي الوطى لانه لو حلف على غيره
كوالله لا يسجد لي جلدك أو لا أقرب فراشك ونحو ذلك ولم يوالوطى لم يكن مولداً كإبائى (قوله مدته)
أي التي يسانها (قوله ولو ذنباً) تعميم لسؤال المصدروه وقرانها ذكره هنا وإن سرحه المصنف بعد
إشارة إلى دخوله في التعريف على قول الإمام لصحة حلفه وإن لم يترمه الكفارة كإبائى فافهم (قوله والمولى)
بضم الميم وكسر اللام اسم فاعل من أتى (قوله الابنئ مشق يلزمه) الشرط كونه مشقاً في نفسه كالخ
ونحوه كإبائى فخرج غيره كالغزو وصلاة ركعتين وإن عرض اشقاه لجن أو كسل كما مر عن الفقه ومن المشق
الكفارة وأورد في الجواب بلاء الذي عاقبه كفارة كوالله لا أقرب فانه يصح عند الإمام بلازم كفارة
وما إذا قال لسانه لا ربح والله لا أقرب يكن فانه يمكنه قران ثلاث منهن بلاشئ يلزمه وأجاب عن الأول بما في
الكافي من أنه ما خلا عن حث لزمه بدليل أنه يحلف في الدعاوى بالله العظمى ولكن منع من وجوب الكفارة
عليه ما منع وهو كونها عبادة وهو ليس من أهلها قلت والجواب عن الثاني أن البلاء وقع على جله الأربع
لا على بعضهن ولذا لم يبحث بقران البعض لانه غير الحلف عليه بل بعينه كما أفاده شرح الهداية فهو كقوله
لا أكلم زيد أو عرا لا يبحث بأحدهما مالم يكلم الآخر في البدائع لو قال لأمرأته وأمه والله لا أقرب بكلا يكون
مولداً من أمرأته حتى يقرب الأمة اهـ أي لأن شرط الحلف بقرانها فلا يبحث بقران احدهما لكن إذا
قربها تعين شرط البر بالمتع عن قران الثانية فان كانت الثانية هي الزوجة صار مولى لها وهو مقتضاه أنه لو قرب
الثلاثة في المسألة المارة صار مولى من الرابعة (تنبيه) لو حلف على ترك قرانها بعقوبة ثم باعها أو مات
العدس سقط البلاء لانه صار مولى من الرابعة (قوله ويركنه الحلف) أي الحلف المذكور
بدائع (قوله الامتناع كقر) إشارة إلى ما مر عن الكافي (قوله ويركنه الحلف) أي الحلف المذكور
(قوله كونه منسكوحة) أي ولو حلفاً كمعتدة الرجعي كما قد مناه وشمل ما لو أبانها بعد ثم مضت مدته
في العدة كما مر وبه علم أنه لا يطل بالبائنة بمعدون الثلاث قال في البدائع والابلاء لا يعتقد غير الملك ابتداء وإن
كان في يدون الملك اهـ فخرجت الاجنبية والمجانة كإبائى وكذا الأمة والمديرة وأم الولد لانه تعالى للذين
يؤولون من نسائهم والزوجة هي المملوكة ملك النكاح كإبائى (قوله ومنه) أي من كونها منسكوحة
وقت تخيير الابلاء أن تزوجتك فوالله لا أقرب لك لان التعليق بالشرط كالخبر عند وجود الشرط فهي منسكوحة
وقت التخيير (قوله ثم تزوجها) أي بعد ما وقع عليه الطلاق المعلق وقوله لزمه كفارة الخ معناه ثبت حكم
الابلاء ومعل عمله من لزوم الكفارة بالقر بان في المدة وقوع البائت بترك القران وهذا لانه لما تعلق الابلاء
والطلاق على التزوج لم يزل من لزوم الكفارة بالقر بان في المدة وقوع البائت بترك القران وهذا لانه لما تعلق الابلاء
وزوال الملك لا يطل حكم الابلاء فاذا تزوجها في مدته عمل عمله ما لو قدم الطلاق على الابلاء بطل حكمه عند

(هو) لغة العين وشرعاً (الحلف)
على ترك قرانها) مدته ولو ذنباً
(والمولى هو الذي لا يمكنه قران
امرأته الابنئ) مشق (يلزمه)
الامتناع كقر وركنه الحلف (وشرطه)
محلية المرأة بكونها منسكوحة
وقت تخيير الابلاء) ومنه إن
تزوجتك فوالله لا أقرب بك ولو زاد
وانت طائناً ثم تزوجها لزمه كفارة
بالقران ووقع بان بتركه

الامام لانه ينزل عقب البيئونة والابلاء لا يعتقد في غير الملك كما أفاده في الجرف باب التعليق بقوله لو قال
 ان تزوجك فانت طالق وانت على كذا هراي ووالله لا أقر بك ثم تزوجها وقع الطلاق وتنفوا عنها والابلاء
 عنده لانه ينزل الطلاق أولا تنص بمباعدة وعندهما ينزلن جميعا ولو اخر الطلاق فترجوها وقع وصح التفهار
 والابلاء اه فافهم (قوله وأخلة الزوج للطلاق) أفاد اشتراط العقل والبلوغ فلا يصح ابلاء الصبي
 والمجنون لانهم ليسا بمن أهل الطلاق ويصح ابلاء العديم لا يتعلق بالمال كان قربتك فعلى صرح مروج أو مرة
 أو أمار أو طالق فان خنت لزمه الجزاء أو والله لا أقر بك فان خنت لزمه الكفارة بالصوم بخلاف ما يتعلق
 بالمال مثل فعلى عتق رقبة أو ان تصدق بكذا لانه ليس من أهل ملك المال بدائع (قوله فصح ابلاء الذمي)
 أى عنده لا عندهما لكن كل من القولين ليس على إطلاقه لان ابلاء مجاهورية بخضة كالخج لا يصح انفاقا
 وبما يلزم كونه قربة كالمعتق يصح انفاقا وبما فيه كثرة كوالله لا أقر بك يصح عنده لا عندهما كما في
 الجبر وغيره (قوله بغير ما هو قربة) أى بخضة اختزبه عن نحو الخج والصوم كاعت (قوله وفائدة الخ) أى
 ان تصح ابلاء الذمي وان لم يلزمه الكفارة بالحنث لفائدة وهي وقوع الطلاق بترك قربانها في المدة (قوله
 ومن شرائط الخ) ونها أن لا يشيد بيمان لانه يمكن قربانها في غيره وان لا يجمع بين الزوجة وغيرها كمنه
 أو أجنبية لانه يمكنه قربان امرأته وحدها بلا لزوم شئ كما مر وأما اشتراط أن لا يشيد بزمان فغير صحيح لانه ان
 اريد بالزمان مدة الابلاء فلا يصح نفسه وان اريدني مادونها فهو ما زاده الشارح ففهم نعم يشترط أن لا يستثنى
 بعض المدة مثل لا أقر بك سنة الا يوما على تفصيل فيه سيأتي وأن يكون المنع عن القربان فقط لما في الولوجية
 لو قال ان قربتك أو دعوتك الى الفراش فانت طالق لا يصح مواساة لانه يمكنه القربان بلا شئ يلزمه بأن يدعوها
 الى الفراش فيحنث ثم يشر بها في المدة اه (قوله وحكمه) أى الذي هو أما الاخرى فالان ان لم ينفى
 اليها كما يفيد قوله تعالى فان فاؤا فان الله غفور رحيم وصرح التهتني عن الصف بأن الابلاء مكرره
 وصرحوا أيضا بأن وقوع الطلاق بضمي المدة جزاء الظلم لكن ذكر في الصف أول الباب أن الابلاء لا يلزمه
 المعصية اذ قد يكون رضاهن خوف غيل على الولد وعدم موافقة من اجهاوا نحوه فينتقل عنه لمقطع بلحاج
 النفس (قوله ولم ينفى) أى لم يرجع الى ما سلف عليه (قوله والكفارة والجزاء) بالعطف بأو في بعض
 النسخ بالواو وموافقا لما في الدرر وشرح المصنف وهي بمعنى أولان المراد بيان نوعيه بقرينة قوله لا في في
 الحلف بالله تعالى وجبت الكفارة وفي غيره وجب الجزاء أى المعلق عليه كالحج والعق والطلاق ونحو ذلك
 ويمكن حل الواو على معناها اذ يمكن اجتماع الكفارة والجزاء في نحو والله لا أقر بك وان قربتك فعلى صح
 كذا قيل وفيه انها ابلاء ان يجب بالحنث في أحدهما الكفارة وفي الآخر الجزاء وان وقع عند البر طلاق
 واحد بدليل ما قالوا في والله لا أقر بك اذا كرهه فلا ناولم ينوالنا كدأه ايمان ثلاثة يجب لكل كفارة ويقع بها
 طلقة واحدة كما سيأتي آخر الباب فافهم (قوله ان حثت بالقربان) أى الوطئ حقيقة فلا يحنث بالني
 باللسان عند المحرم عن الوطئ لانه غير المحلوف عليه ولو وطئ بعده في المدة حثت كما سيأتي (قوله أربعة أشهر)
 لا خلاف انه ان وقع في غرة الشهر اعتبرت مدته بالالهة ولو وقع في بعضه فلا رواية عن الامام وقال الشافعي تعتبر
 بالايام وعن زفر اعتبار ثمة الشهر بالايام والشهر الشافعي والثالث بالالهة وتكمل أيام الشهر الأول بالايام من
 أول الشهر الرابع نهر عن البدائع (قوله وللأمة شهران) بيم مالو كان زوجها سرا ولو اعتقت في أثناء
 المدة بعد ما طلقت انتقلت الى مدة الحرائر مهر ومثله في البدائع (قوله فلا ابلاء) أى في حق الطلاق بدائع
 أى لا في حق الحنث فلو قال حررة والله لا أقر بك شهرين ولم يقر بها فمهر مالها طلق ولو قر بها فمهر حنث (قوله
 وسببه كالسبب في الرجعي) وهو الداعي من تمام المشاجرة وعدم الموافقة نهر ومثله في شرح درر الحصار
 وكذا نخص الرجعي لكونه أشبه في البيئونة ما لا على ما مر تأمل (قوله صريح وكناية) وقيل ثلاثة
 صريح وما يجري مجرا وكناية فالصريح لفظان الجماع والنبك أما القربان والمباذعة والوطء فهي كناية تجري
 مجرى الصريح قال في الفتح والاولى جعل الكل من الصريح لان الصراحة منوطة بتبادر المعنى لقلة
 الاستعمال فيه سواء كان حقيقة أو مجازا بالحققة والاولى كون الصريح لفظ النبك فقط وفي البدائع

(واحدة الروح للطلاق) وعندهما

للكفارة (صحيح ابلاء الذمي) بغير ما

هو قربة وفائدة وقوع الطلاق ومن

شرائطه عدم التقص عن المدة

(وحكمه وقوع طلقة بأية ان تر)

ولم يبطأ (و) لزوم (الكفارة و

الجزاء) المعلق (ان حثت) بالقربان

(و) المدة (أقلها العترة أربعة

أشهر وللامة شهران) ولا حدة

لا كثرها فلا ابلاء بجلفه على

اقل من الاقلين وسببه كالسبب

في الرجعي والفاطه صريح وكناية

الانقضاء في البكر يجري مجرى الصريح ١٥ وستأتي الفاظ الكتابة وفي الصلوات في الصلوات أنه لم ين
الجماع لا بد من قضاء ويصدق دأبه والكتابة كل لفظ لا يسبق إلى الفهم معنى الوقاع منه ويحتمل غيره
ولا يكون إبلا بلائمة ويدل في القضاء (قوله في الصريح الخ) ذكر منه أربعة الفاظ وأشار إلى أنه ينبغي
غيرها فان منه قوله للبكر لا يفضل كما مر وفي المتن لا أنام معك إبلا بلائمة يحكم الأيسر فرج فرجك وهذا
يضالف ما في البدائع من أن لا يأتي معك في فراش كناية وما في جوامع الفقه من أنه لو قال لا يسر جلدك
لا يصير مولى لأنه يمكن أن يفد ذكره بشئ أعاده في الفتح وظاهر ما في الجوامع أنه ليس صريحا ولا كناية قلت
والذي يظهر ما في المتن من أن اللذين من الصريح لما عانت من أن الصراحة منوطة ببدأ والمعنى والتبادر
من قولك فلان نام مع زوجته هو الوطء نعم لا يتبادر ذلك من قولك بات معها في فراش وتنبى الخسافة في مسألة
المس وماذا كرم من الامكان لا يشافي الببادر والالزم أن تكون المباشرة كذلك لأنها بمعنى وضع البضع على
البضع أي الترح فمكن أن يقال لا يلزم منه الجماع وكذا الانقضاء أي ازالة البكارة يمكن بالصريح ونحوها
تأمل (قوله لو قال والله الخ) قيد بالقسم لأنه لو قال لا أقربك ولم يقل والله لا يكون موابدا كره الاستيعاب
يجزى لأنه لا بد من لزوم ما يشق (قوله وكل ما ينه عنه المين) كل مبتدأ حذف خبره تقديره كذلك قال في الصر
وأراد بقوله والله ما ينه عنه المين كقول الله وعظمته الله وجلاله وكبريائه فخرج ما لا يشهد به كقول الله وعلم الله
لا أقربك وعليه غضب الله تعالى ومخطئه ان قربك ط (قوله لا أقربك) أي بلاسان مدة أشار إلى
أنه كالموت بمدة الإبلا لأن الاطلاق كالتأيد ومثله لوجه له غاية لا يرجى وجودها في مدة الإبلا كقوله في
رجب لا أقربك حتى أصوم الحرم وكقوله لا في مكان كذا وحتى تنطعمي ولذلك بينهما أربعة أشهر فأكبر
ولو قال لم يكن مولى وكذا حتى طلع الشمس من مغربها وحتى تخرج الدابة أو الدبال استحبنا لأنه في العرف
للتأيد وكذا ان كان يرجى وجودها في مدة لكن لا تحق وبقضاء النكاح معك حتى تحق أو موت أو اطلاق فلا نا
أحتى أو ملكك أو املك شفعنا منك وهي أمة وان تصور رضاك حتى اشترى لا يكون مولى لأن مطلق الشراء
لا يزيل النكاح لأنه قد بشرته بالغيره ولو زاد لنفسه فكذلك لأنه قد يكون الشراء فاسدا لا يملك الا بالقبض
حتى لو قال لنفسه وأفضل كان مولى فاصبر تقديره لا أقربك مادمت في نكاحي ولو قال حتى اعتق عبي
أو اطلق زوجتي فهو إبلا عندهما خلافا لابي يوسف ولا خلاف في عدمه في حتى أدخل الدار أو اكمل زيدا كافي
الهر وغيره (قوله لغير حاضر الخ) في غاية البيان معزيا للشامل حالف لا يقرها وهي حاضر لم يكن مولى لأن
الزوج ممنوع عن الوطئ بالحاضر فلا يصير المنع مضافا للمين ١٥ وبهذا علم أن الصريح وان كان لا يحتاج
إلى التنبه لا يقع به لوجود صارف كذا في البحر وقبده الشرب لا يمتنا بما إذا كان عالما بمجيئها وقيل سمى
في حواشي العناية بمحمل ما في الشامل على ما إذا قال لا أقربك ولم يقيد بمدة أو ماله أو قال أربعة أشهر فانه يكبر
مولى ولو كانت حاضرة وهذا معنى قول الشارح هنا لغير حاضر وقوله بعد في التقيد ولو لحاضر وأوضحه
في التبريانه اذا قيد بأربعة أشهر يكون قرينة على اضافة المنع إلى المين ١٥ أقول هذا كله مبنى على
ان قول الشامل وهي حاضر ليس من كلام الزوج لكن ذكر المتقدم أنه محال من مفعول بشر بها لمن فاعل
حالف أي فهم من كلام الزوج قالت وربما أفاده ما في كافي الحاكم حيث قال وان حلف لا يقرها وهي حاضر
لم يكن مولى وان حلف لا يقرها حتى تفعل شئت أقدر على فعله قبل مضي أربعة أشهر لم يكن مولى وان تأخر ذلك
أربعة أشهر لم يضره ١٥ فقله حتى تفعل من كلام الزوج قطعاً وكذا قوله وهي حاضر وقد أفاد علمه بما ذكره
بعد وهي أنه مدة الحيض يمكن مضيقها قبل أربعة أشهر فلا يصير مولى وان زادت عليها ويؤيد تعجيل الوطئ
بقوله لأنه منع نفسه عن قربانها في مدة الحيض وأنه أقل من أربعة أشهر ١٥ ولو كانت العلة ما مر من كون
الزوج ممنوعا عن الوطئ بالحيض الحالك الواجب ذكر ذلك في شروط صحة الإبلا به يقال يشترط في صحته
أن لا يكون الزوج ممنوعا عن وطئها وقت الإبلا ويرد عليه أنه يشمل ما إذا كانت محرمه أمة كعدة أو صائمة
أو مصلية مع نسب أي أنه يصح الإبلا وهي محرمه وان كان بينها وبين الحرم أكثر من أربعة أشهر ولا يكون
فوقه بالسنان بل بالجماع لأن الاحرام مانع شرعي وهو لا يقطع حقه في الجماع فتدفع الإيلاء مع علمه بأنه ممنوع
عن قربانها شرعا في مدة أربعة أشهر ففي حالة الحيض يسع بالاولى فاما مكان الجواب عن حالة الاحرام فهو

فمن الصريح (لو قال والله) وكل
ما ينه عنه المين (لا أقربك) لغير
حاضر ذكره سمى لعدم اضافة
المنع حينئذ إلى المين أو والله
لا أقربك لأجامعك لا أطولك
لا اعتدل منك من جنبه (أربعة
أشهر) ولو لحاضر

الجواب عن حالة الحيف فاعتن تحرر هذا المقام والسلام (قوله لتعين المدة) أى لأن ذكر المدة قريبة على ان المتعين للعين للعرض بخلاف ما إذا لم يذكرها كما مر (قوله أو نحوه ما يشق) كقوله تعالى "عمره وأوصدة أوصام" أو "ندى أو عتكاف أو عين أو كفارة عين أو فانت طالق" أو هذه لزوجة أخرى أو فعدى حراً أو فعلى عتق لعبد منهم أو فعلى صوم يوم بخلاف صوم هذا الشهر لأنه يمكن قربانها بعد مضيه بلائى بلزمه ولو تعلق فعل اتباع جنازة أو سجدة تلاوة أو قراءة القرآن أو تسبيحة أو الصلاة في بيت المقدس لم يكن مولياً وفى الآخرة خلاف محمد لأنها تزم بالنذر كذا فى الفتح وأشرى فى الفتح إلى الجواب عن قول محمد بأن المدا على لزوم ما يشق لأعلى صحة النذر والازم أن يكون مولياً بالتعلق على صلاة ركعتين والذهب أنه يسقط النذر لصلاها فى غير بيت المقدس (قوله لعدم مشقتها) أى وإن زامها بالحث لصحة النذر بها وأشار إلى أنه لا تعتبر المشقة المعارضة بفحوى كسل كالاعتبار المعارضة بالجنين فى نحو فعلى غزوكم (قوله وقباسه الخ) هذا البحث لصاحب النهرو هو فى غير محلها تقدم من أن المولى هو الذى لا يمكنه قربان زوجته الا بشئ مشق بلزمه فلا بد من أنه لا زما وكونه مشقاً ولا يصح النذر بقراءة القرآن وصلاة الجنازة وتكديف المولى كافى فى إيمان القهستاني فأذا لم يصح نذره يمكنه قربانها بلائى بلزمه أصلاً كالوقال ان قربك فعل ألف وضوء فلا يكون مولياً فافهم (قوله أو فانت طالق أو بعده حر) كان ينبغي ذكره قبل قوله أو نحوه فان قربها تطلق رجعية ويعتق العبد وظاهره وإن لم يكن ينبغي عليه لأنه فى الأصل مشق كما أفاده ط وقد منأ أنه لو باع العبد سقط الإيلاء ولو عاد إلى ملكه عاد ولو قال فعلى ذبح ولدى يصح ويلزمه بالحث ذبح شاة كفى البدائع (قوله ومن الكناية الخ) ومنها لأجبع رأى ورأسك لأمسك لأضاجك لا غفطك لا سواك فتح والآخران باللام الجوابية وذ أيضاً لأنه عند منافى البدائع الدنو وكذا الآيات معك وتقدم الكلام على الآخر (قوله ومن المؤبد الخ) لأنه يذ كفى العرف للمؤبد ولأنه أمارات سابقة تدل على أنه لا يقع فى مدة أربعة أشهر وكان المناسب كرهذه الجلة عند قول المصنف الآتى لالو كان مؤبداً كماله فى الفتح (قوله فان قربها فى المدة الخ) اعاد ذكره وان اغنى عنه قوله سابقاً وحكمه الخ ليرتب عليه ما بعده ط (قوله ولو يجنوننا) لأن الأهلية تعتبر وقت الحلف لا وقت الحث (قوله وجبت الكفارة) ولو كفر قبل الحث لا تعتبر بحر (قوله وجب الجزاء) سأتى فى الإمان أن فى مثله بخبر بين الوفاء بما التزمه من النذر أو كفارة العين رجعتى أى على الصحيح الذى رجع إليه الامام شربللة وهذا نفي الإيلاء فلو سقط عوت العبد المحلوف بعقته فلا يجب شئ كما علمت (قوله وسقط الإيلاء) عطف على حث فلو ضمت أربعة أشهر لا يقع طلاق لا تحلل العين بالحث وسواء حلف على أربعة أشهر أو طلق أو على الابد بحر (قوله بان بواحدة) أى بالطفقة واحدة وقوله بمنه أى بسبب معنى المدة وأشار إلى أنه لا حاجة إلى انشاء تطابق أو الحلف بالتقريب خلافاً للشافعى كما أفاده فى الهداية (قوله ولو ادعاه) أى القربان فى المدة (قوله لم يقبل قوله الابينة) أى على إقراره فى المدة أنه جامعها بحر لأنه فى المدة ملك الانشاء فملك الاخبار فصح شهادته عليه وتقدم فى الرجعة نظمه وأنه من أعجب المسائل (قوله ولو بدت الخ) بأن حلف على ثمانية أشهر كفى الدر المتفق تعلقه القهستاني وهو مخالف لما فى الصكوك وغيره من قوله وسقط الإيلاء لو حلف على أربعة أشهر فإنه يقتضى أنه لو حلف على مئتين أو أكثر لا يسقط وهو معنى قوله اذ بعض الثانية تين شالية لكن مراد الشارح أنه يسقط بعدمضى المئتين (قوله تين شالية) يعنى اذ تزوجها ثانياً والافهم على غير الاصح الا فى المؤبد لا فرق بظهور بينهما ثم رأيت القهستاني قال وفى الثانية أى فى مسألة المدة اذ بان ثم تزوجها ثانياً ثم مضت أربعة أشهر أخرى بان بواحدة أخرى وسقط الإيلاء وفى الواجبة والله لا تقربك سنة قضى أربعة أشهر فبان ثم تزوجها ومضى أربعة أشهر أخرى بان أيضاً فان تزوجها ثالثاً لا يقع لأنه نفي من السنة بعد التزوج أقل من أربعة أشهر (قوله لالو كان مؤبداً) أى لا يسقط الحلف أى الإيلاء لو كان مؤبداً قال فى الفتح هو ان يصرح بالفظ لا لا بد ويطلق فيقول لا أعترف الآن تكون حاضراً فليس بول أصلاً اه (قوله وكانت طاهرة) وهو معنى قول الفتح الآن تكون حاضراً وقد علمت ما فيه مما مر (قوله ووفر عليه فلو تكلمها) أى فرع هذا الكلام وضريح عليه لقوله لالو كان مؤبداً أو أفاده أنه لا يسقط الطلاق بدون تزوج لادم منع حلفها وقيل لو بان بمضى

لتعين المدة (وان قربك فعلى ج أو نحوه) ما يشق بخلاف فعلى صلاة ركعتين فليس بول لعدم مشقتها بخلاف فعلى "مائة ركعة وقباسه أن يكون مولياً بانه ختمه أو اتباع مائة جنازة ولم أره (أو فانت طالق أو بعده حر) ومن الكناية لا أمسك لا أتك لا اغشال لا اقرب فراث لا ادخل عليك ومن المؤبد نحو حتى تخرج الدابة أو الدجال أو تطلع الشمس من مغربها (فان قربها فى المدة) ولو يجنوننا (حث) وحديث (فى الحلف بالله وجبت الكفارة) وفى غيره وجب الجزاء وسقط الإيلاء (بانتهاء العين والا) بشرها (بان بواحدة) بمضها ولو ادعاه بعد مضها لم يقبل قوله الابينة (وسقط الحلف لو كان مؤبداً) ولو بدت اذ بمضى الثانية تين ثمانية وسقط الإيلاء (لالو كان مؤبداً) وكانت طاهرة كما مر وقرع عليه (فلو تكلمها ثانياً) ونالوا وضمت المدة ثان بلائى (أى قربان (بان باخرين)

أربعة أشهر بالإبلاء مضي أربعة أخرى وهي في العدة وقت أخرى فان مضت أربعة أخرى وهي في العدة وقت أخرى والأول أصح لأن وقوع الطلاق جزاء الظلم وليس المبالة حتى فلا يكون ظالما كما في الزبان ووافقه في الفتح والبحر والنهر وعليه المتون (قوله والمدة من وقت التزوج) سواء كان التزوج في العدة أو بعد انقضاءها قال في النهر واختلف في اعتبار ابتداء مدة في الهداية وعليه جرى في الكافي أنها من وقت التزوج وقيد في النهاية والعناية بتمام الترتاب والمرتبة بما إذا كان التزوج بعد انقضاء العدة فان كان فيها اعتبر ابتداءه من وقت الطلاق قال الزبيدي وهذا لا يستقيم إلا على قول من قال شكركم الطلاق قبل التزوج وقدمت ضعه قال في الفتح فالأولى الإطلاق كما في الهداية ح (قوله فان نكحها) أي المولى الذي انتهى ملكه بالثلاث ح أي نكحها قبل أن تتزوج بغيره وكذا بعده ولكنها مسألة الهدم الآتية (قوله لا تنهأ هذا الملك) فهذه المسألة فرع ما إذا علق طلاقها بالدخول مثلا ثم فحرا الثلاث فتزوجت بغيره ثم أعادها فدخلت لا تطلق خلافا لفرق كذا لو أتى منها ثم طلقها بالابطل الإيلاء حتى لو مضت أربعة أشهر وهي في العدة لم يقع الطلاق خلافا لفرق ولو تزوجها بعد زوج آخر في الإيلاء المؤبد لا بعد الإيلاء خلافا له ففتح (قوله بتخصيص الطلاق) أي بتخصيص طلبة أو طلبة من ح (قوله ثم عادت ثلاث) بان تزوجها بعد زوج آخر بناء على قولهما ان الزوج الثاني يهدم مادون الثلاث ويثبت صلاح جديد افتقد للثلاث لا يمانى (قوله يقع بالإبلاء) الفهر عائد إلى الثلاث باعتبارها معنى الطلاق الثلاث والأولى أن يقول تقع بالثلاث الفوقية يعني تطلق كلها مضي عليها أربعة أشهر ليحجمها فيها حتى تبين ثلاث كذا قال في الفتح والنهر والتبيين قلت ولا بد من قيد مدان بتزويجها بعد كل مدة على ما هو الأصح ليكون الطلاق جزاء الظلم كما مر وكأهم أطلقوه هنا قرب العهد متماثل (قوله خلافا لعمد) فعد لا تقع الثلاث بل ما بقي من واحدة أو اثنين بناء على قوله ان الذي لا يهدم مادون الثلاث كما مر قبل هذا الباب ومز اعقاد قوله (قوله بعد زوج آخر) مكره بما ذكره المصنف قبل وكان الأولى للمصنف في التعبير أن يقول وتكرار مولى يكون عطفها على جواب الشرط وهو قوله لا تطلق (قوله لبقاء البين للثلاث) أي لحق الحنف وان لم يبق حتى الطلاق فصار كالوفاة لا حجية له لأن ملك لا يكون بذلك مولا ويجب الكفارة إذا قرأها زبلي (قوله بعد هذين الشهرين) عند اتفاق لأنه لو قال شهرين وشهرين كان الحكم كذلك كما صرح به في التبيين ح ومثله في الفتح والبحر (قوله تصحق المدة) أي أربعة أشهر ولهذا لو قال لا أكلم فلا يؤمين ويؤمن كان كقوله لا أكلم أربعة أيام والأصل في جنس هذه المسائل أن متى عطف من غير إعادة حرف النفي ولا تكرار اسم الله تعالى يكون ميمنا واحدا ولو أعاد حرف النفي أو كرر اسم الله تعالى يكون ميمين وتدخل مدتهما مائة لو قال والله لا أكلم زيد يومين ولا يؤمين يكون ميمين ومدتهما واحدة حتى لو كلف في اليوم الأول أو الثاني بحيث فيهما ويجب عليه كفارتان وإن كلف في اليوم الثالث لا يبحث لاقتضاء مدتهما وكذا لو قال والله لا أكلم زيد يومين والله لا أكلم زيدا يومين لما ذكرنا لو قال والله لا أكلم يومين ويؤمن كان ميمنا واحدا ومدته أربعة أيام حتى لو كلف فيهما يجب عليه كفارة واحدة وعلى هذا لو قال والله لا أكلم يوما ويؤمن كانت ميمنا واحدة إلى ثلاثة أيام حتى لو كلف فيهما يجب كفارة واحدة ولو قال والله لا أكلم يوما ولا يؤمين أو قال والله لا أكلم يوما والله لا أكلم يومين يكون ميمين فمدة الأولى يوم ومدة الثانية يومان حتى لو كلف في اليوم الأول يجب عليه كفارتان وفي اليوم الثاني كفارة واحدة ولو كلف في اليوم الثالث لا يبحث لاقتضاء مدتهما وعلى هذا لو قال والله لا أكلم شهرين ولا شهرين أو قال والله لا أكلم شهرين والله لا أكلم شهرين لا يكون مولا لأنها ميمنان فتدخل مدتهما حتى لو قرأها ميمنا يجب عليه كفارتان ولو قرأها بعد مضى ما يجب عليه شيء لاقتضاء مدتهما زبلي قلت وحاصله أنه يحكم بعدد الميمن بأعادة حرف النفي أو تكرار اسم الله تعالى ومتى كانت الميمن متعددة كانت المدة متعددة أي تكون المدة في الميمن الأولى داخلية في مدة الميمن الثانية ومتى كانت الميمن متعددة كانت المدة متعددة أي تكون المدة الثانية غير الأولى وقد تعدد المدة مع تعدد الميمن بأن نص على مغايرة المدة فيجب في كل مدة كفارة واحدة كما يأتي في المسألة الثانية (قوله ولو مكث يوما) يعني بعد قوله والله لا أكلم شهرين (قوله اذ الساعة كذلك) أي الزمانية فالمراد أن فضل بين المصنفين بفاصل (قوله قال بعد الشهرين الأولين أولا) أي إن التقيد بالظرف هنا

والمدة من وقت التزوج (فان نكحها)

بعد زوج آخر لم تطلق لا تنهأ

هذا الملك بخلاف ما لو بان

بالإبلاء بمادون ثلاث أو بأبائها

بتخصيص الطلاق ثم عادت ثلاث يقع

بالإبلاء خلافا لعمد كما مر في مسألة

الهدم (وان وطئها) بعد زوج

آخر (كم لبقاء البين) للثلاث

(والله لا أكلم شهرين وشهرين

بعد هذين الشهرين إبلاء) تصحق

المدة (ولو مكث يوما) أراد به

مطلق الزمان اذ الساعة كذلك

بحر (ثم قال والله لا أكلم

شهرين) لم يكن مولا (قال بعد

الشهرين الأولين) أولا

قوله يومين ولا يؤمين هكذا في

الزبلي وما وقع في سائبة ح

يوما ولا يؤمين فهو يتحرر فافهم

اه منه

اتفاق - كما في المسألة الأولى (قوله لنقص المدة) أي بقدر الفاصل بين الحلقين وهو اليوم مثلا لأن مدة الاستباحة عن قربانها في الحلف الأول شهران وفي الثاني شهران بعدهما وبين الحلقين مدة لم يلزمه شيء بقربانها فيها فلم يوجد مدة الايلاء بخلاف المسألة الأولى فإن الأربعة أشهر فيها لافاصل بينها كما مر وهذا ابن قال هنا بعد الشهرين الأولين فإنه نص على تغير المدة وإن تعدد القسم أما إذا لم يقل تعدد المدة لتعدد القسم شكرنا رايحه تعالى بلا موجب لتعدد المدة فلم يوجد مدة الايلاء أيضا (قوله لكن إن قاله الخ) استدراك على ما ذكره من عدم الفرق بين ذكر الظرف وعدمه أي أنه لا فرق بينهما من حيث أنه لا يجب كون موليا ولكن بينهما فرق من جهة أخرى أفادها في الفتح وغيره وهي أنه إن قاله تعين مدة العين الثانية كذا في البحر والنهر أي نصير مرادة بعينها عند اخلافها فيما قبلها وعبر الشارح عن هذا بقوله اتحدت الكفارة اخذ من قوله في الفتح في هذه الصورة فلو قربها في الشهرين الأولين لزمته كفارة واحدة وكذا في الشهرين الآخرين لأنه لم يجتمع على شهرين عينا بل على كل شهرين من واحد اهـ وما لو ارد عليه شرع الهديا من أنه يلزمه بالتقربان كفارتان قال في الفتح أنه خطأ لما عالت قال في النهر لأنه إذا كان لكل في مدة على حدة فلا تدخل بين المدين حتى يلزمه الكفارتان الآن يراد التقربان في مدتهما كذا في الحواشي السعدية وعندنا أن هذا الحل مما يجب المنصير اليه اهـ قلت وما وقع في الفتح وتبعه عليه في البحر من قوله ولكن تتداخل المدة فلوقربها في الشهرين الأولين لزمته كفارة واحدة الخ سبقت فلم يوصا به لا تتداخل ولم أر من ينسب عليه ولكن المعنى وسوابق الكلام ولواحقه تدل عليه وكذا صريح ما نقلناه عن النهر وما إذا لم يقل بعد الشهرين الأولين نصير مدتهما واحدة وتأخر الثانية عن الأولى يوم كذا في البحر والنهر وعبر الشارح عن هذا بقوله ولا تعتد أي وإن لم يقله تعددت الكفارة أخذ من قوله في الفتح لم يكن موليا لتداخل المدين فتأخر المدة الثانية عن الأولى يوم واحد أو ساعة بحسب ما فصل بين العيين فالخاسل من البيهقيين الحلف على شهرين ويوم أو ساعة على حسب الفاصل اهـ قلت وحاصله أنه لما قال لا اقربك شهرين ثم بعد يوم مثلا قال كذلك اتحدت المدة لتعدد القسم كما مر لكن اليوم الفاصل بين العيين دخل في العين الأولى دون الثانية فلم تكمل الشهرين في العين الثانية بزيادة يوم على الشهرين وهذا اليوم الزائد دخل في العين الثانية دون الأولى عكس اليوم الفاصل ولزم من هذا تدخل المدين ماعد اليومين المذكورين لأنه لم يجتمع عليه عينا فلوقربها في أحدهما تلزمه كفارة واحدة بخلاف بقية المدة لدخولها تحت العيين فتعددت فيها الكفارة هذا ما ظهر لي في هذا المقام (قوله الايوما) منه الساعة ط عن الجوى (قوله لم يكن موليا للجمال) لأنه استثنى يوما منكرا فصدق على كل يوم من أيام السنة حقيقة فعلمه قربانها قبل معنى أربعة أشهر من غير شيء يلزمه وصرفه الى التنبير كما بقوله زفر اخرج له عن حقيقته وهي التنكير الى التعيين بلا حاجة بخلاف قوله الانقضاء يوم لأن النقصان لا يكون عرفا الامن آخرها وبخلاف قوله أجزأت داري أو أجزأت ديت سنة الايوما فإنه يراد به الاخير لحاجة تعجيل المعقد وتأخير المطالبة وبخلاف قوله والله لا كما زيد سنة الايوما لأن الحامل وهو المغاينة اقتضى عدم كماله في الحال فتأخر الايلاء وقد يكون عن تراض كما مر وإن كان عن مغاينة لكن لزوم أحد المكونين فيه لو تأخر عارض جهة المغاينة فمساقا أو عمل بمقتضى اللفظ وهو التنكير هذا حاصل ما في البحر والنهر (قوله بل إن قربها) أي في يوم ولم يقربها بعده (قوله صار موليا) أي إذا غربت الشمس من ذلك اليوم لم يجز التقربان بخلاف قوله لسنة الأمرة فإنه إذا قربها صار موليا من ساعته بحر (قوله والا لا) أي وإن لم يبق أربعة أشهر لا يصير موليا (قوله فيصير موليا) أي مؤبدا لأن ما بعد اليوم المستثنى لا غاية له فيعبر عنه ما مر من حكم الايلاء المؤبد ولو حذفت قوله الايوما وتر كها سنة صار موليا ووقع عليه طلقان فقط كما في البحر عن الوالدية وقدمنا عبارتها (قوله لم يكن موليا أبدا) سواء قربها أولا بحر (قوله وهي بها) أي قال ذلك والحال أن زوجته بمكة (قوله فطأها) أي في المدة من غير شيء يلزمه فإن كان لا يمكنه بأن كان بين الموضوعين غاية أشهر صار موليا على ما في جوامع الفقه وأما على ما ذكره قاضي خان فالعبرة بأربعة أشهر والذي يظهر ضعفه لا مكان خروج كل منهما الى الآخر فلتقيد في أقل من ذلك بحر وفيه أنه لم يتحقق الايلاء على كل من التوثيق لأنه الحلف على ترك قربانها والحلف هنا على عدم

لنقص المدة لكن إن قاله اتحدت الكفارة والاعتدلت (أو قال والله لا اقربك سنة الايوما) لم يكن موليا للجمال بل إن قربها وابتى من السنة أربعة أشهر فاكثر صار موليا والا لا ولو حذفت سنة لم يكن موليا حتى يقربها فيصير موليا ولو زاد الايوما ما أقربك فيه لم يكن موليا أبدا لأنه استثنى كل يوم يقربها فيه فلم يتصور منعه أبدا (أو قال وهو بالبصرة والله لا أدخل مكة وهي بها لا) يكون موليا لأنه يمكنه أن يخرجها منها فطأها

الدخول وقد يجاب بأنه من كآيته فلا يكون مولاه بالانثى ط (قوله لبقاء الزوجية) فبما وهما قوله تعالى الذين يؤلون من نسائهم واعتراض بأن الإبل جزء الظلم يمنع حتمها من الجماع والرجعية لاحق لها فيه لأقضاء ولادته حتى استحب له من اجتمع به دون الجماع فلا يكون ظالميا وأجاب شمس الأئمة الكردري بأنه الحكم في المنصوص مضاف الى النص لا الى المعنى ونعمامة في العناية قليل في الفتح ألا ترى أنه ثبت الإبل وأنه اسقط حكمها في الجماع لخوف القيل على ولا أو غيره فعلم أن التعديل بالظلم باعتبار بناء الاحكام على الغالب (قوله ويبطل بمعنى العدة) أي بضمها قبل تمام مدته أوالو كانت من ذوات الأقران وأما مدتها فبأنها تبتغي مدته شهر (قوله من مباحثه) أي ثلاث أو مباحث شهر (قوله نكحها) أي الأجنبية بعده فلو مضى أربعة أشهر وهي في نكاحه ولم يقرها الزين وأمالو نكح المأنة فذكره فرياس عن الخانية (قوله ولم يرضه للمات) أما إذا أضافه بان قال إن تزوجتك فواقه لا أثر لك كان مولاه ط (قوله كآمر) في شرح قول المصنف بشرطه محملة المرأة ط (قوله لفوات محله) لأن شرطه محملة المرأة بكونه منكوحه وقت تحريم الإبل كآفة مالم يصف (قوله لبقاء العبد) أي في حق وجوب الكفارة عند الحنث لأن انعقاد العبد يعقد التصريح حسا لشرعا ألا ترى أنها تنعقد على ما هو معصية فتح (قوله ولو آلى) أي من زوجته فأبأنها بعده مع إشارته الى أن بقاء النكاح بعده غير شرط (قوله والالا) أي وان لم تمض المدة في العدة بل بعدها لتبين وفي الخانية أيضا أن تزوجها قبل انقضاء العدة كان الإبل على حاله حتى لو تمت أربعة أشهر من وقت الإبل بآلت بأخرى وان تزوجها بعد انقضاء العدة كان مولاه معتبرا بمرته من وقت التزوج (قوله بجزع عن وطئها) ظاهر صنعها أن العجز حدث بعد الإبل مع أنه يشترط في العجز دوامه من وقت الإبل أي معنى مدته كآتي التصريح به فالمراد به العجز القاسم لا العارض ثم رأيت في الهندية عن الفتح هذا إذا كان عاجزا من وقت الإبل إلى متى أربعة أشهر الخ ثم قال وان كان الإبل معاقبا بالشرط فانه تعتبر الصحة والمرض في حق جواز النكاح بالنسب حال وجود الشرط لا حالة التعليق اه (قوله بجزع حقيقيا) بأن لا يكون المانع عن الوطئ شرعا فانه لو كان شرعا يكون قادرا عليه حقيقة عاجزا عنه حكما كآفي البدائع (قوله لا يحكمها كآرام) أي كما إذا آلى من امرأته وهي محرمه أو هو محرم وفيهما وبين الحج أربعة أشهر فان فسخه لا يصح إلا بالفسخ وان كان عاصيا في فعله كذا في التائخانية عن شرح المعاصي وعمله في الفتح والعجز بأنه المتسبب باختباره بطريق محظوف فإلزامه فلا يستحق تخفيفا اه وقوله فيما رآه أي من وقوع الطلاق وهو متعلق بالمتسبب والطريق المحظوف هو الإبل فانه لا يختاره فكان متسببا فيما رآه به مع قدرته على الجماع حقيقة فصار ظالميا يمنع حقهما وهو حق عديم فلا يسقط ولا يجوز عنه حكما بسبب الاحرام ولا يكون عجزا حكما بسبب تخفيف بالنسب بالنسب لانه بما شرته المحظوف لم يستحق التخفيف وانما استحققه في العجز الحقيقي لانه لا يتكلف بما لا يطابق فصار كالعاصي بسفوه اذا عجز عن المباح له التيمم هذا ما ظهر لي (قوله لكونه باختباره) أي لكون الإبل لا الاحرام كآظهرك لما تقررناه ولا سيما في صورة احرام المرأة وهذا يؤيد ما قلنا من أن حيفه ما غير مانع من صحة الإبل لآنا غاية انه مانع شرعي والالزم أن لا يصح مسألة الاحرام كآما قدمناه (قوله أو صغرها) أما صغرهما فهو مانع من صحة الإبل كآما قدمناه (قوله أو رتتها) رتقت المرأة من باب تعب فهي رتقاء اذا انسدت مدخل الذكر من فرجها ولا يستطاع جماعها مصباح (قوله أوجبها أو عنه) أي كونه مجبورا أو عنها (قوله أو بمسافة الخ) عطف على قوله لم يرض (قوله في مدة الإبل) أي أربعة أشهر أو أكثر كما صرح به في الفتح وكآي الحاكم الشهيد وقال وإن كان أقل من أربعة أشهر لم يجز النكاح إلا بالجماع أي وان منعه سلطان أو عدو لانه نادر على شرف الزوال كآي الفتح (قوله أو جلس الخ) قال في الفتح واختلف في المجلس فصحيح النكاح بالنسب بسببه في البدائع وفي شرح المعاصي خلافه وهو جواب الرواية نص عليه الحاكم في الكافي ووفق في البدائع بمحمل ما في الكافي وشرح المعاصي على إمكان الوصول الى السمين بان تدخل عليه فيما جمعا والمجلس بحق لا يعتبر في النكاح بالنسب وبذلك يعتبر اه فآذكره الشارح هو التوفيق المذكور وأفاد في الفتح بقوله والمجلس بحق الخ ان هذا الخلاف والتوفيق انما هو فيما إذا كان المجلس بظلم فلا بحق لا يعتبر أصلا لانه قادر على الخروج منه بآشاء الحق ويحتمل أن يكون إشارة الى توفيق آخر وعليه مشي

شمس الأئمة الكردري هو آول من قرأ الهداية على مؤلفها كآفي حاشية سعدى على العناية اه

مشي

(الى من المطابقة رجعا يصح)

لبقاء الزوجية ويبطل بمعنى

العدة (ولو آلى من مباحثه

أو أجنبية نكحها بعده) أي بعد

الإبل ولم يرضه للمات كآمر (لا)

يصح لقوات محله ولو وطئها كآر

لبقاء العبد ولو آلى فأبأنها ان منتهى

مدته وهي في العدة بآلت بأخرى

والالاخانية (عجز) عجزا حقيقيا

لا حكما كآرام لكونه

باختباره (عس وطئها المرض

بأحدهما أو صغرها أو رتتها)

أوجبها أو عنه (أو بمسافة

لا يسقط عدل قطعها في مدة

الإبل أو جلسه) اذ لم يتدر

على وطئها في السجن كآفي البحر

عن الغاية وقوله (لا بحق) لم أره

لغيره

التبعة اسم من الاتضاع وهو طلب
الكلا ومنه أبعده في التبعة كذا
في القرب اه منه

فلما جمع فكذا حبسها
ونشورها (ففيوه محو قوله)
بلسانه (فت اليها) أورا جعلك
او ابطلت الابل او رجعت عما
قلت ونحوه لانه اذا ما بالجمع
فبرضا بالوعد (فان قدر على
الجماع في المدة ففيوه الوطئ في
الفرج) لانه الاصل (فان وطئ
في غيره) كدبر (لا) يكون
فيها ومفاده اشتراط دوام العجز
من وقت الابل الى معنى مدته
وبه صرح في الملتقى وفي الحساوي
آلى وهو صحيح ثم مرض لم يكن
فيوه الا الجماع وبقي شرط ثالث
ذكره في البدائع وهو قيام النكاح
وقت التي بالانسان فلو بانها
ثم فاه بلسانه في الابل

المقدسي (قوله فلما جمع) قال ح واجمعناه فراهنا متقولا في الفتاوى الهندية عن غاية السروجي
قلت واقدار بعد في التبعة فانه مذكور في الفتح كما جمعه (قوله وكذا حبسها) أي سواء كان يحق أو يظلم
لان العذر اذا لم يكن منه لم يقدر على رفعه رجسي (قوله ونشورها) قال في العروة ودخل تحت العجزان
تكون متبعة منه أو كانت في مكان لا يعرفه وهي ناشرة أو حال القابض بينهما الشهادة الطلاق الثلاث للتركة
(قوله ففيوه الخ) أي المبطل لا يلا في حق الطلاق أما في حق بقاء البين باعتبار الحث فلا يخفى لو وطئها
بعد التي بالانسان في مدة الابل لزم كفارة لتحق الحث بجر لان البين لا يتحل الا بالحنث والحث انما يحصل
بفعل الخلو ف عليه والقول ليس محلو فاعليه فلا يتحل البين بدائع (قوله بلسانه) قيد به لان المريض لو فاه
بقليه بلسانه لا يعتبر بجر عن الحائض وقيل يعتبر ان صدقته والاول أوجه فغ (قوله وفيوه) كرجعتك
وارتجعتك فقوله المصنف فهو قوله الخ لبيان أن لفظ فت غريقه وقول الشارح هنا ونحوه لبيان أنه لا يستوف
ألفاظه لان المراد ما يدل على التي فافهم (قوله فان قدر على الجماع الخ) حمل ما هنا مكان قادر وت
الابل بجر بشرط أن يمضي زمن يقدر على وطئها بعد الابل وما اذا كان عاجزا وقته ثم قدر في المدة
وقد يكون في المدة لانه لو قدر عليه بعدها لا يطئ بجر (قوله لانه الاصل) أي واللسان خلفه واذا قدر
على الاصل قبل حصول المقصود بالبدل بطل كالتميز اذا رأى الماء في صلاته بجر (قوله فان وطئ في غيره)
كذا اذا وطئ حال الحيض أو قبلها بشهوة أولها أو نظرائها فرجها بشهوة كافي الهندية ط قلت لكن
الذي في الهندية بخلاف ما نقله عنها في مسألة الحيض ونصها المريض المولى اذا جامع امرأته فبادون الفرج
لا يكون ذلك فنامته وان قربها في حالة الحيض يكون فنامته كذا في الظهيرية اه وبؤيده ما قد سناه
عن التاترخانية من محبة التي بالوطئ حالة الا حرام فان المانع الشرعي موجود في كل منها فافهم (قوله
ومفاده الخ) أي مفاده قوله فان قدر على الجماع الخ أنه يشترط لصة التي باللسان دوام العجز قلت ومفاده
هذا الشرط أنه لو زال العجز بطل التي باللسان وان وجد في المدة بجر غيره لما في جامع الفتاوى في طلاق
المريض اذا أتى مريض ثم مرضت امرأته قبل برته ثم ترضى وبقيت مريضة الى معنى المدة فان فيسه بجماع
عندها وعنده زفر بلسانه لئلا يتأخر سبب الرخصة اذ كلا المرضين يوجب جواز التي بلسانه واختلاف
أسباب الرخصة يمنع الاحتساب بالرخصة الاولى على الثانية وتعتبر الاولى كما لم تكن كسافوتهم لعدم الماء
ثم مرض من مرضا يبيع له التيم بانفراد كذا ههنا مرض المرأة يبيع التي بلسانه فلا يبيح حكمه على مرض الزوج
اه وقد تلخص الشارح هذه العبارة في باب التيم لكن في الفتح والبدائع ولو أتى بلاء مؤبدا وهو مريض
وبانت بمضي المدة ثم صح وتزوجها وهو مريض ففاه بلسانه لم يصح عندهما وصح عند أبي يوسف وهو الاصح
على ما قالوا لان الابل وجد منه وهو مريض وعاد حكمه وهو مريض في زمان العصبية هي مائة لاحق لها
في الوطئ فلا مرد وكحكم الابل فيه ولهما أنه اذا صح في المدة الثانية فقد قدر على الجماع حقيقة فسط اعتبار
التي باللسان في تلك المدة وان كان لا يقدر على جماعها لا يجمع صفة كما ترفها اذا كان محرما اه فهنا
اختلف سبب الرخصة ولم يعتبر على قول أبي يوسف فتأمل ولعل الجواب أن اختلاف أسباب الرخصة انما
يجمع الاحتساب بالرخصة الاولى اذا اجتمع السببان في وقت واحد فانه حينئذ يعتبر الاول ويلغو الثاني فاذا زال
الاول لم يعتبر الثاني بعد الحكم بالفسا به بخلاف ما اذا وجد الثاني بعد زوال الاول فان الثاني يعمل عمله لعدم
حايطة به كافي المسألة الثانية ويدل على ذلك أنهم لم يعللوا قول الامامين باختلاف أسباب الرخصة كما سمعت
فاغم هذا التعرير فانه مفيد (قوله وبه صرح في الملتقى) قلت وكذا في البدائع (قوله وفي الحساوي الخ)
من فروع الشرط المذكور في البدائع (قوله ثم مرض) أي بعد مدتي مدته من محبته بقدر فيها
على الجماع فان كان لا يقدر لقصرها ففيوه بالقول لانه ليس بمفرد في ترك الجماع فكان معذورا بدائع (قوله
وفي شرط ثالث) أي زائده على ما مر من اشتراط العجز واشتراط دوامه (قوله وهو قيام النكاح) بأن
تكون زوجته غير مائة منه بدائع (قوله في الابل) فاذا تزوجها ومضت المدة تبين منه لان التي بالقول حال
قيام النكاح انما يرفع الابل في حق حكم الطلاق لمصلحة ابقاء حقها ولا يخفى لها حال البينة بخلاف التي
بالجماع فانه يصح بعد ثبوت البينة حتى لا يفي الابل بل يطل لانه حنث بالوطئ فاحثت البين وبطل ولم يوجب

الحنت ههنا ولا تنحل العين ولا يرتفع الايلاء بدائع (قوله قال لامرأته أنت على حرام ابلا ان نوى التحريم
 الخ) أقول ~~ههنا~~ عبارة المتون هنا وعبارتها في كتاب اليمان كل حل على حرام فهو عمل الطعام
 والشراب والفتوى على أنه تبين امرأته من غيرية وذكر في الهداية هناك أنه ينصرف إلى الطعام والشراب
 لعرف قائم يستعمل فيها يتناول عادة فيحت إذا أكل أو شرب ولا يتناول المرأة الابانبة وإذا نواها كان
 الايلاء ولا يصرف العين عن الماء كقول والمشروب وهذا كله جواب ظاهر الرواية ثم ذكر اختيار المشايخ
 المتأخرين أنه تبين امرأته بلانية وحاصله ان ظهور الرواية انصرفا للطعام والشراب عرفا فإذا نوى تحريم
 المرأة لا يختص بها بل يصير ما ملأها للطعام والشراب فبها ظهر أن ما هنا من التفصيل بين نية تحريم المرأة
 أو الظهار أو الكذب أو الطلاق خاص بما إذا لم يكن اللفظ عاما بخلاف ما إذا كان عاما مثل كل حل
 أو حلال الله أو حلال المسلمين فإنه ينصرف للطعام والشراب بلانية لعرف وللأمر أيضا نواها والفتوى
 على قول المتأخرين بانصرافه إلى الطلاق البائن عاما ~~كأنه~~ أو خاصا فاعتنم هذا التحريم (قوله ونحو
 ذلك) أي من الانسلاخ الخاصة كما علمت (قوله ابلا الخ) أي مطلق في معنى المؤبد وقد مر حكمه قال
 في الدرر فإن هذا اللفظ مجمل فكان سانه المجمع قال أردت به التحريم أولم ارد به شيئا كان مينا و يصير
 به مولى بالان تحريم الحلال عين (قوله وظهاران نواه) لأن في الظهار حرمة فإذا نواه صبح لانه يتخلل دبر
 (قوله وهدر) بالتحريك أي باطل (قوله ان نوى الكذب) لانه نوى حقيقة كلامه اذ حقيقته وصفها
 بالجرمة وهي موصوفة بالحل فكان كذبا وأوردلو كان حقيقة كلامه لانصرف اليه بلانية مع أنه بلانية
 ينصرف الى البين والجواب أن هذه حقيقة أولى فلا تنال الابانبة والبين الحقيقة الثانية بواسطة الاشتهار
 بجر عن التبع وحاصله أن الأولى حقيقة لغوية والثانية عرفية (قوله وأما فابلا) أي لا يصدق
 في القضاء أنه أراد الكذب لأن تحريم الحلال عين بالنص وهذا قول شمس الأئمة السرخسي قال في الفتح وهذا
 هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى كما سنذكره والاول قول الحلواني وهو ظاهر الرواية لكن
 الفتوى على العرف الحادث اه وحاصله أنه فيه عرفين عرف أصلي وهو كونه مينا بمعنى الايلاء وعرف
 حادث وهو ارادة الطلاق وما قاله شمس الأئمة من أنه لا يصدق في القضاء بل يكون ايلام بمعنى غش العرف
 الاصيل والفتوى على العرف الحادث لأن كلام كل عاقد وحالف ونحوه يجعل على عرفه وان خالف ظاهر
 الرواية كما قالوا من أن الحاكم أو المفتي ليس له أن يحكم أو يفتي بظاهر الرواية ويترك العرف فكان الصواب ما قاله
 شمس الأئمة من أنه لا يصدق قضاء ~~وكان~~ جل على الايلاء ليس هو الجواب في زماننا بل الصواب جل على
 على الطلاق لانه العرف الحادث المفتي به فتدوله في الفتح وهذا هو الصواب على ما عليه العمل والفتوى احتراز
 عن ارادة البين أي الايلاء الذي هو العرف الاصيل وهذا التقرير سقط مافي البحر والنهر من أن فيه نظرا
 لأن العمل والفتوى انما هو في انصرافه الى الطلاق من غيرية لا في كونه مينا اه (قوله ان نوى الطلاق)
 أي أردت عليه الحال نهر أي بأن كان في حال مذ ~~كثرة~~ الطلاق أما في حالة الرضى أو الغضب فلا بد
 من التنية لأنه مما يصلح سببا كإمري في الكتابات فافهم وشمل نية الطلاق ما إذا نوى واحدة أو اثنين في المرة
 وما إذا طلبها واحدة ثم قال أنت على حرام نوايا تبين فإنه وان تم به الثلاث لم يقع بالحرام الا واحدة كما في البحر
 وسيأتي في النروع آخر الباب خلافا لما يوجهه كلام الفتح من أنه لا يقع به شيء كما سنذكره (قوله وثلاث
 ان نواها) لأن هذا اللفظ من الكتابات على ما مر وفيها تصح نية الثلاث نهر ولا تصح فيه نية التنتين لانها
 عدد محض ~~كما مر~~ اذا كانت أمة (قوله وان لم ينوه) هذا في القضاء وأما في الدنيا فلا يقع بالمينو
 وعدم نية الطلاق صادق بعدم نية شيء أصلا ونية الظهار أو الايلاء فإنه لا يصدق قضاء كما سرح به الزاوي
 حيث قال وعن هذا النوى غيره لا يصدق قضاء ح قلت الظاهر أنه اذا لم ينوشيا أصلا يقع ديانة أيضا قال
 في البحر رد كرا الامام ظهير الدين لا تقول لا تشترط النية لكن يجعل نوايا عا قاه وفي الفتح فسار كما اذا انلفظ
 بطلائها لا يصدق في القضاء بل فيباينه وبين الله تعالى اه فهذا ظاهر فيما قلنا فافهم (قوله لعل العرف)
 اشارة الى ما في البحر حيث قال فان قلت اذ وقع الطلاق بلانية ينبغي أن يكون ~~كأنه~~ الصريح فيكون الواقع به
 رجعا قلت المتعارف به يقع البائن كذا في البرازية اه أقول وفي هذا الجواب نظر فإنه يقتضي أنه لو لم

مطلب
 أنت على حرام
 في قولهم

(قال لامرأته أنت على حرام)
 ونحو ذلك كأنك أنت معي في الحرام
 (ابلا ان نوى التحريم أولم ينو
 شيئا وظهاران نواه وهدران نوى
 الكذب) وذا ديانة وأما قضاء
 قابلا قهستاني (وتطبيقا
 بامانة ان نوى الطلاق وثلاث ان
 نواها وبقى بانه طلاق بائن وان لم
 ينوه) لعل العرف

يتعارف به بإشاع البائن يقع به الرجعي كفي زماننا فان المتعارف الا ان استعمال الحرام في الطلاق ولا يجوز به الرجعي والبائن تضل عن أن يكون عرفهم فيه البائن وعلى هذا فالتعليل بغيره العرف لوقوع الطلاق به بلاية وأما كونه بائنا فلا نه مشتق من لفظ الحرام لأن الرجعي لا يحزم الزوجة مادامت في العدة وانما يصح وصفها بالحرام بالبائن وهذا حاصل ما يسطر في النكاحات فافهم (تنبيه) قال الخليلي في حاشية النسخ في كتاب الايمان أقول أكرم عوام بلادنا بالصدون بقولهم أنت محترمة علي أو حرام علي أو حرمك علي إلا حرمة الوطئ المقابل للحل ولذلك أكرمهم بضرب مدة لحرمتها ولا يريد قطعاً التحريم الجماع إلى هذه المدة ولا شك أنه بمن موجب للإبلاء تأمل فقل من حقق هذه المسألة على وجهها وانظر إلى قولهم لا تقول لا تشترط النية لئلا يجعل نأوباعها فهو صريح في اعتبار العرف فان لم يكن العرف كذلك بل كان مشتركاً بعين اعتبار النية وتصدق الخالف كما هو مذهب المتقدمين اه وفي إيمان الفخ وقال الزدوي في مبسوطه لم يتفخ في عرف الناس في هذا أي في كل حل عني حرام لأن من لا امرأه لم يخلف به كما يخلف والحليلة ولو كان العرف مستقفاً في ذلك لما استعمله الاذ والحليلة فالصحيح أن تقول ان نوى الطلاق يكون طلاقاً ما من غير دلالة فلا خياط أن يقف الانسان فيه ولا يخالف المتقدمين واعلم أن مثل هذا اللفظ لم يتعارف في ديارنا بل المتعارف فيه حرام علي كلامك ونحوه كما كل كذا ولبيه دون الصيغة العاتية وتعارفوا أيضاً الحرام يلزمي ولا شك في أنهم يريدون الطلاق معلقاً فانهم يريدون بعده لا قبل كذا فهي طلاق ويجب امضاؤه عليهم والحاصل أن المعترف في انصراف هذه الانطباع عربية أو فارسية إلى معنى بلاية التعارف فيه فان لم يتعارف سئل عن نيته وفيما ينصرف بلاية لوقال أردت غيره يصح ديانة لافضاء اه مافي الفقه وتبعه في الجرائد والمتعارف في ديارنا رادة الطلاق بقولهم علي الحرام لا أو فعل كذا دون غيره من الانطباع المذكورة (قوله) ولذا لا يخلف به الا الرجال أي حيث يقال ان فعات كذا فكل حلال عليه حرام (قوله) ولولم تكن له امرأة قال في البرازية وفي المواضع التي يقع الطلاق بلفظ الحرام ان لم تكن له امرأة ان حث لزمته الكفاية والنسبي على أنه لا يلزم اه ومثله في الجرائد وفي الظهيرة ما يفيد التوفيق فانه قال وان حلف بهذا اللفظ أنه ما كان فعل كذا وقد كان فعل ولم تكن له امرأة لا يلزمه شيء لانه جعل عينا الطلاق ولوجهناه عينا بالله تعالى فهو وغوس وان حلف على أمر في المستقبل ففعل وليس له امرأة كان عليه الكفاية لان تحريم الحلال بين اه ففعل كلام النسبي على الحلف على غير المستقبل وبما قرأته ظهرك أن مافي ايمان النهاية عن التوازل ان لم تكن له امرأة تلزمه الكفاية معناه اذا حلف على أنه لا يفعل كذا في المستقبل وحث بقوله لا كما حله عليه في الجرائد من أن معناه اذا أكل أو شرب وقال لانصرافه عند عدم الزوجة إلى الطعام والشراب اه لان انصرافه إلى ذلك قبل تغير العرف بارادة الطلاق من لفظ الحرام أما بعده فصح عينا عند عدم الزوجة كما سمعت من كلامهم ويأتي قريباً من قوله أو حلفت به المرأة قال في الجرائد بالزوج لان الزوجة لو فأت زوجها أناعلي حرام وأحرمك عماري عينا حتى لو جاءها طائفة أو مكرهة تحت اه وقوله طائفة أو مكرهة أولى من قول الفقه فلو مكنته حثت وكفرت (قوله) كالومات الخ) نص عبارة البرازية وإذا كان له امرأة وقت الحلف ومات قبل الشرط أو باتت لاني عدة ثم باشر الشرط الصحيح أنه لا تطلق امرأته المتزوجة وعليه التسوي لان حلقه صار حلقاً بالله تعالى وقت الوجود فلا ينقلب طلاقاً اه وهكذا تنقل العبارة في الجرائد البرازية ولا يخفى أن التعليل لا يستنب ما قبله وفي العبارة سقط يدل عليه ما نقله ح عن الخاتمة ونصه وان كان له امرأة وقت العين فأت قبل الشرط أو باتت لاني عدة ثم باشر الشرط لا يلزمه كفارة العين لان عني انصرف إلى الطلاق وقت وجودها وان لم تكن له امرأة وقت العين فترجح امرأته ثم باشر الشرط اختاروا فيه قال الفقيه أبو جعفر تبين المتزوجة وقال غيره لا تطلق وعليه التسوي لان عني جعلت عينا بالله تعالى وقت وجودها فلا يصير طلاقاً بعد ذلك اه قلت ومثله في ايمان الجرائد الظهيرة فقد سقط من عبارة البرازية قوله ثم باشر الشرط في قوله ثانياً ثم باشر الشرط (قوله ومثله) أي مثل أنت علي حرام والاو لا ذكر هذا الجمله عند أول المسألة كما فعل في النهي (قوله) والحرام يلزمي هذا ذكره في الفقه كجائده معناه ومثله على الحرام كما مر (قوله) أولم يقل علي

ولذا لا يخلف به الا الرجال ولولم تكن له امرأة أو حلفت به المرأة كان عينا كالومات أو باتت لاني عدة ثم وجد الشرط لم تطلق امرأته المتزوجة به يفتي لصبر ورمي عينا فلا تنقلب طلاقاً ومثله أنت ممي في الحرام والحرام يلزمي وحرمك علي وأنت محترمة أو حرام علي أولم يقل علي وأنا عليك حرام ومحرم

رد على صاحب خزنة الاكل كل حيث اشترطه كما وضعه في الجرح عن القنينة وقدمنا في الكتابات عن الجرح
 أنه اذا أضاف الجريمة أو البينة إليها كانت بائناً أو حرام وقع من غير إضافة اليه وان أضاف إلى نفسه كانا
 حرام أو بائناً لا يقع من غير إضافة اليها وان خبرها فأبانت بالحكمة أو بالبينة فلا بد من الجمع بين الأساتين
 أنت حرام على أو أن حرام عليك أنت بائناً مني أو أنا بائنتك اه (قوله أو حرمت نفسي عليك) في هذا اشترط
 أن يقول عليك نهر لأنه أضاف الجريمة إلى نفسه قال في البرازية حتى لو قال حرمت نفسي ولم يقل عليك ونوى
 الطلاق لا يقع (قوله أو أنت على ككاهن الخ) قال في البرازية وان قال أنت على ككاهن والخنزير
 او ما كان محرم العين فهو كقوله أنت على حرام وان لم ينو هل يكون بمنافاة اختلوا فيه اه ومقتضاه انه
 لو لم ينو الطلاق لا يكون طلاقاً لعدم العرف بخلاف أنت على حرام فان العرف فيه قام مقام البينة كما مر فافهم
 (قوله والمسألة بحالها) سبأني عن النهي بيانه (قوله كما مر في الصريح) أي في باب طلاق غير المدخول
 بها أنه لو طلق باصريح كقوله امرأتي طالق وله أربع مثلاً يقع على واحدة منهن بلا حكمة بخلاف وقد متنا
 بسطه هناك (قوله كره الزبلي) التحريم عندنا إلى الذكورة ومننا وشرحنا من قوله ولو كان له الخ
 (قوله وقال الكمال) عبارته وفي الفتاوى لو قال لا حرمته أنت على حرام أو حلال الله على حرام فهذا على
 ثلاثة أوجه الأول أن قال وان كان له أربع طلقت كل واحدة طلاقاً وعلى فتوى الأوزجندی والامام مسعود
 الكشي تقع واحدة واليه البيان قال في الذخيرة والخصاصة هو الاشبه وعندنا أن الاشبه بما في الفتاوى
 لأن قوله حلال الله أو حلال المسلمين يعم كل زوجة فاذا كان فيه عرف في الطلاق يكون بمنزلة قوله هل طوالت
 لان حلال الله يشمله على سبيل الاستغراق لا على سبيل البذل كما في قوله احدا كتن طالق اه وأنت خير
 بأن تعدله صريح في أن محل الخلاف والتراجع هو اللفظ العام لا الخاص ككأن أنت على حرام وان كان
 مذكوراً في عبارة الفتاوى اذ لا يبيح على أحد أنه لا يدخل فيه سوى الخاصية فليس النزاع فيه كما يأتي عن النهر
 ويدل على ذلك أيضاً أنه في الذخيرة قد سلك الخلاف المذكور في حلال المسلمين على حرام كذا في البرازية
 (قوله لكن في النهي الخ) استدرناك على ما مر من قول الزبلي والمسألة بحالها فانه يوم أن المراد المسألة
 المذكورة قبله في ككاهن هو أنت على حرام مع أن هذا لا يمكن جريان الخلاف فيه فيجب كون المراد
 الاتيان بلفظ حرام لكن لا بالخطاب مع واحدة كما وقع في المتن بل على وجه عام كحلال الله أو حلال المسلمين
 على حرام فان هذا هو محل النزاع كما علمته من عبارة الكمال (قوله قلت الخ) بيان لقول النهر لا يبيد أنت
 على حرام الخ وحاصله أنه ليس مراد الزبلي اللفظ الخاص بل العام كقلنا (قوله وبه يحصل التوفيق)
 أي بما ذكره في النهر وذلك لجعل القول بأنه يقع على كل واحدة منهن طلاقاً على ما ذكرنا كان اللفظ عاماً
 والقول بأنه يطلق واحدة منهن فقط على ما ذكرنا كان اللفظ عاماً فكل واحد من كلام الشارع ولا يفتي ما فيه
 فان الزبلي قد ذكرنا خلاف وقد جعلنا كلامه على أن مراده ما إذا كان اللفظ عاماً فيكون الخلاف فيه وهو
 صريح كلام الفتح والذخيرة والبرازية كما علمت وأيضاً كيف يصح في أنت على حرام أن يقال يقع على واحدة
 من الأربع واليه البيان بل لا يقع الا على الخاصية فقط وأما ما ذكره الشارع في باب طلاق غير المدخول
 به من حله كلام الزبلي على نحو امرأتي حرام ونصرتني بينه وبين امرأتي طالق حيث جعل الخلاف
 المذكور جاري في الأول دون الثاني وعزاهنا إلى المصنف فقد ذكرناه هناك أنه يخالف لكلام المصنف
 فان المصنف حل كلام الزبلي على حلال المسلمين وقد قلنا هناك عدم الفرق بين قوله امرأتي حرام و امرأتي
 طالق وان في كل منهما يقع على واحدة واليه البيان لان لفظ امرأتي عموماً يدل على واحدة منهن
 لا بعينها بخلاف حلال المسلمين فان عموماً استغفر في يوم الكل دفعة واحدة وإذا كان لا خلاف في قوله امرأتي
 طالق في أنه لا يقع الا على واحدة يقال مثله في امرأتي حرام وكون أحدهما صريحاً والآخر كناية لا يوجب
 الفرق ومن ادعى فعليه البيان والحاصل أنه لا خلاف في أن أنت عليه حرام يخص الخاصية وفي أن كل حل
 عليه حرام يعم الأربع لصريح أداء العموم الاستغراق وفي امرأته حرام أو طالق يقع على واحدة غير معينة
 وانما الخلاف في نحو حلال الله أو حلال المسلمين فهتس يقع على واحدة غير معينة نظراً إلى صورة افراد
 والاشبه أنه يعم الكل وقد متنا هناك تمام انكلام على ذلك فافهم واغتم هذا التقرير الفريد وانزع عنك

أو حرمت نفسي عليك أو أنت على
 ككاهن أو كخنزير برأية (ولو كان
 له أربع نسوة) والمسألة بحالها
 (وقع على كل واحدة منهن طلاقاً)
 بائنة (وقيل تطلق واحدة منهن)
 والبسه البيان كما مر في الصريح
 (وهو الاظهر) والاشبه ذكره
 الزبلي والبرازي وغيرهما وقال
 الكمال الاشبه عندنا الأول وبه
 جزم صاحب الجرح فتأواه وبه
 في جواهر التناوي وأقره المصنف
 في شرحه لكن في النهي يجب
 ان يكون معنى قول الزبلي والمسألة
 بحالها يعني التحريم لا يبيد أنت
 على حرام خطاباً لواحدة كما في المتن
 بل يجب فيه أن لا يقع الا على
 الخاصية اه قلت يعني بخلاف
 حلال الله أو حلال المسلمين فانه
 يعم وبه يحصل التوفيق فليحفظ

فلاذلة التلذذ (قوله تقع واحدة) كذا في الذخيرة والبرازية ووجهه أنه عبارة عن تكرير هذا اللفظ ألف مرة وجعلوا كزرة لا يقع الا الاول لان البائن لا يلحق بالبائن بخلاف ما مرقبيل طلاق غير المدخول بها من أنه يقع ثلاث فيقال قال للمدخول بها أنت طالق مرارا أو قال لانه صريح والصريح اذا تكرر يلحق الصريح ولذا ايقيد بالمدخول بها لبقاء العدة كما أوضحناه هناك فافهم (قوله نأيا نبتين) أي بقوله أنت على حرام وقوله تقع واحدة لان التثنية عدد محض وافظ حرام لا يحمله إلا أن يكون أمة لانه في حقها الفرد الاعبارى وفي قوله تقع واحدة رد على ما في الفتح من قوله لم يقع شيء فانه سبق قلم والواقع في عباراتهم لم تقع نبتة بخلاف ما ذكره النوى الثلاث فانه يصح وتقع تثنية تكمله للثلاث كما في الإنشائية وغيرها فأداه في الجبر وأجاب في التهرب بأن قوله لم يقع شيء أي بنيت وان وقع بلفظه تأمل وفيه رد على ما في الجوهرية من أنه يقع ثنتان اذا نواهما مع الاولى كما قدمه الشارح في أول باب الصريح وقدّمه الكلام عليه هناك (قوله والثاني مينا) أي ايلاء وقوله سمع أي ما نوى لان فيه تشديدا على نفسه لانه لو نوى به طلاقاً وأطلق وانصرف الى الطلاق كما هو المقتضى لم يقع به شيء لانه بائن والبائن لا يلحق بمثله كما مر فافهم (قوله وقع الثلاث) لان البائن يلحق بالبائن اذا كان معلقات لانه حيث لا يصلح جعله خبراً في الاول كما مر في باب (قوله وعظامه في البرازية) وعبارة قال لا امرأته أتباعاً على حرام ونوى الثلاث في احدها والواحدة في الاخرى بحيث يثبت عند الامام وعلمه الفتوى ولوقال نويت الطلاق في احدها والعين في الاخرى عند الثاني يقع الطلاق علمها وعندهما كما نوى قال ثلاث أنت على حرام ونوى الثلاث في الواحدة والعين في الثانية والكذب في الثالثة طلقن ثلاثاً قيل هذا على قول الثاني وعلى قولهما ينبغي أن يكون على ما نوى اهـ (قوله حنت بوطنى كل) يعني يكون ايلاء من كل واحدة منهما وهذا على غير المقتضى وعلى المقضى به يقع على كل واحدة منهما طلاقاً مائة اهـ ح أي لانه في العرف طلاق (قوله والفرق لا ينبغي) الفرق هو ان هذا حرمة اسم الله تعالى لا يتحقق الا بوطئه ما وفي قوله أتباعاً على حرام ما رايلا باعتبار معنى الصريح وهو موجود في كل منهما كذا في الفتح عن الخط ومثله في العرو وغيره وقال ح الفرق هو ان في قوله أتباعاً على حرام حرمة ما على نفسه وتحررهما تحريم لكل منهما وفي قوله لا أثر يكبح نفسه من قربانها ما جاعلا لا بحيث الا بوطئه ما وقد صرح بهذا الفرق صاحب التهرب كآب الايمان عند قوله ومن حرّم مملكه لم يحرم حنث فرق بين أكل هذا الرغبة على حرام وبين لا أكل هذا الرغبة بأن يصريحه الرغبة على نفسه حرّم أجزاؤه أيضاً وفي الثاني انما منع نفسه من أكل الرغبة كله فلا يباحث البعض اهـ قلت لكن ذكر في الجبر هناك عن الحاشية قال من شأنا الصحيح أنه لا يباحث بأكل اقله لان قوله هذا الرغبة على حرام بمنزلة قوله والله لا أكل هذا الرغبة اهـ أي لان تحريم الحلال ميم لكن مقتضى ما مر من الفتح أنه يفرق بين الحلف باسمه تعالى وبين غيره مما ألحق به تأمل (قوله ان نوى التكرار) أي التأكيّد التحدّ أي يكون ايلاء واحداً ومينا واحدة حتى لو لم يقر بها في المدة طلقت طلاقاً واحدة وان قربها فبإلزامه كفارة واحدة (قوله والا) أي وان لم ينوشب أو أراد التشديد والتغلظ وهو الابداء دون التكرار كذا في الفتح (قوله فالايلاء واحد الخ) والقياس أن يكون الايلاء ثلاثاً أيضاً وهو قول محمد حتى اذا مضت أربعة أشهر ولم يقر بها تبين خطيئة ثم عقيبها تبين بائناً ثم بائناً لا أن تكون غير مدخول بها فلا يقع الا واحدة وفي الاسناد وهو قولهما لا ايلاء واحدة فلا يقع الا واحدة لان المدة لما كانت متحدة كان المنع متصداً فلا يتكرر الايلاء ويجب بالقرآن ثلاث كفارات اجماعاً لان الشرط الواحد يكفي لايمان كثيرة كما في الفتح والله سبحانه أعلم

• (باب الخلع) •

أخره عن الايلاء لان الايلاء لا يحرّمه عن المال كان أقرب الى الفراق بخلاف الخلع فان فيه معنى المعاوضة من جانب المرأة لان مبني الايلاء نشوز من قبله والخلع نشوز من قبلها غالباً فقدم ما بالرجل على ما بالمرأة بمنابة (قوله هو لغة الازالة الخ) يقال خلعت النعل وغيره خلعت عنه وخالعت المرأة زوجها مخالعة اذا اقدمت منه فخلعهما هو خلعا والاسم الخلع بالضم وهو استعارة من خلع اللباس لان كل واحد منهما لباس لا ترثاذا اخلع ذلك فكأن كل واحد من علباه عنه يجز عن المصباح (قوله واستعمل الخ) ظاهره

(فروع) أنت على حرام ألف مرة تقع واحدة • طلقها واحدة ثم قال أنت حرام نأيا نبتين تقع واحدة • كثره مرتين ونوى بالاول طلاقاً والثاني مينا صريح • قال ثلاث مرات حلال الله على حرام ان نعمت كذا ووجدنا شرط وقوع الثلاث • قال لهما أتباعاً على حرام ونوى في احدها ما ثلاثاً وفي الاخرى واحدة فكأن نوى به يفتى وعظامه في البرازية • قال أنما على حرام حنت بوطنى كل ولو قال والله لا أثر يكبح الا بوطئهما والفرق لا ينبغي وفي الجوهرية كثر والله لا أثر لك ثلاثاً في مجلس ان نوى التكرار اتحاداً والا فلا ايلاء واحد والمين ثلاث وان تعدد المجلس تعدد الايلاء والمين

• (باب الخلع) •

(هو) لغة الازالة واستعمل في ازالة الزوجية بالضم

أشخص بالنسبة في ذلك وهو اسم المصدر وهو خلاف ما مر عن المصباح وأنه تصرف لغوي وتبليغ ما مر
 في الطلاق إن الطلاق والاطلاق رفع القيد مطلقا لكنه خص الطلاق لغير رفع قيد النكاح واستعمل في غيره
 الاطلاق (قوله وفي غيره) الانسب وفي غيرها ط (قوله ازالة ملك النكاح) مثل المولى بالغ المطلقة
 رجعي بما لم ينفى عنه ويصح وبجواب المال بجر وسبأني (قوله فانه لغوي) لان النكاح القاسد لا يشيد ملك المتعة
 وبالينونة الواردة حدثت ازالة فله قبله يمكن في الخلع ازالة قال في الجفر فلا يسقط المهر وفي له بعد الخلع
 ولا يلا بغيره على النكاح في الردة كما في البرازية اهـ قلت ونظاها لاطلاقه أنه لا يسقط المهر في النكاح القاسد
 ولو بعد الوطء لكن في جامع الفصولين ذكرها فاسد افوها فاختلعت بالمهر قبل يسقط الخلع يجعله كناية
 عن الاراء لان الخلع وضع لهذا وقيل لا يسقط لان الخلع نكاحا لانه انما يصح في النكاح القائم اهـ وفي الجفر
 أيضا ولو خالعا بما لم ينفى عنه في العدة لم يفسخ كافي القسمة ولكن يحتاج الى الفرق بين ما اذا خالعا بعد الخلع
 حيث لم يفسخ وبين ما اذا طلقها بما لم يفسخ بعد الخلع حيث يقع ولا يجب المال وقد ذكرناه آخر الكتاب اهـ
 قلت قد مرنا الفرق ههنا وهو أن الخلع بائن وهو لا يلحق مثله والطلاق بجان صريح فيلحق الخلع وانما يجب
 المال هناك لان المال انما يلزم اذا كانت تلك به نفسها ولذا يقع به البائن واذا طلقها بما لم يفسخ بعد الخلع لم يفسخ
 الطلاق مما لم يكنه بنفسه بل بالخلع قبله ولذا لم يلزم المال فيما لو طلقها بما لم يفسخ ثم خالعا وقد سئنا تمام الكلام على
 ذلك هناك (قوله المتوقفة) بالرفع صفة لازمة وقوله على قبولها أي المرأة قال في الجفر ولا يمتنع القول
 منها حيث كان على مال أو كان بلفظ خالعتك أو اختلعي اهـ وفي التاتر ثانية قال لامرأة اذا دخلت
 الدار فقد خالعتك على ألف فدخلت الدار يقع الطلاق بألف يريده اذا قبلت عند الدخول اهـ ومنه عدم
 صحة القول قبل الشرط كما ذكره (قوله خرج المرفوع خالعتك الخ) أي ولم يذ كر المال لانه متى كان على
 مال لم يزم قبولها كذا كراهه اذ تناوqid بقوله ناويا بناء على ظاهر الرواية أنه كناية فلا يذ كر بالذ كر الثانية أو لالة الحال
 لكن سبأني أنه لعل الاستعمال صار كالصريح (قوله غير مسقط للعقوق) أي المتعاقبة بالزوجية
 وسبأني بيبانها (قوله بخلاف خالعتك الخ) كان الاول أن يقول بخلاف ما اذا ذكر المال أو قال خالعتك
 الخ وأفاد أن التعريف خاص بالخلع المسقط للعقوق فتقوله لها خالعتك بلا ذ كر مال لا يسي خالعا ثم عايل هو
 طلاق بائن غير متوقف على قبولها بخلاف ما اذا ذكر معه المال أو كان بلفظ المناعلة أو الأمر فانه لا يذ
 من قبولها كما مر لانه معارضة من جانبها كما بأتى والظاهر أن خالعتك بلفظ المناعلة انما يتوقف على القول
 لسقوط المهر لا لوقوع الطلاق به اذ لا يظهر فرق في الوقوع بين خالعتك وخالعتك وسبأني ما يؤيد تأمل
 وفي حكمه الطلاق على مال فلا يمتنع القول وان لم يسم خالعا وبه يظهر أنه لا فرق عند ذ كر المال بين
 خالعتك وبخالعتك وانه ليس كل ما وقف على قبولها يسي خالعا ولا كل ما كان بلفظ الخلع يتوقف على القول
 ويسقط الحقوق (تنبيه) في التاتر ثانية وغيرهما مطلق لفظ الخلع محمول على الطلاق بعوض حتى لو قال لغير
 خلع امرأتى فخالعا بلا عوض لا يصح (قوله أو اختلعي الخ) اذا قال لها اختلعي نفسك فهو على أربعة أوجه
 اما أن يقول بكذا فخلعت ببيع وان لم يقل الزوج بعده أجرت أو قبلت على المختار وما أن يقول بما لم يذ كر
 أو بما شئت فقلت خلعت نفسي بكذا في ظاهر الرواية لا يمتنع الخلع ما لم يقبل بعده واما أن يقول اختلعي
 ولم يزد عليه فخلعت فعند أبي يوسف لم يكن خالعا وعن محمد تطلق بلا بدل فيه أخذ كثير من المشايخ والرابع
 أن يقول بالمال فخلعت يتم بشهها وانما في جامع الفصولين ومثله في الثانية ولا يجني أن ما ذكره الشارح
 هو الوجه الثالث وقد ذكر في الثانية اختلاف المازد ذكر أن قول محمد بخذيه أكثر المشايخ فاما فيها
 خلاف ما عراه اليهم ذكر في الثانية قال خالعتك فقبلت برئ عملا عليه من المهر ان لم يكن عليه مهر ردت
 ما ساق اليها كذا ذكر الحاكم الشهيد به أخذ ابن الفضل وهذا يؤيد ما ذكرنا عن أبي يوسف ان الخلع لا يكون
 الا بعوض اهـ لكن فيه كلام سند كره (قوله باللفظ الخلع) متعلق بازالة (قوله فانه غير مسقط) أي المهر
 على العقد كما سذكره المتصنف ثم يسقط النفقة والمهر وصية كسبأني (قوله كسبي) في قول المصنف ويسقط
 الخلع والمباراة الخ (قوله فانه كذلك) أي خلع مسقط للعقوق بجر قال في العمادة وقد ذكر في المتن قولان
 بيعت منك نفسك لم يذ كر ما لا يقال اشترى بيع الطلاق على ما قبلت من المهر وترده اليها وان لم تقبض فسقط

وفي غيره بالفتح وشرعا كما في الجفر
 (ازالة ملك النكاح) خرج به الخلع
 في النكاح القاسد وبعد البينونة
 والردة فانه لغوي
 (المتوقفة على قبولها) خرج ما لو
 قال خالعتك ناويا بالطلاق فانه يقع
 ما سبأني مسقط للعقوق لعدم
 توقفه عليه بخلاف خالعتك بلفظ
 المناعلة أو اختلعي بالأمر ولم يسم
 شأني فانه خلع مسقط حتى
 لو كانت خذت البدل ردة ثانية
 (باللفظ الخلع) خرج الطلاق على
 مال فانه غير مسقط فتح وزاد قوله
 (أو ما في معناه) ليدخل لفظ المباراة
 فانه مسقط كسبي ولفظ البيع
 والشراء فانه كذلك كما صححه
 في الصغير

ما في ذمة الزوج اه (قوله خلافاً للثانية) حيث قال ان الصحيح أن الخلع بلفظ البيع والشراء لا وجب البراءة
عن المهر الا ذكره وفيه كلام سنذكره (قوله وأقاد التعريف الخ) لان الرجعي لا يزيل الملك (قوله ولا بأس به)
أي ولو في حالة الحبس فلا يكره بالاجماع لانه لا يمكن تحصيل العوض الا به يجرأ قول كآب الطلاق وقدمه
الشراح هناك (قوله للشقاق) أي لوجود الشقاق وهو الاختلاف والتضام وفي القهستاني عن شرح
الطحاوي السنة اذا وقع بين الزوجين اختلاف أن يجتمع أهلها يصلحوا بينهم فان لم يصلحوا جازا الطلاق والخلع
اه ط وهذا هو الحكم المذمك في الآية وقد أوضح الكلام عليه في الفتح آخر الباب (قوله بما يصلح
للمهر) هذا التركيب يوهم اشتراط البدل في الخلع لان الظاهر تعلقه بازالة مع انك علمت أنه لو قال خالعتك
فقتلت ثم الخلع بلا ذكر بدل وبهذا اعترض في البصر على الفتح حيث ذكر في التعريف قوله يدل ثم قال الآن
يقال مهرها الذي سقط به بدل فلم يعر عن البدل اه والاولى تعبير الكثر وغيره بقوله وما صلح مهر اصل بدل
الخلع فان معناه أنه اذا ذكر في الخلع بدل يصلح جهته مهرافانه يصح وسبق في أنه اذا بطل العوض فيه تعلق بالثابت
بجانبنا (قوله بغير عكس كلي) فلا يصح أن يقال لا يصلح مهر الا يصلح بدل الخلع لان بعض ما يصلح مهر
يصلح بدل خلع كما مثل فالكلمة كاذبة ثم يصدق عكسها بوجوبه بوجوبه كعوض ما صلح بدل خلع يصلح مهر
(قوله وجوز العيني انعكاسها) أي كلمة زعماء له في غاية البيان أنه مطرد من عكسها لان الغرض من طرد
الكلي أن يكون ما لا متقوماً ليس فيه جهالة مستتمة وما دون العشرة بهذه المثابة ومن عكس الكلي
أن لا يكون ما لا متقوماً وأن يكون فيه جهالة مستتمة وما دون العشرة مال متقوم ليس فيه جهالة فلا يرد
السؤال لاعلى المطرد الكلي ولا على عكسه اه قال في النهر لا يخفى أن الصلاحية المطلقة هي الكاملة وكون
مطلق المال المتقوم خالياً عن الكمية يصلح مهرامنع فلا يمنع المحققون انعكاسها كلمة (قوله وشرطه
كالطلاق) وهو أهلية الزوج وكون المرأة محلاً للطلاق مخيراً أو معان على الملك وأما ركنه فهو كافي البدائع
اذا كان بعض الأعياب والقبول لانه عندك على الطلاق بعض فلا تقع الفقرة ولا يستحق العوض
بدون القبول بخلاف ما اذا قال خالعتك ولم يذكر العوض ونوى الطلاق فإنه يقع وان لم تقبل لانه طلاق
بلا عوض فلا يفتقر الى القبول اه ونحوه في الشرع لا يلبس آخر الباب عن الخاتمة وظاهره أن خالعتك مثل
خالعتك في أنه بلا ذكر مال لا توقف على القبول وهو خلاف ظاهر ما مر الآن يقال توقف لفظ المصاعلة
على القبول شرط لكونه مستقلاً لله قوق بخلاف خالعتك فانه لا يسهل ولومع القبول تأمل وفي الخاتمة
قال خالعتك فقبلت بغير الباش وكذا ان لم تقبل لان الطلاق يقع بقوله خالعتك وفيها أيضاً قال خالعتك على كذا
وسعى ما لا معلوماً لا يقع الطلاق ما لم تقبل كالأول طلقك على ألف اه أي لانه معلق على القبول وأما ما لم يذكر
المال فلا يكون معقفاً على القبول معنى فيقع الطلاق وان لم تقبل تأمل (قوله لانه تعليق الطلاق بقبول المال)
كذا اصرح به في البدائع ولذا قال في الخاتمة ولو قال خالعتك على كذا وسعى ما لا معلوماً لا يقع الطلاق
ما لم تقبل كالأول طلقك على ألف درهم لا يقع ما لم تقبل اه ويتفرع على هذا ما سبق في آخر الباب في أول
الفروع كك ما سنوضحه فافهم (قوله فلا يصح رجوعه الخ) أي لو أسد الزوج الخلع فقال خالعتك
على ألف درهم لا يملك الرجوع عنه وكذا لا يملك فسخه ولا ينهي المرأة من القبول وله أن يعلق بشرط وبسيفه
الى وقت مثل اذا قدم يد ففقد خالعتك على كذا أو خالعتك على كذا اغدا أو رأس الشهر والقبول اليها بعد
قدوم زيد ويجوز الوقت لانه تطليق عند وجود الشرط والوقت فكان قبوله قبل ذلك لغوا بدائع (قوله
ولا يقتصر على المجلس) فلا يطل بشامه عنه قبل قبولها بدائع (قوله ويقتصر قبولها الخ) فيه أن هذا
من فروع كونه معاوضة من جانبها فكان الاولى تأخيرها ومجانة البدائع ولا يشترط حضور المرأة بل يتوقف
على ما رواه المجلس حتى لو كانت غائبة فبأنها لا تقبل لكن في مجله لانه في جانبها معاوضة (قوله
وفي جانبها معاوضة) عطف على قوله عين في جانبه أي لان المرأة لا تملك الطلاق بل هو ملكه وقد علقه بالشرط
والطلاق بمجته لا يمتثل الرجوع ولا شرط الخبار بل يطل الشرط دونه ولا يقتصر بالمجلس وأما في جانبها لغائه
معاوضة المال لانه تملك المال بعض فداى فيه أحكام معاوضة المال كالمسح ونحوه كما في البدائع (قوله
فصح رجوعها) أي اذا كان الابتداء منها بان قالت اختلفت فسخي منك بكذا فلها أن ترجع عنه فقبل قبول

خلافاً للثانية وأقاد التعريف
صحته خلع المطلقة رجماً ولا بأس به
عند الحاجة) للشقاق بعدم
الوفاء (بما يصلح للمهر) بغير
عكس كلي لعلة الخلع بدون
العشرة وعما في يدها وبطلان عنها
وجوز العيني انعكاسها (و) شرطه
كالطلاق وصفته ما ذكره بقوله
هو عين في جانبها) لانه تعليق الطلاق
يقبول المال فلا يصح رجوعه عنه
(قبل قبولها ولا يصح شرط الخياره
ولا يقتصر على المجلس) أي مجمله
ويقتصر قبولها على مجلس علمها
(وفي جانبها معاوضة) بمال (فصح
رجوعها) قبل قبوله

الزوج ويطلق بغيرها عن المجلس ويقامه أيضا ولا يتوقف على ما وراء المجلس بان كان الزوج عاجبا حتى لو باعته وقبل لم يصح ولا يصح تعليقه ولا اضافته بدائع (قوله وصع شرط الخيار لها) بان قال خالعتك على كذا على أنك بالخيار ثلاثة أيام قبلت جاز الشرط عنده حتى لو اختارت في المدة وقع الطلاق ووجب المال وان ردت لا يقع ولا يجب وعندهما شرط الخيار باطل والطلاق واقع والمال لازم بدائع قال في البحر قد يجازر الشرط لان خيار الرؤية لا يثبت في الملع ولا في كل عقد لا يحتمل التمسك بما في الفصول وأما خيار العيب في بدل الملع فثبت في العيب الفاحش وهو ما يخرج به من الجوفه الى الوساطة ومنها الى الرداء دون اليسير (قوله ولو أكثر من ثلاثة أيام) أي بخلاف البيع لان اشتراطه في البيع على خلاف القياس لانه من التملكات ونعامة في البحر عن الكشف واذا أطلقا أي عن ذكر المدة ينبغي أن يكون لها الخيار في مجلسها فقط استنباطا مما إذا أطلقا في البيع يجوز فيه نظرا لانه ان أراد ذكر الخيار المطلق فليس أن يشوبه في البيع مقيد بما بعد العقد أما عند العقد فيصير البيع كافي النهر وحده فان ذكره بعد قبولها الملع لا يفيد لانه لا يحتمل التمسك به بعد ثلثه بخلاف البيع وان ذكر قبل القبول لم يصح قياسه على البيع لانه لا يثبت فيه اللهم الا أن يقال لا يثبت فيه لانه يفسد بالشرط القادمة بخلاف الملع لكن لو ثبت في البيع ثبت مقتضرا على المجلس كالوئيت فيه بعد العقد كذلك في الملع لا يتجاوز المجلس تأمل (قوله ويقتصر على المجلس) الضمير راجع للتعليق فيلزم بغيرها عن المجلس ويقامه أيضا كما مر (قوله بشرط الخ) فالوئيت الاختصاص منك بالمهر ونفقة العدة العريسة وهي لا تعلق بمعناه وأقلها أن تكون من نفقة العدة الاصح أنه لا يصح لان التفويض كالتوكيل لا يمتنع الا بالعلم والوكيل والاراء عن نفقة العدة والمهر وان كان اسقاطا لكنه اسقاط محتمل الصحيح فصار فيه شبهة البيع والبيع وكل المعاوضات لا بد فيها من العلم وهذه الصورة كثيرا تقع فتح قلت الظاهر أن المراد يصح الملع ولا يلزم البطلان لان جعلها بمعناه عذر في عدم سقوط حتمها ولا يلزم منه عدم طلاقها اذا قبل فتأمل هذا وعامة الناس ما لا يعرفون موجب الملع أنه مسقط للعقوق فاذا طلبت منه أن يجعلها فقال خالعتك ورضيت فهل يسقط مهرها بمجرد ذلك أم لا من صرح به ومقتضى ما ذكره في سقوط خيار البلوغ أنهم لا تعذر بالجهل وسبأ في الشركة أن المفاوضة لا تصح الا بلفظ المفاوضة وان لم يعرفها معها فتأمل (قوله يصح مع الجهل) أي قضاء فقط كإقدمه في باب الطلاق رضى (قوله وطرف العبد الخ) أي جابسه قال في النكاح وشروطها للقهستاني والعبد والامة في العتق بمنزلة أي المرأة في الملع فالمرءى بمنزلة حتى أنه اذا قال العبد للمولى اشتريت نفسي منك بكذا كان له الرجوع قبل قبول المولى له واذا قال المولى بعت نفسك منك بكذا البس له الرجوع وقس عليه شرط الخيار والاقصارع على المجلس اه ط وحاصله أن العتق بمال معاوضة من جانب العبد كالملع في جانب المرأة فتعتبر من جانب أحكام المعاوضات بخلاف جانب المولى فإنه بمنزلة الزوج فتعكس فيه تلك الأحكام (قوله كطرفها في الطلاق) أي في الملع لان الكلام فيه وأطلقه عليه لانه طلاق بالسكينة تأمل (قوله والملع يكون الخ) في الجوهر واللفظ الملع خمسة خالعتك بانك بآراءك فارقك طلق نفسك على ألف اه ويزاد عليه ما ذكره المصنف من لفظ البيع والشراء (قوله كبت نفسك) تقدم عن المعري تصحيح أنه مسقط للعقوق (قوله أو طلاقك) في البحر ولو قال بعت منك طلاقك بهر كفتك طلق نفسك بانتهى منه بغيرها بمنزلة قولها اشتريت وقيل يقع رجعا والاول أصح ولو قال بعت منك طليقة فقالت اشتريت يقع رجعا بجابسا لانه صريح اه وقصد الثانية في الثانية بما إذا يذكر البدل ثم قال ولو قال بعت نفسك منك فقالت اشتريت يقع طلاق بائن لان بيع الطلاق تملك الطلاق فإذا لم يذكر البدل يصح كانه قال طليقتك فكون رجعا ما بيع نفسها غاملك النفس من المرأة وملك النفس لا يحصل الا بالبائن فكون بائنا اه فأذا بعت منك طليقة بكذا يقع به البائن أيضا (قوله أو طليقتك على كذا) هذا مبني على أن الطلاق على مال مسقط للمهر وهو خلاف المذهب كما ساقى ح أي لما مر أن المراد الملع المسقط للعقوق والطلاق على مال ليس منه (قوله ان الواقع به) أي بالخلم ولو بلفظ البيع والمباراة بحجر (قواه ولو بلا مال) هذا اذا كان بلفظ الملع أو بلفظ بيع النفس بخلاف بيع الطلاق أو الطليقة بلا ذكر بدل فإنه يقع به الرجعي كاعلمه آتيا (قوله ولو بالطلاق الخ) في بعض

(د) ص (شرط الخيار لها) ولو أكثر من ثلاثة أيام بحجر (ويقتصر على المجلس) كالبيع (فائدة) بشرط قبولها عليها بمعناه لانه معاوضة بخلاف طلاق وعناق وتدبر لانه اسقاط والاسقاط يصح مع الجهل وطرف العبد في العتق على مال كطرفها في الطلاق (د) الملع (يكون بلفظ البيع والشراء والطلاق والمباراة) كبت نفسك أو طلاقك أو طاعتك على كذا أو بارأيتك أي فارقتك وقيل المرأة (د) حكمه أن الواقع به ولو بلا مال (وبالطلاق) الصريح (على مال طلاق بائن)

مطالع
ألفاظ الملع خمسة

النسخ وبالطلاق باسقاط ولو هو الاول لما علمت من أن الطلاق على مال خارج عن الخلع المستطابق لعلن
لما كان المراد بيان وقوع البائن بصح إطلاق الخلع عليه وانما ذكر الصريح نصا على المتوهم اذ الكناية
كذلك كما أفاده ط وأراد بالمال ما يشعل الابراء منه حتى لو قالت أبرأ بك عني عليك على طلاق ففعل برئ
وبانت بخلاف طنتي على أن أخر مالي عليك فان التأخير ليس بمال وصح التأخير لوله غاية معلومة والا فلا
والطلاق رجعي مطلقا بجر عن البراءة وفي الفسخ آخر الباب قال أبرأ من كل حق بكون للنساء على
الرجال ففعلت ففعل في فوره طلقك وهي مدخول بها يبقى باقيا لأنه بعوض واذا اختلفت بكل حق لها عليه
فلهما النفقة مادامت في العدة لأنها لم يكن لها حق في الخلع فقد ظهر أن تسمية كل حق لها عليه وكل حق
يكون للنساء صحيحة وينصرف الى القائم لها اذ ذلك اه قلت نعم لو قالت من كل حق للنساء على الرجال قبل
الخلع وبعده فان النفقة تسقط كافي البرازية وسأقي تمامه وسأقي أيضا ما لو قالها على البراءة من نفقة الولد
(قوله وعمرته) أي عمره تنقيد الطلاق بكونه على مال دون الخلع تظهره ما لو بطل البذل كاسبيء أنه لو طلقها
بضمير أو خنزير أو سمية وقع بائن في الخلع رجعي في الطلاق بحجائهم ما بطلان البذل واذا اطلق في لفظ الخلع
والواقع به بائن ولفظ الطلاق والواقع به رجعي لانه صريح فلو لم يكن ذكر المال شرطا وفي وقوع البائن
بالطلاق دون الخلع لم تظهر عمره للتنقيده لكن انتماءه في بيان العدة على بطلان البذل محل نظر فان مثله
ما لو لم يذكر البذل أصلا تأمل وأما كون الخلع بسقط الحقوق والطلاق على مال لا يسقطها فليس عمره للتنقيده
بالمال كما لا يخفى فافهم (قوله والخلع من الكليات) لانه يحتمل الخلع عن اللباس أو الخبز أو عن
النكاح عناية ومثله المبرأة (قوله فعبث به ما يعتبر فيها) ويقع به قطعية مائة إلا أن نوى ثلاثا فتكون
ثلاثا وأن نوى ثنتين كانت واحدة ثالثة كافي الحاشية (قوله من فرائض الطلاق) كذا ذكره الطلاق وسواها لاله
وفي الدر المنثور وتسمية المال وان لم يكن متوقفا من الترافيق اه ط (قوله لو قضى بكونه فسخا) أي
كما هو قول الحنابلة انه لا يقع به طلاق بل هو فسخ لا ينشأ العد بشرط عدم نية الطلاق بجر (قوله نفسذ
انه مجتهد فيه) أي موضع اجتهد صحيح يعني أنه يسوغ فيه الاجتهاد لانه لا يخالف كتابا ولا سنة مشهورة
ولا اجماعا أو نوافل شيئا من ذلك في رأى المجتهد لم يكن يجزم دافيه حتى لو حكم به حاكم براه لا ينفذ كاتفر
في محله وباقي في أول الباب الا في عن الفتا ما يوضحه ولا يخفى أن المراد بقوله نفذ هو ما لو حكم به حاكم
في مسألتنا بخلاف الحنفى فإنه وان صح حكمه بغير مذهبه على أحد القولين لكنه في زماننا لا يصح انفا والتنقيده
السلطان قضائه بالحكم الصحيح من مذهبه فلا ينفذ حكمه بالضعف فضلا عن مذهب الغير فافهم (قوله
لم يصدق قضاء) أي بل ديانة لأن الله تعالى عالم بسرهم لكن لا يصح المرأة أن تقيم معه لأنها كالقائض لا تعرف
منه الا الظاهر بجر عن الميسوط (قوله في الصور الاربع) أي فيما لو كان بلفظ الخلع أو البيع والشراء
أو الطلاق أو المبرأة (قوله بخلاف لفظ بيع وطلاق) لانها صريحة بجان تارة خائفة لكن صراحة البيع مثل
بعت نفسك أو طلاقك يعني أن دلالة علمه قطعية لا تخلف عنه لان البيع فيه زوال ملك العين فليس منه قطعا
زوال ملك المتعة كما أفاده المصنف في المنع تأمل وأما صراحة الطلاق فظاهرة وان كان لا يكون حكمه
حكم الخلع الاعنذد كالمال لان الكلام في أنه يقع به الطلاق أي الرجعي اذ لم يكن بمال ولا يصدق في أنه
لم يرد به الطلاق لكونه مريحا فافهم (قوله وفيه اشارة الى اشراط النية) أي اشتراطه ما لو وقع به ديانة
وكذا انقضاء اذ لم تكن مريسة من ذلك كمال ونحوه كما هو الحكم في سائر الكليات (قوله ههنا) أي في لفظ
الخلع وفي البحر عن البرازية فلو كانت المبرأة أيضا كذلك أي غلب استعمالها في الطلاق لم ينجح
الى النية وان كانت من الكليات والاشارة الى النية مشروطة بغير حق سائر الكليات على الاصل اه وفيه
اشارة الى أن المبرأة لم يغلّب استعمالها في الطلاق عرفا بخلاف الخلع فانه مشتهر بين الخاص والعامة فافهم
(قوله وكذا يقرعنا أخذني) أي قللا كان أو كثيرا والحق أن الأخذ اذا كان التوهم منه حرام قطعا القول
تعالى فلا تأخذ وامنه شيئا الا أنه ان أخذ ملكا ببيع حيث وعامه في القبح لكن قتل في البحر عن الدر
المشور للسبب بطلان أخرجه ابن أبي جبر عن ابن زيد في الآية قال ثم رخص بعد فقال فان خستم أن لا يبقيا
حدود الله فلا جناح عليهما فيها اقتدت به قال فسقطت هذه ثالث اه وهو يقتضي حل الأخذ مطلقا اذ رخصت

مطلب
أبرأته من كل حق يكون للنساء
عن الرجال ففعل ما يقع بائنا

وآثره فيما لو بطل البذل كاسبيء
(و) النسخ (هو من الكليات فيعتبر
فيه ما يعتبر فيها) من فرائض الطلاق
لكن لو قضى بكونه فسخا نفسذ
لانه مجتهد فيه وقيل لا (خلعها
نعم قال لم يرد به الطلاق فان ذكر
بذلا لم يصدق) قضاء في الصور
الاربع (والاصدق في) ما اذا
وقع اللفظ (الخلع والمبرأة) لانها
كليات ولا قرينة بخلاف لفظ
بيع وطلاق لانه خلاف الظاهر
وفيه اشارة الى اشراط النية وهو
ضاهر الرواية الا أن المشايخ قالوا
لا تسترط النية هاهنا لانه يحكم
بنية الاستعمال صار كالصريح
كقاي الفهم تأتي عن متفرقات
ما يلاق المحيط (وكذا) يقرعنا
(أخذني)

مطلب
في معنى المجتهد فيه

اهـ أى متى كان التشوز منه أو منها ومنهما لكن فيه أنه ذكر في البحر أن لو أعلن الفتح أن الآية الأولى فيما إذا
 كان التشوز منه فقط والثانية فيما إذا لم يكن منه فلا تعارض بينهما وإنما لو تعارضنا لخرجه الإختصاص
 ثامة بالاجماع وبقره تعالى ولا تمتدحوهن ضراراً تعتدوا وأما كراهة الرغبة بل انصراراً لإختصاصها
 في مقابلة خلاصتها من مخالفتها للدليل القطعي فافهم (قوله ويلحق به) أى بالاختصاص (قوله ان نثر)
 في الصباح نثرت المرأة من زوجها نثر وزان باب قد وضرب عصته ونثر الرجل عن امرأته نثراً بالوجهين
 تركها وجفاهها وأصله الارتفاع اهـ ملخصاً (قوله ولومنه نثوراً أيضاً) لأن قوله تعالى فلا جناح عليهما
 فيما أقدمت به يدل على الإباحة إذا كان التشوز من الجانبين بعبارة النص وإذا كان من جانبها فقط
 بدلالته بالأولى (قوله وبه يحصل التوثيق) أى بين ما رجحه في الفتح من نفي كراهة أخذ الأثر وهو رواية
 الجامع الصغرى وبين ما رجحه النسخة من إيجابها وهو رواية الأصل فيجعل الأول على نفي الصريحية والثاني
 على إثبات التزجية وهذا التوفيق مصرح به في الفتح فإنه ذكر أن المسألة مختلفة بين الصحابة وذكر
 النصوص من الجانبين ثم حقق ثم قال وعلى هذا يظهر كون رواية الجامع أوجه نعم يكون أخذ الزيادة خلاف
 الأولى والمنع محمول على الأولى اهـ ويظهر عليه في البحر أيضاً (قوله عليه) أى على المنع منع أى على
 أن تقول له خالعي وفي البحر على القبول أى إذا كان هو البتة بقره خالعتك فافهم (قوله نطاق) أى
 بالثبات أن كان بلفظ الخلع ورجعاً إن كان بلفظ الطلاق على مال كالمزوي باتى (قوله بشرط لزوم المال) أى
 عليها وهو البديل المذكور في المنع وقوله وسقوطه أى من الزوج وهو المهر الذي عليه (قوله أو أضاف)
 أى ادعاء آخر وأثبت أنه له ومثله ما في الفتح عن كافي الحاكم لو كان عبداً حلال الدم فقتل عند رجوع عايراً بشفته
 وكذا الزوج قطع يده فقطع عنده رده وأخذ ففته اهـ (قوله بماليس مجال) كالم والمز (قوله وقع) أى
 ان قبضت بجر (قوله بان في الخلع) لأنه من التكاليف الدالة على قطع الوصلة فكان الواقع به باناً بخلاف لفظ
 اعتدى وأخويه كما ترى بانه بخلاف الطلاق فإنه صريح لا يقتضي اليقونة أيضاً (قوله جماناً فيما) أى
 في الصورتين والجمان كشده عدية النسي باليد لقال في الفتح أى بلا نسي يجب للزوج لأن ملك النكاح
 في الخروج غير متقوم ولذا لا يلزم نسي في الطلاق اهـ وأوجب زفر عليها ردة المهر كفي المحيط بجر وأما لو كان
 المهر في ذمته فإنه يقطع المهر من أن خالعتك مسقط للعقوق وإن لم يكن بعوض تأمل (قوله كما ترى) أى
 في قوله وغرة فيما لو بطل البذل وقد غنينا بيانه (قوله ولو حلت حلالاً الخ) قال في الفتح وفي كتب المالكية
 لو خلعها على حلال وحرام كنهم ومال صحيح ولا يجب له إلا المال قبل وهو قيس قول أصحابنا وهو صحيح اهـ
 (قوله رجع بالمهر) أى أن أخذته والاستطاع عنه وهذا عند الإمام وعندهما يجب مثله من خل وسط لأنه صار
 مغروراً من جهته باتسمة المال اهـ ح (قوله أى الحسمة) قد به لثلاثين كزوج قوله الآتي والبيت
 والصندوق الخ مما عوفي يدها الحكمة فافهم (قوله ولا نسي في يدها) أما لو كان في يدها نسي ولو تلبس
 فهو له بجر (قوله لعدم التسمية) علمه لما فهم من التشبيه وهو وقوع البائن مجاناً أى لعدم تسمية نسي
 نصير به غارقه بجر لأن ما في يدها قد يكون متقوماً وقد يكون غيره فكان راضياً بذلك فتح (قوله وكذا
 عكسه) بأن قال لها خالعتك على ما في يدي ولا نسي فيها بجر وهذا مفهوم بالأولى (قوله لكن الخ)
 لما كان عدم لزوم نسي في المسألة الأولى لعدم التغير منها صار مظنة أن توهم هنا أنه لا يصدق الجوهرة
 لتغيرها فاستدل على ذلك بأنها لا للمرأة إذا نثرت بنفسها حيث قبلت الخلع قبل أن تهمل ما في يدها فهذا
 الاستدلال في محله فافهم (قوله وان زادت) أى على قولها خالعتي على ما في يدي أى ولا نسي في يدها
 (قوله ردت عليه في الأولى مهرها) أى في قولها من مال ومثله من متاع أو من مال المهر وقد أوفادها
 أو على ما في بطن جاري أو عني من حل لا نهى لما سميت ما لا يمكن الزوج راضياً بالازوال إلا بالعوض
 ولا وجه لاجتماع السعي أو قيمته للبهالة ولا لقيمة البضع أعني مهر المثل لأنه غير متقوم حالة الخروج فحين
 إيجاب ما قام على الزوج من المسمى ومهر المثل نهر (قوله والا) أى وإن لم تكن قبضته بريئة منه ولا نسي
 عليها وكذا لا نسي عليها لو كانت قد أبرأته منه بجر (قوله أن ثلاثة دراهم في الثانية) أى في قولها من دراهم
 معرقاً فمتكرراً أنها ذكرت الجمع وأقدماء لا غاية في أدناه ثلاثة فوجب ولو قالت على ما في هذا المكان من الأشياء

ويلحق به الإبراء عما لها عليه (ان
 نثرت وان نثرت لا) ولومنه نثور
 أيضاً ولو لم يكن كراهة أعناها على
 الأوجه فتح وصحح النسخ كراهة
 الزيادة وتفسير الملتقى لا بأس به
 فيبدأ أنها تزجية وبه يحصل
 التوفيق (اكرها) الزوج (عليه
 نطاق بلامال) لأن الرضى شرط
 لزوم المال وسقوطه (ولو فاك
 بده في يدها) قبل الدفع (أو أضاف)
 فعابها ففته (لو) البذل ففيا ومثله
 لو (كذا) لأن الخلع لا يقبل النسي
 خلعها وأطلقها بجر أو خنزير
 أو بسة وخوها) بماليس مجال
 (وقع) طلاق (بان في الخلع
 رجعي في غيره) وقوعاً (مجاناً)
 فيها بطلان البذل وهو النثرة
 كما ترى ولو سميت فلا كذا الخ
 فإذا هو غير رجوع بالمهر لم يعلم
 والا لا نسي له (كفاً على ما في
 يدي) أى الحسمة (ولا نسي في يدها)
 لعدم التسمية وكذا عكسه لكن
 لو كان في يده جوهرة لها
 قبلت فهي له علمت أو لا لأن نثرتها
 نفسها بقولها (وان زادت من
 مال أو دراهم ردت) عليه في الأولى
 (مهرها) ان قبضته والا لا نسي
 عليها جوهرة (أو ثلاثة دراهم)
 في الثانية

والخيل والبغال والحمير أو الثياب أيضا كذا في الدراية قال في البصر وفي الثياب نظر
 البهية وفي قول بنى الجبابر الوسيط في الكل وبه يدفع ما قال نهر علت وفيه نظر لان الثياب مجهول الجنس
 مثل الدابة والعبد بخلاف البغل والحمير ولذا ترجعها على ثوب أو عبد وجب مهر المثل ولو على فرس أو ثوب
 هروري وجب الوسيط وعليه في بنى في الثياب المطلقة رد المهر كما في الاولى ثم رأيت في كافي الحاكم التمهيد ما نصه
 وإن اختلعت منه على مؤسوف من المتكبل والموزون والثياب فهو جائز وإن اختلعت منه ثوب غير
 مندوب إلى نوع أو عمل دار كذلك فله المهر الذي أعطاه وكذلك الدابة اه (قوله ولو في يدها أو في الخيل)
 ولو كان أكثر من ثلاثة فله ذلك دور عن النهاية (قوله لم أره) قال في التبر ولو سدت دراهم فإذا في يدها
 ذاتها لا يجب له غير الدراهم ولم أره اه ح قلت وفي بنى في غرضنا لزوم الدانير لان الدراهم تطلق عرفا
 على ما يشبهها والمخاض أنها إذا اختلعت على شيء غير المهر فهو على أوجه الاول أن يكون ذلك المسمى غير
 متقوم كالنهر والمينة فذبح مجازا الثاني أن يحتل كونه مالا أو غيره مثل ما في يدها من شيء فإن الشيء
 يشعل المال وغيره وكذلك ما في بطن شاة أو جارية ما في البطن قد يكون ربحا فلو وجد المسمى فهو له
 والا وقع مجازا الثالث أن يكون مالا سيو جسد مثل ما تخرى فله أو ولد غنمها العام أو مائة كسب العام
 فغيرها رد ما قبضت من المهر سواء وجد ذلك أو لا الرابع أن يكون مالا لكنه لا يوقف على قدره مثل ما في يدها
 أو يدها من المتاع أو ما في يدها من الثياب أو ما في بطن غنمها من الولد فإن وجد منه شيء فهو له والارذلة
 ما قبضت من المهر الخامس أن يكون مالا له مقداره معلوم مثل ما في يدها من دراهم فإن أقله ثلاث فكان
 مقداره معلوما فله الثلاثة أو الأكثر السادس إذا سدت مالا أو شاركت في غير مال كهذا انخل فإذا هو شرطان علم
 بأنه غير فلا شيء له والاربع بالمهر هذا حاصل ما في الذخيرة (قوله إذا لم تلد لأقل المدة) أي مدة الحمل وهذا قيد
 لعدم وجوب شيء ما لو ولدت لاقاها فهو له ولتحقق وجوده والاولى ذكره بعد قوله وبطن الغنم لأن
 الظاهر اعتبار أقل مدته أيضا (قائدة) في إقرار الجوهره أقل مدة حل الدواب سوى الشاة ستة أشهر وأقل مدة
 حل الشاة أربعة أشهر (قوله وقده في الخلاصة وغيرها) كان المناسب ذكره هذا عقب قوله ردت
 مهرها وثلاثة دراهم كأنه في البحر ليعلم أن مرجع النخعي هو الرد المذكور كعبارة الخلاصة هكذا
 وفي الفتاوى رجل خلع امرأته بماله اعلمه من المهر طنانة أن له اعلمه بقية المهر ثم تذكر أنه لم يبق له اعلمه
 شيء من المهر وقع الطلاق علمها فغيرها فيجب علمها أن رد المهر من قبضته أما إذا علم أن للمهر له اعلمه بأن وهبت
 صح الخلع ولا رد على الزوج شيئا كذا إذا خاله اعلمه ما في هذا البيت من المتاع وعلم أنه لا متاع في هذا
 البيت اه وكذا على ما في يدها من المال وعلم أنه ليس في يدها شيء كافي المجتبى (قوله على رايها
 من ضمانه) معناه أنها إن وجدته سلمته والا فلا شيء عليها وأما لشرط البراءة من عيب في البدل صح الشرط
 بحر (قوله لم تبرأ) لأنه عقد معاوضة فيقتضي سلامة العوض بحر (قوله لانه) لتعليل لما استفد من
 المقام ان المانع صحيح فيصح الخلع ويطل الشرط الفاسد منه ولو خاله اعلمه أن يملك الولد عنده أو على أن يكون
 صداقها لولدها ولا يجزئ بخلاف الشرط الملائم كالو اختلعت بشرط الصلح أو بشرط أن يردها إليها اقتضاها قبل
 لا تحرم وبشرط كتب الصلح ورد الاقضية في المجلس كإساق في الفروع وعندها في البحر (قوله فطلق ثلاثا
 بألف) أمالو قالت واحدة بألف فطلق ثلاثا فان قال بألف وتبطل وقعن وان لم تقبل لا يبيع شيء وان لم يذكر
 المال طلق عنه ثلاثا بلا شيء وعندها واحدة بألف وثلاث بلا شيء كالأول فقولها قالت أنت طالق واحدة
 وواحدة وواحدة عند الكل كافي البحر عن النخعي (قوله فطلقها واحدة) مثلها ثنتان شلبي ولو طلقها
 ثلاثا كان له جميع الالف سواء كانت بلف واحد أو بفتوة في مجلس واحد بحر ط (قوله بثمة)
 لأن الباء تعجب الاعراض وهو يتقدم على الموضع بحر (قوله ان طلقها في مجلسه) فلو قام فطلقها
 لم يجب شيء نهر ووجهه انه معاوضة من جانبها فيشترط في قبوله المجلس كافي قبول البيع رضى ولو بدأ هو
 فقال خالعتك على ألف اعتبر مجلسها دونه فلو ذهب ثم قبلت في مجلسه ذلك صح بحر عن الجوهره (قوله
 لو كان طلقها ثنتين) أي قبل قولها له طلقني الخ ثم طلقها واحدة بعد قولها ذلك فله كل الالف لحصول
 المقصود ولذا قال في الخلاصة قالت طلقني أربعاً بألف فطلقها ثلاثاً انتهى بالآل ولو طلقها واحدة ثلثت الالف

ولو في يدها أقل كلمتها ولو سدت
 دراهم فإن ذاتها لم أره (والبيت
 والصندوق وبطن الجارية) إذا لم
 تلد لأقل المدة (و) بطن (الغنم)
 وغر الشجر (كالكبد) فذكر
 البدن كافي البحر قال وقده
 في الخلاصة وغيره لعدم العلم
 فقال لو علم أنه لا يتباع في البيت
 أو أنه لا مهر لها عليه في خلعها
 بهر لا يلزمها شيء لا تنال نطعمه
 فلم يصر مغرورا ولو ظن أن عليه
 المهر ثم ذكر عدمه ردت المهر
 (خالعت على عبد أبي لها على
 براتها من ضمانه لم تبرأ) وعليها
 تسليمه من قدرته والاقضية لانه
 لا يطل بالشرط الفاسد كالشكاح
 (قالت طلقني ثلاثا بألف أو على
 ألف فطلقها واحدة وقع في الاول
 بأية ثلثه) أي بثلاث الالف
 ان طلقها في مجلسه ولا يجزئ ما فتح
 وفي الحاشية لو كان طلقها ثنتين
 فله كل الالف

ورغمه في البصر (قوله لان على الشرط) والمشروط لا يتوزع على أجزاء الشرط ولوطقتها ثلاث متفرقة
 في مجلس واحد، ولها الاثلاث الاولى والثانية تقع عنده رجعية فأبقاع الثالثة وهي منكوسة هذه الاثلاث
 وان في ثلاث مجالس فلهذا الثالث الاثلاث وعندد لاثني له بجر عن المحط (تنبيه) قيل ان لثاني متفرقة
 للاستعلاء يميز الشرط والحق أنها حقيقة للاستعلاء ان انصت بالاجسام المحسوسة كقفت على السطح
 وفي غيرها حقيقة في معنى الزوم الصادق على الشرط المحض نحو: يباعك علي أن لا يشرك وأنت طالق
 على أن تدخل الدار وعلى المعاوضة الشرعية المحضة كعني هذا على ألف والعرقبة كأنفعل هذا على أن اشفع
 لك عند زيد وما نحن فيه مما يصح فيه كل من معنى الزوم لان الاطلاق مما يتعلق على الشرط المحض والاعتراض
 وذكر المال لا يرجع الثاني فان المال يصح جعله شرطاً حتى لا تنقسم أجزاءه على أجزاءه مقابل كما يصح
 جعله عوضاً منقسماً فلا يجب المال بالثالث وعلى هذا يكون لفظ على مشتق من الاستعلاء والزوم ليقام
 دليل الحقيقة فيما هو التبادر بمجرد الاطلاق وكون المجاز خبراً من الاشتراك وهو عند التردد وقول أهل
 العربية انها للاستعلاء محمول على هذا فان أهل الاجتهاد هم أهل العربية ونعمان تحفته في الفقه وذكر
 في البصر أنه ذكر في التحرير ترجيح العوض بذكر المال لانها الاصل (قوله فبعضها أولى) فيه بحث لانها
 قد يكون لها غرض في الثلاث حسب المادة الرجوع اليه لاشدة بغضه فتضاف من أن يجعلها أحد على المعاودة
 اليه فلا يتم الاثلاث مقدسي وقد يقال ان هذا لا ينتظر اليه بعد حصول المقصود بملكها لنفسها على أن
 امكان المعاودة حاصل بالحل على التحليل فانهم (قوله وقيل في مجملها) فلو بعده لم يلزمها المال
 لانه مما بدله من جانبها كما مر وهذا اذا لم يكن معلقاً ولا مضافاً والاعتبار القبول بعد وجود الشرط والوقت
 كما قدمناه عن البدائع ومثله في البحر (قوله كما مر) أي في قول المصنف اكره ما عليه تطلق بالمال
 (قوله ولا مضمة ولا مريضة) فلو مضمة لم يلزم المال ولو مريضة اعتبر من الثلث كباقي تنبيهه (قوله لانه
 تعويض) بالعين الموهبة لا بالمال كما يوجد في بعض النسخ وهذا راجع لقوله بألف وقوله أو تعلق راجع لقوله
 على ألف قال الزبائي ولا بد من قبولها لانه عقد ماضى وتعلق بشرط فلا تنفذ المعاوضة بدون القبول
 ولا ينزل المعلق بدون الشرط اذ لا ولاية لاحدهما في الزام صاحبه بدون رضاه والطلاق بائن لانها ما التزمت
 المال الا لتملكها لنفسها وذلك بالبنونة اهـ (قوله طلقنا بغيري) لانه علق طلاقها على قبولها وما وقد
 وجد ولم يعلم ما يلزم كل واحدة منهما فان لكل أن تقول لا يلزمي الا الدراهم وبذني أن يلزم لورثي منها
 بالدراهم واذ طلقنا لاثني كان رجعا لانه بلفظ الصريح رحتي وما قيل من أنه ينبغي أن يلزمها
 ردمها فهو مما لا ينبغي فان الطلاق الصريح ولو على مال غير موقوف للمهر على المعتك كباقي متنا فافهم
 (قوله وان لم يقبل) مبالغة على قوله طلقت وعنت لانه عند القبول تطلق ويعتق بالاولى لانه متفق عليه
 فالمبالغة اشارة الى رد قولها وما لا يصح جعل المبالغة لقوله مجازاً لان المناسب له أن يقول وان قبلا كما لا ينبغي
 (قوله جله تامة) أي فلا ترط بما قبلها لا بدالة الحال اذ الاصل في الجله الاستقلال ولا دلالة هنا لان الطلاق
 والعناق يتفكان عن المال بخلاف البيع والاجارة فانها لا يوجدان بدونهن (تنبيه) اتفقوا على أنها
 للعالم في آدائي ألفاً وأنت حر تعذر عطف الخبر على الانشاء وعلى أنها بمعنى باء المعاوضة في أجل هذا ولك
 درهم لان المعاوضة في الاجارة أصلية وعلى تعيين العطف في قول المضارب خذ هذا المال واعمل به في البز
 لا انشائية فلا تنفذ المضاربة وعلى احتمال الامرين في أنت طالق وأنت مريضة أو مصلة اذ مانع ولا معنى
 فتنفخ الطلاق قضاء ويتعلق بذاته ان نواه ونعمانه في البحر (قوله علا بان الواو للعالم) فكانت قال أنت
 طالق في حال وجوب الاثلاث عليك ولا يتحقق ذلك الا بالقول وبه يلزم المال نهر (قوله وكذا القول لبعده
 كذلك) أي كذا الحكم لوقال لبعده اعتك أمس على ألف فلم تقبل أو بعثت أمس نفسك منك بألف
 فلم تقبل بجر (قوله عين من جانب) فهو عقد تام فلا يكون الاقرار به اقراراً بقبول المرأة بخلاف البيع
 فانه بلا قبول ليس ببيع بجر (قوله اخذ بيننا) أي على أنها قبلت لان الاصل أن من كان القول له
 لا يحتاج الى بينة لانها لا يثبت خلاف الظاهر والظاهر لمن كان القول له وهو هذا الزوج التصريح بوجود شرط
 الحب وهو القبول وخلاف الظاهر قول المرأة فقدمت بينهما عند التعارض ولانها أكثر اشياء لانها تثبت

مطلب
 تستعمل على في الاستعلاء والزوم
 حقيقة

(وفي الثانية رجعية مجازاً)
 لانه على الشرط وقال كالباء
 (قال لها طلق نفسك ثلاثاً بآلف)
 فهو على ألف (فعلق نفسها
 واحدة لم يشع شيء) لانه لم يرش
 بالبنونة الا بصل الالف
 بخلاف ما مر من رضاها بآلف
 فبعضها أولى (وقوله لها أنت

طالق بألف أو على ألف وقيل)
 في مجملها (لزم) ان لم تكن
 مكرهه للمهر ولا مضمة ولا مريضة
 كما يجي (الالف) لانه تعويض
 أو تعلق وفي البصر ان التاثر خاتمة
 قال لا مرأية احد كما طالق
 بألف درهم والاخرى بما تدين
 قبلنا طلقنا بغيري (أنت طالق
 وعليك ألف وأنت حر وعليك
 ألف طلقت وعنت مجازاً) وان لم
 يقبل لان قوله وعليك ألف جله
 تامة وقالان قبلنا صريح وزم المال
 علا بان الواو للعالم وفي الاحوى
 وبقولها ما يفتى (قال طلقك
 أمس على ألف فلم تقبل) وقالت

قبلت قال قول له يمينه بخلاف
 قوله بعثت طلاقك أمس على ألف
 فلم تقبل وقالت قبلت قال قول لها)
 وكذا القول لبعده كذلك
 (قوله لغيره) بعثت من هذا
 العبد بألف أمس فلم تقبل وقال

المشتري قبلت) فان القول للمشتري
 والفرق ان الطلاق مجاز عين بن
 جانبه وهي تدعى ختنه وهو ينكر
 أما البيع فاقتراره اقراراً بالقبول

فان كانه وجوع فلا يصح ولورثها اخذ بيننا تارة

الطلاق وأما ما قبل من أن ينبتا قامت على الآيات وينبته على النفي فلم تقبل فيه أن البينة على النفي في غير ط
الحث مقبولة كما مر في التعليق فافهم (قوله يقع الطلاق بأقراره) أي الطلاق البائن وإن لم يثبت المال
لأنه في لفظ الخلع المقرب وهو كناية فيقع به البائن كما مر (قوله بجالها) أي على حالها المعروف بالدعوى
من أن القول المصنوع والبينة المذمومة (قوله وعكسه) أي لو ادعت الخلع لا يقع بدعواه ما ينبت لأنها
لأنها لا ابتساع رجحى (قوله كيفما كان) أي سواء ادعته بماله أو بدونه ولا يثبتها المال لأنها إنما
أقرت به في مقابل الخلع حيث لم يثبت الخلع لم يثبت المال ولا يتزوج بانكاره قدر ذرا فراه به رجحى (فرع)
اختلاف في كفة الخلع فقال من أن وثالث ثلاث قبل القول له وقبل لو اختلفا بعد التزوج ففصلت لم يميز التزوج
لأنه وقع بعد الخلع الثالث وأنكره فالقول له ولو اختلفا في العدة أو بعده فيها فقال هي عدة الخلع الثاني
وفات عدة الخلع الثالث فالقول لها فلا يحمل النكاح جامع الفصولين (قوله انكر الخلع) مكرز مع قول
المصنف وعكسه لا اه ط (قوله وأدعى شرطاً واستثناء) بأن قال أنت والله بأنف فثبت
ثم ادعى أنه قال ان دخلت الدار أو ان شاء الله قال في جامع الفصولين طلق وأخلع ثم ادعى الاستثناء مدعى
لأنه يترك البديل في الخلع لا لو ذكره بأن قال خلعتك بكذا ولو ادعى الاستثناء وقال ما نبضته منك فهو حق
كان في عينك وقالت اني ندعته لبذل الخلع فالقول له لأنه لما انكر صحة الخلع فقد انكر وجوب البذل عليها
وأقر أن له عليها مالا واحد الامالين والمرأة مدعى أن له عليها مالا آخر فصدق الزوج بخلاف ما لو لم يدع الاستثناء
لأنه أنزله على ما بديل الخلع والمالك هو المرأة فقبل قولها فيه نظر اه وحاصله ان دعواه الاستثناء مقبولة
الا إذا كان الخلع يبدل فان البديل قريبة على قصد الخلع فلا تقبل دعوى ابطاله بالاستثناء الا إذا ادعى أن
ما قبضه ليس بدل الخلع بل عن حق آخر فان القول له لا نكاح صحة الخلع ووجوب البذل بدعى الاستثناء فثبت
لكن فيه أن المانع من صحة دعوى الاستثناء ذكر البذل في عقد الخلع لا قبضه بعده حيث ذكر البذل لم تقبل
دعواه الاستثناء فلم يقبل انكار صحة الخلع ووجوب البذل بل في الخلع يبدل وادعى بعد ذلك أن ما قبضه هو
حق آخر هو يقول بل بدل الخلع فيكون القول قولها لأنها المملوكة بالدفع والقول قول المالك فليس في فرق بين
ما إذا ادعى الاستثناء أو لم يدعه ولعل هذا وجه النظر والله تعالى أعلم هذا وقد روي في باب التعليق أن الفتوى
على عدم قبول قوله في دعوى الاستثناء والشروط افساد الزمان وتقدم الكلام فيه هناك (قوله) وأن ما قبضه
من دينه في البرازية تدفع بدل الخلع وزعم الزوج انه قبضه بجهة أخرى أدنى الامام ظهر الدين أن القول له
وقيل لها لأنها المملوكة اه قلت الظاهر الثاني ولذا جزم به في جامع الفصولين كما عرفت وهذه مسألة مستقلة
مباحة على ما إذا انتفى على الخلع يبدل واختلاف في جهة القبض ولذا عطفها بأمر يصح عطفها بالواو فتكون
من تنص ما قبلها لكن رد ما علمه من النظر فافهم (قوله) أو اختلفا في الطوع والكراهية اي في القبول وأما
اقتناع الخلع ما كراه فصح كما يأتي ط (قوله فالقول لها) لأن صحة الخلع لا تستدعي البذل فتكون
منكرة ويكون القول قولها بجر (قوله وادعى الخلع) ينبغي له على ما إذا كان مدعى ان نفقة العدة من
جمله بدل الخلع بجر (قوله فالقول لها في المهر وله في النفقة) لأن المهر كان ثابتاً عليه قبله فدعوى
سقوطه غير مقبولة وأما نفقة العدة فليست واجبة قوله وهي تدعى استحقاقها بالطلاق وهو ينكر فكان
القول له وهو مشكل فانما اتفقا على سبب استحقاقها لأن الخلع والطلاق يوجبان نفقة العدة فكيف تدفع
بجر قلت وأصل الاستدكال لمصاحب جامع الفصولين واعترضه في نور العين اني على ما ساقط بالإمين (قوله)
فثبت قيته على مسمى ما فاذا سكنت قيته ثلاثين ومهر واحداهما مائتان ومهر الاخرى مائة لزم الاولى
عشرون والاخرى عشرة ولا يقسم بينهما مائة صفة ويحله إذا كان العبد لاجني أو ألهما والمهران متفاضلان
أما لو كان بينهما مائة صفة والمهران متساويان يكون العبد بدل الخلع ط وفرض المسألة في كافي الحاكم
بما إذا خلع امرأته على ألف (قوله وقف على قبولها) قال في المجتبى الظاهر انه عني به وقوع الطلاق
ومعرفة هذه المسألة من أهم المهمات في هذا الزمان لأن الناس يعتادون إضافة الخلع إلى مال الزوج بعد
إبراء المهر فبذلك علم أنها إذا ثبت وقوع الطلاق ولم يجب على الزوج شيء وفي منية الفقهاء خلعتك
بمالي عليك من الدين وقبلت ينبغي أن يقع الطلاق ولا يجب شيء ويصل الدين إياه مالي المجتبى وسيد كراي الشارح

(ولو ادعى الخلع على مال وهي تنكره
يقع الطلاق بأقراره) (والدعوى
في المال بجالها) (فيكون القول
لها لأنها تنكر) (وعكسه لا)
يقع كفه ما كان بزازية (فرع)
انكر الخلع وأدعى شرطاً
أو استثناء أو أن ما قبضه من دينه
أو اختلفا في الطوع والكراهية
فالقول لها لو قال كان بغير بدل
العدة وأنه فالتحريم وادعى الخلع
ولا يثبت فالقول لها في المهر وله في
النفقة خلع امرأته على عبد
فثبت قيته على مسمى ما خلعتك
على عبد وقف على قبولها ولم
يجب شيء بجر

آخر الباب صحة إيجاب بدل الخلع عليه وسأقي قلمه (قوله في نكاح صحيح) ذكره لبيان الواقع والافتقار إلى آخر
 الفاسد أول الباب بقوله إزالة ملك النكاح أفاده ط وقد مناقولين في سقوط المهر بعد الدخول في الفاسد
 وقد تقدم أيضاً أنه لو أبانهم خالعهما على مهرها لم يفسد المهر قال في الفصول لأنه لم يسلم له بعد الخلع شيء وكذا
 لو ارتدت نكاحها (قوله كما أعقده العمداء وغيره) أي كصاحب الفتاوى الصغيرى فإنه صحيح أنه يفسد
 المهر كالخلع والمبارأة وصح في الخلع أنه لا يفسد المهر إلا بدركه وضمه في جامع الفصولين أيضاً فقد اختلف
 الصحاح وقول الشارح أول الباب خلافاً للثانية تبع فيه قول الصروان صرح فاضل خان بخلافه ولم يظهر له
 وجه ترجيح الصحيح الأول على الثاني مع أنهم قالوا إن فاضل خان من أجل من يعقد على صححه (قوله
 والمبارأة) بفتح الهاء مقالة من البراءة وترك الهزيمة خطأ وهي أن يقول الزوج برئت من نكاحك بكذا
 قاله صدر الشريعة وفي الفتح هو أن يقول ببراءتك على ألف فتقبله نهر قلت وما في الفتح توافق لما في كافي
 الحاشاكم ثم قال في البرقيد المصنف بقوله ببراءتها لأنه لو قال لها برئت من نكاحك وقع الطلاق وينبغي
 أن لا يفسد به شيء اه أي لأنه إذا لم يكن بلفظ البتة على قيد لم يتركه بل لا يتركه على قبولها فيقع به البتة
 ولا يكون مستقراً بمنزلة قوله خلعتك بخلاف ما إذا كان بلفظ المأعلة أو ذكره بدلاً فإنه يتوقف على القبول حتى
 يكون مستقراً وهذا ظهر له لا منافاة بين ما نقله وألا عن صدر الشريعة المصريح فيه بدرك البديل وبين ما ذكره
 آخر فافهم (تنبيه) ذكر في النهر أول الباب أخذ من عبارة الفتح أن المبارأة من الفاظ الخلع قلت وقد تنا
 عن الجوهرية التصريح به لكن تقدم عن البرازية أن لفظ الخلع من الفاظ النكاحية إلا أن المشايخ قالوا هل علمة
 استعماله صار كالصريح فلا يتقرر إلى البتة وأن المبارأة إذا غلب فيها الاستعمال فهي كذلك وقد تقدم أيضاً
 أن الواقع بالخلع تطلق بثلاثة سواء نوى الواحدة أو الثلثين وأن نوى الثلاث فتساقط وإن أخذ عليه جديلاً
 لم يصدق أنه لم يرد به الطلاق قال في الكافي للباحكم والمبارأة بمنزلة الخلع في جميع ذلك (قوله أي الأبراء
 من الجانبين) أي بأن تقول له يارثي فيقول لها ببراءتك أو يقول لها ذلك وتقول هي قبلت كما في شرح المنظومة
 فالمراد ما بين الأبراء من أحدهما والقبول من الآخر ط (قوله كل حق) مثل المهر وانفقت المقرضة
 والمأصلة والكسوة كذلك وكذا التمتع تسقط بلا ذكر وبسنتي ما إذا خالعهما على مهرها أو بعهده وكان
 مقبوضاً فإنها تزده ولا تترد ومقتضى إطلاقهم البراءة الآن يقال مرادهم ما عدا بدل الخلع والمهر يرد فلا تترد
 عنه كإلواك ما لا آخر بجر وهذا قول الأمام وعند محمد لا يفسد إلا ما سماه فيهما أي في الخلع والمبارأة
 وأبو يوسف مع الإمام في المبارأة ومع محمد في الخلع ملتي ثم اعلم أن حاصل وجوه المسألة أن البديل ما أن
 يكون مكسوراً عنده ومتقبضاً ومثبتاً على الزوج أو علمها بجرها كالأبوة أو مال آخر وكل من الستة على
 وجهين إما أن يكون المهر مقبوضاً ولا وكل من الاثنين عشر ما أن يكون قبل الدخول به أو بعده فإن كان
 البديل مكسوراً عنه فبنيته زوايا من أحدهما براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا ترد ما قبضت ولا بد الب هو ياتي
 وسبأ في تمام الكلام عليه عند قول المصنف ويرى من المجل ولعلهم الخ وأن كان منقذاً كقوله أخاهي نفسك
 حتى يغير شيء ففعلت وقبل الزوج صحيح يغير شيء لأنه صريح في عدم المال ووقوع البائن فلا يبرأ كل منهما عن حق
 صاحبه وإن كان معينا على الزوج فسبأ في آخر الباب وإن كان بكل المهر فإن كان مقبوضاً رجع بجميعه والاسقط
 عنه كله مطلقاً أي قبل الدخول أو بعده وإن خالعهما على أن يجعل لولدها أو لأجنبي جبار الخلع والمهر للزوج
 وإن سعهما كالعشر مثلاً والمهر عشرون فإن قبضته رجع بدرهمين لو بعد الدخول وسلم لها الباقي وبدرهم فقط
 إن كان قبله لأنه عشر النصف وإن لم يكن مقبوضاً سقط الكل مطلقاً المسبي يحكم الشرط والباقي يحكم لفظ الخلع
 وإن مال آخر غير المهر فله المسبي ويرى كل منهما مطلقاً في الإحلال كلها اه ملخصاً من الجهر والنهر وغير
 إلا ذكر لكن المراد بالآخر ما إذا كان ما لمعلوماً موجوداً في الحال والافهوعلى ستة أوجه قد سنا نحن
 الذخيرة (قوله ثابت وقتهما) أي وقت الخلع والمبارأة احتزبه عن حق ثبت بعدهما كنفقة العدة
 والسكنى كاشير إليه الشارح (قوله مما يتعلق) أي من الحق الذي يتعلق بذلك النكاح الذي وقع الخلع
 منه (قوله لا الأول) لأنه ليس من حق ذلك النكاح بل هو حق النكاح الأول (قوله ومثله التمتع)
 الأولى ومنه أي من الحق الذي يسقط قال في الجروا بما التمتع فقال في البرازية تأملها قبل الدخول وكان

(وبسقط الخلع) في نكاح صحيح ولو
 بلفظ طبع وشرا كما أعقده العمداء
 وغيره (والمبارأة) أي الأبراء من
 الجانبين (كل حق) ثابت وقتهما
 (لكل منهما على الاستعمال) يعني
 بذلك النكاح حتى لو أبانهم
 نكاحاً ثانياً بجر آخر فاختلت
 منه على مهرها برئ عن الثاني
 لا الأول ومثله التمتع البرازية

طاب
 حاصل مسائل الخلع والمبارأة
 على أربعة وعشرين وجهاً

لم يسم مهران يسطر المتعة بلا ذكر اه ويحتمل ان مراده ان المتعة مثل المهر تسقط اذا كانت متعة ذلك النكاح
 لا متعة نكاح قبله كاجله ح (قوله صم الخ) قال في البر ومقتضى الاراء العام عدم الصحة وكان له لما
 وقع في ضمن الخلع فخص بما هو من حقوق النكاح (قوله الا اذا نص عليها) أي على النفقة في الخلع
 اما لو لم تسقطها حتى اخذت ثم امة طهرها لا تسقط لاسقاطها حينئذ قصد المالم يجب فانها انما يجب شيئا فشيئا
 بخلاف ذلك الاسقاط النعني فانه يسقط باعتبار ما تنسجه وتب الخلع والمهر يسقط تنصا في ضمن الخلع فغ
 وفي الذخيرة من النفقة قالت زوجها انت بريء من نفقتي ابد امدامت امرأك لا يصح لان صحة البراءة تعتمد
 الوجوب أو قيام سبب الوجوب ولم يوجد هنا لانه سبب وجوبه في المهر يسقط هو الاحتياص في المستقبل
 وهو غير موجود في الحال ثم قال واذا أبرأته عن النفقة قبل أن تصير ينافي ذمته لا يصح بالاتفاق واذا شرطت
 في الخلع بصح لانه ابراء بعوض فتكون استغناء لما وقعت البراءة عنه لان العوض قام مقامه والاستغناء قبل
 الوجوب يصح بالاتفاق اه وفي التنبية وان لم تكن النفقة واجبة لكن سببها قائم فصح البراءة عنها اه أي
 فان الخلع سبب وجوب نفقة العدة وهذا معنى قوله في البدائع فانما نفقة العدة فانها يجب عند العدة فكان
 الخلع على النفقة مانعا من وجوبها أي بخلاف ابراءه عن النفقة قبل الخلع أو بعده فانه لا يصح وفي البرازية
 وقبل بصح وهو الاشبه قلت لكن المذكور في عمدة الكتب انه لا يصح ولذا يزم في النسخ وشرح الطحاوي
 والبدائع وكذا في الخاتمة وغيرهما بل علمت انه بالاتفاق وفي الوالو الجبة اختلفت منه بكل حق وهو اعلم فلهما
 النفقة ما دامت في العدة لانها لم تكن حقا لها وقت الخلع وفي الجرعن البرازية اختلفت بتطبيقه بائنة على كل
 حق يجب للنساء على الرجال قبل الخلع وبعده ولم تذكر الصداق ونفقة العدة ثبت البراءة عنهما لان المهر ثابت
 قبل الخلع والنفقة بعده اه (تنبيه) وقعت حادثة تسببت عنها في امرأة طلقت من زوجها الطلاق على أن
 تبرهن من مهرها ومن اعيان معلومة فترضى وبراءته من ذلك فقال ان كانت برأته صادقة فانت طالقة فاجبت
 بانها لا تطلق لقولهم ان البراءة عن الاعيان لا تصح ومهر ادا الزوج التعليق على صحة البراءة عن الكل ليسلم جميع
 العوض هكذا اظهر لي ثم رأيت بعد جوابي هذا في فتاوى الكاظمي نقل عن فتاوى العلامة عسدر الرحمن
 المرشدي انه يستل عما يقع ككثير من قول المرأة ابرأك من المهر ونفقة العدة وقول الزوج طلاق بصفة
 برأته فاجاب بعدم الوقوع قال ووافقتني بعض حنفية العصر وتوقف بعضهم محتجاً بأن شيئاً جازاً الله بن
 ظاهرة كان يفتي بالوقوع لقولهم ان نفقة العدة تسقط بالتسمية قلت هذا مجهول عما نحن فيه لان النفقة يجب
 بالطلاق وما فوضوا ما والبراءة عن المدوم باطل والمعلق به كذلك لا تنقضاء المعلق عليه بالتسمية جزمه وأما المذكور
 في باب الخلع فالمراد به المباراة التي هي نوع من الخلع الموقوف على قبولها في المجلس فاذا كان على المهر ونفقة
 العدة سقطت النفقة تبعاً له أما هنا فهو تعليق محض فلا يقع بطلان بعض المعلق عليه اه ملخصاً ثم رأيت
 البيري في شرح الاشياء صواب ما فتى به ابن ظهيرة ورد على المرشدي من تند المأتم من التصريح بسقوط
 النفقة بالشرط أقول والصواب انه اذا لم يكن البراءة مبني على طاب الطلاق لم تسقط النفقة وان طلقها عقبه
 لانه في حال قيام النكاح وان كان مبني عليه سقطت وان كان حال قيام النكاح لانه ح يصير مقابلاً بعوض
 ففي الذخيرة والخاتمة وغيرهما طلبت منه طلاقها فقال ابرأني عن كل حق لك حتى اطلقك فتسأل ابرأته
 عن كل حق للنساء على الأزواج فقال الزوج في فوره طليتك واحدة وهي مدخول بها تقع بائنة لانه طلاق
 بعوض وهو البراءة دلالة اه وأخاذا في الفتح ان النفقة لا تسقط بذلك لانصراف الحق الى القائم لها اذا دل
 اه ثم قد منأنا ان شاء الله ابرأته عن كل حق قبل الخلع وبعده تسقط فكذا اذا طلب ابرأته من المهر
 والنفقة صريحاً لطلقة ما فبرأته وطلقة ما فبرأته ابرأته لانه ابرأته بعوض وهو ملكها فانسأها فكأنها
 استوفت النفقة باستيفائها لها والاستغناء قبل الوجوب يصح كالودع ابرأته نفقة شهر يصح وعلى هذا يكون
 ابرأته بشرط فاذا لم يطلعه لم يبرأه فقد صرح في الخاتمة بانها لو ابرأته عما لها عليه على أن يطلعه فان طلقها بائنة
 البراءة والا فلا بخلاف ما لو ابرأته على أن لا يتزوج عليه بانتصص البراءة دون الشرط لان الأول يصح فيه الجعل
 دون الثاني فيكون الشرط فيه باطلا وفي الحياوي الزاهدي ولو ابرأته لطلقة ما فقام ثم طلقها ببراءة لم يقطع
 حكم المجلس والا فلا اه اذ علمت ذلك فقد ظاهراً أن صحة هذه البراءة موقوفة على الطلاق فوراً أي في المجلس

وفيما اختلفت على أن لا دعوى
 لكل على صاحبه ثم ادعى أن له كذا
 من الفطن صح لا اختصاص البراءة
 بحقوق النكاح (الأنفة العدة)
 وسكانها فلا يسلطان (الأداء
 عليها) فتسقط النفقة لا السكينة

مطلب
 حادثة الفتوى ابرأته عن مهرها
 وعن اعيان معلومة فقال ان
 كانت برأته صادقة فانت طالقة

فإذا قال لها طلاقك بعتك براءتك يكون قد علق الطلاق على صحة البراءة فيقتضي تحقق صحتها قبل كماله
مقتضى الشرط ولا يلاحظ لها إلا به فلم يوجد المعلق عليه فلا يقع الطلاق بخلاف ما لو غلب الطلاق فانه يقع وتصح
به البراءة فقد ظهر أن الحق ما قاله المرشد ولا يضافه نص يحسم بدقطة النفقة بالشرط لما عابت من أن
موقوفها موقوف على الطلاق أو الخلع فلا يوجد بطلاقه أو خلع من غير لامعلق على صحتها
هذا ما ظهر في هذا المجل وهذه المسألة كثيرة الوقوع فغني عن تكرارها والله سبحانه أعلم (قوله لا نهاسي
الشرع) لأن سكناها في غير بيت الطلاق مسببة بغير عن الفتح (قوله الا اذا ارأته عن مؤنة السكنى) بان
كانت ساكنة في بيت نفسها وتعلم بالاجرة من مالها فيصير التزامها ذلك فتح لكن مقتضى هذا انه لا بد من
التصريح بمؤنة السكنى مع انه ذكر في الفتح وغيره في فصل الاحداد لو اختلفت على أن لا سكنى لها فان
مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها أن تكرى بيت الزوج ولا يخل لها أن تخرج منه اه تأمل (قوله
وهو) أي قول المصنف النفقة العدة الخ مستغنى عنه بما قدره الشارح من قوله ثبت وقسمه لان قوله لكل
منهما متعلق بذلك المخلدوف على انه صفة خلق فاذا كان تقديرك لامة ذلك استغنى به عن الاستثناء المذكور
فصكان الاولى تركه فافهم (قوله مسقط للمهر) قيد به لما في الجهر انه صرح في شرح الوقاية والخلاصة
والبرازية والجوهرة بان النفقة المقتضى بها تسقط بطلاق وأنفقوه فمثل الطلاق بمال وغيره اه وفيه كلام
سابق في النفقة (قوله ذكره البرازي) بلفظ وعليه الفتوى ومثله في الفصول وغيرها وفي الأعراف ظاهر الرواية
رجحه الشارحون وقاضى خان اه قلت وحاصل عبارة قاضي خان أن الطلاق بمال حكمه حكم الخلع
عندهما أي انه غير مسقط للمهر وعنده في رواية كقولها وهو الصحيح وفي رواية كآلخلع عنده أي في انه مسقط
اه وقدمنا ذكر الخلاف في الخلع عن الملقى وهذا تعلم ما في عبارة التمر من الابهام الذي أوقع غيره في الغلط
فافهم (قوله ذكره البهسي) وتعمه تليذه الباقى في شرحه على الملقى وافق به الخبر الرمي لكن نقل
ط عن العلامة المقدسى انه افق بعتك البراءة به للتعريف قلت وبه افق قارى الهداية وابن الشلي معللان
العرف على كونه براء قال وكتب مثله الناصر المتأني وشيخ الاسلام الحنبلي اه وكذا ذكر في المنظومة المحببة
وافق به في الحاشية وأيداه السابحي بما في البرازية قال طلقك الله وألامته اعتقل الله يقع الطلاق والعتاق
زاد في الجوهرة نوى أولم ينو (قوله من نفقة الولد) مثل المجل بان شرط براءته من نفقة اذ اولدنه (قوله
من نفقة الولد) وهي مؤنة الرضاع كذا في البحر من الفتح ومثله في الكفاية والاختيار (قوله وفيه عن المتنى
الخ) ظاهره ان هذه رواية أخرى يؤيده ما في الخلاصة وانما يصح على امسك الولد اذ ابن المدة وان لم يبين
لا يصح سواء كان الولد رضعاً أو فطماً وفي المتنى الخ قلت ولعل وجه الرواية الأولى ان المخلع اذا وقع على نفقته
أواماً به كونه رضيعاً فعنى الى المنازعة لان المرأة تقول أردت نفقته شهراً مثلاً والزوج يقول اكره وجه
الرواية الثانية ان كونه رضيعاً قربة على ارادة مدة الرضاع وقد جزم هذه الرواية في الحاشية والبرازية (قوله
بخلاف العظيم) لأن مدة بقائه عندها استغناء الغلام وحض الحاشية وهي مجهولة اه ح قلت لم أر هذا
التعليل لغرضه وهو ظاهر اذا كان الخلع على امساك عندها مدة الحضنة على انه لا يظهر على القول المعتقد من
تقدير مدة الحضنة تسبع الغلام وعشر للبارية بل الظاهر أن مراده أن المخلع اذا كان على نفقة الولد وهو
رضيع برادها مؤنة الرضاع لان نفقته هي الرضا عموماً مؤنة شرعاً تنصرف اليه بخلاف ما اذا كان فطماً
فلا بد من التوقيت لان نفقة طعامه وشرايه وذلك ليس له وقت مخصوص لانه يأكل مدة عمره فلا تنص
التسمية بدون وقت للجهة وفي الذخيرة روى أبو سليمان عن محمد بن أبي حنيفة في المرأة تتخلع من زوجها
بنفقة وله منها ما عاشا فان علم أن تزاد المهر الذي أخذت منه اه أي فهو نظير ما اذا خالعهما على ما في غيرها
من المتاع ولم يوجد فيه شيء فافهم (قوله ولو تزوجها) أي وقد خالعهما على نفقة العدة أو الولد شهر ط
أي وكان التزوج قبل تمام المدة (قوله واوهرت) أي وترك الولد على الزوج بحر وكذا والخلعة على
نفقة العدة ولم تسكن في منزل الطلاق حتى سقطت نفقتها يرجع عليها بالنفقة كما جئت في البحر (قوله أرمات
الولد) وكذا لم يكن في بطنها ولا في بطنها اذا خالعهما على الرضا عجلها اذا ولدت الى سنتين فترد نفقة الرضا ولو
قالت خمس سنين رجع عليها بالجرم رضاء سنتين ونفقتها باق السنين فتح (قوله رجع ببقية نفقة الولد) بان

لانه احق الشرع الا اذا ارأته عن
مؤنة السكنى فيصح فتح وهو مستغنى
عنه بما ذكرنا اذ النفقة والسكنى
لم يجبا وقتها بل بعدهما (وقيل
الطلاق على مال) مسقط للمهر
(كالخلع والمعدة) ذكره
البرازي ولا يبرأ بالبراءة الله ذكره
البيهسي (شرط البراءة من نفقة
الولد ان وقتا) كسنة (صح ولم
والالا) بحر وفيه عن المتنى
غيره لو كان الولد رضيعاً
وان لم يؤقتا وترضعه حواين
بخلاف النظم ولو تزوجها أوهرت
أومات أو مات الولد رجع ببقية
نفقة الولد

مطلب
في البراءة بقولها ابرأ الله

مطلب
في الخلع على نفقة الولد

والعدة الا اذا شرط براءتها
ولها منالته بـكسوة
الصبي الا اذا اختلفت عليها ايضا
ولا فطيل فبصح كالنظر ولو خالعه
من نفقة ولده شهرا مثلا وهي
معبرة فمنا ابته بالنفقة يجبر عليها
وعليه الاعقاد دفع وفيه لو اختلفت
على أن تمسكه الى البلوغ صغ في الاثني
لا العلام ولو تزوجت فلزوج
أخذ الولد وان اذنا على تركه لانه
حق الولد ينقل الى مثل امساكه
للال المدة فبر صرح بها خلع
الاب صغيره بمالهأ ومهرها
طلقت في الاسم كالو تلت هي
وهي عمة ولم يلزم المال لانه تبرع
وكذا الكبيرة الا اذا قبلت فلهما
المال ولا يصح من الام ما لم تلزم
البدل ولا على صغير أصلا (كألو
سألت) المرأة بذلك أي بما لها
أو غيرها

مطلب
في خلع الصغيرة

صت سنة من السنين مثلا ترد في رضاء سنة كافي الفتح (قوله والعدة) أي وبقة نفقة العدة فيما لو خالعهما
عليها أيضا (قوله الا اذا شرط براءتها) أي وقت الخلع بروت الولد أو موتها كافي الفتح قال في الجبر والحيطة في
براءتها أن يقول الزوج خالعتك على ان تبري من نفقة الولد الى سنين فان مات الولد قبلها فلا رجوع لي عليك
كذا في الثانية بخلاف ما لو استأجر النظر الارضاع سنة بكذا على انه مات قبلها فلا اجر لها فلا جارية فاسد كذا
في اجارات الخلاصة اه قال في البرازية اذ يجوز في الخلع ما لا يجوز في غيره (قوله ولها مطالبة الخ) أي ان
الكسوة لا تدخل الابلان تنصص عليها قال في الفتح ولها أن تطالبه بكسوة الصبي الا ان اختلفت على نفقته
وكسوته فليس لها وان كانت الكسوة مجهولة الموضة أو كان الولد رضاء عاقبة فطاعها ومثله في الخلاصة وانظر ما غاذه
التعصيم في الولد هذا وقد تعرف الان خلع المرأة على كنفاتها للولاء بمعنى قيامها بمصالحه كإيادها وعدم مطالبة ابيه
بشيء منها الى تمام المدة والظاهر أنه يكفي عن التنصيص على الكسوة لان المعروف كالمشروط تأمل (قوله فيصنع
كالنظر) أي كما يصح في استئجار الظن وهي الموضة قال في البرازية وان خالعهما على ارضاع واه سنة وعلى نفقة
ولده بعد القطام عشرين بصع والجهالة لا تمنع هنا كالأستأجر نظرا بطاعها وكسوتها يصح عند الامام لان
العادة جرت بالتوسعة على الاطوار وهنا يصح عند الكل لانه لا تجري المناقشة ولومن لشم في نفقة ولده اه
(قوله يجبر عليها) لان بدل الخلع دين عليها فلا تسقط نفقة الولد دين له عليها كما اذا كان له عليها دين آخر وهي
لا تقدر على خلع هذا لا تسقط نفقة الولد عنه قال وعليه الاعقاد على ما يجب به سائر المنين انه تسقط كذا في
الفتية والحاوي ونحوه في الفتح وغيره وأقاده هذا ان الاب يرجع عليها بعد سبأها (قوله صغ في الاثني
لا العلام) لانه يحتاج الى معرفة آداب الرجال والتخلق باخلاصهم فاذا طال مكثه مع الأتم يتخلق باخلاص النساء
وفي ذلك من الفساد ما لا يخفى كذا في الفتاوى الهندية قال المقدسي وفي قوله صغ في الاثني بحث لان المفتي به
الآن ان الاثني لا يتبع عند الام الى البلوغ فتأمل اه قلت العلة تضعص حتى الولد ولا تضعص في ابقاء الاثني الى
البلوغ عند انتهاءهم برد أن يقال ان مدة البلوغ مجهولة ولعل الماهلة تقدر لان الغالب البلوغ في خمسة عشر
(قوله لانه حق الولد) لان ابقاءه عند زوجها الاجنبي منسرب الولد لا تسقط حقه في الحضنة ومثله ما في الثانية
لو خالعهما على أن يكون الولد عنده سنين معلومة صغ الخلع وبطل الشرط لان كون الولد الصغير عند الام حتى
الولد فلا يطل بابا لهما (قوله وينظر الى مثل امساكه) أي أجبر مثل امساكه كما يجبر في الخلاصة (قوله طلق) أي
أي باسألو بلطف الخلع كأي أو مزا أيضا (قوله في الاصح) رقبه لا تطلق لانه معاق يلزم المال وقد عدم وجهه
الاصح انه معقل يشول الاب وقد جدر بزارية (قوله كالو قبلت هي) أشار بالكاف الى انها مسألة اتفاقية فافهم
قال في الفتح هذا أي ما ذكر من الخلاف اذ قبل الاب فان قبلت وهي عاقلة تعقل ان النكاح جالب والخلع سالب
وقع الطلاق بالاتفاق ولا يلزمها المال اه قلت وشع كثيرا أنه بطلانها بمقابلته ابرأها بالياء من مهرها والظاهر انه
يقع الرجعي لعدم سقوط المهر ثم رأيت في جامع الفصولين ما نصه واقعة قال لامرأته الصبية أنت طالق بجهرك
فقبلت يعني أن تطلق رجعا ولا يسقط المهر اه وبأن ما يؤيده عن شرح الوهبانية (قوله ولم يلزم المال) أي
لا عليها ولا على الاب على قول ابن سلمة وعنه بزمه وان لم ينعن جامع الفصولين اما اذا ضمنه فلا كلام في لزومه
عليه وهي مسألة المتن الآتية قال في العر ومذهب مالان الاب اذ اعلم أن الخلع خبر لها بان كان الزوج
لا ينعن عهدها فخلع على صداقها صحيح فان قضى به فاضن نفقاؤه كذا في البرازية والمراد بالقاضي المالكي
(قوله وكذا الصبي الخ) أي اذا خالعهما الوهابلا اذ ثبأ فانه لا يلزمها المال الا في كالا جنبي في حقه وفي
الفصولين اذا ضمنه الاب أو الاجنبي وقع الخلع ثم ان اجازت فخذ عليها ويرى الزوج من المهر ولا ترجع به على
الزوج والمزوج على الخلع وان لم ينعن وقت الخلع على اجزها فان اجازت جاز ويرى الزوج من المهر والام يميز
قال في الذخيرة ولا تطلق وقال غيره ينبغي أن تطلق لانه معقل يشول وقد وجد اه أي يقبل الخلع وفي
البرازية وان لم ينعن وقت على قولها في حق المال قال وهذا دليل على ان الطلاق واقع وقبل لا يقع
الا باجارتها اه (قوله ولا يصح من الام الخ) قال في العر قد بالاب لانه لو جرى الخلع بين زوج الصغيرة
وأهها فان أصافت الام البدل الى مال نفسها أو وضعت تم الخلع كالا جنبي والا فلا روايته به والصحيح انه لا يقع
الطلاق بخلاف الاب (قوله ولا على صغير أصلا) قال في البحر وقد بالاثني لانه لو خلع ابنه الصغير لا يصح
ولا يتوقف شغل الصغير على اجازة الولي وحاصله انه في الصغيرة لا يلزم المال مع وقوع الطلاق وفي الصغير

لا وقع أملا (قوله وهي غير رشيدة) الرشد كون الشخص مصلحا في ماله ولو فاقسا كما سيأتي في الجبر
 وذكرناه أن الجبر بالهبة يقتصر عند أبي يوسف إلى القضاء كالجبر بالدين وقال محمد بنيت بجملة ما سلفه وهو
 تذيير المال وتضييعه على خلاف الشرع وظاهر ما في شرح الوهبانية اعتماد الثاني فانه حال من الميسور وإذا
 بلغت المرأة مفسدة فأختلعت من زوجها بما لا يزال لان وقوع الطلاق في الخلع وهو القبول وقد تحقق
 منها ولم يلزمها المال لانها التزمت له عوض هو مال ولا لئلا تضعه ظاهرة فتجعل كالحصيرة فان كان طلقها تطليقة
 على ذلك المال ملك رجعتها لان وقوعه بالصرح لا يوجب اليقينة الا بوجوب البذل بخلاف ما اذا كان بلفظ
 الخلع اه ملخصا (قوله فانها تطلق الخ) تصریح بوجه المشابهة بين مسألتنا الصغيرة وغير الرشيدة وقوله
 فيها أي في المسألين (قوله فان شأنهم) أي الصغيرة (قوله على مال) تشمل المهر (قوله لعدم
 وجوب المال عليها) فلم تتحقق الكفالة لانها ضام ذمة الكفيل إلى ذمة الأصل ولا مطالبة على
 الأصل ط (قوله كأنه من الاجنبي) أي الفضول وسائل الامر فيه انه اذا خاطب الزوج فان
 أضاف البذل إلى نفسه على وجه يقيد ضمانه له أو ملكه اياه كخالعها بألف على أو على اني ضامن أو على
 أني هذه أو عدي هذا ففعل صح والبذل عليه فان استحق لزومه فبته ولا يتوقف على قبول المرأة وان أرسله
 بان قال على ألف أو على هذا العبد فان قبلت لزمها تسليمه أو قيمته ان عجزت وان أضافه إلى غيره كعبد فلان
 اعتبر قبول فلان ولو خاطبها الزوج وأخطأ به ذلك اعتبر قبولها سواء كان البذل مرسلأ أم مضافا إليها أو إلى
 الاجنبي ولا يطالب الوكيل بالخلع البذل الا اذا ضمنه ورجع به عليها ونماه في الجبر (قوله فالأب أولى)
 لانه عملة التصرف في نفسها وما لها فتح (قوله بلا سقوط مهر) أي سواء كان الخلع على المهر أو على ألف
 مثلا لكن اذا كان على المهر فلها أن ترجع به على الزوج والزواج رجع به على الأب لضمائنه أمالو كان على
 ألف فانها اذا رجعت بالمهر على الزوج لا يرجع به على الأب لانه لم يضمن له المهر بل يضمن له الألف وكلام الفقه
 محمول على هذا التفصيل كما في التبرور وشرح المقدسي خلافا لما فهمه في الجبر فحكم عليه بالخطأ وما ذكره
 الشارح في شرح الملتقى في حل هذا الخلل فيه ايجاز محمل (قوله ومن حبل سقوطه) أي سقوط المهر عن
 الزوج وأشار إلى ان له حبلأ آخر منها ما قد متناه من حكم مالي بصحته ومنها أن يقرب الأب قبض صدقها
 ونفقة عنها بجهة اقرار الأب قبضه بخلاف سائر الأولياء ثم بطلانها الزوج بالنسبة لانه يراها في الظاهر ما عند
 الله تعالى فلا يكفي الجبر واعتراضهم في جامع لفصولين بأن فيه تعليم الكذب وشغل ذمة الزوج وأجاب
 المقدسي بانه عند اضرار الزوج بها وعدم إمكان الخلاص الا بذلك لا ينشر (قوله أن يجعل) أي الزوج
 وفي نسخة أن يجعلأ هو الأب وقوله ثم يجعل به أي بالمهر والزوج فاعل يجعل وقوله عليه أي على الاجنبي
 وهي موجودة في بعض النسخ وقوله من له ولاية مفعول يجعل وقوله قبض ذلك منه أي قبض المهر من الزوج
 والمراد بمن له ولاية قبض المهر منه هو الأب ان كان ولا نصب القاضي وصيا وصورها انه اذا كان المهر أنفسا
 مشلا يصالح الزوج مع اجنبي على ألف من ماله ثم يجعل الزوج الأب أو الوصي بالمهر على الاجنبي بشرط
 القبول وأن يكون الاجنبي أملا من الزوج فينبذ بغير الزوج عن المهر ويصير ذمة ذلك الاجنبي لكن
 في ذلك ضرر للاجنبي فلذا قيل ثم يبره الأب أو يرض قبضه منه لكن يكفي في الظاهر اقرار الأب بشدأ بدون
 هذا التكلف كما قد متناه اتفاق بعض النسخ ثم يجعل به الزوج على من له ولاية قبض ذلك منه وهذه حيلة
 أخرى ذكرها في الجبر عن البرازية وعليها فاعل يجعل ثم يبره يعود على الاجنبي والزوج مفعوله والتعبر
 في به يعود على بدل الخلع أي يجعل الاجنبي الزوج بالألف بدل الخلع على من له ولاية القبض أي على الأب
 أو الوصي بغير الاجنبي من البذل ويصير ذمة الأب وقوله في البرازية بغير الزوج منه غير ظاهر تأمل لكن
 يفى عن هذه الحيلة الثانية التزام الأب البذل اشدأ بدون هذا التكلف تأمل (قوله أي الزوج
 النعمان) تفسير للضمير المستتر بالزوج والمراد النعمان المضنون ليوافق قول الفقه أي لو شرط الزوج الألف
 عليها وتوقف على قبولها الخ في البرازية الخلع اذا جرى بين الزوج والمرأة قالها القبول كان البذل مرسلأ
 أو مضافا أو مضافا إلى المرأة والاجنبي إضافة ملك أو نكاح اه امثلة ذلك الخ لعل على هذا العبد أو على عبد
 أو على عدي هذا أو على عبد فلان (قوله طلق) لوجود الشرط وهو قبولها واليقينة بالخلع تعقد القبول

مطلب
 في خلع غير الرشيدة

مطلب
 في خلع الفضولي

(وهي غير رشيدة) فانها
 نطق ولا يلزم حتى لو كان
 باللفظ التلاق يقع رجعا فيها
 شرح وهبانية (فان خالعه) الأب
 على مال (ضامه) أي ملزم
 لا كنفيلأ اعدم فوجب للمال عليها
 (مع والمال عليه) كأنه مع
 الاجنبي فالأب أولى بلا سقوط
 مهر) لانه لم يدخل تحت ولاية
 الأب ومن حبل سقوطه أن يجعل
 بدل الخلع على اجنبي بتدبير المهر
 ثم يجعل به الزوج عليه من له ولاية
 قبض ذلك منه برازية (وان شرطه)
 أي الزوج النعمان (عليها) أي
 الصغيرة (فان قبلت وهي من اهله)
 يان تعقل أن النكاح جالب وانفاد
 سالب (طلقت بلائني) اعدم اهله
 الغرامة وان لم تقبل أو لم تعقل
 لم تنطق

وان قبل الاب في الاصح زيل على
بول بلغت واجازت جاز فغ (قال)
الزوج (خاتمتك قبلت) المرأة
ولم يذكروا مالا (طلقت)
لوجود الايجاب والقبول (ويرى
عن) المهر (المؤجل لو) كان عليه
والا) يكن عليه من المؤجل شيء
(ردت) عليه (ماساق اليها من
المهر المجل) لما مرته معاوضة
فتعتبر بقدر الامكان (خلع
المريضة يعتبر من الثلث) لانه تبرع
فله الاقل من ارثه وبدل الخلع
ان خرج من الثلث والا فالاقل من
ارثه والثلث ان ماتت في العدة
ولو بعد ها أو قبل ادخول فله
البذل ان خرج من الثلث وتماه
في الفصولين (اختلعت المكاتب
لزمها المال بعد العتق ولو باذن
المولى) جبرها عن التبرع

مطل
في خلع المريضة

دون لزوم المال كما اذا احتضروا وخوه فتح (قوله وان قبل الاب) لا قوله لمشرط وهو لا يحتمل النسابة
فتح (قوله في الاصح) وفي رواية يصح لانه تنفع محض اذ تخلص من عهدته بل مال فتح (قوله واجازت)
أي اجازت قبول الاب ح ومثله في الدر المنثور وهو المعنى ومن الفتح فانهم (قوله قال الزوج خالعتك)
تدب بصفة الغفاعة لانه لو قال خلعتك لا يتوقف على القبول ولا يبرأ كافي البصر وتقدم قول الباب وهذه
المسألة في الزوجة البالغة (قوله ويرى عن المهر المؤجل الخ) تذكر في الاصل والزيادة انه في هذه الصورة
يرأ كل واحد منهما عن صاحبه في احدى الروايتين عن أبي حنيفة وهو الصحيح وان لم يكن على الزوج مهر
فعلينا ماساق اليها من المهر لان المال مذكور فابذ كرائع اه وهكذا في الفتح قال في البصر وظاهر
أول العبارة ان المهر اذا كان مقبوضا فلا وجوع له وصريح آخرها الرجوع وبه صريح في الخاتمة فثبت
لم يبرأ كل منهما عن صاحبه قال وقد طهرى أن محل البراءة ما اذا خالعا بعد دفع المجل فانه تبرأ عن المجل
ويبرأ هو عن المؤجل ولذا قال في المحيط الصحيح أنه يسقط المهر ما قبضت المرأة فهو لها وما بقي في ذمتها يسقط
اه قلت ويؤيده انه في الخاتمة لم يقل يبرأ كل واحد منهما بل قال ويبرأ الزوج عن المهر الذي ائتم عليه فان لم يكن
لها عليه مهر لزمها ماساق اليها كذا ذكره الحاكم الشهيد وان الفضل اه وحاصله أن الزوج يبرأ عما لها
في ذمتها من المهر كذا وبعبارة ما هي فلا تبرأ الا من البعض ولو قبضت الكل لزمها رده وبهذا اظهر ما في قول
المصنف والاردت ماساق اليها من المهر لان المجل فانه يوم أنه لا يلزمها وهذا المؤجل اذا قبضت كل المهر فكان حقها أن
يقول والاردت المهر لان الأنا يجب بانها اذا قبضت الكل صار كله مجالا تأتلى ثم اعلم ان هذا كله مخالف
لما في الفتح عند قوله ويسقط الخلع والمبارأة كل حق الخ من ان البذل ان كان مسكوتا عنه ففيه ثلاث روايات
أصحها براءة كل منهما عن المهر لا غير فلا يطالب به أحدهما الا آخر قبل الدخول أو بعده مقبوضا أو لا حتى
لا ترجع عليه بشيء ان لم يكن مقبوضا ولا يرجع الزوج عليها ان كان مقبوضا كله والخلع قبل الدخول لان المال
مذكور عن ثابا نخلع الخ ومثله في الزايعي وشرح الوهابية والمقدسي وان شرب نيلية وقوله والخلع قبل الدخول
أي ومثله لو بعد ما لا أولى لانها اذا طلقت قبل الدخول لزمها رده نصف المهر فاذا لم يلزمها رده في هذه
لم يلزمها بعد الدخول بالاولى وفي شرح الجامع الصغير لما في خان خلفها ولم يذكرها عوض عند هذا لا يبرأ
أحدهما عن صاحبه عن المال الواجب بالنكاح وعن أبي حنيفة روايتان والصحيح براءة كل منهما عن
صاحبه اه وفي المختار والمبارأة كأنه يسقطان كل حق لكل منهما على الآخر عما يتعلق بالنكاح حتى
لو كان قبل الدخول وقد قبضت المهر لا يرجع عليها بشيء ولو لم تقبض شيئا لا ترجع عليه بشيء اه ومثله في متن
المتقى وفي شرح درر البصار وشرح المجموع ان لم يسميا شيأ برئ كل منهما من الآخر قبضت المهر أم لا دخل بها
أم لا اه قلت وبه علم أن ما مر عن الفتاوى قول آخر غير المصحف في الشروح والمتون وظهر من هذا دخل كلام
المصنف من وجهين أحدهما أنه مشى على خلاف الصحيح والثاني أنه يوم أنه نازد الخليل فقطع عنه انه لم يقل به
أحد وانما الخلاف في رد جميع المهر اذا كانت قبضته (قوله خلع الرضة) أي مرض الموت اذ لو برئت
منه كان للزوج كل البذل اتراسيما كالموت وبه شيء برئت من مرضها وان ماتت في العدة (قوله لانه
تبرع) لما تقرر أن البضع غير مقبوض عند الخروج فابذته من بدل الخلع تبرع لا يصح لوارثه وقد لا لا جنبي
من الثلث لكنه يعطى الاقل دفعاً للثمة المواضعة كما مر في طلاقها في مرضه (قوله فله الاقل الخ) بيانه
لو كان ارثه منها خسين وبدل الخلع ستمين والثلث مائة فقد خرج الارث والبذل من الثلث فلهما الاقل وهو
خسوت وان كان الثلث أربعين فلهما الاقل منه ومن الارث وهو أربعون والحاصل أن له الاقل من ميراثه
ومن بدل الخلع ومن الثلث ولو عبر بذلك تبعاً لجامع الفصول لم يكن أخصراً وظاهر (قوله فله البذل ان خرج
من الثلث) أفاد أنه لا ينظر الى الارث هنا لعدم جوعتها بعد العدة أو قبل الدخول لحصول الميراث فينتظر الى
البذل والثلث فيعطى الاقل لكن أفاد في التاخر خاتمة انه لو قبل الدخول والخلع على المهر يسقط نصفه بطلاقها
والنصف الآخر وصلة لغير الوارث فلو لم يكن لها مال غيره يسلم له ثلث ذلك النصف (قوله وتماه
في الفصولين) أي في أحكام المرضى وآخر المكاتب وكذا جبره ربه فيما في البصر عند قول المكتوب ولزمها
المال (قوله جبرها عن التبرع) أي ولو بالاذن كعبتها بجمرة وهذا على تأخره الى ما بعد المتقى (قوله

(والامة وأم الولدان بأذن المولى)

لزمهما المال للمال (قتباة الامة)

ونسعى أم الولد والمدينة ولولا

اذن فبعد العتق (خلع الامة)

مولا على رقبته ان زوجها حرا

صح الخلع بجانا وان زوجها

(بكتاتنا وعمدا أو مدبرا صح

وصارت امة للسيد) فلا يطل

النكاح اما الخوف فلو لم يصح

لبطل النكاح فبطل الخلع فكان

في نفسه اطلاله اختيار (فروع)

قال خلعك على ألف قاله ثلاثا

فقبلت طلقت ثلاثة آلاف اعتدته

بقبولها في التتق أنت طالق

أرهما بألف فقبلت طلقت ثلاثا

وان قبلت الثلاث لم تطلق اعتدته

بقبولها باراء الأربع أنت طالق

على دخولك الدار وتوقف على

القبول وعلى أن تدخل الدار

توقف على الدخول قلت فبطل

الفرق فان أن والفعل بمعنى المصدر

تدبر

لزمها المال للمال) لا نفكك الخبر بأذن المولى فظهر في حقه كإيراد المولى بجر (قوله قتلها الامة) أي
الآن وفيها المولى كإيراد المولى بجر (قوله قتلها الامة) أي (قوله قتلها الامة) أي (قوله قتلها الامة) أي
زوجها بانها لا تؤخذ بعد البلوغ كالأخذ في الحان كفي الذخيرة وفي جامع الفصولين ولو طلق
الصبي بماله بغير رجوع وفي الامة بصبره بانها إذا طلق بماله يصح في الامة ليكنه مؤجلا وفي الصبي بغير رجوع
مال ولو عاقلة (قوله على رقبته) أي جعل السيد الزوج رقبته بأجل الخلع (قوله صح الخلع بجانا) أي
ظاهره أنه لا يقطع المهر والظهار سقوطه لبطلان التسمية فهو كسجعة النحر والخنزير ط (قوله للسيد) أي
سيد الزوج غير المكاتب (قوله فلا يطل النكاح) لأنها لا تصير مملوكة للزوج بل للسيد وأما المكاتب
فإنه ثبت له فيها حق الملك وحق الملك لا يمنع بقاء النكاح فلا يفسد بجر عن الجامع وما في المنع من أن الملك
يقع لسيد المكاتب وهو مقتضى إطلاق منه يمكن تأويله بأن السيد فيه أحقا بحيث لو عجز المكاتب صارت
لسيده أفاة الرجعي (قوله فكان في نفسه اطلاله) أي وما كان كذلك فهو باطل والمراد بطلان كونه
معاوضة لا مطلقا للمهر أو الباطل أنه يمين في جواز الزوج ومعاوضة في جانبها فإذا بطلت جهة المعاوضة
بقت الجهة الأخرى وإلى هذا أشار في الفتح بقوله لكنه يقع طلاق بائن لأنه بطل السيد وبقي لفظ الخلع وهو
طلاق بائن اه (قوله طلقت ثلاثة آلاف) أي طاعت ثلاثا بثلاثة آلاف كما صرح به في الجرع المحيط
عند قول المصنف بطلانها المال وقال لأنه لا يقع شيء الا بقبولها لأن الطلاق يتعلق بقبولها في الخلع فوقع
لثلاث عند قبولها بطلانها ثلاثة آلاف اه قلت وهذا إذا كان بماله والام يكن معاوضة فلا يتوقف على
القبول فتقع الأولى ويلغو ما بعد حال البائن لا يلحق البائن ولذا قال في جامع الفصولين قال لها قد خلعتك
وكثر مرثلاثا وأراد به الطلاق فهي واحدة بائنة ولو قال قد خلعتك على مائة ألف من المهر قاله ثلاثا فقبلت
طلعت ثلاثا لأنه لا يقع الا بقبولها وكذا لو قالت خلعت نفسي منك بألف قالته ثلاثا فقال رضيت أو أجزت
كانت ثلاثا لأنه لا يقع الا بقبولها وفي فتاوى العدة وما في العدة هو الصحيح اه قلت وما في العدة هو أنه
يقع واحدة بالنسي ويطل الأول بالثاني والثاني بالثالث كافي للمعاوضات اه ولعل وجهه أنه لما كان عينا
من جانبه صار معاظلا في قبولها إذا ابتدأ بخلاف ما إذا ابتدأت هي فإنه من جانبها معاوضة فلا يصير تعليقا على
قبوله فإذا قبل يكون قولها تعدد الثالث وباغى الثاني به والأول بالثاني هذا ما ظهر في جامع الفصولين
أيضا قال طلقك على ألف طلقك على ثلاثة آلاف فقبلت فهو على المالكين جميعا ومثله العتق على مال بخلاف
البيع فإنه يقع على آخر الأيمان إذا الرجوع في البيع قبل قبوله يصح بخلاف عتق وطلاق اه والظاهر أنها
لو ابتدأت في ذلك قبل طلقة واحدة بالمال الآخر فقط لأنه يصح رجوعه الرجوع كما مر أول الباب بناء
على ما قلنا من أنه يمين من جانبه معاوضة من جانبها (قوله طلعت ثلاثا الخ) أي بألف فتح وفيه عن
الخلاصة عن أبي يوسف لو قالت طلقتي أربعها بألف فطلقها ثلاثا فهي بألف ولو طاعة واحدة فقبلت ألف اه
أي لأنها إذا ابتدأت كان معاوضة لا تعليقا بخلاف ما إذا ابتدأ كما قلنا (قوله قلت فطلبت الفرق الخ) وكذا
يطلب الفرق بين علي أن تدخل الدار حيث توقف على الدخول وبين علي أن تعطي كذا حيث توقف على
القبول مثل علي دخول الدار وقد سئل عن هذه الفروع الثلاثة في البحر فلهيد فراقا نقل كلامه في التبر
وسكت عليه ونقل في الدر المنثور عن شرح الباب الفرق بين المصدر والصريح والمؤول صحة حل الثاني على الجنة
دون الأول أي فيمض زيد اما أن يقوم واما أن يشهد بخلاف زيد اما قياما واما فعود ولكن يظهر الفرق فيما
نحن فيه كما قاله ح أقول قد يظهر الفرق ولا بد من مقدمتان أحدهما ما قاله السبكي في التعليقات الفرق
بين المصدر والصريح والمؤول مع اشتراكهما في أنه لا على الحدثان موضوع الصريح الحدث قط وهو أمر
تصوري والمؤول يزيد عليه بالحصول اما ما ضا واما حالا واما مستقبلا ان كان اثباتا واما بعد الحصول في ذلك ان
كان منفيًا وهو امر تصديقي ولهذا إذا بدأ بالفعل مسد المفعولين لا يبينهما من النسبة اه ونقله السيوطي في
الاشياء النجوة ونقل أيضا أن المصدر والصريح غير مؤقت بخلاف المؤول فالصريح دال على الأزمنة الثلاثة
دلالة تسمية فهو عام بخلاف المؤول وأما المؤول اسم تقديرى غير مطلق به وانما الموقوف على حرف وفعل وشبهه
بالعجز ولذا لم يصح وصفه بخلاف الصريح فإنه يقال يبعثي شريكك الشديد بخلاف أن تضربك الشديد ثانيا

مطلب

في الفرق بين علي أن تدخل وعلى

دخولك وعلى أن تعطي

مطلب

في الفرق بين المصدر والصريح

والمؤول

ما قد مناه عن المحقق ابن الهمام ان على تستعمل حقة للاستهلاء ان اتصلت بالاجسام وفي غيرها كعني الزوم
 الصادق على الشرط المحض وعلى المعاوضة الشرعية أو العرفية وتترجح المعاوضة عند ذكر المعاوض لانها الاصل
 كإني التصرير ثالثها ان الطلاق يتعلق بالزمان دون المكان ونحوه اذا علمت ذلك فتقول اذا قال لها على ان تعطيني
 كذا فهو يتعلق على فعل مستقبل صالح للمعاوضة فيشترط قبولها للزوم بها المال فصار كأنه علقه على القبول
 اذ به يحصل غرضه من الطلاق بعرض فتطلق بالقبول وان لم تعلمه في الحال فيخالف على اني قد دخل في فائه صالح
 للشرط المحض لعدم ما يقيد بالمعاوضة فحينئذ يفتقر بالدخول بلا توقف على قبول اذ لا غرامة لتحقها أو أماً على
 دخولك الدار فليس فيه فعل يصلح جعله شرطاً بل هو أمر توعدي لا يصلح جعله شرطاً الا بذكر فعل معه بدل على
 الحصول في أحد الأزمنة الثلاثة المصير بمزلة ان دخلت أو بغير الوقت كإني أنت طالق في دخولك الدار بقرينة
 في الظرفية اذ الطلاق لا يكون مظهراً في المدخول بل في زمانه ولا يحسن حسنة تقدير الوقت لعدم ما يقتضيه لان
 جعل على المعاوضة يعني عنه بدون تكافؤ العاقل قد يكون له غرض في جعل الدخول مثلاً عوضاً عن
 الطلاق هذه أغاية ما ظهر من الفرق والله تعالى أعلم (قوله قال فتقول لها) لا تمسك كرازا زيادة على ذلك الالف
 فتصدق قال في الصريح بينهما فان أقاما البينة فالبينة سنة الزوج اه (قوله صح الخلع) لانه لا يفسد بالشرط
 الفاسد كما مر (قوله وبطل الشرط) أي فلا يكون المهر للولد ولا لاجنبي بل يكون للزوج كإني بالبازة به وبغيرها
 وليس له امساك الولد عنده لان امساكه عنده حقه فلا يطل باطلها كما قد مناه عن الخاتمة (قوله بانك
 الخ) قال في الخاتمة قالت لها خلعتي على ألف فقال أنت طالق قبل هو جواب وبتم الخلع وقيل لا بل طلاقاً واحتل
 الأول لانه جواب ظاهر اذ قال لم أعني به الجواب صدق ووقع الطلاق بلا شيء وكذا قالت المرأة اختلعت
 منك فقال طلقك قبل هو جواب وبتم الخلع وقيل لا بل رجعي وقيل يسأل الزوج عن السنة وفي المسألة الأولى
 ينبغي أن يسأل أيضا اه وفي البازة وبتم الخلع واغتسانه اذا أراد الجواب يكون جواباً ويجعل كأنه قال أنت طالق
 بالخلع لانه خرج جواباً فيكون خلعاً وبتم الخلع وقيل لا بل رجعي وقيل يسأل الزوج عن السنة وفي المسألة الأولى
 المسائل التي لم يوجد فيها رواية ولا جواب شاف للمتاخرين وقال فهل يقع بأشكاله مقابلته بالمال كسالة
 الزيادة أم تزعمها وهل يبرأ الزوج لوجود الشرط صورة أو لا يبرأ اه ونقل عبارته في البحر قبيل قوله ولمها
 المال وكذا فيما علقته عليه أن صاحب القضية ذكر في الحواشي عن الاسرار الجواب بأن الواقع رجعي
 وببرأ الزوج لثراضيها ما على وقوع الرجعي ومقابلته بالمال لا تغيروا عن وصفه بالرجعي وأما مسألة الزيادة
 فهي فيما ادخلت منه المرأة طلقين بالتين بألف فقابلة المال تغير وصفه بالرجعي فيلغو لانها لم ترض بلزوم
 الالف مع شياء النكاح ولان اثباء تعصب الاعراض والعوض يستلزم المعوض وهو انصرام النكاح بينهما
 اه ملخصاً قلت هذا الجواب انما يظهر اذا كان الواقع انه قال ذلك بعد طلبها منه بالتين أم لا لو ابتدأ الزوج
 بذلك وقالت قبلت بلزم أن يقع به الرجعي لوجود ثراضيها ما على ذلك مع ان المذوق يخالفه في الذخيرة من
 السبب السادس في الطلاق أنت طالق الساعة واحدة وغداً اخرى بألف فقبلت وقعت في الحال واحدة ونصف
 الالف وغداً اخرى بلا شيء لان شرط التبدل بالطلاق زوال المالك به وقدر زال المالك بالاولى يصح
 ان تزوجها قبل مجيء الغد فتطلق اخرى غداً ونصف الالف زوال المالك بها ولو قال للدخول أنت طالق الساعة
 واحدة ورجعة وغداً اخرى بألف فقبلت وقعت في الحال واحدة بلا شيء لو صفها بما في البدل فان الطلاق
 يبدل لا يكون رجعة وغداً اخرى بألف فقبلت وقعت في الحال واحدة بلا شيء لان المالك بالاولى رجعة لا تزول
 اليوم بالينة وغداً اخرى بألف تقع في الحال بالينة بلا شيء لان البائن بصريح الابانة لا يلقا به شيء وغداً اخرى بلا
 شيء لان المالك زال بالاولى لانها لا تزوجها قبل مجيء الغد فتقع اخرى بألف زوال المالك بها ولو قال أنت
 طالق الساعة واحدة ورجعة وغداً اخرى رجعة بألف فيصرف البدل اليها وكذا أنت طالق الساعة ثلاثاً
 وغداً اخرى بألف أو الساعة واحدة بغير شيء وغداً اخرى بغير شيء بألف فدرهم فيصرف اليها فتكونان
 بائنتين لانه لا بد من الغاء الوصف الثاني أو البدل والغاء الاول أولى لان استرجاعه فتقع واحدة في الحال
 ونصف الالف وغداً اخرى بمجانا الا اذا تزوجها قبل الغد فتقع الثانية بنصفه ولو قال أنت طالق اليوم واحدة
 وغداً اخرى رجعة بألف فيصرف البدل اليها أيضاً لانه وصف الثانية بالانافي فيصرف البدل الى الطلقين

قال خالعتك واحدة بألف وقالت
 انما سألتك الخلات فكذلك قلتها
 قال قول لها • خالعتك على أن
 صدقها ولودها ولا جنبي أو على
 أن يمسك الولد عنده منع الخلع
 وبطل الشرط • قالت اختلعت
 منك فقال لها طلقك بابت
 وقيل رجعي • ولا رواية لو قالت
 أبرأك من المهر بشرط الطلاق
 الرجعي فطلقتها رجعي

اه ملخصاً وقد ذكر في الفقه لذلك أصلاً وهو انه متى ذكر طلاقين وذكر عقبيه ما لا يكون مقابلاً لهما الا اذا
 وصف الاول بما ينافي وجوب المال فيكون المال حينئذ مقابلاً للثاني وأنه يشترط للزوج المال حصصه المبنية
 به اه وقوله الا اذا وصف الاول أى فقط فلو وصف بالثاني كلامهما أو الثاني فقط أو بصف شيئين متباينين
 يكون المال مقابلاً لهما ما لا يضر عدم وجوب شيء للثاني لعارض بينونة سابقة عليه لأن ذلك العارض اذا زال
 كما اذا تزوجها قبل وقت الثاني يجب المال به أيضاً وبهذا سهل فهم هذه المسائل (قوله لكن في الزادات الخ)
 ليس في عبارة القسنة والحامى المنقولة عن الزادات لفظ رجعة في الموضوعين بل في الأول فقط والمناسبات ما قبله
 الشارح من ذكره في الموضوعين لنوافي ما ذكرناه آنفاً اذ على ما في القسنة لا يكون البدل له ما بل للثاني فقط (وال
 الملك به كما مر التصريح به في عبارة الذخيرة وعبارة الفقه (قوله لكن يقع الخ) هذا غرر كوفي في عبارة
 الزادات المنقولة في القسنة ولا يناسب أيضاً ما علمت نعم هو الصحيح على ما ذكره الشارح وراى التصريح به في عبارة
 الذخيرة في هذه المسألة فافهم قال ح يعنى أن في اليوم الأول يقع طلاقاً بانه يخصمانه وفي غدت يقع أخرى
 يخصمانه ان عقد عليهما قبل مجيئ الغد والاول وقع آخرى بغير شيء اه (قوله وفي الظهير به الخ) لم أجدها
 ونقله في البحر عن الوالوالة بلفظ فأمر له بذلك فخلعت نفسها متى شئت ومثله في جامع الفصولين بلفظ طلاق وقد
 أسقطه الشارح ولا بد منه أقوله بعده ويقع الرجعي اذ لو لم يذ كر الصريح تفسير المأفلة لكان الواقع البائن لأن
 التفويض بالأمر بالعدم في الكتابات يقع به البائن وان قالت طلقت نفسي لأن العبرة لتفويض الزوج لا بالابتناع
 بل بالأنه كما مر في محله فاذا أتى بعده بالصريح اعتبر كما هنا في الذخيرة لم يرد في إطلاقه فهي رجعة اه
 ولذا قال في البحر لا يسقط المهر لعدم صحة إبراء الصغيرة بوقوع الرجعي لانه كالتأجيل لها عند وجود الشرط أنت
 طالق على كذا وحكمه ما ذكرنا اه ومثله في جامع الفصولين (قوله أو كذا مناسن) المن رطلان والارز
 بفتح الهمزة وتشديد الزاي معروف ط (قوله أو سبع من البيع) أى من السلم لانه هو الذى يشترط فيه
 ذلك ط (قوله قات ومساند الخ) مخالف لقدمه قبيل قوله ويسقط الخلع والمبارأة الخ من قوله خلعتك
 على عبدى ونفى على قولها ولم يجب شيء وقت مناسن الخ على المجتبى ما يؤيده ولكن ذكر في البحر هناك عن البرازية
 اختلفت مع زوجها على مهرها وثقة عدتها على أن الزوج يرد عليها عشرين درهماً مع ولزم الزوج عشرين
 دليله ما ذكر في الأصل خالفت على دار على أن الزوج يرد عليها ألفاً لا شفعة فيه وفيه دليل على أن إيجاب بدل
 الخلع عليه بصح وفي صلح القدورى ادعت عليه ككاحا وصالحها على مال بذله لهما لم يجز وفي بعض النسخ جاز
 والرواية الأولى تخالف المتقدم والتوفيق انها اذا خالفت على بدل يجوز إيجاب البدل على الزوج أيضاً ويكون
 مقابلاً لبدل الخلع وكذا إذا لم يذ كر نفقة العدة في الخلع يكون تقديراً لنفقة العدة أما اذا خالفت على نفقة العدة
 ولم تذ كر عوضاً آخر ينبغي أن لا يجب بدل الخلع على الزوج اه ما في البحر عن البرازية وهذا من الحسن يمكن
 نهر والحاصل أنه لا وجه لإيجاب البدل على الزوج لان الخلع عقد معاوضة من جهتها فانها تملك نفسها
 بما تدفعه له ولذا كان الطلاق على مال بائناً حتى لو أبانها قبله لم يجب المال لعدم ما يقابله وحينئذ فان خالها على
 مال أو على ما في ذمته من المهر وشرط على نفسه اوما لا يجعل ذلك استثناء من بدل الخلع فان زاد عليه أو لم يكن
 بدل أصلاً يجعل تقديراً لنفقة العدة الا اذا كانت النفقة مخالفاً لعلها أيضاً لا يجب الزائد والله سبحانه أعلم
 لكن ذكر في البرازية في موضع آخر مؤتمراً عليه في الحيوان المختار جواز البدل عليه وطر به بالحل على الاستثناء
 من المهران كان عليه مهر والا فهو استثناء من النفقة فان زاد عليها يجعل كأنه زاد على مهرها ذلك القدر قبل
 الخلع ثم خالف تعصم الخلع بقدر الامكان اه وقوله استثناء من النفقة أى اذا خالها عليها وألها الا فهو تقدير لها
 كما مر وفي جامع الفصولين لاجابة الى هذا تطويل وتلق الزيادة بأصل العقد كان البيع (قوله اختلف
 بشرط الصك) أى بشرط أن يكتب لها صكها ذلك والصك الكتاب الذى يكتب في العاملات والافاري
 جمعه صكوك كطس وفلس وصكالكهم وسهام مصباح (قوله لم يحرم) أى بمجرد قبوله بل لا بد من
 كتابة الصك ورذ الاقشة ولا بد أن يكون ذلك في المجلس ح والله تعالى أعلم

• (باب الظهار) •

مناسبة الخلع ان كلامهما يكون عن التشويز ظاهر وان عدم الخلع لانه اكمل في باب التحريم اذ هو يحرم

ليكن في الزادات أنت طالق
 اليوم رجعة ما عدا أخرى رجعا
 بألف فالبدل لهما وهما بائنتان
 ليكن يقع غدا بغير شيء
 ان لم يعد ملكه • وفي الظهيرية
 قال الصغيرة ان غبت عنك أربعة
 أشهر فأمر لي بذلك بعد أن تبرأني
 من المهر فوجد الشرط فأبانه
 وطلقت نفسها لا يسقط المهر ويقع
 الرجعي • وفي البرازية اختلفت
 بجهتها على أن عليها عشرين
 درهماً وكذا مناسن الارز صم
 ولا يشترط بيان مكان الابقاء لأن
 الخلع أوسع من البيع قلت
 ومفاده صحة إيجاب بدل الخلع
 عليه فليحفظ وفي القسنة اختلفت
 بشرط الصك أو بشرط أن يردها
 أقسمت قبل بل تحرم وبشرط كسبه
 الصك ورذ الاقشة في المجلس والله
 أعلم
 • (باب الظهار) •

مطلب
 في إيجاب بدل الخلع على الزوج

لا يكون ابلا وان نوى تخلاق يكون طلاقا ونوى الطهارا لا يكون طهارا ١٥ وكذا في التزانية
والشرنبلية معزى التسمية فعمل أن لفظة لاساقطة من نسخة صاحب النهرويه تأيد ما في البدائع وريحها فافهم
(قوله فان التشبيه بالام الخ) جواب عما قيل انه ليس فيه تشبيه بعضو يحرم النظر اليه من محرمة (قوله
معزى المعصية) الذي رأيت في القهستاني عزوه للنظم بدون ذكر التخصيص والاحتياط كور في الخاتمة ولكن
لعكس ما قال كما علمت (قوله كان تكسبك) أي تزوجتك وهذا مشال لب الملك بمثال الملك كان صرت
زوجة في (قوله فكذا) أي فأنت علي كطهرامى ولولا زاد وأنت طالق ثم تزوجها بعد ما وقع الطلاق
المعلق بنى حكم الطهارا اذا اقدم فقال فأنت طالق وأنت علي كطهرامى لانها باتت بنزول الطلاق أولا لكونه
قبل الدخول بناء على الترتيب في النزول عنده خلا فافهم ما في البدائع المتقى آخر الباب وقد مناه في التعليق وفي
آول باب الابلا (قوله مائة مرة) محتمل أن يكون حالا من مقول القول أي قال ذلك الكلام مكررا مائة
مرة والأقرب التبادر أنه حال من جملة جواب الشرط فهو من تمة مقول القول وبكر الطهارا والاكثارة
على الأول ظاهر وكذا على الثاني بمنزلة ما لو قال أنت طالق مرارا أو الوفا حبت تطلق ثلاثا كما تر جيل باب
طلاق غير المدخول بها بخلاف ما لو قال أنت علي حرام ألف مرة وهي مدخول بها حبت تقع واحدة فقط
وقد مناهنا لذلك في آخر الابلا الفرق بينهما ما في هذا بمنزلة تكرار هذا الكلام بقدر العدد المذكور والحرمان
اذا كرر مرارا لا يقع به الا واحدة لانه بائن بخلاف الطلاق لانه صريح يلحق مثله والظهار يلحق الطهارا أيضا
كما سألني متنا فافهم (قوله وظهارها منه لغو) أي اذا قالت أنت علي كطهرامى أو أنا علك كطهرامى
فهو لغو لان التحريم ليس اليها ط (قوله فلا حرة الخ) بيان لا يكون لغو أي فلا حرة عليها اذا مكنته
من نفسها ولا كفارة طهارا ولا بين ط (قوله به بنتي) مقابله ما في شرح الوهبانية للشرنبلاني عن الحسن
ابن زياد من محبة طهارا عليها كفارة الطهارا ورورى عن أبي يوسف اه ط (قوله لا يجاب كفارة بين)
فتب بالحنث وقبل كفارة طهارا فان كان تعلقا نجب متى تزوجت به وان كانت في نكاحه نجب للبال مالم
يطلقها لانه لا يجزى لها العزم على منعه من الجماع بجر عن ابن وهبان (قوله كانت علي) قال في الجبر
ومنى وعنذى ومنى كلى (قوله على ما في النهي) أي جنتنا نحنا لما نجبه في الجبر من أنه ينبغي أن لا يكون
مظاهرا وقال الخبر الرملى لا يكون طهارا مالم ينوبه الطهارا لان حذف الظرف عند العلوه جائز واذا انواه صغ
تأمل اه عليه فهو وكاية طهارا تتوقف على النية لاحتمال كطهرامى على غيرى (قوله ونحوه الخ) قال
في الجبر كل ما صغ اضافة الطلاق اليه كان مظاهرا به فخرج البدو الرجل أي ونحوهما (قوله كطهرامى الخ)
أي من كل عضو لا يحل النظر اليه من محرمة تأيد كما مر فخرج ما يحل النظر اليه كالد والرجل والجنب
فلا يكون طهارا وفي الخاتمة أنت علي كربة أي في القياس يكون مظاهرا ولو قال فذلك كنفذ أي لا يكون
مظاهرا وكذا ارأسك كراس أي اه أي لفقد الشرط في الثانية من جهة المشبه وفي الثالثة من جهة المشبه به
(قوله ولا يجزى ما فيه من التكرار) وذلك في فوج الام فانه ذكر مرتين وأجلم ط بان المراد بقوله
أوفر ج أي أوفر ج بنتي انه ذكر مرتين بينهما (قوله والذي في نسخ المتن) أي المجرى عن الشرح
(قوله بصبره مظاهرا لانية) أي لا يكون الاظهار ولو نوى به الطلاق لا يصح لانه منسوخ فلا يمكن
من الاتيان به فكذا في الهداية وهو يقتضى ان الطهارا كان طلاقا في الاسلام حتى يوصف بالنسخ مع انه
قال أولا انه كان طلاقا في الجاهلية وهو يقتضى أن جعله يظهر اليه ناسخا بجر والجواب أنه كان
طلافا فمما بدليل قوله عليه الصلاة والسلام ما أزاله الا ندرت محله فنزلت أقد صغ (قوله لانه صريح)
ظاهرا كالمهم أن الصريح ما كان فيه ذكر العنود ومنتقى وسيد كذا المصنف الفاظ الكناية قال ط فصعب طهار
الهائل ولا يوجب الطهارا نقصان عدد الطلاق ولا يبيته وان طال المدة هندية (قوله ودواعيه)
من القسلة والمس والينظر افرجها بشهوة أمالم يسير شهوة فخارج بالاجماع نهر (قوله للنع
عن القناس الخ) أي في قوله تعالى من قبل أن يتناها فانه شامل للوطى ودواعيه ولا موجب فيه للعلم
على الجاهز وهو الوطى لا مكان الحقيقة فيجرى بكل بالنسخ كافي الفسخ قلت وخروج المس بغير شهوة بالاجماع
غير موجب للعلم على الجاهز خلافا لما في الجبر (قوله ولا يجرى النظر) أي التي تظهرها واطلها ولا يجرى

فان التشبيه بالام تشبيه بظاهرها
وزيادة ذكره القهستاني معزى المعصية
(وصح اضافته الى ملك أوسيه)
كان تكسبك فكذا حتى لو قال
ان تزوجتك فأنت علي كطهرامى
مائة مرة فعليه لكل مرة كفارة
نازخانية (وظاهرها منه لغو)
فلا حرة عليها ولا كفارة به بقى
جوهره وروح ابن النسخة لا يجاب
كفارة بين (وذا) أي الطهارا
(كانت علي كطهرامى) أو أمك
وكذا لو حذف علي كافي النهي
(أو أرسك) كطهرامى (ونحوه)
كالرقة مما يعبره عن الكل
(أو ندفك) ونحوه من الجزء
الشائع (كطهرامى أو كبطها
أو كنفذها أو كفرجها أو كطهر
أختي أو عمتي أو فرج أي أوفر ج
بنتي) كذا في نسخ الشرح ولا يجزى
ما فيه من التكرار والذي في نسخ
المتن أو فرج أبي البلاء أو فرج
وقد علمت رده (بصبره مظاهرا)
بلانية لانه صريح فيجرى وطوها
عليه ودواعيه) لا منع عن القناس
الشامل للكل وكذا يجرى عليها
تكميله ولا يحرم النظر عن محمد
لو قدم من سفره تصبيلها

والصدر بحر أي ولو بشهوة بخلاف النظر إلى الفرج بشهوة كما مر (قوله للشفتة) أفأذن
التقبل لا يجرم إلا إذا كان عن شهوة وينبغي تقييده بأن لا يكون على الفم لأنه على الفم ويجب حرمة المصاهرة
مطلقا تأمل (قوله حتى يكفر) غاية نقوله فيجزم وهذا إذا لم يكن مؤثما فلو مؤثما سقط بعض الوقت
كما يأتي (قوله وإن عادت إليه الخ) قال في التمر أفأذا بناحية أي بقوله حتى يكفر أنه لو طلقا ثلاثا
ثم عادت إليه تعود بالظهار وكذا لو كانت أمة فاشترها أو انسخ العقد أو كانت حرة فطقت مرتدة بدأ بالحرب
وسيت ثم اشترها لا يتخلل له ما لم يكفر (قوله وكذا اللعان) أي بقي حرمة مؤبدة ولو عادت إليه بعد زوج
آخر حتى تصدقه أو يكذب نفسه أو يجزأ أو أخذه ما من أهلية اللعان كما سألني فقير رولا يعني أن كونها
أمة أو مرتدة يخرج لها عن أهلية الألمان فلا يصح تصور المسألة بها أيضا فافهم (قوله تاب واستغفر)
قال في البحر الاستسنة فارم تقول في المواطن قول مالك والمراد منه التوبة من هذه المعصية وهي حرمة الوطئ
قبل الكفارة اه وأفاد أنهم لم يثبت به حديث كافي القطع لكن نقل فوخ أفندي عن العلامة قاسم أنه
ذكره بمجدي في الأصل فقال باب الظهار بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر وبلاغت
عليها قبل أن يكفر فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فامر أن يستغفر الله تعالى ولا يعود حتى يكفر وبلاغت
محمد مستسنة وقد استند في كتاب الصوم (قوله وقيل عليه أخرى للوطئ) ظاهره أن القائل به من أهل
المذهب وليس كذلك لما في الفتح فلا يجب كفارة نكاح من عروبن العاص وقيصة وسعيد بن جبيرة الزهري
وقسادة ولا ثلاث كفارات كما هو عن الحسن البصري والسفي (قوله ولا يعود الخ) فان عادت تاب
واستغفر أيضا لقيام الحرمة قبل التكفير (قوله عزما مؤكدا) أي مستزاد ليل ما بعده ط (قوله
لا كفارة عليه) لعدم العزم المؤكدا لا لأنها وجبت عليه بنفس العزم ثم سقطت كما قال بعضهم لأنها بعد
سقوطها لا تعود إلا بسبب جديد يجز عن البدائع لكن فيه في الباب الآخر ولو عزم ثم تابها سقطت اه
ويمكن الجواب بأنه غير به عن عدم الوجوب مسامحة (قوله على استباحة وطئها) قد استباحة لقوله
في الجرو صراد المشايخ من قولهم العزم على وطئها العزم على استباحة وطئها لا العزم على نفس الوطئ لأنهم
قالوا المراد في الآية ثم يعودون لتقض ما قالوا ورفعه وهو غائب يكون باستباحة بعد تقصير بها لا يكون صدقا
للحرمة لأنفس وطئها (قوله أي يرجعون الخ) تفسير لقوله يعودون والمناسبت التعبير بأول العاطفة بدل
أي التفسير به لأن تفسير العود بالعزم على استباحة الوطئ مبني على أن الآية على تقدير مضاف أي يعودون
صدقا أو لتقض ما قالوا كما مر وهذا تفسير آخر مبني على ما نقله عن الفراء تأمل (قوله وعلى القاضى
الزامة به) اعترض بأنه لا فائدة للإجبار على التكفير إلا الوطئ والوطئ لا يقضي به عليه الأثرة واحدة في العزم
كما مر في القسم ولهذا الوار عني بنا بعد ما وطئها مرة لا يؤجل قال الحوي وفرض المسألة فيما إذا لم يطأها قبل
الظهار أي بعد وقد يقال فائدة الإجبار على التكفير رفع المعصية اه أي أن الظهار معصية حاملة له
على الامتناع من جهتها الواجب عليه ذنابه فقامه برفعها لتحل له كما أمر المولى من أمر أنه بقر بانها في المدة
أو يفرق بينهما فان لم يقر بها بات منه لدفع الضرر عنها (قوله بجس أو ضرب) أي يجنبه أو لا فان أبي ضرب
كما في البحر (قوله ولو قديمه بوقت الخ) فلو أراد قريتها داخل الوقت لا يجوز بلا كفارة بحر والظاهر أن
الوقت إذا كان أربعة أشهر فأكثرانه لا يكون إيلا لعدم ركنه وهو الحلف أو التعلق بمشقة ط وهو ظاهر في
الربط في غير هذا المثل وقول من قال أن الظهارين فاسدان للظهار مستكرن القول وزور محض واليمين
تصرف مشروع مباح اه ثم رأيت في كافي الحاكم ولا يدخل على المظاهر بلا حرمان بل جميعها أربعة أشهر اه
(قوله بخلاف مشقة فلان) فأنه لا يطله بل إن شاء فلان في المجلس كان ظهارا كافي التبرح (قوله وإن نوى
الخ) بيان لكلمات الظهار وأشار إلى أن صريحه لا يذهب من ذكر العضو بحر (قوله لأنه نكابة) أي من
كلمات الظهار والطلاق قال في العرواذا نوى به الطلاق كان بائنا كما نطق الحرام وإن نوى الإيلا فهو بائنا عند
أبي يوسف وظهار عند محمد والحجج أنه ظهار عند الكل لأنه تحرير مؤكدا لتبشبه اه وتطريقه في الفتح بأنه
إجماعيه في أنت على حرام كاتبي والكلام في مجزؤ أنت كاتبي اه أي بدون لفظ حرام قلت وقد يجيب بان
الحرمة ضارة وإن لم تنه صريحها هذا وقال الخبر المثل وكذا النوى الحرمة المجردة ينبغي أن يكون

مطلب
بلاغت محمد رحمه الله مستددة

لشفتة (حتى يكفر) وإن عادت إليه
جاء بين أو بعد زوج آخر لبقاء
حكم الظهار وكذا اللعان
فإن وطئ قبله تاب واستغفر
وكفر للظهار فقط وقيل عليه
أخرى للوطئ (ولا يعود) لو طأها
ثانيا (قبلها) قبل الكفارة
(وعوده) المذكور في الآية
(عزمه) عزما مؤكدا فلو عزم
ثم بدله أن لا يطأها لا كفارة عليه
(على) استباحة (وطئها) أي
يرجعون عما قالوا فيريدون
الوطئ قال الترمذي العود الرجوع
والزم بمعنى عن (ولم أره أن
تطأ به بالوطئ) لتعلق به ما به
(وعاها) أن تنعنه من الاستمتاع
حتى يكفر وعلى القاضى الزامة
به بالتكفير بدفع الضرر
عنها بجس أو ضرب إلى أن يكفر
أو يطلق فان قال كفت صدق
ما لم يعرف بالكذب ولو قسده
بوقت سقط بعضه وتعلقه بمشقة
الله تعالى بخلاف مشقة فلان
(وإن نوى بأنث على مثل الخ)
أركب وكذا الوحدف على ثانية
(برا) أو ظهارا أو طلاقا صح
ينسب ووقع ماؤه لأنه نكابة
(والا) ينسب

ظهاراً وينبغي أن لا يصدق قضاء في إرادته إذا كان في حال المشاهدة وذكر الطلاق اه (قوله أو حذف
الكاف) بأن قال أنت اتى ومن بعض الظن جعله من باب زيد أسد ودرى نقي عن الفقه ستاً قلت ويدل
عليه ما ذكره عن الفقيه من أنه لا بد من التصريح بالإداة (قوله لغا) لأنه مجمل في حق التشبيه فإما يتبين
مراد شخصه من لا يتحكم بنى فتح (قوله ويكره الخ) جزم بالكراهة تعالى وهو النهو الذي في الفتح وفي أنت
اتى لا يكون مظهراً وينبغي أن يكون مكرهاً فقد صرحوا بأن قوله تزوجته يا أخى مكرهه وفيه حديث رواه
أبو داود أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سمع رجلاً يقول لامرأته يا أخية فكره ذلك فنهى عنه ومعنى النهى
قريبه من لفظ التشبيه ولولا هذا الحديث لا يمكن أن يقال هو ظهار لأن التشبيه في أنت اتى أقوى منه مع ذكر
الإداة ولفظ يا أخية استعارة بلائيل وهي مبنية على التشبيه لكن الحديث فأذا كونه ليس ظهاراً حجت لم يبين
فيه حكماً سوى الكراهة والنهى فعلم أنه لا بد في كونه ظهاراً من التصریح بأداة التشبيه شرعاً ومثله أن يقول
لهما يا بنى أو يا بنى ونحوه اه (قوله من ظهار) لأنه شبيهه في الحرمة بآته وهو إذا شابهها بظهرها يكون
مظهراً فكيفها أولى نهر (قوله أو طلاق) لأن هذا اللفظ من الكتابات وبها يقع الطلاق بالنسبة أو لالة
الحال على ما ذكره وقوله كاتى تأكد الحرمة ولم أر ما يوافق دلالة على إرادة الطلاق بأن سأله أباه وقال نويت
الظهار نهر قلت ينبغي أن لا يصدق لأن دلالة الحال قريبة لماهية تقدم على النية في باب الكتابات فلا يصدق
في نية الإدنى لأن فيه تحقفاً عليه تأمل هذا ولهم بين في هذه المسألة ما إذا نوى الإيلاء أو مجرد التحريم
وفي التنازلية عن المحبط وإن نوى التحريم لا غير صححت نيته وفيها عن الغلبة أن نوى الطلاق أو الظهار
أو الإيلاء فهو على ما نوى قال الخليل الرملى وإذا قلنا بجملة نية التحريم ~~بكون~~ لا يعتد بآبي يوسف وظهاراً
عند محمد وعلى ما صحح فيما تقدم يكون ظهاراً على قول الكل لأنه تحريم مؤكد بالتشبيه وانما ذكرنا ذلك
للكثرة وتوقعه في دارنا اه قلت وفي كافي الحاكم وإن أراد التحريم ولم ينو الطلاق فهو ظهار اه (قوله
ثبت الأدنى) لعدم إزالته ملك النكاح وإن طال ط (قوله في الأصح) لأنه تحريم مؤكد بالتشبيه كما مر
قال في الغلظة في رواية عن أبي حنيفة يكون إيلاء أو الصحيح الأول (قوله لأنه صريح) لأن فيه التصريح
بالتظهر فكان مظاهراً سواء نوى الطلاق أو الإيلاء أو لم تكن له نية بجر وعنده ما إذا نوى الطلاق أو الإيلاء
فعل ما نوى وعن أبي يوسف إذا أراد به الطلاق لزمه ولا يصدق في إبطال الظهار وكذا إذا أراد به العين فيكون
مع إيداء مظاهراً تنازلية (قوله من أمته) أى لا يصح ظهاره منها ابتداءً ما بقا فبعض لما مر أنه لو ظاهرها من
زوجته الامة ثم اشتراها بنى الظهار لأن حرمة الظهار إذا صادفت المحل لا تزول إلا بالكفارة كافي النهر (قوله
ثم أجازت) أى أجازت النكاح وانما بطل الظهار لأنه صادق في التشبيه قبل الإجازة ولا يتوقف بالإرادة ظهاره
على الإجازة ونحوه في البصر (قوله كالإيلاء) فإنه لو ألى منهن كان مولى منهن ولزمه كفارة واحدة
والفرق عندنا أن الكفارة في الظهار لرفع الحرمة وهي متعددة تعدد نوى الإيلاء اهتلك حرمة الاسم الكريم
وهو ليس بتعدد أفاده في البصر وغيره (قوله فإن يجلس صدق قضا الخ) أقول الذى في فتح القدير ولو كثر
الظهار من امرأته واحدة مرتين أو أكثر في مجلس أو مجلس ~~تكرر~~ والكفارة تعدد لأن نوى مجامعة
الأول تأكد أفصق قضاء فيها لا كافي في المجلس للمجالس اه ومثله في الذكر لئلا يسهل عن السراج
وقال في البصر وفي بعض الكتب فرق بين المجلس والمجلس والمجلس الأول اه وبه تعلم أنه اشتبه الأمر على
المصنف والشارح ثم رأيت ط أنه على ذلك (قوله وكذا) أى تكرر الظهار ~~بأن~~ فإذ لو علمته
بنكاحها بما يفيد التكرار كثر أى في قوله لو قال إن تزوجت فأتيت على كذا مراتي مائة مرة وكذا الوعده
بشرط متكرر كذا في قريبا (قوله اتحد) أى أن كان ظهاراً واحداً بجر فيسبيل بكفارة واحدة حندية
وليس لأن يقر بها إيلاء اه أى قبل الكفارة لأنه ظهار مؤبد (قوله تجدد) أى الظهار كل يوم فإذا
مضى يوم بطل ظهار ذلك اليوم وكان مظاهراً في اليوم الاستمرارة أن يقر بها إيلاء بجر لأن الظرف فيه معنى
الشرط اه ط وإذا عزم على وطئها بنار الزمة كفارة ذلك اليوم دون ما مضى لبطائه كما هو ظاهر (قوله
فكلما جاء يوم صار الخ) في العبارة منسقط بوجه ما في البهرات على كذا مراتي اليوم وكلما جاء يوم كان
مظاهراً منها اليوم وإذا مضى بطل هذا الظهار وله أن يقر بها الإيلاء فإذا لم يجد كان مظاهراً لظهار آخر

أو حذف الكاف (أفاه) وتعين
الإدنى أى البرى بمعنى الكرامة
ويكره قوله أنت اتى وباننى
وباننى ونحوه (وبانت على)
حرام كما مضى ما نواه من ظهار
أو حلال (وغنى إرادة الكرامة
زيادة لفظ التحريم وإن لم ينو
ثبت الأدنى وهو الظهار في الأصح
(وبانت على) حرام ~~تظهر~~
أى ثبت الظهار لا غير) لأنه
صريح (ولظهار) صحيح
من أمته ولا يمن نكحها بالأمرا
(ثم ظاهرها ثم أجازت) لعدم
الزوجة (أنت على) كذا روى
ظهاراً من (أجاء) (وكفى لكل)
وقال مالك وأحد يكفيه كفارة
واحدة كالإيلاء (ظاهراً من
امرأته مراراً في مجلس أو مجلس
فعليه لكل ظهار كفارة فإن عفى
التكرار) والتأكد (فان مجلس
صادق) قضاء (والإيلاء على العقد
وكذا الوعده بنكاحها كما مر عن
التنازلية (فروع) أنت على
كظهار أى كل يوم اتحد ولو أنى
ينى تجدد له قربانها إيلاء ولو قال
كظهار أى اليوم وكلما جاء يوم
فكلما جاء يوم صار مظاهراً لظهار
آخر مع بقاء الأول

دائماً غير مؤقت وكذلك كلما جاء يوم صباه ظهر انظارها اخرج بها الاول ١١ ومقتضاه ان يكفر
 للنوم الاول اذا عزم فيه ثم بعده اذا عزم يكفر عن كل واحد من الايام السابقة على يوم عزيمته لبقا لظاهر
 كل يوم مع تجديد ما ياتي بعده لان كل تكرار الافعال بخلاف كل لانها العموم الافراد أي الايام في مثل
 قوله كل يوم في المسألة السابقة (قوله بشرط متكرر) كقوله كلما دخلت المدار فانت على كطهراتي
 متكرر متكرر الدخول كما في البصر (قوله ويصيح تركه في رجب) وكذا في رمضان فبما يظهر بل اولى
 (قوله لا في شعبان) لان له وطأ هافيه بلا كفارة لعدم دخوله في مدة الظهار والكفارة لاستباحة الوطئ
 المنوع شرعا عند العزم عليه فلا يجب قبله والظاهر انه لا فرق في ذلك بين كونه وطئاً في رجب أو لا لانه بالوطئ
 قبل التكفير لا يزمه الا التوبة والاستغفار ويزكره التكفير عند العزم على الوطئ وازوم التكفير بالظهار
 السابق بالوطئ فلا يصح التكفير في غير ذلك سواء وطئها قبله أو لا فافهم والله سبحانه أعلم

(باب الكفارة)

(قوله اختلف في سبها) أي سب وجوبها ما سبب مشروعيها فما هو سبب وجوب التوبة وهو اسلامه
 وعهده مع الله تعالى أن لا يعصيه واذا عصاه تاب لانها من تمام التوبة لانها شرعت للتكفير بجر (قوله
 واجهوا رآه الظهار والعود) أي هو مركب منهما وقيل الظهار فقط والعود شرط لان سبها ما مضاف اليه
 وقيل عكسه وقيل العزم على اباحة الوطئ وهو قول كثير من مشايخنا ونعم الكلام عليه في الفتح أول الباب
 السابق وفي الجرم ما يؤيد أنه الظهار حيث قال وفي الطريقة العينية للاستحالة في جعل المعصية سبباً للعبادة
 التي حكمها أن تكفر المعصية وتذهب السببة خصوصاً اذا صار معنى الزجر فيها مقصوداً وانما المحال
 أن تجعل سبباً للعبادة الموصلة الى الجنة اه وفيه أيضاً أنه لا غرر لهذا الاختلاف (قوله من كفر) بيان
 لمادة الاشتقاق لا للمشتق منه لانه المصدر لا الفعل (قوله نجاء) كذا في المسباح والانسب ستره في الجرم
 عن المحط أنها مبنية عن الستر لانه مأخوذة من الكفرة وهو التغطية والستر اه ومنه معنى الزرع
 كافر او ظاهراً أن المعصية لا تنجي من العصية بل تستر ولا يؤخذ بها مع بقائها فهو أحد قولين وان
 الذنب يسقط بها بدون توبة والله يشترط ما من عن الطريقة المعينة لكن بخلافه ما من عن الجرم انها من تمام
 التوبة وهو الظاهر (تنبيه) ركن الكفارة الفعل المخصوص من اعتاق وصام واطعم او بشرط لوجوبها
 القدرة عليها واحتمال التوبة المقارنة لافعلها لا التآخره ومصرفها مصرف الزكاة لكن الذي تصرف فيها
 ايضادون الحرب وفيه كلام سماعي وصفتها أنها عقوبة وجوبها بعد اداءه وسببها سقوط الواجب عن الذمة
 وحصول الثواب المتخفى لتكفير الخطايا وهي واجبة على التراخي على الصحيح فلا يأتى بالتأخير عن أول أوقات
 الامكان ويكفي مؤذناً لا قاضياً ويتحقق من آخر عمره فأنتم عوته قبل ادائها ولا تؤخذ من تركته
 بلا وصية من الثلث ولو تبرع الورثة بها جازاً لا في الاعتاق والصوم ونعمائه في الجرم قلت لكن من أنه يجزى على
 التكفير للظهار ومقتضاه انتم بالتأخير وايضاً بحث كانت من تمام التوبة يجب تعجيلها فتأمل (قوله
 نجر يردقة) لا بد أن تكون الرقة غير المظاهر منها في الظهيرة والشارخية أمة تحت وجعل ظاهرها
 ثم اشتراها أو عتقها من ظاهرها قبل لم يجز عندهما خلافاً لا في يوسف بجر وفيه عن الشارخية خاتمة ولا بد
 أن يكون المقتى محصواً الا ان مات من مرضه وهو لا يجزى من الثلث لا يجوز وان أجاز الورثة ولو برئ
 جاز (قوله قبل الوطئ) ليس قيداً للعصية بل للوجوب ونفي الحرمة وفي معنى الوطئ وداعيه (قوله بنية
 الكفارة) أي بنية مقارعة لاعتاقه أو لشرائه اقريب كياناً (قوله فلو رث أباه) فربيع على قوله أي
 اعتاقها فانه يفيد أنه لا بد من صنعه والارث خبير وصورة ارث الاب أن يملكه ذووهم من الابن كسأله
 ثم قومت عنه فلو فوى الكفارة حين موتها لم يجز بخلاف ما لو نواها عند شرائه أباه كياناً (قوله ولو
 صفراً الخ) نعم الرقة لان الرقة كما في الهداية عبارة عن الذات أي التي المرقوق المملوك من كل وجه
 اه فتأمل جميع ما ذكره من وجهه متعلق بالمرقوق لان الكال في الرق شرط دون المالك ولذا جاز المالك
 الذي لم يؤت شيئاً بالمدير عناية وخرج الجنتين وان ولته لا قبل من ستة أشهر لانه وقته من وجهه جزء
 من الامن وجهه حتى يعتقها كما في الجرم عن المحيط ودخل الكبير ولو شافاً قانياً والمرضى الذي ربح

قوتي على بشرط متكرر متكرر ولو
 قال كطهراتي رمضان كله ورجب
 كله اتحاداً استعانا ويصح تكفيره
 في رجب لا في شعبان ان كان ظاهر
 واستثنى يوم الجمعة مثلاً ان كفر
 في يوم الاستثناء لم يجز والواجز
 تشارخية ويجزى

• (باب الكفارة) •

اختلف في سببها والجهور أنه
 الظهار والعود (هي لغة من كفر
 الله عنه الذنب نجاء وشرعاً) يخرج
 رقة) قبل الوطئ أي اعتاقها
 بنسبة العبيد كخاتمة فلو رث أباه
 نأوا الكفارة لم يجز (ولو صفراً) ٤
 وصعباً (أو كافراً)

٤١ مطلق
 لاستحالة في جعل المعصية سبباً
 للعبادة

برؤه والمغضوب اذا وصل اليه بحر لكن في الهذبة عن غايه السروج ولا يجوز العابر (قوله
 أو مباح الدم) عزاه في البحر الى جامع الخوامع وذكر قبله عن محمد أنه اذا قضى بدمه ثم اعتقه عن ظهاره
 ثم عني عنه لم يجوز مثله في الفتح وظاهر الاول الجواز وان لم يعف عنه وليراجع فانهم (قوله أو مروهنا)
 في البحر عن البدائع وكذا لو أعتق عبدا مروهنا في الدين خانه يجوز عن الكفارة ويرجع على المولى
 لأن الهاية ليست بيدل عن الرق (قوله أو مروهنا) أي وان اختار الغرما اعتساعا لأن استغراق الدين
 برقبته واستتباعه لا يجعل بالرق والمثاقين السعاية لم يوجب الإخراج عن الحزبة فوقه فبحر يرأس كل وجهه بغير
 بدل عليه بحر عن المحيط (قوله أو مرتدة) أي بلامخلاف لانها لا تقتل كذا في الفتح (قوله وفي المرتدة
 الخ) خبر مقدم وقوله خلاف مبتدأ مؤخر وقد عات أن مباح الدم فيه خلاف أيضا فكان المناسب ذكره
 هنا وظاهر الفتح اختيار الجواز في المرتدة فانه قال ويدخل في الكفارة المرتدة والمرتدة ولا خلاف في المرتدة نها
 لا تقتل وظاهر أن العلة في المرتدة أنه يقتل وفي التهر وفي المرتدة خلاف والجواز في الكفرتي كما لو أعتق
 حلال الدم ومن منع قال إنه بالردة صار حيا وصرف الكفارة اليه لا يجوز اه أي لأن اعتاقه في حكم
 صرف الكفارة اليه ومقتضى هذا التعليق أن اعتاق الحر في المرتدة لا يجوز اه أي لأن اعتاقه في حكم
 لكن في البحر عن التتارخانية لو أعتق عبدا حر يبا في دار الحرب ان لم يجعل سبيله لا يجوز وان خلى سبيله نفسه
 اختلاف المشايخ بعضهم قالوا لا يجوز (قوله ان صبي به يسمع والا) كذا في الهداية وبه حصل التوفيق
 بين ظاهر الرواية أنه يجوز ورواية النوادر أنه لا يجوز بحمد الله الثانية على الذي ولد أصم وهو الآخر فتح
 (قوله أو خصيا) قوله أو قرناه لانهم وان فات فهم جنس المنفعة لكنهما غير مقصود في الرقيق اذا المقصود
 فيه الاستخدام ذكرنا أرائي حتى قالوا ان وطن الامة من باب الاستخدام فاذا لم يمكن وطؤها كان استخدامها
 قاصر الامنعدهما رضى (قوله أو مقطوع الاذنين) أي اذا كان السمع باقيا بحر لان الفاليت
 في هذه المسائل الزينة وهي غير مقصودة في الرقيق اما اذا عجز عن الاكل فانه يؤذى الى هلاكه وممنوعة الاكل
 فيه مقصودة فكان هالكها حكما كالمريض الذي لا يرجى بروه رضى (قوله أو مكاتب) لان الرق فيه
 كامل وان كان الملك ناقصا فيه وجواز الاعتاق عنها يعتمد كمال الرق لا كمال الملك اما لو أدى شيئا فلا يجوز عنها
 كما يأتي بحر (قوله لا الوارث) أي لو أعتقه الوارث عن كذارته لا يجوز عنها لان المكاتب لا ينتقل الى ملك
 الوارث بعد موت سيده لبقاء الكتابة بعد موته فلا ملك للوارث فيه بخلاف سيده وانما جاز اعتاق الوارث له
 لتضمنه الابراء عن بدل الكتابة المقضى للاعتاق بحر (قوله شراء قريه) أي قريه العبد وهو كل ذي
 رحم محرم منه والمراد بالشراء ملكه بضعه فدخل فيه قول الهبة والصدقة والوصية (قوله بنية الكفارة)
 الباء بمعنى مع فلو تأخرت البنية عن الشراء ونحوه لم يجوز كما مر قال في البحر وما في الخيانة من باب عتق القريب
 لو وكل رجلا بأن يشترى أباه فيعتقه بعد شهر عن ظهاره فاشتراده الوكيل يعتق كما يشترى ويحجز عن ظهاره الأمر
 اه فبقي على الفناء قوله بعد شهر ونحوه وهو عتق المحرم عند الشراء اه (قوله بخلاف الارث)
 أي لو نوى اعتاقه عند موت مورثه لم يجوز لان الارث جبري كما مر (قوله ثم باه) أي قبل المسير بحر
 (قوله استحسانا) وفي القياس لا يصح لانه يعنى النصف فيمكن التقصان في الباقي فصار كما لو أعتق نصيبه
 من العبد المشترك فحين نصيب شريكه وجه الاستحسان أن هذا التقصان من آثار العتق الاول بسبب الكفارة
 في ملكه ومثله غير مانع من أن يجمع شاة التفخية وأصاب السكن عنها فذهب بخلاف العبد المشترك كما يأتي
 بيانه وهذا عند ما عند هما فالتق لا يجوز فلو أعتق نصف عبده ولم يعتق الباقي جاز عند هما لانه يعنى كله
 منع (قوله لا يجوز فائت جنس المنفعة) أي منفعة البصر والسمع والطن والبطش والسعي والعقل
 قسما تاني والمراد فائت منفعة تمامها ط أي منفعة مقصودة من العبد فلا رد فوات منفعة التسليم
 في الخصى ونحوه كما مر (قوله ومريض لا يرجى بروه) لانه ميت حكما بحر ويغني تقييده بما اذا مات
 من مرضه ذلك تأمل (قوله وساقط الأسنان) لانه لا بد على المنع بحر عن الولو الجنية لكن فيه
 أن ذلك لا بد فوات جنس المنفعة بالكتبة وانما ينقصها وقد مر أنه يجوز عتق الشيخ الفاني والطفل تأمل
 وعبارة الفتح لا ساقط الأسنان العابر عن الاصل وظاهره أنه بحر عنه بالكتبة وعليه فلا اشكال

أو مباح الدم أو مروهنا أو مروهنا
 أو أبقا عتق حياته أو مرتدة وفي
 المرتدة بحر في خلى سبيله خلاف
 (أو أصم) ان صبي به يسمع والا
 (أو خصيا أو مجبونا) أو رتقاء
 أو قرناه (أو مقطوع الاذنين)
 أو ذهاب الحاجبين وشعر الجبهة
 ورأس أو مقطوع أنف أو فستين
 ان قدر على الاكل والا (أو أمور)
 أو أعشى (أو مقطوع احدى
 يديه وحدى رجله من خلاف
 أو مكاتب لم يؤد شيئا) وأعتقه
 مولا لا الوارث (وكذا) يتم عنها
 (شراء قريه بنية الكفارة)
 لانه بضعه بخلاف الارث
 (واعتاق نصف عبده ثم باه)
 عنها استحسانا بخلاف المشترك
 كما يجرى (لا) يجوز فائت جنس
 المنفعة (لانه هالك حكما) كالأعشى
 والجنون (الذي لا يعقل) فن يفيق
 يجوز في حال افتاقته ومريض
 لا يرجى بروه وساقط الأسنان

(قوله والمطلوع يده) مثله أشل البدن أو الرجلين والمفلوج البابس الشق والمقعود والاسم الذي لا يسمع شأ
 على الختار كافي البول الجدية بجر (قوله أو أجهاماه) يعني أجهامى البدن فلو قال أو أجهاماهما كان أولى
 ليخرج أجهامى الرجلين إذ لا يمنع قطعهما كافي السراج شرب ليلية (قوله أو أثلاث أصابع) لأن لأكثر
 حكم الكل فغ (قوله من جانب) بخلاف ما إذا كان من خلاف فانه يجوز كما ذكرناه يمكنه المشى
 بأصابعه العصابة باليد اليسرى المشى على الرجل الأخرى (قوله ومعه ومعه لوب) عبارة الجبر عن الكافي
 وكذا المعتوه المغلوب بدون واو وهي كذلك في بعض النسخ وفي بعضها ومفلوج (قوله ولا يجوز مذبروا
 ولد) لاستحقاقهما الحزبة بجهة فكان الرق فيه ما ناقصا والاعتاق عن الكفاية بمقدار الرق كالربع
 فلذا لا يجوز بيعهما بجر (قوله ويكتب أذى بعض يده) لأنه تحرير بعوض (قوله جاز) لأنه بالتجيز
 بطل عقد الكتابة (قوله وهى) أى مسألة تعجزه نفسه (قوله لا يمكن النقصان) لأن نصيب صاحبه
 قد انتقص على ملكه لتعذر استدامة الرق فيه ثم يجوز له البيع بالعتقان لوموسر عند الامام أو لموسرا
 وسعى العبد في بقية قيمته حتى عتق كله فلا يجوز به انشاؤه لأنه عتق بعوض وعندهما يجوز به لوموسرا لأنه عتق
 كله باعتاق البعض بناء على تجزى الاعتاق عنده لا عندهما (قوله لا امر به قبل التماس) فالشرط للعل
 مطلقا اعتاق كل الرقبة قبل التماس ولم يوجد فقتل الرقبة لا يمكن اعتبار ذلك النصف من الشرط
 حتى يكتفى معه عتق النصف الباقي لأن المجموع حينئذ ليس قبل التماس بل بعضه قبله وبعضه بعده فليس
 هو الشرط فتبقى الحرمة بعد المجموع كما كانت الى أن يوجد الشرط وهو عتق كل الرقبة أى قبل التماس الثاني
 ليجل هو وما بعده وتعامه في النسخ ثم هذا عنده ما عندهما فاعتاق النصف قبل الوطى اعتاق للكل كما مر
 (قوله فان لم يجد) أى وقت الاداء لا وقت الوجوب بجر ومضى في الفروع (قوله وان احتاجه
 لخدمته) مبالغة على المفهوم فكانه قال أمان وجدته من عتقه وان احتاج لخدمته (قوله أو لقتضاه
 دينه الخ) قال في الجرو في البدائع لو كان في ملكه رقبة صالحة للخدمة فرب يجب عليه تحريرها سواء كان
 عليه دين أو لم يكن لأنه واجد حقيقة اه وحاصل أن الدين لا يمنع تحرير الرقبة الموجودة ويمنع وجوب
 شرائها بمال على أحد القولين اه (قوله يعنى العبد) أى أن الضعيف في قوله يكون زمنا راجع للعبد
 وهذا التأويل صاحب الجرو تبعه في النهروان والمنع والشرعية ليلية (قوله ويحتمل الخ) هذا هو المتبادر
 فان كونه للخدمة شافى كونه زمنا (قوله ولكنه يحتاج الى تفصيل) أى لأن ما في الجوهرة من محتمل وعارضه
 ما في التنازع خافية من قوله ومن ذلك رقبة زمة العتق وان كان يحتاج اليها اه وكذا قول البدائع المتقدم
 لأنه واجد حقيقة أى فان النص دل على إجراء الصوم عند عدم الوجدان وهذا واجد فان قلت يحتاج اليه
 كالعدم ولذا اجاز التيمم مع وجود الماء المحتاج اليه للعطش مع أن أجزاء التيمم مرتب في النص على عدم الوجدان
 الماء قلت ذكر في الفتح أن الفرق عندنا أن المأمور بما سلكه لعظمته واستعماله مخطو عليه بخلاف
 الخادم ونقل ط عن السيد المحوى ولوقيل يجوز الصوم اذا كان المولى زمنا لا يجد من يخدمه اذا عتقه
 كان له وجه وجهه قلت وهو ظاهر اذ الزم من الاعتاق تخصيل ما لا يطاق كما اذا كان يكتب له وينفق عليه
 ونحو ذلك فيجاب باعتاقه مع ذلك مما يخالف قواعد الشرع فلا يحتاج الى نقل بخصوصه كالإيجازي (قوله
 ولا يعتبر مكنه) أى لا يكون به قادرا على العتق فلا ينعى عليه بيعه وشراؤه رقبة بل يجوز له الصوم
 لأنه كلباه ولباس أهله خزائنه وتقسيمهم بالنسبة بفسده أنه لو كان له شتر غير مكنه زمة بيعه وفي الدرر
 المتقى ولا تعتبر شيا به التي لا بد له منها اه ومضاف لزوم بيعه ما لا يحتاجه منها ط (قوله ولوله مال الخ)
 أى عن عبد فاضلا عن قد وكفايته لأن قدرها ما حتى الدرر فصار كالعدم ومنه ما قد ركنه لقوت يومه
 لو محترقا والافتقار شهر بجر والحاصل أن المسألة على ثلاثة أوجه ان ملك الرقبة لا يجوز له الصوم ولو احتاجا
 اليها على ما مر تفصيله وان وجد غيرها مما هو مشغول بها حاجته الأصلية كالسكن فهو بمنزلة العدم لأنه ليس
 عين الواجب ولا معدة التصديقه وان وجد ما لا يكتسبه كالأدوية والتأثير وهو مشغول بجوانبه الأصلية
 فان صرفه اليه يجوز له الصوم لتحقيق عجزه والافتقار لأن أجهاماهما بغير بمنزلة المعدوم لحاجته اليه والآخر
 أنه ما لا يعتد به فهو واجد للرقبة حكم أفاذه الرجح والافتقار للمذكور وان يشير اليهما كلام محمد

(واظن عيده أو أجهاماه) أو
 ثلاث أصابع من كل يد أو رجلاه
 أو يد ورجل من جانب) ومعه
 ومغلوب كافي (ولا يجوز مذبروا
 وام ولد و كاتب أذى بعض يده)
 ولم يعجز نفسه فان عجز فخره جاز
 وهي حيلة الجواز بعد أدائه شيئا
 (واعتاق نصف عبد) يشتتر
 (ثم باقية بيمينه) لتتمكن
 النقصان (ونصف عبده عن
 تكفيره ثم باقية بعد ووطى من ظاهر
 منها) للامر به قبل التماس (فان
 لم يجد) الظاهر (ما يعتق)
 وان احتاج لخدمته أو لقتضاه
 دينه لأنه واجد حقيقة بدائع
 فاني الجوهرة عبد للخدمة لم يجد
 الصوم الآن يكون زمنا انتهى
 يعنى العبد ليتوافق كلامهم
 ويحتمل رجوعه للمولى لكنه
 يحتاج الى تفصيل ولا يعتبر مكنه
 ولوله مال وعليه دين لأنه أن أذى
 الدين إجراء الصوم والافتقار

كما أوضحه في البحر (قوله ولوله مال غائب انتظره) أي ليعتق به ولا يجزئه الصوم وكذا لو كان مريضه
مرضا برجي برفه فانه ينتظر الحصة لصوم بحر بخلاف ما اذا كان لا يرجي برفه بغيره يعلم كإسباني
وفي البحر عن المحيط لوله دين لا يقدر على أخذه من مديونه يجزئه الصوم وان قدر فلا وكذا لو وجبت عليها
كفارة وقد تفرقت جهات زوجها على عبد وهو قادر على أدائه اذا طال نسبه إياه (قوله لم يجز) أي الصوم
عن الآتي أما الاتفاق فجاءت مطاقه هذا ذكره في البحر بخلاف ما أئتم عليه في الشهر والقديس - أخذها
في الحظ عليه كفارة تامين وعنده طعام يكفي لأخذها فاصام عن أحدهما ثم أعلم عن الأخرى لا يجوز صومه
لأنه أطعم وهو قادر على التكفير بالمال (قوله بالهلال) حال من لفظ الشهرين المتقدمين ولو في بعض
السنين لو بالهلال وحاصله أنه اذا استدعى الصوم في أول الشهر وكفاه صوم شهرين تامين أو ناصحين وكذا لو كان
أخذها تاما والآخر ناقصا (قوله والا) أي وان لم يكن صوم في أول الشهر برؤية الهلال بأن غم أو صام
في أثناء شهر فانه يصوم سبتين يوما وفي الحاصم وان صام شهر بالهلال تسعة وعشرين يوما وقد صام
قبله خمسة عشر يوما وخمسة عشر يوما أو أجزاء (قوله ولو قدر الخ) أفاد أن المراد بعدم الوجود في قوله فان لم
يجد الخ عدم استمرارية الفراغ صوم الشهرين بحر (قوله لزمه العتق) وكذا لو قدر على الصوم في آخر
الاطعام لزمه الصوم وانتقل الاطعام نقلًا شرعًا لآلة (قوله وان صار نقلًا) لأنه شرع مسقطا لامتزاجها
منه أي وقد علم أن الظان لا يلزمه الاتمام ان قطع على الفور أو لم يضي عليه ولو قلصا صار بمنزلة الشروع
في الفعل فليزعمه انما هو وحشي لكن بشرط كون المضي عليه في وقت السنة اذ لو كان بعد الزوال لا يجزئه
الشروع ولا يكون العزم على المضي بمنزلة الشروع كما تراه في الصوم (قوله ليس فيه حار رمضان الخ) لأنه
في حق الصائم المقيم لا يصح غفر فرض الوقت أما المسافر فله أن يصوم عن واجب آخر وفي المريض رمضان كامل
في الاصول في بحث الآخر والمراد بالايام المنيعة يوما العيد وأيام التشريق لأن الصوم بسبب النهي فيها ناقص فلا
يتأذى به الكامل وأفاد أنه لا يشترط أن لا يكون فيما وقت نذر صومه لأن النذر والمعين إذا نوى فيه واجبا آخر
وقع عاوى بخلاف رمضان بحر ومودة عرض يوم الفطر عليه فيما لو كان مسافرا أو صام رمضان عن كفارة
(قوله وكذا كل صوم الخ) ككفارة قتل وقتلاربعين وفي البحر عن إيمان الصائم وكل نذر والشروط فيه التتابع
معين أو مطلقا بخلاف المعين الخالي عن اشتراطه فان التتابع فيه وان لزم لكن لا يستقبل اذا انظر فيه يوما
كرب من شافاه لا يزدي على رمضان وحكمه ما ذكرناه (قوله فان افطر) أفاد أنه لو أكل ناسيا لم يضطر
كافي الكافي (قوله بخلاف الحاضر) فانه لا يقطع كفارة قتلها وافتادها لانها لا تجزئ شهرين خالسين
عنه بخلاف كفارة اليمين وعليها أن تصل ما بعد الحاضر بما قبله فلا فطر بعده يوما مستقبلا لتركها التتابع
بلا ضرورة أما النفاس فمقطع التتابع في صوم كل كفارة ونجاسة في البحر (قوله الا اذا أبيت) بأن
صامت شهر مثلا فهاضت ثم أبيت استقبلت لا تنها قدر على مراعاة التتابع فليزعم بحر عن المتفق
أي قدرت عليه قبل اكال الصوم بخلاف ما بعده ثم نقل عن المحيط وعن أبي يوسف اذا جئت في الشهر الثاني
بت (قوله أو بغيره) أي بغير عذر وهذا نص يرجع باهونه يوم بالاولى (قوله ولم يغير منظر) كان
وطئها بالامطلا أو نهارا ناسيا كذا في الهندية أما ان وطئها نهارا عمدا بطل صومه ط وهذا داخل
في قوله فان افطر (قوله كالوطئ في كذارة القتل) فانه لو وطئ في ناسيا لا يستأنف لان المنع من
الوطئ في كسرة الظاهر اربعين يختص بالصوم شهر عن الجوهره والاولى التعليل بأن النص اشترط الصوم
قبل تمامها (قوله وبغيره) كالتابع والحققة وغاية البيان والعناية بالغنى (قوله وتقييد ان ملك الخ)
فيه أن التقييد بالعمد وقع في أكثر الكتب والفظ من ابن مالك هو جعله للاستعانة عن التسيان بل هو قيد
انضاف كافي البحر (قوله للمك في القوم مني ما يخالفه) حيث قال وكذا استأنف الصوم ان وطئها
أي المظاهر منها عمدا كما في المبسوط والنظم والهداية والكافي والقدرى والمضرب والزاهد والسف
وبغيرها وبغير قول الاميني في شرح الطحاوي بالليل عمدا وناسيا لا يلحق أن يجعل العمد على أنه قد
اتفاق كانه صاحب الكفاية ومن تأييده ومن تأييده عدم التفات صاحب النهاية اليه اه قلت
وقد يقال أن ما في الاميني من تأييد في حقهم كما تقرر في محله ولا معنى عليه في التفتار وغيره كما علم
ومضى عليه أيضا العلامة ابن كمال باشا في منته وقال في طعن الشرح من هاتين أن من قال لا عمدا

ولوله مال غائب انتظره ولو عليه
كفارتان وفي ملكه رقبة فسام
عن أحدهما ثم أعنت عن الأخرى
لم يجز وبكس جاز (صام شهرين
ولو غنية وخسين) بالهلال
والاثنين يوما ولو قدر على التحرير
في آخر الاخير لزمه العتق وأتم
يومه نذرا ولا قضاء لو افطر وان
صار نقلًا (متتابعين قبل المسيس
ليس فيه رمضان وأيام نهي عن
صومها) وكذا كل صوم شرط
فيه التتابع (فان افطر بعدد)
كسفر ونفاس بخلاف المحيط
الاذا أبيت (أو بغيره أو وطنها)
أي المظاهر منها أو لوطئ غيرها
وطئها بغيره لم يضطر انفاها
كالوطئ في كفارة القتل (فتمها)
أي الشهرين (مطلقا) ليل
أو نهارا عمدا أو ناسيا كما
في المختار وغيره وتقييد ابن مالك
الليل بالعمد غلط بحر اكن
في القوم مني ما يخالفه

لم يحسن لأن العبد والسهر في الوطني بالليل سواء اهـ وقال في الفتح والعناية أن جماعها للإعانة اهـ أو أناسيا
سواء في الخلط في وطني لا يفسد الصوم اهـ أي الخلاف بين أبي يوسف والفرق في فقهه جماع الظاهر منها
أنما يقطع التتابع أن أفسد الصوم وعندها مطلقا لا يفسد الصوم اهـ على القياس شرط بالنص وقام
تقريره في الفتح ولذا قال في المراسي انفقوية أن عدم الفرق بين السهر والسهر هو الظاهر لأنه مقتضى
دليل أبي حنيفة ومحمد أقوله لا إطلاق للنصر الخ ومن قواعدها أن لا تحصل المطلق على المقية وإن كان
في سادته واحدة بعد أن يكونا في حكمين وانما منع عن الوطني قبل الاطعام منع تحريم بلوا قدرته على العتق
والصيام فنعان بعده كذا قالوا وفيه نظر فإن القدرة حال قيام العجز بالقر والكر والمريض الذي لا يرجى
زواله أمر موهوم وباعتبار الأمور الموهومة لا تثبت الأحكام ابتداء بل يثبت الاستيعاب نهر وهو مأخوذ
من الفتح (قوله والعبد) مبتدأ خبره قوله لا يجوز إلا الصوم لأن العبد لا يملك وإن ملك والعق والاطعام
لا يصح إلا عن يملك (قوله ولو مكاتباً) لأن ملكه غير تام بل على شرف الزوال (قوله أو مستنحى)
هو الذي عتق بعضه وسعى في باقيه وهذا عنده وأما عنده فما عتق كله ويكون حرأما ولو أفصحه كفهره
بالاعتاق والاطعام رضى (قوله على المعتقد) أي من جربان يظهر على الحر النسبة وهو قولها فلو أعتق
عبد عن يابسي في قننه ولم يجز عن تكفيره كذا في خزائنا الأكل وغيرها نهر وأما في الجهرأما يفرقه
فيقال لتأخر ليس له كفارة إلا بالصوم (قوله ولم يمتنع) جواب عن سؤال كيف لازمه الصوم المذكور
وهو صوم شهرين لانهما مع أن العبد على النصف من الحر في كسبه من الأحكام والمطوب أنه لم يمتنع
لما في الكفارة من معنى العباد والعبادة لا تنصف في حقها وإنما تنصف العقوبة كالخلة والعملة كالتكاح
(قوله وليس للسيد منعه منه) أي من صوم هذه كفارة لأنه لا تعلق بها حق المرأة بخلاف بقية
الكفارات له أن يتعنه عن صومها لعدم تعلق حق عبدها بحر (قوله ولو بأمره) أي أمر السيد
بأن يملك ذلك وأمره أن يكفر به إذا لم ينال من الاشتياق أداء ما كلف به أو بأمر السيد لأنه يمتنع
تلكه ثم التكفير به عنه كالأمر الحر غيره بذلك (قوله فيقطع عنه المولى) فيه مسأحة وبعبارة الفتح
الأي احصار فإن المولى يمتنع عنه لئلا يعلل هو فإذا عتق فعله بجه وعرة (قوله قبل نديا وقبل وجوبا) الخلاف
في الوجوب وعدهم في الجهر عن البدائع لو احصر بعد ما حرمان باذن المولى قيل لا يلزم المولى انفاذ هدي
لأنه لا يجب للعبد على مولاه حتى إذا عتق وجب عليه وقيل يلزمه لأن هذا مما وجب للمية بأشلى بها العبد
باذن المولى فصار كالنفس اهـ ملخصا قال ط وقيل قال من نفي الوجوب لا ينعى التدب بل يقول به
مراعاة للقول الآخر (قوله لا يرجى رؤه) فلو يرى وجب الصوم رضى (قوله أي ملك) الاطعام
لا يمتنع بالتفصيل كإسباقي لكن المراد به هنا التفصيل وبما بعده الإباحة ولذا قال في البدائع إذا أراه التفصيل
أطعم كالنطرة وإذا أراد الإباحة أطعمهم غدا وعشاء (قوله ولو سحبا) أي فإن الفقير مثله وفي القهستان
وقيد الممكن اتفاق لجواز الصرف إلى غيره من مصارف الزكاة اهـ ويحتمل أن يكون مبالغته قوله
سنتين ليحمل ما لو أطعم واحدا سنتين يوالم لكن يغني عنه ما يأتي من تصريح المصنف به (قوله ولا يجزى)
غير المراهق أي لو كان فيهم من لم يراهق لا يجزى واختلاف المشايخ فيه ومال الحوافي إلى عدم الجواز بحر
عند قول كفهره والشرط غذا أن أوعنا أن شبعان وذكر عند قول الكزوهو يقرر بوقفة عن البدائع
وأما اطعام الفقير من الكفارة فحاشا بطريق التفصيل لا الإباحة اهـ وبه علم أن ذكر ذلك هنا غير صحيح
وإن وقع في الهر لأن الكلام هنا في التفصيل وهو صحيح للفقير فالصواب ذكره عند قوله وإن غذاهم وعشاء الخ
كأهمل في البر وكذا في المنع حيث قال هناك ولو كان فيهم من لم يراهق لا يجزى لأنه لا يستوفى كاملا
اهـ وفي التترخانية وإذا زاد عساكين وأحدهم من قلمه أو فرغ ذلك لا يجزى كذا ذكر في الأصل
وفي الجزأ إذا كانوا أهلنا بعتق مثلهم يجوز اهـ وبه ظهر أيضا أن المراد بالاطعام وغير المراهق من لا يستوفى
الطعام المعتاد (قوله كالنطرة قدرا) أي نصفه من بر أو صاع من تمر أو شعير أو دقيق كل كاهله
وكذا السويق واختصوا هل يعتبر الكيل أو القيمة فهما كما في مدقة النطر بحر وفي التترخانية ولو أذى
الرفيق أو السويق أجزاء لكن قيل يعتبر فيه تمام الصكيل وذلك نصف صاع في دقيق الخطة وصاع

لغيره
أي حر ليس له كفارة إلا بالصوم

(استأنف الصوم لا الاطعام)

أن وطه ما في خلاله لا إطلاق

النصر في الاطعام وتقييده في

تحرير وصيام (والعبد ولو مكاتباً

أو مستنحى وكذا الحر المحجور عليه

بالسفه على المعتقد لا يجزى

الاصوم) المذكور ولم ينصف

لما فيها من معنى العباد وليس

للسيد منعه منه (ولو) وصلة

(أعتق سده عنه أو أطعم) ولو بأمره

لعدم أهلية التملك الأفي احصار

يقطع عنه المولى قبل نديا وقبل وجوبا

(قد يجزى عن الصوم) لمريض لا يرجى

برؤه أو أكبر (أطعم) أي ملك

(سنتين مسكيناً) ولو سحبا ولا يجزى

غير المراهق بدائع (كالنطرة) قدرا

في برقي الشعير واليه مال الكرخي والقردوى وقيل بالقمة فلا يقرب فيه تمام الكيل **أه** يقول البحر
ودقيق كل كما هو ميق على الاول تأمل قال في البحر ولو دفع البعض من الحنطة والبعض من الشعير
بما زاد كان قدر الواجب ربع صاع من بر ونصف من شعير لا تصدق التصود وهو الاطعام ولا يجوز ان يترك
بالقمة كنصف صاع من ترديد يساوي صاعا من الوسط **(قوله ومصر فا)** فلا يجوز اطعام أهله وفرغه
وأحد الزوجين وعلوكه والمهاجني ويجوز اطعام الذي لا الحرفي وليس منا بغير قال الرمي وفي الحاوي
وان أطعم فقرا أهل الذمة جاز وقال أبو يوسف لا يجوز له نأخذ **أه** قلت بل صرح في كافي المحاكم
بأنه لا يجوز له أن يذكر فيه خلافا وبه علم أنه ظاهر الرواية عن الكل **(قوله اذا عطف للامة ابر)** فان عطف
القمة على المنصوص المفهوم من قوله كلفه فانه يقتضي أن القمة من غير المنصوص **أه** ح وما في النهر
من قوله وبه نظر اذا القيمة أعز من قيمة المنصوص عليه وغيره **أه** فيه كلام ذكرناه في معلقته على البحر
فاتفهم والحاصل أن دفع القمة انما يجوز لدفع من غير المنصوص أما لو دفع منصوصا بطريق القمة
عن منصوص آخر لا يجوز لأن يلحق بالدفع الكمية المقدرة شرعا فلو دفع نصف صاع فربما يفتيه
نصف صاع ر لا يجوز عليه أن يتم لمن أعطاهم القدر المقدور من ذلك الجنس الذي دفعه لهم فان لم يجدهم
بأعيانهم استأنف في غيرهم ونظامه في البحر **(قوله ففقه اهم)** في بعض النسخ غداهم بدون فافهم وأصل
التم والاولى أولى فزاد الشارح الفاء لأنه قد رخصه للشرط وجواب الشرط هو قوله جاز **(قوله أو غداهم)**
و أعطاهم قيمة العشاء أي يجوز الجمع بين الإباحة والتعليك لأنه جمع بين شيئين جائزين على الانفرد وكذا
يجوز إذا ملك ثلاثين وأطعم ثلاثين وكذا يجوز تكميل أحدهما بالآخر بغير في كافي المحاكم وان
أعطى كل مسكين نصف صاع من غرود من حنطة أجزأ ذلك **(قوله أو أطعمهم غداين)** أي أشبعهم
بطعام قبل نصف النهار من قوله أو غداين أي أشبعهم بطعام بعد نصف النهار من كذا في الدور وهذا
ظاهر في أن ذلك في يوم واحد فلا يكتفى في يوم أكلة وفي آخرى لكن صرح ما يأتي في الفروع آخر الباب
بمخالفة **(قوله وأشبعهم)** أي وان تم لا كأكلوا كافي الوفاة فالشرط في طعام الإباحة أن تكون مشبعان لكل
مسكين ولو كفن فيهم شعبان قبل الأكل أوصى غيرهم اقم ليجز بحر وسأقي أيضا وقد نال الصواب ذكر
الصبي مثلا في التعليك **(قوله بشرط ادم الخ)** أي ليكنهم الاستيفاء إلى الشبع وهذا أحد قولين واليه
مال الكرخي والآخر لا يجوز إلا بغير البر لأن محمد انقض على البرقي الزيادات كافي البحر في التاتريانية
والمنصب أن يذمهم ويعيشهم بغيره ادم **(قوله كما جاز لو أطعم)** بفتح التليك والإباحة وعبري الكرخ
بأعلى الشخص بالتعليك والحق أنه لا فرق على المذهب ونظامه في البحر وفيه والكسوة في كثرة العين كالاطعام
حق لو أعطى واحد عشرة أبواب في عشرة أيام يجوز ولو غدى واحد عشر يوم في كثرة العين أجزأ **أه**
قلت وقد مضاه أنه لو غدا مائة وعشرين يوما أجزأ عن كفارة الظهار ثم رأيت سر بمقال في التاتريانية وعن
الحسن بن زياد عن أبي حنيفة إذا غدى واحد مائة وعشرين يوما أجزأ **(قوله لتجدد الحاجة)** لأن المقصود
سد خلل الحاجة والحاجة تتجدد بقصد الامام فذكر المسكين بذكر الحاجة كذا في تعداد احكام وفي المصباح
الخلل بالفتح التقدر والحاجة بحر **(قوله دفعه)** أي أو بدفعت وقوله بدفعت أي أو بدفعة كما أفاد
في البحر فهو من قبيل الاحتساب حيث صرح في كل من الموضوعين بما سكت عنه في الموضوع الآخر **(قوله)**
وكذا اذا ملكه أي لا يجوز إلا في يوم واحد وقوله عما قبله لأن في التعليك خلافا بخلاف الإباحة فاتفهم
(قوله لتجدد الحاجة) على السألتين قال في المنع لانه لما انقضت حاجته في ذلك اليوم فالصرف اليه بعد
ذلك يكون اطعامه اطعامه فلا يجوز ط **(قوله أمر غيره الخ)** قد بالامر لأنه لو أطعم عنه بلام لم يجز
وبالاطعام لأنه لو أمره بالعتق عن كفارة لم يجز عندها خلافا لا يوقف ولو يجعل بماء جاز انفا فواتكثير
الوارث بالاطعام ياتر في كثرة العين بالكسوة أيضا بخلاف الاعتاق ولذا استنع تبرعه في كفارة القتل
كافي المحيط نهر **(قوله ص)** لأنه طلب منه التعليك معنى ويكون القصة قابضه أو لا ثم لنفسه نهر
(قوله في الدين يرجع) أي لو أمره بأن يقضى دينه وكذا الأمره بأن يتفق عليه بزاوية من كتاب الوكالة
(قوله وفي الصفة غارة والركاة) أي لو قال أعطه من كفاري أو أذ زكاة مالي وكذا عوض عن هبتي

ومصر فا **(أوقية ذلك)** من غير
المنصوص اذا عطف للشفاعة
(وان) أراد الإباحة فزاد ادم
وعشاهم **(أو غداهم راعناهم)**
قيمة العشاء أو عكسه أو أطعمهم
غداين أو عشائين أو عشاه
وصوروا أو أشبعهم **(جاز)** بشرط
ادام في خبر شعير وذرة لابر **(كا)**
جاز **(لو أطعم واحد استين يوما)**
لتجدد الحاجة **(ولو أباحه كل)**
الطعام في يوم واحد دفعة أجزأ
عن يومه ذلك فقط **(انفا فا)** وكذا
إذا ملكه الطعام بدفعت في يوم
واحد على الأصح **ذكره**
الزبطي **استند التجدد حقيقة**
وحكا **(أمر غيره أن يطعم عنه)**
عن ظهاره فضعن ذلك القدر
(صح) وهل يرجع ان قال على
أن يرجع ربع وان سكت
في الدين يرجع انفا فوافي الكفارة
والركاة لا يرجع على المذهب

أوجب فصلان عن ألفا لارجع بلا شرط الرجوع ففي كل موضع ملك المدفوع اليه المال المدفوع مقابل
 ملك المال فالأمر يرجع بلا شرط ولو بلا مقابلة مال لا يرجع بلا شرط بزانية ونظام الكلام على هذه
 المسائل ذكرناه في تنقيح الحامدية (قوله في طعام الكفارات) فبذلك لان الإباحة في الكسوة في كفارة
 الجبن لا يقو كالأول أعشرة مسكين كل مسكين يوما بجر (قوله سوى القتل) فإنه لا اطعام فيه
 فلا إباحة وانما ذكره للرد على البعض حيث قال أنه كنفارات ٢ لها في الجبن والصوم والقتل (قوله
 وفي القدية) هذا ظاهر الرواية وروى الحسن أنه لا بد منه من القتل بجر (قوله لصوم) أي في الشج
 القضي أو من أخرج عنه بعد موته (قوله وجنابة) كذا أو ليس بعد وفاته بدم أو بغيره أو بصوم
 (قوله وجاز الجمع بين الإباحة وتعليك) مكرمع قوله المارة؟ وقد أهدم وأعطاهم قيمة النساء (قوله دون
 الصدقات) أي الزكاة وصدقة الفطر (قوله والضابط الخ) بيانه أن الواردة في الكفارات والندية
 الإطعام وهو حقيقة في التكفين من الطعام وانما جاز القليل باعتبار أنه يمكن في الزكاة الإتيان وفي صدقة الفطر
 الاداء وهو التلقيم حقيقة أعاده في الجبر (قوله ومنه في العصة الخ) قلت وكذا الوجه بين المحرم والصيام
 والإطعام ففي كافي الحاشية وان ظاهر من أربع نسوة فأعتق دية ليس له غيره هام صام أربعة أشهر
 متتابعة ثم مرض وأطعم ستين مسكينا لم يوشى من ذلك واحدة بعينها أجر أعنت كهن استسما
 اه (قوله لاتحاد الجنس) أي فلا حاجة إلى نية معينة هداية وسأقي بيانه في الأصل الاتي (قوله
 بخلاف اختلافه) أي الجنس كالوكان عليه كفارة عين وكفارة ظهار وكفارة قتل فأعتق عبدا عن الكفارات
 لا يجوز عنه في الكفارة ولو أعتق كل رقبة نوايا عن واحدة منها لا بعينها جاز لا جاع ولا يضرحالة المكفر عنه
 كذا في المحط بجر وقوله ولو أعتق الخ هو المراد بقول الشارح الآن شوى الخ وان كان موها خلاف
 المراد (قوله بتعيينه) هو معنى قول الزليعي وكان له أن يجعل ذلك عن أيهما شاء وهذا المجلس هو تعيينه
 وفي بعض النسخ بعينه وهو تعريف رجتي وفي نسخة بعينه بصفة الفعل المضارع وهي في معنى الأولى
 (قوله لامت) من قوله بخلاف اختلافه (قوله لصدمة صلاحيتها للقتل) فإنه لا بد في كفارة القتل
 من كونها مونة للآية وتفسيره ما إذا جع بين المرأتين بنتا أو اختا ونكحهما معا فان كانتا قارعتين لم يصح
 العقد على كل منهما وان كانت احداهما متزوجة صح في القارعة بجر عن البدائع (قوله كلا
 صاعا) أي من البراذل لو كان من تمر أو شعير يكون موضوع المسألة كلاهما عين بجر (قوله بدفعة واحدة)
 أما لو كان بدفعتين جاز اتصافا كما في الكافي مع دلالة بأنه في المرة الثانية كسكين آخر بجر (قوله كاجر)
 نفت لظهارين أي عن ظهاري من امرأة أو امرأتين ح (قوله صم عن واحد) لان نقصان عن العدد
 لا يجوز فالواجب في الظهارين إطعام مائة وعشرين فلا يجوز صرف الواجب إلى الأقل كصا أو أطعم
 ثلاثين مسكينا لكل واحد صاعا فإنه لا يكتفي عن ظهاري واحد وفي البدائع وكذا لو أطعم عشرة مسكين
 عن عينتين لكل مسكين صاعا فهو على هذا الخلاف بجر (قوله أي عنهما) فلا يشافي حصته عن أحدهما
 لكن لما كان فيه إجماع أنه لا يصح أصلا أصلها المصنف حال شرطه (قوله خلافا لعمد) حيث قال
 يصح عنهما (قوله وجه الكمال) وكذا الاتفاق في غاية البسائط (قوله والأصل الخ) لان النية انما
 اعتبرت لتمييز بعض الاحتاس عن بعض لا اختلاف الأغراض باختلاف الأجناس فلا يحتاج إليها في الجنس
 الواحد لان الأغراض لا تختلف باعتبارها فلا تعتبر في مطلقية الظهار ويجز ذها لا يزم أكثر من واحد
 وكون المدفوع لكل مسكين أكثر من نصف صاع لا يستلزم ذلك لان نصف الصاع أدنى المقادير لمنع
 الزيادة عليه بل نقصان بخلاف ما إذا فرق الدفع أو كانا جنسين وقد يقال اعتبارها الحاجة إلى التمييز
 وهو يحتاج إليه في أشخاص الجنس الواحد كما في الأجناس وقد ظهر أثر هذا الاعتبار فيما صرحوا به من أنه
 لو أعتق بعد عن أحد الظهارين بعينه صم نية التعيين ولم تلغ حتى حل وطء التي عنهما اه فتح وقوله وقد
 يقال الخ بيان لترجيح قول محمد وأقره في الجبر أو لا ثم قال بعده وقد فراد في النهاية بما يدفع الإراد
 فقال أراد به تعميم الجنس بالنسبة لأنرى أنه إذا عن ظهاري احداهما صم وحل فربما كذا في الفوائد
 الظهريية اه قلت وحاصل أن المراد بالعينين اللغويتين جميع أفراد الجنس لا فرد خاص فتأمل ثم لمعلم أن

(كما يجب الإباحة) بشرط الشج
 (في طعام الكفارات) سوى القتل
 (د) في (القدية) لصوم وجنابة
 ج وجزاء الجمع بين إباحة وتعليك
 (دون الصدقات والعشر)
 والضابط أن ما شرع بلفظ إطعام
 وطعام جازفه الإباحة وما شرع
 بلفظ إتيان أو أداء شرط فيه التلقيم
 (حرر عبد ين عن ظهاريين) من
 امرأة أو امرأتين (ولم يصح)
 واحد الواحد (صم عنهما ومنه)
 في العصة (الصيام) أربعة أشهر
 (والإطعام) مائة وعشرين فقيرا
 لاتحاد الجنس بخلاف اختلافه
 إلا أن شوى بكل كلاف صم
 (وان حرر عنهما رقبة واحدة)
 (أو صام) عنهما (شهرين صم
 عن واحد) بتعيينه وله وطئ التي
 كفر عنها دون الأخرى (وعن
 ظهاري وقتل لا) يصح لامت مالم
 يجوز ككافة دفع عن الظهار
 استحسانا لعدم صلاحيتها للقتل
 (أطعم ستين مسكينا كلا صاعا)
 بدفعة واحدة (عن ظهاريين)
 كاجر (صم عن واحد) كذا في نسخ
 المشرح ونسخ الحق لم يصح أي
 عنهما خلافا لعمد وجه الكمال
 (وعن أقطار وظهرها صم) عنهما
 اتصافا أو الأصل أن نية التعيين
 في الجنس المحدد به لغو وفي المختلف
 سببه مفيد (فروع) المعتبر
 في البسائر والأعيان

مختلج اللحم يعرف بتجديد السبب ومختلفه باختلافه ولذا كان صوم رمضان من قبيل الأول والصلوة من الثاني وكذلك صوم يومين من رمضانين ونحوهما في البحر والنهر. (قوله وقت التكفير) يرغف وقت على أنه خبر المتبرخ حتى لو كان وقت الظهر رغبنا وقت التكفير فغير ضرر أجره الصوم وعلى العكس لم يجز: بناءً على (قوله أطيع مائة وعشرين) أي كل واحد أكلة واحدة (قوله فبعد على ستين شهراً) أي من المائة والعشرين ونبتى أنه إذا غدى للعديد منها أو أن ينظر حضورهم أو يعيد الغدا مع العشاء على غيرهم بغير فلو كان الطم وصيا بنى أن يجب عليه الانتظار إلى أن يغلب على ظنه عدم وجودهم فيستأنف نهر (قوله للزوم العدد) وهو المستون مع المتدار وهو الأكلان المشيعتان في الإباحة والصالح أو نصفه في التملك (قوله ولم يجز اطعام فطيم ولا شبعان) تنقذ الكلام عليه والله سبحانه أعلم

(باب اللعان)

وقت التكفير اطعم مائة وعشرين لم يجز إلا على نصف الطعام فبعد على ستين منهم غذاء أو عشاء ولو في يوم آخر لزوم الصدقة المقدار ولم يجز اطعام فطيم ولا شبعان

(باب اللعان)

(هو) لغة مصدر لاعتن كقاتل من اللعن وهو الطرد والابعاد سمي به لأنه يفتب لللعنة نفسه فليها والسبب من أسباب الترجيع وشراً (شهادات) أربعة كشهود الزنا (مؤكّدات بالإيمان

مقرّنة) شهادته (باللحن) وشهادتها بالفتب لأن يكترن اللعن فكان الغضب اردع لها (قائمة) شهادته (مقام حد الغضب في حقها)

(و) شهادتها (مقام حد الزنا في حقها) أي إذا لاعنا سقط عنه حد الغضب وعنه أحد الزنا لأن الاستشهاد

بناقه مهلك كالحديل أشد وشروطه قيام الزوجة وكون النكاح صحيحاً

للافساد (وسببه قذف الرجل زوجته قذفاً يوجب الحد

في الأجنبية) خفت بذلك لأنها هي المقدوفة قسّم لها موط

الاحصان (وركنه شهادات مؤكّدات بالإيمان واللعن وحكمه

حرمة الوط والاستفناع بعد التلاع ولوقبل التفرق بينهما

لحديث التلاعنان لا يجتمعان أبدأ (وأهل من هو أهل للشهادة

على المسلم

(قوله مصدر لاعتن) أي سبها والقياس الملاعة لكن ذكر غير واحد من النحاة أنه قياسي أيضاً نهر (قوله سمي به بالافتب) أي مع أنه مشتمل على ذكر الغضب في جانبها كما شتمل على ذكر اللعن في جانبها (قوله شهادات أربعة) هذا بيان لركنه ودل على اشتراط أهليتهما للشهادة في حق كل منهما كما صرح به لأهلية البين كما ذهب إليه الشافعي وسيأتي (قوله كشهود الزنا) أي اعتبرنا بهم فاللعن لما كان شاهداً لنفسه كركن عليه أربعة أفاده في شرح المتن ط (قوله مؤكّدات بالإيمان) أي مقربات بها لأن أفضل شهد الله كما سيأتي (قوله باللعن) أي بعد الزنا ومثله الغضب (قوله لأن يكترن اللعن) كما ورد في الحديث أنهن يكترن اللعن ويكترن العشير أي الزوج قال في العناية فعهن يكترن على الأقدام عليه لكثرة جريه على السنن وسقوط وقعه عن فلو جهن فترن الركن في جانبهن بالغضب ردعاهن عن الأقدام (قوله في حقها) أي على تقدير كذبها وظاهر إطلاقه يقتضي عدم قبول شهادته أي بوجه جزم العبيت هنا تبعاً لما في الاختصار وذكر الزليفي في التذوق أنها تقبل نهر (قوله وقام حد الزنا في حقها) أي على تقدير صدقه كما في النهر ح (قوله أي إذا لاعنا الخ) بيان لوجه قيام الشهادات من الجانبين مقام الحديث (قوله مهلك) أي إذا كان كاذباً كما في التبيين ح (قوله بل أشد) لأن اهلاك الحد يوق وأهلاك العتري على اسم الله تعالى أخرى ولعذاب الآخرة أشد (قوله وشروطه قيام الزوجة) فلا لعان بقذف المنكوحه فاسداً أو المبانة ولو بواحدة بخلاف المطلقة رجعية ولا ينفذ زوجته المنية ويشترط أيضاً الحرية والعقل والبلوغ والاسلام والنطق وعدم الحد في قذف وهذه شروط راجعة إليها ويشترط في الناذف خاصة عدم إقامة البينة على صدقه وفي القذف خاصة انكارها وجود الزنا منها وعضتها عنه ويشترط أيضاً كون القذف بصريح الزنا وكونه في دار الاسلام هذا حاصل ما في البحر عن البدائع وبني الولد بطله صريح الزنا وما في أكثر هذه الشروط في غضون كلامه (قوله يوجب الحد في الأجنبية) أي بان تكون محصنة (قوله خفت بذلك) أي باشتراط كونها محصنة وحاصل ما في المتن أن المرأة هي المقدوفة دونها فاختصت باشتراط كونها بمن يحذفها بعد اشتراط أهلية الشهادة بخلافه فانه ليس مقدوفاً وهو شاهد فاشتترط أهليته للشهادة دون كونها بمن يحذفها فانه وثبه ردّها في النهاية من أن تكون محصنة بشرط أن يضاف اللعان وقد خطأه الزليفي وغيره (قوله قسّم لها موطاً للاحصان) الفاء فحجة أي فإذا كانت هي المقدوفة دونها فشترط أن يتم لها شروط الاحصان الخمسة وهي أن تكون عفيفة عن الزنا عاقلة بالغة حرة مسلمة (قوله وركنه) يعني عنه ما ذكره في تعريفه ط (قوله والاستفناع) أي بالدواعي ومن حكمه وجوب التفرق بينهما ووقوع البائن بهذا التفرق بجر ط (قوله بعد التلاع) أي مادام حكمه قائماً فلو خربا أو أحدهما عن أهله اللعان أن يشكهما كما يأتي وعليه جل الحديث المذكور ولا يشافيه قوله أبدأ كما في قوله تعالى انهم ان يظهروا عليكم بجرؤكم أو بعددكم في ملتهم ولن تفلحوا إذا أبدأ أي مادام في ملتهم كما في البدائع ونعم الكلام على الحديث مبسوط في الفتح (قوله من هو أهل للشهادة) أي لادائها على المسلم لا لتمامها فلا لعان بين كافرين وإن قلت شهادة يذهب على بعض عندنا ولا بين ملوكين ولا من أحدهما ملوكاً وصغيراً أو مجنوناً أو محدود في قذف أو كافراً وصغيراً أو أعمى أو فاسقاً لا ينهما أهل للإدلاء إلا أنها لا تقبل للفن

والعدم قدرة الاعي على التمييز وقد قبلت شهادته فيما ثبت بالتسامع كالموت والنكاح والنسب ونحوه في البحر
والنهر **الشيخ** قال في الدر المنقى قلت الاصح عدم القبول كما سمي نعم عم القهستاني قال اهلية ولو يحكمكم
القاضي لنقض القضاء بشهادتهما اه أي المراد النفوذ ان لم يجوز الشاخي فعليه لكن برده عليه المحدود
في القذف قال ابن كمال باشا وأما المحدود في القذف فلا يجوز القضاء بشهادته أصلاً نعم لو قضى بها ينفذ لكن
الكلام في الجواز فانه أمر دراء النفاذ اه قلت ويرد عليه القاسق فانه ينفذ القضاء بشهادته مع أنه لا يجوز
وعل مراده بنى الجواز في العدة والنفاذ فنفاذ الحكم بصحتها عن يراها كشافتي والقاسق يصح قضاء
بشهادته وكذا الاعي على القول بصحتها فيما ثبت بالتسامع بخلاف المحدود في القذف **(قوله بصرى الزنا)**
كإزائية أو إزائي لانه ترخيم قد زنت قبل أن تزوجك جسداً ونفساً كذلك ونفسك إزائي وتخرج الكناية والتعريض
فيحولت أن يثبت إفاده القهستاني وخرج بذكر الزنا لما لو اوطأ فلا لعان فيه عنده وعندهما يثبت فيه كذا
في البحر ط وخرج أيضاً وحدت معهما رجلاً جامعها لأن الجامع لا يثبت الزنا بجو **(قوله في دار**
الاسلام) أخرج دار الحرب لانه طالع الولاية **(قوله زوجته)** مثل غير المدخول بها **الشيخ** قال في الدر
المنقى وغيره **(قوله الحية)** لأن البسة لم تبق زوجة ولانه لا يأتى منها إلا لعان فلو قذف زوجته البسة فطلب
من وقع القذف في نسبه من غير أولاد القاذف يحد للقذف أن لم يبرهن أن الموطأ عليه من القاذف عليه ولادة
يسقط عنه لانه لا يحد لولده رضى **(قوله نكاح صحيح)** هو إباحة للتبديد بالزوجة لأن المسكوة فاسداً
غير زوجة ولو دخل بها فيه لم يبق عفيفة أبداً لا يحد فادها أفاده الرضى **(قوله ولو في عدة الرجعي)**
خرجت المباشرة فلا لعان فيها **الشيخ** يحد كالأجنبي قهستاني عن شرح الطحاوي ط **(قوله العفيفة)**
ذات الهامسة تغلب على الشهوة وفي الشريعة أمر أقر بثمة من الوطئ الحرام والهمسة قهستاني **(قوله)**
بأن لم يوطأ الخ بيان للعفة الشرعية وقوله حرام أي وطأ حرام أي محرماً لعنه لا لعارض وذلك بأن يكون
في غير ملك صحيح بخلاف مالوك في ملكه وحرم لعارض حيض ونحوه فليس المراد بالزنا هنا ما أوجب الحد
ولذا قال ولو لم تر بشبهة أي ولو كان بشبهة كوطئ معتمة من بائن وان طلق له وقوله ولا يشكح فاسداً الأولى
أو يشكح فاسداً عطفاً على قوله بشبهة لانه من الوطئ الحرام وقوله ولا له الأولي ولم يكن لها واد
عطفاً على قوله لم يوطأ لانه بيان لقوله وتهمته قائمته بالزنا وجوده لا بالأب أي بالأب معروف وسأق
في باب القذف ان شاء الله تعالى أن المراد بعدم معرفته عدمه في بلد القذف لا في كل البلاد **(قوله وصلها)**
أي كل من الزوجين **(قوله لاداء الشهادة)** لا تعملها كإثبات العصى أهل العمل للاداء **(قوله)**
فخرج نحو قول الخ أي من كل من لا تصح شهادته ومنه ما إذا كان أحدهما محمداً في قذف أو كافراً
كإثباته بصورة ما إذا كان الزوج كافراً انقطع ما في البدائع أسأت امر أنه ثم قبل عرض الاسلام عليه قذفها بالزنا
اه أي لانه يشهد عليها بالزنا ولا شهادة لكافر على مسلم وهذا ردت ما في القهستاني من أنه يشترط صلاحية
الشهادة حالة اللعان لاحالة القذف فانه يلزم عليه جريانه بين كافرين ورقيقين بعد الاسلام والعق والظاهر
أنه شرط في الحالتين وسند كرام المصنف أيضاً أن العبرة بالاحصان حالة القذف **(قوله ودخل الاعي الخ)**
تقدم بيانه **(قوله أو من نفي نسب الولد)** أطلقه فمثل ما إذا صرح معه بالزنا وأعلى تحتها صاحب
الهدة أو قال بلي وهو الحق خلافاً لما في المحيط والمبني لأن قطع النسب من كل وجه يستلزم الزنا واحتمال
كون الولد بوطئ شبهة ساقط بالأبجاع على أن من قال است لا يسلح يكون قذفاً لا حتى يلزمه حد القذف
مع وجود هذا الاحتمال ونحوه في البحر (تنبيه) في الذخيرة لا يشرع اللعان بنى الولد في الجبوب والنحصى
ومن لا يولد له ولد لانه لا يلحق به الولد اه وقته تقر لأن الجبوب ينزل بالعصق ويثبت نسب ولده على ما هو المختار
كذا في الفقه ويأتى في قول اللعان ما يؤيده **(قوله منه)** متعلق بنسب أو بنفي وقوله أو من غيره بأن نفي
نسب ولده زوجته من أبيه **(قوله وطالبته)** قصد به لانه لو لم تطالبه فلا لعان لانه حقها دفع العاصي عنها
ومراده طلبها إذا كان القذف بصرى الزنا لم يثبت الولد فاطلب حقه أيضاً لاحتياجه الى نفي من ليس
بطله عنه بحر **(قوله أو طالبه الولد المنى)** هذا سبق فلم أر قطعه والصواب أن يقال أو طالب الناق
للولد وبعبارة الفقه وبشرط طلبها بخلاف ما إذا كان القذف بنى الولد فان الشرط طلبه لاحتياجه الى نفي

(من قذف) بصرى الزنا في دار
الاسلام (زوجته) الحية نكاح
صحيح ولفي عدة الرجعي (العفيفة
عن) فعل (الزنا) وتهمته بأن لم يوطأ
جراماً ولو لم تر بشبهة ولا يشكح
عاصداً ولا لها ولد بالأب (وصلها)
لراء الشهادة على السلم فخرج
نحو قولن وصغيره ودخل الاعي
والقاسق لانهم آمن أهل الاداء
(أو من) نفي نسب الولد منه أو
من غيره (وطالبته) أو طالبه الولد
المنى (به)

من إرضاء عنه وعبارة الزبلي لا بد من طلبها إلا أن يكون التذنب بنى الولد فإنه أن يطلب لاحتياجه الخ
ومثله ما ذكرناه أن يقع الضرر ولا يخفى أن التذنب في طلبه راجع للقاذف لا للولد نعم طلب الولد بشرط وجوب
حد التذنب أن كان ولد غير القاذف وكانت الأم ميسرة والا فالشرط طلبها ~~كما~~ ما شئت في بابه والمكلام
في الطلب الذي هو شرط وجوب اللعان ولا يكون بعد موتها وهذا ظاهر جلي ثم رأيت الرضائي أنما رأى بعض
ما قلنا (قوله أي بموجب التذنب) أنما رأى أن الضمير راجع إلى التذنب المذموم من قوله قذف ~~لكن~~
على تقدير مضاف وهو موجب أو أعاد الضمير عليه بمعنى موجه على طريق الاستخدام وعليه أقصر
التهنسياني (قوله وهو الحد) أي حد التذنب أن يكذب نفسه أو اللعان أن أسر كإبائي (قوله
عند التناهي) متعلق بطالبته قال في البحر ولا بد من كونه أي الطلب في مجلس التناهي كذا في البدائع
(قوله ولو بعد العفو) أي لا يسقط بالعفو ~~لكن~~ مع العفو لا حد لا بعد العفو بل ترك الطلب حتى لو عاد
التذنب وطلب حد التنازع خلا فأن فهم من عدم سقوطه بالعفو أن التناهي يشتمل عليه مع العفو
كأنه عليه في البحر باب حد التذنب (قوله لا يطل الحق في قذف الخ) بخلاف بقية الحدود وسيأتي
في القضاء أن شاء الله تعالى أن السلطان أنهي التناهي عن سماع الدعوى بعد مضي خمس عشرة سنة تسمع
ولا يصح سماعها منه وهذا إذا كان الخصم متكررا ولم يكن التكرار بعد زوال إقامته يصح ولا ينعى أن انتهى
عن سماعها لا يسقط الحق بل هو باق في الدنيا والآخرة ولا يؤذن السلطان بسماعها بعد ذلك ثبت الحق
فإنهم (قوله أن أقر بقذفه الخ) قيد بقوله لا عن وهو مقيد أيضا بصراجه ويجوز عن البينة على زناها أو على
اقرارها به أو على تصديقها له ونعاه في البحر (قوله أقرت قذفه بالبينة) هي رجلان لرجل وأمر أنان
بجر وغيره وعليه في كافي الحاكم بأنه لا شهادة للنساء في الحدود وهذا منها أه غفائي التبر وتعد في الدرر
المتقى من قوله أو رجل وأمر أنان سبق فلم (قوله لم يثبت) أي لانه حد ~~كافي~~ أي والاستلاف
فأثبته التكرار وهو أقر بمعنى لا صريح فيه شبهة يدرى الحد بها (قوله حبس حتى يلاع الخ) قال
ابن كمال هنا غاية أخرى ينهي الحبس ما هو في أن تبين منه بطلان أو غيره ذكره السرخسي في المبسوط أه وهو
مفهوم من قول المصنف سابقا وشرط قيام الزوجية شر بلائيه (قوله قيد) فسه دلالته على أنه لا حد
بمجرد اتساع خلافا لشد من المشايخ نهر (قوله لانه المدعى) عليه للبدعية (قوله فلو بدى) ضميره
يعود للتناهي وكذا ضمير فرق (قوله أعادت) ~~لكن~~ يكون على الترتيب المشروع بجر عن الاختيار
وظاهره الوجوب لكن قال في محل آخر وفي العلية لا تجب الاعادة وقد أخطأ السنة ورجحه في التوبة
الوجه وهو قول مالك أه ومثله في التبر بلائية (قوله ولا تحدد) وما في بعض نسخ القدرى فتحدد غلط
لان الحد لا يجب بالاقرار مرة ~~فكأن~~ يجب بالتصديق مرة بجر وزبلي قلت قد يجب بأن مراد
القدرى بالتصديق الاقرار بالان لا بجر وقد قلنا ما صدق واكتفى عن ذكر التكرار اعتمادا على ما ذكره
في بابه ويشير إلى هذا أقول الحاكم في الكافي وإذا صدقت المرأة زوجها عند الامام فقتل صدق ولم تقتل زنت
وأعادت ذلك أربع مرات في مجلس متفرقة لم يلزمها حد الزنا ويطل اللعان ولا حد من قذفها بعد هذا أه
(قوله ولا يثبت النسب) لانه اغنايتي باللعان ولم يوجد وبه ظهر أن ما في شرح الوفاة والتناهي من أنها
إذا صدقته يثبت غير صحيح ~~كما~~ عليه في شرح الدرر والقر بجر وسيأتي أن شروط التني ستة
منها تفرق التناهي بينهما بعد اللعان (قوله لعدم وجوبه عليها حينئذ) أي حين امتنع لانه لا يجب عليها
الا بعد لعانته ففسله ليس امتناعا على وجوب نهر وأجاب ط بأنه بعد الترافع منهما صار امتناع اللعان
حق الشرع فإذا تم وأظهرت الامتناع تجبس بخلاف ما إذا أبي هو فقط فلا تجبس أه قتأمل وأجاب
الرضائي بأنه ليس المراد أنها امتنع في آن واحد بل المراد امتناع بعد المطالبة به وامتناعها بعد اعانته
فأرجع المسألة إلى ما في المتن والله تعالى أعلم بالصواب (قوله لرقه) أول كونه محمدا في قذف بجر
(قوله أو كفره) بأن أسنت ثم قذفها قبل عرض الاسلام عليه بجر (قوله أي بانها عاقلا ناطقا)
أما لو كان ميبأ أو مجنوناً أو أخرس فلا حد ولا لعان من لان قذفه غير صحيح (قوله إذا سقط لمعنى
من جهته) بأن لم يصلح شاهدا لرقه ونحوه أما لو سقط لمعنى من جهتها وهو المالة الانية في كلام

أي بموجب التذنب وهو الحد
عند التناهي ولو بعد العفو
أو التناهي ثمان تقادم الزمان
لا يطل الحق في قذف ومصاص
وحقوق عباد جوهرة والأفضل
أهل السر وللصالح أن يأمرها به
لا عن خبرين أي أن أقر بقذفه
أقرت قذفه بالبينة فلو أنكر
ولا يثبت إقامته بيمينه

اللعان (فإن أبي حبس حتى يلاع
أو يكذب نفسه فيحد للحد
فإن لا عن لاعت) بعده لانه
المدعى فلو بدى بلانهم بالاعادت فلو
فرق قبل الاعادة تسمع لحدول
المتعود اختيار (والا حبس)
حتى يلاع أو تصدقه (في دفع
به اللعان ولا تحدد) وان صدقته
أربع لانه ليس بأقرار قضا ولا
يثبت النسب لانه حق الولد فلا
يمسح فان في ابطاله ورا متدعا
حبسا وحده في الجرع على ما إذا لم
تعد المرأة واستشكل في التبر
حبسها بعد امتناعه لعدم وجوبه
عليها حينئذ (وإذا لم يصلح الزوج
شاهدا) لرقه أو كفره (وكان
أهلا للتذنب) أي بانها عاقلا ناطقا
(حد) الاصل ان اللعان اذ سقط
لمعنى من جهته

المصنف فلاحاً ولا لعان وبقي ما لو سقط من جهتها كالأول لأنه سقط لمعنى من جهته لأن البداية به فلا تعتبر جهتها معه كما أفاده في الجوهره وبأن تمامه قريباً (قوله) فلو القذف صحيحاً بأن كان بالغا عاقلاً ناطقاً (قوله) والى أي وإن لم يكن القذف صحيحاً بأن لم يكن كذلك (قوله) فلاحاً ولا لعان) نفي اللعان تأكيده لان الكلام فيها إذا سقط (قوله) لم تضل أي للشهادة وإن أزاله ليشمل المهدودة في قذف فانها لم تدخل في كلام المصنف لانها من جهة فاذنفا كذا أفاده في البرور ولا هذه الزيادة لكان المفهوم من كلام المصنف انه يحذفها مع انه لا يحذف كإياي بسانه (قوله) فلاحاً وعابه) لأن شرط الحد الاحصان وهو كونهم مسلمة معرة بالغة عاقلة عفيفة كما مر بشرط اللعان الاحصان وأهلية الشهادة فإذا كانت غير محصنة فلاحاً ولا لعان لفقد الاحصان وإذا كانت محصنة لكنهما محدود في قذف فلا لعان لعدم أحلية الشؤ بأدنى فلاحاً وبالألانه سقط اللعان لمعنى من جهتها لا من جهته والحاصل انها اذا كانت كافرة أو رقيقة أو صغيرة أو مجنونة فلا حد لعدم الاحصان ولا لعان لذلك ولعدم اهليتها للشهادة وإذا كانت غير عفيفة سقطت أيضاً لعدم الاحصان ولانه صادق في قوله وإذا كانت عفيفة محدودة فلا علت هكذا ينبغي تحرير هذا المقام فافهم (قوله) كالقذفها أجنبي (قوله) هذا في غير العفيفة والمحدودة أمافها فيحد أجنبي بقذفها كما في الشرع لئلا يلازم لأن سقوط الحد عن الزوج اطله غير موجودة في الأجنبي (قوله) لأنه خلفه) كذا في الدرر والنجح في التعليل فانه لما لا يلازم في العفيفة المحدودة لان اللعان فيها لم يسقط بغير اللعان بل بالعكس الآن يقال التبرير في لانه للحد وفي خلفه للعان بنا على أن الواجب الأصلي في قذف الزوج هو اللعان والحد خلف عنه بمعنى انه إذا سقط اللعان وجب الحد حيث لا مانع منه وفي كلام ابن الكمال ما يدل على هذا التأويل فتدبر (قوله) لكنه يعزى أي وجوب الالنه اذاها وأحق الشين بها كذا في البرور وظاهره وجوب التعزير في غير العفيفة قاله أبو السعود وقد يقال انها هي التي ألحقت الشين بنفسها ط قلت هذا ظاهراً كانت مجاهرة والاعيز بطلبها لظهورها الفاحشة (قوله) وهذا أي قوله وإذا لم يصلح شاهد الخ (قوله) تصریح بما فهم أي من قوله قد فاجوب الحد في الأجنبية وقوله وصلح لاداء الشهادة فانه احتراز عن غير العفيفة وعما إذا لم يصلح وصلت أو عكسه فافهم (تمه) قال في البرور لم يعترض صريحاً لما إذا لم يصلح لاداء الشهادة وقد فهم من شرطه أولاً لانه لا لعان وإنما الحد يلجب لوصفين أو مجنونين أو كافرين أو معلولين ويجب لو محدودين في قذف لا امتناع للعان لمعنى من جهته وكذا يجب لو كان هو عبداً وهي محدودة لأن قذف العفيفة موجب للحد ولو كانت محدودة (قوله) وبعتبر الاحصان) يعلم منه ومن قوله وكذا يسقط بزناها اشتراط دراهمه من حين القذف الى حين التلاعن ط (قوله) بالطلاق البائن) لو قال بالبنونة لشمّل البنونة بالطلاق أو الفسخ أو الموت وفي كافى الحاكم وإذا قذف الرجل امرأته ثم بان منه بطلاق أو غيره فلاحاً عليه ولا لعان لأن حدّه كان اللعان فلما لم يستقرّ اللعان بعد البنونة لم يحول الى الحد ولو كذب نفسه لم يحد ولو قال أنت طالق ثلاثاً بازائية كان عليه الحد ولو قال يا زانية أنت طالق ثلاثاً لم يلزمه الحد ولا اللعان اه أي لحصول البنونة بعد وجوب اللعان (قوله) وبسقط موت الخ) أي اذا شهد وعده القاضي ثم مات أو غاب لا يقضى به قال في الفتح وفي الجامع لو مات الشاهدان أو غابا بعد ماعد لا لا يقضى بالعان وفي المال يقضى بخلاف ما لو عبا أو فسقا وأوردنا حيث يلاعن بينهما اه قلت ولعل وجه الفرق أن الحد يدرك بالكنهات واحتمال رجوع الشاهد عن شهادته قبل القضاء شبهة فإدام حنا حاقها قال احتمال قائم فإذا قضى القاضي بشهادته ولم يرجع زال الاحتمال وبعد القضاء يلفظ ذلك الاحتمال لتأكيده الحد بالقضاء أمّا اذا مات أو غاب فلا يقضى بشهادته لانه لو كان موجوداً احتمل رجوعه قبل القضاء فتأمل هذا وفي اشتراط حضور الشاهدين لأقامة الحد كلام مذكور في الشرع لئلا يلازم في باب حد السرقة فرجعه وسيأتي بيانه هناك إن شاء الله تعالى (قوله) معهود أي عهد وقومعه منها (قوله) فلا لعان) أي ولا حد لعدم الاحصان (قوله) لا سناد لغیر محله أي لا سناد الزنا فان محله البالغة للماتة وعبارة الفتح لم يكن قد فاق في الحال لأن فعلها لا يوصف بالزنا (قوله) حيث يتلاعنا) صوابه يتلاعنا بالنون في آخره كما يوجد في بعض النسخ (قوله) لاقتصاره أي لانه يقع مقتصر على زمن التكلم ولا يستند لانها لا يوصف بالزنا وهي ذميمة أو أامة فقد ألحق بها

فلا القذف صحيحاً وحدوا فلا حد ولا لعان (فان صلح) شاهد ا (و) الحال انها (هي) لم تصلح أو (عن لا يحذف فاذها فلاحاً) عليه كالقذفها أجنبي (ولا) لعان (لانه خلفه) لكنه يعزى حسم هذا الباب وهذا نصريح بما فهم (وبعتبر الاحصان عند القذف فلو قذفها وهي أمة أو كافرة ثم أسأت أو عتقت فلاحاً ولا لعان) زباني (وبسقط) اللعان بعد وجوبه (بالطلاق البائن) ثم لا يعود بزوجه بعده (لأن) الساقط لا يعود (وكذا) يسقط (بزناها ووطئها بشبهة وزنى بها) ولا يعود لو أسلت بعده (وبسقط) (بموت شاهد القذف وغيبته) لا (بسقط) (لوعبى) الشاهد (أو فسق) أو ارتد ولو قال (لزوجته) زنت وأنت صبية أو مجنونة (وهو) اى المجنون (معهود) فلا لعان لا سناد لغیر محله (بخلاف) زنت (وانت ذميمة أو أامة أو منذر بعين سنة وعمرها مثل) حيث يتلاعنا لاقتصاره فتح

وأما شرط التي فستة مبسوطة
مذكورة في البدائع وسيجي
(وان أن كذب نفسه) ولولدالة
بأن مات الولد المتني عن مال
فادعى نسبه (حيث) للقذف
(وله) بعد ما كذب نفسه
(أن ينكحها) حد أو لا (وكذا
إذا عذف غيره خذ أو) صدقته
(أو زنت) وان لم تجد زوال العفة
والحاصل أن له تزوجها إذا خرجا
أو أحدهما عن أهله للعان
(و) للعان لو كانا خرسين
أو أحدهما وكذا الوطأ ذلك
الخرس (بعده) أي للعان (قبل
التفريق فلا تفريق ولا حد) لدرته
بالشبهة مع فقد الركن وهو
لفظ اشهد ولذا لا تلعن بالكتابة
(كاللعان بنحو الجلل) لعدم
يقينه عند القذف ولو يتقناه
بولادتها لاقل المدة يصير كأنه قال
ان كنت حاملا فكذا والقذف
لا يصح تعاقبه بالشرط (وتلوعنا
قوله زنت وهذا الجلل منه)
للقذف الصريح (ولم ينف)
الحاكم (الجلل) لعدم الحكم عليه
قبل ولادته ونفيه عليه الصلاة
والسلام ولولا هلال أهله بالوحي
مطلب
الجلل يحتمل كونه مضاعف فيه حكاية

للتلاعن) لأنه نفي نسبه مستند إلى وقت العلق وليست وقته من أهل اللعان ولا يتبقى التسديدون لعان
(قوله فستة) الأول التفريق الثاني أن يكون عند الولادة أو بعدها يوم أو يومين والثالث أن لا تقدم
منه الجزاء به ولولدالة نكس كونه عند التفتت مع عدم وده الرابع حياة الولد وقت التفريق الخامس
أن لا تلد بعد التفريق ولذا آخر من يعلن واحده السادس أن لا يكون محكوما بشبهة شرعا كان ولدت ولدا
فلنقل على رضع فالت رضيع وقضى بدنه على أهله الأب ثم في الأب نسبه بلا عن القاضي بينهما
ولا يقطع نسب الولد لائق القضاء بالدية على عاقلة الأب قضاء يكون الولد منه ولا يقطع النسب بعده ونعامة
في البحر (قوله وسيجي) أي عند قوله نفي الولد الحلي الحنك المذكور هنالك أكثر الشرط لا كلها (قوله
وان أن كذب نفسه حد) أي إذا كذب بعد اللعان فلو قبله بنظر فان لم يعلقها قبل الكذب فكذلك وان
أثبتها لم أكذب فلا حد ولا لعان زبلي أي لأن اللعان لم يستقر بعد المينونة فلم يحول إلى الحد كما قد عناه
عن الكافي قال في الشرع لالة وقوله وان أكذب نفسه ليس تكرارا مع قوله حسن حتى يعلن أو يكذب
نفسه في حد ذلك في قبائل اللعان وهذا فيما بعده (قوله ولولدالة) أي سواء كان الكذب باعتبار أهله
أو بنبه أو دلالة غير (قوله فادعى نسبه) أي فانه لا يصدق على النسب والامرات ويضرب الحد فان كان
الولد ترك ولدا ذكر أو أنثى ثبت نسبه من المدعى وورث الأب منه كافي الحاشكم (قوله القذف) أي
القذف الثاني الذي تضمنته كلمات اللعان كشهود الزنا إذا رجعوا فاتهم يحقون لا القذف الأول لأنه أخذ
بوجبه وهو اللعان كما فاده في البحر وأما الركن الثاني أكذب نفسه تين أن اللعان لم يقع موقعه من قيامه
مقام حد القذف فرجعنا إلى الأصل من لزوم الحد بالقذف الأول فاتهم (قوله حد أو لا) أشار إلى ما في
البحر من أن تنقيد الزبلي بالحد اتفاق (قوله أوزنت وان لم تجد) أراد بالزنا الوطئ الحرام وان لم يكن
زنا شرعا كذكره الأسديجي بحر ثم إن عبارة الهداية والكثرة أوزنت فحدث قال في الفتح قيل لا يستقيم
لأنها إذا حدث كان حدها الرجم فلا يتصور حملها الزوج بل يجزئ أن تزن فتخرج عن الأهلية ومنهم من ضبطه
بتشديد النون بمعنى نبت غيرها لزانها وهو معنى القذف فستقيم حينئذ توقف حملها للأول على حدها لأنه
حد القذف وتوجيه تحفيدها أن يكون القذف واللعان قبل الدخول بها ثم تزن فحدث فان حدها حينئذ
الحد للزنا الرجم لأنما ليست بمحصنة اه وذكر الله تعالى أنه يتصور الزنا في المدخولة كما أشار إليه في التمهات
بأن ترتد وتعلق بدار الحرب ثم تنسب وتقع في ملك رجل فيزني رجل بها اه وفيه أن الأهلية زالت بالزنا لا بالزنا
وذكر في الجبران الرواية بالتخفيف فلذا لم يذكر المصنف الحد وأشار الشارح بقوله وان لم تجد إلى أن التقييد
بالحد غير معتبر المفهوم على رواية التخفيف بخلافه على التشديد كما صرح به في النهر (قوله زوال العفة)
على حل النكاح فيها إذا صدقته أو زنت أما إذا كذب نفسه ولم يجد أو حد بعد القذف فظهر رأي اللعان
لم يقع موقعه كما قد عناه تأمل (قوله عن أهله اللعان) لأنهم المرفضا متلاعنين لاحقة لأن حقيقة
التلاعن حين وقوعه ولا حكا زوال الأهلية التي كان التلاعن بانهاها بحكم وقوعه فلا شافي الحديث
كما تقدم (قوله لدرته بالشبهة) وهي احتمال نفيه أن أحدهما لا تخلو كان ناطقا (قوله مع فقد الركن)
أي فيما إذا كان الخر من قبل اللعان (قوله ولذا) أي لفقد الركن والشبهة وهو ظاهر لأن الكتابة قائمة
مقام النطق في الطلاق ونحوه لكن فيها شبهة صكاشارة الخر من فيندرى الحد بها (قوله لعدم يقينه)
قال في الفتح أو يحتمل كونه نكحاً وماء وقد أخبرني بعض أهلي عن بعض خواصهم أنه ظهر بها حل واستقر إلى
نسة أشهر ولم ينكح كمن فيه حتى نهايت له نهية شباب المولود ثم أصابها طلق وحلست الداية فجها فلم تزل
نعصر العصرة بعد العصرة وفي كل عصره نعصر للنساء حتى فاهت فارغة من غير ولد وأما ورثته والوصية به
وله فلا يثبت له الأبعد الانفصال فثبتان للولد العمل وأما العلق فانه يقبل التعلق بالشرط ففتحه يعطى معنى
وأما رد الجارية البسة بالجل فلأن الجلل ظاهر واحتمال الرجح شبهة والرد بالغيب لا يمنع بالشبهة ويمتنع
اللعان بها لأنه من قبيل الحدود والنسب يثبت بالشبهة فلا يقاس على العيب اه (قوله ولو يتقناه الخ)
نواب عن قول صاحبين يجران اللعان إذا جاءت به لاق من ستة أشهر ولتين قبضاه (قوله لعله بالوحي)
أي لعله على الله عليه وسلم بالجلل وسيا من الله تعالى والمراد بخواب عما استدله لا بقوله ما نه بلاء من أولادته

لا قل المدة وعن قول الشافعي انه يلاعن قبل الولادة وهذا بعد تسليم كون هلال قذفها بنى الحمل فتد انكره
 ابن خنبل باء قذفها بالزنا وقال وجدت شريك بن سحمان على بطنها رضى بها على ان كون لعنهما قافيا بالوضع
 معارض بما في الصحيحين من انه بعده فلا يستدل بأحدهما بعينه للعارض وتماه في القبح ولكن لم يذكره
 صلى الله عليه وسلم فانه قبل الوضع كما اقتضاه كلام الشافعي نعا للشرع وانما فيه قوله صلى الله عليه وسلم أنظر ونما
 فان جاءت به كذا فهو لهلال أو جاءت به كذا فهو وشرىك وأنما ولدت فالحق الولد بالزنا وجاءت به أشبهه الناس
 بشريك (قوله عند التهنئة) بالهمز من هاتمة بالولد بالتشديد والهمز مصباح (قوله بمد تسبعة أيام عادة)
 أشار به الى انه لم يقدر منها بشئ كما هو ظاهر الرواية وعن الإمام تقديره ثلاثة أيام وفي رواية الحسن سبعة
 وضعفه السرخسي بان نصب المقادير بالزنا لا يجوز شر بلاية وعندهما تقديره بمد التسعة ففتح (قوله
 وعند ابتضاع آله الولادة) أى عنه بشرائها كالمهر ونحوه والواجب أن يكون قبله كلام المصنف في المخ وكلام
 القبح وغيره (قوله وبعدها) أى بعد قبوله التهنئة أو سكونه عندها أو شرآء آله الولادة وسكونه عن النبي
 ومضى ذلك أنوقت المراسمة من قال في القبح وهذا من المواضع التي اعتبر فيها السكوت رضى الآتي رواية عن
 محمد بن ولد الامة اذ اذنت به فسكت لا يكون قبول الآلة غير ثابت الا بالدعوة والسكوت ليس دعوة ونسب ولد
 المنكرحة ثابت منه فسكونه يسقط حقه في النبي اهـ وولد أم الولد كولد المنكحة لانها فراش اختلاف
 الامة فانها لا فراش لها جوهره (قوله غالة لعن كماله ولادتها) فيجعل ككأنها ولدت لان ذلك النبي
 عند أبي حنيفة في مقدار ما يقبل فيه التهنئة وعندهما في مقدار مدّة النفاس بعد القدوم كما في القبح شر بلاية
 (قوله ليس على اطلاقه) بل هو مشروط بالشروط الستة المارة (قوله نفي أول التوأمين) تنبيه توأم
 فوعل والآتي وأمة والجمع توأم وكذلك من مصباح وهما ولدان بين ولادتهما اقل من ستة أشهر بحر
 (قوله ان لم يرجع) قبله لانه لو رجع عن الاقرار بالثاني يلاعن اهـ وذكر الرضى ان هذا القيد
 لم يذكره في البحر والنهر والدرر والمخ وغيرهما ولا هو في شرح الملتقى وكأنه غلط من الكاتب لانه باقراره بالثاني
 كذب نفسه بنى الاول لانهما من ماء واحد فصار قاذوا ورجوعه لا يسقط الحد عنه اهـ (قوله لتكذبه
 نفسه) أى باقراره بالثاني وهذا اعلة لقوله حد (قوله وان عكس) بان أقتر بالاول ونفي الثاني (قوله ان
 لم يرجع) لانه لو رجع لا يلاعن بل يحد اهـ ح لانه كذب نفسه وهذا صحيح موافق للمزول ما يأتي قريبا فافهم
 (قوله لقذفها بنفسه) علة لقوله لا عن اهـ ح قال في القبح لا يقال بثبوت نسب الاول معتبرا بنى بعد نفي الثاني
 فباستبعاد بقائه شرعا لا يكون مكذبا بنفسه بعد نفي الثاني وذلك يوجب الحد لاننا نقول الحقيقة انقطاعه وثبوته
 أمر حكيم والحد لا يحتاط في إثباته فكان اعتبار الحقيقة هامة منا لا الحكمي اهـ وقوله وذلك يوجب الحد
 يؤيد ما قلناه من انه لو رجع يحد ولا ينافيه ما في البحر عن القبح من انه لو قال بعد نفي الثاني هما ابناى أو لبسا
 بائى فلاحدهما اهـ لعدم الرجوع في الاول وعدم القذف في الثاني ففي القبح ولو قال بعد ذلك هما ولداى
 لاحد عليه لانه صادق لثبوت نسبهما ولا يكون رجوعا لعدم كذاب نفسه بخلاف ما اذا قال كذبت عليهما
 للتصريح بالرجوع ولو قال لبسا ابناى كانا ابنايه ولا يحد لان القاضي نفي أحدهما وذلك نفي للتوأمين فليس اولى به
 من وجهه ولم يكن قاذوا فلهما سلطان من وجه اهـ فافهم (قوله لا عن) كذا في القبح والبحر ومثله
 في الجوهره عن الوجه ومقتضى ما في النهر انه يحد وغزاه الى القبح وهو خلاف الواقع فافهم نعم قال الرضى
 ان ما هنا مشكل لان باقراره الثالث صار مكذبا بنفسه في نفي الثاني فنسبته أن يحد لانه بعد الاكاذب لم يبق
 محلا للقلاعن اهـ قلت والجواب انما أقتر بالاول كان اقرارا بالكل فكيف اقراره بالثالث تأمينا كذا
 لاقراره اولا فلم يكن رجوعا لانه صادق فيه كغيره فافهم انما اعلم في القبح المسألة بقوله لان الاقرار بثبوت نسب
 بعض الحمل اقرار بالكل كن قال يده أو رجله نى وقال وكذا في مولد واحد اذا أقربه ونفاهم أقربه يلاعن ويلزمه
 اهـ (قوله يحد) لانما نفي الاول لزمه اللعان فلما أقتر بالثاني صار مكذبا بنفسه فلزمه الحد ولا يقبل رجوعه
 بعد (قوله كوت أحدهم) قال في القبح لو نفاهما ثلثت أحدهما أو قتل قبل اللعان لزمه لانه لا يمكن نفي
 الميت لانها مات بالموت واستغفناه عنه فلا يفتي الهى لانه لا يفارق ويلاعن بينهما عند محمد لوجود القذف
 واللعان فيك عن نفي الولد ولا يلاعن عند أبي يوسف لان القذف واجب لعنا تطعم النسبه اهـ لمخالفت

(نفي الولد الى عنه التهنئة)
 ومدتها سبعة أيام عادة (و) عند
 (ابتضاع آله الولادة صح وبعدها)
 لا قرار به دلالة ولو غابا خالة
 عليه كماله ولادتها (ولا عن فرما)
 فيما اذا صح أو لا لوجود القذف
 فقد تحقق اللعان بنى الولد ولم
 يتف التيب فقوله فيما مر ونفى
 نسب ليس على اطلاقه (نفي أول
 التوأمين واقر بالثاني حد) ان لم
 يرجع لتكذبه نفسه (وان عكس
 لا عن) ان لم يرجع لقذفها بنفسه
 والنسب ثابت فهما (لانهما من
 ماء واحد (ولو جاءت بثلاثة في
 بطن واحد نفي) الثاني واقر
 بالاول والثالث لا عن وهم بنوه
 ولو نفي الاول (والثالث واقر
 بالثاني يحد وهم بنوه) كوت
 أحدهم نفي

واقصر الحائض في السكائي على ذكر الاول بلا حكاية خلاف فعمله ظاهر الرواية عن الكل فكان ينبغي الشايح
 ذكر قوله كوت أحدهم عقب قوله في المسألة الاولى لا عن وهم يرويه يكون التشبيه بقبوت النسب واللعان
 أما على ما ذكرناه فإنه يفتني عدم اللعان وهو خلاف ظاهر الرواية ويقتضي وجوب الحد وفيه نظر فلا على
 القول بعدم اللعان فالظاهر عدم الحد أيضا لان اللعان سقط لعني ليس من جهة (قوله ثبت نسبه) أي
 نسب وولد اللعان قال في البحر وورث الأب منه اتقا فالجاجة الولد لخفاها الميثوث النسب فدعاؤه كبراء الاول
 (قوله لا شغفانه) أي استغفاه ولد الابن بنسب أبيه فان ولد ابنت نسب إلى أبيه قال في العرقي جوبتها أي
 موت الابن المتنفذ لانها لو كانت حرة ثبت نسب ابنة وولدها انصافا (قوله خلافا لهما) فعندهما ثبت
 نسبه منه بغير (قوله الاقرار بالولد الخ) قال عليه الصلاة والسلام حين نزلة آية الملائكة أي امرأة
 ادخلت على قوم من ليس منهم فليست من الله في شيء ولن يدخلها الله جنه وامر رجل بحمله وهو ينظر اليه
 احتجب الله عنه يوم القيامة وفتحه على رؤس المؤمنين والآخرين رواه أبو داود والنسائي وفي الصحيحين عنه
 عليه الصلاة والسلام من ادعى ابني الاسلام غيابة وهو يعلم أنه غيابه فالجنة عليه حرام كذا في الفتح
 (قوله بوجه ما) كعدم صلاح أحدهما للشهادة أو عدم الاحسان (قوله فقد ثبت نسب الولد) أي
 ضمن الان حد فانهما يتعين ثبوت نسب الولد من أبيه (قوله فالارث اثلاثا الخ) الارث مشدداً بخبر
 محذوف تقديره يكون أو ثبت وفي كلام العرب ككمن سطا وما ذكرهنا هو ما جزم به في البحر والنهر
 نقل عن شرح التلخيص وعزاه في البحر قبل هذا الى شهادات الجامع وهو مخالف لما ذكره المصنف في الفرائض
 من أنه يرث من نواحه مرات اخ لا يورث من مثله في سبب الانهزم الى الاختيار لكن نسب السرخسي في
 المبسوط الاول الى علي بن ابي طالب ونسب الثاني الى الامام مالك وصلى في تمام الكلام عليه في الفرائض ان شاء الله
 تعالى (قوله يرد عليهم) أي بقدر حصصهم فيخص كل ثلاث فاسأله القرضه من ستة والردية من ثلاثة ط (قوله
 وبه الخ) قال في البحر وهذا بين ان قطع النسب جرى في التوأم لانه لو لم يقطع نسبه عن أخيه التوأم لكان
 عصبته يأخذ الثلث وقطع النسب عن أخيه التوأم بالتبعية ليهما وتعامه في شرح التلخيص اه (قوله
 في كل الاحكام) فيبيح النسب بين الولد والملاعن في حق الشهادة والركاة والقصاص والتكاح وعدم اللعوق
 بالغير حتى لا يجوز شهادة أحدهما للآخر ولا صرف ذكر كماله اليه ولا يجب القصاص على الأب بقتله ولو كان
 لابن الملاعة ابن ولا يزوج بنت من امرأته أخرى لا يجوز لابن أن يتزوج بنت أبيه ولو ادعى انسان هذا الولد
 لا يصح وان صدقه الولد في ذلك فتح عن الذخيرة (قوله لقياس فراشها) أي لثبوت كونهما فراشا أي
 زوجة وقت الولادة قال في المصباح وكل واحد من الزوجين يسمى فراشا للآخر كما يسمى لياسا قال في البحر لان
 النبي باللعان ثبت شرعا بخلاف الاصل بناء على زعمه وظننه مع كونه مولودا على فراشه وقد قال النبي صلى الله
 عليه وسلم الولد للفراش فلا يظهر في حق ما ترال احكام (قوله حتى لا تصح دعوة غير النافي) أما دعوة الثاني
 فتصح مطلقا ولو كان المنفى كغيرها حد النسب من النافي بغير (قوله قال الهنسي الخ) كذا رأيت
 في شرح الهنسي على المتن غير معزى لاحد مع أن ذلك ذكره في الفتح بحاشائه قال بعد نقله ما مر عن الذخيرة
 وهو مشكل في ثبوت النسب اذا كان المذني عن يولده مثله للولد ادعاء بعدم موت الملاعن لانه مما يحتاج الى اثباته
 وهو مقطوع النسب من غيره ووقع الاياس من ثبوته من الملاعن وثبوته من امه لا ينافيه اه أي لا يمكن كونه
 وطنا بشبهة والله سبحانه وتعالى أعلم

• (باب العنين وغيره) •

شروع في بيان من به مرض له تعلق بالتكاح (قوله وغيره) الاول ونحوه من كل من لا يقدر على جماع
 زوجته كالجبوب والنمسي والمسهور والشيخ الكبير والشكاز كنداد بن مجبه وزاين من اذا حدث المرأة
 انزل قبل أن يخالها قاموس (قوله على الجماع) أي جماع زوجته أو غيرها فانها أعظم من المعنى الشرعي الاتي
 (قوله فعيل بمعنى مفعول) هذا مبني على أنه من من معني حبس لامن عن معني اعرض قال في المصباح قال
 الاخرى وصح عني لان ذكره بن قيسل المرأة عن بين ونحال أي يعترض اذا اراد ابلاجه والعنة الضم
 حظيرة للابل والتليل يقول الوقتها لو عن من امرأة تخرج على المعنى الثاني دون الاول لانه يقال عن من الشيء

(ما ت ولد اللعان رله ولد فاعناه

الملاعن ان ولد اللعان ذكرا

ثبت نسبه) اجاعا وان

سكان (أي لا) لاستغنا

بنسب ابيه خلافا لهما ابن ملك

(فروج) الاقرار بالولد الذي ليس

منه حرام كالسكوت لاستحقاق

نسب من ليس منه بغير وفيه مني

سقط اللعان بوجه ما أو ثبت

النسب بالاقرار أو بطريق الحكم

لم يفت نسبه أبدا فلا قضاء ولم

يلاعن حتى قد هذا اجنبى بالولد

فقد ثبت نسب الولد ولا

ينبغي بعد ذلك • في نسب التوأمين

ثم مات أحدهما عن توأمه وأخته

وأخ لام فالارث اثلاثا فزاورة

للأم السدس وللأخوين الثلث

والباقي رد عليهم وبه علم أن نسبه

يخرج عن كونه عصبه قالوا

وصرح حواشيه بنسبه بعد القطع

في كل الاحكام لقيام فراشها

الافي حكمين الاول والثقة فقط

حتى لا تصح دعوة غير النافي

وان صدقه الولد انتهى قلت قال

الهنسي • الا أن يكون ممن يولد

منه لمنه أو ادعاء بعدم موت

الملاعن فليعطف

• (باب العنين وغيره) •

(هو) لغة من لا يقدر على الجماع

فعل بمعنى مفعول

يعن من باب ضرب بالبناء الفاعل اذا اعرض عنه وانصرف ويجوز أن يقرأ بالبناء للمفعول ١٥ وذكرا أيضا
 أن قول الفقهاء ما عنة وفي كلام الجوهري ما يشبه كلام ساطع والمشهد ورجل عني بين الزعمين والعنة
 (قوله جبهه عني) يضم أوله وثانيه أفاده ط (قوله على جماع فرج زوجته) أي مع وجود الآلة سواء
 كانت تقويم أو لا يخرج الذر فلا يخرج عن العنة بالادخال فيه خلا فالأين عقل من الحنابلة معراج لأن الادخال
 فيه وإن كان أمثله لكنه قد يكون ممنوعا عن الادخال في الفرج لسحره وأخرج أيضا ما لو قدر على جماع منبهادونها
 أو على التيب دون البكرو في المبراج إذا أوج الحصة فخطأ فليس بعين وان كان مقطوعا فلا بمن أيلاج بقية
 المذكور قال في البحر ويخفى الاكتفاء بقدر هامن مقطوعها ولم أر حكم ما إذا قطعت ذكره واطلاق الجيوب بشمله
 لكن قوله لو رخصت به فلا خيار لها ينافيه وله ظهران أحدهما لو رخص المستأجر المأجر لوانتلف البائع
 المبسح قبل القبض ١٦ أي فانه ليس له فسخ الاجارة ولا الرجوع بالتقن (قوله لما منع منه) أي حفظ فخرج
 ما إذا كان المانع من قبض أو منها جميعا كما يأتي ط (قوله أو صغر) قال في البحر فهو عين في حق من لا يصل
 اليها القوات المصدرة في حقها فان الصغر عند ناس وجوه وتصوره وتكون أثره كما في المحيط ١٧ (قوله
 إذا ارتقاء) أي التي وجدت زوجها مجبوا بالقران مثلها كما يأتي (قوله مجبوا) في الصباح حينه جبان
 باب قتل قطعه وهو مجبوب بين الجلبيل والكبر إذا استوفيت مذاك كبره ١٨ فالصدر هو الجلب والاسم
 هو الجلباب فافهم ولذا كبر جمع ذكر والمراد به الذكر والنصبتان تغليبا (قوله أو مقطوع) المذكور فخطأ
 قال في التهور يذكروه والظاهر أنه يعلى هذا الحكم ١٩ وهذا الاشبه فيه (قوله أو صغره) بهاء الضمير
 أي صغره المذكور وقوله جدا أي نهاية وبسافة صبحاح (قوله كالزر) بلزاي المكسورة واحد الزرار
 (قوله وفيه نظر) أشار إلى ما قاله الشرنبلالي في شرحه على الوهبانية أقول ان هذا حاله دون حال الغني
 لا مكان زوال عنه فيصل البها وهو مستحيل هنا فكم حكم الجيوب يجامع أنه لا يمكنه ادخال آله الصغيرة
 داخل الفرج فالضرر الحاصل للمرأة به مساو للضرر المجبوب فلها طلب التفرق وبهذا ظهر ان انقضاء التفرق
 لا وجه له ومنه القضية فلا يلزم ٢٠ قلت لكن لم يقرر به صاحب القضية بل تخلف النسخ والبحر عن المحيط
 والاحسن الجواب بأن المراد بداخل الفرج نهاية العقد الوصول إليها ولذا حال في البحر وظاهره أنه إذا كان
 لا يمكن ادخاله أصلا فإنه كالمجبوب لتقيده بالداخل ٢١ وقد سنا ما هو صريح في اشتراط ادخال الحصة
 (قوله الا في مستثنين التأجيل ويحي الولد) أي ان الجيوب لا يؤجل بل يفرق في الحال ولو ولدت امرأته
 بعد التفرق بل لا يعطى التفرق كما يأتي وزاد في البحر مستثنين أيضا أنه يفرق بلا انتظار بلوغه ولا انتظار رخصته
 لو مريضا (قوله فرق الحاكم) وهو مطلق يأتي كصك فرة العنق بجرع النجاسة ولها كل المهر وعليها العدة
 ان خلاها عنده وعنددها لها نصفه كالم يجل بها يدائع (قوله عليها) هو على التراخي كما يأتي بيانه
 (قوله لو حرة) أمثا لامة فالنسيار لولاها كما يأتي منها (قوله بالغة) فالوصفة انتظار بلوغها في الجيوب
 والعنق لا يحال أن ترخص بها بحر وغيره وأما العقل ففدر شرط ففرق طلب على الجذوة أو من ينصبه
 القاضي كما في الفتح ويأتي (قوله غير رتقاء) أمثاها فلا خيار له ما تصق المانع منها كأمز ولانه
 لاحق لها في الجماع وفي الصرع التارخانية ولو اختلفا في كونها رتقاء رعا النساء (قوله وغير عالة
 بهاله الخ) أمثا لو كانت عالة فلا خيار لها على المذهب كما يأتي وكذا الورضة بهه مد النكاح (قوله
 ولو الجيوب صغرة) قيد الجيوب لأن العنق لو كان صغرا اختار بلوغه كأمز وتدل اطلاقه المجنون بالنون في
 البحر عن الفتح لو كان أحدهما مجنونا فإنه لا يؤخر إلى عقله في الحب والعدة لعدم النسيان ويقرق بينهما في الحال
 في الحب وبعد التأجيل في العنق لأن المجنون لا بعدم الشهوة ٢٢ حال في التهور لو كان مجن وبضن هل تنتظر
 افاقته لم أر المسألة والذي ينبغي أن يقال ان كان هو الزوج لا ينتظر في الروجة تنتظر بلوغه رضاه به لذا هي
 افاقت كما لو كانت غير بالغة ٢٣ وصح في البدائع ان المجنون لا يؤجل لانه لا يملك الطلاق لكن في البحر عن
 المبراج ويؤجل الصبي هنا الطلاق في مسألة الحب لأنه متحقق عليه كما يؤجل لعنق القريب ومنهم من جعله فرقة
 بغير طلاق والاول أصح ٢٤ (تتمة) لو اختلف في مسكونه مجبوا فان كان لا يعرف بالسن من وراء الثياب أمز
 القاضي أمثا أن يتقرب إلى عورته فيضرب بهاله لانه يباح حله الضرورة ثانية (قوله لمصلح حقه المولى

جميعه عن وشرا (من لا بد على
 جماع فرج زوجته) يعني لما منع منه
 ككبر سن أو صغر إذا ارتقاء لا خيار
 له لما منع منها ثانية إذا وجدت
 المرأة زوجها مجبوا أو مقطوع
 المذكور فقط أو صغره جدا كالزر
 ولو وصفا لا يمكنه ادخاله داخل
 الفرج فليس له الا الفرقة بغير وقته
 نظرو فيه المجبوب كما عني الا في
 مسائتين التأجيل ويحي الولد
 (فرق) الحاكم بطلبها لو حرة بللغة
 غير رتقاء وقرنائه وغير عالة بحاله
 قبل النكاح وضربا عنه به بعده
 (في نهما في الحال) ولو المجبوب
 صغره عدم فائدة التأجيل (فالو
 جن بعد وصوله اليها) سرقة (او صار
 غنيا بعده) أي الوصول (لا)
 يفرق لمصلح عتقها بالمولى سرقة

مرّة وما زاد عليها فهو مستحق ديانة لا قضاء يصح عن جامع قاضي خان وأما إذا تزالت الديانة متفتحة القدرة على الوطئ ط (قوله ولم تعلم) أي وقت العقد وقديس لثبت الخبر إليها (قوله فادعاء ثبت نسبه) الذي في التناخالية وثابت القاضي نسبه فلما أتى بالعطف زالت الرككة قال ط وانما قديس بالدعوى لا دفع ما يؤولهم انه لما ادعاء وسلت دعواه مصر بحسب حقاها والاشيوت النسب منه لا يتوقف على الدعوى كما يشهد عبارة الهندية اه قلت وهو مفاد ما ذكره في سائر التناخالية وفي عده الصرعن كافي الحاكم والمفسر في الصحيح في الولد والعدة تؤكد الجنب إذا كان ينزل وانه لم يلزمه الوذف فكان بمنزلة الصبي في الولد والعدة (قوله ثبت نسبه) أي إذا خلاها قال في التناخالية ولو كان الزوج مجبواً بفريق القاضي بينهما فجات بولده لاق من سنة أشهر من وقت الفرق لزمه الولد خلاها أولم يخل وهذا عند أبي يوسف وقال أبو حنيفة يلزمه إلى سنتين إذا خلا به والفرقة ماضية بلا خلاف (قوله قبل التفريق) متعلق بأقاربا (قوله لا بعد) أي لا يطل التفريق لأقررت بعده أن وصل إليها بجر فلا حاجة إلى إقامة الزوج البينة هنا فافهم (قوله لا تامة) أي باحتمال كذبها بل هي به متناقضة فتح (قوله لم يخط نظر الزاني) هو أن العلل تقع بغيره وهو بائن فكيف يطل بثبوت النسب الاتري انها لو أقرت بعد التفريق انه كان قد وصل إليها لا يطل التفريق اه وجوابه أن ثبوت النسب من الجنب باعتبار الانزال بالحق والتفريق بينهما باعتبار الجنب وهو موجود بخلاف ثبوت من العين فإنه يظهر به أنه ليس بعين والتفريق باعتباره بخلاف ما استشهد به من أقاربا فافهم متممة في إبطال الفضا لا احتمال كذبها فافهم أن الحث بعيد كافي في فتح القدير بجر قلت لكن قد يقرنه أن النسب ثبت من العين مع بقاء نسبه بالحق أيضاً وبالأستدخال فلا يلزم زوال عنه به اللهم إلا أن يقال وجود الالة دليل على أن الولد حصل بالوطئ لانه الأصل الغالب فلا يفتقر إلى السادر بلا ضرورة (قوله ولو وجدته) أي لو وجدت المرأة الحرة غير التناخالية في زوجة الجنب زوجها ولو عتوها فويل بحضرة خصم عنه كافي الجرو ويشرط لتأجيله في الحال كونه بالغاً وأمرها فافهم كونه مجبواً وغير متلبس بأحرام كاستأق وشغل ما لو وصل اليه أياماً بأنها تزوجها ولم يصل إليها في الشكاج الشافي لتجدد حق العاطلة بكل عقد كافي الجبر (قوله عتبتها) ومثله الشكاج كأمير (قوله هو من لا يصل إلى النساء) هذا معناه وأما معناه الشرعي المراد هنا فهو من لا يتدبر على جامع فزوجته مع قيام الالة لمرض به كأمير فالاولى حذف هذه الجمل كافي فافهم ط (قوله لمرض) أي مرض العنة وهو ما يحدث في خصوص الالة مع صحة الجسد فلا ينافي ما يأتي من أن المرض لا يوجب حتى يصح لأن المراد به المرض المضعف للأعضاء حتى حصل به تورق في الالة تأمل (قوله أو صهر) زاد في العناية أو ضعف في أصل خلقته أو غير ذلك (قائدة) نقل ط عن تبيين المحارم عن كتاب وهب ابن منبه انه مما يقع للمصروع والمربوط أن يؤق بسبع ورفات سدر خضر وتدق بين حجرين ثم تخرج بماء ويحشو منه ويقتل بالباقي فإنه يزول بإذن الله تعالى (قوله أو خصما) ضخم الخصم من زرع خصمته وفي ذكره فعيل بمعنى مفعول والجمع خدبان مصباح (قوله وعليه الخ) أي على التقيد بقوله لا يتنصر والمراد الجواب عن اعتراض الجبر بأنه لا حاجة إلى عطفه على العين لدخوله فيه فأجاب بأنه من عطف الخاص على العام لكن لا بد منه من كنه كافي عطف جبريل على الملائكة لزيادة شرفه وبنيتها بوله لخطائه أي خفاء دخوله فيه بسبب تسميته باسم خاص ولما كان المشهور في عطف الخاص على العام اختصاصه بالو ووجهي كافي مات الناس حتى الأنبياء دون أو أوجب بأنه تسامح للفتها والتسامح امتثال كلمة مكان أخرى لا لعلها وقرينة لكن فيه أنه وقع بأوفي الحديث الصعم ومن كانت حجرته إلى ريشا نصيبها أو امرأه ينسكهها وجوز بعض المحققين يتم أيضاً كافي حديث وإذا ذبحتم فأحسنوا الذبحة ثم لرح ذبخته واجد يثمره (قوله لا تشتمها على الفصول الاربعة) لأن الامتناع لعله معترضة أو آفة أصلية فلن كان من عللة معترضة فامنع غلبة حرارة أو وروداً ورطوبة أو وبوسة والدمغة تشتمل على الفصول الاربعة فالصيف حار بابس والخريف بارد بابس وهو أردأ الفصول والنساء بارد ورطب والربيع حار ورطب فان كان مرضه عن أحدهم ثم علاجه في الفصل المضاد فيه أومن كذبتين فيتم في مجموع فصلين مضادين فكانت السنة تمام ما يترفي في الحال فإذا مضى ولم يصل عرف أنه باقة أصلية وفيه نظر اذ قد يمتد شهرين بأفة معترضة كالمصروع فالحق أن التفريق أما غلبة ظن عدم زواجه لزمانه

(جاءت امرأة الجنب بولد) ولم تعلم
بجبه فادعاء ثبت نسبه ثم علمت
فقال الفرقه تناخالية ولو ولد

(بعد التفريق إلى سنتين ثبت نسبه)
لا تزال بالحق (والتفريق) باق

(بإله) لئلا يجبه (ولو) كان (عينا)

(بطل التفريق) لروال عنه بثبوت
نسبه كما يطل التفريق بالبينة
على أقاربا بالوصول قبل
التفريق لا بعده لانه تسقط نظر

الزاني (ولو وجدته عتبتها) هو

من لا يصل إلى النساء لمرض

أو كبر أو صهر ويسعى المقود

وعبائية (أو خصما) لا يتنصر

ذكره فان تشتم لم تغير بحر عليه

فهو من عطف الخاص على العام

لخصائه وان كان بأولان الفقهاء

يتأخرون في ذلك (أجل سنة)

لا تشتمها على الفصول الاربعة

مطل
لفك المصروع والمربوط

مطل
في عطف الخاص على العام

مطل
في طابع فصول السنة الاربعة

أولاً لغة الأصلية ومضى السنة موجب لذلك وهو عدم إضامتها والسنة جعلت غاية في الصبر والبلاء العذر
 شرعاً وتاماً في الفتح **(قوله)** ولا عبرة بتأجيل غير فاضى البلدة) لأن هذا مقدم على الأمر لا يكون الاعتدال
 الفاضى وهو الفرقه فكذلك مقدمته ولو الحجة فلا يعتبر تأجيل المرأة ولا تأجيل غيرها يجوز عن الخيانة
 ولا يعتبر تأجيل غير الحالك كما تضمن كان فتح وظاهره ولو حكا تأجيل وفي الخبر ولو عزل الفاضى بعد ما أجله
 بنى المولى على التأجيل الأول **(قوله)** بالاهلية على المذهب) وجهه أن الساتر عن العجاجة كعمر وغيره اسم
 السنة وأهل الشرع انما يعارضون الأشهر والسنين بالاهلية فإذا طلقوا السنة انصرف إلى ذلك ما يصح حوا
 بخلافه فتح **(قوله)** وبعض يوم) وهو ثمان ساعات وثمان وأربعون دقيقة فاستأنى وذلك ثلث يوم وثلاث
 عشر يوم **(قوله)** وقيل ثمانية) اختاره خمس الاثنية السرخسى فاضى ثمان وظهر الدين وهو رواية الحسن
 عن أبي حنيفة فتح وعن محمد أن الاعتبار بالعديدية وهي ثمانية وستون يوماً فاستأنى **(قوله)** وهو أريد بأحد
 عشر يوماً) أى وخمس ساعات وخمس وخمسة دقيقة وأربعون دقيقة وعلمه في القهستانى **(قوله)**
 فبالأيام إجماعاً) ظاهر اطلاقه اعتبار السنة العديدية كل شهر ثلاثون يوماً وأنه لا يكمل الأول ثلاثين من
 الشهر الأخير وباقى الأشهر بالاهلية كما هو قول الساجين في الإجارة وقد أجزأ هذا الخلاف بين الامام ومناصبه
 في العدة وبعضهم ذكر أن الاعتبار بالأيام إجماعاً وان اختلاف انما هو في الإجارة وهو مضمون المطلق المنفرد
 هناك **(قوله)** وأيام حيضها) وكذا انفساسها ط عن البرككتي لم أره في البحر فراجع نسخة أخرى **(قوله)**
 (م) أى يحتسب عليه من السنة ولا يعرض عليه بدله **(قوله)** وكذا تجهه وغيبته) لأن العجزية تبعه وبكته
 أن يحرجها معه أو يخرجهما والقبية فتح ولا يقال بعذر على التول بوجوب الحج فوراً وعدم إمكان أخرجهما
 معه لأن الحج حق الله تعالى فلا يسقط به حق العبد تأجيل **(قوله)** لامة تجهه وغيبته) أى لا تحتسب عليه
 لأن العجز من قبلها فكان عذر إذا عارض وكذا الوحي الزوج ولو بغيرها وامتنعت من الحج إلى السجن
 فإن لم تمتنع وكان له موضع خلوة فيه احتسب عليه فتح **(قوله)** ومرضه ومرضها) أى مرضا لا يستطع معه
 الوطى وعلمه الفتوى قهستانى عن الخزانة **(قوله)** معاطلة) أى سواء كان شهراً أو دونه أو أسابيع كما يعلم
 بمراجعة كلام الولوالجية قال في البحر ويصح في الخلية أن الشهر لا يحتسب بل مادونه وفي المحيط أضح الروايات
 عن أبي يوسف أن ما زاد على نصف الشهر لا يحتسب اه فافهم ولا يصح أن يدخل تحت الإطلاق أن يستطع
 معه الوطى أولاً فإنه لا وجه لعدم احتساب أيام المرض التي يمكن فيها الوطى لأن ذلك تصدير منه فكيف يعرض
 عليه بلها فافهم والظاهر أن قول القهستانى الماروعه الفتوى مقابل للتفصيل المذكور عن الخلية والمحيط
 فلم يكن في المسألة اختلاف الفتوى بل اختلاف في تصحيح فقط فافهم والظاهر ترجيح ما ذكره الشارح لأن لفظ
 الفتوى أكد الفاظ الترجيح فتقدم على ما في الخلية والمحيط وهو أيضاً مقتضى إطلاق المتن كالمداية والمقتضى
 والوقاية وغيرها **(قوله)** ما لم يكن صيباً) أى غير قادر على الوطى لما في الفتح عن فاضى جان الغلام الذى بلغ
 أربع عشرة سنة إذا لم يصل إلى امرأته وصل إلى غيرها بوجيل اه تأمل **(قوله)** واحمامه) كذا عبرى
 الخلاصة والفتح والأولى ابدال الاحرام بالاحلال كاقوع في البدائع **(قوله)** أجل سنة وشهرين) الأولى أجل
 سنة بعد شهرين أى لأجل الصوم وفى الفتح ولورافته وهو مظاهرها تعتبر المدة من حين المرافعة أن كان
 قادراً على الاعتاق وان كان عاجزاً أمهله شهرى الكفارة ثم أجله سنة وشهرين ولو ظاهراً بعد
 التأجيل لم يلتفت إلى ذلك ولم يدعى المدة اه وينبغي أنه لو رافعته في رمضان أن يمهله رمضان وشهرين بعده
 لأنه لا يمكنه صوم الكفارة فيه **(قوله)** فيها) أى في القضية المطعونية أى **(قوله)** والابانت بالتفريق) لأنها فرقة
 قبل الدخول حسيمة فكانت بائنة ولها كمال المهر وظاهر العدة لوجوه الخلو العجاجة بجر **(قوله)** من الفاضى
 ان أبى طلاقها) أى ان أبى الزوج لأنه وجب عليه التبريح بالاحسان حين عجز عن الاسم إلى المأهر وفإذا
 امتنع كان ظالمًا فابانت عنه واضيف فعله اليه وقيل يكفي اختيارها لنفسها ولا يحتاج إلى القضاء لتغيير العتق
 قيل وهو الأصح كذا في غاية البيان ويجعل في الجمع الأول قول الامام والشافى قوله ما نهر وفي البدائع
 عن شرح مختصر المحامى أن الشافى ظاهره الراية ثم قال وذكر في بعض المواضع ان ما ذكر في ظاهر الرواية
 قولها **(قوله)** بطلها) أى طلباً ما نفاً فالأول للتأجيل والشافى للتفريق وطلبه كالمها عند غيبته كطهر على

ولا عبرة بتأجيل غير فاضى البلدة
 (قوله) بالاهلية على المذهب
 وهي ثلاثمائة وأربعة وخمسون
 يوماً وبعض يوم وقيل ثمانية
 بالأيام وهي أريد بأحد عشر يوماً
 قيل وبه يفتى ولو أجل في أثناء
 الشهر فبالأيام إجماعاً (ورمضان
 وأيام حيضها منها) وكذا تجهه
 وغيبته (لامدة) تجهه وغيبته
 ومرضه ومرضها) مطلقاً يفتى
 ولو الجسمة وبوجيل من وقت
 الخصومة ما لم يكن مساً أو مرضاً
 أو عجزاً ما قبله بلوغه وحسنه
 وحراره ولو مظاهرها لا يقدّر على
 العتق أجل سنة وشهرين (فان
 رطب) مرة فيها (والابانت بالتفريق)
 من الفاضى ان أبى طلاقها (بطلها)

خلافه وليذكره محمد بجر (قوله يتعلق بالجميع) أي جميع الاتصال وهي فرق وأجل وبات ح من
 النهي (قوله كما ترمي) المراد به قوله بطلها المذموم وورعه قوله فرق ح (قوله بطلب ولها) أفادته
 لا يؤخر إلى عقولها لئلا يسر له غاية معروفة بخلاف الصغيرة فإنه يؤخر إلى بلوغها لاحتقال رضاها به كما ترمي بجمعه
 ما يشبه في النهر من أنها لو كانت قد تقوى كرامة مناه فافهم (قوله أو من نصبه القاضي) أي إن لم يكن
 لها ولي ينصب لها القاضي خصمها عنها كما أفاده في الفتح (قوله فأنشأ لولها) أي كما في القول وعند
 أبي يوسف لها صك قوله في العزل بجر والقوى على الأول ولو ألجبة (قوله لأن الولد له) مقتضى هذا
 التعليق أنه لو شرط حرية الولد لم يكن الخياط زلله ولي لكن في البدائع بعده بقوله ولا اختيار للفرقة
 والمقام مع الزوج تصرف منها على نفسها ونفسها وجميع اجزائها ملك المولى فكان ولاية التصرف له (قوله
 أي هذا الخيار) الإشارة إلى الخيار في هذا الباب أي خيار زوجة العتق ونحوه احتريزه عن خيار البلوغ فإنه
 على النور وحيد فبطل خياره لطلب قبل الاجل وبعده كما هو صريح ما في المتن فافهم وفي الفتح ولا يسطر حقها
 في طلب الفرقة بتأخير المرافعة قبل الاجل ولا بعد انقضاء السنة بعد التأجيل مهما أئثرت لأن ذلك لا يكون
 للتجربة وتزجي الوصول للرضا به فلا يطل حقهما بالشك ١٠١. وهذا قبل تخيير القاضي لها فلو بعده كان على
 القوي كما يأتي بيانه فافهم (قوله لم يطل حقهما) أي ما لم يقل وضعت بالقضاء معه كإيدته في التنازعانية
 عن الخطأ هنا وفي قوله الاتي كالورقة الخ (قوله ثم تركت مدة) أي قبل المرافعة والتأجيل ولا يتركز
 بما بعده (قوله ولو أدى الولي الخ) هذا شامل لما قبل التأجيل وبعده لكن قول الشارح الاتي
 في مجملها يعين الثاني كاتعرفه والحاصل كما في المتن وغيرهما إذا اختلفا في الوطى قبل التأجيل فإن
 كانت حين تزوجها تيسرا أو بكرة وقال النسائي إن أن يثب قال قول له مع يمينه وإن قل: بكرة أجل وكذا
 إن نكل وإن اختلفا بعد التأجيل وهي ثيب أو بكر أو ثيب قال قول له وإن قل: بكر أو نكل خربت ١٠٢ وحاصله
 كما في الخبر أنها لو نكحت قال قول له يمينه ابتداء وانتهاء فإن نكل في الابتداء أجل وفي الانتهاء تخير للفرقة ولو بكر
 أجل في الابتداء وفرق في الانتهاء (قوله ثمة) يشيرون إلى ما في كافي الحاكم من اشتراط عدلها تأمل
 (قوله والتنازعان أحوط) وفي البدائع أوفق وفي الاستيعابي أفضل بجر (قوله بأن بول الخ) قال
 في الفتح ويرى بقرعة أنها بكرة أن تدفع بعين المرأة في فرجها أصغر يرضى للدجاج فإن دخلت من
 غير عنف فهي ثيب والأفكر أو تكسر وتكسب في فرجها فإن دخلت فثيب والأفكر وقيل إن أمكنها أن تقول
 على الحدار بكرة والأفقيث ١٠٣ وتعبيره في الثالث بقيل مشير إلى ضعفه ولذا قال القسستاني وفيه
 تردد فإن موضع البكارة غير المبال ١٠٤ (قوله أو يدخل الخ) بالبناء للجهول أي يعجز عن إدخال ذلك
 قال لم يدخل فهي بكرة والأظهر ما في بعض النسخ: أولاد دخل بلا التباينة (قوله محيضة) المنع بالضم
 وبالسا المهمل المعولة بخاص كل شيء ومنه البيض كالحمة أو ما في البيض كالهاموس (قوله خربت) أي يكون
 القول قولها ويخبرها القاضي قال في النهر وظاهر كلامه أنها لا تستحلف ١٠٥ قلت صرح به في البدائع
 عن شرح الطحاوي معellan البكارة فيها اصل وقد ضوت بشهادته قال في الفتح وإذا اختارت نفسها أمره
 القاضي أن يطلقها فإن أبي فرق بينهما (قوله في مجلسها) قال في البحر وعليه القوي كما في المحط والواقعات
 وفي البدائع ظاهر الرواية أنه لا يوقوف على المجلس ١٠٦ ومضى على الأول في الفتح هذا ثم علم أن ما مر من أن
 خيارها على التراخي لا على الفور لأننا في ما هنا لأن ما مر من أنها محروقة في الخيار قبل التأجيل أو بعده قبل المرافعة
 وتخبر القاضي لها وما هنا فبطل التأجيل ولم يبق إلا إيدته ثانيا يعني أنها إذا وجدت شيئا عليها أن ترفعها إلى القاضي
 ليؤجله سنة وإن سكنت مدة طوله فإذا أجله ومضت السنة ظهرا أن ترفعها ثانيا إلى القاضي ليقرب بينهما وإن
 سكنت بعد مضى السنة مدة طوله قبل المرافعة ثانيا فإذا أرفعه إليه وثبت عدم وصولها إليها أخبرها القاضي
 فإن اختارت نفسها في المجلس أمره القاضي أن يطلقها قال في البدائع فإن أخبرها القاضي فأقامت معه
 مطاوعة في المضاجعة وغير ذلك كل دليل الرضا به ولو قف ذلك بعد مضى الاجل قبل تخيير القاضي لم يكن
 ذلك رضا ودكر الكرخي عن أبي يوسف أنه إذا أخبرها الحاكم فقلت عن مجلسها قبل أن يختار أو قام الحاكم
 أو أطاعها عن مجلسها أو أودعها ولم تقل شيئا فلا خيار لها ودكر القاضي أنه لا يقتصر على المجلس في ظاهر الرواية

يطلق بالجميع فيم امرأة المحبوب
 كما ترمي ولو يحنونه بطلب ولها أو من
 نصبه القاضي (ولوامة فالخيار
 لولها) لأن الولد له (وهو) أي
 هذا الخيار (على التراخي) لا الفور
 (فلو وجدته عتيقا) أو مجبورا (ولم
 تقصم زمانا لم يطل حقهما) وكذا
 لو خاصته ثم تركت مدة ظهرا
 المطالبة ولو ضايعته تلك الأيام
 سانية (كالورقة) إلى قانس
 فاحله سنة ومضت السنة
 (ولم تقصم زمانا) زيلعي (ولو
 أدى الولي) وانكرته فإن قالت
 امرأة ثمة) والتنازع أحوط (هي
 بكرة) بأن بول على جدار
 أو يدخل في فرجها محيضة
 (خربت) في مجلسها

(وان قالت هي ثيب) أو كانت

ثيبا (صدق بحلفه) فان نكح

قبل الانتهاء أو قبل وفي الانتهاء

خبرت (بمسما) بصديق

(لو وجدت ثيبا وزعمت زوال

عمرتها بسبب الخمر وغيره وطئه

كاصبعه مثلا) لانه ظاهره والاصل

عدم اسباب آخره عراج (وان

اختار) ولودالة (بعل حتها

كألو) وجد منها دليل اعراض

بان (فامت من مجملها وأقامها

اعوان القاضى) أو قام القاضى

(قل أن يختار شيئا) به يفتى

واقامت لامكانه مع القيام فان

اختارت طلق أو وزعت القاضى

(تزوج) الاولى أو امرأه أخرى

مأمله بحالها لاختارها على المذهب

المتقى به يجر عن المحيط خلافا

لتصحيح الحائية (ولا يتخير) أحد

الزوجين (بعب الاخر) ولو فاحشا

كجنون وجذام وبرسن ورتق

وقرن وشالفت الائمة السبائة

في الخمسة لو بالزوج ولو قضى بآرة

صح فغ (ولو تزاضا) أى العنين

وزوجته (على النكاح) ثانيا

(بعد التفريق سبع) وله شقوق

امته وكذا زوجها وهل يتخير

الظاهر ثم لان التسليم الواجب

عليها لا يكتسبه بدونه نهر قلت

وأفاد الهنسى أنها لو تزوجته

على أنه تزواى أو فادعى المهر

والنفقة فإن بخلافه أو على أنه

ملا بن ثلان فإذا هو أبيض وأبن

زنا كان لها الخمار فاحفظ

أه ملخصا فهذا صريح فيما قلنا من ان الخيار الثابت لها قبل تحييز القاضى على التراخى ولا يطل بها جمعها
وأما بعد تحييز القاضى فيطل بالمساجعة ونحوها وكذا ابقاها عن المجلس قبل اختيار التفرين بلى ما عليه
الفتوى هكذا نهته قبل أن أرى النقل والله تعالى الحمد فافهم (قوله) أو كانت ثيبا أى خبر تزوجها وهو
عطف على قالت (قوله صدق بحلفه) أى على أنه وطئها لانه مفكر استعاقا للفرقة والاصل السلامة
(قوله في الانتهاء) أى قبل التأجيل (قوله لانه ظاهر) أى ان الظاهر زوال عذرتها بالوطء وزوالها
بسبب آخر خلاف الأصل بلى لو تزوجته أو أزالها به بعد وادعى أنه صار قادرا على وطئها ووطئها فهل يبي
خيارها أم لا والظاهر الثاني لحصول المقصود وان كان يمنع عن ذلك لما فى أحكام الصفار من الحنايات
أن الزوج لو أزال عذرة الزوجة بالاصبع لا ينعن ويعزر اه (قوله وان اختارته) أى بعد تمام السنة
وتحييز القاضى لها بقرينة ما بعده أما قبل تحييز القاضى فله لا يطل حتها قبل التأجيل أو بعده ما لم ترش
صريحاً ولا يتقدم بالمجلس كما ترشيره (قوله ولودالة) أى بتأخير الاختيار إلى أن قامت أو أقيمت عناية
ومثله في الجروا والتبر (قوله كألو وجد منها دليل اعراض الخ) بيان للاختيار دلالة كما عانت فاق دليل
الاعراض عن التفريق دليل اختيارها الزوج (قوله لامكانه) أى الاختيار (قوله أو وزعت القاضى)
أى إذا لم يطل الزوج (قوله عالمة بحاله) قد في قوله وأمرأة أخرى وأما الاولى فمعلوم أنها عالمة بحاله
اه ح وصكأنه حل الاولى على التي اختارت فرقة وهو غير لازم لصدقه ما على من طلقها قبل علمها بحاله
كما أفاده ط (قوله خلا فتصحيح الحائية) حيث قال فرق بين العنين وامرأته ثم تزوج بأخرى علم بحاله
اختلفت الروايات والتصحيح أن الثانية حتى الخصومة لأن الانسا قد يجر عن امرأة ولا يجر عن غيرها اه
ح واستظهر الرضى ما فى الحائية بان عجز عن الوصول الى الاولى قد يكون لسهره عن فقط قلت ووجه
المتقى به انه بعد علمها بتحقيق عجزه وعدم علمها بان عجزه مخصص بالاولى تكون راضية به وطئه بها في وصوله اليها
يو كد رضاءها به (قوله ولا يتخير الخ) أى ليس لواحد من الزوجين خيار فصح النكاح بحجب في الآخر عند
أبى حنيفة وأبى يوسف وهو قول عطاء والفتوى وعمر بن عبد العزيز وأبى زياد وأبى غلابة وأبى إسحاق
والاوزاعى والنورى والخطابى وداود الظاهرى وأبى حنيفة في المسوط أنه مذهب على وابن مسعود ورش
الله تعالى عنهم فغ (قوله وجذام) هو داء يشق به الجلد ويتن ويقطع اللحم فمستأنى عن الطلقة
(قوله وبرسن) هو ياض في ظاهر الجلد يتشام به فمستأنى (قوله ورتق) بالتركيب انسد امدخل
الذكر كما فوه في المصباح (قوله وقرن) كداس لحم ثبت في مدخل الذكر كالغدة وقد يكون عظما
مصباح ونقل الخبر المسمى عن شرح الروض للقاضى ذكر بان الفتى على ارادة المدد والإسكان على اودة
الاسم الا ان الفتى ارجح لكونه موافقا لباقي العيوب فإياها كاه مصادره هذا هو انصواب وأما انكار بعضهم
على الفتى فصح وتخصيه بالاهم فليس كما ذكر اه (قوله لو بالزوج) في العبارة خلى فانها يمتنعني عدم
خيار الزوج عندهم إذا كانت هذه الائمة في الزوجة والواقع خلافه والظاهر ان اصلها وشالفت الائمة الثلاثة
في الخمسة مطلقا ومحمد في الثلاثة الاول لو بالزوج كما يفهم من البحر وغيره اه ح قلت وفي نسخة وعند محمد
لو بالزوج لكن بر عليه أن الرق والقرن لا يوجدان في الزوج هذا وقد تكفل في الفتى بر دما استدله بالائمة الثلاثة
ومحمد على ما يزيد عليه (قوله ولو قضى بالرد ضم) أى لو قضى به حاكم براه فأفاد أنه مما يوجب فيه الاجتهاد
وهذه المسألة ذكرها في البحر ولم أرها في الفتى (قوله مع) الا رواية عن احمد أنها لا يمتنع من كثرة
اللعان وهذا باطل لأصله يجر عن العراج (قوله وكذا زوجها) أى له شقوق رتقها لكن هذه العبارة غير
منقولة وانما المنقول قولهم في تغلغل عدم الخيار بسبب الرق لا مكان شقه وهذا لا يدل على انه لذلك ولذا قال
في البحر بعد نقله التغليل المذكور ولكن ما رأيت هل يشق جبراً أم لا (قوله لان التسليم الواجب الخ) فيه
انه لا يلزم من وجوب ارتكاب هذه المنة فقد سقط القيام في الصلاة للمشفقة وسقط الصوم عن المرض اذا
خاف على نفسه أو أولادها ونظائره كثيرة وقد فرق بان هذا واجب لمطالع من العباد ط (قوله لها الخمار)
أى لعدم الكفاة واعترضه بعض مشايخنا بان الخمار للعبسة قلت وهو موافق لما ذكره الشارح
أول باب الكفاة ممن انها حق الولى لاحق المرأة لكن شققنا هذا لأن الكفاة بتحققها ونقصان الشهيرة

لوانتسب الزوج لها نسباً غير نسبه فان ظهر دونه وهو ليس بكفو، ففي النسخ ثابت للكل وان كان كفراً فحق النسخ لهما. وان الاولياء وان كان ما ظهر فوق ما اخبر فلا نسخ لاحد وعن الثاني أن لها النسخ لانها معي تميز عن المقام معه وتماثل هناك لكن ظهر لها لان ثبوت حق النسخ لهما للتميز لانه لا عدم الكفاية بدليل انه لو ظهر كفراً ثبت لها حق النسخ لانه غرها ولا ثبت للاولياء لان التغير لم يحصل لهم وحققهم في الكفاية وهي موجودة وعليه فلا يلزم من ثبوت الخيار لها في هذه المسائل ظهر غيره ككفو والله سبحانه اعلم.

(باب العدة) *

لما ثبت في الوجود على الفرقة بجميع انواعها فورد لها عقيب التحلل بجر (قوله الاحصاء) يقال عدت التي عدة: احصيتها احصاء وتقال أيضاً على المعدود فتح قلت وفي الصحاح والقاموس وغيرها عدة المرأة ايام اقرارها فيه ومعنى لغوي أيضاً (قوله الا تعداد) أي التمييز للاهر ويقال لما عدة: انه لحادث الدهر من مال وسلاح نهر ومصباح (قوله وشرعاً رخص الخ) أي انتظار انقضاء المدة بالتزوج لحقيقة الترتج والتزوج والزينة اللازم شرعاً في مدة معينة شرعاً قالوا وركتها حرمت بثبوت عند الفرقة وعليه فينبغي أن يقال في التعريف هي لزوم الترتج لبعض كون ركتها حرمت لان الزومات والا فالترتج فعلها والحرمت أحكام الله تعالى فلا تكون لنفسه ونماه في الفتح قلت لكن تقدر الزوم مع قول الشارح كالكثر يلزم المرأة أو كرك أو أي مانع من أن يراد بالترتج الامتناع من الترتج والخروج ونحوهما وبكون المراد من الحرمت هذه الامتناعات بدليل أن العدة صفة شرعية فاعنة بالمرأة فلا بد أن يكون ركتها فاعنة بالمرأة وعليه فلاحاجة الى ما في الحواشي السعدية من انه اذا كان ركتها الحرمت يكون التعريف بالترتج تعريفاً باللازم اه وعرفها في البدائع بانها اجل شرط لانقضاء ما يني من آثار النكاح قال وعند الشافعي هي اسم لفعل الترتج الذي هو الكف قلت وهذا الموافق لما مر عن الصحاح وغيره وهو الذي حققته في الفتح عند قوله واذا ولدت للعدة بشبهة وقال ان الذي يفيد حقيقته كتاب الله تعالى وهو قوله سبحانه فعدت عن ثلاثة اشهر انه نفس المدة الخاصة التي تعلق الحرمت فيها وتثبت بها الا لحرمت الثابتة فيها ولا وجوب الكف ولا الترتج اه ولا بشكل عليه كون الحرمت كذلك لا له متعد ولذا جعلها بعضهم حكم العدة وهو الاظهر على التعريفين قال في النهر وتعريف البدائع شامل لعدة المتغيرة بخلاف تعريف المصنفوا كثر المشايخ لا يطلقون لفظ الوجوب عليها بل يقولون تعدت والوجوب انما هو على الولي بأن لا يزوجهما حتى تنقضي العدة قال شمس الائمة انها مجزئ من المدة فنبهتها في حتمها لا يؤدى الى توجيه خطاب الشرع عليها فان قلت كون سبها المدة لا يستلزم انقضاء خطاب الولي أن لا تزوجهما قلت اذا كان كذلك فالثابت فيها عدم صحة الترتج لا خطاب أحد بل وضع الشارع عدم صحة الترتج لو فعل اه وهو ملخص من الفتح والحاصل أن الصغير اهل لخطاب الوضوع وهذا منه كما خطوب بضمين المتلفعات كما في البصر (قوله او الرجل الخ) قال في الفتح حرمة تزوجه باختها لا يكون من العدة بل هو حكم عدتها ولا شأن به كونه هو ايضا في العدة لان معنى العدة وجوب الانتظار بالتزوج وهو معنى المدة وهو كذلك في العدة غير ان اسم العدة اصطلاح خاص بترتيبها لا بترتيب اه (قوله عشرون) وهي نكاح أخت امرأته وعمتها وخالتها وبنت أخيها وبنت أختها والخامسة وادخال الامه على الحرمة ونكاح أخت الموطوءة في نكاح فاسدة أو في نسبه عقد ونكاح الرابعة كذلك أي اذا كان له ثلاث زوجات ووطئ أخرى بنكاح فاسد أو شبهه عقد ليس له تزوج الرابعة حتى تمضي عدة الموطوءة ونكاح العدة فلا يخفى أي بخلاف معتدته ونكاح المطلقة فلا أي قبل التحلل ووطئ الامه المشبهة أي قبل الاستبراء والحامل من الزنا اذا تزوجهما أي قبل الوضع والحرية اذا اسلت في دار الحرب وهاجرت البنا وكانت حاملاً فتزوجهما رجل أي قبل الوضع والمسيبة لا وطئاً حتى تحيض أو يمضي شهر ولا تحيض له غراً وكبر ونكاح المكنته ووطئها ولو لا حتى تغنى أو تغنى نفسها ونكاح الوثنة والمتردة والمجوسية لا يجوز حتى تسلم اه بجر هو ضحا وقوله والخامسة يحتمل أن يراد به أن من له أربع بنات عن نكاح الخامسة حتى يطلق إحدى الأربع ويجعل أن يراد أنه لو طلق إحدى الأربع يمنع عن تزوج خامسة مكانها حتى تمضي عدة المطلقة وهكذا يقال في المسائل الخمس التي قبلها لو كان في قوله وادخل الامه على الحرمة فافهم (قوله لما نكح) كحق الغير بقدا أو عدة وادخل الامه

(باب العدة) *

(هي) لغة بالكسر الاحصاء وبالضم الاستعداد للاهر وشرعاً رخص يلزم المرأة أو الرجل عند وجود سببه ومواضع تربيه عشرون مذكورة في الخزانة حاصلها يرجع الى أن من امتنع نكاحها عليه لما لم يلزم زواله كشكاح اختيارها

مطلب

عشر ون موضعاً بعد فيها الرجل

على الحرة والزيادة على أربع والجمع بين المحارم أو لوجوب تحليل أو استبراء **(قوله وأربع سواها)** أي تزوج أربع سوى امرأته بقدر واحد **(قوله واصطلاحاً)** أي في اصطلاح الفقهاء وهو اجتناب من الملقى الشرعي المحارم لما علت من أن اسم العدة خص بربها لا بغيره **(قوله أو أولى الصغرة)** بمعنى أنه يجب عليه أن يربصها أي يجعلها متعفة بصفة العدة لأن العدة صفتها لاصفة ولها أي لا يصح أن يقال إذا طلقت أو مات زوجها وجب على أولها أن يعتد وقد مر أنهم يزولون بغيره والوجوب انما هو على الولي بان لا تزوجها حتى تنتفي العدة أي مدة العدة تأمل والمجنونة كالصغرة **(قوله عند زوال النكاح)** اورده على أن الرجعي لا يزول فيه النكاح إلا بانقضاء العدة فالاولى نهر بف البديع الماروي يدفع عنه أراد الصغرة اذ ليس فيه ذكر الزوم وأولى منه قول ابن كمال هي اسم لاجل شرب لا قضاء ما بقي من آثار النكاح أو الفرائض لشبهه عدة أم الولد ط **(قوله فلا عدة لزا)** بل يجوز تزوج المزني بها وإن كانت حاملاً لكن يمنع عن حق الوطئ حتى تضع والافتد به الاستبراء ط وسأني آخر الباب لوزوجت امرأة الغيرة دخل بها عالم بذلك لا يحرم على الزوج وطؤها لزا **(قوله أو شبهته)** عطف على زوال لاعلى النكاح لأنه لو عطف عليه لأقتضى أنها لا يجب الاعتد زوال شبهة وليس كذلك كذا في الجرح ومما رده الرد على الفسخ حيث سرح بعطفه على النكاح قلت أي لأن الشبهة التي هي صفة الوطئ السابق لا تزول عنه أذا زوالا لوجب به الحد ثم إذا اريد زوال شبهتها صح عطف أو شبهته على النكاح لمساقي من أن سيد العدة في النكاح الفاسد بعد التفرق من الثاني بينهما أو المتاركة وقد لا يزول منشؤها الذي هو النكاح الفاسد وفي الوطئ شبهة عند انتهاء الوطئ وانضاح الحال فافهم **(قوله زيادة أو شبهه)** أي بكسر الشين وسكون الباء وبفتحهما وكسر الهاءين ثابتهما خبر النكاح والشبه المثل **(قوله لبش لعدة أم الولد)** لأن لها فراساً كالخبرة وإن كان اضعف من فراسها وقد زال بالعق بجر **(قوله عقد النكاح)** أي ولو فاسدا بجر **(قوله بالتسليم)** أي بالوطئ **(قوله وما جرى مجراه)** عطف على التسليم والخبر يعود إليه والاولى العطف بأول لأن الثاني قد يكون باحدهما وهذا خاص بالنكاح الصحيح أما الفاسد فلا يجب فيه العدة بالوطئ كما مر في باب المهر وبأي قلت وما جرى مجراه ما لو استندت منه في فرجها كما يجتنب في الجرح وسأني في الفروع آخر الباب **(قوله أي صحجة)** فيه نظر فان الذي تقدم في باب المهر أن المذهب وجوب العدة للغلو بصحجة أو فاسدة وقال التدوير أن كان الفساد لما منع شرعي كالنوم وجبت وإن كان لما منع حسي كارتق أو تجب فكلام الشارح ليوافق واحداً من القولين اه ح قلت يمكن حله على الثاني يجعل المانع الشرعي كالعدم غير فسد لها فهي صحجة معه وانما الفساد المانع الحسي ويدل عليه قوله فلا عدة بخلو الفرق **(قوله وشروطها الفرقه)** أي زوال النكاح أو شبهته كما في الفسخ قال فالأضافه في قولنا عدة الطلاق إلى الشرط **(قوله وركنها حرمت)** أي لزومات كما مر عن الفسخ لا نفس التصريم أي أشياء لازمة للمرأة يحرم عليها تعديها وقوله ثابته أي بقدر مضاف أي أي سببها عند وجود شرطها والزم ثبوت الشيء بنفسه لأن ركن الشيء ما هيته تأمل **(قوله كرمه تزوج)** أي تزوجها غيره فانها حرمة عليها بخلاف تزوجها اختاً أو أربع سواها فانه حرمة عليه فلا يكون من العدة بل هو حكمها كما أفاده في الفسخ **(قوله وخروج)** أي حرمة خروجها من منزل طلقت فيه وسأني باقي الحرمان في فصل الحداد **(قوله وصحة الطلاق فيها)** لوجه لعل ركناً من العدة بل هو من أحكامها كما مشي عليه في الدور على أنه لا يتحقق في عدة البائن بعد البائن ولا في عدة الثلاث فذكره هنا سبق قلم والظاهر أنه أراد أن يقول وحكمها حرمان الخ فسبق قلته إلى قوله وركنها ويدل عليه تعبيره بقوله بآية بها فانه يناسب الحكم لا الركن وجعل هذه الحرمات أحكاماً متاعاً صاحب الدور وغيره أظهر من جعلها أركاناً كما مر فتدبر **(قوله وسكناها حرمة نكاح اختها)** أي من حكمها والمراد بالاخت ما شمل كل ذات رحم محرم منها وكثير من المسائل التي يربص فيها الرجل من حكم العدة ومنه صحة الطلاق فيها كما علت **(قوله ولو كناية تحت مسلم)** لأنها كالسنة حرمتها كزيتها وأمتها كما منها بجر واحترعوا لو كانت تحت ذمي وكانوا لا يدينون عدة كإسباقي منها آخر الباب **(قوله لطلاق أو فسخ)** تقدم في باب الولي تلمس ما فرق النكاح التي تكون فسخاً والتي تكون طلاقاً **(قوله بجميع أسبابه)** سئل الانساخت بخيار البلوغ

وأربع سواها اصطلاحاً (ترتيباً)
بإزاء المرأة (أولى الصغرة) (عند زوال النكاح) فلا عدة لزا (أو شبهته) كنكاح فاسد ومزوجة لغير زوجها وبسبب زيادة أو شبهه لبش لعدة أم الولد (وسبب وجوبها) عقد النكاح المتأكد بالتسليم وما جرى مجراه من موت أو خلوة أي صحجة فلا عدة بخلو الفرق وشروطها الفرقه (وركنها حرمت ثابته) كرمه تزوج وخروج (وصحة الطلاق فيها) أي في العدة وحكمها حرمة نكاح اختها وأنواعها حاض وشهر ووضع حل كما أفاده بقوله (وهي في حق حرة) ولو كناية تحت مسلم (تحريض الطلاق) ولو رجعي (أرواخ) بجميع أسبابه

والعق وعدم الكفاية وملاك أحد الزوجين الآخر والردة في بعض الصور والافتراق عن النكاح القاسد والوطئ بينهما تنقح لكن الاخير ليس فسخا ويرد على الاطلاق ففسخ نكاح المسبية بيناين الدارين والمهاجرة النامسلة اودتته فانه لا عدة على واحدة منهما ما لم تكن حاملا كما سيذكره المصنف آخر الباب تأمل وقيد في النثر بلاسة قوله وملاك أحد الزوجين الآخر بما اذا ملكته لاخراج ما اذا ملكها ~~الكن~~ ذكر الزاني بلعي ما يحل للعنف قبل الحداد وفي النسب ووفق بينهما السيد محمد بن السعد بانه اذا ملكها لا عدة عليها بل لغیره وأيضاً لا عدة عليها في المملوكة فاعتقته فزوجته على ما يفهم من كلامهم اهـ قلت وفي البحر واشترى زوجته بعد الدخول لا عدة عليها وتعتد لغیره فلا يزوجه الغیره ما لم تحض حيضين ولهذا الوطئها السيد في هذه العدة لم يقع لانها معتدة لغیره ولذا تحمل بملك الهين وغنامه فيه (قوله ومنه الفرقة الخ) رد على ابن كمال حيث قال للطلاق أو الفسخ أو الرفق فزاد الرفق وقال اعلم أن النكاح بعد غنامه لا يفسخ الفسخ عندنا فكل رفقة بغير طلاق قبل تمام النكاح كالفرقة بخيار بلوغ أو متى أو بعدم كفاية ففسخ بعد غنامه كالفرقة بملك أحد الزوجين للآخر أو بتقبل ابن الزوج ونحوه ورفع وهذا واضح عند من له خبرة في هذا الفن اهـ قال في النثر وهذا التفسير لم يزن عرج عليه والذي ذكره أهل الدار أن القصة ثمانية وأن الفرقة بالتقبل من الفسخ كما قدمناه (قوله أو حكاً) المراد به الخلوة ولو فاسدة ككافة وسأني (قوله استقطه) أي استقط المصنف قوله بعد الدخول حقيقة أو حكماً من منته الذي شرح عليه ط (قوله راجع للبيوع) أي لا أنواع المعتدة بالحيض والمعتدة بالانحر ولا بد أيضاً من ادعاء شهوة للوطء المحكمي ليفسخ عن قوله أو حكاً (قوله ثلاثة حيض) بالنصب على الطريقة أي في مدة ثلاث حيض ليلان كمكون مسمى العدة تزويجاً يلزم المرأة والرفع اغماي ناسب كون مسميها نفس الاجل لأن يكون أطلقها على المدة بمجازاً كما في دفع التقدير نهر (تنبيهه) لو انقطع دمها فعالجته بدواء حتى رأت مشرة في أيام الحيض أجاب بعض المشايخ بانه تنقضي به العدة كما قدمناه في باب الحيض عن السراج (قوله لعدم تجزى الحيضة) علمه لكون الثلاث كوامل حتى لو طلقت في الحيض وجب تكمل هذه الحيضة ببعض الحيضة الرابعة لكنهما لما لم تجزى اعتبرتا مهما صكهما تنقضى في كتب الأصول ردركن سباني في المتن أنه لا اعتبار لحيض طلقت فيه ومقتضاه أن ابتداء العدة من الحيضة التالية له وهو الانسب لعدم التجزى لتكون الثلاث كوامل (قوله فالاولى الخ) بيان الحكمة كونها ثلاثاً منع أن مشروعية العدة لتعرف براة الرحم أي خلوه عن الحمل وذلك يحصل بمرتين فينبغي أن حكمة الثانية طرمة النكاح أي لا طهارا رحمته واعتباره حيث لم يقطع ارمه بحضرة واحدة في الحرة والامة وزيد في الحرة ثلاثة لفضليتها (قوله كذا) أي كالحرة في كون عدها ثلاث حيض كوامل اذا كانت ممن تجزى درر وغيرها (قوله لان لها فراشا) أي وقد وجبت العدة بزواله فأنشبه عدة النكاح ثم اصابه عمر بنى الله عنه فانه قال عدة ام الولد ثلاث حيض كذا في الهداية ولان لها فراشا ثبت نسب ولدها منه بالسكوت لكنه اضعف من فراش الحرة ولذا اثنى النسب بمجرد الدخول بلا لعان حكى أن شمس الائمة لما خرج من السجن تزوج السلطان اثمات اولاده من خدامه الاراء فاستحسنه العلما وخطأ شمس الائمة بأن تحت كل خادم حرة وهذا تزوج الامة على الحرة فقال السلطان اعتقتهن واجدد العقد فاستحسنه العلما وخطأ شمس الائمة بأن عليهن العدة بعد الاعتاق وقبل ان هذا كان بسبب حسبه وأن القاضي أغراه عليه وأن الطلبة لما لم تمنع عنه منعوا عنه ككثيره فأملى المبسوط من حفظه (قوله ما لم تكن حاملا) فان كانت فعدهم الاربعة بحر (قوله أو أربعة) فان كانت فعدها ثلاثة أشهر بحر (قوله أو محضمة عليه) فلا عدة لوال فراشه قهستانى وأسباب الحرمة عليه ثلاث نكاح الغيرة وعده وتقبل ابن المولى فلا عدة عليها عوت المولى أو اعتاقه بعد تقبل ابنه كما في الخائسة بحر (قوله ولو مات مولاهما وزوجها الخ) أي بعد ما أعققها مولاهما واعلم أن هذه المسألة على ثلاثة أوجه الاول أن يعلم أن بين موتها أقل من شهرين وخمسة أيام فعلمنا أن تعده بأربعة أشهر وعشر لان المولى ان كان قد مات أولاً ثم مات الزوج وهي حرة فلا يجب موت المولى شي مؤثراً للوفاة عدة الحرة وان كان الزوج مات أولاً وهي أمة زواجها شهران وخمسة أيام ولا يلزمها موت المولى شي لانها معتدة الزوج في حال بلزمتها أربعة

ومنه الفرقة بتقبل ابن الزوج

نهر (بعد الدخول حقيقة

أو حكماً) استقطه في النثر

وجزم بان قوله الاق ان وطئت

راجع للبيوع (ثلاثة حيض

كوامل) اعدم تجزى الحيضة

فالاولى لتعرف براة الرحم

والثانية بارمة النكاح والثالثة

لفضيلة الحرية (كذا) عدة ام

ولد مات مولاهما أو اعتقها لان

لها فراشا كالحرة ما لم تكن حاملا

أو أربعة ومحضمة عليه ولو مات

مولاهما وزوجها ولم يد را الاول

تعتد بأربعة اشهر وعشر أو أبعد

الاصل بحر ولا تز من زوجها

لعدم تحقق حرميتها يوم موته

مطلب
حكاية شمس الائمة البرخسي

أشهر وعشرون وفي حال نصفها فلهما الاكثر احتياطاً ولا تتقبل عدتها على الاحتمال الثاني لما تقدمنا
 ثم لا تتقبل في الموت. الثاني أن يعلم أن بين موتيهما شهرين وخمسة أيام أو أكثر فاعلم أن عدتها أربعة أشهر
 وعشرون أثلاث حبض احتياطاً لأن المولى أن كان مات أولاً لم يربطها عدته لأنها تكون حرة وبعد موت الزوج
 يلزمها أربعة أشهر وعشرون لأنها حرة وإن مات الزوج أولاً لم يربطها شهران وخمسة أيام وقد انقضت عدتها من
 لا يتم موطنه وإن بينهما هذه المدة أو أكثر فموت المولى بعدهم واجب عليها ثلاث حبض فيجمع بينهما احتياطاً
 الثالث أن لا يعلم بين موتيهما ولا الأول منهما فكان لاؤل عدته وكأشاني عندهما كذا في المراجع وغيره يحرم
 وقبحه الثالث مذكور في ح عن الجسر فراجعهم وفي كلام الشارح إشارة إلى هذه الأوجه الثلاثة
 فأشار إلى الأول والثالث بقوله تعدت بأربعة أشهر وعشرون إلى الثالث عند قولها أو بأبعد الجليل (قوله)
 ولا عدّة على أمة وأم ولد) أي أنهما ماتوا لهما أو أعتقتهما لهما جميعاً بمجر وهذا يجوز قول المسنف
 كذا أم ولده (قوله) وكذا موطنه تشبهه أو نكاح فاسد) أي عدّة كل منهما ثلاث حبض وسيدكر
 المسنف هذه المسألة مرة ثانية وبأقوال الكلام عليها (المدينة) حكى في المبسوط أن رجلاً تزوج ابنته بنتين
 فأدخل النساء زوجة كل أخ على أخيه فأجاب العلماء بأن كل واحد يحتجب التي أصابها وتعتد التعداد إلى
 زوجها وأجاب أبو حنيفة رحمه الله تعالى بأنه إذا رضى كل واحد عوطاً به يطلق كل واحد زوجته ويعتد
 على موطنه ويدخل عليها الحال لأنه صاحب العدة فلهذا (قوله) ورجع العلماء الجواب (قوله)
 في الموت) إنما يجب عدّة الوفاة لأنها ما انفجبت بالظواهر الحزن على زوج عاتر حال الموت ولا زوجة هنا
 يحرم (قوله) تعان بالصورتين معاً) أي أن قوله في الموت والفرقة من شرط الموتى الموطوءة تشبهه أو نكاح
 فاسد (قوله) والعدّة في حق من لم تحض) شروع في النوع الثاني من أنواع العدّة وهو العدّة بأشهر وهو
 معطوف على قوله وهي في حق حرة فخص (قوله) حرة أم ولد) أي لا فرق بينهما فباسم أي من أن عدّة
 كل منهما ثلاثة أشهر وهذا في أم الولد إذا ماتت مولها أو أعتقها أما إذا كانت منكوبة فعدتها
 نصف ما للحرة في الموت أو الطلاق سواء دلت من تحض أو لا كما لم يمسس أي ثم إن أم الولد لا تكون
 الا كبيرة فتقوله لغير خاص بالمرة وقوله أو أكبر شاملاً لهما كما لا يخفى فافهم (قوله) بأن لم تبلغ تسعاً) وقبل سبعاً
 بتقديم السن على الباء الموحدة وفي الفتح والأثر لم يسمع وهذا بيان أقل سن يمكن فيه بلوغ الانثى وتبديد
 بغير تسع الفتح والجبر والتم لا يعلم منه حكم من وادسها على ذلك ولم تبلغ بالسن ونسب المراهقة وقد ذكر
 في الفتح أن عدتها أيضاً ثلاثة أشهر فلو أطلق الصغيرة فصرحاً بان لم تبلغ بالسن لعل المراهقة ومن درتها
 وهي من لم تبلغ تسعاً وقد يقال مراده إخراج المراهقة اختياراً لما ذكره في الجسر بقوله وعن الإمام
 الفضل أي أنها إذا كانت مراهقة لا تتعدى عدتها بالأشهر بل يوقف سألها حتى تنلهر هل حصلت من ذلك الوطئ
 أم لا فإن ظهر حملها اعتدت بالوضع والأصل الأشهر قال في الفتح ويعتد بزمان التوقف من عدتها لأنه
 كان لغيره حالها فإذا لم يظهر كان من عدتها اه قلت بمعنى إذا ظهر عدم حملها يحكم بمعنى العدة ثلاثة
 أشهر مضى ويكون زمن التوقف بعدها لغوا حتى لو تزوجت فيه مع عدتها وفي ثقات الفتح فرع في الخلاصة
 عدّة الصغيرة ثلاثة أشهر الا إذا كانت مراهقة فستق عليها ما لم يظهر فراجعها كذا في المخط اه من غير
 ذكر خلاف وهو حسن اه كلام الفتح لكن ينبغي الالتفات به احتياطاً قبل العقد بأن لا يعقد عليها الا بعد
 التوقف لكن لم يذكر وامتدة التوقف التي يظهر بها الحمل وذكر في الحاشية من يزوج البزاةية أنه يصدق
 في دعوى الحمل في رواية إذا كان من حين شرائها أربعة أشهر وعشراً أقل وفي رواية بعد شهرين وخمسة أيام
 وعليه عمل الناس اه ومضى في الحاشية على الاخرة ونهت عن المراد في مسائل التوقف بعد مضي
 ثلاثة أشهر فالأولى الأخذ بالرواية الأولى فإذا مضت أربعة أشهر وعشرون لم يظهر الحمل علم أن العدة انقضت
 من حين مضي ثلاثة أشهر (قوله) بأن بلغت سن الاياس) سيأتي تقديره في المتن وبأن تمام الكلام عليها
 (قوله) أو بلغت بالسن) أي خمس عشرة سنة ط من العناية ومثلها ولو بلغت بالانزال قبل هذه المدة
 وقوله ولم تحض شاملاً لما إذا لم تردها أصلاً ورأتها وانقطع قبل تمام خال في الجسر عن الشارح بلغت
 فترأت يومادها ثم انقطع حتى مضت سنة ثم طلقها فعدتها بالأشهر اه وسيدكر الشارح عن الجهر أنها

قول المحقق وأم ولد مساوية ومدم
 كما هي عبارة الشارح اه

مطلب
 حكاية أبي حنيفة في الموطوءة وبشبهه

ولا عدّة على أمة ومديرة كان
 بطأها بالعدم النراش جوهرة
 (و) كذا (موطوءة) بنسبه
 كزفونة لغير نعلها (أو نكاح)
 فاسد كزفون (في الموت والفرقة)
 يتعلق بالصورتين معاً (و) العدة
 (ث) حق (من لم تحض) حرة
 أم أم ولد (الغفر) بأن لم تبلغ تسعاً
 (أو أكبر) بأن بلغت سن الاياس
 (أو بلغت بالسن) وخرج بقوله
 (ولم تحض) الشابة الممثلة بالظهر

مطلب
 في عدّة الصغيرة المراهقة

انما بلغت ثلاثين سنة ولم تحص حكم باباسها وبأق سانه (قوله بان حاضت) أي ثلاثة أيام مثلاً (قوله
ثم امتدت طهرها) أي سنة أو أكثر بجر (قوله من انتضاتها تسعة أشهر) تسعة منها مدة الإياس
وثلاثة منها لعمدة ورايت بخط شيخنا الساجي أن المعتقد عند المالكية أنه لا بد لوفاء العدة من سنة
كاملة تسعة أشهر لمدة الإياس وثلاثة أشهر لانقضاء العدة قلت ولذا عير في الجمع بالحوال (قوله فلا يفتي به)
اعترض بانه قول مالك والتقليد جائز بشرط عدم التلقين كما ذكره الشيخ حسن الشرنبلالي في رسالة قبل
ومع التلقين كما ذكره الملا ابن فزوخ في رسالة قلت ما ذكره ابن فزوخ رده سيدي عبد الغني في رسالة خاصة
والقليد وان جائز بشرطه فهو للعامل لنفسه لا للمفتي فيه فلا يفتي بغير الراجح في مذهبه لما قدمه الشارح في رسم
المفتي يقول وحاصل ما ذكره الشيخ قاسم في تصحيحه أنه لا فرق بين المفتي والقاضي الآن المفتي مخبر عن الحكم
والقاضي ملزم به وان الحكم والفتيا بالقول المرجوح جهل وخرق للاجماع وان الحكم المفتي باطل بالاجماع
وان الرجوع عن التقليد بعد العمل باطل اتفاقاً فالخبر وقدما الكلام عليه هناك فافهم (قوله وجب أن
يقول الخ) هذا معنى على قول بعض الأصوليين لا يجوز تقليد الفضول مع وجود الفاضل بيني على ذلك وجوب
اعتقاد أن مذهب صواب يحمل الخطأ وأن مذهب غيره خطأ يحمل الصواب فإذا استل عن حكم لا يجب الإجماع
صواب عنده فلا يجوز أن يجيب بمذهب الغير وقد منافي دياحة الكتاب تمام الكلام على ذلك (قوله
نم لو قضى مالكي بذلك نفذ) لأنه مجتهد فيه وهذا كله رد على ما في البرازية قال العلامة والقوى في زماننا
على قول مالك وعلى ما في جامع النصولين لو قضى فاضل بانقضاء عتبات بعد معنى تسعة أشهر نفذ اه لان المعتقد
أن القاضي لا يصح قضاؤه بغير مذهب خصوصاً قضاء زماننا (قوله امتدت) بالتوين ونصب طهرها على
التمييز (قوله وفاعدة) بقصر وفالضرورة وهو مبتدأ خبره قوله تسعة أشهر بالمدلة لدل جواب الشرط
الذي هو ان مالكي يشترط يعني ان حكم القاضي المالكي بتقدير التسعة أشهر لامتدة الطهر كان هذا المقدار
عدها ومن بعده أي من بعد قضاء القاضي المالكي بهذا المقدار لوجه لتفض القاضي الحنفى حكمه
لأنه قد قبل مجتهد فيه فتقضى ورفع الخلاف اه وفي بعض النسخ ان مالكي يقر بإبطاله لكن قد علمت أن المعتقد
عند المالكية بتقدير المدة بحول ونقله أيضاً في البحر عن المجموع معزيا لما لا (قوله هكذا يقال)
يعني ينبغي أن يقال مثل هذا القول الخالي من نقد واعتراض ينظر به عليه لا كما قال بعضهم من أنه يفتي به
للضرورة اه قلت لكن هذا ظاهر إذا أمكن قضاء مالكي به أو تحكيمه أمامي بلاد لا يوجد فيها مالكي
بحكمه فالضرورة متحقة وكان هذا الوجه مأموراً عن البرازية والفصولين فلا رد قوله في البرازية لا داعي الى
الافتاء بقوله نعتة أنه خطأ يحمل السواب مع امكان الترافع الى مالكي بحكمه اه تأمل واهذا قال
الزاهدی وقد كان بعض أصحابنا يفتون بقول مالك في هذه المسألة للضرورة اه ثم رأيت ما يجنبه بعينه ذكره
محمي مسكين عن السيد الجوى وسيأتي نظيره هذه المسألة في زوجه المفقود حيث قيل انه يفتي بقول مالك
أنها نعتة عتة الوفا بعد معنى أربع سنين (قوله وأما عتة الحضيض) الاولى أن يقول نعتة الدم
أو المستحاضة والمراد بها التحيرة التي نسبت عاتها ولا ما إذا استقر بها الدم وكانت تعلم عادتها فما تتردى الى
عادتها كما في البحر (قوله فالفتي به الخ) حاصلة أنها تنقض عتبات تسعة أشهر وقيل ثلاثة (قوله
والاخيلايام) في الخط اذا اتفق عتة الطلاق والموت في غرة الشهر اعتبر الشهر والشهور بالاهل وان نقصت
عن العدد وان اتفق في وسط الشهر فعند الامام يعتبر بالايام فتعتمد في الطلاق بتسعين يوماً في الوفا عتاة
وثلاثين وعنده ما يكمل الاول من الاخير وما بينهما بالاهل ومدة البلاء والعين أن يكمل ثلاثاً بربعة أشهر
والاجارة سنة في وسط الشهر وسن الرجل انما ولد في أثناء يوم صوم الكفارة اذا شرع فيه وسط الشهر على
هذا الخلاف اه وقد مناع المجتبي تأجيل العتة اذا سكن في أثناء الشهر فانه يعتبر بالايام اجماعاً
بجر ثم قال في الصغرى أن اعتبار العتة بالايام اجماعاً انما الخلاف في الاجارة واستشكله القهستاني
بأن الاول هو المذکور في المحيط والحاشية والمربوط وغيرها (قوله في الكل) يعني أن التيسيد
بالوطني شرط في جميع ما مر من مسائل العدة بالحضيض والعتة بالاهل شهر كما فاده سابقاً بقوله راجع للجمع
(قوله ولو فاسدة) أطلقها ففعل ما اذا كان فسادها مانع حتى أو شرعى وهذا هو الحق كما بناء عند قوله

مطلب
في الافتاء بالضعيف

بان حاضت ثم امتدت طهرها فتعتمد
بالحضيض ان أن تبلغ سن الإياس
بجوهره ونسبها وما في شرح
الوجهانية من انتضاتها تسعة
أشهر غريب يخالف لجمع
الروايات فلا يفتي به كيف
وفي نكاح الخلاصة لو قيل الحنفى
مامذهب افمام الزنا فني في كذا
وجب أن يشول قال أبو حنيفة
كذا ثم لو قضى مالكي بذلك نفذ
كما في البحر والهر وقد انطعمه شيخنا
الحبر الرمي سامان التفسد
فتنازل

لمتدة طهرها تسعة أشهر
وفاعدة ان مالكي يشترط
ومن بعده لوجه لتفض هكذا
يقال لا نقد عليه ينظر
وأما عتة الحضيض فالفتي به كما في
حضيض الفتى فتدبر طهرها بشرين
فستة أشهر للأطهار وثلاث
حضيض بشهر احتياطاً (ثلاثة
أشهر) بالاهل ولو في الغرة والا
في الايام بجر وغيره (ان وطنت)
في الكل ولو حكم كالمطلوعة ولو فاسدة

بصحته اه ح (قوله كما مر) أي في باب المهر لا في هذا الباب فإن الذي قدّمه فيه التعبد بالصحة ط (قوله ولو رضعها الخ) فيه مساحاة لأن الكلام فبين وطئت والرضيع لا يأتى منه وطء زوجته فكان الأولى أن يقول ولو غدر مراهق وعبارة النفس تجب العدة بدخول زوجها العلقى المراهق وفي أحاديث الجاني في قول أي حنفية وأبي يوسف إن المهر والعدة واجبان بوطئ الصبي وقول محمد يجب العدة دون المهر ثم قال ولا خلاف بينهم لأنهم أجازوا في مراهق يتصور عنه الألفاق أي أن تعلق منه أي يتحبل ومحمد أجاب فيمن لا يتصور منه لأن ذكره في حكمه أصبغه اه وذلك في الحرز بل إنهم صرحوا بفساد خلوه وبوجوب العدة بالخلوة الفاسدة الشاملة للخلوة للصبي وبوجوب العدة إذا وطئها به مكاح فاسد فكذا الصحيح بالأولى ثم قال بفاسده أنه كالبالغ في الصحيح والفاسد وفي الوطئ يشبه في الوفاة والطلاق والتفريق ووضع الحمل كالباختنى فيلخص اه ومساءلة عدة زوجته بوضع الحمل تأتي قريبا وصورة الطلاق الموجب لعدتها بعد الدخول أن يكون ذميا قبلت زوجته وبأنه عليه عن الاسلام وأن يحتل بها في صغره ووطئها في كبره وصورة التفريق أن يدخل بها بعد فاسد (قوله والعدة للموت) أي موت زوج المرأة ما لا معة فأتى حكمها بعده (قوله كما مر) أي قريبا (قوله من الأيام) أي واللبالي أيضا كما في الجنبى وفي غير ذلك أذكر أي غير لبالي مع عشرة أيام من شهر خامس وعن الأوزاعي أن المقدّر فيه عشر لبالي لدلالة حذف النساء في الآية عليه فاما التزوج في اليوم العاشر قلنا أن ذكر كل من الأيام واللبالي بصيغة الجمع لفظا أو تقديرًا يقتضى دخول ما يوازيه استقراء اه ومثله في النسخ مما مر عن الأوزاعي عزاء في الخمانية لأم الفضل وقال أنه أحوط لأنه يزيد بله أي لو مات قبل طالع التعير فلا بد من معنى اللبالي بعد العاشر وعلى قول العاتية تنقضى بغروب الشمس كما في الجبر وفيه نظر بل هو مساو لقول العاتية لما علمت من التقدير بعشرة أيام وعشر لبالي وقد ينقض عن قوله لم يفرض الموت بعد الغروب فكان الأحوط قواهم لا قوله (قوله بشرط بقاء النكاح صحيبا إلى الموت) لأن العدة في النكاح الفاسد ثلاث حبض للموت وغيره كما مر قال في الجبر واهذا فتد أن المسكاتب لو اشترى زوجته ثم مات عن وفاء لم يجب عدة الوفاة فإن لم يدخل بها فلا عدة أصلا وإن دخل فولدت منه تعدت بحضتين ففساد النكاح قبل الموت وإن لم يترك وفاء تعدت بشهرين وخمسة أيام عدة الوفاة لأنها ما كان للموت كما في الخمانية (قوله ولو صغيرة) الأولى ولو كبرية لأن المراد أن عدة الموت أربعة أشهر وعشر وإن كانت من ذوات الحيض فن كانت من ذوات الأشهر بالأولى تأتى (قوله تحت مسلم) أمالو كانت تحت كافر لم تعد إذا اعتقدوا ذلك كما سيذكره المصنف (قوله ولو عبدا) أي ولو كان زوج المرأة عبدا (قوله فلم يخرج عنها إلا الحامل) فإن عدتها للموت وضع الحمل كما في البحر وهذا إذا مات عنها وهي حامل أمالو حلت في العدة بعد موته فلا تغير في الصحيح كما يأتى قريبا (قوله وعم كلامه ثمّة الطهور الخ) الظاهر أن محل ذكر هذه المسألة عند ذكر مسألة الشابة الممتدة الطهور يعنى أنها مثلها في أنها تعد للطلاق بالحيض إلا بالشهر وأما ذكرها فلا محل لأن التي ترى الدم تعد للموت أربعة أشهر وعشر فغيرها تعد بالأشهر ولا بما يضر بالأولى إذ لا دخل للحيض في عدة الوفاة وأيضا قوله فلم يخرج عنها إلا الحامل مبرح في ذلك ثم رأيت الرضى أقاد به من ذلك وقد منعان السراج ما ينفد بحث السراج وهو أن الموضع إذا عالج الحيض حتى رأت صفرة في أيامه تنقضى به العدة فأقاد أنه لا بد من حيض الموضع ولو بجذبة الدوا أو مخرج منه ما في الجمعي قال أصحابنا إذا أخر حيض المطلقة لعاراض أو غيره بقيت في العدة حتى تحيض أو تنفخ حذالاس اه (قوله وفي حتى أمية) أطلقها لتشمل الزوجة القنة وأم أولادها والمدة والمكاثبة والمستعانة عند الإمام ولا بد من قبض الدخول في الأمة إلا في المتوفى عنها زوجها بحر وقد بارزوجة لأنها لو صكت أنت موطوءة تلك البين لا عدة عليها إلا إذا كانت أم ولد مات عنها سيدها أو أعتقها فعدت ثلاث حبض كما مر (قوله لعدم التحيز) يعنى أن الرق منصف ومقتضاه لزوم حيضة ونصف لئسكن الحيض لا تحيز في وجبت حفتان (قوله إطلاق أوفسح) أو نكاح فاسد أو وطن يشبه قهستاني (قوله نصف الحزرة) أي شهر ونصف في طلاق ونحوه وشهران وخمسة أيام في الموت (قوله وفي حتى الحامل) أي من نكاح ولو فاسد فلا عدة على الحامل من زمانا أصلا بحر (قوله مطلبا) أي

مطلبا
في عدة زوجة الصغرى

مطلبا
في عدة الموت

كما مر ولو رضعها تجب العدة لا المهر
قصة (و) العدة (للموت أربعة
أشهر) بل لا هله لو في الغزاة كما مر
(وعشر) من الأيام بشرط بقاء
النكاح صحيبا إلى الموت (مطلقا)
وطئت أولا ولو صغيرة أو كائنية
ثبت مسلم ولو عبدا فلم يخرج عنها
الإحامل قلت وعم كلامه مجمدة
الطهر كالمرضع وهي واقعة الفتوى
ولم أرها إلا ن فراجع (وفي)
حق (أمة لم تحيض) الطلاق أوفسح
(حفتان) لعدم التحيز (وفي)
(أمة لم تحيض) الطلاق أوفسح
(أومات عنها زوجها نصف الحزرة)
القبول النصف (وفي) حق
(الحامل) مطلبا

سواء كان عن ملاقاة أو فاقاة أو تاركه أو وطئ بشبهة نهر (قوله ولو أمة) أي منكوبة سواء كانت قنفذة أو مدبرة أو مكاتبه أو أمة ولد أو مستبعة ط عن الهنذية ومثل المنكوبة أمة الولد أمانات عن سبدها وأعتقها كما في كذا في النكاح (قوله أو كاتبة) لم يقل تحت مسلم كما قال في سابقه إذ لا فرق هنا بين كونها تحت مسلم أو ذمي على ما ساق في المتن (قوله أو من زنا الخ) ومثله ما لو كان الحمل في العدة كافي القهستاني والدور المتبقي وفي الحاشي الزاهدي إذا حلت المعتدة ولدت تنقضي به العدة سواء كان من المطلق أو من زنا وعنه لا تنقضي به من زنا ولو كان الحمل من كذا فاسد وولدت تنقضي به العدة وإن ولدت بعد المتاركة لا قبلها اه لكن يأتي تريا فيمن حملت بعد موت زوجها الصبي أن لها عدة الموت فالمراد بقوله إذا حلت المعتدة عدة وفاة الطلاق بقربة ما بعده تأمل ثم رأيت في التهرند مسألة الفار الآتية قال واعلم أن المعتدة لو حملت في عتبتها ذكر الكرخي أن عتبتها موضع الحمل ولم تفصل والذي ذكره محمد أن هذا في عدة الطلاق أما في عدة الوفاة فلا تارة من الحمل وهو الصحيح كذا في البدائع اه وفي الجرح التارخائية المعتدة عن وطئ بشبهة إذا حلت في العدة ثم وضعت أنقذت عتبتها وفيه عن الحاشية المتوفى عنها زوجها إذا ولدت لا كمن سبقتين من الموت حكمهم بانقضاء عتبتها قبل الولادة بسنة أو شهرين أو بضعة أشهر أو بضعة أشهر لا كمن سبقتين من الموت وحلت منه (قوله بأن تزوج حبلى من زنا الخ) أفاد أن العدة ليست من أجل الزنا تقدم أنه لا عدة على الحامل من زنا أصلا وإنما العدة موت الزوج أو طلاقه قال الرحي وبعلم كون الحمل من زنا لا دلتها قبل ستة أشهر من حين انعقد (قوله ودخل بها) هو قيد للموتوفى عنها الماتر أن عدة الوفاة لا يشترط لها الدخول ودخولها بها بالخلوة أو بوطئها مع حرمة لأنه وإن جاز نكاح الحامل من زنا لا يحل وطؤها رحي ونقل المسألة في الجرح البدائع بدون قيد الدخول (قوله ودفع جالها) أي بلا تدبير عدة سواء ولدت بعد الطلاق أو الموت يوم أو أقل جوهره والمراد به الحمل الذي استبان بعض خلقه أو كذا فإن لم يستبين بعضه لم تنقض العدة لأن الحمل اسم لطيفة متغيرة فإذا استكان مخفية أو علقته لم تتغير فلا يعرف كونها متغيرة يتبين إلا باستبان بعض الخلق يخرج عن المحيط وفيه أنه أثبت أنه لا يستبان إلا في مائة وعشرين يوما وفيه عن الجنب أن المستبين بعض خلقه يعتبر فيه أربعة أشهر وأيام الخلق ستة أشهر وقدمنا في الحضانة استحكال صاحب الجرح لهذا بأن المشاهد ظهو والخلق قبل أربعة أشهر فالظاهر أن المراد تنقيح الروح لأنه لا يكون قبلها وقد سنا غامه هناك (قوله لأن الحمل الخ) علة لتقدير اللفظ الجميع فلو ولدت في بطنها آخرت تنقضي العدة بالآخر وإذا سقطت سقطت استبان استبان بعض خلقه انقضت به العدة لأنه ولد أو فلا (قوله خروج أكثر الولد كالكل الخ) هذا ينافي في تفسير جميع في قوله وضع جميع جالها إلا أن يراد جميع الأفراد لا جميع الأجزاء وقد يقال إن قوله لا في جالها للزواج ينقضي عدم انقضاء عتبتها بخروج أكثر وفيه أنها لو لم تنقض لبعثت مرأيتها قبل خروج باقيه فالمراد أنها تنقضي من وجه دون وجه وذلك قال في البحر وقال في الهارونيات لو خرج أكثر الولد لم تنقض الرجعة وحلت للزواج وقال مشايخنا لا تحل للزواج أيضا لأنه فلم مقام الكل في حق انقطاع الرجعة احتياطا ولا يقوم مقامه في حق حلها للزواج احتياطا اه (قوله في جميع الأحكام) أي في انقطاع الرجعة ووقوع الطلاق والعق المعلق بولادتها صريح ورثه لنفسه فلا تنقض ولا تنصوم هذا ما يقتضيه الإطلاق (قوله ولو لمع الأقل) في بعض النسخ ولا مع الأقل بالنافقة وهي العواص وعبارة البحر وخروج الرأس فقط أو مع الأقل لا اعتبار به وذكر قبله عن الزوائد تفسير البدن بأشمن من الأنثى إلى المنكبة ولا يعتد بأشمن ولا بأشمن أي فقط (قوله فلا قصاص بقطع) بل وفيه الدية بجر (قوله ولا يثبت نسبه الخ) أي لحيات المائنة المدخولة بولادته فخرج أنه لا في من سبقتين بخرج السابق لا كمن لم يلزم حتى يخرج الرأس ونصف البدن لأقل من سبقتين بجر (قوله ولو كان زوجها) لو وصليته وهو مائة على قوله وضع جالها (قوله غير مرأى) أي لم يبلغ ثلثي عشرة سنة قهستاني (قوله وولدت لأقل الخ) أي لا يثبت وجود الحمل وقت الموت (قوله في الأصح) مقابله ما روى شاذ عن الثاني أن لها عدة الموت نهر (قوله بأن ولدت لأصف حول فأكثر) وقيل لا كمن سبقتين بولادته بئس فتح (قوله لعدم الحمل عند الموت) أي لعدم تحقق وجوده فلم تكن من إولات الاحتمال (قوله في حاله) أي حال موت

ولو أمة أو كاتبة أو من زنا
سبقتين من زنا ودخل بها ثم مات
أو طلقها أو اعتد بالوضع جواهر
الفتاوى (وضع) جميع (حاملها)
لأن الحمل اسم لجميع ما في البطن
وفي الجرح خروج أكثر الولد كالكل في
جميع الأحكام لا في حالها للزواج
احتياطا ولا عدة بخروج الرأس
ولو لمع الأقل فلا قصاص بقطع
ولا يثبت نسبه من المائنة المدخولة
من سبقتين بولادته لا كمن
كان (زوجها) الميت (صغير)
غير مرأى روي ولدت لأقل من نصف
حول من موته في الأصح عموم
آب وولات الاحتمال (وفي من
حملت بعد موت النكبة) بأن
ولدت لنصف حول فأكثر (عدة
الموت) أجماعا لعدم الحمل حين
الموت (ولو نسب في حاله)

الصبي أو حالي وجود الحمل عنده موته وحده موته بعده (قوله إذا لامه للصبي) أي فلا يتصور منه العلوق
 وانما ثبت نسب ولده المشرق من مغربية إقامة للقدم مقام العلوق لتصوره حقيقة بخلاف الصبي كما في الجبر
 (قوله نعم ينبغي الخ) عبارة الفتح ثم يجب كون ذلك الصبي غير مراهق أما المراهق فيجب أن يشبه النسب منه
 الا اذا لم يمكن أن يثبت بان جات به لاق من سنة أشهر من العقد اهـ وأيدى في الجبر بقوله لو لم يذو هذا المسألة
 الحاكم الشهد في الكفاي بما اذا كان مضجعا اهـ ولا ينبغي أن يفتهم الرواية معتبر فافهم (قوله
 أو تبلغ حد الاناس) يعني فتعند بالاشهر بعد موته فإنه مناف لقوله تعالى وأولات الاحمال الآية فتأمل
 ح قلت وفي حاشية الجبر الشيخ خبر الدين لا معنى لتأويل بالانقضاء مع وجوده لا شغالي الرحم به كذا في كتب
 الشافعية قال الرمي في شرح المنهاج ولولم تواسمتر أكثر من أربع سنين لم تنقض الابوضعه لعدم الآية
 كما في في الوالد والملاية بنشر رها بذلك وقال ابن قاسم في حاشية شرح المنهاج قال شيخنا الطبري أفتى
 جماعة عمر نابا توقف على خروجه والذي أقوله عدم التوقف إذا أيس من خروجه لتنتزحها بمعها من
 التزوج اهـ ولا ينبغي من قواعدنا دفع ما قلناه فاعلم ذلك اهـ ملخصا وبه يظهر أن المراهق من قوله أو تبلغ حد
 الاناس هو الاناس من خروجه وهل المراهق منه نهاية عند الحمل وهو أربع سنين عند الشافعية وستان عندنا
 أو أعظم من ذلك محتمل والذي ينبغي العمل بما قاله الجماعة لموافقته صريح الآية (قوله وفي حق امرأ القصار
 الخ) معطوف على قوله سابق في حق حرة تجوز ومتعلق بما تعلق به وهو الغيرة العائد على العدة وقوله
 من الطلاق متعلق به ولو قال للطلاق باللام لكان أظهر والمراد امرأ القصار من أنها في مرضه بغير رضاها
 بحيث صار قارأ ومات في عدها فذهب إلى بعد الاجلين عندها خلافا لابي يوسف لانه وان انقطع النكاح
 بالطلاق حقيقة لكنه باق حكمي حتى الارث فيجمع بين عدة الطلاق والوفاء احتسابا وبما في الفتح قلت
 وهو صريح في أنه لو أنها في مرضه بغير رضاها بحيث لم يصر فارا بعد عده الطلاق فقط وهي واقعة الفتوى فلتفظ
 وخرج أيضا ما لو طلقها بائنا في صحته ثم مات لا تنقل عدها ولا ترث انفا فاصرح به في الفتح لانه ليس قارأ
 ان مات وهي في العدة) بأن لم تحض ثلاثا بل موته فان حاضت ثلاثا قبله انقضت عدها ولم تدخل تحت المسألة
 لانه لا مبرأ لها الا اذا مات قبل انقضاء العدة وقد أشكل ذلك على بعض حنفية العصر لعدم التأمل بغير
 (قوله من عده الوفاة الخ) بيان لا بعد الاجلين في بانية لا متعلقة بأبعد ط (قوله احتسابا) علمت وجهه
 (قوله وفيه قصور) لان قوله منها ثلاث حيز يقتضي أنه لا بد أن تكون الحيز الثلاث أو بعضها مدة
 الاربعة اشهر وعشر (قوله حتى تبلغ الاناس) فاذا بلغت سن الاناس تعسدا لا شهر كما صرح به في الفتح
 أيضا فافهم (قوله وقيد بالسائ الخ) حاصل المسألة أن الزوج اذا طلق زوجته طلاقا رجعا في صحته
 أو مرضه ودخلت في عده الطلاق ثم مات والعدة باقية تنقل عدها إلى عدة الموت اجبا لانها حينئذ زوجته
 وترث منه أما اذا كانت منقضية لم تكن زوجته فلا يجب عليها جونه شي ولا ترثه وكذا لو طلقها بائنا في صحته
 ثم مات في عدها كما مر ثم لا ينبغي أن امرأ القصار هي التي طلقها بائنا في مرضه ومات في عدها فلو كان
 رجعا لم تكن كذلك فتأمل المصنف تعالى للذكر وغيره والمطلقة الرجعي عطفها على قوله من البائ يقتضي
 أن امرأ القصار تارة يكون طلاقا بائنا وتارة رجعا وان حكم طلاقها البائ مأمرا وهذا حكم طلاقها الرجعي
 ولا ينبغي أن مطلقة الرجعي لو سميت امرأ القصار لهم منه لوازم باطله ذكرها في الشرع لئلا يلفها
 رسالة خاصة وذكر أن هذا الإيهام وقع في كثير من الكتب وحكم عليها بالخطا ولا ينبغي أنه ليس فيها سوى
 المسامحة في العطف على امرأ القصار اعتمادا على ظهور المراد لإجل الاختصار وليس في عن التقيد بجونه
 في العدة (قوله والعدة) مبتدأ أخيره قوله ثم وأشير به إلى أنها لا يجب عليها أن تستأنف عدة حرة
 بل انتقلت عدها إلى عده الحرارت حتى على ماضى وتكمل ثلاث حيز أو ثلاثة أشهر ان كانت ممن لا تحيض
 فافهم وأفاذ قوله اعتقت في عدة رجعي أن العتق بعد طلاق الزوج أذ لو كان قبله لم يهأهدة الحرة ابتداء
 وان هذه عدة طلاق لا تختل لانها لو كانت أم ولد أو أميتها وهي منكوسة الغيرة لا عدة عليها لكونها محرمة
 عليه كما مر وأفاذ أن العدة باقية ولو اعتقها بعد انقضاء عدها أو مات زوجها ثلاث حيز كما مر لانها عادت
 فرأشاله كما يعلم من الجوهرة (قوله فمصلحة أمه) أي حيزتين أشهر ونصف أو شهرين وخمسة أيام

إذا لامه للصبي نعم ينبغي موته من
 المراهق احتسابا ولو مات في بطنها
 ينبغي بقاء عدها إلى أن ينزل أو تبلغ
 حد الاناس نهر (وفي حق) امرأ
 القصار من الطلاق (السائ) ان
 مات وهي في العدة (أبعد الاجلين
 من عدة الوفاة وعدة الطلاق)
 احتسابا بأن تر بص أربعة أشهر
 وعشر من وقت الموت فيها ثلاث
 حيز من وقت الطلاق يعني وفيه
 قصور لانها لم تر فيها شيئا بعد
 بعد هاتلات حيز حتى لو امتد
 طهرها بقي عدها حتى تبلغ
 الاناس فغ (و) قيد بالبائ لان
 (المطلقة الرجعي مالموت) اجماعا
 (و) العدة (فمن اعتقت في عدة
 رجعي لا) عدة (البائ) ولا
 (الموت) ان تم (عدة حرة)
 (ولو) اعتقت (في أحد) أي
 البائ أو الموت (فلا عدة أمه)

الآخرين وقد تنقل العدة سنا
 كأمة صغيرة منكوحة طلقت
 رجعيًا فعدت بشهر ونصف
 فحاضت فمجرد حيتين فاعتقت
 نسبه المثلثا فمدها لالاباس
 نصبر بالاشهر فعددها نصبر
 بالخص فحاضت زوجها نصبر أربعة
 أشهر وعشرا (أبسة اعتدت
 بالاشهر ثم عددها) على جازي
 عادتها أربع حبات من زوج آخر
 بطلت عدتها وقد عددها
 (و استأجبت بالخص) لأن شرط
 الخلفه تحقق الاباس عن الأصل
 وذلك بالجزء الدائم الى الموت وهو
 ظاهرا رايه كافي في اغايه واختاره
 في الهداية فتم في المسبر اليه قاله
 في البحر بعلمه بكيفية ستة أقوال
 معجمة وأقره المصنف لكن
 اختار الهنسي ما اختاره الشهيد
 أنها رائه قبل تمام الأشهر
 استأنفت لادها قلت وهو
 ما اختاره صدر الشريعة ومثلا
 خسرو والبالقاني وأقره المصنف
 في باب المخص وعلمه بالنكاح جائز
 وتعذ في المستقبل بالخص كما يحصيه
 في الخلاصة وغيرها وفي الجوهرة
 والنجتي أنه الصحيح المختار وعلمه
 الفتوى وفي تجميع القدرى
 وهذا التجميع أولى من صحيح
 الهداية وفي النهرا أنه أعد الروايات
 وتمامه فيما علمته على المتن
 (والصغيرة) لوحاضت بعد تمام
 الأشهر (لا) تستأنف الا اذا
 حاضت في أثناءها) فتستأنف
 بالخص (لا تستأنف) العدة
 (بالشهرة من حاضت حيضة)
 أو ننتين (ثم ابست) تحسروا
 عن الجميع بين الأصل والبدل
 (والاباس سنة لروية وغيرها
 خمس وخمسون) عند الجمع ورواها

بالإغلاب الى عدة الحرة فهستأنف (قوله لبقاء النكاح في الرجعي) بيان للقول وهو أن النكاح قائم
 من كل وجه بعد الملاقاة الرجعي وبالعق بطل ملك الزوج عليه والمثلث الكامل مقدرة شرعا بثلاث
 حضض بخلافه بعد السنين أو الموت (قوله وقد تنقل العدة سنا) جعلها سنا باعتبار المنقل عنه والا
 قال لا تنقلات خمس أفاده ط (قوله طلقت رجعيًا) قيد بالرجعي ليكن انتقالها بالعق وبالموت وقد سفي
 ذلك على محض مسكين أفاده ط (قوله فحاضت) أي قبل تمام المعدة وكذا يقال فيما بعده ط
 (قوله نصبر ثلاثا) أي تنقل الى عدة الحرة ثلاثا فلا طهارة الرجعي كما عجلت (قوله لالاباس) أي الى أن
 وصلت الى سن الاباس (قوله نصبر بالاشهر) ولا يعتبر بالابام التي وجهت حال الصغر قبل حدوث الحيض
 ط (قوله فعددها) ومثله ما لو حبت ولو ذكره لاسد في المثلث أنواع العدة الثلاثة وهي العدة بالخص
 وبالشهر ووضع الجل الحصى لومات زوجها التي عدتها موضع الجل ولا تنقل الى الأشهر (قوله نصبر
 بالخص) معنى على أحد الأقوال الآتية (قوله نصبر أربعة أشهر وعشرا) لانها بعد الرجعي فلها
 عدة الموت كما مرقت وقد اشتمل هذا المثالي على عدة الصغيرة والكبيرة والامة والحرة والخاصة والابسة
 والمخلقة والموتى عنها زوجها والمعتقة ويزاد عاترة وهي الحبي على ما ذكرنا (قوله ثم عددها) أي
 في أثناء الأشهر أو بعد حيايل عليه قوله أو حبلت من زوج آخر فان حملها منه لا يكون الا بعد الأشهر ويدل
 عليه أيضا بما قبله وهو قوله لكن اختار الهنسي الخ اه ح (قوله على جازي عادتها) مقتضا اعتبار
 عادة نفسها وهذا أحد أقوال وهو غير المعتقد فالاولى التعبير بقوله على العادة كافي في الهداية قال في البحر
 واختلوا في معنى قوله اذا رأت الدم على العادة فقبل معناه اذا كان سائلا كثيرا احترازًا عما اذا رأت له
 يسيرة وقبل معناه ما ذكر أن يكون أجرا أو سودا أو لاصف أو أخضر أو برة قبل معناه ان يكون على العادة
 الجارية حتى لو كان عادتها قبل الاباس أصغر ورأته كذلك انتقض كذا في التبع ومرسح في المراج بأن الفتوى
 على القول اه والاخير هو ما ذكره الشارح فافهم (قوله لأن شرط الخلفه) أي خلفه الأشهر
 عن الحيض والطف هو الذي لا يصار اليه الا بعدة مذكور في الأصل كالتدبير في الفتوى وما لا بدل كالسبع على
 الخفين فلا يشترط فيه ذلك أفاده ط (قوله ستة أقوال معجمة) أحد ما ينتقض مطلقا واختاره في الهداية
 الثاني لا ينتقض مطلقا واختاره الاستيعابي في الثالث ينتقض ان رآته قبل تمام الأشهر لا بعدها وأقره في البدر
 الشهيد وفي النجتي وهو الصحيح المختار للفتوى الرابع ينتقض على رواية عدم التقدير لالاباس التي هي ظاهر
 الرواية فاعلمت الامر على نظمها فحاضت تبين خطأها ولا ينتقض على رواية التقدير له واختاره في الإيضاح
 وانضم عليه في الخاتمة وجرم بها القدرى والجصاص ونصرو في البدائع الخامس ينتقض ان لم يكن حكم
 بالاسها وان حكم به فلا مكان يدعى أحد ما فساد النكاح ففني بعينه وهو قول محمد بن مقاتل وصححه
 في الأخبار السادس ينتقض في المستقبل فلا تنفذ الا بالخص لطلقي بعده لا المائتي فلا تنفذ النكحة
 المباشرة بعد الاعتماد بالاشهر وصححه في النوازل اه (قوله وعلمه) أي على هذا القول فالنكاح جائز
 لأنه تابعه بعد تمام الأشهر فوقع معتبر الوجود بشرطه وهو الاباس وجوده سببه وهو الانقطاع في مدته التي
 يغلب فيها ارتفاع الحيض وهو الخس والخسور ولا تعذر في المستقبل بالاباس لانتفاء الحيض لانتفاء الدم المعتاد خارجا
 من الفرج على غير وجه التساؤل على الوجه المعتاد فاذا انتقض الرأس تحقق حكمه واذا تحقق الحيض تحقق
 حكمه وأما شرط دوام الانقطاع الى الموت في الالباس فلا دليل له في تقديره تحقق الرأس من الشيء ثم جد وعقاه
 في التبع وهذا كما ترى صحيح أيضا لهذا القول (قوله لا تستأنف) لأنه لم يبين بالخص أنها كانت
 قبل من ذوات الأقران بخلافه الابسة ط (قوله الا اذا حاضت) استثناء منقطع ط (قوله في أثناءها)
 أي قبل تمام اول رباعية ط (قوله ثم ابست) أي بلغت سن الاباس عند الحيضتين وانقطع دمها فخرج
 (قوله للروية وغيرها) وقيل للروية خمس وخمسون ولغيرها ستون وقيل ستون مطلقا وقيل سبعون
 وفي ظاهر الرواية لا تقدر بقية بل ان تلغ من السن فلا يحصى منها فاسمه وذلك بعرف بالاجتهاد والمأثلة
 في كيب البدن والسنن والهزال اه ح عن الجوزي في التهستان وقيل ثلاثون (قوله وقيل
 الفتوى على خمسين) قال التهستاني وبه يقتضي اليوم كافي في الفاتح (قوله وفي البحر عن الجامع الخ) يحتمل

(خمس وخمسون) عند الجمع ورواها الفتوى وقيل الفتوى على خمسين نهر وفي البحر عن الجامع صغيرة بانث ثلاثين سنة ولم تحض حكما بالاسها ان

أن يكون منبذاً على القول بتقديره ثلاثين لكن ظاهراً قوله ولم تحبس أنها لم يسبق لها حبس أصل وهو الشبهة التي بلغت اليها من تركها هو يؤيده ما في التاريخانية عن النسيب امرأه ما رأته الدم وهي بنت ثلاثين سنة مثلاً رأته يوماً ما لا غير ثم طلقها زوجها قال ليست هي بأبسة وقال أبو جعفر تعتد بأبسة ور لا تأمن إلا بالزواج لم يحسن وبه تأخذ اه (تيسه) هل يؤخذ بقوله أنها بلغت سن البأس كما قبل قوله بالبلوغ بعد الصغر أم لا بد من بينه أم من صرح به من علم بما يؤيد في الأول على رواية التقدير بحد ماعلى رواية عدمه فالاعتبار اجتماع الرأي كما مر تأمل (تمة) ذكر في الجفائين شرح المنظومة النسبية في باب الامام مالك ما نصه وعندنا ما لم يبلغ حد الاياس لا تعتد بالشهر وصد خمس وخمسون سنة هو اختيار لكنه يشترط للعلم بالاياس في هذه المدة أن ينقطع الدم عنها مدة طويلة وهي ستة أشهر في الاصح ثم هل يشترط أن يكون انتفاع ستة أشهر بعد مدة الاياس الاصح أنه ليس بشرط حتى لو كان ينقطع ما قبل مدة الاياس ثم تمت مدة الاياس وطلتها زوجها يحكم بأباسة او تعتد بثلاثة أشهر هذا هو المنصوص في الشفا في الحبس وهذه مدة تفتت حفظ اه ونقل هذه البارة وقترها الشهاب احمد بن يونس النخعي في شرحه على الكثر عن خط العلامة بكم شراح الكثر غير معزى لا حد وثقلها ط عن السيد الجوى (قوله وعدة المنكوحة الخ) مبتدأ خبره قوله الا في الحبس وهذا الجمل بتمامها مستغنى عنها بقوله لسابقا كذا ام ولد مات عنها مولاها أو أعتقها أو وطوء بشبهة أو نكاح فاسد في الموت والفرقة ط على أن كلامه هنا يؤهم وجوب العدة في النكاح الفاسد ولو قبل الوطئ وليس كذلك فانه لا يجب فيه بالخول في الوطئ في القبل كما مر في باب المهر (قوله نكاحا فاسدا) هي المنكوحة بغير شهود ونكاح امرأه الغير بالعلم بأنهم تزوجة ونكاح المخادم مع العلم بعدم الحل فاسد عنده خلافاً لها فتح (قوله فلا عدة في باطل) فيه أنه لا فرق بين الفاسد والباطل في النكاح بخلاف البسيع كفي نكاح الفتح والمنظومة المحببة لكن في الجرح عن الجنتي كل نكاح اختلف العلماء في جوازه كالنكاح بلا شهود فالدخل فيه موجب للعدة أما نكاح من شؤحه الغير ومعدته فالدخل فيه لا يوجب العدة ان علم أمه الغير لأنه لم يقل أحد بجوازه فلم تعد أصلاً فعلى هذا يفرق بين فاسده وباطله في العدة ولهذا يجب الحد مع العلم بالحكمة لكونه زناً كافي الغيبة وغيرها اه قلت ويشكل عليه أن نكاح المخادم مع العلم بعدم الحل فاسد كما علمت مع أنه لم يقل أحد من المسأير بجوازه وتقدم في باب المهر أن الدخول في النكاح الفاسد موجب للعدة وثبوت النسب ومثل له في الجرح هناك بالتزوج بلا شهود وتزوج الاختن معاً والأخت في عدة الاخت ونكاح المعتدة والحامسة في عدة الرابعة والامة على الحرة اه (قوله اختار) ومثله في الخط معللاً بان النسب لا يثبت فيه لأنه موقوف فلم يعتد به حتى تنكحه فلا يؤثر شبهة الملك اه (قوله لا يثبت الصواب الخ) فقد نقل الزبلي في النكاح الفاسد ما نصه وذكر في كتاب الدعوى من الاصل اذا تزوجت المرأة بغير إذن مولاها ودخل بها الزوج وولدت لسته أشهر مد تزوجها فادعاء المولى والزوج فهو باين الزوج فقد اعتبره من وقت النكاح لا من وقت الدخول ولم يحك خلافاً قال الحلواني هذه المسألة دليل على أن الفرائض يعتد بنفس العقد في النكاح الفاسد خلافاً لما يشوله البعض أنه لا يعتد الا بالدخول اه فهذا صريح في ثبوت النسب فيه ويتبعه وجوب العدة فكان ما في الخط والاختيار سهواً بجر قلت لكن يشكل على هذا قصر بعضهم بأن النكاح الفاسد انما يجب فيه مهر المثل والعدة بالوطئ لا بمجرد العقد ولا بالخول فسادها لعدم التمكن فيها من الوطئ كما نلوا بها لخاصة فلا تنقام مقام الوطئ كما صرح بذلك في الفتاوى وغيرهما في باب المهر الآن يقال ان انعقاد الفرائض بنفس العقد انما هو بالنسبة الى النسب لا بما يحاط في اشياء احياء للولد لم اعلم أنه ذكر في الجرح انه لا يعتد بدة النسب وهي ستة أشهر من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى لأن النكاح الفاسد ليس بداع اليه والاقامة باعتبارها كذا في الهداية أى اقامة العقد مقام الوطئ باعتبار كون العقد داعياً الى الوطئ وعندهما ابتداء المدة من وقت العقد قياساً على الصحيح والشافعي اقوا يقول محمد لعدم صحة القياس المذكور وفائدته بخلافه انما أنت بولادة ستة أشهر من وقت العقد ولا قبل منها من وقت الدخول فانه لا يثبت نسب على الفتى به اه اذا علمت ذلك فيمكن أن يحمل ما في الاختيار والخط على قول محمد وان المراد من عدم ثبوت النسب اذا أنت به لا قبل من ستة أشهر من وقت الدخول

مطلب

عدة المنكوحة فاسداً والموطوءة
بشبهة

(وعدة المنكوحة نكاحاً فاسداً)
فلا عدة في باطل ويجزم وقوف
قبل الاجازة اختياراً لكن البواب
ثبوت العدة والنسب بجر

مطلب

في النكاح الفاسد والباطل

وإن كان لا كرمتهما من وقت العقد ويحمل ما تقدم عن الزيلعي على قولهما بدليل أنه فرض المسألة فماذا
ولدت لستة أشهر مذبذرة جهاولم يعتبر وقت الدخول بقرينة تمام الكلام ولا يتحقق أن التوفيق أولى من الخطا
وشق العصار (قوله والوطوءة بشبهة) كالتى زفت الى غير زوجها والموجود دليل على فراشه اذا ادعى
الاششاء كذا فى الفتح وأفاد فى النهر بحثا أن من ذلك ما وقع الاستفتاء عنه فمن اشترى أمة فوطئها ثم أثبت أنها
حرة الأصل اه وهو ظاهر ومن ذلك ما لو وطئ معتد به بشبهة وسبق فى وجهه ما فى كتب الشافعية اذا
أدخلت مندا فرجها فظنته منى زوج أو سيد عليها العدة كما وطئ بشبهة قال فى البحر ولم أره لا محابنا
والقواعد لا تأنيها لأن زوجا به الترف براءة الرحم (قوله ومنه) أى من قسم الوطئ بشبهة قال فى النهر
وأدخل فى شرح السر قدى منكوبة الغير تحت الموطوءة بشبهة حيث قال أى شبهة المالك أو العدة بان زنت
اليه غير أمر أنه فوطئها أو تزوج منكوبة الغير ولم يعلم بحالها وأنت خبير بان هذا يقتضى الاستفتاء
عن المنكوبة فاسدا إلا ذلك أنهم موطوءة بشبهة العقد أيضا بل هى أولى بذلك من منكوبة الغير اذا شرط
الشهادة فى الصكاح محتلف فيه بين العلماء بخلاف الفراغ عن نكاح الغير اه اذا عت ذلك فظهر لك
أن الشارح متابع لما فى شرح السر قدى لا مخالفة له إذ لو قصد مخالفة كان عليه أن يذكر قوله ومنه الخ
عقب قوله المنكوبة نكاحا فاسدا لا بعد قوله والموطوءة بشبهة فافهم ويمكن الجواب عن السر قدى بأنه
حمل المنكوبة نكاحا فاسدا على ما سقط منه شرط الصحة وبعد وجود الخلية كنكاح الموقت أو بغير شهود
أما من كونه الفقرة فهى غير محل الا يمكن اجتماعمكن فى آن واحد على شئ واحد فالعقد لم يؤثر ملكا فاسدا
واغناثر فى وجود الشبهة والشارح كثير المتابعة للنهر فلهذا خالفه هنا الإشارة الى ما قلنا (قوله كما سيجي)
أى فى المتن آخر الباب (قوله يعنى اذا لم تكن عالمة راضية) هذا مذكور أيضا فى الجبر واستشهد له بما
فى الظانية من أن المنكوبة اذا تزوجت رجلا ودخل بها ثم فرق بينهما لا يجب على الزوج الأول نفقتها مادامت
فى العدة لانها لما وجبت عليها العدة صارت ناشئة اه (قوله كما سيجي) أى قبل القروع (قوله وأم
الولد) أى التى مات مولها وأعتقها ولا نفقة لها فى هذه العدة كما فى البحر عن كافى الحام كأم
لانها عدة وطئ لا عقد (قوله فلا عدة على مدبرة ومعتقة) المناسب وأمة يدل قوله ومعتقة قال فى البحر
وقد باتم الولد لأن المدبرة والامة اذا اعتقت أو مات سيدها لا عدة عليها بالاجماع كذا ذكره الاسمينانى اه أى
لأنه لا فراش لهما كما قدمه الشارح (قوله غيرة الامة والحامل) منصوب على الحالية من غير المنكوبة
والموطوءة وأم الولد أو مجرى ودعت لهن وكان الاولى أن يذكر قوله وغير المحترمة عليه وهذا إما الولد وكان
لم يذكره لكونه صرح به فيما مر (قوله بالاشهر والوضوح) فمعلق ونشر مرتب (قوله الحيض)
جمع حيضة أى عدة الماء كزوات ثلاث حيض أن كن من ذوات الحيض والا فلا شهرا ووضع الحمل وهذا
ان كانت المنكوبة نكاحا فاسدا أو الموطوءة بشبهة حرة إذ لا لامة حيضتان كأمى الصر (قوله أمى موت
الوطئ) أى فى المسائل الثلاث وأفاد أنه لا عدة فى النكاح الفاسد بدون وطئ كما قدمناه والوطئ
فى الأخيرة هو المولى الذى مات عنها أو أعتقها ما لو كان زوجها تكون عدة شهادة الامة المنكوبة (قوله
وغيره) أى غير الموت وهذا خاص فيما عدا الأخيرة (قوله كفرة) الاولى كفرة أى فى طريق القاضي
وسبق أن ابتدأ العدة فى الموت من وقت الموت وفى غيره من وقت التفريق أو الماركة وبأن بيان الماركة
(قوله لأن عدة نؤال الخ) جواب سؤال حاصله لم تكن عدة هؤلاء الحيض ولم يعتبروا فى عدة وفاة
ط (قوله لتزويج براءة الرحم) أى لاجل أن يعرف أن الرحم غير مشغول بالأنشاء حتى النكاح إذ لا نكاح
صحح والامض هو المهرز (قوله ولا يكفى بحضة) كالاستبراء لأن الفاسد ملحق بالصحح احتياطاً مع
(قوله ولا عدة اذا حبض طلقته) أى اذا طلقته فى الحيض لا يحبس من العدة لأن ما وجد قبل الطلاق
لا يحبس به منها لعدم التميز فلو احتسب كل من الرابعة فوجبت كلها لعدم التميز أيضا نهر قال فى الدرر
المتن لو قال حبض وقعت الفرقة فيه لكان أشمل (قوله واذا وطئت المعتدة) أى من طلاق أو غيره
درميتنى وكذا المنكوبة اذا وطئت بشبهة ثم طلقها زوجها كان عليها عدة أخرى وقد اختلفنا كما فى الفتح
وغيره (قوله شبهة) متعلق بقوله وطئت وذلك كالموطوءة للزوج فى العدة بعد الثلاث نكاحا وكذا بدونه
اذا قال فلنبت أنها نكحت لى وبعد ما يأنها بالفاظ النكابة وتعامه فى الفتح وفاد أنه لو وطئها بعد الثلاث

(والموطوءة بشبهة) ومنه تزوج
امرأة الغير غير عالم بحالها كما
سبقي والموطوءة بشبهة أن تقيم
مع زوجها الأول وتخرج باذنه
فى العدة لقيام النكاح بينهما
انما جرم الوطئ حتى تلزم نفقتها
وكونها بجر يعنى اذا لم تكن
عالمة راضية كما سيجي (وأم الولد)
فلا عدة على مدبرة ومعتقة (غير
الامة والحامل) فان عدتها
بالاشهر والوضوح (الحيض للموت)
أى موت الوطئ (وغيره) كفرة
أو مشاركة لأن عدة هؤلاء لتعرف
براءة الرحم وهو بالحيض ولم يكفى
بحضه احتياطاً (ولا اعتداد
بحيض طلقته فيه) اجاء (واذا)
وطئت المعتدة بشبهة

مطلب

فى وطء المعتدة بشبهة

في العدة ثلاثين شهرا ما يجزئها من العدة احدى اربعه ايام لانها زنا وفي الزمان حلقها ثلاثا وواحدة في العدة مع العلم بالحرمة لا تنقض العدة ثلاث حيض ويرجى ان اذا عاها حرمة ووجد شرائط الاحضان ولو كان منكرا طلاقا لا تنقض العدة ولو ادعى الشبهة تستقبل جعل في التوارل ابسان كالثلاث والعبد لم يجعل المطلق على مال والخلع كالثلاث وذكر انه لو بها ولو بمال ثم وطئها في العدة عالما بالحرمة تستأنف العدة لكل وضعة وتداخن العدة ان تستفي الاولي وبعده تكون الثانية والثالثة بغير الطلاق حتى لا يقع فيها مطلق آخر ولا يجب فيها نفقة اه وما قاله الصدر هو ظاهر ما قدمناه انفا عن النسخ حيث جعل الوطئ بعد الابانة بالفاظ الكتابية من الوطئ بشبهة أى يقول بعض الاثمة بانه لا يقع بها البائن فأورث الخلاف فيها بشبهة (قوله ولو لم يملك المطلق) أى كما قلنا انفا عن المطلق الاول أن يقول ولو لم يملك المطلق لما في النسخ من أن الشافعي واقتضى أحد قوله فيما اذا كان المطلق الوطئ المطلق اه فعلم أن غير المطلق هو محل الخلاف فيكون المناسب المنصوص عليه ليدخل المطلق بالاول وفي المرد اعلم أن المرد اذا اوجب عليها عدتها فاما أن يكونا من رجلين أو من واحد في الثاني لا شك أن العدة تنفذ اخذنا في الاول ان كانتا من جنسين كالتمت في عنهما زوجها اذا وطئت بشبهة أو من جنس واحد كالملقة اذا تزوجت في عدتها فوطئ الثاني وقرى بينهما تدخلة عندنا ويكون مازا من الخوض في شبهة ما جمعا واذا انقضت العدة الاولى ولم تكمل الثانية فعلم ان تمام الثانية اه (قوله والمردى منها الخ) بيان للتدخل فلو كانت وطئت بعد جديته من الاولى فعلمها حيث كان عمله الاول وتحتسب بهما من عدة الثاني فاذا احضت واحدة بعد ذلك تمت الثانية أيضا بشر هذا اذا كان بعد التفرق بينهما وبين الوطئ الثاني اما اذا احضت حبشة قبله فهي من عدة الاول خاصة وتقام في الجبر عن الجوهرة وقال واذا كان الوطئ هو المطلق فهل يشترط أن يكون بعد التفرق أيضا لم أره صريحا اه قلت الظاهر أن التفرق يحكم العدة المفسدة لرفع شبهة ما لو وطئ بشبهة بدون عقد فان الشبهة ترتفع بمجرد العلم بحقيقة الحال والله أعلم وفي الجبر عن الثانية واذا تمت عدة الاول حل للثاني أن يتزوجها لاغيره ما لم تتم عدة الثاني ثلاث حيض من حين التفرق واذا كان طلاق الاول وجعا كان له أن يراجعها في عدته ولا يوطئها حتى تنقضي عدة الثاني اه ملخصا وفيه عن الجوهرة ثم اذا تدخلتا والعدة من رجعي فلا نفقة لها على واحد منهما ولو من بائن فنقضتها على الاول والزوجة اذا تزوجت بائنا وقرى بينهما بعد الدخول فلا نفقة لها على زوجها لانها لم تنقض نفسها في العدة اه قلت واعلم الفرق في البائن أن المنع بالبنوة لا بالعدة من الثاني بخلاف الرجعي وانما لم يجب على الوطئ لان عدتها منه عدة وطئ ولا نفقة فيها تأمل (تنبيه) يمكن انقضاء العدة من معاهدة بالشهر لو طئت فيها بشبهة ومماقت فيها الاثنا وانقضاء الثانية قبل الاولى كالموت الحيض قبل تمام اربعة اشهر وعشر ويمكن تأخر الثانية بجمعها عن الاولى كالمواضعت بعد تمام الشهر (قوله وكذا الوطئ بالشهر) كائنة وطئت بشبهة في خلال عدتها فانها تتم الثانية بالشهر أيضا بشر (قوله أو بهما الوعدة وفاة) مثاله ناذر زاده في التنبيه آثنا وكان الاول أن يريد أو بوضع الحمل وهو مسألة الحائض الثانية (قوله فلو حذفت قوله والمردى منها) أى الذى هو قاصر على الحيض وقد يجاب بان المراد بالمردى الحاصل بالفسم لارضية البصر ط (قوله لهما) أى لم من تعدد العدتين بالشهر ومن تعدد بالشهر الوفاة والحيض لو طئ الشبهة (قوله وعم الحائض لو حبلت) عطف على لهما أى ولم من تعدد العدتين بوضع الحمل كالحائض باله زوى من لم تكن حبلت فاذا حبلت في العدة تنقض بوضعها مكان من المطلق أو من زنا ومن نكاح فاسد اولاده بعد المنيكة لا تحلها كقوله من عدا عن الحائض الزاهدى (قوله الامعة الوفاة الخ) أفاد أن المراد بالحائض اذا كانت معدة من طلاق أو فسخ بخلاف المعدة من وفاة فافهم قال في التفرق في الخلاصة وكل من حبلت في عدتها فعدتها أن تنقض حائضا وفي التفرق عنها زوجها اذا حبلت بعد موت الزوج فعدتها بالشهر اه وقدمت عن البدائع اه والذى مر عن البدائع ذكره في التفرق عند مسألة عدة النساء وهو الذى كتناف في عدة الحامل عند قوله أو من زنا حيث قال أما في عدة الوفاة فلا تغرب بالحمل وهو الصحيح أى بل يبقى عدتها اربعة اشهر وعشرا (قوله كائنا) أى عند قول المصنف والموت اربعة اشهر وعشر مطلقا حيث قال الشارح هناك فلم يخرج عنها الاحكامين يعنى

ولو من المطلق (وجبت عدة اخرى)

لتجدد السبب (وتد اخلا والمردى)

من الحيض (منهما ما) عليها أن

(تتم) العدة (الثانية ان تمت)

الاولى) وكذا لو بالشهر أو بهما

لومعدة وفاة فلو حذفت قوله

والرمدى منهما ما معهما وعم الحائض

لو حبلت فعدتها الوفاة الامعة

الوفاة فلا تغرب بالحمل كائنا وصحبه

في البدائع (ومبدأ العدة بعد

الطلاق) بعد (الموت) على

النور

الطلاق

(فتمضي العدة وان جهلت)
 المرأة (خط) أى بالطلاق والموت
 لانها اجل بلا شرط العلم بفسخه
 سواء اعترف بالطلاق أو أنكره
 فالوطول امر أنه ثم أنكره
 واقتب عليه بينه وقضى القاضي
 بالفرقة (كان ادعته عليه
 في سؤال وقضى في الحرم فاعلته)
 من وقت الطلاق لاجل وقت
 القضاء ينزلة وفي الطلاق
 المهر من وقت البائن ولو شهد
 بطلانها ثم بعد أيام عدل لا تقضي
 بالفرقة فاعلته من وقت الشهادة
 لما اتفقت بخلاف ما (لو شرط بطلانها
 من زمان ماض فان القوي
 أنها من وقت الاقرار مطلقا فبينا
 لثمة المواضعة لكن (ان
 كذبته في الاستناد وقالت
 لا أدري وجهت العدة (من
 وقت الاقرار) بالثقة والسكينة
 وان صدقته فكذب غيراته)
 ان ضمنها زمعه من ان اختيار
 (والثقة) ولا كسوة (ولاسكينة)
 لها فتقول فوالها على نفسها حادثة
 وفيها ابائها ثم أقام معها زمانان
 من اطلالها تمضي عدتها الان
 منكر

الطلاق وأظنه أن المراد إقراره به بين الناس لا يجوز إقراره به عند هامة قصد بقوله وإن المراد إقراره به من حين التطبيق وبه يظهر الفرق بين هذه المسألة ومسألة المتن فانه ما فرضة فها لو كتم طلاقها ثم أتى به بعد زمان وظهور أيضا عدم مخالفتها للتعصية الآتية عن جواهر الفتاوى من اعتبار إقراره بالاشهاد في الفروع من اعتباره أيضا فافهم (قوله فإن اشترأخ) فلا طلقها ثلاثا بعد هذه الطلقة المشترعة لتلحق الثلاث كإسبا في الفروع (قوله وكذا الوخاها) هو داخل تحت قوله بأنهم ولكن الأمانة قد تكون دون علمها بخلاف المخالعة لأنها مفاعلة فاشارة إلى أنه لا فرق في اشتراط الاشتباه بين كونها لحالة أولا فافهم (قوله واشهد) أشار إلى أن الاشتهاد لا بد أن يكون بإقراره بين الناس لا يجوز دسما عنهم من خبره وإلى أن إقراره عند رجلين يكفي فلا يلزمه الإقرار عند أكثر من الشهادته اشهادا كما قاله في النكاح من أن لا إعلان الذبح حال اشتراطه الإحاطة ما لم يحصل بالشاهدين فافهم (قوله وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض زجرا) أي زجره عن الكتمان وهذا التعليق ذكره في الخاتمة وتقدم تعليقه آخر وقوله تنصا لثمة المواضعة وهو مذكور في الهداية وذكر هذه المسألة المتكررة بما مر في المتن لأنه مفروض فيقال لو كتم طلاقها ثم أخبر به بعد زمان كما مر وفي بعض النسخ ولذا بالامام وهي أولى والحاصل أنه إن كتم ثم أخبر به بعد مدة فلقطوى على أنه لا يصدق في الاستناد بل يجب العدة من وقت الإقرار سواء صدقته أو كذبه وإن لم يكن له بآفة به من وقت وقوعه فإن لم يشتر بين الناس فكذلك وإن اشتر بينهم يجب العدة من حين وقوعه وتنقض أن كان زمانها مضي وهذا إذا لم يكن وطئها بشبهة طئن الحبل والوطئ وجبها لوطئ عدة أخرى وتدخلها كإسبا وكذا كلما وطئها يجب عدة أخرى فلا يحل لها التزوج باسرا ما لم تحض عدة الوطئ الأخير بخلاف ما إذا كان الوطئ بلا شبهة فإنه لا يجب عدة لتحصه زنا ولا الزنا لا يجب عدة كما مر عليها التزوج باسرا كما مر به في التتارخانية في الفصل الثاني والعشرين من الملاحق أي إذا كان الطلاق مشتر وامتدت عدة كإلته والأخلاق والحق الثلاث بعد هذه الطلقة على هذا التفصيل كإسبا في الفروع (قوله) وحينئذ يجب دؤها من وقت النبوت والظهور أي وحينئذ علمت هذا التفصيل الذي ذكرنا حاصلا طهر أن هذه المسائل إذا لم يكن الطلاق فيها مشتر يكون مبدأ العدة من وقت النبوت أي ثبوت الطلاق وظهوره بينهم فقوله والظهور عطف تفسير أي يكون مبدؤها من وقت إقراره به بين الناس فتكون هذه المسائل مستتناة أيضا من قوله ومبدأ العدة بعد الطلاق بخلاف ما إذا كان مشترا من الأصل فإنها تكون من وقت الطلاق وقد علمت أن إقراره في عبارة الخاتمة بمعنى الإشهاد بين الناس من حين التطبيق هكذا ينبغي حل هذا المقدم فافهم (قوله) ومبدأها في النكاح النكاح بعد التفريق الخ وقال زفر من آخر الوطئ لأن الوطئ هو السبب الموجب ولأن السبب الموجب للعدة شبهة النكاح ورفع هذه شبهة التفريق لا ترى أنه لو وطئها قبل التفريق لا يجب الحد وبعده يجب فلا تنصير شارعة في العدة ما لم ترتفع شبهة التفريق كما في الكافي وغيره اهـ سأتحاشى قلت ولم أر من صرح بمبدأ العدة في الوطئ بشبهة إلا عقدي ينبغي أن يكون من آخر الوطئ عند زوال شبهة بأن علم أنها غير زوجته وإنما لا تقل له إذا عقد هنا فبوجه سبب للعدة سوى الوطئ المذكور كما يعلم مما ذكرنا والله أعلم (قوله بعد التفريق من الثاني) أي عقبه وهذا إذا كان في زمان يصلح لاشدائها فلا يشكل بما إذا فرق في الحيض فإنه يعتبر بإشداؤها بعده إذا لم يكن ثلاث حيض فأفاده التمسك في والمراد بالتفريق أن يحكم القاضي به بهما كما في الجرح عن العتابة تأمل (قوله) وقدمه في الجرح بخلاف الخ أقول لو كان مرادهم وجوب الحد إذا كان الوطئ بعد العدة لم ين لذكره فائدة هذا حكم النكاح الصحيح فعلم منه القاسم بالاولى وقد فاعه العلامة المقدسي بقوله وقد بينا أن هذه العدة تختلف غرضها في هذا الحكم لأنها أنزح نكاح فاسد كما خالفته في أنها لا تنفذ في بيت الزوج اهـ وأيضا فندرد الساجح في أن هذا البحث وإن تابعه عليه غير واحد فله عن فهم تعدل المسألة وهو ما مر في الرد على زفر من ارتضاع شبهة التفريق الخ أي ظم في بعد التفريق ما يندرى به المحذور الرجوع أيضا بما حاصله أن دره الحد قبل التفريق شبهة العقد والعدة بعده تكون شبهة الشبهة وهي غير معتدة بخلاف عدة الثلاث في النكاح الصحيح إذا نكح الحل فإنها شبهة الفعل لأنها محسوسة في شبهة ونهضة دائرة علمها وهما لا تنفذ ولا احتباس اهـ قلت لكن بشكل عليه ما صرح به في الجرح وغيره من أنه لو تزوج فاسد اخت امرأته تحرم عليه امرأته إلى انقضاء العدة وهذا يدل على

وفي أول طلاق جواهر الفتاوى
بأنهم وأقام معها فان اشترط طلقها
فيما بين الناس تنقض والاولا وكذا
لو خالفها فان بين الناس وأشهد
على ذلك تنقض والاولا هو الصحيح
وكذا لو كتم طلاقها لم تنقض زجرا
اتهى وحينئذ يجب دؤها من وقت
النبوت والظهور (و) مبدؤها
(في النكاح القاسم بعد التفريق)
من الثاني بينها ثم لو وطئها حد
جوهرة وغيرها وقدمه في الجرح
بكونه بعد العدة لعدم الحد
بوطن المعتدة

بقاء أثره النكاح بالنسبة اليه وقد يجاب بان بقاء أثره بالعدة لا يمنع كون وطنه فيها زنا يجده كالوطني معتقده
من الثلاث عالم الجبر متافاه زنا يجده مع بقاء أثر النكاح قطعاً (قوله من الزوج) قد بدله لانه ظاهر كلامهم
انهم لا تكون من المرأة قال في الجبر ونحوها في باب المهر انها تكون من المرأة أيضاً ولذا كرم مسكين من صورها
أن تقول فارتكك اه ووجه اتفاقهم على أن لكل منها صنف هذا النكاح والصنف متاركة اه قال في النهر
وقته ما يابده اه أي ذكره لانه ان المتاركة في معنى الطلاق فيقتضيه بها الزوج اه وردة الخبر إلى ما بأنه
لا طلاق في النكاح الفاسد وتقدم تمامه هنالك ان المقدس تابع البحر (قوله ونحوه) بالنصب عطف على
قوله تركك أي كتبت سيدك أو فارتكك (قوله ومنه) أي من الصور أو من الاظهار (قوله
لا يترد العزم) بالرفع عطف على الطلاق وبالجزء عطف على اظهار العزم قصده التنبه على ما في الكثر وغيره من
قوله أو العزم على ترك وطئها وأنه على تقدير مضاف أي اظهار العزم كغيره انصرف شعاعاً في كمال المسامحة العناية أن
العزم أمر باطن لا يطلع عليه وله دليل ظاهر وهو الاخبار به (قوله والاحتياط في تزويج الأبدان) أي مع العزم
على تركها على حال في البحر من المهر وأما غير المدخول به فتقتضي المتاركة بالقول وباتركه عند بعضهم وهو
تركها على قصد أن لا يعود اليها وعند البعض لا تكون المتاركة إلا بالقول فيما (قوله والخلو في النكاح
الفاسد) أي سواء كانت صحيحة أو فاسدة حرقه انها لا تكون إلا فاسدة لانه ممنوع شرعاً من وطئها كخلوة
بالخاض لكن المراد فسادها بغير فساد النكاح بأن كان ثم مانع آخر (قوله لا توجد العدة) أي ولا المهر
واختصاصها في بيتة بقية الوطني (قوله ولا تعتد في بيت الزوج) لانها في حال قيام العدة لا تحل عليه
احتسابها في بيتة بقية أو في بيت الزوج لكن سياق في الفصل الآتي خلافها هنا أحد قولين ويأتي تمامه (تتمة) ذكر
في الجبر أنه تقدم في النكاح الفاسد من باب المهر أن المراد بهذه العدة عدة المتاركة فلا عدة عليها بموتة الاحيض
بعد الدخول وأنه لا حدود ولا نفقة فيها وأنه يحرم عليه أمره لو تزوج اختها فاسداً إلى انقضاء العدة وان
وجودها في القضاء أماناً في الديانة لو علمت انها حاصلة بعد آخر وطني ثلاثاً حل لها التزوج بالترقيق ونحوه وان
الراجح عدم اشتراط علمها بالمتاركة (قوله قالت مضت عتدي الخ) اعلم ان انقضاء العدة لا يقتصر في اخبارها
بل يكتفي به وبالفعل بان تزوجت بآخر بعده مدة تنقضي في مثلها العدة فلو قالت بعده لم تنقض لم تنقض لأن
الانقضاء عليه دليل الاقرار بجر عن البدائع (قوله وكذبها الزوج) وأما إذا ادعى هو مضى عتديها
وكذبته فسيباني آخر الفروع (قوله قبل قولها مع حلفتها) أي ولو كانت مرضعاً لانه يتصور من بعض
كافي الاقروى سائحاً (قوله ثم ولو بالشهور الخ) شروع في بيان ادعى ما يحتمل المدة (قوله فالتقدير
المذكور) أي اذا كانت من بعد بالشهور فلا بد من معنى التقدير شرعاً المذكور فيما وهو وثلاثة أشهر للعدة
ونفها للامة (قوله ستون يوماً) فيجعل كأنه طلقها في الطهر بعد الوطني وبوخذها أقل الطهر خمسة عشر
لانه لا غاية لا كثره وأوسط الحيف خمسة لان اجتماع أقفاها نادر فثلاثة اطهار بخمسة وأربعين وثلاث حض
بخمسة عشر فصارت ستين وهذا على تخريج محمد لقول الامام وعلى تخريج الحسن لا يجعل كأنه طلقها في آخر
الطهر احتراز عن تطويل العدة عليه وبوخذها أقل الطهر وأكثر الحيف ليعتد لا فطهران ثلاثين يوماً وثلاث
حضي ثلاثين يوماً وعندهما أقل مدة تصدق فيها الحرة تسعة وثلاثون يوماً ثلاث حض تسعة أيام وطهران
ثلاثين فأده ط (قوله والامة أربعون) هذا على تخريج محمد طهران ثلاثين وحضة بعشرة وعلى تخريج
الحسن خمسة وثلاثون يوماً طهر بخمسة عشر وحضتان بعشرين ط وفي بعض نسخ العربية أنه على رواية
الحسن ثلاثون وصوابه خمسة وثلاثون كافي البدائع وغيرها (قوله ما لم تدع السقط) غاية لا اشتراط المدة
المذكورة في الحرة والامة قال ط والمراد السقط الذي ظهر بعض خلقه ولا بد من مدة يحتمل فيها ظهور
ذلك اه أي فلو نكحها ثم طلقها بعد شهر مثلاً لا يقبل قواها لانه لا يستبين بعض خلقه قبل أربعة أشهر كما تقدم
وأشار إلى انها لو ادعت انقضاء العدة ولم تقرب سقط لا تصدق وقيل تصدق لاحتمال قال في النهر والظاهر الاثر
وقال الرمي والثاني ضعف كما تقدم في باب الرجعة فراجع اه (قوله كما تترى في الرجعة) حيث قال هنالك
ثم أنما تعتبر المدة ولو بالحيض لا بالسقط وله تعليلها انه مستبين الخلق ولو بالولادة لم تقبل الابينة ولو حترت ففج اه
قال في البحر وفيه نظرية قد صيرت حوا في باب ثبوت النسب بان عتدي تنقضي باقراً هو بوضع الحمل وان توقف

(أو) المتاركة أي (اظهار
العزم) من الزوج (على ترك وطئها)
يان يقول بلسانه تركك بلا وطني
ونحوه ومنه الطلاق وانكار
النكاح لوجوب حترتها والإلا لا يجزئ
العزم لو مدخله ولا في بيتي تفرق
الأبدان والخلو في النكاح الفاسد
لا توجد العدة والطلاق فيه
لا ينقض عدد الطلاق لانه فسح
جوهره ولا تعتد في بيت الزوج
بما زياره قالت مضت عتدي والمدة
تختصه وكذبها الزوج قبل قولها
مع حلفتها والامة المدة (لا)
لان الامين انما يصدق فيما لا يخالفه
الظاهر ثم ولو بالشهور فالتقدير
المذكور ولو بالحيض فاقفها الحرة
ستون يوماً والامة أربعون عاماً
تدع السقط كما تترى في الرجعة

الولادة على البينة اغمضوا لجل ثبوت النسب (قوله وما لم يكن) عطف على ما لم تدع (قوله معلقا
 بولادته) مثله ما لو ادفعه عقب الولادة بلا فاعل ط (قوله فيضم) بالنسبة للفاعل وشبهه عائد الى الامام
 وقوله خمسة وعشرين مغفوله وفي نسخة وعشرون بالرفع على أن يقتصر في لانه عول (قوله كما رتب الحضيض)
 حيث قال ولا حد لانه أى النفس الا اذا احتج اليه لعدته ~~تدوله~~ اذ اولدت فأنت طالق فقلت مضت
 عدتي ففقدت الامام بخمسة وعشرين يوم لمع ثلاث حبض والثاني بأحد عشر والثالث بأربعة اه قات وعليه
 فاذا عدت عقب الولادة فلا بد من معنى خمسة وعشرين للنفس ثم تعبدت بسنتين يوما كما رتفأ قوله فعدت
 فيها خمسة وعشرون ومائة وعلى تحريم محمد لقوله لا مام وعلى تحريم الحسن أعمل المدة مائة يوم بتدبير
 النفس وطهره أربعين وعلى قول الثاني اقلها خمسة وستين اذ لا بد من معنى أحد عشر يوما للنفس ثم طهر
 خمسة عشر يوما ثم تعبدت بستة وثلاثين وعلى قول محمد أهلها أربعة وخمسون يوما وساعة لا بد من معنى
 ساعة للنفس وستة عشر لغيره ثم تسعة وثلاثين وتعدت بحمامة في الحضيض (قوله معتدته) أى من طلاق بائن
 غير ثلاث دبره نقي لانها لو كانت معتدته من رجعي فآلعه الثاني رجعية ولو من ثلاث لقتل قبل زوج
 آخر (قوله ولو من فاسد) بأن تزوجها فاسدا ودخل بها ففرق بينهما ثم تزوجها صحيحا في المدة أمعاكها بأن
 تزوجها أولا صحيحا ثم طلقها بعد الدخول ففرق بينهما في المدة فاسدا فلا مهر ولا استئناف عدل على انعام
 العدة الاولى بالاتفاق لانه لا يمكن من الوطئ في النكاح الفاسد فلا يجعل واضحا لا بد من إمكان الحقيقة
 ولذا لا تجب عدة ولا مهر بالخلوة في الفاسد أفاده في البحر (قوله ولو حاكم) أى ولو كان الوطئ حاكما وهو
 الخلو والمعنى قبل الوطئ والخلوة ح (قوله لانها مقبوضة في يد الخ) أى مقبوض عن القبض المستحق
 بالعقد الثاني كما غاب اذا اشترى المقصوب الذى فيه بهيمة قابضا بمجرد العقد فكان عدة بعد الدخول
 لا يقبل الطلاق بعد الدخول بملك الرجعة ولا رجعة لانه لا يلزم من اوفائه مقام الوطئ في العقد الثاني
 في حق المهر والعدة أن يقوم مقامه في حق الرجعة كالمخلو اقيمت مقام الوطئ في قته ما لم يتم مقام ملك
 الرجعة وتتمامه في المنع قلت واذا كان اطلاق اول بائن كما هو جوابه فكيف يملك الرجعة في عتده وان كان
 الثاني رجعي (قوله وهذه إحدى المسائل العشر) وهي لو تزوج معتدته من نكاح صحيح أو معتدته من فاسد
 فهذه ثلثان من مائة ما تها تزوج معتدته وهو مريض وطلقها قبل الدخول فيكون فارقا ربه ما فرق بينهما بعد
 انكحائه بعد الدخول فنكحه في العدة وفرق بينهما أيضا قبل الدخول فنامها تزوج صغيرة وأمة ودخل بها ثم
 أبانها ثم تزوجها في العدة فبلغت أو عتقت فاختارت نفسها قبل الدخول سادسها تزوج الصغيرة أو الأمة
 فاختارت نفسها بالبلوغ أو العتق بعد الدخول ثم تزوجها في العدة ثم طلقها قبل الدخول سابعها تزوج معتدته
 فارتدت قبل الدخول وبقي الموروقع في البحر كزابل الدوران الاولين واحدة ففي الحقيقة ستة
 قافهم (قوله على أن الدخول في النكاح الاول دخول في الثاني) هذا عندهما وعند محمد وزفر لا يكون
 دخولا في الثاني ملاءمة مبتدأة ويجب نصف المهر اكن عند محمد يجب تكميل العدة الاولى وبعد زفر لا يجب
 اه ج أى قبل الا لزواج فيصلح حيلة لا سقط عدة الحمل جان بطلانها بعد الدخول ثم تعبدت بمائة ثم بطلانها قبل
 الدخول فتقبل الاول بلا عدة (قوله أيضا بطلانها بباطل) نقل ح عبارة المنصف بطولها وحاصلها
 أنه قال وقد يقع كثيرا في ديارنا العمل بقول زفر من بعض القضاة الذين لا خوف لهم طمعا على تحصيل الحطام
 القبيح قال النكاح في قومه وما قاله زفر فاسد لاستلزامه ابطال للمقصود من شرعيتها وهو عدم اشتباه الانساب
 ومع ذلك هو محمد نفسه بل صرح في جامع القضاة بان لا يفتى به قاض بهذا فتاؤه لأن الاجتهاد فيه ميسر
 وهو موافق لصريح قوله تعالى وان طلقوهن من قبل ان يمسوهن فمالعهن ثم علمين من عدة تعددتها اه
 والوجه عندى في هذا الزمان عدم نفاذه لانه لا يتحقق لاخذ المثل بماله كما هو المعهود من قضاة زماننا وقد سئل
 شيخنا شيخ الاسلام الكرخي عما يفعله بعض القضاة من الاخذ بقول زفر بعدم العدة فقال قال بعض
 المحققين ان ما قاله زفر فاسد وذكر بعض العلماء عن زفر أنه يوافق المشايخ الثلاثة في عدم حل الوطئ الاول قبل
 العدة وان صح نكاحه اذ لا يلزم من ختمه حل الوطئ لكن المشهور عن زفر الاول وهو الذى يفعله قضاة زماننا
 لا نكر الله تعالى منهم فيزوجون في العدة الحلال قبل الاستبراء ولا يتفرون الى ما مضى عليه علماء زماننا أن

وما لم يكن طلاقها معتدتها
 بولادتها فيضم لذلك خمسة
 وعشرين للنفس كما رتب الحضيض
 (نكح) نكاحا صحيحا (معتدته)
 ولو من فاسد (وطلقها قبل الرضا)
 ولو حاكم (وجب عليه مهر تام) عليها
 (عدة مبتدأة) لانها مقبوضة
 في يد الوطئ الاول لبقاء اتمه
 وهو العدة وهذه إحدى المسائل
 العشر المبينة على أن الدخول
 في النكاح الاول دخول في الثاني
 وقول زفر لا عدة عليها فتقبل
 الاول واجب بطلانها بباطل
 مشهور مذهبه لا يفتدسكم في
 الاصح كالأوراشي

قوله الاولين كذا يحيط المعنى
 وصوابه الاولين بحدف التاء
 قاله نصر المهورين

مطلب
 الدخول في النكاح الاول
 دخول في الثاني في مسائل

مجدلانه يقول بالاستحباب كذا قاله المصنف في النخ في فصل الحترمان وقد مناعه أن ما في شرح الوهابية ذكره في التنب وهو ضعيف الآن يحمل على ما إذا وطلما يشبهه اه فافهم (قوله فليحفظ لغرائبه) أمر بحفظه لئلا يعمد بل ليحفظ بقرينة قوله لغرائبه فان المشهور في المذهب أن ماء الزنا لا يهرطه لئلا يهرطه عليه وسلم الذي شكاه عليه أمر أنه ان لا يتدفع يد لاس طلقها فقال اني أحبها وهي جميلة فقال له صلى الله عليه وسلم استمع بها أو أمانة فلا يسي ماؤ زرع غير فهو وان كان واداعته صلى الله عليه وسلم لكن المراد به وطه الحبل لانه قل الحبل لا يكون زرع بل ما بعدة وجاؤه كذا قال في الوتر حبل من زنا لا يهرطه حتى تضع لكلا يسي زرع غيره لان به يزداد مع الولد ويصغر حدة فقد ظهر بما قرنا الدرق بين جواز وطئ الزوجة اذا رآها زنى وبين عدم جواز وطئ التي تزوجها وهي حبل من زنا فافهم (قوله لمواظبة راضية) فان لم تكن عالمة بأن راجعها وهي لا تشعر أو أكرها على النكاح لم يكن ناشئاً لأنهم لم يتقدم منع نفسها عن الأول افاده ط (قوله كما تز) أى في شرح قول المصنف والموطوءة يشبهه وقد أطل هتاك على ما هنا ط (قوله ادخلت منه) أى من زوجها من غير خلوة ولا دخول أمالوا دخالت من غير فقد قد مناه في الموطوءة يشبهه (قوله في الجرح بخثانهم) حيث قال ولم أحكمها اذا وطئ في دبرها أو ادخلت منه في فرجها ثم طلقها من غير ابلاخ في قبها وفي تحرر الشافعية وجوبها فيه أو لا بد أن يحكم على أهل المذهب في الثاني لأن ادخال المني يحتاج الى تعرف براءة الرحم أكثر من مجرد الابلاخ اه يعنى وأما في الأول فلا لان الوطئ في الدبر ان كان في الخلوة فاعده يجب بالخلوة وان كان بغير خلوة فلا حاجة الى تعرف البراءة لانه سفع الماء في غير محل الحث فلا يكون مظنة العلوق (قوله وفي التهرالخ) حيث قال أقول ينبغي أن يقال ان طهر حملها كان عند ما وضع الحمل والا فلا علة عليها اه واعتز به بعض الأفاضل بأن الاختار الى ظهور راجل وعدمه والعلة التي فرت منها وان جوزت تزوجها بعد ادخال المني احتجبت الى قبل اه أقول سنذكر في الاستيلاء عن الجرح الخيط مانعه اذا عالج الرجل جاريته فيبادون الفرج فارتل فاحذت الجارية ما في شيء فاستدخلته فرجها في حدثان ذلك فعلت الجارية بولدت فالولد ولد والجارية بأم ولله اه فهذا الفرع يؤيد بحث صاحب الجرح اه ح قلت ويؤيد أيضاً ثبوتهم العدة بخلاوة الجبوب وما ذاك الاتهام العلوق منه بسحقه (قوله ومضى سبعة أشهر) اهل الاولى تسعة تقدم التاء على السن ليكون اشارة الى ما زنا ما عن الامام مالك أن من تمتدة الطهر تنقض عدها بضعه أشهر فالهني أنه لم يهرطه لم تحض وان مضى تسعة أشهر تأمل (قوله لم يصح الخ) هذا ظاهر اذا صدقها الزوج في أنهم لم تحض والا فاقول له لم قد مناه عن البداهة عند قوله فالت مضى عدى ومثله ما قد مناه في الرجعة عن البرازية من أن المطلقة لو قالت لنشأت تزوجت في العدة كان بين الطلاق والنكاح أقل من شهرين صدقت عنده وفسد النكاح وان أكثر لا وضع النكاح لان الاقدام على النكاح افراد بمعنى العدة (قوله لان من لا تحض لا تحبل) أى فلما حبلت تبين انها من أهل الحيض فلا تنقض عدها بالثلاث حيض (قوله فلو مضى ما علموا عند الناس) أى بأن كان أقروا وقت الطلاق به وأشهرهم بينهم ومنعت مدة يمكن فيها انقضاء العدة تنقضي وان كان مقبلاً معها لان اقامته معها بعد اشتهار الطلاق لا تنقض مضى ما الحيض كما قد من عن جواهر الفتاوى لكن اذا وطئها علماً بالحكمة بلا شبهة كان زنا فاجب عده اخرى ولو كان الوطئ بشبهة وجب لكل وطئ عده اخرى وتداخلت مع التي قبها فلا يحل تزوجها بغيره قبل انقضاء العدة من الوطئ الاخير ولو طلقها ثلاثاً بعد انقضاء عدة الطلاق الأول لم تنقض وان كانت في عدة الوطئ كما قد مناه عن البرازية وفيه ظهر جواب حادثة الفتوى في رجل أبان زوجته بلفظ الحرام فقامت فتى شافعية افاقاه بأنه رجعي وأقام معها مدة ثم أبانها كذلك فراجعها لشافعية ايضا ومضت مدة طوطية اليها ثم أبانها أيضاً كذلك فقامت شافعية بكفارة بين ثم طلقها الاثلاثا وكان مقراً بالثلاث الاول واشتهرت بين الناس وكان كل واحد بعد انقضاء عده الذي قبله تخفى ما مرته لا يقع عليه سوى طاعة واحدة وهي الاولى حيث كانت مشهورة وهو مقرر بها ومنعت عدها فلا تقع الثانية ولا ما بعد ها وان وطئها في تلك العدة لانه وطه شبهه كالعلة والله سبحانه أعلم (قوله لم يقبل) أى لان العدة من هذه المطلقة لا تخفى ما لم يكن الطلاق مشتهراً كالعلة ولو كان مشتهراً التسليم قبل الحكم عليه بالثلاث لانه مانع من صحة الحكم بما فقهه وله عن ذلك الى انكار الثلاث دليل على كذبه فلا يقبل

فليحفظ لغرائبه (بخلاف ما إذا لم يعلم) حيث تحرم على الاول الا أن تنقض العدة ولا تنقض العدة على الاول لانها صارت ناشئة ثانية قلت يعنى لو عالمة راضية كما مر فقدر (فروخ) ادخلت منه في فرجها هل تعتد في الجرح بخثانهم لا احتياجها لتعرف براءة الرحم وفي التهرخجا ان طهر حملها ثم والا في الثانية ولدت ثم طلقها بومضى سبعة أشهر فنكحت آخر لم يصح اذا لم تحض فيها ثلاث حيض وان لم تكن حاضت قبل الولادة لان من لا تحض لا تحبل وفيها طلقها ثلاثاً وقول كنت طلقها واحدة ومنعت عدها فلو مضى ما علموا عند الناس لم يقع الثلاث والابتنع ولو حكم عليه بوقوع الثلاث بالمدينة بعد انكحاره فلويرهن انه طلقها قبل ذلك بمدة طلقه لم يقبل بجروفيه عن الجوهره خبرها ان زوجها الغائب مات وأطلقها ثلاثاً

مطلب
في المني البازوجه

أو أنها منه كذب على بدنة
بأنه لا ينفق أن أكبر رأيه
حتى فلا بأس أن تعتد وتزوج
وكذا لو قالت امرأته لرجل طلق
زوجي وانقضت عدي فلا بأس أن
ينكحها وفيه عن كافي الحاكم
لو شك في وقت موهة تعقد من وقت
تستيقن به احتياطاً وفيه عن
الحيط كذا في مدة تحتمله
لم تخطئ فتشكك وله نكاح أختها
علا بغيره ما بقدر الامكان فلو
ولدت لاكثر من نصف حول ثبت
نسبه ولم ينفذ نكاح أختها في
الاصح فترثه لومات دون المعتدة
* (فصل في الحداد) *

جاء من باب أعدومة وفز وروى
بالخير وهو لغة كافي الشاموس
زلة الزينة للعدة وشرا ترك
الزينة ونحوها للمعتدة بائن أو موت
(نكح) بضم الحاء وكسرها كما

منه فلا ينافي قولهم أن الدفع بعد الحكم صحيح هذا ما ظهر لي (قوله على بدنة) هذا غير كافي في الولي لينة
وفي جامع التصويلين أخبرها واحد بعوت زوجه أو برتبة أو بتطليقها حل لها التزوج ولسمع من هذا الرجل آخره
أن شهد أنه من باب الدين فثبت بغير الواحد بخلاف النكاح والنسب أخبرها عدل أو غير عدل فأثابا بكتاب
من زوجها بطلاق ولا تدري أنه كاذب أو لا إلا أن أكبر رأيه حتى فلا بأس بالتزوج اه وتقدم قبيل
الايلا ما يفيد أن هذا في الديانة ثم رأيت بخط الساجاني عن جامع الفتاوى وشهدا أن الغائب طلق زوجته
لا تنقل في حق الحكم بطلاق الغائب وتقبل في حق سكوت الحاكم في أنه اعتد وتزوج بآخر اه وحاصله أنه
يسوغ للعالم السكوت لأنه أمر ديني لا إثبات الطلاق لأنه حكم على غائب فلا يصح ونظير أن ابتداء العدة من
وقت وقوع الطلاق لا من وقت الاخبار لانه غم مقدم معها لا تهمة وقوله فلا بأس يفيد أن الأولى عدمه
وفي الخبر أخبرها رجل بموته وآخر بحياة فان شهد أنه عاين موته أو جنازه وهو عدل وسعها أن تعتد وتزوج
مالم يؤخرها وتاريخ الحياة متأخر ولو تزوجت وأخبرها جماعة بأنها حي- أن صدقت الأولى من النكاح (قوله
لا بأس أن ينكحها في الحالية قالت ارتد زوجي بعد النكاح وبعه أن يعتد على خبرها وتزوجها وإن أخبرت
بالحرمة بأمر عارض بعد النكاح من رضاع طارئ أو نحو ذلك فإن كانت ثقة أو لم تكن ووقع في قلبه صدقها
فلا بأس بأن يتزوجها إلا لو قالت كان نكاحي فاسداً أو كان زوجي غير الإسلام لانها أخبرت بأمر مستكر
اه أي لأن الأصل صحة النكاح ساجاني (قوله لو شكك) أي التي أئامها خبر موت زوجها (قوله
وفيها عن المحيط) صوابه عن الفتح وعبارته هكذا في فتح القدير إذا قال الزوج أخبرني بأن عدي قد انقضت
فإن كانت في مدة لا تنقض في منتهى الا يقبل قوله ولا قولها إلا أن بين ما هو محتمل من السقاط سقط مستبين الخلو
لخبره يقبل قوله ولو كان في مدة تحتمله فكذلك لم تنقطع ثقتها وله أن يتزوج باختها لانه أمر ديني يقبل قوله
فيه اه فأما اصل أنه يعمل بغير ما يشتر الامكان بغير فيما هو حقه وحق الشرع وبغيرها في حقه من وجوب
الثقة والسكوت اه والمسألة مفرضة في الاختلاف مع زوجها الذي طلقها (قوله ثبت نسبه) أي لان حقها
في النسب أصلي كحق الولد لانها غير مولد لأب لولم يقبل قوله ولا ينفذ نكاح أختها لانه صار مكذبا في خبره شرعا
بخلاف النصف اما لثقة لانه يتصور استحقات الثقة بغير العدة فكانه وجبت في حقه ما بسبب العدة وفي حقه
بسبب آخر فإن تزوج أختها وومات فالميراث للأخت وقبل أن قال هذا في الصحة فالميراث للأخت والأفلام معتدة
فإذا قضيت به للمعتدة قبل بفسد نكاح الأخت والاصح لانه تور استحقات الميراث بغير الزوجية قبل منزلة
استحقاق الثقة يجر عن المحيط لمخاضا وحاصله مسئلتان أحدهما لو ولدت التي أقر بانقض عديها ثبت نسب
الولد بفسد نكاح أختها لانه صار مكذبا شرعا ثانياً بما شرع الوأقر بذلك ثم تزوج أختها ماتت ثمة الأخت دون المعتدة
وقبل هذا الوأقر في محنته فلو في مرضه صار فارة افتقرته المعتدة وأذا ورثته فالاصح أنه لا يفسد نكاح أختها
إذا يلزم من ارتها كونه بطريق الزوجية حتى يفسد نكاح الأخت لتصوره بطريق آخر وبه علم أن
في كلام الشارح اختصارا لمخلط صواب التعبير أن يقول ولومات ثمة الأخت وقيل المعتدة أن قال ذلك في
مرضه ولم يفسد نكاح أختها في الاصح ولو ولدت لاكثر من نصف حول ثبت نسبه وفسد نكاح أختها والله
سبحانه أعلم

* (فصل في الحداد) *

لماذا كرتس وجوب العدة وكيفية وجوبها أخذت كرها وجب فيها على المعتدات فانه في المرتبة الثانية من
أصل وجوبها فغ (قوله جاء من باب أعدومة وفز) أي جاء من المزيد من المجد الذي كثر أو كثر
قال في المسباح حدث الرأه أحد افه بحذو حمة اذا تركت الزينة لموته وحدثت تحذو حمة حدادا
بالكسوف في حاذي غيرها وانكر الاصحى البلاغي فاقصر على الرباعي اه ولذا قدمه الشارح (قوله
وروى بالخير) أي من جدت التي قطعته فكأنها انقطع عن الزينة وما كانت عليه منهن (قوله ترك
الزينة لثمة) أي طلقا ولو من رجعي أو كنت كفارة أو مغيرة فيكون أعم من الشرعي ط (قوله
وتنحوها) كالتب والذهن والكحل ط (قوله لم تحذ) أي وجوباً في الخبر (قوله بضم الحاء) يعني
وفتح التاء من باب م ح (قوله وكسرها) يعني وفتح الشاء فيكون من باب فز وأضعه ما يكون من باب

اعتبه اه ح (قوله مكلفة) أي بالغة عاقلة وبأني محترمة ومحتززة وباقي الشهود (قوله مسئلة) مثل من
استمر في العدة نصه فيما بين منها جوهرة (قوله ولو أمة) لانها مكلفة بحقوق الشرع مالم يشك في حق العبد
بجر والاحتمال ان الحداد لا يثبت حق المولى لانها محترمة عليه ما دامت في العدة بخلاف الحداد فيجب على
الزوج كما يأتي (قوله منه موصحة) بالرفع نعت لمكلفة ح (قوله ودخل بها) بهذا المبدأ صحيح
بالسنة العدة البتة امام معتدة الموت فيجب عليها العدة ولو كانت غير مدخولة فيجب فيها الحداد فكان السواب
اسقاط هذا التقيد فان لفظ معتدة يعني عنه اه ح (قوله اذا كانت معتدة بت) بين البت وهو التمتع أي
المبتوت طلاقها وهي المطلقة ثلاثاً أو واحدة بائمة والفرقة بخبر الجلب والعدة ونحوهما ينهر (قوله لانه
حق الشرع) أي فلا يملك العبد اسقاطه ولان هذه الاشياء وهي ممنوعة عن النكاح فيجب عليها ثلاث
تصير ذريعة الى الوقوع في المحرم هداية ط (قوله بترك الزينة) متعلق بحدوث البتة لالا لانه المنعوبة لان الترك
عذري أو التمسير أو التسليم أو الملازمة لان في تحريمه تناسف أولان الحد في الاصل المنع فلا مرد أن فيه
ملازمة الشيء لنفسه (قوله بجلى) أي يجمع انواعه من فضة وذهب وجواهر بجر قال الله تعالى
والزينة ما تزين به المرأه من حلى أو كل ما كان الكفاية فكذا ما بعده ويؤيده ما في فاضل خان المعتمدة
فيجب عن كل زينة نحو الخفاف ولبس العلب اه وأجاب في النهر بأن ما بعده تفصيل لذلك الاجال قلت
فيه ان هذا التفصيل غير موف بالمقصود فالظاهر ان أراد بالزينة نوعاً منها وهو ما ذكره الشارح من الحلى
والحرير لانه قوامها وغيره حتى بالنسبة اليه فطعمه عليها (قوله أو حرير) أي يجمع انواعه والواحدة ولو
اسود بجر وقوله ولو اسود اشار به الى خلاف مالك حيث قال يباح لها الحرير الاسود كما في الفتاوى وبه علم انه
لا يصح استثناء الاسود كما وقع في الدراستين عن المهنسي فانه ليس مذهبا فافهم (قوله بضيق الاسنان)
فلها الامتناع باسنان المطر الواسعة ذكر في المبسوط ويبحث فيه في الفتاوى بأن عن الجوهرة تنبيهه
بالعذر (قوله والطيب) أي استعماله في البدن أو الثوب قهستاني وأعم منه قوله في العرو والفتاوى فلا تنفسر
عنه ولا يتجرف فيه (قوله والدهن) بالفتح والضم والاول مصدر والثاني اسم وقوله ولو بلا طيب يؤيد ارادة
اسم العين لكن يحتمل أن يكون المعنى ولو بلا استعمال طيب فافهم (قوله كزيت خالص) أي من الطيب
وكالبرج واليمن وغير ذلك لانه يلين الشعر فيكون زينة زيلعي وبه ظهور أن المنوع استعماله على وجه
يكون فيه زينة فلا تنفع من مسه يد لعصر أو مسح أو كل كافاده الرحتى (قوله الكحل) بالفتح والضم
كما في الدهن والظاهر أن المراد به الزينة كالاسود ونحوه بخلاف الايض مالم يكن مطيبا
(قوله ولبيس المعصر والمزعفران) أي لبس الثوب المصبوغ بالمعصر والزعفران والمراد بالثوب ما كان جديدا
تقع به الزينة والافلا بأس به لانه لا يشهد به الاستراة العورة والاحكام تنبئ على المصايد كما في المحطة هستاني
(قوله ومصبوغ بمغرة أو ورس) المغرة الطين الاحمر يفتحون والتسكين لغة تخفيف والورس بنت أصفر يزرع
بالعين ويصبغ به قبل هو صنف من الكرم وقبل يشبه مصباح قال الزيلعي ولا يخل لبس المصبوغ وهو المصبوغ
بالمشق وهو المغرة وذكر في الغاية ان لبس العصب مكروه وهو ثوب موشى يعمل في اليمن ويل يضر من يرد
العين يصبغ ابيض ثم يصبغ اه وفي المغرب لانه يعصب غزله ثم يصبغ ثم يحال وفي الصباح المتق وزان جل
المغرة وقالوا ثوب مشق بالتثنية والفتح والعصب بالعين والهاد المهملة مثل فلس قلت ووقع في كتاب الحاكم
ولا ثوب قصب بالفتح في الصباح القصب ثياب من كان ناعمة واحدة قصب على النسبة (قوله راجع
لجميع) فان كان وجع بالعين فكحل أو حكة فنكس الحرير أو تشك رأها فدهن وتغسل باسنان العظيمة
التي اعدت من غير ارادة الزينة لان هذا لا يزيل زينة جوهرة فان في الفتاوى والكافي الا اذا لم يكن لها ثوب
الا المصبوغ فانه لا بأس به اضرورة ستر العورة لكن لا تنصد الزينة ويؤيد تنبيهه جند ما نتحدث ثوبا غيره اما
بيعه والاستخلاف بمنه أو من مالها ان كان لها اه قلت وقد بعض الشافعية الاكحال للعذر بكونه لا من تزعمه
نهارا كما ورد في الحديث واخر الحديث في الفتاوى اؤلم أرمن قبل ذلك من علمنا وكانه معلوم من قاعدة
ان الضرورة تنقض بقدرها الصكون ان كذاها اللل أو انتهاها اقتصر على اللل ولا تعكس لان اللل اخي
زينة الكحل وهو محل الحديث والله سبحانه أعلم (قوله ولا بأس باسود) في الفتاوى يباح لها لبس الاسود عند

(مكلفة مسئلة ولو امة منكوحة)

نكاح صحيح ودخل بها بديل

قوله (اذا كانت معتدة بت)

أو موت وان أمرها المطلق

أو الميت بتركه لانه حق الشرع

اظهار التناقص على فوات النكاح

(بترك الزينة) بجلى أو حرير

أو امتناع بضيق الاسنان

(والطيب) وان لم يكن لها كسب

الافيه (والدهن) ولو بلا طيب

كزيت خالص (والكحل) والحناء

وليس المعصر والمزعفران ومصبوغ

بمغرة أو ورس (الابعدن) راجع

لجميع اذ الضرورات تبيح

المحظورات ولا بأس باسود

الائمة الاربعة وجعله الظاهرية كالاجر والاخضر اه وعلى الزباني جواز بانه لا يقصد به الزينة قلت
والمراد الاسود من غير الحر خلا للمالك كما مر (قوله وازوق) ذكره في النهر بحثا وهو ظاهر الا اذا كان
براقا صاه اللون كالف عليه الشافعية لان الغالب فيه حينئذ قصد الزينة (قوله ومعضر خلق الخ) في البحر
ويستثنى من المعضر والمزعر الخلق الذي لا راحة له فانه جائز كما في الهداية اه فافهم قال الرجعي والمراد
بما لا راحة له ما لم تحصل به الزينة لان المانع لا الراحة بخلاف المحرم الذي يمنع المغرة ولا راحة له اه قلت
واعلم منه قول الزباني ود كالحلواني ان المراد بالشاب المذموم كورة الجدي منها او ما لو كان خلقا لا تقع فيه
الزينة فلا بأس به اه ومثله ما مر من التمسكتاني وفي انقاموس خلق الثوب كنصر وكرم وسمع خلوة وخلق
محرمة بل (تنبيه) مقتضى اقتصارهم على منهها عما مر ان الاحداد خاص بالدين فلا تنفع من تجميل فراش
واثاث بيت وجلبس على حرير كنص عليه الشافعية ونقل في المعراج ان عند ائمة الثلاثة لها ان تدخل الحمام
وتغسل رأسها بالخلطى والسدر اه ولم يذكر حكمه عندنا فالجواب واقتصار المنصف على ترك ما ذكره كبريد
جواز دخول الحمام اه (قوله لاحداد) أي واجب كما في الزباني (قوله على سبعة الخ) شرع في مختبرات
التقوى المارة بزيادة ثمانية وهي المطلقة قبل الدخول مختبر قوله اذا كانت معتدة (قوله كافر ذو صغيرة ومجنونة)
لكن لو اختلفت الكافرة في العدة لزمها الاحداد فبما فيها منها كما مر عن الجوهرة وكذا ينبغي أن يقال في الصغيرة
والجنونة اذا بلغت وأفادت كما في البحر وانما زلت العدة عليهن دون الاحداد لانه حق الله تعالى كما مر ولا بد
فيه من خطاب التكليف لان اللبس والتطيب فعل حسي محكوم بحرمته بخلاف العدة فانها من ربط المسببات
بالاسباب على معنى انه عند البيهقونية ثبت شرع عدم صحة نكاحهن في مدة معينة فهو حكم بعدم فلا توقف
على خطاب التكليف كما أوضحه في الفتق فافهم (قوله ومعتدة عتق) هي أم الولد التي اعتقها مولاها ومثلها التي
مات عنها مولاها فانها عتقت بموته ولما كان في دخولها خفاء صرح بها الشارح وسكت عن الاولى لظهورها
فافهم (قوله او طوبى بشبهة) مختبر قوله من كسوة فكان المناسب ذكره مع معتدة العتق ح (قوله
أوطلاق رجعي) كان المناسب أن يزيد معه المطلقة قبل الدخول فانها ما خرجت باقوله معتدة أتأفاده ح
(قوله وباح الحداد الخ) أي الحديث الصحيح لا يحمل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحذف ثلاث
الاعلى زوجها فانها تحذف أربعة أشهر وعشرا فدل على حله في الثلاث دون ما فوقها وعده حل اطلاق محمد في
النوار عدم الحل كما أفاده في الفتق وفي البحر عن التتارخانية أنه منسحب لها ترك اه أي تركه أصلا (قوله
ولزوج منعها الخ) عبارة الفتق ويغني عنها لو أرادت أن تحذف على قرابة ثلاثة أيام ولها زوج لأن منعها لان
الزينة حقه حتى كان له أن يفتر بها على تركها اذا امتنع وهو يريد هاهنا الاحداد مباح نهال واجب
وبه يفوت حقه اه وأقره في البحر قال في الترمذ ومقتضى الحديث انه ليس له ذلك والمذكور في كتب الشافعية
أنه ذلك وقواعد التاأباه وحينئذ فيجعل الحل في الحديث على عدم منع اه أي بأن يقال ان الحل المفهوم
من الحديث محمول على ما اذا لم ينعهها زوجها لان كل حل ثبت لشيء يقيد بعدم المانع منه والا فلا يحمل كما هنا
ولما كان بحث الفتق داحلا تحت قواهم له شر بها على ترك الزينة كان بحثا مواثقا للمنقول وأقره عليه من بعده
فلذا جزم به الشارح وليس البحث لصاحب الترمذ فقط فافهم (قوله ونسفي حل الزباد الخ) فيه نظر فان صريح
الحديث المذكور في الحل فوق ثلاث واذا قيد الحل في الثلاث الثابت في الحديث بما أدرى لا يلزم منه أن
يكون رضاه مبيحا ما ثبت عدم حله وهو الاحاد فوق الثلاث كما لا يخفى وقال الرجعي الحديث مطلق وقد حله
اثنان من المؤمنين على اطلاقه فدعت أم حبيبة بالطيب بعد موت أبيها ثلاثا وكذلك زينب بعد موت أخيها
وقالت لكل منهما ما لي بالطيب من حاجة غه أو سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحمل لامرأة الخ
كيف وقد اطلق محمد عدم حل الاحداد لمن مات أوها وأنها وقال انما هو في الزوج خاصة اه (قوله وفي
التتارخانية الخ) عبارتها سئل ابو الفضل عن المرأة يموت زوجها وأبوها وأخوها عن الأقارب فتصعب فوجها
أسود قلبسه شهرين أو ثلاثة أو أربعة تأسف على الميت انعذري ذلك قتل لا وسئل عنها على ابن أحمد فقال
لا تعذريه أئمة الا لزوجة في حق زوجها فانها تعذريه ثلاثة أيام اه (قوله وظاهره منهما من السواد الخ)
أي فيقيد به اطلاق ما مر من أنه لا بأس بأسود أو أجاب طبعه على صيغة لاجل التأسف ولبسه وما مر على

وازوق ومعضر خلق لا راحة له
(لا) حداد على سبعة كافر ذو صغيرة
ومجنونة و (معتدة عتق) كونه
عن أم ولده (و) معتدة (نكاح
فاسد) أو طوبى بشبهة أو طلاق
رجعي وباح الحداد على قرابة
ثلاثة أيام فقط ولا زوج منعها
لان الزينة حقه فتع وبني في حل
الزيادة على الثلاثة أدرى الزوج
أول نكح من زوجة ثم وفي
التتارخانية ولا تعذري لابس
السواد وهي أئمة الا لزوجة
في حق زوجها تعذر الى ثلاثة
أيام قال في البحر وظاهره منعها
من السواد تأسفا على موت
زوجها فوق الثلاثة

ما كان مصوغا السود قبل موت الزوج لتتوافق عباراتهم لكن ينافيه الماحته في الثلاث تأتى **(قوله وفي التبرم)**
هو بحث سبقه البسه في البحر اخذ من عبارة الجوهره كانه مناهة الكافرة **(قوله ونكاح فاسد)** فصرح
خطبنا لان الظاهر انها بحث رضى به بالنكاح الفاسد رضى به بالنكاح الصحيح **(قوله وأما الخالصة)**
اي عن نكاح وعدة **(قوله اذ لم يخطبها غيره وترضى به الخ)** نقله في الصريح عن الشافعية وقال ولم أدره
لا صاحبنا باراصله الحديث الصحيح لا يخطب أحدكم على خطبة أخيه وفيه وه بان لا يأتى له اه آبان لا يأتى
الخطاب الاول وهو مقول عندنا فاذ قال الرثلي وفي الذخيرة كان من صلى الله عليه وسلم عن الاستئمان على
سوم الغيرة منى عن الخطبة على خطبة الغير والمراد من ذلك أن يركن قلب المرأة إلى خطبها الاول كذا
في التتارخانية في باب الكراهية فافهم ٥٥ **(قوله فلو سكنت فتقولان)** أى الشافعية قال الخطر الرثلي
وقولهم لا ينسب إلى ساكت قول يقتضى ترجيح الجواز اه فلهذا ظاهرا اذ لم يعلم ركوب قلبها إلى الاول
بقرائن الاحوال الا ان يكون بمنزلة التصریح بالرضى **(قوله بالكسر وتضم)** لكن الضم مختص بالوعظة
والكسر بطلب المرأة فهستأني ثم الضم في المعنى الشافعي غير يكفى التبرم **(قوله وضع التعريض)** خلاف
التصریح قال القهستاني والتحقق أن التعريض هو أن يقصد من اللفظ معناه حصية أو مجازا أو نكاحا
ومن السياق معناه معرضه بالوضع له والتعرض به كالأهنة مقصودان لكن لم يستعمل اللفظ في التعريض به
كقول السائل جئتكم لاسم عليكم فيقصد من اللفظ السلام ومن السياق طلب شيء **(قوله كأيدي التزوج)**
واخرج البهقي عن سعيد بن جبيل أن تقولوا قولنا لم تعرض وقال يقول انى فكل راغب وانى لا رجوعا فيجتمع
وليس في هذا التصريح بالتزوج والنكاح ونحوه تلك الجلية أوصاله فتح وقبه ردة على ما في البدائع من انه
لا يقول أرجو أن يجمع وانك الجلية الا لا يحل لاحد أن يشافه أجنية به اه ووجه الزان هذا تفسير ما أور
واقره شايخ المذهب كما صاحب الهداية وغيره ووجهه انه من التعريض المأذون فيه لارادة التزوج ومعنه
هو المنوع فانه لو خطب اجنية بصريح التزوج والنكاح على وجه الخطبة يجوز حيث لا مانع منه فالتعريض
أولى بمنع خطبها بما ذكرنا ان يمكن في معرض الخطبة وليس للكلام فيه فافهم **(قوله لا المعلقة اجماعا)**
الخ نقله في الصريح والظاهر عن المخرج وشمل معلقة الباش وبه صرح الزيلعي وفي الفتى أن التعريض لا يجوز
في المعلقة بالاجماع فانه لا يجوز لها الخروج من منزلها بأصلا فلا يمكن من التعريض على وجه لا يمتنع على
الناس ولا فضائه إلى عداوة المطلق اه وبقى من الاجماع ما في الاختيار بحث قال مانعه وهذا كله في المتبوتة
والموقوف عنها وزوجها اما المعلقة الرجعية فلا يجوز التصريح ولا التلويح لان نكاح الاول قائم اه **(قوله)**
ومفاده ٥٦ مفاد التعليل حيث قصد بعداوة المطلق والتعريض جوازه للتعريض وبه يفرق بين الخطبة
والتعريض ط أى لما قدمه الشارح أنه لا يجوز خطبة معتدة عتق ونكاح فاسد **(قوله لكن في القهستاني)**
الخ عبارته هكذا أو هو جده نى في معتدة عتق ومعتدة وط بالشبهة وفرقة ونكاح فاسد وبقي أن يعرض
للاولين بخلاف الآخرين في الظاهرية لا يجوز خروجهما من البيت بخلاف الاولين وفي المتعيرات أن بناء
التعريض على الخروج اه وحاصله أن الاولين أى معتدة العتق ومعتدة وط الشبهة يجوز أن يعرض لهما
لجواز خروجهما من بيت العدة بخلاف معتدة الفرقة أى الفسخ ومعتدة النكاح الفاسد فلا يجوز التعريض
لهما لعدم جواز خروجهما فان جواز التعريض مبني على جواز الخروج اذ لا يمكن من التعريض لمن لا يخرج
لكن نص في كافي الحاكم على جواز خروج معتدة العتق والنكاح الفاسد ثم يشكل ذلك في معتدة العتق فالت
علت مما عز لعل حرمة التعريض بافضائه إلى عداوة المطلق ومعتدة العتق فها ذلك فان سببها الذي اعتمدها
وهي ام ولد اذا كان مراده ترجيحها من غيبه بعيدا من نازعه في ذلك أكثر الا أن يريد معتدة العتق التي مات
عنها سيد فلا فلا يشكل لكونها معتدة وفاة وهذا قد سقطت معتدة العتق من نسخة القهستاني التي وقت
للعشى فخلل كلامه عن غير المراد فافهم **(قوله باى فرقة كانت الخ)** أى ولو بعصية كقتيلها ابن زوجها
يجز عن البدائع قال في أنه يريد بمعتدة الطلاق لان معتدة الوط لا تمنع من الخروج كالمعتدة عن عتق ونكاح
فاسد وط وبشبهه الا اذا منعهما التصحيح ما كذا في البدائع وفي الظاهرية خلافه حيث قال سائر وجوه الفرق
أنى وجوب العدة من النكاح الصحيح والفاسد سواء بعضى في حق حرمة الخروج من بيتها وحكى فتوى

وفي التبرم لو بلغت في العدة لزمها
الحداد فيما بيني (والمعتدة) أى
معتدة كانت عتق فتم معتدة عتق
ونكاح فاسد أو ما الخالصة فتخطب
اذا لم يخطبها غيره وترضى به فافهم
سكنت فتقولان (تشرع خطبها)
بالكسر وتضم (وضع التعريض)
كأيدي التزوج (لومعتدة الوفاة)
لا المعلقة اجماعا لافضائه إلى
عداوة المطلق ومفاده جوازه
لمعتدة عتق ونكاح فاسد ووطئ
شبهة تميز لكن في القهستاني عن
المتعيرات أن بناء التعريض على
الخروج (ولا يخرج معتدة رجعية)
وباش باى فرقة كانت على ما في
الظهيرية ولو تخلف على نكاحه
عتدا

الاورجندى انهما لا تعتد في بيت الزوج اه والخبر في انها المنكوحه فاسد الا به لا ملك له عليها بغير اى لان
 النكاح الفاسد لا يبيد المنع من الخروج قبل التفريق فكذلك بعده وسد كراشاج آخر الفصل حكاية
 الخلاف مع فائدة التوفيق المستفاد من كلام البدائع ويأتى غمامه (قوله في الاصح) لانها هي التي اختارت
 ابطال حقتها فلا يجل به حتى عليها كافي بالزلي ومتا به ما قبل انها تخرج نهارا لانها قد تصنع كالموتى عنها
 قال في الفقه والحق ان على المفتي أن يقرر في خصوص الوقائع فان علم في واقعة بغير هذه المصلحة من المعيشة
 ان لم تخرج أختها بالحل وان علم قدرتها اقصاها بالحرمة اه وأقره في للنهر والشر بنبلالة (قوله وأعلى
 السكنى) قال الزلي فكان كالموتى اختلعت على أن لا تسكني لها فان مؤنة السكنى تسقط عن الزوج ويلزمها
 أن تعتد في بيت الزوج ولا يجل لها أن تخرج منه اه وماله في الفقه أى لان سكنها في بيته واجبة عليها
 شرعا فلا تلك استابطها بل تسقط مؤنتها وظاهره انه لا يلزم التصريح بمؤنة السكنى بل بمجرد ائتماع على السكنى
 مسقط لمؤنتها كما يشاع عليه في باب الخلع تأمل (قوله لو حرة) أما غيرها فلها الخروج في عدة الطلاق
 والوفاة اذ لا يلزمها المقام في منزل زوجها في حال النكاح فكذلك بعده ولان الخدمة حتى المولى فلا يجوز لها
 الا اذا أبرأها من خلافه فتنفذ لا تخرج وله الرجوع ولو برأها في النكاح ثم طلقت فلزوج منعها من
 بطلها المولى كافي البصر (قوله أوامة مبرأة) أى سكنها المولى في بيت زوجها ولم يطلها كما
 ولومن فاسد) أى ولو كانت العدة من نكاح فاسد وهذا مستفاد من قوله بأى فقرة كانت ما بينه
 (قوله مكنته) أخرج الصغيرة والجنونة والكافرة في البصر عن البدائع أما الاولان فلا يتعلق بهما شيء
 من أحكام التكليف وأما الثانية فلا غير مخالفة بحق الشرع ولكن للزوج منع الجنونة والكسابة صيانة
 لماله وكذا اذا أسلم زوج الجوسية وابتنى الاسلام اه وفيه عن المعراج وشرح النفاية المرافقة كالما يفة
 في المنع من الخروج وكالكسابة في عدم وجوب الاحداد اه أى لاحتمال علوقها منه قبل الطلاق فله منعها
 تخصيها لماله (قوله من بيتها) متعلق بقوله ولا تخرج والمراد به ما يضاف اليها بالسكنى حال وقوع الفقرة
 والموت هداية سواء كان مملوكا لزوج أو غيره حتى لو كان غائبا وهي في دار باجرة قادرة على دفعه فليس لها
 أن تخرج بل تدفع وترجع ان كان باذن الحاكم بجر وزلي (قوله اصلا) تعميم لقوله لا تخرج وبينه
 بقوله لا لولا ولا نهارا (قوله فيها منازل غيره) أى غير الزوج بخلاف ما اذا كانت له فانها أن تخرج اليها
 وتبيت في أى منزل شاءت لانها انضاف اليها بالسكنى زلي (قوله ولو باذنه) تعميم ايضا لقوله ولا تخرج
 حتى ان المطلقة رجعا وان كانت منسوجة حكما لا تخرج من بيت العدة ولو باذنه لان الحرمة بعد العدة
 حتى الله تعالى فلا يملك ابطاله بخلاف ما قبلها لانها حتى الزوج فله ابطاله بجر (قوله بخلاف نحوامة)
 أراد بالامة القنة ونحوها المدبرة وأم الولد والمكاتب والمراد انهم يمكن مبرأة لان الخدمة حتى المولى كما مر
 وعدم الخروج حتى الله تعالى فيقدم حتى العبد لا يباحه (قوله في الجديدين) أى الليل والنهار فانهما
 يتجددان دائما ط (قوله لان نفقتها عليها) أى لم تسقط باختيارها بخلاف المطلقة كما مر وهذا بيان
 للفرق بين معتدة الموت ومعتدة الطلاق قال في الهداية وأما المتوفى عنها زوجها فلا نفقة لهما فصاح الى
 الخروج نهار الطيب المعاش وقد بحث الى أن يجمم الليل ولا كذلك المطلقة لان النفقة دارة عليها من مال
 زوجها اه قال في الفقه والحاصل أن مدارحل خروجها بسبب قيام شغل المعيشة فيقدره في انقضت
 حاجتها لا يجل لها بعد ذلك صرف الزمان خارج بيتها اه وبهذا يدفع قول البجران الظاهر من كلامهم جواز
 خروج المعتدة عن وفاء نهارا ولو كان عندها نسقة والا فالوا لا تخرج المعتدة عن طلاق أو موت الا للضرورة فان
 المطلقة تخرج للضرورة ايلأ ونهارا اه ووجه الدفع ان معتدة الموت لما كانت في العادة محتاجة الى
 الخروج لاجل أن تكسب للنفقة فالوا انها تخرج في النهار وبعض الليل بخلاف المطلقة وأما الخروج للضرورة
 فلا فرق فيه بينهما كما هو عليه فيما يأتى فالمراد به هنا غير الضرورة ولهذا بعد ما أطلق في كافي الحاكم منع
 خروج المطلقة قال والمتوفى عنها زوجها تخرج بالنهار لحاجتها ولا تبيت في غير منزلها فهذا صريح في الفرق بينهما
 نعم عبارة المتون يروهم ظاهرا ما قاله في البصر فلو قيدوا خروجها بالحاجة كالفصل في الكافي لكان اظهر
 (قوله ويجوز في الشبهة الخ) قال في النهر ولا بد أن يقيد ذلك بان تبيت في بيت زوجها (قوله أى معتدة

مطلب
 ألحق ان على المفتي أن يقرر في
 خصوص الوقائع

في الاصح اختيارا وعلى المفتي
 فيسألها ان تعتد في بيت
 الزوج معراج (لوحرة) أوامة
 مبرأة ولومن فاسد) مكنته من
 بيتها اصلا لا ليل ولا نهارا ولا الى
 محبي دار فيها منازل غيره ولو باذنه
 لانه حتى الله تعالى بخلاف نحو
 أمة لتقدم حتى العبد) ومعتدة
 موت تخرج في الجديدين وتبيت
 اكثر الليل (في منزلها) لان نفقتها
 عليها فتحتاج للزوج حتى لو كان
 عندها كنفاتها صارت كالمطلقة
 فلا يجل لها الخروج فتح وجوز
 في القنة خروجها لاصلاح
 ماله لا لاهامنه كزراعة ولا وكيل لها
 (طلقت) أوامات وهي زائرة
 (في غير مسكنها عادت اليه فوراً)
 لوجوبه عليها (وتعتد ان) أى
 معتدة طلاق وموت

طلاق وموت) قال في الجوهرة هذا إذا كان الطلاق رجعا فلو لم ينفذ من ستره إلا أن يكون قد فاسقها
 تخرج اه نأفاد أن مطلقة الرجعي لا تخرج ولا تجب ستره ولو فاسقها لقيام الزوجية بينهما ولو أن غايته اه إذا
 وظها صامرا راجع (قوله في بيت وجبت فيه) هو ما يضاف اليها بالكنى قبل الشريعة ولو غلبت الزوج
 كإمرأة تسمى بغير يوت الاخيه كافي التبريلالية (قوله ولا يخرجن) بالبناء للفاعل والمناسب فخر بان
 بالنساء الفهرقة لانه متى المؤنث الغائب أقدم ط (قوله الآن تخرج) الاولى بالان يصغر التفتية فيه وبها
 بعده ط وشمل اخراج الزوج نفلا أو صاحب المنزل لعدم قدرتها على الصبر أو الوارث إذا كان
 نصيبا من البيت لا يكتفى بغير أى لا يكتفى إذا قسمته لانه لا يصبر على سكرها معه إذا طلب التسعة أو المأوى
 ولو كان نصيبها يزيد على كفايتها (قوله أولا تجد كراه الميت) أفادتهم الوعدت عليه لزمها من مالها
 وترجع به المعلقة على الزوج ان كان بغير الحاكم كإمرأة (قوله وغر ذلك) منه ما في الظاهرية خوفا بالليل
 من امر الميت والموت ولا أحدها التحويل والخوف شديد أو الاذلا (قوله فتخرج) أى معتنة الوفاة
 كإدلال عليه ما بعده ط (قوله وفي الطلاق الخ) عطف على محذوف تقديره هذا في الوفاة ط وتعين
 المنزل الثاني للزوج في الطلاق ولها في الوفاة فتعبد إذا طلقتا وعو غائب فالتعين لها معراج وفيه أيضا عين
 انتقالها إلى اقرب الموضع مما نهدم في الوفاة وإلى حيث شئت في الطلاق بجر فأفاد أن تعيين اقرب
 مقوض إليها فافهم وحكم ما نقلت اليه حكم الممكن الاصل فلا تخرج منه بجر (قوله فليخرج)
 أهل الذي رأته في يشقى المجتبي استمرت من الشراء ويؤيده انه في المجتبي قال استمرت من الاجاب واولاده
 الكبار اه اذ لا يجب عليها الاستمرار من أولاد زوجها يمكن رأيت في كافي الحاكم مانصه واذ اطلقتها
 زوجها وليس لها البيت واحد فتنسب له أن يجعل بينه وبينها جارا وكذلك في الوفاة اذ كان له أولاد رجال
 من غيرها فجعلوا بينهم وبينها سيرا أقامه والاقتلت اه وأنت خبير بان هذا نص ظاهر الرواية فوجب
 المصير اليه ولعل وجهه خشية الفتنة حيث كانوا رجالا معها في بيت واحد وان كانوا محارما لها يكونهم أولاد
 زوجها كما قالوا بكرة الخلو بالضرورة الشابة في الجرح المعراج وكذلك حكم السرة اذا مات زوجها
 وله أولاد كإرأجاب اه فسمها أحجابا لقلنا وهذا مؤيد لنسخة الشارح ولا ينافيه أن فرض المسألة في المجتبي
 أن نصيبها لا يكتفى فاذا كان لا يكتفى به فكيف تؤمر بالكنى فيه مع الاستمرار لأن المراد أنه لا يكتفى بان تختل
 فيه وحدها ولذا فرض المسألة في الكافي كإمرأة في البيت الواحد ثم ان قول الشافعي والاقتلت يدل على
 انه لا يلزمها الشراء ومثله ما في التهر عن الحائض وغيرها لو كان في الورثة من إس محرماتها وحصلت لاكتفيتها
 فلها أن تخرج وان لم يخرجوها اه فهذا أيضا مؤيد لنسخة الشارح وبهذا التبرير سقط تعامل الحشيش
 كلهم على الشارح فافهم (قوله ولا بد من ستره بينهما البائن) وفي الموت تستتر عن سائر الورثة من إس
 بمحرم لها هندية وظاهره أن لا ستر في الرجعي وقول المصنف الا في ومطلقة الرجعي كالبائن فينبغي طلب
 الستر فيه أيضا ويؤيده ما تقدم في باب الرجعة أنه لا يدل على مطابقة الا أن يؤخذ بان الظاهر يدب الستر فيه
 لكونها ليست اجنبية ويحذر ط قلت وقد مناع الجوهرة ما يفسد عدم لزوم الستر في الرجعي ولو الزوج
 فاسقا تقام الزوجية واعلامها بالدخول فلا يصح ما اجما وهو لا يريد ما فلا يستلزم وجوب الستر بعد الدخول
 نعم لا مانع من ذهاب (قوله ومفاده أن الحائض الخ) أى مفاد التعليل أن الحائض يمنع الخلوة المحترمة ويمكن
 أن يقال في الاجنبية كذلك وان لم تكن معتدة الآن في جد تنقل بخلافه بجر (قوله أو كان الزوج
 فاسقا) لانه انما اكتفى بالحائض لان الزوج يعتقد الحرمة فلا يقدم على المحرم إلا أن يكون فاسقا فتع (قوله
 ومفاده) أى مفاد التعليل بوجوب معصيتها ووجوب الحكم به أى بجر وجهه اه وقوله لهم وخروجه أولى
 لعسل المراد انه أرخ كإيقال اذا تعارض محرم ومسح فالحرم أولى أو أرخ فانه يراد الوجوب فتع (قوله
 وحسن) أى اذا كان فاسقا ولم يخرج يحسن أن يجعل الخ (قوله امرأة ثنية) لا يقال ان المرأة على اصلكم
 لا تصلح للبلولة حتى لم تجزوا المرأة الفرج مع نساء وثقات وقلتم بانضمام غيرها تزداد الفتنة لا تفتل
 للبلولة في البلل لقاء الانضمام من العشرة واسكان للاستقامة بخلاف المساوؤ زليعى وافاد أن معنى قدوتها
 على الحيلة امكن الاستقامة (قوله تزرق من بيت المال) لانها مشغولة بنعيم الزوج - حائله تعالى احتياطا

(في بيت وجبت فيه) ولا يخرجان
 منه (الآن تخرج أو تخرج) أو تخرج
 أو تخاف (انهدامه أو) تلف مالها
 أولا تجد كراه البيت) ونحو ذلك
 من الضرورات فتخرج لا قرب
 موضع اليه وفي الطلاق المحجب
 شاء الزوج ولو لم يكتفها نصيبها
 من الدار استمرت من الاجاب
 لوقايرة أو الكراه بجر وأقره
 أخوه والمنصف قلت لكن الذي
 رأته يشقى المجتبي استمرت من
 الاستمرار فليخرج (ولا بد من ستره
 بينهما البائن) لا يكتفى
 بالاجنبية ومفاده أن الحائض يمنع
 الخلوة المحترمة (وان ضاق المنزل
 عليهما أو كان الزوج فاسقا
 فخرجه أولى) لأن معصيتها
 واجب لا يمكنه ومفاده وجوب
 الحكم به ذكره الكمال (وحسن
 أن يجعل الثاني بينهما امرأه)
 فتع تزرق من بيت المال بجر عن
 تلخيص الجامع (عادية على
 الحيلة بينهما)

وفي المجتبى الأفضل الحيولة بستر ولو فاسقا ٢٢٢ فإيهزاة قال ولهما أن يسكنا بهما الثلاث في بيت واحد أو بالثلاثين التواء الأواخ ولم يكن فيه حرم

قصة انتهى وسئل شيخ الإسلام عن زوجين اقرقا لكل منهما ماستون سنة وبنهما ولادة تضر عليهما من اقرقتهما فسكنا في بيتهم ولا يجتمعان في فراش ولا يلتقيان التواء الأواخ هل لهما ذلك قال نعم وأقرقه المصنف (أبنتها أمات نهاي سفر) ولو في مصر (وليس بيها وبين مصر هامة) سفر رجعت ولو بين مصرها مده وبين مقصدها أقل مض (وأن كانت تلك) أي مدة السفر (من كل جانب) منهما ولا يعتبر ما في مينة وميسرة فإن كانت في مفازة (حيت) بين رجوع ومضى (معها) أولى (أولا) في صورتين (والعود أحد) لتعنت في منزل الزوج (ولكن) أن مرت بما يصلح للأقامة كافي الجرو وغيره زاد في النهروية وبين مقصدها سفر (وكانت في مصر) أو قرية تصلح للأقامة (تعتد) أن لم تجد محرما انشأوا فإذا ان وجدت عند الإسلام (تخرج بحرم) أن كان (وتتقل العتدة) المطلقة بالبدية فتح (مع أهل الكلا) في محنة أو خيمة مع زوجها (أن) فضررت بالثكن في المكان الذي طلقها فيه أنه أن يتحول بها والو لا وليس لزوج المسافرة بالمعنة ولو عن رجعي (بحر) (ومطابقه الرجعي) كالباقي (فما) مر (غير أنها) مع من مفارقة زوجها في) مدة (سفر) لقسام الزوجية بخلاف المبانة كما مر (فروع) طلب من القاضي أن يسكنها بجوار لا يحبسها وإنما تعتد في مسكن المفارقة طهريه قبلت ابن زوجها فله السكنى لا النفقة تارة خاتمة لا تمنع معنة نكاح فاسد من الخروج مجتبى قلت مر عن البرازية خلافه للسكن في البدائع له معها الحين مانه ككاتبه ومجنونة وام ولد اعقها عليه فقط الا ترى

لامر الفراج فكانت تفتق في ماله تعالى ذخيرة من النفقات (قوله وفي المجتبى الخ) حيث قال والأفضل أن يحال بينهما في النيتونة بستر الآن يكون فاسقا في حال بامرأة ثقة وان تعذر فخرج هو وخروجه أوى اه ملخصه وهو بخلافه لما مر فإن السرة لا بينهما كما عا المصنف تبعا للهداية وهو الظاهر لمدة الخلوة بالاجنبية (قوله وسئل شيخ الإسلام) حيث أطلقوه تصرف الى بصر الشهور بخروجه زاده وكذا أراد انتقال هذا تقبص ما نقله عن المجتبى بما إذا كانت السكنى معها الحاجة كوجود اولاد يجنبى ضبايعه لو كنوا معه أو معها أو كونها كبير ين لا يجد هومن بعده ولا لها من يشتري لها ولا نحو ذلك والظاهر أن التقيد يكون ستمائة سن سنة بوجود الاولاد مبنى على كونه كان كذلك في حادثة السؤال كما افاده ط (قوله رجعت) سواء كانت في مصر أو غيره وهذا إذا كان المقصد مدة سفر بحر اى فيجب الرجوع للتأخير مسافرة في العدة بلا حرم بخلاف ما إذا لم يكن بينهما وبين المقصد مدة سفر فاحتج بها على احدى الوائين لعدم السفر فافهم (قوله ولو بين مصرها الخ) هذه عكس المسألة الاولى (قوله ممت) اى الى المقصد لأن الرجوع عنها انشاء سفره (قوله وان كانت تلك الخ) هذه مسألة ثالثة وفي حكمها عكسها وهو ما إذا لم يكن مدة سفر من الجانبين فتصير الرجوع أجده وهذا على ما في الكافي اما على ما في النهاية وغيره فاعتين الرجوع كافي الجرو ولم يرج أحدهما على الآخر ونظروا الى اربعة النوازل في قطع السفر وهو أولى من انعامه الا إذا لم يكن من قطعه انشاء سفر آخر كالمسألة الثانية ثم رأيت صاحب الفتح قال انه لا اوجه وأنه مقتضى اطلاق صاحب الهداية الرجوع في المسألة الاولى اى حيث لم يشدها بما يقيد به الجبر (قوله ولا يعتبر ما في مينة وميسرة) اى من الامداد والقرى لانه ليس وطنا ولا مقصدا في اعتبارها (قوله في صورتين) اى صورة تعيين الرجوع وصورة التحجير (قوله تعتد الخ) لانها حيت تساوي مدة السفر كان في العود مرجح وهو حصول الواجب الاصل فسكان أولى وانما لم يجب لعدم التوصل اليه الا بغيره (قوله ولكن ان مرت) اى في المتن أو العود بحر والانساب في التعبير أن يقول وان كانت في مصر فاعتد ثمة ليسكن. قبالا لقوله وان كانت في مفازة ثم يقول وكذا ان مرت بما يصلح للأقامة فتأمل ط (قوله وبينه) اى بين ما مرز به مما يصلح للأقامة وبين مقصدها الذي كانت ذاهبة اليه وانظر ما فائدة هذه الزيادة لأن فرض المسألة المروور على ذلك في رجوعها الى مصرها أو مضيا وبين الجانبين مدة سفر ثم رجعت النهر فلم أرها فيه (قوله أو كانت) اى حين الطلاق أو الموت (قوله تصلح للأقامة) بأن تامن فيها على نفسها وما لها وتجدها محتاجة (قوله وليس للزوج الخ) اى ليس له إذا طلقها في منزلها أن يسافر بها (قوله في محنة) بكسر الميم مركب النساء كالمهود فاموس (قوله مع زوجها) اى حالة كونها معه في المحنة أو الخيمة فلو قدم الطرف على الجبر وولسكان أولى رعبارة الجبر عن الظهريه طلقها بالبدية وهي معه في محنة أو خيمة والزوج ينتقل من موضع الى آخر لا كلا والماء الخ قلت والظاهر أن هذا إذا لم يكن انفرادها في المحنة أو الخيمة عنه ولا عمل سائر بينهما قال الرضى فان كان فاسقا يجب أن يحال بينهما بامرأة ثقة فادرة على الحيولة والله اعلم (قوله ولو عن رجعي) تقدم للسكن في الرجعة عند السفر رجعة ط (قوله فيما مر) اى من أحكام الطلاق في السفر هكذا يفهم من كلامهم (قوله بخلاف المبانة) فانها ترجع أو تعتد مع من شئت لا ارتفاع النكاح بينهما فصار اجنبيا ذابى (قوله طلب من القاضي الخ) ان هذا مما مرزنا (قوله فلها السكنى) لانها حق النزع لا النفقة لأن الفرقه جاءت بمعصيتها ط (قوله مر عن البرازية خلافه) اى مر في باب العدة قبل قول المصنف قالت مضت عدتي الخ حيث قال هناك ولا تعتد في بيت الزوج براية اه فانهم يمكن هذا موافق لما في المجتبى لانما الف فكان المناسب أن يقول مر عن الظهريه خلافه اى مر في هذا الفصل عند قول المصنف ولا تخرج مع عتدة رجعي واث حيث قال الشارح باى فرقة كانت على ما في الظهريه وقد منع اعتبارها هناك ومنها حكاية ما في البرازية عن الاوزجندى (قوله اسكن في البدائع الخ) كانه أراد بهذا الاستدراك رفع الساق بين النصين يحمل جواز الخروج على عدم منع الزوج وعدم الخروج على المنع فتأمل اه ح قلت لكن ينبغي تنسيده بما إذا لم يكن لها زوج لان حق زوجها مقدم ويؤيده ما في كافي الحاكم وليس على أم الولد في عدم تها من سبها ولا على العتدة من نكاح فاسد انتفاء من غير ذلك ولهما أن يخرجوا ويتناق غير منازلها

فاسد من الخروج مجتبى قلت مر عن البرازية خلافه للسكن في البدائع له معها الحين مانه ككاتبه ومجنونة وام ولد اعقها عليه فقط الا ترى

الارى أن امرأة رجل تزوجت ودخل بها الزوج ثم فرق بينهما وردت الى زوجها الاول كأن لهم أن تنسوف الى زوجها الاول وتزني له وعليها عدة الا حثلان حيض اه والله سبحانه اعلم

• (فصل في ثبوت النسب) •

اى فى بيان ما يثبت النسب فيه وما لا يثبت قال فى التهرل ما فرغ من ذكر انواع المعتقدات ذكر ما يلزم من اعتقاد ذوات الحمل وهو ثبوت النسب وهو مصدر نسيبه المايه (قوله نسيبه عانتستهم) هو ما أخرجه الدارقطني والبيهقي فى سنتهما انها قالت ما تزيد المرأة فى الحمل على سنتين قدر ما يتحول ظل عودها المفزل وفى لفظ لا يكون الحمل أكثر من سنتين الخ وعمامة فى الفتح قال فى البحر وظل المفزل مثل اللقطة لانه حال الدوران أسرع زوالا من سائر الظلال (قوله اربع سنين) لما روى الدارقطني عن مالك بن انس قال هذه جارتنا امرأة محمد بن عجلان امرأة صدق وزوجها رجل فقد حملت ثلاثة أشهر فى اثنتى عشرة سنة كل بطن فى اربع سنين ولا يخفى أن قول عائشة رضى الله تعالى عنها ما لا يعرف الاسماء فهو مقدم على هذا لانه بعد صحة نسبته الى الشارع لا يتلحق اليه الخطأ بخلاف الحكاية فانها بعد صحة نسبها الى مالك يحتمل خطأها وكون دمها انقطع اربع سنين ثم جاءت بولد فيجوز أنهما امتطهرها ستين أو أكثر ثم حملت ولو وجدت حركة فى البطن مثلا فلا فلس قطعها فى الحمل وعمامة فى الفتح (قوله ولو بالاشهر لاسيما) أى لظن لاسيما لانه تبين ولادتها انها لم تكن آيسة ط عن أبى السعود قلت وهذا تعميم للمعتدة أى لافرق بين المعتدة بالحيض أو بالاشهر فى الباش والرجعى اذ لم يفرق بينهما المعتدة وانما أقرت بانفسها مفسر بثلاثة اشهر وكذلك تبين أن عدة نكاحهم بالاشهر فلم يصح اقرارها وان أقرت به بطلانها مدة تصلح لثلاثة أفراء فان ولدت لاقل من ستة اشهر مذ أقرت ثبت النسب والا فلا لانه لما بطل البائن حل اقرارها على الانقضاء بالافراء لاجل كلالها على الصحة عند الاسكان اه من البدائع ملخصها واختصره فى الصراخ صارا مختلا (قوله وفاسد النكاح فى ذلك كعجه) فيه نظر فانه لا يلزم قولهم اذا أنت به تمام السنتين أولا كثرتهما كان رجعة لان الوطء فى عدة النكاح الفاسد لا يوجب الرجعة فتأمل ح واجاب ط بان الاشارة فى قوله فى ذلك لثبوت النسب لا للرجعة قال ثم ان محمل ثبوت النسب فيه اذا أنت به لاقل من سنتين من وقت المفارقة لا كثرتهما ويجوز اقرارهم فيما اذا أنت به لتمامها اه زقدنا فى باب المهر تمام الكلام عليه (قوله والمدة تحتله) أى تحتل المني وهذا القيد للمفهوم المتين لانه لو وقع لان عدم اقرارها بعضى العدة فيما اذا ولدت له لا كثر من سنتين لا يصح تنقيدها بحتمال المضي وعبرة الفتح وغيره ما لم يفرق بانفسها العدة فان أقرت بانفسها المدة تحتله بان تنكح سنين يوما على قول الامام وتسعة وثلاثين على قولهم ثم جاءت بولد لا يثبت نسبه الا اذا جاءت به لاقل من ستة اشهر من وقت الاقرار فانه يثبت نسبه للسنتين بقيام الحمل وقت الاقرار فيظهر كذبها وكذا هذا فى المطلقة البائنة والموتى عنها اذا ادعت انقضاء نكاحها ثم جاءت بولد لتمام ستة اشهر لا يثبت نسبه واقل ثبت اه (قوله فى الاكثر منهما) اى من السنتين (قوله اولتاهما) تصریح بما بينهما من قوله لا فى الاقل لان التقييده مع فهمه من التقييد بالاكثر لبيان أن حكم السنتين حكم الاكثر كما به عليه فى البحر (قوله لعلوقها فى العدة) فيصير الوطء مراجعا نهر فقوله وكانت الولادة رجعة معناه أنها دليل الرجعة لان الرجعة حقيقة بالوطء السابق لاجها (قوله لاشك) لانه يحتمل العلوق قبل الطلاق ويحتمل بعده فلا يصير مراجعا بالاشك (قوله وان ثبت نسبه) لوجود العلوق فى النكاح ارفى العدة جوهره (قوله كما في ميتونه) يشمل البت بالواحدة والثلاث والخمسة والامة بشرط أن لا يملكها كما بانى ويشمل ما اذا تزوجها فى العدة ثم لا يجر وسبب ما يانه فى الفروع ونقل ط عن الحموى عن البرجندى اشترط كون الميتونة مدسولا بها فلو غرم دخول بها فولدت لستة اشهر أو أكثر من وقت الفراق لا يثبت وان لاقل منها ثبت أى اذا كان من وقت العدة ستة اشهر فأكثر اه وفى البحر واعلم أن شرط ثبوت النسب فيما ذكر من ولد المطلقة الرجعية والبائنة مقيد بما سبأ فى من الشهادة بالولادة أو اعتراف من الزوج بالحبل أو حبل ظاهر بجر (قوله لم يجر وجوده) أى الحمل وقته اى وقت الطلاق (قوله ولم يفرق بينهما) فلو أقرت به فكالرجوع كعجه ناه عن الفتح (قوله كما يجر) أى اشترط عدم الاقرار المذكور بماتل الماتر فى الرجعى (قوله ولولتاهما) خصه بالذكر لان فى الولادة للاكثر لا يثبت بالاول

• • (فصل) •

(فى ثبوت النسب اكثر مدته الحمل)
سنتان نسيه عائشة رضى الله عنها
كأمر فى الرضاع وعند الأئمة
الثلاثة أربع سنين (واقلمها سنة
اشهر) اجاعا (فيثبة نسب) ولد
(معتدة الرجعى) ولو بالاشهر
لاسيما بدائع وفاسد النكاح
فى ذلك كعجه قهستانى (وان
ولدت لا كثر من سنتين) ولولو عشرين
سنة فأكثرا حتمال امتداد
طهرها وعلوقها فى العدة
(ما لم تفرغ من العدة) والمدة
تحتله (وكانت) الولادة (دجعة)
لو (فى الاكثر منهما) أو لتمامهما
لعلوقها فى العدة (لا فى الاقل)
لشك وان ثبت نسبه (كما) ثبت
بلا دعوة احتباطا (فى ميتونه)
بما به لاقل منهما) من وقت
الطلاق لمواز وجوده وقته
(ولم يفرق بينهما) كما مر (ولولتاهما)

مطلب

فى ثبوت النسب من المطلقة

أه ح (قوله لا يثبت النسب) لانه لو ثبت لزمن سبق العلوق على الطلاق اذ لا يحل الوطء بعده بخلاف المطلقة الرجعية فيخشد بلزم كون الولد في بطن أمته اكثر من سنتين بجر (قوله تصور العلوق حال الطلاق) اي فيكون قبل زوال النراش كاتزره فاضي خان وهو حسن وحينئذ فلا يلزم كون الولد في البطن اكثر من سنتين افتاده في التهر وهو مأخوذ من الفتح (قوله وزعم في الجوهره انه الصواب) حيث جزم بان قول المقدوري لا يثبت سهو لان المذكور هو غيره من الكذب انه ثبت قال في التبر والحق حله على اختلاف الروايتين لتمام المتون على عدم ثبوته كما قال القدوري اذ قد جرى عليه في التصور الوافي وهكذا صدر الشرع وصاحب الجمع وهم بالرواية الأولى (قوله لانه التزمه) أي وله وجه بأن وطأها بشبهة في العدة هداية وغيرها (قوله وهي شبهة عقد أيضا) أي كما انها شبهة فعل وإشارته الى الجواب عن اعتراض الزيلي بان المبتونة بالثلاث اذا وطأها الزوج بشبهة كانت شبهة في الفعل وقد نوا على ان يشبهه الفعل لا يثبت فيها النسب وان ادعاه واجاب في الجريان وطء المطلقة بالثلاث أو على مال لم تمحض للفعل بل هي شبهة عقد أيضا فلا تنقض أي لان ثبوت النسب لا وجود شبهة العقد على انه صرح ابن مالك في شرح الجمع بأن من وطئ امرأة زنت اليه وقيل له انها امرأتك فهي شبهة في الفعل وأن النسب يثبت اذا ادعاه فاعلم انه ليس كل شبهة في الفعل تمنع دعوى النسب اه وسياق في الحدود ان شاء الله تعالى تحقيق الفرق بين شبهة الفعل وشبهة العقد وشبهة الحمل اه ح ملخصا (قوله والاذا ولدت توأمين الخ) اي فثبت نسبهما كمن باع جارية فجات توأمين كذلك فاذا عاهاا البائع يثبت نسبهما بنقض البيع وهذا عندهما اوقال محمد لا يثبت لان الثاني من علوق حادث بعد الاول فينبغيه الاول لانهما توأمين قبل هو الصواب لان ولد الجارية الثاني يجوز كونه حدث على ملك البائع قبل بيعه بخلاف الولد الثاني في المبتونة فتح (قوله والاذا املكها) أقول هذه المسألة ستأتي في أول الدروع وحاصلها انه اذا طلق أمته فاشترها فاما أن يطلقها قبل الدخول أو بعده والثاني امارجعي أو بائنه واحدة أو اثنتين فان كان قبل الدخول اشترط ثبوت نسبه ولادته لاقل من نصف حول مذ طلقها وان كان بعده طلقها اشترط ستان فأقل مذ طلقها ولا اعتبار لوقت الشراء فيها وان يطلقها ثامنة فكذلك ولورجعي يثبت ولوله شر سنين بعد الطلاق بشرط كونه لاقل من ستة اشهر مذ شرها في المسائلين وهو علم انه قوله ولو اكر من سنتين خاص بالرجعي وكلامنا في البائنه فالصواب حذف لفظا كتر فافهم (قوله بدائع) حيث قال وكل جواب عرفته في المعتدة عن طلاق فهو الجواب في المعتدة عن غير طلاق من اسباب الفرقة اه بجر اي كالفرقة بردة وبخيار بلوغ واعتق أو عدم كفاة او عدم مهر مثل (قوله لكن في التهستاني الخ) استدرك على قول المصنف وان اتصافها لا يبدعونه وعبارة التهستاني لكن في شرح الطحاوي أن الدعوة مشروطة في الولادة لا كثر منسما (وان لم تصدقه) المرأة (في رواية) وهي الاوجه فتح (و) يثبت نسب ولد المطلقة ولورجعي (المراقة المدخول بها) وكذا غير المدخولة

لا يثبت النسب وقبل يثبت
لتصور العلوق في حال الطلاق
وزعم في الجوهره انه الصواب
(لا بدعونه) لانه التزمه وهي شبهة
عقد ايضا والاذا ولدت توأمين
أخذها لاقل من سنتين والاخر
لا كثر والاذا املكها فثبت
ان ولادته لاقل من ستة اشهر من
يوم النرا ولولا اكثر من سنتين
من وقت الطلاق وكالطلاق سائر
اسباب الفرقة بدائع لكن
في التهستاني عن شرح الطحاوي
آب الدعوة مشروطة في الولادة
لا كثر منسما (وان لم تصدقه)
الراة (في رواية) وهي الاوجه
فتح (و) يثبت نسب ولد المطلقة
ولورجعي (المراقة المدخول
بها) وكذا غير المدخولة

مطلب
في ثبوت النسب من الصغيرة

أما من دونها فلا يمكن فيها الحمل (قوله ان ولدت لاقل من الاقل) أى من أقل مدة الحمل فالمعنى لاقل من ستة أشهر أى من وقت الطلاق (قوله وكذا المقترة) أى من أقوت بانقضائها بعد ثلاثة أشهر (قوله ان ولدت لذلك) أى لاقل من ستة أشهر من وقت الاقرار أى لاقل من تسعة أشهر من وقت الطلاق فظهر كذبها من كافي الزبلى وحسنه فلا فرق بين الاقرار وعدمه فى أنه لا يثبت النسب الا اذا ولدت لاقل من تسعة أشهر وانما قد بعدم الاقرار لان فيه خلاف أبو يوسف كما مر بجلاها ما اذا أقوت فانه بالانطلاق كما عرفت أفاده ح (قوله فلو ادعت عنه فكله) هو تكرار مع ما يأتى فى المتن مع ما فيه من الاطلاق فى محل التقيد ح (قوله لاقل من تسعة أشهر) فدل على أنه يثبت نسب ولد المقترة المراهقة أى ولدها المولود لاقل الخ وانما ثبت ذلك لان عدتها ثلاثة أشهر وأدى مدتها لاقل ستة أشهر فاذا ولدت لاقل من تسعة أشهر مدلتها تبين أن الحمل كان قبل انقضاء العدة وهذا معنى قول المصنف لكون العلوق فى العدة (قوله والالا) أى وان لم يكن لاقل بل ولدته لتسعة أشهر كما قرأناه لا يثبت نسبه لانه جل حادث هذا العلم أما ان أقوت بانقضائها فظاهر هو أما ان لم تنزل فكان النكاح على الكبيرة يقتضى أن يثبت اذا ولدت لاقل من سنتين كما قال أبو يوسف والفرق لهما أن لا ينقض عدة الصغيرة جهة واحدة فى الشرع فبعضها يحكم بالانقضاء وفى ذلك لا خلاف فى اقرارها ونعامة فى الفسخ (قوله لا يكون بعد لها) على عدم الثبوت وقوله لانها الخ على اللبعية وقوله لا يصغر هالة العمل مقدمة على معلولها (قوله فى بعض الاحكام) أى فى حق ثبوت نسبه من حيث انه لا يستمر على أقل من تسعة أشهر بل يثبت اذا ولدت لاقل من سنتين ولو الطلاق بانها لاقل من سبعة وعشرين شهرا لو رجعا لمطلقا فان الصغيرة يثبت نسب ولدها فى الطلاق الرجعى لا كذا من سنتين وان طال الى سن الاياس لم يوارا متدا طهرها ووطئه اياها فى آخر الطهر يجر أما الصغيرة فان عدتها ثلاثة أشهر فيجب على وطئها فى آخر عدتها ثم تجزى سنتين فلا بد من أن يكون أقل من سبعة وعشرين شهرا من حين الاقرار (قوله لا اعترافا بالبلوغ) لان غير البالغة لا تحبيل (قوله لاقل منها) أى من سنتين (قوله ان كانت كبيرة) أى ولم تنزل بانقضائها بعدتها وما اذا أقوت فهي داخله فى عموم قوله الا وكذا المقترة بعضها الخ يجر (قوله أما الصغيرة) أى التى لم تنزل بالحبل ولا بانقضائها العدة وهذا عندهما وعند أبي يوسف يثبت الى سنتين والوجه ما يأتى فى المقترة عن الطلاق رباعى (قوله ثبت) لانه تبين أنه كان موجودا قبل معنى عدة الوفاة يجر (قوله والالا) لانه حادث بعد مدتها يجر (قوله ولو أقوت بعضها الخ) يعنى عنه ما ذكره المصنف فى بيان المقترة ولكنه لما رأى المصنف قد أول المسألة بالكبرة دفع فوهم عدم دخول الصغيرة فى كلامه الا فى تحديقها بالذكور هنا وبقي ما لو ادعت الصغيرة الحبل وهى كالأكبرة يثبت نسبه الى سنتين لان القول قوله فى ذلك رباعى (قوله لستة أشهر) أى فباعتدائها رباعى (قوله لم يثبت) لاحتمال حدوثه بعد الاقرار كما يأتى (قوله وأما الايسة فكمباض الخ) اعلم أن ما ذكره المصنف هنا من حكم الصغيرة والايسة مع فيه الزبلى وعطى عليه فى النهى وكذا فى الجبرى مسألة المراهقة السابقة لكنه خالف هنا فقال ويشمل ما اذا كانت من ذوات الاقراء والايشير لكن قدوة فى البدائع بان تكون من ذوات الاقراء وبأما ما ذكره من ذوات الايشير فان كانت ايسة أو غير ذلك حكمها فى الوفاة ما هو حكمها فى الطلاق وقد ذكرناه اه وذكر فى النهى أنه لم يرد ذلك فى البدائع قلت فلهذا ساقط من نصه فتدرايته فيها (قوله الا اما الممل) فقدم ابويع الحبل للموت وعيمه (قوله من وقته) أى الموت (قوله ولولوها) أى ولولدت لستين (قوله فكلها لستين) قياسا على ما مر فى معتدة الطلاق البت لكن تقدم أن فيه اختلاف الروايتين (قوله وكذا المقترة بعضها) أى يثبت نسب ولدها أى مطلقا سواء كانت معتدة بان أو رجعى أو وفاة كافي الهداية لكن فى الغلابة أنه يثبت فى المطلقة الايسة الى سنتين وان أقوت بانقضائها وقدمناه من البدائع فارجع اليه يجر ويشمل الاطلاق المراهقة أيضا كما فى شرح مسكين ولما قال ابن التلجى فى شرحه على الكفر ما ذكر من قول المصنف الى هنا قبل الاعتراف بعضها (قوله لولاقل من أقل مدته) أى مدة الحمل أى لاقل من ستة أشهر (قوله ولاقل من أكثرها) أى أكثر مدة الحمل أى لاقل من سنتين من وقت الفراق فان الأكثر لا يثبت ولولاقل من ستة أشهر من وقت الإقرار يجر (قوله لستين

ان ولدت لاقل من الاقل) غير المقترة بانقضائها عندها) وكذا المقترة ان ولدت لذلك من وقت الاقرار (اذا لم تدع حبلها) فلو ادعت عنه فكله (لاقل من تسعة أشهر) مدتها ان يكون العلوق فى العدة (والالا) لكونه بعد هالها لصغرهما يجعل سكوتها كالاقرار بمعنى عدتها (فلو ادعت حبلها) فهي كأكبرة فى بعض الاحكام (لا اعترافا بالبلوغ) يثبت نسب ولد معتدة (الموت لاقل منها) من وقته أى الموت (اذا كانت كبيرة ولو غير مدخول بها) أما الصغيرة فان ولدت لاقل من عشرة أشهر وعشرة أيام ثبت والاولو أقوت بعضها بعد أربعة أشهر وعشر فولدت لستة أشهر ولم يثبت وأما الايسة فكلها من عدة الموت الا أشهر الممل الا الممل رباعى (وان ولدت لا كثر منها) من وقته (لا) يثبت بدائع ولولوها فكلها كثر يجر يجر (و) كذا (المقترة بعضها) لو لاقل من أقل مدته من وقت الاقرار ولاقل من أكثرها من وقت البت لستين بكذا

بكذاها) استشكله الزيلعي بما إذا أقرت بانقضائها بعد مضي سنة ثلاث أو من سنة أشهر من وقت الأقرار أو لاقل من سنتين من وقت الفراق فإنه يحتمل أن عدتها انقضت في شهرين أو ثلاثة ثم أقرت بعد ذلك بزمان طويل ولا يلزم من إقرارها بانقضائها أن تنقضي في ذلك الوقت فلم يظهر كذا بيننا إذا كانت انقضت عند الساعة ثم ولدت لاقل المدة من ذلك الوقت اه واستظهر في الجرح وقال يجب حل كلامهم عليه كما يفهم من غاية البيان وتبعه في نهجهم والشرع لا يسهل لاقبال أن النسب ثبت عند الإطلاق لأنه حق الوجود فيصطاد في إثباته نظر الولد لا نقول أن ذلك عند قيام العقد أما مدو زواله أصلا فلا وإنما أقرت بانقضاء العدة والقول قولها في ذلك رال العقد أصلا وحكم الشرع بجلها للأزواج ما لم يوجد ما يطل إقرارها ويثبت بكذاها وعند الإطلاق لم يوجد ذلك ولا يلزم أن يثبت وأن ولده لا كثر من سنة أشهر من وقت الأقرار مع أنهم أطيعوا على خلافه لاحتمال حدوثه فافهم (قوله والا لا) أي وإن لم تلد لاقل من سنة أشهر بان ولده لتسامها ولا كثر من وقت الأقرار أو ولده لا لاقل منها ولا كثر من سنتين من وقت البت وقوله لاحتمال حدوثه بعد الأقرار فاصر على الأول أما العلة في الثاني فهي أن الولد لا يثبت في البطن أكتر من سنتين أفاده ط (قوله بموت أو طلاق) أي بانشأ أورجعي وبه صرح نجر الاسلام وعليه جرى فاضى خان وقده السر نسبي بالبائش قال في الجرح والحق أنها في الرجعي ان جات به لا كثر من سنتين حتى إلى الشهادة كالبائش وإن لاقل يثبت نسبه بشهادة القابلة اتفاقا لقام الفرائس نهر وعليه جرى الشارح كما يأتي في قوله كما تكفي في معتدة رجعي الخ فيعمل الطلاق هنا على البائش لوافق كلامه لا حتى فافهم (قوله ان يحدث) باله المعجول والساعل الورثة في الموت والزواج في الطلاق ح (قوله بحجة ثالثة) متعلق بثبت أي بشهادة رجلين أو رجل واحد أو اثنين وصورة فها إذا دخلت المرأة بحضورهم يتابعون أنه ليس فده غيرها مخرجت مع الولد فيعلمون أنها ولده وفيما إذا لم تعدوا النظر بل وقع اتفاقا وبه يدفع ما أورده من أن شهادة الرجال تستلزم قسمة ولا تقبل فتح ونهر (قوله واكتفيا بالقابلة) أي إذا كانت حرة مسلمة عدلة كافي النسبي (قوله قبل ويرجل) أي على قوله ما وعبر عنه بقيل مع الفتح وغيره إشارة إلى ضعفه لكن قال في الجوهرة وفي الخلاصة يشل على اصح الأقوال كذا في المستقنى اه ولعل وجهه أن شهادة الرجل أقوى من شهادة المرأتين (قوله أو حبل ظاهر) ظهوره بان تأتي به لاقل من سنة أشهر كما في السراج وقال الشيخ قائم المراد بظهوره أن تكون أمارات حملها بالغة مبلغا يوجب غلبة الظن بكونها حاملا لكل من شاهد تما اه شربلية ومضى في النهر على الثاني حيث قال أو حبل ظاهر يعرفه كل أحد اه وهذا يفيد أن الحبل قد ثبت بدون ولادة وهذا موافق لما قدمناه في باب الرجعة (قوله وهل تكفي الشهادة) أي إذا ولدت ووجد الزوج الولادة إذا كان ظاهره أو الحبل لأن الحبل وقت المنازعة لم يكن موجودا حتى يكتفي بظهوره بجر وحاصله أنه قبل الولادة إذا كان ظاهرا يعرفه كل أحد فلا حاجة إلى إثباته وأما بعد الولادة فيبحث في البهرامة تكفي الشهادة على أنه كان ظاهرا وهو ظاهر فافهم (قوله ولو أنكر تعيينه الخ) ببناء أنكر للجهول فيشمل انكار الزوج وانكار الورثة اه ح يعني لو اعترف بولادتها وانكر تعيين الولد ثبت تعيينه بشهادة القابلة إجماعا ولا يثبت فيها إجماعا لاحتمال أن يكون غير هذا المعين بجر (تنبيه) لم يذكر ما إذا اعترف بالحبل أو كان ظاهرا أن كان الفرائس قائما هل يحتاج في ثبوت النسب إلى شهادة القابلة لتعيين الولد أم لا ظاهر كلام المصنف كالكثر والهداية لا وبه صرح في البداية وكذا في نهاية السروجي فأنتكر على صاحب ملتي البحار اشتراط ذلك عند أبي حنيفة لكن رده الزيلعي بأنه مهوؤه لا بد منها لتعيين الولد إجماعا في جميع هذه الصور وأطال فيه وجرم به ابن كمال ومثله ما في الجوهرة من أنه لا بد من شهادة القابلة لجواز أن تكون ولدت ولدا ميتا وأرادت الزامه ولو لا غيره اه وهو صريح بكلام الهداية آخره وكذا كلام الكافي النسبي والاختصار والفتح وغيرهم وذكر في الصروف قباين القولين قال في النهر أنه بعد عن التحقيق ورده أيضا المقدسي في شرحه بالحاصل كما في الزيلعي أن شهادة النساء لا تكون بحجة في تعيين الولد إلا إذا تأيدت بمؤيد من ظهور رجلين أو اعتراف منه أو فرش قائم نص عليه في ملتي البحار وغيره وإنما الخلاف في ثبوت نفس الولادة بقولها فثبت ثبت في الصور الثلاث وعندها لا يثبت الإثباتة القابلة فلو علق الطلاق بولادتها مع عده بقولها ولدت

(والا لا) يثبت لاحتمال حدوثه
بعد الأقرار (و) يثبت نسب
ولد (المعتدة) بموت أو طلاق
(ان يحدث ولادتها بحجة ثالثة)
واكتفيا بالقابلة قبل ويرجل
(أو حبل ظاهر) وهل تكفي
الشهادة بكونه كان ظاهرا في الجرح
بمنه (أو أقرار) الزوج (به)
بالحبل ولو أنكر تعيينه تكفي شهادة
القابلة إجماعا

لا عرائنه بالبل وأظله وورعده ما لا يقبل حتى تشهد القابلة نص عليه في الإيضاح والنهاية وغيرهما ما ملخصا
(قوله) كذا يعني الخ) تشهد بلا طلاق قوله أو طلاقه الشامل للرجعي والبائن لأن معدة الرجعي أو البائنة
لا كبرتين سنتين ولم تكن أثرت بانتضاء عتبات يكون ذلك رجعة أو فادح أي رجعية بالظلم السابق
فتكون قبوله والشكاح قائم فلا يتوقف ثبوت الولادة على الشهادة إذ أنه أنكرها بل يكفي شهادة القابلة
لقيام الظن فثبت النسب بالفراس وتعين الولد من هادة القابلة كذا ذكره الزبلي في ولادة المنكحة وهو قوله
للاقل) أي لا تكفي شهادة القابلة على الولادة لاقول من معين لانقضائه عتبات في حق زوجة والولادة لتام
المعين كذلك كذا يعني ح (قوله) أو تصديق بعض الورثة) المراد باله من لا يمتنع به أصاب الشهادة وهو
الواحد العدل أو لا أكثر مع عدم العدالة كما يظهر من مقابلة ج وصوره المثالة لو أذنت معدة الوفاة الولادة
فصدقتها الورثة ولم يشهد بها أحد وهو ابن الميت في قوله لم يجعلنا إلا لارت خاص حقهم فقبل تصديقهم
فيه فغ (قوله) فثبت في حق المترين) الأولى في حق من أنزله لثبوت الواحد ولا لهم كلوا إجماعه ثبت
في حق غيرهم أيضا لأن يجعل على ما إذا كانوا غير عدول أو فادح (قوله) في حق غيرهم) أي في حق
من لم يصدق (قوله) حتى الناس كافة) فإذا ادعى هذا الولد ينال الميت على رجل تسع دعواه عليه بلا
توقف على اثبات نسبه ثانيا (قوله) أن تم تصاب الشهادة بهم) أي بالمترين (قوله) بأن شهد مع المتر
رجل آخر) أو فادح لا يشترط في غام تصاب الشهادة أن يكون كلهم ورثة لكن إذا كان أحد الشاهدين أجنبيا
لاجن من شروط الشهادة من مجلس الحكم والخصوصة ونفذ الشهادة أدهم فهو مدحض والسوا بقترين بوجه
رجعي (قوله) وكذا الوصديق المتر عليه الورثة الخ) كذا في أغلب النسخ فالتزامه فاعل منصوب على أنه
مفعول صدق وعلمه متعلق بصدق أي على الإقرار بالورثة بالرفع فاعل مذكور في بعض النسخ لوصدقته عليه
الورثة وفي بعضها لوصدق المتر بقبلة الورثة الخ وهذا أحسن من النسخة الأولى (قوله) وهم من أهل
التصديق) المناسب وهم من أهل الشهادة قال في الفتح أعني في حق ثبوت النسب من الميت لظهوره في حق الناس
ككافة قالوا إذا كان الورثة من أهل الشهادة بأن يكونوا ذكورا مع أناث وهم عدول ثبت لقيام الحجة
فيشارك المترين منهم والمكرين وبطال غير الميت بدنه اه (قوله) ولا يمتنع تصابها) بأن كان المصدق
رجلا واما أمه متشكلا وكذا كانا رجلاين غير عدلين كما يظهر من عبارة الفتح المذكورة وما يأتي (قوله)
لنشارك المكذبين) المناسب لعبارة المصنف أن يقول لا يثبت النسب فلا يشارك المكذبين (قوله)
الاصح لاه) هذا إذا كان الشهود ورثة فالوفاة غير وارثة لا بد من لفظ الشهادة ومجلس الحكم والخصوصة
لعدم شبهة الإقرار في حقه كما تقدم وحتى والمراد بماذا الميم تصاب من الورثة إذ لو تم بهم لم ينظر إلى شهادة
غيرهم (قوله) نظر الشبهة الإقرار) عليه في الفتح بانه أخرى وهي أن الثبوت في حق غيرهم تبع للثبوت
في حقهم ولا يراعى التسع شرائطه إلا إذا ثبت أصالة وعلى هذا فالوفاة يكونوا من أهل الشهادة لا يثبت النسب
إلا في حق المترين منهم اه (قوله) عن الزبلي) حيث قال ويشترط في حق غيرهم أيضا إذا كانوا من
أهل الشهادة بأن كان فيهم رجلان عدلان أو رجل واما أمه عدول فيشارك المكذقين والمكذبين اه ومثله
قول الفتح المار وهم عدول بغيره بانه الشهادة (قوله) فتقول شيخنا) الشيخ زين بن نجيم صاحب البحر
(قوله) الآن يقال لأجل السرية) أي لأجل سرية ثبوت النسب إلى غم المتر وهذا الجواب ظاهر لا يحتاج
إلى التأمل والمراجعة ح (قوله) كذا يعني في الدعوى) أي من أن الفتوى على قوله بما بالتخلف
في المسائل الستة (قوله) بشهادة الظاهر لها الخ) وهو ظاهر يظهر بهد أيضا وهو إضافة الباش إلى
أقرب أوقافه لكن ترجح ظاهرهما بان النسب يحاط في إثباته نهر ولا تحرم عليه هذا التي فغ (تنبيه)
لا تسع ينسبه ولا ينسبه ورثته على تاريخ نكاحهما بما يطابق قوله لانها شهادة على التي معنى فلا تقبل والنسب
يحتمل لأشياء منها ما أمكن والامكان هنا بسبق التزوج بها سائرهم بسبب وجوها أكثر خمسة ووقع ذلك
كثيرا وهذا جوابي لحادثة ظنته شرعية لا (قوله) فلو ثبت لنصف حول) أي من غير زيادة ولا نقصان
زبلي (قوله) (منه نسبه) لانها فراسه لانها موالاة لسه أشهر من وقت النكاح فتدولت لاقول منها من
وقت الطلاق فكان العلوق قبله في حالة النكاح والتموز مات الخ هدية (قوله) تصور الوطء خالة العقد)

كانت تسكن في معدنة رجعي
ولدت لا كثير من سنتين للا اقل
(أوتسدين) بعض (الورثة)
فثبت في حق المترين (و) اغما
(ثبت النسب في حق غيرهم)
حق الناس كافة (ان تم نساب)
الشهادة بهم بان شهد مع التر
رجل آخر وكذا الوصقة عليه
الورثة وهم من أهل التضدين
فثبت النسب ولا ينفع الرجوع
(والا) يتم نماها (لا) يشارك
المسكين وهل يشرط نقط
الشهادة ويجلس الحكم الاسع لا
نظر الشبه القرار وشروط العدد
نظر الشبه الشهادة ونقل المصنف
عن الزبلي ما يفسد اشتراط
العدد التم قال فقول شيخنا ينبغي
أن لا تشرط العدد العملا ينبغي قات
وفيه أنه كف تشرط العدد في
المتر لهم الآن يقال لا اجل السرية
فأصل وليراجع (ولو ولد واحد اختلعا)
في المدة (مقالتي) المرأة (تسكن) .
من نصف حول واذ اقل
قال قول لها الابن وقال نصف
وبه ينق كاسيني في الدعوى (وهو)
أى الولد (ابنه) شهادة الظاهر
لها بالولادة من نكاح حلالها على
الصلاح (قال ان نكحتها فبين طالق
فنكحها فولدت ان نصف حول له
نكحها ازمه نسبه (احتياط للتصور
الوطء حالة العقد

بان عقد ابا تسهما وسمع الشهود ~~كل~~ لصلهما وهو محال لها فوافق النكاح الانزال أو كذا في العقد
 في ليلة مئة فوئلهما فيجمل على المقارنة إذا لم يعلم تقدم العقد كما في شرح الشلبي أوية زوجها عند
 الشهود أو عاقته من طرفها فاضوى ويكون تمام العقد برضاها حال الموافقة كما في ثبوت ابن كمال قال
 في الفتح وحاصله أن ثبوت الوقت على الفرائض وهو ثبت وقصار بالنكاح المتارن للعلاق فمعلق وهي فرائض
 فثبت نسبه (قوله لم يثبت) لأنه ثبت أن العلق كان سابقا على النكاح زبلي (قوله وكذا لاكثر)
 لأنه ثبت أنها عقلت بعده لا حاكمنا حين وقع الطلاق بعدم وجوب العدة ~~لأن~~ قبل الدخول والخلاعة
 ولم يثبت بطلان هذا الحكم زبلي أما إذا ولدته لسته أشهر لا غير فعملها العدة لجلها يثبت النسب شرى بلالية
 أي لأنه حكم بعاقبها وقت النكاح قبل الطلاق كما علمت من عبارة الهداية فقد وقع الطلاق عليها وهي حائل
 وعليه فهو طلاق بعد الدخول فتعذر بوضع الحمل وقد صرح في التبريد أن هذا الطلاق رجعي وبأن قضاء العدة
 بالوضع (قوله ولو يوم) أي لحظة ح (قوله وأقره في الجهر) حيث قال وتقتضي في فتح القدير بيان
 منهم النسب هنا في مدة يتصور أن يكون منه وهي سنتان ينافي الاحتياط في إثباته والاحتياط المذكور
 في غاية البعد فإن العادة المستمرة كون الحمل أكثر من ستة أشهر وما غشى دهور ولم يسع فيه بالولادة ستة
 أشهر فكان المظهر عدم حدوثه وحدوثه احتمالان فأى احتياط في إثبات النسب إذا انقضى احتمال ذلك عرف
 يقتضي تضييقه وتركتنا ظاهرا يقتضي ثبوته وليت شعري أى الاحتمالين أبعد ألا احتمال الذي فرضوه لتصور
 العلق منه لثبوت النسب وهو كونهما تزوجها وهو بطو ها ووافق الانزال العقد أو احتمال كون الحمل إذا زاد
 على ستة أشهر يوم يكون من غيره اه اقول وحاصله الحاق الولادة لاكثر من نصف حول بالولادة
 لنصفه في ثبوت النسب ويمكن الجواب بالفرق وهو أنه في صورة النصف كان الولد موجودا وقت العقد بقيت
 فإذا أمكن حدوثه من العاقد ولو بوجه بعيد تعين ارتكابه بخلاف ما إذا أمكن حدوثه بعد العقد بان ولده
 لاكثر من نصف حول ولو يوم فإنه لم يثبت بوجوه وقته حتى يرتكب له الوجه البعيد مع حكم الشرع عليها
 بما ينافي وجوده وهو عدم العدة والحاصل أن في كل من الصورتين لا احتمال البعيد الخالف للعادة المستمرة
 وهو الولادة لسته أشهر ~~لكن~~ إذا زاد عليها يوم مشلا احتل وجوده وعدمه وقد عارض احتمال الوجود
 الحكم عليها بعدم العدة بخلاف ما إذا لم يزد لثبوت وجوده وقت العقد مع فقد المعارض هذا ما ظهر في قدره
 (قوله يجعله واطئا) لأنه يثبت النسب جعل واطئا حكما قال الزبلي وكان ينبغي وجوب مهرين بهر بالوط
 ومهر بالنكاح كالزوجة امرأة حال وطئها وأجاب في الفتح بمنع الفرع المشبه به وأنه مشكل لخالفه صريح
 المذهب لأن الأصح في ثبوت النسب إمكان الدخول ولا يتصور إلا بتزوجه حال وطئها المشتبه به قبل التزوج
 وقد حكم فيه بمهر واحد في صريح الرواية فالحكم بمهرين في الفرع المشبه به بخلاف ذلك قلت الفرع
 منقول فالأحسن الجواب بان الوط في مسألتنا يمكن تصوره حالة التزويج كما تصوره عن ابن الشلبي وابن
 كمال فلا يلزم الأمر واحد بالدخول المتارن للعقد بخلاف الفرع المذكور فإن العقد فيه عارض على الوط
 فلذا وجب فيه مهران وتقتل ح عن شيخه في تصوير المقارنة أن يقال إنه قال أولاد تزوجت ثم أوطع وامنى
 وقالت قبلت في وقت واحد فكان الوط حاصل في صلب العدة غير متقدم عليه ولا متأخر عن وقوع الطلاق
 اه وما ذكرناه أقرب وقد يجيب أحسن من هذا كله وهو أنه جعل واطئا حكما ضرورة ثبوت النسب
 لاحتماله فلا يتحقق موجب المهرين ويجب أحدهما بخلاف الفرع المذكور (قوله ولا يكون به محصنا)
 لأنه وطء كسبي كما علمت فإذا انى يجند ولا يرجع (قوله لم يطلق بشهادة امرأة) أي على الولادة
 إذا أنكرها لأن شهادته ضرورية في حق الولادة فلا تظهر في حق الطلاق لأنه تنفك عنها بجر (قوله
 كما تر) حيث قال في شرح قول المصنف أن سمعت ولادتها الخ واكتفيا بالقبالة ط وقد منّا تشييدها
 بكونها حرة مسلمة عدلة (قوله مع ذلك) أي التعليق ط (قوله بلا شهادة) أي أصلا وعندهما
 تنهت شهادة القبالة بجر (قوله لا قراره بذلك) أي حكما لأن قراره بالحيل إقرار بما يقضى إليه
 وهو الولادة وأما إذا كان الحيل ظاهرا فلا ن الطلاق تعلق بامرأته لا بمحكمة قبل قولها بجر (قوله
 وأما النسب الخ) محترز قوله لا تطلق يعنى أن النسب يثبت بشهادة امرأة وكذا ما هو من لوازمه كما موصية

ولو وائمه لأقل منه لم يثبت وكذا
 لاكثر ولو يوم ولكن بحث فيه
 في الفتح وأقره في الجهر (و) لزمه
 (مهرها) يجعله واطئا حكما
 ولا يكون به محصنا نهاية
 (علق طلاقها بالولادة) لم تطلق
 بشهادة امرأة بل بحصة تأمة
 خلافا لما كمال (ولو أقر)
 المعلق (مع ذلك بالحيل) أو كان
 ظاهرا (طائفت) بالولادة (بلا
 شهادة) لا قراره بذلك وأما النسب
 ولو أزمه كما موصية الولد فلا يثبت
 بدونه شهادة القبالة اتفاقا بجر

قوله ان كان بها في نسخة بك رحي
أولى من الأولى التي فيها إعادة
التمثيل فثبتا على البدل مع انه
مذكور قاله نصر الهورين

• (قال لا محذور ان كان في بطنك ولد)

أو ان كان بها حبل (فهو مني)

فشهدت امرأته) فظاهر ديم غير

القبالة (بالولادة فهو ام ولد)

اجماعا (ان جاءت به لا قبل من

نصف حول من وقت مقاتله

وان لا كثر منه لا) لاحتمال علوقه

بعد مقاتله قيد بالعلوق لانه لو

قال هذه حامل مني ثبت نسبه الى

سنتين حتى يتبينه بآية قال الغلام

هو ابي ومات) المتفرق (فقات

امته) المعروفة بغيره بالاصل

والاسلام وبأنها ام الغلام (أما

امرأته وهو ابتهر ثمانه استحسانا

فان جهات حررتها) أو اموها

لم ترث وقوله (فقات وارثه أنت

ام ولد ابي) قد انشأنا في هذا الحكم

كذلك لو لم يقل شيئا أو كان صغيرا

في البصر (أو كنت نصرانية

وقت موته ولم يعلم اسلامها) وقته

(أو قال) وارثه) كانت زوجة له

وهي أمه لا) ترث في الصور

المد كورة وهل لها مهر المثل

قبيل نعم (زوج أمته من عبده

خاتم بولد فأعاد المولى لم يثبت

نسبه) لزوم فسخ النكاح

الولد لو كانت المعلق طلاقها أمه حتى لو ماتت بها صارت أم ولده وكثير اللعان فيما ذناه ووجوب الحلق
بنفسه ان لم يكن أهلا للعان فأفاده في البحر (قوله أو ان كان بها حبل) أي أو قال ان كان بها حبل فهو مني
فلا فرق بينهما بحر وفي بعض النسخ ان كان بدون عطف وفي بعضها وكان بدون ان والظاهر أنهما يتحرران
(قوله ظاهره الخ) البحث لصاحب البحر وتبعه أخوه في النهر وهو ظاهر ومن غير ما يقابل به ساء على الأغلب
(قوله فهي أم ولده) لأن سبب ثبوت النسب وهو الدعوة قد وجد من المولى بقوله فهو مني وانما الحاجة
الى تعيين الولد وهو يثبت بشهادة القابلة انما نفا درر (قوله ولا أن) كثر منه لا) كذا قال ابن أبي
وزاد في الفتح والبحر وغاية البيان والدرر وانما هو مشكل لانه لا يمكن حينئذ عدلوه بعد مقاتله
لأن ما بعدهما دون نصف الحول فليست أم ولد (قوله حتى ينسبه) هو كذلك في غايه البيان
وقد يقال كيف يصح أن ينسبه بعد اقراره به فليست أم ولد حتى تمت بل في نفسه في ثبوت نسبه لو جاءت به
لا كثر من سنة أو شهر وأثبت في اليه من باب الاستيلاء أنه ينبغي أن يثبت بما اذا وضعته لا قبل من نصف حول
من وقت الاعتراق فلو لا كثر لا تسمى أم ولد ثم نقله عن المحيط (قوله قال لا كلام) أي بولد مثله لانه لو لم يكن
معروف النسب ولم يكذب ط (قوله المعروفة بغيره بالاصل) كذا عبر بعض الشرح وذكر بن السلي أن
التشديد بالاصل غير ظاهر بل يكفي كونها حرة اه أي لانه اذا اريد بغيره بالاصل كون اولها احرارا فهو
غير شرط وكذا لو اريد به كونها حرة من حين أصل خلقها لان الحرية المعارضة تكفي لكن يقال ان الحرية
العارضة لا تكفي الا اذا كانت قبل ولادة ذلك الغلام بستين والا فلا احتمال كونها أمه له واستولاهما وألغى
وترجمهما ثم ولد هذا الغلام وأقر به فانما حينئذ ليست من أهل الارث بخلاف ما اذا علمت حررتها قبل
الولادة بستين فأكثر فانه يعلم كونها حرة وقت العلوق وانما ولدت بالزوجية كما يأتي في هذا ما ظهري (قوله
وهو ابي) لم يظهر لي وجه التقييده فان النسخة ثابته باقرار الميت تأمل اه ح قات دل وجهه أمها وقالت
أما امرأته وهذا اخي من رجل غيره تكون مكذبة له فيها فوصلت به الى اثبات كونها امرأته وهو قوله هو ابي
(قوله برثانه) أي هي والغلام (قوله استحسانا) والتماس أن لا ميراث لها لان النسب كما ثبت بالنكاح
الصحيح ثبت بالنكاح الفاسد وبالوطء عن شبهة وبذلك العين فلم يكن قوله اقرار بالنكاح وجه الاستحسان
أن المسألة فيها اذا كانت معروفة بالحرية ويكونها أم الغلام والنكاح الصحيح هو المتعين لذلك وضعا وعادة لانه
الموضوع لحصول الاولاد دون غيره فمما اختلف لان لا يعتبران في مقابلة الظاهر القوي وكذا احتمال كونه
طلقتها في حقته وانقضت عقدتها لانه ما ثبت النكاح وجب الحكم بقضائه ما لم يتحقق زواله كذا في البحر ح
(قوله فان جهات حررتها) أي بان لم تعلم أصلا أو علم عروضا ولم يتحقق وقت العلوق على ما قرأناه انفا (قوله
أواموها) في بعض النسخ وأما ولا مساحة الى الماء التحية لان المصدر الاحتمال قال ط والمناسبات زيادة
أو اسلامها ليكون محمزا الثالث (قوله قد انشأنا) فائدة ذكره أن للوارث أن يقول ذلك كافي في البحر ح
غايه البيان ح وكان ينبغي تأخير ذلك الى آخر كلام المصنف (قوله أو كان صغيرا) أي الارث (قوله
لا ترث) لأن ظهور الحرية باعتبار اندراجها في دفع الرق لا في استحقات الارث هدية فهي كالمتقود يجعل
حياتي ما له حتى لا يرث غيره منه لا بالنسبة الى غيره حتى لا يرث من أحد فتح وكذا اسلامها الا أن لا يثبت
اسلامها وقت موته ليست لها حق الارث (قوله قبيل نعم) فائله التمرناشي قال لانهم أقرزوا بالذخول ولم
يثبت كونها أم ولد بقوله هم اه وارتقاء في انها مائة والربلي والفتح قال في الجرد ورد في غايه البيان بأن
الذخول انما يوجب مهر المثل في غير صورة النكاح اذا كان الوطء عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والاصل
عدم الشبهة فبأي دليل يجعل على ذلك فلا يجب مهر المثل اه وأقر في النهر وأنت خير بأن هذا الخاص
بما اذا قال أنت أم ولد أي ما لو قال كنت نصرانية فقد أقر بالنكاح وكذا في قوله كانت زوجة وهي أمه
لكن في هذه مطالبية المهر ولو لاها لالها (قوله فمات بولد) أي لسنة أشهر فأكثر من وقت التزوج
والا فظاهر ثبوت نسبه منه لما مر حواه من أن تلك كورة لو ولدت لدون سنة أشهر لم يثبت نسبه من الزوج
وبفسد النكاح لانه لا يلزم كونها حاملا من زنا حتى يصح بل يحتمل كونه من زوج أو وطء شبهة فاذا فسدت
النكاح هنا صححت دعواه لعدم المنع ثم رأت في حاشية العلامة نوح نقل ذلك عن حاشية الدرر الوافي

٢٠. مطلب
الفراس على أربع مراتب

وهو لا يقبل الفسخ (وعنى) الولد
(وتسري) الامة (أم ولده) لا تزوره
بنوته وامومتها (ولدت أمته)
انوطوه له ولدا لو تف شوت
نسبه على دعونه (لنصف فراشها)

(كأمة مشتركة بين اثنين
استولوها واحد) عبارة الدرر
استولوها (ثم جاءت بولد
لا يثبت النسب بدونها) لحمة

وعنها كأم ولد (كأنها مولاه)
وسمي في الاستيلاء أن الفرار
على أربع مراتب وقد اكفوا

بشيام الفرار بالادخول كزوج ٣
المفرق بمشقة بينهما سنة فولدت
لسته أشهر من تزوجها تصوره

كرامة أو استخدها ما فتح لكن
في المنزلة اقتصار على الثاني أولى
لأن طي المسافة ليس من الكرامة

عندنا قلت لكن في عقائد التفتازاني
جزم بالاولى تعالفتي التقليدين
النسبي بل سئل عما يحكي أن الكعبة

كانت زور واحدا من الاولياء
هل يجوز القول به فقال خرق
العادة على سبيل الكرامة لاهل

الولاية جاز عند أهل السنة
ولابس بالمعجزة لانهما أوردوا الرسالة
وبادعها بكفر فوراً فلا كرامة

وعنما في شرح الوهابية من
السيرة عند قوله
ومن لوى قال طي مسافة

يجوز جهول ثم بعض يكفر
واشياء في كل ما كان خارقا
عن النسبي القيم يروى ويضمر

أى ينصر هذا القول بنص محمد
افانهم بكرامات الاولياء
٣. مطلب
في ثبوت كرامات الاولياء

وعن غيرها (قوله وهو لا يقبل الفسخ) يعنى بعد عنما احتراز عن نسبه بعدم الكفاءة وبالبلوغ والعق
وأما الرتبة بتقبيل ابن الزوج فهو وإن كان بعد التام ~~لكنه~~ انتساح لا فتح أقاده ح (قوله لا تزوره
بنوته وامومتها) لفه ينشر مرتب فالأوله علة لعقده وإنشأ لصيرورتها أم ولده فتعق بمجونه (قوله عبادة
الدرر استولوها) أى بتغير النسبة ونسبه به على أن ما هنا سبق فلم لانه إذا استولوها الشريك كان إن جاءت بولد
فأدعيها وصارت أم ولده ما سبق مشقة كذا جاءت بولد بعد ذلك لا يثبت نسبه بلادعوة لانه لا يحل وطؤها
لواحد منهما بخلاف ما إذا استولوها أحدهما ولزمه نشر يكة تغني قيتها ونصف عقرها وصارت مختصة به فانه
يحل له وطؤها فلا يحتاج الولد الثاني إلى دعوة أقاده الرضى فافهم (قوله كأم ولد كأنها مولاه) فانها إذا
أنت بولد لا يثبت من المولى إلا إذا ادعاه لحمة وعنها عليه ٥١ ح والتشبيه في عدم ثبوت نسب الولد الثاني
الابدية ثم قال الولد بعد السكابة بخلاف حال قبلها فانه قبلها ثبت بلادعوة ط (قوله على أربع مراتب)
ضعف وهو فراش الامة لا يثبت النسب فيه إلا بالدعوة ومتوسط وهو فراش أم الولد فانه يثبت فيه بلادعوة
لكنه ينفى بالنبي وقوى وهو فراش المنكحة ومعتدة الرجى فانه فيه لا يثبتى إلا باللعان وأقوى كفرش
معتدة بالسائ فان الولد لا يثبتى فيه أصلاً لا في نفسه متوقف على اللعان بشرط اللعان الزوجية ح (قوله
بلادخول) المراد فيه ظاهراً ولا فلا بد من توره وإمكانه ولذا لم يثبتوا النسب من زوجة العاقل ولا من
ولدت لاقول من سعة أشهر على ما تفرصه له وعبارة النسخ والحق أن التصور بشرط ولذا لو جاءت امرأة الصبي
بولد لا يثبت نسبه والتصور ثابت في المغربية لثبوت كرامات الاولياء والاستحسانات فيكون صاحب خطوة
أوجبى ٥١ (قوله ليس من المكراة عندنا) لما في العمادية أنه سئل أبو عبد الله الزعفراني عما روى
عن ابراهيم ابن أدهم أنهم راوه بالبصرة يوم التروية ورؤى ذلك اليوم بمكة قال كل ابن مقاتل يذهب إلى أن
اعتقاد ذلك كفر لأن ذلك ليس من الكرامات بل هو من المعجزات وأما ما فاستجبه له ولا اطلق عليه ~~الكفر~~
٥١ (قوله لكن في عقائد التفتازاني) أى في شرحه على العقائد النسبية وهو متعلق بقوله جزم وكذا قوله
بالاولى والمراد به ما في النسخ من اثبات طي المسافة كرامة وذلك أن التفتازاني قال انما العجب من بعض فقهاء
أهل السنة حيث حكى بالكفر على معتقد ما روى عن ابراهيم من أدهم الخ ثم قال والانصاف ما ذكره الامام
النسبي حين سئل عما يحكى أن الكعبة كانت تزور واحد من الاولياء هل يجوز القول به فقال تنقض العبادة
على سبيل الكرامة لاهل الولاية جاز عند أهل السنة ٥١ قال العلامة ابن السخنة قلت النسبي هذا هو
الامام نجم الدين عمر مفتي الانس والحن رأس الاولياء في عصره ٥١ وعبارة النسبي في عقائده وكرامات
الاولياء حتى تظهر الكرامة على طريق تنقض العبادة للولى من قطع المسافة البعيدة في ائدة القلب له وظهور
الطعام والشراب واللباس عند الحاجة والمنشئ على الماء والهوا وكلام الجهاد والجهاد وانه فاع التوجه
من البلاد وكفاية المهتم من الاعداء وغير ذلك من الاشياء ٥١ (قوله بل سئل) أى النسبي وقوله فقتل الخ
جواب بالجواب عن وجه العموم وقد منى في بحث استقبال القبلة عن عدة الفتاوى وغيره بالوذهب الكعبة
لزوار بعض الاولياء فاصلا إلى هوائها ٥١ ومثله في الولو الجسية (قوله ولا لبس بالمعجزة الخ) جواب
عن قول المعتزلة المنكرين لكرامات الاولياء لانهما اوطرت لاشتبهت بالمعجزة فلم يثبت النسبي من غيره
والجواب أن المعجزة لابد أن تكون بمن يدعى الرسالة تصد بقال دعواه والولى لابد من أن يكون تابعاً للنبي
وتكون كرامته معجزة نسبته لانه لا يكون ولياً لم يكون محققاً في ديانته واتباعه لنسبه حتى وادى الاستقلال
بنفسه وعدم المناعة لم يكن ولياً بل يكون كافراً ولا تظهر له كرامة فالحاصل أن الأمر الحارص للعبادة بالنسبة
إلى النبي معجزة سواء ظهر من قبله أو من قبل أحاد أمته وبالنسبة إلى الولي كرامة تخلوه عن دعوى النبوة
وعنما في العقائد وشرحها (قوله ومن لوى الخ) من موصول مبتدأ أو قال صلته ولى متعلق بيجوز طي
مبتدأ وجلة بيجوز خبره والجله الخبرية مقول القول وجهول خبر من والقول بالتجهيل أو التكفير هو ما فادعنا
عن العمادية (قوله أى ينصر هذا القول الخ) والحاصل أنه وقع الخلاف عندنا في مسألة طي المسافة
المعصية فتشايخ العراق قالوا لا ~~يكون~~ وذلك أن المعجزة فاعتقاده كرامة جهل أو كفر ومشايخ خراسان وما
قرأنا منهم أن النبوة كرامة ولم يرد نص صريح في المسألة لأن أنتم للثلاثة سوى قول محمد هذا ولم ينص ذلك ٥١

ملخصاً من شرح الوهبانية عن جواهر الفتاوى وفي التبرأة أن مسألة تزوج المغربي بشربة توبة يولد الجواهر
 أي فأنهم انقض المذهب والحاصل أنه لا خلاف عندنا في ثبوت الكرامة وانما الخلاف فيما كان من جنس
 المجهزات المكارم وانعمد الجواهر طلقاً لا فيما ثبت بالأدليل عدم امكانه كالتيان بسورته وعام الكلام على ذلك
 في حاشية **ج** (قوله فاب عن امرأته الخ) شامل لما إذا بلغها منه أو طلاقاً فاعتدت وتزوجت ثم بان
 خلافه ولما إذا اعتدت ذلك ثم بان خلافه **له ج** (قوله وفي حاشية شرح المنار الخ) قال شارح في شرحه
 على المنار لكن الصريح ما ورد به الجرحاني أن الأول لا دمن الثاني إن احتله الحال وإن الامام رجوع إلى هذا
 القول وعليه الفتوى كما في حاشية ابن الجنبي عن الواقعات والاسرار ونقله ابن نجيم عن الظهيرية اه
 واحتمال الحال بان تله لسنة أشهر فأكثر من وقت النكاح (قوله حكى أربعة أقوال) حاصل عبارته
 مع شرحه لابن ملك أن الأول لا دلالة عند أبي حنيفة مطلقاً أي سواء أتت به لا قبل من ستة أشهر أو لا من نكاح
 الأول صحيح فاعتباره أولى وفي رواية لثاني وعليه الفتوى لأن الولد للفراش الحقيقى وإن كان فاسداً وعند أبي
 يوسف للأول إن أتت به لا قبل من ستة أشهر من عقد النكاح ليقين العلق من الأول وإن لا أكثر فلثاني وعند
 محمد للأول إن كان بين وطء الثاني والولادة أقل من سنتين فلوأكثر منهنهما فلثاني ليقين أنه ليس من الأول
 والنكاح الصحيح مع احتمال العلق منه أولى بالاعتبار وانما رضع المسألة في الولد المرأة مرة ذى الأول اجابا
 اه قلت وظاهره أنه على الحق به **ب** كون الولد للثاني مطلقاً وإن جاءت به لا قبل من ستة أشهر من وقت
 العقد كيد عليه ذكر الاطلاق قبله والاقصار على التصديق بعده وهذا خلاف ما قاله ابن الجنبي وهذا وجه
 الاستدراك لكن لا يخفى ما فيه فقد ذكرنا قرياً أن المنكوحه لو ولدت لدون ستة أشهر لم يثبت نسب من الزوج
 وبفسد النكاح أى لأنه لا بد من تصور العلق منه وفيما دون ستة أشهر لا يجوز ذلك وهذا إذا لم يعلم بان لها
 زوجاً غيره فكيف اذا ظهر زوج غيره فلا شك في عدم ثبوته من الثاني ولهذا قال في شرح درر البحار إن هذا
 مشكك فيما إذا أتت به لا قبل من ستة أشهر مذ تزوجها اه والحق أن الاطلاق غير مراد وأن الصواب ما نقله
 ابن الجنبي وبه يظهر أن هذه الرواية عن الامام المقتضى جهاى التواخذ بها أبو يوسف وأنه لا بد من تقييد كلام
 المصنف بالجمع بما نقله ابن الجنبي وأنه لا وجه للاستدراك عليه عما في الجمع والله أعلم (قوله نكح المأخوذ)
 قال في النسخ قوله ومن تزوج امرأة فطلقها أى بعد الدخول واحدة بائنة أو رجعية ثم اشتراها قبل أن تنقض بائنة
 عقدت بائناً يولد لأقل من ستة أشهر منذ اشتراها زمره وقيد بعد الدخول وبواحدة لأنه لو كان قبله لا يلزمه
 الآن بخي به لا قبل من ستة أشهر منذ فارقتها لأنه لا عدة لها أم بعده والطلاق ثنتان ثبت النسب إلى سنتين
 من وقت الطلاق ثم اذا كانت الواحدة رجعية فهو ولد المعتدة فزمره وإن جاءت لعشر سنين بعد الطلاق فأكثر
 بعد كونه لا قبل من ستة أشهر من الشراء اه قال في البحر فالجواب أن المطلقة قبل الدخول والمبانة بالثنتين لا اعتبارهما
 من ستة أشهر من الشراء اه قال في البحر فالجواب أن المطلقة قبل الدخول والمبانة بالثنتين لا اعتبارهما
 لوقت الشراء بل لوقت الطلاق في الأولى بشرط ثبوت نسب ولادته لا قبل من ستة أشهر وفي الثانية سنتين
 فأقل وأنه لو كان رجعيًا ثبت ولو لعشر سنين بعد الملاقاة أو أكثر ولو واحدة بائنة فلا بد أن تأتي به لتسام
 سنتين أو أقل بعد أن يكون لأقل من ستة أشهر من وقت الشراء في المسألتين (قوله فطلقها) أى بعد
 الدخول طلقة واحدة بائنة أو رجعية بدليل الاستثنا لا حتى والطلاق غير قيد حتى لو اشتراها ولم يطلقها
 فالجواب كذلك **نهر** (قوله فاشترها) أى ملكها بأى سبب كان أى قبل أن تنقض بائنة اعتدتها كما مر
 لأنه مع الاقرار بشرط أن تأتي به لا قبل من ستة أشهر من وقت الاقرار كما مر لأن وقت الشراء كما مر **نهر**
 (قوله زمره) لأنه ولد المعتدة لا يثبت كون العلق سابقاً على الشراء وولدها ثبت نسب بلا دعوة **نهر** وإن
 ولدته لسنتين من وقت الطلاق **يجز** **ب** كفى في الرجعية ولو لا أكثر من سنتين كما يأتى (قوله والا) أى بان
 ولدته لتسام ستة أشهر أو لا أكثر منها إلا لا يلزمه لأنه ولد المملوك لانه شراها وهي معتدة منه ووطؤها حلال له
 أما في الرجعي فظاهر وأما في البائن فلأن عدتها منه لا تحترمها عليه فإذا أمكن علقه في الملك استدل به لأن
 الحادث يضاف إلى أقرب وأقرباً وولده المملوك لا يثبت بدونه دعوة وهذا بخلاف البائن يثبوت غلظته فإن
 شراها لا يجعلها فتعين العلق قبله كما يأتى (قوله الاطالة الخ) لما كان قوله فطلقها شاملاً ما اذا طلقها

(غالب عن امرأته فتزوجت بأخر
 وولدت أولاداً) ثم جاء الزوج الأول
 (فالولد للثاني على المذهب)
 الذى رجع إليه الامام وعليه
 الفتوى كما في الحاشية والجواهر
 والكافي وغيرها وفي حاشية
 شرح المنار لابن الجنبي وعليه
 الفتوى إن احتله الحال لكن
 في آخر دعوى الجميع حكى أربعة
 أقوال ثم أفق بما اعتمد المصنف
 وعليه ابن ملك بأنه المستشترش
 حقيقة فالولد للفراش الحقيقى
 وإن كان فاسداً وعامه فيه فراجع
 (فروع) نكح أمه فطلقها فاشترها
 فولدت لأقل من نصف حول منه
 شراها زمره والا لا الاطالة
 قبل الدخول والمبانة بثلثين

واحدة رجعية وبائية وثنتين قبل الدخول وبعده وكان الحكم المتقدم مختصاً بالطلق واحدة بعد الدخول
 رجعية أو "ثلاثة استثنى هذه الصور الثلاث فقوله قبل الدخول شامل للطلقة والظنقين والصورة الثالثة قوله
 والمباينة تثبتين يعني بعد الدخول أحدهم وقد بقوله تثبتين لأنهما وبينتهما الغلبة ثمان نقط والحاصل
 أن الصور خمس لأن الرجعي لا يكون قبل الدخول فلذا كان المستثنى ثلاث صور تنقطع (قوله: طلقها) أي
 قالته بغير هذه الثلاث المستثناة وقت الطلاق ولا اعتبار فيها لوقت الشراء كما رجع الجهر (قوله: أكن
 في الثانية) لما كان قضية الاستثناء أن المعتبر أن تدل الأقل من نصف حول مد طلقها بين أن هذا خاص
 بالطلقة قبل الدخول واحدة أو تثبتين فلو ولدت لنصف حول أو أكثر لا يلزمه بعد مدة كإفادته أنه أول الباب
 أما المطلقة تثبتين بعد الدخول فإنه يلزمه ولدها السنتين فأقل من وقت الطلاق وأقل من نصف حول من وقت
 الشراء الجهر بما عليه حرمة غليظة حتى تنسك غيرة فلا يجملها الشراء فتعذر العلق فيه وتعين كونه قبله فلزمه
 السنتين مد طلقها لجزأته فكان موجود وقت الطلاق لا أكثر من بعدهم لكن ثبوته لتمام السنتين
 معنى على ما رجع في الجوهر أنه الدواب وهو أحد الروايتين كما قد مناه أول الباب فافهم (قوله وفي الرجعي
 لا أكثر مطلقاً) أي ثبت فيه وإن ولدته لا أكثر من سنتين بلا تقييد لذلك إلا أكثر عدة (قوله في المسألتين)
 يعني في مسألة الرجعي ومسألة المطلقة البائية بعد الدخول كما يعلم من عبارة الصرا المتقدمة وكلام الشارح
 يوهم أن إحدى المسألتين البائية تثبتين لأن البائية الواحدة لا ذكر لها هنا فلذا أورد عليه أن المبانة تثبتين
 لا يعتبر في وقت الشراء أصلاً كما ذكرنا لكن لما ذكر الشارح في أول المسألة اختص وقت الشراء بالمطلقة بعد
 الدخول واحدة رجعية أو بائية دليل الاستثناء بعد كإتياءه وذكر هنا الرجعي بين أن قرينة الثانية معمله
 لكن لا ينبغي ما فيه من الخفاء مع أن هذا الحكم في المسألتين صرح به أولاً فلا حاجة إلى إعادته ولكن مع هذا
 لا يحكم عليه بالخطأ فافهم (قوله وكذا لو أعتقها بعد الشراء) لأن العتق ما زادها إلا بعد أمته وعند محمد
 يلزمه إلى سنتين بلا دعواه مذهبنا أنه بطل النكاح بالشراء ووجب العدة لكنها لا تظهر في حقه لما ذكر
 وبالعتق ظهرت وحكم معتدة بائن لم تنقض بانضمام ذلك فتح (قوله قولان) فعند أبي يوسف ينقصر
 لبطان النكاح وعند محمد لا لأنه لا بد من الدعوة هنا لأن العدة لا تظهر في حقه بخلاف العتق فأفاده في النقص
 (قوله لزمه) لأن ولداً الولد لا يحتاج إلى الدعوة لكنه يفتي بالنفي فهل يصح نفسه هنا راجع رحتى (قوله
 ولا أكثر) لم يذكر حكم تمام السنتين وتقدم سكاية الروايتين في معتدة البت ويحيى الصريح في معتدة الموت
 فنبغي أن يكون هنا كذلك ويأتي قريباً ما يدل على أن التمام لا أقل (قوله إلا أن بدعيه) أي في صورة
 العتق (قوله ولو تزوجت) أي أم الولد (قوله وادعاءها) هذا ظاهر في صورة العتق والظاهر أن
 المراد في صورة الموت ادعاء ورثته لقيامهم مقامه تأمل (قوله كأن للمولى انشاقاً) كذا في عدة الجهر
 عن الخانية فقد ثبت النسب هنا بالولد لتمام السنتين فكان التمام في حكم الأقل (قوله لكونها معتدة)
 أي من المولى ونكاح الزوج باطل فيكون الولد لصاحب العدة إذا ادعاء (قوله بخلاف المولود تزوجت) أي
 فولدت لعدة امرأة أجنبية أكثر من تزوجت فادعاء بغير عن الخانية (قوله فإنه لا زوج انشاقاً) لعل
 وجهه أنها لما زعمها العدة منه للوط شبهة العقد وحرم على المولى وطؤها لذلك كان الشبهة لصاحب العدة أولى
 لأنه المستقرش حقيقة وإن كان فاسداً تأمل ثم لا ينبغي أن الكلام الآن في أم ولد لم يعتقها مولاها فافهم
 (قوله لفساد نكاح الآخر) يشاق ما تقدم من أن المبرة تغري الحقيق ولو فاسداً فالأولى التعليل بعدم
 إمكان جعله من الثاني لعدم أقل مدة الحمل رحتى وتعليل السراح لم أره في الجهر (قوله فالولد للثاني) لا يمكنه
 مع تعذر كونه من الأول (قوله ولو لا أقل من نصفه) أي مع كونه لا أكثر من سنتين مذبات (قوله لم يلزم
 الأول ولا الثاني) لأن النساء لا يلدن لا أكثر من سنتين ولا أقل من ستة أشهر كثر في الحاكم (قوله والنكاح
 صحيح) أي عندهما وعند أبي يوسف فاسد لأنه إذا لم يثبت من الثاني كان من الزنا ونكاح الحامل من الزنا
 صحيح عندهما لا عنده كذا في المبدأ مع وشعة في الجهر ولم يظهر لي وجهه لأنه إذا لم يثبت من واحد منهما علم أنه
 من غيرهما لا يلزم أن يكون من الزنا لا احتمال كونه بشبهة ولا يصح النكاح إذا ادعاء أنه من زنا في الزليعي
 أو غيره ولو ولدت المشكوكه لأقل من ستة أشهر مذبذباً لم يثبت النسب لأن العلق سابق على النكاح وبفسد

فقد طلقها الكن في الثانية ثبت
 استثنى فأقل وفي الرجعي لا أكثر
 مطلقاً بعد أن يكون لأقل من
 نصف حول، ثم ذكر انشاقاً في المسألتين
 وكذا لو أعتقها بعد الشراء ولو
 باعها فولدت لا أكثر من الأقل مذ
 باعها فأفادته هل ينقصر لصديق
 انشترى قولان مات عن أم ولده
 أو أعتقها فولدت لدون سنتين
 لزمه ولا أكثر إلا أن بدعيه ولو
 تزوجت في العدة فولدت استثنى
 من عتقه أو موته ولنصف حول
 فاصح ثم ذكر تزوجت وادعاءها
 معاً كان للمولى انشاقاً لكونها
 معتدة بخلاف المولود تزوجت أم
 الولد بلا أدلة فإنه لا زوج انشاقاً
 ولو تزوجت معتدة بائن فولدت
 لأقل من سنتين مذبات ولا أقل
 من الأقل مذبذب فولدت الأول لا أقل
 انشاقاً لنكاح الآخر ولو لا أكثر
 منهما مذبات ولنصف حول مذ
 تزوجت فالولد للثاني ولو لا أقل
 من نصفه لم يلزم الأول ولا الثاني
 وانكاح صحيح

ولولا قل منه ما ولفقه في
 الصر يحسب أنه لا أول لكنه نقل
 هنا عن البدائع أنه للشافعي معلا
 بان اقدمها على التزوج دليل
 انقضاء عتدها حتى لو علم بالعدة
 فالنكاح فاسد وولدها لا أول
 ان أمه سكن اثباته منه بان
 نال اول من سنتين مذ طلق أو مات
 ولو نكح امرأة فباعت بدقه
 مستين الخلق فان لاربعة أشهر
 ففسه لثاني وان لاربعة الا يوما
 ففسه لا أول وفسد النكاح
 الكل من الصر قلت وفي مجمع
 الفتاوى نكح كافر مسلمة فولدت
 منه لاشتب النسب منه ولا يجب
 العدة لانه نكاح باطل

(باب الحضانة)

بمع الحياه وكسرها تربية الولد
 (تثبت للام) النسبة (ولو كاية
 أو محجوبة أو (بعد الفرقة الا
 أن تكون من نده) حتى تسلم لانها
 تحبس (أو فاجرة) بغور ان يسع
 الولد به كزنا وغنا وسرقة ونيابة
 كافي العرو والنهر يحسبها قال المصنف
 والذي يظهر العمل باطلاقهم
 كاهو مذهب الشافعي أن الفاسقة
 بترك الصلاة حضانة لها

النكاح لا يتم الا من زوج اخر بنكاح صحيح أو بشبهة اه فليأتمل (قوله ولولا قل منها) أي لا قل
 من سنتين من وقت الطلاق ونصفه أو نصفه حول من وقت تزوج الثاني فقد أمكن هنا جعله من الاول
 أو من الثاني (قوله لا يفسد) نقل هنا أي في هذا الباب قبل حمله الا أن يدعه أي والنص هو ما يتبع
 فلا يعول على البحث معه ط (قوله دليل انقضاء عتدها) فكل من بقره ما إذا أقرت بانقضائها (قوله
 ان أمكن اثباته منه) أما إذا لم يمكن بان جاءت به لاكثر من سنتين مذبات ولسته أشهر مذ تزوجت فهو للثاني
 كافي المبر عن البدائع (قوله ولو نكح اخر أمي) الاولى نكحه بالعود الصغير على معتدة البائن وان كان
 الحكم أمه لا يمكن ليوافق آخر الكلام (قوله ففسه لا ياتي) أي وجاز النكاح بجر (قوله ففسه
 لا أول) لأن الخلق لا يستين الا في مائة وعشرين يوما فيكون أربعين يوما فانه وأربعين عاقلة وأربعين مضغة
 بصر عن الولو الحية وقد منافي العدة لا مافسه (قوله لانه نكاح باطل) أي فالوطء فيه زنا لا يثبت به
 النسب بخلاف الفاسد قاله وطء بشبهة فيثبت به النسب ولذا لا يكون بالفاسد فاشا لا بالباطل رجسي
 والله سبحانه أعلم

(باب الحضانة)

لما ذكر في وقت نسب الولد عقب أحوال المعتدة ذكر من يكون عنده الولد فتح (قوله بالفتح والكسر)
 كذا في المصباح والجرع الغرب لكن في التماموس حضان الصبي حضاناً وحضانة بالكسر جعله في حضانته
 أو باده كحضانته ثم قال وحضان فلا نحننا وحضانة بنته حما نكحها عنه (قوله تربية الولد) هذا على الإطلاق
 معناه القوي أما الشرعي فهو تربية الولد ان لم يحق الحضانة كما أفاده الفقه ستاتي (قوله ثبت للام) ظاهره
 أن الحق لها وقبل للولد وسأقي الكلام عليه قال الرمي وبشرط في الحاضنة أن تكون حرة بلغة عاقلة أمينة
 خادرة وأن تخلو من زوج أجنبي وكذا في الحاضن الذكر سوى الشرط الاخير هذا ما يؤخذ من كلامهم
 اه قلت وينبغي أن يزيد بعد قوله حرة أو كاتبة ولدت في الكفاية وأن يزيد أن تكون رجسا محجورا ولم تكن
 حرة ولم تكن كفييت البغض للولد ولم تتزوج من غيره محجورة أو كاتبة أو عاصرا الاب وسأقي بيان ذلك كله
 والمراد بكونها أمينة أن لا يضع الولد عندها ما يشغلها عنه بالخروج من منزلها كل وقت وأتقي بعض المتأخرين
 بان المراجعة لها حتى الحضانة لقول العيني أحكام المراهقين أحكام البالغة في سائر التمرقات قلت لا يخفى
 أن هذا عند ادعاء البلوغ والافوه في حكم القاصر كما حقتنا في تنقيح الحامدية وأتقي بما يغير الرمي وهل
 بشرط كونها بصيرة في الاشياء في أحكام الاعمي ولم أر حكم ذبحه وصيد وحضاته ورثته لما اشتراه بالوصف
 وينبغي أن يكره ذبحه وأما حضاته فان أمكنه حنظل المحزون كان أهلا والافله اه وهو بحث وجيه وهو
 معلوم من قول الرمي فادارة كاي علم منه حكم ما إذا كانت مريضة أو كبيرة عاخرة (قوله النسبة) احتريزه
 عن الأم الرضاعية فلا تثبت لها اه وكذا الاخت رضاعا ونحوها (قوله ولو كاية أو محجوبة) لأن
 الشفعة لا تختلف باختلاف الدين وصورة النانية أن يكونا محجوسين ترافعا لينا أو سلم الزوج وحده وسأقي
 تفصيده بما أذم يعقل الولد بنا (قوله أو بعد الفرقة) عطفه على دخول الواشارة الى عدم اختصاص
 الحضانة بما بعدها فترية الولد في حال قيام النكاح تسمى حضانة (قوله لانها تحبس) أي وتضرب فلا تتزوج
 للعضانة بجر (قوله كافي العرو والنهر بجزا) قال في العرو وينبغي أن يكون المراد ما نسق في كلامهم هنا
 الزنا المقتضى لاستئغال الام عن الولد بالخروج من المنزل ونحوه لا مطلقه الصادق بترك الصلاة لماسأقي
 أن الذمة أحق بولدها المسلم مالم يعقل الا ديان فالفاقة المسلمة أولى قال في النهر وأقول في قصره على الزنا
 قصورا ولو كانت مارقة أو مغتربة أو ناهجة فالخامس كذلك وعلى هذا قالوا انفسق بضيع الولد به اه
 ويمكن حل ما في الصر عليه بان يكون قوله ونحوه مرفوعا عطفنا على الزنا ثم رأيت الخبر الرمي أجاب كذلك
 قال ح وعلى هذا لو كانت سالمة كثيرة الصلاة قد استولى علم الحجة الله تعالى وخوفه حتى شغلها
 عن الولد لم يضيعها عن تزوج منها ولم أره اه (قوله قال المصنف الخ) عبارته بعد ان نقل عبارة الجرجاني
 عندي في الاستدلال عليه بما ذكره لأن الذمة انما تتفعل ما تفعل بما يوجب العسق على جهة اعتقاده
 ديشاها فكيف يعلق بها الفاسقة المسلمة فالذي يظهر اجراء كلام الكمال وغيره في إطلاقه كاهو مذهب

مطلب
 . . . الحاشية

انشأني رضى الله تعالى عنه من أن الفاسقة بترك الصلاة لحضائنها اه وبعد ما علت أن المناط هو الضايغ
 حقت أن بحث المصنف لاحاصل اه ح (قوله وفي القصة الخ) فيه رد على ما قاله المصنف والعجب
 أن المصنف نقله عقب عبارته السابقة (قوله ما لم يعقل ذلك) أى ما لم يعقل الولد حالها وحينئذ يجب تفهيم
 المصنف بان لا يلزم منه ضياع الولد كما لا يخفى وفي التبرع ما لم تفعل ذلك وقدره بقوله أى ما لم يشأ ففعله عنها
 وهو صحيح أيضا اه ح ربه أن قول القصة معروفة بالنيور يقتضى فعلها له ط فالنائب الأثرل وتكون
 الفاسقة بمنزلة الكفاية فان الولد يفتى عندها إلى أن يعقل الاديان كما يستأق خوفه عليه من فعله منها ما تفعله
 فكذا الفاسقة وقد جزم الرلى بان ما فى التبرع تصدق والحاصل أن الحاضنة ان كانت فاسقة فحقا يلزم منه
 ضياع الولد عندها سقط حقها وانففى أحق به إلى أن يعقل فيتزج منها كالكفاية (قوله بان يخرج كل وقت
 الخ) المراد ككثرته الخروج لأن المدار على ترك الولد ضاعا والولد فى حكم الامانة عندها ومضيق الامانة
 لا يستأنم ولا يلزم أن يكون خروجها المعصية حتى يستغنى عنه بما قبله فانه قد يكون غيرنا كما لو كانت قابلة
 أو غايه أو بلائنة أو نذولدا قال فى الفتح ان كانت فاسقة أو فترج كل وقت الخ فقط نه على الفاسقة يفيد
 ما قلنا فافهم (قوله أدام ولد) أى طلقه وأزوجه ما إذا اعتقها مولاها فهى بمنزلة المطلقة الحرة
 كما فى كافى الحاكم (قوله ولدت ذلك الولد كالكفاية) ألو مولاها فهى أحق به لدخوله تحت الكفاية
 فتح عن التحفة ومثله فى البر ومقتضى هذا أنها بعد الكفاية لا يثبت لها حق فى المولد قبلها وان لم تبق
 مشغولة بخدمة المولى لانه لا يدخل فى كتابها فبقى قناؤه كالمولى من كل وجه فصار كولد القصة واعتقت
 ويدل عليه أيضا قول الصك نزولاً للاحق لامة وام الولد ما لم يعقها قال فى الدرر فاذا اعتقا كان لهما حق الحضانة
 فى أولادهما الا احرارا لانهما وأولادهما احرارا لثبوت الحق اه فافهم (قوله لكن ان كان الولد الخ)
 قال فى البصر ولم يذكر المصنف أن الحق فى حضانة ولد الامه للمولى أو لغيره والحق التفصيل فان كان الصغير
 رقيقا فلا أحق به حرا كان أبوه أو عيدا أو كذا الوعتت امه بعد وضعه فلا حق لها فى حضانة انما الحق للمولى
 سواء كانت متكوحة أمية أو فارقتها لانه بلكه أم اذا كان أى الصغير حرا فالحضانة لاقرباه الا احرارا ان كانت
 امه أمة لا لولائها ولأولادها الذى اعتقته وان اعتقت ككانت الحضانة لها اه (قوله كن أحق به)
 قال فى الدرر ولا يفرق بينه وبين امه ان كانا فى ما كاهم ونحوه فى الجرح فالمراد بالحضانة عدم التفرق
 بينهما فلا ينافى ما تقدم من كون الحق للمولى تأمل (قوله بغير محرم) أى من جهة الرحم فلو كان محرما
 غير رحم كالم رضاعا ورجمان النسب محرمان الرضاع كان عنه نسباه وهو محرم رضاعا فهو كالأجنبي ط
 (قوله والحال أن الاب معذر) كذا قيد فى الحضانة والبرازية والخلاصة والظهير وكثير من الصك
 وظاهره يخلف الحكم المذكور مع يساره لأن المفهوم فى التصانيف حجة بعدمه رولى وفى الشرح لبلالية
 تفهيم الدفع للعمة يسارها واعبار الاب بشدة أن الاب المومر يجبر على دفع الاجرة للام نظر الصغى اه
 قلت والمراد من هذه الاجرة الحضانة كما هو مفهوم من سياق كلام المصنف مع الفتح والدرر والجر خلافا
 لما فى العزيمة على الدرر من أنها اجرة الرضاع والمراد يسار العمة قدرتها على الاتفاق على الولد كما هو ظاهر
 اذ لا وجه لتقدير بضا (قوله والعمة تقبل ذلك) أى ولها يوم واحد من هو مقدم على العمة متبرعا
 بمنزلة العمة ومع ذلك بشرط أن لا تصكون متزوجة بغير محرم للصغير شر بلالية (قوله ولا تمنعه عن الام)
 أى عن رؤيتها وتعهدها اياه (قوله أو تدفعه للعمة) صريح فى أنه يتزج من الام مع أن الام تطلب
 أجرا على الارضاع ووجدت متبرعة به قدمت وترضعه عند الام كما صرح به فى البدائع ولكن هذا اقيست
 مستحقة للحضانة وفى مسائلنا سقط حقها منها فذا انزع منها ومنه ما لا تزوجت باجنى وصارت الحضانة لغيرها
 كاللاخت فانها لا يلزمها أن ترى به أو ترضعه عند الام (قوله على المذهب) لم ارهذه العبارة لغيره وانما قالوا
 على الصحيح وهذا لا يلزم أن يكون من نص المذهب بل يحتمل التخرج تأمل ومقابل ما قبل أن الام أولى (قوله
 مجتبى) هو شرح الراهدى على مختصر القددوى وذلك حيث قال فى التفقات وهل يرجع المومر الى العمة
 على الاب اذا أسير بما اتفق على الصغير ثم رزى بعض الكتب لا يرجع من مؤذى الثقة على الاب ولا على الابن
 بخلاف الام اذا أسير وزوجه ثم رزى يرجع ثم رزى فيه اختلاف المشايخ اه وهذا مفروض فيما اذا كان الاب

وفى القصة الام احق بالولد ولو سبته
 السيرة معروفة بالنيور ما لم يعقل ذلك
 (او غير ما مونة) ذكره فى المجتبى
 فان يخرج كل وقت وتترك الولد
 ضائعا (او) تكون (امة او ام ولد
 أو سيرة او مكانية ولدت ذلك الولد
 قال الكفاية) لاشتغالها بخدمة
 المولى لكن ان كان الولد رقيقا كان
 احق به لانه المولى مجتبى (او متزوجة
 بغير محرم) الصغير (او ابان
 تربيه مجانا) (الحال ان) (الاب
 معسر والعمة تقبل ذلك) أى
 تربيه مجانا ولا تمنعه عن الام
 قبل للام امان تمسكه مجانا أو
 تدفعه للعمة (على المذهب)
 وهل يرجع المومر الى العمة على
 الاب اذا أسير قيل نعم مجتبى

معبر أو وجبت نفقة الولد على عمه أو عنته أو أخته فالأم ترجع على الأب إذا أبصر وفي العم والعمة الخلاف
 المذكور فلا خلاف في ذلك وهذا ما لا يرد في الملامح لأن الكلام في العمة إذا أخذته لتعنه مجتهدا وإذا كان لها
 الرجوع فلا نفقة في أخذها من الأم الآن يقال مراده أن لا ترجع بأجرة الحضانة وأما النفقة على الولد إذا لم
 تنزع بها فهل لها الرجوع بها على الأب قبل نم تأمل (قوله والعمة له بنت بشد الخ) هو بحث لصاحب
 البحر نصحه في الباب الآخر في قال بل كل حضانة كذلك بالاولى لأنها من قرابة الأم وقال ولم أر من صرح
 بأن الأجنبية كالعمة إذا كانت متبرعة ولا تقاس على العمة لأنها حاضنة في الجلة وقد كتبت السؤال عنها
 في زماننا وظاهر المتون أن الأم تأخذ بأجر المثل ولا تكون الأجنبية أولى بخلاف العمة الآن يوجد قتال اه
 قلت وفي التهسياتي بعد كلام مانسه وفيه إشارة إلى أنها أي الأم أولى من المحرم وإن طلبت أجرة والمحرم
 لم يطلبه والاصح أن يقال لها مسكنه أو ادفعيه إلى المحرم كما في العلم اه فهذا ظاهره أن العمة عريقه
 بل مثلهما بقية الحائزم وفي أن غير المحرم ليس كذلك وفي حاشية الخبير الرمي على البحر أن هذا تنقح حسن صحيح
 قال وقد شئت من معقبة لها تم طلب زيادة على أجر المثل وفت ابن عمر يزيد حضانتها مجانا فاجبة بأنها
 تدفع للأم لكن أجرة المثل فقط لأن تلك الأجرة لا حق لها في الحضانة أصلا فلا يعتبر تبرعها الآن في دفع
 الصغار إليها خسر رايه فلا يعتبر معه الضرر في المال لأن حرمته دون حرمته ولذا يختلف الحكم في نحو العمة
 والحالة عند المصارف لا يدفع إليها الا للضرورة وعلى الموصي في دفع الأجرة به تتقرر هذه المسألة فاعتنه فقد قل
 من تفتن اه قلت ويؤيده أنه لو كان الأب حيا وطلبت الأم النفقة من مال الولد وأراد الأب ترينه عنده
 بمال نفسه لا يسقط حق الأم مع أن الأب أشفق من الأجنبية نعم لو كان للأب أم وأخت عنده فحضر الولد
 مجانا ولا يرزى من هو أحق منها بالأب لا الأجرة فلها أن ترينه عند الأب وهذه كتبت لكن هذا إذا طلبت الأم
 أجرة على الحضانة فلو تبرعت بالحضانة وطلبت الأجرة على الارضاع وقال الأب أني أو أختي ترضع مجانا
 تكون أولى ولكن يقال لها أضعي في بيت الأم لأن ذلك لا يسقط حضانتها كما علم مما ترقتبه لذلك
 (قوله بلافقة) أي من مال الصغير الموروث له من أبيه فتح وظاهره أن المراد نفقة الوصي والظاهر
 أن أجرة الحضانة كذلك تأمل (قوله ابقا ماله) هذا تعديل من المصنف فإنه بعد أن تنقل في الخ كلام
 التبة قال وله وجه وجبته لأن رعاية المصلحة في ابقاء ماله أولى من مراعاة عدم لحوق الضرر الذي يحصل له
 لكونه عند الأبجنبي اه والمراد بالأجنبي زوج الأم وفيه نظر فإن الوصي أجنبي كزوج الأم إذا لم يذكر
 أنه رحم محرم منه فالأولى الانتفاع على أن يدفعه للأم مصلحة زائدة وهي ابقاء ماله فكانت أولى بل فيه
 مصلحة أخرى وهي كون الأم أشفق عليه من الوصي وهي أهل الحضانة في الجلالة بخلاف الوصي ولا يختلف
 هذا ما قد مناه انتفاع الرمي حيث لم يعتبر الضرر في المال لأن ذلك عند لزوم دفعه للأجنبية التي لا حق لها
 في الحضانة أصلا بخلاف ما هنا حتى لو طلبت الأم المتزوجة بالأجنبي ترينه بنفقة مقدرة وترجع الوصي ينبغي
 أن يدفع إليها أيضا على قياس ما ذكره الرمي ولا يعتبر تبرع الوصي تأمل ثم لا ينبغي أن هذا أكله عند عدم
 وجود متبرع من أهل الحضانة كالعمة أو الحالة أو الأفي أحق من الأم والأجنبي (تبييه) وقعت
 حادثة القوي سلت عنها قد عابها وهي صبر ماتت أمه وتركت له مالا وله أب معسر وجدة أمه وجدة أم أب
 متزوجة بجدة أرادت أم أمه ترينه بأجر وأم أبيه رضيت بذلك مجانا فاجبت بأنه يدفع للمبرعة أخذها مما هنا
 فإنه إذا دفع للأم الأساقطة الحضانة ابقا ماله مع كونها ترينه في حجر زوجها الأجنبي فبالأولى دفعه لام أبيه
 المتبرعة ابقا ماله مع كونه في حجر أبيه وجدة النفوقين عليه وكنت جيت فمساواة سميتها إلا أني عن أخذ
 الأجرة على الحضانة واقعة أعلم (قوله والتزمه ابن عمه مجانا) في بعض النسخ والتزم ابن العم أن يربيه مجانا
 وهي أظهر (قوله ولا حاضنة له) أما لو كان له حاضنة كالعمة أو الحالة فهي أولى من أمه لسقوط
 حقها بالتزوج بأجنبي ومن ابن العم لتقدمها عليه والظاهر أنها أولى وإن طلبت النفقة لأنها الحاضنة حقيقة
 (قوله فله ذلك) أي الالتزام المفهوم من التزمه ووجهه أن ابن العم له حق حضانة الغلام حيث لا حاضنة غيره
 والأم اساقطة الحضانة هنا والظاهر أن له ذلك وإن طلب النفقة أيضا لأنه هو الحاضن حقيقة ثم رأيت الساجد
 كتب كذلك (قوله ولا تجبر عليها) أي على الحضانة والصواب أن يقول ولا تجبر على الارضاع كما سبذكره

والعمة ليست بشيد فيما ينظر
 وفي التبة تزوجت أم صغير فوفى
 أبوه وأرادت ترينه بشه بلافقة
 مقدرة وأراد وصه ترينه به
 دفع إليها إليه ابقا ماله وفي الحار
 تزوجت بأجنبي وطلبت ترينه
 بنفقة والتزمه ابن عمه مجانا ولا
 حاضنة فله ذلك (وبالتجبر) من
 لها الحضانة (عليها) إذا تعينت
 لها

المصنف في باب النفقة حيث قال وليس على امه ارضاعه الا اذا تعبت وبهذا تندفع المناقاة بينه وبين موله ولا تقدر الحاضنة الخ فانه يعني أنها تجبر على الحضانة وهو أحد قولين في المسألة كما يأتي والافتقار بضم أن يعني على قواين متقابلين (قوله لم يأخذ الخ) هذا ذكره في الخاتمة في مقام تبينه للارضاع فهو مؤيد لما صرح به من قبله وسيجيء في النفقة مؤيد لما قلنا أيضا فانه هو الذي سيجيء هناك (قوله تنقل للجدّة) أي تنقل الحضانة لمن يلى الأم في الاستحقاق كالجدّة ان كانت والافضل عليه فيما يظهر واستظهر الرجحان أن هذا الاسقاط لا يدرم فلها الرجوع لأن حتمها ثبت، فاستفسا فيسقط الكائن للاستقبال اه أي فهو كاسقاطها القسم لضررها فلا يرد أن الساقط لا يعود لأن العائد في الساقط بخلاف اسقاط حق الشفعة ثم رأيت بخط بعض العلماء عن المتن أي السعود مسألة في رجل طلق زوجته ولها ولد صغير منه واسقطت حقه من الحضانة وحكم بذلك ما حكم فهل لها الرجوع بأخذ الولد الجواب نعم لهذا ذلك فان أقوى الحقين في الحضانة للصغير ولئن اسقطت الزوجة حقه فلا تقدر على اسقاط حقه أبدا اه (قوله ولا تقدر الحاضنة الخ) اختلف في الحضانة هل هي حق الحاضنة أو حق الولد فتقبل بالأول فلا تجبر اذا امتنع ورجحه عن واحد وعليه التقوى وقيل بالثاني فتجبر واختاره الفقهاء الثلاثة أبو الليث والهندواني وخوهر زاده وأيده في الفتح بما في كافي الحاكم الشهيد الذي هو جمع كلام محمد بن مسألة الخلع المذكورة قال فأقاد كالألم الحاكم أن قول الفقهاء جواب ظاهر الرواية قال في البحر فالترجيح قد اختلف والاولى الاقناع بقول الفقهاء الثلاثة لكن قبيده في الظاهر بيان أن لا يكون للصغير ورجح محمد بن غفر بن جعفر الام كيليا بضيع الولد أمالوا استتعت الام وكان له حجة رضىت باسماء كدفع اليها لأن الحضانة كانت حقا للألم فصع استقاطها حتمها وعزى هذا التفصيل للفقهاء الثلاثة وعلمه في المحيط بأنها لما اسقطت حقهما بقي حق الولد فصارت بمنزلة المتبسة والمتروجة فتكون الجدة أولى اه ما في البحر لمنصا قلت ويؤخذ من هذا أن حق بين القولين وذلك أن ما في المحيط يدل على أن لكل من الحاضنة والمحضون حقا في الحضانة ومثله ما قدمناه عن المتن أي السعود فتقول من قال انها حق الحاضنة فلا تجبر محمول على ما إذا لم تبين لها واقصر على أنها حقه لأن المحضون حينئذ لا يضيع حقه لوجود من يحضنه غيرها ومن قال انها حق المحضون فتجبر محمول على ما اذا تعبت واقصر على أنها حقه لعدم من يحضنه غيرها والدليل على ذلك أيضا ما مر من الظاهر به حيث عزى الى الفقهاء الثلاثة القائلين بالجبر أنها تجبر عند هم إذا لم يوجد غيرها لا اذا وجدوا ما قوله في النهران ما في الظاهر به ليس بظاهر لما في الفتح من أنه إذا لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف فنه نظر لانه على ما علمت من التوفيق يرتفع الخلاف أصلا وان كان حكاية القولين تفيد الخلاف فيما اذا وجد غيرها أو لا يمكن حيث أمكن التوفيق كان أولى ويكون الخلاف لفظيا وكلمة في نظير فاعتمد هذا التعرير (قوله لانه) أي الحضانة وذكر الصغير نظر للنظر ط (قوله أجبرت بلا خلاف) ولو وجد غيرها لم تجبر بلا خلاف أيضا على ما ذكرناه من التوفيق (قوله وهذا م الخ) أي قوله ولو لم يوجد غيرها يشمل عدم الوجه حقيقة وعدمه حكايان وجد غيرها وامتنع وعبارة الجبر هكذا وظاهر كلامهم أن الام اذا امتنعت وعرض على من دونها من الحاضنات فامتنعت أجبرت الام لمن دونها (قوله وحينئذ) أي حين لم يوجد غيرها فلا جبرة لها لانها قامت بامر واجب عليها شرعا ط وعبارة الجبرة اذا كان لا يوجد سواها تجبر على ارضاعه صيانة له عن الهلاك وعليه لا جبرة لها اه فكلما الجبرة في الرضاع وكان الشارح قاس الحضانة عليه لكن الظاهر ان ما في الجبرة بحث منه كما يجبر به قوله وعليه لا جبرة لها ويحتمل انه ما في الهندية وغيرها الواسع قوله من رضعه شهر ثم مضى ولم يأخذني غيرها فتجبر على ابقاء الاجارة فان مضى أمها استحق الاجارة والافضل تجبر على الاوضاع مجانا ورأيت بخط شيخ مشايخنا السامحاني قال البرجسدي تجبر الام على الحضانة اذا لم يكن لها زوج والنفقة على الاب وفي المنصور بان ام الصغيرة اذا امتنعت عن امساكها ولا زوج للام تجبر عليه وعليه التقوى وقال الفقيه أبو جعفر تجبر وينق عليها من مال الصغيرة وبه اخذ الفقيه أبو الليث فهذا نص في حق الاجارة تؤخذ مع الجبر اه وبأي بيان وجهه قريبا (قوله اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة لايه) هذا قيد فيها اذا كانت الحاضنة أمًا فلو كانت غيرها فانظر الى استحقاقها الاجرة والحضانة بالاولى وقوله لايه استرازا عما لو كانت في نكاح أو عدة رجل غير الاب

بان لم يأخذني غيرها أو لم يكن للاب ولا للصغير مال به يفتى خاتمة وسيجيء في النفقة واذا اسقطت الام حقهما صارت ككسبة أو متروجة فتقبل للجدّة بغير (ولا تقدر الحاضنة على ابطال حق الصغير منهما) حتى لو اختلفت على أن تترا زادها عند التزوج صح الخلع وبطل الشرط لانه حتى الولد فليس لها أن تطله بالشرط ولو لم يوجد غيرها أجبرت بلا خلاف فتح وهذا م ما لو وجد واستنع من القبول بغير وحينئذ فلا جبرة لها جبرة (وتسحق) الحاضنة (اجرة الحاضنة اذا لم تكن منكوبة ولا معتدة) لايه

فانهم يستحق الاجرة علم الكن اذا كان النساك محررا والصغير والافلا حضانة لها كما مر هذا وقال المصنف في
 الميع وغيره انه لا حاجة الى قوله اذ لم تكن منكوسة ولا معتدة لان الظاهر وجوب اجرة الحضانة لها بالمرأى كانت
 أهلا وما ذكرنا من وجوب اجر الرضاع لها لانها انما تستأجر له اذ لم تكن منكوسة ومعتدة او معتدة اه
 ونافعه ان الرمي في حاشيته على الميع بان امتناع وجوب اجر الرضاع للمكوسة ومعتدة الرعي لوجوبه
 عليها بدانية وذلك موجود في الحضانة بل دعوى الاولوية تباين غير بعيد الى تحريمها قاله قلت على انك قد علمت
 مما قد مضى ان الاجرة تستحق مع وجود المعرفة لثبوت الوجوب ولعل وجهه ان نفقة الصغير لما وجبت
 على ابيه لو غنيا والافقر مال الصغير كان من جهته الاتفاق على حاضنته التي جست نفقها لاجله عن التزوج
 ومن ثلها اجرة رضاعه فلم تكن اجرة خاصة من كل وجه حتى يافها الوجوب بل لها شبه الاجرة وشبه النفقة
 فاذا كانت منكوسة او معتدة لانه لم تستحق اجرة لاعلى الحضانة ولا على الارضاع لوجوبها على ابدانية ولا ان
 النفقة ثابتة لها بدونها بخلاف ما بعد انقضاء العدة فانها تستحقها على شبه الاجرة وعن هذا كان الوجه
 عدم الفرق بين معتدة الرعي والبائس كما هو مقتضى اطلاق الكفر وظاهر الهداية ترجحه فانه ذكر في الرضاع
 ان في معتدة البائس روايتين وأخر دليل عدم الجواز لكن ذكر في الجوهره وغيرها تصحيح الجواز وبأن نمامه
 في الباب الاتي (قوله وهي غير اجرة رضاعه رنفتة) قال في البحر فعلى هذا يجب على الاب ثلاثة اجرة
 الرضاع واجرة الحضانة ونفقة الولد اه ومن ثل في الشربلية (قوله عن السراجية) المار بها فتاوى
 سراج الدين قارئ الهداية فانه في الباب الاتي عز ذلك اليها صرح بما فلا محال لترديد المصنف بانه يجهل انه
 اراد بها الفتاوى السراجية المشهورة مع قوله لكن في اقص على ذلك فيما فاهم لكن قوله اذ لم تكن منكوسة
 ولا معتدة لانه نفق في البحر عن السراجية ولم أره فيها فان عبارة فتاوى قارئ الهداية بل هل تستحق المطابقة
 اجرة بسبب حضانة ولدها خاصة من غير ارضاعه فاجاب نعم تستحق اجرة على الحضانة وكذا اذا احتاج الى
 خادم يلزمه اه وأقوى ذلك ايضا صاحب البحر في فتاواه وكذا في الخيرية ومضى عليه في التبر وقد مضى انه
 مفهوم من قولهم في مسألة العمة والحال ان الاب معسر (قوله سلافاً للماتله المدنف) حيث قال بعد
 نقل كلام قارئ الهداية لكن بشكل في هذا الاطلاق ما في جواهر الفتاوى قال سئل فاضي القضاة فخر
 الدين قاضي خان عن المتوتة هل لها اجرة الحضانة بعد فطام الولد فقال لا والله تعالى اعلم اه قلت يمكن
 حل المتوتة على المعتدة من طلاق بات فهو مضي على احدى الروايتين في البائس كما قد مضى انما لكن التبريد
 بما بعد فطام الولد بل يظهر لي وجهه ولعله لكونه الواقع في حادثة الفتوى (قوله وقول نعم الاثمة المختاران
 عليه السكنى) في نفقات البحر عن التفريق لا تجب في الحضانة اجرة السكنى وقال آخرون يجب ان كان للصبي
 مال والا فلي من يقب عليه نفقته اه وفي التبريد يفتي بترجيح عدم الوجوب لان وجوب الاجر لا يستلزم
 وجوب السكنى بخلاف النفقة اه قلت صاحب التبريد ليس من اهل الترجيح فلا يعارض ترجحه بترجيحهم
 الاثمة ولا سيما مع ضعف تعليله فان القول بوجوب اجرة السكنى ليس مبنيا على وجوب الاجرة على الحضانة
 بل على وجوب نفقة الولد فقد تكون الحاضنة لا مسكن لها لاصل بل تسكن عند غيرها فكيف يلزمها اجرة
 مسكن لبعض فيه الولد بل الوجه لزومه على من يلزمه نفقته فان المسكن من النفقة ونقل الخبر الرمي عن
 المدنف انه اختلف في لزومه والظاهر الزوم كفي بيض المعبرات قال الرمي وهذا يعلم من قوله اذا احتاج
 الصغير لخادم يلزم الاب فان احتياجه الى المسكن مؤثر اه قلت واعتمدنا من الشهادة مختارنا لما اختاره
 ابن وهبان وشيخ الطرسوسي والحاصل ان الاوجه لزومه لما قلنا لكن هذا انما يظهر لو لم يكن له مسكن
 امالو كان له مسكن يكتب ان تحسن فيه الولد ويسكن تبعها فلا يلزم احتياجه اليه فينبغي ان
 يكون ذلك نفقة ابن القولين وبشر اليه قول ابى حفص وليس له مسكن ولا يفتي ان هذا هو الفرق للبيان
 فليكن عليه العمل والله الموفق فافهم (قوله وكذا الخ) قدمنا عن فتاوى قارئ الهداية (قوله وقال
 شيخنا) يعني الخبر الرمي في حواشيه على البحر فافهم (قوله وقواعدنا نقضه) قلت ما قد مضى قد مضى
 الخط شيخنا شيخنا السبكي صرح في ذلك فقد وافق بحقه المنقول (قوله ثم حرر) أي الخبر الرمي ان
 الحضانة بجر رضاع اي في انها لا بجر للام نيل بال منكوسة او معتدة والا فلها الاجرة من مال الصغير ان كان له مال

وهي غير اجرة ارضاعه ونفقته
 كما في البحر عن السراجية خلافا
 لما نقله المدنف عن جواهر
 الفتاوى وفي ثبوت النفقة للباثني
 عن البحر المحيط سئل أبو حنيفة
 عن له المسالك الولد وليس لها
 مسكن مع الولد فقال على الاب
 سكتها ما جعلا وقال نعم الاثمة
 المختار انه عليه السكنى في الحضانة
 وكذا ان احتاج الصغير الى خادم
 يلزم الاب به وفي كتب الشافعية
 مؤنة الحاضنة في مال المحضون
 لوله والا فلي من تلزمه نفقته
 قال شيخنا وقواعدنا نقضه
 فيسقط به ثم حرر ان الحضانة
 كالرضاع والله تعالى اعلم

مطلب

في لزوم اجرة مسكن الحضانة

والاقل مال اياه اومن لزمه نفقته هذا خلاصة ما حط عليه رأيه بعد كلام طويل وقد علت تأييده بما نقلناه
 عن خطه قال انما جاني قلت وهذا كله حيث لم يوجد متبرع بالحضانة فان وجد فاما ان يكون اجنبيا عني الصغير
 أولا وعلى كل فاما ان يكون الاب معسرا أولا وعلى كل فاما ان يكون للصغير مال أولا فان كان اجنبيا يدفع
 للاهل للحضانة بآخرة المنزل ولومن مال الصغير وان كان المتبرع غير اجنبي فان كان الاب معسرا والصغيرة
 مال أولا يقال للام اما ان تمسكه جنانا وتدفعه للعمة مثلا المتبرعة صوتا للماله مال وان كان الاب موسرا
 والصغيرة مال فكذا لان الآخرة حينئذ على الصغير وان كان الاب موسرا ولا مال للصغير فالام مقدمة وان
 طلبت الآخرة نظر للصغير بلا ضرره في ماله هذا حاصل ما يجوز للعبد الضعيف بناء على ان الحضانة كالارضاع
 وغمام ذلك في رسالتنا الابانة عن اخذ الآخرة على الحضانة **(قوله)** اولم تقبل أو اسقط حقها مبنى على
 عدم الجبر كالاجنبي ح ومز الكلام فيه **(قوله)** أو تزوجت باجنبي أشمل من ذلك قول الصرا ولم تكن
 اهل للحضانة فانه يدخل ماله كانت فاجرة أو غيا مأمونة **(قوله)** عند عدم اهلية القرى قيد لقوله وان
 علت لان العبد لاحق له اعند اهلية القرى **(قوله)** بالشرط المذكور هو عدم اهلية القرى **(قوله)**
 بجر اي اخذ من قول النصف ان أم أبي الامة لا تكون بنتا لقراءة الامة من قبل امها وكذا كل من كان من
 قبل أبي الامة اه زاد في الولو الجلية لان هذا الحق لقراءة الامة قال في البحر وظاهره تأخير أم أبي الامة عن أم
 الاب بل عن الخالة ايضا وقد صارت حادثة القسوى اه قال ط ووجه ذلك ان الاخت لامة والخالات
 متأخرات عن أم الاب فاذا كن أولى من أم أبي الامة لكونهن من قرابة الامة فن كانت مقدمة عليهن وهي أم
 الاب اولى بالتقدم اه تأمل **(قوله)** ثم الاخت لاب وام **(قوله)** أي اخت الصغير لان قرابة الاب وان كانت
 لا مدخل لها فيها يعتبر وهو الادلاء بالام لكنها تصلح للترجيح خلافا لقول زفر باشر كما مع الاخت لامة فأخذه
 الزيلعي **(قوله)** لان هذا الحق أي الحضانة وهذا علم لكون الاخت لامة نفي الاخت الشقيقة **(قوله)**
 ثم الاخت لاب تقدمها على الخالة هو ما مشى عليه اصحاب المتون اعتبارا بالقرب القرابة وتقديم المدلى
 بالام على المدلى بالاب عند اتحاد مرتبتهما قال في البحر وهذه رواية كتاب النكاح وفي رواية كتاب الطلاق
 الخالة أولى لا يأتدلى بالام وتلك الاب **(قوله)** ثم بنت الاخت لابوين ثم لامة كونهما أحق من الخالة
 باتفاق الروايات وأما بنت الاخت لاب ففي رواية أحق والصحيح أن الخالة أحق منها **(قوله)** كما في البحر والزيلعي
(قوله) ثم الاب **(قوله)** هذا ساقط من بعض النسخ وهو المناسب لما علمت من ان الصحيح خلافه مع مخالفتهم ما بعده
(قوله) ثم الخالات اي خالات الصغير **(قوله)** ثم بنت الاخت لاب هذا هو الصحيح كما علمت وبه صرح
 في الخاتمة ايضا **(قوله)** ثم بنات الاخ اي لاب وام وأولام وأولاب فيما يظهر ح اي على الترتيب قال
 الزيلعي وبنات الاخت أولى من بنات الاخ لان الاخت لها حق في الحضانة دون الاخ فكان المدلى بها أولى
(قوله) ثم العمت كذلك اي تقدم العمة لاب وام ثم لامة ثم لاب ولم يترك بنات الخالة والعمة لانه لاحق
 لهن لانهن غير محرم بجر وبني الكلام فيه **(قوله)** ثم عمت الامهات والاباء **(قوله)** فاس ما ذكره في
 الحالات تقدم عمت الامة على عمت الاب ويقدمه ما مر من أن هذا الحق لقراءة الامة وكذا ما في كتابي الحاكم من
 قوله وكل من كان من قبل الامة فهو أولى من هو من قبل الاب **(قوله)** به هذا الترتيب أي العمة لابوين ثم لامة
 ثم لاب **(قوله)** ثم العصباء أي ان لم يكن للصغير احد من محارمه النساء بجر او كان الامة ساقط
 الحضانة لانه كالمردوم نمل **(قوله)** ثم الجدة أي ابوالاب وان علا بجر **(قوله)** ثم بنوه كذلك أي
 بنو الاخ الشقيق ثم بنو الاخ لاب وكذا كل من سفل من اولادهم بجر **(قوله)** ثم النعم بنوه ينسبني أن
 يقول كذلك لما في البحر والفتح ثم التمتين الاب ثم لاب وأما اولاده فدفع اليهم الغلام للصغيرة لانهم غير
 محارم **(قوله)** واذا اجتمعوا الخ اي كعدم ط وينسبني اسقاطه والاستغناء عنه بما سباني فانه
 راجع للكل ح **(قوله)** سوى فاسق استثناء من قوله ثم العصباء قال في البحر ولا للعصبة الفاسق ولا الى
 مولى العتاقة بخبر زاع عن النسبة اه وفي البدائع حتى لو كانت الاخوة والاعمام غير مأمونين على نفسها
 أو ماله لا تسلم اليهم وبشر القاضى امرأة ثمة عدلة أمينة فيسلمها اليها الى ان تبلغ **(قوله)** ومعنوه في نسخة
 ومعنوه أي بكسر التاء قول البحر المار ولا الى مولى العتاقة وفي الفتح ويدفع الذكر الى مولى العتاقة لانه

(ثم) أي بعد الام بان سالت
 أولم تقبل أو اسقطت حقها
 أو تزوجت باجنبي **(ثم الامة)** وان
 علت عند عدم اهلية القرى **(ثم)**
 الاب وان علت **(بشرط المذكور)**
 وأما أم أبي الامة فتؤخر عن أم
 الاب بل عن الخالة ايضا بجر
(ثم الاخت لاب وام ثم لامة) لان
 هذا الحق لقراءة الامة **(ثم)** الاخت
(لابوين) ثم بنت الاخت لابوين
 ثم لامة ثم الاب **(ثم الخالات كذلك)**
 أي لابوين ثم لامة ثم بنت
 الاخت ثم بنات الاخ
(ثم العمت كذلك) ثم خالة الامة
 كذلك ثم خالة الاب كذلك ثم عمت
 الامهات والاباء بهذا الترتيب
 ثم العصباء بترتيب الارث فيقدم
 الاب ثم الجدة ثم الاخ الشقيق
 ثم لاب ثم بنوه كذلك ثم النعم بنوه
 واذا اجتمعوا فالورع ثم الاسن
 اختيار سوى فاسق ومعنوه

مطل.
 لو كان الاخوة والاعمام غير
 مأمونين لا تسلم الحضرة اليهم

اخر له وصلت ولا تدفع الا نبي الله اه قلت ينبغي انه لو كان مولى العاتقة امرأته ان تدفع الا نبي الهادون
 المذكور (تجسبه) اشترط في البدائع في العصبة اتحاد الدين حتى لو كان للنبي اليهودي اخوان تعددهما
 مسلم يدفع لليهودي لانه عصبة لا للعصبة (قوله وابن عم المشتهر الخ) اما اذا كانت لانشتهى مكنت سنة
 مثلاً فلا منع لانه لا نسبه وكذا اذا كانت تشتهى وكان مأمونا بجور بختا وايدع في العفة ونون لم يكن التجارية
 غير ابن العم فالاختيار للقاضي ان ياصلح بينهما او يوسع على يد أمية اه قلت ما في العفة علة
 في شرعها البدائع بقوله لان الولاية في هذه الحالة انما هي فرائع الأصل اه وهو ظاهر في انه لا حق لابن العم
 في الجارية مطلقا وان للقاضي دفعها لاجنية ولو ما عتق رأى المصلحة في ذلك ولو كان الحق له لم يكن
 للقاضي الاختيار وقد رد الرمي ما بحثه في الجور بنحو ما قلنا وبه عليه من ابن العم غير محرم وانه لا حق لغير
 المحرم قال ولعل وجهه انه لو ثبت له حضانتها كانت عنده الى ان تشتهى فتقع النسبة فيحرم من اصله (قوله
 ثم اذا لم يكن عصبة الخ) افاد ان البعثات مقدمون على ذوى الارحام المذكور والمراد العصبة المسحق
 اذ لو لم يستحق كابن عم الجارية يقدم عليه مثل الاخ لانه لا يحال كما صرح به في البدائع والمراد بذوى الارحام
 من كان منهم محرما حرا زام ابن العم والخطالة كما يأتي (قوله فتدفع لالخ لأم) كان ينبغي ان يذكر ان لا
 الجد لا تفي الهبة انه أولى من الاخ لأم والخطالة اه (قوله ثم لأم) الذي في الشرع لانه من البرهان
 وكذا في الفتح ثم لا بد لأم (قوله برهان ودعي بجور) كذا في بعض النسخ وسقط من بعضها نظر بجور
 وهو الاولى لانه في الحرم لم يعزه الى البرهان والعنى (قوله فان تساوا) كخوة اشقاء مثلا (قوله ولا حق
 لولد عم الخ) كان المناسب التعبير بالبنات بدل الولدان الولد يشمل الذكر والانثى وقد مر ان ابن العم له حق في
 الغلام دون الجارية واما الفرق بين الجارية المشتهاة وغيره فقد علت ما قبله فافهم وفي الجور لا حق لبنات العم
 والخطالة لانه غير محرم وكذلك بنات الاعمام والاخوان بالاولى كذا في كثير من الكتب اه ووجه الاولوية
 ان العم والخطالة مقدمتان على العم والخال مع انه لا حق لبنات عمه مارة متناه لانه لا حق لبنات العم ونحوها
 في حضانه الجارية ولان لبنات العم في حضانه الغلام وينبغي اجراء التفصيل المذكور في ابن العم خال أم أم
 ذكره تأمل وسقطت عن صغيره جد أو أم وبنت عمه ولا شبهة ان الحضانه للجد كاعتقه بما ذكرناه من الهنديه
 أمالو كان الصغرى انما فان قلنا ان لبنات العم حضات في الانثى ينبغي تقديرها على الجد لأم لان النساء أقدر لكنه
 خلاف ما مر عن الهنديه فليست تأمل (قوله والجارية المشتهاة) أشار الى أن ما في النص من التقيد بالأم
 انشاق بل كل حاضنة ذميه كذلك كما صرح به في خزانه الأكل بجور (قوله ولو لم يمسسها) بان أسلم
 زوجها وابقي (قوله بسبع سنين) فائدة هذه الظاهر في الانثى لان الذكر تنهى حضانه بالسبع سنين
 (قوله أو الى أن يخاف) أشار الى أن قول المصنف أو يخاف منسوب بأن مضرة بعد أو التي بمعنى الى كما في
 الفتح وهذا زاده في الهداية فظاهر انه اذا خيف أن يألف الكفر نزع منها وان لم يعقل دينها بجور قال ط ولم يملوا
 لا لقب الكفر والظاهر أن ينسب سببه بنحو أخذها عنهم وفي الفتح ونعم ان تغذيه الجور ولحم الخنزير وان خيف
 ذم الى ناس من المسلمين وقول الجور لم ينع منها بل يضم الى الناس من المسلمين فيه تحريف والظاهر ان زائدة
 والاتفاق تأمل (قوله بسببها غير محرمه) أى سواء دخل بها أو لا وكان ينبغي أن يقول غير محرمه النسبي
 لان الرضاى كالأجنبي في سقوط حضانه ابداً رلى قلت ويغني أنه لو لم يكن للغلام سوى ابني عم تزوجت أمه
 أحدهما أن لا يسقط حضانه لان الآخر أجنبي مثله فلا فائدة في دفعه اليه بل ابقاه عنده أو أولى واحتز
 عملوا كن زوج الجد أو زوج الأم أو الخالة ونحوه (قوله في بيت الرب) بتشديد الباء اسم فاعل
 من الترية وهو زوج الأم والولد ربه (قوله فلا بد أخذه) أى الا اذا لم يكن لها مسكن وطلبت من الاب
 أن يسكنها في مسكن فان السكنى في الحضانه عليه كالمز (قوله لا فرق بين الخ) استظهر هذا الخبر الرمي
 أيضا بقوله لم ان زوج الأم الاجنبى يطعمه نزا أى فلا ويتبرأ منه شزرا أى نظر البغض وهذا مفتود
 في الاجنبى عن الحضانه قال ج وفي النفس من هذا الفرق شئ فان الرب اذا كان كذلك فلا اجنبى أولى
 كما هو المشاهده قلت الا صوب التمسك وهو ان الحضانه اذا كانت تاكل وحدها وانها معها فلها حق لانه
 الاجنبى لا سبيل له عليها ولا على ولدها بخلافه اذا كانت في عيال ذلك الاجنبى أو كانت زوجته له وأتت عات

وابن عم المشتهاة وهو غير مأمون ثم
 اذا لم يكن عصبة فلدوى الارحام
 فتدفع لالخ لأم ثم لانه ثم يتم
 لأم ثم الخ لأم ثم لأم ثم لأم ثم لأم
 وعنى بجور فارتدوا وفاضلهم
 ثم أوردتهم ثم اكبرهم لاجل لولد
 عم وعمه وخال وخالة لعدم
 انحرمة (و) الخاصة (التي)
 ولو لم يمسسها (التي) (التي) (التي)
 دينها ينبغي تقديره بسبع سنين
 لجهة اسلامه حينئذ ظهر (أو)
 الى أن (يخاف أن يألف الكفر)
 فنزع منها وان لم يعقل دينها
 (و) الخاصة (يسقط جرحها)
 غير محرمه أى الصغرى وكذا
 يسكنها عند المبعثين له ما في الفتاوى
 لو تزوجت الأم بأخر فأمسكت
 أم الأم في بيت الرب فلا بد
 أخذه وفي الجور قد ردت في الخ
 أمسكت الخالة ونحوها في بيت
 اجنبى عازبة والظاهر ان سقوط
 قبسا على ما مر لكن في النهر
 والظاهر عدمه للفرق بين
 زوج الأم والاجنبى

ان سقط الحضانة بذلك دفع النهر عن الصغير فيبقى المفق أن يكون ذا جيرة ليرأى الاصلي للولد فإنه قد يكون له قريب مبطل له حتى موته ويكون زوج أمه مستقاعا عليه بعز عليه فراقه فبذلك قد يمتنع من ماله ما لم يمتنع منها يؤذيه ويؤذيها أو يلبا كل من نفقته أو نحو ذلك وقد يكون له زوجة تؤذيه أضعاف ما يؤذيه زوج أمه الأجنبية وقد يكون أو لا يجنح على البنت منهم القسبة لسكناها معهم فإذا علم المفق أو القاضى شيئا من ذلك لا يحل له زوجه من أمه لان مدار امر الحضانة على نفع الولد وقد مر عن الدائع لو كانت الاخوة والااعم غير مأمونين على نفسها أو ماله لا تسلم اليهم وقد منافي المدة عن النفع عند قوله ان الاختلة لا تقتصر من بينها في الاصع ان الحق ان على المفق أن يتقار في خصوص الواقع فان علم بحجها عن المعيشة ان لم يخرج أقداه بالحل لان علم قدرتها (قوله قال) أى في النهر وأمه البحر حيث قال ودخل تحت غير المحرم الرحم الذي ليس بحرم كائن الم فهو كالأجنبي هنا أى إذا تزوجته سقطت عنها وأنت خير بأن هذا مفروض فيها إذا كان مستحق الحضانة أقرب منه فلولم يكن غيره وكان الولد كرايتى عند ما وكذا لو كان اني لا تستحق أن تكون مأمورا على ما يجده في الجرفانهم (قوله البائنة) أما الرابعة فلا بد من انتفاء العدة فيها غير وقتضاه العود في البائنة قبل انتفاء العدة مع انها عند بيت الزوج ولعل وجه ارتفاع ولايته عليها فلا شر لولده عند وفى ذلك تأييد لما قدمناه من الفصل تأمل قال في الدر المنقي وكذا أى بعد الحضانة لو زادت بجنون وردت زوال المانع ذكره العيني وغيره فلا حين يعود الحق بزوال مانعه اه (قوله لزوال المانع) أى ليس من قبيل عود الساقط حتى يقال ان الساقط لا يعود فقط لو لم يسقط حقها معناه منع منه مانع كقولهم تسقط النفقة بالثبوت والولاية بالجنون ثم يعود بزوال ذلك أفاده ان النهر وقد يقال ان الساقط لم يعد بل عاقد جديد لاصام سببه بخلاف سقوط النفقة لانها حق واحد كما مر فتدبر (قوله والقول لها الخ) أى لو ادعى تزوجها وانكسرت فالتقول لها ولو اقربته لكانت اذعت الطلاق فان لم تعين الزوج فالقول لها لان عينه ويستحب ان يكون مع اليقين في الفصلين نهر وجه الفرق أن دعواها طلاق العين لما بطلها الشرع بدون تصديقه لم يقبل قولها أهلا (قوله حتى يستغنى عن النساء) بأن يأكل ويشرب ويستغنى وحده والمراد بالاستغناء تمام الطهارة بأن يظهر بالماء بلا معين وقيل بشرط الاستغناء وهو الظاهر من العبثية وان لم يقدر في تمام الطهارة زيلجى أى الطهارة الشاملة لأوضوء (قوله وتدريب) هو قريب من الاول بل عينه لانه جسد يستغنى وحده الم ترى ان ما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه قال امرأ ابدا بكم اذا بلغوا سماعا والامر بها لا يكون الا بعد القدرة على الطهارة زيلجى (قوله به ينفى) وقيل تسع سنين (قوله لانه الغالب) أى الاستغناء هو الغالب في هذا السن (قوله فان أكل الخ) أفاد ان النكاح لا يحل أحدهما بل ينظر فيه كذا في الجرح عن القاهيرية وجهه أن المين للتعسول ولا يملك أحدهما ابطال حق الولد من كونه عندهما قبل السبع وعندهما بعده (قوله ولو جبرا) أى ان لم يأخذ بعد الاستغناء أجبر عليه كذا في الماتى وفي النفع وبحر الاب على أخذ الولد بعد استغنائه عن الام لان نفقته وصانته عليه بالاجماع اه وفي شرح الجمع واذا استغنى الغلام عن الخدمة أجبر الأب والوصى أو الولى على أخذه لانه قادر على تأديته وتعليمه اه وفي الخلاصة وغيرها واذا استغنى الغلام وبلغت الجارية فالعصبة أولى يقدم الاقرب فلا تقرب ولا حق لابن العم في حضانة الجارية اه قامت في ما اذا انتهت الحضانة ولم يوجد له عصبة ولا وصى فانظروا انه يترك عند الحاضنة الا أن يرى القاضى غيرها أولى والله أعلم (قوله والام) بان فقدت الرابعة أو بعدها لا يدفع الم ط (قوله وبائنة) أى وان علت ط (قوله أى تبلغ) وبلغها ما بالحضر أو الزوال أو الدرس ط قال في البحر لانه بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة آداب النساء والمرأ على ذلك أقدر وبعد البلوغ يحتاج الى العيدين والحفظ والاب فيه أقوى وأهدى (قوله في ظاهر الرواية) مقابلة رواية محمد الا تبعة (قوله فالقول للام) لانه يدعى سقوط حقها بغير (قوله وأقول الخ) هو صاحب النهر حيث قال وأقول ينبغي أن ينظر الى منها فان البنت سنها تحض فيه الا اني غالبا فالقول له وان لها اه والذي ينبغي الرجوع الى الصغيرة فان ادعت البلوغ في سن مجتدة صدقت كما هو المصرح به في باقي الاحكام أفاده الرجعى (قوله مشتبه انتفاها) بل في محترقات المني تسع فضاء اشتها انتفاها انتفاها (قوله كذلك) أى في كونها حق بها حتى تنهى (قوله وله ينفى) قال في البحر بعد

قال والرحم فقط ك ابن الم
كلاجنجى (وتعود) الحضانة
(بالفرقة) البائنة لزوال المانع
والقول لها في نفى الزوج وكذا في
تأديته ان اسبغته لان عينه
(والباينة) اما أو غيرها
(احق به) أى بالغلام حتى
يستغنى عن النساء وقد ربيع
وبه ينفى لانه الغالب ولو اختلفا
في سنه فان اكل وشرب واس
وانفى وسد دفع اليه ولو جبرا
والالا والام والبلدة لام أو لاب
(احق بها) بالصغيرة (حتى
تسبغ) أى تبلغ في ظاهر الرواية
ولو اختلفا في حينها فالقول
للام حين شيئا وأقول ينبغي أن
يتكلم سن او يعجل بالغالب وعند
ما لا حتى يتم الغلام وتزوج
الصغيرة ويحل بها الزوج عيني
(وغيرهما) فيها حتى تستغنى
وتدربسع وبه ينفى وبنت احدى
شهر مشتهة انتفاها زيلجى
(ومن محمد ان الحكم في الام
واجدة كذلك) وبه ينفى لكثرة
الفساد زيلجى

واقادته لانتقاط الحضانة بتزوجها ما دامت لاتصلح للرجل الا في رواية عن الثنائي اذا كان يستأنس بها ٦٤١ كافي القنعة وفي الظهورية به امر آخر قال في

هذا انك من بقر وقد ماتت أنته
فاعطاني نفقته فقال صدقت لكن
امته تمت وهي في منزلي وأراد
اخذ الصبي فبقي حتى يعلم القاضي
امت وتقدر عنده فتأخذه لانه
اقرب بانها جدته وحاضنته ثم ادعى
الحقبة غنيها واذما حمل فان

(احضر الاب امرأه فقال هذه
ابنتك وهذا) ابني (منها) قالت

الحقبة (لا) ما هذه ابنتي (وقد ماتت
ابنتي أم هذا الولد) قالت الولد

والمرأة التي معه ويدفع الصبي
اليها (لان النراش لم يهاكولون
الولد لهما) (كروحين بين ما واد

قادي الزوج (انه لا يملكها)
بل من غيرها (وعكست) فقالت

هو اخي لانه (بكم يكونه
انالها) لما قلنا وكذا في الحالت

الحقبة هذا انك من بنى المسنة
فقال بل من غيرها قالت له

واخذ الصبي منها وكذا
لواحض امرأه وقال ابني من

هذه لاني بتك وكذته الحقبة
وصدقتها المرأة قال اب اولي لانه

لما قال هذا ابني من هذه المرأة
قد سكر كونه جدته فيكون

منكرا الحق حضانتها وهي اقرب
له الحق انتهى لحصا (ولا خيار

للولد عندنا ما قلنا) ذكر ان
اواشي خلا فالشافعي قلت وهذا

قبل البلوغ اما بعده فيخير بين
أبويه وان أراد الانفراد فذلك

ويؤيده معز بالمسنة واقادته بقوا
(بلغت الجارية مبلغ النساء

ان بكرا شهها الاب الى نفسه)
الا اذا دخلت في السن واجتمع

لهما رأى فتسكن حيث احب
حيث لا خوف عليهما (وان نبالا)

نقل في صحيحه والحاصل ان الفتوى على خلاف ظاهر الرواية (قولوا وأفاد) أي المصنف بوله حتى تشتم من
غيره تشتم بما قبل التزوج (قولوا بتزوجها) أي الصغيرة (قولوا ما دامت لاتصلح للرجل) فإن صلحت
تسقط وسما حتى في أول النكاح ان التي تشتم للوط فمادون الفرج يلزمه نفقتها وكسها التي تطلع للخدمة
أو للاسنة أسان مسكها في بيتة عند الثاني واختار في الخدمة اهـ وقضيان مبالجها للرجل يعني
بالوط فمادون الفرج ولد الزمة نفقتها بخلاف من تصح للخدمة والاستئناس فقط حيث لا يلزمه نفقتها الا ان
رضي بها ومسكها في بيته (قولوا في رواية الخ) فيه إشارة الى ضعفها وظاهر ان اذ اصبحت للرجل قيل
البلوغ وقدر زوجها أبوها لا حضانة لهما اتفاقا وهاذا ظاهر على القول المقتضي به لا على ظاهر الرواية من قوله حتى
تخص فيحتاج اطلاقه الى تبيد أفاده في الصبر أي تبيد قوله حتى تخص بما اذا لم يتزوج (قولوا وفي الظهورية
الخ) دخول على المتزوج (قولوا لئن أمه) أي التي هي ابنتك (قولوا لان النراش لهما) لكون
النكاح يثبت بالتصادق (قولوا لما قلنا) من أن النراش لهما (قولوا وكذا الوفاة بالبدن) بما جاء في
نظر الزعماء (قولوا فمقال بل من غيرها) أي من امرأه أجنبية عنك وهذا هو الفرق بين هذه وبين المسألة
الاولى فانه في الاولى اعترف بانها من ابنتها وأنها جدته (قولوا وكذته الحقبة) بأن قالت ما هذه امه بل امه
ابنتي ظهيرية (قولوا وصدقتها المرأة) بأن قالت صدقت ما أنا بامه وقد كذب هذا الرجل ولكن امرأته
ظهيرية (قولوا لانه لما قال هذا ابني من هذه المرأة) وكذا قوله بل من غيرها (قولوا انتهى لحصا) أي
انتهى كلام الظهورية بحال كونها ملصقا بأفاده بل انه بات بعين عبارته حذف بعضها اختصارا وهو كذلك
وان استوفى صور المسألة فافهم (قولوا لا خيار للولد عندنا) أي اذا بلغ السن الذي ينزع من الام يأخذ
الاب ولا خيار لصغير لانه لتسود وعقله يحتار من عنده اللعب وقد صرح أن الحضانة لم يتغير وأما ما حدث على
الله عليه وسلم خيرا فكونه قال اللهم اهدني فوقي لا اختيار الا نظر بدعائه عليه الصلاة والسلام وقسمه في الفسخ
(قولوا وأفاده) أي أفاد ما ذكر من ثبوت الصغير والانفراد للبالغ مع زيادة تفصيل وتبيد ذلك فافهم
(قولوا مبلغ النساء) أي بما يبلغه من النساء من الحض ونحوه ولو حذفه لكان أوضح (قولوا شهها الاب الى
نفسه) أي وان لم يتصف عليها النساء لإحدى السن يجر والاب غريق قد نال الخ والعلم كذلك عند قصد
الاب ما لم يصف عليها منها فينظر القاضي امرأه مسلمة ثمة فسلم اليها كأي عليه في كافي الحاكم وذكره المصنف
(قولوا اذا دخلت في السن) عبارة الوجير مختصر الخط الا اذا كانت مسنة ولها رأى في كفاية
المحقق وقفه اللغة من رأى البسوس فهو أحمب واشبه ثم شيخ فاذا ارتفع عن ذلك فهو مسن رحتي (قولوا
لا تغيرها الخ) الفرق ان الاب والجدتان لهما ولاية الضم في الابتداء بخلاف الجدات لا يجرها اذا تمكن
مأمونة أما غيرها فلم تكن له ولاية الضم في الابتداء فلا تكون له ولاية الاعاذه أيضا بجر عن الظهيرية قلت
وفيه نظر فان المتون مصرحة بانه اذا تمكن امرأه من الحضانة للعصبية على ترشيهم ففي ذلك اثبات ولاية الضم
ابتداء للجدات والاب والجدان ان يرد قوله أما غيرها العصبية غير المحرم كإن العلم يؤول للعاقبة فان الابني لا تفسر
اليه كما تم وعادة الفسخ الآن تكون غير مأمونة على نفسها لا يوثقها الا بالاب أن يمنعه اليه وكذا الاخ والعلم
الضم اذا لم يكن مفسدا فان كان يخشى بدفعها للقاضي عند امرأه ثقة اهـ وزاد ابي وكذا الحكم في كل
عصبة ذي رحم محرم منها اهـ وهذا الذي منى عليه المصنف بعد (قولوا والعلام اذا عطل كان يكنى بالابتداء
بمسئله الغلام أورد كراهته الآن ما قبلها وما بعد في الجارية ثم المراد الغلام البالغ لان الكلام فيما بعد البلوغ
وعبارته ان يولي ثم الغلام اذا بلغ رشده اقله ان يقرر الآن يكون مفسدا مخوفا عليه الخ واحترض عماد ابلغ
معناها في الجوهره ومن بلغ معناه كان عند الام سواء كان ابنا أو بنتا اهـ وفي الفسخ والمعتوه لا يجره ويكون
عند الام اهـ قال في الصبر بعد نقله ما في الفسخ وينبغي أن يكون عند من يقول بتغيير الولد وأما عندنا فاعلموا اذا
بلغ السن المذكور أي الذي ينزع فيه من الام يكون عند الاب اهـ وتسعه في النهر وهو الموافق للقواعد تأمل
(قولوا فله شه) أي للاب ولا يشعه اليه والظاهر أن الحق كذلك بل غيره من العصباء كالاخ والعلم ولم أر من
صرح بذلك ولعلمهم اعتمدوا على أن الحاكم لا يمكنه من المعاشي وهذا في زماننا غروا فبمعين الانفا بولاية شه
اكل من يؤمن عليه من اقاربه ويعدر على حفظه فان دفع المنكر واجب على كل من قدر عليه لا سيما من يلحقه

يعنها (الا اذا لم تكن مأمونة على نفسها) فلا باب ٦٦ ايزني والجد ولاية الضم لا تغيرها كافي الابتداء بجر عن الظهيرية (والعلام اذا عطل واستغنى
برأه لم لا بد لاب شهها الى نفسه) الا اذا لم تكن مأمونة على نفسه فلا يشعه دفع قسنة أو عار أو تأنيبه اذ ارق منه شيء ولا تشعه عليه الآن يتبع بجر

عاره وذلك إيماناً من أعظم صلة الرحم والنشرع أمر صلتها وادفع المنكر ما أمكن قال تعالى إن الله يأمر بالعدل
والإحسان ويتناهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعلمكم لعلكم تذكرون ثم رأيت في حاشية
البرزلمل ذكر ذلك أيضاً وقال ولم أوه ثم قال ثم رأيت النقل فيه وهو ما في التناهي والخلاصة والتناهي
وإن لم يكن للحيـ أب وانتفض الحضانة فمن سواهم العصبية أولى الأقرب فالأقرب غير أن الابن لا تدفع إلا
إلى محرم اه قلت كلاً منّا فيما ذ بلغ التبرام وما نقله من قبل البلوغ ولا الميز كرهه التفتيش بين كونه
مأموناً أو غيره **(قوله فيما ذكر)** أي من أحكام البكر والتأديب ط **(قوله وإن لم يكن لها)** أي للبكر بما قد سناه عن الكافي وكذا ما في كاملته خلافاً لما روي عن الظهيرية وقد صرح المصنف به بعد
في قوله لا يفرق في ذلك بين بكر وثيب **(تنبه)** حاصل ما ذكره في الولد إذا بلغ أنه أمان أن يكون بكر أمينة أو ثيباً
مأموناً أو غلاماً كذلك فلا خيار، ما أن يكون بـ كراهية أو يكون ثيباً أو غلاماً غير مأمونين فلا خيار لهم
بل يفهم الأب اله **(قوله وإذا بلغ الذكورة)** الكسب أي قبل بلوغهم مبلغ الرجال أدليس له إجبارهم
عليه بعده **(قوله بخلاف الإناث)** قلنس له أن يؤجرهن في عمل أو خدمة تارة ثانية لأن المستأجر يتخلو بها
وذلك سعي في السرع ذخيرة ومفاده أنه يدفعها إلى امرأته تعالها معرفة كطيرين وخاطبة إذا اتخذ ورثه
وسأني تخامه في النفقات **(قوله ولو الأب مبدرا)** أي يمتنع منه تلاف كسب الابن **(قوله كما في سائر)**
الأملاك أي لملك الصمان تارة ثانية أي فان الغنى يصب لهم وصايا يحفظ لهم ما لهم إذا كان الأب مبدرا
(قوله ليس للمطلقة بأشياء الخ) أما المطلقة رجعية فحكمها حكم المتكسرة ليس لها الخروج لأن حق
السكنى للزوج وأما المطلقة فليس لها الخروج قبل انقضاء العدة طلقاً بجر والظاهر أن المتوفى سنها زوجها
كالمطلقة في ذلك فلا تخلف ذلك بلاذن الأولياء لقتلهم بمقام الأب ومافيه اضربا بالولد ظاهر المتع اه رمي
لا يقال إن معتدة الموت تخرج يوماً وبعض الليل لأن المراد هنا الانتقال إلى بلدة أخرى وليس لها ذلك في العدة
وأما بعد انقضاءها فلم أوه وقول الرمي لقيام الأولياء بمقام الأب بقيد متهمه من ذلك بعد العدة أيضاً لكن
سئل شيخنا شيخنا العلامة النقيب ملا علي التكريتي عن غير في حضانة أمته لجد لا بد له من أمه السفر به من
بلدها التي تزوجت فيها إلى بلدة أخرى فهل لجد متعها فاجاب بان الواقع في كتب المذهب متوناً وشروحاتاً تنقيد
السألة بالمطلقة الأب ولم ترمن أجزاها في غيرها ومفاده أن الجد ليس له منعها وما قاله الخبر الرمي لم يستند
فيه إلى نقل فبني التوقف حتى نرى النقل الصريح فان العلم أمارة هذا أصل ما رأيت بخطه رحمه الله تعالى
وجه توفيقه التقيد بالأب والمطلقة فيجمل كونه للاحترار بقربة تنحصرهم هذا الحكم بالأب المطلقة
فقط ويحتل عدمه لما قاله الرمي والله سبحانه أعلم **(قوله لم تمنع)** الا اذا انتقلت من مصر إلى قرية كما يأتي
(قوله مطلقاً) سواء كان وطنها أو لا وقع العقد فيه أو لا بجر **(قوله من محلة إلى محلة)** أي في بلد
واحد والظاهر أنه لو كان بين المحلتين تفاوت تمنع **(قوله الا اذا انتقلت الخ)** قال الرمي في حواشي المنع
هذا خطأ أشيع فيه صاحب البحر أدليس لها نقله من قرية إلى مصر بينهما تفاوت والمحب في حكم لم يقل به
أحد جعله مستأجراً بتقليد للبحر اه وفي ط عن الهندية عن المحط وان أرادت نقله من قرية إلى مصر جامع
وليس ذلك مصر هو لا وقع النكاح فيها فليس لها ذلك الآن يكون المصير في سامن القرية على التفسير الذي
قلنا اه **(قوله وفي عكسه لا الخ)** أي وفي انتقالها من المدينة إلى القرية لا تحكمن من ذلك ولو كانت القرية
قرية لتضرر الولد بنقله من خلق أهل السواد إلى أهل القرى الجبلية على الجفاء **(قوله الا اذا كثر الخ)**
استثناء من قوله وفي عكسه لا ومثله اذا انتقلت من قرية إلى مصر أو إلى قرية ثلثون مصر إلى مصر ولذا اعلم
الشارح بقوله ما انتقلت إليه ويمكن جعله مستثنى من قوله ليس للمطلقة الخروج ولـ كان حقه العطف
بالو أو أقاده ط **(قوله أي عقد عليها في وطنها)** فإذا أن المهر بالنكاح مجرد العقد وأن الإشارة بقية الوطن
فلا بد في جواز الانتقال إلى البلدة البعيدة من شرطين كونها وطنها وكون العقد فيها وفي رواية الجامع الصغير
اشتراط العقد دون الوطن قال الرمي ط والأول أصح لأن التزوج في دار ليس التزاماً لا مقام فيها بغير فلا يكون
لها النقلة إليها **(قوله ولو قرية في الأصح)** أي ولو كان الوطن الواقع فيه العقد قرية خلافاً لما في شرح
الباقى فإنه ضعيف كما في البحر **(قوله الادار الحرب)** استثناء من الاستثناء في المتن وقوله الآن يكون

(والجدة بمنزلة الأب نفسه)
فيأذكر (وان لم يكن لها
أب ولا جدو) لكن (لها أخ
أو عم وله ضمها إن لم يكن مفسداً
وان كان) مفسداً (لا يمكن من
ذلك) وكذا الحكم في كل عصبية
ذي رحم محرم منها فان لم يكن لها
أب ولا جد ولا غيرهما من
العصباء وكان لها عصبية مفسدة
فالتنظر فيها إلى الحاكم فان كانت
(مأمونة خلافاً لتفرد بالسكنى
والا وضعها عند) امرأه (أمينة)
قادرة على الحفظ فلا فرق في ذلك
بين بكر وثيب) لأنه جعل ناظرًا
للمسكين ذكره العيني وغيره
وإذا بلغ الذكورة الكسب
يدفعهم الأب إلى عمل ليكسبوا
أو يؤجرهم وينفق عليهم من
أجرتهم بخلاف الإناث ولو الأب
مبدرا يدفع كسب الابن إلى امين
كما في سائر الأملاك مؤيد زاده
معزياً لليلة (ليس له المطلقة)
بأن يبايع عتقها (الخروج بالولد
من بلدة إلى أخرى بينهما تفاوت)
فلا بينهما تفاوت بحيث يمكنه
أن يصير ولده ثم يرجع في نهاره
لم تمنع مطلقاً لأنه كالانتقال من
محلة إلى محلة ثم في (الا اذا)
انتقلت من القرية إلى المصروفي
عكسه لا) لضرر الولد بنقله
بإخلاق أهل السواد (الا اذا)
كان ما انتقلت إليه (وطنها وقد
تكسها) أي عقد عليها في وطنها
ولو قرية في الأصح الادار الحرب
الآن يكون مستأمنين

مستأمنين استئمنهم قوله الادار الحرب أى لها الانتقال الى وطنها الذى نكحها فيه ان لم يكن دارا للحرب
والزوج سلم أودى فلو كانا حربين مستأمنين فلها ذلك كافي البدائع والحاصل ان عبارة المتن والنسخ في غاية
الخطا مع التطويل فلا يظهر ولا يخصر ان يقال وللمطلقة الخروج بالولد من قرية الى مدية قريبة لا عكسه ومن
بلدة الى اخرى هي وطنها وقد نكحها فيها ولو دار حرب لزوجها حرم يسامنها فهذه عبارة مؤجلة نفعها جامعة
مانعة (قوله وهذا الحكم) أى الذى ذكر من الخروج والتفصيل فيه ط (قوله بكثرة) وغير الجدة من
الحاضرات مثلها بالاولى كافي البحر (قوله لعدم العقد بينهما) لان العقد على الزوجة في وطنها دليل الرضا
فانما بها بالولده ولا عقده بينه وبين الجدة (قوله الاباذه) أى اذن الاب وكذا من له حق الحضانة من الرجال
ط تأمل (قوله من اخراجه) أى الى مكان بعيد أو قريب يمكن ان تصرفه ثم ترجع لانها اذا كانت لها
الحضانة يمنع من أخذها فاضلا عن اخراجه في التهرن تنقيده بالبعد أخذها بما يأتى عن الحامى غير صحيح
فافهم (قوله من بلادهم) الظاهر ان غيره مانع من الحاضرات كذلك ط (قوله ما بقيت حضانتها) كذا في النهر
وفيه كلام (قوله فلو أخذ الخ) تفريع على مفهوم ما قبله وفي الجمع ولا يخرج الاب بولده قبل الاستغناء
وعمله في شرحه بما فيه من الاضرار بالاباذه حال حقه في الحضانة قال في البحر وهو يدل على ان حضانتها اذا
سقطت جاز له السفر به ثم نقل كلام السراجية المذکور قال وهو صريح فيما قلنا اه لكن في الشرع ليلية عن
البرهان وكذا لا يخرج الاب به من محل اقامته قبل استغنائه وان لم يكن لها حق في الحضانة لا احتمال عودها بزوال
المانع اه وهو المفهوم مما يأتى عن فتاوى الرملى ويدل له ما في الحامى كما تعرفه ولا ينافيه ما مر عن
يرح الجمع لا احتمال أن يريد بالحق الحال أو المستقبل تأمل (قوله كافي السراجية) المراد بما فتاوى سراج
الدين قارى الهداية (قوله وقيد المصنف الخ) وكذا اخذه في النهر ولا حاجة اليها لانها اذا تزوجت
وكان لها أم أهل العضة او غيرها قلنا لاسه أخذ منها فاضلا عن السفر به (قوله وفي الحامى) يعنى القدسي
(قوله له اخراجه الخ) أنت خير بأن هذا محمول على ما اذا لم يكن لها حق الحضانة اذ لو كان لها الحضانة
لا يمكنه من أخذها منها فاضلا عن اخراجه عنها الى قرية أو بلدة قريبة أو بعدة خلافا لما في النهر كما مر
فافهم ثم لا يخفى أنه يخالف لما مر عن السراجية ولما يأتى عن شيخه الرملى بل ولما مر عن الجمع والبرهان
لان ما في الحامى يشمل ما بعد الاستغناء وهذا هو الفرق بالام وبؤيده ما في التاتارخانية الولد متى كان عند أحد
الابوين لا يمنع الآخر من النظر اليه وعن تعهده اه ولا يخفى أن السفر اعظم مانع (قوله كافي جاتيهما)
أى كانهما اذا كان الولد عندهما اخراجه الى مكان يمكنه أن يصرو له كل يوم (قوله لا يجبر على أن يرسله)
وكذلك يقال في جاتيهما وقت حضانتها ط وبقيده ما قد مضى من التاتارخانية (قوله بانه يسافر به بعد تمام
حضانتها) لم أره في الخبرية في هذا المحل (قوله وبان غير الاب الخ) يوهم أن غير الاب له السفر به أيضا اذا كان
عنده ولم أر من ذكره بل قال القهسغاني فلا يخرج الاب إلا أن يستغنى ولا غيره ممن يستحق الحضانة نظرا
للصغير اه الذى أتى به الرملى في الخبرية هو انه اذا تزوجت الام باجنبي وللصغير ابن عم له طلبه قال في
المنهاج للعقيلي وان لم يكن للصبي أب وانقضت الحضانة في سواه من العصبية أو في التراب فالأقرب غير
أن لا يثنى لا تدفع الى غير الحرم ومثله في الخلاصة والتاتارخانية وغيرهما اه (قوله لا يلزمه رده) بل يقال
اذهي وحذبه نهر (قوله فعله رده) لانه وان أخرجه باذنه الكنية الماخرجت معه لم تكن راضية
بفراقه فاذا ردها وحدها لم يطلقه الزم ردها بها بخلاف ما اذا أذنت باخراجه وحده والله سبحانه أعلم

(باب النفقة) *

(قوله هي لغة الخ) النفقة مشتقة من النفوق وهو الهلاك تنبقت الالهة تنفق فهاككت أو من النفاق وهو
الزواج نفقت السلعة فنفاق ارجب ذكر المحدثين ان كمال ما فاقوه نون وعينه فايدل على معق الخروج
والذهب مثل نفق ونفوق ونفس ونقي ونفوق في الشرع الادار على شيء عياقه بشأه كذا في الفتح قلت
ولا يخفى أن ما ذكره بيان لاصل مادتها وما أخذ اشقة انها ووجه تسميتها فان بهاللا المال ورواج الحال
فلا يثنى قولهم أيضا انها في اللغة ما ينفقه الانسان على عياله ونحوهم فانه بيان لحقيقة مدلولها وانما اسم
عين لاحدث وعن هذا قالوا ان اللفظ قسمان جامد وهو ما وافق مصدره بغير حرفه الاصول ومعناه كرجل

(وهذا الحكم في الآم) المطلقة فقط

(أما غيرها) بكثرة واثم ولدا عشت

(فلا تقدر على نقله) لعدم العند

ينها (الاباذه) كما يمنع الاب من

اخراجها من بلادته بلارضاها

ما بقيت حضانتها فلو (أخذ المطاق

ولده منها لتزوجها) جاز (له أن

يسافر به الى أن يعود حتى اشته

كافي السراجية وقيد المصنف

في شرحه بما إذا لم يمكن له من

ينقل الحق اليه بعد ما هو ظاهر

وفي الحامى له اخراجه الى مكان

يمكنها أن تصرو له كل يوم كافي

جاتيهما فيلحفظ قلت وفي السراجية

اذا سقطت حضانتها لا يأخذ

الاب لا يجبر على أن يرسله لها بل

هي اذا أرادت أن تزاه لا تمنع من

ذلك وافق شيخنا الرملى بأنه

يسافر به بعد تمام حضانتها وبان

غير الاب من العصبية كالاب

وعزاه للفاصلة والتاتارخانية

(فرع) خرج بالولد ثم طشها

فطالته برده أن أخرجه باذنه

لا يلزمه رده وان بغير اذنه لزمه

كما لو خرج به مع امته ثم ردها

ثم طلقها فعليه رده بحرف والله تعالى

أعلم

(باب النفقة) *

هي لغة ما نفقة الانسان على

عياله

مطلب

اللفظ جامد ومشتق

وأسد مشتق وهو خلافه وهو قسبان مطرد وغيره فالأول كاسم الفاعل والمفعول وبشيء المشتقات السبعة
فصار بمنزلة يطردا لاطلاقه على كل من اتصف بمعنى المشتق هومنه والثاني ما كان معنى المشتق منه من نحو
التسمية غير داخل فيها كقارورة حتى لا يطرد في كل ما وجد فيه ذلك المعنى فلا يصح إطلاق قارورة على نحو
البثوان وجد فيه ورا الماء فالنفقة من هذا القبيل لا من المارد ولا من الجهاد غير المشتق، وهذا التقدير اندفع
ما أورده في الجرافهم (قوله وشرا على الطعام الخ) كذا فسر حاشد بالثلاثة لئلا يفسد هاشم عنها كافي البحر
عن الخلاصة (قوله وشرا) أي في العرف الطارئ في لسلك أهل الشرع هي الطعام فقط ولذا يعطفون
عليه الكسوة بالسكنى والعطف يقتضي المغيرة رجعي وبعبارة المتون كالتركز والمتن وغيرهما على هذا
(قوله ومالك) شامل للنفقة المدلول من بني آدم والحوانات والعقارات لكن في الدر المنثور لكن في الأخير لا يجبر
قضاء وفي الثاني خلاف كالمسألة في آخر الباب (قوله لمناسبة ما مر) أي من السكاح والطلاق والعدة بغير
(قوله وأولاً لأنها أصل الولد) أي لأن القرابة لا تكون إلا بالتولد والولد الذي تكون إناثاً وأباً وأخاً وعماً
لا يحصل إلا بالزوجة فقدم الكلام عليها لتقدمها فيهم (قوله بسكاح صحيح) فلا نفقة على مسلم في سكاح
فأسد لا نعدم سبب الوجوب وهو حق الحبس النابت لازوم عليها بالسكاح وكذا في عدته لأن حق الحبس وإن
ثبت لكنه لم يثبت بالسكاح بل بتحصين الماء ولا زال حال العدم لا يكون أقوى من حال السكاح بدائع (قوله
فلو بان فساداً وبطلان الخ) لم يذكر في البحر البطلان وقد منافي للعدة من النسخ وغيره عدم الفرق بين الفاسد
والباطل في السكاح بخلاف البيع وفي الهندية عن الذخيرة ولو كان السكاح صحيحاً من حيث الظاهر ففرض
لها القاضى النفقة وأخذتها شرعاً ثم ظهر فساد السكاح بأن شهدوا أنها اخته رضاعاً وفرق بينهما مرجع عليها
أخذت ولو أنفق بالافرض القاضى لم يرجع بشيء اه ونحوه في النسخ وفي الهندية أيضاً عن الخلاصة وأجمعوا
أن في السكاح بلا شهود تستحق النفقة اه قال ط ونظر فيه الجوى بأنه من أفراد الفاسد اه قلت ومثله
في النهر والظاهر أن الصواب لا يستحق إلا بالنافية إذا الاحتباس فيه (قوله على زوجها) أي ولو لم يحد احتياج
في نفقتها (قوله وكل محبوس الخ) هذه كبرى قياس من الشكل الأول طويت مغفلة لا علم بها من التعليل
السابق والتقديم الزوجة محبوسة لمنفعة الزوج الخ ويشترى لزوم نفقتها عليها فافهم (قوله كنف وقاض) أي
وإن فلهم قدر ما يكفيهم ويكفي من تلزمهم نفقتهم من بيت المال لا احتباسهم في مصلحة المسلمين رجعي (قوله
ووصى) فله الأقل من نفقته وأجر عمله في مال الميت رجعي وظاهره ولو غنياً أو وصى الميت ونفسه كلام سبأ في
أن شاء الله تعالى في باب آخر الكتاب (قوله زيلعي) بوجه أن الزيلعي ذكر هذه الثلاثة فقط مع أنه ذكر
الستة وزاد عليهم الأولى ح (قوله وعامل) أي في الصدقات زيلعي (قوله فأسوا بدفع العدة) أي
نسبوا أنفسهم لذلك وتركوا غارته فوجب النفقة لهم ولذريتهم (قوله ومضارب) فنفتته في مال المضاربة
مادام مسافراً لا احتباسه لها ولو كان مضارباً لرجلين أو أكثر فنفقتهم على حسب المال رجعي (قوله
ولا يراد الرهن) قال في البر والعرض بأن الرهن محبوس لحق المرتهن وهو الاستيفاء ولذا كان أحق به من
سائر الغرام مع أن نفقته على الراهن واجب بأنه محبوس بحق الراهن أيضاً وهو وقاؤه عنه عند الهلاك
مع كونه ملكاً اه فقله مع كونه ملكاً لزم جميع لحاق الراهن في وجوب النفقة عليه وحده مع كونه
محبوساً لحقهما والشارح اخل به ح قلت لا خلل بتركه فإن الحق ابن الهمام لم يذكره لأن منفعة الحبس
إذا كانت غير مختصة بالزوجة لا تجب النفقة على الغير فهو كالاجبر إذا عمل في المشترك لا يستحق أجر إلا أنه عامل
لنفسه من وجه فافهم (قوله في ماله لأعلى أبيه الخ) كذا في كافي الحاكم الشهيد حيث قال أن كان صغيراً
لا مال له لم يؤخذ أبوه بنفقة زوجته لأن يكون ضمنها اه وفي الخائفة وإن كانت كبيرة وليس للصغيرة مال
لا تجب على الأب نفقتها ويستدين الأب عليه ثم يرجع على الابن إذا أيسر اه وعزاف البر والنهر إلى الخلاصة
أيضا قال الرمي ومثله في الزيلعي وكثير من الكتب اه قلت وبه جزم المصنف والشارح في باب المهر
وأنت خير إن السكاح هو نكاح المذهب ولا سيما ذكر الكتب عليه فقدم على ما سكره الشارح في القروع
عن المختار والمتن من وجوبه أعلى أبيه الآن يحمل على وجوب الاستدانة ليرجع تأمن (تنبيه) قال
في الشربلالية بعد نقله ما في الخائفة أقول هذا إذا كان في تزويج الهغير مصلحة ولا مصلحة في تزويج

وشرا على الطعام والكسوة
والسكنى وعرفا هي
الطعام ونفقة الغير تجب على
الغير بأسباب ثلاثة زوجية وقربة
وملك بدأ بالاول لمناسبة ما مر
أولاً لأنها أصل الولد (فوجب
للزوجة) بسكاح صحيح فلو بان
فساداً وبطلاناً رجعت بما أخذته
من النفقة بغير (على زوجها) لأنها
جزء الاحتباس وكل محبوس
للمنفعة غيره يلزمه نفقته كنف
وقاض ووصى زيلعي وعامل
ومقاتلة قاموا بدفع العدة
ومضارب سافر بمال مضاربة
ولا يراد الرهن لمصلحة المنفعة
(ولو صغراً) جداً في ماله لأعلى
أبيه إذا كان ضمنها كما مر في المهر
(لا يقدر على الوطى)

مطلب
لا تجب على الأب نفقة زوجته ابنة
الغير

فأصغرهم حج بالنسبة لشد الشهوة وطاقة الرطى بهم كبر ولزوم تنقية بشرها القاضي فتستغرق ما لهن كان
أوبسرة ذاتين. كثر ونص المذهب أنه إذا عرف الأب بسوء الاختيار وجماعة أو فسقا فالعقد باطل اتفاقا بشرح به
في الجبر وغيره وقدمه المصنف في باب الولي ١٥ قلت المصريح في المتن والشروع في الإلزام تزويج الصغير
والصغيرة غير كفؤ وبدون مهر المثل يغني فاحش لأن كمال شفقة الأب جليل على وجود العلة ما لم يكن
سكران أو ممرقا وبسوء الاختيار لأن ذلك دليل على عدم تأخر في العلة وأنه غير بالغ في الشرط أن لا يكون
معروفا وبسوء الاختيار قبل العقد فلا يثبت سوء اختياره بمجرد العقد المذموم واللام أن لا يصح رجعة
عقده بالغين الناحش وغيره الكثر كما تقرر في باب الولي فظهر أنه إذا لم يكن معروفا بذلك وزوج طفله امرأة
صح ذلك مطلقا كما هو المنصوص في عامة كتب المذهب اتفاهة لشفقة مقامها لهلة فافهم (قوله لأن المانع
من قبله) دخل في هذا الجبر والعيون والمريض الذي لا يقدر على الجماع كما سرح به في الهندية (قوله
أوفترا) ليس سنده قدر النقطة وتوجهه من فتسدين عليه بأمر القاضي ط وسأني (قوله ولو سامة
أو كافرة) الأولى استقاط مسلمة (قوله تطبق الرطى) أي منه أو من غيره لا يفيد كلام الفتح وأشار إلى ما في
الرباعي من تعميم عدم تقديره بالنسبة فإن السمجة النخبة تحتل الجماع ولو صغيرة السن (قوله أو تشبهى
للوطى فمها دون الفرج) لأن الظاهر أن من كانت كذلك فهي مطابقة للجماع في الجسدية وإن لم تطبق من
خصوص زوج مثلا ففح (قوله فلا نفقة) أي ما لم يمكنها في بيته للخدمة أو الاستئناس كما يأتي قريبا
(قوله كالي كنافعيرين) لأن المانع من الوطى وجد منها وجوده منه أيضا لا يفتر بعد عدم وجود التسليم
الموجب للنفقة منها (قوله ولو طوة أولا) أي سواء أدخل بها أم لا (قوله كأن كان الزوج الخ) تمثيل
لقوله أولا فأدبه أن عدم وطئها لفرق فيه بين أن يكون له مانع منه أصلا أو له مانع من جهة أو من جهتها وهي
مشبهة كالنفرا ونحوها لأن المعتبر في إيجاب النفقة الاحتباس لا تنافع مقدم من وطئ أو من وداعه
ولذا وجبت الصغيرة تشبهى للجماع فيبادون الفرج كما زفاهم (قوله أو معنوه) في الترخاوية المجنونة
لها النفقة إذا لم تنفع نفسها بغير حق (قوله وكذا صغيرة) أي لا تشبهى أصلا ولو للجماع فيبادون الفرج
والإزامة نفقتها المسكها أولا كما تراضا (قوله إن ادعى) أي ردها فلا نفقة لها بناءً
وحاصل التحجير ما في مسألة المشبهة فلا تخير بل يلزمه نفقتها مطلقا كما علمه فافهم (قوله ولو لم تنفع نفسها
لا بهر) أي الذي يعرفه لا بهر مع بحق فتصير من جهته فلا تسقط النفقة به رباعي (قوله دخل بها أولا)
تعميم للمنع أي لها النفقة المانع المذمور سواء كان قبل الدخول أو بعده لكن عند أبي يوسف بسقط حقها في
المنع إذا أدخل بها برضاها (قوله وعليه الفتوى) أي استسنا لا للمطالب تأجيله كذا فقد روى بإسقاط حقه
في الاستسنا عوى في الخلاصة أن الأستاذ ظهر الدين كان يفتي بأنه ليس لها الامتناع والصلوات الهد كان يفتي بأن
لها ذلك اه فقد اختلف الاختلاف مجر من باب المهر وقد مناهنا لأن الاستسنا مقدم فذا اجزم به الشارح
وفي الجبر عن الفتح وهذا كله إذا لم يشترط الدخول قبل حلول أجل ولو شرطه ورضيت به ليس لها الامتناع
على قول الثاني اه وتام الكلام فقد مناهنا (قوله فتتحقق النفقة) أي وإن لم يكن لها المطالبة بالمهر
(قوله به يفتي) كذلك في الهداية وهو قول المصنف وفي الولو الجدة وهو الصحيح وعليه الفتوى وظاهر الرواية
اعتبار حاله فقط وقال جميع كتير من المشايخ ونص عليه محمد وفي النفقة والبداء أنه الصحيح بجر لكن المتن
والشروع على الأول وفي الثانية وقال بعض الناس بغير مجال المرأة قال في الجبر واتفقوا على وجوب نفقة
الموسرين إذا كانوا موسرين وعلى نفقة العسرين إذا كانوا عسرين وانما الاختلاف فيما إذا كان أحدهما
موسرا والاخر عسيرا ففي ظاهر الرواية الاعتبار بحال الرجل فإن كان موسرا وهي معسرة فعليه نفقة
الموسرين وفي عكسه نفقة العسرين وأما على المتي به فتجب نفقة الوسطى في المأتين وهو فوق نفقة
المعسرة ودون نفقة الموسرة اه (تنبيه) صرحوا ببيان اليسار والاعسار في نفقة الأقارب ولم أر من
عرفها في نفقة الزوجة ولعلمهم وكذا ذلك إلى العرفك را نطرق إلى الحال من التوسع في الاتفاق وعدمه وبزيد
قول البسداء منع حتى لو كان الرجل مفرطاً في اليسار بأكل خبز الحواري ولحم الباج والمرأة مفرطة
في الفقر تأكل في بيت أهلها خبز الشعير يطعمها خبز الحطة ولحم الشاة (قوله ويخاطب الخ) سرح به

لان المانع من قبله (أوفترا ولو) كانت
(مسئلة أو كافرة أو كبيرة أو صغيرة
تطبق الرطى) أو تشبهى للوطى
فيبادون الفرج حتى ولو لم تكن
كذلك كان المانع منها فلا نفقة
كألو كنافعيرين (فتبره أو غنية
موطوة أولا) كأن كان الزوج
صغيرا أو كانت زفاه أو قزناه
أو معنوه أو كبيرة لا وطأ وكذا
صغيرة تصلى للخدمة أو للاسئناس
أن أمسكها في بيته عند الثاني
واختاره في النفقة ولو (منعت
نفسها للمهر) دخل بها أولا ولو
كاه موجبلا عند الثاني وعليه
الفتوى كافي الجبر والنهر وارتقاء
محمدي الاشباه لانه منع بحق
فتتحقق النفقة (بشدر حالهما)
به يفتي ويخاطب بشدر وسعه

في الهداية وقد تغفل عنه في غاية البيان فقال اذا كان معسرا وهي موسرة وأوجبنا الوسط فقد كافئناه بمجانس
في وسره (قوله والباقي) أي ما يملك نفقة الوسط (قوله ولو هي في بيت أبيها) تعبير بقوله نخب
الزوجة وهذا ظاهر الإرواية فنجيب النفقة من حين العقد الصحيح وان لم تنقل إلى منزل الزوج اذا لم يطالبها وقال
بعض المتأخرين لا يجب ما لم تزف إلى منزله وهو رواية عن أبي يوسف واختاره القنوري وليس القنوري عليه
وتسامه في الفتح (قوله اذا طالبها الخ) الاخصر والاطهر أنه قول به بقي اذا لم تنسج من النفقة بغير حق
(قوله لتقسام الاحتباس) فانه يستأنس بها ويحسبها ويحفظ البيت والمنافع يعارض فاشبه الحضي هداية
(قوله وكذا والمرض الخ) هذا خلاف المفهوم من قول المصنف أو مرضت في بيت الزوج أي بعد ما سلت
نفسها صحبة فان مفهومه انها سلت نفسها مرة واحدة لافسقة لها لان التسليم لم يصح بكافي الهداية لكن
حق في الفتح انه اذا معنى على قول الامتن من اشتراط التسليم لوجوب النفقة وقد علمت انه خلاف الفتح به
من تعلقه بالعقد الصحيح لا بالتسليم فالخيار وجوب النفقة اقسام الاحتباس (قوله والا) أي وان امكن
تقلها الى بيت الزوج بمعية ونحوها فلم تنقل لان نفقة لها كافي الجهر لنعما تفها عن النفقة مع القدرة بخلاف
ما اذا لم تنقل أصلا لكن سببا في انها لا تجب لمرضة لم تزف اذا لم يملكها الانتقال معه اصلا فذلك جعل عدم
امكان الانتقال مانعا من وجوب النفقة ونحوها جعل وجوبها ولا يجب بالفرق وهو انها لما انتقلت
الى بيتها فقد تحقق التسليم ولا نصير بعده ناشرة اذا اذامكها الانتقال اليه وامتنعت بخلاف ما اذا لم يوجد تسليم
اصلا ومرضت بحيث لا يملكها الانتقال فلا نفقة لها لعدم تسليم اصلا لاحقة ولا حكا وسببا ما يؤيده
(قوله كالا يلمه مداواتها) أي اتيانه لها بدواء المرض ولأجرة الطبيب ولا القصد ولا الخيمة هندية
عن السراج والظاهر ان منها ما تستعمله النساء مما يزيل الكلف ونحوه وأما أجرة القابلة فبما في الكلام
عليها (قوله لافسقة لاحد عشر) أي بعد المنكوحه فاسدا وعدتها امرأة واحدة وكرامه لعدم التمييز
اح ح وقد ذكر المصنف منها خمسة وذكر الشارح ستة لكن ما زاده الشارح سبعة المصنف
مقر قاسوى منكوحه فاسد وعدته لانهما نزوجة معدنكم عليها في محالها ونسب أن يذ كر الموطوءة
بشبهة لما في الخلاصة كل من وطئت بشبهة فلا نفقة لها لآن زوجها ممنوع عنها بمعنى من جهتها ويمكن
ادخالها في الناشرة نامل (قوله ومنكوحه فاسدا وعدته) الاولى ومعتدة وتقدم الكلام على المنكوحه
فاسدا وفي الخاتمة غاب عنها فتزوجت ما سرودخلها من وقت نكاحها بعد الاول فلا نفقة لها في عدتها على
الاول ولا على الثاني بخلاف المدخولة اذا طلق ثلاثا فتزوجت في العدة ودخل بها الثاني فلها النفقة والسكنى
على الاول اه أي لانها معتدة من طلاق بائن من الاول أما في الاولى فلها نفقة من وطئ الثاني بعد فاسد
فلا نفقة لها عليه ولا على زوجها لانها منعت نفسها بمعنى من جهتها وفي الهندية اتم بها امر أو فتر زوجها وأما كبر
أن حبلها منه لافسقة عليه لانه ممنوع من استمتاعها بمعنى من قبلها وان آخر به لزمته (تبينه) تزوج معتدة
البائن انما لا يسط نفقة مادامت في بيت العدة والاصح ناشرة كافي الذخيرة (قوله ومنكوحه فوطا)
وكذا ان وصلت للخدمة أو الاستئناس ولم يمسكها في بيته كما ترفاههم (قوله بغير حق) ذكر كبره بقوله
بخلاف ما لو خرجت الخ وكذا هو احتراز عما لو خرجت حتى يدفع لها المهر ولها المهر في موضع مرضت في المهر
وسببا في بعضها عند قوله ولا يمنعها من الخروج الى الوالدين (قوله وهي الناشرة) أي بالاعتق الشرعي
أما في اللغة فهي العاصية على الزوج المبغضة له (قوله وله بعد سفره) أي لو عادت الى بيت الزوج بعد
ما سافر خرجت عن كونه ناشرة بجر عن الخلاصة أي فستحق النفقة فتستحب اليه لينفق عليها وترفع
أمرها للتأخي ليفرض لها لانه نفقة أمالوا انتفت على نفسها بغير ذلك فلا رجوع لها بالمسبب أي انها تسقط
بالمضي بدون قضاء ولا تراش (قوله والقول لها الخ) أي حيث لا يئنه له وهذا اخذته في الجرحا في الخلاصة
لوقال هي ناشرة فلا نفقة لها فان شهدوا أنه أو فاه المجل وهي لم تكن في بيته سقطت النفقة وان شهدوا انها
لست في طاعته للبعاع لم تنقل لاحتمال كونها في بيته فلا تسقط لان الزوج يعلب عليها اه قلب ويؤخذ منه
أيضا تنقيد كون القول لها بما اذا كانت في بيته وهذا ظاهر لو كان الاختلاف في نشوز في الحال أمالوا ادعى
عليها سقوط النفقة المفروضة في شهر ماض مثلا لنشوزها فيه فاطاها ان القول لها ايضا لانكارها موجب

والباقي دين إلى المسرة ولو موسرا
وهي فتيرة لا يلزمه أن يطعمها
مجانبا بل يشد (ولو هي في
بيت أبيها) اذا لم يطالبها الزوج
بالنفقة به بقي وكذا اذا طالبها ولم
تتمع أو امتنع لاهلها أو مرضت
في بيت الزوج) فان لها النفقة
استحسانا لاشام الاحتباس وكذا
لو مرضت ثم لم تقبل أو في منزلها
بقت ولو نسبا ما منعت وعليه
القنوري كما مر في الفتح وفي
الخاتمة مرضت عند الزوج
فانتقلت لدار أبيها ان لم يكن نقلها
بمعية ونحوها فلها النفقة والا
كالا يلمه مداواتها (لا) نفقة
لاحد عشر مرتدة ومقبلة
اشه ومعتدة موت ومنكوحه
فاسدا وعدته وأمة لم تنبأ
وصغيرة لا وطأ و(خارجة من
بيته بغير حق) وفي الناشرة حتى
تعود ولو بعد سفر خلاف للشافعي
والقول لها في عدم النشوز بينها

الرجوع عليها تأمل ولو ادعت أن خروجها إلى بيت أهلها كان باذنه وانكراً وأثبت نشوزها ثم ادعت أنه بعده
بضم ر مثلاً إذن لها بالملك هناك هل يكون القول لها لأم أره وانما المراد الثاني التحق المقطع تأمل (قوله)
وتسقط به أي بالنشوز النفقة الغروضة يعني إذا كان لها عليه نفقة أشهر مفروضة ثم نشرت نفقات تلك
الشهر الماضية بخلاف ما إذا أمر سابا الاستدانة فاستدانت عليه فأنها لا تسقط كما سأتى في مسألة الموت اه ح
قلت وسقوط المفروضة مخصوص ببلد في المجمع أما المستدانة فذكر في الذخيرة أنه يجب أن يكون على الراعي
في سقوطها بالوت والاصح مع ما عدهم السقوط اه ومقتضى هذا أنها لو عادت إلى بيته لا يعود ما سقط وهل
يطل الفرض فيحتاج إلى تجديده بعد البود إلى بيته ثم لم أره وبطه ز عدم بطلانه لأن كلامهم في سقوط
المفروض لا للفرض فتأمل (قوله) لو ما نسبه من الوطى (الح) قيده في المراجع بمنزلة الزوج وبقدرة على
وطئها كرها وقال بعضهم لا نفقة لها لأنها ناشزة اه والثاني وجب حتى من يشقى وهذا يشير إلى أن هذا المنع
في منزلها نشوز بالاتفاق سأل محقق (قوله) أي ملكاً أو أجارة (قوله) ما لم تكن سألته النفقة (قوله)
بأن قالت له حر إلى المنزل وأكرتني متزلاً فيحتاج إلى منزلي هذا أخذ كراهة فلا نفقة بجر (قوله)
لعدم اعتبار الشبهة في زمانها (قوله) صواب الهداية في التجنيس وصاحب المحيط في الذخيرة (قوله) بخلاف
الح) لأن السكنى في المصوب حرام والامتناع عن الجرام واجب بخلاف الامتناع عن الشهة فإنه مندوب
فقدم عليه حتى الزوج الواجب وسألته عن أمرأة أسكنها زوجها في بلاد الدروز المحدثين ثم امتنع وطلبت
منه السكنى في بلاد الاسلام خوفاً على دينها وظهر أن لها ذلك لأن بلاد الدروز في زماننا شبهة بدار الحرب
(قوله) أو السفر معه) أي شاء على المنقبة من أنه ليس له السفر بها الفساد الزمان فامتناعها بحق (قوله)
أوسع اجنبي (الح) هذا منه يوم بالاولى لأنها إذا استجبت النفقة عند امتناعها عن السفر معه وقع الاجنبي
بالاولى أو هو مسمى على أصل المذهب من أن لزج السفر بها لكنه لما بحث لها أجنيباً لأنه بها كان امتناعها
من السفر معه بحق وإذا قيد بالاجنبي اذ لو كان محرماً لم يمكن لها نفقة لأنه ليس لها الامتناع ومسألة السفر
فيما كلام بطلناه في باب المهر (قوله) وعقل تكون ناشزة) أشار إلى ضعفه وبه صرح في الجرح لكن قراه
والحق وغيره بأنه فاقم مصالحها وله منعها من الغزل ونحوه وعن أكل ما يذرى برأحتها الحناء والنقش
والارضاع أولى لأنه يهزلها ويطعمه عارياً إذا كان من الاشراف أقول وأنت خير بأن هذا كله لا يدل للقول
بأنها نصير بذلك ناشزة لأنها اشرجة بغير حق كما مر والازم انها نصير ناشزة إذا اختلفت في الغزل والنقش
والحناء ونحو ذلك مما يخالف به أمره وهي في بيته وفاسدة لا ينبغي نعم فيصد أن له منعها من هذا الايجار بل ذكر
الخير المسمى أن له أن يمنعها من ارضاع ولها من غيره وتربته أخذاً مما في التنازع من الكافي في اجارة
الظفر والزواج أن يمنع أمرأة مما يجب خلاف حقته ومافيهما أيضاً عن السغنائى ولا نهج في الارضاع والبحر
تعب وذلك ينقص جمالها وجمالها حتى الزوج فكان له أن يمنعها اه فافهم (قوله) قال في التهر وفيه نظر
وجهه انها معذورة لاشتغالها بمصالحها بخلاف المسألة المتيسر عليها فأنها لا عذر لها فتقص التمسك منسوب
لها بإفاده ح وفيه أن المحبوسة ظالم والمغصوبة وحاجة الفرض مع غيره معذورة وقد سقطت نفقتها في
الهندية في الأمة إذا سلها السيد زوجها إلا لقطع فعله نفقة النهار وعلى الزوج نفقة الليل وقاسه هنا كذلك
ط قلت وسيد كراشاح قبيل قوله وتعرض لزوجته الغائب عن الجرح أن له منعها من الغزل وكل عمل ولو قاطبة
ومغفلة اه وأنت خير بأنه إذا كان له منعها من ذلك فأنقصه وخرجت ولا ذنب كانت ناشزة مادامت
خارجة وإن لم يمنعها لم تكن ناشزة والله تعالى أعلم (قوله) ومحبوسة ولو ظلم) شمل حبسها بغير تقدير
على ايضائه أولاً قبل النفقة البعد وها هو عليه الاعتقاد زاي وعلمه الفتوى في لأن العترة في سقوط نفقتها
فوات الاحتباس لا من جهة الزوج بجر (قوله) صيرفة) كذا نقله عن أبي المخ وأقره ونقله في الشربلية
عن الحامية (قوله) حبسه) مصدر مضاف لمفعول أي ككونه محبوساً فافهم (قوله) مطلقاً) أي ولو
ظلماً وأحبسته هي لذين عليه أو اجنبي (قوله) لكن الح) قال في التهر قيد حبسها لأن حبسها مطلقاً
غير مسقط لنفقتها كذا في غير كتاب إلا أنه في قصص الهدوري نقل عن فاضل خان أنه لو حبس في حبس السلطان
ظلماً اختصها وفيه والصحيح أنها لا تنقص النفقة اه قلت ونقل المقدسي عبارة الخالية كذا قال وقال

وتسقط به المفروضة لا المستدانة
في الاصح كقول قبيد بالمرح
لأنها لو ما نسبه من الوطى لم تكن
ناشزة وتعمل الخروج الحكمي
كأن كان المنزل لها فاعتنته من
الدخول عليها فهي كالنارحة
ما لم تكن سألته النفقة ولو كان
فيه شبهة ككبت السلطان
فامتنعت منه فهي ناشزة لعدم
اعتبار الشبهة في زمانها بخلاف
ما إذا خرجت من بيت الغصب
وأثبت الذهاب إليه أو السفر
معه أو وقع اجنبي فعنه لينقلها
فله النفقة وكذلك لو أكرت نفسها
لا رضاع محبي وزوجها شريف
ولم تخرج وقبل تكون ناشزة ولو
سلت نفسها بالليل دون النهار
أو عكسه فلا نفقة لنقص التسليم
قار في المجتبى وبه عرف جواب
واقعة في زماننا أنه لو تزوج من
المخترقات التي تكون بالنهار في
مصلحتها وبالليل عتده فلا نفقة لها
انتهى قال في التهر وفيه نظر
(ومحبوسة) ولو ظلمها إلا إذا حبسها
هو يدين له فلها النفقة في الاصح
جوهرة وكذا الوتر على الرصول
الها في الحبس صيرفة كحبسه
مطلقاً لكن في تصحيح الهدوري
لو حبس في حبس السلطان فالصحيح
سقوطها

كذا في نسخة المؤيدية ونسخ جديدة لعلها كتبت منها وفي نسخة العتبة التي عليها خط بعض المشايخ حذف
 لا لغير اه قلت وهكذا رأيت بدون لافضة عنقبة عنقدي من الخشانة وكذا نقله في الهندية عن الخشانة
 فلعل صاحب تصحيح التدوير نقل ذلك من نسخة المدرسة المؤيدية أيضا وما نقل عنها قد تكون لازائدة ليوافق
 ما في بقية النسخ القديمة وما في غير كتاب والمعنى يساعده أيضا الا ان الاحتباس جاء المعنى من جهة لا من جهة
 كما لو كان من ريشا أو صغيرا جدا أو مجربا أو غشيل (قوله وفي الجراح) عبارته وفي الخلاصة انها
 اذا حبسته وطلب أن يتحبس معه فأنه لا يتحبس وذلك ما لا يخفى على الفاضل وهذا اذا كان في الحبس موضع
 خل كالفي التشارخانية ثم لا ينبغي أن تقيده بالوحيظ عليها الفساد ظاهر في أن فرض المسألة فيما اذا ظهر
 للقاضي أن قصدها بحبسها أن يفعل ما تريد حيث كانت من أهمل التهمة والفساد لا يجزى دعوى الزوج ذلك
 فينبغي للقاضي أن يتجرب في ذلك فقد وقع في زمانان امرأه حبست زوجها بدليل لها عليه فطلب حبسها معه
 لأجل أن يخرجها من الحبس وبأكل مالها لا ينبغي أن حبسها لغير قيد بل حبسها غيرها وكما في عليها الفساد
 فالحكم كذلك لان العلة خوف الفساد (قوله لم تزف) أي لم تنتقل الى بيت زوجها (قوله أي لا يمكنها
 الخ) اعلم أن المذهب الصحيح الذي عليه الفتوى وجوب النفقة للزوجة قبل النكاح أو بعدهما أمكنه جاعها
 أولا معه أزواجه أو لأحب لم تمنع نفسها اذا ابان نقلا فلا فرق ح ينهوا بين الصحيحة لوجوده كين من
 الاستماع كافي الحائض والنفساء وحينئذ فلا ينبغي ادخالها في النفقة لهن لكن ظاهر التجنب انه اذا كان
 مرضها مانعا من النفقة فلا نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم التسليم بالكلية فبذلك امرأه من فرق بين الرخصة
 والصحيحة وعليه يحمل كلام المصنف هذا حاصل ما حرره في الجرح ومضى عليه الشارح حيث ذكر كريمة أن
 لها النفقة اذا مرضت بعد النفقة في بيت الزوج أو قبل النفقة ثم انتقلت الى بيتها أو لم تمنع نفسها
 ثم ذكرها أن التي لا نفقة لها هي التي مرضت قبل النفقة مرضا لا يمكنها الانتقال (قوله ومغصوبة) أي
 هذه وبين التي مرضت عند الزوج ثم عادت الى دار أهلها ولا يمكنها الانتقال (قوله ومغصوبة) أي
 من أخذها رجل وذهب بها وهذا ظاهر الرواية وعن أبي يوسف لها النفقة والفتوى على الأول لان فوات
 الاحتباس ليس منه ليحل بأبي تقديرا هدية وقيد بقوله كرها لانه لو ذهب بها على صورة الغصب
 لكن رضاهم فلا خلاف فيها الا ذلك في انها تأنس فافهم (قوله ولو نفلا) المناسب ولو فرضا فيهم عدم
 الوجوب في النقل بالأولى لانه متفق عليه أما الفرض في الجرح الذخيرة عن أبي يوسف أنه عذر فلها نفقة
 الحضر وفي رواية عنه يؤمر بالخروج معها والافتاق عليها (قوله لامعة) عطف على مقتضى حاجة
 وحدها أو مع غير الزوج لامعة (قوله افوات الاحتباس) علة لقوله لا نفقة لاجد عشر الخ (قوله ولو
 معه) أي ولو حجت مع الزوج ولو كان الخ نفلا كافي الهندية ط قلت وكذا لو خرجت معه لعمرة أو تجارة
 لقيام الاحتباس لكنهما معه (قوله لا نفقة السفر والكراه) فينظر الى قيمة الطعام في الحضر لا في السفر
 بحر قلت لا ينبغي أن هذا اذا خرج معها لاجلها أو ما لو أخرجهما هو يلزمه جميع ذلك (قوله من الطين
 والخيزر) عبارة الهندية من الطين والخيزر (قوله غلبه أن يأتيا بطعام مياها) أو يأتيا بن كفتها على
 الطين والخيزر هندية (قوله لا يجب عليه) وفي بعض المواضع خبر على ذلك قال السرخسي لا تجبر ولكن
 اذا لم تلحق لا يطعمها الا دام وهو الصحيح كذا في الفتح وماتت عن بعض المواضع عزاء في البدائع أي في البيت
 ومقتضى ما صححه السرخسي أنه لا يلزمه سوى الخبر تأمل لكن رأيت صاحب النهر قال بعد قوله لا يطعمها
 الا دام أي ادام هو طعام لا مطلقا كالا يعني (قوله على ذلك) أي على الطين والخيزر (قوله لوجوبه
 عليها ديانة) فتنبه ولكي لا تجبر عليه ان ابتدأ مع (قوله ولو شربة) كذا قاله في الجرح أخذ من
 التعليل وهو مخالف لما نقله من انها اذا كانت ممن لا تلزمه أن يأتيا بطعام والا فلا وجوب عليها ديانة
 لم يبق فرق بين الصورتين اللهم الا أن يقال ان الشربة قد تكون ممن تلزمه نفسها وحاله عليه الصلاة والسلام
 باعتبارها في الغنى والفقير لا في الشرف وعدمه فان الشربة قد تكون ممن تلزمه نفسها وحاله عليه الصلاة والسلام
 وشال أهل بيته في غلبه من التقليل من الدنيا فلا يناس عليه حال أهل التوسع تأمل وعبارة صاحب الهداية
 في مختاراته النوازل تؤيد ما قل وان كانت ممن تلزمه نفسها عليها الطين والخيزر لانه عليه الصلاة والسلام

وفي الجرح عن مال الشاوي
 ولو خيف عليها الفساد تجبس معه
 عند المتأخرين (ومرصة لم تزف)
 أي لا يكتب الانتقال معه أصلا فلا
 نفقة لها وان لم تمنع نفسها لعدم
 التسليم تقديرا بحر (ومغصوبة)
 كرها (وحاجة) ولو نفلا (لامعة)
 ولو لم يرم لفرات الاحتباس
 (ولو معه فعليه نفقة الحضر خاصة)
 لا نفقة السفر والكراه
 (استعت المرأة عن الطين
 والخيزر ان كانت ممن لا تلزمه)
 أو كان بها علة (فعليه أن يأتيا
 بطعام مياها والا) بان كانت ممن
 تلزمه نفسها وتقدر على ذلك (لا)
 يجب عليه ولا يجوز زوالها أخذ
 الأجرة على ذلك لوجوبه عليها
 ديانة ولو شربة لانه عليه الصلاة
 والسلام فبسم الاعمال بين على
 وقاطمة فجعل أعمال الخارج
 على أن يرضى الله عنه والدخل
 على قاطمة رضى الله تعالى عنهم مع
 أنها سيدة نساء العالمين بحر (ويجب
 عليه آية طين وخيزر وآية شراب
 وطين كسكوز وجرة وفدر
 ومعرفة) وكذا سائر أدوات
 البيت كحصر

الخ (قوله ولبد) بكاء واحد اللبود والطنفسة مثلث البساط (قوله وتغامم في الجوهرية) حيث قال
ويجب عليه ما يتلف به وتريل الوسخ كالشط والدهن والسدر وانطعمي والاشنان والصابون على عادة أهل
البلد أما انقصاب والكيل فلا يلزم به هو على اختياره وأما الطبيب فيجب عليه ما يقطع به اليأس ولا يغير عليه
ما يقطع به الضمان والدواء للمرض ولا جرة الطبيب ولا القصاد ولا الخيام وعليه من الماء ما تنقل به ثيابها
ويدهن الاشياء ماء الغسل من الجنابة بل يدهنها أو يأنس لها يستأجره وان كانت مرسرة استأجرت من يشدها
وعليه ماء الوضوء اه لكن في الهندية أن يمن ماء الغتسال على الزوج وكذلك ماء الوضوء وعليه فتوى
مشايخ بلخ والصدر الشهيد وهو اختيار القاضي خان اه وفي البرازية ولا تفرض لها الفاحشة والسبيل بالتحريك
ريح العرق والسنان دفرا لا بظلال المهرمة أي تنسج كافي المصباح (تنبيه) قد علم مما ذكر أنه لا يلزم لها
الفتوة والدخان وان تضررت بتركها لان ذلك ان كان من قبل الدواء أو من قبل التفكه فكل من الدواء
والتفكه لا يلزم بها كاعتك (قوله عمل على الخ) عبارة الصرعن الخلاصة فللقائل أن يقول عليه لانه مؤنة
الجماع وللقائل أن يقول عليها كجرة الطبيب اه وكذا ذكر غيره ومقتضاه أنه قد اس دوزوجين لم يجزم
أحد من المشايخ بأحدهما خلاف ما يفهمه كلام الشارح ونظيره ترجع الاول لأن نفع القابلة معظمه
يعود الى الولد فيكون على أبيه تأمل (قوله وتفرض لها الكسوة) كان على المصنف أن يصل الكلام على
الكسوة بعضها بعضه بان يفهم قوله وتزاد في الشتاء الخ هنا أي وترهذه الجلالة هناك ط وأعلم أن تقدير
الكسوة بما يختلف باختلاف الاماكن والاعداد فيجب على القاضي اعتبار الكفاية بالمعروف في كل وقت
ومكان فان شافها فرضها اصنافا أو شافها قومها فرضها بالقيمة كذا في الجنبى وفي البدائع الكسوة على
الاختلاف كالنفسه من اعتبار حاله فقط وأحوالها بجر (قوله في كل نصف حول مرة) الا اذا تزوج وبخها
ولم يعث لها كسوة فقط طلب بها قبل نصف الحول والكسوة كالنفقة في انه لا يشترط معنى المدة بجرع
الخلاصة وحاصله انها تجب لها بمجلة لا بعد تمام المدة وأعلم أنه لا يجدد لها الكسوة ما لم يتزوج ما عدها أو يبلغ
الوقت الذي يكسوها في الحاكم وفيه تفصيل سبباً فيقول قوله وتزادها (قوله وللزوج الاتفاق
عليها بنفسه) لكونه قواما عليها لا لاخذ ما فضل فان المفروضة أو المدفوعة لها ذلك لانها لا الطعام منها
والتصدق ومقتضاه انها لو أمرته بانفاق بعض المقتزى لها فالباقي لها أو بشره طعام ليس له كل ما فضل عن
وفي الخاتمة لو كانت من مالها أو من المسألة لها الرجوع عليه بالمفروض بجر ملغوا (قوله ولو بعد فرض
القاضي) لا محل له هنا لأن من شروط فرض القاضي أن يظهر له مطلوبه وعدم اتفاقه كما تعرفه (قوله
في فرض الخ) تفرع على الاستثناء ويان نتيجة لكنه غير مفيد فكان عليه أن يبدله بقوله فيأمره ليعطيه أى
ليس له أن ينفي علمه بل يدفع لها ما تنفق على نفسها وقد أطلع الشارح عبارة المصنف حيث عطف قوله وبأمره
الخ على قوله في فرض لكن كان عليه حذف قوله ان شك مطلوبه لانه يغنى عنه قول المصنف أن يظهر للقاضي عدم
اتفاقه مع امهاه الاكتفاء بمجرد الشكاية يوضح ما قلناه ما في الصرعن الخلاصة والذخيرة للزوج هو الذي
يل الاتفاق الا اذا ظهر عند القاضي مطلوبه فحينئذ يفرض النفقة وبأمره ليعطيه بالتفق على نفسه انظر لها
فان لم يعط حسبه ولا تسقط عنه النفقة اه وقوله بطلبها مع حضرتها بيان لشروطين يلزم فرض القاضي
النفقة كرها في البدائع لكن سأتى في المتن فربها على الغائب لو لمال عند من يقره وبالزوجة ومطلوبها
على قول زفر المتق به ويؤخذ من كلام الذخيرة والخلاصة شرط ثالث وهو ظهور مطلوبه وقوله ولم يكن
صاحب مائدة بيان لشرط رابع كره في غاية البيان حيث قال اذا كان له طعام كثير وهو صاحب مائدة يمكن
المرأة من تناول مقدار كفايتها فليس لها أن تطالبه بفرض النفقة وان لم يكن هذه الصفة فان رضيت أن
تأكل معه فيها ونعمت وان خاسمته يفرض لها بالمعروف اه وهو كالسريع في أن المراد بصاحب
المائدة من يمكنها تناول كفايتها من طعامه سواء كان يتفق على من لا تجب عليه نفقته أو لا فافهم
(قوله لان لها الخ) تعليل لما فهم من الشرط الرابع أي لكونها يحل لها تناول كفايتها ولو بدون اذنه
لا يفرض لها اذا امكنت ذلك فافهم (قوله فان لم يعط الخ) تفرع على قوله ليعطيا وفي الفتع امتنع عن
الاتفاق عليها مع اليسر لم يفرق بينهما ويبيع الحاكم ماله عليه ويصرف في نفقتها فان لم يجدها لم يجبه حتى يتفق

ولبد وطنفسة وما يتلف به وتريل
الوسخ كشط واشنان وما يمنع
الصنان ومداس رجلها وتغامم
في الجوهرية والبحر رفقه جرة
القابلة على من استأجرها
من زوجة وزوج ولو جاءت بلاد
استأجر قبل عليه وقيل عليها
(وتفرض لها الكسوة في كل
نصف حول مرة للجماع والحاجة
حزاً ورذاً) وللزوج الاتفاق عليها
بنفسه (ولو بعد فرض القاضي
خلاصة) (الا أن يظهر للقاضي
عدم اتفاقه في فرض) أي يشتر
(لها) بطلبها مع حضرتها وبأمره
ليعطيا ان شك مطلوبه ولم يكن
صاحب مائدة لانها أن تأكل
من طعامه وتتخذ ثوباً من كوابسه
بلا اذنه فان لم يعط حسبه ولا
تسقط عنه النفقة خلاصة
وغيرها

عليها ولا يفسخ ولا يباع مسكنه ومطعمه لانه من اصول حوائجه وهي مقدمة على ديونه وقيل يبيع ماسوى
 الا زالا في البرد وقيل ماسوى دست من الثياب واليه مال الحلواني وقيل دستين واليه مال السرخسي
 ولا تساع عمامته فوساقي عن المحيط ومثقي والدست من الثياب ما يلبسه الانسان ويكفيه لتردده
 في حوائجه جمعه دست مصباح (قوله أى كل مدة تناسبه الخ) قالوا يعتري في القرض الا على ولا يبرس
 في المجترى وما يبرس لانه قد لا يتقدر على تحصيل نفقة شهر دفعة وهذا على أنه يعطى مبعولا ويعطى
 كل يوم عند المساء عن اليوم الذى بلى ذلك المساء لتتمكن من الصفر في حاجته بلى ذلك اليوم وان كان تاجرا
 فنفقة شهره برأون ادها قين فنفقة سنة بسنة أو من الصناع الذين لا ينقض عليهم الا بانقضاء الاسبوع
 كذلك في غيرهم قلت ومثني في الاختيار وغيره على ما ذكره المصنف من التقدير بشهر لانه وسط وهو الذى ذكره
 مجدثم في الذخيرة عن السرخسي انه ليس بتدري لازم وان بعض التأخير اعتبر ما مر من التفصيل في حال
 الزوج (قوله وله الدفع كل يوم) ذكره في البحر بشا حيث ذكر التفصيل المذكور ثم قال ريبني أن يكون
 محله ما اذا رضى الزوج والا فلو قال أنا أدفع نفقة كل يوم مبعولا لا يجبر على غيره لانه انما اعتبر ما ذكره تحقيقا فعله
 فاذا كان بضرة لا يقبل وظاهر كلامهم أن كل مدة تناسب حال الزوج أنه يعجل نفقتها كإصر حوائجه في اليوم اه
 فتأمل (قوله كالماء الطالب الخ) ذكر في الذخيرة ما مر عن مجد من التقدير بشهر لانه أقل الأجل المعتادة
 ثم قال وفتح على هذا أنه لو لم يدفع لها فإرادت أن تطلب كل يوم فانما تطلب عند المساء لان حصه كل يوم
 معلومة فيمكن طلبه بخلاف ما دون اليوم لانه مقدّر بالساعات فلا يمكن اعتبارها اه فإذا كان الخسار لها
 في طلب كل يوم اذ لم يدفع لها نفقة الشهر فلا ينافي ما يجبه في الجرم من جعل الخسارة في الدفع كل يوم فانهم
 جعل الخسارة قد يكون فيه اضرابها كما هو مشاهد حيث يجوجهما الى الخروج من بيتها في كل يوم والى
 الخامسة والمنازعة وربما لا يجده وان وجدته لا يعطىها فالأولى في زماننا ما نقلناه عن الذخيرة من التقدير
 بالشهر وجعل الخسارة لها في الاخذ كل يوم لكن اذا ما طلبها كما ذكرناه لا مطلقا لانه اذا دفع لها نفقة كل شهر
 فامتنت وطلبت الاخذ كل يوم تكون متعنتة فاصدة لاضراجه ومخاضته في كل يوم فبني التعويل على هذا
 التفصيل الموافق اقواعد الشرع المعلومة من قطع المنازعة والخصومة (قوله ولها أخذ كقبيل الخ)
 عبارة الفتح امرأة قالت ان زوجي يعايل الغيبة عني فطلبت كقبيل بالنفقة قال أبو حنيفة ليس لها ذلك وقال
 أبو يوسف تأخذ كقبيل بنفقة شهر واحد استحسانا وعليه الفتوى فلو علم أنه يمكث في السفر أكثر من شهر اخذ
 عند أبي يوسف الكقبيل بأكثر من شهر اه فطرا رأن محل اخذ الكقبيل بنفقة شهر هو عدم العلم بقدر غيبته
 فخصاف أن يمكث أقل أو أكثر فيتنصر على الشهر لانه أقل الأجل المعتادة كما مر ومحل الاكثر لو علم أنه يغيب
 أكثر كالوخرج للبعج مثلا فيؤخذ بشهرها فافهم نعم في عبارة الشارح اختصار يومهم خلاف المراد وما أفاده
 كلامه من ان خلاف أبي يوسف في المحلين لا في الأقل فقط وصرح عبارة الفتح المذكورة فافهم (قوله
 وقس سائر الديون عليه) أى على دين النفقة قال في نور العين وفي آخره كقالة المحيط والفتوى في مسألة
 النفقة على قول أبي يوسف وفي سائر الديون لو افاقت مفت بذلك كان حسنا وفقها بالناس وفي الاقضية اجمعوا
 ان في الدين المؤجل اذ قرب حلول الاجل وأراد المديون السهر لا يبيع عليه اعطاء الكقبيل وفي الصغرى
 المديون اذا اراد أن يغيب ليس لب الدين أن يطالبه بأعطاء الكقبيل وقال أبو يوسف لو قال قائل بأن له أن
 يطالبه قياسا على نفقة شهر لا يعد وفي التتوي رب الدين لو قال للقاضي ان مدوني فلان يريد أن يغيب عني فانه
 يطالبه باعطاء الكقبيل ان كان الدين مؤجلا اه ثم لا يخفى أنه لا يتأتى هنا التقييد بالشهر بل المراد
 الكفالة بكل الدين لانه شيء مقدّر ثابت في ذمة المديون بخلاف النفقة فانها تزداد بزيادة المدة فتعقد الكفالة
 بقدر مدة الغيبة نعم لو كان الدين مقسطا يظهر للتقيد باخذ الكقبيل باعطاء مدة الغيبة فافهم (قوله ولو
 كقبيل لها كل شهر كذا الخ) اعلم أن ما مر انما هو في الخلاف في جواز اخذها الكقبيل منه جبرا عند خوف
 الغيبة والكلام الآن في قدر المدة التي تصحبها الكفالة فان كقبيل لها كل شهر عشرة دراهم فان قال أبدا
 أو مادام تزوجين وقع على الابد اتفاقا والواقع على شهر واحد عند أبي حنيفة وعلى الابد عند أبي يوسف وهو
 أرفق وعليه الفتوى كما في الجرم ومفاده أنها لا تنص قبل القرض أو لتراضى صلى شيء معين وصرح به في البحر

وقوله في كل شهر) أى كل مدة
 تناسبه كيوم المجترى وسنة
 للدعتان وله الدفع كل يوم كالماء
 الطالب كل يوم عند المساء لليوم
 الاق ولها أخذ كقبيل
 بنفقة شهر فأكثر خوفا من غيبته
 عند الثاني وبه يفتي وقس سائر
 الديون عليه وبه أفتى بعضهم
 جواهر الفتاوى من كقالة
 الباب الاق ولو كقبيل لها
 كل شهر كذا أبدا وقع على الابد
 وكذا لو لم يقبل أبدا عند الثاني
 وبه يفتي بحر

مدا
 في أخذ المرأة كقبيل بالنفقة

عن الذخيرة في شرح قوله ولا تجب نفقة مضت الامانة أو الرضى لكن نقل بعده عن الواقعات لوقالت انه يريد الغيبة والى ثبت منه قبله ليس له ذنوب لان النفقة لم تجب وقال أبو يوسف أخيه قبل بشفعة شهر وعليه الفتوى لانها لم تجب لجمال تجب بعده فصح أنه كمثل عذاب لها على الزوج فيبطل نكاحا رفقيا للناس قال وزاد في الذخيرة انه لا فرق بين كونها مفروضة أو لا اه قال وهذا يختلف لمخالفة من انها لا تصح قبل الفرض أو الرضى وبنى الرضى يجعل ما قبله على حال الخبز ورجل هذا على حال ارادة الغيبة فيصح في الغيبة مطلقا استشهدنا عليه بما ذكر من ان الاب لا يبالغ بشفعة زوجته ابسه الا اذا انهم بعد بالمفروضة او المفترضة وقد قسايين كلامهم قلت وفي الذخيرة عن كتاب الاغصبة اذا ضمن النفقة والمهر عن زوجها فضمن النفقة باطل الا أن يسمى له لئلا يسهل على شيء وقد رل نفقة كل شهر ثم يضمنه رجل فيجوز لوجوب النفقة بهذا الاصطلاح فيصح الفهمان ولكن لا يلزمه كبر من نفقة شهر اه والظاهر ان هذا هو القياس لا يصح الفهمان بما يجب لان النفقة لا تجب قبل الاصطلاح على قدر معين بالقضاء أو الرضى ولذا انقطع بالمضى عند عدم ذلك فكيف علت بما ذكر ان الاستدكان الجواز ان لم تجب لجمال وانه نصير كأنه كمثل لها عذاب لها على الزوج أى بما ثبت لها عليه بعد والكفالة بذلك جائزة في غير النفقة فكذلك في النفقة ولا يخفى أن علة الاستدكان جارية في مسائل الحاضرة والغيبة ويدل عليه اطلاقهم مسائل ضمن الاب نفقة زوجة الابن وكذا قوله في دفع القدر ولو ضمن لها نفقة سنة جاز ان لم تكن واجبة هذا ما ظهري من التوفيق وهو بالقبول حقن فاعتمه (تنبيه) هذه الكفالة تضمن زمان العدة ايضا لانه كمثل ما دام النكاح وهو في العدة باق من وجه كما في الذخيرة ونحوه في الفسخ ولو كفل لها نفقة ولها أبا أو نفقة عندها ما عاش لم يصح لسقوط النفقة عنه اذا أسير الولد أو بلغ أو استغنت المرأة عن الخادم فكان الوقت صحيحا بخلاف نفقة المرأة لو جوبها ما بق النكاح كما في الذخيرة ثم اعل أن الكفالة بالمال بشرط اعتمها أن يكون المال دينا صحيحا وهو مالا يسقط الامالاد أو الاراء ودين النفقة يسقط بالموت والطلاق فان الناس أن لا تصح فيه الكفالة وكأنهم اخذوا بالاسخا من كذا ذكره الشارح في كتاب الكفالة فانهم (قوله لسقوطه) أي لسقوط دين النفقة جوت أحد ما ذكره بالطلاق على ما فيه من الخلاف على ما سبق فكان أضعف من دين الزوج فلا بد من رضاه اه ح (قوله بخلاف سائر الديون) أي فانه يشع التقاض فيها تافدا أولا بشرط التبادي فلو اختلفا كما اذا كان أحدهما مجدا لوالا جردا مثالا بدم رضى صاحب الجسد كما في الجرح (قوله وفيه) أي في الجرح عند قول الكثرة والسكنى في بيت خال الخ لكن هذا يوجد في بعض نسخ الجرح (قوله لا أجر عليه) لأن منفعة سكنى الدار تعود اليها فكيف سببا في الايادات أن الفتوى على الصحة لتبعها له في السكنى أفاده ح (قوله ومفهومة الخ) من كلام الجرح (قوله فالأجرة عليه) لأن هذه الثلاثة ضمن الغصب وهي تابعة للزوج في السكنى ولم يوجد العقد منها واعترضه ط بأن سكاه عارضة بعد تحقق الغصب منها ولا اعتبار بالنسبة السكنى العارضة اليه بعد تحقق الفعل منها اه وفيه يجاب بأنها لما كانت تابعة له في السكنى صارت اليه فصار كغاصب التماسك لكن مقتضى هذا جرحه فاعتبرها وتضمنه الاجرة كما هو الحكم في الغاصب وغاصب الغاصب (قوله بقدر الغلاء والرخص) أي براعى كل وقت أو مكان بما يتناسبه وفي البرازة اذا فرض القضاء النفقة ثم رخصت قط الزائدة ولا يطل القضاء وبالعكس لها طلب الزادة اه وكذا لوها لحسنه على شيء معلوم ثم لا السعر أو رخصت كالمسألة ذكره المصنف والشارح (قوله ولا تقدر بدراهم ودنانير) أي لا تقدر بشيء معين بحيث لا يزيد ولا تنقص في كل مكان وزمان وما ذكره محمد من تقديره على العشر باربعة دراهم في كل شهر فليس بلانم وانما معنى ما شاهد في زمانه وانما على القاضي في زمانه اعتبار الكفاية بالمعروف كما في الذخيرة (قوله لكن في البحر الخ) حيث قال فالماصل أنه ينبغي للقاضي اذا أراد فرض النفقة أن ينظر في سعر البلد ونظر ما يكتبه بالحبس عرف تلك البلدة ويقيم الاصناف بالدراهم ثم يقدر بالدراهم كما في المحيط اما باعتبار راحله أو باعتبار راحله كما مر ثم قال وفي المجتبى ان شاء فرض له أصنافا وان شاء قومه او فرض لها بالقيمة اه ثم اعل أن هذا لا ينافي ما عايناه من الاختيار والجمع من عدم تقديره بالدراهم أي بشيء معين لا يزيد ولا ينقص بل هو وكذا ومفسر

وفيه علم ادين زوجها بالانقضاء
قصاها الارضاء لسقوطه بالموت
بخلاف سائر الديون وفيه اجرت
دراهم من زوجها وما يسكن
فيه لا اجر عليه ولو دخل بها في
منزل كانت فيه باجر فطولت به
بعد سنة فقاتله اخبرتك بأن
المرل بالكره عليك الاجر فهو
عليها لانها العاقدة بزازية ومفهرمه
أنها لو سكنت بغير ابارة وفي
أموال يمين أمه معتق لا يشتغل
فالاجرة عليه فليجوز (ويقتلها)
بقدر الغلاء والرخص ولا تقدر
بدراهم) ودنانير كما في الاختيار
وعزاه المصنف لشرح الجمع
للمصنف لكن في البحر عن اعيط
ثم اجتنب ان شاء القاضي فرضها
أصنافا أو قومه بالدراهم ثم يقدر
بالدراهم

فلا وجه للاستدراك عليه فالأولى جعل قوله لكن الخ استدراكا على قوله ويقدرها بشد الغلاء والرخس
فان ما ذكره في الجبر يفيد أن القاضى مخير بين ذلك وبين فرضها أصنافا أى من خبز وادام ودهن وحبون
ونحو ذلك فاذا ظهر لثمة انضى عدم اتفاقه بنفسه بأمه بدفع ذلك أو بقيته بشدركها وحينئذ فلا استدراك
صحیح فافهم (قوله وفيه) أى فى الجبر يعني (قوله كماله أن يرفعهما) الأولى أن يقول بدليل أنه
أن يرفعهما الخ ليشد أنه يجب فان صاحب الجبر ذكر هذا المسألة عن الخلاصة ثم قال وهو يدل على أنه الخ
(قوله وتزاد فى الشتاء الخ) أى تزداد على ما قدره محمد فى الكسوة بدعيين وخمارين ولمخفة فى كل سنة
قال فى الظهيرية ان هذا فى عرفهم أى عرفنا فيجب السراويل والحية والفراسخ والعلاف وما تدفع به اذى الحر
والبرد وفى الشتاء تدفع خزوجة قزو وخمار يردم اه وفى الأخيرة ما ذكره محمد على عادتهم وذلك يختلف
باختلاف الاماكن حزا وبردا والعادات فعلى القاضى اعتبارا لكفاية بالمعروف فى كل وقت ومكان وكل
جواب عرفته فى النفقة من اعتبار حاله أو حالها فهو الجواب فى الكسوة (قوله وما يدفع الخ) مدفول
لفعل مقدر دل عليه المد كوراد عطفه على جبة لا يناسبه تنقيد الفعل بالشتاء وما يدفع اذى الحر يناسب
الصيف (قوله ان طلبته) راجع لقوله ويقدرها وقوله وتزاد (قوله ويختلف ذلك الخ) هو معنى
ما ذكرناه ان اتفاق الظهيرية وعن الأخيرة وقوله وحالا أى حال الزوجين فى اليسار والاعسار فهو عطف
مرادف تأتى ولو قال بدله ووقتا لكان أولى (قوله وليس عليه خفها الخ) قال فى البرازية ولم يذكر
الخف والازار فى كسوة المرأة وذكرهما فى كسوة الخادم وذلك فى ديارهم بحكم العرف وفى ديارنا بفرض
الازار والمكعب وما تنام عليه اه وقال السرخسى ولم يوجب محمد الازار لانه انما يحتاج للخروج
والمرأة منهية عنه قال فى الأخيرة هذا التعليل اشارة الى أنه لا يفرض للمرأة الازار فى ديارنا أيضا اه
والحاصل أنه اختلف التعليل لعدم ذكر الازار فقيل للعرف ولذا أوجبته اخصاف لاختلاف العرف
فى زمانه وقيل لحرمة الخروج ولعل الأول أوجه لانها يجل لها الخروج فى مواضع فلا بد لها من ساتر وتقدير
أنه يجب لها مئداس رجائها والظاهر أنه لا خلاف فيه ان كان المراد به ما تنسبه الى البيت وكذا الخف أو الجورب
فى الشتاء يدفع البرد الشديد (قوله وفى الجراح) وعبارته والحاصل أن المرأة ليس عليها التسليم نفسها فى بيته
وعليه لها جميع ما يكتبه بحسب حالها من كل وشرب ولبس وفرش ولا يلزمها أن تتنعى بها هو ملكها ولا
أن تفرش له شيئا من فرشها الخ قلت ومفاد أنه يلزمه كسوتها من حين عقده عليها أو دخوله بها وما التصریح
به عن الخلاصة فيجب حالة لا موجهة الى معنى نصف الحول وان زفت اليه ثياب فلا يلزمها استعمالها كالأول
مضت المدة ولم تلبس ما دفعه لها فلها عليه غيره كما مر وبأنى وكألو كانت غثا طامعا ما يكتفى أو قترت على نفسها
وبقى معها درهم مما فرض لها عليه فيجب لها غيره عليه (قوله بلا جهاز يلبق به) الضمير عبارة الجبر
عن المبتنى عائدا الى مانعته الزوج الى الاب من الدرهم والدانير ثم قال ولعبر ما يتخذ للزوج لا ما يتخذ لها
اه وقدمنا فى باب المهر أن هذا المبعوث الى الاب يسمى فى عرف الاعاجم بالدستمان وانه فى الكافى وغيره
فسره بالمهر المجل وان غيره فصل وقال ان درج فى العقد فهو المهر المجل حتى ملكت المرأة منه نفسها
لاستفادها فلا تلزم الزوج طلب الجهاز لان انشئ لا يقابله عوض وان لم يدرج فيه ولم يعقد عليه فهو كالهيئة
بشرط العوض فله طلب الجهاز على قدر العرف والعادة أو طلب الدستمان وبذلك يحصل التوفيق بين القولين
(قوله فله مطالبة الاب بالتقد) أى المقنود وجوبه على الاب لا على كونه من المهر بل على كونه بمقابله
ما يتخذ للزوج فى الجهاز لما علمت من انه به بشرط العوض فله الرجوع بها عند عدم المعوض (قوله
الاذا سك) أى زمانا يعرف به رضاه (قوله وعليه) أى يبنى على ما ذكره من أن له المطالبة به لانه
يصير ملكه حين تسلمه بعد الزفاف (قوله فينبى العمل بجامر) أى من أنه لا يجوز الاتفاقة به بلا انشئها
وأما ما ذكره صاحب النهر من أن الصحيح أنه لا يرجع على الاب بشئ لان المال فى النكاح
غير مقصود اه فهو مبنى على أن ذلك المجل ادرج فى العقد بدليل التعليق بان المال وهو الجهاز غير مقصود
فى النكاح لان المهر يحصل بلا عن البضع وحده لا يقال انه وان ادرج فى العقد يعتبر بلا عن الجهاز أيضا
بحكم العرف فصار المقنود عليه كلامها لا نقول يلزم منه فساد التسمية لعدم العلم بما يخص كل واحد منهما

وفيه لو قترت على نفسها أو أن
يرفعها للقاضى لتأكل مما فرض
لها خافا عليها من الهزال فانه
ينظر كماله أن يرفعهما للقاضى ليس
الزوج لان الزينة حسنة (وتزاد
فى الشتاء جبة) وسروا واما
يدفع به اذى حر وبرد (ولخافا
وفرشها) وحدها لانها رعايتها
عنه أيام حفيضا ومرضا ان
طبيته ويختلف ذلك بسارا واعسارا
وحالا وبهذا اختيار وليس عليه
خفها بل خف أمته بالجمشي وفى
الجرد قد استند من هذا أنه
لو كان لها امتعة من فرش
ونحوها لا يسقط عن الزوج ذلك
بل يجب عليه وقد راينا من
أمرها بفرش امتعتها ولا يضافه
جبرا عليها وذلك حرام كنع كسوتها
اه لكن قد منا فى المهر عنه عن
المبتنى لو زفت اليه بلا جهاز
يلقب به فله مطالبة الاب بالتقد
الاذا سك انتهى وعليه
فلو زفت به اليه لا يجوز عليه
الاتفاقة به وفى عرفنا يلتزمون
كثرة المهر لكثرة الجهاز وقلة
قلته ولا شك أن المعروف
كالمشروط فينبى العمل بجامر
كذا فى النهر

مطلب
فيا لو زفت اليه بلا جهاز يلقب به

(لو حكم الخني) أي حكما مستوفيا شرعا كإمتر (قوله لا) أي ليس للشافعي الحكم بالتورين لأن فيه إجمال
 قضاء الخني ط (قوله وعليه الخ) هذا بحث لصاحب النهر ط (قوله فلو حكم الشافعي بالتورين) بأن
 ترافعا عليه وطلبت منه التدبير وأبى ولم يظهر للقاضي مطالته بحكم لها بالتورين لم يكن للشافعي فضة قلت إلا
 أن يظهر بعد ذلك مطالته في فرضها دراها لم يكن ذلك حادثة أخرى غير التي حكم بها الشافعي (قوله بطل
 الفرض السابق) أي الفرض الحاصل بالقضاء أو بالرضاء (قوله لرضا بذلك) لأن الفرض كان حقا
 لكونه أنفع لهما فإن النفقة تدبر به دينا في ذمته فلا تسقط بالمشي فإذا افتتاعا التورين في المستقبل يكون
 اعراضا عن الفرض السابق وهذه المسألة ذكرها في البحر مجئا وقال أنها كثيرة الوقوع وقد أخذها
 مما في الذخيرة لواصلته على ثلاثة دراها كل شهر قبل التدبير بالقضاء أو الرضاء أو بعده كان تقدير النفقة
 فقبحوا الزيادة عليه لوقالت لا يكتسبني والنفقة عنه لو قال لا أطيقه وعلم القاضي صدقه بالسؤال عنه والا لا
 لأن التزامه ذلك باختياره دليل قدرته عليه ولو سألته على نحو فوب أو بعد جملا لا يصح للقاضي أن يفرضه
 في النفقة كان قبل التدبير بالقضاء أو الرضاء كان تقديره أيضا وإن كان بعده كان معاوضة فلا تجوز الزيادة
 عليه ولا النقصان اهـ ملخصا قال في البحر وعلم منه أن تراضيها على ما يصلح للنفقة مبطل لعرض القاضي
 فيستفاد منه أنها لو اتفقا الخ (قوله وفي السراجية الخ) أي فتاوى سراج الدين قارئ الهداية وهذا
 مخالف لما قاله الشيخ فاسم وكون ذلك مفروضا في النفقة وهذا في الكسوة لا يجدي نفعاً في الفرق تأمل
 وقد يجاب بأن ذلك في فرض الشافعي وهذا في التراضي بدليل قوله ورضيت وقوله وقتي به لم يرد به القضاء
 الحقيقي بل الصوري لأن التدبير صريح بتراضيها قبل الكسوة فتأشأ ليس فيه إبطال قضاء سابق بل فيه اعراض
 التراضي لم يظهر مطلقا وحيث ذكر رجوعها وطلب الكسوة فتأشأ ليس فيه إبطال قضاء سابق بل فيه اعراض
 عن حقه لكون التدبير رضاهما أنفع لهما كما تر في فرض القاضي ويظهر من هذا أن قوله السابق لو اتفقا
 الخ غير قيد بل يكفي طلبها ويظهر منه أيضا أنه لا فرق بين كون طلبها بعد الفرض والتدبير بالقضاء أو الرضاء
 ولذا ذكر ما في السراجية عقب قوله لو اتفقا الخ لكن بشكل على هذا ما مر عن الشيخ فاسم فانه إذا لم يصح
 حكم الشافعي بالتورين بعد حكم الخني بالتدبير بالدراهم فعدم صحة طلبها بدون حكم يكون بالأولى فليأتمل
 (قوله وقالوا الخ) الأصل أن القاضي إذا ظهر له الخطأ في التدبير رده أو لا فلا يقدّر لها عشرة دراها
 نفقة شهر ففني الشهر وبقي منها شيء يفرض لها عشرة أخرى إذ يظهر خطأؤه في التدبير يقين لجواز أنها فترت
 على نفسها في التدبير معتبراً في قضى لها بأخرى بخلاف ما إذا أسرفت فيها أو سرفت أو هلكت قبل
 مضي الوقت لا يقضى بأخرى مالم يمتد إلى بعض الوقت لعدم ظهور الخطأ وبخلاف نفقة المحرم وكذا كونه فانه إذا
 مضى الوقت وبقي شيء لا يقضى بأخرى لأنها في حقه باعتبار الحاجة ولذا ألغى عنه من يفرض له أخرى
 وفي حق المرأة معارضة عن الاحتباس وبخلاف كسوة المرأة فانه لا يقضى لها بأخرى إلا إذا تخزقت قبل
 مضي المدة بالاستعمال المعتاد فيقضى لها بأخرى قبل تمام المدة لظهور خطئها في التدبير حدث وقت وقد
 لا تبقى معه الكسوة إلا إذا مضت المدة وهي باقية لكونها استعملت أخرى معها فيقضى لها بأخرى أيضا
 لعدم ظهور الخطأ ومثل ما إذا لم تستعملها أصلا وسكت عنه الشارع لعله بالأولى وفهم من كلامه أنها إذا
 تخزقت قبل مضي المدة باستعمال غير مستد لا يقضى بأخرى مالم يمتد إلى المدة لعدم ظهور الخطأ في التدبير
 وانها إذا بقيت في المدة مع استعمالها وحدها فكذا لا يقضى لها بأخرى مالم تخزق لظهور خطئها حيث
 وقت وقتا تبقي الكسوة بعده وتمام الكلام في البحر عن الذخيرة (قوله ويجب لخدامها المملوك لها)
 لأن كتابتها واجبة عليه وهذا من تمامها لا بلها منه هداية ويعلم منه أنها إذا أمرت وجب عليه
 اخذها ولو كانت أمة وبه صرح الشافعية وهو مقتضى قواعدهم ولما أمره صريحاً وإن علم من كلامهم
 رمي قلت هذا ظاهر على خلاف الظاهر في البحر قيل هو أي لخدام كل من يخدمها إذا كان أو بعد امسكا
 لها أولاً ولها ولغيرها وظاهر الزاوية عن أصحابها الثلاثة كافي الذخيرة أنه مملوك فلو لم يكن لها خادم
 لا يفرض عليه نفقة خادم لأنها بسبب الملك فإذا لم يكن في ملكها لا يلزمه نفقته اهـ ثم قال وبهذا علم أنه إذا لم
 يكن لها خادم مملوك لا يلزمه كراه غلام يخدمه لكن يلزمه أن يشتري لها ما تحتاجه من السوق كما صرح به

بقي لو حكم الخني بقدره دراها
 هل للشافعي بعده أن يحكم بالتورين
 قال الشيخ فاسم في موجبات
 الأحكام لا وعليه فلو حكم
 الشافعي بالتورين ليس للشافعي
 الحكم بخلافه فليحفظ ثم لو اتفقا
 بعد الفرض على أن تأكل معه
 نحو ما بطل الفرض السابق لرضاها
 بذلك وفي السراجية قد ذكر سوتا
 دراها ورضيت وقضى به هل لها
 أن ترجع وتطلب كسوة فتأشأ
 أجاب نعم وقالوا ما بقي من النفقة
 لها فبقضى بأخرى بخلاف اسراف
 وسرفة وهلاك نفقة محرم وكسوة
 إلا إذا تخزقت بالاستعمال المعتاد
 أو استعملت معها أخرى فيفرض
 أخرى (و) يجب لخدامها
 المملوك لها

مطلب
 في نفقة خادم المرأة

في السراجه ١٥ الآن يقال هذا في غير المريضة لانه اذا اشترى لها ما تحتاجه تستغنى عنه بخلاف
 المريضة اذا لم تجد من يرعها فيكون من تمام الكفاية الواجبة على الزوج نعم اذا طلبت له يقوم عنها في الطبخ
 ونحوه فقد مر أنها اذا لم تفعل بآتيها بمن يكفها ذلك اذا كانت من لا يخدم أو لا تنف. روي كذا اذا كان
 لخدمة أو لا ذلك يأتي (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية كما عرفت (قوله ملكا تاما) أي مخرجه عن
 الزوجة المكاتبه اذا كان لها مولود فان نفقته لا تجب على زوجها كما في المخرج أخذها من قبيل الداريل وغيره
 بالحزب لو في كانت الزوجة حرة وكانت أمها قاتلا فظاهر أن نفقتها على الزوج أن لم تستغن عن خدمتها الآن لا بقيد
 بالحزب لا يلزم منه إخراج أمها المكاتبه فافهم (قوله بالافعل) ليس المراد انه انداب تحت النفقة في حال
 تلبسه بالخدمة دون ما قبل الشروع فيها أو بعد الفراغ منها الا يتوهمه أحد وانما المراد الاحتراز عما اذا لم
 يخدمها أو كان لا يشغل له غير خدمتها ولذا قال في الدر المنثور فلو لم يكن في ملكها أو كان لا يشغل غير
 خدمتها أو لم يكن له شغل لكن لا يخدمها فلا نفقة له ١٦ وقد فرغ على القود الثلاثة وفي البحر عن الذخيرة
 نفقة الخادم إنما تجب عليه بازا لخدمة فاذا امتنع عن الطبخ والخبر أو أعمال البيت لم تجب بخلاف نفقة
 المرأة قائم بمقابلته الاحتباس ١٧ فافهم (قوله ولو جاءها بخادم الخ) أي قاصدا إخراج خادمها من
 بيته فلا يملك ذلك في الصحيح خاتبة لانها لا تملكها لخدمة بخادم الزوج ولو الجبيرة قال في النهر
 وينبغي أن يقيد بما اذا لم يضر من خادمها ما اذا اضر منه بان كان يحتل من غير ما يشترط به كاهو دأب صغار
 العبيد في ديارنا ولم تستبدل به غيره وجاءها بخادم أمين فانه لا يتوقف على رضاها ١٨ وقوله أنه يمكن الزوج
 تعاطي الشراء بخادمه لانه من الواجب عليه وليس ذلك من خدمتها الخاصة بها والكلام فيما يتعلق بها
 ط نعم لو كان خادمها يحتل امتعة بيته يمكن أن يكون عذرا للزوج في إخراجها (قوله بحر بخنا)
 راجع لقوله بل ما زاد وعبارته وظاهر ما يظهر قولهم لا يملك إخراج خادمها أنه عاك إخراج ماعدا خادم واحد
 من بيته لانه زائد على قولهما ١٩ أما على قول أبي يوسف الا في فلا (قوله لو حرة) لاحاجة اليه بعد
 قول المتن الممولك كما صرح به المصنف في المخرج أفاده ح وأشار إليه الشارح بقوله لعدم ملكها (قوله
 موسرا) منصوب على أنه خبر كان المتدبره بعدل وعلى حل الشارح صار منصوبا على الحالية من الزوج
 في قول المصنف أول الباب فقبيل الزوجة على زوجها فان قوله هنا ونحوها معطوف على قوله للزوجة
 فافهم قال في البحر وفي غاية البيان واليسابوق مقرر بصلاب حرمان الصدقة بالانصب وجوب الزكاة ٢٠
 وفي الذخيرة ولا تقدر نفقة الخادم بالدرهم على ما ذكرنا في نفقة المرأة بل يفرض له ما يكفيه بالمعروف ولكن
 لا تبلغ نفقته نفقتها لانه تبع لها فانقص نفقته عنها في الادام وما ذكره محمد في الكتاب من نصاب الخادم فهو
 بناء على ما دأبهم وذلك يختلف في كل وقت فعلى التماسي اعتبارا بالكتابة فيما يفرض له في كل وقت ومكان
 ١١ ملخصا (قوله في الاصح) ملخصا لما يقوله محمد من أنه يفرض لخادمها ولو كان الزوج معسرا وتماه
 في الفتح والبحر (قوله والقول له في العسار) لانه تمسك بالاصل منج ولانه منكم والسبب الوجوب
 قال في البحر الآن تنص المرأة البينة ويشترط في هذا الخبر العدد والعدالة لانه لا يثبت الشهادة وفي الفتاوى العسار
 اسم من العسار رأى الاقتتار يستعمله بعض أهل العلم لانه غير مسموع كافي الطلبة وقال الطرزي انه خطأ
 محض وكان ثم انهم جوهالزاوجة اليسار (قوله لا يكتفيه) عبارة الفتح لا يكتفهم (قوله فرض
 عليه لخادمين أو أكثر) ظاهره أن الخدم لها أي لا يلزم نفقة أكثر من خادم لها الا اذا احتاجهم
 لا ولادة لانها لو لم يكن لها خادم واحتاج أولاده إلى أكثر من خادم يلزمه لان ذلك من جملته نفقته كما لا يخفى
 (قوله وعن الثاني) أي أبي يوسف أشار إلى أن هذا رواية عن أبي يوسف لان المتقول عنه في الهداية
 وغيرها أنه يفرض لخادمين احتياج أحدهم المصالح الدار والآخر المصالح الخارج (قوله زفت اليه)
 أشار إلى أن المعتبر حالها في بيت أمها لا حالها الطار في بيت الزوج تأتلى روى (قوله ثم قال وفي البحر
 الخ) عبارة البحر هكذا قال الطحاوي وروى صاحب الإملاء عن أبي يوسف أن المرأة اذا سكنت من محل
 مقدورها عن خدمة خادم واحد أنه في علي من لا بد لها منه من الخدم عن هو أكثر من الخادم الواحد
 أو الاثنين أو أكثر من ذلك قال وبه تأخذ كذا في غاية البيان وفي الظهيرية والوالبجيرة المرأة اذا كانت من

على الظاهر ملكا تاما ولا يشغل
 غير خدمتها بالخدمة فلو لم يكن
 في ملكها أو لم يخدمها لا نفقة له
 لان نفقة الخادم بازا لخدمة
 ولو جاءها بخادم لم يقبل منه
 الا برضاها فلا يملك إخراج خادمها
 بل ما زاد عليه بحر بخنا (لو)
 حرة لأمة جوهره لخدم ملكها
 (موسرا) لا معسرا في الاصح
 والقول له في العسار ولو
 في بيتها أولى خاتبة (ولو له أولاد
 لا يكفيه خادم واحد فرض عليه)
 نفقة (الخادمين أو أكثر انفساها)
 فتح وعن الثاني غيبة زفت اليه
 بخدم كثير استغنى نفقة الجميع
 ذكره المصنف ثم قال وفي البحر
 عن الغاية وبه تأخذ قال وفي
 السراجية ويفرض عليه نفقة
 خادمها وان كانت من الأشراف
 فرض نفقة خادمين وعليه الفتوى

بشأن الاشراف وله استخدم بحبر الزوج على نفقة خادمين ١٥ فالحاصل أن المذهب الاقتصار على واحد مطلقا وانما نؤيده عند الشافعي قول أبي يوسف ١٥ (قوله ولا يفرق بينهما بحجزة عنها) أي غائبا كان أو حاضرا (قوله بانواعها) وهي ما قبل ولوموس وسكن ح (قوله حقها) أي من النفقة وهو منصوب مع فعل المصدر وهو انشاء (قوله ولوموسا) المناسب ولوموسا لأنه إشارة إلى خلاف الشافعي رحمه الله والاصح عنده عدم النسخ بجمع الموصوفين كذا هنا (قوله باعسار الزوج) مقابل قوله ولا يفرق بينهما بحجزة ط (قوله وتقدر رها بغيره) أي تنهز المرأة بعدم وصول النفقة بسبب غيبته وفي بعض النسخ وتقدر رها بغيره أي تعذر النفقة وهي أظهر وهذا مقابل قوله ولا بعد ما يضافه حقها والحاصل أن عند الشافعي إذا عسر الزوج بالنفقة فلها النسخ وكذا إذا عاب وتعدرت بحصلها منه على ما اختاره كثير من منهم لكن الاصح المعتقد عندهم أن لا يفسخ مادام موسرا وان انقطع خبره وتعذر استدعاء النفقة من ماله كما صرح به في الآم قال في النفقة به: نقل ذلك لحزم شيخنا في شرح منتهجها بالنسخ في منقطع خبر لا مال له حاضر خائف الله يقول كما علت ولا يفسخ بغيره من جهل حاله يسارا واعسارا بل لو شهدت بيته أنه غاب معسر أفلا يفسخ ما لم تنهز باعساره الآن وان علم استناده بالالاستصحاب أو ذكره تقوية لا شك كما يأتي ١٥ (قوله لم يفرق بينهما) أي بشرط أن يكون مأذونا له بالاستئابة خاتمة قال في غرر الاذكار ثم علم أن مشايخنا استحسنوا أن ينصب القاضي الحنفى "نايا" من مذهب القبريق بينهما إذا كان الزوج حاضرا وأتى عن الطلاق لأن دفع الحاجة الدائمة لا يفسر بالاستئابة إذا الظاهر أنها لا تقدم بقرضها وغنى الزوج ما لا أمر متروك فالتفريق ضروري إذا طلبته وإن كان غائبا لا يفرق لأن بحجزة غير معلوم حال غيبته وان قضى بالتفريق لا ينفذ قضاءه لأنه ليس في مجتهديه لأن الحجز لم يثبت ١٥ ونقل في البحر اختلاف المشايخ وان الصحيح كما في الذخيرة عدم النفاذ لظهوره ومجازفة الشهود وكفى العمادية وانتهى وذكر في قضاء الاشبهاء في المسائل التي لا ينفذ فيها قضاء القاضي ان منها التفريق للبحر عن الاتفاق غائبا على الصحيح لا حاضرا ١٥ والحاصل أن التفريق بالبحر عن النفقة جائز عند الشافعي حال حضرة الزوج وكذا حال غيبته مطلقا وأما ما يشهد بيته باعساره الآن كما علت مما نقلناه عن النفقة والحالة الأولى جعلها ما شئنا حكما مجتهدا فيه فننفذ فيه القضاء دون الثانية وبه تعلم ما في كلام الشارح حيث جزم بالنفاذ فهما فانه مبني على خلاف الصحيح المأثور عن الذخيرة وذكر في الشفاء أنه يمكن النسخ بغير طريق اثبات بحجزة بل معنى فقده وهو أن تعذر النفقة عليهم بأورده في البحر بأنه ليس مذهب الشافعي قلت ونؤيده ما قدمناه عن النفقة حيث رد على شرح المنهجي بأنه خلاف المنقول فعلى هذا ما يقع في زماننا من فسح القاضي الشافعي بالنفقة لا يفسخ وليس للحنفي تنفيذه سواء على اثبات القدر أو على عجز المرأة عن تحصيل النفقة منه بسبب غيبته فليتنبه لذلك ثم يصح الثاني عند أحمد كذا في كتب مذهبهم وعلمه بحمل ما في فتاوى قارئ الهداية حيث سئل عن غاب زوجها لم يترك لها نفقة فأجاب إذا أقامت بيته على ذلك وطلبت فسح النكاح من قاض برأه ففسخ نفذه وقضاء على الغائب وفي نفاذ القضاء على الغائب روايتان عندنا فعلى القول بنفاذه يسوغ للحنفي أن يزوجهما من الغير بعد العدة وإذا حضر الزوج الأول ورهن على خلاف ما ادعت من تركها بالنفقة لا تقبل بيته لأن البيعة الأولى ترجح بالقضاء فلا تطل بالثانية ١٥ وأجاب عن نظيره في موضع آخر بأنه إذا فسخ النكاح حاكم يرى ذلك ونفذ فيه غاض آخر وتزوجت غيره مع الصلح والتفدية والتزوي بالغير ولا يرتفع بحضور الزوج وادعائه أنه تركه عندها نفقة في مدة غيبته الخ فقوله من قاض برأه لا يصح أن يراد به الشافعي فضلا عن الحنفى بل يراد به الحنبلي فافهم (قوله الميراث) الأمر ونامور) أما الأول فلأن نصب الثاني بالرشوة لا يصح وأما الثاني فلا نكح به لا يصح ولو صح نصه وعليه فالمناسب العطف باو (قوله وبعد للفرس) أغار إلى أن في عبارة المحقق كلاما مطويا بعد قوله ولا يفرق بينهما بحجزة عنها الخ تقدره بل يفرض لها النفقة عليه وأمرها بالاستئابة لكن الفرص يظهر فيما لو كان المعسر عن النفقة حاضرا لأن الغائب إذا لم يكن له مال حاضر لا يفرض لها نفقة عليه كما في كافى الحاكم وسيد زكريا المصنف بعد ثم سيد زكريا المصنف يقول زفر فافهم (قوله بالاستئابة) ذكرنا الحاصل وبعده الشارحون أنهم الثريا بالنسبة لتفخي الثمن من مال الزوج وفي الجني أنها الاستتراض بجر ونقل

مطلب
في فسح النكاح بالبحر عن النفقة
أو بالبقية

(ولا يفرق بينهما بحجزة عنها)
بأنواعها الثلاثة (ولا بعد
إضافته) لو غائبا (حقها ولو
موسرا) وجوز الشافعي بإعسار
الزوج وتقدر رها بغيره ولو قضى
به حتى لم ينفذ ثم لو أمر شافعي
قضى به فذلك الميراث الأمر
والأمر بجر (و) بعد الفرض
(بأمرها القاضي بالاستئابة)

مطلب
في الأمر بالاستئابة على الزوج

الله سبحانه وتعالى عن صدور الشريعة قال والله يشير كلام المغرب اه وفي اليعنوية انه الاول كمال يعني
قال في الامور المتفق لكن التوكيد بالاستقرار لا يصح على الاصح فالاصح الاول اه ومنه في الجوى
عن المرحوم قلت الثاني ايسر على المرأة لانها قد لا تقيد من بيعها بالنسيئة ما تحتاجه في كل يوم بخلاف
الاستقرار لنفسه شهر مثلا وبأقرب من الجواب عن الاراد (تنبه) في قضاء الحوائج الزاهدين فان لم يقيد
من تستدير زمينه عليه كسبت وأتت وجعلته دينا عليه بأمر القاضي وان لم تقدر على الاكتساب لها
القول ليوهمها وتقبل مساواة دينا عليه أيضا بأمرة به (قوله لتقبل عليه الخ) أعلم قلنا ان للمرأة
حق الرجوع على الزوج بالنفقة بعد فرض القاضي سواء أكان من مالها أو واستأنتها بأمر القاضي أو بدونه
ولكن فائدة الامر بالاستدانة عدم سقوطها بموت أحدهما كاستدانة المصنف بقوله وموت أحدهما
وطلاهما سقط المقرض الا اذا استندت بأمر قاض وأشار السارح الى فائدة اخرى وهي ما في تصريد
التدوير والهداية من أن فائدة الامر به أن تجعل الغريم على الزوج وان لم يرزق وبدون الامر ليس
لهذا بل وذكر في النسخ عن النفقة أن فائدة رجوع الغريم على الزوج أو على المرأة قال في الجوى ونظيره
أن للغريم الرجوع عليه بلا حواشيها وعلى ما في الجوى لا رجوع له بلا حواشي اه قلت الظاهر عدم اختلافه
وأن المراجعا لا حالة ولا تلتها الغريم على زوجها المطالبة بأن تقول له ان زوجي فلان فطاله بالدين لا يمكن ارادة
حققة الحواشي هنا دليل نصري بهم بأن الغريم مطالبة المرأة به أيضا وأنه لا يشترط رضى الزوج بالمحوالة
هذا وقد صرح حوا أيضا بأن الاستدانة بأمر القاضي ايجاب الدين على الزوج لان القاضي ولاية كاملة عليه
فلذا كان للغريم أن يرجع عليه وبدون الامر به لا يرجع عليه بل عليها وهي ترجع على الزوج فقد ظهر من هذا
أن الاستدانة بالامر تقع لها ويجب بها الدين على الزوج بسبب ولاية القاضي عليه لا بطريق الوكالة عن الزوج
وبه اندفع ما مر من أن التوكيد بالاستقرار لا يصح فافهم (قوله ان صرح الخ) لا يصح جعله قيدا لقوله
وهي عليه لان رجوع المرأة على الزوج ثابت لها قبل الامر بالاستدانة كما علمت به هو قيد لقوله لتقبل عليه
وعبارة المجتبى فاذا استندت هل تصرح بأن تستدين على زوجي أو تنوي أما اذا صرحت فظاهر وكذا
اذا نوت واذا تصرحت ولم تنو لا يكون استدانة عليه ولو ادعت انها نوت الاستدانة عليه وانكر الزوج فاقول له
اه قلت وفائدة انكاره عدم رجوع الغريم عليه بل يرجع عليها وهي ترجع عليه وانها تسقط بموت أحدهما
أو طلاقها كالم عامر والظاهر أنه لا ينعى على الزوج اذ كلف بحاف على عدم ينموه الا لم يقيد بالدين خلافا لما
نقله الرسمى من التقيد به فان لم أره في المجتبى ولا في الجوى (قوله وتجب الادانة الخ) قال في الاختيار العشرة
اذا كان زوجها معسرا ولها من غيره ميسر أو أخ ميسر فنفتها على زوجها ويؤمر الابن أو الاخ بالاتفاق
عليها ويرجع به على الزوج اذا أيسر ويجبس الابن أو الاخ اذا استع لان هذا من المعسوف قال الزيلعي
فتبين بهذا أن الادانة لنفتها اذا كان الزوج معسرا وهي معسرة تجب على من كانت تجب عليه نفقتها ولو لا الزوج
وعلى هذا لو كان للمعسر أولاد صغار ولم يقدروا على انصافهم تجب نفقتهم على من تجب عليه لولا الامام كلام والاخ
والم يرجع به على الاب اذا أيسر بخلاف نفقة أولاده الكبار حيث لا يرجع عليه بعد القسار لانها لا تجب
مع الاعسار فكانت كالت هه وأقرت عليه في فقير القدير يجوز قلت ومقتضاه أنه لا فرق بين الام وغيره في ثبوت
الرجوع على الاب مع أنه سبب ترقييل القرو ع أنه لا يرجع في العجى الا لانه وفيه كلام سنذكره هناك (قوله
كأخ وعمر) يصح رجوعه لكل من الزوجة والصغار اه ح أى كأن يكون لها أخ أو عمر ولا ولادها أخ
من غيرها وعمر فتستدين لنفسها من أخيها أو ولادها من أخيهم أو عمرهم وظاهره أنه لا يمتنع الاخ
على العم غنا تامل (قوله ويستفنع) أى في القروع (قوله ثم أيسر) أى الزوج كما صرح في المخ والاولى
أن يقول ثم أيسر أحدهما قلت ومثله ما لو أيسرا (قوله فخاصته) اذ لا يشترط بدونهما (قوله ثم)
أى القاضي نفقة يساره أى يسار الزوج الذى امره أنه نفقة وهي الوسط ولو قال وجب الوسط كما قال فيها
بعده لكان أَوْضَح (قوله في الاستقبال) أمّا الماخ قبل الخصامة فقد رضيت به ولو بعد عرض اليسار
(قوله وبالعكس) بأن قضى بنفقة اليسر لكونه ما ميسر ثم أعسر الزوج على ما قال أو ثم أعسر أحدهما
على ما هو الاول ولو قال قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر أحدهما وبالعكس وجب الوسط لكان أَوْضَح

لتقبل (عليه) وان في الزوج
أما بدونه الامر فيرجع عليها وهي
عليه ان صرحت بأنها عليه أو
نوت ولو أنكرت فالتقول له
يجبى وتجب الادانة على من
تجب عليه نفقتها ونفقة الصغار
ولو لا الزوج كخ وعمر ويجبس الاخ
وتفرد اذا امتنع لان هذا من
المعروف زيلعي واختيار وسيفنع
(قضى بنفقة الاعسار ثم أيسر
فخاصته ثم القاضي نفقة يساره في
الاستقبال) وبالعكس وجب الوسط

مطلب
في الصلح عن النفقة

كبار - (صالحته زوجها عن نفقة كل شهر على دراهم ثم) قالت لا تكفي زيدت ولد (قال الزوج لا اطيق ذلك فهو لازم) فلا التفات لمقاتلته بكل حال (الا اذا تغير سعر الطعام وعلم القاضى) أن مادون ذلك المصالح (عليه يكسبها) فينشد بغيره كذا ما نقله المصنف عن الحائنة وفي البحر عن الذخيرة الا أن يعرف القاضى عن حاله بالسؤال من الناس فيوجب بقدر طاقتهم وفي الظهيرية صالحها عن نفقة كل شهر على مائة درهم والزوج يحتاج لم يلزمه الا النفقة منها (والنفقة لا تصير ديناً الا بالقضاء أو الرضاء) أى اصطلاحهما على قدر معين أصنافاً أو دراهم فقبل ذلك لا يلزمه شئ وبعدده ترجع عما أنفقت ولو من مال نفسها بلا أمر قاض

مطلب
لا تصير النفقة ديناً الا بالقضاء أو الرضاء

وأخصر اه ح ((قوله كذا)) في قوله بقدر حالهما (قوله) صالحت زوجها الخ) فتبيننا عند قوله نرها ضاير ذلك عن الذخيرة أن الجمع على النفقة تارة يكون تقديرًا للنفقة كالصلح على نحو الدرهم قبل تقدير النفقة بالقضاء أو الرضاء أو بعده فتجوز الزيادة عليه والنقصان عنه أى بالفسا أو الرخص وتارة يكون معوضة فالصلح على نحو عبدان كان بعد تقديرها بما ذكر فلا تجوز الزيادة ولا النقصان ولو قبل التقدير فهو تقدير فكلما هنا محمول على ما إذا لم يكن معوضةً ولا أقصه بقوله على دراهم (قوله زيدت) أى يسع القاضى دعواه ويريد لها إذا كانت لا تكفي المافى كافى الحكم صالحت المرأة زوجها على نفقة لا تكفيها فلهما أن ترجع عنه وتطالب بالكفاية اه (قوله) فلا التفات لمقاتلته) فانه التزمه باختياره وذلك لدليل على كونه قادرًا على أداء ما التزم فيلزمه - يسع ذلك الا أن يعرف القاضى عن حاله بالسؤال من الناس فإذا أخبروه أنه لا يطيق ذلك نقص عنه - اوجب على قدر طاقتهم ذخيرة وحاصله أنه لا يقبل قوله لتناقصه ما لم يظهر للقاضى حاله بخلاف المرأة فانه لا تناقض منها فانهم غير ملتزمة لانها لا الرجوع عن الصلح كما مر الكلام فيه فثبت لم تكن متناقضة تسع دعواها على الزوج بعدم الكفاية فان أقر بذلك الزمته بالزيادة وان أنكر حلفه أو طلب منها بينة ولا ينعى كذلك في دعوى الزوج لعدم سماعها هذا ما ظهر لى في سبانه فافهم هذا وأما مافى الذخيرة من أن القاضى لو فرض لها ما لا يكفيها فلهما أن ترجع لانه ظهر خطاؤه وعليه الدراك بالقضاء بما يكفيها وكذلك لو فرض على الزوج زيادة على الكفاية فله الامتناع عنها اه فلا يراد على ما مر لان هذا في القضاء بطريق الاكراه على الزوج فلم يظهر فيه التناقض منه بخلاف الصلح برضاء وقد خذى هذا على غير واحد فافهم (قوله بكل حال) تابع فيه المصنف في شرحه ولم أره لغريم مع عدم ظهور وجهه فللمناسب استقاطه تأمل (قوله) الا اذا تغير سعر الطعام الخ) لان ذلك عارض فلا يكون به متناقضًا لانه لم يبدع أن ذلك كان وقت التسليم بل عرض بعده وكذلك الحكم في دعوى المرأة بالاولى والصلح القضاء في البحر عن الظهيرية اذا فرض القاضى للسرعة بالنفقة فعلا الطعام أو رخص فان القاضى بغير ذلك الحكم اه (قوله) الا أن يعرف الخ) أى يطلب المعرفة وهذا استثناء من قوله فلا التفات لمقاتلته كما علمت فكان المناسب ذكره عقبه (قوله) لم يلزمه الا النفقة منها) لظهور أن الماتة لكل شهر على التقدير المحتاج شئ كثير في زمانهم لا يتعين فيه قال في الخلاصة لو صالحته على أكثر من حقوقها في النفقة والكسوة كان قدر ما يتعين الناس في مثله جاز والا فلا زيادة مردودة ولا يطل القضاء اه وعنه فلو مضت مدة لا تسقط النفقة اذا بطل أصل القضاء لسقطت بالخصي وعمامة في الحر وكانه أراد بالقضاء التقدير تأمل (قوله) والنفقة لا تصير ديناً الخ) أى اذا لم ينفق عليها بأن غاب عنها أو كان حاضراً فامتنع فلا يطالب بها بل تسقط بعض المدة قال في الفتح وذكر في الغاية معزوا الى الذخيرة أن نفقة مادون الشهر لا تسقط فكأنه جعل القليل عمالاً لا يمكن الاحتراز عنه اذا تسقطت بعض يسير من الزمان لما تمكنت من الاخذ أصلاً اه ومثله في البحر وكذا في الشريعة لبلية عن البرهان زوجها في غاية الظهور لمن تدبر فافهم ثم علم أن المراد بالنفقة نفقة الزوجة بخلاف نفقة القريب فانه لا يصير ديناً ولو بعد القضاء والرضا حتى لو مضت مدة بعد هذا تسقط كإياى وسبأى أن الزيلعي استثنى نفقة الصغير وبأى تمام الكلام عليه عند قول المصنف قضى نفقة غير الزوجة الخ (قوله) الا بالقضاء) بأن يفرضها القاضى عليه أصنافاً أو دراهم أو دنائيه نهر (قوله) فقبل ذلك لا يلزمه شئ) أى لا يلزمه عملاً متى قبل الفرض بالقضاء أو الرضاء ولا عملاً يستقبل لانه لم يجب بعد ذلك الا يصح الإبراء عنها قبل الفرض وبعدده يصح مما مضى ومن شهر مستقبل كما تقدم قبل قوله ونلادها وما أمالك لثقلها بها شراً أو أكره فصرح في البحر عن الذخيرة أنها لا تصح قبل الفرض والترادى ونقل بعده عن الذخيرة أيضاً ما يخالفه وقد معنا الكلام عليه والتوفيق بين كلاميه (قوله) وبعدده) أى وبعد القضاء أو الرضاء ترجع لانهما بعده صارت ملكتا لها كما قد مناه ولذا قال في الحاشية لو أكت من مالها أو من المسألة لها الرجوع بالفرض اه وكذا لو راضا على شئ ثم مضت مدة ترجع بها ولا تسقط قال في البحر فكذا هو والمراد بهم والرضا فاما ما هوهم بعض حنفية العصر من أن المراد به أنه اذا مضت مدة بغير فرض ولا رضى مرضى الزوج بشئ فإنه يلزمه خطأ ظاهراً لا يفيهمه من له أدنى تأمل اه ومقتضاه أنه لا يلزمه شئ بهذا الرضى لكون ما مضى قبله لم يجب عليه

فهو التزاج ما يلزم وانما يلزمه ما يعنى بعد الرضى لانه صار واجبا به كاقضاء هو أطلق في الرجوع فشمعل ما اذا
شرط الرجوع لها أولا ولا كما هو ظاهر المتون والشروح وأما ما في الخاتمة والظاهرية فمن أن الغاضى اذا
فرض لهما النفقة فقال الزوج استترضى كل شركذ أو أنفق لا ترجع عالم بقل وترجعي بذال على فقل المراد
لا ترجع عما استترضى بل بالفرق ومن فقط والإفوه غلط محض أفاده في البحر وأجاب المقدسي بأن التوكيد
في القرض لا يصح وإذا شرط الرجوع يكون كالأصطلاح على هذا المقدر فترجع به وكذا أجاب الخليلي الربيع
بأنه لما لم يصح الأمر بالاستتراض عليه مناتر مستقرضة على نفسها متبرعة أن لم يشترط الرجوع عليه
(عنه) أطلق النفقة فشمعل نفقة العبد كما لا تقضيها حتى انقضت العدة في الفسخ ان احتار عند الحلواني
أنها لا تسقط وسند ذكر عن البحر أن الصحيح السقوط وأنه لا بد من أصلا المتون هنا لاطلاقها عدم السقوط
وان هذا كله في غير المستدانة وبأى عمام الكلام فيه (قوله ولو اختلفا في المدة) أى في قدر ما مضى
منها من وقت القفاة والرضا وكذا اختلفا في قدر النفقة أو جنبها (قوله في البرازية) (قوله فالقول له)
لانها تبنى زيادته وهو ينكر فالقول له مع عينه ذخيرة (قوله وبعت أحدهما وطلقتها) وكذا
بشورها كما في ما الشارح بقوله وتسقط به أى بالنشور المقرضة للمستدانة في الأصح كالنكاح وموت
أحدهما غير قيد كذا هو ما بالاولى كما لا يخفى قال الخليلي وقيل السقوط بالطلاق شيئا الشيخ محمد
ابن سراج الدين الحارثي عما اذنى شهر يعنى فأزبد وهو قيد لا يمتنع تأمل اه (قوله واعتقد في البحر
بجناخ) فانه أولا تسقط بالطلاق عن النقاة والمحورة والخاتمة والظهيرية والجنبية والذخيرة
وان الثاني بأعلى التقى نص على أن ذلك مروى وأنه أفتى به الصدر الشهيد والامام ظهير الدين المرغيناني
وشبهه بالذى إذا اجتمع عليه خراج رأسه ثم أسقط عنه ما اجتمع عليه ثم قال فقد ظهر من هذا أن الرجوع
عندهم سقوطها بالطلاق كالموت ثم قال بعده قال العبد الضعيف يذبح ضعف القول بسقوطها بالطلاق
ولو بأشياء لا موزد كالثلاثة اشنان منها ضيعفان وقال الثالث وهو أقوا عماما في البدائع من الخلف لوقال
خاله منك ونوى الطلاق يقع الطلاق ولا يسقط شيء من المهر والنفقة قال فهذا صريح في المسألة وفي البدائع أيضا
ولا خلاف بينهم في الطلاق على مال أنه لا يبرأ عنه سائر الحقوق التي وجبت لها بسبب النكاح اه فادى
يعين المصرا إليه على كل مفت وقاض اعتماد عدم السقوط خصوصا ما تضمنه القول بالسقوط من الانصرار
بالتناء اه ملخصا ورد عليه العلامة المقدسي والخليل الرمي بإمكان حمل ما في البدائع من الحقوق التي
لا تسقط على المهر ونفقة مادون الشهر والنفقة المستدانة بأمره وأن هذا الرواية قد أفتى بهما من تقدم ذكره
في المتون كالوقاية والنفقة والأصلاح والغرر وغيرها قال المقدسي ولهذا أوقف كثيرا الفتوى بالسقوط
وظفر بتدليل صريح في صحة عدم السقوط في خزانة المفتين وفي الجواهر أنه لا بدنى أن يبقى بسقوطها
بالطلاق الرجعي ثلاثا بخلافها بالناس وسبيله تقاطع حق النساء اه والذي عين المصرا له أن يقال يتأمل
عند الفتوى كجرت به عادة المشايخ في هذا المقام اه ملخصا (قوله لكن الخ) استدل على إطلاق
الطلاق الشامل للماضي والرجعي بتخصيص السقوط بالبان وعدمه بالرجعي (قوله والفتوى الخ) هذه
عبارة جواهر الفتاوى كافي الخ فيكون بدلا من ما اه ح وفي هذه العبارة محقة المائدة المقدسي عنها
(قوله وبالأول) أى بالسقوط بالطلاق مطلقا (قوله أفتى شيئا) يعنى الخبر الرمي قال في الخيرية بعد
عزوى إلى الخلاصة والبرازية وكثير من الكتب وأفتى به الشيخ زين الدين بن نجيم والشيخنا الشيخ أمين الدين
وهي في فتاويهما (قوله لكن فتح الشربلاني الخ) وعبارة المراد إذا طلق وتزوج بعد نفقة المستدانة
قبل تسقط وهو غير المختار وأشار إليه المصنف أى ابن وهبان يسلطه قبل الأصح عام السقوط ولو كان الطلاق
بائنا لا يتخذ حيلة السقوط حقوق النساء وما ذكره الشارح أى ابن الشحنة غير التحقيق في المسألة اه
ووافقه ما في القهسنتاني عن خزانة المفتين أن الفروضة لا تسقط بالطلاق على الأصح اه ط (قوله فيتأمل
عند الفتوى) بأن يظفر في حال الرجل هل فعل ذلك تخضامن النفقة أو لسوء أخلاقها فلا كان الأول يلزم
جهاون كان الثاني لا يلزم وهذا ما قاله المقدسي وينبغي التعويل عليه ط (قوله لانها صله) أى والبلات
تطل بالموت قبل القبض هداية وهذا التعليل لا يظهر في الطلاق وتعليقه ما قدمناه من أنها كراج رأس

ولو اختلفا في المدة فالقول له
والنفقة عليها ولو أنكرت انفاقه
فالقول لهما بينهما ذخيرة (وبعت
أحدهما وطلقتها) ولو زوجه
ظهيرية وخاتمة واعتقد في البحر
بجنا عدم سقوطها بالطلاق لكن
اعتمد المصنف على جواهر الفتاوى
والفتوى عدم سقوطها بالرجعي
كما يتخذ الناس ذلك حيلة
واستحسنه محشني الاشياء
وبالأول أفتى شيئا الرمي لكن صحيح
الشربلاني في شرعه للوهابية
ما جتبه في البحر من عدم السقوط
ولو بأشياء قال وهو الأصح ورد
ما ذكره ابن الشحنة فيتأمل عند
الفتوى (بسقوطها من الرضى) لانها
صلة

(الاذ استدان بأمر الناسي)
فلا تسقط عوت أو طلاق في الصحيح
لما مر أنها كانت تدينه بنفسه
وعبارة ابن السكال اذا استدان
بعد فرض قاض آخر ولو بلا أمره
فليجزر (ولا تز) النفقة والكسوة
(المجلة) عوت أو طلاق يحملها
الزوج أو أبوه ولو قاض به ينفق
(بيع القن) وبسبب مدبر ومكاتب
لم يجز (المأذون في الزكاح)
وبدونه يطالب بعد عتقه (في نفقة
زوجته) المفروضة اذا اجتمع
عليه ما يجز عن أدائه ولم ينفقه
ذخيرة ولو لبث المولى لأتمته
ولا نفقة ولده

مطال
في بيع العبد لنفقة زوجته

التي (قوله في الصحيح) كذا في الزيلعي عن النهاية والجرو والنهر وغيرهما مقابله قول الخصاص بقضها
ولوع الامر بالاستدانة وهو ظاهر الهداية قال في الفتح والصحيح ما ذكره الحاكم الشهد بأنها مع الامر
بالاستدانة لا تسقط بانوث لان الاستدانة بأمر من له ولاية تامة عليه كالاستدانة بنفسه فلا تسقط بالموت
وعلى هذا الخلاف سقوطها بعد الامر بالاستدانة بالطلاق والصحيح لا تسقط اهـ (قوله لما تخرج) لم يميز
هنا في كلامه ط (قوله ليجز) أنت خبير بأنه مخالف للفتوى والشروح فلا بد من قوله عليه اهـ ح وقد
علت قول الخصاص بسقوط المفروضة مع الامر بالاستدانة فكيف بدونه والظاهر أن ما ذكره ابن كمال سبق فلم
(قوله عوت أو طلاق) هذا عندهما وقال محمد بن عيسى عنهما قضية ما مضى ويجب رد الباقي ان كان قائما
وفيمه ان كان مستهلكا ذخيرة قال في الفتح والموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذا مات
الزوج اختلفوا فيه قبل رد أو قبل لاستدانة لا تنطبق لان العدة قائمة في موته كذا في الاقضية اهـ قال الخبير
الرملي واستقدم منه بمافي الذخيرة جواب حادثة الفتوى فطلبها بانسحاب عمل لها نفقة تامة أشهر فاسقطت
سقطا بعد عشرة أيام فأنقضت بذلك عتقه اهل يرجع عليها عازدا على حصة العشرة أم لا الجواب لا يرجع
عندهما لا عند محمد وهو القياس (قوله يحملها الزوج أو أبوه) لما في الوالدية وغيرها أو أبوه الزوج اذا دفع
نفقة امرأته ما تملكه من طلقها الزوج ليس للاب أن يسترد ما دفع لانه لو أعطاها الزوج والمسألة بمجالها لم يكن له
ذلك عند أبي يوسف وعليه الفتوى فكذا اذا أعطاها أبوه اهـ ووجهه أنها أصله لزوجته ولا رجوع فيما يهبه
لزوجته والعبرة بوقت الهبة لا بوقت الرجوع فالرجوع من الموانع من الرجوع كالموت ودفع الأب كدفع الابن
فلا إشكال بجر قتل وظاهره أن دفع الاجنبي ليس كذلك ولعل وجهه أن الاب يدفع بطريق النيابة
عن ابنه عادة فكانت هبة من الابن فلا رجوع بخلاف دفع الاجنبي فتأمل (قوله يباع القن) أي يبيعه
سيده لانه دين تعاقب في رقبته باذن المولى فيؤمر ببيعه فان امتنع باعه الناسي بحضرته كما قد مضى عن
النهر في نكاح الرقيق والقن عند النكاح من لا حرية فيه بوجه وفي اللغة من ملك وهو أبوه بجر (قوله وبسبب
مدبر ومكاتب) لعدم صحة بيعهما ومثلهما ولو أم الولد وقوله في الجرو والنهر وأم الولد فيه سقط وعق البعض
عند الامام بمنزلة المكاتب هندية عن المحيط ولو اخذت استسعاها القن دون بيعه ينبغي أن لها ذلك كما قالوا
في المأذون المدون اذا اختار الغرماء استسعاها بجر وأقره أخوه والمقدسي (قوله لم يجز) أما لو عجز
نفسه عادلى الرق فيجزي عليه حكم القن (قوله وبدونه الخ) يعني اذا تزوج القن والمذبر ونحوه بلاذن
السيد يطالب بالنفقة بعد العتق أي بالنفقة المتبقية لا التي في حال رقبه لعدم كونها زوجة وقته قال في الفتاوى
الهندية فان تزوج هؤلاء بغير اذن المولى فلا نفقة عليهم ولا مهر كذا في الكافي وان عتق واحدهم جاز نكاحه
حين عتق وعليه المهر والنفقة في المستقبل اهـ ح (قوله المفروضة) كذا قيدته في النهر وعزاه الى الفتح
وغيره أي لأنها بدون الفرض تسقط بالمضى كنفقة زوجة الحر والذى في الفتح فرضها بشأ الناسي وهل
بالتراضي كذلك لم أره وذكر كرت في باب نكاح الرقيق بمنأى عنه ينبغي أن لا يصح فرضها بتراضيها بالحر العبد
عن التصرف ولا تهمه بقصد الزيادة لاشراء المولى تأمل (قوله اذا اجتمع عليه الخ) أفاد أنه لا يساع
بالقدر اليسير كنفقة كل يوم وانه لا يلزمها أن تضرب الى أن يجتمع لها من النفقة قدر رقبته لما في الاول من الاضرار
بالمولى وما في الثاني من الاضرار بها أفاده في الجرح والظاهر أن الخيار للمولى أن شاء باع جميعه أو باع منه
بقدر ما هو عليه ثم اذا نجاه لها عليه نفقة أخرى يساع من حصة كل من السد والمشتري بقدر ما يخصه لانه
عبد مشترك لزمه دين فيقرم كل من بقدر ما يملكه وهكذا الربيع منه لسالك ورابع تأمل (قوله ولم ينفقه)
فلو اختار المولى فداءه لا يباع حتما في اسقفة لافي رقبه العهد (قوله ولو لبث المولى) تعميم للزوجة فان
لها النفقة على عبد أيها لان البنت تستحق الدين على الأب فكذا على عبده بجر عن الذخيرة (قوله
لأتمته) أي أتمه مولا أي لا يجب على العبد نفقة زوجته التي هي أمة مولا سواء أباها أو لا لانهم جميعا
ملك المولى ونفقة المملوك على المالك بجر ونظره الى مكان مكانة المولى ولعلها عليه شرب لالة
(قوله ولا نفقة ولده الخ) لانه اذا كانت زوجته حرة فأولادها حرة بالحرار والنفقة عليها لو فادته والافعل
الاقرب فالأقرب عن برئهم واذا كانت مكاتبه فأولادها تبع لهن في الكفاية فنفسنهم عليها واذا كانت

تزوجة نفقة أو مدبرة أو أم ولد فأولادها تباع لها في الرق والتدبير والامتناع ولا نفقة لهم على حوالاهم لانهم
 ملكة وهذا معنى قوله تبعية الأم أي لانهم العبد نفقة ولده سواء كانت زوجته حرة أو غيرها
 تبعية الولد لأمته في الميراث ولو سرت أو مكنته أو الرق وقتة والتدبير أو الامتناع لا نفقة له ولأمه ولو فاقهم
 (قوله ولو مكنته الخ) في الجور عن كافي الخ كشرحه للشيء وشرح الطحاوي والشامل وكذا في الفقه
 المكاتب لا تجب عليه نفقة ولده سواء كانت أمه حرة أو أمه لهذا المعنى وإذا كانت أمه المكاتب مكنته
 وهما المولى واحد فنفقة الولد على الأم لان الولد تابع للأم في كفايتها ولهذا كان كسب الولد لها وارثا لها عليه
 لها وميراثها لها فكذلك النفقة تكون لهما معا اه وبه يظهر أن الفقه في قوله سعى وكذا ما بعده عائد على الولد
 لانه معنى كون كسبه لأمه ولا ضرورة لارتباطه بالزوج لان الكلام في نفقة ولد المكاتب أما نفقة زوجته
 فعمل حكمها من قوله ومكاتب لم يعجز لها فغيره نعم قوله ونفقة على أبيه الظاهر أنه سبق قلم من صاحب الجوهرة
 لما علت من صريح هذا الكتاب المعتمد من أن نفقته على أمه ونحوه في ح عن الذخيرة (قوله لم علم فرضي)
 أما إذا لم يعلم المشتري بماله أو علم بعد التبرار ولم يرض فله رد له عيب أطاع عليه فسخ (قوله لانه دين
 ساد) أي عند المشتري لان النفقة تبدد شيئا فبينا على حسب تقدير الزمان على وجه يظهر في حق السيد
 فهو في الحقيقة دين حادث عند المشتري فسخ (قوله غاي الدرر الخ) تفريع على قوله بعد ما اشتراه وقوله
 لانه دين حادث فان معناه أنه انما يباع ما يابى ما يجمع عليه من النفقة عند المشتري لا يباقي عليه من عند الأول
 كما إذا بيع فانيته بغيره لا يباع ما يباقي بل يباحث عند الثاني ولهذا ردته لغيره على ما في الدرر
 تعال صراحتا في بيعه حيث قالوا صورته بعد تزوج امرأة باذن المولى فنرض القاتل النفقة عليه فاجتمع عليه
 ألف درهم فبيع بمائة وهي قيمته والمشتري عال على دين النفقة يباع مرة أخرى بخلاف ما إذا كان
 عليه ألف سبب آخر فبيع بمائة لا يباع مرة أخرى اه وأجاب ح بأن قوله يباع مرة أخرى يحتمل
 أن يكون المراد يباع فيما تجدد في الخمسة مائة الباقية فلا يحسن قول التبرار لانه فيه تساهل لانه لوهم
 أنه يباع فيما بقي عليه من الألف وليس كذلك بل فيما يتجدد عليه من النفقة عند المشتري كما هو منقول في المذهب
 اه لكن قوله بخلاف الخ نعت من هذا التأويل كالايجبي (قوله في الاصح) وقيل لانه لا يقطر بالقتل
 لانه اختلف القيمة فتقبل البسه كما هو المذهب وليس يبي لان الدين انما يتقبل الى القيمة اذا كان دينا لا يقطر
 بالموت وهذا لا يقطر بالموت زبلي (قوله ويبيع في دين غيرها) يتبين دين زوج غيرها على أنه صفقة
 أي غير النفقة كالمهر وما لزمه بغيره باذن أو بغيره مناف قال ح وقوله أنه لا يظهر فرق بين النفقة
 وغيرها فان الدين الحادث في ملك مولى إذا بيع فيه لا يباع في بقيته عند مولى آخر نفقة كان أو غيرها إلا أن
 يقال ان سبب النفقة لما كان أمرا واحدا استمر اقباله انه يبيع فيه مرارا عند موال متعددين بخلاف غيره
 (قوله ومضاده أن لها استعفاء) لكونها من جملة الغرما ولذا انحصارهم ط (قوله قال) أي صاحب
 الجور أو أمه أو أخوه والمقدسي وذكر الرمي أنه سئل عن ذلك فأجاب كذلك قبل وقوفه على ما في الجور اه
 قلت زبنيته مصرح به في الذخيرة عن أبي يوسف (قوله على قول الثاني) أي من أمه تنجزها
 على الزوج وان تركت مالا لان الصنف كالكسوة حال الحياة (قوله المنكوحه) أي التي زوجها
 سيد هارجل أما غير المنكوحه فنفقة على سيد هارمطلقا (قوله أما المكاتبه فكالمطرحه) للمكاتب ما نفقها
 فليس يرق للمولى عليها ولا به الاستخدام فله النفقة يجوز التحكين من نفسها وان لم تقبل وتسقط بالتشور كالخزنة ط
 (قوله ولو عبدا) أي لغرسب الامه ولو كان عبدا فنفقة على السيد ولو أمه أو أوط عن الزبلي
 (قوله بأن يدفعها الخ) أي بأن يطي المولى بين الامه وزوجها في منزل الزوج ولا يستخدهما كذا في كافي
 الحاكم الشهيد بحر لان الاحتباس لا ينطبق الابائيه لان الاعتبار في استحقاق النفقة تفريقها لصالح الزوج
 وذلك يحصل بالتيوتيه وان استخدمها بعد التيوتيه سقطت نفقة الزوال الموجب زبلي أي لزوال الاحتباس
 الموجب للنفقة وضعتا أنه استخدمها في غير بيت الزوج وبذل عليه قوله في الهداية اذا ابتوأها منه أي مع
 الزوج بترافعه النفقة لانه تحقق الاحتباس ولو استخدمها بعد التيوتيه سقطت النفقة لافاق الاحتباس
 وفسر التيوتيه بما زفعل من أن النفقة لا تجب الابائيه ولا أن بها يحصل الاحتباس الموجب فلو استخدمها مولى

ولو زوجته حرة بل نفقة على
 أمه ولو مكاتبه لتبعية لأم ولو
 مكاتبين سعى لأمه ونفقة على
 أبيه جوهرة (مرة بعد أخرى)
 أي لو اجتمع عليه نفقة أخرى بعد
 ما اشتراه من علم به أو لم يعلم
 فرضي بيع ثانيا وكذا المشتري
 الثالث ولم يجر لانه دين حادث
 فانه الكمال وبأن الكمال خافي
 الدرر ثم الصدد ربه و (ونقط
 بونه وقوله في الاصح) ويبيع في
 دين غيرها) مدة لعدم التجدد
 وسببه في المأذون للغرماء
 استعفاء ومضاده ان لها استعفاء
 ولو لنفقة كل يوم بحر قال وعلى
 يباع في كتبها يسقى على قول
 الثاني المنق به ثم كاياع في كسوتها
 (ونفقة الامه المنكوحه) ولو
 مدبرة أو أم ولدا ما المكاتبه
 فكالمطرحه (انما تجب) على الزوج
 ولو عبدا (بالتيوتيه) بأن يدفعها
 اليه ولا يستخدمها

في بيت الزوج فحاجة أو غزل * لا تمسك الثقة لبقاء الاحتباس في بيت الزوج ولا ينافيه قولهم لو استخدمها سقطت الثقة فان المراد استخدامها في غير بيت الزوج كابدل عليه كلام الزيلعي والهداية خلافا لما فهمه في الجبر بناء على ما فهمه من أن قولهم ولا يستخدمها في تعريف التبنية شرط آخر لها وليس كذلك بل هو عييف تفسير فضاء التخلية بينهما وبين الزوج ويدل عليه قوله في الذخيرة من إذا استخدمها المولى بعد ذلك ولم يحمل بينهما وبين الزوج فلا ثقة لهما لقوات موجب الثقة وهو التبنية من جهة من له الحق فثبتت الحصة الثانية فذهبوا كالصريح في أن الاستخدام بدون فوات التخلية لا يضر إلا انتمية الناشئة الإبانة خروج من بيت الزوج فافهم **قوله** فلولا استخدامها (المولى) أي في غير بيت الزوج كاعتل فافهم وقبيلها استخدام لانها لو كانت تأتي إلى المولى في بعض الاوقات وتخدمه من غير أن يستخدمها لم تستطع فقها لان الثقة حتى المولى فلا تسقط بصنع غيره ذخيرة (فرع) لوصولها للزوج وللاستخدام منها في افعلى الزوج نفقة المثل كما أتت به والد صاحب الثقة كما في التناوخانية **(قوله أو أهله)** أي لوجبات إلى بيته وليس هو فيه فاستخدمها أهل البيت ومنعوا هان من الرجوع إلى بيت الزوج فلا ثقة لهما للاستخدام أهل المولى أيها يتنزه استخدامها ذخيرة **(قوله بعد)** أي بعد التبنية **(قوله لاجل انقضاء العدة)** الاولى لاجل الاعتدال لان انقضاءها لا توقف على التبنية وقد مر في فصل الحداد أنه يجوز لامة المطلقة الخروج إذا كانت مبرأة **(قوله أي ولم يكن بها أهابل الطلاق)** كذا في الجرعن الوالولة والمراد في التبنية المحترمة إلى وقت الطلاق لا إطلاقا لانه لو أوهام أن خرجها قبل الطلاق لم يكن له اعادةها لطلبها بالثقة كماض عليه في كافي الحاكم **(قوله سقطت)** هذا ظاهر في مالة الاستخدام بعد التبنية أو ما لو لم يوثق إلا بعد الطلاق لم يجب أصلا لانها لم تستحق الثقة بهذا الطلاق فلا تستحق بعده ثم اعلم أن للمولى أن يرجع ويؤمها ثانيا وثالثا وهكذا فقبب الثقة وكما استردها سقطت كافي الفقه **(قوله بخلاف حرة ذنبت الخ)** أي أن الحرة إذا انزنت فطلقة زوجها فلهما الثقة والسكنى إذا عادت إلى بيت الزوج والفرق كافي الوالولة ان نكاح الحرة حال الطلاق غيب لوجوب الثقة إلا أنها فوت بالشوز فإذا عادت وجبت والتبنية لا يجب فيه ونكاح الحرة حال الطلاق غيب لوجوب الثقة إلا أنها فوت بالشوز فإذا عادت وجبت اه **(قوله وفي الجراح)** حيث قال عقب الفرق المذكور وظاهر أن تقدير الثقة من القاضي قبل التبنية لا يصح لانه قبل السبب ولم أره مريحا اه **(قوله ونفقات الزويات الخ)** في الذخيرة والوالولة وإذا كان الرجل نكوة بعضن احرار مسلمات وبعضن اماء ذنبت فهن في الثقة سواء لانها مشروعة لتكنايته وذنت لا يختلف باختلاف الدين والرق والحرة إلا لأن الامة لا تستحق نفقة اخادام اه قال في الجرعن ينبغي أن يكون هذا مقرا على ظاهره والراية من اعتبار حاله وأما على المفتي به فليس في الثقة سواء لا اختلاف حالهن يسارا وعسر اخلصت نفقة الموصرة كنفقة المعسرة ولا نفقة الحرة لامة كالأجنبي ولم أر من ينفه عليه اه قال المقدسي ولا معنى لهذا بعدة ولهم لان الثقة مشروعة لتكنايته الخ اه أي لانه صريح في ذلك **(قوله وكذا تجب لها)** أي للزوجة السكنى أي الاسكان وقد تم أن اسم الثقة به ولكن أهله لانها حكى بعضها نهر **(قوله خال عن أهله الخ)** لانها تقيم رعايا كغيرها فله لانها لا تأمن على مناعها وبمعناها ذلك من المعشرة مع زوجها ومن الاستماع أن تختار ذلك لانها رضى بتناقص حقها هداية **(قوله وأسته وام وولد)** قال في الفقه وأما أنه فقيل أيضا لا يسكنها معها الارضاها واختار أن ذلك لانه يحتاج إلى استخدامها في كل وقت غير أنه لا يطأها بمحضرتها كانه لا يجزى له وطء زوجته بمحضرتهم ولا بمحضرة الفضة اه ذكروا المولى في الجرعن ياتي آخر الذكر فقلت وقد ذكر في الذخيرة أن هذا مشكل أم على المعنى الاول فظاهر وأما على الثاني فلا نكره الجماعة بين يدي أمته اه قلت وقد يكون اضراء أم وولد له ما لا يكون من اضراء رتته أو في الذر المتبقى عن الخط أن الأم لو كانت اهله **(قوله وأهلها)** أي له منهم من السكنى معها في بيته سواء كان ملكا له أو أجارة وأعرابة **(قوله من غيره)** حال من ولدها لا صفة والازم حذف الموصول مع بعض العلة فهستاق إذا التقدير السكتان من غيره اه ح واطلق ولدها فحق الذي لا يقهر الجايع لانه لا يلزمه اسكان ولدها في بيته وفي خاصة النهر الرمي على الجرعن منعها من ارضاعه وترتيبه لم في التناوخانية أنه للزوج منعها عما يجب خلافا في حقها وما فيها من السفنات ولأنه في الارضاع والنهر يقض جمالها وحالها حق فله منها تأكل اه قلت وعليه

(فبواسخدهما المولى) أو أهله
(بعدهما) أو أباها بعد الطلاق
لأجل انقضاء العدة لأقربله
أى ولم يكن بواها قبل
الطلاق (مستط) بخلاف مرة
فشرت فطلقت فعادت وفى
البحر بحثا فشرتها قبل التوبة
باطل ونفقات الزوجات المختلفة
مختلفة بحالهما (وكذا تحب لهما
السكنى فى بيت حال عن أهله)
سوى طافله الذى لا يفهم الجماع
وامته وأمّ ولده (واهلها) ولولدها
من غيره

مطلبه
فی مسکن الزوجه

قوله على المعنى الاول اى ما مر
قبله من التفسير بشاركة غيرها
وقوله واما على الثانى اى منعها
من المعاشرة مع زوجها اهمنه

له منعها من ارضاعه ولو كان البيت لها **(قوله بقدر حالهما)** أى في اليسار والاعصار فليس مسكن للاغنية
 كسكن الفقير كما في الجرح لكن اذا كان أحدهما غنيا والاخر فقيرا فقد مر أنه يجب لها في الاعمال بالكسوة
 الوسط ومخاضا بقدر وسعه والباقي دين عليه الى المسرة فانظر هل يتأتى ذلك هنا **(قوله وبنت منفرد)** أى
 ما يات فيه وسومحل منفرد مع بنتى وأظاهر أن المراد بالمنفرد كما كان محتملا ليس فيه ما يشاركها فيه
 أحد من أهل الدار **(قوله له غلق)** بالتحريك ما غلق ويغلق بالمفتاح فهستأني **(قوله زاد في الاختيار والعيني)**
 ومثله في الزبلي وأقره في الفتح بعد ما نقل عن الثاني أن المأمور أنه اذا كان له غلق يحضه وكان الخلا مشركا ليس
 لها أن تطالبه بسكنى آخر **(قوله ومضاده لزوم كيف ومطبخ)** أى بيت الخلا وموضع الطبخ بأن يكون نادا داخل
 البيت أو في الدار لا يشاركها فيها أحد من أهل الدار قلت وينبغي أن يكون هذا في غير الفقراء الذين يسكنون في
 الربوع والاحواش بحيث يكون لكل بيتا حديث يحضه وبعض المرافق مشتركة كالغلاء والتور وروث الماء وبأني
 تمامه قريبا **(قوله لحصول المقصود)** هو أنما على متاعها وعدم ما يمنعها من المعاشرة مع زوجها والاستمتاع
(قوله وفي الضر عن الحاشية الخ) عبارة الخاشية فإن كانت دارها بيوت واعطى لها بيتا بغلق ويغلق لم يكن لها
 أن تطالب بيتا آخر اذا لم يكن ثمة أحد من ابناء الزوج يؤذيها اه قال المصنف في شرحه فهم شيخنا أن قوله ثمة
 اشارة للدار لا البيت لكن في البرازية أثبت أن تسكن مع ابناء الزوج وفي الدار بيوت ان فرغ لها بيتا له غلق على
 حدة وليس فيه أحد منهم لا تسكن من مطالبته بيت آخر اه فمضيه راجع للبيت لا الدار وهو الظاهر لكن
 ينبغي أن يكون الحكم كذلك فيما اذا كان في الدار من الاجاء من يؤذيها وان لم يبدل عليه كلام البرازي اه
 قلت وفي البدائع ولو أراد أن يسكنها مع ضرتها أو مع ابناءها كأمه واخته وبنته فأبى فعله أن يسكنها في منزل
 منفرد لان ابناءه دليل الاذى والضرر ولانه يحتاج الى جباها ومعاشرتها في أى وقت يتفق ولا يمكن ذلك مع
 ثالث حتى لو كان في الدار بيوت وجعل لبيتها غلقا على حدة قالوا ليس لها ان تطالبه بأخر اه فهذه صريح
 في ان المعترض عدم وجدان أحد في البيت لا في الدار **(قوله من اجاء الزوج)** صوابه من اجاء المرأة كما عربه
 في التناوي الهندية عن الظاهرية لان أمأرب الزوج اجاء المرأة وأقاربها اجاءه اه ح واجيب بأن الزوج
 يطلق على المرأة أيضا وهذا التاويل بعيد وهو في عبارة البرازية المارة بعد **(قوله ونقل المصنف عن الملقط الخ)**
 ويعبارته وفرق في الملقط اصدرا لاسلام بين ملأذا جمع بين امرأتين في دار أو سكن كلابي له غلق على حدة
 كل منهما أن تطالب بيت في دار على حدة لانه لا يتوفر على كل منهما حقه الا اذا كان لها دار على حدة بخلاف
 المرأة مع الاجاء فان المتسافرة في الضرائر أوفر اه قلت وهكذا نقله في البرازية عن الملقط المذكور والذي
 رأيته في الملقط لا في التناوي الحديث وكذا في تحيين الملقط المذكور للامام الأبهروشي هكذا أثبت أن تسكن
 مع ضرتها أو صهرتها ان لم يكن أن يجعل لها بيتا على حدة في دار ليس لها غير ذلك وليس لزوج أن يسكن
 امرأته أو ما في بيت واحد لانه يكره أن يجامعها في البيت غيرهما وان اسكن الأم في بيت داهو والمرأة في بيت
 آخر فليس لها غير ذلك وذكر الخلف أن لها أن تقول لا أسكن مع والديك وأقربائك في الدار فأزدي دارا قال
 صاحب الملقط هذه الرواية محمولة على الموسرة الشريفة وما ذكرنا قبله ان افراد بيت في الدار كاف لانها
 في المرأة الوسط اعتبارا في السكنى بالمعروف اه قلت والحاصل أن المشهور هو احتياج دار من اطلاق التون
 أنه يكفيها بيت له غلق من دار سواء كان في الدار ضرتها وأقاربها وعلى ما نهى في البحر من عبارة الحاشية
 وارتضاء المصنف في شرحه لا يكفي ذلك اذا كان في الدار أحد من اجائها يؤذيها وكذا الضرة بالاولى وعلى
 ما نقله المصنف عن ملقط صدر الاسلام يصحني مع الاجاء لاعم الضرة وعلى ما نقله عن ملقط أبي
 القاسم ويحتمله للاستروشي أن ذلك يختلف باختلاف التام في الشريفة ذات اليسار لا بد من افرادها
 في دار ومثوسطة الحال يكفيها بيت واحد من دار ومفهومه ان من كانت من ذوات الاعصار يكفيها بيت
 ولوع اجائها واضرتها ككثير الاغراب وأهل القرى وفقراء المدن الذين يسكنون في الاحواش والربوع
 وهذا التفصيل هو الموافق لما مر من أن المسكن يعتبر بقدر حالها وما نقله تعالى أسكنوهن من حيث سكنتهن من
 ربيدكم وينبغي اعتقاد في زماننا هذا ان الحكم بالكسوة يختلف باختلاف الزمان والمكان وأهل
 بلادنا الشامية لا يسكنون في بيت من دار مثله على أجنب وهذا في أوساكنهم فضلا عن انفرادهم الا ان

(بقدر حالهما) كنعاهم وكسوة

(بيت منفرد من داره غلق)

زاد في الاختيار والعيني وموافق

ومفاده لزوم كيف ومطبخ وينبغي

الافتاء به بحر كذاها لخصون

المقصود هداية وفي الضر عن الحاشية

بشرط أن لا يكون في الدار أحد من

اجاء الزوج يؤذيها ونقل المصنف

عن الملقط كفايته مع الاجاء

لامع الضر انظر لكل من زوجته

مطالبته بيت من دار على حدة

تكونه إرثاً موروثة بين أخوة مثلاً فيسكن كل منهم في جهة منبام الاشراف في مرافقها فاذا انضمرت زوجة
 أحدهم من اجملتها واضرتها وأراد زوجها السكن في بيت منفرد من دار جماعة أجناب وفي البيت مطبخ وخلع
 يعدون ذلك من اجملهم العار عليهم فينتفي الاقناء بلزوم دار من بابهم ينسحب أن لا يلزمه اسكانه في دار واسعة
 كدار أسبأ وكدار التي هو ساكن فيها لأن كثيراً من الاوسط والاشرف يسكنون الدار الصغيرة وهذا
 موافق لما تقتضيه من قوله اعتباراً في السكنى بالبروف اذ لا شك أن المعروف يختلف باختلاف
 الزمان والمكان فليفتي المفتي أن يتطرق الى حال أهل زمانه بله اذ يدون ذلك لا يتصل بالمسألة بالمعروف وقه
 قال تعالى ولا تضاروهن لتضيقن عليهن (قوله ولا يلزمه اثباتها بمؤنة الخ) قال في التهر ولم يحد في
 كلامه ذكر المؤنة الا في فتاوى قارئ الهداية قال انها لا تجب الخ (قوله ومفاده الخ) عبارة البحر
 هكذا قالوا الزوج أن يسكنها حيث أحب وليس بين جيران صالحين ولو قالت انه يضربني ويؤذي فمره أن
 يسكنني بين قوم صالحين فان علم القاضي ذلك جرحه ومنعه عن التعدي في حقها والايصال الجيران عن صنعه
 فان صدق قوله ما منعه عن التعدي في حقها ولا يتركها في مكانها وان لم يكن في جوارها من يؤذي به أو كذا فيقولون اني
 الزوج أمره بالسكن بين قوم صالحين اه ولم يصرحوا بأنه يضربوناً قالوا جرحه ولعله لا يلزمه ان يطلب تعزيره
 وانما طلبت الاسكان بين قوم صالحين وقد علم من كلامهم أن البيت الذي ليس له جيران ليس يمكن شرعي اه
 (قوله لكن نظريه الشرع لا في الخ) أي نظريه كلام التهر واجب عنه بجملة على ما اذارت بذلك ولم
 تطالبه يمكن له جيران فالصالح أن الاقناء يلزمه المؤنة وعدمه يختلف باختلاف المساكن ولعموم وجود
 الجيران فان كان صغيراً كساكن الربوع والحشاش فلا يلزمه عدم الاستصاش قرب الجيران وان كان كبيراً
 كالأهل الخلة من السكان المرتفعة الجدران يلزمه لاسيما ان خشب على عقابها كما أفاد السيد محمد أبو السعود
 في حواشي مسكن وهو كلام وجيه لان ما في السراجية من عدم اللزوم مشروط بشرطين اسكانها بين جيران
 صالحين وعدم الاستعاش فاذا اسكنها في دار وكان يخرج لليليت عند ضربها ونحوه وليس لها ولد وأخادم
 تستأنس به أو لم يكن عندها من يدفع عنها الا خشيت من اللصوص أو ذوى الفساد كان من المضارة المنهي عنها
 ولا سيما اذا كانت صغيرة السن فيلزمه اثباتها بمؤنة أو اسكانها في بيت من دار عند من لا يؤذيها ان كان مسكناً
 يلحق بها ولها والله سبحانه أعلم (قوله على ما اختاره في الاختيار) الذي رأيته في الاختيار شرح المختار
 هكذا قيل لا يمنعها من الخروج الى الوالدين وقيل يمنع ولا يمنعها من الدخول اليها في كل جمعة وغيرهم من
 الاقارب في كل سنة والمختار اه فتقوله هو المختار مقابل القول بالكه في دخول المحارم كما أفاده في الدرر
 والفتح نعم ما ذكره الشارح اختاره في فتح القدير حيث قال وعن أبي يوسف في النوادر تنقيده ونحو جهابان
 لا ينفذ على اثباتها فان قدر الانتدب وهو حسن وقد اختار بعض المشايخ منه هاهن الخروج اليها وأشار
 الى نقله في شرح المختار والحق الاخذ بقول أبي يوسف اذا كان الابوان باللهفة التي ذكرت ولا ينبغي أن يأذن
 لها في زيارتهما في الحين بعد الحين على قدر متعارف أما في كل جمعة فهو بعيد فان في كثرة الخروج فتح باب
 الفتنة خصوصاً اذا كانت شابة والزواج من ذوى الهبات بخلاف خروج الابوين فانه ايسر اه وهذا ترجيح
 منه بخلاف ما ذكر في الجرائد الصميم المفتي من انها تخرج للوالدين في كل جمعة باذنه وبدونه وللمحارم في كل
 سنة مرة باذنه وبدونه (قوله زمنا) أي مريضاً مضطرباً (قوله فعلاً بآهاده) أي بقدر احتياجه
 اليها وهذا اذا لم يكن له من يقوم عنه كأمه في الخائبة (قوله ولو كانا) لان ذلك من المصاحبة بالمعروف
 المأمور به (قوله وان أبي الزوج) لرجحان حق الوالد وهل لها الثقة الطاهر لان كانت خارجة من بيته
 حتى كالخروج لغيره من الحج (قوله في كل جمعة) هذا هو الصريح خلافاً لما قاله المنع من الدخول معللاً
 بأن المنزل ملكه وله حق المنع من دخول ملكه دون القيام على باب الدار ولما قال لا منع من الدخول بل من
 القرار لان الفتنة في المكث وطول الكلام أفاده في العروة وظاهر الكثرة غيره اختيار القول بالمنع من الدخول
 نقلاً واختاره القدوري وجرم به في الذخيرة وقال ولا يمنعهم من النظر اليها والكلام معها خارج المنزل الا ان
 يحاف عليها الفساد فله منعه من ذلك أيضاً (قوله في كل سنة) وفيه في كل شهر كما مر (قوله لها الخروج
 ولهم الدخول زيارتي) المتناسب اسقاط هذه الجملة كما في بعض النسخ وعبارة الزيلعي وقيل لا يمنعها من الخروج

في الكلام على المؤنة

(ولا يلزمه اثباتها بمؤنة)
 وأمره بالسكنها بين جيران
 صالحين بحيث لا تستعوض
 مساجدة ومفاده أن البيت بلا
 جيران ليس مسكناً شرعياً بحر
 وفي التهر وظاهره وجوبها لو ابيت
 خالياً عن الجيران لاسيما اذا
 خشيت على عقلها من سعة قلت
 لكن نظريه الشرع لا في بمان
 أن ما لا جيران له غير مسكن
 شرعي فتنبه (ولا يمنعها من
 الخروج الى الوالدين) في كل
 جمعة ان لم يقدر على اثباتها
 على ما اختاره في الاختيار ولو
 أبواها زماناً فلا يحتاجها فعلها
 تعاهده ولو كانا وان أبي
 الزوج فتح (ولا يمنعها من
 الدخول عليها في كل جمعة وفي
 غيرها من المحارم في كل سنة)
 لها الخروج ولهم الدخول زيارتي

اية الاية في زوال منعهم من المنيح (قوله) وفي نسخة من البتونة (الخ) (قوله) وفي نسخة من البتونة (الخ) وبه عرفت الترويع من ملامسكن يؤيد النسخة
 الاولى ومنه في الزيلعي والبحر وغيره ما مر من التعليل بأن النفقة في المالك وطول الكلام (قوله) ولا يمنعها
 الخ) ولا تنقطع للصلاة والصوم وغيره من الزوج بحر عن الظهيرة قلت ينبغي تفصيل الصلاة بالصلاة التي جدد
 مع المال لان في ذلك منعها من السفر والسهر والتعب وسماها حجة أيضا كما مر تأخيرها ولا سيما السنة
 الواحدة فلا وجه لمنعها بها كما لا يخفى (قوله) والولاية) ظاهرها ولو كانت عند الخياط لم تكن لها انما لا تنقطع على جمع
 فلا تخلو من الفساد عادة رضى (قوله) وكل عمل ولو تبرعا لا يجزى) هذا في كرهه في البحر حيث قال
 وينبغي عدم تخصيص الغزل بل له ان يمنعها من العمل الكسبي لانها مستغنية عنه لوجوب
 كفايتها عليه وكذلك العمل تبرعا لا يجزى الا الاولى اهـ وقوله بالاخرى في شافي قول الشارح ولو تبرعا لا يقتضاء
 لو الوصلية كون غير التبرع اولى وهو غير صحيح كذا قيل وقد يجاب بأن ما كان غير تبرع بل الاجرة قد يستدعي
 خروجها بالمطالبة الاجنبى بالاجرة تأمل قلت ثم ان قولهم لمنعها من الغزل يشعن غزنها لنفسها فان كانت العلة
 فيه السهر والتعب المنص لجمالها فله منعها عما يؤدى الى ذلك لا مادونه وان كانت العلة استغنائها عن الكسب
 كما مر فليس له ما قد يحتاج الى ما لا يلزم الزوج شرأولها والذي ينبغي تحريره ان يكون له منعها عن كل عمل يؤدى
 الى تنقيص حقه او ضرره او الى خروجها من بيته اما العمل الذي لا ضرر له فيه فلا وجه لمنعها عنه خصوصا
 في حال غيبته من بيته فان ترك المرأة بلا عمل في بيتها يؤدى الى وسواس النفس والشيطان او الاشغال بالاجنبى
 مع الاجانب والجيران (قوله) ولو فاقه ونفسه) أى القى نفس المولى كما في الخيانة ونقل في البحر عنها بتقدير
 خروجها باذن الزوج بعدما نقل عن التوازل ان لها الخروج بلاذنه واقتصر عليه في الفقه وقوى في البحر الاول
 بما عاين به الشارح (قوله) على فرض الكفاية) بخلاف فرض العين كالخروج فلها الخروج اليه مع شرم
 (قوله) ومن مجلس العلم) معطوف على قوله من الغزل فان لم تقع لها نازلة وأرادت الخروج لتعلم مسائل
 الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ ذلك ويعلمها منتهى الا لا يولى أن يأذن لها أحبا بنا بحر (قوله)
 ومن الحمام الخ) المنع منه قول الفقيه وخالفه فأنى خان فقال دخوله مشروع للنساء والرجال خلا لما قاله
 بعض الناس لكن انما يصح اذا لم يكن فيه انسان مكشوف العورة اهـ وعلى ذلك فالاخلاف في منعه من
 العلم ان كثيرا منهن مكشوف العورة وقد وردت تأييد قول الفقيه وورد استثناء النساء والمرئىة
 وتامة في الفقه وقال قله وحيث أجبنا لها الخروج فانما يصح بشرط عدم الزينة وتفسير الهيئة الى ما يكون داعية
 لنظر الرجال والاستئالة قال الله تعالى ولا تبرجن تبرج الجاهلية الاولى اهـ وأشار الشارح بقوله وان جاز
 الى قول فأنى خان والى انه لا ينافى منع الزوج لها من دخوله مع مشروعيتها لها كما لا ينافى منعها من صوم
 النفل وان كان مشروع وعادى شافى منعها من دخوله ولو باذن الزوج والظاهر انه مراد الفقيه خلافا لما فهمه
 الشرنبلالى (قوله) وتنفرض النفقة) وكذلك كانت مفروضة ومضت مدة غاباها أخذت الماضى من ماله
 المذكور كما أفاده في البدائع (قوله) مدة سفر) متعلق بالغائب (قوله) واستصنعه في البحر) قال
 وهو قيد حسن يجب حفظه فانه فيما يسهل احضاره ومراجعته اهـ لكن في التمسكتا وبفرض
 التقاضى نفقة عرس الغائب عن البلد سواء كان بينه مائة سفر أو لا كما في المتن وفيه ان تفرض نفقة عرس
 المتوارى في البلد ويدخل فيه المقنود اهـ ح وفي الموى عن البرجندى عن الفقيه عن المحيط سواء كانت
 الغيبة مدة سفر أو لا حتى لو ذهب الى القرية وترى صكها في البلد فللقاضى ان يفرض لها النفقة اهـ (قوله)
 وطلقه) أى الفقير الحر ط (قوله) ومنه كبر زمن) المراد به الابن الصابر عن الكسب لمرض أو غيره
 كما سبأني سبانه (قوله) واتى مطلقا) أى ولو غير مرضة لان مجزئ الاثنية مجز ط والمراد به البنت
 الفقيرة (قوله) وأبويه) أى الفقيرين ولو قادرين على الكسب على أحد القولين كما سبأني (قوله) فلا
 تفرض لملاوك وأخيه) المراد به كل ذي رسم محرم بمعاشر قرابة الولاد لان نفقتهم لا تجب قبل القضاء ولهذا
 يس لهم ان يأخذوا من ماله شيئا قبل القضاء اذ نظروا به فكان القضاء في حقهم ابتداء واجبا ولا يجوز ذلك
 على الغائب بخلاف الزوجة وقرابة الولاد فان لهم الإخذ قبل القضاء بلا رضا فيكون القضاء في حقهم اعانة

(قوله) ومنه كبر زمن) المراد به الابن الصابر عن الكسب لمرض أو غيره
 كما سبأني سبانه (قوله) واتى مطلقا) أى ولو غير مرضة لان مجزئ الاثنية مجز ط والمراد به البنت
 الفقيرة (قوله) وأبويه) أى الفقيرين ولو قادرين على الكسب على أحد القولين كما سبأني (قوله) فلا
 تفرض لملاوك وأخيه) المراد به كل ذي رسم محرم بمعاشر قرابة الولاد لان نفقتهم لا تجب قبل القضاء ولهذا
 يس لهم ان يأخذوا من ماله شيئا قبل القضاء اذ نظروا به فكان القضاء في حقهم ابتداء واجبا ولا يجوز ذلك
 على الغائب بخلاف الزوجة وقرابة الولاد فان لهم الإخذ قبل القضاء بلا رضا فيكون القضاء في حقهم اعانة

مطلب
 في فرض النفقة لزوجة الغائب

٣
 في منع النساء من الحمام

وقدوى من القاضى كما فى الدين ورد المملوك فانه اذا كان عاجزا عن الصكيب وامتنع مولاه من الاتصاف
عليه فان له الاخذ من مال مولاه ومقتضاه أن يفرض للعاجز فى مال مولاه إلا أن يجاب بأن العبد لا يجب له دين
على مولاه فليأتنا ثم اذا لم يجد ما يملكه فى بيت مولاه ولم يفرض له القاضى كيف يفعل وينبغي أن يؤجره بقدر
نقصه لو اعدا على الصكيب ويوجه له عاجزا كما يأتى فى العبد الوديعه ولم أره فليراجع (قوله ولا يقضى
عنده دينه) فلو أضر صاحب الدين غريبا أو مودعا للغائب لم يأمره القاضى بقضاء الدين وإن كان مقررا بالمال
ويدينه لأن القاضى إنما يأمر فى حق الغائب بما يكون نظره وحفظا للملكه وفى الاتصاف على زوجته من ماله
يحفظ ملكه وفى وفاء ربه قضاء عليه بقول الغير يجر عن الذخيرة ولا يرد المملوك لأن القاضى لا يقضى على
مولاه بفنقته بخلاف الزوجه تأمل (قوله لا رد قضاء على النائب) على قوله ولا تفرض ولشوله ولاية يقضى
(قوله فى مال له) فلو لمال له فذكره المصنف ط (قوله كثير) هو غير المضروب من الذهب وأمنه ومن
الفنقة وفى بعض النسخ كبر ويغنى عنه قوله أو طعام فكان الاول أولى ودخل فيه الدراهم والدينار بالاولى قال
الربيعى والثبر بمنزلة الدراهم فى هذا الحكم لانه يصلح ثمنه للمضروب ١٥ وينبغي تنقيده بما اذا وقع به التعامل
كما قاله الرضى (قوله أو طعام) زاد فى البحر وغيره أو كسوة (قوله ما أخلفه) أى خلاف جنس
الحق كعروض وعشار (قوله عند أو على الخ) يشتمل ما كان مال ودعيه أو مضاربة يجر ومثله الاستحقاق
فى غلة الوقت اذا أقر به الناظر كما أقر به فى الحامدية لأن الناظر كوكيل عن أهل الوقت وكذا غلة العبد والدار
كما فى النهر وقد يكون المال عند شخص اذ لو كان فى بيته وعلم القاضى بالنسكاح فرض اياه لانه ايضا لحقها
لاقتضاء على الزوج بالنفقة كما لو أقر بدين ثم غاب وله من جنسه مال فى بيته يقضى لصاحب الدين فيه يجر وقد
باقراره بما ذكرنا يأتى قريبا (قوله ويد بالاول) أى بمال الوديعه لان القاضى نصب ناظرا فبذلك
لانه أنظر للغائب لان الدين محتوط لا يحتمل الهلاك بخلاف الوديعه فتح وذخيرة وفى البحر عن الخاتبة الوديعه
أولى من الدين فى البداءة بالاتفاق منها وذكر الرضى أن القاضى والسلطان وولى التيمم والمتولى يجب عليهم
العمل بما هو الاول والانتظار كما لا يخفى اه تأمل قلت واذا خاف افلاس المدين أو هرب أو انكاره فبالبداءة
به أولى (قوله لا للمدين) والفرق أن القاضى له ولاية الا ازام فاذا فرض النفقة فى ذلك المال صار المودع
مأمورا بالدفع منه الى المروض له فاذا ادعى دفع الامانة صدق بخلاف المدين فانه لا يصدق لانه يدعى ثبوت
دين له بذمة الغائب لما تقرر أن المدين يقضى بأمرها (قوله أو اقرارها) ذكر فى البحر بحثا وعلمه بأنها
مقررة على نفسها اه أى لان النفقة تصير بالتضام سألها على الزوج قلت لكن ينبغي جهة اقرارها فى حق
نفسها فلا ترجع على الزوج لافى حق الزوج تأمل (قوله ولو انتفاها الخ) هذه الجملة فى بعض النسخ مذكورة
قبل قوله وبقبل والمراد بشئان المدين عدم برائه وقوله ولا رجوع أى له ما على من انتفاء عابه (قوله
وبالزوجه) عطف على الضمير المجرور فى قوله من يقربه ولذا أعاد الجار (قوله اذا علم فاض بذلك) أى ولم
يقربه المدين والمودع ولا شافى هذا أقولهم ان القاضى لا يقضى بعلمه ما لم يمتن أن هذا ليس قضاء بل اعانة
وقدوى أفاده الرضى (قوله ولو علم) أى القاضى بأحدهما أى أحد الامرين بأن علم المال مثلا احتج
الى اقرار المدين أو المودع بالآخر أى بالزوجه أو بالنسب (قوله لا يمين ولا يمينه هنا الخ) مختار قوله من
يقربه الخ أى أنه لو وجد المال أو النسكاح أو وجد هما لا تزل يمينتا على المال لانها ليست بخصم فى اثبات الملك
للقاب ولا على الزوجه لان المودع والمدين ليسا بخصم فى اثبات النسكاح على الغائب ولا يمين عليهم لانه
لا بد تخلف الامن كان خصما كذا فى الخاتمة وهذا يستغنى من قولهم كل من أقر بشئ لربه فاذا أنكره يحلف
بجر ولو قال أوفيتها قلنا اهرا أنه لا يمين لها عليه لانها ليست خصما فى ذلك رضى ولو رهن على أن زوجها
دفع لها قبل غيبته نفقة ثم فقها أو انه طلقها وضعت عندنا بنسب قوله فى حق منع ما حثت به مقدسى
قلت الآن تدعى ضياع ما دفعه لها أو انه لم يكفها تأمل (قوله وكذاها) لجواز انه عمل لها النفقة أو كانت
ناشرة أو مطلقه انقضت عندنا بجر (قوله فى الأصح) راجع لكل من قوله بما أخذه وقوله وجوب الادم
القاضى نصب ناظرا للعاجز فيجب عليه النظر اليه ومقابل الآذن التوا بما أخذ كفى نفسها ومقابل الثانى قول
الخصم انه حسن أفاده راجع (قوله ويحلفها) كان الاولى تقديمه على التكفيل لان القاضى يحلف أولا

ولا يقضى عنه دينه لانه قضاء على
الغائب (فى مال له من جنس
حقهم) كثيرا أو طعام أو ما أخلفه
فيقترب للبيد ولا يباع مال الغائب
انتفاقا (عند) أو على (من يقربه)
عند له امانة وعلى للدين ويبدأ
بالاول ويقبىل قول المودع فى
الدفع للنفقة لا للمدين لا يمينه
أو اقراره بجر ويحيى ولو انتفا
بلا فرض ضمن بلا رجوع
(وبالزوجه) بشرابة (الولد
وكذا) الحكم ثابت (اذا علم فاض
بذلك) أى بمال وزوجه ونسب
ولو علم بأحدهما احتج للاقرار
بالآخر ولا يمين ولا يمينه هنا لدم
الخصم (وكذاها) أى اخذ منها
كفلا بما اخذته لا بنفسها وجوبا
فى الاصح (ويحلفها معه)

ثم يطلى الفقة وبأخذ الكفيل كما في إيضاح الإصلاح اه ح (قوله أي مع الكفيل) على حذف مضاف
 أي مع أخذ الكفيل وعبارة الزبلي مع التكفيل (قوله وكذا كل أخذ نفقته) ينزير أخذ ونصب
 نفقته على أنه مفعول (قوله كابن الكيال) حيث قال ويحلفه أي يحلف من يطلب النفقة ويكفله وتثقل مثله
 في الجرع المستحق قال في الشرب بلائله ولكنه لو كان صغيرا كيف يحلف فليظن اه قلت الظاهر أنه يحلف
 ما أم أن أباه مدفع لها نفقته فافهم وفي الخبر وهذا يدل على أنه يؤخذ الكفيل من الوالدین أيضا وهو الظاهر
 لأنه انظر للغائب وقد يقال انما يؤخذ من الوالدین لاحتمال التجسس وقد منأنا أن النفقة للمجلى القريب اذا
 هلكت أو سرق يقضى له بأمر بخلاف الزوجة فليس في تكفيله احتياط للغائب لأنه لا تدعى هلا كهنا قبل منه
 اه وفيه أنه قد يدعى عدم الأخذ دون الهلاك فكان الاحتياط في تكفيله فانهم (قوله ولا كانت ناشرة) كذا
 في الجرع والاولى ولا هي ناشرة الا ان لم يكن لها ناشرة ثم عادت ليحلف ولو بعد غيبته عادت تنقته كما مر (قوله
 طوبت هي أو كسيلة) أي يجبر الزوج بين مطالبتها ومطالبة كفيلها (قوله وكذا) أي يجبر الزوج أيضا
 اذا استخلفها ونكحت ولو أقرت يأخذ من ادون الكفيل لان الاقر رجة فاصرة فغفله في حقها فقط بدائع ومثله
 في الفقه ساقى - حيث قال وان حلفها فانتكحت رجوع على الكفيل أو الزوجة فاذا أقرت بأخذها رجوع عليها فقط
 كما في شرح الطحاوي اه قلت وهو مشكل فان النكول اقرارا أيضا فوجه الفرق هنا هو كرفي النجيرة لو نكحت
 خبر الزوج وان لم يسكن الكفيل لان النكول اقرارا والاصل اذا أقرت بالمال لم الكفيل وان سجد الكفيل اه
 وهذا يقتضي ثبوت الخبر فيه ما ولا اشكال فيه لكن اعترض في الجرع على قوله والاصل اذا أقرت الجاهن هذا فها هو
 اقتردين يجب كقوله ما انت لك عليه أو ذاب أمالوا قتردين قائم في الحال كقوله كنت بمالك عليه فلا يلزم
 الكفيل وهنا نحن ما اخذته ثانياً يمكن الذين اعلموا وقت النكاح في ذمتها للعال فلا يلزم الكفيل قال الفالحق
 حافي الميسوط وشرح الطحاوي من انما اذا أقرت بالاخذ رجوع عليها فقط اه قلت لكن يعود الاشكال المار
 فقد علمت مما في الفقه ساقى انه في شرح الطحاوي فرق بين النكول والاقرار ولعل له وجهاً لم يظهر لنا فافهم
 (قوله ولو أقرت طوبت فقط) كذا في بعض النسخ وهو موافق لما ذكرناه وفي بعضها ولو حللت وكأنه ففهمه
 مما في الجرع من الذخيرة فان لم يكن للزوج بنت وحلفت المرأة على ذلك فلا شيء على الكفيل فانه يؤهم أن عليها
 شيئاً وليس بمراد بل المراد انه لا يحلف الكفيل أيضاً بل حلفها يكفي عنها وعن دفع المطالبة كما فاده بعض
 المشتبه وهو كلام جيد اذ لو كان عليها شيء بما فائدة التكليف ويلزم أن يكون القول للزوج بلاينة
 ولا يخفى فبإداه (قوله فاقامة الزوجة بنته على النكاح أو القرب) هذا مختار متقدم من اشتراط اقرار
 المودع أو المودون بالزوجة أو النسب أو علم القاضى بذلك كما اشار اليه بقوله فبما مر ولا ينع ولا ينع هنا قال
 ح وصحان المناسب لقوله أو النسب أن يقول قبله لا تفرض على غائب فاقامة الزوجة أو القرب ولا اذا كما
 لا يخفى (قوله ان لم يحلف مالا) أي ان لم يترك مالا في بيته ولا عند مودع ولا على مدبون وهذا مختار قوله
 في مال قال في الذخيرة انه اذا لم يكن للزوج مال حاشراً وادارت اقامة بيته على النكاح أو كان القاضى يعلم
 به وطبقت أن يفرض لها النفقة وأمرها بما لا يستدانه لا يجنبها الى ذلك خلافاً لفر (قوله وبأمرها) بالنسب
 عطفها على يفرض وقوله ولا يقضى به أي بالنكاح عطف على قوله لا تفرض ح (قوله يقضى بها) وتعطفا
 من ماله ان كان له مال والا توهم بالاستدانة ولا يحتاج الى بيته على انه لم يحلف نفقته بجر (قوله للمساجة)
 لان الزوج كثير ما يقبض ويتركها بلا نفقة خصوصاً في زمانها هذا قال الزبلي لان في قبول البيعة بهذه الصفة
 نظر الهاوليس فيه ضرر على الغائب لانه لو حضر ومصدقها أو ابتاع ذلك بطريقه كانت أخذة خلفها والا نرجع
 عليها وعلى الكفيل (قوله ففتى به) وهو الاسع كما في البرهان وقال الخفاف وهذا الرق بالناس
 كما في الترو وهو المختار كما في ملتقى الاجرو في غزوه بفتح شربلا واستصنعه استعمل المشايخ ففتى به شرح
 مجمع (قوله وهذا من السلت التي يقضى بها بقول زفر) اوصلها الجوى الى خمس عشرة مسألة ونقصها
 في قصيدة احداها هذه ٢ قعود المريض في الصلاة كهينة المتشدد ٣ قعود المتفعل كذلك ٤ تفرم من
 سعى الى ظالم بغيره ٥ ففرمه ٥ لا بد في دعوى العقار من بيان حدوده الاربع ٦ قبول شهادة الاعم فينا
 فيه تسامع ٧ الوكيل بالجهومة لا يملك قبض المالى ٨ لا يسقط خيار المشتري برؤية الدار من جهتها ٩

أي مع الكفيل احتياطاً وكذا كل
 أخذ نفقته فلور ذكر الغير كابن الكيال
 لمكان أولى (ان الغائب لم يعطها
 النفقة) ولا كانت ناشرة ولا
 مطلقة مضت عقدتها فان حشر
 الزوج وبرهن انه أوفاها النفقة
 طوبت هي أو كسيلة ترد
 ما اخذت وكذا لو لم يبرهن ونكحته
 ولو اقترت طوبت فقط (لا) تفرم من
 على غائب (باقامة الزوجة
 بينت على النكاح) أو بالنسب
 (ولا) تفرم من أيضاً (ان لم يحلف
 مالا فاقامت بيته ليقرب على
 وبأمرها بالاستدانة ولا يقضى
 به) لانه قضاء على الغائب (وقال
 زفر يقضى بها) أي النفقة (لا به)
 أي بالنكاح (وعلى القضاة اليوم
 على هذا المسألة فيفتى به) وهذا
 من السلت التي يقضى بها بقول زفر

لا سقط خاربه رؤية الثوب مطويا ١٠ يشترط تسليم الكفيل المكفول عنه في مجلس الحكم ٩٠١
 اذا تعيب المبيع بجبة على المراجع بيان انه اشتراه سليما بكذا ١٢ تاخير التفيع الشفعة شهر بعد
 الاشهاد عليها ١٣ اذا اوصى ثلث نفعه وغنه ضاع الثلثان فله ثلث الباقي منهما ١٤ اذا قضى الغريم
 جنادا بدل رؤوفه لا يجبر على القبول ١٥٠ اذا انفق الملتقط على اللقطة وجبها الاستيفاء فهلك سقط
 ما نفقه ١٥ قلت ويجب اسقاط ثلاثة وهي دعوى العقار وشهادة لاعي والوصية ثلث التقديرات المقتضى به
 خلاف قول زفر فقه وهو قول اثنتا الثلاثة وعليه المذون وغيرها كاتبة عليه سيدي عبد الغني النابلسي
 في شرحه على النظم المذكور هذا وقد زدت على ذلك ثمان مسائل ! اذا قال انت طالق واحدة في ثنتين
 وأراد العزب تقع ثنتان عنده ورجحه المحقق الكمال بن الهمام والاتقاني في غاية البيان ٢ تعليق عتق
 العبد بقوله ان مت أو قلت فانت حر تدبر عتده ورجحه ابن الهمام ومن بعده ٣ التكاكح المؤقت يصح عنده
 ورجحه ابن الهمام باجمال التوقيت ٤ وقف الدراهم والدنانير يصح عند زفر وهي رواية الانصاري عنه
 وعليها العمل اليوم في بلاد الروم لتعارفه عندهم فهو في الحقيقة وقف منقول فيه تعامل وسيأتي في الوقف
 تحقيقه ٥ لو وجد في بيته امرأة في ليلة مظلمة ظن أنها فوطاطم لا يجحد ولو علم ازا يجحد وهو قول زفر وعن أبي
 يوسف يحد مطلقا قال أبو الليث الكبير ورواية زفر يؤخذ كذا في التنائية ٦ لو حلف لا يعبر زيدا كذا
 فدفع لما مورز لا يحد عند زفر وعليه الفتوى خلافا لابي يوسف وهذا اذا أخرج الكلام مخرج الرسالة
 بان قال ان زيدا يستعبر منك كذا او الاحدث كما في التبر وغيره ٧ جواز التيم لمن خاف فوت الوقت اذا أوصا
 وهو قول زفر وقد منافي التيم ترجحه لكن مع الامر بالاعادة احتياطا ٨ طهارة زبل الدواب على قول زفر
 يفتي بها في محل الضرورة كبرى مياه دمشق الشام كما حرره العماذي في هديته وشرحها السيدي عبد الغني
 وتقدم بيانه في الطهارة فصار جملة المسائل عشرين مسألة بعد اسقاط الثلاثة المارة وقد نظمها كذا

يقول

بحمد الله العالمين مبجلا • أوجب نطقه والصلاة على النبي
 وبعد فلا يفتي بما قاله زفر • سوى صور عشرين تقسيمها الخجلي
 جلوس من بض مثل حال تشهد • كذا من يصلي قاعدا متفلا
 وتقدير اتفاق لمن غاب زوجها • بل ترك مال منه ترجو تحولا
 يراجع شاري ما تعيب عنده • اذا قال اني اعنته سالم الحلبي
 وليس يلى قبضا وكيل خصومة • وينعمن ساع بالبري • تقسولا
 وتسليم مكفول بمجلس حاكم • تحتم أن بشرط على من تكفلا
 ويبقى خاربه رؤية مشتر • لثوب بدلا نشر لمطوية جلا
 كذا رؤية الليث من صحن داره • اذا لم يكن من داخل قد تأملا
 قضاه جنادا عن رؤوف ادائها • فلا يجبر ان يرض ان يتقبلا
 مبادر اشهاد على اخذ شفعة • نبتا خيرة شهرا اذ لا ابطلا
 بوي لقطة في حال حبس لاخذما • صرفت عليها سقط ذامك ملاملا
 وزد ضرب حساب اراد مطلق • يصح بترجيع انكسار تعدلا
 ورجأ أيضا عقد تدبير عتده • بترديده بالقتل والموت فانقللا
 وابضا نكاحا فيه فوقيت مدة • يصح وذا التوقيت يجعل مرسلا
 ووافق من قد ظنها زوجة اذا • اتته بليل حدة صار مهمللا
 ويحد في واثقه لست معبر ذ • لزيد اذا اعطى لمن جاء مرسلا
 لمن خاف فوت الوقت ساع تيم • وتكن ليحفظ بالاعادة غاسلا
 طهارة زبل في محل ضرورة • كبرى مياه الشام صين من البلا

فها المهر وسما بالجمال تسري بك * وجاءت عقود الدخول في جدها حلي

وصلى على ختم النكاح * وآل واصحاب ومن بالتق عسلا

(قوله وعلمها) أي على قول زفر وهذا تفريع من صاحب الجبر (قوله تقبل ينهيا على النكاح) أي لا يتخفى به بل يفرض لها النفقة ولم يذكر البينة على التسب اما اختصارا ولا نهائيا فليفت على النكاح يكون فاقعة على التسب ضمنا انقسام القرائش تأمل (قوله ان لم يصح عالمها) اذ لو كان عالمها صحيحا إلى بنته وتكون المسألة على قول أئمتنا الثلاثة كالمهر (قوله ثم يفرض لهم) أي للزوجة والصغار يجر (قوله) ثم يأمرها بالانفاق أو الاستدانة عبارة الجبر ثم يجرها بالانفاق وبه علم ان المعاش عطف الاستدانة بالواو كما يوجد في بعض النسخ لان المهر لم ينسب من وضعت مدة نفقة غير الزوجة ولو بعد القضاء كالمهر لكن نسب إلى أن الزايج جعل الصغير كالزوجة في عدم سقوط المهر في خلاف النفقة الأقراب وبأي تمام الكلام عليه (قوله ويجب المطلقة الرجعي) (البائن) كان عليه ايد الالمطة بالمعذرة لأن النفقة تابعة للعدة وقد بالرجعي والبائن احترازاعمالا اعتق اتم ولده فلا نفقة لها في العدة كما في كافى الحاكم وعمل الوكان النكاح فاسد ان في الجبر لزوجة معتدة البائن ورفق بعد الدخول فلا نفقة على الثاني لتسديد نكاحه ولا يعلى الاول ان خرجت من بينه لتسوزها وفي المجتبى نفقة العدة كنفقة النكاح وفي الذخيرة ونسقط بالتسوز وتعود بالهود واطلق فشمس الحامل وغيرهما البائن ثلاثا وأقل كافى الخالية ويستتفى المهر والنفقة على أن لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى دون النفقة كما في بابيه وبأي قريسا (قوله والفرقة بلا معصية) أي من قبلها فلا سكنى بعصمتها فليس لها سوى السكنى كما في قال في الجبر فالخالص ان الفرقة امان من قبله أو من قبلها فلو من قبله فلها النفقة مطلانا لو كانت بعصية أو لا طلاقا ونسخا وان كانت من قبلها فان كانت بعصية فلا نفقة لها ولها السكنى في جميع الصور اه ملخصا (قوله وتفرق بعدم كفاءة) ومثله عدم مهر المثل ولا يخفى ان هذا في البالغة التي زوجت نفسها بلاولى فان العقد يصح في ظاهر الرواية بلاولى حتى الفسخ لكن المتق به الآن بطلانه كالمغيرة التي زوجها غير الاب والجد غير كفو أو بدون مهر المثل وهذا كما في بعد الدخول أما قبله فلا نفقة لعدم العدة (قوله النفقة الخ) بالرفق فاعل تجب (قوله والسكنى) يلزم أن تلزم المنزل الذي يسكن فيه قبل الطلاق فبستأنى وتقدم الكلام عليه في باب العدة (قوله ان طالت المدة) اشار الى الاعتذار عن تجديد حتم في ذكر الكسوة وذلك لان المدة لا تقول غالبا فيستغنى عنها حتى لو احتاجت إليها الطول المدة كتمتدة الطهر يجب (قوله ولا تسقط النفقة الخ) أي اذا مضت مدة العدة ولم تنبهها فلها اخذها ولو فرضه أي أو مضطرها عليها لكن لم يستدانه بامر القاضي فلا كلام والافقه خلاف اختيار الحلواني أتم الانسقط أيضا وأشار السرخسي الى انها تسقط وفي الذخيرة وغيرهما انه الصحيح قال في الجبر وعليه فلا بد من اصلاح المتن فانهم صرح جوابا بان النفقة تجب بالقضاء والرضا وتصح دينيا وهنالا تصير دينيا اذا لم تنتقض العدة لكن في التبر أن اخلاقي المتن ينهد لما اختاره الحلواني قات وظاهر التبع اختياره حيث اقتصر عليه

(قوله فلها النفقة) أي يكون القول قولها في عدم انقضائها مع غيرها ولها النفقة كما في الجبر (قوله عالم يحكم بانقضائها) فان حكمه بان أقام الزوج بنية على اقرارها به برئ منها كافى الجبر ح (قوله عالم تدع الحبل) في بعض النسخ وعالم تدع بالعاقب على ما لم يكن وهي الصواب لانها اذا اقرت بانقضائها انتهت في مدة تحضله ثم ولدت لا يثبت التسب فكيف تجب نفقة فيم ثبت لو ولدت لأقل من اقله من حين الاقرار ولأقل من اكبره من حين الطلاق لظهور كذبها في الاقرار كما مر في باب ولا يمكن حمله على هذا لانه يتنافى قوله فلها النفقة الى سنتين وعبارة الجبر وان ادعت حبلا الحول لا يغار عليها (قوله فلا رجوع عليهم) أي اذا قالت فلنلت الحبل ولم أحض وانا معتدة الطهر وقال الزوج قد ادعت الحبل وأمره مستعان فلا يلتزم الى قوله وتلزم النفقة حتى تحض ثلاثا أو تبلغ سن اليأس وتعفى بعده ثلاثة أشهر وقامه في الجبر فلو أقرت ان عتبتها انقضت منذ كذا وانها لم تكن حاملا رجوع عليها بما أخذت بعد انقضائها كالأبختي (فرع) في الخلاصة عدة الصغيرة ثلاثة أشهر الا اذا كانت مرافقة فينفق عليها ما لم يظاهرها فرجها كذا في المخط اه من غير ذكر خلاف وهو حسن كذا في الفتح وقد مناه في العدة بآسوط معاهنا (قول وان تنطالط) ذكره في الجبر جوابا عن سادته في زمانه (قوله

في نفقة المطلقة

وعليه ولو غاب وله زوجة وصغار

تقبل ينهيا على النكاح ان لم يكن

عالمها به ثم يفرض لهم ثم يأمرها

بالانفاق أو الاستدانة ثم يجر

(و) تجب المطلقة الرجعي في البائن

والفرقة بلا معصية فليست

وبلغ وتفرق بعدم كفاءة النفقة

والسكنى والكسوة ان دالت

المدة ولا تسقط النفقة المشروطة

بشيء العدة على المختار بزانية

ولو ادعت امتداد الطهر فلها

النفقة ما لم يحكم بانقضائها ما لم

تدع الحبل فلها النفقة الى سنتين

منذ طلقها فلو مضت سنين ان

لا حبل فلا رجوع عليها وان شرط

لانه شرط باطل يجر ولو صالها

عن نفقة العدة ان بالاشهر صح

قول الحشبي على ما لم يكن سبق قلم

وصوابه ما لم يحكم قله انصر

وان بالحضن للبهيمة أي لا احتمال أن يمتد الطهر بها كذا في الفتح ومقتضاه ان الحامل كذلك هذا يرد على
 التعليل المذكور ان جهالة المصالح عنه لا تضر ثم رأيت المقدسي في باب الخلع اعترض كذلك وقد يجيب بان
 المراد به المأبوت في الذمة بخلاف الدين الثابت في الذمة اذا صول عنه فان جهالة لا تضر تأثيل (قوله
 ولو حاملا) قال التهستاني وقيل له سائل النفقة في جميع المال كما في المنديات ح (قوله من مولاها) ليس
 هذا من كلام الجوهرة بل ذكر في التبريت قال وفيه أن يكون معناه انها حلت أمة من سيدها اعترف بان
 الحمل منه لكها ثم تلد الابعد الموت اه ثم اعلم ان استثناء هذه المسألة تقع في المصنف صاحب الجوهرة وقال
 انها واردة على كثير من المون واعترضه الرجعي بانه لم يذكرها الا صاحب الجوهرة أو من تابعه وهذه العبارة
 الشاذة لا تعارض التون الموضوع لنقل المذهب مع انه لا وجه لها لان أمة الولد تعتق بموته وتصير اجنبية عنه
 فلا وجه لاجباج نفقتها في تركته قلت وريده ما في البدائع اذا اعتقت أمة الولد أو مات عنها مولاها فلا نفقة
 لها ولا سكنى لان عقد باعثة الوط كعقد المتكوجة فاسدا وقال في موضع آخر لا نفقة لها اذا اعتقتها وان كانت
 ممنوعة من الخروج لان هذا الحبس لم يثبت بسبب النكاح بل لتحسين المرافقة معتدة الفاسد وفي الذخيرة
 وكذا لو مات عنها لا نفقة في تركته ولكن ان كان لها ولد فنفقتها عليه ولو صغيرا فهذه العبارة تشمل الحامل
 وغيرها واذا كانت معتدة الموت من نكاح صحيح لا نفقة لها ولو حاملا فلا يصح الامة التي عقد باعثة وطئ
 لا عدة عقد تعلم انه لا وجه لاستثنائها (قوله بعصبتها) احتراز عن معصيته كتقبيل بنتها أو ابلا نه وأوردته
 أو ابانه عن الاسلام وعما اذا لم يكن معصية منه ولا منها كعدها بلوغ ونحوه وطئ اب الزوج لها مكرهه فان
 النفقة واجبة لها بانواعها كما مر (قوله فمستاني وكفاية) الاولى فمستاني عن الكفاية وتعد ابنه وهذا
 اذا خرجت من بيته والافواج كما اشهر اليه في الكفاية اه ح (قوله كزوة وتقبيل ابنه) أي كزتها
 وتقبيلها اليه (قوله لا غيرها) بالرفع عطفا على السكنى (قوله والفرق) أي بين السكنى وغيرها وعن هذا قال
 في الذخيرة وغيرها لشرط في الخلع ان لا نفقة لها ولا سكنى فلها السكنى لا النفقة لان النفقة حقها والسكنى
 في بيت العدة حقها وحتى الشرع واسقاطها لا يبعد بل في حق الشرع حتى لو شرط الزوج عدم مؤنة السكنى
 ورضيت السكنى في بيتها أو في بيت كائنا مكان فيه بالكرامه ورضيه الاجرة لان ذلك محض حقها (قوله
 حق الله) أي من وجه حيث أوجب عليها التزاد في منزل الزوج وفيه حقها من وجه لوجودها عليها على الزوج
 (قوله بعد البت) أي الطلاق البائن واحدة أو أكثر وتقبيل الهداية بالثلاث اتفاق واحتريه عن
 معتدة الرجعي اذا طأعت ابن زوجها وقبلا بهرة فلا نفقة لها لان الفرقة لم تنق بالطلاق بل بعصبتها بجر
 (قوله حتى لو لم تجبس فلها النفقة) يعني ان بقيت في بيته كما هو صريح عبارة التهستاني في المائة ونحن نذكر
 يستغنى عن هذه الجملة وبارة التهستاني ويقال بدلها فان عادت الى بيته عادت النفقة الا اذا حلفت بدار الحرب
 وحكم بطاقتها ثم عادت اه ح والحاصل على الجرائد لا فرق بين الردة والتكبير لان المرتدة بعد الدينونة لولم
 تجبس لها النفقة كالممكة والممكة اذا لم تلزم بيت العدة لا نفقة لها فليس للردة أو التكبير دخل في الاسقاط
 وعدمه بل ان وجد الاحتباس في بيت العدة وجبت والا فلا اه ومثله في الفتح (قوله وهو مشير الى) أي
 التعليل بانه كالزوجة قال في الترتيب ليلية وهو يشير الى انه قد حكم لها حقها وهو محمل ما في الحامع من عدم عود
 النفقة بعد ما لحقت وعادت ومحمل ما في الذخيرة من انها تعود نفقتها بعد عودها على ما اذا لم يحكم بطاقتها فوفقا
 بينهم كما في الفتح اه (قوله والافتعود نفقتها بعد عودها) نالناشرة اذا عادت زوال المانع بخلاف المبانة بالردة
 اذا اسلمت لا تعود نفقتها السقوط نفقتها أصلا بعصبتها والساقط لا يعود بحر (قوله بانواعها) من الطعام
 والكسوة والسكنى ولم أر من ذكرتنا أسرة الظبيب وعن الادوية وانما ذكرنا عود الزوج للزوجة ثم صرحوا
 بأن الاب اذا كان مريضاً وبه زمانه يحتاج الى الخدمة فعلى انه خادمه وكذلك الابن (قوله لطفله) هو
 الولد حين يسقط من بطن امه الى أن يحتلم ويقال بباردة طفل وطفله كذا في القبر وقيل أول ما يولد لصبي ثم طفل
 ح عن التبر (قوله يم الانثى والجمع) أي يطلق على الانثى كالمعلم وعلى الجمع كإفقه قوله تعالى أو الطفل الذين
 لم يظهروا فهو عايش في الفرد والجمع كالحلب والشك والامام واجعلنا للمؤمنين اماما ولا يشافيه جمعه على
 الأطفال ايضا كما جمع امام على أمة ايضا فافهم (قوله القبر) أي ان لم يلغ حد السكب فان بلغه كان للاب

وان بالحضن للبهيمة لا تجب
 النفقة بانواعها (اعتدة موت
 مطلقا) ولو حاملا (الا اذا كانت
 أم ولد وهي حامل) من مولاها
 فلها النفقة من كل المال - وهررة
 (وتجب السكنى) فقط (لمعتدة
 فرقة بعصبتها) الا اذا خرجت
 من بيته فلا سكنى لها في هذه
 البرقة فمستاني وكفاية (كردة)
 وتقبيل ابنه (لا غيرها) من طعام
 وكسوة والفرق أن السكنى حق
 الله تعالى فلا تسقط بحال والنفقة
 حقها فتسقط بالفرقة بعصبتها
 (وتسقط النفقة برزتها بعد البت)
 أي ان خرجت من بيته والا
 فواجبة فمستاني (لا يفتك
 ابنه) لعدم حبسها بخلاف المرتدة
 حتى لو لم تجبس فلها النفقة الا اذا
 لحقت بدار الحرب ثم عادت وتابت
 لسقوط العدة بالعاق لانه كالزوجة
 بحر وهو مشير الى انه قد حكم
 لها حقها والافتعود نفقتها بعد عودها
 فلحفظ (وتجب النفقة بانواعها
 على الحز) لطفله) يم الانثى والجمع
 (القبر) الحز

مطلب
 الكلام على نفقة الاقارب

من غير جرم يؤيد فعه في حرفة ليكتسب ويتفق عليه من كسبه لو كان ذكر اختلاف الاتي كما قدمه في الحضانة عن
 المؤيلية فان الخلل الرأى الى ان لو استفتت الاتي بنحو خساسة وغزل يجب ان تكون نفقتها في كسبها كما هو ظاهر
 ولا نقول يجب على الاب مع ذلك الا اذا كان لا يكتسب فوجب على الاب كفايته ايدفع القبول بالمعروف عنه ولم اره
 لا يحاسبنا ولا يتابعه قولهم بخلاف الاتي لان المنوع ايجارها ولا يلزم منه عيديم الزامها بحرفة لعلها اه اى
 بالمنوع ايجارها للخدمة ونحوها مما يحاسبه تسامها المستأجر بدليل قولها لان التسامح يتخلوها واذ لا يجوز في
 ما لشرع وعليه فله دفعها لامرأة لعلها اه رفعة كسبها رزوخا طمة مثلا (قوله على ما لكان اه اى له الحر والاعبد
 عجر (قوله والغنى في ماله الحاضر) يشمل العقار والارضية والسيارات فاذ حجب على الحنفية كان للاب يسع
 ذلك كله ويتفق عليه لانه غنى بهذه الاشياء وهو وفتح لكره سد كرا لشارع عند قوله ولكل ذكر رسم محرم
 ان الفقير من يحل له الصدقة ولوله منزل وخادم على الصواب وباتى تمام الكلام عليه (قوله فلو غنيا) اى
 فلو كان للولد مال لكنه غائب فنفقته على الاب الى ان يحضر ماله وسئل الرأى عما اذا كان له غلة في وقت
 فاجاب بانه لم يصر من صرح بالمسألة والظاهر انه بمنزلة المال الغائب (قوله ان اشهد) اى على انه يتفق عليه لرجوع
 وكلا شهاد الاتفاق باذن القاضي كما في العجر (قوله لا نوى) اى لا يرجع ان نوى الرجوع بلا شهاد ولا
 اذن قاض اى لا يصدق في القضاء انه نوى ذلك وانما يثبت الرجوع فيما بينه وبين ربه تعالى (قوله يكتسب
 او يكتسب) قدم الكسب لانه الواجب أولا واذ لا يجوز ان يكتسب اى طلب الكسب فبمسألة الناس الا عند
 العجز عن اكتساب قال في الذخيرة فان قدر على الكسب تفرض النفقة عليه فيكسب ويتفق عليهم وان عجز
 لم يفتقره زمانا او معة اى يكتسب الناس ويتفق عليهم كذا في نفقات الخصاص وذكر الخصاص في ادب القضاء انه
 في هذه الصورة يفرضها القاضي على الاب وبأمر المرأة بالاستدانة على الزوج فاذا قدر مطالبة بما استدانت
 عليه وكذا يفرضها عليه ثم امتنع مع قدرته اه وقال ايضا وان امتنع عن الكسب حبس بخلاف سائر الديون
 ولا يحبس والدان علاق دين ولده وان سفل الا في النفقة لان فيه اتلاف الصغير (قوله ويتفق عليهم) اى
 على اولاده الصغار وقيل نفقتهم في بيت المال عجر وفي القهستانى عن المحط وتفرض على المعسر بتقدير
 الكفاية وعلى الموسر بقدر ما يراه الحاكم (قوله ولولم يتيسر) اى الاتفاق عليهم او لا اكتساب قال
 في الفتح وان لم يفت كسبه بمحاجتهم او لم يكتسب لعدم تيسر الكسب اتفق عليهم القريب بالخ ووشله في العجر
 وظاهره ان اتفاق القريب يثبت بمجرد عجز الاب عن الكسب وبنا فيه ما مر من انه اذا عجز عنه يكتسب ولعل
 المراد انه يكتسب ان لو جدد قريب يتفق عليهم وبه يجمع بين الروايتين المنقولتين اتفعا عن انصاف لكن
 في الثانية اهر الزوجة بالاستدانة والظاهر انه محمول على ما اذا كانت معسرة فلو موسرة تتفق من ماله لترجع
 وباتى قريباتها اولى بالتحمل من سائر الاقارب (قوله ورجع على الاب اذا ابش) اى في جوامع الفتة
 اذا لم يكن للاب مال والجد او الام او الخال او الامم موسر يجبر على نفقة الصغير ورجع بها على الاب اذا ابسر وكذا
 يجبر الا بعد اذا غاب الاقرب فان كان له اتم موسرة فنفقته عليها وكذا ان لم يكن له اب الا انها يرجع في الاول اه
 فتح قلت وهذا هو الموافق لما باتى من انه لا يشارك الاب في نفقة اولاده احدثا يجعل كافي بمجردها عساره
 لتجب بالنفقة على من بعده بل يجعل دينا عليه وسد كرا لشارع تفصح خلافه وانه لا يضمن اصلاح التومن وباتى
 الكلام فيه وهذا اذا لم يكن الاب زمنا عاجزا عن الكسب والغنى بالنفقة على الجد اتفعا فان نفقة الاب
 حينئذ واجبة على الجد كذا نفقة الصغير ولا يخفى الله كلامنا الان في الاب عاجزا عن الكسب تأمل (قوله
 ولو خاصته الام) اى بان شكت منه انه لا يتفق او انه يفتقر عليهم (قوله مالم تثبت خاتمتها) اى انه لا يقبل
 قوله انها لا تتفق او ترضى عليهم لانها امنية ودعوى الخيانة على الامين لا تسع بلا حجة فيسأل القاضي جيرانها
 ممن يدانها فان اخبروه بما قال الاب زجرها ومنه ما عن ذلك نظرهم ذخيرة (قوله فمدفع لها الخ)
 هذا تقه في الذخيرة عن بعض المشايخ عقب ما مر فقال ان شاء القاضي دفعها الى نفقة دفع لها ما سواها
 ولا يدفع لها جلة وان شاء امرغها بالنفقة عليهم (قوله وصح حلها) قيل في وجهه ان الاب هو العاقد
 من الجانبين وقيل من جانب نفسه والزم من جانب الصغار لان نفقتهم من اسباب الحضانة وهى للام ذخيرة
 (قوله تدخل تحت التقدير) تفسير للبيعة وذلك كما لو وقع الصلح على عشرة واذا نظر الناس فبعضهم يقدر

مطلق
 الصغير المكتسب نفقته في كسبه
 لا على ابيه

فان نفقة المدلول على مال صكة
 والغنى في ماله الحاضر فلو غنيا
 فعلى الاب ثم يرفع ان اشهد
 لان نوى الادانة فلو غنيا
 فقيرين فالاب يكتسب او يكتسب
 ويتفق عليهم ولولم يتيسر اتفق
 عليهم التهرب ورجع على الاب
 اذا ابسر ذخيرة ولو خاصته الام
 في نفقتهم فرفضها القاضي بامرهم
 بدفعها للام مالم تثبت خاتمتها
 في دفعها له باحواسه او بامر
 من يتفق عليهم ومنع صلحها عن
 نفقتهم ولوزيادة بضرورة تدخل
 تحت التقدير

الكتابة بعشر وبهم تسعة بخلاف ما لو وقع الخط على خمسة عشر وعلى عشرين فإن الزيادة حذفت من
 عن الأبقت وتقدم منها أنه لو صالح على نفقة الزوجة ثم قال لا يطبق ذلك فهو لازم إلا إذا تغير سعر الطعام
 الخ والفرق ما قدمناه من أن النفقة في حق القريب باعتبار الحاجة والكفاية وفي حق الزوجة معاوضة عن
 الاحتباس بل الزمنى الوقت وبقي منها شيء يقتضى باخرى لها لا ولا وكذا لهضاعت (قوله زيد) أى إلى
 قدر الكفاية (قوله ولو ضاعت الخ) الفرق ما ذكرناه آنفاً (قوله وهو على من الحد الموسر) أى لو كان
 مع الام الموسر حدة موسراً بضائرها الام بالاتفاق من ما لها ترجع على الام ولا يؤمر الحد بذلك لأنها أقرب
 إلى الصغير فالأم أولى التحمل من سائر الأقارب وتغاضي في البحر عن الذخيرة قلت اعلم انه اذا مات الأب فالنفقة
 على الام والحد على قدر سرائرها اثلاثاً في نظائرها رواية وفي رواية على الحد وحده كسباً أى وأما اذا كان الأب
 معسر افق على الأب وتستبد بها الام عليه لأنها أقرب من الحد هذا على ظاهر المتن كما قدمناه وأما على ما يأتى
 فتجسس من أن المعسر يجعل كالميت فتقتضاه انها تجعل على ما تلتها (قوله لا ولادة من الامة) بل
 نفقة على سيد الامة الا أن يشترط الزوج حرة لهم فنفقة عليه والمراد بالامة غير المكاتبه أما هي فنفقة عليها
 لتبعيها لها في الكفاية ط وتقدمت المسألة (قوله ولو من حرة) بل النفقة عليها وان كانت أمة مولاه
 فنفقة الجميع عليه أو لغيره فنفقة على مولى الام كما حملت ونفقة العبد على مولاه (قوله وعلى الكفار الخ)
 في الطهارة ذمى تزوج حرة ثم أسلمت وإليها منه ولد يحكم بإسلام الولد تبعاً لها ونفقة على الأب الكافر وكذا
 الصبي إذا ارتد فارتداده صحيح عند أبي حنيفة ومحمد ونفقة على الأب اه (قوله وسبي) يأتى ذلك
 في عموم قول المصنف ولا نفقة مع الاختلاف في مسألة الزوجة والاصل والنزوع النكاحين (قوله لولاه
 الكبير الخ) فإذا طلب من القاضي أن يفرض له النفقة على ابيه اجابه ويدفعه الله لا ذلك حق وله ولاية
 الاستثناء ذخيرة وعليه فلو قال له الأب أنا اطعمك ولا أدفع اليك لا يسب وكذا الحكم في نفقة كل محرم بغير
 (قوله كاتى مطلقاً) أى ولو لم يكن به زمانة فتمنعها عن الكسب بغيره الا أنه لا إذا كان لها زوج فنفقة
 عليه مادام زوجة وهل إذا اشترت عن طاعة يجب لها النفقة على أبيها محل تردد فأمل وتقدم أنه ليس
 للأب أن يؤجرها في عمل أو خدمة وإنه لو كان لها كسب لا يجب عليه (قوله وزمن) أى من به مرض
 مزمن والمراد ههنا من به ما يمنع عن الكسب كعمى وشلل ولو قدر على اكتساب ما لا يكتسبه فعلى ابيه تكميل
 الكتابة (قوله ومن يلحقه العار بالتركيب) كذا في الجرو الزيلعي واعترضه الرضى بان التركيب مؤثمة
 ومؤثمة عماله فرض فكيف يكون عاراً والاولى ما في المنع من الخلاصة اذا كان من ابناء الكرام ولا يستأجره
 الناس فهو عاجز اه ومثله في الفقه وسيأتى تمامه (قوله كاسبه في القنية) حاصله أن السلف قالوا
 بوجوب نفقته على الأب لكن افق أبو حامد بعدمه لفساد أحوال اكثهم ومن كان بخلافهم نادى في هذا
 الزمان فلا يشر بالحقكم دفعا لمخرج التمييزين المصطلح والمفسد قال صاحب الفقيه لكن بعد النشأة العانية يعنى
 قنية التناثرات ذهابها كثر العلماء والمتعلمين ترى المشتغلين بالنفقة والادب الذين هم اقربا عند الدين واصل
 كلام العرب بمنعهم الاشتغال بالكسب عن التوصل ويؤذى الى ضاع العلم والتعميل فكان المختار الا أن
 قول السلف وهنوا البعض لا تمنع الوجوب كالأولاد والأقارب اه ملخصاً واقر في الجرو وقال ح راقول
 الحق الذي تقبله الطبائع المستقيمة ولا تنفر منه الا ذواق السلعة القول بوجودها الذى الرشد لا غيره ولا حرج في
 التمييزين المصطلح والمفسد نالهم ورسائل الاستقامة وتغيره عن غيره وبالله التوفيق (قوله ولذا الخ) أى كونها
 لا يجب طلبية زماناً الغالب عليهم الفساد (قوله لا يشاركه) جملة مستثناة وأحالية مع الضمير المضاعف
 اليه في يجب لاطن الفقيه الخ تأمل (قوله لوقتها) هذا مجازاً لتغيرها طلاق المصنف الأب تبعاً لطلاق
 المتون فلا يشافه قوله ما لم يكن معسراً تأمل (قوله في ذلك) أى في نفقة طفله وولده الكبير العاجز عن
 الكسب (قوله كنفته أبويه وعمره) أى كمالاً يشاركه أحد في نفقة أبويه ولا في نفقة زوجته (قوله
 به ينفق) راجع الى مسألة الفروع ومقابله ما روى عن الإمام أن نفقة الولد على الأب والام اثلاثاً يعنى الكبير
 لها الصغير فعلى ابيه خاصة بخلاف قال الشرنبلالى ووجه الفرق أنه اجمع للأب في الصغير ولا به ومؤثمة
 حتى وجب عليه صدقة فطره فاخص بلزوم نفقته عليه ولا كذلك الكبير لا بعدام الولاية فتشاركه الأم اه

وان لم تمد شغل طرحت ولو على
 ما لا يكفيهم زيدت بغير ولو ضاعت
 رجعت بنفقة من دون حصتها
 وفي النية أب معسر وأم موسرة
 تؤمر الام بالاتفاق ويصكون
 ديناً على الأب وهي أولى من
 الحد الموسر وفيها لا نفقة على
 المتزولا ولادة من الامة ولا على
 العبد ولا ولادة ولو من حرة وعلى
 الكافر نفقة ولده المسلم وسبي
 بغير (وكذا) يجب (ولده الكبير
 العاجز عن الكسب) كاتى مطلقاً
 وزمن ومن يلحقه العار بالتركيب
 وطالب علم لا يفتقر في ذلك كذا
 في الزيلعي والعسقي وافق أبو
 حامد بعد مهالبة زماناً كما بسطه
 في القنية ولذا أقامه في الخلاصة
 بنى رشد (لا يشاركه) أى الأب
 ولو تفريرا (أسدى في ذلك كنفقة
 أبويه وعمره) به ينفق

محمّد بن أبي العلاء قاسم بن عبد الله الفرق بينهما هو ظاهر الرواية وبأن عليه الفرض فلذا اتبعه الشارح (قوله)
 ما لم يكن معسر الخ) الفهر راجع للأب قال في الذخيرة ولو كان للفقر أو لاد صغار وبنو موسر يؤمر بالجد
 بالانفاق صيانة لولد الولد ويكون دينا على والدهم هكذا ذكر التدوير فلم يجعل النفقة على الجد بل على الأب
 وهذا قول الحسن بن صالح والصحیح في المذهب أن الأب الفقير يلحق بالميت في استحقاق النفقة عني الجد وان
 لم يكن الأب زنا بقضيها على الجد لا يرجع انفاقا لأن نفقة الأب حثثت على الجد فكذا نفقة الصغار اهـ
 وقال في الذخيرة أيضا قبل هذا ولولهم أم متوسرة أم ميتة أن تنفق عليهم فيكون دينا يتبع به على الأب إذا أيسر
 وهي أولى بالتحمل من سائر الأقارب الخ قال في البحر وحاصله أن الوجوب على الأب المعسر انما هو وإذا انقضت
 الام المتوسرة والا فالأب كالميت والوجوب على غيره لو كان ميتا ولا يرجع عليه في التخييم وعلى هذا فلا بد من
 اصلاح المتن والشروح كما لا يخفى له أي لأن قول المتن والشروح أن الأب لا يشارك في نفقة ولده أحد
 يقتضي أنه لو كان معسرا أو أمرا لكانت نفقته على غيره بالانفاق يرجع سواء كان أمّا رجدا أو غيرهما إذا لم يرجع
 عليه لحاصل المشاهدة واجاب المقدسي بجعل ما في المتن على حاله ليسا ولكن قال الرمي - لا حاجة لذلك
 لأن ما في المتن مبني على الرواية الثانية وقيل بخيارها أهل المتن والشروح معسرين عليها اهـ قلت
 وعلى هذا فلا فرق بين كون الميت أمّا أو رجدا أو غيرهما في وقت الرجوع على الأب ما لم يكن الأب زنا فانها
 حثثت لكونه في حكم الميت انفاقا وقد تناع جوامع الفقه ما يؤيد ما في المتن ومنه ما في الحاشية من أن
 نفقة الصغار والاناث المعسرات على الأب لا يشارك في ذلك أحد ولا تسقط بنفقه اهـ وكذا ما في البدائع
 من قوله وان كان لهم جد موسر لم تفرض عليه بل يؤمر بها ليرجع على الأب لأنها لا تنجب على الجد عند
 وجود الأب القادر على الكسب الا ترى انه لا يجب على الجد نفقة انه المذكر فنفقة أولاده أولى نعم لو كان
 الأب زنا بقضي نفقتهم ونفقة الأب على الجد اهـ على أن ما صححه في الذخيرة يرد عليه تسليم رجوع الام مع
 انها اقرب الى أولادها من الجد والام والخالف فكيف يرجع الاقرب دون الاعد ومساءلة الرجوع الام منصوص
 عليها في كافي الحاكم وغيره وهي ثبت رجوع غيرها بالأولى وهذا مؤيد لما في المتن والشروح كما لا يخفى فافهم
 (تنبيه) في البحر الفقير لا يجب عليه نفقة غير الأصول والنروع والزوجة اهـ وشمل النروع الولد الكبير
 العاجز والاشقي وتنقسم أنشأ في عبارة الحاشية (قوله جوهرة) كذا في عامة النسخ ولا وجه له فان هذا
 الكلام لم يشقه في البحر عن الجوهرة ولا هو موجود فيها وفي نسخة الرضى وفي الجوهرة فروع الخ وهي الدواب
 فان هذه النروع الى قوله وفي المختار ذكرها في الجوهرة فيكون الجار والجارور خيرا مسقيا وافر وعبيدا
 مؤثرا (قوله فالا أم أحق) لأنها لا تندر على الكسب وقال بعضهم الأب أحق لأنه هو الذي يجب عليه
 نفقة الابن في صغره دون الام وقيل يشتمها بينهما جوهرة قلت ويؤيد الاول ما رواه أحمد وأبو داود والترمذي
 وحسنه عن معاوية بن النخعي - قلت يا رسول الله من أين قال أنك قلت من قال أنك قلت من قال أنك قلت من قال أنك قلت
 الاقرب فالاقرب اهـ وأورد الحديث في النسخ (قوله وقيل يشتمها بينهما) أي في المسألتين (قوله وعليه نفقة زوجة
 آتية) أي في رواية وفي أخرى ان كان الأب مريضا أو به زمانة يحتاج للخدمة قال في المحیط فعلى هذا لا فرق بين
 الأب والابن فان الابن اذا كان بهذه الحالة يجبر الأب على نفقة خادمه قال في البحر وظاهر الذخيرة ان المذهب
 عدم وجوب نفقة امرأة الأب أو جارية أو أم ولد - ثبت لم يكن بالأب عدا وأن الوجوب مطلقا لرواية عن أبي
 يوسف وفي حاشية الرمي - والذي يترجم من المذهب انه لا فرق بين الأب والابن في نفقة الخادم وأنه إذا احتاج
 أحدهم للخادم رجب نفقة كما وجبت نفقة الخدم فكان من جهة نفقته وإذا لم يخف اليه فلا يجب عليه فاعلم
 ذلك واعلم فانه كثير الوقوع والله سبحانه أعلم اهـ قلت بنى ما إذا سكنت الزوجة أم الابن وهل يجب
 نفقة في هذه الحالة على الابن أم لا فان كانت محسرة فالظاهر وجوبه عليه ولو لم يكن الأب محتاجا إليها لقوله
 لا يشارك الولد في نفقة أبيه أحد أو مالوك كانت موسرة والأب محتاج إليها فكذلك والا فالظاهر أنه يؤمر به بالرجع
 على أبيه أو تنفق هي لترجع على الأب وهذا أقرب تأمل (قوله بل وتزوجه أو تسره) ذكره في الشرح بلالة
 أيضا عن الجوهرة وهو مخالف لما مر في باب نكاح المرقن وعزوانه الى الرعي - والدرر ونسب روح الهدي بقدّم
 على ما هنا (قوله فعليه نفقة واحدة) بالاضافة لقوله وسرات فالوسط أو معصيات فالدرن ولو غفلت

ما لم يكن معسر افلحق بالميت فتجب
 على غيره بالارجوع عليه على الصحيح
 من المذهب الا لام موسرة بحر
 قال وعليه فلا بد من اصلاح
 المتن جوهرة (فروغ) لو لم يسر
 الاعلى نفقة أحد ولده فالام
 أحق ولوله اب وطفل فاطفل
 أحق به وقيل يشتمها فاعلم
 نفقة زوجة أبيه وام ولده بل وتزوجه
 أو تسره بل ولله زوجان فعليه
 نفقة واحدة دفعها للأب

قوله ثم أمك الخ كذا بخط المحشى
 ٧ انه صلى الله عليه وسلم اجابه ترتيبه
 بقوله أمك والذي في باب الهزمة
 من الجامع الصغير عن ابن عباس
 انه صلى الله عليه وسلم قال أمك
 ثم أمك ثم أمك ثم أمك ثم الأقرب
 فالأقرب قاله نصر

٧ مطا
 في نفقة زوجة الأب

فانظروا أنه يدفع نصف نفقة الوسط ونصف الدون أفاده ط (قوله ليوزعها عليهن) ولينرفع أمرهن للقاضي بأمرهن باستدانة الباقي من كفايتهن لتكون ديناً على الزوج وتجب الادانة على من يجب عليه نفقتهن كما تقدم فانه (قوله وفي المختار والمقتضى الخ) هذا خلاص المذهب كما قدمناه أول الباب فافهم (قوله أوزمنا) أي أركبنا زماناً (قوله لقدري افندي) هو من متأخري علماء الروم اسمه عبد القادر (قوله ويجبر الاب) هذه الابارة في القنية والمجتبى وقد علت أن المذهب عدم وجوب النفقة لزوجته الابن ولو صغيراً فقوله لو كان كبيراً غائباً لا يولي إلا أن يجعل على أن الزوج هو هنا بمعنى أن الاب يؤمر بالانفاق على امرأته الرجوع بها على أمه إذا حضر لكن تقدم أن زوجة الغائب يفرض القاضي لها النفقة على زوجها وأمرها بالاستدانة وأنه يجب الادانة على من يجب عليه نفقتها (قوله وكذا الاتم الخ) أي إذا غاب الاب ولم يترك نفقة تجبر الام على الانفاق على الولد من مالها أن كان لها مال كما في الحاشية وقدم الشارح عن البحر تنويراً على قول زفر المقتضى به أنها تقبل بنتها على النكاح إن كان من القناني عالماً به يفرض لهم وبأمرها بالانفاق والاستدانة لترجع اه ولا يجني ان هذا كله فيما إذا لم يترك مالاً عند أو على من يقربه وبالزوجة والولد والافتدانه يفرض لها في ذلك المال وكذا الولد ما لا في بنته كما مر بيانه (قوله وكذا الابن) أي المورث إذا غاب زوج أمته الفقيرة هذا ظاهره السابق لأن كلامه في القنية ويحتمل أن يكون المراد ما إذا كان الزوج حاضراً وهو معسر لكن هذه تقدمت قبيل قوله فتنبه بنفقة الاعمار وهذا إذا كان زوجها غائباً يسه فلو كان أباه وهو معسر فهل يرجع عليه إذا أبسر نفقته الكلام عليه قريباً (قوله وكذا الاخ الخ) الظاهر أنه مقيد بما إذا لم يكن للولاد أم موسرة لما مر من أن الام أولى بالتعول من سائر الأقارب لأنها أقرب إلى أولادها (قوله وكذا الأبعد إذا غاب الأقرب) عطف عام على خاص فيشمل ما إذا كان الغائب ابناً أو ابناً أو أمّاً وأخاً والمختار المورث حال أو عمة وأخوة وقد استفيد ما هنا وكذا ما قدمناه عن جوامع الفتحة أن القنية كالاعسار في وجوب النفقة على الأبعد ورجوعه على الأقرب بعد حضوره أو بساره وليس الرجوع على الاب خاصاً بالاتم خلافاً لقوله المار لا الاتم موسرة (قوله اجنبي أنفق الخ) ظاهره أنه انفق من مال نفسه مع أنه ذكر في جامع الفصولين قيل هذه المسألة عن أدب القاضي ادعى وصي أو قربة أنه انفق من مال نفسه وأراد الرجوع في مال التيمم والوقف ليس له ذلك إذ يدعى بانه نفسه على التيمم والوقف فلا يصح بمجرّد الدعوى فلو ادعى انفاقاً من مال الوقف والتيمم نفقة المثل في تلك المدة صدق اه إلا أن يجعل على أن الاجنبي أنفق من مال التيمم أو يفرق بين مال الاجنبي ومال الوصي لكن فيه اشكال دين للاجنبي على التيمم بمجرّد اقرار الوصي ولم أر صريحاً يحصته نه في القنية وغيرها لو انفق ماله على الصغير ولم يشهد فلو كان المنفق ابناً لم يرجع وفي الوصي اختلاف اه وقد منافي باب المهر عند الكلام على ضمان الولى المهران اشتراط الاشياء واستحسان وعلمه فلا فرق بين الوصي والاب وان كانت العادة أن الاب ينفق تبرعاً ومزناً تمام الكلام هناك فراجعه وسأني أيضاً آخر الكتاب ان شاء الله تعالى (قوله وفيه الخ) أقول في الخاتمة ذكر في الاصل إذا أمر صغيراً في المصارفة أن يعطى رجلاً ألف درهم قضاء عنه أو لم يقل قضاء عنه فعلى الرجوع على الآخر في قول أبي حنيفة فان لم يكن صغيراً لم يرجع إلا أن يقول عني ولو أمره بشراءه أو يدفع الفداء لم يرجع عليه استحساناً وان لم يقل على ان ترجع على بذلك وكذا لو قال أنفق من مالك على عيال أو في بناء دار يربح بها أنفق وكذلك لو قال اقض ديني يرجع على كل حال ولو قضى نأية غيره بأمره لم يرجع عليه وان لم يشترط الرجوع هو الصحيح اه قلت والمراد بالصغير من يستدبر منه التجار ويشتري لهم فرج بمجرّد الامر للعرف بان مأثور ما بعهده هودين على الأمر بخلاف غير البر في فلا يرجع بقوله لاسط فلا ناصحاً كذا الا بشرط الرجوع (قوله يكماية) الذي في جامع الفصولين جباية بالياء بعد الجيم لا بالثون والمراد بها ما يجبيه السلطان بحق أو بغيره وسيأتي في كتاب الكفالة قيل كفاية الرجلين أنه تجوز الكفالة بالتواضع ولو بغير حق كجباية زماناً فانه في المطالبة كالدين بل فوقها (قوله ومزناً ماله) الظاهر أنه من عطف العام على الخاص لشعوله مثل المشرع بإخراج لكن في جامع الفصولين أيضاً الأمر بالانفاق وأداءه خراجاً وسدقات واجبة لا يوجب الرجوع بلا شرط الا رواية عن أبي يوسف اه وعليه فيكون عطف مرادف الثلاث على العشر والخراج (قوله ليصاره) أي

ليوزعها عليهن وفي المختار والمقتضى
ونفقة زوجة الابن على أبيه ان كان
صغيراً مقرباً أو زنت وفي واقعات
المفتين تقدري افندي ويحجب
الاب على نفقة امرأته الغائب
ولدها وكذا الام على نفقة الولد
لترجع بها على الاب وكذا الابن
على نفقة الام ليرجع على زوج
اسم بكذا الاخ على نفقة أولاد
أخيه ليرجع بها على الاب وكذا
الأبعد إذا غاب الأقرب انتهى
وفي الفه وأب من الرابع والثلثين
اجنبي أنفق على بعض الورثة
فقال انفق بأمر الميرسي وأقر به
الوصي ولا يعلم ذلك الا بقول
الوصي بعد ما أنفق يقبل قول
الوصي لو انفق عليه صغيراً اه
وفيه قال أنفق على أو على عيال
أو على الولد ففعل قيل يرجع
بلا شرطه وقيل لا ولو قضى دينه
بأمره يرجع بلا شرطه وكذا كل
ما كان مطالباً به من جهة العباد
يكفاية ومزناً البسة ثم ذكر أن
الاسير ومن أخذه السلطان
ليصاره لو قال لرجل خلصني
فدفع المأمر مالا لخلصه قيل يرجع

مطلب

أمر غيره بالانفاق ونحوه هل
يرجع

لأجل منه **قاله** (قوله وقيل لا في الصحيح) سذكر الشارح في كتاب الكفالة تصحيح الأول ومثله في البرازية
 وتؤيد ما تقدمناه من الخاتمة من تصحيح الرجوع بلا شرط في الثانية فإن الظاهر أن الثانية تشمل مسألة الإسبر
 والمادة وقاضي خان من أجل من يعتمد على تصحيحه كإفصاحه العلامة قاسم وسأى قائم الكلام على ذلك
 في متفرقات البيوع (قوله وليس على أمه) أي التي في نكاح الأب أو المصلحة ط (قوله إلا إذا تعينت)
 بأن لم يبدأ الأب من ترضعه أو كان الولد لا يأخذ ثدي غيره أو هو لا يرضع أو هو لا يرضع أو هو لا يرضع أو هو لا يرضع
 الأصوب فتح وظاهر الصبر أنها لا تجوز أن تعين تغذيه بالدهن وغيره وفي الزبلي وغيره أنه ظاهر الرواية
 وبالأول جزم في الهداية وقاسمه في البحر رغب عن الخاتمة وأن له يكن للأب ولأولاد المال جبر الامة على ارضاعه
 عند الكل اه قال فعمل الخلاف عند قدرة الأب بالمال قلل الرمي وما في الخاتمة نقله الزبلي عن الخلاف
 وزاد عليه قوله وتجعل الاجرة دينا على الأب اه قلت ومثله في الجمع وبه علم أنه لا منافاة بين اجبارها ولزوم
 الاجرة لها خلافا لما تقدمه في المحضات من الجوهرة ومزغناهم هناك (قوله وكذا الظاهر الخ) في البحر عن غاية
 البيان عن العيينة من محمد فحين استأجر طرأ الصبي شهرا فلما انقضى الشهر أبت أن ترضعه والصبي لا يقبل ثدي
 غيرها قال اجبرها أن ترضع اه فالمراد بشأن الاجارة استدامة حكمها بعد مضي مدتها كما وضعت اجارة
 الفسقة في وسط البحر وهي في الحقيقة اجارة مبتدأة والظاهر أن مثلها ما إذا تعينت لارضاعه قبل استئجارها
 فقبر عليها وان أمكن تغذيه بالدهن مثلا فان في غير ارضاعه وموته وهذا رجحوا اجبار الامة على ظاهر
 الرواية تأمل (قوله عندها) أي عند الامة وظاهر التعليق ان كل من ثبت لها الحضانة في حكم الام ط
 (قوله ولا يلزم الظاهر المكث الخ) أي بل لها أن ترضعه ثم ترجع الى منزلها فيما يستغني عنهن الزمان أو تقول
 أخرجه فترضعه عند فناء الدار ثم تدخل العبي الى أمه أو تحمل الصبي معها الى البيت نهر عن الزبلي
 وحاصل أن الظاهر مخيرة بين هذه الامور اذ لم يشترط عليها المكث عند الامة ومقتضاه ان الامة لو طلبت المكث
 عندها لا يلزم الظاهر وان كان ذلك حتى الامة فلي الأب احضار مرضعة ترضعه وهو عند أمه لان الظاهر قد غيب
 عند حاجة الوالد الى الرضاع ولا يمكن الامة احضارها وقد لا ترضى بانخراج ولدها الى فناء الدار (قوله
 لا يستأجر الأب أمه الخ) علته في الهداية بان ارضاع مسحق عليها ديانة بقوله تعالى والوالدان يرضعن
 فلا يجوز اخذ الاجرة عليه واعترض في التبع بجواز اخذ الاجرة بعد انقضاء العقد مع أن الوجوب في الاية
 يشمل ما قبل العقد وما بعده ما قال والحق أنه تعالى أوجبه عليها مقيدا بإيجاب رزقها على الأب بقوله
 تعالى وعلى المولود له رزقهن ففي حال الزوجية والعدة هو قائم برزقه لا بخلاف ما بعدهما فيقوم الاجر
 مقامه اه قلت وتحققه أن فعل الارضاع واجب عليها وموته على الأب لها من جهلة نفقة الولد ففي حال
 الزوجية والعدة هو قائم بتلك المؤنة لا بعد البيوت فقبح عليه بعدها وان وجب على الامة ارضاعه بقوله
 تعالى لا تفرق بين الولد له فأن الزنا يارضاعه مجانعا مع عجزها وانقطاع نفقتها عن الأب مضارته افساغ لها
 اخذ الاجرة بعد البيوت لانه لا تجبر على ارضاع قضاء وامتناعها عن ارضاعه مع وفور شفاها عليه دليل
 حاجتها ولا يستغني الأب عن ارضاعه عند غيرهما فكأنه عند أمه بالاجرة انفع له ولها أن لا تجد مشربة
 فتكون أولى دفعا للمضارة عن الأب أيضا (قوله خلافا للخيرة والمجتهبي) أي لصاحبها حيث قال
 يجوز استئجارها من مال الصغير لعدم اجتماع الواجبين على الزوج وهما نفقة النكاح والارضاع قال في النهر
 والوجه عندي عدم الجواز وبطل على ذلك ما قالوه من أنه لو استأجر منك حته لارضاع ولده من غيرها جاز
 من غير ذكر خلاف لانه غير واجب عليها مع أن فيه اجتماع اجرة الرضاع والنفقة في مال واحد ولو سلم انصا
 لما جازها عند غيره اه ح قلت غاية ما استدل به في عدم تسليم التعليق المار وان اجتماع الواجبين على
 الزوج لا يثبت جواز الاستئجار ولا يثبت أن هذا لا يثبت عدم الجواز في المسألة الاولى لظهور الفرق بين المسئتين
 فأنك عدلت أن ارضاع الولد واجب على امه مادام الأب يتفق عليها فلا يحل لها اخذ الاجرة مع وجوب نفقتها
 عليه وفي اخذها لاجرة من مال الصغير اخذ لاجرة على الواجب عليها مع استغنائها بخلاف اخذها على ولده
 من غيرها فان ارضاعه غير واجب عليها فهو ككأخذها لاجرة على ارضاع ولده لزوجها فانه جائز وان
 كان زوجها يتفق عليها والحاصل أن الفرق ظاهر بين اخذ الاجرة على ارضاع ولدها الواجب عليها وعلى ارضاع

مطلب

في ارضاع الصغير

وقيل لا في الصحيح به يفتي

(وليس على أمه ارضاعه) فتناه

بل ديانة (الا إذا تعينت) فقبر

كما ترى في الحضانة وكذا الظاهر فقبر

على ابقاء الاجارة بزارية

(ويستأجر الأب من ترضعه

عندها) لان الحضانة لها والنفقة

عليه ولا يلزم الظاهر المكث عند

الامة ما لم يشترط في العقد (لا)

يستأجر الأب (امه لو منكرة)

ولو من مال الصغير خلافا للخيرة

والمجتهبي

غيره ولذا اعلل الثانية بأنه غير واجب عليها وأيضاً قد نقل الحوى عن البرجندى معز بالنصورية أن الفتوى على الجواز رأى الذي مشى عليه في الذخيرة والجنتي **(قوله في الاصح)** وذكر في الفتح عن بعضهم أنه ظاهر الرواية وإن كان ذلك أيضاً أن الأوجه عدم الفرق بين عدة الرجعي والباين وإن في كلام الهداية إيماء إلى الاختيار شئنا أذن من عاداته تأخير وجهه القبول الاختيار وكذا هو ظاهر إطلاق القدوري المعتبرة وفي الهرة رواية الحسن عن الإمام وهي الأولى اه وفي حاشية الرمل على المنع عن الترتيبية وعلم الفتوى **(قوله)** كاستنجان منسوخه الخ أي فيجوز لآل رضاعه غير واجب عليها كآمر **(قوله وهي أسنى)** أي إذا طلبت الأجرة ولذا قد بقوله بعد العدة والانهى أحق قبل أنه قد أيضاً **(قوله)** بلودين أجر المثل أي ولو لم يكن الذي تأخذه الأجنبية دون أجر المثل وطلبت الأم أجر المثل فلا جنيته أولى ط **(قوله)** أحق منها أي من الأم حيث طلبت شيئاً لم يقبله وانها يكون الأب معسراً كما في الحضانة ط **(قوله)** أما جارة الحضانة الخ أفاد أن الحضانة تبقى للأم تغرضه الأجنبية المتبرعة بالارضاع عند الأم كإصرح به في البدائع ونحوه ما مر في المتن وإن للأم أخذ جارة المثل على الحضانة ولا تكون الأجنبية المتبرعة بها أولى نعم لو تبرعت الأم بمحضته من غير أن تنزع الأم عنه والأب معسر فالصحيح أنه يقال للأم أم أن عسكى الولد بلا أجر وأما أن تدفعه إليها كآمر في الحضانة بظهر الفرق بين الحضانة والارضاع هنا وهو أن انتقال الارضاع إلى غير الأم لا يتقدم طلب الأم أكثر من أجر المثل ولا يباعسار الأب ولا يكون المتبرعة عمه أو نحوها من الأقارب فافهم **(قوله كآمر)** أي في الحضانة **(قوله)** وللرضيع النفقة والكسوة فذلك صار على الأب ثلاث نفقات أجرة الرضاع وأجرة الحضانة ونفقة الولد من صابون ودهن وفرش وغطاء وفي الجنتي وإذا كان للسبي مال فونه الرضاع ونفقته بعد الفطام في مال الصغير يجوز وسكت عن المسكن الذي تحضه فيه والذي في معن المفتي المختار أنه على الأب وهو الظاهر حوى عن شرح الوهابية ط وفيه كلام قد مر أنه في الحضانة **(قوله)** وللام أجرة الارضاع بلا عقد اجارة بل تسحقه بالارضاع في المدة مطلقاً كذا في البحر أخذ من ظاهر كلامهم وردة المقدسي في الرمز شرح نظم الكثران الظاهر اشتراط العقد ومن قال بخلافه فعليه إثبات اه فافهم ويؤيده ما في شرح حسان الدين على ادب القاضي للنفاء فان انقضت عقدتها وطلبت أجر الرضاع فهي أحق به وينظر القاضي بكم يجد امرأة غير هافياً ثم يدفع ذلك إليها لقوله تعالى فان أرضعن لكم فأتوهن أجورهن الخ قال في البحر وكثير المشايخ على أن مدة الرضاع في حق الجارة تحولان عند الكل حتى لا تسحق بعد الحولين إجماعاً وتسحق فيها إجماعاً وفيه لو لم يستغن بالحولين يحل لها أن ترضعه بعد هذه عند عامة المشايخ إلا عند خلاف بن أيوب **(قوله)** وحكم الصلح كالاستنجان يعني لو صلحت زوجها عن أجرة الرضاع على شيء إن كان الصلح حال قيام النكاح أو في عدة الرجوع لا يجوز أن يسكن في عدة البائن واحدة أو ثلاث جاز على إحدى الروايتين ح عن البحر **(قوله)** وفي كل موضع جاز الاستنجان أي كما إذا كان بعد انقضاء العدة أو في عدة البائن على إحدى الروايتين وهي المعقودة كآمر وقوله وجبت النفقة التناهره عطف مرادف والمراد به نفقة المرضعة بالاجرة التي تأخذها من الزوج بشرقة التعليل يعني إن ما تأخذه الأم من الأب لتنفقه على نفسها بمثابة ارضاع الولد هو أجرة لانفقة فإذا مات الأب لانسقطت هذه الأجرة بموته بل تجب لها نفقته ونشأ راعها من نفقه كغيرها من أصحاب دونه ولو كان نفقة تسقط كما تسقط بالموت نفقة الزوجة والقرب ولو بعد انقضاء مالم تكن مستدانة بأمر القاضي هذا ما ظهر في حل هذه العبارة وأصلها صاحب الذخيرة ونفقته بآمنه في البحر ينفقها **(قوله)** وتجب الخ شروع في نفقة الأصول بعد الفراغ من نفقة الفروع **(قوله)** ولو صغيراً لأنه كالكبير فيما يجب في ماله من حق عبد فيطالب به عليه كإطالب بشفقة زوجته **(قوله)** يسار النطرة على الأرج أي بان ملك ما يحرم به أخذ الرزق وهو نصاب ولو غير تام فاضل عن حوائجه الأصلية وهذا قول أبي يوسف وفي الهداية وعليه الفتوى وصححه في الذخيرة ومشى عليه في متن المفتي والبحر أنه الأرج وفي الخلاصة أنه نصاب الرزق به ببقى واختاره الولوالجي **(قوله)** ورجح الزيلعي عبارته وعن محمد أنه قدره بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهر إن كان من أهل الغلة وإن كان من أهل الحرف فهو مقدراً بما يفضل عن نفقته ونفقة عياله كل يوم لأن المعقود ينقضي العباد القدرة دون التناهب وهو مستغنى عما زاد على ذلك فيصرفه إلى أقارب

بأومعنة رجعي) ويجازي في البائن في الاصح جوهرة كاستنجان منه زوجته ولده من غيرها (وهي أسنى) بارضاع ولدها بعد العدة (إذا لم يطلب زيادة على ما تأخذ الأجنبية المتبرعة) ولودون أجر المثل بل الأجنبية المتبرعة أحق منها بل أي في الارضاع أما أجرة الحضانة فلا كم كآمر وللرضيع النفقة والكسوة وللام أجرة الارضاع بلا عقد اجارة وحكم الصلح كالاستنجان وفي كل موضع جاز الاستنجان ووجبت النفقة لانقطاع نفقة الزوج بل تكون أسوة الغرما لأنها أجرة لانفقة (وتجب على موسر) ولو صغيراً (يسار النطرة) على الأرج ورجح الزيلعي والكامل اتفاق فاضل كسبه

مطلب
في نفقة الأصول

بعضه أوجه وقوله الفتوى على الأقل اهـ والذي في الفتح ان هذا توفيق بين روايتين عن محمد الاولى اعتبار
فاضل بن عتبة شهر والثانية فاضل كسبه كل يوم حتى لو كان كسبه درهم او يكفيه أربعة دنانير وجب عليه
دنانير لتقريب قال ومال السرخسي الى قول محمد في الكسب وقال صاحب التنقيح قول محمد أرفق ثم قال
في الفتح بعد كلام وان كان كسبه باعتبار قول محمد وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى اهـ وبه علم أن
الزباني وصاحب التنقيح رجحوا قول محمد وظلوا بالسرخسي والبيان بجوابه قوله كسبه او هي الرواية الثانية
عنه وفي البدائع أيضا انه لا يفتقر قلت والمجاصل ان في حد السائر أربعة أقوال معروفة كما قال في الجروان
الثالث تحته قولان وعلى توفيق الفتح هي ثلاثة فقط وبه علم لأن الثالث ليس تنقيحاً للمأذون المصنف بل هو قول
آخر فافهم وقال في الجروان لم أر من اتفق به أي ثالثاً المذكور فالاعتماد على الأولين والاربع الثاني اهـ قلت
مرفى رسم الفتوى ان الاصح الترجيح بقوة الدليل حيث كان الثالث هو الوجه اي الاظهر من حيث الترجيح
والاستدلال كلن هو الاربع وان صرح بالفتوى على غيره ولذا قال الزباني قالوا الفتوى على الأول مصفة
قالوا للتمري وكذا قال في الفتح وهذا يجب أن يقول عليه في الفتوى اي على الثالث والكمال صاحب الفتح
من أهل الترجيح بل من أهل الاجتهاد كما قد مناه في نساج الرقيق وقد نقل كلامه تلبيذ العلامة قاسم وكذا
صاحب النبر والمقدسي والشريفي وأقره عليه ويكني أيضاً لعل الامام السرخسي الله وقول التنقيح
والبدائع انه لا يفتقر حيث كان هو الوجه والاربع واعتمد المتأخرون وجب التعويل عليه فكان هو المعتمد
ثم اعلم ان ما ذكره الله من اشتراط البسار في نفقة الامه ولو صرح به في كافي الحاكم والدرر والتعاية
والفتح والمنق والمواهب والبحر والنفوس في كافي الحاكم أيضاً ولا يصح للمعسر عن نفقة أحد الاعلى نفقة الزوجة
والولد اهـ ومثله في الاختيار ونحوه في الهداية وفي الحاشية لا يجب على الابن الفقير نفقة والده الفقير بحكم
الان كان والده زمن لا يقدر على العمل ولذا ينال عيال فعلية أن ينفقه الى عياله وينفق على الكل وفي الذخيرة
انه ظاهر الرواية عن أصحابنا ان طعام الاربعه اذا تفرق على النسبة لا يضرهم ضرراً فاحشاً بخلاف ادخال
الواحد في طعام الواحد لثما حش الضرر وفي البازية ان رأى القاضي انه يفضل من قوته شيء أجبره على النفقة
من الفاضل على المختار وان لم يفضل فلا شيء في الحكم لكن في ظاهر الرواية يؤمر بديانة اتفاق ان كان
الابن وحده ولوله عيال أجبر على قسم أبيه معهم كى لا يسمع ولا يجبر على أن يعطيه شيئاً على حدة اهـ
هو المجاصل أنه يشترط في نفقة الأصول البسار على الخلاف المار في تفسيره الا اذا كان الاصل زمن لا كسبه
فلا يشترط سوى قدرة الولد على الكسب فان كان لكسبه فضل أجبر على اتفاق الفاضل والافول كان الولد
وحده أمر بديانة بضم الاصل اليه ولوله عيال يجبر في الحكم على شئهم اليهم ولا يفتقر أن الام غيرة الاب الزمن
لان الاثمة يجبر زوجها بصرح في البدائع لكن صرح أيضاً بأنه لا يشترط في نفقة الأصول بسار الولد بل
قدرته على الكسب ومزاعم المجتبي الى الخصاف وقد أكثرنا لك من النقل بخلافه تعلم انه غير المعتمد في المذهب
(قوله وفي الخلاصة الخ) هذا محمول على ما اذا كان الاب زمن لا قدرة له على الكسب والاشترط بسار الولد
على الخلاف المار في تفسيره وعلى ما اذا كان الولد عيال فله كان وحده فلا يدخل أباه في نفقته بل يؤمر بديانة
والام كالأب الزمن وذلك كله معلوم مما قررناه تنقيحاً فافهم وعبارة الخلاصة هكذا اوفى الاقضية الفقهاء أنواع ثلاثة
فتعير لا مال له وهو قادر على الكسب والمختار انه يدخل الابوين في نفقته الثاني فقير لا مال له وهو عاجز عن
الكسب فلا يقب عليه نفقة غيره لئلا أن يفضل كسبه عن قوته فانه يجبر على نفقة اثنتي الكسبة والابوين
والاجداد وفي الرحم المحرم كالم بشرط النصاب المقتل وهذا مقتضى عملي رواية الخصاف من عدم اشتراط
البسار في نفقة الأصول بل قدرة الكسب كافية والمعتمد خلافه كما عرفت (قوله وفي المجتبى الخ) سيأتي قريباً
لواتفاق الابوان ما عدهما للخصائب من ماله على انفسهما وهو من جنس النفقة لا يشترطان لوجوب نفقة الابوين
والزوجة قبل القضاء حتى لو تفرج بنفس حقه فله اخذه ولذا عرفت في مال الغائب بخلاف بقية الاقارب
ونحوه في النخ والزباني وفي زكاة الجوهرة الدائم اذا طفر بنفس حقه له اخذه بالقضاء والارضاء وفي الفتح
عند قوله وبمصلحة ما يملكه ما أعطاها النفقة وفي كل موضع جاز القضاء بالادفع كان لها أن تأخذ بغير قضاء من ماله
انبراه اهـ فتقول المجتبى ولا قاضي عنه محمول على ما اذا كان ما اخذه من خلاف جنس النفقة كالعرض

مطلد

صاحب الفتح ابن الهمام من أهل
الاجتهاد

وفي الخلاصة المختار أن الكسب
يدخل أبويه في نفقته وفي
المجتبى للتفسير أن يسرق من
أبيه الموسر ما يشبه
ان أبي ولا قاضي عنه والا أتم

قول الاقضية الدائر أنواع لعل
الاولى أن يقول التفسير أنواع
بدليل التنصّل بعده فانه تفسير

اما الدرهم والدينار فهى من جنس النفقة فلا حاجة فيها الى التماثل وقامه في حاشية الرضى. وقد اُطاب
 وأطاب (قوله النفقة) اشار الى أن جميع ما وجب للمرأة واجب للاب والام على الولد من طعام ونسابة
 وكسب وسكنى حتى الخادم بجر وقته من في القروع الكلام على خادم الاب وزوجه (قوله لاصوله) الا
 الام المتزوجة فان نفقتها على الزوج كالنفقة المراهقة اذا تزوجها ابوها وتضمنان الزوج لو كان معسرا فان
 الابن يؤمر بان يقرضه ثم يرجع عليه اذا أبسر لان الزوج المعسر كما ثبت كالمصرح به في الذخيرة بجر
 والحاصل أن الام اذا كان لها زوج تجب نفقتها على زوجها لا على ابنها وهذا لو كان الزوج غنيا لم يصرح به
 في الذخيرة ومنعوه منه لو كان أباه تجب نفقته ونفقة ابنته على الابن لكن هذا ظاهر لو كانت الام معسرة
 أيضا أمالو كانت موسرة لا تجب نفقتها على ابنته بل على زوجها وهل يؤمر الابن بالانفاق عليها يرجع على أبيه
 لم أره من لو كان الاب محتاجا اليها فقد مر أن نفقة زوجته حينئذ على ابنته وهذا يشمل ما لو كانت موسرة فتأمل
 (قوله ولواب امه) يشمل التعميم الجدة من قبل الاب والام وكذا الجد من قبل الام كافي للرجوع بعبارة الكثر
 ولا يوجب واجدا ووجدته (قوله الفقهاء) قد بد لانه لا تجب نفقة لموسر الزوجة (قوله ولو قادرين
 على الكسب) جزم به في الهداية فالمعتبر في ايجاب نفقة الوالدين مجرد الفقر قبل وظهر الرواية فتح ثم أبدى
 بكلام الحاكم الشهيد وقال وهذا جواب الرواية اهـ والحدس الاب بدافع فلو كان كل من الابن والاب
 كسوبا يجب أن يكتب الابن وينفق على الاب بجر عن الفقه أى يتفق عليه من قاضل كسبه على
 قول محمد كسز (قوله والقول الخ) أى لو ادعى الولد على الاب وأكذره الاب فالتقول له والبينة للابن بجر
 (قوله بالسوية بين الابن والبنت) هو ظاهر الرواية وهو الصحيح هداية وبه بقى خلاصة وهو الحق
 فتح وكذلك كان للفقهاء اثنان أحدهما فائق في الفنى والآخر عاكف نصا يافى عليه ماسوية خاتمة وعزاه
 في الذخيرة الى مبسوط محمد ثم نقل عن الحلواني قال مشايخنا هذا القول وانى اليسار نصا وتابيرا فلو فاحشا
 يجب التناوب فيها بجر قلت بى لو كان أحدهما كسوبا فقط وقتنا بما رجحه الزبلي والكمال من اعطاء
 قاضل كسبه فويل يلزمه هنا أيضا ثم يلزم الابن الفنى فقط تأمل وفي الذخيرة قضى بها عليهم ما فأنى أحدهما
 أن يعطى للاب ما عليه يؤمر الا بترك الكسب ثم يرجع على أخيه بخصه اهـ ولا يخفى ان هذا حيث لم يمكن الاخذ
 منه لفته أو عتوه والاكتفى بجره الآخر بجزء الاباء كما افاده المقدسى (قوله والمعتبر فيه القرب
 والجزئية لا الارث) أى الاصل في نفقة الوالدين والمولودين اقرب بعد الجزئية دون الميراث كذا في الفقه أى
 تعتبر أولا الجزئية أى جهة الولاد أصولا وأفرعوا وتقدم على غيرها من الرحم ثم يقدم فيها الاقرب فالأقرب
 ولا ينظر الى الارث فلوله أخ شقيق وبنت بنت النفقة عليها فقط للجزئية وان كان الوارث هو الاخ ولوله بنت
 وابن ابن فعلى البنت اقربهم في الجزئية وان اشتركا في الارث كافي الفقه وغيره قلت ويرد عليه قوله ام
 وجداد فعليهم ما التناوب اعتبارا للارث مع أن الام أقرب في الجزئية وكذا اقوالهم لوله ام وجداد وأخ شقيق
 فعلى الجدة عند الام مع أن الام أقرب أيضا وغير ذلك من المسائل واعلم أن مسائل هذا الباب ما يمتدح فيها
 اولو الالباب لما يتوهم فيها من الاضطراب وكثيرا ما رأيت من ضل فيها عن الصواب حيث
 لم يذكرها ولا يضابطانها ولا أصلا جماعا حتى وفقتني الله تعالى الى جمع رسالة فيها بمسائلها في النقول
 في نفقات القروع والاصول أعاني فيها المولى سبحانه على شئ لم أسبق اليه ولم يحرم أحد قبلي عليه
 باختراع ضابط كل مبنى على تقسيم عقل مأخوذ من كلامهم تعريحا وتلو جحا جامع القروعهم
 جمعا صحيحا بحيث لا يخرج عنه شاذ ولا يغير منها فاذ وبان ذلك أن نقول لا يحلوا اما أن
 يكون الموجود من قرابة الولاد شخص واحد أو أكثر والاول ظاهر وهو أنه تجب النفقة عليه عند استيفاء
 شروط الوجوب والثاني لا يحلوا اما أن يكونا أو فرعا فقط أو فرعا وحواشي أو فرعا وأصولا أو فرعا
 وأصولا وحواشي أو أصولا فقط أو أصولا وحواشي فهذه ستة اقسام وبقي قسم سابع نفقة الاقسام
 العقلة وهو الحواشي فقط نذكره بما لا اقسام وان لم يكن من قرابة الولادة (القسم الاول) القروع فقط
 والمعتبر فيهم القرب والجزئية أى القرب بعد الجزئية دون الميراث كما عرفت في ولدين لمسلم فقير ولوا أحدهما
 نصرانيا أو انى تجب نفقته عليه ماسوية ذخيرة للتساوى في القرب والجزئية وان اختلفا في الارث وفي انهن

(النفقة لاصوله) ولواب امه
 ذخيرة (القرواء) ولو قادرين على
 الكسب والقول المذكور اليسار
 والبينة لمعية (بالسوية) بين
 الابن والبنت وقيل كالارث وبه
 قال الشافعي (والمعتبر فيه القرب
 والجزئية)

مظله
 ضابط في حصر احكام نفقة
 النصول والقروع

باب في على الابن فقط القرب بدائع وكذا يجب في بنت وابن ابن على البنت فقط لقربها ذخيرة وبودع
 من ههنا أنه لا ترجح لابن ابن على بنت بنت وان كان هو الوارث لاستوائهما في القرب والجزئية وتقصير بعضهم
 بانه لا اعتبار للارث في الفروع والاولجب اثلاثا في ابن وبنت ولد الزم الابن النصر افع مع الابن المسلم ثم وبه
 يظهر ان قول الرملي في حاشية الجرائم على ابن الابن لرجحانه مخالف لكلامهم (القسم الثاني) الفروع
 مع الحوائش والمعتبر به ايضا القرب والجزئية دون الارث في بنت واخت يشقة على البنت فقط وان ورثت
 من ابيها و ذخيرة وتنفق الاخفت بتقديم الجزئية وفي ابن نصراني وأخ مسلم على الابن فقط وان كان الوارث
 هو الاخ ذخيرة أى لاختصاص الابن بالقرب والجزئية وفي ولد بنت واخت يشقة على ولد البنت وان لم يرث
 ذخيرة أى لاختصاصه بالجزئية وان استويا في القرب لادلا كل منهما بواحدة والمراد بالحوائش هنالك من ليس
 من عودا نسب أى ليس اصلا ولا فاعده دخل فيه ما في الذخيرة له بنت ومولى عتاقة فعلى البنت فقط وان
 ورثنا أى لاختصاصها بالجزئية (القسم الثالث) الفروع مع اصول والمعتبر به القرب الجزئية فان لم يوجد
 اعتبر الترجيح فان لم يوجد اعتبر الارث في أب وابن يجب على الابن لترجيحه بانه مالك لا ذخيرة وبدائع أى
 وان استويا في قري الجزئية ومثله أم وابن لأم والموت ولا يشارك الولد في نفقة أبويه أحد قال في البحر لهما
 تأويل في مال الولد بالنص ولانه اقرب الناس اليهما اه فليس ذلك نكاحا بالاب كقضية جمل الام كذلك
 وفي جد وابن ابن على قدر المرات اساسا للتساوي في القرب وكذا في الارث وعدم المرجح من وجه آخر بدائع
 وظاهره انه لوله أب وابن ابن ابنت بنت فعلى الاب لانه اقرب في الجزئية فأتى التداوى ووجد القرب المرجح
 وهو داخل تحت الاصل المار عن الذخيرة والبدائع وكذا تحت قول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده احد
 (القسم الرابع) الفروع مع اصول والحوائش وحكمه كاثبات لماعلت من سقوط الحوائش بالفروع
 لترجيحهم بالقرب والجزئية فكانت له لم يوجد سوى الفروع والاصول وهو القسم الثالث بعينه (القسم الخامس)
 الاصول فقط فان كان معهم أب فالنفقة عليه فقط لقول المتون لا يشارك الاب في نفقة ولده أحد والاقاما
 أن يكون بعضهم وارثا وبعضهم غير وارث أو كلهم وارثين في الاول يعتبر اقرب جزئية لما في النفقة له أم و جد
 لا تم فعلى الام أى لقربها ويظهر منه ان أم الاب كآبى الام وفي حاشية الرملي اذا اجتمع اجداد و جدات فعلى
 الاقرب ولو لم يولد به الاخر اه فان تساوا وفي القرب فالمشهور من كلامهم ترجع الوارث بل هو صريح قول
 البدائع في قرابة الولادة اذا لم يوجد الترجيح اعتبر الارث اه وعليه في جد لام وجد لاب يجب على الجد
 لاب فقط اعتبار الارث وفي الثاني اعنى لو كان كل الاصول وارثين فكل ارث في أم وجد لاب يجب
 عليهما اثلاثا في ظاهر الرواية حاشية وغيرها (القسم السادس) الاصول مع الحوائش فان كان احد
 الصنفين ذكرا وارثا اعتبر الاصول وحدهم ترجيحاً للجزئية ولا مشاركة في الارث حتى يعتبر فيقدم الاصل
 سواء كان هو الوارث أو كان الوارث الاخر مثال الاول ما في الخاتمة لوله جد لاب وأخ يشقة فعلى الجد
 اه ونسأل الثاني ما في النفقة لوله جد لام وعم فعلى الجد اه أي لترجيحه في المثالين بالأمومة مع عدم
 الاشتراك في الارث لانه هو الارث في الاول والوارث هو في الثاني وان كان كل من الصنفين اعنى الاصول
 والحوائش وارثا اعتبر الارث في أم وأخ عصبى أو ابن أخ كذلك على الام الثلث وعلى العصبية
 الثلثان بدائع ثم اذا تعدد الاصول في هذا القسم تنظر اليهم وتعرفهم ما اعتبر في القسم الخامس مثلا
 لو وجد في المثال الاول المار عن الخاتمة جد لام مع الجد لاب تقدم عليه الجد لاب لترجيح بالارث مع تساويهما
 في الجزئية ولو وجد في المثال الثاني المار عن النفقة أم مع الجد لام تقدم عليه لترجيحها بالارث والقرب
 وبهذا فقط الاشكال الذي سنذكره عن النفقة كما ستعرفه وكذلك لو وجد في الامثلة الاخرى مع الام جد
 لا تقدم عليها لمناقض ولو وجد معها جد لاب بأن كان للفقير أم وجد لاب وأخ عصبى أو ابن أخ أو عم كانت
 النفقة على الجد وحده كما صرح به في الخاتمة ووجه ذلك أن الجد يجب الاخ وابنه والعلم لترجيحه عند منزلة الاب
 وحيث تحققت تنزله منزلة الاب صار كالو كان الاب هو ودا حقيقة واذا كان الاب موجودا حقيقة لا يشاركه
 الا أم في وجوب النفقة فكذلك اذا كان موجودا حكمه كغيره على الجد فقط بخلاف ما لو كان للفقير أم وجد لاب
 قط فان الجد لم ينزل منزلة الاب فلذا وجبت النفقة عليهما اثلاثا في ظاهر الرواية كما مر (القسم السابع)

المواثيق فقط باعتبار فيه الارث بعد كونه دارهم محرم وتقريره واضح في كلامهم كسأيت في ثم هذا كله اذا كان
 جميع الميراث ودين موسرين فلو كان فيهم معسر فتارة ينزل المعسر منزلة الميت وتجب النفقة على غيره وتارة ينزل
 منزلة ائمة وتجب على غيره بعده بقدر حصصهم من الارث وسأيت في بانه ايضا فهذا خلاصه ما اختلفت عليه تلك
 الرسالة * التافه للجهالة * فعرض عليه بالنواجز * ولكن له أرغب آخذ * وان أردت الزيادة على ذلك فارجع
 اليها * وعول عليها * فانها فريدة في بابها * نافعة لطلابها * وحسن من يحضر فضل الله تعالى * فله في كل وقت
 ألف حديث أو لى * (قوله النفقة على البنت أو بنتها) انه لو شرط مرتبة في الأول النفقة على البنت وحدها
 للترتب وفي الثاني على بنتها للجزئية ومثله ابن نصران وأخ مسلم وان كان الوارث هو الاخ كما قدمناه (قوله
 لانه لا يعتبر الارث) عند لقوله النفقة على البنت أو بنتها (قوله الا اذا استويا) أى في القرب والجزئية
 ففي هذا المثال يجب للعقرب على جده سدس النفقة وعلى ابنه باقية فان هذا القبر لو مات برثان منه كذلك
 وقوله الاربع استثناء من هذا الاستثناء أى عند التساوى يعتبر الارث الا اذا ترجح أحد المتساويين فعلى
 من معه رجحان فجب على ابنه دين أبيه مع استوائهما في القرب ويرد على هذا ما لو كان له ابن وبنت فانهما
 استويا في القرب والجزئية مع عدم الميراث والنفقة عليه ما بالسوية وكذا لو له ابن نصراني وابن مسلم مع أن المسلم
 ترجح بكونه هو الوارث فيعين جل قولهم واعتبر فيه القرب والجزئية لا الارث على ما اذا كان الواجب عليه
 النفقة فروعا عاقل وفروعا وحواشي وهو القسم الأول والثاني من الاقسام السبعة المارة بما بقية الاقسام
 فعتبر فيها الارث على التفصيل المار فيها ثم اعلم أن قوله واعتبر فيه الخ الصغير فيه راجع الى ما قبله من نفقة
 الفروع والاصول على ما قدمنا من الفتح ومثله في الذخيرة والبحر وان كان الاصول ارجح الى نفقة
 الاصول فقط أى نفقة الواجبة على الفروع لما علمت من ان عدم اعتبار الارث على اطلاقه خاص بهم
 لكن الشارح تابع صاحب الفتح في ارجاعه الصغير الى النوعين فلذا اورد مسائل من كل منهما بعضا
 الاصول الواجبة على الفروع وبعضها من غيرها فافهم (قوله ترجمه بانه وما لك لا ينكح
 الحديث الذي رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم جماعة من الصحابة كافي الفتح وهو مؤول للقطع بأن
 السدس من ولدهم وجود ولد الولد فلو كان الكل لم يكن له غيره شئ معه قال الحق وينبغي
 وابن ابن وجوب النفقة على ابن الابن لهذا الميراث فانهم جعلوه مطردا في جميع الاصول مع الفروع وبما
 مسائل منها أن الحد اذا دعى ولدا أمة ابن ابنه عند فقد الابن حجت دعواه وتلكها بالقيمة كما هو الحكم في
 لهذا الحديث فأتى اه (قوله فكارتهما) أى الاثنان لان كلامهما وارث فلا يرجح أحدهما على الآخر
 كما ترى في القسم الخامس (قوله فني أي الام) أى لكونها أقرب من غيرها كانت كان أحدهما وارثا والاخر
 غير وارث كما ترى (قوله فني أي الام) لان الجزئية تقدم على غيرها عند عدم المشاركة في الارث (قوله
 واستشكله في الميراث) أصل الاشكال له صاحب الفتنه وجهه أن رحوها في ام وعم كارتب ما نص عليه
 محمد في الكتاب فيقتضي جعل ام غزلة الام وفي المسألة التي قبلها جعل أبو الام تقدم على ام فيلزم أن تقدم
 أيضا على الأم لتساويها في الميراث فيشكل جعل النفقة على الأم في مسألة أم وأبى أم بل انظار جعلها على أي الأم
 لتقدمه عليها وجعلها على الأم يقتضي تقدمها على أبيها ويلزم منه تقدمها على الأم لان أمها متقدم عليه
 فكيف تكون عليها كارتبما أذاه * وحاصله أن هذه المسائل الثلاثة متناقضة وأقول لانتفاء
 فيها أصلا لما علمت من أن الارث انما لا يتبر في نفقة الاصول الواجبة على الفروع اما في غيرها من نفقة
 الفروع وذوى الرحم فله اعتبار فيها على التفصيل الذي قررناه في الضابط وحديث فهاذا في المسألة
 الاولى من تقديم الأم على أبيها لكونها اقرب في الجزئية مع عدم المشاركة في الارث وبذلك أجاب الخبير الرمي
 أيضا في دفع الاشكال وافي المسألة الثانية من تقديم أبي الأم على الأم لاختصاصه بالجزئية مع عدم
 المشاركة في الارث أبنا وما ذكر في المسألة الثالثة من كونها على قدر الارث لوجود المشاركة في الارث لما قلنا
 من اعتبار الميراث في غير نفقة الاصول بحيث وجهته بالمشاركة في الارث باعتبار قدر الميراث فتدبر أن جهة
 التقديم في إيجاب النفقة أو المشاركة فيما يختلف في المسائل الثلاث فلا تناقض فيها أصلا فافهم والله اعلم
 (قوله قال الخ) أى صاحب البحر وقد نقله أيضا عن الفتنه حيث قل فيها ويتنزع من هذه الوجهة فخرج

قوله بنت وابن ابن وبنت بنت وأخ
 النفقة على البنت أو بنتها لانه
 (لا يعتبر الارث) الا اذا استويا
 بكذا وابن ابن فكارتهما الاربع
 كواله ولد (ف على ولده ترجمه
 بانه وما لك لا ينكح) وفي الخاتمة
 له ام وابو أبى فكارتهما وفي الفتنه
 له ام وابو أم فعلى الام ولوله عم
 وابو أم فعلى أبي الام واستشكله
 في البحر بقولهم له ام وعم
 فكارتهما قال ولوله أم وعم واب
 أم هل يلزم الام فقط أم كالارث
 احتفال

المعجل الجواب فيه وهو اذا كان له أم وعم وأب وأم مرسون ففضل أن يحب على الام لا بخير لأن أبا الام
لما كان أولى من العم والام أولى من أبيها كانت الام أولى من العم لكن يترك جواب الكتاب ويحتمل أن تكون
على الام والعم أثلاثا اه قلت ووجه الاحتمال الثاني انه لما نص في مسألة الكتاب على مرسون على الام والعم
كما ثبت على أي أثلاثا علم أن الاعتبار الارث هنا فنخذ بسقط أبو الام في هذه المسألة المشككة وهو الصواب
بوجه أعجب الخبر المثل أيضا فقال ان الظاهر من فروعه أن الاقربة أنما تقدم اذا لم يكونوا وارثين كلهم فاما
اذا كانوا كذلك فلا كلام والهم والجد لقولهم بقدر الارث اه وذلك أجاب أيضا شيخ مشايخنا
ألسنا نحن وفيه عصره شيخ مشايخنا من ادعى الترتيب وهو الموافق لما قدمناه في المضابط في قسم اجتماع
الاصول مع الحواشي وقد بينا على سقوط الاشكال هناك فافهم (قوله محجب أيضا الخ) شروع في نفقة
قربة غير الولاد ووجوبها لا يثبت الا بالقضاء أو الرضا حتى لو طهر فجدهم بجس حقه قبل القضاء أو الرضا
ليس له الاخذ بخلاف الزوجة والوالد والابوين فان لهم الاخذ قبل ذلك كما مر كذا في الذخيرة وغيرها واعترض
بأن القاضي غير مشرع بل الوجوب ثابت بقوله تعالى وعلى الوارث من تركته ما ترك من بعدك وانما القاضي
المحكم فيها الاختلاف المجتهد بخلاف الزوجية والولاد واعترض بأن الخلافات يعمل فيها دون القضاء
واجيب بانه اذا قرى قول المخالف روى خلافه واستعين بالحكم كالرجوع في الهبة وخيار البلوغ
واجيب أيضا بأن الوجوب ثابت قبل الحكم وانما يتوقف عليه وجوب الاداء فقد يجب الشيء ولا يجب
أداؤه كدين على معسر واعترض بأنه لو ثبت الوجوب لم يلزم أخذ القرب بمناظر من جنس حقه واجيب
بمنع الزوم لوقوع الشبهة بالاختلاف في باب الحرمة فتركت منزلة القين خصوصا في الاموال والقضاء ترتفع
الشبهة وله نظائر كثيرة وبسط ذلك في البحر وفيما علمنا مصلحه (قوله لكل ذي رحم محرم) خرج بالاول
الاخر رضاعا والثاني ابن العم والابن من كون الحرمة بجهة القرابة فخرج ابن العم اذا كان أخا من الرضاع
فلا نفقة له كذا في شرح الطحاوي وأطلق فيجب عليه النفقة فثقل الصغير الغني والصغيرة الغنية
فيؤمر الوصي بدفع نفقة قريبها المحرم بشرطه كذا في أئمة الواسائل بحر ثم ان قول المصنف ولكل معطوف
على قوله لاوله أي اصول المورث فاد اشترط اليه ما رغب فيجب عليه النفقة هنا أيضا لانجب على قربة
اللزوجة والوالد الصغير كما في كذا في المسائل وفي تفسير الباري باختلاف المائر (قوله مطلقا) قيد لا في
أي سواء كانت باغية أو صغيرة صحيحة أو زانية كما أفاده بقوله ولو كانت الخ والمراد بالصحبة القادرة على
الكسب لكن لو كانت مكنته بالفعل كالتأليه والمغسلة لا نفقة لها كما مر (قوله أو كان الذكر باغيا)
لا يصح دخوله تحت المبالغة بعد تنقيده بقوله صغير فكان على المصنف أن يقول أو باغ عاقر بالجر عطفاء على
صغير (قوله لكن عاقر) الاولى استأطال لكن لأن العطف بها يشترط تقدم نفي أو نهج ط (قوله كعمي
الخ) أفاد أن المراد الزمانة المعاهة كما في القاموس وفي الدر المنثور أن الزمانة تكون في ستة العمى وفقد
اليدن أو الرجلين أو اليد والرجل من جانب والخرس والفلج اه فان قلت ان من ذكره قد يكسب فلا داعي
يشترط له العمل بالاول وبالقطع على دين الغيب برجليه أو الحراسة وكذا الاخرس قلنا
ان اكتب بذلك واستغنى عن الاتفاق فلا وجوب والا فلا يكفل لأن هذه الاعذار تنع عن الكسب عادة
فلا يكفل به (قوله ومعه) بالتحرير نقصان المعجل (قوله لحرفة) كذا في بعض النسخ بالخاء والقاء
وفي المغرب الحرفة بالكسر اسم من الاحتراف الا كساب ولا يلحق أنه لا يناسب هنا فالصواب ما في بعض النسخ
نخرقه بالخاء المهجة والقاف وآخره ضمير الغيبة وهي عدم معرفة عمل اليد نخرق خرقا من باب قرب فهو خرق
مصباح وفي الاخبار لان شرط وجوب نفقة الصغير العجز عن الكسب حقيقة كالزمن والاعى ونحوهما
أو معي كن به خرق ونحوه اه (قوله أو لكونه من ذوى البيوتات) أي من أهل الشرف قال في المغرب
البيوتات جمع بيوت جمع بيت ويخص بالاشراف وعبارة النسخ وكذا ان كان من أبناء الكرام لا يحدد من
يستأجره وعبارة الزبلي أو يكون من أعيان الناس يلقبه العار بالكسب واعترضه الرحي بأن كسب
الحلال فريضة وأن علم السيد العرب كان يؤخر نفسه لليهود كل دلو يترعه من البئر بتره واليه يتي به أن يبيع
بالنفاق فحل أو أبا وقعه بالسوق فردوه ونرض له من يته المال ما يكتفيه وأهله وقال سأستجير للمسلمين

مطلد
في نفقة قربة غير الولاد من الرحم
المحرم

(و) يجب أيضا (لكل ذي رحم
محرم صغير أو ابني) مطلقا (ولو)
كانت الانثى (بالغة) صحيحة (أو)
كان الذكر (بالغا) لكن (عاقرا)
عن الكسب (بغير زمانة) كعمي
وعنه ولم يزد في التقي والخيار
أو لا يحسن الكسب لحرفة
أو لكونه من ذوى البيوتات

في ما لهم حتى اعوذتهم عما انتفت على نفسي وعيالي اه وأي فضل ليوت تحبل أهلها أن تكون كلاء لهم
الناس اه لمخاضا قلت لا ينبغي أن نكث لم يكن عارا في زمن الصحابة بل يقدونه فخرا يخلاف من بعدهم ألا ترى
أننا لا نقبل بل من دونه في زماننا لو فعل كذلك لسقط من أعين رعيته فضلا عن أعدائه وقد ابت الشارح
لولى المرافعة في التكاح لدفع العاد عنه في كذا كان الصك عاراله كالجوارح ابنا أو أملا لا ميرا أو لقاض
انقضاء مثلا تجب له النفقة عليه بشرطها (قوله أو طالب عثم) أي إذا كان به رشد ومرا الكلام عليه
(قوله حال من المجموع) أي من صغير أو ثني وبالغ قال ط والذولي جعله حلالا من ذي رحم محرم لهم موممه
الحكل وفي نسخة فقراء (قوله بحيث تحل له الصدقة) كذا في مرقى البدائع وذلك بأن لا يملك نصا بانيا أو غير
نام زائدا عن حواشيها الأصلية والتاخر أن المراد به ما كان من غير جنس النفقة أو لو كان كذلك دون نصاب من
طعام أو نفقة وتحل له الصدقة ولا تجب له النفقة فيما يظهر لانهما ماله كفاية وما دام عنده ما يكفيه من ذلك
لا يلزم غيره كفايته تأمل (قوله ولوله) نزل وخادم) أي وهو يحتاج اليه ما هذا أعان في الوالد والدين والمولودين
وذوي الأرحام كما صرح به في الذخيرة وفيها لو كان يكفيه بعض المنزل أمر يبيع بعضه وانفاسه على نفسه وكذا
لو كانت له دابة بنفسه بزم بشرائه الأدنى واتفاق الفضل اه ومثله في شرح أدب القضاء ومتاع البيت المحتاج
اليه مثل المنزل والدابة كذا في شرح أدب البيت اه وهل مثله جهاز المرأة فقهنا في الزكاة خلافا في أنها هل
تحرر عليها الصدقة بسببه فراجعوه هل تجب نفقة الخادم ههنا مقتضى ما في البدائع نعم قاله فانه لو وكل من وجبت
عليه نفقة غيره يجب عليه المأكل والملبس والسكن والرضاع إن كان رضيعا لأن وجودها للكفاية ولا كفاية تتعلق
بهذه الأشياء وان كان له خادم يحتاج الى خدمته يفرض له أيضا لأن ذلك من جلة الكفاية اه واحتياجه
الى خدمته بأن يكون به علة كما قد مناه في خادم الأب وكذا لو كان من أهل البيوت لا يتعامل على خدمة نفسه
سيده تأمل (قوله بقدر الارث) أي تجب نفقة الحرم الفقير على من يرثونه إذا مات بقدر أرثهم منه
(قوله وعلى الوارث مثل ذلك) أي مثل الرزق والكسوة التي وجبت على المولود فأناط الله تعالى النفقة
باسم الوارث فوجب التقدير بالارث ط (قوله ولذا) أي لثلاثة الشريعة حيث عرفت بها على المفيدة للارثام
ط ويوجد في بعض النسخ بين قوله ولذا وقوله لا يجر عليه ما ضمه بخلاف ما اراد الجرح هنا هو الحبس أو غيره
وقد ذكرنا في القضاء حصة النفقة للولد ومفاده عدم الحبس لغريم قتل وكان المناسب ذكر هذا بعد قوله
يجبر عليه ثم لا ينبغي أنه إذا حبس الأب بغيره بالاولى لأن الأب لا يجبر في دين ولده سوى النفقة على أن المذكور
في القضاء أنه يجبر للنفقة القريب والزوجة وأما ما سيذكره من السيدات من أن الممتنع من نفقة القريب
يضرب ولا يجبر فهو خطأ في النقل كما ستعرفه قبل قوله ولعله (قوله يجبر عليه) أي على الاتفاق وقتضا
عن البر أن له لوالأب أو أعمام ولا يدفع شيئا لأبواب بل يدفعها اليه (قوله أي فقير) مقيد أيضا بالعاجز
عن الكسب إن كان ذكرا بالغاً ولو صغيراً أو أثنى فجوز الفقر كاف كما مر (قوله له أخوات متزفات) أي
أخت شقيقة وأخت لاب وأخت لأم (قوله أخماس) ثلاثة أخماس على الشقيقة وخمس على الأخت لآب
وخمس على الأخت لأم لأنهن لو ورثنه كانت المسألة من ستة ثلاثة للاولى وسهم للثانية وسهم للثالثة وسهم لرب
عليهن فقير المسألة رتبة من خمسة اه ح وكذلك تبقى النفقة أخماسا عند عدم الرزبان كان معهن ابن عم
إذا لافقة عليه لانه غير محرم فلو كان بدنه عم عسي فقير اما (قوله ولواخوة متزفات) أي ولو كان الورثة
أخوة متزفات (قوله فسدما) أي النفقة على الأخ لأم والباقي على الشقيق يسقط الأخ لاب بالشقيق
في الارث ح (قوله كارهه) مصدر مضاعف له أي كارههم إياه (قوله وكذا) أي الحكم كذلك لو كان
معهن أي مع الأخوات أو معهن أي مع الأخوة (قوله ابن معمر) أي صغيراً أو كبيراً عجز كافي الذخيرة
أذلو كان صحيحاً أمر بالكسب لينفق على نفسه وعلى أبيه على رواية محمد التي رجحها الزيلعي والكمال
وفي الذخيرة أن نفقة ذلك الابن على عمه الشقيقة في الاولى وعمه الشقيق في الثانية لأن الاب المعسر كملت
فيكون ارث الابن لعمه أو عمته المذكورين فقط فكذا انتفت (قوله لصبر وارثه) أي ويقضى عليهم
بالنفقة مما لم يجعل الابن كالمعوم لا نصير الأخوة والأخوات ورثة فيعذر بإيجاب النفقة عليهم ط (قوله
نفقة الاب على الأشقاء) أي على الأخت الشقيقة في المسألة الاولى وعلى الأخ الشقيق في الثانية نأط القلي الجمع

أو طالب علم (فقيراً) حال من
المجموع بحيث تحل له الصدقة
ولوله منزل وخادم على الصواب
بدائع (بقدر الارث) لقوله تعالى
وعلى الوارث مثل ذلك (و) لذا
يجبر عليه ثم فرع على اعتبار
الارث بقوله (نفقة من) أي فقير
(له أخوات متزفات) موسرات
(عاجز) (أخماس) وواخوة متزفات
فسدما على الأخ لأم والباقي
على الشقيق (كارهه) وكذا لو
كان معهن أو معهم ابن معسر
لانه يجعل كالمعوم لا نصير وارثه
ولو كان مكانه بنت فنفقة الاب
على الأشقاء فقط لا يرثهم معها

على ما فوق الواحد وقوله لا يرثهم أي الاستثناء معها أي مع البنت فلا تجعل البنت كالميت لأنها لا تخرج من كل الميراث
 وأما جعل البنت كالميت من يجوز لكل الميراث لينظر إلى من يرث بعده فوجب النفقة عليه ففي مسأله من يتجبر
 على كل الأسرة أو الأخوات وهذا على الاشتقاء فقط لا يقطع الاخوان أو الأخوات لأب أو لأم **(قوله)** وعند
 التعذر أي تعذر المعسرين والموسرين والأولى وعند الاجتماع وفي النهاية وغيرها أفضل أنه إذا اجتمع
 في قرابة من تجب له النفقة معسر وموسر فخطرا إلى المعسر فإن كان يثمنه كل الميراث يجعل كالمعسر ثم ينظر إلى
 ورتبة من تجب له النفقة فتجعل النفقة عليهم في قدره وارثهم وإن كان المعسر لا يثمنه وكل الميراث تقسم النفقة
 عليه وعلى من يرث معه فغير المعسر لا يظهر قدر ما يجيبه في الموسرين ثم يجعل على كل النفقة على الموسرين
 على اعتبار ذلك اهـ **(قوله كذا ثم)** أي كغير فقير أو كبير من فقير له أم ألع **(قوله)** فالنفقة عليهم
 أرباعا لأن النصف في الأرض للثقة والسدس للأمة والسدس لاب والسدس للاخت لا تم فكان
 نصيب الثقة والأمة أربعة فربع النفقة على الأمة وثلاثة باعها على الثقة اهـ ح ولجعل المعسر
 كالمعسر أصلا كانت النفقة على الأمة والثقة الخاسمات لا الخاس على الثقة والحيثان على الأمة
 اعتبارا بالميراث خاتمة وفيها ولو كان للغير مائة معسرة ولا شاة أخوات متفرقات موسرات فالنفقة على الخاتمة
 لأب وأم لأن الأم تخرج من كل الميراث فجعل كالمعسر وأما بقية الأمة ففي أخواتها الخاسمات على الثقة ثلاثة
 أخماس وعلى الاخت لأب خمس وعلى الاخت لأم خمس اهـ وعام ذلك في رسالتنا تحرير القول **(قوله)**
 إذا لم يتحقق الخ حاصلة أن ثقة الواث في الآية غير مارة فانه من قام به الارث بالفعل وهذا لا يتحقق إلا
 بعد موت من تجب له النفقة ولا نفقة بعد الموت فكان المراد من ثبت للميراث في **(قوله)** ولأستوفي في الحرمة
 الخ أي وفي أهلية الارث ذخيرة قال في التبع والحاصل أن قوله أهلية الميراث لا حرازة فيها إذا كان
 الخريزا لميراث غير محرم ومعه محرم أما إذا ثبت محرمية كلهم وبعضهم لا يخرج الميراث في الحال **(قوله)** أما مال
 والماله إذا اجتمع فانه يفتقر إلى الميراث في الحال فيجب على الم والم وإذا اتفقت في الحرمة والارث في الحال
 وكان بعضهم فقيرا جعل كالمعسر وموجب على الباقيين على قدر ارثهم كان ليس معهم غيرهم اهـ وفي الذخيرة
 لوله عروة وخاتمة موسرون فالنفقة على الم فلو أتم معسراته على العمة والخاتمة إلا ما كان لهما **(قوله)**
 وفي الفتنة الخ مكر مع ما قدمه في الفروع عن الوقعات **(قوله)** وفي السراج الخ مكرز أن يسمع ما قدمه
 قبل قوله قضى نفقة الاعسار وأما ما قدمه في جعل الفروع من أن الرجوع انما يثبت للأمة فقط على الأب دون
 غيرها فلا مرد أمأ فلا نفقة خلاف المصدق كآثرانه ذلك وأما ما ينافي الرجوع هنا على الزوج لا على الأب
 فافهم **(قوله)** على من رجه كابل أي بأن يكون محرما أيضا **(قوله)** ولذا أي لا يشترط كونه رسما محرما
 وهو الرحم الكامل **(قوله)** قولهم أي في مسألة الخال وابن عم **(قوله)** فيه هل الخ ع. عبارة الله سبحانه
 فيه نوع مخالفة لكلام القوم اهـ فبين الشارح المخالفة بقوله لأنه ليس بمحرم الخ وأنت خير بأنه غير مخالف
 لكلامهم أصلا بل هو مقترله ومؤيد فأن مسألة الخال وابن عم مذكورة في ميثاق المذهب ومن رجه فصرحوا
 بوجوب النفقة فيها على الخال **(قوله)** يكون رجه كاملا كما اشتهر طواوان كان الميراث كله لا ير الم لكن رجه
 ناقصا ونحو هذا المثال على شيء آخر أيضا وعنوان المعتبر أهلية الارث لا الارث حقيقة كما ترى أين جاءت
 المخالفة لكلامهم وأوهى من هذا ما نقله الله سبحانه في عن بعضهم من أن الأولى التثنية بخال وعم لأنه خطأ
 محض كالأختي أن أراد أن التثنية على الخال وإن أراد أنها على الم فلا فائدة في ذكر الخال ولم يبق إلا أهلية
 الارث مثال فافهم **(قوله)** مع الاختلاف في ذلك أي كالنكح والارث فلا يجب على أحد هذا الاتفاق
 على الآخر وفيه اشعار بأن نفقة السبي على المولى السبي كما اشير إليه في التكميل فهدت والمراد
 بالسبي المنفل بخلاف الساب القاذف فانه مذبذب يقتل أن ثبت عليه ذلك فان لم يثبت له نساخلا في إقامة الحدود
 فإظهار عدم الوجوب لأن مدارة نفقة الرحم المحرم على أهلية الارث ولا وارث بين مسلم ومسلم ثم لو كان يجحد
 ذلك ولا يثبت يعامل بالظاهر وإن شجر حاله بخلافه الله سبحانه أعلم **(قوله)** لا لزوجة الخ لأن نفقة
 الزوجة جزء الاحسان وهو لا يعلل بالحد المدة ونفقة الاصول والفروع الجزئية وجزء المرفوع من نفسه فكما
 لا تمتنع نفقة نفسه بكثره لا تمتنع نفقة غيره لانهم إذا كانوا جرحيين لا تجب نفقة لهم على المسلم وإن كانوا مسلمين

وعند التعذر بمسيرة المعسر
 احياء فيما يلزم الموسرين ثم يلزمهم
 الصل كذا أم وأخوات
 متفرقات والأمة والثقة موسرات
 فالنفقة عليهم أرباعا (والمتبر
 فيه أي الرحم المحرم) أهلية
 الارث لا حقيقة (أذا لم يتحقق
 الا بعد الموت فنفقة من له خال
 وابن عم على الخال لأنه محرم ولو
 استويا في الحرمة كم وخال
 رجع الوارث إلى المالم يكن
 معسرا فجعل كالميت وفي الفتنة
 يجبر الأبعد إذا غاب الأقرب
 وفي السراج معسره زوجة
 وزوجته أم موسر جبر أخوها
 على نفقتها ويرجع به على الزوج
 إذا أسير انتهى وفيه النفقة
 انما هي على من رجه كامل ولذا
 قال الله سبحانه في قوله ومن الم
 فيه نظر لأنه ليس بمحرم والكلام
 في ذي الرحم المحرم فافهم (ولا
 نفقة) واجبة (مع الاختلاف)
 في الازواج والاصول والفروع
 علوا وسفلا (الذين) لا الحريين
 ولومستأمنين

لا يثبتان البر حتى من يقاقلان الدين كما في الهداية (قوله لا تقطع الارث) تعليل لقوله ولا تقطع
 مع الاختلاف في بناء لقوله لا الحريين فان العلة فيهم عدم التوارث كالتصريف في كافي الحاكم فقد اخرج التعليل
 ليكون السائلين فانهم (قوله لا ولاية التصرف) فيه نظر وعبرة الهداية وغيرها لان للاب ولاية الحفظ
 في مال الغائب الا ترى ان الوصي ذلك غالب اولى لو فوشتقته اه قال في الفتح واذ اجاز بيعه صار الحاصل
 عنده الثمن وهو جنس حقه في اخذه بخلاف العقار لانه محسن بنفسه فلا يحتاج الى الحفظ بالبيع اه وحاصله ان
 المنقول مما يحسب هلاكه فلا يبيع حفظه وبعد بيعه يصير امن من جنس حقه فيه الاتفاق منه فلا يقال انه
 انما يكون حفظا اذ لم يتحقق شئ من نفس البيع - حفظ فلا ينافي تعلق حقه في الثمن بعد البيع فانهم نعم
 استشكل الزبلي انه اذا كان البيع من باب الحفظ وله ذللا فما المنافع منه لاجل دين آخر قال في البحر
 وأجاب عنه في غاية البيان بان النفقة واجبة قبل القضاء والقضاء فيها اعانة لا قضاء على الغائب بخلاف سائر
 الديون اه تأمل ثم انما ذكرها قول الامام رهو الاستحسان وعندهما هو القياس ان المنقول كالعتاد
 لا تقطع ولاية الاب بالبلوغ والجدد = الاب لم اهر (قوله لا الام) ذكر في الاضحية جواز بيع
 الابوين فيعتل ان هذاري في ان الام كالأب ويحمل ان المراد ان الاب هو الذي تولى البيع وينفق عليه
 وعليها ما يبيعها بنفسه فعدم ولاية الحفظ كافي للفتح وغيره فافاد جميع الثاني وفي الذخيرة انه الغاهر
 ومنه في النهر عن الدراية وفي التهستاني عن الخلاصة ان ظاهر الرواية ان الام لا يبيع (قوله ولا يبيعه اقراره)
 وكذا انبه كما في التهستاني عن شرح الطحاوي (قوله يبيع عتاده صغير ويحجون) تفرع على قوله
 لاعقاره الرابع الى الابن الكبير وزاد المحجئون لانه في حكم الصغير (قوله ولزوجته وأطفاله) المتبادر
 من كلامه ان الصغير راجع للاب كصغيره وعبرة النهر ولم يقل لفتته لما مر من انه ينفق على الام ايضا من الثمن
 وينبغي ان تكون الزوجة وأولاده الصغار كذلك اه والمتبادر منها ان المراد زوجة الغائب وأولاده لان
 المراد من الام اتمه ايضا (قوله بتدريجه) قال في النهر وفي قوله للنفقة ايماء الى انه لا يجوز له بيع زيادة
 على قدر حاجته فيها كذا في شرح الطحاوي اه وعزاه في الجرائع غاية البيان قلت وهذا مخالف لبحث النهر
 الا ان يحمل على ما اذا لم يكن غيره ويؤيده انه ينفق على ام الغائب ايضا كما علمته (قوله ولا في دينه) أي
 للاب على الابن الغائب (قوله لمخالفة الخ) أشار الى ما مر من اشكال الزبلي وجوابه (قوله لا ديانة)
 فلو مات الغائب حل له أن يحلف لورثته أنهم ليس لهم عليه حق لانه لم يرد بذلك غير الاصلاح بحر عن الفتح
 (قوله كديونه) أي فانه اذا اتفق على من ذكرهما عليه يضمن معنى انه لا يبرأ فضاء ويبرأ ديانة رحتى (قوله
 وزوجته وأطفاله) أشار الى ان ذكرا الابوين غير قيد كباية عليه في البحر وفي النهر انما خص الابوين بدينهم
 الزوجة والأولاد بالاولى (قوله ان كان) أي ان وجدتم فاض شرعي وهو من لم يأخذ القضاء الرشوة
 ولم يطلب رشوة على الاذن والافهوك = العدم رحتى (قوله استحسانا) لا لم يرد به الاصلاح ذخيرة
 وفيها وكذا قالوا في مسافرين انهم على أحدهما أو مات فأنفق الا سخر عليه من ماله وفي عديم ما دون مات مولا
 فأنفق في الطريق وفي مسجد بلامتول له أو قاف أنفق عليه منها بعض أهل الحجة لا يضمن استحسانا فبما يتبد
 وبين الله تعالى وحكي عن محمد مات تلذله فباع كلبه وأنفق ثمن تجهيزه فقبل انه لم يوص بذلك فلا يجزئ قوله
 تعالى والله يعلم المفسد من المصلح بما كان على قياس هذا لا يضمن ديانة استحسانا ما في الحكم فيضمن
 وكذا يعرف الوصي دينا على الميت ففضاء لا يأثم وكذا الوما رب الودعة وعليه مثلهما دين لا سخر لم يقضه
 فضاء المودع ومثله المديون لو مات دأته وعليه دين لا سخر مثله لم يقضه فضاء المديون وكذا الوارث الكبير
 لو أنفق على صغيره ولو اوصى له فهو محسن ديانة متطوع حكم اه مهضم البحر لكن ذكر في التاتارخانية
 في المسألة الأخيرة انه ان كان طعاما ينفق سواء كان الصغير في حجره أولا وان كان دراهم يملك شراء الطعام
 لو كان وان كان شيئا يحتاج الى بيعه لا يملك الا ان كان وصيا (قوله كالارجوع) أي للمودع على الاب بما
 أنفق عليه اذا ضمنه الغائب لان المودع ملك المدفوع فكلما متبرعا بملك نفسه قال في البحر ومطهره
 أنه لا فرق بين ان ينفق عليهم أو يدفع اليهم في وجوب الضمان وعدم الرجوع عليهم لوجود انفعاله فيهما وبطوره
 لا ضمان لم اجاز المالك لان الاجازة ابرامه ولا نها كالو = السابعة اه (قوله وكالواخصر رته الخ)

لا تقطع الارث (بيع الاب)

لان له ولاية التصرف (لا الام)

ولا يبيعه اقراره ولا الفاني اجماعا

(عرض انبه) الكبير الغائب

لا الحاضر اجماعا (لا عقاره)

نبيع به ارضه ويحجون اتفاقا

لانه ذله ولزوجته وأطفاله كافي

انهم يحجون بتدريجه لا فوقها

(ولا في دينه لسواها) لمخالفة

دين النفقة لسائر الديون (ضمن)

قضاء لا ديانة (مودع الابن) كديونه

(لو أنفق الودعة على أبيه)

وزوجته وأطفاله (بغير امر)

ماله أو قاض ان كان والأفلا

ضمن استحسانا كما لا رجوع

وكالواخصر رته في المدفوع اليه

لانه وصل اليه عين حقه

مطلب

في مواضع لا يضمن فيها المتفق

اذ قصد الاصلاح

الشريك في الله تعالى (قوله كإمر) أي نظير ما مرّ آتافي الدابة المشتركة من أنه يجبر الممتنع
 عن الشريك (قوله أشق الثاني ورجع عليه) هذا خلافاً لما قدمه من أن حكمه حكم
 غيره ولو دعيه وأجاب ح بأن هذا مقتضى الاستماع بخلاف ما تقدم فانه معذور بغيبته ٢٢
 قلت لا يمكن لأب من اذن الشانئ أو الشريك كما افاده الشارح بعده وفي الزاوية قال
 أخذها ليس لي شيء أنقضه وأنفق إلا تنزع على حصته بينهم ليليا كم حصه الأبي من
 ينفق عليه فان لم يجد المقتدان عليه فان لم يجده أنفق من بينه المال فان قال
 الشريك أنفق على حصته أيضاً ويكون زاد ينال على المولى فعل لكن لا يجبر عليه
 فان فضل عن قيمة المجهول لا يكون ديناً على المعبود بل على المولى ٢٣ قوله
 ولو دعيه والناطقة) فليكن لهذا أقام دينه على ذلك فان شاء القاضي قبلها
 وأمره بالانفاق ان كان أصلياً والأمره ببيعها كما في الذخيرة والأمر
 بالانفاق محتمل كونه من اجرتها أو من مال المأمور رأيهما كان
 أصلياً بأمره القاضي ببيعها علم بما مر (قوله اذا اهتمرت)
 أي احتاجت للإصلاح كأنه تطلبه وفي الصباح رعت
 الحائط وغيره رما من باب غنل أصلته
 والله سبحانه وتعالى
 أعلم

كإمر قلبي وفي الجوهرية وإن كان
 العبد مشتم كقامت مع أحدهما
 ما تنفق الثاني ورجع عليه وتتل
 المصنف تبعاً للآخر عن الخلاصة
 أنفق الشريك على العبد في غيبة
 شريكه بلا اذن الشريك
 أو الشانئ فهو متطوع وكذا
 التحيل والزرع والودعة والناطقة
 والدار المشتركة انما استمرت
 والله أعلم

تم الجزء الثاني من حاشية العلامة ابن عابد بن علي الدر معصية بالمقابلة المحررة على خط المؤلف رحمه الله
 وقد اعنتى بمقابلته الشفيع نصر الوفاي الهوري وبليه الجزء الثالث أوله كتاب العتق

